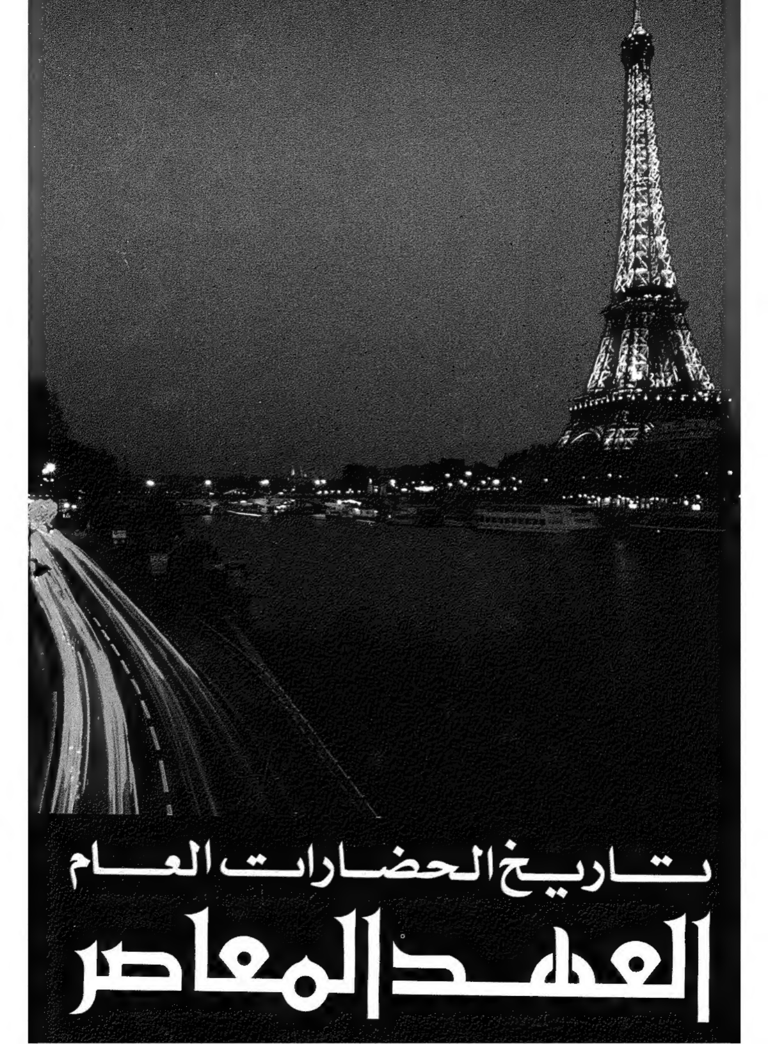

تاريخ الحضارات العام
العهد المعاصر

تاريخ الحضارات العام

موسوعة في سبعة مجلدات بإشراف موريس كروزيه

١

الشرق واليونان القديمة

أندريه ايمار — أستاذ في السوربون
جانين أوبوايه — أمينة متحف غيمة

٢

روما وأمبراطوريتها

اندريه ايمار — أستاذ في السربون
جانين اوبوايه — أمينة متحف غيمة

٣

القرون الوسطى

إداور بروي — أستاذ في السربون

٤

القرنان السادس عشر والسابع عشر

رولان موسنيه — أستاذ في السربون

٥

القرن الثامن عشر

رولان موسنيه — أستاذ في السربون
و
أرنست لابروس — أستاذ في السربون

٦

القرن التاسع عشر

روبير شنيرب — أستاذ فخري في الدراسات العليا

٧

العهد المعاصر

موريس كروزيه — مفتش المعارف العام في فرنسا

تاريخ الحضارات العام

العهد المعاصر

بحثاً عن حضارة جديدة

تأليف

موريس كروزيه

مفتش للمعارف العام في فرنسا

نقله الى العربية

يوسف أسعد داغر   فريد م. داغر

عويدات للنشر والطباعة

بيروت ـ لبنان

ISBN 9953 - 28 - 050- 9

الطبعة 2006

تاريخ الحضارات العام

بإشراف

موريس كروزيه

مفتش المعارف العام في فرنسا

المجلد السابع

طبعة جديدة مع ملحق خاص حتى أيامنا

مـــدخل

تؤلف الحقبة التاريخية التي انتهت عام ١٩١٥ ، في رأي كينز : «حقبة مدهشة من جهة التطور الذي حققه الانسان » ، كما بلغت فيها الثروة التي سجلها العـــالم الليبرالي والرأسمالي » . ففي الوصف البليغ الذي رسمه لنا هذا العالم الاقتصادي المشهور بيان مفصل لهـذه التطورات التي تحققت والتي تتمثل ، على الوجه الامثل ، في ازدهار الدول ، وفي هذا الغنى والبحبوحة التي توفرت للأفراد وبهذا الشعور العام بالطمأنينة . فالعالم كله يبعث الى اوروبا الغلال والمحاصيل التي تضن بها عليها حقولها ، كما ترسل اليها المحاصيل الاستوائية النـادرة التي لم تكن لتخطر على بال احد في الامس القريب وهذه المحاصيل والغلال التي يؤلف وجودها اليوم ، علامة من علامات البذخ والرفاه . كذلك فتح العالم ابوابه على مصراعيها امام المصنوعات التي باستطاعة المصانع الاوروبية وحدها توفيرها له . فبرزت لنا صورة عالم مزدهر منفتح بحيث لم يبق من الحواجز المبيقة سوى ظلّها ، وحيث تتوافد وتسير بحرية مطلقة ، الناس والبضائع والسلع ورؤوس الاموال ، والافكار ، وحيث بلغت حركة الانتـــاج والتجارة ، في اوروبا ، سدرة المنتهى ، وسجلت أعلى مستوى عرفه تاريخ البشرية جمعاء .

وهذا الموطن الاسطوري للثروة السابغة ، وهذه « الجمهورية المثالية » التي يصفها لنا كينز ، هي ابعد من ان تمثل العالم القديم حتى ولا اوروبا باجمعها . بل هي صورة قسم من اوروبا «اوروبا السائدة المسيطرة » ، ممثلة ببعض اقطارها الواقعة الى الغرب او في القلب ، والتي يؤلف كل منها مشعلا من « مشاعل الحضارة الاوروبية » . والدول التي اطلت حديثاً على العالم في الخارج ، كالولايات المتحدة الاميركية واليــابان ، هذه الدول التي تطمع في ان تكون لها حصتها في المشروعات الاستثمارية الكبرى، هي من حفيدات اوروبا ومن تلميذاتها النابهات بعد ان اقتبست منها : مناهجها وطرائقها ومثلها واساليب عيشها . وعلى نسبة ما تمثلتاه من الطابع الاوروبي استطاعتا تمثيل هذا الدور الذي لعبته اوروبا من قبل .

وهذه السيطرة التي تمت للرجل الابيض – او بالاحرى لفريق منه – وهي سيطرة لا تعدو

مع ذلك ، القرن السادس عشر ، اعترفت بواقعها الشعوب التي دارت في فلكها ، بعد ان تنامى الناس اصولها الحديثة امام ما شهدته من التطورات المدهشة التي حققتها في القرن التاسع عشر والنجاحات الهائلة التي سجلتها . وبفضل هذه السيادة وفي سبيلها امكن ، على ما يبدو ، تحقيق الوحدة في كوكبنا الارضي هذا . فالنظام الاقتصادي والسياسي الذي مكّن لهذه النجاحات هو من المتانة والصلابة بحيث تحدّت كل خطر . فالمشاعر التي تشد الناس الى الماضي واصحاب النظريات الخيالية والثورية التي قــال بها فريق صغير ، هي التي اخذت تنتقص من قيمة الرأسمالية الليبرالية والديموقراطية النيابية التي لم يشك ، مع ذلك ، احد بالمستقبل الزاهر الذي سيطل عليها .

وبعد ذلك بأربعين سنة ، وفي اعقاب حربين عالميتين وازمة اقتصادية ، لم يشهد التاريخ من قبل مثل هذا الاتساع او الشمول الذي اتخذته لها ، تغير الوضع بغيره تماماً . فالازمة التي تمخض عنها العالم منذ مطلع القرن ، والتي انفجرت مدوية عام ١٩١٤ ، هزّت اوروبا من اساساتها . وهذه الحرب الاهلية التي اكتوت اوروبا بلهيبها المحرق مدة اربع سنوات ، والثورة الروسية التي نشبت عام ١٩١٧ ، كل ذلك وما اليه ، انزل « بالنظام الليبرالي الرأسمالي » ، هزات لم يعرف له معها استقراراً بعد . والمحاولات العديدة التي بذلت لاعادة الوضع القديم الى ما كان عليه ولبعث العصر الذهبي الى الوجود ، والرجوع بالانسانية الى لذة العيش والطمأنينة التي تنعم بها العالم قبل ١٩١٤ ، باءت كلها بالفشل . وقبل ان يرزح العالم من جديد تحت ضغط الازمة الاقتصادية التي اطلت عليه عام ١٩٢٩ ويبتلى بعقابيل الحرب العالمية الثانية ، بدا انحلال اوروبا أمراً لا مرد له ولا محيص عنه وكذلك النظام الذي كان اساس قوة اوروبا وسيطرتها . واطلالة الاسبوع الاسود على وول ستريت في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩ كانت نذيراً بتدهور النظام الرأسمالي ، وبذلك قضي تماماً على هذه الاحلام المعسولة التي راودت خيال رجال السياسة كما راودت خيال رجال الاعمال وكلهم يرنو الى طلوع عهد جديد من الطمأنينة مطلا النفس بمستقبل زاهر بسام. وفي هذا الوقت بالذات تطل علينا حكومات وانظمة جماعية عبثت ساخرة، بكل المبادىء الليبرالية ، هذه المبادىء التي كانت الركن الركين للحضارة الاوروبية منذ القرن الثامن عشر .

والحرب العالمية الثانية التي دهمت العالم قبل ان يستعيد قواه الخائرة في اثر الازمة الاقتصادية التي نزلت به ، حلت معها هذه النظم الفاشستية كما استفحل معها انقسام العالم محاور واحلافاً ، كما راحت بلدان كثيرة استبيحت باحتها تشرئب باعناقها الى الاستقلال متلمسة الحرية أينما هبت . فالقارة الآسيوية بأمرها تنفض عنها نير الدول المستعمرة واستخلاص بقايا

الامبراطورية من الاوروبيين بعد ان عاثوا بها وعبثوا، ولن يمضي كبير وقت حتى تستعيد حريتها السليب . وبلدان اميركا اللاتينية التي كانت تعول على الولايات المتحدة ، زادت نفرة من الدولار الاميركي ومن استعلاء اصحابه .

فالحقبة تؤلف ازمة تجعل كل مكتسبات الحضارة تهتز وترتجف امام ثورة عارمة لا مثيل لها ولا نظير . وقد ارتدى العالم وجهاً جديداً ليس في المجال السياسي والاقتصادي فحسب ، بل ايضاً في مجالات العلم والفن والفكر . وهي ثورة عميقة هزت عنيفاً النظريات الفيزيائية وطلعت علينا بكشوف علمية تأخذ بمجامع القلوب ، وتساعد على إعادة النظر في البنيان الفلسفي القائم. فرجال الفن والكتاب يبحثون عن اشكال وصيغ جديدة تساعدهم على فهم وتفهم كل معضلات العصر ومنجزاته ، كما تفلسف لنا ، باسلوب جديد ، الوشائج والاواصر الجديدة ، التي تشد الانسان الى نفسه والى العالم .

وهكذا تتم للإنسان نجاحات علمية وفنية قادرة على تغيير اوضاع الحياة وظروفها ، وشرائط الحروب واصولها ، فتضع لاول مرة في التاريخ تحت تصرف البشر ، إذا ما ارادوا ذلك ، الوسائل التي تساعدهم تماماً ، على التغلب على الويلات التي اناخت منذ القدم ، على صدر الانسانية ، وأرزحتها .

القسم الأول

أفــول أوروبــا

الكتاب الأول

أوروبا تفقد وضعها الممتاز

كل قوة مصيرها الفناء . فالقدرة على توجيه التاريخ ليست من الهبات الثابتة . واوروبا التي تسلمت هذه الهبة من يد آسيا منذ نحو ثلاثة آلاف سنة ليس ما يضمن لها الاحتفاظ بها الى الابد والاستئثار بها الى ما لانهاية له .

لافيس – ١٨٩٠

الفصل الأول

السيطرة الاوروبية

قبيل الحرب العالمية الاولى

في سنة ١٩١٣ لم تكن سيطرة اوروبا على العالم لتقوم على قوتها العسكرية ، واساطيلها الحربية ، وقواعدها البحرية ، وتفوقها في عتادها العسكري ، وكثرة جيوشها وحسب ، بل كانت ، علاوة عما ذكرنا، قائمة على تفوقها المادي والتقني الذي جعل منها « مصنع » العالم ،وعلى تفوقها المالي الذي جعل منها مصرفه ، وتفوقها الفكري المعترف به في العالم بأسره .

تضخم السكان في اوروبا

يكمن تفوق اوروبا المادي اول ما يكمن في ثروتها البشرية . لا تعدُّ اوروبا سوى ٤٦٠ مليون نسمة من أصل ١٨٠٠ مليون ، هم مجموع سكان الكرة الأرضية (٢٦ ٪) . ورغم ذلك ، فإن معدل نمو سكانها ، ظل دائماً مرتفعاً : المانيا تزداد ٨٥٠ الف نسمة في السنة . والثنائي المؤلف من النمسا والمجر ٢٥٠ الفاً . والامبراطورية الروسية ما يزيد على المليونين . ولهذا السبب كانت الهجرة الأوروبية أهم هجرة في العالم . وقد أسهمت في توطيد وتطوير الدول « البيض » الجديدة ، التي نشأت فيما وراء البحار ، كالولايات المتحدة ، ودول الدومينيوم ، والأرجنتين والبرازيل ، هذه الدول الجديدة التي راحت تستقبل كل سنة ٤٥٠ ألف مهاجر بريطاني و ٤٠٠ الف مهاجر إيطالي ، ومئات الألوف من فلاحي أوروبا الوسطى والشرقية ، الذين ازعجهم البؤس في أوطانهم . وفضلاً عن ذلك فإن عدداً ضخماً ، لا يقل دون شك عن ٧٠٠ الف فلاح روسي ، كان يغشى كل سنة القارة الآسيوية ، ولا سيما المناطق الواقعة فيما وراء جبال الأورال .

وزيادة في تبيان الدور الذي تلعبه اوروبا في بلاد ما وراء البحار، يلزمنا الى جانب ذكرنا من ارقام ان نضيف ايضاً ، جميع أولئك المهاجرين ، الذين ينزحون عن اوطانهم، الى حين، ليعملوا في استثمار المشاريع الاقتصادية التي كانت تقيم « تديرها اوروبا لمصلحة اوروبا » .

طاقة اوروبا الصناعية والتجارية

انقسم العمل في العالم انقساماً عموديا ، وذلك لمصلحة اوروبا ، ولا سيما اوروبا الغربية التي اصبحت اهم مركز صناعي في العالم ، على الرغم من سرعة تطور الصناعة في الولايات المتحدة . ذاك ان بريطانيا والمانيا وفرنسا مجتمعة ، تملك وحدها ٧/١٠ ما تملك اوروبا كلها من طاقة إنتاجية ، وقدرة على العمل الموصوف *Travail qualifié* . وتوشك هذه الدول الثلاث ان تحتكر وحدها ، صناعة السلع الجاهزة *Fabrication des produits manufacturés* ، اذ انها تنتج منها ما يوازي ٦٢٪ من مجموع الصادرات العالمية . وهي كذلك أهم الدول المستوردة للمواد الخام والمواد الغذائية . ففرنسا تستورد منها ٨٠ ٪ والمانيا ٧٦ ٪ وانكلترا ٧٥ ٪ من مجموع مستورداتها . وفي مقابل ذلك ، تصدّر فرنسا من منتوجاتها المصنّعة ما يوازي ٦١ ٪ من مجموع صادراتها ، والمانيا ٧٥ ٪ ، وبريطانيا ٥و٨٠ ٪ .

ان الولايات المتحدة وإن أصبحت الاولى بين الدول المنتجة للفحم الحجري ، والفولاذ ، والصلب ، فإن السلع الجاهزة التي تصدرها الى الخارج لا تساوي سوى ٣٣ ٪ من مجموع صادراتها ، وأسطولها التجاري لا يغطي سوى ١/١٠ من مجموع تجارتها الخارجية . أما الصفقات التجارية الدولية ، فان حصة اوروبا منها ، هي بمثابة حصة الاسد ، إذا قيست الى حصة اميركا (١٤ ٪) والى حصة آسيا (٦و١٠ ٪) .

اما في الحقل التجاري ، فاوروبا هي الوسيط الذي لا مفر منه ، بين بلدان العالم بأسرها : فانها تسيطر على وسائل النقل وتملك وحدها الخبراء ودور التجارة المتخصصة الملمّة بكل حاجات السوق العالمية وسائر إمكاناتها . وتملك فوق ذلك شركات الضمان ، والمصارف التي تحيط إحاطة تامة بحركة المشاريع الكبيرة في العالم اجمع . فلا عجب اذن ، ان تلعب لندن اولا ، ثم أمستردام ، وأنفرس ، وفرنكفورت ، وفيينا وباريس ، دور الحكم في التجارة العالمية ، وان يكون لها الكلمة الاخيرة في دنيا الاقتصاد .

طاقة اوروبا المالية

ان اوروبا هي السوق الوحيدة – او تكاد – لعدد لا بأس به من المواد الاولية كالصوف والفحم والنحاس والقصدير ، والممونة العالم بالسلع المصنوعة الجاهزة جديرة بأن تفرض على تلك المواد والسلع الاسعار التي تريد ، وبأن تستوفي ، لقاء خدماتها في شحن تلك البضائع ، وتامينها وتسهيل معاملاتها المصرفية ، جعالات *Commissions* هي في الحقيقة موارد ، ان تكن غير مرئية ، فانها ذات شأن كبير . اما الموارد التي تسهم ، على افضل وجه ، في تقويم ميزان اوروبا التجاري وجعله في الوضع الاكثر ملاءمة لمصلحتها ، فإنها بلا شك ، تلك الموارد التي تطلّ عليها من توظيف رؤوس اموالها في الخارج . ان المؤسسات المصرفيّة ، وبيوت المضاربات المالية ، التي منها تتزود الحكومات والافراد بما تحتاج اليه من الديون الطويلة الاجل ، لا توجد في سوى متاجر اوروبا الكبرى . ان نشاط نيويورك لا يزال مقصوراً على تمويل الاميركيتين : الشمالية والجنوبية .

وحدها اوروبا ، قادرة على بذل رؤوس الأموال الضرورية لفتح منجم ، او مدّ سكة حديدية ، او إنشاء مصنع ، في اي جهة من جهـــات الكرة الأرضية . إنها ، والحق يقال ، مصرف العالم بأسره . ثلاث دول اوروبية تقتسم فيما بينها ٨٣ ./ من مجموع التمويلات الخارجية، موزعة على هذا النحو : ٤٥٪ لبريطانيا العظمى ، ٢٥٪ لفرنسا ، ١٣٪ لألمانيا . اما الولايات المتحدة فتأتي في المؤخرة مع ٥٪ لا غير . ان ربع الثروة القومية البريطانيــة ، وسدس الثروة الفرنسية ، لينتقلان بهذه الطريقة الى الخارج ، فيتحولان الى ادوات للسيطرة الاقتصادية ، ويشقّان الطريق للتجـــار ، ولاصحاب الاختصاص والمهندسين الذين يتوليهم ادارة المشاريع الاستعمارية الكبرى، يحولون البلاد الرازحة تحت وطأة الديون الى بلاد تستورد من اوروبا السلع الجاهزة ، وتصدر اليها المواد الأولية .

اوروبا ذات السيادة

ان الدول الدائنــة *Créanciers* ، المسيطرة على الاسواق ، لا تمثل ، كما ألمعنا الى ذلك ، اوروبا بأسرها . ان دول اوروبا الغربية « المتمتعة بشتى الامتيازات هي التي تكوّن ، على حـــدّ تعبير فر . بيرّو ، اوروبا المسيطرة ، في مقابل « اوروبا المسودة *Passive* ذات الزراعة المتأخرة ، والصناعة التي لا تزال في مهدها . ان قطبي هذه الدول المسيطرة هما : بريطانيا العظمى والمانيا ، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية ، لوفرة رؤوس اموالهـــا ، ثم تليها الدول الصغيرة ذات الصناعات الراقية كبلجيكا وسويسرا ، او تلـك الـتي أثرت بفضل مستعمراتها ، كالبلاد المنخفضة (هولندا) . ومن الشائع ان لنـدن هي « محور الاقتصاد العالمي ». ومردّ ذلك الى سوقها النقدي، وهو اشد الاسواق اتساعاً ورخصاً ، والى وسائل نقلها البحري ، التي تملك انكلترا اكبر نصيب منها . وتحتل الليرة الاسترلينية مكان الصدارة في العملات الدولية مخلفة وراءها ، الى ابعد مـــدى ، الفرنك والدولار . ان تفوق انكلترا في المكانة ، والعملة ، والاسعار ، هو الذي يجعل منهـــا سيدة التجارة العالمية . اكثر من ذلك . ان الدول الصناعية الاخرى التي اخذت ، بعد لأي ، تتصل اتصالا مباشر مع عملائها فيما وراء البحار ، ان تلك الدول نفسها لا تجد سبيلاً الى ذلك الا عن طريق انكلترا ، وبفضل وساطتها .

اما منافستها ، المانيا ، فانها ، بسكانها الذين يعدون ٦٧ مليوناً ، الاولى بين دول اليابسة . لقد دعيت « بفردوس» التقنية والتنظيم . واحرزت تقدماً ساعقاً يعود الفضل فيه الى ما تنتجه سنوياً من الصلب *Fonte* (١٣ مليون طن مقابل ١٠ اطنان لبريطانيـــا العظمى) والفولاذ والحديد (١٢٫٥ طناً مقابل ٧٫٥٠ اطنان لبريطانيا العظمى) والفحم الحجري (١٩٠ مليون طن) في السنة . كما يعود الى احتكارها لبعض الصناعات ، كصناعة الاصباغ مثلا، والى تنظيم سياستهـــا في مجال التوسع المصرفي والتجـاري ، تنظيماً جعل منها مركز التجارة الخارجية لاوروبا الوسطى ، والبلدان المجـــاورة لنهر الدانوب .

اوروبا المسودة

في مقابل هذا العدد الضئيل من الدول المسيطرة ، تقوم البقية الباقية من بلدان العالم وفي مقدمتهـــا اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ، وسكانها أهل فلاحة متخلفون، وهم ، يشقون جاهدين ، في سبيل عيش بائس، زري، تحت امرة كبار اللاكين ، المتغيبين ابداً عن املاكهم . أما الصناعات في هذه البلدان جميعاً فلا تزال في عهدها البدائي ، ومن النوع القائم في المستعمرات . ، وهي تنشأ ، في الغالب ، بفضـل رؤوس اموال اجنبية : فرنسية والمانية وبلجيكية . وتحت اشراف مهندسين أجانب . وقـد يتولى الاجنبي احياناً الإشراف على ادارتها كذلك . إن اعظم هـذه الدول الشرقية، وأربـد بها الامبراطورية الروسية المترامية الاطراف ، لا تملك سوى صناعة مبتورة ناقصة . واذا كانت هذه الامبراطورية تحتل المقام الاول بـين الدول المولة *Créanciers* الصين، فالفضل يعود الى رؤوس الأموال الفرنسية ، التي تتوسل بها حكومة باريس ، لحمـل القيصر الروسي على البقاء حليفاً لفرنسا . على ان العلاقـات التجارية التي تربط اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية باوروبا الغربية لا تختلف في جوهرها عما هي عليه بين اوروبا ،صاحبة النفوذ والسلطان ، وسائر بلدان العالم الأخرى : انها في كلا الحالين ، علاقة مبادلة مواد أولية ، بمصنوعات جاهزة .

العالم الواقع تحت السيطرة الاوروبية

للدول الصناعية الدائنة ، سيطرة اقتصادية *Monopole* تامة على الدول غير الاوروبية ، ما خلا الولايات المتحدة ، واليابان ، والى حد ما الممتلكات البريطانيـة . فآسيا وأمريكا اللاتينية ، وافريقيا ، تخضع اجمالاً لنظام شبه استعماري ، اما المستعمرات بحصر الكلام ، فـان الدول الصناعية المذكورة ، تديرها بنفسها وتستثمرها استثماراً مباشراً .

الصـين

وخـير مثل يقدم للدول غير الاوروبية ، الواقعة تحت سيطرة الدول الاوروبية الدائنة ، انما هو الصين ، هذه البلاد الشاسعة ، التي جعل منهـا الاوروبيون ، كما يقول صون يات سان ، شيئاً هو دون المستعمرة *Hypocolonie* . ان الدول الثانية عشرة الموقعة على المعاهدات التي فتحت طريق الصين لأوروبا ، تتمتع بامتيازات تضمن لهم وضعاً متفوقاً بالقياس الى الصينيين انفسهم . وتتلخص هذه الامتيازات في الأمور التاليـة وهي: حق التجارة في الموانىء الثمانين التي تنص عليها المعاهدات، حق الترافع في المحاكم القنصلية دون المحاكم الوطنية الصينية ، عشرون منطقة حرة ، هي في الحقيقة عشرون مستعمرة ، داخل الاراضي الصينية ، حق اقامة حاميات عسكرية في بعض مناطق من البلاد ، حق الافضلية في التعامل التجاري ، تعرفة جمركية أحرى بها ان تكون ضريبة مالية لا شأن لها ، حق الاعفاء من الضرائب ، حق الرقابة على بعض المرافق العامة ، كالموانىء البحرية ، والجمارك ، وجباية ضريبة الملح ، على ان يتولى ادارتها مديرون غربيون . يضاف الى ذلك جميعه ، ان المصارف الاجنبية التي تمول التجارة الخارجية ، وتضطلع بمهمة الوسيط بين الحكومة والاسواق المالية الخارجية ، لمنح القروض ومدّ السكك الحديدية ، ودفع التعويضات (اليابان مثلاً سنة ١٨٩٨

او بعد حرب البوكسر)، تفرض شروطاً عالية لا تعرف الرحمة ، من شأنهـــا ان تضاعف قيمة القروض ثلاث مرات زيادة عما هي في الاصل .

ان عدم استقلال الصين استقلالاً اقتصادياً يجرها الى الخضوع التـــام للسياسة الاوروبية ، ويجعل اهلها أحطّ منزلة من الأجانب . وذلك ليس في مناطق النفوذ الاوروبية وحسب ، بل وفي طول البلاد وعرضها . ومن شواهد ذلك ، تلك الارساليات المسيحية التي قلّما ترعى حرمة التقاليد القومية ؛ والشركات الاجنبية التي تدفع للمواطنين اجوراً أدنى بكثير من اجور عمالها وموظفيها . وبديهي ان خروج الجمارك من يد السلطة المحلية ، يعيق تصنيع البـــلاد ، كما ان امتياز الاجانب في حقهم بالجوء الى محاكمهم الخـــاصة ، يحول دون تمكن السلطات من قمع الظلم ، وقطع دابر الفساد (كل اوكار تعاطي الافيون ، يديرها الاجانب) . وبديهي كذلك ان انشاء مناطق النفوذ ، يهيء البلاد للتفسخ وانفصال اجزائها بعضها عن بعض .

الشرق الادنى

ان وضع تركيا ومصر لا يختلف في شيء عن وضع الصين ، فيما عدا بعض مظاهر أقل غلظة وسماجة . فالشركات الاجنبية هي التي ، في كلا البلدين : تركيا ومصر ، تنشيء وتستغل الموانيء والقطر ومصلحة التلفون ، وتولّد الكهرباء والغاز وتقوم بتوزيعها ، وهي التي تستثمر موارد البلدين الطبيعية ، كالفحم الحجري والرصاص والزنك والكروم ، وموارد السكك الحديدية : وما خلا سكة حـــديد الحجاز التي أنشئت لنقل الحجاج ، ولا تعود على البلاد بأي نفع آخر ، فان جميع السكك الحديدية التركية تملكها الشركات الأجنبية . فضلا عن ان ٨٠ ٪ من وسائل النقل البحري في تركيا يعود كذلك الى هذه الشركات . اما منابع البترول ، والأموال العامة ، فتقع كلهـا تحت رقابة المصارف الاجنبية ، ولا تنتج البلاد سوى المواد الأوليّة .

اما مصر ، فان زهاء نصف ثروتها الوطنية تعود الى الاجانب وبخاصة الى الفرنسيين منهم والبريطانيين ، الذين يشغلون المراكز الأولى في الادارة العامة ، ويهيمنون على شركة قنـــاة السويس ، وبنك مصر المركزي ، والصناعات والمتاجر الضخمة . وعلى غرار تركيا ، تخضع مصر لنظام الامتيازات الاجنبية ، الذي يضمن للأوروبيين العصمة المنزلية ، والمنعة القضائية ، وعدم الخضوع لشرائع الدولة ، ولا سيما ما كان منها متصلاً بجباية الضرائب والرسوم الجمركية . للمحاكم الأجنبية وحدها صلاحية النظر في قضايا الأجانب، المدنية والجزائية ، وقضايا الاحوال الشخصية ، وهي الناشئة بين اجانب منتسبين الى دولة واحدة ، وفي القضايا الجزائية وهي التي يؤلف الاوروبيون طرفاً فيها . واما الدعاوى المختلطة ، فالمحاكم المختلطة هي التي تنظر فيها بمقتضى تشريع خاص ، مستوحى من الشرع الفرنسي .

اميركا اللاتينية

ان لاوروبا ، هنا ، شريكة في المغانم ، هي الولايات المتحدة . « ان اميركا الجنوبية هي في حقيقة الامر ، مستعمرة اميركية اوروبية » . ان رؤوس الاموال الاجنبية المصرف ، هي التي تملك وتستغل ثروة البلاد المنجمية ، ومرافقها العامة ، والصناعات القليلة القائمة فيها . ولما كان اقتصاد هذه البلاد ، مبنيا على تصدير بعض المنتوجات الصناعية ، فانه سريع العطب والانهيار . يمثل الكاوتشوك والقهوة ٩٠٪ من صادرات البرازيل ، والقهوة ٥٣ ٪ من صادرات كولومبيا ، والقصدير ٧٧ ٪ من صادرات البيرو ، والسكر ٧٧ ٪ من صادرات كوبا ، والمصنوعات الناجمة عن تربية المواشي ٨٤ ٪ من صادرات الاوروغواي ، ومنتوجات النفط ٧٤ ٪ من صادرات فنزويلا ، واصناف النيترات ٧٥ ٪ من صادرات الشيلي . ان التصدير أمر لا محيص عنه ، لتستطيع البلاد وفاء ما يترتب على ديونها من فوائد . فإن يضعف ، انهار اقتصادها كله ، جارفا معه العملة الوطنية والحكومة في آن معاً . ولماكانت الحكومة لا تملك الايدي العاملة في البلاد ، ولا وسائل التأثير على المصارف ، فقد لزمها ان تصدع بأمر هذه المصارف ، وان تتركها وشأنها توجه حياة البلاد الاقتصادية ، الوجهة الملائمة لمآربها الشخصية . ونخلص من هذا الى ان العميل الاجنبي هو الذي يحفز أو يقيد حركة الانتاج في البلاد ، ويحدد أسعار السلع على انواعها . ان الارجنتين « السادسة بين الممتلكات البريطانية » هي الصورة النموذجية للدولة التي تتمتع باستقلال إسمي . ولكنها في الواقع شبه مستعمرة لدولة صناعية : كل ما فيها من مصانع الغاز ، وسكك حديدية ، وقطر ، ومستودعات جبارة للتبريد ، ومعامل للمعلبات ، ملك بريطانيا . والمراكب الانكليزية ، دون سواها ، هي التي تنقل الى اوروبا ، وخاصة الى بريطانيا العظمى ، صادرات الارجنتين الزراعية من حنطة ولحوم وجلود ، وهي التي كذلك تحمل الى الارجنتين المنتوجات الصناعية الضرورية ، وفي طليعتها السلع المصنوعة في بريطانيا .

المستعمرات الاوروبية

لا نزاع في ان للدول الاوروبية الكبرى ، مجالا أوسع ، لبسط سلطانها الاقتصادي على مستعمراتها ، واستغلال مواردها الطبيعية ، ومجهودات سكانها على وجه يكون اشد ملاءمة لمصالحها الذاتية . ان اقتسام الدول الاوروبية لافريقيا في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، لم يسبقه مخطط مرسوم ، وإنما ارتجل على عجل ، نتيجة للملابسات التي رافقت بعث البعوث الدينية الى تلك الاصقاع ، وغير ذلك من المناسبات والمواءمات الدولية . ولذلك كانت الحدود الفاصلة بين مختلف المستعمرات ، مجرد خطوط جغرافية ، يمليها العبث المطلق احياناً ، واحياناً اخرى كان يكتفي باتخاذ درجات العرض والطول حدوداً لتلك المستعمرات دون اي اعتبار للفوارق العرقية ، او الفوارق الطبيعية . واذا بها تفرق بين الشعوب ، او تجمع بينها ، دون أي مسوّغ من منطق او عرف . وهكذا تكوّنت تلك الامبراطوريات الاستعمارية المترامية الاطراف . فالامبراطورية البريطانية مساحتها توازي ١٨٠ مرة مساحة بريطانيا العظمى ، والامبراطورية البلجيكية ٨٠ مرة مساحة

بلجيكا . والامبراطورية الهولندية ٦٠ مرة مساحة هولندا . والامبراطورية الفرنسية ٢٠ مرة مساحة فرنسا . وسيطرت روسيا على آسيا الوسطى بالاضافة الى سيطرتها على سيبيريا . ان الدول الثلاث : روسيا وبريطانيا وفرنسا ، تسيطر وحدها على اكثر من نصف مساحة الكرة الارضية ، وعلى اكثر من ثلث سكانها . اما نظام استغلال هذه الممتلكات، فهو نظام المقايضة. ويقوم بتصدير اكثر ما يستطاع من المواد الخام ، في مقابل استيراد المنتوجات الصناعية . ورؤوس الأموال الاجنبية لا تستخدم الا بسبيل انتاج المواد الاولية . واما عوائد هذه الاموال فقلما تستثمر في البلدان التي انتجتها . وهكذا لم تجر اية محاولة لتصنيع هذه البلدان . لقد بقيت جافا ، في الهند النيرلندية ، « المستعمرة النموذجية » كما يدعونها ، مرغمة على زراعة القهوة حتى سنة ١٩١٤ . وكانت اسعار المواد الاولية تحدّد في امستردام . وأما في الهند الصينية فقد خلقت سياسة الامتصاص *Assimilation* – ومن نتائجها انشاء الوحدة الجمركية في ١٨٩٢ – سوقاً ذات امتياز للصناعة الفرنسية ، مع تبادل بالمثل غير كامل. ذلك ان الشاي والقهوة والبهار الوارد الى فرنسا ، كان خاضعاً للرسوم الجمركية . وكان من جراء ذلك ان تدهورت تجارة الهند الصينية مع البلدان الآسيوية التي كانت السوق المثلى لمنتوجها من الارز . وهنا كذلك نجد ان تمويل المشاريع الوطنية *Investissement* يكاد يكون معدوماً. فهو لم يظهر الا سنة ١٩١٠ في مشاريع استثمار الغابات وزراعة القهوة، وخاصة في زراعة شجر المطاط ***Hévéas*** . وهكذا تمثل المواد الاولية في سنة ١٩١٣ (٩٥٪) من صادرات الهند الصينية ، والمنتوجات الصناعية ٧٠٪ من استيراداتها .

الهند

اهتم البريطانيون في الهند في تنمية الحاصلات الزراعية المعدّة للتصدير : كالقمح ، والقطن ، والافيون ، والقنّب الهندي . تمنّعت الرسومُ الجمركية ، بادىء ذي بدء ، قيام صناعات النسيج والتعدين، ثم راحت تزرع العراقيل في سبيل تطورها. ان طغيان الآلات الصناعية الغربية ، هذا الطغيان الذي قضى على الصناعات والحرف الوطنية الصغيرة ، والتزام التجار الهنود بقصر استيرادتهم على المنتوجات الصناعية البريطانية دون سواها ، ـ وهو التزام لا يخدم سوى مصالح المرابين ، والملاكين الكبار البريطانيين ـ كل هذا قد حمل جماهير الفلاحين ، وقد حلّ بهم الدمار ، على النزوح الى افريقيا الشرقية والجنوبية ، حيث عوملوا معاملة العبيد ، مما أهاب بغاندي الى رفع صوته ، بالاحتجاج والتهديد . ان ٩٠٪ من التجارة الخارجية يتم مع دومنيون الامبراطورية البريطانية . وتمثل موارد رؤوس الأموال البريطانية الموظفة وتقدّر بـ ٣٩٠ مليون ليرة ، وفوائد الديون العامة ، والالتزامات البيتية *Home Charges* ، وهي الرواتب التي تدفعها الهند للموظفين القدماء، اجل، يمثل كل ذلك مايزيد على ثلاثين مليون ليرة يترتب على الهند ان تدفعها سنوياً لانكلترا . واخيراً ، ان الهند هي التي تحملت اعباء (مال ورجال) الحملات التي شنتها بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر على السودان والحبشة . وعلاوة على ما سبق ، تسهم الهند بجزء من نفقات الاسطول البريطاني ،

الرابط في البحر المتوسط ، ونفقات القنصليات البريطانية في بلاد العجم .

تفوق اوروبا في العلم والتقنية

ان سيطرة اوروبا تقوم ايضاً على تفوقها ، غير المنـازع ، في المجالات الفكرية . ففي اوروبا هذه نشأت التيارات الفكرية ، والاكتشافـات الأشد خصوبة التي برزت في هـذه القرون الأخيرة . ومن مختبرات اوروبا ، وجامعاتها ، يخرج الاطباء الذين يضمون الحواجز دون اجتيـاح الكوارث وتفشي الأوبئة . والتقنيون والمهندسون الذين يحققون الأعمال العظيمة ، ويغيرون وجه البسيطة . فـلا عجب ان يُسعى اليها بحثاً عن اسرار عظمتها وفعاليتها . فالطلاب ، من كل صوب ، يتدفقون الى الجامعات البريطانية ، والالمـانية ، والفرنسية والبلجيكية .. والكتب المدرسية التي تلقن اوليات العلوم لمن لا يستطيعون دخول الجامعات المذكورة ، من طلاب المدارس الثانوية او العليا ، انمـا هي كتب مترجمة عن الفرنسية او الالمانية . بعثـات يابانية وصينية ، وتركية ... تفد الى اوروبا لتطلع على الاساليب العلمية لتكوين الدولة العصرية . وثمة ، من ناحية ثانية ، بعثات عسكرية المانية او فرنسية ، وأخرى بحرية بريطانية ، تكلف تنشئة الجيوش الوطنية ، وتثقيفهـا ، واحياناً تكوين ملاكاتها . وكم من دول تحـاول ان تحاكي المؤسسات التمثيلية الاوروبية . فاذا روسيا في سنة ١٩٠٥ ، وتركيـا في سنة ١٩٠٨ ، والصين في سنة ١٩١٢ ، تتجه كلها شطر مبادىء التساهل والليبرالية وحتى الديموقراطية ، وهي المبادىء الركائز ، في الانظمة السياسية الاوروبية . ومن جهة ثانية ، نجد دعاة الاصلاح من الوطنيين الشباب ، يستلهمون الأمثلة التي يقدمها لهم تاريخ اوروبا . فـاذا ببطرس الاكبر ، وكوّسون ، ومزّيني وكافور وبسمارك ، يصبحون المثل التي يقتدى بها ، ويترسم خطاها . ويصير الفكر الحر ، وليد الثورة الفرنسية . ومثله الفكر الوضعي ، مصدر إلهام لدعاة الاصلاح الصينيين ، في مطلع هذا القرن ، وللضباط الاتراك زعماء جمعية الاتحاد والتقدم ، وللقادة المناضلين في البلدان البلقانية .

الاخطار التي تهدد السيادة الاوروبية

اذن ، في عام ١٩١٤ ، والرأسمالية في أوج انتصارهـا ، نجد اوروبا التي جمعت سلطان العلم ، وسلطان القوة ، تسيطر على العالم اجمع سيطرة كاملة. لقد أنشأت بفضل خبراتها ورؤوس أموالها، «جمهورية تجارية دولية» ، تعمل تحت شعار بريطانيا ، ولكنها في الواقع تخدم مصالح البيض أجمع » (أ . هاليفي) . ان استقرار العملات ، وسهولة انتقال رؤوس الأموال والرجال ، وتعدد وسائل النقل السريـع ، والتوسع الاقتصادي الذي مـا برح في ازدياد منذ نهاية فترة الانحطاط الممتدة من سنة ١٨٧٣ – ١٨٩٥ ، كل ذلك قد أوحى بالثقة المطلقة في فاعلية نظام ، قليلون هم الذين يأذنون لأنفسهم بالشك فيه .

مع ذلك ان اوروبا هذه ، اوروبا الأزمنة السعيدة ، التي يبعث الكاتب كينز ذكراها بشوق وحنان ، نراها مهددة بالفوضى المتزايدة في العلاقات الدولية ، وبالمنافسات التي تدفـع الدول الامبريالية الى التناحر فيما بينها : ان المانيا ، اكبر دولة اقتصادية في العـالم القديم هي وحدها

الدولة التي لا مستعمرات لها . وهي ترفض ان تنظر الى هذا الوضع كوضع عاجز ، لا تبديل فيه . وفي اوروبا كما في خارجها ، تتناحر الدول العظمى ، تناحراً يشتد او يضعف تبعاً للاحوال ، وكل منها ، يأمل ان يستفيد من الصعوبات الداخلية التي يلاقيها البعض منها ، في ايرلندا ، وبولونيا الالمانية والروسية ، وفي مقاطعة ألزاس ولورن، وفنلندا ، وبين الأقليات السلافية او اللاتينية في الدولة المؤلفة من النمسا والمجر ، وفي كل مكان تشتد فيه النزعات القومية بازدياد الشعور الوطني في الجماهير الشعبية .

ومن جانب آخر ، برز لأوروبا منافسون أجبرها تقدمهم في شتى المجالات ، على اعترافها لهم بحق المساواة : فهي لم تجد بدأ من اخذها بعين الاعتبار نفوذ الولايات المتحدة في القارة الاميركية ، ونفوذ اليابان في الشرق الاقصى . وبالرغم من ذلك ، فان أوروبا لا تجد بعد في كل هذا ما يهددها او يثير قلقها . أنى لها ذلك ، واسواقها لا تزال على حالها من التوسع والانتشار .

الاضطراب الاجتماعي

ان بوادر القلق التي تبرز احياناً في سنة ١٩١٤ ، لا تصدر عن النظام المستتب في القرن التاسع عشر لمصلحة اوروبا الاقتصادية ، بل عن الاضطراب الاجتماعي المتزايد يوماً بعد يوم . منذ سنة ١٩٠٥ بدأت الاضرابات الكبيرة ، ذات الطابع الثوري ، تنفجر في كل من انكلترا ، وفرنسا ، وايطاليا . وكل سنة راحت مظاهرات اول يوم من ايار تؤكد قوة النقابات العمالية ، المتصاعدة . على ان القائمين بهذه المظاهرات لا يزالون ، في مجموعهم ، قلة ضئيلة ، موزعة كما يلي : مليون نقابي في فرنسا اي من ١٢ الى ١٣٪ من مجموع الطبقة العاملة . اما عمال المناجم ، وهم اكبر العمال عدداً ، فلا يتجاوزون ال ٣٣٪ من مجموع العمال النقابيين. وتتضخم الارقام في البلدان المصنعة تصنيعاً اشد : اربعة ملايين في بريطانيا العظمى ، وما يقرب من هذا العدد في المانيا . ان سلطان الماركسية اخذ هو ايضاً ينمو ويتوثق . وقد أوصى بالدولية الثانية التي ضمت اليها الاحزاب الاشتراكية . العمال يمثلون ٢٨٪ من اعضاء المجلس النيابي في المانيا ، و ٢٥٪ في النرويج، و ٢٠٪ في بلجيكا ، و ١٧٪ في فرنسا ، و ١٠٪ في ايطاليا ، و ٩٪ في البلاد المنخفضة . يشغل حزب العمال البريطاني ٦٪ من مقاعد مجلس العموم . ولكنه في سنة ١٩١٠ نال ٤٢ ٪ من مجموع الاصوات . وبالرغم من كل هذا ، فاننا لا نجد قط دولة ، يخشى حكامها ، بجد ورصانة ، انهيار النظام السائد . اما في روسيا ، حيث لم يعمل الا النزر اليسير لمعالجة اسباب القلق الخم ، منذ ان أخمدت ثورة ١٩٠٥، فان النظام السائد هناك ، يبدو مهدداً تهديداً حقيقياً .

ان الحرب التي انفجرت سنة ١٩١٤ ، كانت بداية انهيار هذه السيادة ، حتى لم يبق لها أثر بعد مرور اربعين سنة على انفجار هذه الحرب . على حين ان الثورة التي ساعدت هذه السيادة على اشتمالها في روسيا ، قد اخذت منذ ذاك الحين تبدل تبديلاً كاملاً ، تطور الحركة العمالية ، ومعطيات المحنة الاجتماعية .

الفصل الثاني

الحرب العالمية الاولى تزعزع أركان البناء

هذه الحرب هي اول حرب خاضت غمارها ، في آن واحد تقريباً ، اهمّ دول العالم . فالحروب *Les Conflits* التي نشبت حتى الآن ، بما فيها حروب نابليون ، لم تكن في الواقع الا حروباً اوروبية . كذلك لم يتهيأ لاوروبا ان تتحالف وتقف معاً صفاً واحداً في وجه قرننا إلا في فترة ما بين ١٨١٣ و ١٨١٥ . ان الدول التي اشتركت في حروب القرن التاسع عشر ، كانت تمتاز بطابعها الزراعي ، فلم يُمسّ اقتصادها قط ، او لم يُمسّ الا مسّاً رفيقاً ، لا سيما وان تلك الحروب قد جرت في حيز محدود من الزمان والمكان . اما الدول التي اشتركت في حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ فانها على عكس ذلك ، دول صناعية وتجارية ، راحت وهي في غمرة الحرب تحول قدرتها على الانتاج الى تقوية صناعة الاسلحة وتطويرها ، وتعبىء الجيوش ومعظمها من سكان الاقاليم ، مما يؤدي بالضرورة الى تقلص السكان وبالتالي الى نقص المؤن والاغذية . وهكذا توقفت حركة المبادلات التجارية ، وأصيب بناء الاقتصاد العالمي اصابة خطيرة .

ولم تكن إصابة البناء السياسي أخف وطأة . فلم يبق من سبيل للحكومات المختلفة ، وقد فوجئت بحرب طويلة الامد ، ومشاكل جديدة متنوعة ، لم تتأهب من قبل لحلها ، إلا ان تلجأ الى « سوابق » لا تتلاءم والوضع الجديد الذي صدمها ، او ان ترتجل الحلول ارتجالا ، وفيها كثير مما يقيد المستقبل ويثقله .

اذا استثنينا الدول ذات النظام الملكي ، نجد ان سائر الدول الاوروبية كانت تأخذ بمبادىء تراها ثابتة ، لا تقبل الجدل . من هذه المبادىء نذكر الحكم المدني ، والديموقراطية البرلمانية التي تضمن لممثلي الشعب حق الرقابة على اعمال الحكومة والادارة العامة ، واحترام الحريات الفردية الاولية . ثمة اخيراً الحرية الاقتصادية التي كادت تكون مطلقة من كل قيد وحدّ . في مثل هذه الحقبة من الليبرالية المنتصرة ، والازدهار العام لم يكن يظهر ما في ضعف الدولة من

خطر يهدد المصالح القومية العامة .

على ان الحرب من شأنها أن تقضي على هذه المبادئ والعادات ، وعلى كل تقدم وازدهار. فهي ، بحجة انها تقوي السلطة والنظام ، تنزع الحرب الى الغاء او تخفيف رقابة المجالس النيابية . وتقدم سلامة الدولة على حقوق الافراد والدفاع عنها . ودعم القوى الاجتماعية ، وتقوية نفوذها ، هذا النفوذ الذي كانت الانظمة الديموقراطية تعمل على اضعافه والحد من نشاطه .

١ – تنظيم الاقتصاد الحربي

ان هذا التنظيم ، هو الذي قضى على ما ألفه الناس من عادات وما درجوا عليه من تقاليد وآراء موروثة . فلم تلبث أجهزة الانتاج ، وهي اجهزة دقيقة معقدة ، ان تعطلت فجأة فالتزمت كل حكومة ان ترتجل اجراءات ثورية ، وان تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني ، او تضعها تحت سلطتها لتتمكن من إمداد الجيوش بالمعدات والمؤن ، وتأمين اسباب العيش للمواطنين . لقد اضطرت كل دولة بسبب افتقارها الى وسائل النقل البحري ، والحصار المفروض عليها من جانب اعدائها ، الى ممارسة ما يعرف بسياسة الاكتفاء الذاتي ، الذي أتى على نظام توزيع العمل ، كما يمارس ايام السلم .

مشكلة التعبئة

منذ الاشهر الاولى للحرب ، برزت مشكلة تموين الجيوش بالرجال والعتاد على اثر الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش . هذه الخسائر قد جاوزت من بعيد كل التنبؤات . اذ سرعان ما افرغت المستودعات ، ونفذت المؤن المعبأة ، عند الدول المحاربة كلها ما عدا روسيا . لذلك اضطرت هذه الدول الى استباق مواعيد التجنيد المحددة لكل فئة من الفئات الشعبية ، واستنفار من تأجل استنفارهم الى وقت لاحق ، واستعادة المسرّحين من الجنود القدامى ، والتوسع في تعبئة جيوش المستعمرات ، والاستعانة بالفرق الاجنبية . وقد اضطرت بريطانيا نفسها وهي الدولة الوحيدة التي تتألف جيوشها من المتطوعة الى فرض الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذلك في شهر أيار من سنة ١٩١٦ عندما تبين لها ان طرقها المألوفة في استنفار المتطوعين ، بالترغيب والترهيب ، لم تعد تكفي لحشد ما تحتاج اليه من الجيوش .

تزويد الجيوش بالاسلحة والاعتدة الحربية

الى جانب التعبئة ، تقوم مشكلة تزويد الجيوش بالاعتدة الحربية : فالجيوش بحاجة الى سلاح وكسوة وغذاء. لم تكن الدول تتوقع حرباً طويلة الامد ، فلم تفكر في التحضير لصنع الاعتدة الحربية ، ظناً منها ان ما تختزنه من مدافع كاف لكسب المعركة . واكتفت ان وجهت اهتمامها لتوفير المؤن ، وما به يحافظ على ما لديها من المعدات الحربية . فلم يمض شهر ايلول من سنة ١٩١٤ ، حتى شعرت كل الجيوش المتحاربة بالحاجة الملحة الى السلاح والذخائر .

وكان من أعقاب احتلال المانيا للمناطق الشمالية ، والشمالية الشرقية من فرنسا ، انها فقدت ٤٠٪ من فحمها ، و٩٠٪ من مناجم الحديد التي تملكها ، و ٩٥ فرنا عاليا من افرانها الخمسة والعشرين بعد المئة . على انها بدءاً من نيسان ١٩١٧ اخذت تنتج ما يسد حاجاتها الى الذخائر عيار ٧٥ . اما بالقياس الى الاسلحة الثقيلة والمعدات الحربية الجديدة ، فقد اضطرت كلٌ من فرنسا وبريطانيا العظمى الى خلق الاجهزة القادرة على صنع هذه الاسلحة والمعدات والى تصميم نماذجها الاولى . فوضع لهذا الغرض ، في ايار ١٩١٦ ، برنامج عام ، تبدل مرتين متواليتين على الاقل ، تبعا لتبدل رأي القيادة العليا بحيث ان الجيوش الفرنسية لم تنل نصيبها من تلك الاسلحة الثقيلة والمعدات الجديدة الا في شهر آب ١٩١٨ ، اي قبل ثلاثة اشهر فقط من توقيع الهدنة . اما في بريطانيا ، حيث يقوم مصنع وولفيتش للأسلحة ، وهو مصنع عفى الزمان على اجهزته وادواته ، فقد اقتضى ان يقوم الكولونل ريبنتون في صحيفة «التيمس» واللورد نورث كليف في صحيفة « الديلي مايل » باعنف الحملات الصحفية واشدها تشهيرا بالجزرة البشرية التي كانت تلتهم الجنود المنقذين الى الميدان ، عزلاً من كل سلاح يدفع عنهم غمرات الموت ، لكي تنشط الحكومة الى انشاء وزارة للعتاد الحربي عُهد بها الى لويد جورج . اما روسيا فكان عليها ان تضاعف مشترياتها من البنادق والمدافع والذخيرة تبتاعها من الولايات المتحدة واليابان وان تنمي انتاجها . ومع ذلك لم تتوفر لها حاجتها من القذائف *Obus* الا في تشرين الثاني ١٩١٥ ، وحاجتها من المدافع الرشاشة الا في مطلع ١٩١٧ . ومن ثم راحت صناعة الحرب تمتد الى كل مكان مستأثرةً بالقسط الاوفر من موارد البلاد وبكل ما فيها من يد عاملة . في هذا السباق الدائم بين المعسكرين ، يبدو تفوق المانيا واضحاً جلياً. لقد أسرعت في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمضاعفة انتاجها الحربي وراحت منذ ١٩١٧ تصنع كل شهر ألفي مدفع وتسعة آلاف رشاش ، في مقابل ٢٠٠ رشاش كانت تنتجها ١٩١٣ .

مشكلة اليد العاملة

بيد ان هذا الانتاج الحربي الضخم قد أثار مشكلة جديدة لم تكن متوقعة . أريد بها مشكلة اليد العاملة ، والتزود بالمواد الاولية ، وتنظيم هذا الانتاج تنظيماً تعجز عنه المبادرة الفردية . فكان لا بد من العثور على من يعمل في الصناعات الحربية ، مكان ملايين الشباب المجندين للقتال بحيث تؤمن حاجة الجيوش الى السلاح. من هنا مست الحاجة الى تعبئة حقيقية اقتصادية. على ان المانيا كانت الدولة الوحيدة التي لجأت الى التشغيل الاجباري. فأنشأت في الخامس من كانون الاول سنة ١٩١٦ شرعة العمل الوطني الاضافي للرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٧ و ٦٠ سنة . اما انكلترا ، فان برلمانها قد صوّت على قانون ، يسمح بالعمل في المصانع الحربية بموجب عقود خاصة ، ويتيح لغير اصحاب الاختصاص ان يتولوا وظائف العمال الاختصاصيين على الرغم من تصدي النقابات العمالية لهذا التعديل الذي اجري في نظام توظيف العمال . وتعالت الاصوات والصيحات من كل صوب تدعو النساء ، وعمّال المستعمرات ، وأسرى الحرب ، والاخصائيين على جبهة القتال ، للعمل في المصانع الحربية .

واستخدمت المانيا كل اولئك الذين اجلتهم عن بلادهم من بلجيكيين ، وبولونيين وفرنسيين .
وكانت في سنة ١٩١٨ تعد مليونين من الذين أرجئت خدمتهم العسكرية الى وقت لاحق ،
نصفهم فقط كان اهلاً لهذه الخدمة . وهكذا وجد الرايخ نفسه في وضع مستهجن ، غريب .
اذ بينا كانت جبهاته الحربية بحاجة الى الجنود ، كانت المعدات من كل نوع تفيض عن حاجته ،
وهي في اتم اهبة للعمل .

الدولة تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني

مع قيام الحصار وانعدام المواصلات البحرية ، يصبح تنظيم الاقتصاد الوطني اقوى سلاح في تقرير المصير . ولذا كان لا بد للسلطات العامة ، في كفاحها ضد هدر القوى عبثاً ، وفوضى الانتاج ان تنظم المبادرات الفردية ، وتعطيها الوجهة الصحيحة . وانتهى الامر أخيراً بان تولت الدولة نفسها ادارة الاقتصاد الوطني في سائر ميادينه .

ان راتينو هو اول من لفت الحكومة الالمانية الى ضرورة السهر على مخازن المواد الاولية ومستودعاتها . لقد عهدت اليه الحكومة بادارة « قطاع المواد الاولية للحرب » ، واطلقت يده في مصادرة ما كان منها مخزوناً ، وقسمته بين المصانع وتوزيع طلبات الحكومة على شتى المعامل والورش . ان المانيا في سنة ١٩١٦ هي اول دولة انشأت لنفسها ما يدعى بالـ *Zwangwirtsehaf* . لقد زوّد « مكتب الحرب » *L'office de guerre* ، بالسلطات المطلقة ، للفصل في قضايا صنع المعدات الحربية ، وقضايا الاستيراد والتصدير ، وفرض الرسوم على السلع المصنوعة ، والمحاصيل المختلفة . ولم تلبث سائر الدول ان اقتدت بألمانيا ، من قريب او بعيد . فراحت تشغّل اسرى الحرب وتدفع لهم اجور عملهم ، وتستعيد من جبهة القتال الجنود المنفذين اليها قبل موعد خدمتهم العسكرية ، او تهدد من تقاعست عن ارسالهم اليها حين يضربون عن العمل . كما انها اخذت تحدد الاسعار ، وتصادر المصانع ، وتشرف على صنع النماذج الاولى المعدة للدفاع الوطني ، وتتحكم بوسائل النقل في البر والبحر ، وتبيح او تحرّم الاستيراد والتصدير ، وتنظم زراعة الاراضي المهملة ، وتزود رجال الصناعة برؤوس الاموال اللازمة لإنشاء مصانع جديدة لصنع المعدات الحربية ... وفي الجملة نجد ان حرية التجارة والانتاج والعمل قد ضيقت حدودها ، ونظمت تنظيماً دقيقاً .

إن مثل هذه الادارة كانت تقتضي عدداً ضخماً من الموظفين ، والمجالس الادارية ، واللجان المختصة . فكان في فرنسا ، عند توقيع الهدنة ما لا يقل عن ٢٩١ لجنة ادارية ، منها ثمانون لجنة ملحقة بالوزارة الحربية وحدها ، فضلاً عن المجالس المحلية والاقليمية . ان هذه المصالح كثيراً ما كانت تتشابك ، ويقوم بعضها بذات العمل الذي كان يقوم به بعضها الآخر . اما في المانيا ، فان «المكتب الرئيسي للمجهود الحربي» – ومهمته الإشراف على سائر نواحي التجارة الخارجية – كان يعدّ اكثر من اربعة آلاف موظف ، ويكوّن اعظم منظمة تجارية في العالم . ان اصحاب المهن الحرة من تجار وصناعيين كانوا يشكلون ، تحت وصاية الدولة ، شركات حقيقية لاحتكار

مشتري المواد الاولية الضرورية لهم ، التي كانوا يتقاسمونها فيا بينهم .

المشاكل المالية

منذ بداية العمليات الحربية ، اتخذت كل الاجراءات المعروفة ، والتي من شأنها ان تحول دون وقوع اية ازمة مالية : فمدّد أجل استحقاق السندات التجارية والمصرفية ، وفرض نظام التعامل بالعملة الورقية، بدلاً من الذهب . ومع ذلك فقد اضطرت سائر الدول الى الأخذ بسياسة القروض الداخلية والخارجية . اما مصدر هذه القروض فكان انكلترا ثم الولايات المتحدة . ونلاحظ من جهة ثانية ، ان قيمة المشتريات الخارجية التي كانت تفوق كثيراً امكانات الدفع ، كانت تزيد على التوالي عجز الميزان التجاري لمصلحة البلدان المحايدة ، ومصلحة الولايات المتحدة . لقد خشيت فرنسا مراراً كثيرة كما خشيت بريطانيا ان يبلغ بها العجز الى وقف مدفوعاتها ، ولا سيما في سنة ١٩١٧ . لم تحلّ الأزمة الا بدخول اميركا في الحرب . وهكذا ارتفعت الديون العامة في فرنسا من ٣٢ ملياراً الى ١٧٣ ملياراً . وفي المانيا — بسبب القروض الداخلية — من ٥٥٠٠ مليون مارك الى ستين ملياراً . ان الرقابة التي فرضت على اخراج الذهب من البلاد ، والعمليات المصرفية ، بالإضافة الى العون الاميركي المالي، كل ذلك قد ساعد على حفظ التوازن بين الليرة الانكليزية والفرنك الفرنسي من جهة ، وبين الدولار الاميركي من جهة ثانية ، دون ان يتمكن من وقف تدهور اسعار هاتين العملتين بالنسبة الى العملات المحايدة، وبالتالي الى وقف ارتفاع اسعار المعيشة .

مشكلة الغذاء

كان على الحكومات كذلك ان تؤمن الغذاء لشعوبها . فقد هبط الانتاج الزراعي في كل البلدان ، لسبب نقص اليد العاملة بين الرجال ، ونقص الحيوانات ، والأسمدة . وأوشك تأمين الغذاء للسكان المدنيين ان يكون هو نفسه معرّضاً للخطر . ان المانيا تمسها الحاجة الى الحبوب والاعلاف : ان احسن كتائبها المقاتلة لا تملك في سنة ١٩١٨ سوى ٨٠ ٪ مما كانت تزود به سابقاً . منذ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ اخذ مكتب البطاطا ومكتب الحبوب يقنن استهلاك الخبز والطحين والبطاطا . ثم تناول التقنين اللحم والمواد الدهنية . ثم أدخل على صنع الخبز مواد غريبة ليس لها حظ كبير من القدرة على التغذية . للمرة الاولى في تاريخ البشرية ، اخضع شعب يعد ٦٧ مليون نسمة لنظام بطاقات التموين . وسارت سائر الدول على هذا النهج ذاته، ولكن دون ان تذهب بعيداً فيه . لقد ضيقت انكلترا حدود استيراد السلع الكمالية واحتكرت استيراد السكر ، واخذت تشجع انتاج القمح الوطني الذي ازداد ٦٠٪ وانتاج البطاطا الذي ازداد ٤٠٪ . وهي قد فرضت الرقابة على دخول السلع الغذائية في البلاد ، واشترت كل انتاج كندا من الجبنة المصدرة الى الخارج ، وكل القمح الاوسترالي ، والـ *Bacon* الاميركي ، وراحت اخيراً تصادر كل غلة البلاد من الحنطة والجبنة ، والبطاطا ، وتحدد لها الاسعار . وهكذا انتهت الحكومة الى الاشراف على ٩٤٪ مما كان يستهلك في البلاد . وفي كل مكان ، بما في ذلك البلاد المحايدة ، انشئت الـ *Cantines* ، والمآوي المختلفة لعمال المصانع ، وطلاب المدارس الخ... وفي كل مكان مست

الحاجة الى السلع الغذائية والمحروقات ، واليد العاملة ، وارتفعت الاسعار على الرغم من ارتفاع الاجور ، ونقصت القوة الشرائية ، مما زاد في عسر المعيشة للجزء الاكبر من السكان .

٢ – المشكلات السياسية والاجتماعية خلال الحرب

الاتحاد المقدس

قاست الشعوب مريراً من التجربة القاسية التي ابتليت بها : فالهواجس التي راودت يوماً خواطر الطبقات الموجهة حول ما عسى ان يكون الموقف الذي ستقفه الطبقات العاملة في حال انفجار حرب ، اثبتت انه ليس ما يبررها ولا تنهض على اساس قط . فقد ادّى نفوذ الاكليروس الارثوذكسي عند الشعوب الصقلبية ، ونفوذ الاكليروس الكاثوليكي ، في الامبراطوريات المستبدة وفي كل من النمسا والمجر ، والولاء الصادق شبه الاجماعي الذي تمتعت به ، الى التفاف الجماهير الشعبية حولها . فالمقدرة التي استطاعت معها روسيا تزيين الحرب ، في نظر رعاياها من الروس ، بمثابة حملة دفاع عن السلافية ، وظهور المانيا مظهر دولة محاربة لنظام قيصري شديد الكراهية ، في نفوس الليبراليين والاشتراكيين ، حالا دون ظهور اية معارضة للحرب في كل من روسيا والمانيا حيث اقر مجلس الريشستاغ بالاجماع التدابير والاجراءات التي رأت الحكومة فرضها بهذه المناسبة . اما الفرنسيون فقد كان شعورهم العام انهم راحوا فريسة عدوان لا مبرر له ، فقرروا ، بالاجماع ، الدفاع عن بلادهم ، والدفاع عن الحق والعدالة بعد ان ديسا بالاقدام . اما في انكلترا فقد راح بعض حزب العمال وبعض دعاة السلم من حزب الاحرار يحاولون التصدي لاعلان الحرب . الا ان كل معارضة او احتجاج من قبل الرأي العام ، على الحرب ، ارتفع بعد الاعتداء على حياد بلجيكا . وهكذا أطل علينا في كل مكان « الاتحاد المقدس » ، وسرعان ما تناسى الناس التهديدات باعلان الاضراب العام ، كما تناسوا تلك المقررات التي سبق للمكتب الدولي الاشتراكي فاتخذها في ٢٩ تموز (يوليو) . وهكذا اقبل الناس على التجنيد والحشد العسكري في جو من الحماسة الملتهبة ، وبدا من صلابة الاتحاد الوطني في الداخل وشدة تماسكه بحيث ان التدابير التي رُؤيَ قبل الحرب اتخاذها كتدبير وقائي احترازي للتخفيف من هياج العناصر الثورية ونقمتها الغاضبة (منها مثلاً ، في فرنسا ، تسجيل اسماء الاشخاص المقترح توقيفهم ، في السجل B) ، بقيت حبراً على ورق ولم تنفذ . وهكذا تبنت الشعوب وجهة نظر حكوماتها وعيونها مغمضة .

الا ان الاوضاع لم تلبث ان تغيرت بسرعة . فلأول مرة يشارك ملايين من المواطنين بعملية حشد وتجنيد عامة انتزعوا من بين أسرهم ومن اعمالهم ، في حرب ضروس أكول ، طويلة شاقة ، وكل طبقات المجتمع – وليس الطبقات السفلى وحدها – أخذت تهجس بالحرب ، وخضعت عن طيبة خاطر ، لمآسي ولامتحانات شديدة لم تخطر يوماً لها على بال . فالحرب الدائرة رحاها يتضرس بويلاتها وتحرك بثقالها المحاربين وغير الجندين على السواء . فالكل يهجس بالمصير الغامض الذي يتهدد العاملين في خطوط الدفاع الاولى من ابناء الوطن ، ويهتم بالمصاعب

المادية التي تحف بالعيش وبصنوف الحرمان الذي لن يلبث ان يلف المحاربين لفاً . فلم ير الانسان يوماً بمثل ما يمر به المحاربون من اخطار وتجارب قاسية ، لاسيما بعد ان تركزت الحرب وتمركزت على جبهات معينة ، وقفوا معها وجهاً لوجه مع عدو ماكر متربص . فقد وقفوا على خط النار في شتاء ١٩١٤ – ١٩١٥ واحتفروا لهم خطوطاً طويلة من الخنادق والدهاليز المتصالبة المتشابكة تتباين عمقاً ، يتعرضون معها باستمرار ليس لقصف داوٍ مصمّ ، وللاشتباكات اليدوية ، فحسب ، بل ايضاً للبرد القارص والمطر المتواصل . وقد تعطلت وسائل تموينهم وراحوا فريسة الهوام والحشرات القارصة اللاسعة تعيث بينهم وتعبث في اجسامهم ، فحرمت عيونهم لذة النوم وهم في حراسة موصولة وعسسٍ لا ينتهي ، يفترشون اذا ما نعموا ببعض الراحة ، ارضاً تخترقها المياه ويغوصون في الوحل حتى الركب . « هؤلاء الجنود الذين رأيتهم عائدين هذا الصباح ، ليسوا بالحقيقة ، سوى كتل متراصة من الوحل الكثيف » ، كما يصرح الجنرال مسَّتر ، بعد اشتباك عنيف مع العدو . وشيئاً فشيئاً يأخذ الوضع بالتحسن ، وتقوم شبكة من الاتصالات ربطت الجبهة بالمؤخرة ، يسَّرت « لسخرة الحساء » ، من الصفوف الاولى ، بما امكن ، من بعض الاطعمة السخنة ، كما ان استبدال الطلائع يؤمن للجنود المرهقين بعد بضعة ايام من السهر المضني والحرب في الخطوط الامامية ، احتمال اخذ بعض الراحة لهم في الخطوط الخلفية ، والاستمتاع بشيء من الراحة والهدوء في القرى والدساكر القائمة في الوراء .

ففي القطاعات المشتعلة يرى الجندي نفسه دوماً عرضة لتوتر اعصاب مستمر . فالمؤن والذخائر لا تصل في مواعيدها ، والقصف يستمر في دويه رامياً الى تحطيم شبكة المواصلات ودك الخنادق والملاجىء ، حيث تحدث القنابل الضخمة عند انفجارها فجوات فاغرة تجعل من ساحة الحرب حقلاً من فوهات البراكين لا تلبث ان تصبح بركاً من الماء والوحل . ففي قطاع فردون ، شهد الناس ، لاول مرة ، قصفاً مشبعاً هدّاماً يأتي في بضع ساعات ، على فرق بكاملها ، ويقتل في اقوى الفرق وافرسها ، كل قدرة على الهجوم ، كما يحصد افراد الجيش حصداً بالمئات والألوف . ولذا كان لا بد من تأمين استبدال الوحدات المرهقة بأخرى طازجة ، وهي عمليات مكلفة لان المؤخرة تتلقى ، هي الأخرى ، نصيبها من هذا القصف الهادر ليل نهار .

والموت أبداً يتلصص على فريسته في كل لحظة حتى في هذه القطاعات التي لا يأتي والبلاغ الحربي على ذكرها إلا لماماً » . ففي اواخر عام ١٩١٥ كان الجيش البريطاني قد خسر ثلث أفراده ، أي ٢٧٣,٠٠٠ و ١٦,٠٠٠ ضابط ، كما ان الجيش الفرنسي كان قد سجل في التاريخ نفسه ٥٩٠,٠٠٠ قتيلاً ، و ١٦,٠٠٠ ضابط ، والجيش الألماني ٦٢٨,٠٩٠ قتيلاً و ٢٠,٠٠٠ ضابط . ثم انطلق عام ١٩١٦ الحملات الضخمة ، فكلفت معركة فردون المانيا وحدها ٣٣٦,٠٠٠ قتيل وفرنسا ٣٦٢,٠٠٠ قتيل ، ومعركة السوم كلفت بريطانيا ٤٢٠,٠٠٠ قتيل انكليزي و ٢٠٠,٠٠٠ فرنسي . فعلى الجبهة الغربية وحدها ، عطلت الحرب ، في هذه السنة ، اكثر من

مليوني جندي وجعلتهم غير صالحين للحرب . وكلفت حملة الدردنيل الحلفاء غالياً جـداً إذ اقتضت البريطانيين ٢١٥٫٠٠٠ قتيل ، والفرنسيين ٢٧٫٠٠٠ من مجموع ٧٩٫٠٠٠ اشتركوا في هذه الحملة ..أما روسيا ، فقد بلغت خسائرها في السنتين الاوليين من الحرب ٣٫٨٠٠٫٩٠٠ بين جريح وقتيل ومفقود ، مع العلم ان الجيش الروسي ، بلغ معدل خسارته بعد ذلك ، مليوناً من الجنود ، في كل فصل بين قتيل وجريح ، الى جانب ٥٠٠٫٠٠٠ من الاسرى .

فالعذابات التي تجرعها الجندي ، والمخاطر المديدة التي تهددت حياته أدخلت تغييراً جذرياً على حياته بحيث اصبح يختلف كلياً عما كان عليه عام ١٩١٤ . ومع انه بقي على شجاعتـه البطولية ، فقد زايله كل وهم وغرور . فمدى تعاطفه ومقاسمته الشعور يقتصر على رفاق السلاح الملازمين له وعلى صغار الضباط الذين يتقاسم معهم الخطر الواقف لهم بالمرصاد . فهـذا الفريق الذي يعيش معه باستمرار في الخندق هم بالفعل المحاربون الصادقون . وهذه الحماسة التي جاشت بين ثناياه عند اندلاع شرارة الحرب ، حل محلها تسليم مرير بالامر الواقع ، بعد ان حلب أشطر الدهر وتوالت عليه عوامل الخسف والفشل . وبعد هذا التنكر او النفرة الـتي اقامتها حوله ، هذه الاقاويل والثرثرات التي غذتها صحافة ثرثارة وهؤلاء و الأغرار الذين يجهلون كل شيء عن الحرب والذين يرغبون له مع ذلك ، المضي فيها على حسابه هو ، وبأساليب اكل عليهـا الدهر وشرب » ، كما يؤكد لنا ذلك ج . نورتن كرو ، وبعد هذا الاعياء واحياناً الشعور بعدم جدوى هذه الاضاحي التي تبذل بدون حساب ، وهذه الآلام المبرحة التي يتحمل غصصها .

المؤخرة

هذه المؤخرة ، تعيش ، هي الاخرى ، ظروفاً صعبـة . فقد تجرعت ، هي كذلك ، مرارة القصف الجوي وعانت طويلاً ، مباشرةً او مداورة ، من عقابيل حرب الغواصات والحصار البحري الذي فرضته .

ان افتقار البلاد لليد العاملة جذب إليها عمالاً من الخارج من رجـال ونساء . ففي المصانع الحربية نسوة يعملن في خرط القنابر وتركيبها وتعبئتها ، كما ان المرأة في الريف ، اخذت تضم يدها الى يد الاولاد والشيوخ ، في حراثة الارض وتأمين الغلال . وقد زيدت الاجور بصورة عافها العدل والمساواة ، وفقا لنوع الصناعة ولون العمل . ففي كل من انكلترا وفرنسا ، اخذت النقابات العمالية تتعاون مع الحكومة ، الا ان الاسعار اخـذت ترتفع بينما انخفضت الطاقة البشرية . ولذا رأت الحكومات نفسها مضطرة للاخذ بالتقنين . ففرضت المانيا ، منـذ عام ١٩١٦ ، مزج الدقيق بـ ٣٥٪ من نشا البطاطا للعامل الذي حدد استهلاكه اليومي ١١٠٠ غرام ، مع ٢٨٠ غرامـا من اللحم ، و ٩٠ غرامـا من الدهن والشحم . امـا الحليب فاحتفظ باستعماله لبعض المستهلكين ، كما وضعت في التداول مواد بديلة للزيت والعسل . وفي سنة ١٩١٨ على أثر المواسم الباترة التي عرفتها البلاد عام ١٩١٦ و ١٩١٧ ، جرى تخفيض في معـدل الحصة المخصصة للفرد وذلك من ٢٢٠ الى ١١٦ غراماً من الدقيق في اليوم الواحد ، وإلى ١٨ غرامـاً من اللحم و ٧ غرامات من الشحم . إلا أن عدم كفاءة المادة الشحمية والتحويل في الغـذاء على

الوان قلة المادة الغذائية ، واشتداد الحاجة الى الصابون والمواد المطهرة الاخرى ؛ كل ذلك وما اليه ، ساعد في انتشار الأوبئة الجارفة ، ومع هبوط معدل المواليد بنسبة ٤٠ بالمئـــة ، ارتفع معدل الوفيات بين السكان المدنيين ، من ١٤ بالمئة عام ١٩١٦ الى ٣٧ بالمئة عام ١٩١٨ .

وامور التغذية في الامبراطورية النمساوية المجرية هي اسوأ من ذلك بكثير . فان لم تعرف المجر ظلم الحرمان ، فالجوع اخذ يفتك بالسكان في المناطق الجبلية او الصناعية القائمة في النمسا . وقد عرف أفراد الجيش اياماً في الأسبوع ، لا يتناولون فيها لحماً على الاطلاق . والتقنين الشديد المزمن للجسم ، والوضع الصحي المتردي باستمرار في البلاد ، عوامل اخرى تركت اثرهـــا المتخلخل على وحدات الجيش وعلى الاملين في المؤخرة . اما عند الاتراك ، فقـــد هبط معدل الوجبة الغذائية عند الجندي الى ٢٥٠ غراماً في اليوم الواحد .

وقررت فرنسا كذلك ان تجعل حصة الفرد من السكر كيلوغراماً واحـــداً في الشهر كما حددت استهلاك الخبز للفرد الواحد من ٢٠٠ - ٦٠٠ غرام بحسب عمر المستهلك. وقررت تحديد استهلاك الحليب والفحم والزيت والتبغ كما قننت استهلاك الغاز والكهرباء ، ومنعت في ربيع عام ١٩١٧ ، اكل اللحم مرتين في الاسبوع وبدون حلوى . وفي انكلترا جرى تقنـــين الزبدة والقهوة ، كما حدد استهلاك اللحم والسكر والخبز للجمهور ، وتسببت انكلترا عام ١٩١٨ في نشوب اضطرابات في مدينتي روتردام وامستردام .

تقييد الحريات العامة

وهذه العذابات التي تجرعها الناس صنوفاً والواناً ، والثروات الضخمة التي جمعها « مستفيدو الحرب » الذين انشأوا صناعات حربيـــة أو تعهدوا تأمين توريدات الجيوش ومهماتها ، والشعور المتزايد باللامساواة الاجتماعيـــة ، كل ذلك أدى ، في الدول المتحاربة ، الى نشوب أزمة سياسية واجتماعية حرجة .

فقد اشتد الخلاف في المجال السياسي بين الحكومات والجماهير الشعبية التي تمـــد الجيش بالمحاربين . فقد طرحت ضرورات الحرب بشكل عنيف ، مشكلة الدفاع عن الحريات المدنية والسياسية . فالاجراءات التي رؤي اتخاذها في اوقات السلم والتي وُضعت موضع التنفيـــذ ، زمن الحرب ، هي واحدة تقريباً في كل البلدان المتحاربة . فقد أدت الى تجنيد الافكار في كل مكان ، كاعلان حالة الطوارىء اي إلغاء الحرية الشخصية ، وانشاء المحاكم العسكرية ، والمراقبـــة المسبقة على الصحافة ، وغـــير ذلك من الاجراءات التعسفية كالسخرة والمصادرة ؛ وكلها اجراءات أولت المسؤولين عن السلطة التنفيذية ، صلاحيات واسعة . فقد ادى الحد من حرية الصحافة الى الغاء مراقبة الرأي العام لشؤون الدولة ، والى تعطيل الانتخابات النيابية جزئيـــاً (باستثناء انكلترا) . ففي الامبراطوريات العسكرية حيث نشاط الحكومـــة لا يتوقف على

البرلمان ، تتمتع السلطة التنفيذية « بملء السلطة » . أما في فرنسا ، فالعمل بالمراسيم الاشتراعية مكن الحكومة من تعليق القوانين ، ومن الحد منها . وفي انكلترا ، أمنت « القرارات المتعلقة بالدفاع من الدومنيون » للحكومة ، تعديل القوانين المعمول بها ، على شرط فحصها والتدقيق بها من قبل مجلس العموم . وفي سويسرا المحايدة نفسها حوزل المجلس ، الاتحاد العام « صلاحيات غير محدودة » لضمان امن البلاد ، ولصيانة نشاطها الاقتصادي .

والحاجة الملحة أحياناً لاتخاذ اجراءات سريعة ليس في مصلحة الدولة المحاربة الاعلان عنها، ساعدت هي الأخرى ، على تجريد البرلمانات من بعض صلاحياتها الاساسية التي تتمتع بها : فقد اضطرت الحكومة للحد من دورات هذه البرلمانات والاستعانة بالرقابة لكبت اصوات الناقدين. ومع ذلك، فالبلدان التي تتمتع بنظام برلماني ، كثيراً ما كان اعضاء النواب فيها يتلقون من افراد الجيش العاملين في الجبهة او من الضباط ، رسائل يتظلم فيها مرسلوها من سير الحـــرب ومن طريقة توجيه الاعمال الحربية ، كما كانوا يشجبون فيها تجاوز الحكومة ، ومغالط رجال الادارة وهفواتهم . ان توجيه اعضاء البرلمان الاسئلة الى الحكومـــة في انكلترا ، واقرار الاعتمادات الحربية بالتصويت ، كانت وسائل رادعة للحكومة . وفي فرنسا كذلك كانت الاسئلة الموجهة الى الحكومة والى اللجان السرية التي جرى تشكيلها عام ١٩١٦ كافية الى جانب لجان المراقبة ، محاولات صادقة تمكن البرلمان من تمثيل دوره وتأمين اصلاح التجاوزات في كل ما يتعلق بتموين الجيوش وتأمين حسن سير الصناعات الحربية والمراقبة . وكثيراً ما كان النواب يلاقون معارضة او مقاومة عنيفة لم يكن في وسعهم دومـــاً التغلب عليها . وهكذا اطلت على البـــلاد « دكتاتوريات حرب » جمعت ملء السلطة في ايد قلة . ففي المانيا نرى « فريق الديوسكور » الذي تشكل من هندنبورغ ولودندورف ، هو الذي يمـــلي ارادته وتعلياته ، عـــلى الوزراء والمستشارين . وفي انكلترا ، هي اللجنة الحربية المؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة لويد جورج ، وفي فرنسا « لجنة حرب » ايضاً مؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة كليمنصو ، وهي لجنـــة تقوم باعمال مجلس الوزراء ، وتحكم بالفعل كما تشاء .

ومن جهة اخرى ، فالانضباط الذي فرضته ضرورات الحرب ، ساعد على تقويـــة سلطة « النبلاء » التي راح تطور الديموقراطية يقص من جناحها ، ليس سلطة العسكريين الذين يغارون على امتيازاتهم العسكرية ويشتبكون باستمرار مع رجال الحكم من المدنيين الذين لم تكن كلمتهم دوماً هي الكلمة الفصل فحسب ، بل ايضاً مع الطبقة البورجوازية التي تمد الجيش وحـدها ، بما يلزم من أطر وملاكات ، ومن ضباط عاملين وضباط الاحتياط ، كذلك محاربة الافكار الضارة بالدفاع الوطني وملاحقة « الانهزاميين » ، وهي اعمال ونشاطات تصدت ، ليس فقط لكل تصرفات القيادة او الحكومة ، بل ايضاً لكل رأي يحمل في طياته خطراً يهدد الاتحاد المقدس ، او يتناول بالنقد ، البنيان الاجتماعي او يتعرض لمزاولة السلطة الادارية في المصنع او يتصدى للحريات الدينية .

نهاية الاتحاد المقدس

والى التظلم من حد الحريات العـــامة وتجاوزات السلطة ، يجب ان نضيف هنا الاشمئزاز الذي استحوذ على الناس ، منـذ عام ١٩١٥ ، من جراء بعثرة موارد الدولة وهدرها جزافاً ، والوقوف في وجه سياسة متابعــة الحرب باعتبارها سياسة خرقــاء ، لا طائل تحتها ، عاجزة عن تحقيق نصر نهائي حاسم . وهـذه النزعات والبدوات التي ظهرت على اشكال شتى في الاوساط المطالبة بالسلام ، في انكلترا وفي اوساط بعض رجال المال والاعمال من الانكليز والالمان والفرنسيين، ولدى بعض محترفي السياسة امثال كايو وبريان واللورد لاندسدون(الذي قدم استقالته من الوزارة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦ ، والذي نشر ، عام ١٩١٧ ، بياناً يطالب فيــه ببدء مفاوضات الصلح) ، والفريق الآخر العـــامل مع الكونت كارولي في البرلمان المجري ، وارزبرجر وجانب من حزب الوسط الذين حملوا مجلس الريشستاغ ، على اتخاذ قرار بالمباشرة بمفاوضات الســلام ،وفريق من حزب العمال المستقلين من طلاب السلام ضم بين صفوفه : ماكدونالد وسنودن وجويت . هـذه الحركة تلتقي والمعارضة التي قام بها الاشتراكيون في القارة لخذ ساعدها يشتد ويقوى بتفاقم العذابات والآلام والشعور بالملل والسأم ؛ أضف الى ذلك عمل اشتراكيين روس لاجئين الى سويسرا ، وايطاليين غضبوا لدخول بلادهم الحرب، وفرنسيين والمان عقدوا في زيمروالد ، في ايار ١٩١٥، مؤتمراً دولياً خرجوا منه باحتجاج على الاتحاد المقدس ، وطالبوا بعقـد « صلح لا ضم فيه ولا تعويضات حرب » . واخذت هذه النزعة تشتد وتقوى . ففي المانيـــا راح ليبخنخت مع عشرين من زملائه يطالبون بعقد صلح لا غالب فيه ولا مغلوب ، وأسسوا من بينهم حزب اقلية مستقلا . وعُقد في كينثال مؤتمر دولي ثانٍ في نيسان ١٩١٦ ودعا العمال للعمـــل على فرض هدنة في الحال ؛ وهذه الفكرة التي جاءت تدغدغ آمال عدد كبير من المحاربين والعمال الذين احتفظوا بولائهم لعقيدتهم المثالية السابقة ، اخذت تشق طريقهـــا الى اوساط اشتراكية عديدة ، والى الاوساط النقابية (كاتحـــاد العمال الفرنسيين للمعادن بزعامة ميرهايم) ، كما راح الوزراء الاشتراكيون الفرنسيون يستقيلون من صفوف الحكومـة . وراح ليبخنخت يؤسس في المانيا ، حزب سبارتاكوس بوند . وفي النمسا والمجر برزت بشكل واضح مقاومة القوميات . وفي روسيا اخـــذت البورجوازية المستنيرة التي آلمها كثـــيراً ما شهدت من اندحار الجيوش الروسية والتجاوزات المخجلة ، والفساد المسيطر على البلاط الامبراطوري وعلى الادارة معاً ، فتحاول هي الاخرى ان تتولى تأمين توريدات الجيش والمصنوعات الحربيـــة ، عن طريق « اتحاد زمستوف » او عن طريق « اتحاد المدن » بالتعاون مع الدوما . الا ان القيصر امر بحل الدوما ، وبذلك حصل تقاطع تام بين البلاط وبين البورجوازية . ومنذ عام ١٩١٦ ، اخـــذ الوضع طابعاً ثورياً .

اضرابات وحركات تمرد

كان للثورة الروسية دوي عظيم بين الشعوب التي عيل صبرهـــا واستنفذت قواها . فقد رأى فيها بعضهم مثـالاً يجب السير على منواله تشجيعاً لهم في تعطشهم للسلام واحياناً للسلام بأي ثمن كان . فالمؤتمر الاشتراكي الذي

عقد في ستوكهولم قوّى الامل في النفوس وحمل الناس على الاعتقـــاد بان السلام ممكن تحقيقه . ولذا رأينا رؤساء الهيئات النقابية الذين ساهموا في إقامة الاتحـــاد المقدس تنمرهم الحركات الجماهيرية . ففي المؤخرة كما في الجبهة قامت مظاهرات تعبر بوضوح عنهـا الروح المسيطرة على الأذهان والمستبدة بالنفوس : من اعتصابات ارتدى بعضها طابعاً ثورياً لا يدع مجالاً للشك ، وحركات تمرد وحركات فرار من الجندية .

فقد انفجرت في المانيا اضرابات في ربيع عام ١٩١٧ ، في المعامل والمصانع التي تعمل لامور التموين في كل من برلين وليبزيغ ودوسلدورف ، كما قام مثل هذه الحركات في فرنسا في كل من باريس وسانت أتيين بالرغم من القانون الذي يحظر الاضرابات كما يحد من حرية التسريح في المعامل . وفي بريطانيا العظمى ، راحت هيئات عمالية ، منتدبة تقف في وجه اتحادات العمال التي اتهمت بالتواطؤ مع الحكومة ، فقبلت بالتنازل عن حقها في الاضراب وسلمت بوقف تنفيذ القوانين التقاعدية ، وراحت هذه الهيئات تحاول إثارة الاضرابات في المناجم ودور الصناعات الحربية ، فيستجيب لها اكثر من ٨٠٠،٠٠٠ عامل . وحدثت في ايطاليـــا نفسها اضطرابات خطيرة في آب وايلول ، في كل من ولايات تورينو وجنوى وألكسندريا . وفي كانون الثـاني (يناير) ١٩١٨ ، عادت الاضرابات للظهور بشدة وعنف. الا ان التشويش بقي يخض النفوس، فقد كانت هذه الاضرابات تجديداً للثورة ودعوة صريحة اليها .

والعجز في تأمين ما يلزم من المهمات والذخائر ، والتقليل الى ادنى حد من المأذونيات العسكرية ، وخساعة بعض القادة ، والدعوة الناشطة الى السلام ، ومثل التآخي بين الجنود الالمان والروس ، والبراءة التي اصدرها البابا بندكتوس الخامس عشر حول عدم جدوى هذه المذابح والالم الشديد الذي كان لها بين الدول المتحاربة ، كل ذلك ادى الى حركات تمرد وعصيان بين صفوف الجيـوش .

فالفشل الذريع الذي اصيب به الهجوم الذي امر به الجنرال نيفل في ١٦ نيسان ، ترك وراءه الخيبة المريرة والحقد الضغين بين وحدات الجيش الفرنسي ، فاشترك بعض قطاعاتها بهذا العصيان ورفضت وحدات بكاملها القيام بعملية استبدال في الخطوط الامامية ، وعدم الانصياع والامتثال للأوامر الصادرة ، وكلها حركات استمرت بضعة اسابيع في منطقة سواسون . كذلك وقعت حوادث عصيان مماثلة في صفوف الجيش الايطالي ، وتكاثرت بين وحداته حوادث الفرار من الجندية . وقد حدث مثل هذا العصيان بين صفوف وحدات رجال الاسطول في عرض البحار ، في شهر آب ، كما رفضت فرقة رماة البحر الالمان التوجه لقمع حركة العصيان هذه . وعبثاً حاولت القيادة العليا الحد من الدعاية للسلام وذلك بنقلها الوحدات الثائرة الى خطوط القتال وبفرض الرقابة على المراسلات في الجبهة . وكذلك الجيش النمساوي المجري الذي خلخلته المنافسات الداخلية والعصبيات القومية بين الاقليات الوطنية من جراء الدعاوة التي عمل الحلفـــاء على بثها بين صفوفهم ، وعودة الاسرى النمساويين من روسيا ، بعد ان جرى الافراج عنهم في اعقـاب

الثورة البلشفية ، وتأثير نقص المواد الغذائية بين صفوف الجيش الأمر الذي ادى الى فرار اكثر من ٣٠٠،٠٠٠ جندي من صفوف الجيش النمساوي في الداخل ، عام ١٩١٨ فألفوا من بينهم عصابات عُرفت باسم « الاحتياطي الاخضر »، عاثت في البلاد نهباً وسلباً ، في ما تقوم به من اعمال لصوصية . وانسجاماً مع الحركات العمالية ، وقعت حوادث تمرد وعصيان بين الوحدات البحرية العاملة في الدانوب، واخرى محاربة ،فأخذبعضها بالانسحاب من الجبهة محدثة فيها فجوات كبيرة . وفي الجيش البلغاري رفضت وحدات عديدة ، قبل نيسان ١٩١٨ ، القيام بالهجوم ، كما تعددت حوادث الهرب من صفوف الجيش ، اسوة بما كان يجري في صفوف الجيش التركي ، إذ وسجلت حوادث الفرار هذه ، نحواً من ٥٠ ./. من الجيش التركي في العراق وفي فلسطين ، حيث رأت فرقتان شركسيتان نفسها عاجزتين عن تقديم اكثر من ٢٥٠٠ جندي للوقوف في وجه الهجوم الذي شنه الجنرال ألنبي ، فوقع كل الجيش التركي الرابع بكامله اسيراً في قبضة الفرقة القادمة من الصحراء . اما الجيش الالماني ، فالظاهرة المهمة التي تنم عن تخاذله تقوم في العدد الكبير من الاسرى (٣٥٠،٠٠٠ في تموز وتشرين الثاني ١٩١٨) . إلا ان حركة التمرد امتدت الى اسطول الغواصات . ووقعت حوادث تخريب ، كما حاول بعض البحارة الاستيلاء على نسّافة والهرب بها الى النرويج ، كما وقع عصيان للأوامر بركوب البحر . وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، رفع البحارة في مرفأ كييل العلم الاحمر وانضموا في ٣ تشرين الثاني(نوفمبر) الى باقي وحدات الاسطول . وهكذا لم تلبث لوبيك وهمبورغ وكوكسهافن وبريمن ان وقعت جميعها بين ايدي البحارة والعمال الثائرين . وفي ٧ تشرين الثاني اعلن كورت إيسنر الجمهورية في بافاريا . وفي ٨ منه ثارت كل من كولوني ودوسلدورف وكوبلنس ومايَنس ، فانهارت المانيا برمتها .

وهكذا ادى انقباض النفوس الناجم عن المذابح الهائلة والعذابات المريرة والشعور بعدم جدوى التضحيات الذكية التي بُذلت ، وقسوة الحظ الغاشم والقسمة الضيزى ، الى حركات تمرد وانتفاضات عنيفة جلبت نهاية الامبراطوريات العسكرية ، كما هزت من الاساس الدول الليبرالية التي بفضل ما شعرت به من نشوة الظفر ، وظروف الحياة المادية الأكثر حلماً ساهمت طبقاتها الموجهة في تهدئة الخواطر ، كما ان القضاء على الاضرابات الدامية التي نشبت بعيداً عنها والتي ساهم المنتصرون على كبتها ، كل ذلك استطاع ان يعيد الأمن الى نصابه وتأمين استتباب السلطة الشرعية ، وهي محاولات باءت ، مع ذلك ، بالفشل في روسيا .

الفصل الثالث

عملية ترسيخ صعبة وقلقة

١٩١٩ — ١٩٢٠

بعد الانهيار السريع الذي أصيبت به ألمانيا فأفقدها السيطرة ، بدا نصر الحلفاء كاملاً ونهائياً ، وهو نصر أدّى الى تدمير خصوم الديموقراطية القدامى ممثلين بهذه الملكيات العسكرية التقليدية ، كما ادى الى زحزحة الطبقات الاجتماعية الرجعية التي تعتمد على الجيش والكنيسة . فجاء هذا النصر المبين « معلماً من معالم الثورة الفرنسية الكبرى » . ولم يبق في اوروبا ، من ذلك كله سوى نزر نزير من الملكيات ، بينما الشكل الغالب لمعظم النظم والحكومات التي طلعت في اعقاب الحرب ، كان النظام الجمهوري الذي يكرس مبدأ سيادة الشعب ، هذا المبدأ الذي يعترف به الجميع . « والحرب دفاعاً عن الحقوق » تنتهي بانتصار القوى الليبرالية بعد ان زال من الوجود ، على ما يبدو ، معظم خصومها المعدودين .

ومع ذلك ، فالعالم لا يزال ابعد ما يكون عن الاستقرار والتهدئة التي ينشد ، اذ لم تنته الحرب في كل مكان ولا تزال اعمال مقاومة قائمة بين قوميات متباغضة ، كما ان خطر التهدم الاجتماعي تلبَّس الوانا من الاشكال والبؤس . فهنالك عند المغلوبين على امرهم ثورات تضطرم في كل من المانيا وهنغاريا ، واضطرابات اجتماعية خطيرة تنغص الحياة على المنتصرين ، والحياديين على السواء .

فالقلق لا يزال يستبد بالجميع ، والكل يخشى من امتداد التيار الثوري البلشفي . ولذا اقتضى الدول التي خرجت منتصرة من الحرب ، سنتين كاملتين في محاولة جاهدة لاعادة السلام القديم الى محرابه وإرساء السلام على قواعد جديدة .

١ — الاضطراب السياسي والاعمال العسكرية الجديدة

الثورة في المانيا

انهزام حلفاء المانيا وانسحابهم من الحرب ، وضع المانيا في وضع يائس اذ رفض ولسون التعاون مع حكومتها ، كما ان حركة تمرد الاسطول الالماني وقيام اولى التشكيلات العسكرية ، اجبر غليوم الثاني على

أعتزال الحكم والاستقالة . وقام ايبرت الزعيم المعتدل لحزب الاشتراكي الديموقراطي يؤلف حكومة ائتلافية مع « الحزب المستقل » . فالجماهير بقيت مصعوقة في شبه جمود كأن على رأسها الطير ، بينما انهارت الى الحضيض احزاب اليمين والطبقات الموجهة . فالعناصر الثورية الناشطة تألفت من الهيئات العمالية بعد ان انضم اليها الجنود والبحارة فأثاروا في البلاد الفتن والاضرابات . والفئات الوحيدة التي كان في مقدورها الوقوف في وجهها والصمود ، تتألف من حزب الاشتراكيين الديموقراطيين برئاسة ايبرت ، الذي همه ان ينشىء في البلاد نظاماً ديموقراطياً برلمانياً وهيئة للاركان . ولم يلبث الفريقان ان عقدا اتفاقاً سرياً منذ التاسع من تشرين الثاني للحؤول دون الثورة البلشفية ، والعمل على انتخاب مجلس تأسيسي بأسرع ما يمكن . وتمكن الجيش القديم ان يصفي بسرعة كلية كل حركات التمرد والعصيان التي وقعت في جنوبي البلاد وغربيها ، بعد ان تفاقم خطرها في الروهر على الاخص وفي برلين . واستطاع لوبكيه ان يقمع بشدة « الاسبوع الاحمر » الذي قام في برلين ، في كانون الثاني ١٩١٩ مما ادى الى قتل بضع مئات بين صفوف المتمردين ، كما جرت تصفية كل من ليبخنخت وروزا لكسمبورغ . فكان هذا القمع فشلاً نهائياً للثورة الشيوعية التي حاولوا القيام بها . الا ان الاضطرابات بقيت تقلق الأمن في بافاريا حيث تم قتل كورت ايستر ، وفي همبورغ وبريمن ، وفي الساكس والروهر ومجدبورغ والسار . واضطر المفوضون الثلاثة المستقلون ان ينسحبوا من الحكم في كانون الاول كما رأى حزب الاشتراكيين الديموقراطيين الذي ألف اعضاؤه اقلية في مجلس الريشتاغ ان يدعوا الى مشاركتهم في الحكم الكاثوليك والديموقراطيين وهكذا امكن السيطرة على الثورة الاشتراكية والسياسية في المانيا.

الثورة في هنغاريا

الثورة في هنغاريا تختلف نوعاً واتجاهاً عن الثورة في المانيا ، ولها مدلول خاص. فقد قامت على اكتاف أقلية صغيرة واستلام الشيوعيين السلطة الفعلية مما اضفى عليها طابعاً مميزاً . فبعد انهيار جبهات الحرب ، واستقالة الامبراطور الملك شارل ، قام الكونت كارولي ، الرئيس الليبرالي للمعارضة ، يعلن الجمهورية. وقد أدى احتلال الحلفاء للبلاد ، والبؤس المخيم عليها ، والبطالة المتفشية بين اوساط العمال تشحذ المشاعر القومية التي أثارتها المطالب الجغرافية من قبل التشيكوسلوفاكيين والرومانيين واليوغوسلافيين ، الى حركات من الفتن والاضطرابات واعمال اللصوصية ضد كبار الملاكين. فقد شدد الحزب الشيوعي قبضته ونفوذه في المدن وتسلم رئيسه بيلاكون الحكم في شهر آذار (مارس) بوصفها حركة وطنية مناهضة للاتفاق وحلفائه ، وحركة اجتماعية مناهضة لكبار الملاكين العقاريين، اخذت حكومة الكومون الهنغارية بتأميم وسائل الانتاج والملكيات الكبرى والوسطى واسندت ادارتها الى تعاونيات اشتراكية ، والمؤسسات الصناعية والتعدينية ، ومؤسسات النقل التي يعمل في الواحدة اكثر من ٢٠ عاملاً ، والمخازن الكبرى والمؤسسات المصرفية والتأمينية والمؤسسات التربوية ، وعهدوا بإدارة كل مؤسسة جرى تأميمها الى «مفوض

للانتاج » يجري انتخابه من قبل العمال يساعده في عمله الاداري« لجنة مراقبة » ومكاتب توزيع المهمات » و « مكاتب اقتصادية في المحافظات » . الا ان الحصار والنشاطات المضاده للثورة التي تمت بتوجيه حكومة الاميرال هورتي والكونت بثلين ، وهي حكومة قامت تحت رعاية الجيش الفرنسي ، اضعفت كثيراً الحركة الثورية . وفي تموز ١٩١٩ قام الرومانيين بهجوم على بودابست للقضاء على النظام الشيوعي الملحد الذي قام فيها وسحق الفرق الحمراء ، وقاموا بنهب البلاد بخلال احتلالهم لها . وانتصرت الحركة المضادة للثورة بزعامة الاميرال هورتي الذي الغى الجمهورية وفرض على البلاد الهول الابيض ، وبذلك عاد النظام الى هنغاريا كما اعيدت الى كبار الملاكين العقارين .

الاضطرابات الاجتماعية

هذه الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية التي مزقت اوروبا لم تكن وقفاً على البلدان المغلوبة على امرها كروسيا والمانيا وهنغاريا . فقد تمخضت بمثل هذه الاضطرابات بعض الدول التي خرجت من الحرب منتصرة وبعض الدول الحيادية الاخرى . فالسخط الذي ولدته في النفوس اربع سنوات متصلة من الحرمان والعذابات كان عارماً يجيش في النفوس ، يستشيط ويستفحل بالتطلع الى الثورة الروسية والرغبة في عضدها ومساندتها لتقوى وتصمد في وجه الثورة المضادة التي تدعمها الدول الغربية ، خشية من انه « سلام الحق » الذي لقوا في سبيله ما لقوا من حروب وعنت وعذاب لا تفشله الحكومات التي تنتصب في وجه المبادىء التي اعلنها ولسون بحيث تخيب الآمال التي غذّ رها خلال هذه السنوات العجاف من العمل الشاق والانضباطية العسكرية الآسرة لتحقيق نصيب اكبر « من الرفاهية والحرية » . فارتفاع الاسعار الذي بلغ عام ١٩١٩ نحواً من ١٤٢ ./. مما كانت عليه عام ١٩٢٣ ، في انكلترا ، و ٢٥٦ ./. في فرنسا ، و ٢٦٦ ./. في ايطاليا زادته الثورة ضد النظام البورجوازي احتداماً . فالسنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ تميزت بجيشان الاحقاد الدفينة في القلوب ، وبهذا الفشل الذي منيت به المثل الاجتماعية التي تاقت الى العدالة والسلام بكل جوارحها ، وهي مثل كانت تغذي الآمال التي رفرفت على سني الحرب .

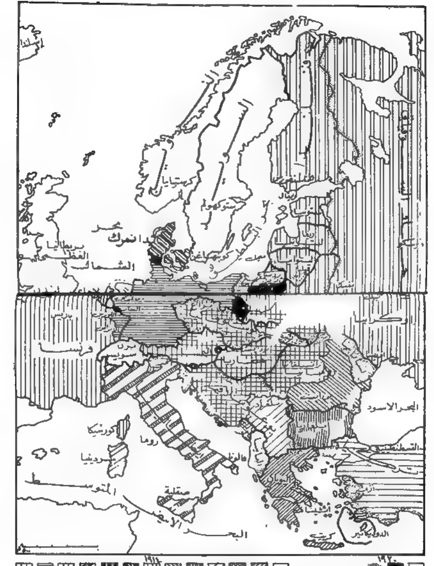
وقد ارتفع عالياً عدد اعضاء الاتحادات النقابية في كل مكان ، فقفز هذا العدد في بلجيكا من ١٢٠ الف عام ١٩١٣ الى ٧٢٠ ٠٠٠ عام ١٩١٩ . كما ان الاتحاد العام للعمل عدّ بين اعضائه ٠٠٠ ٨٠٠ ١ عضو في فرنسا والاتحادات العمالية في انكلترا ارتفع عدد اعضائها من ٤ ملايين عام ١٩١٥ ، الى ٦٠٠ ٧٤٠ ٨ عام ١٩٢٠ اي بزيادة ٧٠ ./. عن سنة ١٩١٧ ، والف اتحاد الحرف عصبة متماسكة قوامها التحالف بين المعدّنين وعمال مناجم الفحم وعمال النقل كما ادخلت تعديلات اساسية على تشكيلها الداخلي . وطابع كفاح الطبقات الذي برز خلال الاضرابات التي قامت عام ١٩١٢ — ١٩١٣ ، اشتد واستبد اكثر فاكثر . ولكي تتمكن الدولة من التغلب على اضراب عمال مناجم الفحم ، عام ١٩١٩ اضطرت اللجوء الى قوى الجيش .

اما في فرنسا ، فقد راحت دعاوة خبيثة تسمم افكار العناصر النقابية التي ألفت اقلية

آنذاك ، في البلاد والتي كانت تطالب باتخاذ تدابير فعالة ، محاولة إقناعها بأن الثورة « ممكنة وهي آتية لا محيص عنها ولا مرد لها في انحاء اوروبا كلها » . وقد تميز عيد اول ايار عام ١٩٢٠ باضراب عام عن العمل وباشتباكات دامية مع قوى الامن وقعت في المدن الصناعية الكبرى . وفي حزيران ، اعلن الاضراب ٢٠٠٠٠٠ من عمال المصانع و ٨٠٠٠٠ من العاملين في الصناعات الكيماوية ، و ٥٠٠٠٠ من العاملين في التعدين . وقد ابى زعماء اتحاد العمال العام في فرنسا ، كما في انكلترا ، توسيع هذه الحركة كما رفضوا استغلال هذه الفرصة السانحة لاعلان اضراب عام يرمي لاستلامهم مقاليد الحكم ، اذ لا ثقة لهم قط بوحداتهم غير المهيأة والتي تفتقر في الصميم الى النظام ، لاستلام الحكم والاحتفاظ به . وعندما راحت نقابة عمال النقل العاملين على الخط الحديدي بين باريس وليون ومرسيليا تعلن الاضراب العام ، عمدت الحكومة المنبثقة من هيئة التكتل الوطني ، الى التشهير بهذه الحركة ووصمها بانها محاولة ثورية وتشكلت « اتحادات وطنية » لتحل محل المضربين ، ودعت الى الخدمة العسكرية مواليد ثلاث سنوات . وفي اواخر نيسان ١٩٢٠ ، قام اضراب عام كان له بعض الاثر على الحياة الاقتصادية دون ان يخلخلها ، نظرت اليه الحكومة نظرها الى مؤامرة ضد سلامة الدولة وامرت بتوقيف رؤساء الاتحاد وسوقهم الى السجن كما اصدرت محكمة السين حكماً يلغي نقابة العمال العامة . وهذا الفشل ُلحق به الحركة النقابية زادها انقساماً على نفسها وكانت نذيراً بانقسامها على شاكلة الحزب الاشتراكي نفسه ، اذ راحت اكثرية اعضاء الحزب تعلن في اجتماع لهم عقدوه في مدينة تورس ، انضمامهم الى الدولية الثالثة ، الامر الذي حمل اليأس الى قلوب العمال وحمل الكثيرين منهم على الخروج من صفوف الاتحاد .

اما في ايطاليا حيث لم تلق الحرب ايّة شعبية ، فقد ازدادت الطبقات بؤساً وشقاء بعد انتهاء المعارك ، وفي اثر التضخم المالي وارتفاع الاسعار الجنوني وخيبة الأمل التي احدثها في النفوس مؤتمر الصلح ، الامر الذي ادى بالتالي الى تأمين سيطرة الاشتراكيين المتطرفين في الحزب الاشتراكي فنالوا ١٧٥ مقعداً من اصل ٥٠٠ مقعد في انتخابات عام ١٩١٩ . وقد تكاثرت في السنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ المظاهرات ذات الطابع الثوري ، منها مثلاً اضرابات العمال الزراعيين في ولايات نوفارا وبارما ، واحتلال الاملاك الواسعة ، وطلب المباشرة بتوزيعها ، والاضراب العام الذي اعلنه ٢٠٠٠٠٠ من عمال الصناعات الحديدية ، في نابولي وميلانو وبيومبينو ، وعمال النسيج في مدينة كوزم ، وعمال دور الصناعات الحربية في ترسانة انسالدو في جنوى (احتلال مصانع الفا روميو في ميلانو . ومنه انتقلت العدوى الى ١٨٠ معملاً من المعامل الخاصة بالصناعات الحديدية ، ساهم باحتلالها اكثر من ٦٠٠٠٠٠) وقد اخذ يبرز للعيان ، عام ١٩٢١ عمل « القمصان السود » هذه المنظمة الضيقة النطاق التي نظمها وسهر على ادارتها كبار الملاكين ورجال الاعمال والصناعة والحكومة ، وهي منظمة لم تلبث ان استشرت واستبطرت وهيأت للحركة الاشتراكية في ايطاليا هزيمة نكراء دونها بكثير هزيمة

الشكل ١ ـ الحدود الجديدة والقاطعات المتنازع عليها بعد الحرب العالمية الاولى .



في عام ١٩١٤ : ١ ـ فرنسا ، ٢ ـ المانيا ، ٣ ـ النمسا والمجر ، ٤ ـ ايطاليا ، ٥ ـ بلجيكا ، ٦ ـ الدانمارك ، ٧ ـ روسيا ، ٨ ـ رومانيا ، ٩ ـ بلغاريا ، ١٠ ـ صربيا ، ١١ ـ الجبل الاسود ، ١٢ ـ اليونان ، ١٣ ـ تركيا ، ١٤ ـ حدود ١٩١٤ ، ١٥ ـ الحدود الجديدة عام ١٩٢٠ ، ١٦ ـ القاطعات المتنازع عليها عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ، ١٧ ـ اراض خاضعة لاستفتاء شعبي ، ١٨ ـ اراض لم يلحقها اي تعديل .

« كابوريتو » المشهورة .

وقد عرفت اسبانيا الحيادية ، هي الاخرى ، ازمة ثورية بين ١٩١٩ – ١٩٢٠ قوامها الثالوث البلشفي : البؤس وغلاء المعيشة والفوضى السياسية في البلاد . فنشبت في اسبانيا سلسلة متصلة الحلقات من الاضرابات قام بها العمال الزراعيون في ولاية الاندلس . كما قامت اضرابات عمالية اخرى في ولايات : كتلونيا وفي المقاطعات الصناعية الواقعة الى الشمال الغربي من البلاد. وفي سنة ١٩١٩ اعلن الاتحاد العام للعمال ، وهي منظمة نقابية فوضوية تعد ٣٠٠٠٠٠ عضو الاضراب في الشركة الكهربائية الكندية في سابا ديل ، عقبته حالة من الفوضى والبلبلة قمعها الجنرال مارتينيز بالدم ، فطبق على العمال قانون التهرب من خدمة العلم .

التدخل ضد روسيا

اما الخطر الاجتماعي الادهى الذي يضفي على هذه الحركات والانتفاضات العمالية طابعاً مقلقاً ، فيتمثل ، على أتمه ، في قيام روسيا الاشتراكية ، وفي الخوف من امتداد عدوى هذا النظام الخطر، الامر الذي حمل دولاً كثيرة على إصلاء هذه الثورة حربا لا هوادة فيها مع انه لم يكن احد ليتوقع لها الديمومة والاستمرار . ومنذ عام ١٩١٧ ، راح الحلفاء بدافع منهم للابقاء على الجبهة الشرقية ، ضد المانيا يرسلون ، منذ عام ١٩١٨ ، تحت ستار الدفاع عن العتاد الحربي الذي كدسه الاميركيون والحلفاء في اوكنجالسك ومورمانسك وفلاديفوستوك ، حملات عسكرية الى هذه المراكز الحربية . وقد راح الحلفاء يردفون بعون سريع ، كل حركة مضادة النظام البلشفي ، اينما طلعت او لاحت : في سيبيريا وجنوبي روسيا او في بلدان البلطيق واخيراً في أثر الحرب البولونية الروسية التي وضعت حداً لماهدة ريغا بعقد السلم عام ١٩٢٠ . وقد استطاعت روسيا الثورة ان تصمد بنجاح امام خصومها ولذلك انقذت نفسها وضمنت بقاءها لتزرع الخوف ولتنشر الشكوك في النفوس . وقد استبدلت الحكومات سياسة التدخل المسلح المباشر التي منيت بالفشل ، سياسة فرض نطاق الحجر الصحي الذي رمت من ورائها الى عزلها وابقائها ضمن الحجر الصحي الى ان تسقط من نفسها . وفي البلدان البلطيقية حيث راح الألمان يحاولون الاحتفاظ بسلطتهم تساندهم الارستوقراطية الالمانية في هذه المقاطعات ، اخذ الجنرال غولتز يشكل كتائب حرة لم يلبث ان انضم اليها الجنود الالمان الذين تم تسريحهم من الخدمة العسكرية، مما حدا بالحلفاء الى التدخل وراحوا يسلحون الكتائب الليتوانية ، فاضطرت الوحدات الالمانية ، في نهاية الأمر الى الانسحاب من هذه المقاطعات ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩ .

٢ – اعادة السلام

المبادىء العامة

بدت المحاولة الالمانية التي هدفت الى انهاء عهد طويل من السلام بقصد تحقيق توسع جغرافي واسع النطاق ولبسط سيطرتها على اوروبا جمعاء ، خروجاً على كل المبادىء التي اصطلحت الحضارة المتعاقبة على اعتبارها قضايا ثابتة كرّسها

العرف وأقرها التقليد البشري ، تقوم على احترام حياة الأفراد والحق وتجنب اللجوء الى القوة في حل المشكلات القائمة بين المتنافسين . فالحرب الدفاعية التي خاضتها الديموقراطيات ضد الامبراطوريات القائمة في وسط اوروبا كانت بمثابة « حرب العدالة » . وبعبارة اخرى صليبية ضد العنف والعدوان في سبيل إنقاذ الشعوب التي ترسف في الذل والعبودية ، ولاقامة سلام وطيد الاركان وإنشاء مجتمع دولي تتساوى فيه حقوق الشعوب وتصان اسوة بالحقوق الشخصية ضمن المجتمعات القومية .

وقبل ان تضع الحرب اوزارها حرص الرئيس ولسون في خطبه الرنانة وفي رسائله الى مجلس الكونغرس الاميركي ، حرصاً شديداً على ان يحدد لبلاده الاهداف التي تنشدها من دخولها غمار الحرب ، والاسس التي يجب ان يقوم عليها سلام دائم وطيد . وقد احدثت خطبه هذه والمبادىء التي حددها دوياً عظيماً في الرأي العام العالمي ، وقطعاً لاسباب المنازعات التي شجرت بين الشعوب والدول خلال القرن التاسع عشر والتي جاءت الحرب الاخيرة تظهر ما يكن تحتها من مخاطر . رأى ان يطبق الأخذ بمبدأ احترام مطالب القوميات الوطنية في هذه الامبراطوريات التي لا تزال تضرب هذا المبدأ بعرض الحائط ، والاعتراف ، بالتالي ، باستقلال هذه الشعوب التي لا تزال تعاني من الاحتلال الاجنبي لها والقضاء على كل مبرر لسياسة الضم القومية والقضاء بالتالي على الدبلوماسية السرية التي تفرض على الشعوب الخاضعة لسيطرتها حروباً يجهلون اسبابها ومسبباتها ويلزمونها بها وهم لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، وتأسيس عصبة لجميع الأمم تتولى فض جميع الاختلافات وحل المشكلات التي تنشب بين الشعوب والدول ، وبذلك تصبح الاحلاف والاتحادات الدولية اموراً نافلة لا معنى لها ولا ما يبرر الاخذ بها قط ، واقامة سلام يبنى على العدالة حتى لمن كتبت عليهم الغلبة . هذه هي المبادىء العامة التي حلم بتحقيقها الرأي العام العالمي وراحت الولايات المتحدة الاميركية تضغط بنفوذها على الشعوب لتبنيها والسير عليها – عن غير رضى منها وبعد كل تحفظ – هذه المبادىء التي تضمنها ميثاق الهدنة الذي وقعته المانيا بعد ان ارغمها الحلفاء على الركوع .

وهذه المبادىء طبّق بعضها جزئياً بينما بقي البعض الآخر منها حبراً على ورق . فالدول المنتصرة عللت النفس باستغلال نصرها المبين وشطب الامبراطوريتين الروسية والالمانية من خريطة العالم ، ولو لأمد قصير ، وبزوال الامبراطورية النمساوية المجرية والسلطنة العثمانية توطيداً منها لسيطرتها على العالم ، بحيث يتاح لها اعادة اقتسام المستعمرات والبلدان التي احتلتها هذه الامبراطوريات وراء البحار ، وبذلك يتم لاوروبا وضع تبقى معه الدول المغلوبة على امرها ، مهيضة الجناح ، مستضعفة ، كما تجعل من المستحيلات قيام حرب جديدة .

معاهدات ١٩١٩ – ١٩٢٠

فالمعاهدات التي تم الوصول الى عقدها ، عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ جاءت بمثابة تسوية وفقت بين المبادىء التي نادى بها ولسون والمبادىء الاخرى التي قامت بها الدبلوماسية الاوروبية القديمة ممثلة خير تمثيل في شركائه

بالمفاوضات . فبانشائهم الدول القومية وتحريرهم الشعوب المستعبدة في أوروبا الشرقية واوروبا الوسطى ، رمت الدول المنتصرة في الحرب الى قطع دابر الخلافات الناشئة عن مطالب القوميات. وهكذا أطل على الوجود وقـــام تحت الشمس ست دول مستقلة جديدة طلعت من بين حطام روسيـــا والنمسا والمجر بينما جرى توسيع ثلاث دول اخرى توسعاً كبيراً (هي رومانيـــا ويوغوسلافيا واليونان) ، كما نالت كل من فرنسا وايطاليا تعويضاً لها ، اراضي لها اهميتها الخاصة من الوجهتين الاقتصادية والستراتيجية . وعلى الاجمـال فالحدود الجغرافية التي رسمتها معاهدات عـــام ١٩٢٠ ، تحقق ، في مجموعها ، المطالب الوطنية ، والأماني القومية . فالأقليات القومية اصبحت أقل بكثير من الوجهة العددية مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، وان لم تزل كلياً . فقد أخذ بعين الاعتبار، عند تعيين الحدود الجديدة ، بعض مقتضيات رؤي مراعاتها اخذاً ببعض الحوافز الاقتصادية والستراتيجية والعرقية التي جعلت من المتعذر إنشاء دول قومية صرفة . وكان من نتائج هذه النظرة البديهية الخروج على مبدأ تقرير المصير ، هذا المبدأ الذي كان من الأسس التي قامت عليها المعاهدات الجديدة . ألم يكن من الواجب ، تأميناً لاستقلال هذه الدول الجديدة وضمـاناً لحياة كريمة لشعوبها ، التوقف ملياً عند ما يؤمن سلامتها ويصون كيانها سيـــاسياً واقتصادياً وذلك بتأمين الموارد المعدنية والخامات اللازمة وطرق مواصلات معينة والمرفأ اللازم لتقنية اقتصادها وتأمين مواصلاتها وغير ذلك من مستلزمات كل استقلال ؟ افلم يكن من الواجب مراعـــاة مشاعر أكثرية السكان في هذه المناطق التي تتشابك فيها المصالح وتتعاظل بين اكثرية واقليات عرقية تتصالب عندها الاهداف وتتنافر؟ وهكذا استطالت فواصل الحدود في اوروبا الوسطى بحيث ارتفعت من ٦٠٠٠ كلم الى ١٣,٠٠٠ كلم ، منها ٤٠٠٠ كلم لتشيكوسلوفاكيـــا وحدها . وقد رؤي الاستبقاء ، ضمن هذه الحدود ، على بعض الاقليات القومية تتراوحت نسبة افرادها بين ٢٠ ــ ٣٥ بالمئة من مجموع السكان ، كما ان خط الحدود الفاصلة في بعضها بدا يتعارض والمنطق السليم ، لا بل بدا مخالفاً للعقـــل السليم ، كما يبرز هذا الوضع على اتم صورة في كل من مدينة فيومي وزارا وتيشن والاربع الاعلى وسيليزيا وفي مقاطعة بانات (بين يوغوسلافـــيا ورومانيا) وفي مقدونية ، وفي المضيق البولوني حيث نرى الحدود تباعد بين امكنة ومصانع واسواق تجارية بالرغم مـــما يجمع بينها من روابط وأواصر تشدها بعضاً الى بعض ، وبذلك قامت بين السكان نزعات ومطالب لا حدّ لهـــا ولا حصر . والعبث بمبدأ القوميات الذي ضُرب بتطبيقه عرض الحائط اثار في نفوس الالمان أحقاداً مريرة بعد ان استهانت المعاهدات المعقودة بمصالحهم وداستها بشكل ذريع (اذ خسروا اراضيهم و ١٢ ./. من مجموع السكان) ، ولا سيمـا المجر اذ فقدوا ٧٠ ./. من اراضيهم ونصف سكان بلادهم ، والاتراك بعد ان انتزع منهم ٤/٥ اراضيهم .

ولما كان المنتصرون في الحرب يمثلون القوة العسكرية والسياسية ، فقد رموا الى بقاء المغلوبين على امرهم في عجز مدقع ، افصرتهم عليه شروط نزع السلاح وشروط اقتصادية اخرى . فقد

نصت المواثيق المعقودة على تجريد المانيا المسؤولة الاولى عن الحرب، من كل سلاحها ، كما نصت على تخفيض عدد جيوشها ، وحظر عليها العمل بالخدمة العسكرية الاجبارية، ونصت على احتلال ضفة الرين اليسرى لمـــدة ١٥ سنة ، كما قضت بهدم رؤوس الجسور المحصنة على ضفة النهر اليمنى . فاذا ما احترموا وحدتها ، فقد رأت نفسها ملزمة للتخلي عن اراضيها التي لا تقطنها اكثرية المانية كالألزاس واللورين او جزء من سيليزيا العليا بشرط إجراء استفتاء فيه، وعن الاراضي البولونية التابعة لها بما في ذلك دانتزيغ ومستعمراتها عبر البحار، واخيراً مناجم السار على ان يقرر سكان هذه المقاطعة مصيرهم في استفتاء شعبي عام، بعد ١٥ سنة ، واتخذت إجراءات شبيهة لهذه مع بلغاريا وتركيا وهنغاريا والنمسا . فاقتطعت من جسمها عدة أقليات المانية وهنغارية . كــما اتخذت إجراءات احترازية للحؤول دون انضمام النمسا الى المانيا .

اما الاحكام الخاصة بالشؤون الاقتصادية ، فقـــد جُردت الدولة المغلوبة على امرها ، الى جانب مستعمراتهـــا ، من اساطيلها التجارية ، وفُرضت عليها تعويضات لم يجر تحديدها في وقت كانت فيه اوضاع التجارة الخارجية مضعضعة لا بل منهارة بالفعل .

« وهذا الظلم القرطاجي الجائر » ألم يكن بالفعل لا خيّراً ولا ممكنــاً ولا عملياً ؟ الم يكن « تحدياً للعدالة والشفقة وللعقل السليم » كما اكّد ذلك كينز بصدق وحرارة ، فساعد كثـــيراً على تشكيك الرأي العام الانكلوسكوني كما ساعد على عدم تطبيقه وتنفيذه . الم يكن بالرغم مما علق به من شوائب ، اقل الحلول سوءاً ، وكان قابلا للتنفيذ ، على كل حال ، كما دلل على ذلك ببراهين قاطعة اتيين منتو ؟ ومهما يكن . فقد كان القصد من ابقاء المقهورين على امرهم ولمدة طويلة ، اعجز من ان يتصدوا للمنتصرين او ان يزاحموهم على الاولوية في العالم .

امـا روسيـا التي تجاهل مؤتمر السـلام وجودها رسمياً ، فقد حرص الحلفاء على ان ينشئوا حولهـا ، عزلاً لها عن العالم ، حجراً صحياً تـألف من جمهوريات صغيرة الحجم ، مثل فنلندا (٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة) واستونيا (١,٢٥٧,٠٠٠ نسمة) وليتونيا (١,٩٠٠,٠٠٠ نسمة) بينهم ٢٥ ٪ مختلفو العرق ، وليتوانيا التي تضم مليونين بينهم ١٢ ٪ من عروق مختلفــة . وكلها جمهوريات اقتضى لهــا بضع سنوات لتنظيم شؤونها ؛ ومن جمهوريات متوسطة الحجم ، أمثال بولونيا (التي تعد بين سكانها دخيلا من اصل ثلاثة اصليين) ورومانيا التي ضمت اراضي روسية الاصل والطابع كانت من قبل تابعة لروسيا البيضاء « اوكرانيا وبسارابيا » . وفي قلب اوروبا وشرقيها ، قـام عدد من الدول السلافية ، منها على الاخص تشيكوسلوفاكيا وبولونيا المتحالفتين مع فرنسا القابعة على ضفاف نهر الرين . كل هذه الكيانات تحيط بالريخ إحاطة السوار بالمعصم وتراقبه عن كثب .

عصبة الامم وحماية الاقليات

طرأ على المبادىء الولسونية ، في المجالين السياسي والجغرافي ، تعديلات جذرية ، بينما راح جانب كبير من معاهدات الصلح ، هو الجانب الخاص بمنع انفجار حرب جديدة ، كان تطبيقاً لها وتنفيذاً ، هـذا الجانب المتعلق بميثاق عصبة الامم.. فانطلاقاً من المبدأ القائل : « ان كل حرب تنفجر تصيب المجتمع البشري بكامله ، فقد ترتب على هذا المجتمع ان يتخذ من الإجراءات ما يصون سلام الامم » . فقد عُهد الى لجنة خاصة مؤلفة من ٩ اعضاء بينهم خمسة دائمون ، هم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيـا العظمى وايطاليا واليابان ، مهمة اتخاذ الاجراءات الاقتصادية والعسكرية ، ضد كل دولة تعلن الحـــرب على الاخرى . وقد نص الميثاق على امور كثيرة منهـــا نزع السلاح من كل الدول واعادة النظر في المعاهدات « التي تصبح غير قابلة للتنفيذ » ، وعلى انشاء مكتب دولي للعمل ، واخيراً وليس آخراً ، مراقبة المستعمرات الالمانية القديمة والأقطار المنفصلة عن تركيـا ، التي تولت مهمة الانتداب عليها وتهيئتها للاستقلال ، الدول المنتصرة . والنص المذكور نص موجز عام ، ناقص ، عبارته مبهمة على العموم، ركيكة ، لا يستجيب كثيراً لاماني دعاة السلام (فهو يحترم مبدأ السيادة الوطنية ولا يحظر بصورة جازمة اللجوء للحرب ولا ينص عـــلى استعمال بوليس دولي للمحافظة على الأمن في الحال) . إلا انه نص طيّع يستجيب لاتخـــاذ اجراءات تالية . وفي نطاق خاص هو نطاق حماية الاقليات ، فقد نص الميثاق على إجراءات دقيقة الغرض منها معالجة المشكلات الناجمة عن ادماج اقليات قومية في صلب الدول الجديدة . فقد نص على وجوب احترام هذه الاقليات واوجب معاملتها على قدم المساواة مع باقي رعايا البلاد ، دون اي نظر للعرق واللغة والدين ، لا سيما في كل ما يتعلق بالوصول الى الوظائف العامـــة وحرية استعمال لهجاتهم الخاصة وحرية معتقدهم والتعلم بلغتهم الام . فعصبة الأمم التي تضمن تطبيق كل هذه الحقوق هي الهيئة الصالحة للنظر في كل طلب يشكو من مخالفتها وعـــدم التقيد بها ، والقيام بالتحقيقات اللازمة .

وبالفعل ، فعصبة الأمم التي كان من المفروض فيها ان تصبح اداة صالحة في المجال الدولي ، لم تلبث ان استحالت اداة تغليب وتسليط بين ايدي الدول المنتصرة التي تؤلف الاكثريـــة في مجلس التسعة ، وفي الجمعية العـامة (صوت لكل دولة عضو) . فولايات الدومينيون وانكلترا تؤلف كتلة من ستة أصوات ، بينما تلتف دول اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية المتحالفة فيما بينها وتعتمد عسكرياً واقتصادياً على فرنسا وتقف الى جانبها. أما الولايات المتحدة الاميركية فقد رفضت الانتساب الى عصبة الامم بعد ان رفض مجلس الشيوخ الاميركي التصديق عـــلى مشروع معاهدة فرساي ، بينما حظر على روسيا وألمانيا والدول الأخرى المغلوبة ، التقـــدم الى العصبة بطلب الانتساب .

مؤتمر واشنطون

بعد ان أعاد الحلفـــاء السلام الى اوروبا ، رأوا ان يعيدوه الى الشرق الأقصى ، ليوقفوا عند حد ، تصاعد النفوذ الياباني الذي أخذ يهدد جدياً،

مصالح الدول الاوروبية والولايات المتحدة في المحيط الهادي . فقد اغتنمت اليابان من جهة ، الفوضى الضاربة اطنابها في الصين ، واستغلت ، من جهة ثانية ، حرية التصرف التي اضطرت انكلترا وفرنسا التخلي لها عنها ، لتستولي على تركة المانيا في هذه الاصقاع ، وذلك باستيلائها على تسانغ تاو وتشانتونغ وعلى الجزر الالمانية المتناثرة في المحيط الهادي . فقد تمكنت من ان تفرض على الصين مطالبها المؤلفة من ٢١ مطلباً ، وهي مطالب يؤمّن لها تحقيقها ، امتيازات ومنافع اقتصادية وسياسية ، وبذلك وضعت الصين برمتها تحت ولايتها . وبالاتفاق المعروف باتفاق لانسنغ إيشي المعقود بين اليابان والولايات المتحدة ، اعترفت لها الأخيرة بمصالح اليابان الخاصة في الصين . ثم انتهى بها الأمر في آخر المطاف بمناسبة الثورة الروسية ، الى احتلال سيبيريا الشرقية حتى حدود بحيرة بيكال ، كما ان مؤتمر السلم أقر لها بكل الامتيازات التي نالتها على حساب الصين ، واستطاع مؤتمر واشنطن الذي دعت إليه الولايات المتحدة ان يفرض حدوداً على اليابان : حدوداً للتسلح واحترام سيادة الصين واستقلالها وسلامة اراضيها، والتنازل عن الامتيازات التي نالتها كما تنازلت عن مقاطعة شانتونغ ، واخلاء سيبيريا والاعتراف بالباب المفتوح . ان تحالف انكلترا وولايات الدومينيون الى جانب الولايات المتحدة ، جعل سياسة الولايات المتحدة تشيل على السياسة اليابانية ، وأمن التوازن بين القوى هذا التوازن الذي اختل بدافع الحرب في الشرق الاقصى على حساب الجنس الابيض .

٣ ـ اعادة النظام ـ الاصلاحات السياسية والاجتماعية

بعد ان امكن تجنب الثورة وتم توطيد السلام ، اصبح من الضروري ان توضع الحرب بين حاصرتين ، وذلك بإعادة المؤسسات الليبرالية الى الوجود ، والعمل على تعميمها ، بتقديم التنازلات للطبقات الشعبية بحيث تتحول بانظارها عن الدرس الروسي وما فيه من عبرة وعظة .

الاصلاحات السياسية

كان من شدة نفوذ المنتصرين وما لهم من سطو شديد واثر عميق في النفوس ان راح المغلوبون على امرهم والدول التي أطلت حديثاً على الوجود ترسم ما للدول المظفّرة من نُظم ومؤسسات . فقد زال النظام الملكي من المانيا وطأطأت السلالات الملكية فيها برأسها الى الأرض امام طغيان الحركة الشعبية واستبطارها . فهنغاريا وحدها بقيت على النظام الملكي ولو خلا العرش من صاحبه امام رفض جيرانها لهذا النظام . فكل الدول الجديدة : من بولونيا الى تشيكوسلوفاكيا ، الى الدول البلطيقية رفضت النظام الملكي نظاماً لها . ولم يقم في اي مكان من يشكو او ينتقص من نظام الاقتراع العام . فانكلترا تبنته منذ عام ١٩١٨ وحذت بلجيكا حذوها عام ١٩١٩ بعد ان تخلت عن نظام تعدد الاصوات الذي عملت به من قبل . فالعمل الدستوري الضخم الذي تم في اوروبا في هذه الحقبة ، تميز بالنظام البرلماني الذي ساد وكرّس المبادىء الفردية التي قالت بها الديموقراطيات التقليدية : تغلّب حقوق الفرد الحر على حقوق الدولة وحقوق الفئات المجتمعية الأخرى . فالدستور الذي

إرتضته تشيكوسلوفاكيا ، عام ١٩٢٠، والدساتير التي ارتضتها لها كل من بولونيا ويوغوسلافيا، عام ١٩٢١ ، كلها مستوحاة من القانون الاساسي الفرنسي . ففي كل من المانيا والنمسا نرى دساتير جامعية اي يتولى وضعها مشرعون يحاولون « عقلنة » السلطة وذلك باعطائهم النظام الديموقراطي فيها شكلاً او صيغة شرعية اكثر وضوحاً مما هي عليه الدساتير المعمول بها في كل من انكلترا وفرنسا لتأتي منسجمة مع مطلب العرف والتقليد . وقد استوحت بعض البلدان دستور سويسرا الذي يفسح المجال للمبادىء الشعبية وللاستفتاءات الشعبية (بروسيا وبادن وبافاريا واستونيا) ومعظم هذه الدساتير تقر عالياً بتقدم المجلس المنتخب على السلطة التنفيذية (بافاريا – هس – بادن) كما اوجب البعض منها انتخاب الرئاسة العليا بالاقتراع الشعبي (المانيا – فنلندا) .

الاصلاحات الاجتماعية

ففي الحين الذي راحت فيه الحكومات تكبح بشدة الاضطرابات الاجتماعية عمدت هذه الحكومات جاهدة، على تحقيق بعض المطالب التي طالما طالبت المنظمات النقابية بتحقيقها. فقد اقرت فرنسا نظام العمل ٨ ساعات في اليوم كما اقرت قانون الاتفاقات الجماعية التي لم تكن مع ذلك ملزمة والتي لا تهم سوى ٧٥ ٪ من مجموع اصحاب الأجور العاملين في عالمي التجارة والصناعة ، الا انها تشريعات لها معناها ومغزاها بالنسبة لعددها (٥٧٥ اتفاقاً جماعيا في عام١٩١٩ و٣٤٥ في عام١٩٢٠) وقد امتاز بعضها بما له من طابع قومي مفرّد. واقرت بلجيكا قانون الثمان ساعات عمل في اليوم، والضريبة التصاعدية على التركات، والضريبة النوعية او الفرعية على الدخل الفردي. واقرت انكلترا للمنظمات المهنية وللشركة المعروفة A. S. E. حق عقد اتفاقيات جماعية تعترف بشرعية ممثلي نقابة عمالية في مصنع، وجعل استشارتهم إلزاميا في كل تعديل لمناهج تنظيم العمل ولجان المصانع. وفي سنة ١٩٢٠، اقر قانون العاطلين عن العمل وهو قانون يستفيد منه ١٢ مليون عامل في القسم الاكبر من القوة العاملة الذي يفرض بصورة الزامية التأمين ضد البطالة ، وهو قانون جرى تبنيه اثناء الحرب في مصانع الذخيرة .

قوانين الاصلاح الزراعي في اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية

شكلت المشكلة الزراعية في البلدان الواقعة في شرقي اوروبا ، القضية الكبرى التي تهدد النظام الاجتماعي فيها . فوجود املاك واسعة للغاية تعود ملكيتها، في الغالب، الى ارستوقراطية المانية او هنغارية او الى الكنيسة ، ووضع التابعية الذي يرسف فيه المزارعون الذين لا يكون تحت تصرفهم في الغالب سوى قطعة ارض صغيرة ويخضعون فيه لوضع نصف أرقاء عليهم سخرة ثلاثة ايام عمل في الأسبوع تسديداً لقيمة ايجار الارض ، كل ذلك كان مثاراً لقلق عميق في المجتمع زاد من حدته ازدياد عدد السكان في تلك البلاد . وتفاديا لثورات الفلاحين ولتوزيع الاملاك كما حدث في روسيا ، راحت الدول الحديثة العهد تضع تشريعات جديدة عام ١٩١٩ و١٩٢٠ ترمي من ورائها الى الاصلاح الزراعي . فقد اممت تشيكوسلوفاكيا كل ارض زراعية تزيد مساحتها على

١٥٠ هكتـــار او على ٢٥٠ هكتاراً مهما كان نوع الارض ، وذلك لقـــاء تعويضات معينة باستثناء فراري اعداء الامة التشيكية . وهكذا امكن توزيع ربع مساحة الارض الصالحـــة للزراعة في البلاد بين المزارعين . وقـــد صادرت الحكومة في يوغوسلافيا ، منه عـــام ١٩١٩ (واقر دستور فيدوفدان الصادر عام ١٩٢١ هـــذا الاجراء) املاك الطبقة الارستوقراطية الاسلامية في مقاطعة البوسنه واملاك نبلاء الجـــر والكروات . وفي رومانيا ، أقر ، بمناسبة الانهيار الذي حصل في روسيا عام ١٩١٧ ، مبـــدأ القيام باصلاح زراعي تناول املاك الوقف والاملاك الكبيرة الاخرى ، والقوانين الزراعية التي وضعت عـــام ١٩١٨ و ١٩١٩ ، ادخلت العمل بالاصلاح الزراعي في مختلف انحاء البلاد ، وهو اصلاح جـــاء اكثر جذرية في مقاطعة بسارابيا (المتاخمة لروسيا) منها في المقاطعات الاخرى. وفي بولونيا حيث يتمتع كبار الملاكين بنفوذ قوي ، وفي الوقت الذي كان فيه الجيش الروسي يقترب من فرصوفيا في تموز (يوليو) ١٩٢٠ اتخذ قانون خاص صدر في بضع ساعات لا غير ، يحدد ظروف وكيفية القيام باصلاح زراعي . ومثل هذه الاجراءات المتسمة بالاعتدال والمتعلقة ، بالعقارات الكبرى ، اتخذت في فنلندا (قانون كاليو ، عام ١٩٢٢) ، واكثر جـذرية منه القانون الذي صدر في استونيا حيث ٩٦٪ من الاملاك الكبيرة جرت مصادرتها وتأميمها ، وفي لتونيا حيث لم يسمح للملاك بحيازة اكثر من ٥٠ هكتاراً،وفي ليتوانيا حيث كانت مساحة بعض الاطيان تزيد على ١٠٠٠٠ هكتار، فاذا بقانون عام ١٩٢٢ يوزعها حصصاً من ٥٥ هكتاراً ، فاستفاد من هـــذا التوزيع ٥٥٠٠٠ اسرة ومعظمها اراض تخص الكنيســة الروسية ، او كبار الاشراف الذين نالوها من القياصرة .

كل هذه القوانين التي صدرت تحت التهديـــد بالثورة توصي بتعويضات على اصحابها تختلف مساحة ، :هي تعويضات لم تطبق الا جزئيـــاً وببطء كلي خلال السنوات التالية . فالاصلاح الزراعي لم يكن جذرياً الا في هـــذه البلدان التي لا اثر للارستوقراطية الوطنية فيها امثـــال يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستونيا، اوكما هي الحال في رومانيا ، حيث راح الحزب الحاكم يحاول ان يدك الى الاساس نفوذ الحزب المعارض الذي يعتمد الى حد بعيد ، على كبار الملاكين العقاريين . ففي بولونيا وهنغاريا حيث المشكلة كانت تبـــدو اكثر حـــدة وتعقيـــداً ، وقفت الارستوقراطية تعارض كل حركة اصلاحية بوشر بها ، وذلـــك عنـــد زوال كل خطر بالثورة او نشوب حرب . ولهذا احتفظت البلاد بالوضع الزراعي الذي كانت عليـــه من قبـــل .

وهكذا أعيد السلام والنظام الى هذه البلدان . كما بدا انه لا شيء هنالك يمنع العودة الى التوازن ، والى تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به بأسرع مـــا يمكن ، هـــذا الاقتصاد الذي جعل من اوروبا ، قبل عام ١٩١٤ محور العالم وقطبه الاكبر .

٤ ـ رصيد الحرب

رصيد الحرب في اوروبا مثقل مرزح . أفلم تفقـــد اوروبا بضعة ملايين من الشباب الريان

وتترك وراءها خراباً يباباً ، مهيضة الجناح ، موزعة ، تكمن فيها اسباب منازعات قد تنفجر بين لحظة واخرى ، فاختل توازنها بنوع مفجع في وقت قام فيه عبر البحار منافسون لها اشداء اثروا بسرعة واشتد منهم الساعد المفتول .

الخسائر البشرية والمادية

الخسائر في الارواح جسيمة جداً . فقد سجلت المانيا ٠٠٠ ٨٣٦ ١ قتيل اي ١٢.٠/٠ ممن هم بين الخامسة عشر والخمسين كما سجلت فرنسا ٠٠٠ ٤٠٠ ١ قتيل اي ١٤.٠/٠ ، وانكلترا ٠٠٠ ٧٤٤ قتيل اي ٧ بالمائة ، وبلغ مجموع ما خسرته مع مستعمراتها ٠٠٠ ٩٥٠ ، بينما خسرت الولايات المتحدة ٥،٥ بالمائة اي ٠٠٠ ١١٥ . اما فيما يتعلق بالبلدان الاخرى فعلينا ان نقنع بتقديرات عامة منها ٠٠٠ ٧٠٠ قتيل لايطاليا ، و ١،٢٥٠،٠٠٠ قتيل للنمسا والمجر ، و ٣٧٠،٠٠٠ منها للصرب . اما روسيا فيقدر عدد القتلى بـ ١،٧٠٠،٠٠٠ قتيل في الفترة التي كانت فيها حليفة للحلفاء ، ونحواً من ٥ ملايين للفترة الواقعة بين ١٩١٤ – ١٩٢٠ والى هذه الخسائر في الارواح ، يجب ان نضيف الخسائر التي تكبدها السكان المدنيون من جراء الغزو والاوبئة الوافدة والتقنين الشديد في وسائل التغذية ،والمجاعة والنقص في معدل المواليد . ويمكن ان نقيم النقص العام الذي اصاب الرجال بين العشرين من عمرهم والاربعين ، نتيجة مباشرة للحرب بـ ١٦ بالمائة في فرنسا وفي المانيا ، و ٧ بالمائة في بريطانيا العظمى . اما تكاليف هذه الحرب فتختلف كلياً عن تكاليف الحروب السابقة . فالخراب الذي لحق البلدان التي كانت مسرحاً للمعارك الحربية ، والخراب الذي نجم عن عمل الغواصات سجل ارقاماً فلكية . ويعتري المرء الدوار بمجرد ما تقع عليها العين . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، فرق ارتفاع الاسعار ، فقد بلغ معدل كلفة الحرب في فرنسا ٣٢ بالمائة من مجموع الثروة الوطنية ، و ٢٢ بالمائة من الثروة الوطنية في المانيا ، و٣٢ بالمائة في انكلترا، و ٢٦ بالمائة في ايطاليا و ٩ بالمائةفيالولايات المتحدة الاميركية . كذلكيجب ان نقيد في قسم الديون في حساب اوروبا : انهاك وسائل النقل واجهزة المصانع التي براها الاستعمال للحد الاقصى ، بعد ان ُدهكت طاقتها وتعذر تجديدها او صيانتها بصورة مرضية ، ونقص ملحوظ في الطاقة الاقتصادية .

هنالك نقصٌ ، ليس فقط في الانتاج وفي المواليد بل ايضا اغراق الدول المحاربة بالديون . إذ اضطرت هذه الدول للاستدانة او التخلي عن قسم كبير من مخزون الذهب فيها (نصف هذا المخزون في فرنسا واكثر من النصف بقليل في ايطاليا و٦/٧ في النمسا والمجر ، ناهيك عن التنازل عن قسم هام من استثماراتها في الخارج . والموازنات الوطنية هي في عجز مستمر . فقد بلغت واردات الخزينة في فرنسا عام ١٩٢٠ عشرين مليارا مقابل ٤٦ ملياراً للنفقات ، بينما لا تغطي الواردات في ايطاليا ثلث نفقاتها العامة ، وفي هنغاريا لا تغطي سوى ٥٢ ٠/٠ . وفي النمسا ٢٢ ٠/٠ ، وفي بولونيا ٢١ ٠/٠ . فبامكان انكلترا وحدها ان تؤمن التوازن في موازنتها العامة .

فدين اوروبا الخارجي جعلها في تابعية الولايات المتحدة الاميركية التي امست اقوى الدول مالياً في العالم .

تحول التجارة الاوروبية والدولية

فقد انقلبت ارضاع الاقتصاد الاوروبي العامة كما اضطربت ايما اضطراب التيارات التجارية شبــه المستقرة التي كانت سائدة عام ١٩١٣ . وقد وقفت هذه التغييرات عند الحد الادنى في اوروبا الوسطى ، بعد ان اضطرت المانيا وحلفاؤها والبــلاد التي احتلتها ، امام الحصار البحري الشديد الذي فرضته عليها الدول الحليفة، ان تضع وارداتها في صندوق مشترك فحققت بذلك وحدة اوروبا الوسطى . غير ان الدول الغربيـــة التي توفرت لديها امكانات التموين في الخـــارج ، استبدلت متعهدي توريداتها ، في منطقتي الداوب وروسيا ، بمتعهدين في كندا والولايات المتحدة الاميركيـــة والارجنتين ، في الوقت الذي توقفت فيه عن تصدير منتوجاتها الصناعية . فقد ادّت الحرب الى حدوث شلل كبير في الحركة التجارية الداخلية في اوروبا ، ونقلت الى ما وراء البحـــار مصادر تموين اوروبا ، فأوجدت بذلك تيارات جديدة ومجاري للمبادلات لم تكن قائمة من قبل في الحركة التجارية ، في هذه الفترة التي ركد فيها نشاطها الانتاجي . وقد أثّرت هــــذه البلدان وجعلت من رصيدها السلبي رصيداً موجباً ، واستبشاراً منها بارتفاع الاسعار ، راحت تنشط حركة الانتاج فيها ، فانشأت صناعات دقيقـــة تسد مسد العجز الذي اصاب حركة الانتاج في اوروبا . ولذا كانت اليابان والولايات المتحدة اكثر الدول التي افادت بالأكـــثر من هذه التطورات الطارئة التي لم يكن في وسع احد ان يتنبأ ما اذا كانت وقتية او نهائية .

اوروبا المستضعفة والمنقسمة على نفسها

فالبنود الاربعة عشر التي اقترحها ولسون لاعادة بنـــاء اوروبا على اسس جديدة ، لم تحترمها المعاهدات ، كما رأينا ، الاحترام اللازم . فقد كان لطلوع دول جديدة ان « تبَلْقِنت » اوروبا ، إذ قامت بين دولها الحواجز ، وعدلت فيها الحدود واوجدت فيها دولاً مستضعفة الجانب تفتقر جذرياً للخامـات والمواد الأولية التي لا بد منها لاي استقـلال اقتصادي نسبي ، كما ان وحدتهـا القومية كانت سريعة العطب لمـا قام فيها من عديد الاقليات القومية الزاخرة بالنشاط . وقـد توافرت نقاط الاحتكاك ليس في داخل هذه الدول فحسب ، بل ايضاً بين الواحدة والاخرى: بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا مثلاً على قضية تيشن ، وبين ايطاليـا ويوغوسلافيا بشأن فيومي وسلوفينيا ، وبين بولونيا وليتوانيا بشأن فيلنا ، وغير ذلك (راجع شكل ١ص ٤٠ – ٤١).

وبين الدول المنتصرة نفسها اشتدت المنافسة وتضاربت المنافع والمشارب الخاصة . فلم يرق لانكلترا ولا لايطاليا رؤية الحاميات الفرنسية على ضفاف الرين والتفوق العسكري الذي تمتعت به فرنسا في القارة حيث بدت كل من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا من الدول التوابـع لهـا الدائرة في فلكها . وخارج اوروبا عبر البحار نرى الدول الامبريالية تتشاحن فيما بينها حول الاستئثار بالقسم الاكبر من التركة العثمانية والالمانية التي عاد معظمها لفرنسـا واليابان ولانكلترا ، بالرغم

من الاحتجاجات التي ارتفعت في كل من البرتغـال وبلجيكا التي نالت رواندا اورندي ، وايطاليا التي اضطرت ان تقنع بارض جوبالاند وتصحيح حدودهـا الصحراوية في طرابلس الغرب . ان توزيع بترول الشرق الأوسط والسيطرة على سوريا ، واقتسام مناطق النفـوذ جعل الدولتين الكبيرتين اللتين استفادتا اكثر من غيرها من الحرب ، تنتصب الواحـدة في وجه الأخرى .

والمانيا المهيضة الجناح التي مُسخت مسخاً راحت تشكو من الحلفاء الذين استغلوا ثقتهـا واسترخصوا نواياها بعدم احترام « العقد » الذي وقّعته عندما اعربت عن رغبتها في التفاوض في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ ، واطمئنانهـا الى بنود ولسون الاربعة عشر . فقـد تحملت ، والحقد يقضم احشاءها ، معاهدة فرساي ، كما راحت تتمرّد وتتنمّر ضد « التطويق » العازل الذي اوجدوه حولها ، كما انها لم تستطع ان تسلى ولا ان تتعزى عن اقتطاع منطقة السار وسيليزيا العليا ودانتزيغ عنها ، ناهيك عن التعويضات القاصمة المفروضة عليها . والنمسا ولا سيا هنغاريا وتركيا وبلغاريا التي تثاقلت عليها جميعاً الضربات والويلات ، لم ترضخ قط للحيف الذي وقع عليها فاقتطع بعض اعضائها وفصلها عن مقاطعـات معظم سكانها من صميم مواطنيها ورعاياها . أما ايطاليا ، فلا تريد ان تتعزى ولا ان تنسى المعاهدات المعقودة معها سراً عـام ١٩١٥ ، والتي لم يحترمها الحلفاء ولم يتقيدوا بنصوصها . فلم تلبث ان انضمت سريعاً الى جانب المهزومين نكاية بحلفائها وتشفياً منهم .

وروسيا التي عُزلت جانباً وكانت باستمرار موضع مظنة وتشكك من قبـل الجميع ، تمرضت ، هي الأخرى ، للبتر والقطع في بعض مقاطعاتها لم تقبل به ولم تسلم به كأمر واقعي . فالاقتسام الجديد للعالم تم بمعزل عنها ورغماً منها . وقد جهزت نفسها ، بعد تجارب وامتحانات مريرة قاسية ، بجهاز سياسي واقتصادي يناهض ويعارض المبادىء العامة التي ارتضاها له العالم اجمع . وهكذا سنرى العالم المنقسم على نفسه شطرين متنافسين. يأخـذ في تطوره ، في عـداء وخصومة متصلين .

وهكذا بدا السلام في نظر الكثيرين ، منذ عام ١٩٢٠ ، بعيداً كل البعد ، عن العـدل والاستقرار . فهنالك مشكلات عدة باتت تنتظر الحل المرتجى او جرى حلها بصورة ملفقـة او بشكل هزيل . وهذا الوضع العام الذي اتينا هنا على وصفه يهدد بالفشل ، احتمالات نهوض اوروبا وإنهاضها ، في الوقت الذي اخذت فيه سيطرتها على العالم ترتج وتترجرج .

ازدهار الولايات المتحدة الاميركية

لم تتكلل جهود الحلفاء بغار النصر إلا بفضل تفوقهم العـددي والحصار البحري الذي فرضوه على المانيا ، فحال دون وصول ليس فقط السلاح والعتاد الحربي اليها ، بل ايضاً زيوت التشحيم والمطاط والبنزين ولا سيا المواد الغذائية على اختلافها . وبدخول الولايات المتحدة الحرب ، تم للحلفاء التفوق العـددي بنزول فرقها الى ساحة الوغى ، وامكنهم إحكام الحصار البحري عليها وجعله أداة فعالة لم تلبث ان

ظهرت نتائجها الحاسمة . ان الفضل في تحقيق الانتصار الحربي يعود بالدرجـــة الأولى الجيشين الفرنسي والانكليزي ، مع العلم ان القوة العسكرية برزت على اتمها في الدولة الكبرى الواقعة عبر البحار والتي عادت عليها الحرب بثروات طائلة فاصبحت بالتالي القوة الكبرى في كرتنا الارضية . واوروبا التي فقدت الملايين من أبنائها ، وحُدّ من طاقتها على الانبساط ، تولاها الضعف وأخذ منها الوهن كل مأخذ فاضطرت ان تتقاسم والولايات المتحدة الاميركية ، السيطرة على العالم .

الثورة الروسية

هنالك حادث جديد جلل وقع عام ١٩١٧ ، له أهميته الكبرى يتمثل في الثورة الروسية . فبعد ان خففت عن كاهل المانيا مخاطر ومخاوف كثيرة وعبء الحرب على جبهتين ، بدا عليهـــا ، في مطلع الامر ، الوقوف الى جانب الامبراطوريات المركزية ، في وسط اوروبا ، وبذلك تمكنت المانيا من تحقيق الانتصارات الباهرة الداوية على الحلفاء في ربيع وصيف عام ١٩١٨، إلا ان نتائجها جاءت في نهاية الامر ، تخدم قضية الحلفاء . ان سقوط القيصرية ، وفّر للرئيس ولسون كل الامكانات لوضع بنوده الاربعة عشر ولاظهار الحرب بمثابة صليبية تقوم بها الديموقراطيات . كما انها زعزعت في القواد الاتراك، العزم واوهنت فيهم الرغبة في المضي في الحرب اذ لم يعودوا يوجسون شراً عـــلى عاصمتهم القسطنطينية من المطامع الروسية ، كما سهلت من جهة اخرى عملية فرار القُرّق السلافية من الجيش النمساوي الهنغاري ، وشجعت احزاب المعارضة في المانيا ، والحزب المستقل فيها على الأخص ، ليقوموا بدور حاسم في إزالة النظام الامبراطوري . وعلى غرار الثورة الروسية انطلقت الثورة الالمانية باضرابات واسعة وتحركات تمرد في الجيش والاسطول . أما في النمسا والمجر ، فقد جـــاءت الثورة تتسم بطابـع الثورة الاجتماعية والقومية . فقد كان للثورة بين وحدات الجيش الروسي نتيجة اخرى لها أهميتها الخاصة . فبعد الفشل الذي مُنيت به الاشتراكية الدولية عام ١٩١٤ ، جاءت الثورة درساً بليغاً كما جاءت تشجيعاً للجماهير العمالية التي بـــدت ، لفترة قصيرة ، متفسخة لا قوام لها ولا كيان .

تداعي المنظمات الاشتراكية

فالعذابات والآلام التي تجرعها المحاربون ومن هم في المؤخرة على السواء ، أدت بهم الى الجمع ، بصورة عفوية ، بين النظام الرأسمالي والحروب ، كما انها حملتهم على الاعتقاد بأن هـــذه الحرب لم تكن حربهم « هم » . ومن جهـــة اخرى ، فقد سجل نفوذ الطبقات الموجهة التي لم تعرف على السواء ، كيف تتفادى هـــذا الصراع وكيف تختصره ، ولا كيف تقتصد من حيوات الافراد ولا كيف تصونهـا ، هبوطـاً ذريعاً ، في وقت عادت الحرب ، على هذه الطبقات بثروات طائلة وبارباح سابغة ومغانم عامرة بينما جلل السواد العديد من الاسر وجللها بسحائب من الحزن الباري والاسى القتال . والفترة الاولى من الحرب ، التي سيطرت فيهـا الروح الوطنية والاتحـاد المقدس على كل نزعـة وشعور طبقي او عنصري ، لم تلبث ان عقبتها رجعة عارمة من الحروب الطبقية ، زادتها مرارة وعلقما ، اربع سنوات متصلة من البؤس والشقاء . وقد وعت الطبقات الطليعة هذا الواقع المرير ، وبعث

فيها احتمال عدوى الثورة خوفاً عميقاً تبلور عن رغبة او امنية قوية تدك معالم الدولة الجديدة حيث خرجت الاشتراكية لاول مرة في التاريخ ، من دنيا الفكر او التخيل الى دنيا الواقع المتحيز . فقد تحطم الحياد العالم الابيض ، ومنذ الآن لم يبق على الارض حياديون بوعي ومعرفة او بغير وعي ومعرفة . وهكذا اصبحت الثورة الروسية مثالاً للخوف والكره عند هذا الفريق من الناس ، ومناط الامل المرجى لدى الفريق الآخر . وهما حزبان سيستقطبان الحكومات والاحزاب ومشاعر الافراد ، بين جذب ودفع ، وكر وفر .

خلخلة الليبرالية الاقتصادية والسياسية

والحرب لم تخلخل الانظمة الاجتماعية فحسب بل صدمت في الصميم ، الانظمة الاقتصادية المعمول بها . فقد عزف الناس عن المبادىء التي ارتضتها الليبرالية الاقتصادية وقد ثبت بالدليل ان المناهج الاشتراكية التي توحيها الاوضاع القائمة ، هذه المناهج التي نبذها الناس باعتبارها خيالية حاملة معها الدمار والخراب للبلاد التي تعمل بها وتسير عليها ، هي الوحيدة التي تفيد وتؤمن خلاص الشعوب. ففي المجال السياسي بدا تفسخ الامبراطورية النمساوية المنغارية وتحرير القوميات المستعبدة للنظام القيصري والعثماني ، وانهزام الملكيات العسكرية « والروح العسكرية الالمانية » تبدت وكأنها انتصار حاسم من الانتصارات الحربية . إلا ان « دكتاتورية الحرب » عرّضت للخطر الانجازات التي حققتها الليبرالية الديموقراطية في العصر الماضي، كما ان الاذى الذي نزل بالليبرالية السياسية لحساب السلطة التنفيذية ، ألف سابقة خطيرة كثيراً ما استوثقوا بها ووصفوها فيما بعد دواءاً شافياً وعلاجاً مستطاباً لجميع المشكلات الاجتماعية . وكل بذور المؤسسات والحركات التي ستطلع خلال السنوات الثلاثين التي تلت انتهاء الحرب ، في المجالات السياسية والاقتصادية لقيت ،جذورها العميقة خلال هذا الصراع .

ومع ذلك ، فالحقبة التي امتدت من ١٩٢٠ الى ١٩٢٩ ، كانت « حقبة الاوهام » ، خُيل فيها الناس،الرجوع بيسر إلى المؤمل لديهم والمرتجى عندهم،اي إلى الوضع الذي كانت عليه الأمور من قبل .الا ان انسحاب الولايات المتحدة وضعف روسيا الآني حالا دون رؤية التغييرات التي تعتمل بها النفوس وتتهيأ عميقاً في الطبقات المجتمعية، منذ مطلع القرن ، فجاءت الحرب تبرزها وتجلوها وتطلقها من عقالها .

الفصل الرابع

فشل محاولة اعادة الاستقرار الاقتصادي

« فقدت اوروبا الصولجان الاقتصادي والسياسي بعد
ان استأثرت ، برهة وجيزة ، بأسبقية صناعية عابرة
خلفت وراءها ازدياداً مستمراً في السكان » .
رنيه دومون

تميزت الحقبة التي سبقت الحرب بقليل،بتطور موصول في الاقتصاد العالمي بالرغم مما احاق بها من أزمات عابرة ، بينما كانت الحقبة التي اطلت عام ١٩٢٠ ، بعد ان توقف الازدهار ، بصورة وحشية ، مفاجئة، حقبة ركود عام اختلفت مدى واتساعاً ودفعاً باختلاف البلدان التي تمرست بها ،ادمت اوروبا وخلخلتها في الصميم . وهذا الإنتاج الصناعي الذي تميزت به البلدان الاوروبية الصناعية الست ،الكبرى الذي تساوح معدل تطوره السنوي ، من ١٨٨٠ - ١٩١٣ بين ٢,٥ - ٣ بالمئة ،هبط بحيث تراوح بين ١,٤ بالمئة وبين ٠,٨ بالمئة .فقد صعب على اوروبا ان تتخلص بيسر من التضخم المالي الذي غرقت في لججه ، وفوضى النقد التي تخبطت فيها ، وعجزت بالرغم من الجهود الصادقة التي بذلتها عن سعة ، من ان تعيد الى اقتصادها ، ما كان عليه من قبل من زخم ودفع وبطش ، ولم تستطع كذلك ان تتخذ بدأً من الثورة الصناعية الثانية التي وقعت اذ ذاك ، وان تكيف نفسها والاحوال الجديدة للسوق التجارية ، وان تعيد الى سابق عهدها ، تيارات التبادل التجاري التي كانت سبب ثرائها وثروتها . وهكذا وقفت حيالها عاجزة لا تبدي ولا تعيد في وقف المصير المحتوم والحظ المقسوم .

١ - ازمة عام ١٩٢٠ واضطراب النقد

ازمة عام ١٩٢٠

اشتدت الحاجة كثيراً، في اعقاب الحرب ، الى الخامات والمواد الاولية والحاصيل الغذائية والملابس ، وذلك لاشباع الملايين من الجياع واكساء الملايين من مسرحي الحرب،واكفاء هذا الفريق الضخم من الناس الذي منهم التقنين

الآسر ، من تجديد ملابسهم وتجديد مخزونهم بعد ان استنفذوه ، واعـادة بناء المصانع المتهدمة وتجهيزها ، وربط مـا تقطع من وسائل النقل وطرق المواصلات ، والتعويض عن الاساطيل التجارية التي غارت في أغوار البحار ، واستبدال العتاد المنهوك. فالصناعة الاوروبية التي عملت للحرب تحولت فجأة الى صناعات تعمل لايام السـلم ، وكلمة السر عندها : الانتاج بكثرة وبازدياد تلبية للمطالب الآنية الملحة ، مستعينة ، في هذا المضمار ، بالدول التي لديها المحاصيل اللازمة . فكان على اليـابان والولايات المتحدة ، وكندا والبرازيل والأرجنتين ، ان تلبي ليس فقط حاجات البلدان التي اعتادت ان تمتار منها خلال الحرب ، بل ايضاً المانيا ودول اوروبا الوسطى التي حال الحصار البحري المفروض عليها طويلاً ، دون تموينها ، لتجد نفسها الآن مفتقرة الى كل شيء. والاسعار التي سجلت ارتفاعاً موصولاً خلال الحرب لاشتداد الطلب والتي هبطت بفضل توقف دولاب الحرب ، اخذت ترتفع من جديد بسرعة اكبر تتفق والحاجات التي لا حد لها ولا حصر . فقد تضاعفت الاسعار اربع مرات فيما يتعلق بالبترول والحبوب وزادت ثلاث اضعاف اسعـار الحرير ، كما ان اسعار القطن ارتفعت هي الاخرى ٥٠ بالمئة . وهكذا نشطت حركة الاستيراد في اوروبا ، بينما بقيت حركة التصدير فيها متدنية للغـاية وبذلك طرأ عجز فاضح على ميزان المدفوعات ، في الوقت الذي راحت فيه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تلغيان ، فجأة ، اتفاق التضامن والتكافل المعقود بين مالية الدول الحليفة ، فامتنعتا عن تسهيل عمليات التسليف التي أتاحت ، الى ذلك الحين ، تأمين المعادلة بين الدولار والعملات الاخرى . فالاعتمادات الخاصة ، والسلفات التي قدمتها المصارف لتعزيز المبيعـات وتنشيطها في اوروبـا كانت اعجز من ان تعوض عن هذه القطيعة ، مما ادى الى نشوب ازمة حادة لا ترحم اصابت جميع البلدان على السواء .

ان انهيار العملات الاجنبية – فارتفع الدولار في سنة واحدة من ١١ الى ١٧ فرنكـاً ، ومن ٨ الى ٢٨ ليرة ايطالية ، ومن ٨ الى ١٠٠ مارك الماني ، كما ان الليرة السترلينية هبطت ٢٧ بالمئة من قيمتها – ادى الى هبوط ملحوظ في الطلب ، اذ فقدت اوروبا كل قدرة او وسيلة للشراء ، فانخفض من جراء ذلك استيراد الحبوب الى النصف ، جاراً وراءه هبوط البن والسكر والنحاس والقصدير والخرصان (الزنك) والحرير الياباني. وهذا الهبوط ادى بدوره الى هبوط كبير في اسعار الشحن ، والى عرقلة حركة بناء السفن والصناعات الحديدية . كذلك هبط انتاج الصلب في انكلترا الى اقل من نصف إنتاجه ، وانتاج الولايات المتحدة الى الربع ، كما امتدت الازمة الى الصناعات الميكانيكية وصناعة النسيج ومناجم الفحم والبترول والبناء. وجاء هبوط الاجور قاسياً فتكاثرت حوادث البطالة والتوقف عن العمل ، وانكمشت المصارف عن التسليف ، ووقع عدد كبـير منها في الفوضى والبلبلة ، كما هبطت اسعار الاسهم الى الحضيض. الا ان الامور اخذت بالانتعاش قليلاً في سنة ١٩٢٢ بعد ان خلفت الازمة وراءها آثاراً باقيات ، لا سيما في اوروبا ، حيث ادى التضخم المـالي الى فوضى نقدية ذريعة .

هذه الطمأنينة وهـذا الاستقرار اللذان استمتعت بهما الصناعة والتجارة ، في اوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، حل محلهما عدم استقرار في النقد والعملات بدّل كثيراً من العادات المرعية وغيّر من الاعراف المعمول بها وزاد من صعوبة نهوض الاقتصاد فيها . فانكلترا وحدها تبذل جهوداً جبارة لتؤمن استقرار نقدها حتى انها تمكنت ، بفضل كبـار رجال المال الذين يقفون الى جانب الاكثرية الحاكمة فيها من اعادة التعادل بين الجنيه والدولار ، وقد بذلت عام ١٩١٩ جهوداً قوية لاستهلاك دينها وتأمين تعادل ميزانيتها والامتناع عن كل تضخم في النقد . فالجنيه التي هبطت قيمتها بحيث اصبحت تساوي ٣٫٢٠ دولارات ، عام ١٩٢٠ ، اخذت تساوي ، عام ١٩٢٣ ، ٤٫٧٠ دولارات ، وفي سنة ١٩٢٥ امكنها تأمين التعادل مع الذهب . وهكذا اصبح في مكنة الجنيه « ان تنظر الى الدولار بأنسان عينه » ، وبذلك استعادت لندن مركزها واصبحت بالتالي اكبر سوق مالية في العالم.

وعجزت الدول الاوروبية الاخرى عن ان تعيد نقدها الى المستوى الذي كـان عليه قبل الحرب . فقد كان عليها ان تثبته وان تتغلب على النتائج التي افضى اليها تضخم النقد . واشتدت الازمة ، على الاخص ، في بلدان اوروبا الوسطى . فقد شهدت المانيا ، وهي عاجزة ، هرب رؤوس الاموال بعد ان آل الحكم فيها الى الاشتراكيين واستيراد مقادير هائلة من وراء البحار ، وتخلخل اسواقها الداخلية ، من جراء فقدانها بعض المقاطعات واحتلال الحلفاء للبعض الآخر فتدحرج المارك هاوياً الى الحضيض . فالثقة التي كان يتمتع بها فقدها تماما والمضاربون الاجانب الذين اقبلوا على شرائه عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، اخذوا يبيعونه ، فجاء الهبوط خاطفا ، وبحيث استحال تتبع خط سير انحداره » . فبعد ان كان معدل المارك الذهب الشهري يساوي ٤٥٫٦٩ مارك ورق ، في كانون الثاني ١٩٢٢ ، اذا به ، يهبط الى ٤٢٨٢ مارك في كانون الاول ١٩٢٣ ، ويهبط من ٦ مليارات في تشرين الاول الى ٥٢٢ مليار مـارك في تشرين الثاني ، والى ١٠٠٠ مليار في كانون الاول . اما الاسعار فكانت ، ترتفع وتقفز صعداً بين ساعة واخرى ، والمخازن لا تسعر سلعها الا على اساس الدولار او الفرنك او المارك الذهب . وقد امكن ايقاف الازمة في خريف ١٩٢٤ ، بانشاء مارك الرايخ .

وراحت الدول في وسط اوروبا وشرقيها ، تعمل هي الاخرى ، على اصلاح نقدهـا ، في الدول البلطيقية ، عـام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفي النمسا حيث ثبت الكرون عـام ١٩٢٢ واستبدل بالشلن عام ١٩٢٤ ، وفي بولونيا حيث لم تلبث الـ ٨٠٠ مليون مارك ورق التي كانت في التداول ، عـام ١٩١٨ ، بدون تغطية ذهب ، فأصبحت ١٧٨٫٠٠٠ مليـار عام ١٩٢٤ . وبهذا التـاريخ ، نزل الى التـداول الزلوطي الذي جعل على اساس الفرنك الذهب ، وكان يستبدل بمعدل زلوطي واحد مقابل ١٫٨٠٠٫٠٠٠ مارك ورق . ثم جاء دور هنغاريا التي وضعت في التداول البنغو ، ثم دور تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٥ . اما ايطاليـا التي كانت غارقة في الدين ، فقد خاضتها معركة حادة بفضل سياسة حازمة في تخفيض حجم النقد المتداول وبفضل قرض اخذته من الولايات المتحدة الاميركية قيمته ١٠٠ مليون دولار استطاعت معه تسجيل فوز اللير

الايطالية عام ١٩٢٦ .

وكانت فرنسا آخر الدول الكبرى التي ثبتت نقدها المتضعضع بعد ان توالت عليه تقلبات لم يستطع الاستقرار معها على حال . فبقطع النظر عن فقدان الفرنك الفرنسي ٤/٣ قدرته الشرائية خلال الحرب ، فالفضل في استمراره في التداول يعود لمساندة العملات الحليفة الاخرى له . وللاعتقاد بـان « البوش » هم على استعداد لدفع التعويضات ، فقد راحت فرنسا تمول عملية إعادة تعمير المقاطعات الفرنسية التي اناخت عليها الحرب بكلكلها ، عن طريق تضخم النقد وعن طريق قروض اوصلت الدين العمومي فيها الى ٢٩٤ مليار فرنك عام ١٩٢١ ، مقابل ٣٢ مليار ، عام ١٩١٤ . ان استمرار العجز في الموازنة ، واحتلال مقاطعة الروهر ، ساعدا كثيراً المضاربات على الهبوط ، مما ادى الى ارتفاع سعر الدولار بحيث اخذ يساوي ٢٠ فرنكاً عام ١٩٢٣ ، والليرة الانكليزية ٨٥ فرنكاً . وعندما وصل الى البرلمان الفرنسي عام ١٩٢٤ ، اكثرية نيابية لوحت بفرض ضريبة على اصحاب رؤوس الاموال ، احدث ذلك موجة من الذعر فهربت رؤوس الاموال الى الخارج ، وأقبل الناس على شراء النقد الاجنبي ، كما ان الاقبال على قبض السندات على الخزينة وسندات الاعتماد الوطني ، تجاوز بكثير المدفوعات . وقامت مضاربة ببيع مكشوف للفرنك كان من شأنها ان جعلت الجنيه الانكليزي تساوي عام ١٩٢٦ نحواً من ٢٤٠ فرنكاً ، والدولار ٤٩٫٣٢ . واستقالت وزارة هريو من الحكم عند تهديد مصرف فرنسابوقف مدفوعاته،تاركاً مهمة تشكيل الحكومة لبوانكاريه الذي قلب الوضع رأساً على عقب ، فأعاد الجنيه الى ١٢٦ فرنكاً والدولار الى ٢٥٫٥٢ فرنكاً . وفي حزيران ١٩٢٨ كان فرنك بوانكاريه ثابتاً منذ ١٨ شهراً ، كما كان خمس مرات ادنى من المستوى الذي كان عليه في شهر جرمينال ايام الثورة الفرنسية .

التضخم المالي ونتائجه المستمرة

سبب التضخم المالي حركة واسعة بين اصحاب رؤوس الاموال بحثاً عن ملجأ لها تأوي إليه تكون معه بعيدة عن « التفتيش المالي » ، كما تكون بمعزل عن القلق وعدم الاستقرار . فقد اوجد عند اصحاب رؤوس الاموال وعياً راحوا يبحثون عن قيّم عينية (صور – تحف فنية) وسبائك من الذهب وعملات قوية ، او الى ايداع اموالهم دولاً وبلداناً حيث تصبح بمعزل عن كل خضة او رجة كسويسرا مثلاً . وهذا الظعن في العملات تستسلم له رؤوس الاموال ، لم يلبث ان ضعضع السوق المالية ، وكثيراً ما حال دون تأمين الاستثمارات الوطنية .

وأدى التضخم المالي ، من جهة اخرى ، الى إشاعة الفوضى في توزيع الثروات وذلك بتخفيف الضرائب الناجمة عن قروض الدولة الخاصة ، حتى ولو أدى ذلك الى إلغائها لا سيما الديون الزراعية التي يعقدها المزارعون برهن . وقد تسبب هذا الوضع عن إفلاس الدائنين وأصحاب الدخل وأصحاب الاطيان وكبار الملاكين والتجار الذين عجزوا عن تجديد مخزونهم ، واصحاب الاجور الذين لم تكن مرتباتهم تزداد وترتفع بنسبة ارتفاع اسعار الحاجيات . فقد

فقدوا جانبـــاً كبـيراً من القدرة على الشراء . وهكــذا نرى كيف ان التضخم المالي ادى الى هبوط محسوس في مستوى عيش اصحاب الاجور ، كما ادى الى هبوط عدد كبير بين الطبقات الوسطى الى مستوى البروليتاريا بينـــما ساعد اصحاب رؤوس الاموال على استثمار ثرواتهم ، والمصدرين على النهوض بحركة التصدير ، لا سيما في هذه المشروعات الاقتصادية الكبرى بعد ان ساعد كثيراً على تمركزها وعقلنتها .

واخيراً وليس آخراً ، فالظروف التي تمت فيها شروط تثبيت النقد أمّنت للعملات القومية سيطرة نقدية حقيقية تجلت نتائجها فيما بعد . فقد نالت انكلترا، في مؤتمر جنوى ، عام ١٩٢٢ تبني الذهب قـــاعدة للعملة الاجنبية ، بحيث يمكن النقد الثابت ان يقوم مقـــام الذهب في المعاملات وان تؤلف تغطية نقدية احتياطية . وهكذا يستخدم مخزون الذهب ليس فقط تأميناً لنقد البلدين بـــل ان الدولة التي تبني نقدها على اساس الدولار او الجنيه الاسترليني تجد نفسها مشدودة الى هاتين الدولتين ، وتبقى شاءت أم أبت ، مرتبطة بالبلدان الانكلوسكسونية .

٢ – ازدهار الدول الواقعة عبر البحار

ان المصاعب التي عانت منها اوروبا وتضرست بها يجب رد بعضها الى التغييرات التي وقعت خلال الحرب في التوزيع الجغرافي للمحاصيل الطبيعية ، والبعض الآخر الى هذه النجاحات التي حققتها بعض الدول الواقعة عبر البحار بعد ان تمكنت من انشاء صناعة ضخمة قوية في ارضها، وتوسيع الصناعات التي كانت قائمة فيها من قبل ، وبذلك اوصدت في وجه اوروبا اسواقهـــا الخـــاصة ، واخذت تنافسها في الاسواق التي كانت اوروبـــا تعتمدها حتى الأمس الغابر .

الولايات المتحدة الاميركية

كانت الحرب امام الولايات المتحدة ، فرصة ذهبيـــة للاثراء ولتحقيق ثروات فلكية . فقد كانت هذه البلاد الاهراء التي أمدّت الحلفاء ، خلال الحرب ، بما يحتاجون اليه كما اخذت تمد كل الدول التي خاضت غمـــار الحرب فيما بعد ، على السواء . فقد وجدت الدول الاوروبية فيها بديلاً للمنتوجات التي توقفت عن إنتاجها ، كما راحت اميركا توسع انتاجها للمواد الغذائية والمصنوعات الاخرى تلبية للطلب الذي اشتد عليها . والفائض الذي أدّى اليه ميزانها التجاري جلب لهـا من رؤوس الاموال ما أتاح لها تسديد جانب كبير من الديون المترتبة عليها ، كما مكنها من ان تصبح دائنة بدورها. فقد قرضت اوروبا ٣٠٠٠ مليار فرنك ، عام ١٩١٩ ، وحلّت محل الدائنين الاوروبيين في تمويل بلدان اميركا الجنوبية . وحلت الأزمة التي اشتدت وطأتها عام ١٩٢٠–١٩٢٢ ، معهـــا البطالة والافلاسات العديدة كما سببت انكماشاً خانقاً في النقـد . الا ان الوضع لم يلبث ان عاد طبيعياً ، بعد لأي قصير . والانتاج الذي جاءت تعضده حماية جمركية شديدة ، ازداد بصورة

غريبة . ففي سنة ١٩٢٣ ، تستثمر الزراعة في اميركا ١٦ مليون هكتار اكثر مما كانت تستثمره عام ١٩١٤ ، وزاد مردود الأرض ٢٥ ٪ بفضل التحسينات التقنية التي أدخلت على مناهج الزراعة . وسجلت الصناعة من ناحيتها ، تطوراً اوسع واضخم . فالدليل الاسمي ارتفع من ٧٣ في المئة ، عام ١٩٢٢ الى ١١٠ ، عام ١٩٢٩ ، وذلك بفضل زيادة الطاقة المحركة وبفضل المكننة التي أخذت تحل محل اليد العاملة . وارتفاع انتاج الصلب من ٣١ مليون طن عام ١٩١٥ الى ٤٢ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفع الفولاذ هو ايضاً من ٣٢ مليون طن الى ٥٤ مليون ، والاسطول التجاري العامل في عرض البحار ارتفع ، بفضل مؤازرة مشروعات بناء السفن ، من مليون طن ، عام ١٩١٣ ، الى ١١ مليون طن عام ١٩٢٩. فليس من عجب بعد هذا ان تغرق البضائع الاميركية ، والحالة هذه ، اسواق العالم وتطرد الاوروبيين من الاسواق التي كانت بين ايديهم . ففي كل مكان تتقدم تجارتهم على التجارة الانكليزية في كل مقاطعات الدومنيون البريطاني وفي اقطار اميركا اللاتينية ، وبلدان الشرق الاقصى واندونيسيا بينما تعمل الرسوم الجمركية الجديدة المفروضة ، على ابعاد كل منافسة في الاسواق الداخلية . كل هذه الصادرات لا تمثل سوى جانب ضئيل من الانتاج الاميركي الضخم الذي يستهلك معظمه في الولايات المتحدة نفسها . فتم لها من جراء ذلك ان تبزّ بعيداً الارباح المحدودة التي تجنيها اوروبا حيث كلفة الانتاج باهظة .

واصبحت الولايات المتحدة ، مع انكلترا ، مركزاً لمصارف العالم . فقد بلغ ميزان فائض حسابها مبلغاً تجاوز ٧٠٠ مليون دولار ، خُصص جزء كبير منه في انشاء استثمارات جديدة في الخارج . فبينما لم تكن المصارف في اميركا لتمد عام ١٩١٣ سوى ١٢ فرعاً في الخارج ، فقد ارتفع عدد هذه الفروع ، الى ٢٣٨ فرعاً عام ١٩٣٠ ، موزعة على ٣٨ بلداً مختلفاً . وبأقل من ٣ مليارات دولار ونصف استطاعت اميركا ان تنشيء لها فروعاً وان تشتري لها اسهماً في معظم الشركات الكبرى في الخارج ، وان تشارك في شركات وصية ، وقرضت اكثر من ٥ مليارات دولار لحكومات مختلفة ولبعض المدن الكبرى .

اليابان

وعلى شاكلة الولايات المتحدة الاميركية وغرارها، فتحت الحرب في اوروبا، امام اليابان ، امكانات ربح ، لا يمكن تصورها ، سواء أتمثلت في طلبات للاسلحة او للمواد الغذائية ، من اي جنس كانت ، جاءتها من حلفائها او من الدول المحايدة لاسيا من بلدان الشرق الاقصى . وقد عرفت صناعتها كما عرف اسطولها كيف يفيدان ، في غياب منافسيها من الاوروبيين ويحققان تطورات جذرية . فقد ارتفع انتاجها الصناعي ٧٨ في المئة وتضاعف انتاجها من الفولاذ ، كما زاد انتاجها من الحديد ثلاثة اضعاف . وصناعة القطنيات فيها إذ زادت الربع ، كما تضاعف حجم اسطولها التجاري العامل على البحار ، وايراد اجور الشحن ارتفع من ٤٨ مليون ين ، عام ١٩١٣ ، الى ٣٨٢ مليون ين ، عام ١٩١٩ . والمنسوجات اليابانية وجدت لها موطىء قدم في هذه الاقطار الواقعة الى الجنوب الشرقي من

آسيا وفي اوقيانيا . ولأول مرة في تاريخها المعاصر اصبح الميزان التجاري في اليابان موجباً بعد ان كان سلبياً . ولأول مرة في التاريخ لم تشعر اليابان بأي عسر مالي في تسديد مدفوعاتها في الخارج . وبالاضافة الى ذلك ، فقد اتاحت لها مبيعاتها توفير امكانات واسعة في اسواق لندن ونيويورك . وقد كادت اليابان لا تشعر بالازمة القصيرة التي ظهرت عام ١٩٢٠-١٩٢٢ ، اذ بقيت معظم الصناعات التي رأت النور عندها ، خلال الحرب ، ناشطة تعمل بملء طاقتها . والهزة الارضية التي دكت معالم طوكيو ويوكوهاما ، عام ١٩٢٣ ، وأودت بحياة ١٠٠،٠٠٠ ضحية ، تسببت في هبوط الين وأوهنت الوضع المالي في البلاد حتى سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ، الا انها لم تحل دون تقويته ولا دون توسيع في التطورات التي حققتها من قبل . وقد ازداد ثلاثة اضعاف عدد انوال الحياكة فيها بين ١٩١٣-١٩٢٩ ، ومثّل تصدير المنسوجات القطنية فيها نصف ما كانت تصدّره منها مقاطعة لانكشير . واصبحت الهند المشترية الاولى لهذه المنسوجات كما اصبحت الولايات المتحدة الاميركية اكبر سوق للحرائر اليابانية التي مثلت ٣٦ في المئة من صادرات هذه الدولة . والصناعات المعدنية والكيميائية فيها ، سجلت ازدهاراً عظيماً كما يشهد على ذلك ارتفاع استيراد المعادن غير الحديدية والمواد الاستهلاكية . اما المواد نصف المشغولة او نصف جاهزة التي عرفت صناعة اليابان الاحتفاظ بحق إكمالها ، فقد بلغت ٥٠ في المئة من وارداتها بعد ان كانت ٢٥ في المئة عام ١٩١٠ .

ان وفرة اليد العاملة ورخصها وتنظيم صناعة غاية في المركزية والتجهيز التقني والفني ، وازدهار التجارة ، كل هذه العوامل جعلت من اليابان منافساً يحسب له حساباً في كل من اوروبا واميركا ، لا سيما في الشرق الاقصى .

تصنيع البلدان الجديدة

تصنيع البلدان الجديدة ظاهرة اخرى من الظاهرات الاقتصادية في العالم ، بعد الحرب ، يجب ردها لاسباب قريبة في طبيعتها من الاسباب التي أدت الى بعث الازدهار في اليابان والولايات المتحدة . فقد اكثرت البرازيل من الاستثمارات الصناعية ، وطورت بعيداً انتاجها من الفحم ومن الطاقة الكهربائية المائية ، ومصانع الحياكة والنسيج (٣٠٠ مصنع ضمت معاً اكثر من ٢،٥٠٠،٠٠٠ نول ، عام ١٩٢٩) مما ساعد هذه البلاد على التصدير . والارجنتين ، التي كانت تمتلك ، حتى ذلك الحين ، صناعة ناشطة تساعدها على التصدير ، كما تمتلك صناعة صغيرة قادرة على سد حاجات الاسواق المحلية من البضائع المستهلكة – مصانع حرفية ، وغيرها من المشروعات الصناعية الصغيرة التي يملكها الاجانب – انشأت مصانع ضخمة للاحذية والخردوات والخيش المستعمل في صنع الاكياس اللازمة لشحن الحبوب . كذلك اخذت بتصدير انتاجها من البترول ، وهي حركة اقتصادية استمرت في نشاطها بالرغم مما حدّت منه اقلية من اصحاب الاملاك الضخمة تمسكت بسياسة حرية التجارة ونزعت الى انكلترا .

وقد كانت الحرب باعثاً على النشاط الاقتصادي في الدومنيونات البريطانية ، التي هيأ منذ

زمن بعيــد ، ان تراعي مستقبل صناعاتها الناشئة وتأخذ بيدها برفق ، كما همّها على الأخص تأمين : « نضجها الاقتصادي » . وقد اعتاضت كندا عن خاماتها بإنتاج مواد مشغولة كالدقيق ورب الورق ، والخشب المنشور والمعادن وغير ذلـــك من الاصناف الجاهزة الصنع . واصبح ميزانها التجاري إيجابياً كما ساعدها على تسديد جـــانب من دينها الخارجي وساعدها ، في الوقت ذاتــه ، على تصنيع البــلاد ومكننتها . اما اتحاد جنوبي أفريقيا ، فلم يحقق مثل هذه الانجازات الباهرة ، الا ان اقتصاده القائم على تعرفة جمركية عالية ، لم يعد ليعتمد كلياً ، على استخراج الخامات الثمينة (الذهب والماس) وعلى تصدير الاصواف والجلود . فقد تنوع هذا الاقتصاد وتلوّن ، وتضاعفت قيمة الانتاج الصناعي بين ١٩١٣ - ١٩٢٤ ، ووجد قسماً كبيراً من استهلاكه الداخلي في اسواقه المحلية . اما اوستراليا وزيلاندا الجديدة ، فقد كان لبعدهما عن باقي اطراف العالم ، وعدم توفر اسباب النقل لديها ، ما ألف حائلاً دون تصدير انتاجهـــما الضخم من لحوم الغنم والبقر ، ومن الصوف والقمح ، هـــذا الانتاج الذي احتجزته انكلترا لنفسها عام ١٩١٥ – ١٩١٦ . وقد انشئت دور صناعة لبناء السفن في مقاطعة غال الجنوبية ، كما انشئت فيها افران صهر ضخمة لصانعها . وقد رأى جانب كبير من هذه الصناعة النور خلال الحرب ، حرصت الدولة على الاحتفاظ به وسيجت حوله بفرض رسوم وتعريفات جمركية ، عالية بحيث مثلت البضائع المصنوعة محلياً ، عام ١٩٢٩ ، ثلث الانتاج العام في البلاد .

وفي آسيا ، استطاعت الصين ، بالرغم مما ابتليت به من حروب اهلية مزمنة ان تزيد خمسة اضعاف طاقتها على انتاج صناعتها القطنية . أمـــا الهند ، فقد كانت الدولة التي حققت اكبر الانجازات في هذا المجال . فصناعة الحياكة واستخراج المعادن وتأشيبها التي كانت لا تزال بعد في المهد ، قبل عـــام ١٩١٤ ، سجلت تطوراً عظيماً منذ ذلك الحين . وتوفيراً لنفقات الشحن الباهظة ، وتأميناً لتموين جبهـات القتال في الشرق وفي العراق ، وصموداً في وجه غزو اليابان للأسواق الهندية ، انشئت في الهند صنـاعات جديدة جاءت التعرفة الجمركية ، تدعمها وتسيج حولهـا (٣٣ بالمئة ، معدل الرسوم على المصنوعات الحديدية ، عام ١٩٢٤) . وقد بقي جانب من هذه الصناعات على نشاطه بعد الحرب ، لا سيا بعد الاعتراف باستقلال الهند الجمركي ، هذا الاستقلال الذي وضع حداً للامتياز الذي تمتعت به المنسوجات القطنية ، في مقاطعة لانكشير . وقد زاد عدد مغازل النسيج في الهند ، بين ١٩٢٠ – ١٩٢٩ ، اكثر من ٣٣ بالمئة ، بينما هبط معدل استيراد المنسوجات القطنية في انكلترا ، الى النصف .

٣ – الثورة الصناعية الثانية والتطور الاقتصادي

ساعدت الحرب على تطوير التقنيات التي تم اكتشافها قبل عام ١٩١٤ كما وسعت كثيراً من نطاق تطبيقها العملي . و قد أطلقت تقنيات وكشوف جديدة بعد الحرب مكنت من تحقيق

منتوجات وادّت الى وضع طرائق ومناهج جديدة ساعدت على الانتاج بمقادير هائلة . فكانت الولايات المتحدة الاميركية اكثر الدول التي افـادت من هذه الكشوف الجديدة مما ساهم في تعجيل الانحطاط الاقتصادي في اوروبا .

الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخـلي

احدث انتشار هذه التقنيات وتطبيقها على نطاق واسع ثورة عارمة يمكن مقارنتها ، من هذه الناحية ، بالثورة التي اطلقها اختراع البخار في القرن التاسع عشر ، بدّلت تماماً من مقومات الاقتصاد ومن طاقة الانتاج . ان استخدام مساقط المياه الوطنية المنتظمة ، بالاضافة الى المساقط العاليـة والمتوسطة زاد من الطاقة الكهربائية المولدة كما اردف من جهة اخرى ، التقـدم الذي حصل من جراء ربط المصانع الواقعة في المرافيء او القـائمة على مقربة من مناجم الفحم او الليغنيت (ضرب من الفحم الحجري) الواقعة بالقرب من مساقط المياه الواحـد بالآخر بحيث امكن اجراء تخفيض في نفقات الانتاج وتكييف أتم للانتاج وفقاً للحاجات العارضة وللطلب المتزايد. ففي مقدور الكهرباء ، في وقتنا هذا ، ان تنافس الفحم الحجري بنجاح كقوة محركة صالحة لكل الصناعات كما في مقدورها تحقيق مكننة اصغر المزارع وأبعدها عن المجتمعات .

وعملية المكننة هذه اولت المحرك الكهربائي نشاطاً حاسماً لوسائل الانتاج الجديدة ولا سيما لاستعمال الحزام الناقل ، اي للعمل المسلسل ، هـذه الطريقة التي كان فورد اول من استعملها ولجأ اليها في معامل صنع السيارات التابعة له ، قبل عام ١٩١٤ ، وهي طريقـة أدّى اقتباسها بالتالي ، الى الانتاج بالجملة والى تخفيض كلفة الانتاج ، كما سهلت تقييس عدد كبير من المنتوجات ولا سيما قطع الغيار ، وهي طريقة كان من بعض نتائجها التقليل من العمل اليـدوي وقصره على بعض وجوه الاصلاح والصيانة .

والمحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يعمل على البترول ، انتقص من شأن الفحم اكـثر مما انتقصت منه الكهرباء . فقد سهل عملية توزيع جـديدة للصناعة ، كما اوجد امام المناطق التي لم يدخلها التصنيع بعد ، فرصة افضل لاقتسام العمل وتوزيعه ، اذ انه يساعد على نقـل اليد العاملة ونقل البضائع والسلع ، كما يساعد على تشييد المصانع بالقرب من المجتمعـات السكانية ، المستهلكة اكثر من تخفيفه الضغط على هذه المجتمعات . فباستبدال الحصان بالشاحنـة امكن تحقيق وفر في مساحة الارض التي كانت تُزرع علفاً من قبل للماشية ، كـما انه اقتصد بالوقت نفسه من اليد العاملة . والطيران الذي ساعد على تحقيق تطور مدهش ، اوجـد ، هو الآخر ، صناعة يمكن ان تقارن ، من بعض الوجوه ، بصناعة السيارات .

وهكذا ساعدت الكهرباء والمكننة على تنظيم الانتاج العلمي وتقعيده على اصول تقنية ، كما زادت من طاقة الانتاج سواء في المجال الصناعي وفي مجال التوزيع .

فدخلت الاسواق مصنوعات جديدة وطرق تقنية جديدة في صنعها وذلك بفضل التطورات التقنية التي ادخلت على الصناعات الاستخراجية وتأثيرها وعلى الصناعات الكيماوية، كالاخلاط

غير الحديدية والفولاذ الذي يصدأ والألومنيوم المشغول بكلفة منخفضة في الفرن الكهربائي الذي حل محل الفولاذ ، ومعادن أخرى استعملت عنصراً من عناصر الخلط والمزج، واستعمال اللحام الذاتي ، ومضاعفة طاقة الافران ، وافران الصلب العالية واختراع جهاز السحب المتتابــع ، واكتشاف انواع من السمنت الخاص ، واختراع الوف اشكال المصنوعــات الكيماوية والتأليفية (بواسطة الآزوت والمكربنات) ، وتحسن طرق تقطير البترول وتصفيته الذي اصبح كالفحم ، مصدراً لحاصيل ومنتوجات فرعية ، والمنسوجـــات الصناعية كالريون الذي عرفت صناعته ازدهاراً كبيراً واللدائن الصناعية ، وغير ذلك . كل هذه الاختراعات ساعدت على احداث بلبلة في مراتب الخامات الكلاسيكية ، وفي توزيع مراكز الانتاج المعروفة قبــل الحرب واحدثت فيها تغييراً عظيماً . كل هذا جعل من المستحيل الرجوع الى الوضع الذي ساد من قبل .

التطورات الاقتصادية

فالبلاد المعروفة بنشاطها العارم كالولايات المتحدة والمانيا مثلاً ، هي التي عرفت ان تستفيد ، قبل غيرها من هذا الوضع . ولما كانت هذه الوسائل والذرائع الفنية الجديدة يقتضي لها رؤوس اموال ضخمة كما تتطلب تأمين خامات متنوعة بعضها من المواد النادرة ، فقد رأت معظم الدول ألا تقتبس منهـا سوى تلك التي تأتي بفائدة مباشرة محسوسة كتوفيرها المحروقات مثلاً ، كانتاج الطاقـــة الكهربائية ، والنقل بالسيارات او بالسفن التي تدار بالمحركات او سفن الصهاريج ، وكذلك صناعة المطاط والمصنوعات الكيماوية . اما في القطاعات الاخرى ، فقـــد حالت اهمية رؤوس الأموال الضرورية لاستيراد الاجهزة والمعدات الفنية ، وفداحة التعريفات الجمركية التي تحتمي وراءها الصناعة التقليدية حرصاً منها على اسواقها الداخلية ، دون اقتباس هذه الاعتدة على نطاق واسع . وهكذا فأساليب تنظيم العمل التي اقترحوا وضعها موضع التنفيذ والاقبال عليها كل من تيلو وفورد قبل الحرب ، وتقييس الانتاج ، عُمِل بها على غير نظام واستواء ، وبعد تأخر ملحوظ في الدول الصناعية الكبرى ، بعد ان ادخلت تعديلات هامة على الاوضاع المحيقة بالاقتصاد ، وذلك بتعجيل المشروعات وتركيزها في محاور او مراكز معينة .

بين المقايسة والتقعيد

أتاحت الادارة العلمية اي الاخـــذ بمبدأ التقعيد و الانتقال من طور الصناعة التجريبية او الاختبارية الى طور الصناعة العلمية ، فتم بهذا ادخـــال أساليب تنظيم العمل التي قال بها وعلم فريدريك ونسلو تيلور ، على مشاريع الاستثمارات ، بعد أن جرى تحسينها بإدخال طريقة التنظيم العلمي التي اقترح الاخذ بهـــا بيـــدو والتي أمنت ، في وقت واحد ، وفراً في الخامــات والجهد البشري ، وتحسيناً في مردود الانتاج ، وفي الكلفة العامة والانتاج بالجملة والتقعيد . ومبدأ التقعيد هذا سجل تقدماً ملحوظاً على يـــد اللجنة المعروفة بلجنة هوفر بعـــد ان عُهِـد اليها النظر في امور « الهدر والتلف في في الصناعة » في كل قطاع من قطاعات الاختصاص الصناعي ، فاقصرت الانتاج على عدد محدد

من النماذج والعينات . فشكل القناني مثلاً جعل من ٢١٠ – الى ٤ ، والصوف من ٦٦ الى ٤، وعجلات الهواء من ٢٨٧ الى ٣٢ . وهكذا بين ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ ، زادت الطاقة الانتاجية في الولايات المتحدة الاميركيــة ٣١ بالمئة في صناعة السيارات ، و٣٥ بالمئـة في صناعة التمدين ، و ٢٨ بالمئة في صناعة المنسوجات القطنية ، بينا انخفضت كلفة اليد العاملة بمعدل ٢٥ بالمئة في كل قطاعات النشاطات الصناعية . وعملية التنظيم العلمي في الانتاج تحققت كذلك، على نطاق واسع في المانيا ، تحت إشراف الدولة ومؤازرتها عام ١٩٢٥، عندما راحت تشكل لجنة خاصة عهدت اليها مهمة توحيد النماذج وعينات الاجهزة الآلية وتوزيع الادارة الى قطاعات صناعية ، ودرس الشروط وظروف العمل الاداري والعلمي في مشاريع الاستثمارات . وعلى هذه المبادىء جرى دمج عدد من الاستثمارات وإفراغهـا بعضاً ببعض ، كما جرت تصفية عدد آخر منها ، وبذلـك امكن تحقيق وفر كبير في اليــد العاملة ٪ في حوض الروهر الفحمي . وارتفعت الطاقة الانتاجية في المانيا عام ١٩٢٨ الى ٤٠ بالمئة بالرغم من فقدانها المناطق الصناعية الواقعة في السار وسيليزيا العليا . اما في فرنسا ، فالتنظيم العلمي للانتاج على النمط الاميركي ، دخل قطـــاع صناعة السيـــارات على الاخص ، والصناعـات الحديدية الاخرى ، وذلك عندما راح اندريه سيتروين يُدخـــل في اعقـاب الحرب رأسـاً ، تعديلات هامة جداً على معامله في جافيل ، ويتبنى طريقة السلسة في تركيب سياراته المعدة للطبقة الوسطى من الناس.وباستثناء هذا المجال، لم نرَ شيئاً يدخل ، من قريب او بعيد ، قطاعـات الصناعة الفرنسية الاخرى ، كما حدث في الصناعة الالمانية والاميركية في مجال الصناعات الحديدية. فالتنظيم العلمي للانتاج، انما اقتصر على تنظيم العمـــل وإدخـال التخصص الى اقسام المصـانع والاكثار من لجان البحث العلمي والتخطيط والاتفاقات الخاصة بالمبيعات وغير ذلك . فالمستوى الفني في الصناعة الفرنسية بقي على الاجمال متدنياً للغاية .

في مجموعة البلدان الصناعية الكبرى التي اتينا على ذكرها هنا والتي كان بالامكان الاستشهاد معها بالسويد وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا « معامل باطا » لم يظهر اسم بريطانيا العظمى حيث الروح الفردية الابوية والخوف من تعقيد مشكلة البطالة فيها أخّر ، الى عـــام ١٩٢٨ مشروع عصرنة عتاد مصانع الانتاج وتنظيمه العلمي فيها .

وهكذا يصح التأكيد ان الإقبال على العصرنة والتنظيم العلمي للانتاج كان ضعيفاً على الاجمال، في اوروبا ، اذ ان ضعف الاسواق الداخلية فيها وضعف طاقتها على الاستيعاب حالت دون اقبال دولهـــا على تجهيز صناعتها بعدة واجهزة انتاجية ضخمة يصعب استيعابها ويحول دون تشغيلها كاملاً ، كما ان الاتفقات المعقودة بين المنتجين للحد من المنافسة صانت من افلاس عتم المصانع الهامشية السيئة التجهيز .

الاتفـاقات الوطنية والدولية

حمَل ضعف الاسواق وضعف التسويق ارباب الاستثمارات الكبرى المتنافسين، على الوصول الى اتفاقات فيما بينهم بدلاً من الاسترسال في مزاحمة حادة ، الامر الذي حدا بهم تدريجياً الى عقد اتفاقات وطنية واخرى دولية اخذ عددها يتكاثر بعد عام ١٩٢٥ ، وهو تاريخ سجلت فيه حركة الإنتاج تعادلها مع ما كان عليه انتاجها قبل الحرب ، بعد ان تبينوا الاضرار التي ستلحق بالجميع من جراء منافسة حادة . وقد وضعت خطط للوصول الى تحديد كمية الانتاج ، وتقنية صفقات المبيعات و قسام مناطق التصدير ، اشتركت فيها دور صناعية من بلدان مختلفة . ومنذ سنة ١٩٢٦ ، طلع في فرنسا مكتب الصناعات الحديدية ، وعقبه ظهور مكتب توسيع مناجم الشمال ومقاطعة با دي كاليه ، والمكتب الفرنسي للآزوت ، وغيرها ، كما ظهر عدد كبير من التكتلات الصناعية في المانيا ، لها الأهداف ذاتها . اما في المجال الدولي ، فقد تأسس عام ١٩٢٦ ، حلف الفولاذ الذي ضمّ في عضويته منتجي الفولاذ من الالمان والفرنسيين والبلجيكيين والسار واللكسمبورغ ، وهو حلف انضم اليه ، عام ١٩٢٧ كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا . وراحت لجنة ادارية خاصة تحدد في كل فصل من فصول السنة كمية الفولاذ التي يسمح للفريق الوطني انتاجه . والحلف الاوروبي للالومينيوم ،وشركة انتـــاج النحاس التي هيمنت على ٩٠ بالمئة من انتاج النحاس ، والاتحاد الفرنسي الالمـــاني للبوتاس ، وغير ذلك من التكتلات والاحلاف التي بلغ مجموعها ٢٠٠ حلف بينهـا ٤٨ للحديد والفولاذ ، و٤٧ للمنتوجـات الكيماوية . والستـاندرد اويل وكتلة ي ج. فاربن ، وسيمنس – هلسكه وكروب من جهة اخرى ، والجنرال الكتريك وال ي. ج فاربن ، ودوبون دي نمور وغيرهم ، من جهـــة اخرى ، عقدت فيما بينها اتفاقات لتبادل شهادت المنشأ (او لتعطيلها لدى الاقتضاء) ولتوزيع الاسواق فيما بينها .

التفاوت في الانتاج

كان من بعض نتائج هذه الترتيبـــات التي اتخذت والتسويات التي صيرّ اليها ، هذا التباين في مستوى الانتاج لدى عدد كبير من الدول المنتجة . فقد زاد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة في البلدان الجديدة . فبلغت نسبته من القمح ٢١٥ بالمئة في كندا و ١١٩ بالمئة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٦٥ بالمئة في الارجنتين و ١٧٢ بالمئة في اوستراليا . اما انتـــاج الحرير فقد بلغت نسبة الزيادة فيه ٣٠ بالمئة ،وفي القطن والصوف ٢٥ بالمئة وتضاعف عدد نصوب البن في البرازيل وحدها كما ان المحصول العـالمي من البن تجاوز ١٤ مليون شوال في العالم ، ومحصول البطاطا ارتفـــع فيما من ١١٤٠٠٠ طن عام ١٩١٣ ، الى ٨٣٠٠٠٠ طن عام ١٩٣٠ ، وزاد انتاج السكر ، عام ١٩٢٩ ، مليوني طن عن الاستهلاك العالمي . وتمكنت الدول الاوروبية ليس من معادلة انتاجها قبـــل الحرب فحسب ، بل ايضاً تجاوزته بمراحل ، وهي في حمى رسوم جمركية عالية . ومعدل الانتاج زاد على نسبته قبـــل الحرب في كل قطاعات الانتاج الصناعي ، كما زادت سيليزيا العليا انتاجها من الفحم ستة اضعاف وكادت المانيا تحقق معادلة انتاجها قبل الحرب بالرغم من اقتطاع بعض اقاليمها الغنية بالفحم ،

وانتاج العالم من الصب الذي كان بمعدل ٦٦ مليون طن ، عام ١٩١٠ ، تجاوز ٩٨ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفعت فرنسا الى المرتبة الاولى بين الدول المنتجة للحديد في اوروبا ، وحل انتاجها للصب المرتبة الثانية . كما كانت بين الدول الرئيسية في تصدير المحاصيل نصف الجاهزة او الجاهزة كلياً ، كالسيارات .

الا ان هذا التقدم لم يأت على قياس او وتيرة واحدة . فقد رأت بعض البلدان إنتاجها يزداد ويرتفع بينما نرى دولاً أخرى هي من الدول المهمة ، في تأخر وهبوط وأخرى في تقدم بطيء . ان حركة إعادة بناء اوروبا لم تنته الا في سنة ١٩٢٤ ، كما ان معادلة الدخل القومي في سنة ١٩١٣ ، تم تحقيقها في عام ١٩٢٥ . وتجاوزت هذه الزيادة ٣٠٪ في اوروبا بين ١٩٢٦ — ١٩٢٩، الا انها بقيت ادنى بكثير بالنسبة لمعدل الانتاج في الولايات المتحدة الاميركية . والصناعات التي عرفت ان تفيد بالاكثر من هذا التطور التقني ، هي التي سجلت اكبر معدل في هذه الزيادة ، كالصناعات الكيماوية وانتاج المصنوعات الكهربائية ، والمحركات وصناعة الاسمنت ، والمحاصيل الكيماوية والسيارات ، وهو مجال بقي انتاج اوروبا فيه متواضعاً . وعلى عكس ذلك ، فصناعة المنسوجات القطنية والمصنوعات الحديدية وبناء السفن ظلت تشكو من التخلف في التجهيز التقني ، لا سيما وان الطاقة الانتاجية في هذه الصناعات لم تستثمر الا بصورة جزئية .

٤ – بلبلة الاقتصاد العالمي

ان الاحوال الجديدة التي طرأت على استخدام اليد العاملة وتحكمت بالاسواق التجارية وتداول البضائع ورؤوس الاموال ، والضعف الذي طبع قوة اوروبا الانتاجية كان من بعض نتائجها الحتمية هذا الركود الذي لازم التجارة العالمية فخلخل علاقاتها وتعادلها بين اطراف العالم الأخرى واحدث في اقتصادها تفككاً يكاد يكون كاملاً .

مشكلات الناس وقضاياهم

فالفوران الديموغرافي الذي طبع القرن التاسع عشر ، استمر ولو وئيداً كما ان انخفاض معدل الوفيات بفضل التقدم الذي حققه العلم عوّض ، الى حد بعيد ، الخسائر التي سببتها الحرب ، كما عوّض نتائج الهبوط العام في معدل المواليد . ومن جهة اخرى ، فقد استمر عدد السكان يزداد ويرتفع في انحاء اوروبا الشرقية والجنوبية ، فازداد عدد السكان فيها ٣٦ مليوناً ، بين ١٩١٣–١٩٢٨ ، بعد ان ارتفع هذا العدد من ٤٩٨ مليوناً الى ٥٣٤ مليوناً ، بينا ارتفع عدد سكان الولايات المتحدة من ٩٢ مليوناً الى ١٢٠ مليوناً .

تيارات الهجرة بين الدول الاوروبية

والحال ان قسماً محترماً من هذا الفائض السنوي للسكان في اوروبا وجد طريقه الى الاغتراب والنزوح خارج اوروبا . هنالك زهاء مليونين من الاوروبيين كانوا قد نزحوا عن اوطانهم وديارهم ، عام ١٩١٣ ، بحثاً عن عمل لهم في بلد من بلدان اوروبا او غادروها الى ما وراء البحار . وحركة النزوح هذه بدت

ملحة ، بعد عام ١٩١٨، إذ ان جانباً معتبراً من سكان اوروبا كانوا يهيمون على وجوههم بحثاً عن وطن جديد يأمنون اليه ، او عن وسيلة لكسب أوّد العيش . فاللاجئون الروس توزعوا في جميع انحاء اوروبا ، وفي بلدان الشرق الاقصى ، في اعقاب الثورة التي اندلعت عام ١٩١٧ والحروب الاهلية التي تلتها وقد قدّر كوليشر عددهم بنحو ٢،١٥٠،٠٠٠ ، لم يعُد منهم الى وطنهم الأم سوى ١٣٣،٠٠٠ ، كما ان معظم النازحين عن اوطانهم التي غُلبت على امرها ، عادوا تباعاً الى بلادهم . فألمانيا استقبلت ٧٠٠ الف الماني نزحوا من بولونيا و ٢٥٠،٠٠٠ نزحوا من المقاطعات البلطيقية ، و ١٢٠ الف من مقاطعتي الالزاس واللورين ، ناهيك عن الالمان القادمين من المستعمرات الالمانية في ما وراء البحار .

وتحركات السكان وهجراتهم تهز هنغاريا فتستقبل ٤٠٠،٠٠٠ مجري قدموا من ترنسلفانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما ان بلغاريا تلقت ، هي الاخرى ٢٠٠،٠٠٠ لاجيء نزحوا عن تراقية ومقدونية ودوبرودجه ، وتركيا واليونان ، وقد ألّف البلدان الاخيران مجالين كبيرين لحركة تبادل السكان تميّزا بطابع خاص . فقد نصت معاهدة نويي صراحة على تبادل السكان بين اليونان وبلغاريا مع حق الاختيار والتعويض عن الاملاك التي يخلفها النازحون وراءهم . فال ٧٠ الف بلغاري الذين فروا امام الهجوم الذي قام به الحلفاء واليونان ، يجب ان يضاف اليهم ٥٣ الف جرى تبادلهم مع ٤٦ الف من اليونان الذين اضطروا للنزوح عن المقاطعات البلغارية . وقد أدّت هزيمة الجيوش اليونانية في ازمير ، عام ١٩٢٢ ، الى نزوح ٩٠٠،٠٠٠ يوناني من آسيا الصغرى ، و ٢٥٠،٠٠٠ يوناني عن تراقية ، كما حلت ألوف اليونانيين على مغادرة القسطنطينية . وفرضت معاهدة لوزان المعقودة عام ١٩٢٣ وجوب مقايضة ١٩٠ الف يوناني بقوا في آسيا الصغرى بـ ٣٨٨٠٠٠ مسلم نزحوا بدورهم عن الاراضي اليونانية .

وهنا تطل علينا فئة جديدة من جماعة فاقدي اوطانهم او جماعة من لا وطن لهم ، معظمهم من قدامى رعايا النمسا وهنغاريا الذين لم يحصلوا على رعوية ما في أي من هذه الدول التي طلعت من بين حطام هذه الامبراطورية المتهدمة ، والنازحين عن تركيا (من الأرمن والاشوريين) ، وهؤلاء اللاجئون السياسيون الذين خرجوا من الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٢٠ ، او من ايطاليا، عام ١٩٢٦ ، او من المانيا ، عام ١٩٣٣ ، بعد ان جردتهم تشريعات خاصة صدرت بحقهم ، من الرعوية التي كانوا يتمتعون بها باعتبارهم غير مرغوب بهم .

توقف الهجرة الى ما وراء البحار

برزت في الولايات المتحدة بعد الحرب ، نزعة قديمة نزعت الى الحد من التسهيلات الممنوحة للدخول بحرية اليها ، بعد ان دخلها ، عام ١٩١٨ وحدها ، اكثر من ٨٠٠،٠٠٠ مهاجر . فهاجس البطالة ومشكلتها الحادة ، وهذه القومية المهتاجة من مسلك الاميركيين من اصل الماني وموقفهم المعادي ، خلال الحرب ، والاحتقار العنصري لهذه الجماهير البهُم غير المصقولة القادمة من بلدان شرقي اوروبا وبلدان حوض البحر الابيض المتوسط، والرغبة الجامحة في الحفاظ على الطابع الانكلو-

سكسوني في البلاد ، والخوف من تسرب الشيوعية وتغلغلها بين الاميركيين ، والازمة الاقتصادية الضاربة اطنابها ، اذ ذاك ، كل هذه العوامل وما يتصل بها من اعتبارات من قريب او بعيد ، أدّت الى إقرار القانون الذي صدر عام ١٩٢١ فحد من نسبة المهاجرة اذ جعلها على اساس ٣٪ من جنسيات المهاجرين الاجانب الذين دخلوا الولايات المتحدة ، حتى عام ١٩١٠ ، وهو قانون كان الكونغرس الاميركي يجدد اقراره سنة بعد سنة ، حتى عام ١٩٢٤ . وفي هذه السنة اصدر قانوناً نهائياً خُفضت بموجبه النسبة الى ٢٪ واتخذ أساساً لها الاحصاء العام الذي جرى سنة ١٨٩٠ ، اذ كانت النسبة الكبرى من المهاجرين الى الولايات المتحدة ، في تلك السنة ، من بين بلدان اوروبا الغربية او الشمالية . فقد كان المعدل المتدني للهجرة الى اميركا من نصيب البلدان الاوروبية التي تشتد فيها حركة المواليد . اما البلدان الاميركية الاخرى ، فقد جاء تحديد الهجرة اليها اقل قسوة او اكثر مكراً . فقد راحت مناطق كثيرة في كندا تفضل استقبال مهاجرين من البلدان الاوروبية الشمالية او الغربية وسويسرا ، وهي تدابير وإجراءات جاءت تحمي مصالح البريطانيين وغيرهم من بلدان اوروبا الغربية .

من الطبيعي ان تبقى بلدان اميركا الجنوبية ، ولا سيما البرازيل والارجنتين ، ابوابها مفتوحة على مصرعيها امام المهاجرين . فقد استقبلت البرازيل منهم اكثر من ٨٤٠٫٠٠٠ بين ١٩٢٠ – ١٩٣٠ ، كما جاء الارجنتين اكثر من ١٫٤٠٠٫٠٠٠ مهاجر ، معظمهم من الاسبان والطليان والبرتغاليين. الا ان الظروف المعاشية غير المستقرة فيها حملت نصف هذا العدد من المهاجرين على مغادرة البلاد الى غيرها . وامام اشتداد البطالة في بريطانيا العظمى ، سنت الحكومة البريطانية عام ١٩٢٢ « قانون الاسكان في الامبراطورية » نص على تقديم مساعدة للمهاجرين . الا ان نتائج هذا القانون جاءت غير مرضية اذ رفضت معظم بلدان الدومنيون التقيد بأحكامه وأصرت على الا تقبل سوى المزارعين ، وانكلترا لا يسعها تصدير غير عاطلين عن العمل ، ولهذا لم يهاجر سوى ٢٠٢٫٠٠٠ من المهاجرين الذين تلقوا مساعدات .

والبلدان الاخرى التي بقيت مفتوحة الابواب امام المهاجرين هي المانيا التي كانت تستقبل مزارعين موسميين كانوا يأتونها موسمياً من بولونيا، وفرنسا بعد ان اشتدت عليها وطأة الحرب فأوجدت فيها النقص في معدل المواليد ، ازمة حادة اليد العاملة . فقد امها بين ١٩٢٠ – ١٩٢٨ ، اكثر من ١٫٦٠٠٫٠٠٠ عامل من الخارج بين ايطاليين وبولونيين (معظمهم يعملون في المناجم) وسويسريين وبلجيكيين عمل معظمهم في الزراعة .

« فالطريقة المطوسية الانتقائية التي من شأنها ان تؤمن تنويع وتكوين عيون الشباك على اساس من العرق او الاصل في القادمين » والتي طرحها اكبر قطب جذب للهجرة مثلاً في الولايات المتحدة الاميركية ، عادت على اوروبا بنتائج مهمة ، إذ ادخلت البلبلة على تيارات هجرة اليد العاملة وزادت من مصاعبها ، لا سيما من نقص اليد العاملة المزمن ، وجعلت من هذه القضية عاملاً في عدم الاستقرار الدولي .

العراقيل في وجه التبادل التجاري : القومية الاقتصادية

وهذه الروح القومية المتشيطة تحد من حركة اليد العاملة وتنقلاتها كما تحدث تشويشاً لا بل شللاً في انتقال البضائع وتبادل السلع . ان انقسام اوروبا الى ٣٨ وحدة سياسية احدث البلبلة في اقتسام مصادر القوة وتوزيعها : كالفحم والمحاصيل الاستخراجية والطاقة ، كما باعد بين الصناعات المتممة بعضها لبعض والتي سبق لها فكانت الباعث الاكبر على تأمين الازدهار والرواج لهذه النظم الاقتصادية التي اصبحت اليوم اعجز من ان تتكيف وهذه الاطر الوطنية الضيقة . ثم ان تطور الروح الوطنية ، والعصبية القومية ، والحذر المتبادل بين الدول والشعوب ، والمنافسات الحادة بين الدول القديمة والجديدة ، حمل كل واحدة منها الى شيء من الانطواء على الذات كما دفعها الى الاعتزال والانكماش على نفسها . فالرغبة في توفير مصادر الطاقة لها ، والتمويل على الغير بأقل قدر ممكن ، وتجربة الحرب الاخيرة والدرس البليغ الذي اتخذته منها ، كل ذلك أثبت بشكل لا يترك مجالاً للشك ، ان اكثر الدول التي في وسعها ان تصمد وان تستمر في صمودها هي تلك التي تستطيع ان تكفي نفسها بنفسها . وهاجس الاقتصاد السياسي الذي يقوم عليه كل استقلال سياسي ، والخوف الضاغط الذي يولده في النفس تضخم النقد ، كل هذه العوامل وما اليها حملت الدول المعنية ، على التحصن وراء رسوم جمركية حدّت كثيراً من نشاط التبادل التجاري وشجعت إنشاء صناعات تعمل في ظروف مصطنعة قليلة المردود والعطاء لتكون معها بأمن من كل منافسة . فالعالم كله سار على خطى الولايات المتحدة في اعتمادها سياسة جامحة من الحماية الجمركية ، حتى انكلترا نفسها ، موطن سياسة حرية التبادل التجاري في العالم . وقد تخلت انكلترا ، منذ عام ١٩١٥ ، تدريجياً عن هذه السياسة ، خلال الحرب ، اولاً بحجة عدم ابهاظ رصيد مدفوعاتها الذي شكا دوماً العجز ، واحتفاظاً منها بقدرتها على الشحن في سبيل المجهود الحربي ، كرسوم وقائية ، مؤقتة على الكماليات ، كالافلام السينمائية والسيارات والآلات الموسيقية ، وكلها تدابير وإجراءات كانت تُؤخذ لسنة ثم يجدد العمل بها سنة بعد سنة . وبعد سنة ١٩١٩ ، اخذت تبرر سلوكها بدوافع اقتصادية اكثر منها سياسية او مالية . والقانون المالي الذي كرّس معاملة الدولة الأكثر رعاية للدول الاعضاء في الامبراطورية ، خفض الرسوم الجمركية الى السدس للدول الاعضاء في الكومنولث ، على بعض المحاصيل (كالبن والشاي والكاكاو والسكر والبنزين) ، وثلث الرسوم المفروضة بموجب قانون ماكينا الصادر عام ١٩١٥ . وتطل علينا عام ١٩٢١ ، مرحلة جديدة مع قانون حماية الصناعات الذي يعتبر اول تدبير صريح على الحماية الجمركية ذات مفعول واسع الذي هدف لصيانة الصناعات الرئيسية من الإغراق المالي في الدول المتدهور نقدها . من هذه القوانين قانون المواد الصبغية الذي يحظر استيراد الصبغيات وقد تضمن قائمة الاصناف المحظور استيرادها والاصناف الاخرى التي يخضع استيرادها لرسوم مختلفة كالحرير الخام والدانتيلا

وورق التغليف والادوات المنزلية المصنوعة من الميناء ، والزيوت والهيدروكربونات ، وغير ذلك .

وعلى غرار الدومينيون ، سارت دول اوروبا الوسطى واوربا الشرقية الموصوفة بدقة وضعها وضعف جانبها فرغبت ، هي ايضاً ، في ان تقوم فيها صناعات لا غنى لها عنها تحميها من تطاول الغير ، برسوم جمركية منفرة . وهكذا نرى دول العالم اجمع تتحصن ضمن حواجز جمركية تحول بالطبع دون تحرك البضائع وتنقلها اذ انها ترى نفسها عرضة لرسوم جمركية هي اعلى بكثير مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، إذ بلغت احياناً ٤١ بالمائة من قيمة البضاعة في اسبانيا ، و ٣٧ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٣٢ بالمائة في بولونيا ، و ٢٩ بالمائة في الارجنتين ، و ٢٧ بالمائة في اوستراليا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا و ٢٣ بالمائة في يوغوسلافيا ، و ١٨ بالمائة في فرنسا ، و ١٦ بالمائة في الهند . وبالرغم من ارتفاع الانتاج في كل مكان، لبثت المبادلات التجارية محدودة ومحصورة .

الجديد في توزيع الاستثمارات في الخارج

واخيراً وليس آخراً ، فقد اصيبت اوروبا بالعسر والفقر بعد ان فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج . فالثورة الروسية ، والثورة في الصين ، والحرب الاهلية التي اشتدت فيها ادت القضاء على جانب كبير منها ، كما ان الغنى الذي رفلت فيه بعض بلدان اميركا الجنوبية ،مكنها من شراء بعض هذه الاستثمارات واصبح ما سلم منها اقل مردوداً وعطاء ، ناهيك عن ان النزعة نحو الاستقلال التي جاشت بها معظم البلدان ذات الاقتصاد نصف الاستعماري ، خلقت جواً من عدم الاستقرار لا تطمئن اليه هذه الاستثمارات . ومن جهة اخرى ، فقد ضعفت الى حد كبير طاقات اوروبا الصناعية ؛ بعد ان احتلت اميركا المرتبة الاولى من حيث الطاقة الصناعية ،كما انهبوط كلفة الصناعة فيها مكنتها من فرض شروطها على التصدير وإقصار المصدرين الاوروبيين على معدل من الربح ، ادنى من المتعارف عليه، الأمر الذي حد كثيراً من قدرتهم على الاستثمارات في الخارج، كما ان « الواردات غير الملحوظة » ، لم تعُد تؤمن موازنة حساب المدفوعات ، وفقاً لما كان عليه الأمر قبل عام ١٩١٤ . وهكذا هبط كثيراً فائض رؤوس الأموال التي يمكن التصرف به . ولندن التي كانت تستثمر في الخارج ، اكثر من ١٦٠ مليون جنيه استرليني بين ١٩٠٧ — ١٩١٣ ، لم تعد تستثمر اكثر من ٤٧ مليوناً بين ١٩٢٠ — ١٩٢٧ . وبقيت فرنسا بين الدول الكبرى الدائنة في الخارج غير ان استثماراتها تكاد لا تزيد عن نصف ما كان لها منها ، عام ١٩١٣ . والربح الذي تجنيه لا يزيد على ٢،٥ في المائة من ربحها في تلك السنة . وعلى عكس ذلك نرى الولايات المتحدة الاميركية التي لم تكن استثماراتها عام ١٩١٣ تمثل سوى ٥ — ٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات الدولية ، فقد ارتفعت خمسة اضعاف منذ عام ١٩١٣ ، وسوق السندات الاجنبية في نيويورك تتداول ضعفي ما تتداوله سوق لندن . والسوق المالية الاميركية المتسمة اساساً بالطابع المحلي عام ١٩١٣ ، اخذت تشع الآن ، الى جميع اطراف العالم ؛ ان ٤٧ بالمئة من استثماراتها هي وقف

على دول اميركا اللاتينية لا سيما على جزر البحر الكرايبي وكوبا والارجنتين والشيلي ، و ٢٧ بالمئة على كندا والارض الجديدة ، و ١٨ بالمئة على اوروبا .

وهذا التقهقر تسجله اوروبا في هذا المضمار اضعف كثيراً من وسائل العمل لديها وحد من توجيه النشاط الاقتصادي في البلدان النامية ، كما أثر على سياستها التجارية ، وآخر نشاط لتيار التصنيع فيها وعمل الحد منه ومن تأمين التنسيق بين رؤوس الأموال التي تصدرها وبين منتوجاتها الصناعية . كذلك سجل نفوذها السياسي تقهقراً آخر لحساب الولايات المتحدة الاميركية التي قامت بتقديم قروض لكل من بولونيا وايران . مما حمل مصارف بولونيا وايران على الاستعانة بمستشارين ماليين وفنيين اميركيين راحوا يشجعون بالطبع ، تغلغل تجـــارة بلادهم في تلك الاقطـــار .

التيارات التجارية الجديدة — كانت اوروبا اعجز من ان تستعيد المركز التجاري الذي كان لها في العالم ، قبل عام ١٩١٣ ، إذ جاء « انتاجهـــا ... يتراكب مع انتاج آخر يقع خارج اوروبا ، استثمر نشاطاً بدافع من الحرب ومن الاسعار المرتفعة التي حظي بها خلال الحرب وبعدها رأساً » . فقد عرفت ان تحتفظ بالمرتبة الاولى في التجـــارة المالية ، الا ان حصتها انخفضت بصورة محسوسة فأصبحت ٥٢،٥ بالمئة مقابل ٦٣ بالمئة عـــام ١٩١٣ ، بينما ارتفعت حصة اميركا الشمالية من ١٤ الى ١٧ في المائة . وحصـة آسيا ارتفعت هي الاخرى ، من ١٠،٦ بالمئة الى ١٤ بالمئة . وهذا التأخر يبرز في كل من الدول الصنـــاعية الكبرى : في بريطانيا العظمى اذ انخفض فيها من ١٣،٩ بالمئة الى ١٠،٨ بالمئة ، وفي المانيا حيث هبط من ١٣،١ الى ٩،٢ بالمئة ، وفي فرنسا حيث هبط من ٧،٢ بالمئة الى ٦،١ بالمئـة ، بينما ارتفع في الولايات المتحـــدة من ١٣،٣ بالمئة الى ١٥،٨ بالمئة ، وفي اليابان من ١،٧ بالمئة الى ٣ بالمئة .

والبلدان المنتجة اقامت جميعها ، خلال الحرب ، إتصالات مباشرة مع زبائنهـــا وفازت باستقلالها التجاري . فعملية التوزيع والعمولة وهما من اسباب إثراء انكلترا ، أخذا في الزوال . فالأصواف الاوسترالية والنيوزيلندية وافريقيا الجنوبية ومقاطعات البلاتا اخذت تباع مباشرة الآن ولم تعد سوقها قائمة في لندن . والصناعة الاوروبية صعُب عليها التكيف ومقتضيات الاسواق المستوردة : فهي تضع تحت تصرفها المعادن والمنتوجات الكيماوية والمنسوجات بينما هي بحاجة الى الآليات ووسائل النقل . وقد أقفلت في وجه اوروبا منافذ كانت مفتوحة على مصراعيها من قبل ، بينها مثلاً الولايات المتحدة الاميركية حيث الرسوم الجركية التي فرضت بموجب قانون فوردني أصاب على السواء البضائع التي يمكن لهـــا انتاجها ، وعملياً كل إنتاج الصناعات المعدنية والنسيجية ، بينما ضاقت منافذ اخرى واستدقت ، كالارجنتين مثلاً والبرازيل التين لم تعد تعولان على اوروبا بأكثر من ٦٤ في المئة و ٥٠ في المئة من وارداتها ، مقابل ٨٠ و ٦٧ في المئة في عام ١٩١٣ .

فاذا ما انعمنا النظر ملياً في توزيع صادرات اربع دول كبرى من بين الدول المصدّرة الواقعة وراء البحار ، نجد ان صادرات الارجنتين والبرازيل الى فرنسا ، بين ١٩١٣–١٩٢٥ هبطت الى الثلث في الاولى والى النصف في الثانية ، كما هبطت الى النصف والى الربع في انكلترا . والصادرات الكندية الى بريطانيا لم تعد سوى ٣/٤ مما كانت عليه من قبل ، وكذلك صادرات مصر التي لم تعد تمثل سوى ٢/٣ ، بينما كادت الولايات المتحدة تضاعف وارداتها من الارجنتين ، وضاعفت اكثر من مرتين وارداتها من البرازيل ، وزادت مستورداتها من مصر مرتين ونصف . وصادرات بريطانيا من الفحم « احد دعائم الاقتصاد البريطاني » الى دول البلطيق ، انخفض الى الربع امام منافسة الفحم البولوني ، والى النصف في آسيا ، والى اقل من الثلث في الشيلي . اما صادراتها القطنية الى الشرق الاوسط ، فقد سجلت هي الاخرى تراجعاً ملحوظاً يبلغ الثلث ، بينما حلت صادرات اليابان والصين والهند محلها . وفي نطاق المحروقات والوقود ، انخفضت صادرات اوروبا من الفحم بينما ارتفع استيرادها من البترول .

والسوق الداخلية في اوروبا تتراخى عراها ، هي الاخرى ، بعد ان تعطلت تماماً حركة التبادل مع روسيا . وعندما عادت الإتصالات معها لم يكن من الممكن الوصول الى الرقم الذي سجلته سنة ١٩١٣ . وعندما امكن لأوروبا الشرقية ان تستأنف ، عام ١٩٢٥ ، سيرتها السابقة من التصدير ، قبل الحرب ، وجدت الاسواق في الغرب تحتلها مصنوعات مستوردة من وراء البحار . وبعكس ذلك ، لم يَعُد إنتاج اوروبا الصناعي ليجد ، بين هذه الاقطار ، سوى سوق محدودة الطاقة والمصادر تحميها تعريفات جمركية عالية ورسوم باهظة ، وحاجات اوروبا الغربية التي كانت تلبيها ، عام ١٩١٣ ، بنسبة متساوية ، بلدان اوروبا الشرقية ، والبلدان الاخرى الواقعة عبر البحار ، بعد ان تبدلت هذه النسبة وتعدلت ، لتصبح ١٨ في المئة للفئة الاولى ، و ٨٢ في المئة للفئة الثانية .

٥ – الهبوط المستمر

ان تحول مراكز الانتاج والتطورات الجذرية التي لحقت بها وحطت من شأنها ،حالا دون نهوض التجارة العالمية ،وافضيا بالتالي الى انخفاض مزمن عضال فركود، في الاقتصاد الاوربي وعدم تكيفه والمقتضيات الجديدة ، فأدّيا الى انكماش ملحوظ في اسواق الخامات بعد ان كانت اوروبا ، سوقها المفضلى . وهذه البلدان التي فقدت الكثير من طاقتها الشرائية أخذت بأسباب التصنيع تحت ستار من الحماية الجمركية المنفرة الامر الذي ادى الى هبوط ملموس في الصادرات الاوروبية ، لا سيما في المنسوجات والاصناف المشغولة ،بينما اخذت الولايات المتحدة الامريكية ، التي كانت تمد زبنها بكثير من مهمات التجهيز ووسائل النقل ، تنزع الى زحزحة اوروبا في هذه الاسواق .

انكفاء النظم الاقتصادية

فالجهود التي بذلت في سبيل اعادة تنظيم الصناعة ، والاهمية التي اولتها كل من فرنسا وانكلترا لامبراطوريتيهما الاستعمارية ، كانت اعجز من ان تحقق الآمال التي راودت هذا الفريق الذي حلم ، عام ١٩١٩ ، بعودة اوروبا الى المراكز القوية التي كانت لها قبل عام ١٩١٤ . ان دول اوروبا الرأسمالية تجد نفسها في حركة انكفاء كلية بالنسبة الى ما كان عليه وضعها، قبل الحرب. فبالرغم من الزيادة الملحوظة التي حققتها الصادرات الامريكية ، فالحجم الاجمالي الذي تمثله المنتوجات المشغولة في التجارة العالمية ، بين ١٨٧٠ - ١٩١٣ والذي كان زاد ثلاثة اضعاف بقي تقريباً ثابتاً. اذ ان الانخفاض تناول على الاخص بلدان اوروبا وروسيا ، الدول الكبرى الثلاث التي تهيمن مع الولايات المتحدة الامريكية ، على التجارة الدولية .

فالوضع الممتاز الذي نعمت به بريطانيا اخذ بتردى وظهرت عليه اعراض الضعف والمرض اثر ما اصيبت به صناعة التعدين عندها ، من تأخر وتقهقر ، وكذلك حركة التصدير التي هبطت ، عام ١٩٢١ ، الى ٤٩ ، باعتبار دليل ١٩١٣ مساوياً ١٠٠ ، وبعد ان سجل ارتفاعاً عام ١٩٢٥ بلغ ٧٥ ، عادت فهبطت عام ١٩٣٢ الى ٤١٪ . ومستوى الحياة لم يعد ممكناً المحافظة عليه الا بواسطة ريع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج ، كذلك فرنسا ، فقد سجل اقتصادها هبوطاً محسوساً اذ ان العجز في ميزانها التجاري كان اكبر بكثير مما كان عليه عام ١٩١٣ . فاذا ما بقي ميزان المدفوعات لديها ، عام ١٩٢٩ ، عند المعدل الذي سجله بين ١٩١٠ - ١٩١٣ ، فالفضل في ذلك يعود اصلا ، الى الزيادة في الارصدة الناتجة عن حسومات النقد بعد هبوط قيمة الفرنك . وفي عام ١٩٢٧ ، وهي سنة تثبيت الفرنك ، اخذت الزيادة تتناقص تدريجياً . وريع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج مثل بين ١٩٢١ - ١٩٣١ مبلغاً اقل ٥٦ بالمئة مما كان عليه في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٣ ولا تغطي سوى ٧٢ بالماية من النقص التجاري في تلك الفترة ، بينما كان يمثل قبل عام ١٩١٤ مبلغاً يزيد ١٣ بالمئة عن هذا النقص.

مثل المانيا

والمانيا التي جاءت مع الولايات المتحدة ، في طليعة الدول التي قامت بتنظيم الانتاج العلمي وعملت دوماً على تحسينه ، حلت في المرتبة الثانية بين الدول الصناعية . ومع ذلك ، فلم تستطع هذه الدولة الاحتفاظ بمرتبتها في مجال الاقتصاد العالمي ، إذ مثّل انتاجها ٤٠ بالمئة من مجموع انتاج اوروبا عام ١٩١٣ ، فلم يعد يمثل سوى ٢٩ بالمئة من هذا الانتاج ، عام ١٩٢٩ ، وسوى ١٧ بالمئة من الانتاج العالمي ، فهبطت الآن الى ١١،٣ بالمئة .

وبعد أزمة المارك التي تخبطت فيها وعانت منها الامرين ، قاست كثيراً من نفاد رؤوس الأموال لديها . ان بناء مصانع جديدة وعصرنة عتادها وتجديده الذي اقتضاها اموالاً كثيرة ، وسعر الفائدة العالي (حتى ١٨ بالمائة) كل ذلك جذب بالطبع اليها رؤوس الاموال الأجنبية التي تمثلت ، في بادىء الامر ، بقروض قصيرة الامد ، الا انه جرى منذ سنة ١٩٢٦ ،

تسديدها او تجميدها بشروط باهظة جداً ، وراحت المانيا تعقد قروضاً طويلة الامــد بلغت ٤ مليارات مارك ، عام ١٩٢٤ ، بمعدل سنوي يساوي ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مارك ، خــلال السنوات التالية . وراحت المدن والمؤسسات العامة فيها كالصناعات الخاصة ، تكثر من سندات الاصدار ، تحقيقاً لازدهار سطحي توصلت الى تحقيقه بواسطة نزع ملكية الطبقات المتوسطـة وتخفيض اجمالي للاجور الحقيقية عن طريق تضخم النقد ، من جهة ، وبواسطة قروض ضخمـة جديدة ، من جهة اخرى ، جعلت البلاد مرتبطة بتبعيتها للاجنبي . وهكذا لم تلبث الفوائد المترتب دفعها ان اصبحت عبئاً ثقيلاً إذ بلغت ١٦٦ مليون مارك عـام ١٩٢٤ ، و ١٢٥٥ مليون مارك ، عام ١٩٢٩ .

وقد حدث فيها بالفعل نوع من التضخم الصناعي . فهذا العتــاد الضخم الذي تجهزت به البلاد ، لا يمكن له ان يُنتج ، في احسن الحالات ، الا اذا اشتغل بمـلء طاقته ، اي الا اذا اتسعت امامه اسواق التصريف ورحُبت مجالات التسويق . والحـال ، هنالك فارق شاسع بين طاقة الرايخ الاقتصادية ، والاسواق الصالحة للاستيعاب ، ولذا شهدت البلاد ازدهاراً مصطنعاً سريع العطب ، اي غير مستقر وقابل للتجريح في بلاد تعاني مريراً من بطالة تضخمت صفوفها فبلغت المليون من العاطلين ، اي انه يضم عـدداً كبيراً ليس له القدرة على الشراء والاستبضاع . والطاقة الانتاجية لهذا العتاد زادت بالفعل من حدة البطالة بحيث اقبـل على سوق العمل اعداد ضخمة من الشباب ولدوا قبل عام ١٩١٤ ، في وقت كانت فيه حركة المواليد في البـلاد ناشطة للغاية . وهكذا ، استبدلت المانيا يداً عاملة رخيصة لديها بوسائل الإنتاج وعدة كلفتها غالياً ، اذ ابتاعتها بأموال اقترضتها من الخارج بفائدة عالية .

الأزمة الزراعية

من الظواهر المربكة والمزعجة معاً لتفكك الاقتصاد العالمي استمرار الازمة الزراعية التي نجمت عن الافراط في الانتاج ، في هذه البلدان ذات الانتاج الواحد . فازدياد المخزون من الانتاج الزراعي وتضخمه المتزايد ، وهبوط الاسعار التي افضى اليه ، جاء ضغثاً على إبالة ، على مجموع المبادلات التجارية .

ان ارتفاع الأسعار بين ١٩٢٠ – ١٩٢٩ ، جاء نذيراً بالخطر . فبين ١٩١٩ – ١٩٢٨ انخفض سعر القمح الى ٢/٣ في كنــدا ، والى النصف في الولايات المتحدة كما انخفض سعر الذرة الى ٤/٥ والارز الى ٣/٨ والقطن الى ٢/٥ . فالبلدان الزراعية المصدرة الكبرى للحبوب والتي يتوقف توازن ميزانها التجاري على السوق العالمية ، وجدت نفسها عرضة لذبذبة الأسعــار وتقلباتها ، وهو بالفعل ، وضع بلدان اوروبا الوسطى على الاخص ، واميركا اللاتينية حتى ووضع كندا نفسها . فزراعة القمح التي نشطت في بريطانيا خلال الحرب عادت القهقرى من جديد اذ لم تعد تمد البلاد بأكثر من ١٥ بالمئة من استهلاكها المحلي ، حتى فرنسا نفسها حيث الانتاج الزراعي هو في احسن حماية جمركية ، فمنافسة محاصيل المستعمرات والبلدان الاجنبية ، فازت في نهاية المطاف وتحكمت بالاوضاع . فسعر الارض العالي وثمن العتاد التقني يُرزح المزارعين في كل من

بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة ، بالديون الثقيلة ، بحيث ان ٤٢./٠ من الارض الزراعية كانت مرتهنة ، عام ١٩٢٩ ، مقـابل ٢٨٪ سنة ١٨٩٠ . ومستوى العيش متدن جداً في الولايات المتحدة لدى نصف العـاملين في الارض ، هذه الفئة التي لم تعد تنتج سوى ١١٪ من المحاصيل الزراعية التي تدخـل الاسواق التجارة ، إذ ان إنتاج الوحدة من مجموع ريعهم لم يكن يعادل ، سنة ١٩٣٠ ، سوى ٦٠٠ دولار من المواد الغذائية ، بما فيه المواد المعدّة للاستهلاك في المزرعة . ولما كان المزارعون يمثلون ربع مجموع عدد سكان البلاد ، فهم لايمثلون سوى ٨،٨٪ من وجهة الدخل القومي عام ١٩٢٧ ، مقابل ١٦٪ عام ١٩١٩ .

ففي ازمنة الحرب وازمات التضخم المالي ، يمكن لطبقة المزارعين التي تنال اعلى نسبة من القتلى والجرحى في الجيش ، ان تحسن اوضاعها بصورة مؤقتة إذا ما عرفت ان تفيد من ارتفاع اسعار المواد الزراعية (لقلتها اذ ذاك) لإيفاء ديونها . ولكن ما ان يعود النقد الى الاستقرار من جديد ، حتى يسوء وضع المزارعـين من جديد ، من جراء ارتفاع معدل الفائدة وهبوط الأسعار . ولذا راح المزارعون يطالبون بحماية الدولة لمصالحهم ، قبل ان تدهمهم ازمة عام ١٩٢٩ وتنوء بكلكلها عليهم .

ففي كل مكان تقف التعريفة الجمركية الى جانب الصناعة على حساب الانتاج الزراعي ، وفي كل مـكان يبيع المزارع غلاله بالسعر الدولي ، بينما نراه يبتاع حاجياته المشغولة في الاسواق المحليـة ، بأسعار تجعلها الرسوم الجمركية ، عالية . ومن جهة اخرى ، ان ارتفاع مستوى العيش يفضي الى الهبوط في استهلاك الحبوب على حساب اللحوم والألبان والخضروات الطازجة والفراريج ، بينما الاقبال عـلى المنسوجات الاصطناعية يخفض من اسعار الملبوسات القطنية والحريرية .

مثل فرنسا

ادى التضخم المـالي في فرنسا إلى تنقية الوضع المالي الذي أحاط بالمزارعين ، إذ ساعدهم على التخلص مما يرسفون فيه من ديون ، بينما بقي الانتاج باستثنـاء النبيذ والبطاطا ، على اسعار ادنى من معدلها عام ١٩١٤ ، في حين كانت المواسم اطيب مردوداً نوعاً ، ولم يجر تجديد قطعان الماشية باستثناء قطعان البقر . فالاستثمارات الصغرى هي في تـأخر مستمر ، والتشريع الخاص بتعويضات الحرب ، والترخيص لاصحاب الاملاك في المقاطعات التي نهكتها الحرب بالتنازل عن تعويضاتهم ، كل هذه العوامل قوت النزعة الى توحيد المزارع . فالاحصاء الزراعي الذي اجري عام ١٩٢٩ ، يساعدنا على تكوين فكرة صـادقة عن فرنسا التي بقيت البلاد المثـلى للاستثمارات الزراعية الصغيرة ، بينما هي ابعد ما تكون بـلداً من الملكيات الصغرى . فالابحاث الدقيقة التي قام بها أتيين فايل ريتال أثبتت بشكـل لا يدع مجالاً للشك ان ٧٣٪ من الاستثمارات كانت مساحتها اقل من ١٠ هكتارات ، بينما ٦٧،٩٪ تمثل نصف المساحة المزروعة . فاذا ما وضعنا جانباً بعض المحافظات الاستثنائية ، كمحافظة السين والواز مثلاً ، حيث ٤٪ من الاستثمارات الزراعية تمثل نصف مساحة الاراضي

المستثمرة ، فان ٢٤ – ٢٥ ٪ من المستثمرين في المحافظـــات الاخرى ، يتصرفون بمساحات تساوي مجموعتها مساحة الاراضي الباقية مع الآخرين .

فالنزوح من الريف الى المدينة ، كان بالاحرى وقفاً على اصحاب الاجور والفلاحـــين والمزارعين ، اي من نصيب هذه الطبقة من أفراد الشعب التي تتضرس اكثر من غيرهـــا ، بارتفاع اسعار الحاجيات الصناعية ، بينما هي تعاني اكثر من غيرها ، من ركود اسعـــار المواد الزراعيـة . اما الذين يبقون عـلى ولائهم للأرض وينصرفون للاعمال الزراعية ، يستثمرون اراضيهم مباشرة (٧٥٪ من المستثمرين عام ١٩٢٩) ، الا ان سوادهم الاكبر يتألف من صغار المستثمرين ،ويمـــارسون في منطقة باريس ، استثمارات ذات طابع رأسمالي ويجنون بالتالي محاصيل طيبة . فالريف ، يشكو هنا ايضاً ، انزعاجاً واقعياً ويلتمس حماية فعالة من الدولة .

الفائض من اليد العاملة

ادهى الاعراض البادية على تقهقر قوى الاقتصـــاد الرأسمالي الآخـــذة دوماً بالتأخر والتراجع ، هي بدون منازع ، الباثر المهدور من اليد العاملة في البلاد . فلاول مرة في تاريخ الحضارة ، تطـل على البشرية ازمة من البطالة المزمنة ظهرت اعراضها منذ عام ١٩٢٠ في اميركا ، لم تلبث ان امتدت جذورها الى اوروبا . فقبل عام ١٩١٤ ، كانت البطالة حادثاً فردياً لا يؤبه له حتى في هذه الازمات العنيفة القصيرة المدى ، اذ لم تكن البطالة تتناول اكثر من ١٠ ٪ من مجموع اليد العاملة . والحـــال ، فمنذ عام ١٩٢١–١٩٢٢ ، لم يكن معدل العاطلين عن العمل في بريطانيـــا العظمى وهو ٢،٤ ٪ ليزيد قليلاً عما كان عليه هذا المعدل في السنوات التي سبقت الحرب قليلاً ، فاذا به يرتفع فجـ الى ١٥ في المئة ، وبعد ان مرت الازمة لم يعد يسجل اقل من مليون عامل عاطل عن العمـل (الشكل ٢) . وهذا الوباء المعدي هدد كل قطاعات العمل ، بدون تمييـــز . الا ان وطأته تثاقلت ، بالأخص ، على الصناعات القديمـــة المألوفة وتمركزت في المناطق والاحواض الفحمية (شكل ٢) . فقد عدت الولايات المتحدة الاميركية ١،٤٠٠،٠٠٠ عاطل عن العمل ، عـــام ١٩٢٠ ، وهو عـــدد ارتفع عام ١٩٢١ ، الى ٤،٧٥٠،٠٠٠ عامل (اي ١٤،٢ في المئة) من مجموع الشغيلة في تلك البلاد، من جراء الازمة، مع زيادة مليونين عام ١٩٢٤ ، و ١،٨٥٠،٠٠٠ عام ١٩٢٨ .

اما في المانيا حيث لم يزد معدل البطالة فيها ، عام ١٩١٣ ، على ٢،٥ في المئة فقـد هبط الى ١،٩٠ في المئة عام ١٩٢٢ . الا انه اخذ منذ عام ١٩٢٤ يبلغ ١٤،٧ في المئة حتى وصل ، عام ١٩٢٦ ، الى ما يوازي ١٨،٣ في المئة ، اي نحو مليونين من العاطلين عن العمـــل ، ليهبط فيما بعد ، بحيث بقي ١،٥٠٠،٠٠٠ عامل عاطلين عن العمل في السنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٣،٦ في المئة عام ١٩٢٩ ، اي في ابان ازدهار البلاد الاقتصادي .

ولم تنجح في معالجة هذا الوضع كل الوسائل التي بذلتها الحكومات التي اضطرت ان تتحمل اعباءً مالية ثقيلة . فانكلترا التي جعلت تعويض البطالة يتسع بحيث شمل ، منـذ عام ١٩٢٠ ،

كل العمال ، اصبح التعويض للعامل يتراوح بين ١٥ و ٢٠ شلن في الأسبوع ، ولم يلبث بالتالي ان اصبح عبئاً ابهظ عاتق مالية الدولة وموازنة بعض المدن ، كمدينة بلاكبورن حيث ٥٢ ٪ من مجموع ٥٦٬٠٠٠ عامل ، هم عاطلون عن العمل ، او مدينة بوزنلي حيث ٤٢ ٪ من مجموع ٤٧٬٠٠٠ عامل . والبطالة التي تفعل فعلها الموهن في العامل وتقتل فيه العزم ، تنسال على الاخص من هؤلاء الشبان الذين لم يجد بعضهم عملاً منتظماً ، ناهيك عن نتائجها الوخيمة على موازنة الدولة فترزحها ، وعلى الموازنات الخاصة الاخرى التي يترتب عليها مد يد المساعدة لنسبة كبيرة من السكان ، عاطلين عن العمل .

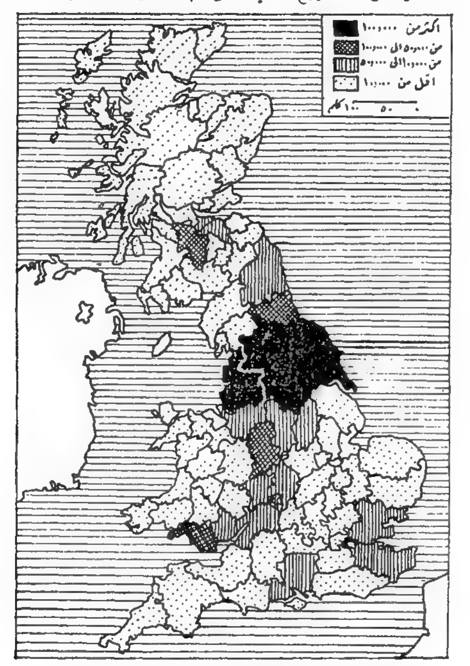
ضعف النظام الاقتصادي

لا شك بأن البطالة في انكلترا ، بما لها من صفة الاستمرار وبما عُرفت به من حدة ، هي التي استأثرت ، في الاكثر ، باهتمام اكبر بالاقتصاد وحملتهم على محاولة تفسير هذه الظاهرة وفلسفتها وردّها الى مسبباتها . فقد ردّوها مجتمعين او منفردين ، تارة الى السياسة المتبعة لاعادة تقييم الجنيه الاسترليني ، هذه السياسة التي «ضحت بالانتاج مقابل الاحتفاظ بسبق التبادل التجاري » ، وحافظت على المستوى العالي للاسعار بالنسبة للمصدرين الاجانب الذين افادوا كثيراً من التضخم المالي ، ومنهم من ردها الى عجز ارباب العمل او عدم اهليتهم للافلات من عاداتهم الفردية والتحرر مما يرسفون فيه من اعراف واساليب تقليدية، وفشلهم في التكيف مع مقتضيات الانتاج الجديدة ومشروط المنافسة الدولية ، واخيراً وليس آخراً ، تعلل بعضهم بالسياسة الاجتماعية التي رمت الى ان تجعل العاطل عن العمل « من اصحاب دخل اجتماعي » ، فقتلت الاعانة التي يتلقاها من الحكومة فيه كل رغبة بالسعي وراء العمل . فاذا ما امكن الاخذ بهذه التعليلات المتناقضة فيما بينهما ، وتطبيقها على بريطانيا العظمى ، فلا يصح لعمري اطلاقها على البلدان الأخرى التي تختلف اوضاعها التقنية والاجتماعية والمالية ، اختلافاً كلياً عما يكتنف بريطانيا من هذه الاوضاع ، مع ان هذه البلدان تضرست بالمساويء والمآسي ذاتها ، كالمانيا مثلاً ، والولايات المتحدة الاميركية حيث تميز ارباب العمل في كل منها بديناميتيتهم العارمة ، وحيث نمت ادارة المصانع ، بتنظيم علمي دقيق للعمل وحيث كانت اليد العاملة لا تفي بحاجة الاولى منها ، كما كانت ، تفيض عن حاجات الثانية ، وحيث تُرك المتعطل عن العمل وشأنه ، لا سند له الا ما يتلقاه من مصادر خاصة، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، او كان يتلقى بعض المساعدة من صندوق الدولة ، كما هي حاله في المانيا .

وقد ردّ بعضهم إتساع ظاهرة العطالة هذه واستمرارها الى الفقر الذي نزل باوروبا . فليس من شك قط ان ما بُليت به هذه القارة من فواصل عازلة ، وما شهدت من فوران القوميات السياسية والاقتصادية فيها ، وانتشار التقنيات الجديدة ، كل ذلك وما اليه حال ، الى حد بعيد ، او أخّر ، على الاقل ، الرجوع الى حلقة المقايضات التي رسمتها الحركة التجارية قبل عام ١٩١٣ . وهذه البطالة الموصولة الحلقات ، تطل علينا في بعض البلدان النامية ، وفي الولايات

المتحدة الاميركية ، بالرغم مما يتمتع به اقتصادها من ازدهار عظيم ونشاط عارم .

فاذا ما قصّرت كل هذه الشروح والتعليلات عن افهامنا مدى هذه الغامرة والمقومات التي



مراكز البطالة في انكلترا عام ١٩٢٨

شكل ٢

تنهض عليها فلسفتها ، أفما نكون هنا امام بطالة من طابع خاص لا تتأتى قط عن الذبذبات الدورية التي تنزل بالانتاج ، بل عن تغييرات جذرية راسخة نزلت بالاقتصاد العالمي ؟ بعض هذه التغييرات التي دللنا عليها يتمثل في انحطاط اوروبا بالذات ، هذا الانحطـاط الذي يجب رده الى

فقدان التوازن السريع العطب الذي جاء في مصلحة عدد صغير من الدول الاثيرة، هذا التوازن الذي قام على توزيع العمل توزيعاً يتناقض والتوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية في العالم. ويطالع علينا بعد ذلك المركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج، فاستبدلا المنافسة الحرة «برأسمال يتألف من وحدات ضخمة ومن احتكارات مستبدة غاشمة»، تحدوها نزعة عارمة الى زحزحة، ان لم نقل الى ربط هذا السديم من المشروعات الصغيرة بعجلته الصاخبة. فهذه الشركات الكبرى التي تقود الاقتصاد وتوجهه الآن وتتحكم به، لا يمكن لها ان تزدهر وان تنشط الا مع مكننة في غاية الدقة من الاتقان، لها من الدهاء ومن الطاقة ما تؤمن معه انتاجاً بالجملة ضخماً، يتعاظم حجماً وقدراً وشأناً باستمرار، له من طاقة الانتاج ما ليس في وسع الاسواق الوطنية المحدودة القدرة الاستهلاكية، استيعابه. وهذا الانتاج الضخم، لم يعد بالامكان تصريفه في فتوحات جديدة، اذ ليس ثمة من أراض تفتح وتستثمر، كما في الماضي، ولا في البلدان النامية التي هي من ضعف الطاقة وصغر الوسائل ما لا يستطيع معه قط ان تصبح اسواقاً رابحة.

هنالك، والحالة على ما وصفنا، تضادٌ قائم بين طاقة منتجة آخذة بالامتداد والتوسع المستمر، وبين سوق ضيقة المجال، قصيرة المدى، سواء بسواء، مع سكان بلد او قطر آخذين بالنمو المطرد، في نظام اقتصادي ينهض على الربح، نظام يحاول ان يخفض معدل الكلفة باحلال الآلة اكثر فاكثر، محل الانسان، نظام يقوم احد اركانه باستثمار البلدان الواقعة عبر البحار في وقت تأخذ فيه هذه البلدان تطالب باستقلالها الناجز.

وهذه التناقضات لم تظهر بعد، بوضوح، لما لازمها من مصاعب وصاحبها من مشكلات كما برزت بجلاء للأوروبيين، فاعتبروها عهداً من الرخاء، لدى مقارنتهم لها بالمصائب التي انهالت على العالم في فترة السنوات العشر التالية. ففي اواسط العشرينات فقط، قطع رجال الاعمال ورجال السياسة، كل أمل لهم بالرجوع تلقائياً والى الحالة العادية او الطبيعية للاعمال»، اي الى التوسع المستمر فيها. واذ ذاك، راحت لجنة بلفور، في انكلترا، عام ١٩٢٤، ومؤتمر جنيف الدولي المعقود عام ١٩٢٧، ولجنة التحقيق الالمانية سنة ١٩٢٩، تحاول، كلا من جهتها، البحث، عما يعيد النشاط الى التجارية العالمية. ان انتباههم تسمر بنوع خاص، على مشكلة تداول النقد، (الامر الذي ادى الى اتباع سياسة انكماش النقد مما زاد الطين بلة والبطالة تعقيداً) وليس الى توسيع الاسواق الداخلية والخارجية. وهكذا بقي التشويش قائماً بين ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ وبدت بالتالي، في الافق، علامات احتقان السوق العالمية. فالطاقة الصناعية زادت قوتها ٥٠٪ منذ عام ١٩١٣، والانتاج الزراعي سجل زيادة لا تنقص عن هذا المعدل بشيء والعرض زاد بدوره على الطلب. فالنظام بأجمه اصبح تحت رحمة هزة جديدة ستأتي اعنف وادهى من الهزة التي وقعت عام ١٩٢٠.

الفصل الخامس

البعث السياسي والاجتماعي

« جاء التكالب على السلطة والاستئثار بها عما لم يسبق له مثيل من قبل في كل ما شاهدنا من نزاعات ، نتيجة محتومة لازدياد سلطة الدولة التي طالما دعيت ، لدواع اقتصادية ، الى التدخل في شؤون المنظمات القوية اقتصادية كانت ام عمالية ، او بروليتارية والتي كان في مقدورها ان تجر الى الخراب ، هذه او تلك من المنظمات المذكورة . فلم يعد الامر وقفاً فقط على عمل القوى الاقتصادية ... »

لوسيان فيفر

اسوة بما حدث في اعقاب الثورة الفرنسية وحروب الامبراطورية ، راحت الرغبة العامة في السلام والخوف من ثورة على غرار الثورة الروسية ، يشجعان العالم الرأسمالي على اقامة نظام محافظ . وهكذا دخلت الديموقراطية في أزمة حادة في هـذا الوقت بالذات الذي راح فيه خصومها التقليديون – الملكيات العسكرية – تنهار الواحدة تلو الاخرى . ولم يكف انه لم يقع اي إصلاح جذري، بل راحت الطبقات العليا تشدد من قبضتها على السلطة ومن احتكارها لها ، مما ادى في الواقع الى ردة قوية ضد المبادىء التحررية التي طلع بها القرن التاسع عشر .

١ – القوى المحافظة

اثر الثورة الروسية

في الوقت الذي كهربت فيه الثورة الروسية جانباً محترماً من الطبقة العمالية ، اثارت هواجس الطبقات الموجهة . فكما حدث بين ١٧٨٩–١٨٠٠ ، راح النازحون عن روسيا يروون العجائب والغرائب عن الفظائع والاستباحات ويصفون بعبارات ملؤها الاسى والاسف ، الفتن والاضطرابات والمآسي التي وقعت ، بعد ان جسّموها وضخموها وشوهوها ، بما نشروا عنهـا في الصحافة وانشأوا حولها جواً من النفرة

والهلع ، غمسوا فيه – من قريب او بعيد – كل من يُشتَمّ منه ميلٌ اليهـا او حدبٌ عليها .
فالأقاصيص المروية حول « الهلـع الاحمر » والمعلومات التي لا تُصدق التي روّجوها عنهـا « كتأميم المرأة » ، أوجدت بين الناس حالة من « الهستيريا الجماعية » نرى صورة عنها في ما قصّه لنا عنها فوستر ريا دالس عندما يصف لنا الجلسات التي عقدتها لجنـة التحقيق في مجلس الكونغرس الاميركي حول الدعاوة الشيوعية ، عام ١٩١٩ : «هؤلاء الشهود الذين كانوا على شيء من التحفظ والحذر في آرائهم ، كما يقول ، لم يدعوا للشهادة ولا من رُغِب في الاستماع اليهم » .
فالنداءات الى « الثورة العالمية » ، والمطالبة « بجمهورية دولية للسوفيات الشغيلة » ، كل هذه الشعارات غذّت في الناس « الرعب الأكبر » .فالدور الذي لعبته الدولية الثالثـة التي اطلقت هذه الشعارات اصبح يشار اليه بالبنان ، في كل فتنـة يقوم بها العمال ، وفي كل مطلب اصلاحي يلوحون به امام الانظار .

الروح القوميـة

وهذا الهلع وجد حليفاً له وشريكاً في هذه الروح الوطنية التي تجلت نابضة جياشة ، سواء في هـذه الدول الحديثة العهـد بالاستقلال التي ألفت بفظاظة كل اثر لسيطرة الاجنبي – عن طريق نزع الملكية او الإبعاد او تنفيذ معاهدات الاقليات تنفيذاً جزئياً – او في تلك الدول التي غُلبت على امرها ، فاعدها لجولة ثانية تثأر فيها لشرفهـا ، او عند الدول المنتصرة نفسها حيث يلقى ترحيباً حاداً لدى كل المحافظين التقليديين ولدى الاغنياء الحلمين .

امـا الولايات المتحدة ، فقد تلبّست الردة فيها مظهر روح قومية بروتستانتية ، بيوريتانية متزمتة ، رذلت كل ما هو غريب ، وكل ما ليس باميركي مائة بالمائة : الملونين واليهود والكاثوليك والاشتراكيين والملحدين ، على السواء . وهذه الروح تَمُجُّ كل ما ليس بفكر اميركي وتتجسم على أمثل مـا تكون ، في منظمة ككلوكس كلان الـتي بُعثت من جديد في جنوبي البلاد والغرب والغرب الجنوبي ، بعـد ان لقيت تعاطفاً كبيراً وراقت لمنطق صغار التجار وصغار البورجوازيين وصغار المـلاكين ، فأثارت في البلاد هيجاناً ضد الزنوج ، في المدن الصناعية في الشمال ، كما تركت اثرها في التشريعات الرامية الى تحسين النسل والمحافظة على الجنس التي ظهرت في ١٦ ولاية من الولايات الاميركية ، للحد من عمل الفئات التي تعمل على فساد العرق الاميركي وإفساده ، كما تـدخلت في قوانين الهجرة والاغتراب ، عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٤ . وهذه الروح التي سيطرت على البلاد تفسر لنا كيف صدر قانون تحريم المشروبات الكحولية (قانون فولستيد عام ١٩١٩) الذي حظر تدريس نظرية التطور والارتقاء في المدارس الرسمية في بعض الولايات (تنسي ، كنتـاكي ، فلوريدا) ، كما كانت هذه الروح بالذات وراء سياسة العزلة التي رفضت اقرار معاهدة فرساي وابعدت الولايات المتحدة عن عصبة الأمم .

امـا في فرنسا ، فالروح الوطنية التي استبطرت قبل الحرب وجاشت في النفوس توّاقة للثأر ، تطرب لرؤية العلم والجيش ، والتي تتمثل خير تمثيل برابطة المواطنين ، وبالعمل الفرنسي ، اخـذت تنتشر وتوسع حلقاتها بين رجال الفكر الفرنسيين وبين رجال السياسة ، يغذيها في

النفوس ، نشوة النصر والغبطة لامتلاكها امبراطورية استعمارية تضم من الطاقات والموارد مـــا يدهش ويبهج ، يدغدغها الحلم الذي يجول في روع البعض برؤية فرنسا تضم مائة مليون نسمة ، والشعور بأن ثمرة النصر ذهبت جزافاً وراحت بدداً بفعل نفوس غريبة اجنبية مسودة ، وفريق أخرق أهوج من الساسة الفرنسيين ، كما ان الخوف من الثورة البلشفية بعثت في صفوف اليمين الذي يجيش بعاطفة قومية غلاّبة ، عذراً لاحتكار مفهوم « الوطن » ضد هذه الحركات التي يبعثها اليسار المتهم بضلوعه مع الدولية الثالثة . وهذه الروح القومية يلتفّ حولها رجال الاكليروس والجيش الذي أصبح نفوذه اقوى من أي وقت مضى ، والطبقة البورجوازية العليا ، وتتغلغل في صفوف هذه الطبقة من ابناء الشعب التي جعلتها الاضرابات المتكررة تتعاطف مع اليمين ، كما ان الحركة النقابية ذاتهـــا والجمعيات المهنية والمطالب العمالية التي تنزع الحد من سلطة رب العمل المطلقة في المصنع ، والدخول في مفاوضات معه على اساس التساوي ، وكل الذين يستجيبون للشعارات المضادة للديموقراطية ، او المعارضة للروح البرلمانية او المعادية للموظفين الذين يعتنون النقابات وكل مـــا يمت الى الاشتراكية بسبب ،وخيبة الامل التي سببتها معاهدات الصلح ، وموقف المانيـا ، والصعوبات التي أثارتهـا قضية دفع التعويضات ، كل هذه العناصر عملت على التفاف جانب كبير من الرأي العام حول برنامج عام هدف الى الاكثار من التسلح وجمع الاحلاف والوقوف موقف الحـــذر من عصبة الامم ، واعتماد سياسة التشدد والحزم « والتقيد بتطبيق نصوص المواثيق » والمعاهدات المعقودة التي تنص على انضباط وطني آمر يعتمد على تسلسل اجتماعي والدفاع عن القيَم الوطنية .

اما في المانيـــا ، فقد لقيت الروح الوطنية مغذّياً لها وموقظاً، في قسوة الشروط وصرامة الاوضاع التي فرضتها عليها معاهدة فرساي ، وفي هذه الروح الالمانية المستكبرة المستعلية التي تصاغرت امام الخسف الذي نالته في الحرب ، واضطرارها للنزول عند رغبات شعوب طالما نظرت اليهـا من عل باستخفاف وازدراء ، كالبولونيين مثلاً ، والمادة ٢٣١ من معاهدة فرساي التي تُرغم المانيا على الاعتراف بمسؤولياتها في إطلاق شرارة الحرب كما ارغمتها على الاعتراف باستعمالها أساليب بربرية وذرائع وحشية في النهوض بها . وقد وجدت هذه الروح غذاء لها في هذه المساعي الجاهدة التي قام بها فريق من الفرنسيين للقضاء على وحدتها باقتسامهم إثارة حركات انفصالية ، وفي السيـــاسة التي انتهجها بوانكاريه بتطبيقه المعاهدات المعقودة نصاً وروحاً ، وباحتلال فرنسا لفرنكفورت وللروهر ، وسياسة الاحلاف التي اتبعتها فرنسا متهمة اياهـــا بضرب نطاق حولها يسهل معها التحكم بها ، وهذا الجيش « الذي لم يُهزم » بل راح ضحية طعنة خنجر في الظهر ، فحـــاولت المعاهدة الحد من قوته وبطشه ، والذي يحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، الحفاظ عـــلى تقاليده المجيدة والبقاء حياً قوياً بعد ان يكثر من وسائل التمويه والتعمية والتضليل ، وحول فرقة البلتيكوم التي تتألف من متطوعين احرار أولاً ثم حول تشكيلات عديدة شبه عسكرية قـــامت وراء مظاهر غرارة ، فراحت الروح

والوطنية الالمانية تغذي النفوس بروح الثأر كما تغذي فيها روح العداء لجمهورية ويمار بنت الثورة « التي فرضهـا الاجنبي » والتي وقّعت في معاهدة فرساي الظالمة . ومقابل فريق من رجال السياسة ، لا مكانة لهم ولا شأن ، راح الجيش من جهته ، وارباب الصناعة الضخمة من جهة اخرى ، يشجعون المنظمات القومية التي تجتذب اليها انصار الملكية الذين كان عددهم كبيراً وخصوم الشيوعيين ، واعداء السامية ، والوطنيين المناهضين للديموقراطيين ، وهذا العديد من الهيئات الشعبية ، حـــق ومجلس الجمهورية للرايخ ، وهب على البلاد تيار فكري غامض المعالم يتميز بمناهضته للرأسمالية والسامية والليبرالية والروح الفردية والماركسية تبلور حول فريق من الكتاب وعلماء الاقتصاد الذين يحنون الى ذكريات الماضي الذي انقضى ويُعرضون عن حاضر يبعث الانقبـــاض والاسف في النفس ، امثال ورترت سمارت ، رسول الاشتراكية الالمانية ، واوزوالد شبنغلر ، صاحب الكتاب المشهور : « غروب الغرب » او مولر فان دن بروك الذي طلع علينا ، في كتابه الموسوم : « الرايخ الثـالث » الصادر عام ١٩٢٢ ، بنظرية صفاء الدم او العرق ، والجهاد ومحاربة الرأسمالية الدولية واليهود ... وكلها مبادىء تبناها كتاب « كفاحي » الذي ظهرت طبعته الاولى ، عام ١٩٢٥ ، والذي لقي من الرواج واصاب من الانتشار والشيوع ما جعل منه خطراً مداهماً .

وفي ايطاليا اتخذ التيار القومي الذي جرّ الامة الى الحرب رغماً عنها ردّة جديدة وارتدى نشاطاً زاخراً من جراء خيبة الامل التي سببتها له معاهدات السلم . فقد كانت ايطاليـا احدى الدول التي عادت عليها الحرب بفوائد ومكاسب جمة ، منها مثلاً : ضم تريستا ومقـاطعة استريا وترانت فتمت بذلك وحدتهـــا الجغرافية بانضمام اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ المـــاني واكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كرواتي وسلوفيني واحتفظت لنفسها بجزر الدوديكانيز التي يقطنها يونان ، كما كرّست المعاهدة زوال منافستها اللدود وعدوتها الكبرى : النمسا والمجر . وقد ساءها جداً عدم تطبيق الاتفاق المعقود ، عام ١٩١٥ الذي تعهد لها باعطائهـا دلماتيا ، وعدم مشاركتها باقتسام تركة السلطنة العثمانية ، والامبراطورية الاستعمارية الالمانية . وقـد وجدت الروح القومية الايطالية امامها فرصة ذهبية لاستغلال الحقد الدفين المتجمع في القلوب من جراء ارتفاع الاسعار واشتداد البطالة في البلاد ، والقلق الاجتماعي الناجم عن الاضرابات والاعتصابات ، والاضطراب البادي على ارباب العمل من تصرفات البروليتاريا المنظمة . واذ ذاك اي سنة ١٩١٩ ، استبدلت كتائب العمل الثوري التي رأت النور عام ١٩١٥ اسمها باسم كتـائب المركة الايطالية ، فاجتذبت اليها متطوعي غبرييل دانونزيو ، واخذت بشن هجمات تـأديبية ضد النقابيين والاشتراكيين ، والكاثوليك الشعبيين ، وبالتواطؤ مع الحكومة والجيش جاءت بموسوليني الى الحكم .

وفي اليابان حيث ينعم قادة الجيش بنفوذ قوي ، قـامت منظمات وطنية ذات نزعة حربية زادت هذا النفوذ رسوخاً ووطدته . من هذه المنظمات : جمعية الحشد الشعبي ، والجمعيـــات المناهضة للرأسمالية بعضدها صغار الضباط الذين يعودون الى اصل وضيع ويفقهون جيداً مـا

يمني عندهم ضغط كبار الملاكين وشركات الاحتكار على أسرهم وعوائلهم ، والمنظمات السرية الطابع الاخرى كمنظمة « التنين الاسود » ، ومنظمة الاحتياطي وغير مما ظهرت اذ ذاك ، فعمل اعضاؤها دعاة لمثل الفروسية والبطولة النابعة عن البوشيدو وعن عبادة الوطن العميـاء التي غذتها في النفوس الحروب المظفرة التي قادوها ضد الصين وضد الروس ، والايمان بأن « التينو » او الامبراطور هو ابن الالهة ، والاعتقاد الراسخ في النفوس بأن اليابان هي محور العالم ونقطة الدائرة فيه . وفي احتقارهم الشامل لاعضاء البرلمان الذين لا سلطة لهم ولا شأن ، وللاحزاب المتفككة ، وللسياسيين الغارقين في الفساد والافساد ، راحت الهيئات والمنظمات تصفي بالقتل كل من تعتبرهم خونة (وهكذا تم اغتيال الرئيس هارا عام ١٩٢١ لأنه وقّع اتفاق واشنطن ، وراحت تغذي في القلوب والنفوس مثـالية تقول بالجامعة اليابانية ، على غرار الجامعة الجرمـانية .

العنصرية او العرقية

تنوعت مظاهر هذه الروح القومية المعادية وتلونت اهدافها. من مظاهرها الرئيسية مثلاً : العرقية او العنصرية التي تنطوي على عداء ازرق جذري للاجناس السفلى الغازية . وقد برزت هـذه النزعة في الولايات المتحدة الاميركية حيث لف التمييز العنصري كل الملونين ، في اي قطاع كانوا من قطاعات البلاد حتى في نقابات العمال التي حُظر عليهم دخولها كاعضاء والانتساب اليها ، وبصورة اخف ضد اليهود ، وهي نزعة امتدت الى اميركا الجنوبية حيث اشتد التمييز العنصري بين البيض وبين سكان البلاد الاصليين، الذين تم حشدهم وتجميعهم في اماكن فقيرة ، بينما احتفظ بأطيب الارض وأجورها للبيض . وعلى هذه السياسة العنصرية سارت كل من اوستراليا وزيلاندا الجديدة اللتان اغلقتا منافذهما وابوابهما دون كل هجرة اسيوية اليها (اوستراليا البيضاء) ، لا تلين الا بصعوبة كلية لكـل هجرة غير انكلوسكسونية .

من اشكال هذه العنصرية وألوانها ايضاً مناهضة السامية ، وهي نزعة ارتكضت بها احشاء اوروبا الوسطى كما جاشت بها اوروبا الشرقية حيث يكثر نسبياً عدد اليهود لا سيا في المصارف والتجارة والاوساط الفكرية والمهن الحرة . وراح صغار البورجوازيين والاوساط الاكليركية يتهمون اليهود « بتجسيد الرأسمالية الحديثة في ابغض مظاهرها » ، كما اتهموهم بلعب دورحاسم بين الاحزاب الثورية. ففيبولونيا ورومانيا حيث الدول الكبرى فرضت على هذه البلاد إعطاء الجنسية البولونية والرومانيةلليهودبصورة آلية تلقائية، كثيراً ما نرى مَن بيدهم الربط والحل في هذه البلاد يخالفون القانون ويتجاوزون احكامه في مـا يتعلق باليهود . فيوسعون لهم من أسباب العنف والتنغيص حتى المذابح بالجملة . وفي المانيا حيث لا يمثل اليهود سوى نسبة ضئيلة فيالسكان حتى بعد دخول ١٠٠،٠٠٠ يهودي اليهـا من الليتونيين والبولونيين والاوكرانيين ، فما زالت دعاوة ماكرة بغيضة تنتشر ضـدهم لا سيا في اثر نشر بروتوكولات حكماء صهيون ، تجعلهم مسؤولين عن كل العذابات التي تقاسي منها البلاد ، كما تعزو اليهم تدبير مؤامرات ودسائس في

الخفاء ضد المجتمع الالماني . وقد احتدم الحقد على الاخص ضد هؤلاء اليهود الذين نزحوا اليها من الشرق الذين يتفردون عن سواهم بلغتهم ونمط عيشهم ولا سيما ضد صغار التجار منهم . والامر يجري على الوتيرة ذاتها في فرنسا حيث مناهضة السامية تؤلف منذ حوادث درومون ودرايفوس، احد المواضيع التي تغذي الدهماء وطنية .

دور الكنائس

وهذه الروح القومية التي اخذوا يُردّدونها ، اكثر فأكثر ، الى مصالح المحافظين والمصالح الاقتصادية الكبرى بدأت حركة تقارب من الكنيسة . فالبابوية التي تميزت بموقفها الحيادي التام في الحرب ، والتي ظهر عليها الجزع من احتمال انكسار المانيا والنمسا والمجر ، اخذت منذ عام ١٩١٩ ، تواجه مشكلات حادة . ان انفجار الملكية المزدوجة – وهي الدولة الكاثوليكية المثلى – وضم اقليات كاثوليكية الى دول اكثريتها تتألف من الارثوذكس (رومانيا ويوغوسلافيا) ، لم يعوّض عنه قط بعث دولة بولونيا الكاثوليكية . وبالاضافة الى ذلك ، ان طلوع دولة جديدة ، معروفة بعدائها المكشوف للعقائد الدينية ، زاد كثيراً من هواجس البابوية ومخاوفها فراحت تحاول تكييف نفسها مع الظروف الجديدة عن طريق تقوية مركزيتها ، وذلك بنشرها الحق القانوني الذي باشرت بوضعه عام ١٩٠٤ . فالتوحيد الذي اجرته في الليتورجيا ، وفتح المزيد من الاكليريكيات والمعاهد الوطنية في روما ، ومحاولة تحقيق الاتحاد مع الارثوذكس والانكليكان بواسطة طائفة « الاونيات » ، كما جاء في البراءة الرسولية (كنيسة الله) الصادرة عام ١٩٢٣ والتي تؤلف نداءً اليهم بهذا المعنى ، وعقد اجتماعات دورية بين رجال اللاهوت ، من ارثوذكس وكاثوليك ، في وهلر ، وبين كاثوليك وانكليكان ، في مالين ، عام ١٩٢١ ، و١٩٢٦ ، وتقوية نفوذها بواسطة العمل الكاثوليكي الذي ينزع الى انشاء احزاب طائفية في كل بلد ، والى تنشيط العمل الرسولي بواسطة العلمانيين في الاوساط التي ينتمون اليها او يعملون فيها . واخيراً اخذت تتقرب من الحكومات ، وراحت تتعاون معها وتعقد معها معاهدات تحالف . وهذه الفئة من البورجوازية التي اخذت على نفسها ، قبل عام ١٩١٣ ، الدفاع عن امتيازات الدولة ، خففت من غلوائها ضد الكنيسة فوضعت جانباً القوانين التي تتعلق بالكنيسة وعزفت عن فكرة فصل الدين اساس السياسة التي رسمتها للمستقبل ، وجاءت تدلل عن استعدادها التام « للتخلي الناجز عن العلمنة التشريعية » التي عمل بها ووضعت موضع التنفيذ ، منذ عهد تقريباً .

والبابا بيوس الحادي عشر الذي عمل سنتين سفيراً بابوياً في بولونيا عند تأسيس هذه الدولة وخلال حربها مع روسيا ، والذي بعثت فيه تجربته هذه وخبرته الواسعة ، الرعب من البلشفية ومن الافكار الثورية التي تحملها ، استنّ سياسة عقد معاهدات بين الكنيسة والدول التي تضمن للكنيسة إمتيازات جزيلة ومنافع محترمة . فعقد ١٥ معاهدة دينية ثنائية الطرف ، بين ١٩١٩ – ١٩٢٩ تمّ عقدها بين ليتونيا وبافاريا، وبولونيا وفرنسا وليتوانيا وتشيكوسلوفاكيا ،

والبرتغال وايطاليا ورومانيا . وعلى الاجمال ، تكرس هذه المواثيق ، ولو بصورة ضمنية على الاقل ، بعض احكام الحق القانوني ، كما ان بعض هذه المعاهدات يحمل النص الحرفي للحق القانوني . وتوجب اعتماده والتقيد به لدى الاقتضاء ، و « يرجع الى نص الحق القانوني بالذات في كل شرح او تفسير يعود للمؤسسات الدينية » فالاساقفة يسميهم البابا بعد استشارة شكلية للحكومة المختصة فتقطعهم الدولة ملكاً كنسياً بشكل وقف او بشكل معاش تدفعه لهم الدولة ، وتُعفى مباني العبادة من كل رسم ، وكذلك الاكليريكيات والاسقفيات كما يُعفون من الخدمة العسكرية ، وتؤمن لهم الدولة كل سلطة في سبيل تنفيذ أحكام الحاكم الروحية الصادرة بحق الاكليريكيين الذي يجري ، لسبب من الاسباب ، فصلهم من الخدمة او طردهم من السلك ، كما تعترف السلطة الزمنية ، بعقود الزواج التي تعقدها الكنيسة وبكل ما يترتب على هذه العقود من تبعات قضائية ومسؤوليات كنسية ، وتأمين حرية التعليم الديني مع مراقبة الاساقفة للتربية الدينية والادبية في المدارس الرسمية ، وحق تأليف الجمعيات والرهبانيات الدينية ، الخ. وقد رأت هذه السياسة تمامها وإكمالها باعادة التمثيل الفرنسي بدرجة سفير لدى الكرسي الرسولي ، وكما تمت المصالحة مع الدولة الايطالية بعقد معاهدة اللاتران ، عام ١٩٢٩ ، هذه المعاهدة التي اعادت ايطاليا الى الله كما اعادت الله الى ايطاليا ، كما انها اعترفت بدولة الفاتيكان . فالدولتان الاوروبيتان اللتان ذهبتا بعيداً في سياستهما المناهضة للاكليروس ورجاله ، اتتا بالدليل القاطع على التنكر لهذه السياسة وعلى شجبها .

وتمثل الكنيسة في اميركا ، سواءً أكانت بروتستانتية ام كاثوليكية ، قوة محافظة لا يستهان بها وتتعاطف ، الى حد بعيد ، مع الحكومات الشرعية في اوروبا ، لا سيا مع الفاشية ثم تعاطفت ، فيما بعد ، مع نظام فرنكو في اسبانيا وسالازار في البرتغال ، وهذه الكنائس تحرص على الظهور بتمسكها الشديد بالقومية الاميركية وبمثالية تنبذ كل حركة اصلاحية اجتماعية يشتم منها مجافاة اميركا او تخرج عن الطابع الاميركي او تمس من قريب او بعيد ، نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ الكسب المشروع .

ازمة الديموقراطية الليبرالية

ان تعاظم نفوذ المؤسسات النظامية القائمة ضمن طبقة العمال والقوة التي حققتها الثورة الشيوعية المعدية ، أدّت الى تطورات جذرية داخل النظام الديموقراطي الليبرالي . فطالما تعاقب على الحكم احزاب محافظة مهما كان شكلها ولونها ، متفقة فيما بينها رأياً ونظراً حول المبادىء الاساسية العامة ، اي حول البنيان الاساسي للمجتمع البشري ، كان من الطبيعي جداً ، وأيم الحق ، ان تتناوب هذه الاحزاب على الحكم دون ان تخشى الواحدة منها اية مفاجأة او ان توجس شراً من موقف الاخرى التي تحل محلها في الحكم ، بأن توجه ضربة قاصمة لنظام الملكية . اما الآن ، ولم يَعُد امامنا حزبان من نوع او جنس واحد، بل نحن امام طبقتين متعاندتين متضادتين، اما الآن، ولم تعد الطبقة العمالية لتقنع باصلاحات جزئية تحققها تدريجياً ، بل تحاول ان توسع مفهومها

للديموقراطية ولمبادئها العامة بحيث تطال المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وان المطالبة باصلاح اجتماعي يمكن ان يتم بقوة متنامية . فالوضع الجديد وما يكتنفه من احتمالات مزعجة يؤلف خطراً يهدد في الصميم النظام الاجتماعي القائم ... فالتوتر اخذ يشتد ، كما ان الطبقة الحاكمة ازدادت تصلباً في تحفظها وتخوفها ، والوقوف في وجه كل اصلاح يتناول الاساس . فهذه الهيئات تتخلى عن الاساليب التقليدية التي اتبعتها لترغم الحكومة على انتهاج سياسة تأخذ على نفسها الدفاع عن مصالحها . ففي بلد هو موطن النظام البرلماني الامثل ، راح عضو اشتراكي معتدل ، هو هارولد ج. لاسكي ، يتساءل ، بعد ان وعى حقيقة هذا التناقض ، ما اذا كان بالامكان ، التوفيق بين الحركة العمالية التي ترمي الى ادخال تطوير جذري على[1] الهيئة الاجتماعية وبين النظام البرلماني الذي تتنافى طبيعته وهذا التطور . ومن جهة اخرى ، فالمشروعات الاستثمارية الضخمة التي تشرف او تهيمن على الصناعات الرئيسية لها من القوة والطاقة وفيها من سرعة العطب ما لم يكن لها من قبل ، اذ ان ازدهار هذه المشروعات يتوقف، قبل كل شيء، على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة ، والتي تستطيع ان تشجعها كما تستطيع ان تحد منها عن طريق التشريعات الجمركية والضرائبية والاجتماعية . والنظرية الليبرالية التي كانت تتمنى من قبل ألاّ تتدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية والقضايا الاقتصادية ، عفا امرها الآن ، اذ اصبح من اللازم ، اليوم ، وضع الدولة في إطار مصالح الطبقات المتحكمة وابقائها في هذا الإطار ، لاستثمار هذه المشروعات ولمراقبتها عن كثب .

تقوية شؤون المشروعات الكبرى

تحت تصرف المشروعات الكبرى ومصالحها الرئيسية اليوم ، امكانات عمل لم تكن لتتوفر لها من قبل على هذا النحو من القوة .

وبين الهيئات الضاغطة ، الهيئات الوسيطة التي تدافع عن مصالح اعضائها لدى الحكومات وهي هيئات قوية النفوذ بفضل ما لديها من وسائل التأثير والاغراء ، وبفضل ما لها من قوة في الانتخابات ، باعتبارها المرجع الاخير الذي تعتمده الادارات العامة عندما تود الحصول على معلومات فنية دقيقة ، لوضع تعريفات جمركية جديدة ، او لتحديد اسعار الحاجيات – وكلاهما مشكلتان لعبتا دوراً كبيراً في السنوات الاخيرة . وهذه الاقلية (الاوليغارشية) التي تتحكم بالشؤون الاقتصادية العليا « لا توجس شراً على مصالحها ولا تخشى بأساً من الدولة ، لما بينهما وبين الدولة ، » من اواصر وروابط صميمة (بعضها يلم الى حد بعيد) بالسرية والخفية، لا سيما، كما جاء في تعليق السيد ج. بيرو ، « والصحافة بأجمعها تقريباً باستثناء من احتفظ منها ببعض الجرأة والشجاعة ، تقع مباشرة او مداورة تحت اشراف هذه القوى التي طالما نعتوها : « بالاخويات الاقتصادية » .

تنظيم الاحزاب وتطور عناصر التنفيذ فيها

وزاد الديموقراطية البرلمانية ، ضعفاً على ضعف ، التطور الذي لحق بالاحزاب ، وهذه الاجراءات التي اتخذت ، خلال الحرب ، لتقوية العنصر التنفيذي الضالع بمسؤولياتها ، والتوسيع من نطاق صلاحياته ، اي نقل السلطة

الفعلية التي تتمتع بها الهيئة الانتخابية ، الى البرلمان على ان يتخلى عنها للحكومة ، وهو اسلوب اخذ يزداد ويتسع . فالتنظيم الحزبي اخذ يرتدي طابعاً يتسم بالتصلب ويتلبس بالمركزية، وبذلك يضعف تأثير المناصرين على من بيدهم دفة الامور ، بينما يصبح من بيدهم العنصر التنفيذي ، على عكس ذلك ، كلي القدرة والسلطة : ففي بريطانيا مثلا ليس من امل قط للمرشح المنفرد بالنجاح او لتجديد انتخابه وبعد ان يجري انتخابهم ، يخضع النواب ، ومعظمهم نكرة بعينهم رؤساء الحزب او اللجان المختصة ، عن طريق الاختيار ، في معظم الاحوال ، الانضباطية ، مة ، آمرة تراقب ، عن كثب ، حضورهم الجلسات ، وتصويتهم (بواسطة حامل السوط في مجلس العموم) وبذلك يصبحون آلات اوتوماتيكية في عملية التصويت ، ورئيس حزب الاكثرية في المجلس يصبح بصورة اوتوماتيكية ، بحكم الاكثرية التي تسانده ، رئيساً للحكومة ويرتبط مصيره بمصير المجلس ، اذ لا يمكن قلبه الا عن طريق انتخابات جديدة . فحق حل المجلس لم يعُد يلعب في عملية تحكيم يشتد حولها الخلاف بين الحكومة والمجلس بل يجب الرجوع فيها الى استفتاء شعبي أو اجراء انتخابات عامة في ظروف ملائمة للأكثرية . وفي المانيا ، يأتي تنظيم الاحزاب اقل مرونة وطواعية منها في دول اخرى . فنظام التمثيل النسبي الكامل يعطي كل حزب عدداً من النواب يتناسب وعدد ناخبيه ، في المجلس ، وعدداً من الوزراء ، يتناسب وعدد نوابه ، وفي الرايخ ، عدداً من الوظائف الادارية يتناسب واهمية الحزب . وهكذا نرى الحكم فيها يتقاسمه، في الواقع ، عدد من الهيئات والمنظمات المتنافسة تتمثل بمندوبين تختارهم ليتولوا باسمها ، مراكز في الحكم والوظائف الادارية . والمرشحون للانتخابات يجري انتقاؤهم نهائيا من قبل لجان إدارية ، تتدخل في كل قضية هامة تعرض للبحث ويتحتم القطع بها ، في مفاوضات سرية تخضع للمساومات والمناقشات المحتدمة . ان عدم توفر اكثرية ثابتة يؤمن النفوذ للمصالح الاقتصادية الكبرى الكلية القدرة كما يقوي جانب ادارة تبقى امينة وتستجيب لتقاليد السلطة المرعية .

ومن جهة اخرى ، فالمشاكل المعقدة التي يترتب على الحكومات البت فيها ، والاضطرار لاتخاذ الحلول المرتجاة ، ومركزية التسهيلات التي توفرها الطائرة والتلفون والراديو للاعلان ولنقل الاوامر والتعليمات، كل ذلك وسع كثيراً منذ الحرب من نطاق تبعاتها. فالمجلس والهيئات الاستشارية التي عليها ان تواجه الحلول التي تقتضيها مشكلات تقنية حادة ، كثيراً ما حال دون اعطاء الحل السريع المرتجى ، اذ ان تثاقل الآلة وضعف مردودها كان من بعض نتائجه انتقال سلطة القطع او الجزم . وهكذا نرى جانباً كبيراً من سلطة المجلس الاساسية تنتقل اما الى ايدي الادارة ، واما الى العنصر التنفيذي في الحزب ، بعد ان قويت سلطته بمجرد اعتماده المتزايد على الخبراء الذين يتحكم بهم .

ففي بريطانيا العظمى تركزت السلطة التنفيذية ، بالفعل ، بين يدي فئة ضئيلة من الوزراء ، عندما يكون على رئاسة الوزارة شخصية قوية ، كما كانه لويد جورج مثلاً . فهو الذي يتخذ في

الغالب القرارات المتوقع اتخاذها . ان تشعب هذه المسؤوليات وتعقدها وتشابكها المربك قضى بأن يحيط نفسه بعدد من الدوائر والمصالح تؤلف نوعاً من امانة سر الدولة ، تتألف من خبراء وفنيين يتولون درس المشكلات العارضة التي تدخل ضمن اختصاص وزارة ما من الوزارات ، تولى رئيس الوزارة استقلالاً واسعاً عن زملائه في الحكم ، الامر الذي سوّغ للقانوني البريطاني المشهور رمزي موير ان يتكلم عن « دكتاتورية الوزارة » في انكلترا .

اما في فرنسا ، فقد وسعت السلطة التنفيذية ، من نطاق سلطتها ، بالرجوع الى المراسيم الاشتراعية ، بعد ان يخول المجلس الحكومة، سلطة التشريع في موضوع او مواضيع لا تستطيع او لا ترغب الاكثرية تحمل مسؤوليته . ففي عام ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، خولت وزارة بوانكاريه، اتخاذ الوسائل التي توفر على البلاد مليار فرنك، عن طريق الاصلاحات المالية في البلاد، وتبسيط المعاملات الادارية بمراسيم اشتراعية يقرها مجلس الوزراء . وهكذا يتخلى البرلمان عن صلاحياته للوزراء ، اي للحكومة ، والمراقبة التي يجريها فيما بعد تأتي ضعيفة ان لم نقل لا تأثير لها .

الادارة العامة ونفوذها المتصاعد

وهكذا فالدول التي تتخبط في خضم المشكلات التي خلفتها الحرب وراءها ، نرى الادارة فيها تتخذ المزيد من النفوذ وعظم الشأن ، من جراء تزايد مداخلات الدولة وتعقد تنفيذ القوانين ، الامر الذي يفرض قيام هيئة من الموظفين المتخصصين والتقنيين المجربين . والحال ، فالادارة العليا تؤخذ من بين الطبقات الموجهة عن طريق الاختيار المطلق . وهكذا نرى في انكلترا مثلاً انه لم يعد من الممكن أخذ كبار موظفي الادارة الا من خريجي الجامعات الارستوقراطية : كأبتن واكسفورد وكمبريدج . اما الباقون فيؤخذون من بين الطبقة البورجوازية العليا بحيث تستطيع البلاد ان تصون ما عرفت به من روح محافظة تمد المعاهد الرسمية العليا على تغذيتها والترسيخ لها في النفوس . وفي فرنسا ايضاً ان اعضاء الهيئات الادارية العليا ، كالتفتيش المالي ومجلس شورى الدولة الذي يلعب دوراً كبيراً في اعداد القوانين وفي تفسيرها وشرحها وتطبيقها عن طريق المذكرات الادارية العامة ، يؤتى بهم عادة من المعين نفسه اي من اوساط البورجوازية العليا ، كما ان عدداً كبيراً من موظفي هذه الفئة ينتقلون للعمل في المصالح الخاصة . ولم يجر اختيار هؤلاء الموظفين عن طريق صلاتهم العائلية او عن طريق صداقات خاصة ، للدفاع عن مصالح الطبقات الحاكمة . تضامناً مع طبقتهم او احتراماً لتقاليد فئتهم . فهم يقمون ، من حيث يدرون او لا يدرون ، تحت ضغط الهيئات الاقتصادية المعنية ، اذ منها يستمدون ، على الغالب ، المعطيات الفنية التي يحتاجون اليها ويعتمدون عليها في تخطيطهم .

الرأي العام والصحافة

في إطار الحضارة الديموقراطية حيث للجماهير مثل هذا الدور العظيم الشأن ، فالمصالح التي تحرك الأحزاب وتوجه الحكومات ، هي نفسها المصالح التي تحرك الرأي العام، عن طريق الصحافة . فالجهاد الذي قامت بأمره الصحافة

خلال القرن التاسع عشر لتأمين ما تحتاج اليه من حرية لم يكن سوى عراك ضد السلطات العامة يرمي للدفاع عن حرية هذه الصحافة ، من تعديات الحكام . وقد ظهر خطر آخر على الصحافة ، منذ عهد بعيد ، جاء هذه المرة من « ارباب المال » الذين يتوفر لهم وحدهم ، خارج الحكومة والاحزاب القوية ، موارد جسيمة لا بد من توفرها لإنشاء وسائل إعلامية يُرغب فيها . « فصناعة الرأي العام » ، اصبحت اليوم ، صناعة كغيرها من الصناعات القائمة ، وبذلك أصبح أرباب الجرائد ، رجال اعمال تعيش اعمالهم وتزدهر من الاعلانات توزعها الشركات التجارية ، والصناعية الكبرى . والحال ، فالجريدة تكلف اكثر مما تدرّ على صاحبها . فالجريدة التي تباع بفلس (بني) في انكلترا والتي لا تدر على الناشر سوى ½ الفلس ، تكلف بالفعل ، ما لا يقل عن فلس وربع . ولذا وجب ان نبعد عن الجريدة كل ما من شأنه ان ينفّر المشتركين ويقصي عنها الاعلان ، اذا لم تشأ الادارة ان تتعرض لصعوبات ومشاكل مالية . وهكذا يتحدد استقلال الصحيفة ، إلا ان تأثير الفئات الضاغطة او الفئات المؤثرة مع تأثير الإعلان ، يلحقان بعض الضعف بهذا الاستقلال . فعملهم الموهن او المعطل يقوم على الأخص ، بالاحتفاظ ببعض الاخبار او بالتقليل منها ، حتى إذا ما رفضت الجريدة الانصياع لرغبة هذه الفئة ، حرمت من الاعلان فيها فتقل مواردها ويتهددها الافلاس . وهذا ما أصاب بالفعل صحيفة « شاتها نوغا » الاخبارية ، التي ناصرت وماشت مشروع وادي تنسي ، والتي اقفلت أبوابها عام ١٩٣٩ بسبب قطع الشركات الكهربائية الخاصة ، الاعلان عنها ، لمعارضتها لمشروع الرئيس روزفلت .

وهذه الصناعة – صناعة الصحيفة – كغيرها من صناعات العصر ، تتمركز وتنزع الى الاحتكار والتخصص . هنالك اتحادات احتكارية تملك : الجرائد اليومية والاسبوعية ، كما تملك الجرائد المصورة واحياناً جرائد ذات لون سياسي معين . ففي كل البلدان تؤلف الصحافة عملية تجارية كبرى . فهي تحتل في انكلترا المرتبة الثانية عشرة بين الصناعات البريطانية ، اي انها تأتي قبل بناء السفن . فالدايلي نيوز في نيويورك تسحب مليون نسخة وربع المليون من كل طبعة تصدرها اي ما يوازي سحب كل صحف نيويورك مجتمعة . ففي عام ١٩٣٠ ، كانت عشر جرائد يومية بريطانية، تسحب ٩ ملايين نسخة، منها مليونان لصحيفة الدايلي هيرالد والدايلي اكسبريس. وجرائد يوم الاحد كجريدة نيو يوز اوف ذي وارلد ، والشعب ، كانت تطبع ٣,٧٥٠,٠٠٠ و ٣,٠٠٠,٠٠٠ نسخة وكل صحافة انكلترا موزعة بين سبع فئات جبارة، منها فئة هرمزورث باسم اللورد نورثكليف واخيه اللورد روثرمور ، وفئة اللورد كمروز وفئة اللورد كمسلي وفئة وستمنستر التي تضم ٣٦ صحيفة ، وصحف المقاطعات التي تشرف عليها أسر تونتري وبيرسن ، وفئة اودهامز التي تتعهد نشر جرائد حزب العمال . وعلى نسبة مختلفة ، هنالك مثل هذا التركيز في البلدان الأخرى . ففي كل بلد ، تملك الاستثمارات الكبرى مباشرةً ، جرائدها ولها تأثير حاسم على الاتجاهات والتيارات السياسية، حتى ولا سيما على الجرائد ذات الطابع الاخباري . وتشذّ عن هذه القاعدة الصحافة اليسارية المتطرفة ، اشتراكية كانت ام شيوعية

وجريدة التيمس التي تولاها بعد وفاة صاحبها اللورد نورثكليف عام ١٩٢٢ ، الميجور أستور الذي عرف ان يؤمن لها استقلالها بوضعها تحت اشراف خمسة امناء . وفي المانيا يقوم الاحتكار الذي يتـألف من شيرل واولشتاين وستينز ... ، وهذا الاخير كان يشرف ، عام ١٩٢٠ ، على ٦٠ صحيفة ووكالة اخبار ، وعلى دار نشر ، وغير ذلك من المؤسسات .

اما في الولايات المتحدة بين ١٩١٠–١٩١٢ ، فالجرائد اليوميـة التي كان سحبها يزداد ١٢٥ ٪ ، هبط ٣١،٨ ٪ ، كما ان نسبة الجرائد التي تقوم فيها الصحافة على المنافسة ، هبطت ، في الفترة ذاتها من ٥٧ الى ٥،٧ ٪ كما انها اختفت او انقطعت في ٩٤،٣ ٪ من المدن التي كانت تصدر فيها ، اذ ان ٤٤ من مالكي الصحف يشرفون على عدد من الجرائد يمثل ٢٥ ٪ من مجموع السحب اليومي . وهنالك ٥٦ سلسلة غالباً ما تكون مرتبطة بمحطات إذاعية ، تمثل رؤوس اموال ضخمة . ففي سنة ١٩٤٠ ، كانت سلسلة هيرست تقدر بـ ٩٠ مليون دولار .

وهذه النزعة تبرز ايضاً في بريطانيا . اذ ان ٤٧ ٪ من جرائد الصبـاح التي كانت تصدر بين ١٩٢٠ – ١٩٤٥ ، و ٢٥ ٪ من الجرائد المسائية ، اختفت وزالت من الوجود . فمن اصل الجرائد اليومية التسع عشر التي كانت تصدر في لندن عام ١٩٣٩ ، كان ١٢ منها فقط لا تزال مستمرة في صدورها ، عام ١٩٥٥ . كذلك في فرنسا ، حيث كان يصدر ٢٣٨ جريدة يومية عام ١٩٣٩ ، فلم يبق منها على الصدور ، عام ١٩٥٣ ، سوى ١٦٤ جريدة لا غير . وفي باريس تناقص الى النصف عدد الجرائد اليومية في الفترة الواقعة بين ١٩٣٩ – ١٩٥٥ ؛ وفي المقاطعات هبط عـدد الجرائد من ١٧٧ جريدة الى ١٢٣ ، وعلى هـذه النسبة او المعدل ، قس باقي انحاء العالم .

والاضطرار دوماً الى تخفيض نفقات اصدار الصحيفة وتأمين استمرار صدورها على نطـاق تجاري واعلاني رابح ، يستدعي حتماً انتهاج وحدة المظهر والمحافظة عليه . وهكذا تكونت وكالات المراسلين وسلاسل توزيع مقالات قياسية ، يجري إعدادها وفقاً لخطط معين ويقتضي ظهورها فرية) من المحررين بعقلية او ذهنية معينة ، وهي مقالات يجري التقاطها بعض الاحيان بالجهـاز اللاقط او المسجل للاخبـار اللاسلكية عن بُعْد ، وهي طريقـة تقتصد كثيراً من نفقات اصدار الصحف . « ثم تتجه الصحيفة للصدور بنموذج معين » من القارىء العادي ، اذ ان عدداً كبيراً من الصحف ينشر المقالات ذاتها والاخبار ذاتهـا والريبورتاجات ذاتها ، والصور ذاتها والرسوم الهزلية ذاتهـا ، والتعليقات ذاتها . وهي مركزية تؤذي حرية الصحافة في الصميم ، كما تؤذي الاستقلال في الخبر .

اما في المجال الفكري ، فالمكان المخصص للاعلان والذي يأخذ احيـاناً نصف الصحيفة في الجرائد الاميركية ، فالرغبـة في ارضاء الجمهور الذي يفتش في جريدته ، عن وسيلة للتسلية والترفيه اكثر منها جريدة اخبار موضوعية ، ولذا فهي تخفض من الحيز المخصص للأخبـار والمقالات العامة لتفسح مجالاً اكبر للأخبار المثيرة ، بعد ان يمعن قـلم التحرير في تشويهها وفي

اختصارها لتصبح من هذا اللون المرغوب فيـــه (ان جرائد الورد نورثكليف » نشرت بين ١٩١٧ – ١٩٢٢ » خبرية مقتل لينين ٣٧ مرة) كما انها كانت تحرص على اخبار الجرائم والفظائع والاخبار التي تثير الفضول بين الناس ، والروايات البوليسية المسلسلة ، والصور الهزلية المتتابعة ، واخبار الألعاب والملاهي ، ومشكلات الجريدج والشطرنج والكلمات المتصالبة » . وضرورة استباق الغير على نشر الخبر المثير ، في اخبار طازجة تضطر الصحيفة الى نشر نصوص شوشت او حُرّفت عن قصد عند نقلها ، او اخبـــار سابقة لأوانها لا تلبث الحوادث ان تكذبها (من ذلك مثـــلاً عدد خاص اصدرته احدى الجرائد الباريسية ، يوم ٩ ايار ١٩٢٧ ، حول وصول نتجسر وكولي الى القارة مع انهما ضلاّ في البحر وماتا) .

فكما ان الصحافة هي مشروع استثمار صناعي وتجاري يتجه من الكبار ولا تمثـــل في اي مرحلة من مراحلها ، اي دور تربوي او اخباري نزيه ، فالصحافة التي تتجه من الصغار والتي راحت تزداد اهمية وشأناً ، تخضع ، هي الأخرى ، لاعتبارات تجارية . فهي تدعو لتمجيد القوة والبطش ، وتمتدح السوبرمان وروح اللصوصية والمغامرات . فعملهـــا المخلخل للأخلاق لا ينقص بشيء عن أثر الصحافة العـــاطفية او الشعورية التي تصدر بعدد كبير من النسخ (٤ ملايين نسخة في الاسبوع ، خـــلال عام ١٩٥٥) ، فتنتشر في المحيط النسوي ، ادبـاً مخلخلاً ، شديد التأثير على المشاعر والعواطف البشرية .

ولذا فالوصف الذي تركه لنا سيغفريد ، عام ١٩٢٧ ، عن الصحافة الاميركية لم يفقد شيئاً من قيمته للآن ويمكن اطلاقه ، وتطبيقه على العالم اجمع :

« حشر الدماغ ، هي عملية موصولة في الولايات المتحدة . اذ ان لارباب المال من الوسائل المتنوعة ، والقدرة ما يمكنهم من اظهار الرأي العام بالشكل الذي يريدون ، فيخفون عنه ما لا يرغبون في كشفه له ويتجهون به الى الموقف الذي يريدونه له من موضوع معين ، وبذلك يوقعونه في شباك لا منجاة له منها بحيث لا يعود يشعر بأي ازعاج قط » .

والطابع الرأسمالي الذي يطبـع هذه الصناعة ، والتأثير الذي تتركه الصحافة بفضل الاعلان والدعارة التي تبثها ، بحيث لا يستطيع الافلات منها ، والمساعدات التي تتلقاها تضطر السواد الاعظم من الجرائد على التزام جانب المتثل والمحافظ وهو تأثير يتلبس الضغط والاكراه ، مع اشتداد الصراع الطبقي واهمية القضايا المطروحة للبحث .

في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة الاميركية حيث قامت المشروعات الكبرى على اسس دقيقة من التنظيم ، وحيث يساهم الناخبون ولا سيما الفقراء منهـم على قدر ضعيف جداً ، كثيراً ما يقل عن ٥٠٪ ، وحيث جماعة الناخبـــين . مطواعـــة وجاهلة ، فتنظيم الانتخابات واختيار المرشحين ، في المرحلة الاولى يتم على يدي قلة من الناخبين الثانويين . فالدور المهم الذي يمثله موجهو الحملة الانتخابية وزعماء الاحزاب ، يسهل كثيراً عمل المنظمات الثرية الناشطة التي هي دوماً على استعداد كلي لدفع الثمن محافظة منها

على ما تنعم به من امتيازات ومنافع ، ورغبة منها في انمائها . ان وضع ولاية ديلاوير حيث تسيطر اسرة دوبون دي نمور ، ومثلها ولاية مونتانا الواقعة برمتها تحت مراقبة شركة انا كوندا لتعدين النحاس ، ليس بالوحيد . فالاغنياء الاعضاء في هذه الشركات هم الذين يتحملون نفقات الحملة الانتخابية ، ويعولون صندوق الحملة لدى كلا الحزبين المتنافسين . ففي حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ و ١٩٢٨ ، ساهم في تمويل الحملة : ملون اغنى اغنياء الولايات المتحدة ، و ج . د. روكفلر وايريني دوبون دي نمور والفرد سلون وشركة جنرال موتورز وهارفي فايرستون ودومنيك غودريتش وغيرهم. ففي عام ١٩٢٨ ، كان عدد الذين حبذوا ترشيح الرئيس هوفر للرئاسة ٨٧٪ من الاسماء الواردة في قاموس الاعلام (من هو) في اميركا .

والكونغرس الاميركي يتعرض لضغط من قبل اصحاب المصالح المنظمة ، ليس فقط ابان حملة الانتخابات فحسب ، بل بصورة دائمة ، وذلك عن طريق الفئة الضاغطة المكلفة بعملية الضغط هذه . ولعدم وجود حزب العمال في البلاد يقوم بهذا الضغط النقابات العمالية التي كان ضغطها خفيفاً قبل « النهج الجديد » اذا ما قورن بضغط اصحاب المشروعات الاستثمارية الكبرى. ونرى صورة واضحة من هذا كله ابان عهد الازدهار الذي رفرف على البلاد بين ١٩٢٢ - ١٩٢٩ . فالحزب الجمهوري الذي يتولى الحكم ، آنذاك ، يسند رئاسة مختلف الدوائر الرئيسية ، الى كبار ممثلي المصالح الكبرى ولا سيما الى ملون إذ يعينه وزيراً للمالية الذي فرض على البلاد سياسة تخفيض الضرائب على الثروات الضخمة ، (بحيث ان مجموع ضريبة الدخل انخفض من ٥٥ بالمئة ، عام ١٩١٩ الى ٥٠ بالمئة عام ١٩٢١ ، والى ٢٦ بالمئة في عام ١٩٢٩ .

في بريطانيا

تعطف بريطانيا ، في نظامها الانتخابي على المحافظين. فمن جهة ، يرمي الاقتراع الأحادي المنصب على مرشح واحد ، في دورة واحدة ، الى إعطاء الأكثريات البرلمانية الناجمة عن اقليات انتخابية ، فرصة تولي السلطة ، كما ان توزيع المقاعد النيابية على بعض الجامعات ، وعلى محلة الجيب في ما يسمى عندهم « السيتي » ، او يوقف على محل تجاري ، والاقتراع المتعدد ، وحق اقتراع النساء الذي أقر عام ١٩١٧ لمن هن فوق الثلاثين (ولم يخفض الى ٢١ الا في سنة ١٩٢٨) ، كل هذه المظاهر الشكلية ، هي في غالبية الأحوال ، لصالح حزب المحافظين في وجه حزب الاحرار وحزب العمال المنقسمين ، بحيث باءت بالفشل كل الاقتراحات التي تقدموا بها لوضع حد لهذه الشواذات. وهكذا فمصادر السلطة لم تتغير قط بالرغم من التغييرات التي طرأت على البلاد . ففي انتخابات ١٩١٨ ، نال المحافظون الذين التفوا حول لويد جورج ، ٤٨ ٪ من الاصوات واستأثروا بـ ٦٨٫٣٪ من المقاعد . اما في انتخابات عام ١٩٢٢ ، فقد نالوا ٣٨٫١ بالمئة من الاصوات و ٥٦ ٪ من المقاعد . وفي سنة ١٩٢٣ ، كان من جراء خسارة المحافظين ٠٫٥ ٪ من اصوات المقترعين ان افقدهم ٨٦ مقعداً في مجلس النواب ، اي ١٤ ٪ وربح حزب العمال ١٫٥ ٪ من الاصوات عاد عليهم بـ ٥٣ مقعداً في المجلس (٨٫٦ ٪) . وقد طرأ تغيير معاكس في

انتخابات عام ١٩٢٤ ، اذ ان النسبة المئوية لاصوات المحافظين البالغة ٤٧ ٪ اعطتهم ٦٨٪ من المقاعد بينما نال حزب العمال ٣٤٪ من الاصوات و ٢٥٫٦ ٪ من المقاعد . وعلاوة على ذلك، ان اختيار أعضاء المجالس ، في بريطانيا ، يتم من بين الطبقة الارستوقراطية او من بين ممثلي المصالح المالية ويتمثلون فيها بمعدل كبير ، اذ ان اكثر من ٢/٣ نواب المحافظين كانوا ينتمون الى امر تحمل القاب شرف متوارثة ، وهم على الاجمال ، من خريجي المعاهد العليا الموقوفة على النبلاء (امثال ايتون وهارو) وهما أعلى المعاهد التربوية في انكلترا ومن اكثرها اقتصاراً على النبلاء ، اذ قدمتا بين ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، ما معدله ١٧٫٥ ٪ و ٧٠٪ من مجموع التمثيل النيابي).
ان ٧٠ نائباً من اعضاء مجلس العموم ، عام ١٩٣٥ ، هم اعضاء في ٦٥٠ مجلساً ادارياً ، بينما الـ ٤٥٠ عضواً في مجلس اللوردات ، في فترة ما بين الحربين يتوزعون كما يلي : ٢٧٢ هم من مديري شركات مُختلفة ، و ١٠٦ يمثلون ٦٩ شركة تأمين ، و ٦٦ يمثلون ٤٢ مصرفاً و ٤٩ يمثلون الترسانات البحرية .

فهل من عجب ، بعد هذا ان يكون « معقل الرجعية » – السيتي – الذي شهر به لويد جورج من قبل وفضح امره، وراء سياسة الانكماش المالي والرجوع الى عيار الذهب، هذه السياسة التي اقرتها حكومة المحافظين ، بعد ان قضت على الاضراب العام الذي وقع عام ١٩٢٦ ، وجعلتها تقرر ، عام ١٩٢٧ القانون الذي صدر لمحاربة الروح النقابية ، واكثرت من الامتيازات لرجال الصناعة وعارضت معاهدة واشنطون التي جعلت يوم العمل ٨ ساعات ووقفت وحدها في جنيف تنعم النظر في اقتراح رمى الى جعل اسبوع العمل ٤٠ ساعة .

فالانتخابات التي افضت الى فوز الحكومة الوطنية ، عام ١٩٣١ ، امنت للاستثمارات الرأس مالية الكبرى في البلاد ، عهداً من الطمأنينة لم تنعم بمثله منذ عام ١٩١٤ ، اذ لم يبق لحزب العمال من شأن يذكر بعد الهزيمة النكراء التي اصيب بها والانقسام القتال الذي آل اليه . فمنذ الآن وصاعداً ، كل المراكز الاساسية ، هي وستبقى لامد طويل ، في ايدي ممثلي المصالح الكبرى . فاتحاد الصناعات البريطانية هو الذي اخذ يرسم سياسة الحماية الجمركية التي سارت عليها الحكومة ، كما يضع هذا الحزب نفسه الخطوط العامة لهذه الاتفاقات الدولية التجارية التي تدخل فيها طرفاً الحكومة البريطانية ، والتي عقدت مع فرنسا ويلعب دوراً بارزاً في اللجنة الاستشارية للجمارك التي من بين صلاحياتها تعديل التعريفات الجمركية دون الرجوع الى البرلمان. كذلك اخذت هذه اللجنة، توسع، اكثر فاكثر، بعد عام ١٩٣٢، من نطاق هذه التعريفات، وترسم سياسة مساعدة الصناعات والاعفاءات من الرسوم (٣٠ مليون استرليني في سنة) . فلا عجب ان تزداد الارباح التي قدرها كولن كلارك ، عام ١٩٢٩ بـ ٣١٫٦ ٪ من الدخل القومي في البلد الام ، و ٢٩٫٢٪ عام ١٩٣٢ ، ليصبح في سنة ١٩٣٥ ، ما معدله ٣٤٫٥٪ .

في فرنسا

ان وجود هذا الحشد الكبير من صغار المستثمرين والمهنيين وصغار التجار والصناعيين الذين يؤلف المجتمع الفرنسي ، هو وراء عدم استقرار السياسة الفرنسية واتجاهها المستمر نحو اليمين . في هذا الصراع التقليدي بين اتحاد احزاب اليمين واتحاد احزاب اليسار ، كانت الطبقات الاجتماعية سر قوة اليسار ، الا ان الاوضاع الجديدة التي أطلت على الحياة الاقتصادية ، جعلها حياة قاسية صعبة . فمواجهة لقوى اليمين التقليدي المعتمد دوماً على الكنيسة والمستند الى كبار الموظفين والنبلاء والبورجوازية الصناعية العليا والاوساط المالية والمصرفية ، انصرفت جهود الفلاحين وصغار الملاكين ، والمستثمرين وهؤلاء الصناعيين والتجار الصغار والمتوسطين للمحافظة على استقلالهم الشخصي والاقتصادي . فهم يشجبون بشدة الروح الثورية بالذات التي تجيش في صدور كبار رجال الاعمال : كالمركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج وانشاء مشروعات استثمارية متعددة الفروع والوكالات وغير ذلك ، ويرغبون الى الحكومة ان تحميهم من المنافسة الاجنبية . الا انهم من جهة ثانية هم محافظون ولا يحبذون كثيراً المستجدات ويعارضون وضع تشريع اجتماعي يعتبرونه سخاء في غير محله وتبذيراً لا مبرر له . ولذا فليس من السهل لديهم ان يتحالفوا مع طبقة عمالية تتشدد في مطالبها وتلحف فيحدث من جراء هذا ضعف في امكانيات العمل لدى اليسار المعروف الذي كان يتألف من تحالف الطبقات الوسطى ومن العمال بقصد مهاجمة « الكبار » والدفاع عن « الصغار » . وهكذا لم يعد اليسار متجانساً امام اليمين الذي نجح بيسر في تأليب كل احزاب البورجوازية . وعندما تأخذ الاجراءات المتخذة ضد رأس المال بتهديد التوازن في صلب الموازنة ومعدل القطع او الدخل ، وعندما يخشون « محكمة التفتيش الامبرية » ، وعندما تلوح في الافق خطر الاضطرابات العمالية ، تعمد آنئذ الطبقات الوسطى التي تتألف منها صفوف الحزب الراديكالي ، الى الانحياز لجهة اليمين ، فالأكثرية التي صوتت مع اليسار ترى اليمين يعود الى الحكم . وهكذا فالمحالفات الانتخابية التي تمت عام ١٩٢٤ و ١٩٣٢ ، و ١٩٣٦ تتحطم عندما يتعلق الامر بتأليف الحكومة . الا ان الراديكاليين الذين يؤلفون الجناح اليميني في كل اكثرية يسارية والجناح اليساري في كل اكثرية يمينية ، يدخلون فعلاً في كل حكومة يجري تشكيلها .

وهكذا تتجلى امامنا واضحة ، اسرار التغييرات التي تطرأ على السياسة الفرنسية ونفهم كيف ان اليمين الذي كان يستبعد من قبل ، في كل حكومة تشكل ، هو الذي كان يتولى الحكم خلال معظم هذه الفترة ، مع مجلس الكتلة الوطنية التي انتخبت عام ١٩١٩ ، والتي تألفت من ٤٣٧ عضواً من احزاب اليمين من اصل ٦١٣ عضواً ، ومن المجلس الذي تم انتخابه عام ١٩٢٨ بأكثرية من اليمين ، حتى ومع مجلس كتلة اليسار الذي انتخب عام ١٩٢٤ ، عندما راحت المصارف في البلاد ترفع عام ١٩٢٥ جدار الفضة في وجه حكومة هريو وجاءت ببوانكاريه الى الحكم .

وبالرغم من الازمات الوزارية التسع عشر التي وقعت خلال السنوات العشر الاخيرة ،

تبرز للعيان صفة الاستقرار . فالانتخابات التي جرت عام ١٩١٩ تحت وطأة الخوف « من الرجل الحامل سيفاً بين اسنانه » ، وفي ظل نظام تمثيلي نسبي هجين ، تقارب من احزاب اليمين قسم من الراديكاليين الذين اقلقتهم الاضطرابات العمالية ، بينما انقسم اليسار على نفسه وفي عام ١٩٢٤، امّن القانون الانتخابي الذي جاء باكثريتين : الاكثرية المطلقة والمعدّل الاكبر الى احزاب اليسار ، اكثرية مجلس النواب ، مع ان اتجاه اصوات اليمين نحو اليسار لم يزد على ١/٢ ٪ لا غير ، كما ان تشكيل الحزب الشيوعي حول عن التجمع اصوات اقصى اليسار . واعادت الانتخابات التي جرت عام ١٩٣٠ التعادل تقريباً بين الكتلتين ، اذ نالت احزاب اليسار ٥١،٦٣ بالمئة من الاصوات ، بينما نالت احزاب اليمين ٤٨،٣٧ ٪ ، اذ كان بين الذين صوتوا لليسار مليون مقترع من بين الشيوعيين ، وهي نسبة لم تأت بكبير فائدة ، اذ لم ينل الحزب الشيوعي اكثر من ٢،٣ ٪ من المقاعد لقاء ١١،٣٨ ٪ من اصوات المقترعين . ان احتفاظ اليمين بمرشحيه أمن نجاح ٦٧ نائباً من احزاب اليمين او من الوسط في الانتخابات ، في الدورة الانتخابية الثانية ، كما ان ٤٠٠،٠٠٠ من المقترعين عادة للحزب الراديكالي ، تمردوا على مـا عرف من انضباطية تقليدية في الحزب الراديكالي الجمهوري ، اذ إلتفـوا ، في الدورة الثانية ، حول مرشحي الوسط ، وامنوا بهذه الحركة نجاحهم .. وهذه النسبة التي عادلت ٥ بالمئة من الاصوات هي التي لعبت دوراً حاسماً وجعلت كفة الميزان تميل نحو اليمين .

كثيراً ما عرفت المصالح المركزية الكبرى ان تفرض ارادتها اما رأساً او بالمداورة وذلك لتحكمها بمقاليد الحياة الاقتصادية في البلاد ، واحياناً بالاغراء . وقـد اتضح من تحقيق اجري عام ١٩٣٢ « ان ٩٠ شخصية تحتل ٧٣٥ مركزاً ادارياً ، في عدد من الشركات صاحبة الشأن ، منها ٢٧٧ في شركات التأمين والضمان و ١٨٠ في المصارف الماليـة ، و ٥٤ في ادارة شبكة الخطوط الحديدية ، حظيت بمقاعد في المجلس النيابي » . ويلاحظ ج . بيرو بكل دقة ، ان معارضة الحزب الراديكالي الاجراءات الاشتراكية ورفضه تبنيها يجب ردها ، في الدرجـة الاولى الى « عجزهم عن مجابهة القوى المصرفية الكبرى دون ان يعرّضـوا للخطر ، متانة الفرنك » . ثم اضاف قائلاً : « ان العداء الكامن » الذي يحمله هـذا الحزب عندما طُرِح على بساط البحث امر تأميم شركات التأمين « ككل لحصن منيع من حصون الرأسمالية الكبرى ... انما يدل على ان كل شيء قد دبره المعنيون بالامر في حينه ، للحؤول دون اتخاذ قرار بهـذا الشأن » . وقد فرضوا ارادتهم بعـد نشوب الازمة الكبرى ، عن طريق الابقاء على معادلة الذهب ، لمدة طويلة ، بعد هبوط سعر الدولار والجنيـه الاسترليني ، وعن طريق سياسة انكماش مالي صارمة ، والصمود في وجه اسعار الصناعات المتكتلة كصناعة الفلزات والمعادن والمحاصيل الكيماوية ، بعد ان وصل الى الحكم حكومة الجبهة الوطنية للوقوف في وجه هـذه الاصلاحات الاجتماعية ومشروعات مكافحة الغش في الضرائب وجبايتهـا ، وتأسيس ديوان مراقبة القطع وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج واختزان النقد الذي سيفضي في نهاية الامر

الى سقوط الفرنك ، وبارتفاع اسعار المصنوعات المتكتلة الذي افضى الى تفشيل سياسة مقاومة انكماش النقد . وقد امتنعت المصارف من شراء سندات الخزينة التي اصدرها فنسان اوريول وبلوم ، عام ١٩٣٧ ، كما فعلت مع هريو عام ١٩٢٥ ، وفي سنة ١٩٣٨ ، فرض مجلس الشيوخ وجوب الرجوع الى الاساليب المالية « التقليدية » بعد ان تولى مقدرات وزارة المالية جورج بونيه وبول رينو .

ايطاليا تستعين بعدم الشرعية

في ايطاليا حيث ضعف التجربة الديموقراطية أدى الى شل النظام النيابي ، وحيث الأزمة المالية أفضت الى ثورة عارمة قام بها معاً الفلاحون والعمال ، رأت الطبقات الموجهة التي أسقط في يدها ، ان تستعين بالقوة والعنف ، محافظة منها على سيطرتها واختارت لها نظاماً دكتاتورياً . فالانتخابات الأولى التي جرت في تشرين الثاني ١٩١٩ على أساس الاقتراع النسبي سجلت فوزاً حاسماً للحزب الاشتراكي الذي نال ١،٨٠٠،٠٠٠ صوت وفاز بـ ١٥٧ مقعداً ، وللحزب الشعبي الكاثوليكي الجديد الذي تأسس بموافقة الكرسي الرسولي وتشجيعه ، على يد راهب يدعى دون لويجي ستورزو الذي نال ١،١٠٠،٠٠٠ صوت و ٩٩ مقعداً . وهكذا توفرت للاشتراكيين ولحزب الشعب اكثرية كبرى وقفت في وجه احزاب اليمين والوسط التي كان لها ٢١٥ مقعداً في مجلس النواب . إلا أن مشاريع الاصلاح الزراعي التي وضعها الحزب الاشتراكي ، والاضرابات المتكررة ، واحتلال العمال للمصانع بعد ان عجزت حكومة نيتي عن الوقوف بوجههم ، كل هذه العوامل سببت القلق للبورجوازية الصناعية ولكبار الملاكين . ولما أسقط في ايديهم استنجدوا بموسوليني الذي عرض عليهم مشروعه الديماغوجي الذي تميز بعدائه للرأسماليين وللتأميم وعرف بروحه الوطنية ، فأخذ على نفسه شل حركتهم ثم القضاء على خصومهم بالشدة والعنف . وراح الحزب الفاشستي الصغير يحشد حوله لميماً من الأنصار والمغامرين والعاطلين عن العمل واخذ يشن بهم حملات تأديبية ويقوم باعمال اشعال الحرائق والقتل ويرتكب ضد أصحاب الأجور والفلاحين أعمال وحشية فظة وضد المنازل الشعبية والبلديات المعروفة بروحها الاشتراكية ، ومنظمات العمال والتعاونيات ، الأمر الذي أدى الى قتل العشرات وإصابة عدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص ، ونهب بضع مئات من البيوت بمؤازرة الجيش النظامي والبوليس والحكومة التي كانت تتولى عزل او نقل الموظفين الذين يقاومون هذه الاعمال . فعمت بذلك الفوضى صفوف الاحزاب والنقابات العمالية ، ثم كشف عن طابعه الرجعي عندما راحت النقابات الفاشستية تعمل ليس لتحطيم الاضرابات فحسب بل ايضاً لتحاول الغاء الاتفاقات والعقود المتعلقة بالاجور ، وغير ذلك من هذه الارتباطات الجماعية الخاصة بالعمل .

وقد انضم الفاشيست الى الكتلة الوطنية التي تألفت من المحافظين والأحرار وكبار الملاكين العقاريين . وفي تموز وآب ١٩٢١ طُلب الى عمال مناجم الفحم الذين أعلنوا الاضراب ، الرجوع عن اضرابهم والعودة الى العمل تحت طائلة التعرض للضرب بالهراوات . والموجة الاخيرة من

تهديم منازل العمال في اكثر من ١٥٠ محلة ، مهدت الطريق أمام موسوليني « بالسير على روما » ثم راح يتفاوض مع زعماء الحزب البورجوازي والأسرة المالكة ، بينا امده الجيش بالاسلحة والعتاد الحربي وكلفه الملك بتشكيل حكومة جديدة .

في المانيا

شهدت المانيا في اثر أزمة ١٩١٨ - ١٩١٩ ، احزاب اليمين تشدد من قبضتها وتستولي على الحكم . تألفت الحكومات الاولى من الاحـزاب التي شكلت « حلف ويمـار » ، اي من الاشتراكيين والوسط والديموقراطيين ، تحت سيطرة الحزب الاشتراكي .. ولم يلبث هذا الحزب ان فقد تباعـاً رئاسة الحكومة كما فقد اهم الوزارات في الحكم . فالكاثوليك ، منذ ١٩٢٠ ، والديموقراطيين منذ ١٩٢٢ ، يتوالون على الحكم في البلاد وتوصلوا في نهاية الشوط ، الى التخلص من الاشتراكيين الديموقراطيين . وهذه النجاحات التي حققتها احزاب اليمين ظهرت للعيان بوضوح ، عندما توفي عام ١٩٢٥ ، الرئيس ايبرت ، وراح حزب اليسار يوزع اصواته بـين المرشح الشيوعي لرئاسة الجمهورية ثلمان (الذي نال اكثر من مليون صوت) وبـين الكاثوليكي ماركس (الذي نال ١٣،٧٠٠،٠٠٠ صوت) . الا ان كل الاحزاب العمالية تكتلت واعطت اصواتها (١٤،٥٠٠،٠٠٠) للمرشال المسن هندنبرغ ، من أشد انصار الملكية في المانيا الذي يجسم في شخصه الروح العسكرية البروسيانية ، والذي كان همه الأكبر إعادة تسليح الرايخ . إلا انه لم يلبث ان اصبح ألعوبة بـين يدي حزب اليمين . وتعاقب على الرايخ ، بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، سبع عشر حكومة قامت على أساس تحالف بين الاحزاب . إلا ان ما اصابها من عجز ومن انقسام ، والدسائس التي حيكت حولها ، وتكالب الاحزاب بعضها ضد بعض ولا سيما حزب الوسط الكاثوليكي الذي بعد ان كان لمـدة طويلة حليف الاشتراكيين ، داعياً لتوطيد الديموقراطية في البلاد ، أخذ يتقرب من الوسط ، عودة منه للعمل بالنظرية العقائدية ، مما أدى الى الانتقاص من قيمة النظام البرلماني ، وخلخلة هـذا النظام « الخليط الخالي من كل عقيدة » . وبعد عام ١٩٢٨ ، واستحالة حصول الحكومة عـلى اكثرية تعضدها وتساندها ، أطل علينا نظام حكم رئاسي . فعلى غرار المقاطعات المستقلة إدارياً التي تنعم كل واحدة بحكومتها الخاصة وبرئاستها الخاصة ، عرفت المانيا ٧٠ وزارة مختلفـة ، و ١٩ مجلساً نيابياً ضمت جميعها ٢١٤٨ نائباً ، تميزت كل منها بخصومات ضيقة صغيرة على غرار ما كان يجري في المانيا .

فمنذ عام ١٩١٩ ، وبالتعاون مع العسكريين المتسترين ، أخذت « الاقطاعية » التي توجـه الاقتصاد الألماني، أي هذا الفريق من رجال المال والصناعة وكبار الملاكين العقاريين تحول دون إدخال أي تعديل أو تغيير على قوانين التملك المعمول بها في البلاد ، والعمل على صيانتها من كل عبث . وسيطر كبار الملاكين على الغرف الزراعية في البلاد وعلى المجالس الزراعية وعلى اتحـاد المزارعين الرئيسي . فحالوا دون تنفيذ القانون الذي صدر عـام ١٩١٩ والذي يجـيز للدولة استملاك ٣/١ الاملاك الكبيرة في هذه المقاطعات التي تعود ١٠ بالمئة من اراضيها الزراعيـة

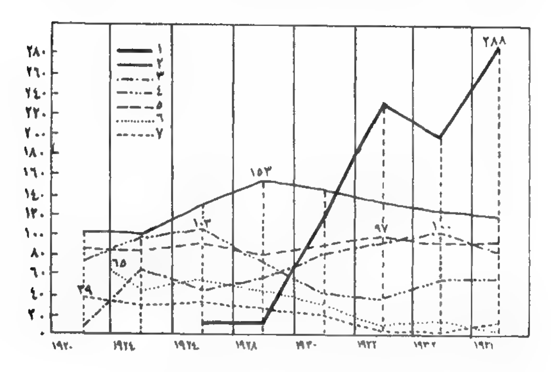
ملكيتها لاكثر من ١٠٠ شخص من سكان البلاد . وفي المانيا ، اكثر من اي بلد آخر ، باستثناء الولايات المتحدة الاميركية ، ترى كبار رجال الصناعة ينضمون الى كتلتين كبيرتين تسيطر على هذه الشركات العملاقة كما يصفها راتينو التي تتألف من *Konzern* يجمعون بين ايديهم القسم الاكبر من الثروة الوطنية ويضعون أنفسهم بمأمن من سلطة الحكومة ليفرضوا عليها سلطتهم . فقد عارضوا تطبيق القانون الذي نص، عام ١٩١٩ ، على القيام بتضحيات وطنية من ثرواتهم ، ووقفوا في وجه مجالس الشركات التي تألفت عام ١٩٢٠ ، وعارضوا قانون الثماني ساعات عمل ، وابطلوا مفعول الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة التكتلات التي انشئت عام ١٩٢٣ ، للاشراف على الاتفاقات الصناعية ، وابطال عقودهم وانظمتهم لدى الاقتضاء . فهم الذين سيطروا على مجلس الرايخشتاغ « بصورة مستترة ولكن مطلقة » عن طريق « الحزب الوطني الالماني » وريث حزب اليمين الزراعي والعسكري القديم ، وحزب الشعب الذي كان يرأسه شترسمان وكلاهما يمثلان مصالح الصناعة الضخمة ، والذي تميز الأخير منهما باسلوب أقل تعنتاً مما عرف به اقصى اليمين ، وبذلك يقترب من الحزب الديموقراطي ، هؤلاء البورجوازيون الملتفون حول الجمهورية ، هذا الحزب الذي ينعم برعاية ارباب المال من اليهود ، بزعامة راتينو دورنبرغ ، والجرائد الكبيرة النفوذ ، امثال برلينر تاغبلات والفرنكفورتر زايتونغ وهذان الحزبان الليبراليان من اليمين والشمال ، هما المسيطران الحقيقيان على كل مجالس الرايخشتاغ . الى اليمين وقف الوسط وحزب الشعب البافاري اللذان يضمان بصعوبة كانت تزداد اكثر فاكثر الطبقات الاجتماعية المتباينة فيما بينها ، وهما حزبان كاثوليكيان في الصميم ، قيادتهما بورجوازية ويتبعان سياسة انتهازية ، آخذان بالقهقري إذ سقطت نسبة اعضائهما من ٢٥ بالمئة قبل الحرب، الى ١٩,٧ بالمئة عام ١٩١٩ والى ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٢٤ ، والى ١٣,٨ بالمئة عام ١٩٣٣ . أما الاحزاب الاشتراكية صاحبة الاكثرية والمستقلة التي كانت تنال ٤٥,٥ بالمئة من اصوات المقترعين عام ١٩١٩ الى ٣٠ بالمئة قبل الحرب ، فقد انفت ، منذ عام ١٩٢٢ ، الحزب الديموقراطي الاشتراكي الذي كان يحظى بتأييد ٢٠,٥ بالمئة من اصوات الناخبين عام ١٩٢٤ بينما كان الشيوعيون ينالون ١٢,٦ بالمئة . وارتفع المعدل ، سنة ١٩٢٨ ، الى ٢٩,٨ بالمئة بينما هبط معدل الشيوعيين الى ١٠,٦ بالمئة (شكل ٣) .

ازمة الديموقراطية في اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية

لم تكن لدول اوروبا الوسطى والشرقية ، في الظاهر ، سوى واجهة ديموقراطية بعد ان اشتدت عندها المنازعات القومية والانشقاقات المذهبية ، واشتد الصدام بين جماهير الشعب البائسة وبين الطبقة الموجهة الجشعة الضحلة الثقافة ، تقوم على الادارة والحكم فيها طبقة من الموظفين الفاسدين الخشني الطباع . وقد استقر في ذهن هذه الدول ان الحريات الديموقراطية لا بد لها ان تحترم القوى الهدّامة العاملة من الداخل ، وان حرية الصحافة والاجتماع ، غير المقيدة ، والانتخابات الحرة تؤلف سلاحاً خطراً بين ايدي اعداء البلاد في الداخل والخارج.

فلا عجب ، والحالة هذه ان تشيح الحكومات بوجهها عنها فتتجاهلها ، وان وُجدت عبثت بها وعملت في النهاية على قتلها .

وبالفعل ، فلم يستقم الامر للنظام الديموقراطي في هذه البلاد ، خلال هذه المدة ، وان عمل فيها يوماً فبصورة سيئة . ولذا سيطر عليها وضعٌ من نظام المراقبة الشديدة واعلان حالة الطوارىء ، واستبداد قوى الأمن ، وتحكمت فيها وسيطرت ادارة حكومية لها ملء السلطة والصلاحية ، كما ان اكثرية السكان الساحقة كانت على مستوىً متدنٍ جداً من التربية الصحلة .



شكل ٣ـ عدد ممثلي الاحزاب في مجلس الرايشستاغ .

١ ـ الحزب الوطني الاشتراكي ، ٢ ـ الحزب الاشتراكي الديموقراطي، ٣ ـ الحزب الشيوعي ، ٤ ـ حزب الوسط وحزب الشعب البافاري، ٥ ـ الحزب الوطني الالماني، ٦ ـ حزب الشعب ، ٧ ـ الحزب الديموقراطي.

كل هذه العوامل شوهت النظام الديموقراطي وحالت دون قيام نظام سَوِيٍّ كما حالت دون تطور اي نظام ديموقراطي ، اذا ما وُجِد ، تطوراً طبيعياً . ولم تعرف معظم هذه البلدان يوماً معنى للانتخابات الحرة . ففي رومانيا، كما في دول اميركا اللاتينية ، يشرف على الانتخابات ويقوم بها الحزب الحاكم ، وبذلك يؤمن له اكثرية ساحقة في المجلس التمثيلي ، وباستطاعة اي حزب ، في مثل هذه الظروف والاوضاع ، ان يؤمن له الفوز بعشر مقاعد او بـ ٣٠٠ مقعد في البرلمان حسبما يكون في الوزارة او في صفوف المعارضة .

٢ – ضعف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية المعارضة

لم يكن من العسير لعمري ، على القوى التقليدية المحافظة ، ان تفرض نفسها وان تسيطر على الاوضاع ومقدرات البلاد ، على ما نرى فيها من ضعف المعارضة الاشتراكية وانقسامها على نفسها .

فالحركة الاشتراكية التي اخـــذت تنمو ويستفحل امرها منذ مطلع القرن والتي بات فوزها ، عام ١٩١٩ ، امراً لا يمكن تجنبه والحؤول دون تحقيقه عما قريب ، عجزت تماماً مع ذلك ، عن تحقيق الاهداف التي رسمتها لنفسها ، بل امكن زحزحتها بيسر في هذه البلدان التي سيطرت عليها او كادت . والفشل الذي مُنيت به ، لا يمكن بوجه من الوجوه ، ردّه الى عزوف الطبقات العمالية عنها ، فقد عرفت ، على عكس ذلك ، ان تكتسب باستمرار ، المزيد من المريدين والانصار والمتعاطفين معها . الا انها راحت تشكو الضعف المُقعِد ، للانقسام على نفسها ، من جهة ، بين اشتراكيين وشيوعيين ، ومن جهة اخرى لعجزها عن تحقيق الاصلاحات الدستورية التي حاولت القيام بها في نطاق الديموقراطية التمثيلية .

الانشقاق

فالانفصال الذي وقع خلال الحرب ، بين العناصر الاصلاحيـة في قلب الحركة الاشتراكية التي ألفت من ضمنها كتلة التفّت حول الحكومة ، وبين العناصر الاخرى التي بقيت على ولائها للدولية وللثورية ، اكتمل بشكل نهائي في اثر الحوادث التي جاءت في اعقاب الحرب توّاً ، ولا سيما في اعقاب الثورة الروسية .

فالاحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية انقسمت على ذاتها بوجـــه عام متأرجحة بين النزعتين الرئيسيتين ، بحيث اخذنا نرى يميناً ينزع ، اكثر فاكثر ، الى الاعتدال ، فاذا مـــا ادّعى الماركسية وانتسب لها ، فهو يتنكر لكل حركة ثورية ويمد يده لكل سياسة «قومية» ، ويرضى بالتعاون مع الاحزاب البورجوازية ، او يتقيد ، في اضعف الايمان ، باللعبة البرلمانية ، ويقنع ببرنامج تأميم واسع يُطبّق على مراحل ، ولو جاء ناقصاً مبتوراً ؛ ونرى من جهـــة اخرى ، يساراً شيوعياً او نزّاعاً للشيوعية ، بقي على ولائه لمبـــادىء الصراع الطبقي ، يعلل النفس بالاستيلاء على الحكم بواسطة البروليتاريا ، عن طريق ثورة شاملة . الا انه اعجز من ان يحقق هذه الثورة بالقوة . ولما كان ينقص الحزبين المذكورين قاعدة شعبية كافية ، فلم تر فيهما الرأسمالية خصمين رهيبين يُخشى شرهما .

الاحزاب الاشتراكية

اما في المانيـا ، فالصراع بين الاشتراكيين الديموقراطيين وبـين شيوعيي المستقبل ، انفجر منذ التاسع من تشرين الثاني ١٩١٨ ، بين وزارة إيبرت – هاز – شيدمان وبين لجنة برلين الثورية . والحلف الذي تم عقـده بين إيبرت وهيئة الاركان سبـا ، اتاح لنوسك ، ان يطفىء ، في الدم ، كما رأينـا ، الحركات السبارتاكية او الثورية . فمنذ الآن وصاعداً – باستثناء الحادث الذي أدّى الى تحقيق وحـدة

اشتراكية قصيرة الأمد ، ضد الانقلاب الذي قام به كاب – لوتوتز ، في ايار ١٩٢٠ – تبقى المعارضة قائمة بين الحزبين الكبيرين في الحركة العمالية . ومنذ ذلك الحين ، تخلى الاشتراكيون الديموقراطيون عن برنامج ارفورت ، هذا البرنامج الذي وُضع بايحاء كارل ماركس ، واقتصرت مطالبهم على حل التشكيلات والمنظمات العسكرية الى جانب اضفاء الطابع الاشتراكي على الصناعات الرئيسية في البلاد ، كالمناجم والصناعات الكهربائية . فقد كان همهم ، بالدرجة الاولى ، الحفاظ على مصالح اعضاء الحزب في اطار الرأسمالية ، ولم يعودوا سوى عنصر من هذه العناصر التي يتألف منها التحالف الحكومي ، تحت ادارة زعماء بورجوازيين هم اعضاء في حزب الشعب او الحزب الديموقراطي ، حزبي رجال الصناعة ، او من اعضاء الوسط الكاثوليكي . الا ان قوتهم الانتخابية لم تضعف قط وعرفوا ان يحافظوا على ما لها من شأن ونفوذ عظيمين ، إذ حققوا فوزاً باهراً في انتخابات عام ١٩٢٨ ، وزادت اصوات مناصريهم ثلاثة اضعاف ، في الانتخابات البلدية ، ونالوا ما يقرب من ثلث المقاعد في انتخابات الرايشستاغ ، الا انهم كانوا أعجز من ان يستأثروا بالحكم وحدهم وفي قلب الحلف الكبير الذي انضموا اليه ، اضارهم حلفاؤهم الى الفشل وظهر عجزهم المزرح ، عندما سنحت الفرصة ، لانشاء حركة شعبية للدفاع عن الديموقراطية .

وقد عرفت الحركة الاشتراكية ، في فرنسا ، المصير ذاته ، اذ انقسمت على نفسها في المؤتمر الذي عقدته في مدينة تور ، عام ١٩٢١ . الا اننا نرى هنا اكثرية ساحقة (٣٢٠٨ مندوبين مقابل ١٠٢٢ مندوباً) تقترع على الانضمام للحركة الشيوعية وتحافظ على جريدة « الاومانيته » – الأنسانية – التي سبق لجوريس وانشأها . وقد ألفت الأقلية ما عُرف منذ ذاك الحين ، بالحزب الاشتراكي الموحد (.S.F.I.O) ، تحت ادارة ليون بلوم وبراك وبول بونكور ورينو دبل . وصحيفتهم : لو بوبيلير – لم تكن تعد ، عام ١٩٢١ ، سوى ٢٢٢٥ مشتركاً لا غير ، وقد ارتفع هذا العدد الى ٦٣٠٠ ، عام ١٩٢٣ مع ان الحاجة تبدو ملحة الى ١٥،٠٠٠ مشترك لتتم للجريدة المذكورة موارد تؤمن لها الاستقلال المالي . ومع ذلك فالحزب اخذ ينمو ويزداد . فقد عدّ ٣٩٠٠٠ مشترك ، عام ١٩٢١ ، و٦٠،٠٠٠ عام ١٩٢٤ ، وفي انتخابات عام ١٩٢٤ التي عقد خلالها تحالفات له مع الحزب الراديكالي في عدد من الملحقات ، بلغ ما ناله من الاصوات مليوناً وربع المليون ، وبفضل طريقة الاقتراع التي ساعدت التحالف بين تكتل اليسار ، نال في الانتخابات العامة ١٠٤ مقاعد في مجلس النواب . الا انه عجز عن استلام الحكم وتقاعس عن الاشتراك فيه عندما عرض عليه الحزب الراديكالي ذلك . فمساندته لهذا الحزب لم تعد عليه بتحقيق اي إصلاح ذي شأن .

اما حزب العمال ، في انكلترا ، الذي بقي في مجموعه تقريباً على ولائه للدولية الثانية ، فقد وجد نفسه ، في اعقاب الحرب ، تحت قبضة الفابيين . فقد سبق لسدني ويب ان وضع برنامجاً أقره الحزب في المؤتمر الذي عقده في شباط ١٩١٨ ، بعنوان : « العمل والنظام الاجتماعي

الجديد » ، من مطالبه الرئيسية تحقيق « حد أدنى حياتي » ، عن طريق اتخـــاذ اجراءات وتدابير عامة تتعلق بالصحة والتربية ومحاربة البطالة ، والعقود الجماعية وتأميم شبكة الخطوط الحديدية ، والمناجم والقوة الكهربائية . فالانتخابات التي جرت في كانون الأول ١٩١٨ ، أعطته ٢٬٢٤٤٬٠٠٠ صوت وأمّنت له ٦١ مقعداً بقوا لا حول لهم ولا طول امام ٥٣٥ مقعداً نالهـــا التحالف الذي سيطر عليه المحافظون . وقد واتى الحظ هذا الحزب في إثر التفسخ الذي أصيب به حزب الاحرار ، فأصبح معه حزب العمال الحزب الثاني في بريطانيا . وقد نال في انتخابات ١٩٢٢ نحواً من ١٥٩ مقعداً . ونال ١٩١ مقعداً في انتخابات عام ١٩٢٣ وأخذ ٤٬٤٠٠٬٠٠٠ من أصوات المقترعين ، ولاول مرة في تاريخ انكلترا يؤلف احد أعضاء حزب العمال في كانون الاول ١٩٢٤ ، هو رمزي ماكدونالد ، اول حكومة عمالية في تلك البلاد . ولمـــا كان حزب العمال من أحزاب الاقلية ، فلم يستطع البقاء في الحكم إلا بالتعاون مع حزب الاحرار الذي لم يستطع الحكم ، هو الآخر ، بدونهم ، فاضطر بالتـــالي التخلي عن برنامجـــه المتسم مع ذلك بالاعتدال وبانتهاج سياسة ليبرالية تراعي الواقع . ومشروع الموازنة الذي وضعه سنودن لم يكن بأقل طمأنينة واعتدالاً من أي مشروع موازنة من وضع حزب المحافظين ، ولهجة رئيس الوزراء في معالجته قضايا السودان ومصر هي لهجة حزب الاحرار ذاته . وعدد الاصوات التي نالهـا في انتخابات عام ١٩٢٤ زاد نحواً من مليون صوت إذ تجاوز ٥٬٤٨٧٬٠٠٠ . والفشل الذي آل اليه الاضراب العام الذي أعلن سنة ١٩٢٦ ، كان من بعض نتائجه الاولى تسجيـل تقهقر ملموس في اعضاء الحزب إذ انخفض عدد المسجلين في سجلاته الى النصف . الا ان انتخـابات عام ١٩٢٩ سجلت له انتصاراً كبيراً إذ نال ٨٬٣٦٤٬٠٠٠ صوت وأعطته ٢٨١ مقعداً . ومع انه جـاء في عداد أحزاب الاقلية في المجلس نسبياً ، فقد كان مع ذلك أكبر حزب فيـه ، وهكذا استطاع ان يستأثر بالحكم وبالسلطة في البـلاد ، عام ١٩٣١ . وبالرغم من المطالب المعتـدلة التي تضمنها برنامجه والنمو المطرد الذي عرفه ، فلم يكن باستطاعـة حزب العمال في انكلترا ان يلعب دوراً بارزاً أو أن يوازن ، بصورة جدية نفوذ المحافظين في البلاد .

اما في ايطاليا حيث كشفت انتخابات عام ١٩١٩ عن وجود حزب اشتراكي قوي ونشيط إذ ربح ١٬٨٤٠٬٠٠٠ صوت ونال ١٥٧ مقعـــداً ، فقد انقسم على نفسه في مؤتمر ليفورنو الى اشتراكيين وشيوعيين . وقد أفضى الهجوم المضاد الذي قام به الفاشيست بمؤازرة قوى الحكومة الى هدم كلا الحزبين معاً . وبالرغم من الملاحقات والاضطهادات التي استهدفوا لهـا ، لم يستطع الاشتراكيون والشيوعيون ، بالرغم من الحماسة والنشاط الذي ابداه غرامشي وطغليـاتي ان يصلوا الى توحيد عملهم حتى بعد مقتل ماتيوتي سكرتير الحزب الاشتراكي البرلماني على يـــد الفاشيست ، وبعد التظـــاهر بالانسحاب من الاكثرية ، انقطع الجميع للنشاط السري او الخفي فأصبحوا ابداً عرضة للتوقيف والابعاد الى الخارج ، ثم النزوح عن البلاد حيث يأخـذ كل من الحزبين بعقد مؤتمراته العامة .

وفي اليابان حيث لا تشريع ينتظم العمل ولا ضمانات اجتماعية ، ولا تحديد لساعات العمل في اليوم ولا أثر لراحة أسبوعية (عطلة يومين في الشهر لا غير) ، انفجرت الاضرابات بكثرة ، بعد عام ١٩٢٧ ، وأخذت الحركة العمالية فيها تتطور بتؤدة ، بالرغم من ضغط الامن العام فيها ومضايقاته ، وبالرغم من القوانين التي صدرت عام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ ، وفي هـذه السنة بالذات أتاح العمل بأحكام قانون الاقتراع العام، لثلاث اشتراكيين، الدخول الى المجلس الاسفل. فالحركة لا تزال بعد ضعيفة . ومع ذلك فهي آخذة بالتطور الصاعد والتقدم ، إذ ارتفع عـدد حزب العمال سنة ١٩٢٨ من ٣٥٠٠٠٠٠ الى ٧٥٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٥ . إلا ان الردة العسكرية جـاءت عنيفة إذ نصت الاوامر التي صدرت عام ١٩٢٩ ليس بحل النقابات العمالية فحسب ، بل أيضاً ، بحل الجمعية الصناعية الوطنية .

الاحزاب الشيوعية

ليس في وسع الشيوعيين ، أينما كانوا ، ان يلعبـوا دوراً بارزاً في اي برلمان او في الحياة السياسية في اي بلد ، بالنظر لما كانوا عليـه من انعزالية وانكماش على النفس وبالنظر لما قام بينهم وبين الاشتراكيين من ضغن وخصومة ، إلا عن طريق النقابات العمالية التي لهم في صفوفها نفوذ كبير جعل لتصرفاتهم بعض التأثير . فتمثيلهم في كل من انكلترا وفي الولايات المتحدة الاميركية ضعيف جداً . أما في المانيـا ، فالحزب الشيوعي فيها يجد تعاطفاً لدى الجناح اليساري للحزب المستقل ، ولدى كل هؤلاء الذين خابت آمالهم من التعاون الذي قام بين الاشتراكيين الديموقراطيين وبين الاحزاب البورجوازية. فالحزب الشيوعي كان المحرض الأكبر والباعث الاول للحركات الثورية التي نشبت عـام ١٩٢٣ في مقاطعات الساكس ـ تورنج وهمبورغ وفي الروهر . الا ان اعمال القمع التي استهدفوا لها نزلت بهم سريعاً ، لا رحمة فيها ولا هوادة . ومع ذلك ، فقد نال مرشحهم تالمان لرئاسة الجمهورية ضد هندنبورغ ، أقل من مليون صوت بقليل في انتخابات عام ١٩٢٥ . وهذه الحيوية التي جاش بها الحزب لهـا دليلها القاطع ومدلولها الدافع في الانتخابات العامـة التي وقعت عـام ١٩٢٤ و ١٩٢٨ حيث بلغت النسبة التي سجلها من أصوات المقترعـين له تباعاً ، كما رأينا ١٢،٦٪ و ١٠،٦٪

والحزب الشيوعي الفرنسي من جهته ، عدّ ١٣٠،٠٠٠ عضو عام ١٩٢١ ، إلا انـه انقسم واقتطع من عضويته الفئات الفوضوية والانتهازية ، وأبناء العشيرة الحرة (الماسونيين) ، ولم يكن له عام ١٩٢٥ سوى ٤٠،٠٠٠ عضو لا غير . واذ ذاك جرى تنظيمه على أسس جديدة ، هدف معها قبل كل شيء ، ليس الى العمل الانتخابي فحسب ، بل ايضـاً الى تنشئة العناصر الناشطة لنشر الحزب ومبادئه ولتدريب الخلايا العاملة بين صفوف الانصار والمريدين وتأهيلهم للإعلام والدعاوة . فالخلايا تنتظمها حلقات ثانوية تلتف حول حلقات رئيسية تؤلف بدورهـا المحادات وهو تنظيم فيه كثير من المرونة والطواعية ، تشد الأعضاء بعضـاً الى بعض وتؤلبهم وفقاً للمصالح المادية التي تجمعهم بحيث يرتبط الناس ببعضهم البعض على اسس متينة قوية . وتشد

هذه الوحدات روابط شاقولية تجعلهم في مأمن من المراقبة ، ومفاجآت قوى الأمن ، والانتقال بسهولة الى العمل السري والنشاط الخفي ويجهد الحزب بنشاط لبؤلب حوله الاشتراكيين المجاهدين ويكشف لهم ما هم عليه رؤساؤهم من تواطؤ مع الطبقة البورجوازية فيكرر ، بكل مناسبة ، عرضه بتشكيل جبهة موحدة معهم ، وهي عروض طالما اعرض عنها الحزب الاشتراكي وضرب بها عرض الحائط . فنال الحزب في انتخابات عام ١٩٢٤ اكثر من ٨٧٥,٠٠٠ صوت و ٢٦ مقعداً في المجلس النيابي الفرنسي ، اي اقل من نصف المعدل الذي كان يؤمنه لهم توزيع نسبي والعودة الى نظام الدائرة في الانتخابات العامة للحد من احتمالات نجاحهم في عملية اقتراع لاحقة افقدهم المزيد من الاصوات في انتخابات عام ١٩٢٨ . فقد نال الحزب ١٤ مقعداً ، سجل ١,٠٦٤,٠٠٠ صوت . والصراع الانتخابي كان حاداً . فقد رفض الشيوعيون اعطاء اصواتهم لزعماء الحزب الاشتراكي في الانتخابات التكميلية فكان موقفهم المتصلب هذا سبباً في سقوطهم . وهذا الانقسام الذي باعد بين الحزبين أمّن نجاح انتخاب عدد من المحافظين في كثير من المقاطعات وضمن لهم اكثرية ملحوظة في المجلس النيابي . وخيبة الامل التي شعر بها كثيرون من جراء هذا الموقف والعواقب الوخيمة التي أدى إليها ، تساعدنا على فهم ازمة العدد التي عرفها الحزب اثر الاستقالات وحركة الانسحابات التي جرت عام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . أما في البلدان البلقانية فالاحزاب الشيوعية هي محظورة في كل من هنغاريا ورومانيا .

الانقسام النقابي

وبالمقابل ، ونتيجة منطقية لهذا الضعف الذي نزل بالاحزاب السياسية العمالية ، نرى الوهن والضعف ذاته يدب الى الحركة النقابية ، من جراء هذه الانقسامات والفشل الذي تسببه في الانتخابات العامة . ومع ان الحزب حقق في أخريات الحرب مكاسب سريعة وكبيرة ، فقد جاء الهبوط سريعاً والانهيار عميقاً . وقد كان التباين بين النقابات ورؤسائها وتضارب الآراء حول الموقف الذي يجب وقوفه بالنسبة للثورة الروسية والسير على منوالها عند الاقتضاء ، والانقسام الذي افضى إليه الخلاف بين الاشتراكيين والشيوعيين ادى بالتالي الى انشقاق النقابات على بعضها فبتنا نرى نقابات متضادة متعاندة . وقد نجم ، عن ذلك ، في هذه الحقبة التي تميزت بارتفاع عام في الاسعار وفي الأرباح ، والتي كان من المعروض ان تستجيب مبدئياً لمطالب اصحاب الأجور ، رأت طبقة العمال نفسها فيها مشلولة وعاجزة عن المطالبة بحقوقها والحصول على نصيبها منها .

وفي المانيا ، راحت النقابات العمالية تقف ، منذ تشرين الثاني ١٩١٨ الى جانب الاشتراكيين الديموقراطيين ، حؤولاً منها دون الثورة المنيفة ، بعد ان تعهدوا لها بإدراج مبادىء الاشتراكية في صلب الدستور . الا ان القوانين التي صدرت عام ١٩١٩ ، أقصرت العملية على تشكيل هيئات اقتصادية بين الصناعات الاستخراجية وبين العاملين في الطاقة الكهربائية ، وصناعة البوتاس ، وتأمين نوع من الاستقلال الاداري لها تحت اشراف الدولة . وبعد محاولة الانقلاب التي قام بها كاب ، وتدخل النقابات باعلان اضراب عام انقذ الجمهورية من الانهيار ، راحوا

يحاولون القيام باصلاحات جاء على ذكرها البرنامج الذي وضعته الرابطة العامة للنقابات . الا ان المجلس الاقتصادي الذي عهدت اليه الحكومة مهمة درس هذه المطالب ، سيطر عليه كبار رجال الصناعة ، فتولى ثلاثة منهم وضع صيغة اتفاق جعل منهم اسياد الموقف . فمن بين الوعود المسجلة في الدستور ، الحق للنقابات بتمثيل العمال ايضاً وانشاء سلسلة متماسكة تتألف من مجلس العمال العاملين في المصانع ، والمجلس الاقتصادي ، فقد تحقق فقط إنشاء منظمة العمال العاملين في المصانع . الا ان قانون ثمان ساعات عمل الذي صدر عام ١٩٢٣ تم إلغاؤه بالفعل عام ١٩٢٣ . وهكذا فالنقابات التي كانت تتمتع ، منذ عام ١٩٢٠ ، بموقف متين جداً عادت القهقرى . ان تدهور المارك وتضخم النقد وموافقة الاشتراكيين على مخالفة القوانين الاشتراكية اي البطالة ، كان السبب في الهبوط المظم في عضوية النقابات اذ نقص عددهم الى اقل من النصف مما زاد في سلبية الطبقة العمالية امام الاقتراحات التي تقدم بها ارباب الاقتصاد الالماني .

وفي فرنسا ادى فشل الاضرابات عام ١٩٢٠ الى إضعاف الحركة النقابية . فمن اصل المليوني عضو المسجلين في *C. G. T.* هبط العدد الى ٦٠٠،٠٠٠ ، في اواخر عام ١٩٢٠ ، ثم انقسمت الحركة على نفسها . وفي شهر كانون الاول ١٩٢١ ، اخذت العناصر الثورية تؤلف نقابة مستقلة تحت اسم *C.G.T.U.* اي النقابة العامة لاتحاد العمال ، كما ان النقابة العامة للعمال التي اربكها هذا الانقسام واضعفها ، لم يزدد عدد اعضائها الا ببطء كلي وبمشقة . وقد اقتضاها عشر سنوات من الجهد الموصول ليرتفع عدد اعضائها عام ١٩٢١ ، الى ٣٧٣،٠٠٠ ، والى ٧٣٦،٠٠٠ ، عام ١٩٣٠ ، ومعظم الاعضاء الجدد من الموظفين ومن عمال المناجم وموظفي مراكز البريد الذين ألفوا في نهاية الامر ربع الاعضاء المسجلين . فجرّ انتسابهم للحزب تعديلات هامة في اساليبه وبرامجه ومناحي تفكيره . وبعد سنة ١٩٢٢ ، اخذت النقابة العامة للعمال تتخلى شيئاً فشيئاً عن عادة الرجوع الى الاضرابات . ووسائل العمال المثلى لديها ، لم يعد العمل المباشر ، وهي الطريقة المحببة لدى النقابة العامة لاتحاد العمال ، بل الضغط على السلطات العامة والمفاوضات الرسمية ، والمناقشات النيابية التي أجادت استعمالها . فالرغبة في تأمين الطمأنينة والاستقرار في العمل تتغلب عندها على الرغبة في تحقيق اصلاحات دستورية . فهي توجه جهودها لتحقيق الاتفاقات والتحكيم . فهي تعتمد اصلا « طريقة الحضور » وتحاول جهدها في ايجاد « روح نقابية بناءة » ، ولذا رأت من مصلحتها التعاون مع الحكومة ومع الاحزاب بغية تطبيق القوانين الاشتراكية المعمول بها كقانون ٨ ساعات عمل في اليوم ، والضمان الاجتماعي على انواعه ، كما تشارك في اعمال مكتب العمل الدولي *B. I. T.* ، وفي اعمال عصبة الامم ، ومع المجلس الاقتصادي الوطني الذي تم انشاؤه عام ١٩٢٥ . وبجمل القول ، ان القسم الاكبر من العمال العاملين في الصناعة ، بقي بعد اليأس الذي انتابه منذ عام ١٩٢٢ على اثر الفشل الذي لحق بحركة الاضرابات ونشأ عن الانقسام ، بقي في معزل من جهود نقابتي

العمل العامتين .

كان من نتائج الخسف الذي لحق الحركة العمالية في البلدان السكندينافيـة حيث لم تسجل الحركة اي انقسام نقابي ، ان وضع الحركة تحت رحمة خصومها . ففي الولايات المتحـدة التي شهدت فشل المحاولات المبذولة لتحقيق حزب العمال ، وحيث نال مرشحو الحزبين الاشتراكي والشيوعي لرئاسة الجمهورية ٢٦٧،٠٠٠، و ٤٨٢ صوتاً فقد شهدت سنة ١٩١٩ وحدها ٣٦٠٠ اضراب يقوم بها اكثر من ٤ ملايين عامل ، وهي اضرابات قلما لقيت نجاحاً او إقبـالا في الصناعات الفولاذية حيث امر ارباب العمل بتركيب رشاشات في نوافذ المصانع وضربوا حولها حواجز من الاسلاك الشائكة المكهربة . ثم جاءت سنة ١٩٢٠ ، وجاءت معها حركة انكماش النقد والبطالة ، وهجوم أرباب الصناعة على الاتفاقات الجماعية وعلى النقابات العمالية . وقـد اصدرت المحاكم ، ومن بينها المحكمة العليا ، أحكاماً مختلفة على البعض من هذه النقابات وأعلنت الاضرابات عملاً غير قانوني ، فلا عجب ، والحالة هذه ، من ان يصاب الاتحاد العـام للعمال (*A.F.L.*) بالقهقرى وينسحب منه أكثر من ٤،٥٠٠،٠٠٠ من اعضـائه المسجلين مع ان نشاطه اتسم دوماً بموقف معتـدل رمى ابداً للتوفيق . وقـد توصل أرباب العمـل ، في بعض الصناعات للتخلص من كل تنظيم عمـالي ، كما توصلوا أحياناً ، الى تأليف نقابة يكون امرها بين أيديهم .

وفي انكلترا اخذت الحركة العمالية الاتحادية تعاني ، هي الاخرى ، من بعض المشكلات الحادة ، ولا سيما من هذه المشكلات التي تثيرها الصناعات الاستخراجية ، وتثيرها البطـالة . ان طريقة استخراج الفحم البالية وتكاليف الانتاج العالية أدّى الى جانب الوضع الزري الذي يتسكع فيه العمال ، الى تأليف لجنة خاصة تعرف عندهم بلجنة هنكي ، كان بين الاقتراحات التي تقدمت بها ، تأميم المناجم ورفع الاجور . وقد رد العمال عام ١٩٢١ على اغلاق المعـامل والمصانع في وجه العمال ، باضراب عام ، باء بالفشل الذريع ، بعد ان رفض عمال مناجم الفحم ، الانضمام الى العمال المضربين . وأطل الصدام من جديد ، عام ١٩٢٥ ، وطلب أرباب العمـل أخيراً اجراء تخفيض في الأجور وزيادة ساعات العمل في اليـوم . وأمام هذه المطالب ، قرر اتحاد العمل العام الاضراب الشامل ، فأدخل الرعب في قلب البورجوازية البريطانيـة . إلا ان الاضراب أخذت تضعف حدته بعد تسعة ايام ، والغي القرار بالاضراب العام ، واستمر المعدنون خمسة أشهر في موقفهم يحاولون عبثاً الحصول الى نتيجة مرضية . وراحت حكومة المحافظين ، تستغل « اسوأ فشل تصاب به الحركة العمالية في تاريخها » لتقر قانون عام ١٩٢٧ حول النقابات ، فاعلن عدم شرعية اي اضراب عام او اي اضراب يُعلن تضامناً معهم . وقد أدى هذا الفشل ، هنا ايضاً ، الى هبوط في عضوية النقابات في وقت جاء فيه الاستمرار في الاضراب ينشيء وضعاً غير ملائم لتحقيق المطالب العمالية . وهكذا بعد ان أسقط في يدها وأصيبت بالشلل والعجز ، اضطرت الحركة العمالية ان تخضع لسياسة المحافظين .

المنظمات الدولية

عمد خصوم الرأسمالية ومناوئوها ، بعد الانقسام الذي ابتلوا به والمنافسة الحادة التي نشبت بينهم في كل بلد ، وانشطارهم الى احزاب عمالية والى نقابات متخاصمة متنابذة ، الى بعث المنظمات الدولية التي كانت قائمة قبل عام ١٩١٣ . ان اهم الاحزاب الاشتراكية هي التي قامت في المانيا (مليون عضو) وفي النمسا (٧٠٠،٠٠٠) والسويد (١٣٠،٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا (٢٥٠،٠٠٠) اي ما يوازي مجموعه ٦،٠٠٠،٠٠٠ عضو بما فيه الانصار والمتعاطفون مع الحزب من الأحزاب الاخرى: كالاحزاب الاشتراكية البلجيكية والانكليزية ، والفوا من مجموعهم الدولية الثانية . أما الدولية الثالثة الكومنترن ، التي تألفت عام ١٩١٩ في موسكو ، فقد تألفت من الأحزاب الشيوعية . الا أن بعض الاحزاب الاشتراكية ، كالحزب السويسري ، وحزب العمال المستقل في انكلترا والحزب الاشتراكي المستقل في المانيا رفضت ، بادىء الامر ، الانضمام الى هذه أو تلك من المنظمات الدولية وفضلت ان تشكل وحدها الاتحاد الرابع المعروف باتحاد فيينا او المنظمة الدولية الثانية ، وقد باءت بالفشل محاولات التوحيد بين هذه المنظمات التي سعوا إليها في كل من مؤتمرات برلين وفيينا وهمبورغ ، عام ١٩٢٣ ، وفي نهاية الأمر بقيت منتصبة وجهاً لوجه : الدولية الثانية والدولية الثالثة .

وهذه الانقسامات وما أدت اليه من منافسات حادة في مجال النقابية الدولية ، قابلها التحالف الدولي النقابي الذي ضم في صفوفه النقابات الاصلاحية وجمع عام ١٩٢٩ نحواً من ١٤ مليون عضو ، منهم ٣،٦٠٠،٠٠٠ في انكلترا ، و ٦٠٠،٠٠٠ في فرنسا ، وأحصت النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا والمكسيك مجتمعة أكثر من نصف مليون عضو في كل منها ، وهي على اتصال وثيق باحزاب الدولية الثانية ، وكلها تتعاون مع مكتب العمل الدولي (*B. I. T.*) ومع السكرتيرية العامة لمنظمة العمل الدولي (*O. I. T.*) وهي منظمة يشترك في اعمالها ونشاطاتها ممثلون عن الحكومات ورؤساء النقابات العمالية وممثلو أرباب العمل . وتنتصب أمامها المنظمة الدولية النقابية التي اعيد تشكيلها في موسكو عام ١٩٢١ وعرفت بتعاونها العام مع الدولية الثالثة ، ومن بين الهيئات المنتسبة اليها النقابات السوفياتية ، والاتحاد العام للنقابات العمالية (*C. G. T. U.*) الفرنسية .

وهكذا نرى في كل المجالات ، الحركة الاشتراكية تنقسم الى قسمين يفرغان جهدهما ويكرسان قواهما في محاربة الواحدة الاخرى ، كل طرف منهما يحاول السيطرة على الطبقات العمالية ، مضعفاً الواحد منهما الآخر .

الخلاصة

تنصرف أهم الدول في العالم التي تولى الامر فيها ، في هذه الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ – ١٩٢٩ ، حكومات محافظة ، الى إعادة تنظيمها السياسي والاشتراكي في ظروف قاسية غير متكافئة وعلى اقدار متباينة من التوفيق والنجاح . وكل هذه الدول شهدت عن كثب الادوار التي قطعتها حركة التصنيع والمكننة وبالتالي التطور الديموغرافي

وحركة تكاثر السكان بين الطبقات العاملة ، سواء في الريف أو في المدينة وطابع التركيز الذي ميز المشروعات الاستعمارية ، وقبضة الطبقات الموجهة على اجهزة الحكم . فالولايات المتحدة وحدها بين هذه الدول هي التي عرفت ان تفيد ، الى حد بعيد من هذا الازدهار الموصول البارز العيان بينا كانت بريطانيا العظمى تمر في أزمة مستمرة بعيدة الغور . وبين هذين الحدين والنهايتين القصويتين ، عرفت البلدان الاخرى حياة مضطربة لا استقرار فيها ولا سكون ، كما عرفت فترات منقطعة من الازدهار تثبت بصورة لا تدع مجالاً للشك عجز الوسائل والاساليب التي استخدمها الانسان وسخرها لاعادة البناء ، والعطب السريع الذي يستهدف لها هذا البنيان . وهذا الوضع وسرعة العطب الذي يتعرض له ، سيكون من شأن أزمة ١٩٢٩ الحادة ان توضحها وتبرزها بجلاء للعيان .

الفصل السادس

بعث الحياة الفكرية والفنية

« أخذ الانسان يدرك نفسه ويفهم حقيقته كحادث طارىء زائل في هذا الوجود ، كما اخذ يدرك بأنه مرحلة مؤقتة في عالم متحول متطور باستمرار » .

ج. د. بلوك

في الوقت الذي شهدت فيه اوروبا تقلص سيادتها وزوال سيطرتها المادية ، كانت هذه القارة مسرحاً لنشاط فكري عارم طرح على بساط البحث من جديد – كنتيجة منطقية لهذه الكشوف العلمية التي تم الوصول اليها منذ مطلع القرن – كل المبادىء التي قامت عليها المعرفة العلمية وما الى ذلك من تيارات ونظريات فلسفية . وكان من بعض نتائج الجائحة الكبرى التي مثلتها الحرب العالمية ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ان زادت البلبلة والغموض اللذين بعثتهما في النفوس ، النظريات العلمية والفلسفية الجديدة . والوعي الصادق لهذه التغييرات الجذرية التي وقعت في العالم ، برزت ، على درجات وانساب متفاوتة من الوضوح ، في كل مجالات الفن والفكر ، إرادة جامحة للتجدد والبحث . فنحن امام ثورة حقيقية تتناول كل مظهر من مظاهر التعبير .

كان مطلع القرن العشرين حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، مشبعاً بروح من التفاؤل العقلاني الذي تركه في النفوس ، القرن الثامن عشر وبعض القرن التاسع عشر ، وهو تفاؤل يظاهره ويؤيده العلم المتطور ، بأن الانسان لن يحكم فيما بعد الا وفقاً لمعلومات ولمبادىء عقلانية ، اي علمية . ومع ذلك فقبل عام ١٩٢٤ ، شك كثيرون بهذه العقلانية وهذه التفاؤلية ، في القرن التاسع عشر بشخص كيركيغارد ونيتشيه فاهتزا من الاساس . وتبدو في الافق ازمة هوجاء تهدد بالدمار والخراب ، ليس تراث فنْت وكونت الفلسفي فحسب ، بل ايضاً هذه الانسانية نفسها المتحدرة الينا من عصر الانبعاث في القرن السادس عشر .

١ — الجو الفكري الجديد

الثورة في العلوم الفيزيائية

جاوز العلم بعيداً ، في بضع سنوات ، النظريات القديمة التي قامت على تعاليم اقليدس ونيوتن والتي عليها نهض البنيان العلمي. فقد سبق للعالم الرياضي الالماني هلبرت الذي سيطرت تعاليمه الى ان وافاه الاجل المحتوم، عام ١٩٤٣ ، على العلوم الرياضية ، بعد وفاة هنري بوانكاريه ، ان قال بوجود كون له من المقاييس ما لا يُحَدّ ، وترك لنا « نظرية المجموع » ، هذه النظرية التي طرحت على بساط البحث من جديد ، أسس الرياضيات . وهكذا أطلّت علينا « علوم منطقية جديدة » تدعي بأنها تخطت بعيداً العلوم التي وضعها ارسطو .

وبرزت هذه النظريات الجديدة في الوقت الذي تطور فيه علم الفيزياء وطلع علينا بنظرية النسبية التي قال بها اينشتاين وعلّم، فنقضت من الاساس ، المبادىء المطلقة التي تقول بها هندسة اقليدس وعلم الميكانيك كما وضعه نيوتن . فاذا ما طبّقنا على الحركات نظرية اينشتاين التي أقصرها حتى الآن على الحركات السوية المستقيمة الاتجاه ، فقد رأى في ظاهرة الجاذبية شكلا من القصور الذاتي بينما رأى فيها نيوتن خاصية من خصائص الاجسام . فنظرية الفضاء الزمني التي قال بها اينشتاين افسحت المجال لهندسة تقوم على اربعة ابعاد اذ دخل الزمن بعداً رابعاً . والثورة التي تمت في المجال الذري ليست باقل خطراً وشأناً . فقد سلم العلم العقلاني في القرن التاسع عشر بالديمومة وباستمرار المادة . والحال ، فسلسلة الاختبارات العلمية ، التي قام بها تباعاً علماء اعلام من عيار كروكس وجان برّين ، ورنتجن و ج. ج. تومسن وبيكريل وبيار وماري كوري وماكس بلانك ونيلز بوهر ، قد قضت تماماً على هذا الوضوح المزدوج وادخلت الاضطراب والتشويش الى دنيا الفيزياء . ففي عام ١٩٢٤ ، انشأ لويس دي بروبل بالتعاون مع شرودنجر علم الميكانيكا التموجية . وجاء الاخير منهما بالدليل القاطع على ان الميكانيكا التموجية هي نفسها الميكانيكا الكمّية التي قال بها هيزنبرع . وبقطع النظر عن ان الموجة والجُزَيّ ، هما شيئان ينفي احدهما الآخر ، فهما يلتقيان متحيزين في الواقع . فالميكانيكا الكمية تجلب عنصراً جديداً من البلبلة على الفيزياء . فقد قال هايزنبرغ بنظريته اللامحدودية بعد ان اضفى عليها مدلولاً رياضياً واضحاً بقوله انها « نسبة عدم اليقين او الشك » الذي ينفي مبدأ المطلق الذي لم يتنكر له احد ، هذا المبدأ الذي يقول بالحتمية المطلقة للظواهر . فكل علماء الفيزياء ليسوا على اتفاق رأياً حول هذا الموضوع . فايزنبرغ وبوهر يسلمان بمبدأ اللامحدودية الجذرية على مستوى الفيزياء الذرية ، بينما يقتصر لويس دي بروبل على تفسير احتمالي ، في الوقت الذي يلازم اينشتاين ولانجفين جانب الحتمية .

الثورة في الفلسفة

هذه النظريات العلمية والجدل العلمي الذي اشتد حولها كانت نواة لنظريات جديدة حامت حول العلم وتناولت مشتملاته وحدوده . ان تقهقر التجربة او الاختبار كعنصر اثبات بعد ان كانت للآن الاداة الوحيدة

الموصلة لليقين لصالح النظريات الرياضية (كنظرية الميكانيكا التموجية) ، افضى بالعلم الى الاسمانية التي قال بها هنري بوانكاريه . فالعلم لا يعرف شيئاً ولا في مقدوره ان يتوصل الى معرفة شيء عن كنه الاشياء وجوهرها . فكل ما يستطيعه هو تحديد الروابط والنسب الموجودة بين الاشياء بالنسبة لبعضها البعض . وهذه الاسمانية العلمية غارقة في جو حيث النظريات الفلسفية المثالية المختلفة والتي تجعل من الانسان عقلاً منطقياً ورياضياً وتزرع في النفس القحط وعدم الشفقة ، لم يجر تكييفها كما يجب لتتلاءم مع مجتمع تثير فيه الرأسمالية العاتية والبروليتاريا التي تنهض على العدد والنفوذ ، مشكلات اجتماعية تزداد ضغطاً يوماً بعد يوم . وهذه اللامبالاة التي تبديها الفلسفة المثالية تجاه القضايا والمشكلات الواقعية ، تفسر لنا النجاح الذي تلاقيه النظريات الفلسفية اللاعقلانية : كالذرائعية الاميركية التي حملها برغسون الى اوروبا . وفلسفة العمل او السلوك هذه « تفتح نافذة على اللامعقول واللامنطقي » الذي يشدد بنوع خاص ، على الدور الاساسي الذي يلعبه اللاوعي . وبالمقابل تقوم في المانيا ثورة فكرية سريعة وعميقة الجذور الى جانب الفلسفة الظاهراتية التي قال بها هُوسِّير وعلم : فالحقيقة لا يُبلَغ اليها لا بالتجربة او الاختبار ولا باليقين العقلي ، بل بشيء من المشاهدة او الاكتناه من نوع خاص يساعدنا على تبيان قوامها .

وأزمة العلم هذه والتي زادتها حرجاً على حرج ، الفلسفة الحتمية ، قد هزت من جذورها العميقة الفلسفة العقلانية القديمة . فقد قام مع برغسون وجايمس واونامونو ، تيار لاعقلاني اخذ يقوى ويشتد شيئاً فشيئاً ، تيار شوهد في المانيا خلال الحرب وبعدها ، اردفه ماكس شولر بنهج هُوسير الظاهراتي ، فيما يتعلق بالمشكلة الادبية ، اذ اقام في وجه عالم حيث لا عمل مطلق ولا هدف اسمى ، نظاماً دقيقاً من القيم في القمة او الذروة منه معرفة اله شخصي مسيحي . وهذا التيار اللاعقلاني يعرف في الثلاثينيات مع هايدغر ، انتشاراً حاسماً من المظاهر التي تلبسها وبرزت معها الوجودية .

هايدغر

القسم الجوهري او الاساسي من فلسفة هايدغر ظهر في المانيا ، خلال هذه السنوات التي سبقت مباشرة وصول هتلر الى الحكم ، وذلك في مؤلفاته « الوجود والزمن » الذي صدر عام ١٩٢٥ ، وكتابه الآخر « كنت وقضية الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٢٩ ، و « ما هي الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٣٠ . وبواسطة هذه المؤلفات وعن طريقها اطلت الوجودية على الحياة وتغلغلت بين الملأ العلمي ولقيت ما لقيت في العالم ، من آذان صاغية وافكار واعية . فقد انبعثت من رومنطيقية شمالية مع فلسفة « الضنك او الكرب » التي قال بها كيركيغارد ، ثم انتقلت الى اوساط المفكرين والادباء مع هذا الجو الذي خلقته الازمة العلمية ، وعلى الاخص مع هذه الفوضى التي اجتاحت المانيا في فترة ما بعد الحرب والتي تميزت بهذه المجاري الفكرية التي تقول بالنسبية ، وقالت بعدم مقدرة الانسان للوصول الى واقعية الحقائق العلمية والى كل ما له قيمة ما ، وهو تيار وجد صداه الداوي في فلسفة

بارث اللاهوتية ، هذا اللاهوت اللاعقلاني ، لاهوت قانون الايمان المجرد من كل يقين فكري ، وهكذا طلعت فلسفة هايدغر تعبيراً صادقاً عما كانت عليه الحياة الفكرية في المانيا : اللاعقلانية المثالية .

ولما كانت هذه الفلسفة تنهض اساساً على المبدأ القائل بان العالم البشري يخلو تماماً من معيار للقيم المطلقة ولا معيار له سوى المعيار الذي يعطيه هو نفسه ، فقد نقل الى المجال الفلسفي المعايير والمقاييس التي استخدمها في المجالين الادبي والفني منذ مطلع القرن والتي راحت الحرب تزكيها وتبررها . منها إطلالة مبدأ الخلف او المحال لأول مرة . وان وجودنا ينهض على أرضية من العدم او اللاوجود، وان « الفلسفة ليست سوى الانشغال بما يسبب الكرب واليأس » . فعلى الانسان والحالة هذه ان يخلق بنفسه قواعد سلوكه ومعايير القيم التي يعترف بهـا ، بينما نرى كارل ياسبرس الذي يعتبر مع هايدغر خير ممثل للوجودية متحرراً من اليأس والخلاص عن طريق اعتقاده بالله .

ازمة العلوم البشرية : السيكولوجيا وعلم الاجتماع

اضطر كل من علم النفس وعلم الاجتماع ان يعيد النظر ، من الأساس ، في المناهج التي اعتمداها حتى الآن وسارا عليها . ففي مجال علم النفس تجاوز التفكير البشري بمراحل ، الاستبطان الذي لم يعد من المسلم بشيء ، كما تجاوز بمبدأ علم النفس الطبيعي . وطريقة الشكل او (الجشطل) ، وعلم النفس التجريبي او الاختباري الذي حاول الروس تشييده على ضوء الانعكاسات المشروطة التي قال بها بافلوف ، وسلوكية الاميركيين ، وطريقة الروائز التي جروا عليها في فرنسا والمانيا ، كل هذه الطرائق السيكولوجية ، قد كسفتها طريقة التحليل النفساني الذي وضعها فرويد في هذه المؤلفات التي اصدرها قبل الحرب وبعد عام ١٩١٧ والتي لقيت رواجاً عظيماً ولا سيما في اميركا تاركة اثراً عميقاً في الأوساط الأدبية والفكرية والفنية ، وبين علماء الاجتماع والاحيائيين . فقد شدد فرويد على اللاوعي او اللاشعور خصوصاً مدللاً على ان العصابي هو انسان « مكبوت » (من جراء الصعوبة التي يلاقيها في استحضاره لبعض الصور البديهية) . فاللاشعور هو المكان الذي تتجمع فيه المكبوتات التي تسبب الامراض ولا سيما هذا النوع من الكبت المتعلق بالجنس ، إذ ان الاصابة غالباً ما يكون منشؤها ، الأمور المتعلقة بالحياة الجنسية في المريض . ان ادق الاعمال التي نأتيها ، والافكار التي تجول في خاطرنا هي مرتبطة ، بغير وعي منا ، بقوة لاشعورية قد يعود اصلها احياناً الى الطفولة الاولى. فهذه الحياة الخفية المستترة التي يحياها بمعزل عن الحس الواعي ، هي التي تحرك العالم وتقوده بالفعل . اما علم الاجتماع الذي اتخذ في اثر هربرت سبنسر ذريعة للبحث عن النواميس التي يخضع لها تطور المجتمعات البشرية باعتبار ان التاريخ ليس سوى تطور البشرية في خط سويّ ، فهو يطبّق في دراسات هذه المجتمعات ، الاكتشافات السيكولوجية ، الكبرى التي وقعت في مطلع هذا التاريخ ، كما انه يوجه الانتباه الى قضايا جديدة حرية بالدرس والبحث . فعلماء الاجتماع ، ولا سيما الاميركيون منهم يرون المجتمع

حولهم ، في تطور موصول . فالمدن تنشأ كالفطر ، وتطل علينـــا ، عن طريق الهجرات ، شعوب جديدة ، كما نشاهد عن كثب اختلاط العروق والسلالات البشرية ، ويولون اهتمامهم الاول لتفهم الحقيقة كما تبرز في حياة المدن بكل ما لها وفيها من حيوية عارمة ، والكشف عن العوامل التي تتحكم بالتطورات الاجتماعية ، وما عسى ان تكون عليه المسلّمات العددية التي تربط ما بين هذه الظاهرات وتشدها بعضاً الى بعض . وقد برز من هـــذه المناقشات السياسية والجدليات الاجتماعية ، نظريات عديـــدة حاولت ان تربط بين تسلسل الامور وبين كَلَف الشمس او الاحوال الجوية المسيطرة ، كما تحاول ان ترى في العروق البشرية العوامل الاصيلة في تكوين هذه المجتمعات البشرية ، من ذلك مثلاً علم الاجتماع الصوري الذي قال به تونيز بعـــد ان تجاهل مادة الحياة المجتمعية ونظريات باريتو الذي لقب بحق « كارل ماركس البورجوازية » ونيارسكي الذي طلع علينا بنظرية اللامساواة الضرورية ، و « علم الاجتماع الشامل » الذي قال به ماكس ويبر الذي بعد ان ميّز في دراسته للرموز او الانماط اربعـــة « انواع من العمل » ردّ كل شيء الى « سلوك الفرد الشعوري » . ونظرية دلتي الذي يسيطر كلياً على التيار الذي يضع العلوم الطبيعية وجهاً لوجه مع العلوم الانسانية .

أما في فرنسا ، فقـــد ربطت مدرسة دوركهايم بين عـــلم الاجتماع وبـين الاثنوغرافيا او الانتروبولوجيا الوصفية . وراح دوركهايم يشدد ، بعكس ليفي بروهل الذي شدد بدوره ، في القسم الاول من آثاره العلمية ، على التعارض القائم بين المنطق وما قبل المنطق (ميزة البدائي غير المتحضر) على استمرار او ديمومة هـــذه الروابط ، الأمر الذي ينقض من الاساس نظرية تفوق الابيض على الملوّن ، بينما يحاول موس ان يثبت لنـا « ان الواقع الاجتماعي الكامل » لا يجد ملء مدلوله الا إذا دخل بنياناً اجتماعياً كاملاً . وهكذا نرى ان علم الاجتماع يتجـه نحـو « الجماعات » الـتي تتألف من الفئات الاجتماعيـة . وهـذا ما يسميه سوروكين : الديناميكا الاجتماعية الحضارية للجماعات . وهكذا ينزع علماء الاجتماع الى التخفيف من شأن العوامـل الاجتماعية الخارجية (كالمناخ مثلاً) ، وللادراك المتصاعد بان اثر هذه العوامل ليس بالضرورة قاطعاً ، وبأن المجتمع البشري ليس مجرد طبائع سيكولوجية فردية متجاورة او متلاصقة ، وان هنالك « وعي اجتماعي » . ومع ذلك ، فالسيكولوجيا الاميركية التي تجاهلت باستمرار النظرية التي قالت دوماً بفئات مميزة واقعية ، تحمل عميقاً اثر الأزمة الكبرى . فسوروكين يقيم في وجه نظرية ماركس ، نظرية الطبقة الاجتماعية ، هذه النظرية التي تقول بان الشعور الطبقي انمـا ينشأ في الذهن ، من مجرد تصور الدور الذي يمكن لفئة مجتمعية ما ان تلعبه في وسطهـا الاجتماعي ، وليس من وعي الاحداث الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بهذه الفئة . فهو يرى ان « الطبقة » التي تتألف ، في نظره ، من عناصر ناشطة ، كثيرة الحركة ، لا يمكن لهـا ان تؤلف فئـة مضادة لاخرى . وبهذه الذهنية ، ومناهضة منه للايديولوجيا الماركسية ، راح العـالم النفسـاني ج . ل. مورينو يضع نظريته في التحليل النفساني الاجـتماعي الذي يرغب في ان يطبق على التصادم

الفئوي ، تقنية التحليل النفساني حلاً منه للمشكلات الفردية (في كتابه « من سيبقى » الذي صدر عام ١٩٢٤) ، وذلك لانقاذ العالم من المشكلات التي تباعد بين ارباب العمل والعمال ، هذه المشكلات التي لا تخرج عن كونها امراضاً اجتماعية عارضة لا بد من معالجتها معالجة سيكولوجية .

وهكذا يرقى علم الاجتماع ببطء كلي الى مرتبة علم مستقل بمنى بالمجتمعات البشرية ويترك اثره الظاهر على العلوم البشرية الاخرى : على الاقتصاد مع فرنسوا سيميان ، وعلى التاريخ ، مع مارك بلوك ، فعلم التاريخ يفيد الى اقصى حد من عمل علماء الآثار وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع فيوسع من نطاق افقه ويعمل على تجديد او عصرنة معلوماته حول الحضارات التي سلفت والتي نرى انفسنا في جهل مطلق عنها : كالاتروسك مثلاً والصين القديمة والسومريين والحضارات الأخرى التي تقدمت كولمبوس . وهو يؤثر ان ينصرف الى تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والظروف التي اكتنفت حياة الناس في الماضي السحيق .

سدد التطور العلمي ، ولا سيما تطور العلوم الانسانية ، ضربة قاسية للعقلانية وللحتمية : فقضيا معاً على العقل الشامل والقيا ضوءاً جديداً على مفهوم النسبية وعلى الدور الذي يلعبه اللاشعور ، وشدّدا على الدور الذي تلعبه القوى الخفية اللاعقلانية التي تحرك الانسان وتوجه نشاطه . هذا الموقف اللاعقلاني عاد بفائدة ملحوظة على العقائد الايمانية وعلى التقريرية في بعض ملامحها ، مع انه اطلق ، في بدء الامر ، في كل المجالات ، ولا سيما في مجالي الادب والفن ، ردة فعل صاخبة ضد التقاليد التي اصبحت موضوع شك في الوقت الذي اخذت فيه تجربة الحرب وما بعد الحرب ترسخ في قلوب الناس ونفوسهم التشاؤم والقلق .

٢ – الثورة الادبية والفنية

عندما يدور الحديث عن الادب والفن لا تعود الاشارة الى الزمن لتكفي او لتفي بالغرض ، اذ ان تجدد وسائل الاعراب عن المشاعر النفسية يتم في جو يجيش بالثورة والغليان هو على اتصال وثيق بالثورة العلمية والفكرية .

المناخ الجديد

اول ما يطالعنا في هذا المجال منذ بزوغ القرن ، روح ثورية تهب في وجه الملأ البورجوازي « المثقف » غير المتفهم والمتخلف في براعات فخره ومباهاته ، وضد الاعراف الاكثر رعاية وقبولا لدى الرأي العام. وتحاول الموسيقى من جهتها التملص من هوس التلوين والميلوديا اللانهائية الواغنرية ، كما يذهب فن الرسم بدوره للبحث عن البيان التصويري والتعبير عن الحجوم بعد ان ادارت التعبيرية لها ظهرها واعرضت عنها اعراضاً كلياً . واخذ الكتّاب بردة عنيفة ضد واقعية زولا بحيث يكونون لهم رؤى جديدة عن العالم . الا ان حركة التسارع التي اتخذتها حركة التطور التي أَلمتْ بحضارتنا المادية ، والدوي الذي احدثته

في العالم الكشوف العلمية الحديثة ، والتغييرات الجذرية ، التي تحمل هي الاخرى سمات النسبية : ليس بعد من سلّم او معيار قائم بذاته ولا من فضاء قائم بذاته ، ولا من ابعاد قائمة بذاتها ، ولا قواعد للقريض بحد ذاته . وهذه الثورة في وجه نواميس بدت فجأة وكأنها إصلاحية صحبتها ولازمتها ردة فعل ضد « الواقعية » وضد موضوع المدلول العام الذي « تُخيّل للجميع انــــه قائم بذاته بينما المعنى او المفهوم الذي نوليه اياه ينبع من سريرتنا نحن. فكل صاحب فن او موهبة من رسام الى شاعر الى موسيقار الى كاتب اخـــذ يعي ، اكثر فاكثر ، بان عليه ان يستنبط طريقته التعبيرية الخاصة ، ولغته الخاصة لينقل لنا الصورة التي تبدو له عن العالم . وهذه الذهنية تفسر لنا ما للفن الزنجي من اثر عميق اذ من بعض حسنات هذا الفن ان يأخذ وتبدأ بيد الفنان الى دنيا الفن التشكيلي الجديد عنده ، كما يبين مــــا في الآداب الشعبية ، على انواعها من سحر وفتنة واغراء ، وعنها يصدر ربّان مترعاً مانويل دافالا وجــورج إيفــكو ، وبيلا برتوك وفيلا لوبوس .

والميزتان اللتان تسمان الادب والفن الحديثين هما العمومية او الشمول والاممــــية . فتحت التنوع القومي والامزجة الفردية المتباينة ، نرى الثورة ذاتها تهب في وجــه مجتمع بورجوازي متعصب لقوميته وفعال في تفاؤله ، وشعوراً مشتركاً بتأجيج ثورة عميقة في قلب الانــسان وفي صميم العلاقات التي تشده الى العالم . ففي البحث عن صور جديدة ، هنالك ليس ردة فعـــل ضد ما هو رسمي او ضد ما هو موافق فحسب ، بل ايضاً البحث عن انــسانية جديدة حيث لا اثر قط لهذا الكائن العقلاني ، كما يراه المذهب العلمي راضياً ، واثقاً بنفسه ، المتشارف في خيــلاء انه سيد العـــالم حيث يسود اللامعقول واللاخلقي (في المفهوم البورجوازي للكلمة) ، له حق الرعوية ، بل ايضاً حيث الانســان الذي تحرر من معبوداته واوثانه ، وحصل على العلم الجديد اخذ يعي ما أوتي من حرية خالقة ، مبدعة بالنسبة لعالم الكائنات بحيث ان في الوقت الذي تبدو معه متحكمة بالقضايا والمشكلات الخاصة بالطبع ، نحن بالعمل نكون امام محاولة للتعبير عن الانســان الجديد الذي اطلّ علينا وعن مشاعره الجديدة ، وعلاقته الجديدة بالكون ، وهي محاولة تطبع في الصميم كل مآثر هذه الحقبة . والفن لم يعد يفرق بصورة مصطنعة ، بـــين مشكلات المبنى والمعنى او المحتوي والمحتوى . فهو يبحث بالاحرى عن صيغــة تصلح للتعبير عن المحتوى البشري .

الحرب وما بعد الحرب

هذا التقاطع المزدوج مع الصورة القديمة للاشياء ، ومع هـــذا المجتمع الذي يتناقلهـــا ، اضفى على الفن وعلى ادب ما بعد الحرب ، السمة البارزة التي تميزها وتفرّدها ، كانت الحرب في نظر الكثيرين ، حــادثاً جهنمياً وشروداً للعقل السليم عن محجة الصواب تحت ستار المحافظة على القيم الروحية والوطنيــــة من وراء الحفاظ على مصالح وَسيخة .

فالسأم الشامل والردة العامة بعد هذه السنين المديدة من الضغط المرهق التي ،وجدت تعبيراً

لها في هذه الاضطرابات الاجتماعية التي انفجرت والمطالب السياسية التي انهالت ، يقابلها ، من الجانب الادبي والفني ، هذا الاختيار العام في الافكار الذي زرع الشك في كل ما اصطلح عليه المجتمع وتبنّى من تقاليد واعراف ، ويبرر احياناً بفجور ما نشاهد من حمى الاندفاع نحـو الملذات دونما تمييز او خيـار ، وحمى التكالب على التحرر والانعتاق التي جاشت بهـا طبقات المجتمع على اختلافها . وهذا الغليان الشامل لم يهدأ الا بعد عـام ١٩٢٥ ، عندما بـدا للجميع بارقة أمل بالوصول الى الاستقرار المنشود .

عند المنتصرين

بعد ان هـدأ هزيم المدفع المدّوي ، وبعـد ان وضعت الحرب اوزارها ، راح الجميع يحاولون تناسي كابوس الخنادق الذي اناخ بكلكله على الصدور . فتحت ستار شفاف من التفاؤل واللامبالاة عنـد البعض ، نرى بوضوح ما يساور افكار الناس وقلوبهم ، في هذه الحقبة ، مـن قلق او اضطراب وتشاؤم ، يتجليان على اتم شكل بالتهرب بجميع الوسائل مما يرهق ويقلق ، وبالرغبـة في التمتع بملذات « الحياة المادية » والتحرر من الاعراف والمحرمات . وفي هذه الاثناء أطل علينـا كاتبان بشهرة واسعة ج. كوكتو وهنري دي مونترلان وألدوس هكسلي،واجاد اندريه جيد المشبوهة الذي رأى ان العمل لا قيمة له الا في مجانيته ، اي خالياً من كل معنىً إنساني (راجع كتابه : « اقبية الفاتيكان ») . وراحت الشبيبة البورجوازية تلتهم كتابه الآخر : « قـوت الأرض » المنشور عام ١٨٩٧ الذي لم يُبع منه خمسمائة نسخة في خمس وعشرين سنة لما فيـه من دعوة الى نبذ ورذل كل القواعد باستثناء الركض وراء اللذة . وفي هـذه الحقبة بالذات ظهـر التحليل النفسي الذي جاء ظهوره تبريراً أو تزكية لحركة التحرر من كل قاعدة أدبية فحظي باوسع رواج في العالم كله . في هذه الحقبة بالذات نشرت مؤلفات مارسيل بروست فعادت على صاحبها بالمجد الأثيل (بحثا عن الزمان الضائع ١٩١٣ - ١٩٢٨) وكتـاب جويس، اوليس ، الذي ظهر عـام ١٩٢٢ ، الاذان يدخلاننا بما فيها من استبطان دقيق، الى مرحلة جديدة من معرفة الانسان لنفسه معرفة جديدة . الا ان الرأي العام رأى فيها دعوة سافرة للقضـاء على المتوارث من الأفكار والمبادىء الاخلاقية . ولهذه الاسباب ، كان اندريه جيد القائد الروحي لهذا الجيل كما رأينـا كيف ان الفرداني الاهوج الذي على شاكلة هكسلي وبيراندلو يمثل التنافر العميق الذي يتخبط فيه الانسان في وسط عالم هو الآخر مصاب بالتفكك والتنافر ، انما يدل على ان معظم النـاس يتصرفون بصورة اوتوماتيكية خالية من الصدق ، وبان هنالك دوماً تعارض فاضح بـين نوايا الانسان وبين مواقفه وحقيقة تصرفه .

هنالك كذلك كل هؤلاء الذين يحدو بهم القلق الى الهرب : «الهرب هو الكابوس او الفكرة المستبدة لهؤلاء الذين تلهج قلوبهم بالتحرر وتشرئب نفوسهم الى الحرية » . فالانسان يهرب من ذاته بعد ان هرب من الله ... يهرب ليقع في الغرور وفي هذه الخزعبلات التي تخفي ، ولو لفترة قصيرة ، ما هي عليه النفس من جوع وفقر (بابيني) . فريق تقوده خطـاه وهو هارب الى

الكلاسيكية الحديثـــة حيث لاوزن الا للجمال الصوري . فالشعر المجنح هو الشعر الكاذب الذي يخـــلو من كل معنى ومن كل محتـــوى انساني حيـــث تحـــف بكلمـــة متنـــاغم هالة من اللاعقلاني ومن العاطفي ، وهما المجالان اللذان يسرح فيهـــما الشعر المهفهف ويمرح . وقصة « *La Jeune Parque* » كأختها : « الارض المفقودة » لأليوت ، هما متزامنتان تماماً وتعبران بما فيهما من يأس ومن عجز ، عن ايمـــان انســـان العصر ، بعجزه وقصوره ، وعن رفضه للمجتمع الذي يحيق به . فهي كالموسيقى الصافية صدىً للعبارة القائلة : « نحن الحضارات على يقين الآن باننا صائرات الى العدم » ، هذه العبارة التي جاءت على لسان بول فاليري . فهذا الانسان الذي لم يعد ليهتم بشيء او يلتذ بشيء ، يتخذ من الجمالية ملجأ له ومعتكفاً لان الحضارة الغربية القائمة على نظرية تفوق الابيض وتموق العرق الابيض الذي يستبيح لنفسه ترف الفردانية هي الآن في سبيل الزوال. وهناك من يتلفت باتجاه الكشف عن عـــالم نسيجه من الخيالات والمرئيات (كوكتو وجيرودو) ، باحثين عن تغير المناظر في الرحلة لاجل الرحلة او بحثاً عن عوالم مجهولة (فالاميركيون يهربون من اميركا ويقصدون اوروبا ، والكاتب الشيلي بابلو نيرودا ومالرو يتوجهان نحـــو الشرق الاقصى) او يهربون باتجـــاه الخطر والعمل على شاكلة سانت اكزوبيري او نحو مغامرات الروح : الفكَر الثابتة والسريالية .

خلافاً لما هو مسلم به عادة كشفت هذه المؤثرات تلك الـــتي تركتها وراءها شخصيات بارزة على غرار رومان رولان . « ان ضمير ... النفس الغربية التي لا تزال ترجو وتؤمن بالرغم من الاجتياح الذي تعرضت له » ، وشال نفوذ السياسي على نفوذ الادبي ، وروجه مارتن دي غار الذي رسم لنا في روايته : آل تيبو (١٩٢٢ – ١٩٣٩) المظـــاهر التقليدية لمجتمع يحتضر ، وكلاهما من الروائع الاثيرة التي خلفها لنا الادب الفرنسي في هـــذه الحقبـــة ، وبرنانوس وفرنسوا مورياك اللذان حررا القصة الكاثوليكية من الادب التقوي برسمها اناســـاً مسترسلين في الاثم واحياناً ثائرين في وجه ديانة متمسكة تمسكاً اعمى بالشكليات . هذا الجو المشبع بالمجانيـــة وبالهروب نجده كذلك في الرواية الانكلوسكسونية ، مع الكتاب الاميركيين من « الجيـــل الضائع » (سنكلير لويس الذي اعطانا بابيت) وسكوت فتزجيرالد وهمنغواي ودرايزر وجون دوس باسوس يحملون جانباً وينبذون عالما منصرفاً بكليته نحو الاستمتاع بالمـــلذات المادية ، وينصرفون الى نقد الحياة الاميركية نقد العائد من اوهامه بعد ان زالت الغشاوة عن عينيـــه ، او الذين يؤلهون العاطفة البهيمية أو يغرقون مع هـــنري ميلر في عبادة حقيقية للجنس . أمـــا الكتاب البريطانيون ، وبينهم عدد بارز من مشاهير وشهيرات الروائيين امثال فرجينيا وولف وكليمانس داني ومارغريت كندي وروزاموند لهمان ، فهم يصفون لنا مجتمعاً رفيهـــاً وحيوات مترعة ، عابثة ، براقصية لا تتحرج من مواجهـــة الحقائق المـــرة كما لا تتحرج قط من التعرض للمشكلات المحرمة العائدة للملكة فكتوريا ، واحياناً باحرج عبـــارة مع د. هـ. لورانس او يسلقون بألسنة حداد عالماً يتخبط في الفوضى كما فعل ألدوس هكسلي .

المسرح

اما المسرح الذي كان يؤلف عام ١٩١٤ آخر معقل للمذهب الواقعي وللذوق في في سنة ١٩٠٠ ، فقد جرى بعثه من جديد مع المؤلفين المسرحيين الجدد ومع المخرجين الذين تمكنوا من احداث ثورة في دنيا التمثيل . فهؤلاء المؤلفون المسرحيون امثال كوكتو وجيرودو و كلوديل الذين تعبر شاعريتهم « دونما حسيب او رقيب » عن « مآسي الحياة البشرية » ، وبيرانديللو الذي تنتصب امامنا من خلال مسرحه المتشائم ، هذه الخصومة القائمة باستمرار بين نيـــات الانسان ومشاعره وبين واقع سلوكه وتصرفاته . كل هؤلاء المؤلفـــين يسيرون على الدروب التي عبّدها جاك كوبو في مسرح فيو-كولومبيه عندما خفض الديكور الى أدنى حد ممكن ، واولى حركات الممثل بعد ان جردهـــا من كل ما يشوه روح المؤلف ويمسخها ، ما يلزم من قناعة وبساطة ، كما فعل دولان في مسرح الأتلييه وجوفيـــه في الأثينيه وبيتوف في مسرح الماثورين ، وباستقلال اوسع ، باتي في مسرح مونبارناس .

حول الدادية

هذا مذهب جديد في الفن جاء بعد لقاء تمّ ، سنة ١٩١٥ ، في نيويورك ، بين الرسام الفرنسي مارسيل دوشان والاسباني فرنسيس بيكابيا وعمدوه بهذا الاسم في مدينـة مونيخ ، وبستان تزارا في ندوة خاصة بالمبعـــدين السياسيين من مختلف البلدان ، ثم تمركز ، منذ عام ١٩١٩ في باريس ومنها انطلق : البيان دادا ، هذا البيان الذي التف حوله واجتمع تحت شعاره فريق من الفنـــانين والشعراء الاحداث الذين يرون في الحرب القضاء على كل القيم المقدسة ، وعفاء كل المواقع المكتسبة وفشل « النخبة » الذين اتحـــدوا ليقوموا بالمذابح والقضاء على العلم الذي يشحذ عدة القتل والابادة ، وعلى الفلاسفة الذين يسعون دوماً لتبرير هذه الاضاحي وتذكية الاسباب الدافعة اليها ، وعلى الفن الذي يحتفظ بروائعه الفنية لمصلى المريدين . والثورة التي تختلف عن الثورة التي قامت قبل ١٩١٤ ليست جماليـــة فحسب ، فهي تجيش بهموم اجتماعية عندما تقع العين على النزيف المفجـــع الذي استنزف دم الغـــالب والمغلوب على السواء ، وعندما تتبين خواء اهداف الحرب (وهي اهداف لا تتعدى تعديل الحدود واقتسام المستعمرات بعد ان تكون الانسانية دفعت مثل هذا الثمن الباهظ) . فهم يرون في هذا كله انهيار النظم القائمة ولا سيما انهيار كل الحضارة . وقد عبر بول فاليري خير تعبير عن هذا كله عندما كتب قائلاً :

« بعض آلاف من الكتاب والفنانين الشباب لقوا حتفهم في هذا الصراع الدموي . فنحن امام مرأى انهيـــار حضارة اوروبا وبيدنا الدليل القاطع على عجز المعرفة البشرية عن انقاذ اي شيء ما ، وعلى اصابة العلم اصابة مميتة بعد ان رأى حماه وحرمه ينتهك من جراء التطبيق الوحشي والجهنمي لاختراعاته ، وعلى هـــذه المثالية التي قلما خرجت منتصرة والمثخنة دوماً بالجراح ، خيبة الواقعية بعد ان غلبت على امرها واثقل كاهلها بالجرائم والذنوب ، وهزىء على السواء بالجشع والتجرد ، واختلطت العقائد وعام مفهومها مع الزمن ، اذ كنا نرى الصليب ينتصب في وجه الصليب ، والهلال يقارع الهلال ، وهؤلاء المتشككين انفسهم ، بعد ان صارعتهم الاحداث المفاجئة وصرعتهم الذين يتلاعبون بتفكيرنا وافكارنا تلاعب الهر بالفأرة . فقد اضاع هؤلاء المتشككون شكوكهم لتعاودهم من جديد ثم يعودون ليفقدوها من جديد (ازمة الفكر ، ١٩١٩) .

وطلع عام ١٩٢٠ فيلهب فيهم العدمية ويطلع علينا بمحو الدادية خلال هذه التمثيليات وهذه المعارض ، وهذه المظاهرات المخجلة التي تقتل في الصميم كل القيم ولا سيما الجمالية منها .

« ما من رسامين ولا من ادباء ، ولا من موسيقيين ولا من حفارين ، ولا من ديانات، ولا من جمهوريين او ملكيين، ولا من امبرياليين ولا من فوضويين ، ولا من اشتراكيين ولا من بلاشفة ولا من سياسيين ، ولا من بروليتاريين ولا من ديموقراطيين ، ولا من بورجوازيين ولا من ارستوقراطيين ، ولا من جيوش ولا من امن عام ، ولا من اوطان ... كفاية من هذه السخافات والحماقات . لم يعد شيء . لم يعد شيء ، شيء ، شيء ، ولا شيء ... »

اما في المانيا ، فالحركة تلقى ترحيباً مزدوجاً للهزيمة التي انتهت اليها وللأزمة الاجتماعية التي نشبت اظافرها فيها ، فلم تلبث ان ارتدت طابعاً سياسياً . فهي بعكس ما كانت عليه في فرنسا ، فنية اكثر منها ادبية وأقل مركزية . فئة في برلين مع الرسام الهزلي للبورجوازية والروح العسكرية الالمانية هو جورج غروتز ، وفئة كولوني اكثر جذرية على الصعيد الاجتماعي مع بارغيلد وماكس ارنست وهانز آرب ، وفئة في هانوفر مع الرسام الشاعر كورت شويترز .

السوريالية

من هذا الاضطراب الفوضوي أطلّ علينا مذهب السوريالية ، أخصب التيارات الفنية التي طلعت علينا في منتصف هذا القرن . هو « العزوف عن كل مناحي الفكر والحس التي اعتمدتها الانسانية الكلاسيكية ، في سبيل الرجوع الى الصدق » وفي سبيل « تفادي اثر العقل المشوّه » ، وراح يستثمر اللاشعور . وفي سنة ١٩٢٤ نشر بريتون « البيان السوريالي » وفتح له « مكتباً للأبحاث السوريالية » . وفي سبيل تغيير المناظر واستبدالها بأخرى ، راح يقترح استخدام الوسائل الاوتوماتيكية للخط وترك الحبل على الغارب للفكر لكي يجلو نفسه ويبرز ذاته ، كما يقترح اللجوء الى التنويم المغناطيسي لوصف الاحلام التي لا تقع تحت مراقبة العقل وتدنينا من الواقع احسن بكثير مما يفعله العقل . ولم يمض كبير وقت حتى انقسمت الحركة على نفسها الى شطرين : تألف الاول من هؤلاء الذين يبحثون عن الثورة « بين الافكار » كما تشكل الثاني من هؤلاء الذين يتقربون، ولو لأمد قصير ، من الشيوعيين بعد الذي شهدوه من تصلب البورجوازية ، عام ١٩٢٥ .

يتمثل هذا المذهب ، في الشعر ، بشخص أيلوار الذي يُعدّ مع اراغون وروبرت دسنوس خير من يمثل هذه الحركة ، كما انه اكبر شاعر بالفرنسية عرفته هذه الحقبة لما أوتي من خصب في الصور ، ولما جاء به من المقارنات المفاجئة التي تعد بحق قوام الصدمة الشعرية ، ومن لباقة فنية ليست وليدة اي عنصر شعري او قريض مصطنع (كالقافية والبحر) ومن سهولة المحتوى مما لا يقع في نطاق العقلاني . والحركة التي أثرت عميقاً في الشاعر الاسباني الكبير فدريكو غارسيا لوركا ، ذاعت كثيراً وشاعت خارج فرنسا ، منذ عام ١٩٣٠ ، بعد ان اشتد منها الساعد بانضمام عناصر جديدة اليها كالشاعر رنيه شار والمخرج السينمائي بونويل ، والرسام سلفادور دالي الذين اوغلوا في هذا المذهب درساً واستبحاراً ، وألحقوا بعض التغييرات

في معناه . والسوريالية التي اعتمدت حتى الآن التحليل النفساني اخـــذت ترى في اللاشعور مصدراً لكل شاعرية وينبوعاً لكل إلهام شعري . وبعد ان عوّل دالي على تحليل مرض عقلي معروف هو مرض « جنون الاضطهاد » رغب ان ينصرف الفن الى استثمار ليس مجال اللاشعور فحسب ، بـل ايضـــاً مجال الهاجسية او الاستحواذيـــة وبعض اشكال الهـذيان . وهكذا اطلت السوريالية على مشارف العـــدمية التي تنبو عن كل رقيب لتفضي تدريجياً الى الفوضوية .

وضع الادب لدى المغلوبين على امرهم

يختلف الجو هنا عنه لدى المنتصرين: فهو مليء بالثورة والفوضى والارتباكات والتضخم المـــالي . ففي مجتمع ممزق ومضطرب ، فالجو الذي اتخذته التعبيرية في البلاد المنتصرة من الدادية والسوريالية لا يمكن ان يدوم طويلاً بهذا الشكل النقدي الذي يميزه . عليه ان يكون ايجابياً وبناءً . ومن جهة اخرى ، فالوقت سواء لدى العامة او لدى الفنانين ليس الذي يتلهى فيه الناس ولا يصلح فيه الفن للفن . ففي البلدان الجرمانية وحدها دون سواها ، تبقى هذه الروح الطـمّـاحة التي كان من طباعها المميزة قبل الحرب ، انصرافها الى البحث . فالموجة التعبيرية حلت محلها حركة من المحاسبة الذاتية الايجابية باتجاه المستقبل . فنحن امام واقعية جديدة . وطلعت في طول البلاد وعرضها مذاهب وعت تماماً متطلبات المدنية التي ستشاد في المستقبل، والاهتمام البالغ بالشكل او القوام، اذ من المطلوب « بناء عالم جديد من حطام الماضي » . فالنفوذ الذي تمتع به هنريخ مان الممثل الاكبر لعقلانية القرن التاسع عشر ، قد اخذ بالانحطاط والهبوط بينما بقي نفوذ اخيه توماس أشد واظهر ، لما كان عليه من تشاؤمية عميقة الجذور . والجديد الذي ظهر على أتم صوره في البلاد ، هو التمرد ضد تأليه الدولة ، وجاذبية الفوضى والشعور بالتعاسة البشرية ، بعد ان غمرتها قوى غاشمة لا تعرف الرحمـــة ، كغلبة القدرة ، روح تجلت على خير وجه في مؤلفه « الفرد دوبلن » الذي يمور بالعنف والمرارة . اما اثر فرانز كافكا الذي لم يظهر مطبوعاً كاملاً الا بعد وفاته ، عام ١٩٢٤ ، ففيه الوصف الرمزي لعالم تتحكم به قوى خفية هـــائلة تطحن الانسان طحنـــاً . من بين ابرز الآثار الفكرية الاقل شأناً التي ظهرت تحت علامة (الوضع الجديد) يجمل ان نذكر هنا الاثر الديني الذي خلفه برتول بريخت ولا سيما مسرحيته :« اوبرا بأربع نحاسات » (١٩٢٨) .

الرسم

لا يمكن لفن الرسم ان يأتي تعبيراً وصافاً للانسان في مثل هذه الحقبـة ، العنيفة المعقدة حيث تتبدل ظروف الحياة وصروفها بسرعة متزايدة الا في انقـــلاب شامل تطل معه صيغ وصور جديدة لتعبر عن العلائق الجديدة التي تربط بين الفرد ونفسه وبينه وبين العالم . وبيكاسو الذي يلقي ظلاله على هذا الجيل بما أوتي من نبوغ خلاّق ، يبرز خير ممثل له بما فيه من قدرة على التجديد . فقد عدّل بعد الحرب من مذهب التكعيبية ، واولى الالوان والاصباغ اهمية خاصة بعـــد ان عوّل كل التعويل على الازرق والاحمر والاخضر (الطالية —

ارلكان – القيثارة – والعنب) . ولم يلبث ان وقع تحت تأثير السوريالية مع انه بقي خارج ندوتها . . واخذ منذ عام ١٩٢٢ ، يرسم لنا شخوصاً رمزية شوهاء ، واشكالاً من المسوخ اتت بعالم يصدم العقل ويثير الضحك . وهو تعبير عن عالم تتقاذفه الامواج وتتلاعب بـه الارياح . وفي سنة ١٩٣٧ ، اعطانا في ما تحفنا من روائعه الفنية ، ما بلغ معه ذروة التعبيرية التصويرية في هذه الحقبة (غرنيكا) .

اما ماتيس ، فقد اخذ ، بعد عام ١٩١٩ يخفف من فنـــه ، فاصبح اكثر جاذبية برسومه « اود َاليسك » وكذلك خوان غري ، ودي ديران ودي دوفي ودي براك الذي قطع كل صلة له مع التكعيبية ، واضفى سحراً اكبر على رسوم الاشياء الطبيعية الميتـة وعلى صوره للمري ، وعلى مناظره . اما فرنان ليجيه الذي طلع علينا خلال الحرب بمشاهد الحضارة الصناعيـــة وبحقيقة اجتماعية تنبض بالحياة ، فيكرس فنه الاحتفاء بهـــذه الانسانية الجديدة ، مع ايلائه اهتماماً خاصاً للقوام الهندسي الذي يراعي ، بنجاح تام النسبة بين الصورة الجدارية والجـدار ، ويستعمل ادوات الرسم ذاتها موضوعات تصويرية ويبسط ما للالوان من قوة تعبيرية . ان حسه للمدى التصويري وتحسسه ما يتحمله الموضوع في هذا المدى ، ترك أثره العميق على فن الاعلان، فارتفع به من الواقعية .

اما السوريالية ، فقد التفت حولها هذه الفئات وابرزت في مجال الرسم خير دليل على ما لها من قيمة عالية في الحركة الفنية . وهذا لا يعني انها تتمتع بجمالية وبتقنية خاصتين بها ، بل على العكس من ذلك ، هو تجاهل لكل ما خيّل للانسان ، حتى الآن ، انه خير ما يحمله في ذاتـه بحيث تنبجس جاذبية شاعرية تصويرية هامة ترمي لايجـــاد تغيـير كامل في المناظر والارتفاع بالمشاهد او بالناظر الى العالم من وراء الواقع اليومي . واول معرض للسوريالية ظهر عام ١٩٢٥ جمع آثار ماكس ارنست وهانز آرب وميرو وبيكابيا وغيرهم من الفنانين الذين وقعوا تحت تأثير السوريالية، امثال كلي وشيريكو .

وفي اعقاب عام ١٩٣٠ ، ظهرت تحت تأثير الفنانين الالمان والروس واليهود الذين فروا من اوروبا الوسطى ، معالم الفن التجريدي في فرنسا وفي الولايات المتحدة الاميركيـة . وتأسس في باريس « ندوة الفن التجريدي » ، عام ١٩٣٢ . وسيراً منهم مع التيار العلمي المعاصر القوي الذي يقول بان ليس من طبيعة بشرية تلقاها الانسان دفعة واحدة وبان تحت الظواهر البـارزة للعيان تكمن حقيقة متحركة ، أخذ الرسامون التجريديون يحاولون خلق آثار فنية لا نرى فيها شيئاً يمت الى « الطبيعة » والى الحياة اليومية بل يكون باستطاعتها ان توحي للانسان مواقف ومشاعر فيها من الشمول ما كان في مقدور « الطبيعة » ايحاؤه حتى الآن . وهـذا التيار هو التيار الفني الوحيد الذي تجسم او تحيز حول آرب وكالدير وديلوناي وموهولي – ناجي وفدريان وشويتزر وفي انكلترا حول بن نيكلسون .

الموسيقى

عرفت الموسيقى في هذه البلدان التي خرجت منتصرة من الحرب ما عرفه الادب والرسم من تنوع في الذرائع والميول . فالمدرسة الواغنرية صفّى امرها وجسّد سترافنسكي ردة قوية للنيوكلاسيكية وتغلب الشكلية بينما يمضي كل من رافيل وروسل في « الثورة التي اطلقها ديبوسي » . والفئة المعروفة « بفئة الستة » التي كان اريك ساتي قطبها ونقطة الدائرة فيهـا ، راحت تقف في وجه « تعبيرية ديبوسي » . ونشأ عام ١٩٣٦ ، حول اوليفيه مسّيان فئة « فرنسا الحرة » كما راح خـارج فرنسا كل من مانويل دي فالا والبرازيلي فيلا لوبوس وبيلا بارتوك يستلهمون التقاليد الفولكلورية في بلادهم . الا ان الجديد البارز الذي عم اوروبا باجمعها ، فهو موسيقى الجاز الذي استهوى عدداً كبيراً من الناس دون ان يترك مع ذلك اثراً كبيراً في الموسيقى الغربية التي اختلف عنهـا اختلافاً كبيراً حال دون تمثله واستمراره . طلع هـذا اللون الموسيقي الجديدي من اغوار فولكلور الملونين ، في اوساط اورليان الجديدة ، ثم اخذ ينتشر في جميع انحاء الاتحاد الاميركي ويثبت قوته دون ان يفقد شيئاً من طابعه الشعبي باعتباره موسيقى جيّاشة تحرك في النفس الحنين الى الوطن . فكاثر انصاره ومريدوه في اوروبا مع كنغ اوليفر ولا سيا مع لويس ارمسترونغ ، بحماسته الحارة (جدد فيه النموذج النيو اورلياني بعد ان لقحه بالمونوديا تنشد بصوت مع البوق) وجرشوين مع اغنيته (القصيدة الخضراء) . عرف الجاز في اعقاب ١٠٣٠ تطـوراً عميقاً اذ راح يتكيف اكثر فاكثر ، مع حياة البيئة والمجتمع وتسارع الوزن . وزاد من بحثه عن تجربته حـول الانسجام الفني بحيث اخذت موسيقى الجاز تتطور بسرعة تذكرنا اكثر بالسرعة التي ميزت التطور التقني منها تطور القوالب او الصيغ الموسيقية . وهكذا فالطراز (*Swing*) الذي قام على خدمته عدد من الموسيقيين الاقوياء ، وعدد كبير من الاوركسترات المتجانسة التي رأت النور ، بلغ بعضها مقاييس الاوركسترات السمفونية مع ديوك ألنغتن الذي توصل الى مساوقة ومزاوجة اوركسترية تفيض فناً وغنى .

وتابعت النمسا ، في المجال الموسيقي ، ثورتها التي كان سبق لشونبرغ فأطلقها قبل الحرب بقليل ، وراح تلاميذه : البان برغ (الذي انجز «*Woszek*» عام ١٩٢١) وانطون وويبرن . والى شونبرغ يعود الفضل في استنباط المسلسلة الصوتية الاثني عشرية احـدى ابرز منجزات العصر والتي لم يباشر باستثمار ما تخفيه من طاقات كامنة الا جيل عـام ١٩٤٥ . ان استنباط المسلسلة في الموسيقى هو من بعض نتائج رفض « طبيعة » مجهزة بقوانين محددة ومفروضة من الخارج ، هذا الرفض الذي وصل في دنيا الرسم الى التجريد الهندسي ، بعد ان اسقط تدريجياً الموضوع او المضمون . هي هذه الحركة بالذات التي حملت الانسان على ان يبدع في الموسيقى كما ابدع في الرسم ، قواعده الخاصة وعالمه الخاص به .

أطلت علينا ، قبل عام ١٩١٩ ، مستجدات تقنيـــة مهدت السبيل امام الثورة التي انفجرت في هذا المجـــال . فالمشكلات الجديدة التي كان على المدن الكبرى مواجهتها ، والتي اختلفت بطبيعتها عن المشكلات السابقة : كارتفاع اسعار الارض ، وضيق المساحات القابلة للاستثمار ، والامور الاخرى المتعلقة بالنقل العـــام والمواصلات ، والتجديد في نموذجيـــة المباني والعمارات ، المصانع والمدارس والمستشفيات ، والمطالب العصرية الاخرى التي يجب توفرها وتحقيقها (كالتدفئة المركزية وتكييف الهواء ، والتبريد والاضاءة الكهربائية ، والمصاعد) ، كل هذه القضايا اقتضت لهـــا حلولا عجزت عن تأمينها في الماضي ، الذرائع التي عوّل عليها الانسان من قبل . ومن جهة اخرى ، فقـد طرأ على شروط البناء ومستلزماته ، تطورات عديدة تناولت مواد البناء (مزج المعـــادن الخفيفة كالالومينيوم واللدائن والمواد التشكيلية ، والخشب المضغوط) ، والاساليب الجديدة ، كانتاج المصانع لبعض المواد المعمارية الجاهزة بعد ان كانت تُصنع من قبـــل في الورشة (كالابواب والنوافذ وحجارة البناء ، والطوب ، وكتل الاسمنت والاعمدة)، وكلها مهيأة للاستعمال حالا ، بحيث ان البناء استحال الى عملية تجميـع هذه المواد الجاهزة وتركيبها في اماكنها المعدة لها . وفي مجال الانجازات المتواضعة ، فقد توصلوا الى صنع منـــازل جاهزة لا يستغرق تركيبها في اماكنها سوى بضـع ساعات . والتعويل اكثر فاكثر على الاسمنت المسلح والفولاذ ، مكن من تحويل كل ثقل البنــــاء على الهيكل المصنوع من سلسلة من العواميد والجـورة المتشابكة وكلها من الاسمنت المسلح . وبذلك يفقد الجدار اهميته باعتباره عمود ، وقد يستقل تماماً عن المكان الذي تقوم فيه الاعمدة . وقد يكتفى منه بحاجز زجاجي او تقوم فيه فتحات واسعة جداً . وقد عرف المهندسون ان يتخذوا لهم بدأ من كل هذه المواد والادوات الجديدة ليعودوا القهقرى الى هذه البساطة والى البناء المعقول ومطابقة البناء الى اقصى حد مع الاهـــداف الموضوعة له . وهذا بالذات ما يعرف « بالفن الوظائفي » الذي عبرت عنه خير تعبير نكتة لكوربوزييه عندما وصف المنزل « آلة للسكن » .

فكل الحركة الهندسية منذ عام ١٩٢٠ فصاعداً ، وقعت تحت تأثير ميس فان در روه ، وولتر غروبيوس ولوكوربوزييه ، وغروبيوس تولى منذ عـــام ١٩١٩ ، على ادارة مؤسسة بوهاوس دي ويمار التي انتقلت عام ١٩٢٥ الى ديسو ، فكانت هذه المؤسسة في وقت واحـد مدرسة للصنائع والفنون واكاديمية للفنون الجميلة . فيها يدرك الطالب الوحدة التي تسيطر على العنصر العقلاني الذي يلائم بانسجام واتساق ، بين الهندسة والرسم والحفر ويتجاهل تمامـــاً التمييز القديم بين ما يدعى العناصر البنائية والعناصر التزيينية ، والانسجام التام مع مقتضيات الحضارة الصناعية التي عرفت كيف تُدخل الفن على احقر المواد وأخسّها واكثرها اتصالا بالحياة اليومية . والبوهاوس الذي تشده الى التكعيبيين والى ممثلي الفن التجريدي ممثلا بالحركة المعروفة بـ *Merz* وبالدادية ، والفن التجريدي الذي تمثله مجلة « *Styl* » وبقيـادة المهندس

دوسبرغ والرسام وبييت موندريان يحدث تأثيراً كبيراً . فالدروس فيه يُعطيهـا فريق من كبار الفنانين المشهود لهم بالتفوق في اختصاصهم والذين يخضعون لنظامية بنّاءة بينهم : بول كلي وكندنسكي وفيننجر ، والمجري موهولي ناجي . وهذه السيطرة تتمتع بهـا الهندسة الالمانية قضت عليها الحركة النازية اذ امرت باغلاق البوهاوس بعد ان شجبت هـذا « الفن المنحط » الذي طلع به اليهود والشيوعيون ، بما يتصف به من عقلانية مفرطة ودولية جامعة ، وبضاوعه بذكريات جمهورية ويمار ، مما يحمـل المرء يشك بولائه للدولة الالمانية وللفوهرر . والمهندس الاميركي فرانك لويد رايت الذي يتمتع اليوم بشهرة عالمية ، يحاول جاهداً تأمين الانسجام والمساوقة الى اقصى حد ، بين المباني التي يشرف على تشييدها ، وبين المكان او المحيط الذي يقوم فيه البناء ، وبين طبيعة المواد المستخدمة في البناء .

اما المهندس لوكوربوزييه فالنفوذ الذي يتمتع به يعود ، قبل كل شيء الى مؤلفاته النظرية والى هذه العمارات الناعمة الخفيفة التي تستمد اشكالها الهندسية من التكعيبية ، والتي يبدو عليها الانفصال او الانقطاع عن الارض ، وهو نفوذ وتأثير يشتد في الخارج حيث له العديد من التلاميذ والمريدين اكثر منه في فرنسا بالذات حيث بقي في شبه عزلة .

السينما ومقتضياتها الاقتصادية والتقنية

لم تصبح السينما فناً قائماً بذاته له اخصائيوه ومتخصصه الا بعد الحرب العالمية الاولى ، فخضع منذ هذا التاريخ لقوانين وقواعد وضوابط في الاخراج ، كما خضع لمقتضيات تجارية تُزرحه كلما تطور هذا الفن وتعقد وتشعب. والسينما مشدودة اكثر من اي فن آخر ، الى القوة الاقتصادية التي تعمل في انتاج الفيلم واخراجه وتوجد النظارة الذين ان اقبلوا عليه جاءت عملية الاخراج عملية ناجحة أمنت مردوداً طيبـاً . ولهذا السبب لم تلبث العملية ان وقعت بسرعة فريسة الاحتكار من قبل اتحادات احتكارية جبارة بما لها من طاقات مالية ، منها في الولايات المتحدة الاميركية : الشركة السينمائية . التي تشدها الى شركة إيستمان كوداك روابط متينة ، التي لا تسلم بواكير افلامها الا لاعضاء الاتحاد ، وهي تشرف على سلسلة من الصالات السينمائية متصلة الحلقات. وفي المانيا يقوم الاتحاد المعروف بـ U. F. A. وشركة بافاريا وكلاهما شركتان ضخمتان هما موضوع اهـتمام مصالح ماليـة واقتصادية قوية ، امثال : ستينز ، وفاربن والـ A. E. G. ، وفي فرنسا : باتيه غومون .

وفي سنة ١٩٢٧ ظهرت السينما الناطقة ، أو الصائتة التي تستنزف صناعتهـا رؤوس اموال ضخمة ، فأدت التعديلات التقنية على الاخراج الى تغيير جذري في الاجهزة والعتاد المستعمل له. وبعد ان حاولت الشركات الكبرى الاغضاء عن هذا الاختراع الجديد ، رأت نفسها مرغمـة لرعايته وتشجيعه ، اذ راحت شركة بل للتلفون وربيبتها شركة وسترن الكتريك ، تؤسسان شركة الكتريكال بروداكت التي تمتعت وحدها بحق توزيع شهادة فيتافون . « وبواسطـة الشركات الكبرى للتجهيزات الكهربائية ثم المصرف الاميركي المعروف بمصرف روكفلر-مورغان الاشراف النهائي الكامل على صناعة السينما في اميركا » . ومنذ عـام ١٩٢٣ اخـذت تتوزع

به انكلترا بين ١٩٣٥ – ١٩٣٧ ،هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجمركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي احدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسلح ؟

النكسة والتسلح

ولكن هذا التحسن الطارىء لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيا في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهقر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالعوارض التي بدت عام ١٩٢٩ – ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل نفقـــات التسلح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسلح هذه، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧ ٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عـــام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى انفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صفّت » الازمـــة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة بأسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسلح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تغـرق بعد في التسلح ، كبريطانيا العظمى مثـلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبـه حاجات الجيش ومقتضيات التسلح، أفـلم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عـام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بحاجات الدفـاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبـوب واسعار لحم الغنم والمنسوجات والكاكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الاولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المـواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له،بحيث ان المخـزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخـزون المطاط يزيد ٥٢ ٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥ ٪ والحرير الخام زاد ٢٣ ٪ والنحاس الخام زاد مخزونه ٤٥ ٪ ، وزاد ٢٢٧ ٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون اسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عـــام ١٩٢٩ . فهو ضعف

تعد نحواً من ٣٠ صالة سينمائية .

ففي الوقت الذي قوّت فيه الضائقة المالية من قبضة المصارف على صناعة السينما وفنهـا ، بعثت فيها ، من جهة اخرى ، تجديداً كثيراً ما كان مثمراً في المخرجين والممثلين . ان عدداً كبيراً من الافلام التي صدرت في هذه الحقبة تبرز ، شأنها في ذلك شأن الرواية ، الازمة وردة الفعل التي احدثتها ، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والمطالب التي تتسم بالاخاف احياناً منها مثلاً : ليس من جديد في الجبهة الغربية – اضواء المدينة – الأزمنة الحديثـة – الدكتاتور – عنب الغضب ... والموضوع الاجتماعي يوحي كذلك الى بابست الافلام التي قام باخراجها مثل: اوبرا بأربع نحاسات – فاجعة المنجم ، والى لانغ ، الافلام التي اخرجها ، منها مثلاً : وصيـة الدكتور مابوز الذي منعته النازية ، وافلام ديداو . وعندما تسلم هتلر السلطة العليا في البلاد اتجهت السينما في عهده ، جهة الدعاوة . فقد جرى تطهير الستوديوهات من اليهود والماركسيين والاحرار . وباستثناء الفيلم : انتصار الارادة ، والفيلم الاخباري الآخر : آلهـة الستاديوم ، من اخراج ليني ريفنشتول ، أصيبت في الصميم ، كغيرها من الفنون الاخرى والنشاط الفكري الالماني .

وفي فرنسا ، كما في المانيا ، مهدت السينما الناطقة السبيل امام السينما الوطنيـة . فالعصر عصر رنيـه كلير العظيم (تحت سطوح باريس – المليون) ثم تطلع علينا سلسلة الافـلام التي تنزّ بنتائج الازمة العالمية كما تنضح بالهواجس السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٤ تموز– لنا الحرية) . ويظهر التطور على أتمه ، مع جان رينوار عندما يعمل مع بانيول الاختصاصي الضليع بتصوير الجماهير في مقاطعة بروفانس فيعطينا : طوني ، هذا الفيلم الذي يعالج قضايا هموم اليد العاملة النازحة ، ثم افـلام من وحي الماركسية (الحيـاة لنا – الوهم الكبيـر – المارسيلياز – الوحش البشري) ... والوحي ذاتـه نجده لدى جان فيدر في الفيـلم : السوق الخيرية الضخمة ، حتى لدى دوفربيه (العصر الجميل) . والى جانب هذه الافلام الاجتماعية ظهر نوع جديد يشابه من قريب ، لون افلام رعيان البقر واللصوصية في اميركا ، وهي تنزع لوصف « البيئة » ، والتي تنزّ بواقعية مريرة وبائسة امثال فيلم بابيه موكو لدوفربيه . وفي هـذا اللون من الافلام المتشائمة الواقعية ، يبرز العيان مارسيل كارنيه (ومساعده الامين جاك بريفير) بالفيلم الذي اخرجه بعنوان : رصيف بروم – وفندق الشمال ... بعـد ان اتسمت تشاؤميته بطابع اسطوري خلال الحرب بالفيلم : زوار المساء (١٩٤٢) وقبيل الحرب الاخيرة برزت الصناعة السينمائية الفرنسية ابرز فناً واتقاناً منها لدى هوليوود التي اتسمت افلامهـا بطابع متوسط جداً جعلت مقروهام يصفها مازحاً مباسطاً : هذا الجهاز الجبار لاخراج المقانق .

الكتاب الثاني

الانهيار الاقتصادي ونتائجه

الفصل الأول

الانهيار الاقتصادي

تتميز الازمة الاقتصادية التي وقعت عام ١٩٢٩عن كل ما تقدمها من أزمات اقتصادية، في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين . فقد كان لها من العنف والعمق والشمول ما أفضى الى انحلال النظام الاقتصادي وشله تماماً كما أدّت الى افلاسات عملاقة ، في عالم تهتز منه العمد والاركان ، ووضعت النظام الرأسمالي وجهاً لوجه مع مشكلات لم يستطع السيطرة عليها بشق المرائر وبعد تعديلات أساسية أدخلت عليه .

١ – انفجار الأزمة وامتدادها الى أقصى المعمور

دورة الازمــات الاقتصادية

خبر القرن التاسع عشر ، العديد من هذه الأزمات ونظر اليها نظرته الى امراض ملازمة للنمو والتطور لا يلبث معها ما يساعده على تصحيح الاوضاع بيسر وبصورة تلقائية ، وذلك باستقطاعه المشروعــات التي تشكو العسر او تلاقي المصاعب ، ثم يعود الازدهار وتعود العافية الى النشاط التجاري والوضع الاقتصادي بأجمه . وهذه النظرة المشبعة بالتفاؤل التي اعتاد ان يلقيها على الازمات التي لم يكن من الممكن تفاديها والتي تثبت فائدتها في نهاية المطاف ، اخــذ الماركسيون يعلونها بالقول ان تقارب حدوث هذه الأزمات وتوالي وقوعها بعنف الواحدة منها بعد الاخرى ، عجلت كثيراً في حركة تركيز المشروعات وتمركزها كما أبرزت مــا تتصف به هذه الاستثارات من نزعة عارمة الى الاحتكار ، وان التطورات التي ألحقتها بالهيكل الاقتصادي حتمت وقوعهـا وجعلتها أكثر تواتراً وأكثر ضرراً وأذى ، ليس فقط لمصالح الكادحين المأجورين ، بل أيضاً للمصلحة العامة .

فقد سبق لعلماء الاقتصاد وظنّوا بوقوع أزمات دورية عقبتها حقب من الازدهار ، ارتفعت خلالها الاسعار وقلت حوادث البطالة وازدادت الارباح ، وحقب من الانهيار الاقتصادي تلسم

بسمات عكسية . ومع تضارب الآراء بينهم حول مدد هـــذه الدورات والاسباب الموجبة لها نقدية ، مالية هنا ، واقتصادية هناك وسياسية هنالك ، فقد سلموا مع ذلك ان دورات قصـيرة الامد (من ٤ – ٨ سنوات) عقبتها دوماً دورات اطول مدى واوسع شمولاً ، تراوح معدلها بين ٤٠ – ٧٠ سنة . فالازمة التي كشرت عن انيابها عام ١٩٢٩ ، كانت في زعمهم النهـاية الطبيعية ، لحقبة طويلة الامد وان ما اتصفت به من عنف استثنائي وتعقيد وتشابك وطول امد ، يجب ردّه هنا الى تجمع اسبابها الخاصة مع الاسباب الاخرى التي هي وراء كل أزمـة قصيرة ، ومهما يكن من الامر ، فقد بزّت بخطورتها ، اية ازمة من هذه الازمات « العـالمية » التي عرفها التاريخ الحديث ، حتى تلك التي وقعت منها عام ١٨٥٧ ، والتي نظر اليها الكثيرون آنذاك ، بأنها أعنف أزمة عرفتها البشرية عبر تاريخها المديد ، هـــذه الازمة التي طلعت هي الاخرى ، اول ما طلعت ، في الولايات المتحدة الاميركية ، وامتـــدت عقابيلها الى كل من انكلترا وهمبورغ والى كل بلدان اوروبا الشمالية والغربية .

لازمة ١٩٢٩ من الاتساع والشمول ما ليس له مثيل

امتازت الازمة الجديدة عن مثيلاتها في الماضي ، بعـــدة سمات فرّدتها وطبعتها . فإعادة البناء الاقتصادي ، وإعادة تجهيز العـالم صناعياً في أعقاب ازمة ١٩٢٠ – ١٩٢١ ، بحيث تجـاوز الانتاج العام معدله لعام ١٩١٣ ، لم يتم إلا بعد التغلب على صعوبات كبيرة . ثم ان ازمـــة ١٩٢٩ لدى انطلاقها ، لم يسبقها كغيرها من الازمات الماضية ، ارتفاع عام في الاسعار والارباح والاعمال . فقد وقعت ، على عكس ذلك ، في فترة من انخفاض الاسعار وهبوطها وفي عالم بدت على القطاع الزراعي فيه ، عوارض خطيرة من الركود والهبوط ، وفي عالم قد يتجاوز عدد العاطلين فيـه عن العمل ، العشرة ملايين عاطل ، في عالم معظم الدول الاوروبية فيـه رأت نفسها اعجز من ان تصل الى ما كانت عليه تجارتها الخارجية قبل الحرب العالمية . وهذه الازمة تتميز ، من جهة اخرى عن الازمات التي شهدها القرن التاسع عشر ، بما تم لها من شمول واتساع ، وهو شمول يفسره لنا القطاع الرأسمالي الذي كان يتأثر وحده في الازمات السابقـة ، بينما نراه يسيطر الآن على البلدان الصناعية الكبرى . وهكذا نرى ان النظام المـالي بأسره اهتز من اساساته . ففي الحين الذي كانت فيه الزراعة ، في القرن التاسع عشر تكاد لا تتأثر ، وكانت الازمة الكبرى الاخيرة التي وقعت خلال الربع الاول من القرن العشرين ، انها كانت ازمة اوروبية على الاخص وألمت بنوع خاص ، بغلال الحبوب ، فأزمة عام ١٩٢٩ كانت صناعية زراعية في آن واحـــد وتأثر بنتائجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في البلاد ، فانقضّت على الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى اوروبا وعلى البلدان نصف الاستعمارية والاستعمارية على السواء ، كما تضرس بها كل قطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية . فالازمات الاقتصادية السابقة لم تعرك بثفالهـا سوى العمال وارباب العمل ، بينما احتفظ المزارعون والموظفون واصحاب الايرادات بدخلهم سالماً غير منقوص ، بل كثيراً ما كانوا ينعمون ، من جراء انخفاض الاسعار في الوقت الذي كانت فيـه مدّخراتهم

تساعد على تصفية الازمة . اما ازمة ١٩٢٩ ، فقد اخذت بتلابيب كل فئات المجتمع وأصابت في الصميم دخل كل الطبقات ، مباشرة او مداورة عن طريق هبوط سعر النقد ، إذ أصيبت كل العملات بالهبوط والانهيار ، كما تسببت عن حسومات محسوسة في المداخيل والمرتبات . فالعمال لم يعودوا وحدهم فريسة البطالة ، بل وقع فريسة لها ايضاً كل من موظفي المكاتب والادارات وصغار الصناعيين وصغار التجار والعمال المهنيين الذين اضطروا الى اقفـــال متاجرهم والبحث عن عمل يستطيعون معه تأمين اودهم وأود ذويهم .

نقطة انطلاق الازمة : الولايات المتحدة

انفجرت الازمة يوم « الجمعة الاسود » في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩ ، وعلى حين غرة وفي غفلة من الجميع ، وابتدأت بأزمــة بورصة . صحيح ان اسعار اسهم النحاس والصب والفولاذ اخذت بالهبوط منذ ايار ، كما اخذت تهبط في الفصل الثاني من هذه السنة ، أرباح صناعة السيارات ، وبقيت في هبوطها الذريع في الفصل الثالث ايضاً ، بالرغم من تحسن المبيعات ، فقد استمر العجز في تقهقر موصول . وهـذه الدلائل والاعراض التي لم تكن لتخفى على الناس ، صحبتها ضجـة مدوّية من جراء افلاس المصرف الانكليزي هاتري الذي كان يستثمر فوتوماتون ، مما أدى الى رفع الحسم في بورصة لندن ، وعودة جانب من رؤوس الاموال الانكليزية الى البلاد ، والى بيع السندات والاسهم الاميركية من قبل المضاربين الانكليز . وفجأة وقعت معاملات مالية نهار الاثنين الواقع فيـه الحادي والعشرون من تشرين الأول ١٩٢٩ ، ليعاد بيعها ، نهار الخميس بعروض كبيرة بأي سعر كان ، تناولت نحواً من ١٣ مليون سهم . ولم يفد شيئاً تدخل ستة من اكبر مصارف بادرت الشراء ، ايقافاً منها لحركة الهبوط الجارف ، في تهدئة الهلع العام الذي دب في القلوب ، وفي ٢٩ تشرين الاول بيع اكثر من ١٦ مليون سهم ، فازداد الهبوط اكثر فاكثر بحيث هبط دليل الاسهم الصناعية ، في منتصف تشرين الثاني من ٤٦٩ الى ٢٢٠ .

وهكذا فالازمة الصناعية التي اطلت على الناس لن تلبث ان ازدادت حرجاً بعد الانهيـار المالي والهلع الذي سعر الخوف في القلوب ، فأصار الى الفشل الذريع ، كل محاولة كبح او تقييم ، لا سيا والعناصر الضرورية للتثبيت كالاستهلاك الى اقصى حد وزيادة القيَم ، اختفت بسرعة ، كما ان عدداً كبيراً من حملـَة الاسهم الذين لم يدفعوا إلا جزءاً ضئيلاً من قيمتها ، وجدوا انفسهم فجأة مديونين ، عدا عن ان عدداً كبيراً منَ التجار ومن أرباب الصناعة الذين اخـذوا سلفات على ما لهم من اعتمادات مصرفية اساسها الاسهم التي يحملونهـــا ، رأوا اساس هذه الاعتمادات يضيع ويختفي . كذلك توقفت تماماً صفقات البيع بالتقسيط ، وأجلت او ألغيت طلبـــات التوصية وتراكم الانتاج والتجهيزات . كل هـــذا الاستنزاف الضخم انزل الرعب في طول اميركا وعرضها .

وبعد انهيار الاسعار في البورصة أطلت ازمة الانتاج الصناعي ، فازدادت حرجاً يوماً بعد يوم . فقد تداعت بسرعة كلية ادلة الانتاج على اقدار وانساب حسب الصناعات وهبطت الى

ادنى مما كانت عليه في السنة الماضية . فصناعة السيارات اخذ انتاجها منذ تشرين الاول يهبط بحيث بلغ معدل هبوطها في الاشهر الثلاثة التالية الى النصف . واستمرت الازمة في تصاعد متدرجة ، بحيث اتصلت في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ ، بكل قطاعات الصناعة ، فانخفض انتاج الصلب ، اذ ذاك ، الى النصف . وفورد الذي اضطر الى اعتماد خمسة ايام عمل في الاسبوع ، في ربيع عام ١٩٣٠ عاد فانقصها الى ثلاثة ايام عمل في آب . وهبطت كذلك واردات السكك الحديدية والتجارة الخارجية بالرغم من اعتماد التسعيرة القصوى لحماية التجارة التي أقرها قانون هولي سموت . وأدت البطالة الى انخفاض كبير في دخل الطبقة العمالية العام . وفي ربيع عام ١٩٣١ ، اجريت تخفيضات على الاجور بنسبة ١٠ — ٣٠ ٪ وازدادت اتساعاً في الصيف والخريف من تلك السنة .

الازمة تبلغ اوروبا وكل ارجاء العالم

كان من جراء الذعر المالي الذي اصيبت به نيويورك ان قضى تماماً على كل حركة تسليف لأوروبا . وتوقف تماماً خروج الدولار من البلاد بعد ان اخذت اميركا باستثماره وتوظيفه على نطاق واسع في الخارج منذ عام ١٩٢٢ ، مع العلم ان اقتصاد اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ، ولا سيما المانيا ، لم يكن ليقف على قدميه الا بواسطة المساعدات الاميركية . وابتداءً من تشرين الاول ، اعلن افلاس بنك بودين للتسليف في النمسا ، وراحت الحكومة النمساوية تحاول تعويمه بواسطة بنك التسليف النمساوي . الا ان الانتخابات الالمانية العامة التي وقعت في ١٤ ايلول ١٩٣٠ والتي تميزت بأول نجاح حققته الحركة النازية في البلاد ، ومعارضة الحكومة الفرنسية والايطالية لمشروع الاتحاد الجمركي بين النمسا والمانيا اقلقت الاوساط المالية واخذت تسحب اموالها . وفي ايار ١٩٣١ توقف بنك التسليف النمساوي نفسه عن الدفع وهبطت اسهمه ٢ ٪ من قيمتها الاسمية . واذ ذاك حدث اندفاع على المصارف في كل اوروبا الوسطى مما ادى الى سلسلة من الافلاسات . والمصارف السويسرية والهولندية والاميركية التي كانت قد وظفت رؤوس اموال جسيمة لآجال قصيرة في المانيا (اكثر من ١٢ مليار مارك) حاولت سحبها واستعادتها الى البلاد . وامام اشتداد حركة السحب هذه ، نالت الحكومة الالمانية من الرئيس هوفر ، في ٢٠ حزيران ١٩٣١ ، امراً بتأجيل وفاء الدين لسنة في كل ما يتعلق بتعويضات الحرب ، وهو تدبير عجز عن اصلاح الوضع المالي في المانيا حيث استمر سحب الودائع الاجنبية والوطنية على اشده . وقد جرّ افلاس شركة قطن الشمال في برين عن ٢٠٠ مليون مارك الى افلاس مؤسسة دانات المالية وانهيار الوضع المالي بكامله . واذ ذاك قرر المستشار الالماني برونني إقفال كل المصارف ومؤسسات التوفير والتسليف الاخرى . وعندما استأنفت هذه المؤسسات نشاطها في شهر آب ، بقيت كل الاعتمادات والارصدة الاجنبية في المانيا مجمدة واضطرت ان تنزل عند قرار جديد بتأجيل وفاء الديون .

هبوط سعر الجنيه

واخذت المصارف التي تعاني من صعوبات مالية تنهار الواحدة بعد الاخرى في كل من ڤيننا والنمسا ورومانيا ويوغوسلافيا ، وفي فرنسا (مصرف اوستري ومجموعة مصارف اوركتاف هبورغ) . وراحت الدول تحاول حيناً إعادة تنظيمها كما حدث في كل من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا ، وفي ٢٤ ايلول ١٩٣١ ، لم تبق فاتحة ابوابها سوى بورصات نيويورك وباريس وبراغ ، وموجة الافلاسات هذه لم تتكرس حدتها الا في ربيع عام ١٩٣٢ . إلا ان النازلة المالية لم تقف عند هذا الحـــد . فقد اهتزت انكلترا من أساساتها أمام الخسارة الجسيمة التي لحقتهـــا من جراء افلاس بنك التسليف الدولي وتجميـــد رؤوس الاموال الموظفة في المـانيا وفي اوروبا الوسطى ، اذ عجزت المصـــارف البريطانية عن سحب ودائعها في الوقت المناسب (٧٣ مليون جنيه لآجال طويلة ، و٩٠ مليون جنيه لآجال قصيرة) ، مما ألحق هزة عنيفة بحركة القطع . وراح عـــدد كبير من الاجانب القلقين على اموالهم ومدخراتهم يحولون ما لديهم من جنيهات الى ذهب أو فرنكات أو فلورين أو دولارات ، بحيث رأى بنك انكلترا نفسه يفتقر كلياً الى رصيد كافٍ من الذهب . وحركة سحب رؤوس الاموال هذه أخذت شكلاً خطيراً بالرغم من تقديم مصرف فرنسا له اعتمادات قيمتها ٥٠ مليون جنيه ، وفي ٢١ تشرين الاول تخلت الحكومة الانكليزية عن قاعدة الذهب . وهذا التخلي من قبل الانكليز عن تعادل الجنيه للبرة الذهب بعد ان ضحت انكلترا ما ضحت في سبيل الاحتفاظ بهذا التعادل، زاد الوضع سوءاً، إذ أدى الى انهيار فظيع في الاقتصاد النقدي العالمي . وهبط الجنيه في بضعة ايام الى ٣٠٪ من قيمتها الاسمية بالنسبة الى سعرها الماضي ، كما ان هذا الهبوط سبب هبوطاً مالياً لدى ٣٠ بلداً نقدها مرتبط بالنقد الانكليزي ، كالبلدان السكندينافية والدومينيون (باستثناء اتحاد جنوبي افريقيا وكندا) والبرتغال والسيام ومصر وبوليفيا ، حتى وفي اليابان في كانون الاول ١٩٣١ . وراح عدد كبـير من الافراد والمؤسسات الاقتصادية التي لها جنيهات انكليزية ، والبيوتات التجارية في كل البلدان الـتي ترتبط بعقود محررة بالجنيه الانكليزية ، ومصارف الاصدار التي كانت حولت جانباً كبيراً من ودائعها الى ليرات انكليزية ، وفقاً لقاعدة الذهب التي اصابتها خسائر محسوسة : فقد اصاب بنك فرنسا خسارة تقدر بمليارَي فرنك ، وبنك البلاد الواطية ثلاثين مليون فلورين ، وبنك بلجيكا ٦٥٠ مليون فرنك بلجيكي .

وهكذا باستثناء فرنسا التي لحقتها الازمة عام ١٩٣١ ، كل دول العـالم تضرست بها منذ عـــام ١٩٣٠ .

الازمة في الدول الجديدة

تضرست هذه البلدان بنتائج الازمة من الخارج ، بعـــد ان تأثرت عميقاً بالهبوط المفـاجيء في صادراتها ومن جراء توقف رؤوس الاموال من الخارج . ففي كندا هبط سعر القمح من ١٢٤ سنتا عام ١٩٢٩ الى اقل من ٦٠ عام ١٩٣١ ، وزاد الطين بلة قحط موسم الحبـوب في الغرب ، في سنة ١٩٣١ فقضى على

الموسم قضاءاً تاماً في مليونين من الهكتارات الزراعية . وراح كبار المزارعين يصرفون عمالهم ويستغنون عن الجرارات الزراعية لغلاء الوقود اللازم لها فيعودوا الى الاستعانة بالحصان . والمردود العام للمزارعين الكنديين الذي كان عام ١٩٢٧ – ١٩٢٨ نحواً من ١٨٠٠ مليون دولار هبط في سنة ١٩٣٣ – ١٩٣٤ الى اقـــل من ٨٠٠ مليون دولار ، كما هبط الدخل الصافي من ١٥٠٠ مليون دولار الى اقل من ٥٠٠ مليون . ودليل المحصول الزراعي هبط بنسبة ٢/٣ بينما لم يهبط الدليل العام للاسعار الى ادنى من الثلث . والقدرة الشرائية عند المزارعين هبطت الى الصفر . وعندما اخذت الاسعار تعود الى الارتفاع بعد عام ١٩٣١ ، بقيت في معدل هزيل اذا ما قيست بكلفة النقل ونفقات الخزن والعمولة التي لم تكن لتسمح باي عصر او ضغط . وقيمة الارض الزراعية في السهل حيث بلغ سعر الهكتار ٢٥٠ دولاراً عام ١٩٢٨ ، هبط الى ١٢٫٥ دولار حتى في هذه الظروف التي تشجع على البيع . والانتاج الحرجي هبط الى ادنى من الثلثين هو ايضاً كما ان انتاج المناجم الذي كان ٣١١ مليون دولار ، هبط الى ١٨٣ مليون دولار عـام ١٩٣٢ ، ثم عاد وارتفع الى ٢٧٣ مليون دولار عام ١٩٣٤ .

وفي اوستراليا ونيوزيلاندا اخذت تهبط ، هي الاخرى ، اسعار الصـــوف منذ آب ١٩٢٩ وازداد الهبوط انحداراً حتى مطلع عام ١٩٣٣ . ومع ان حجم الصادرات من الصوف والقمح والغنم والبقر والسكر والارز زاد بشكل ملحوظ واحيـــاناً تضاعف مرتين وثلاثاً ، فان قيمة هذه الصادرات لم تكن تمثل عام ١٩٣١ – ١٩٣٢ سوى ٥٥ ٪ من قيمتها لعام ١٩٢٨ – ١٩٢٩ ، ورافق حدوث الازمة في جنوبي افريقيا حدوث اطول جفاف عرفته تلك البلاد خلال السنوات الستين الاخيرة من تاريخها مع تعرض قطعان الغنم فيها لامراض وافدة ، مما ادى الى هبوط ذريع في اسعار الذرة والصوف والمحاصيل الزراعية الاخرى . واستخراج المـــاس هبط الى ٥٠٦٫٠٠٠ قيراط اي ١/٩ محصول البلاد منه عام ١٩٢٧ . والمنجم الاول الواقــع على مقربة من بريتوريا جرى سدّه واقفــاله . ولم يبق للاتحاد من منجاة سوى انتاجه من الذهب .

وشمرت الهند من جهتها بشدة وطأة الازمة اكثر من غيرها من هــذه البلدان التي عانت منها الامرين اذ ان ٣/٤ السكان فيها يعولون على تصدير الخامات والمواد الاولية بعد ان هبطت اسعار هذه المواد الى اقل من النصف . فبين ١٩٢٨ – ١٩٢٩ و ١٩٣٢ – ١٩٣٣ ، هبطت قيمة الصادرات من ٣٣٩٠ مليون روبية الى ١٣٥٠ مليون كما انخفض الاستيراد الى النصف ، بينما الفوائد المترتبة على القروض والنفقات العامة غير المجدية بقيت على بهاظتها كالمعتاد .

واجتازت البرازيل ازمة جديدة في زيادة انتاجها من البن اعنف واثقل من تلـــك الازمة التي مرت عليها في مطلع القرن ، كما ان افتقار البلاد الى مساعدة المصارف الاجنبية الكبرى سبب انهيار الاسعار في بورصة نيويورك ، اذ هبطت من ٢٣ سنتا الى ٨ سنتات . وقد جر هبوط الجنيه وراءه الى الافلاس الذريع ، عدداً كبيراً من المزارعين ، والى نزع اليـــد عن ملكية

الاراضي المرهونة واستخلاصها من ايدي اصحابها . اما الجزر المنتجة للسكر في امـيركا الوسطى والبحر الكرايبي ، فقد عرفت ، هي الاخرى ، مثل هـذا الهبوط ، كما ادى الى فقدان الكثيرين لاملاكهم بعد ان نزعت من حيازتهم. والارجنتين التي يقوم ازدهارها على بعض المحاصيل الزراعية ، فقد تكدست فيها محاصيل الحبوب واللحوم وغصت بهـا المستودعات والمنابر الخاصة ، وانخفض بالتالي سعر البيزو كما هبطت قيمة الارض ، الامر الذي اضطر معه عدد كبير من الملاكين الى رهن املاكهم والتقدم الى السلطات المعنية بطلب تأجيل وفـاء الديون بعد ان استحال عليهم الوفاء في المواعيد المضروبة له .

٢ - مظاهر الازمة

الازمة الصناعية

فاذا ما قارنا بين دلائل الانتاج الزراعي وبين دلائل الانتاج الصناعي في العالم لظهر لنا ان الانتـاج الزراعي بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، قلما تغير ولو لحقـه بعض النقص الطفيف بينما نقص الانتـاج الصناعي ١٥ ./. من معدله العام .

فالمظهر البارز للازمة يتبلور على انه في هذا الانكماش العظيم الذي جـاء اشد بكثير من اي انكماش مماثل وقع في الازمات السابقة ، (المانيا من ٣٩ ٪ الى ٦ ٪) من الانتـاج الصناعي الذي بلغ ادنى دركاته في تموز ١٩٣٢ ، اذ سجل ٣٨ ٪ ادنى من المعدل المسجل في حزيران ١٩٢٩ . ثم أطلت حركة ارتفاع بعد ان رسمت خطاً متكسراً بين هبوط وارتفـاع لتستمر في الصعود في الخريف . وقد جاء هذا الانكماش اعنف واشد في البلدان الصناعيـة (اوروبا المصنعة والولايات المتحدة الاميركية) اكثر منه في بلدان اوروبا الزراعية واليابان ، وهكذا نرى ان اكبر خسارة وقعت تركزت على الاخص في مساحـة ضيقة نسبياً ، اذ ان ٣/٤ الانتاج الصناعي في العالم ، كان عام ١٩٢٨ ، موزعاً عـلى اربع دول كبرى هي الولايات المتحدة الاميركية (٤٤،٨ ٪) والمانيا (١١،٥ ٪) والمملكة المتحدة (٩،٢٦ ٪) وفرنسا (٧ ٪) . وتملك هذه الدول مع الخمس التالية : بلجيكا - هولندا - سويسرا - النمسا - كندا ٨٠ ٪ من الانتاج الصناعي ، بينما يتقاسم الباقي كل من الاتحاد السوفياتي وايطاليـا واليابان والهند واسبانيا والسويد وبولونيا والارجنتين ، وهي دول يبرز عليهـا بالاكثر ، الطابع الزراعي . واكبر خسارة سجلت في هذا المجال ، وقعت على الولايات المتحدة (٩٠ ٪) من مجموع الانتاج في البلدان الصناعية الاخرى ، وهو انهيار لم يسبق له مثيل من قبل حتى في ازمات الحروب ، اذ لم يزد عن ٣٠ ٪ في الدول المتحاربة في اوروبا .

المزارعون والوضع الحرج الذي تخبطوا فيه

لما كان الانتاج الزراعي (ولا سيما انتاج المحاصيل الغذائية) لم يتغير الا قليلا ، فالازمة في هذا القطاع كانت اقل انتشاراً وأقل استواء منها في القطاع الصناعي . فقد ارتدت طابع ازمة خانقة تأثرت بها اسعار المصنوعات بعد ان بلغ المعدل الوسط للهبوط في الولايات المتحدة ٥٧ ٪ ، من حزيران ١٩٢٩ الى كانون الاول ١٩٣٢ . وكان من نتائج انكماش القدرة الشرائية في المدن ان تسبب عن انكماش مماثل في الريف ، وتكشف بالتالي عن انكماش في استهلاك المواد المشتراة . فأينما تكاثرت الاستثمارات الزراعية ، نرى تلك المجتمعات تعود الى «الاقتصاد الاستهلاكي» . فهي تعول في معايشها على انتاج المزرعة دون ان تكترث بمقايضتها بالمواد المصنوعة . والبلدان التي سبق لها ووجهت اقتصادها الزراعي وجهة تخصص معينة معدة للأسواق العالمية ، والتي زهد فيها هذا الاجنبي وامتنع عن استيرادها ، فالفائض من هذا الانتاج كان في وضع يدعو للأسف الشديد . والبلدان التي تعول على التصدير الزراعي خاصة هي هذه البلدان بالذات التي تضرست بالأكثر من اي فئة اخرى من السكان . وهذا شيء ملموس في الولايات المتحدة واليابان وبولونيا وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا والارجنتين وكندا .

ففي كل هذه البلدان ، اضطر المزارعون لاجراء تخفيضات محسوسة في استهلاكهم للآلات والاسمدة والاعتدة الزراعية ، ولغير ذلك من المستهلكات الزراعية ، مما زاد في حرج بطالة العمال العاملين في الصناعة (في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من مليوني عاطل عن العمل) . ومن جهة اخرى ان تعذر تجديد الاعتدة الزراعية واجراء اصلاحات ضرورية في المباني كان من بعض نتائجه هبوط ملحوظ في ثمن المزارع وقيمتها .

واخيراً وليس آخراً ، فهذه الازمة التي حدّت من حركة نزوح السكان في الريف باتجاه المدينة ، قد تسببت في ازدياد حركة العرض في اليد العاملة في الريف ، اي ان الحركة أدت الى نقص في الاجور جاء محسوساً وعلى نسبة كبيرة ، بحيث ان تطور الاقتصاد الاستهلاكي شجع المزارعين على صرف العمال المأجورين ، والاستعاضة عنهم باعضاء الاسرة . وهكذا فالبطالة في المدن تسببت الى حد كبير ، في البطالة في الريف .

وقد اشتدت وطأة الازمة بالاخص على الاستثمارات التي ترزح تحت الديون ، كما هو الوضع في سويسرا مثلاً (٥١٫٨ ٪ من رأس المال المستثمر) ولا سيما الاستثمارات الصغيرة في هذه البلدان التي سبق لها وقامت باصلاح زراعي في الداخل . ولما كان يستحيل على المزارعين وفاء لفوائد المترتبة على ما عقدوا من ديون ، فقد اضطروا الى الاستدانة من جديد . وهكذا تراكمت الرهونات ورزحت الممتلكات تحت اعباء جديدة في كل من بولونيا وهنغاريا (٤٠ ٪) وبلغاريا (اكثر من ٥٠ ٪) والمانيا . وفي الولايات المتحدة تحولت ملكية ألوف المزارع الى المصارف الدائنة ومعاملات الحجز التي اجريت خلال الضائقة المالية انتهت كلها بتملك شركة

متروبوليتن للضمان على الحياة لأكثر من ۷۳۰۰ مزرعة . وفي ولاية مونتانا وحدها ، امتلكت الشركة المفلة ، عام ۱۹۳۷ اكثر من ١٥،٦ ٪ من مزارع الولاية بعد ان ألقت عليها الحجز . وفي ولاية أيوا ١١،٩ ٪ . وقصة صغار المزارعين هؤلاء في اوكلاهوما الذين انتزعت المصارف الدائنة مزارعهم المرتهنة واصبح اصحابها مرابعين بعد ان كانوا اسياداً لها ثم انتهى امرهم بالطرد عندما راحت هذه المصارف تضم المزارع الصغرى بعضها الى بعض ، ترويها لنا رواية « عناقيد الغضب » . فليس بغريب قط ان يرى ٢٩ ٪ في عام ۱۹۳۹ ، انفسهم مرغمين على تسديد الاقساط المترتبة عليهم بالعمل في الخارج . والوضع الذي احاط بالمرابعين في الجنوب الشرقي من البلاد كان ادهى وأقسى مما اتينا على وصفه ايضاً ، وعلى هذا قس وضع المزارعين ولا سيما من يعمل منهم في مواسم خاصة او يتزحون في مواسم خاصة عن مناطقهم في سبيل العمل في الخارج .

اجور وبطالة

تسببت الازمة في قيام بطالة كثيفة بين صفوف العمال لدى عدد كبير من البلدان بعد ان تثاقلت وطأتها على الفئات والمجتمعات العمالية في القطاع الصناعي ، لتنتقل منه فيما بعد الى القطاعات الاخرى . فالبطالة لا تصيب كل الحرف بالسواء ، فصفوف العاطلين عن العمل كانت اكثف بين عمال المناجم وصناعات التحويل والبناء منها في قطاعي الزراعة والنقل (باستثناء الولايات المتحدة الاميركية ، حيث الانكماش بلغ أشدّه ، بينما لم يعان القطاع التجاري كثيراً .

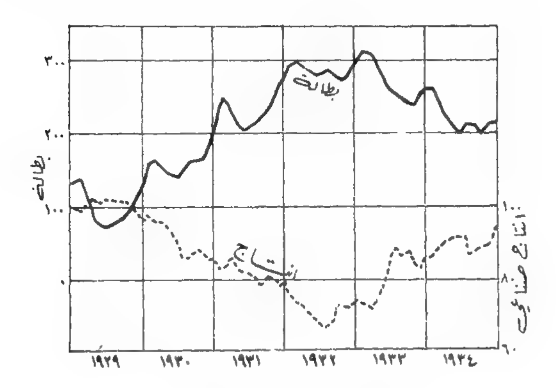
فانكلترا وحدها احتفظت باجور كانت مرتفعة نسبياً . فقد اتاحت القوانين الصادرة في الولايات المتحدة رفع هذه الاجور ، كما ان وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا تميز بحركة إنعاش في اجور العمال . فجاءت الازمة النقدية تفسد عليهم الفوائد التي تم لهم تسجيلها . وفي ايطاليا ، هبطت اجور العمال العاملين في المجال الزراعي ، بين ۱۹۲۸ - ١٩٣٤ ما نسبته ۳۰٪ في كل من مقاطعة اميليا ، و ٣٢ - ٥٠٪ في مقاطعة لومبارديا . ومنذ عام ۱۹۳۰ ، مع تطور صناعة النسيج وسياسة الاكتفاء الذاتي ، اصبحت الدولة الايطالية اكبر مستخدم للعمال في البلاد . فنتج عن ذلك ارتفاع في معدل ربح العامل بالساعة ، ولم يلبث هذا المعدل ان عاد الى نسبته عام ۱۹۲۸ ، الا انها بالفعل كانت ادنى ، لان ساعات العمل لدى العامل كانت اقل مما كانت عليه عام ۱۹۲۸ . وارتفعت الاجور كذلك في المانيا ، بمعدل ١٤٪ بين ۱۹۳۳-۱۹۳۹ الا ان ارتفاع تكاليف الحياة في البلاد ، والحسومات العديدة التي تعرضت لها الاجور ، اعادت النسبة الى ما كانت عليه من قبل . وبالرغم من هذا الارتفاع ، ومن ازدياد العمل ، فقد بقيت اجور العمال والمرتبات الموزعة عام ١٩٣٨ في المانيا ، اقل مما كانت عليه على العموم ، سنة ١٩٢٩ .

ومع ان النشاط الصناعي كان في هذا التاريخ على خير ما يكون من الازدهار ، فعدد العاطلين عن العمل لم يكن لينقص عن ١٠ ملايين في العالم ، مع العلم ان هذا العدد ارتفع الى

ثلاثة اضعافه ، بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ . فاذا ما اضفنا الى هذا العـــدد ، عـدد العاطلين جزئيا والعاطلين غير الملحوظين لبلغ عدد العاطلين عن العمل ٤٠ مليوناً تقريباً . وعـدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة، عام ١٩٢٩ الذي كان يتراوح بين ١،٥٠٠،٠٠٠ و ٢،٥٠٠،٠٠٠ ، ارتفع عام ١٩٣٢ الى رقم تأرجح بين ١١ مليوناً و ١٢ مليونا ونصف، وفي عام ١٩٤٠ لن يهبط هذا العدد الى اقل من ٧ ملايين . فالحرب العالميـة الثانية وحدها هي الـتي استطاعت ان تضع حداً لهذا الوضع الحزن . وفي المانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل ٣،٨٠٠،٠٠٠ في عام ١٩٣٠ ، و ٥ ملايين بعد هذا التاريخ بشهرين ، و ٥،٢٠٠،٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وكان في تشيكوسلوفاكيا ٤١،٦٠٠ عاطل عن العمل عام ١٩٢٩ فاذا بهذا الرقم يرتفع الى ١٠٥،٠٠٠ ، عام ١٩٣٠ ، والى ٥٥٤،٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وعدّت النمسا ١٩٠،٠٠٠ عاطـــل عن العمل سنة ١٩٢٩ ، فارتفع العدد عام ١٩٣١ الى ٣٠٠،٠٠٠ ، ليبلغ ٣٧٨،٠٠٠ عام ١٩٣٢ . فهذه البلدان الثلاث التي تضم معاً ٨٧ مليون نسمة منهم ٦٢،٥٠٠،٠٠٠ صالحون للعمل، لحقت البطالة بـ ٦،٥٠٠،٠٠٠ عامل مع عائلاتهم . وعدت البطالة في ايطاليا ، عــام ١٩٣٢ اكثر من ٣٠٠،٠٠٠ عاطل عن العمل حسب الاحصاءات الرسمية ، بينا كان اكثر من نصف عدد العمال هم عاطلون عن العمل باستمرار او قسماً من وقتهم . وارتفع عدد العاطلين في انكلترا من ١،١٤٢،٠٠٠ (٩،٧٪) عام ١٩٢٩ الى ٢،٦٦٣،٠٠٠ ، في كانون الثاني ١٩٣١ (٢١،٥٪) لتبلغ نسبتهم ٢٢٪ عــام ١٩٣٢ من بينهم ٣١،٧٪ يعملون في المباني الجديدة ، و ٢٨،٣٪ في الصناعات الاستخراجية ، و ٢٨،٥٪ في الصناعات الحديدية . وفي فرنسا ، ارتفع عدد العمال العاطلين ، من ١٠،٠٠٠ عاطل ، عام ١٩٢٩ ، الى ٣٠،٨٠٠ عام ١٩٣٢ . ومن الملاحظ ان عدداً كبيراً من العمال الاجانب اضطروا للعودة الى بلادهم بعد ان تضاءلت وسائل العمل في فرنسا . وارتفع هذا العدد في شباط ١٩٣٨ الى ٣١٢،٣٨٦ . والى البطالة في المجال الصناعي يجب ان نضيف عـــدد العاطلين عن العمل في المجال الزراعي ، وهو رقم يستحيل تحديده .

طرأ على الازمة ابان اشتدادها عوامل جديدة غير مسمفة . ففي الطور الاول منها قــام توازن مطلق بين نشاط الانتاج الصناعي وبين تطور حركة البطالة ، ولوحظ ان تناقص الانتاج بنسبة ١٪ انما يعني نصف مليون جديد من العاطلين عن العمل. اما في الطور التالي فقد تعطلت هذه النسبة واختل هذا التوازن. فالبطالة لا تخف بنسبة حدة الانتاج الصناعي (راجع شكل ٤ ص ١٤٠) ومرد ذلك ان ملايين من العمال الجدد بين صفوف اليد العاملة اصبحوا الآن صالحين للعمل ، في الوقت الذي مكن التطور التقني الصناعة من زيادة حجم الانتاج بعدد اقل من العمال . وعلى الاجمال ، فقد سجلت البطالة اعلى ارقامها عام ١٩٣٢ و ١٩٣٣ ، وفي بعض البلدان ، عام ١٩٣٤ (امثال فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) بينما تباينت كثافة البطالة بين بلد وآخر . فقد كانت نسبة البطالة في المانيا ٤٣،٧٪ بين العاطلين تمامــاً عن العمل بين العمال النقابيين ، و ٢٢،٦٪ يعملون ساعات مخفضة و ٣٣،٧٪ يعملون بصورة منتظمة كل اوقاتهم . ومن غرائب

الامور ان تقع العين على حرفة او مهنة نصف عمالها المؤهلين يعملون بانتظام . وهــــذه النسبة جاءت ادنى ايضاً في اليابان (اقل من ١٠٪) وفي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا (من ١٠ — ١٥٪)، وفي بريطانيا وبلجيكا (من ١٥ — ٢٠٪) ، وهــــذا المعدل نفسه في كل من كندا والسويد والولايات المتحدة (٢٠ — ٢٥ ٪) . وكان المعــــدل اعلى من ذلك في كل من النمسا وهولندا (٢٥ — ٣٠٪) وفي كل من النرويج والدانمارك (٣٠ — ٣٥ بالمئة) . وهكذا نرى ان التفاوت كان كبيراً بين الدول . وعلى هذا قس ايضاً البطالة بين مختلف العناصر والعروق البشرية . فقد



شكل ٤ ـ الانتاج الصناعي والبطالة في العالم بين ١٩٢٩ ـ ١٩٣٤ .
(الدليل ١٠٠ عام ١٩٢٩)

نزلت البطالة بالملونين اكثر منهم لدى البيض ، في الولايات المتحدة الاميركية . فالعبيد كانوا آخر من يدخلون العمل واول من يصرفون من الورشات والمصانع .

ولكي نقيّم البطالة كما يجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ليس الحوادث الرسميــة فحسب بل ايضاً حالات بعض الاسر التي كان كل افرادها او جلهم يجدون لهم عملاً مأجوراً . والحال فليس ثمة اية احصاءات تستطيع معها تبيين او تحديد الاوصاب والآلام المادية التي شعر بهـا ابو الاسرة وزوجته واولاده من جراء وجودهم عاطلين عن العمل .

الجوانب النقدية

تسببت الازمة في كل مكان بعملية تصفية جماعية للاستثمارات القصيرة الاجل ، كما ادخلت التشويش والبلبلة ، في الوقت ذاته ، على نظام المدفوعات بين الدول .

ان انكماش الاسواق الذي اصاب الجميع برذاذه ، وانخفاض عام للاسعار في كل اطراف العالم ، كان من شأنه اقصار الدول المستدينة على وضع يستحيل عليها معه وفاء التزاماتها وما يترتب عليها من فوائد متراكمة ، كألمانيا وبلدان اوروبا الوسطى والدول البلقانية وجمهوريات اميركا اللاتينية . ولذا ، اضطرت هذه البلدان لاعلان تأجيل وفاء ديونها والى اجراء تخفيض في عملاتها ، مكبدة بذلك الدائنين الوف الملايين . وامام هذه الاجراءات والتدابير التعسفية التي اطال العمل بها مكتب مراقبة القطع واجراءات تأجيل دفع الديون ، كان من الطبيعي جداً ان يتردد الدائنون في تكرار معاملاتهم المالية هذه . فرؤوس الاموال التي كانت حتى الآن تستثمر في هذه البلدان المتخلفة في تطورها الاقتصادي، اصبحت الآن ترقد في صناديق اصحابها، وجمدة او مشغلة لآجال قصيرة او في مضاربات نقدية . فالخوف من مصلحة الضرائب ، ومن تخفيض سعر العملة وتحويل السندات الى عملات ، حمل ذلك أدى الى تنفير هذه الأموال وتهريبها ، لا يلوي اصحابها على شيء . فلم تر قط من قبـل مثل هذا التجمع لرؤوس الاموال الهاربة .

واخيراً وليس اخراً فانفجار الازمة كان من بعض نتائجه المباشرة ، هبوط تدريجي في الاسعار، وهو هبوط لم يمكن الحد منه والتصدي له الا بإصدار قرارات تخفيض سعر العملات ، بين ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، بينما استمر هبوط الاسعار في الدول المحافظة على قاعدة الذهب ، الى سنة ١٩٣٥ . وقد بلغ هذا الهبوط مستوى لم يسبق له نظير في تاريخ العالم الاقتصادي : فبلغ ٣٦ بالمئة من الاسعار في التجارة بالجملة لدى انكلترا ، و ٣٧ بالمئة في الولايات المتحدة ، و ٣٤ بالمئة في المانيا ، و ٥٠ بالمئة في هولندا ، و ٤٩ بالمئة في فرنسا (تموز ١٩٣٥) .

الاقتصاد العالمي يتسكع في فوضى محزنة

وهذه البلبلة والاضطرابات التي خلخلت الانظمة التقدمية ، جرّت وراءها الانهيار الكامل للنظام التجاري في كل اطراف العالم . فالاسهم التي جرى تبادلها بين ١٩٢٩ – ١٩٣٤ كانت في تقهقر ملحوظ . فالأسعار بالذهب انخفضت ٥٦ ٪ وحجم المبادلات الذي بلغ نهايته الصغرى عام ١٩٣٣ ، هبط ٢٥٫٥ ٪ .

وقد كان في شبه المستحيل أي بحث عن اسواق جديدة تمتص رؤوس اموال جديدة ، والبضائع الجديدة كانت عملية اشق بكثير مما كانت عليه في الماضي بالنظر للتصنيع المظيم الذي حققته الدول الواقعة عبر البحار (كالولايات المتحدة واليابان) ، وبالنظر لأوضاع روسيا والحرب الأهلية التي قامت في الصين ، وقد راح بعض رجال الاقتصاد يقترحون توسعاً موجهاً في كل من افريقيا وبلدان اوروبا الشرقية ، فتكشفت النتيجة عن محاولة اتصفت بالفوضى الزرية

وبدعوة « النجاة بنفسه اقتصادياً والهرب لكل من أمكنه ذلك » . والكل يسعى للخروج من المأزق وتدبر أمره بحسب طاقاته . وهذا الصراع يقوم به الفرد ضد الجميع ، للبحث عن أسواق عالمية جديدة لن يلبث ان يصبح ، شيئاً فشيئاً ، غير ذي أثر ، وكان من بعض نتائجه العـــامة التخلي عن سياسة حرية التبادل والركون الى الحماية الجمركية المتطرفة ، وتعميم اجراءات الدفاع عن النفس ، والانزواء ضد البضائع وضد الناس ، وضد عملات البـــلدان الاخرى ، واستخدام المنافسة الدولية في المجال التجاري . وقد برهنت سياسة كل فرد لنفسه على عدم جدواها بالمرة لالتجاء الجميع الى الاجراءات والتدابير الواحدة ، بعد ان نسي الناس او تناسوا الترابط الوثيق الذي يشد بصورة لا تنفصم ، الاسواق النقدية الكبرى وأسواق الخامات والمواد الاوليـة بعضاً إلى بعض . وهكذا اخذ الاقتصاد العالمي بالتراخي والانحـــلال والانقسام الى كتل قومية واستعمارية تدير الواحــدة منها ظهرهـا للأخرى . فانكلترا تنطوي على مستعمراتهـا وعلى الدومنيون، وفرنسا تنكمش على امبراطوريتها الاستعمارية، والمانيا ودول اوروبا الوسطى تتطور نحو سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتصام وراء الحماية الجمركية . اما في الولايات المتحدة الاميركية « فالخطة الجديدة » تتجه بالضرورة نحو السوق العالمية او الداخلية . وبعكس ما كان يحدث في الازمات السابقة ، فعودة الاعمال إنما تمت عن طريق تطور الاسواق الوطنية او القومية الخاصة وليس عن طريق توسع الاسواق الخارجية . فالاسواق الداخلية الوطنية هي التي تستهلك القسم الادنى من زيادة الانتاج .

بلغ حجم التجارة العالمية ، عام ١٩٣٦ نحواً من ٨٥،٥ ٪ من المعـــدل الذي سجلته سنة ١٩٢٩ ، بينما قيمته بالعملة الذهب لم تكن لتزيد على ٣٧،٣ ٪ من اصل المبلغ الذي سجله من قبل . والحركة التجارية في اميركا تأثرت اكثرمما تأثرت به الحركة التجارية في اوروبا. فقد انخفضت نسبة حصتها من التجارة العالمية من جراء زيادة الرسوم الجمركية المنفرة عندها . وهكذا استطاعت اوروبا زحزحة التفوق الذي حققته الولايات المتحدة خلال الحقبة الماضية . ولا يتصورن احد ان الوضع قد انعكس تماماً . والزيادة في الصادرات الأوروبية جاءت نتيجة اتفاقات عقدتها الدول على قاعدة الدول الاكثر رعاية ، ولا سيما بريطانيا العظمى مع بلدان الدومنيون، والصادرات نحو الامبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والانكليزية، والاتفاقات الثنائية التي توصلت المانيا الى عقدها مع بلدان اميركا الجنوبية وبلدان اوروبا الوسطى . وهذا التحسن كان مع ذلـك أعجز من ان يوقف الانحدار الذي اصاب اوروبا لأن صادرات الدول الكبرى الثلاث لم تستطع بلوغ المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٢٩ .

أما البلدان المتخلفة ، وهي هذه البلدان الواقعة عبر البحار او البلدان الزراعيـة في اوروبا الشرقية التي تأثرت عميقـاً بهبوط أسعار المواد الاولية ، فقـد اخذت تعمـل بنشاط اكبر مما عرف عنهـا في الماضي ، للنهوض بعملية تصنيعها ، وللتخفيف من استيراد المنتوجـات الصناعية المشغولة .

وعندما تمت الرجعة ، وعاد النشاط الى سابق ازدهاره ، بقيت الحركة متواضعة يحدّ منها سياسة الاكتفاء الذاتي التي اخذت بها معظم البلدان ، والاقتصـــاد الموجه للحرب والتنافر المتزايد بين الاسعار في الداخل وأسعار المواد المعدة للتصدير التي سارت عليها كتلة الدول القائم نقدها على قاعدة الذهب ، كهذه الدول (المانيا مثلاً) التي تحاول ان تحـــافظ ولو بصورة مصطنعة ، على استقرار عملتها . كل هذه البلدان تعتمد سياسة إغراق الاسواق بشكله التقليدي المتعارف (المانيا) او بشكل إغراق نقدي ضمن كتلة دول الدولار او كتلة الستر ليني او كتلة دول الفرنك او كتلة دول الين . فالسوق العالمية ضيقة هي : « فقد قامت فيما مضى وما تبقى منها لم يعد سوى سوق للسيطرة » كما يقول ل. لورات .

الفصل الثاني

تدخل الدولة
ونتائج الأزمة الاقتصادية

تدخل الدولة يفرض نفسه بنفسه

لم يكن في وسع الدول المعنية ان تقف مكتوفة اليدين لا تبدي ولا تعيد امام المشكلات التي تتخبط فيها والمصاعب التي تعانيها مشروعات ضخمة يعمل فيها احياناً عشرات الألوف من العمال ، والاتحاد المالي الذي آلت اليه معظم المصارف فهدد بخطر مستطير ودائع المودعين لديها والعـــائدة لغالبية السكان الساحقة من مودعين ورجال الصناعة ، والخطر الذي أطلّ مع الازمة النقدية والبطالة المتدهورة منها . وهكذا خلافاً لما سبق وجرى في الازمات الاقتصادية الماضيـــة التي تركت معالجتها لتفاعل « القوى الطبيعية » ، شهدنا تدخلاً مباشراً من قبـــل الدول وهو تدخل اخذ يزداد ويستفحل نشاطاً يوماً بعد يوم . فاستلمت بيد من حديد شؤون اقتصادها الوطني ، واتخذت في هذا السبيل ، الاجراءات التي يقتضيها الوضع والتي كان من شأنها ان تحد من نشاط رأس المال الخاص في هذا المجال . وهذا الرأسمال المسيطر الموجود لدى اتحادات الشركات الكبرى او تحت تصرف التكتلات الاقتصادية المملاقة من عامة وخاصة يعمل علانية او في الخفاء، قد ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الحر وضيّق عليه الانفاس . وهؤلاء المنتجون الذين عُرفوا الآن بحرصهم على استقلالهم وصيانته من كل تدخل من جانب الدولة ، اخذوا هم انفسهم يتجهون اليها طالبين حمايتها والتدخل لاتخاذ ما يصون مصالحهم . . من ذلك مثلاً لجنة هاريمان التي عينتها غرفة التجارة في الولايات المتحدة الاميركية بعد ان اخذت تطالب ، منذ تشرين الاول ١٩٣١ ، بوضع « خطة وطنية شاملة تضبط معها الانتـــاج والتصدير » ، و « التنسيب بين القضايا الاقتصادية » ، عن طريق مجلس وطني . وقام عام ١٩٣٢ ، احد اعضاء المجلس الاقتصادي في الرايخ هو الدكتور هرمان بوخر يصرح على رؤوس الاشهاد بأنه مضى الى حيث لا رجعة « عهـــد حرية التصرف وحرية المرور ، وهذه الروح الفردانية التي لا حد لها ولا نطاق » . وراحت الحكومات من جهتهـــا وعلى اختلاف نزعاتها وألوانها تعمل وتسعى ليس لانقاذ النظام الرأسمالي فحسب بل خوفاً من ان تتسبب لشعوبها بجروح لا تستطب وضربات مميتة . ولهذا راحت الدولة توسع كثـــيراً من

نطاق عملها خلال هذه السنوات ليس باتخاذها الاجراءات والتدابير العامة فحسب ، بل ايضاً بفرض الضرائب والرسوم الجمركية وفرض نظام التقنين والقيام بنفسها بأشغال ضخمة في البلاد ، كما اتخذت ترتيبات نقدية واستنّت قوانين اجتماعية واضافت الى هذا كله سلسلة من المداخلات الخاصة كمساعدة المشروعات التي تعاني الصعوبات ويتهددها الخطر ، والتشريعات المشجعة او القاضية بتأليف التكتلات والاتفاقات ومن بينها الركون الى التأميم ، وتوجيه الانتاج في بعض الحالات ، وفي البلدان المنتهجة سياسة الاكتفاء الذاتي في كل قطاعات الحياة الاقتصادية .

وهكذا وضعت الدولة كل نفوذها لتأمين تنظيم النشاط الاقتصادي بعد ان ألحقت به وادخلت عليه تشويشاً ، اباحية الاستثمار الحر فكادت تجره الى الفوضى التامة . فقد حاولت جاهدة تحقيق تنظيم الاسعار والتحكم بها وترويضها ، ومعالجة المصاعب التي يلاقيها الانتاج بعد ان تضخم واستشرى واستبطر ، وباثارة الطلب وتشجيع الإقدام عليه . وقد اضافت الى هذه الذرائع الاقتصادية الطابع ، وسائل اخرى تدخل في صميم السياسة كتحديد النفوذ الثابت لبعض الهيئات الاستثمارية الكبرى (تأميم البنك الاهلي في فرنسا وبعض المصانع الحربية) ، وتأمين بعض الخدمات للمواطنين ، بكلفة ادنى (كالتشريع الخاص بالبضائع الشعبية في الولايات المتحدة الاميركية) ، وادخال الطمأنينة وتوفيرها للجميع ، وبمختصر القول انماء قدرة الامة وزيادة طاقتها في حالة حدوث حرب وغير ذلك من التدابير . كذلك اتخذت الدولة نفسها ، في كل مكان تقريباً الاجراءات ضد البطالة ، وتوجيهه ، وضد الشيخوخة والمرض ، وحلت اخيراً محل الجهود الفردي في القطاعات التي لا حول لهذا الجهود ولا طول لتأمين الفعالية المرجوة .

سياسة الحماية الجمركية

اولى وسائل التسييج حول المنتجين كان التفكير بفرض رسوم جمركية تحمي السوق الداخلية وتصونها من المزاحمة الاجنبية . وقد جاء هذا التدبير فورياً في هذه البلدان التي يسيطر عليها جو من تقاليد الحماية ألفته الجماهير لم يلبث ان فرض نفسه حتى على هؤلاء الذين كانوا مستمسكين ، ولو بشكل متراخ ، بسياسة التجارة الحرة او الباب المفتوح . ومنذ عام ١٩٣٠ ، راحت الولايات المتحدة الاميركية ، اكثر دول الارض اخذاً بسياسة الحماية ، تقوي من وسائل الحماية عندها ، وذلك بفرض التعريفة الجديدة المعروفة بتعريفة هاولي سموط . وفي السنة ذاتها حذت حذوها كل من فرنسا وكندا وايطاليا واسبانيا ، ولم تلبث ان نسجت على منوالها ايضاً كل من الهند والارجنتين ، والبرازيل والصين ، ولا سيا انكلترا التي بعد ان استكملت تطورها في هذا المجال ، اعلنت سياسة الحماية التجارية الكاملة . فمنذ تشكيل الحكومة الوطنية برئاسة مكدونالد ، هذه الحكومة التي اطلت على انكلترا اثر الانتخابات العامة التي أجرتها عام ١٩٣١ ، اقر مجلس العموم قانون التعرفة الجمركية على الاستيراد (غير العادي) . وهو قانون يتيح لوزير المالية ان يفرض لستة اشهر رسوماً جمركية تبلغ احياناً ١٠٠ ٪ من قيمة البضاعة على الاستيرادات غير العادية

والكماليات) وعلى المصنوعات المشغولة . وفي شباط (فبراير) ١٩٣٢ فرض القانون الخاص برسوم الاستيراد ، نظاماً جمركياً متماسكاً كليـــاً . وهكذا رأت انكلترا نفسهـــا مسلحة لتعقد سلسلة من المعاهدات التجارية ولتؤلف نوعاً من الاتحاد الجمركي ، مع بلدان الدومنيون، عن طريق اتفاقات اوتاوا .

واخذت سياسة الحماية الجمركية تتسع وتشتد في السنوات التالية ، اذ اخذت كل دول العالم تلغي الواحدة منها تلو الاخرى ، المعاهدات والاتفاقات التي تنص على الدولة الاكثر رعاية كما راحت تشن حرباً جمركية على بعضها البعض اخذت تقسو وتشتد . وهكذا نرى معـــامل الحماية ترتفع تباعاً في فرنسا من ١٧٫٨ بالمئة عام ١٩٣٢ ، الى ٢٩٫٤ بالمئة عام ١٩٣٥ ، وفي المانيا من ٨٫١ بالمئة عام ١٩٢٩ ، الى ٢٩٫٢ بالمئة عام ١٩٣٧ ، وفي ايطاليا من ١١٫٩ بالمئة الى ١٩٫٤ ، حتى في انكلترا نفسها ارتفع هذا المعامل من ١٩٫٣ بالمئة الى ٢٣٫٣ بالمئة بين التاريخين المذكورين . الا انه كان من نتيجة هبوط الاسعار المتواصل ان عجزت الرسوم الجمركيـــة عن تأمين الدفاع المطلوب ، فعمدت الحكومات ، اذ ذاك ، الى وسائل انجع وافضل للحماية بفرض الحظر على الاستيراد ولا سيما الاعتصام بسياسة تقنين الاستيراد هذه السياسة التي كان من شأنها ان تحدد الكمية المستوردة من هذا الصنف او ذاك . وعلى مثل هذه السياسة سارت فرنسا على الاخص منذ عام ١٩٣١ .

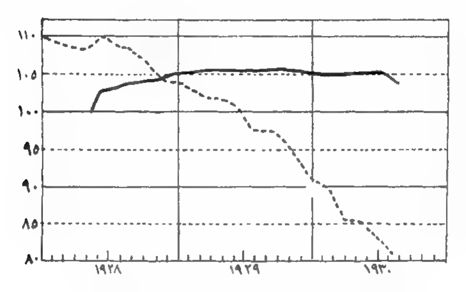
سياسة الانكماش المالي

الى جانب تدابير الحماية ، اخذت الحكومة بسياسـة تعويم المشروعات التي تعاني بعض الصعوبات ، وتأمين هامش الربح عن طريق تخفيض اسعار الكلفة . والوسيلة التقليدية المتبعة هنا هي سياسة الانكماش المالي ، اي التقليل من وسائل الدفع وتخفيض الاجور ، وتضييق عمليات التسليف المصرفي الامر الذي تضطر معه البيوتات الصناعية الى تصفية مخزونها كما تضطر بالنهاية الى تصفية المشروعـــات الهامشية ، والمحافظة على ميزان المدفوعات عن طريق خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب .

الا ان سياسة الانكماش المـالي تبقى أعجز من ان تؤمن الدعم المالي الذي كان يتم من قبـل بصورة اوتوماتيكية ، وذلك بسبب الاهمية المتزايدة لرأس المال المحدد في المشروعات وبسبب التكاليف العامة التي لا يمكن ضغطها او عصرها، ولا سيما الاتفاقيات الصناعية التي باستطاعتها الصمود في وجه هبوط الاسعار . والامر يبدو بوضوح في المانيا حيث تهبط الاسعار غير المتكتلة ٥٥ بالمئة بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، بينما الاسعار التي يفرضها التكتـل الاحتكاري تبقى مستقرة ولا تهبط في آخر الامر الا بنسبـة ٢١ بالمئة . هـذا الانكماش المالي في مثل هـذه الاوضاع والحالات ، كان قليـــل الاثر ، ضعيف الجدوى كما ان تخفيض الاجور جـــاء متفاوتاً بـين فئة واخرى .

اما موازنة الدول فقد كان من الصعب جداً ضغطها وعصرهـا في الوقت الذي اخذت فيه تؤثر عليها جدياً جباية الرسوم المالية ، وترزح تحت وطأة الاعانات . فمساعدة البطالة وتعويم

الاستثمارات التي يتهددها الخطر ، والتدخل في الاسواق مساعدة للمنتجين بواسطة اعانات توزع بمثابة تشجيع للانتاج او للتقليل منه . وقد امكن للدولة تخفيف الضرائب عن طريق اتفاقات المقاصة او المقاوضة ، وذلك تجنباً ، قدر المستطاع ، لتحويل العملات الصعبة . وقد فرضت في المانيا ، عام ١٩٣٦ ، عقوبات قاسية حتى عقوبة الموت ، على من يحاول تهريب امواله للخارج او يبقيها خارج البلاد . كل هذه التدابير أبقت الاسعار في مستوى أعلى من مستواها في البلدان التي تسير على سياسة الانكماش المالي وتثير الصعوبات والعراقيل في وجه عمليات التصدير . وهكذا راح الدكتور شاخت يحاول اختباراً اعتبره بديلاً لسياسة الانكماش ، منها مثلاً « الماركات المسجلة » او « الماركات السياحية » التي لم تختلف قيمتها في المانيا عن قيمة



شكل ٥ ـ سعر الاحتكار وسعر المنافسة في المانيا بين ١٩٢٨ – ١٩٣٩

المارك العادي بينما كانت تشترى في الخارج بسعر ادنى من السعر العالمي ، ولشاريها الحق بالحصول على شكات محررة بالمارك تقبضها المصارف الالمانية داخل البلاد بسعرها الرسمي . وتكوّن هذه العملات الاجنبية التي دفعت بالمقابل لها في المصارف الاجنبية ، عملة احتياطية للتبادل تفيد في استهلاك الديون الجمدة . وهذه الطريقة الدقيقة للغاية يقتضي لها بالطبع محاسبة معقّدة للغاية ، انما كانت تتيح استهلاك الديون تدريجياً وبسهل المشتريات من الخارج دون نقل او انتقال العملات وبدون ان تتعرض العملات الوطنية لقيود القطع وتطوراته ، كما انها ساعدت على التموين بالخامات وتأمين عملية التسلح ، وسهلت من جهة اخرى ، تأمين استقرار النقد في الداخل . وهكذا قل عن المارك (*Aski*) الذي لم يكن يصرف الا في شراء بضائع المانية . اما تمويل الاشغال الكبرى في الداخل ، فقد تأمن اما بسندات على الخزينة او بسحوبات خاصة من قبل متعهدين خصوصيين معتمدين لدى الاسواق العامة ، تستخدم الحكومة وتضمنهم . اما في ايطاليا ، ففي

ايار (مايو) ١٩٣٥ ، الفت الحكومة ادارة خاصة لم تلبث ان اصبحت وكالة وزارية لمكتب القطع والعملة الصعبة . الا ان انشاء مكتب القطع لم يحل قط دون هبوط سعر الليرفي تشرين الاول ١٩٣٦ ، ودون التضخم المالي فيما بعد .

والحكومات التي لم تؤسس فيها مكتباً لمراقبة القطع ، لم تكن اقل احترازاً من غيرها واهتماماً بتطورات نقدها . فقد انشأت بريطانيا العظمى مكتباً خاصاً لامور القطع تمكنت معه من توجيه هبوط الجنيه بحيث تبقى له الاسبقية على الدولار في كل معاملات التصدير ، بعد ان اتخذت ، عام ١٩٣١ ، الاجراءات اللازمة لذلك . وفي الولايات المتحدة الاميركية ، انتهجت الحكومة سياسة من التدابير النقدية عرفت معها ان « توجه » الدولار .

عملية انقاذ المشروعات التي تعاني الضيق

من بين المهمات الكبيرة التي كان على الحكومات المضطلعة بمسؤولياتها مواجهتها ، مهمة إنقاذ مشروعات الاستثمار الكبرى التي تعاني الضنك ويتهددها الخطر . فقد انشأت الحكومة الاميركية ، منذ عام ١٩٣٢ ، الوكالة المالية للتعمير (*R. F. C.*) التي عهدت اليها بمهمة تسليف الاعتمادات اللازمة للمصارف والشركات التأمين والتسليف الزراعي . وما كادت تظهر حكومة الديموقراطيين حتى راح عدد من الولايات في الاتحاد يعلن تأجيل وفاء الديون على اراضي الولاية ، واغلاق مؤسسات التسليف. وعندما تسلم الرئيس روزفلت مهام الادارة في الرابع من آذار ١٩٣٣ لم يكن في البلاد مصرف واحد فاتح ابوابه . فعمد ، قبل كل شيء ، الى منع تصدير الدولار للخارج . واتخذ قراراً عاماً بتأجيل وفاء الديون ، وعمد الى تنزيل قيمة الدولار ، وانشأ مراقبة على المصارف . وقانون طوارىء المصارف أولى وزير المالية حق تعيين مراقب مالي موقت على كل مصرف وطني يعاني بعض الصعوبات ، مع تخويل هذا المراقب الصلاحيات الكاملة لاعادة تنظيمه بشرط موافقة ثلثي المساهمين او موافقة ٧٥ ٪ من اصحاب الودائع فيه .

واضطرت الحكومة الفرنسية ، من جهتها ، الى تعويم بعض المؤسسات المالية التي تعاني صعوبات كبيرة ، بضمانها سلامة المبالغ المودعة فيها والتي تعود للالوف من المودعين في مصرف الالزاس واللورين والمصرف الاهلي للتسليف . وقد كانت الحكومة ، المنقذ الاول للشركات العامة عبر الأطلسي ولشركة النقل الجوي . وهذه السياسة التي قامت على تأميم الخسائر انتهجتها المانيا هي الاخرى ، بعد ان اضطرت الى ان تضمن الودائع المصرفية . وتجنباً لانهيار عام في النظام المصرفي في البلاد ، اشترت قسماً كبيراً من اسهمها . وفي ايطاليا فتحت وزارة المالية اعتماداً خاصاً للشركة الصناعية المالية الايطالية ، التي بادرت في الحال الى انقاذ مؤسستين للاعمال المصرفية في البلاد ، هما بنك التسليف والبنك التجاري . وفي الوقت ذاته عمدت الحكومة الى تشكيل المعهد الصناعي للتعمير (*I. R. I.*) الذي حاكى من قريب المعهد الاميركي المعروف (*R. F. C.*) هوفر والمصرف العقاري الايطالي (*I. M. I.*) مهمتها اصدار سندات بضمانة الحكومة بقصد تصفية المؤسسات التي يترصدها الخطر ، او لتسليف الاعتمادات الطويلة الاجل

أو قصيرة الاجل للمؤسسات التي تنعم بالعافية . واكبر مثل على بعض الاعمال التي قام بها هذان الميدان : عملية انقاذ الشركة الكهربائية المائيـــة في مقاطعة (السيامونت S I P) بعد ان هبطت قيمة اسهمها من ٣٦٩ لير في شبـــاط ١٩٢٥ الى ٢١ لير في ٣١ كانون الاول ١٩٣٢ ، ومعهد البناء الصناعي اعاد الى اسهمه القيمة الاسمية التي كانت لها عند الاصدار ، وحولها الى شركات اخرى طرحت في التداول اسهمـــاً ضمنت الحكومة فوائدها . وفي بلجيكا اضطرت الحكومة الى مد يد الانقاذ الى مصرف العمل والى مصارف آخر .

سياسة المساعدات المالية والتوطيد

استعملت كل حكومة الاموال العامـــة كما استعملت كل سلطتها الادارية لتقديم مساعدات ماليـة الهدف منهـــا تشجيع المؤسسات الانتاجيـــة التي تعاني من الصعوبات ، او « لدعم الاسواق » بالحؤول دون مزاحمة بعض المنتوجات الاجنبية لها .

وفي سبيل دعم المزارعين وتوفير قوة شرائية لهم شبيهة بالقوة التي كانت لهم أثناء الحرب ، عمد الرئيس روزفلت الى اصدار قانون التنسيب الزراعي المعروف بالحروف الثلاثة (A A A) وبموجب هذا القانون ، انشيء المكتب الزراعي الذي اتخذ اجراءات حازمة ، منها مثـــلاً تخفيض المساحات الزراعية الخاصة وبعض المحاصيل (التبغ والقطن) وذبح الماشية ، واجبـار الولاية على دفع مكافآت تشجيعية للمزارعين برسم تعويضات لهـــم تقتطع من الصناعات التي تجري عليها أول تحويل (فدفعت مصانع الطحين رسماً معيناً على القمح) . ودفعت في انكلترا مبالغ لمربي الماشية ، ولمنتجي الحليب (بشكل توزيعـــات بسعر مخفض لأولاد المدارس) ، ولمنتجي الشوفان والشعير . وفي فرنسا ، اشترت الدولة كل الكحول المستخرجة من النبيـــذ الفائض عن الاستهلاك المحلي ، وخصصت عـلاوة صيانة للمزارعـين الذين يخزنون محاصيلهم من القمح ، ودفعت ، عام ١٩٣٥ ، تعويضات للكرامـــين الذين اضطروا لاستبدال نصوبهم ، ومكافآت لمصدري الزبدة والمنتوجات الراتنجية .

مسلك الحكومة بشأن الاسعار والاجور

لم يتسم تصرف الحكومة في مجالات الاسعار والاجـور بذات الطابع . ففي الولايات المتحدة الاميركيـــة ، انصرف نشاط الحكومة الى تنقية السوق الداخلية الضخمة قبل ان تهتم بتأمين اسواق جديدة لها في الخـارج . ولذا حرصت قبل كل شيء ، على رفع الاجور واسعار المواد الزراعية بحيث تتوفر للمزارعـين وللعمال القدرة الشرائية اللازمة ، وبالتالي اتخاذ الوسائل التي تؤمن انتاجية طيبـــة للمشاريع الاستثمارية . وحاولت فرنسا من جهتها عن طريق الاتفاقات المعروفـة باتفاقات ماتنيون ، بعث النشاط في الحركة الاقتصادية بتقوية القدرة الشرائية ، وبحرصها على الا يفسد ارتفـــاع الاسعار الغاية من رفع الاجور والمرتبات . امـــا في المانيا التي كان يهمها ، قبل كل شيء ، تشجيع حركة التصدير ، فقد حرصت حكومتها ، على تأمين الاستقرار ، للمارك الالـماني ،

وبالتالي تأمين الاستقرار للاسعار والاجور . فقد جرى تثبيت الاسعار فيهـا على معـدل سنة ١٩٣٢ ، وراحت الشركة الغذائية تفرض رسوماً عالية على المبيعات وتؤمن حاجة المستهلكين عن طريق الزامهم استلام حاجتهم من المـواد الغذائية باسعار محـددة . وحاولت الحكومة الايطالية ، من جهتها ، تحويل المستهلكين عن استهلاك اللحوم والخضروات والثمار الطازجة والزيت، اي كل هذه المواد الغذائية التي اما لا تفي بالحاجة او انه يتوجب استيرادها من الخارج، او انها تصلح للتصدير ، وتؤمن بالتالي قطعاً نادراً للبلاد . فقد انصرف جـل عنايتها في هـذا المجال الى توجيه انظار المستهلكين للسمك والاجبان والنشويات. وجرى في فرنسا، عام ١٩٣٧ تحديد اسعار بعض المنتوجات الزراعية .

معالجة البطالة

انكى الزرايا واشدها هولاً ووطأة على الاطلاق البطالة . فالى جانب هـذا الفريق من العمال المحظوظين نسبياً الذين استمروا في عملهم ، هنالك ملايين منهم عاطلون عن العمل كلياً او جزئياً او بصورة متقطعة . ولذا تزاحم عرضـة للهواجس والهموم والبؤس التي تنتابهم ليل نهار . فوسائل الاسعاف التقليدية كالضمان ضد البطـالة ، والتأمين الخاص او العام التي كانوا يعولون عليها عادة في المرحلة الاولى من مراحل الازمـة ، لم تلبث ان اصبحت عاجزة عن بعث الطمأنينة في النفوس . ولذا كان لا بد من توزيع تعويضات بصورة منتظمة وفقاً للنظام المعمول به في انكلترا ، هــذه التعويضات الحاصلة اساساً من الحسومات المقتطعة من اجور العمال الى جانب هذه المساعدات المالية التي تدفعها خزينة الدولة مما يوازي تقريباً نصف مرتب العامل او اجره قبل انقطاعه عن العمل . وبالنظر لوفرة البضائع المكدسة في العنابر ، على اختلاف انواعها التي لم تكن لتفسح استخدام عمال عاطلين عند المباشرة بانتاج بضائع جديدة، لا يمكن تصريفها، فقد لجأت الحكومات الى اجراءات طالما لجأت اليها من قبل لامتصاص البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل ففي كل بلدان العالم، وفي جميع القارات على السواء ، تفتح ورشات عمل لشق الطرقات وانشاء الاوتوسترادات ، وبناء الخزانات والسدود والمساكن الشعبية وقد بلغ قيمة المبالغ التي صرفتها الدول على هذه الاشغال عام ١٩٣٣ – ١٩٣٤ نحـواً من ٦٠ ٪ من مجموع موازناتها . وفي المانيا ، عــام ١٩٣٧ ، كان ٧٢،٦ ٪ من الانشاءات والمباني على حساب الدولة . وخصصت انكلترا ١١٥ مليون جنيـه لبناء مساكن شعبية وتشكلت في الولايات المتحدة الاميركية ، تحت ادارة هـاري هوبكنز وكالة خاصة عُرفت باسم وكالة النهوض بالاشغال ، كان من اهم اهدافها ، استخدام العاطلين عن العمل (بمعـدل ٣ – ٥ ملايين عامل) وتُدفع لهم اجور تأمينية ادنى قليلاً من الاجور المألوفة ، انما كانت تفي لتأمين حياة كريمة . وتبقى مساعدات التأمين وقفاً على اصحاب العاهات والشيوخ وغـير المؤهلين الذين لا يمكن الانتفاع بهم .

وهكذا نرى ان عودة الامور الى مجاريها الطبيعية انما تمت ، في المرحلـة الاولى ، بواسطة

مؤسسات الدولة ، كما ان هذه المؤسسات قامت بالمهمة نفسها ولو بصورة مستورة . وفي سبيل العاطلين الجدد ، انشأت الولايات المتحدة مخيمات عمل (١٥٠٠ مخيم) ضمت بين ١٩٣٣ – ١٩٤٠ نحواً من ٢،٥٠٠،٠٠٠ عامل استخدموا في تجفيف المستنقعات واعمال توسيع الطرقات وغير ذلك من الاشغال العامة . وفي المانيا استغرقت الانشاءات العمرانية عدداً كبيراً من العمال . واخذ هذا العدد بالهبوط والتناقص من ٥،٥٧٩،٠٠٠ عام ١٩٣٣ ، الى ٤،٧٣٣،٠٠٠ عام ١٩٣٣ ، والى ٢،٦٥٧٠٠٠ عام ١٩٣٦ . وجاءت خطة السنوات الاربع التي وضعت لتطوير انتاج المعدات الحربية السريع والكثيف تمكن معامل الصناعة الثقيلة التي لم تكن تستغل سوى ٣٠ ٪ من طاقتها الانتاجية ، من ان تمتص البطالة كلياً في البلاد . وسياسة الاكتفاء الذاتي التي فتحت اسواقاً جديدة للصناعات الكيماوية والميكانيكية ، عملت هي الاخرى في الاتجاه ذاته .. كذلك انشاء مصلحة العمل الالزامي ، ثم في آخر المطاف العودة الى سياسة الخدمة العسكرية العاملة سنة ١٩٣٥ .

والصناعة الحربية اتاحت لايطاليا هي الاخرى ، ان تمتص قسماً كبيراً من العاطلين عن العمل . وفرنسا لم تتخذ اجراءات حاسمة بهذا الصدد الا عندما استلمت الجبهة الوطنية الحكم في البلاد . وكان من نتائج العمل باسبوع الاربعين ساعة عمل ان انخفض عدد العاطلين عن العمل في البلاد ، وذلك بنسبة ٣و١٣ بالمئة بين ١٩٣٦ – ١٩٣٨ ، ولم يخرج الامر عن كونه ، في الواقع ، سوى تدبير مخفف ، وليس امتصاصاً كاملاً اذ ان البطالة الجزئية بقيت قائمة في البلاد ، وقد كان هنا تأثيره الظاهر للقانون الذي فرض الخدمه العسكرية ، وبذلك ازداد الجيش ١٠٠،٠٠٠ جندي ، كما ان استخدام ادارة السكة الحديدية لـ ٨٠،٠٠٠ عامل اضافي وتقوية الصناعات الحربية خففت كثيراً من وطأة البطالة . وهكذا ان عجز الاشغال العامة ، بعد سنة ١٩٣٤ عن استئصال البطالة في البلاد ، وتطور العلاقات الدولية ، كل هذه العوامل وجهت الدول الكبرى وجهة الصناعات الحربية التي جاءت تكمل الدور الذي لعبته الاشغال العامة وتحل محلها . ومنذ عام ١٩٣٦ ، اخذت الاعتمادات المرصدة في موازنات هذه الدول تفوق بكثير الاعتمادات الاخرى . وهذه الصناعات كانت بالفعل وراء عودة النشاط الصناعي ، عام ١٩٣٤ والتي حالت دون وقوع نكسة اقتصادية عام ١٩٣٨ . وبالفعل ، فالبلدان التي على غرار المانيا انفقت كثيراً على تسلحها ، شهدت في هذا الوقت بالذات زيادة ملحوظة في نشاطها ، بينما الولايات المتحدة والدول الاخرى التي اتجه اقتصادها وجهة السلام عرفت نكسة محسوسة .

تنظيم الاقتصاد

وتدخلت الحكومات ايضاً لتنظيم الانتاج والمبادلات التجارية . فقد انشأت حكومة الولايات المتحدة ، في هذا المجال ، مراقبة لم تراشد منها في كل الدول الحرة ، فاتخذت عدداً من الاجراءات تحدد معها الاصول والقواعد الخاصة بتأليف رأس المال ، وتمين المحافظين والمديرين ومراقبة اعمال المصارف التجارية . فالمصارف التي تزيد فيها

قيمة الودائع على مليون دولار ، رأت نفسها مضطرة للتأمين عليها في حلقة المصارف الاتحادية للاحتياطي . وللمصارف المنتسبة للاتحاد وحدها حق بالاسهم . وأخضع اصدار اسهم جديدة لقوانين بغية الحؤول دون تصريف السندات المشبوهة او المزورة او تلـك التي لا رصيد فعلي لها .

وحاولت الحكومة في فرنسا ، منذ عام ١٩٣٦ ، الحؤول دون تخفيض سعر الخمور وذلك بحصر قسم من المحصول في المزرعة . واتخـذ التدبير نفسه عام ١٩٣٤ لمحصول القمح . وحظر القانون من زيادة زراعة الكرمة اكثر من ١٠ هتكارات ، كما حظـر ري الكرمة وسقايتها ، وبيع تقاوى قمح ذات مردود طيب ، وفرض تغيير طبيعة الفائض من هذا المحصول وحظر من انشاء معامل جديدة للسكر . وانشىء عام ١٩٣٦ مكتب القمح الذي اخذ ينظم مبيعات هذا الصنف ويحـدد من اسعاره . وتدخلت الحكومة في سويسرا في صناعة الساعات والصناعة الفندقية والتطريز . واصبحت الزراعة في انكلترا اكثر المجالات تنظيماً وتقييداً مع القوانين التي صدرت عام ١٩٣٣ ، وهي قوانين حددت السعر الادنى للحليب والكمية التي يمكن التصرف بها ، كما حددت المساحة التي يمكن زرعها بطاطا . وتدخلت الدولة لتنظيم الصناعات الفحمية والقطنية ، والصلب والورش البحرية . وفي البرازيل ، امرت الحكومة الاتحـادية بحـرق ٢٦ مليون شوال من البن الذي لم يمكن تصريفه او بيعه .

ففي المجال الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية ، شكل قانون النهوض بالصناعة الوطنية (N R A) الصادر في ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، والقوانين الاخرى التي تنظم « المنافسة الشريفة » والتي رمت الى مكافحة البطالة ، احـدى المراحل الاقصر والاقرب الى الكمال لتجربة الاقتصاد الموجه التي عرفها العالم ، اذ ذاك .. فقد فرضوا اتفاقات ضمن كل حـرفة او مهنة ، كما سمحوا بقيام اتفاقات بين مهنة واخرى فحالت القوانين المحرّمة للتكتلات التجارية دون القيام بمثلها حتى الآن .. وفي ايطاليا راحت مكاتب الاحتكارات بمراقبة دقيقة حول عدد من الصناعات ذات المنفعة العامة . وقد صدرت ، عام ١٩٣٢ ، قوانين ايطالية واخرى المانية عام ١٩٣٣ ، جعلت التكتلات التجارية إلزاميـة في كلا البلدين . وفي فرنسا حيث كان قانون العقوبات المدني مضاداً للتكتلات الاحتكارية ، فقد فرضت المراسيم الاشتراعية ، التي صدرت عام ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، قيام تكتلات مهنية ، بين مصائد الاسماك والمطاحن وتجارة الخردوات ، وسكة الحديد والطرقات ، او بين الخطوط الحديدية ، والترع المائية . كذلك حظرت الدول ، لمدة عشر سنوات ، إنشاء مصانع احذية جديدة ، وتوسيع الانشاءات القائمة فيهـا كما حظرت عـام ١٩٣٦ ، انشاء مخازن جديدة موحـدة الاسعار ، والاسواق النقالة على الشاحنات عام ١٩٣٧ .

وعلى هذا قس ايضاً الاتفاقات الدولية . فقد سعت الحكومات المعنية جهدها لانجاح مثـل هذه الاتفاقات التي تنظم انتاج المطاط ، عام ١٩٣٤ ، والسكر ، مع الخطـة المعروفة بخطة

سادبورن للتثبيت الموضوعة عام ١٩٣١ ، والاتفاقات الخاصة بالخشب المنشور، عـــام ١٩٣٦ ، والاتفاق الآخر الخاص بالتصدير ، عام ١٩٣١ ، الذي استطاع ان يخفض عام ١٩٣٣ ، انتـاج هذا الصنف الى ثلث انتاجه عام ١٩٢٩ . وهكذا طلع علينا بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، إثنان وخمسون اتفاقاً دولياً ، معظمها اتفاقات اقليمية عقدت بين دول الاتفاق الصغير . من ذلك مثلاً اتفاق اوتاوا بين انكلترا ودول الدومنيون .. وبينها هذه الاتفاقات الثنائية العديدة التي عقدتها المانيا . وفي عام ١٩٣٦ ، عقدت الدول السكندينافية مع بلجيكا وهولنـــدا ولوكسمبورغ ، هدنة جمركية في مدينة اسلو .

وهكذا نرى الدول تنزع الى تشكيل تكتلات اقتصادية ، فأطلت علينا في المجالين الوطني والدولي صورة مسمفة للتخطيط الاقتصادي لا تزال بعد غائمة في الاذهان وغير مكتملة القسمات حتى في هذه الدولة بالذات التي عرفت بتمسكها بسياسة حرية التبادل التجاري كالولايات المتحدة الاميركية . فالاقتصاد ولا سيما الريفي منه خضع للتخطيط الى حد بعيد . فكيف الامر بتلك البلدان التي لم تكن وسخت فيها بعد اصول هذه السياسة واعرافها . فلا عجب والحالة هـذه ان يأتي عمل الحكومة فيها اعمق توجيهاً واوسع مراقبة .

تطور القطاع العام

ونشط القطاع العام للعمل بنسبة ما اصيب به القطاع الخاص من عجز وقعود . فشمرت الحكومات عن سواعدها وتولت بنفسها القيام بالاعمال والنهوض بالمسؤوليات التي لم يسبق لهـا ان غرست بها من قبل . وهكذا برزت للميدان مشروعات حكومية جديدة وشركات اقتصادية مشتركة بينها وبين الشركات الخاصـة . فقد خصت الحكومة الفيدرالية جانباً كبيراً من نشاطها للقطاع العـــام ليس بشرائها اسهماً ممتازة في بعض المصارف فحسب ، بل ايضاً بإنشائها عدداً من المؤسسات الحكومية التي لم يكن لها من وجود ، من قبل للتسليف العام ، في هذه القطاعات بالذات التي اهملتها المصارف من قبل. فقد وسّعت من نطاق تصرف المصرف الفدرالي في المجال الزراعي ومصارف التسليف لأجـل قصير واوجدت مصارف التسليف العقاري في الداخل لتمويل المساكن الشعبية وانشائها وشركة الرهونات الفدرالية الزراعيـــة لتسهيل معاملات التسليف مـــع الرهن ، ومصرف التصدير والاستيراد لتمويل اعمال التجارة الخارجية . ولعل امثل صورة لهذا النشاط في القطاع الخاص تبرز في مشروع استثمار وادي تنسي الذي كان مشروعاً عظيماً تقوم بـه الدولة لتطوير منطقة أهمل شأنها الى ذلك الحين . وقد أدى ترويض النهر وكبح جماحه الى جعله صالحاً للملاحة ولتوفير القوى الكهربائية والمياه اللازمة للري بفضل سلسلة من السدود الضخمة .

وملأت الدولة في فرنسا الفراغ والعجز الذي وقعت فيه رؤوس الاموال ، وذلك بالاشتراك مع رجال المال واصحاب الـــثروات الخاصـة لانشاء شركات اقتصادية مشتركـة . وبفضل مساعدتها المالية هذه التي جاءت مباشرة او مداورة، طلعت في البلاد شركات احتكارية مختلفة، منها مثلاً الشركة الوطنية للرون (١٩٣٣) وشركة SNCF التي أنشئت عام ١٩٣٧ برأس

مال بلغت حصة الدولة منه ٥١ بالمئة ، وشركة الرين للقوى المحركة ، وشركة البترول الفرنسية . وابرمت الدولة اتفاقات مع منتجين في القطاع الخاص محتفظة لهم ببعض الارباح على المبيعات (٣٢ بالمئة) كالمكتب الوطني للازوت . واصبحت الدولة في عداد الصناعيين عندما اممت بعض الصناعات الحربية (١٩٣٦) . وتبدو مساهمة القطاع العام بشكل ابرز ايضاً في مجال التسليف ، وتتميز بزيادة حجم التسليف القومي الزراعي ، والمصرف الوطني للتجارة الخارجية للتسليف البحري . وانشأت عام ١٩٣٦ الصندوق الوطني للاسواق الذي اخذ على نفسه تأمين تسهيلات مصرفية لاصحاب الاسواق العامة ، ومصلحة الحوالات البريدية التي بلغت قيمة الودائع التي نقلتها ٤٣٥ ملياراً واصبح بالتالي مصرفاً عملاقاً للتحويلات المالية ، ومصرف التسليف الوطني وهو مصرف حقيقي متخصص في التسليف المتوسط والطويل الأجل في التجارة والصناعة ، وصندوق الودائع والامانات الذي اصبح تحت تصرفه عام ١٩٣٨ ، اكثر من ١٠٠ مليار فرنك ، فكان معاً شركة تأمين ومصرفاً وشركة رحملة الفوائد . وقامت في انكلترا شركات مختلطة ساهمت الدولة في تأسيسها ، منها مثلاً شركة المواصلات والنقل البريطانية عام ١٩٣٣ ، وشركة الاذاعة البريطانية عام ١٩٣٧ .

اما في البلدان ذات الانظمة الدكتاتورية او الجماعية حيث يشتد عمل الدولة ويقسو بعنف ليرتدي شكل مراقبة دقيقة للاقتصاد الوطني ، فالارتباط الوثيق بين الحكومة ورجال المال ، حال دون بروز اي شأن للقطاع العام . ففي المانيا مثلاً تؤلف مشروعات الدولة اصلاً ٩٣ بالمئة من الخدمات العامة (*P. T. T.*) ومن الخطوط الحديدية ، وتوزيع المياه والغاز والكهرباء . ومما هو ادهى من ذلك بكثير هو ان المؤسسات الاكثر مردوداً وعطاء فقد أعيدت الى القطاع الخاص عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . والدولة التي كانت عام ١٩٣٣ ، المساهم الاكبر في المصارف الكبرى ، عمدت عام ١٩٣٧ ، الى تصفية مساهمتها في هذا القطاع ولم تبق بين يديها وتحت سيطرتها مباشرة ، سوى الشركات الاستخراجية كشركة هيبرنيا التي كانت ملكاً للدولة في سنة ١٩١٤ ، وشركة هرمان غورنغ التي كانت تضم شركات استخراجية وصناعية اعتبرت إذ ذاك قليلة الربح (مناجم حديد فقيرة) وشركة *V I A G* التي تمثل مساهمة الرايخ في عدد من الشركات الخاصة ، ومصانع توليد الكهرباء . ومصانع الألومينيوم ومعامل الصناعات الميكانيكية .

سياسة الاكتفاء الذاتي

ادت القومية الاقتصادية الى سياسة الاكتفاء الذاتي بهذه الدول التي تفتقر الى احتياطي الذهب في صناديقها ، وكانت عاجزة عن القيام بالتزاماتها المالية لدفع الديون المترتبة عليها (ديون مجمدة) ، كما كانت عاجزة عن الحصول على قروض جديدة في وقت حرمتها سياسة الحماية الجمركية المتشددة التي جردتها من كل وسائل الوفاء الممكنة . وهكذا نزعت كل من دول المانيا وايطاليا واليابان الى تشكيل وحدات منها منعزلة عن باقي اجزاء العالم، محاولة ان تؤلف من ذاتها مراكز اقتصادية، تتضارب

اساليبها بصورة جذرية مع مبادىء الرأسمالية التقليدية ، لا سيا مع حرية التجارة القائمة على أساس الذهب .

ولما كانت هذه الدول أعجز من ان تدفع ثمن المواد والخامات المستوردة بالعملات النادرة ، فقد حاولت جاهدة ان تستغني عنها وذلك بتشجيعها الانتاج الوطني في بلادها او بمبادلة هذه المواد المستوردة بالبضائع التي تُصنع عندها .. وقد كان لندرة العملة الصعبة ، والخوف من فكرة الحصار البحري التي لا تزال ذكرياته المريرة عالقة في الاذهان ، ان حمل كلاً من المانيا وايطاليا على اتخاذ اجراءات تفسد كل عملية استيراد للمواد الغذائية والخامات من منشأ زراعي . والتنظيم الذي خضعت له الزراعة في المانيا شجع على تأمين مواسم طيبة من الحرطل (بديلاً عن القمح المستورد)، وخيوط الغزل من انتاج البلاد كالقنب والكتان، والسكر وتحسين عروق الماشية، واستمرت في ايطاليا محتدمة ناشطة ، المعركة في سبيل القمح التي ابتدأت عام ١٩٢٥ . فقد وضعت رسوم جمركية عالية على الاستيراد وزيدت كثيراً مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة، لا سيا في الجنوب وفي الجزر الايطالية ، مما أدى الى اعتماد سياسة غلاء الخبز (ضعفي سعره العالمي) ونجحت سياستها في هذا المجال الى حد بعيد . كذلك اخذت في تشجيع الزراعات نصف الاستوائية كالقطن وما شاكل .

وفي المجال الصناعي نشط كثيراً استثمار الموارد الطبيعية التي كانت مهملة للآن لما هي عليه من فقر (مناجم الحديد) ، او تلك التي تستثمر بشكل مرض (النحاس) وتضافرت الجهود لتنشيط استثمار مناجم الرصاص والتحري عن البترول او البحث عن بديل له كالوقود المستخرج من الفحم الحجري ، والمطاط الصناعي (بونا) والجلد الصناعي والمنسوجات الاصطناعية (كالحرير الصناعي واللانيتال) ، ومواد التشحيم . وهذه الصناعات الجديدة التي أمدت البلاد بخامات وطنية ، تنعم بتمويل الدولة لها ، بالرغم من التكاليف العالية التي تتطلبها ، وكثيراً ما تكون من جنس ادنى بكثير من المواد الطبيعية .

كذلك اخذوا بتنظيم مكافحة التلف والبذرقة في المعادن المستوردة من الخارج . فقد فرضوا ان يستبدل النحاس بالالومينيوم في الاسلاك الكهربائية كما فرضوا جمع الحدائد العتيقة والنفايات على اختلافها التي يمكن صهرها وصبها من جديد والاستفادة منها بشكل من الاشكال، والقصدير والكروم والنحاس .

التجارة الخارجية في البلدان المتمدنة سياسة الاكتفاء الذاتي

كذلك خضعت التجارة الخارجية لتنظيمات دقيقة إذ كانت المموّل الاول لمد البلاد بالخامات التي لا بد لها منها في أمور التسلح وفي إنتاج مواد صناعية وفي تصديرها تأمين للعملات الصعبة، فقد اخضعت هذه التجارة لاجراءات خاصة من التقنين وإجازات مسبقة للاستيراد والتصدير ، ولاحكام مختلفة أدّت الى انشاء عملات من نماذج مختلفة والتفنن في وسائل توفير أسباب النقد اتينا على ذكرها، وبفضل هذه التدابير أمكن الوصول الى سياسة من الاغراق التجاري مكنّت

من تصدير منتوجات شعبية بيعت في الخارج بأدنى من اسعارها في الداخل تحت ستار مصنوعات جاهزة . وهكذا اتاحت اتفاقات تبادُل ومقايضة عقدتها الحكومة الالمانية ان تؤمن لها عن طريق مبادلة البضائع المصنوعة ، ما تحتاج اليه من المحاصيل والحبوب والتبغ والفاكهة ولحم الخنزير التي لم يكن بالامكان تصريفها في البلاد المنتجة لها ،كبلغاريا واليونان وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وأولى التحكم بالتجارة الخارجية الحكومة الالمانية موقفاً قوياً في كل مفاوضات تقوم بها في المجال التجاري إذ مكنتها من ان تشتري بالجملة كل مـا يُعرض للبيع من هذا الصنف او ذاك . فلم نرَّ قط في النظام الرأسمالي الحرّ بلداً يتمتع بمثل هذا الموقف المتين المطمئن الذي وقفته المانيا تجاه دول صغرى ، تعاني على درجات مختلفة ، من وضع اقتصادي مهلهل . وهكذا اصبحت المانيا المتعهد الاكبر والزبون الاهم لهذه البلاد . فبين ١٩٣٤– ١٩٣٨، ارتفعت صادرات ألمانيا الى بلغاريا من ٢٢ الى ٥٨ ./. ، والى اليونان من ١٩ الى ٣٢ ./. . والى يوغوسلافيا من ١٦ الى ٥٠ ./. ، والى تركيا من ١٥ الى ٥٢ ./. ، والى هنغاريا من ٢٠ الى ٤٨ ./. كما ان حركة الاستيراد في المانيا ارتفعت ، في هذه الفترة من ٣٠ الى ٦٣٫٥ ./. من بلغاريا ، ومن ٨٫٥ الى ٥٠ ./. من يوغوسلافيا ، ومن ١٣ الى ٤٧٫٥ ./. من تركيا ، ومن ٢٢ الى ٥٠ ./. من هنغاريا ... وهكذا نرى كيف ان كل هذه البلدان التي وجدت السوق التي هي بحاجة اليها لتصريف انتاجها ، وقعت بحكم الضرورة في تابعية شديدة للرايخ الثالث وأصبحت مدى حيوياً ومنطقة نفوذ له . وقبل الحرب بكثير ، كانت هذه البلدان قد اصبحت من توابعه الاقتصادية .

والطريقة ذاتها اتبعت مع اميركا اللاتينية : اتفاقات مقايضة والمارك أسكي يفضي الى النتائج ذاتها . فبين ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، زادت الصادرات الالمانية الى بلدان اميركا اللاتينية اربعة أضعافها ، واصبحت المانيا بعد سنة ١٩٣٦ اول متعهد للبرازيل والشيلي والثاني في البيرو وبوليفيا وفنزويلا والمكسيك وغواتيمالا .

وسارت كل من ايطاليا واليابان على الخطة ذاتها ولا سيا ايطاليا بعد عام ١٩٣٥ ، بعد ان شعرت بوطأة العقوبات التي اتخذت ضدها بعد ضمها للحبشة ، وبعد ان تبينت ما هي عليه اوضاعها الاقتصادية والنقدية من وهن وضعف . فقد تألف فيها إذ ذاك ، عشر هيئات تقاسمت فيما بينها التكتلات الصناعية المختلفة ، وعملية تقنين الاستيراد ، كما أرغم المصدرون على التخلي عن ديونهم في الخارج لمعهد القطع الوطني . وقامت مراقبة شديدة على القطع . واقتصرت مساعدة الحكومة على رجال الصناعة ، بعد أن اطمأنت للخطط والتصميمات التي وضعوها ، ولقيت استحساناً عندها . فحظرت الدولة الاستثمارات في بعض المجالات والقطاعات ، وأصبح الاقتصاد الوطني بالفعل اقتصاد حرب وكانت الدولة زبونها الاكبر ورب العمل الاكبر ، إذ أن معظم الصناعات تعمل من قريب أو بعيد لحسابها .

وعقدت اليابان من جهتها ، عقوداً واتفاقات مماثلة . فقد تعهدت تجاه العراق بشراء كمية

محترمة من انتاجه الوطني تساوي ٢٥ ٪ من قيمة صادراتها اليه ، كما تعهدت بشراء كل محصوله من القطن . ونص الاتفاق الذي عقدته مع الهند على ان تبيعها ٣٢٥ مليون باردة من المنسوجات القطنية مقابل كل مليون طن من القطن الخام تشتريه منها. وحاولت في الوقت ذاته ان تنشىء لها امبراطورية تؤمن لها الاكتفاء الذاتي ، تألفت من منشوريا والصين التي أخذت تنظم احتلالها تدريجياً منذ عام ١٩٣٧ .

تركيز الاستثمارات وتجميعها

كان من جراء النتائج التقنية لهذه الاجراءات المالية موجبات سياسة الاكتفاء الذاتي ، ان شجعت الضائقة المالية على تركيز الاستثمارات وحشدها وعلى انماء قوة التكتلات الاحتكارية . وخسرت الرأسمالية من حدة طابعها التنافسي لتصبح أكثر فاكثر احتكارية . فقد تألف في انكلترا مثلا كتلة الحديد البريطاني وكتلة الفولاذ البريطاني ، وأصبح تحت اشرافها أكثر من ٢٠٠٠ مصنع وشركة فرعية وذلك بعد ان عقدت عام ١٩٣٥ ، اتفاقها المعهود من الكتلة الدولية للفولاذ . « ثبثت » أي احتفظت لنفسها كل السوق الداخلية ، وحددت الاسعار وعينت حصص الانتاج ونسبها ، وراقبت مشروعات التوسع التي تضعها شركاتها في المستقبل . وهكذا بطلت كل منافسة لها وانعدمت ، وتم لشريكاتها الثمان عشر التحكم بثلثي انتاج بريطانيا من الفولاذ . وفي الوقت ذاته ، طلعت علينا التكتلات الاحتكارية للمصنوعات الكيماوية بظهور شركة الصناعة الكيماوية الامبراطورية ، والاونيلفر والكورتولدس والشركة الامبراطورية للتبغ وشركة مصانع سيمنت بورتلا ودنلوب « والست الكبار » التي راحت تنتج ٩٠ بالمئة من مجموع السيارات الخاصة و ٨٠ بالمئة من وسائل النقل التجاري .

كان عدد المؤسسات الصناعية في ايطاليا ، عام ١٩٣٧ ، اقل بـ ٥٠٠٠ عما كان عليه عددها عام ١٩٣٤ ، يعمل فيها ٥٠٠،٠٠٠ عامل اكثر مما في السابق . فالمشروعات الصناعية التي تعد اقل من ١٠ عمال والتي كانت تمثل ٧٥ بالمئة من هذا المجموع ، لم تعد تمثل اذ ذاك ، سوى ١٠ بالمئة لا غير من مجموع الانتاج في البلاد ، كما لم تعد تمثل سوى ١١ بالمئة من مجموع العمال . فعملية تركيز المصانع سارت جنباً الى جنب وعملية تركيز رؤوس الاموال . ففي عام ١٩٣٦ ، كان اقل من ١ بالمئة من الشركات الايطالية المغفلة يؤلف ٥٠ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم ، وأكثر من ٨٠ بالمئة من هذه الشركات لم يكن ليشكل سوى ٨ بالمئة من مجموع رأس مالها . ودليل الشركات المغفلة يشير بوضوح الى ان ١٢٨ من الشركات الكبرى تملك نصف مجموع رأس المال التابع لهذا النوع من الشركات .

وفي اليابان ، كان ٦٥ بالمئة من الشركات اليابانية ، عام ١٩٢٩ ، تعود ملكيتها لـ ٧٠٠ شركة ينتمي معظمها لاتحادات تجارية كبرى ، وقد كانت تمثل ١٥ بالمئة من مجموع الشركات اليابانية . اما في اواخر عام ١٩٣٩ ، فقد كان ١٤ اتحاداً تجارياً كبيراً يهيمن على ٦٣ بالمئة من رأس المال المدفوع لهذه الشركات ، و ٧٥ بالمئة من مجموع الودائع المصرفية . وفي هذا التاريخ

بالذات، كانت ١١٢ شركة تحت اتحاد متسوي، عدا عن ٧٠ شركة اخرى تقع تحت اشرافه غير المباشر . وكان اتحاد متسوي يملك ٩٠ بالمئة من النفط الطبيعي، و ٩٢ بالمئة من مجموع الحديد، و ٧٠ بالمئة من الرصاص ، و ٧٥ بالمئة من الكبريت ، و ٣٠ بالمئة من الاسلحة ، و ١٠٠ بالمئة من الحمض الاسيتيكي ، و ٦٥ بالمئة من البترول ، و ١٠٠ بالمئة من السلوليد ، و ٩٠ بالمئة من الورق ، و ٤٠ بالمئة من الصوف الصناعي ، و ٥٥ بالمئة من الجعة والسكر ، كما كان يراقب ٤٠ بالمئة من تجارة البلاد الخارجية . اما تروست متسوبيشي ، فقد امتد اشرافه الى اربعة قطاعات رئيسية ودور الصناعة البحرية وصناعة الزجاجيات والقصدير والكحول ، كما ان حصته من الانتاج في ٢٤ قطاعاً آخر كانت تتراوح بين ٢٠–٥٠ بالمئة من المجموع . وبعد عام ١٩٣٣ ، رسمت حركة التركيز الصناعي هذه خطاً لم يُسبق اليه في اي بلد من بلدان العالم ، سوى في القطاع الزراعي ، حيث هبط عدد المنتجين للحرير من ٧٦٧٦ ، عام ١٩٢٥ الى ٥٣٢٤ عام ١٩٣٦ ، مع زيادة في الانتاج تزيد قليلاً عن الانتاج الصناعي . واتحاد تجار الاسمدة الكيماوية الذي انشىء عام ١٩٣٢ ، اخرج من السوق التجارية ٥٠٠ بائع بالمفرق ، كما غابت عن الانظار بضع مصارف (فلم يبق منها عام ١٩٣٩ ، سوى ٣٣٩ مصرفاً مقابل ٢١٦٠ ، في عام ١٩١٢ .

وفي المانيا ، حيث كانت حركة التركيز سجلت دوراً عظيماً من التطور قبل عام ١٩١٤ ، فقد شاهدنا ظهور اتحادات تجارية كبرى بحيث بلغ عددها ٣٠٠٠ اتحاد عام ١٩٢٩ ، ضمت شركات من جميع الالوان والنشاطات . وتكاثر في الوقت ذاته ، عدد المصارف . وفي سنة ١٩٢٤ ، انضم مصرف دارمستادت والمصرف الوطني بحيث الفا معاً مصرف دانات . وفي سنة ١٩٢٩ ، انضم البنك الالماني الى مصرف دسكونتو . والقانون الذي صدر عام ١٩٣٣ ، بشأن ضرورة التكتلات التجارية عجّل كثيراً في عملية التركيز هذه ، وزادها نشاطاً وقوى نفوذ الـ (*Konzerns*) في قلب هذه التكتلات . وقد تناقص عدد المؤسسات التجارية بين ١٩٣٢–١٩٣٧ نحواً من ٣١٥٩٨ وحدة اي ٩ بالمئة ، في وقت ازدادت فيه بشكل ملحوظ الاستثمارات وعدد العمال الذين ادخلوا الى العمل . وفي سنة ١٩٣٩ كانت ١٩٥ شركة تجارية ، اي ٣،٦ بالمئة من مجموع الشركات ، تملك ٥٨ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم . وكانت الصناعة الكيماوية في البلاد ، عام ١٩٣٨ ، تعد ٢٥٨ شركة يبلغ رأسمالها الموزع اسهماً ١٩٢٤ مليون مارك ، مقابل ٤٦٤ شركة عام ١٩٣٢ بذات رأس المال . وشركة سيمانس التي تهيمن على الصناعة الكهربائية توسع نشاطاتها بحيث تضم الكبلات (الاسلاك) والفراموفونات والصناعات الحربية ، كما هيمنت شركة بوتا على الصيدلة والادوات المنزلية ، واحتكرت شركة باتسمان صناعة اجهزة تصفيح المعادن وصناعة الدراجات واستخراج الفحم الحجري . والصناعة السينمائية آلت الى يد شركتين كبيرتين هما *U.F.A* وتوبيس وشركة ا. ج فارس الصناعية التي كانت تستخدم عام ١٩٣٩ نحواً من ٢٥ بالمئة من مجموع الشغيلة العاملين في الصناعة الكيماوية

الالمانية ، كانت تملك ٣٣ بالمئة من الرأسمال الاسمي الموظف في هذه الصناعة بقطع النظر عن فروعها الاخرى القائمة في سويسرا والسويد ، والعقود التي ابرمتها مع الشركات الاجنبية ، كشركة ستاندارد اويل في نيوجرسي وغيرها .

والشواهد على سياسة التركيز الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ان تحصى بعد ان خضعت هذه الشركات الانصهار والتقوية من قبل اتحاد ارباب العمل بعد ان رأت تشجيعاً من القوانين المرعية . ففي مجال صناعة السيارات وشركات الانتاجية الكبرى : فورد والجنرال موتورز والكرايسلر التي كانت تنتج ، عام ١٩٢٠ نحواً من ٧١ بالمئة و ٨٣ بالمئة من مجموع الانتاج ، عام ١٩٣٠ ، ارتفع انتاجها عام ١٩٣٨ ، الى ٩٠٪ . أما الشركات الكبرى لانتاج الفولاذ ، فقد ارتفع انتاجها ، عام ١٩١٩ من ٥٥ بالمئة الى ٦٤ بالمئة من مجموع الانتاج العام ١٩٣٩ . وفي قطاع تجارة المواد الغذائية ، كانت خمس شركات كبرى ، مع فروعها المختلفة تملك ٧٪ من حركة الأعمال ، عام ١٩٢٢ ، فارتفعت حصتها عام ١٩٣٩ الى ٢٤ بالمئة ، كما ان اربع شركات اخرى كانت تصنع ٧٧ بالمئة من اطارات السيارات . ونفس هذا العدد من الشركات كان يعطي ٧٣ بالمئة من انتاج و ٩١ بالمئة من انتاج الآلات الكاتبة ، و ٧٥ بالمئة من الاصواف ، الخ . ومن بين الـ ٥٠٠٫٠٠٠ شركة موجودة في اميركا عام ١٩٢٩ ، كان ٠٫١ بالمئة منها يحقق ٥٠ بالمئة من مجموع الارباح الصافية ، كما ان اقل من ٤ بالمئة من الشركات الصناعية كانت تحقق ٨٤ بالمئة من مجموع الارباح العامة . وفي الصناعة ، كان ١ بالمئة من هذه المؤسسات يشغل ٥٠٠ عامل فاكثر ويستأثر وحده بـ ٤٨ بالمئة من مجموع اليد العاملة في الصناعة . وفي نظر ستوب لم تكن بضع مئات بل بالأحرى بضع عشرات من هذه الشركات الكبرى او « شركات المراقبة » . كانت تملك القسم الأكبر من ثروة الشركات المختلفة .

وفي بلد انفتحت آفاقه على الصناعة من عهد قريب ، كالارجنتين مثلاً نرى التركيز الصناعي يجري فيه على نطاق واسع . ففي عام ١٩٣٩ ، كان نصف اليد العاملة في الصناعة تقريباً يعمل في ١٫٨ بالمئة من هذه الشركات . ومنذ عام ١٩٣٥ ، كان ٤٫٣ بالمئة من هذه الشركات يستخدم ٦٥٫٥ بالمئة من العمال . وفي حقل الكهرباء ، كان ٦٦ بالمئة من العمال يعملون في ٢٫٧ بالمئة من الشركات المعنية بهذه الصناعة .

وفي فرنسا حيث عدد الشركات الصغرى لا يزال هو الذي يطبع النشاط الصناعي في البلاد ، فقد نشطت النزعة نحو التركيز الصناعي ، إلا ان الأزمة اناخت بكلكلها على هذه المؤسسات التي كان لها بعض الشأن ، اكثر من الصغرى بحيث ان تيار التركيز بقي ضعيفاً اذا ما قارناه بما يجري في البلدان الأخرى ذات الاقتصاد المتطور . وبالمقابل فسياسة الاتفاقات التي لم تنشط كثيراً في قطاع المنسوجات القطنية ، او فشلت

تماماً في صناعة الحرير ، سجلت نتائج ملحوظة جداً في حقل المصنوعات الحديدية التي بذلت جهداً طيباً في تحسين عتادها واجهزتها التقنية . ففي سنة ١٩٣٢ ، جدد وكالة صناعة الحديد في فرنسا ، عتادها كما أنشئت وكالات أخرى للخرصان والحديد المصفح . وعقدت اتفاقات ، عام ١٩٣٤ بين العاملين في انتاج الصلب ، كما عقد اتفاق عام بين منتجي الصلب والفولاذ .

والظاهرة نفسها تبدو بوضوح في الصناعة الكيماوية التي قطعت خطوات حاسمة في مجال التركيز والتجمع الصناعي ، في الصناعات الميكانيكية ، عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، وفي صناعة السيارات ، وفي الصناعات الأخرى التي فرض عليها القانون تحقيق مثل هذه الاتفاقات كصناعة الأحذية ، عام ١٩٢٦ ، وصناعة السكر عام ١٩٣٥ .

النتائج

وكان بعض نتائج هذه الأزمة المالية ان حفزت الدولة على التدخل في المجال الاقتصادي ، وهو تدخل لم يسبق ان حدث مثله من قبل ، فتجاوز بعيداً ، باتساعه وشموله ، ما سبق وظهر من نشاط مماثل في هذا الصدد . وهكذا أطل علينا في كل البلدان ، مهما كان نظام الحكم فيها استبدادياً أو ليبرالياً ، اقتصاد موجه ، برز اثره في كل القطاعات ، متوسلاً الى ذلك ، بأساليب وذرائع تكاد تكون متماثلة وان تباينت منها الاشكال والمظاهر الخارجية ، حسبما تكون المصالح المعنية المنظمة تمارس اولاً نفوذاً حاسماً ، وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية المسيطرة على هذه الدولة أو تلك . فالسياسة التوجيهية ليست مضادة بحد ذاتها للرأسمالية ، بل على عكس ذلك . فكثيراً ما توطدها وتشد من ازرها ، لا تمس بشيء التركيب المجتمعي وكيانه القائم . ولم نر قط ان مراقبة الحياة الاقتصادية في الدولة وتثبيت الاسعار الجبري ، والحد بصورة تضيق أو تتسع من « الاستثمار الحر » قد انتقصت بشيء من مبدأ الملكية الفردية ، او ان يمهد السبيل او ان يحقق اشتراكية الدولة . ومذهب التدخل الموسوم بطابع المحافظة ، لانقاذ الاقتصاد المعرض للخطر ، تسلح بكل الاجراءات حتى ما ظهر منها بأنها ثورية متطرفة .

الا انه اذا كان باستطاعة بعض البلدان الغنية بما لديها من احتياطي النقد وبما تزخر به من الخامات الوافرة وتهيمن على مناطق رحبة تسرح فيها وتمرح ، ان تجد مصلحتها في بعض هذه التدابير والاجراءات دون ان تضطر لادخال تعديلات او تغييرات جذرية في تركيبها الاقتصادي ، فالدول الاخرى التي لم تتوفر لها مثل هذه الشروط والأوضاع ، رأت نفسها مضطرة لسلوك طريق كان لا بد ان يفضي بها الى سياسة الاكتفاء الذاتي . فمن دول الفئة الاولى ، مثلاً ، الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا التي كانت تمتلك ، عام ١٩٣٧ ، ٨٠ في المئة من مخزون الذهب في العالم كما كانت تهيمن على اسواق رحبة في الداخل او في مستعمراتها الواسعة الاطراف ،

ومع سويسرا والسويد والارجنتين وبلجيكا والبلاد الديموقراطية امتلك هـذا المجموع المتكون من هذه الدول الثمان ، ٩٢ في المئـة من مخزون الذهب ، بينما حصة اليابان والمانيا وايطاليا منه لم تكن لتتجاوز ٥ في المئة ، وان اثنتين من مجموع هـذه الدول الثلاث لم يكن لهـا بالفعل ممتلكات او مستعمرات عبر البحار . فاذا مـا كانت عاجزة عن الحصول على الحاجيات التي كانت تفتقر اليها حتى تدفـع اثمانها ، كالخامات والمحاصيل الغذائية والمصنوعات ، فقد كان عليها امـا ان تطور انتاجها الصناعي او ان تبحث لها عن مواد بديلة او ان تخضع لسيطرتها الاقتصادية والسياسية البلدان المنتجة للمواد التي هي بحاجة اليها اما البلدان الاخرى في العـالم ، سواءا أوقعت في اوروبا الوسطى او اوروبا الشرقية او في آسيا وفي اميركا الجنوبية ، فقد كانت في وضع قلق مزعزع . وهكذا تسببت الازمة الاقتصادية عن تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي لدى قسم كبير من دول العالم ، وأزكت المنافسات وزرعت بذور اصطدامات جديدة .

الفصل الثالث

الدول وجها لوجه مع الأزمة

١ ـ الحلول الوطنية المختلفة

ادت الازمة الى اضطرابات عميقة تباينت نوعاً وكماً هزت الاوضاع الاقتصادية في كل دول العالم ، كما احدثت ردات فعل لم يخف طابعها العام ، الفوارق التي قامت بين دولة وأخرى ، كما ان وسائل معالجة الازمة للتخلص منها لم تعط في كل مكان النتائج ذاتها . فلكل بلد والحالة هذه ، طابع خاص يختلف باختلاف طبيعة « التجربة » التي عانتها وكانت مسرحاً لها والطريقة التي سلكتها الازمة في تطورها عندها .

الولايات المتحدة الاميركية : النظام الجديد

ان الاجراءات التي اتخذها الرئيس هوفر في مجال الانكماش المالي وتركه للهيئات والمؤسسات المحلية والمنظمات الخيرية ، مهمة معالجة الازمة كما نرى وفشلها في تدبير الامر ، والتدابير الاخرى التي اتخذها لمواجهة البطالة ، وفشل سياسته الزراعية التي اغضبت الولايات الشمالية الغربية ، المعروفة بوقوفها عادة الى جانب الحزب الجمهوري ، كل هذه العوامل ، مهدت الطريق لفوز الحزب الديموقراطي ، عام ١٩٣٢ . وعندما تسلم فرانكلين د . روزفلت مقاليد الحكم في البلاد ، في اذار ١٩٣٣ ، كانت الضائقة المالية في البلاد قد بلغت منها الأوج . ففي الحين الذي قرر فيه اتخاذ التدابير السريعة لانقاذ المصارف التي تعاني العسر ، بتقديم السلفات اللازمة لها ولمؤازرة المزارعين الذين كانوا في وضع مفجع للغاية ، وخرج من هذه التدابير بخطة شاملة ترمي الى تحقيق اصلاح وطني عام . وهذا لا يعني قط ان القرارات التي اعتمدها قامت على مبادىء بديهية او انها استندت الى خطة موضوعة من قبل في كل جزئياتها ، بل على عكس ذلك ، مرت عليها سلسلة من التغييرات اوحتها الظروف والاوضاع القائمة او ردة فعل الاوساط الاميركية وغالباً بدون اي تنسيق فيما بينها . فلم توضع في اي وقت ما ، خطة شاملة تتناول الاقتصاد الاميركي في مجوعه . فالمستشارون والخبراء الذين جمعهم حوله فألفوا هيئة الخبراء كما تألف من

رجال القانون وعلماء الاقتصاد على مثال ألفن هانس الاستاذ في جامعة هارفرد وأحد اتباع مذهب كينز الذي كان له تـأثير كبير على سياسة الحكومة حول الاعتمادات الكبرى المرصدة لاعادة الحياة والنشاط الى الاقتصاد الاميركي ، والنشاط الى المؤسسات الخاصة التي تعمل على تأمين البضائع الاستهلاكية وبالتالي على تأمين الانتاج . كذلك ضمت هيئة الخبراء هذه بين صفوفها رجال اعمال وصحفيين . وسياسة التدخل هذه عُرفت عندهم باسم « النظام الجديد » الذي حدد روزفلت نفسه بأنه « مفهوم جديد لواجبات الحكومة ومسؤولياتها نحو الاقتصاد العالمي » ، وهي سياسة لا تختلف بشيء عن سياسة اشتراكية دافع عنها الرئيس في خطابه الانتخابي الذي القاه في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٦ ، فشدد قائلاً : « هي ادارتي التي اتفقت على نظام الربح الخاص وعلى سياسة المشروعات الحرة واوقفتها عند حافة الانهيار بعد ان بلغت شفا هار حيث اوصلها هؤلاء بالذات الذين يحلو لهم تخويفكم الآن » .

فالخطة الجديدة انما هدفت الى اعادة التوازن بين التكاليف والانتاج ، وبين حياة المدن والريف وبين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية ، كما هدفت الى تحريك السوق الداخلية وتنشيطها ، السوق الوحيدة التي لها اهميتها ، وذلك عن طريق مراقبة الاسعار والانتاج ، واعادة تقييم الاجور والطاقة الشرائية لدى الجماهير ، اي لدى المزارعين والعمال ، وضبط ظروف العمل (رفع الاجور وتخفيض ساعات يوم العمل ، وغير ذلك من التدابير) . وهذا هو بالذات ما تهدف اليه الاجراءات التي اوجبت مراقبة المصارف وتنظيمها ومراقبة نشاط البورصة ، وعملية تخفيض قيمة الدولار مرتين : في ايار وتشرين الاول ١٩٣٢ ، وقانون تعديل الادارة الزراعية الذي افسح المجال امام تخفيض بعض الزراعات ، وقانون العودة الى الوضع السليم (R. A. A) ، وهذه السلسلة من القوانين ، التي نصت على تخفيض ساعات العمل في اليوم ، ورفع المرتبات والاجور ، وحددت المنتهيات القصوى كما حددت الانتاج منعاً لكل منافسة او لكل مزاحمة غير شريفة . « فالغرض ، الذي رمت اليه هذه الخطة ، يقول روزفلت ، هو تطمين الصناعة بتحقيق ارباح معقولة وتطمين العمال بالحصول على اجور مرضية . وكذلك قل عن القوانين الاجتماعية التي فرضت التأمين والضمان ضد البطالة ، ورسمت الحد الادنى للارباح خلال اربعين ساعة عمل في الاسبوع ، بواسطة قانون العمل الذي صدر عام ١٩٣٨ ، وشجع تشييد مساكن شعبية رخيصة ، والحرب ضد المساكن الزرائب . ومن هنا جاءت هذه الاعمال الانشائية الكبرى تقوم بها الدولة ، وقانون قدامى المحاربين الذي اوجب توزيع اكثر من مليارى دولار ، للمحاربين القدامى ونشط الى حد بعيد ، تنفيق المواد الاستهلاكية .

والخطة الجديدة قوبلت بنقد عنيف من قبل المحافظين الذين هالهم تضخم الموازنة ، كما هالهم من جهة اخرى ، التجاوز على حقوق الولايات وامتيازاتها والتشجيع المعطى للنقابات العمالية ، وكل الاجراءات التي جاءت في مصلحة اصحاب الاجور . وعندما اعلنت المحـ العليا ، في ايار ١٩٣٥ ، عدم شرعية قانون N.R.A الصادر في كانون الثاني وقانون AAA لحقوق

الولايات ، امكن مع ذلك الحفاظ على سياسة الانقاذ هذه بفوز روزفلت بانتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٦ . وامام خطر استهداف الحكمة لمحاولة اصلاح جذرية تنزل بها ، اضطرت المحكمة العليا للرضوخ والاعتراف بحق حكومة الاتحاد تنظيم التشريع الاجتماعي في البلاد . فقد اقرت بشرعية قانون العلاقات الوطنية الصادر عام ١٩٣٥ ، هذا القانون الذي ضمن حرية العمل للحركة النقابية ، اسوة بالقانون (NRA و AAA) وقانون حماية التربة الذي اعاد تحت ستار حماية التربة ، احكام قانون العلاقات الوطنية (NRA) . كذلك رفض النظر في الدعوى المقدمة من قبل الشركات الخاصة ضد مشروع سلطة وادي تنسي ، عام ١٩٣٦ .

النتائج

ما عسى - ان كانت نتائج هذا الجهد ؟ فالاصلاح جاء على غير استواء تشوبه مساوىء عديدة ، وبدا ناقصاً في مجالات عديدة ، كما انه تم ، خلافاً لما جرى في عدد من البلدان ، بمعزل عن أي سياسة تسلح . ففي عام ١٩٣٩ ، لم تكن الاعتمادات المخصصة لامور التسلح لتزيد على ١ بالمئة من مجموع الموازنة العامة ، كما ان خط الانحناء الذي رسمه الانتاج الصناعي جاء متكسراً . ففي اذار ١٩٣٣ ، عندما تسلم الرئيس مقاليد الحكم ، كان الدليل المسجل ٥٩٫٦ بالمئة ثم اخذ يرتفع ليبلغ ٨٤ بالمئة في تموز ، ثم عاد وهبط في آب واذ ذاك جرى تخفيض الدولار للمرة الثانية واضيفت الى سياسة التضخم المالي سياسة الامتصاص التدريجي . فالتقدم جاء بطيئاً طيلة عام ١٩٣٤ ، وفي الشطر الاول من عام ١٩٣٥ ، اذ لم يكن عدد العاطلين عن العمل في حزيران من هذه السنة ليقل عن ١٢٫٥٠٠٫٠٠٠ عامل . وحركة العودة الى الوضع الطبيعي اخذت تنطلق من هذا التاريخ ، اذ ارتفع دليل الانتاج الصناعي من ٧١٫٤ ./. في ايار ١٩٣٥ ، الى ٧٩٫٨ ./. في تشرين الاول ، والى ٨٧٫٤ ./. في كانون الاول والى ٩١٫٦ ./. في ايلول ١٩٣٦ ، والى ٩٩ ./. في اذار ١٩٣٧ . وقد وقعت ردة عكسية في هذا الوقت بالذات ، اذ كان دليل الانتاج الصناعي ، في ايار ١٩٣٨ يوازي ٦٤ ./. الا ان العودة الى سياسة الامتصاص حملته يرتفع الى ٨٩ في كانون الاول . وبدا اذ ذاك ان الوضع قد استقر على الاجمال بالرغم من انه لا يزال في البلاد ٩ ملايين من العاطلين عن العمل ، كما ان اسعار البضائع ظلت هي الاخرى آخذة بالهبوط .

ارتدت الازمة في الولايات المتحدة الاميركية طابع ثورة فعلية كما اثرت عميقاً في الرأي العام الذي شعر بانه على شفير الهاوية .« فلربما كانت هذه الازمة الحادث الوحيد في تاريخنا الذي احدث تغييراً جذرياً في تاريخنا الوطني » كما يؤكد غيرارد ، كما ان هذه الازمة انطبعت ذكراها طويلاً في نفوس الاميركيين فقد اتاحت من الوجهة السياسية ، لحكومة الاتحاد ، بسط نفوذها وتدخلها في مجالات كانت محرمة عليها حتى ذلك الوقت ، وذلك في ما يعود للحالة الاجتماعية ، كما ان الخطة الجديدة امنت للروح النقابية الحرة تحقيق نجاحات حاسمة . فقد الزم قانون واغنر ، ارباب العمل ، الاعتراف للعمال التابعين لهم ، بحرية تنظيم نقاباتهم (وهذا انما يعني نهاية

المنشأة المفتوحة ، اي رفض استخدام المصنع والمتجر العمال النقابيين واللانقابيين على السواء ، ونهاية سيطرة العمال المطواعين واجبارهم على مناقشات ظروف العمل مع العمال انفسهم تحديداً للاجور بالاتفاق فيما بينهم . وقد انشئت محكمة وطنية للفصل في المشكلات الناشبة بين العمال وارباب العمل ، مع مراعاة الحق النقابي والعمل على تشجيع العلاقات الجماعية بين ارباب العمال والنقابات . ومع ان قرارات هذه المحكمة لا تكتسب الصفة الالزامية ، فقد تمكنت من ان تحل بين ١٩٣٥ – ١٩٤٥ ، بفضل النفوذ الادبي الذي تتمتع به ، اكثر من ٣٠،٠٠٠ قضية . ومع ان هذا التشريع دخل اميركا بعد اوروبا بمدة طويلة ، فقد قوّى من نفوذ العمال في المجتمع الاميركي .

بريطانيا العظمى

جاءت الازمة في بريطانيا اقل فداحة وفظاظة منها في اي بلد آخر . فالوزارة العمالية التي وقف حزب الاحرار الى جانبها وساعد بذلك على كبح جماحها ، حاولت عبثاً تجاهل الخطة التي وضعها حزب العمل الدولي (*I.L.P.*) بعنوان : اشتراكية هذا العصر ، وطبقت مع وزير المالية سنودن سياسة تخفيض النقد . فقد ارغمتها الازمة ، تحت ضغط الخوف الذي ما فتئت صحافة المحافظين تغذيه في النفوس ، لتأليف حكومة اتحاد وطني شددت بدورها من سياسة تخفيض النقد وادت الى تحقيق وفر بلغ ٧٠ مليون جنيه في صلب مشروع الموازنة ، عن طريق تخفيض تراوحت نسبته من ١٠ – ٢٠ ٪ من مرتبات الموظفين وتعويضات العاطلين عن العمل وعن طريق تخفيض مدة المخصصات الى ٢٦ اسبوعاً في السنة . والانتخابات العامة الجديدة التي جرت سنة ١٩٣١ في جو مشبع بالتدهور المالي امنت فوز حكومة وطنية قضت تقريباً على كل معارضة لحزب العمال . ومع ان هذه الحكومة هي برئاسة احد اعضاء حزب العمال السابق ، فالبلاد تخضع لحكومة محافظة موالية للمبادىء الليبرالية يرعاها وزير المالية ، اذ ذاك ، نفيل تشمبرلين . وتخفيض قيمة الجنيه في ايلول ١٩٣١ قبل ان تعمد اية حكومة الى تخفيض قيمة نقدها في الخارج ، ادى الى تحسين ملحوظ في حركة الصادرات ، اذ عرفت بريطانيا وحدها ان تفيد لبعض الوقت من الاعانة الخاصة بالتصدير التي اعتمدتها . وهكذا توقف الانتاج عن الهبوط الذي كان اخذ يعانيه ، ولا سيما في قطاع الصناعات الجديدة ، والصناعات الكيماوية والكهرباء وصناعة السيارات ، كما ارتفعت حركة البطالة ، ونشطت حركة التصدير وسجلت بعض الارتفاع في صادراتها الى افريقيا الوسطى ومصر ، كما سجلت زيادة محسوسة في التصدير الى الهند واليابان .

وامكن على اثر هذا النشاط إعادة مخزون الذهب . وعودة البلاد الى سياسة الحماية الجمركية ، واتفاقات اوتاوا التي عقدت عام ١٩٣٢ (وهي اتفاقات جاءت في صالح بلدان الدومنيون اكثر منها في صالح انكلترا نفسها) فأتاحت للحكومة سبيلاً اكبر للتدخل في الشؤون الاقتصادية : كمراقبة الواردات الزراعية والحد منها ، والرسوم الجمركية التي رمت الى تشجيع الصناعات الرئيسية في البلاد لجعلها اكثر مردوداً وأوفر ربحاً ، وتخصيص مساعدات

مالية لهذه الصناعات التي لم تسيج حولها الرسوم الجمركية كما يجب، والى الحد الذي كان متوقعاً، كالنقل وحركة الانشاءات البحرية، وتأميم وسائل النقل في لندن، عام ١٩٣٣، والنقل الجوي بدمج شركات الطيران الانكليزية تحت اسم شركة الخطوط البريطانية عبر البحار، عام ١٩٣٩، وعقد معاهدة تجارية ترمي الى تشجيع تصدير الفحم الحجري. والجهود المبذولة لتشجيع الصناعات الجديدة وتشجيع حركة بناء المساكن الشعبية. ومختصر الكلام، فالبطالة التي بلغت الذروة عام ١٩٣٣ (٢٢ بالمئــة من مجموع اليد العاملة في البلاد)، اخـذت تهبط تدريجياً لتبلغ ١٢ بالمئة عام ١٩٣٧، وهو عدد لا يزال يبز المعدل الذي كانت عليه البطالة عام ١٩٢٩، الا ان عدد السكان ازداد بنسبة ٣،٥ بالمئة (راجع شكل ٦). وقـد حدث بالرغم من انخفاض حركـة التصدير ازدهار اقتصادي محسوس في الداخل، عاد بفـائدة كبرى على الصناعات التي تؤمن الاستهلاك الداخلي وحركة البناء. وسجلت انكلترا اذ ذاك، ارتفـاعاً في المستوى العام للحياة لدى السكان، وعرفت ان تفيد كثيراً من هبوط اسعار المواد الغذائية والخامات والمواد الاستهلاكية المترتب عليها استيرادها من الخارج، كما تحسنت ظروف تموينها كثيراً في الوقت الذي حلّت فيه مشكلة السكن في البلاد. والنسبة بين اسعار المواد المصدرة التي جرى تخفيضها الى الثلث، وبين اسعار الواردات التي انخفضت ١٠٪ في المائة، اصبحت اكثر ملاءمة طيلة هذه الفترة بكاملها (شكل ٦). والميزان التجاري كان ايجابياً عام ١٩٣٥، وبعد ذلك اختل هذا الميزان مع انه لم يصل الى ما كان عليه الوضع عام ١٩٣١.

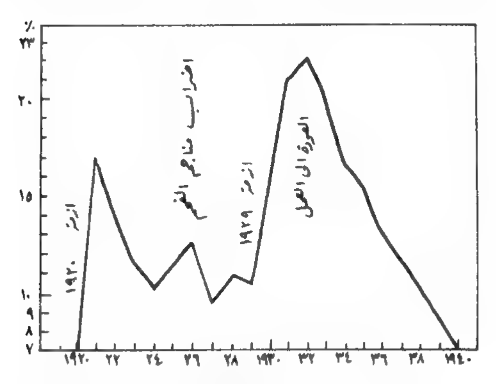
وهكذا، ومع ان رصيد الموازنة كان واطياً، فلم يتوقف يوماً، وانتفت كل زيادة منذ عام ١٩٣٠، واخذ منـذ عام ١٩٣٥ يظهر نقص مستمر، كما ان الاستثمارات في الخـارج هبطت هي الاخرى بحيث وصلت الى درجة الصفر، عام ١٩٣٧. وجاء هـذا الهبوط دليلاً جديداً على ان البلاد آخذة بالافتقار. وتأخر الوضع الاقتصادي، كما سبق لكينز وتنبأ بـه، وقع، عام ١٩٣٨، اذ سجلت البلاد خروج مبالغ كبيرة من الذهب كما سجلت هبوطاً في قيمة اجنبيه. لم تدم هذه الحركة طويلاً، اذ ان تأزم الوضع الدولي حمل الحكومة على تقوية سلاحها مما ادى الى نشاط حركة الاعمال في البـلاد. وهكذا نرى ان انكلترا في عام ١٩٣٩ لم تكن استطاعت، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة وفرنسا، ان تجد الدواء الشافي والعلاج النافع للأزمة التي تعاني منها. والبطالة العامة بقيت مستبدة بالبلاد كما بقيت صناعـات التصدير تتألم وتتلكع في هبوط مزمن. وقد بقي التوتر الاجتماعي محتـــدماً. فكان على المحافظين، ان يواجهوا الآن معارضة اشد من جانب العمال الذين نالوا في انتخابات عام ١٩٣٥، مـا يوازي ٣٨،٤ بالمئة من مجموع الاصوات وهو اكبر معدل سجلوه حتى الآن.

فرنسا

ففي الحين الذي حافظت فيه الولايات المتحدة، منـذ عام ١٩٣٢، وبريطانيا العظمى منذ عام ١٩٣١، على الحكومة ذاتها بعد ان تبلبلت سياستها بالطبع تجانساً وتماسكاً مع انهـا انبثقت من مبادىء لم تتغير كثيراً في هذه المدة بالذات، فقـد مرت

فرنسا ، في الفترة نفسها ، بعدة تجارب واختبارات متناقضة .

فاقتصادها لم يتأثر بالازمة الدولية الا في عام ١٩٣١ . ومنذ عام ١٩٣٣ ، بدت اسعـار المواد المعدة للتصدير اعلى بكثير عندها من اسعار هـــذه المواد في الخارج . فالسوق الوحيدة المفتوحة امامها هي سوق الامبراطورية الفرنسية . وهكذا هبط الدخل الوطني ٢٠ بالمئة ، كما ان اسعار الجملة هبطت ، هي الاخرى ، ٤٤ بالمئة ، واسعار الفرادي او المفرق ٢٩ بالمئة وأطل من جديد العجز في الموازنة وفي الدين العام . وهذا الاضطراب الاقتصادي والمـــالي طرح على بساط البحث متانة النقد الفرنسي . فمنذ عام ١٩٣٤ ، اخذت تهرب من البلاد مبالغ ضخمة



شكل ٦ ـ التغييرات الطارئة على حركة البطالة في بريطانيا بين ١٩٢٠-١٩٤٠ .
(الى اليسار : معدل العاطلين عن العمل)

من الذهب في الوقت الذي حدث فيه هيجان من قبل الاحزاب وتكتلات اقصى اليمين التي تُعِد ضد الاكثرية اليسارية التي جاءت بها انتخابات عام ١٩٣٢ ، ثورة ٦ شباط (فبراير) . وعادت هذه المبالغ الى البلاد بعد ان شكل دومرغ وزارته ومعه عادت السلطة الى احزاب اليمين . وعادت حركة هرب الاموال عودتها الاولى ، عـام ١٩٣٥ . ومصرف فرنسا الذي يعبر قيامه عن وضع بلد يتألف معظم سكانه من اصحاب الدخل ، وقف يعارض عملية تخفيض الفرنك ، سيراً مع الحركة التي قامت بها انكلترا والولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي ادى الى هبوط كبير في حركة التصدير ، اذ ان الاسعـــار الفرنسية بقيت أعلى بكثير من

الاسعار في البلدان التابعة لكتلة الجنيه . واعتمدت حكومة لافال سياسة شديدة لتخفيض سعر الفرنك ، معتمدة في ذلك على المراسيم الاشتراعية الخاصة بمعالجة البؤس (تخفيض ١٠ بالمئة من نفقات الدولة العامة) مع سياسة صارمة ضد الملطوسيانية او تحديد النسل التي ادت بدورها الى تحديد الانتاج الزراعي والصناعي . ولذا لم تشارك فرنسا بعودة الانفراج العام الذي عم العالم بين ١٩٣٣ – ١٩٣٧ . فقد جاءت في المرتبة الدنيا في سلم ارتفاع دليل الانتاج في العالم وحركة الانتاج عندها بين ١٩٣٣ – ١٩٣٧ ، بدت زهيدة للغاية ، اذ لم تزد عن ٤,٣ بالمئة ، بينما بلغ هذا المعدل ١٠٠ بالمئة في المانيا ، و ٧٤,٤ بالمئة في اليابان ، وسقطت وحدها بين دول العالم الى ادنى من مستوى عام ١٩٣٣ ، بينما نهضت كل الدول الاخرى وتحسنت فيها الاوضاع ، واستمر انتاجها الصناعي يتراوح بين ٨٢ – ٨٣ بالمئة مما كان عليه عام ١٩٢٨ . وازداد عدم التوازن سوءاً واضطراباً وشكل هبوط الانتاج الزراعي كارثة . وهكذا وجدت البلاد نفسها وجهاً لوجه مع هبوط اقتصادي ذريع .

الجبهة الوطنية

ان الفشل الذي بليت به سياسة تخفيض النقد ، والبؤس الذي سببته هذه السياسة في جميع اطراف البلاد ، كان وراء نجاح الجبهة الوطنية في انتخابات عام ١٩٣٦ النيابية ، التي نص برنامجها الاقتصادي على اتخاذ اجراءات ترمي لبعث الحركة والنشاط في الحياة الاقتصادية ورفع القيمة الشرائية للفرنك . وعندما تولت حكومة بلوم مقاليد السلطة في البلاد انفجرت غضبة الشعب بعد ان كظمها طويلاً من قبل . فالصعاب التي أدت إليها الازمة ، منذ عام ١٩٢٩ ، اتاحت لارباب العمل بنعمة « الحق الالهي » ان يهملوا بمساعدة الحكومة في السنوات السابقة ، كل تشريع يتعلق بالعمل (الاتفاقات المشتركة ، والضمان الاجتماعي) ، وان يفرضوا سلطتهم ومشيئتهم العليا بضربهم كشحاً عن المطالب العمالية ، والجوء بصورة اعتباطية الى صرف العمال وطردهم . وهؤلاء العمال الرازحون تحت البؤس ، اخذوا ، بعد ان بلغ اليأس منهم في هذه السنوات الاخيرة ، كل مبلغ ، يتنفسون الصعداء عندما رأوا في الحكم ، وهم لا يصدقون عيونهم ، حكومة تتفهم الى حد بعيد ، المآسي التي يتسكعون فيها والتي يعانون منها الأمرين ، فتندافع عن مصالحهم المشروعة : وعلى ضوء هذه الامور ، ندرك جيداً ، ما وقع من حوادث احتلال المصانع وحركات الاضرابات التي ادت في حزيران ١٩٣٦ ، الى اتفاقات ماتنيون ، في المؤتمر الذي عقده المنتجون الفرنسيون الذين يمثلون ارباب العمل في فرنسا . وفي بضعة ايام لا غير أقرّت القوانين التي جاءت توضيحاً واعترافاً رسمياً بهذه الاتفاقات . فالاجور زيدت من ٧ – ١٥ بالمئة وتقرر دفع الاجور في الاجازات ، وشرع بمفاوضات حول اتفاقات جماعية مع المنظمات الاكثر تمثيلاً للحركة العمالية ، كما ضمن حق تأليف النقابات ، وتعيين انتخاب ممثلين في كل مؤسسات العمل التي يزيد عدد العمال في الواحدة منها على عشرة عمال . وصدر أخيراً قانون يحدد ساعات العمل في الاسبوع بأربعين ساعة عمل الامر الذي ادى الى امتصاص جانب من العاطلين عن العمل . إلا ان معارضة بعض

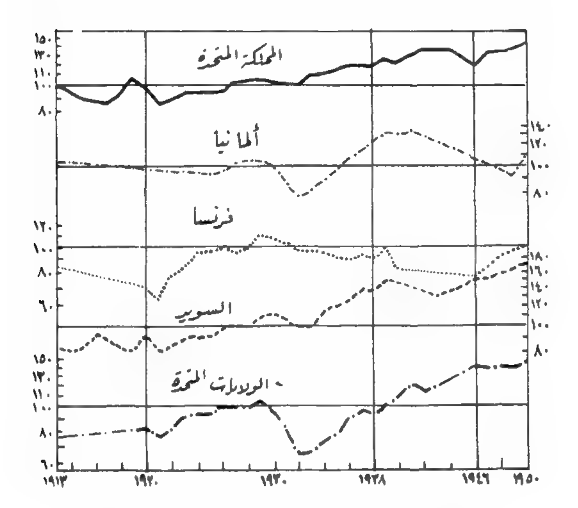
أرباب العمل لهذه الاجراءات القانونية وصمودهم في وجه تطبيقها ، ادخل القلق على أصحاب الثروات ، فأخذت رؤوس الاموال بالهروب الى الخارج ، كما اخذوا في الادّخار ، إذ ان زيادة الاجور ، والاجازات المدفوعة وتخفيض ساعات العمل في الاسبوع كل هذه ادت الى زيادة في كلفة الانتاج وترك اثره ظاهراً على اسعار المبيع . والزيادات الجديدة التي لحقت الاجور لم يلبث ان عقبها ارتفاع في اسعار تكاليف الحياة ، كما ان التشويش والقلق اشتد بين الناس وساورتهم المخاوف . وفي ايلول ١٩٣٦ ، بلغ من ارتفاع الاسعار بعد الاصلاحات الاجتماعية ان انقطعت حركة التصدير تماماً . وجاء تخفيض قيمة الفرنك متأخراً جداً كما جاء معدل التخفيض عالياً ، بحيث ان رؤوس الاموال المهربة لم تعد الى البلاد خوفاً من هبوط جديد في الاسعار ، كما ان مبالغ جديدة جرى تهريبها خارج البلاد . وبدلاً من ان يوسع ارباب الاعمال اعمالهم واشغالهم ، راح فريق من ارباب الصناعة ورجال الاعمال والتجار يحولون مدخراتهم ورأس مال علاتهم الى سبائك من الذهب او الى دولارات . واذ رأت السلطة نفسها عاجزة عن معالجة الامر وأسقط في يدها ، قررت حكومة بلوم « التمهل » اي التوقف في عملية الاصلاحات الاجتماعية ، ولم تلبث ان انهزمت عندما تقدمت من المجلس بالموافقة على اعطائها حق استصدار المراسيم الاشتراعية مكافحة منها للمضاربات المالية .

« فتجربة بلوم » اصيبت بالفشل في معظم قطاعاتها لانها عجزت عن تأمين الاصلاحات الاساسية التي كان من شأنها ، لو تمت ، حرمان خصومها ، مما لديهم من وسائل التأثير على الاعتماد والتسليف وبالتالي على النقد. فقد جاء اصلاح مصرف فرنسا ناقصاً، كما لم تجر أية مراقبة على المصارف والمؤسسات المالية وعلى عمليات القطع في البلاد . اما مراقبة الاسعار فقد جاءت بدائية وكذلك وسائل التنفيذ التي اخذت بها ، ولذا لم يكن لها من اي تأثير . والاسعار التي فرضتها الاحتكارات بقيت جامدة قائمة كما صمدت في وجه تخفيض قيمة النقد .

وعادت حكومة شوتان التي خلفتها الى سياسة التضخم المالي التقليدية ، اي الاستلاف من مصرف فرنسا بحيث تستطيع الحكومة مواجهة التزاماتها . وقد حدث في حزيران ١٩٣٧ تخفيض جديد في قيمة الفرنك بعد ان أخذ يدوّر في فلك السترليني ، وخسر ٤١٫٥ بالمئة من قيمته الأصلية .

ومن جهة اخرى حدث منذ ١٩٣٨ ، مع وزير المالية الجديد بول رينو ، تحت ستار عملية « تطويع » ردة فعل قوية ضد القوانين والتشريعات الاجتماعية التي صدرت عام ١٩٣٦، والعودة الى سياسة الانكماش المالي ، وحصر اعتمادات الموازنة العامة ، والذي تسبب عن الاضراب العام الذي وقع في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، والذي كان من فشله ان اضعف الحركة العمالية واثر عليها الى حد بعيد . وسياسة نزع السلاح كانت اذ ذاك ضاربة اطنابها ، كما ان دليل الانتاج الصناعي كان قد ارتفع من ٧٦ بالمئة عام ١٩٣٨ الى ٨٧ بالمئة عام ١٩٣٩ .

وهكذا فقد مر الاقتصاد الفرنسي طيلة الضائقة الاقتصادية في فترة من الركود والجمود بينما كانت في الدول الاخرى فترة تميزت بالنشاط والديناميكية (شكل ٧) . ان ارتفاع الاسعار الفرنسية حرمت المنتوجات الزراعية من اسواق تفي بحاجتهـــا : فالقمح والنبيذ والشمندر السكري محاصيل شكت فرط الانتاج والحماية الجمركية التي همها المحافظة على الوضع القـــائم



شكل ٧ ـ الدخل القومي للفرد في المملكة المتحدة ، المانيا ، فرنسا ، السويد ، الولايات المتحدة

بين ١٩١٣ ـ ١٩٥٠ (١٠٠ ـ المعدل لعام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩)

وحالت دون مقايضة البلاد الفائض من انتاجها الزراعي بما تحتاج اليه من مواد زراعية اخرى، والاسعار الدارجة هي بالفعل عالية جداً بالنسبة للأسعار العالمية وان كانت واطيـــة بالنسبة لاسعار الكلفة . والطحين والقمح واللحوم والمحاصيل الزراعية الاخرى هي في فرنسا اغلى منها في هولندا وانكلترا والسويد وبلجيكا . وعلاه ثمن المنتوجات الصناعية التي لا غنى للمزارعـين عنها تحد كثيراً من امكانيات الربح بتصدير المحاصيل الزراعية كما تحول دون تجهيز المزارعـين

بالاعتدة والتجهيزات التقنيــــة . فالمكننة لا تفي بالغرض كما ان الاساليب الزراعية وانماطها رديئة للغاية . وهكذا بقيت قائمة ، مرعية الجانب وسائل استثمارية متخلفة جــداً ، تعمــل في ظروف حياتية قاسية وتنتج في ظروف مرزحة ، « فالزراعة في فرنسا هي من هذه القطاعات المتخلفة عن ركب الحضارة وسير الزمن ضمن اقتصاد يشكو الضعف والجمود » . أما الصنــاعة الفرنسية على اختلاف مظاهرها ، فهي تعاني ، منذ عام ١٩٣٠ ، وضعاً هزيلاً من الانحطــاط الموصول من جراء ضعف انتاجية العمل ، اذا مــا قيست بالولايات المتحدة وبالمانيــا ، باستثناء الصناعات الحديدية والمطاط والكرتون (المقوى) . فالمستوى التقني ، والتركيز الصناعي ادنى بكثير منه في البلدان الصناعية الاخرى . والتجارة الخارجية ، تأخرت هي الأخرى وأصيبت أكثر مما أصيبت به هذه المرافق في الدول الاخرى . فقد كانت تمثل ، عام ١٩١٣ ، نحواً من ٧٫٢ بالمائة من مجموع التجارة العالمية ، بينما لم تعد تمثل ، عــام ١٩٣٢ ، سوى ٤٫٥ بالمــائة وهو تأخر بلغت نسبته ٣٨٫٨ بالمائة ، بينما لم يبلغ هذا التأخر في انكلترا سوى ٨ بالمائة وارتفعت الزيادة في الولايات المتحدة الاميركية ٣ بالمائة . والنقص في الميزان التجاري كان افــدح من ذلك وأدهى ايضاً . فبينما كان يمثل ١٦٫١ بالمائة من مجموع الصــادرات ، عــام ١٩٢٩ ، إذا به يهبط الى ما نسبته ٥٫٧ بالمائة عام ١٩٣٨ . اما ميزان المدفوعات ، فالزيادة التي تميز بها في الماضي ، حل محلهــا نقص ملحوظ في الدخل السياحي ، وفي ريـع الخدمــات ولا سيما ريـع الأموال المستثمرة في الخارج . ان خروج رؤوس الأموال الضخمة التي فرت الى الخارج لم تكن استثمارات منتجة بل مجرد عملية مضاربات مالية . فالأرصدة الفرنسية في الخــارج ، التي بلغت قيمتها ١١٠ مليارات فرنك ، عام ١٩٣٧ ، هي في الغالب ، ديون قصيرة الاجل . وفي حماية من الرسوم المنفترة وعمليات التقنين التي جاءت تحمي ليس فقط فروع الصناعة الآخذة بالنمو والتطور بل كل الصناعات على اختلاف انواعها ، راحت الهيئات المالية والصناعية تقصر كثيراً من حركة الانتاج ومن الاستثمار ، على امكانيات الامتصاص والتنفيق المباشرة المتوفرة للسوق المحلية التي كانت من الضيق والضعف يحول دون تحقيق ارباح كبــيرة . فقد اعتمدوا سياسة مالطوسية تقوم على الاكتفاء الذاتي والانطواء التي لم تستهدف لا فتح اسواق جديدة في الخــارج لها ، ولا العمل على توسيع وترحيب السوق الوطنية . أما بشأن صغار التجار ، فقــد تضخم عددهم كثيراً دون أي اعتبار او نسبة للكميات المبيعة .

وهذا التأخر الاقتصادي جاء نتيجة سياسة مستوحاة من الروح المحافظة في هــذا النظام الاجتماعي الذي حرص على ان يحافظ على البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم في البــلاد . فالابقاء على الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الهامشية ، إذ عجز عن منافسة الشركات الكبرى كما عجز عن دفع اجور عالية ، اتاح من جهة ثانية للتكتلات الاحتكارية التي تستطيع وحدها تأمين انتاج بكلفة ادنى من البضائع التي تنتجها المحلات الاولى ، ان تفرض رسوماً على المبيع تؤمن لها ارباحاً ضخمة .

الانيـا

كان للازمة في المانيا ، نتائج مروعة بالنسبة للوضع الحرج الذي احاط باقتصادها نتيجة لحركة التصنيع الآلي ولضخامة رؤوس الاموال الـــتي وُظّفت بفوائد عالية ، ولا سيا بالنسبة لتابعيتها ولتمويلها ، الى حد كبير ، على الاستثمارات الاجنبية الضخمة التي بوشر بها منذ عام ١٩٢٥ . وهذا التوازن الضعيف الذي حققته لم يلبث ان هوى عندمـــا هبطت الاسعار العالمية وعندما جعلت الازمة الناشئة من الصعب جداً ، على الصناعة الألمانية ، الحصول على اعتمادات تسليف جديدة سواء من خزينة الدولة او من اسواقها المعروفة .

فالانتاج الصناعي المبني على دليل ١٠٠ لعام ١٩٢٩ ، هبط من ١٠٧ ، عـــام ١٩٢٩ الى ٥٨٫٥٪ في آب ١٩٣٢ ، كما هبط انتـــاج الفحم من ١٦٣ مليون طن الى ١٠٤ ، والحديد من ١٦ مليون طن الى ٥٫٧٠٠٫٠٠٠ ، وارتفع عدد العاطلين عن العمل في المانيا من ٩٩٤٫٠٠٠ الى ٥٫٥٧٩٫٠٠٠ ، كما هبطت الاجور الى نصف معدلها ، وسجلت الصادرات هبوطاً بلغ ٤٥٪ من قيمتها ، و٦٢٪ من حجمها ، رغم سياسة الاغراق التي غشت عليها الحكومة . والتجأ المستشار برونتنغ الى الوسائل التقليدية في معالجة الوضع ، كتخفيض قيمة النقـــد ، ومراقبـــة الارصدة واقتطاعات ضخمة في صلب الموازنة ، وهبوط الاسعار ، ورفع نسبة الحسومات وإعادة تنظيم حركة التسليف وتخفيض اجور العمال ومرتبات الموظفين ، والغاء رسوم الحمـــاية الجمركية . فقد حصل في مؤتمر لوزان في حزيران من عام ١٩٣٢ ، على إلغـــاء تعويضات الحرب . الا ان عنف الحركة واحتدامها والاوصاب التي مرت بها الطبقات العمالية بعـــد ان تضرست بالبطالة ، والتطرف الذي اخذت تنزع اليه ، زاد كثيراً من عدد انصار الحزب الشيوعي العاملين على اثارة الاضطرابات الاجتماعية . واذ رأت الطبقات الوسطى نفسها مهددة بالحركة البروليتارية ، فلم تر الطبقات الموجهة واصحاب الصناعة الضخمة لها منجاة وخلاصاً الا في حل فاشي او دكتاتوري. واذ ذاك قبض الحزب الوطني الاشتراكي في كانون الثاني ١٩٣٣ ، على السلطة في البـلاد في وقت كان فيه التدهور المالي بلغ الحضيض . فالمهم ، في الدرجة الاولى ، اعـــادة الحركة والنشاط الى الاقتصاد الوطني عن طريق فتح منافذ واسواق جديدة ، ومحاربة البطالة . لم يكن هنالك ، في بادىء الامر خطة موضوعة منظمة . فالخطة الرباعية الاولى التي اطلقوا عليها اسم خطـــة الخدمة ، لم تكن في الحقيقة سوى سلسلة من الاجراءات المتخذة لمعالجة البطالة في البـــلاد . ووضع في خريف ١٩٣٦ الخطة الرباعية ، الثانية المعروفة « بخطة الانتاج » . فرمت الى تأمين عهد الحكومة المطلقة ، والدكتاتورية تحت سلطة غورنغ الذي طلع بالفكرة ، وهي عبارة عن ادارة عملاقة جبارة تعمل على تنظيم الوضع الاقتصادي في الاساس . فالدولة هي ، عند الانطلاق بالخطة ، الزبون الوحيد وستبقى فيما بعـد الزبون الرئيسي . وهي المصرف الرئيسي وتحتكر كل منافذ التجارة الخارجية . فبدون ان تؤمم الاستثمارات الكبرى او ان تديرها بنفسها ، فهي تتولى ادارة الاقتصاد باعطائها التوجيهات التي تراها لازمة ، وبمراقبتها الاسعار والاجور بعد ان حددتها ، وبتوجيه الاعتماد وحركة التسليف . ولاول مرة في التاريخ نشهد اقتصاداً رأسمالياً

يخطط له في وقت السلم . وكان من تحالف الحزب مع الرأسمال الضخم ، ان حال دون استعمال العلاج الذي يوسع من نطاق السوق الداخلية بزيادة القوة الشرائية لدى المجتمعات السكانية ، اي رفع المرتبات . ولذا اعتمدت الحكومـــة سياسة الاشغال الضخمة ولا سيما انشاء شبكة الاوتسترادات ، وسياسة التسلح ، وخلق مصلحة « العمل الالزامي » ، وتسليف الدولة مالاً للزوجين الجديدين ، اذا ما تعهدت الزوجة بالانقطاع عن العمل خارج منزلها ، والى انشاء منظمة نقابية جديدة . فالانتـــاج استعاد بسرعة قدرته المنتجة . فقد حقق منذ عام ١٩٣٦ ، معدل عام ١٩٢٩ ، وتجاوزه عام ١٩٣٩ بنسبة ٣٣٪ ، وجرى امتصاص البطالة تدريجياً . ففي عام ١٩٣٨ ، لم يبق عاطلاً عن العمل سوى المسنين وغير المؤهلين .. فقد برزت في الطليعـــة مصالح الانتاج (المواد الاولية ، والطاقة) ومصالح الاستثمار والتوظيف (البناء) ، فاخذت تنمو وتطرد وتتسع ، بينما ازداد انتاج المواد الاستهلاكية ١٣٪ عن معدله لعام ١٩٢٨ ، واصبح يفي تقريباً بحاجات السكان الآخذ عددهم بالازدياد ونفقات التسلح الضخمة الباهظة ، بحيث ان مستوى عيش السكان المدنيين ، بقي كما هو تقريباً دون اي تغيير . وهكذا بفضل حافز الطلب العام ، أصبحت المانيا الدولة الوحيدة التي امّنت العمل لليد العاملة في البلاد ولجهازها الصناعي الضخم . ومما هو احسن من ذلك وافضل ، افتقار البلاد للمزيد من اليد العاملة الكفؤة ، وللمزيد من العمال المزارعين ، وهي ظاهرة برزت منذ عام ١٩٣٥ .

اليابان

ارتدت الأزمة العالمية في اليابان مظاهر مختلفة تعارضت مع الكثير من المظاهر التي سجلناها لها في البلدان الصناعية الاخرى . فقد كانت الازمة فيها قصيرة واناخت بكلكلها على القطاع الزراعي الا انها كانت اعجز من ان تحد من نشاطات عدد كبير في قطاعات الصناعة وحركة التصدير . وعلى الاجمال ، فقد كان اثرها ضعيف الوقع على البلاد واصابها من جانبين معاً : تخفيض في حركة التصدير نتيجة للهبوط الذي اصاب التجارة العالمية ، كما ان هبوط الاسعار ادى الى خراب العاملين في القطاع الزراعي . فقد الحق هبوط « الازدهار الاميركي » ضرراً محسوساً في القطاعات الاكثر تعرضاً للتجريح في اقتصادها القومي ، وأدى الى هبوط في سعر الحرير الخام (٥٠٪ عام ١٩٣٠) وفي صادراتها من المنسوجات القطنية (٢٧٪ عام ١٩٣٠) كما ادى الى انهيار عدد كبير من المزارعين وفرض البطالة على عدد من مصانع النسيج والحياكة حيث تعمل الفتيات اليابانيات .

واشتدت الازمة فيها بعد عام ١٩٣١ ، اثر رفع معدل الرسوم الجمركية في الهند وحركة المقاطعة التي برزت في الصين . وجاء اخيراً تخفيض العملة اليابانية في الوقت الذي كان فيه الين تقريباً على سعره لعام ١٩٢٦ فبـــدا عالياً بالنسبة للدولار ، مما ادى الى هبوط في الاسعار بلغ معدله ٣٥ ٪ ، بين نيسان ١٩٢٩ وتشرين الاول ١٩٣١ . وجاء هبوط اسعار الارز ثالثـــة الاثافي في خراب الفـــلاحين الذين رأوا انتاجهم يهبط الى ٤٣ ٪ ، الا ان انكماش الانتاج الصناعي كان ابعد من ان يكون له الاتساع ذاته والاستمرار ذاته الذي نراه يحل في المنتوجات الزراعية ، فالهبوط لم يتجاوز ٨،٤ ٪ ، ومنذ عام ١٩٣٢ ، ارتفع الدليل الى فوق ما كان

عليه عام ١٩٢٩ ، واستمر في تصاعده بحيث بلغ ١٧٣ عام ١٩٣٧ (مع الملاحظة ان ١٠٠ هو دليل عام ١٩٢٩) . وسبب ذلك هو ان حزب منسيتو الذي عاد الى الحكم في صيف ١٩٢٩، سارع الى اعتماد السياسة التقليدية التي كانت دوماً تعتمد تخفيض قيمة العملة ، مما ادى الى اقالته من قبل الجيش الذي تسلم الحكم . وفي عام ١٩٣١ ، عمدت الحكومة العسكرية الى حظر اخراج الذهب من البلاد وتخلت عن قاعدة الذهب ، وخفضت سعر الين ثلثي قيمته واعتمدت سياسة الانكماش المالي التي قضت بزيادة الاعتمادات الخاصة بالجيش والاسطول . وقد تضاعف دين الحكومة ، بين ١٩٣١–١٩٣٧ ، وارتفعت اسعار الحاجيات بالجملة حتى انها بلغت مستواها لعام ١٩٢٩ ، ودليل اجور العمال الذين يعملون في مصالح الجيش والتسلح ، ارتفعت بين ١٩٣١– ١٩٣٦ ، من ٩١ الى ١٤٠ ٪ (باعتبار دليل ١٠٠ الحد الوسط بين ١٩٣١ – ١٩٣٥) ، بينما اسعار المنسوجات القطنية والحريرية بقيت ادنى مما كانت عليه عام ١٩٢٩ ، اما الازدهار فقد كان من نصيب الصناعات الثقيلة والصناعات الحديدية والميكانيكية والكيماوية والانشاءات البحرية (عدد العمال العاملين في هذه الصناعات على اختلافها يمثل نسبة لم تلبث ان ارتفعت من ٢٥ الى ٤٠ ٪ ، في أواخر عام ١٩٣٧ . وفي عام ١٩٢٩ كان عدد العمال العاملين في هذه المصانع ٨٢٥،٠٠٠ ، فارتفع عددهم ، عام ١٩٣٧ ، الى ٢،٢٥٠،٠٠٠ ، وساعد على هذا الارتفاع الضائقة التي نزلت في القطاع الزراعي اذ اجبرت عمالاً كثيرين على النزوح من الريف الى المدن بحثاً لهم عن عمل . وارتفع انتاج الفولاذ الخام من ٢٥٠،٠٠٠ طن عام ١٩٢٩ ، الى ٥،٥٠٠،٠٠٠ طن عام ١٩٣٦ ، كما تضاعف انتاج البلاد من الحديد ، وازداد كذلك انتاجها من الفحم الى اكثر من الثلث . والحزب العسكري الذي يتولى الحكم في البلاد ويوسع من نطاق سلطته على الحكومة بعد العصيان الذي وقع في شباط ١٩٣٦ ، تابع بنشاط محموم ، تصنيع منشوريا كما واصل تأييد تغلغل الجيش في الصين ، حيث عادت الحرب المكشوفة الى الظهور عام ١٩٣٧ . وفي اليابان ، كما في المانيا وفي ايطاليا ، نحن امام اقتصاد موجه للحرب ، فيخضع المشروعات والاستثمارات الخاصة للاعتبارات الستراتيجية ، ويوسع ، يوماً بعد يوم ، من اشراف الحكومة على حركة القطع وعلى التجارة الخارجية وحركة التسليف بعد ان وُجّهت نحو الصناعات الحربية ، ونحو الاستهلاك والاسعار والمبيعات .

فاليابان هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي تشجع التصنيع في مستعمراتها في الخارج بتأمين التنسيق التام مع صناعاتها . ومما لا شك فيه قط ان الاقتصاد الحربي الذي كان الدواء الناجع للأزمة في الوقت الذي بقيت فيه القطاعات الاقتصادية الاخرى تحت الضغط ، حتى اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية نفسها ، تحيطه اليابان بعنايتها الكبرى وتوسع من نطاق اقتصادها، مما ادى الى تسجيل ارتفاع محسوس في الدخل القومي . وقد عملت التجارة دوماً على سد العجز في الميزان التجاري ، عن طريق الخدمات المتنوعة ، والأسطول التجاري الذي ارتفع حجمه الى ٤،٥٠٠،٠٠٠ متر مكعب ، اصبح الآن الاسطول

الثالث في العـــالم . والاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة والقطـــاع الخاص ، لم تتوقف سوى فـــترة قصيرة ، واستمرت في ارتفـــاعها كما ارتفعت طلبـــات السلطات العامة .

البلدان ذات الاقتصاد الزراعي

ان تدابير الحماية التي لجأت اليهما كل الدول وتسلحت بها ، وتطور الانتاج الزراعي في كل من انكلترا والمانيا وايطاليا ، ادخـل الخلل والبلبلة على السوق الدولية ، وتسبب بانخفاض هام في المشـتريات لدى الدول المصدّرة لها ، كما تسبب ، بالمقابل ، بانخفاض في شراء المنتوجات المصنوعة في البلدان المعروفة باقتصادها الزراعي ، اذ كانت عاجزة عن مواجهة اثمانها واخذت هذه البلدان تشعر اكثر من كل وقت مضى بتابعيتها ، وتتألم من فقدان المنتوجات المصنوعة . ولذا راحت تقبـل على التصنيع بهمة ونشاط . فقد تمكنت بما لديها من اعتمادات نادرة ، وبواسطة مقايضة انتـاجها ، عملاً بسياسة المقايضات التي دشنتها المانيا ، وتوفر يد عاملة رخيصة في البـــلاد ، ان تستدرج رؤوس الاموال . كل هذه العناصر وما اليها اتاحت لها تأمين الاجهزة والاعتدة الآليـــة التي تساعدها على خلق الصناعة فيها . وهكذا راحت المانيا تطور صناعاتها الغـذائية كما تطور صناعة تركيب الآليات واجهزة الراديو بعد ان فرضت رسوماً جمركية عالية على الاجهزة الجاهزة التركيب . وفي عام ١٩٤٠ ، كان باستطاعتها تقريباً ان تكتفي نفسها بنفسها في عدد كبير من المصنوعات المشغولة . واخذت الشيلي في تنظيم صناعتها ، سعياً منها وراء مزاحمة النترات الصناعية ، وتطور اجهزتها وعتادها في سبيل تطوير الطاقة الكهربائية المائية ، بواسطة اعتمادات حصلت عليها من بنك التصدير والواردات في واشنطون ، قدمها لشركة التصدير الشيلية التي تأسست عام ١٩٣٩ . وفي الهند وتركيا والبرازيل ، حققت صناعـــة النسيج تطورات عظيمة وبذلت مثل هذا الجهود ، كل من بلدان اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ، كما سجّل تقدم محسوس في كل من رومانيا واليونان ، وبولونيا وهنغـاريا . ففي كل بلدان اوروبا او البلدان الواقعة وراء اوروبا ، جاء الاقبال على شراء الآليات الجاهزة خلال عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، دليلاً قاطعاً على هذا العزم الصادق في النهوض بسياسة التصنيع ، وتوفير القوى المحركة ، وتأمين اسس الاستقلال الاقتصادي الذي ادى في بعض الدول الى الدكتاتورية الفعلية .

وقد جاءت النتائج بليغة في لغتها . فالبلدان التي لا يزال لها انتاج مرتفع نسبياً خلال الازمة والتي زادت نسبتها نسبة عام ١٩٢٩ ، هي هذه الدول الزراعية التي اعتصمت بسياسة التصنيع . فالارقام البيانية او القياسية لصناعة النسيج عام ١٩٣٧ ، هذا النموذج بالذات لانتاج الحاجيات الاستهلاكية ، بلغ ٢١٦ في ليتوانيا و ٢٠٥ في الشيلي و١٧٦ في فنلندا و١٦٣ في السويد ، ١٥٤ في النرويج (مع العلم ان ١٠٠ هو الرقم البياني لعام ١٩٢٩) .

٢ - الوضع الاقتصادي بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩

ضعف الابلال ووهنه

جاءت نتائج هذه الجهود غير متكافئة ، كما رأينا بالنسبة لجميع البلدان ، باستثناء فرنسا . فالازمة التي ظهرت عـــام ١٩٢٩ ، اخذت تحتدم وتشتد حتى عام ١٩٣٢ ، ثم طرأ بعض التحسن على الوضع العـــام ، مع بعض التقلبـــات ، تتسع او تضيق في بعض البلدان ، وبعض الارتكاسات هنا وهناك تتباين شدة وحدة . وفي عام ١٩٣٦ ، امكن تسجيل المعدل الذي كان عليه الانتاج عام ١٩١٢ والعودة الى النشاط المألوف ، عاد سيرته الاولى ، والتوازن بين مختلف قطاعات الانتاج من جهـــة ، وبين الاسعار بعضها ببعض يتضح اكثر فاكثر كما ازداد استهلاك البضائع المختزنة ، وخفت حـــدة البطالة كثيراً كما تحسنت كثيراً اوضاع العمال . الا ان المصانع لا تعطي سوى ثلثي طاقتهـــا ، أشباعاً منها لحاجات السوق المحلية . واخذت ترتفع منذ عام ١٩٣٣ ، اسعار الخامـــات التي اشتد حولها الطلب ، وازداد حجم التجارة العالمية . وارتفعت منذ مطلع عام ١٩٣٥ قيمتها على اساس قاعدة الذهب ، الا انها بقيت ٢٠ ٪ دون قيمتها عام ١٩١٣ . فتجارة الحاجيات المشغولة كانت اقل تقدماً من جهة الوزن ، نتيجة محتومة لظاهرة التصنيع في البلدان الجديدة ، وامور التغذية التي كانت اقل تطوراً من حيث قيمتها من جراء سياسة الاكتفاء الذاتي التي سارت عليها البلدان الكبرى الصناعية .

والتوازن بدأ يقع بين طاقتي الشراء المتممة الواحدة للاخرى : طاقة البلدان الزراعيـــة وطاقة البلدان الصناعية . والعودة الى الوضع الطبيعي بدت ظاهرة واضحة لاسباب تقدمية كما هي الحال في بعض البلدان : كاليابان والبلدان السكندينافية والشيلي وبريطانيا العظمى . وقد بدت هذه العودة ظاهرة واضحة ، ولو اقل اتساعاً ، في كل من المانيا وايطاليا بدافـــع من الانشاءات العامة فيها ومقتضيات التسلح ، كما جاءت ضعيفة جداً او لا اثر لها البتة في بعض البلدان كفرنسا حيث لعبت اسباب مقاومة الانكماش المالي دوراً كبيراً ولمدة طويـلة .

وللخروج من هذه الضائقة استعملت المحاولات والوسائل والذرائع ذاتها وان تباينت حماسة واسلوباً بين بلد وآخر ، ولا تزال الافكار تتضارب الآن حول انجع هذه الوسائل التي حملت معها عوامل التحسين وامثلها. فهل يعود لعمري فضل الابلال من هذه الضائقة للولايات المتحدة بعد الاجراءات التي اتخذتها وأدت الى تخفيض قيمة الدولار، أو الى سياسة الانشاءات الكبرى والتدابير العديدة الرامية لرفع القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، بعـــد ان ضحت الدول بسخاء بهذه المبالغ الضخمة ؟ والعودة باسعار المواد الزراعية ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٥ هـل يجب رده يا ترى ، الى تخفيض قيمة الدولار او الى سياسة التقليل من المحاصيل والحد من الانتـــاج التي فرضتها الدولة وساهمت الاحوال الجوية على تحقيقها ؟ وهذا الازدهار النسبي الذي نعمت

به انكلترا بين ١٩٣٥ – ١٩٣٧، هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجمركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي احدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسلح ؟

النكسة والتسلح

ولكن هذا التحسن الطارىء لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيا في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهقر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالعوارض التي بدت عام ١٩٢٩ – ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل نفقات التسلح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسلح هذه، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧ ٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى انفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صفّت » الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة بأسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسلح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تغرق بعد في التسلح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة الحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتضيات التسلح، أفلم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بحاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم الغنم والمنسوجات والكاكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الاولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له،بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٣ ٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥ ٪ والحرير الخام زاد ٢٣ ٪ والنحاس الخام زاد مخزونه ٤٥ ٪ ، وزاد ٢٢٧ ٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون اسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو ضعف

التصدير العالمي المتوقع . وقد اشترت جانباً من هذا المخزون الحكومات التي همها ان تنشيء عندها احتياطياً للحرب ، الا ان تراكم هذا المخزون لم يكن سوى ذريعة، لم يكتب لها النجاح دائماً . فقد افادت في تفادي سقوط مفاجيء للاسعار بعض الوقت .

الانتعاش العالمي والقلق الذي يعانيه

فالنقاهة كانت قصيرة الامد ومريضة العطب . فالاضطرابات الداخلية التي اقامت بعض البلدان واقعدتها انقطعت باستثناء فرنسا . الا ان خطر تأزم الوضع السياسي الدولي ازداد تفاقماً . ولذا لم تعد المبادلات الدولية الى سابق نشاطها المعهود . فمنذ ادنى نقطة وصلت اليها الازمة عام ١٩٣٢ ، ازداد الانتاج بصورة ملحوظة في جميع المجالات ، الا ان الاستهلاك لم يرسم مثل هذا الخط السوي . فالطلب بقي دون العرض بكثير ، مع ان مستوى العيش لدى غالبية السكان في العالم ، كان دون مستواه ، عام ١٩٢٩ ، كما ان تراكم المخزون بعد ذلك بعشر سنين بقي في مستودعاته ليس من يشتريه في البلدان التي كانت من قبل في عداد الدول المصدرة له .

وهكذا استمرت البطالة من جراء تضخم اليد العاملة بطلوع اجيال جديدة من العمال ، ولدت قبل عام ١٩١٤ وبعد الحرب ، في إثر عقلنة الصناعة ومكننة الزراعة ، وفي اعقاب هذه السياسة التي أدت الى الإقلال من اليد العاملة الى اقصى حد في وسائل الانتاج ومعداته ، كما جاء هذا الاستمرار نتيجة حتمية لجمود اوركود قسم من الاجهزة المنتجة . فاذا ما كان ٢١،١٪ من العمال لا يزالون بدون عمل ، عام ١٩٣٢ ، فالنسبة بقيت عالية جداً عام ١٩٣٨ ، اذ كانت ١١،٤٪ . وهكذا نرى انه بالرغم من عودة جانب كبير من العمال الى العمل ، فعدد العاطلين عن العمل بقي عام ١٩٣٧ ، اعلى منه في عام ١٩٢٩ . وهكذا يمكن لنا ان نتساءل ما اذا كان النظام الاقتصادي اصبح الآن عاجزاً عن تأمين العمل لكل العمال الذين يستطيعونه .

الاقبال على الاتفاقات الثنائية

كثيراً ما عمدت الدول الى عقد اتفاقات ثنائية قصيرة الأجل ، غالباً بشكل مقايضات، لتأمين ما تحتاج اليه من محاصيل وغلال لا تنتج مثلها . فقد حل محل المبادلات المتعددة الجوانب التي الفها الانسان من قبل طريقة المبادلات الثنائية ، فاقتصرت المبادلات مع الخارج على مقايضة المواد المنتجة اقليمياً او محلياً . ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا مثلا توطدان علاقاتها بمستعمراتها ، راحت الدول التي لا مستعمرات لها في الخارج ، كالمانيا مثلا تحاول ان تنشيء لها مجالاً حيوياً تعتمده في توسيع حلقة امتيازها من اوروبا الوسطى واميركا اللاتينية ، بينما راحت الدول الثانوية تنشيء فيما بينها تيارات من المبادلات تتناول المحاصيل الاضافية . فاستيراد بريطانيا من مستعمراتها ارتفع بين ١٩٢٩ و ١٩٣٧ من ٢٩،٤٪ الى ٣٩،٤٪ كما ان صادراتها الى مختلف مستعمراتها ارتفعت في المدة ذاتها من ٤١،٤٪ الى ٤٤،٣٪ . اما فرنسا فالارقام

النسبية هي ١٣ و ١٧٪ (بين ١٩٢٨ – ١٩٣٨) في ما يتعلق بالاستيراد و ١٨ – ٢٧٪ للصادرات . وهكذا نرى العالم متجزئاً او متوزعاً بين كتل شبه موحدة بعضها بوجه البعض . كتلة الاسترليني وكتلة الين والكتلة الالمانية ، وضمن هذه الكتل تشتد روابط التبادل التجاري وتقوى . فقد انهارت القواعد التي قامت عليها المبادلات المتعددة الجوانب كما زال عهدها وانقطع .

انحسار اوروبا

فحركة انحسار اوروبا وانكفائها التي ابتدأت في اعقاب الحرب اخذت تشتد وتقوى . فقبل عام ١٩٢٠ ، لم يكن هذا الانحسار سوى حركة نسبية . فاوروبا تتطور بسرعة اقل من السرعة التي يتطور فيها باقي اقسام العالم . اما الآن فهناك انحسار قائم في عدد من القطاعات الاقتصادية . فنصيب اوروبا من هذا من الاقتصاد العالمي لم يعد ليتجاوز ، عام ١٩٣٧ ، ٣٩,٥٪ . فقد انخفض فيها انتاجها لمادتي الحرير الخام والصوف ، مع ان هذا الانتاج يزداد ويتضخم في جميع انحاء العالم ، بينما بقي انتاجها للفحم الحجري على معدله المعروف . وفي الصناعات الحديدية ، لم تعد اوروبا لتنتج سوى ٤٢,٥٪ من مجموع انتاج الصب في العالم ، (مقابل ٥١٪ في عام ١٩١٣) ، و ٤٠,٩٪ من الفولاذ او الصلب ، مقابل ٥٠,٧٪ في عام ١٩١٣ ، ونصيبها من الالومينيوم تناقص كما تناقص كذلك انتاجها من النحاس المعد للصب (١٠,٥٪ ، مقابل ١٤,٦٪) .

واستئناف العلاقات الخارجية في العالم بين ١٩٣٢ – ١٩٣٧ ، يجب ردّه الى القارات الاخرى اكثر من رده الى اوروبا .

والتجارة الاوروبية لم تعد تمثل ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى ٤٥٪ من مجموع التجارة العالمية لعام ١٩٤٩ ، والنكسة التي وقعت عام ١٩٣٨ جعلت هذا المعدل يهبط الى ٤٠٪ . ولهذا كانت حركة الجزر هذه حركة مطلقة تتم عن حرج الوضع بعد ان شال هبوط الصادرات على الواردات .

وهذا لا يعني قط المزيد من الاستقلال لاوروبا في المجال الاقتصادي ، بل انما يعني المزاحمة الشديدة التي تلقاها تجارتها ومصنوعاتها في الاسواق العالمية . فلا عجب والحالة هذه ان يقع ميزان مدفوعاتها في عجز متصاعد . فبعد ان توقف دفع الفوائد والارباح ، تناقص ريع الاستثمارات الموظفة في الخارج ، كما ان اجور الشحن هبطت هي الاخرى من جراء التناقص التدريجي في حمولة الاساطيل التجارية في اوروبا بعد ان تضاعف اسطول اميركا التجاري ، وزادت طاقة الاسطول الياباني ثلاثة اضعاف ، منذ عام ١٩١٣ ، وتناقص حجم التجارة العالمية عن معدله عام ١٩١٣ .

وهكذا نرى ان الازمة سددت ضربات قاصمة لمركز اوروبا . فبعد ان اقصيت خلال الحرب من اسواقها المعروفة لصادراتها ، فقد عجزت عن ان تستعيد كل الاسواق التي فقدتها كما ان الازمة الاقتصادية كانت لها ضربة جديدة انزلتها بديونها في الخارج . والى هذا يجب ان

نضيف التراجع القسري الذي لحق بإنتاج الفحم فيها امام سيطرة البترول النامية الذي كانت اميركا وآسيا اكبر منتجين له . وازدهار صناعة المعادن غير الحديدية التي كانت اوروبا تفتقر اليها (باستثناء الالومنيوم) ، واخيراً وليس آخراً الخسارة المالية التي لحقت اوروبا في تصفية الحرب والخروج منها ، والاستعداد للحرب القادمة ، ابتداء من سنة ۱۹۳۳ . اضف الى ذلك بهاظة الدين العـــام والضرائب التي ضخمت اسعار المنتوجـــات ، في وقت كان فيه جانب كبير من الاجهزة الصناعيـــة والعتاد التقني عندهـــا يعمل للتسلح بدلاً من ان يعمل للتصدير .

قضـــايا الخامـــات والاسواق التجارية

لم يعد البحث عن الخامات والأسواق وقفاً على الأفراد والخاصة من أرباب الصناعة والتجارة ، يسعون كل من جـــانبه لما فيه نفعه ومصلحته بل آل الأمر إلى مؤسسات متكتلة وإلى حكومـات اضطرت أمام افتقارها الى عملة دولية ثابتة والى انعدام وسائل الابراء التقليدية ، أن تبحث لها عن منـاطق تموين تكون مفسرباً لتجارتها النامية ومنفذاً لها . هـذا هو بالذات الوضع الذي تشجعه كلمة مأثورة لموسوليني عندما يميز بين « دول بروليتارية ودول بلوتوقراطية » (ثرية) ، كبريطانيا وفرنسـا وبلجيكا والبلاد الواطية التي تموّل بنسبة جــاءت عام ۱۹۳٦ ، في انكلترا ٤٨،٥٪ من المواد الغذائية ، و ۳۸ بالمائة من الخامات الضرورية لها ، وفي فرنسـا ، عام ۱۹۳۷ بمعدل ۱۸ بالمائة و ۱۲ بالمائة وفي بلجيكا والبلاد الواطية مقادير كبيرة من الربح والنقد المـــالي . وبين الدول الاخرى « الراضية » الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيـــاتي اللذين يملكان في أراضيها الشاسعة ، مع كثافة ضئيلة من السكان نسبياً ، كل ما تحتاجان اليه من الخامات تقريباً ، بينما الاولى منهما هي أكبر منتج للمواد الأولية في العالم .

وبين الدول الراضية او غير القانعة تأتي اليابان ، مع انها تملك امبراطورية استعمارية واسعة ، وقد وجدت في منشوكو وفي الصين الداخلتين في مداها الاقتصادي الحيوي ، الفحم والقليل من البترول وفول الصويا والقمح . إلا أن كل المستعمرات اليابانية لم تكن تعطي اليابان سوى ۱ – ۲ من مجموع ما تستهلكه ، و ۱٠٪ استيرادها كانت تؤمنه من الهند (٤،۲٤ بالمائة) ، ومن الولايات المتحدة الاميركية (٩،٤٦ بالمائة) . أما ايطاليا ، فقد كان عليها أن تواجه ، أسوةً باليابان ، المشكلات التي فرضتها عوامل نموها الديموغرافي وجهودها لتصنيع البلاد ، فالنضـال في سبيل القمح لم يوفر لها سوى نتائج متقطعة وضعيفة . ان جدب المواسم سنة ۱۹۳٦ اضطرها لاستيراد ربـع حـــاجتها للمواد الاستهلاكية لعـــام ۱۹۳۷ كما أن مواردها من اللحم والزبدة لم تكن تسد حاجتها ، وكذلك النسيج (باستثناء القنب والحرير) ، والمنتوجات الصنـــاعية (باستثناء البوكسيت والكبريت) . ان اشرافها على آبار البترول في البانيا وتقوية استثمارها لمواردها الطبيعية ، والسياسة الجماعية التي اعتمدتها ، كل ذلك لم يوفر لايطاليا سوى استقلال نسبي . ففي عام ۱۹۳۷ ، كان استيرادها للمواد الأولية يؤلف ٤٥ بالمائة من مجموع استيرادها ، كما أن

استيراد المنتوجــات نصف الجاهزة مثل ٢٠ بالمائة ، ومساحة الامبراطورية الاستعمارية التي أنشأتها من عهد قريب لم يكن بوسعه قط أن يحررها من هذا العبء .

وتأتي المانيا في طليعة الدول « غير القانعة » أو غير الراضية . ان اتجاه البــلاد نحو الدكتاتورية والتنظيم الشديد الشكيمة للاستهلاك ، استطاعا أن يؤمنا لها ، منذ عام ١٩٣٧ ، أن تكتفي نفسها بنفسها تقريباً من الوجهة الغذائية . وفي مجال الخامات ، هي أوفر حظــاً من ايطاليا ومن اليابان . فهي من كبار البلدان المنتجة للفحم والبوتاس والليفيت والملح ، وفيها من المنغنيز ما يفي ، الى حد كبير ، بحاجاتها (٦٠ بالمائة) ، والرصــاص ٣٢ بالمائة ، والخشب والغرافيت ٧١ بالمائة ، فهي مضطرة لاستيراد ٩/١٠ حاجتها من النحاس وثلثي حاجتهــا من الحديد . واستطاعت صناعتها الكيماوية أن تؤمن لهــا بديلاً (عن البترول) بهدرجنة الفحم الحجري والليفيت . ومع انها ضمت اليها عام ١٩٣٨ كلاً من النمسا ومقاطعة السوديت اللتــين أمنتا لها جانباً من حــاجتها للمواد الغذائيــة وبعض الخامات الاخرى ، فقــد زادت ، مع ذلــك ، من همومها كما زادتا من العجز الذي تعاني منه . واضطرارها للخــامات ، ريثما يتم تنظيم صناعتها وتأمين التنسيق فيما بينهما وبين صناعات الرايخ ، ووضع خطـة كاملة في هذا الصدد .

وهنالك دول أخرى اعتبرت نفسها غير راضيــة وإن لم تبد اعتراضات رسمية في هذا الشأن ، وكانت هي الاخرى قلقة جداً لافتقارها للخامات . كان هذا هو بالفعل وضع بولونيا التي كان عليها أن تستورد القطن والأصواف والخرضوات والجلود الخام والنحاس ، ممــا كان يؤلف معاً ثلث استيرادها عام ١٩٣٧ ، في الحين الذي اشتد فيه الضغط الديموغرافي . وفي مثل هذا الوضع تقريباً تسكعت البرازيل ورسفت ، اذ بالرغم مما لديهــا من موارد احتياطية ضخمة ، كان عليها أن تغذي صناعاتها التحويلية باستيرادها المستمر للفحم والبترول بينما تفتقر اصلاً للقمح .

في وسط هذا النقاش والجدل الذي قام حول الخامات ، كانت الدول غير القانعة تتعلل قبل كل شيء فيما تتعلل به من حجج ، افتقارها لوسائل الدفع . « ان المانيا تحتاج لمواد أوليــة تدفع ثمنها بالمارك الألماني » كان يردد أحد خبرائها في علم الاقتصاد ، هو الدكتور شاخت ، منذ ١٩٢٦ ، وان « المانيا لا تستطيع حل المشكلة إلا بانتاجها هي نفسها للمواد الاولية الضرورية لاستهلاكها ، على أرضها وفي دارها بالذات » . هذا هو السبب بعينه الذي يحدو بالدول المفتقرة للخامات ، المطالبة بإعادة توزيع المستعمرات توزيعاً عادلاً . وهذا لا يعني قط أن المستعمرات التي لم تكن تعطي مجتمعة سوى ٣ بالمائة من مجموع الخامات ، كان باستطاعتها أن تفي بحاجات دولة واحدة من الدول غير الراضية ، إنما إعادة توزيع المستعمرات قد يكون فيه حل لقضية العملات الصعبة أو النقد النادر .

وقضية الخامات المرتبطة بتوزيع المستعمرات التي تطالب بها كل من المانيا وايطاليا واليابان

وبولونيا ، ترتبط بسبب وثيق بقضية الاسواق التجارية . كل هذه البلدان ترى نفسها مرتبطة باسواق أجنبية في كل ما يتصل بتموينها بالمواد الاولية وبتصريف انتاجهـــا أيضاً . ان توسع صادرات اليابان بواسطة سياسة الاغراق التجاري التي سارت عليها مثلا في منسوجاتها ، مكنتها من تصريفها باسعار تقل من ٤٠–٧٠ ./. عن أسعار المنسوجات الاوروبية ، الامر الذي حمل الدول الاخرى على فرض رسوم حماية عالية والاخذ بسياسة التقنية والاجـــازة المسبقة . ففي دول كألمانيا وايطاليا مثلا تستطيعان الحد من نتائج سياسة الاغراق التجاري والوقوف في وجهها بصورة فعالة ، فالاسواق الخارجية لم تكن تصلح سوقـاً للتنفيق الا باعتماد اساليب ووسائل نقدية معقدة ، او بواسطة عقود واتفاقات ثنائية تتبسط في وضعها من قبـــل . ولعل ابسط الحلول واقربها مثالاً كان ولا شك الحصول على اراض جديدة . وهذا ما حمل اليابان على التطلع نحو الصين بقصد بسط سيطرتها وفرض الحكر على اسواقها الضخمة . وحاولت المانيـــا من جهتها ايجاد منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي لها في اوروبا الجنوبية والشرقية ، وفي اميركا اللاتينية كما راحت ايطاليا من جهتها تنشيء لها مثل هذا المدى الحيوي في اوروبا الوسطى وفي البلقان ، وفي الشرق الادنى .

النتيجة

وهكذا نرى كيف ان الازمة دفعت بالعالم نحو « اقتصاد معقد » جـاء حركة عكسية ضد النظام القائم على التوزيع الدولي للعمل وعلى حرية التبادل التجاري. ولذا رأى ان يوجه اقتصاده القومي نحو الاستقلال الذاتي . فنظرية الاقتصاد القومي والرغبة في تأمين الاستقلال السياسي ، والحاجة الشديدة الى القطع النادر والعملات الصعبـة والاستعداد لحرب جديدة وشبكة الوقوع ، كل هذه العوامل مجتمعة ، تضافرت معاً لتعجيل عملية مكننة الدول التي لم تتمكن بعد ولم تتصنع ، وعلى حمل الدول الاخرى لتحقيق استقلالها الذاتي في كل ما يتعلق بأمور التموين والتجهيز بالمواد الغذائية والخامات . فكل الذرائـــع والاساليب التي استخدمت في هذا السبيل ادت الى عزل الدول او مجموعات الدول ، كما ادت بالتالي الى انكفاء ذريع في الحركة التجارية العالمية . وبدلاً من عقد الصفقات الحرة بين الشاري والبائـع ، وخلافاً لناموس العرض والطلب ، اخذت المقايضات تلعب دوراً هاماً في هذا المجال . فالحكومات هي التي تتفاوض وتساوم بعضها مع بعض ، فحلت بذلك محل الخـاصة والافراد ، وفرضت عليهم ارادتها ووجوب التقيد برغبتها العليا ، حتى ان البعض من هــــذه الدول عمدت الى سياسة الاحتكار الشامل او الجزئي للتجارة الخارجية . وعلى كل حال ، ففي عام ١٩٣٩ الذي اندلعت فيه شرارة الحرب العالمية الثانية ، لم تكن الازمة الاقتصادية انقشعت غيمتها وارتفعت كربتها بعد ، ولا يزال العالم يرى قسماً من عتاده واجهزته جامداً لا يعمل ولا يتحرك ، كما يرى الملايين من العمال العاطلين عن العمل يتعذر بل يستحيل دمجهم في دوامة الانتـاج . فهم يؤلفون بالفعل جيشاً قائماً وليس جيشاً احتياطياً من العاطلين عن العمل . فالبنيان الاقتصادي العالمي مخلـع ، مقعد ، اكثر من اي وقت مضى .

الفصل الرابع

الأزمة

ونتائجها الفكرية والاجتماعية

نحن في وقت تنتصب فيه بورجوازية فولتريانية تقليدية مستمسكة بفلسفة « الانوار » ، لتدافع عن المواقف التي تحتلها ضد مبادىء حداثتها . فاذا بها تنقلب فجأة لتقف الى جانب الذين يعارضون التقليد بحرية الضمير ويحلون المذهب الفلسفي محل التحليل الموضح ، والشك محل اليقين .

ر. م. ألبيريس

١ – نتائج الديموغرافيا

السكان

ان الاهمية التي ارتدتها الازمة وطول مداها واتساع البطالة وازدياد مشكلات الحياة تعقيداً وابهاماً ، كل هذه الامور بعثت في النفوس النزعات القديمة التي تقول بنكوص او تقهقر معدل المواليد ، بينما فقر التغذية بين اولاد العاطلين عن العمل كان عاملاً في تأخر نموهم وتكاملهم كما كان من العوامل التي زادت من نسبة الوفيات . فعقود الزواج (باستثناء فرنسا) لم يهبط معدلها الا قليلاً ولمدة وجيزة ، مع ان « الاجيال العجاف » التي وُلِدت خلال الحرب ١٩١٤–١٩١٨ ، بلغت سن الزواج ، كما ان معدل المواليد تناقص في البلدان الصناعية شأنه في البلدان الزراعية .

فنمو السكان الذي كان معدله في السنوات العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر ١٢ ٪ في انكلترا لم يعد ، بين ١٩٣٠–١٩٤٠ ، سوى ٤،٥ ٪ . وهبطت النسبة كذلك في السويد من ٧ الى ٣،٥ ٪ ، وفي سويسرا من ١٣ الى ٤ بالمئة ، وفي المانيا من ١٤ الى ٩ بالمئة ، وفي فرنسا من ٢ الى ١ بالمئة . والمعدل الاجمالي للتناسل الذي كان بين ١٩١١ – ١٩١٤ ، في جميع بلدان اوروبا الشمالية والغربية ١،٤ بالمئة هبط الى ٠،٩ بالمئة عام ١٩٣٣ . والحركة السكانية

لا تحافظ على معدلها او انها لا ترتفع قليلاً الا عن طريق انخفاض معدل الوفيات الذي هبط بين ١٩٢٠ – ١٩٣٥ ، من ١٧٤ في الالف ، الى ١٥٧ في الالف في فرنسا ، ومن ١١٩ الى ١١٨ في الالف في المانيا ، ومن ١٧١ الى ١١٧ في الالف في انكلترا . والفرق بين المواليد والوفيات اصبح ٢٣٣,٠٠٠ في المانيا ، عام ١٩٣٣ و ١٢٢,٠٠٠ في انكلترا ، عام ١٩٣٥ . اما في فرنسا ، فتسجل السنة نفسها عجزاً بلغ ١٨,٠٠٠ . ويمكن ان نلاحظ في جميع بلدان اوروبا الشمالية والغربية التي تأثرت اكثر بالأزمة ، منطقة عقر واسعة ، حيث تعجز حركة المواليد عن تجديد السكان باستثناء البلاد الواطية . وهذا العقر يبرز على اتمه في المدن الكبيرة (جنيف ، فيينا ، مونيخ ، فرانكفورت على الماين – همبورغ – برلين ، الخ) حيث معدل الانجاب يهبط الى ٥ بالمائة .

وفي الولايات المتحدة ، جاءت الازمة بالنتائج ذاتها في الحركة السكانية . فالسكان الذين ازداد عددهم ١٧ مليون نسمة بين ١٩٢٠ – ١٩٣٠ لم يزدد عددهم سوى ٨,٨٩٤,٠٠٠ بين ١٩٣٠ – ١٩٤٠ . فمعدل النمو هبط ، والحالة هذه من ١٦,١٪ الى ٧,٢٪ وهو ادنى رقم سجله النمو السكاني في البلاد منذ عام ١٨٨٠ . ولعل سبب ذلك يعود لتقييد حركة الهجرة الى البلاد تقييداً شديداً ، كما ان عدد الذين غادروا البلاد ، زاد ٤٠٠,٠٠٠ فالزيادة ليست ، والحالة هذه ، سوى حصيلة فائض المواليد على الوفيات لا غير .

حتى في هذه البلدان المعروفة بنمو السكان وتكاثرهم السريع ، فقد اصيبت الحركة الديموغرافية بالهبوط . ففي بولونيا حيث كان معدل الزيادة يتراوح بين ١٣ و ٢٠ بالالف وفقاً للولايات ، بين ١٩٢٦ – ١٩٣٠ ، إذ بهذا المعدل يهبط من ١٤ – ١٠ في الالف بين ١٩٣٣ – ١٩٣٨ . ونمو السكان في اليابان ، بلغ الذروة ، عام ١٩٢٠ ، إذ سجلت الزيادة ٣٦,٢ بالالف . فقد هبطت هذه النسبة الى ٣٠,٨ بالألف عام ١٩٣٨ .

نحو تشجيع الانجاب

رد الناس في البلدان الليبرالية ظاهرة البطالة الى « تزايد عدد السكان » بحيث بدا لهم ان الحد الادنى من الأولاد هو خير دواء لتفادي هذا الداء الوخيم . ولذا رأينا مؤتمر الكنيسة الانكليكانية المعقود في لمبث ، عام ١٩٣٠ يوصي بتحديد النسل . أما الحكومات الدكتاتورية ، التي تهتم كثيراً بالوضع الذي يسببه نقصان النسل في مقدرة البلاد الحربية ، فقد راحت تبذل جهداً طائلاً لعكس الاوضاع ولتأمين زيادة الانجاب والمواليد في البلاد . فمنذ عام ١٩٢٧ ، راح موسوليني يدشن « معركة المواليد » . فقد زين للناس ان نفوذ ايطاليا وعظمتها في العالم انما يقومان ، قبل كل شيء ، على نسبة عدد سكانها ، وراح يتخذ بعض الاجراءات والتدابير التي تساعد على نمو السكان وتكاثر الانسال والولدان بين الأسر الايطالية : كتخفيض الضرائب ، والتسليف بقصد الزواج ، والمخصصات للعائلات الكبيرة ، وتفضيلها على غيرها في التوظيف والسكن ، وتوزيع الاوسمة ، وتخفيض الرسوم على التركات وغير ذلك . وهكذا ارتفع عدد السكان في ايطاليا من ٤١,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ،

الى ٤٤٫٥٠٠٫٠٠٠ في عام ١٩٤١ ، وهي زيادة جاءت اكبر في ايطاليا الجنوبية ، المعروفة بتأخرها وبؤسها الاجتماعي ، منها في ايطاليا الشمالية الشديدة التصنيع والعديدة المدن .

ومنذ ان استولى النازيون على الحكم في المانيا ، اتخذوا على شاكلة ايطاليا والفاشية فيها ، تدابير واجراءات للحد من « الانتحار القومي » ، وللحد من هبوط حركة المواليد في « هذا الشعب الذي لا فتيان ولا احداث عنده » . وهكذا ارتفع معدل المواليد من ١٤٧ في الالف ، عام ١٩٣٣ الى ٢٠٤ في الالف عام ١٩٣٩ .

تباطؤ مركزية المدن

استمرت الحركة في المدن وان بدت عليها نزعة ملموسة الى التباطؤ والتمهل . فقد حدث في السنوات الاولى من الازمة ، وفي الولايات المتحدة الاميركية واليابان ، على الاخص ، حركة ارتداد بين السكان من المدن الى الريف . واخذ العاطلون عن العمل يغادرون المدن ليسكنوا مع عائلاتهم وأسرهم في الريف ، واخذ البعض في انكلترا ، اثر استمرار بعض الصناعات التقليدية في تدهورها ينزحون مع اسرهم من هذه « المناطق الموبوءة » بالبطالة في الشمال ومقاطعة بلاد غال ، باتجاه لندن والمنطقة الوسطى حيث تنشط الصناعات الجديدة . وصدر عام ١٩٣٤ في انكلترا قانون بتشجيع تيار الهجرة والنزوح بين العاطلين . ومع ذلك ، فلندن الكبرى التي زادت ٢٧ بالمئة بين ١٩٢١ — ١٩٣١ ، لم يزدد معدل نموها سوى ١٩ بالمئة خلال السنوات العشر التالية .

وحركة النزوح والانتقال في داخل الولايات المتحدة تميزت بهجرة الزنوج من الولايات الجنوبية نحو الولايات الشمالية ، كما راح السكان العاملون في المرافق الزراعية ينزحون من الوسط نحو الغرب تفادياً للقحط الذي يتعرضون له بعد جدب موسم ١٩٣٤ الذي تضرسوا به . والاحصاء الذي جرى عام ١٩٤٠ ، اوضح لاول مرة كيف ان معدل نمو السكان في المدن والريف جاء بنسبة واحدة اي في حدود ٧ بالمئة بالمقارنة مع السنوات العشر السابقة حيث كان نمو السكان بمعدل ٢٧٫٣ بالمئة في المدن ، و ٤٫٤ بالمئة في الريف . ومدن الجنوب والغرب هي التي سجلت اعلى نسبة من النمو ، بينما المدن الواقعة الى الشرق بقيت على وضعها او سجل بعضها هبوطاً طفيفاً (فيلادلفيا ٠٫٨ بالمئة وكليفلاند ٠٫٢ بالمئة) .

فقد استمرت حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير والاجراءات التي اتخذتها السلطات المسؤولة للحد منها او للحؤول دونها . وهذا التأكيد لا يصح اطلاقه على الجزر البريطانية فحسب حيث لم يعد سكان الريف يمثلون سوى ٢٠ بالمئة من مجموع السكان ، عام ١٩٣٠ ، بل ايضاً على المانيا وايطاليا . فسكان الريف كانوا يؤلفون ٣٥ بالمئة من مجموع سكان المانيا عام ١٩٢٥ ، فاذا بهذه النسبة تهبط الى ٣٢٫٨ المائة عام ١٩٣٣ ، والى ٣٠٫١ بالمائة عام ١٩٣٩ ، بالرغم من التشريع الذي هدف الى تشجيع الملكية الصغيرة موطداً بذلك العلاقة بين الارض والانسان . فقد انخفض عدد العاملين في الزراعة، بين ١٩٣٣ — ١٩٣٩ الى ١٠ بالمائة وجاء الهبوط في ايطاليا بمعدل ١٠ بالمائة لا سيما بين العمال المياومين وصغار الملاكين ، مع ان الهجرة حدّ منها او منعت تماماً من جراء الاجراءات التقليدية التي اتخذتها البلدان التي يتجه

اليها تيار الهجرة او من قبل التشريع الفاشي .

فالحركة لا تقتصر بالطبع على اوروبا . فالبرازيل تشهد تطوراً كبيراً في مدنها الرئيسية كالريو وساوباولو (٦٠ بالمائة) وبلو هوريزنته . والهند شهدت ارتفاعاً كبيراً في سكان مدنها الكبرى . فقد ارتفع عدد سكان هذه المدن من ٤٦ مليوناً الى ٦٢،٣٠٠،٠٠٠ ، في عام ١٩٤١ كما ارتفع عدد المدن التي يزيد عدد سكان الواحدة منها على ٢٠ الفاً ، من ٣٧٣ الى ٤٧٤ مدينة ، كما ارتفع عدد المدن التي تجاوز عدد سكان الواحدة منها الـ ١٠٠،٠٠٠ من ٣٦ مدينة الى ٥٧ . وشهدت المدن الكبيرة تطوراً ملحوظاً في امتداد رقعتها السكنية يتراوح بين ٢٠ – ٨٠ بالمائة. فقد تضاعف عدد سكان كوابور خلال عشر سنوات (من ٢٤٣،٠٠٠ – ٤٨٧،٠٠٠ . واحمد آباد زادت ٩١ بالمائة وكلكوتا ٧٩ بالمائة ، ودكا ٥٣ بالمائة ، ودلهي ٥٠ بالمائة وكراتشي ٤٥ بالمائة وهلم جراً) . وفي اليابان كان ٤٣ بالمائة من سكان البلاد يقطنون مدناً يزيد عدد سكان الواحدة منها على ١٠٠،٠٠٠ نسمة ، فارتفع هذا العدد ، عام ١٩٤٠ الى ٥٠ بالمائة ، بينما هبط عدد سكان الريف من ٥٤ بالمائة ، عام ١٩٢٠ الى ٤٥ بالمائة عام ١٩٤٠ .

الهجرات

قد تتمثل اخطر نتائج الازمة على الأخص في توقف الهجرة بعد ان اخذت حركتها تتباطأ منذ العقد السابق . فقد اقتصر تيار الهجرة ، بين ١٩٢٩ – ١٩٣٩ ، على بضع مئات الألوف من المهاجرين . ومما هو ابلغ من ذلك ، ان عدد النازحين في بعض البلدان يزيد عدد الداخلين اليها ، كالولايات المتحدة مثلا حيث جاءت نسبة النازحين ، بين ١٩٣٢ – ١٩٣٥ ، تشيل كثيراً على نسبة القادمين اليها . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، لم يبلغ عدد القادمين اليها ٣٠ بالمائة من الحصص المحددة رسمياً الا في سنة ١٩٣٩ ، اذ بلغت فيها نسبة القادمين ٤٠ بالمائة من هذه الحصص. وعلة ذلك انه طُلب من كل طالب هجرة عام ١٩٣١ ان يبرز شهادة تثبت قدرته المالية على العيش فيها دونما عمل، وهو شرط يرحب بهجرة الاغنياء اليها او قدوم من يستطيعون التعويل على اصدقاء لهم فيها ، وهو قانون اوصد ابواب اغنى البلدان مورداً واقواها في العالم ، في وجه المعرضين لطغيان النازية واستهدفوا لبطشها . وفي كندا الغيت التشريعات المشربة بالحرية ، وفُرضت عام ١٩٣١ ، قيود قاسية حتى على الرعايا البريطانيين ، فالمزارعون وحدهم ، باستثناء البريطانيين ، يقبلون دونما شرط . وهكذا ، فمعدل المهاجرين الذين كانوا يدخلون البلاد ، بين ١٩٢٠ – ١٩٣٠ ، البالغ ١٢٢،٠٠٠ في السنة هبط الى ٢٧،٠٠٠ عام ١٩٣١ ، والى ١١،٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، ليرتفع قليلا الى ١٧،٠٠٠ عام ١٩٣٨ . وسارت على هذا النهج كل من الارجنتين والاوروغواي ، واتخذت فيها اجراءات مشابهة . وحاولت البرازيل ، منذ عام ١٩٣٤ ، ان تقف في وجه المهاجرين القادمين من جمهوريات اميركا الوسطى واميركا الشرقية ، واقتصر الدخول اليها على المزارعين دون سواهم . ومجمل القول ، ان المعدل السنوي للمهاجرين في اوروبا بين ١٩٣٥ – ١٩٣٩ هو ادنى من ٥٠،٠٠٠ ، الا ان هذا المعدل عاد وارتفع عام ١٩٣٩ الى ١١٠،٠٠٠ ، يقابله ١،٥٢٧،٠٠٠ ، عام ١٩١٨ . وفلسطين

وحدها فتحت ابوابها على مصراعيها لتيار قوي موصول من مهاجري اليهود المضطهدين في المانيا . فقد دخلها ٩١,٠٠٠ مهاجر يهودي بين ١٩٣٠ – ١٩٣٤ ، و ٦١,٠٠٠ عـام ١٩٣٥ ، بحيث بلغ عدد اليهود فيها ، عام ١٩٤٠ ، الى ٤٧٥,٠٠٠ ، بينما لم يكن عددهم فيها عام ١٩٣٠ سوى ١٦٧,٠٠٠ ، وهو اقصى ما قدرت هذه البـلاد استيعابه منهم في تلك الفترة . وبقيت فرنسا الدولة الرئيسية في اوروبا التي تستقبل وفود المهاجرين الا انها وضعت في النهاية حداً لهذا التيار . فقد استقبلت عـام ١٩٣٠ ، اكثر من ٢٢٢,٠٠٠ ، كما انها سدت ابوابها في وجـه البولونيين .

وقد تأثر بهذه التدابير الزاجرة والاجراءات التقييدية على الأخص ، تلك البلدان التي كانت معيناً لا ينضب للهجرة كبولونيا وايطاليا اللتين الفتا اقوى مراكز الاغتراب في اوروبا . فقـد هبط في الاولى معدل النازحين من ١٩٣,٠٠٠ بين ١٩٢٦ – ١٩٣٠ ، الى ٤٦,٠٠٠ ، بـين ١٩٣١ – ١٩٣٥ ، ثم عـاد فارتفع الى ١٢٩,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . اما ايطاليا التي نزح منهـا ٨٧٣,٠٠٠ مهاجر عام ١٩١٣ ، و ٢٠١,٠٠٠ عام ١٩٢١ ، فلم يبارحها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٢١ – ١٩٣٠ ، سوى ٥٢٩,٠٠٠ ، وهو عدد هبط الى ١١٨,٠٠ بـين ١٩٣٨ – ١٩٤٠ ، نتيجة للاجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ١٩٢٨ للاحتفاظ بسكان البـلاد او بالاحرى استعداداً لفتح افريقيا الشرقية .

ومن نتائج الازمة في القطاع الديموغرافي ومن عقابيلهـا المؤسفة ، طرد اليهود من الرايخ الثالث . فقد كان في المانيا ، عام ١٩٣٣ ، نحـواً من ٥٠٠,٠٠٠ يهودي ، بينهم ١٠٠,٠٠٠ من يهود اوروبا الشرقية . فالاجراءات الرسمية القاسية التي تعرضوا لها منذ ربيع عـام ١٩٣٣ ، ونغّصت عليهم الحيـاة ، والعنف الذي ذهبوا فريسة له ، حملهم على الهرب الا ان تصفية املاكهم قوبلت بصعوبات وتعقيدات شتى لم يبق لهم بعدها سوى ١٠٪ من ثرواتهم . فمن ١٩٣٣ الى ١٩٣٩ ، استطاع ٢٢٦,٠٠٠ تقريباً من اليهود مغادرة الرايخ . فاذا ما اضفنا الى هذا العدد « غير الآريين » والمهاجرين السياسيين لبلغ عدد الذين نزحوا عن البلاد ٤٠٠,٠٠٠ تقريباً توجـه معظمهم الى فلسطين ، كما توجه ٢٧ ٪ منهم الى الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٧,٠ ٪ الى بلدان اميركا الجنوبية ، و ١١,٠ ٪ الى فرنسا .

وفي اسبانيا حيث حطمت الازمة الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد ، فقـد احدثت الحرب الاهلية فيها تيارات قوية للنزوح عن البلاد . فقد كان لتقـدم القوات المغربية ولقصف المدن الكبرى في المناطق التابعة للجمهورية ان حمل اكثر من مليونين من السكان كانوا استقروا عام ١٩٣٨ ، في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجمهوريين ، ثم اضطرهم زحف الكتائب الاسبانية التابعة للجنرال فرنكو ، لهجرات جديدة . وعندما تم عام ١٩٣٩ فتح مقاطعة كتالونيا ، دخل اكثر من ٤٥٠,٠٠٠ اسباني ، بينهم ٢٢٠,٠٠٠ من وحدات الجيش الجمهوري الى فرنسا حيث استقر ٢٠٠,٠٠٠ منهم نهائياً، وغادر ١٥ الفاً منهم الى اميركا اللاتينية .ويقـدر العارفون ان

اسبانيا خسرت عام ١٩٣٩ اكثر من ٧٠٠٠٠٠ بين قتيل ومهاجر .

ان اهمية القضايا الديموغرافية ، التي اثيرت منذ الحرب العالمية الثانية ، والتي زادتها الازمة الاقتصادية تعقيداً وتشابكاً ، لا يصح الانتقاص من اهميتها . فسياسة تعقيد الهجرة التي سارت عليها الولايات المتحدة الاميركية وحذت حذوها فيما بعد ، الدول الاخرى، اوجدت في اوروبا وضعاً ازداد تعقيداً يوماً بعد يوم ، كما حالت الدكتاتورية ، لدى هذا الفريق ، والحماية القاسية لدى الفريق الآخر ، دون تبادل الحاصيل كما حالت دون تبادل الناس .

٢ – تأثير الأزمة في البنيان الاجتماعي

أثارت الازمة في كل البلدان ، انكفاءً في الدخل القومي كما احدثت فيها حركة توزيع من جراء التغييرات العميقة التي اوقعتها في البنيان الاجتماعي . فقد وسعت ، على الاجمال ، من نطاق الفروق الاجتماعية ، كما عملت في تسميم العلاقات بين هذه الطبقات وزادتها خصومة ومنافسة .

بين طبقات عليا وطبقات دنيا

ادى هبوط الاسعار الى زيادة القوة الشرائية للعملة ، كما ادى الى إعادة تقييم الديون والحقوق المكتسبة والاملاك العقارية .

فقد عادت بالنتيجة بفائدة على اصحاب الدخل وعلى الموظفين (في حال عدم اخضاع مرتباتهم للتخفيض) ، وعلى اصحاب الاملاك . فكل هؤلاء الذين استطاعوا الاحتفاظ بعوائدهم ، أفادوا كثيراً من كلا الهبوط كما انهم حققوا بعض الوفر . فقد حصل ، أقله في مطلع الازمة زيادة في الوفر المدّخر ، إلا ان المدّخرين الصغار منهم والمتوسطين على السواء ، ما لبثوا ان استهلكوا بسرعة مدّخراتهم ، حتى اذا ما كادت تتحسن الاسعار وترتفع انقلب وضعهم رأساً على عقب وذابت ثروتهم .

أما اصحاب رؤوس الاموال الضخمة ، فسقوط الاسهم في البورصة ونقصان الاحتياطي لدى الشركات ، والتضييقات التي تعرضت لها مشروعات الاستثمارات او توقفها الموقت فقد كبدهم كل ذلك خسائر باهظة ولو لفترة قصيرة . ومنذ عام ١٩٣٣ بالذات ، ومع عودة الاشغال واختفاء عدد كبير من الاستثمارات الصغيرة ، طلعت على الشركات الكبرى ، في معظم الحالات فرصة لتحسين اوضاعها . فقد اناخت الازمة بكلكلها على صدر الطبقات الصغرى والوسطى اكثر مما اناخت على الطبقة البورجوارية العليا . جاء تأثير الازمة على الطبقة المتوسطة متقلباً ، الا انها انتقصت كثيراً من وضع اصحابها على الاجمال وعملت على افقارهم . فرجال الصناعة ، الصغار منهم والمتوسطون واصحاب المهن الرازحون تحت الدين او يعملون باجهزة واعتدة قديمة العهد ، وقد قست عليهم الحياة ، هم الذين استهدفوا اكثر من سواهم للاختناق وضيق التنفس من جراء التقيدات الرسمية القاسية ، ومزاحمة شركات الاستثمار الكبرى المتكتلة . ففي

بطاليا ، مثلاً نرى ان معظم الشركات الـ ۰۰۰ه التي زالت من الوجود انما كانت شركات تشغّل الواحدة اقل من ١٠ عمال.وعلى هذا قس ايضاً المانيا وبريطانيا العظمى. وقد تحول وضع شطر كبير منهم،فامسى بعضهم منتجين مستقلين والبعض الآخر من اصحاب الوظائف الكبيرة أو من متوسطيهم ، ومن تبقى ، عاش عيشاً نكداً قاسياً . فاصحاب المهن وصغار التجار راحـــوا يبحثون لهم عن وظائف في الادارة او يتحولون الى وكلاء متجولين .

ومعظم اصحاب المهن الحرة كالمحامين والاطباء والصحفيين ، يعيشون في قلق مستمر . فهم يتزاحمون على زبن فقراء قعد بهم الدهر ، يحاولون التخفيف من حدة المنافسة بالحد من وصول اعضاء جدد للمهنة . ففي ايطاليا ، لم يُقبل في سلك المحاماة اكثر من ٢٠٠ من خريجي حمــلة شهادة الحقوق . ومما لا شك فيه قط ان هذا الوضع جعل فريقاً من صغار التجار ومن اصحاب الحرف الصغيرة ومن رجال الفكر اكثر حساسية للدعاوة المناهضة للسامية التي نفخ في ريحها ابواق قوية في كل من اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية .

بين المزارعين والعمال

والعاملون في القطاع الزراعي تـأثروا اكثر من غيرهم من فروق اسعار المواد الصناعية والمحاصيل الزراعية ، بعـــد ان راحوا فريسة هبوط الاسعار فقضت من دخلهم الصافي ، بينما النفقات التي يستهدفون لهـــا (شؤون التغذية ، والضرائب والديون المصحوبة بالرهن) لم يكن في مستطاعهم عصرها او ضغطها . فحيثما نعموا بحماية جمركية كافية ، فقد وجدوا انفسهم يتمتعون بشيء من الضمان نوعاً مـــا . اما في البلدان الزراعية الطابع ، فقد اصيب المزارعون فيها في الصميم ، بعد ان اضطروا للتقليـــل من شراء الملابس والبترول كما امتنعوا عن شراء اعتدة واجهزة ميكانيكية جديدة. والفلاح المسكين الذي لا يستطيع تـــأمين تنفيق محصوله الا في السوق الداخلية ، فقد كان عرضة للشكوى والتذمر اكثر من سواه ، اذ ان الملاك الكبير كان يقبض رسم مكافأة تشجيعية من قبل الدولة ، على كل ما يصدره .

اما الطبقة العمالية ، فقد رأت نفسها ، هي الأخرى ، عرضة ليس للحرمـــان من الأمور المادية فحسب ، بل استهدفت ايضاً للهوان والهبوط الاجتماعي.فقد اصابتها الازمة مادياً ولاسيما سيـــاسياً . فحطمت مـــا كان لها من وحدة متماسكة وذلك بوقوف المستمرين في العمــــل ضد الذين لا يجدون لهم عملاً . فقد خلقت طبقة دنيا في صميم البرولیتاریا ، هي طبقة العـــاطلين عن العمل ، وعطلت ضمن الطبقة العمالية ، الحركة القديمة التي كانت ترمي معها للمساواة بين الجميع. وبسرعة كلية حولت الازمة « توزيع العمل الى توزيع البؤس والشقاء » .

وبعد ان اصابها هبوط الاجور في الصميم ، وبعد ان رأت نفسها منقسمة على ذاتها وروعت، وحطمتها البطالة ، لم يعد في مقدور هذه الطبقة اجبار ارباب العمل على تقديم تنازلات والقبول بتقديم ترضيات لها . ان مـــا آلت اليه المنظمات العمالية من ضعف ، في الولايات المتحدة الى عهد الخطة الجديدة ، والقوة التي تمتع بها ارباب العمل في فرنسا ممثلة بهذه الاتفاقـــات الجماعية التي تم

الوصول اليها ، قبيل الازمة ، والتي لم يستفد منها سوى ٤ بالمائة من العمال ، ووجود جيش من العاطلين الاحتياطيين لدى ارباب الصناعة ولدى الفائض من سكان الريف، والغاء كل تشكيلات عمالية في المانيا وفي ايطاليا وفي اليابان ، كل هذه الاعتبارات والعوامل ، جعلت ارباب العمل يملون شروطهم ويفرضونها فرضاً على العمال .

اما العمال المنقطعون كلياً عن العمل ، فقد قطعت لهم مساعدات محسوسة في انكلترا . ثم في الولايات المتحدة الاميركية . وقدمت لهم الاستثمارات الكبرى ، في المانيا ، في عداد الاجراءات التي اتخذتها في سبيلهم ، اجوراً متدنية . اما في فرنسا ، فحالتهم فيها لم يطرأ عليها اي تحسن يذكر ، الا بعد عام ١٩٣٦ ، وبقي وضعهم ، في كل مكان ، يترجح بين وضع متقلقل سريع العطب ، ووضع بالس بائس .

فكيف يستطيعون الى العيش سبيلا في هذه الفترة التي بلغ فيها الشقاء الذروة في العنف؟ لاسيا في هذه البلدان التي لا اثر فيها لتنظيم يذكر للاسعاف ، في بودابست مثلاً ، حيث نجد ، في سنة ١٩٣٢ ، نحواً من ١٨٥,٠٠٠ عامل من اصل مليون (اي ١٨ بالمائة) يتلقون بعض العون المالي ، وفي فرصوفيا حيث ٨ بالمائة من العمال يتناولون بعض المساعدات من الاسعاف العام . وبواسطة اشغال عابرة يقوم بها العاطل عن العمل او زوجته (كالاشغال المنزلية والغسيل) وتربية الاطفال والتجارة الصغيرة بدون ترخيص في الاسواق ، والخدمات الصغيرة ، وبيع الملبوسات العتيقة والاثاث، او تأجير زاوية في غرفة او أسرّة وبعض الديون والصدقات. وكثيراً ما لم تتغلب بعض الاسر على خطر الفناء والابادة الا بفضل تضافر اعضائها ، يعولهم الشخص الذي يجد لهم عملا او بعض افراد الاسرة الذين بقوا في الريف . فالحياة المشتركة في الاسرة هي وحدها التي عرفت ان تحقق بعض الارباح الضئيلة التي يوفرها الجميع ، وهي التي انقذت الاسرة من فناء محتوم . كذلك يجب ان نأخذ بعين الاعتبار هنا مهنة الاستعطاء وتعاطي البغاء ، كما يجب ان نأخذ مورداً آخر ، يؤمنه العمل الاسود، اذ كان الوف من العمال العاطلين ، على استعداد ليعملوا اي شيء لقاء أجر زهيد ما . اما الذين لا طاقة لهم على العيش في جو من البؤس والشقاء، فقد صرموا حبل حياتهم بالانتحار تخلصاً من البؤس الذي يتسكعون فيه . فقد بلغ عدد الذين انتحروا في هنغاريا ، بين العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٣ ، ثلاثة اضعاف عددهم عام ١٩٢٩ ، اي ٧٥٠ منتحراً مقابل ٢٤٠ .

٣ – الحركات والاحزاب العمالية

الحركة العمالية خلال الازمة

بعثت الازمة الميل الى الثورة كما شحذت الاحقاد بين الطبقات . فقد تباين اثرها بين المنظمات العمالية : فأدى الهبوط الاقتصادي، في بادىء الامر الى تخفيض محسوس بين اعضاء النقابات، كما حد من نشاطها وحلت المنظمات

القائمة في البلدان التي لم تقع تحت نظام دكتاتوري على ان تتطور باستمرار . والبلدان التي تضرست بالاكثر بهذه الازمة ، سجلت الحركة النقابية فيها تقهقراً كبيراً .فقد جاء انهيارها ، في المانيا ، مباغتاً وصادعاً ، اذ فقدت النقابات الحرة اكثر من ٨٠٠,٠٠٠ من اعضائها المنتسبين ، اي ١٦ بالمائة من مجموع اعضائها المسجلين ، في عام ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، كما عادت ففقدت في اواخر سنة ١٩٣٢ ، اكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ، ومن بين ٣,٦٠٠,٠٠٠ عضو الباقين، نرى ٤٤ بالمائة منهم في عطلة مستمرة، بينما ١,٢٠٠,٠٠٠ منهم يعملون بانتظام . وهكذا نرى ان قواها النشيطة هبطت الى ربع ما كانت عليه عام ١٩٢٩ .والوضع بين النقابات الكاثوليكية لم يختلف كثيراً عما ذكرنا . وهكذا نرى ان المنظمات العمالية في الرايخ قد سحقتها الازمة قبل ان يسحقها النظام النازي الجديد . وكان من عنف الازمة وضراوتها في النمسا ان خفّضت عدد الاعضاء المنتسبين الى النقابات نحواً من ٣٠ بالمائة مما كان لها من اعضاء بين ١٩٢٩ – ١٩٣٢ ، وخسرت النقابات في انكلترا خلال هذه الفترة ٢٦,٣ بالمائة من مجموع اعضائها . وعلى هذا قس ايضاً : كندا والهند واوستراليا ونيوزيلاندا . فقد تطورت الامور فيها على هذا النحو .

وعلى عكس ذلك فقد تطور عدد العمال المنتسبين الى النقابات العمالية في هذه البلدان التي لم تتجاوز فيها البطالة حداً معقولاً (سويسرا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا) او تلك البلدان التي عرفت فيها النقابات العمالية ان تحافظ على ما تم لها من شأن ونفوذ ، وبقيت الحلقة الموصلة بين الحكومات والعاطلين عن العمل بفضل مساهمتها في ادارة ضمان البطالة وتأمين استمرارها، وهذا هو بالذات وضع البلدان السكندينافية وبلجيكا والبلاد الواطية . وتطورت الحركة النقابية في فرنسا ، عن طريق الذي خضع له بالفعل ، الفريق الذي جمع المستخدمين والموظفين ، اي هذه المهن التي بقيت على الغالب بمعزل عن البطالة .

وفي المانيا كما في ايطاليا حيث الطبقة العمالية حُرمت من نقاباتها وصار دمجها في جبهة العمل وفي الحركة المهنية ، رأت نفسها مضطرة بعد ان حرمت من كل وسيلة التعبير عن مشاعرها ، للتسليم والخضوع مرغمة لما رسم لها .

وكذلك قل عن اسبانيا . فالاتحاد العام للعمال الاشتراكيين فيها الذي عرف ازدهاراً كبيراً ، والنقابة المعروفة بـ .N.C.T الفوضوية الاتجاه والنزعة قُضي عليهما تماماً من قبل الثورة العسكرية التي قام بها فرنكو بمحاولات الاصلاح الزراعي والاصلاحات الاجتماعية التي قامت بها حكومة الجمهورية ، جرت تصفيتها دونما رحمة .

الولايات المتحدة الاميركية

منذ مطلع عام ١٩٣٣ ، انخفض في الولايات المتحدة الاميركية ، عدد اعضاء اتحاد العمال الى مليوني عضو ، بعد ان جاءت الخطة الجديدة تمهد الطريق للطبقة العمالية لتنظم ذاتها بشكل نهائي . فقد تحرر العمال من وجوب انضمامهم الى اتحادات الشركات ، وهي نقابات قامت ضمن عمال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لارباب العمل ، فقد ترك لهم الخيار بالانضمام الى النقابات التي يرغبون فيها ، ولذا

اقبلوا زرافات ووحدانا على تسجيل انفسهم في الاتحاد العمالي القديم المعروف باسم A F L الذي ارتفع عدد اعضائه الى ١,٥٠٠,٠٠٠ عضو . واخذت الاضرابات تترى بكثرة ، اذ وقع ١٧٠٠ اضراب عـــام ١٩٣٣ ، حملت البلاد خسارة ١٧ مليون يوم عمـــل ، ووقع ٢٠٠٠ اضراب عام ١٩٣٥ كلفت البلاد ٢٥ مليون يوم عمل .

وجاء انتصار روزفلت ، عام ١٩٣٧ على المحكمة العليا تشجيعاً للحركة العمالية . فقــد وقع ٤٧٥٠ اعتصاباً عندما جرى تعيين الشكل الجديد للاضراب ، وهو الانقطـــاع عن العمل والقعود في المصنع مما ادى الى اضاعة ٢٨ مليون يوم عمل . وقعت هذه الاضرابات بشـــل هذه الذهنية المعروفة عن الطبع الاميركي المتسمة بالعنف، والوحشية التي خلقتها « لجـــان المواطنين الاحرار » المعارضة الروح النقابية ، وقوى الحرس الخـــاص ومحطمو الاضرابات ، وحراس المصانع الخاصة بتشجيع من السلطات والشرطة بغض النظر عن تصرفـــات ارباب العمل ، والضغط الذي قام به الوسط الاجتماعي ورجال الدين (راجع في ذلك فيلم تشارلي شبلن : العصر الحديث) . وتسبب الحرس الوطني في شيكاغو بقتل وجرح ما يقرب من مائة « امل ، عـــام ١٩٣٧ في اجتماع لهم عقدوه في الهواء الطلق .

واحدث تهافت اعضاء كثيرين على الانتماء الى النقابات القديمة ازمة بين العمـــال وادى بالتالي الى انشقاق اتحـــاد العمال الى شطرين عام ١٩٣٧ ، اذ قام في وجه اتحـــاد A F L الذي يضم العمـــال الفنيين من كل حرفة ، اتحـــاد آخر تألف على الاخص من اللانظاميين في كل حرفة برئاسة جون ل. لويس ، رئيس نقـــابة المعدّنين ، تشكلت اللجنة العامـــة للتنظيم الصناعي (C I O) التي تؤلف اتحادات مستقلة قامت ضمن العمال في صناعة المطاط والفولاذ والسيارات ، فاصبحت بعدد اعضائها اقوى شأناً من الاتحـــاد المعروف A F L ، مع ان لويس اعترض على الاضرابات بالقعود في المصانع وشجبته لجنـــة التنظيم الاجتماعي . وهذا الانقســـام لم يوقف الحركة ، اذ ان الاتحادين المذكورين ، ضما معاً ، عام ١٩٣٩ نحواً من ٨ ملايين عضو .

في فرنسا

تم تأليف اتحاد النقابات العمالية خلال فتنة السادس من شباط . فامام الخطـــر الذي واجههما معاً قام الاتحادان المعروفان بتنظيم الاضراب العام الذي اعلنوه في ١٢ شباط وبعد مداولات استمرت طيلة اذار ١٩٣٦ ، تم توحيدهما في اتحاد عام . والنجاح العظيم الذي حققته الجبهة الوطنية جاء فوق ما كان متوقعاً ، وبعث الآمال في صفوف العمال وفي نفوسهم ، لا سيما ولاول مرة تشكلت حكومة في فرنسا اشتراكية الطابع والنزعة . وقد بدا للجميع ان الفرصة جد مؤاتية لتحقيق الاصلاحات الجذرية التي تتيح لهم تحقيق مطالبهم . فبعد حقبة من الضغط والكبت استمرت عشر سنوات ، انفجر في البلاد هيجان عام تجـــاوز الأطر النقابية من خلال سلسلة الاضرابات التي تكاثر وقوعها منذ اواخر ايار . فالفشل الذي آلت اليه الاضرابات التي أعلنت من قبل وفقاً للاسلوب المعروف حمل العمال على احتـــلال



١ - لينين يتكلم الى الشعب في ١٩١٧ من على منبر مقام في ساحة بتروغراد .



٢ — خندق في ١٩١٧.



٣ — قمع الفتنة السبارتاكية في برلين في السنة ١٩١٨ .



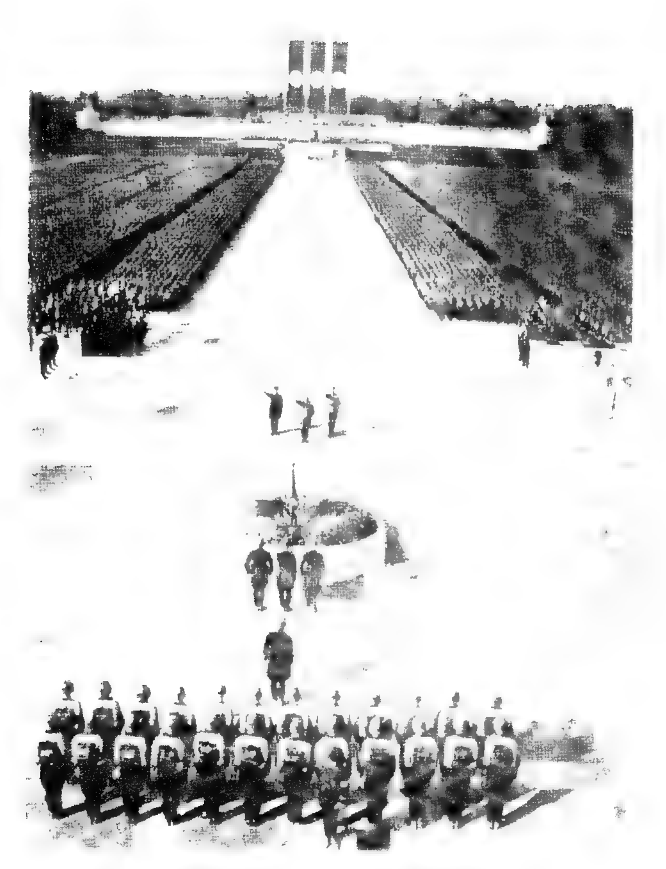
٤ – توقيع معاهدة باريس مع المانيا في قصر فرساي ، في ٢٨ حزيران ١٩١٩ .



٥ – مصفق باريس . جلسة السوق اليومية للاموال المنقولة



٦ – بيكاسو ، « غرنيكا » .



٧ — مهرجان نازي في نورمبرغ . مؤتمر الحركة الوطني في ١٩٣٨



٨ – حارسان من الـ « باليلا » في روما . نموذج من الروح العسكرية التي خلقتها الفاشستية في الشبيبة .



٩ — معسكر الابادة في « بوكنوولد » كما اكتشفته الجيوش الحليفة الظافرة .



١٠ - المرفأ الصنعي لانزال الجيوش في « ارّومانش » .



١١ – الدبابات الكندية تهاجم اسلحة مدرعة المانية مطوقة في منطقة آلنسون ، في آب ١٩٤٤



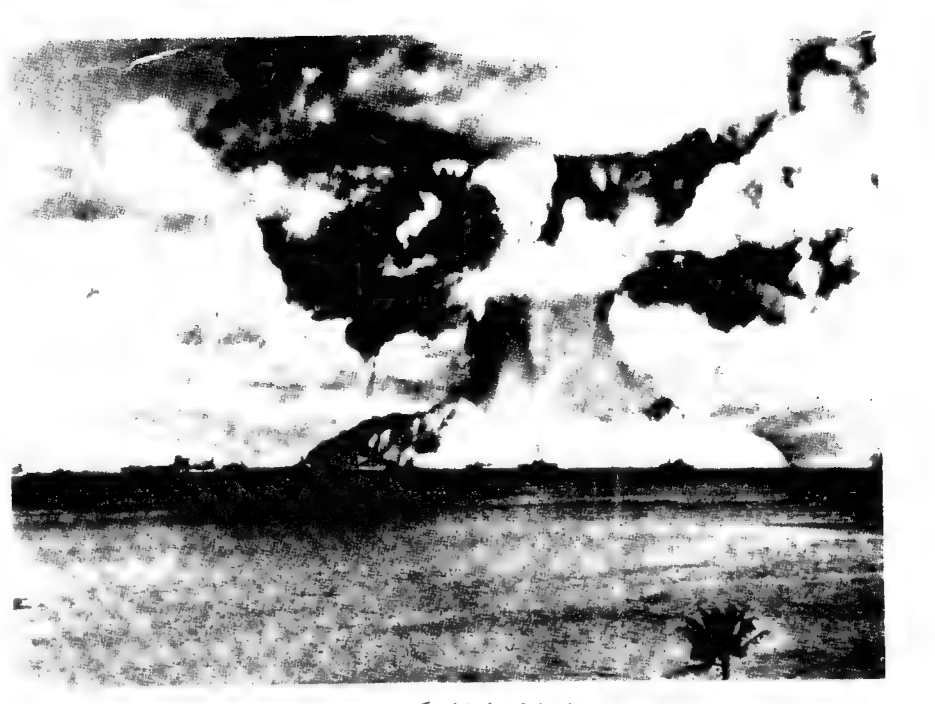
١٢ – مرفأ « الهافر » الذي دمرته الغارات الجوية في ١٩٤٤ .



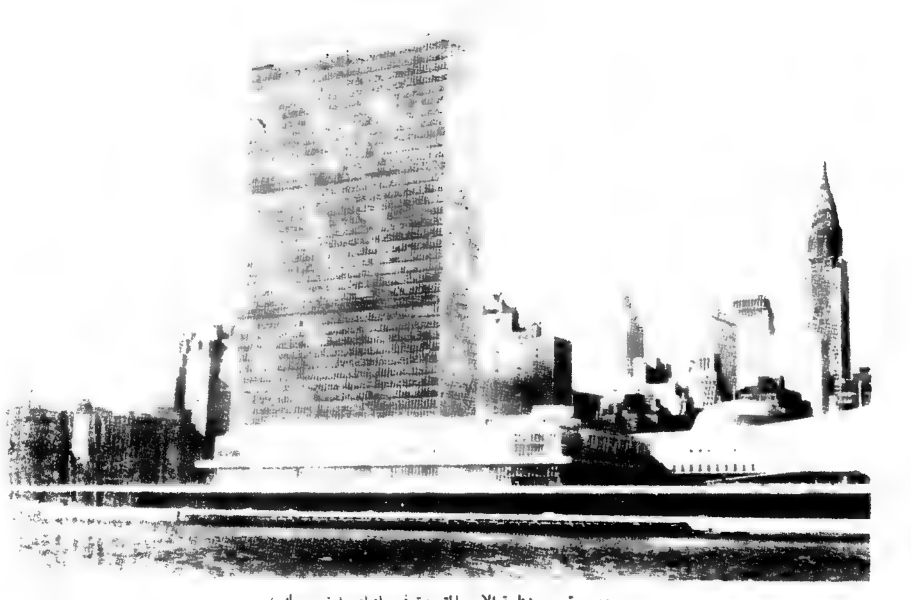
١٣ – تحرير باريس ، آب ١٩٤٤ .



١٤ – مؤتمر يالطا : روزفلت ، وتشرشل ، وستالين ، مجتمعون في القرم ، في ١١ شباط ١٩٤٥ .



١٥ — انفجار قنبلة ذرية في بيكيني . حزيران ١٩٤٦ .



١٦ — قصر منظمة الامم المتحدة في مانهاتن (نيويورك) .

المصانع ، وهي طريقة اعتمدها المضربون في ايطاليا عام ١٩٢١ ، انما دون ان يحاولوا الاستيلاء على الادارة الفعلية . فالاحتلال المصحوب باللاعنف اسلوب من اساليب الضغط على ارباب العمل في اطار النظام الرأسمالي . وقد كان من نتائج هذه الحركة التي عمت فرنسا ان احدثت تطوراً عظيماً في عدد المنتسبين الى النقابات ، اذ ارتفع عددهم من مليون الى خمسة ملايين في الاتحـــاد المعروف بـ C G T اي الاتحاد العام للعمال ، عام ١٩٣٧ ، كما ان النقابة العمالية الاخرى المعروفة ب C F T C التي لم تكن تعد سوى ١٥٠،٠٠٠ عضو ، عام ١٩٣٥ ، ارتفع عـدد اعضائها ، عام ١٩٣٦ ، الى ٧٧٩،٠٠٠ عضو ، كما ان اعضاء نقابة الصناعات الكيماوية ارتفع عددهم من ٤٠٠٠ الى ١٩٠،٠٠٠ ، ونقابة الرسامين والتقنيين ، من ٥٠٠٠ الى ٧٩٠٠٠ ، ونقابة المعدنين من ٥٠،٠٠٠ الى ٧٧٥٠٠٠ . اما المهندسون والتقنيون الذين بقوا حتى الآن على هامش الحركة النقابية ، فقد راحوا يتكتلون بدورهم. ان الاقبال على عقد الاتفاقات الجماعية (٢٤ اتفاقاً عام ١٩٣٤ ، و ٢٥٣٦ اتفاقاً عام ١٩٣٦ ، وحوالي ٧٠٠٠ اتفاق عام ١٩٣٨) يدل بوضوح على وجود نقابات لها شأنها . فانفجار الاضرابات التي واجهت رغبة ارباب العمل بالثأر بعـد ان عادوا من الهلع الذي استحوذ عليهم في شهر ايار ، وارتفاع تكاليف الحياة بحيث حـرم العمال الفوائد والامتيازات التي نالوها ، وجمود الحركة الاقتصادية ، وفشل محاولة « التوفيق » وعدم امتصاص البطالة في البلاد ، كل ذلك سبب التهافت على الانتماء الى النقابات وارتفاع عدد اعضائها . وهنالك عوامل اخرى اخذت تنسحب من عضوية النقابات بعد تحقيق الاهـــداف المباشرة كما أن الوحـــدة التي تمت بشق النفس تحطمت هي الاخرى . والموقف الذي ترتب وقوفه من الحرب الاهلية الاسبانية ومن هتلر وسياسته وضع وجهاً لوجه « النقابيين الخلص » من فوضويين ودعـــاة سلام باي ثمن المعارضين لكل صمود في وجه الفاشية التي من شأنها ان تتسبب عن حدوث حرب ، مع انصار الصمود الشديد الذين اخذوا يطالبون بعقد اتفـــاق وطيد مع الاتحاد السوفياتي . وهكذا اخذت بالذوبان على درجـــات مختلفة ، التشكيلات النقابية . فقد انسحبت من الاتحـــاد العمالي C G T خمسة ملايين عضو عـــام ١٩٣٧ ، و ٢،٨٥٤،٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وهزيمة مونيخ اتاحت الفرصة امام ارباب المصالح المالية الكبرى لتحطيم الحركة العمالية ، بعد ان ردوا الضعف الذي تلـكم فيه البـلاد الى تخفيض ساعات العمل في اليوم . والمرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ والذي يشار اليـــه في كل التشريعات العمالية ولا سيما قانون الاربعين ساعة عمل في الاسبوع، كان سبباً في الاضراب الذي اعلن في ٣٠ ت ٢ ، الا انه باء بالفشل التام في نتيجة الامر . وفي داخل الحركة العمالية ، تابـع المناضلون معارضتهم بعد ان انشقوا بين انصار اتفاقات مونيخ وبين المعارضين لها . وقبيـــل الحرب بقليل ، هبط عـــدد الاعضاء المنتمين الى اتحاد C G T الى ما كان عليه عـام ١٩٣٦ ، ومنذ ايلول ١٩٣٩ ، طرد الاتحاد من صفوفه ، اعضاء الحزب الشيوعي الذين دخلوا غمار العمل السري .

وقد تغير خلال السنوات العشر الاخيرة كثير من معالم الحركة العمالية ومظاهرها فبينما كانت ايطاليا الدولة الوحيدة التي تخلت عن النقابية الحرة منذ عام ١٩٢٩ ، فقد سار في اثرها منذ هذا التاريخ ، كل من المانيا والبرتغال ، واسبانيا وفرنسا واليابان ، وفي وجه الدول الدكتاتورية ، لم يعد الاتحاد النقابي الدولي الذي نقل مركزه عام ١٩٣١ من برلين الى باريس ، يتلقى طلبات انتساب الا من اوروبا الغربية واميركا الشمالية . فهبط عدد اعضائه الى ٤٥ مليوناً ، بينما كان عدد اعضائه عام ١٩٣٠ نحواً من ٢٢،٧٠٠،٠٠٠ ، ثم هبط الى ٩ ملايين عام ١٩٣٣ ، بعد القضاء على الروح النقابية الالمانية . والاتحاد مدين بهذا الرقم الى انضمام الاتحاد العمالي الاميركي والاتحاد العمالي في المكسيك .

مناهضة الرأسمالية

كان من عنف الازمة وخلخلة التوازن الذي احدثته ، والفرق الشاسع بين الانتاج الصناعي وبين ملايين العمال العاطلين عن العمل والعمال الذين لا تكفي اجورهم بأودهم وأود اسرهم ، وزيادة الانتاج الزراعي ، وهؤلاء الملايين من الجياع وملايين المزارعين الذين يتسكعون في البؤس ، ان جعل الناس يتشككون في شرعية وقانونية النظام الرأسمالي الذي اقتصر شجبه حتى الآن على شجب نظري او فكري اقتصر على بيئة محدودة انحصرت ضمن خبراء في الاقتصاد ، ودعاة ثوريين ومجاهدين . وقد ارتفعت اصوات الاستنكار حتى في هذه الاوساط المعروفة بروحها المحافظة تشجب هذا الوضع وتستنكره ، معتمدة في ذلك على دوافع ادبية واخلاقية ، منها مثلاً القول بان الخسائر التي سببها الانهيار الاقتصادي لم يتضرر بها هؤلاء الذين كانوا بالفعل مسؤولين عن هذا الانهيار . اما الدعايات الفاشية ، فقد انطلقت من ابواق كثيرة في العديد من البلدان ، تثير احقاد الجماهير وتلهب حفيظتها ، وتحرض الطبقات الوسطى ، اجتذاباً لها واعتناقاً لقضاياها والمطالب التي طالما اعربت عنها . وقد هاجم موسوليني ، في مناسبات عدة « النظريات القديمة التي تقول بها الرأسمالية الليبرالية » وبين ما هي عليه من عجز وخواء . وكتاب « كفاحي » لهتلر يفيض بالوعيد والتهديد معلناً استعداده لالغاء كل المداخيل والواردات التي لا تأتي عن الجهد الناصب ، كما هدد بتأميم المناجم والكهرباء ووسائل النقل والصناعات الحديدية الكبرى والمصارف كما توعد بتأميم كل المخازن الكبرى ، وتحظير مشترى الاراضي لكل من ليس على استعداد للعمل فيها . و « الكتائب » الاسبانية تعلن من جهتها عالياً رفضها للرأسمالية ... لا يجوز قط ولا من المحتمل ان تعيش جماهير ضخمة من الناس في البؤس والشقاء بينما يغرق قلة من الناس في التنعم بالملذات . مما لا شك فيه ان مثل هذه التصاريح الداوية وهذه الوعود المعسولة لم توضع قط موضع التنفيذ . ان كلا من موسوليني وهتلر وفرانكو الذين وصلوا الى الحكم على اكتاف الرأسمالية ، اضطروا ان يهالئوا وان يصانعوا . فهذه التصاريح تشهد عالياً على الرغبة بتحقيق مطالب الطبقات الوسطى وامانيها التي يخشى عليها من التحول الى البروليتاريا، والى طبقة العاطلين عن العمل ، عن طريق برنامج غوغائي ، غامض الحدود توجه مناهضة

الرأسمالية فيه ضد الاجنبي وضد اليهود ولا يسبب ضرراً لأحد .

حتى في الولايات المتحدة الاميركية التي هزتها الضائقة العنيفة من اساسها ، اقله في السنوات الاولى منها ، انفجرت المؤلفات والمجلات صاحبة النظريات القديمة منها والمستجدة : كالجمهورية الجديدة ، والامة ، وجرائد اليسار واقصى اليسار التي تأخـذ على نفسها الدفاع عن الحرية الفردية ، وعن اللاجئين السياسيين والاقليات ، وعن الحق النقابي وحق الاعتصاب ، الا انها ترفع صوتها عالياً بالنكير ضد الرأسمالية . والحظوة المتصاعدة التي صادفتهـا افكار انصار الاقتصاد الموجه بين افراد التعليم والاوساط الدينيـة والابسكوبالية والمتوديست ، والموقف « الدفاعي » الذي وقفه المناضلون عن النظام ، كل ذلك يوضح ، بأجلى صورة ، الازمة التي تعرضت لها الرأسمالية في هذه الحقبة بالذات .

ولأول مرة في التاريخ ، نرى الطبقات العمالية والريفية في اميركا تهب للوقوف صفاً واحداً في وجه النظام الاقتصادي المعمول به في البلاد . فالمعركة لم تبق في المجال النظري او التجريدي. وردة الفعل التي قامت بها الطبقات الوسطى ضد الرأسمالية ، ظهرت على اشدها في الولايات الشمالية الغربية على الاخص التي اشتهرت في الماضي بمعارضتها وصمودها في وجه رجال المصارف ورجال الاعمال في الولايات الشرقية . وخلال هـذه الضائقة المالية والأزمة الاقتصادية التي اخذت بخناق البلاد ، راح اتحاد المزارعين وجمعية البطالة الزراعية يطالبون في نيسان ١٩٣٣ بلبغي النظام النقدي ذي المعلتين وبمطالبة القانون باعتراف مبدأ حق الزراعـة بسعر ادنى يتعادل ونفقة الانتاج ، وتنظيم الاضرابات ، ورفض نقل محاصيلهم الى الاسواق . وتفتحت الازمة في كندا عن ظهور حزب اشتراكي جديد هو اتحاد الكومنولث الفيدرالي (C.C.F.) الذي تسلم مقاليد الحكم والادارة المحلية في ولاية ساسكتشوان ، ووضع له برنامجاً مستوحى من الروح النقابية والمسيحية لتأميم وسائل الانتاج ، كما ادى الى تأسيس الحزب المعروف بالحزب الاجتماعي للتسليف الذي سيطر بدوره على ولاية ألبرتا ، في عام ١٩٣٥ ، وعارض بعنف الحزبين التقليديين القائمين في هذا الدومنيون .

تسرب الافكار الاشتراكية والشيوعيـة وتغلغلهـا

كان من نتائج اتهام الرأسمالية والطعن عليهـا ، انتشار الروح الاشتراكية والشيوعية . فقد ازداد الناس اعتقاداً وايماناً ان قضايا التنظيم والاشراف الدقيق الذي تتطلبه زيادة الانتاج ، لا يمكن حلها دون اصلاح المجتمع إصلاحاً جذرياً يتناوله من الاساس ، فقد كثر اهتمام الناس في هذه الحقبة واشتد فضولهم للتعرف الى الايديولوجيا الاشتراكية والشيوعية على السواء ، كما راحت الطبقات الشعبية تتعقلن واخذ جانب كبير من حملة الفكر يديرون ظهورهم لليبراليـة الاقتصادية ويتجهون بشيء من الارتياح نحو النظريات والاحزاب المرتبطة بالماركسية والشيوعية بسبب وثيق، كل ذلك خوفاً من الفاشية والهتلرية، وعملا بردة فعل بدرت منهم ضد الرأسمالية المسؤولة الى حد بعيد عن البؤس الذي يسيطر اليوم على العالم والفوضى الاقتصادية التي يتسكع فيها العالم

اليوم . واخــذت تظهر في جميع بلدان العالم طبعات جـديدة وشروح وتعليقـات وتفسيرات يصدرها اصحاب هذه النظريات ومفكروها ، ولا سيا لنظريات كارل ماركس وانجلز ولينين .

ان تجربة « الجبهات الشعبية » لقيت تشجيـع المؤتمر السابـع الذي عقـده الكومنترن ، عام ١٩٣٥ واستحسانه في كل من فرنسا واسبانيا والشيلي والمكسيك كما طربت للنجاح الذي حققته الاحزاب العمالية . ففي عام ١٩٤٠ ، دخل مجلس النواب في الشيلي ٤٠ نائباً شيوعياً (مقابل ٤ عام ١٩٣٠) ، و ١٧ في البرازيل ، و ١٢ في كوبا ، و ٦ في كوستاريكا . وبدت عليها بوادر الانقسام على نفسها حول الاشخاص وتطور الفئـات التروتسكية الصغيرة ، جرى انتخابهم من بين العمال ورجـال الفكر وضباط الجيش امثال لويس كارلوس برسلس ، رئيس الحزب الشيوعي في البرازيل الذي كان من قبل ضابطاً في الجيش وماريا تيغي في البيرو .

جاءت انتخابات عام ١٩٣٦ في فرنسا تشهد عالياً على التطور العظيم الذي حققـه الحزب الاشتراكي في تلك البـلاد . فبينا لم ينل الحزب المذكور في انتخـابات عام ١٩٣٢ سوى ١،٩٦٤،٠٠٠ صوت ، فقد نال في انتخابات ١٩٣٦، نحواً من ١،٩٥٥،٠٠٠ صوتاً ، اي بخسارة طفيفة ذهبت للحزب الاشتراكي الجديد ، وهي خسارة عوضها عندما وقع الانفصال بينـه وبين الشيوعيين . اما الدول الصغيرة التي رست فيها اسباب النظام الديموقراطي واعرقت فقد جاءت الازمة فيها تشد من جانب الاشتراكية .فالحزب الاشتراكي يشترك بالحكم مع الراديكاليين في الدانمارك ، ويعود الى الحكم في السويد ، واستطاع الحزب ان يؤلف حكومة متجانسة في النرويج عام ١٩٣٥ ، وفي فنلنـدا حيث كان الحزب الاشتراكي اقوى الاحزاب طراً . وعلى الاجمال ، رأت الأحزاب الاشتراكية او العمالية ، حيث لا تزال بعد قائمـة ، نفسها تنمو وتتطور بانضمام اعضاء جدد اليها ، في الفترة الواقعـة بين ١٩٢٩ – ١٩٣٩ . فقد تراوحت الزيادة في فرنسا ، بين ١١٩،٠٠٠ و ٢٧٥،٠٠٠ ، وفي النرويج من ٥٣،٠٠٠ الى ٨٢،٠٠٠ ، مع فرق بسيط مع عام ١٩٣٧ (٨٩٠٠٠) ، وفي السويد من ٢٣٥،٠٠٠ الى ٤٨٧،٠٠٩ . وقد بقي الحزب على وضعه في انكلترا وتقهقر في سويسرا من ٤٤،٠٠٠ الى ٣٤،٠٠٠ .

اما الاحزاب الشيوعية فقد حققت نجاحاً باهراً في فرنسا وفي المانيا . ففي فرنسا ، انتقل الحزب في انتخابات عام ١٩٣٦ ، بعد ان خرج من عزلته ودخل الجبهة الشعبية من ٧٩٦،٠٠٠ وهو عدد الاصوات التي نالها عام ١٩٣٢ ، الى ١،٥٠٢،٠٠٠ ، وربح ٦٠ مقعداً . وفي المانيا حيث تسببت الازمة بمفارقة جديرة بالملاحظة تمثلت من جهة في سلبية الجماهير العمالية في المعامل كما يشهد على ذلك العـدد الضئيل للاضرابات التي اعلنت بـين ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، وهي ١٣٠٤ اضرابات مختلفة استجاب لها ٦٣٧،٠٠٠ عامل ، (بينا وقع في فرنسا ٣٦٠١ اضراب اشترك فيها ١،١٠٨،٠٠٠ عامل) ، كما تتمثل من جهة اخرى براديكالية الجماهير وعقلنتها السياسية . وقـد خسر الحزب الاشتراكي بـين ١٩٣٠ – ١٩٣٢ نحواً من ١،٣٨٨،٠٠٠ صوت بينما

ربح الحزب الشيوعي في المدة نفسها ۱٬۳۸٤٬۰۰۰ صوت ، وزاد عدد اعضائه في المجلس على مائة عضو .

تطور الاشتراكية

ليس من ينكر التطور الذي خضعت له الاحزاب الاشتراكية . وجاء هذا التطور ينزع ، اكثر فاكثر ، نحو الاصلاح ، واخذت تبتعد عن الماركسية بعد ان تبنت نداءات ثورية ، اخذاً بلعبة الديموقراطية البرلمانية . فقد تبنَّوا وعضدوا مشروعات اصلاحية لم تختلف كثيراً عن التصاميم التي جاءت بها الخطة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت ، اي الاصلاحات المباشرة ضمن نطاق الرأسمالية . كل هذا جاء نتيجة حتمية لهذه التطورات التي خضعت لها الاحزاب من الداخل بمجرد انحياز العناصر الفتية الناشطة نحو الشيوعية ، كما جاء هذا نتيجة لدخول عناصر بورجوازية صغيرة الى صفوفها ، من موظفين ومستخدمين وعمال يعملون في الدوائر الادارية .

وجاء طلوع الفاشية والهتلرية يقوي هذا التطور وينميه . ان رسوخ الدكتاتورية بمثل هذا اليسر ، انما جاء دليلاً على ما كانت عليه الطبقة العمالية المنقسمة على ذاتها والاشتراكية من ضعف ووهن ، وعجزهما عن الوقوف بوجهها والصمود لها ، هذا ان لم تقف الى جانبها وتشد من أزرها عناصر عديدة من الطبقات الوسطى التي انطوت على العداء لها والكره لعقيدتها . وقد راح العديد من الاشتراكيين يستنتجون من الوضع القائم حالياً ، مع اقتناعهم ان الجماعية ظاهرة سابقة لأوانها ليس من الممكن لا بل من المستحيل حدوث تطور عنيف كامل في وقت قريب . لا بد قبل كل شيء من وضع حد لهذه الازمة الاقتصادية الخانقة ، اذ ان البؤس بعينه هو باعث اليأس والقنوط في النفوس ، وهو الذي يدفع بشطر كبير من الطبقة العمالية نحو الشيوعية ، كما يدفع بالشطر الآخر نحو الفاشية . ولذا راح عدد من فلاسفة الاشتراكية ومفكريها يحاولون اعادة النظر في الماركسية ، تكييفاً لها مع الاوضاع الاجتماعية الجديدة ، ومن بين هؤلاء المفكرين دي مان البلجيكي الذي راح في كتابه الموسوم : « ما وراء الماركسية » الذي صدر عام ۱۹۲۷ ، يركز على نظرية تبتعد كثيراً عن الماركسية بعد ان طرح جانباً قولها بالمادية التاريخية . فهو يرى ان لا قاسم مشترك في الطبقة العمالية ، اذ ان العامل الاشتراكي ليس سوى « رأسمالي مكبوت كل همه ان يصبح بورجوازياً » . اما في المجال العملي فالمهم النضال ضد الرأسمالية الطفيلية التي تعيش على الحكر ، مستقطبة كل الذين يخشون المصير الى صفوف البروليتاريا ، كالتجار ورجال الصناعة الذين لا يزالون يتمتعون ببعض الاستقلال ، وأصحاب المهن والمزارعين والموظفين . يجب قبل كل شيء الابتعاد قدر المستطاع ، عن أي اضطراب أو قلق من شأنه ان ينكأ الجرح ويزيد طنبور الاقتصاد ضجيجاً وصخباً ، وتفادي كل محاولة تأميم الملكية العقارية ، والتعويل على العاطفة القومية التي هي حقيقة واقعية ، ودعم سلطة الدولة في وجه كل من يحاول الانتقاص منها . ولتحقيق مثل هذا الحشد والتجمع في وجه التكتلات الكبرى ، يجب الا ننظر الى هذه القضايا من وجهة النظر العمالية ، بل

علينا ان نحاول التوفيق بين مصالح البروليتاريا والطبقات الوسطى . امـــا التأميم فيجب ان يقتصر على الصناعات الكبرى والمصارف التي لا تخرج عن كونها احتكارات قائمة . امـــا مؤسسات القطاع التنافسي التي تستهدف لخطر وقوعها تحت سيطرة التكتلات العارمة ، فيجب ان توضع فقط تحت اشراف الدولة .

كان لافكار هنري دي مان ولنظرياته تأثيرها البالغ على الاحزاب الاشتراكية في الخارج ، لا سيا على الحزب الاشتراكي الفرنسي . وقامت عصبة بقيادة رينوديل وماركيه ومنتانيون ودياب ، هؤلاء المؤســـون الحقيقيون للاشتراكية الحديثة ، تلبنى هذه الافكار ، كما يستدل من العنوان الفرعي لكتاب : « نظام سلطة ، امة » المثبت على صفحة عنوان كتابه الآنف الذكر ، والمنشور عام ١٩٣٣ . فهم يعارضون « الجمودية والحتمية » التي انتهى اليها قدامى الحزب برئاسة ليون بلوم ، وحاولوا ان يجتذبوا الى هذه الاشتراكية الوطنية ، الحزب الراديكالي الذي يمثل الطبقة الوسطى ، والحزب الشيوعي نفسه الذي صرح رئيسه ليون بلوم بأن برنامج ديات « صعقه » ، ومع ذلك تبنى سياسة اصلاحية والائتلاف الحكومي الذي الفه مع الراديكاليين ، اجبره على التخلي عن الاصلاحات البناءة الواردة في برنامج الحزب والاخذ بسلسلة الاصلاحات الضحلة النتائج ، كردة فعـل لمكتب القمح وتأميم مصرف فرنسا ، اذ ان الضغط الذي تعرض له من الجناح المسالم في حزبه ومن اعضاء الحزب الراديكالي جعله يلتزم جانب عدم التدخـــل في اسبانيا ، واخيراً « التهدئة الخـائنة » التي أقرت بها اتفاقات مونيخ ، فكانت الضربة القاضية لمقاطعة العناصر التي بقيت على ولائها لمبادىء الحزب التقليدية .

اسباب هذا التطور الاصلاحي

ففي فرنسا وما شاكلهـا من الدول الليبرالية ، الاصلاحـات البناءة التي تمنيها العقيدة الاشتراكية انما تقتضي افراغاً جديداً كاملاً للنظام الاقتصادي السياسي في البلاد ، وبعبارة اخرى ثورة فعلية اشتراكية . وقد كان عدد كبير من اعضاء الحزب الاشتراكي ، ولا سيا بين رؤساء الحزب قد احجموا عن تحقيقـــه خشية منهم اذكاء الازمة اشتعالاً وتعميم البؤس الذي جرته ، كما اوجسوا ان يعرضوا للخطر البلاد ، بينما كانت الحكومات الدكتاتورية تتنمر وتستأسد . ومن جهة اخرى لما كان الحـزب لا يعتمد في المجلس على اكثرية فعلية ، وتلمساً منه لمؤازرة الاحزاب القائمة الى جمعية (الاحرار في انكلترا وبلجيكا ، والراديكاليون في فرنسا ، فقد رأى نفسه مكبلاً من جراء محالفه هـذا ، ولم يفكر اعضاؤه بالوقوف امام تقلبات الاكثرية البرلمانية . ولئلا يمهدوا السبيل امام الشيوعية، انكفأوا عن مراكزهم عندما راحت الطبقات الموجهة التي تسيطر على الادارة العليا والمصارف والصحافة والصناعات الاساسية يزرعون الرعب وينفّرون اصحاب رؤوس الاموال ، داعين الى نبذ القوانين الاشتراكية الجديدة والتخلي عنهـــا . وهكذا ، ففي كل بلد تسلمت فيه الاحزاب الاشتراكية مقاليد السلطة ، تراهم يضطرون التخلي عنها مصانعة لخصومهم . وعلى مثل هـــذا كان الوضع في بريطانيا العظمى ، اذ اضطر مكدونالد ، عام ١٩٣٢ ، الى تشكيل حكومـــة

ائتلاف وطني ، ووضع فرنسا مع حكومة بلوم . ونظر الحزب الديموقراطي الاشتراكي في المانيا وبماو المحتضرة ، الى سياسة برونتنغ التي اعتمدت « الانكماش النقدي » كشر ادنى » ولم يجارها . وفي بلجيكا ، اضطر الحزب العمالي البلجيكي بقيادة دي مـــان وسباك المعتدلين للتخفيف من غلوائه واللجوء الى المصانعة امام الضغط الشديد الذي مارسته النقابات العماليـة والتعاونيات (لا سيما شعبة مدينة غانت العمالية) الذين الفوا اهم مناصريه ومعاونيه ، وعندما دخل فان زيلاند ، مع وزرائه الخمسة ، حوالي عام ١٩٣٥ ، الحكومة الائتلافية التي الفهـا الكاثوليك لم يحاول هنري دي مان ، الذي كان وزيراً للاشغال العـامة اذ ذاك ، العمل على تطبيق برنامجه . ولذا ادت الانتخابات النيابية التي وقعت في بلجيكا ، عام ١٩٣٦ الى خسارة الحزب الاشتراكي ١١٢،٠٠٠ صوت اي ٧/١ الاصوات التي نالوها ، بينما تمكن الشيوعيون من مضاعفة اصواتهم (اذ ارتفع عدد مناصريهم من ٧٧,٠٠٠ الى ١٤٤,٠٠٠) فكانت هـــذه الانتخابات تجربة قاسية عليهم اذ اضعفتهم وجعلت اليأس يدب الى قلوب المعتدين بمن اولوهم الثقة . افلا نستطيع بعد هذا ان نُطلق هنا على المحاولات الاشتراكية المختلفة التي وقعت في ايطاليا ، قبيل ١٩٢٢ ، وفي المانيا وفرنسا ، الحكم الذي اصدره ا. هالفي حـــول الاشتراكية البريطانية ، في عـــام ١٩٢٩ – ١٩٣١ ، اذ قـــال : « لم تأت شيئاً في سبيل استبدال النظام القائم على الربح ، مـع انهـا جعلت احياناً من المستحيل تطبيق هـــذا النظام تطبيقاً حسناً » .

٤ – الازمة الاقتصادية وتأثيرها على الفكر

عكسَ طابع الحياة الفكرية والفنية ، منذ عام ١٩١٨ ، صورة مجتمع قلق متأرجح عصيّ التأثر على اضمحلال المبادىء التقليدية ، اذا ما وقعت العين على ما يثير المشاعر ويلهب العاطفة وحاولت تجاهل واقع الحرب والمشكلات التي خلفتها ، كما ينم عن القلق الذي يخامر الافكار ، على العموم .

وقد حدث منذ ١٩٣٠ ، ما بدّل الجو تحت تأثير الضائقة المالية والظواهر المنبئة العاصفة التي تتجمع في الافق ، جاء التغيير بنسبة السرعة التي راحت فيهـــا الازمة تؤيد النزعات التي اخذت تبدو شيئاً فشيئاً للعيان ، منذ عام ١٩١٨ . فقد سددت ضربات صادعة للايمان بتطور مادي وديموقراطي يكون خير ضامن للسلام العالمي ، هذا الايمان الذي لطف كل اجواء القرن التاسع عشر .

الجو الجديد

كتب رومـــان رولان الى غاندي ، عـــام ١٩٢٨ ، قائلاً :

« من المهم ان نترك الشبيبة ، التي ستنوء تحت وطأة نصف القرن الذي انقضى ، وثيقة صريحة يمكن ان

يتخذها قاعدة في هذه الحياة . ها هو ذا تلوح في الافق ، مشكلات هائلة لن تلبث ان تنقض عليها وتنزل بها . ليس لدي اي شك قط في ان عهداً من الدمار سيطلع عما قريب وستحل بنا حروب عالمية تضؤل حيالها كل ما عرف الماضي من امثالها التي تشبه لعب الاطفال: الحرب الكيماوية التي تفني الامم وتدمرها تدميراً ».

وجاء في يوميات رولان ، بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣١ ما يلي :

« بعد ١٢ سنة من التأمل والتردد وصلنا الى هذه النتيجة ، وهي ان بقاء الوضع الاجتماعي القائم اليوم في في الغرب (بالمعنى الشامل ، بما فيه اميركا) حتى حدود روسيا على حاله ، لمن الأمور المستحيلة » .

في هذه الاثناء ، وقعت أزمة ١٩٢٩ . فمنذ سنة ١٩٣١ ، والرؤى التي تجلت بوضوح امام العقول النيرة والبصائر النافذة ، وأمام اهل الحجى ، هي بؤس البروليتاريا والتهديد المتواصل بالحرب . أضف الى ذلك ، هؤلاء الذين يرمون هذا الشقاء وهذه التهديدات الى حضارتنا الصناعية ، والذين يرفعون عقيرتهم عالياً احتجاجاً منهم على طغيان التقنيات وعلى كبرياء العلم الفاجر ، وعلى سحق الفرد ، والذين يطلقون على حضارة الغرب برمتها . ان قسماً من النخبة الفكرية ، تتجه من الماركسية ولا تقف تصوراتها والاحلام التي تهدهدها عند مشروعات اصلاحية بسيطة . فالكل يحكم بالموت على الحضارة القديمة التي نهضت على الفردانية البورجوازية. فالكل يشعر في الصميم ، بأسف او بدون اهتمام ، انهم أمام نهاية العالم .

وخلافاً لما حدث في العشرينيات ، نرى الآثار الفكرية تأخذ جانب الالتزام ، والنظريات الفكرية تتجه ، على اختلافها صوب حل المشكلات الحيوية ، الحسية ، الواقعية ، ولم يعد يطل علينا فلسفات وتجريدات فكرية محضة . ان واقع العالم الخارجي يفرض نفسه ويستبد بالتفكير ، موضوع حساس انطلق من أزمة الحتمية ومن نقد المعرفة المتعمقة ، يشحذها التحليل النفساني ونظرية النسبية المطبقة في كل مجالات الفكر ، هو هذا العالم غير المعقول اخذ بالانتشار الآن تحت ظواهر مختلفة : ادبية وفنية وفلسفية . وفي هذا الجو المشبع بالتشاؤم ، أخذ الانسان يعي نفسه اكثر فاكثر ، باعتباره فرداً حراً بان يبتدع القيم وان يضفي على المرئيات والاحداث ما يشاء من معان وافكار ، كما أخذ يعي ، اكثر فاكثر ، وضعه الزائل ودعوته للعزلة والفناء وينديب فراغ الحياة البشرية من كل معنى . وعلى شاكلة الادباء ، شارك الرسامون (كوكوشكا ومارك شاغال وبيكاسو) في هذا الصراع ضد الايديولوجيا الفاشية ، بما وضعوا من رسوم رمزية وتاريخية مثيرة .

الرواية الاميركية وتأثيرها

لم يتم للولايات المتحدة الاميركية بعض من كبار الكتاب ومشاهير حملة الاقلام ، ما تم لها منهم في مثل هذا الزمن . فقد نال سنكلر ، عام ١٩٣٠ ، واوجين اونايل ، عام ١٩٣٦ ، جائزة نوبل للادب . والرواية الاميركية تهيمن على هذه الحقبة وتملؤها ، بما تم لها من فن وقدرة على تنويع المشاهد من جميع الزوايا استجابة لمطلب الفن السينمائي ومتطلباته . فالقصص لم يعد عبداً اسيراً السرد في صيغة الحاضر او الماضي . ان استحضار حوادث الماضي وبعثها ، واحلام المستقبل تتمازج مع لحمة

الحاضر . ونجحت القصة على الاخص في ما فشلت بتحقيقه ريشة مارتن دي غار وجول رومان، اي دمج القصة الروائية في تاريخ العصر ، وذلك باضفاء علاقة من الرمزية على بطل الرواية . حتى المدرسة الادبية في الجنوب التي هامت بالشعر اكثر منها بالواقع المتميز ، اخذت هي الاخرى ، تصف لنا مع فولكنر ، نهاية حضارة .

فالمدرسة الرومانسية في الشمال التي اخذت تنزع آنياً الى الماركسية وتصطبغ بنزعة شعبية ، اخذت تكثر ، بعد ١٩٣٠ ، من انتقاد النظم الاجتماعي . فدوس باسوس يساهم في روايته « الجماهير الجديدة » وبير ، تحت تأثير الظرف القائم من نظرية البطل الحر ، البارز ، الى نقد اجتماعي مرير . والثلاثية التي وضعها بعنوان : « الولايات المتحدة الاميركية » والتي تتركز حول قضية ساكو – فانزتي التي صرعته ، تنتهي بمشهد « امتين » متجابهتين : امة المستثمرين وامة المستثمَرين . وهمنغواي في روايته : « الحصول او عدم الحصول – ولمن تقرع الاجراس » (١٩٤٠) يقص علينا قصة اسبانيا الجمهورية التي كان احد المدافعين عنها . والجيل الجديد على الاخص ومن بينهم ج . شتاينبك وارسكين كولدويل، وجيمس ت . فيرويل الملقب بـ « زولا الاميركي » يعبر عن نزعة جديدة هي النزعة : « الطبيعية الجديدة » ، ينحرف بعد عام ١٩٣٧ عن النزعة الماركسية بتأثير من الالتزامية الشاملة التي اخذت تمتد في جميع انحاء الولايات المتحدة . والى جانب هؤلاء ، برز الروائي الزنجي ريتشرد رايت الناطق باسم بني جلدته . اما يوجين اونايل فهو يهيمن على المسرح بمسرحياته التي يرسم لنا فيها صورة عن ضعف الانسان وعجزه امام عالم وامام مجتمع معادبين .

وبريطانيا التي اناخت عليها الازمة بكلكلها منذ عام ١٩٣٠ ، قامت بردة فعل اشبه بالردة التي وقعت في الولايات المتحدة في مجالي القصة والمسرح . يرافقها نقد اجتماعي ماركسي النزعة وتيار سوريالي مع دافيد غسكوني و رولاند بنروز ، و و . هـ. اودن الذين عالجوا في كتاباتهم القضية المزدوجة الا وهما البؤس الاجتماعي وعلاقات الفرد بالمجتمع . وهنا ايضاً نرى النزعة الماركسية تتحول عن الصدد : فالشعراء والكتاب الروائيون ينسحبون من الكفاح الى جانب الشيوعيين . وبالمقابل نرى جملة من الآثار الفكرية ترفض رفضاً باتاً المدنية الصناعية المتصاعدة ، مع ألدوس هكسلي ومورغان (بروايته) وكاتبين آخرين اعتنقا الكثلكة هما افلين ووغ و غراهام غرين، وكذلك إليوت في مسرحه الذي اخذ يتجه اكثر فاكثر نحو الماضي .

وفي فرنسا نرى الطابع ذاته يسم الادب الرومانسي والمسرح ، ويبدو ان الكتاب يهتمون فيها بالاكثر بالوجودية الالمانية وبالحوادث التي تقع في ما وراء الحدود المتصلة بها . فالآثار الفكرية التي تأثرت بالحادث تبرز على الاخص الروايات المتعلقة بالثورة خاصة ممثلة برواية « اجراس بال » و « احياء اراغون الجميلة » و « الوضع البشري[1] » و « الأمل » لمالرو، ولاسيما مسرح جيرودو وروايته « حرب طروادة لن تقع » ، هذه المسرحية التي ظهرت عام ١٩٣٦ ،

١ ـ صدرت هذه الرواية عن منشورات عويدات . الناشر

ومسرحية « إلكترا » التي ظهرت عام ١٩٣٧ حيث التوكيد على سخف مصير الانسان وعلى حريته المطلقة . والعزلة او الانطوائية هي من هذه الادواء التي لا تستطب بحيث يصبح وجود الفرد خطراً على الحرية . وفي مسرحيته « الحلقة السرية » ، يذهب سارتر الى اقصى حدود هذا اليقين عندما يؤكد ان « الجحيم هو الآخرون » . ويستمر جيد في تأكيده فردانيته الصميمة الداعية الى الفوضوية (عودة الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٣٦) . ويحاول جول رومان في آخر المطاف الى بعث الحياة الجماعية في مجتمع يغمره التفاؤل ويتحسر عليه (منذ ١٩٣٢ ، في رواياته « ذوو الارادة الطيبة ») .

وجملة القول ، ان العصر لا يأنس الى البحث عن الجمالية المجردة الا في الرسم (مع ردة فعل تجريدية) ، والآثار التي برزت تتنزّى بالالتزام حتى عندما تنبع من مثالية تنضح بالحياد الايجابي .

الماركسية وتجديد العقلانية

فالوجودية اي « الدعوة الى السأم ، الى الموت ، الى القلق » ليست في نظر الجميع شرحاً مقنعاً لمصير الانسان. فالماركسيون يرون ان شقاء البشرية المعاصرة وآلامها لا يمكن ردها للعلم او للتقنيات ولجوهر الانسان نفسه، بل لتسلط الرأسمالية المحتضرة وتجاوزاتها . فالايديولوجيا الماركسية التي رحبّت بكل ما يمثل رغبة صادقة في مقاطعة الطبقة البورجوازية ، اخذت تتضح معالمها وتتبلور ، والفت جبهة واحدة تقف في وجه اللاعقلانية على مختلف اشكالها وصورها كالسوريالية والبرغسونية والسيكولوجية الاقناعية ، بحيث تصبح المنافحة عن حلبة العلم وعن نظرية الانسان العلمية (ففي سنة ١٩٣٩ ظهرت في باريس مجلة « الفكر ») . فالعلم يعدنا بتعليل مرض لاصول الانسان وبتحليل للمجتمع حيث تبدو مناقشة الطبقات بعضها لبعض المحرك الحقيقي للتطور وتفسر لنا التاريخ المعاصر . فهو يولي الانسان القدرة على تحويل العالم بحيث يتلاءم ومعارفه وبحيث ينسجم ومطالبه التي تنمو باستمرار . والعلم الماركسي الذي يؤكد وحدة العلوم الطبيعية والعلوم البشرية يعد الانسان بنظام كامل حيث يمكن للانسان ان يركز وجوده الفردي وان يعي تطور العالم ويسهم به ، كما يعد الانسانية بمستقبل ملؤه السعادة . فهو متفائل في الصميم إذ كل الشرور الحاضرة سترتفع وتزول في مجتمع شيوعي حيث تكون له المرتبة الأولى .

نقد العلم وفكرة الرقي

في الجهة الثانية من هذا الصراع الفكري ، يقوم هؤلاء الذين يحملون العلم والتكنولوجيا مسؤولين معاً عن الشرور والويلات التي تنزل بالبشرية فهم يشهّرون ، في آن واحد ، بعجز العلم العقلاني عن الوصول الى الحقيقة، كما يعترفون بما له من قوة هائلة على تغيير هذا العالم . وهذه النظرة تتجسد بأتم صورها في شخص غبرييل مارسيل أحد تلامذة برغسون الذي يرفض التسليم بالحضارة الصناعية وبالعلم . فبعد ان ارتدّ واعتنق المسيحية، فقد حاول أن يستبدل الوسائل الكشفية بتأمين المعلومات الطبيعية،

بالايمان والرجاء المسيحيين . الا ان تحرزه من العلم البشري تصحبه تشاؤمية عميقة حول معنى تطور الحضارة ، اذ بنسبة ما تتطور الحضارة الصناعية ، فهي تخلق العراقيل أمام الايمان الذي وصل الينا من السلف الكريم . فنحن أمام حركة انكفاء وتقهقر ، يترتب علينا معها ان نتسلق بثبات المرتقى الذي انحدر منه الفكر الحديث خلال هذين القرنين .

فكل العناصر المحافظة التي تعي بصورة غامضة النتائج الاجتماعية التي يؤدي اليها تطور الصناعة الضخمة عاجلاً أم آجلاً تثير في أثره وتتكيف به واذ ذاك يتكاثر النقد وتتوالى المظالم التي سبقت وارتفعت عالياً ، خلال القرن التاسع عشر ، شاجبة بشدة الآلية والتقنية ، فتشرك في ازدرائها العلم والعقل معاً . ومنذ عام ١٩٣٠ ، برز جورج دوهاميل في كتابه : « مشاهد من الحياة الأخرى » كالناطق باسم هؤلاء الذين يرغبون في الدفاع عن الفردية ضد دكتاتورية « الآلة » ، الذين ينزلون باللائمة على الحضارة الآلية هذه « السلعة الهائلة » ، « حضارة الحشرات » هذه التي ستفضي في نهاية المطاف ، إلى امتصاص الجماعة الفرد ، والتي ستلتهم كلياً كنه الحضارة الحقيقية : التنوع والصفة .

ولما كانت الآلة شراً في ذاتها وتحمل في طياتها المصائب والويلات ، أفلا يتوجب ، والحالة هذه «تكبيل بروموتيه الجديد» وتقييد «هذا الجرم الحقيقي» ،ليس « لانه عدو الفكر » فحسب، بل ايضاً لانه مسبب البطالة والبؤس ، بتحويل الاجور إلى حصص وأسهم رائجة . ولعل واحداً من أنشط المشاربين لشجب التطور التقني ، هو جوزف كايو الذي يشهّر عالياً « بالتقنية المجرمة » مصدر الفوضى الاقتصادية وباعثة عدم التوازن الخلقي » . هي هذه الاختراعات التقنية الكبرى بالذات التي جلبت البطالة لعشرين مليوناً من العمال العاطلين . ان درس سد كبس والعبرة المستمدة منه تؤيد ذلك وتثبته حسب زعمه . الى أي كارثة سيؤول بناء محطة كهربائية ، مركزية عندما تأخذ بالانتاج يديرها ٢٥ عاملاً بعد ان طوحت ورمت في البطالة ١٢٠٠ عامل كانوا يعملون في معامل كبس ، دون أن يؤول هذا كله الى أي تخفيض في سعر الكهرباء . فهو قلق ، مهموم ، يجزع لسطوة وسيطرة « البدائيين » الممثلين بهؤلاء التقنيين . « قال أي مخاطر لا تستهدف ، والى أي رزايا لا تتعرض الشعوب ، اذا لم تسارع النخبة للتدخل بسرعة للحد من طغيان الحضارة الصناعية » .

الحرفية الجديدة

هذه الايديولوجيا اللاتقنية ، التي ترتبط وثيقاً بالحنين إلى الماضي وبالعودة إلى « القيم الروحية » تجد متنفساً طبيعياً لها في هذه النظريات والآراء التي تكون النقيض لهذه الفردانية الليبرالية ولهذا النظام القانوني المنحدر الينا من الثورة الفرنسية الكبرى ، هو بالفعل الحرفية الحديثة التي ترغب في تنظيم الانتاج ، وفي القضاء على النزاع الطبقي عن طريق تنظيم المهن او الحرف بعد تحويلها الى هيئات وسيطة تستطيع الهيمنة على فردانية أرباب العمل والصمود في وجه العمال في وقت واحد . هي نظرية قديمة سبق ونادى بها دونما جدوى بعض الكاثوليك المناهضين للديموقراطية ، وللنظام الجمهوري

معاً ، من اتباع دي لاتور دي بان الذي صوبت الأزمة الانوار اليه فجأة وأثارت حوله فضول كل هؤلاء الذين يرفضون التمرف بالاشتراكية ، والذين يبحثون ، مع ذلــك ، عن علاج للفوضى التي يتخبط فيها النظام الليبرالي . هم في الغالب شبان من مثقفي الكاثوليك يبسمون للفاشية ، والذين يبشرون بهذه المثالية الابوية المهنية . وبالفعـــل ففي كل مكان ارتفع فوقه نظام الحرفية ، أي في هذه البلدان الواقعة تحت النظام الدكتاتوري ، لم يكن هــذا النظام تنظيماً حراً ينسّق مصالح الجميع ، بل أداة طيعة في أيدي القوى الكبرى المتحالفة مع السلطة الدكتاتورية لتــأمين مصالحها الخاصة : ايطاليـــا الفاشية ، وبرتغال سالازر ، وغسا دلفوس ، واسبانيا فرنكو . فلم يتحقق في أي مكان الادارة الذاتية ، لأصحـــاب المصالح حتى لمجموع أرباب العمل .

تجديد الحرفية

نكاد نجد لدى جميع الدعاة للحرفية من فرنسيين والمان وايطاليين محاولات تجديد لها وتقييم لمنظمات العمل القديمة على اختــلاف مظاهرها كالمهنية والمزارعية . ففي المانيا ، سلطوا الأنوار نحو آثار الاقتصادي الكاثوليكي آدم مولر المنافح الأكبر عن النظام الاقطاعي والداعية له . وفي كل من فرنسا وايطاليا سلطت الادوار على جورج دوهاميل وكايو وجيـــنا لمبروزو مزيرو الذين يمجدون « النوع » الذي لا يمكن ان يتــلاءم مع « الكم » ، « العمل الاثير الذي هو في صميم ذوق العرق او الجنس . « على العالم ان يتجه وجهة فرنسا نحو الصناعة الزراعية والمهنية ، التي تستعين في تجويد عملهـــا ، بادوات دقيقة تيسر الكهرباء استخدامها ... » « ان أغلى المصنوعات او المصوغات في وقتنا هذا هي التي لا تخرج من المصانع الكبرى ... » . كل بلدان العالم تبذل اليـوم جهوداً طيبة في تنظيم الحرف بمساعدة الحكومات المعنية . فقد تأسس في فرنسا : الاتحاد العام للحرفية ، كما قام في ايطاليا : الاتحاد الفاشي المستقل للمجتمعات الحرفية ، وقامت في بولونيـــا جمعية عرفت بالغرف الحرفية . والدعوة إلى الحرفية ، انما تستهدف إلى جانب مهاجمة المكننة ، إنقــاذ « طبقة اجتماعية تقع بين رأس المال وبين أصحاب الاجور » و « احياء كل مـــا اضطر الانسان للتخفف منه والعزوف عنه » . في اندفاعه نحو الاستمتاع المهين : « كالروح العائلية ، والروح الحرفية ... واحياناً الروح الدينية ... » فبعث الحرفية الى الوجود يعتبر عنـــد الداعين له علاجاً للازمة التي يتخبط فيها العالم الرأسمالي ، من شأنه أن يجنّب الصناعة الضخمة والمكننة المخاطر التي تتهددهما دون أن تمس بشي البنيان الاجتماعي القائم . هـــذا هو بالذات الموضوع الاثير للدعاوة التي يقوم بها الحزب الوطني الاشتراكي في المانيا ، هذا الحزب الذي يكتّب الفلاحين في وجه الاستثمارات الضخمة المضنّمة ويعبّىء العمال الشباب في وجــه التقنية التي تذل الانسان وتسخره كالآلة وتؤدي به إلى البؤس والشقاء بحيث يجب تدريـــع الشبيبة الالمانية ضد عمل خال من الروح الذي يقضي شيئاً فشيئاً ، على النفس البشرية ، ويهبط بالروح

الى درك الآلة او الجهاز الآلي . ولذا انصبت الاجراءات الأولى الحربية بالملاحظة والاهتمام التي اتخذها النظام ، على تنفيذ الاشغال الكبرى « بالربش والجرفة والمعول والمنكوش » .. « كل الاعمال يجب أن تتم عن طريق القوى البشرية بنسبة ما يمكن الاستغناء عن المصفات الآلية . وحيث يكون من أثر العمل البشري زيادة الاثراء غير المتناسب » . ففي صناعة الزجاجيات ، في مقاطعة التورنيج ، حظرت الحكومة استخدام الآلة الميكانيكية في نفخ الزجاج ، ففي هذا توفير « العمل والخبز لعدد كبير من العمال » .

في كل بلدان العالم ، جرت محاولات لبعث العمل اليدوي بعد ان جرى تحديد استخدام بعض الآلات . فالتشريعات التي صدرت في عهد روزفلت حدّت من استخدام محولات بسمر كما حددت المدة التي يمكن خلالها تشغيل بعض ادوات الحياكة ، كما ان عدداً من البلديات في اميركا اوجبت تنفيذ بعض اعمال الحفر ونقل الاتربة بالربش والمعول . ففي انكلترا وفرنسا ، جرى إتلاف آليات لنسيج القطن والكتان . فارباب العمل والعمال (عمال الموانيء وصانعي البراميل ومدحرجيها) وقفوا في وجه استخدام سفن الصهاريج في نقل الخمور من الجزائر بعد ان اتضح للجميع « ان التطور التقني يكوّن منافسة غير مشروعة » .

كل هذه المواقف على اختلافها ، تشهد عاليـا على القلق والانزعاج الذي يسببه التطور الآلي والذي يبدي النظام الاقتصادي حياله عجزه التام عن تلافيه . « يترتب الآن تحرير الانسان من نتائج هذا الرقي المادي الذي لم يلاق بعد توازنه مع الرقي الفكري والادبي » كما صرح بذلك ب. فلاندان رئيس مجلس الوزراء .

فباستثناء الماركسيين ، قليلون جداً هم الكتاب والفلاسفة الذين بقوا على ولائهم لفكرة الرقي والتطور . وعندما يعلن اندريه جيد عن ايمانه الوثيق « بالقوى التي يعتبرونها ضارة ومؤذية والتي يمكن ان تصبح بدورها عوامل قوة ورقي » ، ثم يقرر العودة الى هذا الموضوع في كتابه : الاغذية الجديدة ، يبقى في شبه عزلة ، ويثير بين اصدقائه هذه الشفقة والحسرة عندما يرون كاتباً يهتم مثله بدقائق الامور ، يتجرأ ان يتفوّه بشأن الرقي المادي « بمثل هذه التأكيدات الضخمة التي تكاد تكون بدائية » . ففي نظر الفكر البورجوازي ، هذا المثال الذي تبنته النخبة في فرنسا ، منذ القرن الثامن عشر ، اصبح الآن « عقيدة بالية » ، وقيمة مهملة يتمسك بها « الفكر البدائي » .

اعادة النظر في الايديولوجيا الاقتصادية

شجعت الازمة التعجيل باعادة النظر في البنيان الاقتصادي وخلخلة المبادىء والنظريات التي كانت سائدة بشأنه في مطلع هذا القرن . ان عبرة الحرب العالمية الاولى والقضايا التي طرحتها على بساط البحث مما يتصل بالنقد والتجارة الخارجية وتنظيم الانتاج القومي وتوجيهه والدرس المستمد من تاريخ الاتحاد

السوفياتي ووضعه حيث قام وترسخ نظام مضاد للرأسمالية ، كل هذه العوامل ، ارغمت علماء الاقتصاد على توجيه ابحاثهم ودراساتهم وجهة اكثر واقعية مما عملوا في الماضي ، وعلى اعادة النظر في النظريات الكلاسيكية على ضوء الوقائع المعاصرة . ان عدداً لا يستهان به من المعطيات او المسلمات التي اعتمدها الاقتصاد التقليدي اصبحت الآن قابلة التجريح بعد ان اتضح بجلاء ان الاقتصاد الحر لم يكن ، كما كانوا يعلمون ، اقتصاداً تتوازن معه تلقائياً المصلحة العامة ومصلحة المنتجين الخاصة ، وان المالطوسيانية الاقتصادية اصبحت من الأمور المصطلح عليها ، كما ان الحرية القضائية كانت تشجع على الاحتكارات على حساب اصغر الاستثمارات وعلى حساب المستهلكين على اساس اتفاقات يعقدونها فيما بينهم ، تفادياً او بالأحرى تخلصاً من المنافسة .

فالضائقة المالية الكبرى التي قضت بالتخلي تدريجياً عن هذه الليبرالية المشبعة بالتفاؤل ، قضت بانشاء مصلحة او ادارة خاصة بالاقتصاد ، ومراقبة فعالة تحمي المجتمع من جشع المحتكرين ومن المنتوجات الفرعية . فاتسع الافق امام رجال الاقتصاد ورحب واخذوا يهتمون على الاخص بظاهرات اختلال التوازن وبالازمات بحثاً عن الوسائل التي تؤول الى تقنية النشاط الاقتصادي . وفي الوقت ذاته ، وضعت تحت تصرفهم ادوات جديدة للتحليل في القياس الاقتصادي الذي يساعد على الوصول الى الحقائق والوقائع بصورة ادق وانجع كما تساعد على التنبؤ والتحكم وبالتالي بتطور الاتجاه . ومن جهة اخرى ، فالاقتصاد الماركسي وانجازاته في الاتحاد السوفياتي ، وانتفاء الازمات في « البلدان الاشتراكية » اصبح موضوع دراسات دقيقة . فالماركسية لم تعد لتبدو لبعض هرطقة او نشوزاً عن طريق العام . فقد لقيت المزيد من الاهتمام والتحليل ، والتعليق والتفسير من قبل هذا الفريق بالذات الذي لا ثقة له فيها ولا ايمان بفعاليتها او من قبل الذين يوجسون خيفة من نفوذها (اميل جيمس) .

وهكذا برزت للوجود نظريات جديدة حول الربح والاجور والفائدة وطبيعة النقد والاسعار في نظام اقتصادي خاضع لمنافسة ناقصة وللاحتكار من قبل قلة من المحتكرين ، وقد اخضعت لتحليل دقيق النظريات التي تتلعف للازمات الاقتصادية « ولدوراتها » بعد ان راحوا يحاولون تحديد اسبابها ومسبباتها (قلة الاستهلاك ، تأخر في رفع معدل الاجور ، حركات التسليف ، الغلو في تصنيع الانتاج) ، والبحث عن العلاجات اللازمة لها . وينصح هؤلاء باللجوء الى التخطيط الكامل مع اعتماد اصلاحات شتى تتناول صميم البنيان الاقتصادي ، والمراقبة الشاملة والتوجيه البسيط للاقتصاد ، مع مراقبة القطاع المصرفي والصناعات الرئيسية . وفي وجه انصار التدخل انتصب انصار الليبرالية التي لا تزال ناشطة « كل مساوىء نظامنا الحجة يجب ردها اصلا لتدخل الدولة » كما يؤكد (ويب) ولكن الليبرالية تختلف كثيراً عن الصورة التي بدت منها في مطلع القرن ، ليبرالية مستحدثة بالاحرى تستلهم نظريات ولتر ليبمان (المدينة الحرة) وتتصدى لمراقبة الدولة دون ان تتشبث بالعودة الى حرية التجارة المطلقة ودون ان تستثني كل مظهر من مظاهر تدخل الدولة .

ج. م. كينز

في هذه الازمة المطبقة ، وفي الوقت الذي ارتدت فيه علاقات الحكومات ومداخلاتها طابعاً تطبيقياً دون اعتماد اي نظرية علمية متينة ، نشر كينز ، عام ١٩٣٦ كتابه المشهور : نظرية عامة للتوظيف والفائدة والنقد ، كان له من حسن الوقع والتأثير ما حمل بعضهم على وضعه الى جانب كتاب آدم سميث المعنون : « غنى الامم » ، او الى جانب « النداء » الشيوعي . ويرى سوفي ان كينز هو منقذ او مخلص النظام الرأسمالي بعد ان تخلت نظريته عن بعض وجوه الاكراه والقسوة في الحرية دون ان تستهدف من ناحية اخرى، للسقوط في وجوه الاكراه التي تعتمدها الجماعية او النظم الدكتاتورية . ومع انه كثيراً ما يدنينــا من كارل ماركس ، فكينز ليس من خصوم الرأسمالية . فهو لا يرمي قط لقلب هـذا النظام عن طريق اصلاحات تتعرض لتركيبه او بنيانه في الصميم . بل يهـدف الى تحسين عمله : كحرية الاستثمار واحترام الملكية الخـاصة ، كما انه لا يوصي لا بالاقتصاد الموجـه ولا بالتخطيط . « فالثورة التي اتى بها كينز » تقوم في تدليله القاطع على ان النظريات الكلاسيكية لا تصلح الا لمجتمع تنتفي منه الاضرابات والاعتصابات وان المهم في الامر هو الانتاج وليس التسويق او الانفاق او التنفيق . فالمظاهر الاقتصادية يجب النظر اليها ليس من الوجهــة الفردية في نطاق المشروع الاستثماري الخـاص بل من الوجهة الاقتصادية الاجمالية اي في مجملها او كليتها ، في نطاق النشاط الكلي او الشامل . ففي التفسير الخاص للعالم الاقتصادي الرأسمالي يوضح لنا كينز ان هنالك الآن توازناً في نقص العمل وان هذا التوازن ليس بعارض كما انه ليس باختياري او رضائي ، بل انما هو حصيلة عدم تكافؤ في نفقات الحاجيات الاستهلاكية . وعدم التكافؤ هذا هو الذي يحد من التوظيفات وبالتالي من الاستثمارات . وللخروج من الازمة ، فالعلاج التقليدي الذي يعتمد تخفيض الاجور لا يجدي نفعاً ، بل يقتضي بالاحرى العمــل على تشجيع الطلب بحيث يكف المدّخرون عن الادخار غير المجدي ، ويحملهم على توظيف اموالهم ، والتخلي كلياً عن عبادة العجل الذهبي او قاعدة الذهب طالما مارسوها وانصرفوا اليها ، وذلك بطرحهم المزيد من النقد في التداول ، وباعتماد سياسة التسليف الطويل الاجل ، وبتخفيض نموذجي لمعــدل الفائدة والتوظيفات العامة والاشغال الكبرى مما يؤول بالنتيجة الى توزيع جديد للدخل ويثير بدوره طلبات جديدة . وهكذا يتاح للاقتصاد الخروج من الجمود الذي يرسف فيه . فالحماية الجمركية من شأنها ان تؤول ، اذ ذاك ، الى زيادة في الدخل القومي والى رفع مستوى التوظيف حتى ولو ادى الامر الى استثمارات تكلف غالياً ويأتي مردودها بالطبع عالياً . وهذه النظرية « تزكي بصورة متجانسة ، الى حـد كبير ، سياسة تـدخل الحكومة » . فقد اتاحت انقــاذ الرأسمالية والارباح التي تحققها « بتجنيبها البطالة او بالحد منها » كما يقول ج. مارشال . ومع انها تمثل وضعاً خاصاً الى حد كبــير (هو وضع بريطانيا العظمى) ، فهي تحوي الكثير من عوامل التشويق كما « استعملت منطلقاً لهذه التيارات الفكرية التي انطلقت منـذ ذلك الحين » . (ا. جيمس) .

التعرض بالاذى لبعض المبادىء الليبرالية التقليدية

رأينا كيف ان الليبرالية المستحدثة تختلف اصلاً عن الليبرالية الكلاسيكية التي كانت تتوسل الى الدولة المحافظة على النظام وصيانة الأمن ، والامتناع على الاخص ، عن كل تدخل ، في الحياة الاقتصادية . وفي هذا دليل قاطع على ان عدداً من الافكار والمبادىء القديمة التي اعتبرت للآن « لا تمس » ، اصيبت ، في نهاية الأمر ، في الصميم .

من هذه المبادىء ، قبل كل مبدأ آخر ، فكرة الملكية او الحيازة « ففي الاستعاضة عن بعض الجدران او عن بعض اجهزة المصنع برزمة من الاسهم ، يقتل التطور الرأسمالي « كل معنى لفكرة الملكية الخاصة التي اخذت تفيد ، اكثر فأكثر ، معنى الخدمة الاجتماعية » كما يؤكد شمبتير . هذه هي الحجة التي يتذرع بها مناصروها لتبرير الربح كما يتذرع بها خصومها الذين يطالبون باخضاعها للمراقبة من قبل المجتمع . فالنصوص القانونية العديدة التي تحد منها او تقصرها او تنسخها احياناً ، تحاول ان تستبدل المعنى القديم للمالك الذي له ملء الحرية بالتصرف بملكه كما يشاء ، بالمبدأ القائل بأن الاستثمار هو مصلحة اجتماعية ، وبأن « رب العمل ، لا يستطيع التصرف به على هواه او حسبما تقتضيه مصلحته الخاصة ومنفعته الذاتية ، فيخفض من انتاجه ويتوقف عن تأمين حصته من الانتاج وفقاً « للحاجات المشتركة » . فالقوانين التي تنظم العطلة الاسبوعية او الاسبوع الانكليزي ، كما يقولون ، واسبوع الاربعين ساعة عمل ، والاجازة المدفوعة ، وحوادث العمل والضمان الاجتماعي ومندوبين يمثلون الموظفين ، تحد من سلطته التي كانت من قبل مطلقة .

كذلك صاحب حرية التعاقد تغييرات جذرية . فقد كان التعاقد ، فيما مضى ، افرادياً لا يربط سوى الفريقين المتعاقدين ، ولم يكن بوسع الشارع تغيير مضمونه . اما اليوم ، فالعقد موجّه هو وجماعي . فالقانون وضع فوق حرية الجانبين المتعاقدين مراعاة حقوق الشخصية البشرية . فهو يقف الى جانب الافراد « الضعاف اقتصادياً » : كالعمال والمستخدمين والمديونين والمستأجرين والزبائن ، ويعين التزاماتهم بينما يزيد من حقوق الاقوياء : كأرباب العمل والدائنين واصحاب الأملاك ، ليس في وقت تحرير العقد فحسب ، بل ايضاً طيلة استمرار العقد : كتخفيض الايجارات ورسوم المزارعة وسعر المحلات التجارية وطول يوم العمل وتنظيم شروط تجديد العقد ، وتبقي مستأجراً في محله بالرغم من إرادة صاحبه ، وتلزم بالتقيد بنصوص الاتفاق حتى من كان معارضاً أو معادياً له ، والاتفاقات الجماعية التي تعقدها المنظمات النقابية وأرباب العمل والعمال « الأكثر تمثيلاً » .

وفكرة الأجر دخل تعدي على معناه وفحواه . فقد انقلب المعنى رأساً على عقب من جراء القوانين التي تنظم التعويضات العائلية والضمانات الاجتماعية . فالعامل لم يعد يتناول أجره عن العمل الذي يؤديه فقط ، وأجره هذا لم يعد مرتبطاً بقانون العرض والطلب ، إذ ان قسماً منه يدخل في صميم تعويض الأسرة . والعقود الجماعية تأخذ بعين النظر الحد الأدنى للمرتب اذ لم يعد الأمر محصوراً فقط بعامل الانتاج بل بالعنصر البشري أيضاً .

الفصل الخامس

الأزمة ونتائجها السياسية

الفاشية ليست سوى الرأسمالية تتنكر لاصولها الليبرالية بحيث تكيف البنيان الاجتماعي للانتاج مع الاوضاع التي تكون فيها الفكرة الليبرالية قاضية على الفكرة الرأسمالية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

« ه. لاسكي »

١ – تقهقر الليبرالية وأزمة الديموقراطية البرلمانية

زعزعت الازمة الاقتصادية النظم السياسية من أسسها ولاسيا النظام البرلماني الذي كان يرجى له أن يؤدي انتصار الحلفاء عام ١٩١٨ وخروجهم ظافرين من الحرب كما كان متوقعاً ، إلى توطيده وترسيخه أكثر فأكثر . الا ان التقهقر أخذ مع ذلك يدب إلى الليبرالية اينما كانت كما ان صلاحيات السلطات التنفيذية رَحُبت واتسعت هي الأخرى .

ساعدت الأزمة بالفعل على زوال الظروف والأحوال التي مكنت من قبل لسير النظام البرلماني سيراً سوّياً ، اذ ان اتساع البطالة في العالم وانخفاض القدرة الشرائية ، والخراب الذي نزل بالطبقات الوسطى وبسكان الريف ، زادت من احتدام الصراع الطبقي كما ازدادت إلحاقاً المطالب الاصلاحية التي تبناها وأخذ ينادي عالياً بها انصار العاملين للاصلاح . ألم يكن ليوجس المرء خيفة على الحريات السياسية ، ولا سيا على حرية التجمع من ان تسيء الجماهير استعمالها بعد أن أخذت تهفو إلى حقوق جديدة وتطمع في تحقيقها ؟ هذه الحريات التي تتهدد التسلسل الاجتماعي خطيرة هي ولذا كان لا بد من قتلها أو أقله اغفالها وتجنبها . وفي سبيل إنقاذ الملكية او الحيازة ، راح قسم من الطبقات الموجهة يتنكر لليبرالية وينضم للثورة المضادة بسهولة أكبر بعد ان كشفت الازمة عن عجز الديموقراطية النيابية وقصورها في حل مشكلات الساعة .

ان الاستئثار بالسلطة اي توفير الوسيلة التي تحمل الخصم مسؤولية خسارة الاشياء الضرورية او المصيرية ، هو المفهوم العالق المتخلي عن النظام البرلماني من قبل الدول التي كانت تتستر وراءه راضية » ، كما يقول لوفيفر . ففي عام ١٩٣٣ ، لم يعد قائماً على وجه الأرض أي نظام ليبرالي باستثناء الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا ودول الدومنيون ، وفرنسا وهذه الدول الصغرى الواقعة الى الشمال الغربي او الى الوسط من القارة الاوروبية ، وبلجيكا ، والبلاد الواطية وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا والبلدان السكندينافية .

تقوية مقام الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية

حتى في هذه الولايات المتحدة الاميركية المعروفة بضعف حكومتها المركزية ، فقد أتاحت الأزمة للرئيس الاميركي ان يقوّي من سلطاته إلى حد بعيد . ان الاعتراف الرئيس ، في الخطة الجديدة حق توزيع مساعدات على سبيل الهبة أو المؤازرة بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٣٩ ، دونما قيد أو شرط ، مكّن السلطة الاتحادية من ان تفرض ارادتها على الولايات لا سيا في ما يتعلق بالشروط والكيفية التي ترى صرف هذه المساعدات والتعهد من قبل الولاية المستفيدة بالتزام بعض القواعد والتقيد بالاصول والتدابير التي تتعلق بوضع العمال او بالخدمة العامة . وهكذا تمكنت الحكومة الفدرالية من وضع يدها على أراض وممتلكات كانت ترجع من قبل للولايات . وانشأ الرئيس روزفلت مصالح ودوائر جديدة امتدت صلاحياتها إلى عدد من الولايات وأنشأ مؤسسات تشترك الحكومة الفدرالية بادارتها مع ولايات أخرى (مشروع سلطة وادي تنسي) وكثيراً ما استحالت الولاية إلى مأمور تنفيذ لسياسة الاتحاد . ولم تعد وظيفة الكونغرس الوحيدة ، منذ ذاك ، تحديد السياسة العامة للدولة . فهو يوسع عن طريق مشاريع القوانين ، من الاختصاص التشريعي للسلطة التنفيذية . « فالتفسير الثنائي » للتعديل العاشر للدستور الاميركي الذي كان يمنع السلطة الاتحادية من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المحتفظ بها للولاية ، قد وضع جانباً منذ عام ١٩٤٣ ، عندما اعترفت المحكمة العليا بشرعية القوانين الاتحادية حول علاقات العمل والضمان الاجتماعي وتنظيم سوق الفحم والأسواق الزراعية . وفي سنة ١٩٤١ ، على اثر الغاء كل التشريع القديم ، لم يبق من املاك تعود للولايات لا تستطيع الحكومة الاتحادية ان تطالها . وكان الرئيس هو المستفيد الاكبر من توسيع السلطات الاتحادية، مهما بلغ من حرص مجلس الكونغرس على تشديد مراقبته على السلطة التنفيذية .

في بريطانيا العظمى

اشتدت وطأة الازمة في انكلترا وطن النظام البرلماني الاصيل . فقد اخذت البلاد ، في المجال التشريعي ، إسناد صلاحية التشريع لبعض الدوائر التابعة للسلطة التنفيذية ولبعض وزراء التاج . فالقانون الذي فرض عام ١٩٣٢ الرسوم على الاستيراد ، ترك لوزير المالية حرية الاعفاء او زيادة هذه الرسوم . والقانون الآخر الذي صدر عام ١٩٣١ ، على المحاصيل الزراعية فوض الى الوزير المسؤول سلطة

فرض رسوم مانعة على الحاصيل التي يرى منعهـا او التقليل منها . والقـانون الصادر في عـام ١٩٣١ ، بشأن التوفير لا يشير من قريب او بعيد الى الوفر الذي يجب تحقيقه . فعـلى الوزراء ان يحددوها كل في ما يتعلق بوزارته . كذلك القانون المتعلق بالبطالة ، فهو يعهد بهيئة خاصة من الموظفـين الاداريين وليس بالسلطات المحلية مهمـة توزيع الاعتمادات المخصصة للتوزيع على المحتاجين . ولعـل القانون الاكثر تعبيراً لظاهرة الابتعاد عن المبـادىء الليبرالية هو قـانون الاغراء على التمرد والتحريض عليـه الذي صدر عام ١٩٣٥ الذي يمنع بكل شدة محـاولات الاغراء والتحريض على العصيان او على التمرد ، فرمى الى حمـاية افراد الجيش من الدعـايات المغرضة والدعاوة للسلم بأي ثمن . فهو ينص على امكان إصدار مذكرات استنابة على بياض التي لم يكن اصدارها يُعد عملاً مشروعاً او قانونياً ، منذ نحو ١٥ سنة مضت . كذلك بطل العمل، في ايرلندا الشمالية بالامر للمثول منذ عام ١٩٣٥ .

والاحتراز من بعض المؤسسات او من بعض النقاد ظهر جلياً بين جميع الاحزاب ، فقد قام افراد امثال ونستون تشرشل وسدني ويب يلاحظون ان البرلمـان لا يستطيع الاهتمام ، كما يلزم ، بالقضايا الاقتصادية واقترحوا بان يتولى امر الاعتناء بمثل هذه الامور هيئة خاصة تتألف من خـبراء مستقلين ينتخب افرادها من بين جميع الاحزاب ، وليس من بين اعضـاء المجلس النيابي .

في فرنسا

اما في فرنسا ، فقد ادت الازمة الى إضعاف النظام البرلماني ، فآل الامـر الى شلل عام عطل او خلخل الانظمة الدستورية في البـلاد . فالقاعدة التقليدية للسياسة الفرنسية التي تقول ان الاتجاه الى اليمين في تشكيل الحكومات يقضي عنـد الشعب على الخوف من اليسار ، لا تزال قائمة . فكتلة اليسار تفوز مرتين بنجاح في الانتخابات العامـة ١٩٣٤ و ١٩٣٦ . وقد تمكن اليمين من طردها من الحكم عـام ١٩٣٤ و ١٩٣٨ . وفي سنـة ١٩٣٤ فسخ الراديكاليون تحالفهم مـع الاشتراكيين برفضهم مشروع مراقبة القطع ، كما وقفوا ، عام ١٩٣٨ في وجه كل مشروع يرمي لتأميم التسليف او يقـترح اصلاحات جذرية ، بعد ان ادخلوا على القوانين الاخرى التي سبق للجبهة الشعبية ان أقرّتها ، تعديلات جعلتها غير ذي جدوى . ولما كان للقضايا المالية والاجتماعية اهمية قصوى، فقد احتدم حولها صراع الاحزاب التي اخذت تقف منهـا موقفاً متصلباً يتفق ومبادئها ، والامتناع عن المساومات التي تهدد بحرب اهلية .

فالنجاح الذي حققه الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٣٢ ، ولا سيا انتصار الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ، ادخلت القلق الى نفوس الطبقات الموجهة ، في الحين الذي كان فيـه فوز الانظمة الدكتاتورية في كل من ايطاليا والمانيا يدعو للاحتذاء بها والنسج على منوالها . والحـال ، فبعد انتخابات عام ١٩٣٢ التي اعطت المجلس النيابي اكثرية تشبه الاكثرية التي نالها التجمع عام ١٩٢٤ اخذ عدد من « الاعيان » المتربصين بالازمة المالية ، والذين كانوا يعيشون تحت كابوس الامثولة الروسية ، يفقدون كل ثقة باللعبة البرلمانية بعد ان كانوا رضخوا لها واستسلموا لهـا مسايرة ،

فراحوا ينضمون كأسلافهم عام ١٨٤٨ ، الى هذا الفريق الذي كان يقترح قيام حكومة قوية تكبح من جماح زعماء « الحركة » وتأخذ دونما خوف او وجل بسياسة حازمة تدافع عن مصالحهم ، لا تتغير دورياً مع الانتخابات ومعارضة العمال ، ولا تكون في كل مرة موضوع بحث ونظر .

فتقاليد اليمين الفرنسي ، وموقفه العدائي من النظم الديموقراطية والجمهورية لهـا عروقها القديمة . ان تفاهة بعض رجال السياسة ، والاعمال المريبة التي يأتونها في المجالات السياسية والمالية ، غذت في النفوس نفرة من النظام البرلماني اعترت افراد الشعب من قبل ، فراحوا يذكونها في صدور الشبيبة البورجوازية والمنظمات القومية : كالشباب القومي وعصبة القوميين الذين كان برنامجهم الغامض الوقوف الى جانب السلطة التنفيذية وعتّ بسبب وثيق الى التيار الاستقلالي البونابرتي . اما الفئة الاكثر تصلباً من هذه كلها بالرغم من قلة عدد اعضائها ، فكانت فئة « الاكسيون فرنسيس » التي كانت تعمل وفاقاً لبرنامج سياسي معين هو اعادة الملكية الى فرنسا . والى جانب المؤسسات القديمة التي كانت تنادي على اقدار وانساب متفاوتة ، من التصريحات العنيفة الداوية ببرنامج اساسه المحافظة في الحقلين السياسي والاجتماعي ، أطل عدد من الاحزاب والهيئات السياسية الجديدة ، منها عصبة جورج فالوا ، والفرنسيسية ، والتضامن الفرنسي ، الذين لم يكن عدد اعضائها مجتمعين ليتجاوز بضعة آلاف ، الا انها كانت فاشية الطابع والصبغة في تنظيماتها شبه العسكرية وتفكيرها ودعوتها الى استعمال العنف . أما حزب « صلبان النار » الذي تألف من قدامى المحاربين والحاملين اوسمة حربية ، اعترافاً بأعمال البطولة والتضحية التي قاموا بها ، ويلقى مساعدة مالية من مؤسسة كوتي ومن ارنست مرسيه ، فقد انصرفت للعمل منذ عام ١٩٣١ ، فارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٢ من ١٥ الفاً الى ٣٥ الفاً ، الى ان ارتفع الى ٦٠ الفاً عام ١٩٣٣ ، وتكوّن حوله تشكيلات فرعية ، كأبناء الصلبان النارية ، والتجمع القومي للمتطوعين الوطنيين . كل هذه الفئات والاحزاب اخذت تكثر من المظاهرات المضادة للروح البرلمانية . وفي ٦ شباط ١٩٣٤ واستغلالاً منها للهيجان الذي اثار الشعب الفرنسي لفضيحة ستافسكي المالية ، وتعبيراً عن عدم ارتياحهم لعجز الحكومة وعدم تجانسها ، قام بمظاهرة اتجهت نحو مبنى المجلس النيابي ، انتهت بفتنة ، عقبها اصطدام دام مع البوليس ، الامر الذي أدى بالحكومة ، بعد انقسامها على نفسها ، وبعد عدم اطمئنانها لموقف بعض الموظفين المدنيين والعسكريين ، قدمت استقالتها ، وتخلت عن الحكم للسيد دومرغ رئيس الجمهورية الاسبق الذي الف وزارة ارتكزت قاعدتها بوضوح على اليمين ، مع المارشال بيتان ولافال وفلاندان . فهذه الوزارة والوزارة الاخرى التي عقبتها برئاسة لافال سارت على سياسة انكماش مالي استمرت سنتين . واخذت الاحزاب التي استندت اليها تزداد نفوذاً ، اهمها حزب صليب النار الذي ضم اكثر من مليوني عضو . ولم تلبث هذه المنظمة ان اتخذت طابعاً شبه عسكري على مثال الحزب الفاشي ، بينما بقي برنامجه غامضاً اذ لم يخرج عن كونه

حزباً يمينياً ، ينزع الى فرض السلطة كما هي تقاليده المرعية . ولم يعد الصراع ليقتصر على المجال السياسي والاجتماعي . ورغبة في عدم إضعاف « قوى النظام » العاملة في القارة ، تخلى اليمين عن سياسة الحزم والتشدد حيال المانيا ، وهي سياسة طالما حبذها واوصى باتباعها ، كما تخلى عن مشروع الاتفاق الفرنسي الروسي وانطلقت من جديد الروح الوطنية المتعصبة ضد بريطانيا. وما عتم ان اعرب الحزب عن رضاه وارتياحه لمهاجمة ايطاليا الحبشة ولمساعدة الدول الفاشية لفرنكو وللاتفاقات التي عقدت في مونيخ .

والتهديد الذي تمثله هذه الأحزاب ، لم يلبث أن انعكس أثره في التجمع وتوطين الرأي بين الأحزاب والهيئات اليسارية : كالحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والاتحاد العمالي العام ، ورابطة التعليم ورابطة حقوق الانسان الخ. ، ليؤلفوا من بينهم لجنة متابعة وتوعية قوامها مفكرون من خصوم الفاشية ، أخذت تمهد للاتصالات وعقد الاتفاقات بين هذه الفئات ، مما أدّى الى عقد ميثاق وحدة عمل والى انشاء جبهة شعبية فازت بانتخابات ١٩٣٦ . وكان من شدة وجوم الطبقة الموجهة وأصحاب الشأن في البلاد أمام تشكيل حكومة ذات ميول اشتراكية يعضدها حزب شيوعي قوي أن أخذ زعماؤها يميلون أكثر فأكثر نحو حلول بالقوة . وعلى الأثر ظهرت من جديد تجمعات فاشية الطابع ، منها على الأخص الحزب القومي الفرنسي(P.P.F.) الذي تألف عام ١٩٣٦ بسعي من العضو الشيوعي السابق دوريو الذي تلقى مساعدات ضخمة من رجال الصناعة ومن الحزب الفاشي الايطالي . ومن هذه الأحزاب ، الحزب المسمى « كاغول » ويشار اليه بالأحرف C.S.A.R. وهو عبارة عن جمعية سرية نمت بحماية بعض الدوائر العليا في الحكومة والجيش . وأقامت هذه الجمعية علاقات مباشرة لها مع الحزب الشقيق الآخر بعد أن أمده بالمساعدة ، وفي سبيله قام بعض اعضائه بقتل الأخوة روزلي .

وهذا الصراع الذي تجاوز حدة وعنفاً كل ما سبقه من عراك في الفترة السابقة حال ، ليس دون القيام باي محاولة اصلاح للنظم والمؤسسات الفرنسية فحسب ، بل زاد عمل الحزب سوءاً في الوقت الذي استمر النظام في تطوره الوئيد الرامي لتعزيز السلطة التنفيذية . وهكذا أخذت شخصية رئيس الوزارة تبرز بوضوح من بين الوزراء بعد أن خلط بينهم الدستور الفرنسي الصادر ، عام ١٨٧٥ . ولأول مرة اعترف له القانون الصادر في ٣ كانون الأول ١٩٣٤ ، بوجود متميز ، كما خصه بخدمات وأدوار ادارية دائمة وقفاً عليه دون سواه . وبعد أن أصبح بالفعل رئيساً للحكومة أخذ رئيس الوزارة يمارس حقه بتأمين الانسجام والترابط بين مختلف الوزارات واللجان الوزارية المشتركة والتي ارتبطت صلاحياتها بعمله . كذلك أنيط به الاشراف على اللجنة الاقتصادية واللجنة المتوسطية العليا ، واللجنة العسكرية العليا ولجنة الشؤون الاسلامية ؛ والمراسيم الاشتراعية بنوع خاص التي تتجلى فيها السلطة التشريعية عن بعض صلاحياتها تسهيلاً لعمل السلطة التنفيذية ، لم تلبث أن أصبحت أداة كثيراً ما تكرر اللجوء اليها لاعداد

مشروعات القوانين ، بحيث تفرض على البلاد تدابير واجراءات لا تحظى كثيراً بتأييد الشعب لها . ومنذ عام ١٩٣٣ ، ولا سيما منذ ١٩٣٧ ، تكرر مراراً طلب التسلح بمراسيم اشتراعية بشأن التشريعات الاقتصادية المعدة لتأمين التوازن في موازنة الدولة ، والدفاع عن الفرنك ضد المضاربات المالية ، وكبح التعديات على أموال الدولة ، ومراقبة الاسعار والاصلاح الاقتصادي . وبعد سنة ١٩٣٤ ، تمت معظم الاصلاحات الكبرى في البلاد عن طريق المراسيم الاشتراعية . فقد عملت الحكومة بهذه المراسيم بين ١٩٣٧ – ١٩٣٩ ، ثلاثة عشر شهراً على ٢٦ شهراً .

الدول الليبرالية الاخرى

هنالك بلدان ودول أخرى بقيت على ولائها لحرية التجارة تركت فيها الأزمة الاقتصادية أثراً ظاهراً في سياستها.

فمع استمرار العمل بالنظام البرلماني في بعض البلدان ، فقد قامت فيها ، بالرغم من ذلك أحزاب فاشية بعضها ضعيف يدعو للسخرية برئاسة موسلي في انكلترا ، مثلاً وبعضها انشط وأقوى ، كما في بلجيكا حيث أسس شاب كاثوليكي هو ليون دغريل منشىء جريدة أسبوعية بعنوان « ركس » اشارة بذلك الى المسيح الملك كما أنشأ حزباً « ركسياً » أخذ على نفسه مهاجمة « حكومة الفاسدين » ، كما أخذ ينشر بين الملأ ، صوفية الزعيم ، واستأنف العمل بأساليب الدعاوة مردداً: « الظفر الركس » ، منادياً بالشعارات التالية : مناهضة الرأسمالية . مناهضة الاشتراكية . مناهضة الليبرالية ، كما راح يطالب بتأسيس نظام يرتكز على الأسرة والمهنة ، مع هيئات ومجالس مهنية ، وسلطة تنفيذية قوية ، ومجلس نيابي له صلاحيات ضيقة للغاية . وبعد أن جمع أنصاره من رجال الفكر الكاثوليكي وتحالف مع القوميين الفلمنكيين الذين كانوا حصلوا على حق « فلمنكة » التعليم في مقاطعة الفلاندر ، فقد كتّب له الكتائب من سكان الريف ومن بين العمال الكاثوليك ، وحصل في انتخابات عام ١٩٣٦ على نحو ١٢ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين وعلى ٢١ مقعداً . وأخذ يحبذ سياسة موالية للدكتاتوريات .

وعرفت سويسرا نفسها تجمعات فاشية هي الأخرى ، تألفت منها « جبهة وطنية » ، بمساعدة عدد من الضباط « للعمل على البعث الوطني » ، ومكافحة الشيوعية ، وأخذ يُنادي بنهاية الديموقراطية والنقابية . ونال عام ١٩٣٥ ، ستة مقاعد في مجلس مقاطعة زوريخ ، وانتخب رئيسها مستشاراً وطنياً . الا ان نشاط النازية في سويسرا بعث هزة في الرأي العام ، والغضب الذي سببه ضم النمسا الى الرايخ وضم المانيا مقاطعة السوديت اليها ، جعلت النواب النازيين يفقدون مقاعدهم في انتخابات عام ١٩٣٥ ، و ٣٠٠٠٠ صوت عام ١٩٣٩ ، مع فقدان ٣ مقاعد في البرلمان . وفي النرويج ، اتحد الفلاحون المدنيون للوقوف في وجه البيع القشري للاراضي . وفي عام ١٩٣٣ ، جرى التجمع الوطني ، بمسعى كويسلنغ . وفي فنلندا قامت حركة وطنية في لابوا ، ذات طابع فاشي زرعت الاضطراب في البلاد ، بين ١٩٢٩ – ١٩٣٢ .

٢ - الدكتاتوريات الفاشية

قبل وقوع ازمة ١٩٢٩ الاقتصادية ، كان النظام البرلماني ، في عدد من الدول الاوروبية ، قد انهار تماماً ، لتقوم مقامه نظم دكتاتورية . فمنذ عام ١٩٣٤ ، اقام الجنرال بريمودي ريفارا في اسبانيا دكتاتورية عسكرية، ولن يلبث ان قام الجنرال كارمونا بتجربة مماثلة في البرتغال عام ١٩٢٩ ، بعد ان استولى على مدينة لشبونة على يد الجنرال غوميز دي كوستا ، وعرفت بلغاريا نفسها لبضع سنوات ، نظاماً دكتاتورياً بزعامة تسانكوف (١٩٢٣ - ١٩٢٦) ، كما اجتازت اليونان ، عام ١٩٢٥ ، مع الجنرال بنغالوس ، فترة مماثلة عقبها نظام شبه برلماني . واخيرا قام الجنرال بلسدسكي بانقلاب عسكري في بولونيا ، افضى به الى تولي زمام الامر في البلاد ، مع استبقاء حكومة ذات مظهر برلماني . الا ان كل هذه النظم لم تكن سوى دكتاتوريات من طراز قديم ، بينما نظام الحكم الذي قام في ايطاليا ، منذ عام ١٩٢٢ اتصف بميزات عديدة جديدة ، جعلت منه اول مثال يسجله القرن العشرون لثورة معاكسة حقيقية. فقد اقتضى له بضع سنوات من التجارب والتطبيقات قبل ان يضع نهائيا فلسفته ، وقبل ان يوضح صفاته المميزة . فمع وقوع الازمة الاقتصادية فقط ، ولا سيما بعد سنة ١٩٣٣ ، عندما استولى الحزب الوطني الاشتراكي على السلطة في المانيا ، اخذت الدكتاتورية الفاشية ، تؤلف الظاهرة الكبرى الاولى لليبرالية ، كما تمثل في التاريخ المعاصر حدثاً له مدلوله العالمي اذ ان الصورة الموسولونية لهذه الدكتاتورية كانت الصورة الاكثر نسخاً وتقليدا في العالم .

الفاشية

هذه النظم الفاشية التي فجّرتها الازمة في كل مكان في العالم تقريباً جاءت كلها على منوال الدكتاتورية الالمانية والايطالية ، تقتبس عنها في معظم الحالات ، مظاهرها الخارجية وتدين لموسوليني ولهتلر بالشكر والولاء . وقد برزت حركات اتسمت كلها بالطابع الفاشي ، وان اخفت في الباطن ، اوضاعاً اجتماعية وتباينت عنها واختلفت .

أصولها

السمات المميزة للواقع الفاشي ، يمكن استنتاجها من درس الحوادث التي وقعت في ايطاليا حيث قامت الحركة ، ومن ثم في المانيا ، المسرحين الرئيسيين لها . برزت الفاشية بأوضح وجوهها ، في بلدين « كان مطروحاً على بساط البحث في كل منهما مشكلة اجتماعية ومشكلة قومية حادة » ، بلدين راحا ، الى حد بعيد ، فريسة للاضطرابات والقلق الاجتماعي من جراء ما عاناه من حدة البطالة والصراع الطبقي ولعدم استقرار النقد فيهما . فقد شهد كلا البلدين ثورة شعبية حركت من الأعماق ، الجماهير الهائلة ، بعد ان حمتا الى مطالبها القومية والاجتماعية ما شعرتا به من ذل الانتقاص الوطني، ومن وضع اقتصادي اعتبرتاه لا يطاق، ومن نظام سياسي اعتبرتاه عاجزاً في الاساس وفاسداً في الصميم . ومما لا شك فيه قط ان الحركة وجدت مسعفاً لها ، افتقار كلا البلدين لتقاليد ديموقراطية عريضة ، سواء منهما لدى الشعب

الايطالي او في المانيا ، حيث عجزت خمسون سنة من نظام تمثيلي ، عن ترسيخ مثل هذه التقاليد وتوطيدها في البلاد ، وحيث تصارعت الاحزاب ، وحيث عجزها وافتقارهـــا الى النفوذ كاد يؤدي بالبلاد ، الى الخراب . وفي مثل هذا الجو المواتي ، ليس من عجب ان تساعد الازمـة ، بعد ان نشبت في ايطاليا منذ عام ١٩٢٠ ، وفي المانيا ، منذ عـــام ١٩٢٩ ، على انكاء الصراع الطبقي باثارتها ردة فعل ، دفاعاً عن الامتيازات والمكاسب المهددة .

تساعدنا نظرة ناعمة محللة ، الى العناصر الـــتي تؤلف القوى التي تعتمدها كل من هاتين الدكتاتوريتين ، على تكوين فكرة اصـــح ، وفهم ادق ، للطابع الذي ارتدته الحركة . تتألف هذه القوى من عناصر متباينة ، اوسعها قاعدة ، وامضاها عزمـــاً ، العناصر المستمدة من الطبقات الوسطى . ففي ايطاليا هذه التي تعاني بين ١٩٢٠ – ١٩٢٢ ، من ازمة اقتصادية حادة ، في الوقت الذي كان يعقد فيـــه مؤتمر روما عـــام ١٩٢١ ، فمن اصل الـ ١٥٠ الف عضو المسجلين في الحزب الفاشي ، نجد ١٨ الف بينهم من الملاكين و ١٤ الفاً من التجار ، و ٤ آلاف من الصناعيين ، و ١٠ آلاف من اصحـــاب المهن الحرة ، و ٢٢ الفاً من المستخدمين (بينهم الثلث من الموظفين) ، ونحـــو من ٢٠ الفاً من الطلاب ، أي ما يوازي بمجموعه ٩٠ الفاً ليسوا بعمال ، بينما الباقون يعملون في مرافق الزراعـة (٣٧ الفاً) و ٢٤ الفاً يعملون في المدن ، معظمهم عاطلون عن العمل او مستخدمون في المصالح العامة . ونرى النسبة ذاتها تقريباً ، عام ١٩٣٠ اذ ان ٢٥٤ من أصل ٣٠٨ من زعماء الحركة الفاشية الايطاليـــة ، طلعوا من صفوف البورجوازية الصغرى .

وفي المانيا حيث تعاني البلاد في الفترة ١٩٣٠ – ١٩٣٣ ، من بطالة مقعدة ، وحيث نكاد لا نجد ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخص يملك الواحد منهم ثروة ادناها لا يتعدى ٥ آلاف مارك رابخ ، اي في بلد صارت فيه الطبقة الوسطى الى وضع البروليتاريا ، لا يختلف الوضع هنا كثيراً عنـــه في ايطاليا . واتخذت الاشتراكية الوطنية تجمع انصارها ومؤيديها من بين صفوف الطبقـــة البورجوازية الصغرى ، والمستخدمين والموظفين واصحاب المهن الحرة ، ورجال الفكر المنبوذين وقدامى الضباط ، وصغار الملاكين ، ومتوسطي رجال الصناعة والتجار ، والعمال العاطلين عن العمل . والدليل القاطع على ان الطبقة العمالية لم تعضد الحركة ، يظهره عـــام ١٩٣١ من خلال الانتخابات للجان المصانع وهيئاتها ، حيث مرشحو الحزب ، لم ينالوا سوى ٠,٥ بالمئة من اصوات المقترعين ، بينما نالوا ٤٧,٥ بالمئة في الانتخابات لمجلس الرايشستاغ ، بعـــد ذلك التاريخ ، ببضعة اشهر ، اي في تموز ١٩٣٢ ، كانت اصـــوات البروليتاريا في صف اصوات صغار العمال . فالفاشية اذاً ، كما يتضح جلياً هي ثورة انفجرت من صميم الطبقـات الوسطى . فتكون تكونت من هذه العناصر بالذات المكونة من صغار البورجوازيين او من البورجوازيين (بروليتاريا الياقة المكوية) ، والبروليتاريا الفكرية او العقلية الذين انزلوا منزلة البروليتاريا أو كانوا على وشك الصيرورة إليها بعد لأي قصير ، فثاروا ضد النظـام القائم . وتمسكاً بشرف

طبقتهم رفضوا التسليم باي تبديل جذري للمجتمع ، هذا التبديل الذي هدف الى تحقيقه ، كل ما في الاشتراكية والشيوعية . ومع ان بعض العناصر كانت تتناول اجوراً ادنى من اجور العمال فقد كانوا يشعرون مع ذلك ، بأنهم من طبقة اخرى ، او من طبقة أعلى مرتبة ، كما اعتبروا محطاً من شأنهم اجتماعياً وطبقياً ان ينزلوا منزلة العمال . والى هذه العناصر يجب ان نضيف هنا هؤلاء الشبان من ابناء الطبقة البورجوازية الذين لا عمل لهم ولا امل لهم بالعثور على عمل ، ولا سيما الطلاب منهم و « طبقات السن » الذين ضحت بهم الازمة وسدت في وجوههم كل المنافذ اي هؤلاء المنبوذين في كل الطبقات » . كذلك يجب ان نضيف الى هذا اللهم ، عدداً كبيراً من صغار الملاكين الذين رزحوا تحت الدين ، ومحاربين قدامى لم يجدوا لهم عملاً في ايطاليا ، بين ١٩٢٠ – ١٩٢٢ ، او الذين عادوا من الحرب لا مهنة لهم ولا حرفة ، فتطوعوا في القناصة أو في هذه العصائب العسكرية التي مارت بها المانيا ، فرأى اعضاؤها ، في الحزب النازي ، مغامرة بطولة ، وبينهم عدد كبير لم يتأثروا بالبؤس الاقتصادي الذي اناخ على البلاد . بل اوجسوا خيفة من ان يخسروا مرتباتهم او « سعادتهم الاجتماعية » ووضعهم ، وان ينزلوا الى دركة الكادحين من رجال الصناعة ، والمساعدات التي قررت تقديمها المصالح الكبرى ضد الاشتراكية وضد الشيوعية ، لم تصل للحزب إلا بعد ذلك بكثير ، أي عندما حقق له بعض الشأن في البلاد .

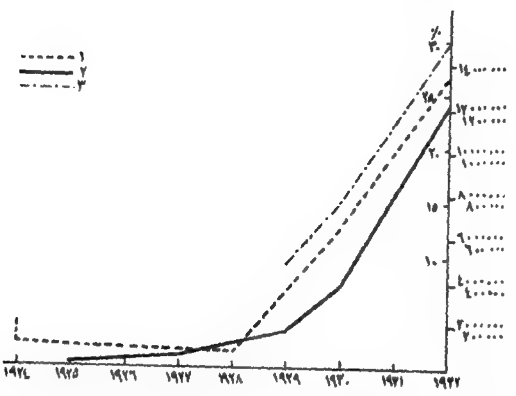
ان إنعام النظر في تطور الحركة النازية في المانيا يرينا بوضوح مقدار ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بتقلبات الحياة الاقتصادية في تلك البلاد ، هذه التقلبات التي تبرز صورتها في حركة البطالة وما آلت اليه من وضع مفجع . فعدد الانصار والاصوات التي ينالها الحزب يزداد بنسبة ازدياد معدل العاطلين عن العمل (شكل٨،٢١٨) ففي شهر أيار ١٩٢٤ ، أي مباشرة بعد تجربة التضخم المالي المرعبة ، نال الحزب قرابة مليون صوت (٦،٦ ٪) وما كادت المانيا تتخطى الأزمة بعد ذلك مباشرة في كانون الأول من السنة ذاتها حتى هبط المعدل الى ٣ ٪ ؛ وفي أيار ١٩٢٨ ، عهد « الازدهار » ، هبط هذا المعدل الى ٢،٦ ٪ . واذ ذاك تطل الازمة العالمية ، فاذا بالمعدل يرتفع في ايلول ١٩٣٠ ، الى ٦،٤٠٧،٠٠٠ صوت(١٨،٣ ٪ ليبلغ في تموز ١٩٣٢ ، نحواً من ١٣،٨٠٠،٠٠٠ (٣٧،٣ ٪) . كل هذه الاصوات جاءته من بين صفوف الأحزاب البورجوازية غير الكاثوليكية : كالشعبيين والحزب الاقتصادي والحزب الديموقراطي والوطنيين ، بينما الأحزاب الوسطى والحزب الشعبي البافاري (كاثوليك) ، والأحزاب الاشتراكية والشيوعية بقيت ثابتة صامدة بصورة تدعو للدهشة .

الدعاوة وشعاراتها

جاء هذا التجمع مضاداً في الصميم للروح البرلمانية كما جاء الى حد ما ضد الرأسمالية ، الا انه ضد البروليتاريا في جوهره . فالايديولوجيا الفاشية والنازية تستمد بعض شعاراتها ونداءاتها من صميم مطالب الطبقة العمالية بعد ان جردتها من طابعها الدولي والبروليتاري الذي يسمر الخوف في القلوب .

« فالاشتراكية أعجز من أن تؤمن العدالة للناس ان لم تسبقها عدالة بين الشعوب . فعلى العمال الالمان ان يعترفوا وان يسلموا انه لم يسبق لهم ان بلغوا مثل هذا الدرك من الرق والعبودية الذي اصارتهم اليه الرأسمالية الاجنبية والذي فيه يرسفون اليوم ... وهذا الصراع في سبيل تحريرهم ، هو حرب أهلية بعينها نقودها ضد البورجوازية العالمية ... »

هذا ما كتبه مولرفان دن بروك . وبعد ان تبنى غوبلز فكرة شبنغلر نراه يكتب :



شكل ٨ ـ كشف بياني مقارن بإزدهار وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالماني مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبما تعبر عنها ارقام البطالة

١ ـ عدد الناخبين ، ٢ ـ عدد الاعضاء ، ٣ ـ نسبة العاطلين عن العمل .

« اشتراكيتنا هذه ، هي التي جاش بها ملوك بروسيا والتي ألهبت خطى الفرسان التوتونيين ... اشتراكية الواجب » . فالروح المناوئة للرأسمالية في الفاشية ، تتلاءم تماماً وهذه الأماني الغامضة التي تجيش بها صدور الطبقات الوسطى . فهي تتجه ضد المصرف ، وتستبدل الصراع الطبقي بالكفاح ضد الرأسمالية الأجنبية ، ضد « الثراء الأجنبي » . وهذه الدعاوة يرجى لها ان تضع حداً لهذه الشرور التي تعاني منها مختلف الفئات الناقمة لتعليلها بوعود مبهمة غير محدودة ، وأحياناً متضاربة ، الا انها تعمل مجتمعة على تفادي انهيار اجتماعي وهو سبب النقمة والخوف الذي بعثته الماركسية . وهذا يتفق تماماً بما لحظه لوسيان فيفر عندما كتب :

« فالامر لا يقتصر في هذه القيادات على الروح المضادة للنظام البرلماني . فهنالك الروح المضادة للنقابية ، ومثلها للحرفية ، هذه الصورة الممسوخة للروح النقابية (أقله من بعض وجوهها) . هنالك المظهر الخداع « الرجوع الى الحرفية » . هنالك سياسة اقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانهيار نظام متفسخ مهلهل عن طريق اغلاق البلدان الجديدة والانتاج المفرط للأجهزة الداهية الى أقصى حدود الدهاء » .

ومختصر القول، فالفاشية هي في الأساس حركة رجعية مضادة للعمالية، قامت على اسطورة القضاء على الصراع الطبقي : فالاجراءات التي عمدت اليهـا في بادىء الأمر تجرد العمال من سلاحهم وتحيلهم الى وضع من الدونية لا خروج لهم منها أمـام أرباب العمل ، وذلك بالقضاء على الأحزاب وعلى النقابات العمالية .

ظروف وصولها للحكم

قوة الفاشية تكمن أصلاً في الحزب الذي خضع لتنظيم جديد أساسه البزة والانضباطية والتدرب العسكري والاستعراضات والحشود المتواترة بحيث تسيطر بالقوة . في خدمتها أجهزة داهية من الدعـاوة الماكرة أساسها الصحافة والراديو والسينما ، كل هذا الى شيء من إيقاع الرهبة والتجسس والرقابة الشديدة . فلم تكن مشكلة الحزب الحصول على الحكم . ففي ايطاليا كما في المانيـا توصلت الحركة الى السلطة بصورة شرعية ، وسيطرة الحزب على السلطة انمـا جاءت نتيجة سلسلة من تواطؤ السلطات : كالقضاة والشرطة والادارة والجيش الذين غضوا النظر عن مخالفـات الحزب وتجاوزاته ، كما ان هندنبرغ نفسه استدعى هتلر لاستلام مقاليد المستشارية في المانيا ، وعن طريق هذا الدستور الذي طالما هاجموه ورجموه تقلدوا مقاليد الحكم بشكل تحلى بمـلء الشرعية . ففي كلا البلدين اضطرت الحركة لدخول الصراع مع المنظمات العمالية التي انهكها العراك الطويل بين الاشتراكيين وبين الشيوعيين ، وقضوا عليها قضاء مبرمـاً تحت ستار الحكومة الشرعية .

العقيدة

العقيدة الفاشية هي « مزيـج من التراكيب والألفاظ الثـورية الطابع » وأفـكار صغار البورجوازيين يجمعهـا مـلاط نصفي الثقافة وتعتبران الكفاح أمر ملازم للحياة . فالحزب هو ميليشيا مدنية في خدمة الأمة التي هي في حالة حرب مستمرة تناضل ضد الذين يحاولون خنق هذه الأمة ، فهو يحارب في سبيل تأمين السلطة للشعب وتوطيدها ، وهو ينبذ جانباً النزعة السلمية واللاعنف ، ويكن الاحتقار لما تدعوه « الديمقراطية العاجزة » . ففكرتها العائدة للقرن الثـامن عشر التي ترى السعادة والازدهار شيئاً واحداً . وقد أعلنها روزنبرغ مدوية على رؤوس الاشهاد : « لم نعد أمـام صراع طبقة مع طبقة أخرى، والعقيدة الدينية ضد عقيدة أخرى، بل صراع الدم ضد الدم، والعرق ضد العرق والشعب ضد الشعب » . لا مكان قط لحقوق فردية تتعـارض ومصلحة الدولة وحاجاتها بعد أن أصبـح الفرد خاضعاً لها بالكلية . كذلك في المجال الاقتصادي ، كل البنيان الاقتصادي يجب أن يخضع لمراقبـة الدولة ، كالتوسع في التسليف والاسعار وتثبيت القطع

وغير ذلك . وفي المجال الديني يجب على الدولة أن تسيطر هنا أيضاً مع انه سبق للفاشية وأعلنت عالياً ان الدولة الفاشية تنظر الى الدين نظرتها إلى أسمى مظاهر الفكر . فهو ليس موضوع احترام فقط ، بل يجب الدفاع عنه ، كما ان النازيين أعلنوا من جهتهم : الحرية التامة لكل العقائد والأديان في الدولة . فعلى الدولة أن تراقب كذلك كل نشاطات الفكر .

ومن مميزات النظام الفاشي طابعه اللاعقلاني . فهو يستنير بالمشاعر والعواطف ويغذي في الجماهير الحماسة بصورة مستمرة . وقد شدد توماس مان على « ترنح الثورة الهتلرية » . فالناطقون باسمها ، يتكلمون كمن أوتوا النبوءة . « ليس هو العقل الذي شطر الشعر إلى أربعة أقسام وأنقذ ألمانيا من كربتها ، بل ايمانها » كما يصرح هتلر أمام كتائبه . والعقل قد يكون نصحكم بعدم الالتفاف حولي . انما الايمان وحده هو الذي استمعتم الى صوته . زعيم الحزب معصوم عن الخطأ . له ملء المعرفة والعلم . فعبادة الدوتشه أو الفوهرر والتسليم الكامل لارادتهما هي القاعدة المطلقة ! أفما نصت المادة الثامنة من وصايا الميليشيا الفاشية على ان الحق هو دوماً الى جانب موسوليني ، كما نصت المادة العاشرة « على ان حياة الدوتشه هي أثمن من كل شيء » . فهتلر هو المختار من الله وله شخصية مكرسة وموضوع عبادة حقيقية . فهو أشبه ما يكون « بمسيح في السياسة » . آمن ، وطع ، وحارب ، هذه هي كلمة السر عند الشبيبة الفاشية .

الحزب ودوره الرئيسي

يعتمد نظام الحكم ، في كل مكان ، على حزب وحيد أوحد يجسّم رغبات الدولة ويمثل أماني النخبة . فهو يتألف أصلاً من عدة فئات تتميز بانضباطيتها وتخضع لارادة زعيم الحزب أو الدوتشه المطلقة الذي يوزع الوظائف ويعين الرؤساء. فالحزب يمثل الدولة ، ويتولى أعضاؤه كل نشاط في البلاد ويشرف على توجيهها ، كما تخضع له منظمات شبه عسكرية يواجه بها خصوم الحزب وأعداءه ، منها مثلاً : فرقة الهجوم (S. A.) وسرية الدفاع (S.S.) في ألمانيا ، ومنها الميليشيا في ايطاليا ، والكتائب البرتغالية ، والكتائب الاسبانية . ويعلق أهمية قصوى على إعداد الشبيبة وتهيئتها وتوحيد تفكيرها ، ويراقب نظام التعليم الذي تخضع له ويكتبها في كتائب خاصة . هنالك منظمات نسائية ومنظمات طلابية ، ومنظمات للفلاحين وأخرى للعمال تنظم فراغهم قبل العمل وبعده كجبهة العمل والنقابات الفاشية ، ثم الحرف ، ويخضعونها لنشاطات رياضية وثقافية بحيث لا يشذ أحد عن الطوق ولا يخرج عن الصدد المرسوم ولا يخرج عن نفوذ الحزب .

كل النشاط الثقافي او الفكري يقع تحت اشراف الحزب فيضع تحت مراقبته المباشرة اجهزة الاعلان والراديو والسينما والصحافة والمسرح والادب ... كذلك انشأ الحزب في البلاد رقابة صارمة ، والغى كل صحافة معارضة او حيادية ، ويوحي اليها بالموضوعات التي يجب ان تعالجها وبالطريقة التي يجب ان تعالج بها . والحزب وحده يسيطر على الشرطة الخاصة بالنظام بعد ان

اولاه سلطات واسعة جداً . فيستعمل اعنف الاساليب ومنهـــا الضرب لانتزاع الاعترافات والاقرارات وارغام المتهمين على الاعتراف بما عليهم ان يعترفوا به ، ويرسل الى مخيات الاعتقال كل من يرى وجوب اعتقاله . والقوانين النازية كالقوانين الفاشية ، عام ١٩٢٦ ، تلاحق بعنف كل حركة شاردة او مشبوهة ، وكل ظاهرة عدائية . فقـــد جرى في المانيا ، بين ١٩٣٣ — ١٩٣٨ ، توقيف اكـثر من ٤٣٥،٠٠٠ شخص وجرت ملاحقتهم القانونية لمعارضتهم نظـــام الحكم . كما ان المحكمة الخاصة في ايطاليا للدفاع عن الدولة لم تكن تتقيد بأي شكل من اشكال القانون ، اذ كان بامكانها ان تصدر احكاماً لا تقبل الاعتراض على اعمال او مخالفات تبقى فيها الظنة او الشبهة غامضة ، مبهمة ، كالاتهام مثلاً بعمل جماعي من شأنه ان يخدش الشعور الوطني. فقد بلغ مجموع السنين التي حكمت بها المحكمة على ٣٠٠٠ ظنين ، ١٤،٤٥٨ سنة .

ومحافظة على نقاء الحزب ، وتخليصاً له من الفاترين او الخصوم المتنكرين ، نزع الحزب ، منذ توليه السلطة الى عملية تطهير عامة ، واحتفظ منذ ذلك الحين ، بحق العضوية والانتساب اليه ، للشباب الذين جرى تدريبهم بعد ان اطمأن اليهم . اما الهيئات والمنظمات شبه المستقلة القائمة الى جانب الحزب : كالمشاريع الانمائية الكبرى ، والكنائس والجيش ، فقـد اخضعها المراقبة وازال كل خطر عن طريق اقطاعها انعامات مادية وادبية ، بعد ان أفهمت جيداً ان الحزب وحده يستطيع ان يكبح وان يمنع عنها اي اعتداء من قبل اعدائها التقليديين المعروفين وهم : الاشتراكيون والشيوعيون .

افراغ الشبيبة وقولبتها

حرصت كل الاحزاب الفاشية على تمجيد القوة وعلى اعتماد سياسة عامة سداها النفوذ ولحمتها البطش والبأس ، مما يفترض اعتمادها على جيش قوي ، لجب ، وبالتـــالي على شعب مفتول العضل ينمو ويزداد بسرعة ، كما يفرض السهر على نقـاء العِرْق والاصل : كالتخلص من اليهود ونبذهم بعيـداً عن جسم الامة السليم ، وفقاً لقوانين نورمبورغ التي حظرت كل زواج او عقد زواج بين اليهود و « الآريين » ، وتعقيم الضعفاء والمرضى المصابين بمرض عضال ، والمجرمين في جميع انحـاء المانيا ، وتشجيـع الاهلين على الاخصاب والانسال في كل البلدان . وهؤلاء الاطفال الذين تود الدولة ان تراهم بأكبر اعداد ممكنة ، تمنى الدولة عناية خاصة بتنشئتهم وتربيتهم . فهم ملك الدولة وعلى الدولة ان تؤمن صبّهم وافراغهم وتنشئتهم بحيث يصبحون رجـالاً اقوياء ، اشداء ، يزخرون بالقوة والصحـة والنشاط والاستعداد للامتثال والطاعة . فالتربية الرياضية التي تستهدف الطبـاع والاخلاق ، يجب ان تحتل مكانها البارز في عملية التربية والتعليم ، هـذه التربية التي يجب ان تزرع في نفوس النشء ، عبادة الابطال وروح البـذل والتضحية في سبيل الوطن . وقد جرى تنقية الهيئـة التعليمية فلم تعد لتمدّ في صفوفها اي يهودي ، كما نبذ منها الماركسيون وخضعت لمراقبة دقيقة. فالتعليم والدعاوة ، عاملان متلازمان في كل عملية تنشئة . فالعقيدة النـازية يجب ان تغرس في نفس الطالب الابتدائي ، وكذلك في ايطاليا .

« على المدرسة ان تكون ذات طابع فاشي . ولا يعتقدن احد قط انه يمكن الاستهداف للشطط او للمغالاة في هذا المجال . انا احب التطرف في كل ما يتصل بالفاشية ... يتعلل بعضهم ان الجغرافيا والرياضيات ليست علوماً سياسية بطبيعتها ... يضع كلمات . نبرة صوت ، تلميح بسيط ، رأي معلل ، واحصائية يستشهد بها الاستاذ في معرض الحديث من على منبر التدريس ، تكفي لاثارة الشك او للدخول في السياسة . لهذه الاسباب كلها ، فمعلم الرياضيات له دور يلعبه في المجال السياسي ويجب ان يكون فاشياً ... » كما صرح موسوليني ، عام ١٩٣٣ .

والبيولوجيا كانت تدرس في المانيا باعتبارها علم العنصرية او العرقية ، من وجهة الدور الذي مثلته عبر التاريخ السلالات الشمالية . فالتاريخ يرتكز اساساً على المعاني التي تدور بها كلمات : العرق ، الشعب ، الرايخ ، الزعيم . فالى جانب المدرسة ، يعتمد الحزب في افراغ الشبيبة على مجموعة من المنظمات التي تعمل في نطاق تربية الشبيبة من بينها المنظمات الرياضية والكشفية التي تتناول الولد من ابن ثمان سنوات وتتخلى عنه وهو في الرابعةعشر لمنظماتأخرى تتم عمل الاولى وتكمله : كالخدمة الالزامية للعمل وبعد الثانية عشرة يؤول امره الى منظمة *Mocidade* في البرتغال والى جبهة الشباب ، في اسبانيا .

آراء هتلر ونظرياته

فخلافاً لموسوليني الذي خلق الحركة الفاشية وأسسها بعد ان تولى مقاليد الحكم في بلاده ، كان هتلر عندما تولى مستشارية الرايخ قد سبق له وضع برنامجاً كاملاً وخطة واضحة وتحت تصرفه كتائب منظمة وعدد مهيء من الاداريين والمدربين على استعداد تام للعمل بمنأى من التطبيق التجريبي والارتجال .

فالمبادىء التي قال بها وعلم عبّر عنها عالياً في *Hofbrau Haus* عام ١٩٢٠ وفي البرنامج الذي اعلنه وتألف من ٢٥ بنداً او نقطة محددة ، كما عبر عن مشروعاته مفصلا في كتابه « كفاحي» الذي وضعه وهو في سجن لندسبرغ ، في اثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في مونيخ عام ١٩٢٣ فنظريته العالم تنهض على نظرية الدم او العرق وهي نظرية دان بها لغوبينو ولهوستن ستيوار وتشمبرلن وبول دي لاغارد هذه النظرية التي سبق لمولر فان دن بروك، وعرضهابتبسط، عام ١٩٢٢ في كتابه حول الرايخ الثالث ، تقول بوجد عرق بشري اعلى او اسمى هو العرق الآري الذي يتحتم بقاؤه نقياً بعد تنقيته من هذه العناصر التي حاولت ولا تزال افساده . لا سيما العنصر اليهودي الذي كان دائماً وابداً خير فساد وافساد .

وفي المجال السياسي اتخذ موقفاً معارضاً من المبادىء التي نادت بها وعملت الثورة الفرنسية الكبرى : هذه الايديولوجيا الليبرالية التي فرضت فرضاً علىٰ جمهورية ويمار من قبل الحلفاء الذين خرجوا منتصرين من الحرب العالمية الاولى ، واقصارهم اياها على وضع من التابعية والذي كان لزاماً « ايقاظ الشعور القومي » وبعثه في النفوس . ألم يكن شعار القمصان السود وهتافهم الحربي : « استيقظي يا المانيا » ، ودعوة الشعب الالماني الى ان ينبذ جانباً الفردية والليبرالية التي لا تمتزج قط والعقلية الالمانية ، وكلها انظمة عقلانية تخلو من الطبيعة، اذ ان المساواة والحرية هي مطالب مناقضة للعقل ، مخالفة للمنطق ومضادة الطبيعة البشرية ، فالانسان ليس معزولا

فهو حلقة موصلة جميع الاجيال بعضها ببعض. فمهمة الدولة المضادة لليبرالية والمضادة للاحزاب والمضادة للمساواة ، القائمة على الترابط المسلسل ،هي المحافظة على وحدة الدم ، ووحدة اللغة ، والرجوع الى التقاليد الالمانية النوع والى كل ما انبثق من الشعب وصدر عن الشعب ، وتأمين المدى الحيوي الذي هو بحاجة ماسة اليه والذي يقتضيه تطوره ونموه . فمصدر السلطة لا يكمن في اكثرية من الافراد بل في الشعب نفسه ، في الشعب ككل ، الذي يجد ملء تعبيره الكامل في الزعيم او الفوهرر ، هذا الزعيم الذي هو تعبير لارادة الشعب والناهض بحقوقه .

اما اعداء الشعب فهم ، في الخارج روسيا وفرنسا ، وفي الداخل : الماسون ، واليهود والديموقراطية الاشتراكية التي استخدمها والتي جعل منها كارل ماركس اليهودي، اداة لافساد المانيا والقضاء عليها . وفي المجال الاقتصادي ، ينزل هتلر باللائمة على الاحتكارات وعلى الاثرياء المتخمين ، هؤلاء الاجهزة الآلية التي لا نفس لها ولا روح » ، ويعلن مناصرته للفلاحين وللطبقات وللملكية الخاصة . وبمختصر القول فالشعب الالماني هو شعب *Ohne Raum* يجب ان يمتد وان يتوسع نحو الشرق والجنوب والغرب من اوروبا .

وصوله الى السلطة

كل هذه الافكار : من ازدراء للديموقراطية ولما تمثله، واليأس الذي تبعثه معاهدة فرساي ، والمناهضة للرأسمالية والسامية والتي تقول بالعنصرية او العرقية وتطمح الى الدكتاتورية ، ليست بافكار جديدة . فقد سبق لشبنغلر ولمولر فان دن بروك ان عبر عنها كل من شمدت وعثمان سبان وكل دعاة الرابطة الجرمانية . وقد عرف هتلر ان يعرضها بعنف وحماس وقوة بحيث تعبر عن مخاوف وعن احقاد وعن المشاعر التي جاشت في صدور الجماهير الالمانية . وقد لاقى كتابه رواجاً منقطع النظير . فقد كان بيع منه ، حتى نيسان ١٩٤٠ ، ستة ملايين نسخة بعد ان ترجم الى معظم لغات العالم : « فهو يمثل اكبر نجاح سجلته دار نشر في العالم حتى الآن » وقد جرى تعميم هذه الافكار والمبادىء وسكبها من قبل فلاسفة النازية ، امثال غوبلز وداريه وروزنبرغ امثلهم جميعاً ، وقام بتلاوتها على الجماهير المتألبة وشرحها من قبل خطباء مفوهين يفيضون بلاغة وعاطفة وحماسة ، التفت حول الحزب وناصرته ، كما قامت منظمات القمصان السود التي تولى همار رئاستها منذ عام ١٩٢٩ بمهاجمة العمال المضربين والاشتراكيين والشيوعيين وخاضوا معهم معارك واشتباكات دامية . فمنذ ١٩٢٧ ، عد الحزب بين صفوفه ٧٢،٠٠٠ عضو ، والمؤتمر الثالث الذي عقده الحزب في نورنبرغ اكثر من ٣٠،٠٠٠ من كتائب الصاعقة بقمصانهم السود . وارتفع عددهم ، عام ١٩٢٨ الى ١٠٩،٠٠٠ كما ازداد بمثل هذه النسبة عدد المناصرين .

فالبرنامج المعروض يشبع مطالب الطبقات الوسطى التي رأت في النازية حماة للنظام وللأمن من « الهول الاحمر » كما زين لصغار التجار الامل بقرب زوال المخازن والمحلات التجارية ذات السعر الواحد والتي لها فروع عدة في البلاد ، كما عللهم بزوال التعاونيات كما لوح امام انظار المهنيين ورجال الصناعة بحرب سياسة التأميم ومهاجمة الرأسمالية وعلل الامل

في نفوس المزارعين بالتخفيف من اعباء الديون التي يرزحون تحتها ، وبشر العاطلين عن العمل الذين طالما دفعوهم لمشاكسة العمال الذين لا يزالون في عملهم « بامتيازات ماركسية » ، ووعدهم بتدبير عمل لهم . وهاجم بعنف كلي اليهود الذين يحتكرون المصارف والمخازن الكبرى في البلاد والذين يتحكمون بالبورصة، وبالمحاماة والمهن الحرة . فليس من عجب ان تتضخم صفوف الحزب ويشتد ساعده يوماً بعد يوم ، فقد عدد في صفوفه ، عام ١٩٣٠ ، نحواً من ٣٨٩٠٠٠ ، وفي نيسان ١٩٣٢ ، اكثر من مليون ، وفي عام ١٩٣٣ ، اكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ ، كما ازدادت عدداً وقوة المنظمات شبه العسكرية بما يقرب من هذا المعدل . وقام الحزب برئاسة غوبلز بدعاية جبارة اغرقت البلاد بفيض من الجرائد والنشرات التي توزع كالمطر الهتان ، ونظمت دورات مناوبة حتى في اصغر وادق المجتمعات، واكثر الحزب من عرض قوته وبطشه ، ومن المظاهرات الجماهيرية ، والرحلات ومن خطب الفوهرر الذي اخذ يقنع الجميع بان في مقدوره وحده ان يضع حداً لهذا الوضع المفجع الذي صارت اليه الامة من جراء عبث الحاكمين .

المانيا هذه التي عاشت الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ – ١٩٣٣ حقبة من الفواجع وشهدت صراعاً مريراً بين الاحزاب بحيث راح كل حزب يكتّب كتائبه الخاصة للحرب والنزال ، كالجبهة الحمراء في الحزب الشيوعي ، « والانتيفا » لعصبة مكافحة الفاشية ، والجبهة الحديدية التي ضمت المنافحين عن النظام القائم والعاملة الى جانب العلم الالماني (نحو مليونين من الاعضاء) ، والـ *Stalihem* المرتبط بالحزب القومي الألماني ، برئاسة هوجنبرغ رئيس المجلس الاداري لمصانع كروب الخاصة بالفولاذ ، والمسيطر على جانب كبير من صحافة البلاد ، ولا سيما الجبهة السمراء للحزب الوطني الاشتراكي اقوى هذه الاحزاب وانشطها . فالنظام القائم يفتقر كلياً للسلطة ولا قوة له ، والانتخابات العامة عجزت عن اعطاء اكثرية ثابتة ، ولذا راح المارشال هندنبورغ يحلم بوزارة لا رأي للبرلمان في قيامها وبقائها . وبالاعتماد الى المادة ٤٨ من الدستور ، كانت معظم المقررات التشريعية منذ عام ١٩٣٠ ، تصدر بشكل مراسيم (فقد صدر عام ١٩٣٢ ٥٩ مرسوماً بشأن خمسة قوانين اقرها المجلس) . وهكذا نرى ان النظام الليبرالي والبرلماني كان قد زال بالفعل من البلاد قبل ان يصل هتلر الى الحكم . وفي انتخابات تموز ، نال الحزب النازي ١٣،٨٠٠،٠٠٠صوتاً و٢٣٠مقعداً في مجلس الرايشستاغ (شكل٣، ص١٠٨) ، وبالرغم من خسارة الحزب ٣٤ مقعداً في انتخابات تشرين الثاني ، فقد كان بامكانهم ان يعطلوا كل حركة في حكومة برونتغ ويشلوها تماماً ، كما كان باستطاعتهم ان يشلوا « حكومة البارونات » التي ألفها فون بابن . وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ، وبعد ان رفض هتلر مراراً وبعد مفاوضات غامضة ، خلف هتلر دون إهراق اي نقطة دم ودون اطلاق اي عيار ناري ، المستشار شليخر ، على كرسي المستشارية في البلاد .

فهو السيد المطلق في الحكم . وألغى بشطحة قلم كل الحقوق التي نص عليها دستور ويمار ، وراح المستشار وفقاً للسلطات العامة التي اعطيت له في ٢٤ من اذار ، يرسم القوانين الجديدة ،

واتخذ من حريق مجلس الرايشستاغ ذريعة لاتخاذ الاجراءات الشديدة ولتزويد البوليس بصلاحيات واسعة لمهاجمة خصوم النظام وتوقيفهم وسومهم اشد المعاملات قسوة وعنفاً ، وارسالهم الى مخيات الاعتقال . ومع ذلك ، فقد ادت الانتخابات التي وقعت في ٥ آذار ، بالرغم من حوادث التوقيف والتهديد والترويع الى ٢٢٨ نائباً للحزب النازي مقابل ٣٥٩ نائباً غير نازيين ، فقد نال الاشتراكيون والشيوعيون ١٢ مليون صوت . ومع ذلك فالصراع بقي على احتدامه الشديد ، فصدرت الاوامر بالغاء الاحزاب وحظرت النقابات العمالية ، كما اسقطت حقوق اليهود واعلنوا غير صالحين قانوناً وفقاً للبند الثالث من القانون الصادر في ٧ نيسان ، كما جرت تصفية الشيوعيين والنقابيين ، وأزيل من البلاد كل اثر للمطالب والنزعات الاقليمية . وجرت تنقية الإدارة العامة ووقعت باكلها تحت اشراف إدارة الحزب النازي ولم تلبث ان انصهرت بها ، كما اجبر كل الموظفين في آذار ١٩٣٤ على الانضمام لعضوية الحزب بعد ان جرى تنظيمه من جديد بحيث كان له اعضاء في اصغر القرى والدساكر . وبعد مقتل روهم في ٣٠ حزيران أعيد تنظيم فرقة الصاعقة التي كان يرأسها . وما كادت تفيض روح هندنبرغ في ٢ آب ١٩٣٤ حتى كان الحزب والبلاد باسرها في قبضة الفوهرر .

النظام الجديد

زينت دعاوة الحزب الوطني الاشتراكي العنيفة للناس الآمال وعللتهم بقرب وقوع ثورة . الا انه لم يحدث شيء من ذلك بعد ان آلت السلطة الى هتلر فلم يخطر له قط على بال مس التركيب الاجتماعي في البلاد حتى ولا التعرض بشيء لمصالح الكبرى التي سهلت له الوصول الى السلطة العليا . فمنذ مطلع عام ١٩٣٣ ، اخذ يعلن « انتهاء عهد الثورة والازمات الذي استمر خمسة عشر سنة » ، مدخلاً بذلك الطمأنينة لأصحاب هذه المصالح . وفي هذا السبيل تنحّى عن الجناح اليساري الاشتراكي في الحزب الذي كان بقيادة الاخوة شتراسر كما تخلص من العناصر المقلقة الطموحة ومن طغمة المغامرين الذين كانوا يطمعون بان يروا تحت تصرفهم ، في « اعقاب الثورة الثانية » الثروات المختزنة لدى كبار المزارعين وفي المصارف ولدى رجال الصناعة . وفي ٣٠ حزيران، يأمر هتلر نفسه باعتقال روهم زعيم هذا الفريق من رجال الصاعقة،خصوم التسلسل الاجتماعي وخصوم عقلنة النظام وينفذ الحكم بقتله في الحال. وقد جرت إذ ذاك تصفية كل هؤلاء الذين كان ولاؤهم موضع شك وارتياب او كان بامكانهم ان يتزعموا حركة عصيان وتمرد امثال غريغور شتراسر او الجنرال فون شليخر وجرى تنفيذ حكم الموت فيهم .

التوحيد والمركزية

جرى بسرعة تطبيق مجموعة من التشريعات الدقيقة سبق لفلاسفة الحزب ان اعدوها من قبل . فقد جرى في المجال السياسي توحيد الرايخ واعلان المركزية بعد ان ألغي التنظيم الفدرالي وأزيلت من الوجود كل معالم النزعات والمطالب الاقليمية وإلغاء مجلس اللاندتاغ ونقلت الصلاحيات التي كان يتمتع بها

الحكومة المركزية وتوحدت المصالح العامة بعد إلغاء الوزارات والحكومات الخاصة بالمقاطعات والولايات واستبدلت الادارة باشخاص يتمتعون بثقة الحزب .

وحل محل النظام النيابي نظام رئاسي. فالفوهرر المستشار يتمتع بسلطة شخصية لا حدّ لها. فارادته هي التعبير بالذات عن روح الشعب الالماني ولا يعلو عليها أي قانون أو دستور تعمل به البلاد . فهو لم يتلق السلطة من احد ولا يتقاسمها مع أحد . فهو يجمع في شخصه السلطة التشريعية والسلطة القضائية . فالقانون الجديد الذي يتعارض مع القانون الكلاسيكي ، حرر القاضي من اعتماد حرفية النص والتقيد بها ، إذ يكفي ان يأتي قضاؤه او حكمه منسجماً مع « الشعور الطبيعي » للشعب الالماني . كذلك أعيد النظر في قانون الجزاء بصورة جذرية ، وجرى التشديد على العقوبات . وقسا التشريع بنوع خاص على الجرائم التي تمس او تتعرض بشيء الى « ما فيه خير الأمة الالمانية وصلاحها » ، والخيانة (بما فيه نشر الاخبار التي تفتري القول على الحكومة والجرائم الاخرى ضد العرق او الدم) .

بين النازية والمسيحية

في المجال الديني ، حل العداء ضد الوسط الكاثوليكي ومحاربة السامية (ما المسيحية سوى ديانة يهودية) وعبادة الماضي الجرماني ، الحزب النازي على اتخاذ موقف معادٍ من المسيحية ورجال الدين، والى بعث الطقوس الوثنية ، او بعبارة اخرى ، الى جرمنة المسيحية . وراحت المسيحية الجرمانية تُطهِّر العقيدة المسيحية من العقائد غير الآرية . واستهدفت الكنيسة الجاهدة للاضطهاد وجرى توقيف عدد من القساوسة بينهم نيمولر . ومع ذلك فقد شجبت النازية المذهب المادي والشيوعية على السواء، وكان من بين التدابير الاولى التي اتخذتها، حل المؤسسات المناهضة للدين واعادة التعليم الديني الى المدارس في بروسيا. ولذا راحت الكنيسة الكاثوليكية تعلن رضوخها، كما راح الأساقفة يشجبون المنشورات التي صدرت من قبل ضد النازية، وعقدت الحكومة في تموز ١٩٣٣ معاهدة دينية مع الكنيسة نصت على الاعتراف بالدولة الوطنية الاشتراكية . وحظر على الكهنة ورجال الدين التدخل بالسياسة ، وفرض على الاساقفة الذين يجري تعيينهم من قِبَل البابا تأدية قسم الولاء للدولة قبل المباشرة بوظائفهم . والمهم في الامر كله هو ان المنظمات والهيئات الخيرية والتعليمات والاخويات لم يؤت على ذكرها بحيث ان الاختلافات كانت تنشب من جديد كلما جرى علمنة احدى المدارس او احد المستشفيات ، كما ان الملاحقات التي تجر اليها المخالفات التي يأتيها رجال الدين ومتاجرتهم بالقطع النادر وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج او بعض الشطط في الاخلاق، كانت موضوع دعاية فاجرة من قبل السلطة . والمرسوم البابوي الذي صدر عام ١٩٣٧ ، اعلن على رؤوس الاشهاد بان العرقية مذهب يتناقض والآداب المسيحية .

النازية والحياة الفكرية

« ان الثورة التي قمنا بها ، هي ثورة شاملة جمعاء، تناولت جميع الحقول والمجالات وقطاعات الحياة العامة ، وقلبتها ظهراً لبطن ورأساً على عقب » اخذ يصرّح غوبلز . فالادب والفن وقعا كغيرهما من نشاطات الحياة في

المانيا تحت نفوذها ، وحرص النظام بكل ما يملك من قوة على بث فلسفة جديدة الجمالية الفنية . فالليبرالية والمذهب العقلي لا يعطيان سوى آثار يصعب على الشعب تفهمها ، كما يفضيان الى فن شعوبي لااخلاقي . وعلى عكس ذلك تماماً ، فالمثالية « الشمالية » الفن تقوم اصلاً على « الاعتقاد الراسخ » بان الدّم والارض يكوّنان كنه المجتمع الالماني ... وان « الفن في انطلاقه ليس من القضايا الجمالية بل هو في الصميم قضية بيولوجية » . فعلى الفنان ان يعبر عن العرق ، عن الأمة ، عن المثال الجمالي الجرماني ، كما عليه ان يصقل روح الشعب ويحملها تمي العناصر المقومة لوحدتها ولقوتها . فالنظام يعارض والحالة هذه كل حركة تمصير او تحـديث . وراح الحزب يقوم بعملية تطهير شاملة في المكتبات فينتزع من بين مجموعاتها ليس آثار الكتّاب الاشتراكيين والشيوعيين واحرار الفكر ويحملها طعماً للنار والحريق فحسب ، بل ايضاً آثار كتاب كبار غيرهم امثال انشتاين وفرويد وويلز وجيد حتى جاك لندن ... كل الآثار الفنية التي انجبتها الكتاب البلاشفة والشعوبيون ، فانتزعت من المتاحف والمجموعات الفنية العامة ، كما جرى تنظيم معارض نقّالة « للفن الفاسد الذوق » من وضع بورباخ وكورنث وكاندنسكي وكلي وكوكوشكا ولهمبروك والعزء من اصحابها . كذلك من غير المرغوب فيها آثار الرسامين الايطاليين الحدثين ، والانطباعيين الفرنسيين امثال مانيه وسيزان وفان غوغ . وقد بيعت آثار كثيرة بالمزاد العلني في صالات لوسرن أو أحرقت .

وقد احيطت بالتشجيع والتقييم العالي الآثار الشعبية اي تلك التي تعبر عن « روح الشعب» وقصص البطولة ، لا سيا قصص الحروب . واستطاع المسرح وحده ان يخلق او يبتدع شكلاً اصيلاً من هذه المسارح التي اقيمت في الهواء الطلق حيث جرى تمثيل المسرحيات الشعبية التي يشارك الشعب بتمثيلها في الاغـاني والاناشيد التي تقوم بها الجوقة . كل مظاهر الفكر على اختلافها تخضع لمراقبة المكتب المعروف بـ .R. K. K وفروعه السبعة الاخرى التي على كل من يعنى بأمر الفكر ان ينتمي الى واحـد منها ، وهكذا اصبح المسرح احدى مصالح الدولة يراقب القوهرر منها المحتوى والاخراج والتوزيع . والفن الالماني الاسمى ، الموسيقى ، يخضع من الآن فصاعداً للمعهد الموسيقي الألماني . فما من نوطة واحدة يمكن لها ان تدوي في الجو الا باذن من هذا المعهد . فالفنان ورؤساء الفرق الموسيقية (اكثر من خمسين بينهم برونو وللتر) والكتاب (بينهم توماس مان وواسرمان ودوبلن وريمارك) والعلماء ، جرى تنحيتهم جانباً عملاً بالتمييز العنصري او السياسي واضطروا لمغادرة البلاد .

العمل الاقتصادي

هدف النشاط الاقتصادي للقضاء على البطالة قبل كل شيء والى تأمين استقلال المانيا اقتصادياً بحيث تكتفي نفسها بنفسها . وبصدد الاتفاق الذي عقده هتلر ، عام ١٩٣٢ ، مع كبار رجال الصناعة الثقيلة امثال هوجنبرغ وكيردوف وتيسن ومع شاخت (ممثل جبهة هارزبرغ) ، لم يحاول النظام الجديد شيئاً من شأنه ان يمس

حقوق الملكية او ليزيد من الطاقة الشرائية لدى الفلاحين والحرَفيين وصغار التجار – باستثناء تخفيضه معدل الفائدة – ولدى العمال ايضاً .

طبقة الفلاحين

التشريع الزراعي لم يمس بشيء الملكية العقارية الضخمة (فقد عدت البلاد عام ١٩٣٨ نحواً من ٧٠٠٠ استثمار عقاري تزيد مساحة العقار الواحد على ٥٠٠ هكتار) فقد هدف الاصلاح المذكور ، محافظة منه على تركيب البلاد الاجتماعي ، الى توطيد اسس الملكية الصغيرة بتأمين ارتباط الفلاح بالأرض عن طريق انشاء ملكيات عائلية لا تخضع للتجزئة ولا التحويل ولا المصادرة يكون بالاستطاعة توريثها لواحد من ابناء الاسرة . وصاحب الحيازة الذي تعرف الارض باسمه يجب ان يكون من العرق الآري الصرف ، و فلاحاً حقيقياً ، اميناً ويخضع لسلطة خاصة تتمتع وحدها بصلاحية قرار التصرف بقسم من الارض ، والسماح بتأجيرها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او لعقد قرض بشأنها . وقد كان في البلاد ، عام ١٩٣٨ ، نحواً من ٦٧٣،٠٠٠ قطعة ارض او مزرعة بهذه الاوصاف ، تكوّن معاً ٣٢ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية . وقد تسبب انشاؤها بعدد لا يحصى من الدعاوي والاختلافات بين افراد الاسرة الواحدة كما نجم عن هذا الوضع تعقيدات لا تحصى حالت دون ارتهان الارض او الاستلاف كما حالت دون تغيير صاحب الحيازة مهنته او تعاطي مهنة اخرى .

وتأميناً لأسباب تموين البلاد في حالة تعرضها لحصار بري او بحري ، تألفت في الرايخ مؤسسة ضمت بين اعضائها كل الذين يعملون في مصالح التموين : كالفلاحين المزارعين ومقدمي التقاوى وتجار الأسمدة والاجهزة الزراعية ومربي المواشي والجزارين وشركات التسليف الزراعي ، والتعاونيات واصحاب المطاحن ومعامل السكر ومصانع المواد الغذائية والمعلبات على اختلافها . وقد وزعت الى زراعيات محلية وزراعيات اقليمية . ويرأس كل زراعية رئيس او فوهرر ، ويأتي في رأس السلم فوهرر الفلاحين الالمان الذي يترتب عليه اتخاذ التدابير التي تؤمن احسن مردود واطيب مواسم واحسن اصناف . وقد أدت التدابير التي اتخذت لتنظيم الاسواق ولتحديد الرسوم على الغلال عند جني المواسم ، الى تأمين الاكتفاء الذاتي بنوع عام في جميع انحاء المانيا . الا انه لم يجر تقييم المحاصيل الزراعية كما ان زيادة الانتاج لم تفض الى زيادة الأرباح بحيث لم يكن باستطاعة المزارعين تأمين تجديد اجهزتهم الزراعية او صيانتها كما عجزوا عن تأمين صيانة مبانيهم . ثم ان الغاء نقابات العمال الزراعيين الذين استثنوا من ضمان البطالة ، وتخفيض الاجور ، والتنظيم الدقيق الذي خضع له اصحاب الاملاك ، كل ذلك لم يضع حداً للقلق الذي كان يتحكم فيه المزارعون ، كما يشهد على ذلك حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير الزجرية التي اتخذتها السلطة بهذا الشأن ، كمنع تشغيلهم في المدن ، ووسائل ابعادهم ، وارجاعهم .

الصناعة

وسياسة الاكتفاء الذاتي ، سار عليها الحزب كذلـــك في القطاعين الصناعي والتجاري وأدت الى استثمار اشمل واوسع لموارد البلاد وان جـاء اقل مردوداً وربحاً كما ادت الى زيادة كبرى في المواد البديـلة وازدهارها ولكن لفائدة المشاريع الكبرى والمؤسسات الاستثمارية ، عن طريق حصر عمليات التسليف المالية (لهذه الشركات التي لها القدرة على « الوفاء ») ، وبفضل القانون الذي اوجب التكتلات الاحتكارية . وقد قنعت مشاريع الاستثمار الصغرى والحرفية بمظاهر خداعة من الاستقلال كما انه لم يطرأ اي تغيير عـلى حق التملك ، الا ان التحديدات التي فرضت (كتحديد الاسعار ، وحظر رفعهـا) اصابت الاستثمارات الهامشية اكثر منها الاستثمارات والمشاريـع الكبرى التي جاء قانون ١٩٣٣ بقوي من شأنها على حساب التكتلات الالزامية ولا سيما على حساب المصـارف (التي تحتكر سوق الاعتماد المالي) والتي تسيطر على النظام الاقتصادي والغرف التجارية . وقد انشأت براءة العمل الصادرة عام ١٩٣٤ ، الى جانب وزارة الاقتصاد الوطني ، المجلس الاقتصادي الالماني . وقـد ُوزّع الاقتصاد عموديـاً ، الى ست اقسام او فئات ، خضع كل واحد منها لتقسيم آخر ميز بين فئـات رئيسية وفئات ثانوية مهنية ، كما وزع أفقيـاً الى ١٨ غرفة تجارية توزعت مناطق البلاد المختلفة ، ألحقت بهـا ٩٠ غرفة صناعية وتجارية محليـة ، تعمل كلها على مبدأ الفوهرر او الزعيم الذي يأتي على رأس كل فئة او قسم من هــذه الفئات والاقسام . وكانت مهمة هذه الغرف التجارية والصناعية النظر في امثل الوسائل وخير الذرائع التي تؤول الى تحسين الانتاج وتطبيق القرارات التي تتخذها الحكومة في هذا المجال ، لا سيما ما تعلق منها بالخطط الرباعية . ولذا اخذت تتكاثر ، منذ عام ١٩٣٦ ، حوادث الافلاسات بين صفوف الصناعيين المهنيين ، بحيث هبط عددهم في البلاد الى ١٠٤،٠٠٠ ، بين ١٩٣٦ – ١٩٣٨ . وفي اذار ١٩٣٩ ، صدر قرار جعل كل الحرفيين الذين « ينصرفون لعمل غير ملائم» اوه لا يتفق ومؤهلاتهم » ، عرضة لاستبدال نشاطهم بآخر . وبعد ذلك ببضعة ايام صدر قرار آخر الغيت بموجبه كل مشروعات الاستثمار التي لا يسجل نشاطها التجاري حـداً ادنى ، كما الزم كل من خسر عمله من جراء هذا القرار ، الانضمام الى المشروعات الكبرى والعمل فيهـا ، قبل اول نيسان ١٩٣٩ . اما العمال الذين ُحرموا من نقاباتهم او من اتفاقاتهم الجماعية ، فقد حـال تثبيت الاجور دون ادخال اي تحسين الى اوضاعهم . فقـد جرى تحطيم النقابات من الاساس وأرغم الاعضاء المنتمون اليها الانتساب الى جبهة العمل ، هذه المؤسسة الوحيدة الالزامية التي تتألف من اتحادات ومن فئات مهنية لكل منها فوهررها الاعلى ويأتي في رأس السلم الدكتور لي الذي كان عليه ان « ينظم العلاقات التي تشد الرأسمال الى العمل بمـا فيه المصلحة المشتركة » . وذوو الخبرات من هم موضوع ثقة في قلب كل مهنة او حرفة الذين يكلفون التوسط في حال نشوب اختلاف او صعوبات ما ، فقد كانوا ينتقون من بين اعضاء الحزب النازي ، من اصل لوائح من المرشحين يعدها ارباب العمل بعد الاتفاق مع رئيس الخلية صاحبة العلاقة .

انتهازية الفاشية الايطالية

مع ان الفاشية كانت أطول عمراً من النازية ، فلم تتوصل قط الى مــا بلغته من المتانة والقوة المطلقة زميلتها وحليفتها النظام النازي . فقد رأيا النور في ظروف متشابهة وفي اثر انتفاضة الشعور القومي المجروح في كبريائه ، وأثر ردة عنيفة ارتكضت بها الطبقات الموجهة ضد المخاطر التي تبعثهـا الاشتراكية . فقد كانت الفاشية في تطور دائم وتحول مستمر . « نحن الفـاشيين » كان موسوليني يصرح ، عام ١٩١٩ ، ليس لنا عقيدة مرسومة من قبل . فعقيدتنا هي الواقع القائم » . وعلى شاكلة هتلر ، فقد كان صنيع نفسه ، « حنكته الأيام وعركته وتركته اعجز من ان يحدد الثورة التي يتزعمها » . ان طموحه الى السلطة وكبرياءه الجامح وعزمه السيطرة على المجتمع الذي نبذه ، جعله يلجأ الى كل الوسائل ويستغل كل المناسبات التي تساعده على تحقيق أمانيه ، دون اي اهتمام او اكتراث بالمبادىء الكلاسيكية . وهذا ما يفسر لنا مغالطاته الكثيرة وتراجعاته المتكررة . وباطلاً يتبجح مدعياً انه تلميذ نيتشه وباريتو وسوريل ، فهو انتهازي "فرَصِي" في الصميم . وعندما تم له الاستيلاء على السلطة ، لم يكن احد يعرف ما الذي سيأتيه فيها بعد ، اذ لم تكن الفاشية بعد سوى حركة احتجاج واسعة تحاول ان تحافظ ، بشكل ديما غوجي ، على حق الحيازة والنظام والملكية . ولم يستطع قبل مسيرته المظفرة ان يؤلف له وزارة فاشية الا بعد دخوله روما بسنة واحدة ، عــام ١٩٢٤ ، بعد ان تمت له اكثرية محترمة في المجلس النيابي بفضل العنف الذي اعتمده والقانون الانتخابي الذي جاء يعضد اكثر الأحزاب قوة ونفوذاً . وبعد ذلك بسنتين ، اي في سنة ١٩٢٦ ، توصل الى طرد الاحزاب المعارضة في المجلس واعلنها رسمياً غير شرعية . وهكــذا نرى ان استئثاره بالسلطة اقتضى له اربع سنوات لكي يرسخ النظام الذي وضعه ويوطده في البلاد ، بعد ان امّن مراقبة الصحافة ، ونظم الحرفية تنظيماً قاسياً ، ونحّى جانباً خصومه السياسيين . والمؤسسة النوعية الوحيدة الجديدة التي طلع بها ، تتبلور في المجلس الفاشي الاعلى ، وهو عبارة عن مجلس استشاري لتأمين الانسجام والتنسيق بين الحزب والحكومة . وفي هذا الوقت بعينه اخذ موسوليني يقع اكثر فأكثر ، تحت تأثير الزعماء الوطنيين امثال : كوراديني ورُكو وفدرزوني وأصبح منذ ذلك الحين حامي الدولة والجيش والنظام الملكي ، حتى والكنيسة . والمقال حول « الفاشية » الذي ظهر في الموسوعة الايطالية تولى وضعه وكتابته الكاتب جيوفاني جنتيلي ، فيلسوف الفاشية ، ووقعه موسوليني ، وفيه تعريف دقيق بالنظام واهدافه .

الدولة النقابية

والنقابية التي هي من اخص مميزات اثره والتي جعل منها ، اول رئيس دولة في اوروبا ، ابرز خصائص الفاشية التي اسسها ، لم يُعمل بها الا متأخراً فظهرت المؤسسات وعُمِل بها بعد ان اتصف النظام بهذه الصفة بوقت طويـــل . والفكرة مستمدة من نظرية التعاون الطبقي التي الم اليها البابا في براءته *Rerum Novarum* فهي تهدف للقضاء على الصراع الطبقي في المجتمع عن طريق دمج مصالح

كل الفئات في صلب البنيان الدولي بحيث تتمكن من الأشراف عليها والتوفيق فيما بينهـا . والمقصود من هذا ليس تأميم المشاريع الاستثمارية بل بالاحرى اشراك العمال في ملكيتها ، في ارباحها وفي ادارتها ، واستبدال التمثيل الشعبي التقليدي القائم على المقاطعات بتمثيل آخر اقتصادي الطابع والسمة ، خليق بالتعبير عن مصالح معينة واضحة بدلاً من مجموع انتخابي وهمي . وتم تنظيم هذه المؤسسات تدريجياً مع ازدياد التفاهم بين الدوتشيه وارباب الصناعة وثوقاً وتوطيد سلطته في البلاد . واولى مظاهر النقابات الفاشية تمثلت في الحلف الوطني للحرف النقابية وكانت مختلطة ، اذ كان المطلوب كما تقتضي الحركة الوطنية احلال تعاون الطبقات بعضها مع بعض محل تصارعها وتخاصمها . فالاتفاقات التي عقدت في قصر شيغي وقصر فيدوني مع ارباب العمل عام ١٩٢٣ و ١٩٢٥ ، ألغت هذه الهيئات واستبدلتها بنقابات فاشية احتفظ الصناعيون مقابلها بهيئتهم الخاصة : « تحالف الصناعيين » الذي اعترف به رسمياً وقد ألغي حق الاضراب كما الغيت لجـان الاستثمار المنتخبة ، وأنشئت عـام ١٩٢٦ وزارة النقابات التي اسندت الى ج. بوتاي ، كما ان قـانون روكو خلق « الدولة النقابية » . وبطل العمل بالنقابات المختلطة وحل محلها هيئات او فئات عمالية وهيئات من ارباب العمل وخولت الحق باستيفاء اشتراكات من جميع ابناء المهنـة ، المسجلين منهم وغير المسجلين ، كما خولت سلطة وضع تنظيمات ادارية تلزم الجميع . وهكذا وقعت المنظمات العمالية تحت تابعية الحزب الفاشي الا انه لم يتم دمجها بعد في التشكيل الحكومي .

وجـاء ميثاق العمل عام ١٩٢٧ يقر مبدأ التنظيم على أساس تعاون الطبقات . ولم ينشأ المجلس الوطني للنقابات الا في سنة ١٩٣٠ الذي ضم اعضاؤه ممثلين عن ارباب العمل وعن العمال ، واخيراً ظهرت عام ١٩٣٤ النقابات التي كان وجودها من قبل حبراً على ورق وعددها ٢٢ نقابة تألفت كل منها من ممثلين عن المنظمات الخاصة بالصناعة والزراعة ، والتجارة ، وهنالك عنصر ثالث يتألف من ممثلي القطاع العام ، اي من موظفي وزارة النقابات . وتوج التنظيم ، عام ١٩٣٨ بتشكيل « غرفة الحزائم والنقابات » التي حلت محل المجلس النيابي . وقد تكونت هذه الهيئة بالفعل بضم هيئتين سابقتين معاً ، هما : المجلس الوطني للنقابات والمجلس الوطني للحزب الفاشي ، وقد هيمن عليها العنصر السياسي وشد من قوتهـا اذ اناط بها تطبيق الاجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة ، بينما اقرارها نهائياً يبقى بيد الدوتشيه ، بينما يتمتع فيها ارباب العمل بنفوذ قوي اذ ان ممثلي العمال ليسوا سوى موظفين في النقابات الفاشية جرى تدريبهم في معاهد خاصة محفوظة المقاعد فيها للشبان من الطبقة البورجوازية . اما ارباب العمل فقد مثلهم ممثلون عن القطاع الصناعي وممثلون عن اصحاب الاملاك وكانت لهم فيه الكلمة المسموعة والرأي الفصل ، لا سيما وعلاقاتهم الخاصة بزعماء الحزب الفاشي وثيقة جداً . وهكذا فالتعايش بين العناصر المضادة للديموقراطية : الأقلية الممثلة للاستثمارات الكبرى والاقلية الادارية على الوجه الامثل .

هنالك كما نرى ، « هوة سحيقة بين الروح النقابية وبين الواقع المتحيز في ايطاليا » فالنقابية

رمت في الاساس الى ان تكون البديل للتأميم . والحال ، فالدولة ، في ايطاليا تسيطر على الحياة الاقتصادية سيطرة تكاد تكون شاملة، الأمر الذي مكن ج بيرون ان يلاحظ قائلا : « القضية برمتها هي مجرد تمثيل لبق يخفي وراءه سلطة سياسية تمارس دكتـــاتورية مطلقة على المصالح الكبرى وعلى الفكر ، اقل منها طريقة تلقائية التنظيم للمصالح الاقتصادية »، فالواجهة النقـابية تخفي بشكل مفضوح سيطرة المصالح الكبرى .

السياسة الاقتصادية والاجتماعية

والسياسة الاقتصادية والاجتماعية تتميز بالواقع بصفات عدة منها الارتجال والتنسيب مع مقتضيات الحال ، والتظـــاهر العلني .

فمعركة القمح عام ١٩٢٥ ومعركة الليرة عام ١٩٢٦ ، والجهود الذي بذل في سبيـــل تصنيـــع البلاد ، بعد عام ١٩٣٠ ، وسياسة التسليح ، وبعد عام ١٩٣٥ المجهود الحربي ، وكلهـا احداث تتعاقب دونما توقف تقريباً ، بذلت جميعاً نهوضاً بسياسة الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي . فقد جاءت النتائج غير متكافئة وغير سوية . فسياسة الاكتفاء الذاتي في الحقـل الزراعي التي دشنها موسوليني مع معركة القمح عندما قبض بيده على المحراث في رابعة النهـــار وهو متخفف اللباس ، زادت الأرض الزراعية ٣٥٪ وقد جاءت هذه الزيادة في اراض لا تصلح كثيراً لمثل هذه الزراعات ، وعلى حساب تربية الماشية والفاكهة . وعملية استطلاع بطائح مقاطعة البونتن التي استنفدت مبالغ طائلة، لم تؤد الى نتائج متكافئة مع المبالغ الضخمة التي تطلبتها عملية الاستصلاح ولم يستفد منها غير ١٩،٠٠٠ مزارع . وفي المقابل لم يعمل شيء يذكر لحل المشكلة الرئيسية ، مشكلة المزارعين الذين لا اراض لهم . فالاجراءات التي سبق واتخذت قبل عـام ١٩٢٢ في سبيل الفلاحين كحماية المستأجرين من العبث بحقوقهم، ومن زيادة معدل الايجارات وفي سبيل توزيع العقارات الكبرى التي تمثل ثلث مساحة الارض الزراعية ، صُرف النظر عنها واهمل امرها . وعلى عكس ذلك ، فقد اخذ يلوح نوع من الاقطاعية الحديثة مـع سيطرة نظام مزارعة يرمي الى ربط الفلاحين المزارعين بالارض . وصدرت براءة بتنظيم هذا الشكل من المزارعة ، وتحدد انواع عقود الاستثمار في الحين الذي كان فيه العمال الزراعيون يفقدون تدريجيـــاً المكاسب التي سجلوها منذ عام ١٩١٩ : ثمان ساعات عمل في النهار ، والتأمين ضد البطالة ، كما اخذت تدرج عادة دفع المرتبات عيناً . ومن يحاول منهم ان ينزح من الريف الى المدينة بحثاً عن عمل او مورد رزق كان يجرى طردهم وارجاعهم الى منازلهم بالقوة .

اما العمال فقد اخذ وضعهم القانوني يتغير . فبراءة العمل كبراءة الـ *mezzadaria* لا تأتيان قط على ذكر القانون الذي ينص على ثمان ساعات عمل ، كما انه لم يتخذ اي تدبير فعال تجـــاه المخالفين للقوانين الجارية المفعول من ارباب العمل او ضد حق البطالة .

مدى نفوذ الفاشية وحدودها

والفاشية كالنازية ، لم تحاول قط تغيير المجتمع الايطـالي . فقد قنعت من الامر بتوطيد وتقوية الطبقات الموجهة التي مادت بهـا ازمة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، وقد عجز موسوليني في ان يحمل الجماهير تجيش بروح الحرب . فهـذا

الوضع من الضغط والاثارة المستمرين على الشعب ، لم يتمرس به سوى قلة من الناس : الشباب ، ولفترة قصيرة . فالسواد الاعظم من هذا الشعب الصابر ، العامل بقي يتسكع في حياة قاسية مستسلمة . فالازمة زادت الناس سأماً وملالاً : فقد غاص الفلاحون والعمال في البؤس والبأس بحيث رفرف على النظام جو مشبع بالشك وبعدم الانضباط ايضاً. فبعد عام ۱۹۳۳ ، نرى اقل من نصف الاولاد ينخرطون في التشكيلات الفاشية على اختلاف انواعها ، بعد ان اعرض عنها العمال والفلاحون . فالطبقات الموجهة وحدها توجه اولادها شطر هذه المنظمات لانها المفتاح الذي يفتح امامهم ابواب الوظائف الادارية والمهن الحرة . ومن جهة أخرى ، ان اشراف الحزب على البلاد ، حتى على الاعضاء المسجلين فيه لم يبلغ قط من القدرة ما بلغه النظام النازي في المانيا . وقد حدث في وقت مبكر جداً تراخ امتد من اعلى السلم الاداري الى اسفله ، كما ان الفساد اخذ يدب في صفوف الحزب وكثرت مساوىء الادارة .

فطالما عرفت الفاشية ان تشدد من قبضتها على الفقراء والمساكين وعرفت ان تصون المكاسب والمنافع وحققت انتصارات سهلة في المجالات الدبلوماسية ، فقد حظيت برضى الطبقات الموجهة وحظوتها ، وقد حرص فريق من بنيها ان لا يتورط بعيداً معها ، وبقيت متحفظة للغاية لأن دستور عام ١٨٤٨ لم يجر الغاؤه رسمياً ، وهكذا فقد انتصب دوماً في وجه موسوليني نظام ملكي كامل غير منقوص . فالملك الذي عرض نفسه للنقد باستدعائه موسوليني للحكم وبموقفه المشبوه من مقتل متيوتي ، قد ارتضى بواقع السلطة الثنائية وسلم بها ، الا انه بقي مع ذلك ، في نظر عدد كبير من الايطاليين ، ولا سيما في نظر الارستوقراطية الغنية الشديدة البأس ، الرئيس الحقيقي للبلاد ، وكذلك في نظر كبار ضباط الجيش ، والدبلوماسيين ، وفي نظر كل العناصر التقليدية التي لا تزال تنعم بنفوذ قوي في البلاد . وهذه الطبقة المتشككة والمحتقرة للفاشية واحياناً معادية لها ، عرفت ان تحافظ على البعد الذي يفصل بينها وبين الحزب . اما طغمة الاكليروس فقد اخذت تأتي بالدليل تلو الدليل على رضاها عن الفاشية (ألم يحيي بيوس الحادي عشر منذ عام ١٩٢٦ ، في موسوليني ، رجل العناية الالهية) كلما توفرت لديه امارات الرضى والحظوة ممثلة باعادة تعليق الصليب في المباني الرسمية ، واعادة التعليم الديني الى المدارس الرسمية ، ولا سيما بعد عقد اتفاقات لاتران التي اعترفت للكنيسة بمركز ممتاز . ولذا راح رجال الاكليروس من جميع الطبقات والدرجات ، وجريدة الفاتيكان الرسمية : الاوسرفاتوراه رومانو ، يؤيدون بقوة مشروعات الدوتشيه ، لا سيما حرب فتح الحبشة والتدخل المسلح في اسبانيا . الا ان الكنيسة احتفظت لوحدها بالمنظمة الوحيدة التي لا تخضع لمراقبة الفاشية ، اعني بها « العمل الكاثوليكي » . وما عتمت هذه المنظمة ان اصبحت محور معارضة سياسية حيث اخذت تظهر للوجود أطُر الحزب الشعبي الذي حل وضحي به عام ١٩٢٢ . وعندما اعلنت الحكومة حل منظمات الشبيبة والمنظمات الطلابية ، رد البابا على ذلك برسالة عنيفة شجب فيها وندد عالياً بهذه الروح الوثنية التي تجيش بها الدولة الفاشية ، كما ان البابا احتج ، عام ١٩٣٨ على التشريعات المضادة للسامية (مع انه كان سبق لجريدة شيفلتا

كاثوليكا ان اثنت عاليـــا على التدابير الاولى التي اتخذتها) . ومن نافل القول ان تعاون الاكليروس مع الدولة لم يفتر قط .

المعارضة في الداخل والخارج

والمعارضة الـتي انهكتها ملاحقات البوليس وتحرياته الشديدة ، والانشقاق المؤسف الذي تعرضت له بعد مقتل متيوتي ، ارغمتها على السكوت أو على اللجوء الى التستر والتخفي . والمعارضة الوحيدة التي بقيت قائمة – دونما خطر – تنحصر في مجلس الشيوخ حيث كان باستطاعة بعض الشيوخ التكلم بحرية ورفع عقيرتهم عالياً ، كما انحصرت في مجلة النقد حيث حافظ كروتشيه على تقاليد الفكر الحر . فالمعارضـــة الصامتة كانت منحصرة في الاوساط الجامعية والاساتذة الذين أدوا عام ١٩٣١ ، باستثناء ١١ استاذاً منهم يمين الولاء للنظام الفاشي ، مع وجود بعض خلايا تركز فيها الفكر الحـر ، وبعض زعماء حزب الشعب . الا ان هذه « الهجرة » في الداخل لم يكن لها أي شأن كما انها لم تحـاول قط ان تلعب اي دور . اما المناضلون ، فبعضهم – وهم الشباب – يعملون في الخفاء والسرية في جميع انحاء ايطاليا ، يطاردهم البوليس ، ويوزعون الصحافة المعبرة عن المقاومة من بينها مثـلاً جريدة كارلو روسلي ، وينتهي بهم الامر عاجلا ام آجلا الى يد البوليس الذي يسيمهم العذابات الاليمة او يرسل بهم الى معسكرات الاعتقال في اقاصي ايطاليا او الى الجزر الموحشة في البحر التيرنّي ، حيث قضى العديدون منهم امثال انطونيو غرامشي ، ومنهم من يفر ناجياً بنفسه الى الخارج ، ليعمل في الخفاء ، امثـــال دون ستورزو وفرنسيسكو نيتي ، والكونت سفورزا ، وبيترو ننّي ، وجيوزيب سراغات وفيليب طوراتي الذين الفوا في باريس « التمركز اللافاشي » وكارلو روسلي اخيراً الذي نظم الحركة المعروفة بحركة : « العدالة والحرية » واضعـــة نصب اعينها تعاليم الاشتراكية الليبرالية . وقد لقيت نجاحاً كبيراً في صفوف رجـال الفكر ونجحت بتأسيس خلايا كثيرة لها في ايطاليا ، وهي خلايا لم تلبث ان صفاها البوليس الواحـــدة بعد الاخرى بحيث اصبح التأكيد انه بعد عام ١٩٣٦ قضي تماماً على مناهضة الفاشية ذات النزعـــة الليبرالية . وفي سنة ١٩٣٤ ، اخذ الشيوعيون الايطاليون ، في المنفى ، يتقربون من الاشتراكيين وعقدوا مع بيترو ننّي ، في آب من تلك السنة اتفاقاً خاصاً ينص على وحـدة العمل المشترك . ثم ان مساهمة اللاجئين الايطاليين باعداد كبيرة في الحرب الاسبانيـــة ، شددت من موقف الشيوعيين الذين ألفوا الطوابير الدولية برئاسة شخصيات شيوعية ، باستثناء راندولفو بتشياردي ، قائد فرقة غاريبالدي ، واخـــيراً وليس آخراً مقتل الاخوة روسلي ، عام ١٩٣٧ فانزل ذلك ضربة قاصمة بالمعارضة غير الشيوعية في ايطاليا .

٣ – انتشار الأنظمة الدكتاتورية في أنحاء اوروبا

في اوروبا الوسطى

جاءت الازمة الاقتصادية في اوروبا الوسطى بتغييرات اساسية وتسببت بانهيار عام لكل ما تبقى فيها من اثر للانظمة الديموقراطية البرلمانية، التي رأت النور في اعقاب الحرب العالمية الاولى . وتشيكوسلوفاكيا بقيت وحدها امينة للنظام البرلماني لما كان عليه تركيبها الاجتماعي وتقاليدها الادارية من مماثلة وتشابه لمؤسسات اوروبا الغربية . وكل البلدان الاخرى التي سيطرت عليها ديموقراطية صورية دبت اليها عدوى النظام الايطالي والالماني .

كان من الصعب جدا في هذه البلدان الزراعية الطابع التي رزحت تحت واقع الازمة ، ابقاء جماهير الفلاحين البائسة والبروليتاريا الصناعية التي تراصت صفوفها وتكاثفت على اثر الازدهار الصناعي الذي عرفته مؤخراً ، مسترسلة في خضوعها واستسلامها . فالاصلاحات الزراعية لم تدخل اي تحسين يذكر على اوضاع الفلاحين والمزارعين اينما وقعت وحيثما تمت ، فبقوا يرسفون في بأس مميت ، بعد ان ناؤوا تحت وطأة الضرائب وثقل الديون المتراكمة عليهم ، في الوقت الذي جعلهم فيه هبوط المحاصيل الزراعية عاجزين تماماً عن شراء بعض ضرورات العيش من المدينة . فاوروبا الوسطى واوروبا الشرقية تكتظ بالسكان ، والسواد الاعظم من السكان اي ما يتراوح بين الثلثين والثلاثة الارباع من هؤلاء الفلاحين يملكون مزارع لا تفي بأودهم وأود ذويهم . كما ان معظمهم يحتاج الى العمل ، اذ ان اليد العاملة الفائضة في هذه القرى تتراوح بين ثلث السكان ونصفهم . وطبقة الفقهاء في هذه البلدان ، التي تعود جذورها الرئيسية الى الطبقات الفقيرة او الى الطبقة البورجوازية الصغرى والمتوسطة ، تعد بين صفوفها الكثيرين ممن يعانون من البطالة . والطبقة العمالية نفسها التي تتضخم صفوفها وتنمو باستمرار ، تشكو من بخس الاجور كما ان البوليس يلاحق بوحشية كلية وفظاظة ، كل شكل من اشكال النقابات اذ يرى فيها خلية محتملة من خلايا البلشفية ، كما تميز بالعنف قمعه لاعتصاب عمال مناجم الفحم في وادي جيو ، عام ١٩٢٩ ، وورش الخط الحديدي في غريفتسا من اعمال رومانيا ، والاعتصاب العام الذي اعلن في فولا ، من اعمال اليونان . وقد نجم عن هذا الوضع احتدام العنف بين طبقات المجتمع المتصارعة بعد احتدام التنافس بين القوميات المستاءة . فلا عجب ، والحالة هذه ان تقلق الخواطر بين الملاكين ورجال الأعمال والحكومات الرجعية من جراء الهدير المتصاعد من هذه الاوساط التي يتأكلها الحقد والبؤس . فالحل الوحيد ، في نظرهم ، للتغلب على المصاعب الاقتصادية التي يتربصون بها ، وعلى الضغط الاجتماعي الذي يرزحون تحته ، يقوم في تقوية سياستهم المحافظة . وهكذا طلعت في تلك البلدان ، أنظمة دكتاتورية شكت من الضعف والهزال في وجه معارضة ناشطة .

الاحزاب الفاشية

قامت الى جانب الاحزاب القديمة التي انقسمت على نفسها امام الضائقة الاقتصادية الى فئات تناصر الدكتاتورية واخرى تطالب بتحقيق اصلاحات ديموقراطية جذرية ، احزاب جديدة طلعت من بين الدهماء اخذت تنسج على منوال الفاشية والهتلرية بعد ان تبنت مناهجها ونظم عملها . وقد اشتد ساعد هذه الاحزاب لا سيما في هذه الاقطار التي تقوم فيها اقليات يهودية قوية تتمتع ببعض النفوذ والشأن : كبولونيا وهنغاريا ورومانيا ، لا سيما في هذه البلدان بالذات حيث اخذ عدد حملة الشهادات العليا وخريجي الجامعات يزداد ويتعاظم ، وقد تناقصت امامهم ان لم نقل سُدّت، منافذ الرقي الاجتماعي التي توفرت من قبل واخذوا يشعرون ، اكثر فاكثر ، بزاحمة اليهود لهم على المهن الحرة . فقد ألفت هذه الشبيبة المستنيرة الصفوف الأولى للحزب الوطني الراديكالي (نارا) ، و « معسكر الاتحاد الوطني » بقيادة الكولونيل كوك واخذوا يطالبون بدكتاتورية عنصرية تأخذ على نفسها تطهير البلاد من اليهود ويقطع دابرهم من الاساس مع دابر الديموقراطيين . كذلك شهدت هنغاريا طلوع « الصلبان ذات الأسهم » كما شهدت رومانيا « الحرس الحديدي » يجمع اعضاءه ومناصريه من ابناء الطبقة نفسها وتحدث دوياً قوياً بين صفوف الفلاحين والعمال . والحركتان تسجلان المزيد من الانصار والمريدين بين الفلاحين اثر حملة قوية مطالبتين بالاصلاح الزراعي ، شاجبتين بعنف وقوة اصحاب رؤوس الاموال ولا سيما اليهود . وكلمة السر عند الحرس الحديدي : « لكل انسان فدان من الأرض » ، والذي عرف ان يجتذب الى صفوفه العمال العاملين في هذه الصناعات الجديدة الذين نزحوا من عهد قريب من الريف ، ولم يلبث معمل مالاكسا الكبير للاسلحة في بوخارست ان اصبح قلعة الحرس الحديدي في البلاد . وعلى شاكلة ما تم في كل من المانيا وايطاليا ، فقد تلقوا تبرعات ومساعدات ضخمة من ارباب الصناعة ومن احزاب اليمين ، كما ان الادارة والمحاكم احاطوهم بالكثير من مظاهر العطف .

النظام الدكتاتوري في النمسا

اما النمسا فقد احتدم الصراع فيها واشتد بين الاشتراكيين المسيطرين على فيينا تساندهم منظمة خاصة من الميليشيا افرادها من العمال ، وبين الكاثوليك اصحاب الامر والسلطة برئاسة المستشار دولفوس ، يشد من أزرهم ميليشيا خاصة بقيادة الامير ستاهرنبرغ . وفي اذار عام ١٩٣٣ ، اصدر المستشار دولفوس قراراً بتأجيل انعقاد البرلمان ، وامر بحل الحزب الشيوعي والحزب النازي وفرض على البلاد دكتاتورية . وقد اصبحت الميليشيا التي تسانده ، البوليس الرسمي في البلاد ، فقمعوا بشدة فتنة اطلقها الاشتراكيون في فيينا ، بعد معركة حامية دامت ثلاثة ايام بطولها (شباط ١٩٣٤) . وخلافاً للدكتاتوريات المجاورة لم تكن الحركة التي قامت بها حركة جماهيرية ولم تعنِ الحركة بأن تولي الحكم في البلاد إطار جديد من الحكام، اذ ان وحدات الميليشيا تألفت صفوفها من رجال النظام القديم . فالحكومة القائمة برئاسة دولفوس الكاثوليكي وخلفه شوشنيغ ، هي حكومة شرعية في الصميم ومضادة للجماهير . وهذا النظام الدكتاتوري الجديد الذي تقاسمته

نزعة فاشية ممثلة بالميليشيا ، وقدامى العسكريين والارستوقراطية القديمة ورجال الاكليروس ، ونزعة مضادة للفاشية تدعمها البورجوازية اليهودية التي توجس شراً من الفتنة الاشتراكية ومن المذابح النازية ، بدت عليه معالم الضعف . والدستور الجديد الذي استلهم فيه واضعوه ايديولوجيا كاثوليكية صرفة ، وضع الدولة تحت سلطة « الله العلي العظيم مصدر كل حق وسلطان » . وهو لا ينص على انتخابات ولا على استفتاءات ، بل يؤسس دولة اساسها النقابية .

فليس من عجب بعد هذا ان يستفحل أمر النازية في ظل هذا النظام وفي مثل هذه البلاد المعروفة بعدائها الشديد للسامية ، حيث الشباب والعمال وكل هؤلاء الذين يكنون في صدورهم حقداً دفيناً لكل حكومة مسيحية اشتراكية ترتكز على الارستوقراطية وعلى الرجال العسكريين من الملكية الماضية ، هم على اتم استعداد للأخذ بعهود ووعود التجدد . وفي ٩ اذار ١٩٣٨ ، وتحت كابوس الغزو وخطر الاجتياح ، حاول المستشار شوشنيغ أن يقوم باستفتاء عام ، في سبيل الحفاظ على « نمسا حرة ، مستقلة ، اشتراكية ومسيحية » . فقد سبق السيف العذل ، إذ وقع بعد ذلك بثلاثة أيام ، ضم النمسا إلى الرايخ .

في بولونيا وهنغاريا

أعلن دستور عام ١٩٣٥ في بولونيا ، في اثر وفاة بلسودسكي عام ١٩٣٥ نظاماً دكتاتورياً ظاهراً ، إلا انه لقي معارضة عنيفة من مجموع السكان الذين تبعوا كلمة السر لدى أحزاب المعارضة وامتنعوا عن الاشتراك « بالانتخابات المبتة » ، التي اشترك فيها ٤٧ ٪ لا غير من مجموع الناخبين . جرى الغاء ١٣ ٪ من أصواتهم . وقد اعتبر ثلثا الناخبين معارضين . ومع ذلك ، فموت المارشال ترك المجال حراً امام كتلة الزعماء في الجيش الذين يشددون على الدكتاتورية بدون دكتاتور ، مع انتهاجهم سياسة تفاهم مع هتلر .

أما في هنغاريا ، فحزب المحافظين استمر بالحكم منذ عام ١٩٢٠ يدعمه النبلاء وأرباب الأعمال ، الا انه اخذ ينزع الى الفاشية بعد عام ١٩٣١ عندما حل على رأس الحكومة الجنرال كمبوس قائد المنظمة الارهابية المعروفة بمنظمة « الجر المستيقظين » محل الكونت بثلن . وقويت النزعة واشتدت اكثر فاكثر مع خلفه المالي إمردي الذي تأثر كثيراً بحزب الصلبان ذات الاسهم .

في اوروبا الجنوبية الشرقية والشمالية

ومنذ كانون الثاني ١٩٢٩ ، اصدر الملك اسكندر امراً بحل المجلس ووقف العمل بدستور فيدوفدان ، واعطى يوغوسلافيا عام ١٩٣١ دستوراً استبدادياً ، جعل الوزراء مسؤولين أمام الملك وحده . وبعد وفاته عام ١٩٣٤ ، خلف بولس الوصي على العرش من قبضة النظام دون ان يعيد الى البلاد الحريات المدنية والسياسية . وتألفت في البلاد نقابات *Jugoras* عام ١٩٣٥ ، على شاكلة النقابات الفاشية بيزاتها الرسمية .

اما في بلغاريا ، فقد انشأ الملك بوريس ، في اثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال جورجييف (٢٩ ايار) ادى الى حل المجلس وحل الاحزاب في البلاد ، دكتاتورية ملكية . ومع ذلك بقيت المعارضة قوية . وبالرغم من عنف البوليس وفظاظته والعذابات التي سامها ، وبالرغم من الفساد والضلع ، كان ثلث النواب الذين انتخبوا ، عام ١٩٣٨ ، من رجال المعارضة .

وفي رومانيا ، طُرِدَ حزب الفلاحين من الحكم بعد ان استأثر به منذ عام ١٩٢٨ ، وذلك في اثر القلق الذي ساد البلاد من جراء الازمة المالية . وانتهز الامير كارل هذه المناسبة للعودة الى بلاده ، ١٩٣٠ ، ويخلع ابنه عن العرش ويوسع حكمه وسلطته تدريجياً وبعد ان نجح في شباط ١٩٣٨ ، بنسف الاحزاب التقليدية في البلاد ، انشأ على المكشوف بمساعدة حكومة اتحاد وطني برئاسة البطريرك ميرون كريستيا ، دكتاتورية ذات دستور مسيحي لاتيابي ، الغى الاحزاب السياسية كما الغى النقابات العمالية ، ولم يبق قائماً سوى حزب جديد المعروف بجبهة البعث القومي الذي جاء تشكيله على غرار الحزب الفاشي ببزته الرسمية ، كما استعمل المصطلحات والتراكيب الفاشية .

اما اليونان التي اشتدت عليها قبضة فنيزلوس منذ ١٩٢٧ ، فقد أعيدت الملكية اليها ، عام ١٩٣٥ ، وكان الجمهوريون والملكيون على توازن فيا بينهم ، في البرلمان . ولما تكررت فيها حوادث الاضرابات التي دعا اليها الشيوعيون ، اتخذ الجنرال من ذلك ذريعة لحل المجلس وانشاء دكتاتورية ، كما اعلن في البلاد الاحكام العرفية وقد حاكى النظام الجديد بقسوته ، والعنف الذي قمع به الاضطرابات النماذج الدكتاتورية التي نسج على غرارها ، بتأسيسه كتائب *Neolaia* اشبه ما تكون بفرقة الصاعقة في النازية وبدعاية شخصية تحيي « مؤسس الحضارة الهيلينية الثالثة » .

وقام النظام الدكتاتوري في بلدان البلطيق ، في استونيا مثلاً ، عام ١٩٣٣ ، حيث حُل البرلمان والغيت الاحزاب ، وفي ليتونيا كذلك حيث لم يلبث أولمانيس ان اصبح ، عام ١٩٣٤ ، فادونيس او الفوهرر .

في اوروبا الجنوبية : برتغال سالازار

شهدت دول شبه الجزيرة الايبرية هي ايضاً قيام دكتاتوريات. فالجنرال كرمونا الذي اصبح رئيساً للجمهورية بعد ان طرد الجنرال غوميز داكوستا الذي استأثر بالحكم اثر حركة انقلابية قام بها عام ١٩٢٦ ، سلم مقاليد الحكم في البلاد الى سالازار استاذ الرياضيات في جامعة كوامبره الذي اخضع البلاد لنظام دكتاتوري من جنس معين . فقد كان كاثوليكياً متزمتاً تتلمذ على شارل مورّاس فحاول اخضاع البلاد وحكمها وفقاً لمعطيات السيلاّبوس او جريدة التعاليم المحرمة التي تحظر من اي تنازلات لليبرالية والاشتراكية والديموقراطية . وبصفته رئيساً لنظام حكم محافظ في الصميم ، واعتماداً منه على الجيش والكنيسة ، هدف سالازار للدفاع عن الحضارة المسيحية التي تتهددها تعاليم

عصرنا هذه وفلسفاته الناشرة : كالشعوبية والشيوعية والاشتراكية ، وكل ما من شأنه ان يمس بأذى « العقول والعقائد الاساسية ، ويجعل النفوس تتشكك » بالحقائق الخالدة » . وأنشأ الدستور الجديد الذي نشر عام ١٩٣٣ ، انشأ « دولة جديدة ، نقابية ، مناهضة للديموقراطية والنظام البرلماني . فالدولة البرتغالية هي في الصميم ، دولة مسيحية ، قوميـة تقوم على الاسرة والحرفية والادارة البلدية ، تلغى منها الاحزاب والماسونية . فالبلاد تتخلى عن نظام الانتخابات العامة وتعتمد بديلاً عنه نظاماً حرفياً او مهنياً يتصدى للروح الطبقية ويحاول ان ينظم البلاد بعد ان رزحت تحت وطأة الضائقة المالية . فالتعليم بيد الكنيسة في جميع مراحله ، و « قانون العمل » فيها، هو صدى قريب لبراءة العمل في ايطاليا : نقابات عمالية وحيـدة ، غير ملزمة تمثل مجموع العمال ، ونقابات ارباب العمل ، بعضها إلزامي ، يعهد اليها بتحديد الحد الاعلى للاسعار، ويكونون بحكم وظيفتهم وسطاء المنتجين، فيسهلون بيع محاصيلهم ويفصلون في الاختلافات الناشبة . ويتألف من الفئتين تحالفات مهنية واتحادات ، تعمل تحت اشراف الدولة ، على تأمين الانسجام في المجال الاقتصادي . وهـذا النظام النقابي هو أقل خضوعاً في البرتغال للسلطة التنفيذية منه في ايطاليا . هنالك مجلس نقابي استشاري يبدي رأيه في مشروعات القوانين التي تعرض عليها ثم تحال امام مجلس وطني يتألف من ٩٠ عضواً ينتخب لاربع سنوات . وتعمل الدولة على استفتاء الرأي العام بعملية اقتراع عام يحرم من التصويت فيـه كل من يجهل القراءة والكتابة الا اذا دفعوا ضريبة معينة ، وذلك بتقديم لائحة موحدة من المرشحين « للاتحـاد الوطني » يحق للناخبين فقط شطب اسم من لا يرغبون فيه . والوزراء مسؤولون امـام رئيس الحكومة وحده الذي يبقى مسؤولاً امـام رئيس الجمهورية ، وهذا الاخير ينتخب بواسطة استفتاء شعبي لمـدة سبع سنوات وتتمتع السلطة التنفيذية بحق رفض اي مشروع قانون اقره المجلس الوطني كما تتمتع بحق حل المجلس المذكور .

اسبانيا تمخضت اسبانيا بحركة اختمار سياسي واسعة في هذه الحقبة من تاريخها الحديث حيث ازدهرت الفنون والآداب بكتبة وفنانين لمعوا في سماء البـلاد ، أمثال ميغال اونامونيو واورتيغا دي غاست والشعراء خوان رامون خيمنيس وفريدريكو غارسيـا لوركا والموسيقار الشهير مانويل دي فالا . وكان من جراء الضائقة الاقتصادية ان زاد الناس تأففاً من نظام الجنرال بريمو دي ريفاريز الدكتاتوري ، ولم تلبث الحركة الجمهورية فيها ان طغت بعد ان اشتد ساعدها إثر الاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي هزت البلاد واشاعت الفوضى فيهـا في نيسان ١٩٣١ . وتعاقبت على الحكم في اسبانيا ، بـين ١٩٣١ – ١٩٣٦ ، حكومات ذات ميول متضاربة : تناوحت بين تحالف اليسار بعـد ان انقسموا الى اشتراكيين شيوعيـين ، وجمهوريين بورجوازيين ، واشتراكيين معتدلين الذين اقروا مجتمعين ، دستوراً ديموقراطيـاً علمانياً ووضعوا مشروعاً لاصلاح زراعي شامل . الا ان عملية الاصلاح هذه اعترضتها صعوبات جمة اخرت تطبيقها الامر الذي حمل الفلاحين على الثورة واخذوا يحتلون الاراضي . وجاءت

النتائج تخيب الآمال مما ادى في انتخابات عام ١٩٣٤ الى دخول المجلس اكثرية رجعية ساحقة تمثلت في اتحاد اليمين المستقل بقيادة جيل روبلس وتوجيهاته ، والفت كتائب ميليشيا عرفت عندهم بالاحرف J. O. N. S. كانت تتغذى بالمبادىء الهتلرية والنازية ، مناهضة للماركسية وذات مطالب قومية (ضم طنجة وجبل طارق) كما أدت الى ظهور الكتائب الاسبانية بقيادة خوزه ابن بريمو دي ريفيرا . وحاولت الحكومة المستندة الى احزاب اليمين خلال سنتين انتهاج سياسة انكماش مالي ، كما سمت جهدها لالغاء التشريعات الزراعيـــة وتعديل نصوصها بانشاء « ملكية عائلية »على الطريقة الالمانية ، لا تجزّأ ولا تنقل الا للارملة او لاحد البنين، ولا يجوز بصورة من الصور تأجيرها او رهنها ولا بيعها (الا لعائلة اخرى تكون مؤهلة هي ايضاً لمثل هذه الحيازة) . الا ان هذه السياسة التي اتسمت بالرجعية ، وقمع الاضطرابات العماليـــة التي وقعت في مقاطعة استوريا، بالدم والنار على يد الفرقة الاجنبية وفرقة المغاربة والطيران،كل ذلك ساعد على تشكيل جبهة شعبية في البلاد . ولما كانوا تلقوا درساً بليغاً من انهزام الاشتراكيين في فيينا ، ومن الامثولة الفرنسية الـــتي حدثت في باريس في السادس من شباط فقـــد تكتل الاشتراكيون والشيوعيون ودخلوا الانتخابات العامة في ١٦ شباط ١٩٣٦ كتلة واحدة أدت بهم الى فوز مبين لاحزاب اليسار التي ربحت ٢٦٥ مقعداً، منها ٨٨ للاشتراكيين و ١٥ للشيوعيين مما الح للجمهوريين العمل بنشاط لتحقيق مشروع الاصـلاح الزراعي فجرى تمليك ٧٥,٠٠٠ مزارع في مقاطعة استرامادور . وقد حمل هـذا الفوز الطبقات الموجهة والجيش والاكليروس لاستعمال العنف، وراح الكتائبيون والفاشيون بقيادة زعمـائهم خوسيه انطونيو بريمو دي ريفيرا وكالفو سوتيلو ينظمون انفسهم حربياً ويستعدون للقتال . وترأس الجنرال فرنكو حركة ثورية نشبت في ١٨ تموز ، فجاء انقلاباً كلاسيكياً أعد بكل اعتناء . الا انه لقي مقاومـــة شعبية مفاجئة لم تكن في الحسبان . فقد تمكنت الجماهير في برشلونة ومدريد من تجريد الجنـــد من سلاحهم . ولم يستطع الضباط ، بعـــد ان تخلت عنهم وحداتهم الا الاحتفاظ بقسم ضئيل من البلاد بمساعدة الفرقة الاجنبية وكتائب المغاربة وبعض المقاطعات والجزر ، ومناطق اراغون ونافار الجبلية وقشتالة وغاليسيا ، وراح الفلاحون والعمال في كل مكان يتسلحون ، بعـــد ان انضم اليها ٤/٣ رجال الاسطول وعدد كبير من افراد الجيش بتواطؤ مع احرار البورجوازيين . وهذا الصدام بين شقي اسبانيا : شق شعبي متحرر يعضـــده الكاثوليك الكتلونيون والباسك، وشق ثان يعضده رجال الدين والضباط تشد ازرهم ايطاليا الفاشية والمانيا الهتلرية ، لم يلبث ان استحال الى حرب اهلية دامية هوجاء .

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه الأعمال الحربية ، اخذت الحكومة الجمهورية في المناطق الخاضعة لنفوذها تقوم باصلاحات جذرية : فوسعت من نطاق الاصلاح الزراعي كما اخذت في تطوير الملكية الفردية الصغيرة . فقد اممت في مقاطعة كتالونيا كل مشاريع الاستثمار التي يزيد عدد العمال في الواحدة على مائة عامل ، بينما اعيدت الاملاك الى اصحابها في المناطق التي سيطر

عنها الوطنيون . واخذت الدولة بعد هزيمة الجمهوريين بتنظيم البلاد على غرار التنظيم المعمول به في النظام الفاشي . فقد برهن الزعيم فرنكو على انه عسكري فطن ، عنيد وكاثوليكي تجيش نفسه بالبغض للماسونيين والشيوعيين . فهو يتمتع عن طريق الجيش والبوليس والادارة والمحاكم بسلطة لاحدود لها اتخذ منها اداة لتصفية الثورة واجراء مذابح في صفوف مناوئيه اثناء المعارك وبعدها ، كما ارسل الى المعتقلات مئات الالوف من الخصوم . فقد صرح منذ عام ١٩٣٧ قائلاً : « ان اسبانيا لتحذو حذو النظم الدكتاتورية كايطاليا والمانيا ، وستعمد الى تبني الهيئات النقابية وبذلك تضع حداً نهائياً للمؤسسات الليبرالية التي سممت الشعب » . وهو في ذلك انما يعتمد على القوى التقليدية في اسبانيا : الكنيسة الاسبانية التي وضعت عام ١٩٣٧ في رسالة راعوية عامة ، الحركة الانقلابية « استفتاء مسلحاً » ، والتي احتفلت عام ١٩٣٩ « بانتصار الصليبيين » والجيش والبوليس اللذين يستنزفان لوحدهما ، نصف موازنة الدولة ، وكذلك « الكتائب » التي انصهرت فيها ، عام ١٩٣٤ وحدات الجونز . وان انضم الحزب الكارلي المعروف بروحه الرجعية الى الحزب اصبح قانون الحزب عام ١٩٣٧ ، « مصدر الوحي والقانون للحكومة الاسبانية » . والكتائب هذا الحزب الاوحد الذي انصهرت فيه الدولة يعدها بالعنصر الحكومي والاداري ، كما يضع تحت تصرفها بوليس امن سري ، يوجه الصحافة والدعاوة والتعليم ومنظمات الشباب والنقابات العمودية في هذه « الدولة الوطنية النقابية » ، وبذلك تتم لها السيطرة على الطبقة العمالية .

وهكذا خضعت اسبانيا لنظام دكتاتوري يختلف في وجوه عديدة عن النظامين الالماني والايطالي لوقوعه تحت قبضة الحزب اكثر منه تحت قبضة الجيش، وبروحه الاكليركية البارزة وبروحه الوطنية التي لم تكن تهتم كثيراً بالتوسع الخارجي ، وبسيطرة المصالح الزراعية دون الصناعة الكبرى . وقد جاء هذا النظام في طبيعة البلاد والعقلية الاسبانية اكثر منه في صنويه الآخرين .

في باقي انحاء العالم

اما البلدان المرتبطة بغيرها والتي تأثرت عميقاً بالازمة فقد انفعلت هي الاخرى بالمبادىء الفاشية . ففي بلدان اميركا اللاتينية حيث تكاثرت حوادث الانقلاب السياسية والثورات ، قامت حركات اخذت كثيراً من ملامح الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا . من ذلك مثلاً « الهيال التكاملي » في البرازيل وقمصانه الخضراء مع شارة خضراء على الساعد تذكرنا بالصليب المعقوف « والقمصان الذهبية » في المكسيك بادارة الاكليروس الذي ينعم بعطف الجنرال فرنكو ، و « الحزب الوطني للأمن العام» المعروف بعدائه للسامية .. وقام في الارجنتين :الحزب الوطني الاشتراكي في الارجنتين كما قامت منظمات تسير على هذا المنوال في كل من البيرو والشيلي وكولومبيا وبناما .

العالم الرأسمالي عام ١٩٣٩

العالم الذي شهد انفجار الحرب العالمية الثانية يختلف كل الاختلاف عن هذا العالم الذي روع، قبل ذلك، بخمس وعشرين سنة، بالحرب العالمية الاولى.

فمنذ عام ١٩١٤، اشتد التطور الذي بدت معالمـــه تلوح في الافق سرعة، واخذ يحمل من الرأسماليه المتنافسة في القرن التـاسع عشر، رأسمالية اكثر احتكاراً، تحت سيطرة قبضة من الشركات الكبرى وثقت علاقتها بالرأسمال المصرفي لتسيطر سيطرة تامة على الانتاج وعلى الاسواق التي تشرف عليها هذه الشركات. وقد كان من تمركز رأس المال بيد قلة من الناس، ومن انضمام رأس المال المصرفي الى الرأس المال الصناعي ان غير كثيراً من تقنية الرأس المال المصرفي والوسائل التي يعتمدها. فالشركة المغفلة حلت محل الشركة الاسمية ذات الطابع العائلي، و «الاتفاقات» المبرمة حلت محل المنافسة، وسياسة الحماية الجمركية التي اخذت تشتد وتقسو اكثر فاكثر، والتي انتقل امرها من يد الحكومات الى بعض هيئات اقتصادية مهددة، حلت محل مبدأ حرية التجارة. كذلك حل محل رأسمالية ترغب في التوسع، رأسمالية تميل الى الانكماش او الانطواء وشابه شيء كثير من المقطوسية الاقتصادية، التي باستطاعتها وحدها - في اوقات البحبوحة - المحافظة على ارتفاع الاسعار عن طريق لجم وسائل الانتاج، والتخفيف من طاقتها حسبما ترى.

وعندما وقعت الازمة، اضطرت حكومات الدول الرأسمالية للتدخل مباشرة. وسياسة التدخل التي ميزت الحقبة المنصرمة والتي لم يكن لتظهر الا لماماً، وفي بعض قطاعـات خاصة، حل محلها، منذ عام ١٩٣١، توجيه عام للاقتصاد الوطني هدف الى استغلال القوى الانتاجية تحت تصرفه، استغلالاً اكثر عقلانية، كما حرص شديد الحرص على تفادي الخضات والهزات في تطوير الانتاج، مستعينة على ذلك بوسائل مختلفة: كالتضييق والمناصرة، والاشغـــال الكبرى، ومراقبة المؤسسات الصناعية والمبادلات التجارية، وسياسة التسلح. والروح الوطنية الاقتصادية المتزمتة، كل هذه الوسائل ادت الى خلق تيار من المقايضات المقلية بين النظم الوطنية للاقتصاد. وهذه السياسة سارت عليها ونسجت على منوالهـــا كل الحكومات ولا سيما الدول ذات النظم الدكتاتورية، وعلى الاخص المانيا، وطبقوا مبادئها بصورة منهجية.

غني عن القول ان الازمة التي انفجرت في الولايات المتحـدة، عام ١٩٢٩، سددت ضربة قاصمة للحركة الاقتصادية في العالم اجمع واخرتها، الامر الذي احدث حركة انتقاض ويقظة في

اقتصاديات كل الدول التي تجيش بالقومية ، وهيأت ، كما حدث في المانيا السبيل لظهور هتلر واستلامه السلطة في البلاد، كما ادت الى الجهود التي بذلتها البلدان الديموقراطية للحد من مساوئها، استنفذت قدراً كبيراً من طاقات تلك الدول وقدراتها كان بامكانها استخدامها للصمود للتحديات التي تعرضت لها ، وهكذا مهدت الضائقة المالية الكبرى ، الى حد كبير ، الطريق امام انفجار الحرب العالمية الثانية .

القوى السياسية كما نراها موزعة

وهذا التغيير لم يقتصر على البنيان الاقتصادي بل اصاب ايضاً توزيع القوى السياسية واجرى فيها تبدلاً جذرياً . فالدول الكبرى في العالم عند اعلان الحرب العالمية الاولى ، كانت : الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وتأتي دونها درجة ومرتبة : النمسا والمجر واليابان وروسيا وايطاليا . والنظم الديموقراطية التي كانت تستند في اكثر الاحايين الى تقاليد قديمة ، كانت مزدهرة كل الازدهار ، في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والدول السكندينافية والدول الصغرى الواقعة الى الغرب من اوروبا . اما في ما عدا هذه البلدان ، فقد كانت هذه النظم تطلع وتأخذ بالتطور كما هي الحال في المانيا حتى وفي روسيا القيصرية .

اما في عام ١٩٣٩ ، فالصورة تختلف كلياً عما كانت عليه عام ١٩١٤ والوضع اصبح غيره تماماً . ففي منزلة الدول الكبرى ، تأتي الولايات المتحدة في الطليعة ، حتى ان قوتها بزت بكثير اية دولة أخرى ، سواء أكان بانتاجها الصناعي او بمستوى العيش الرفيع الذي حققته في بلادها . فهي ارسخ دولة اجتماعياً ، كما انها رأس المال العالمي ومحوره الصناعي والمالي الاكبر . وتأتي المانيا في المرتبة الثانية من حيث القوة، ولكن وراء الولايات المتحدة بمراحل ، يتبعها من قريب الاتحاد السوفياتي الذي يبز قوة وقدرة اليابان ، وحتى بريطانيا العظمى وفرنسا .

وقد كشفت الازمة في المجالين الاجتماعي والسياسي المتناقضات والمفارقات التي احاطت بالديموقراطية البورجوازية ، هذا التعبير السياسي للرأسمالية الليبرالية : هذا التناقض القائم بين السلم الاجتماعي وقوى الانتاج ، والتناقض بين سيادة الجماهير السياسية وبين السيطرة الاقتصادية التي تمارسها اقلية متميزة . فالبطالة الجماهيرية الدائمة ، هذه الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها القرن التاسع عشر ، وعدم المساواة المتزايدة في توزيع دخل المجتمع ، وتركز السلطة الاقتصادية في عدد من البيوتات آخذاً ابداً في الهبوط والنقصان ، زادت في حدة المتناقضات الاجتماعية . وراحت الجماهير ، بعد ان احسنت تنظيمها ، تحاول تطبيق مبادىء الديموقراطية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولاول مرة ، قامت حكومات اشتراكية او يدخلها اشتراكيون وبذلك كسروا الطوق وابطلوا الحكر الذي فرضته الطبقات الموجهة على الحكومة . والحال ، « فكل نظام ديموقراطي يحتاج ، ليقوى ويرسخ في المجتمع ، الى نظام اقتصادي يأخذ بالتوسع والامتداد » .

والحد الذي بلغه توسع الاقتصاد الرأسمالي لم يعد ليسمح الطبقات الموجهة القيام بتنازلات جديد التي عملت حتى الآن ، على تهدئة المتذمرين بعد ان رفعت من مستوى عيش الطبقة العمالية . « فمبادىء المجتمع الرأسمالي أصبحت اعجز من ان تؤمن الرفاهية الشاملة التي تقتضيها الديموقراطية »(هـ. لاسكي) . فالاستيلاء على السلطة كان له اهمية كبرى في هذا الصراع القائم بين الطبقة السائدة والطبقة المسودة . وإذ ذاك انقطع التيار الذي كان يغذي المؤسسات الديموقراطية . ففي بريطانيا العظمى وفي دول غربي اوروبا حيث كان الوضع الاقتصادي أقل تعرضاً للخضخضة ، استمرت هذه المؤسسات تعمل ضمن اطارها الرأسمالي ، مع تعرضها للشك والجدل واصابتها بالضعف عن طريق تقوية السلطة التنفيذية . أما البلدان الاخرى ، وفي اقوى البلدان الاوروبية صناعياً ، أي في المانيا بالذات التي اصيبت اكثر من غيرها من الهزيمة في الحرب ومن الازمة ، ومثلها ايطاليا واوروبا الوسطى والشرقية ، اخذت الطبقة الحاكمة ترى انه لا سبيل للبقاء والحفاظ على الحياة الا بالتخلي تماماً عن هذه المؤسسات الديموقراطية . فالثورة الفاشية المضادة قضت تماماً على منظمات الطبقة العمالية القائمة ، واعتمدت سياسة محمومة تدعو للتسلح ولبسط سيطرتها الامبريالية ، كان من شأنها تعقيد المشكلات القائمة بين الدول وبين الشعوب . والنجاحات الباهرة التي حققتها سياسة اليابان في آسيا انزلت الوهن في مراكز الدول الاستعمارية ، بينما ادت ، من جهة ثانية ،الى خلخلة النظم الاجتماعية التي قامت عليها الطبقة الحاكمة في الصين . كذلك اخذت الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال تنشط وتستفحل سواء في الهند او في مستعمرات فرنسا وانكلترا وهولندا .

ومع ان النظام الرأسمالي لا يزال معمولاً به في القسم الاكبر من الكرة الارضية ، فقد اخذ يشكو الضعف وتبدو عليه امارات الوهن . ونجم عن هذا الوضع المزيد من الاصطدامات الاجتماعية التي اتخذت لها مكاناً مرموقاً واصبحت عنصراً هاماً من عناصر السياسة الخارجية واخذت تلعب دوراً بارزاً في العلاقات الدولية . ففي الوقت الذي راحت فيه الشعوب تدخل حرب عام ١٩١٤ ، راضية مرضية ، نجد الطبقات المسؤولة – التي نراها منقسمة فيما بينها عام ١٩٣٩ ، يتنابها الشك والخوف من عدم اقرار الجماهير الشعبية لخططها السياسية . فخلف الصراع الناشب بين البلدان الفاشية والبلدان الديموقراطية البرلمانية يطل علينا شبح الامبراطورية القيصرية حيث قامت ، منذ نحو ٢٢ سنة ، دولة اشتراكية تجاهلت الازمة التي تضرس بهما الجميع والتي لها من التأثير البالغ على الطبقات الحاكمة وعلى سكان المستعمرات ما يجعلها مفزعة للجميع .

القسم الثاني

العالم السوفياتي

« بينما يتراجع النظام الاقتصادي والسياسي الحر في البلدان الرأسمالية ، نراه يزول كلياً في سدس اليابسة حيث كانت الثورة الروسية أول مراحل تحول اساسي في المبادىء الاجتماعية لحضارة الغربية » .

هـ . لاسكي

كانت اهم نتائج الحرب العالمية الاولى الثورة الروسية – « اعظم حدث تاريخي منذ الاصلاح ... » – لانها حطمت وحدة العالم التي كانت شبه محققة في السنة ١٩١٣ . فتحت قيادة الدول الاوروبية الكبرى والولايات المتحدة ، اضطرت كافة الدول « المتخلفة » اقتصادياً وعسكرياً ، طوعاً او كرهاً ، الى اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي واحد ، وتبني مثل عليا واحدة وطرائق تفكير واحدة وتقنية واحدة . ثم جاءت السنة ١٩١٧ لتحدث انفصاماً مفاجئاً . فمنذ هذا التاريخ اخذت تتكوّن في وجه عالم النظام الحر والرأسمالي طريقة جديدة كل الجدّة ، تختلف مبادؤها الاساسية كل الاختلاف ، ستتطور وفاقاً لقواعدها الخاصة . فقد انطلقت روسيا البلشفية من اقتصاد فردي بدائي لتتحول الى دولة صناعية وعسكرية من المرتبة الاولى . وقد استطعنا – في الصفحات السابقة – تقدير التأثير الذي كان للدولة الروسية الجديدة على تطور العالم الرأسمالي : تأثير ايجابي محدود نسبياً اذ انه ارغم على انكماش وعزلة اصبحا دامين في بعض الاحيان ، واذ ان تدخلاته المباشرة و غير المباشرة قد انتهت في النتيجة الى فشل ، وتأثير سلبي عظيم جداً بافقاده توازن العلائق بين الدول ؛ فلم يسهم هذا « الفراغ » السياسي والاقتصادي في تشويش نظام المقايضات والانتاج فحسب ، بل ميزان القوى بين الدول ايضاً ، كما زاد من حدّة التوتر بين هذه الدول وبين الطبقات الاجتماعية في كل منها .

الفصل الأول

الثورة الروسيّة

انهار النظام القيصري خلال ايام معدودة بفعل ضربات حركة تلقــائية لم يلعب الثوار في اعدادها ، في البدء ، سوى دور محدود . فما لبثت الملكية الدستورية التي رغب زعماء الثورة الاولون في تحقيقها ان افسحت المجال لجمهورية بورجوازية تدين بالنظام الحر انهارت بدورها ، بعد اشهر قليلة ، بفعل وهن هذا النظام وافلاسه ؛ فأقدم الحزب البلشفي حينذاك على تأسيس دولة اشتراكية .

١ – النــار في البيت

يفسّر سرعةَ حدوث هذا الانهيار انحلالُ النظام القيصري انحلالاً كليــاً . فان امبراطورية نقولا الثاني ، المرتكزة الى الضغط على القوميات الخاضعة لها والى سيطرة ارستوقراطية قليلة العدد ، قد تعرضت لهزة عنيفة بفعل الهزيمة والمحــاولات الثورية في السنة ١٩٠٥ ؛ ولم يتيسر توطيد السلطة الا بفضل عملية قمع حازمة سهلتها مساعدة مالية فرنسية ؛ ولكن المنازعــات الداخليــة استمرت في كافة المستويات ؛ وقــد زادت الحرب من حدتهــا وجعلتها صعبة الاحتمال .

المنازعات الاجــتماعية والقومية

ان سياســة الترويس ، التي اعتمدتها الحكومــة والكنيسة الارثوذكسية والجيش ، لا حيال القوميات الغريبــة فحسب ، بل حتى حيال الاوكرانيين ايضاً ، قد ثقلت وطأتها منــذ ١٩٠٥ – ١٩٠٦ واقامت في وجه النظام الشعوب الموحدة الرأي ، فتسببت في كل مكان بنشأة أحزاب قومية انفصالية الميول . كما ان تزايد عدد السكان قد ضاعف « سعار الارض » بــين الفلاحين بينما أدى نمو الصناعــة الكبرى الى قيام طبقة عمالية وفــيرة العــدد سهّل تجمّع الصناعات ، في صفوفها ، ولادة وعي طبقي . أضف الى ذلك ان البورجوازية ، القليلة العــدد

نسبياً ، لم تكن راضية بل كانت تشكو من تجبر الادارة وفسادها وعجزها ، ومن نظام بالٍ يتجاهل صوالحها ويقيم العقبات في طريق تقدمها .

ثم جاءت الحرب تزيد من حدّة منازعات القوميات والطبقات . فالبولونيون ، الذين خاب املهم بسبب نكث العهود المقطوعة لهم في بيان الغراندوق نقولا ، ولّوا وجههم شطر النمسا والمانيا ، والفنلنديون وسكان البلدان البلطيقية لم يخفوا ميولهم الألمانية او الثورية ، بينما افضى تشويش الاقتصاد والمحن الشعبية والهزائم الى تفاقم الاختلافات بين الفلاحين واصحاب الاملاك، وبين العمال والبورجوازيين ، وبين الجنود والضباط .

الحكومة المؤقتة والبورجوازية

اذن انهار النظام شيئاً فشيئاً بدون مقاومة تقريباً تحت ضغط العمال والجنود الثائرين ، اذ ان مستلمي زمام السلطة –باستثناء بعض اجهزة الشرطـــة – قد تخلوا عنه . فشكل المنتصرون تلقائياً ، كما في السنة ١٩٠٥ ، مجلساً (سوفيات) مؤلفاً من مندوبي العمال والجنود ترأس لجنته التنفيذية احد المنشفيك و « كرنسكي » الذي كان اشتراكياً ثورياً . وشكلت الـ « دوما» من جهتها ، حكومة مؤقتة برئاسة الامير « لفوف » وزير الداخلية .

كانت نتيجة ذلك انزوال الملكية ، التي كان البورجوازيون والاشراف القائلون بالنظام الحر راغبين في الابقاء عليها بغية اعادة الانضباط العسكري والنظام الاجتماعي ، افسح المجال لنظام ثنوي تقابلت فيه حكومة موقتة « شرعية »تمثل بورجوازية الاحرار دون ان تتمتع بالسلطة اللازمة ، ومجلس السوفيات النشيط والقوي الذي يضغط عليها ويتعاظم تأثيره بقيام مجالس السوفيات حتى في اصغر القرى . فحققت الحكومة المؤقتة اصلاحات ادخلت الى روسيا الحريات الكلاسيكية التي تنعم بهـــا الدول الغربية : استقلال الكنيسة الارثوذكسية ، تعيين المحلفين في المحاكم ، مجالس ادارية محلية منتخبة بالاقتراع العام ؛ وحددت ساعات العمل بثمان في اليوم ، ولكنها تشبثت بمبدأ « روسيـــا واحدة ممتنعة التجزؤ » ولم تعترف الا باستقلال بولونيا ، وواصلت الحرب ، وأرجأت الاصلاح الزراعي وتقربت من الطبقات الحاكمة القديمة . فسهل موقفها هذا نجاحات حزب البولشفيك الذي استمال الشعب ببرنامجه الاصلاحي العاجل : سلم ، حرية القوميات ، انتزاع الاراضي من مـــالكيها وتأميم الارض والمصارف والمشاريع الكبرى ، رقابة عمالية على الانتاج . فجاءت ثورة تشرين الاول ، التي كانت دون ثورة آذار إراقة للدماء الى حد بعيد ، تسقط حكومة كرنسكي ، الذي تخلى عنه كافة من كان يمتبرهم أنصاره ، والسكان يشاهدون ما يحدث بلا مبالاة .

طليعة اعمـــال الحكومة البلشفيكية

اخذ كافة المعارضين ، انصار الحكومة المؤقتة ومقاوموها ، والاشتراكيون والضباط يجمعون شملهم . ورفضت لجنة انقاذ الوطن والثورة ، المؤلفة من بعض اعضـــاء مجلس بتروغراد البلدي ، ولجان اخرى مماثلة تأسست في المدن الهامة ، الاعتراف بحكومة لينين . فلم يكن

الحكومة الجديدة أية وسيلة عمل في مثل هذا الجو من الفوضى الغريبة . ولكنها ، على الرغم من ذلك ، تصرفت بحزم وجرأة احبطا تدابير خصومها المتحالفين . فاتخذت بسرعة ، على التوالي ، تدابير كثيرة بالغة الاهمية : نداء الى المتحاربين من اجل صلح مستعجل ، التخلي مجاناً عن الاراضي للفلاحين ، وفي كانون الثاني من السنة ١٩١٨ ، المناداة بـ « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذي اعدّه ستالين مفوض الشعب الجديد للقوميات ، والذي بني على « سياسة تحالف حرّ وصادق بين شعوب روسيا » ، ثم « نداء للشعوب الاسلامية العمالية في روسيا والشرق » ، وصهر مجالس سوفيات الفلاحين وسوفيات العمال والجنود ، واخيراً حل الجمعية التأسيسية المنتخبة في تشرين الثاني بعد ان اقرت قانوناً زراعياً . وحل الحزب بمناضليه محل كل الموظفين الذين بذلوا جهدهم لشلّ نشاطه ، مزيلاً بذلك كل ما كان من شأنه اطالة بقاء جهاز الدولة القديم وتقاليده . وفي تموز من السنة ١٩١٨ تبنى المؤتمر الخامس لمجالس السوفيات دستوراً يكرس النظام المعمول به منذ عدة اشهر . فكان دستور كفاح اعظمى البروليتاريا ، السند الرئيسي للنظام: تمثيل لِـ ٢٥٠٠٠ نسمة من سكان المدن مقابل تمثيل لـ ١٢٥٠٠٠ نسمة من سكان الارياف، اقتراع عام على عدة درجات يتيح معرفة المنتخبين معرفة فضلى ، حرمان الفئات المشلبه فيها بتعلقها بالنظام القديم من حق التصويت : النبلاء ، اعضاء الاكليروس ، ارباب العمل ، السياسيون القدماء . واسندت السلطة الى مجالس عدة تتفاوت شأناً وتؤلف هرماً يرتكز في قاعدته الى مجالس سوفيات المدن او القرى المنتخبة وحدها بالاقتراع المباشر ؛ وفي القمة ، المؤتمر الاعلى الشامل لمجالس السوفيات الذي ينتخب لجنة قومية تنفيذية يفوض اليها بكافة سلطاته في الفترات الممتدة بين دورات التئامه وتعين مفوضي الشعب الذين تسند اليهم السلطة التنفيذية . هذه هي « جمهورية مجالس سوفيات مندوبي العمال والفلاحين والجنود » ، ولكنها ابعد من ان تكون ثابتة الاركان اذ انها اجتازت ازمة رهيبة تخللتها حرب اهلية وحرب خارجية ولم تنته الا في السنة ١٩٢٢ .

بوادر التدخل الاجنبي

لم يواجه مفوضو الشعب الصعوبات المادية الكبرى الناجمة عن تشوش الاقتصاد وانهياره ، وانحلال الجهاز الحكومي والاداري ، ومعارضة الطبقات الحاكمة القديمة والاطر الاجتماعية القديمة فحسب ؛ بل توجب عليهم مجابهة حرب اهلية رهيبة نهضت بها عناصر مسلحة ساندها الحلفاء القدماء ، وحتى حرب خارجية حقيقية أيضاً .

فمنذ ان انتقلت السيطرة الى العناصر العازمة على عقد الصلح ، وقفت الحكومات الحليفة منهـا «وقفاً عدائياً» . وبموجب معاهدة « برست – ليتوفسك» التي اقتطعت من روسيا اكثر اراضيها سكاناً وثروات طبيعية ، احتل الالمان اوكرانيا الغنية بالحنطة حيث ساندوا حكومة « سكوروا بادسكي » الانفصالية ؛ وانزلوا كذلك في فنلندا جيوشاً ساعدت القائد « مانرهايم » على سحق الحكومة البلشفيكية التي كانت قد تولت الامور فيها؛ ولبوا نداء الجمهورية المنشفيكية

التي تأسست في جيورجيا بإسراعهم في ارسال الجيوش اليها، بينما كان الاتراك يدخلون القفقاس وباكو ويحتلون اذربيجان ويقومون بدعـــاوة طورانية شاملة في تركستان وحتى في القرم. فكان ان الامبراطوريات الوسطى قـــد سلخت بذلك عن الاراضي الروسية طريدة تمتد من فنلنـدا الى قزوين فوضعت ايديهـا على خير الاراضي واوفر المناجم والصنـاعات ثروة وبترول روسيا القديمة .

احتج الحلفاء على هذه « الخيانة » وسعوا لاعـــادة حكم يدخل روسيا الحرب مرة اخرى ويعيد انشاء جبهة في الشرق ، ويضع حداً للدعاوة البلشفيكية في الخارج ويعترف بالديون التي عقدتها الحكومة القيصرية ويحترم الممتلكات الاجنبية . فكان هـذا منطلق سياسة التدخل التي تحولت تدريجياً ،بعد هزيمة المانيا ، الى سياسة حرب مباشرة تستهدف اسقاط النظام الجديد . وقد تميزت هذه السياسة اما بإنزال جيوش حليفة في الاراضي الروسية ، واما بمساعدة « الروس البيض» المحافظين على اختلاف ميولهم ، والاشتراكيين الثوريين والمنشفيك ، انصار النظام القديم وانصار النظام البرلماني الحر ، وانصار القوميات ومعارضي استقلالها ، الراغبين جميعاً في إعـادة وحدة روسيا ، بإرسال الاسلحة والتجهيزات والاموال والبعثات العسكرية اليهم .
احتـل البريطانيون مراكزهم على شواطىء بحر قزوين ، واقاموا حكومة منشفيكية — اشتراكيـــة — ثورية في اشكباد واستولوا على مرو . وفي الشمال انزلوا جيوشاً في مورمانسك واركنجلسك بغية اعانة الجيوش الالمانيـة الموجودة في فنلنـدا . وفي الشرق انزلت جيوش يابانية الى البر في فلاديفوستوك بحجة تجميع الجيوش التشيكوسلوفاكية المؤلفة من جنود فارين او من اسرى حرب قدماء ينسحبون نحو شاطىء المحيط الهـــادىء للذهاب الى فرنسا والاشتراك في الحرب .

الحكومات
الناهضة للحكومة البلشفيكية

في الوقت نفسه الذي ابتدأ فيه هذا التدخل المبـــاشر ، ساعد الحلفاء مناهضي الحكم البلشفيكي الذين تنظموا في الداخل ولا سيا في الولايات الدائرية . فقامت ولايات ثائرة مستقلة قلّصت الى حد بعيد الاراضي الخاضعة خضوعاً فعلياً لسلطة حكومة موسكو (شكل ١١) : ثورة « سافنكوف » في « ياروسلاف » في شهر تموز ، تنظيم جيش منـاهض للحكم البلشفيكي في اراضي قوزاق الـ « دون » بقيادة « كورنيلوف » و « الكسياف » من بعـده ، قيام حكومة « بيضاء » في اركنجلسك ؛ وفي الوقت نفسه اوقف الجنود التشيكوسلوفاكيون انسحابهم وعادوا واتجهوا شطر الغرب واحتـلوا سامارا وقازان . وفي ايلول تألفت في « أومسك » حكومة اشتراكية ثورية . ثم أتاح عقد الهدنة في ١١ تشرين الثاني تدخل الحلفـاء بنشاط وقوة : نزلت جيوش فرنسـية في « اوديسا » ، وفي شهر كانون الاول من السنـة ١٩١٨ استولى جنود فرنسيون وبولونيون ويونانيون على طريدة ساحليـــة حول البحر الاسود يناهز

عرضها ١٥٠ كيلومتراً . ومن جهة أخرى قلب بعض ضباط سيبيريا حكومة اومسك ونادوا بالاميرال « كولتشاك » « رئيساً اعظم لروسيا » ، وتحقق توحيد النضال ضد البلشفيك : فان دنيكين الذي خلف « الكسياف » في قيادة جيوش « كوبان » اعترف بسلطة كولتشاك . وقد كتب كليمنصو في ٢١ كانون الاول : « ان مخطط عمل الحلفاء يستهدف محاصرة البلشفيك اقتصادياً وتنظيم الامن على ايدي العناصر الروسية » . فنفذ البرنامج في اوائل السنة ١٩١٩ وخلال الاشهر الاولى منها ، ففي الشرق توفق الاميرال كولتشاك ، بمشورة القائدين « جانين » و « نوكس » ، الى ارغام البلشفيك على الانسحاب نحو الفولغا . وتوفق القائد « يودنيتش » ، الذي جهزه البريطانيون بالاعتدة ، الى الاستيلاء على بسكوف وبلوغ مشارف بتروغراد ، كما ان دنيكين هدّد موسكو بفضل فرقة فرسانه المختارة ؛ ولكنه منذ اواخر السنة ١٩١٩ ارتد الى الوراء امام الفرسان الحمر وتخلى عنه القوزاق كما تخلى الاستونيون عن يودنيتش . وفي اوائل السنة ١٩٢٠ كان الانسحاب عاماً . فقد ارغمت جيوش كولتشاك على الهرب سيراً على الاقدام او بواسطة المزالج الى سيبيريا ، وقتل الاميرال رمياً بالرصاص منذ شهر شباط . كما ان دنيكين، الذي حل « رانجل » محله ، قد عاد بجيوشه الى القرم التي سيجلو عنها في شهر تشرين الثاني . وجاء التهديد الاخير من بولونيا التي قامت بهجوم في اوكرانيا ، فاستولت على كييف في شهر نوار ، ولكن جيوشها رُدّت الى الوراء وغزيت بولونيا وهددت فارصوفيا ، فأنقذها هجوم معاكس في شهر آب ورقّمت في شهر تشرين الاول الخطوط الكبرى لمعالجة الصلح التي ستعقد في « ريغا » . وفي اوائل السنة ١٩٢١ توقفت الحرب الاهلية والحرب الخارجية وابيدت الجيوش البيضاء او نفيت ، وفي السنة نفسها سقطت جمهورية جيورجيا المنشفيكية التي كان الحلفاء قد اعترفوا بها اعترافاً قانونياً . وحين جلا اليابانيون ، تحت ضغط البريطانيين والاميركيين ، عن الولاية البحرية في شهر ايلول من السنة ١٩٢٢ ، انهار الحكم الابيض في جمهورية الشرق الأقصى التي اعيدت اراضيها الى الوحدة الروسية .

فشل التدخل

اذن حالف النصر الحكم البلشفيكي . أما اسباب نصره فكثيرة ومتنوعة . فالحلفاء الذين حاربوه توخوا اهدافاً متناقضة احياناً ، كما ان الرئيس ولسون ، الذي عارض كل تدبير من شأنه النيل من وحدة الاراضي الروسية قد كبح بصورة دائمة جماح القائلين بوجوب التدخل . اضف الى ذلك من جهة ثانية حوادث العصيان والفرار في وسط الجيوش التي ملت الاستمرار في الحرب ، ووقوف العمال الفرنسيين والبريطانيين موقفاً عدائياً صريحاً من هذه السياسة : اعتراضات الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي الفرنسي ، واعمال الشغب والاضرابات في المدن العمالية الانكليزية ، وتبني حزب العمال هذا الشعار : « لا تمسوا روسيا » . واقتضى اخيراً إرسال جيوش الى الهند ، وايرلندا ، ومقاومة الثورة الهنغارية ، كما ان الاضطرابات في المانيا والخشية من اعراض الحكومة الالمانية عن توقيع معاهدة الصلح قد حدت بالحلفاء الى الفطنة والحكمة . زد على ذلك ان الحملة العسكرية تستلزم ، كي

تكون مجدية ، ٤٠٠,٠٠٠ رجل لم تكن تعبئتهم لهذه الغاية موضوع بحث . واخـيراً اقتنع انصار إعادة بناء اوروبا في اسرع وقت ممكن ، ومنهم العديد من رجال الاعمال البريطانيين ، بانها عملية مستحيلة اذا ابقيت روسيا على انفراد . وكان من شأن مساعيهم النافذة من اجـل إعادة العلائق الاقتصادية بكافة البلدان ان ضعفت سياسة التدخـل . فتخلى الحلفـاء من ثم عن التدخل المباشر ، وجلوا عن اوديسا والقفقاس ، واعتمدوا سياسة الحجر الصحي .

مزيمة الثورة المضادة

اما مناهضو البلشفيكية الروس ، فكانوا هم ايضاً ضعفاء ومنقسمين : فالى اليسار مثّـل اعظم قوة شعبية شأناً الاشتراكيون الثوريون والمنشفيك ، ولكنهم احبطوا الاصلاح الزراعي باقتراع جمعية تأسيسية . والى اليمين حيث عدد الضباط الشباب لم يكن مرتفعاً ، كانت القوة الى جانب عناصر اليمـين واقصى اليمين : كبار الملاكين ، وكبار الموظفين ، ولا سيا الضباط ، وجلهم ملكيون ، الذين لم يتراجعوا عن اعمال العنف في سبيل إزاحة خصومهم واقامة حكومات دكتاتورية . وهو هذا الموقف الهجومي تقفـه الطبقات الحاكمة القديمة ما حـدا بالطبقات الشعبيـة الى الالتحاق بالبلشفيكية . ففي الاقاليم الخاضعة للحكومات المناهضة للبلشفيكية استعاد الملاكون الاراضي الـتي انتزعت منهم وحاولوا استعادة سلطتهم على « فلاحيهم » ، وكان العمال المشتبه ، دون برهـان ، بميولهم البلشفيكية ، موضوع مراقبـة وعرضة للتوقيف ، فافتقرت من ثم هـذه الحكومات الى مرتكز شعبي ، ولم تتمكن في يوم من الايام من تعبئة جيوش على بعض الأهمية ؛ لا بل انفجرت ثورات قروية هائلة ، حين تألفت وراء جيوش كولتشاك ودنيكين زمر انصار ميالة الى مجالس السوفيات او زمر فوضوية فقط كزمر « ماكنو » في اوكرانيا ؛ وجـاءت القوميات اخيراً تقف في وجه سياستهم التوحيدية . فان انتصارات يودنيتش الاولى قد احرزت بفضل مساعدة الاستونيين ، ولكن حين رأى هؤلاء ان انتصاره سوف يخضعهم مرة اخرى للسيطرة الروسية ، احبطوا هجومه الذي انتهى الى الفشل ؛ وللسبب عينه تخلى قوزاق الدون وكوبان و « ترك » عن كراسنوف ودنيكين؛ وفي اوكرانيا وقف السكان منهم موقفاً عدائياً دائماً، ولم يقاوم « بتليورا » البلشفيك مقاومته لمناهضيهم . زد على ذلك ان غطرسة القـادة وجهلهم وتحكمهم وتقصيرهم ، وما سيطر على اداراتهم وقياداتهم العسكرية من فوضى وتبذير وفساد ، كل ذلك قد ابعد عنهم السكان ، لا سيا وقد ظهروا لهم وكأنهم عملاء الاجنبي . فالهجوم البولوني بصورة خاصة وغزو اوكرانيا قد اثارا شعوراً وطنيا متأججا انضم بتأثيره الى الجيش الأحمر القائد بروسيلوف ، القائد العام الاخير للجيش القديم ، والعديد من الضباط القيصريين .

وفي وجه « البيض » المنقسمين ، انتصرت الحكومة البلشفيكية بفضل عزم لينين ومعاونيه وذكائهم ؛ وان سلطتها المسلم بها قد اعطت الجيوش التي قامت بعملياتها في مثل هذه المساحات الشاسعة وحدة عمل عجز خصومها عن تحقيقها . وقد طمأنت سياسة السوفيات الاتحـادية القوميات وسياسة الحكومة الزراعيـة الفلاحين ، بينا انطوى برنامج البيض على العـودة الى

«الوحدة» وعلى إعادة الاراضي الى مالكيها السابقين ، وبدا النظام الجديد اخيراً وكأنه الذائد عن حياض الوطن ضد حلفاء الاجنبي. وقد دعم هذا الموقف المعنوي القوي تنظيم الجيش الاحمر الذي تـــألف ، في صيف السنة ١٩١٨ ، من جنود قدمـــاء وعمال شباب وفلاحين استلم زمام قيادتهم ضباط من بينهم او من الجيش القديم نفسه . فان هؤلاء الجنود والفلاحين الذين سبق لهم ، منذ اشهر قليلة ، وولوا الادبار عن الجبهة الالمانية ، ولاذوا بالفرار ، ورفضوا القتال ، قد قبلوا بان يجندوا مرة اخرى حين ادركوا اهمية هـــذا الصراع ضد عودة قوى الماضي . ولا عجب بعد ذلك اذا ما ارتفع عدد افراد القوى المسلحة من ٣٥٠٠٠٠ في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ الى ١٥٠٠٠٠٠ في ايار من السنة ١٩١٩ . وحين اقترب يودنيتش من بتروغراد وبلغت جيوش دنيكين « اوريل » حمل عمال المصانع السلاح وتجندوا وعبأ الحزب الشيوعي في اوكرانيا ٩٠ ٪ من عماله وارسلهم للاشتراك في القتـــال . فكان الجيش الاحمر متفوقاً عدداً ومناقبية ، وقد استفاد بالاضافة الى ذلك من مركزه الوسطي ، اي من قـدرته على المناورة في الخطوط الداخلية ، ومن وسائل نقل فضلى .

نتائج التدخل والحرب الاهلية

انتهت الحملة على البلشفيكية الى الفشل اذ ان القوى الحليفة كانت اقـــل عدداً من ان تلعب دوراً حاسماً ، و « الحكومات » المساعدة ، الحدثة ، والمؤلفة تأليفاً صنعياً في بعض الاحيان ، قد برهنت عن عجزهـا . فهي لم تتقدم يوماً من السكان الا ببرنامج ملكية دستورية يكتنفه الغموض ، بينما نم سلوكهـــا عن تصميمها على اعادة النظام الاجتماعي القديم .

اطال التدخل امـد الحرب الاهلية وزاد في تفشي الفوضى الادارية واغرق البلاد ، ولا سيما اوكرانيا وسيبيريا ، في بلبلة لم تسمع بها اذن من قبل. فكانت نتيجة الحرب الاقتصادية والحرب الخارجية ، طيلة ثلاث سنوات ، مزيداً من السلب والتقتيل والنهب والبؤس والدمـار في كافة الاراضي الروسية .

اختار المهزومون المنفى : فان الروس البيض على اختلاف نزعـــاتهم ، ويناهز عددهم المليوني نسمة بين ارستوقراطيين وضباطوصناعيين وتجار وممثلي طبقات الاحراروافراد جيوش رانجل وكولتشاك ، ورجال فكر ، واشتراكيين - ثوريين ، وجيورجيين واوكرانيين ، قـد اقاموا في منشوريا والصين وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكافة انحاء الشرق واميركا، وفرنسا بنوع خاص ، متكيفين جهد المستطاع وفاقاً لظروفهم الجديدة ، وغـارقين احياناً في اسوأ حالات البؤس . وقد انقسموا سياسياً الى فئات متعادية حمّل بعضها البعض مسؤولية فشل الثورة المعاكسة وتبادلت تهم الخيانة ، ولكنهم ، على الرغم من ذلك ، اثروا على الحكومـات وعلى شطر من الرأي العام في البلدان التي لجأوا اليها ، تأثيراً كبيراً وطـد العداء ضد روسيا البلشفيكية .

لذلك تركت الحرب الاهلية اثرها العميق حتى بعد زوال الدمار الذي خلفته وراءها . فان سياسة التدخل وتأثير المهاجرين على الحكومات قد اثبت للسوفيـات تصميم العالم الرأسمالي على

قلب نظامهم بكل وسيلة ممكنة ، وهذا هو مرد حذرهم امام كل تكتل وخوفهم من التطويق والحصار الذي سيرافقهم ابداً . وبسبب عزلتهم التي فرضها عليهم نظامهم الاجتماعي الجديد وحصار اعدائهم الحاقدين المحيطين بهم ، سيصادفون صعوبات جمة في اعادة الحياة الى اقتصادهم، وسوف يعوج تطورهم الداخلي الى حد بعيد بفعل اضطرارهم الى تجهيز وابقاء آلة حربية قوية مستعدة لمواجهة كافة التهديدات ، وبفعل حرصهم على ملاشاة كل معارضة من شأنها اضعاف طاقات الامة وعزمهم على الدفاع عن النظام . وليست بعض مميزات الدكتاتورية سوى نتيجة التدخل الحليف وذيوله .

٢ - الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة ١٩٢١ - ١٩٢٤

اقتضى عشر سنوات لانتقال النظام البلشفيكي من الاقتصاد الرأسمالي الى الاشتراكية . فالطبقات الحاكمة القديمة لم تفقد قوتها الاقتصادية والسياسية فحسب ، بل زالت بمعظمها من الوجود مادياً . وصودرت اراضيها ومصانعها وكل الرأسمال الاجنبي . فبدت الظروف من ثم مؤاتية لمراقبة وادارة الانتاج والسيطرة على مفاتيح الاقتصاد والمصارف ووسائل النقل . ولكن روسيا كانت اكثر البلدان الاوروبية تخلفاً في حقل الصناعة ، من حيث ان المزارعين كانوا يمثلون ٨٠٪ على الاقل من مجموع السكان (نسبة اوروبا الغربية حوالي السنة ١٨٠٠) ، والطبقة العمالية ، التي كانت الركن الركين للحزب البلشفيكي ، لم تمثل سوى اقلية ضئيلة ، واذا وقف ملايين الفلاحين في وجه « البيض » ببسالة ، فهم لم يفعلوا ذلك من اجل السوفيات، بل لانهم كانوا عالمين بأن هزيمة البلشفيك سوف تفقدهم الارض التي حصلوا عليها .

مرحلة الانتقال التي تكلم عنها لينين

ولذلك ادرك البلشفيك الحاجة الى مرحلة انتقالية تؤمن ازالة الخراب الذي تركته الحرب الخارجية والحروب الأهلية وتعد الرأي العام لبناء الاشتراكية .

خلال اشهر الثورة الاولى . اشبعت التدابير المعتمدة ، على الفور ، رغائب الفلاحين والعمال والجنود ، ولكن واحداً منها لم يرتد طابع الاشتراكية او الشيوعية المميز ، فقد نادى بالكثير منها بعض البورجوازيين الراديكاليين . فلم يواجه لينين من ثم - على الفور - اشتراكية وسائل الانتاج وانتزاع املاك الرأسماليين ، بل رقابة الدولة عن كثب على مراكز الاقتصاد الاساسية ، أعني بها المصارف ، فان هذه الأخيرة سوف تؤمم ، كما ستؤمم شركات التأمين والشركات الاحتكارية (سكر ، بترول ، فحم حجري ، صناعة المعادن) ، ويرغم الصناعيون والتجار على الاتحاد في نقابات والتخلي عن السر التجاري ، ويجمع السكان جماعات استهلاكية . ولم يكن المقصود من ثم برنامجاً اشتراكياً ، اعتبر سابقاً لاوانه ، بل نظاماً انتقالياً معداً لأن يؤدي الى الاشتراكية التي لا يمكن تحقيقها ما لم يستطع العمال تأمين المشاريع بأنفسهم ، وما لم يع سواد

السكان « الحاجة الملحة الى ثورة اشتراكية » .

وزاد من عزم لينين على السير في طريق الفطنة هذه اعتقاده بأن من شأن الثورة الاوروبية الشاملة وحدها ان تتيح لروسيا تحويل النظام الرأسمالي الى نظام اشتراكي . وهو الخطط الذي تعتمده الطبقة الرأسمـــالية ، كما لفت الانتباه الى ذلك ، ما ارغمه على الشروع في اصلاحات اقتصادية عميقة الجذور قبل ان ينوي القيام بها . فان هـــذه السياسة كانت تفترض تعاون الطبقات المتملكة ، والموظفين القدماء ، والفنيين البورجوازيين . والحال رغبت كل هذه القيادة الاقتصادية وسواد المثقفين في جعل كل حكم مستحيلاً وارغام رجال النظام الجديد على الانسحاب ، فقاطعت النظام . لذلك كان من الصعوبة بمكان تنفيذ التدابير المقررة خلال الاسابيع التي تلت الثورة والمدخلة بعد ذلك في قانون العمل الذي صدر في السنة ١٩١٨ : فرض العمل على كافة المواطنين(« من لا يعمل لا يأكل »)،رقابة عمالية على الصناعة ، تأميم المصارف والارض والتجارة الخارجية ، تنظيم تعاونيات استهلاكية ، مصادرة الاملاك الكبرى دون تعويض ، الغاء حق الملكية العقارية ونقله الى الدولة ، نقـــل حق التمتع بالأرض الى أولئك الذين يحرثونها بأيديهم وتحريم كل عمل زراعي مأجور . ونص القانون على تأليف لجان زراعية من صغار الفلاحـــين ومتوسطيهم لتكون مهمتها مراقبة التقسيم .

الا ان تلف الآلات وسوء حالة وسائل النقل قد حالا دون استثمار الارض استثماراً معقولاً ومنظماً، وأرباب العمل الذين ما زالوا يمتلكون مشاريعهم ساندوا الحركات المناهضة للبلشفيكية وأثاروا ارتياب العمال الذين اتهموهم بالتخريب . وعلى الرغم من تدني عدد سكان المدن الكبرى الى أكثر من نصفه في بتروغراد ، و٤٥٪ في موسكو ، و٣٣٪ في عواصم اربعين ولاية ، فان تموينهم وتموين الجيش قد اثارا شجوناً كبرى كادت تقضي على النتائج المرتقبة من التدابير المتخذة. وان الحـــكم الجديد، الذي حرم من آلة جباية الضرائب القديمة ، لم يستطع تمويل المدن والجيوش الا عن طريق المصادرة في الارياف . فلمــــا كان تموين المدن مؤمنـــاً من قبل بفائض انتاج الاملاك الكبرى ، افقد توزيع هذه الاخيرة أسواق المدن ٣/٤ القمح الذي يرد عليها . لذلك توجبت المصادرة .

اما الانتاج الصناعي فقد تـــأخر تأخراً محزناً : ففي السنة ١٩٢٠ لم يبلغ انتاج الحديد المصبوب سوى ٢,٤٪ من معدله في الســـنة ١٩١٣ ، وانتاج الفولاذ سوى ٤٪ ، وانتاج معامل القطن سوى ٥٪ ، وانتاج معـــامل السكر سوى ٥,٨٪ ؛ ولم توازِ قيمة البضـــائع المصنوعة المعدّة للاستهلاك سوى ثُمنها في السنة ١٩١٢ . وكانت نتيجة التعبئة وفقدان العديد من العمال ابان الحرب، ونزوح الكثير من الجياع الى الارياف ، انخفاض عدد العمال ٢٤٪ بالنسبة للمجموع، و ٣٧٪ في اعمال الخطوط الحديدية ، و ٢٤٪ في أعمال البناء .

شيوعية الحرب

في مثل هذه الظروف اعتمدت التدابير التي تميز ما دعي بـ « شيوعية الحرب » . فقد استهدفت هذه الاخيرة « تنظيم الاستهلاك والانتاج تنظيماً دقيقاً ملزماً في بلاد محاصرة » ، ولكنها احدثت في نظام الاقتصاد تغييرات نهائية . فهناك اولاً تأميم كافة المشاريع التي تستخدم خمسة عمال على الاقل ، اذا كان لديها محرك واحد ، وعشرة عمال في الحالات الاخرى . وهذا يعني انتزاع ملكية الصناعة الكبرى ومعظم المشاريع الصغرى والمتوسطة ، واستبدال مجرد الرقابة العمالية بالادارة العمالية ، واسناد ادارة كل مشروع الى مدير تعينه النقابات ويعاونه مجلس عمالي منتخب ، وتنظيم انتاج كل فرع من فروع الصناعة الى ادارات مركزية . فأحدثت حينذاك ادارة حصر الحبوب الرسمية و « لجان الفلاحين الفقراء » المكلفة محاربة النفوذ السياسي الذي كان للزراعيين الميسورين من اصحاب الماشية والمعدات والمحرضين على العصيان والمقاومة ، ومصادرة مخازن الحنطة من الفلاحين الاثرياء . واسندت الى هذه اللجان كذلك مهمة توزيع البذار والتجهيزات الزراعية ، وتحديد الاسعار والاجور ، ومراقبة التعاونيات والاسواق . واخذت تنتظم اخيراً ، كلياً او جزئياً ، مزارع جماعية للانتاج والاستهلاك لم يجاوز عددها ، في السنة ١٩٢١ ، ١ ٪ من كافة الاستثمارات القروية .

الا ان الحرب التي عاثت فساداً ، منذ ست سنوات ، في اغنى الاراضي الزراعية (اوكرانيا) ، لم تخلف فيها سوى الخراب والدمار ؛ فتوجب اللجوء الى فائض انتاج الفلاحين المتوسطين والفقراء والاقتطاع من مؤنهم العائلية ، مما اثار استياءهم وجعلهم يثورون على اعمال المصادرة وينكمشون على انفسهم ؛ فاحجموا عن انتاج كميات تفوق ما يستلزمه استهلاكهم الشخصي ، لا سيا وقد استحال عليهم الحصول على الادوات المنتجة في المصانع والبترول والصابون التي كانوا بحاجة اليها ؛ وانخفضت المساحات المزروعة من ثم ٣٠ ٪ ، ولم يبلغ محصول السنة ١٩٢٠ سوى ثلثي محصول السنة ١٩١٧ ونصف محصول السنة ١٩١٣ . وبعد ان تخلص الفلاحون ، بفضل هزيمة البيض ، من خطر فقدان الارض وعودة النظام القديم ، وقفوا آنذاك من الحكومة موقفاً معادياً . وبلغ اخيراً من زيادة التضخم المالي ان هذه الاخيرة حاولت جهد المستطاع الحد من دور النقد بتنظيمها ، بين العمال ومستخدمي الدولة ، طريقة معادلة مجانية الخدمات المتمثلة ببطاقات خاصة تؤمن المقايضة والدفع عيناً دون ان توقف ، من جهة ثانية ، تيار التضخم وارتفاع الاسعار الجنوني ؛ فدفعت الاجور عيناً ، وسار النقد ، الذي تزايد انخفاض قيمته يوماً بعد يوم ، في طريق التلاشي والزوال .

وهكذا امسى الاقتصاد السوفياتي اقتصاداً طبيعياً ، بفعل تفكك المجتمع والقضاء على القوى المنتجة وندرة المحاصيل واليد العاملة . ولكن مقاطعة خطيرة قامت بين الارياف والمدن ، فصرف النظر عن شيوعية الحرب .

السياسة الاقتصادية الجديدة

في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الأهلية ، وجه النداء الى المبادهة الشخصية من اجل اعادة بنـــاء الاقتصاد . فاستبدلت المصادرات بالضريبة العينية ، وشجعت نهضة الصناعة الصغرى الضرورية لتمكين الفلاحين من تنمية انتاجهم ، واعيدت معها الرأسمالية الى حد ما . انه « انكفاء استراتيجي » لم يكن سوى حيلة مؤقتة ، لان جزءاً من تدابير شيوعية الحرب سيعتمد مرة اخرى وسوف يصبح عنصراً اساسياً من عناصر الخطـــة الخمسية (تأميم ، رقابة الصناعة ، تعبئة العمل) ؛ ولكن تدابير اخرى تتعلق بالشؤون المالية والنقد قد صرف النظر عنها نهائياً . ووضع نظام اقتصاد مختلط صادرت الدولة بموجبه قطاعاً هاماً يشمل وسائل النقل والمصارف والتجـــارة الخارجية والصناعة الكبرى والمتوسطة . وقد استخدمت مشاريع الدولة هذه من جهة ثانية ٨٤،٥ ٪ من مجموع اليد العاملة انتجت ٩٢،٤ ٪ من الانتاج النقدي ، بينما انتج اقل من ١٥ ٪ من اليد العاملة المأجورة ٢،٧ ٪ منه في التعاونيات ، ووفرت المشاريع الخاصـــة – ولا سيما التغذية والجلود – ٤،٩ ٪ من قيمة البضائع بواسطة ٢ ٪ فقط من العمـــال . فيتضح من ثم ان القطاع الصناعي الذي بقي حراً كان ضيقاً جداً .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي اصبحت سارية المفعول في شهر اذار من السنة ١٩٢١ كانت في جوهرها تنازلاً للفلاحين والمنتجين الذين مست الحاجة الى ترغيبهم في الانتاج . فقـد خففت وطأة الضرائب ، وكان للفلاح ، بعد تسديدها ، ملء الحرية في بيـع باقي حصيـده في الاسواق ؛ وعُمل مجدداً ، في الوقت نفسه ، بالاقتصاد النقدي ؛ وأُلغيت المقـايضات المباشرة الالزامية ، وأُجيز لصغار الصناعيين اليدويين – على غرار الفلاحين – بيع مصنوعاتهم بحرّية ؛ واعاد مصرف الدولة ، الذي تأسس في تشرين الاول ، الحسابات الجارية ، والغي تحديد المبالغ الماليـة الممكن اقتناؤها ، وأُجيز انتقـال الاراضي بالارث ، وحظّر بيع العقـارات وسمح بتأجيرها ، واجيز اخـيراً استخدام العمال المأجورين . وفي السنة ١٩٢٤ استبدلت الضريبـة العينية بالضريبـــة النقدية ، وأُوقف تيـار التضخم باصدار نقد جـديد اطلق عليـــه اسم « تشرفونتز » .

وانسجاماً مع مبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة ، لم يعد قانون العمل ، الصادر في السنة ١٩٢٢ ، مبنياً على الزاميـــة العمل (التي يؤكدها دستور السنة ١٩٢٥ مع ذلك) : فهو قد اوقف العمل بها بالنسبة لشطر كبير من السكان، ملغياً « عملياً ان لم يكن قانوناً » احد المبادىء الاساسية التي عمل بها في الفترة السابقة ، وعاد الى بعض مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي ، فاعتـــبر عقد العمل بمثابة عقد بيع لطاقة العمل ، وحددت الاجور باتفاقات جماعية تعقـد بين النقابات وارباب الاعمال ، وواجه القانون حداً ادنى من المكافأة وحمـــاية العامل معاً ونص في الوقت نفسـه على دفع الاجور عن ساعات العمل والقطع المنجزة .

اما الجدة الكبرى في السياسة الاقتصادية الجـديدة فكانت في محاولة تنشيط انتـاج المواد

الاستهلاكية وتنمية « استقلال ومبادهة » مشاريع الدولة ، بحيث تصبح مسؤولة عن ادارتها الخاصة وتؤمن سيرها بمواردها الخاصة ، وقد واجهت تجميع هذه المشاريع في اتحادات تعتمد الطرائق نفسها . وفي اواخر السنة ١٩٢٢ كان هناك ٤٢١ اتحاداً خارج صناعة الفحم الحجري والبترول ضمّ ٣٨٠ منها ٨٤٠٠٠٠ عامل ، وكان اعظمها شأناً اتحـاد صناعات النسيج في « ايفانوفو – فوسنسنسك » الذي ضم ٥٤٠٠٠ عامل ، واستخدم ٢١ اتحاداً اكثر من ١٠٠٠٠ في الاتحاد الواحد . وبات اتحاد الدولة الشكل الرئيسي لتنظيم الصناعة في الدولة السوفياتية .

النتائج

بفضل هذه التنازلات تقدم انتاج الزراعة تقدماً سريعاً . وعلى الرغم من الجفاف الذي قضى في السنة ١٩٢١ على محاصيل اوكرانيا ومناطق الفولغا الوسطى ، متسبباً في حدوث مجاعة رهيبة ، فقد ارتفعت المساحات المزروعة من ٦٣ مليون هكتار في السنة ١٩٢٢ الى ٨٢ في السنة ١٩٢٣ ، و ٨٧ في السنة ١٩٢٤ ، و ٩٤٤٠٠٠٠٠ في السنة ١٩٢٧ . وتحسن الدخل ، وارتفع عدد الماشية من ٤٦ مليوناً في السنة ١٩٢٢ الى ٦٢ في السنة ١٩٢٥ . وبفضل حصادي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ الوفيرين كاد الانتاج يبلغ مستواه في السنة ١٩١٦ . وتفسر سرعة هذه النهضة بالطابع البدائي للزراعة الروسية : فلم تمس الحاجة لا الى رؤوس اموال ، ولا الى آلات ، ولا الى طرائق معقدة ، بل اغري الفلاح الروسي بعودة التجارة الخاصة ، فعاد الى محراثه الخشبي ومنجله . فكان تحسن مصيره من ثم عظيماً جداً اذ ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد مكنته من بيع محاصيله بسعر مرتفع ، وقانون الفلاحين الصادر في السنة ١٩٢٢ ضمن له اقتناء الارض ، واستقرار النقد التدريجي حماه من عودة التضخم الذي كان هو اولى ضحاياه ، فرأى نفسه بعد حصاد السنة ١٩٢٢ الوافر ، الذي اتاح تصدير بعض المحاصيل ، على خير ما يرام منذ الثورة .

كان حدوث نهضة على مثل هذه السرعة امراً مستحيلاً في حقل الصناعة . فقد دمر العديد من المصانع أثناء الحرب واهملت الآلات وصدئت وبقيت دون استعمال . وكانت الحرب الاهلية قد شتتت العمال، فهلكت اكثر عناصر الطبقة العمالية نشاطاً واعظمها وعياً اجتماعياً في ساحات المعارك ، او وزعت على الادارات الجديدة للاشراف عليها . وكان عدد كبير من العمال قد تشتتوا في الأرياف وعادوا مجدداً الى صفوف الفلاحين التي كانوا ينتسبون إليها منذ زمن قريب . أضف الى ذلك ان طلب المواد الاستهلاكية المتزايد واستعادة التجارة الخاصة واقتصاد الكسب نشاطهما قد دفعا بصناعة المواد الاستهلاكية الى الامام ، ولكن الصناعة الثقيلة بقيت مصابة بالشلل . وارتفع الانتاج – مع بقائه متأخراً جداً – ، ففي الصناعات الريفية او اليدوية بلغ ٥٤٪ من مستواه في السنة ١٩١٢ ، وفي الصناعات الصوفية ٥٥٪ ، وفي الصناعات الكتانية ٧٢٪ ، وفي صناعة القطن ، الذي لم تأت مادته الخام الا من تركستان طيلة اكثر من سنتين ، ١٥,٥٪ فقط ؛ وفي الصناعات الاستخراجية ٣٦٪ ، وفي البترول ٣٩٪ ، وفي صناعة استخراج

المعادن التي تعتبر انطلاقتها ضرورية جداً لتصنيع البلاد لم يبلغ سوى ٧٪ في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٣ لم يستعد مجموع الصناعة سوى ٣٤٪ من طاقتها . وجملة القول ان الزراعة بلغت ٣/٤ انتاجها قبل الحرب بينما لم تبلغ الصناعة سوى ١/٤ انتاجها فقط .

يرد ذلك الى ان السياسة الاقتصادية الجديدة لم تستلزم ، اكراماً للعامل ، تنازلات شبيهة بتلك التي استفاد منها الفلاح . فان طرائق المحاسبة الجديدة التي فرضت على الصناعة ، والزام المشاريع بان تكتفي نفسها بنفسها قد حرماها من اعتمادات الدولة المالية ، بينما ارغمتها الحاجة الى دفع الاجور عيناً على تصفية مخزوناتها في السنة ١٩٢١ بأسعار منخفضة نسبياً ، ادنى من اسعار الانتاج . ولذلك عمدت المشاريع ، للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتقها ، الى تسريح شطر من المستخدمين ، فارتفع عدد العاطلين عن العمل من ١٥٠ الفاً في تشرين الاول ١٩٢١ الى ٦٥٠ الفاً في كانون الثاني ١٩٢٣ و ١,٢٤٠,٠٠٠ في كانون الثاني ١٩٢٤ ، لا سيما في منطقتي موسكو وبتروغراد . وتدنى عدد النقابيين من ٨,٤٠٠,٠٠٠ في تموز ١٩٢١ الى ٤,٥٠٠,٠٠٠ في تشرين الأول ١٩٢٢ ولم يرتفع ثانية الى ٥,٥٠٠,٠٠٠ الا بعد مرور سنة كاملة .

ولم تلبث ان برزت نتائج اخرى للسياسة الاقتصادية الجديدة سبق للينين ان ارتقبها منذ السنة ١٩٢١ .

« اذا نحن تكلمنا عن التجارة الحرة ، فهذا يعني تشجيع الاحتكارات ، كما يعني استبدال الاقتطاعات العينية بالضرائب ان طبقات المحتكرين ستغدو اقوى واعظم شأناً منها من ذي قبل » .

والواقع هو ان ازدهار الزراعة عاد بالفائدة على اثرياء الفلاحين وقد شوهد في الارياف تميز متزايد مطرد بين الاثرياء والفقراء . فقد هبط البعض الى دون المستوى الضروري للحفاظ على استقلالهم ، واضطروا الى تأجير اراضيهم وسواعدهم لمن هم اوسع ثروة منهم ؛ ومنذ السنة ١٩٢٣ استخدم ٤٠٠,٠٠٠ فلاح و ٦٠٠,٠٠٠ عامل مأجور ، وفي السنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ كان هناك ٥,٨٠٠,٠٠٠ عامل زراعي ، واتسمت هجرة الفلاحين الفقراء الى ما وراء الاورال أو الى المدن حيث رفعوا عدد العاطلين عن العمل .

وفي الصناعة قضت الحاجة الى الانتاج الجدي بنقل الادارة الى « اختصاصيين » ينتسبون الى الطبقات الحاكمة القديمة ، فاعطوا صلاحيات واسعة تتناول الاستخدام والاجور والتسريح. أما التجارة الداخلية ، واعني بها شراء الاتحادات والتعاونيات للخامات التي تحتاج اليها وتوزيع ما يصنع منها ، فقد كانت حرة وسيطر عليها (بنسبة ٨٣٪ في اوائل السنة ١٩٢٤) رجال الاعمال السابقون وجماعات جديدة ايضاً من المضاربين والمغامرين الذين فرضوا وجودهم وتسللوا الى التعاونيات التي امسى بعضها مجرد مشاريع خاصة . وقد انفق هؤلاء دون حساب وحققوا ثروات طائلة هربوا منها قسماً الى الخارج . ويروي « كراسين » ان موسكو استعادت وجه ما قبل الحرب بملبها الليلية ومقاهيها ومقامرها وبغاياها وسائقي سياراتها العمومية وخدام مقاهيها الذين حيوا زبائنهم من جديد بلقب « بارين » .

ازمة المقص

واخيراً اشتد التوتر بين الصناعة والزراعة الذي لم تتوفق السياسة الاقتصادية الجديدة الا الى اخفائه بظواهر كاذبة فترة من الزمن . وفي اواخر صيف السنة ١٩٢٣ انفجرت أزمة المقص . فان التفاوت بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية ، الذي اعتقد المسؤولون بانهم تمكنوا من ايقافه ، قد ازداد بروزاً يوماً بعد يوم . فكانت اسعار الجمل والمفرق للمنتجات الصناعية ، في شهر تشرين الاول ، ١٨٧ و ١٨١ ٪ بالنسبة لمستواها في السنة ١٩١٣ ، واسعار الجمل والمفرق للمحاصيل الزراعية ٥٨ و ٤٩ ٪ . وعلى نقيض الازمات السابقة التي كانت منذ السنة ١٩١٧ ازمات حاجة وعوز ، فالمخازن آنذاك كانت ملأى والحصاد وفر فائضاً هاماً من المحاصيل الزراعية . فليست علة الازمة من ثم نقصاً في الانتاج بل استحالة تأمين مقايضة المنتجات الصناعية والزراعية . فالفلاحون ، على الرغم من حاجتهم ، كانوا عاجزين عن ابتياع المنتجات الصناعية الباهظة الثمن . ومن جهة ثانية برز قلق العمال باضرابات واسعة انفجرت تلقائياً في الصناعة الثقيلة . فبات لزاماً إعادة الرقابة على اسعار الجمل ولا سيما المفرق التي سلت من الرقابة بفعل وجودها في ايدي التجارة الخاصة ، وتخفيض عدد الوسطاء ، فألقي القبض على الوف المضاربين والمغامرين وأبعدوا عن موسكو . وفي أواخر السنة ١٩٢٣ خفت حدة أزمة المقص . ففي سنتين متواليتين اتاح حصاد وفير تصدير كميات هامة افضى الى رفع الاسعار الزراعية في الوقت الذي ادى فيه تقلص الديون والتدابير الرسمية المتخذة لمراقبة الاسعار الى تخفيض الاسعار الصناعية. ولكن الانتاج الصناعي في السنة ١٩٢٣ لم يبلغ بعد سوى ضعفه في السنة ١٩٢٢ (اسوأ سنة منذ الثورة) ، والصناعة الثقيلة ، اكثر قطاعات الاقتصاد صعوبة ، لم تجاوز ٣٤ بالمائة من مستواها في السنة ١٩١٣ .

في السنوات التالية ، واصل الانتاج الزراعي تقدمه ، ولكنه لم يبلغ في السنة ١٩٢٧ الا ٧٢٧ مليون قنطار ، اي اقل من انتاج السنة ١٩١٣ بـ ٤٠ مليوناً ، بينما ارتفع عدد السكان ١٠ ملايين نسمة وبلغت نسبة الارتفاع ٣ ملايين نفس كل سنة : وفي السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ استقر الانتاج حوالي هذا الرقم بسبب حد الفلاحين من نسلهم بعد ان لمسوا ان الحبوب لا توفر لهم كسباً وفيراً . وبات تموين المدن اكثر صعوبة يوماً بعد يوم بسبب نقص الحبوب المرسلة الى الاسواق التي لم تجاوز ١١٪ في السنة ١٩٢٨ (مقابل ٢٥٪ في السنة ١٩١٣) . فتكشفت السياسة الاقتصادية الجديدة من ثم عن عجزها عن تنمية الاشكال الزراعية الانتاجية ، وباتت البلاد على « ابواب المجاعة » . وزادت حدة التفاوت الاجتماعي ، فاكترى الفلاحون الميسورون مزيداً من الاراضي واليد العاملة وجمعوا بين ايديهم استخدام الأرض ووسائل الانتاج . ففي السنة ١٩٢٧ كان لدى ٦ ٪ من الاستثمارات الزراعية ٥٨٪ من الحبوب المعدة للتجارة ، وكانت الاستثمارات « الفقيرة » سائرة نحو الزوال . فتكونت بسرعة من ثم بورجوازية قروية كانت خطراً على النظام بمصالحها الاقتصادية ونزعاتها الايديولوجية .

في سبيل استمالة هذه الطبقة اضطرت الحكومة الى رفع سعر شراء القمح كل سنة ، جماعة حياة سكان المدن وتوازن الموازنة ، وبالتالي تصنيع البلاد ، اشد صعوبة سنة بعد سنة ، فبات الكولاك ، بفضل المخزونات التي كدسوها ، قادرين في السنة ١٩٢٨ على تجويع المدن . اما الانتاج الصناعي ، اذا استثنينا الطاقة الكهربائية ، فلم يحقق سوى نتائج متوسطة ، وكانت الصناعة الثقيلة متأخرة بصورة خاصة . واذا اخذنا تزايد عدد السكان بعين الاعتبار ، رأينا استهلاك الفرد ينخفض في كافة الحقول بالنسبة للسنة ١٩١٣ ، ونقص البضائع يتزايد اكثر فاكثر ، واسعار الكلفة ترتفع ارتفاعاً كبيراً (اعلى منها في الاسواق العالمية بمرتين ونصف على الرغم من ان الاجور كانت اكثر تدنيا) بسبب دروس المعدات وبعثرة المواد الخام والنفقات الادارية . ولم يكن الوضع المالي احسن حالاً : فالدولة لم تستطع سد عجزها الا بقروض عقدتها بفوائد مرتفعة جداً لدى الكولاك الذين تعاظم تأثيرهم الاقتصادي بفضل ذلك، وباصدار اوراق نقدية خفضت قيمة الروبية ، وبالتالي قيمتها الشرائية .

« السياسة الاقتصادية الجديدة » الدبلوماسية

وخاب كذلك الامل في الحصول على رؤوس الاموال من الخارج. فبموازاة السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل ، اعتمدت سياسة اقتصادية جديدة في السياسة الخارجية . ومع ارجاء لينين نجاح الثورات البروليتارية الخارجية ، فانه تدارك ان روسيا اعجز من ان تتطور داخلياً وتواجه حرباً خارجية في آن واحد ؛ كما ادرك اهمية مكسب الوقت بالنسبة لها ؛ وهذا ما جعله يوقع في « برست ليتوفسك » « معاهدة تلسيت » التي عيره خصومه بها . ومع ان حروب التدخل قد اثبتت له بطلان ارتجاء المساعدة من البلدان الرأسمالية، فانه قد سعى لاعادة العلائق الطبيعية بالدول الاخرى الى حالها . وقد تحددت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة بالمفاوضات التجارية مع انكلترا في ١٩٢٠ – ١٩٢١ ولا سيا بمعاهدة « راپالو » في السنة ١٩٢٢ – التي حطمت حصار الدول لروسيا – وبمعاهدات الصداقة والحياد التي عقدت مع البلدان المجاورة ، وبالاسهام في المؤتمرات الدولية المنعقدة باشراف جمعية الامم ، الخ . ولكن هذه الجهود لم تضع حداً للعداء الذي استهدف روسيا ، حتى في آسيا ، حيث عقدت معاهدات مع تركيا وايران وافغانستان تخلت فيها روسيا عن « المعاهدات غير المتساوية » وعن الامتيازات التي كان الحكم القيصري قد حصل عليها ؛ وهي معاهدة السنة ١٩٢٣ مع « صن يات صن » وحدها ما اتاح لروسيا ان تلعب دوراً ناشطاً خارج حدودها . ثم اعترفت معظم الدول الكبرى والصغرى بحكمها في السنتين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، ولكنها بقيت منعزلة عملياً . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان فشل محاولة الثورة البلشفيكية في المانيا في السنة ١٩٢٣ ، بعد ازمة الرور ، قد جاء دليلا على ان الآمال في اندلاع الثورة في اوروبا كانت سابقة لاوانها .

فقد اثبت الاختبار من ثم ، على الصعيد السياسي والصعيد الاقتصادي معاً ، ان الاتحاد السوفياتي يجب الا يعتمد الا على نفسه .

خلال السنوات التي شكّلت، منذ مرض لينين، ما عرف بفترة الخــلو، بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٩، أعدّ، تحت تأثير مصاعب السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل وفشل السياسة الاقتصادية الجديدة الدبلوماسية، الحل الذي سيقرّر اعتماده، اعني به حل « الاشتراكية في بلاد واحدة ».

تخطئة السياسة الاقتصادية الجديدة

ان عداء الحكومات والطبقات الحاكمة، التي اعتبرت السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة اقرار بالضعف، والخطوة الاولى التي خطاها « كلب اوروبا الكلِب » نحو « العودة الى العقل »، والمساعدة والحماية اللتين توفرتا للمهاجرين، والحملات الصحفية المستمرة، وذكريات حرب التدخل، وضعف الاحزاب الشيوعية الخارجية الذي خيب الآمال، كل ذلك يفسر وقوف الحكم السوفياتي الدائم، طيلة هذه الفترة، موقف الحذر من العالم الرأسمالي، وكابوس الخشية من التحالف المناهض له الذي تخيل له قيامه في كل يوم. وفي كافة مجموعات الوثائق الدبلوماسية السوفياتية ما يثبت هذه الحالة النفسية. فقد ُظنّ بمشروع « داوز » انه يعدّ « جبهة متحدة من الدول الرأسمالية ضد الاتحاد »، وباتفاق لوكارنو انه يطلق أيدي المانيا في الشرق « لمواصلة سياسة تطويق الاتحاد السوفياتي ». وفي السنة ١٩٢٧ اثر قطع العلاقـــات الدبلوماسية بين بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي، ومقاطعة « تشان كاي تشك » للشيوعيين الصينيين قلقاً وجزعاً كبيرين، فصرح ستالين ان « المسألة الهامة اليوم هي خطر حرب استعمارية جديدة »؛ وقد اضاف الى ذلك قوله: « ان التعايش السلمي بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الرأسمالية، الذي قام حتى الآن، قد دخل في التاريخ ».

توفقت السياسة الاقتصادية الجديدة الى انهاض الزراعة واستمالة الفلاحين الى النظام الجديد والدفع بالصناعة الى الامام؛ ولكنها تسببت في قيام طبقة قروية ميسورة وبورجوازية مؤلفة جزئياً من أعضاء الطبقات الحاكمة القديمة لعبت دوراً متزايد الاهمية في الحياة الاقتصادية. فلم يتأخر بناء الاشتراكية فحسب، بل ارتسمت في الافق عودة النظام البائد المهجومية. بينما اتضح ان الطبقة العمالية التي قامت بالثورة وكانت خير حماتها لم تستفد استفادة تذكر من النظام الاقتصادي؛ واخيراً كانت الصنـــاعة الثقيلة، المعول عليها في بناء مجتمع اشتراكي مستقل ومزدهر، اعجز من ان تتقدم، في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة، تقدماً هاماً وسريعاً، بسبب افتقارها الى رؤوس الاموال في الدرجة الاولى.

انعكست كافة هذه المتناقضات في تضارب الاتجاهات داخل الحزب الشيوعي نفسه حين افقده موت لينين زعيماً كبيراً اعترف بفضله كافة الاعضاء. وبعد سبع سنوات في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة وجد الاتحاد نفسه امام مأزق؛ فانطلاقة الزراعة اعاقتها تجزئة الاراضي وفقدان المعدات العصرية، والمنتجات الزراعية والصناعية لم تتوفر للاسواق الداخلية، وتدني الصادرات هدد بالحد من استيراد الخامات الضرورية، والتوتر بين المدن والريف زادت

حدته ، وروسيا عجزت عن توفير رؤوس الاموال التي كانت بحاجة اليها لتنمية اقتصادها ، لذلك اضطر النظام السوفياتي الى التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة خوفاً من ان يرغم على اعادة نظام رأسمالي صرف ، وان يرغم من ثم على الزوال . لذلك فرضت اعتبارات السياسة الداخلية والخارجية هذه ،التبديل الذي اقره المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي حين شرع في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى .

الفصل الثاني

الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى
الانكماش والتنظيم الاقتصادي الجديد

١ – الخطط الخمسية

هي الاسباب العملية ، لا الاسباب النظرية ، ما فرضت سياسة الخطط الخمسية : المنفذ الوحيد الذي كان امام الحكم السوفياتي للخروج من مأزق السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو حل متأخر وشبه ميؤوس منه يفسّر طابعه الجذري منذ البدء .

اثبتت الاملاك الصغرى المألوفة انها غير خليقة بزيادة الانتاج والطاقة الانتاجيـــة ، ولن يكون خليقاً بها سوى استثارات زراعيـــة رسمية كبرى او تعاونيات تستخدم آلات متقنة وتعتمد طرائق علمية . وكي توضع في تصرفها معـــدات عصرية وفيرة ، من جرارات ومحاصد ودرّاسات واسمدة كيميائية ، وكي يؤمن كذلك استقلال البلاد ، يقتضي صناعة قوية ولا سيا في حقل استخراج وانتاج الحديد والحديد المصبوب والفولاذ ؛ وسوف يتيح استخدام الآلات في الزراعة تزايد الانتاج بيد عاملة اقل عدداً ، فيتحول العمال الذين يستغنى عنهم الى الصناعة ، ويمكن اذ ذاك رفع مستوى الجماهير القروية والمدنية ، وازالة الاختلافات جزئياً بين المدن والارياف ، وجعل الانسان سيد الانتاج لا مقيدا بقوانين الاسواق التجارية .

اعداد الخطة

هذا هو البرنامج الذي اتجـــه اليه الحزب الشيوعي خلال السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، فقد وقف ستالين موقفاً عدائياً صريحـــاً من الاقتصاد القروي الصغير في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٢٩ بمقـاله الشهير ، « سنة الازمة الكبرى » ، الذي برر التصنيع وعلله . وسوف يبدأ حينذاك الاختبار الكبير الاول للتخطيط الممد « لان يحدث ،

على مستوى قارة وفي اطارها ، انظمة اقتصادية جديدة » . وسينفذ التصنيع والتأميم لمصلحة الجماعات في وقت واحد ، وفاقاً لتصميم واضح مدروس بكل دقة . وقد سبق ، منذ سنوات عدة ، ان بوشر جمع وثائق احصائية ، وان وضعت برامج اقتصادية لهذا الفرع او ذاك من فروع الصناعة ، وان اسند منذ السنة ١٩٢٠ الى لجنة الكهربة الروسية الشاملة (غويلرو) ، ومنذ السنة ١٩٢١ الى لجنة مجلس العمل والدفاع (غوسبلان) اعداد تصميم شامل واحد ؛ وقد استمرت هذه الاعمال والدروس حتى بعد ان افضى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة الى ارجاء كل تخطيط .

مـا ان تقرر « العدول عن حافز المنافسة الرأسمالية » ، حتى عمد الغوسبلان ، بالاتفاق مع لجان التصميم المؤلفة في المناطق (اوبلبلان) والدوائر (رايبلان) والمدن (غوربلان) وخلايا المشاريع ، الى مباشرة عمل مراجعة الدروس السابقة وتنسيقها . فلم تكن الخطة الخمسية الاولى من ثم مرتجلة ارتجالاً ، اذ ان اعدادها القطري استغرق سبع سنوات واعدادها التقني استلزم سنتين .

بعد اقراره « شمول التصميم كافة النشاطات الصناعية » ، اتخذ الحكم السوفياتي قراراً ثانياً بالغ الاهمية : حصر الجهود في القطاعات التي تتحكم بكافة القطاعات الاخرى : الطاقة ، الصناعة الثقيلة ، صناعات المواد الانتاجية التي سوف تتيح ، في المستقبل ، زيادة المواد الاستهلاكية بسرعة ، واضعاً بذلك رفع مستوى معيشة السكان في المرتبة الثانية . « وبعد مدة طويلة اثبت هذا البرهان انـه ينطوي على مزيد من الفطنة والفعالية » (الاب شامبر) ، ولكن الصعوبات التي اصطدم بها كانت عظيمة جداً : وفي الدرجة الاولى الافتقار الى رؤوس الاموال واحجام العالم الرأسمالي عن الاقراض ، الذي جعل استيراد التجهيزات بكميات كبرى امراً مستحيلا . فتوجب البحث من ثم عن الوسائل الضرورية لبناء صناعة قوية في الموارد الداخلية دون غيرها ، وتطوير الاقتصاد في استقلال اقتصادي حقيقي . وتوجب كذلـك ، من جهة ثانية ، تحقيق تصنيع سريع وتأميم زراعي معا ، اي احداث ثورة اجتماعية عميقة في هذا الحقل . واخيراً ، في الفترة التي تلت السنة ١٩٣٠ ، فرض خطر الحرب ومستلزمات الدفـاع خطوة سريعة جديدة في التصنيع وتحويرات غير مرتقبة في التصاميم الجاري تنفيذها . ولـكن هذا التنفيذ قد غير شكل العالم في سنوات معدودة ؛ ففي غضون عشر سنوات جعل من بلاد متخلفة دولة اقتصادية عظمى ؛ وقلب في الوقت نفسه نظام المجتمع السوفياتي رأساً على عقب .

الخطة الخمسية الاولى
١٩٢٨ - ١٩٣٣

لحظت الخطة (بياتيلتكا) ان مجموع الانتاج سيضاعف ، ولكن من حيث هي استهدفت تصنيع البلاد ولاسيا تنمية الصناعة الثقيلة بنوع خاص ، فقد توجب ان ينتقل نصيب الصناعة من ٦٠٠ ٨ مليون روبية الى ٨٠٠ ٢٥ اي بزيادة ٣٠٠٪ ، ونصيب الكهرباء من ١٠٠٠ مليون الى ٥٣٠٠ مليون اي بزيادة ٥٣٠٪ ؛ اما نصيب الزراعة فلن ينتقل الا من ٢٨٫٧٠٠٫٠٠٠ الى ٣٨٫٩٠٠٫٠٠٠

أي بزيادة ٣٦ ./. فقط . وقد اختلفت نسبة الزيادة في كل فرع من فروع الصناعة : ٣،٣ في وسائل الانتاج ، و ٢ فقط في المواد الاستهلاكية ، وعلى صناعة التمدين ان تزيد طاقتها الانتاجية ثلاثة اضعاف ، والصناعة الكيميائية خمسة اضعاف ، وصناعة مواد البناء ثلاثة اضعاف ونصف الضعف ، وصناعة انتاج المحروقات الجامدة ضعفين ونصف الضعف . وسوف ينتقل عدد عمال الصناعة من ١١ الى ١٦ مليوناً . وسوف يؤمن التمويل ، الذي سيستلزم ٨٠ مليار روبية ، من زيادة قيمة العمل القومي : كل سنة تقتطع الموازنة ٣٠٪ من الدخل القومي لتوظف في المشاريع، وتضاف الى ذلــك القروض التي يؤمنها التوفير وزيادة الصادرات على الواردات الضرورية بغية التمكين من شراء الادوات اللازمة من الخارج (سيتوجب تصدير خمسة الى ثمانية ملايين طن حبوباً) .

يجب ان يحقق هذا التصنيع في اطار الوحدات الاقتصادية الكبرى : المشاريع والمناطق . وسوف يكون للمصانع الجديدة اتساع وطاقة اهم المصانع الاميركية : محطة دنيبر الكهربائية ، المجموعات التمدينية في ماغنيتوغورسك وكورنتسك وكريفوي – روغ وزابوروريه ، ومصانع الجرارات في ستالينغراد ، ومصـــانع الآلات الزراعية في روستوف ونيجني – نونفورود ؛ وسوف تنشأ مراكز صناعية جديدة واستثمارات منجمية جديدة في الشرق ، في الاورال وآسيا، بعيداً عن العواصم والحدود ، في ماغنيتوغورسك وكوزنتسك وقاراغندا ، الخ ...

تحقيقها

كان تحقيق هذه الخطة الاولى ناقصاً وغير متساو وتميز بتوقفات فجائيـــة وصعوبات غير مرتقبة نجمت اما عن حصاد سيء ، واما عن الازمة العالمية التي خفضت حجم وقيمة التجارة الخارجية الى مستوى متدن جداً . وجاء النقص في اليد العاملة ، المؤهلة وغير المؤهلة على السواء ، ووسائل النقل للتجارة المتزايدة ، يزيد في الطين بلة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نتائج السنة الاولى، التي فاقت كل التقديرات ، قد ولدت تفاؤلاً عظيماً حمل على الاسراع في تنفيذ الخطة واطلاق صيغة «تحقيق الخطة في اربع سنوات»؛ ولكن سرعان ما توجب التخلي عن هذه الصيغة امام الاستياء الذي اثاره الاسراع في التأميم وانتزاع الملكية وانخفاض مستوى المعيشة الذي فرضه هذا المجهود . وخلال السنة الثانية انتهت بعض القطاعات الهامة ، كالفحم الحجري والفولاذ والحديــــد المصبوب ، الى عجز جسيم بالنسبة للتقديرات ؛ ولكن الوضع تحسن خلال السنة الثالثة حين بوشر العمل في بعض المصانع الكبرى ، وحين ادت زيادة الانتاج الزراعي ، بفضل استخدام الآلات ، الى جعل التموين اسهل منالاً . وجملة القول ان النتيجة النهائية انطوت على بعض التفاوت : اذا ما تحقق مشروع صنع الآلات بنسبة ١٨١،٢٪ ، والتجهيز الكهربائي بنسبة ١٣٦./. ، وانتاج البترول بنسبة ١٠٢٪ ، فان استخراج الفحم الحجري لم يحقق الا بنسبة ٨٦./. والفولاذ بنسبة ٥٧./. والحديد المصبوب بنسبة ٦٢./. والصوفيات بنسبة ٣٤٪ (نتيجة لابادة المواشي) ، والسكر بنسبة ٣٢ بالمائة . اما الاموال الموظفة ، فاذا بدا انها وظفت ١٠٠./. بالارقام المطلقة ،فان ارتفاع الاسعار الذي بلغ ٣٢ بالمائة

(بينا قدّر انها ستنخفض بنسبة ٢٣ ./·) قد كذّب كافة التقديرات .

الخطتان الخمسيتان الثانيـة والثالثة

بينا ضحي بكل شيء في الخطة الخمسية الاولى على مذبح ما اعتبر جوهرياً : الصناعة الثقيلة وزيادة المساحات المزروعة ، على حساب فروع الانتاج الاخرى : الصناعة الخفيفة ، وسائل النقل محاصيل الزراعة ، الخ . ، تميزت المرحلة التالية بتخطيط كافة قطاعات الاقتصاد تخطيطاً اكثر تساوياً على الرغم من ان بعضها قد اعير اهمية خاصة . يضاف الى ذلك ان تحقيق الخطة قد اصبح اكثر سهولة بفضل اعتمادات اكثر وفرة وتمويل اكثر تيسراً .

في آخر الخطة الثانية (١٩٣٣ — ١٩٣٧) ازدادت الصناعة الثقيلة ، منذ السنة ١٩٢٨ ، ٦٫٩ اضعاف والصناعة الخفيفة ٣٫٩ اضعاف . وبـلغ تحقيق الخطة العام ١٠٢ ./· ، ولكن التوزيع كان على بعض التباين : ١٠٧./· في صناعة الاحذية و ١٠٤./· في صناعة السكر ، ١٠٠./· في صناعة تصفيح المعادن و ١٠٤./· في صناعة الفولاذ ، و ٩٦./· في الكهرباء ، و ٩١./· في الحديد المصبوب ، و ٨٩./· في استخراج الفحم الحجري ، و ٦٤./· فقط في صناعة القطنيات و ٤٦./· في صناعة الصوفيات . أما الخطة الثالثة المطلوب منها إنماء صناعات التخصص ، ولا سيما الصناعات الكيميائية ، فكان مقدراً لتقدمها ان يكون اعظم سرعة من تقدم الخطتين السابقتين ؛ ولكن الحرب العالمية الثانية اوقفت تحقيقها الذي ربما كان بلغ ٧٠./· في السنة ١٩٤١ على الرغم من ارتفاع النفقات العسكرية ارتفاعاً كبيراً (منذ السنة ١٩٣٦) .

النتائج في السنة ١٩٤٠

حين ادخل الهجوم الالماني الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية ، كان التصنيع واقعاً راهناً والتأميم الزراعي امراً منجزاً عملياً ؛ فألغيت التجارة والصناعة الخاصة ، واضطربت كافة علائق الدولة الصناعية : لقد غدا الاتحاد الدولة الاقتصادية الثالثة في العالم والثانية في اوروبا ، وغدا الدولة الثانية في العالم في حقل انتاج الحديد والبترول والذهب ، والثالثة في حقل انتاج الطاقة الكهربائية والحديد المصبوب والفولاذ والقطن ، والرابعة في حقل انتاج الفحم الحجري ومحركات السيارات ، الخ . ولعل خير مثل على هذا التطور انطلاقة الكهربة التي قفزت من انتاج ٢٥٠٠ مليون كيلوات ساعة في السنة ١٩٢٨ الى ٤٠ ملياراً في السنة ١٩٣٨ . وقد انتجت هذه الطاقة معامل حرارية واسعة ، ومعامل مائية ايضاً لأن اهمها معمل الدنيبر السفلي الذي انشىء بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٢ والأمر تسيير ٩ عنفات بقوّة ١٠٠٫٠٠٠ حصان ، وحدث الشيء نفسه في صناعة المطاط — الشبه المعدومة حتى هذا التاريخ — التي سدّت نصف الحاجـات ، وقد استخدمت النباتات الصمغية المبلدة وانتجت المطاط التركيبي .

وحسّنت وسائل النقل تحسيناً عظيماً ، ولكنها ما زالت احد عوائق الاقتصاد الرئيسية . وحسنت كذلك شبكة الأقنية والانهر بقنـاة البلطيك — البحر الابيض التي فتحت في السنة ١٩٣٣ ، وقناة موسكوفا — فولغا التي انجزت في السنة ١٩٣٧ وجعلت من موسكو مرفأ نهرياً

كبيراً ، ولكن وسيلة النقل الرئيسية كانت السكك الحديدية. فقد انجزت اعمال كبرى جددت الخط الحديدي عبر سيبيريا بين اومسك وتشليابنسك ، والخطوط الحديدية بين موسكو ولينينغراد والـ « دونباس » ، وبين اركانجلسك وموسكو ، وأعيد بناء الخط الحديدي بين موسكو وخاركوف» وتحقق خط «ور كيب» وخطوط الاورال - كوزنتسك ، وقاراغندا - بالكاش ، والاورال - قاراغندا ، ووضع اخيراً مشروع خط ستراتيجي من شأنه تسهيل استثمار وادي الـ « آمور » الاسفل بغية ربط بايكال بالمحيط الهادي ، هو خط بايكال - آمورسكي - ماجيسترال .

الميزات الجديدة لهذه الانطلاقة الصناعية

تبدل وجه هذه الصناعة تبدلا كبيراً لا لأن اهميتها المطلقة قد ازدادت الى حد بعيد فحسب ، بل لأن نظامها وتوزيعها الجغرافي قد انقلبا رأساً على عقب ايضاً. فان صناعة انتاج المواد الاستهلاكية التي كانت في السنة ١٩١٣ ضعف صناعة مواد الانتاج والتي ما زالت في السنة ١٩٢٩ تفوقها بنسبة ٥٠ بالمائة ، لم تبلغ في السنة ١٩٤٠ سوى ٦٧ بالمائة منها اذ ان نسبة الزيادة قد بلغت ٢٢ في مواد الانتاج و ٦٫٥ فقط في المواد الاستهلاكية . وزاد الانتاج الزراعي ٥٧ بالمائة بالنسبة للسنة ١٩١٣ (٣٢ بالمئة للحبوب ، ٩٨ بالمائة الشمندر السكري، ٢٨١ بالمائة للقطن)، ولكن الانتاج الصناعي زاد بنسبة ٧١٤ بالمائة . أما مركز الاتحاد في التجارة العالمية ، الذي كان ابداً محدوداً ، فقد تضاءل اكثر فاكثر : بعد ان تدنى الى ١٫٤ بالمائة من التجارة العالمية ، ارتفع الى ٢٫٣ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ثم عاد فهبط الى ١٫٣ بالمائة في السنة ١٩٣٧ ، وكان ذلك نتيجة الازمة العالمية وتزايد الاستهلاك الداخلي الذي لم يترك للتصدير سوى ٠٫٨ بالمائة من الانتاج القومي مقابل ١١٫٦ في السنة ١٩١٣ . وهناك تبدل آخر يظهر تطور النظام الاقتصادي في البلاد ، اعني به تزايد نسبة المنتجات المصنوعة في الصادرات ، التي ارتفعت من ٢٩٫٤ بالمائة في ١٩٠٩ - ١٩١٣ الى ٦٨٫١ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، وفي الوقت نفسه تزايد نسبة استيراد الخامات .

ويزيد في أهمية هذه الانطلاقة انها صادفت في الزمن الأزمة الاقتصادية الدائمة التي ثقلت وطأتها على العالم الرأسمالي ، حين هبط فيه الانتاج بسرعة وبشكل محسوس لم يعرفها من ذي قبل . ففي السنة ١٩٢٨ بلغ الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة ٤٤٫٨ بالمائة من الانتاج العالمي ، وفي المانيا ١١٫٦ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى ٩٫٣ بالمائة ، وفي روسيا ٤٫٧ بالمائة ؛ وفي السنة ١٩٣٢ تغيرت النسبة في كل من هذه الدول كما يلي : ٣٤٫٤ ، ٨٫٩ ، ١١٫٣ ، ١٣٫١ بالمائة . ويتضح من ذلك ، خلال السنوات العشر الممتدة بين اوائل الازمة والحرب العالمية الثانية ، ان العالم الرأسمالي لم يستطع بلوغ مستوى الانتاج في السنة ١٩٢٩ الا بصعوبة كبرى ، بينما رفع الاتحاد السوفياتي مستواه مرّات عدة . وبينما لم تبلغ اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، خلال عهد انطلاقتها الكبرى ، سوى نسبة زيادة سنوية تقارب

٥ بالمائة ، حقق الاتحاد السوفياتي بين السنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٤٠ زيادة ١٣ – ١٤ بالمائة سنويا ، اي ضعفين وثلاثة أضعاف واربعة أضعاف نسبة الزيادة الطويلة الأجل في البلدان الرأسمالية . وان مقارنة هذا الرقم بارقام اوروبا الغربية التي كان معدل الزيادة فيها ٣,٥ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٢٩ ، وبرقم اوروبا جمعاء (باستثناء الاتحاد السوفياتي) بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٣٨ ، حيث تراوح معدل الزيادة بين ١,٤ و ١,٧ بالمائة ، لدليل على ان هذا التقدم كان بالغ السرعة .

احرز التقدم بفضل اعداد الاختصاصيين بتعليم تقني تأسست مدارس كثيرة بغية توزيعه ، والاستعانة باكثر من ٢٠٠٠٠ فني واختصاصي اجنبي ، الماني او اميركي – من امثال « هيو كوبر » الذي وضع التصاميم لسدّ الدنيبر – ، وتنظيم العمل تنظيماً عقلياً جعل عامل المناجم « ستاخانوف » يستخرج اكثر من ١٠٠ طن فحماً حجرياً (مقابل معدل ٦,٥) في يوم عمل واحد ، و « المنافسة الاشتراكية » التي دفعت ، في كافة فروع الصناعة ، الى ضرب ارقام إنتاجية قياسية .

لم يتوقف الاتحاد السوفياتي من ثم في مراحل الثورة الصناعية . فحتى ذاك التاريخ لم تحقق البلدان الزراعية تصنيعها الا ببطء ولم تتوفق الى ذلك الا بالارتباط مالياً بالدول الرأسمالية المتقدمة ؛ اما الاتحاد السوفياتي فقد بات في السنة ١٩٣٩ الدولة الصناعية الثالثة في العالم دون ان يضحي بشيء من استقلاله لمصلحة الدائنين الأجانب ، وبات لديه الآن المرتكز الصناعي المتين اللازم لكل دولة عسكرية . الا ان مستوى الانتاج بالنسبة للشخص الواحد ما زال ادنى منه في البلدان الصناعية الأخرى الى حد بعيد : ٣,٤ مرات اقل منه في الولايات المتحدة ، ٢,٧ اقل منه في انكلترا ، نصفه في المانيا ، ادنى منه قليلاً في فرنسا .

وقامت الجدّة الكبرى اخيراً في الطابع النظامي والشامل الذي ارتداه تدخل الدولة في الاقتصاد .

فحتى ذاك التاريخ أقرت بعض انواع الرقابة خلال الحرب وبذلت الجهود في كافة الدول المحاربة لتوجيه الاقتصاد ، ولكن هذه الرقابة وهذه الجهود لم تكن سوى حيل فرضتها الظروف وقد اهملت منذ توقف الأعمال الحربية . وحين اقدم الاتحاد السوفياتي على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، كان هو الدولة الاولى التي تتولى ، عن قصد وتصميم ، وفي ايام السلم ، رقابة مجموع نظامها الاقتصادي وإعادة تنظيمه . فاعطى بذلك مثلاً سارت عليه دول كثيرة فيما بعد . يضاف الى هذا ان الهدف هنا لم يكن تنسيق نشاط اقتصاد بلاد في إطار النظام القائم فحسب ، بل تحويله كلياً وتبديل النظام الاجتماعي باكمله .

٢ – تحول قارة

ادى التصنيع والتأميم الى تحول عميق في الشكل الطبيعي « للجزء السادس من العالم » الذي يؤلفه الاتحاد السوفياتي ، فقد انقلب توزيع الكتل البشرية وتوزيع مراكز الانتاج رأساً على عقب ، بينا تبدلت طرائق الانتاج نفسها ايضاً .

الانطلاقة الديوغرافية

على غرار الولايات المتحدة التي يبرز فيهـا التضاد الكبير نفسه بين سكان قليلي العدد نسبياً وموارد وفيرة ومتنوعة ، استطاع الاتحـاد السوفياتي الاستفادة في وقت واحد من انطلاقة ديوغرافية عظيمة الشأن ومن تقـدم اقتصادي سريع الخطى . فقد قدر عدد السكان بـ ١٤٥ مليوناً في السنة ١٩١٤ (في حدود مـا بعد الحرب) ، فبلغ في السنة ١٩٢٦ ، عند الاحصاء الاول ، ١٤٧ مليون نسمة . وقدرت الخسائر بالارواح الناجمة عن الحرب ، والاوبئة – لا سيا التيفوس – وسوء التغذية والمجاعة في ١٩٢١ – ١٩٢٢ ، ومذابح الحرب الاهلية ، والهجرة السياسية ، بـ ١٠ الى ٢٥ مليوناً . ومنذ نهاية الحرب الاهلية ، اصبح الازدياد سريعاً على الرغم من الوفيات الناجمة في ١٩٣٢ – ١٩٣٣ عن المجاعة الكبرى التي فتكت فتكاً ذريعاً بسكان اوكرانيا ومنطقة الفولغا الاسفل وبعض انحاء سيبيريا الغربية . فارتفعت زيادة الولادات بالنسبة للوفيات ، في القسم الاوروبي ، من ١٩٫٣ ٪ في السنة ١٩٢٣ الى ٢٤ ٪ في السنة ١٩٢٤ ؛ وبلغت ١٩ ٪ في مجموع انحاء الاتحاد في السنة ١٩٣٠ ، ثم ارتفعت الى ٢٠٫٥ بالمائة في السنة ١٩٣٨ . وقد بلغ عدد السكان ، في السنة ١٩٣٩ ، ١٧٠ مليون نسمة اي بزيادة ٢٣ مليوناً منذ السنة ١٩٢٦ ؛ واتصفت الزيادة بمزيد من السرعة عند الاعراق غير الروسية حيث تحسنت الظروف الصحية تحسناً كبيراً ؛ كما اتصف هؤلاء السكان اخيراً ، في السنة ١٩٣٩ ، بنسبة عليا من الشباب ، اذ ان الذين كانوا دون العشرين من سنهم بلغوا آنذاك ٤٥٫١ بالمائة .

حركات انتقال السكان

كانت حركة الانتقال عظيمة جـداً ، شبيهة بهـا في الولايات المتحدة بين السنة ١٨٧٠ والسنة ١٩٢٠ ، او في انكلترا خـلال القرن التاسع عشر . اجل ان هذه الحركة لم تترك اثراً يذكر خـلال الحرب ، ولكن ما ان شُرع في تنفيذ سياسة التصنيع حتى بدأت عملية توزيع السكان توزيعاً نظامياً . فقـد كان الهـدف استثار الموارد الطبيعية استثاراً منظماً وصوابياً ، وفي مكان وجودها ، اذا امكن ذلك ، بغية الحد من نفقات النقل ، وتقريب المصانع من مراكز انتـاج الطاقة والمعادن الطبيعية ، وانشاء مراكز صناعية جديدة في داخل البلاد بعيداً عن مناطق الحدود ، وتوزيع مراكز الانتاج توزيعاً اكثر تساوياً . لذلك وُجّه الفلاحون الكثيرون ، الذين لم تعد الارياف بحاجة اليهم بعد اعتماد الآلات، نحو المناطق الغنية بالموارد غير المستثمرة او المستثمرة جزئياً، او نحو نقاط قريبة من خطوط المواصلات ، ولا سيا خطوط المواصلات المائية .

الإعمار

منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، اي خلال ١٢ سنة ، انتقل ٢٣ مليون نسمة ، على هذا النحو ، من الارياف نحو المدن . وقد حدث قبل ذلك ، اي بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٧ ان ارتفع عدد المدن التي تضم اكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة ، من ٢٢ الى ٣١ ، ثم ارتفع في السنة ١٩٣٩ الى ٨٢ ضم ٤١ منها اكثر من ٢٠٠٠٠٠ نسمة ، وبين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٩ قفز عدد سكان المدن من ٢٦٣٠٠٠٠٠ الى ٥٥٦٠٠٠٠٠ ، اي ما يوازي ٣٢،٨ بالمائة مقابل ١٧،٩ بالمائة ،بينما تراجع عدد سكان الارياف من ١٢٠٧٠٠٠٠٠ الى ١١٤٦٠٠٠٠٠ ، اي من ٨٢،١ الى ٦٧،٢ بالمائة ، وفي السنة ١٩٣٩ كان خمسا سكان المدن فلاحين استقروا فيها منذ اقل من ١٢ سنة . وللمرة الاولى في تاريخهـــا ، بلغت روسيا درجة التطور التي مرت بها اوروبا الغربية منذ زمن بعيد : كانت المدن المستفيد الوحيد من زيادة عدد السكان . ففي ١٢ سنة استوطن موسكو زهاء مليوني نسمة (٤١٣٧٠٠٠ في السنة ١٩٣٩) ، وارتفع عـــدد سكان اقليمها بنسبة ٧٤ بالمائة ، وبلغ عـــدد سكان لينينغراد ٣١٩١٠٠٠ نسمة . واستقبلت منطقة الحديد والفحم الحجري في اوكرانيا الشرقية ، مع مدينتي خاركوف ودنيبر وبتروفسك الصناعيتين ، اكثر من مليوني شخص جديد ، وارتفع عدد سكان ماريوبول من ٦٣٠٠٠ الى ٢٢٢٠٠٠ نسمة ، وسكان ماكيافكا من ٧٩٠٠٠ الى ٢٤٠٠٠٠ ؛ كما ارتفع سكان اقليم ستالينو بنسبة ٩١ بالمائـة ، وسكان اقليم فوروشيلوفسك بنسبة ٣٧ بالمائة ، وخـلال ١٢ سنة ارتفع عدد سكان ٩ مدن في هذه المنطقة الى ثلاثة اضعافه ؛ وقفز عدد سكان خاركوف من ٤١٧٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠٠ ، وسكان روستوف من ٣١٨٠٠٠ الى ٦٣٠٠٠٠ . وفي الشمال ، قفز عـدد سكان مورمانسك من ٨٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ نسمة . ولم تنحصر المدن السريعة النمو في اوروبا وحدها ، اذ ان المراكز الصناعية الجديدة في آسيا قد عرفت نمواً سريعاً جداً ايضاً .

وتغير مظهر المدن القديمة ، اذ انها فقدت احـــد ادوارها القديمة الرئيسية ، اعني به دور السوق التجارية ، بفعل زوال التجارة الخاصة ؛ فاحيطت بمدن تابعة حين قامت الصناعة في ضواحيها ، والا عاشت في ضيق وتأخرت . اما المدن الجديدة التي نشأت على مقربة من الخامات فكانت مدناً – مصانع استخدم كافة سكانها في المشاريع الصناعية . ونجم عن ارتفاع عـــدد السكان حركة بناء واسعة لم تتوقف الى حل « ازمـــة إسكان » حادة جداً ؛ وكانت الابنية الجديدة امّا مساكن – مدناً عمالية كبرى احياناً ، او بيوتاً فردية صغرى احياناً اخـرى ، وفاقاً لمواد البناء المتوفرة – واما مساكن جماعية وابنية عـــامة باعداد كبرى : مدارس ، مستوصفات مجانية، دور توليد ، مستشفيات ، امكنة اجتماع، قاعات لعب، مسارح ، ملاعب، نواد رياضية . وتشابه السكان في كل مكان ، فكانوا عمالاً او موظفين لا يميز بينهم لا نوع المعيشة ولا الزي .

وفي الوقت نفسه الذي اعمرت فيه بورات الفولغا الاسفل وصُنّفت ، استقرت قبـــائل

البدو الرحل ، ولم يستمر في حياة البداوة ، في السنة ١٩٣٥ ، سوى ٤٥٠٠٠ من اصل مليونين او ثلاثة ملايين عائلة بدوية : ففي قازاخستان نقص عدد سكان الارياف اكثر من مليون نسمة بفضل زراعة المراعي والتصنيع ، بينما ارتفع عدد سكان المدن من ٥٠٠٠٠٠ الى ١٧٠٠٠٠٠ . وتحولت كذلك قبائل الـ « واروت » في الالتاي والـ « بوريات – المغول » ، البدو او شبه البدو ، والكرغيز والكالموك الى رعاة يتنقلون مع الفصول من مكان الى مكان ويسلكون مسالك ثابتة . وما لبث هؤلاء ان استقروا وتحضروا تدريجياً ، حيثما انشئت المروج الصنعية واستثمرت الغابات والمناجم .

تحول مظهر البلاد

تبدل ظاهر البلاد نفسه تبدلاً عميقاً . مظهر الحقول اولاً ، التي تمتد الى ما لا نهاية له في كافة الاتجاهات دون اثر الحدود ، والتي حلت محل فسيفساء الطرائد القديمة المحدّدة تحديداً دقيقاً ، بعد ان اتاح انشاء تعاونيات الانتاج زراعة مئات الهكتارات زراعة مماثلة في وقت واحد ؛ وغير الاقتصاد الزراعي الجديد طابع القرية ؛ فالمجموعة السكنية ، المؤلفة من بيوت عمال التعاونيات وما يحيط بهما من حظائر وحدائق ، منفصلة عن ابنية الاستثمار التي باتت جماعية : المطامير والزرائب والسقائف والمخازن التعاونية والمستوصفات المجانية وقاعات الاجتماع والمدارس تتجمع حول مستودع المياه . وامتدت المساحات المزروعة التي ارتفعت من ١٠٥ ملايين هكتار في السنة ١٩١٣ الى ١١٣ في السنة ١٩٢٨ و ١٤٠ في السنة ١٩٣٨ .وان تصريف المياه والري والاحتياطات المتخذة للحؤول دون ضياع التربة وغزو الرمول قد وفرت للزراعة اراضي بائرة ومهملة : ٤ ملايين هكتار من المستنقعات المجففة في بيلوروسيا ومنطقة لينينغراد وموسكو وسيبيريا وكوبان ، حيث تحولت الى مرزّات ، وفي منطقة بحر ازوف حيث تحولت الى بساتين . ووفر الري مساحة مماثلة . واتاح تحسين التربة وتقدّم فن الزراعة استثمار الاراضي استثماراً افضل : اتسعت زراعة القطن في روسيا الجنوبية والارز في الشمال وفي آسيا الوسطى . وادت دروس معهد ليسنكو للانتاج النباتي حول اختصار فترة نمو النباتات المزروعة الى امتداد الزراعات حتى المناطق القطبية حيث زرعت في شبه جزيرة « كولا » ، في ما وراء الدائرة القطبية ، الحنطة والاشجار المثمرة والبقول . وادخلت زراعات جديدة (البرتقال الصيفية الى اوكرانيا) ، ووسعت في كل منطقة الزراعات الاكثر ملاءمة لطبيعة الارض والمناخ : احتل دوّار الشمس مساحات شاسعة في اوكرانيا وكيرغيزيا والقرم ، وزراعة البقول والاشجار المثمرة في تاجيكستان . ولم تحتل شجرة الشاي ، في السنة ١٩١٣ ، اكثر من الف هكتار ولم تنتج اكثر من ٢٠٠٠ قنطار ، فاحتلت في السنة ١٩٤١ اكثر من ٥٠٠٠٠ هكتار وانتجت اكثر من ١٤٥٠٠٠ قنطار . وادخلت الى تركمانيا واذربيجان ، من آسيا الوسطى والمكسيك ، نباتات برية تنتج المادة الصمغية التي يصنع منها المطاط . اما القطن الذي لم يزرع في السنة ١٩١٥ الا في ٨٢٥٠٠٠ هكتار ، و ٩٧١٠٠٠ هكتار فقط في السنة ١٩٢٧ ، فقد احتل

٢ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٤٠ بفضل بنـــاء السدود الكبرى على الـ « فاشه » وتنظيم مياه الـ « كورا » والـ « اراكس » ونجاح زراعة القطن « البعلية » على ضفاف البحر الاسود .

نظـــام الصناعة

ارتكز تنظيم الصناعة الجديد الى تأسيس اتحادات تضم بعض الوحدات الصناعية على الصعيد الافقي ، بلغ عددها ٦٤٠ في السنة ١٩٤٠ وادارت ٥٧٣٠٠٠ مؤسسة ، ووحدات صناعية كبرى توحّد على الصعيد العمودي المشاريع المترابطة النشاطات ؛ هذه كانت « جبابرة » الصناعة : « وحدة » ماغنيتوكورسك التي تأسست في السنة ١٩٢٧ عند لحف « ماغنيتنايا غورا » ، جبل المعدن الحديدي الادبس اللون ، وانتجت في السنة ١٩٤١ مليوني طن فولاذاً ، وتوفرت لديهـا افران الحديد المصبوب ومصاهر الحديد وآلات تصفيح المعادن ومعامل المواد الكيميائية ومعامل انتاج الكهرباء ، الخ . ؛ ووحدة كونراد على مقربة من بحيرة بالكاش التي استثمرت معـــدن النحاس الطبيعي المكتشف في السنة ١٩٢٨ ، وانتجت ، بالاضافة الى النحاس ، كبريتور الكربون والحمض الكبريتي ، الخ ؛ ووحدة « ميكويان في موسكو » للحوم التي استخدمت ١٠ ٠٠٠ عـــامل وامتدت فروعها المختلفة على طول ٤٣ كلم ؛ فقد جزر فيها ١٠ ٠٠٠ حيوان في اليوم ، وصنع فيها الآحين ، والمواد الصيدلية ، والمواد المجردة عن الماء ، والغراء ، الخ . واستلزمت هـــذه الوحدات مصانع جبارة خاصة ، كمصنع كراماتورسك الذي انتج الآلات وامتد على مساحة ١٠ كلم² ، ومصنع موسكو للاجهزة الكهربائية « الكتروسيل» الذي استخدم ١٠ ٠٠٠ عامل وامتد ، مع المدينة العمالية ، المتسعة لـ ٢٠ ٠٠٠ شخص ، على مساحة ٥ كلم² . وان الوحدة الصناعية المزدوجة « اورال – كوزنتسك » التي جمعت بين حديد الاورال الطبيعي وفحم كوزباس الحجري اتاحت للمنطقتين الكبريين اللتين تفصلها مسافة ٢ ٠٠٠ كيلومتر تبادل المعدن والفحم وتنمية مركزين ضخمين لصناعة التعدين .

الا ان تبدلاً ارتسم عند الشروع في المشروع الخمسي الثالث ، فلم يعد « الجبار الصناعي » يعتبر خير مثال للتنظيم ، بل بدا من الافضل ، عـلى الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي معاً ، توزيـع المؤسسات الصناعية على كافة انحاء البلاد وتقسيمها الى مراكز صناعية اكثر عدداً وادخالها في الوقت نفسه في مجموعة اقليمية واسعة .

تحول مراكز الانتاج

ان البحث عن مناجم جديدة غنية والتصميم على نقل مراكز الانتاج الى الشرق قد ادخلا تغييراً كبيراً على الاهمية النسبية للمراكز المنجمية والصناعية . اجل ما زالت منطقة دونباس تتقدم تقدماً مستمراً ، وقد بقيت اهم منتج للفحم الحجري ، ولكنها ما عادت لتنتج سوى ٦٠ ./· من الفحم الحجري السوفياتي مقابل ٨٧ ./· في السنة ١٩١٣ ؛ ومرد ذلك الى تقدم هذا الانتاج في مناطق آسيوية مختلفـة : منطقة كوزباس التي كانت تنتج اقل من مليون طن في السنة ١٩١٣ وباتت تنتج اكثر من ٢٠

مليوناً في السنة ١٩٤٠ ، وحوض قاراغندا الذي بوشر استثماره قبل الحرب ، ثم توقف ، ثم تجدد في السنة ١٩٣٠ ، والذي بلغ انتاجه ٥ ملايين طن في السنة ١٩٣٨ ، وحوض الاورال الذي انتج اكثر من ٥ ملايين طن ، وحوض « بتشورا » الذي انتج ٣ ملايين .

ويصح هذا القول كذلك في البترول الذي ارتفع انتاجه ، بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٤٠ ، من ١٤،٤٤٧،٠٠٠ الى ٣٥،٥٠٠،٠٠٠ طن ، والذي لم يعد ينبع في المنطقة القفقازية وحدها بعد ان افضى استثمار بترول « باكو الثانية » ومنطقة « فولغا ــ الاورال » ومنطقتي « امبا » و « نفتيباد » الى خفض نسبة انتاجها من ٩٥ بالمائة في السنة ١٨٣٥ الى ٨٠ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

وتحول استخراج الحديد بفعل اكتشاف واستثمار مناجم جديدة غنية جداً في الاورال (ماغنيتوكورسك) وشبه جزيرة كرتش ، ولا سيا في منطقة كورسك ، في آسيا الوسطى ، وفي منطقة « خوريا » الجبلية ، فبات حوض كريفوي – روغ لا ينتج سوى نصف الحديد السوفياتي . وتقاسمت منطقة الاورال ومنطقة كونراد و « الملك » قرب طشقند انتاج النحاس .

وانتقلت الصناعات النسجية تدريجياً كذلك نحو مناطق انتاج الخامات ، اي نحو آسيا الوسطى حيث يزرع القطن ، ونحو آسيا والقفقاس واوكرانيا الجنوبية حيث ينتج الصوف ، ونحو الشمال الغربي حيث يزرع الكتان ؛ وانتقلت صناعة الجلود من الوسط نحو مناطق تجزر المواشي وتربيتها ، وصناعة التبغ نحو الجنوب ، في جيورجيا ، على مقربة من مواطن زراعة التبغ .

آسيا السوفياتية

لعل التغييرات الكبرى حدثت في آسيا الروسيا (ثلث اسيا) وعالم المناطق المتجمدة الشمالية . وكانت في آسيا نتيجة سرعة الاعمار وتنقل السكان وتطور طرائق معيشتهم . فقد استقبلت سيبيريا ١٠ ملايين شخص لم يكونوا ، كما في اوائل القرن ، موظفين ، وعسكريين ، وفلاحين جاؤوا لاعمار الارياف ، بل كان معظمهم عمالاً اتوا – هنا كما في آسيا الوسطى التي استقبلت ٥ ملايين مهاجر – للعمل في المناجم والمصانع . وفي مناطق الشرق الأقصى حيث بلغ عدد السكان ٣ ملايين نسمه في السنة ١٩٤٠ ، ارتفع هذا العدد الى خمسة اضعافه منذ السنة ١٩٢٣ ؛ وارتفع عدد سكان اقليم « خاباروفسك » بنسبة ١٣٦ بالمائة . ونشأت بعض المدن بسرعة خاطفة : ارتفع عدد سكان « تشليابنسك » ، خلال ١٢ سنة ، من ٥٩ ٠٠٠ الى ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة ، وعدد سكان ماغنيتورسك من بضع مئات الى ١٥٠ ٠٠٠ .

وفي القفقاس عجّل التخصص الاقتصادي ، والتصنيع حول باكو وتفليس ، وري مزروعات القطن في الشرق وفي الغرب ، وادخال المزروعات التخصصية (شجرة الشاي ، والكرمة ، والتبغ والحمضيات) ، في تفكيك الوحدات الاقليمية القديمة ولا سيا في الحياة الراعوية ؛

وتقلصت الحياة البدوية ، هنا ايضاً ، لتحل محلها طريقة الانتقال بالمواشي الى المراعي الجبلية . وارتفع عدد السكان بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٢٦ والسنة ١٩٣٩ ، ولكن عدد سكان المدن تضاعف بينما لم يرتفع عدد سكان الارياف ارتفاعاً يذكر . وصنّعت كذلك ارمينيا المهملة والمنعزلة نسبياً ، بفضل احتياطيها الهام من طاقة توليد الكهرباء من القوة المائية .

اما في آسيا الوسطى فهي منطقة قاراخستان ما عرفت اعظم تطور . فان ثروة باطن ارضها التي تشمل ، بالاضافة الى بترول امبا ، وفحم قاراغندا ونحاس بحيرة بالكاش ، الرصاص والخارصين والقصدير والمنغنيز والكروم والمولبدين والذهب ، اجتذبت العمال الى « بورة الجوع » القاسية المناخ شتاء وغير الصالحة للزراعة والقفرة حتى هذا التاريخ ، فنمت مدن — مصانع حديدة نمواً سريعاً جداً : بريبالكاش ، كارساك — باي ، تشمكنت ، قاراغندا ، جركازغان ، بينما تضاعف عدد سكان العاصمة « الما — آتا » . واتاحت الزراعة غير المروية الزراعة حول الوحدات الصناعية ، واخذت المنطقة الجنوبية التي الفت من قبل سلسلة من الواحات المتشتتة ، تتحول كلها الى منطقة مروية متصلة ؛ وفي « اوسترالیا السوفياتية » هذه حوّلت نباتات الكلأ البدو الرحل الى تعاونيين يربون الماشية ، ولكن عدد سكان الأرياف تدنى بنسبة ٣٠ بالمائة . وبات باستطاعة آسيا السوفياتية ، التي لم تنتج في السنة ١٩٢٨ سوى ٦,٦٠٠,٠٠٠ طن فحماً حجرياً ومليون طن فولاذاً ، انتاج ٥٧ مليوناً و ٦,٥٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٤٠ ، اي ٣٤,٣ ./٠ من فحم الولايات المتحدة الاميركية و ٣١,٦ بالمائة من فولاذها .

على الرغم من ارتفاع عدد السكان في هذه المنطقة ، منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، بين ٢٥,٦ بالمئة و ٤٥,٧ بالمئة ، بحسب الجمهوريات ، فان هذا الارتفاع لم يحصل الا في المدن بصورة خاصة ؛ فبلغ هذا العدد ثلاثة اضعافه في تاجيكستان واكثر من ضعفه في تركمانستان و ١٥٠ ./٠ في ازبكستان ؛ واصبحت هناك عشرة مدن جاوز سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة ، مقابل ٦ في السنة ١٩٣٦ ؛ ومنذ السنة ١٩٢٦ ، ارتفع عدد سكان « تشارجوي » بنسبة ٤٠٠ بالمائة ، وعدد سكان «فرونزيه» واشقباد ٢٥٠ بالمائة ، وطشقند قرابة ٢٠٠ بالمائة . وانميت المزروعات المروية بفضل السدود والاقنية . وساعد بناء خط تورکسیب المعد لتصريف القطن نحو الشمال وتموين البلاد عن طريق سيبيريا ، على تسهيل التخصيص الذي جعل المساحة المزروعة قطناً في الجمهوريات الاربع ترتفع من اقل من نصف مليون هكتار الى مليون ونصف المليون . وتقدمت الصناعة النسجية ولاسيما صناعة الصوفيات والقطنيّات في اشقباد وفرغانا وستالين اباد وخوجند وتشارجوي وكيروفاباد وطشقند . وبات مجموع آسيا الوسطى منذئذ المركز الاول في الاتحاد لتعدين المعادن غير الحديدية .

بلدان المنطقة المتجمدة

اما بلدان المنطقة المتجمدة ، فقد استفادت من مجهود منظم انتهى ، بفضل العزم العنيد ، الى خلق مراكز نشاط ما كان احد ليحلم بها من قبل . وكان استثمارها وتطويرها ثمرة اتعاب « معهد المنطقة المتجمدة »

و « مصلحة استكشاف الطريق البحرية الشمالية » التي استخدمت منذ السنة ١٩٢٢ عدداً كبيراً من علماء طبقات الارض ، وعلماء النبات ، وعلماء الحوادث الجوية ، والملاحين ، وعلماء آخرين كثيرين ، وزودتهم بالطائرات والبواخر المعدة لتحطيم الجليد ، فتوسعت بفضل استكشافاتهم معرفتنا للمنطقة القطبية وللقطب نفسه (بابانين) . واجتازت الـ « سيبيرياكوف » منذ السنة ١٩٣٢ ، والـ « تشليوسكين » منذ السنـــة ١٩٣٣ ، المجاز الشمالي الشرقي في رحلة واحدة ، فعُرفت مواطن الموارد المنجمية وأنشئت تحت سطح الارض (بغية تجنب اضرار الجليد في فصل الشتاء) مصانع لتوليد الكهرباء انتجت مليون كيلوات في شبه جزيرة كولا حيث اتاح اكتشاف فلوروفوسفات الكالسيوم في جبل « خيبيني » تنمية صناعة هامة لانتاج الفوسفات . فقامت في هـــذا « الجو القمري » وفي هذه المنطقة الباردة مدينة صناعية تضم ٤٠٠٠٠ نسمة ، هي كيروفسك ، التي انتجت الفوسفات والمعادن غير الحديدية . وعلى الشاطىء غدت مورمانسك مرفأ كبيراً ، وقد انشئت فيها ، بفضل خط لينينغراد - مورمانسك وقناة البلطيق - البحر الابيض ، منطقة صناعية عاشت من استثمار المناجم ، وصناعات خشبية وسلولوزية ومصانع لبناء السفن ، ومصانع لحفظ الاسمـــاك . وادى مجهود العلماء الروس العنيد في توسيع نطاق المزروعات الغذائية أكثر فأكثر نحو الشمال الى نتائج هامة جداً ، فبات الملفوف والجزر والبصل والبقول تنتج منذئذ ، في ما وراء الدائرة القطبية ، بكمية كافية لسدّ الحاجات المحلية . وانبتت البقول في مدافىء منشأة تحت الارض تنار بكهرباء تنتجها مراوح هوائية مثبتة فوق سطح الارض (لذلك قيل : « عواصف الشمال تنبت البقول ») . والى الشرق باتت اركانجلسك التي ضمت ٢٨١٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٣٩ (مقابل ٣٥٠٠٠ في السنة ١٩١٣) مركزاً صناعياً كبيراً ايضاً . وفي آسيا الشمالية ، عند الـ « يافوت » الرحّل ، وفي اقصى الشمال الشرقي ، عنـــد الـ « كمشدال » والـ « تشوكتش » اخذت في الترعرع حضارة شمالية جديدة بفضل تعاونيات ضمت مربي الايليات والبقريات وساعدت على استقرار السكان ، ومحطات اشتاء انشئت على الشاطىء بغية اعداد النقل ، خلال فصل الشتاء الطويل ، الذي لا يمكن تأمينه الا خــلال اسابيع معدودة والذي يجري منــذ السنة ١٩٣٥ بدون محطـات اشتاء بين مورمانسك وفلاديفوستوك عن طريق المرافىء على مصاب الـ « اوب » و « ينيسايي » و « لينا » .

الفصل الثالث

قلب الأنظمة

في السنة ١٩١٨ ، كتب لينين ما يلي :

« الاشتراكية هي الغاء الطبقات . ولالغاء الطبقات يقتضي أولاً قلب مالكي الأراضي والرأسماليين . لقد نفذنا هذا الجزء من المهمة ، ولكنه ليس سوى جزء وليس أصعب ما علينا تنفيذه . ولالغاء الطبقات يتوجب علينا ثانياً تحويل كافة العمال والفلاحين الى « عمال » ... »

كان « التوقف » ، الذي شكلته السياسة الاقتصادية الجديدة ، خطراً يهدد بالقضاء على النتائج الأولى التي حققتها ثورة تشرين الأول ، لأنه اتاح قيام طبقة المحتكرين البورجوازية المدنية وطبقة الكولاك الريفية ؛ ولكن هذه النتائج اصبحت نهائية بفضل سياسة التخطيط والتصنيع وتأميم الأرياف .

١ – النظام الاقتصادي الجديد

ليس هناك ما يشبه استثمار « القارة السوفياتية » ، من حيث اتساعه ، سوى استثمار القارة الاميركية ، ولكنه يختلف عنه ببعض المظاهر الاساسية . فهو اولاً عمل الدولة بدالة تصميم وضعته هي ، لا عمل افراد بدالة السعي وراء كسب مرتقب . واعطيت الأولوية لانتاج مواد التجهيز بحسب مفهوم معين للصالح العام ، ونظم الانتاج في مجموعه دونما اهتمام لدخل الافراد ولطاقتهم على الشراء . واخيراً اختلف النظام القانوني للملكية اختلافاً جذرياً : فبينما ارتكز الاقتصاد الرأسمالي الى الملكية والمبادهة الشخصيتين ، ارتكز الاقتصاد السوفياتي الى الملكية والمبادهة العامتين .

الملكية الاشتراكية والملكية الفردية

الغى الحكم السوفياتي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحول الى ملكية الدولة الارض والغابات والمناجم والمصانع والمصارف ؛ والى جانب هذا القطاع العام، سمح باستمرار قطاع خاص قوامه بعض استثمارات ، اما جماعية كالتعاونيات ، واما خاصة وفردية ، زراعية أو صناعية ، ترتكز

الى العمل الشخصي وتتنافى واستثار عمل الغير ؛ وقوامه كذلك الملكية الخاصة التي يحققها المواطنون بدخول عملهم . لذلك كان لحق الملكية الخاصة عند مواطني الاتحاد السوفياتي دور « استهلاكي » في جوهره ، وهو يقوم باستخدام دخل العمل والتوفيرات الممكن تحقيقها للاستحصال على مواد الاستهلاك والرفاهية : المساكن ، الادوات المنزلية الخ . . فباستطاعة الفرد « استثار معمل صغير شريطة الا يستخدم فيه اي عامل ، اي ان لا يحقق كسباً بفضل عمل شخص ثالث » ؛ هذه هي حال الحرف الصغرى ، كحرفة الحداد وحرفة الاسكاف ، أو بعض التجارات الصغرى .

والملكية الشخصية « لا تشمل الا المواد التي تستخدم لسد الحاجات الفردية او العائلية » ؛ فوظيفتها ، كما حدّدها دستور السنة ١٩٣٦ ، هي سدّ حاجات الفرد الشخصية وحاجات عائلته وتمكينه من بلوغ حياة ثقافية رخية . وحق ارث مواد الاستهلاك الشخصي والانتاج الفردي من ثم حقيقة راهنة ، فـ « المسكن والدخول والتوفير وثمرة العمل والاقتصاد البيتي الاضافي وأدوات المنزل والأدوات الشخصية والترفيهيه » تدخل في هذه الملكية الشخصية .

تأميم الأرياف

كان الهدف منه إعادة تنظيم الزراعة وفاقاً لأسس جديدة ، اعني بها ضم ملايين الاستثمارات الخاصة التي كانت تتناول مئات ملايين قطع الارض الصغرى على العموم ، والتي كانت تؤلف عائقاً في طريق تنمية زراعة منظمة . ففي شهر كانون الاول من السنة ١٩٢٧ قرر المؤتمر الخامس عشر للحزب « الانتقال الى الهجوم الاشتراكي » ضد الاقتصاد الفردي ، وتنمية القطاع الاشتراكي الذي لم يضم في السنة ١٩٢٨ سوى ٣٣٠٠٠ تعاونية تنتمي اليها ٣٧٠ ٠٠٠ عائلة (١٫٥ بالمائة من الاستثمارات القروية) و ٤٠٠٠ مزرعة رسمية مثالية تضم ٦٠٠ ٠٠٠ عامل وتوفر بمجموعها بين ٣ و ٤ بالمائة من الانتاج الزراعي . وعند البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، دُفع بتنظيم التعاونيات دفعاً سريعاً الى الامام منذ السنة ١٩٢٩ ، فاوفد ٢٥٠ ٠٠٠ عامل الى الأرياف بغية تشجيع تأسيسها وتسيير « محطات الآلات والجرارات » التي ستؤجر الفلاحين معداتها . ونجحت عملية التأميم لمصلحة المجموع ، التي منحت الفلاحين المنضمين الى التعاونيات حق الأولوية في بيع الدولة حاجاتها ، نجاحاً كبيراً مطرداً ، ولا سيا في المناطق التي يزيد انتاجها عن طلب السكان : اوكرانيا ، منطقة الفولغا الاسفل ، شمالي القفقاس ، القرم ، المناطق المجاورة لموسكو ؛ وفي الوقت نفسه تعزز الهجوم على الكولاك : ضريبة تصاعدية ، مصادرة ممتلكاتهم ، نفي . وخلال شتاء ١٩٢٩ – ١٩٣٠ تقدمت عملية التأميم تقدماً ناشطاً ، وإنما برزت بوادر استياء كثيرة . فطمأن ستالين الفلاحين في مقاله « النجاح ينفخ في رأسنا » ؛ فسمح للفلاحين بالانسحاب من التعاونيات التي انخفض عددها – المتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب المناطق – الى نصفه بصورة عامة ؛ ثم تجدد التقدم في السنة ١٩٣١ ولم يتوقف بعد ذلك : فارتفع عدد المشاريع المؤممة من

٢٣،٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ الى ٥٢،٧ بالمائة في السنة ١٩٣١ ، و ٧١،٤ بالمائة في السنة ١٩٣٤ ، و ٩٠،٥ بالمائة في السنة ١٩٣٦ ، و ٩٦،٩ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

في غضون هذه السنوات الاولى حدد التشريع شروط الاستثمار الجماعي : عمل بالقبالة بغية ارغام الكسالى على الانتاج، منع تأميم الابقار والحيوانات الداجنـــة الاخرى ، حق البيع في الاسواق حين تقدم التعاونية ما هو مطلوب منها . وفي السنة ١٩٣٥ صدر « نظــام الشركة التعاونية الزراعية » : للتعاونية حق التمتع الدائم بالأرض التي تملكهــا الدولة ، ولكل عضو حق تملك بيته وبستانه او مبقلته (بين ١/٤ هكتار وهكتار) وامتلاك بقرة او عدة عنزات . فلم يشمل التأميم من ثم المساكن والمواشي الصغيرة والحديقة القريبة من المساكن . وقد اختلفت التعاونيات اختلافاً كبــيراً ، فاستثمرت بين ٥٠٠ و ٣٢٠٠ هكتار وضمت بــين ٦٠ و ٢٠٠ عائلة .

اما المزارع المثالية الـ ٤٠٠٠ فمشاريع زراعية تملكها الدولة وتخضع لنظام شبيــه بنظام الصناعات . وهي تؤلف استثمارات كبرى اذ ان مزرعة مثالية لزراعة الحبوب قــد تبلغ بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ هكتار ، ومزرعة مثالية لتربية المواشي قــد تبلغ ٢٠٠٠٠ هكتار وتمتلك عدّة آلاف من المواشي . كما انهـا تقوم بأعمال تخصيصية (قطن ، حنطة ، اغنــام ، حليب وزبدة ، الخ .) وتعتمد الآلات المتوفرة لديهــا ، وتؤلف المحادات بحسب تخصصها . وقد ارتفعت مساحتهــا من ٠٠٠ ٧٠٠ ١ هكتار في السنة ١٩٢٨ الى ٠٠٠ ٢٠٠ ١٣ في السنــة ١٩٣٠ والى ١٦ مليوناً في السنـــة ١٩٣٦ ، ثم تدنت الى ٠٠٠ ١٠٠ ١٢ في السنـــة ١٩٣٨ (٨،٩ بالمـائة من المساحات المزروعة مقابل ١٢،١ بالمائة) ، حين وزعت الحكومة اراضي بعضها على التعاونيات المجاورة ، فهبط عددها من ثم من ٤٣٣٧ في السنة ١٩٣٢ الى ٣٩٦١ في السنة ١٩٣٨ ؛ يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وضع العمال اخذ يشبه وضع التعاونيين حين منحوا حق تملك قطعة ارض صغيرة .

تنظيم التعاونيات

تحتل التعاونية من ثم المركز الاول بين اشكال الاستثمار الزراعي . فهي تمتلك ، جماعياً ، الارض وابنية الاستثمار والآلات والماشية وكل ما ليس ملكاً شخصياً لعضو التعاونية كما حدده النظام . وفي داخل التعاونية يمدّ قواعــد العمل مجلس الادارة المنتخب وتقبلها الجمعية العامة . ويقوم الاعضاء بعمل مشترك ، ولكن الريع يوزع عليهم بنسبة العمل الذي يأتيه كل منهم ؛ اما وحدة القيــاس فهي « يوم العمل » الذي يوافق عدداً معيناً من الآرات المحروثة او كمية معينة من الحب المدروس . وقـد قسمت كافة الاعمال الزراعية الى سبع فئات عودلت بأيام عمل توجب على كل عضو تأمين حدّ ادنى منها يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ وحدة . وتجمع الآلات الزراعيـــة ، التي هي ملك الدولة ، في محطات الآلات والجرارات بمعدل واحــدة لثلاثين تعاونية تقريباً ، وتوضع بتصرف هــذه التعاونيات مقابل فريضة عينية او نقدية .

يسلم الريع جزئياً للدولة التي تحدد قيمته وفاقاً لسعر تقرره ، ويخصص جزء من هذا الثمن لمكافأة خدمات محطات الآلات والجرارات ، وجزء آخر لشراء البذور اللازمة للتعاونية وجمع حبوب احتياطية ، ويوزع الباقي على الاعضاء بحسب ايام عملهم . فيستفيد عضو التعاونية من ثم من مكافأة عمله في الاستثمار الجماعي ومن انتاج الأرض والماشية الذي يعود له شخصياً والذي يستطيع بيعه بسعر حر اما في السوق واما في التعاونية ، ومن اجر العمل الذي قد يقوم به اما في القرية واما في المدينة .

التنظيم الصناعي

الدولة تملك وسائل الانتاج والمقايضة : المناجم والمصانع ووسائل النقل والمصارف ، كما تملك الارض ، وتسند ادارتها الى جماعات خاصة تنفذ موجبات الخطة . فالاقتصاد في هذا الحقل اشتراكي كله ، ان من حيث التملك وان من حيث اشكال الاستثمار .

اعداد الخطة

تتناول الخطط كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد . وقد بنيت كل خطة على دراسة دقيقة لكافة الموارد المستثمرة او الدفينة التي وضع بها جدول منظم ، ولحالة القوى الاقتصادية وامكانات نموها ، وهي تعد بالاتفاق مع الاقتصاديين والاختصاصيين في مختلف الحقول ، فهي « خطة ابعادية » ، اي انها ترسم برنامجا لفترة طويلة الاجل (٥ سنوات)– الطريقة الوحيدة لتحقيق تغييرات هامة في الانظمة– ، ولكنهاتنطوي في الوقت نفسه على خطط قصيرة الاجل (سنوية بصورة عامة) تعين الاهداف العملية الواجب بلوغها في آخر كل من السنوات الخمس ، او حتى في آخر كل فصل ، آخذة بعين الاعتبار الامكانات الجديدة التي ترتسم خلال الاعمال ، بحيث يصبح التكيف الدائم امراً ممكناً .

فالحكومة ترسم التوجيهات وال « غوسبلان » ، وهو مجرد جهاز فني استشاري ، يحدد مهام كل فرع من فروع الصناعة ، ثم تدرس اجهزة التخطيط الدنيا هذه المشاريع ، فترفع ملاحظاتها او مقترحاتها ، « التي ليست مجرد كتب بالموافقة » ، الى ال « غوسبلان » الذي ينقح المشروع الشامل النهائي . حينذاك يؤمن صغار الموظفين تنفيذه تحت اشراف ورقابة الادارات المتخصصة المعروفة باسم « غلافكي » .

تعين الخطة كميات ونوعيات المنتوجات الاستهلاكية والتجهيزية المفروضة على كل فرع من فروع الانتاج وعلى كل دائرة اقليمية ، وطريقة توزيعها ، والنسبة الممكن تصديرها ، وتنطوي كذلك على نصوص خاصة بالتعليم بسبب الحاجة الماسة الى التقنيين والعمال الاكفاء ، وتحاول مراعاة النسبة بين تخصصهم وكفاءتهم وبين حاجات العمل .

ولما تعذر الاعتماد على قروض خارجية هامة لتوفير الاموال اللازمة عول في تمويل الخطة على فائض العمل القومي بشكل ضريبة على قيمة الاعمال ، وضريبة على الارباح، وضريبة استهلاك ، ويرد ذلك الى ان القروض الخارجية واحتياطي الذهب والبلاتين (بعض مئات ملايين الروبيات) وزيادة دخل الصادرات بالنسبة الى الواردات (بضع عشرات الملايين) لم

تمثل سوى مبلغ زهيد جداً . فضحي من ثم برفـــاهية السكان على مذبح رفاهية اجيال المستقبل .

سير الخطة

لكل مشروع مخططه الفني ومخططه الخاص المرتكز الى هذا المبدأ : « كل زيادة انتاج يجب ان يقابلهاتدني مستوى اسعار البيع بالتفصيل وزيادةحجم الاجور» . وتتمتع المشاريع باستقلال حقيقي ومحاسبة مستقلة ، وتتصرف باموالها المتداولة الخـــاصة ، ولها محاسبتها الخاصة وحسابها الجاري في المصارف ، وتسدد ديونها ، فيا بينها ، بعمليات تقييم ومقايضة . ويجب ان يؤمن سيرها ارباحها دون ان تحتاج يوماً الى مساعدة مالية . ولكل منها مدير تعينه السلطة العليا او تعزله عند الاقتضاء ، ويتحمل مسؤولية نشاط مصنعه اداريـــاً وجزائياً. وينص قانون الجزاء على عقوبات صارمة يتعرض لها المهندسون والمديرون والمراقبون الفنيون المسؤولون « عن عمل تخريبي ضد الثورة ، او عدم تنفيذ واجبـــات معينة عن قصد وتصميم ، او اهمال مقصود في تنفيذها » ، وكذلك عن مخـالفات « النظام الاداري المرتكبة دون قصد مناهضة الثورة ، التي تزعزع مرتكز الدولة الاداري وطاقتها الاقتصادية » . فيتضح من ثم ان العقوبة تتناول سوء الادارة والاهمال وسوء النية والانتاج الدوني .

باستطاعة المصانع ومجموعات المصانعوالاتحادات والوحدات الصناعية الحصول على اعتمادات قصيرة الاجل من مصرف الدولة ، وعلى اعتمادات طويلة الاجل ، لتموين الاعمال الكبرى ، من المصارف الخاصة : مصرف الصناعة ، ومصرف الزراعة ، ومصرف التجارة ؛ وهنالك ايضاً مصرف الاشغال العامة .ويكرس كل مشروع محصول بيع منتوجات مصانعه لدفع ثمن الخامات المشتراة والطاقة التي احتاج إليها عند الاقتضاء ، ولصيانة معداته ، ولدفع الضرائب والاجور وأقساط التأمينات الاجتماعية (وهي على عاتق المشاريع لا على عاتق الاجراء) وفاقاً لنسبة مئوية تختلف باختلاف الصناعات ويبلغ معدلها بين ٦ و ٩ ٪من الاجور .

وباستطاعة المشاريع من ثم – ومن واجبها – اذا ما احسنت ادارتها تخفيض أسعار الكلفة المقدرة في تخطيط الـ « غوسبلان » وتحقيق بعض الادخارات . وقد جاءت النتائج مختلفـــة باختلاف الصناعات ، ولكن اسعار الكلفة كانت في السنة ١٩٣٧ ادنى على العموم منها في السنة ١٩٣٢ بنسبة ٣٢،٥٪ في الصناعة الثقيلة ، و ٤٠ بالمائة في صنع الآلات ، و ٣٣ بالمائة في صناعة الفولاذ و ٣٢،٤ ٪ في استخراج الفحم الحجري .

موازنة الدولة هي ما يؤمن رؤوس الاموال والمساعدات بواسطة المصارف الخاصة ؛ فتمويل الاقتصاد من ثم يرتكز بمعظمه لاالى الادّخار الخاص الفردي بل الى الادخار الجماعي والالزامي اذ ان اكثر من نصف واردات الموازنة يصرف في هذا السبيل ؛ وتؤمن هذه الواردات الضريبة على مجموع المعاملات(٥٠بالمائة في السنة ١٩٣١و ٧١،٤ بالمائة في السنة ١٩٣٨) والضريبة على ارباح مشاريع الدولة (بين ٦ و٨ بالمـائة من الواردات) ، والقروض من صناديق التوفير والقروض العامة (٦ بالمائة في السنة ١٩٣٧) .

اما الصناعة اليدوية فـلا تلعب بعد اليوم سوى دور ثانوي ، انه الصناعة اليدوية الفردية ، ولكن هنـاك صناعة يدوية تعاونية يؤلف فيها الخياطون والحذاؤون والحلاقون تعاونيات انتاجية ؛ اجل لا يخضع عملها لمخطط انتاجي ولكن نشاطها مراقب (لجهة نسبة الخامات الموزعة بنوع خاص) كي لا تتحول الى مشاريع رأسمالية تستخدم الاجراء .

التنظيم التجاري

التنظيم التجاري مخطط ايضاً ويتميز بالغاء الرأسمال التجاري الغاء كلياً . والتجارة الداخلية امـا في ايدي الدولة واما في ايدي التعاونيات . الا ان تجارة الدولة لم تمثل في السنة ١٩٢٩ سوى ١٣ بالمائة من عدد المخازن و ٢٠ بالمائة من مجموع المعاملات التجارية ، فارتفعت هذه النسبة في السنة ١٩٣٧ الى ٧٤ بالمائة بفضل انضمام المئات من تعاونيات المستهلكين المدنيين . وابقي قسم هام من التجارة الريفيـة (١٥ بالمائة من تجارة التفصيل) للسوق التعاونية ، « سوق بدون تجار » ـ التي ارتدت طابع الفردية والمنافسة ، من حيث ان الباعة هم المنتجون انفسهم ، يصرفون في السوق المحلية المواد الغـذائية التي يحق لهم التصرف بها بحرية وبسعر يحدد بحرية ، ولكنه يكاد لا يختلف عن سعر مخازن الدولة باستثناء ايام الحاجة والفاقة .

كائناً من كان مالك المشروع التجاري ، الدولة او المشروع المؤمم او التعاونية ، فان البيع والشراء في اطار التخطيط كانا حرّين وكان ممكناً ان يوفرا الارباح او يجرا الخسائر. فهنالك من ثم سوق تنافسية . والكل يدفعون ضرائب على الارباح ومجموع المعاملات التجارية ويوظفون فوائد مالهم .

« لا نستطيع تكوين فكرة عن النظام التجاري السوفياتي الا بتأمل النظام التجاري في مدينة فرنسية صغرى وفرعيها « كوب » و « بوتين » (« ج. رزموف ») .

في تجارة الدولة تحدد الاسعار في الخطة وتكون الزامية للمشاريع البائعة والمشترية . وهي تتكون من حاصل عناصر ثلاثة : سعر الكلفة ، والضريبة على مجموع المعاملات ، والمبالغ التي تدخل في الاموال المعدّة للتجميع (الفوائد المدفوعة للمصارف ، الكراء ، الخ.) ، ويضاف اليها زيادة تجارية . وكان من شأن عدم الحاجة الى نفقات الاعلان وضآلة اعباء الفوائد وانعدام المزاحمة في منطقة بيع واحدة وضآلة عـدد المستخدمين العاملين في التجارة ، ان نفقـات التوزيع لم ترفع الاسعار الا بنسبـة ٧ الى ٨ بالمائة تقريباً . ولما كان سعر الجمل وحده خاضعاً للتخطيط ، فكلما كانت نفقات الادارة قليلة تدنت أسعار بيع التفصيل وزادت الارباح. ولمـا كان لمستخدمي المخزن نصيبهم من الارباح ، كانـ من مصلحتهم حصر كلفة التوزيع ؛ اضف الى ذلك من جهة ثانية ان الارباح التي حققتها الاجهزة التجارية كانت زهيدة جداً: ٢٢ر. بالمائة في السنة ١٩٣٤ ؛ و ٦٤ ، بالمائة في السنة ١٩٣٦ .فالتجارة السوفياتية هي تجارة لا تعمل « من اجل الربح بل من اجل المستهلكين» (بتلهايم). وفي السنة ١٩٣٤ اسند الى مفوضتين ـ تجارة داخلية وصناعة المواد الغذائية ـ مهمة الاشراف على التوزيع وتحديد الاسعار ورقابة مؤسسات

البيع بالتفصيل وادارة مخازن الدولة، مخازن البيع بالجمل ومخازن البيع بالتفصيل. وتأمن تموين منطقة معينة بجهـــاز خاص (تورغ) ، متخصص او غير متخصص ، يتمتع في اغلب الاحيان بالاستقلال المالي ويوزع المنتوجـات بواسطة فروعه في المنطقة . وهناك بالاضافة الى ذلك مخازن كبرى ومخـازن عامة للتغذية . والى جانب شبكة اجهزة الدولة هذه ، تُمثّل تجارة البيع بالتفصيل في الارياف بمخازن تعاونية (سلبو) في القرية ومجموعات تضم بعض المخازن التعاونية الصغرى (ريزوبوز).

التقنين

تميزت سنوات التخطيط الاولى بنقص كافة المنتوجات تقريباً ؛ فاضطرت الحكومة الى الالتجـــاء الى التقنين كي تتمكن من تأمين السلع الضرورية لكل شخص . وقـــد اعتمد التقنين في موسكو في السنة ١٩٢٨ ، ثم شمل المدن الكبرى ، واخيراً شمل كافة انحاء الاتحاد السوفياتي ، وطبّق على كافة السلع المعتادة ، شرط التسجيل الالزامي في مخزن معين عرف باسم « المخزن المقفل » . وغالباً مـا قامت ، الى جانب هذه السوق القانونية ، سوق غير قانونية ، غض النظر عنها حيناً وتعرضت لمكافحة قاسية حيناً آخر ، ارتكزت في معظم الاحيان الى المقايضة واستعمال الحلي والذهب والنقد الاجنبي . وبغية مكافحتها مكافحة فعّالة ، تأسست في السنة ١٩٣٢ سوق قانونية ثانية شملت مخازن عرفت بـ « المخازن التجارية » سمح بالشراء منها دون تسجيل ودون تقديم بطاقات ، ولكن بأسعار اعلى منها في المخازن المغلقة بصورة ملموسة ؛ وحين زال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، لم يبق مـا يميز بين السوقين . فكان هنالك في آن واحد ثلاث حلقات تجارية تختلف الاسعار فيها بعض الاختلاف : تعاونيات المشاريع او القرى (افضلها) واسعارها ادنى من اسعار التجارة العادية بنسبـــة ١٠ الى ١٥ بالمائة ، سوق التعاونيات الانتاجية المقتصرة على المواد الغذائية ، سوقا مخـــازن الدولة ذات الاسعار الحرة ومخازن الدولة ذات الاسعار القانونية المحددة . ولكن المواد الاستهلاكية لم تنتج يوماً بكية كافية لسد كافة الحاجات نظراً لتزايد عدد السكان تزايداً اسرع من تزايد انتاج المواد الاستهلاكية ، مما ادى ، حتى بعد زوال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، الى استمرار التباين بين العرض والطلب ، والى مـاس الحاجـة مـاساً دائماً الى الاحـــذية ، والمنسوجات ، ولا سيما الألبسة . ولذلك عمدت الدولة الى الحد من طلب المستهلكين اما برفع اسعار البيـع بالتفصيل وتخفيضها واما باللجوء الى السوق المزدوجة .

التجارة الخارجية —

اما التجارة الخارجية فقد أُممت دون ان يترك فيها اي مكان للمبادهة الخاصة . فوزارة التجارة الخارجية هي ما تعد مخططات التصدير والاستيراد وتراقب نشاط « الوكالات التجارية المركزية » المتخصصة في تصدير بعض المنتوجات او الادوات ، التي يجب ان تجري بواسطتها كافة العمليات التجارية . ولا توجد وكالات تجارية خاصة بكل بلد الا للتجارة — بشروط معينة — مع الشرقين الادنى والاقصى . فان هـــذه الوكالات ، التي تتمتع بالاستقلال المالي ، ممثلة باستمرار في الخارج بعملاء ، عرفوا باسم « الممثلين

التجاريين » ، يسهل معاملاتهم المالية مصرف الدولة او مصرف التجارة الخارجية او المصارف السوفياتية المؤسسة في الخارج (مصرف التجارة الروسية في لندن ، المصرف التجاري لاوروبا الشمالية في باريس ، الخ.) او المصارف الاجنبية التي تفتح الاعتمادات للمستوردين السوفيات ، واخيراً القروض الطويلة الاجل التي تعطيها بعض الحكومات الاجنبية الشراء من بلدانها (تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٣٥ ، بريطانيا العظمى في السنة ١٩٣٦) .

صعوبات التطبيق

لم يكتمل مثل هذا التنظيم دفعة واحدة وبدون صعوبات جدية احياناً، ولم يتح الاختبار اصلاح اخطاء السنوات الاولى الا تدريجياً. فاشتراكية الصناعة قد تحققت عملياً خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ، اذ هبطت حصة القطاع الخاص الى ٠،٥ بالمائة في السنة ١٩٣٢ بعد ان كانت ٥،٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ . اما تأميم الزراعة فكان اقل سرعة الى حد بعيد وقد اصطدم بمقاومات عنيفة من قبل الفلاحين الذين تعرضوا لتدابير قسرية وتسببوا في تأخير الانتاج وانقاصه احياناً ، ولا سيا في حقل تربية المواشي . وهي « محطات الآلات والجرارات » ، الموقع الستراتيجي الرئيسي للدولة في الارياف، ما سهلت تحقيق هذا التأميم بفضل رقابتها على الزراعة وعملها التنسيقي.

اصطدم تنفيذ الخطة الصناعية بصعوبات من نوع آخر اكثر تعقيداً الى حد بعيد ، فهي قد استلزمت تنسيقاً وثيقاً بين الخطط الجزئية المترابطة : خطة التمويل ، والتجهيز ، واليد العاملة، والطاقة ، ووسائل النقل ، الخ. ، وكان ضرورياً ، كل سنة ، ان تصحح الخطة السنوية الخطة الابعادية وتكييفها وفاقاً للمتطلبات الجديدة والنتائج المحققة . والحال كان الكثير الكثير من اقسام الخطة الاولى قد رسم « تقديرياً » دون معرفة كافية بالشروط العامة لتنفيذها ، وانطوى تخطيط اسعار البيع بالجمل على عيوب كثيرة احياناً لانه لم يترك اي مجال لارباح المشاريع ، فحدث تشويش جزئي بين فروع الاقتصاد المختلفة مما ادى الى الفشل احياناً .

اضف الى ذلك من جهة ثانية ان تطبيق الخطة الاولى قد جرى بسرعة فائقة ادّت الى نهكة المستخدمين وخلق المعدات ، فبرزت عيوب في المصنوعات نجمت عن استثمار سريع وتقديرات خاطئة للموارد ، وحاجة الى المستخدمين الاختصاصيين او المعدات الضرورية ، وسوء توزيع في الاموال (بين مصانع غزل القطن ومصانع حياكته مثلاً) ، وعجز في بعض مراحل التنفيذ (ولا سيا في وسائل النقل) ، وسوء تقدير الحاجات . الا ان الخطة الخمسية الثانية توفقت الى ازالة هذه الصعوبات جزئياً . وحينذاك تعززت اللامركزية في هذه البلاد التي قامت احدى نقاط الضعف فيها في نقص وسائل النقل ، وفضّلت مصانع اكثر تواضعاً ودخلاً على المصانع « الجبارة » الاولى . وكانت هناك صعوبة اخرى غير مرتقبة : فخلال الخطة الخمسية الاولى ، بلغ التجاوز في خطة اليد العاملة نسبة ٥٠ بالمائة ، مما ادى الى تجاوز كبير في خطة الاجور تسبب في مزيد من التشويش بين ازدياد حجم الدخول الاسمية وزيادة حجم المواد الاستهلاكية المتوفرة في السوق التجارية .

بيد ان اجهزة التخطيط تكاملت تدريجياً يوماً بعد يوم ، ففي اوائل الخطة الخمسية الثالثة تيسّر تكييف التنظيم وفاقاً لقاعدة تتطور تطوراً دائماً ، ولانت اساليب ادارة الاقتصاد كما يثبت ذلك توسع الحاسبات المستقلة والتموّل الذاتي وانخفاض مساعدات الدولة . فان المشروع الذي اعتبر في الاصل « كمجموعة مهام حسية واجبة التحقيق » قد اخذ يتحول شيئاً فشيئاً الى مجموعة تدابير اقتصادية تضايق متطلبات الشخص اكثر فأكثر .

ولم يرسم تخطيط استخدام اليد العاملة بطريقة استبدادية بعد اليوم ، فقد كان حساب الاجور التفاضلي كافياً لاجتذاب اليد العاملة نحو فروع الصناعة الخاسرة ، كما اتاح تقدم المدارس والدروس التقنية التغلب على الصعوبات التي صودفت في البدء بسبب يد عاملة جاهلة آتية من الارياف وعاجزة عن تطبيق التقنيات الجديدة .

الاتحاد السوفياتي في الازمة الاقتصادية العالمية

بينما كانت الدول الاخرى غارقة في الازمة الاقتصادية الخطيرة التي ابتدأت في السنة ١٩٢٩ ، خلّص التخطيط واشتراكية الاقتصاد الاتحاد السوفياتي من نتائج الازمات الكلاسيكية : البطالة ، هبوط الاسعار ، تضخم الانتاج . فان الاقتصاد الروسي قد عمد – خلال اسوأ سنوات الازمة – الى توظيف رؤوس اموال كبيرة جداً ، واستخدم مزيداً من العمال وزاد انتاجه زيادة كبرى حين كان هذا الانتاج آخذاً في الهبوط في كافة البلدان الاخرى . وفي العالم اجمع لم تجد منتوجات الزراعة والصناعة من يشتريها ، لا لأن الحاجات كلها كانت مشبعة ، بل بسبب عدم توفر طاقة الشراء الكافية للاستحصال عليها ، فالبطالة كانت نتيجة استخدام التقدم التقني والتنظيم اللذين خفضا عدد الاجراء ، فحدّا من عدد المستهلكين ، وأدى هذا الحد بدوره الى تفاقم البطالة . اما الاتحاد السوفياتي ، الذي توفرت له موارد عظيمة في ارضه وباطن ارضه ، فقد تمكن في آن واحد من تحسين تقنياته وانتاجيته واستخدام كافة عماله ورفع مستوى الاستهلاك تدريجياً .

في الحقل الصناعي احرز الانتاج تقدماً عظيماً ، ففي السنة ١٩٣٢ ارتقى الاتحاد السوفياتي الى المرتبة الثانية بين البلدان الصناعية ، ويبدو ان هذا الارتقاء كان سريع الزوال ، لان المانيا تفوقت عليها بسرعة مرة اخرى بفضل نشاط صناعات التسلح ، إلا ان روسيا توفقت في السنة ١٩٣٩ الى احتلال مرتبة القوة الكبرى الثالثة بصورة نهائية ، قبل بريطانيا العظمى وفرنسا ؛ وقد بلغ انتاجها آنذاك ٤/٥ انتاج المانيا .

هل يعني ذلك ان الازمة العالمية لم تترك انعكاساً على تطور الخطط ؟ ان الأزمة قد شوشت تشويشاً خطيراً النتائج المقدّرة للخطة الخمسية الاولى باهباطها الصادرات الى ما دون المعدل المرتقب او المرتجى ؛ فبات لزاماً ، من اجل استيراد معدات التجهيز الضرورية ، اللجوء الى احتياطي الذهب والنقد الأجنبي ، وعلى الرغم من ذلك بقيت المعدات المستوردة دون تقديرات الخطة . لذلك فان الحصة المقدرة للتجارة الخارجية في الخطة الخمسية الثانية قد خفضت تخفيضاً

هاماً لا بالنسبة للسنوات السابقة فحسب بل بالنسبة للسنة ١٩١٣ التي لم يُبلغ سوى ٢/١ مستواها. فاضطر الاقتصاد السوفياتي من ثم الى الانعزال اكثر فاكثر والاتجاه نحو مزيد من الاستقلال عن التجارة الخارجية ؛ ففي السنة ١٩٣٩ بلغ من هبوط هذه الاخيرة انها لم تمثل سوى ١,٠٣ بالمائة من التجارة العالمية بينما بلغ الانتاج الصناعي ١٢ بالمائة (في السنة ١٩١٣ : ٤ بالمائة من الانتاج الصناعي ، و ٣ الى ٤ بالمائة من التجارة العالمية) .

عبء التسلح

في حقول اخرى ، زادت الازمة العالمية من حدة التوتر بين الدول فتركت اثراً عظيماً في تطور الاتحاد السوفياتي . فمنذ ان اصبحت النازية سيدة المانيا ، اتضح الخطر الذي خشيه الاتحاد السوفياتي ابداً . وكانت النتيجة الطبيعية لتعزيز الاقتصاد الحربي الالماني ارغام الاتحاد على بذل مجهود عسكري عظيم . وعلى نقيض ردود الفعل الضعيفة والبطيئة في الدول الغربية امام الخطر الالماني ، عمد الاتحاد السوفياتي دون تأخر الى زيادة نفقاته العسكرية ؛ ومنذ السنة ١٩٣٥ بلغت هذه النفقات ثلثيها في المانيا الى ان بلغت خمسة اسداسها في السنة ١٩٤٠ ، اي ان الجهود السوفياتي كان مساوياً للجهود الالماني ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار طاقة الاتحاد الصناعية .

لا شك في ان الأموال الطائلة التي استلزم توظيفها انتاج الاسلحة هذا ووجوب تخزين كميات كبرى من المنتوجات الغذائية والمواد الخام ، لمواجهة حرب محتملة، وتعزيز الجيش الاحمر بانتزاع ملايين الشبان من الصناعة والزراعة ، قد زادت صعوبات تنفيذ الخطط . وعلى نقيض هتلر الذي جمع جنود جيشه وعمال مصانعه الحربية من بين ملايين البطالين ، اضطر الاتحاد السوفياتي الى جمعهم من بلاد لم يكن فيها بطال واحد. وكانت النتيجة تأخراً في انتاج مواد الاستهلاك (عينت الخطة الخمسية الثالثة الهدف الواجب بلوغه في السنة ١٩٤٢ في حقل المنسوجات بمستوى ادنى من المستوى الذي قدرته الخطة الثانية في السنة ١٩٣٧) . وبلغ من نقص اليد العاملة ان التدابير قد اتخذت لاستقرارها وتأمين تعبئتها : منذ السنة ١٩٣١ عقدت اتفاقات مع المزارع المؤممة لتقديم عدد من العمال بأجر محدد لفترة تتراوح بين ستة اشهر واثني عشر شهراً؛ وفي السنة ١٩٣٨ بلغ عدد مثل هؤلاء العمال ٥٠٠ ٠٠٠ ١ ؛ وفي هذه السنة نفسها، وبغية الحد من ابطال العقد من طرف واحد ، وضعت « بطاقة » تدون فيها ظروف انتهاء الاستخدام الاول . ونظمت الاجازات المدفوعة وخدمات الضمان الاجتماعي ؛ وفي حزيران من السنة ١٩٤٠ ، تحولت الصناعة الى انتاج المعدات الحربية ، وحدد يوم العمل بثماني ساعات بدلا من سبع ساعات ، وحظرت مغادرة العمل بدون اجازة . ونُظم في شهر تشرين الاول – بغية اعداد مسؤولين يشرفون على الاعمال – « احتياطي عمل » يضم بين ٨٠٠ الف ومليون شاب تتراوح اعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة، يلحقون بمدارس فنية حيث تتعهدهم الدولة وتعلمهم وتدربهم على نفقتها ؛ وكان عليهم بعد ذلك العمل طيلة اربع سنوات في احد المصانع او احد المشاريع ، فيعفون بالمقابلة من كل واجب عسكري. يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المفوضيات الصناعية

منحت صلاحيات مطلقة لنقل العمال والفنيين الى حيث تمس الحاجة اليهم .

الدخل القومي

اتاحت انطلاقة الانتاج الصناعي وزيادة الدخل القومي مواجهة هذه النفقات العسكرية الباهظة. وقد قدر « كولين كلارك » ارتفاع الدخل القومي للشخص العامل الواحد من ١١٧ في السنة ١٩٢١ الى ٢٩٠ في السنة ١٩٢٨ ، و ٣٧٩ في السنة ١٩٣٧ ، وهو ارتفاع اسرع منه الى حد بعيد في الدول الأخرى ، وان بقيت النسبة في هذه الدول اكثر ارتفاعاً (للسنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٣٦ أو ١٩٣٧ ، ١٠٩٠ و ١٢٧٥ في بريطانيا العظمى ، ٢٩٣ و ٣٣٧ في اليابان ، ٦٧٥ و ٧٤١ في المانيا) ، في حين هبطت في الولايات المتحدة من ١٥٥٧ الى ١٤٨٥ وفي فرنسا من ٧٢٩ الى ٦٤١(في السنة ١٩٣٤). وعلى الرغم من هذه النجاحات الجبارة فان الاتحاد السوفياتي كان في السنة ١٩٤٠ ابعد من ان يدرك منافسيه .

اذا كان هدف الاشتراكية « تأمين اشباع حاجات المجتمع المادية والثقافية المتزايدة تزايداً دائماً بتنشيط واتقان الانتاج الاشتراكي ابداً على اساس تقنية رفيعة » (ستالين) ، جاز لنا القول ان هذا الهدف لم يتحقق تحققاً كاملاً قبل السنة ١٩٤٠ وان توزيع المنتجات مع مراعاة اذواق المستهلكين لم يكن ممكناً في يوم من الايام ، وذلك بسبب الاخطار الخارجية وارتفاع عدد السكان والفرق المتعاظم بين الاجور المتزايدة ومواد الاستهلاك التي لم يرتفع حجمها بالنسبة نفسها .

٢ – النظام الاجتماعي الجديد

تحديد الاجور

ليس شكل البلاد المادي ما تحول فحسب ، بل المجتمع ايضاً . فان الاقتصاد السوفياتي ، الذي لم يكن بعد اقتصاداً شيوعياً ، لم يحاول تطبيق المبدأ القائل : « من كل شخص بحسب طاقاته الى كل شخص بحسب حاجاته » . والى ان يكن تحقيق مجتمع يتقاضى كل شخص فيه اجره عينا ودون اي تحديد سوى حاجاته ، يجرى توزيع مواد الاستهلاك بدالة القيمة الاجتماعية التي ينطوي عليها العمل المؤدى للجماعة . وقد سبق للينين ان لفت الانتباه الى ما يلي:

« الزعم باننا سنجعل كافة البشر متساوين فيا بينهم كلام اجوف وبلاهـة ابله » ؛ ثم قال ستالين موضحاً : « المساواة في كافة حاجات الحياة الخاصة بلاهة بورجوازية رجعية خليقة بشيع النساك القديمة ، لا بمجتمع اشتراكي منظم تنظيماً ماركسياً ، لاننا لا نستطيع ان نفرض على الناس ان تكون لهم حاجات واحدة واذواق واحدة وان يعتمدوا في حياتهم الشخصية معياراً معيشياً واحداً » .

فعدم المساواة في مكافأة العمل هو من ثم القاعدة ، وسلم الاجور غايته تشجيع الانتاجية والمساعدة على ترقية العمال . وقد قال ستالين في السنة ١٩٣١ :

« لن تتحقق زيادة الانتاج الصناعي الا بوضع سلم للدخول يبرز الفوارق بين العمل الاختصاصي والعمل غير الاختصاصي ، وبين العمال المتمرنين والعمال المبتدئين » .

ولكن الاجر ، خلافاً لمفهومه في الاقتصاد الرأسمالي ، اي « ثمن طاقـــة العمل المبيعة في سوق العمل » ، هـــو « نتيجة توزيـع القسم القابل الاستهلاك من الدخل القومي بنسبة العمل الذي ينجزه كل شخص » . ويجري هذا التوزيـع بناء على « مخطط اجور » يوازن بين حجم الاجور الموزعة في كافة حقول الاقتصاد وبين حجم – وثمن مبيع – المواد الاستهلاكية : يحدد « مال الاجور » لكل صناعة ولفروع الاقتصاد المختلفة بدلالة عدد العمال في كل منهـــا ، ومستواهم التقني ، وانتاجيتهم ، والصعوبات الخاصة التي قد تعارضها ، وينفذ العمل بعد ذلك بين المصانع بواسطة اتفاقات جماعية ، اما عامة (معقودة بين الوزارات او الادارات المركزية للصناعات المختلفة وبين النقابات المحلية) ، وامـــا محلّية (معقودة بين الاجهزة والنقابات المحلية) ، توزع في كل مشروع الاموال المخصصة لعماله . وتعقد هذه الاتفاقات لمدة سنة ، اي انها تدخل في صلب الخطط السنوية وتعدّل بدلالة تقديرات السنة . امـــا موظفو ومستخدمو الادارات الذين يتقاضون اجورهم مباشرة من موازنـة الدولة ولا ينتسبون لمؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي ، فهم الوحيدون الذين لا تشملهم العقود الجماعية .

عناصر الاجر

يتألف الاجر من ثم من عـــدّة عناصر : الاجر الاســـاسي ، المكافآت ، الاجر الجماعي . ويؤلف « الاجـــر الاسمي الاساسي » الحد الادنى اللازم للمعيشة ويؤمن لكل شخص سبل الحصول على المنتجات والخدمات الضرورية له . هذا هو اجر القبالة الذي اصبح هـو القاعدة منذ السنة ١٩٣١ (٨٠ ./. في السنة ١٩٣٥ و ٩٠ ./. في بعض الصناعات) . ويختلف هذا الجزء من الاجر لا بحسب كمية ونوعية العمـــل المنجز فحسب ، بل بحسب طبيعـــة الاعمال (المتفاوتة مشقة وظروفاً صحية) والكفاءة الشخصية وحاجات اليد العاملة ايضاً ، بحيث يُجتذب العمال نحو فروع الصناعة المفتقرة اليهم . ويتوزع العمال على ثماني فئات اولاها فئة العمال المبتدئين العاديين واخيرتها فئة العمال الاكفاء جداً ، ففي سنوات الخطة الاولى كانت النسبة بين هاتين الفئتين القصويين نسبة ١ الى ٢،٨ ، وفي السنة ١٩٣١ اتسعت الفوارق بين الفئتين وارتفعت النسبة الى ٣،٦ (في فرنسا : خمس فئات كانت النسبة بين درجتيها القصويين نسبة ١ الى ١،٧٠) . وبصورة عامة كاد متوسط الاجر الاسمي يتضاعف خلال كل من الخطط الخمسية ، مرتفعا من ٩٢٩ روبية في السنة ١٩٢٩ الى ١٥٧٩ في السنة ١٩٣٣ ، و ٢٩٠٠ في السنة ١٩٣٧ ، و ٤٠٦٧ في السنة ١٩٤٠ . اما الاجر الحقيقي فلم يسلك الطريق الصاعدة نفسها ، وربما بدا ، كما يقول بتلهايم ، ان ارتفـــاع الاجر الحقيقي كان بنسبة ٢٥ ./. بينما ارتفعت اسعار البيع بالتفصيل الى اربعة اضعافها خلال الفترة نفسها . كما يبدو ، بعد السنة ١٩٣٧ ، ان هذا التحسن اصبح اكثر ظهوراً وانه ربما بلغ ٣٠ ./. .

يضاف الى هذا الاجر الادنى مكافأة انتاج حين يتخطى العامـل المستقل او الفريق الذي

ينتسب اليه المعدل المحدد ، وهي مكافأة تصاعدية بحيث يتضاعف الاجر ، كما في المناجم مثلاً ، اذا بلغت نسبة تخطي المعدل ١٠ بالمائة ، ويرتفع الى ثلاثة اضعافه اذا بلغت ٢٠ بالمائة ، الخ .
وهناك طريقة اخرى للمكافأة تأخذ بعين الاعتبار نوعية الانتاج ، بحيث ترتفع المكافأة اذا كانت هناك نسبة معينة من القطع المنتجة « غاية في الجودة » . ويضاف اليه كذلك مكافآت اقدمية تستهدف استقرار اليد العاملة ، قد تبلغ ١٥ بالمائة بعد مرور ٥ سنوات ، و ٣٠ بالمائة بعد مرور ١٥ سنة . وباستطاعة العمال اخيراً تقاضي حصة من ارباح المشروع الذي يعملون فيه . وكان هذا التوزيع سهلاً في التعاونية الزراعية او المصنع اليدوي ، ولكن عمال الصناعة الثقيلة استفادوا منه اما بشكل فوائد يقدمها لهم المشروع وتدخل في الاجر الجماعي ، واما بشكل مكافآت فردية تحدد قيمتها النقابات نفسها . ففي الحقيقة يشمل الاجر قسماً لا يُقبض نقداً ، هو « الاجر الجماعي » المتساوي للجميع الذي يكفي الانتساب الى جماعة للاستفادة منه . الا انه ينطوي على الرغم من ذلك على بعض التفاوت لأن هنالك ، الى جانب الاجر الجماعي الذي هو واحد في كافة انحاء الاتحاد ، « اجر المشروع الجماعي » الذي تغذيه ارباح المشروع . ويشمل هذا الاجر معاش التقاعد في سن الخمسين ، وبعد عشرين سنة عملاً للنساء ، وفي سن الخامسة والخمسين وبعد خمس وعشرين سنة عملا للرجال ، وهو مساو لنصف الاجر الاخير ، وقد يبلغ الـ ٦٠ بالمائة في بعض فروع الاقتصاد ، والعناية الطبية المجانية ، والمعالجة الوقائية ، وخدمات الامومة ، والتعويضات العائلية منذ السنة ١٩٣٦ للعائلات التي تضم سبعة اولاد على الاقل (ثلاثة اولاد منذ السنة ١٩٤٤ ، حين اقرت في الوقت نفسه منح ولادة) ، واجازات الامومة ، والاجازات المرضية ، والملاجىء النهارية للاطفال ، والمخيمات الصيفية ، والتعاونيات ومحلات بيع المأكولات والمشروبات ، والاجازات (بين ١٢ و ٤٨ يوم عمل بحسب طبيعة العمل ، مع اضافة تتراوح بين اسبوعين و ٣٦ يوماً للحرف الشاقة : عمال المناجم وعمال مصانع الفولاذ والتعدين ، وبين ٢٤ و ٤٨ يوماً للعمال المثقفين ، و ٤٨ يوماً للهيئة التعليمية) ، والنوادي والمكتبات والمسارح والملاعب الرياضية ، الخ . وان هذه الفوائد ، التي كانت في السنوات الاولى نظرية اكثر منها حقيقية ، تمثل في السنة ١٩٤٠ زهاء ٣٠ بالمائة من الاجر الاسمي ، وسوف تزداد اهمية يوماً بعد يوم ، حتى اذا ما مثلت ١٠٠ بالمائة من الاجر يكون المجتمع الشيوعي قد تحقق .

اما اجور مستخدمي التجارة والمكاتب وصغار الموظفين فقد حددت بالاستناد الى قواعد الاعمال المأجورة الاخرى نفسها ، ولكن معدلها ادنى من معدل اجور فئات العمال الاخرى ، ففي السنة ١٩٣٩ كانت تتراوح بين ١٠٠ روبية شهرياً لادنى البياعين اجراً شهرياً و ٢٠٠ الى ٣٠٠ روبية لمدير المتجر او المكتب ، وكان يضاف اليها مكافآت نسبية لمدخول المبيعات .

وحددت أجور المهندسين والمستخدمين الفنيين استناداً الى القواعد نفسها التي حددت بموجبها

اجور العمال ، مع سلم تصاعدي ومكافآت انتــاج قد تضاعف الاجر الاسمي . وعلى العموم تقاضى المستخدم الفني المبتدىء اجراً يفوق اجر العامل الاختصاصي . فاذا تقاضى العامل غير الماهر ١٠٠ ، فان العامل يتقاضى بين ١٠٠ و٣٧٠ ، ورئيس العمال بين ١٥٠ و٤٠٠ ، والمهندس المبتدىء بين ٢٠٠ و٦٠٠ والمهندس المدرب بين ٣٠٠ و١٠٠٠ ، ومــدير المشروع الصغير بين خمسمائة و الف ، ومدير المشروع الكبير بين ٨٠٠ و ٢٠٠٠ ، اي بنسبة ٢٠ الى ١ . وحــددت اجور العلماء والمهندسين المشتغلين في المختبرات استناداً الى القواعد نفسها ايضاً وبالنسبة عينهـا مع امكانية تقاضي مكافآت تعادل الفوائد التي يمكن ان يجنوهــا ، في البلدان الاخرى ، من براءات الاختراع، فتتراوح مرتباتهم من ثم بين المعدل ٤ والمعدل٢٥ الاستثنائي (بالنسبة للعامل غير الماهر) . وبصورة عامـــة « يمتاز وضع الفنيين عن وضع اقرانهم من الاجـــانب » (ج. روموف) . أما مرتبات كبار الموظفين والقادة ، وهي ادنى من مرتبـات ارفع الفنيين رتبة ، فتبلغ المعدل ٢٥ بالنسبة للمستخدم المبتدىء ، ويصل بعض كبـــار الموظفين الى المعدل ٣٠ . وتفرض على الاجور ضريبة تصاعدية متفاوتة تمثـــل ٢١ بالمائة من مرتب موظف اعزب يتقاضى ١٢ الف روبية .

اما ذوو « المهن الحرة» ، من اطباء ومحامين ، فموظفون ايضاً، وهم يتقاضون مرتباً يوافق ، فيما خص الطبيب ، خمس ساعات عملاً ويختلف باختلاف المكان وقيمة الشخص الذي قــد يتقاضى عدة مرتبات (في عدة مشاريع معاً مثلاً) ويقبض بعض المكافآت .

الفئات الاجتماعيـــة

منذ ثورة تشرين الاول تأكد الهدف الاخير للحزب الشيوعي وهو خلق مجتمع بدون طبقات ..فقد شُرع في تصفية الطبقات المتسلطة منذ تشرين الاول بالقضاء على قوتها السياسية ، ثم قضى نزع الملكية قسراً على طبقـة الملاكين العقاريين والبورجوازية الكبرى ، واخيراً وجه الانتصار على مناهضي الثورة ، خلال الحرب الأهلية ، ضربة قاضية لكل ما تبقى منها . بيد ان تصفيتها لم تكن في السنة ١٩٢٨ لا كاملة ولا نهائية لان السياســـة الاقتصادية الجديدة اتاحت لبورجوازية جديدة من المحتكرين والكولاك ان تبرز الى الوجود بسرعة ، فلم يتبدل نظام المجتمع السوفياتي من ثم تبدلا نهائيـاً الا بفعل سياسة التخطيط . ففي السنة ١٩٢٨ كان العمال والمستخدمون يمثلون ١٧ بالمائة من المجتمع ، وفلاحو التعاونيات الزراعية ٣ بالمائة ، والمستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون غير المنتسبين الى التعاونيات ٧٣ بالمائة ، والعناصر البورجوازية (محتكرون وكولاك) ٥ بالمائة، وباقي السكان (الجيش والطلاب وذوو المرتبات ، الخ .) ٢ بالمائة . وبعد انقضاء عشر سنوات اصبح ٩٠ بالمائة من السكان عمالاً ومستخدمين(٣٥ بالمائة)وفلاحين(٥٥ بالمائة)يشتغلون في قطاع الدولة الاشتراكي وفي التعاونيات الزراعية، ولم يمثل المستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون آنذاك سوى ٦ بالمائة ، وتلاشت الفئة البورجوازية ، وارتفعت نسبة العناصر المختلفـــة ، من

طلاب وجيش ، الخ. ، الى ٤ بالمائة . فالفئتان الاساسيتان من ثم هما العمال والفلاحون، ويجب ان يضاف اليها فئة ثالثة هي فئة المثقفين . وقد خفت فوارق ما قبل الثورة بين هـذه الفئات الثلاث ، ولكن بعضها ما زال قائماً . وقد نجمت في الدرجة الأولى عن وجود شكليّ ملكية : ملكية الدولة وملكية التعاونيات . فالعمال يشتغلون ، بصورة حصرية ، في اطـــار مشاريع الدولة (مناجم ، معامل ، مصانع ، محطات الآلات والجرارات ، مزارع نموذجية كبرى ..)، ويكافأون على اتعابهم بشكل اجور ، بينما يقوم الفلاحون ببعض عملهم في اطـار ملكية التعاونيات الجماعية (التعاونيات الزراعية) وبالبعض الآخر في اطار الملكية التي يتمتمون بها شخصياً ، ويكافأون على اتعابهم باجور عينية او باجور نقدية توفرها لهم دخـول تعاونياتهم ، ويكلونها بالمواد الزراعية التي تنتجها اراضيهم الخـاصة . وكانت نتيجـة ذلك — بين العمال والفلاحين — اختلافات في العقلية وفي مستوى التقدم التقني والثقافي . فـن العمال ، الذين اشتركوا منذ البدء في النضال الثوري ، وتنظموا نقابات منذ ابعد من ذلك ، قد استسهلوا النظام الاقتصادي الجديد ، بينما حافظ الفلاحون على مثالية وسيكولوجية صغار الملاكين . الا ان الفوارق خفت حدتها مع الاجيال الطالعة : فان العمل في التعاونية الزراعيـة قد خلق فيما بينها ذهنية مشتركة بين العمال والفلاحين ، واسهم اعتماد الآلات بصورة خاصة في تبديل مفهوم الفلاح تبديلا جذرياً ، اذ انه قد قرّب العمل الزراعي من العمل الصناعي بالتجهيزات التقنيـة المشابهة اكثر فاكثر للتجهيزات الصناعية ، وبادخال الاساليب والمعـــارف العلمية . وفي السنة ١٩٤٠ كان اعتماد الآلات في العمل الزراعي قد احرز تقدماً عظيماً : فقد بلغت نسبة اعتماد الآلات في اعمال الحقول (حراثة ، إسلاف ...) ٦٦,٦ بالمائة في زراعة الحبوب الربيعية ، و ٨٢,١ بالمائة في الزراعات الخريفية، و ٥٢,٤ بالمائة في البذر الربيعي و ٥٣,٤ بالمائة في البذر الخريفي ، وفي هذا التاريخ ايضاً ، جُمع ٤٢,٦ بالمائة من الحبوب و ٧٧,٦ بالمائة من الشمندر بواسطة الآلات . وكما يلاحظ ذلك « هنري اردان » ،

« يفرض ارتفاع المعدل العام لانتاج الحنطة ، من ٧ قناطير في الهكتار قبيل الحرب العالميـــة الاولى الى قرابة ١٢ قنطاراً قبيل الثانية ، ارتفاع مستوى الفلاح التقني ارتفاعاً يلفت الانتباه » .

وهكـــذا اصبح عدد كبير من الشبان الفلاحين فنيين مهرة فتمثلوا اكثر فأكثر بالعمال بفعل ثقافتهم وظروف عملهم . وأخذت تتلاشى الفوارق بين سكان القرية وسكان المدينة .

وتألفت الفئة الثالثة في المجتمع السوفياتي من العلماء والفنيين والاساتذة والاطباء والبياطرة، الخ . وقد أسهم التعليم الابتدائي الالزامي ، والمدرسة الوسيطة المؤلفة من ٧ الى ١٠ صفوف ، والتعليم العالي ، اسهاماً كبيراً في زيادة أفرادها ، كما ان دروساً قد القيت في المشاريع الكبرى والتعاونيات الزراعية بغية اتاحة الفرصة للعمال والفلاحين ، في اية فترة من حياتهم ، لتوسيـع معارفهم العلمية وتمكين كفاءتهم المهنية . فارتفع عدد الطلاب في التعليم العالي من ١١٢ ٠٠٠ في السنة ١٩١٤ الى ١٧٦ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ و ٦٥٧ ٠٠٠ في السنة ١٩٤١ . واذا ما استندنا الى

الارقام الواردة في احصاء السنة ١٩٣٧ ، كان في الاتحـاد آنذاك ٧٥٠٠٠٠ ١ رئيس للمشاريع والمؤسسات الادارية والمعاهد الثقافية، الخ. بينهم ٣٥٠٠٠ مدير لمشاريع صناعية، وكان هناك من جهة ثانية ٢٥٠ الف مهندس ومهندس معـــماري ، و ٨١٠ آلاف فني متوسط الاختصاص في الصناعة . كما كان هنالك ايضاً ٨٢٢ الف عالم اقتصادي واحصائي ، و ٥٨٢ الف رئيس تعاونية زراعية ومدير مزرعة لتربية المواشي في الحقل الزراعي، و ١٩ ألف مدير مزرعة نموذجية ومحطة آلات وجرارات ، و ٨٠ ألف مهندس زراعي و ٩٦ الف فني متوسط الاختصاص في الزراعة ، فيكون المجموع زهاء ٥ ٪ من السكان المتعاطين عملاً من الاعمال .

ودون ان يكون هناك مجال للكلام عن قطاع ثالث ليس اقل اهمية منه في البلدان الاخرى، فمن الثـابت اطراد نمو فئة الفنيين والاداريين وكل من لا يأتي عملاً يدوياً . فهل يسعنا القول والحالة هذه اننا امام بورجوازية جديدة في طريق التكون ، او امام « طبقة حاكمة » تتألف من كافة المسؤولين عن ادارة الاقتصاد الذين قد يميلون الى جمع السلطة السياسية بين ايديهم ؟ ام اننا امـام عناصر من الطبقة العمالية والقروية يقومون اليوم بوظائف اقصوا عنها في ظل العهد القديم ويحتفظون باتصال وثيق بالبيئة التي انحدروا منها، وأنواع المعيشة نفسها وطرائق التفكير نفسها والمثل العليا نفسها ؟ كل ما يسعنا قوله ان الكثيرين من هؤلاء « المطوقين بطوق ابيض » ابعد من ان ينتسبوا الى الفئات التي تتقاضى الاجور المرتفعة وان تسلسل الاجور والتمييز بين الوظائف لا يبدوان منتهين الى استتباع تمييز بين مستويات المعيشة وارتفاع الحواجز المماثلة لها في البلدان الرأسمالية .

مستويات المعيشة

فالفرق في الاجور من ثم كبير جداً بين فئات العمال المختلفة ، وفاقاً لكفاءتهم ومنحة الانتاج والاقدمية التي يتقاضونها ، وبين الصناعات، وبين المـــدن الكبرى والصغرى ، ولكن الفرق في المستويات ، كما يلاحظ ذلك « م. سوفي » اقل بروزاً بفعل وجود حركتي بضائع احداهما تتيح الحصول بأسعار معتدلة على الكميات التي تقابل الحد المعيشي الادنى ، والثانية التي لا يمكن الحصول فيها على البضائع نفسها الا بسعر اكثر ارتفاعاً الى حد بعيد ، وبفعل ندرة المنتجات « البذخية » ايضاً .

ونظراً الى نقص العقارات المبنية بسبب الدمار الذي تركتـه الحرب وتزايد سكان المدن ، كانت المساحة الموضوعة بتصرف العائلة الواحدة محدودة بقسب تختلف باختلاف المناطق والمهنة، اي ١٢ م^2 للعامل العادي ، و ١٦ م^2 للعامل المحكيم ، و ٣٠ م^2 للمهندس . واختلف السعر الاساسي للمتر المربع باختلاف الاجور بحيث لا يتجاوز ١٠ بالمائة لأفضل الاختصاصيين ، اي بين ٤ و ٨ بالمائة على وجه متوسط . وتثبت مؤلفات « روموف » والموازنات النموذجيـــة التي وضعها ان الكلفة ضئيلة نسبياً فيما خص الكراء والتدفئة والاضاءة والانتقـــال ، وان المواد الضرورية للتغذية تحـــافظ على مستوى متوسط ، ولكن الاسعار ، فيما خص المنتجات غير الضرورية ، ترتفع ارتفاعاً عظيماً ، اما الملابس فباهظة الاثمان . ونادراً ما يتناول العـــامل

وجبة الطعام المعول عليها خارج محلات بيع المأكولات في المشاريع ، وتختلف كلفتها باختلاف وضعه المادي . و « بمقدور العامل ان يعيش حياة محترمة اذا ما تقاضى ٦٠٠ روبية ، وحياة كريمة اذا ما تقاضى ٩٠٠ روبية » (ج. روموف) . وان المقـــارنات المجراة بين مستويات المعيشة السوفياتية والفرنسية تسمح بالاستنتاج (المقبول في السنة ١٩٥٣) ان مستوى معيشة عامل الصناعة السوفياتي ادنى بقليل من مستوى عامل الصناعة الفرنسي (١٠ بالمائة تقريباً) وانه يوافق العزاب ولا يوافق العائلات ، ولكن المساعدات غير المباشرة المقـــدمة للعائلات الكثيرة الافراد تعيد التوازن الى حاله .

الفصل الرابع

النظام السياسي الجديد

منذ ثورة تشرين الاول حتى الحرب العالمية الثانية ، خضعت روسيا لثلاثة دساتير متعاقبة – ١٩١٨ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٦ – قلبت التنظيم القديم واقامت دولة جديدة ، اتحادية ، متعددة القوميات لاوحدوية ، ديموقراطية لا استبدادية ، ولكنها مبنية على مدلول للديموقراطية يختلف كل الاختلاف عن المدلول التقليدي .

ترد مميزات النظام ، في مرحلة الانتقال هذه نحو الشيوعية الكاملة ، الى الظروف التاريخية التي بني فيها وتوطد ونما . فمنذ ان اوضح لينين في السنة ١٩١٧ وضع الاتحاد على حقيقته : « ان جمهورية الاتحاد السوفياتي حصن يحاصره الرأسمال العالمي .. لذلك كان من حقنا ومن واجبنا تعبئة كافة السكان لمواجهة حرب محتملة » ، اعتبر الاتحاد نفسه وكأنه يعيش تحت خطر الحرب الدائم . وهذا ما يفسر بعض مواقف حكوماته ، كالتخلي المؤقت عن بعض الاهداف ، والدكتاتورية وتطبيقها الواقعي على الظروف غير المرتقبة الناجمة عن اتفاق الظروف الاقتصادية او السياسية العالمية . فالمؤسسات المعتمدة هي من ثم اختلاط ابتكارات اوحتها المبادىء الماركسية اللينينية وتمهد الطريق لتحقيق الشيوعية ، ومؤسسات مؤقتة فرضتها الظروف ويجب ان تزول حين يُبلغ الهدف .

١ – الاطار السياسي

الدولة المتعددة القوميات

كان احد مواطن الضعف في الامبراطورية القديمة الجور الذي عانت منه القوميات غير الروسية الخضعة لنظام روسيا الكبرى المركزي ، مضطهد تقاليدها ولغاتها واديانها . لذلك اسهمت هذه القوميات اسهاماً ناشطاً في الازمة الثورية ، وقد اثار تردد الحكومة المؤقتة حركات انفصالية شجعها الاجانب تشجيعاً متفاوتاً ، الالمان اولا والحلفاء من بعدهم . فكانت مسألة القوميات من ثم غاية في الاهمية ، على الصعيد النظري والصعيد العملي على السواء . وكان لينين ، قبل الحرب بزمن بعيد ، قد دافع عن

مبدأ حق الشعوب بحرية تقرير مصيرها ، لان من شأن هذا الحق وحده ان يفضي الى « انصهار حر وطوعي » . ولكنه كان مقتنعاً بأن تحقيق الاشتراكية يستلزم دولة مركزية السلطة ، فلا يمكن من ثم ان يكون النظام الاتحادي سوى وسيلة لوقف موجة الانفصالية التي خلفتها الثورة ، او « احد اشكال الانتقال على طريق الوحدة » . ومنـذ السنة ١٩٢١ ، اشار ستالين ، مفوض شؤون القوميات ، الى وجه حل المسألة :

« في الحقيقة تنحصر المسألة القومية ... في إزالة تأخر القوميات(اقتصادياً وسياسياً وثقافياً)الذي ورثناه عن الماضي بغية السماح للشعوب المتخلفة باللحاق بروسيا المركزية من الجهة الدولية والثقافية والاقتصادية » .

منذ نهـــاية ثورة تشرين الاول ، اذاع مجلس مفوضي الشعب « ميثاق امم روسيا » الذي اعترف بمساواة شعوب روسيا وسيادتها وحقهـــا في تقرير مصيرها ، بما فيه حق الانفصال ، وإبطال الامتيازات الممنوحة لبعضها ومبدأ حرية نمو الاقليات القومية والعنصرية . ومنذ هذا التاريخ اعار الحكم البلشفيكي الفئات الاسلامية انتباهاً خاصاً ، فوُجِّه الى كافة مسلمي روسيا والشرق إعلام يطمئنهم الى ان معتقداتهم وعاداتهم و « مؤسساتهم ... القومية ... والثقافيـة هي بعد اليوم حرة ومصونة » . واتُخذت في الحـــال تدابير تستهدف ازالة آثار الاستعمار ، فأقصي المهاجرون القوزاق المستعمرون عن مناطق اورنبورغ وسميرتشيه وقازاخستان واقليم الجمهورية التشتشينو- انغوشيه ، واعترف باللغات البلدية لغات رسميـــة في الجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً ، وتأسست جامعة عمال الشرق في موسكو ، كما تأسست فروع لها في اشكباد وطشقند وباكو . ثم كلما توطدت السلطة السوفياتية المركزية وتراجع التدخل الاجنبي، تحولت القوميات التي كانت قد اعلنت استقلالها الى « جمهوريات اشتراكية سوفياتية » وانضمت الى « جمهورية مجالس السوفيات الروسية الاشتراكية الاتحـــادية » التي تأسست في السنة ١٩١٨ ، وارتبطت جمهوريتا اوكرانيا وروسيا البيضاء ، وجمهوريات اذربيجان وجيورجيـا وارمينيا - التي اتحدت والفت جمهورية ما وراء القفقاس الاتحادية - الى الجمهورية الروسية لتؤلف معها ، في السنة ١٩٢٢ ، « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » المنفتحة لكل دولة ترتدي طابع جمهورية اشتراكيـة سوفياتية . والى هـذه الجمهوريات الاربع انضمت جمهوريتـا اوزبكستان وتركانستان في السنة ١٩٢٤ وجمهورية تاجكستان في السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٦ سيكون هنالك ١١ جمهورية متحدة بعد انضمام جمهوريات قازاخستان وكرغيزيا وجمهوريات اتحـاد ما وراء القفقاس الثلاث (الذي "حل") و ٢٢ جمهورية و ٩ مناطق مستقلة استقلالاً ادارياً و ١٢ اقليماً قومياً. فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو من ثم دولة اتحادية تألف من جمهوريات اتحادية تضم داخـل اراضيها جمهوريات واقاليم مستقلة استقلالاً ادارياً . وقد قامت فيها كلها المؤسسات نفسها،وكان لكافة سكان الاتحاد ، الى اية منطقة انتسبوا ، الحقوق نفسها والواجبات عينها .

دولة اتحادية
ولكنها على كثير من المركزية

ان هذا الاتحاد ، المنشأ على النحو المذكور منذ السنة ١٩٢٤ والمحدد في دستور السنة ١٩٣٦ ، قد نُظّم على غرار كافة الدول الاتحادية في العالم : حكومة اتحادية تمسك بزمام السلطة في الشؤون المشتركة التي يتولاها مفوضون (ثم وزراء) للشؤون الخارجية والتجارة الخارجية ، والحرب والبحرية ، والنقل ، والبرق والبريد ، وادارة الدولة السياسية ، والخطط الخمسية بما فيها اعداد الخطة والاشراف على تنفيذها . وبقي في ايدي الحكومات المحلية : القضاء والادارة الداخلية ، والتعليم العام ، والصحة والخدمات الاجتماعية ، وكلها شؤون قد تصدر بها للحكومات المذكورة توجيهات عامة من الاتحاد .

اجهزة الحكم هي : مؤتمر سوفيات الاتحاد الذي ينعقد اقله مرة كل سنتين ، لجنة الاتحاد المركزية التنفيذية (تسيك) وقد اصبحت مجلس السوفيات الاعلى ، التي ينتخبها المؤتمر وتجتمع مرتين في السنة وتتألف من مجلسين متساويين في الحقوق ، مجلس سوفيات الاتحاد (المنتخب بنسبة سكان كل جمهورية او اقليم) ومجلس سوفيات القوميات الذي يمثل – بعدد متساو من النواب – الجمهوريات المتحدة (٥ نواب ثم ٢٥ لكل منها) والجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً (١ ثم ٥ لكل اقليم) ، على اساس مجلس لكل جمهورية او اقليم ، مما جعل العنصر السلافي اقلية . وينتخب المجلسان رئاسة مجلس السوفيات الاعلى المؤلف من ٢٧ عضواً (مكتبا المجلسين و ٩ اعضاء آخرين ينتخبهم المجلسان) ، وهي اشبه برئاسة دولة جمعية تمارس بالفعل الوظائف الحكومية بتفويض صلاحيات مجلس السوفيات اليها تفويضاً دائماً خلال الفترات التي تفصل بين دورة وأخرى وتشبه امتيازاتها امتيازات رئيس الولايات المتحدة . اما مجلس مفوضي الشعب ، او « سوفنار كون » ، فمرتبط برئاسة مجلس السوفيات الاعلى وبمجلس السوفيات الاعلى .

فالنظام الاتحادي السوفياتي ، من ثم ، « يتعلق بالاجهزة اكثر من الاختصاصات » اذ ان صلاحيات الحكومة الاتحادية واسعة جداً وصلاحيات السلطات المحلية محدودة . وان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو في الواقع دولة يغلب فيها طابع المركزية على الرغم من ان لكل دولة دستورها واجهزتها الخاصة .

ان هذا النظام الاتحادي المحدود اتاح للقوميات المحافظة على لغتها وتقاليدها الثقافية ، ومكن من اجراء الاختبارات المحلية في الحقل الاجتماعي ودرجات التعليم الثلاث التي ارتبطت (باستثناء التعليم العالي) بالجمهوريات . وبفضل اتساع الاراضي وكثرة المهام الملقاة على عاتق السلطات العامة ، تمتعت الاجهزة المحلية بحرية عمل كبرى . ولذلك فان النظام الاتحادي « ارتبط بسياسة متلاحة وحاذقة ، وحازمة اذا اقتضى الامر ، انطوت على احترام القوميات وتنميتها » (ر . بنتو) .

انطلاقة القوميات

حيال هؤلاء السكان انتهج النظام الاستعماري القيصري ، تسانده الاقلية المستأثرة بالاراضي ، اما سياسة تمثيل حيث استقر المستعمرون السلافيون بأعداد كبرى ، واما سياسة لامبالاة واهمال حين يكون هؤلاء السكان منعزلين .

منذ الايام الاولى وجد النظام الجديد حلا للمسألة الزراعية – وهي شغل الجماهير الشاغل – وعمل كذلك على ازالة التفاوت في التطور الفكري والاقتصادي ، وضمـــان تطور السكان الفكري في اطار كل ثقافة من الثقافات القومية ، والمحافظة على لغتهم وعـــاداتهم المحلية ، بينما سعى على الصعيد الاقتصادي لانهاض الاقاليم المتخلفة . وقد اعلن ستالين في السنة ١٩٢٥ مايلي:

« بروليتارية في مضمونها وقومية في شكلها ، تلك هي الثقافة الانسانية الشاملة التي تسير نحوهـا الاشتراكية . فالثقافة البروليتارية لا تلاشي الثقافة القومية بل تقدم لها مضمونها » .

ولذلك فقد شجع تطور القوميات الثقافي بتأسيس المدارس والصحف وبطبع الكتب باللغة الام ؛ وبمقدار بلوغها درجات معينة من الوعي ، تُرقى الى مرتبة الاقليم المستقل اداريا (هــذه هي حال الشركس في السنة ١٩٢٨) او الجمهورية المستقلة استقلالاً اداريا (« الـ موردف ») او الجمهورية الاتحادية (تاجكستان).وحين يسمح المستوى الفكري بذلك « تبلشد »الاقاليم« فتحل اللغة المحلية محل الروسية في الادارة والقضاء والمدرسة ، ويزداد عـــدد البلديين في الوظائف الادارية تزايداً مطرداً . وتلقن الدروس ، التي كانت تلقن من قبل باللغة الروسية في الجامعات ، بلغة روسيا الصغرى ولغة روسيا البيضاء واللغة الجيورجية في كييف ومنسك وتفليس . وتحل الاسماء التاريخية القديمة او القومية محل الاسماء الروسية : فـ «ايكاترينوغراد» تصبح ماركستادت عند المان الفولغا وتحمل عاصمة تركانستان اسم اشكباد القديم . وتُبتكر كتابة واحدية عنـد اكثر القوميـــات تخلفاً وبعداً ، التي لم تكن لغاتها سوى لهجات لفظيـــة . وتوضع قواميس واجروميات لاستعمال الكاريليين الذين لم يكن لهم لغة مكتوبة . وللمرة الاولى في التاريخ تنشر كتب باللغة البورياتية ، واللغة الراكاسية (لغة اتراك التاي) . وتجمع المؤلفات الشعبية المنقولة في كتب وتترجم الى اللغة الروسية كما تترجم الى اللغات القومية مؤلفات الادب العالمي الكبرى ، وتولد آداب قومية عند هذه الشعوب التي لم تعرف الكتابة نفسها حتى ذاك التاريخ والتي تنتج مؤلفات تستحق الاعتبار ، كـبرة جانسي كيمونكو ، المكتوبة بقلمه «على ضفاف السوكباي» حيث يصف المؤلف معيشة اخوانه ، الـ « اودينه الرحـــل » ، القناصين والصيادين في اقصى سيبيريا الشمالية الشرقية . وتنشأ المسارح باعداد كبرى وتشجع الفنون البلدية . وهكذا تنطلق الآداب السوفياتية غير الروسية انطلاقة كـبرى ، الادب الارمني بفضل اسحاقيان ، والأدب القازاخستاني بفضـــل « اوازوف » و « جمبول جابابيف » ، والادب الجيورجي بفضـــل « لورد كيبانيانزه »، والادب اللسفي بفضل « سليمان ستالسكي » ، والادب الكاراكلباكي بفضل « كوربانباي » ، والادب الاوزبكي بفضل « غافوي » ... ووضعت كتب مدرسية في السنــة ١٩٣٦ باللغات البلدية الثلاثة عشر لاستعمال القوميات الثلاثة عشر في المناطق المتجمدة الشمالية .

واسست في هذه المناطق مراكز ثقافية تضم مـــدارس ومستشفى وفرع طب بيطري .. كما اعتمد فيها تعليم متنقل لمرافقة البدو الرحل ، « الاخبية الحمراء » .

وفي اذربيجان ، حيث لم يوجد سوى ١٨ مدرسة قبل السنة ١٩١٣ ، احصي ٢٠٠٠ مدرسة في السنة ١٩٤٠ ، واصبح هناك ٦٦ معهداً للابحاث العلمية واكاديمية علوم في باكو ، واصبح عدد تلامذة المدارس في جيورجيا ٨٠٠ الف بعد ان كان ١٥٧ الفا ، واصبح عدد المدارس في جمهورية اجيرستان (باتوم) المستقلة استقلالاً ادارياً ٢٥٠ مدرسة لـ ١٦٠ الف نسمة . وفي اوزبكستان تدنت نسبة الاميـــين من ٩٧ - ٩٨٪ الى ٣٢,٢٪ في السنة ١٩٣٩ . وكانت لكل من طشقند وسمرقند جامعتها التي ضمت ١٢ معهداً و ٤ كليات في الاولى ، و ٥ معاهد و ٥ كليات في الثانية ، وارتفع عدد التلامذة في الجمهورية من ١٧ الفا الى اكثر من مليون ؛ وفي كيرغيزيا كذلك ، تدنى عدد الاميين بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩٤٠ من ٩٨٪ الى ٣٠ ٪ . وارتفع عـــدد التلامذة من ٨ آلاف الى ٣٢٧ الفا ، وتأسست جامعـــة في «فرونزيه» . واصبح في قازاخستان ٦٠ الف طالب وزهاء ٢٥٠ صحيفة باللغة القازاخستانية مقابل صحيفة واحدة في السنة ١٩١٣ .

كانت نهضة الحضارات القومية وسيلة لمكافحة الأمية ، ولكنها كانت كذلك وسيلة لرفع مستوى الشعوب غير الروسية وتأمين المساواة في قلب الاتحاد تأميناً فعلياً .

حل المسألة الاستعمارية

يعود الفضل في الدرجة الأولى الى تنمية اقتصاد هذه الجمهوريات بتحويلها من مستعمرات الى جمهوريات متشاركة ترتكز المساواة في الحقوق فيها الى أساس اقتصادي متين بفضل سياسة اللاحصرية الصناعية التي تمشت عليهـــا الخطط ، ولا سيما الخطة الثالثة منها. فقد رافق الجهود الجبار الذي بذل لرفع المستوى الفكري والثقافي فيها تنمية اقتصادها التي هي شرط تحقيقه الاكبر .

وضع تأميم الأراضي حداً للحقد الذي تولد بين البلديين والمستعمرين الروس ؛ وكان للتصنيع كذلك دور اكثر فعالية بصهره السكان ، وبخلقه حاجة كبرى لليد العاملة ، وبدفعه البلديين الى التحصيل العلمي : هندسة ، ادارة ، فن ، وبتسهيله تقدم الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة . ولم تعد هذه الاقاليم مناطق استثمار استعماري لتزويد الوطن الام بالخامات ؛ فقد اخذت تحوّل منتجاتها اكثر فاكثر يوماً بعد يوم ، واتاحت لها الخطوط الحديدية الجديدة استثمار كافة مواردها. وكان نموها اسرع منه في اوروبا ، كما ان الاموال الموظفـــة فيها كانت اضخم منهـــا في الجزء الاوروبي من الاتحاد الى حد بعيد . ففي السنة ١٩٣١ ، لم تبلغ زيادة موازنة الجمهورية الروسية الا ٣١٪ بالنسبة للسنـــة ١٩٣٠ ، بينما ارتفعت موازنة اوزبكستان بنسبـــة ٦١٪ وموازنة تركانستان بنسبة ٨٧٪ وموازنة تاجيكستان بنسبة ١٠٨ ٪ . لذلك عرفت كل هذه البلدان «تحولاً يسبب الدوار بسرعته » جعلها تدخل اقتصاد الاتحـــاد نهائياً على قـــدم المساواة . فاستطاع « ج. باراكلو » ان يكتب ما يلي : « اثبت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة القوميات قابلة الحل على صعيد المساواة الاقتصادية » ، واضاف الى ذلك قوله « انه ادى لسكان

المناطق المتجمدة الشمالية والقفقاس ، خلال ربع قرن ، خدمة اجـــل من تلك التي اداهـــا البريطانيون للهند اثناء احتلال دام قرابة قرنين » .

اذا تحققت المساواة بين الافراد ، فالواقع هو ان المساواة بين الثقافات واللغـــات كانت نظرية اكثر منها حقيقية لان العنصر الروسي قد حافظ ، في الحياة الاقتصادية والسياسية ، على تفوق عددي ودور قيادي امنا لغته مركزا مسيطراً ، هو مركز الثقافة العلميـــة والتقنية ، يضاف اليه انها كانت الرابطة اللازمة بين كافة القوميات ولغة التعليم الالزامية في المرتبة الثانيـة بعد اللغة الام .

تطور النظام السياسي

انبثق التنظيم السياسي للاتحـاد السوفياتي من الفكر الماركسي واللينيني ، ولكن مصادره الايديولوجية اقدم عهداً ، نجدهـا عند جان جاك روسو في الدستور الجبلي (١٧٩٣) ، وعند سان – جوست وبابوف ، وعنـد كل اولئك الذين شدّدوا على الطابع الخادع الذي ترتديه المساواة النظرية في الحقوق التي تنادي بها الديموقراطية السياسية وانتهوا الى ان هذه المساواة لا يمكن ان تكون فعلية الا اذا انتقلت السلطة الاقتصادية من ايدي بعض الافراد الى ايدي الدولة ، اي الى ايـــدي الجميع . وهي الاشتراكية وحدها ما تستطيع تحقيق هذه المساواة فعلياً ، لانها « تبقي على كافـة الحريات السياسية ، ولكنها تزيل الحريات الاقتصادية المزعومة ، التي ليست سوى « وسائل سيطرة في ايدي اقليات مقتدرة » . «وهي تضمن حرية الجميع بحماية الضعفاء ، وتضمن المساواة بتأمينها للجميع المساواة في الامكانات على الاقل » .

كيف تُحقّق الاشتراكية وشرطها اللازب ، المجتمع بدون طبقات ؟ لقد اشار لينـين الى ذلك في كتـابه « الدولة والثورة » الذي وضعه في ايام ثورة تشرين الاول وعرض فيـه بقوة المبادىء التي ستطبق . على البروليتاريا ان تقوم بثورة عنيفة وتستولي بنتيجتهـا على آلة الدولة (جيش ، شرطة ، وظائف ادارية) وتتحول الى طبقة مسيطرة ، اي تفرض دكتاتوريتها ، وليست هذه الاخيرة غاية في حد ذاتها بل وسيلة فقط يتوقف عملها حين تزول الطبقات القـديمة صاحبة الامتيازات وحين تتوطد الاسس الاقتصادية للاشتراكية . هذا هو النظام الذي أقره ، في عهد شيوعية الحرب ، دستور السنة ١٩١٨ ، دستور النضال الذي وضع اسس الاقـتراع العام ، ولكنه حرم الطبقات الحاكمة القديمة ومؤيديها من حق الانتخاب ، واعطى بروليتاريا المدن ، وهي دعامة النظام الرئيسية ، تمثيلاً اوفر عدداً من التمثيل الذي اعطاه سكان الارياف . وتنتخب مجالس المندوبين (المدنية) على درجتين ومجالس المندوبين الريفية على ثـلاث درجات مجلس مندوبي كافة المناطق الروسية الذي يعين بدوره اللجنـــة المركزية التنفيذية ، التي تؤلف الـ « سوفنار كوم » . وبعـــد الانتصار ، وحين تأمن انضمام السكان غير الروس ، اسس دستور السنة ١٩٢٤ دولة اتحادية لها مجلسها الاعلى المؤلف من مجلسي القوميات والاتحاد ولجنتهـا المركزية الادارية ورئاسة مجلسها الاعلى ، ولكنه أبقى على النظام الانتخابي غـير المتساوي .

ومرد ذلك الى ان الأهمية العددية والاقتصادية لجماهير الفلاحين الذين وقفوا موقفاً حذراً من التأميم ، وعزلة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحاط ببلدان معادية قد فرضتا على النظام عدم الثقة بكل من لم يعلن اخلاصه الصريح له . وبصورة خاصة كان التصنيع السريع المشروع فيه ، بالنسبة للنظام ، مسألة حياة او موت ، ولا يمكن تحقيقه الا بتضحيات كبرى يفرض بذلها على الشعب بكليته وتستلزم سلطة مركزية حازمة . وقد احسن « هارولد لاسكي » إظهار منطق الطريقة المتبعة التي افضت الى الابقاء على الدكتاتورية وتعزيزها :

« كان من الواجب ، في هذه البلاد الواسعة الآهلة بأكثرية قروية امية ، ان يفرض على السكان نظام تستطيع الدكتاتورية وحدها تأمينه ... وربما كان الاغضاء عن استمرار وجود طبقة كبرى من الكولاك المعادين للتدابير التقنينية التي استلزمتها سياسة التصنيع خطراً كبيراً محتوماً على هذه السياسة . وكل من يتذكر الثمن الباهظ الذي دفعته اوروبا الغربية لثورتها الصناعية وقرأ ما اثارته من اعتراضات عنيفة يستطيع تكوين فكرة عن طابع الجسامة الذي ارتدته محاولة الزعماء السوفيات . ولست اعتقد ان تحقيقها كان ممكناً ، بعد اقرارها ، بوسائل ديموقراطية . فان حكومة ترضى بالخضوع لانتخاب شعبي ثان على اساس التضحيات التي فرضها البلشفيك ، ستقصى كلياً ، بدون اي ريب ، عن السلطة ؛ وبالنظر الى الهدف المطلوب تحقيقه ، كان الحقل الداخلي ، بصرف النظر عن غيره ، يستلزم اعتماد الدكتاتورية » .

وليس من باب الاتفاق من ثم ان تصادف الخطط الخمسية في الزمن دكتاتورية ستالين والحزب الشيوعي .

بعد مرور اثنتي عشرة سنة ، ارسخ نجاح الخطط ، وتصفية الكولاك والمقاومات الرأسمالية الاخيرة « اركان النظام ارساخاً نهائياً » ، واتاحا له ادخال نصوص جديدة في دستور السنة ١٩٣٦ : اصبح الاقتراع شاملاً بالفعل ومتساوياً للرجال والنساء بعد سن الثامنة عشرة ، دون اي استثناء لاي شخص ، وتماثلت الحقوق الانتخابية في المدن والارياف ، وبات الاقتراع سرياً ومباشراً لانتخاب نائب عن ٣٠٠ الف نسمة لمدة ٤ سنوات ، واعطي الناخب حق طلب عزل النائب « خادم الشعب » ، اذا لم يسلك بمقتضى وكالة ناخبيه . وقدمت الترشيحات على لائحة واحدة تضم « الشيوعيين وغير الحزبيين » «المنظمات الاجتماعية وجمعيات العمال » .

عدد الدستور اخيراً الحقوق الاساسية المعترف بها للمواطنين وواجباتهم : الحق في العمل ، الحق في الاستراحة ، الحق في الضمان المادي في سن الشيخوخة وفي حالة المرض والعجز عن العمل ، الحق في التعليم ، مساواة المرأة ، مساواة المواطنين دون تمييز في القومية او العرق ؛ حرية المعتقد ، وكافة الحريات السياسية ، حرية التعبير عن الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع . اما الواجبات فهي احترام الدستور وقانون العمل و « الواجب الاجتماعي » و « نظام الحياة في المجتمع الاشتراكي » ، وحماية الملكية الاجتماعية وارساء قواعدها ، والخدمة العسكرية للدفاع عن البلاد .

الحزب الشيوعي

نحن في الحقيقة امام « مجتمع ديموقراطي تحكمه دكتاتورية » ، هي دكتاتورية الحزب الشيوعي . فان المادة ١٢٦ من دستور السنة ١٩٣٦ حين تعدد المنظمات الاجتماعية التي يحق للمواطنين السوفيات تأسيسها او تنميتها بحرية : النقابات المهنية ، الاتحادات التعاونية ، الجمعيات الثقافية ، المنظمات الرياضية ، الخ. ، انما تكرس امتياز الحزب باعلانها ان « اكثر المواطنين وعياً في الطبقة العمالية وطبقات الفعلة الاخرى تتحد في الحزب الشيوعي الذي هو طليعة العمال » . وتوافق « دكتاتورية البروليتاريا » التي يمارسها الحزب الواحد المذهب الماركسي الذي ليست الاحزاب السياسية في نظره التعبير عن نزعات ايديولوجية ومفاهيم عقلية ، بل عن نزعات جماعات ذات صوالح اقتصادية هي الطبقات ؛ وان زوال هذه الاخيرة ، الذي يجر وراءه زوال كل خصومة اجتماعية، يجعل من النافل قيام احزاب متميزة . وتبررها كذلك متطلبات مرحلة الانتقال الراهنة نحو الاشتراكية : فطالما لم يبن المجتمع بدون طبقات ، اي طالما يوجد هناك خطر انبعاث الطبقة البورجوازية ، فان الطبقة العمالية التي استولت على السلطة لا تستطيع الاحتفاظ بها ، ما لم تنتزع – بسلطة مستبدة – من الطبقات صاحبة الامتيازات وسائل العمل الكثيرة التي توفرت لها منذ قرون وقرون .

فما هي وظيفة الحزب ؟ انها في الدرجة الاولى اختيار الخاصة الجديدة التي سوف تؤول اليها زعامة الامة ، واعدادها لوظيفتها القيادية . وهي في الدرجة الثانية رقابة اجهزة الدولة وبعث نشاطها واستثبات ولائها . وهو الحزب اخيراً ما يبقي المسؤولين على اتصال دائم بالجماهير : فبواسطة خلاياه وفروعه الكثيرة يطلعهم على حالة الرأي العام وردود فعله ويتحاشى بذلك ان يبتعد النظام عن الشعب . اضف الى ذلك انه يؤمن ، في كل وسط من اوساط الشعب ، تعميم التوجيهات الصادرة عن المراجع العليا ويشرح معناها وضرورتها للجماهير .

اختيار اعضائه

الحزب الشيوعي هو من ثم « العنصر الاساسي الاول في قاعدة النظام السياسي الروسي » . وقد تميزت جماعاته بتعاقب ارتفاع وتدني عدد اعضائه تعاقباً دورياً ، بفعل حرص رؤسائه المسؤولين على ان يقصوا عنه ، بين حين وآخر ، العناصر غير المرغوب فيها التي تمكنت من التسلل اليه . ففي السنة ١٩١٧ ، حين خرج من الخفاء ، كان عدد اعضائه ٨٠ الفاً ، وفي شهر آب من السنة نفسها ارتفع هذا العدد الى ٢٤٠ الفاً وبعد ثورة تشرين الاول ، اطرد ارتفاع هذا العدد الى ان بلغ ٢٧٠ الفاً في شهر آذار من السنة ١٩١٨ ، ولكن مؤتمره الثامن المنعقد في شهر آذار من السنة ١٩١٩ اوجب « اعادة تسجيل » الاعضاء ، فكان ذلك بمثابة عملية تطهير اولى ؛ ثم نُظم في آخر السنة « اسبوع الحزب » اي اسبوع اختيار ناشط رفع عدد الاعضاء الى ٣٠٠ الف في شهر آذار من السنة ١٩٢٠ ، والى ٧٣٢٥٢١ في شهر آذار من السنة ١٩٢١ بينهم ٤١٪ من العمال ، و ٢٨،٢٪ من الفلاحين ، و ٣٠،٨٪ من المستخدمين . واندس بين الاعضاء « بعض صغار البورجوازيين وسواهم عن لا يؤمنون بالروح الشيوعية » ، و « الوصوليين » ، و « العناصر البيروقراطية » من عاديي

الاستقامة ، والمترددين ، والمتذبذبين ، والمقنعين ، والخاتلين » ؛ وفي السنة ١٩٢١ اجريت عملية تطهير جديدة خفضت العدد بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً ، وحدد المؤتمر الحادي عشر للحزب ، في شهر آذار من السنة ١٩٢٢ ، شروط الانتماء التي ميزت بين الصناعيين اليدويين والفلاحين الذين لا يستثمرون عمل الغير ، وبين الجنود والعمال المنتسبين الى اوساط الفلاحين والعمال ، وبين غيرهم من المواطنين . ففيما يعني الفئتين الاوليين يقتضي توصية من ثلاثة اعضاء من الحزب وتدرج ثلاث سنوات ، وفيما يعني الفئة الثالثة ، توصية من خمسة اعضاء وتدرج خمس سنوات . وبعد وفاة لينين حدثت حركة انتماءات هامة جداً ؛ فارتفعت نسبة العمال في السنة ١٩٢٥ الى ٥٧,٩ بالمائة وارتفع عدد كافة الاعضاء الى اكثر من ٨٠٠ الف . وقد عدّلت آنذاك شروط انتماء العمال الصناعيين المتعاطين عملاً جسمانياً مأجوراً : فاكتفي بتوصية من عضوين من الحزب وبتدرج سنة واحدة ، كما اكتفي لانتماء العمال غير الصناعيين ، والجنود المنتسبين الى اوساط العمال والفلاحين بثلاث توصيات وتدرج ثلاث سنوات . وفي السنة ١٩٢٧ ضم الحزب ١١٤٧٠٧٤ شخصاً ، وفي السنة ١٩٢٩ ، مليونا و٥٠٠ الف ، وفي السنة ١٩٣٠ ، مليونا و٦٧٧ الفا ، وفي السنة ١٩٣٣ ، مليونين و ٥٥٥ الفا ، وبلغت نسبة العمال آنذاك ٦٨,٢ بالمائة . وارتفع كذلك عدد النساء : ٨,٢ بالمائة في السنة ١٩٢٤ و ١٥,٩ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، كما ارتفع كذلك عدد المواطنين من غير الروس . ثم اجريت عملية تطهير جديدة في السنة ١٩٣٤ والسنة ١٩٣٥ ، ولا سيما بعد مقتل كيروف ، فتدنى عدد الاعضاء الى ٢٣٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ ، والى مليون و ١٩٢ الفا في السنة ١٩٣٨ ، ثم ارتفع الى مليونين و ٣٠٦ الاف في السنة ١٩٣٩، والى ٣ ملايين و ٤٠٠ الف تقريباً في السنة ١٩٤٠ . وفي السنة ١٩٣٩ عدل المؤتمر الثالث عشر للحزب شروط الانتساب مرة اخرى : فقد اتاح توطد اركان النظام وزوال الطبقات الحاكمة القديمة اعتماد نظام واحد للانتماء حل محل التمييز بين الفئات بحسب وضع المرشحين الاجتماعي: بتوصية من ثلاثة اعضاء مضت عليهم ثلاث سنوات في الحزب ويعرفون المرشح في مركز عمل مشترك منذ سنة على الاقل ، وتدرج سنة واحدة . وبالنظر الى زوال خطر تسلل « عناصر الافساد » ويقظة العناصر القديمة ، حظرت منذئذ التطهيرات الجماهيرية وتولت منظمات الحزب عملية اختيار المرشحين .

يتميز المرشحون المختارون تميزاً يلفت الانتباه بفتوتهم ؛ فبحسب احصاء السنة ١٩٢٧ كان عمر ٢٥٫٣ بالمائة من الاعضاء دون الـ ٢٥ سنة ، وعمر ٨٥٫٨ بالمائة دون الـ ٤٠ . ولذلك فقد نيطت مسؤوليات كبرى بالشبيبة ؛ والدليل على ذلك ان ٥٦ شخصاً من اصل ١٢١ انتخبهم المؤتمر الخامس عشر للحزب اعضاء في اللجنة المركزية ، اي ٤٦٫٣ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٠ سنة ، و ٩٠ ، اي ٧٤٫٤ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٥ ، و ١٠٥ اي ٨٦٫٨ بالمائة ، كانوا دون الـ ٥٠ . وبعد عملية التطهير الكبرى في ١٩٣٦ – ٣٨ التي تناولت عدداً كبيراً من قدماء الحزب ، سدّت الفراغات بالجيل الجديد ، ثم ارتفعت نسبة الشباب في مؤتمر السنة ١٩٣٩ ،

اذ ان ٤٩٫٥ بالمائة من المندوبين كانوا دون الـ ٣٥ سنة ، و ٨١٫٥ بالمائة دون الـ ٤٠ و ٩٧ بالمائة دون الخمسين ؛ وتولى الوظائف القيادية عدد كبير من موظفي الحزب الذين انخرطوا فيه بعد موت لينين . وهو جيل ما بعد الثورة هذا ما ارسخ نفوذ ستالين .

اما المستوى الثقافي فقد ارتفع تدريجياً . ففي السنة ١٩٢٧ ، كان في الحزب ٠٫٨ بالمائة فقط ممن تابعوا دروسهم العليا ، و ٦٫٨ بالمائة ممن تابعوا دروسهم الثانوية ، و ٢٦٫١ بالمائة ممن تلقوا دروساً خاصة ، و ٢٫٤ بالمائة من الاميين . وقد تعذر آنذاك وجود عدد كاف من الاعضاء القادرين على تولي مهام ادارية او قيادية ، في حين زادت الحاجة اليهم بسبب التصنيع . ففي السنة ١٩٢٨ كان ٨٩ بالمائة من مدراء مشاريع الدولة اعضاء في الحزب ، ولكن ٢٫٨ بالمائة فقط من بينهم كانوا قد تلقوا تعليماً عالياً ، و ٧٨٫٦ بالمائة تعليماً ابتدائياً عالياً . وكان ٧٠ بالمائة منهم عمالاً رفعوا الى مراكز قيادية . وفي السنة ١٩٣٩ عدّل نظام الحزب تعديلاً ملحوظاً ؛ فاستقبل الحزب بأعداد كبرى افراد طبقة المثقفين الجديدة ، اي الفنيين والمهندسين والعلماء الكثيرين الذين افتقر اليهم تحقيق الخطط الخمسية ، فارتفع مستوى المداولين الثقافي ارتفاعاً كبيراً .

تنظيمه

ابتداء من السنة ١٩٢٥ ، وكلما توطد نفوذ ستالين ، امين سر الحزب منذ السنة ١٩٢٢ ، اتضح التنظيم وتعزز . فمنذ السنة ١٩٢٥ ، ضمّ الحزب عدداً من الاجهزة لا يقل موظفوها عن الخمسة والعشرين الفاً ؛ وفي المقدمة الـ « بوليتبورو » (المكتب السياسي) المؤلف من ٩ ، ثم من ٢٥ عضواً تنتخبهم اللجنة المركزية المؤلفة من عدة فروع اهمها الـ « اورغرامبرد » اي فرع التنظيم الذي يعنى بتعيين ورقابة مختلف مسؤولي الحزب ، والمفوضيات ، والنقابات ، والتعاونيات ؛ ويعد كذلك التوجيهات في كافة المسائل المتعلقة بنظام الحزب ، وتعنى فروع اخرى بالدعاوة (اجيتبروب) ، والصحافة ، والنساء ، الخ . وتحت تأثير الاحداث : تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، ثم انطلاقة الاقتصاد بفضل نجاحات التصنيع والتأميم ، واخيراً الحاجة الى اصحاب الكفاءات بعد عملية التطهير الكبرى التي عقبت موت كيروف ، أعيد التنظيم تكراراً بحيث تعاقب اقرار اللاحصرية وما تستلتبعه من انشاء فروع ذات اختصاص يوافق كل منها قطاعاً خاصاً من الحياة الاقتصادية (١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٨) واقرار العودة الى التوحيد والمركزية (١٩٣٩) .

ان تنظيم الحزب – على غرار تنظيم الحكم – اشبه بهرم ذي ٤ او ٥ درجات مختلفة . فتحت تنظيم الاتحاد العام تقوم تنظيات كل من الجمهوريات ، وتنقسم هذه بدورها الى وحدات اقليمية (اوبلاستي) . اما الجمهورية الروسية ، وهي اوسعها طراً ، فتنقسم الى ٨ تنظيات اقليمية (كراي) تضم وحدات اقليمية ودوائر (اوكروغ) . وتقسم كل وحدة اقليمية الى وحدات صغرى (على اساس المدن والنواحي) ، وتتألف المدن الكبرى بدورها من عدة وحدات صغرى . وفي ادنى درجات الهرم تقوم التنظيات الابتدائية للمصانع (٣٥٠٠٠٠ تقريباً) ، ومحطات الآلات والجرارات ، والمزارع النموذجية ، والمزارع التعاونية ، والوحدات

العسكرية ، الخ. ، التي يبلغ متوسط اعضاء كل منها اقل من عشرين . اما التنظيم العام فواحد من اعلى الى اسفل : مؤتمرات ، لجان ، امانات سر . وكما ان ارفع جهاز في الحزب هو المؤتمر الروسي الشامل ، كذلك لكل من الجمهوريات مؤتمرها ولجنتها المركزية وامانة سرها ، المنظمة على غرار اللجنة المركزية في موسكو ، وللوحدات الاقليمية مؤتمر حزبها ولجنتها وامانة سرها ، وللمدن والنواحي مؤتمر ولجنة وامانة سر تنتخب موظفي مكتبها . والمهام واحدة في اطار الدائرة الانتخابية : تقديم وتثبيت مسؤولي الدرجات الدنيا ، رقابة تنفيذ مقررات الحزب ، دعاوة ، اعداد المنتمين الجدد .

يرتكز الحزب الى « المركزية الديموقراطية » التي يحددها نظامه كما يلي : « انتخاب كافة اجهزة الحزب القيادية ، من ادناها مرتبة الى اعلاها ، علائق منتظمة بين هذه الاجهزة وتنظيمات الحزب ، انضباط كلي وخضوع الاقلية للأكثرية ، إلزامية مقررات الاجهزة العليا بالنسبة للأجهزة الدنيا » .

فهو يضم من ثم اكثر المواطنين نشاطاً الذين يطلب منهم اخلاص مطلق وتيقظ دائم ، ويفرض عليهم ان يكونوا في كافة الحقول مرشدين لمواطنيهم. فدوره في حياة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دور رئيسي لأنه هو ما يؤلف العنصر الجوهري لوحدة الاتحاد ، انه يلاشي النزعات الى الابتعاد عن المركز الناجمة عن التنظيم الاتحادي وتجزئة السلطة بين مئات آلاف الدوائر الاقليمية والمهنية التي قد تؤلف كل منها ، مع مجلسها المنتخب ، جمهورية صغرى منعزلة . واخيراً يتولى شطراً هاماً من الوظائف الادارية والحكومية اعضاء من الحزب ، بحيث ان الحزب ، « بفضل وحدته ومركزيته ، قد يستطيع ابدا ترجيح وجهات نظره على آراء لا يمكن ان تكون الا آراء محصورة » (دوفرجيه) . وتؤلف الـ « كومسومول » المؤسسة الرئيسية لاعداد اعضاء الحزب .

الكومسومول والرواد

على غرار كافة الاحزاب الثورية ، علق الحزب البلشفيكي آماله على الشباب الذي له المستقبل . وحين انعقد ، في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ ، المؤتمر الاول لجمعية الشباب الشيوعية (كومسومول) ، كان عدد اعضاء هذه الجمعية ٢٢٥٠٠ ، وفي تشرين الاول من السنة ١٩١٩ ، تمثل في المؤتمر الثاني ٩٦ الف شاب اشترك عدد كبير منهم في الحرب الاهلية في فرق الاصطدام ، وفي السنة ١٩٢٠ ، ارتدت الحركة طابع حركة جماهيرية حين بلغ اعضاؤها ٤٨٠ الف عضو تقريباً حدد لهم لينين مهمتهم : « بناء المجتمع الشيوعي » . الا ان انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي بدت للعديد من الشبان وكأنها استسلام الاشتراكية ، والبطالة ، وصعوبات الحياة المادية ، ولّدت خيبات امل كانت نتيجتها تدني عدد اعضاء الحزب الى ٢٤٧ الفا في السنة ١٩٢٢ ؛ ثم ادى تحسين ظروف المعيشة والتدابير المتخذة لمصلحة العمال الشبان وتنظيم مدارس المصانع الى رفع العدد الى مليون في كانون الثاني من السنة ١٩٢٥ ، والى مليونين في السنة ١٩٢٧ قبيل الخطة الخمسية الاولى . ثم

ولدت هذه الاخيرة ، بفعل ضخامة المشروع والدعوة الى التضحية ، موجة حماس وحمية في صفوف هؤلاء الشبان. فهم من قدموا الوف العمال الذين حققوا «الجبابرة» : مصانع الجرارات في ستالينغراد ، وسد دنيبروغ ، والمصانع الجديدة في الاورال وسيبيريا ، وهم من انموا استخراج الفحم الحجري من مناجم الـ « دونتز » حين كادت الحاجة تمس اليه ، وهم من توجهوا بالآلاف الى الارياف للاسهام في عملية التأميم وتصفية الكولاك ولتأسيس التعاونيات الزراعية واعداد موظفي ادارات محطات الآلات والجرارات ، وهم من الفوا فصائل الاصطدام التي تنافست في خدمة الاشتراكية وقدمت معظم منظمي العمل من العمال . وهم من توافدوا على مؤسسات التعليم التقني الحديثة واصبحوا مسؤولي الصناعة الجديدة والدولة الجديدة . وفي السنة ١٩٣١ جاوز عدد الكومسومول المليون الثالث ، وفي السنة ١٩٣٦ المليون الرابع . حينذاك وسعت المنظمة اطار الاختيار ، فاستقبلت الشبان دونما نظر الى منشأهم ، فاصبح عدد اعضائها تسعة ملايين في السنة ١٩٣٩ و ١٦ مليوناً في السنة ١٩٥١ .

اختير الكومسومول من بين « الرواد الشبان » (بين ٩ و ١٥ سنة) وخضعوا لتنظيم مماثل لتنظيم الحزب . فنحن هنا ايضاً امام هرم تقوم في اسفله منظمات المصنع ، والمزرعة الجماعية ، ومؤسسة التعليم ، والناحية ، والمدينة ، والاقليم ، والجمهورية ، والاتحاد . اما نشاط المنظمة فهو في الدرجة الاولى تثقيف الاعضاء والشبان غير المنتمين تثقيفاً سياسياً ، والرياضة ، والاعداد العسكري ، والاسهام في تنفيذ اوامر الحكومة ، والتربية الاجتماعية والثقافية . فعلى الكومسومول ان يكون في كل مكان قدوة ومثلاً الشبان الآخرين ، وان يذهب الى حيث ترسله منظمته . وعليه ، في المدرسة او المصنع ، ان يكون عاملاً ممتازاً ومدرباً لرفاقه ومساعداً لرؤسائه . وعليه ان يتثقف حتى يصبح انساناً كاملاً ، وان يكون في الحياة المدنية والحياة العسكرية على السواء مثلاً مشعاً بالتفاني والانضباط .

٢ - «الانسان اعز رأسمال»

ان احد الاهداف الاولية التي سعى وراءها النظام الجديد هو رفع مستوى السكان مادياً وثقافياً ، فبذل النظام البلشفيكي من ثم نشاطاً عظيماً في حقول الصحة والتربية الشعبية والثقافة المتأخرة .

الصحة العامة

تناول مجهود تجهيز البلاد بالمؤسسات الصحية تأسيس المستوصفات ودور التوليد والمستشفيات ومستشفيات التدريب ... التي انحت ، بالاضافة الى مجانية الخدمات الطبية ، تخفيض نسبة الوفيات بسرعة الى ١٥ ٪ اي الى نسبتها في فرنسا ، وتناولت كذلك تأسيس المصحات ودور المعالجة والراحة الشيوخ والعجزة والنقه . وكانت الطفولة موضوع عناية خاصة : ملاجيء للاطفال ، استشارات طبية للحبالى والرضع ،

واجازات الحبالى لمدة ٣٥ يوماً قبل الوضع و ٢٨ يوماً بعده في مؤسسات الدولة ومشاريعها ، ولمدة شهر قبل الوضع وشهر بعده لنساء التعاونيات الزراعيـــة ، ادت كلها الى تخفيض نسبة الوفيات بين الاطفال ، وساعدت حدائق الأطفال وتشجيع الالعاب الرياضية ، وانشاء الملاعب الرياضية الكثيرة على تنمية متناسقة .

العائلة وتحرر المرأة

بموازاة هذه التدابير التي لم تفضل من حيث النوعية خير ما اتخذ منهـــا في اكثر الدول الغربية تقدماً ، كما يقـــول لاسكي ، وانما « ما تحقق يصعب تصوره في اي مجتمع رأسمالي » ، قامت العائلة على اسس جديدة . فمنـذ الثورة ، نرى العائلة التقليدية ، المبنية على دونية المرأة وعلى طابع الزواج الديني الممتنع الانفساخ وسلطة الاب المطلقة ، تنهار بفعل علمنة الزواج وزوال سلطة الزوج المطلقة . وقد حددت ، حيال الاولاد، حقوق الرعاية والتمثيل ، وواجبات العناية والتربية والتعليم . وبرز مفهوم جديد للعلائق بين الزوجين التي بنيت على المساواة الكلية بينهما ، وشرعية الزواج الواقع المعفى من كل تسجيل والطلاق برضى الطرفين او بناء على رغبة احدهما المعلنة ، وابطال التمييز بين الاولاد الشرعيين والاولاد غير الشرعيين . واستهدف قانون صدر في السنة ١٩٢٠ حـــول « حماية صحة المرأة » منع الاجهاض في الخفاء باجازة الاجهاض تحت شروط معينة . وهكذا تحررت المرأة والاولاد من وضعهم القانوني الدوني ، بينما خففت ملاجىء الاطفال ، وحدائق الاطفال ، ومحلات البيع من العمال في المشاريع ، والمطاعم النقابيـــة والتعاونية ، وتبييض الانسجة الصناعية ، الخ . ، من اعباء ام العائلة وحررتها من عبوديات الحياة المنزلية ، وذلـــك نتيجة لسعي المسؤولين وراء تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين التي ينص عليها القانون . وهـذا ما اتاح للامهات تمثيل نسبة كبرى – اكثرية احياناً – في الصناعة (حتى الثقيلة منها حيث بلغت هذه النسبة ٥٠ ٪) ، والعمل في مهن تعتبر في البلدان الاخرى محصورة في الرجال (ميكانيكي القاطرة الحديدية مثلا) ، وممارسة وظائف قيادية في المزارع التعاونية (٢٠ ٪ من وظائف المدراء اسندت الى النساء) او المصانع او المجالس على مختلف مستوياتها . وفي البلدان الآسيوية بصورة خاصه ، كان تحرر المرأة ، « المظلومة على ايدي المظلومين » كما قال لينين، ثورة وضعت حداً لعزلتها ولارتداء الحجاب ، وفتحت امامها ابواب المدارس والجامعات والمصانع والحياة العامة . لا بل ان التدابير الكثيرة التي حسنت وضع المرأة الحبلى او ام العـــائلة ، واستقرار المجتمع عند تنفيذ الخطط الخمسية الذي استلزم يدا عاملة نسائية وفيرة وزيادة الطاقة البشرية ، قد استوجبت اتباع سياسة تشجيع الولادات والعائلات التي برزت منذ السنة ١٩٣٦ بمنـــع الاجهاض الا تحت شروط معينة ، وبتدابير استهدفت ارساخ وثاق الزواج بالحد من عـــدد الطلاقات وتكررها (مُنيع الطلاق بناء على رغبة زوج واحد وارتفعت نفقات الاجراءات) ، وبفرض عقوبات صارمة على من يتخلى عـــن عائلته او يمتنع عن دفع النفقة المترتبة للام والاولاد .

التعليم

بذلت الجهود لزيادة عدد السكان ولخلق شبيبة قوية ونشيطة ، كما بـذلت الجهود لتعليمها ايضاً . في السنة ١٩١٣ ، كانت نسبة الاميين بين ٧٥ و٨٠٪ ، وحتى ٩٧٪ بين شعوب آسيا غير الروسية ؛ ومنذ السنة ١٩٤٠ ، اختلف الى المـدارس الابتدائية والثانوية ٣٢ مليون تلميذ ، فهبطت نسبة الاميين الى ثلاثين بالمائة في اكثر المناطق تخلفاً . وقـد هدفت المؤسسات الدراسية « لخلق الظروف البشرية الضرورية لقيـام المجتمع الشيوعي »، إذ ان على المدرسة ضمان « تحقيقات الثورة السياسية والاجتماعية » ، ولا يجوز لها ان تكون « لا خارج الحيـاة ولا خارج السياسة » . وان في هذه الصيغ لدليلا على الاهمية المعترف لها بهـا والاهتمام الذي اعاره النظام المسائل التربوية ، « الجبهة الثالثة » ، « الجبهة التربوية » ، التي كانت موضوع احدى قصائد « ماياكوفسكي » . وارتبطت التربية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذي اوجـدته الثورة ؛ فالانسان ليس لا صالحـاً ولا شريراً عند ولادته ؛ وهو المجتمع ما يكوّنه ويكون مسؤولاً في النهاية عما ينتهي اليه . يضاف الى ذلك من جهة ثانيـة ان تفاوت الاجور ، التي هي نسبية لكمية ونوعية العمل المؤدى ، لا يمكن الاعاضة منها الا اذا كانت هنالك « المساواة عند نقطة الانطلاق » ، اي الا اذا تمكن كافة الاولاد من تنمية معارفهم واستعداداتهم على قـدم المساواة . ولذلك اعلن الدستور ان « لمواطني اتحـاد الجمهوريات الاشتراكية الروسية الحق في التعليم » ؛ لهم الحق في ان يتعلموا بلغتهم الام، وهي الوسيلة الوحيدة لتأمين المساواة الفعليـة للقوميات ، ولاتاحـة بروز الكفاءات، ولتوزيع التعليم في اسرع وقت ممكن دونما اضطرار لتعلّم لغة اجنبية .

تؤمن المساواة عند نقطة الانطلاق مدارس كثيرة جداً وسهولة دخول الجميع، في اي وقت ، الى التعليم العالي . فابواب المدرسة مفتوحة في كافة درجات التعليم ، وتتوفر تسهيلات عديـدة — ولا سيما التعليم بالمراسلة الذي استفـاد منه ٦ ملايين شخص في السنة ١٩٤٠ — للوصول الى المعاهد والكليات بأعداد كبرى عن غير طريق المدارس. فتقوم وحـدة التعليم من ثم في روح البرامج والكتب المدرسية الواحدة في كافة انحاء الاتحاد المستوحاة من التعليم الماركسي - اللينيني في تفسيرها العالم والعلائق البشرية .

من بين اكثر النظريات التربوية بياناً ولفتاً للانتباه تلك التي طلـع بها « ماكارنكو » : كان مديراً لاصلاحيتي احـداث مجرمين ، فاستخلص من خبرته مذهباً تعليمياً في مؤلّفه المشهور « القصيدة التربوية » . لقد اقتنع ماكارنكو بان للبيئة الحسنة التنظيم تأثيراً فاعلاً قوياً على الفرد ، فـ« يبوسة طينة الولد كلام محال » ، وليس من اولاد مطبوعين على الجريمة ، واولاد يستحيـل اصلاحهم ، وهي الجماعة التي يكون منخرطاً فيهـا ما تكيّفه بالمنافسة التي تثيرها والرقابة التي تمارسها ، وهذا يفسر اهمية الجو العائلي الذي يصنع الولد على صورته . فالتربية تستهـدف تدريب الاولاد على ان يحلوا بانفسهم المسائـل التي تواجههم في الحياة اليومية ، وان يوافقوا بين الحرية الفردية والتقيد الضروري بموجبات الجماعة . ويشدّد ماكارنكو من ثم عـلى الصلة التي

يجب ان تقوم بين التربية والحياة . فعلى العائلة والمدرسة ومنظمات الشبيبة ان تضع نصب اعينها تحقيق تفتح الفرد ، اذ ان الوالدين لن يستطيعا الى ذلك سبيلا الا اذا فكروا ابداً بتأثير مثلها على ولدهما . وعلى المربي ان يكون متطلباً جداً ، على ان يوفق في الوقت نفسه بين متطلباته وامكانات الولد . وكلما طلب من الولد بذل مجهود جديد ، شعر الولد بتعاظم الثقة الموضوعة فيه.

فنحن من ثم امام تربية تتنكر النظام التقليدي الصارم ، لكنها تربية لا يعتريهـــا وهن ، « تتطلب ابداً اقصى ما يستطيع الولد اعطاءه ، ولكنها لا تضن بالابتهاجات التي غالباً ما يسع الولد اعدادها بنفسه » ، وتؤول الى « اقدامه بفرح يسيطر على كافة مستويات وجوده» (هـ. فالون) .

التعليم نظري وعملي ويشمل علوماً وفنوناً شتى ، ويجمع بين العمل الفكري والعمل اليدوي. وهو علماني تتولاه الدولة التي تحدد التوجيهات العامة ، والزامي ومجاني في مـــدرسة السنوات السبع (التعليم الابتـدائي و٣ سنوات من التعليم الالزامي) بين سن السابعة (بعد حديقـــة الاطفال) والرابعة عشرة . ويُلقن باللغة القومية ، على ان تعلم اللغة الروسيـة الزامي . وتليه اما ٣ سنوات دراسة تنهي التعليم الوسيط الكامـــل في مدارس العشر سنوات ، واما التعليم المهني . ويقود كلا التعليمين ، بعد التقدم الى امتحان ، الى تعليم الدرجـــة الثالثة ، جامعات ومعاهد . وبعد ذلك يلتحق الراغبون في البحث العلمي او التعليم بدروس « المرشحين » (في السنة ١٩٤٠ بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي ستماية وعشرين الف طالب) .

الثقافة الجديدة : الواقعية الاشتراكية

كانت الثورة قد تسببت في هجرة عدد من الكتاب والفنانين والعلماء ، ولكن الكثيرين الذين لم يهاجروا اسهموا في تجدّد الحياة الفكرية بعد الحرب الاهلية . فقد اتجه مجهود النظام الجديد ، منذ البدء ، الى انزال الثقافة الى مستوى الشعب بمكافحة الامية والجهل ، وبتعميم التعليم على كافـــة الطبقات ، وبتأسيس كليات عمل (رابفاك) تستقبل العمال وتوزع عليهم تعليماً سريعاً ، وبالاكثار من دور الكتب واعادة طبع المؤلفات الكلاسيكية الكبرى . وكانت النتيجة ان شغف المعرفة العظيم الذي سيطر على العمال وانتشار التعليم هذا لم يلبثا ان خلقا جمهوراً وفيراً اختلفت متطلباته كل الاختلاف عن متطلبات جمهور النظام القديم . وطالما بقيت الحكومة على الحياد بين النزعـات المختلفة والفئات الفنية والادبية التي تقاسمت الكتاب والفنانين . وكان معظم هؤلاء اتباعـــاً لمدرسة الرمزية او مدرسة المستقبل ، وانضم بعضهم ، من امثال ماياكوفسكي والرسام بونين ، بصراحة الى البلشفيكية ، ولكن كثيرين غيرهم بقوا منعزلين عن هـــذا الجمهور الجديد بفعل مناشئهم ونزعاتهم الادبيـة ولغتهم المقفلة وفرديتهم . امـــا الـ (برولتكولت) ، او الثقافة الشعبية ، فقد استقطبت كتاباً ماركسيين حاولوا خلق ادب بروليتاري .

في السنة ١٩٢٩ ، دعي الكتاب ، الاعضاء في الجمعية الروسية للكتاب البروليتاريين ، الى الاشتراك في معركة التخطيط ، وفي السنة ١٩٣٢ ، انضموا كلهم الى جمعية الكتاب السوفيات التي اسندت اليها مهمة « دعم قاعـــدة السلطة السوفياتية » والاشتراك في الصراع الى جانب

البروليتاريا بغية اعداد ادب اشتراكي .

بينا شدّد في التعلم على الماركسية والمادية الجدلية ، وبقي بعض المستقلين من امثال «فيدين» على وفائهم للأدب السيكولوجي ، اخذ الادب الجديد على عاتقه ، بحسب امنية لينين ، ان يصبح « مرآة وعي الامة » . وهكذا صدرت مؤلفات تأثرت تأثراً بعيداً بـ « غوركي » ، وانتسبت الى ما عرف بعد السنة ١٩٣٢ بـ « الواقعية الاشتراكية » التي ألفت مذهباً رسمياً حقيقياً . فأمام عظمة تطور المجتمع والانسان الذي شاهده الكاتب ، توجب على هذا الاخير تحليل الواقع وإظهار الانسان في حزبه وعمله ، وطرح المسائل الانسانية الناجمة عن كل ذلك ومساعدة القراء على حلها والتخلص مما يحاولونه في انفسهم لمجاراة العالم المادي الآخذ في التطور. والادب الجديد واقعي لأنه يغوص في الواقع ويصف « الانسان من حيث هو عضو في المجتمع »، بعيدا عن عبادة الذات ، وعن « عذابات رجال الفكر المترددين » ، ولذلك فانه يلاشي ابتذال الحياة اليومية ويمجد البطل الفرد ، وبطولة الجماهير المغفلة التي تصارع وتقــدم نفسها ضحية للدفاع عن الوطن او لبناء عالم جديد ، وكل من تتحول حياتهم الى معركة ضارية يشتركون فيها بكليتهم من اجل تحقيق الاشتراكية . هذه هي حــال « فورمانوف » الذي يصف بطولة « تشاپاييف » (١٩٢٣) المغوار ، وحال « الكسي تولستوي » في « الف وتسعماية وثمانية عشر» وحال « سيرافيموفيتش » في « السيل الحديدي » ، وحال « فادياف » في « الهزيمة » (١٩٢٧)، وحال ايفانوف (« الانصار » ، « القطار المصفح رقم ١٤ – ٦٩ ») ، وحال «ماياكوفسكي» الذي اصبح بفضل قصائده النضالية («مائة وخمسون مليوناً»)وشعره الغنائي، «الشاعر الحامي عن حقوق الشعب » بالذات. وهذه حال « نقولا اوستروفسكي » الذي تظهر رواية سيرة حياته بخط يده ، « وسُقِيَ الفولاذ » (١٩٣٢) ، ما هي حياة التضحية التي يعيشها احد اعضاء الحزب . وتبرز مأساة انحلال المجتمع القديم ونشأة اخلاق جديدة في المصنع والعمل ، في كتاب « الاسمنت » (١٩٢٥) لـ « غلادكوف » ، ومأساة ملاشاة الكولاك وتــأميم الاراضي في « الاراضي المحياة » (١٩٣٦) لـ« شولوكوف » الذي وصف كذلك الحرب الاهلية عند قوزاق الـ « دون » في « الدون الهادي » . ووصف كاتاييف تأسيس وحدة ماغنيتوغورسك الصناعية.

هو الاهتمام باعطاء الجماهير الشغفة بالمعرفة والتعلم فناً وادباً يسهل تمثلها ولا يبتعدان عن التقاليد القديمة ما يفسر كذلك المجادلات الكتابية المتكررة التي تناولت الادب المقفــل والفن المجرد والموسيقى العسيرة : مهاجمــة طابع التمسك المفرط بالشكليــات في فن « بيكاسو » او فن « ماتيس » ، ومهاجمة بعض مؤلفات « بروكوفياف » و« شوستاكوفيتش » ، ثم التخلي ، بعد السنة ١٩٢٨ ، عن قوانين هندسة العمارة العصرية التي حظيت بمزيد من التقــدير والعطف في السنوات الأولى للثورة، والعودة الى نمط كلاسيكي – جديد عادم الرشاقة وعلى شيء من الابتذال.

انما انتج الفن الجديد اشهر روائعه في الموسيقى والسينما بفضــل « سرج بروكوفياف » و« ديمتري شوستاكوفيتش » و« ارام خاتشادوريان » و« ديمتري قبلفسكي » .

كان لينين قــد كتب ما يلي : « السينما » اعظم الفنون شأناً في نظرنا » ؛ فقد بــذل الاختصاصيون مجهوداً كبيراً لكي يجعلوا منها الفن الشعبي بالذات . فحرصوا في الدرجة الاولى على ان يبعدوا عنها كل ما ليس طبيعياً ، فكانت مدرسة الـ « كينو غلاز » (السينما العين) التي رفضت كل اخراج وابتغت ، قبل اي شيء آخر ، تصوير الحياة على حين غرة ، « مباغتــة الانسان في وسطه الاجتماعي وفي حياته » . وكان لهــذه النظرية تأثير كبير على كافة العاملين في حقل السينما بلفتها الانتباه الى اهمية اختيار وجمع المشاهد واستنادها الى الواقع . وقــد تميز في هذه السينما غير الناطقة اربعة مبتكرين عظام : « ايزنستاين » الذي حقق الرائعة السينمائيــة السوفياتية الاولى في « المدرعة بوتمكين » ، وبودوفكين الذي انتج « الام » المقتبسة عن رواية غوركي ، « نهاية سان بطرسبرغ » ، و« عاصفة على آسيا » ، الفيلمين الاجتماعيين اللذين يتوصل فيها الابطال شيئاً فشيئــاً الى « رؤية واجبات الطبقة التي ينتسبون اليها رؤية واضحــة » ، و« دوفجنكو » في « الارض » ، و« فرتوف » الذي انتج ، في اوائل عهــد السينما الناطقة ، رائعته « اغاني لينين الثلاث » . وبعد هذه الفترة الاولى التي سيطرت فيها السينما السوفياتية على كافة السينمات الاخرى ، كانت السنوات الاولى للسينما الناطقة سنوات جمود وجدب ، الى ان حدثت في السنة ١٩٣٤ ، بفضل المبتكرين الاخوين فاسيلياف ، مخرجي « تشاباييف » ، فيلم الحرب الاهلية ، نهضة غاية في التألق كرسهــا انتاج الافــلام التاريخية : « بطرس الاكبر» لـ « بتروف » ، و« اسكندر نوسكي » لايزنستاين .

القضاء

ان المبادىء نفسهــا التي استوحيت في التعليم استوحيت في ادارة القضــاء (باستثناء الجرائم السياسية) الذي يسمو عليه الى حد بعيد في الدول الاخرى بمفهومه الواقعي والانساني .

فقد اظهرت الدراسة التي قام بها « هارولد ج. برمان » حول القرارات المتخــذة في المحاكم السوفياتية ، طابع الابوة والحماية الذي يرتديه القانون السوفياتي. وقد يشبه جو محاكمة جنائية سوفياتية – بحسب المؤلف الذي هو اميركي – جو محاكم الاحداث الاميركية ، كما قــد يشبه جو محكمة مدنية جو محاكم المصالحة العائلية . ومرد ذلك الى ان القانون يعتبر الجريمة وكأنهــا صورة البيئة الاقتصادية التي حدثت فيها: فالمجرم من ثم ضحية المجتمع اكثر منه عدوه ،والسجن يجب ان يكون مكان تربية جديــدة لا مكان عقاب . وهذه الاراء ، التي لم تكن خاصــة بالحقوقيين السوفيات والتي بشّر بها القاضي براندس في الولايات المتحدة ، هي ما عمل بها في نظام المحاكم الجزائية والاصلاحيات . والمقصود في الدرجة الاولى هو اعادة تربيةّ المحكوم عليهم ، و« تبديل طبيعتهم » بحسب تعبير غوركي ، وتنمية الخصال التي تتسم بقيمة اجتماعية عنــد الافراد » . وتتحقق اعادة التربية هذه بفضــل اسهام المحكوم عليهم اسهاماً ناشطاً في الاعمال المفيدة اجتماعياً ولا سيما اعمــال الانتاج الوفير التي تساعدهم من جهــة على فهم الاساليب الاشتراكية في تنظيم العمل (المنافسة الاشتراكية ، المعاونة التقنيــة ، النقاش حول الانتاج)

وتوفر لهم من جهة ثانية تربية مهنية تعدهم لاحتلال « مركز مفيد في المجتمع بعد الخروج من السجن.

يذكر القانون الجزائي ثلاثة اشكال « للعمل الاصلاحي» (حل هذا التعبير محل تعبير العمل الشاق في السنة ١٩٣٣) : عمل دون حرمان الحرية ، عمل مع تحديد الاقامة ، عمل مع حرمان الحرية في معسكرات العمل . وتنطبق العقوبة الاولى على الاحكام التي لا تتعدى السنة وتنفذ على العموم في مكان العمل العادي او في دائرة محددة الشعاع بالنسبة لمركز الاقامة . وتنفذ عقوبة الاحكام المتراوحة بين سنة وثلاث سنوات في « مراكز الاعتقال العادية » او في معسكرات العمل ، والعقوبة التي تتعدى ثلاث سنوات في معسكر عمل اصلاحي يقوم في منطقة بعيدة من مناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وهناك اخيراً « تحديد اقامة مع عمل اصلاحي » لعزل المحكوم عليه عن بيئته السابقة . ويتقاضى المحكوم عليهم الاجر نفسه الذي يتقاضاه العمال المتعاقدون المساوون لهم جدارة وكفاءة وانما يحتفظ لهم بنسبة ٥ الى ١٥٪ من هذا الاجر ، ويخضعون لشروط العمل نفسها .

٣ – الديموقراطية الحرة والديموقراطية السوفياتية

الرأي الحر والنظام السوفياتي

كان من نتيجة انقسام العالم الى معسكرين انقسام الرأي ايضاً بحيث لم يبق على الحياد سوى نزر قليل من الناس امام المؤسسات السوفياتية والنظام السوفياتي ؛ وغمّضت المجادلات ما قد نتوصل اليه من معرفة بها وما قد نعطيه من تفسير لها ، الا ان مؤلفات علماء الاقتصاد والحقوقيين واصحاب النظريات في العلوم السياسية ، على اختلاف اتجاهاتهم ، تتيح استخلاص مميزاتها النوعية الاساسية .

هو مفهوم « الحرية » ما تدور حوله الانتقادات الموجهة للنظام السوفياتي .

بتأسيسه الحزب الواحد ، الذي يسيطر عليه رجل واحد لا يتميز عن الدولة التي يمسك هو بمراكزها الحساسة ، ويستحيل انتقاد سياسته العامة ، وينحصر فيه حق تقديم المرشحين لانتخابات قد يعتبر الامتناع عن التصويت فيها اعلان معارضة ، ويحتكر كافة وسائل التعبير والدعاوة ، وتؤول فيه المجالس الى مجرد مجالس للتسجيل ، لم يترك النظام السوفياتي لمواطنيه سوى حرية ظاهرية وصورية ، بحيث ان الديموقراطية ليست سوى خديعة . وليست الحرية الفكرية والادبية ما قضي عليها من ثم فحسب ، بل الحياة المادية نفسها التي تعرضت للخطر بفعل ملء سلطة الدولة السوفياتية ، المالكة الوحيدة والمنتجة الوحيدة والموزعة الوحيدة للمواد الاستهلاكية . وبالفعل زادت اشتراكية وسائل الانتاج من قوة الدولة زيادة عظمى ، وجعل منها تخطيط الاقتصاد سيدة حياة كافة سكان الاتحاد . وحتى في الحقل الزراعي ، الذي ابقي فيه على « قطاع حر » ، وانعم فيه على المزارع الجماعية « بالتمتع تمتعاً دائماً » بالارض التي تستثمرها ، توفرت للدولة وسيلة تأثير غير مباشرة وحاسمة على الفلاحين ، لان الجرارات

والمعدات الآلية الضرورية الاخرى بقيت ملكاً لها ، وكانت هي التي تحدّد شروط استعمالها في التعاونيات الزراعية . وجملة القول ان « كسب المعيشة منوط بالرأي المستقيم » . لا بل ان أهمية دور الشرطة ، وقوتها ووسائل عملها ، وتمثيل كل معارض بـ « عدو الشعب » ، قد خلقت هلعاً حقيقياً ، شبيهاً به في البلدان الفاشستية ، يضع النظام السوفياتي في عداد الانظمة الاستبدادية . فالمواطن ليس حراً ، وكرامته تمتهن في كل وقت لانه اصبح آلة في ايدي سلطة تضحي به دونما اية مراعاة للروح الانسانية الاولية ، ولا يتمتع باية حرية من الحريات المعتبرة ضرورية ، ولا سيما حرية الاجتماع والصحافة والقول ، الخ .

النظام السوفياتي والفاشستية

ان تمثيل النظام السوفياتي بالانظمة الفاشستية على هذه الصورة يعارضه العديد من اصحاب النظريات في العلوم السياسية . ففي الدرجة الأولى ، كما اثبت ذلك « دوفرجيه » ، تختلف مصادر وحيها الفلسفي اختلافاً اساسياً . فالماركسية تبدو وكأنها مذهب عقلي وعلمي يرتبط بفلسفة الانوار والايمان بالتقدم . وهي تعلم ان الانسان ، اذا هو لا يولد لا صالحاً ولا شريراً ، يستطيع ان يتحسن بزوال النظام الرأسمالي ، وان الغد سوف يصبح ، بفضل قيام الاشتراكية ، افضل من اليوم ، ولا سيما افضل من الامس . وفلسفتها متلاحمة الاجزاء ، تعطي « تفسيراً شاملاً ومتناسقاً للكون » يحمل على التفاؤل حقاً . اما فلسفة الفاشستية فتشاؤمية . العصر الذهبي قـد ولى ، والانسان المطبوع على الشر يجب ان يخضع لرؤساء لا يطلب منهم تأدية حساب للجماهير المحتقرة والعاجزة ، التي يتوجب عليها الامتثال للمقررات المتخذة دون ارادتها . فامام التعاليم الفاشستية التي تستند الى الابتغاءات الغريزية المخالفة الصواب التي هي ارستوقراطية في جوهرها ، نرى ان النظام الشيوعي صوابي ومحب للمساواة في مبادئه وفي اهدافه .

اما تركيب الحزب الواحد فينطوي على خلافات جوهرية . فاذا استعانت الاحزاب الفاشستية بالطبقات الشعبية ، خلال فترة الاستيلاء على السلطة ، واذا هي افلحت في ضم جماهير عمالية وقروية هامة ، فان سياستها تكون محافظة بعد استلام زمام السلطة ، وقد استندت اكثر فاكثر ، في الدرجة الاولى ، الى الطبقات المتوسطة والغنية . ثم إن انتخاب المسؤولين ، في حياة الحزب الداخلية ، قاعدة قانونية في الحزب الشيوعي ، بينما يعين المسؤولون في الاحزاب الفاشستية من قبل السلطة العليا . اما دور خلايا الحزب ، فبينما هو ازداد شأناً في الاتحاد السوفياتي الى جانب الدولة وفي داخلها ، وازداد النقاش فيها حدّة ، نرى ان تأثير الجماعات الحزبية المنظمة في ايطاليا والمانيا قد تضاءل بسرعة كلية .

ونرى أخيراً ان الاختلاف عظيم جداً في اختيار اعضاء الحزب ايضاً . فقد وقفت الاحزاب الفاشستية موقفاً حذراً من اللامبالين والعادمي النشاط الذين لم يلتحقوا بها قبل استلام السلطة ، ورفضت كل طلب انضواء جديد (في السنة ١٩٢٥ في ايطاليا ، وبعد السنة ١٩٣٣ في المانيا) ، باستثناء انضواء الشبان الذين كانت تضمّهم في جماعات الـ « باليلا » والطلائع والـ « هتلر جوجند » .

اما الحزب الشيوعي السوفياتي فقد محض المواطنين ثقته وفتح ذراعيه لا الكومسومول فحسب، بل لكل مواطن تتوفر فيه شروط تقديم الطلب والتمرس التي خففت تخفيفاً مستمراً ، لا سيا في السنة ١٩٣٩ . لذلك ابتعدت الاحزاب الفاشستية عن الامة والفت طبقة مقفلة ذات امتيازات، بينما وسع الحزب الشيوعي يوماً بعد يوم عملية اختيار خاصته . ويرد ذلك الى ان دور الحزب قد نُظر اليه نظرة مختلفة في كل من النظامين . ففي البلدان الفاشستية ، تسلم النظام السلطة بفضل ردة فعل الطبقات المتوسطة والبورجوازية امام خطر البروليتاريا . وعلى الرغم من ان الكلام تناول « الثورة المستمرة » احياناً ، فان وظيفته كانت وظيفة محافظة حقاً . والغاية المنشودة هي تمكين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الراهن ، والابقاء عليه بعد اصلاحه . وعلى الحزب ان يراعي المصالح الكبرى والجيش الذي تنخرط فيه جماهيره المنظمة والمسلحة . ويفسر هذا التطور الرجعي سرعة التنفيذ ، وطرد او تقتيل العناصر البروليتارية وانصار « ثورة ثانية » محتملة . اما في الاتحاد السوفياتي فوظيفة الحزب هي المساعدة على تطوير المجتمع والاقتصاد والحؤول دون التوقف والجمود بشحذ العزائم ومقاومة التبارد واللامبالاة وشرح الحاجة الى الاصلاحات والتضحيات . وعلى الرغم من ان الدستور السوفياتي لم يخص الحزب الشيوعي بمركز كبير فان دوره قد تعاظم يوماً بعد يوم ، والانتماء اليه قد سهّل تسهيلاً مستمراً .

يفسر هذا الاختلاف كذلك طابع السياسة الخارجية في كل من النظامين . فبينما رفض الحزب الفاشستي تحقيق تطور داخلي ووجه الطاقات القومية شطر الفتوحات الخارجية ولم يحافظ على النظام الا بسياسة نفوذ لحمتها الاستفزازات وسداها اعمال القوة ، استخدم النظام السوفياتي كافة موارده وطاقاته في تطوير المجتمع والاقتصاد وانتهج سياسة مسالمة لأنه كان بحاجة الى الهدوء لتحقيق هذا التطوير . اضف الى ذلك اخيراً ان الدكتاتورية السوفياتية لم تظهر يوماً بمظهر نظام سياسي نهائي يحل ، « لمدة الف سنة » ، محل الديموقراطية الفاسدة . فهي وسيلة لا غاية ، وقد صرحت بانها انتقالية ومعدة للتواري حين تزول الاخطار الداخلية والخارجية ، وحين ينهي النظام مرحلة الاشتراكية الحالية التي هي « طور الشيوعية الادنى » ويدخل « طوره الاعلى » الذي تتلاشى فيه الدولة وتنتهي الى الزوال .

الديموقراطية السوفياتية

هل ان النظام السوفياتي « مثال الديموقراطية الحقة » ام انه دكتاتورية لا وجود للحرية فيها «في الحقول الهامة» ؟ ان السيد « فيديل » ، بعد تحليله المستفيض لحجج الخصوم والانصار قد خلص الى القول :

« من العبث البحث في مفهوم الديموقراطية بالذات عن المقياس الذي يتيح اصدار الحكم في الرأيين المتقابلين . فكلاهما صحيح من وجهة نظر الديموقراطية فقط . وكلاهما يتولد عن الاندفاع نحو الحرية الذي هو المغزى العميق لكل ابتغاء ديموقراطي » .

واضاف الى ذلك قوله :

« ان تنويتهما وتضادهما يدنيان حكماً الى تنوية مفاهيم العالم التي تتكسران عبرها ... وان مقياس صحتهما او

بطلانها ... يفتح الباب امام فلسفة اساسية ومذهب يتناول الكون » .

يمكن ان نجد ايضاح المعنى السوفياتي لكلمة الديموقراطية في شرح ستالين لدستور السنة ١٩٣٦ :

« ما هي الديموقراطية ؟ ان الديموقراطية في البلدان الرأسمالية ، حيث توجد طبقات متخاصمة ، هي بالاختصار ديموقراطية الاقوياء ، وديموقراطية الاقلية الحاكمة . اما في الاتحاد السوفياتي فالديموقراطية هي ديموقراطية العمال ، اي ديموقراطية الجميع » .

وفي شرح احد الحقوقيين السوفيات :

« ان البلاد التي يبطل فيها استثمار الانسان للانسان ، والتي تتوفر فيها المساواة السياسية ، والاقتصادية ايضاً ، لكافة المواطنين ، والتي لا تعلن فيها الحريات الديموقراطية رسمياً او قانوناً فحسب ، بل تؤمن عملياً بالظروف المادية للحياة الاجتماعية ، والتي ليست مساواة الشعوب فيها كلمة كاذبة ولا تزول فيها صداقتها ، ان هذه البلاد قد قطعت لعمري شوطاً بعيداً على طريق الديموقراطية . فالديموقراطية قبل ان تكون مبدأ سياسياً من مبادىء الحكم هي نظام اقتصادي اجتماعي يحدد واقع النظام السياسي ، ولا يمكن ان تتحقق الديموقراطية الا في مجتمع خال من الطبقات يوجد وحده ظروف تفتح الفرد » .

تظهر هذه النصوص ان الاتحاد السوفياتي يشدد على « الشروط الموضوعية للحرية » . ويلقي بعض الضوء عليها الحديث الذي نقله « وندل ولكي » المنافس الجمهوري الفاشل لـ « ف. د. روزفلت » . فهو قد لفت في السنة ١٩٤١ نظر رئيس مصلحة في احد المصانع السوفياتية الى انه لا يمكن ان يكون حراً حقاً ما دام يعترف بانه لا يستطيع لا التعبير ولا الدفاع عن آراء غير آراء الحكومة ، فسمع منه الجواب التالي :

« انك لا تفهم مني ، ايها السيد ولكي . انا اقتنع بحرية لم يعرفها ابي وجدي قط . فلم يسمح لهما بتعلم القراءة والكتابة . وكانا عبدين مرتبطين بالارض . وحين كانا يصابان بمرض لم يكن هناك مستشفى للاعتناء بهما . انا اول شخص في سلسلة جدودي الطويلة استطاع التعلم والتقدم والوصول الى نتيجة ما . هذه هي حريتي . ولعلك لن تعترف بأنها الحرية . ولكن يجب ألا تنسى اننا ما زلنا في اول عهد نظامنا . فسوف يأتي يوم نتمتع فيه نحن ايضاً بالحرية السياسية » .

وكما يلاحظ « م. س. ستلنغ – ميشو » ، الذي ننقل عنه هذه النصوص ، ان « الحرية » ، في نظر السوفيات ، تقوم في جوهرها في الانعتاق الاقتصادي والاجتماعي ، في « التحرر من الاستثمار » . وهكذا فان المعسكرين يقصدان خدمة حرية الانسان ولكنهما ينفذان قصدهما بطريقتين مختلفتين . فبزوال الطبقات زال مبرر تعدد الاحزاب ، اذ ان زوال كل مصلحة طبقية يستتبع آلياً زوال الخلافات السياسية . ولذلك لا تشمل حرية تأسيس الشركات الاحزاب السياسية ولا تتعلق الا بالمؤسسات الاجتماعية . وكذلك فان حرية الرأي واقع راهن ، ولكنها لا تبرز بقيام الاحزاب السياسية . ان المناقشة حامية في داخل الحزب وحول المسائل التي يواجهها نشاط الحزب . وانما تُنتقد ادارة الحكام والموظفين في خلايا المشاريع والنقابات والصحف ، وطبيعي في النهاية ان تنصاع الاقلية لقرار الاكثرية كما هي الحال في كافة

الديموقراطيات الاخرى . اضف الى ذلك من جهة ثانية ان الديموقراطية موجودة هنا في نطاق هي غريبة عنه في البلاد الرأسمالية : في التعاونيات الزراعية ، في المصنع ، حيث لا يتولى ادارة المشروع مالك واحد حر التصرف في عمله وقادر على ايقاف استثماره وحتى اقفاله اذا استصوب ذلك . والرقابة العمالية هنا رقابة فعلية وتمارس في كل آن ، لا سيما وان انتفاء مفهوم الكسب يسهل البحث عن الخير العام ؛ فيصبح الاضراب في مثل هذا التنظيم امراً غير وارد لا يمكن تصوره . وهو هذا المبدأ نفسه مـا وضع في ايدي الدولة كل اجهزة الدعـاوة : التعليم ، والكتب ، والصحافة ، والسينما ، والاذاعة ، التي تشرف عليهـا ، في البـلدان الرأسمالية ، المصالح الخاصة سيدة الاقتصاد .

فهل ان النظام السوفياتي كما كتب « هـ. لاسكي » ، ليس سوى مجتمـــع ديموقراطي تحكمه دكتاتورية ؟ على هذا السؤال يجيب انصاره ان الدكتاتورية كانت ولا تزال حاجة ملحة . افلا يعترف فلاسفة الديموقراطية باستحالة تجنب فترة تكون فيها الدكتاتورية امراً ضرورياً ؟ وقد شدد « جون مولتون موري » على :

« ان اشتراكية مصادرة الاملاك الشاملة والحكومة البرلمانية ... امران متناقضان لسبب بسيط هو ان التبدلات في النظام الاجتماعي ترتدي طابعاً من الصرامة لا نستطيع معه ، من الوجهة البشرية ، توقع تسليم الاكثرية بها ، حتى اذا جمعت مثل هذه الاشتراكية حولها اكثرية برلمانية » .

ويلاحظ « ف. غوغيل » :

« ان الديموقراطية لم تقم في اي مكان ... حتى في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، بدون منازعات وبدون اقصاء بعض الفئات الاجتماعية عن الحياة السياسية اقصاء مؤقتاً على الاقل » .

كان من شأن حرية النقابات والاضراب من اجل تحسين الاجور كلما تزايد الانتاج ان يعرضا للخطر تنفيذ الخطط الخمسية ، ولا سيما تقديم الصناعـــة الثقيلة على المواد الاستهلاكية ، اي المستقبل كله .

النظـــام « متلاحم ومتماسك منطقياً انطلاقاً من المقدمات الماركسية » ، كما يلاحظ ذلك حقوقي آخر ، هو « مارسيل والين » ، الذي يضيف الى ذلك قوله : « من الصعب عدم الاعتراف بان الماركسي قد يكون حسن النية عندما يدعي بانه ديموقراطي » . فالمسألة تتناول في النهاية مفهوم العالم في نظرنا ، والماركسية تقترح « في وجه المذاهب الحرة ، مذهبـاً كاملاً يستطيع ، كما يعتقد ممثلوها ، حل « كافة المناقضات بين كل شخص والاشخاص الآخرين ، بين الفرد والمجتمع ، ويكون اتحاداً في الحق والسعادة » .

« قد تنفي الديموقراطية الماركسية عن نفسها صفة احتكار السلطة، لان احتكار السلطة هو استعباد الانسان للاهواء والمصالح الخاصة . ولكن المجتمع الماركسي احتكاري حقاً لان شيئاً مما هو انساني ليس غريباً عنه . انه تفسير كامل وحي للانسان والعالم » . (ج. فيديل) .

٤ – قوة النظام والمعارضة

تحقق تدعيم النظام بفضل احراز الاقتصاد الجديد نجاحات شاملة اتاحت تحسن مستوى معيشة المواطنين تحسناً تدريجياً، وبفضل جمع كافة السلطات في ايدي الحزب الواحد والحكومة التي لا يتميز الحزب عنها والتي توفرت لها كافة الوسائل اللازمة لمراقبة كل نشاط عدائي وقمعه بصرامة . وتحقق كذلك بفضل انتهاج سياسة كريمة حيال القوميات ازالت كافة آثار النظام القديم الاستعماري بتأمينها المساواة الفعلية بين الحاكمين القدماء والمحكومين القدماء . ولكن هذه العوامل ما كانت لتخلق امة سوفياتية وتضمن المستقبل لو لم تشترك معها عوامل اخرى ، وبخاصة التوجيه الماركسي اللينيني في التعليم والصحافة والاذاعة والسينما ، ودأب هذه الاجهزة على استمالة السكان الى النظام وعلى اقناعهم بانهم يعيشون في ظل نظام اكثر موافقة من النظام القديم ، مهما كانت الاخطاء وخيبات الامل الناجمة عنها ، وعلى حملهم على الدفاع عنه ضد الهجمات الداخلية والخارجية ووعدهم بمستقبل افضل اكيد .

الانسان الجديد

ابتدع النظام البلشفيكي انساناً جديداً . فعلى غرار الثورة الفرنسية من ذي قبل ، فتحت الثورة الروسية ، بتوسيعها قواعد المجتمع ، حقل عمل فسيحاً وغير مُؤمّل امام المواهب والقابليات. وحررت الطاقات الجديدة ، المهملة والمكبوتة حتى ذلك التاريخ ، الكامنة في شعب يجاوز المائة مليون نسمة عداً ، والمؤلفة احتياطياً كبيراً من « الاهليات لكافة المهام الممكنة » . فليس زعماء الثورة ، لينين وتروتسكي وستالين ومولوتوف ... وحدهم من كان مقدراً لهم بدونها ان يبقوا « منفيين حزانى » او « متآمرين مغمورين » ، ومن كشفت الظروف كفاءاتهم القيادية ، او قادة الجيش والضباط الادنون وصفوف الضباط والجنود العاديون والعمال ، الذين اصبحوا في وقت قصير قادة الجيش الاحمر الشبان ، بل عدد كبير من الافراد الموزعين على كافة انحاء البلاد الذين « اكتشفوا قدرتهم على النشاط الخلاق الذي لم تسمح الظروف السابقة بافتراض وجوده ... فمنذ السنة ١٩١٧ ، ربما لم توجد قرية واحدة في الاتحاد السوفياتي لم تنتج ، في اطار حاجاتها الخاصة ، احد امثال «هامبدن» القادرين على الاهابة بها الى بذل جهود لم تكن تتصور قدرتها عليها من ذي قبل» (هـ. لاسكي) .

ان الانسان السوفياتي الجديد ، المختلف كل الاختلاف عن الفلاح الروسي القديم ، قد تكوّن في اثناء معارك الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي ، وخلال سنوات الجهود الطويلة التي فرضتها اعادة اعمار البلاد وتحقيق الخطط الخمسية . واتجهت التربية التي اكتسبها بفضل المدرسة والكومسومول والجيش الاحمر والصحافة والسينما والاذاعة والادب الى تنمية الشعور فيه بان « المجتمع الجديد لا يمكن ان يبنى الا باتحاد كافة طاقات الشعب الحية » ، وبان «نمى الانسان

الشخصية مرتبطة بالازدهار الاجتماعي ، وبان الشخص لا يستطيع الافادة افادة كلية من قابلياته المختلفة الا في المجتمع فقط » .

منذ السنة ١٩٣٦، تألفت اكثرية الشعب السوفياتي من اناس لم يعرفوا قط النظام القديم أو لم يحفظوا عنه سوى ذكرى بعيدة ، وترعرعت في هذا الجو الحماسي الذي خلقته الثورة ، مقتنعة بان الحياة الجديدة لن تكون الا اكثر جمالاً يوماً بعد يوم واوفر ارضاء يوماً بعد يوم ، ولم يثر المستقبل مخاوفها ، ولا سيما من زيادة الانتاج ، لانها على يقين بان المستقبل سوف يكون افضل سنة بعد سنة . وسيظهر الاثر العميق للتربية الاخلاقية السوفياتية هذه في الحرب ضد المانيا وفي سنوات اعادة بناء البلاد الصعبة .

الجيش الأحمر

بغية مواجهة الحرب الأهلية والتدخل الاجنبي ، توجب على النظام الجديد انشاء جيش مخلص وقوي . وكان عليه ، في هذه المهمة ، ان يتغلب على الصعوبات نفسها التي قامت في وجه الثورة الفرنسية . ففي شهر تشرين الاول من السنة ١٩١٧ ، حلّ محل الجيش القديم ، السائر بخطى سريعة في طريق الانحلال ، جيش اشتراكي اختير افراده عن طريق التطوع : « جيش العمال والفلاحين الاحمر » المؤلف من « عناصر الطبقات الجدّة والمنظمة ، المتأثرة اكثر من غيرها بالروح الطبقية » . فجاءت النتائج مخيبة للآمال ، ان لجهة عدد المتطوعين (اقل من ٣٠٠ ٠٠٠ في شهر ايار من السنة ١٩١٨) ، وان لجهة الانضباط . لذلك ادخل تروتسكي اصلاحات حازمة منذ شهر اذار من السنة ١٩١٨ : انشاء سلطة عسكرية مركزية ، خدمة عسكرية الزامية وقيد اسماء الشبان البالغين سن الخدمة العسكرية ما بين السنة ١٩٢١ والسنة ١٩٢٥ في المناطق الغربية التي يهددها الجيش الابيض . وأبطل انتخاب الضباط منذ صيف السنة ١٩١٨ ، وانزلت عقوبات صارمة بالفارين والمتمردين. واخيراً بذلت جهود كبرى لاستخدام قادة الجيش القيصري القديم ريثما يتوفر للجيش الاحمر اعداد ضباط يمحضهم ثقته الكاملة . الا ان الحكومة ، التي لم تثق دقيقة واحدة باخلاص هؤلاء الضباط ، عينت في مختلف الوحدات مفوضين يمثلون النظام رغبة منها في استدراك الخيانات واعمال التخريب ، وتربية المجندين الجدد تربية سياسية . واسندت ادارة العمليات الحربية للقيادة ؛ ولكن الاوامر والتقارير يجب ان تحمل توقيع المفوض . واستدعي كذلك صفوف ضباط الجيش القديم (٢١٥٠٠٠) الذين رفعوا الى رتب ضباط ، وانشئت مراكز تدريب تعلم، خلال اشهر معدودة ، ضباط الغد المنحدرين من عائلات عمالية قروية. فارتفعت نسبة الشيوعيين بين الضباط من ٥٤ ٪ في السنة ١٩١٩ الى ٦٥٪ في السنة ١٩٢١ . وضمت الى الوحدات ، ولا سيما وحدات الاصطدام ، فرق جديدة هامة من المجندين الشيوعيين . وهي هذه الوحدات، مع المفوضين والضباط الشيوعيين ، ما الفت ، بحسب تعبير تروتسكي ، « طائفة شيوعية جديدة من الساموراي عرفت ، بدون اي امتياز طبقي ، كيف تموت وعلمت الآخرين كيف يموتون من اجل قضية الطبقة العمالية » . وحين قضى البلشفيك ، في ربيع السنة ١٩٢١ ، على الجيوش

البيضاء وارغموا الحلفاء على الانسحاب ، كان قد برز جيل جديد من القادة العسكريين المحنكين ضم ضباطاً قدماء (شابو شنيكوف ، كامنيف ، توكاتشفسكي) او صفوف ضباط قدماء (فوروشيلوف ، تيموشنكو ، بلوشر ، بوديَنيّ ، اليجوروف) ، او مدنيين (فرونزيه) . اما الضباط المنحدرون من اصل قروي وعمالي ، الذين اتوا اعمالاً بطولية خلال الحرب الأهلية ، فقد حصلوا في الاكاديميات العسكرية الدروس التي اتاحت لهم بلوغ الرتب العليا ، ولم يبق في الخدمة ، في السنة ١٩٣٠ ، سوى عدة مئات من ضباط الجيش القديم (١٠٪ من الضباط مقابل ٧٨٪ في السنة ١٩١٨) ؛ وفي السنة ١٩٣١ كان ٥١٪ من الضباط اعضاء في الحزب الشيوعي . وارتفعت هذه النسبة الى ٦٨،٣٪ في السنة ١٩٣٤ . ومنذ السنة ١٩٢٨ ، كانت هذه حال ٥٣،٦٪ من قادة الفرق ، و ٧١،٩٪ من قادة الفيالق و ١٠٠٪ من قادة الجيوش . وقد قلل تزايد العنصر الامين هذا في المراتب العليا من شأن دور المفوضين الذي انحصر في تربية الجنديين السياسية والمعنوية . ولكن سلطتهم توسعت مجدداً في اعقاب عملية تطهير كبار الضباط ، التي اجريت في السنة ١٩٣٧ ، ورفّع في الوقت نفسه ضباط الصف الثاني ، الاوفياء للحزب والواقفون على التقنيات العصرية ، الذين احتلوا المراكز الشاغرة الهامة .

الشرطة والقضاء السياسي

كانت الحكومة السوفياتية ، وهي حكومة ثورية تحدق بها الاخطار من الداخل والخارج على السواء ، اعجز من ان تستمر وتنتصر بدون دكتاتورية ، وكانت هذه اعجز من ان تقوم بعمل مجد بدون مساعدة شرطة ناشطة تمارس رقابتها في كافة الاوساط وفي كافة انحاء البلاد . وهو مثالين من شرح هذا الوضع ، في السنة ١٩٢٧ ، لوفد من العمال الاجانب :

« نحن بلاد تحيط بها الدول الرأسمالية . واعداء ثورتنا في الداخل هم عملاء رأسماليي كافة البلدان ... ، بعاربتهم نحارب العناصر الرجعية في كافة البلدان ... ، وما دام هناك تطويق رأسمالي ، فسوف يكون هناك مخربون ومنفذو اعمال جانبية وجواسيس وارهابيون آتون من وراء حدود الاتحاد السوفياتي لخدمة دوائر التجسس في الدول الأجنبية ... لا ، ايها الرفاق ، يجب الا نرتكب الاخطاء التي ارتكبها الثوار الباريسيون في السنة ١٨٧١ . ان جهاز الشرطة السياسية في الدولة ضروري للثورة وسوف نبقي عليه لارهاب اعداء البروليتاريا » .

نظم جهاز الشرطة السياسية (.G.P.U ، ثم .O.G.P.U ، ثم .N.K.V.D – اي مفوضية الشعب للشؤون الخارجية – في السنة ١٩٣٤) في السنة ١٩٢٢ في اعقاب الثورة الاهلية ، ومارس نشاطه في اثناء السياسة الاقتصادية الجديدة ضد انصار النظام القديم وممثلي الطبقات الحاكمة القديمة ، وضد « السياسيين » : المنشفيك ، والاشتراكيون الثوريون ، والفوضويون . وعند البدء بتنفيذ الخطط الخمسية ، تناول نشاطه المحتكرين والكولاك وكافة مقيمي العقبات في طريق التصنيع والمنسوب اليهم « تخريب » الانتاج : كاختصاصيي الصناعات الغذائية الـ ٤٨ الذين ادينوا في خريف سنة ١٩٣٠ ، ومهندسي « الحزب الصناعي » في موسكو الذين حوكموا في شهر كانون الاول وعفي عنهم في السنة التالية . وحتى اوائل السنة ١٩٣٥ انزلت العقوبات

الصارمة : كالحكم بالموت الذي ابقي عليه في الشؤون السياسية ، والنفي الى معسكرات المناطق المتجمدة وسيبيريا ، بمناهضي الثورة من محتكرين وكولاك بصورة خاصة ؛ امـــا المعارضون الخارجون من صفوف الحزب فقد استفادوا من قانون غير صارم شبيه بالقانون « السياسي » في السجون الغربية ، ولكن هذه المعاملة زالت بعد مقتل كيروف الذي يبدو انه زاد من حـــذر ستالين .

المعارضة

كان النظام مقتنعاً بان الرأسمالية مصممة منـذ السنة ١٩١٧ على تقويض الدولة الاشتراكية الجديدة ، ثم ايد مخاوفه هذه التدخل الاجنبي والمساعـدة المقدمة للمهاجرين ومشاريعهم من قبل الحكومات الاجنبية وتهديدات الصحافة والعديد من الشخصيات العسكرية والمدنية الاجنبية ، فرأى طبعاً في كافة مظاهر المعارضة والمؤامرات و« اعمـــال التخريب » اثر التدخل الاجنبي . فاتهم كل معارض بانه متواطىء مع الاجنبي واداة في يديه ، وهذا ما يفسر ضراوة المنازعات والقمع الذي لم يعرف للرحمة معنى .

ان زوال معظم الطبقات الحاكمة القديمة لم يقض على كل معارضة . فان بعض ممثليها ممن بقوا في الارض السوفياتية قد ظهروا علانية مرة اخرى خلال سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكنهم ما لبثوا ان تواروا امام المحتكرين . اما معارضة الكولاك والمقاومة الريفية في اوائل عهد التأميم فكانتا اعظم شأناً الى حد بعيد . وقد تحيزتا بثورات مسلحة قمعت دونمـا صعوبة بتدابير التوقيف والنفي ، وبمقاومة انشاء التعاونيات الزراعية (كما يصفها شولوكوف في روايته « الاراضي الحياة ») في العلن او في الخفاء ، وبتخفيض مساحة اراضي زراعـة الحبوب ، ولا سيما بمجزرة المواشي التي ربما قضت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٣ عـــلى نصف الخيول و٣٠ مليون ماشية كبرى و١٠٠ مليون خروف ، مما سيستلزم عشر سنوات لبلوغ ارقام السنة ١٩٢٩ مرة اخرى .

المعارضة في داخل الحزب

وقامت هناك معارضة اخرى ، شديدة الخطر على النظام ، هي التي تكونت في داخل الحزب اثناء مرض لينين في اصعب ايام السياسة الاقتصادية الجديدة. فان الخلاف الذي طالما نشب منذ السنة ١٩١٧ بين تروتسكي ولينين قـــد اتسع خرقه حين هاجم تروتسكي السياسة الاقتصادية الجديدة وكأنها استسلام امام الرأسماليين، ثم بعد وفاة لينين حين تجابه الرأيان المتناقضان حول توجيه سياسة الاتحاد : الرأي التروتسكي القائل بالثورة المستمرة ، والرأي القائل بالثورة الاشتراكية في بلاد واحـدة ، الذي دافع عنه ستالين . وخلال خمس سنوات قاوم ستالين « ثالوث » تروتسكي وزينوفياف وكامنيف ؛ فتجابه الجناحان في اجهزة الحزب المختلفة والصحافـــة والمؤتمرات الى ان قرّر النصر الستاليني تحقيق الاشتراكية في بلاد واحدة ، ومن ثم ، التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديـــدة ، وتأميم الارياف ، والتصنيع بواسطـة الخطط الخمسية . فنفي تروتسكي الى « الما آتا » ، واقصي اخيراً عن الاتحاد السوفياتي في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٠ قضي كذلك

على معارضة بوخارين اليمينية المعادية لتأميم الارياف . ومنذ ذاك التاريخ لم تبرز المعارضة الا بأعمال التخريب وسلبية الاختصاصيين الذين كانوا يتحسرون على النظام القديم ، والذين بقوا على اتصال بأوساط الهجرة .

المقاومة الدينية والقومية

في حقلين آخرين – تشدهما الروابط في اغلب الاحيان – اصطدم النظام بين آن وآخر بمعارضة عنيفة جداً : الحقل الديني وحقل القوميات . لقد كانت الكنيسة الارثوذكسية حليفة السلطة المطلقة ، ففقدت بسبب الثورة امتيازات فخرية ومادية كثيرة ؛ واذا هي استعادت حقها في اختيار بطريرك ، فانها قد فقدت ممتلكاتها ودورها السياسي وخشيت خطر حكم ينادي بالالحاد رسمياً ؛ فاستهلت ، في اثناء ولاية البطريرك تيخون ، صراعاً عنيداً ضد النظام الجديد ، وحرمت الزعماء الشيوعيين وحاربت سياستهم بعزم وقوة . فأجاب النظام بفصل الكنيسة عن الدولة فصلاً مطلقاً ، وبعدد من التدابير التي زادت اكثر فأكثر من عزلة الكنيسة وأقصتها عن كل حياة سياسية : اقرار الحالة المدنية ، وحرمان الكهنة من الحقوق المدنية ، وفي السنة ١٩٢١ ، حظر تعليم الشبيبة تعليماً دينياً ، الا بصفة خاصة ، وتعليم مضاد للدين في المدارس والكتب المدرسية ، والغاء كل ادب ديني ، واقفال مراكز التعليم الكنسي ، ومصادرة ادوات العبادة ... ولم يسمح عملياً الا بالاحتفالات الدينية . فقد طورد الرهبان والكهنة والقي القبض عليهم ، بحجة مخالفة منع التعليم في اغلب الاحيان . وفي السنة ١٩٢٥ ، تأسست « عصبة الملحدين المناضلين » التي استهدفت دعاوتها الناشطة نشر احتقار الدين وتقويض سلطة الكنيسة التسلسلية . وتولت بعض المتاحف اللادينية ، والصحافة ، والاعلان ، مهاجمة الظلامية والخرافات الدينية ، ونشر التعاليم المادية . وعلى غرار ما حدث اثناء الثورة الفرنسية ، قاطع شطر من الاكليروس كافة القوى المناهضة للثورة وأسس « الكنيسة الحية » التي سمح لها بعقد ثلاثة مجامع . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، أوصى رئيس الاساقفة سرجيوس رعاياه بالوقوف موقفاً مخلصاً من الدولة وأمر باقامة الصلوات من اجل البلاد والحكومة . فأتاحت هذه المصالحة للكنيسة ان تعيش كمؤسسة خاصة في ظل حرية الضمير التي ينادي بها الدستور . اجل لقد استمرت الدعاوة المضادة للدين ، ولكن قوتها تضاءلت كلما تضاءل الخطر على الثورة وكلما اعربت الاجيال الجديدة المؤمنة عن موالاتها ؛ ثم اعاد دستور السنة ١٩٣٦ الحقوق المدنية للاكليروس ؛ ويشير احصاء يعود الى السنة ١٩٤١ الى وجود ٣٠٠٠٠ جمعية دينية مختلفة ، و ٨٣٣٨ مكان عبادة مسموحاً بها منها ٤٢٢٥ كنيسة ارثوذكسية (مقابل ٤٦٤٥٧ في السنة ١٩١٧) و ٨٧٦٥ كاهناً ارثوذكسياً وشماساً (مقابل ٦٦١٧٠) ، و ٣٨ ديراً (مقابل ١٠٢٦) .

بينا كان السبب الرئيسي للنزاع مع الكنيسة الارثوذكسية تحالف الكنيسة مع الطبقات الحاكمة القديمة ، كان السبب الرئيسي للنزاع بين الحكومة السوفياتية والسكان المسلمين التحالف الوثيق بين المسلمين والحركات القومية المحلية ، وتناول الاصلاحات العصرية التقاليد الدينية

بصورة حتمية بسبب ارتباط الحياة المدنية والحياة الدينية ارتباطاً وثيقاً . فعولج الوضع في البدء بمزيد من المداراة، وتأخرت العلمنة عنها في اوروبا ، وبقي التعليم القرآني مسموحاً به حتى السنة ١٩٢٨ : لم تؤمم الممتلكات الوقفية الا في هذا التاريخ . وكانت نتيجة المقاومة التي جمعت بين القوميين الانفصاليين من ذوي النزعات الطورانية الشاملة وبين العناصر الدينية في جمعيات مناهضة للثورة تحت الستار الديني (شورى الاسلام) اثارة نزاع على جانب كبير من الخطورة، فردّت الحكومة بقوة بتشجيعها الدعاوة المضادة للدين : سخر المسرح والسينما من اولياء الاسلام ومن الاعياد الدينية ، ثم ابدت عصبة « الله – زيبلاف » ، وهي احد فروع عصبة الملحدين التي تأسست في السنة ١٩٢٥ ، نشاطاً كبيراً وواسعاً جداً ، فاقفل ٨٠٠٠ جامع والمدارس القرآنية في الجمهوريتين التترية والبشكيرية ، و ٥٠٠ جامع في مناطق القفقاس الشمالية ؛ وطورد الخاتنون . وفي السنة ١٩٣٨ ، بدت الحركة الطورانية الشاملة مشلولة ، وماشى الدين الروح العصرية وبات اكثر مرونة ، وسلّم على ما يبدو بمنع تعدد الزوجات وزواج القصّر ، وبحرية النساء في الخروج من منازلهن ؛ فتوقفت من ثم الحملة الهادفة الى محاربة الدين الاسلامي ، والدعاوة المضادة للدين . الا ان التقاليد والعادات الموروثة عرفت البقاء بالرغم من القانون واستفادت من حلم سلطات محلية كثيرة : فما زال تعدّد الزوجات ، وارغام القاصرات على الزواج ، وارتداء الحجاب ، واقامة النساء في الحرم ، اموراً غير نادرة ، بينما استمرت الروح القومية .

الدعاوى الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨)

ان المعارضة السياسية او القومية – اقله في اوروبا – لم تظهر قط بعد السنة ١٩٣٠ (تاريخ دعوى الانفصاليين الاوكرانيين في كييف) ، على الرغم من استمرار وجود الفئات المنظمة في داخل الحزب حتى السنة ١٩٣٤ . ولكن ذلك لا يعني زوالها ، كما تؤيد ذلك عمليات التطهير المتكررة التي لم تقص الفاترين والفاسدين والعجزة فحسب ، بل اعداء الفريق الحاكم ايضاً .

كان مقتل كيروف الذي صادف في الزمن فترة تأزم دولي على جانب كبير من الخطورة ، مثاراً لسلسلة من الدعاوى امام المحاكم العسكرية رفعت على زينوفياف وكامنيف من « مركز لينينغراد » في السنة ١٩٣٦ ، ثم على راديك وأحد عشر معارضاً آخر في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٣٧ ، ثم على سبعة قواد والمارشال توكاتشفسكي في تموز ، واخيراً على بوخارين وريكوف وياغودا في شهر آذار من السنة ١٩٣٨ . وقد اتهموا كلهم ، بدرجات مختلفة ، بأنهم عملوا بالاتفاق مع عملاء الاجنبي اما على اغتيال ستالين وكبار الزعماء الآخرين ، واما على تمهيد الطريق لهجوم مسلح على الاتحاد السوفياتي ، واما على اعداد انقلاب عسكري . فأجريت خلال هاتين السنتين عملية تطهير عام تناول عدداً كبيراً جداً من المسؤولين وكبار الموظفين ، ولا سيا في الهيئة الدبلوماسية والادارة الاقتصادية والجيش وعاكم الحزب ؛ وقد احدثت

الأحكام الصادرة بالطرد من الحزب والتوقيف والاعدام جواً رهيباً من الضعضعة والقنوط ، وفوضى خطيرة في كافة الادارات والمصالح ؛ وبعـد عزل « اياجوف » اعتمدت تدابير تهدئة اصلحت الاخطاء والظلامات المرتكبة ، فأخلي سبيل اكثر من ٦٠٠٠ ضابط ومهندس وموظف ، أو اعيد لهم اعتبارهم .

الخلاصة

هكذا قام في الاتحاد السوفياتي ، خلال سنوات ما بين الحربين ، عـالم جديد يختلف عن باقي الانسانية . ففي ظروف مادية غاية في الصعوبة ، وفي وسط كون معاد كان يرتقب ويرجو كل يوم نهاية النظام ، بنى البلشفيك - دون اية مساعدة خارجية - دولة اقتصادية من المرتبة الاولى . فكان الهدف المعين للشعب السوفياتي تعويض خسارة الوقت والتساوي بأعظم الدول: الولايات المتحدة ؛ اجل ما زالت المسافة كبيرة ، في السنة ١٩٣٩ ، بـين الجبارين ، ولكن سرعة النمو بعثت اعظم الآمال لمستقبل قريب . فأوجه الشبه بـين البلدين كثيرة : الثروة نفسها وتنوع الموارد الطبيعية نفسه ، وتدني نسبة كثافة السكان نفسه ، وحضارة جماهيرية واحدة يحركها الايمان بالتقدم العلمي والتقنية المبنية على العقل ، و « ثقة غير محدودة واحدة في فاعلية تأثير الانسان على البيئة » .

وهو هذا التقدم غير الاعتيادي ما يفسر نفوذ الاتحاد السوفياتي في العـالم اجمع على الرغم من الحصار الذي فرض عليه ، وعلى الرغم من عزلته وانكماشه على نفسه ؛ وهو ما جعـل منه نظيراً للولايات المتحدة التي اصبحت زعيمة الدول المتمسكة بالرأسمالية والحرية السياسية .

ان المبادىء التي يعمل بوحيهـا وبثها ليست جديدة ما دامت ترقى في معظمهـا الى كارل ماركس ، ولكن الاتحاد السوفياتي هو ما اخرجها من حقل النظرية ليجعل منهـا قوّة سياسية ، وما جعل تفسير الكون الوارد في الفكرة الماركسية والحلول التي تقترحها امـام متناقضات العالم الرأسمالي تنتشر انتشاراً جديداً .

منذ السنة ١٩١٧ ، لم يعد نقد الديموقراطية الحرة نقداً ايديولوجياً امراً يستهان به ، بعـد ان انتزع قناعة عقول كثيرة ومصلحين كثيرين . فان مفهوم الاقتصاد المخطط ، الذي اعتـبر خيالياً لفترة طويلة ، قد فرض نفسه على علماء الاقتصاد والسياسيين . وهكذا طرحت المبادىء والامثلة مسائل جديدة وادخلت على انظمة الدول الحرة تعديلات عميقة . وفي العلائق الدولية لم يكن تأثير الاتحاد السوفياتي اقل شأناً . فان استخدام الدعاوة الرسمية ، واحتكار التجارة الخارجية ، قد ارغما الدول المتقابلة على اعتماد وسائل مماثلة او تعديل طرائقها التقليدية .

ولم يكن اقل شأناً كذلك تأثير الاحزاب الشيوعية الوطنية التي بدّل نشاطها ظروف حياة الدول الغربية وتطورها السياسي تبديلاً عميقاً احياناً . وكان هذا التأثير مباشراً وغير مباشر .

افلم يلاحظ ان حركة فاشستية كانت تولد ابداً في كل بلاد يوجد فيها حزب شيوعي قوي ؟ اولم تعزز الخشية من الاتحاد السوفياتي ، في بعض الاوساط ، الوعي الرأسمالي ؟ اولم تدفع هذه الاوساط الى الوقوف موقفاً متساهلاً من الحركات الفاشستية ؟

في الواقع تطور العالمان المختلفان كل على حدة دونما تخالط تقريباً . فمن جهة ، اشمئزاز ووجوم ودهشة لرؤية قيام واستمرار ونمو نظام اقتصادي وسياسي مبني على مبادىء تعتبر متنافية والنظام الطبيعي ، وخاطئة ، وحتى غير معقولة ؛ وجزع امام هذا الاستقرار وهذه القوة المتزايدة النمو من جانب الدول الرأسمالية . ومن جهة ثانية ، قناعة في الاتحاد السوفياتي بأن انحطاط الرأسمالية المحتوم تستعجله الازمات ، وبان اشتداد هذه المتناقضات وتزايد عدم القرار يولدان الاضطرابات ويهددان السلم تهديداً اكثر خطورة يوماً بعد يوم . وجاءت عملية التطهير الكبرى (١٩٣٦ – ١٩٣٨) ، التي تناولت بصورة خاصة القادة العسكريين والمدنيين المعروفة اسماؤهم واشكالهم خارج الاتحاد السوفياتي ، تعزز فقدان الثقة بدولة بغيضة وتحدث انطباعاً بان الاتحاد السوفياتي اقل قوة وركانة مما يعتقد الناس . وهو الخطر المشترك وحده ما سوف يزيل هذا الاختلاف جزئياً بعد السنة ١٩٤١ .

القسم الثالث

العالم المنقسم

تناثر الأمبراطوريات الاستعمارية

الكتاب الأول

الحرب العالمية الثانية

لم تضعف اوروبا بفعل تأخرها الاقتصادي وحركات التحرر الآخـذة في النمو بين الشعوب المسودة فحسب ، بل ضعفت كذلك بفعل الانقسامات العميقة التي اقامت الدول بعضها في وجه بعض . فان الخلافات التي برزت بين المنتصرين في مؤتمر الصلح قد استمرت وتفاقمت حين ادى رجحان كفة الانعزالية الاميركية الى اعراض الولايات المتحدة عن كل تعـاون دولي فعلي . وازداد « سوء التفاهم الودادي» بين فرنسا وبريطانيا العظمى في المسائل المتعلقة بالشرق ومسائل التعويضات ونزع الاسلحة على السواء . فعزز هذا الانشقاق موقف المطالبين باعـادة النظر : المستائين منهم كايطاليـا ، والمهزومين ، ولا سيما المانيا التي توفقت ، على مراحل ، الى تصفية التعويضات ، واستعادت مركزاً من المرتبة الاولى في الدبلوماسية الاوروبية بفضل معاهـدة « لوكارنو » .

لم تمس هيئة الامم محكمة الرقابة العالمية التي حلم بها الرئيس ولسون ، ولم تكن سوى جهاز اوروبي في الدرجة الاولى ، تسيطر عليه الدول الكبرى ، ولا سيما فرنسا وبريطانيا العظمى ؛ وقد برهنت عن عجزها في اقامة التعاون العام التلقائي ضد التعديات . وبقي نشاطهـا محصوراً في المسائل الصغرى ، بينما عولجت كافة المسائل الهامة بمعزل عنها عن طريق مفاوضات مباشرة بين الدول الكبرى . لذلك فان تقسيم الكرة الارضية ، الذي تحقق في معاهـدتي السنة ١٩١٩ والسنة ١٩٢٠ ، والذي ما لبثت ايطاليا والاتحاد السوفياتي والبلدان المهزومة ان اعترضت عليه ، لم يرتد طابع الديمومة .

فمنذ السنة ١٩٣٠ ، شقّت الطريق امام الفاتحين ، وخُلق « وضع قابل الانفجار » بفعل ادعاءات اليابان وايطاليا اللتين استندتا فيها الى كثافة سكانها المطردة الارتفاع ، وادعـاءات الشعب الالماني الآخذ في الاختناق في رقعة ضيقة جداً . وقد يسر نجاحات هذه الدول نفور الحكومات من تنظيم الامن الجماعي والتسلح بتعاون دولي ضد التعدي ؛ وبرزت حينذاك مثل هذه الاشعرة الشعبية : « العقوبات تعني الحرب » ، ويجب « حصر النزاعات » لا توسيعها . ومن جهة ثانية ، رأى شطر هام من الرأي العام ، في الدكتاتوريات العسكرية ، عامـلاً اساسياً من

عوامل مقاومة الاتحـــاد السوفياتي ، وكانت مناهضة موسوليني وهتلر للبلشفيكية واحداً من اعظم عنـــاصر نفوذهما ؛ يضاف الى ذلك اخيراً ان الخوف من تحول ايطاليا والمانيـــا الى الشيوعية ، والرغبة في تحاشي استيلاء اليابان التي قد تهدّد مستعمراتهم الآسيوية ، حملا خصوم هذه الدول على مراعاة جانبها وتجنب تكبيدها هزائم معنوية من شأنها اسقاط حكوماتها .

وهكذا نجحت اعمال القوة اليابانية في منشوريا والصين ، واحتـــلال ايطاليا لاثيوبيا ، والتدخل الجرماني الايطالي في الحرب الاهلية الاسبانية ، وضمّ النمسا (انشلوس) وتجزئة تشيكوسلوفاكيا (الشكلان ٩ و١٠) . وبالمقابـــلة تفكك جهاز التحالفات الذي انشأه المنتصرون ، وعُزلت تشيكوسلوفاكيا ، فأسرعت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية الى انتهاج السياسة التي توافقها : ابتعدت رومانيا ويوغوسلافيا وبولونيا عن فرنسا وولت وجههـــا شطر ايطاليا والمانيا ، بينما عادت بلجيكا الى انتهاج « سياسة خارجيـــة بلجيكية بحتة » . ثم جاء استسلام مونيخ الذي تخلى لهتلر عن بوهيميا ، الحصن الامامي للدفاع الرومي ، بقلب التوازن الاوروبي لصالح المانيا ، وينحر الامن الجماعي ، ويقضي في المهـــد على التحالف المرتسم بين انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي . فكان مقدراً للحرب العالمية الجديدة ، التي اندلعت بعد مرور خمس وعشرين سنة على الحرب الاولى ، ان تستعجل التطور الذي ابتدأ في السنة ١٩١٤ .

الفصل الأول

الحربان العالميتان

« لقد حدث لي مرتين ، في حربين مختلفتين ، يفصل بينهما اكثر من عشرين سنة ، ان سمعت ضابطين من حاملي الشهادات يقولان عن التعليم الذي تلقوه : « ان المدرسة الحربية خدعتنا » .

« مارك بلوك »

طوال فترة الخمس وعشرين سنة هذه ، استوطن القلق والجزع قلوب البشر ؛ ومرد ذلك الى ان الحرب تسلطت على العقول : الحــرب التي خيضت بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩١٨ ، وذكرى فظاعاتها وآلامها ، والخشية من تجددها ، وتجددها بالفعل في السنة ١٩٣٩ . فقد كان من شأن ضخامة عدد المجندين الواقفين في وجه العدو بحكم الخدمة العسكرية الالزامية التي اصبحت شاملة حقاً ، وانقلاب ظروف الحياة الذي عانت منه كافة طبقات المجتمع وكافــة بلدان العالم ، واتساع مدى الخسائر في الارواح والثروات التي مني بها المنتصرون والمهزومون على السواء تقريباً ، ان الحرب لم تعد ، في حياة الشعوب ، حدثاً عابراً يستعاد النشاط والعافية بعده بسرعة متفاوتة ، بل ارتدت طابع كارثة وطنية لا تسد ثلمتها . وطيلة ما بين الحربين ، غدت قلقلة الاقتصاد ، واضطراب العلائق الدبلوماسية ، وعنف الادعاءات القومية وحدة المنازعات من اجل ايجاد الاسواق ، والعداء بين العالم الرأسمالي والعــالم السوفياتي ، توتراً دبلوماسياً شبه دائم دفع بالدول الى تكريس شطر هام من مواردها لاعداد العدة للحرب ، والى تطبيق اخر ما توصل اليه العلم والتقنية في تعليم جيوشها وتجهيزهـــا . ولذلك حدثت في « فن الحرب » واساليب المعركة واستخدام الاسلحة تطورات عميقة غيرت وجــه المعركة البرية والمعركة البحرية تغييراً كلياً . وقد اسهمت محاولة الدول الفاشستية اليائسة فرض هيمنتها على العالم في طبع الحرب العالمية الثانية بطابع الحرب الشاملة ، الضارية ، التي تجاوزت تجــاوزاً بعيداً كل ما شوهد من ذي قبل .

١ – فن الحروب والعدد الحربية خلال الحرب العالمية الاولى

منذ السنة ١٨٧١ لم تحدث نزاعات تقابلت فيها جيوش الدول الكبرى . فلم تتوفر من ثم لاركان حربها ، المسؤولة عن اعداد وادارة العمليات ، خبرة حربية شخصية باستثناء خبرة الغزوات الاستعمارية في بعض البلدان . وقد استوحيت مفاهيمها من درس النزاعات الاخيرة في افريقيا الجنوبية ومنشوريا والبلقان ، والاختراعات التي طورت عدد الحرب ، وطورت من ثم ظروف المعركة . وكان الكل مقتنعين بان الحرب لا يمكن ان تطـــول ، وبان النصر سيحرز بمعارك طاحنة قصيرة . فاعدوا العدة من ثم لمثل هذه الحرب . وقد قال غليوم الثاني في شهر آب من السنة ١٩١٤ : « سوف نعود الى ديارنا في عيد الميلاد » .

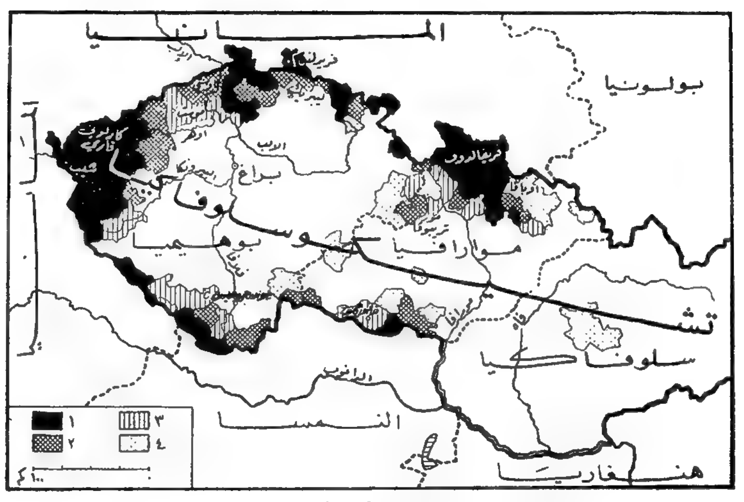
الا ان الحرب التي اندلعت في هذا التاريخ قد دامت اربع سنوات ظهرت خلالهـا اسلحة جديدة وظروف معارك غير مرتقبة ارغمت اركان الحرب على اعادة النظر كليا في مفاهيمها واساليبها . فتطور الجيش ووجه المعركة من ثم تطورا كبيرا خلال العمليات ، وكانا في السنة ١٩١٨ مختلفين اختلافاً كبيرا عنها في السنة ١٩١٤ .

مفهوم المعركة في السنة ١٩١٤

للمرة الاولى ، ستتجابه الدول الكبرى – باستثناء بريطانيا العظمى – بجيوش وطنية استند في تأليفها الى مبدأ « الامة في حرب » . فان هذه الجيوش المعبأة بحكم الخدمة العسكرية الالزامية ، أتاحت ارسال أعداد كبرى من المجندين الى خطوط القتال في حين زادت التحسينات التقنية من قوة النار . لقد اصبح اطلاق النار اكثر دقة وتواصلا بفضل استعمال البارود *B* (وقد حل محـل البارود الاسود) الذي لا ينشر دخاناً، ولا يوسخ جدران المدافع الداخلية، فيتيح من ثم رماية سريعة، وبفضل استعمال بندقية تطلق طلقات نارية متواترة ، وبفضل استعمال المدفع الرشاش . وكان من شأن هذا الاخير منع كل تجمع عسكري كثيف حتى مسافة ٢٠٠٠ متر ، ومن شأن البندقية الفرنسية (ليبل) ان تصيب الهدف على مسافة ٨٠٠ متر ، وامتدت فاعلية المدفع من عيـار ٧٥ حتى مسافة ٥ كيلومترات ، والمدفعية الثقيلة الالمانية حتى ١٢ كيلومترا . وفي منطقة المعركة هذه المتراوح عمقها بين٦ كلم و ١٢ كلم ،وجب ان تتوزع القوى كي لا تؤلف هدفاً سهل الاصابة؛ وان يطبق « فراغ ساحة المعركة » الذي سبق للبوير ان حققوه ، وان ينتشر المشاة ويطلقوا النار بتواتر ويتقدموا الى الامام تباعاً على ان يعمدوا بين تقدم وآخر الى الانبطاح ارضاً واستخدام الملاجىء الطبيعية او حفر ملاجىء فردية بواسطة الادوات التي ينقلونها . وقد بوشر استخدام تورتين تقنيتين حديثتي العهد : فمن جهـــة ، محرك الانفجار الذي اتاح نقـــل وتوزيع الجيوش برا بمزيد من السرعة وجمع المعلومات جوا بواسطة الطائرة او المنطاد المسير ، ومن جهة ثانية ، التلغراف اللاسلكي والهاتف اللذان اتاحا الاتصالات السريعة .

قواعد استخدام الاسلحة

في المانيا تمخضت قيـــادة الاركان العامة ، المشبعـــة بتعاليم « مولتكه » و« شليفن » ، بمـــذهب متلاحم يتفق والحرب المرتقبة على جبهتين وظروف النزاع ضد الجيش الفرنسي الذي توفر له المـدفع الممتاز من عيار



الشكل ٩ ـ توزع الالمان في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٨ و ١٩٣٩
١ ـ اكثر من ٩٠ ٪ ٢ ـ بين ٧٠ و ٩٠ ٪ ٣ ـ بين ٤٠ و ٧٠ ٪ ٤ ـ بين ٢٠ و ٤٠ ٪

٧٥ والتحصينات القوية التي شيّدها « سيريه دي ريفيير » . فان الوضع يفرض نصراً سريعاً وحاسماً على فرنسا ، والقضاء على العدو سوف يتحقق بهجوم ضار يستلزم مناورة تطويقية وهجوماً جانبياً . لذلك شدّدت انظمة المشاة الموضوعة في السنة ١٩٠٦ وانظمة الخدمة في الارياف الموضوعة في السنة ١٩٠٨ ، على الروح الهجومية وضبط وقوة اطلاق النار، وعلى عامل المفاجأة الاساسي . وانما النصر حليف الفريق الذي يتغلب على نار الفريق الآخر بمزيد من السرعة ؛ فيجب ان تسيطر على اعمال المشاة فكرة واحدة : « الى الامام ، هجوماً على العدو ، مهما كان الثمن » . ... « ويقوم الهجوم باطلاق النار على العدو من اقرب مسافة . وفي الهجوم بالسلاح الابيض يتكرّس النصر على العدو » . فسلاح المشاة هو من ثم السلاح الرئيسي لانه وحده« يتغلب على المقاومة الاخيرة. انه يحمل عبء المعركة الرئيسي ويقدم اسمى التضحيات».

بيد ان هذه الانظمة تعترف « بحتمية المراحل الهجومية » التي يفرضها اقتصاد القوى قبل العودة الى الهجوم . ولذلك وُجّه تعليم الضباط والجنود نحو الاعداد الدقيق لاستخدام طبيعة الارض والاعمال في الارياف ؛ وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمدت عدّة ملائمة كاملة : عتاد متحرك يستخدم بالجملة ، كالمدافع القصيرة من عيار ١٠٥ و٢١٠ لاجل تدمير التحصينات (اتاحت مادة المليّنيت خرق عقود مبنية تبلغ المتر سماكة) ، والمدافع الطويلة البعيدة المدى والمدافع الثقيلة من عيار ١٥٠ لاجل ضرب مدفعية العدو .

اما في فرنسا ، فان « فوش » ، الذي علّم « ان معركة خاسرة هي معركة نعتقد باننا خسرناها ، لان المعركة لا تُخسر معنوياً » ، والكولونيل « دي غرانميزون » ، قد نوّها بتفوق السلاح الابيض وروح« الهجوم على الرغم من كل شيء » . وان اراء الكولونيل دي غرانميزون، التي «بيض تعاليم الحرب المنشورة، قد اعتُمدت في التعليمات حول سلوك الوحدات الكبرى والخدمة في الارياف ، التي وضعت في شهري تشرين الاول وكانون الاول من السنة ١٩١٣ . فبصدد سلاح الفرسان ، جاء « ان الهجوم على صهوة الحصان وبالسلاح الابيض هو اسلوب العمل النظامي العادي » . اما سلاح المشاة فهو السلاح الرئيسي ... الذي [يمكن القول] عن سيره الى الامام حتى الالتحام بالعدو انه حاسم ومحتم » ... وفي هذا القول تأكيد لتفوق الحركة بالنسبة الى النار ، ولتفوق العدد بالنسبة الى العتاد . فتصبح المدفعية من ثم سلاحاً تكميلياً ، ويهمل اطلاق النار واستخدام الادوات ، وتعتبر مفاهيم السلامة وتوزيع الجيوش على مسافات مختلفة من الجبهة اموراً ثانوية .

وقد لخص القائد « هير » هذه الآراء كما يلي : « سوف تكون الحرب حرباً قصيرة الامد ، تنتقل فيها الجيوش بسرعة وتلعب فيها المناورة دوراً رئيسياً : سوف تكون حرب حركة . وسوف تكون المعركة في جوهرها نزاعاً بين سلاحي المشاة ... يجب ان يكون الجيش جيش مجندين كثيرين لا جيش عتاد ... لن تكون المدفعية سوى سلاح ثانوي ... وقد يكون التلبك بمدفعية وفيرة دون اية جدوى ... »



الشكل ٥٠١ ـ التغيرات الاقليمية في اوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩.

١ ـ عودة السار الى المانيا (١٣ كانون الثاني ١٩٣٥) ، ٢ ـ المنطقة غير المحصنة التي احتلتها المانيا ثانية (٧ اذار ١٩٣٦) ، ٣ ـ ضم النمسا (١١ اذار ١٩٣٨) ، ٤ ـ ضم السوديت (٣٠ ايلول ١٩٣٨) ، ٥ ـ استقلال سلوفاكيا (١٤ اذار ١٩٣٩) ، ٦ ـ اقامة محمية بوهيميا ـ مورافيا (١٦ اذار ١٩٣٩) ، ٧ ـ ضم ميمل (٢٢ اذار ١٩٣٩) ، ٨ ـ احتلال ايطاليا لألبانيا (٧ نيسان ١٩٣٩) .

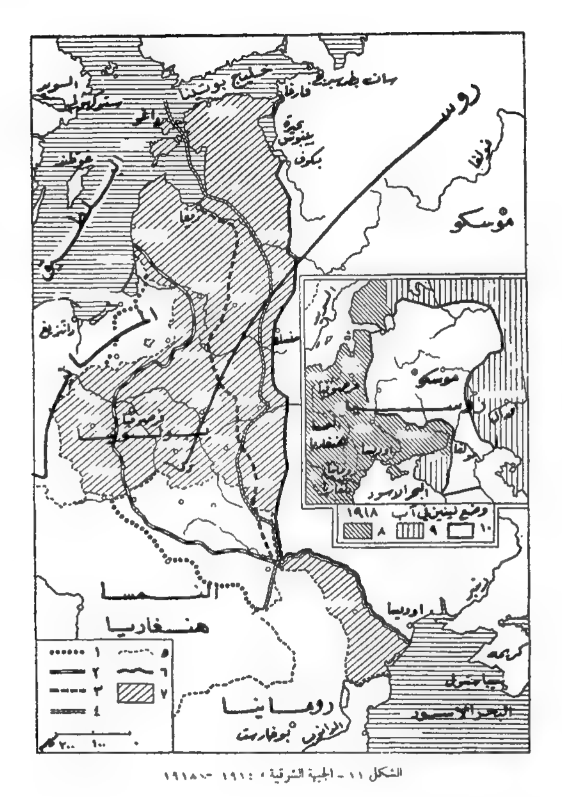
المبادهة في ايدي الالمان

حين اندلعت الحرب ، ارتكب كافـة القادة العسكريين من ثم الاخطاء نفسها بتقديرهم قوّة الهجوم اكثر من قوّة الدفاع الى حـد بعيد . وبعـد حين ، تكيفوا بحسب الظروف الجديدة غير المرتقبة . ولكن فريق هندنبورغ – لودندورف– هوفمن هو ما احسن التكيف قبل سواه . فهم الالمان من استلموا زمام المبادهة استلاماً شبه دائم تقريباً،في ما يتعلق بالعمليات وبالعتاد على حدّ سواء: مبادهة حرب الخنادق واحكام تقنية التحصن وراء الخنادق في الجبهة التي بلغت درجة من الكمال لم يعرفها اي جيش آخر . اساليب القصف المتواصل الشامل الذي يمحق مواقع العدو الدفاعية ، ثم القصف القصير المركز على نقطة واحدة الذي يتيح فتح ثلمة في الجبهـة . وكانوا السابقين في استخدام الاسلحة الجديدة (باستثناء الدبابة) : الغازات السامة ، قاذفات اللهب ، قاذفـات الالغام . كما انهم اتقنوا استعمال المدافع الرشاشة والغواصات ، واستخدموا الطائرات قبل غيرهم لقذف القنابل .

الشكل الجديد للحرب في الغرب الخنـادق

بعد الهزيمة الالمانية في معركة المارن التي اوقفت محـاولة اندفاع جانبي والتفـاف استهلت بنجاح في بلجيكا في شهر آب من السنة ١٩١٤ ، وبعد فشل « السباق نحـو البحر » بغية بلوغ « كاليه » ، استقرت الجيوش المنهوكة في خنادق محفورة على عجل . وقد بـدا استقرار الجبهة هذا للقيادة الألمانية وسيلة اقتصادية توفر لها حرية العمل في الشرق حيث كانت تنـوي التوصل الى نتيجة حاسمة ؛ ولذلك سوف يرتدي تنظيم الجبهة طابع الديمومة بحيث لن يتمكن اي من الخصمين المتحاربين ، طيلة اربع سنوات ، من اختراقها ؛ وستصبح الجبهة مجموعة كاملة من التحصينات الممتدة على طول اكثر من ٧٠٠ كلم بين بحر الشمال والحدود السويسرية لن يطرأ عليها في بعض النقاط اي تبدل حتى السنة ١٩١٨ . فتغلبت النار على الحركة ولم تكن الحرب بعدئذ سوى « صراع يائس ضد المدفع الرشاش ، وضد المدفعية . واتصلت الخنـادق العميقة والمتوازية والمتموجة الخطوط (بغية تأمين الحماية الجانبية والافادة جهـد المستطاع من طبيعة الارض) بممرات ضيقة وطويلة ، وتقدمتها شباك من الشريط الشائك ؛ وانشئت فيها « مراكز صغرى » للمراقبة وملاجىء عميقة ، وزودت بعدد وفير من المدافع والمدافع الرشاشة . فألف المجموع حصوناً حقيقية . وانشىء وراء الخط الاول ، القريب من خطوط الاعداء ، خط ثان ، وخط ثالث احياناً بغية درء انهيار الجبهة بتوزيع القوى على مسافات مختلفة من الخط الاول .

كانت نتيجة هذه الحرب الموضعية ثورة في الفن العسكري . في العـدة الحربية اولاً : فقـد توجب ، حتى عند الألمان الذين كان لديهم مدفعية ثقيلة سريعة الاطلاق من عيـار ١٠٥ و ١٥٠ و٢١٠ ، قادرة على قذف القنابل وفاقاً لخطوط مختلفة الانحناء ، الاكثار من استخدام مدفعيـة الخنادق : مدافع لقذف القنابل وفاقاً لخطوط منحنية جداً ، مدافع لقذف القنابل الصغـيرة ، مدافع خاصة بالخنادق ، الخ . ، بينما اصبح المدفع الرشاش ، القادر على ضرب الزوايا الميتـة



الشكل ١١ - الجبهة الشرقية ، ١٩١٤ - ١٩١٨

١ - اقصى تقدم روسي ، ٢ - الجبهة في نيسان ١٩١٥ ، ٣ - الجبهة في ايلول ١٩١٥ ، ٤ - الجبهة عند وقف اطلاق النار في السنة ١٩١٧ ، ٥ - حدود ١٩١٤ ، ٦ - حدود ١٩١٧ الجديدة ، ٧ - اقاليم خسرتها روسيا ، ٨ - اقاليم تحت نفوذ الماني في آب ١٩١٨ ، ٩ - اقاليم تحت نفوذ حليف ، ١٠ - اقاليم تحت سلطة حكومة موسكو .

ضرباً فاعلاً بقذائفه والحؤول دون اجتياز منطقة معينة امام الخطوط ، مع القنبلة الصغيرة ، خير سلاح دفاعي في ايدي المشاة .

بيد ان القيادة الفرنسية ، التي لم تسلم بسهولة بتنظيم اجهزة دفاعية شبيهة بأجهزة الالمان ، فقد تكيفت مرغمة بحسب هذه الظروف الجديدة المناقضة لتعاليمها . وقد عندت وقتاً طويلاً في العودة، باسرع وقت ممكن ، الى « الحرب في الارض المكشوفة » . ورغبة منهـا في تجنب « تواني الجنود » والمحافظة على روحهم الهجومية ، و « تهديد العـدو بخطر دائم » ، وابهـان جنوده ابهاناً متواصلاً – هـذا هو المقصود بتعبير « القضم » – ، قامت طوال السنة ١٩١٥ بهجمات محلية كثيرة طاحنة من اجـل الاستيلاء على اهداف لا أهمية حقيقية لهـا في اغلب الاحيان : كمركز مراقبة أو جزء من خندق ... ، لم تستهدف المناورة ولا المفاجـأة ولم تسفر الا عن خسائر فادحة في الارواح لا يبررها مبرر ، لا سيما وان الحاجـة الى الذخائر لم تكن لتسمح بضرب العدو بالقنابل ضرباً كافياً وفعالاً . وهكذا كانت « نوتردام – دي – لوريت » و « بوا له برتر » ، واكمة الـ « ايبارج » ، وقمة « هارتمنسويلركوبف » ، ومنطقة « سواسون » والـ « ارغون » (التي زرعت بالالغام) وتل « فوكوا » ، وغابـة « غروري » ، مسرح نزاعات دامية ، عقيمة ومثبطة ، طوال أشهر كاملة .

محاولات الهجوم في الغرب
في السنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧

امام هذه التحصينات القوية في الجبهة الغربية ، بات من الضروري التوصل الى نتيجة حاسمة ، امـا على ساحة معركة اخرى – حاول الالمان البحث عنهـا في الشرق ، ولن يجدوها الا في السنة١٩١٧ (الشكل ١١، ص٣٣٥)، وبحث الحلفاء عنها فـترة من الزمن في الشرق – ، واما بواسطة « منفذ » استخدمت من اجل فتحه اما اسلحة جديدة : كالغازات السامة ، والدبابة ... ، من شأنها اذهال العدو ، واما بسحق مركز العـدو بالقنابل ، الذي يفترض تفوقاً عظيماً في الوسائل . وعلى اية حال ، توجبَ تحطيم هـذا الدرع الدفاعي ، وفي سبيل ذلك تطورت العدد الحربية وفن الحرب . وقد اقنعت مجازر الشتاء باستحالة هجوم المشاة دون اعداد دقيق ، ودون ان تسبق المدفعية تقدمهم وترافقه . ولكن توزيع النجدات عـلى اماكنها ، وتنظيم نقاط الانطلاق وتجهيز الخطوط الخلفية ، تتطلب اسابيع عـدة ولا يمكن ان يغرب امرها عن مراكز رقابة العدو ودوائر استخباراته . يضاف الى ذلك ان الضرب بالقنابل طيلة ايام عدة بغية تقويض تحصينات العدو لا يترك اي مجال لعامل المفاجأة ، واذا تم الاستيلاء على خطه الامامي ، اصطدم المشاة المهاجمون بخط ثان سليم وتوجب عليهم القيـام بالاستعدادات الطويلة والباهظة النفقات نفسها . وهـذا ما يفسر الفشل الذريع الذي انتهت اليـه الهجمات الحليفة في منطقة « ارتوا » في اشهر آذار وايار وايلول ، وفي منطقة « شامبانيا » في شهري شباط وايلول من السنة ١٩١٥ .

حين قام « فالكنهاين » بهجومه على « فردان » ، في السنة ١٩١٦ ، لجأ الى اساليب جديدة

لتحقيق عامل المفاجأة : اخفاء النجدات والمعدات في غابات المنطقة الكثيرة ، ضرب عنيف جداً بالقنابل لفترة قصيرة (٩ ساعات عوضاً عن عدة ايام) يتولاه اكثر من الف مدفـــع ، قنابل مدفعية على الخط الاول ، قنابل من العيار الثقيل ، ٢٨٠ ، ٣٠٥ ، ٣٨٠ ، ٤٢٠ على الخط الثاني ، هجوم ٦ فيالق معاً على جبهة لا تتجاوز ٧,٥ كلم طولاً . لقد كان لنجاحات الالمان وقع كبير في النفس ، ولكنها انتهت الى الفشل ، اذ ان القيادة الفرنسية نجحت في تأمين وصول النجدات والذخائر والمؤن الكافية بفضل تنظيم النقل بالسيارات على « الطريق المقـــدسة » . ويغلب ان القوى استبدلت تكراراً ، فقد اوهن ٦٦ فيلقاً بين شهري شبـــاط وتموز ، ولكن الهدف المطلوب لم يُبلغ : فالجبهة الفرنسية لم تتصدع ، واذا كانت الخسائر الفرنسية فادحة ، فانها لا تكاد تتجـــاوز خسائر الالمان الذين حسبوا انها ستكون اعلى من خسائرهم بمرتين ونصف المرة .

اما الهجوم الفرنسي البريطاني على الـ « سوم » ، في شهر تموز من السنة ١٩١٦ ، فقـــد ابرز مرة اخرى دور المدفعية المتفوق : ليس دور المشاة بعد اليوم سوى احتلال الارض التي استولى عليها المدفع والدفاع عنها. فزيد من عدد المدافع البعيدة المرمى لمقابلة هجوم مدافع العدو بمثله، ومن المدافع الثقيلة لاجل حرب الخنادق ، واتقن تعيين مكان المدفعية بواسطـــة الصوت ، والرقابة البرية والرقابة بواسطـــة المناطيد المقيدة . ونظم جهاز كامل للاتصالات والتحويل استطاعت المدفعية بفضله ، ليلاً ونهاراً ، وكلما طلب المشاة منهـــا ذلك ، تركيز نيرانها على الاهداف الهامـــة وتوجيه ضرباتها على الفور الى مدافع العدو لاسكاتها ، واطالة عملية قصفها الخاصة .

وزود سلاح المشاة بمعدات اضافية تساعده على « الدرع » (خنادق ومدافع رشاشة وشريط شائك) الذي جعل الدفاع عملية رابحة منذ سنتين : مدافع خفيفة ، مـــدافع لقذف اللهب ، مدافع من عيار ٣٧ ، مدافع هاون . كما زوّد بقنابل صغيرة تقذف بواسطة البندقية (*V. B.*)، وببنادق رشاشة ، ومدافع رشاشة بلغت اربعة اضعافها من ذي قبل . وعلى الرغم من تـــدني عدد افراد هذا السلاح بالنسبة للاسلحة الاخرى (من ٧١ الى ٥٠ ٪) ، فان تزايـد الاسلحة الذاتية الحركة قد زاد قوة نار المشاة زيادة عظيمة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اعداد عملية الهجوم وتنفيذها قد ساعدهـــا الرقابة الجوية واجهزة معقدة للاتصال والتحويل بواسطة الهاتف والتلغراف اللاسلكي ولوحات تعيين المسالك والاسهم النارية ، التي امنت الاتصال بين المشاة والمدفعية والقيادة . واتاح التصوير من الجو ، الذي احكم في السنة ١٩١٥ ، تعييناً مسبقاً لنقاط الارتكاز الواجب تدميرها على جبهة الهجوم، كما ادارت الطائرات عملية اطلاق النيران وراقبت نتائجها . وكانت نسبة المدافع مرتفعة جداً : فقد اقتضى هجوم ١٦ نيسان من السنة ١٩١٧ مدفعاً خفيفاً ومدفع خنادق لكل ٢٣ جنـــدياً ومدفعاً ثقيلاً لكل ٢١ .

بيد ان هذه الاستعدادات ، على غرارها في السنوات السابقة ، لم تكن لتخفى عن البصر . فقد اقامت القيادة الالمانية جهازاً دفاعياً مؤلفاً من ٣ او ٤ خطوط موزعة على مسافة ٥ او ٧ كيلومترات من الجبهة ، في ارض غير متساوية تكثر فيها الوديان والغابات . وقد سيطرت جواً في القطاع المهاجم ، فاستطاعت من ثم منع او مضايقة ادارة عملية القصف والرقابة ، وتعيين مراكز المدافع الفرنسية بسهولة . لذلك فان الضرب بالقنابل طيلة ثلاثة اسابيع من اجل شق طريق في الشريط الشائك ونيران المدفعية بالجملة طيلة خمسة ايام ، لم تحل دون انتهاء هذا الهجوم الى فشل ذريع دام .

تقدم الاسلحة الجديدة

وهكذا فبقدر زيادة المدفعية التي اصبحت سيدة ساحة المعركة من حيث كثافتها ومرماها وقوتها التدميرية ، تحسنت التحصينات كذلك واثبتت اجهزة خنادقها وممراتها الطويلة الضيقة قدرتها على مقاومة كل هجوم . فبدت المناورة وكأنها مستحيلة وتحتم ان لا تكون المعركة سوى هجوم الى الامام يحاول الامتداد الى الجناحين. وبالمقابلة تطور شكل الجيوش . فان الفيلق الفرنسي في السنة ١٩١٨ يختلف عنه كثيراً في السنة ١٩١٤ : ضم في السنة ١٩١٤ ١٠٠٠٠ جندي راجل ، مسلحين بـ ٩٦٠٠ بندقية و ٢٤ مدفعاً رشاشاً ، فاصبح يضم ، في السنة ١٩١٨ ، ٤٣٠٠ جندي راجل مسلحين بـ ٢٣٠٠ بندقية و ٤٢٠ سلاحاً حربياً آخر . وارتفعت قوة نار مدفعيته الى اربعة اضعافها، وقد استغني عن الاسلحة غير الجديرة بالبقاء وحلت الطائرة والسيارة محل سلاح الفرسان الذي اقتصر دوره على الاشتراك في المعركة على غرار سلاح المشاة ، وبالمقابلة احكمت انواع اسلحة جديدة ازدادت اهميتها يوماً بعد يوم : الاسلحة الذاتية الحركة . وقنابل الغاز او الايبريت ، التي من شأنها جعل مناطق واسعة غير صالحة للسكنى ، والطيران والدبابات بصورة خاصة . فقد استخدمت الطائرة منذ السنة ١٩١٤ للمراقبة والاستكشاف وادارة عملية القصف ، ثم اصبحت سلاح مطاردة منذ ابتكار الـ « فوكر » التي اتاحت اطلاق نيران المدفع الرشاش عبر محجر المروحة ؛ ومنذ السنة ١٩١٧ نشبت معارك ، لا بين طائرات منفردة ، بل بين اسراب يضم كل منها حتى ٥٠ او ٦٠ طائرة . وفي السنة ١٩١٨ اخذت الطائرات تهاجم تجمعات الجيوش على الارض . وحملت طائرات قصف خطوط المواصلات والمطارات والمستودعات محل المناطيد منذ صيف السنة ١٩١٥ ، ولكن النتائج ما زالت متوسطة بسبب ضآلة عدد الطائرات المشتركة في مثل هذه العملية (٤٠ في اقوى غارة على لندن) . وانتقلت السيطرة على الجو بالتناوب من معسكر الى آخر بحسب تقدم التقنية : فكانت في ايدي الالمان حتى السنة ١٩١٦ ثم في شهر ايار من السنة ١٩١٧ ، وفي ايدي الحلفاء ابان معارك فردان والسوم ، ثم في السنة ١٩١٨ . اما الدبابة التي جمعت بين النار والحركة ، فقد استخدمت استخداماً صوابياً للمرة الاولى في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩١٧ . فبدون اعداد مدفعية ، قذف الجيش البريطاني في قطاع « كمبريه » بدباباته الـ ٣٨١ وكأنها مدفعيات مدرعة باغتت العدو وشقت الطريق امام

سلاح المشاة محدثة في الخطوط الالمانية جيبا بقياس ١٢ كلم طولا و ٩ عرضاً . اجل ان الهجوم الذي شن على جبهة ضيقة جداً لم يؤد الى انهيار تحصينات العدو، ولكنه اثبت امكان الاستيلاء، بواسطة الدبابات، على عدة خطوط متعاقبة دون اعداد مدفعية وبخسائر طفيفة نسبياً . وهكذا اعدت الطريقة التي سوف تضمن نصر الحلفاء في السنة ١٩١٨ .

كانت احدى نتائج استخدام هذه الاسلحة الجديدة اشتداد الحاجة الى المجندين . فهي قد ارغمت القيادة على تخصيص عدد متزايد منهم لخدمات الداخل او المؤخرة : فان الدبابة التي تشترك في المعركة بجندين والطائرة التي تطير بملاحيها ومطلق مدفعها الرشاش تفترضان على التوالي ٤٦ و ٦٠ رجلا في المؤخرة لاصلاحها وتعهدهما وتموينهما والاعاضة منهما .

معركة السنة ١٩١٨

لم يعد هناك من جبهة شرقية بعد الثورة الروسية وانسحاب الجيش الروماني . فكان من ثم لدى هندنبورغ ولودندورف ، في وجه ١٨٠ فيلقاً فرنسياً - بريطانياً وبلجيكياً، ١٩٨ فيلقاً سيحاولان بواسطتها شق طريق لها في الجبهة الغربية . قاعد الهجوم على ضوء دروس معركتي كمبريه وريغا ، حيث اختبرت بنجاح الطريقة الهجومية الجديدة التي نادى بها الكولونيل « بروشمولر » والتي بموجبها تسحب خيرة الفيالق من الجبهة الى مناطق بعيدة في المؤخرة . وتسند اليها مهام المناورة وتجهز بعتاد جديد، وتعوّد طرائق التسلل : على فرق الهجوم امتحان النقاط الضعيفة واختراقها والالتفاف حول النقاط المحصنة التي سوف تقهرها الخطوط التي تليها . ومن الطبيعي بعد ذلك ان يؤدي احكام عمل المدفعية في الكتائب ، وتجميع المدافع بالجملة في مراكز معينة ، واطلاق قنابل الغاز بوفرة - مما يقصر فترة الاعداد على ساعات قليلة - ونقل الجيوش من جبهة الهجوم تحت جنح الظلام كي لا يثار انتباه العدو ، واستخدام اسراب كثيفة من الطائرات تقذف بقنابلها ، من علو منخفض ، محطات السكك الحديدية ، والمطارات ، ومؤخرة الجبهة وتهاجم المشاة والمدفعية بمدافعها الرشاشة ، الى مباغتة العدو والسماح بفتح المنفذ والافادة منه .

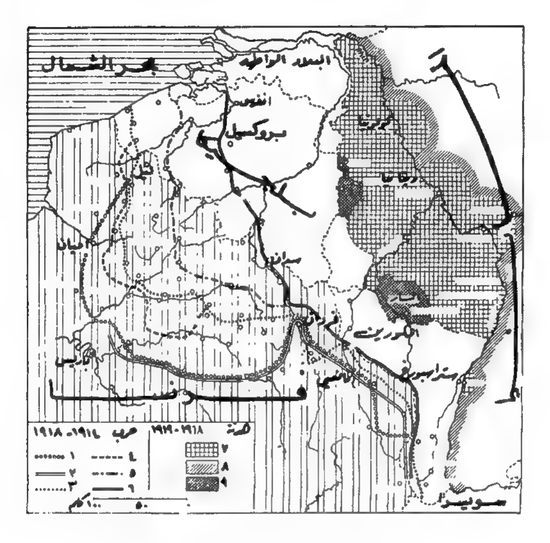
استمد الحلفاء من جهتهم الى صد الهجوم مستفيدين من المثل الالماني : اتقان استخدام الاسلحة الذاتية الحركة ، انشاء نقاط ارتكاز على مسافات مختلفة من الجبهة ومراكز مقاومة في داخل كل خط . ولم يكونوا آنذاك ليعتبروا دفاع الخط الاول امراً ضرورياً كما في السنة ١٩١٥ ، بل ارتأوا تجميع معظم الجيش في خط متوسط (بين ٣ و ٤ كلم الى الوراء) او في الخط الثاني (بين ٦ و ٧ كلم) . فهنا يكون خط الصمود الذي سوف يصطدم به المهاجمون بعد ان تكون نقاط المقاومة ، المتروكة في الخنادق الاولى ، قد فرقت بينهم . ولا يزال الحلفاء يستبعدون امكان فتح منفذ في الجبهة : فاذا نجح العدو في اختراق الخط الاول ، فانه لن يلبث ان يصطدم بجبهة جديدة معززة يستحيل اختراقها .

الا ان هذه الثقة امتُحنت امتحاناً عسيراً في ربيع وصيف السنة ١٩١٨ (الشكل ١٢، ص ٣٤١). لقد رُدت قوات الحلفاء الى الوراء اربع مرات متوالية بهجمات سريعة ضارية جعلت الالمان على قاب

فوسين من النتيجة الحاسمة بفضل مدفعيتهم السريعة الاطلاق ومهارة ضباطهم في استثمار عامل المفاجأة وفي استخدام سهولة تحرك معداتهم. ففي الحادي والعشرين من شهر آذار ، وبعد قصف بقنابل الغاز والقنابل الداخنة دام اربع ساعات ونصف الساعة ، فتحت ثلمة بطول ٨٠ كلم عند نقطة التقاء الجيوش البريطانية والفرنسية ، لم تسد الا بكل صعوبة ؛ وفي التاسع من ايلول شن هجوم جديد في الفلاندر ، فوصل الالمان الى مسافة ١٦ كلم من اميان و ٦٠ كلم من كاليه ، وجعلوا ربع الجيش البريطاني عاجزاً عن القتال . وفي السابع والعشرين من شهر ايار ، بعد ضرب دام ثلاث ساعات بقنابل ١٢٠٠ « بطارية » مدفعية ومئات مدافع الخنادق ، وعلى جبهة يبلغ طولها ٦٢ كلم بين سواسون و« رَيمس » ، تقدم ٢٠ فيلقاً مسافة ٢٠ كلم وسيطرت على جسور الدواين» ؛ وقد اشترك في هذه المعركة ثلث الجيش الفرنسي ، الذي اوهن جزئياً ، وفقدت معدات كثيرة ، وواجه الجنرال « بيتان » انكفاء عاماً . وفي الثامن من حزيران ، شن هجوم جديد الى الشرق من « نوايون » على جبهة طولها ٧٤ كلم ، اوقف عند خط « شاتو تياري » – « مونديديه » . وفي كل مرة استفاد الجيش الالماني من عامل المفاجأة واستطاع الاستيلاء على جيوب عميقة في الخط الحليف . ولكن المفاجأة لم تلعب اي دور في الهجوم الجديد الذي شن في الخامس عشر من شهر تموز بين « شاتو تياري » ؛ والـ « ارغون » : فقد اخلي الخط الفرنسي الاول بغية تجنب نيران مدافع الهاون واحتل معظم الجيش مركز المقاومة ، وصدرت الاوامر لفرق الاحتياط في المؤخرة بالتأهب . فقبل ان تفتح المدفعية الالمانية نيرانها القوية ردّت المدفعية الفرنسية على النار بنار كثيفة جداً ، وانتهى الهجوم الالماني على طول ٤٠ كلم من جبهة شمبانيا الى الفشل .

اوهنت هذه الهجمات فرق لودندورف الاحتياطية . فقد رسم الخط الالماني جبهة غير منتظمة تألفت من جيوب يسهل شن الهجمات الجانبية عليها ؛ ومنذ الثامن عشر من شهر تموز تحولت المبادهة الى ايدي الحلفاء الذين استخدموا عدداً كبيراً من الدبابات ، الاداة الحاسمة في ستراتيجية التفكيك الجديدة ؛ وفي ليل ١٧ – ١٨ ، وبدون اعداد مدفعية ، ادى استخدام الدبابات بالجملة الى فتح ثلمة عرضها ٥٠ كلم وعمقها ١٠ كلم في خط العدو الى الجنوب من « سواسون » . ومنذئذ اضطر الجيش الالماني ، الذي ارغم على الوقوف موقف الدفاع وعانى من حاجته الملحة الى المجندين ، للتراجع امامُ سلسلة من الهجمات السريعة ، المتكررة ، التي لم تستهدف اي منها التوصل الى نتيجة حاسمة ، ولكنها شنت في قطاعات متباعدة فمنعت لودندورف من ان يستخدم فرقه الاحتياطية الضئيلة وينقلها الى ميدان المعارك . وفي الثامن من شهر آب ، « يوم حداد الجيش الالماني » ، حدثت مفاجأة تامة ؛ فان نقل الجيوش تحت جنح الظلام ، ودوريات الطائرات المستمرة التي منعت كل رقابة ، واحكام نيران المدفعية التي وضعت في اماكنها دون اثارة الانتباه ، واستخدام القنابل الداخنة التي اعمت الرقابة البرية والمدافع المضادة للدبابات ، واستخدام ٤٥٦ دبابة على جبهة طولها ٢٣ كلم ، قد جعلت الحلفاء يحرزون نصراً كاملاً . وابتداء من شهر ايلول شن هجوم عام بشكل كاشة ارغم الالمان على

الجلاء عن الشاطىء البلجيكي والانسحاب الى خط « هيرمن » دون أن تتصـــدع جبهتهم . ولكن الجبهات الشرقية انهارت في ذاك التاريخ ؛ فطلب الاتراك والبلغار والنمساويون وقف



الشكل ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ و١٩١٨

١ - اقصى تقدم الجيش الالماني (ايلول ١٩١٤) ، ٢ - جبهة الجيش الفرنسي في ايلول ١٩١٤ ، ٣ - جبهة الحرب الموضعية ، ٤ - الجبهة في تموز ١٩١٨ ، ٥ - الجبهة في تشرين الاول ١٩١٨ ، ٦ - الجبهة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، ٧ - ارض احتلها الحلفاء بعـــد الهدنة ، ٨ - منطقة جعلت محايدة بعرض ١٠ كلم ، ٩ - اقاليم تقرر اجراء استفتاء فيها .

اطلاق النار ، وسلّمت المانيا بالواقع فطلبت وقف اطلاق النار قبيل هجوم كان مقرراً شنه على جبهة اللورين في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني .

٢ – المفاهيم الستراتيجية
وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية

المذاهب الستراتيجية بين الحربين

حين نشبت الحرب مرّة اخرى بعد مرور احـــدى وعشرين سنة ، كانت المانيا اكثر تقدماً على اعدائها منها في السنة ١٩١٤ ، بفضـــل تعزيز تسلّحها ثانية منذ السنة ١٩٣٣ . ولكن هذا التفوق المادي كان دون الدعاوة التي احاطته بها اهمية ؛ وقد تخلف الحلفاء عنها في نطاق المفاهيم الستراتيجيـــة بصورة خاصة .

المذهب الفرنسي

كانت النتيجة الكبرى المستخلصة من الحرب العالمية الاولى قوة الجبهة المتصلة التي تدافع عنها نيران قوية تطلقها المدفعية والاسلحة الذاتية الحركة ، اذ ان الهجمات الامامية بواسطة وسائل على جانب كبير من الاهمية قد برهنت وحدها عن قدرتها على تصديعها . الا ان بطء التقدم ، بعد كل تصديع ، كان يتيح للمدافع سدّ الثلمة المفتوحة وانشاء جبهة جديدة وراء الخط المتصدع . لا بل وضع جدول بياني حـــدد العمق الممكن بلوغه بنصف طول جبهة الهجوم . اجل لقد أسهمت الاسلحة الجديـــدة ، كالدبابات والطائرات التي ازداد شأنهـــا ازدياداً مطرداً ، في تحسين ظروف العمليات : فان الدبابة ، التي اعتبرت « عشاً متنقلاً للمدافع الرشاشة » ، كانت ترافق سلاح المشاة وتشق امامه الطريق او تسانده في تقدمه بتدميرها الاسلحة الذاتية الحركة ، وكان الطيران يستكشف مراكز دفاع العدو وحركاته ويحول دون قيام طيران العدو باية مهمة استطلاعيـــة . واذا هزمت المانيا في السنة ١٩١٨ فمرد ذلك افتقارهـــا الى الرديف الضروري لسد الجيوب التي احدثتها الهجمات الحليفة .

الى هذا الاختبار ارتكزت الستراتيجية الفرنسية التي لم تجر اية محاولة ، منذ السنة ١٩١٨، لتجديدها او تبديلها . فان الاقتناع بمناعة الجبهة المتصلة وبالاهمية الاولية لقوة النـــار وبتأثير طبيعة الارض « الاستبدادي » على كل مناورة ، قد حملت اركان الحرب على انتهاج ستراتيجية دفاعية بحتة . ولما كان نصر السنة ١٩١٨ قد احرز على ايدي دول متحالفة ، فكان على فرنسا الاحتفاظ بموقف دفاعي في وجه قوات المانيا المتفوقة والدفاع عن سلامـــة ارض الوطن طيلة الفترة اللازمة لان يعبىء حلفاؤها الوسائل القوية التي تتيح الانتقال الى الهجوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اختبار المعركة القديمة الذي ابعد كل فكرة مناورة هجومية ، قـــد جرّ الى نوع من الحصرية في عمل اركان الحرب التي تعوّدت تطبيق انظمة ثابتة والتدخـــل في اصغر التفاصيل وانتزاع كل مبادهة من المسؤولين عن التنفيـــذ . وبالرغم من ان دبابات السنة ١٩١٨ البطيئة والسريعة العطب قد اصبحت حصوناً سريعة الحركة ومزودة بالمدافـــع والتلغراف اللاسلكي ، فان المهمة التي اسندت اليهـــا ما زالت مهمة سلاح في ايدي المشاة يحتاج الى حماية

المدفعية . وبدالة هذه المبادىء نظم الجيش الجديد ودرّب ، وشُيّدت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٩ التحصينات القوية الثابتة بين « بال » و« لونغوبون » .

اما الطيران الذي اصبح سلاحاً مستقلاً في السنة ١٩٢٨ ، فقد عانى في تنظيمه من المنازعات بين المدارس المختلفة ومن تردد التعليم . فان آراء الجنرال الايطالي « دوهيه » الذي اعتبر الطيران « القوة الدفاعية الحاسمة » القادرة ، بغاراتها الكثيفة ، على تدمير طاقة العدو الحربية ومن ثم على احراز نصر سريع بمفردها ، قد وقعت في نفوس القادة العسكريين الفرنسيين موقعاً جميلاً ؛ واخيراً انشئت في السنة ١٩٣٦ وحدات جوية مستقلة ، وصممت نماذج طائرات جديدة كثيرة ؛ الا ان فرنسا لم تمتلك في السنة ١٩٣٩ الا عدداً قليلاً من قاذفات القنابل ؛ اجل كان لديها طائرات مطاردة ذات فعالية كبرى ، ولكن عددها لم يكن كافياً . فبقيت الطائرة من ثم مساعداً للجيش البري ولم تعتبر سلاح معركة (وقد كتب المارشال بيتان : « ان العمل المباشر للقوى الجوية في المعركة باطل ووهمي ») . ولم يكن هناك طيران هجوم انقضاضي ولا طائرات لنقل الجيوش جواً . اما انكلترا فقد توفر لديها طيران ستراتيجي من قاذفات القنابل قادر على مهاجمة الاهداف الصناعية الالمانية ، ولكنها افتقرت ، على غرار فرنسا ، الى طائرات قادرة على تقديم المساعدة للوحدات البرية .

المذهب الالماني

ان قيادة الاركان الالمانية التي اختلف نشاطها عن « الجمود الفكري » الذي اتصفت به قيادتا الاركان الفرنسية والبريطانية قد استخلصت دروساً اخرى من هزيمتها في السنة ١٩١٨ . فقد ارتكز مذهبها الى الحاجة الى هجوم سريع من شأنه مفاجأة العدو محلياً بقوى متفوقة ، في اضعف مراكزه ، ومنعه بعد ذلك من توطيد جبهته ؛ فيجب من ثم مباغتته بضرب سريع وقوي بغية القضاء عليه . ويجدر بالتالي الاستفادة جهد المستطاع من وسائل النقل الآلية ، التي توازي سرعتها خمسة اضعاف سرعة الوسائل القديمة وتتيح مرونة كبرى في المناورة وسرعة في تجميع القوات في مركز الثقل ؛ ويكفي من ثم تحقيق تفوق ساحق على جبهة ضيقة ، في النقطة الحاسمة ، وفتح ثلمة فيها ، وتوسيع هذه الاخيرة ، والاندفاع نحو الداخل قبل ان يكون للعدو مجال للمقاومة . وبعد اجتياز الثلمة المفتوحة ، يستغل النجاح استغلالاً منظماً باندفاعات جانبية تحمي جناحي الوحدة المتقدمة . وسوف تسند هذه المهمة المزدوجة الاساسية الى الدبابات . وان هذا الفن الحربي الجديد ، الذي احكمه « غودريان » منذ السنة ١٩٢٩ ، واوضحه في مقال داو (*Achtung Panzer*) في السنة ١٩٣٧ ، يستلزم جمع الدبابات في وحدات كبرى – فيالق ووحدات مدرعة – تتوفر لديها كافة الاجهزة التي تتيح لها الاندفاع اندفاعاً مستقلاً الى مسافات بعيدة امام الجيوش ، واثارة الفوضى في صفوف العدو ، وتحقيق انهيار مقاومته بالمباغتة وسرعة الحركات ، ومنعه من جمع شمله في مركز انكفائه. هذا هو فن الحرب الجديد (*Blitzkrieg*) الذي سيضمن لالمانيا انتصاراتها الداوية بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٢ .

اما الطيران فقد اسندت اليه ايضاً مهمة هجومية ؛ فان اسرابه الكبرى المستقلة ، تنقـل الفوضى الى قلب بلاد العدو ، ولكنها ، في الدرجة الاولى، تتعاون تعاوناً وثيقاً والقوات البرية، لا بالاستكشاف والرقابة وكتمان سر المنطقة المهاجمة فحسب ، بل بالحلول محـل المدفعية باعداد الهجمات عن طريق قذف القنابل بالجملة ، وبالتعاون والمدرعات والمشاة بالانقضاض والقاء القنابل على جيوش العدو . والحقت المدفعية المضادة للطائرات بالجيش الجوي الذي يعمل بالاتفـاق مـع الجيوش البرية ، وتطورت تطورا عظيمـاً . واخيرا اعيرت الاتصالات الكهربائية اللاسلكية اهتماماً خاصاً لأن الاتصال السلكي لا يليق بسرعة الحرب الصاعقة ؛ فـان التعاون بين الاسلحة والاتصال بالوحدات المندفعة بعيدا وراء خطوط العدو منوطان بتقدمها ودقتها على السواء .

المفهوم الفرنسي لاستخدام المدرعات

لم تكن هذه الآراء وهذه الاستحداثات مجهولة خارج المانيا ، ولكن الجهود التي بذلت لابرازها ذهبت مع الريح . فان انشاء جيش مناورة قوي ، مؤلف من ٧ فيـالق مدرعة ، الذي اقترحه القومندان ديغول في كتابه ، « نحو جيش محترف » ، الصادر في السنة ١٩٣٥ ، قد صرف النظر عنه اجمـالاً باعتبار انه « مناقض لمنطق التاريخ » . ولم يستخلص احد مغزى امتحان الحرب الاسبانية ، « المختبر النازي » الحقيقي الذي احكم فيه الالمان استخدام قاذفة القنابل الانقضاضية والمدفـع الرشاش والاتصال بين الدبابات والطائرات ، ودور المدن او القرى المستخدمة كنقـاط مقاومة منعزلة قادرة على الدفاع عن نفسها في كافة الاتجاهات والصمود في وجـه تطويق كامل ؛ ولم يستوقف نظـر المراقبين سوى فشل الدبابات في عمليات « غوادالاجارا » .و « برونيته » ، دون ان يأخذوا بعين الاعتبار الاساليب الجديدة التي ظهرت في معـارك اراغون وكاتالونيا منذ السنة ١٩٣٨ والتي كانت الظواهر الاولى لفن الحرب الجديد .

بيد ان فرنسا اخذت تنشىء ، في خريف السنة ١٩٣٨ ، فيالق مدرعة مـا زالت تختلف اختلافا كبيرا عن مثال البانزر . فان الفيلق المدرع بقي سلاحـا من اسلحة المشاة ، ولم يكن استخدامه ممكنا الا في اطار وحدة مشاة كبرى ، وكان سلاحـا للهجوم المعاكس معدا لسد الثلمات في الجبهة ، اي لاحراز نجاح محدود.ولم يزود لا بوسائل استكشاف ولا بوسائل دفاع ضد الطائرات والدبابات،ولا بفرق مشاة ومدفعية تنقل بالسيارات. وكان عاجزا عن العيش وخوض المعركة مستقلا ، بينما كان البانزر سلاحا سريع الحركة ترتبط به كافة الاسلحة الاخرى .

القوات المتقابلة في شهر ايار من السنة ١٩٤٠

في وجه الدبابات الالمانيـة الـ ٢٧٠٠ ، امتلكت فرنسا ٢٣٠٠ تضاف اليها الدبابات البريطانية ، اي زهاء ٣٠٠٠ . وفي النطاق الجوي ، كان لدى الالمان، في اوائل شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، بين ٧٠٠ و ٨٠٠ طائرة مطاردة (٧٠٠ لدى الفرنسيين والبريطانيين) و ١٢٠٠ قاذفة قنابل (مقابل ١٥٠ الى ١٧٥) و ٤٠٠ طائرة انقضاضية (*Stuka*) . فيكون المجموع

٢٦٠٠ طائرة مقابل ١٧٠٠ طائرة فرنسية وبريطانية قد لا توازيها سرعة واستقلالاً ، ولكنها انزلت بالالمان، خلال معارك السنة ١٩٤٠ ثلاثة اضعاف خسائرها . فلم يكن الجو من ثم خاليا كما اعتقدت الجيوش البرية التي تأثرت تأثراً قوياً بنشـاط الطائرات الانقضاضية ، بينما كانت الطائرات الفرنسية موزعة ، و « ذائبة الى اللانهاية » (« سانت - اكزوبيري ») بين الوحدات البرية في الجبهة . ولم يكن في الحقيقة من تفوق « ساحق » للقوات الالمانية الا في نطاق الدفاع ضد الطائرات (٩٣٠٠ قطعة مقابل ١٦٠٠) ، وقاذفات القنابل الانقضاضية والسلاح المنقول جواً التي لم يجهز بها لا الجيش الفرنسي ولا الجيش البريطاني . وبالمقابلة كانت المدفعية الفرنسية متفوقة عدداً ونوعية - ولكنها كانت معدة لحرب جامدة (ولذلك كان معظمها يُجر بواسطة الجياد) ، وكان الاسطول البريطاني متفوقا على الاسطول الالماني تفوقاً اعظم منـه في السنة ١٩١٤ الى حد بعيد .

ولكن الجيش الالماني لم يخل من نقاط ضعف خطيرة بسبب اعادة تنظيمه بسرعة كلية . فقد افتقر الى الضباط - ولا سيما الصغار منهم - والفرق الاحتياطية المدربة ، وسلم عتـاده المتفاوت النوعية الى مجندين تعوزهم الخبرة ، ثم الى « الجدار الغربي » الذي انشىء على عجـل لسد الطريق في وجه هجوم يشن من الغرب ، لم يكن في الواقع على جانب كبير من الركانة . ولعل نقاط الضعف هذه تفسر مخاوف القيادة الالمانية الخطيرة وقـلة حماسها وثقتها في السنة ١٩٣٩ ، على الرغم من « الخدعة » الهتلرية .

٣ - تطورات التسلح والاستحداثات في فن الحرب

خلال العمليات الحربية ، سيطر على ظروف المعركة البرية رجحان دور السلاح المـدرع والطيران . وفي البحر اصبح الطيران العنصر الاساسي في المعـارك ، التي عرفت منذئذ بـ « الجوية البحرية » ، وحتى في الصراع ضد الغواصات . وان كافـة الابحاث التي اجريت ، والتي افضى بعضها الى اختراعات هامة جداً ، قد استهدفت اما تحسين هذه الاسلحة واما توفير دفاع فعال ضدها . فتكيف فن الحرب من ثم بحسب التطورات التقنية التي طرأت على الدبابة والطائرة ، وبحسب الوسائل الجديدة المكتشفة لاتقائها . وكانت النتيجة ادخال تغييرات على تنظيم الجيش وتجهيزه وظروف الحرب نفسها .

تطور الاسلحة المختلفة

هما الدبابة والطائرة ما طبعتا الحرب العالمية الثانية بالطابع الذي يميزها كلياً عن الحرب العالمية الاولى : السرعة القصوى في تحرك الجيوش . وبينما كادت الجبهة الرئيسية تكون ثابتة بين السنة ١٩١٥ والسنة ١٩١٨ ، استعادت الحركة في السنة ١٩٣٩ تفوقها على النار ، واعادت وسائل النقـل السريع الى الحرب عاملي

المباغتة والسرعة اللذين قد تلاشيا من ذي قبل . فقاذفة القنابل ، والجيوش المنقولة جـواً والوحدات الآلية الكبرى قد اعادت تقييم عامل المباغتة . وكان باستطاعـة الدبابات المسلحة بمدافع من عيار ٥٠ و ٧٥ و ٨٨ و ٩٠ ان تسحق الآن نقاط الدفاع في طريقها وتتلف الاسلحة الآلية التي كانت توقف ، فيا مضى ، سلاحي الفرسان والمشاة ، بينما تهاجم قاذفات القنـابل الامدادات وتدمر المواصلات والقوافل المتوجهة الى ميدان المعركة وتفكك الوحدات قبـل وصولها الى مراكزها في الجبهة ، وتجعل استخدام قوات الاحتياط الستراتيجية امـراً مستحيلا . وهو عامل المفاجأة هذا ما اتاح للاقوى الافـادة من تفوقـه واحراز كافـة الانتصارات الحربية .

بدالة هذا المركز الرئيسي الذي احتلته الدبابة والطائرة ، تطور تجهيز وتنظيم الاسلحة الاخرى . فامام الدبابات التي اصبحت سيدة ميدان المعركة تسلم سلاح المشاة التقليدي اسلحة ذاتية الحركة متزايدة القوة والفعالية (المدفع الرشاش الصغير ، والبندقية الذاتيـة الحركة) ومدافع هاون خفيفة وثقيلة ، واخيراً اسلحة لالقاء القذائف ذات الحشوة المجوفة التي اتاحت للمشاة مجابهة الدبابة على مسافة قريبة . وزود سلاح المشاة كذلك بمدافع رشاشة مضـادة للطائرات مثبتة في القسم الامامي من الشاحنات للدفاع عن القـوافل . وتحسنت الاتصالات تحسناً عظيماً ، فبات المذياع وسيلة الاتصال الاعتيادية حتى مستوى قـائد الفصيـلة . وزود اخيراً بالآليات ، ففقد كافة حيواناته ، باستثناء الوحدات الجبلية التي احتفظت ببغالها .

وتدل وفرة مدافع الهاون وتزويد وحدات المشاة بالمدافع على المركز المتعاظم اهمية الذي احتلته اسلحة الاطلاق المنحني المتزايدة على حساب الاسلحة الذاتية الحركة .وقد برزت افضلية المدفع القصير على المدفع الطويل ، التي اتضحت منذ ما بين الحربين ، في كافـة العمليات الحربية . فمنذ السنة ١٩٣٩ سلح الفيلق الالماني بـ ١١ مجموعة مدافع قصيرة مقابل مجموعة مدافع طويلة واحدة ، وفي آخر الحرب لم تسلح الفيالق المدرعة الالمانية والاميركية سوى بمدافع قصيرة . اما التطورات الهامة التي طرأت على المدفعية فهي نقلها الآلي ، اذ ان المدافع المجرورة جراً قد استبدلت اكثر فاكثر بمدافع مثبتة على اسناد تتحرك آلياً ، وظهور المدفـع الذي لا يندفع الى الوراء . فخف بذلـك وزن المدفـع وسنده ، وبات بمقدور المظليين والمغاوير استخدامه ، ولكن المرمى اصبح ادنى مسافة وتعيين الموضع اسهل منالاً .

اما سلاح الهندسة فقد تعاظم دوره جداً في المعركة . فهو لم يعد يعمل منفرداً ، وقد الحقت وحداته ، التي ارتفع عدد افرادها ارتفاعاً كبيراً ، بوحدات المشاة والمدفعيين ، وغالباً ما تقدمتها لاستكشاف المسالك ، ونزع الالغام او زرعها تحت نيران العدو ، وتركيب الجسور . وتولت صيانة او شق الطرق، ومهدت ارض المطارات بالجرافة . وقد زودت كذلك بالآليات

والمعدات القوية المختلفة .

الدبابة

تنتظم المعركة حول الوحدات المدرعة الكبرى وبدالتها ؛ ولكن النجاح ليس منوطاً بها وحدها ، اذ انه يستلزم السيطرة على الجو ايضاً ؛ فهو من ثم تنسيق الهجوم بين الدبابة والطائرة ما اتاح انتصارات الالمـــان العظيمة في بولونيا وبلجيكا وفرنســـا (الشكل١٣،ص٣٤٩)والبلقان وافريقيافي المرحلة الاولى من الحرب،وانتصارات الحلفاءابتداءمن السنة ١٩٤٢ . وهو الجيش الالمــــاني من ثم ما نُسج على منواله وما عيّن الطرائق في البدء ، بسبب نجاحاته الجديرة بالاعتبار . وقد سبق ورأينا ان البانزر كانت وحدة تستطيع التصرف باستقلال واسع ؛ وقد ضمت فرقة استكشاف مؤلفة من كافة الاسلحة : فصائل مدافع رشاشة سيارة ودراجات بخارية ، وفصائل مدافع مشاة ومدافع مضادة للدبابات ، وفصائل من سلاح الهندسة والمخابرات . ثم لواءين يضم احدهما ٤٨٨ دبابة ويتألف الثـــاني من رماة ينقلون في السيارات وفرقة مدافع سيارة من عيار ٧٥ ومدافع مضادة للدبابات من عيار ٣٧ ، وفوج من سائقي الدراجات البخــارية مع مدافع رشاشة ، ومدافع هاوين من عيار ٨١ ومدافــــع من عيـــار ٣٧ ، وفرق صغيرة مسلحة بمدافع مضادة للطائرات والدبابات وفرق من سلاحي الهندسة والنقل وفرقة مدافع تجر جراً من عيار ١٠٥ ، وفوج مخابرات ، ووحدات سيارة في المؤخرة تؤمن تموينا منتظماً ؛ فكان بامكانها ، بالاتفاق التــــام مع سلاح الطيران الموجود ابداً فوق ساحة المعركة ، ان تحقق عامل المفاجأة . وقد اتاحت لها سرعتها ومرونة مناورتها فتح ثلمات عميقة والقيام بعمليات تطويقية .

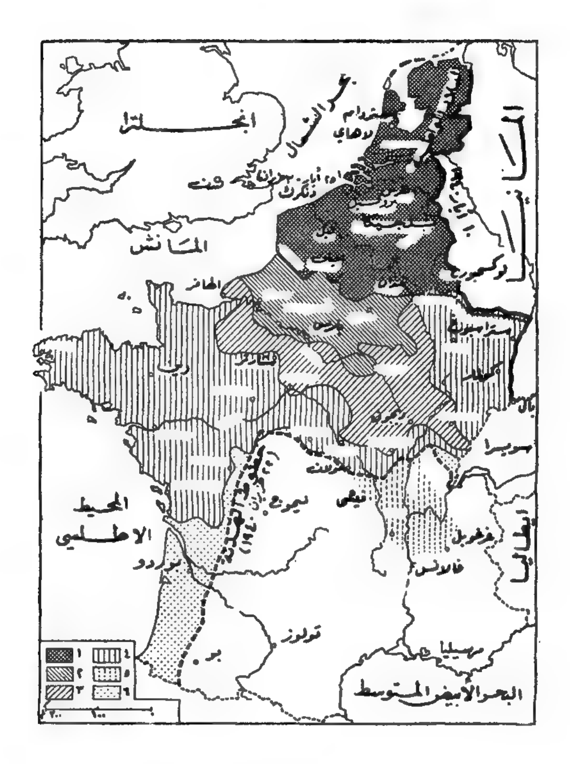
خلال الحرب ، تقابلت وتوازت التحصينات الدفاعية والتحصينات الهجوميـــــة : ازدياد تصفيح الابراج (حتى ٢٠٠ مم في القسم الامــــامي) ، وعيار المدافع : ٧٥ و ٨٨ و ١٠٥ و ١٥٠ ... ، ومن ثم وزن الدبابة : مارك ٦ (٦٥ طناً) ، فرديناند (٧٠ طناً) ، شرمن الاميركية (٣١ طناً) ، شرشل (٣٥ طناً) ، كونيغستيجر وجاغدبانتر (٦٨ و ٤٦ طناً) ، برشنغ (٤٣ طناً) وجوزف – ستالين (٥٠ طناً) ، « ارهب سلاح بجنازر حققـــه اي من المتحاربين » بمدفعه البالغ ١٢٢ سم طولاً ومدفعيه الرشاشين تحت البرج .

الا ان الدبابة قد اخضعتها حقول الالغام (التي كانت متصلة على طول ١٤ كلم امام موسكو وتخللتها اغاو ضد الدبابات) . فلكي تتمكن من التقدم ، يجب نزع الالغام – تحت نيران العدو – من الممرات الضيقة التي ستسلكها ، واكتشاف الالغـــام بواسطة كاشف مغناطيسي واخراجها من الارض ، وقــد بقي ذلــك عملية خطرة حتى السنة ١٩٤٤ حين ظهرت دبابات شرمن المزودة بجهاز يكنس الالغام (حتى تلك التي لا يكتشفها الكاشف العادي) على مسافة عدة امتار امام الجنازير . ولكن اهم ما تعرضت له هو نيران المدافع الكثيفة التي حققها الروس ولا سيما المدفع « كوستيكوف » (الذي اسماه الالمان « ستالينورجيل » والروس « كاتيوشا ») المركب على جنازير ، الذي يطلق في آن واحد ١٦ او ٢٤ قنبـــلة من عيار ١٥ كيلوغراماً ،

وبصورة خاصة الـ « بازوكا » ، الابتكار الاميركي العظيم ، الذي كان اول سلاح فردي مضاد للدبابات في ايدي المشاة . فحتى ظهوره لم تبرهن كافة الاسلحة المستخدمة ، كالمدافع من عيار ٢٥ و ٣٧ ، والبندقية الروسية المضادة للدبابات من عيار ١٤ ، الخ. ، عن فعالية كافيـة امام تزايد سماكة تصفيح الدبابات ، مما ارغم تدريجياً على زيادة عيـــار – ومن ثم وزن – المدافع المضادة للدبابات : فعند الانكليز انتقل العيار من ٥٧ الى ٧٦ ، وعند الالمان من ٥٠ الى ٧٥ و ٨٨ ، دون ان يمكن ذلك المشـــاة من الدفاع عن انفسهم بوسائلهم الخاصة . اما البـــازوكا فأنبوب بسيط من الحـديد المصفح يطلق من على الكتف او على الخـــاصرة فيقذف قنبلة ذات حشوة مجوفة قادرة على خرق سماكة ١٠ الى ١٢ سم من الحديد . وهي هذه الحشوة المجوفة ما اتاحت انقلاب الموقف وما شكلت منذئذ ارهب عدو للدبابة . وتتألف في جوهرها من مادة متفجرة ، تلتصق مغنطيسياً بجدار البندقية ، قادرة على ان توجه الى الحديد المصفح غازاً ملتهباً بسرعة تبلغ ١٥٠٠٠ م في الثانية ينفذ الى الداخل . وابتكر البريطانيون كـذلك من جهتهم الـ « بيات » . كما ابتكر الالمان ، في السنة ١٧٤٤ ، الـ « بانزرشريك » من عيار ٨٨ مم القادر على اختراق سماكة ١٦٠ مم من الحـديد المصفح على مسافة ١٠٠ م بواسطة قذائفـه المجنحة ، و « البانزر فوست » القادر على اختراق سماكة ٢٠٠ مم من الحديد المصفح على مسافة ٥٠ متراً. ومهما بلغ من قوة تصفيح الدبابات وقوة اسلحتها ، فقد اصبحت اصغر وحدات المشاة ، بعـد اليوم ، مزودة بأسلحة فعالة ضدها .

انحطاط الدبابة

وحتى قبل ظهور هذه الاسلحة الجديدة في ساحة المعركة ، اخذت اهمية الدبابة تتدنى شيئاً فشيئاً . فمنذ السنة ١٩٤٢ ، عاد الالمان الى اساليبهم القديمة : لم تعد الدبابة اداة اختراق مستقلة ، بل اصبحت مرة اخرى سلاحاً مواكباً. وقد اوضحت مذكرة صادرة عن قيادة اركان الجيش « ان مهمتها هي تسهيل تقدم المشاة » . وتطور من ثم تأليف البانزر . فبينما ضمت هذه الوحدة في السنة ١٩٤٠ فرقتين من الدبابات مقابل فرقة من المشاة ، انعكست النسبة في السنة ١٩٤٢ : فرقة من الدبابات مقابل فرقتين من المشاة . والدبابة بحاجة الى حماية المشاة ولا سيما الى حماية المدفعيـــة التي حلت محل الطائرات الانقضاضية ، وهذا هو الدور الذي اسند الى المدافــع السيارة اي الى فصائل المدفعيـة التي نظمها الالمان في السنة ١٩٤٣ .فالبانزر الرابعة التي طلب اليها انقاذ فون بولوس في السنة ١٩٤٢ لم تضم سوى ١٩٠ دبابة . وفي السنة ١٩٤٤ لم تضم فيالق البانزر الاربعة التي اسندت اليها مهمة قطع خطوط مواصلات الجيش الاميركي الثالث في « مورتين » سوى ١٢٠ دبابة فقط . وتفسير ذلك ان هشاشة الدبابة امام قنابل الطائرات والالغام والاسلحة الذاتية الحركة قـد ظهرت بكل وضوح. ثم جاء المدفع الذي لا يندفع الى الوراء والطاردات التي تقذف القنابل تستعجل انحطاطها . فهم المشاة وتازعو الالغام من شكلوا وراء جبهة العدو رقبـة الجسر التي انطلقت منها الدبابات البريطانية الى المعركة ، لا من اجل فتح ثلمة بل من اجل المطاردة . واصبحت



الشكل ١٣ ـ الحرب في الغرب في السنة ١٩٤٠

١ ـ التقدم بين ١٠ ايار و ٤ حزيران ، ٢ ـ التقدم بين ٥ حزيران و ١٤ حزيران ، ٣ ـ التقدم بين ١٥ حزيران و ١٧ حزيران ، ٤ ـ التقدم بين ١٨ حزيران و ٢٠ حزيران ، ٥ ـ اندفاع العناصر المتقدمة ، ٦ ـ منطقة اضافية احتلها الالمان .

المدفعية مرة اخرى السلاح البري الحاسم لانها تشق الطريق امام الدبابات . وهـذا ما يفسر كثافة المدافع التي استخدمتها منذئذ فرق المدفعية الروسية .

وهكذا اعتمد كافة المتحاربين ، منذ صيف السنة ١٩٤٣ ، حلولاً متشابهة جداً لاستخدام دباباتهم : فان الفرقة المدرعة السوفياتية والبانزر الالمانية والفرقة المدرعة البريطانية قد ضمت عدداً محدوداً من الدبابات (زهاء ٢٥٠) تساندها مدفعية سيارة هامة وسلاح المشاة . ومن جهة ثانية ، ظهر في كافة الجيوش ميل الى جمع مجندين من كافة الاسلحة في وحدة جديدة اصغر من الفيلق وقادرة على التوفيق بين النار والحركة . وهم الاميركيون من سبقوا سواهم الى تطبيق هذه اللاحصرية ، بينما توصل الالمان الى النتيجة نفسها بزيادة عدد الفيالق التي تدنى عـدد افرادها وعدد دباباتها تدنياً مطرداً . فكانت الجـدة عند الاميركيين في احلالهم ، في مستوى الفرقة ، وحدة الاسلحة المتآلفة التي احلهـا الالمان في مستوى الفيلق والروس في مستوى الفصيلة . فاصبحت الوحدة الحربية الاميركية ، القادرة على القيام بعمليات مستقلة ، وحـدة « قيادة المعركة » – المؤلفة من فوج دبابات خفيفة ومتوسطة وفوج رماة ينقلون في الشاحنات ومجموعة مدافع سيارة من عيار ١٠٥ – ينفصل الفيلق اليها بمجموعـة استكشاف مؤلفـة من سيارات مصفحة ودبابات خفيفة ، ومدافع سيارة مجنزرة .

الطيران

كما رأينا بصدد الدبابة ، تحسنت الطائرات تحسناً مطرداً طيلة ايام الحرب ، وتحسنت بالمقابلة وسائل مقاومتها ؛ ولكن بينا اتضح يوماً بعد يوم ان الدبابة اعجز من ان تعمل بمفردها وانها في الواقع سـلاح هش ، وصعب الاستعمال ، ومعرض لاخطار كبرى ، لعب الطيران دوراً حاسماً مطرد الاهمية ؛ وفي حين لم يستطع اي من الاسلحة الاخرى الاستغناء عنه ، برهن هو عن ان باستطاعته الاستغناء عن سواه اذ انه ربح وحـده معارك بحرية وحتى جوية بوحداته المنقولة جواً والمنزلة بواسطة المظلات .

جاءت تحسينات الطيران نتيجة نوعين من التقدم : فمن جهـة ازدادت قوته المحركة ازدياداً عظيماً منتقلة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ وحتى الى ٥٠٠٠ حصان (*Me* – ٣٢٣) ؛ ومن جهة ثانية ازدادت قوة ناره بفضل ازدياد عدد وعيـار وسرعة اطلاق نار المدافع الرشاشة (من ٦ مم الى ١٢,٥ و ١٣,٥) والمدافع (٣٧ ، ٤٠ ، وحتى ٧٥ مـم قنابل متفجرة) واطلاق الصواريخ .

وهي المانيـا ، هنا ايضاً ، ما يعود اليها فضل الابتكار في المرحـلة الاولى من الحرب باستخدامها الطائرات الانقضاضية المطلوب منها « احداث الفراغ في ميـدان المعركة والسماح لوحدات الهجوم باختراق صفوف العدو دون التعرض تعرضاً كبيراً لنيرانه » . فقد قامت مئات الطائرات بضرب العدو وتفريغ متفجراتها وكنس ساحة المعركة بطيرانها المنخفض ومهاجمة القوافل على طول الطرقات وتدمير الجسور ومراكز المدفعية الثقيلة وضعضعة المجندين غـير المتمرنين على الحرب بالدوي الجهنمي الذي تحدثه الطائرة اثنـاء انقضاضها ، فتحطم الاعصاب

وتشل الدفاع . ولكن كلما اكتشف سر طريقتها الحربية ، نرى فعاليتها ، الكاملة في بولونيا وحتى في الغرب في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، تتدنى تدنياً محسوساً خلال المرحلة الثانية من معركة فرنسا على السوم والاين في شهر حزيران من السنة ١٩٤٠ ، واكثر فاكثر في السنوات التالية. وان طائرات «لايتننغ» و «موسكتنغ»وثندربولت الانكلوساكسونية و «ستور موفيك» السوفياتية سوف تستخدم بدورها هذه الطريقة نفسها في اوروبا وافريقيا ، وفي الغرب كما في الشرق .

كانت معركة انكلترا المعركة الجوية الحاسمة الكبرى الاولى في الحرب. فان ٣٠٠٠ طائرة، ثلثها مطاردات من طراز *Me* ١٠٩ و *Me* ١١٠ لحماية قاذفات القنابل ، قد وجدت أمامها ٥٤٠ طائرة مطاردة من طراز *Spitfire* و *Hurricane* انقذت البلاد من الغزو بمساعدة سلاح الدفاع ضد الطائرات واجهزة الرادار . ومنذ ذلك التاريخ اخذ تفوق الحلفاء يتعاظم وانتقل اليهم زمام المبادهة في الحروب الجوية .

الغارات الجوية الستراتيجية

حوّل الانكلوساكسون مجهودهم الرئيسي الى الغارات الجوية الستراتيجية . فقد كان المقصود تدمير طاقة العدو الصناعية والاقتصادية والعسكرية بضرب المراكز الصناعية الالمانية الكبرى . ولذلك جهز الانكليز طائرة قادرة على قذف عدة اطنان من القنابل خلال هجوم واحد : بلنهايم ٤ ، - افرو لنكستر ، افضل قاذفات القنابل في السلاح الجوي البريطاني ، ولنغتون ، هاليفكس ٦ ، وموسكيتو التي كانت خير طراز ناجح . واحكم الاميركيون « القلعة الطائرة » المسلحة بـ ١٣ مدفعاً رشاشاً ثقيلاً ركبت بحيث لا يبقى اية زاوية ميتة . فقد بلغت سرعتها ٤٨٠ كلم وتراوح مداها بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلم وفاقاً لوزن محمولها . ثم انتجت القلعة الطائرة الجبارة التي استخدمت في المحيط الهادي . وكان لدى الاميركيين « ليبراتور » و « ماررودر » ايضاً .

ومع السرعة والمحمول والمسافة ، ازداد ايضاً وزن القنابل القابلة الانفجار : ١٨٠٠ كيلوغرام، ثم ٣٦٠٠ ، و٥٥٠٠، و١٠٠٠٠ بالاضافة الى الصواريخ والقنابل المحرقة الفوسفورية. وقد جهزت كافة الطائرات بالرادار ، واستخدمت نظام « جي » (*Gee*) وطريقة « لوران » (*Loran*) اللذين اتاحا ارشاد الطائرات عبر الاطلسي او فوق المانيا ، ونظام « اوبو» (*Oboe*) (١٩٤٣) الذي اتاح للسائقين معرفة مركز وجودهم مع فارق ٥٠ متراً تقريباً وسلوك الطريق المرسومة امامهم على شاشة مضاءة ، ونُبّه السائقون حين يقتربون من الهدف وحين تأزف ساعة القاء قنابلهم . واستخدمت في السنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ العلبة « جن » (*Gen*) التي عرضت امام اعينهم على شاشة الرادار ، حتى على ارتفاع شاهق وعبر الغيوم الكثيفة ، صورة صحيحة للارض التي يطيرون فوقها . وبغية جعل المدافع والمطاردات والانوار الكاشفة تخطىء هدفها استخدمت « النوافذ » (*Windows*)، وهي اشرطة صغيرة من الورق المفضض تحدث موجات عكسية تشوّش اجهزة الرادار الالمانية . وقامت بالغارات عدة مئات من الطائرات التي كانت تتقدمها طائرات تلقي قنابل ملونة وقنابل مضيئة .

بينا تخصص الطيران الجوي البريطاني بالغارات الليلية ، هاجم الطيران الستراتيجي الاميركي نهاراً ، ولكن الخسائر كانت فادحة - اذ ان متوسط عمر قاذفة القنابل لم يجاوز ١٦٠ يوماً حينذاك - حتى ظهور طراز الـ « موستانغ » الذي قلب الستراتيجية الجوية رأساً على عقب في اواخر السنة ١٩٤٣ . ومنذ هذا التاريخ اصبح التفوق الاميركي في المعركة النهارية تاماً : ففي ٣٠ كانون الثاني من السنة ١٩٤٤ هاجمت مدينة فرانكفورت ٨٠٠ قاذفة قنابل ، تخفرها ٧٠٠ مطاردة ، ولم تفقد سوى ٤٤ طائرة . ولكن هذه الغارات بالجملة لم تسفر من جهة ثانية عن نتيجة كبرى ، لانها لم تدمر سوى جزء يسير من الانتاج الصناعي الالماني .

بات الجيش الجوي من ثم وفير العدد جداً ، واستلزم عشرة اضعافه على الارض : ٢٥٠٠ جندي لسرب مؤلف من ٢٤ « لنكستر » يضم ٢٥٠ طياراً . واستلزم كذلك موارد ضخمة . فكل غارة من الغارات التي اشتركت فيها ١٠٠٠ طائرة ، والتي ابتدأت في شهر ايار من السنة ١٩٤٢ ، وتعددت ابتداء من السنة ١٩٤٣ استهلكت بضعة ملايين ليتر من البنزين ، والقي فيها ٦٠٠٠ طن من القنابل . وان غارة الثاني من شهر شباط من السنة ١٩٤٥ على برلين ، التي قامت بها ١٥٠٠ قلعة طائرة تخفرها ٩٠٠ مطاردة ، قد استهلكت ١٦ مليون ليتر من البنزين.

الطيران التكتيكي

على صعيد الطيران التكتيكي الذي اشترك في المعركة البرية ، نرى ان تفوق سلاح الجو الالماني ، الذي ما زال حاسماً على الجبهة الشرقية في شهر حزيران من السنة ١٩٤١ ، قد تلاشى في السنة ١٩٤٣ امام الوف طائرات المطاردة من طراز « ميغ » وطراز « ياك » ؛ فان هذا الاخير ، المسلّح بمدفع من عيار ٢٠ مم ومدفعين رشاشين ثقيلين وستة صفوف من صواريخ يزن كل منها ٢٥ كيلوغراماً ، كان سلاحاً رهيباً جداً، على غرار طائرة الستورموفيك ، المسلحة بمدفعين من عيار ٣٢ ومدفعين رشاشين ثقيلين و٨ صفوف من الصواريخ، التي تهاجم بسرعة ٤٠٠ كلم في الساعة، انقضاضاً او على ارتفاع منخفض جداً، الدبابات والمؤسسات الصناعية واستخدام الانكليز الهوريكين والـ « سبتفاير » من اطرزة مختلفة ، والـ « تيفون » التي حسّنت واصبحت الـ « تمبست » التي بلغت سرعتها ٧٠٠ كلم في الساعة وكانت احدث طائرة مطاردة خلال الحرب . وكان لدى الاميركيين الـ « ماروودر » والـ «تندربولت» اللتين بلغت سرعتهما ٧٠٠ كلم في الساعة ايضاً وامكن تجهيزهما بالصواريخ والـ « دوغلاس - A - ٣٦ - انفادر » التي استخدمت للمرة الاولى في السنة ١٩٤٥ ، وكانت اسرع الطائرات طراً وافضلها تسليحاً . ولكن منذ السنة ١٩٤٥ ظهرت الطائرة النفاثة الاولى التي استعيض فيها عن محرك الانفجار بمنفة احتراق تنفث بسرعة الى الوراء غازاً محترقاً يدفعها في الاتجاه المعاكس. وكانت هذه الطائرة الجديدة اخف وزناً واصغر حجماً اذ ان طريقة دفعها الى الامام قد اتاحت الاستغناء عن قطع كثيرة، من جملتها المروحة ، وبلوغ سرعة ٩٠٠ كلم في الساعة . وكان « هنكل » قد اجرى تجربة ، منذ السنة ١٩٤١ ، على طائرة نفاثة ، ولكن قراراً طائشاً اصدره الفوهرر قد اخر استخدامها حتى السنة ١٩٤٣ حين ظهرت الطائرة ٢٦٢ *Me*

وفي هـذا التاريخ استخدمت الـ « غلوستر متيور » التي بلغت سرعتها ۹۷۰ كلم في الساعة وكانت اولى الطائرات المشتركة في عمليات حربية في شهر آب من السنة ١٩٤٤ ، باسقاطها صواريخ « ف ١ » والـ « قامبير » التي بلغت سرعتها ۸۷۰ كلم في الساعة . ومن الجهة الالمانية . كانت طائرات الـ « ناتر » (ثعبان) ، بالاضافة الى الـ ٢٦٢ Me والـ ١٦٢ He ، متفوقة بسرعتها على كافة الطائرات الحليفة ، ولكن استخدامها جاء متأخراً ، فلم يكن لها تأثير على العمليات .

استخدم هذا الطيران التكتيكي اسراباً كثيفة ، في مصر اولا حيث سهلت الف مطاردة وقاذفة قنابل هجوم الجيش الثامن وتجاوزته في تقدمه وحالت دون التموين الالماني بحراً . وهو هذا الطيران ما اعد وساعد عمليات انزال الجيوش في صقلية و « سالرن » و « انزيو » ونورمنديا (الشكل ١٤، ص٣٦٠) ففي اليوم المحدد، انقلب وضع السنة ١٩٤٠ لصالح الحلفاء، اذ لم تصادف ٦٠٠٠ طائرة ، نصفها من المطاردات القاذفة القنابل ، امامها سوى ٩٠٠ مطاردة المانية . وفي اعظم معارك تقويض الجبهات شأناً ، في « سان - لو » ، اغارت طائرات الـ « ثندربولت » ، كل دقيقتين او ثلاثة ، بالقنابل الفوسفورية ، ثم المتفجرة ، على خطوط العدو الاولى . والقت ٣٠٠ طائرات ٧٠٠٠ طن من القنابل في « منديل الجيب » هذا البالغ ٩ كلم طولاً وكيلومترين عرضاً ، وفتحت الثلمة التي اندفعت فيها جيوش الجنرال « باتون » . وقد اسندت الى الطيران وحده مهمة حماية جناحيه . ونشرت طائرات الـ « تمبست » والـ « ثندربولت » والـ « موسكيتو » الذعر في كافة الطرقات . فاشتركت في المعركة بكثافة وبسرعة مدهشة وصدت الهجمات المعاكسة ، كما في « مورتين » في السادس من آب وفي الآردين في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤٤ .

الجيوش المنقولة جواً

كان من اهم مستحدثات الحرب استخدام المظليين والجيوش المنقولة جواً استخداماً واسع النطاق . فاتاح ذلك بلوغ الهدف الذي سعت وراءه الستراتيجية منذ عهد قديم : مهاجمة العدو من الوراء بقوات هامة . وفي السنة ١٩٣٩ لم يكن هناك من وحدات مظليين الا في الاتحاد السوفياتي وفي المانيا ، ولم يفكر الحلفاء بانشاء وحدات مماثلة بدورهم الا بعد الفتوحات الالمانية . وتحسنت كذلك المعدات اللازمة من طائرات نقل وطائرات هوائية متطورة ، فاتاحت نقل عدد متزايد من الجنود والمدافع والعربات والدبابات . الا ان استخدام المظليين والنقل بواسطة الطائرات الهوائية لم يتسع اتساعاً كبيراً الا منذ غزو جزيرة « كريت » . فحتى ذاك التاريخ اقتصر هذا الاستخدام على انزال مجموعات صغيرة من الجنود البواسل وراء الخطوط للقيام بعمليات تدمير او باحتلال نقاط هامة رئيسية : المطارات ، كمطار اوسلو ، والجسور الهامة على الـ « موز » والرين في هولندا وبلجيكا ، وجسور قناة الملك « البير » ، وحصن « ابن - امايل » . وليس من يشك في اهمية هذه العمليات التي يقدم احتلال النروج مثالاً على نجاحها التام ، ولكن عدد الجنود المشتركين فيها ما زال محدوداً . اما احتلال

كريت – المركز الستراتيجي الهام جداً – فقد استلزم وسائل اعظم شأنـــاً الى حد بعيد : ١٢٣٠ طائرة منها ٥٣٠ Ju – ٥٢ تحميها مطاردات وطائرات انقضاضية ؛ ٧٣٠٠ مظلي (فقد ٤٠ ٪ منهم) واكثر من ٢٠٠٠٠ جندي نقلوا جواً. وفي اواخر السنة ١٩٤٢ ظهرت الوحدات الحليفة الكبرى المعدة للنقل الجوي ، التي اشتركت في كافة العمليات الهـامة : في صقلية ، في رقبة جسر سالرن ، في نورمنديا حيث انزلت من الجو ثلاثة فيـالق وراء الخطوط الالمـانية في « سانت – مار – اغليز » و « بايو » وفقدت ٥٠٪ من افرادها ، وعلى الرين الذي سبق اجتيازه انزال ١٤٠٠٠ من المظليين والجنود المنقولين جواً (فيلقان) مع ٧٠٠ سيارة و ١٠٠ مدفـــع وذخائرهم التي نقلتها ٣٠٠٠ طائرة و ١٣٢٦ طائرة هوائية .

الاسلحة الذاتية الاندفاع

ان تفوق الحلفاء الجوي الساحق دفـع الالمان الى البحث عن وسائل جديدة لبلوغ اهدافهم . وكان ذلك منطلق تقنية ثورية تستخدم اسلحة ذاتية الاندفاع قد يقودها او لا يقودهـا ملاحون . فمنذ السنة ١٩٤٢ احكم الالمان في « بينموند » ، في جزيرة « اوسدوم » ، اسلحة بوشر درسها منـــذ السنة ١٩٣٧ هي الـ ١ V (اسلحة الانتقام : *Vergeltungswaffe*) و ٢ V . وكانت الـ ١ V صواريخ تبلغ سبعة امتار طولا تسيرها قوة اندفاع عكسي وتحمل طنـا من المتفجرات . وكانت تطلق في قواعد خاصة ثابتة ، حتى مسافة ٢٥٠ كلم . ولكن الطيران والمدفعية المضادة للطـائرات اللذين كانا مزودين بأجهزة رادار التصويب آلياً وبأنابيب مسيّرة تطلق صواريخ تعمل عملها حين تمر على مسافة دون الـ ٤٠ متراً ، قد تغلبا بسهولة عليها ؛ فلم يبلغ الهدف سوى ربعها ودمرت قاذفات القنابل قواعد اطلاقها او ازالتها كليـــاً . اما الـ « ٢ V » فكانت اعظم خطراً : فهي صواريخ سديمية تبلغ ١٤٫٥ م طولاً وتزن ١٣٫٥ طناً ، كانت تطلق اطلاقاً يكاد يكون عمودياً بواسطة جهاز خاص ، فتبلغ ارتفاع ٥٠ كلم ، وحين تصل الى الارض مسيّرة بسرعـة ١٣٠٠ متر في الثانية ، كان يستحيل سماعها ، مما جعل الدفاع ضدها محالاً وجعلها تترك وراءهـــا دماراً وخراباً كثيراً . ولكن ٦٠٠ طائرة من سلاح الجو البريطاني ضربت بالقنابل تجهيزات بينموند في السنة ١٩٤٣ مما أخر اطلاقها وحال دون تعريضها نصر الحلفاء للخطر .

الحرب البحرية
منذ السنة ١٩١٤ حتى السنة ١٩١٨

طرأت على الحرب البحرية تغييرات كبرى ايضا ، فتبـدل وجه المعركة البحرية تبدلاً كلياً . وان تبدلاتها خلال الحرب العالمية الاولى لا تقارن بتبدلات الحرب البرية . فامـــام اسطول بريطاني ، كان على العموم اكثر من ضعفي اسطولها ، وقفت المانيا موقفاً دفاعياً ، ولم تستلم المبادهة الا في عهد متأخر في نطاق حرب الغواصات الخاص .

قامت في البدء ببعض غارات سريعة على شواطىء « نورفولك » و « يوركشاير » . وكانت اكبر عملية ، بعد معركة « دوغر بانك » ، في اوائل السنة ١٩١٥ ، عملية « جتلند » في شهر ايار من السنة ١٩١٦ ، حيث ارغم الاسطول الالماني على الانحناء امام الانكليز والانزواء في

مراقبه على الرغم من المهارة في المناورة التي برهن عنهـا اسطول الاميرال « فون سبي » في « كورونيل » و « فالكلند » منذ اواخر السنة ١٩١٤ .

وهاجمت السفن التجارية الحليفة بسفن قرصنة اتقن امدادها بالمؤن والمعلومات ، ولكنها دمرت بسرعة . وفي السنة ١٩١٦ ظهرت مرة اخرى بعض السفن الشراعية او التجارية التي ما كان احد ليشك في هويتها : « سيدلر » ، و « مو » و « وولف » (التي بقيت ٤٥١ يوماً في البحر) ، ولكن مآثرها لم تؤثر قط على مجرى الحرب . الا ان الاستحداث الالماني الهام على الصعيد البحري كان في اتساع مدى استخدام الغواصات التي هاجمت بدون تبصر وبدون سابق انذار ، ابتداء من السنة ١٩١٧ ، كافة السفن التي تصادفها في المياه البريطانية . وقد استخدمت المانيا غواصات كثيرة مسلحة بمدافع من عيار ٨٨ ، يقودها ضباط مهرة جداً في الهجوم بالمدفع و « الطوربيد » ، قادرة على القيام برحلات طويلة جداً (حتى ١٠٠ يوم) لمراقبة الملاحة ، انزلت بالحلفاء خسائر كبرى وهددت تموين الجزر البريطانية بالخطر : ففي شهر نيسان من السنة ١٩١٧ ، أغرقت سفينة من كل اربع سفن تغادر الارخبيل .

ردّ الحلفاء بزيادة انتاج السفن المعدة للاعاضة من الحمول المدمر ؛ وألفوا قوافل تحميها المدمرات واكثروا من سفن الاستطلاع ومطاردة الغواصات ، وشجعوا تركيب اجهزة اللاسلكي ، وسلحوا السفن التجارية وزرعوا الالغام في الممرات البحرية التي تركها الالمان مفتوحة في جون « هليغولند » وبحر الشمال ، وضربوا قواعد الغواصات في « زيبروغ » و « اوستند » وعرقلوا الحركة فيها ... ومنذ اواخر السنة ١٩١٧ ، زال الخطر وبلغ من الخسائر الالمانية (دمرت ١٩٩ غواصة) ان اولى بوادر الثورة ظهرت بين البحارة الذين قتل منهم عدد كبير جداً .

اما « امثولة الحرب » فكانت ان الطائرات والالغام والغواصات قد اثبتت انها اسلحة رهيبة بالنسبة للسفن السائرة فوق سطح المياه . وان الغواصة بصورة خاصة استطاعت ان تلعب دور سفن القرصنة القديمة وتفرض حصاراً فعالاً . فبدت من ثم اهمية السفن الحربية متدنية جداً : انها تستهلك كميات كبرى من الوقود كما انها معرضة ابداً لخطر الالغام والطائرات والغواصات ، فلم يمكن ابقاؤها وقتاً طويلاً في البحر ، بل اقتصر دورها على القيام بالغارات او منع غارات سفن الاعداء . الا ان الجهود المبذولة بين الحربين قد اتاحت اصلاح بعض هذه النواقص : فان انشاء قوة خفر من الطائرات والسفن الصغرى المضادة للغواصات ، وتعزيز دفاعها ضد الطائرات ، ولا سيا زيادة حمولها ، وتحسين آلاتها وزيادة سرعتها ، واخيراً امكانية تموينها في عرض البحر بفضل المازوت ، قد اتاحت لها البقاء في البحر طيلة اسابيع عدة والعمل في نطاق اوسع منه في ما مضى . وعزز الطيران واسندت اليه مهمة الاستكشاف وقذف القنابل والنسف ، ولكن اليابانيين وحدهم فكروا بالنسف الانقضاضي . ومن جهة ثانية ، كانت

البحريتان الاميركية واليابانية وحدهما قد بنتا عـدة حاملات طائرات ، وهي سفن اعتبرتهـا الدول الاخرى مليكة وسريعة العطب .

معركة الأطلسي

والحال ابرزت معركة النروج فجأة اهمية الغطـاء الجوي ، فاقتضى ذلك – كما رأينا – اعـادة نظر شاملة في المفاهيم ، وتوزيعاً جديداً للقوات ، والجوء الى اساليب قتال جديدة . فبات السلاحان الاوليان ، منذئذ ، الغواصـة والطائرة .

في الغرب اقتصرت « معركة الاطلسي » بالنسبة للبريطانيين ، اذا ما استثنينا مراقبـة وتدمير بعض الوحدات الالمانية السطحية الكبرى (بسمارك) ، على مطاردة غواصات العـدو التي حاولت قطع مواصلات الارخبيل باتجاه العالم الاخرى .

وخلافاً لما حدث في الحرب العالمية الاولى ، لم تعد الغواصة لتستطيع المهاجمة بالمدفع لانهـا لم تستطع الظهور على سطح البحر دون خطر . فان الاميرالية البريطانية قد استخدمت جهـازاً كاشفاً يبث موجات فوق الصوتية يتبع صداها ، الذي يعكسه الجسم الموجود في ميـاه البحر ، كشف هذا الجسم وتحديد مكانه . فتقذفها الطائرات ومطاردات الغواصات والمدمرات حينذاك بسيل من القنابل . وخفرت القوافلَ البوارجُ والحراقات والمدمرات ؛ وامّنت حماية السواحل بالالغام ، وراقبت طائرات قيادة الشواطىء البحر رقابة دائمة . أمـا الغواصات الالمانية التي كانت في السنة ١٩٤٠ عمارات يتراوح وزنها بين ٥٠٠ و ٨٠٠ طن ويبلغ شعـاع نشاطها حتى ثلاثة اسابيع، فقد تحسنت وبات باستطاعتها بلوغ ٢٠٠ متر عمقـاً ؛ وفي السنة ١٩٤١ ظهرت غواصات تزن ١٥٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها ٢٠٠٠٠ ميل (٣٧٠٠٠ كلم) ، يمكن استخدامها حتى في المحيط الهنـدي في ما وراء الـ « كاب » . وقـد اعتمدت طريقة سرب الضراء (*Rudeltaktik*) : ما ان تكتشف الغواصة قافلة ما حتى تنبه اليها القيادة في فرنسا التي توجه اليها كافة غواصات المجموعة (١٥ او ٢٠) ؛ وقد آثرت العمل في « الكوة السوداء » في الاطلسي حيث تستحيل الرقابة على الطائرات . ولكن الدفاع تحسن وتكامل ، فتتزايد شعـاع نشاط الطائرات واتاح الجهاز الكاشف آنذاك ليس معرفة مكان وبعد الغواصة فحسب ، بل عمقها عن سطح البحر ايضاً ، واستطاعت الطائرات المزودة بالرادار واجهزة الكشف الضوئي البقـاء على اتصال بالغواصة بعد غوصها بفضل الكاشف المغنطيسي . وجهزت السفن بشباك تقيها من خطر الطوربيد ؛ وفي شهر آب من السنـة ١٩٤٣ استخدمت للمرة الأولى القنبلة الحائمـة المسيرة . واستخدمت بعض سفن القوافل كحاملات طائرات ؛ وزودت بجهاز يطلق في آن واحد ٢٤ صاروخاً تتفجر عند اصطدامها بالهدف. وفي أواخر السنة١٩٤٣ ظهر الـ«سكويد»،مدفع الهاون المحكم الذي يسدده الجهاز الكاشف ، ويطلق ثلاث قنابل كبرى في آن واحد. وباتت الطائرات بصورة خاصة ، بعد ان طال شعاع عملها ، وزاد عددها ، قادرة الآن على سد « كوة الاطلسي» . وقد استخدمت قنابل محشوة بمادة متفجرة عظيمة الفعاليـة (*Minol*) . وخفرت القوافل

المتزايدة أهمية (٧٠ ، ٩٠ سفينة) خفراً قوياً ، وفتكت الطائرات المجهزة بماكسات الرادار قوية فتكاً ذريعاً بالغواصات التي تحاول الاستفادة من ظلام الليل للصعود الى سطح الماء . وقد اعطت هذه التدابير مفعولها : فان الخسائر التي بلغت ٨٠٠٠٠٠ طن في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٤٢ قد هبطت الى ٩٦٠٠٠ طن في شهر حزيران من السنة ١٩٤٣ ، ودمرت ١٧غواصة المانية . ومنذ شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، اخذت مصانع السفن الانكلوساكسونية تبني سفناً جاوز محمولها الخسائر الى حد بعيد . ومنذ ذلك التاريخ ، اختل التوازن نهائياً ، في البحر والجو على السواء ، لمصلحة الحلفاء . ففي اواخر السنة ١٩٤٣ ، بلغ عدد الغواصات الالمانية والايطالية المدمرة ٤٧٥ ، وهبط محمول السفن المغرقة في شهر ايار من السنة ١٩٤٤ الى ٢٤٠٠٠ طن ، بينا ارتفعت الخسائر في الغواصات ارتفاعاً مطرداً . ففي شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٥ ، لم يبق في عرض البحر سوى ٦٠ غواصة فقط (الشكل رقم ١٥) .

الا ان ظهور الـ « شنورشل » في ربيع السنة ١٩٤٤ ، اي حين تعرضت الغواصة لضربات حاسمة ، قد احدث ثورة في ظروف الملاحة تحت سطح الماء . فقد تألف من انبوب عازل للهواء يرتفع فوق الغواصة الغائصة ؛ واتاح تأمين الهواء النظيف الضروري للحياة في الغواصة تحت سطح المياه ولسير المحركات واخراج الهواء الفاسد وغازات الاحتراق ؛ فاستطاعت الغواصة من ثم النجاة من رادار الطائرة والاحتفاظ بسرعة تكاد تعادل سرعة سفن خفر القافلة والبقاء تحت سطح الماء طيلة اسابيع عدة . ولكن الاوان قد فات ، في هذا المجال ايضاً ، اذ ان الاختراع الجديد لم يستطع قلب الموقف لصالح المانيا .

بينا نسبت الغواصات لنفسها ٥٠ ٪ من محمول السفن المغرقة والطيران ٣٥ ٪ ، لم يعد للالغام سوى ٦ – ٧ ٪ ، بالرغم من ان حرب الالغام قد عرفت نشاطاً عظيماً متزايداً . فلم تستخدم الالغام الكلاسيكية المتزايدة القوة فحسب ، بل الالغام المغنطيسية منذ السنة ١٩٣٩ ، والالغام السمعية في السنة ١٩٤١ ايضاً ؛ كما استخدمت الالغام الضغطية التي تنفجر تحت تأثير المياه التي تحركها السفن ، والتي اتاح لها تركيبها ان تعمل سمعياً ومغنطيسياً وضغطياً . ولكن الايطاليين توفقوا منذ كانون الاول ١٩٤١ ، بغية الوصول الى السفن في المرافىء والدوران حول شباك الحماية او المرور من تحتها والاقتراب من الهدف جهد المستطاع ، الى استخدام طوربيد يسيّره رجلان تنزلها الغواصات قرب الهدف ، والى اصابة مدرعتين وناقلة بترول في مرفأ الاسكندرية نفسه . وفي اواخر الحرب استخدم الالمان الطوربيد « ماردر » المؤلف من طوربيد يحمل ملاحاً يقذف بطوربيد متفجر حين يصبح على مسافة قصيرة من الهدف ، واستخدم اليابانيون الطوربيد « كايتن » الانتحاري الذي يسيّره الملاح حتى الهدف وينفجر معه ؛ وفي سبيل بلوغ الغاية نفسها انتج المزيد من غواصات الجيب التي قد تبلغ سرعتها ٢٢ عقدة تحت المياه ، فبنى البريطانيون الـ « مدجت » (وقد استخدمت احداها في ضرب الـ « تربيتز » في احد الخلجان الضيقة) وبنى الالمان الـ « سيهوند » .

اذا ما قورنت حرب الغواصات في الحرب العالمية الثانية بحرب الغواصات في الحرب العالمية الاولى ، لاتضح انها كانت اقل فعالية واقل ارضاء للألمان : فانهم قد اغرقوا متوسط المحمول الشهري نفسه تقريباً ، ولكن عدد السفن المغرقة اقل منه بنسبة النصف بسبب تزايد محمولها ، وكانت الخسائر الألمانية فادحة جداً .

المعركة في المحيط الهادي

يختلف وجه المعركة في الهادي اختلافاً كلياً ؛ فقد توفرت هنا للطرفين وسائل العمل نفسها ، وكانت السيادة هنا للاسطولين الجوي والبحري . فبعد النجاحات العظيمة التي احرزها اليابانيون في الاشهر الاولى من الحرب (بيرل هاربور ، وتدمير الـ برنس اوف وايلز » والـ «ربيلس» بواسطة الطائرات الانقضاضية)، سمحت الطائرات والغواصات الاميركية الى تدمير سفن تموين الجيوش اليابانية الموزعة على كافة انحاء آسيا الجنوبية الشرقية والارخبيلات ، موقعة بها خسائر ما لبثت ان ارتدت حجم الكارثة . وقد استعاد الاميركيون سيطرتهم على المحيط الهادي بفضل سيطرتهم الجوية .

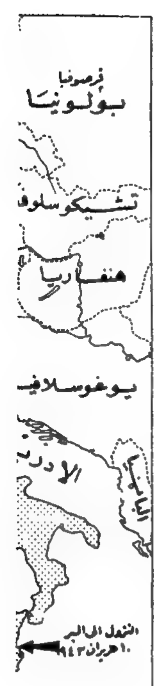
ان المعول عليه بعد اليوم ، اكثر من عدد السفن المسلحة بالمدافع ، هو عدد حاملات الطائرات والطائرات المنقولة ، لأن النتيجة الحاسمة تنتزعها هذه او تلك . وقد ارتفع عدد الطائرات المشتركة في المعركة ارتفاعاً مطرداً : ١٨٠ طائرة يابانية مقابل ١٤٤ طائرة اميركية في معركة بحر المرجان ، و ٣١٢ طائرة يابانية مقابل ٣٠٥ طائرات اميركية في معركة جزر « مدواي » ، و ٤٩٨ طائرة يابانية مقابل ٨٢٠ طائرة اميركية في جزر « ماريان » . وفي شهر ايلول من السنة ١٩٤٤ ، في معركة الفيليبين الثانية من اجل الاستيلاء على جزيرة « لايت » التي انتهت بتدمير الاسطول الياباني ، كان لدى الاميركيين ١٢ حاملة طائرات يدخل في عدادها ست حاملات كبرى ، و ١٨ حاملة طائرات خافرة ، و ١٢٨٠ طائرة ، مقابل ٤ حاملات طائرات لدى اليابانيين و ٦٠٠ طائرة في المطارات ، اي بمجموع ٧١٦ طائرة . وكانت الجدّة الهامة ، من جهة ثانية ، مدى وعدد المعارك البحرية الكبرى التي تصادمت فيها اساطيل قوية والتي لم تعرفها الحرب العالمية الاولى قط. فقد تقابلت اساطيل ضخمة بمقدورها البقاء في البحر طيلة اسابيع عديدة ، كما في عهد السفن الشراعية، ولكن بصورة غير منتظرة. فلا تدور المعارك النهارية على مسافة ١٠ او ١٥ كلم كما كان مرتقباً، ولا تدور المعارك الليلية على مسافة ٥٠٠ او ١٠٠٠ متر : دارت ١٣ معركة نهارية كبرى على مسافات تتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ كلم ، ودارت ٦ معارك ليلية ، بحيث لم تصل المدرعات الى مرمى المدفع ولم تلعب الدور الذي كان منوطاً بها من ذي قبل . وفي المعركتين الحاسمتين في حرب المحيط الهادي : معركة مدواي في حزيران ١٩٤٢ ، ومعركة الفيليبين الاولى في حزيران ١٩٤٤ ، لم تشترك اية مدرعة كبرى الا بمدافعها المضادة للطائرات . اما في الليل فقد نشبت المعركة ، بفضل الرادار ، بواسطة المدفع والطوربيد ، على مسافة ١٥ كيلومتراً . وباستثناء حاملة طائرات واحدة اغرقها المدفع ،

دمرت ٤٠ حاملة طائرات اثناء الحرب بفعل الطائرات او الغواصات . اما المدرعات الاميركية والانكليزية والالمانية الـ ٢٤ التي دمرت ، فقد غرق ٩ منها في معارك بحرية و ٥ فقط بفعل المدافع بينها ٣ اصيبت بالطوربيد ايضاً .

لذلك فان تأليف الاساطيل في السنة ١٩٤٥ يوضح تدني دور المدرعة الكبرى التي لم تعد « السفينة الحربية الرئيسية » المعهودة . ليست بعد اليوم سوى سفينة تابعة اعظم نفعاً بمدافعها المضادة للطائرات منها بمدافعها الضخمة . فان الاسطول الذي كان يستعد ، في شهر آب من السنة ١٩٤٥ ، لتنفيذ عملية « اولمبيك » (النزول الى اليابان) قد ضم ٢٣ مدرعة كبرى و ٢٦ حاملة طائرات حربية و ٦٤ حاملة طائرات خافرة . وبينما كانت النسبة بين فئتي السفن نسبة ٩ الى ٤ ، فقد انتقلت الى نسبة ٢٣ر٣ الى ٩ . لقد اصبحت حاملة الطائرات محور كافة العمليات .

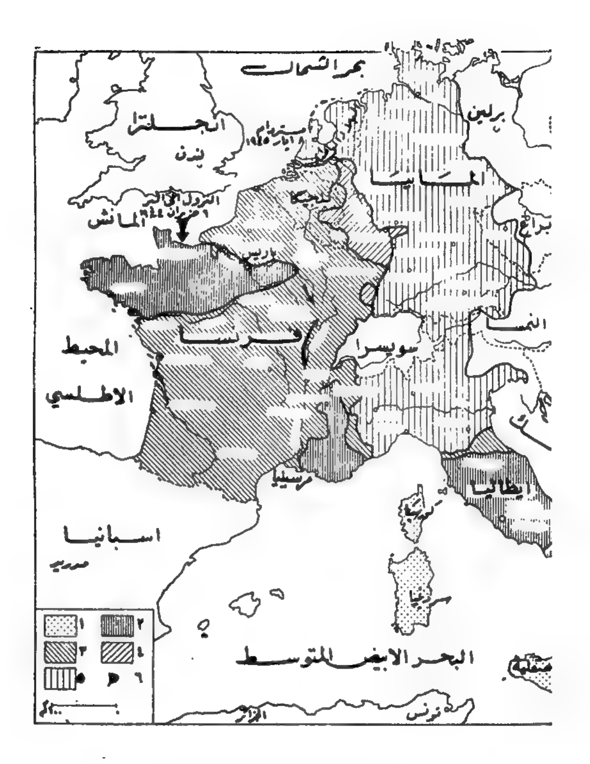
العمليات البرمائية

من المظاهر المميزة لهذه الحرب ايضاً عدد واتساع العمليات البرمائية التي جاوزت المئة واختلفت اهمية ، فاقتصر بعضها على اعمال المغاوير واتسع بعضها الآخر ، كعملية « اوفرلورد » في نورمنديا ، التي انطوت على انزال ٧٥ فيلقاً وتموينها . لقد برهنت حملة الدردنيل الفاشلة واخفاق انزال الجيوش على ساحل الفلاندر خلال الحرب السابقة ، على ما يبدو ، على استحالة نجاح انزال الجيوش بالقوة على ساحل منيع التحصين . ولذلك لم يكن اي من الجيوش معداً لمثل هذه العمليات . الا ان اخفاق انزال الجيوش الحليفة في النروج ، والنجاح الألماني المقابل ، واجهاض خطة « سيلو » لانزال الجيوش في انكلترا ، ونجاح احتلال كريت الباهر على يد جيوش وبواسطة معدات نقل معظمها جواً ، قد اثبتت ان شرط النجاح هو امتلاك معدات نقل وانزال معدة خصيصاً لهذه الغاية ولا سيا امتلاك غطاء جوي يتيح « اقتراب » وحدات الهجوم . وبعد السنة ١٩٤٢ اجريت عمليات انزال الجيوش الكبرى الحاسمة في افريقيا واوروبا والمحيط الهادي : وقد ناهز عددها الستين — ١٠ في اوروبا وافريقيا ، و ٥٠ في المحيط الهادي — وتحسنت خلالها المعدات والاساليب . ففي الدرجة الاولى تأمنت الحماية بالطيران ومدافع الاسطول الضخمة . واستخدمت للنقل زوارق بامكانها الجنوح على بضعة امتار من الشاطىء او القيام برحلة طويلة في عرض البحر : زوارق ذات طبقتين مسطحة القعر لا تدخل كثيراً في الماء وتنفتح فيها مصاريع ضخمة تنتقل عليها السيارات والدبابات . وسفن كبرى قادرة على نقل زوارق انزال صغرى مختلفة الحمول (اكثر من ٤٠ نموذجاً) : ناقلات دبابات ، زوارق هجوم ، سيارات برمائية ، ودبابات ، الخ . ولما كانت عملية الانزال في « دياب » قد اظهرت المخاطر التي تنطوي عليها محاولة الاستيلاء على احد المرافىء ، فقد تقرر ، لعملية الانزال في نورمنديا ، اختيار ساحل لا مرفأ فيه ، يكون من ثم اقل تحصيناً ، وانشاء خمسة مرافىء اصطناعية ، ثلاثة منها للسفن الصغرى واثنان للسفن الكبرى ، مع ما يستلزمان من ارصفة ثابتة متوازية مؤلفة من سفن قديمة مهملة مثقلة في قعرها بالاسمنت المسلح والفولاذ ، وارصفة عائمة (من الفولاذ) تستطيع زوارق الانزال الاقتراب منها .



وانما حكانت العمليات البرمائية في المحيط الهادي . فلأجل رد اليابانيين الى الوراء انتهج الاميركيون خطة انزال نظامية كان الهدف منها تجاوز معظم المواقع البحرية حيث وزع اليابانيون اكثر من ٦٠٠٠٠٠ جندي بغية الاستيلاء على قواعد توصل الاميركيون ، انطلاقاً منها ، بفضل تفوقهم الجوي والبحري ، الى ملاشاة تأثير الارخبيلات او الجزر الصغيرة المنعزلة الباقية وراءهم او الى اخضاعها . وبعد الانتصارات البحرية الكبرى في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٣ في بحر المرجان وفي مدواي ، اقصى هذا الهجوم المعاكس اليابانيين عن غينيا الجديدة وجزر سليمان ، وتم عن « راجول » في بريطانيا – الجديدة ؛ واتاحت سلسلة جديدة من القفزات الاستيلاء على جزر جيلبرت ومارشال والماريان (سايبان) وغوام ؛ واخيراً تم الاستيلاء على الفيليبين بعد النصر الحاسم في جزيرة « لايت » في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٤ . واتاح الاستيلاء على ايفوشيما ضرب طوكيو والمرافيء والمراكز الصناعية اليابانية بالقنابل . وفي اشهر نيسان وايار وحزيران وتموز اتاح الاستيلاء على اوكيناوا رقابة الحركة التجارية بين الصين الجنوبية واليابان . ومنذ ذلك التاريخ حوصر الارخبيل وأخضع لضرب كثيف بالقنابل توّجه في السادس من شهر آب من السنة ١٩٤٥ القاء القنبلة الذرية الاولى على هيروشيما التي دمرت ٦٠ ٪ من المدينة وأودت بحياة ١٥٠٠٠٠ نسمة . وفي التاسع منه القيت القنبلة الثانية على ناغازاكي .

تولت كل عملية انزال قوة تكتيكية مستقلة مؤلفة من حاملات طائرات ومدرعات وسفن حربية صغيرة وناقلات جيوش . وكانت السيطرة الجوية هنا ايضاً الشرط الاولي الضروري للنجاح . فهي طائرات افريقيا الشمالية ما أمنت نجاح عملية الانزال في صقلية ، ثم في سالرنو وانزيو . ومن انكلترا جاءت ألوف الطائرات التي كانت بمثابة « مظلة » لأسطول الانزال في نورمانديا . وهي حاملات الطائرات ومطارات الجزر في المحيط الهادي ما امنت لكل فيلق ١٢٠ طائرة اعتبرتها القيادة ضرورية لنجاح عملياته .



الشكل ١٤ ـ الحرب في الغرب : حزيران ١٩٤٤ ـ ايار ١٩٤٥ .

١ ـ اقاليم مستردة قبل النزول الى نورماندیا ، ٢ ـ اراض مستردة في ٢٨ آب ١٩٤٤ ، ٣ ـ اراض مستردة في ٣١ كانون الاول ١٩٤٤ ، ٤ ـ الموقف في ٢٦ آذار ١٩٤٥ ، ٥ـ الموقف في ٨ ايار ١٩٤٥ ، ٦ ـ جيوب ما زالت تحت سيطرة الجيش الالماني في ٨ ايار ١٩٤٥ .

نقل الجيوش وتموينها

ان ما اسمي من قبل « فن نقل العـــدد اللازم من الجنود الى المكان اللازم من ميدان المعركة وفي الوقت اللازم ومـــع التجهيزات اللازمة » قد استماد – بواسطة الامير كبين – اسمه القـــديم ، « فن نقل الجيوش وتموينها » (*Logistique*) ، وارتدى طابـع اهميـــة لم يعرفه من قبل بسبب طول خطوط التموين (عدة آلاف من الكيلومترات) وتزايد حجم المواد والمعدات – ألوف الاطنـــان من المواد الغـــذائية والذخائر الضرورية للمحاربين – الذي يمكن تقديره بعشرة اضعافه في السنة ١٩١٧ . فان فيلق مشاة اميركيين يستهلك ١٥٠ طنـاً من البنزين في اليوم ، ويستهلك الفيلق المدرع ٣٥٠ . ويُستخدم اثنان من كل سبعة جنود اميركيين في اعمال النقل والاتصال . وفي المحيط الهادي ، اقتضى لكل فيلق مؤلف من ٠٠٠ ١٤ جنـــدي عند خط النار ، ٠٠٠ ١٤ جندي للعمل في المؤخرة و ٠٠٠ ١٢ للعمل في المحطات المنتثرة على طرق المواصلات . فتوجب من ثم اعداد تنظيم معقد يستخدم مئات الالوف من الجنود لتحضير العمليات في ادق تفاصيلها ، قبل اشهر عدة ، وتنفيذها تنفيذاً ناجحاً .

هنا يكمن سر اهمية وسائل النقل المتزايدة وعناد المتحاربين في مهاجمـة خطوط مواصلات العدو البحرية والبرية . فهو تشويش حركة وسائل النقل بفعل قاذفات القنابل الالمانية ما منع البنزين جزئياً عن الدبابات الفرنسية في بلجيكا في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، في حال ان التنظيم الامثل في وسائل النقل الالمانيـة قد اتاح انتصارات الالمـــان المشهودة الاولى . وفي روسيا ، المفتقرة الى الخطوط الحـديدية والطرقـات ، تنظمت فرق المقـــاومة المنعزلة عند مفـارقات الطرق والخطوط الحديدية . وادى توغل الالمـــان في قلب روسيا مسافة تزيد عن ١٠٠٠ كلم في المرحلة الاولى من الحرب الى اضعاف قوة الجيش الالماني الهجوميـــة اضعافاً ملموساً ، وفي السنة ١٩٤٢ ، اثناء التقدم نحو القفقاس وستالينغراد في آن واحد ، عجزت القيادة الالمانية عن ان تضع تحت تصرف جيوشها المهاجمة كافة الوسائل التي كانت بحاجة اليها . وفي ليبيا اكثر من روسيا تحكمت ظروف التموين بحركات جيوش الاعداء . وقد كتب « ازبيك » ، رئيس اركان « رومل » ما يلي : « ان الاستيلاء على مزيد من المناطق لم يعن تحقيق النصر ، بل كان من شأنه ، على نقيض ذلك ، ان يشكل ضرراً وخطراً » . وطوال الوقت الذي تستغرقه المعركة ، نشاهد سباقاً حقيقياً نحو المرافىء التي يجب بلوغها قبل ان يكون للعـدو متسع من الوقت لتعطيلها ؛ نشاهد تعاقب تقدم وتراجع جيشين يضعفهما البعد عن قواعدهما حين يتقدمـان ، ولا يلبثان ان يتوقفا لان تموينهما يتأخر عنهما بسبب هجمات طيران العدو . فهذه حال « رشتي » في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤١ حين تقدم حتى « غزاله » ، وحال رومل نفسه بعد استيلائه على بنغازي وطبرق ؛ فان الغنائم التي كسبها في هذه المدينة وفي سيدي برّاني قد اتاحت له التقـــدم حتى العلمين ، ولكن خطوط تموينه الطويلة تعرضت للخطر ، اذ ان الطيران البريطاني انزل بوسائل نقله البحرية خسائر فادحة ، فأرغم على التوقف .

وأثارت العمليات البرمائية – كما رأينا – مسائل نقل وتموين اعظم اهمية حين توجب نقـل

وتموين الجيوش التي انزلت في افريقيا الشمالية وصقلية وايطاليا ونورماندیا وبروفنسا. ولهي قدرة الاميركيين الصناعية الفائقة ما اتاحت لهم ، في المحيط الهـــادي ، التغلب على صعوبات حرب تدور رحاها على مسافة عدة الوف من الكيلومترات من بلادهم . فقد توجب عليهم احكام تنظيم لم يسمح بنقل احجام كبرى من الرجال والتجهيزات فحسب ، بل بتعهد عمليات متواصلة دائمة ايضاً . ومن اجل ذلك اضطروا الى بناء مرافىء جاهزة بمواد موحـــدة القياسات واستحضار خشب البناء والاسمنت والمواد اللازمة لانشاء الطرق ومهابط الطائرات ومساكن الجنود ، الخ. وقد رافقت الاسطول في انتقاله مراكب مساعدة معدة كلها لشحن معين او لخدمـــة معينة : احواض سفن عائمة – تجمع بين السفينة ومصنع السفن – قادرة على ايواء اكبر السفن واصلاحها في عرض البحر ونقل المؤن ؛ وزوّدت ناقلات البترول في عرض البحر اثناء مواصلة تقدمها ، ونقلت اليها الذخائر والمؤن من السفن التي تحملها. وقد حضّرت «حزم جاهزة النقل والتموين» زنة الواحدة منها ١٤٠٠٠ طن معدة لانشاء مطار، يرافق كلا منها ٦٦ ضابطاً و١٦٠٠ جندي، فكانت ترسل الى القيادة حال طلبها ؛ وحضرت كذلك في مصانع التصليح حزم جاهزة لكل نوع من الطائرات والآلات تسلّم عند الحاجة للطائرات او السفن المنعطبة .

فكانت الكميات المنقولة من ثم كبيرة جداً : وقد قدّر في السنة ١٩٤٤ ان ٦٠٠٠٠٠ طن نقلت شهرياً عبر المحيط الهادي ، الى مسافة ٥٠٠٠ كلم من القواعد الاميركية ، لا يدخل فيها الفحم الحجري والبنزين . ففي عملية انزال الجيوش في جزيرة « لايت » وحدها ، استخدمت ٨٠ ناقلة بترول ، ٢٠ ناقلة تعبىء او تفرغ ، و ٦٠ اخرى تنقل البنزين الضروري للقوات المنزلة في الجزيرة . وهكذا استطاع الاميركيون ، طيـــلة ١٦ شهراً ، القيام « بهجوم دون توقف » تعاظم عنفاً يوماً بعد يوم ادى في النهاية الى سحق اليابان .

حرب العصابات

كان كذلك اشتراك المدنيين المسلح في مقاومة الغازي أحد مميزات هذه الحرب العالمية الثانية . فمنذ نهاية حروب الامبراطورية الأولى التي ثار فيها السكان الاسبان والتيروليون والروس على جيوش نابوليون ، انحصرت العمليات ابداً في الجيوش النظامية ، اقله في اوروبا .

اخذت حرب العصابات العصرية تنتظم وتتسع اتساعاً كبيراً في الصين منذ السنة ١٩٣٨ . وقد شرح ماو تسي تونغ النظرية لطلاب الاكاديمية الحمراء في السنة ١٩٣٦ في الدروس التي نشرت في السنة ١٩٤١ . فحين يصبح امر تطبيق الاساليب الحربية الكلاسيكية مستحيلاً ، كما يقول ، يجب الاستمرار في مقاومة الغازي بوسائل اخرى : هذه هي حرب العصابات التي يناوش فيه العدو دون مجابهته في معركة . وهي في جوهرها حرب ضارية لا مكان فيها للشفقة ، لان القمع يتناول المدنيين بقسوة لا يتناول بها العسكريين ، فيجب من ثم ، كي تتكلل بالنجاح ، ان يساند سكان البلاد المقاومة المسلحة فيها مساندة كلية . ويجب ان تذوب بين السكان وتتلاشى بينهم لتظهر مرة اخرى بعد ذلك في الزمان والمكان الموافقين . وحين تقوم هذه الرابطة بين

الأنصار والسكان ؛ يصبح بمقدور الانصار تنظيم جبهة حقيقية وراء العدو وارغامه على التجمع في بعض النقاط كالمدن وخطوط او عقد المواصلات ، ومهاجمة مراكزه الضعيفة ، واضعاف معنوياته ، وجعل الاتصال بين وحداته وتموينه غير مستقرين ، الى ان يسمح تجهيز القوات اللازمة بتطويقه وابادته . وان هذه الاساليب التي حالت دون تمكن اليابانيين من السيطرة على معظم الاراضي الصينية قد اعتمدت في كافة البلدان المغزوة . فأحدثت حرب الأنصار من ثم ثورة حقيقية في مفاهيم الحرب الكلاسيكية باشراكها في المعركة جماهير كبيرة من المدنيين المسلحين ، العاملين باتصال يختلف وثوقه مع الجيوش النظامية . وباتساعها وضعت دول المحور امام مسائل غير مرتقبة على جانب كبير من الخطورة . وقد اتخذت اشكالاً اختلفت باختلاف جريانها في فرنسا ، او روسيا ، او بولونيا ، او البلقان ، او المناطق الكثيفة السكان ، او المناطق الصحراوية ، او الغابات المتلبدة ... وفي كل مكان – باستثناء الاتحاد السوفياتي – وقفت الحكومات المؤلفة في المنفى او الحكومات الحليفة موقفاً حذراً من هذه الثورات الشعبية المؤدية الى تسليح جماهير اعتبرت شيوعية لم تكن الحكومات لتضمن في المستقبل الاشراف عليها وانكر المستشارون العسكريون المحترفون فعاليتها . وهنا يكمن سر التباطؤ والتردد في تزويدها بالاسلحة من الجو ، وسر الجهود المبذولة لعرقلة او ايقاف نشاطها ، مما ادى احياناً الى منازعات داخلية وخيانات .

في البلقان وبولونيا

في اوروبا ، اتسمت حرب العصابات في البلقان أولاً . ففي اوروبا ضمت جيوش تيتو ، منذ آخر السنة ١٩٤١ ، الوف الحاربين – ١٥٠٠٠٠ في السنة ١٩٤٣ – وحررت اقاليم واسعة ؛ وفي اليونان تنظمت حركة التحرير الوطني التي ألفت بعد ذلك جيش التحرير الوطني . وفي البانيا تنظمت جيوش الانصار بقيادة انور خوجه . ولكن هذه الجماعات المتميزة بارتفاع عددها ونشاطها الفعال ضد النازي كانت بقيادة الشيوعيين ، فقاومتها جماعات محافظة اقل عدداً حالفت الالمان انفسهم أحياناً : كجماعات ميخايلوفتش ، وجماعات الكولونيل زرفاس ، وال « بالي كومبتار » الالبانيين . ولكن الانصار البلقانيين ارغموا زهاء ثلاثين فيلقاً ايطاليا وبعض الفيالق البلغارية وجيوش بافليك الكرواتية وبعض الجيوش الالمانية احياناً على البقاء في البلقان .

وفي بولونيا ، حيث تشكل منذ السنة ١٩٣٩ جيش سري لمقاومة الألمان والروس معاً ، كان الانقسام عميقاً ايضاً بين الشيوعيين وخصومهم . وبعد السنة ١٩٤١ ، أثار نشاط العصابات السوفياتية في بولونيا الشرقية التي استولى الاتحاد السوفياتي على بعض أراضيها ، مسألة الحدود الشائكة . ولذلك كان التعاون ضد الألمان محدوداً . فقد دخلت العناصر الشيوعية في جيش « برلنغ » الذي حارب في اطار الجيش الأحمر ، بينما قامت العناصر المرتبطة بحكومة بولونيا في لندن ، بمعزل عن الجيش السوفياتي ، بنشاط أدى الى تدمير فرصوفيا .

في روسيا

في روسيا أمر ستالين ، في نداء وجهه في شهر تموز من السنة ١٩٤١ ، باعتماد خطة « الارض المحرقة » ، وفي الوقت نفسه بتشكيل جماعات من الانصار في المناطق المحتلة . فلسنا هنا ، كما في غير مكان ، امام فلاحين مسلحين باسلحة عادية يرتجلون تنظيمهم ، دون ارتباط بالحكومات او ضدها أحياناً ، بل امام مدنيين منظمين ، قادرين على العمل كتائب صغيرة منفردة او مجتمعة ، وحتى مع الجيش النظامي ، وخاضعين لقادة هم ممثلو الحكومة الشرعيون المختارون على العموم من بين رؤساء التعاونيات الزراعية او اعضاء الحزب الشيوعي او ضبـاط الجيش . وينضم اليهم أحياناً عدد من الجنود المحاصرين الذين نجحوا في الافلات من قبضة الالمان . وقد ساعدتهم مساعدة كبرى ندرة خطوط المواصلات والمسافات بين القرى ، واتساع الاحراج والمستنقعات والمنـاطق الوعرة، التي يستحيل اجـلاؤهم عنها الا باستخدام فرق عسكرية كبرى، مما اتاح لهم تأليف جماعات وثابة اخذت منذ شهر آب من السنة ١٩٤١ تهاجم قوافل التموين وتخرب الخطوط الحديدية وتدمر الجسور وتمنع الالمان من دخول مناطق واسعة في البلاد . فأرغمت القيادة الألمانية على ترك فيالق كاملة في المؤخرة لحماية قوافلها والتجرد لعمليات انتقامية : كاعدام الرهائن وتدمير القرى اللذين زادا من عطف السكان على الانصار وحملا الرجال الأصحاء على الالتحاق بعصابات الجوار هرباً من الاخطار المحدقة بهم. وهكذا تشكل جيش عظيم ، مؤلف من جماعات ، قـد تضم عدة مئات ، بل عدّة الوف من الاعضاء ، « زودت من الجو » بالاسلحة (والمدافع احياناً) والذخائر والادوية ، وكانت على اتصال لاسلكي بالقيادة المركزية لحركة الانصار ، وتلقت منها التعليمات ونقلت اليها المعلومات . وقـد ساعدت الانصار النساء والاولاد ، كتلك الكومسومول الصغيرة « زويا » ، البالغة من العمر ١٧ سنة ، التي حكم عليها بالموت شنقاً بتهمـة احراق مستودع ألماني ، وكنساء واولاد الانصار الـ ١٠٠٠٠ المختبئين في « دياميس » اوديسا ، الذين أمنوا لهم مؤنهم بانتظام واتاحوا لهم، طيلة سنتين ونصف السنة، الصمود والحيلولة دون اعمال تخريبية كثيرة حين كان الجيش الأحمر يقترب من المدينة ، والاسهام مع هذا الجيش في تحرير مدينتهم .

في فرنسا

في فرنسا ، بدأت حرب العصابات منذ السنة ١٩٤١ حين تشكل الجيش السري وأعيد تباعاً تنظيم الحزب الشيوعي الذي والت منظمته العسكرية، « المتطوعون والانصار الفرنسيون » ، اعتداءاتها على الالمان . ثم اتسعت الحركة حين انضم اليها شبان كثيرون مهددون باخطـار شتى رغبوا في الحياة السرية وتأسيس جيوب مقاومة عززهـا احياناً بعض الجنود الفارين من الجيش الالماني . ولكن جيوب المقاومة التي نظمت في جبـال الالب والجورا والسلسلة الوسطى افتقرت الى الاسلحة ، لان الحلفاء ، جهلا منهم او تجاهـلا ، لم يزودوها من الجو الا باسلحة غير كافية ومتأخرة ، فجاء القمع الذي تولته الجيوش الالمـانية غاية في القساوة والوحشية : ففي هضبة الـ « غليار » ، وفي شهري شباط واذار من السنة ١٩٤٤ ، لم يخضـع ١٢٠٠٠ الماني ، مع الطائرات والمدفعية ، جيب المقاومة المنظم فيها الا بعد ١٨ يوماً. وتوجب

على الالمان ارسال ثلاثة فيالق ضد جيب المقاومة في الـ « اين » ، وفيلقين ، احدهما مدرع ، ومظليين ، للقضاء على جيب المقاومة في فركور في شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ثم توحدت الحركات المختلفة بعد قيام المجلس الوطني للمقاومة الذي اسند الاشراف عليها الى لجنة عمل هي الـ « كوماك » . واثناء معركة التحرير ادت هجمات جيوب المقاومة على الخطوط الحديدية ، بالاتفاق مع هجمات الطيران الحليف ، الى عرقلة في سير القطارات الحديدية استتبعت تأخيراً في نقل الجيوش الالمانية بلغ خمسة ايام احياناً . وفي بريتانيا ساهمت جيوب المقاومة مساهمة فعالة مع المظليين الاميركيين بتنظيفها المنطقة بعد فتح ثلمة افرانش . والى الجنوب من الـ « لوار » ، وفي الجنوب الشرقي ، حالت اعمالها دون انسحاب ٣/٤ القوات الالمانية . وقد اسرت ٢٥٠٠٠ جندي في الجنوب الغربي و ٤٢٠٠٠ في الجنوب الشرقي. وقد قدرت فعالية عملها بفاعلية زهاء عشرين فيلقاً .

في ايطاليا

منذ اعلان الهدنة التي عقدها المارشال « بادوليو » مع الحلفاء ، نزع الالمان الاسلحة من الجيش النظامي في ايطاليا واسروا اكثر من ٦٠٠٠٠٠ . ولكن بعض الوحدات بادرت طوعاً الى المقاومة : في بيومبينو ، وكورسكا ، وسردينيا ، والدوديكانيز ، وكورفو وكيفالونيا .. ؛ والف العديد من الجنود الذين فروا من الاسر جماعات انصار في « بيمون » ، ومنطقة البندقية حيث توحد خصوم الفاشستية الايطاليون والسلوفينيون ، وفي اميليا وليغوريا انضموا الى جماعات العمال والفلاحين الذين رفضوا الحرب الى جانب الالمان ، فلم يستطيعوا – هرباً من انتقام حكومة سالو الفاشستية الجديدة – الا رفع علم المقاومة . وامتدت الحركة الى منطقة الـ « مارش » في اواسط ايطاليا ، وتوسكانه ، ولاسيوم ، والـ « ابروز » ، ووراء الخطوط الالمانية . ثم احكمت خطة الانصار وتكاملت : تسلل ، انسحاب فجائي ، وتفرق ، ثم مباغتة جديدة وتفرق جديد ، وتشكيل وحدات سريعة الانتقال تهاجم الالماني في كل مكان وترغمه على تشتيت قواته اكثر فاكثر . وفي ايطاليا الشمالية بلغ عدد الانصار ٨٠٠٠٠ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٤ بالرغم من الارهاب البوليسي وعمليات « الشراذم السوداء » الانتقامية الدامية . وبذلت المساعي للاعاضة من « حرب العصابات » بمنظمة ذات شأن ، بغية توحيد القائمين بها في قوة عسكرية . فانشئت « قيادة عامة » كان الجنرال « كادورنا » مستشارها العسكري . وقد اوجد اتفاقا « برشلونيت » و « فريول » تعاوناً وثيقاً بين المقاومة الفرنسية والانصار السلوفينيين شمل تبادل المعلومات . وهكذا وضعت اسس « دولية الانصار » التي ضمت في حروب العصابات كافة خصوم النازية والفاشستية في كافة البلدان ، اذ ان بعض الفارين من الاسرى الانكليز والاميركيين والاوستراليين والروس والتشيكوسلوفاكيين قد انخرطوا في صفوفهم . وقد تسلم بعض هؤلاء الاجانب زمام قيادة جماعات الانصار . وكما في الخارج ، حارب الايطاليون الى جانب السوفيات واليوغوسلافيين والالبانيين واليونان والفرنسيين .

في صيف السنة ١٩٤٤ ، لم تعد اعمال الانصار هجمات فجائية او اعمالاً تخريبية فحسب بل

معارك حقيقية كمعركة « مونتليفيورنو » بين « ريجيو » و«مودينا » حيث صمد ٨٠٠٠ نصير في وجه ثلاثة فيالق المانية مزودة بمدفعية قوية ودبابات وقاذفات لهب ثم انسحبوا بعد قتل ٢٠٠٠ الماني . وفي اواخر الصيف كانت هناك مناطق محررة فعلاً في ايطاليا الشمالية : الوديان العليا في البييمون و« مونفرا » ، وجزء من لومبارديا ، و« جمهورية توريليا » بين جنوى وبليزانس في ليغوريا ، ومدن الابنين الرئيسية بين بارم ومودينا في اميليا ، وكارنيا ، ومنطقة واسعة في الـ « فريول » ، ولكن الهجوم الحليف على الخط القوطي قد فشل وفقد معه الأمل بتحرر ايطاليا الوسطى كلها في وقت قريب . فكان ان الأنصار ، الذين تخلت عنهم القيادة الحليفة واشارت عليهم في شهر تشرين الثاني بـ « التسرح » ، قد سحقوا وتفرق شملهم . ولكنهم تنظموا مرة اخرى في السهل اثناء شتاء ١٩٤٤ – ١٩٤٥ . فتجدد القتال في شهر آذار من السنة ١٩٤٥ وتم الاستيلاء مرة اخرى على المناطق المحررة من قبل . وفي شهر نيسان اندلعت الثورة الوطنية . واثناء تقدم الحلفاء هاجم الانصار الجيوش الألمانية المنسحبة في الابنين وانقذوا جنوى من التدمير . ثم ثارت ميلانو وتورينو وتحررتا . وفي الثامن من شهر ايار ، حين توقفت العمليات الحربية في اوروبا ، كان عدد القتلى من الانصار قد بلغ ٤٦٠٠٠ وعدد الجرحى والمشوهين ٢١٠٠٠ ، يضاف اليهم ٣٠٠٠٠ ايطالي قتلوا في حروب العصابات خارج بلادهم .

الـ « وهروولف »

اهتم الالمان بدورهم بتنظيم العصابات حين احدق خطر الغزو ببلادهم . ومنذ شهر نيسان من السنة ١٩٤٥ طُلب الى الرجال المتميزين بمهارة وخبرة وشجاعة نادرة ان يستعدوا لمثل هذه الحرب . فكان ذلك الـ « وهروولف » المطلوب منها مواصلة القتال في جيوب المقاومة في الالب ، ولكن نشاطها لم يكن ذا شأن عملياً .

بعض مظاهر الحرب الخاصة الحرب في روسيا

ان العمليات التي جرت في كل الفصول وفي كل المناخات، طيلة خمس سنوات تقريباً ، قد ارتدت ، كما هو طبيعي ، مظاهر مختلفة كل الاختلاف . لا بل ان ظروف المحاربين نفسها ، وقد تميزت ابداً بالقساوة ، كانت كذلك مختلفة جداً .

في روسيا ارتدى القتال طابعاً بالغ الفظاعة بفعل الظروف الطبيعية وشدة عناد الطرفين المتحاربين. وكان اتساع الرقعة الروسية وندرة خطوط المواصلات كافيين لتطلب جهود لاحد له من المحاربين ومعداتهم (الشكل ١٧ ، ص ٣٨٦ – ٣٨٧) . فان ندرة القرى والثكنات، واخطار رجال العصابات الذين يخرجون فجأة، وفي كل وقت، من الغابات ليهاجموا المنفردين والمفارز الصغرى والقوافل ، قد اوجدت عند الغازي حالة عصبية متوترة وسببت له مشقات غير اعتيادية . وجاء المناخ يزيد في الطين بلة : ففي الصيف الغبار والمسيرات المنهكة تحت اشعة الشمس المحرقة ، دون ماء في أغلب الاحيان ، وفي الربيع والخريف الامطار التي تحول الارض الى بحيرات وحول يصعب السير فيها ، لا يقوى سوى الحصان على اجتيازها وتأمين تموين غير مؤكد وغير كاف ، وتحول الطرقات وراطاً ومستنقعات يغوص الانسان فيها فلا يستطيع التقدم ، وفي

فصل الامطار القرّ الذي يجمد الدم في عروق الالمان المفتقرين الى الملابس الدافئة وحتى القفافيز احياناً ، ويعطل الاسلحة الذاتية الحركة ويجمـد البنزين والزيت ، والخريف الذي يخفض الحرارة الى ٤٠ – او ٥٠° – ، والعواصف الثلجية التي يجب خوض معارك ضارية اثناء هبوبها ضد عدو لا يمكن على ما يبدو تصور جلده وطاقته على مقاومة العذاب وهمته القعساء في القتال. ويضاف الى الدمار الذي يخلفه الالمان اثناء تقدمهم ، التخريب الذي يأتيه السوفيات بانتهاجهم خطة « الارض المحرقة » ، ثم ذاك الذي يخلفه الالمان – بصورة منظمة – اثنـاء تراجعهم وانسحابهم .

فقد كتب « بولفوي » في اوكرانيا في السنة ١٩٤٣ :

« الارض كلها منطقة صحراوية . فبدافع نوع من البغضاء الجنونية احرق الالمان القرى احراقاً شاملاً ، وقطعوا اشجار البساتين ، واتلفوا المزروعات ومحوا كل اثر لاقامـة الانسان . وفي المزارع ، جمعوا المحاريث والآلات الحاصدة والآلات القاصة ونسفوها بالمتفجرات » .

وفي المعارك الرهيبة التي خاضها الطرفان المتحاربان استخدمت جيوش واعتدة لم يشاهـد مثل كثافتها وقوتها في اي بلد آخر . ففي شهر تموز من السنة ١٩٤٣ ، وصف احـد الصحفيين الالمان معركة بيالغورود كما يلي :

« بلغ عدد الدبابات المشتركة في المعركة في آن واحد حوالي ٢٠٠٠ دبابة ، وحمي وطيس المعركة طيـلة ثلاثة اشهر وثلاث ليال ... سار في المقدمة الاختصاصيون الذين شقوا الطريق امام الدبابات وسط حقول الالغام ، وسارت وراء الدبابات مدافع الهجوم . فشنت الدبابات الهجوم واطلقت نيرانها الى مسافات بعيدة . واضطر رماة القنابـل تكراراً الى القفز من على الدبابات لتطهير الحقول من القناصة الروس المختبئين بين المزروعات والاعشاب . واكتشفت مدافع رشاشة تارة الى اليسار وتارة الى اليمين ، وحتى في المؤخرة احياناً . ومن اعـالي الجو انقضت الطائرات ، واطلقت المدفعية نيراناً جهنمية متواصلة وارتدت المعركة طابعاً من العنف لا يتصوره انسان ، والليل لم يوقفها . واضيء السهل الواسع الاطراف اضاءة محزنـة بوميض الانفجارات ، وارتسمت في السماء خطوط مفجعة تتركها القذائف المتشابكة وراءها ...» .

في الشرق الاقصى

في الشرق الاقصى لم تجر العمليات الحاسمة بحراً وجواً فحسب ، بـل براً ايضاً . وقد ارتدت في كل مكـان طابع الضراوة القصوى . ففي الغابة والدغل ، حيث كانت شاقة جداً بفعل المناخ الوخيم ، توجب احباط المكائد اليابانيـة الكثيرة ، ومعرفة المسالك في وسط الآجام، ومواجهة الاحابيل والنيران المطلقة من كل صوب، وفي اغلب الاحيان ، من الاشجار التي برع اليابانيون في تسلقها والاختباء فيها والتعلق بغصونها ، والتسلل الى الخطوط حيث تبلغ « فرقهم الانتحارية » مجموعات المدفعية وتنسفها بالمتفجرات التي تقضي عليها وعلى المدفعية معاً . فنجم عن كل ذلك توتر عصبي لا يطاق وتعب مضن . واستمات اليابانيون في المقاومة ولم يخلفوا سوى عدد ضئيل جـداً من الأسرى : جنود جرحى او مرضى عاجزين عن القتال . ففي اوكيناوا قتل ١١٠٠٠٠ ياباني ولم يقع في الاسر سوى ٧٤٠٠ جندي. وفي شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ، افنيت حامية جزيرة تينيان الصغيرة في ارخبيل الماريان ، قرب

سايبان ، حيث استخدمت قنابل النابالم للمرة الاولى ، افناء تاماً ، وكانت مؤلفة من ٩٠٠٠ رجل . وفي بورما كانت النسبة ٦ اسرى مقابل الف قتيل . وفي كل مكان قاوم المدافعون حتى الموت هجوم الدبابات وقاذفات اللهب والمدفعية الثقيلة والطائرات . وحين انزل الطيران الاميركي بالاسطول والطيران اليابانيين خسائر لا تعوض ، ظهرت « الطائرات الانتحارية » (كاميكازيه) التي يلقي ملاحوها بانفسهم مع طائراتهم على الاهداف المهاجمة ، و« القنابل الانتحارية » (باكا) ، الشبيهة بالصواريخ (V) ، التي يقودها حتى الهدف ملاحون ينفجرون معها . وشكل الاسطول من جهته وحدة « كاميشيو » من الطرابيد الانتحارية التي يوجهها رجل او رجلان الى الهدف ، وزوارق محملة بالقنابل او الطوربيد تهاجم بها السفن ، وحتى سباحين يحملون مواد تنفجر عند اصطدامها بالسفن الاميركية .

الحرب ضد المدنيين

هوجم السكان المدنيون هجوماً مباشراً ومنظماً . فخلال الحرب العالمية الاولى عانوا من حرب الغواصات ، والحصار ، والاقتسارات المختلفة التي استهدفت سكان المناطق المحتلة ، والخرق الصريح للاتفاقات الدولية حول العمل الالزامي في صناعات الغازي الحربية او في اعماله التحصينية . اما اليوم فقد عانوا مباشرة من قنابل الطائرات . ومنذ قبل السنة ١٩٣٩ ووجه احتمال قصف المراكز الصناعية الكبرى والعواصم بالقنابل . وارتفعت خسائر مرتفعة في الارواح (في انكلترا ٦٠٠ ٠٠٠ قتيل مدني وضعفهم من الجرحى في الايام الستين الاولى) ، مما حمل الحكومات على وضع مخطط لاجلاء السكان باعداد كبرى عن المدن الكبرى بغية تلافي الذعر واختلال نظام الادارات العامة : وبصورة خاصة اجلاء تلامذة المدارس والاولاد الصغار وامهاتهم . فمنذ شهر ايلول من السنة ١٩٣٩ اجلي في بريطانيا العظمى اكثر من مليوني شخص بينهم ١ ٥٠٠ ٠٠٠ طفل مع امهاتهم . وفي فرنسا اجلي سكان مدينة ستراسبورغ كلهم وعدد كبير من الالزاسيين واللورينيين ، وتلامذة كثيرون من مدارس باريس ، الخ .

وحين حدث الغزو ، حدث ما يشبه « الخروج » حين هرب ملايين الهولنديين والبلجيكيين والفرنسيين هائمين على وجوههم ، تلقائياً وبدون نظام ، في طرقات تهاجمها الطائرات الانقضاضية بمدافعها الرشاشة ، ودون موارد كافية احياناً . فاستقبلت مقاطعات فرنسا الغربية وحدها ٩٠٠ ٠٠٠ لاجيء توجب اعالتهم واسكانهم . وتسبب التقدم الالماني في الاتحاد السوفياتي في مشاهد السكان الهاربين نفسها . وفي السنة ١٩٤٥ عرفت المانيا بدورها هذه الصفوف الطويلة من الهاربين الذين عرقلوا السير على الطرقات وتركوا على ضفاف الـ « اودير » « جثث الشيوخ والنساء والاطفال » رغبة منهم في السير بمزيد من السرعة باتجاه الجنوب .

احدثت كافة الدول ، لمواجهة خطر القصف بالقنابل ، مصالح « دفاع » سلبي دائمة استخدمت مئات الالوف من الاشخاص (٤٠٠ ٠٠٠ في فرنسا ، ١ ٢٠٠ ٠٠٠ في انكلترا) الذين كلفوا الاهتمام بفتح الملاجيء منذ بداية اطلاق صفارات الخطر ، واطفاء الحرائق ، ومساعدة

الجرحى، وتقديم العون لمن حرمتهم القنابل من مساكنهم ومن كل ما يملكون. ولكن الخسائر، على بعدها عن التقديرات ، كانت فادحة : في انكلترا ٦٠٠٠٠ مدني قتيل و ٢٠٠٠٠٠ جريح وبيتان مدمران او متضرران من كل ٧ بيوت ، و ٩ من كل ١٠ في وسط لندن . وان القصف المتواصل الذي اخضعت له المانيا قد حول عدداً من المدن الكبرى ، كـ « كارلسروه » وشتوتغارت ومونيخ وبرلين ودرسدن الى حقول انقاض ، واتت الحرائق الهائلة على عدة كيلومترات مربعة من مدينة همبورغ . وعانت اليابان كذلك ، حتى قبل قنبلتي هيروشيما وناغازاكي وضحاياهما الـ ٢٠٠٠٠٠ ، من تدمير الابنية والخسائر المرتفعة في الارواح خلال الغارات الكثيفة على طوكيو والمدن الصناعية .

الفصل الثاني

النظام الأوروبي والآسيوي الجديد

طيلة سنوات عدة ، احتُل القسم الأكبر من اوروبا وقسم هام من آسيا ، وادير واستثمرا على أيدي المنتصرين في الحرب الصاعقة : الألمان واليابانيين الذين أزالوا الحدود (الشكل ١٨) وأعلنوا عن رغبتهم في اقامة « نظام جديد » وايجاد « نطاق ازدهار مشترك » يكون ضمانة للرفاهية والسلم . وكان هذا الشعار معداً لاخفاء استثمار الموارد والبشر الذي تستلزمه آلتهم الحربية . الا ان المنتصرين استطاعوا ، الى جانب هذا الاستثمار ، تخطيـــط تطوير اقتصادي واجتماعي مبنياً على العنصرية والمبادىء « الفاشستية » .

١ — النظام الجديد الألماني

النظام الجديد

بموجب الاتفاق الثلاثي ، الذي عقد في شهر أيلول من السنة ١٩٤٠ بين المانيا وايطاليا واليابان ، والذي وصف بـ « الميثاق المظلم النظام الجديد » ، قبلت اليابان بسيادة المانيا وايطاليا في اوروبا من اجل اقامة نظام جديد ، واعترفت لهـــا حليفتاها بالمهمة نفسها في آسيا . فماذا كان المقصود بهذا النظام الجديد يا ترى ؟

ان خطب بعض الوزراء الالمان ، ومقـالات الصحف وكتب الصحافيين النازيين تكاد لا تعطي اي ايضاح بهذا الصدد ، لا سيما وان الآراء قد تبدلت بتبدل احوال الحرب .

امـــا بحسب المبادىء الايديولوجية الواردة في « كفاحي » فقد كان المقصود ايجاد مناطق حيوية مؤلفة من عدد معين من « المجالات الكبرى » المستقلة سياسياً واقتصادياً والمرتبطـــة باتفاقات ثنائية ، لمصلحة بعض الامم الجديرة بذلك . فتقام قبل كل شيء آخر وحدة اقتصادية بادارة ألمانيا تحل محل النظام الحر الفوضوي تخطيطاً مركزياً وتقسيماً دولياً للعمل ، ما امكن التقسيم ، شبيهاً بذلك الذي نظمته الاتفاقات الثنائية المعقودة بين الـ « رايخ » وبلدان اوروبا

الجنوبية الشرقية قبيل الحرب . وبصورة عـــامة ، يستغنى عن تصنيع قسم من اوروبا غير الالمانية ، وتحتكر المانيا معظم الانتاج الصناعي في ارضها ، وتقـدم اوروبا الشرقية والغربية المنتوجات الغذائية والاعلاف . وحين خيضت الحرب ضد روسيا ُفسّر احتلال الاقاليم الشرقية بأنه وسيلة للمحافظة محافظة دائمة على المجال الحيوي لاوروبا الكبرى التي تديرها المانيا ؛ ولم تكن مهمة النظام الجديد محاربة البلشفية فحسب، بل ضم هذه الأقاليم الى اوروبا واقامة « سور من الفلاحين » فيها بواسطة كل من يأتي لاستعمارها والاستقرار فيها. وتستمر الدول الصغرى في هذه المجالات الكبرى تحت ادارة شعب قائد تخضع له بحكم الطبيعة . ولكن اللهجة تبدلت بعد هزيمة ستالينغراد . فقد صرف النظر عن القيادة الالمانية في اوروبا وعن تنظيم الاقاليم الشرقية ، واقتصر الكلام على الدفاع عن اوروبا ضد الخطر البلشفيكي والمطامع الاقليمية السوفياتية . ولن يبنى النظام الجديد على القوة بـــل على الحرية ، وسوف تكون الدول الصغرى والوسطى والعظمى متساوية فيما بينها .

نجاح العنصرية

اما هتلر فلم يحدد في يوم من الايام ما يقصده بالنظام الجديد . ولم يوضح قط ما يمكن ان تنتظره الدول المغلوبة من تسوية الصلح النهائيـــة ، ولم يسلّم قط بعقد معاهدة صلح تستوفي شروطها القانونية ؛ ولم يخف قط تصميمه على ضم كل اقليم يمكن تمثيله بالرقعة الالمانية . وكان أول عمل تلقائي قام به بعد هزيمة فرنسا الاسراع الى ضم شطر كبير من اراضيها الى الرايخ ، ثم قرر ارجاء هذا الضم املاً منـه بأن تساعده فرنسا المهزومة على محاربة انكلترا . وفي اواخر السنة ١٩٤٠، رسم مخططاً يقضي بتقسيم الامبراطورية البريطانية بين ايطاليا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، والمانيا (في افريقيا الوسطى) ، ثم عاد الى مشاريعه التوسعية القديمة في الشرق ، حين لم يحصل على العـــون الاسباني الضروري . ففي الشرق ، سوف تصبح المناطق البلطيقية المضمومة الى الرايخ منطقة استعمار للمستعمرين الالمان والدانماركيين والنروجيين والهولنديين . وسوف تصبح اوكرانيا دولة حليفة ، والقفقاس دولة اتحادية يعين فيها مفوض سام الماني . وكل ما ليس المانياً ، كالحلفاء والتوابع والشعوب المخضعة، يجب ان يؤول الى وضع دوني ، وضع سكان الامبراطورية الاستعمارية الإوروبية للرايخ الالماني الاعظم . وبهذه الروح نفسها ، اعتبر زمناً طويلاً ان الشعب الالماني وحـــده هو ما يجب ان يسمح له بحمل السلاح . ولم يسمح الا في المرحلة الاخيرة من الحرب باستخـدام اسرى الحرب من قوميات الاتحاد السوفياتي غير الروسية والجنـــود المنتمين الى الأحزاب المتعاونة والالمان . ولكنه لم يقل قط كلمة واحدة تسمح لحلفائه بالاعتقاد بأنه يعتبر مصيرهم مماثلاً لمصـــير الشعب الالمـــاني . لقد عوملت الشعوب النيرلندية والفلنكية والسكنديناقية معامـلة دونها معاملة الشعوب الاخرى ، لأنها اعتبرت فروعاً من العنصر الجرماني ومعدّة للتمثيل . اما في الشرق ، فان الشعوب السلافية، التي هي شعوب متخلفة ، فمصيرها المعلن هو الاستعباد والإبادة . ويجب ان تستثمر المحميات لمصلحة المانيا دون غيرها، وسوف ُيبقى السكان الاصليون في ادنى مستوى

عقلي ممكن ، وسوف يكون الارهاب سبيل الحكم : « ان الجيوش التي يمكننا الاستعانة بهـا لتوطيد سيطرتنا على الاقاليم الشرقية لن تكون كافية بسبب اتساع هذه الاقاليم... (فيجب) على الدولة المحتلة ان توحي الارهاب القادر وحده على إزالة كل رغبة في المعارضة عند السكان ».
ففي المنطقة الغربية من بولونيا المضمومة الى الرايخ ، التي بلغ سكانها ١٦٠٠٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٢٠٠٠٠ الماني فقط ، اقصي كل من ليس المانياً ، اي البولونيون واليهود ، الى الشرق في شتاء ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ، والحق اقتصاد هذه الأقاليم باقتصاد الرايخ . وان الجزء الذي الف « الحاكمية العامة » كان مجرد بلاد استعمارية لم يحدد نظامها قط. وقد اوضحت التعليمات التي اعطاها غورنغ ان « كل الخامات والادوات الممكن استخدامها في الاقتصاد الالماني » يجب الاستيلاء عليهـا . وان « المشاريع التي لم تكن جوهرية للمحافظة على ادنى مستوى معيشي كاف للسكان يجب ان تنقل الى المانيا او ان تستثمر لمصلحة المانيا » حيث هي موجودة . وقد استهدفت التدابير التي اتخذها الحاكم العام « فرانك » وهمار القضاء على اليهود والطبقة البولونيـة المثقفة : فالغيت كافة مؤسسات التعليم العالي ، ولم يحتفظ للبولونيين الا بالتعليم الابتدائي والتقني . وعلى الصعيد الاقتصادي ، عريت البلاد واستثمرت لمصلحة الالمان وحاولت سلطات الاحتلال الحـد من ارتفاع عـدد البولونيين واضعاف العرق بسوء التغذية . كما حاولت في الوقت نفسه جرمنـة بعض مناطق ولاية « لوبلين » بواسطة المستعمرين الالمان . ومنذ خريف السنة ١٩٣٩ نقل عمال بولونيون كثيرون الى المانيا ، وبلغ عددهم زهاء المليون في شهر آب من السنة ١٩٤٢ .

في الـ « اوستلند » والاقاليم السوفياتية الاخرى ، انتهج الالمان السياسة الفظة نفسها ، الا في الجمهوريات البلطيقية الثلاث التي كان الاتحاد السوفياتي قد ضمها في السنة ١٩٣٩ والتي عومل سكانها معاملة اقل سوءاً لأنهم اعتُبروا انسباء في العرق . اما روسيا البيضاء واوكرانيا فقد عانتـا من مصير اشبه بمصير بولونيا . فقد الفت اوكرانيـا « مفوضية المانية » لم يسند الى الاوكرانيين فيها سوى ادارة شؤون القرى والنواحي . واحتـل الالمان كافة المراكز الادارية المتوسطة والعليا . وان روزنبرغ ، وزير الاقاليم الشرقية المحتلة ، الذي كان راغباً في اقامـة دول تكون بمثابة صمام امان بين الرايخ والاتحاد السوفياتي، والذي سعى وراء تشجيع قومية اوكرانية ، قد اصطدم بمفوض الرايخ ، « اريك كوخ » ، الذي جاهر بأنه لا يسعى وراء إقامة « اوكرانيا حرة » بل وراء « تشغيل الاوكرانيين لمصلحة المانيا » . وقـد قال في كييف في الخامس من آذار ١٩٤٣ .

« لم آت الى هنا لاشيع السعادة ، انا جئت لاساعد الفوهرر ... لسنا هنا لنأتي بالمن، بل لايجاد قواعد النصر. نحن عرق اسياد عليه ان يتذكر ابـداً بان أوضع عامل الماني يفضل الف مرة سكان هـذه البلاد اجتماعياً وبيولوجيـاً » .

فاستهدفت سياسته من ثم اضطهاد المثقفين الاوكرانيين اضطهاداً منظماً بغيـة حرمان الشعب من قادته ، والقضاء على مظاهر القومية الاوكرانية واستثمار الفلاحين ما امكن الاستثمار لمصلحة المانيا . واراد روزنبرغ إعادة حق تملك الارض وتطبيق « النظام الجديد الزراعي »

بتحويل التعاونيات الأنتاجية الى مزارع اقليمية وتعاونية ، ولكن كوخ ، للذي كان يتوخى ملء اوكرانيا بالأستثمارات الالمانية الكبرى التي تستخدم اليد العاملة المحلية المأجورة ، أسس شركة خاصة استثمرت هذه المزارع الاقليمية الجديدة كما تستثمر المزارع النموذجية الكبرى :

في محمية بوهيميا – مورافيا حيث سبق لهتلر ان قرر تمثيل نصف السكان – بلشتيت العمال التشيكيين في مناطق الرايخ المختلفة بنوع خاص – وابعاد النصف الثاني ، ولا سيما العناصر « المغولية » (؟) ورجال الفكر ، اقفلت الجامعات التشيكية لمدة ثلاث سنوات منذ شهر تشرين الاول من السنة ١٩٣٩ . وجُرمنت المدارس الثانوية وحتى الابتدائية تدريجياً . ومن جهة ثانية سهلت غارات الطائرات الحليفة على المانيا جرمنة البلاد بدفعها العديد من الالمان الى نقل مشاريعهم الى بوهيميا حيث تمتعوا بحق الحصانة الدولية .

وفي الشرق خضعت كافة القضايا الجنائية ومعظم القضايا المدنية ، التي اشتركت فيها فئات الالمان المختلفة ، من مواطنين ، و« رجال دولة » ، والمان اصيلين او متحدرين من اصل الماني ، لاحد القضاة الالمان وللقانون الالماني . كما ان النظر في بعض المخالفات المرتكبة ضد السلطة المحتلة وقراراتها والحزب النازي والمنظمات الملحقة به ، قد حصر في المحاكم الالمانية مهما كانت قومية المتهم المدعى عليه . وانحصرت صلاحية المحاكم المحلية في القضايا المدنية بين الاطراف غير الالمانية وفي القضايا الجنائية ، واحتفظ للمحاكم الالمانية بحق اعادة النظر في احكامها .

« امبراطورية الـ S. S. »

في الواقع لم يوضع قط مخطط شامل ومتناسق لتنظيم اوروبا الالمانية تنظيماً نهائياً . فقد رسمت توجيهات كبرى عامة جداً :

ابادة اليهود ، ابعاد « الماركسيين » : شيوعيين ، واشتراكيين وبنائين احرار ، والقضاء على المبادىء الديموقراطية والنقابية ، واعادة تنظيم الاقتصاد الاوروبي لمصلحة الرايخ بحيث يؤمن للشعب الالماني دور قيادة ممتاز في وسط الشعوب المستعمرة المقتصر نشاطها على الزراعة فقط . واذا ما انتُهجت سياسة شاملة ما فان الفضل في انتهاجها يعود الى ادارة الـ S. S. (مصالح الامن) . فقد الفت هذه الادارة دولة ضمن الدولة ولم تخضع لقوانين الرايخ وحتى لانظمة الحزب ، وكان لها تسلسلها الاداري الخاص و« دوائر أمنها » المستقلة ، فكانت السيدة المطلقة على الشعوب المخضعة . ففي كافة البلدان المحتلة اشرف على الشرطة احد كبار ضباط الـ S.S. الذي كان واثقاً من ان الكلمة الاخيرة ستكون له حين تنشب الخلافات بينه وبين السلطات المدنية والعسكرية المحلية . اما رئيسها هملر ، الذي كان رئيساً للـ « هنترب » (ومكلفاً الدفاع عن « الدم والارض والعرق ») ، فقد عين في السنة ١٩٣٩ واعطي صلاحيات مطلقة واسندت اليه مهمة تنظيم استعمار البلدان المحتلة ، اي امكانية اعادة رسم خريطة اوروبا الديموغرافية والعنصرية . وفي السنة ١٩٤٢ اعطي صلاحية الاشراف على الجماعات القومية الجرمانية في الدانمارك والنروج وهولندا وبلجيكا ، وحق الرقابة ، لا على المنظمات النازية الميول فحسب ، بل على ادارات الرايخ الرسمية في هذه البلدان ايضاً . وتحت اشرافه قامت ادارة الـ S.S.

بارساخ السيطرة الألمانية سياسياً واقتصادياً بتوطينها ، في نقاط مختارة ، الأقليات الألمانية المشتتة في اوروبا ، التي اعيدت الى الرايخ : في الاراضي البولونية المضمومة ، والـ « وورتلند» ، والالزاس – لورين ، واللوكسمبورغ ، وسيليزيا العليا ، وكارنيول العليا ، وستيريا السفلى . واجتهدت ادارة الـ s. s. كذلك في اعادة الجماعات المرغوب فيها عنصرياً الى « الشراكة الجرمانية » : الالمان المنصهرون في الشعب التشيكي والشعب البولوني وانسال المهاجرين الى السويد من الالمان ... وقد عبأت من بين هذه الجماعات « جنود الاصطدام في النظام الجديد » : الـ Waffen s. s. ولم تصرف النظر عن هذا التجنيد المرتكز الى اعتبار عنصري ، مستعينة بالعناصر غير الجرمانية التي استثمرت خوفها من البلشفية ، الا بعد معركة ستالينغراد .

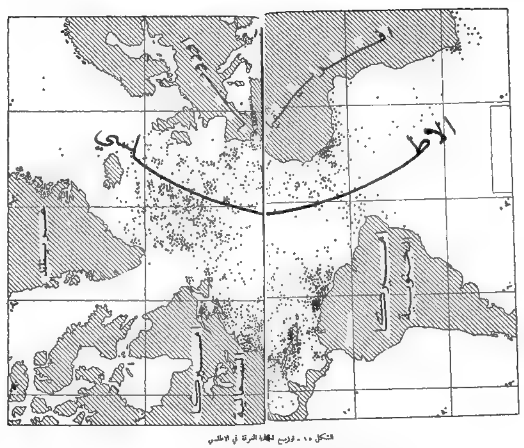
الابادة

ان النظام الجديد ، المبني على تفوق العرق الجرماني واستثمار اوروبا على أيدي « شعب السيادة » واحتقار واستعباد كل ما ليس المانياً ، قد اقتضى ، بالاضافة الى ذلك ، القضاء « الطبيعي » على كل من يعتبرون خطراً طبيعياً أو ادبياً على الرايخ الثالث . وكي يتأسس تأسيساً راسخاً « لألف سنة » ، كان من الضروري القضاء على كافة أعدائه بدون شفقة .

بين الالمان عُقّم غير « الاجتماعيين » والمنحطون والمتوهون والفاسدون جنسياً ؛ اما « الهراطقة » الماركسيون أو الاحرار فقد سجنوا وأعدموا الحياة . ففي المسكرات التي اعتقلوا فيها لم تلبث المعاملات السيئة وسوء التغذية والعمل المضني ، التي اخضعوا لها ، ان حطمتهم معنوياً وجسمانياً وقادتهم الى الموت . واما اليهود الذين كان القضاء عليهم فكرة متسلطة على مخيلة هتلر فقد فجعوا بقوانين نورمبرغ في السنة ١٩٣٥ ، المكملة بمراسيم السنتين ١٩٣٧و١٩٣٨ التي حكمت عليهم بالموت البطيء . وأثناء الحرب اشتدت هذه السياسة وتناولت فئات اجتماعية وقومية اخرى ، كالنور والسلافيين عموماً وكافة الشعوب المعتبرة متخلفة . فبالاضافة الى التدابير المعدة للحيلولة دون تكاثرهم : كالتعقيم والاجهاض وفصل الرجال عن النساء ، لم يتراجع هتلر امام تقتيلهم ، كما شرح ذلك لـ « روشنغ » :

« اذا كان بوسعي ارسال نخبة الشعب الالماني الى جحيم الحرب دون اية شفقة على اهراق الدم الالماني العزيز ، فليس من شك في ان من حقي القضاء على ملايين الاشخاص المنتسبين الى عرق متخلف يتكاثر تكاثر القمل والبراغيث والبق وغيرها من الهوام » .

اهملت من ثم ، اكثر فاكثر ، اساليب الموت البطيء ، واعتمدت طرائق اسرع نتيجة تطبق تخطيطاً منظماً للابادة . فبينما فرغت مدن المانية كثيرة من طرد اليهود الباقين فيها متباهية « بخلوها من اليهود » ، طبقت على يهود البلدان المحتلة قوانين نورمبرغ . وخلال اسابيع الحرب البولونية الثلاثة ، قتل افراد الـ s. s. واعداء السامية البولونيون ٢٥٠ ٠٠٠ شخص منهم ، وصودرت ممتلكاتهم ، وعينت لهم حصص غذائية زهيدة جداً ؛ وزربوا في احيائهم او نقلوا الى المانيا لتأدية اعمال الزامية . ومنذ شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ عانت الجماعات اليهودية



الشكل ١٠ - توزيع الحمولة الغرقة في الاطلسي

١- بين ١٥ آذار ١٩٤١ و ١ كانون الثاني ١٩٤٢ ٢- بين ١ كانون الثاني ١٩٤٢ و ٣١ تموز ١٩٤٢،
٣- بين ١ آب ١٩٤٢ و ٣١ أيار ١٩٤٣.

في الدانمارك والنروج وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ وفرنسا بدورهــا من المصير نفسه ، ويدخل في عدادها الوف اللاجئين الالمان والنمساويين الذين وقعوا في ايدي النازيين . وعرفت الدانمارك وحدها تشريعاً خفيف الوطأة ضد الساميين بفضل معارضة الملك . اما في فرنسا فقد عمل بنظام شبيه جداً بالنظام الالماني . وفي كل مكان اتخذت التدابير المعــادية السامية على الصورة التدريجية نفسها : نفي اليهود اللاجئين ، فرض غرامات ثقيلة وتبرعات الزاميـة على الآخرين ، مظالم شتى جعلتهم يؤولون الى حال البهائم المطاردة ، مصادرة الممتلكات الخاصة والمؤسسات الثقافية ، حرمان من الحصص الغذائية العادية . وبعد الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، اشتدت الاقتسارات والمظالم ، واعتبر استعجال ابادة اليهود امراً واجباً للوصول الى « حـل نهائي » للمسألة اليهودية . فأحدثت للقضاء عليهم فرق خاصة مجهزة بشاحنات غاز تتيح لهـا ابادة ضحاياها باعـداد كبرى . وانشيء المزيد من معسكرات الاعتقال التي جهزت بغرف غاز وافران احراق في « تربلنكا » و « مايدانيك » ، و « بوكنوولد » ... ولا سيا في « اوشويز » حيث امكن اماتة ٢٠٠٠ شخص بالغاز دفعة واحدة في مدة نصف ساعة ، وتنفيذ العمليـة نفسها اربع مرات في اليوم. ففي غرف الغاز هذه هلك ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ ضحية بينا مات٠٠٠ ٥٠٠ من الحرمان وشظف العيش .

في معارك اوكرانيا وبسارابيا ، حيث اشترك الرومانيون في حركات شعبية ضخمة ضـد اليهود ، مات اكثر من مليوني يهودي قتلاً . وكان العمل الاخير تدمير احياء اليهود . ولكن يهود « لودز » قد نجوا من الابادة بسبب الحاجة الى اليد العاملة في مصانع النسيج . امــا في فارصوفيا حيث ما زال هناك ٠٠٠ ٤٠٠ يهودي في السنة ١٩٤٢ ، فقد اندلعت ثورة يائسة حين اراد الالمان ، في كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، تصفية الـ ٠٠٠ ٤٠ يهودي الباقين على قيـد الحياة . فاقتضى لهم ٤٢ يوماً من المعارك الضارية لابادتهم . وهكذا بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، مات قتلاً اكثر من ستة ملايين يهودي (عــاد ٦٠٠ يهودي هولندي من اصل ٠٠٠ ٩٠ منفي ، اي اقل من ٠،٧ ٪ . وعاد ٢٨٠٠ يهودي فرنسي من اصل ٠٠٠ ١١٠ ، اي ٢،٥ ٪) .

« معسكرات الموت » ان تدابير الابادة المنظمة هــذه استهدفت « اعداء » الرايخ الآخرين ايضاً . فالمعذبات والعمل الالزامي وسوء التغذية (بين ٦٠٠ و ٧٠٠ وحدة حرارية في اليوم في بوكنوولد) ، والاعدام للعــاجزين عن العمل ، كانت المصير الذي ينتظر الماركسيين والمقاومين والسلافيين والمظليين الحلفاء والاسرى الفارين . وقـد نفذت هذه الابادة المنظمة في معسكرات الاعتقال التي مرّ فيها زهاء عشرة ملايين ضحية ، زال اثر القسم الاكبر منها ، ولا سيا خلال الاشهر الاخيرة من الحرب — اذار و نيسان ١٩٤٥ — اذ نظمت في كل مكا ن تقريباً عمليات تقتيل واجلاء بالجملة في ظروف وحشية رهيبة . فقــد تعرض المعتقلون لعبودية مطلقة ، ولم يكن لهم من ملاذ يقيهم مظالم الـ « كابوس » — رؤسـاء

فرق اختير جلهم من بين الالمان المحكومين وسعوا جهـــدهم لاذلالهم واساءة معاملتهم - وافتقروا الى الغذاء واللباس ، واخضعوا لنظام قاس ، وارغموا على القيام بأعمال شاقة وخيمة في المعامل والمصانع ، فماتوا ضعفاً او ضرباً ، وحكم على المرضى والسقماء منهم بالموت في غرفة الغاز او فرن الاحراق حيث كانوا يختفون دون ان يتركوا اي اثر . وقد وصف لنـا الحياة في المعسكرات الشهود الذين عادوا من هذا « الجحيم المنظم » ؛ وليس سوى التضامن والحياة الداخلية القوية ما انقذ اولئك الذين اتاحت لهم قوتهم الجسمانية والمعنوية احتمال العذاب والعناء ؛ الا ان النضال السري الذي استطـاع « السياسيون » - ولا سيما الشيوعيون - من كافـة الجنسيات ، المنظمون في الخفاء ، القيام به ضد اسيادهم الـ « S.S. » وعمـلائهم محكومي الحق العام ، من اجل قبض زمـام الامور في المعسكرات (امانة السر ، ر ـابة المرضى ، رقابة التجمعات) ، قد ساعد على انقاذ حياة العديد من المعتقلين .

ابتداء من السنة ١٩٤١ ، لم يعد الهدف الرئيسي للمعتقلات ابادة اعداء الرايخ فحسب ، بل اصبح لها هدف اقتصادي ايضاً . فان اليد العاملة الاجنبية التي لم تفلح ادارة العمـل الالزامي وجهود « سوكل » ، المفوض العام لليد العامـلة ، في احضارها الى المانيا ، قد تمززت بمئات الالوف من العبيد الذين وجهتهم الـ « غستابو » نحو ١٥ معسكراً كبيراً : «داشو» و«نونغام» و« موتوزن » ، و« رافنسبروك » ، ... ، واكثر من ٩٠٠ معسكر ثانوي . فاستخـدموا بصورة خاصة في المعامل المنشأة تحت الارض ومعامل المنتجات الكيميائية ، دون تحديد لمدة العمل ، حتى النهكة التامة . واسندت الاعمال الى الرجـال الاقوياء دون غيرهم ؛ اما الشيوخ والنساء والاولاد فقد سيقوا مباشرة الى غرف الغاز . واستخدم بعض الاسرى للاختبارات الطبيـة : فقد اختبر بعض اطباء الـ S.S. فيهم تأثير الضغوط المنخفضة على الطيارين المحلقين على ارتفـاع عظيم ، او تأثير التجمد على الغريق . ولقح بعض السجناء والسجينات الاصحاء بجراثيم الامراض، كالتيفوس والسرطان والملاريا ، المرغوب في مراقبة تطورها ، واختبرت فيهم ادوية جديـدة (جربت مؤسسة « باير » مخدراً في ١٥٠ يهودية قضين كلهن) ، واستخدم الرجال والنساء محل الارانب لاجراء الاختبارات : « احدثت قروح والتهابات بحقن منتجات بترولية تحت الجلد . وقتل التوائم بغية « تشريحهم » واجريت اختبارات تشريح اشخاص احياء . ومن لم يمت بهـذه الطرق حقن بالفينول النقي في القلب .

لجميع هذه الاسباب كان عدد الوفيات مرتفعاً جداً ؛ ففي رافنسبروك كانت نسبة الوفيات ٢٤٪ في السنة ١٩٤٣ ، فارتفعت الى ٦٠ ٪ في السنة ١٩٤٥ ، وزادت ارتفاعـاً في الشهرين الاخيرين . ومن المعلوم اليوم ان الجيوش البريطانية ، حين دخلت الى معسكر «برغن - بلسن»، « قد شاهدت مستودعاً ضخماً للجثث يضطجع فيه، بين ٣٣٠٠٠ جثة نتنة تنتشر منها الروائح الكريهة و١٠٠٠٠ مصاب بالتيفوس يلفظون انفاسهم الاخيرة معانين عذابات العطش » .

استثار البلدان المحتلة

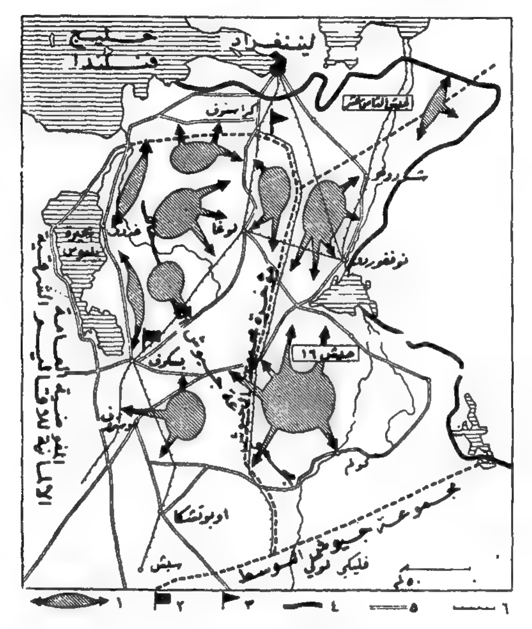
احتل استثار البلدان المحتلة (الشكل ١٩) مركزاً هاماً في اقتصاد الحزب النازي . فحين امكن استخدام الطاقة الصناعية في البلدان المحتلة للمساعدة على بلوغ اهداف الحرب الالمانية ، ابقي على الانتاج ، لا بل عززا حياناً ؛ اما اذا استحال ذلك فيضحى به : فان الصناعات النسجية والزجاجية المتوفرة في المانيا قد اوقفت ، وحين توجب توزيع المواد الاولية على الصناعات ، كان للصناعات القائمة في الارض الالمانية حق الأولوية في استلام نصيبها من هذه المواد والمعدات واليد العاملة . وفي كافة الاراضي التي سقطت تباعاً في ايديهم ، اتخذ الألمان التدابير الأولية نفسها : تعمد الدوائر التابعة لمصلحـــة الحرب الاقتصادية ، والمرافقة جيوش الغزو ، الى الاستيلاء على مخزونات المواد الأولية والمنتجـــات المصنوعة واعادة تسيير المصانع . وكانت تتخذ بعد ذلك تدابير مختلفة باختلاف البلدان المحتلة ومركزها المستقبل في « النظام الجديد » ، موزعة الى اربع فئات : البلدان المضمومة او المنوي ضمها الى الرايخ : الالزاس ـ لورين ، اللوكسمبورغ ، محمية بوهيميا ـ مورافيا ، سيليزيا العليا البولونية . البلدان الاستعمارية : حاكمية بولونيا العامة ، البلدان البلطيقية . المناطق المحتلة في اوروبا الغربية . فرنسا حكومة فيشي .

الصناعة

في بلدان الفئة الاولى ، اخذ الالمان على عاتقهم الاشراف المباشر على الحيـــاة الاقتصادية ؛ الا ان التشيكيين قد احتفظوا ، في المحمية المعتبرة مستقلة استقلالاً ذاتياً ، بنصيب غير مستقل من الادارة . وحدث الشيء نفسه في بلدي اوروبا الجنوبية الشرقية ، صربيا واليونان ، حيث شكلت حكومات صورية . وفي الحاكمية العـــامة والاراضي الشرقية المحتلة : الدول البلطيقية ، وليتوانيا ، وروسيا البيضاء واوكرانيا ، حيث لم يقم اي جهاز حكم ذاتي ، ادير الاقتصاد كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الرايخ ، فاسندت الى شركات تتمتع بحقوق احتكارات رسمية وترتبط بالمشاريع الالمانية الكبرى ، مهمة استثار الموارد في الاطار الذي تعينه سلطات الرايخ . اما في البلدان المضمومة ، فان الصناعات قد الحقت باقتصاد الرايخ الحاقاً مباشراً وكلياً ، وقد عزز بعضها حين كان من شأن بعدهـا ان يجعلها في مأمن نسبياً من الغارات الجوية : كانت هذه حال مصانع سكودا ومصانع الاسلحة في « برنو » ومراكز سيليزيا العليا البولونية ، حيث انمي استثار الفحم الحجري وانشئت مصانع بنزين تركيبي . وامـــا في البلدان الاستعمارية فقد اقتصرت الصناعة على انتاج المواد الاولية والمحاصيـــل الضرورية لتموين القوات المسلحة والحاجيات الضرورية جداً لحاجات السكان .

في الاقاليم التي لم تكن لا معدة للضم الى الرايـــخ ولا معتبرة منطقة استعمارية : البلدان السكندينافية ، وبلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، وايطاليا الشمالية بعد ايلول ١٩٤٣ ، ابقيت ادارة الاقتصاد في ايدي السلطات المحلية التي كانت تتلقى من الالمان توجيهات عـــامة ؛ وقد انشئت الى جانب كبار موظفي الادارات المحلية دوائر المانية غالباً ما اقامت في الابنية نفسها لمراقبة تنفيذ التدابير المتخذة .

استخدمت كافة الصناعات القادرة على توفير الاسلحة والعمل لمؤسسة « تودت » او لحاجات الرايخ ؛ فلمصلحة هاتين الفئتين الاخيرتين اقتطعت نسبة عليا من انتاجها ، كما في فرنسا مثلاً :



الشكل ١٦ ـ مناطق تحت سيطرة العصابات وراء الجيوش الالمانية في الشمال في كانون الاول ١٩٤١ .

١ ـ مناطق تحت سيطرة العصابات واتجاهات هجماتها ، ٢ ـ مركز قيادة مجموعات الجيوش ، ٣ ـ مركز قيادة الجيش ، ٤ ـ الجبهة ، ٥ ـ طرقات ، ٦ ـ خطوط حديدية .

٧٥ ٪ من الاولومينيوم والنحـــاس ، ٨٠ ٪ من البترول ، ٤٠ ٪ من البوكسيت ، ٣٨ ٪ من المطاط ، ٥٩ ٪ من الصوف ، ٥٣ ٪ من القطن ، ٦٧٪ من الجلد ، ١٠٠ ٪ من الادوات الدقيقة ،

٩٠ ٪ من انتاج مصانع الطائرات ، ٧٥ ٪ من انتاج مصانع السفن ، ٧٠ ٪ من السيارات ، ٤٥ ٪ من الاجهزة الكهربائية واجهزة الراديو ، الخ . وقد توفرت للالمان وسائل ضغط لا تقاوم . فانهم قد اشرفوا على كافة مصادر التموين بالمواد الاولية ، بحيث كان كل مصنع لا يريد اقفال ابوابه مضطراً لاستلام المواد الاولية منهم ، واجازات الاستيراد والتصدير عند الحاجة ؛ واشرفوا كذلك على كافة المصارف ، فكان من ثم بوسعهم رفض الاعتمادات الضرورية ؛ وقد اتاحت المبالغ الطائلة التي وفرتها لهم ضرائب الحرب اخيراً عرض اسعار مرتفعة جداً للمؤن التي كانوا بحاجة اليها . وفي حال الرفض ، كان المصنع يتعرض لخطر تفكيك آلاته ، كما تتعرض المعدات غير المستعملة لخطر المصادرة والنقل مع العمال الى المانيا .

الاستيلاء على المشاريع

في الوقت نفسه اتسعت المساهمات الصناعية الالمانية اتساعاً كبيراً جداً في كافة انحاء اوروبا: فقد بسطت المصارف والمصالح الحكومية والمشاريع الخاصة سيطرتها على مؤسسات اجنبية كثيرة، ولاسيا في البلدان المضمومة وبلدان اوروبا الجنوبية الشرقية ، بالشراء والمصادرة والحجز . وكثرت المصادرات بصورة خاصة في الأراضي السوفياتية حيث اعلن الرايخ نفسه خليفة الدولة السوفياتية، ومن ثم صاحب كافة الممتلكات . وقد انتقلت هذه الأخيرة الى الشركات الاحتكارية التي اسستها الدولة الالمانية ، والمؤسسات التعاونية للصناعيين الالمان المتصرفين تصرف عملاء للرايخ . وأجّرت بعض المصانع لمؤسسات ألمانية كبرى : مانسمان ، سيمنس ... وفي الحاكمية العامة صودرت كذلك ممتلكات الدولة البولونية القديمة ، وصودرت في كافة المناطق المحتلة ، كما هو طبيعي، ممتلكات اليهود و « اعداء الرايخ » .

في اوروبا الغربية انتهجت المانيا طريقة المشتريات « العادية » ، ولكن مركزها المسيطر غالباً ما فرض المعاملات والصفقات التي ترغب فيها ؛ فاقدمت على مشتريات مساهمات ، حتى في المشاريع المتوسطة الاهمية ، في الدانمارك وهولندا . واتخذت التدابير لرفع يد الفرنسيين والبريطانيين عن اموالهم الموظفة في اوروبا الجنوبية الشرقية : فقد ارغم اصحاب الاسهم المالية على بيعها بالسعر الذي يحدده الالمان ، والا تعرضوا لمصادرتها منهم . وهكذا اضطر مصرف « ميرابو » التخلي عن الاشراف على مناجم « بور » للمصرف البروسي . وأسس الالمان كذلك شركات مختلطة كان لهم فيها الحصة الكبرى ، وارغموا المغلوبين على الانضمام الى الاتحادات الالمانية (اتحاد الزجاج ، واتحاد الاسمنت) . وانتهجوا كذلك طريقة مشترى المؤسسات المصرفية المستفيدة استفادة كبرى من المشاريع الصناعية ، فحققوا بذلك الاشراف على عدد من المصارف الكبرى في الحمية والبلدان البلطيقية ويوغوسلافيا وبولونيا وهنغاريا وهولندا .

رقابة الزراعة

حدث في البلدان المحتلة ان ادارة الزراعة والتموين التي انشئت منذ اوائل الحرب قد عززت وماثلت على العموم الادارة القائمة في المانيا . فقد اخضعت اوروبا البرية كلها لقانون تحديد المساحات الواجب زرعها والحبوب الواجب بذرها والكميات الواجب تسليمها للتموين . وانشئت في كل مكان مؤسسات تعاونية بلدية ، مستوحاة من المؤسسات الالمانية ومكلفة تنفيذ اوامر السلطة المحتلة : التعاونية القروية في فرنسا وبلجيكا والـ « بوند سامبند » في النرويج ... ونظم التقنين بحسب المبادىء الالمانية : تقنين مطلق تناول الحنطة والطحين والحبوب واللحوم والحليب والمواد الدهنية ، والبطاطا احياناً ، باسعار تختلف باختلاف المستهلكين . وكان التقنين اشد قساوة في الدانمارك واكثر فعالية في اوروبا الشمالية والشمالية الغربية منه في فرنسا وايطاليا . وفي كل مكان كانت نسبة النخالة في الطحين مرتفعة ، وبلغت ٩٠ ٪ احياناً ، الامر الذي استتبع تحضير خبز صعب الهضم كريه المذاق ؛ وفرزت الكثأة عن الحليب ، وحدد استهلاك اللحوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ظروف الزراعة لم تلبث ان ساءت ، وان تعذر العناية بالمعدات الزراعية واستخدام الاسمدة الكيميائية (ولا سيما بعد نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية) قد خفض المحاصيل بحيث هبط الانتاج الزراعي – كما في الحرب العالميـــة الاولى تقريباً – بنسبة ١٠ ٪ عموماً في المرحلة الاولى من الحرب ، و ٢٥ ٪ حين وضعت الحرب اوزارها . اجل لم يبلغ معدل النقص النظري في كمية الوحدات الحرارية اكثر من ربع مستواها في السنة ١٩٣٨ ، ولكن الفلاحين استمروا في التغذي كما قبل الحرب ، ولما كانت الحصص التي اعطيت للقائمين بالاعمال الالزامية اكبر حجماً ، فقد ناء النقص بوطأته على سكان المدينة من غير العمال ، والمستخدمين والاولاد والشيوخ ، حين لم تتوفر لهم موارد كافيـــة لشراء موادهم الغذائية من السوق السوداء ؛ فاضطر ملايين الاشخاص من ثم للاكتفاء باقل من ٢٠٠٠ وحدة حرارية في اليوم ، اي اقل من ٣/٤ او ٢/٣ الكمية في السنة ١٩٣٨ ، وقد حصل النقص في الدرجة الاولى في المواد الدهنية والبروتينات الحيوانية ، وفي الدرجة الثانية في مركبات الهيدروكاربير والبروتينات النباتية . وفي كل مـكان ، باستثناء الدانمارك ، كانت الحصص غير متساوية ، واقل منها في المانيا . ففي بولونيا استلم سكان المدن اقل من نصف الحصص الموزعة في المانيا على الفئات المماثلة من المستهلكين . وفي السنتين ١٩٤١ و ١٩٤٢ انخفضت هذه الحصص لمعظم السكان في منطقة اثينا – البيريه الى ٦٠٠ – ٨٠٠ وحدة حرارية متسببة في حوادث وفاة كثيرة بفعل الخور .

كان لكل ذلك نتائجه الطبيعية على صحة السكان : انخفاض وزن الجسم مع تأخر في نمو الاولاد ، وخراعة ، واضطرابات معوية ، وودمات الجوع في اكثر المناطق اصابة . وارتفعت نسبة الوفيات بين الاطفال ، كما ارتفع عدد المصابين بالتدرن الرئوي : الا ان الخسائر في الارواح كانت على العموم اقل منها في الحرب العالمية الاولى بصورة محسوسة .

استخدمت اليد العاملة في البلدان المحتلة محلياً ، إما في بنـاء التحصينات (سور الاطلسي ، سور ليغوريا بين طولون ولاسبيزيا) في اطار مؤسسة « تودت » التي شغّلت زهاء ٧٠٠ ٠٠٠ عامل اجنبي ومسؤول الماني في شهر ايار من السنة ١٩٤٣ ، وإما في المصانع الحربية العاملة لمصلحة المانيـا التي توصلت في السنة ١٩٤٤ الى انتاج ٢٥ — ٣٠ ٪ من الاسلحة الالمانية وتشغيل زهاء ٣ ملايين عامل ، واستخدمت كذلك خارج الرايخ .

العمل الالزامي

وفي معاملة العمال الاجانب ، استوحت السلطة الالمانية مبدأ تفوق العرق الالماني :

« انا لا اكترث البتة لما يحدث للروسي او التشيكي ... ولا اهتم لازدهار حياة الامم او لموتها خوراً الا بنسبة حاجتنا الى استعبادها لمصلحة « ثقافتنا » والا فليس لها في نظري اي شأن . واذا مـا سقطت ١٠ ٠٠٠ امرأة روسية منهوكة من حفر خندق مضاد للدبابات ، فان ذلك لا يعني الا بنسبة انجاز حفر الخندق لمصلحة المانيا » .

هذا ما قاله هملر في اجتماع ضم قادة الـ S.S. في باريس في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٣ . لذلك فان طرائق اختيار العمال ، وظروف المعيشة ، وظروف الاستخدام قداستوحت مبدأ التفريق العنصري . ففي ادنى المراتب كان اليهود الذين انتهجت حيـالهم سياسة الابادة بصرف النظر عن الخدمة التي قد يستطيعون تأديتها . وفي المراتب التالية ، يأتي « الشرقيون » ، الروس الذين احتلوا مركزاً ادنى من مركز البولونيين والبلطيقين ، ثم عمال الدول الغربية ، وقد احظي بينهم الهنغاريون والدانماركيون والفلمنك ، ثم الفرنسيون والهولنديون ، وقد احلوا فوق العمال الايطاليين والبلغاريين والرومانيين والاسبان الذين كانوا دونهم تخصصاً واسعاً . وانطلاقـاً من الاعتبار العنصري نفسه ، كان مسكن وغذاء الاجانب دون مسكن وغذاء الالمان .

اعتمد العمل الالزامي منذ اوائل الحرب في الدول الشرقية ، ورافقه توقيف عائلات الفارين واختطاف الرجال من الشوارع والمنازل والكنائس ، بينما تأخر اعتماده في الغرب الى ان ساءت حالة اليد العاملة في السنة ١٩٤٢ . وقد لجأت السلطات الالمانية في البدء الى الاقناع : وعـد بأجور مرتفعة وسهولة في التنقـل من مركز الى مركز ، وظروف معيشة مغرية ، وفي فرنسا ، وعد بتحرير اسير مقابل ثلاثة عمـال متطوعين . ثم لجـأوا الى ضغوط غير مباشرة : إلغاء مساعدات البطالة ، سحب بطاقات الاعاشة ، اقفال المصانع بغية توسيع نطاق البطالة ، حجز الأجور . ومنذ السنة ١٩٤٢ اوجب العمل في بلجيكا وهولندا على الرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٨ سنة و٥٠ سنة وعلى البنات المتراوحة اعمـارهن بين ١٨ سنة و٢٥ سنة . ولم ينج من العمل الالزامي حتى شهر آب من السنة ١٩٤٣ سوى الدانمارك « المحمية النموذجية » . وفي هذا التاريخ اي بعد سقوط موسوليني ، ارغم العمال في ايطاليا على العمل الالزامي كما في البلدان الاخرى .

خضعت معاملة العمال لما جاء في برنامج سوكل لتعبئة العمل في ٢٠ نيسان من السنة ١٩٤٢ : « سوف يعامل كافة الرجال ويؤمن لهم غذاؤهم ومسكنهم بحيث يعطون اعلى انتـاج بأدنى الاسعار ! » . فكان العمال الاجانب يجمعون في مساكن خشبية جماعية تفتقر الى التدفئة والتجهيز

الصحي اللائق ، ويتناولون الغذاء في محلات خاصة بهم ، عاجزين عن شراء الاطعمة في السوق بسبب احتفاظ قادة المعسكرات ببطاقات اعاشتهم .

الاستثمار المالي

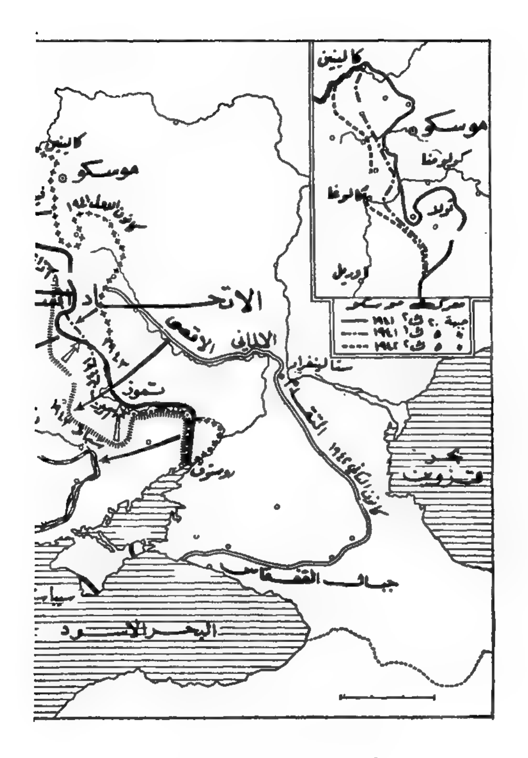
في الحقل المالي ، تحقق استثمار البلدان المحتلة باعتماد تقنيات مختلفة تحتفظ بظاهر الشرعية : غرامات مختلفة ، وإلزام ببيع الذهب والنقد النادر وبعض الاوراق المالية الاجنبية ، واصدار كميات كبرى من النقد الورقي الالماني تتداولها البلدان المحتلة ويستحيل تبديلها بالاوراق النقدية التي يصدرها مصرف الرايخ ، ومصادرة الذهب من مصارف الاصدار في البلدان المحتلة ، وفرض اتفاقات مالية مضرة بمصالح المغلوبين : اقرار سعر قطع متدن جداً بالنسبة للمارك الالماني (في فرنسا ٢٠ فرنكاً لكل مارك مقابل ١١ في السنة ١٩٣٩) ، ايجاب تحمل نفقات احتلال مرتفعة جداً تحدَّد بحيث تتيح لا تعهد الجيوش فحسب بل مشتريات اخرى كثيرة ايضاً . ففي فرنسا مثلاً ، باستثناء العتاد الحربي ووسائل النقل ، دفع الالمان ثمن كل ما استولوا عليه . وامتنوا وسائل الدفع بمجرد الاستفادة من اتفاقية وقف اطلاق النار التي حمّلت فرنسا عبء نفقات تعهد جيوش الاحتلال ؛ فاستوفوا بذلك مبالغ طائلة تفوق حاجات هذه الجيوش . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الاتفاقات المالية قد أفادت منها المانيا وحدها لانها لم تسلم المغلوبين شيئاً مقابل كل ما يقدمونه لها ، فأرغمت الحكومات من ثم على تحمل ما تنفقه هي في بلدان هذه الحكومات .

جاءت النتائج بصورة عامة وبالاً على البلدان المحتلة : فمن جهة اقتطع الالمان حصة مطردة الزيادة من الانتاج ، ومن جهة ثانية وسعوا حجم وسائل الدفع ، فخلقوا بذلك وضعاً تضخمياً . وتسبب ارتفاع النقد المتداول ، وما رافقه من نقص في السلع ، في اتساع نشاط السوق السوداء التي شجعها الالمان لانها اتاحت لهم الحصول على البضائع التي كانوا بحاجة اليها بالاضافة الى الكميات المحددة في الاتفاقيات والعقود الخاصة ؛ ولجأت مكاتب الشراء في بعض المصالح الكبرى (البحرية ، الطيران ، مؤسسة تودت ...) الى خدمات كبار التجار للحصول على كافة البضائع المتوفرة .

الحكومات التابعة
التعاون

كانت نتيجة الطابع القومي للحرب الالمانية ، التي تعذر معها البقاء على الحياد ، في العلائق بين الغالب والمغلوب ، تعزيز موقفي المقاومة والتعاون المتناقضين تعزيزاً لم يسبق له مثيل . فقد اثار النظام النازي نفسه ، والعصبية والوحشية اللتان عومل بها السلافيون ، واليهود ، واللاتين المعتبرون متخلفين عنصرياً ، والماركسيون والديموقراطيون المعتبرون اعداء خطرين ، مقاومات ضارية شجعها الانكلوساكسون والسوفيات وجهزوها من الخارج .

في كافة البلدان المحتلة ، حيث اعترفت المانيا بالحكومات او شكلتها كما يطيب لها ذلك ، جُرّت هذه الحكومات ، مسيرة أو مخيرة ، الى انتهاج سياسة تعاون اقتصادي وسياسي وحتى عسكري مطرد الوثوق . فبعد ان استغلت في البدء النقمة الشعبية على الحكام السابقين الذين



الشكل ١٧ - الحرب في الشرق ١٩٤١ - ١٩٤٥



فنلندا
النرويج
السويد
برلين
المانيا
سلوفاكيا
هنغاريا
رومانيا
يوغوسلافيا
بلغاريا
ايطاليا
بلغراد

اعتبروا مسؤولين عن الهزيمة ، لم تلبث ان ظهرت على حقيقتها : مطية للاجنبي ؛ ولذلك اشتدت المقاومة كلما طالت الحرب ، وتضاءل خط الالمان في احراز النصر ، وثقلت من جهة ثانية وطأة الجور والاستغلال على الشعوب .

اذن « تعاونت » الحكومات التابعة وبعض سكان المناطق المحتلة مع الالمان - اي ساعدت آلتهم الحربية ونظامهم الجائر . وكانت فئات « المتعاونين » كثيرة ومتنوعة . فكان هناك اولئك الذين دخلوا ، منذ قبل السنة ١٩٣٩ ، وبدافع من ميولهم الفاشستية او مطامعهم الشخصية ، في خدمة دول المحور ، وساعدوها اثناء فتح بلادهم وبعده ؛ ويتمثلون خير تمثل بـ « كويسلنغ » . والى جانب هذه الفئة يمكن افساح مكان لـ « مثل فلاسوف » ، القائد السوفياتي الذي اسر في السنة ١٩٤٢ وحاول ان يجمع الفارين واسرى الحرب حول بيان وضعه في سمولنسك اعلن فيه ان « روسيا الجديدة » المحررة من ستالين والبلشفية ، سوف « تطهر من اليهود » وتعيد الملكية الخاصة ، الخ. فمبثت افواج من المتعاونين في المعسكرات حيث كان الروس مخضمين لخطة ابادية ، وبالتفضيل بين الاوكرانيين والجيورجيين وتتر القرم ومسلمي القفقاس وآسيا الذين تمثل بعضهم في الوحدات البوليسية التي تولت العمل في صربيا وفرنسا .

وهناك اولئك الذين كانوا ينتمون الى اقليات قومية او الى قوميات تابعة فقالوا بشرعية كل تحالف يساعدهم على قطع اوصال الدول التي يخضعون لها ، وتحالفوا مع المحور على رجاء تحرير امتهم الخاصة : وهذه حال السلوفاكيين والـ « اوستاشي » الكرواتيين ، والاقليات الرومانية والبوغوسلافية والتشيكوسلوفاكية . وهناك اولئك الذين ساروا وراء حكومتهم حتى الهزيمة وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار (اليونان ، يوغوسلافيا) والذين اقتنعوا بعد ذلك بأن المحور كسب الحرب فتعاونوا مع الالماني ظناً منهم بانهم ربما استطاعوا حماية مواطنيهم بانتهاج سياسة تصالح واتفاق مع الظافر ؛ وهذه حال الجنرال « نديك » في بلغراد . ولكن هؤلاء « الترقبيين الانتهازيين » لم يلبثوا ان ارغموا على تحديد موقفهم على صعيدين هامين لم يسعهم تجنب الوقوف الى جانب العدو فيهما : مكافحة المقاومة وتقديم اليد العاملة للآلة الحربية الالمانية . وهناك اخيراً اولئك الذين استمروا في عدائهم الغزاة ، ولكنهم باتوا اكثر قلقاً وجزعاً يوماً بعد يوم امام نمو حركات المقاومة بادارة رؤساء جدد ، مجهولين ، ثوريين ، فساعدوا الغزاة حرصاً منهم على السلامة الاجتماعية . وقد خشوا في صميم فؤادهم من ان يؤدي نصر ساحق يحرزه الانكلوساكسون ولا سيما الاتحاد السوفياتي ، الى تدمير السور القائم في وجه البلشفية الذي يتمثل ، في نظرهم ، بالجيش الالماني .

لذلك يمكننا القول بصورة عامة ان التعاون على مفارقاته المختلفة ، الطوعي ، والمعلن ، والمتردد ، والخافر ، قد استند في معظمه الى العناصر المحافظة في البلدان المحتلة .

فرنسا فيشي

في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ ، انحنت فرنسا ، التي اغرقها الغزو وجلاء السكان عن منازلهم في خضم تشوش حقيقي ، امـــام الحكومة التي ألفها المارشال بيتان ؛ فأقدم المجلسان التمثيليان، دون صعوبة ، وبدافع ادراكهما عدم شعبية النظام البرلماني ، وخوفهما من عنف الدعاوة المعادية للجمهورية التي حملتهما وحـدهما مسؤولية الكارثة ، وتأثير بيار لافال ، على اقرار مبـدأ اعادة النظر في القوانين الدستورية ، واعطيا المارشال بيتان – بـ ٥٦٩ صوتاً مقابل ٨٠ معارضاً – صلاحيات استثنائية لاعـــداد دستور جديد .

« الثورة القومية »

فكان ما ينتظر فرنسا ، تحت سلطة بيتان، نظاماً جديداً ، دكتاتورية رئاسية تعيد الى الذاكرة دكتاتورية الامير الرئيس في السنة ١٨٥٢ . وعاد معه الى الحكم « الاعيان » الذين سيطر اجـــدادهم على الجمعية الوطنية المنتخبة في السنة ١٨٧١ ، والذين اقصتهم « الطبقات الاجتماعية الجديدة » – البورجوازية الصغرى والطبقـــة العمالية – طيـــلة الجمهورية الثالثة . فكان ان الملاكين المقاربين ، والضباط المحترفين ، وكبار الموظفين ، والاكليروس ، والاشراف الريفيين ، وكل الذين تولوا ادارة المقاومـة الاكليريكية الرجعية في عهد الجمهورية الثالثة وحاولوا اسقاطها بمناسبة ازمات « الحركة البولونجية » وپاناما وقضية دريفوس ، اتحدوا مع ممثلي المصالح المالية والصناعية المعادين لتشريع الجبهة الشعبيـــة الاجتماعي ، بغية الاستيلاء على الحكومة والادارات ؛ وقد ساعدهم مساعدة قوية كبار الموظفين واعضاء « الهيئات الكبرى » الذين اناحوا وحدهم للنظام الجديد حـــكم البلاد . وقد اغتبطوا بتخلصهم من رقابة البرلمانيين الذين احتقروا عدم كفاءتهم وعجزهم ، ورقابـــة نقابات العمال والموظفين ، فاداروا البلاد ادارة مطلقة بالروح الابوية التي اشتهرت بها « الثورة القومية » .

ثم حدثت عملية تطهير شديدة تناولت موظفي الادارات البلدية والموظفين المشتبه بتعلقهم بالمبادىء الجمهورية : اليهود ، البناؤون الاحرار ، الاشتراكيون ، المدافعون عن المدرسة العلمانية التي ألقيت عليها مسؤولية اضعاف الروح المدنية والوطنية . وارتجلت ادارة جديـدة اسندت اعمالها الى عناصر مختلفة غير منسجمة ، بل الى جمهور من «الصخابين والهواشين » ، كما يصفها رئيس غرفة المارشال ، « هـ. دي مولين دي لابارتيت » .

كان قوام النظام الجديد السياسي والاجتماعي الذي حـلم به هؤلاء الموظفون ، ولا سيما بطانة المارشال حيث سيطر رجال اقصى اليمين ، تطبيق مبادىء اليمين التقليدية : محاربة « العقائـد الباطلة » التي ظهرت في السنة ١٧٨٩ ، اقصاء الآراء الديموقراطية ، محاربة الفردية والنظام الحر والماركسية ، الصراع الطبقي (« انما الشعب تسلسل عائلات ومهن ومسؤوليات ادارية وعائلات روحية ») ، واحياء مجتمع تسلسلي مبني على مبادىء سلطة الرئيس (« يجب ان تكون الدولة استبدادية وتسلسلية ») ، وتنظيم مهني تعاوني ، واحترام القيم العائلية التي لا يستطيع المحافظة عليها سوى مجتمع بطريركي وقروي ومجتمـع صناعيين يدويين . فحل شعار « العمل ، العائلة ،

الوطن » محل الشعار الجمهوري « حرية ، مساواة ، اخوة » . وكما حدث بعيد ثورة السنة ١٨٤٨ وفي أيام « النظام الأدبي » ، استند الحكم الى الدين لمحاربة فوضى الافكار والتعاليم الخطرة . وقدمت له الكنيسة مساندة فعالة بصوت الكردينال « جرلييه » : « بيتان هو فرنسا وفرنسا هي بيتان » ، واعلن الراعي بوغنر ، رئيس الكنيسة البروتستانتية من جهته ان ليس هناك سوى واجب واحد : « السير وراء المارشال » .

وقد نفذ هذا البرنامج : زوال اسم « الجمهورية » ، اعطاء سلطة شخصية (« نحن ، فيليب بيتان ... ») للمارشال الذي ادعى لنفسه بالسلطة التشريعية حتى تشكيل المجلسين الجديدين . إلغاء كافة الانتخابات في القرى التي يجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة ، وحل اتحادات العمل . تنظيم الحرف على اساس تعاوني على يد لجان تنظيم الصناعة (التي يديرها كبار الصناعيين) ، والاتحاد العمالي وميثاق العمل . وابطال التشريع المتعلق بالجمعيات الدينية ، وتقديم المساعدات المالية لمؤسسات التعليم الدينية . والغاء دور المعلمين الابتدائية ، ومحاولة ادخال التعليم الديني في برامج المدرسة الابتدائية (« لقد ولى عهد المدرسة بدون الله ») . والعمل بالتشريع المعادي للسامية المستوحى من قوانين نورمبرغ : فأقصي اليهود عن الوظائف العامة وعن بعض الحرف ، وانشئت مفوضية عامة للشؤون اليهودية وابطل قانون كريميو . وحُلت كافة الاحزاب السياسية وطورد الحزب الشيوعي (كان هناك ٣٠٠٠٠ شيوعي في السجون في شهر ايار من السنة ١٩٤١) .

تطور النظام

اتفق رجال الثورة القومية على محاربة النظام البرلماني ومقاومة المبادىء الديموقراطية والاشتراكية . وقد اقتنعوا كلهم بأن نصر المانيا اكيد وقريب وان مقاومتها امر مستحيل . ولكنهم شكلوا فئات ذات مصالح ومطامع متناقضة . ففي فيشي تفوق ممثلو اليمين القديم الوطني والمحافظ والكاثوليكي ، تلامذة « شارل موراس » ، واعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الذين لم يكونوا ضد الانكليز فحسب بل ضد الالمان ايضاً ، واستندوا الى « جوقة المحاربين » . ووقف في وجههم بعض العناصر المنحدرة من اليسار ، من امثال محبي السلم القدماء والاشتراكيين الجدد كـ « مرسيل ديا » الذي سيؤسس « التجمع القومي الشعبي » ، والنقابيين المحبي السلم كـ « جورج ديمولين » ، وبعض الشيوعيين القدماء كـ « جاك دوريو » الذي طرد من الحزب في السنة ١٩٣٤ ثم اسس الحزب الشعبي الفرنسي في السنة ١٩٣٦ ، وضموا جهودهم الى جهود بعض الفئات اليمينية ، كـ « الكاغولاد » واللجان السرية للعمل الثوري ، للمطالبة بتعاون وثيق مع المانيا . واسسوا جوقة معادية للبلشفية (لن تضم يوماً اكثر من ٣٠٠٠ متطوع) للمحاربة الى جانب الالمان في الاتحاد السوفياتي . وقامت في حقلي المصارف والصناعة الثقيلة عناصر المانية الميول ذات نفوذ قوي قالت بالتعاون الاقتصادي الفعلي : « بارنو » ، من مصرف « وورمس » الذي سيمسي مندوباً عاماً للعلائق الاقتصادية الفرنسية الالمانية ، و « لوهيدو » ، صهر « رينو » ، الذي سيمسي مندوبا عاماً للتجهيز الوطني،

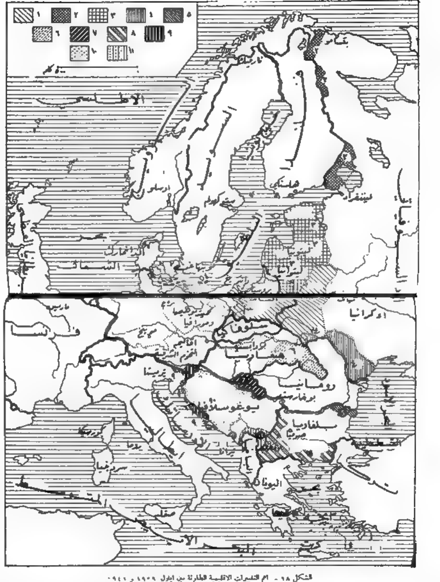
و « بيشو » مدير الجمعيات الصناعية التعدينية ، الذي سيمسي وزيراً للداخلية ، الخ . فحدث في جوار المارشال بين هذه النزعات صراع من اجل النفوذ والاستيلاء على السلطة من احداثه الخطيرة إبعاد لافال في ١٣ كانون الاول ١٩٤٠ ثم عودته الى الحكم في نيسان ١٩٤٢ .

هو لافال من مثل في الحقيقة سياسة التعاون الوثيق التي كانت في نظره الوسيلة الوحيدة للتخلص من نتائج الهزيمة او أقله لتخفيف وطأتها . وكانت باكورة هذه السياسة ، التي نمت اكثر فاكثر كلما تزايدت المتطلبات الالمانية ، اجتماع هتلر بالمارشال في « مونتوار » . « وان بين فيشي ١٩٤٠ الوطنية والمحافظة وفيشي ١٩٤٤ المتعاونة والفاشستية تسلسلاً صارماً ... وتضامنا سلبيا ضد النظام المبطل » (هوفمان) .

فان استمرار الحرب في روسيا وهزائم المحور في افريقيا قد جعلت نصر المانيا النهائي امراً مشكوكاً فيه جداً . وباتت المقاومة اشد نشاطاً ، والقمع اكثر وحشية بادارة « بيشو » ، وزير الداخلية ، مع محاكمه الخاصة ومجلس « غانتاء العرفي » ومحاكم الدولة في ليون وباريس . واشتد القمع حين اصبح « دارنان » امينا عاماً للمحافظة على الامن في كانون الثاني ١٩٤٤ ، فقدم للالمان مؤازرة الميليشيا والمحاكم العرفية الخاضعة للرقابة البوليسية . ومن جهة ثانية عزز نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية واحتلال كافة اراضيها موقف التعاونيين الفرنسيين : كان ذلك نهاية فيشي الثورة القومية التي خسرت الامبراطورية ، فاقدم اسطولها على اغراق نفسه ، وتضاءل نفوذها في البلاد ، فلم يبق للالمان اية مصلحة في الابقاء على حكومة مستقلة وهمية . واكتفوا بالابقاء على شبكة الموظفين والادارات التي يستغلون بواسطتها البلاد . ومنذ اواخر السنة ١٩٤٣ سيطر « التعاونيون » الباريسيون نهائياً على فيشي ، فدخل دارنان وهنريو الوزارة التي ضمت « كاتالا » و « دي برينون » و « آبيل بونار » و « بيشلون » و « ماريون » ، الخ . واصبح « ديا » اخيراً وزيراً للعمل . فانتُهجت سياسة تعاون كامل ، ولكن البلاد كانت في حالة حرب اهلية غير معلنة ، والاوساط المحافظة التقليدية – ولا سيا البورجوازية الكاثوليكية التي استمالها نفوذ المارشال – اصبحت ترقبية على غرار الدهاة والمتحذرين . فكان ذلك ، قبل النزول في نورمنديا والتقدم الحليف ، نكبة نزلت بالتعاونيين .

الدول الحتلة الاخرى

ان الدول الصغرى في اوروبا الشمالية الشرقية ، التي احتُلت دون اعلان حرب في اعقاب غزو صاعق ، قد لاقت ، مع بعض المفارقات ، المصير الذي لاقته فرنسا . فان التصريحات الاولى الرسمية حول ابقاء واحترام المؤسسات التقليدية والوعود باحترام نظامها السياسي والاقليمي ، والتأكيد بأن الاحتلال لا يستهدف سوى حمايتها من غزو الفرنسيين والبريطانيين القريب الوقوع ، لم تلبث ان تلتها تدابير يقصد منها اما ضمها فوراً الى الرايخ العظمى ، واما تجزئتها بالذات ، وتستهدف في كل مكان استثمار مواردها استثماراً منظماً . وبالرغم من ان الحكومات اللاجئة الى بريطانيا العظمى كانت لاشعبية في بعض هذه البلدان (حكومة بييرلو ، الحكومة النروجية) ، ومن ان الرأي العام قد اتصف ببعض



الشكل ٩٥ ـ اهم التغيرات الاقليمية الطارئة بين ايلول ١٩٣٩ و ١٩٤١

١ ـ انقسام بولونيا (معاهدة موسكو ، ٢٨ ايلول ١٩٣٩) ، ٢ ـ اقاليم فنلندية تخلت عنها في معاهدة موسكو (١٢ اذار ١٩٤٠) ، ٣ ـ الدول البلطية المضمومة الى الاتحاد السوفياتي (حزيران ١٩٤٠) ، ٤ ـ التخلي عن بسارابيا وبيكوفين الشمالية للاتحاد السوفياتي (٢٨ حزيران ١٩٤٠) ، ٥ ـ بلغاريا تضم [illegible] من الدوبروجا (تموز ١٩٤٠) ، ٦ ـ هنغاريا تضم اليها ثلثي ترانسلفانيا (٢٩ آب ١٩٤٠) ، ٧ ـ هنغاريا تضم اليها « الـ بنات » ، ٨ ـ بلغاريا تحصل على مقدونيا الصربية واليونانية وجبهة بحرية وبقعة على بحر ايجه ، ٩ ـ قسمة سلوفينيا بين المانيا وايطاليا التي تحصل بالاضافة على جزء من ساحل دلماتيا (١٩٤١) ، ١٠ ـ مملكة كرواتيا التي استحدثت من اصل دوق « سبوليت » (١٩٤١) ، ١١ ـ اقاليم حصلت عليها المانيا (١٩٤١) .

الاضطراب ، فان الموقف كان اكثر جلاء منه في فرنسا حيث استمر مع حكومة فيشي وهم الحكومة المستقلة . ولم تلبث المقاومة السلبية ، ثم الناشطة ، ان تنظمت دون ان تتبرأ منها الحكومة الشرعية . وفي كل مكان لم تفلح الفئات التعاونية والحكومات الصورية في استمالة سوى جزء لا شأن له من السكان .

حلت النقابات والاحزاب السياسية باستثناء الحزب النازي المحلي : ففي بلجيكا اقصى الالمان « دغريل » الذي اسس الجوقة الفالونية وحارب في روسيا ، ومحضوا ثقتهم حزب « اصدقاء الرايخ » . كما محضوها « موسير » رئيس الحزب الوطني الاشتراكي في هولندا ، وكويسلنغ رئيس الحزب الوطني في النرويج، الذي شكل الحكومة في السنة ١٩٤٢ ، الخ . وهكذا عين « التعاونيون » في كل مكان في المراكز الادارية الهامة .

الا ان الدانمارك شذت عن القاعدة واستفادت من بعض المراعاة لأن حكومتها الشرعية لم تغادر البلاد ولأن المانيا ارادت ان تجعل منها « محمية نموذجية » . فقد سبق للملك ان اصدر اوامره بعدم مقاومة الغزو واعترف بواقع الاحتلال ، وان اعترض عليه . ورغبة منه في الحيلولة دون قيام حكم عسكري او استيلاء النازيين الدانماركيين برئاسة « كلوزن» على السلطة، لم يتراجع امام بعض التنازلات : اتفاق مالي مضر بمصالح الدانمارك ، سحب الحاميات الدانماركية من « جتلند » ، انضمام الى ميثاق مكافحة الشيوعية ، الخ .. ولكن الدستور الدانماركي لم يبطل ابطالا صريحاً ، فنجا اليهود من الابادة والجور واستمرت الادارات المركزية والمحلية في عملها .

٢ – المقاومات

« المقاومة » بينما لم يكن « التعاونيون » في كافة البلدان المحتلة سوى طائفة قليلة العدد ، تنظمت مقاومة الغازي – السلبية او الناشطة – واتخذت اشكالاً مختلفة بحسب الاوقات والازمنة واستهوت اعداداً كبرى من السكان تزايدت يوماً بعد يوم كلما اتضح لهؤلاء هدف الصراع على حقيقته .

على غرار التعاون ، تميزت المقاومة بمفارقات كثيرة ، وببعض الصفات المشتركة ايضاً : نقمة شديدة على الغازي كانت فورية عند البولونيين والصرب والتشيكيين واليونان والسكندينافيين ، وفي اوروبا الغربية حيث كانت وطأة الجور ثقيلة بصورة خاصة ، واكثر تأخراً عند السلوفاكيين والكرواتيين الذين بدا لهم النصر الالماني وكأنه سوف يحقق استقلالهم، واقل حرارة عند الرومانيين والهنغاريين . ومن جهة ثانية اتسمت المقاومة بسرعة في المناطق الحرجية والجبلية حيث سهل احتماء المتمردين ، وحيث لم يكن بوسع الالماني مطاردتهم بسبب افتقاره الى الجيوش اللازمة . فكانت يوغوسلافيا والبانيا واليونان وجبال الألب والاحراج البولونية ، من هذا القبيل ، اكثر موافقة لمقاومة ناشطة من تشيكوسلوفاكيا حيث

كانت السهول مكتظة بالسكان وحيث اهل الجبل بأكثرية المانية . واتضح بسرعة اخيراً ان حركات المقاومة لم تحارب الالمان فحسب ، بل حاربت من اجل بلوغ أهداف خاصة ، من اجل تنظيم اجتماعي وسياسي هو نقيض النظام الذي كان قائماً قبل الغزو .

لا ريب في انه يصعب تحديد النزعات السياسية التي سيّرت الداخلين في المقاومة . وإنما يبدو جلياً — من مطالعة الصحف الصادرة في الخفاء — ان الأكثرية الساحقة ابتغت تبديل النظام الاقتصادي والاجتماعي تبديلاً جذرياً . فان كافة البرامج التي وضعتها وحدات المقاومة المختلفة في الغرب قد وعدت بادخال اصلاحات ديموقراطية على النظام السياسي ، وبخاصة على النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ولا سيما بتأميم الصناعات الرئيسية . أما في اوروبا الوسطى والشرقية ، فقد طالب المقاومون باصلاح زراعي جذري ومصادرة املاك كبار الملاكين قبل كل شيء . وحين غزا الألمان الاتحاد السوفياتي اصبح الوضع اكثر تعقيداً : فقد برز الخلاف بين معلقي الآمال بتحريرهم على الانكلوساكسون وبين متوقعيه من الاتحاد السوفياتي . فبصورة عامة كانت العناصر المحافظة اشدّ ميلاً للانكلو ساكسون ، وكان كافة المتطلعين الى الاتحاد السوفياتي تواقين الى اصلاح النظام ، ولكن المطالبين بمثل هذه الاصلاحات لم يتجهوا كلهم نحو الاتحاد السوفياتي ، كما ان انكليزيي الميول لم يواجهوا ، بمجرد ميولهم ، احياء النظام القديم . وفي بولونيا بقي العديد من انصار الاصلاحات اوفياء لعداءهم التقليــدي للروس ، بينما مالت اكثرية المقاومين في يوغوسلافيا واليونان ، مهما كانت نزعاتهم السياسية والاجتماعية ، الى الشعب السلافي العظيم .

الا ان تعاظم نفوذ الشيوعيين في حركات المقاومة ، وتعاظم نشاطهم من ثم ضــد احتمال احياء النظام القديم ، قد اسهما في حمل بعض اشياع التنظيم السابق وبعض المخلصين لحكومات المنفى على الالتفاف حول الالمان لانهم اعتبروا الشيوعيين اخيراً اعداء ادهى خطراً من الالمان (اليونان ، يوغوسلافيا ، بولونيا) . وانما اعرضت الطبقات الحاكمة عن المقاومة في البـلدان التي كان فيها التأثير الشيوعي كبيراً . ويرد الخلاف الى سبب آخر هو ان انتقام العدو قد استهدف الفلاحين الميسورين او الأثرياء بصورة خاصة . ولم ينظر هؤلاء من ثم بعـين راضية الى نشاط المقاومين الشيوعيين . فتعاون البعض عليهم وحملوا السلاح الى جانب القوات المحتلة لمنع اعمال التخريب . وقد انفجرت نزاعات مسلحة منذ السنة ١٩٤١ في يوغوسلافيا ، ومنذ السنة ١٩٤٣ في اليونان وبولونيا ، بين الوطنيين والشيوعيين . وفي اوكرانيا ايضاً ، انفجرت هـذه النزاعات بين الالمان ، والوطنيين الاوكرانيين المعادين للسوفيات ، والانصار الشيوعيين الاوكرانيين الذين كانوا في حربهم على اتصال بالجيش الاحمر . وكلما اقترب النصر الحليف انتهى الصراع من اجل الاستيلاء على السلطة بعد وقف اطلاق النار الى التقدم على الصراع ضد الالمان: وقد شوهد ذلك في اليونان حيث حاربت قوات « زرفاس » القوات الشيوعيــة ، وفي يوغوسلافيا مع حركة ميخالوفيتش ، وفي اوكرانيا مع القوات الاوكرانية المعادية للسوفيات ، وفي ألبانيــا حيث

جرّت الـ « باتي كومينتار » الى دعم المجهود الحربي الالماني المائل الى الزوال .

حكومات المنفى

ساعدت المقاومات الداخلية وشجعتها وادارتها ونسقتها من الخارج اجهزة لجأت الى لندن وكان بعضها حكومات شرعية افلتت من الغازي.
نظمت كافة هذه الحكومات في محطة الاذاعة البريطانية برامج اذاعية شجعت الشعوب المخضعة ، وبثت الاخبار وعلقت عليها ، ووجهت الى المقاومين التعليمات و« الرسائل الشخصية» وجمعت معلومات عسكرية او سياسية مفيدة للقيادات والحكومات الحليفة ، وجندت جيوشاً اشتركت في العمليات العسكرية ، وألقت من الجو اسلحة ، وضباطاً ، ومغاوير لتولي اعمال التخريب في البلدان المحتلة . ومن جهة ثانية غالباً ما كانت علائقها بالمقاومة الداخلية غير وثيقة ، وغالباً ما انقسمت هي على نفسها بسبب المنافسات والدسائس ، واختلاف نزعاتها المحافظة والثورية ، فانقطع الاتصال بينها وبين السكان الذين دفعت بهم آلامهم الى الحلول الجذرية . ووقفت موقفاً حذراً من الحركات الطوعية التي لم تكن تحت اشرافها . فالكل يعلم اليوم ان « جان كافاييس » الذي ذهب الى لندن في شهر شباط من السنة ١٩٤٣ قد عاد منها متقزز النفس من « ذهنية المهاجر » و« روح المعبد » اللتين لمسها في الأشخاص القلائل الدائرين في فلك الجنرال « ديغول » . وقد نجم عن كل ذلك سوء تفاهم ، ونزاع ، حاد احياناً ، كما حدث في يوغوسلافيا واليونان ، وحتى بين الجيوش ، كما يتضح ذلك من تمرد الأسطول والجيش اليونانيين في مصر .

وبرزت كذلك مقاومة خارجية ايطالية قبل السنة ١٩٤٣ ، نهض بها «الفاروت» المهاجرون منذ السنة ١٩٢٤ الى جنيف ونيويورك ولا سيما باريس ، الذين توحدت قواتهم خلال الحرب الاسبانية . وفي السنة ١٩٤١ تأسست في تولوز « لجنة تجمع ضد الفاشستية » من ممثلي الحزب الشيوعي ، وبخاصة « نيني » و «ساراغات» و« سيلفيو ترنتين » و« نيتّي » وفي نيويورك اذاع الكونت « سفورزا » بيان النقاط الثماني « من اجل ايطاليا بعد الفاشستية » ، وكذلك عملت الجمعية المازينية في نيويورك ولجنة « ايطاليا الحرة » بنشاط الى جانب الحلفاء من اجل اعداد التحرير .

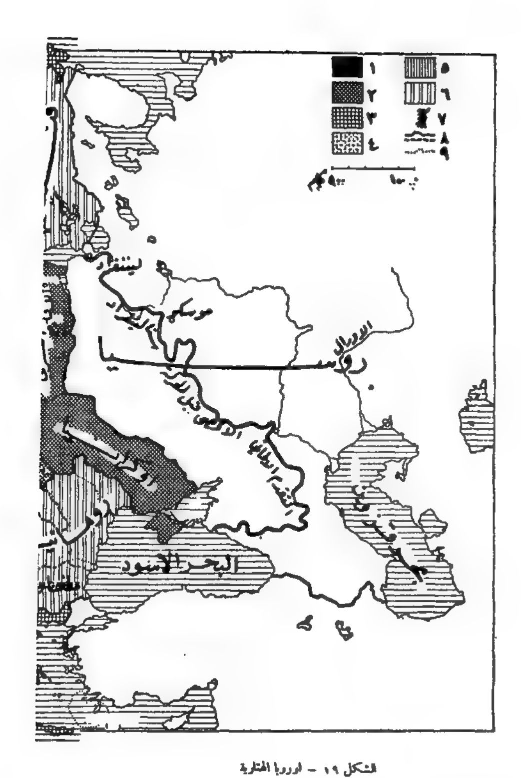
رأى المقاومون عددهم يتزايد كلما ثقلت وطأة الاحتلال واصبح النصر الالماني مريباً . فكم من متعاونين خاضعين للألمان او متحمسين لهم اصبحوا ترقبيين في السنة ١٩٤١ ثم اصبحوا مقاومين بعد السنة ١٩٤٣ . لقد تجمع المقاومون الأولون كما هو طبيعي من بين الأحزاب اليسارية التي كان الألمان والحلفاء على السواء يحاولون القضاء عليها : الشيوعيين ، الاشتراكيين ، الاحرار. ثم انضم اليهم ممثلون عن البورجوازية اليمينية اوفياء للقيم التي دافعت عنها ، في ما مضى ، القومية والحقد على «المانيا الخالدة» . وتزايد عددهم بعد انزال الجيوش الحليفة في افريقيا الشمالية واحتلال المنطقة الجنوبية .

على نقيض فرنسا حيث حاربت الحكومة المقاومة ، اتسمت الحركات في الدول الاخرى المحتلة ، وغالباً ما حظيت بتشجيع وهدي السلطات الاجتماعية . فكاثرت من ثم في كل مكان اعمال التخريب والاعتداءات على الألمان والمتعاونين. وقد تجلت من جهة ثانية بطرائق مختلفة . ففي بلجيكا رفضت الكنيسة قبول تقدم مرتدي البزات السياسية لتناول القربان المقدس والسماح برفع الأعلام السياسية في بيوت العبادة . واعترضت على ترحيل العمال الى المانيا وعلى الزام القصّر بالعمل ايام الآحاد . وقاطع الطلاب الاساتذة المتعاونين الذين يعينون في الجامعات . واعلنوا الاضراب استنكاراً لقانون العمل الالزامي ، طيلة سنة كاملة ، قبل تسجيل اسمائهم في الجامعات . وأعلنت محكمة التمييز الاضراب كذلك اعتراضاً على توقيف بعض قضاة محكمة الاستئناف . وبين شباط وايار ١٩٤٣ ، أعلنت اضرابات كبرى في لياج (٦٠٠٠٠ مضرب)، و « شارلروا » ، و«لالوفيير» و«مون» ، و«فرنييه» ، ضد ترحيل العمال بالجملة الى المانيا .

لم تكن المقاومة أقل تصلباً وعناداً في اللوكسمبورغ . ففي احصاء تشرين الأول ١٩٤١ ، وبالرغم من منع الادعاء بجنسية لوكسمبورغية « مزعومة » وبلغة « لتزبورجيش » لم يكن لها من وجود في يوم من الأيام ، تعصب ٩٦ ٪ من سكان المدن و٩٩ ٪ من سكان الارياف للجنسية اللوكسمبورغية وللغة الـ (لتزبورجيش) ، مما تسبب في ترحيل عدة ألوف من السكان وابطال الاحصاء . وفي شهر آب أعلن اضراب عام كان اول اضراب أعلن في بلد محتل . وفي السنة ١٩٤٣ تنظم الحزب الوطني اللوكسمبورغي الذي قام باعمال تخريبية كثيرة . وفر من الجيش اكثر من ٥٠٠٠ شاب لوكسمبورغي ورُحّلت بين ١١٠٠ و١٢٠٠ عائلة الى بولونيا ، وفي الأشهر الأخيرة شكل ألوف المقاومين عصابات مسلحة في احراج الآردين .

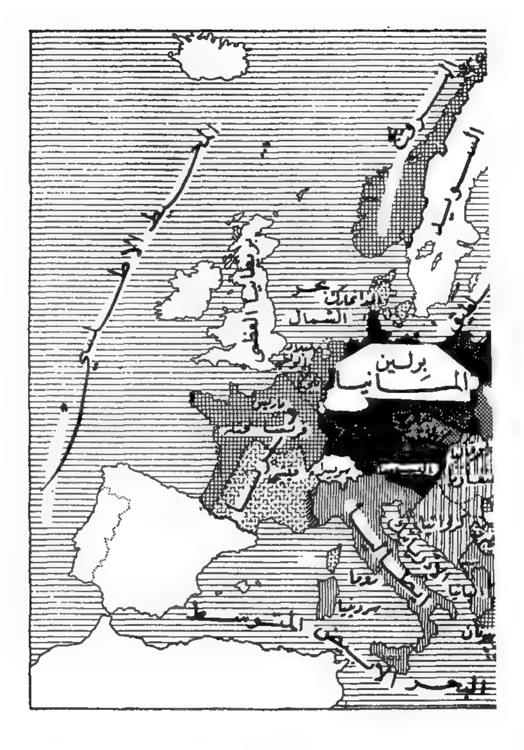
في هولندا اصطبغت المقاومة بلون سياسي اقل بروزاً . ففي شهر شباط من السنة ١٩٤١ ، اعلنت اضرابات لمدة ثلاثة ايام في امستردام ثم شملت المدن الاخرى . وادان الاكليروس الكاثوليكي والبروتستانتي ، من على منابر الكنائس ، اضطهاد اليهود وترحيل العمال الى المانيا . وفي شهري نيسان وايار ١٩٤٣ اعلنت اضرابات جديدة حين تقرر حجز كافة قدامى صفوف الضباط الهولنديين في معسكرات اعتقال المانية . وفي ايلول اعلن مستخدمو السكك الحديدية وعمالها اضراباً عاماً .

في الدانمارك تنظمت المقاومة ، بعد تشتت طويل ، بفضل « مجلس الحرية » الذي تألف في شهر آب من السنة ١٩٤٣ من ممثلين عن كافة الاحزاب الناشطة ؛ وقد ركز كافة الجهود على الصناعات الحيوية التي تخدم المصالح الالمانية وعلى وسائل النقل ؛ ففي ٢٤ حزيران ١٩٤٤ مثلاً قام ٧٠ وطنياً في مرفأ كوبنهاغن الحر ، بتخريب مصنع للمدافع الرشاشة والمدافع المضادة للدبابات والبنادق ذات الاطلاق المتواتر تخريباً كاملاً ، وكان الوحيد من نوعه في الدانمارك .



الشكل ١٩ – اوروبا الهتلرية

١ ـ المانيا ، ٢ ـ اقاليم تابعة « محميات » ، ٣ ـ اقاليم محتلة تحت ادارة المانية ،
٧ـ اقاليم فرنسية احتلتها ايطاليا (حتى تشرين الثاني ١٩٤٢) ، ٨ ـ حدود اوروبا في عهد السيطرة الهتلرية ،



٤ ـ اقاليم محتلة مستقلة ادارياً ، ٥ ـ ايطاليا واقاليم تحت ادارة ايطالية ، ٦ ـ دول تابعة للمحور ،
٩ـ حدود معاهدات ١٩١٩ ـ ١٩٢٠

وفي النرويج كانت اعمال المقاومة الاولى من مآثر رئيس المحكمة العليا ، « بال برغ » ، اعلى قضاة الدولة ، واسقف اوسلو ، حبر الكنيسة اللوثرية ، « برغراف » ، اللذين اسسا « جبهة الوطن » السرية . فانتشرت « الجبهة » في كافة انحاء البلاد واصدرت زهاء ٣٠٠ صحيفة غير شرعية ونظمت ادارة مهاجرة الى السويد او انكلترا استفاد منها ٥٠٠٠٠ شخص . وفي شباط ١٩٤٢ استقال اساقفة النرويج السبعة ومعظم الرعاة. وعرقلت المصالح الادارية اعمال قيد الشبان للعمل في المصانع الالمانية ؛ ففي كانون الاول ١٩٤٣ ، اوقف ١٥٠٠ طالب من طلاب جامعة اوسلو – المقفلة – و ٦٥ استاذا بسبب اعتراضهم على فرض الاختبارات السياسية من اجل تسجيل اسمائهم في الجامعات .

في اوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية

ان نظام القوة والجور الذي اخضع له السكان ليفسر نشاط وعنف حركة المقاومة التي تمت في كافة انحاء الارض البولونية . فان تقليد المقاومة القديم الذي يرقى الى عهد الاقتسامات ، والمهارة في التنظيم السري التي انتقلت من جيل الى جيل ، قد اتاحا ، منذ خريف السنة ١٩٣٩، بناء جهاز سري ضخم كان بمثابة حكومة حقيقية على اتصال وثيق بحكومة المنفى ، بفضل الاحزاب السياسية الاربعة الرئيسية : الحزب القروي ، الاشتراكيين ، الوطنيين الديموقراطيين، الديموقراطيين المسيحيين . واعيد تأليف جيش بري (ضم ٣٨٠٠٠٠ رجل في السنة ١٩٤٤). وزاولت السلطة الادارية « مندوبية حكومية » ضمت عملاء لكل منطقة ، وادارات بمثابة وزارات ، و « تمثيلاً سياسياً » سرياً ضم ممثلين عن الاحزاب الاربعة . ومهما بدا ذلك غريباً فقد استمر ، بعد اقفال مؤسسات التعليم الثانوي والعالي ، في توزيع العلم في الخفاء بحسب التقليد البولوني وفي اجراء الامتحانات . وطبعت صحف سرية ووزعت ، واستمر العمل في بعض مصانع الاسلحة والذخائر . وارتدى الصراع ضد العدو طابع ارهاب ووحشية لا يعرفان للرحمة معنى .

تجزأت يوغوسلافيا بعد حرب لم تدم سوى ايام معدودة ؛ فبينا حظيت كرواتيا بعطف الايطاليين والالمان ، وتقاسمت الدول المجاورة اشلاء الدولة القديمة ، اخضع ما تبقى منها اي صربيا ، لنظام جاء ثقيل الوطأة . ولكن القسم الاكبر من البلاد قروي وجبلي ، وعرف البقاء هنا ايضاً تقليد مقاومة قديم جداً ضد تعسف الاجنبي . فقد نجحت بعض وحدات الجيش المهزوم ، بقيادة الكولونيل ميخالوفيتش ، في الالتجاء الى الجبال . وكان لدى الشيوعيين اليوغوسلافيين من جهتهم ، بقيادة تيتو الكرواتي منظمة قوية وواسعة الانتشار . ولكن الخلاف لم يلبث ان ذر قرنه بين الفريقين : فقال فريق ميخالوفيتش بالتقليد المركزي الصربي ، الارثوذكسي والملكي ، بينا قال فريق تيتو بنظام اتحادي وديموقراطي يحقق اصلاحات عميقة. فاستمال الشيوعيون بنشاطهم وحيويتهم كل من رغب في محاربة الالمان والاوستاشي ، بينا خشي فريق ميخالوفيتش (تشتنيك) من انتقام الالمان الوحشي وتعاون مع الكرواتيين والانصار

الشيوعيين مع حكومة الانقاذ الوطني الخاضعة للالمان التي اسسها الجنرال « ندبك » في بلغراد ومع الايطاليين المعسكرين في الجبل الاسود .

بفضل سرعة حركتهم ومهارتهم في المناورة نجح الانصار في الافلات من الهجمات المختلفة التي شنت عليهم ، لا بل جمعوا في « بيهاك » ، في تشرين الثاني ١٩٤٢ ، (جمعية تحرير يوغوسلافيا الوطنية المعادية للفاشستية) – افنوج – التي تبنت مبدأ اتحاد يوغوسلافي . وفي ١٩٤٣ اشتركت قوات ميخالوفيتش جهاراً في عمليات الهجوم الالماني الرابع على الانصار ، « العملية البيضاء » ، فاوقف الحلفاء عنها حينذاك كل مساعدة مادية وحصروا مساعدتهم كلها في تيتو . وعند الاستسلام الايطالي ، كان هذا الاخير قد نجح في الاستيلاء على « دالماتيا » باستثناء « سبليت » وعلى مخزونات هامة من الاسلحة الايطالية فتوطدت سلطته على اسس متينة ؛ وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير الوطني ان مسألة الملكية سيسويها الشعب بعد تحرير البلاد .

وكانت اليونان المحتلة كذلك مسرح منازعات غامضة بين عدة قوات مختلفة ومتنافسة ومنقسمة على نفسها : الحكومة اليونانية في المنفى مع انصارها ، المقاومة الداخلية غير الشيوعية (أدس) وأكنّا ، واخيراً الحزب الشيوعي اليوناني والمنظمات التي يشرف عليها

المقاومة الايطالية

في ايطاليا ، زال نفوذ الحكم الفاشستي زوالاً كلياً بفضل عجزه عن اعداد الحرب وتسييرها ، وبفعل فساده ودسائس تكتلاته المختلفة . وفي الحقل الاقتصادي ارتدى الوضع طابع البلبلة . ففي شهر آذار ١٩٤٣ حددت حصة الفرد من الخبز بـ ٢٠٠ الى ١٥٠ غراماً (نصف الحصة الالمانية) . ثم ان نقص الخامات والفحم الحجري والبترول قد خفضت انتاج الصناعة الى ٤٠ او ٦٠٪ من امكاناتها الاولى ، فأقفلت عدة مشاريع ابوابها او ضمت الى المشاريع الالمانية الكبرى . فاحرز مناوئو الفاشستية تقدماً ملموساً : ارتفع عدد الشيوعيين والاشتراكيين في جنوى وميلانو وتورينو ، وانضمت الاوساط الجامعية الى مناوئي الفاشستية ، وبات شطر كبير من البورجوازية انكليزي الميول ، فصدرت صحف سرية في كل الجهات . وفي ربيع السنة ١٩٤٣ ، انفجرت اضرابات في تورينو تطالب بـ « الخبز والسلم والحرية » ، وفي مؤسسة كابروني في ميلانو ، وفي مصانع بيرللي وفيات – ميرافيوري . ومنذ السنة ١٩٤٢ عقد تحالف بين الاحزاب السرية : الشيوعيين ، والاشتراكيين ، والديموقراطيين المسيحيين ، وحزب الوسط اليساري الصغير الذي سيدعى الديموقراطيين العمال ، واليسار المازيني الذي سيؤلف (حزب العمل) . وحدد التحالف هدفاً له قلب موسوليني وعقد الصلح . وكان البلاط والعائلة المالكة على اتصال بهم وعلى علم بما يدبر . ومن جهة ثانية فكر عدد من كبار المسؤولين الفاشستيين المستائين ، كـ « شيانو » (وبوتاي) و (غراندي) بفاشستية تدين بالحرية بدون موسوليني . وفي ٢٥ تموز ١٩٤٣ قرر المجلس الفاشستي الاعلى بالتصويت المطالبة باعادة كافة الصلاحيات الدستورية الى التاج . فاوقف موسوليني وحل محله

المارشال « بادوليو » الذي دخل في مفاوضات سرية لوقف اطلاق النار . الا ان موسوليني ، الذي حرره هتلر ، قد اسس حكماً وطنياً فاشتياً أمسى في كانون الاول (الجمهورية الاجتماعية الايطالية) التي لم تكن اكثر استقلالاً من الدول التابعة الاخرى .

تميزت المقاومة الايطالية بفعالية خاصة على الرغم من انها ناضلت في ظروف صعبة بسبب تصرفات بادوليو الخرقاء ومناورات الحلفاء الخادعة وعدم ادراكهم الذي جعل الالمان يستفيدون من فترة الـ ٤٥ يوماً الثمينة التي انقضت بين سقوط موسوليني ووقف اطلاق النار لاحتلال روما وتثبيت اقدامهم في كافة انحاء البلاد . ولكن المقاومة عبأت الامة في حركة وطنية عامة ، في موجة عارمة من الحماس للعدالة والحرية مثلتها بـ (ثورة ثانية) اشتركت فيها هذه المرة الطبقة العماليـــة وشطر من القرويين ، على نقيض الثورة الاولى التي قامت على اكتاف سكان المدن البورجوازيين .

لم ترتد هذه المقاومة الطابع نفسه في كل مكـــان : فقد كانت اقل نشاطاً في ايطاليـــا الجنوبية وايطاليا الوسطى حيث ادارتها الاحزاب الديموقراطية المعتدلة في لجنة التحرر الوطني التي يشرف عليها الحلفاء الانكلوساكـون والحكومة الملكية منهـا في شمالي الابنين حيث تشددت احزاب اليسار – حزب العمل والشيوعيون بنوع خاص – في تصميمهـــا على تحقيق « ديموقراطية تدريجية » وتجديد البلاد تجديداً كاملاً . وكان لجيوش الانصار فيها ، على العموم، لون سياسي وصريح جداً ، اقله عند القادة الذين لم يفرضوا قط اعلان الاخلاص للملكية . ففي اودية حبال الالب ، وفي ليغوريا ومنطقة البندقية الجولية ، تمكنت بعض جماعات المقاومين المسلحين من تأليف وحدات محاربة حقيقية . وقد الفت لجـان تحرير وطني اقليمية ومحلية ، ولجان مصانع ، واحياء ، واخيراً لجنة التحرير الوطني العليـا التي ضمت ممثلين عن الاحزاب الخمسة الرئيسية . فجمعت كل هذه اللجان الاموال والمؤن للانصار وشجعت الصحف السرية ونظمت اعمال التخريب ، والاضرابات (في ميلانو في كـانون الاول ١٩٤٣ واذار ١٩٤٤ ، وفي تورينو في حزيران) وحتى الاضرابات الثورية في جنوى وميلانو في شهر نيسان ١٩٤٥ . وهكذا كانت كافة المدن الهامة في ايطاليـــا الشمالية في قبضة الوطنيين قبل وصول الجيوش الحليفة .

المقاومة الالمانية

في المانيا، افضت قوة تنظيم الحزب النازي وقوانينه، والفظاظة التي لجأ اليها في تشتيت كل من يقف حجر عثرة في سبيله قبـــل استيلائه على السلطة وفي قمع كل معارضة ، والنجاحات الباهرة التي احرزتها سياسته الخارجية ، الى ملاشاة كل بادرة معارضة صريحـة . اجـل مازال للشيوعيين الموجودين في السجون او في معسكرات الاعتقال او في المنفى ، بعض الخلايا المنتشرة في البلاد ولكن نشاطهم كان مشلولاً شللاً تاماً . وآل الديموقراطيون والاجتماعيون الديموقراطيون الى العجز نفسه . وأزيل كذلك المعارضون معارضة مبدئية . وقد جاز للعناصر المحافظة وحدها ، على نطاق محدود جداً ،

مخالفة نظام الحكم بعض المخالفة : القـــادة والديلوماسيون الذين اقضّت مضجعهم جسارة المشاريع الهتلرية فاقصوا عن مراكزهم ، والاشراف الريفيون الذين ابتعدوا عن اسياد المانيـا الجدد ، متناظين من فـادهم ومن دناءة الحكم وبهيميته ، والمسيحيون وعظـام الاسياد الملكيون والاحرار ، والكنائس التي لم تهددها مبادىء فلاسفة النازية فحسب ، بل سيطرتهم على الشبيبة والتهجمات الصريحة وغير الصريحة على اعضائها والجمعيات المنتمية اليها . ولكن المقاومـة لم ترتد سوى طابع فردي : اعتراضات الراعي « نيمولر » الذي دافع عن « الكنيسة المعترفة » ، أو اسقف « مونستر » ، الكونت « غـالن » . ومنذ السنة ١٩٤١ ، اعترض بعض الاساقفـة – حاذين حذو اسقف فريبورغ – في رسائلهم الراعوية عـلى مصادرة الاديرة (التي حوّلت الى مستشفيات) واقفال المدارس وإلغاء صحف الاسقفيات ومخالفة الاتفاقية المعقودة مع الفاتيكان وتعقيم المرضى الزمنين والمتوهين وقتلهم . ثم حدثت بعض المبـــادرات كتوزيع مناشير « الوردة البيضاء » على طلاب مونيخ بواسطة كريستوف بروبست و هانس و صوفي شول في السنـــة ١٩٤٣ ، ولكنهـــا مبادرات افراد او جماعـات صغرى اعجز من ان تقوم بعمل فعال .

من هذه الاوساط خرجت ، منذ السنة ١٩٣٩ ، المقاومة الالمانية المحـــدودة التي بلغتنا اخبارها : فقد حاكت المؤامرات واتصلت بالمصالح السرية الحليفة . وكلما طالت الحرب – التي لم يرض عنها الشعب قط – وثقلت اعباؤها وتزايدت الغارات الجوية الانكلوساكسونية وبدت الهزيمة النهائية اكيدة ، ابتعدت جماهير السكان عن الحكم . ولكن هـذه الجماهير كانت اعجز من ان تبدي اي نشاط بسبب ضغط السلطات ، ولا وجود للمنظمات التي كان باستطاعتها استثمار استياءها . فليس سوى الجيش المتمتع بالقوة ما قد يستطيع القيام بعمل ما . وقد كان عدد كبير من القادة معادين للنازية :رئيس الاركان السابق(بك)، والمارشال(فون وتزلبن)،و(اولبرخت)، و(هالدر) ، و(فون ترشكوف) و(اوستر) . وكانوا على اتصال بامير البحر (كاناري) الذي كان يسهّل نشاطاتهم ويبررها ، بالاتفاق مع (فون كلوجه) و(رومل) ومعظم كبـار القادة الآخرين . واشترك في المؤامرة بعض كبار الموظفين المدنيين السابقين والحـاليين : (غوردلر) الذي كان حاكم مدينة ليبزيغ ثم مفوض مراقبة الاسعار ، ووزير الماليـة البروسي (بوبيتز) ، و(جيزفيوس) احـد موظفي الـ (ابوهر) ، والجنرال (س. س. نيبي) رئيس الشرطـــة الجنائية ، والكونت (وولف فون هلدورف) ، مدير شرطة برلين ، وبعض الدبلومـاسيين من امثال (اولريخ فون هاسـل) ، و(فون وايزاكر) و(ورنر فون دير شولنبورغ) الذي كان قد تزوج من ابنة الاميرال فون تربيتز ، و(اريك كوردت) ، الخ . فقد كان كل هؤلاء محافظين ملكيين يمثلون المانيا ما قبل السنة ١٩١٤ ، على غرار اعضاء (جمعية كريزو) التي يعود الفضل في تأسيسها الى (هلموت فون مولتكه) ، حفيد شقيق مارشال السنـــة ١٨٧٠ ، و(بيتر يورك فون وارتنبورغ) ، ورئيس الكنيسة اللوثرية (اوجين جرستنماير)، الخ. ، الذين شكلوا النواة

الاساسية للمقاومة ، واتصلوا ببعض الزعماء الاشتراكيين الديموقراطيين («برندورف وتيودور هوباخ) وربما بالحزب الشيوعي السري ايضاً . فتوصلوا في صيف السنة ١٩٤٤ الى الاتفاق على برنامج مشترك وعلى الوزارة التي سوف تتولى السلطة بعد اقصاء هتلر . الا ان الحاجة كانت ماسة الى حمل القادة — المقتنعين منذ زمن بعيد بضرر الفوهرر — على فرض وقف العمليات ، وازالة هتلر وغورنغ والمقربين اليهما . فاصطدم المتآمرون بتردد ضمائرهم ، وبيمين اخلاصهم لهتلر ومخاوفهم ، واحترافهم الطاعة ، وقد قيل ان اخفاقهم دليل على استقامة المحافظين الالمان الشخصية وعجزهم السياسي . وكان من الواجب ، في الحقيقة ، ان تحدث موجة عصيان عميق الجذور تشمل جنود الجبهة والطبقات الشعبية ، ولكنها لم تحدث . واخفقت كذلك محاولة الكولونيل (فون ستوفنبرغ) قتل هتلر في ٢٠ تموز . ولكنها ادّت الى عمليات قمع ضارية تناولت كافة المشتبه بهم دون تمييز (اوقف ٧٠٠٠ اعدم منهم ٥٠٠٠ او عذّبوا حتى الموت) .

لعل المتآمرين كانوا على اتصال بالحركة المعادية للنازية (المانيا الحرة) التي تكونت في الاتحاد السوفياتي في اعقاب معركة ستالينغراد وتمثلت بلجنتين: اللجنة الوطنية المؤلفة من قدامى اللاجئين السياسيين ، ولجنة الضباط من اسرى الحرب . اما اللجنة الاولى التي كان نائب رئيسها الكونت (فون ايفسيدلن) ، ابن حفيد بسمارك ، فقد أسسها شيوعيون يدخل في عدادهم الكاتب (اريك واينرت) ، والعامل في صناعة استخراج المعادن (ولهلم بيك) . واما اللجنة العسكرية فقد رأسها الجنرال (فون سيدليتز — كارسباخ) واشترك في عضويتها ٢٤ قائداً انضم اليهم ، بعد اخفاق محاولة العشرين من شهر تموز ، الجنرال « فون ارنيم » والمارشال « فون باولوس » . وقد انحصر نشاط اللجنتين في معسكرات اعتقال اسرى الحرب ، والجندين الالمان الذين امكن الاتصال بهم بواسطة الاذاعة ، والصحف ، والمناشير التي كانت تلقى فوق الخطوط داعية اياهم الى ايقاف القتال .

القمع الالماني

جاء القمع وحشياً ومتعدد الاشكال ، وقد تولته قوات الرايخ البوليسية المختلفة : غستابو ، ابوّهر ، S.D. ، امن عام ، استخبارات ، بالاتفاق مع قوات الشرطة في الحكومات التابعة ، مستخدمة كافة وسائل الضغط الممكنة : وبصورة خاصة مصادرة اجهزة الراديو اللاقطة ، منع التجول ، توقيف الرهائن ونفيهما ، تعذيب ، اعدام ، وتقتيل .

لم تلبث الوسائل الشرعية ان اهملت لان المحاكم العادية قد برهنت عن عجزها عن معاقبة المسؤولين عن اعمال التخريب الموجهة ضد الجيش ، ولأن هتلر — الذي استشهد بمثل هوفر وشلاجتر .. قد انف من استخدامها خوفاً من ان يظهر الحاكمون بمظهر الشهداء . فلجأت السلطات بسرعة الى توقيف الرهائن . ومنذ السنة ١٩٤١ قرر الجنرال (فون ستولبناغل) اعتبار كافة الأسرى المحتجزين لدى السلطات الفرنسية كرهائن . ثم شمل مبدأ المسؤولية الجماعية عائلات المشتبه بهم وطبق للمرة الأولى حين حدوث بجزرة (ليديس) في شهر حزيران من السنة ١٩٤٢ . وفي

هولندا اوقف ٤٦٠ شخصاً ممن لعبوا دوراً هاماً في الحياة العامة واعتبروا مسؤولين ، تحت طائلة الاعدام ، عن « دسائس اللاجئين الى لندن » . وفي بولونيا اصدر الحاكم العام فرانك أمره بقتل ١٠٠ عضو من اعضاء المقاومة رمياً بالرصاص مقابل كل الماني يعتدى عليه ويقتل . وأصدر كيتل في ايلول ١٩٤١ امراً باعتبار كل عمل مقاومة صادراً عن الشيوعيين وباعدام ٥٠ – ١٠٠ شيوعي مقابل كل جندي الماني قتيل ؛ واخيراً صدرت الاوامر في كانون الاول بابعاد كل متهم لا يحكم عليه بالموت الى المانيا ، حيث لن يعرف شيء بعد ذلك عن مصيره . وفي تموز ١٩٤٤ ، بعد نزول الحلفاء في نورمنديا ، صدر قانون اشدّ قساوة يقضي بقتل « الارهابيين» والمخربين في مكان اعتدائهم بالذات .

في كافة الاقاليم المحتلة ، نقلت حالة الطوارىء السلطة القضائية الى محاكم خاصة (مجالس عرفية) برئاسة ضباط من الـ S. S. تصدر احكاماً سريعة ، غير قابلة للاستئناف ، دون استماع الى محامي دفاع ، وتقضي احكامها اما باعدام المتهم واما بتسليمه الى الغستابو . واعتمدت احياناً تدابير لـ « مكافحة الارهاب » و « مكافحة التخريب » ، اي جرائم قتل انتقامية يكون ضحاياها المقاومون او المشتبه بهم ويكون ابطالها افراد الـ S. S. او النازيون المحليون .

واخضع الوف الوطنيين من ابطال اعمال المقاومة أو من المشتبه بهم فقط بسبب آرائهم السابقة ، او من الرهائن الابرياء الموقوفين في احدى عمليات الخطف السريعة ، لعذابات برعت الشرطة النازية في تنويعها . وقد اعتمد « التعذيب الاعدادي » منذ زمن طويل ضد مقاومي النظام ، الا انه اصبح مرعي الاجراء رسمياً بموجب مذكرة اصدرها هملر في ١٢ حزيران ١٩٤٢ ونصت على استخدام « الدرجة الثالثة » : حرمان من الغذاء والنوم ، تمارين مضنية ، جلد ، عقوبة المغطس، تعذيب كهربائي ، الخ . ، لانتزاع اعترافات بعض فئات المساجين « كالشيوعيين والماركسيين و « شهود يهوه » والمخربين والارهابيين ، واعضاء حركات المقاومة ، والعملاء الاجانب المنزلين من الجو والمناصر المعادية للمجتمع ، والفارين البولونيين والسوفيات من الجندية » . فقتل عشرات الوف التعساء شنقاً او رمياً بالرصاص او ضربت اعناقهم بالفأس أو ماتوا اثناء التحقيق ؛ وجرت اعدامات بالجملة كما حدث في « فوس ارديانين » (حيث قتل ٣٥٠ رهينة ايطالية رمياً بالرصاص) ، وشنت هجمات انتقامية افنت سكان مدينة او سكان قرية باجمعهم ، بمن فيهم الاولاد والنساء ، كالهجمات على « ليديس» وكراكيافاتس » (٧٠٠٠ قتيل)، و « اورادور – سور – غلان » ، وآسك ، ومرزابوتو ، الخ . وقد رُحّل المنفيون في ظروف فظيعة مستهجنة ، مكدّسين في قاطرات نقل البهائم ، عاجزين عن الحركة ، محرومين طيلة سبعة ايام متعاقبة احياناً من الغذاء والماء ، فكانت الوفيات بينهم مرتفعة جداً :

« كنا ٢٥٢١ عند مغادرتنا « كومبيانيه » فمات منا ٩٨٤ في الطريق ، ولم يعد منا من الاسر سوى ١٨١ فقط » .

هذا ما كتبه احد منفيي قافلة الثاني من تموز ١٩٤٤ . ولكن نسبة الناجين هنا أعلى من المعدل العام .

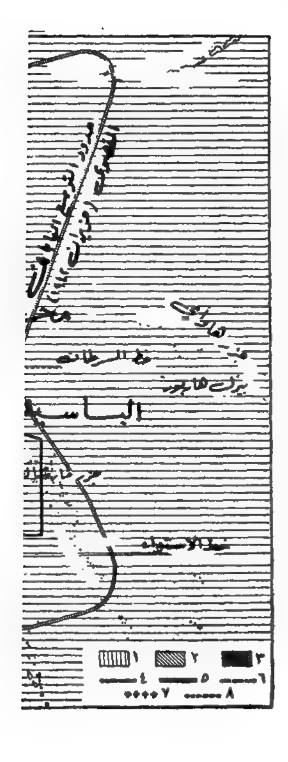
٣ – النظام الياباني الجديد

النظام الياباني الجديد

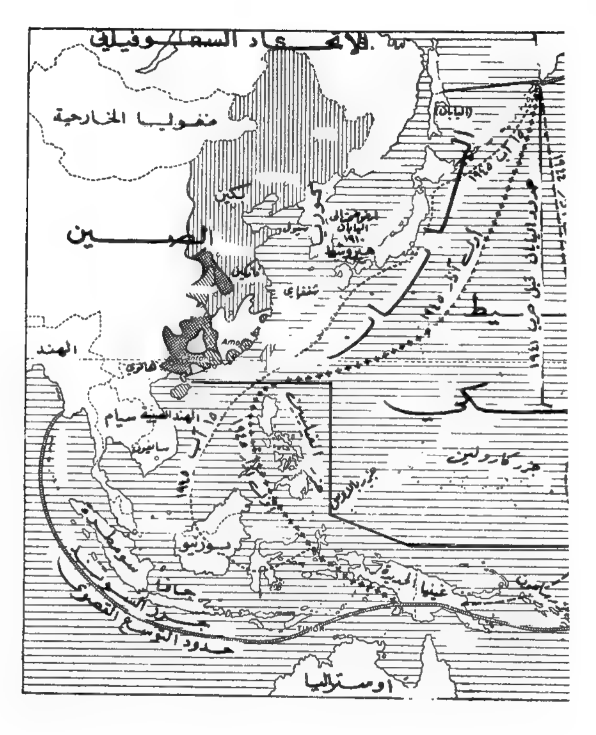
ان التوسع الياباني ، الذي ابتدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر وازدادت سرعته بعيد الحرب العالمية الاولى ، قد استوحى – على غرار التوسع الالماني – الايمان بتفوق العرق ، وبعض الشواغل الاقتصادية والاجتماعية ؛ واستهدف بسط السيطرة اليابانية على القسم الشرقي من القارة الآسيوية بكليته وعلى ارخبيلات « البحور الجنوبية » .

آسيا الشرقية الكبرى

شجعت النجاحات الالمانية في اوروبا الحزب العسكري الياباني ، ففرض في النهاية سياسته التوسعية على الاسطول والامبراطور . ومنذ شهر تموز ١٩٤٠ تحدد ما يجب ان تكونه « منطقة الازدهار المشترك في آسيا الشرقية الكبرى » : تطرد اليابان من الشرق الاقصى الدول الاستعمارية : انكلترا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، هولندا ، وتزيل تأثيرات الفلسفة المادية الغربية ، وتتطور الشعوب المحررة على الصعيدين السياسي والاقتصادي بهداها . ويقام حينذاك (نظام جديد) تدخله الصين والهند الصينية وتايلندا ومالزيا والهند النيرلندية ، وبحكم الطبيعة ، المناطق الخاضعة للنفوذ الياباني كالـ (منشوكو) . فأتاحت الغارة على الاسطول الاميركي في (بيرل هاربور) ، في ٨ كانون الأول ١٩٤١ ، وتدمير طيران الفيليبين ، تحقيق



اراض صينية احتلتها اليابان :
حدود الامبراطورية اليابانية :
اذار ١٩٤٤ ، ٧ ـ في اول آذار



الشكل ٢٠ ـ الحرب في الشرق الاقصى

ـ في اول ايلول ١٩٣٩ ، ٢ ـ في تموز ١٩٤٣ ، ٣ ـ في شباط ١٩٤٥
ـ في السنة ١٩٣٩ ، ٥ ـ حين توسعها الاقصى ، ٦ ـ في اول
١٩٤ ، ٨ ـ في ١٥ آب ١٩٤٥ .

فتوحات عظيمة خلال اسابيع قليلة : الفيليبين ، بورنيو البريطانية ، ماليزيا ، هونغ – كونغ ، وايك ، غوام ، انسولندا . وكانت الهند الصينية قد سقطت في ايديهم ، فانضمت تايلندا الى اليابان وارسلت جيوشاً تشترك في غزو بورما الذي عزل الصين عزلاً تاماً . وكانت خسائر الحلفاء فادحة : بالاضافة الى البوارج الحربية المدمرة او المعطلة ، و ٢٠٠٠٠٠ طن من السفن التجارية ، و ٣٠٠٠٠٠ اسير أو قتيل ، وإضرار لا تسد ثلمته بنفوذ البيض ، وفقدان امبراطورية آهلة بـ ٤٥٠ مليون نسمة وغنية بالخامات الهامة جداً ، وانفجار حماس فريد من نوعه بين الشعوب المستعمرة . وكان من شأن سرعة وسهولة هذه الفتوحات ان شجعت القيادة اليابانية على محاولة توسيع محيط دائرة دفاعها حتى ميدواي وجزر سليمان ، وحتى كاليدونيا الجديدة ، وجزر ساموا وجزر فيدجي اذا امكن ذلك ، وفي الشمال حتى الجزر الاليوسية ، بغية ملاشاة شأن آلاسكا من جهة ، وشأن اوستراليا وزيلندا الجديدة من جهة اخرى . وعلى الرغم من فشل هذه المحاولات فشلاً جزئياً ومن ايقاف التقدم الياباني في صيف السنة ١٩٤٢ ، فقد امتدت آسيا الشرقية الكبرى من منشوريا الى غينيا الجديدة والفت منطقة شاسعة الأطراف يستطيع النظام الجديد ان يقوم فيها (الشكل ٢٠) .

حكومات الشعوب المخضعة

تجلت رسالة اليابان ، قبل أي شيء آخر ، كرسالة ثقافية تستهدف المحافظة على التأثيرات التقليدية الاجتماعية والدينية واقصاء التأثيرات الاجنبية . ففي كل مكان سعت اليابان جاهدة الى تقوية المثل المتسلطة على المجتمع الآسيوي : سلطة رئيس العائلة ، معنى تضامن الدم الواحد ، عقيدة مسؤولية الجماعة ، تبعية الامرأة . وفي الصين ومنشوكو حاولت احياء الكونفوشيوسية ، وفي سيام وبورما شجعت البوذية وتعزيز الروابط بالطوائف البوذية اليابانية . وفي ماليزيا واندونسيا جاهرت بالاحترام نفسه للاسلام ، وفي الفيليبين للكاثوليكية ، التي هي دين سلطة ، وان كانت غربية ؛ وحافظت على علائق صداقة بالفاتيكان ، اذ ان الدعاوة المضادة للغرب استهدفت التأثيرات الاميركية اكثر من ارث روما واسبانيا . وعن اليابان يجب ان تقتبس الشعوب المحتلة مثلها الادبية والروحية ، ويجب ان تكون لغتها اللغة الثانية للجميع ، وان تكون الاعياد الوطنية اليابانية (عيد مولد الامبراطور ، وعيد تأسيس الامبراطورية) أعياداً وطنية في كل مكان ، وان تسلط الاضواء على تجانس العرق بين اليابانيين والفيليبينيين والماليزيين والسياميين .

ان التنظيم السياسي لآسيا الشرقية الكبرى كان في الواقع بسيطاً جداً : تتولى اليابان القيادة ، وعلى الدول التابعة المرتبطة بها ارتباطاً سياسياً وثيقاً ان تسهم في تكوين دائرة الازدهار المشترك . وسوف تقسم الاقاليم المحتلة الى ثلاث فئات : الاقاليم التي سوف تضم الى اليابان بسبب اهميتها الستراتيجية بغية المحافظة على تفوق اليابان البحري والعسكري : هونغ – كونغ ، سنغافورة ، بورنيو ، غينيا الجديدة ، تيمور ؛ الدول التي تحكمها اليابان حكماً مباشراً وقد تمنح استقلالاً محدوداً : الدول الماليزية ، الاتحاد الاندونيسي ؛ وأخيراً البلدان

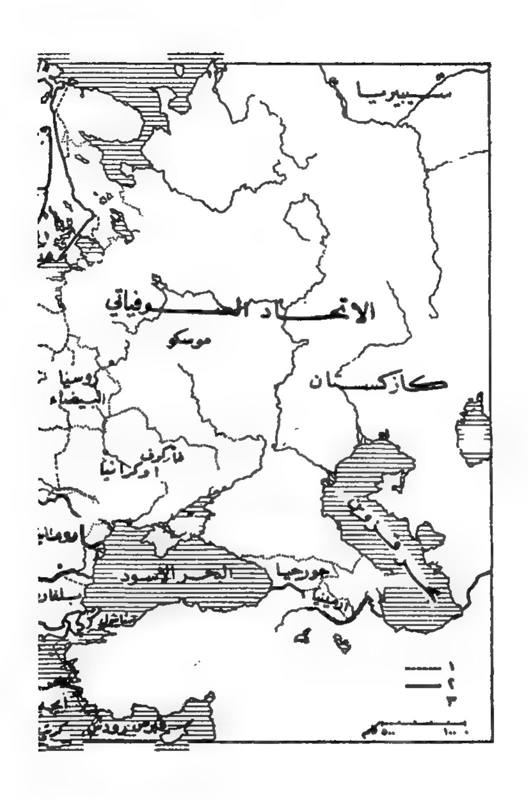
الحليفة : منشوكو ، الفيليبين ، الصين ، الهند الصينية ، سيام ، بورما ، التي سوف تستقبل حاميات عسكرية يابانية في النقاط الستراتيجية وتوقع معاهدات تحالف عسكري .

في الحقل الاقتصادي، خطّأت اليابان الاقتصاد الاستعماري المبني على نظام المغارس ورفض انشاء الصناعات ، ووعدت بالازدهار المشترك والاستقلال الاقتصادي : ان كل قطاع من قطاعات دائرة الازدهار المشترك سوف ينتج مايتناسب وامكاناته ويحصل من القطاعات الاخرى على ما يفتقر اليه . وكان الهدف في الحقيقة تنظيم البلدان المحتلة بحيث تحصل منها على الخامات التي تحتاج اليها وتبيع مصنوعاتها منها . ويبدو ان هناك خطة اقتصادية طويلة الاجل قد وجهت : تكون اليابان ومنشوكو ، وكوريا، والصين الشمالية الى حد ما ، مركز انتاج الفولاذ والحديد والمواد الكيميائية والآلات على اختلاف أنواعها؛ وتوفر آسيا الجنوبية الشرقية الخامات، وتصنع الانسجة والمطاط : وتنشأ فيها صناعات خفيفة لاستخراج المعادن وتنقيتها ومعالجتها . ولكن حاجات اليابان يجب ان تتقدم حاجات الدول الاخرى ، ويجب ان ينحصر التنظيم الاقتصادي في اليابانيين ، اذ ان مؤسساتها التجارية وشركاتها الملاحية تشرف على معظم النشاطات المالية والتجارية في كافة بلدان كتلة الـ « ين » ، والتخطيط الاقتصادي منوط بالوزارة اليابانية لآسيا الشرقية الكبرى .

المقاومة

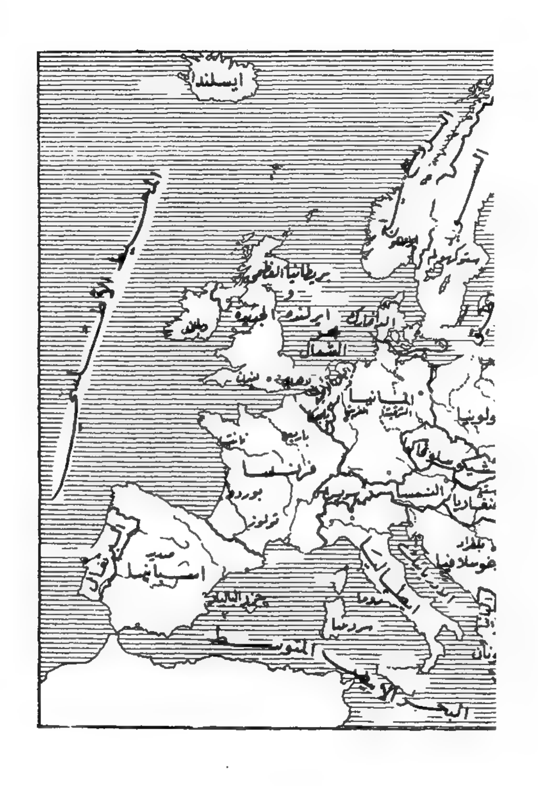
طيلة استمرار العمليات الحربية ، خضع الاقتصاد في الواقع لحاجات القوات المسلحة المحاربة واملاه تطور العمليات المعاكس . ففي كل مكان تكررت الوقائع نفسها : منذ السنة ١٩٤٣ ، شلت الحركة التجارية بسبب الخسائر الفادحة في الاسطول الياباني بفعل الغارات الجوية وهجمات الغواصات؛ وكانت نتيجة تزايد حاجات قوات الاحتلال الى الغذاء واليد العاملة ، والتضخم المالي الذي اقتحمه اليابانيون ، والنقص العام في المصنوعات التي كانت تستورد من اوروبا او اميركا ، وندرة المواد الغذائية في المدن والبلدان التي تعودت الحصول عليها من الخارج ، ضيقاً وحرماناً وتشويشاً عاماً في الاقتصاد ، وبالتالي استياء بين السكان .

في كل مكان اصطدم النظام الجديد الياباني — على غرار نظام الالمان ، وللأسباب نفسها — بالصعوبات عينها وانتهى الى فشل يكاد يكون تاماً . فقد استقبله السكان — باستثناء الصينيين — بعطف ، ولكنه ما لبث ان صدمهم واثار استياءهم : عواقب الحرب ، والاحتلال، والصعوبات الاقتصادية والحرمانات ، وخصوصاً عواقب الفظاظة والعجرفة اللتين عاملهم بهما الجنود والضباط المدليون الذين غالباً ما انزلت بهم عقوبات جسدية فاعتقدوا بجواز كل شيء لهم حيال السكان المدنيين . يضاف الى ذلك ان تأجيل تنفيذ الوعود بالاستقلال خيب آمال الوطنيين الذين رفضوا ابداً تمثيل مصالحهم القومية بمصالح اليابان والقبول بأن يصبحوا مجرد اعوان توابع . والحقيقة هي ان معظم الذين سلمهم اليابانيون زمام الحكم، كـ « سوكارنو » ، و «هاتا» ، و « لوريل » ، و « باماو » ... لم يكونوا تعاونيين على طريقة كويسلنغ : آمنوا بالوعود المقطوعة



شكل ٢١ ـ ١

١ ـ حدود ١٩٢٠ ، ٢ ـ ١٠



في السنة ١٩٦٥

الخارطة ٣ - عواصم الدول .

بالاستقلال، ولكنهم ما ان استثبتوا عدم خلوص النية حتى استعدوا للاستفادة من هزيمة الغزاة. ففي اندونيسيا وسيام وبورما والهند الصينية استخدم الوطنيون اليابانيين ضد الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين، ثم انقلبوا عليهم.

الهند الصينية

في الهند الصينية، اتصف الموقف بالتناقض؛ فان اليابان التي نشطت دعاوتها ضد السياسة التوسعية والاستعمارية الغربية قد تركت الفرنسيين امر حكم البلاد بسبب افتقارها الى جهاز فني كاف تحله محلهم. فقد كان بقدور الفرنسيين وحدهم المحافظة على النظام وتنمية الانتاج في هذه البلاد التي كانت ضرورية لمواصلاتهم مع الجنوب والهند والتي كانت توفر لهم منتجات ثمينة. وفي شهر آب ١٩٤٠، اعترفت حكومة فيشي بتفوق اليابان سياسياً واقتصادياً في الشرق الاقصى ومنحتها امتيازات اقتصادية في الهند الصينية، وقواعد جوية وبحرية مقابل وعد الحكومة اليابانية باحترام السيادة الفرنسية. ولكن تطلبات الحكومة اليابانية لم تقف عند حد: وضع اليد على منتجات المناجم، ربط القرش باليَن، المساواة بين المشاريع الفرنسية واليابانية، الخ، وقد اخذت في الوقت نفسه تمهد السبيل لاقصاء الفرنسيين بتشجيع العناصر البلدية المعادية للشيوعية كشيعة الـ «كارودداي». يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وجود الجيوش اليابانية، وغطرسة الظافرين - العسكريين والمدنيين المتوافدين على السواء - الذين استطابوا اذلال البيض والظهور بمظهر انصار الاستقلال الانامي، قد اضعفا نفوذ الفرنسيين اضعافاً خطيراً. وفي ٩ اذار ١٩٤٥، قلب اليابانيون الادارة الفرنسية واعتقلوا الفرنسيين الذين استطاعوا ايقافهم وانشأوا «اتحاد تونكين الوطني»؛ فاعلن امبراطور انام، «باو - داي»، وملك كمبوديا من بعده، ابطال معاهدة الحماية الموقعة في السنة ١٨٨٤، واستقلال البلاد استقلالاً تاماً، ووعدا بالتعاون مع اليابان، في حين ان المقاومين الـ «فيات منه» رفضوا الانحناء امام اليابانيين وعززوا الصراع ضدهم؛ وبعد استسلام اليابانيين اعلنوا استقلال فيتنام.

اذن انتهت خطة احتلال الشرق الاقصى التي وضعها العسكريون اليابانيون الى الفشل، وغمر النصر الحليف فكرة آسيا الشرقية الكبرى؛ الا ان نجاح الحركات القومية التي ساعدتها اليابان مساعدة كبرى، ولا سيما بمثلها وباثارة نقمتها على سياستها التوسعية، قد قوّض الامبراطوريات الاوروبية الاستعمارية. ومن هذا القبيل يمكن القول ان اليابان لم تخض غمار الحرب عبثاً.

الخلاصة

تسببت الحرب العالمية الثانية بخراب ودمار دونهما ما تسببت به الحرب الاولى ، اذ انها على نقيض الاولى كانت شاملة بعدد القوات المتجابهة في آن واحد ، وباتساع وشمول ميادين العمليات الحربية ، وبتعبئة كافة طاقات وموارد الدول المشاركة فيها ايضاً . لقد كانت الحرب العالمية الاولى حرباً بين الدول الاوروبية من حيث ان نصيب اليابان فيها لم يكن بذي شأن وتدخل الولايات المتحدة فيها جاء متأخراً ومحدوداً . اما في الحرب الثانية فقد تدخلت هاتان الدولتان تدخلاً كلياً وتدخل معها القسم الاكبر من العالم الآسيوي ، في الوقت الذي كانت فيه اوروبا مسرحاً العمليات الكبرى .

لم يكن تدمير الآلة الصناعية ، التي ما كان العدو ليستطيع بدونها مواصلة القتـــال ، دون تدمير الجيوش اهمية . لذلك أمعن المتحاربون في مهاجمة القطاع المدني حيث تتجمع هذه الطاقة الصناعية . فقد عانت كافة الدول المحاربة – باستثناء الولايات المتحدة – من الغارات الجوية الكثيفة ، ولا سيا بريطانيا العظمى واليابان . اما الاتحاد السوفياتي والمانيا حيث قاتل ملايين الرجال ، فقد حمل منها القصف الجوي والقصف البري ومعارك الشوارع وخطة « الارض المحرقة » والتدمير المنظم اثناء الانسحاب ، مسرحاً لدمار شامل رهيب .

ولكن بينا قامت في السنة ١٩١٨ ،الى جانب الدول الظافرة ، الولايات المتحدة، وانكلترا، وفرنسا ، دول هامة اخرى، وحتى من المرتبة الاولى - يدخل في عدادها المانيا وروسيا بالرغم من افول نجمها الى حين – ، ففي السنة ١٩٤٥ ، سيطرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بطاقتها العسكرية والاقتصادية ، وتلتهما انكلترا من مسافة بعيدة . اما اوروبا البرية، الخربة والمقطعة الاوصال ، فليست بعد اليوم مؤلفة الا من دول ثانوية آلت الى وضع دوني . وفي آسيا لم تعد اليابان المغلوبة على امرها سوى ارخبيل صغير مكتظ بالسكان ، تحتـله الجيوش الاميركية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة الولايات المتحدة . وفي كافة انحاء منطقة « الازدهار المشترك » التي سيطرت عليها خلال سنوات قليلة ، حرك انهيار الامبراطوريات الانتفاضات القومية البلدية تحريكاً حاسماً ، وانبأت الحركة التي انتشرت في العالم الاسلامي بهجوم شامل على الامبراطوريات الاستعمارية .

الكتاب الثاني

العالم الحرّ الجديد

« في معظم المواسم راقبت الدوائر الاميركية ردود فعل الاقتصاد وتقدم التسلح قبل توزيع القروض ومراقبة استخدامها . فجعلت المساعدة الاقتصادية من الدول الاوروبية شريكات ممدة بالمال ، وجعلت منها المساعدة العسكرية حليفات منصورة. وكانت الولايات المتحدة ، في الواقع ، حامية اوروبا الضعيفة » .

« غي دي كارموا »

« ان خير حقل للحرية هو السلم ، وان كافة انظمة الحرب ، وحتى انظمة الحرب الباردة ، صائرة حتماً الى الحصرية والاستبداد والتحكم » .

« روفر ليان »

الفصل الأول

انقسام العالم واختلال توازنه

على غرار الحربين العالميتين تتميز الفترتان اللتان تلتهما بخلافات هامـة . ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى مباشرة سرّحت الجيوش تسريحاً شاملاً في كافة البلدان وتوقف انتاج الاسلحة . لا بل حين حدثت الازمة الاقتصادية العالمية لم يفكر احد قط بمعالجتها بتنشيط الصناعات الحربية. ولم يشاهد اقتصاد دولة كبرى يكرّس ، في وقت السلم ، معظم طاقته الانتاجية لصناعـات الاسلحة ، لأول مرة في تاريخ البشرية ، الا حين استلم النازيون الحكم في المانيـا ؛ فاكتفت حينذاك الدول المهددة الاخرى – باستثناء الاتحاد السوفياتي – بتنشيط صناعة مماثلة على نطاق أقل اتساعاً .

فقدان الثقة بين الحلفاء

اما بعد هزيمة المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ، فلم تُنقص الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي طاقتهـا الحربية الا انقاصاً جزئياً ؛ فأبقت كلها على جيوش قوية وصناعات حربية هامة ، وواصلت ابحاثها المحمومة في نطاق الاسلحة الجديدة . ثم أفسح نزع الاسلحة الجزئي والوقتي هذا المـكان لتسلّح جديد واسع النطاق ؛ لا بل ان الحرب قد اشتدت عنفاً وشمولاً خلال النزاعات المحليـة التي اندلعت ، ولا سيا خلال حرب كوريا ، حيث فاقت ضراوة القصف ضراوة الحرب العالمية في اوروبا .

يرد ذلك الى ان العالم قد انقسم انقساماً عميقـاً الى كتلتين ، قرّب بينهما الخطر المشترك الى حين ، وفرقت بينهما خلافات النظام الاقتصادي والاجتماعي ، والاهواء والمصالح. فقد حل محل نظام التوازن المتعدد الاطراف الذي كان مركزه اوروبا نظام توازن بين طرفين اثنين هما دولتان كبريان غير اوروبيتين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ وقد عزز هذا التوازن الجديد ان هاتين الدولتين كادتا تحتكران الاسلحة الذرية. فقد افضى النصر السوفياتي ، وانشاء ديموقراطيات شعبية في اوروبا الشرقية والوسطى ، ثم انتصار ماوتسي تونغ في الصين بعد سنوات قليلة ، الى توسيع « معسكر الشيوعية » توسيعاً مدهشاً ؛ ومنـذ السنة ١٩٤٣ ، كان الاثر الذي تركته

الانتصارات الروسية وتجلي قوة الدولة العسكرية وركانة النظام الذي وصف بالهشاشة منذ زهاء ثلاثين سنة ، ضربة هائلة للمجتمع القديم اقضت مضجع الدول الانكلوساكسونية . ولنتذكر هنا مساعي ونستون تشرشل من اجل توجيه « الجبهة الثانية » ، التي طالب بفتحها ستالين ، نحو « بطن اوروبا الرخي » – حوض الدانوب – ونصائحه الى ايزنهاور بلوغ برلين قبل السوفيات . ولنتذكر كذلك حسن التفات المسؤولين والدبلوماسيين الانكلوساكسون ومراعاتهم للحكومات والشخصيات المحافظة في كافة البلدان : حكومة فيشي ، حكومة بادوليو ، حكومتي اليونان ويوغوسلافيا الملكيتين ... ، وترددهم حيال « المقاومة » ، فيتضح لنا ان الثقة بين الحلفاء ، حتى قبل نهاية الحرب ، ابعد من ان تكون تامة . فان السيطرة الاقتصادية والسياسية التي حسبت الولايات المتحدة انها ستفرضها بدت محدودة ومعترضاً عليها منذ السنة ١٩٤٥ ، في الوقت الذي أدت فيه احلام الاصلاح العميق التي حرّكت « المقاومة » في كافة البلدان الى القاء الذعر في الطبقات الحاكمة وحملها على الانضمام الى المعسكر الاميركي .

منذ نهاية العمليات العسكرية في اوروبا وآسيا ، اشتد الحذر المتبادل وتراكمت في كلا المعسكرين بوادر سوء التفاهم والشكوك والشكاوى ؛ فاشتدت من ثم الخلافات بين الحلفاء وأفضت خلال سنوات قليلة الى نزاع ارتدى في كافة الحقول – باستثناء حقل الاسلحة – طابع حرب حقيقية ؛ هذه هي الحرب الباردة التي رافقها انقلاب غريب في التحالفات والتي ميزت فترة ما بعد الحرب الثانية ؛ بدأت في السنة ١٩٤٧ ، ولم تبد بوادر الانفراج الاولى الا في السنة ١٩٥٣ . وكانت نتيجة الخلاف بين الدولتين الكبريين اشتداد الانقسامات في داخل كل بلاد : فان انصار وخصوم النظامين قد تعادوا وعبأوا كافة طاقاتهم ودخلوا في صراع لا هوادة فيه وفرضوا على الجميع تحديد موقفهم دون ان يتركوا لاحد امكانية البقاء على الحياد او التردّد . وخارج اوروبا حاول كل معسكر توسيع منطقة نفوذه وتعزيز مراكزه مما اثار في كل مكان منازعات تحوّل بعضها ، في آسيا ، الى حروب محلية محدودة . وقد ارتبطت المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً في هذا الاستعداد لحرب عالمية ثالثة يعتقد كل طرف او يتظاهر بالاعتقاد بان الطرف الآخر قادر على اعلانها وخوضها ؛ فطُبعت كافة مظاهر الحضارة المعاصرة بطابع جديد من التقلقل المتزايد ، واشتد في الوقت نفسه التوتر القديم .

تأسيس الامم المتحدة

سار تفكك التحالف من ثم بخطى سريعة . وبغية سدّ فراغ جمعية الامم التي برهنت عن عجزها في الحيلولة دون نشوب الحرب ، أقر الثلاثة الكبار في « يالطا » انشاء منظمة دولية جديدة حدّد مؤتمر سان فرنسيسكو في السنة ١٩٤٥ دستورها في « ميثاق الامم المتحدة » . ولم يكن الهدف منها « المحافظة على السلام والامن الدولي » فحسب ، بل اقامة تعاون دولي يفرض احترام حريات البشر الاساسية دون تمييز ويشجع التقدم الاجتماعي ايضاً . وبموجب هذا الميثاق ، يقوم ، الى جانب جمعية عامة ليس لها سوى دور استشاري – درس المسائل والتصويت على التوصيات –

جهاز اساسي هو مجلس الامن الذي تنتخبه . ويخضع هذا الاخير لسلطة الدول الكبرى دون غيرها اذ ان اعضاءه الـ ١١ يضمون خمسة اعضاء دائمين (الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الصين ، الاتحاد السوفياتي) يتمتع كل منهم بحق النقض : فكل خلاف بين اثنين منهم يؤدي من ثم الى شل عمل المجلس . وقد اسندت الى هذا الاخير مهمة تسهيل تسوية الخلافات سلمياً ، واتخاذ مقررات مؤقتة فورية اذا ما بدا نزاع وشيك الحدوث ، والنظر في الشكاوى المرفوعة اليه . وضمت منظمة الامم المتحدة كذلك مجلساً اقتصادياً واجتماعياً ارتبطت به اجهزة عدة كالـ « اونسكو » الذي اسندت اليه مهمة التعاون الثقافي والعلمي ؛ وقامت كذلك منظمة العمل الدولية ومجلس الوصاية الذي انتقلت اليه اختصاصات جمعية الامم المتعلقة بالمناطق المشمولة بالانتداب ، ومجلس القضاء الدولي ، وامانة السر .

زاولت المؤسسة اعمالها مزاولة غير ناجحة بسبب الخلافات التي قامت بين الدول الكبرى منذ البدء ، وفي معظم المنازعات، وبسبب استخدام حق النقض الذي لجأ اليه ، بصورة خاصة، الاتحاد السوفياتي المنعزل امام تحالف الدول الاخرى . وغالباً ما بدت منظمة الامم المتحدة وكأنها اداة في ايدي الولايات المتحدة – كما كانت جمعية الامم وسيلة للسيطرة في ايدي انكلترا وفرنسا قبل السنة ١٩٣٩ – ولا سيا بعد السنة ١٩٤٩ حين بقيت عضوية المجلس الدائمة الخاصة بالصين في ايدي حكومة فورموزا .

الحرب الباردة

تكرست القطيعة بعد خطبة الثاني عشر من اذار ١٩٤٧ التي عبّرت عن « رأي ترومان » . فقد اعلن الرئيس الاميركي تصميم الولايات المتحدة على الحلول محل انكلترا في تقديم المساعدة العسكرية للحكومة اليونانية ضد العصابات الشيوعية ولتركيا ، واوضح ان هدفه هو « كبح » الشيوعية والنفوذ السوفياتي في هاتين البلادين .

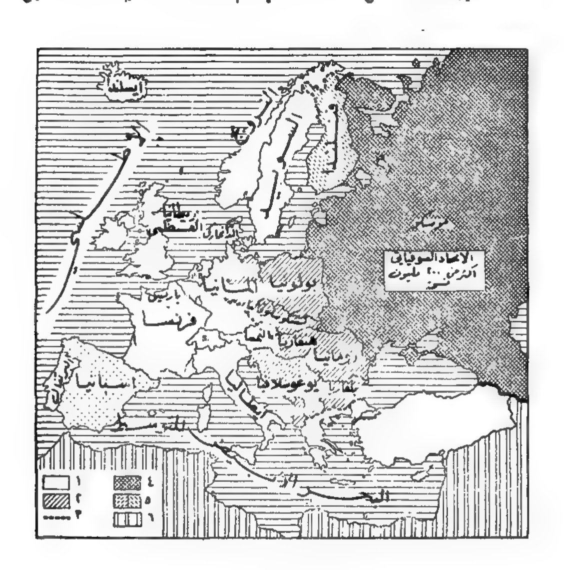
« لن نبلغ اهدافنا ... ما لم نكن مصممين على مساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بمؤسساتها الحرة ووحدتها القومية بمقاومة الاعمال العدوانية التي تحاول فرض انظمة غير ديموقراطية . وليس ذلك سوى اقتناع صريح بان الانظمة غير الديموقراطية المفروضة على شعوب حرة باعتداءات مباشرة او غير مباشرة تقوض ركائز السلم الدولي وتقوض بالفعل نفسه ركائز امن الولايات المتحدة ... فاني اعتقد بان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تبنى على مساعدة الشعوب التي تقاوم محاولات الاقليات المسلحة او الضغوط الخارجية لاخضاعها » .

وأبان وزيره « دين اتشسون » بمزيد من الوضوح ، بعد ذلك بشهرين ، انه ينوي حصر المساعدة الاميركية في الدول التي تقر الولايات المتحدة نظامها السياسي والاقتصادي .

« ان تدابير مساعدة واعادة بناء (البلدان التي خربتها الحرب) لم تنبثق عن روح انسانية الا جزئياً . فان مؤتمركم قد اجاز ، وحكومتكم تنتهج ، سياسة مساعدة واعادة بناء هي اليوم بمثابة قضية من قضايا المصلحة الوطنية ... وبما ان الطلب العالمي يفوق قدرتنا على تلبيته ، فاننا سوف نحصر مساعدتنا في البلدان التي ستكون المساعدة فيها اكثر فعالية لبناء عالم مستقر سياسياً واقتصادياً ، بمساعدة الحرية الانسانية والمؤسسات الديموقراطية وتشجيع سياسة التجارة الحرة وتعزيز سلطة الامم المتحدة . وبديهي ان هذا التدبير يفرضه الصواب ... ولذلك

فان الشعوب التي تسعى للمحافظة على استقلالها والمؤسسات الديموقراطية والحريات الانسانية في وجه الضغوط غير الديموقراطية الداخلية او الخارجية سوف تستفيد من المساعدة الاميركية قبل سواها » .

كانت النتيجة الفورية لمشروع « مارشال » الذي نظم هذه المساعدة تدعيم الكتلتين وتوسيع



شكل ٢٢ ـ اوروبا المقسمة

١ ـ بلدان انضمت الى مشروع مارشال ، ٢ ـ ديموقراطيات شعبية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي بمعاهدة فرصوفيا ، ٣ ـ « الستار الحديدي » ، ٤ ـ ارض الاتحاد السوفياتي ، ٥ ـ بلدان بقيت خارج الكتلتين ، ٦ ـ بلدان غير تابعة لاوروبا .

ملاحظة ـ اسبانيا لم تكن منضمة الى مشروع مارشال .

الهوة التي تفصل بين العالم الشيوعي والغرب . فقد انصرفت السياسة السوفياتية الى توثيق الروابط بين دول الشرق هادفة من وراء ذلك الى خلق ما يشبه مشروع مارشال في الشرق

وجعل الكتلة الشرقية ، ما استطاعت الى ذلك سبيلاً ، مستقلة استقلالاً تاماً عن الغرب .

منذ هذا التاريخ نظر كل من الكتلتين الى كل قرار يتخذه الطرف الآخر كما الى عمل هجومي يستلزم جواباً ، واعتبر كل جواب بدوره تهديداً يجب ان يستتبع استمدادات دفاعية جديدة . وهكذا استمر الخلاف وازدادت الشكوك . واقتنع كل طرف خلطاً بان اعماله دفاعية بحتة ، وبأن اعمال الطرف الآخر هجومية . فكان من الغـــرب ، الذي اعتبر الاتفاقات الاقتصادية وانشاء مكتب الاعلام الشيوعي (كومنفورم) بادرة هجومية شيوعية ، ان اسرع في وضع الخطط لتحالف سياسي وعسكري متين : حلف بروكسل بين بريطانيا العظمى وفرنسا ودول البنلوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) ، ومعاهدة الاطلسي الشمالي التي وقعتها اثنتا عشرة دولة انضمت اليها اليونان وتركيا في السنة ١٩٥٢ .

الميثاق الاطلسي

بينما كانت المعاهدات المعقودة في اعقـــاب الحرب معاهدات ثنائية موجهة ضد اعتداء الماني محتمل الوقوع فحسب ، تجاهل هذا الميثاق كلياً امكانية اعتداء الماني ؛ فقد وجه بوضوح ضد الاتحاد السوفياتي ، وان لم يرد فيه اسم هذا الاخير . وجاء في مادته الرابعة ما يلي : « سوف تتشاور الاطراف كلما بدا ، في رأي احدها ، ان سلامة اراضي احد الاطراف او استقلاله السياسي او امنه عرضة للخطر » . وجلي ان هذه التعابير المبهمة لا تعني الهجوم المسلح على احدى الدول الحليفـة فحسب ، بل استلام زمام السلطة من قبل اكثرية تعطف على الشيوعية . فالميثـــاق الاطلسي يكمل من ثم مشروع مارشال ، وتصبح المساعدتان العسكرية والاقتصادية مظهرين مختلفين لمساعـدة واحدة . وقد قدمت مساعدة عسكرية للبلدان الاوروبية الموقعة على الميثاق ولليونان وتركيا وايران وكوريا والفيلبين ايضا . وانشئت « منظمة معاهدة الاطلسي الشمالي » (اوتان) التي ضمت قيادة اركان مشتركة تشرف على عمليات المجموعات الاقليمية الخمس . وتوجب على كافة الدول الموقعة تعزيز تسلحها واللحاق بشريكاتها على الصعيد العسكري والصعيد الاقتصادي على السواء ؛ فعززت جيوش دول الحلف ووحدت معداتها واساليب قيادتها وقتالهـا . وانصرف الحلفاء بصورة خاصة الى اعادة انشاء جيش الماني قوي اعتبر السبيل الوحيد لاقامة حـاجز فعال في وجه هجوم سوفياتي محتمل الوقوع .

ذروة الحرب الباردة

بصرف النظر عن الرأي النافذ القائل بشن حرب وقائية قبل زوال التقدم الاميركي في حقـل الاسلحة الذرية ، اعتمد التحالف الاطلسي سياسة « احتباس » و « توزيع قوى » انطوت على امتلاك اسلحة قادرة على اهابة الاتحاد السوفياتي و « بناء حاجز عسكري وبوليسي وسياسي » في وجهه ولكن انصـار السياسة الهجومية و « تحرير » البلدان التي تؤلف الديموقراطيات الشعبية ، واعضاء « الكتلة » الصينية التي تدافع عن شان كاي شك وتطالب لمصلحته بمساعدة عسكرية ومالية متزايدة ،

قد احرزوا نجاحات هامة في انتخابات السنة ١٩٥٢ . فنجم عن ذلـك تصلب سياسي تشهد عليه الاعمال الاولى التي قامت بها الادارة الجمهورية في الصين وكوريا والمانيا . الا ان السياسة الاميركية اضطرت التسلح بـ «التعايش السلمي» ، والعدول عن التدخل مباشرة في حرب الهند الصينية وكبح مبادهات فورموزا الحربية والدخول في حوار جديد مع الشرق .

الاستراحة السريعة الزوال

ان حلفاء الولايات المتحدة ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، قـد راقبوا مبادرات الحكومة الاميركية بتردد . فمنذ السنة ١٩٤٩ امتلك الاتحاد السوفياتي القنبلة الذرية ولن يلبث ان يمتلك القنبلة الهيدروجينية ؛ وكان من الواضح ان حرباً عالمية جديدة لن تهدد باحداث أضرار لا يمكن تلافيها والقضاء ، بكل مـا للكلمة من معنى ، على أمم كاملة فحسب ، بل ستكون دول اوروبا الغربية ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، القاعدة الجوية الاميركية الرئيسية ، من بين الدول الاولى التي ستعاني من ويلات الحرب . يضـاف الى ذلك من جهة ثانية ان تجدد القوة الصناعية الالمانية واليابانية لن يلبث أن يخلق منافسة تجارية خطيرة ، بينما سيهدد تسلح المانيا بقيام حرب انتقامية ضد بولونيا والاتحاد السوفياتي . وفقد اقصاء الصين عن منظمة الأمم المتحدة شيئاً فشيئاً ما يبرره كلما توطد نظام حكمها وأقدم عدد متزايد من الدول ، ومنها بريطانيا العظمى، على الاعتراف رسمياً بحكومتها. وأخيراً ردت الصعوبات الاقتصادية في اوروبا الغربية ، جزئياً ، الى قطع العلائق التجارية اما بالصين واما بدول اوروبا الشرقية ، وقد استدعت مصالح هامة في اوروبا ، وحتى في اميركا ، اعادة المقايضات الى سابق حالها . ثم ان نجاحات سياسة الحياد في الدول الاوروبية ، ولا سيما في فرنسا ، قد حملت أنصار سياسة القوة على التفكير ، كما ان السباق الى التسلح قد زاد الخطر والحذر بدلاً من ان يساعد على ازالتهما؛ فبدا أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم ان التعايش السلمي دون غيره بين العالمين هو الحل الوحيد الممكن اذا اريد تجنب حرب عالمية ثالثة . وجاء موت ستالين في الخامس من آذار ١٩٥٣ يمهد السبيل امام انفراج مرتسم في الأفق . وكانت اولى الظواهر الهامة لهذه الحالة النفسية ، مؤتمر جنيف الذي انعقد في السنة ١٩٥٤ ، والذي سلكت فيه دولتان هامتان من دول الغرب ، هما بريطانيا العظمى وفرنسا ، سلوكاً مستقلاً عن الولايات المتحدة ، ففاوضتا الصين الشعبية في موضوع الهند الصينية ، على قدم المساواة .

بيد ان الانفراج أخرته الارتيابات والمخاوف التي اثارها في الدول الغربية النفوذ السوفياتي في آسيا الشرقية ولا سيما في الشرق الأوسط ، اذ بدا وكأنه على كف عفريت بسبب تدخل الاتحاد السوفياتي المسلح في هنغاريا ؛ ولكنه بات ضرورة ملحة حين هددت الحملة الفرنسية البريطانية على قناة السويس في تشرين الاول ١٩٥٦ ، لا بنشوب حرب محدودة ، بل بنشوب حرب عالمية . وقد صادف للمرة الاولى ان اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عـلى فرض ايقاف العمليات العسكرية . وفي الوقت نفسه أدت النجاحات التي احرزها الاتحـاد السوفياتي في حقل الصواريخ العابرة القارات الى اقامة « توازن ارهاب » جعل اخطار الافناء

في حرب ذرية اكثر فاعليـــة في النفوس . فخفت منذئذ حدة الخلافات و « ذاب الجليد » ، ممـــا افضى الى قيام رئيس الحكومة السوفياتية بزيارة الولايات المتحدة في شهر ايلول من السنة ١٩٥٩ .

منذ هذا التاريخ ، ميّز دخول الدول الآسيوية والافريقية الحديثة منظمة الامم المتحدة ، بصورة مؤثرة ، الوحدة العضوية لكرة لا تستطيع اية دولة من دولها الوقوف موقف لامبالاة من سواها . فلم تعد احداث اوروبا وحدها ما ترتدي طابع الاهمية العالمية ، بل هي احداث بحر الكرابيب (كوبا) واحداث افريقيا (الكونغو وحتى حرب الجزائر) ايضاً ما ارغمت كل دولة على تحديد موقفها وهددت السلم العالمي بالخطر . لا بل قــام اتصال وثيق بين القضايا الاوروبية وقضايا الانحاء الاخرى من العالم – ولا سيا العالم الباسيفيكي – التي كادت تحتل المرتبة الاولى . ومن جهة اخرى كان للانفراج اثره في التفاف العالم حول الكبيرين المتوازنين : فاتجهت الروابط في داخل كل كتلة الى الارتخاء ، لا بل ان الازمة الصينية السوفياتية ايقظت عند بعض الدول الغربية الامل بأن تستفيد منها لاضعاف الكتلة المنافسة . وعلى اية حـــال ، فان جو « الحرب الدينية » او الصراع الذي لا يكفّر عنه بين الخير والشر كما تصوره عضو مجلس الشيوخ « ماك كارتي » و « جون فوسلردالس » قد تبدل ، وتطورت الكتل واتجهت نحو فقدان طابعها السياسي : فان الباكستان مثلاً ، وهي احدى موقعي المعاهدة المركزية ، واحـد اعضاء ميثاق بغداد بعد ذلك ، قد تعاونت مع الصين ، الصديقة ان لم تكن الحليفة ، على الاتحـاد الهندي . وان هـذا الموقف الاستقلالي تقفه الدول الحديثة ، التي غذت عصبية قومية متصلبة بغية تعزيز تلاحمها الداخلي ، ليعيد الى الذاكرة العصبية القومية القديمة في الدول الغربية الحريصة على ان لا تتخلى عن عظمتها السالفة ، وعلى صيانة او احياء نفوذها المتفوق في ما وراء البحار ، اقـلـه في الحقل الاقتصادي . وليس هذا التضاد بين عالم يسلك فيه الميـــل الى التدويل طريقه في الدول المتطورة (التي تعي ان التكتلات السياسية او الاقتصادية وحدها قابلة الحياة والتقدم) وبين عالم يضم عدداً كبيراً من الدول الصغيرة المتنابذة والاقليميات الاقتصادية المضرة ، بأقل مغايرات امامنا هذه للصواب .

ظروف الحرب الجديدة

واخيراً ، أدى وجود الاسلحة النووية الى تبديل توازن القوى تبديلاً عميقاً وخلق ظروف جديدة كل الجدة في العلائق بين الدول . لقـــد انحصرت هذه الاسلحة عملياً في ايدي الكبيرين دون غيرهما ، فأوجدت « توازن ارهاب » اثبت فعاليته حين ارتسم في الأفق خطر نزاع بالغ الاهمية بمناسبة انشاء قواعد للصواريخ السوفياتية في كوبا . فحتى ذاك التاريخ ، استخدمت في الحروب المندلعة منذ السنة ١٩٤٥ الاسلحـــة « الكلاسيكية » ، اي الاسلحة التي استخـــدمت خلال الحرب العالمية الاخيرة ، والحرب بين اسرائيل وجيرانها ، وحروب كوريا والهنـــد الصينية والجزائر وفيتنام الجنوبية ... ولكن الابحاث العلمية لم تتوقف منذ نهاية الاعمال الحربية – على نقيضها في ما بعد الحرب العالميـــة

الاولى ـ وتوصلت الى نتائج حاسمة . فان الطاقة التدميرية قد ازدادت ازدياداً يكاد يكون غير محدود ولا يتصوره عقل : ان القوة التدميرية للقنابل الحاليـــة توازي الف ضعف بالنسبة لقوة قنبلة هيروشيما (وقد قدرت قوتها بـ ٢٠٠٠٠ طن من الـ ت. ن. ت.) التي كانت خاتمة الحرب العالمية الثانية . والحـــال لم تستخدم هذه الاخيرة اجمالاً سوى قنابـــل تزن ١٠ اطنان من الـ ت. ن. ت. كحـد اقصى ، لا تتناسب كذلـــك وقنابل الـ ٥٠ او ١٠٠ لبرة في الحرب الكبرى ! وفي الوقت نفسه بلغ مرمى المدافع ١٥٠ ميلاً ومدى الطائرات بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ميل ، ومدى الصواريخ ٨٠٠٠ . فليس بعد اليوم مركز واحد آهل بالسكان بمنأى عن الاسلحة النووية المطلقة من البر او من الغواصات . وباستطاعة هذه الاسلحة احراق مساحات تبلغ عـدة كيلومترات مربعة ، وتلويث الجو والمياه ، ويمكن ان يبقى اثر اشعاعاتها القتال طيلة اشهرعدة في مساحات قد تبلغ ٥٠ ضعفاً بالنسبة للمساحات المحرقة . فارتكز الدفاع منذئذ الى مبـــدأ ابتكار ما يصعب ابتكاره : يجب ايجاد « قوة دفاعية » تكون قدرتها الثأرية كافية لاهابة من قد يفكر بالاعتداء ومنعه من المخاطرة بالاقدام على نزاع مسلح . وتستلزم هــذه القوة ، بالاضافة الى كميات كبرى من الاسلحة النووية ، محاولة تحقيق السيطرة في الجو ، وإنشاء شبكــة رادار للمراقبة والاتقاء ، وتكوين مدفعية قوية مضادة للطائرات ، وصواريـخ مسيّرة ، وطائرات تعترض سبيل الطائرات المهاجمـة ، وتشتيت مستودعات الاسلحة والمصانـع ومراكز التموين ومراكز القيادات ، وحفر ملاجيء فسيحة للسكان . وبالاختصار ، نفقات باهظـة تفوق كل تصور توفر كاهل موازنات بعض البلدان الغنية جـــداً وتعجز عن تأمينها موازنات كافة البلدان الاخرى .

اشتداد اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي في العالم

احدثت الحرب انطلاقة لا سابقة لها في الانتاج . فان المشاريع التي كانت مقفلة الابواب او كانت ابعـــد من ان تستخدم طاقتهـــا الانتاجية الكاملة اخذت تعمل مجدداً وتنتج ما أمكنها انتاجـه ، وانشئت مصانع جديدة ومعامل جديدة ، لا في الولايات المتحـدة وكندا فحسب ، بل في البرازيل والارجنتين والشيلي وافريقيا الجنوبيـــة واوستراليا واسبانيا وتركيا والسويد والدول المحتلة في اوروبا الوسطى التي كانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ايضاً. وانمى الاتحاد السوفياتي من جهته طاقته الانتاجيـة إنماء كبـيراً . وفي الوقت نفسه تحسنت الاساليب وارتفع الانتاج ارتفاعاً عظيماً ربما بلغ ٢٠٪ .

كانت النتيجة ان اختلال الاقتصاد العالمي ، الذي برز جيداً بعد الحرب العالميـة الاولى ، قد تعاظم بفعل هذه الزيادة الكبرى في الانتاج . فحرصت الدول الصناعية اكثر من أي وقت مضى على حماية سوقها الداخلية والبحث عن اسواق خارجية . وسوف تتصف المنافسة الدولية والصراع من اجل هذه الاسواق بمزيد من الحدة لا سيما وان البلدان التي افقرتها الحرب كانت اكثر حاجة الى التصدير منها قبل الحرب لتسديد اثمان مستورداتها ، والحصول على الدولارات،

وتوظيف الاموال في المشاريع الضرورية . وهو تدخل الحكومات المتيقظ وحده ما حمى هذا الاقتصاد من الازمات التي كانت تهدده . والحال اعتمد شطر من العالم اقتصاداً اشتراكياً يجنبه الحلقة الاقتصادية القديمة ويقلل من ثم من الاسواق المحتملة . وليست روسيا وحدها ، كما في السنة ١٩١٨ ، ما كانت معزولة أمام عالم حر ورأسمالي . ففي السنة ١٩٤٥ ، كانت هنالك ، من جهة ، كتلة الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، التي ستنضم اليهـا بـلاد الصين الشاسعة في السنة ١٩٤٩ ، ومن جهة ثانية عالم رأسمالي اعيته ثورة الشعوب المستعمرة وحركة تحرر الشعوب المسودة . ففي آسيا بنوع خاص نمت الحركة القومية نمواً سريعاً غـير منتظر وفازت بالاستقلال . وفي افريقيا انهارت الامبراطوريات الاستعمارية . لقـد رفض العـالم بصراحة الانحناء ابداً أمام سلطة اوروبا والولايات المتحدة .

وهكذا فان هذه الفترة قد شاهدت تقهقر اوروبا وانحطاط النظـام الحر الاقتصادي والسياسي اللذين برزا منذ السنة ١٩١٤ ، لان جو الحرب الباردة وانقسام العالم الى كتلتين لم يكونا موافقين لمباديء الحرية . وفي الوقت نفسه ابرزت تصفية الامبراطوريات الاستعمارية واستقلال الشعوب الملونة والانسحاب من السويس ، نهاية هيمنة دول تولت منذ خمسة قرون امر استعمار الكرة الارضية . لا بل هددت مرتكزات ازدهارها بالذات .

الفصل الثاني

الولايات المتحدة

اصبحت الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، اعظم دولة في العـالم ، فبات بمقدورها ، بعد السنة ١٩٤٥ ، فرض نفوذ متفوق ساحق، لا بل هيمنة حقيقية ، على كافة الدول الاخرى المضعفة او المخربة .

تضم الولايات المتحدة ٧ ٪ من سكان الكرة الارضية وتحتـل ٧ ٪ من مساحة الارض ، ولكن دخلها القومي يفوق ثلث الدخل العالمي ، وينتج سكانهـا ، الذين كانوا ١٥١ مليوناً في السنة ١٩٥٠ واصبحوا ١٩٠ مليوناً في السنة ١٩٦٣ ، ٦٠ ٪ من مصنوعات العـالم بأسره ، اي اكثر من المليار نسمة الموزعين على كافة انحاء العالم الاخرى . ومثّل احتياطيهـا من الذهب والنقد النادر ٧٨ ٪ من الاحتياطي العالمي في السنة ١٩٥٧ (باستثناء الاتحاد السوفياتي) . وهي تمتلك في كل قطاع اقتصادي نسبة انتاج مئوية تتيح لها تحديد الاسعار وسن القـانون في السوق العالمية ، بينما يتعذر على الدول الاخرى الاستغناء عن مساعدتهـا المالية للقبول بشروطها في الحقلين الاقتصادي والسياسي . وفي اعقاب الحرب ، التي لم تكن بالنسبة لهـا سوى « امتحان ثانوي » اذا ما قورنت بالازمة الكبرى ، مارست « زعامة » لا جدال فيها على العالم الحر .

تزايد الانتاج

بصورة عامة ، تعاظمت الطاقة الصناعية خـلال الحرب في كافة الدول المحاربة — وحتى في المانيا التي عانت ما عـانت من الغارات الجوية — وفي الدول التي حافظت على حيادها . ولكن الولايات المتحدة امتلكت طاقة صناعية ضخمة دونها طاقتها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فان انتاجهـا الصناعي في السنة ١٩٤٥ كان ضعفه في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتيجة باستخدام الآلة الانتاجية واليد العاملة استخداماً كاملاً وبانشاء مصانع او استثمارات جديدة كبرى . فقضي على البطـالة قضاء تاماً ، اذ هبط عدد البطالين من ٩٤٨٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٦٧٠٠٠٠ في السنة ١٩٤٤ . لا بـل ارتفع عدد العمال ارتفاعاً عظيماً على الرغم من رفع عدد القوات المسلحة ، بفعل استدعـاء النساء والفتيان والكهول الذين عادوا الى المصانع ، بينما انخفض عدد عمال الزراعة . وبالاختصار ارتفـع عدد

العاملين في المشاريع المدنية المختلفة من ٠٠٠ ٧٥٠ ٤٥ في السنة ١٩٣٩ الى ٥٤ مليونـاً في السنة ١٩٤٤ .

عند نهاية الحرب ، كان انتاج الولايات المتحدة ٦٨٤ مليون طن من الفحم الحجري (نصف الانتاج العالمي) ، و ٢٤٤ مليون طن من البترول (الـ ٢/٣) ، واكثر من نصف الانتاج العالمي من الكهرباء . وكانت الصناعة الاميركية مجهزة لانتاج ٩٥ مليون طن من الفولاذ، ومليون طن من الالومينيوم ، و ٣٠ مليون طن من السفن ، و ٠٠٠ ١٠٠ طـائرة ، و ٠٠٠٠ ١٢٠ طن من المطاط التركيبي . وكان لديها اكبر اسطول تجاري (يوازي حموله ثلاثة اضعاف حمول اسطول المملكة المتحدة) والطيران التجاري الوحيد الذي يضم ٠٠٠ ١٥ طائرة .

العودة الى احوال ما قبل الحرب

طرحت نهاية العمليات الحربية وتسريح جزء من القـوات المسلحة وتوقف جزء من صناعات الاسلحة مسألة العودة الى احوال ما قبل الحرب . فهل سيؤدي الافراط في تجهيز البلاد الى قيـام أزمة اقتصادية جديدة وانتشار البطالة مرة اخرى ؟ كلا فان المخاوف من حدوث ذلك لم تتأيد ؛ وقـد تمت العودة الى احوال ما قبل الحرب بسرعة ودون اثارة صعوبات كبرى . فان الصناعات الحربية الهامـة (السفن والطيران والالومينيوم والآلات) قد خفضت تخفيضاً كبيراً ، ولكن هذا التخفيض قد اعاض منه ازدياد نشاط فروع صناعيـة اخرى ، وبصورة خاصة فروع صناعة المـواد الاستهلاكية التي انميت من اجل تلبية حاجات السوق الداخليـة والخارجيـة . فحافظت نسبة الانتاج على مستوى واحد تقريباً : ١٧٠ في السنة ١٩٤٦ ، ١٨٧ في السنة ١٩٤٧ ، ١٩٢ في السنة ١٩٤٨ ، ١٧٥ في السنة ١٩٤٩ . واتاح التقدم التقني انماء صناعات جديدة : المنتجات الكيميائية والالياف التركيبية ، والمصنوعات البلاستيكية ، وانواع الوقود السائل (انطلاقاً من الغـاز الطبيعي) واجهزة التلفزة ، والمأكولات المجمدة... وانطلقت الخدمات العامة (غاز ، كهرباء ، هاتف) كذلك انطلاقة عظيمة جداً . وزادت الابحـاث العلميـة والتقنية مختبراتها ، على غرار مصالح الدولة الاتحادية والولايات .

بالرغم من انتشار البطالة مرة اخرى ـ ارتفع عدد البطالين من٠٠٠ ٠٧٠ ١ في السنة ١٩٤٥ الى ٠٠٠ ١٢٤ ٢ في السنة ١٩٤٧ ، ثم الى ٠٠٠ ٣٩٥ ٣ في السنة ١٩٤٩ ـ فان الانتاج نفسه ، وان انخفض بالنسبة لارقام الانطلاقة الكبرى في ايام الحرب ، قـد حافظ اجمالاً على مستوى رفيع جداً اذا ما قورن به في السنوات الاخيرة من فترة ما قبل الحرب ؛ فقد بلغ تقدمه التدريجي ، بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩، معدله خلال القرن التاسع عشر، واتاح ارتفاعاً محسوساً في مستوى المعيشة العام . واذا قورن الانتاج الاميركي بالانتاج الاوروبي (باستثناء الاتحـاد السوفياتي) ، لاتضح انه مثل ١٥١٪ منه في السنة ١٩٤٧ و ١٣٥٪ في السنة ١٩٤٨ ، في حين لم يمثل سوى ٧٦٪ في السنة ١٩٣٧ .

خطر الازمة في السنة ١٩٤٩

يرد هذا الوضع الممتاز في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب الى اسباب عدة : امكن الاحتفاظ بالقدرة الانتاجية بفضل ارتفاع عدد الاميركيين وبفضل « ارجاء طلب » المواد الاستهلاكية التي حرم منها السكان في سنوات الحرب . فبيعت من ثم اعداد كبرى من السيارات والادوات المنزلية واجهزة الراديو اللاقطة . وشيدت مساكن كثيرة . وسهلت هذه المبيعات والابنية وفرة وسائل الدفع الناجمة عن التوفيرات الجبرية المحققة خلال الحرب وسرعة زيادة حجم الاعتمادات المفتوحة للاستهلاك . ويجب ان يضاف الى انطلاقة التجارة الداخلية هذا الدور الذي لعبته التجارة الخارجية . فقد كانت الولايات المتحدة قادرة وحدها آنذاك على ان توفر للسوق العالمية المواد الاولية ، والآلات الضرورية لاعادة بناء اوروبا، والمواد الغذائية التي تحتاج اليها اوروبا وآسيا.

الا ان الاتجاه انقلب في السنة ١٩٤٩ وارتسم في الافق تأخر اقتصادي ناجم عن تحسن الانتاج الزراعي والصناعي في الدول الاوروبية وتدني الطلب في الاسواق الداخلية . فانخفض انتاج الصناعات الاساسية . واشتدت بصورة خاصة الازمة الزراعية بفعل تعاقب الحصائد الجيدة التي استتبعت انخفاض الاسعار انخفاضاً محسوساً جداً . فبلغ عدد البطالين زهاء ٤ ملايين شخص وجاوز الـ ٥٠٠ ٠٠٠ ٤ في اوائل السنة ١٩٥٠ .

التدابير المتخذة لايقافها

هو تدخل الدولة والعودة الى سياسة التسلح ما اوقف خطر الازمة . لقد عمل الرئيس بمشورة خبرائه الاقتصاديين واستخدم صلاحياته للتأثير تأثيراً سريعاً وفاعلاً على الاقراض (بواسطة الخزانة العامة ودائرة الاحتياط الاتحادي) وعلى الدخل القومي (بسياسته الجبائية) . فتمكن من ثم من ايقاف الازمة بتنظيم المبيعات بالدين (تخفيض الآجال الى ١٥ او ١٨ شهراً ، ايجاب دفع ٣٠٪ من قيمة السلع عند البيع ، و ٣٣٪ من قيمة السيارات) ، وبزيادة معدل احتياطي المصارف بالنسبة للودائع ، مما يحد من امكاناتها الاقراضية ، وبمراقبة الرهونات المعقودة من اجل بناء المساكن ، وباعتماد سياسة اعمال كبرى او بتخفيض الضرائب ، وبمنح المزارعين قروضاً وفيرة بشراء الفوائض المخزونة او بفتح الاعتمادات ، وبضمان المساواة التي قامت قبل السنة ١٩١٤ بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية لمساعدة « سعر المساندة » . واخيراً بالاكثار من طلبات البضائع المعدة للدول المقررة مساعدتها في اوروبا وآسيا .

وبغية الابقاء على ما يشتريه من الولايات المتحدة الاجانب المفتّرون ، والمفتقرون الى النقد النادر ، والعاجزون عن التصدير ، رفعت الحكومة — او مصرف التصدير والاستيراد — قيمة القروض ، وحتى الهبات ، اي انها « امدّت المشترين المحتملين بقيمة مشترياتهم » . ومنذ السنة ١٩٤٨ زادت اهمية الهبات وتدنت اهمية القروض : فان الدول التي قد تدفعها البطالة والاضطرابات الاجتماعية الى اعتماد خطة اشتراكية، وتكون محالفتها ضرورية للولايات المتحدة بغية اقامة « نظام دفاع اميركي » في وجه الاتحاد السوفياتي : الصين ، الفيليبين ، كوريا ،

اليابان ، وبلجيكا ، ايطاليا ، فرنسا ، النمسا ، اليونان ، المانيا ، قد استفادت بموجب مشروع مارشال من قروض لا تسدد ، وسلع مجانية ، وقروض طويلة الاجل .

ثم ان النهضة الاقتصادية ، التي بدأت قبل انفجار الحرب ، قد تعززت بعد السنة ١٩٥٠ بفعل الحرب الكورية واعادة تسليح اوروبا الغربية . فقد اجريت تعبئة صناعية واقتصادية جديدة خزنت المواد الستراتيجية الطابع . وارتفع انتاج الفولاذ (١٩٥١ = ١٠٣ ملايين طن) وأعيد فتح بعض المصانع المقفلة في السنة ١٩٤٥ ، كصانع المطاط التركيبي ، والمطاط التركيبي ، والطيران . وفتحت مشاريع ومعامل جديدة . وجرت نهاية الحرب الكورية في السنة ١٩٥٣ الى تأخر اقتصادي جديد . فرفع هبوط الانتاج الصناعي مرة اخرى عدد البطالين الى زهاء ٤ ملايين في شهر آذار من السنة ١٩٥٤ . ولكن الابقاء على ميزانية عسكرية مرتفعة (٦٤٪ من الميزانية الاتحادية في السنة ١٩٥٨) ، وتوسع حركة بناء المساكن بفضل توسيم القروض مقابل رهن العقارات ، وانطلاقة صناعة السيارات بصورة خاصة (٨ ملايين سيارة في السنة ١٩٥٥) والمبيعات التقسيطية التي بلغت ٦٢ مليار دولار في السنة ١٩٥٥ ، وزيادة تعويضات البطالة وتخفيض الضرائب ، كل ذلك قد اوقف حركة الهبوط .

وهو تدخل الدولة كذلك ما مكن الاستهلاك وحال دون انفجار ازمة جديدة عند نهاية الحرب ، ولكنه لم يحل المسألة التي طرحها ابداً الفرق الكبير بين حجم انتاجي ضخم والامكانات الاستهلاكية التي لم توازه قط . فان الطاقة الانتاجية الصناعية التي ارتفعت بنسبة ٥٥٪ بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، وربما بلغت ، في السنة ١٩٥٥ ، ١٩٠٪ من مستواها في السنة ١٩٤١ ، كانت ابعد من أن تستخدم كلها ، ولا سيا في انتاج المواد الاستهلاكية : فهي لم تبلغ سوى نسبة ٧٥٪ في صناعة السيارات وصناعة اجهزة التلفزيون ، و ٥٠ بالمائة في صناعة الأدوات الكهربائية المنزلية ، و٣٠ بالمائة فقط في الصناعة القطنية بفعل انطلاقة المنسوجات الاصطناعية بصورة خاصة . وفي بعض الحقول الهامة ، كالمنسوجات والملابس ، لم يرتفع الانتاج عملياً منذ السنة ١٩٤٧ ، فشملت البطالة ٢،٥٦٤،٠٠٠ عامل . وفي السنة ١٩٥٤ جر حجم المبيعات التي توفر دخول المشترين لمدة طويلة ، وحجم القروض مقابل رهن العقارات ، الى تدني معدل الصفقات وتكديس المخزونات . وفي هذه الاثناء ارتفعت قيمة الأموال الموظفة في الصناعة ارتفاعاً مطرداً ، فزادت الطاقة الانتاجية ، وبالتالي المخزونات التي لن ينقصها سوى ارتفاع عدد المستهلكين وقدرتهم على الشراء .

التوسع الاميركي

كانت الولايات المتحدة « دار صناعة الديموقراطيات » ، فوفرت لكافة الحلفاء ، بموجب قانون الاعارة والتأجير ، الاسلحة والمنتجات الضرورية للحرب . ولكن البلدان المدينة لم يتوفر لديها ، لتسديد ديونها ، لا دولارات ولا ذهب بكمية كافية ، ولا سلع . يضاف الى ذلك انها كانت كلها بأمس الحاجة الى رؤوس الأموال من اجل الحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات الضرورية . فأتاحت هذه الظروف

الولايات المتحدة ، بفضل تفوقها المالي الساحق ، احتلال مراكز من المرتبة الاولى في العالم غير الشيوعي .

وبغية تسهيل المقايضات ، اضطرت الولايات المتحدة الى منح قروض للبلدان صاحبة العلاقة بواسطة مصرف التصدير والاستيراد ، وبعد السنة ١٩٤٧ ، بواسطة مشروع مارشال الذي لحظ هبات (٨٠ بالمائة اجمالاً) وقروضاً طويلة الاجل (٢٠ بالمائة) . فارتدى التوسع الأميركي في جوهره من ثم طابعاً مالياً ، وزاد انفاق الأموال في الخارج بعد السنة ١٩٤٩ بواسطة النقطة الرابعة التي أقرها الرئيس ترومان من أجل تنمية المناطق المتخلفة عن طريق انفاق اموال اميركية خاصة .

وهي الصناعة البترولية والمنجمية (معادن غير حديدية) بصورة خاصة ، وصناعة المطاط والصناعات الكيميائية ما اجتذبت رؤوس الأموال الأميركية : في كندا — حيث اشرفت على انتاج النيكل والبترول والفولاذ والالومينيوم والكتان الحجري — واميركا اللاتينية ، ولا سيما البرازيل ومنطقة الكرايبب (امتصت القارة الاميركية من ثم ٣/٢ الاموال الموظفة) والبلدان الاوروبية (٢٠ بالمائة) وممتلكاتها الافريقية بصورة خاصة ، والشرق الادنى . وفي الشرقين الادنى والأوسط اللذين يمتلكان ٣/٢ احتياطي البترول في العالم ، ساعدت الدولة الاميركية الشركات الاميركية ، ستاندرد اويل ، وسوكوني فاكوم ، وارامكو ، على حصر واقصاء المصالح البريطانية في العراق وايران والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية ؛ وفي اميركا الجنوبية اشرفت الولايات المتحدة على ثلثي الانتاج وثلاثة أرباع التكرير في فنزويلا .

وفي الحقل الجوي ، حيث وقفت الولايات المتحدة موقف الدفاع عن «حرية الاجواء المطلقة» ، اي عن حق التحليق فوق اراضي الدول الموقعة اتفاقات دولية ونقل المسافرين والبضائع اليها ، بصرف النظر عن نقاط الانطلاق والوصول ، أمنت شركات الطيران الاميركية اتصالات مباشرة بكافة بلدان العالم الحر .

مشروع مارشال

ان مشروع مارشال الذي اوحته دوافع انسانية والتصميم على الدفاع عن مفهوم معين للحياة تهدّده الشيوعية ، قد كان كذلك افضل وسيلة لبسط وتدعيم النفوذ الاميركي في العالم واحدى ادوات توسعها الكبرى . فان هذا المشروع المعد لان يمد البلدان الاوروبية ، عن طريق القروض او الهبات ، بالدولارات الضرورية لانتعاشها الاقتصادي ، قد دخل في حيز التنفيذ في السنة ١٩٤٨ ، بعد انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية التي ضمت ١٦ دولة غربية . واشترط القانون بعض التدابير « لحماية الاقتصاد الاميركي » : على كل دولة ان تتعهد باستخدام المساعدات الاميركية لتعديل موازنتها وتمكين نقدها ، وللتعاون مع الدول الاخرى الداخلة في المنظمة ، وتسهيل نقل الخامات الضرورية (الكروم ، التونغستين ، الانتيموان ، الخ .) الى الولايات المتحدة . واخضع استخدام المساعدات لمراقبة دقيقة تتولاها ادارة التعاون الاقتصادي — باشراف بعض رجال الاعمال —

التي حق لها مراقبة الادارة المالية والاقتصادية في الحكومات المستفيدة. وفرض القانون على هذه الاخيرة اتفاقات ثنائية تمكن اميركا من الحصول على الخامات النادرة والستراتيجية التي تنتجها اراضيها الاقليمية والاستعمارية والتي تشجع توظيف الاموال الاميركية الخاصة في هذه الاراضي. ثم برز هذا الطابع المتدل التجرد حين انصهر مشروع مارشال في المشروع المعروف بـ«مشروع الامن المتبادل» وارتدى بعد السنة ١٩٥٢ طابعاً عسكرياً بصورة خاصة .

اتاح تطبيقه للحكومات الاوروبية إعادة بناء اقتصادها بالوسائل الحرة الكلاسيكية دونما حاجة الى اللجوء الى النظام الموجه والتخطيط اللذين يتمينان على كل اقتصاد متقهقر. فاستطاعت الولايات المتحدة من ثم نشر مبادئها الاقتصادية والسياسية في البلدان التي كاد البؤس وفقدان الامن فيها يتسببان في اثارة اضطرابات اجتماعية ويهددان من ثم مراكز نظام الحكم الرأسمالي بتضييق نطاق ممارسة النظام الحر بانتقال هذه البلدان الى معسكر الشيوعية ؛ واستطاعت كذلك تصريف مخزوناتها من المحاصيل غير المبيعة وحل مسألتها الزراعية الخطيرة جزئياً . وأفادت اخيراً من تدعيم تفوقها الاقتصادي ، اذ ان القروض والهبات الموفرة للبلدان الاوروبية قد ربطت هذه الاخيرة بالدولة المقرضة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان حق رقابة استخدام الاموال الذي أولاها إياه قانون مساعدة الدول الاجنبية ، قد اتاح للسلطات الاميركية الاشراف على المشاريع الصناعية وابداء الرأي في ملاءمتها وجانب اهميتها (اقتضى عرض مشروع «ونبّه عليها) ، فتدخلت في انفاق الاموال العامة وتمكنت من مقاومة انشاء مشاريع قد تعيق مشاريع مواطنيها . ولم تشمل مراقبتها السياسية الاقتصادية فحسب، بل ميزانيات الدول ، اي سياستها المالية ايضاً ؛ فاتاحت لها من ثم التدخل تدخلاً مستمراً في السياسة العامة للدول المساعَدة . ولما كانت المساعدات « قابلة الأبطال حين لا تتفق ومصلحة الولايات المتحدة الوطنية » ، فقد كانت منوطة بانقياد الحكومات .

واخيراً ، كانت نتيجة منع تصدير « المواد الستراتيجية » الى الدول الشرقية اشبه بانعدام العلائق التجارية بين الشرق والغرب وزيادة ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة .

. الازمة الزراعية

ان القطاع الزراعي ، وهو موضع الضعف في الاقتصاد الاميركي ، قد استمر في التأخر اكثر فأكثر ؛ فقد تدنى قسطه في الدخل القومي الى ٧٫٢ ٪ في السنة ١٩٥٠ والى ٦٫٥ ٪ في السنة ١٩٥٥ ؛ وفي السنة ١٩٤٧ لم يعمل فيه سوى ١٩ ٪ من مجموع السكان ، وفي السنة ١٩٦٢ ٧٫٧ ٪ فقط . الا ان الحرب وفترة ما بعد الحرب قد اعطتا الزراعة ازدهاراً حقيقياً . فان الانتاج ، الذي حرّكه طلب داخلي وخارجي متزايد ، قد أدى في الزراعة الى استخدام المزيد من الآلات والاسمدة والمواد المبيدة الحشرات وطرائق لتحسين الاصناف . فارتفع عدد آلات كثيرة الى اربعة اضعافه خلال عشر سنوات . ولكن حركة تجميع الاستثمارات ، بالمقابلة ، كانت آخذة بالاتساع ، بحيث ان المزارع الضامنة

أقل من ٤٠ هكتاراً ، التي كانت تمثل ١٣,٥ ٪ من المساحة المزروعة في السنة ١٩٤٠ ، لم تمثل سوى ١١,٤ ٪ منها في السنة ١٩٤٥ وأقل من ١٠ ٪ في السنة ١٩٥٥ ، بينما ارتفع معدل مساحة الاستثمارات من ٧٠,٤ هكتاراً في السنة ١٩٤٠ الى ٨٨ في السنة ١٩٥٤ ، والى ١٢٨ في السنة ١٩٦٤ . وهبط عدد الاستثمارات الزراعية من ٠٠٠ ٨٩٥ ٥ في السنة ١٩٤٥ الى ٠٠٠ ٤٧٤ ٣ في السنة ١٩٦٤ . وقد انتج زهاء ٨٠ ٪ من كافة المحاصيل الزراعية ٣٣,٧ بالمائة من المزارعين ، بينما لم ينتج الثلثان الآخران سوى ٢٠,٥ بالمائة . واذا ما تطلعنا في ملكية الارض ، لتبين لنا ان ٧٣ بالمائة من المزارعين كانوا ملاكين في السنة ١٩٥٠ مقابل ٦١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ ، ولكن ١,٩ بالمائة من بينهم يملكون اكثر من ٤٠ بالمائة من الارض الصالحة للزراعة ، و١٣ بالمائة يملكون ٦٥ بالمائة ، بينما لا يستثمر ٦٩ بالمائة من بينهم سوى ١٧,٨ بالمائة . وانما قامت في الجنوب والجنوب الشرقي بصورة خاصة الاستثمارات الصغرى الحقيرة حيث اقتصرت المزرعة على كوخ خشبي بسيط ، والقوة المحركة على بغلة واحدة ، بينما قامت في الغرب الاملاك الكبرى المصنعة « المصانع الريفية » ، حيث يدفع استخدام المزيد من الآلات الى تجميع الاملاك لانه لا يعطي انتاجاً كبيراً الا في الاستثمارات الكبرى. فعجّل ذلك في تقهقر المزارع التي لم يبلغ رقم مبيعاتها السنوية ٢٥٠٠ دولار . وكانت النتيجة ان الثورة التقنية التي بدأت منذ السنة ١٩٣٠ ، وتحسين طرائق الاقراض ، والتمويل والتجارة ، « أدّت الى رأسمالية زراعية جديدة و قوية ، محكوم عليها بتوسع مستمر ، لا يفيد منها سوى عدد مطرد الانحصار من الافراد والمشاريع » (ج. غوتمن) . ومنذ السنة ١٩٦٤ ، أنتج ٣ بالمائة من المزارعين ثلث قيمة كافة الانتاج الزراعي المعد للتجارة .

استمر الانتاج من ثم في الارتفاع ، ولكن على الرغم من ازدياد الاستهلاك الداخلي والصادرات ، ازدادت مخزونات الحبوب كل سنة ، فبلغت ١٥ مليون طن في السنة ١٩٥٢ ، و٢٤ في السنة ١٩٥٣ ، و٣٨ في السنة ١٩٦١ ، فأصبح الوضع عسيراً لان المخزونات العالمية الفائضة عن الحاجة تتكدس سنة بعد سنة .

بغية معالجة هذه الازمة العميقة ، الناجمة عن تضخم الانتاج ، فكر بعضهم بتحسين التغذية القومية . وهذا ما استهدفه مشروع قانون « ايكن » في السنة ١٩٤٨ ، الذي اقترح ان تؤمن لكل مواطن حصة سنوية اساسية تضمن « الصحة الكاملة » ، وان ينظم كذلك التصدير الى مئات الملايين من سكان الكرة الارضية الذين تعنى بهم منظمة التغذية (فاو) . ولكن مشروع قانون ايكن قد رُفض في السنة ١٩٤٩ ، وكان التصدير المجاني عرضياً وغير ذي اهمية . فحد من الازمة الزراعية بتدخل مستمر من قبل الدولة التي اعتمدت سياسة مساندة الاسعار (٧ مليارات دولار في السنة ١٩٥٥) : قروض ، شراء الفائض ، تعويضات عن تخفيض مساحات زراعة الحبوب ، التي لم يفد منها سوى كبار المزارعين ومتوسطيهم . ومنذ السنة ١٩٥٠ انخفضت الدخول الزراعية انخفاضاً مطرداً منتظماً . فبلغت في السنة ١٩٥٥ ادنى مستواها

منذ السنة ١٩٤٢ ، بالرغم من ان الانتاج قد بلغ رقماً قياسيا ، وهبطت قوتها الشرائية بنسبة ٣٤ ٪ منذ السنة ١٩٤٨ .

تدخل الدولة المتزايد

يتضح من ثم ان تدخـــل الدولة كان مستمراً في كافة الحقول . وعلى الرغم من ارتفاع الاسعار خلال الحرب وسهولة تحويل المصانع العسكرية حالت ذكرى الازمة الكبرى دون العودة الى النظـــام الحر القديم . وقد اعرب « قانون الاستخدام » الصادر في السنة ١٩٤٦ عن شاغل الاطمئنان الذي سيطر على كافة الافكار : كل حكومة ملزمة ببعض الواجبات حيال المواطنين . عليها ممارسة صلاحياتها للابقـــاء على « حد اقصى من الاستخدام والانتاج والقوة الشرائية . فدولة النظام الحر خلال العشرينيات قد دخلت التاريخ ، ونحن اليوم امام « نظام اقتصادي يرتكز الى مبدأ الحرية ، ولكنه لا يستقيم ولا يتسع ولا يقوّم عيوبه الا بالافادة من نظـــام تدخلي قوي » (د . فوشيه) . لقد تعود المتعهدون والنقابات العمالية الاعتماد على الدولة ، على غرار المزارعين الذين ما كانوا ليستطيعوا العيش بدون مساعدتها . وقد رفضوا كلهم نظاماً موجها يكون بمثابة تخطيط ملزم ويحرم المتعهـد من حق التقرير ، ولكنهم طالبوا جميعهم بتدخـل يسهل التسلم به . ان الادارات الاقتصادية في الدولة غالباً ما تكون مسندة الى صناعيين وصيارفة مقتنعين بان صوالح الاعمال وصوالح الامة تتطابق مطابقة تامة (« ان ما هو صالح لـ « جنرال موتورز صالح لاميركا ») . يضاف الى ذلـــك ان هناك بداية تخطيط اعلامي : فقد ضمت معظم المشاريع الكبرى دوائر تخطيط معدة في الدرجة الاولى لدور اعلامي . اما تخطيـــط السياسة الاقتصادية فقد تحقق في « التقرير الاقتصادي » السنوي الذي يضعه الرئيس ويوضح الاهداف التي يفرضها اتفـاق الظروف (الاستخدام ، نسبة الزيادة ؛ الاسعار ، ميزان المدفوعات ...) والتي اضيفت اليها ، في وقت متـــأخر ، اهداف يفرضها نظام الدولة وتتعلق بالصحة والتربية الوطنية .

ان هذا الدور تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية ليس الدور الوحيد الذي رأته يتعاظم ويتسع . فان ميزانية الدولة الاتحادية التي بلغت ٣ مليارات دولار في السنة ١٩٢٩ قد ارتفعت الى ٤٢ ملياراً في السنة ١٩٤٨ حين اخذت موازنة السلم العسكرية تتزايد تزايداً فقط ، كما ان نفقات الاتحاد العامة التي مثلت ٩٫٩ بالمـــائة من الدخل القومي في السنة ١٩٢٩ ، قد مثلت ٢٥٫٨ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وانشئت ونظمت نهائيـاً في السنة ١٩٤٩ هيئة موظفين ينعمون بنظام خاص . وفي هذا التاريخ ارتفع عدد الموظفين الاتحـاديين من ٥٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ الى اكثر من مليونين ، وجاوز مجموع العاملين في مصالح الخدمة العامة الستة ملايين . وكان لدى الدولة احتياطي مدني وعسكري من الممتلكات المنقولة يساوي اكثر من ٢٧ مليـــاراً ويشتمل على مليون وسيلة نقل واكثر من ١٠٠ مشروع صناعي وتجـــاري . فألفت « اوسع مشروع مستقل في العالم » بحسب تعبير لجنة « هوفر » .

فـلا عجب ، والحالة هذه ، اذا ما زادت سرعة التطور الذي سبقت الاشارة اليه والذي

اتجه اكثر فاكثر الى احلال العمل الاتحادي محل العمل المحلي ، واذا مـا حل « نظام اتحادي جديد » ، يحول الولايات الاعضاء الى وكلاء تنفيذ سياسة الاتحاد ، محل النظام الاتحادي التقليدي. وقد تأيدت السلطة الاتحادية نهائياً منذ ان ابطل التفسير الثنائي للتعديل العاشر الذي سبق وغيره قرار المحكمة العليا في السنة ١٩٣٧ . وكان ان هذه الاخيرة ، التي غالباً ما تعدت صلاحياتهـا الاساسية للوقوف في وجه الكونغرس ، لم تعد منذئذ سوى محكمة تنحصر مهمتها في تأويل القوانين وابداء الرأي في مطابقتها للدستور .

امام هذا الطغيان ، اكتفى مجلسا الكونغرس بالتصويت على القوانين – الاطر ، مما افضى الى تعزيز السلطة الرئاسية المطلقة التي لم يتوفق لا حق مجلس الشيوخ بالنقض ولا الرقابة اليقظى الحد منها كما من قبل. ومن اجل مقاومة اتساع صلاحيات الرئيس هذه « ودكتاتورية » ف.د. روزفلت الذي اعيد انتخابه في السنة ١٩٤٤ للمرة الرابعة ، اقر في السنة ١٩٤٧ التعديل الذي حظر اعادة الانتخاب للمرة الثالثة والذي اصبح ساري المفعول في السنة ١٩٥١ .

نظام المجتمع : ضعف الطبقة العمالية

كانت نتيجة الازدهار العام ، على الرغم من تأخر الانتـاج في السنة ١٩٤٩ ، والسنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، والقوانين الاجتماعية الموروثة عن « النهج الجديد » ، ابقاء القوة الشرائية في مستوى على بعض الارتفاع . الا ان التفاوت الاجتماعي ما زال كبيراً جداً ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ارتفاع الاسعار وارتفـاع مستوى المعيشة الذي جعل دخل الـ ٣٠٠٠ دولار في السنة ١٩٥٨ مجاوراً للفقر . فان نسبة الدخول المئوية التي لم تبلغ ٢٠٠٠ دولار والتي كانت ٦٤ بالمـائة في السنة ١٩٤١ قد هبطت في السنة ١٩٤٨ الى ٢٦,٥ بالمائة ، والى ١٤,٩ بالمائة في السنة ١٩٥٧ . أما الدخول التي جـاوزت ٥٠٠٠ دولار ، والتي لم يحصلها سوى ٤ بالمائة من السكان في السنة ١٩٤١ ، فقد حصلها ٢٦,٥ بالمائة منهم في السنة ١٩٤٨ و ٣٤ بالمائة في السنة ١٩٥٤ (٤٤ بالمائة من مجموع الدخول). فيتضح من ثم ان عدد الفقراء الذين يحصّلون اقل من ٢٠٠٠ دولار تدنى كثيراً، ولكن ارتفاع كلفـة المعيشة قد ثقلت وطأته عليهم . فان ١/٥ السكان قد عاشوا عند حدود الفقر ، وبقي عدد الاغنياء ضئيلاً نسبياً ؛ وما زال التفاوت كبيراً جداً في مستويات المعيشة ، على الرغم من تضاؤله منذ ١٥ سنة ، لا سيا وان معظم الدخول المتوسطة والمرتفعة هي دخول العائـلات التي ما كانت لتبلغ هذا المجموع لولا عمـل عدد من اعضائها (الـ ٢/٣) . وان الـ ٦٥٠٠٠٠ شخص الذين امتلكوا اسهم الشركات المغفلة مثلوا اقل من ٧٪ من مجموع السكان البالغين وتقاضى ربعهم اكثر من ١٠٠٠٠ دولار وحصّل ١ بالمائـة منهم ٤٢ بالمائة من مجموع الربائح . و« يبدو ٢,٠ – ٣,٠ بالمائة من الاميركيين ، كحد اقصى، تقاسموا الفوائـد المالية التي وفرتها الاعمال الكبرى » (و. رايت ملز) . زد على ذلك ان تفاوت الدخول الظاهرة قـد ازداد بفعل شتى اشكال المكافآت غير الخاضعة للضرائب او الخاضعـة لرسوم ادنى من رسوم الدخول ، ولا سيا بفعل قوائم النفقات التي يتقدم بها مسؤولو الادارات ، والفوائـد العينية

(سيارات المشروع ، الاجازات المدفوعة ، الرحلات ، محطـات الاستجمام ، الاشتراك في النوادي الخاصة ، شراء البنزين بموجب بطاقات) ، التي يجب ان يضاف اليهـا طريقة التمويل الذاتي ، التي انقضت ، ولا ريب في ذلك ، الربائح المدفوعة الخاضعة للضريبة ، ولكنها اتاحت توزيع الأسهم المعفاة منها ، بصرف النظر عن التهرب من الضرائب « الذي سهّل تعقيـد غريب في التشريع ومهارة خبراء الجباية » .

كانت نتيجة كل ذلك مجتمعاً يختلف كل الاختلاف عن مجتمع اوروبا بنظامه وايديولوجيته ؛ فقد بدت القوى النقابية وكأنها تتمتع بقدرة عظيمة ، وضمت اعداداً كبرى ارتفعت من قرابة ٩ ملايين عضو الى قرابة ١٥ مليوناً . اما في الواقع فانهـا لم تضم سوى ٢٥ ٪ من العمال وكانت اعجز من ان تعادل خصومها . اجل لقد نظمت الاضرابات وفازت احياناً برفع الاجور الذي اعاد الاجور الحقيقية بعد ان كاد ارتفاع الاسعار يفقدها قيمتها ، ولكن تدخلاتها في الحيـاة السياسية كانت متفاوتة الفعالية : ففي السنة ١٩٤٨ اوعزت النقابات بالتصويت للرئيس ترومان؛ اما في السنة ١٩٥٢ فلم توعز بانتخاب المرشح الديموقراطي ، ولكنها بالمقابلة قامت بدور حاسم في فوز الرئيس كندي في السنة ١٩٦٠ . ويرد ذلك الى ان الحركة النقابية في هذه البلاد ، التي ليس فيها لا حزب اشتراكي (٠٠٠ ٨٠ صوت في انتخابات السنة ١٩٤٤ ، اي ٠،١٢٥ بالمائة من المقترعين) ولا حزب شيوعي ، بقيت منقسمة بين اتحادين لم ينصهرا في اتحاد واحد الا في السنة ١٩٥٥ وبين النقابات المستقلة ؛ انها « حركة نقابية مصلحية » يديرها موظفون نقابيون يتقاضون اجوراً مرتفعة تشبعوا من مبادىء الحرية وبقوا اوفياء لأحلام المهاجرين الاول الذين اعتبروا الارتقـاء الاجتماعي شأناً فردياً : اعتبروا صوالح التجارة والعمل متكاملة واعتبروا التعاون بينهما ضرورياً؛ فلم يحاولوا سوى تحقيق فوائد جزئية خاصة وبلوغ اهداف قصيرة الاجل ، بل نفروا من مبدأ الصراع الطبقي .

على ان في الولايات المتحدة طبقات ، ولكن الوعي الطبقي نادر الوجود . فان ازدهـار البلاد العام ، ونظام التقاعد ، والتأمين على الحيـاة الذي افاد منه اكثر من نصف الاجراء ، والتأمين ضد البطالة ، والاجازات المدفوعة ، وتحديد مدة العمل الاسبوعي بقرابة اربعين ساعة ، وقيام الاتفاقات الجماعية التي أمنت ، في العديد من المشاريع ، ضد المرض ، وحوادث العمل ، والعمليات الجراحية ، وتوفر المتاجر التعاونية ، ودور التوليد ، والمكتبات ، والمدارس احياناً ، وإقدام شركتي فورد وجنرال موتورز على تعيـين اجر سنوي ادنى مضمون — وكان من شأن مثلهما هذا ان امتد الى مؤسسات اخرى — ، وارتفاع الاجور الذي غالباً ما عقب ارتفاع كلفة المعيشة ، واخيراً بعض التجانس في اشكال الحياة والملبس ، وفقـدان وسائل التعبير الخاصة بالطبقة العمالية ، كل ذلك قد اسهم في خلق مناخ غير ملائم لنشوء الصراع الطبقي . ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك التطور الذي حدث في المجتمع الاميركي بفعل ارتفاع عدد المنتمين الى « الطبقة المتوسطة » . فان طبقة صغار اصحاب المشاريع المستقلين في حياتهم والعـاملين

لحسابهم ، ولا سيا فئة اصحاب المشاريع الريفيين المستقلين ، قد هبطتا عددياً امام توسع حركة تجميع المشاريع ؛ وبالمقابلة احرز القطاعان الثاني (٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠) والثالث (٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٣ مقابل ٤٠ في السنة ١٩٢٠) نجاحاً وتقدماً كبيرين . كما ان عدد المستخدمين ، والعمال الاختصاصيين واعضاء المهن الحرة ، كان آخذاً في الارتفاع بينما كان عدد العمال غير الاختصاصيين آخذاً في التدني . اجل لقد كان العديد من « ربط العنق البيضاء » اجراء ولم يفضل مستوى معيشتهم مستوى معيشة العمال ، وغالباً ما كان عملهم ، بفعل استخدام الآلات ، شبيهاً بعمل عمال المصانع ، ولكن هذه العناصر المتزايد عددها يوماً بعد يوم قد ألفت ما يشبه بورجوازية صغيرة تحرص على اعتبار نفسها متميزة عن الطبقة العمالية بذهنيتها ونوع معيشتها . لذلك فان شطراً كبيراً من البروليتاريا قد ارتبطت شخصياً بالطبقات المتوسطة ولم تصطبغ بأية صبغة من الذهنية البروليتارية ، بينما خفف ارتفاع مستوى المعيشة من حدة العداء لأصحاب الامتيازات .

على ان تصلباً لا يمكن انكاره قد حدث في موقف الطبقات الاجتماعية . فان سهولة الانتقال من طبقة الى أخرى ، التي كانت كبيرة نسبياً في اوائل القرن ، والتي اتاحت الامكانات المتشابهة بفضلها ارتقاءات كثيرة وسريعة ، قد تضاءلت تضاؤلاً كبيراً . كما ان الدرجات الوسيطة قد تكاثرت بينما تضاءلت امكانات الوصول الى المراكز القيادية . فقد احتل المزيد من الوظائف العليا في الصناعة اناس متخرجون من معاهد مهنية او معاهد هندسة او جامعات . وانتمى نصف ارباب الصناعة الى الطبقة العليا . وبلغت النسبة بين رجال السياسة اكثر من الثلث ، وبات انتقال الوظائف بالوراثة امراً كثير الوقوع يوماً بعد يوم (٥٧ بالمائة بين ارباب الصناعة ، مع العلم ان هذه النسبة اكثر ارتفاعاً في المهن الحرة)، والارتقاء العمودي ابطأ منه في ما مضى، وانحصرت التغييرات الوظيفية في الانتقال من الدرجة الدنيا الى الدرجة العليا . ووفر الصناعيون وارباب المهن الحرة ، الذين الفوا ١٠ بالمائة من السكان ، ٧٠ بالمائة من رؤساء المشاريع . فتتضح من ثم النزعة الى تأليف طبقات مقفلة شبيهة بها في اوروبا ، على الرغم من ان الثروة ما زالت هنا ، اكثر من اوروبا ، الطابع المميز للطبقة .

امير كا الاخرى

كان هناك من ثم اميركا محجوبة ، « اميركا الاخرى » ، التي وصفها « ميكائيل هارنغتون » والتي تمثل بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة من السكان تقريباً. ان اميركا غير المنظورة هذه هي اميركا الفقراء الذين « لا وجه ولا صوت » لهم، ولا ينتسبون الى اية نقابة او جمعية اخوية ، وليس لهم اية « كتلة » تدافع عنهم ، ويتجاهلهم رجال السياسة ، ويتضوررون جوعاً، ويفتقرون الى مساكن لائقة (١٢ مليون مسكن من اصل ٥٥ مليوناً اعتبرت في السنة ١٩٥٦ غير صالحة للسكنى)، ويعيشون دون مستوى المعيشة العادي . لقد تألف هذا « العالم السفلي » من العمال الاتفاقيين، والعمال غير الاختصاصيين، ومهاجري الزراعة الفصليين، و « المزارعين » الكثيرين الذين يعيشون حياة بائسة في استثمارات ضيقة جداً او ينزحون الى

المدن (٥٠٠ ٠٠٠ ١ غادروا مزارعهم في الابلاش خلال ١٠ سنوات)، وعمال بعض « المناطق المتأخرة » (عمال المناجم في الشمال الغربي الباسيفيكي ، وفرجينيا الغربية ، ومنسوتا) ، والطاعنين في السن المضطرين للاكتفاء بمساعدة الحادية حددت ، منذ السنة ١٩٥٩ ، بـ ٧٠ دولاراً في الشهر بعد سن الـ ٦٥ ، وبعض الاقليات العنصرية : البورتوريكيين ، والمكسيكيين ، والزنوج بصورة خاصة . فقد تعاطى هؤلاء الاعمال الدونية واكثر المهن قذارة واقلها دخلا ، وعاشوا في احياء مقفلة شبيهة بالاحياء اليهودية القديمة (في « هارلم » بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ٤٥,٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ ، بينما هي لم تبلغ ١٥,٤ بالمائة في اورخم احياء البيض) . فهم من يعانون من البطالة قبل غيرهم واكثر من غيرهم ، لانهم اول من يسرّحون في ظروف الازمات .

نجمت هذه البطالة عن التقدم التقني ولم تنخفض منذئذ الى اقل من ٤,٣ بالمائة (رقم السنة ١٩٥٤ الذي بات عادياً) . وفي السنة ١٩٥٨ بلغت ٥,١ بالمائة (رقم التأخر الاقتصادي في السنة ١٩٤٩) ، وفي السنة ١٩٦١ ، ٧ بالمائة . وفي اواخر السنة ١٩٦٥ انخفضت الى ٤,٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة . فلم يحلّ « المجتمع الميسور » من ثم مسألة اشباع الحاجات الضرورية الاولية لمجموع المواطنين .

التطور المحافظ المتزايد

وهكذا تألفت طبقة موجهة ضئيلة العدد سيطرت على الحياة الاقتصادية وقامت منذ نصف قرن بدور متزايد الاهمية في ادارة البلاد السياسية . فكما قدمت الدليل على ذلك مؤلفات « و. رايت ملز » (النخبة المسيطرة) ، انحدر اوفر الاميركيين ثروة (اولئك الذين يملكون اكثر من ٣٠ مليون دولار)، بنسبة متزايدة ، من الطبقات العليا : ٦٨ ٪ في جيل السنة ١٩٥٠ ، مقابل ٥٦ ٪ في جيل السنة ١٩٢٥ و ٣٩ ٪ في جيل السنة ١٩٠٠ . وحدث الشيء نفسه في وظائف الحكومة الاتحادية الهامة : فبين الشخصيات الـ ٥١٣ التي شغلتها منذ السنة ١٧٨٩ حتى السنة ١٩٥٣ ، لاحظ ملز ان ٦٠ بالمائة انحدروا من اوفر عائلات البلاد ثروة (وهي تمثل بين ٥ و ٦ بالمائة من عدد السكان) وان ٥ بالمائة فقط انحدروا من عائلات العمال وصغار التجار والفلاحين المتواضعين . وقد تكامل امتزاج ادارة الاعمال بالادارة الحكومية تكاملاً متزايداً . ومع عودة الجمهوريين الى الحكم في السنة ١٩٥٢ تألف اكثر من نصف موظفي الادارة الاخيرة من رجال جاؤوا مباشرة من الاوساط المرتبطة شخصياً ومالياً بالاعمال الكبرى واختيروا بالتعيين لا بالانتخاب ولم يسبق لهم قط ان تعاطوا السياسة . لقد اصبحت الدولة والاقتصاد ، اكثر من اي وقت مضى ، في ايدي الطبقة نفسها .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما تعززت النزعتان الانتهازية والمحافظة واذا ما اهملت روح « النهج الجديد » او حوربت . فان المعارضة العنيدة التي صادفها ف.د. روزفلت وبعض مستشاريه لدى بعض الصوالح الكبرى والقوى المحافظة ، قد استمادت كل قوتها بعد موت

الرئيس . وتشهد المؤلفات الادبية على زوال حظوة هذه « اليسارية » التي احرزت ذاك النجاح العظيم في الثلاثينيات ؛ وهي تعكس تشوش الرأي العام امام زعزعة النظم التقليدية ؛ فحتى في الاوساط الجامعية والفكرية برزت حركة مناهضة للتقدمية عمت الرأي المضاد للمساواة الذي قال به ادباء ومؤرخون من امثال « ت.س. اليوت » و « ارنولد توينبي » ، ودلت على حنين الى حقيقة ثابتة وشغف بما هو مخالف للصواب اذاعتهما كافة وسائل التعبير : السينما ، والراديو ، والتلفزة ، والصحافة طبعاً . فنجم عن ذلك ازدراء حقيقي بالقيم الفكرية في حقل التعليم ، وحذر عميق من كل روح نقدية ورفض البحث في الآراء المقبولة . وهكذا تمادى تأثير جوهريي القرن التاسع عشر ، واولئك الذين ابدوا في العشرينيات عداء الـ « كوكلوكس كلان » لليهود والكاثوليك وتحريم تعليم فلسفة التطور ؛ واولئك الذين قاوموا النهج الجديد الذي سار عليه ف.د. روزفلت بعد السنة ١٩٣٠ ثم اصبحوا انصاراً نشاطاً للماكارثية و « مطاردة الساحرات » ، قبل ان يصوتوا لمصلحة « ب. غولدووتر » ويؤيدوا نشاط « جمعية جون بيرتش » . وهكذا وجد جو عزز الانتهازية كما ابان ذلك دافيد ريسمن (الجمهور المهمل) ، واحترام السلطات الاجتماعية ، والروح القومية ، والاعتقاد بان الطريقة الاميركية في الحياة اعلى شكل حضاري وبأن الذين يتجادلون فيها يكونون « غير اميركيين» اي خونة بالقوة يجب على قوى الامن مراقبتهم .

على الصعيد الداخلي ، كانت الغلبة لسياسة ثورة اجتماعية : انه انتقام ارباب الاعمال من التشريع الاجتماعي الروزفلتي الذي اقره قانون « فاغنر » في السنة ١٩٣٥ ؛ فالغي هذا القانون بمشروع قانون « مارتلي – تافت » الذي حد من ممارسة حق الاضراب في النشاطات القومية الصالح واعطى الرئيس حق تحريمه في الصناعات الرئيسية . ومن ظواهر هذه الحالة النفسية ، في السنة ١٩٥٢ ، اقرار قانون الهجرة (قانون ماك كارن ـ وولتر) الذي ادخل المزيد من الصعوبات على قوانين الهجرة السابقة ، اي على هجرة سكان اوروبا الشرقية والجنوبية . ولكن السلطات الاتحادية بذلت مجهوداً يهدف الى تحسين وضع الزنوج – الذين بلغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ ١٧ في السنة ١٩٥٧ – كما يدل على ذلك قرار المحكمة العليا في ١٧ ايار ١٩٥٤ الذي جعل قبول الزنوج الزامياً في كافة المدارس ، ولكنه اصطدم بمقاومة ضارية وظافرة عملياً ابداها السكان البيض في الولايات الجنوبية (قضية « لتل روك ») . بيد ان الزنوج خرجوا من سلبيتهم ولجأوا الى المظاهرات السلمية والعصيان المدني بغية الفوز بالمساواة الممنوعة عنهم – بالرغم من ورودها في التعديل الرابع عشر للدستور – ووضع حد للتمييز العنصري في المؤسسات ووسائل النقل العامة ، والمدارس والجامعات ، والاحياء المقفلة التي يعيشون فيها . وتوصل عناد الرئيسين كنيدي وجونسون الى اقرار قانون وفر لهم ضمانات هامة لاحترام حقوقهم المدنية (اب ١٩٦٥) ، ولكنه اثار موجة جديدة من اعمال العنف والتقتيل التي استهدفت القائلين بالغاء التمييز ، وعيل في الوقت نفسه صبر الزنوج . ثم تخلي عن سياسة اللاعنف حين بدا انها

انتهت الى الفشل ؛ فبرزت حركة « الزنوج المسلمين » الذين قاموا بهجوم معاكس متنصلين كلياً من الثقافة الغربية اليهودية – المسيحية . وكان لهذه الحركة ، بالرغم من قلة عدد الناهضين بهـا ، جاذب قوي على الجماهير السوداء التي تخلت اكثر فاكثر عن انقيادهـا كما تشهد بذلك انفجارات الهيجان المخربة والدامية في ديترويت (١٩٤٣) وهارلم ولوس انجلوس في تموز ١٩٦٤ وآب ١٩٦٥ .

الحيـــاة السياسيـــة

يضاف الى ذلك ان نطاق المجادلات السياسية اصبح اكـــثر انحصاراً يوماً بعد يوم . فان تدخل الدولة ، وتوجيهها للحيـاة الاقتصادية ، ودور النقابات ، والتدابير المتخـــذة لتوطيد الدخول الزراعيـــة ، اي كافـة الاستحداثات التي اعتبرت ثورية في زمن النهج الجديد ، لم تكن لتثير منازعة جدية من قبـــل الجمهوريين منذ ان استمالوا اليهم شطراً من الطبقـــات المتوسطة والعمالية المتخلقة بالاخـــلاق البورجوازية ، وشطراً من الزنوج ايضاً . اما الحزب الديموقراطي فلم يتقدم من المنتخبين ، منـذ فشله ، بأية فكرة جديدة حقـاً . فكانت المسائل الـتي تناولتها المناقشات مسائل ظرفيـــة : التعريفات الجمركية ، تأثير التجارة الكبرى ، مناهج السياسة الخارجية ؛ فكانت النتيجة إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور في السنة ١٩٥٦ بـ ٥٧,٢٨٪ من الأصوات، بينا هو لم يفز الا بـ ٥٥,٤٪ منها في السنة ١٩٥٢ .

بيد ان فوز كنيدي باكثرية ضئيلة في السنة ١٩٦٠ بدا وكأنه احدث تغييراً في حياة البلاد السياسية . فان الآمال التي بعثها اسلوب ادارته الجديد ، وتأليف وزارته التي ضمت – كما في عهد روزفلت – عدداً كبيراً من رجال الفكر واساتذة الجامعـات ، وبرنامج « الحـدود الجديدة » الذي انطوى على اصلاحات عميقة بغية ازالة بؤس « اميركا الاخرى » ، والحزم الذي اعتمده الرئيس في مقاومة ملوك الفولاذ والقائلين بالتمييز العنصري في الجنوب رغبة منه في الدفاع عن الزنوج ، قد زالت كلها بزواله . واذا استفاد خليفته ج. لندن جونسون من اكثرية استثنائيـة تشهد بوجود تيار حرية قوي بمثابة ردة فعل للتيار الفاشـي الطابع الذي تزعمه منافسه « باري غولدووتر » ، فانه قد عاد الى انتهاج سياسة محافظـــة في الداخل (باستثناء ما يتعلق بحقوق الزنوج) وسياسة تدخل في الخارج تعيد الى الذاكرة عهد « القضيب الطويل » .

فهل كان تجديد الحياة السياسية امراً ممكنا يا ترى ؟ ان النظام الانتخابي الذي يشوه التعبير عن الرأي ، والمؤسسات نفسها قد ساعدت بقوة على الجمود . فان عدد « كبار الناخبـــين » ، لا يطابق ، عند انتخاب الرئيس ، عدد الاصوات المجموعـــة : في السنة ١٩٣٦ جمع روزفلت ٩٨٪ من المقترعين بـ ٦٢٪ من الاصوات . وفي السنة ١٩٦٠ فـــاز جون كنيـــدي على منافسه بـ ٥٠,١ فقط من المقترعين ، باكثرية ٨٤ صوتاً من اصوات كبار الناخبين . وفي السنة ١٩٦٤، فاز « ج. لندن جونسون » ، باكثر من ٦٠٪ من المقترعين ، بـ ٤٨٦ صوتاً من كبـــار المنتخبين مقابل ٥٢ صوتاً لمنافسه . وساد انتخاب اعضـــاء المجالس التشريعية وانتخاب الممثلين كذلك

تباين كبير جداً: فان الاصول المحددة في السنة ١٩٢٩ تعيد آلياً توزيع المقاعد في مجلس الممثلين على الولايات بدالة التغييرات الديموغرافية الطارئة في الاحصاءات العشرية ، ولكن تقسيم الدوائر في كل ولاية – وهو من اختصاص السلطة المحلية دون غيرها – متباين جداً ومؤات – كما في اوروبا – للمناطق الريفية التي لا تقيم فيها سوى اقلية ضئيلة جداً ؛ وهكذا فان المناطق الآخذة بالاستيحاش تتمتع بنفوذ كبير جداً بالنسبة للمناطق الآهلة بالسكان (في كونكتكت نجد دائرة صغرى تضم ١٩١ شخصاً ودائرة كبرى تضم ٨١ ٠٠٠) . وقد استتبع تساوي عدد الشيوخ بين الولايات ، بصرف النظر عن عدد سكانها ، رجحان كفة اقل الولايات سكاناً في مجلس الشيوخ : فان آلاسكا التي لا يمثلها سوى نائب واحد تتمثل بشيخين على غرار ولاية نيفادا التي يبلغ سكانها ٢٨٥ ٠٠٠ نسمة ، وولاية نيويورك التي تضم ١٧ مليوناً . وفي مجلس الشيوخ كما في مجلس النواب تقوم بالدور الأساسي اللجان الدائمـــة حيث يقضي العرف بان يكون الرئيس ، الذي يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة ، لا منتخباً من قبل زملائه ، بل اقدم عضو بين اعضاء اللجنـــة . فهو من ثم ممتنع العزل عمليـــا ومستقل عن الذين يجدد انتخابهم بـين دورة واخرى ، ويحتل المراكز الشاغرة زعمـــاء الاحزاب . فنحن من ثم امام حكم شيوخ يمارسون نفوذاً راجحـاً لانهم احرار في تعجيل المناقشات أو تأخيرها الى ما لا نهاية له . واذا مـــا اضفنا الى ذلك ان النفقات الانتخابية باهظة وتجاوز مليون دولار لمجلس الشيوخ ، لاتضحت لنا الفائدة الكبرى التي يمكن ان تجنيها من هذا الوضع الفئات النافذة التي باتت مؤسسات رسمية والتي تدافع بكافة الوسائل (الحملة الصحفية ، الافلام ، الاذاعة ، وحتى الرشوة) عن صوالح الدول الاجنبية (كتلة الصين الوطنية ، كتلة تشومبي) ، وصوالح التكتلات الاقتصادية (كتلة السكر) .

وأثر التأثير نفسه نفوذ آخر حذر الرئيس ايزنهاور مواطنيه منه في خطابـه الوداعي الذي القاه في كانون الثاني ١٩٦١ : « في مجالسنا الحكومية يجب ان نحترز من النفوذ الكبير جداً الذي يتمتع به العسكريون والصناعيون ... فيجب الا نسمح البتة لهـــذه القوة المزدوجة ان تمس حرياتنا الديموقراطية » . وجلي ان هذه الكلمات تشدّد على المكانة الكبرى التي يحتلها الجيش اليوم في بلاد لم يكن لها قبل السنة ١٩١٧ سوى نواة جيش لا اهمية لها . فـان الحرب الباردة ، وفقدان الاستقرار العالمي ، والدور النافذ الذي تقوم به الولايات المتحـدة منذ السنة ١٩٤٥ ، وتدخلاتها الكثيرة في « العالم الحر » ، وقواعدها البحرية والجوية وبعثاتها العسكرية الموزعة على كافة القارات ، ودورها البوليسي في مقاومة الشيوعية او ما يعتبر شيوعياً ، والسباق الى التسلّح النووي ، والدفاع عن المصالح الاقتصادية حيثما بدت مهددة بخطر الاصلاحات الاجتماعيـــة ، كل ذلك يفسر اهمية الجيش الذي يخصّ بميزانية ضخمة يغذي قسم منها دعاوة ناشطة جداً ومتعددة الاشكال غالباً ما ترتدي طابع التخويف والوطنية المتطرفة .

يضاف الى ذلك اخيراً ان اهمية طلبيات الدولة في حياة المؤسسات الصناعية ، التي يعمـــل معظمها للدفاع الوطني ، تحمل هذه المؤسسات على التأثير على الادارة واقامة العلائـق بالسلطة العسكرية من اجل الحصول على الطلبيات ، خصوصاً بواسطة العديـد من كبار الضباط والقادة

المتقاعدين الداخلين في خدمتها ، وعلى تغذية الحملات التي تظهر اميركا وكأنها مهـددة بخطر التخريب ، ومن ثم تغذية الروح الوطنية والوطنية المتطرفة وذهنية المحافظة السياسية .

الهبوط الاقتصادي الاخير والتوسع الجديد

هدّد هـذا الاستقرار الخطر الناجم في تموز ١٩٥٧ عن ظهور ازمة اقتصادية جديدة ، هي الثالثة واخطر ازمة منـذ السنة ١٩٤٥.فان التوسع الذي اتاح منذ السنة ١٩٥٣ ارتفاعاً متواصلاً في الدخل القومي والاموال الموظفة ، ومن ثم في الطاقة الصناعية ، قـد أفسح المكان حينذاك لركود واضح المعالم جداً عقبه تأخر بارز منذ تشرين الاول : فلم يبلغ ارتفاع الاستهلاك القومي سوى ١ بالمائة ، وهو رقم لا يوازي الحاجات الناجمة عن التزايد السنوي (الذي يبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٢ شخص) في عدد السكان ، وتدنت ارباح الشركات بنسبة ٣ – ٤ بالمائة عنها في السنة ١٩٥٦ ، وانخفضت مبيعات المخازن الكبرى ، وتكدست المخزونات ، وانخفض معدل الانتاج الصناعي بنسبة ٩ بالمائة في كانون الثاني ١٩٥٨ عنه في كانون الثاني ١٩٥٧ ، وتواصـل الغاء الاستثمارات الزراعية الهامشية ، واستمر عدد المزارع في التـدني ؛ واخيراً ارتفع عـدد البطالين في نيسان ١٩٥٨ الى ٠٠٠ ١٩٨ ٥ ، اي ٦,٧ بالمائة من اليد العاملة الموجودة في البلاد ، وهو رقم لم يُبلغ قط منذ ١٩٤٢ . وكانت اكثر الصناعات تأثراً بالازمة صناعة الفولاذ حيث هبطت نسبة طاقة الانتاج المستخدمة الى ٥٣ بالمائة في شهر آذار من السنة ١٩٥٨ ؛ وتأخرت كذلك تأخراً بيّناً الصناعات الكيميائية (المنتجات العجينية) وصناعات الاجهزة المنزلية الكهربائية ، وصناعـة مواد البناء ، بينما استمرت كلفة المعيشة في الارتفاع . وقد أدّت حدّة اعراض التقهقر هذه الى ظهور « شبح فقـدان الثقة الاقتصادية » ، وتطلبت عـلاج « المرسّخات الآلية » التي باتت كلاسيكية : تدخل الدولة بواسطة تعويضات البطالة ، وزيادة القروض من اجل تأمين حاجات الدفاع الوطني ، والاعمال الكبرى ، وخطط التجهيز ، والمساعدات لتشييد الابنية ...

انفرجت الازمة ، وفي السنة ١٩٦٠ ، دخلت الولايات المتحدة، التي احرزت أقل تقدم بين الدول الصناعية الكبرى منذ السنة ١٩٥٣ ، في طور ازدهار عظيم لم تعرفه منذ السنة ١٩٢٩ . فان معدل الانتاج الصناعي الذي ارتفع بنسبة ٤,٩ بالمائة خلال السنوات ١٩٦١ – ١٩٦٣ قد ارتفع الى ٧ ٪ في السنة ١٩٦٤ و ٨ بالمائة في تموز ١٩٦٥ .ولم تعرف البلاد قط، منذ ١٩٣٣ – ٣٧ ، فترة نمو متواصل على مثل هذا التمادي . وكان ذلك نتيجة سياسة تدخلية تمشت عليها ادارة كندي التي استهدفت النمو والمحافظة على نسبة نمو مرتفعة بتنشيط التجارة الخارجية وضمان العمل لكافة السكان . وشجّع توظيف الاموال في الصناعة بسلسلة من التـدابير المالية والنقدية وبتخفيف الضرائب ، الخ . ، في الوقت الذي زيدت فيه زيادة محسوسة المساعـدة الاقتصادية للدول غير النامية . فبلغت التجارة الخارجية في السنة ١٩٦٤ مستوى قياسياً اذ بلغ الرصيد الدائن الصافي ٧ مليـارات دولار . الا ان ميزان المدفوعات قد بقي في عجز بفعـل النفقات الحكومية والعسكرية واطراد اخراج رؤوس الاموال الخاصة الموظفة في الخارج ، ولا سيا في بلدان السوق

المشتركة (هولندا ، بلجيكا ، المانيا ، فرنسا) ؛ وهكذا فقد انشأت فروع الشركات الاميركية اكثر من ٣٠٠٠ مصنع نافست الشركات الأصلية نفسها احياناً في العالم وحتى في الولايات المتحدة . وهي الاتجاهات نحو التضخم المالي المتسببة عن ارتفاع الأجور والنفقات غير المنتجة، « تسلح ، مكافآت تخفيض المساحات الزراعية » ، ما يعد قيمة الدولار المعتبر اليوم ذا قيمة مرتفعة على العموم .

ما تزال الولايات المتحدة أقوى دول الكرة الارضية ولكن مركز الهيمنة الذي احتلته بعيد النصر الحليف آخذ في التضاؤل يوماً بعد يوم . فان النجاحات التقنية التي حققها الاتحاد السوفياتي قد ارغمتها منذ اليوم على إعادة النظر في سياستها الخارجية التي أمست دفاعية . واذا ما أضيفت هذه النجاحات الى تجدد بناء اوروبا الاقتصادي ، فانها تهددها – في اجل بعيد – بصعوبات شبيهة بصعوبات البلدان القديمة .

الفصل الثالث

اوروبا الغربية واليابان

حين وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، كانت اوروبا الغربية في حالة يرثى لها . فان اقتصادها كان اكثر تلفاً وزعزعة منه بعد الحرب السابقة ، وهبط معدل الانتاج الصناعي في فرنسا وبلجيكا وهولندا الى ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ بالمائة من مستواه قبل الحرب ، وفي المانيا الغربية الى ٣٤ بالمائة . وتدنى انتاج الحبوب ، واتلف اكثر من نصف وسائل النقل او اصيب باضرار كبرى . وفي بعض المناطق عرفت اوروبا الجاعة ، وفي كل مكان تقريباً عرفت بؤساً حقيقياً . وانفدت المخزونات والمؤن . وخلال ست سنوات لم تجدد اية آلة ولم يشيد اي بناء ، بل على نقيض ذلك درست كافة الآلات بسرعة بينها اقفلت اسواق اوروبا التقليدية وتعودت انحاء العالم الاخرى الاستغناء عنها . واخيراً تبدل نظام المقايضات تبدلاً عميقاً بحيث ان الدول ، التي كانت من قبل دائنات العالم ، اضطرت لتصفية اموالها في الخارج واستدانة مبالغ طائلة : لقد انتهت الى الافلاس .

قبل السنة ١٩٤٠ ، لم يكن تفوق الولايات المتحدة ساحقاً بعد ، وبالرغم من ان اوروبا لم تعد سوى المركز الصناعي الثاني في العالم ، فانها قد بقيت المركز التجاري الاول . ففي السنة ١٩٤٥ كان الانهيار كاملا في الحقل التجاري والمالي ، وعلى الرغم من اعادة بناء سريعة ، فان تأخرها سيزداد يوماً بعد يوم . ويرد ذلك في السنة ١٩٤٥ ، الى ان البيئة التاريخية التي بنيت فيها قوتها قد تغيرت في اتجاه اكثر معاكسة لها منه بعد السنة ١٩١٨ . وليست روسيا وحدها بعد اليوم ما اخذت تتخلص من نفوذها الاقتصادي كما في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، فاوروبا الشرقية جمعاء وجزء من اوروبا الوسطى لم يعودا مستودعاً لحاجاتها من المنتجات الغذائية والمواد الاولية . ومنذ السنة ١٩٤٩ ، اصبح للصين الشاسعة الاطراف ، والمستعمرات المتحررة ، كالهند واندونيسيا ، سياسة اقتصادية لا تهتم الا بصوالحها الخاصة . ولم تعد هذه البلدان مدينة لاوروبا ، لا بل رغبت كلها رغبة متزايدة الوضوح في استخدام خاماتها الخاصة وتنظيم نقلها البحري وغيره . وغالباً ما صادرت الحكومات رؤوس الاموال الاجنبية وابطلت

امتيازات المشاريع الاجنبية . وفي مناطق ما وراء البحر التي ما تزال مخضعة، وفي آسيا وحتى في افريقيا، وفي بلدان الشرق الاوسط النصف مستعمرة ، هددت الحركات القومية المكاسب التي تحققها اوروبا من استثمار الثروات الطبيعية . اما تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي فقد اصبح ساحقاً .

الحاجات المتناقضة

كان لزاماً اعادة بناء كل شيء في اوروبا ؛ والحال خلفت الحرب إرثاً ثقيلاً لا تناقضت ردود فعل الرأي العام حوله تناقضاً لا شعورياً . فمن جهة اثارت وطأة الاقتصاد الموجه ، والتقنين الذي فرضه « اقتصاد الحاجة » ، استياء كبيراً لا في اوساط الصناعيين بسبب الحد من سلطتهم في عملهم وفي أوساط التجار فحسب ، بل في أوساط المستهلكين الذين تضايقوا في عاداتهم وحرموا مما يرغبون في ابتياعه أيضاً . فكان هناك من ثم توق شامل الى العودة الى الحرية ، والغاء الرقابات الادارية المختلفة والتحديدات . وبرزت في الوقت نفسه رغبة مماثلة في العودة الى الحرية الفردية ، الى حرية الفكر والتعبير التي عطلت في البلدان المخضعة للنازية ، والتي حددت تحديداً متبايناً في البلدان الحرة بفعل الرقابة والتشريع الحربي . فبدا النظام الاقتصادي الحر والنظام السياسي الحر من ثم متضامنين ، ولكن الفوضى الاقتصادية والاضطراب السياسي اللذين قادا المانيا ، قبل السنة ١٩٣٣، الى النازية وقادا الدول الحرة، بعد السنة ١٩٣٩ ، الى الهزيمة ، قد خلقا رغبة في نظام اقتصادي وسياسي لا تكون فيه المصلحة الشخصية القاعدة السائدة ؛ واظهر اختبار الأزمة والحرب ان المنافسة الحرة غير المحدودة والسعي وراء الكسب غالباً ما يضران بالمصلحة الوطنية، وان قوة الدولة وحدها قادرة على استثمار كافة موارد البلاد في سبيل المصلحة العامة ، وان هذه الاخيرة تقضي بأن تسند الى الجماعة رقابة قطاعات الاقتصاد الرئيسية . وأثارت ذكرى ضائقة العمال والفلاحين ابان الازمة الرغبة في نظام يؤمن العمل للجميع ويبعد عن الناس كابوس الخوف وعدم الاطمئنان ؛ « العمل للجميع في مجتمع حر » ، هذه كانت الصيغة التي توجز نظرية «بفردج» الذي أحدثت خطته ، وقد أقرها البرلمان البريطاني في ايام الحرب ، دوياً عميقاً جداً . وعلى الصعيد السياسي طالب كل من فكر بالاصلاحات الواجب ادخالها على النظام البرلماني بسلطة تنفيذية قوية قادرة على فرض الانحناء أمام المصالح الكبرى ، وباعادة تنظيم الاحزاب ، وتجديد البشر والاساليب تجديداً كاملاً .

وهكذا وجدت في البلدان المحررة حديثاً على ايدي « المقاومة » رغبات في نظام شبيه بالاشتراكية لا يتفق كثيراً والنظام الاقتصادي الحر ، وفي تنظيم لا تكون فيه الديموقراطية شكلية فحسب . اما في الواقع فسيكون فشل هذه الابتغاءات كاملاً ، لأن اعادة بناء اوروبا ستتم في اطار النظام الاقتصادي والسياسي القديم .

١ – التطور الاجتماعي

التزوحـات البشرية في اوروبـــا

انضاف الى الدمار المادي الذي خلفته الحرب، والخسائر الفادحة بالارواح التي سببتها، مثار آخر الصعوبات، هو تجدد النزوحات البشرية التي لم تبلغ قط مثل هذا الاتساع منذ قرون العهـد الميلادي الاولى ، والتي غيرت وجه اوروبا تغييراً هاماً (الشكل ٢٣) .

إبان العمليات الحربية بالذات ارغم مـلايين البشر على النزوح بفعل النفي (البولونيون ، اليهود ، الاوكرانيون، الروس) ونقل اسرى الحرب والعمال للقيام بالاعمال الالزامية ، وسياسة « الارض المحرقة » واخلاء المناطق من السكان اخلاء منظماً. ومن جهة ثانية، انتهت الاتفاقات التي عقدها هتلر في السنة ١٩٣٩ مع ايطاليا والاتحاد السوفياتي الى نقل الاقليات الالمانيـة في التـيرول والبلدان البلطيقية... الى الرايخ . ثم اقصى الالمان عن الالزاس – لورين اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرنسي ، وادى دخولهم البلدان البلقانية الى فرار العديد من اليوغوسلافيين ويوناني اقليمي مقدونيا وتراقيا الذين ضمتها بلغاريا الى اراضيها واحلت فيها مستعمرين بلغاريين محلهم. وفي رومانيا كذلك نزح ٢٠٠ ٠٠٠ روماني عن ترانسلفانيا الشمالية و١١٠ ٠٠٠ عن دوبرودجا الجنوبية ، بينما نزح ١٦٠ ٠٠٠ مجري عن ترانسلفانيا الجنوبية . وقد قدّر « كوليشر » باكثر من ٣٠ مليون اوروبي، يدخل في عدادهم المدنيون الفارون امام الغزو ، عدد المنقولين والمشردين والمنفيين بين تاريخ اندلاع الحرب واوائل السنة ١٩٤٣ . وبعد ذلك جر انسحـاب الجيوش الالمانية معه اللاجئين الالمان من « الشرق » ، وروسيا البيضـاء ، والبلدان البلطيقية ، وبولونيا (١١٠٠ ٠٠٠) ، وبلدان جنوبي شرقي اوروبا ، لانهم كانوا يخشون انتقـام الشعوب التي تسلطوا عليها واستغلوها . وقد تم الجلاء اثناء انسحاب الجيوش ، في ظروف صعبة جداً ، في الثلـج والزمهرير ، سيراً على الاقدام او في شتى وسائل النقل ، صفوفاً طويلة على الطرقات . فهذا مـا حدث فعلاً لـ ٣٥٠ ٠٠٠ الماني كانوا في القرم واوكرانيا واجلوا الى بولونيا الغربية وما لبثوا ان نزحوا نحو الغرب امام التقدم السوفياتي . وهذا ما حدث كذلك لـ ٢٠٠ ٠٠٠ المـاني كانوا في رومانيا ، وللألمان الذين كانوا في يوغوسلافيا ، وهنغاريا ...

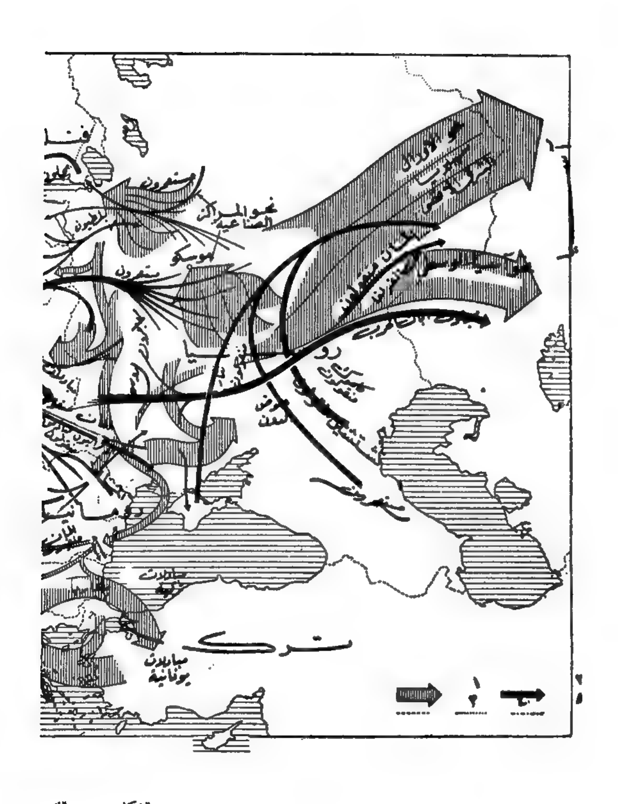
لم يكن النزوح بسبب الحرب من نصيب الالمان وحدهم . فان الكاريليين – ربما بلغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠ – الذين فروا الى فنلندا في السنة ١٩٣٩ خلال الحرب الفنلندية الاولى ، قد عادوا في السنوات ١٩٤١ – ١٩٤٣ الى كاريليا اثناء الحرب الثانية ، ثم فروا مرة اخرى في السنة ١٩٤٤ . وارغم كذلك عشرات الوف الفنلنديين والنروجيين الى الابتعاد عن ميادين المعارك في لابونيا. ولجأ اسوجيو استونيا و ٦٥ ٠٠٠ انغري الى السويد وفنلندا. واضطر كذلك الى الفرار نحو الغرب الفلاحون الاوكرانيون والروس الذين ما كانوا ليستطيعوا البقاء في مناطق الحدود ، و « المتعاونون » مع الالمان الذين خافوا من تأدية الحساب ، والرومانيون الذين استوطنوا

وانسلفانيا حديثاً ، ورومانيو بوكوفينا وبسارابيا ، وربما بلغ مجموعهم ٧٠٠ ٠٠٠ . وكذلك في الغرب دفعت الجيوش الحليفة المتقدمة امامها الألمان المقيمين في البلدان المحتلة و « التعاونيين» الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين ...

اوقف سيل اللاجئين الآتين من الغرب بسرعة . اما سيل اللاجئين الآتين من الشرق فلم يكن من اليسير ايقافه . فان ملايين الالمان الفارين من الشرق قد لحق بهم سيـــل آخر . وفي مؤتمر بوتسدام تخلى الحلفاء كلياً عن سياسة حماية الاقليات التي انتهجت في معاهدات ١٩١٩ — ١٩٢٠ والتي أمكن تقدير مدى فشلها . وقادهم الخوف من مطالبة ايطاليا بالاقاليم الايطاليـة اللغة والسكان ومن انبعاث الحركة الجرمانية الشاملة الى اعتماد سياسة تقضي بان ينقل الى المانيا الالمان الموجودون في بولونيا (٣ ٥٠٠ ٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا(٢ ٥٠٠ ٠٠٠) والنمسا وهنغاريا . فنقل زهاء ٩ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجىء لا موارد لهم تقريباً الى المانيا التي انخفضت مساحتها بنسبة ٢٥ بالمائة . وعقـــدت اتفاقات بـــين الاتحـــاد السوفياتي ورومانيا ويوغوسلافيـــا وتشيكوسلوكيا وهنغاريا بغية تبادل اقلياتها او اقله تسهيل عودة مواطنيها . ومن جهة ثانية احتل قرابة مليوني تشيكي وسلوفاكي الاقاليم التي غادرها الالمان . ووطنت بولونيا في الاقاليم الالمانية التي استولت عليها في الغرب ، وكانت شبه خالية من السكان ، ٣ ملايين فلاح بولوني، بينما استقبلت اكثر من مليون بولوني من الاقاليم الواقعة الى الشرق من خط كورزون التي اصبحت سوفياتية ، وانتقل زهاء ٧٠٠ ٠٠٠ اوكراني بغية استيطان اوكرانيا .

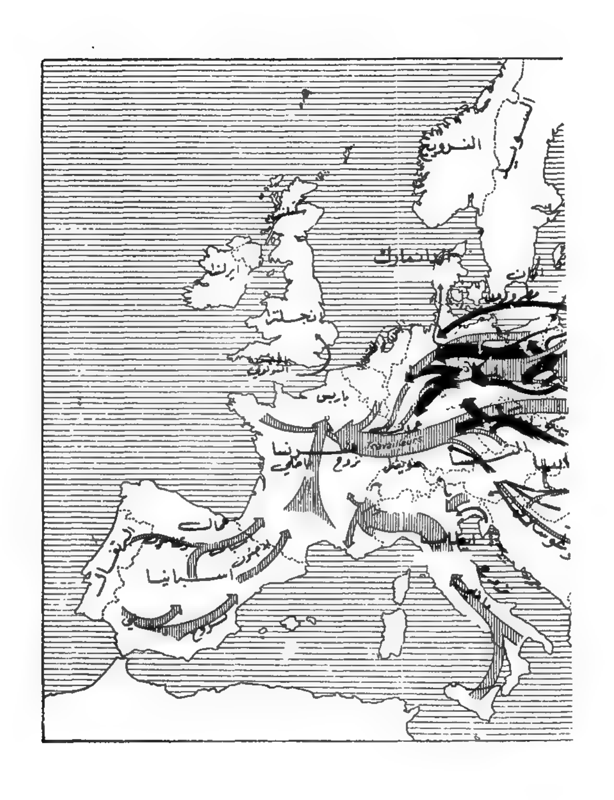
في يوغوسلافيا غادر استريا اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ايطالي ، واجريت مفاوضات مع هنغاريا لتبادل السكان ؛ وبالمقابل وصل ٢٠ ٠٠٠ يوغوسلافي من مقدونيا و ١٠ ٠٠٠ من بلغاريا . وفي الاتحاد السوفياتي ، استوطن الجمهورية القومية الارمنية ٦٠ ٠٠٠ ارمني جاؤوا من مختلف انحاء الشرق الاوسط ، ولكن الـ ٤٠٠ ٠٠٠ الماني المقيمين في جمهورية الفولغا المستقلة قد نقلوا بتدبير اتخذته السلطات حرصاً منها على سلامة البلاد ، واتخذت التدابير نفسها بعد الحرب في اربع جمهوريات مستقلة تقيم فيها اقليات غير سلافية بسبب تعاونها والالمان : تتر القرم ، الكلموك ، التششين — انغوش ، الكبرد البلقار (وقد بلغ مجموعهم ٥٦٠ ٠٠٠ شخص تقريباً) الذين نقلوا الى آسيا الوسطى وحل محلهم فلاحون روس . وهم الفلاحون الروس كذلك من استوطنوا الاقاليم المحتلة او المستردة في الغرب ولا سيما بروسيا الشرقية القديمة .

ارتدى معظم هذه التنقيلات ، التي ربما تناولت ٢٥ مليون شخص ، طابعاً نهائيـــاً ؛ وبدّلت تبديلاً كلياً خريطـــة توزيع الاعراق في اوروبا الوسطى والشرقية التي لم تتبدل منذ اواخر القرون الوسطى . فنقلت بعيـــداً نحو الغرب حدود استيطان السلافيين ، من روس وبولونيين ، على حساب الفنلنديين والبلطيقيين ولا سيا الالمان ، وحـــدود اليوغوسلافيين بعض الشيء على حساب الايطاليين . وكانت النتيجة ان المستعمرات الالمانية في اوروبا الشرقيـــة والجنوبية الشرقية، التي كانت تؤلف جالية مزدهرة وناقذة من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ الماني بين البلطيق



الشكل ٢٣ ـ النزو

١ ـ نزوحات بين الحربين العالميتين، ٢ ـ نزوحات خلا



بية بين ١٩١٨ و ١٩٥٠

، العالمية الثانية ، ٣ ـ حدود ١٩١٨ ، ٤ ـ حدود ١٩٤٦ ، ٥ ـ حدود بين قسمي ألمانيا .

والبحر الأسود وبين الكربات والفولغا ، والتي يعود تاريخ بعضها الى القرن الثاني عشر ، قد صفيت تصفية نهائية خلال سنوات معدودة .

تجمع العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين (١٠ ملايين) في المانيا الغربية ، وقد أثار وجودهم مسائل صعبة من حيث التكيف وفاقاً للبيئة الجديدة والحياة الاقتصادية . وتوجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك اللاجئون ، او « الاشخاص المرتحلون » الذين ما زال بعضهم في النمسا وايطاليا وبريطانيا العظمى . فهؤلاء يؤلفون جمهوراً ينيف على المليون شخص نزحوا مخيرين أو مكرهين منذ السنة ١٩٣٩ : اسرى حرب لم يعودوا الى بلدانهم ، عمال مدنيون من غير الألمان ساروا على أثر الجيوش الالمانية، لاجئون من بعد الحرب، وقد جاء معظمهم من اوروبا الشرقية : بولونيون « سبق ان انخرط منهم ١٦٠ ٠٠٠ في جيش اندرز» ، بلطيقيون ، او كرانيون ، يوغوسلافيون ... من المتعاونين والالمان ، او اعضاء الطبقات الحاكمة القديمة ، الذين لم يرغبوا في العودة الى بلادهم بعد ان اصبحت شيوعية ، او اليهود الخائفين من اعداء السامية ، الخ . لقد تعهدتهم منظمة الامم المتحدة التي اصطدمت بمقاومة الدول الراغبة عن قبول المهاجرين ، فشكلوا طيلة سنوات عدة عنصراً يثير القلق والارتياب في اوروبا المضطربة والمنقسمة .

مسألة الهجرة الاوروبية

لقد زالت امكانية المهاجرة . وهناك في اوروبا اربع بلدان عجزت عن تأمين المعيشة لسكانها الزائدين عن طاقتها الاسكانية : اليونان ، ايطاليا ، المانيا الغربية ، هولندا . وقد بلغ مجموع هذه الزيادة في اوروبا وحدها بين ٣ و ٤ ملايين شخص لا يجدون مكاناً لهم في اقتصاد بلادهم ويرتفع عددهم كل سنة بفعل زيادة الولادات على الوفيات. وكانت المهاجرة داخل اوروبا محدودة وغير ذات شأن . الا ان المهاجرة الى ما وراء البحار ، التي توقفت عملياً منذ السنة ١٩٣٠ ، قد استؤنفت مجدداً في السنة ١٩٤٧ . فسافر كل سنة ، بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ ، زهاء ٦١٠٠٠٠ شخص، جلهم من « الاشخاص المرتحلين » ، بفضل القانون الخاص بهؤلاء الذي سمح في السنة ١٩٤٨ بدخولهم الى الولايات المتحدة دونما تقيد بالانظمة المرعية . الا ان منظمة اللاجئين الدولية التي كانت تشرف على تسفير « اللاجئين المرتحلين » قد الغيت آنذاك ، ولم يسمح قانون ماك كارن – وولتر ، الذي عمل به في اواخر السنة ١٩٥٢ بقبول سوى ١٥٤,٠٠٠ مهاجر سنوياً ، اي قرابة ٣٠,٠٠٠ في السنة من البلدان الاوروبية المكتظة بالسكان ، ولكن عدد المهاجرين بلغ ٢٥٣,٠٠٠ في السنة ١٩٥٨ التي انتهى فيها العمل بقانون استثنائي لمساعدة اللاجئين .

بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ قبلت كندا بدخول ٧٦,٠٠٠ مهاجر في السنة ، أما اوستراليا التي بدلت سياستها حيال المهاجرة تبديلاً كلياً ، فقد استقبلت ٥٣,٠٠٠ مهاجر اتوا من اوروبا ، ولكن الافتقار الى الاموال والصعوبات الاقتصادية قد ادت الى تخفيض هذا العدد

١٧ – مركز روكفلر في نيويورك .



١٨ – الباخرة فرنسا التي انزلت الى البحر في السنة ١٩٦٠ .

١٩ — مخزن اميركي كبير على مقربة من « ديترويت » .



٢٠ ـ شبكة طرقات عصرية في لوس انجلوس : هاربور فريواي .

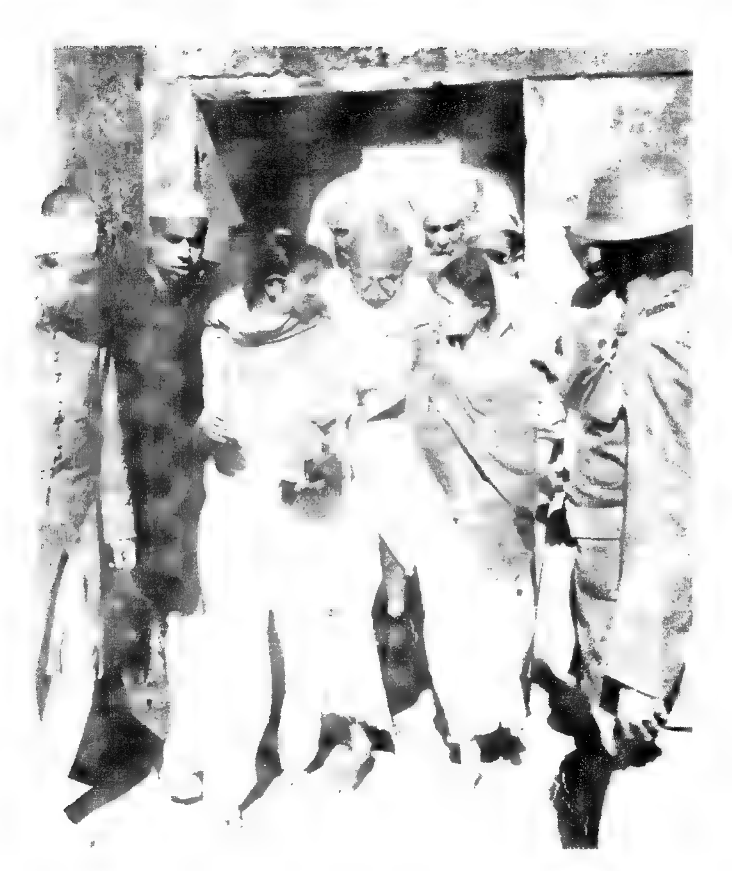
٢١ – الساحة الحمراء في موسكو ١٩٥٤ . في الوسط ضريح لينين .



٢٢ ـ جامعة موسكو . منظر لموسكو التي يشرف عليها بناء الجامعة الرائع .



٢٣ – مجاعة ١٩٥٣ في الهند .



٢٤ - المهاتما غاندي يحيط به تلاميذه .



٢٥ – ماوتسي – تونغ يخطب في جيوشه .



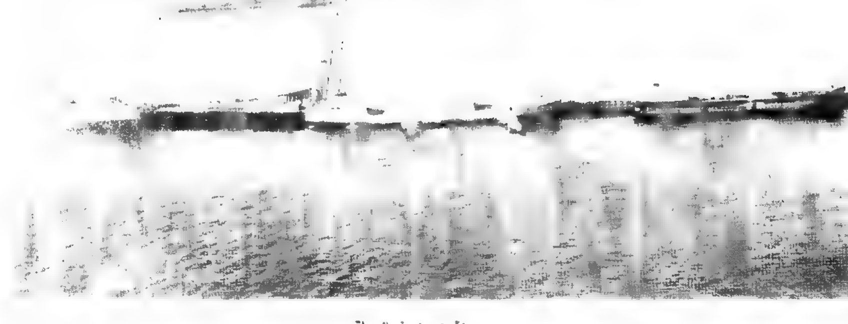
٢٦ – شنغاي : مدرسة في الهواء الطلق . الحزب والشبيبة .



٢٧ ـ عرض الجماهير امام امبراطور اليابان بمناسبة رأس السنة .



٢٨ – عيد الحصاد في مزرعة جماعية .



٢٩ — مرفأ بترولي في العراق .



٣٠ - رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .



٣١ — ارلكين و كولومبين ، بريشة [illegible]



٣٢ - تلامذة في « طوغو » . التعليم مفتاح التقدم .

منذ السنة ١٩٥٢. ولم تستقبل منهم دول اميركا اللاتينية، البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والشيلي، سوى عدد ضئيل جداً. ففي كل مكان اصطدم اتساع الهجرة الاوروبية بمراقيل خطيرة: خوف من فقدان التوازن الاجتماعي والعنصري في بلاد المهجر، رقابة سياسية شديدة جداً، تعذر استيعاب المهاجرين في المؤسسات الراهنة، حاجة الى الاموال التي تتيح ادخالهم في اقتصاد البلدان غير النامية، لان بلدان المهجر باتت ترغب في المتخصصين في الادارة والاعمال لا في اليد العاملة. ولم يبق هناك سوى تيار هجرة واحد، ولكنه محدود بطبيعته الدينية، اعني به تيـار هجرة اليهود الى دولة اسرائيل. وربما قدر بـ٤٠٠،٥٠٠،٠٠٠ شخص عدد الذين غادروا اوروبا بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٥٢. وبالمقابلة ادى تحرر المستعمرات الى عودة زهاء مليوني فرنسي وبلجيكي الى اوطانهم.

النظام الاجتماعي

كاد نظام المجتمع لم يتغير قط، لا بل ازداد التباين بين المستفيدين من اجور ودخول محدودة ثابتة من جهة، وبين المنتجين والمشرفين على توزيع السلع من جهة اخرى. وزاد التجمع الصناعي وتقدم التصنيع نسبياً من اهمية المشاريع التي تقدمت تقدماً كبيراً، ولا سيما بفعل تقدم الاسعار على الاجور. ويصح هذا القول في فرنسا حيث ارتفع عدد الاجراء بعض الارتفاع - منتقلاً من ٦٢ الى ٦٤٪ من السكان العاملين بين ١٩٤٦ و ١٩٥٤ - ولكنهم تقاضوا اجوراً تمثل ابداً النصيب نفسه من الدخل القومي، بينما ارتفعت قيمة المواد الاستهلاكية وطالت مدة العمل. اما ارتفاع الاجر الاجتماعي بالنسبة للاجر المباشر (الذي هبـط من ٨٦٪ من المجموع في السنة ١٩٣٨ الى ٧٧٪ في السنة ١٩٥٣) فقد ادى الى توزيع اجور موافق لارباب العائلات على حساب العمال الآخرين. « تعمل الطبقة العمالية عملها وكأنها تعاونية كبرى ممدة لان تتيح لأقل العمال حظوة تربية اولادهم ».

ويصح هذا القول كذلك في ايطاليا: امـام طبقة غنية جداً وقليلة العدد، يعيش جمهور الشعب حياة فقر متدنية المستوى جـداً. فالصناعيون والملاكون العقاريون الذين أفادوا من ارتفاع الاسعار ومن التضخم، والارستوقراطية التي ما زالت، بفضل قاعدتها العقارية المتينة، القوة الرئيسية في المجتمع (اذ ان العائلات النبيلة القديمـة لم تحتفظ في اي بقعة من اوروبا، باستثناء اسبانيا والبرتغال، بامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية مثل هـذا الاحتفاظ الكـلي) يؤلفون طبقة عليا تستفيد من نظام جبائي خفيف الوطأة جداً (لا تمثل ضريبة الدخل سوى ١١ بالمائة من المداخيل، وهناك مجال واسع للغش). اما الطبقات المتوسطة التي افلسها التضخم المالي فقد انفقت اموالهـا المدخرة، وسدت في وجه ابنائها سبل العمل. فهناك بطالة حاملي الشهادات لان المهن الحرة ووظائف الدولة كانت في زحمة من اهلها، بالرغم من ضآلة الرواتب التي كانت ادنى منها في السنة ١٩٣٨ بصورة جلية. وفي المناطق الجنوبية، عـاش المجتمع الريفي بأجمعه، من ملاكين صغـار (١،٥٠٠،٠٠٠ عائلة في اراض تتراوح مساحتها بين نصف هكتار و٥ هكتارات) ومزارعين وعمال زراعيين، في جو يسيطر عليه القلق وعدم الاطمئنان.

وأتاحت سرعة ارتفاع السكان للملاكين التوفق أبداً الى استخدام عمال بأجر ادنى من الاجر القانوني. وكثيراً ما شوهد هنا اولئك « العمال » الذين ينتظرون سحابة ايام كاملة في شوارع القرية وساحتها مجيء احد المستثمرين ليختار بينهم واحداً او اثنين بسبب حاجته الى « يوم عمل » كان اجره ١٥٠ ليراً في السنة ١٩٥٤ !

كان البؤس من ثم شديداً جداً . وفي السنة ١٩٥٣ اظهر التحقيق الذي اجرته لجنةفيغورلتّي البرلمانية ان مستوى معيشة ربع السكان تقريباً (١١ مليون نسمة) كان متدنيا او متدنيا جداً، اي ان نصفهم كان يعيش في الاكواخ الخشبية او المغاور او المراتب او السقائف ، والنصف الآخر في ابنية مكتظة بالسكان ؛ وان ٥٠٪ كانوا يرتدون الخراق والرثاث ، واكثر من ٥٠ ٪ لم يستهلكوا لا لحوماً ولا سكراً ولا نبيذاً ؛ وان هذه الفئة البائسة لم تؤلف سوى ٦ بالمائة من سكان ايطاليا الشمالية،ولكنها جاوزت نصفسكان الجنوب ونصف سكان الجزر .

وفي المانيا حيث استهدفت سياسة الوزير امرارد توظيف الاموال بفائدة مرتفعة جداً وتنشيط حركة الصادرات ، ابقيت الاجور متدنية جداً بحيث ان ٦٤ بالمائة من السكان تقاضوا في شهر ايار من السنة ١٩٥٠ اجراً لم يبلغ ٢٥٠ ماركاً في الشهر وتقاسموا ٣٥,٦ بالمائة من مجموع الدخل ؛ وان ١ بالمائة من العمال و ١٥ بالمائة فقط من المستخدمين تقاضوا اكثر من ٤٠٠ مارك في الشهر ، بينما تقاسم ٢,٣ بالمائة من السكان ١٦,٥ بالمائة من مجموع الدخل بدخول شهرية تفوق ١٠٠٠ مارك . زد على ذلك ان المانيا الغربية لم تعرف اي اصلاح زراعي ، اذ ان بضعة آلاف هكتار فقط قد اعيد توزيعها ، وان حل « المشاريع » الكبرى التي تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية وصول هتلر الى الحكم ، لم يؤد الا الى انقاص التجميع الصناعي العمودي . وان الرغبات المترددة في تأميم الصناعات الاساسية لمصلحة المجموع في القطاع البريطاني ، التي ابداها حزب العمال في السنة ١٩٤٥ ، قد اصطدمت بالمعارضة الاميركية . فسرعان مـا عاد المسؤولون القدماء عن الاقتصاد الى مراكزهم القيادية ، وما استعاد الملاكون القدماء ممتلكاتهم . واستؤنفت عمليتا التجميع والصهر ، ولا سيا في الصناعات الفولاذية حيث شجعتها ادارة الوحدة الاوروبية للفحم الحجري والفولاذ .

في بريطانيا العظمى ، اعتمدت سياسة اجتماعية متلاحقة تؤمن للجميع حداً ادنى من الدخل وتضمن العمل لكافة السكان وتوفر الخدمات الاجتماعية ، كخدمات الضمان الاجتماعي والادارة الصحية ، كما اعتمدت بصورة خاصة سياسة جبائية صارمة فرضت ضرائب تصاعديةعلى الدخول الكبرى والمتوسطة ، فأدت هاتان السياستان الى الحد من التفاوت الاجتماعي حداً اقوى منه في اي بلاد غربية كبرى .

ان دخول رأس المال الذي مثلت في السنة١٩٣٨ ٢٢,٦ بالمائة من مجموع الدخل ، لم تعـد تمثل في السنة ١٩٥٠ سوى ١٤ بالمائة قبل اقتطاع اية ضريبة . وارتفعت الدخول المختلطة (اي دخول الذين يعملون ويديرون في الوقت نفسه رأسمال استثمارهم : التجارة ، المشاريع الزراعية ،

الصناعيون اليدويون ، المهن الحرة) من ١٢ الى ١٢,٣ بالمائة . اما دخول العمل ، واعني بها الاجور والمرتبات التي تضاف اليها « الدخول الاجتماعية » : الضمان الاجتماعي ، التعويضات العائلية ، معاشات الشيخوخة والتعويضات عن حوادث العمل ، والمساعدات المرضية ، فقد ارتفعت من ٥٩,٧ بالمائة الى ٦٦,٧ بالمائة . فقد حدث من ثم انخفاض كبير في دخول رأس المال (٣٠ بالمائة) ، وزيادة في الدخول المختلطة ، وزيادة كبرى في دخول العمل (٢٦ بالمائة). فهل يعني ذلك ان الحكومة العمالية قد قامت والحالة هذه « بثورة صامتة » واعادت النظر في توزيع الدخول ؟

قطعاً لا ، اذ ان معظم الخدمات الاجتماعية المشتركة الجديدة قد امنتها زيادة الضرائب المفروضة على الطبقات الفقيرة ، في حال ان الثروات الطائلة بقيت طائلة . لا بل ان جمع الاملاك في ايد قليلة العدد قد بات اكثر بروزاً منه في عهد لويد جورج الذي احتج عليه بحدة . فقد قدّر في السنة ١٩٤٧ بأن ١ بالمائة من السكان البالغين كانوا يملكون نصف الثروة القومية ، و ١٠ بالمائة يملكون الـ ٤/٥ . لقد حققت حكومة العمال « الدولة المزدهرة » ، وتوقفت حسب تعبير كروسمن ، « الى تحديد المرحلة الاخيرة من مراحل قرن تخللته اصلاحات المجتمع الرأسمالي وتنظيمه ، ولكنها لم تفتح قط عهد الاشتراكية » .

انطلاقة القطاعين الثاني والثالث

ما زال التفاوت الاجتماعي بارزاً على العموم شأنه في العهود السالفة ، ولكن تطورات الاقتصاد استتبعت توزيع السكان توزيعاً جديداً بين مختلف قطاعات النشاط ، وتحول النظام الاجتماعي تحولاً تدريجياً .

منذ زمن بعيد ، أدى اعتماد الآلات في الأرياف الى نزوح واسع مطرد السرعة الى القرى، في البلدان القديمة التصنيع ، كالولايات المتحدة ، كما في البلدان القليلة التطور اقتصادياً ، كبلدان اوروبا الشرقية حيث كان اكتظاظ الأرياف بالسكان سبباً هاماً من اسباب البؤس الشديد . اجل لا يرد هذا النزوح الى اعتماد الآلات دون سواه ، اذ ان استثمار المستعمرات قد رحل عن الوطن الام الى المستعمرات جزءاً من انتاج المواد الغذائية او الخامات الصناعية النباتية الأصل ، بينما جمع من المستعمرات جزء من اليد العاملة اللازمة للأعمال الشاقة ، او غير الصحية ، او البالغة الصعوبة . الا ان انكماش القطاع الاول (زراعة ، احراج ، صيد) ، بحسب تصنيف « كولن كلارك » ، قد لوحظ في كافة البلدان ، بينما اتسع القطاعان الثاني (الانتاج الصناعي ، المناجم ، النقل) والثالث (كل ما تبقى) . ففي الولايات المتحدة زاد عدد المستخدمين بنسبة ٤٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٤٠ ، بينما لم يرتفع عدد العمال الا بنسبة ٢٧٥ بالمائة . وفي فرنسا كان هناك ١٠ مستخدمين مقابل ١٤٥ عاملاً في السنة ١٩٠٠ ، ومقابل ٧٦ في السنة ١٩٣١ ، ومقابل ٤٧ في السنة ١٩٤٨ . وهبطت نسبة السكان العاملين المستخدمين في القطاع الاول ، بين السنة ١٩٢٠ والسنة ١٩٤٠ ، من ٢٦,٣ بالمائة الى ١٧,٦ بالمائة (وحتى الى ١٦ بالمائة في السنة

١٩٥٠) في الولايات المتحدة ، ومن ٦,٨ بالمائة الى ٨,٤ بالمائة في بريطانيا العظمى ، ومن ٤٠,٣ بالمائة الى ٢٨,٨ بالمائة في السويد ، ومن ٤١,٥ بالمائة الى ٣٥,٦ بالمائة في فرنسا . اما القطاع الثاني فقد تأخر بعض الشيء في الولايات المتحدة : ٣٣,٤ بالمائة و٣١,٤ بالمائة (وهبط الى ٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠ ، وفي بريطانيا العظمى : ٤٥,٧ بالمائة و٤٥,٥ بالمائة ، بينما استمر في التقدم ببطء في البلدان التي لما تصنّع سوى تصنيع محدود كالسويد (٣٠,٨ و٣٥,٦ بالمائة) وفرنسا (٣٠ و٣٠,٩ بالمائة) . واما القطاع الثالث الذي استقبل كل من ليس له عمل في عمل الارض او في المصنع ، فقد انتقل من ٤٠,٣ بالمائة الى ٥١ بالمائة (و٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٠) في الولايات المتحدة ، ومن ٤٥,٧ الى ٤٩,٧ بالمائة في بريطانيا العظمى ، ومن ٢٨,٩ بالمائة الى ٣٥,٦ بالمائة في السويد ، ومن ٢٨,٥ الى ٣٣,٥ بالمائة في فرنسا .

يرد ذلك الى ان تقنيات الانتاج تستتبع احداث وظائف عديدة ذهنية الطابع . ويشمل هذا القطاع الثالث من جهة ثانية نشاطات عديدة منتجة بصورة غير مباشرة من حيث انها تحسن ظروف العمل : التعليم ، الخدمات الطبية والاجتماعية ، الخدمات العامة ، المصارف ... او توجيها : الفنيون ، موظفو ادارة المشاريع ، وكذلك النشاطات التجارية و« الخدمات » ، كالتمثيليات مثلاً ، وجهازاً اعلانياً موزّعاً ايضاً (غالباً ما يكون طفيلياً ، ولا سيا في فرنسا) يفرضه الانتاج الكبير ، الذي يجند لخدمة صغار التجار الكثيرين جداً جمهوراً من الجوّالين التجاريين والوسطاء والمعلنين . ويجب ان ندخل فيه كذلك ابناء الوطن الام الذين يقيمون في المستعمرات حيث يمارسون وظائف ادارية وتوجيهية .

رأت كافة البلدان من ثم اتساع قطاعها الثالث وانكماش قطاعاتها المنتجة . وتوقف نمو الطبقة القروية والعمالية عددياً بينما ارتفع عدد المنتمين الى الطبقات الاجتماعية في حين انها لا تنتج انتاجاً مباشراً .

ليس من الصعب استخلاص النتائج السياسية لاتساع القطاع الثالث وانخفاض عدد عمال القطاع الأول انخفاضاً نسبياً. فان تحليل السلوك السياسي الذي يسلكه هؤلاء «الاطواق البيضاء» ، مستخدمين كانوا ام موظفين مرؤوسين ، يكشف القناع عن طابع التناقض في ردود فعلهم : فهم بورجوازيون صغار انتهازيون يجانبون في عملهم الطبقات الموجهة التي يحلمون بالتشبه بها ، أو أقله تمثيل اولادهم بها ، ويقتبسون ازياءها ، ويقرأون صحفها ، وبها – أقله في المشاريع الخاصة – ترتبط ترقيتهم ، فيرغبون في الانضمام الى الطبقة المسيطرة ، ولكنهم في الوقت نفسه عمال مستغَلون واصحاب مطالب يمكن مقارنتهم بالعمال من حيث تدني اجورهم (وهي ادنى من اجور العمال اليدويين في اغلب الاحيان) وظروف العمل التي فرضها عليهم اعتماد الآلات المتزايد . لقد دخلوا صفوف البروليتاريا باعداد كبيرة بفعل التطور الاقتصادي والتقني ، فشعروا انهم بورجوازيون صغار تارة وعمال تارة اخرى . فنحن لعمري امام بروليتاريا حقيقية ، ولكنها خلو من الوعي الطبقي ، وسريعة التأثر بسبب ضعف تربيتها السياسية وميولها الى نفوذ

الصحافة الكبرى . وهي تقوم بدور سياسي متعاظم يوماً بعد يوم وتسلك الاتجاه المحافظ نفسه الذي يسلكه الصناعيون اليدويون وصغار التجار الشاعرون شعوراً غامضاً بانهم ضحية التطوّر الاقتصادي .

٢ – التطور الاقتصادي

عرف اقتصاد « المشروع الحر » ، بصورة عامة ، منذ السنة ١٩٤٥ ، انتشاراً سريعاً تخللته بعض الازمات حدثت في السنة ١٩٤٩ حين انجزت عملية إعادة البنـــاء ، وفي السنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ حـــين توقف الانتاج الوفير الذي اوجبته الحرب الكورية وطرأ التأخر الاقتصادي الاميركي .

التطور العـــام

خلافاً لما حدث في القرن التاسع عشر أو في الفــترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، لم يعرف العالم ، منذ السنة ١٩٤٥ ، ازمات كـــبرى خانقة ذات طابع دوري . فخلال هذه السنوات العشرين تقدم الاقتصاد تقدماً متفاوت السرعة ماراً بمراحل توسع وتأخر ، على ان مراحل التـــأخر كانت « فترات توقف في الارتفاع » لا فترات هبوط حقيقية . وفي رأي « جان مارشال » ان علماء الاقتصاد يعتبرون ان الازمـــات الكبرى الشبيهة بأزمة السنة ١٩٣٠ والازمات التي تدوم ثلاث سنوات واكثر لم تعد ممكنـــة الحدوث » . ويرد ذلك الى التطور العميق الذي طرأ على الانظمة العامة للاقتصاد الغربي .

ان المحافظة على النظام العام ، والحرص على تجنب الازمات الاجتماعيـــة وتوزيع الدخل القومي على مختلف الفئات الاجتماعية ، قد فرضا على الحكومات واجب تأمين العمل والرفاهية للجميع بواسطة اقتصاد يختلف توجيهاً وتخطيطاً وينمو نمواً منتظماً . فعليها من ثم مراقبة تغير الفرص عن كثب واستخدام « المثبتات » . زد على ذلك من جهة ثانية ان ذوي العلاقة : فئات المستخدمين ، ونقابات العمال والمستخدمين ، وجمعيات المزارعين ، قد تضامنوا وألفوا تكتلات قوية النفوذ ، وبات بوسع الشركات الكبرى ، التي ألفت اتحادات واسعة ، والتجمعات الماليـة التي كانت تشرف على مشاريع كثيرة ، التأثير على الحكومـــات تأثيراً قوياً . وكان لدى المشاريع والحكومات كلها دوائر مراقبة متخصصة تحلل يوماً فيومـــاً وضع الاسواق وتراقب الميزان التجاري ، وتوجه الاقتصاد ، كما كان بمقدورها ان تلجأ على الفور الى عـــدد من هـــذه المثبتات . وفي كل مكان – باستثناء المانيا الاتحادية ، حيث لم يسيطر سوى التخطيط الخاص – انتهجت التخطيط انتهاجاً متفاوتاً . فحتى في الولات المتحدة ، كما سبق ورأينا ، حيث تمتع الاحرار الجدد بنفوذ قوي وشنوا هجمات معاكسة قوية على كل تدخل ، استخدمت الحكومـة الاتحادية ، في لجنة مستشاري الرئيس الاقتصاديين ، وفي لجنة البيان الاقتصادي المختلطـة لدى الكونغرس ، خبراء كثيرين اسندت اليهم مهمة درس الفرص . واخـــذت بريطانيـا العظمى بدورها رسمياً بالتخطيط في السنة ١٩٦٥ .

في عداد هذه المثبتات يدخل تحديد القروض الممنوحة لهذا الفرع أو ذاك من فروع النشاط (هذه هي احدى وسائل محاربة التضخم المالي بتخفيضها الارباح وبارغامها المستخدمين على رفض زيادات الأجور) ، وتصدير الذهب او النقود الاجنبية ، ورفع الرسوم الجمركية بغية توقيف انخفاض سعر النقد الذي ينجم عن العجز في الميزان التجاري . يضاف الى ذلك تشجيع توظيف الاموال بتخفيض الضرائب ، والمحافظة على مستوى الاسعار بالمكافآت والتخزين ، وتحديد بعض الانتاجات ، والتأثير على التوسع اما بزيادة واما بتخفيض النفقات الادارية والثقافية الرسمية والنفقات المتعلقة بالقطاع المؤمم . واستطاعت المشاريع المجموعة من جهتها ان تقاوم الانخفاض بمقاومة اجدى بانتهاج خطة آخذة بالانتشار ، اعني بها اللجوء الى ادخار شطر هام من الارباح والى التمويل الذاتي . أما الاجراء فكانوا بمأمن نسبي من هبوط هام يطرأ على مستوى معيشتهم بفضل الفوائد التي أمنتها لهم القوانين الاجتماعية : الاجازات المدفوعة ، معاشات التقاعد ، تحديد الأجور بموجب اتفاقات جماعية ، الاجر غير المباشر المتقاضى عن طريق الضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية ، وتعريفة الحد الادنى ، الخ.

استلزم هذا الجهاز المعقد عدداً كبيراً من الخبراء الاكفاء ، القادرين على ان يؤمنوا تأميناً فعالاً مراقبة دقيقة على مختلف فروع الاقتصاد : الاقراض ، الانتاج الزراعي والصناعي ، اهمية اليد العاملة نوعاً وكماً ، وضمان تنسيقها ونموها المتوافق . والحال تمتع هؤلاء « الرؤساء الفنيون » ، الذين اصبح دورهم رئيسياً في المجتمع المعاصر ، بنفوذ عظيم (تفسره كفاءتهم وخبرتهم) على الحكومات التي اضطرت ، شاءت ام أبت ، الى العمل بآرائهم وتنفيذ مقترراتهم .

العوامل الجديدة

ارتدت هذه الانطلاقة طوابع جديدة ترد الى التغييرات الطارئة على التوزيع الجغرافي للمنتجات الكبرى وعلى نظام التجارة العالمية. فنحن نرى من جهة ان الدول المنتجة المواد الاولية الاساسية: (الهند ، اوستراليا ، كندا ، الارجنتين) قد خفضت صادراتها لان استهلاكها قد ازداد بازدياد عدد سكانها وحاجات تصنيعها . كما ان الدول المستوردة المواد الاولية والمواد الغذائية قد خفضت استيرادها على كل حال لانها اخذت تنشط الانتاج الداخلي ، ولان التحسينات التقنية اتاحت اما توفيرها اكثر من ذي قبل واما استخدام منتجات اخرى بديلة. ونرى من جهة ثانية ان التجارة العالمية توزعت قطاعات متباينة الحصرية : لقد حدث انفصال يكاد يكون تاماً بين البلدان الشيوعية والبلدان الرأسمالية ، بينما اصبحت المقايضات في داخل كل كتلة ناشطة جداً ؛ كما حدثت انفصالات - اقل عمقاً ، ولكنها على جانب كبير من الاهمية - بين المناطق النقدية المختلفة : مناطق الدولار ، والسترليني ، والفرنك الفرنسي والبلجيكي ، والفلورين ، والاسكودو وبلدان الاتحاد الاوروبي للمدفوعات . فتألفت ٣/٤ الصادرات العالمية تقريباً في السنة ١٩٥٣ من مقايضات في داخل مناطق المقايضة الثلاث الرئيسية : البلدان الشيوعية ، منطقة الدولار ، منطقة الاتحاد الاوروبي للمدفوعات ؛

وجرى ٥/٪ المقايضات بين المناطق الثلاث ، ومثل الـ ٥/٪ الاخير لتجارة انحاء العالم الاخرى.

اعادة البناء

سهّل اعادة البناء واقع مزدوج هو ان قسماً كبيراً من الصناعة انتج قبل الحرب انتاجاً اقل من طاقتها الى حد بعيد، ولا سيما في الصناعات الثقيلة والمنجمية، وكذلك في الصناعات التي تغذي التصدير : المواد الكيميائية، الصوف، الخ.، وان الطاقة الصناعية قد ازدادت في كل مكان بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، حتى في المانيا حيث اقتطعت التعويضات – التي تمثل ٥٪ من طاقتها الانتاجية – من الصناعات الجهزة خير تجهيز التي لم تتضرر بفعل الغارات الجوية .

وقد جرت بأسرع مما كان منتظراً وفي وقت اقل منه بعد الحرب السابقة ، بالرغم من ان التدمير كان اكثر تخريباً وشمولاً . يضاف الى ذلك ان تحويل الصناعات الحربية قد كان ايسر مما امكن تصوره . فمنذ آخر السنة ١٩٤٨ – اي اقل من اربع سنوات بعد توقف العمليات الحربية – استطاعت اوروبا الغربية بلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب . وفي أواخر السنة ١٩٤٩ بلغت مستوى الصادرات نفسه .

هو تدمير ودروس معدات النقل ما اثار اكبر الصعوبات في عملية اعادة البنـاء . ففي السنة ١٩٤٧ نفسها ، ما زالت قاطرات ومقطورات السكة الحديدية ادنى عددا منها في السنة ١٩٣٩ بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ بالمائة ، وما زال محمول الاسطول النهري سوى ٤/٪ محموله مما قبل الحرب . اما خسائر الاسطول التجاري فكانت اكثر فداحة ايضاً : ٢٤ مليون طن من اصل ٤٤ ، ولم يعض منها جزئياً سوى ابتياع السفن وبناء السفن الجديدة . فان الاسطول الاوروبي قد انخفض في السنة ١٩٤٥ الى ثلثيه في السنة ١٩٣٩ . فكان من ثم على عملية اعادة البناء تحمل عبء ثقيل هو دفع اكلاف الشحن للاسطول الاميركي . واخيرا كانت الابنية الخاصة والعامة قد دمرت بنسبة ٢٠ بالمائة في المانيا ، و ٦ الى ٩ بالمائة في بلجيكا ، وهولندا، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، و٥ بالمائة في ايطاليا. فلا عجب من ثم اذا ما كانت آثار الحرب في هذا القطـاع ، الذي يمثل اموالا ضخمة ، اكثر عمقاً واطول ديمومة ، لا سيما وأن توقف حركة البناء ابان الحرب قد اضاف الى الخراب حاجة اخرى. فكان عدد المساكن الواجب تشييدها ٥٠ مليون مسكن، اي ١٦ بالمائة من مجموع المساكن العام .

لقد يسرت اعادة البناء القروض والهبات التي قدمتها الولايات المتحدة ولا سيا نفي؟ مشروع مارشال ، والطلب الذي اوجدته الحرب الكورية ونفقات التسلح . وقــد اعيقت في بعض البلدان بعدم استقرار الاسعار وبالتضخم المالي الذي لم يوضع له حد في فرنسا الا في السنة ١٩٥٢ بعد تخفيض الفرنك في السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ الذي رفع قيمة الدولار من ٤٣,٦٠ في السنة ١٩٢٩ الى ١١٩,١٠ ، ثم الى ٣٥٠ فرنكاً ، وفي ايطاليـا حيث ثبت سعر الليرة في السنة ١٩٤٧ بـ ٥٠/٪ من قيمته في السنة ١٩٣٨ . وفي المانيا الغربية حيث اتاح الاصلاح النقدي للاقتصاد ان ينطلق في السنة ١٩٤٨ من اسس سليمة .

كانت اعادة البناء اكثر تباطؤاً عند المهزومين ، في المانيا واليابان اللتين ابدى المنتصرون رغبتهم في اقتلاع جذور قوتها العسكرية . واذا كانت المشاريع المعدة اثناء الحرب لجعل المانيا دولة زراعية بحتة لم تعد واردة ، فان التصميم على نزع الاسلحة منها ومن اليابان قد حمل على اقرار تخفيض طاقة انتاجها الصناعي بنسبة ٥٠ بالمائة من مستواها في السنة ١٩٣٨ : فليس بعد اليوم من صناعة بنزين ومطاط تركيبي ، ومن مواد مشعة ، وقد خفضت الصناعة الكيائية الاساسية الى ٤٠ بالمائة (من مستواها في السنة ١٩٣٦) ، وانتاج الفولاذ الى ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ طن . وان معدل الانتاج الصناعي الذي كان ٣٣ (بالنسبة لمستواه في السنة ١٩٣٨) في السنة ١٩٤٦ ، لم يبلغ سوى ٥١ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٨ . وفي اليابان لم يبلغ في شهر آب من السنة ١٩٤٧ سوى ٤٠،٥ بالمائة من مستواه في ١٩٣٠ — ١٩٣٤ . ولكن النهضة بدأت في ١٩٤٧ — ١٩٤٨ حين قررت الولايات المتحدة تحويل المهزومين الى حلفاء على الاتحاد السوفياتي ودشنت « التطور المعكسي » الذي اعاد تسلح من نزع سلاحهم واعاد لهم طاقتهم الصناعية وعززها .

تقدم الانتاج الصناعي

منذ منتصف السنة ١٩٥٠ حتى اواخر السنة ١٩٥٢ ، ادى تجدد التسلح الى ارتفاع الانتاج بسرعة ؛ ولكن الهبوط حدث منذ السنة ١٩٥٢ ، حين اتضح ان العمليات العسكرية في كوريا سوف تبقى محدودة . الا ان الازمة التي حدثت في الولايات المتحدة في ١٩٥٣ — ١٩٥٤ لم تؤثر تأثيراً يذكر على الاقتصاد الاوروبي الذي دخل ، بعد السنة ١٩٥٣ ، مرحلة توسع على نطاق كبير . اما اليابان فقد بلغت منذ السنة ١٩٥١ ، بفضل الحرب الكورية ، مستوى انتاجها في السنوات ١٩٣٠ — ١٩٣٤ . فان ضعف المراقبة وسخاء الاقراض قد شجعا انتاج المواد الاستهلاكية ، ولا سيا السيارات ، وتشييد الابنية ، وتوظيف الاموال . فليس ثمة من تأخر الا في الصناعات النسجية التي تراجعت امام الخيوط الاصطناعية وامام اقفال الاسواق التدريجي في افريقيا والشرق الادنى حيث كانت منافسة اليابان والهند ناجمة بفعل تدني الاجور فيهما . اما زيادة الانتاج الصناعي والزراعي والمنجمي بين السنة ١٩٤٠ والسنة ١٩٥٤ فقد جاوزت ٤٠ بالمئة كما ، وكانت منذ السنة ١٩٤٨ اسرع في اوروبا الغربية منها في الولايات المتحدة ، وانما عوض عنها جزئياً بارتفاع عدد السكان وبتباين تقدمها ، من حيث ان جزءاً كبيراً من اوروبا الحرة قد ضم مناطق غير نامية كايطاليا الجنوبية واسبانيا والبرتغال واليونان . يضاف الى ذلك انها اختلفت باختلاف البلدان ، فكانت اكثر تباطوءاً في فرنسا مثلاً حيث لم ترتفع بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٥٤ الا بنسبة ١٨ بالمائة ، بينما ارتفعت بنسبة ٦١ بالمائة في بريطانيا العظمى ، و ٧٠ بالمائة في ايطاليا ، و ٨٦ بالمائة في المانيا ، و ٩٩ بالمائة في هولندا (و ١١١ بالمائة في الولايات المتحدة) . وكانت نهضة المانيا الغربية سريعة جداً منذ السنة ١٩٤٨ : فان معدل انتاجها الصناعي قد انتقل من ٧٩ في هذا التاريخ الى ١٥٠ في السنة ١٩٥٢ والى ١٢٦ في السنة ١٩٥٤ ، كما ان نصيبها من

الانتاج الصناعي الاوروبي ، الذي كان بنسبة ۲۰ بالمائة في السنة ۱۹۳۸ ، وهبط الى ۸ بالمائة في السنة ۱۹٤۷ ، قد ارتفع في اواخر السنة ۱۹٥۰ ، فاحتلت الاسواق الخارجية مرة اخرى ، وبات المارك احد اقوى نقود اوروبا. وهي الصناعات المعدنية والميكانيكية (٦۰ بالمائة) ، والصناعات الكيميائية – بما فيها مصافي البترول – ما احرزت اكبر تقـــدم وما بلغت اعلى الارقام بالنسبة لمستواها قبل الحرب ؛ وتضاعف انتاج الكهرباء خلال عشر سنوات بينما استقر انتاج الفحم الحجري وارتسم فيه اتجاه نحو التراجع .

بعد السنة ۱۹٥۰ ، تواصلت انطلاقة الانتاج الصناعي بسرعة : فان معدل التقدم السنوي ، في العقد السادس ، قد اختلف في اوروبا بين ۷٫٤ بالمائة في المانيا الغربية و ۲٫٥ بالمائة في المملكة المتحدة ، و ٦ بالمائة في النمسا وايطاليا ، وبين ٤٫۲٥ و ٥٫۲٥ في سويسرا وهولندا وفرنسا ، وبين ۳ و ۳٫۷٥ بالمائة في النروج والسويد والدانمارك وبلجيكا. ولكن السنة ۱۹٦۱ التي رأت اقتصاد الولايات المتحدة يخرج من الازمة وينطلق انطلاقة جديدة ، تشكل نهاية التقدم السريع في صناعة بلدان اوروبا الغربية . وقد اختلف التطور باختلاف البلدان : فاحتفظت المانيـــا الغربية وحدها بمعدل تقدمها المرتفع (۷ بالمائة في اوائل السنة ۱۹٦٥) ، بينما لم يبلغ معـــدل تقدم فرنسا سوى ۳٫۳ بالمائة فقط ، بفعل خطة الاستقرار وتحديد القروض وتجميد الاسعار . اما التقدم الايطالي فقد طرأ عليه هبوط كبير بفعل الازمة التي حدثت في اعقاب الانتخابات التي كانت نتائجها مؤاتية لـ « منفذ الى اليسار » : ارتفاع الاسعار ، تهريب رؤوس الاموال ، عجز في ميزان المدفوعات . فكان ذلك نهاية « المعجزة الايطالية » التي ترد في الدرجة الاولى الى وفرة اليد العاملة الضئيلة الاجـــور ، وكانت النهضة في السنة ۱۹٦٥ بطيئة ومترددة . اما بريطانيا العظمى ، التي كانت عنصر الاختلال الرئيسي في مدفوعات اوروبا الغربيـــة ، فكان معدل الزيادة فيها ابطأ منه في كافة الدول (۲٫٤٥ بالمائة) ، وميزان مدفوعاتهـــا في عجز ، ونقدها مهدداً ابداً .

يرد هذا الوضع الى تدني الطلب من خارج اوروبا ، بحيث اصبحت زيادة الاستهلاك آنئذ العامل الاول بين عوامل التقدم . ولكن المدنق الرئيسي كان الحاجة الى اليد العاملة (ولا سيا المتخصصة) قبل نقصان الطاقة الانتاجية لانها هي كانت السبب الاول في ارتفاع الاجـــور والاسعار الزراعية ، الذي لم يلبث ان بلغ نسبة عالية في المانيا وايطاليا وجاوز تقدم الانتاجية الى حد بعيد . فقد صادفت في الزمن زيادة في الاحتياط النقدي ، واسهمت من ثم في زيادة التضخم . ومع ارتفاع الانتاج احرز تجمع المشاريع تقدماً سريعاً جداً ، بغية مواجهة المنافسة في الدرجة الاولى ، في البلدان التي تحققت فيها فكرة السوق المشتركة تحققاً بطيئاً . وقــد تم التجمع عن طريق الانصهار ، وانشاء فروع مشتركة ، واقامة علائق مالية على جانب كبير من التعقيد : زهاء ۹۰۰ علاقة بين المشاريع الفرنسية المئة التي جاوز رأسمالها مليار فرنك في السنة ۱۹٥۸ (تمثل ٦۰ بالمائة من امـــوال الشركات المسعرة اسهمها في الصفق والمستخدمة

٧٠٠٠٠٠ عـامل) ، و ٦٧٧ بين المصارف التجارية الفرنسية الاثني عشر وحدها ... ثم اتسمت الحركة . فتحقق بين السنة ١٩٦١ والسنة ١٩٦٤ مائتا انصهار بين المشاريع الصناعية الكبرى الـ ٥٠٠ في المانيا الاتحادية . وفي السنة ١٩٦٤ حقق ٣٤،٠ بالمائة من المشاريع (الصناعية والتجارية) الفرنسية ٥٠،٩ بالمائة من مجموع المبيعات ودفعت ٥٤،٩ بالمائة من الاجـور . وبالرغم من ذلك كان التجمع في اوروبا اقل تقدماً منه في الولايات المتحدة ، اذ ان اهم مشروع الماني لم يأت في السنة ١٩٦٤ الا في المرتبة التاسعة والعشرين في لائحة المشاريع الصناعية العالمية الكبرى ، واهم مشروع ايطالي في المرتبة الثامنة والثلاثين ، واهم مشروع فرنسي في المرتبة الخمسين .

نجم عن ذلـك انخفاض سريع في عدد مشاريع الصناعة اليدوية المستقـلة والمؤسسات الصناعية المستخدمة اقل من ٥٠ اجيراً . وفي فرنسا ،حيث نعلم ان المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى اقل عدداً واقل شأناً منها في الولايات المتحدة او في المانيا ، لم يرتفـع ، بين احصاءي السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٢، سوى عدد المشاريـع المستخدمة بين ٥٠ و ٢٠٠ اجير (١،١٥بالمائة) واكثر من ٢٠٠ اجير (١٢ بالمائة)، بينما زال من الوجود ٨٤٠٠٠ مشروع صناعـة يدوية و ٤٣٠٠٠ مؤسسة صناعية تستخدم بين اجير وعشرة اجراء .

الوضع الزراعي

كان التقدم بطيئاً بصورة عامة بعد السنة ١٩٤٩ حين بلغ الانتـاج الزراعي مستواه قبل الحرب . فان المعدل السنوي الذي بلغ ١٠ بالمائة بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٩ قد هبط بعد ذلك الى ٧ بالمائة ثم الى ٢ بالمائـة (في ١٩٥٢ – ١٩٥٣) . فتكاد الزيادة توازي من ثم زيادة مجموع عـدد السكان ، بالرغم من ان المساحـة المخصصة للانتاج الزراعي قـد انخفضت منذ السنة ١٩٣٨ بنسبة ٢ – ٣ بالمائة . وقد اعاض تحسن الانتاج من انخفاض المساحات المزروعة بفضل استخدام المزيد من الاسمدة ومن الآلات الزراعية (جرّارة لكل ٢٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية في المملكة المتحـدة وسويسرا ، ولكل ١٤٠ هكتاراً في فرنسا ، و ٢١٠ هكتارات في ايطاليا) ، ولكن الاموال الموظفـة في الزراعة كانت اقل شأناً الى حد بعيد من الاموال الموظفة في قطاعـات الاقتصاد الاخرى : ٠،٧٥ بالمائة في المملكة المتحدة، ٠،٤٢ بالمائة في المانيا، ٠،٣٥ بالمائة في بلجيكا، ٠،٣٤ بالمائة في فرنسا ، ٠،٠٣ بالمائة في ايطاليا ، واستقر الانتاج في مستوى لم يتبدل تبدلاً يذكر . الا ان تنظيم الزراعة الاوروبية ، المتباين تقدماً ، غالباً ما اعاقه عجز العمال عن شراء ما يريـدون ، ووجود ملايين صغار الملاكين الذين كانت املاكهم اضيق من ان تؤمن لهم طيلة ايام السنة عملاً منتجاً ، والذين افتقروا الى الاموال اللازمة لتنظيم استثمارها ، فحدوا من الانتاجية والتقـدم الاجتماعي .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الزراعة الغربية لم تضمن الازدهار الا لجزء من مزاوليها . فبالاضافة الى قلة العمل ، وبالتالي الى قلة الاستخدام ، اللذين ولدا بؤساً حقيقياً احياناً ، ليس

من شك في وجود املاق لا جدال فيه بين الفلاحين ، ناجم عن الفرق الكبير بين الدخول الزراعية والدخول الصناعية وعن انخفاض اسعار البيع بالجملة . ومرد ذلك الى ان نصيب الزراعة الاجمالي في البلدان الصناعية ذات الدخل القومي المتزايد ، اخذ في التدني يوماً بعد يوم (هبط من ٣٥ الى ١٢ بالمائة من الدخل القومي في فرنسا بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٦٠) ، بحيث انخفض معدل مستوى معيشة الفلاحين انخفاضاً كبيراً بالرغم من انخفاض عددهم انخفاضاً كبيراً ايضاً . وقد افضى هذا الانخفاض في مستوى المعيشة بالنسبة له في المدينة الى انحدار طبقي حقيقي والى امتعاض عام سببه « شعور بالحرمان والحيف والاهمال وعدم الاطمئنان للغد » .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما اتسمت حركة الهجرة الريفية : فان نسبة العمل الزراعي بين الذكور ، التي انخفضت في النصف الاول من القرن العشرين في كافة البلدان (بمعدل ٥٢ بالمائة في بلجيكا و٤٨ بالمائة في السويد، و٤٦ بالمائة في انكلترا ، و٤٠ بالمائة في سويسرا وهولندا والمانيا الغربية ، و٣٠ بالمائة في فرنسا) ، قد استمرت في الانخفاض ، اذ ان فرنسا قد « حُرمت » بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٠ من اكثر من ١/٤ فلاحيها ، ولا تزال « تُحرم » من ٥٠٠٠٠ فلاح تقريباً في السنة ، كما ان المانيا الغربية «حرمت» من ١٦٫٤ بالمائة ، وهولندا من ١١٫٧ بالمائة ، وايطاليا من ١٠ بالمائة ، وبلجيكا من ٥ بالمائة ، الخ .

تجلى هذا الامتعاض احياناً باضطرابات وانفجارات استياء عنيفة تستهدف ارغام الدولة على التدخل لمصلحة الفلاحين الراغبين في التوصل الى وضع اجتماعي يعادل مستواه مستوى الفئات الحرفية الاخرى المماثلة . وبهذا الصدد شجعت الانظمة الانتخابية الغربية الدوائر الريفية ، حتى القليلة السكان منها ، لان وجود طبقة قروية راضية عنصر من عناصر استقرار المجتمع وديمومته . لذلك تنبهت الحكومات ، بصورة عامة ، الى تلبية مطاليبها : فهذه كانت الغاية في المانيا الاتحادية من « المشروع الاخضر » الذي اقر في السنة ١٩٥٥ ، والمشروع الاخضر الايطالي (١٩٦١) ، والقانون الزراعي السويسري الاساسي (١٩٥١) ، وكافة التشريعات الفرنسية منذ السنة ١٩٦٤ ، التي يمكن مقارنتها ، من اوجه عديدة ، بالتدابير التي سبقت الاشارة اليها في الولايات المتحدة .

في اليابان تحققت اصلاحات اقتصادية اساسية بغية جعل تنظيم الانتاج الزراعي والصناعي في متناول الجميع . وكان أهمها الاصلاح الزراعي الذي فرضته السلطات الاميركية في السنة ١٩٤٦ . ففي هذا التاريخ كان ٦٤٪ من سكان الأرياف يعملون في أراض مكتراة جزئياً او كلياً ويدفعون كراء يبلغ نصف الحصيد او اكثر من نصفه . وكان الهدف من الاصلاح وضع حد لبؤس هؤلاء المكترين باعطائه اولئك الذين يزرعون الارض امكانية امتلاكها . فاضطر الملاكون الذين لا يقيمون في اراضيهم الى بيعها من الحكومة بأسعارها في السنة ١٩٣٩ ، اي ان هذه الاراضي انتقلت الى الحكومة بما يشبه المصادرة والاستملاك . ولم يسمح للفلاحين بامتلاك

اكثر من سبعة أكرات ونصف ولفير الفلاحين من اكرين ونصف ، باستثناء « هوكايـدو » حيث سمح بامتلاك اربعة اضعاف هذه المساحات . وتمكن المكثرون من الحصول على هـذه الاراضي اما بدفع ثمنها ، واما بدفع فائدة سنويـة توازي ٣٫٢٪ من ثمنها طيلة ٣٠ سنة . وحددت بدلات الكراء بحيث لا تجاوز ٢٥٪ من محاصيل الأرز و ١٥٪ من محاصيل الزراعات « البعلية » . وصادف تطبيق الاصلاح صعوبات كثيرة بفعل معارضة بعض الوزراء الذين عرقلوه (خصوصاً في تسجيل انتقال الملكية) ولا سيما معارضة الملاكين السابقين الذين غالباً ما اشرفوا على عمليات اللجـان المحلية وخوفوا المثارين . ولكن ٧٠٪ من المستثمرين الريفيين ، مقابل ٣٦٫٥٪ في السنة ١٩٤٥ ، اصبحوا منذ السنة ١٩٤٩ يملكون ٨٢٪ من الارض الزراعية مقابل ٥٤٫٢٪ . وبالرغم من هذه النتائج ، فان اكثر من ٦٠٪ من الفلاحين كانوا يستثمرون في السنة ١٩٥٦ حقولاً لا تبلغ مساحتها الـ « شو »(١٫٢٤ هكتار) . ولذلك اعتمدت منذ السنة ١٩٤٩ سياسة تحديد النسل التي نجحت في تخفيض معدل الولادات (الذي كان ٣٤٫٣ بالألف في السنة ١٩٤٧)الى ١٨٫٥ بالألف في السنة ١٩٥٦ ، بينما تدنى معدل الوفيات من ١٤٫٦ الى ٨ .

اما في ايطاليا الوسطى ، وخصوصاً في ايطاليا الجنوبية ، فلم يحقق اصلاح واسع بغية تسوية المسألة الزراعية ، بالرغم من استيلاء فلاحي كلابريا وصقليـا ، في السنة ١٩٤٩ ، على املاك كبرى ، وبالرغم من الاضرابات العامة التي اعلنها العمال ، الذين ينتظرون في شوارع القرى من يستخدمهم . ولم يطبق سوى قانون خاص عمل به في منطقة « سيلا » ، هو قانون « سترالثيو » الذي اتـاح استملاك ١٠٠٫٠٠٠ هكتـار ، وقانون خاص آخر عمل به في صقليا . فبلغ مجموع الاراضي الموزعـة حتى هذا التاريخ ٥٠٠٫٠٠٠ هكتار ، ومجموع المستفيدين من هذا التوزيع ٩٠٫٠٠٠ عائلة .

الاستخدام

لم ينقطع الاستخدام عن التقـدم ، وقد أتاح تشغيل الجماهير الغفيرة التي هاجرت الارياف الى المدن . لقد زالت آفة البطالة في البلدان الصناعية الكبرى باستثناء بلدان اوروبا الجنوبية . لا بل لوحظت في كثير من البلدان حاجة كبرى الى العمال الاختصاصيين . ففي ايطاليا حيث استقر عدد البطالين زمناً طويلاً حول رقم الـ ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ (بطـالة كلية) ، اي ١٠٪ من اليد العاملة ، وحول نسبة مماثلة من البطالين الجزئيين ، هبط هذا العدد الى ١ ٧٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٦٠ والى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وفي المانيا الاتحادية هبط عدد البطالين من ١٫٨٠٠٫٠٠٠ في السنة ١٩٥١ الى ١٫٣٠٠٫٠٠٠ في اواخر السنة ١٩٥٤ والى الصفر منذ السنة ١٩٦٠ . لا بـل جاءها منذ السنة ١٩٦٤ اكثر من مليون عامل اجنبي (٣٥٠٫٠٠٠ ايطالي ، والعديـد من اليونانيين والاسبان والاتراك والبرتغاليين وسكان الدول المتاخمة) . ويصح هذا القول في سويسرا ايضاً حيث يوجد عامل اجنبي من كل ثلاثة (٢٧١ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ و ٩٠٠٫٠٠٠ في السنة ١٩٦٤) . لذلك باتت نسبة البطالة ضئيلة جداً : ٠٫٥٪ في المانيا ، ٠٫٨٪ في هولندا ، ١٫٢ بالمائة في فرنسا ، ١٫٤ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٢٫٩ بالمائة في ايطاليا .

وبالمقابل ارتفعت الاجور الاسمية .

الانبعــاث التجاري

استلزم الانبعاث التجاري تكيفاً جديداً عسيراً، ولكن تقدمه كان سريعاً بالرغم من العراقيل الكثيرة التي أقامتها في طريقـــه الرقابات ، والانظمة النقدية ، والتعريفات الجمركية . ففي السنة ١٩٥٥ جاوزت التجارة العالمية ، بنسبة ٥٠ بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٤٨ (وستين بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٣٨) . الا ان اوروبا الغربية خسرت جزءاً كبيراً من دخل الاموال الموظفة في ما وراء البحار والمقدرة في ١٩٥٠ – ١٩٥١ بـأكثر من خمسمئة مليون دولار في السنة ١٩٣٨ . وان هذا الدخل ، الذي كان يمثل ٣٢ بالمائة من حجم الصادرات في السنة ١٩٣٨ ، لم يمثل سوى ٩ بالمائة فقط في ١٩٥٠–١٩٥١ . وأضيف الى هذه الخسائر عبء تسديد الديون الجديدة المتراكمة اثناء الحرب . فحتى البلدان التي توفرت لديها اموال احتياطية بفضل صادراتها في اتجاه اخرى من العالم (كبريطانيا العظمى وخصوصاً البلدان التي لم تتضرر تضرراً كبيراً من الحرب كبلجيكا وسويسرا والسويد) قـد اصطدمت بصعوبات كبرى نجمت بصورة خاصة عن استحالة تحويل كافة النقود تقريباً ، باستثناء الدولار والفرنك السويسري .

اذن كانت مسألة سد هذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات على جانب كبير جـــداً من الخطورة . فان اوروبا الغربية ، باستثناء ايطاليا ، لم تستفد من المساعدات المخصصة للبلدان الفقيرة ، بحيث لم تؤمن المدفوعات الا بانفاق احتياطي الذهب او الدولار ، اوبفضل القروض التي منحتها الحكومة الاميركية : اعني بها القروض المعدة لدفع قيمة « فائض » المخزونات الحربية المتروكة في اوروبا ، او ثمن السفن المعروفة بـ « سفن الحرية » . والحال كانت الحاجة الى معدات التجهيز والمواد الغذائية كبيرة جداً ، والموارد اللازمة لدفع قيمة هذه الواردات المتزايدة آخذة في التنـــاقص ، وتقدم الانتاج الصناعي مؤدياً ، كما هو طبيعي ، الى انقاص الفوائض المعدة للتصدير ؛ كما ان الاسطول التجاري قد خسر جزءاً كبيراً من حموله ، والتقنين الغذائي قد منع السياحة من استعادة اهميتها القديمة ، والجزء الاكبر من الأموال الموظفة في ما وراء البحار ، ولا سيما في اميركا الشمالية ، قد صفي حسابه . وهكذا كانت اوروبا الغربية ، اقله خـــلال السنوات الاولى ، مدينة للولايات المتحدة ، حتى في حقل الخدمـــات . امـا العلائق باوروبا الشرقية ، التي كانت في البدء متوقفة توقفاً تاماً ، فلم تتجدد بعد ذلك الا على نطـــاق ضيق ، بسبب الدمار الذي خلفته الحرب فيها وحاجات اعادة بناء هذه البلدان وادخـال الاصلاحات الزراعية من جهة ، واتجاه تيارات التجارة الجديدة نحو الاتحـاد السوفياتي ، من جهة ثانية . ثم كادت تنقطع انقطاعاً كلياً حين اشتدت الحرب الباردة .

« هوة الـــدولار »

وهكذا ازداد العجز في المبادلات بين اوروبا الغربية ومنطقة الدولار . فارتفع من ٧٠٠ مليون دولار في السنـة ١٩٣٨ الى ثلاثة آلاف وخمسمئة مليون في السنة ١٩٤٦ والى خمسة آلاف وسبعمئة مليون في السنة ١٩٤٨ فيما

تخص الولايات المتحدة وحدها .

وزاد تأخر صادرات المنتجات الاساسية من بلدانما وراء البحار من هذا الارتباطبالولايات المتحدةلان معظم الواردات الاوروبية التي حلت محلها قد ابتيعت من منطقة الدولار (٣٠ بالمائة اكثر من السنة ١٩٣٨) .

كادت الصادرات الاوروبية تتضاعف بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٤ ، بفضل المانيا والسويد بصورة خاصة ، ولكنها ما كانت لتزيل اختلال التوازن ، اذ ان اوروبا ما كانت لتستطيع زيادة وارداتها من الدولارات باستغنائها عن المنتجات الاميركية في اوروبا او في انحاء منطقة الدولار الاخرى . أما بريطانيا العظمى وفرنسا فقد حققت صادراتها اعلى ارتفاع (٨٥٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٥١) في منطقة السترليني او في منطقة الفرنك اي في مستعمراتها في ما وراء البحار ؛ ولكن القضية كانت ، في الدرجة الاولى ، قضية توظيف اموال من اجل تنفيذ خطة تجهيزية او انفاق عسكري (ماليزيا ، الهند الصينية) . واذا تدنى العجز فليس ذلك بفضل الحصول على الدولارات بل بفضل القروض التي قدمتها المشاريع الخاصة والحكومة الاميركية والمصارف المرتبطة بها ، وبفضل ارتفاع نفقات القوات الاميركية المتمركزة في اوروبا وطلبات بلدان ما وراء البحار . ولكن المقصود هنا هو مساعدة مرتبطة بالوضع السياسي والعسكري لم تفلح سوى في «اخفاء» عجز دائم بلغ زهاء ٤٠٠ ٢ مليون دولار في السنة ١٩٥٤ و ٤٠٠ ٣ مليون في السنة ١٩٥٥ . فان اطراد ارتفاع صادرات الولايات المتحدة (خصوصاً صادرات البترول والقطن في اعقاب أزمة السويس واقفال الترعة) ، وتباطؤ انتاجها الصناعي الذي خفض مشترياتها من المواد الاولية واحدث تدنياً جلياً في اسعارها ، ورفضها تخفيض تعريفاتها الجمركية ، قد ادت في السنة ١٩٥٧ الى انفاق كميات كبرى من احتياطي الذهب والدولارات في بلدان كثيرة - البلدان المنتجة الخامات والبلدان الصناعية على السواء - وزادت من عجزها التجاري وفرضت على البعض منها تدابير تقييدية واكرهتها على استدانة مبالغ باهظة من صندوق النقد الدولي . تلك هي الازمة الاميركية في السنة ١٩٥٨ التي كان اثرها على التجارة الاوروبية غير ذي شأن، وذاك هو انخفاض سعر المواد الأولية التي اتاحت وحدها للاقتصادات الاوروبية ان تجدد مخزوناتها من النقد النادر وتستعيد مكاناً اكبر في التجارة العالمية .

مشاريع توحيد اوروبا الغربية

من اجل تنظيم اقتصادات اوروبا تنظيماً صواباً ، ومن اجل تنسيقها تنسيقاً اكثر فاعلية ، ومن اجل تأليف « قوة ثالثة تكون على قدر كاف من الركانة والازدهار لتعيش مستقلة عن الكتلتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نشأت الحركة الهادفة الى توحيد دول اوروبا غير الشيوعية . فان « حركة اوروبية » تأسست في لاهاي وترأسها و. تشرشل ول. بلوم وسباك وغاسبري اقترحت في السنة ١٩٤٨ انشاء « اتحاد اوروبي » مع جمعية استشارية تكون نواة لبرلمان الغد الاوروبي ؛ الا ان المشروع أثار معارضة البريطانيين المتمسكين بعلائقهم بالمتلكات ولم يؤد الا الى انشاء

« مجلس اوروبا » الذي عين مركزه في ستراسبورغ ولم تتوفر له اية وسيلة عمل . ولمـــا كانت الوحدة السياسية وحتى « الدستورية » صدمة كبرى للمشاعر القومية ولا سبيل الى تحقيقهـــا ، فقد فكر محركوها بالتوصل الى خلق جو مؤات بتحقيق وحدة اقتصادية تضع حداً لاضطراب الاقتصاد الدولي الناجم عن نظام الحماية والاكتفاء الذاتي وعن القيود المفروضـــة على انتقال السلع ، والبشر (بايقاف الهجرة) ، ورؤوس الأموال . وكان المقصود جعل اوروبا « سوقاً واحدة » تمكن من توزيع العمل توزيعاً صوابياً وتوزيع الصناعات توزيعاً جديداً من شأنه تحسين الانتاجية وتوفير فوائد الانتاج الكثيف . ويفترض هذا التحول ، في كافة المناطق الموحدة ، ان تنتقل السلع واليد العاملة ورؤوس الأموال بحرية . ولكن اقتصادات اوروبا المنقسمة هـذه كانت عرضة ومسرحاً للمنافسة . فان اقرار حرية التبادل بين الدول الاوروبية قد يعني بالنتيجة تقويض اقتصاد عدد كبير من الدول والمناطق . وهكذا طرحت مسألة المناطق الفقيرة الـتي تتعرض لان تمسي اكثر بؤساً اذا تركت الحرية لنشاطات السوق ، كما حدث في ايطاليا بعـد التوحيد اذ رأى الجنوب ، وقد كان ضحية الشمال الذي يفضله تجهيزاً ، ان صناعتـــه تتهقرت بسرعة لانها لم تعد محمية بالحواجز الجمركية . فبدون تدابير تحمي مناطق اوروبا الجنوبية التي يكثر فيها الفلاحون ، قد يزداد الفرق بين مستويات النمو الاقتصادي في المناطق الاوروبية ذات الدخل المرتفع والمناطق ذات الدخل الزهيد .

اتضح من ثم ان مشروع انشاء وحدة جمركيـة واسعة ، الذي حظي بعطف الاميركيين ، كان مشروعاً خيالياً ، وقد اهمل واستعيض عنه بفكرة انشاء وحدات جمركية ضيقة النطاق ، ولكن المفاوضات ، هنا ايضاً ، اظهرت صعوبات يستحيل التغلب عليهـا ، ولم تنته اية محاولة الى نتائج عملية ، باستثناء اختبار وحدة البنلوكس (١٩٤٨ – ١٩٤٩) « التي تعتبر نجاحاً اذا ما قورنت بالمحاولات العديدة الفاشلة في مناطق اخرى » : فقد كان انتقال اليد العاملة محدوداً جداً ، وانتقال رؤوس الأموال محصوراً جداً ، والمبادلات التجـارية ، على الرغم من تزايدها ، قليلة جداً بسبب اختلاف الانظمة في البلدان الداخلة في الوحدة : زراعة بلجيكية متقدمـة معدة لتغذية بلاد مصنعة واسعار مرتفعة ، وزراعة هولندية موجهة نحو التصدير . وصناعـة بلجيكية تهددها المنافسة الهولندية . وخيبت الآمال كذلك الوحدة الجركية الفرنسية الايطالية في السنة ١٩٤٩ ومحاولة الوحدة السكندينافية في السنة ١٩٥٠ .

خطة شومان ، السوق المشتركة والاوراتوم

اكتفي آنذاك بصيغة اكثر تواضعاً هي صيغة « وحـدة القطاعات » ، ولا سيما القطاعين اللذين لم تؤد حرية التجارة فيهما الى نتائـــج ثابتة : صناعات الفحم الحجري والفولاذ (خطة شومان، في شهر أيار ١٩٥٠)، والزراعة . فقد أسست خطة شومان «وحدة الفحم الحجري والفولاذ» وانطوت على مقاصد سياسية بعيدة اذ كان مفروضاً فيها ان تهيء لاتفاق فرنسي الماني يكون بمثابة خطوة اولى نحو اوروبا موحدة سياسياً ؛ وقد استهـــدفت بادىء ذي بدء ايجاد تضامن

اقتصادي فرنسي الماني يجمعها في وحدة اوسع نطاقاً الدول التي تتجمع فيها صناعـات الفحم الحجري (الفرنسية والبلجيكية والالمانية واللوكسمبورغية) في رقعة ضيقة نسبياً ، والتي تحول فيها عوائق الحدود دون استخدام الموارد الطبيعية استخداماً صوابياً . فانخرطت فيهـا من ثم المانيا وفرنسا وايطاليا والبنلوكس؛ اما بريطانيا العظمى فقد اعرضت طوعاً عن الانخراط فيها.

أسندت الى « سلطة عليا » الصلاحيات الضرورية لتنظيم السوق المشتركة والاشراف عليها ، وتنسيق توظيف الأموال ، وتمويل او ضمان المشاريع المرغوب فيها ، والحؤول دون قيـام اتحادات مهنية او اية اتفاقات اخرى احتكارية الطابع ، ومن جهة ثانية ، لاتخاذ التدابير الجدية في حال ازمة او حاجة .

في الحقل الزراعي ، اصطدمت شتى خطط « الاتحاد الاخضر » التي حاولت توحيد اسواق اوروبا الغربية توحيداً تدريجياً ، فيما يتعلق بعدد من المحاصيل الزراعية، بصعوبات كبرى مختلفة؛ اذ ان الحكومات كانت كثيرة الاهتمام بان تضمن لطبقة فلاحيها دخلاً ثابتاً كافيـاً لم تتخل ، حفاظاً عليه ، عن جزء من مهامها لمصلحة جهاز دولي .

خطيت الخطوة الحاسمة في شهر آذار من السنة ١٩٥٧ حين وقعت في روما المعاهـدات التي انشأت الـ « اوراتوم » (من اجل اشتراك الاعضاء في مصادر الطاقة النووية) ولا سيما « الوحدة الاقتصادية الاوروبية » او « السوق المشتركة » التي تخطت الوحدة الجزئية التي حققتهـا وحدة الفحم الحجري والفولاذ . وكانت الغاية من السوق المشتركة التوصل ، خلال ١٢ او ١٥ سنة ، الى إقامة وحدة جمركية مع تعريفة خارجية واحدة وحرية انتقال كاملة ، داخل الوحـدة ، للاشخاص ورؤوس الأموال والخدمات ؛ وسن قوانين وانظمـة تتوافق والسياسات التجارية الموحدة تدريجياً . وقد سبق لوحـدة الفحم الحجري والفولاذ ان اظهرت في نطاقها الخاص الفوائد الجلى الناجمة عن انشاء نطاق اقتصادي واسع : الملاءمة بين التعريفات الجمركية وظروف النقل ، تنظيم العمـل الصناعي ، تأسيس شركات كبرى (عن طريق الصهر) قادرة وحدها على جمع رؤوس الاموال الضخمة التي تستلزمها معـدات واجهزة متقنة ، تنسيق السياسات التجارية . الا ان التقسيم الدولي للعمل لما يكن متقدماً .

اصبحت الوحدة الاقتصادية الاوروبية سارية المفعول في السنة ١٩٥٩ ، بعـد ان اصبحت العملات الاوروبية الرئيسية قابلة التحويل ، وبعـد ان اطلقت حرية (٤٠ الى ٩٠٪ من) المبادلات الاوروبية الداخلية . وفي الوقت نفسه دشن مؤتمر بروكسل مرحلة ثانية بتبني ميثاق زراعي كان منطلقاً لمفاوضات طويلة معقدة لان تنسيق اوضاعاً مختلفة كل الاختـلاف (كانت الاسعار الزراعية الالمانية اعلى من الاسعار الفرنسية بنسبة ٢٥٪ ، وقد احتلت فرنسا مركزاً مسيطراً بعد ان باتت مصدّرة كبرى للمحاصيل الزراعية ، الخ.) . وانضمت الى السوق المشتركة اخيراً اليونان وتركيا و١٨ جمهورية افريقية وملغاشية . اما بريطانيا العظمى التي لم تبال بكـل هذه المساعي ، ولم تؤمن بان الوحدة الاقتصادية الاوروبية سوف تعرف البقاء ، واعاقتها « تقل

امبراطوريتها » ، قد انشأت في السنة ١٩٥٩ ، في وجه الوحدة الاقتصادية الاوروبية (اوروبا الدول الست) ، جمعية اوروبية للمبادلة الحرة ، او « اوروبا الدول السبع » (مــع السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال وسويسرا والنمسا) التي لم توجد سوى مجرد تعاون جمركي .

في اواخر السنة ١٩٦٢ برزت فوائد السوق المشتركة بارتفاع في المبادلات بين الدول الست بنسبة ٩٣ بالمائة خلال خمس سنوات ، وتقدم صناعي كبير ، وتدني البطــالة ، ان لم يكن زوالها كليا . الا ان الصعوبات المتكاثرة كادت توقف تطور المؤسسة . ويرد ذلك الى ان اوروبا مقتصرة على الدول الست ، تكون منطقة الرور قطبهــا الرئيسي ، بعثت الخوف من ان توفر الوحدة الناجزة لالمانيا الاتحادية مركزاً مهيمناً في اوروبا الغربية ، لا سيما وان التوحيد الاقتصادي يستتبع حتماً قيام سلطة سياسية تتقــدم كافة الحكومات في الدول الموحدة ، كما هو « منطق الاحداث » (ج وبلر) ؛ هذا كان موقف الذين قالوا غير ما قــاله الجنرال ديغول ومشايعوه : « اوروبا الاوطان » . وكان من شأن انضمام بريطانيــا العظمى الى السوق المشتركة ان يعيــد التوازن ، او اقله التوازن السياسي ، ولكن هذا الحل قد طرح جانبا بمعارضة رئيس الحكومة الفرنسية طلب الانضمام الذي تقدمت به (كانون الثاني ١٩٦٣) . واخيراً انتهت المفاوضات بين الدول الست من اجل تنظيم تحويل السياسة الزراعية المشتركة الى الفشل (تموز ١٩٦٥) ، بينما كانت تعدّ معارك جديدة حول « جولة كندي » ، اي مفاوضات من اجل تخفيف الحواجز الجمركية الذي اقترحته الولايات المتحدة . فقد أقر الكونغرس بالفعل مشروع « قانون التوسع التجاري » الذي اعطى الرئيس صلاحيات واسعة للتفاوض في موضوع تخفيض التعريفات . ويبدو اليوم تخلي الولايات المتحدة عن مذهب حماية الصناعة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تفوق صناعاتها والوسائل المالية المتوفرة لديها ، غير متفق والغاية التي نشدها مؤسسو السوق المشتركة : ايجــاد « قوة اقتصادية ثالثة » مستقلة عن « الكبيرين » .

٣ – تراجع الديموقراطية الكلاسيكية

في السنة ١٩٤٥ ، خرج المبدأ الديموقراطي ظافراً من الصراع ضد الانظمــة « الفاشستية » في المانيا وايطاليا واليابان . فلم تثبت الفكرة الديموقراطية قوتها الاشعاعية فحسب باجتذابها المزيد من الدول ، بل اثبتت الانظمة الديموقراطية فعاليتها وتفوقها عملياً حتى في النطاق الذي بدا فيه خصومها على خير استعداد ، اي في نطاق تسيير الحرب . ففي كافــة بلدان العالم – باستثناء اسبانيــا والبرتغال والارجنتين – تسلّمت الاحزاب الديموقراطية السلطة ووضعت خططاً لإصلاحات معدّة لتجديد اصول الدولة وتقنيتها ولتحديد حقوق الانسان الاجتماعيــة . الا ان تحالف المقاومين قد اضطر الى مماشاة اكثر اعضائه اعتــدالاً ، فلم تتناول الاصلاحات المحققة من ثم سوى المؤسسات السياسية العليا ، دون ان تحدث اي تبديل في المؤسسات الاجتماعية الدنيا ؛ واقرت دساتير جديدة ، ولكن السلطة بقيت في ايدي الطبقات الحاكمة القديمة .

بيد ان خطط الاصلاحات العميقة هذه ، الهادفة الى وضع حدّ للتناقض المتمثل « بمجتمع متساو قانوناً وسياسياً ، ومتسلسل السلطات اقتصادياً واجتماعياً » ، قد اثارت لدى الطبقات الحاكمة ارتيابات زاد من شدتها ان تعاظم قوة الاتحاد السوفياتي وقيام الديموقراطيات الشعبية قد جسّدا خطر نفوذ الشيوعية على الطبقات العمالية التي كانت الضحايا الرئيسية للحرب والاحتلال وبدا زوال الفاشستية ، التي اعتبرها شطر كبير من البورجوازية ، قبل الحرب وخلالها ، اضمن خط دفاع ضد اخطار انتشار البلشفية ، وكأنه ترك هذه البورجوازية دون دفاع . وامام سيل المطالبات الاجتماعية واخطار التأميم بالجملة ، اعيت الحيلة الطبقات الحاكمة ، فأعربت بمزيد من القوة ، خلال سنوات ما بعد الحرب ، عن ميولها المحافظة والتسلطية وعدائها للحركات التقدمية والشيوعية . وقد شجعها في هذا التصلب الدعم الذي جاءها من الحكومات الانكلو ساكسونية التي انتهجت على الدوام نهجاً محافظاً جداً : دعم حتى الساعة الاخيرة الملكية التي اعتبرت عنصر استقرار في ايطاليا ويوغوسلافيا ، اعادة الملكية الى اليونان ، مراعاة ورعاية للدكتاتوريات الاخيرة التي عرفت البقاء في اوروبا الغربية (البرتغال ، اسبانيا) ، مساعدة وتشجيع للأحزاب المحافظة في كافة البلدان بوجه عام .

الدساتير الجديدة

باستثناء بلجيكا ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد ، والمملكة المتحدة (حيث خفض مفعول حق النقض في مجلس اللوردات من سنتين الى سنة) ، عدّلت كافة مؤسسات دول اوروبا الغربية الحرة في السنوات التي عقبت الحرب . فان الدساتير السارية المفعول بعد السنة ١٩١٩ والممارسة الدستورية في كافة الدول الاوروبية قد اتجهت الى جعل النظام البرلماني نظاماً « صوابياً » ، يمين شروط الاستقرار الحكومي . الا انه في كل البلدان – باستثناء انكلترا – تلاشى او تفكك بفعل الازمة ، « موهناً» بدسائس متوسطي الذكاء ومؤامرات المفسدين » ؛ ولذلك اعد كافة وطنيي البلدان المشتركة في المقاومة مشاريع عدّة انطوت كلها على الفكرة المشتركة التالية :

« تكوين طبقة حاكمة جديدة ، وحكام جدد ، يحلون محل الطبقات التي اتضحت دونيتها وعدم جدارتها في تسيير الشؤون قبل السنة ١٩٣٩ ، والتي اقدم شطر كبير منها على مماشاة الحكومات التي تعاونت والنازية . لقد اجمعت الآراء على الاحتفاظ بالمبدأ الانتخابي والتصويت العام ، ولكن الكثيرين ميزوا بين الديموقراطية والنظام البرلماني ... فالنظام البرلماني ليس الشكل الوحيد والمانع والضروري للديموقراطية ... ليست هاتان الكلمتان ، بأي شكل ، متعادلتين او متماثلتين » (ليون بلوم).

ان النظام الذي مكّن عندهم كان نظاماً على الطريقة الاميركية يضمن للسلطة التنفيذية صلاحية واسعة ومستقلة .ولذلك فان النصوص الاساسية التي تضمنتها الدساتير الجديدة (فرنسا، ١٩٤٦ ، ايطاليا ، ١٩٤٨ ؛ المانيا الاتحادية ، ١٩٤٩) قد جعلت المؤسسات اكثر فعالية رغبة من واضعيها ، كما اعتقدوا ، في ضمان الاستقرار الحكومي لمدة معينة وتعزيز سلطة رئيس الحكومة الذي هو رئيس الاكثرية ايضاً . وسهّلت هذه النصوص ممارسة حق حل المجلس

ووضعت اصولاً استهدفت الحدّ من الازمات الوزارية (في فرنسا : تولية رئيس مجلس الوزراء بالاقتراع العلني والاكثرية المطلقة ، احتمال الحل اذا حدثت ازمتان خلال ١٨ شهراً) . وفي ايطاليا ، اقتضى للتصويت على اقتراح بعدم الثقة، ان يحمل الاقتراح تواقيع عشر اعضاء المجلس وان لا يطرح الاقتراح على المناقشة قبل انقضاء ثلاثة ايام على تقديمه ؛ وفي المانيا الاتحادية ، لا تُسقِط الوزارة سوى اكثرية « بناءة » : « لا يحق للمجلس الاتحادي ان يعبر عن عدم ثقتـــه بالمستشار الاتحـــادي الا بانتخاب خليفته بأكثرية الاعضاء وبدعوة رئيس الاتحاد الى اعفاء المستشار الاتحادي من مهامه » ... « ويجب ان تمر ٤٨ ساعة بين تقـــديم الاقتراح بعدم الثقة والتصويت عليه » . وباستثناء المانيا الاتحادية اتضح في كافة البلدان ان هذه النصوص لم تكن ذات فعالية كبرى .

اتساع دور الدولة في الحقل الاقتصادي

اتسعت مهام الدولة في كافة الحقول . ففي السنوات التي عقبت التحرير ، سنّت قوانين اقتصادية توجيهية كثيرة دونها سياسة التدخل في سنوات الازمة . وليس المقصود هنا التدابير المؤقتة التي استلزمتها مرحلة العوز والحاجة ، كالابقاء على التقنين الغذائي ، وتوزيع المواد الاولية ، وتحديد الاسعار ورقابتها ، ورقابة التجارة الخارجية وحركات النقود النادرة ، وتنظيم الاجور ، حتى ولا تدخل السلطات العامة بغية « اعادة النظام الى الاجور » اي بغية تنظيم ارتفاعهـــا (ارتفعت سبع مرات في فرنسا بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨) ، بل تدابير هـامة جديدة ونهائية كالتأميم واعداد الخطط الاقتصادية .

هكذا ولدت اشكال جديدة للملكية العامة اقامت في البلدان الغربية نظام اقتصاد مختلط حيث شوهدت مؤسسات غير مؤممة تستثمر قطاعاً هاماً من النشاط الاقتصادي غير الخاضع للملكية الخاصة . هذه هي حال « التعاونيات العامة » البريطانية (الفحم الحجري ، الكهرباء ، وسائل النقل العام ، الغاز) و« المؤسسات العـــامة الاقتصادية » الايطالية : « ادارة المعادن الايطالية » و« ادارة الهدروكاربور الايطالية » التي اسسها انريكو ماتيي ، ومصرف ايطاليا ، والمعهد الوطني لاعادة بناء الصناعة ، الذي احتـــل المرتبة الرابعة بين المؤسسات الاوروبية الكبرى واشرف على قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني (نقل الركاب، بناء السفن، الصناعات الميكانيكية ، الفولاذ ، اربعة مصارف كبرى ، « اليطاليا » ، شركة « اوتوستَرادا » ، الاذاعة ، الخ .) وشطر كبير من صناعة الفولاذ في النمسا ، و « كهرباء وغاز فرنسا » ومصانع رينو في فرنسا ، ومصانع آردال للالومينيوم و « موراي – رانا » للصب في النرويج ... فقد خضعت كافة هذه المؤسسات لانظمة خاصة ، وتمتعت بالاستقلال المالي ، وكانت لها موازنات مماثـــلة لموازنات المشاريع الخاصة ، ونجت ، اقله نظرياً ، من التدخل الحكومي .

التأميمات

ادى عجز الاقتصاد الرأسمالي عن التغلب على الازمة والبطالة وعن اعداد الحرب اعداداً فعالا ، ومن ثم عن صيانة الاستقلال الوطني ، والنمو العظيم في الانتاج الذي حققه الاقتصاد البريطاني المراقب خلال الحرب ، على نقيض ركوده قبل الحروب ، الى القناعة بان اعادة البناء بعد الحرب وتحويل الصناعات الى اقتصاد ايام السلم لا يمكن ان يتركا للمبادرة الخاصة ، وبأنها يجب ان يخضعا لتخطيط الدولة وتوجيهها اقله في القطاعات الرئيسية .

وكانت هنالك بواعث اخرى قامت بدورها ايضاً : كالموقف الذي وقفه في البلدان المحتلة عدد كبير من اعضاء الطبقات الحاكمة الذين تعاونوا مع المحتلين وعملوا في خدمة آلتهم الحربية ، فنقلت مصانعهم الى اسم الدولة واشرك العمال في ادارتها . يضاف الى ذلك ان الالمان اسهموا خلال الاحتلال في مشاريع كثيرة واشرفوا على معظم المشاريع الكبرى ؛ فاصبحت هذه الملكيات الالمانية ، بعد التحرير ، املاك دولة ايضاً ؛ وهكذا تحقق تأميم قطاع هام .

واخيراً بدا من الضروري ضمان ادارة اكثر فعالية منها في السابق . وكان ذلك باعث تأميم الصناعات القديمة المتقهقرة كصناعات الفحم الحجري البريطانية حيث برهنت الملكية الخاصة عن عجزها عن توظيف الاموال اللازمة وتحقيق اعادة التنظيم الضرورية لزيادة الانتاج . وهي الرغبة في تنظيم ادارتها ما حمل على تأميم المصارف الفرنسية الكبرى التي كثرت في ادارتها الوظائف المزدوجة ، وما حملت على تأسيس مثل « معهد الصناعة الوطني » في اسبانيا و « المعهد الوطني لانماء الصناعة » في ايطاليا اللذين اسهما إسهامات واسعة في عدد من المشاريع .

يجب اخيراً ان نضيف الى ذلك الاقتناع بخطر الاحتكار الخاص بسبب التجاوزات التي قد تنجم عن اثره السياسي . ففي بريطانيا العظمى ، ولا سيما في فرنسا ، ما زال الناس يتذكرون السنوات الاخيرة التي نجحت الرأسمالية المالية فيها في احباط محاولات الاصلاحات الاجتماعية التي قامت بها الحكومات اليسارية ؛ وهو هذا العداء للاحتكارات ما دفع الى تأميم السكك الحديدية البريطانية وشركات الضمان والمصارف الكبرى في فرنسا ، والخدمات العامة (غاز ، كهرباء) في البلدين .

لم تجر في اي مكان ، من جهة ثانية ، محاولة تأميم كامل ، وباستثناء حالات الاحكام ، دفعت التعويضات لاصحاب المشاريع المستملكة . اذن اجريت تأميمات صناعات رئيسية . ليس في الديموقراطيات الشعبية فحسب ، بل في بلدان اخرى عديدة . ففي السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ قضى عدد من الاحكام والقوانين الفرنسية بتأميم مصانع رينـو ، وشركة محركات « غنوم ورون » ، والنقل الجوي ، ومصرف فرنسا ، ومصارف الودائع الاربعة الكبرى ، والمصرف الجزائري ، و ٣٤ شركة ضمان ، وانتاج وتوزيع الكهرباء والغاز ، ومصانع الفحم

الحجري . وفي النرويج امت المناجم والجـــزء الاكبر من الصناعة الكهربائية — التقنية . وفي بريطانيا العظمى اقدمت الحكومة العمالية بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ على ثماني عمليات تأميم كبرى تناولت : مصرف انكلترا ، الاسلاك والاتصال اللاسلكي ، الطيران المدني ، مصانع الفحم الحجري ، النقل الداخلي ، الكهرباء ، الغاز ، وفي السنة ١٩٥١ ، الفولاذ .

الخطط

وفي كل الدول ، من جهة ثانية ، تدخلت الدولة في الاقتصاد بتخفيف الضرائب، واستئجار المصانع ، وتسهيل الاقراض او تقييده . واسندت الابحاث المتعلقة بالطاقة النووية وبناء منشآت تحليل الذرة ، التي تستلزم اموالا طائلة ، الى ادارات رسميـــة في انكلترا وفرنسا والمانيا . وبرز تدخل الدولة كذلك في رسم الخطط الخاصة ، كخطط وصل الشبكات الكهربائية ، والخطة الشاملة للاقتصاد الوطني . ففي انكلترا حيث لم ترسم خطة شاملة ملزمة تنفذ طيلة سنوات عـــدة ، كانت السياسة الاقتصادية ، بالرغم من ذلك ، منسقة ومخططة : في السنة ١٩٤٨ اعلنت خطة موضوعة للسنوات ١٩٤٨ — ١٩٥٢ كان الهدف منها اعلام الأمة بالمهام الاقتصادية الواجبة التحقيق وابراز ما يمثل بينها مركز الأولوية ، على ان تستخدم الحكومة صلاحيتها الرقابية من اجل توجيه الصناعيين نحو تحقيقها . واعتمدت هولندا بعد الحرب خطة ثمانية يستغرق تنفيذهـــا اربع سنوات كان من المنتظر ان تعيد ، في السنة ١٩٥٠ ، مستوى المعيشة الى ما كان عليه في السنة ١٩٤٠ ، وتصلح ما هدمته الحرب ، وتعوض خسارة دخول الأموال الموظفة والتجارة مع المستعمرات الاندونيسية السابقة ، وخسارة تجارة الترانزيت مع المانيا . ورسمت ايطاليا الخطة المعروفة بـ « خطة فانوني » المعدة لايجاد ٤ ملايين وظيفة او استخدام . الا انها لم تتوفق حتى السنة ١٩٦٠ لا الى ازالة البطالة ولا الى ادخال اي تعديل على الفرق العظيم بين الدخول في الشمال والدخول في الجنوب .

بالإضافة الى هذه الخطط الجزئية التي فرضتها الظروف ، اعتمد تخطيط قياسي طويل الاجل في ثماني دول غربية : فرنسا والنرويج أولا ، ثم هولنـــدا والسويد وفنلندا والبرتغال واليونان وتركيا ، ثم ايطاليا (١٩٦٥) وبلجيكا والمملكة المتحدة . لقد اختلفت هذه الخطط الجديدة فيما خص هدفها وطرائقها ، ورسمت ابداً بالاتفاق بـــين القطاع الخاص والدولة ، وانطوت في جوهرها على تقديرات تتناول معدل الزيادة ، وعلى نصوص بيانية غير الزامية معدة لان توجـــه او تنظم تطورات الانتاج ، وتوزع الموارد والاعتمادات المالية في اطار النظام الرأسمالي . فكان المقصود منها لعمري « تنظيماً مخططاً » ، وتخطيطاً محافظاً يوطد النظام القائم، لا تخطيطاً حقيقياً كما اريد تحقيقه في مستوى المشروع او في البلدان الاشتراكية .

في فرنسا ، انشأ « جان مونيه » في السنة ١٩٤٦ « لجنة التخطيط » التي تمخضت في السنة ١٩٤٧ بخطة وطنية « للتجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر »، كانت اوسع خطة في اوروبا الغربية ، ووضعت في السنة ١٩٦٥ خطة خمسية خامسة .

توظيف الأموال

بات دور الدولة رئيسياً في حقل توظيف الاموال بصورة خاصة . ففي السنة ١٩٣٨ خصص ٥٪ فقط من موارد الموازنة الفرنسية للتوظيف في المشاريع . وارتفع هذا الرقم الى ٢٩٪ في السنة ١٩٤٦ ، و ٤٠٪ في السنة ١٩٤٩، ولكن تزايد ارتفاع الاعتمادات العسكرية جعله يهبط الى ٣٠٪ في السنة ١٩٥١ . فمن اصل الـ ١٢٠٠ مليار الموظفة في الاقتصاد الفرنسي في فرنسا في السنة ١٩٥٠ ، جاء ٧٤٩ ملياراً (٦٢٪) من الأموال العمومية بشكل اعتمادات واعانات مالية ، وتعويضات عن اضرار الحرب ، وخصوصاً بشكل قروض منحها صندوق التجهيز والتجديد وفاقاً لمتطلبات العصر . وعلى نقيض ما حدث قبل الحرب ، كان دور اصدارات الاسهم والسندات غير ذي شأن ، ودور التمويل الذاتي اكثر اهمية (٢٥٪) ، ولكن شطراً كبيراً من رؤوس الاموال المتوفرة للانتاج قد تأمن باللجوء الى الاموال العامة .

مثل سويسرا

في سويسرا ، ادخل التعديل الدستوري على الدستور في السنة ١٩٤٧ « بنوداً اقتصادية » جديدة أناطت بالصلاحية الاتحادية تشريع العمل والضمان الاجتماعي ، وسمحت لها بنقض حرية الصناعة والزراعة من اجل المحافظة على التوازن الاقتصادي في البلاد واستدراك الازمات الاقتصادية والبطالة . والحال كانت السلطة الاتحادية قد عززت وسائل تأثيرها على سلطات الولايات بالاعانات المالية التي منحتها اياها بشكل اعفاء من بعض الضرائب؛ فاصبحت بعض الولايات ، التي تتألف ٢٠ بالمائة من مواردها من هذه الاعانة ، خاضعة لها ، شأن الولايات بالنسبة للدولة الاتحادية في الولايات المتحدة .

اتساع الوظيفة العامة

ومن ظواهر توسع سلطة الدولة هذا الارتفاع التدريجي ، الذي سبقت الاشارة اليه في الولايات المتحدة ، في عدد الموظفين في كافة البلدان ؛ فالنسبة في انكلترا اعلى منها ، بشكل ظاهر ، في فرنسا حيث ارتفع العدد الى ثلاثة اضعافه منذ السنة ١٩١٤ ، كما هي الحال في سويسرا حيث ارتفع عدد موظفي الادارة المركزية الى اكثر من خمسة اضعافه بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٤٩ ، وارتفع عدد الموظفين الاتحاديين ، في الوقت نفسه ، بنسبة ٣٧ بالمائة ، وموظفي الشؤون الخارجية الى ثلاثة اضعافه ، وموظفي الاقتصاد العام الى عشرة اضعافه ، وموظفي البرق والبريد والسكك الحديدية الى اربعة اضعافه .

تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي
سياسة الازدهار والرفاهية

ان التدخلات التي دفعت بعض الحكومات – وحكومة المانيا البسماركية قبل سواها – ، قبل الحرب العالمية الاولى بزمن طويل ، الى ولوج الحقل الاجتماعي ، قد تكاثرت منذ السنة ١٩١٨ ، وباتت مألوفة اثناء الازمة الكبرى . وجاءت الحرب العالمية الثانية ، التي عبأت كافة طاقات الدول المتحاربة ، تحتثها احتثاثاً حاسماً ، حتى في الولايات المتحدة حيث لم تقو المقاومة التي تعرضت لها سياسة « النهج الجديد » ، على عرقلة اتساعها .

لم تتدخل الحكومات تدخلاً شبه دائم ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في العلائق بين

المستخدمين والمستخدَمين ، وفي تحديد الاجور الدنيا وشروط العمـــل (المدّة ، الاجازات المدفوعة ، الخ) فحسب ، بل كان الابتكار الكبير بعد الحرب اعتماد انظمة حمـــاية اجتماعية تستجيب لهاجس الضمان والاستقرار الذي تسلط على كافة الطبقات الاجتماعية. اما اسباب ذلك فكثيرة . فهناك ذكرى الازمة الكبرى والبطالة المزمنة ، والتصميم على تأمين العمـل الكامل بدافع النظام الاجتماعي وتمكين الاقتصاد وضمان الفاعلية ، والسياسة المالية السليمة والحرص على توفير المزيد من الرفاهية والاطمئنان للطبقات الفقيرة ومقاومة المرض مقاومة فعالة باتقائه اولا ومعالجته ثانياً في افضل ظروف ممكنة ؛ وهناك اخيراً سياسة اتجهت الى تعديل توزيع الدخول بالمساواة بين الاعباء الاجتماعية بحيث تتحمل الموازنة ، اي الامة بكاملها ، الاعبـاء التي كانت فردية من ذي قبل : العلاجات الطبية ، تقاعد الشيخوخة ، الضمانات الاجتماعية بوجـــه عام . فالضمان الاجتماعي بمفهومه هـــذا يفوق من ثم كل مفهوم تقليدي للضمان الذي لم يؤمن على بعض الاخطار المعينة سوى عدد من السكان فحسب . وهو لم يعد مرتبطاً بعقد العمل بل ارتكز الى مبدأ التضامن القومي : على الامة ان تؤمن رفاهية الجميع . وخلال الحرب ، اي منـــذ السنة ١٩٤٢ ، اعتمدت بريطانيا العظمى ، التي عانت اكثر من غيرها من فقدان الضمان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ، المبادىء التي وضعها السير وليم بفردج في التقرير التاريخي الذي ارتبط به اسمه . ومنذ السنة ١٩٤٥ ، رسمت معظم الدول خطط ضمـان اجتماعي استوحته اسليحاء متفاوتا .

بالامكان ربط النظام البريطاني بالنظام الذي تديره الدولة ويشمل كافة السكان والاخطار كما في الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية . وقد أقرت بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥٦ قوانين عدة تؤلف كلا كاملا ومتلاحما : تقاعد شيخوخة يبلغ ٣٢ شلنا في الاسبوع ، تأدية كل او بعض النفقات الطبية (معالجة ، ادوية، استشفاء) ، على ان يؤمن التمويل بواسطة الضريبة. فاستتبع النظام تأميم المستشفيات وبلبلة المهنة الطبية ، اذ اخضع الطبيب لقانون شبيـه بقانون الوظيفة العامة . وبديهي ان ثمن هذا الاجراء كان مرتفعا جداً : فقد مثل ١٥ ٪ (٦٩٣ مليون سترليني) من موازنة ١٩٥٣ .

وقام في السويد كذلك نظام كامل لضمان شيخوخة يضاف الى تقاعد الاجراء (الذي يضمن دخلاً يوازي ٣/٢ معدل الاجور خلال سني العمل الاخيرة الـ ١٥) ، وتعويضات عائليـــة ، وتعويضات سكنى وتدفئة ، وتنظيم صحي فعال وزهيد الكلفة ، وطبابة مؤممة عملياً اذ ان ٨٠٠ طبيب فقط من اصل ٥٠٠٠ كان لهم مجموع زبن خاص .

وهناك دول اخرى ، كالولايات المتحدة مثـلا ، لم تسلم بالضمان الالزامي الا لبعض الفئات وبعض الاخطـــار (البطالة ، الشيخوخة) ، على ان توفر الاموال اللازمة اشتراكات العمال وأرباب العمل ؛ لذلك فان الاجر المباشر وغير المبـــاشر لم يختلف على العمـــوم بالنسبة للدخل القومي ، ولا يصح الكلام هنا عن اعادة توزيع الدخول لمصلحة الاجراء . واعتمدت

فرنسا في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ نظاماً وسيطاً قضى بانشاء صناديق مختلفة واجهزة مستقلة بحسب الفئات الاجتماعية المختلفة ، اذ ان ذوي الدخول قد رفضوا الاختلاط بالاجراء . على ان الاستفادة من الضمان الاجتماعي كانت محصورة في البدء في القطاع الصناعي والتجاري ، والتمويل امنه الاجراء دون غيرهم، وانتفاع فئات الاجراء المؤمنين الاخرى من الفوائد نفسها قد تم بعد ذلك تدريجياً .

وهو هذا الحرص نفسه ما دفع الحكومات الى الحلول محل المبادهات الخاصة من أجل حل مسألة السكنى . فان كافة الدول قد واجهت هذه المسألة بعد الحرب بسبب تزايد سكان المدن والدمار الذي خلفته الحرب واكتظاظ الاحياء القديمة والاحياء المرتجلة بسكان عاشوا فيها في ظروف يرثى لها صحياً واخلاقياً، مما جعل حركة البناء الواسعة فوق وسائل وامكانات الافراد. لذلك ، وحتى في الولايات المتحدة، حيث معظم الناس يقيمون في المدن وحيث كثيراً ما ينتقل السكان من مدينة الى اخرى ، بنيت بعض الوحدات السكنية بمساعدة الاموال العامة : قيام الحكومة الاتحادية ببناء مساكن زهيدة الثمن ، منح قروض من أجل البناء او سلفات من اجل احداث الخدمات الجماعية (ماء ، بواليع ، طرقات ...) . وفي بريطانيا العظمى كذلك ، اكثرت الحكومة من القروض المباشرة ، والمساعدات المالية للسلطات المحلية من اجل تشجيع البناء .

التعليم

في حقل التعليم اخيراً، اضطرت حتى اكثر الانظمة تشجيعاً للمبادهة الخاصة ، لمواجهة اقبال عظيم على التعليم في كافة درجاته ، هو احد الطوابع المميزة لـ « حضارة الجماهير » . لقد ولى زمن المفاهيم القديمة التي كانت تحصر التعليم في نخبة محدودة العدد تنتسب الى الطبقات الحاكمة ، وتخصصها بمنح تعليمية قلما يخصص بها سواها ، ولا توفر لباقي السكان سوى تعليم ابتدائي. الم تتبن الامم المتحدة مبادىء حق « الجميع بالتساوي وبحسب استحقاقهم » في التربية والتعليم العالي ؟

لقد فرضت مستلزمات المصلحة الوطنية ، هنا ايضاً ، رقابة شديدة ، وتعليماً الزامياً أخرت فيه السن القصوى جهد المستطاع : يجب اعداد اجيال متعلمة قادرة على استساغة التقنيات والعلوم العصرية . يجب ان يربى المزيد من التقنيين والأطباء والمهندسين والفنانين والاساتذة . فأبرزت هذا الاتجاه ثورة حقيقية في بريطانيا العظمى احدثها قانون بتلر الصادر في السنة ١٩٤٤ الذي اطال مدة الدراسة حتى ١٥ سنة منذ السنة ١٩٤٧ وحتى ١٦ سنة حالما يصبح ذلك ممكناً ، ووفر التسهيلات للوصول الى التعليم العالي . اما الشبان الذين لن يواصلوا تحصيلهم ، فسوف يتلقون حتى سن الثانية عشرة دروساً تكميلية خاصة مدة يوم او يومين في الاسبوع .

اعلنت الحرب على الامية (٨٠ ٪ في الشرق الادنى ، بين ٥٠ و ٧٥ ٪ في اميركا اللاتينية ، بين ٩٠ و ٩٥ ٪ في افريقيا السوداء) في كافة البلدان بتعليم الاولاد في المدرسة الابتدائية

والفتيان بطرائق التربية الاساسية المختلفة . فمن الواجب ان يضع تنظيم التعليم بتصرف كل فرد وسيلة إغناء كفاءاته خير إغناء : تكاملت الاساليب التربوية الجديدة بأبحـــاث سيكولوجيي الطفولة ، فسمت الى تنمية قوى المبادهة والملاحظة والتفكير عند الاطفال بواسطة تعليم مباشر وحسي وفردي يضيف الى الثقافة العامة ثقافة مهنية . ووضعت فرنسا منـــذ السنة ١٩٤٤ ، بفضل ابحاث لجنة « لانجفين – فالون » اسس اصلاح في هذا الاتجاه حال الظرف السياسي دون وضعه في حيز التنفيذ .

شروط نشر الفكر والاعلان

اذا كان التعليم الذي تتولاه الدولة او المؤسسات الخاصة لا يخــــلو من الغرض احياناً ويفرض على الاولاد والفتيـــان رأياً قوياً وطنياً ، او سياسياً (لنفكر مثلا بالايمان التي فرضتها بعض الولايات في الولايات المتحدة على اعضاء الهيئة التعليمية) ، او معتقدياً ، فان الوسائل الجديدة لنشر الفكر قـــد اصبحت صناعة عظيمـة وظفت فيها رؤوس اموال هامة ؛ فان الاعـلام بأشكاله المختلفة : الصحافة ، والاذاعة ، والتلفزة ، ومستوياته المختلفة : وكالات الصحافة ، المطابع ، الاعلان ، المبيع ، قد خضع من ثم ، شأن كافة الصناعات الاخرى ، لقوانين الكسب والتجمع ، عوضاً عن ان يكون وسيلة لا مثيل لها للتربية ونشر الثقافة . « ان اهميــة رؤوس الاموال اللازمـة للحصول على المعدات العصرية الضرورية لاصدار صحيفة كبرى قد جعلت من امكانيـة التعبير وقفاً على عدد ضئيل من الناس ... لقد خلفت صحافة الاحزاب والافراد وصحافة الرأسمالية » (ب. لازاريف) . فأصبح الاعلام من ثم ، اكثر منه قبل ٢٥ سنة خلت ، احتكاراً في ايدي المصالح الكبرى او حكومات اوفر البلدان ثروة .

وكالات الاعلام

لما كانت الصحف كلها عاجزة بامكاناتها الخاصة عن تحمل اعباء النفقات التي يستلزمها في العالم الحالي استقصاء الاخبار ، فهي وكالات الاعلام ما توفر للصحافة ٣/٤ الاخبـــار التي تنشرها . وبين الـ ٧٥ وكالة التي ترتدي اهميـــة عظيمة ، ترتدي ست فقط طابعاً عالمياً وتوزع على كافة انحاء الكرة الارضية الاخبار الدولية ، وهي : وكالة « رويتر » البريطانية ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، ووكالة تاس السوفياتيــة ، وثلاث وكالات اميركية ، « الصحافة المشتركة » وهي اكبر وكالة في العالم وتؤمن الاخبار لأربعة آلاف صحيفة ، و « جمعية الصحافة المتحدة » ، و « دائرة الاخبار الدولية » . فيجب ان تتوفر لهذه الوكالات موارد عظيمـة لتتعهد مراسليها في الخـــارج ، وتقتني وسائل الاتصال السريعـة الضرورية ، ونقل الاخبار في اسرع وقت ممكن برقيـــاً او بواسطة التلغراف اللاسلكي ، او بواسطة التلغراف اللاسلكي الآلي التسجيل . فمن اين تأتي هـــذه الموارد يا ترى ؟ ان رويتر اتحاد دولي في ايدي الصحف الاقليمية البريطانية وصحف بعض الممتلكات ؛ وترتبط كلياً بالدولة وكالتان : وكالة الصحافة الفرنسية التي هي جهاز تؤمن موارده الاشتراكات والاعتمادات التي يقرها البرلمان – مديرها تعينه الحكومة الفرنسية التي من حقهـــا عزله من منصبه ايضاً –

ووكالة تاس ؛ اما الوكالات الاميركية الثــلاث ، المسيطرة على اكبر قطاع ، فانها مشاريع خاصة . وهكذا فان ٨٢٧ ٪ من سكان العالم يطلعون على اخبار الاحداث بواسطة وكالات اجنبية توزع كذلك على العالم اخبار بلدانها .

ان ارتباط معظم سكان الارض بالدول التي تنتسب اليها وكالات الاعلام العالمية الست قد استتبع بالضرورة مساوىء خطيرة ؛ فمن الطبيعي ان تترك المصالح والآراء المقبولة في الدول الاربع التي تمتلك هذه الوكالات اثرها في طريقة نشر الاخبار ، وبطء او سرعة نقلها ... وعدم نقلها . أما الوكالات الوطنية ، فلا تجد اية واحدة منها في صحافة بلادها الموارد الكافيـة لان تتوفر لها موازنة مستقلة . فتضطر من ثم الى الحصول على المساعدات المالية من الموازنات العامة او السرية في بلدانها او من مقرضي مال آخرين .

أما بصدد الصحافة حيث – كما رأينا – ما زال التجمع يتزايد يوماً بعد يوم ، فان التفاوت بين البلدان ليس اقل شأناً : فان ست بلدان فقط توفر ٣/٤ الانتاج العالمي من ورق الصحف ؛ اما المعدات الآلية ، فان صناعتها محصورة في بعض الدول : كندا ، الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية والشمالية ، الاتحاد السوفياتي ، اوستراليا ، زيلنــدا الجديدة، التي تمتلك وحــدها ، بدرجات مختلفة كل الاختلاف ، الوسائل الاعلامية المادية الموافقة .

الاذاعــة والتلفزة

ان الاذاعة ، التي اصبحت خــلال ٢٠ سنة « احــد العوامل الاساسية للحضارة المعاصرة » ، جاءت تكمل الصحافة وتحـل محلها في اغلب الاحيان كوسيلة للإعلام . فهي تتيح الوصول حتى الى الاميين والى المناطق التي تحول صعوبة المواصلات دون وصول الصحافة بسهولة اليها . وكان دورها عظيماً خــلال الحرب العالمية الثانية ؛ فقد كانت آنذاك اداة دعاوة وإعلام من الدرجة الاولى تسد في الدول المحتلة مسدّ صحافة لا يثق احد بها. فأصبحت من ثم وسيلة مألوفة للاعلام واللهو زاد انتشارها يوماً بعد يوم . وهي في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة مثــلاً ، مشروع تجاري خاص يوفر الاعلان فيها موارد الشركات التي تمتلك وتستثمر محطــات الارسال . « تبيع المواقيت » من الشركات المعلنة » وهنا ايضاً تتدخل سنة التجمّع . فهناك ٢٦٣٦ محطة اميركية مجازة تملك نصفها اربع شبكات رئيسية . والاذاعة في بلدان أخرى مصلحــة من مصالح الدولة التي تشرف عليها وتراقبها مراقبة متفاوتة الكتمان .

ولكن نوعية برامج الاذاعة والتلفزة ضحية العدد ، كما في الصحافة . فهي البرامج المبتذلة ، تلك التي تتوجه الى المثقفين « ثقافة ابتدائية فقط » ، ما تحظى بالمزيد من الشعبية . وقد لفت الانتباه تكراراً في الولايات المتحدة الى ما تتركه الاذاعة والتلفزيون من اثر سيء على الاخلاق، اذ ان اعمال العنف التي تشاهد في البرامج ربما كانت ، مع السينما ، سبب تزايد الاجرام بين الفتيان في هذه البلاد .

اما التلفزة فقد احرزت تقدما كبيراً ان من حيث التحسينات التقنية وان من حيث سرعة

الانتشار : ففي السنة ١٩٦٠ بلغ عدد المحطات المرسلة في الولايات المتحدة ٦٠٠ مقابل ١٢٥ في السنة ١٩٥٣ ؛ وفي السنة ١٩٤١ ، كان هناك ٥٠٠٠ محطة لاقطة ، فارتفع هذا العدد في السنة ١٩٦٥ الى ٧٣ مليوناً من اصل الـ ١٧٣ مليوناً الموجودة في العالم . وقد وفر هذا التقدم ٦٨٩ مليون دولار من ربح الاعلان في السنة ١٩٥٥ (وهو رقم ارتفع الى اكثر من ثلاثة اضعافه خلال ثلاث سنوات) ؛ وسيطرت على التلفزة كذلك بعض الشبكات القوية ، اذ على الرغم من ان القانون يحظر امتلاك اكثر من ٥ محطات مرسلة ، فان اربع شبكات تسيطر على كافة الشبكات الاخرى . وقد تأيد دور التلفزة كسلاح للدعاوة بين الجماهير بشهادات واستبارات كثيرة ؛ ففي الحقل السياسي بنوع خاص ، كان تأثيرها حاسماً خلال الانتخابات الاميركية منذ السنة ١٩٥٢ ، اذ ان اسعار الاستئجار (بين ٥٠ و ٦٠ الف دولار للشبكة الواحدة ولمدة ١/٢ ساعة) قد اظهرت ضعف الحزب الديموقراطي بالنسبة لمنافسه .

العودة الى الماضي

ان الاحزاب والمصالح المحافظة ، التي نبذت في السنة ١٩٤٥ بسبب اتهامها بالتعاون والفاشستيات ، قد نجحت ، بسرعة متفاوتة ، في استعادة مركزها المسيطر كلما خفت وطأة الفاقة واشتد الخوف من الاتحاد السوفياتي . ففي فرنسا وايطاليا تألفت في ايام التحرير حكومات اتحاد وطني ضمت الحزبين الشيوعي والاشتراكي وبعض الاحزاب الجديدة : الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا ، والديموقراطية المسيحية ، وحزب العمل ، والاحرار في ايطاليا . وفي ايطاليا ، اتفق الحزبان اليمينيان ، الديموقراطيون المسيحيون والاحرار ، منذ اواخر السنة ١٩٤٥ ، وتوفقا بمساندة السلطات الحليفة الى قلب الحكومة التي يرأسها « فروشيو بارّي » ، احد زعماء حزب العمل . فانتقلت رئاسة الحكومة الى « السيد غاسبري » ، زعيم الديموقراطيين المسيحيين . وفي السنة ١٩٤٧ حدثت المعطفة الكبرى . فقد حدثت في تلك السنة التعبئة الكبرى ضد الشيوعية في كافة انحاء العالم الغربي : في بلجيكا وفرنسا وايطاليا اقصي الشيوعيون عن الحكم ، وانقسمت القوى اليسارية ، وتخلى الاشتراكيون ، – باستثناء اكثرية الحزب الاشتراكي بزعامة « ننّي » – عن فكرة تحقيق المدينة الاشتراكية ، واكتفوا اكثر فاكثر بتكييف النظام الرأسمالي بسياسة اصلاحية تستهدف تأمين العمل للجميع والضمان الاجتماعي ، وانضموا الى سياسة المعتدلين الكاثوليك . وكلما ارتسمت خطوط الحرب الصليبية بمزيد من الوضوح ، قضت الحاجة الى استخدام اشد العناصر عداء للاتحاد السوفياتي بتسليم زمام السلطة والمراكز الهامة في الادارة لاقوى الاحزاب نزعة محافظة ، حتى لتلك التي تعاونت والنازيين ، ومراكز الادارة في المانيا الغربية للنازيين القدماء انفسهم . وتعزز هذا الاتجاه في السنة ١٩٤٨ بالذعر الذي اثاره استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشيكوسلوفاكيا ، وباشتداد الحرب الباردة . ففي ايطاليا اعتمدت حكومة غاسبري ولا سيما الوزير « شلبا » سياسة صارمة لمحاربة تضخم ورق النقد وابقت ، دون اي تغيير تقريباً ، على تشريع ومؤسسات الفاشستية . واستمرت منظمة الصناعيين ، التي بقيت عملياً كما كانت في ظل النظام السابق ،

في التأثير تأثيراً عظيماً على الحكومة. ولم يجر قط بحث في التأميم كما حدث في فرنسا وبريطانيا العظمى. وارجئت كافة الاصلاحات التنظيمية، ولا سيما الاصلاح الجبائي والاصلاح الزراعي. ومنذ السنة ١٩٤٨ اعيد كافة الموظفين الفاشستيين السابقين تقريباً، حتى الكبار بينهم، الى وظائفهم. وفي اليابان استلم زمام السلطة اولئك الذين كانوا يتولونها قبل السنة ١٩٣٩، وقد «طهّر» معظمهم في السنة ١٩٤٥، لا بل لوحق بعضهم (هاتوياما) قضائياً كمجرمي حرب.

في فرنسا تعاقبت تحالفات ظهر اتجاهها اليميني يوماً بعد يوم، ويبرز هذه الظاهرة تطور الديغوليين الذين انتقلوا من المعارضة الى الحكومة بينما خرج منها الاشتراكيون. فلم يؤد ذلك الى الغاء التأميمات المحققة في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦، ولكن المشرفين السابقين على المشاريع المؤممة وممثلي مصالحها غالباً ما عينوا في مجالس ادارتها وحتى في مراكز المسؤولية فيها الى جانب ممثلي الدولة، بحيث لم تتغير الطرائق قط.

رجحان نفوذ المحافظين

كانت نتيجة الحركة العسكرية التي اطاحت بالجمهورية الرابعة قيام «ملكية» حقيقية استثنائية الطابع اعطت السلطة التنفيذية امتيازات عظيمة. فمن جهة استبقي لرئيس الحكومة نطاق خاص به، ولا سيما ادارة السياسة الخارجية والشؤون العسكرية والاقتصادية. ومن جهة ثانية قيّد نشاط البرلمان التشريعي الذي آل دوره، بحسب تعبير بعض اساتذة الحق الدستوري، الى دور «تمثيلي» بحت: اعطاء الاولوية، في جدول اعمال المجالس، للمشاريع التي تتقدم بها الحكومة، اخضاع تقديم مشاريع تعديل القوانين والاستجوابات لنظام شديد ملزم، تخفيض عدد اللجان الدائمة التي كانت تقوم بدور هام جداً في عهد الجمهوريتين السابقتين، حصر صلاحية اعداد الموازنة في الحكومة دون غيرها. ثم ان واقع قيام المركز الذي تصدر عنه المقررات الهامة فوق الحكومة نفسها، والسلطة الواسعة التي تمتع بها كبار الموظفين، قد افضيا عملياً الى انتزاع كل سلطة اشراف حقيقي من البرلمان. وانتهج النظام الجديد بالمقابلة سياسة جبائية عاطفة على المصالح الكبرى بالغاء الرسوم المفروضة على ربائح المساهمين وارباح الشركات، وبتخفيض الرسوم على انتقال الارث، في حين انه فرض رسوماً ثقيلة على عدد متزايد الارتفاع من الاجراء، اذ ان معدل الضريبة التصاعدية على الاجور لم يعدل تعديلاً يذكر.

في المانيا، نشاهد بعد السنة ١٩٤٧ توقف العمل بحظر جمعيات التجار والصناعيين وحظر النازية الذي لم يكن ذا فعالية هامة كما يظهر ذلك، بعد انقضاء عشرين سنة على انهيار النازية، اكتشاف العديد من مجرمي الحرب – الناجين من العقاب – في وظائف هامة احياناً.

في بريطانيا العظمى، أُلغي تأميم الفولاذ والنقل البري منذ عودة المحافظين الى الحكم. وبعد ان بقي حزب العمال بعيداً عن الحكم طيلة ١٢ سنة، احرز في السنة ١٩٦٤ فوزاً انتخابياً هزيلاً (بأكثرية ٣ اصوات) جعله رهين حزب الاحرار القليل العدد. فاصطدم منذ تأليف الحكومة بأزمة مالية خطيرة جداً وبانخفاض مقلق في سعر الاسترليني قيدا حريته في العمل،

وارغماه على اتخاذ تدابير تقشفية لم يرض عنها الشعب ، كان الاجراء اهم ضحاياها ، ومنعاه من تحقيق برنامجه . واصطدمت بصعوبات مماثلة حكومة « الوسط اليساري » الايطالية التي تألفت في السنة ١٩٦٠ ، بعد ازمة وزارية دامت شهرين ، بفضل اتفـــاق حزب « نني » الاشتراكي وحزب الديموقراطيين المسيحيين . الا ان خروج رؤوس الاموال ، وارتفاع الاسعار السريع ، والازمة الاقتصادية ، قد نجحت – بفعل تأثير الجناح الايمن في حزب الديموقراطيين المسيحيين وتأثير الكنيسة ومنظمة الصناعيين – في شل هذا التحالف وفي مقاومة كافة مشاريعها الاصلاحية باستثناء تأميم الطاقة الكهربائية .

طهّرت الادارات العامة من العناصر الشيوعية او العناصر اليسارية المعتبرة « شيوعيـــة متسترة »، بالرغم من النصوص الدستورية التي تضمن المساواة في الحقوق دونما تمييز في المعتقد أو الرأي ، ومن مبادىء ميثـــاق الامم المتحدة واعـلان حقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ . وأدى انشقاق القوى النقابية ، الذي حدث في السنة ١٩٤٨ (فرنسا) والسنة ١٩٤٩ (ايطاليا) الى اضعاف احدى القوى القادرة على الوقوف في وجه سياسة مكافحة التضخم المالي وعودة العناصر الحاكمة السابقة الى الحكم .

يضـــاف الى ذلك من جهة ثانية ان الحركة النقابية الغربية – باستثناء الاتحادات الايطالية والفرنسية الكبرى التي يسيطر عليها النفوذ الشيوعي – قد اصبحت « نقابية موحدة » تهدف الى الحصول على الفوائد المادية عن طريقة التعاقد في اطار النظام الرأسمالي . فهي مرتبطـــة بالاحزاب الاشتراكية التي ازداد تطورها الاصلاحي نحو التعاون بين الطبقـــات ، كما يتضح من موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي وموقـــف الاحزاب السويدية والنمساوية ، ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني في « باد – غودسبرغ » (تشرين الثاني ١٩٥٩) الذي دافع عن « الملكية الخاصة لوسائل الانتاج » و « حرية تأسيس المشاريـــع » ، ومؤتمر حزب العمال في « بلاكبول » حيث نادت اقلية يمينية بالتخلي عن التأميمات . واخيراً من مذكرات مؤتمر الاتحاد الدولي الاشتراكي في تل ابيب في شهر نيسان ١٩٦٠ . ثم الم يستكـــمل « بيترو نني » نفسه ، في السنة ١٩٦٦ ، تطوره نحو المطالبة المعتدلة بالاصلاحات بسعيه من اجـل صهر حزبه مع حزب ساراغات (الحزب الاشتراكي الايطالي) وبالمنـــاداة ، على غرار ساراغات ، بـ « اشتراكية خلو من الصراع الطبقي » ؟ زد على ذلك ان الاحزاب الاشتراكية في البلدان ذات العـلاقة المباشرة بتصفية الاستعمار لم تختلف قط عن المحافظين في قمـع الحركات الاستقلالية سواء في اندونيسيا ، ام في الكونغو البلجيكي ، ام في قبرص وافريقيا الغربية ، ام في الهند الصينية والجزائر . ويجب ان لا نغفل هنا الحملة الفرنسية البريطانية على بورسعيد والسويس .

تطور المانيا

كان من المقرر ، في فكر الظافرين ، ان تخضع المانيا واليابان ، الخاضعتـــان لاحتلال الحلفـاء وادارتهم – وقد خلت الاولى من كافة اجهزة الدولة – لفترة طويلة من الوصاية الضرورية لازالة الطابع النازي عنها وجعلها ديموقراطيتين . الا انه استحـال

ابعاد سبعة ملايين نازي مع عائلاتهم عن كل نشاط ، كما ان السلطات المحتلة افتقرت الى العدد اللازم من الموظفين الاختصاصيين لمواجهة كافة الاعباء ، فاضطرت من ثم الى استخدام كافة « الفنيين » الذين كان الكثيرون منهم نازيين او نازيي الميول . ثم جاءت الحرب الباردة والحرب الكورية ، كما سبق ورأينا ، تدفعان الى التخلي عن استئصال النازية ، باعتبار ان النازيين خير حلفاء لـ « محاربة مبادىء الشيوعية والاشتراكية » .

ان عملية استئصال النازية التي بوشر تنفيذها بأساليب اختلفت باختلاف القطاعات قد فشلت من ثم في كل مكان . وابرز مثل على ذلك مثل القطاع الاميركي حيث توجب على كافة الالمان البالغين اكثر من ١٨ سنة ان يجيبوا على عدد من الاسئلة في السنة ١٩٤٦ ؛ فتبين ان ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ ، اي ٢٧ ٪ من المجيبين ، نازيون . فصدرت قوانين عفو متعاقبة خفضت هذا العدد الى ٢ ٣٧٣ ٠٠٠ ، ثم الى ٩٠٠ ٠٠٠ ، ثم الى ٢٣ ٠٠٠ مجرم كبير ، واخيراً الى ١٨ ٠٠٠ برّيء اعظمهم مسؤولية .

شوهد من ثم في كافة الحقول رجوع القوى القديمة والتقليدية الى مراكزها الاولى : فالتعليم على كافة مستوياته في ايدي اكثر العناصر نزعة محافظة ، وجمعيات المحاربين القدماء اخذت في الانتشار من اجل الدفاع عن شرف الجيش الالماني والـ S.S. . وباستثناء « ادب الدمار » الذي وصف آلام الحرب والاسر ومشاق وضغائن فترة ما بعد الحرب ، انحصرت النجاحات الادبية في مؤلفات (كـ « ذكريات » لنودريان ، و « اسئلة » لـ « ارنست فون سلمون ») تؤيد نفوذ التقاليد القومية الراسخ ، « الشرف » ، والبطولة . وعلى غرار الادب ، عبّرت الصحافة الكبرى احياناً عن بعض الحنين الى النظام المنهار وعن عدائها للمهاجرين من مقاومي النازية ، ولا سيما اليهود ، ولـ « مجرمي » اعتداء العشرين من تموز ١٩٤٤ .

تطور اليابان

سلكت اليابان في تطورها الطريق نفسها . فمرت اولاً ، بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٧ ، في مرحلة تحول ديموقراطي : فقد نادى « اعلان حقوق » بحرية المعتقد وحرية الصحافة والمساواة التامة بين الاعراق والاجناس . واقصيت العناصر الرجعية عن المراكز الهامة في الادارة ، والمؤسسات الاقتصادية ، والصحافة . وظهرت الاحزاب مرة اخرى ، ولا سيما الاحزاب اليسارية . وللمرة الاولى اصبح الحزب الشيوعي شرعياً ، واعلن في شهر اذار من السنة ١٩٤٦ دستور جديد تمخضت به اعمال تمهيدية كثيرة ، بالرغم من نفور الحكومة من تبديل جوهر النظام القائم . وبموجب الدستور الجديد ، لم يعد الامبراطور ، الذي تخلى بصراحة عن فكرة الدخول في حرب ، سوى رمز الدولة ووحدة الشعب ، وقيّدت صلاحياته . وكان الجهاز الرئيسي للحكم « المجمع » المؤلف من مجلسين هما الامينان الوحيدان على الوظيفة التشريعية والسلطة . وكان لمجلس الممثلين المنتخبين وحده حق اعداد الموازنة ، وكان اعلى من مجلس المستشارين ؛ وكان على هؤلاء ان يعلنوا موقفهم من كل قانون يقره الممثلون خلال مدة ٦٠ يوماً ، وفي حال الرفض ، حق للممثلين فرضه باكثرية الثلثين. وحددت بدقة صلاحيات مجلس الوزراء المسؤول ، فوجب ان يكون كافة الوزراء مدنيين وان

يكون نصفهم اعضاء في المجمع . وهو رئيس الوزراء ، الذي ينتخبه المجمع ، من يعينهم . وكان استقلال القضاء مضموناً . واتخذت التدابير من اجل حماية حقوق الانسان والحريات الرئيسية ، ولا سيما المساواة بين الجنسين ، والحريات النقابية ، ومنع التوقيفات التعسفية . واصلحت وسائل عمل الدكتاتورية ، واصبحت قوى الامن لامركزية ، ورفعت عنهـا سلطة وزير الداخلية ، ووضعت قوانين جديدة : القانون المدني المبني على المساواة بين الافراد والحرية الفردية ، الذي احدث ثورة في المجتمع القديم بابطاله النظام العائلي التقليدي ، ونص على تقسيم الارث بالتساوي ، واجاز الطلاق ؛ والقانون الجنائي الذي عُدّل . وكان اصلاح التعليم كذلك احد شروط التحول الى الديموقراطية . وقد استوحى المبادىء المناقضة مناقضة مطلقة للمبادىء المقبولة حتى ذاك التاريخ . وطهرت الهيئة التعليمية من عناصرها العسكرية والمتطرفة الوطنية ، ومنع التدريب العسكري منعاً باتاً . كما منعت الكتب القديمة الموضوعة لتعليم الاخلاق والتاريخ والجغرافيا . واشهرت براءة امبراطورية المفهوم الخاطىء لالوهية الامبراطور والتفوق العنصري للشعب الياباني المدعو لحكم العالم ، وفقد الـ « شنتو » طابعه الرسمي . وبني التعليم على حرية رأي الهيئة التعليمية ، واعطيت المبادهة الفردية اهمية خاصة . وأقر التعليم الالزامي حتى سن التاسعة ، والتربية المشتركة ، ونظام متلاحم الأجزاء يوجب قضاء ٦ سنوات في المدرسة الابتدائية ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الادنى ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الأعلى ، و ٤ سنوات في الجامعة . وغدت المراقبة لامركزية ، واسندت ، كما في الولايات المتحدة ، الى ادارات مدرسية محلية تنتخبها الجماعة . ووضع تشريع للعمل ، واستحدثت وزارة العمل ، وأقرت الحرية النقابية والتأمين ضد البطالة والحوادث ، وحدد يوم العمل بثماني ساعات ، وفرض دفع الاجور نقداً ، كما أقرت قوانين الضمان في المناجم ... وبموازاة تنفيذ الاصلاح الزراعي حلت الـ « زيباتسو » مع ٥٠ جمعية صناعية وتجارية و ٦٧ جمعية لتوظيف الاموال ، واقصيت العائلات الكبرى عن كل وظيفة ادارية ، وحظر تأليف الاتحادات .

في السنة ١٩٤٨ ، انقلبت هذه السياسة على غرارها في المانيا وللاسباب عينها ، واستهلت عملية تطهير معاكس بينما أعيدت الحقوق السياسية والمدنية لـ ٢٠١٠٠٠ شخص من اصل الـ ٢٢٠٠٠٠ الذين تناولهم التطهير . فطُرد الصحفيون والاساتذة والموظفون والنقابيون المناضلون اليساريون ، ثم اتخذت بعض التدابير ضد العمال : حظر الاضراب العام في السنة ١٩٤٧ ثم حظر كل نوع من أنواع الاضراب وكل مطالبة جماعية في القطاع العام في السنة ١٩٤٨ . ولم يجدد القانون القاضي بمنع تأليف الاتحادات الذي انتهى العمل به في السنة ١٩٤٩ ، فاتيح للاتحادات السابقة استعادة نشاطها . وفي السنة ١٩٥١ اخيراً أجاز الجنرال ردجواي للحكومة اليابانية اعادة النظر في كافة القوانين الصادرة في ظل الاحتلال . وهكذا استعادت الاحزاب اليمينية التي لم تُقص قط عن السلطة ، والسلطات الاجتماعية التي لم تفقد قط نفوذها ، والـ زيباتسو ، كل قوتها الاقتصادية والسياسية .

لجميع هذه الاسباب كانت اعادة البناء الاقتصادي في اليابان موفقة وسريعة ، فجاءت « معجزة » على غرار المعجزتين الالمانية والايطالية . فمنذ السنة ١٩٥٤ ، بُلغ مستوى انتاج السنة ١٩٣٩ ، ومنذ هذا التاريخ ، وبفضل وفرة رؤوس الاموال (وجلها اميركي المنشأ) واليد العاملة الاختصاصية ، وقوة ميل السكان (١٠٠ مليون نسمة) الى الادخار ، تقدم الدخل القومي بمعدل ٦،٥ بالمائة في السنة . وبحسب تقليد الميجي ، قدمت الدولة مساعدة عظيمة الشركات الخاصة الكبرى التي مازال يقوم الى جانبها قطاع مستقل يضم عدداً كبيراً من المشاريع الهامشية الصغرى المجهزة تجهيزاً دونياً . وقد الف عمال هذا القطاع الـ ١٠ ملايين جيشاً صناعياً احتياطياً جليل الفائدة معداً للدخول في الاتحادات .

ازمة النظام الحر

اذن خابت آمال المقاومين في الحقل السياسي والحقل الاقتصادي على السواء . « انتظرت الشعوب وأمّلت طيلة ليال عديدة غير منجمرة . المقاومون كلهم – فرنسيين كانوا ام بلجيكيين ، يونانيين ام يوغوسلافيين ، ايطاليين ام بولونيين – انتظروا التحرير – الثورة الذي قدروا انه لن يطرد الخونة فحسب ، بل سوف يؤسس ديموقراطية جديدة ايضاً » (مركين – غاترفيلش) .

لم تؤسس هذه « الديموقراطية الجديدة » في اوروبا الغربية . ولم تصهر الدولة صهراً جديداً شاملاً في اي بلد من بلدان الغرب ؛ ولذلك تفاقمت ازمة النظام البرلماني المفتوحة منذ السنة ١٩٣٩ . لقد تلاشى التقسيم القديم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تلاشياً تاماً . فاذا كان هنالك حزب واحد ، كما في تركيا حتى السنة ١٩٤٦ ، فان واقع السلطة بجميع إشكاله في ايدي زعماء الحزب ؛ واذا كان هناك حزبان ، كما في البلدان الانكلوساكسونية ، فان الحزب المنتصر يؤلف الحكومة التي يكون رئيسها في الوقت نفسه زعيم الاكثرية ، وان السلطتين التنفيذية والتشريعية تكونان مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً ، ويستحيل عملياً على المجلس اسقاط الحكومة . وهذا ما حدث في بريطانيا العظمى : ففي الحالين دكتاتورية حزبية حقيقية . اما اذا كانت هنالك احزاب متعددة ، فتقوم تحالفات معرضة التفكك بين احزاب مختلفة ، وتكون الحكومة ضعيفة ويسيطر عليها الجمود ، لان كل مبادءة من مبادءاتها قد تهدد بنسف التحالف . وهي غالباً ما تُسقَط ، فتحاول البقاء بتخفيض عدد ممثلي خصومها . وهذا هو الهدف من الاصلاحات الانتخابية المعدة لا الى ضمان خير تمثيل بل اقصاء عناصر الاقليات عن المجالس وضمان اكبر عدد ممكن للاكثرية . تلك كانت الغاية من القانون الانتخابي الالماني في السنة ١٩٤٩ : يُختار ٢/٣ اعضاء المجلس بموجب لوائح فردية باكثرية الاصوات ، ويختار الثلث الآخر بالاكثرية النسبية : يُسلم كل منتخب بطاقتين ، احداهما لانتخاب مرشح بموجب اللائحة الفردية ، والثانية لتعيين حزب سوف يتمثل في المجلس بنسبة عدد الاصوات التي يفوز بها ؛ واعطى القانون الانتخابي الفرنسي الصادر في أيار ١٩٥١ مجموع مراكز الدائرة الانتخابية اللوائح التي تحصل على اكثرية الاصوات ، على ان لا يؤخذ بالاكثرية النسبية الا في حال وجود مرشحين منفردين . اما

القانون الايطالي الصادر في السنة ١٩٥٣ ، فقد اعطى اللوائح ٦٤،٥ ٪ من المراكز ، اذا فازت بأكثرية الاصوات. وقد اسفر القانون الفرنسي عن النتيجة التي سمت وراءها الاكثرية التي اقرته : فان احزاب الوسط المتحالفة قد فازت في عدد كبير من الدوائر الانتخابية بالاكثرية المطلقة على حساب الحزبين المطرفين ، تجمع الشعب الفرنسي والحزب الشيوعي ، اللذين جاء تمثيلها دون اهميتها الحقيقية في البلاد . وكان من جهة ثانية ان القانون نفسه قد خيب في كانون الثاني ١٩٥٦ آمال المستفيدين السابقين منه بتيسيره فوز الاحزاب الشيوعية . اما في ايطاليا فلم تعط النصوص النتيجة المتوخاة منها اذ ان الحزب الديموقراطي المسيحي لم يحصل على الاكثرية المطلقة .

ذهبت القوانين الانتخابية الفرنسية الصادرة في السنة ١٩٥٨ الى ابعد من ذلك : فقد قسمت البلاد تقسيماً موفقاً امن للمناطق الزراعية تمثيلاً كبيراً على حساب سكان المدن ، بحيث « اقتضى معدّل ٢٢٠ ٢٨٨مقترعاً لانتخاب نائب شيوعي و٧٣٣ ٤٧ لانتخاب ممثل للحركة الجمهورية الشعبية و١٧١ ١٩ لانتخاب ممثل للاتحاد الوطني الجمهوري » . اما الهيئة الانتخابية لمجلس الشيوخ فقد تمتع فيها الاعيان الريفيون بتفوق ساحق جعل التصويت تصويتاً محصوراً حقيقياً .

سلطة الاختصاصيين

ان التطور الذي برزت معالمه قبل ١٩١٤ قد ازدادت سرعته في كافة البلدان الحرة ، بريطانيا العظمى وممتلكاتها، فرنسا ، ايطاليا ، البلدان السكندينافية ، المانيا الاتحادية. فشوهد تراجع مستمر في الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، وبالمقابلة تزايد نفوذ الاختصاصيين والخبراء الذين اكتظت بهم الادارات والاجهزة الفنية الشبه حكومية .

يرد ذلك الى الطابع الفني المتعاظم في المسائل المطلوب حلها من الحكومات ، خصوصاً في الحقول المالية والاقتصادية والعسكرية ، والمكان الذي احتلته التقنيات الحسابية في اقرار العمليات العسكرية والتجارية والصناعية والبحث عنها (التي تفرض لغة رياضية لا يدرك معناها سواد الموظفين السياسيين) قد اضفيا اهمية متصاعدة على الخبراء والاختصاصيين . فان الصعوبات المالية والتقنية التي تعترض الموازنة من الضخامة والاهمية بحيث ان الادارة التي تضعها – مديرية الموازنة في فرنسا – تكلف طبعا الاشراف على كل النشاط الاداري ، وبالتالي على كل النشاط السياسي . ويصح القول نفسه في مستلزمات الدفاع الوطني الذي يحتاج اليوم الى استخدام كافة موارد البلاد . فليس من ثم اية مسألة اقتصادية او مالية او سياسية ـ بما في ذلك التعليم والتربية المدنية ـ لا تخضع ، حتى في ايام السلم ، لبعض الرقابة من قبل الاركان العامة .

الا ان عدد هؤلاء الاختصاصيين محدود . فقد قدر « م. دبريه » ب ٧٠٠ او ٨٠٠ عدد الشخصيات النافذة حقا في فرنسا : موظفين مدنيين (منتسبين الى الهيئات الكبرى) وعسكريين، ورجال سياسيين (يناهزون المئة) يحتلون مراكز وزارية، ومستشاري حكومة (اقتصاديين، علماء) . وقدر « ف. م. ج. ولسون » هذا العدد في بريطانيا العظمى وحدها ب ٣٥٠ يدخل في عدادهم زهاء خمسين رجلاً سياسيا كحد اقصى. فاذا اضفنا الى ذلك ان امر تحرير مناشير وانظمة

الادارة العامة المعدّة لتوضيح كيفيات تطبيق القوانين متروك ابـداً لصغار الموظفين الذين يستطيعون الانحراف بسهولة عن مقاصد المشترع ، لرأينا الدور المحدود جداً المتبقي للهيئات المعنية ديموقراطياً .

الاختصاصيون اكثرية بين هذه الشخصيات النافذة القليلة العـدد . ويتخرج معظمهم في فرنسا من مدرسة الـ « بوليتكتيك » ومن « معهد الادارة الوطني » ، وفي انكلترا من « المدارس العامة » التي ينتسب معظم طلابها الى الطبقتين البورجوازيتين العليا والمتوسطة (وينتسب ٦٥٪ من طلاب معهد الادارة الوطني الى فئتين : فئة الصناعيين وارباب المهن الحرة ، وفئة كبار الموظفين) . وينتمي هؤلاء الموظفون الكبار الى الطبقة الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها ارباب الاعمال ، وغالباً ما تجمع بينهم الثقافة الواحدة وأواصر القربى ، والطرائق والآراء المشتركة . وكثيراً ما يقوم بين هذين العالمين تبادل الموظفين (ولكن على نقيض الولايات المتحدة حيث ارباب الاعمال « يعيرون » الحكومة موظفيهم الاختصاصيين) . فهما يؤلفـان « الاقطاعية الاقتصادية والادارية والعسكرية الجديدة » التي اشهرها « جورج غورفيتش » ، و « نخبـة السلطة » غير المسؤولة والكلية القدرة التي سبق لـ « رايت » ان اشار اليها في الولايات المتحدة ، والتي انتزعت عملياً من الزعماء السياسيين زمام الامور وباتت « تهدد بابتلاع الدولة » . فنشأ عن هذا التقارب بين « نظرية اولوية ارباب العمل ونظرية اولوية بيروقراطية الدولة » (ج. بيردو) « استبداد مستنير » قد يكون — في افضل الاحوال — مجدياً وفعالاً ، ولكنه غير مسؤول لأنه هو من يعين معظم ممثليه .

استمرار تدني الرقابة البرلمانية

اضطر البرلمانيون المنتخبون اكثر فأكثر الى التخلي عن بعض صلاحياتهم للجنة التشريعية والسلطة الادارية بالتصويت على « قوانين مبدئية » ومراسيم اشتراعية (١٦٠ في ظل وزارة لانيال، ١٣٠ في ظل وزارة منديس — فرانس ، ١٦٥ في ظل وزارة ادغار فور) ، حيث يترك تفصيل الانظمة لمقررات خـبراء الادارة . واذا كان من المغالاة القول ان « بريطانيا العظمى دكتاتورية مستترة في ايدي الادارة الدائمة » فبإمكاننا التأكيد ان نفوذ الادارة في كافة دول اوروبا الغربية يجـاري نفوذ الهيئات المنتخبة وغالباً ما يشله .

اما السبب في ذلك فهو ان رقابة اعمال البيروقراطية تصبح وهماً خادعاً كلـما توسعت المصالح الحكومية . فان انكلترا وسويسرا والولايات المتحدة تعرف هـذا الوضع ، والدول الاخرى ، كفرنسا مثلاً ، حيث تُسقَط الحكومة بسهولة ، تعرفه معرفة فضلى ايضاً . وان طريقة « الاسئلة » والاستجوابات التي يلجأ اليها النواب التنبيه الى تجاوزات الادارة ، ليست مجدية قط لأن وزيراً تسانده الاكثرية غير ملزم بالإجابة . فالادارة العليـا ، المسيطرة سيطرة شبه مطلقة على كافة دوائر الدولة ، والمستيقنة من عدم المسؤولية وغير القابلة العزل ، تشل عمل الوزراء والنواب على السواء . وينبثق معظم مشاريع القوانين عن دوائر الوزارات و« المصالح »

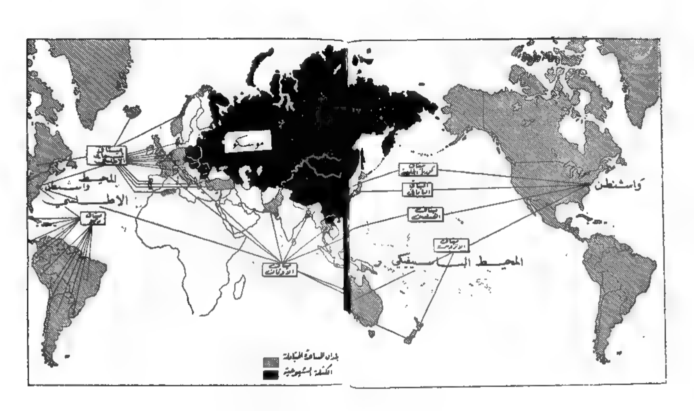
فليست المجالس النيابية من ثم سوى جمعيات تبحث فيها هـــذه الاقتراحات . أليس جديراً بالملاحظة ان المجلس النيابي الفرنسي كان غريباً عن فكرة وإعداد الخطتين الاولين للتجديد والتجهيز وفاقاً لمقتضيات العصر بالرغم من اهميتها بالنسبة لمستقبل البلاد ؟ وتصبح المناقشات نفسهـــا شكليات لا طائل تحتهـــا بسبب تصلب مواقف الاحزاب التي تتبنى مبـــدئياً وجهة نظر لا تقوى أية مناقشة على تغييرها . فلم تعد المناقشات من ثم وسيلة فعالة للوصول الى الحقيقة .

يرد ذلك الى ان المقررات الهامة تتخذ في داخل الاحزاب لا في الجمعيـــات . ولكن تطور هذه الاحزاب العام يزيد اكثر فاكثر من تصلبها . فمركزية السلطة المتزايدة في الاحزاب تحد من نفوذ الاعضاء على المسؤولين . ولم يعد اختيار المسؤولين لمعاونيهم سراً خفياً ، لا بل قد يحدث احياناً ان تنص الانظمة الاساسية على شرعية هـــذا الاختيـــار . ولذلك فان الاعضاء اصبحوا يخضعون اكثر فاكثر لنظام ملزم صارم . والبرلمانيون انفسهم ملزمون بطاعة تحولهم الى آلات انتخابية يسيرها رؤساؤهم .

على غرار « التكتلات » الاميركية اخيراً ، التي قيل عنها انها « الحكومة غير المنظورة » ، برز اكثر فاكثر تأثير « الجماعات الضاغطة » الفعّال . فهي تؤثر على الرأي العام (لأنها توصلت الى الاشراف على كافة الصحف تقريباً) وعلى الاوساط البرلمانية أو الحكومية بالتهديد بالامتناع عن انتخابها مرة اخرى وتمويل الاحزاب السياسية ، وبتقديم مشاريع القوانـين أو مشاريع تعديل القوانين ، وبالاسئلة الخطية او الشفهية التي يوجهها الى الوزراء النواب المتفانون في خدمتها وبالمساعي المنطوية على التهديد وحتى بالعمل المباشر : عرقلة السير في الطرقات العامة ، إقامة الحواجز في الشوارع ، اضرابات المنتجين ... وهي متعددة الاشكال : جمعيات محاربين قدماء (الجوقة البريطانية) وجمعيات مهنية كالاتحاد الوطني للمستثمرين الزراعيين ، والاتحاد العام لكرّامي الجنوب ، والمعهد التقني الفرنسي للشمندر الصناعي ، والاتحاد الوطني لمالكي وسائل النقل البري ، واتحاد الصناعة البريطانية ، وجمعية صانعي الجمة ، وجمعية المزارعين الوطنية ، الخ . ؛ وقد سيطرت كلها على فئات برلمانية معروفة او مستترة يؤثر نشاطهـــا على استقلال السلطات العامة والمنتخَبين . فنجحت من ثم في عرقلة نشاط المؤسسات البرلمانية .

تجسد السلطة

لم يستطع البرلمان التكيف وفاقاً للظروف الجديدة الناجمـــة عن واجب حل المسائل بسرعة وفي كل مكان ، فلم يعد من ثم المصدر الوحيد للسلطـــة الحكومية . فقد اضطرت هذه الاخيرة – كي تكون فعـــالة – الى التمركز والتوحد في ايدي عدد من الرجال او في ايدي رجل واحد احياناً . ففي هذا الاخير – الذي قد يكون مجرد رمز او رئيساً فعلياً – تجسدت السلطة . فكانت النتيجة ان ضرب عرض الحائـــط بفصل السلطات شيئاً فشيئاً ، لا بل كاد البرلمان في بعض البلدان يفقد دوره في رقابة السلطة التنفيذية الذي كان رئيسياً في القرن التاسع عشر .



الشكل ٢٤ - خريطة الاتفاقات الغربية في سبيل المساعدة المتبادلة في السنة ١٩٥٥

ليست ظاهرة تجسد السلطة ظاهرة جديدة ، ولكن وسائل عمل قوية جداً برزت حين طرأ هذا التأخر على المجالس التمثيلية . فان الاذاعة والتلفزة وانسينما قد قربت المؤولين من الجماهير الشعبية ، وجعلت اسماءهم وصورهم مألوفة ، وساعدت على ان تتكون حولهم اسطورة استتبعت المشايعة العاطفية ، اي عاطفة اعجاب او تقدير نحو « المنقذ » ، نحو « الرجل الذي لا بديل له » . وان تجسيد السلطة هذا ، الذي استفادت منه الحكومات الدكتاتورية قبل الحرب ، لم يخل دائماً من عبادة الشخصية ، لانه ينطوي على تملق للرجال العظام الذين حذرهم ديموقراطيو القرن الاخير لأسباب وجيهة كثيرة .

الخلاصة

اذن واجهت العالم الرأسمالي والحر ، بعد الحرب ، صعوبات مردها وجود عالم شيوعي عرف نهضة صناعية واسعة وتحرر الشعوب المستعمرة ، ولكن مردها كذلك متناقضات داخلية ليس أقلها شأناً فقدان التوازن بين القوة التي تتولى ادارته وقوة الدول التي يتألف منها . فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب دون خسائر مادية وبشرية هامة ، وبطاقة صناعية واحتياط مالي متزايدين ، فاستطاعت ، بفضل تفوقها الاقتصادي والمالي الساحق ، ان تفرض زعامتها باستغلالها ، بصورة خاصة ، الخوف من الثورة الاجتماعية المسيطر على الطبقات الحاكمة في اوروبا. وأدى التفوق الاقتصادي والمالي الذي عناه مشروع مارشال بعد السنة ١٩٤٨ ، ثم الارتباط بالميثاق الاطلسي في الحقل العسكري في السنة ١٩٤٩ ، والاشراف على القوات المسلحة (ومن ثم على الموازنات) ، والحرب الباردة ، الى توسيع الهوّة بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية ، واستمرار ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة الاميركية – بالرغم من نهضته الاقتصادية . فهل كان ذلك تمهيداً لـ « امبراطورية الاميركية » التي حلم بها « بورنهام » ، المبنية على السيطرة الاقتصادية والمالية ، وشبكة متصلة الحلقات مؤلفة من ٩٠٠ قاعدة عسكرية بحرية وجوية موزعة على كافة القارات ، واحلاف عسكرية قوية تحاصر الاتحاد السوفياتي وحلفاءه (الشكل ٢٤ ، ص ٤٨٤ – ٤٨٥) والشبيهة بالامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر ؟

ان هذا التفوق الاميركي قد خلف في الحقيقة التفوق الذي حققته بريطانيا العظمى في القرن السابق ، ولكنه اختلف عنه بعض الشيء . فبينما كان التفوق البريطاني يمثل اوفر الحضارات حرية واكثرها تقدماً في ذاك العهد ، ويساعد الحركات التحررية والديموقراطية على المؤسسات المحافظة المسيطرة على البر الاوروبي ، استندت الولايات المتحدة الى القوى المحافظة في العالم التي تقاوم حركات التحرر القومي والاجتماعي . وهكذا فان الزعامة الاميركية ، التي

تساند النظام الرأسمالي المتغلغل في كل بلاد، تعرضه لخطر بعيد الاجل بابقائها في مراكز السلطة القوى التي تحول دون تحقيق الاصلاحات الضرورية .

لا ريب في ان تحسن العلاقات الدبلوماسية منذ السنة ١٩٥٧ ، والتقدم الذي احرزه الاتحاد السوفياتي ، ونهضة الاقتصاد الاوروبي ، وتعاظم النزعات الحيادية البارزة في العالم الثالث التابع ، قد اضعفت هذه الهيمنة الاميركية وشجعت قيام سياسة داخليـة ذات طابع حر في الولايات المتحدة . وانما ازداد في الوقت نفسه، في الحقل الاقتصادي ، تجمع المشاريع الذي عزز قوة الشركات الكبرى ووسائل تأثيرها على الحكومات؛ وفي الحقل السياسي ، توطدت بالمقابلة دعائم الحكومات المحافظة في الدول الغربية . فان الاحزاب اليسارية – حتى اكثرها اعتدالاً – آلت في كل مكان الى العجز او وقفت موقف الدفاع .

الفصل الرابع

الفكر والفن والحياة الدينية
في فترة ما بعد الحرب الثانية

ان انتصار السنة ١٩٤٥ ، الذي عقبه على الفور تأزم دولي جديد ، لم يقسم كآخر الحرب العالمية الاولى بالاسترخاء على الصعيدين الفكري والفني . فهو لم يولد لا تفاؤلاً ولا غروراً حيال المستقبل . وان ادب هذه الفترة قد « انف من العواطف النبيلة » ، وحرص على ان يكون واضحاً ويتجنب الاكاذيب والصور الخادعة على السواء . « لقد اختبر الانسان » على مقياس العالم ، قوته المادية وفشله الاخلاقي » ؛ ولا يمكن اعتبار توسع الحضارة المادية تقدماً او تأخراً : « انه النتيجة الطبيعية للنشاط البشري ، التي اصبحت ضرورية بفعل تزايد سكان الكرة الارضية وتزايد متطلباتهم » . انتهت الحرب ولكن مسائل اخرى تستوجب الحل ، وفي مقدمتها بناء السلم :

... « ان نهاية الحرب تعني نهاية « هذه » الحرب فقط . ليس المستقبل مضموناً : نحن لا نؤمن بنهاية الحروب ... وانما يجب ان نراهن . فحين تضع الحرب اوزارها تترك الانسان عارياً ، وغير مفتقر مدركاً اخيراً انه لا يمكنه الاعتماد الا على ذاته » .

(ج. - ب. سارتر)

تعلم الانسان تسيير عقله ، وعرف ما يمكن ان ينتظره منه وما لا يمكن ان يؤمله : الاطلاق ، والكمال ، والمثالية ، وكل المقولات التي خلت من معناها والتي اعتاض منها بالقيمة والنسبية ... لذلك تخشن الحس في كافة الحقول ؛ وبات الارتياب والتشكك بعد ذلك يحومان حول كل مذهب مقفل يبدو في الظاهر نهائياً .

١ - الفكر وفنون الادب

ج.- ب. سارتر

لقد سيطر على كل فترة ما بعد الحرب هذه ج. - ب. سارتر - البعيد عن اوهام سلفه « هايدغر » - الذي عرض اسس فلسفته في « الوجود والعدم » (١٩٤٣) . ففي هذا المؤلف نرى الانسان في جوهره محكوماً عليه بحرية مطلقة

وغير معقولة معـا) وبالعيش في عزلة وانفراد . ولا معنى لحياة كل انسان الا ذاك الذي يعطيها اياه ، وليس للاحداث نفسها من حقيقة ومعنى سوى مـا يعزوه اليها « ذاك الضمير الزائل على غير هدى الذي هو الانسان » ؛ ومن هذه الزاوية وهـذا المنظور ، تفقد المعرفة العلمية والموضوعية قيمتها كحقيقة ، ولا يبقى لها سوى قيمة وجودية . ولكن هناك شيئاً آخر في فكرة سارتر ؛ ان عدم التقدم لا يستلزم بالضرورة انحطاط البشرية ، فانما هو انعدام مفهوم عام وموضوعي للتاريخ ، ويعود لكل انسان تحديد هذا التاريخ ، وتاريخ الماضي ، والتاريخ الذي يعيشه ، والتاريخ الذي يستشعره . « اذا كان كل شيء جـائزاً ، فلا شيء سواء ، حتى السواء نفسه » . وفي الواقع ، ان ما يعرز في « الوجود والعدم » ، هو المهارة في الجدل عـلى صعيد الاسلوب الفلسفي : الانسان منفرد وليس منفرداً قط . انه حر ، ولكن « في وضع معين » . واذا صرفنا النظر عن الآراء الماركسية ، فان هـذا المفهوم للانسان وللعمل الانساني الذي يعبر عنه هو بالنثر والطي مفهوم ما بعد الحرب : انعدام اي نظـام سام ، انعدام اي فعـل ايمان . ولكن القلق امـام غير المعقول لا يجوز ان يستحيل الى يأس ، انه يقود الانسان الى اختيار واضح للعمل ، الى تولي امر مصيره الخاص و لوضع الذي هو ملقى فيه .

النسبية والعقل

تكاملت علوم الانسان ، بعد ازمة اوائل القرن ، واصبحت علوماً مختلفة عن علوم الطبيعة ، وباتت كلها ، ولا سيما علم الاجتماع الذي احرز اكبر تقدم خلال السنوات الـ ٣٥ الاخيرة ، تعلمنا نسبية شاملة بما فيهـا نسبية العقل البشري .

كانت هذه النسبية حصيلة كل الحركة الفكرية في اوائل القرن التي اجتهدت في احتقار العقل كدالة للحقيقة وافضت ، عبر علم الظواهر ، الى رفض العقل العاقل بواسطة الوجودية . فقد سبق لـ « هايدغر » ، في العشرينيات ، ان جاهر بازدرائه الشامل لكل المعارف التي قد تنبثق عن العلم : « ان ضبط اي علم لا يوازي ركانة علم ما وراء الطبيعة » . ان علم ما وراء الطبيعـة والعلم على طرفي نقيض : فهو يبحث عن الوجود في اختيار عاطفة الانسان وتأثره . ومنـذ الثلاثينيات رغب عـلم الظواهر في ان يكون معرفة الانسان فقط ، وهي معرفة ناقصة في جوهرها كما يعرف علم الظواهر ذلك . فهو يضاعف من ثم ، بوصفه الظاهرة ادق وصف ممكن ، كما تبدو للضمير الناقد ، نتائج علم تحليل النفس . وينطلق هذا الاخير ، من جهته ، من تحليل اعماق العقل الباطن لتقديم الدليل على عـدم موضوعية اكثر الافكار صوابية في الظاهر : وهو يجد مصادر هذه الافكار في غريزة الجنس على غرار « فرويد » ، او في طلب العظمة ، على غرار أدلر ، او في الامثلة الرمزية ، الشاملة والثابتة في طبيعتها ومغزاها على السواء ، لعقل باطن جماعي أبانه « يونغ » .

تبنى علم الاجتماع مدلول العقل الباطن هذا ، فأثار ابحاثاً كثيرة : علم اجتماع المعرفة ، الذي

ابتغى تحديد المغازي الخفية اللاشعورية للافكار المعبر عنها . ومنذ ماركس الذى طاب له ان يرى في افكار الانسان انعكاساً لطبقته الاجتماعية ، تعددت واختلفت تحولات الافكار الى غير جوهرها ، ولكنها انطوت كلها على ان الافكار ليست سوى مجرد حصيلة عقل خالص : تصدر عن شعور او عن ردة فعل يحدثها موقف معين ، فهي نسبية بفعل منشأها. ويظهر تحليل النفس في مدلوله الواسع (البحث عن المصادر اللاشعورية للافكار) ان تمريضه ليس سوى احتيال من جملة الاحتيالات .

ويبدو تحول الفلسفة في حقل علم الاخلاق ماثلاً للعيان : فبعد ان جعل نسبياً ككل شيء آخر ، استحال قيام مذهب اخلاقي متلاحم ، صوابي ، يمكن تعليمه . وحين يقترح « كامو » ، في « اسطورة سيزيف » ، علماً أخلاقياً معيناً ، فهو يعترف بعجزه عن تبرير بنائه الا بالحاجة الى جعل الحياة جديرة بأن تعاش . ولعل سارتر نفسه ، بتأجيله تكراراً نشر كتاب « بحث في الانسان » ، يعترف بعجزه عن اقتراح علم اخلاقي مبني على أسس ركينـــة . « ان مدلول استحالة العالم يبدو مثبتاً اثباتاً نهائياً في الفلسفة» ويرد ضمناً في كل مؤلف فلسفي». ولا يتخلص المؤمن منه الا « بقفزة » في الايمان ، كما يقول كامو ، ولكنه يسلم بالفاصل الكبير بـــين قدرة الفكر البشري واثبات وجود الله ، ويزعم في الوقت نفسه بأنه يكمل بفعل الايمـــان حركة انعكاس الفكر على الانسان والعالم .

وهناك قطاع من قطاعات البحث بات توسعه ذا شأن كبير بالرغم من حداثة عهده ، واصبح له في العهد المعاصر اهمية ومغزى خاصان ، اعني به قطاع تاريخ العلوم : ففي الوقت الذي يفقد فيه العقل ، في الفلسفة والعلوم البشرية، قيمته كمصدر للحقيقة ، لا يسعنا سوى مشاهدة تحقيقاته في حقل العلوم وتطبيقاتها التقنية . فالعقل البشري يعي هنا فعاليته وركانة مساعيه . وهو يؤثر على مدلول الحقيقة مدلول « المعرفة الدانية »(باشلار)؛ وليس موضوع الكلام ، على كل حال ، العودة الى الايمان الكلي بامكانات العلم أو الى التفاؤل المطلق الذي جوهر بـه في أواخر القرن التاسع عشر : فان نمو العلم ليس نمواً خطياً دون اخطاء وتراجعات ، ومن الضروري تحليـــل المعرفة العلمية تحليلا نفسياً ؛ فان صوراً كثيرة شبه اسطورية وأمثلة كثيرة تتسلط على الضمائر وتتسرب خلسة الى براهين علمية مزعومة . وانما قام غاستون باشلار بتحليل العناصر الاربعة (ماء وهواء وتراب ونار) تحليلا نفسياً رغبة منه في تبيان هذه الامثلة .

التغلب على أزمة الحتمية

من جهة ثانية تغلب العلم المعاصر على الازمة النظرية الـتي برزت في أوائل القرن : فان ظهور علم الطبيعـة النووي مع تطبيقاته الرهيبة (القنبلة الذرية ، القنبلة الهيدروجينية) ، وتأسيس علم كيميائي عقلي مبنيلا على وصف اختباري لخصائص الاجسام كما في السابق ، بل على معرفة التركيب الذري الذي يعين هـــذه الخصائص ، قد اعادا للعقل اطمئناناً كان قد فقده . وان النظريات المحيرة التي رأت النـــور في اوائل القرن قد مكنت من ادراك الظواهر ادراكاً جديداً ، ولا سبيل لانكار حقيقتها بحجـة

انها بالغة الجرأة او متناقضة : لقد اثبتت صحتها، ولكن عقل العالم قد تحول بسببها تحولاً كلياً. لا بل انه في تحول دائم ، إذ أن النتائج الجديدة تخلق مسائل جديدة، وتعتبر هذه التجددات منذئذ شرط التقدم بالذات .

تسير أزمة الحتمية نفسها في طريق الحل . فان خطوات العلم الذري الاولى (تفجير الذرة في السنة ١٩٣٨) كانت تأكيداً كافياً بان العلم ما زال يتمتع ببعض القدرة على صعيد الذرة . ولكن الابحاث الاخيرة التي قام بها الفرنسي « ج. – ب. فيجييه » والاميركي « دافيد بوم » قد اثبتت ان نظرية عدم تحديد الظواهر على الصعيد الذري كان مردها الى ادخال مبدأ حتمي وغير ضروري مسلم به دون برهان البرهنة : ليس عدم التحديد الموضوعي للظواهر ما اثبت ، بل الحدود الراهنة لقدرتنا على معرفة هذه الظواهر فقط . فتبقى نسب الارتياب التي يقول بها « هايزنبرغ » مقبولة عملياً ، وانما لم يعد لها المعنى النظري الذي كان يعزى اليها . فان انشتاين لم يستطع قط التسليم بعدم الحتمية . ولكن « لويس دي بروي » نفسه اعلن في السنة ١٩٥٢ ان ابحاث فيجييه وبوم قد قادته الى اعادة النظر في التفسير الاحتمالي الصرف لعلم الآليات التموجي الذي سبق له وسلم به منذ عشرين سنة وانه يواجه امكانية حل حتمي من شأنه وضع حد « لمأساة علم طبيعة الاجسام الصغرى المعاصر ... اكتشاف ثنوية الموجات والجسيمات » .(« هل يبقى علم الطبيعة الكمي غير حتمي ؟ ») .

المدلول الجدلي للعلم

من جهة ثانية ، ولّى زمان فلسفة العلوم القديمة بدورهـا ايضاً : انبثقت عن موقف فلسفي تأملي صرف ، فتحولت الى مذهب عقلي اعتدالي اعتبرت الاشياء فيه بسيطة وثابتة ، والمعرفة سجينة مقولات مقبولة كأنها ازلية . فجاءت سرعة تقدم العلم والتقنيات بعد السنة ١٩٣٠ ، والصعوبة القصوى التي اتصف بها العمل العلمي ، تظهر ان نشاط العقل يبرز بشكل آخر مختلف جداً . وهو المنطقي « كافاييس » من برهن ان العلم ليس مستقلاً عن موضوعه ، وان ليس هناك من عقلية بحد ذاتهـا ، بل ان عقلية العلم قائمة في بنائه الاجمالي : ان نسبية العلم هذه انقذته من مخالفة الصواب اذ انها لم تأته من ضعف تركيبه ، بل من طبيعته الجدلية في جوهرها التي تجعله لا وجود له الا في الجهد الذي يبذله للسيطرة على موضوع حقيقي .

في هذا الافق الجدلي نفسه توجد فلسفة العلوم التي طلع بها « ج. باشلار » : انها تعطي تاريخ العلوم كل معناه ، لأن « العقل يتكوّن بتبصره في العـالم ، ولأننا نكتشف من خلال توسع الآراء العلمية شروط تطبيق الفكر على موضوع ما ، والاخطاء الواجب تجنبهـا في المستقبل ، وتولد الافكار العلمية الراهنة » . فلا عجب من ثم اذا ما طلب ج. باشلار الى العالم ان يتملك كل ماضي العقل ، اي كل ماضي علمه ، وفي الوقت نفسه كل حاضر التقنية (« العقلية التطبيقية» ١٩٤٩) ، وهذا جديد كله : « المجهود العلمي ليس مجرد تأمل في الموضوع ، انه التحام بالمادة ، ومعرفة هذه المادة ممتنعة الانفصال عن القدرة عليها » . وهكذا يبرز مدلول جدلي للعلم هو

على ملتقى « عقلية تطبيقية » و « مادية متهذّبة » ، يقابل بها بإشلار المادية الفلسفية الغليظة (« المادية المقلبة ») .

اذن هو مدلول الجدل ما يبدو جوهرياً في الفلسفة المعاصرة. وقد اتاح إحكامه بعلم الظواهر (خصوصاً بشكله الوجودي مع سارتر) خلال العقود المنصرمة استخدامه استخداماً شاملاً . اجل لا يعرف الانسان قط سوى فكره الخاص ، لا واقع الاشيـــاء ، ولكنه يكتفي طوعاً بهذا التأكيد شرط الاعتراف بصحة تفكيره في بعض الظروف . « هو تضامن الانسان الفاعل والموضوع المادي، وهو تضامن الفرد والمجتمع في الزمان والمكان ما يتيحان التبصر جدلياً في العلم وحياة الفرد في المجتمع » .

علم الاجتماع

اما بصدد حجم الابحاث ، فهي مدرسة علم الاجتماع الاميركية لعمري ما تفوقت تفوقاً كبـــيراً على سواها ، حتى في فرنسا حيث لا يزال مركز الدروس الاجتماعية مديناً للأبحاث الاميركية. وتسيطر على هذه المدرسة مؤلفات «ر. بندكت» و« م. ميد » و « ر. لنبتون » الذين يقاومون الفكرة التطورية ، و « بيتيريم ا. سوروكين » الذي يرى ان المجتمعات البشرية تنمو ، لا في اتجـــاه تقدم قد يكون محسناً ، بل « بموجات ودورات نسقية » . ولكن اتجاه بعض ممثليها ، ممن يعتبرون المجتمعات مجرد آليـــات ، الى اقتصار ابحاثهم على درس وقائع تفصيلية كثـــيرة وعلى « اختبار كاذب » بصرف النظر عن كل تفكير فلسفي ، وعلى التعبير عن « صورة الواقع هـــذه » بصيغ حسابية ، ينطوي على خطر الافضاء الى « مرض الاختبار » و « جنون الكم » الفارغين والعقيمين حقاً .

ارتبط علم الاجتماع الفرنسي منذ نشأته ارتباطاً وثيقـــاً بعلم الشعوب ، ونما تحت تأثير « مارسيل موس » وتلميذه « ليفي – شتراوس » باتجاه درس الهيئات الذي يعتبر ان التحليل البحث في علم الاجتماع لا يمكن ان يؤدي لأية نتيجة ، لأن كل عنصر لا مغزى له سوى في مجموع هو فيه ضروري وقابل التغير بدالة كافة العناصر الاخرى .

ان لـ « كلود ليفي – شتراوس » الفيلسوف والعالم بأصول الشعوب وأخلاقها تأثيراً يتخطى جمهور مستمعيه في كلية فرنسا الى حد بعيد . فان مؤلفاته « دوائر الانقلاب الحزينـــة » ، و « الفكر البائر » ، و « النيء والمطبوخ » ، و « الوثنية المعاصرة » ، وسواها ، قد جعلت الكثيرين يألفون افكاره وأسلوبه . وبالفعل ، فتح علم الانسان التركيبي آفاقاً جديدة أمـــام العلوم البشرية التي اعطاها اسلوباً يخالف التحليل الجدلي على الطريقة الماركسية الذي يقول به سارتر ، وربما كان « ليفي – شتراوس » – في رأي « جان لاكروا » – آخذاً في بناء الفلسفة « الاكثر إلحاداً عنيفاً في أيامنا هذه » .

بصورة عامة تسود علم الاجتماع المعاصر روحُ نسبية شاملة : ليس بعـــد اليوم من تسلسل مجتمعات، وليس من تفوق للبيض وحضاراتهم. وتمنع فكرة الشخصية الاساسية التي ترافقها فكرة « التجميع الثقافي » فكرة تسلسل القيم أو التقدم التاريخي ، فكل مجتمع ينمو نمواً خاصاً به .

واذا حول المجتمع الغربي كل جهده المنطقي نحو العلم والتقنيات ، فقد حولته مجتمعات اخرى نحو الدين ، او النسب ، وأسست في هذه الحقول مذاهب معقدة جداً . لقد زال تعبير «المجتمع البدائي » من اللغة العلمية . فنحن هنا أمام توسع مفهوم الانسان ، ونشأة انسانية تعترف بسمو انسانية القيم الغريبة عن الغرب . وهذا لعمري حدث غريب وهام جداً في الوقت الذي يتجه فيه مثال الحضارة الغربي الى الانتشار في العالم كله والى قلب مجتمعات كاد الجمود يسيطر على تنظيمها منذ آلاف السنين رأساً على عقب .

السيكولوجيا و « العلائق البشرية »

تقدمت السيكولوجيا تقدماً هاماً في الحقل العملي بنوع خاص. فالطب النفساني الاميركي قد نوّع طرائقه بغيـــة تطبيقها على الاضطرابات العقلية المختلفة ، لاجئاً الى المزيد من الاختبارات والاسئلة الدقيقة . ومن جهة ثانية اتجهت السيكولوجيا المختبرية ، خصوصاً بعد السنة ١٩٣٠ ، نحو طرائق تقدير انفعـــالات الفرد النفسية ومسائل التوجيه المهني . فقد استخدمت أولاً من قبل حكومـة روزفلت في اطار « النهج الجديد » ، ثم من قبل المشاريع الكبرى التي وضعتها في خدمة تنظيم وسائل الانتاج ، الذي كان في الواقع تنظيم استثمار الانسان بالانسان والآلة . وبعـــد ان اثبتت اختبارات عـــدة ان تحسين الانتاجية هو دالة عوامل سيكولوجية واخلاقيـــة ، فبات لزامـــاً ، لا تحسين ظروف العمل المادية فحسب ، بل الجو نفسه الذي تنمو فيـــه الحياة المهنية . هـــذا هو مذهب قياس الظواهر الاجتماعيـــة لـ « العلائق البشرية » ، المنبثق عن الاختبارات الجراة في السنة ١٩٢٧ في مصنع « كهرباء الغرب » في « هوثورن » – أحـــد احياء شيكاغو . وقد كان هذا المذهب منطلقاً لابحاث جامعية كثيرة حول «العلائق البشرية» في الصناعة ، وحول السيكولوجيا الاجتماعية التطبيقيـــة ، وحول دراسات سلوك فريق العمـل والوكالات التي تقدم للمشاريع سيكولوجيين اختصاصيين . وجر عجز رؤساء المصانع الكبرى عن معرفة من يستخدمونهم معرفة جيدة الى اعتماد تقنيات سيكولوجية اخرى : اختبارات الشخصية : التوازن التأثري ، الصدق (بواسطة الـ «بوليغراف» اي جهاز كشف الاكاذيب)، النزاهة ، التي اضيفت الى الاختبارات الكلاسيكية المقتصرة على درس الحركات الانعكاسيـة لمراكز الحواس والدلائل الطبيعية على الكفاءة .

كان دور هؤلاء « المهندسين البشريين » الذين درسوا « حركات » الجماعـات – بحسب روح سوروكين – والسيكولوجيـــا العمالية ، معرفة العمال شخصيـــاً (حتى باسمائهم ...) ، وكسب ثقتهم ، وتوجيههم ، وكان على المسؤولين من جهتهم الابتعاد عن كل غطرسة او تصرف استبدادي ، وعلى « المعلم » ان يكون مرشداً . فالمطلوب هو حث المستخدم والعامـــل على الانتاج اكثر فاكثر وذلك باقناع المستخدمين والعمال بان المشروع يؤلف نظاماً اجتماعياً تترابط عناصره بعضها بالبعض الآخر ، وبث محبة المصنع في العامل بخلق روح التضامن ، وبالخدمات الاجتماعية ، وصحف المصانع التي تخلق روحاً جماعية ، وتنظيم المحـــاضرات ، والنوادي

والنشاطـــات المختلفة ، والمباريات الرياضية ، والاعيـــاد « العائلية » ، واستشارات العمال والمستخدمين في امر تنظيم العمل ، ومراعاة حق الأقدمية في المؤسسة مراعـاة كبرى . ويجب ان يؤدي زوال الاستبداد الى اثارة الانطباع في العامل بان كرامته محترمة وفضله معترف به .

في الواقع ، وجد اختصاصيو درس الانفعالات السيكولوجية ، وهم رجـــال بحث علمي ومستشارون صناعيون للادارة التي تثيبهم في وقت واحد ، في وضع مشتبه قلـل من سلطتهم وتأثيرهم . فان التـــدابير المتخذة بناء لمبادهتهم بدت للعمال وكأنها بوادر مـــذهب « ابوة سيكولوجية » ، واعتبرت « احساناً ممنوحاً مفرضاً » ، لا اعترافاً بـ «حق» ؛ وقد نظر اليهـــا المستخدمون والعمال بحذر لانها تستهدف ، في رأيهم ، ابعادهم عن منظماتهم السياسية الخاصـة وعن نقاباتهم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تقنيات الاستقصاء السيكولوجية الاجتماعية قد اعتبرت جاسوسية تشجع الوشاية والرئاء ، وتستهدف القضاء على حركات المطالبة بالحقوق وابقاء العامل في حالة خضوع دائم .

المميزات الجديدة للابداع الفني

في هذا الحقل توزعت الطاقات توزعاً جديداً . فان مدرسة باريس قد عرفت البقاء ، ولكن النهضة لم تحدث على غرارها عشية الحرب العالمية الاولى . ولم تعد باريس المركز الوحيد لاجتذاب الفنانين الشبان . وفي هذا الحقل كما في غيره برزت قوة الولايات المتحدة الجديـدة ، ومما جعلها تزاحم باريس مزاحمة ظافرة توزيع المنح التعليمية (على الاجانب والمواطنين الاميركيين على السواء) . فقـــد نازع « متحف الفن العصري في نيويورك متحف باريس باكورة المعـارض الكبرى . واذا ما احسنت اميركا منذئذ وفادة الفنانين والكتاب ، فانها حرصت كذلـك على تهذيب شخصيتها الخاصة ؛ فقد اصبح هنالك سوق داخلية على بعض الاهمية وعزة وطنية جعلتا اثرياء الاميركيين والمتاحف يؤثرون شراء اللوحات المعاصرة الاميركية .

من جهة اخرى ، وسعت الحياة الفكرية والفنية آفاقها توسيعاً عظيماً . فقد اخذت البلدان السكندينافية والشرق الاقصى واميركا الجنوبية توفي قسطها للشؤون الثقافية ، لا باهتمامها بالفن والادب في الغرب التقليدي بل باسهامها في هذين الحقلين اسهاماً خاصاً مميزاً . وبالمقـــابلة بحثت فرنسا والولايات المتحدة في الشرق الاقصى عن تقنيات ومصطلحات من شأنها تجديـد تقنياتها ومصطلحاتها او توسيع حقل بحثها .

ان الفنان ، شأن الكاتب ، بأنه يدخـل حضارة جديدة لا يمكن ان يعتمد الانسان فيها الا على نفسـه . واذا ما زال الملحن والرسام والنقاش يعيشون من ثورة اوائـل القرن (التي تمادت فيما يعني الموسيقى ، حتى في العشرينيات بفضل ابتكار التقنية التوافقية) ، فان البحث ما زال متواصلاً بنشاط . فكل شكل من اشكال الفن يبحث عن لغته الخاصة وتحرر من كل شاغل ادبي . وقد شوهدت تصفية عامة للمذهب التعبيري (اقله في الجيل الذي بلـــغ سن الرشد في السنة ١٩٤٥) وتفتح الفن التجريدي . فلا مبرر بعد اليوم لأن يفرغ الفنان نفسـه في قوالب صنعهـا

الآخرون اذ انه لم يعد ليرى في السلم الموسيقية او في الموضوع الطبيعي المطلوب منه تمثيله سوى مصطلح من جملة المصطلحات ؛ فالمتوالية التوافقية ليست اقل « طبيعية » من السلم الموسيقية ، والموضوع الطبيعي ليس اقل تحكماً من اي ابتكار تصويري . فالتصميم على عدم التشكيل في الفن التصويري وعلى كتابة المتوالية التوافقية في الموسيقى ، « لرغبة في اعطاء شكل لما هو دون اي شكل وتحييز وجود شيء جديد كلياً » . والتعبير عن تأثر خـــاص بالفنان يُدخل بعض الذاتية والسيكولوجية معا في الحقـــل الجمالي ، كما يقضي على استقلاله وشموله ، فيجب من ثم العزوف عنه . وليس المقصود بعد اليوم ذاك الجمال « الخالص » والخلو من الروح ، الذي نادى به سترافنسكي وفاليري في العشرينيات ، بل جمالاً يكون اشبه « ببيئة » يحتـاج اليها الانسان كما يحتـاج الى الهواء الذي يتنشقه .

هذا هو نقيض علم سنن الجمال التقليدي ؛ وفي الوقت نفسه ، توسع البحث الفني توسعـــا كبيراً واصبح نسق تطوره اكثر سرعة بفعل المواد الجديدة التي توفرهـا الصناعة المعاصرة دون انقطاع . ويلمس هذا الاسهام خصوصا في حقل النقاشة حيث جارت المادة البلاستيكية الحديد والحجر والاسمنت ... ، وفي حقل الموسيقى حيث جاء العلم الالكتروني يجدد امكانات الفرق الموسيقية والآلات الموسيقية .

الفنون التصويرية

نادراً ما ينحصر الفنانون في تقنية خاصة ؛ فالرسام قـد يكون نقاشاً كـ « ارب » و«بفسنر» وقد يمارس فن صناعة الخزفيات كما فعل بيكاسو في « فالوريس » او يمارس فن جمع القطع الزجاجية على الطريقة القديمـة كـ « ليجيه » ، او فن صناعة المدبجات كـ « لورسا » ... وبالمقابلة قد يصبح مهندس العمارة رساماً (له كوربوزييه) او نقاشاً (الهنغاري « ا. بيوتي » ، والاسباني « ادواردو شيليدا ») ؛ وان في تنوع حقول نشاطهم لدليلاً ، لا على عمق وحدة المسائل ، وروح البحث التي تحرك الفنانين فحسب ، بل على اهتمامهم بالتوفيق التام بين الانتاج والمسكن البشري وبخلق ، اطار يتجاوب ويتكامل فيه التفصيل التزييني واللوحة والخط الهندسي .

عبر عن الرسم التجريدي في فرنسا ، منذ السنة ١٩٤٦ ، في « صالة الوقائع الجديدة » (حيث نجد مرة اخرى « هربين » ، وبفسنر ، وارب و « غليز » و « دل مارل ») ؛ وفي السنة ١٩٥٤ ، فتحت اول صالة للنقـــاشة التجريدية التي ضمت اناسا مختلفين بقومياتهم ومنتجاتهم الفنية ، من امثال الاميركيين « كالدر » و « داي شنابل » ، والدانماركي « روبير جـاكوبسن » والاسباني شيليدا ، والايطالي « فرانشينا » ، الى جانب « ارب » وبيوتي و« اندريه بلوك »و« ن. شوفر» و « جيليولي » و « ستاهلي » .. وعشية الحرب كادت النزعة « الهندسية » وحدهـا تقريبا ان تكون ممثلة على هذه الصورة ؛ ولكن وفرة المنتجات والنجاح الذي صادفه ، على غير انتظار ، هــذا الشكل التجريدي الذي بلغ عهده الكلاسيكي ، منذ « كاندنسكي » و « لاريونوف » و « ديلوناي » و « موندريان » في الرسم ، و « برانكوزي » و « غونزاليس » في النقاشة ، قد

تركا انطباع تمسك مفرط بالشكليات يراعى وكأنه تلة بالملح ؛ ولذلك تحول الجيل الطالع نحو دروس الواقعية المفرطة ، فبرز تفتح نزعة واقعية مفرطة تجريدية (« بولياكوف » « ديرول » ...) « قد تبدو ، بازدرائها ، اقله ظاهريا ، بالتركيب والشكل المحدد تحديداً واضحا (البقعية) وكأنها عودة الى مادة بسيطة جداً واقل ما تكون اعداداً وروحانية » . واستوحى بعض الاميركيين ، ولا سيا « طوبي » و « طوملن » و « كلين » و « الكوبلي » وستاموس ، الخ . ، وبعض الفرنسيين ايضا من امثال « هارتونغ » و « بوت » و « ماتيو » و « سولاج » و « شنايدر » ، الخط الصيني او الياباني في الشرق الاقصى . اضف الى ذلك ان الاتصالات تعددت بين الخطاطين اليابانيين والرسامين الغربيين (في السنة ١٩٤٥ ، عرض منتجات الخطاطين اليابانيين المعربين في متحف الفن العصري في نيويورك ، عقبه عرض مماثل في متحف الفن العصري في باريس) .

اثارت هذه النزعات ردة فعل واقعية : عمم « بازين » (تعليقات على الرسم المعاصر) فكرة التجريد ، فأبان ان كل رسم تجريدي من حيث انه لا ينقل موضوعه بل « يستخدمه كنقطة انطلاق للابداع التصويري » . فلا مبرر من ثم لان ينحصر في ما هو غير تمثيلي : بمقدوره انتقاء مواضيعه حيث يجدها . ويجيز بازين لنفسه ، استناداً الى هذه الملاحظة ، ان لا يبقى واقعياً ، على نقيض « سنجييه » و « مانسيه » و « بينيون » و « استيف » و « لابيك » و « له مول » . وقد استهدف هؤلاء الاخيرون التعبير لا عن الشعور فحسب بل خصوصاً عن التأثير الذي يتركه الشعور ، فأفضى بهم هذا الاهتمام بالتعبير الى تشويه الموضوع والاستغناء عن الكثير من مظاهره بحيث يفقد هويته .

يبدو ان الجدة الهامة في هذا النصف الثاني من القرن العشرين هي ولادة « فن الابتعاد عن الشكل » الذي انما هو « فن تعبير داخلي ووحي ، يغوص مباشرة في اعماق الوجود ويبرز المسوخ والاشباح واختراعات المخيلة العجيبة ، بكل حرية وحتى بسخرية من اشكال التعبير السابقة » . وكان تأثير بولوك وهارتونغ كبيراً جداً على هذا الاتجاه الخصاب الذي سلكه « فوتربيه » و « وولز » وخصوصاً « جان ديبوفيه » .

الموسيقى

ان تقنية المتوالية التوافقية التي ابتكرها « شونبرغ » لم تأخذ بالانتشار بين الملحنين الشبان الا بعد السنة ١٩٤٥ . فقد وفرت دليل المقام للخط الموسيقي ، واصبحت من ثم الالحان التوافقية الاثنتا عشرة القاعدة الاساسية للابحاث في الخط الموسيقي واجتذبت الملحنين الشبان الجسّارين ، طلاب معهد الموسيقى في باريس و« ماسيان » وليبوفيتز . الا ان الموسيقى التجريدية التي ابتكرها الفرنسيون «بيار بوليز » و«موريس له رو» و« اندريه هودير » ، والبلجيكي « هنري بوسور » ، والالماني « ستوكهوزن » ، لم تصادف النجاح نفسه الذي صادفه التجريد التصويري . ويجب ايضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات التقنية التي يتوجب على الملحن تذليلها عند كل خطوة في هذا الحقل الجديد ، والتي تجعل من

التلحين التوافقي نظاماً شاقاً غير مضمون النجاح . فالمؤلفات هي بعد اليوم من صعوبة الاداء بحيث تتراجع الفرق الموسيقية امام عدد التمارين الضرورية، باستثناء فرقة اذاعة مونيخ للمؤلفات السمفونية وفرقة اذاعة باريس حيث تُحيا بعض الحفلات الموسيقية . وباتت الظروف من ثم غير ملائمة لانتشار موسيقى مستصعبة لا يتعودها الحس في وقت قصير .

بانتظار تحقق الثورة الموسيقية التي تعدها مؤلفات «ايلر» و « ايمرت » في « بون » وكولونيا ، بواسطة الموسيقى الالكترونية ، تبدو الالحان التوافقية الاثنتا عشرة الآن وكأنها اغنى مذهب موسيقي بامكانات المستقبل ، وانما يجب الاعتراف بأنها مجرد اصطلاح . فلا عجب والحالة هذه اذا ما اثارت اعتقادية الملحنين الشبان ، ثم اعتقادية المدرسة التقدمية (التي تستوحي « الواقعية الاجتماعية ») ، منذ السنة ١٩٤٧ ، مقاومة عدد ضئيل من الملحنين الذين يؤلفون فريق « الزودياك » . وبهذه الصفة يتميز الفريق (موريس اوهانا ، ستانسلاس سكروفشفسكي ، سرجيو دي كاسترو) في الدرجة الاولى برفض المدارس والمذاهب وبتصميم على الاستقلال التام.

في حقل موسيقى الجاز ، شوهد اثناء العمليات الحربية ما يشبه العودة الى اسلوب «اورليان الجديدة » مع ارمسترونغ و « سيدني بيشيه » ، وانما ظهرت في آخر الحرب اشكال تحيي لغة الجاز او قد تستطيع على الاقل احياءها : اسلوب « بي – بوب » اولاً الذي اشهره جلسبي وباركر ؛ ثم الاسلوب « البارد » ، في عهد متأخر .

السينما بعد الحرب . استفادت السينما ، اكثر من اي شكل آخر للتعبير الفني ، من تقدمات التقنية ، وارتدت طابع حضارة الجماهير التي تميز العصر . وقد اتجهت نحو اعطاء المشاهد صورة اقرب الى واقع الابعاد الثلاثة بواسطة « السينما البارزة» ، اما بتحقيق صورة مجسادية، واما بالشاشة البانورامية (سينراما ١٩٥٢، سينماسكوب ١٩٥٣) ، وبالسينما الملونة التي تحققت بفضل طرائق مختلفة (تكنيكولور ، اغفاكولور ، سوفكولور ، روكولور ، الخ.) . ولكن الحدث الاساسي كان ، في الدرجة الاولى ، ظهور المدارس الوطنية ، ولا سيما في البلدان التي استيقظ فيها الوعي القومي والتي فازت بالاستقلال وحرية التعبير . فمنذ السنة ١٩٤٥ ، انبعثت سينما ايطالية اسست « واقعيتها الجديدة » مدرسة في العالم كله ، بينما اخذت دول اوروبا الوسطى ، بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ، تنتج افلاماً قومية معدّة لارضاء رغائب زبن يتزايد عددهم تزايداً مطرداً . وليس بعد اليوم سوى افريقيا – باستثناء مصر التي توزع الافلام على الشرق الادنى – وزنوج اميركا (اذ ان البيض يشرفون على انتاج الافلام « الزنجية ») من هو محروم من التعبير السينمائي . وهي السينما اليابانية بصورة خاصة ما حققت اسرع تقدم في كية (٣٥٠ فيلماً في السنة ١٩٥٤) ونوعية انتاجها . فبينما اخذت الاتحادات الخمسة الكبرى ، التي تشرف على معظم مراكز التصوير السينمائي وصالات السينما ، تكثر من انتاج الافلام التجارية ، والافلام الساموراثية المتمحلة التاريخ (على ان بعضها من الدرجة الاولى : « راشومون » ، « باب الجحيم » ،

« الساموراي السبعة ») ، اتاحت احدى المنظمات التعاونية ، بفضل مساعدة النقابات وعطف الجمهور ، لبعض المنتجين من امثال « كينوشيتا » و « كوروساوا » ، انتاج افلام تتميز بالواقعية الجديدة (« اوكاسان » ، « ابناء هيروشيما » ، « كزهرة الحقول » ، « لو علمت الطيور »...) احتلت المرتبة الاولى في العالم . وبعد الهند ، التي تستطيع انتاج ٣٠٠ فيلم في السنة (كلكوتا المدينة الطاغية ، اباراجيتو ، باثر بنشالي ، ...) ، والصين منذ السنة ١٩٤٩ ، وتركيا (٥٠ فيلماً في السنة)، اخذت ايران وباكستان وسيلان واندونيسيا وتايلاند وبورمــا تنتج بعض الافلام . وفي اميركا اللاتينية ، تحتل المركز الاول السينما المكسيكية التي تسيطر على العالم الاسباني بفضل المخرج السينمائي لويس بونويل ، وممثلين موهوبين من امثال بدرو ارماندارير (ماريا كندلاريا ، ١٩٤٢ ، لوس اولفيدادوس ، ١٩٥٠ ، فيريديانا ، ١٩٦١) ، ولكن السينما الارجنتينية والسينما البرازيلية الناشئتين اخذتا تنتجان افلاماً طريفة .

نجم عن ذلك تراجع السينما الهوليوودية بالرغم من قدرتهــا المالية التي جعلت اتحاد « ارثور رانك » البريطاني الكبير تحت سلطتها المطلقة ، والفوائد المالية التي وافقت لهـا عليها بعض البلدان (اتفاقات « بلوم — بيرنز » في السنة ١٩٤٦) . وزاد في خطورة هذا التراجع الخطاط فني يرد اما الى نظام « مطاردة الساحرات » الذي ابعد عن اميركا او حرم من العمــل بعض المخرجين والفنانين المجيدين من امثال « تشارلي تشابلن » الذي انتـج « لايملايت » في اوروبا (١٩٥٢) ، واما الى انتشار التلفزة . فيبدو ان المرتبة الاولى في انتاج الفيلم ، التي استأثرت بها هوليوود منذ السنة ١٩٠٨ ، تنتقل شيئاً فشيئاً الى اليابان التي تتبعها عن كثب السينما الهندية والسينما الصينية (٢٠٠ فيلم في هونغ — كونغ وحدها) ؛ وتأتي بعد ذلــك السينما الايطالية (١٤٠ فيلماً)والسينما الفرنسية (١٠٠ فيلم في السنة ١٩٥٥). وفي اوروبا كانت السينما الايطالية المنتصرة الكبرى في فترة مـا بعد الحرب بفضل مخرجيها « روبرتو روسليني » و « فيتوريو دي سيكا » و « لوتشينو فسكونتي » و « فدريكو فليني » و « ميكلنجلو انطونيوني». اما السينما الفرنسية التي حافظت اثناء الاحتلال ، وفي ظروف صعبة ، على انتـاج يتصف بخير نوعية (« زوار المساء » ، « المودة الدائمة » ، « بونكارال » ، « الغراب » . .) ، فقـد استطاعت مقاومة سيل الافلام الاميركية بفضل افــلام ذات قيمة كبرى (« السكوت من ذهب » ، « ابواب الليل » ، « رصيف الصاغة » ، « أحق الحق ») تعالج المسائل الاجتماعية : عقوبة الاعدام ، اجرام الشبان ، مآسي الحياة اليومية .

بين المخرجين البارزين في السنوات الاخيرة ، من امثال « باردم » الاسباني (« اهلا وسهلا يا سيد مارشال » ، « موت راكب دراجة هوائية ») ، و «فاجدا» البولوني («قمال»، « رماد وماس») ، و بوندارتشوك الروسي (« حين عبر اللقلق » ، ١٩٥٨) يمكن الجزم بأن الاسوجي انغمار برغمن ، الى جانب فليني («عذوبة الحياة» ، ١٩٦٠) ، قد برهن في ما اخرجه («بسمات ليلة صيف» ، ١٩٥٦ ، «الخاتم السابع» ، ١٩٥٧ ، «على عتبة الحياة» ، ١٩٥٨ ، «مر التوت الافرنجي

البري» ١٩٥٩)هو اقوى واغرب شخصية وانه يعبر بمزيد من النبوغ والقوة عن قلق العـــالم الحاضر و«شؤم»الحياة . وفي فرنسا ظهرت في السنة ١٩٥٨ ، الى جـــانب كلير و كلوزو و «بكر» و بشون و كلبان و تاتي» موجة جديدة باللغة الاختلاط برز فيها ، الى جانب كلود شابرول ، فرنسوا تروفو ، وآلان روسنيه (هيروشيما حبيبتي ، ١٩٥٩ ، وخصوصا « السنة المنصرمة في مارينباد » الذي هو خير فيلم تجديدي في ايامنا)، ومارسل كامو(اله الموسيقى الزنجي ، ١٩٥٩) .

القصة في فرنسا

في فرنسا ، كان تأثير القصة الاميركية في الثلاثينيات عظيما جـــداً . اما ما اكتشفه الجمهور فيها ، من خـــلال الطرائق التقنية الجديدة ، فهو الرؤيا الخيالية المطبقة على العالم الذي يعيش فيه : صورة يذوب فيها الفرد في الواقع الاجتماعي، تحركها حياة نابضة ، يزداد نسقها بفعل التطورات المادية . واكتشف فيها كذلك مثالا جديداً للموضوعية ، لا موضوعية القرن التاسع عشر الصنمية ، بل تلك المنبثقة عن عالم زالت منه كل قيمة سامية وكل مركز اسناد مطلق .

يبرز هذا التأثير في مؤلفات سارتر منذ السنة ١٩٤٥ . فهو في « طرقات الحرية » (١٩٤٥) يتخلى عن وجهة نظر الضمير الفردي ، الذي اكتفى به حتى هذا التاريخ ، بغية ايقافنـــا ، بشكل خيالي ، على كيفيـــة نظره الى التاريخ المعاصر . ومنـــذئذ حوّل نظره الى الواقع الاجتماعي ، ولكن ميوله اليسارية تركته في موقف المبادي بالحرية الذي يرى في تطرف هـــذه الجهة وتلك شططاً يجب تجنبه . ولم يؤمن بحل جذري ونهائي للمسائل المطلقة ، وانما شدّدت مؤلفاته آنذاك على نسبية كل عمل انساني (الايدي القذرة ، ١٩٤٨) ، وتجدده الدائم ، دون تقدم يذكر ، بسبب جاذبية الحتميات الاقتصادية والاجتماعية (اتفاق الظروف الصعبة، ١٩٤٦). اما كامو فقد حاول ، بُعيد الحرب ، ان يلقن الناس علماً اخلاقياً جديداً : لا ريب في ان العالم والحياة البشرية مُحالان (الغريب ، اسطورة سيزيف ، ١٩٤٢) ، وانما يمكننا الاعتقاد بعدد ضئيل من القيم ، كالوضوح والصدق اللذين يجعلان هـــذه الحياة الهشة ممكنة ومقبولة (الطاعون ، ١٩٤٧) . ويبدو الانسان مثقلا بمصير لا يتحكم به ولن يتحكم به البتة ، ولكن له القدرة على رفض هذا المصير ، والثورة على الظلم والكذب ، « وهي قيم يستمر واقعهـــا حين يزول تبريرها بحسب علم المعقولات » .

ولكن مفهوم العالم هذا ، الخالي من التعزية ، الذي يقترحه علينا الكتاب عشية الحرب ، ما زال جميلا جداً ؛ فهو ما يزال يفترض وحدة البشر حول قيم اساسية . ولكن الحرب الباردة قضت على هذا الوهم الخادع الاخير اذ ان المفردات التي تعبر عن القيم اختلفت منذئذ معـــانيها باختلاف المعسكر الذي تنتمي اليه . ولذلك فان تأثير كامو ، الذي كان كبيراً جداً في اعقاب الحرب ، قد تدنى بسرعة كلية . فعدل عن مقاومة فساد العالم ، وباتت رسالته سلبية تماماً : ليس للانسان بعد ذلك سوى رفضه الوضع الراهن (الانسان الثائر ، ١٩٥١) ، وليس بوسعه

سوى الجماهرة بثورته ما دام كل عمل مشوباً بالفساد . وكانت هـذه كذلك رسالة انويل الذي كان موضوعه الوحيد المطالبة بحرية لا هدف لها (انكيفون) .

يضاف الى ذلك ان سارتر ، تحت تأثير الاحداث ، قد تخلى عن اسلوبه في المؤلفات التي اصدرها في اعقاب الحرب . فقد كانت مقاومته للحرب ، التي ادخلته الصراع الايديولوجي تدريجياً ، اشدّ إلحاحاً من مذهب اخلاقي او اسلوب ادبي . لذلك قل انتاجه الادبي (الشيطان والله) كلما عالج المسائل السياسية ، فانطلق سارتر من تحقيقه اليائس لعدم جدواه ، وانقـذ الانسان من عزلته ... بحمله على العمل .

عرفت القصة السيكولوجية البقاء مع ذلك ، ولكنها غالباً ما اصبحت نقدية او هجائية ، متباهية باحتقارها القيم الاخلاقية او مبينة بالاحرى انها غـير موجودة بالنسبة لاي شخص (مارسيل ايمه) . ويبلغ من عدم اهتمام الروائي بالواقع الاجتماعي انه لم يتردد في الانتقال الى عالم خيالي تماماً . وتناول الوصف الحبة بكافة اشكالها وانحرافاتها وافراطاتها ؛ وغالبا مـا يكون البطل لواطياً ، رغبة من الكاتب في الاستهزاء بالانظمة القائمة . ولكن شتان ما بين هذا الجو وجو التمثير الذي اكتنف اعتراف « جيد » في العشرينيات : فليس المقصود بعـد اليوم الاستسلام للفجور والطيش لان الحرب قد انتهت .فلم ينبثق ادب هذه الايام من ردة فعل لسنوات الحرب القاسية فحسب ، بل من طرح مسألة الحالة الانسانية طرحاً جديداً ؛ لا بـل ليس المجتمع بعد اليوم ما يثير المسألة ، بل الانسان الملقى في الكون دون ان يدرك سبباً لذلك، والمستعد اكثر من اي يوم مضى للاعتقاد بان ليس هنالك من سبب . ولذلـك فان القصصيين المعاصرين يصفون عالماً محالاً لا قيم فيه .

لا يختلف الجيل الادبي الطالع بهذا الصدد عن الاجيال السابقة ، ولكنه ، على نقيضهـا ، ينحرف عن « التاريخ » وعن النزاعات الحقيقية التي تمزق البشر او تثير الاختلاف فيا بينهم . هذه هي « مدرسة مقاومة القصة » التي لا تكترث بالسيكولوجيا والحياة الداخلية وترفض الحياة في الحاضر . اما مقصدها فهو وصف عالم حيادي ، او « واقع مادي بحصر المعنى ، خلو من مغزاه التاريخي ، او عوالم صغيرة مقفلة « منفصلة عن كون ليس للزمان ولا لحركة التاريخ تأثير عليه ويكاد الانسان يكون غائباً عنه » . هذه هي الملامح المشتركة بين كتّاب يختلفون اختلافاً بيناً من جهة اخرى : « آلان روب – غريبه » الذي يبدو وكأنه مقـدم الصف ، ناتالي ساروت ، مرغريت دورا ، ميشيل بوتور ، كلود اوليه ... ونجد رفض الدسيسة نفسه والتصميم على بناء مسرح عار وظاهر في تمثيليات « يونسكو » (بانتظار غودو ، الكراسي ، المغنية الصلدة الراس ، وحيد القرن) ، وصموئيل بكت (وهو قصصي ايضاً) ، وأداموف .

القصة الاميركية

في الولايات المتحدة ايضاً اختلفت حال الكاتب عنها في العشرينيات . وليس المقصود بذلك انه فاز باجتذاب مزيد من القراء ، ولكنه كان مشغل الفكر بجو الانقياد المحيط به ، فسر ابطال الثورة القدامى انفسهم (همنغواي ، دوس

باسوس ، ستاينبك) في النهاية بان يعيشوا في مجتمع يجعل حياتهم مريحة . وقد تأثرت مؤلفاتهم بهذا المناخ الجديد ، وانحنت باخلاص امام غريزة الحياة الاجتماعية المتجلية في كل مكان . ولكن الشبان يبعثون الينا مع ذلك ، من بلادهم او من بلاد المنفى التي اختاروها، بصورة عالم او جيل اعمق تأثراً الى حد بعيد منها في العشرينيات . فالذين اشتركوا في الحرب كان اختبار الحرب قاسياً عليهم : الظلم ، وعدم جدوى التضحيات ،هي الذكريات التي احتفظوا بها عنها . امـــا اوروبا التي اكتشفوا فيها حضارة اوسع حرية على صعيد الاخلاق وصعيد الافكار فقد اخذت روحهم المحافظة وجعلتهم يستشفون امكانية التحرر من المحرمات الجنسية والعنصرية،ولكنهم، على الرغم من اعجابهم بها ، قد احتقروها ورفضوها . وقد خضع بعضهم (بورنز ، بولز ...) لجاذب ايطاليا وافريقيا الشمالية ، رغبة منهم في البحث عن اختبارات جديدة ، ولكن حياة بطلهم تنتهي بالفشل او بالموت الناجم عن شتى الافراطات . وتبرز خيبة الامل نفسها عنـد رسامي الارستوقراطية الاميركية التي لم تبحث عن علاج في المنفى والتي يسيطر عليها الخوف من الحرب والشيوعية والازمة الاقتصادية ؛ وانقلب الشبان على جيل الاباء الذين لم يعدوهم الاعداد الحسن للحياة في العالم المعاصر . وتتجلى في هذه القصص سيكولوجيا معقدة ورقيقة تنم عـن التحليل النفسي بالاضافة الى تأثير هنري جايمس وسكوت فتزجرالد. فهي تنم عن الميل للكحول والانتحار ، وعن تسلط الحياة الجنسية الذي يتضح بوفرة الرموز الجنسية نفسها كما عند المنفيين (جون فيلبس ، فردريك بوشنر ، وليم ستايرون) ، وعن فلسفة الفشل نفسها والعجز عـــن امساك الانسان بزمام حياته وانتهاج علم اخلاقي والسير وراء هدف (جون كلي) .

بيد ان الشمال والجنوب مـا زالا مختلفين ومتناقضين ، الشمال صناعي ومدني ، والجنوب نزوع الى الاحلام التي تغمر بالشعر اكثر الكائنات حرماناً وكافة القباحـات . ولكن الشمال تخلى عن القصة الاجتماعية التي انتشرت في الثلاثينيـات وعن جو الثورة الذي رضي عنه . فقد اقتصرت واقعيته الآن على وصف الزوايا المظلمة في المدن الكبرى ، كنيويورك وشيكاغو حيث تتململ اقليات عنصرية ، بولونية (نلسون الغرف) ، او يهودية (شاوول بلو) ، تسهم في ما تنطوي عليه الحياة الاميركية من تشويش وفوضى . وقد تكـلم بعضهم في هذا الصدد عن انبعاث قصص المغامرات : مزيد من المغامرات غير المألوفة ،ابطال عاطفيون لا دين ولا شريعة لهم ، السجن والبيت المقفـل لبيئة اعتيادية ، والملاكمـة كرياضة مفضلة . وميل طبيعي الى المشاجرة والجريمة التي لا تخضع لاي حكم ادبي . وفي المسرح ابرز المؤلفون – واشهرهم ادوارد البي (من يخشى فرجينيا وولف ؟ ، ١٩٦٣) – انعدام مغزى العـالم بتشديدهم على بعض الملامح الاميركية المميزة .

القصة الايطالية

في فترة ما بعد الحرب برز في ايطاليـــا ادب حالت الدكتاتورية الموسولينية دون ظهوره ، وكانت في الوقت نفسه مصدر وحيـه : نقد عنيف للنظام ورسم واقعي وبؤس البلاد . وانتفض هذا الادب كذلك ، تحت تأثير بيارو

غوبتي وانطونيو غرامشي ، ضحيتي الفاشستية ، الاول فيلسوف سياسة تقدمية والثاني فيلسوف ماركسي مبدع قوي ، على دكتاتورية منادية كروتشي الذي خلط ووفق بين التعابير المتناقضة بدلاً من ان يتخطاها ، فأفضى به الامر الى فجور حقيقي « يبرر اكثر الشرور جلاء باسم غايات التاريخ البعيدة الغور ، كما برر التفاؤل اللاهوتي الزلزال الذي ضرب لشبونة بأن الغاية منه تكوين عالم افضل » . وامام « فلسفة الامر الواقع هذه ... او الحتمية التاريخية التي تبرر وتقدس كافة الاحداث » ، بحث العديد من الكتاب الايطاليين في الماركسية عن درس واقعي ، او عن وسيلة لتمكين البشر من التحكم بتاريخهم . ويغلب على الظن ان هذا ما يفسر اهتمام هذا الادب الجديد بالمسائل الاجتماعية . فان هؤلاء الكتاب الذين اشتركوا كلهم اشتراكاً فعلياً في مقاومة الفاشستية قد استوحوا مشهد الوقائع الاجتماعية ، وبؤس المساكين والظلم الذي تعرضوا له ، بينما هم وصفوا فساد البورجوازية ودونيتها بجفاء وقساوة . وقد ارتبطوا في عملهم ارتباطاً وثيقاً بفناني السينما والمخرجين (زافاتيني وفيتوريو دي سيكا) ، فاقتبسوا في اغلب الاحيان تقنياتها : مشاهد متعددة ، صور آنية مثيرة تعرض على التوالي دون تلاحم يذكر . وان هذه الواقعية الجديدة التي تبرز في الافلام الكبرى كـ « شيوشيا »«وسارق الدراجات» و« معجزة في ميلانو » ، هي كذلك واقعية قصص كارلو ليفي (توقف المسيح في ايبولي) وايليو فيتوريني (حديث في صقليا ، ١٩٣٨ ، السمبلون يطرف بعينه للفريجوس ، ١٩٥٠) ، اللذين يعيدان الى الذاكرة فظاعة بؤس الفلاح الصقلي ومأساة الجوع في العائلات العمالية ، وقصص شيزاريه زافاتيني ، وانياسيو سيلوني الذي كتب القسم الاكبر من مؤلفاته في سويسرا حيث اختار له مقاماً ، وفاسكو براتوليني الذي استعمل في « يوميات العشاق المساكين » طرائق مدرسة التعبير الاجتماعي الفرنسية في وصف الحياة يوماً بعد يوم في احد شوارع فلورنسا ، والذي وصف في « بطل معاصر » (١٩٤٨) ، على غرار سيلفيو ميشيلي (الخبز الجاف ، ١٩٤٥) وكارلو كوشيولي (الامل العسير ، ١٩٤٧) صراع الانصار في المقاومة وفي اعقاب الحرب . ومع هذا الاخير ، من جهة ثانية ، ومع غوليلمو بترولي (العالم سجن) ، وشيزاريه بافيزيه ، والبرتو مورافيا ، والامير دي لمبدوزا ، تعود القصة السيكولوجية الى الظهور وتصف عالماً وثني الاخلاق بطبيعته ومتمسكاً بأهداب الايمان التقليدي .

انكلترا ومحاولات التجديد في البلدان الانكلوساكسونية

ان فترة ما بعد الحرب لم تحدث فيها نهضة فكرية شبيهة بها في فرنسا وايطاليا . ففي الثلاثينيات كان الادب الانكليزي « مجنداً » ، وعبّر بروح متساهلة على بعض العمالية عن قلق عهد شاهد ، باضطراب وعجز ، نشأة النازية وتحقيقاتها ، والحرب الاهلية الاسبانية ، والعدوان الايطالي على اثيوبيا ، والازمة الكبرى والبطالة . اما الجيل الطالع الذي حارب في الشرقين الادنى والاقصى ، وفي افريقيا الشمالية واوروبا، فقد انثنى عن المسائل الراهنة ؛ واذا ما قورن بالجيل الذي تألق ما بين الحربين ، فانه يبدو على بعض الإعتام ويحافظ من جهة ثانية على التقليد

الطبيعي بحصر المعنى : فمع جورج اورول وانغوس ولسون ، بقيت القصة وفيـة للتقليد الكلاسيكي في القصة الفكتورية ، وخفيت عليها محاولات تجديد الالوان والمواضيع في البلدان الاخرى . ولم يشذ عن القاعدة سوى المؤلفين المسرحيين : ت. س اليوت وجون وايتنغ ، ولا سيما لورنس دورّل (جوستين ، بلشصّر ، كليا) . فان فنـه في سرد القصة على مراحل متعاقبة تبرز في النهـاية ، بشكل مؤثر في النفس ، اللوحة التي يرسمها لمجتمع متحرك ومتلون جداً ، يضعه في المرتبة الاولى بين القصصين البريطانيين .

الا ان جيلاً غير متلاحم ومختلف العادات من الكتاب قد ظهر في البلدان الانكلوساكسونية : « الشبان الساخطون » البريطانيون و« الجيل الضارب » في سان فرنسيسكو الذين جمعت بينهم الثورة على النظام القائم والمحرّمات الجنسية والرثاء البورجوازي والتمثل الاجتماعي والاخلاقي . فقد دفعتهم مقاومتهم لمجتمع لا يعرفون ولا يستطيعون الانصهار فيه الى الاكثار من الانكارات والتحديات : ارتداء ثياب غير لائقة ، فظاظة ، حياة تشرد ، عـدم احترام للمرأة التي انحصر تقديرها باهليتها او عدم اهليتها لـ « فراش » ، عداء للثقافة الجامعية المتمسكة بالشكليات وغير المطابقة للحياة ، وحتى لكل ثقافة . وانضاف الى هذا الاعجاب المعكوس ، الذي صدر احياناً عن سابقيهم ، عدم اكتراث تام بكل عمل سياسي او اجتماعي . فهم ضـد « اكاذيب المحافظين ووعود الاشتراكيين الكاذبة » . ولم يكن عداؤهم للطبقات الحاكمة مبنياً من ثم على وعي طبقي ، او حتى على مفهوم مقبول للعالم ، بل كان حلاً شخصياً لجأوا عنه لمواجهة صعوباتهم ، بحث بعضهم عنه في الاختطاف الصوفي الذي بلغوه بواسطة العقاقير ، والبعض في ايديولوجية دينية طُلبت في آسيا ، والبعض — وهذه حال « الضاربين » بصورة خاصة — في العودة الى الطبيعة الوحشية ، في بلدان لما تتأثر « بحضارة الاعمال » . اما هؤلاء « المتمردون بدون سبب » فهم ، بدرجـات متفاوتة ، من انصار مـذهب الفردية اليائسين او الثائرين الذين يأبون ان يصبحوا « اعضاء المؤسسة » . وقد تحلى بعضهم بنبوغ حقيقي ، كما هي حال مقدم صف « الضاربين » ، جاك كيرواك (في الطريق ، ١٩٥٥) ، واهم « الشبان الساخطـين » ، كنغزلي اميس (جيم المحظوظ) ، وجون واين ، المؤلف المسرحي ، وجون اوسبورن (تطلـع الى الوراء ساخطاً ، ١٩٥٦) ، والقصصي كولن ولسون ، وجون براين .

المانيـا

في المانيا لم يعكس الادب قط المسائل الاجتماعية ، بل رافق الجيـل الطالع الذي تؤلف قصصه حول احـداث الحرب وما بعدها « ادب الدمار » الذي شاركه اياه ايضاً كتاب الجيل السابق (باستثناء هرمن هس) من امثال اريك ماريا رمارك (جزيرة الامل) وارنست اريك نوت (الماضي العاري) وهنريخ بول (وصـل القطار في الوقت المحدد) ، وارنست فيشرت (ابناء جيرومين) الذي رسم اللوحـة التاريخية للسنوات العشرين الاخيرة في قرية صغيرة من اعمال بروسيا الشرقية ، وارنست فون سلمون (الاسئلة المطروحة) ، وارنست جونكر ، وفرانز ورفل . امـا مؤلفات النمساوي روبرت

موزيل التي لم تعرف حقاً ولم تقدر حق قدرها الا بعد صدور كتاب «الانسان الخلو من الصفات» في السنة ١٩٥٢ ، فقد اشهرت ، على غرار مؤلفات هرمن بروخ (المتومشون) ، مسؤولية انانية ورثاء البورجوازية في الازمات السياسية . وفي الجمهورية الديموقراطية الالمانية ارتهن الأدب بزبد من الجلاء لوزير الثقافة فيها، الشاعر جوهنس ر. بشر ، والقصصيين ارنولد زويغ ، وانّا سغرز، ولودفيك رن ، وبودو اوس ، وبصورة خاصة لأعظم كاتب الماني معاصر ، برتولد برخت الذي ادار مع امرأته هلن هيجل جريدة «برلينر انساميل» حيث استطاع اخيراً اختبار نظريته حول « المسرح الملحمي » . وتشكل مؤلفاته كلها انتقاداً لسوء تنظيم المجتمع . وتقترح على البشر – وعلى الألمان بصورة خاصة – كوناً ذا قيمة نسبية لا ابطال فيه ولا قديسين ، بل حياة بشرية هي نضال من اجل تغيير « وضع هذا المجتمع الهش والمؤقت » (الأم الشجاعة واولادها ، روح القديسة تشوان الطيبة، الدائرة الطبشورية القفقاسية ، الخ .) .

٢ – الحياة الدينية

ان الحياة الدينية في البلدان ذات النظام الديموقراطي الحر تعبر كذلك عن القلـــق الناجم عن الانتقال الى حضارة جماهيرية ، وعن حضارة احتكرت طبقة حاكمة قليلة العدد فيها توجيه الافكار والميول وتوجيه الحياة الاقتصادية والسياسية .

تكاثر الشيع

تسبب قيام مثل هذه الحضارة ، ورفض الطبقات الشعبية التسليم بانقياد بحالة خضوعها وتبعيتها ، والاعتراض على فقدان المساواة بشتى اشكاله ، في خلق مناخ اشبه بمناخ النكبة يسوده الشعور بالزوال والفناء. هذا هو سبب تكاثر العبدة المتسولين (الفقراء) والعرافات والمنجمين وانتشار شيع دينية وفلسفية عديدة : بعضها صوفي النزعة من وحي بوذي او هندي ، وبعضها الآخر – نشأ معظمها في افريقيا الشمالية – مرتبط ارتباطـا قريبا او بعيداً بالمسيحية وقائل بعقيدة دينية غامضة وساع لأن يبعث في اعضائهـا او في بيئتها معنى الأخوة ووحدة المصالح اللتين كادت تقضي عليهما الحضارة الصناعية الصادمة الانسانية . وقـد انتشرت شيع الفئة الاولى بصورة خاصة في الاوساط البورجوازية والارستوقراطية التي تشعر بأنها ابعدت عن محيطها الطبيعي في الحضارة الجديدة وتغذي ، عوضاً عن ذلـــك ، ابتغاءات روحانية غامضة : فاتجهت نحو حضارات تنتظر منها الخلاص لانها لا تقوى على ترجي مستقبل قابل الحياة في مجتمع لم تعد تجد فيه محلها . فبقيت الحياة الفكرية فقيرة وغير متطلبة ، وحقّر المنطق (الغربي) لمصلحة صوفية كاذبة ادعي بانها شرقية . اما شيع الفئة الثانية فقد انتشرت بصورة خاصة بين الوضعـــاء وصغار البورجوازيين واصحاب الدخـــول السنوية والمستخدمين... الذين وفرت لهم بيئة بشرية قادرة على ان تستجيب لحاجاتهم العاطفية (المعرفة المسيحية ، مسيح مونفافيه ، شهود يهوه ، مجيئيو اليوم السابع ، الخ .) .

الكنيسة الكاثوليكية

اما الكنيسة الكاثوليكية فقد ادركت منذ عشية الحرب العالمية الاولى ، بوضوح تدريجي ، المسائل التي اثارها ظهور قوى جديدة في العالم ، وحاولت التكيف بحسبها على كل صعيد . فمنذ السنة ١٩٤٦ لم تعد الاكثرية ايطالية في مجمع الكرادلة ، فبات « مجلس شيوخ » الكنيسة « صورة لشمول الكنيسة » اكثر وضوحاً . وفي الحقل الفكري ازيل الخطران اللذان هدداها ، الخطر الخارجي واعني به الايمان المطلق بامكانات العلم ، والخطر الداخلي واعني به الروح العصرية : الاول بفعل التيار الفكري الذي نما خارج الكنيسة على كل حال والذي سبق لنا واستعرضناه ، والثاني بفعل توضيح المسائل التي اثارها تفسير الكتاب المقدس واللاهوت المتقدي . فقد صدر في السنة ١٩٤٢ رقيم بابوي ، هو « الرقيم المتقد » ، دعا مفسري الكتاب المقدس من الكاثوليك الى ان يلجأوا « بفرح شديد » الى كافة الموارد التي تضمها منجزات العلوم الكتابية المختلفة تحت تصرفهم . ومن جهة ثانية تقدم العمل الراعوي على العمل العلمي : نهضة طقسية حول الرهبان البندكتيين في « ماريا لاش » افضت الى ازمة الطقسية ، وفي السنة ١٩٤٠ الى انشقاق حقيقي بين الاكليروس الالماني والاكليروس النمساوي اللذين سيوفق بينهما رقيم « وسيط الله » في السنة ١٩٤٨ . وتُرجم كتاب القداس الى اللغة العامية ، واحتفل بالقداس الحواري بموافقة الكرسي الرسولي في السنة ١٩٤٣ ، وترجم كتاب الفروض الكهنوتية ترجمة حديثة ، فاتاح كل ذلك للمؤمنين الاشتراك في كافة الصلوات الطقسية . ومنذ قبل السنة ١٩٤٠ كان الكتاب المقدس موضوع اهتمام المؤمنين ، فتاسست جمعيات كتابية رعائية ، ونشرت تراجم عديدة طوعية للكتاب المقدس : ترجمة « ماردسو » وترجمة « ليل » وترجمة « اورشليم » بين التراجم الفرنسية . وعاد الفضل في شرح الكتاب المقدس للمؤلفات البروتستانتية التي اعتمدت في بعضها الاساليب العلمية . فعرضت العقائد والمواضيع الدينية الكبرى ، لا من زاوية الازل ، بل بصورة حسية وبحسب ظهورها التاريخي ، اذ ان المسيحية ليست عقيدة فحسب ، بل تاريخاً ايضاً ، اي تاريخ « الاقتصاد التدريجي الذي بواسطته اخذ الله الانسانية في حالتها البدائية ورفعها شيئاً فشيئاً ... الى ان جعلها قادرة على تقبل الكلمة المتجسد » . واستوحت كتب اللاهوت للاكليريكيين وكتب تلقين التعليم المسيحي كذلك مصادر الايمان استيحاء اكثر مباشرة . واثرت الوجودية في الوقت نفسه على الفكر المسيحي واسهمت في حمل اللاهوت على الاهتمام بالانسان الحسي المتورط في العالم .

الكنيسة والمجتمع

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المسيحيين اكتشفوا انهم لا يعيشون في مجتمع مسيحي بل في مجتمع علماني تفقد فيه الكنيسة تأثيرها ونفوذها اكثر فاكثر كل يوم . ولذلك لم تواجه مسائل الرسالة والتبشير في بلدان الرسالات التقليدية حيث تنشأ الاسقفيات الجديدة بحسب مقتضيات الحاجة والظروف (في السنة ١٩٤٦ عين اول كردينال صيني ، وفي السنة ١٩٥٣ كردينال هندي ، وفي السنة ١٩٦٠ كردينال ياباني واول كردينال زنجي) ، وبعين المزيد من الكهنة البلديين ، وحيث قام الاب « لاب » في

الصين والاب مونشانين في الهند بمحاولات تبشيرية جديدة - صادفت مقاومة كبرى على كل حال - بغية جعل الاساليب اكثر فعالية . فاذا مـا زال الواجب التبشيري يستهدف « خلاص غير المؤمنين » ، فانه يبدو وكأنه التعبير عن المحبة التي حلت اكثر فاكثر في صميم الحياة الروحية المسيحية ووجهت في البلدان المسيحية القديمة كذلك بعض المسائل التبشيرية : تشييد العديد من الكنائس في ضواحي المدن الكبرى، ودرس منظم لتطور ظاهرة زوال الروح المسيحية ، واستحداث طرائق تبشيرية جديدة : في السنة ١٩٤١ تأسست « رسالة فرنسا » بغية توفير الكهنة للارياف التي اضمحلت فيهـا الروح المسيحية ، وانشئت في الوقت نفسه اكليريكية مشاركة بين كافة الابرشيات الفرنسية في ليزيو تخرج منها اكثر من ٤٠٠ كاهن ؛ وفي السنة ١٩٤٣ تأسست جمعيـة « الاخوة المرسلين الى الارياف » ، وفي السنة ١٩٤٤ « رسالة باريس » التي انتسب اليها الكهنة العمال .

وفي الوقت نفسه الذي نما فيه العمل الكاثوليكي منذ السنة ١٩٣٠ ، نضجت بين العلمانيين فكرة « لاهوت الحياة العلمانية » - وكان المقصود منها تقديم البرهان على عدم وجود حاجز منيع بين الحياة الدينية والحياة العلمانية ؛ فيجب التدخل في الحقل المهني والنقـابي والسياسي والفكري بغية جعل المجتمع مطابقاً للمسيحية في روحه ومؤسساته . وتأسست كذلك جمعيات كهنة علمانيين مكرسين لخدمة الرعايا بمساعدة الكاهن على الاحتراس من عزلة النسق الاداري المطرد . « ان الكهنوت والحياة العلمانية وظيفتان كنسيتان لانهما في خدمـة حياة الكنيسة الذاتية .فلا الكهنة من ثم في خدمة العلمانيين ولا العلمانيون في خدمة الكهنة . انهم كلهم في خدمة الكنيسة » .

جرّ هذا التصميم على العمل شطراً من الرأي العام المسيحي الى الانخراط بعزم في المجتمع العلماني حيث رضي بالنضال الى جانب الملحدين من اجل الدفاع عن قيم انسانية بحتة هي من هذا القبيل بالذات ذات اهمية كبرى للمسيحي . هذه كانت ، عند اشتداد الازمة ، في فرنسا ، نزعة مجلة « الروح » التي تأسست في السنة ١٩٣٢ والتي شرح مؤسسها موقفهـا المستمد من مذهب الشخصية القائل بان القيمة المركزية هي الشخص البشري بكليته : « امام الازمة ... قال الماركسيون : ازمة اقتصادية كلاسيكية ، ازمة نظام . اجروا عملية جراحية للاقتصاد ، يتعافى المريض . فرد علماء الاخلاق على ذلك بقولهم : ازمة الانسان ، ازمة الاخلاق ، ازمة القيم . غيروا الانسان ، تشفَ المجتمعات ... » فاقترح مونييه ، في وجه هذين الحلين ، حلاً هو ثورة زمنية بحصر المعنى مبررة باختيار الوسائل . وعشية الحرب العالمية الثانية ظهرت جماعات اخرى يسارية الميول ، كجماعة اتحاد المسيحيين التقدميين التي اقترحت تعاوناً حازماً بين اعضائها والحزب الشيوعي .

عقب اندفاع الكنيسة هذا نحو العالم انكفاء رسمي على الاقل . فان النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي ، وتوسع نفوذه حتى اوروبا الوسطى ، والحرب الباردة قد قوّت اتجـاه

البابوية العنيف العداء « للشيوعية الملحدة » وافضت الى تصلب الكنيسة في كافة الحقول : ادانة الاشتراكية والشيوعية برقيمي السنة ١٩٣١ والسنة ١٩٣٨ ، وتدابير اخرى كثيرة : قـــرار (١ تموز ١٩٤٩) بحظر كل عمل ينفذ بالاتفاق مع الحزب الشيوعي (حتى قراءة صحفه) ، انكار اختبار الكهنة العمال ثم منعه منعاً نهائياً (١٩٥٩) في اعقاب مساع عديدة قامت بهما الاوساط القائلة بالوحدة الشاملة ، حل الاجهزة والجمعيات المتعطفة على هذا الاختبار : « فتوة الكنيسة » و « الخمسة عشر » ، والعطف على مشروع توحيد الدول الاوروبية الست وبعض الدول الاوروبية التي تلعب الاحزاب الديموقراطية المسيحية فيها دوراً سياسياً هاماً جـــداً ، وتحذير الكردينال اوتافياني الرسمي بصدد علائق رجال الدولة الغربيين والشرقيين (٧ كانون الثاني ١٩٦٠) ، ورسالة الاحبار الايطاليين الجماعية ضد العلمانية في نيسان التالي ، وتدخل السلطات الكاثوليكية في الانتخابات الصقلية (١٩٥٩) والازمة الوزارية الايطالية (شباط – نيسان ١٩٦٠) ، والمواقف العدائية الصريحة من الاحزاب الاشتراكية (حتى المعتدلة) التي وقفتها صحيفة « الرقيب الروماني » في اوائل السنة نفسها . ويجب ان يرد الى هـذا الموقف المتصلب نفسه رقيم « الجنس البشري » (١٩٥٠) الذي يضع حداً للحرية الفكرية ويشهر خطر « التاريخية » ، والايعاز بتعزيز التهذيب النظري في تعليم الاكليريكيين ، وانتقاد الاكاديمية البابوية اللاهوتية لاراء الاب « تايار دي شاردين » اليسوعي .

تأثرت فرنسا اكثر من غيرها بفعل ردة الفعل هذه لانها كانت على رأس حركة لتجديد الأساليب والفكر . اما في المانيا فقد احرز « الكاثوليك اليساريون » بعض التقدم حتى السنة ١٩٤٩ ، وجزم بعضهم بان حق الادارة المشتركة يدخل في الحق الطبيعي ويجب ان يعترف به كما يعترف بحق الملكية . ولكن الاحبار تراجعوا تراجعاً واضحاً بالنسبة لهـذا الموقف وتمسكوا بوجهات نظر المناشير البابوية دون ان يتدخلوا البتة في المنازعات الاجتماعية .

الحيوية الدينية

الا ان الاحصاءات الدينية ، التي تكاثرت في فرنسا بنوع خاص ، قد اظهرت مدى تأثير ظروف الحياة العصرية على الكنيسة . فاذا تحققت نهضة دينية بين بعض فئات المفكرين – وهم دونهم عدداً وشأناً في الفترة السابقة – ، فقد تجلى زوال العاطفة الدينية في الجماهير العمالية ، وكانت هذه الظاهرة ملموسة في المـــدن الصناعية ومناطق الزراعات الكبرى على السواء .

ارتبطت هذه الظاهرة ببروز حضارة جديدة «مرتكزة الى التقدم التقني» ،

« حين تحدث ، تصطحب ... مركباً من التقدم التقني (الذي هو خير بحد ذاته) والمادية ايضاً : انها تنقـل الاثنين معاً . ويرافق هذه الحضارة من جهة ثانية نظام اجتماعي هو الرأسمالية الحرة التي يكمن عيبها العميق في ان الصنع لم ينشأ لخير عماله وبحبوحتهم ، بل لفائدة رأس المال في الدرجة الاولى ؛ وهو بذلك يتسبب في ضغط يضر بالحياة الروحية . ولا ينجم هذا الاضرار عن العمل الصناعي بل عن تقديم المال على الانسان . وترافق هذه الحضارة كذلك ثقافة جديدة مستندة الى العلوم الوضعية : تفضي الى نشأة مثال جديد من البشر ليست انسانيتهم ، المشبعة بالتقنية ، ضد الاكليروس بالضرورة ، ولكنها وضعية بالطبيعة » (الكاهن القانوني « ف. بولار ») .

وقد أيد هذه الملاحظة وغابريال له براء :

« ان للدخار والكهرباء تأثيراً مدمراً على ممارسة اعمال التقوى لم تحرز الفلسفة والتاريخ مثل نجاحهما في ايجاده . وانما فقدت الكنيسة الكثيرين مؤمنيها بفعل اضطراب الاخلاق المشتركة، لا بفعل اضطراب الافكار الارستوقراطية والمشاعر الشعبية » .

ان تسلط المال « الذي ووجهت معه كافة المسائل من زاوية الانتاج فقط » ، وتأثير الرفاهية والتخلق بأخلاق البورجوازية ، والتحرر الذي نجم عن ذلك حيـــال السلطات الاجتماعية ، وتداخل المدن والارياف بواسطة الخدمة العسكرية ، والسهولات المتزايدة في المواصلات (« هي الدراجة ما ازالت الروح المسيحية من رهيق ») ، «والصحافة العاطفية» التي زينت الحس ... قد اشهرت من قبل الاكليروس الذي اعتبرها سبب زوال الروح المسيحية هذا . وقد تبدلت اجهزة الاتصال والتأثير : « فلا مجال بعد اليوم للكلام عن انتقال العقيدة الكاثوليكية آلياً » . وافضت ابحاث علم الاجتماع الديني في ايطاليا الى النتائج نفسها . فقد اجري تحقيق في السنة ١٩٥٣ ، بحسب طريقة استفتاءات «غالوب»، بين سكان غالارات في ولاية فاريز الصناعية ، كشف القناع عن تطور هام في الآراء حول نقطتين اخلاقيتين وقفت الكنيسة بصددهما حتى تاريخــــه موقفاً متصلباً جداً : هل الاجهاض سائغ شرعاً ؟ وهل الطلاق شر هو ؟ فحيال النقطة الاولى كانت الاجوبة سلبية بنسبة ٣٨٪ فقط ، وجائزة بنسبة ٢٦ ٪ ، وحيال النقطة الثانية لم تبلغ نسبـــة خصوم الطلاق سوى ١٢ ٪ في السنة ١٩٥٣ بعد ان بلغت ٥٣٪ في السنة ١٩٤٨ .

واظهرت التحقيقات الجراة بين المؤمنين في مناطق وخورنيات مختلفة كل الاختـلاف خطاً منحنياً عاماً ، وان الكثير من الممارسات الدينية « سريع الزوال خارج بيئته الطبيعيـــة ولا اثر له تقريباً على الحياة » . ففي البرتغـــال ضمت اسقفية لشبونة ٣٢٠ كاهناً مقابـــــل ١٤٠٠٠٠٠ مؤمن في السنة ١٩٣٠ ، وضمت ابرشية فارو في اقصى جنوب البـــلاد ٨ ٪ فقط من المؤمنين المتممين واجباتهم الدينية . وفي اسبانيا لاحظ الاب بيرو في السنة ١٩٣٣ ان ٥ ٪ من السكان يقومون بواجبهم الفصحي في خورنيات كثيرة من ابرشيات كوانكا وطليطلة ومدريد وان المدن تضم « اعـــداداً كبيرة من السكان الوثنيين كلياً » . وفي باريس اظهرت بعض التحقيقات الجراة في السنة ١٩٥١ ان ٢٣ ٪ يحضرون القداس في خورنية سان جرمان دو بريه ، و١٩ ٪ في خورنية سان ـ سفرين و٢٠ ٪ في خورنية سان ـ سولبيس ، و٢٢ ٪ في سان بيير دي نوبي ، و٦ ٪ في سان ـ ابوليت دي بوتو . وان الخورنيات الجيـــدة تضم ٢٠ ٪ من متممي واجباتهم الدينية ، والخورنيات الشعبية ١٠ بالمائة فما دون ، والخورنيات العمالية اقل من ٦ بالمائة . وفي مرسيليا تبلغ نسبة من يحضرون القداس في سن الرابعة عشرة فما فوق ١٠،٥ بالمائة ، وفي ليل ١٩،٥ ٪ وفي غرينوبل ١٤ بالمائة ، وفي تولوز ١٠،٨ بالمائة . وفي بلجيكا يبلغ معدل حاضري القداس في ايام الاحاد ٢٥ بالمائة في الولايات ، و٢٩،٣ بالمائة في بروكسل ، و٣١،٧ بالمائة في انفرس . وفي المانيا الاتحادية حيث تم ٥٤ بالمائة من الكاثوليك واجباتهم الفصحيـــة في السنة ١٩٤٩ ، يحضر

القداس ٢٩,٤ بالمائة منهم في كولونيا ، و٢٦,٥ في مونيـــخ ، و٢٢,٧ في هـمبورغ . ويختلف السلوك الديني باختلاف المهن المتعاطاة . « هو النظام المهني ما يحدّد تتميم الواجبـات الدينية » (الكاهن القانوني ف. بولار) ، كما نرى خير مثل على ذلك في منطقة لنس المنجمية : ان متممي واجباتهم الدينية من الذكور يبلغون ٢,٥٥ بالمائة بين عمال الاعماق ، و٥,٥١ بالمائـة بين العمال خارج المناجم ، و٢٢ بالمائة بين موظفي الادارة ، و٦٥,٣ بالمائـة بين المهندسين ، و٤٩,٦٣ في البورجوازية .

في ايطاليا اظهر التحقيق الذي اجراه مركز الدروس ، « الحيـــاة في المسيح » ، في السنة ١٩٤١ – ١٩٤٢ ، « اهمالاً متزايداً وخيفاً في اوساط الجماهير ، ولا سيما العمالية والمدنية منها ، للواجبات الاساسية في الحيـــاة المسيحية » . ففي بعض الخورنيات ما زال ٨٠ – ٩٥ ٪ من الرجال يحضرون القداس في منطقتي البندقية والـ « مارش » . ولكن هـذه النسبة تنحدر الى ٢٠ – ٣٠ ٪ في خورنيات اخرى من توسكانا واومبريا وليفوريا حيث لا تشمل هذه النسبة سوى رجل واحد مقابل ٢٠ امرأة . وفي بعض خورنيات ابرشية فولتيرا ، لا يحضر قداس يوم الاحد سوى ٥ ٪ من السكان في السنة ١٩٥٢ . وفي روما لا يتجاوز عدد متممي واجباتهم الفصحية الـ ١٠ ٪ ، وفي ميلانو تتراوح هذه النسبة بين ٢٫٥ و ١٧ ٪ ، وقد تدنى عدد المناولات فيهما بنسبة ٣٠ – ٥٠ ٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٤٨ .

في البلدان المختلطة الاديان ، يشهد بتدني تأثير الكنيسة ارتفاع عدد الزواجات المختلطة التي استثبعت انحرافات معتقدية كثيرة في هولندا ، والولايات المتحدة (٢٥ – ٣٠ ٪) ، والمانيا حيث ادى تدفق اللاجئين منذ السنة ١٩٤٥ الى تصدع وحدة الكتلة الكاثوليكيـــة البافارية والرينانية ، وحيث ارتفعـــت نسبة الزواجات المختلطة من ١١,٣ ٪ من عدد الزواجـــات الكاثوليكية الى ٢٨,٢ ٪ في السنة ١٩٤٩ .

واصطدم اختيار الاكليروس واعداده بصعوبات كبرى . ففي فرنسا نرى ان معدل الترقية الى الدرجات الكنسية (اي النسبة بين الترقية الى الدرجات المقدسة خلال خمس سنوات متوالية ومجموع عدد الشبان بين سن الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين) ، الذي هبط منذ قانون الفصل من ٥١,١ بالألف الى ٣٦ بالألف في السنوات ٩ ١٩ – ١٣ ، قد حافظ على هذه النسبة تقريبا حتى السنة ١٩٢٩ ، ثم ارتفع ببطء الى ٤٩,٥ في السنوات ١٩٤٠ – ١٩٤٧ وهبط مرة اخرى الى ٣٩ بالألف في السنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٥ . فالنقص من ثم في تزايد مطرد ، اذ ان عدد الكهنة العاملين الذي بلغ ٥٩٠٠٠ في السنة ١٩٠٤ ، اي ١٣,٥ بالمائة قد هبط الى ٤٦٥٠٠ في السنة ١٩٢٩ ، وهبطت النسبة الى ٩,٧ بالألف في السنة ١٩٤٦ بما فيها ٣٥ ٪ من الستينيين. اجل لقد ارتفع عدد الاكليروس القانوني من ١٤٠٠٠ الى اكثر من ٢٤٠٠٠ ، ولكن النقص العـــام واقع ثابت ، وقد حدثت الظاهرة نفسها في كافة البلدان تقريباً ، حتى تلك المشهورة بحيويتها الدينية كهولندا وبلجيكا واسبانيا ودول اميركا الجنوبية . وفي ايطاليا نفسها هبط عـــدد

الاكليروسيين الذكور من ٩٢٠٠٠ في السنة ١٨٨١ الى ٦٨٠٠٠ في السنة ١٩٢١ والى ٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٥٣ . وفي المانيا تجاوزت نسبة هبوط الدعوات الكهنونية منذ السنة ١٩١٤ الـ ٢٠ ٪ .

مجمع الفاتيكان الثاني

كان تزايد اللامبالاة والابتعاد عن الدين في العالم الغربي ، ونمو سكان العالم المطرد الذي قلل يوماً بعد يوم من اهمية الكاثوليك النسبية ، باعثاً على التئام مجمع الفاتيكان الثاني في السنة ١٩٦٢ . فقد كان البابا الجديد يوحنا الثالث والعشرون ، بفضل بعثاته الدبلوماسية في الشرق وفي اوروبا ، على بينة من المسائل التي تطرحها مخالطة الاقليات الدينية في البلدان التي تتعايش فيها طوائف مسيحية كثيرة والصعوبات التي يصادفها الكاثوليك في المجتمعات المتحولة تحولاً عميقاً الى العالمية ، فحدّد لأعمال المجمع اتجاهاً واضحاً جداً نحو اصلاحات عميقة تستهدف انفتاح الكنيسة انفتاحاً عاماً على العالم وتجدد نشاطها والتوفيق بينها وبين المجتمع الذي خلقته ثورات القرن التاسع عشر السياسية والثورة الصناعية . ورافقت هذا العزم الرغبة في الابتعاد جهد المستطاع عن الاعراف والوسائل التي تعيق حوار وتفاهم الكنيسة مع المسيحيين من غير الكاثوليك ، وحتى مع غير المؤمنين .فنحن من ثم امام مشاريع اصلاح تناقض ، استيحاء ، ما تضمنه الـ *Syllabus* منذ قرن خلا . ويبدو ان البابوية قد اقتنعت باستحالة المحافظة على مواقفها التقليدية اذا استندنا في حكمنا على الرقيم « السلام في الارض » الذي اصدره البابا يوحنا الثالث والعشرون قبيل وفاته ، في الفترة الفاصلة بين الجلستين الاوليين . فهو يؤيد صراحة اعلان حقوق الانسان الذي تبنته منظمة الامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ ، ويشدد بالحاح على وسائل اقرار السلام بين البشر ، ويعلن امكانية التعاون في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع من يستوحون « التعاليم الزائفة » التي يدينها في الوقت نفسه . ويشدّد كذلك رقيم خلفه بولس السادس ، « الام والمعلمة » ، على شرعية سياسة تأميم وسائل الانتاج والمقايضة .

ويبرز هذا الاتجاه كذلك احداث أمانة سر من اجل الوحدة ، والدعوة للاشتراك في المجمع التي وجهت الى مراقبين تنتدبهم الكنائس البروتستنانتية والكنيسة الانكليكانية والكنيسة الارثوذكسية (بينهم روسيان) ، والى علمانيين وعلمانيات من الكاثوليك . وقد تأيد بأكثرية المطالبين بالاصلاح بين آباء المجمع الـ ٢٣٠٠ بادارة كرادلة ينتسبون الى اكثر البلدان تطوراً : المانيا ، هولندا ، انكلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة ، يساندهم العديد من الاحبار الايطاليين واحبار العالم الثالث . فأفضت المناقشات ، الحادة احياناً ، التي اثارتها معارضة اساليب الادارة البابوية التي تعرضت لانتقادات شديدة ، ومناورات العرقلة ودسائس الاقلية المحافظة ، الى اقرار عدد من المشاريع العامة المتعلقة اما باصلاح الليتورجيا وتيسير فهم الرموز والطقوس (بالاكثار من استخدام اللغات الوطنية والتخلي عن لغة الفلسفة المدرسية) ، واما بالمشاركة الاسقفية التي اعترف بسلطتها المطلقة ونبوعها من حق الهي ، واما ببعث خدمة الشماس

الانجيلي الدائمة التي يمكن اسنادها لرجال متزوجين ، واما بالوحي (وهو اكثر حرية من اساليب مجمع الايمان الى حد بعيد) ، واما بالحركة المسكونية في روح متعطفة على الطوائف المسيحية غير الكاثوليكية ، واما بادانة العداء للسامية . الا ان الحماس الاول عقبه بعض خيبة الامل حين انتهت الجلسة الاولى (تشرين الثاني ١٩٦٤) . وقد نجمت عن جو الدسائس والمقاومات الخفية الذي خلقته الاقلية ، لا سيا اثناء مناقشة مشروع القرار رقم ١٣ بصدد علائق الكنيسة بالعالم العصري ، والحرية الدينية التي طالبت الاكثرية في سبيلها باعلان لا لبس فيه . ويرد تموق الاعمال وتردد المجمع ساعة الشروع باتخاذ المقررات الحاسمة الى اسباب عدة اهمها الحرص على مراعاة ظروف بعض الشعوب الكاثوليكية التي ما زال نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي متخلفاً جداً ، وشخصية البابا الجديد ، وربما حرص بولس السادس على استمالة المحافظين الى الحركة الاصلاحية مقابل بعض التنازلات .

البلدان البروتستانتية

في البلدان التي يدين اكثر سكانها بالبروتستانتية ، برز الضعف نفسه في العاطفة الدينية . ففي بريطانيا العظمى مثلاً لم يعقب الحرب العالمية الثانية تأخر شبيه به بعد السنة ١٩١٨ ، وانما يقدر ان ٥٪ على الاكثر من الانكليز و ٢٠٪ من الاسكتلنديين يسهمون اسهاماً متفاوت النشاط في اتحاد مذهبي ما ؛ وان عدد الطلاقات الذي بلغ ٧٦٢١ في السنة ١٩٣٨ قد ارتفع الى ٤٠ ٧٦٤ بعد مرور عشر سنوات ، ووهنت التقاليد الدينية ، وزال عن واجب الانقطاع عن العمل في ايام الآحاد الطابع الالزامي . ولعل ذلك يرد الى علمنة التعليم كما اثبت ذلك التحقيق الذي اظهر فتور العاطفة الدينية بين طلاب التعليم الثانوي في السنة ١٩٤٥ ، والى عدم تأثير الكنائس بالظواهر الاجتماعية (تحقيق اجري في السنة ١٩٤٢ بين مشيخيي اسكتلندا) . وقد رافق فتور الايمان هذا في الكنيسة الانكليكانية ارتداد الى الكثلكة الانكليزية : فاحييت بعض اشكال الحياة الرهبانية وبعض الاحتفالات والطقوس الكاثوليكية : صور القلب الاقدس والقديسين والعذراء في الكنائس ، سجود ، رسم اشارة الصليب ، قداديس مع تكريس القربان ورفعه ، صلوات من اجل الموتى ، عبادة القربان المقدس ، عفة الكهنة ، اعتراف . وقد تأيد تدني تأثير الكنيسة القائمة ، من جهة ثانية ، بالهزيمة النكراء التي منيت بها في السنة ١٩٢٧ في قضية « كتاب الصلاة » الذي رفض البرلمان ترجمته المنقحة بروح طقسية .

كان تأثير غير الانكليكانيين ، الذي برز في انكلترا خصوصاً بين الطبقات المتوسطة والشعبية ، قوياً جداً في الولايات المتحدة على الرغم من ان ٤٨٪ فقط من سكانها اعلنوا انتسابهم الى كنيسة ما في السنة ١٩٢٩ . وانما يجب القول بأن الـ ٧٧ مليون اميركي الذين عرفوا بلا مبالاتهم كانوا مع ذلك بروتستانتيي الثقافة والميول . وبين البروتستانت المحصين ، انتسب زهاء الـ ٩/١٠ (٨٨٪) الى ثماني كنائس هامة وتوزع الباقون على ٢٥٧ شيعة معروفة رسمياً ، تشعبت كلها الى الجماعات مختلفة كثيرة تبتدىء بأرسخ المؤمنين ايماناً قوياً ، الذين يفسرون الكتاب

المقدس تفسيراً حرفياً دون أقل تحفظ ، وتنتهي بالاحرار الذين يحصرون جهـــدهم في العمل الاخلاقي والاجتماعي .

قاومت الكنائس البروتستنتية ، بصورة عامة ، على غرار الكنيسة الكاثوليكية ، اتجاه ما قبل الحرب نحو اعتبار المسيحية لا كنمط حياة كما اعتبرت من ذي قبل ، بل كمجموعة تعاليم . وهكذا برز على الصعيد اللاهوتي ، في قلب الكنيسة الانكليكانية ، اتجاه نحو اعـــادة اثبات الوحي واعادة مزيد من السلطة اليه . وكان تأثير « كير كيغارد » و« بارت »، المعتبر خليفته، جلياً في هذه النهضة المنتقدية التي سلطت الاضواء على « المسيح السيد والمخلص الوحيد »، والمبرر بفعل النعمة الالهية وحدها ، وفي الاهتمام الجديد الذي اعيرته الاسرار ، والاهمية المتعاظمـــة المعطاة للكنيسة والخدمة الروحية التي اثارت ندرة الدعوات الراعوية بين الذكور بصددهـــا مسألة نوقشت تكراراً هي مسألة الخدمة النسائية، ومسألة دور العلمانيين في الكنيسة، واهتماماً متزايداً بطقوس قد تضر احياناً بالوعظ الذي بدا من الضروري اعادة اثبات أهميته .

الحركة المسكونية

ان اختلاف الشيع والتسميات الكثيرة قد دفع الكنائس المنشعبة عن الاصلاح ، منذ زمن بعيد ، الى القيام بجهود توحيدي ، على الصعيد القومي والصعيد الدولي ، بغية تجنب ازدواجية العمل في حقل الرسالات التبشيرية التي احرزت نجاحات مدوية في البرازيل وبلدان اميركا الجنوبية الاخرى ، وافريقيا الجنوبيـــة الوسطى ، والانسولند وآسيا . فعلى الصعيد القومي تأسست جمعيات او كنائس بغية تحقيق هـــذا التوحيد في المانيا ، والولايات المتحدة حيث ضمت « الكنيسة الميتودية » ثلاث كنائس ميتودية مختلفة ، وكندا بنوع خاص حيث توحد الجمعيون والمشيخيون والميتوديون . وعلى الصعيد الدولي وجـــه رئيس اساقفة كنتربري منذ السنة ١٩٢٢ « نداء الى عموم المسيحيين » ، وفي ١٩٢٥ ، التـأم في ستوكهولم الجمع المسكوني ، « حياة وعمل » ، الذي تخلف عن حضوره الكاثوليك وحدهم ؛ ثم التأم في السنة ١٩٢٧ بجمع لوزان، « ايمان ونظام » ، الذي حضره ٥٠٠ مندوب عن ٩٠ كنيسة . ولكن الحركة المسكونية توقف عملها في السنة ١٩٢٨ في اعقـــاب الرقيم ، « نفوس المؤتى » ، الذي رفض مصافحة اليـــد الممدودة وتصلب في تمسكه بمبدأ استحالة الخلاص خارج الكنيسة الرومانية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، عقد مجلس الكنائس المسكوني الذي تقرر تأسيسه في السنة ١٩٣٨ ، جلسته الاولى في امستردام في شهر ايلول من السنة ١٩٤٨ ، وقد اشترك في اعماله مندوبون رسميون عن معظم الكنائس البروتستنتية والانكليكانية وبعض ممثـــلي الكنائس الارثوذكسية الشرقية ؛ فأقر تأسيس هيئة دائمـــة ، وانعقاد جمعية كل خمس سنوات ، وتعيين جهاز اداري ، هو المجلس العام للكنائس ، ولكن اتفاقـــاً معتقدياً واحداً لم يتحقق بين الكنائس .

الا ان ذلك لم يحل دون استمرار الخلافات ؛ فالكنائس « الكاثوليكية » الاتجاه اي تلك التي تشدّد على حقائق الايمان والسلطة الكنسية التسلسلية والاسرار ، قد ألفت منذ زمن بعيـــد

« التحالف الدولي للايمان الرسولي والنظام » ، بينما تجمعت الكنائس التي تخشى العودة الاحتمالية الى الكنيسة الرومانية في« المجلس الدولي للكنائس المسيحية» و«جمعية الدفاع عن البروتستانتية المهددة بالخطر » .

امام نجاحات الاسلام ، واستقلال الدول المستعمرة التي غالباً مـــا رفضت نفوذ الغرب السياسي ونفوذه الديني في وقت واحد ، وامام نجاحات الشيوعية ايضاً ، بدا انقسام المسيحيين مؤسفاً جداً ، ولكن معارضة الكنيسة الارثوذكسية (على وجه غير واضح ومطلق) والكنيسة الكاثوليكية اللتين تعتبر كل منهما انها الكنيسة الحقيقية الوحيدة ، قد حالت دون اي تقارب . بيد ان الرقيم المنشور في السنة ١٩٤٤، الذي سلم بالزواج الذي يعقده الكهنة الارثوذكس،ووعد الشرقيين بانهم لن يرغموا قط على تبني طقوس اللاتين ومؤسساتهم ، لا بل منع انتقال الشرقيين المتحدين الى الكنيسة الرومانية ، كان خطوة خطتها الكنيسة الرومانية نحو الكنائس الشرقية، ولكنه لم يترك اصداء تذكر . الا ان المجمع الفاتيكاني (باعترافه علناً بان اخطاء ومظالم قـــد ارتكبت بحق المسيحيين الشرقيين « المنفصلين » (لا «المنشقين» كما دعوا في الماضي) ، ورحلة بولس السادس الى الشرق ولقاءه بالبطريرك اثينوغوراس ، قد غيرا هذا الجو .

اما من الجهة البروتستانتية ، فقد بقيت روما على موقفها من الحركة المسكونية : فهي لم تتمثل في امستردام ، واذا هي تمثلت في السنة ١٩٥٢ في مجمع « الايمان والنظام » الذي التأم في لوند ، فقد بدا تحديد عقيدة انتقال السيدة العذراء في السنة ١٩٥٠ تعبيراً عن رفضهـا كل تسوية واثار معارضة البروتستانت الاجماعية . الا ان المجمع الفاتيكاني قد حاول هنا ايضاً خلق جو جديد ومدّ يده تكراراً للبروتستانت : فروقبت اعماله بشغف كبير وعطف حقيقي ، ولكن بتحفظ عززته بعض المقررات (اعلان مريم اماً للكنيسة) ؛ ولعل خير ايجاز لهذا التحفظ ما قـــاله الراعي بورغيه : « لقد نزع الثلج من جوار قصر «كانوسّا» وزين مدخله بالزهور ،ولكن كانوسا ما زال كانوسا » .

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

في السنة ١٩٤٥ ، كان الاتحاد السوفيـــاتي الدولة المسيطرة في البر الاوروبي الآسيوي ، اذ ان منافسيه الرئيسيين قد هزمتا وازيل خطرهما : في الشرق ، اليابان ، وفي الغرب ، المانيا ، المستظهرة والمجزأة . فعندما وضعت الحرب اوزارها ، كانت جيوشه قـــد بلغت قلب اوروبا الوسطى واقامت في بلغاريا ، ورومانيـــا ، وجزء من يوغوسلافيا والنمسا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبرلين وجزء كبير من المانيـــا . وفي كافة هذه البلدان المحتلة تألفت حكومات من منظمات التحرير ما لبثت ان حولتهـــا الى ديموقراطيات شعبية ؛ وبعد السنة ١٩٤٨ ، اتحدت هذه الاخيرة اتحاداً وثيقاً فيما بينها ومع الاتحـــاد السوفياتي ، بينا اقتبست مؤسساتها عن مؤسسات الاتحاد . وفي هذه الاثناء ، افضى انتصار جيوش ماو - تسي - تونغ الشيوعية في الشرق الى طرد حكومة تشان - كاي - شك من البر في السنة ١٩٤٩ . وهكذا تألفت ، في اقــل من خمس سنوات بعد توقف العمليات الحربية ، كتلة برية متراصة تمتد من ضفاف نهر الايلب حتى المحيط الهادي وتضم اكثر من ٩٠٠ مليون نسمة تختلف فيهـــا اصول المعيشة والنظام الاقتصادي والاجتماعي اختلافاً كلياً عنها في العالم الغربي والاميركي . وكادت هـــذه الكتلة ، اقله حتى السنة ١٩٥٦ ، تعيش خارج التيارات التجارية والايديولوجية في انحاء العالم الاخرى ولا تتصل به تقريباً .

الفصل الأول

الاتحاد السوفياتي

ان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة بين الدول الاوروبية التي طورتهما الحرب اقل من سواها : فان اعادة بنائها وانماءها قد انجزا بحسب اصول ما قبل السنة ١٩٣٩ نفسها والتخصيص نفسه ، على الرغم مما لحق بها من تخريب هائل ، دون مجافاة للماضي ودون قطع سياق الحقل الاجتماعي والحقل السياسي . لقد عاشت مرحلة استقرار وهدوء لم تعرفها قط قبل الحرب ؛ ولم تعان من الانقلابات العميقة التي عانت منهـا اوروبا الوسطى والشرقية ، ولا من الاضرابات السياسية والاجتماعية التي كانت فرنسا وايطاليا مسرحاً لها .

ظروف اعادة البناء والانطلاقة الاقتصادية

كانت اعادة البناء هنا ايضاً اسرع منها بعيد الحرب العالمية الاولى . فقد اقتضى ثماني سنوات آنذاك لبلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب، بينما كانت اربع سنوات كافية بعد السنة ١٩٤٥ لبلوغ هذه النتيجة ، على الرغم من فداحة الخسائر (ربما ٢٠ مليون نسمة) وحجم الابنية المدمرة (٦٠ مليون متر مربع للسكنى وجب اعادة بنائها)، وألوف المصانع المخربة ،والمناجم المعطلة الانتاج ، وطرق المواصلات المفككة . الا ان صعوبات اعادة البناء قـد تزايدت بفعل عزلة الاتحاد السوفياتي المالية . فعلى غرار ما حدث عشية الحرب العالمية الاولى ، وجب تحقيقها بدون مساعدة رأس المال الاجنبي . وبينما تدفقت رؤوس الاموال الاميركية على اوروبا الغربية بعد انتهاء العمليات الحربية ، توقف العمل باتفاقات الاعارة والتأجير مع الاتحاد السوفياتي وتوقف استيراد السلع الاميركية توقفاً فجائياً . يضاف الى ذلك اخيراً ان الظروف الدولية وتأزم العلاقات بين الحلفاء السابقين قد دفعت الاتحاد السوفياتي الى ابقاء قوة مسلحة كبرى تحت السلاح ، والابقاء على صناعة هامة للتسلح ، لا سيا في حقل الاسلحة الجديدة والسلاح الذري بنوع خاص (في الاتحاد السوفياتي فجرت القنبلة الذرية الاولى في شهر ايلول من السنة ١٩٤٩) ، والانصراف الى سباق تسلح كانت نفقاته اثقل منها قبل السنة ١٩٤١ . فاستهلكت اعادة البناء من شطراً هاماً من الانتاج الجديد ، في حين ابعدت صناعة الاسلحة ، عن ترميم البلاد

الاقتصادي ، جزءاً من اليد العاملة . وقد سهلها – خلافاً لما حدث في السنة ١٩٢١ – توفر العديد من الاداريين ، والفنيين ، والمهندسين ، والعمال الاختصاصيين، المتعودين طرائق الاقتصاد المخطط ، الذين لم يحتاجوا الى ارتجال اساليب العمل والادارة . وساعدتها كذلك التعويضات التي دفعها المهزومون او فرضت على المناطق المحتلة : تفكيك مصانع ، نقل آلات الى الاتحاد السوفياتي ، تسليم جزء من الانتاج المنجمي او الصناعي .

الخطط الخمسية الاخيرة

بينما اتخذت بعض التدابير بغية تشجيع النسل وسد الفراغات الهائلة التي تركتها الحرب ، وبينما جعل التشريع الخاص بحماية العائلة معاملات الطلاق اكثر صعوبة واعاد للزواج معناه وقيمته ، كانت اعادة البناء المادية سائرة بخطى حثيثة . وحين انتهى تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة في السنة ١٩٥٠ ، بلغت نسبة الانتاج الصناعي ١٧١ (١٠٠ في السنة ١٩٤٠) ، وبلغ انتاج الفحم الحجري ٢٥٠ مليون طن ، وانتاج الفولاذ ٢٧ مليوناً ؛ وكان الانتاج اعلى منه في السنة ١٩٤٠ بنسبة ٦٠ ٪ في صناعة الآلات ومعدات التجهيز ، وبنسبة ٨٠ ٪ في صناعة المواد الكيميائية . اما انتاج المواد الاستهلاكية فكان ادنى منه في الخطط السابقة ، باستثناء الصوفيات والقطنيات . ومن ميزات الخطة الرابعة انطلاقة الصناعات الاساسية في الشرق السوفياتي ، فقد احدثت في قازاخستان وسمرقند وطشقند صناعات كثيرة : مصاهر حديد ، ومصانع فولاذ ومصانع آلات . وبالرغم من ان المراكز الصناعية القائمة في الغرب قد رممت ووسعت ، فان انتاجها لم يرتفع الا بنسبة ١٥ بالمائة بينما بلغ ارتفاع الانتاج الاجمالي في الاتحاد السوفياتي ٤٨ بالمائة ؛ وهكذا فان مركز الثقل في الاقتصاد السوفياتي قد استمر في الانتقال بشكل متزايد الوضوح نحو الشرق : فهي مناطق كوزباس وقازاخستان والاورال والاحواض السيبيرية التي وفرت منذ السنة ١٩٥٠ اكثر من نصف الفحم الحجري والفولاذ ؛ وارتفع كذلك اكثر فأكثر انتاج البترول في « باكو الثانية » بين الاورال والفولغا ، التي احتلت المركز الانتاجي الاول في السنة ١٩٥٢ ، وفي آسيا الوسطى والشرق الاقصى .

ولكن الاتحاد السوفياتي واسع الارجاء وسكانه موزعون على غير تساو ، بسبب وجود مساحات كبرى يجعلها انخفاض الحرارة او الجفاف غير صالحة للاستثمار والاستيطان ؛ فان ٤٨ ٪ من السكان يعيشون متجمعين في ٦ ٪ من الارض ، ولا يعيش في ٣/٤ المساحة سوى ٦ ٪ من مجموع السكان . والحال يرتفع عدد هؤلاء السكان بنسبة ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ في السنة ، اذ انه ازداد بنسبة ٢٤ مليون نسمة بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٦ ، فتجاوز في السنة ١٩٥٩ الـ ٢٠٨ ملايين . وطرأت الزيادة على سكان المدن في الدرجة الاولى (٤٨ بالمائة من مجموع السكان في السنة ١٩٥٩ ، و ٥٢ بالمائة في السنة ١٩٦٣) ؛ وارتفع عدد المدن الكبرى الضامة اكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة من ١١ في السنة ١٩٣٩ الى ٢٥ في السنة ١٩٦٢ ، وارتفع عدد سكان بعضها بسرعة استثنائية بسبب اتساع حركة النزوح عن الارياف : فان غوركي وكويبيشيف

وساراتوف قد زادت بنسبة الثلث ، وسفردلوفسك واومسك وتشيليابنسك قد تضاعف سكانها تقريباً ، وارتفع عدد سكان نوفوسيبيرسك من ٣٠٠٠٠ نسمة الى ٤٠٠٠٠٠ بين الحرب الاولى والحرب الثـانية ، وبلغ ٩٨٢٠٠٠ في السنة ١٩٦٢ (الشكل ٢٥) . فتوجب من ثم تعزيز الزراعة واستثمار المساحات التي لما تستثمر او اسيء استثمارها . وفي سبيل تحقيق هـذه الغاية ، اعـدّت في السنة ١٩٤٨ ، بعض المشاريع لاستحداث طرائد حرجية واسعـة تسير بمحاذاة الوديان من الشمال الى الجنوب وتقف حاجزاً في وجه الرياح التي تهب من آسيا الوسطى وبحر قزوين على روسيا الجنوبية . وزرعت اشجار اخرى كثيرة ثبتت التربة وحالت دون انجرافها. وشيدت على الدون والدنيبر والفولغا سدود كبرى رفعت مستوى مياه الانهر وكوّنت وراءها خزانات واسعة للمياه ، فأتاحت انتاج الطاقة الكهربائية وتغذية اقنية الري بالماء ، وتأمين ري البورات الجنوبية وتحويلها الى اراضٍ زراعية . ووفرت المعامل الكهربائية على الفولغـا في كويبيشيف (١٩٥٦) وفولوغراد ، وعلى الدنيبر في كاشوفكا (١٩٥٥) ، ٥٠ مليون طن من الفحم الحجري واتاحت القناة التي حفرت بين الدون والفولغا ، بالاضافة الى دورها الهام لجهة المواصلات – اذ انها ربطت بين البحار الروسية الخمسة – ، ري كافة اراضي منطقة روستوف وفولوغراد . وبوشرت في آسيا كذلك اعمال انشاء معمل كهربائي في براتسك على الـ « انغارا » واعمال حفر قناة تركانستان الكبرى التي ستصل بين كراسنوفودسك على بحر قزوين وبين بحيرة ارال وتؤمن ري كل القسم الغربي من قراخوم .

اما الخطة الخمسية الخامسة التي بوشر تنفيذها في السنة ١٩٥١ وتحققت بنسبة ١٠٣ بالمائة ، فقد انصرفت الى رفع مستوى الانتاج الصناعي الى ٧٠ بالمائة ، اي بمعدل ١٢ بالمائة في السـنة ، و ١٣ بالمائة لمواد الانتاج : استخراج المعادن ، معادن غير حـديدية ، بترول ، كهرباء ، و ١١ بالمائة لمواد الاستهلاك .

الا ان الخطة الخمسية الرابعة ، التي نفذت كلياً ، لا بل تُخطيت في انتاج مواد التجهيز ، قد بقيت دون الهدف المحدد لانتاج المواد الاستهلاكية (٩٥ بالمائة) والزراعة (٨٤ بالمائة) ؛ وفي السنوات الاولى من تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة حصل كذلك تأخير محسوس في هـذين الحقلين كان نتيجة للحرب الكورية والحظر المفروض بسببهـا اللذين افضيا الى نقصان رؤوس الاموال والخامات النادرة . ولذلك عدّلت الخطط منذ السنة ١٩٥٢ بغية زيادة انتاج المواد الاستهلاكية وتحسين نوعيتها ، بحيث تتحقق تنمية صناعات المواد الاستهلاكيـة بمزيد من السرعة دون ان يطرأ اي تغيير على نظام الصناعة . وقد ظهر هذا الاتجاه في الخطة السادسة الموضوعة للفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٠ ؛ فقـد اعطت الاولوية ، على غرار سابقاتها ، للصناعة الثقيلة ، مع مراعاة الصناعات الاخرى : زيادة المواد الانتاجية بنسبـة ٧٠ بالمائة والمواد الاستهلاكية بنسبة ٦٠ بالمائة . زيادة انتاج الحديد المصبوب بنسبة ١٥٠ بالمائة ، ومضاعفة انتـاج البترول والطاقة الكهربائية ، وكذلك اللحوم والحليب والبطاطا . وزيادة انتاجية الصناعة بنسبة ٥٠ بالمائة

على الاقل ، وانتاجية المزارع النموذجية بنسبة ٧٠ بالمائة ، وزيادة الاجور الحقيقية بنسبة ٣٠ بالمائة واجور اعضاء التعاونيات الزراعية بنسبة ٤٠ بالمائة . اما الجدة العظمى فهي الاهميـة الكبرى (اكبر منها في السابق) المعطـاة للبحث العلمي ، والمكتنة والآلية اللتين ستليحان زيادة الانتاج بنسبة أعلى الى حد بعيد من زيادة اليد العاملة التي نقصت على كل حال بفعل إطالة مدة الدروس حتى ١٦ سنة . وبالفعل تحقق في المدن والمراكز الريفية التعليم الثانوي الموزع على عشرة صفوف ، واتسعت شبكة المدارس المسائيـة والدروس بالمراسلة . فتخرج مليون حامل شهادة من المدارس الثانوية والعليا في السنة ١٩٦٠. ومنذ السنة ١٩٥٧ تابع مليونا طالب دروس التعليم العالي .

الزراعـة

في الحقل الزراعي لم تبلغ النتائج تقديرات الخطط الخمسية . اجل لقـد ارتفع عدد محطات الآلات والجرارات من ٠٠٠ ٦ في السنة ١٩٣٩ الى ٠٠٠ ٩ في السنة ١٩٥٥ ؛ وخطت مكننة الاعمال الزراعية المختلفة خطوة كبرى الى الامـام : حراثة ، بذر ، حصاد ؛ وبات عدد الخبراء الزراعيين مرتفعاً جداً . ومن جهـة ثانية حسنت طرائق الانتقاء واتساع المساحات المروية المحاصيل المختلفة ولا سيا القطن والشمندر السكري. الا ان نسق زيادة الانتاج الزراعي كان ابطأ من ذاك الذي قدر له ، فلم يبلغ سوى ٢ – ٣ بالمائة اي ما يقارب معدل زيادة السكان : ويرد ذلك الى قساوة شتاء السنة ١٩٤٦ والجفاف الكبير في الفترة ١٩٤٦ – ١٩٤٩ الذي تسبب بنكبة دونها النكبة التي تسبب بها جفاف السنة ١٩٢١، والنقص المزمن في الاكلاء الذي زاد النقص في الحبوب من خطورته. يضاف الى ذلك ان السياسة التي استهدفت حصر مساحات زراعة الحبوب وتوسيع مساحات زراعة الاكلاء، وزيادة الانتاج بتحسين التقنيات والدورات الزراعية المدروسة قد اسفرت عن نتائج خيبت الآمال ، مما حمل الخطة الخمسية الخامسة على اعادة الاولوية لتوسيع مساحات زراعـة الحبوب . فزادت هذه المساحة اكثر من ٢٥ مليون هكتار بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وجاءت الخطـة السادسة تحقق زيادة ٣٦ مليون هكتار من الاراضي الجديدة التي لم تحرث قط من ذي قبل ، في سيبيريا وقازاخستان . واستتبعت المكننة من جهة ثانية تجميع التعاونيات الزراعية في وحـدات كبرى . فانخفض عـددها من ٠٠٠ ٢٥٢ في السنة ١٩٥٠ الى ٩٠٠ ٧٨ في السنة ١٩٥٧ . وقد استلزم اتساع مساحات المزارع التعاونية هذا اسناد ادارتها الى فنيين . فمنـذ السنة ١٩٥٣ اختير اكثر من نصف مـديري التعاونيات من بين الزراعيين المتخرجين من المدارس الثانوية والعليا ، وعين مهندسون زراعيون للعمل ابداً في محطات الآلات والجرارات . وبموازاة هـذا التطور، تجدر الاشارة الى تعاظم دور المزارع النموذجية لا في اراضي قازاخستان وسيبيريا الاستعمارية فحسب ، بل في الاراضي الزراعيـة الفقيرة في روسيا الاوروبية ايضاً التي تأثرت بالهجرة الريفية . فقد ارتفع عددها من ٤٨٥٧ في السنة ١٩٥٣ الى ٥٠٩٩ في السنة ١٩٥٦ .وقد تضاعفت مساحتها منذ السنة ١٩٥٠ وتضاعفت في الوقت نفسه المساحة المخصصة لزراعـة

الحبوب (٥١ مليون هكتار في السنة ١٩٥٧ تمثل ١/٤ الاراضي الصالحة للحراثة في الاتحاد السوفياتي) .

اما تربية المواشي فلم تتقدم تقدماً كبيراً بصورة عامة ؛ فان اللحوم والحليب والصوف قد انتجت بكمية غير كافية . لا بل ان الابقار قد انخفض عددها منذ السنة ١٩٤٨ . فاتخذت من ثم ، منذ السنة ١٩٥٣ ، سلسلة تدابير تهدف الى زيادة الانتاج : رفع اسعار محاصيل تربية المواشي ، زيادة مساحات زراعة الاكلاء (بنسبة ١٦٦ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٦) ، سياسة منسقة لتسمين المواشي ... ، مما ادى الى ارتفاع عدد المواشي وتحسين نوعيتها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٧ .

مستوى المعيشة

بسبب الافضلية المعطاة للصناعة على الزراعة ولانتاج المواد التجهيزية على المواد الاستهلاكية ، وبسبب ابتلاع حاجات اعادة البناء والتسلّح لجزء كبير من الانتاج ، لم يتح ارتفاع مستوى الانتاج احياناً حتى العودة الى مستوى المعيشة السابق . الا ان تقنين المواد الغذائية والمصنوعات الاستهلاكية ، الذي فرض ابان الحرب ، قد ألغي في الحقل الغذائي في اواخر السنة ١٩٤٧ حين قضى اصلاح نقدي بتنظيم الاسعار تنظيماً شديداً واتاح وضع حد لازدواجية قطاع المخازن « التجارية » والقطاع المقنن . وقد طرأت من جهة ثانية سلسلة انخفاضات في عهد لاحق (سبعة انخفاضات عامة وبعض الانخفاضات الخاصة في عدد من المصنوعات) تقابل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية ، وقد اختلفت باختلاف السلع ، ولكنها بلغت ، بحسب تقديرات روموف ، ٢٥ و ٣٠ وحتى ٥٠ و ٦٠ بالمائة .

وتحسنت الأجور بشمول « الاجر المشترك » اي الفوائد المختلفة التي يحصل عليها كل عامل بصرف النظر عن عمله . فقد منح قانون السنة ١٩٤٤ تعويض ومكافأة ولادة ابتداء من الولد الثالث (وليس من الولد السابع كما في السنة ١٩٣٦) ، وفي السنة ١٩٤٧ أقرت بعض التعويضات للامهات — العازبات . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ارتفاع الاجر الحقيقي (٢٠ بالمائة لصغار الاجراء ، و ١٥ بالمائة للعامل الاختصاصي ، و ١٠ بالمائة للمهندس) قد تحقق بسرعة نسبية اذ امكن التأكيد في شهر تموز من السنة ١٩٥٣ « ان بمقدور المواطنين السوفيات شراء ضعف ما كانوا يشترونه في السنة ١٩٤٧ » . ولعل الطاقة الشرائية زادت بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، بحسب تقديرات رُوموف ، بنسبة ٧٨,٥ بالمائة للعامل ، و ٧٨ للعامل الاختصاصي ، و ٥٧ بالمائة للمهندس ، و ٥٠ بالمائة للفلاحين .

مقارنة بالبلدان الرأسمالية

لا مناص والحالة هذه من مقارنة هذه الطاقة الاقتصادية بطاقات بلدان « المشروع الحر » . فاذا ما نظرنا الى الخط البياني المنحني الذي ترسمه انطلاقة صناعة اساسية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاستحال الا يسترعي انتباهنا انتظام نمو انتاج الاتحاد السوفياتي والتقلبات البارزة في انتاج الولايات المتحدة (الشكل ٢٦) ؛ ويرد انتظام نمو الاقتصاد السوفياتي الى انعدام الازمات ، كما قد ترد

سرعته الى مستوى الانطلاق المنخفض جداً وتوفر تقنية متقدمة جداً اتاحت للاتحاد السوفياتي ان يستخدم دفعة واحدة ادوات جديدة وطرائق مضمونة النتائج . فحتى السنة ١٩٤٧ ، اي في مرحلة « البناء الاشتراكي » ، بلغ المعدل السنوي في تقدم الانتاج الصناعي ٢٠ بالمائة ،وبين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٠ ، ٢٣ بالمائة ، وفي السنة ١٩٥١ ، ١١ بالمائة ، ومنذ السنة ١٩٥٢ ، ١٠ بالمائة . اي ان المعدل العام كان ١٧,٥ بالمائة ، بينما كان ٤,٥ بالمائة في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من ذلك ، ما زال الفارق كبيراً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ففي السنة ١٩٥٣ ، كان معدل الانتاج ، المعتبر ١٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ١٢٩ في الولايات المتحدة و٢٦٦ في الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذا الاخير لم ينتج آنذاك سوى ٪ الانتاج الاميركي من الفولاذ ، و٥ بالمائة من انتاج السيارات و٪ انتاج الجرارات ، و٣٣ بالمائة من الفحم الحجري ، و١٤ بالمائة من البترول و٢٥ بالمائة من الكهرباء المولدة من القوة المائية ، بصرف النظر عن الغاز الطبيعي . وربما بلغ مجموع الدخل القومي غير الصافي -بحسب تقديرات مختلفة- ١٨ - ٣٦ بالمائة من الدخل الاميركي غير الصافي . ولكن الفارق يتجه نحو النقصان ، والتأخر يتلاشى سنة بعد سنة .

الحياة الفكرية

ان الظروف الخاصة التي عاش فيها الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩١٧ ادت الى قيام صلة اكثر وثوقاً منها في اي مكان آخر بين الحياة الفكرية والفنية من جهة ، وبين الظروف السياسية والدولية من جهة اخرى : ادب وفن رومنطيقيان وعارمان بالقوة اثناء المرحلة « الثورية » في العشرينيات ، ثم اثناء العمل بالخطط الخمسية ؛ اما المذهب الذي نال الحظوة فهو « الواقعية الاشتراكية » التي اتجهت شطر تمجيد نشاط الانسان في العمل اي في المصنع والتعاونية الزراعية . وقد عزز هذا الاتجاه منذ السنة ١٩٣٨ الخطر الالماني الذي وجه الافكار نحو ايقاظ الشعور القومي ، والعودة الى امجاد الماضي ، والاشادة بذكر الملوك والقادة ورجال الدولة الذين صنعوا روسيا العصرية بمقاومتهم السيطرة الاجنبية ؛ وهكذا فان روايات « ألكسي تولستوي » وموسيقى بروكوفياف وافلام ايزنستاين قد عظمت بطرس الاكبر « وايفان الهائل » و « اسكندر نوسكي » وسوفوروف . واوحت الحرب مؤلفات ادبية كثيرة تمجد الوطنية السوفياتية التي وحدت بين احترام ماضي روسيا القومي واحترام روسيا الجديدة الشيوعية . فمنذ السنة ١٩٤١ وضع « ايليا اهرنبورغ » كتاباً يتجلى فيه عداؤه للالمان : « سقوط باريس » ؛ وكانت حراجة وضع الاتحاد السوفياتي في السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٢ مصدر وحي لشعراء كثيرين من امثال سيمونوف وسوركوف ، وللمؤلفات ليونوف وكازاكيفيتش (الكوكب) واوفيتشكين وبولفوي (رجل رجل) ، ومجدت افلام بطولية المدافعين عن موسكو وستالينغراد والمنتصرين في برلين ، بينما الف شوستاكوفيتش سمفونيتيه السابعة والثامنة ، والف شولوكوف ، الذي بلغ الشهرة بكتابه « الدون الهادىء » (١٩٢٨ - ٤٠) ووصف فيه سنوات الحرب الاهلية العشر من خلال

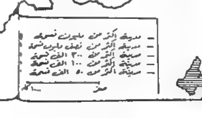
تزايد سكان المدن الرئيسية في الاتحاد السوفياتي من ١٩٢٦ الى ١٩٥٩

(احصاء ١٥ كانون الثاني ١٩٥٩)

	١٩٢٦	١٩٥٩
ألما آتا	٤٥ ٣٩٥	٤٥٥ الفا
باكو	٤٥٣ ٣٣٣	٩٦٨ الفا
دنيبروبتروفسك	٢٣٦ ٧١٧	٦٥٨ الفا
غوركي	٢٢٢ ٣٥٦	٩٤٢ الفا
اركوتسك	١٠٨ ١٢٩	٣٦٥ الفا
ايفانوف	١١١ ٤٦٠	٣٣٢ الفا
كراغاندا	صفر	٣٩٨ الفا
كازان	١٧٩ ٠٢٣	٩٤٣ الفا
خاباروفسك	٥٢ ٠٤٥	٣٢٢ الفا
خاركوف	٤١٧ ٣٤٢	٩٣٠ الفا
كييف	٥١٣ ٦٣٧	١ ١٠١ ٠٠٠
كوبيشيف	١٧٥ ٩٣٦	٨٠٦ آلاف
لينتغراد	١ ٦٩٠٠٦٥	٣ ٣٠٠ ٠٠٠
لفوف(١٩٣١)	٣١٦ ١٧٧	٤١٠ آلاف
ماغنيتوغورسك	٣٠ ٠٠٠	٣١١ الفا
ماكيفكا(١٩٣٩)	٢٤٢٠٠٠	٣٥٨ الفا
منسك	١٣٤ ٨٠٣	٥٠٩ آلاف
موسكو	٢٠٢٩٤٢٥	٥ ٠٣٢ ٠٠٠
نجني تاغيل	٣٨ ٨٤٩	٣٣٨ الفا

	١٩٢٦	١٩٥٩
نوفوسيبرسك	١٢٠ ١٢٨	٨٨٧ الفا
اوديسا	٤٢٠ ٨٦٢	٦٦٧ الفا
اومسك	١٦١ ٦٨٤	٥٧٩ الفا
اوفا	٩٨ ٥٣٧	٥٤٦ الفا
بيرم	١١٩ ٧٧٦	٦٢٨ الفا
ريغا(١٩٣٩)	١٠٧ ٠٠٠	٢٨٢ الفا
روستوف	٣٠٨ ١٠٣	٥٩٧ الفا
ساراتوف	٢١٩ ٥٤٧	٥٨١ الفا
سفردلوفسك	١٤٠ ٣٠٠	٧٧٧ الفا
طشقند	٣٢٣ ٦١٣	٩١١ الفا
تبليسي	٢٩٤ ٠٤٤	٦٩٤ الفا
تشيليابنسك	٥٩ ٣٠٧	٦٨٨ الفا
تشيتا	٦١ ٥٢٦	٣٠٤ آلف
تولا	١٥٥ ٠٠٥	٣٤٥ الفا
فولغوغراد	١٥١ ٤٩٠	٥٩١ الفا
فورونيج	١٢١ ٦١٢	٤٥٤ الفا
يروسلاف	١١٤ ٢٧٧	٤٠٦ آلاف
يريفان	٦٤ ٦١٣	٥٠٩ آلاف
زدانوف	٥٥ ٧٤٤	٤٣٥ الفا

الشكل ٢٥ – نمو المدن في الاتحاد السوفياتي ١٩٢٦ – ١٩٥٩



بحياة الفلاحين والجنود الوضعاء ، كتابه « حاربوا من اجل الوطن » (١٩٤٣) الذي استماد فيه ذكرى الانسحاب من الدون في السنة ١٩٤٢ . اما بعد السنة ١٩٤٥ فهي الحرب البارده وخطر السلاح الذري ما اثارا حذر السوفيات من الحلفاء السابقين ، فبات لزاماً ان تبقى قوات البلاد على استمداد لمقاومة الحرب الوقائية التي خيّل لهم ان الاميركيين يعدونها : فنجم عن ذلك عداء التأثيرات الفكرية الآتية من البلدان الرأسمالية ، خلق حـــالة نفسية « سبارتية » تقاوم كل تراخ وكل تمويه . وهو جدانوف ، امين سر الحزب بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٨ ، من تولى هذا النضال ضد الوطنية الشائعة وضد المثالية ، وضد التشبه بالاجنبي ، وضد « التمسك بالشكليات » . وقد وُجّه اللوم الى الشاعرة اكاتوفا والهجّاء سوشتشنكو لانهما اعطيا فكرة خاطئة عن العالم السوفياتي ، والى شوستاكوفيتش بسبب تشاؤمه . واستمر الفن في انحرافه عن الاتجاهات الجديدة الخصابة التي ظهرت في اوروبا الغربيـــة . واتصف الادب بالتفاؤل واعطاء القدوة الصالحة ولم يترك مكاناً كبيراً لتحليل المشاعر الشخصية : الحب ، والطمع ، والحسد ، والبخل . وطارد الانانية والاخلاق السهلة ، واطرى النخوة الوطنية والحياة الجماعية والبطل السوفياتي واعادة البناء وجمال الارض الروسية في مؤلفات غالينا نيقولائيفا ، وفـيرا بانوفا ، وبابنـسكي (الجواد المكوكب) الذي وصف تجدد العمل في احدى تعاونيات كوبان الزراعية ، واجاييف (بعيداً عن موسكو) .

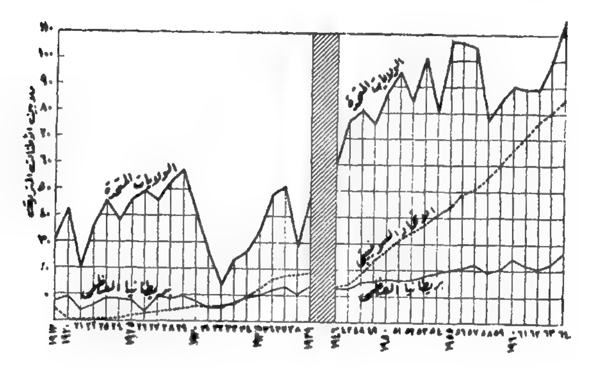
بعد النصر الشيوعي في الصين وزوال الاحتكار الاميركي للقنبلة الذرية ، عرف عالم الكتاب والفنانين بعض الراحة والاطمئنان ، وتلاشى جـــو التعبئة الفكرية : فألف بروكوفييف سمفونيته السابعة وشوستاكوفيتش لحنه المسرحي الديني« غناء الغابات» ، وكلاهما نشيد لروح السلم والعمل السلمي ، وأخذ مؤتمر الكتاب السوفياتيين المنعقد في السنة ١٩٥٤ يناقش مسائل النقد الادبي والمسرحي دونما نظر الى الناحية العقائدية . واتصفت مقاومـــة التقليد الاعمى والانقيادية الستالينية بمزيد من الحرية حيال « الواقعيـــة الاشتراكية » ،وتجلت بمزيد من الاهتمام بالمؤلفات الغربية (او اقله برغبة حقيقية في التعرف الى الفن المجرد والرسم غير التمثيلي) ، وطالبت بحرية الابداع الفني واكدت ضرورة « تسهيل تفتح روح المبادهة والافكار والحيلة الشخصية » . وتجلت كذلك بالمناقشات الحامية في اوساط الفنانين والكتاب امام لوحـــات فالك ونيكونوف ، وقصائد افتوشنكو التي كانت احداها موضوع سمفونية شوستاكوفيتش الثالثة عشرة (١٩٦٣) ، ومؤلفات بوريس باسترناك ، ورواية اسكندر سولجنتسين حـــول المعسكرات الستالينية .

سبق لهذه الحرية ، التي تمت بعد وفاة ستالين بنوع خاص ، ان ظهرت ابان الحرب في الحقل الديني . فقد ضمن دستور السنة ١٩٣٦ حق ممارسة العبادة ، ثم حصلت الكنيسة الارثوذكسية في السنة ١٩٤٥ ، بسبب اخلاصها العهد القائم، على حق عقد مجمع انتخب البطريرك ألكسيوس.

ومنذ ذلك الحين لم يسمح للاكليروس بعضوية الجمعيات الدينية فحسب ، بل أُلزم بان يكون المسؤول الرئيسي فيها .

الاتحاد السوفياتي منذ المؤتمر العشرين
المؤسسات

لم تتبدل المؤسسات تبدلاً يذكر بعد السنة ١٩٤٥ ، ولكنها عرفت ، منذ وفاة ستالين تغييرات عميقة في سير حركتها ، ولا سيا بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في شهر شباط من السنة ١٩٥٦ ، واذاعة تقرير خروتشوف (وثيقة اتهامية حقيقية ضد الدكتاتورية) ، ونشر وصية لينين . فخُفّفت « عبادة الشخصية » واتخذت



الشكل ٢٦ ـ انتاج الفولاذ الخام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥

الحكومة شكل ادارة مشاركة تعزز في السنة ١٩٦٤ حين أُقصي نيكيتا خروتشوف القوي الشخصية عن الحكم . واذا ما سلمنا ، مع جورج غورفيتش ، «بأن الطابع الحصري للانظمة الشيوعية مرده ... الى طابع التخلف او نصف التخلف في البلدان التي قامت هذه الانظمة فيها » ، فان التحول الراهن الى الحرية انما يقابله تطور اقتصادي يسمح اليوم بتخفيف الضغوط، وتلبية بعض المطالب ، والكف عن التضحية باليسار على مذبح القوة وبالاستهلاك على مذبح التجهيز ؛ فقد توفرت من ثم الشروط اللازمة لقيام نظام ديموقراطي وحر . اجل لم تفقد الدولة شيئاً من مقومات وصايتها : فهي ما زالت سيدة الجيش وقوى الأمن ، والحياة الاقتصادية ايضاً،

اذ انها تتصرف في الموارد الانتاجيـــة . واحتفظ الحزب من جهتـــه بمراكز القيــادة وبادارة القطاعات الرئيسية ، ولكن اساليب جديدة في الحكم والادارة خلقت جواً جديداً كل الجدة . فان الغاء عدد من الوزارات الاتحادية ، وزيادة مهام مجالس العمال ، ونقل مصالح كثـــيرة من موسكو ومن عواصم الجمهوريات المختلفة الى مراكز الانتاج ، كل ذلك قد احدث يقظة حقيقية في الحياة العامة . وبفضل تعاظم استقلال المجالس الذاتي ، بات باستطاعـــة المواطنين الاسهام مباشرة في ادارة الشؤون المحلية ، بينا دعي المجلس السوفياتي الاعلى ، من جهتـــه ، لمناقشة وتعديل مشاريع القوانين التي يتقدم بها الحزب . وتسترعي الانتباه هنـــا ظاهرة لا تخلو من المغزى ، هي تعاظم شأن احدى المؤسسات منذ المؤتمر الثاني والعشرين ، مع انهـا ، بالرغم من قدمها(١٩٢٢)، لم تقم منذ زمن بعيد بأي دور بارز ، اعني بها الـ « بروكاتورا » التي فُوّض إليها مراقبة شرعية عمل الأجهزة الادارية او القضائية (وزراء ، مشاريع ، مؤسسات مختلفة) على مختلف مستوياتها . فان النائب العام ، الذي يعين لمدة سبع سنوات ، مستقل عن وزير العـدل وعن الحكومة ولا يرتبط الا بالمجلس السوفياتي الأعلى في الاتحـــاد السوفياتي ، وعليه تنبيه المجلس الاعلى الى مخالفة القانون التي يرتكبها هذا الجهاز أو ذاك .

أنكرت الاساليب البوليسية واعيد الاعتبار الى ضحاياها كما اعيد الى الشعوب الشركسية ، الـ كاباردـ بلكار والـ تشلشين ـ انغوش ، والمان الفولغا الذين كانوا قـــد نقلوا الى سيبيريا . والغيت النصوص التي تفرض عقوبات جزائية على من يتغيب عن العمل او يتركه دون اشعار سابق ، ورفعت الأجور المتدنية (بنسبة ٣٣٪) ،وحدّ بعض الشيء من المكافآت، وحـدد يوم العمل مرة اخرى بسبع ساعات في السنة ١٩٦٠ ، واعيد تنظيم المعاش والتقاعد ؛ ويجب ان يضاف الى هذه التدابير الاسراع في بناء المساكن ، ولا سيا البناء الذي يتولاه الافراد بمساعـدة الدولة والمشاريع ، وتوسيع شبكة المؤسسات المدرسيـة والمؤسسات التي تعاونهـا ، وتوزيع النشاط الصناعي على المناطق خدمة للجمهوريات المتحدة . وبذل مجهود هام جداً بغيـة تحسين مستوى معيشة الفلاحين تحسيناً سريعـاً : تخفيض الضرائب على دخول مزارعي التعاونيـات الشخصية ، ورفع اسعار المواد الضرورية من جهة ، وزيادة كمية المواد الاستهلاكية في الاسواق من جهة ثانية ، وزيادة القيمة المالية للوحـدة الحسابية التي تستخدم قاعـدة لمكافأة الاعمـال الزراعية ، الـ «ترودودن».

اصـلاح الاقتصـاد

كانت التغييرات العضوية في النظام الاقتصادي اعظم اهمية وابعد خطورة من حيث النتائج . فاللجان النقابية المنتخبة للمشاريع قد اتسعت مهامها واعطيت حق ابداء رأيها في المرشحين لمراكز الادارة ، وتوجب استشارتهـا قبل اي تسريح . واخيراً حصلت على المزيد من النفوذ للجمعيات الانتاجية الدورية التي تضم ادارة وعمـال كل مشروع بغيـة مناقشة المسائل المتعلقـة بهم . وكان التصنيع المخطط ، الذي استهل منذ زهاء ثلاثين سنة ، قد اخضع لتنظيم مركزي ناجع في السنة ١٩٢٩ ، ولكنه افضى

بسبب تجاحاته بالذات ، الى تعدد الوزارات الصناعية (٣١في السنة ١٩٥٥) وتشابك صلاحياتها ، فنجم عن ذلك توان وازدواجية وتبذير وفصل عمودي صارم بين القطاعات المتكاملة . فأدى الاستياء من هذه الحصرية البيروقراطية ، الثقيلة الوطأة والباهظة الاكلاف ، حين توجب ادارة ٢٠٠ ٠٠٠ مشروع صناعي و ١٠٠ ٠٠٠ مشغل في انحاء البلاد المختلفة ، الى الغاء معظم هذه الوزارات في شهر ايار من السنة ١٩٥٧ والاعاضة منها بـ ١٠٥ اجهزة(سوفنار كوز) حصرت صلاحياتها في الاقاليم (٧٠ في الجمهورية السوفياتية الاتحادية الاشتراكية الروسية ، ١١ في اوكرانيا ، ٩ في قازاخستان ، ٣ في اوزبكستان ، ٢ في كرغيزيا ...) واشرفت على كافة مشاريع اقليمها وليس على هذا الفرع او ذاك من فروع الانتاج كما في السابق . وكان الهدف من هذه اللاحصرية ، عن طريق التقسيم الاقليمي الصوابي للعمل ، التقريب بين الادارة الاقتصادية والمشاريع ، واتاحة قيام مزيد من التناسق والاختصاص ، وتسهيل التموين ، وتحقيق وفر هام في النقل ، واستخدام اليد العاملة استخداماً افضل ، لا سيا وقد اخذت الحاجة تمس اليها . وقد خضع كل سوفنار كوز لاشراف لجنة يعاونها مجلس اقتصادي وفني ، وعمل تحت رقابة الـ «غوسبلان» الذي لم يعد جهازاً ادارياً بحتاً بل حصرت مهمته بعد اليوم في مطابقة التخطيط بتنسيقه الخطط في الجمهوريات والمناطق . ووفرت له دوائر الاحصاء الموحدة الموضوعة تحت تصرفه واموال المصرف المركزي التي يوزعها كافة الوسائل الضرورية للقيام بمهمة الادارة هذه .

واقر في شباط وحزيران من السنة ١٩٥٨ تدبيران ليسا دون هذه التدابير اهمية ، اعني بهما نقل ملكية معدات « محطات الآلات والجرارات » الى المزارع التعاونية في مدة سنة واحدة – وكان الهدف من ذلك، كما في الحقل الصناعي ،ازالة البيروقراطية من الزراعة واستخدام المعدات خير استخدام – وإلغاء التسليمات الإلزامية المفروضة على المزارع التعاونيـــة . وقد استجاب هذان التدبيران لرغبات الفلاحين وسهلا زيادة الانتاج . ووسعت كذلك صلاحيـــات مديري المزارع التعاونية لجهة حرية التقرير بصدد نظام الانتاج وحجمه ، وتوزيع الاراضي والعمال ، ومكافأة اليد العاملة ، وذلك بمنع اجهزة الدولة والحزب المحلية ، في شهر آذار من السنة ١٩٦٤، من التدخل في تفاصيل الانتاج . ووصل اخيراً إلغاء المزارع التعاونية المتدنية الانتاج ، باعتبار انها اصغر من ان تفيد من التقدمات التقنية . فلم يبق سوى ٦٧ ٠٠٠ مزرعة في السنة ١٩٥٩ معدل مساحة الواحدة منها ٢ ٢٠٠ هكتار ، وقد اعتمد الكثير منها نظام مكافآت اعتبر ضمانة ثابتة تقرب بين ظروف عمل المزارع التعاوني وظروف عمال الصناعة . وزيد كذلك عـــدد المزارع النموذجية التي توازي انتاجيتها ثلاثة اضعاف انتاجية المزارع التعاونية ، فارتفع من ٥ ٨٠٠ في السنة ١٩٥٨ الى ٨ ٢٨١ في كانون الثاني من السنة ١٩٦١ . وقد بلغت مساحتها في هذا التاريخ ٢٧ بالمائة من مساحة الاراضي الزراعية .

الخطة السبعية
١٩٥٩ - ١٩٦٥

كانت نتيجة مرونة طرائق التخطيط واستحالة تحقيق الخطة الخمسية السادسة التي لوحظت في السنة ١٩٥٧ احلال خطة سبعية الفترة ١٩٥٩ — ١٩٦٥ محل الخطط الخمسية . وكانت الخطة الجديدة محصورة (تناولت ٣٠٠ صنف فقط مقابل ٥٠٠٠) وهدفت الى السماح لكل مشروع بتجديد برنامجه الصناعي لفترة اطول مدى . وقد وضعت وفاقاً لاصول سابقاتها نفسها ، ولكنها ابتغت نموا اقل سرعة (٧ بالمائة للدخل القومي بدلاً من ١٠ بالمائة) وشددت على اولوية اعادة تجهيز السكك الحديدية ، والصناعات الكيميائية ، والطاقة (ولا سيا البترول والغاز) ، والاسمنت ، والمعادن غير الحديدية . وبذل مجهود خاص (مسمى ٢,٥ للتقدم) لزيادة الانتاجية (٨ بالمائة في السنة ١٩٥٩) بغية تلافي النقص في اليد العاملة ، الناتج عن دخول بعض الطبقات القليلة العدد في الحياة العاملة . وكان مقدراً للمناطق الشرقية من الاتحاد — التي استفادت من نزوحات داخلية هامة جداً — ان تنتفع اكثر من سواها من هذه الانطلاقة : مضاعفة الاموال الموظفة في قازاخستان وسيبيريا حيث ستبلغ المسمّى ٢,٧ . وبفضل المراكز الصناعية الجديدة والهامة في كوستانايسك و بافلودار — اكيباستوز و انشنسك — كرانويارسك وبراتسك تايشت ، انتجت المناطق الشرقية في السنة ١٩٦٥ نصف الفحم الحجري والفولاذ والاسمنت والطاقة الكهربائية في الاتحاد. فقد استمر الانتاج الصناعي من ثم في تحقيق تقدمات كبرى ولكن سرعته اخذت تخف منذ السنة ١٩٦٠ : فان معدل الزيادة الذي لم يبلغ قط ١٠ بالمائة (على غراره في السنوات السابقة) قد اخذ يتدنى تدنياً منتظماً ؛ فبلغ ٧,١ بالمائة في السنة ١٩٦٤ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ (وكان في اوروبا الغربية بين ٤ و٥ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى اقل من ٢ بالمائة) .

اما الانتاج الزراعي ، الذي زاد بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٨ ، فما زال مع ذلك مركز الضعف الحقيقي في الاقتصاد السوفياتي . فاذا كانت زراعة القطن اكبر نجاح حققته هذه الزراعة ، فان انتاج الحبوب وتربية المواشي لم يحققا سوى نتائج متوسطة جداً . وقد بقيت الانتاجية السنوية للفلاح السوفياتي متخلفة جداً عن انتاجية المزارع الاميركي (التي ربما بلغت ثمانية اضعافها بحسب تقدير رينه ديمون) ، كما ان معدل انتاج السنوات ١٩٥٨ — ١٩٦٢ — ١١ قنطاراً في الهكتار — ضئيل جداً بالنسبة لزراعة متقدمة المكننة لا يزال يعمل فيها ٣٨ بالمائة من السكان العاملين الذين لا يستفاد من ثم من بعضهم استفادة كافية . اما في حقل تربية المواشي فقد بقي عدد البقريات على حاله وحليب الابقار غير كاف ، بحيث تعذر تنفيذ خطط تسليم اللحوم والحليب والزبدة . ويرد ذلك الى ان اراضي بائرة كثيرة ، حولت الى اراض زراعية الى الشرق من الاورال ، لم تكن خصبة التربة . وكانت معرضة بالاضافة الى ذلك لنقص المياه وانجراف التربة وظروف جوية غير مؤاتية (كارثة الجليد المبكر في السنة ١٩٦٣) . فأرغم الفشل الذي انتهت اليه محاولة حل مسألة الانتاج بتوسيع المساحة المزروعة وخيبة الامل التي سببها توسيع مساحة زراعة الذرة الصفراء المعدة لتربية المواشي (وقد جاوزت

هذه المساحة عشرة اضعافهـــا بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٦٢ ، اذ ارتفعت من ٣٥٠٠٠٠٠ هكتار الى ٣٧ مليوناً) على البحث عن زيادة الانتاج باستعمال المزيـــد من الاسمدة ومبيدات الحشرات . وهذا هو سبب الاولوية المطلقة التي اعطيت في المشروع الجديد لتوظيف الامـوال في الصناعات الكيميائية (التي قدمت على الصناعة الثقيلة والنفقات العسكرية) . وفي الوقت نفسه ، زيدت اعتمادات الدولة للري والاعمال المائيـة ٥٠ ٪ في السنة ١٩٦٥ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ . وارتسم كذلك مجهود هام في اتجاه اساليب التخطيط وادارة الاقتصاد . اجل لقـد سبق ورأينا ان اجماع الانتقادات الموجهة لجهاز اداري فضفاض ولاساليب تنظيمية جامـدة ومترددة وبيروقراطية عادمة الجدارة احياناً ، قد ادت الى تخفيف وطأة الرقابـــة ، والى اللاحصرية التي اعترفت للمشاريع باستقلال ذاتي في موضوع اختيار العمال وتحديد الاجور . ولكن مدرسة كاملة من علماء الاقتصاد من امثال ترابزنيكوف وارزومانيان وليبرمان قد نادت بالعودة الى فكرة الكسب وتقدير دخل المشروع ، وشددت الكلام على اهمية تعيين الاسعار واوصت باستخدام بعض الحوافز (مكافآت ، غرامات ، ضرائب) المعدة لحمل المشاريع على العمل في اتجاه يوافق الاقتصاد العام ، وتحقيق ارباح تتيح توظيف اموال جديـــدة ، وإقامة علائق مباشرة بين الميّارة والزبن بغية مطابقة الانتاج على الطلب ومن ثم تحسين نوعية السلع المعروضة للبيع .

التغيرات الطارئة على المجتمع

تطور المجتمع السوفياتي تطوراً سريعاً جداً ، وتبدل توازن الطبقات الاجتماعية تبدلاً كليـــاً منذ السنة ١٩٤٥ . فان سكان المدن الذين زادوا زهاء ٨٠ مليون نسمة منذ اربعين سنة قد جاوزوا ٥٥٪ من مجموع سكان البلاد ؛ كما ان عدد عمال المصانع ومستخدمي المكاتب الذي كان ٤٤ مليوناً في السنة ١٩٥٣ قـــد زاد بنسبة ٧٠ بالمائة خلال اثنتي عشرة سنة ، فبلغ ٧٥ مليوناً في السنة ١٩٦٥ . اما الفلاحون الذين تدنى عددهم بفعل الهجرة الريفية التي دفعت نحو المدن بـ ٥٠٠٠٠٠ ه فـلاح بين السنة ١٩٥٦ والسنة ١٩٥٩ ، فقد حدث نقص مليون في عدد عائلات المزارعين التعاونيين بينهم (٦ بالمائة من الاستثمارات الزراعية) . فأقام العديد من اعضاء هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة في المـدن منذ جيلين او ثلاثة وتلقوا تعليماً ثانوياً جعلهم اهلاً للوقوف على اسرار المسائل التقنية ، « فتحـــلى هذا الجيل برباطة الجأش التي يعطيها التعليم » . وكان اكثر تطلبـاً لجهة الحرية والرفاهية واقل استعداداً من الجيل السابق لتحمل الوصاية البيروقراطية . وبرزت في الوقت نفسه فئة تمثـــل ٢٢ بالمائة من كافة الاجراء (وهي نسبة تكاد توازي نسبة المزارعين التعاونيين) ، وتتألف من فنيي ومستخدمي الاقتصاد (١١ مليوناً مقابل مليونين في السنة ١٩٤٠ ، تلقى ٦٠ بالمائة منهم تعليماً عالياً) والمعلمين والمربين (٦ ملايين) ، والاختصاصيين في البحث العلمي (٢٥٠٠٠٠٠) ومستخدمي دوائر الصحـــة (٤ ملايين) ، والموظفين الاداريين (١٨٠٠٠٠٠) . أوليس محتملاً والحالة هذه ان تصبح طبقة المثقفين هذه المؤلفة من الفنيين والموظفين ، والمتعاظم شأنها

في حياة كافة المجتمعات الصناعية ، طبقة حاكمة من الفنيين المستقلين الذين يفرضون مقرراتهم وتنتقل صلاحيتهم الادارية بالوراثة ؟ فان السبيل الوحيد للارتقاء الاجتماعي في مجتمع يستحيل فيه جمع رأس مال ينتج الدخول ، هو التعليم العالي الذي يفتح باب الوظائف الهامة ؛ والحال ينتسب ٦٠ بالمائة من الطلاب الحاليين الى هذه الطبقة . ولكن الدولة السوفياتية والحزب اللذين واجها هذا الخطر قد اخضعا مديري المزارع التعاونية والمصانع ورؤساء دوائر التخطيط لرقابة اعضاء الحزب العشرة ملايين ورقابة الادارة الذاتية لذوي العلاقة ؛ وهذا كان احد اهداف اللاحصرية الاقتصادية التي طلع بها خروتشوف . وتوجب كذلك التوفيق بين متناقضات متطلبات العقيدة الهادفة الى إلغاء كل تفاوت بين العمل الفكري والعمل اليدوي (بنشر الثقافة نشراً واسعاً جداً) وندرة المراكز الهامة المتوفرة نسبياً (التي تفرض الحد من التعليم العالي) : بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٥٧ تعذر على اكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ تخرجوا من المدرسة الثانوية الانتقال الى التعليم العالي والمدارس التقنية . اما الحل القليل الجدوى الذي اعتمده اصلاح السنة ١٩٥٨ فقد قضى بفرض فترة تمرين على العامل اليدوي قبل دخول التعليم العالي .

كانت من ثم نتيجة ازالة « الصبغة الستالينية » ارتياحاً داخلياً حقيقياً ، دون ان تتعرض مع ذلك لمبدأ دكتاتورية البروليتاريا او تدخل اي تغيير على نظام المجتمع . ووفرت كذلك ارتياحا خارجيا استعجل تحسن العلاقات بين الدول في العالم. وقد أسهم كذلك في هذا الارتياح اعتراف المؤتمر العشرين بشرعية استخدام كل امة طرائقها الخاصة للوصول الى الاشتراكية ، حتى عن الطريق البرلمانية ، بواسطة تقارب دائم – لا مؤقت كما كان تقارب الجبهات الشعبية – مع الاحزاب التقدمية الاخرى ، والموافقة على السياسة الخارجية الحيادية التي تمشي عليها عدد من الدول الآسيوية والافريقية وحتى الاوروبية ، والحرية التي تركت للاحزاب الشيوعية القومية في الاتصال فيما بينها اتصالاً مباشراً .

الفصل الثاني

الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية

ان اوروبا الوسطى والشرقية تؤلف ، مع الشرق الاقصى ، الجزء من العالم الذي امتحن ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بأعمق ثورة شاملة . فعلى غرار ما حدث في روسيا في السنة ١٩١٧ ، قوّضت العروش ، وشُتتت الارستوقراطية القديمة ، وحطمت الملكية الاقطاعية ، وأُلغيت الامتيازات ، وتلاشى السياسيون القدماء الذين اقصوا او نُفوا او حكم عليهم بالموت ؛ وتفسخت الاحزاب او تحولت واخيراً زالت من الوجود : ان الطبقات الحاكمة السابقة كانت تتطلع الى لندن وباريس وواشنطن وروما لتتلقى منها التوجيه الفكري او الاقتصادي ؛ اما بعد السنة ١٩٤٥ فانما استنزل الوحي من موسكو ؛ « لقد قضت الثورة في عقد واحد على عادات وتقاليد الف سنة » .

الوضع في السنة ١٩٤٥

الى الشرق من الخط الذي بلغه الجيش السوفياتي في اوروبا الوسطى ، دخلت سبع بلدان في منطقة احتلاله ونفوذه : تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، رومانيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، البانيا ، تمثل ٩٠٩٠٠٠ كم² مساحة و ٧٠ مليون نسمة سكاناً ، يجب ان يضاف اليها القسم الشرقي من المانيا . وكانت تختلف اختلافاً كبيراً ، إن لجهة النظام الاجتماعي او لجهة الوضع المادي الراهن . فان تشيكوسلوفاكيا لم تعان مادياً ما عاناه سواها من ويلات الحرب ؛ وكانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ، فتعززت طاقتها الصناعية بنقل بعض الصناعات الالمانية اليها . اما بولونيا والمانيا الشرقية ورومانيا وهنغاريا فقد كانت مسرحاً للمعارك الضارية والنهب والتدمير . وخرّبت سلوفاكيا ويوغوسلافيا والبانيا تخريباً كاملاً بفعل حرب العصابات والعمليات الثأرية ، وعوملت معاملة قاسية . ولم يسلم نسبياً من الأذى سوى بلغاريا في الجنوب الشرقي . ففي كل مكان اتى الالمان اعمال عنف وابادة رهيبة : قتل ٦ ملايين بولوني نصفهم من اليهود ، ابادة حملة الشهادات العليا

ابادة منظمة (اكثر من نصف الاطباء مثلاً) ، نفي اكثر من ٢٠٠٠٠٠ تشيكي وقتل ٢٨٠٠٠ رهينة رمياً بالرصاص ، نفي مئات الالوف من الهنغاريين ، ابادة ٥٠٠٠٠٠ يهودي مجري . وهكذا فقدت بولونيا ويوغوسلافيا ٢٠ و ١٧ ٪ من سكانها . وان الاضرار التي قدرتها لجنة التعويضات بـ ١٠٧٤ دولاراً للشخص الواحد في فرنسا ، قد قدرت بما يقارب ضعف هذا المبلغ في بولونيا (٢١١٨ دولاراً) ويوغوسلافيا (١٨١٣) . وهكذا ففي كل مكان اقتصاد مقوّض ، وحاجة تكاد تكون كلية الى المواد الضرورية ، بما فيها المواد الغذائية ، وخطر مجاعة عامة ، وتضخم مالي مفرط لا مثيل له في التاريخ (في السنة ١٩٤٦ ، سوف يرمز الى الـ «بنغو» بعدد يضم ٢٧ صفراً ! وسوف تبدّل الستر لينية بمليون «لاي» في السنة ١٩٤٦ بعد ان كانت تبدل بـ ٣٢٠٠٠ في السنة ١٩٤٥) ، ونفقات احتلال مرتفعة جداً ، وتعويضات يجب تسديدها ؛ وجملة القول ان الوضع كان يائساً حقاً .

الى هذه الصعوبات تضاف الصعوبات الناجمة عن تغيير الحدود ونقل السكان . فان بولونيا قد انكمشت مساحتها بنسبة ٢٠٪ بفعل فقدانها الاقاليم الشرقية ، وعلى الرغم من حصولها على سيليزيا وجزء من براندبورغ وبومرانيا وبروسيا ، فان عدد سكانها قد تدنى الى ٢٤ مليون نسمة ، اي ان نسبة التدني بلغت اكثر من ٣٠٪ من عدد سكانها ؛ ولكنها بالمقابلة باتت متجانسة عنصرياً ولم يبق فيها اقليات عملياً . وفقدت تشيكوسلوفاكيا من جهتها منطقة روتينيا واكثر من ٣ ملايين نسمة ، بينما اصبحت مساحة هنغاريا موازية لها في السنة ١٩٣٧ ؛ واقتطع من رومانيا ١/٥ مساحتها : بسارابيا وبوكوفينا ودوبرودجا ، و ٢٢٪ من سكانها ؛ أما بلغاريا فقد ضمت اليها منطقة دوبرودجا ، وضمت الى يوغوسلافيا منطقة البندقية الجوليية مع « فيومه » وجزر الادرياتيك .

اضطر معظم هذه الدول (بولونيا ، بوهيميا ، رومانيا) من ثم الى القيام باستعمار داخلي حقيقي ، وتخفيف حدة المنازعات القومية والاجتماعية بازالة فوارق النمو الاقتصادي (بين بوهيميا وسلوفاكيا مثلاً ، وبين صربيا القديمة والجبل الاسود) ، وتجديد مختلف اجهزة الانتاج ، ولا سيما وسائل النقل التي يجب ان توافق البناء الاقليمي الجديد في الدول ، وتحسين وضع طبقات الفلاحين التي باتت بائسة بفعل ندرة العمل وضآلة الانتاج ، ووضع حد لارتباطها الشبيه بالارتباط الاستعماري بالنسبة لرؤوس الاموال الغربية ، وضمان استقلالها الوطني .

حكومات الاحزاب المتحدة

في سبيل مواجهة هذه الاعباء ، تألفت منذ التحرير حكومات اتحاد (الجبهة الشعبية ، الجبهة القومية الديموقراطية، الاتحاد الوطني المعادي للفاشستية ، جبهة الوطن ...) ضمت ، في وجه الطبقات الحاكمة السابقة التي تشوهت سمعتها بتعاونها مع الالمان وتدني نفوذها بسبب سياستها ، كافة عناصر السكان التي قاومتها . وقد اختلفت الاحزاب التي اشتركت فيها بأسسها الاجتماعية وايديولوجيتها واهدافها البعيدة ، ولكنها اتفقت حول برامج قصيرة الاجل بوشر تنفيذها على الفور : تطهير

ومعاقبة العناصر الفاشستية والتعاونية ، اصلاحات اجتماعية عن طريق توزيع الأراضي العائدة ملكيتها للالمان والتمارنيين والملاكين الذين هاجروا البلاد ، رقابة الطاقة الاقتصادية عن طريق تأميم الصناعات .

الا ان تقسيم الاملاك الكبرى بواسطة لجان شعبية قروية ، وتأميم الصناعـــات قد زادا في حينها من خطورة الصعوبات الاقتصادية والمالية : فقد ارتدى التضخم المالي طابـع الكارثة ، واستولى الجزع على الاحزاب غير الاشتراكية المعادية للاصلاحـــات العميقة . وحدثت آنذاك ظاهرة كلاسيكية في الفترات الثورية ، هي انضمام انصار النظـام المغلوب على امره الى صفوف الاحزاب المعتدلة في التحالف الحكومي والتأثير عليها . وقد سبق للشيوعيين ان اختبروا ذلك في روسيا بعد السنة ١٩١٧ مع المنشفيك والاشتراكيين الثوريين والاشتراكيين الديموقراطيين ، فشاهدوا حدوث الظاهرة نفسها في فرنسا وايطاليا اثنـــاء الانتخابات التي اعطت المزيد من الاصوات لحزبي الوسط ، الحركة الجمهورية الشعبية والحزب الديموقراطي المسيحي . وكان لأثر الحرب الباردة التي قامت بين حلفاء الامس دور حاسم جداً ، لانها جعلتهم اكثر تنبهاً لانبعاث معارضة قد تنجح في إعادة السلطة للاحزاب البورجوازية ؛ وهكذا فان المعارضة ، شاءت أم أبت ، قد ارتدت طابع المقاومة للسوفيات ولقيت تشجيعـاً ومساعدة من الحكومـات الغربية او بدت وكأنها تلقاها .

يضاف الى ذلك ان الاحزاب الشيوعية قد استمالت العديد من الاعضاء . ففي تشيكوسلوفاكيا ارتفع عدد هؤلاء من ٥٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ١ ٣٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ . وفي بولونيا من ٣٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٨٠٠ ٠٠٠ . وفي رومانيا ارتفع هـذا العدد الى ٧٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، وفي هنغاريا الى ٧٥٠ ٠٠٠ . فتعاظم نفوذها وقوتها في كل مكان .

قيام النظام الشيوعي تدريجياً

في مثل هذا الجو تطور الوضع الداخلي في هـذه الدول : فقـد اشتد الصراع بين الاحزاب ، وافضى خطر انتهـاء السلطة مرة اخرى الى التأثيرات السابقة المعادية للاصلاحات ، الى تصلب الاحزاب الشيوعيـة والاتحـاد السوفياتي الراغب في ان لا يرى بعد اليوم على حدوده حكومات تناصبه العداء . ومنذ السنة ١٩٤٥ حتى السنة ١٩٤٨ ، وفي كل بلد من هذه البلدان ، اقصيت الاحزاب المعارضة تدريجيـاً وتحولت حكومة الاحزاب المتحدة الى نظام يكاد يكون بكليته تحت اشراف الشيوعيين . الا ان التشديد على الاصلاحات الاجتماعية الجذرية قد استتبع في البدء انقساماً في قلب كافـة الاحزاب الديموقراطية بين العناصر المتمسكة بالاصلاحات التي انجرّت الى اللحاق بالحزب الشيوعي ، والعناصر التي خشيت هذه الاصلاحات واتجهت شطر العناصر الرجعية : فتصدعت من ثم كافة الاحزاب القروية والديموقراطية . واقصي زعماء جناحها الايمن المعادي للاتحـاد . وعرفت الاحزاب الاشتراكية – الديموقراطية المصير نفسه . فان الفئة العاطفة على الاحزاب الغربية التابعة للدولية الثانية والمنحرفة عن الماركسية ، قد اقصيت بينما الفت الاكثرية مع

الحزب الشيوعي « جبهة ديموقراطية » . واضطر الزعماء المعتدلون اما الى الانسحاب واما الى مغادرة البلاد . ومنذ ذاك الحين ، وبعد ان احرزت «الجبهة الديموقراطية» النصر في الانتخابات اكملت الحكومة المنتصرة العمل الثوري ، فوسعت التأميمات وانجزت تطهير العناصر المعادية . اما الاحزاب القروية والبورجوازية فقد انضمت الى معارضة اغضي عليها ولكنها اصبحت اكثر صعوبة يوماً بعد يوم . ومنذ اوائل السنة ١٩٤٨ ازيلت كل معارضة علنية في كافة بلدان اوروبا الشرقية ، بينما فر زعماء المعارضة او القي القبض عليهم .

الفت الجمهوريات الست ويوغوسلافيا جمهوريات شعبية . ففي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا انتخب رئيس جمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة . وفي البلدان الاخرى حل محل الملوك مجلس اعلى تنتخبه الجمعية من بين اعضائها ويمارس وظيفة رئيس الجمهورية جماعياً . واصبح لكل جمهورية مجلسها التشريعي المنتخب بالاقتراع العام ، باستثناء دولة يوغوسلافيا الاتحادية التي قام فيها مجلسان . وكانت المبادىء الاساسية واحدة في كافة البلدان : مساواة أمام القانون وفي الثقافة ، وحق في العمل والضمان الاجتماعي . وتولى الادارة المحلية هرم من المجالس شبيه به في الاتحاد السوفياتي ، وكان النظام القضائي كذلك شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ايضاً ، وهو الحزب الشيوعي ، المنظم على غرار الحزب البلشفيكي ، وفاقاً لمبدأ « المركزية الديموقراطية » ، ما كان القوام الاساسي للنظام .

الجمهورية الديموقراطية الألمانية

اختلف وضع القطاع السوفياتي في المانيا،حيث يقيم زهاء ١٧ مليون الماني ، اختلافاً ملموساً عنه في تحليلنا اعلاه ؛ فان هذا القطاع ، الذي خربته الحرب والغارات الجوية كما خربت بولونيا تقريباً ، قد اخضع لاحتلال صارم . فقد وضع السوفيات يدهم فيه ، بحجة التعويضات ، على اجهزة كثيرة حصلوا عليها بتفكيك آلات المصانع ، وعلى كميات كبرى من السلع واعداد وفيرة من المواشي ؛ وأسسوا شركات سوفياتية مساهمة – اكثر من ٢٠٠ شركة استثمرت عدداً من المصانع والصناعات الرئيسية ، وقدرت ارباحها بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥ بالمائة من مجموع انتاج القطاع السوفياتي . وبالرغم من ذلك ، تحقق الاصلاح الزراعي ، وتناول تأميم المشاريع الصناعية على انواعها ، في السنة ١٩٤٨ ، ٣٥ – ٤٠ بالمائة من مجموع المصانع ، ومثلث الشركات السوفياتية المساهمة ٢٥ – ٣٠ بالمائة ، والصناعة الخاصة ٣٠ – ٣٥ بالمائة .

وتألف بالمقابلة ، على الصعيد السياسي ، في السنة ١٩٤٦ ، الحزب الاشتراكي الموحد بانصهار الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ، والاتحاد المسيحي الديموقراطي ، وحزب ديموقراطي حر ؛ وسمحت السلطة العسكرية السوفياتية بالانتخابات في البلديات ، ثم في البلاد كلها في السنة ١٩٥٠ . ومنذ السنة ١٩٤٧ انعقدت في كل سنة « مؤتمرات الشعب » التي تمثل مختلف الاتجاهات في القطاع . واتسعت الهوة تدريجياً بين الألمانيتين ، فقوبل كل تدبير غربي لتنظيم المانيا الغربية على نحو استقلال ذاتي بتدبير مماثل له في الشرق . وفي تشرين الاول ١٩٤٩ ، اخيراً ، أعلنت

الجمهورية الديموقراطية الالمانية التي اعادت لها السلطات السوفياتية الشركات المساهمة السوفياتية الثلاث والثلاثين الاخيرة التي كانت قد احتفظت بها ، وتخلت لها عن صلاحياتها للحكومة في السنة ١٩٥٣ . فبات منذ ذلك الحين دخول الكتلة الشرقية امراً ميسوراً ، وقد تحقق بسرعة .

الا ان الجمهورية الديموقراطية الألمانية لم تسر ، على الصعيد السياسي ، في طريق تطور الجمهوريات الديموقراطية الشعبية نفسه : فقد جرى الانتخاب في ظل نظام القائمة الواحدة ، ولكن مبدأ تعدد الاحزاب ما زال سائداً . فقد تعاون حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي والحزب الحر الديمقراطي مع الحزب الاشتراكي الموحد ، وقامت في البلاد احزاب اخرى كالحزب الوطني الديموقراطي والحزب القروي الديموقراطي .

الاصلاح الزراعي في الديموقراطيات الشعبية

اخذ الاقتصاد يستعيد بعض نشاطه في الوقت نفسه الذي بوشر فيه اجراء اصلاحات عميقة في النظام ، وفي الدرجة الاولى الاصلاح الزراعي الذي طالما طولب به ، والذي ارجىء ابداً او تحقق تحققاً جزئياً فقط . وقد قطع الاصلاح المراحل التي قطعها في الاتحاد السوفياتي تقريباً : توزيع الارض على الفلاحين ، وضع نظام للمقايضات بين المدن والقرى بواسطة تحديد الرسوم وانشاء مخازن تعاونية رسمية وتعيين نسبة المواد المفروض تسليمها ، تصفية الـ «كولاك» وتأميم الزراعة . وقد بلغ مجموع الاراضي المستملكة ٢٠ مليون هكتار وزع ١٢ مليوناً منها على اكثر من ٣ ملايين عائلة قروية .

وانما كانت المسألة على مزيد من الصعوبة والالحاح في هنغاريا حيث لم ينفذ اي إصلاح حقيقي بين الحربين . فمنذ السنة ١٩٤٥ بلغت الاملاك التي لم تجاوز ٨ هكتارات ٦٥ بالمائة من الارض الزراعية (مقابل ٣٢ بالمائة في السنة ١٩٣٥) ، وفي السنة ١٩٤٧ ، انجز الاصلاح ، وجاوزت الاراضي المصادرة مساحة ٣ ملايين هكتار . فاحتفظت الدولة بالغابات والمراعي ، ووُزعَ ما تبقى على ٦٤٢٠٠٠ عائلة . وبالرغم من ان منطقة الاملاك الكبرى في بولونيا قد ضمت الى الاتحاد السوفياتي ، فقد صودر ٣ ملايين هكتار في السنة ١٩٤٧ في بولونيا الوسطى والغربية . فاحتفظت الدولة بمليون هكتار من الغابات ووزعت الباقي على ٤٠٠٠٠٠ شخص من صغار الفلاحين . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار اراضي الولايات الغربية الجديدة ، يكون هناك مليون فلاح قد استفادوا من توزيع ٦ ملايين هكتار . ووزعت اراضي المليوني الماني المقصين عن تشيكوسلوفاكيا واراضي الهنغاريين والالمان والمتعاونين السلوفاكيين في سلوفاكيا على ٢٥٠٠٠٠ مالك جديد . وفي البانيا حيث كان ثلث الاراضي الخصبة ، قبل السنة ١٩٤٠ ، من ملك ٢٠٠ شخص من كبار الملاكين ، وزعت منذ السنة ١٩٤٥ كافة الاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً (او ٤٠ هكتاراً اذا ما اعتمدت فيها طرائق «تقدمية») . وفي رومانيا انتزع ١٤٤٠٠٠٠ هكتار من طبقة كبار الملاكين التي برزت مرة اخرى الى الوجود بعد اصلاح السنة ١٩٢١ ، ووزعت على ٦٠٨٠٠٠ فلاح . وفي يوغوسلافيا ، وزع الـ ٤٠٠٠٠٠ هكتار المصادرة من الاقلية الالمانية

في فوجفودينا وسلوفينيا على ٥٠٠٠٠ فـلاح من المناطق المتخربة ، كما وزع مليون هكتار مستملك على ٢٦٠٠٠٠ عائلة اخرى . وفي بلغاريا ، حيث كانت الاملاك الصغرى واسعـة الانتشار ، وزّع الـ ٢٣٠٠٠٠ هكتار ، التي انتزعت في السنـة ١٩٤٨ من الكنائس والاديرة والاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً ، على ١٢٨٠٠٠ عامل زراعي . وفي المانيا الشرقية اخيراً، حيث بلغت الاملاك الكبرى ٣٦ بالمائة من الارض الزراعية ، صودرت كافة ممتلكات النازيين ومجرمي الحرب والاملاك التي تجاوز ١٠٠ هكتار . فوزع اكثر من مليوني هكتار تمثـل ٢٣ بالمائة من المساحة الزراعية ، على ٥٤٤٠٠٠ فلاح .

وجملة القول ان طبقة الاشراف الريفيين قد صفيت نهائياً وما عادت لتلعب الدور السياسي الذي لعبته حتى ذاك التاريخ .

التأميمات

في البلدان التي احتلها الالمان او تحالفت معهم ، وضـع المحتلون يدهم على المشاريع والمؤسسات الهامـة ، اما مباشرة بمصادرة ممتلكات الدولة (البولونية ، التشيكية) واليهود ، واما بصورة غير مباشرة بواسطة شركات المانية . ومنـذ التحرير ، انتزعت هذه المشاريع من واضعي يدهم عليها ، بدون اي تعويض ، ثم سنّت قوانين نظمت ووسعت التدابير المعدة لوضع مفاتيح الاقتصاد تحت اشراف الدولة . فمنذ السنة ١٩٤٥ أممت تشيكوسلوفاكيا المصارف وشركات الضمان والمناجم ومصانع الاسلحة والذخائر ومعظم الصناعات الحديدية والكيميائية وكافة المؤسسات التي يعمل فيهـا اكثر من ٤٠٠ شخص . وفي السنة ١٩٤٨ ، خفض هذا العدد الاخير الى الـ ٥٠ . وشمل القانون البولوني الصادر في السنـة ١٩٤٦ كافة الممتلكات الالمانية دونما نظر الى اهميتها وطبيعتهـا ، وكافة مؤسسات المناجم ، والمواصلات، والطاقة ، والتسلح ، والسكر ، والنسيج، والطحانة ، وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٥٠ شخصاً ، باستثناء صناعات البناء . فبقي في اواخر السنة ١٩٤٨ ، ٦ بالمائة من الصناعات في ايدي المؤسسات الخاصة . وفي يوغوسلافيا اممّت منـذ السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ المؤسسات التي عملت لمصلحة الالمان ، اي كافة المؤسسات تقريباً . اما في البلدان العدوة القديمة ، حيث استولى السوفيات على الممتلكات الالمانية ، فقد تقررت التأميمات تدريجياً في عهد اكثر تـأخراً . ففي هنغاريا اممّت المناجم منـذ السنة ١٩٤٦ ، ثم المؤسسات الكبرى لاستخراج المعادن ، وفي السنة ١٩٤٨ امت المصارف وكافة المؤسسات التي يعمـل فيها اكثر من ١٠٠ شخص . وفي رومانيا سن قانون في حزيران ١٩٤٨ امت بموجبه كافـة المؤسسات المرتدية طابعاً على بعض الاهمية . وفي بلغاريا امت منذ السنة ١٩٤٦ شركات الضمان ، والمناجم الهامة وصناعة وتجارة التبغ والكحول بالجمل، وفي السنة ١٩٤٧ اخيراً،امت عملياً كافة المؤسسات، باستثناء مؤسسات الصناعة اليدوية . وفي المانيا الشرقية ، اتخذت تدابير متوالية امم بموجبهـا ٧٧ بالمائة من الانتاج الصناعي .

وهكذا لم تكن الصناعات والمصارف مؤممة وحدها في اواخر السنة ١٩٤٨ ، بـل التجارة

ايضاً ، اذ ان التجارة بالمجمل كانت مرتبطة بمخازن الدولة او التعاونيات التي تشرف عليها الدولة وتراقبها . ففي بولونيا لم يبق سوى ٢،٥ بالمائة من التجارة في ايدي المؤسسات الخاصة، وكانت التجارة بالمفرق نفسها آخذة في التقهقر بسرعة . وقد اديرت كل هذه المؤسسات وفاقاً لمبدأ الاستقلال الاداري المعمول به عند السوفيات .

الشروع في التخطيط

ان الاصلاحات الزراعية والتأميمات ، بقلبها نظام الاقتصاد رأساً على عقب ، شقت الطريق امام تخطيط من شأنه اتاحة توجيه كل النشاط توجيهاً عاماً وفاقاً للمثل الذي اعطاه الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩٢٩ . الا ان الخطط الاولى اختلفت عنها في الاتحاد السوفياتي لان العملات لما تعرف الاستقرار ؛ فلم يكن المقصود بعد تحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية تحويلاً كلياً ، بل في الدرجة الاولى الانتاج بسرعة واعادة البناء وبلوغ مستوى ما قبل الحرب في اقرب وقت ممكن ، دونما اهتمام بالدخول . وكانت هذه الخطط برامج انتاج وتوظيف اموال ، لا خططاً اقتصادية حقيقية . زد على ذلك من جهة ثانية ان كل بلاد تصرفت بمعزل عن غيرها قبل « منعطف » السنة ١٩٤٨ ، وهذا ما يعرف بعهد الخطط القصيرة الاجل : سنتان في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، ثلاث سنوات في بولونيا وهنغاريا . وهي يوغوسلافيا وحدها ما وضعت في السنة ١٩٤٧ خطة لمدة خمس سنوات . وحتى السنة ١٩٤٨ في المانيا الشرقية ، والسنة ١٩٥٠ في رومانيا ، لم توضع في هذين البلدين سوى خطط سنوية او نصف سنوية ذات طابع تقني بحت . ووظفت كافة البلدان اموالها في الصناعة واعادة بناء المساكن بنسبة اعلى منها في الزراعة الى حد بعيد : ٣٦ و ٣٥ ٪ مقابل ٧ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، ٣٩ و ١٨ ٪ مقابل ١٣ ٪ في بولونيا ، ٣٢ و ٢٢ ٪ مقابل ٩ ٪ في هنغاريا ، ٤٥ و ٢٨ ٪ مقابل ٦ ٪ في بلغاريا . ووظف القليل الباقي في وسائل النقل . فكانت التضحية المطلوبة من السكان عظيمة جداً ، وكان معدل الاموال الموظفة اعلى منه في اوروبا بشكل ملموس . وقد قدر في بولونيا بـ ٢٠ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، وبـ ١٦ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، و ٩ بالمائة في هنغاريا ، و ٧ بالمائة من الدخل القومي الصافي في بلغاريا . وتقدم انتاج مواد التجهيز على انتاج مواد الاستهلاك ، وكلما كانت البلاد اكثر تخلفاً كان الفارق كبيراً بين الانتاجين .

من الطبيعي ان نجاح هذه الخطط لم يكن متساوياً . فان الخطة الهنغارية الثلاثية قد تحققت كلياً ، وتحققت الخطة البولونية بنسبة ٨٥ بالمائة ، والخطة البلغارية كلياً في المنتجات الصناعية ، وبنسبة ٧٠ بالمائة فقط في الزراعة ، والخطة التشيكوسلوفاكية بنسبة ادنى بقليل . اما الخطة اليوغوسلافية التي كانت اكثر طموحاً ، فربما لم تبلغ ٥٠ بالمائة من اهدافها . وقد انتهت ابحاث جان ماركزفسكي الى الاستنتاج ان الاستهلاك الخاص الاجمالي في هنغاريا في السنة ١٩٤٩ ، الذي كان ادنى منه بعض الشيء في السنة ١٩٣٨ ، قد كان مع ذلك اعلى بنسبة ٥٠ بالمائة منه في سنة ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ، وانه جاوز في بولونيا استهلاك السنة ١٩٣٨ ، وزاد عنه بصورة

ملموسة في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وحصلها نتائج جديرة بالملاحظة اذا ما فكرنا بان الاحداث السياسية قد حرمت هذه البلدان من القروض الاجنبية التي كانت معتمدة عليها ، وان الظروف الجوية كانت معاكسة في السنة ١٩٤٧ ، وان تأميم الزراعة قد استتبع تأخراً في الانتاج ، وان يوغوسلافيا اخضعت لحصار اقتصادي مكدر منذ السنة ١٩٤٨ .

توحد الديموقراطيات الشعبية

رأينا أعلاه ان التأميمات قد امتدت اكثر فاكثر خلال السنتين ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ، بموازاة تبدل انظمة الحكم وتعاظم نفوذ الاحزاب الشيوعية الوطنية : وذلك نتيجة للمنطق الضمني للثورات الاجتماعية التي لا يمكن ان تنجح بدون دكتاتورية ، ونتيجة كذلك لتأزم العلائق الدولية الذي تجلى في الحرب الباردة ، وبصورة خاصة لرفض الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لمشروع مارشال .

كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المتصرفة في اعتمادات مالية وفيرة ، فعرضت تقديمها للدول الاوروبية شريطة وضع برنامج اقتصادي عام تراقبه لجنة ادارية يسند اليها امر توزيع الاعتمادات . الا ان الاتحاد السوفياتي اعتبر هذا المشروع محاولة تهدف الى عزله واستمالة الدول الفقيرة الآخذة في النهوض في اوروبا الوسطى الى المعسكر الاميركي بغية فرض رقابة اقتصادية عليها تحول دون استمرار الثورة القائمة . فرفضت يوغوسلافيا وبلغاريا العرض الاميركي . ثم حذت حذوهما الديموقراطيات الشعبية الاخرى في شهر تموز من السنة ١٩٤٧ حين اتضح عداء الاتحاد السوفياتي للمشروع .

ولكن تكوين كتلة اقتصادية غربية من المنضمين الى مشروع مارشال قد هدّد بعزل الديموقراطيات الشعبية التي تستلزم اعادة بنائها وتصنيعها واردات كبرى وتعجز هي عن تأمين الاموال اللازمة لها الا بصادراتها والقروض الاجنبية . ففي سبيل دفع هذا الخطر قوبل مشروع مارشال بمشروع مولوتوف ؛ ووقع الاتحاد السوفياتي مع هذه البلدان المختلفة اتفاقات تجارية طويلة الاجل استكملت بمعاهدات تجارة وملاحة ، ومنح قروض ، وتقديم خرائط ومشاريع واجهزة ، وارسال فنيين . وكما تأسس الكومنفورم بغية تنسيق النشاط السياسي بين الديموقراطيات الشعبية والاتحاد السوفياتي ، تنظم في كانون الثاني ١٩٤٩ مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، الـ « كوميكون » الذي اسند اليه امر تنسيق سياساتها الاقتصادية ؛ وفي السنة ١٩٥٠ انضمت اليه الجمهورية الديموقراطية الالمانية بينما بقيت يوغوسلافيا على حدة ، بعد ان ابتعدت عنها الديموقراطيات الشعبية الاخرى في حزيران ١٩٤٨ . فسوف تتيح هذه الاتفاقات والكوميكون وضع خطط طويلة الاجل في كل بلاد وتناسقاً بين الاقتصادات وتعاوناً اكمل فيما بينها وتوحداً يجعلها اوثق تضامناً بعضها بالبعض الآخر . الا ان ما تنبأ به مولوتوف حين عرض مشروع مارشال ، أي انقسام شطري اوروبا ، قد اصبح اكثر عمقاً من اي وقت

مضى . فقد نشبت حرب اقتصادية ادت الى ايقاف المبادلات ايقافاً يكاد يكون كلياً بين بلدان الشرق وبلدان الغرب . وتمتع رئيس الولايات المتحدة بحق مطلق في رقابة الصادرات لاسباب تتعلق بالامن ، وكان باستطاعة ادارة مشروع مارشال حظر تصدير بعض المواد الاوليـــة الى البلدان الغربية حين يمكن تحويلها الى بعض الادوات التي قد ترسل الى احدى الدول الشرقية . وفي شهر كانون الاول ١٩٥١ نشرت لائحة بعدة مئات من المواد الاولية والمنتجات الستراتيجية الحظر تصديرها الى البلدان الشرقية . ومن الطبيعي ان الاقراض قد حظر على المصرف الدولي لاعادة البناء والتنميــة ومصرف الاستيراد والتصدير . وبالمقابلة تعززت العلائق التجـارية بين الديموقراطيات الشعبية ، واصبح نصيب الاتحاد السوفيـاتي ، الذي شكـّل « سوقـاً واسعة تكاد تكون مسعورة » ، عظيماً جداً ، شبيهاً بنصيب المانيـا في اوروبا الشرقية قبل السنـة ١٩٤٠ .

الخطط الطويلة الأجل وتوطيد الكتلة الشيوعيـة

لقد استحال ، والحالة هذه ، وضع خطط طويلة الاجل . ولمـا كان قــد تحقق انهاض بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، بوشر فيهما تنفيذ بعض الخطط منذ السنة ١٩٤٩ ، ثم في بولونيـا وهنغاريا ورومانيا في السنة ١٩٥٠ ، وفي المانيا الشرقية في السنة ١٩٥١ . وكانت هذه الخطط خمسية في كل مكان باستثناء بولونيا حيث كانت ستيّة . وقد وضعت خلال السنوات ١٩٤٩ – ١٩٥١ التي ازدادت خلالها حدة الحرب الباردة . فاعدت في كل بلاد على ضوء اختبار التخطيط السوفياتي، واعاد النظر فيها خبراء روس ساعدوا على تنسيقها . وعين هؤلاء للزراعة معـدل زيادة سنوية يفوق اعلى المعدلات المعروفة من ذي قبل : ٨ بالمائة في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، و ١١ بالمائة في بلغاريا . وكذلك في الصناعة حيث عين لبولونيا ورومانيا وبلغاريا معدل ١٧ بالمائة، ولتشيكوسلوفاكيا ١٤,٦ بالمائة ، ولهنغاريا ٢٦ بالمائة . وقد شكلت الاعتمادات المخصصة لهـذه الغاية ، والتي بلغت ٢٣ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي، عبئاً ثقيلاً جداً ، اذ ان دولاً قليلة، كالنروج والسويد، قد حققت معدلات اكثر ارتفاعاً . وهي الصناعات الاستخراجية والفولاذية والميكانيكية مـــا احتلت المركز الاول وابتلعت معظم الاعتمادات ، وتأتي بعدهـا الصناعات الكيميائية . وتأتي الصناعة الخفيفة والزراعة بعيداً وراء الصناعة الثقيلة .

الا ان دولة واحدة من هذه الدول ما كانت لتستطيع – على غرار الاتحـاد السوفياتي أو الولايات المتحدة – ان تكتفي نفسها بنفسها . ولذلك فقد استتبع التوفيق بين الخطط توسعاً عظيماً في المقايضات بينها وبين الاتحاد السوفياتي ؛ وهكذا توطدت كتـلة الديموقراطيات الشعبية. فمنذ قبل السنة ١٩٤٨ ، كانت تجارة الاتحاد السوفياتي الخارجية مع رومانيا وبلغاريا واسعة جداً . ثم جاءت المعاهدات الموقعة في السنة ١٩٤٨ تزيد من نصيبه ؛ ولكن خير مثل تقدمه لنـــا تشيكوسلوفاكيا التي كانت تصدر سلعها في النصف الاول من السنة ١٩٤٧ الى سويسرا والسويد وهولندا في الدرجة الاولى ، ولا يحتل الاتحاد السوفياتي سوى المرتبة الرابعة

بين زبائنها ، بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وسويسرا مأثراتهـــا الرئيسيات . ومنذ توقيـع معاهدة التجارة في شهر كانون الاول ١٩٤٧ ، جهزها الاتحاد السوفياتي بالحبوب والخامات والقروض التي اتاحت لتشيكوسلوفاكيا شراء خامات اضافية : استورد منها الآلات والمـواد الكيميائية والالبسة والسكر . فارتفع نصيب الاتحـاد السوفياتي من التجـــارة التشيكوسلوفاكية بنسبة ١١ – ١٦ بالمائة . وحدث الشيء نفسه في بولونيا التي منحها الاتحـاد السوفياتي قرضاً بقيمة ٤٥٠ مليون دولار اتاح لها شراء تجهيزات الصناعات الفولاذية والنسيجية والكيميائية. فارتفعت المبادلات من ثم ارتفاعاً عظيماً : ارتفعت من ١٧ بالمائة في السنة ١٩٤٨ مع بولونيا الى ٣٣٫٢ بالمائة في السنة ١٩٥١ ، و ٦٧٫٥ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ١٥ بالمائة مع تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٤٨ الى ٣٢ بالمائة و ٧٢ بالمائة . ومن ١٨ بالمائة مع هنغاريا الى ٣٨ و ٧٢ بالمائة . ومن ٢٢ بالمائة مع بلغاريا الى ٣٤ و ٨٩ بالمائة . ومن ٣٣ بالمائة مع رومانيا الى ٨٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ٤٠ بالمائة في السنة ١٩٤٩ مع المانيا الشرقية الى ٨٦ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . والحال ، زادت تجارة كافة هذه البلدان زيادة كبرى ، ربما باستثناء تجـارة رومانيا : مرتين بين ١٩٣٨ و ١٩٥٢ في بولونيا ، ومرة ونصف المرة في تشيكوسلوفاكيا . وبالمقابلة تدنت نسبة العلائق التجارية بالدول الغربية تدنياً سريعاً بعد السنة ١٩٤٨ ، ولن تعود الى الارتفاع الا في السنة ١٩٥٤ .

يتضح من ثم ان حصار المواد الستراتيجية الذي ضربته الولايات المتحدة ، والحاجة الى المال للمبادلة ، لم يحولا دون تصنيع هذه البلدان ، ولكنهما ارغماها على ان تنتج بسعر مرتفع جداً مواد التجهيز التي كان من الطبيعي ان تستوردها في الظروف الطبيعية ، وذلك على حساب مستوى معيشة السكان .

المجتمع الجديد كانت نتيجة الاصلاحات الزراعية والتأميمات القضاء على قوة الطبقات الحاكمة السابقة اقتصادياً وسياسياً : الاشراف الريفيين ، كبـــار الملاكين ، الصناعيين ، التجار الماليين . وأدت الخطط الخمسية الى تبديلات أخرى في نظام المجتمع القديم .

الفلاحون في كافة هذه البلدان تدنى معدل السكان الريفيين بالنسبة للسكان العاملين من الذكور . وقد هبط هذا التدني في بولونيا من ٥٣ بالمائة في السنة ١٩٣١ الى ٤٩ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي تشيكوسلوفاكيا من ٣٣٫١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ الى ٢٨ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي هنغاريا من ٥١ بالمائة الى ٤٤ بالمائة ، وفي يوغوسلافيا من ٧٦ بالمائة الى ٦٦ بالمائة وفي رومانيا من ٧٨ بالمائة الى ٧٢ بالمائة (في السنة ١٩٥٠) . ولكن حياة الارياف بصورة خاصة قـــد انقلبت رأساً على عقب بزوال الاملاك الاقطاعية الكبرى وبقسمة الاراضي بين صغار الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً ، وفاقاً للمبدأ القائل ان « الارض ملك يمين من يحرثها » . وقد أدت هذه الاصلاحات الى توزع الارض املاكاً

صغيرة جداً (اقل من ٥ هكتارات) ، عادمة الدخول اقتصادياً وتقنياً ، استحال معها تجديد الزراعة على مستوى الفرد وتحسين الانتاج . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الفلاح قد بقي فقيراً جداً ، فعجز مرة اخرى عن تعاطي زراعة جديدة وكان معرضاً لان يخضع لفلاحين ميسورين عليه ان يستعير منهم الماشية وادوات العمل . فاذا اراد المسؤولون تجنب زوال هذه الاملاك الصغيرة بسرعة ، كما حدث ذلك بعد اصلاحات العشرينيات ، وتحسين حال الفلاحين، وجب عليهم وضع المعدات تحت تصرفهم ، وتنظيم عملهم وتعليمهم طرائق فعالة . فمنحت قروض مختلفة الاجل من اجل بناء وتحسين أبنية الاستثمار او تأمين سير العمل الزراعي ، ووزعت مزارع الدولة البذار المنتقى ، واحدثت محطات آلات وجرارات ، وادخلت زراعات جديدة ، ولا سيما بعض الزراعات الصناعية . وتأسست بصورة خاصة تعاونيات مختلفة الانواع، ابتداء من الشكل البدائي ، حيث تنظم الحراثة والزراعة وحدهما بالاشتراك ، حتى المزرعة التعاونية حيث تجري قسمة المحاصيل بحسب كمية عمل كل شخص . ولكن ملكية الارض تبقى خاصة في كافة الحالات ، وغالباً ما يحافظ على نظام المساحة القديم . الا ان هذه التعاونيات ، التي تستفيد من القروض ، وهبات الحيوانات والمعدات ، والمستشارين الزراعيين الملحقين بمجموعة من القرى ، قد باشرت نشاطها على نطاق ضيق ، اي في مساحة محصورة وبعدد محدود من الاعضاء . ثم تقدم الاستثمار الجماعي واتسعت المساحات المستثمرة بفضل تأسيس محطات الآلات والجرارات ، وتعميم الطرائق التقدمية بواسطة مزارع الدولة . ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً انشئت في السنة ١٩٥٠ اربعة انواع من التعاونيات التي طبق فيها استثمار جماعي متزايد : استخدام اليد العاملة والآلات والحيوانات بالاشتراك للاعمال الموسمية الهامة ، ثم زراعة الارض بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة الاراضي المزروعة ، وفي مرحلة ثالثة تربية الماشية بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة كمية ونوعية العمل المؤدي . وفي مرحلة اخيرة مكافأة العمل وحده .

اصطدمت حركة تأميم الزراعة بتمسك الفلاحين بتقاليدهم الفردية ، وفي معظم الاحيان بجهلهم وعدم خبرتهم في ادارة التعاونيات ، بحيث كان تقدمها بطيئاً نسبياً واضطرت الحكومات في السنة ١٩٥٣ الى كبح الاندفاع ، الطائش احياناً ، الذي كان يدفع الى ابتكارات سابقة لأوانها ، بتشديدها على الطابع الطوعي الذي يجب ان يكون شاملاً . ففي السنة ١٩٥٥ شمل قطاع الاستثمار المشترك (املاك الدولة والتعاونيات) ٣٠ بالمئة من المساحات الزراعية ، وفي بولونيا لم تضم التعاونيات سوى ٢٠٠ ٠٠٠ عضو يستثمرون ٨٠٠ ٠٠٠ ١ هكتار ، اي ١٠٫٦ بالمائة تقريباً من المساحة الزراعية ، فلم يشمل قطاع الاستثمار المشترك من ثم ، مع مزارع الدولة ، سوى ٢٠ بالمائة فقط من هذه المساحة ؛ وفي تشيكوسلوفاكيا ، كان الاستثمار المشترك اكثر تقدماً وضم اكثر من ٧٠٠٠ تعاونية ، فشمل زهاء ٣٠ بالمائة من الاراضي الزراعية . وفي بلغاريا شمل التأميم ٦١ بالمائة من الاستثمارات و٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية ؛ وكان في

رومانيا ، في التاريخ نفسه ، ٢٠٠٠ تعاونية تضم ١٨٠ ٠٠٠ عائلة وتشمل ٩،٤ بالمائة فقط من الاراضي الزراعية . وفي المانيا الشرقية ، حيث بوشر تنفيذ التأميم في النصف الثاني من السنة ١٩٥٢ ، ادارت ٥٠٠٠ تعاونية ٣٠ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية .

قلبت هذه التغييرات حياة الفلاحين بالذات « الذين لم يأتوا من قبل عملاً كافياً ، واقاموا في مزارع لم تكفهم لتأمين معيشتهم ، فكانوا مرغمين على البحث عن موارد اضافية في اعمال غير ثابتة وزهيدة الاجور . ولنتذكر هنا التشريع الهنغاري والبوغوسلافي الذي عمل به حتى السنة ١٩٤٥ ومنع استخدام الآلة الحاصدة والرابطة « بغية توفير العمل للحصادين » . او لم يقدر بعضهم ان « ١٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و٢٠ بالمائة من الفلاحين الرومانيين ، و٢٤ بالمائة من الفلاحين البولونيين ، و٢٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و٣٥ بالمائة من الفلاحين اليوغوسلافيين ، و٥٠ بالمائة من الفلاحين السلوفاكيين ، وحتى ٨٦ بالمائة من الفلاحين الروتينيين ، لم يجدوا لهم عملاً في قراهم ؟ لقد شاهد الناس فجأة معدات عصرية حين انشئت محطات الآلات . فأوحت لهم هذه المشاهدة عالماً جديداً تعبر عنه هذه الملاحظة التي ابداها ل . « رنيه ديمون » فلاح سلوفاكي استخدم آلة حاصدة للمرة الاولى : « لو اشتريتها قبل عشر سنوات لطال عمري عشر سنوات ، ولشعرت بأني في مقتبل العمر ، ولكنت تمكنت من الشرب حين اكون ظمئاً ... هؤلاء الشبان سوف يستخدمون هذه الآلات بينا عملت ابداً بساعدي : ليس ذلك عدلاً » . الا ان هذه الآلات التي وفرت المشقة على الناس قد اثارت بمزيد من الالحاح مسألة اكتظاظ الارياف بالسكان التي لم يكن لها من حل سوى التصنيع . فنقلت منذئذ جماهير ريفية كبيرة الى القطاع الصناعي ، مما استنزف احتياطي اليد العاملة الزراعية في بعض الاماكن . ولكن الفلاحين ، في مرحلة الانتقال هذه ، كانوا « الضحايا المؤقتة لهذا التوزيع الاجتماعي الجديد » : فقد توجب بناء المصانع دون التمكن في الوقت نفسه من بناء المساكن اللازمة ، ولم ينقل كذلك الى الصناعة عدد اكثر فاكثر اهمية من الفلاحين الا بصورة تدريجية . وفي هذه الاثناء ، بقي انتاج الحبوب متدنياً بسبب افتقار الاستثمارات الى التجهيزات وتقسيمها الى اجزاء صغرى ، مما حال دون سرعة ادخال الزراعات الصناعية الجديدة وتنمية تربية المواشي . فتأخر من ثم تحسين مستوى المعيشة وتزايد التفاوت بين الصناعة الآخذة في الاتساع وبين الركود الزراعي . وهكذا فقد زال العمال الزراعيون ... وتمثل اجراء الدولة بعمال المصانع بوضعهم الاجتماعي . فليس في الارياف بعد اليوم سوى ملاكين ينضم صغارهم الى التعاونيات .

العمال

كانت نتيجة تحول هذه البلدان الزراعية الى بلدان صناعية ارتفاعاً كبيراً في عدد العمال . فباتت الطبقة المحتقرة والمريبة في نظام الحكم السابق قوة كبرى وطبقة موجهة في نظام الحكم الجديد . وقد بلغت زيادة عددهم نسبة عالية : ففي هنغاريا تضاعف عددهم بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥١ ، وجاوز المليون . وفي بولونيا ارتفع عددهم من ٩١٣ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٨ الى ٤ ٢٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ . وفي رومانيا بلغ

١ ٨٠٠ ٠٠٠ مقابل ٥٠٠ ٠٠٠ في احسن احوال مـــا قبل الحرب ، وبالرغم من ذلك مست الحاجة بالحاح الى اليد العاملة في هذه البلدان التي كانت في مـــا مضى مكتظة بالسكان . وهم العمال الاختصاصيون من مست الحاجة اليهم بصورة خاصة لان الكثيرين منهم قد استخـدموا في المصالح الادارية او السياسية بسبب الثقة التي اوحوهـــا لنظام الحكم . فتوجب اتخاذ بعض التدابير في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لتشجيع النسل وتوسيع التعليم التقني . واتخذت تدابير مماثلة لها في الاتحاد السوفياتي تهدف الى زيادة الانتاج: منافسة بين المصانع من اجل خير انتاج، لقب « عامل الاصطدام » او « بطل العمل » ، اعزاز العمال الستاخانوفيين الذين يسهمون بنشاط في زيادة الانتاج وتبسيط العمل ، اوسمة ، مكافآت مالية ، التخصص في انتـاج القطع ، اجور مرتفعة جداً للساعات الاضافية ... تحديد الاجور بالاستناد الى الاهليـة ، اللجوء المتزايد الى اليد العاملة النسائية ، نظام مشدد للعمل بغية مقاومة عدم الثبات والتغيب .

من اجل هذه الجماهير القروية والعمالية ، البائسة والاميـة بنسبة مرتفعة احياناً (٢٣ بالمائة في رومانيا وبولونيا ، ٣٢ بالمائة في بلغاريا ، ٤٥ بالمائة في يوغوسلافيا ، ٦٥ بالمائة في البانيا) ، لحظت الخطط مجهودا كبيرا للتجهيز الصحي وبناء مؤسسات مدرسية كثيرة لكافـة الاعمار ، ودور كتب ، الخ ... فألغي كل « عدد مقفل » وزيد عدد التلامـــذة والطلاب زيادة كبرى ، واستقبلت مدارس المشاريع والمدارس التقنية وكليات العمل والعمال والفلاحين الذين تعـذر عليهم في صباهم تحصيل العلم اللازم لشغل وظائف قيادية .

الحل المعتمد للمسائل الوطنية

رأينا ان احدى نقاط الضعف في دول اوروبا الوسطى والشرقية قبل السنة ١٩٤٥ كانت انعدام التجانس العنصري والمنازعات القائمة بـين الاقليات القومية والاكثرية المسيطرة . فنجم عن هـــذا الوضع قلق عميق في نفس كل شخص ، وحين تولت النازية الحـــكم في المانيا ، خلق هـــذا الوضع جو حرب اهلية قابلة تصلب البلدان المهزومة السابقة .

اختلف وجه الدول التي اعيد النظر في حدودها بعد النصر الحليف اختلافاً كبيراً جداً عنه في السابق ، لا من حيث الشكل الجغرافي فحسب ، بل من حيـــث الشكل العنصري ايضاً ، بفعل انفلال او نقل الاقليات العنصرية . وحيث ما زالت هنـاك عناصر مختلفة ، اعتمد التنظيم الاتحادي – كما في يوغوسلافيا الجديدة مثلاً – او منحت منطقة الاقليات بعض الاستقلال الذاتي الاداري : كما حدث لسلوفاكيا داخل الدولة التشيكوسلوفاكية . أما في الدول الاخرى فقـد حلت المسألة بسهولة اذ ان الاقليات الباقية في هذه الدول كانت ابعد من ان تمثل الكتل المتراصة الكثيرة العدد التي كانت موجودة فيما قبل الحرب. فلم يبق في تشيكوسلوفاكيا سوى بضعة مئات الالوف من الالمان والهنغاريين بين سكان البلاد البالغين ١٢ مليون نسمة. وفي بولونيا وهنغاريا لم تجاوز الاقليات العنصرية نسبة الـ ٥٪ . وكانت اقل الدول تجانساً رومانيا التي ليست رومانيـة الا بنسبة ٨٥٫٧٪ بسبب ضمها ٩٫٤٪ من الهنغاريين و ٢٫٢٪ من الالمان وأقليات عنصرية اخرى.

وكان الحل الذي اعتمد في هذه البلاد حكومة مركزية ووضع الفئات على قدم المساواة في الادارة والمدارس الوطنية حيث توجد الاقليات في البلاد. أما الادارات المحلية فقد تألفت من الهنغاريين في الاقاليم الهنغارية ومن ممثلين عن القوميتين في الاقاليم المختلطة . وللمرة الاولى في التاريخ قامت في « كلوج » جامعتان احداهما هنغارية والثانية رومانية .

التنظيم المدني الجديد

على غرار ما حدث في الاتحاد السوفياتي ، ادت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الى قيام تنظيم مدني جديد : زالت الطبقية وزال معها التمييز الاجتماعي ، « فامتصت المدينة ضواحيها » . زال الدخل العقاري ، فامكن تشييد المزيد من الابنية في المساحات المتوفرة ، وتشييد مجموعات كبرى تحيط بها مساحات واسعة خضراء . فأطلت بيوت كل مجموعة على ساحات كبرى اعدت فيها اقسام خضراء وحدائق للاطفال ؛ وتألفت وحدة الاقامة الرئيسية من مجموعات سكنية متقاربة توفر فيها كل ما هو ضروري لـ ١٠٠٠٠ او ١٥٠٠٠ شخص الذين يقيمون في دائرة شعاعها ٥٠٠ متر تقريباً : مدارس ، مخازن ، مستوصفات ، سينما ، منتديات ... وشيدت في الحي – مجموعة من وحدات الاقامة – ابنية هامة من الدرجة العليا : مؤسسات التعليم التقني والثانوي ، المستشفيات ، مراكز الادارات ... فعلى هذا الشكل شيدت المدن الجديدة ، كـ « نوفاهوتا » التي نشأت قرب كراكوفيا وبلغ عدد سكانها ٦٥٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٥٤ ولم يلبثوا ان بلغوا ١٥٠٠٠٠ ؛ وعلى هذا الشكل اعيد بناء المدن القديمة كفرصوفيا وبودابست حيث شيدت ، الى جانب الاحياء القديمة التي رممت بحسب النمط التقليدي ، احياء جديدة تتميز بشوارعها العريضة وحدائقها الكبرى وساحاتها العامة .

محاربة المعارضة

ان عملية الاقصاء التدريجي التي تناولت معارضي تطور الحكم الجديد نحو الشيوعية قد انتهت في السنة ١٩٤٨ ؛ فبعد هذا التاريخ لم يبق من مكان لمعارضة شرعية قادرة على إعادة النظر في الاصلاحات الزراعية والتأميمات . ولم يبق للطبقات الموجهة القديمة من امل الا في النشاط السري والتدخل الاجنبي . فتوجه انصار نظام الحكم السابق بأنظارهم الى المؤسسة القائمة الوحيدة ، اعني بها الكنيسة الكاثوليكية ، « ولا سيما وان الكاثوليكية غالباً ما ارتدت شكل اكليروسية على ارتباط وثيق بالارستوقراطية العقارية في هذه البلدان التي سيطر عليها اقتصاد زراعي ونظام متخلف » (م. دوفرجيه) . فان كبار رجال الاكليروس المنتسب بعضهم الى الطبقات الممتازة – والمتضامن معها – قد كانت اقوى سند لحكم الاميرال « هورتي » في هنغاريا وحكومة الكولونيلات في بولونيا والملوك الدكتاتوريين في يوغوسلافيا ورومانيا ؛ وكانوا حريصين على الاحتفاظ باملاكهم الواسعة واحتكارهم المدرسي .

ومنذ السنة ١٩٣٩ ، بصورة خاصة « ايدت الكنيسة انفصال سلوفاكيا وبوهيا الذي حققه المطران « تيزو » بعد اجتماع مونيخ ، وأيد رئيس اساقفة « زغرب » ، المطران « ستيبيناك »

نظام الحكم الذي اقامه « انتي بافليك » في كرواتيا ؛ فان هذا النظام الاخير « قد مثل بأجلى صورة وطنية الاكليروس الكرواتي المتطرفة التي لم تسلم بقيام الدولة اليوغوسلافية » (فختو). وفي السنة ١٩٤٥ ، اعترض الكردينال « مندزنتي » على اعلان الجمهورية الهنغارية « المخالف للدستور الهنغاري الالفي » . وحين ادخلت الدساتير الجديدة ، المتبناة بعد السنة ١٩٤٥ ، الاصلاحات التي اقرتها دساتير الدول الغربية منذ زمن بعيد : فصل الكنيسة عن الدولة ، الحالة المدنية والزواج المدني ، اعلن الاحبار معارضة شديدة جديدة تميزت بمزيد من القوة عندما طبق الاصلاح الزراعي على املاك الكنيسة . فاحتج الكردينال مندزنتي ورئيس اساقفة براغ ، « بيران » ، ورئيس اساقفة بولونيا الجديد ، « وسترنسكي » ، ورفض الفاتيكان كل تنازل . وكما اوضح ذلك « فرنسوا فختو » .

« كسبت الكنيسة ،بموقفها هذا المعادي للشيوعية مزيداً من الشعبية ... فأصبحت الكنيسة محط شكاوى وآمال الملاكين الذين سلبت املاكهم والموظفين الذين عزلوا من وظائفهم ، وصغار البورجوازيين الذين سيطر عليهم الخوف، والفلاحين الذين شعروا بالخطر يهدد املاكهم ... وقد شجعت هذه الشعبية الفاتيكان وحملت الاساقفة على الوقوف موقفاً متزايد الحزم يوماً بعد يوم . »

الا ان بعض الكهنة انتظموا في جمعيات رغبت في الاتفاق مع الحكومات وعطفت على الاصلاحات الاقتصادية المحققة . فكان الوضع شبيهاً بذلك الذي تسبب في ايام الثورة الفرنسية بنزاع خطير بين الحكومة والكنيسة وبانشقاق في داخل الكنيسة نفسها . وفي السنة ١٩٤٨ ، كانت علمنة المدارس وتأميم ممتلكات الاكليروس (الذي اعطي مرتباً بالمقابلة) في هنغاريا وبولونيا بمثابة اعلان حرب . فاوقف الكردينال مندزنتي وحكم عليه بالسجن المؤبد في السنة ١٩٤٩ .ثم جاء دور رئيس اساقفة براغ في تشيكوسلوفاكيا الذي حرم جمعية الكهنة المتعاونين مع الحكومة . وفي السنة ١٩٥١ اوقف خليفة مندزنتي ايضاً مع عدد من الأساقفة والكهنة . وقطعت المفاوضات بين السلطات الكنسية والحكومات البولونية والهنغارية والتشيكوسلوفاكية وذلك ، كما يبدو ، تحت ضغط الكرسي الرسولي الذي تميز موقفه المعادي للشيوعية بمزيد من الحزم (اعلن الحرم في شهر تموز ١٩٤٩) . بيد ان هذه المفاوضات انتهت في السنة ١٩٥٠ الى اتفاق مع بولونيا حيث استاء السكان، بالرغم من ايمانهم العميق، من استمرار البابوية في رفض الاعتراف بالحدود الغربية الجديدة المعينة لبولونيا .

تحول السنة ١٩٥٣

اعطت سنوات تنفيذ الخطط الاولى النتائج المرتقبة . فان الاهداف المحددة للصناعات الثقيلة قد تخطيت الى حد بعيد ، ومعدل زيادة الدخل القومي قد بقي مرتفعاً جداً: ٩,٥ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، ١٠,٢ في المانيا الشرقية، ١٢,٢ في بلغاريا ، ١٢,٦ في بولونيا ، ١١ في هنغاريا ، اي انه جاوز معدل الارتفاع الطبيعي في عدد السكان مجاوزة كبرى . فللمرة الاولى نجحت الحكومات الجديدة في اوروبا الوسطى والشرقية ، حيث اخفقت حكومات النظام السابق ، في التغلب على عدم التناسب بين ازدياد

السكان وازدياد الموارد . فان هذه الاخيرة ستزداد بعد اليوم اكثر من السكان .

ولكن تقدم الصناعة الثقيلة على انتاج المواد الاستهلاكية والزراعة قد افقد التوازن بين الانتاج الصناعي الذي تضاعف في خمس سنوات (١٩٤٨ – ١٩٥٣) وبين الانتاج الزراعي الذي لم يجاوز مستواه في السنة ١٩٤٠ الا بنسبة ١٠ – ٣٠ بالمائة . ويرد ذلك الى ان الانتاج الزراعي قد تدنى بنسبة تجاوز الـ ١٠ بالمائة . وقد افضى نزوح الشبان الى المدينة ، وهم اكثر السكان انتاجية ، قبل ان يعاض منه بمعدات آلية كافية ، الى نقصان وسائل الانتاج في الارياف وزيادة طلب المنتجات الزراعية والمساكن في الاوساط المدنية والصناعية . فنجمت عن ذلك صعوبات في تموين المدن بالمواد الغذائية والمواد الاولية الزراعية المنشأ اثارت الاستياء وازّمت العلائق بين العمال والفلاحين .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نقص انتاج المواد الاستهلاكية شجع السوق السوداء واخذ نشاط الفلاح الذي بات عاجزاً عن تأمين المنتجات التي يحتاج اليها . وتأمنت الأموال اخيراً في هذه البلدان المفتقرة الى رؤوس الأموال عن طريق الاقراض الذي جعلها تسير بخطى سريعة نحو التضخم المالي . وعبثاً حاولت بعض الاصلاحات النقدية اصلاح الحال ، فان الاجور الحقيقية قد تدنت تدنياً محسوساً بصورة عامة بالنسبة لمستواها في السنة ١٩٥٠ . فكانت من ثم نتيجة الخطط المفرطة الطموح والمفتقرة الى الدرس ، والاموال غير الكافية الموظفة في الزراعة ، وسياسة الاسعار التي ضحت بالزراعة ، وتدني مستوى المعيشة ، قلقاً عُبّر عنه في ١٧ حزيران ١٩٥٣ ، في برلين الشرقية وبعض المدن الصناعية في الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، بثورة عمال مستائين من الازمة الغذائية وقوانين العمل المتزايدة التي قيّدوا بها .

ومن جهة ثانية ، ارتدى التشديد المفروض على الاقتصاد اخطر طابع في البلدان الزراعية التي خضعت لتصنيع قوي وسريع . وفي بولونيا كما في هنغاريا ، كان عبء الأموال الموظفة (وقد خصص معظمها للصناعة الثقيلة) ثقيلاً جداً . فان بولونيا قد كرست لها ١٩،٤ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٥٣ ، وهنغاريا ٢٤،٥ بالمائة (مقابل ٨،٨ بالمائة في الجمهورية الديموقراطية الالمانية) ، اي اكثر مما استطاع الاتحاد السوفياتي تكريسه لها في خطته الخمسية الاولى . وفي سبيل وضع حد لهذا القلق ، حدث حينذاك تبدلٌ في السياسة الاقتصادية ، وذلك بالعودة الى مبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة ، اي الى اقتصاد انتقالي . فمنذئذ – ودون اهمال اولوية الصناعة الثقيلة – زيد نصيب المواد الاستهلاكية وانتجت بمزيد من السرعة . انه لاتجاه جديد تأيد بخطب مالنكوف وخروتشوف وميكويان في السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٤ ، وتجلى في الديموقراطيات الشعبية بعدم زيادة الاعتمادات المخصصة للصناعة الثقيلة وزيادة الاعتمادات المخصصة لصناعة المواد الاستهلاكية والبناء والزراعة ، ورفع الاجور الحقيقية ، وتشجيع الزراعة : ازالة التمييز تدريجياً بين التعاونيات والاستثمارات الفردية ، رفع قيمة مكافآت الانتاج ، تخفيض الضرائب ، تخفيض التسليمات الالزامية .

ازمة تشرين الاول ١٩٥٦ في بولونيا وهنغاريا

ان هذه المقررات، التي رافقتها بعض التدابير السياسية، واصلاح القضاء والشرطة، وتخفيف الانظمة الادارية، وإعادة الاعتبار لضحايا الحكومات «الستالينية»، واصلاح البيروقراطية، وتخفيف وطأة التخطيط العقائدي في المجال الفكري، قد اتاحت لمختلف البلدان الشيوعية تحسين وضعها الاقتصادي وتدشين عهد نظام حر شامل. ففي تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديموقراطية، اللتين كانتا اكثر البلدان تطوراً، كما في رومانيا وبلغاريا اللتين كانت اقلهما تطوراً، امكن حل مسائل التكييف بسهولة نسبية. اما بولونيا وهنغاريا فقد كانتا مسرح احداث مؤثرة. فهنا لم تفض التدابير المتخذة الى ازالة كل عدم توازن اقتصادي، لا سيما وان التعديلات المتكررة المدخلة على الخطط قد زادت مظاهر فقدان التوازن بروزاً، ولم تفض كذلك الى تخفيف حدّة الاستياء الشعبي. ويرد هذا الاخير الى اسباب عديدة، فهناك، بالاضافة الى مستوى المعيشة المتدني جداً، حذر الجماهير التي حيرتها ترددات قادة الحكم الجديد وانقسامهم الى «ستالينيين» و «مطالبين باعادة النظر» في السياسة السابقة، والتي لم تتعود الانضباط وحياة المصنع، كما هي حال مئات الوف العمال الجدد المنتسبين اما الى طبقة صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناعيين اليدويين، واما الى طبقة الفلاحين. ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك هزال الاحزاب الشيوعية التي يفسر نموها المضخم باقبال الاعضاء الجدد (ارتفع عدد اعضاء الحزب الهنغاري من عدة آلاف الى ٩٠٠٠٠٠) الذين كان بعضهم «طلاب وظائف»، او انتهازيين، او عناصر غير وطيدة العقيدة، وتضعضع المسؤولين امام بيروقراطية غير ذات جدوى وحكم مستضعف سائر في طريق الانحلال، واخيراً نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وتأثير العداء التقليدي للروس الذين كان احتلالهم ثقيل الوطأة. فبدأ الانفجار الشعبي في بولونيا في شهر حزيران ١٩٥٦ بالاضرابات الدامية التي اعلنت في بوزنان، والهجمات على الابنية العامة، وبوادر العداء العنيف للجيوش السوفياتية والاتحاد السوفياتي، ولكن زعيماً شيوعياً كبيراً، هو «غومولكا»، لم يلبث ان ألف منذ تشرين الاول حكومة وطنية بولونية ايدتها انتخابات ظافرة في كانون الثاني ١٩٥٧، ونجح في اقناع الاتحاد السوفياتي بسحب جيوشه وأعاد الهدوء الى البلاد.

اما الازمة الهنغارية فكانت اكثر خطورة الى حد بعيد: كانت حرب الشوارع عنيفة جداً، واغتيل عدد كبير من المدافعين عن نظام الحكم، وتألفت وزارة برئاسة «ناجي»، حولتها التعديلات المدخلة عليها شيئاً فشيئاً الى حكومة بحسب صيغة السنة ١٩٤٥. فحلت مقرراتها الاولى التعاونيات الزراعية واعادت المشاريع الخاصة في التجارة الصغرى والصناعة الصغرى، واعلنت حياد البلاد، وتركت انطباعاً بأن الحركة الشعبية والعمالية اخذت في الانهيار اكثر فأكثر امام العناصر المقصاة منذ السنة ١٩٤٧ وامام انصار الحكم السابق؛ فجاء التدخل السوفياتي حينذاك بسحق الثورة.

في اعقاب هذه الاحداث الجسيمة، تبنت البلادان تدابير تكاد تكون متماثلة: التخلي عن

تأميم الزراعـــة ، وفي هنغاريا ، الحرية في شراء الاراضي (٢،٥ هكتار) مباشرة ، تخصيص الفلاحين بمزيد من الآلات ومواد البناء ، الغاء النظام القاضي بتسليم الدولة جزءاً من منتجاتهم ، زيادة الطاقة الصناعية (بحمل المشاريع القائمة عصرية ، واستحداث مشاريع جديدة احياناً) . اما نظام ادارة الاعمال فقد عدّل باخضاع الاقتصاد للامركزية شبيهة ، الى حد ما ، بتلك التي تحققت في الوقت نفسه في الاتحـــاد السوفياتي : فأعطى مزيداً من الاستقلال للمشاريع الاشتراكية ، تاركاً لها حرية اختيار اساليب ووسائل تحقيق الاهداف الاساسية التي لم تحدد الخطة العامة سواها . والغيت في هنغاريا المجالس العمالية المقتبسة عن المجالس اليوغوسلافية ، بحجة ارتدائها طابعاً سياسياً في الدرجة الاولى ؛ اما في بولونيا فقد ابقي على هـــذه المجالس ، ولكن صلاحياتها قد قيّدت في شهر نيسان ١٩٥٨ بالتدبير الذي ضمها ، مع الممثلين النقابيين وخلية الحزب ، الى « مؤتمر الاستقلال العمالي » الذي يمارس نوعاً من الشراكة في ادارة الاعمال مع رؤساء المشروع . وفي البـــلدان الاخرى ، لم يتوقف تأميم الاراضي قط ؛ ففي السنة ١٩٥٩ بلغ ما تناوله ٩٥ ./٠ من الاراضي الزراعية في بلغاريا ، و ٨٢ ./٠ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٧٥ ./٠ في البانيا ، و ٦٤ ./٠ في رومانيا ، و ٤٧ ./٠ في الجمهورية الديموقراطية الالمانية . ثم عمل به ثانية في هنغاريا (حيث تناول ٣٠ ./٠) ، وبصورة بطيئة جداً في بولونيا ، بواسطة الجمعيات الزراعية (الضامة ٦٠٠ ٠٠٠ فلاح ـ اي مزارع واحد من اصل ٦ ـ في شهر كانون الاول ١٩٥٩) ، التي تتلقى المساعدات المالية وتتمتع بحق الاولوية في شراء المعدات الزراعية .

فبصورة عامة – اذا ما استثنينا بولونيا ، نرى ان كافة الديموقراطيات الشعبية ذهبت بعيداً في تأميم الاراضي وشرعت في جميع الاستثمارات الصغرى المتوسطة في وحدات زراعية كبرى وفرت لها تدريجياً كافة التجهيزات العصرية .

الوضع في السنة ١٩٦٦

بعد خضوعها عشرين سنة للنفوذ الشيوعي ، تطورت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية من ثم تطوراً عميقاً . فهي مع محافظتها على وحدة المبادىء الماركسية سلكت « الطرق المختلفة نحو الاشتراكية » التي توافق حاجاتهـا الخاصة المميزة . فبلغ اقتصادها في كل مكان معدلات مرتفعة جداً : بلغ الانتـــاج الصناعي في تشيكوسلوفاكيا ثلاثة اضعافه بالنسبة الى انتاج ما قبل الحرب، وفي بولونيا بلغ في السنة ١٩٦٣ تسعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٣٨ واربعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٥٠ ؛ وفي الجمهورية الديموقراطية الالمانية تضاعف هذا الانتاج وبلغ معدل الزيادة ١١،٧ بالمائة بـين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وحتى ١٢،٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ . فغدت بولونيا الدولة الصناعيـــة الخامسة في اوروبا منذ الاكتشاف الذي اتاح لها تحويل « ذهبهـا القاتم » ، اي الفحم الحجري غير المتكامل المتوفر لديها بكميات كبرى ، الى وقود لتنقية المعادن (١٩٥١) . وان هـــذه البلدان التي عرفت قبل السنة ١٩٣٩ بطالة أليمة ومهاجرة واسعـــة في صفوف العمال ، عانت آنذاك من حاجة حقيقية الى اليد العاملة ، باستثناء بولونيا حيث عمل معظم الفلاحين في املاكهم

الصغرى . أما الأمية فقد قهرت عملياً والكفاءة المهنية تحسنت . وعرفت رومانيـــا في السنة ١٩٦٤ اعلى نسبة في ارتفاع عدد السكان (٨ بالمائة) ، وتجاوز الدخل القومي ضعفه (٢٫٧ بالمائة) في السنة ١٩٣٨ . وعلى الرغم من ان نجاحات الزراعة – على غرارها في الاتحـــاد السوفياتي – قد بقيت دون نجاحات الصناعة بشكل ظاهر ، فان مستوى المعيشة قد تحسن تحسناً ملموساً في رومانيا ، وفي الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، ولا سيما عند سكان الارياف ، وفي بولونيا حيث لم يعد استهلاك المواد الغذائية دون اعلى المستويات في اوروبا الا بنسبة ١٠ – ٢٠ بالمائة . ووفرت السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجمهوريات الشعبية لكل مواطن ولوج ابواب العلم والارتقاء الاجتماعي وآفاق تقدم عظيم . فأسهمت من ثم في « ازالة معظم الفوارق الاجتماعيـة القديمة والعميقة ، ولكن الاولوية المعطاة للانتاج الصناعي وضآلة انتاجية العمل قد أخرتا تحقق تقدم يفي بالحاجات » .

الا ان خوداً في التقدم ، شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ، قد برز منـــذ السنة ١٩٦٣ . ومرد ذلك الى ان سير التخطيط والتوزيع لم يعد هنا ليوافق متطلبات الاقتصادات المعقـــدة التي اخذت تواجه مسائل الاعتماد والانتاج المنوّع . وهـــذا ما يفسر اصلاحات ادارة الاعمال والتخطيط ، وليونة الرقابة الحكومية ، والاعتراف للمشاريع بتحقيق الارباح ومطابقـــة برنامجها على طلب الزبائن .

الكوميكون

ومن جهة ثانية ، تم تصنيع الديموقراطيات الشعبية ، منذ السنة ١٩٤٥ ، بصورة فوضوية في اطار كل دولة ، على الطريقة السوفياتيـــة ، اي باعطاء الاولوية للصناعة الثقيلة . ففي كل بلاد وجدت من ثم مصانع يفوق انتاجها حاجـــات البلاد وطاقاتها الحقيقية وتنتج دون اي اعتبار للدخول التي يجب ان توفرها . وهو لعمري وضع محال وخطر في ظل نظام الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على المواد الستراتيجيـة اثناء الحرب الكورية والذي بقي معمولاً به جزئياً .

وحين تأسس في السنة ١٩٤٩ ، رداً شرقياً على مشروع مارشال ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) ، لم يلعب لمدة طويلة سوى دور محـــدود في درس مشاريع التنسيق وخطط مطابقة الانتاج ؛ فهو الاتحاد السوفياتي ما منح القروض ، وسهـل بين الديموقراطيات الشعبية المبادلات التي تمت بشكل اتفاقات ثنائية على مقايضات يحدّد اجلها بسنة واحدة . الا ان ازمة السنة ١٩٥٦ في بولونيا وهنغاريا ، وتوقيع معاهدة روما في شهر آذار ١٩٥٧ ، الذي جعل من المجلس الاقتصادي الاوروبي حقيقة راهنة ، ابرزا الحاجـــة الملحة الى اعتماد تدابير حسية . فتقرر منذ السنة ١٩٥٨ مد انابيب لنقـــل البترول بين الاتحاد السوفياتي وبولونيـــا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديموقراطية الالمانية ، وتنسيق وتوحيد انتاج بعض المصنوعـات الكيميائية والصفائح المعدنية والأنابيب ؛ وفي السنة ١٩٥٩ تم الاتفاق نفسه حول تجارة القطن والفواكه والبقول ؛ وفي السنة ١٩٦٠ ، تم الاتفاق بين بولونيا والجمهورية الديموقراطية الالمانية

لمن اجل زيادة انتاج الفحم الحجري البولوني ، وبين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا من اجل بنـــاء معمل لانتاج الطاقة الكهربائية يغذيه الغاز الطبيعي الروماني ، وتوحيد بعض شبكات توزيع الطاقة وجعل مركز تنظيم التوزيع في براغ ، الخ . وفي السنـــة ١٩٦٢ قطع مؤتمر موسكو المرحلة الحاسمة بتقريره تنسيق الخطط الطويلة الاجل والتوفيق بين السياسات الوطنية على اساس « التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل » . فاستلزم التنظيم لجاناً دائمة ، ودائرة تخطيط، وامانة سر، ولجنة تنفيذية يكون كل عضو فيها متحكماً بالقرار المطلوب اتخاذه ، لأنه يتمتع بحق النقض . وجلي ان تحقيق مثل هذه الوحدة قد اثار صعوبات جمـــة : صعوبات تنسيق شتى السياسات الزراعية والخطط المختلفة الآجال والافتقار الى النقد القابل التحويل ، الخ . وشعرت بعض الدول بصعوبة الخروج من قومية ضيقة (بولونيا ، ولا سيما رومانيا) ، فرفضت التضحيـــة ببعض الصناعات التي اوجب التخصيص التضحية بهـــا ، وأسفت على هذا الارتباط الالزامي بالدول الاشتراكية الاخرى ، وطالبت بحرية كاملة في الاتجار مع الدول الغربية ، وتمنت أن تعمل الوحدة « لا ككل تنصهر فيه الاجزاء ، بل كمجموعة اقتصادات وطنية مستقلة » . وانما على الرغم من هذه الاختلافات ، سار التعاون في طريقه : ففي السنة ١٩٦٤ تأسس مصرف على مثال « الاتحاد الاوروبي للمدفوعات » اسندت اليه مهمة تمويل مجموعـات المشاريع الكبرى ؛ وبعد مرور اشهر معدودة ، أسست تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا ، التي انضمت اليهـــا بلغاريا والجمهورية الديموقراطية الالمانية والاتحاد السـوفياتي ، جهاز « المعادن المشتركة » الذي ارتدى طابع التخصص في انتاج الانابيب والمصنوعات الفولاذية الاخرى ، واستهـدف تنسيق الدروس والمبادلات وبرمجة الانتاج ، اللذين سيتيح تحقيقها تنسيق التجارة الخارجيـة وتأسيس مشاريع مشتركة . ويجب الاشارة كذلك الى سلسلة التدابير المتخذة منذ السنة ١٩٦٣ لتنسيق النقل في مختلف البلدان بغية تجنب انزال وتحميل البضائع (الداخلة الى الاتحـــاد السوفياتي او الخارجة منه) ، وانشاء استثمار محطة دولية لشاحنات البضائع ، وإقرار مشروع ضخم لاستثمار الدانوب الاسفل ابتداء من الحدود النمساوية – التشيكية بواسطة ١١ محطة لتوليـــد الكهرباء تبلغ طاقتها ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٧ كيلوات في الساعة ، تتيح بالاضافة الى إنتاج الكهرباء ري ٠٠٠ ٥٠ كيلومتر مربع وجعل معدل عمق النهر ٣٫٦٥ م .

عمل الكوميكون بعـــد المجلس الاقتصادي الاوروبي وقصد تحقيق اهـــداف تختلف كل الاختلاف عن اهدافه ، واستخدم اساليب ووسائل مختلفة . ولكنه استوحى الحرص نفسه على التوحيد والتنظيم . وحقق نتائج ذات قيمة في كافة الحقول ما عدا الحقل الزراعي . وباستطاعته اليوم الاسهام إسهاماً فعالاً في اعادة الوحدة الى الكتلة الشيوعية بعـد ان زعزعها النزاع الصيني السوفياتي .

الفصل الثالث

يوغوسلافيا

ان الظروف التي عاشت فيها يوغوسلافيا اثناء الحرب تفسر طابع تطورها الخاص في المرحلة التي عقبتها . فالبلاد حققت ثورتها ابان الصراع بالذات ؛ ولذلك كانت ثورتها امراً واقعاً حين توقفت الاعمال الحربية – في الوقت الذي بدأت فيه في بلدان اوروبا الوسطى والبلقانية الاخرى. وكان لدى تيتو جيش شعبي كثير العدد تعود الحرب وخضع لنظام سياسي مرن وقوي، وحظي بنفوذ وشعبية كبيرين حصل عليهما في المعركة من اجل تحرير البلاد الذي كان اليوغوسلافيين انفسهم اليد الطولى في تحقيقه . ولكن عداء حكومة المنفى في لندن ، والجنرال ميخالوفيتش ممثلها في البلاد ، الذي لم يتعاون مع الايطاليين والالمان فحسب ، بل اعلن الحرب على الانصار ايضاً ، قد اعطى المعركة من اجل التحرير طابع صراع ثوري ضد ممثلي الطبقات الحاكمة القديمة والحكومة الملكية .

النظام السياسي الجديد

تكوّنت الدولة الجديدة اثناء الحرب بالذات . فمنذ اواخر السنة ١٩٤٢ ، مثّل جيش تيتو أقوى قوة محاربة والقوة الفعالة الوحيدة في الصراع ضد الغازي ؛ وفي كل مكان – حتى في المناطق المحتلة – تألفت لجان شعبية للتحرير من ممثلين انتخبتهم الفئات الوطنية المحلية استلمت زمام السلطة فور انسحاب الالمان . وفي تشرين الثاني ١٩٤٢، التأمت جمعية ثورية تضم الممثلين المنتخبين المنتسبين الى كافة المعتقدات والاديان والاحزاب والفئات المعادية للفاشستية ، عرفت بـ « المجلس المعادي للفاشستية لتحرير يوغوسلافيا الوطني » ، الذي كان الجهاز الموجه للصراع ،دون ان يكون برلماناً او حكومة ؛ فاختارت المجلس الذي اسندت اليه السلطة التنفيذية ومهمة البت بالمسائل الاقتصادية والسياسية. الا ان الدولة لما تنظم تنظيماً جديداً ، بناء على اشارة صريحة من الاتحاد السوفياتي الذي خشي من ان يخلق اعتماد التدابير الثورية بعض المتاعب مع الحلفاء الغربيين . وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير ، الذي اصبح « الممثل الاعلى للسيادة اليوغوسلافية » ، ان البلاد سوف تنظم تنظيماً اتحادياً يجمع بين الشعوب المتساوية في الحقوق في صربيا وكرواتيا وسلوفينيا وبوسنيا –

– هرزيغوفينا والجبل الاسود . واقر بالتصويت القوانين الدستورية الثورية الاولى التي انتزعت كل سلطة من الملك الموجود في المنفى واعدت قيام الجمهوريات الشعبية الست التي سيؤلف اتحادها الدولة اليوغوسلافية . ولم يتخذ أي تدبير شامل بصدد القاعدة الاقتصادية المقبلة التي ستتمشى عليها البلاد . ولم تقرر مصادرة المصانع والاملاك ، حين قررت ، الا اذا كانت هذه المصانع والاملاك ملك الغازي او المتعاونين معه . الا ان المساحة القصوى للأملاك ، في الحقل الزراعي ، قد حددت بـ ٢٥ هكتاراً ، باعتبار ان حركة التحرير قد ارتكزت في جوهرها على طبقة صغار الفلاحين الفقراء. وفي كانون الثاني ١٩٤٦ ، أعلنت الجمهورية الاتحادية اليوغوسلافية بواسطة الجمعية التأسيسية التي فازت الجبهة الشعبية فيها بـ ٦٧٢٥٠٠٠ صوت مقابل ٧٠٧٠٠٠ للمعارضة . وهكذا ازيلت المملكة الصربية المنشأ التي كانت منذ السنة ١٩١٩ العقبة الرئيسية في سبيل المساواة بين القوميات والتي ساندت على الدوام اقوى العناصر نزعة محافظة في المجتمع السابق . وقد اعطيت الدولة الجديدة دستوراً اتحادياً : ست جمهوريات شعبية ، وفي اطار جمهورية صربيا اقليمان مستقلان استقلالاً ذاتياً توجد فيها اقليات قومية : فوجفودينا التي يستوطنها الهنغاريون والسلوفينيون والرومانيون ، وكيروفو – ميتوهيجا التي يستوطنها الالبانيون . وكان لكل جمهورية جمعيتها ودستورها . واحتفظت الحكومة الاتحادية بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والمالية الاتحادية والخطط الاقتصادية العامة والعلائق التجارية والمواصلات . وتألفت « الجمعية الشعبية » ، كما هي الحال في كل نظام اتحادي ، من مجلسين هما « المجلس الشعبي » المنتخب على أساس ممثل لكل ٥٠٠٠٠ نسمة ، و « مجلس القوميات » الذي تنتخبه الجمهوريات والاقاليم والمناطق . وتنتخب الجمعية الشعبية مجلساً اعلى يمارس رئاسة جماعية ومجلساً تنفيذياً .

النهضة المادية

تركت الحرب البلاد مخربة تخريباً كاملاً ، وأفقدتها زهاء مليوني نسمة لاقوا حتفهم وزهاء ٦٠٠٠٠٠ من العناصر الغريبة ، ولا سيما من الالمان ؛ وقد هلك ١/١٠ السكان القرويين . وقدرت الاضرار بـ ١٠٥٠٠ مليون دولار (١٩٣٨) تكاد تمثل زهاء اربعة اضعاف الدخل القومي في هذه السنة . وانتشرت المجاعة لا في المناطق الجبلية الجنوبية الغربية التي لم تنتج قط مواد غذائية كافية لسد حاجاتها فحسب ، بل في اغنى مناطق سلوفينيا وصربيا الشمالية ايضاً . فتوجب على منظمة اغاثة اللاجئين تغذية اكثر من ثلث السكان ، وقدمت لهذه الغاية اكثر من ٦٠٠٠٠٠ طن من المواد الغذائية .

كما حدث في الديموقراطيات الشعبية الاخرى ، تحقق اصلاح زراعي صادر في السنة ١٩٤٥ ، لقاء دفع تعويض ، تناول كافة الاملاك التي تزيد مساحتها عن ٣٥ هكتاراً من الاراضي الزراعية . فباتت الاملاك التي لا تبلغ مساحتها ٥ هكتارات تمثل ٧٥ ٪ من مساحة البلاد ، وتلك التي تتراوح مساحتها بين ٥ و ١٥ هكتاراً تمثل ٢٢ ٪ ، والاملاك التي تتجاوز ١٥ هكتاراً ٣ ٪ فقط . ومن جهة ثانية صدر في السنة ١٩٤٦ قانون سوف يعدل في السنة ١٩٤٨ أممت

بوجيه كافة فروع النشاط الصناعي ، والموارد المنجمية ، ومصادر الطاقة . وامت كذلك التجارة الخارجية ، ثم ٨٨ ٪ من التجارة التفصيلية ، وامت الـ ١٢ ٪ الباقية بدورها في السنة ١٩٤٨ . ولكن نهضة الصناعة تقدمت تقدماً بطيئاً جداً . ففي السنة ١٩٤٦ لم يبلغ الانتاج سوى ٥٠ ٪ من انتاج ما قبل الحرب .

وخلافاً لما حدث في الديموقراطيات الشعبية الاخرى التي لما تضع سوى خطط لسنتين او ثلاث سنوات ، بوشر في السنة ١٩٤٧ تنفيذ خطة خمسية (١٩٤٧ - ١٩٥١) . فقد نهضت يوغوسلافيا من ثم على الفور بخطة طويلة الاجل ممدة لانهاض المناطق المتخلفة : الجبل الاسود ، بوسنيا ، مقدونيا ، بغية الحد من التفاوت الاقتصادي بينها وبين الجمهوريات الاخرى. وكان المقصود تحقيق تنمية سريعة للطاقة الصناعية التي يجب ان تبلغ خمسة اضعافها بمعدل زيادة سنوية خيالية يجب ان يبلغ ٣٧ ٪ ، خصوصاً في انتاج المناجم وانتاج الطاقة الكهربائية والصناعة الثقيلة .

يجب ان تكون الاعتمادات الملحوظة مرتفعة جداً : في السنة ١٩٥١ بلغت ٢٧,١٥ ٪ من الدخل القومي السنوي . ويجب ان يتضاعف عدد العمال الصناعيين ويصبح ٧٥٠ ٠٠٠ . اما نجاح هذه الخطة التي استلزمت اموالاً طائلة بسبب كلفة تجهيز المناطق المتخلفة ، فكان رهين استيراد بعض المصنوعات الجاهزة وبعض الخامات : آلات وتجهيزات مختلفة للصناعة ، تجهيزات كهربائية ، فحم حجري ، بترول ، منسوجات ، مطاط ... واقتصرت الصادرات على المعادن والمنتجات الزراعية .

الا ان الخطة اليوغوسلافية كانت اقل الخطط نجاحاً في الديموقراطيات الشعبية . فان معدل الزيادة المقرر لم يتحقق في يوم من الايام : في الحقل الزراعي انتهت الخطة الى فشل ذريع ، وفي الصناعة لم تبلغ سوى ٥٠ ٪ من اهدافها فقط .

اما اسباب هذا الفشل فعديدة : الحاجة الى اصحاب الكفاءات لادارة كافة المشاريع المؤممة ، الحاجة الى اليد العاملة الاختصاصية في الصناعة ، بطء انتشار التعاونيات : ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ تعمل في ٣,٨ ٪ فقط من المساحة الزراعية ، استياء الفلاحين العاجزين عن الحصول على المصنوعات التي يحتاجون اليها . ويجب القول بصورة خاصة ان المصانع الكبرى ، ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية التي انجزت ، وطرق المواصلات التي حسنت شبكتها ، لم تستخدم استخداماً يتناسب وطاقتها الانتاجية ، لان الخامات الضرورية لاستخدامها قد انتجت او استوردت بكميات ضئيلة بسبب قلة التصدير .

عزلة يوغوسلافيا

وهكذا كانت الخطة في طريقها الى الفشل حين حدثت القطيعة بين يوغوسلافيا وبين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية الاخرى ، وحين اقصيت يوغوسلافيا عن الكومنفورم . اما الحجج التي استند اليها لتبرير هذا القرار فكانت الاتجاه القومي العام ، والموقف المعادي للسوفيات ، والتنظيم البيروقراطي

الحزب الشيوعي اليوغوسلافي الذي لا يقوم سوى بدور ثانوي الى جانب الجبهة الشعبية المؤلفة من عناصر غير متجانسة ، وخصوصاً السياسة الاقتصادية غير المعتدلة التي تسرعت في تأميم الصناعة والتجارة المتوسطتين وتصفية العناصر الرأسمالية في طبقة الفلاحين ، فعرضت النجاح للخطر وشقّت « الجبهة الاشتراكية الموحدة ضد التوسعية » . وعقب قطع العلائق الاقتصادية القطيعة السياسية ، واستلبع تغييرات عميقة في تطور الخطة الخمسية المترددة منذ قبل القطيعة . لقد عوقبت يوغوسلافيا بسبب عدم انقيادها الذي عزلها في « الشرق » ، فقطع عنها البترول الالباني والروماني والآلات التشيكية ، وفي السنة ١٩٤٩ هبطت مبادلاتها مع الاتحاد السوفياتي الى ثُمنها في السنة السابقة . وكانت يوغوسلافيا مصممة على متابعة تنفيذ خطتها ، فطلبت حكومتها من الدول الغربية المعدات التي تحتاج اليها . ولكن تجارتها الخارجية شلت شللاً تاماً بسبب هبوط صادراتها التي كان تصريفها في الغرب اصعب منه في الشرق ، وتوقف استيراداتها من الفحم الحجري والاسمدة والبترول والحديد المصبوب ومعدات التجهيز . أضف الى ذلك من جهة ثانية ان البلاد اخذت تنتج المزيد من الاسلحة (ابتلعت ميزانية الحرب ٢٠٪ من الدخل القومي) . وقد قال « ف. برّو » عن الخطة اليوغوسلافية : « خطة لا يمكن ، في احسن الاحوال ، الا ان تكون فشلاً محدوداً ، انتهت الى فشل ذريع » . الا ان التأميمات تواصلت بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٠ ، بموجب قانون اقر في السنة ١٩٤٨ ، واسرع في وضع وسائل الانتاج والمقايضة في خدمة الجماعة ، فارتفع عدد التعاونيات من ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ الى ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥١ استثمرت ٢٥٪ من الاراضي الزراعية .

ثم ان يوغوسلافيا التي تقرّبت من جيرانها الجنوبيين وعقدت معاهدات دفاع متبادل مع اليونان وتركيا قد عدلت سياستها . فتوقفت عن تقديم المساعدة لعصابات « ماركوس » و« الآس » التي لم تلبث ان هزمت هزيمة منكرة امام الجيوش الملكية اليونانية ، وتقربت من الدول الغربية ، التي فتحت لها اعتمادات انقاذ ووسعت علائقها التجارية معها . وفي خريف السنة ١٩٥٠ ، اخذت يوغوسلافيا ، بفضل الاعتمادات الغربية ، تحوّل تجارتها الخارجية . ففي السنة ١٩٥١ ، اشترت الولايات المتحدة وكندا ١٥٪ من صادراتها مقابل ٢٪ في السنه ١٩٤٦ ، وباعت منها ٣٩٪ من وارداتها مقابل ٣٪ فقط قبل خمس سنوات خلت . الا ان الصعوبات الاقتصادية ما زالت على جانب كبير من الخطورة ، فاعادت الحكومة النظر في سياستها الزراعية ، وغضت الطرف عن ارتفاع الاسعار ، بينما ابقت الاجور على حالها تقريباً ، ولكن الانتاج لم يسجل ارتفاعاً يذكر بالنسبة لمستواه قبل الحرب الا في الصناعة الثقيلة . وبعد سنوات التكيف العسير بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٢ ، لم يبلغ مستوى انتاج السنة ١٩٤٩ الا في السنة ١٩٥٤ ولم يجاوز الا في السنة ١٩٥٥ .

الطريقة اليوغوسلافية

ابتداء من السنة ١٩٥٠ ، اخذ يبرز الى الوجود تنظيم سياسي مميز ، شيوعي وماركسي في جوهره ، مختلف عن النظام السوفياتي . فان الحاجة الى تغيير نظام اقتصادي مشوّش والنزاع المتمادي مع الاتحاد السوفياتي قد دفعا بالحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، خلال فترة الانتقال ، الى ايجاد طريقة جديدة لتطبيق الماركسية تختلف اختلافاً كلياً عن طريقة حلفائه السابقين .

كان الهدف من هذه الطريقة ازالة رأسمالية الدولة والبيروقراطية التي ترافقها ، واشراك الجماهير اشراكاً دائماً في « بناء الاشتراكية » ، ونقل مهام الدولة – في بلاد غير متجانسة آخذة في تكوين وحدتها – الى اجهزة مستقلة استقلالاً ذاتياً . فلم تحتفظ الدولة الا بالشؤون الخارجية، والجيش وامن الدولة . وانتقل كل ما تبقى من الادارة الى اجهزة منتخبة في كل جمهورية اتحادية ، والى لجان شعبية في التقسيمات الادارية الصغرى تتخذ القرارات وتراقب الادارة بحصر المعنى . وانما تسلتبت السلطة المركزية شرعية اعمال هذه الاجهزة واللجان ، دونما اهتمام لملاءمتها ودون ان تكون موافقتها المسبقة ضرورية .

وتقرر الشيء نفسه في الحقل الاقتصادي : اسندت ادارة المشاريع الى مجالس عمالية ينتخبها المستخدمون وتعين لجنة ادارة . وقد ألفت مشاريع عديدة « تجمعاً اقتصادياً اعلى » تختار ادارته ، التي تعينها الدولة ، مدراء كل مشروع . ويهتم المجلس العمالي ولجنة الادارة بحماية العمل وتطبيق الخطة ، وميزان الدخل ، والتدابير الآئلة الى تحسين الانتاج . وهي « لجنة الاقتصاد الوطني » ، التي تألفت بموجب دستور السنة ١٩٥٣ ، ما تضع « الخطط العامة » التي ترسم الخطوط الكبرى التي تضع لجان الادارة والتجمع ، بحرية ، خطط وحداتها بالاستناد اليها . وتوزع ارباح المشروع الصافية (اي الدخل غير الصافي بعد ان تحسم منه الضريبة والأجور والأموال المستهلكة والفوائد) بين الدائرة الصغرى (الضريبة العقارية) والجمهورية والاتحاد (الضريبة على الارباح) و« صندوق العمل » الذي يمنح العمال علاوة على أجورهم . فليس استقلال المشاريع من ثم مقيداً إلا بالرقابة على شرعية اعمالها والرقابة الجبائية ورقابة المصرف الدائن . ولا تشترك الدولة لا في تحديد الأجور ولا في مراقبة تنفيذ الخطة .

يتضح من ثم ان دستور السنة ١٩٥٣ المعدّل قد حدّ ، ما امكن الحد ، من تدخل السلطة المركزية باقراره « حكماً ذاتياً » ادارياً حقيقياً على مستوى الدائرة الصغرى والقضاء والجمهورية المتحدة التي يدير مصالحها الجماعية الشعب نفسه ، وحكماً ذاتياً اجتماعياً اذ ان المنتجين يديرون مشاريعهم . وقد ادخل على دستور السنة ١٩٤٦ تعديل واحد هام : ضم مجلس القوميات الى المجلس الشعبي واحلّت محله جمعية المنتجين التي تنتخبها الفئتان الكبريان : العمال والفلاحون ، بنسب غير متساوية على كل حال(ممثل لكل ٣٠٠٠٠ عامل، وممثل لكل ١٥٠٠٠٠ فلاح). وهناك ، تحت هذه المجالس ، بضع مئات من اللجان الشعبية في الاقضية والمدن ، التي تنتخب بالتصويت العام،وبضعة الوف من المجالس التي ينتخبها عمال المشاريع الصناعية والتجارية،وعمال التعاونيات الزراعية،وتؤلف كلها شبكة ادارية لامركزية واسعة تضمن البروليتاريا لها فيها مركزاً

مسيطراً . ونص دستور السنة ١٩٦٣ على ان واحداً – باستثناء المارشال تيتو – لا يمكن اعادة انتخابه مرتين متواليتين للمركز الواحد ، مما يفرض حركة دورية سريعة في كافة اجهزة الدولة .

تحول الحزب الشيوعي في السنة ١٩٥٢ الى « عصبة الشيوعيين » ، والجبهة الشعبية الى « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » ؛ فاصبحت مهمة الحزب منذئذ لا التدخل في تفاصيل النشاط السياسي والاقتصادي (الذي انيط بالتحالف) بل اعطاء التوجيهات وتسيير هذا النشاط بتثقيف الجماهير الشعبية .

الازمة الاقتصادية الراهنة

ان تأخر النمو الاقتصادي الذي لوحظ منذ السنة ١٩٦١ قد افسح المجال لتحسن ملموس في اواخر السنة ١٩٦٢ وفي السنة ١٩٦٣ (ارتفع معدل النمو العام من ٥ بالمائة الى ١٢ بالمائة تقريبا) . ولذلك فقد بوشر تنفيذ الخطة السبعية الجديدة (١٩٦٤) في جو من التفاؤل ابدته زيادة الانتاج الصناعي وازدهار المشاريع ، ولكنها لم تلبث ان تعرضت لخطر تضخم مالي سريع الخطى وارتفاع مفرط في الاسعار . ويفسر هذا الوضع فقدان التوازن بين الصادرات والواردات، وتزايد الاموال الموظفة بسرعة وعلى غير انتظام، وتزايد الاستهلاك الداخلي بفعل ارتفاع الاجور والرواتب والشراء بالدين . الا ان الافتقار الى النقود النادرة اللازمة لتأمين الاستيرادات الضرورية من الخامات والمصنوعات قد ارغم الحكومة على تجميد الاسعار في شهر آذار ١٩٦٥ وتخفيض قيمة الدينار في شهر تموز ، اي على انتهاج سياسة تقشفية تهدف الى اكراه المشاريع على اعادة تنظيمها وزيادة انتاجيتها والاستغناء عن الاعانات المالية التي تدفعها الدولة (باستثناء المناطق الفقيرة كمقدونيا والجبل الأسود) بغية جعل الانتاج قادراً على مزاحمة غيره في الأسواق الدولية . فلم تستلزم الازمة من ثم تدخل الدولة بشدة مرة اخرى ، وانما اتجه الاصلاح الى تطبيق قوانين اقتصاد الاسواق تطبيقاً فعالاً .

في الحقل الزراعي شمل قطاع الملكية الاجتماعية ١١٨٠٠٠٠ هكتار ، اي ١١،٤ بالمائة فقط من المجموع . وقد تألف من مزارع وطنية في الاستثمارات الكبرى التي صودرت ، ومزارع عمل (موازية للمزارع التعاونية السوفياتية) ، وتعاونيات زراعية من الطراز العام ، هبط عددها من ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥٠ الى ١٢٠٠ في السنة ١٩٥٤ ، ثم عاد فارتفع الى ٢٢٠٠ وحدة في السنة ١٩٦٣ ضمت ١٣٠٠٠٠٠ عضو . اما القطاع الخاص ، فقد تألف من استثمارات صغرى – حددت الاملاك الفردية بـ ١٠ هكتارات بغية الحؤول دون ظهور الكولاك مرة اخرى – يبلغ معدل مساحتها ٤،٢ هكتارات في الوحدة، ولم يجاوز اكثر من ثلثها الهكتارين وجلي انه نظام لا يساعد على تحقيق الاصلاح العصري ، وقد زاد من سوئه اكتظاظ الارياف بالسكان الذي استتبع بطالة ريفية حقيقية متفاوتة الظهور احياناً ، بالرغم من هجرة ريفية هامة . فنجم عن ذلك انتاجية متدنية واستهلاك ذاتي مرتفع (٣/٤ الانتاج الزراعي) ، وهكذا كان

معظم الاراضي خاضعاً لنظام زراعي قديم جداً في بلاد تشكو من العجز في منتجات اساسية كثيرة .

هنالك من ثم ، والحق يقال ، « طريق يوغوسلافية » نحو الشيوعية هي نظام تسوية بين التخطيط المركزي والمفصل الشبيه بالمثال السوفياتي ، وبين اللامركزية الفعلية المتحققة بالادارة الصناعية الذاتية و « المزاحمة الاشتراكية » مع توزيع الارباح والابقاء على الدخل العقاري .

انه لعمري « نظام شيوعي حر » مميز ، اعاد منذ وفاة ستالين العلائق التجاريـة بالديموقراطيات الشعبية ، شريكاته الطبيعيات في التجارة . فيوغسلافيا دولة شيوعية تخلت عن مبادىء الاقتصاد والديموقراطية الحرة ، ولكنها ترفض الانضمام مرة اخرى الى الكتلة التي يؤلف الاتحاد السوفياتي عنصرها الموجه ، وتنتهج سياسة « حيادية » تتمتع بنفوذ حقيقي في دول آسيا وافريقيا الحديثة الاستقلال ، وقد تكون ـ بحسب الظروف ـ موافقة للكتلة الشرقية حينا والكتلة الغربية حينا آخر .

الفصل الرابع

الصين تمسي شيوعية

انتقلت الصين الى المعسكر الشيوعي في السنة ١٩٤٩ ، ولكن انقلاب التوازن بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني ، الذي سوف يؤمن نصر هذا الاخير ، قد حدث اثناء الحرب بالذات .

الحرب الاهلية

في السنة ١٩٢٠ ، كانت الصين غارقة في فوضى هائلة شبهها بعضهم بالفوضى التي عرفتها فرنسا في ايام الشركات الكبرى . فقد كانت البلاد فريسة الـ « توكيون » ، اسياد الحرب ، الذين تصرفوا في كل ولاية تصرف الملوك المستقلين ، حاول كل منهم تعزيز جيشه وموارده ، وحالف جيرانه تارة وخاصمهم تارة اخرى ؛ وكانوا كلهم على علاقة بالحكومات الاجنبية التي منحوها شتى الامتيازات ، واحتفظوا لأنفسهم بحصيلة الضرائب في ولايتهم ، وأودعوا ارباحهم بعض المصارف الاجنبية احتياطاً لادبار الزمان بهم ؛ فكانت حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحالة هذه ، مفتقرتين الى القوة والموارد .

كانت نتيجة ذلك عدم امن وبؤساً شاملين – الا في الامتيازات الاجنبية ، ملاجىء الطمأنينة الاخيرة – أدّيا الى نقص عام في نسبة الولادات وزيادة هائلة في نسبة الوفيات بين الاطفال . فانتقلت القوى الى المواقع الدفاعية ، وتوقفت اعمال صيانة سدود « يانغ – تسي » و « هان » والقناة الامبراطورية و « هوانغ – هو » ، فانهارت السدود وغمرت بالمياه مساحات كبرى من الاراضي الزراعية . وجاءت البلبلة التي احدثتها الحرب الاهلية تضيف نتائجها الى نتائج علتين تقليديتين هما بؤس البلاد واكتظاظها بالأهالي : تقسيم الارض المفرط ، ازدياد وطأة الدخل المدفوع لكبار الملاكين، استحالة استخدام كل هذه اليد العاملة في صناعات المدن . فنزح العديد من الفلاحين الى منشوريا . وأمست الهجرة نهائية بعد ان كانت موسمية . وكان عدد المهاجرين ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة قبل السنة ١٩٢٦ ، فبلغ المليون في السنة ١٩٢٧ ، و ٥٤٦ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٨ ... وقد ذهب سوادهم سيراً على الاقدام ناقلين ما يملكونه على العربات ، فكان نزوحهم مسيرة مجاعة يموت فيها الكثيرون على قارعة الطريق . فكان ان

عدد سكان منشوريا قد ارتفع ، بين السنة ١٩٢٢ والسنة ١٩٣٠ ، من ٢٢ مليون نسمة الى ٣٠ مليوناً . وطلب غيرهم العمل في مغارس ماليزيا واستثماراتها المنجمية . وقد بلغ عدد المهاجرين ٣ ملايين بين السنة ١٩١١ والسنة ١٩٢٧ ، استقر نصفهم في ماليزيا .

الصين الجديدة

العمال

الا ان الصين الاقطاعية القديمة ، صين اسياد الحرب ، مع جماهيرها القروية الخاضعة لسيطرة الملاكين العقاريين ، كانت آخـذة في التحول . فان صناعات جديدة قد نمت في ظل الحرب ، كالصناعـة الثقيلة ، واستفادت الصناعات القـديمة (قطنيات ، مطاحن ، تبغ ، اسمنت) من تدني اجور اليـد العاملة . وتأسست مدن جديدة . وغدت هانكيو وشنغاي وتيانتسين مراكز صناعية كبرى ، وضمت طبقة عمالية متجانسة ، قد تبلغ المليوني شخص ، عاشت فيها حياة مختلفة عن حياة الفلاحين ، ولكنها حافظت على علائق وثيقة بطبقة الفلاحين . وكانت الاجور متدنية ويوم العمل طويلاً (١٢ — ١٥ ساعة) ، وعدد النساء والاولاد المستخدمين مرتفعـاً ، ووضعهم شبيهاً بوضع البروليتاريا البريطانية والفرنسيـة في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وقـد ساعد على قيام منظمات عماليـة ، قامت باضرابات متمادية ومتكاثرة ، وبلغ عدد المسجل منها رسمياً في شنغاي ٤٧ منظمة .

البورجوازية الوطنية

غالباً ما حظيت هـذه الاضرابات بمساعدة ومساندة البورجوازية الوطنية — التجار وصغار الصناعيين — التي كانت هي ايضاً ضحية امتيازات الاجانب . فان رؤوس الاموال التي جمعها التجار بوفرة في المرافيء ودخول الملاكين المقاريين قد ساعدت نمو صناعات ومصارف صينية بحصر المعنى . ومنذ السنة ١٩١٩ ، جاوز عدد صنانير الحياكة القطنية في المصانع الصينية عدد الصنانير نفسها في المصانع الاجنبية . اجل لقد بقي الاميركيون والاوروبيون واليابانيون اسياد الصناعة الثقيلة ، ولكن رؤوس الاموال الصينية قد حققت السيطرة في الصناعات الخفيفة . وكانت هذه الرأسمالية الوطنية بحاجة الى النظام وتوحيد البلاد والى اصلاح اداري وقضائي على الطريقة الغربية ، واستلزمت وضع حدٍّ للامتيازات التي يفيد منها الاجانب بالاستناد الى « معاهدات غير متساوية » . ولذلك فهي قد اسهمت في حركة الاستقلال الوطني الموجهة ضد الـ « توكيون » والتجار الاجانب . واستخدمت الموجة الوطنية التي حركت الفلاحين والعمال ، متقربة في الوقت نفسه من الملاكين العقاريين ، وحتى من الاوروبيين والاميركيين حين تنطوي الموجة القروية او العمالية على خطر محدق (في كانتون في السنة ١٩٢٤ ، وفي شنغاي في السنة ١٩٢٧) .

الثورة الثقافية

يعتبر المثقفون القوة المحركة لتطور الصين . فقد نمت بينهم ، كما نمت بين العملة ، وطنية صينية حية كانوا هم دعاتها النشاط . لقـد ولد تعليم ديموقراطي على كافة المستويات : تعددت الجامعات ، وازال اصلاح اللغة والكتابة العراقيل

التي كانت تعترض تثقيف الجماهير الشعبية . هذا هو « اصلاح اللغـة العامية » ، « الـ باي – هوا » وقد اصبح الزامياً في السنة ١٩٢٠ – الذي اعرض عن اللغة الادبية الكلاسيكية واعتمد اللغة اليومية ، المستعملة منذ قبل ذلك في ادب المهازل والروايات المألوف ، بعد ان اعطاهـا شكلاً كتابياً . وفي الوقت نفسه ، اتاحت « طريق الالف حرف » ، المبنية على استخدام اكثر الحروف استعمالاً ، التغلب على اهم الصعوبات التي انطوت عليها الكتابة الصينية وتعليم القراءة بسرعة . ثم جاء النجاح كاملاً حين نشر كتاب « هو – شو » ، « موجـز في تاريخ الفلسفة الصينية » ، الذي اثبت امكانية استعمال الاسلوب الجديد في المناقشات المجردة .

مهدت هذه الاصلاحات السبيل لثورة ثقافيـة كانت بمثابة نهضة حقيقية . فقد نشرت ترجمات عديدة مؤلفات الغرب الكبرى ومكتشفاته العلمية ، وهاجمت روايات واقعية ومؤلفات انتقادية النظام السياسي والاجتماعي السابق . كما هاجمت تنظيم العـائلة البطريركية ، والمعتقدات الدينية ، ولا سيما الكونفوشيوسية « غير الصالحة للحياة العصرية » و « المنافية للجمهورية » ، والمسيحية .

الحركة الوطنية

ان الحركة الوطنية التي ارادت استقلال البـلاد ووحدتها وتجديدها العصري قد ضمت في عمل مشترك العناصر الناشطة في المجتمع الجديد : البورجوازية الرأسمالية ، البروليتاريا العمالية ، المثقفين . هـذه هي « حركة الرابع من نوار » (١٩١٩) – يوم اعتراض الطلاب من معاهدات الصلح – التي كانت اعلاناً للثورة الوطنيـة . وكان تأثير الثورة الروسية عظيماً جداً على كل حـال ، بالمثل الذي اعطته ، وبتعليمها ان على الصين ، اذا ارادت التقدم ، القضاء على الرأسمالية الاجنبية ، وبالمساعدة الفعـالة المباشرة التي قدمتها . وبالرغم من انه لم يتعصب للشيوعية ، فان سن – يات – شن ، الذي اعـاد تنظيم الكومنتانغ ، قد اوفد تشانغ – كاي – شك الى موسكو للاشتراك في دورة تدريبية ، وتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني . ووقع على اتفاقات تتخلى روسيا بموجبها عن المعاهدات غـير المتساوية وترسل الى الصين مدربين عسكريين ومنظمين سياسيين . وانمـا نجح الكومنتانغ في استعادة الصين الشمالية وهزم اسياد الحرب بواسطة الجيش الذي دربوه وتولى قيادته الضباط الذين اعدوهم .

وقفت الحركة الوطنية الصينية بحزم في وجه الدول الاوروبية التي اثبتت ، في السنة ١٩١٩ في فرساي ، وفي ١٩٢٠ – ١٩٢١ في واشنطن ، انها لا تريد لا مساعدة الصينيين على بناء صين مستقلة سياسياً واقتصادياً ، ولا التخلي عن امتيازات المعاهدات غير المتساوية . وحين تعددت الاحداث الدامية في مراكز الامتيازات ، رد الصينيون بمقاطعة التجارة البريطانيـة . فاضطر المرسلون والتجار الانكليز – وقـد كانوا اكثر الاجانب تعرضاً للخطر لأن مصالح انكلترا الاقتصادية والسياسية في الصين كانت اعظم شأناً من مصالح سواها – الى الجـلاء عن الداخل نحو المرافىء .

ارتداؤها طابع العداء للمسيحية

ارتبطت الحركة المعادية للمسيحية ارتباطاً وثيقاً بهذه الحركة الوطنية . فبينما كانت هذه الحركة من قبل وقفا على القوى المحافظة التقليدية ، قادتها آنذاك العناصر الثورية والوطنية ، اي الطلاب والعمال . لقد فُرّق حتى ذاك التاريخ بين المسيحية كدين وبين المرسلين حملة « الغزو الثقافي » . وان عمل المرسلين ، الذي غالباً ما ارتبط في الماضي بالتدخلات المسلحة الاجنبية ، قد اعتبر منذئذ لا كـ « طليعة التوسعية » فحسب ، بل كدعاوة لافكار باطلة مناهضة للتقدم ايضاً . وطولب بارجاع « حق التعليم » الذي يجب ان يعاد للصينيين. فوضعت الحكومة في السنة ١٩٢٦ ، رغبة منها في تحقيق هذه الامنية ، مدارس المرسلين تحت إشراف حكومي ، وقررت الا يكون المديرون اجانب بعد اليوم وان يكون التعليم الديني اختيارياً . وفي اثناء المظاهرات خرّبت املاك الارساليات واعتدي على المرسلين بالجرح والقتل ، فاضطر عدة آلاف منهم الى الجلاء عن داخل البلاد ؛ فكان الرد على هذه الاصطدامات « سياسة السفن الحربية » التي اطلقت نيران مدافعها على مدن الساحل انتقاماً . وقد صادفت الحركة في الزمن فترة التحالف بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي ؛ الا ان عنفها قد تضاءل حين اتجه تشانغ اتجاهاً يمينياً وانفصل عن العناصر العمالية والشيوعية .

اصلاحات الكومنتانغ

بعد وفاة سن – يات – سن ، في السنة ١٩٢٥ ، انتهت حكومة الكومنتانغ ، التي استعادت سيطرتها على كافة اجزاء الصين تقريباً ، الى منابذة الحزب الشيوعي الذي كان يطالب باصلاح زراعي عميق والذي اقضت نجاحاته مضاجع جامعي الثروات من التجار . وكان ان جناح الكومنتانغ الايمن الذي كان لصهري تشانغ ، « ت. ف. سونغ » و « هـ. كونغ » ، تأثير كبير عليه ، والذي حظي بتأييد الجيش الظافر ، قد تقرب من الاجانب في شنغاي . فحرّم الحزب الشيوعي وقتل اعضاؤه المقبوض عليهم بعشرات الالوف ، ولاذ المستشارون الروس بالفرار . واستولى تشانغ على هان – يانغ و هانكيو ؛ فبدا الحزب الشيوعي وكأنه قضي عليه قضاء تاماً .

اعترفت الدول الكبرى بتشانغ وساندته انكلترا والولايات المتحدة ، فتولى القيام بعمل عظيم تناول التصنيع وتجديد الاقتصاد والادارة بحسب مقتضيات العصر : احداث الطرق والسكك الحديدية ، تنمية الصناعات ؛ ولكنه لم يحاول اي اصلاح اجتماعي . واعلن ابطال المعاهدات القديمة عند انتهاء مدة العمل بها . فتخلت بلجيكا وايطاليا والدانمارك والبرتغال واسبانيا عن امتيازاتها كما تخلى عنها مهزومو السنة ١٩١٨ بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . واسترد استقلاله الجمركي والرقابة على مصلحة الجمارك البحرية والضريبة على الملح . وفي السنة ١٩٣٠ تخلت انكلترا عن اقليم واي – هاي – واي . الا ان محاولة إعادة التنظيم هذه قد اعاقها التدخل الياباني من اجل احتلال الصين قطعة وراء قطعة .

١ – مصير الكومنتانغ

حكومة تشانغ كاي ـ شك منذ السنة ١٩٣٧ .

الا ان وحدة المقاومة الصينية ضد الياباني قد تحققت مرة اخرى في السنة ١٩٣٦ . فان الشيوعيين – بالرغم من الحرب التي شنها حكم الكومنتانغ عليهم طيلة اكثر من عشر سنوات – قد وقفوا الى جانب تشانغ كاي – شك حين توقيفه في « سيان » لانهم اعتبروه خير من يتولى مقاومة الغازي . ووافق تشانغ على الجبهة الموحدة التي عرضوها عليه ، واخذ على نفسه اعادة تنظيم الجيش الذي سوف تنضم اليه القوات الشيوعية ، والوقوف بعزم في وجه اليابان . فاعتمد الجيش فن الحرب الشيوعي : التخلي عن بعض الاراضي بغية كسب الوقت . واستمر الصراع بالرغم من استسلام مونيخ الذي قضى على الامل بتدخل اوروبا ، وبالرغم من الهزائم. فانتقلت الحكومة الى تشونغ – كنغ بعد انتقالها الى هانكيو . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اليابان، التي استمالت اليها رجال الاعمال وعدداً كبيراً من الوطنيين المعادين للبيض في الدرجة الاولى ، والتي الفت حكومة صينية صديقة في نانكين ، قد اعتبرت ، بين السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٣ ، ان الولايات المتحدة هي عدوها الاول . واكتفت بالنقاط التي احتلتها ، ولم تقم ، ضد مقاومة بدت لها غير منظمة ، سوى بعمليات معدة لإشاعة الذعر : قصف جوي ، وغارات سريعة على ارض العدو تستهدف القتل والنهب .

ربما اسهم خمود الحرب اليابانية هذا في التبدل الذي طرأ على سياسة حكومة الكومنتانغ. فان هذه الحكومة التي ائتلفت بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٧ دانها خير حكومة عصرية ونافذة عرفتها الصين ، قد ارتدت طابعاً آخر . لقد كانت في نانكين تحت تأثير التجار ورجال الاعمال في المرافىء ، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بكبار الملاكين العقاريين . فحافظت من ثم على النظام الاجتماعي القديم في الارياف دون ادخال اي تغيير عليه ، ولكنها حققت بعض الاصلاحات : نشر قانون جزائي ومدني جديد ، توحيد النقد ، اعادة تنظيم اعمال المصارف . وقد بذل جهود كبير لاقامة حكومة عصرية موحدة . اجل لقد تحقق التجديد العصري لمصلحة الطبقة الوطنية العليا ، وانما اصبح هناك تجديد عصري . اما في تشونغ – كنغ ، اي في قلب احدى اكثر الولايات تخلفاً في البلاد ، فكان الجو مختلفاً . فان الحكومة هنا كانت بعيدة عن العناصر القوية التي من شأنها الضغط عليها : الجماهير الشعبية والطلاب . فليست السيطرة لنفوذ صيارفة شنغاي بعد اليوم،بل للملاك العقاري المحافظ الذي،يفسر شعار الحرب مقاومة واعادة بناء، بأنه مقاومة للاصلاحات الاجتماعية وتدعيم لمركزه،(فير بانك).اماعناصر الاصلاح فقد شلت نشاطاتها، ولا سيما ان اكثرها نشاطاً كان على خط القتال. واقصي الاحرار والشيوعيون عن الادارة، وعطلت صحف المعارضة ، وراقبت قوى الامن عن كثب المثقفين والاحرار الذين هاجروا باعداد كبرى الى هونغ – كونغ وسنغافوره او التحقوا بالجاليات الصينية في جنوبي شرقي آسيا . وقطعت

العلائق مع الشيوعيين ، ولم يُطوَ ذكر نجاحاتهم في الحرب ضـــد اليابان فحسب ، بل نظـّم « حصار طبي » حول جيوشهم – الثامن والرابع – التي لم تستلم بعد ذلك معدات صحية ومواد صيدلية . وزال بصورة خاصة طابع القوة والعنف عن الحرب ضد اليابان. فلم يوضع اي مخطط لتعبئة طاقات البلاد ، ونقلت المصانع الى الداخل دون مخطط شامل ودون تنظيم عـام ، ولم تفرض رقابة على القطع والمؤسسات المالية ، فلم يلبث التضخم المالي ان ظهر بمظهر الكارثـة ، واطلق العنان للمضاربة في المواد النادرة غير المحددة .

ورافق الفساد التهـاون والتقصير . وتسبب التبذير وسوء الادارة في موت ملايين البشر في الجيوش المفتقرة الى المؤن والملابس والعتـاد ، وفي السكان المدنيين الذين فتكت مجاعات السنة ١٩٤٣ بثلاثة ملايين منهم في هونان وكوانتونغ وشي – كيانغ . وزادت في الطين بـــلة سرقة اموال الخزينة ، والمتاجرات التي استفاد منها القـادة العسكريون والموظفون والوزراء – وفي طليعتهم صهر القائد العام بالذات ، ت . ف . سونغ ، وزير المالية ، ثم وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء . فابتيعت العقارات المبنية في القطاعات الممنوحة للاجانب ، والاراضي و « القيم المضمونة » ، كالمواد الصيدلية ، والآلات ، والاقمشة ، ولم يبلـــغ الجيش شيء من « المصنوعات المرسلة اليه (بموجب قانون « الاعارة والتأجير ») . فكل هذه المصنوعات بيعت في طريقها الى الجيش بواسطة الوزراء وحكام الولايات او حتى الضباط انفسهم » . وقد ادانت الشهادات الاميركية والبريطانية نظام الحكم الذي شبهه الجنرال « ستيلوَل » بالنازية: «حكومة مماثلة .. ولصوصية مماثلة .. » ومال قادة الجيش طبعـــاً الى الاحتفاظ بالاعتدة الحربية ... « يعدون بشن الهجوم ، ثم يتراجعون ! .. يصدرون الاوامر ، ثم يعزون الى المرؤوسين بعدم تنفيذها » . « يدفع قادة الجيش مرتبات الجيوش كما يطيب لهم الدفـــع .. ولا يُجنّد سوى المساكين المفتقرين الى المال او الى حماية النافذين » .

وفي الحقل العسكري شوهد الارتجال نفسه والفوضى نفسها . فالجيوش ضعيفة لأن الحكومة لا تريد تسليح الفلاحين خوفاً من الشيوعية ، والقيادات تستند الى العناصر المعروفة بميولهـــا المحافظة ؛ وحدث ما هو ادهى من ذلك كله حين تجددت الحرب الاهلية في السنة ١٩٣٧ ؛ فمنذ السنة ١٩٤١ استبقى تشانغ ، بغية محاربة الشيوعيين ، العتـاد الحربي الحديث الذي شحنه اليه الحلفاء . وقام ما يشبه هدنة ضمنية مع اليابانيين وجرت اتصالات غير رسمية بين ممثلي تشانـغ وممثلي وانغ تشنغ واي ، رئيس الحكومة الموالية لليابان في نانكين ، وتوقفت محطتا الاذاعة عن التهاجم . ولم يواصل الحرب ضد اليابانيين ، بالاضافة الى الشيوعيين ، سوى الطيارين الاميركيين الذين ينطلقون من القواعد الصينية لالقاء القنابل على اليابان ، وهذا مـا حمل اليابانيين في السنة ١٩٤٤ على شن هجوم ادى الى الاستيلاء على هذه المطـارات ، وعلى التقدم في شي – كيانغ ، وهونان الغنية ، فتشتتت الجيوش مرة اخرى ، وكان الانحـدار العسكري تاماً . « فلم يبق من الصين الحكومية ، في اوائل السنة ١٩٤٥ ، سوى دولة اقطاعية صغرى » .

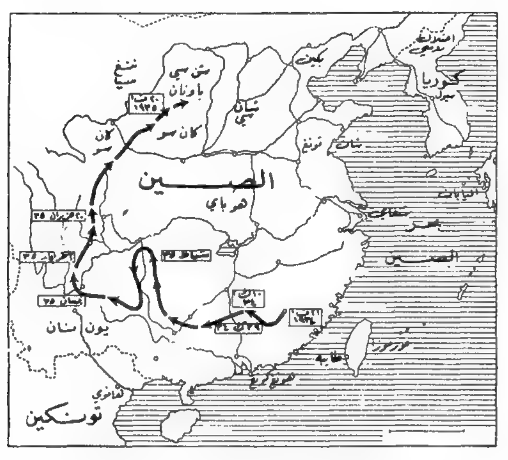
وضع الحزب الشيوعي بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥

محق الحزب الشيوعي بعد مجازر كانتون وشنغهاي وهانكيو وحملات تشانغ في السنتين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، فانصرف الى اعادة تنظيم صفوفه ببطء تحت اشراف ماو – تسي – تونغ و « شوته » في المعاقل التي احتفظ فيها ببعض الجماعات المسلحة عند حدود هونان وكيانغ – سي والى الجنوب من هانكيو. وفي اواخر السنة ١٩٢٩ ضم حوالي ٦٢٠٠٠ جندي زود ٤٠٠٠٠ منهم بأسلحة نارية . فأقصي جباة الضرائب وكبار الملاكين عن الاقاليم التي كان يحتلها الشيوعيون ووزعت الارض على الفلاحين . فوجه تشان كاي – شك ضد جيش الحزب الشيوعي سلسلة من « حملات الابادة » التي تخللتها الهزائم والانتصارات غير الحاسمة . اما الحملة السادسة التي ضمت ٤٠٠٠٠٠ جندي و ٤٠٠ طائرة ، والتي اعدتها بعثة الجنرال فالكنهوزن الالمانية ، فقد حققت في السنة ١٩٣٣ النتائج الهامة الاولى : في تشرين الاول ١٩٣٤ قررت الجيوش الشيوعية الجلاء عن كيانغ – سي والانسحاب غرباً الى « سو تشوان » . فبدأت حينذاك « المسيرة الطويلة » ، التي تعتبر اغرب احداث هذه الحرب : طيلة سنة كاملة ، انسحب ١٣٠٠٠٠ رجل وامرأة وولد سيراً على الاقدام ، بمعدل ٤٠ كيلومترا في اليوم الواحد ، معرضين كل ساعة لغارات الطائرات ، مكثرين من المسيرات الليلية بغية النجاة من هذه الهجمات ، ومن المناورات الالهائية بغية التمكن من عبور الانهار ، تاركين وراءهم العتاد والمرضى والجرحى وضحايا البرد والجوع ، مقاتلين في سبيل اجتياز الخطوط المحصنة ، قاطعين سلاسل جبال يبلغ ارتفاعها ٥٠٠٠ متر (تاهسويه سان) . وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥ اخيراً ، استقر الناجون الـ ٢٠٠٠٠ في شمالي شنسي حيث كانوا في مأمن من حصار كامل بسبب وجود الصحراء من ورائهم ، وحيث توجب عليهم تجديد كل شيء (الشكل ٢٧) .

« الديموقراطية الجديدة »

هنا ، في ينان ، وضع ماو تعاليم « ديموقراطية الصين الجديدة » التي نشرها في السنة ١٩٤٠ . وقد قادته قوة العنصر القروي الصيني الى بناء الحركة الشيوعية على اساس قروي لا عمالي اسوة بالاحزاب الشيوعية الاوروبية. فسوف تكون المرحلة الاولى للثورة الشيوعية « الديموقراطية الجديدة » التي ستحول المجتمع القديم الاقطاعي الطابع ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي ، الى مجتمع ديموقراطي مستقل . وسيحكم هذه الدولة تحالف عدة طبقات ثورية ، لأن البورجوازية الصينية ، على غرار البورجوازية الفرنسية في السنة ١٧٨٩ – كانت ثورية جزئياً . وخلال فترة الانتقال هذه ، ستخضع الصين لنظام لن يكون لا بورجوازياً فحسب ، ولا بروليتارياً فحسب ، بل حكماً ديموقراطيا مركزيا مبنيا على انتخابات (يحق للجميع الاشتراك فيها) يختار بموجبها اعضاء سلسلة جمعيات شعبية ابتداء من جمعيات القرى حتى المؤتمر الوطني . وعملاً بمقررات الكومنتانغ المتخذة في السنة ١٩٢٤ ، يتوجب على الدولة ، منذ هذه المرحلة الاولى ، ان تضع يدها على النشاطات الاحتكارية : المصارف الكبرى ، الصناعات الهامة ، وسائل النقل. وبغية

ستدراك محاولات الانتقام التي قد يقوم بها الرأسماليون وكبار الملاكين العقاريين، سوف تصادر املاك هؤلاء وتوزع على الفلاحين الذين يحرثونها . وقد اراد ماو ابداً ان يتصرف تصرف وريث مبادىء « سن » التي تخلى عنها نظام الكومنتانغ، ولم تكن فكرته من ثم مجرد انعكاس للفكرة السوفياتية ، بل اخذت بعين الاعتبار التقاليد الصينية ونظام المجتمع الصيني الخاص والظروف السياسية الراهنة .



الشكل ٢٧ ـ مسيرة ماوتسي ـ تونغ الطويلة (٢١ تشرين الاول ١٩٣٤ ـ ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥) .

في حرب الصينيين ضد اليابان ، اعتمد الشيوعيون فن حرب العصابات الخاص بهم ، واقاموا في الوقت نفسه حكومات ديموقراطية . ونُظّم الجيش (الجيش الثامن في منطقة شنسي و « الجيش الرابع الجديد » في منطقة يانغ ـ تسي الاسفل) تنظيماً ديموقراطياً ؛ فقبل كل معركة ، يُطلع الجنود على الوضع وهدف المناورة ، وبعد كل معركة يجري التعليق على العمليات العسكرية امامهم . وقد انشئت ، بالاضافة الى الجيش النظامي ، « فرق شعبية غير نظامية » ، بلغ عدد المنخرطين فيها زهاء المليونين ، حاربت بأزياء ريفية وبقذائف يدوية من صنع افرادها انفسهم . وكان الانضباط مثالياً ؛ فللمرة الاولى يجند جيش صيني من غير سفلة السكان ،

ويتألف من جنود يساعدون الفلاحين الذين هم منهم ويعيشون فيما بينهم ، ويدفعون لهم ثمن ما يأخذونه منهم ، ولا يعتدون على ممتلكاتهم ولا يعاملونهم بفظاظة . فكانت النتيجة ان الجماهير الشعبية قد تأثرت للمرة الاولى بالدعاوة السياسية ، بعد ان كانت تقف في هذا الحقل موقفاً سلبياً تقليدياً .

وكانت النتيجة كذلك ان الوضع في الارياف اصبح اشد صعوبة على الفلاحين يوماً بعد يوم . ولم ينجم ذلك عن « ويلات الحرب » التي كانوا هم اولى ضحاياها : عنف واستلاب ، وتدمير وتقتيل فحسب ، بل عن التضخم المالي المفرط الذي استتبع انهيار النقد . فكل من توفر له المال وبحث عن « قيم حقيقية » اخذ يشتري الاراضي ، حين اضطر الملاك الصغير المدين الى البيع ؛ وارتفع من ثم ثمن الارض ، فقفز معدل سعر ٧٥٥ آر في المزرات من ٤٥ دولاراً صينياً في السنة ١٩٣٧ الى ٢٥٠٠ في السنة ١٩٤١ ؛ وهكذا نشأت طبقة جديدة من كبار الملاكين العقاريين المضاربين الذين لا يكترثون حتى بزراعة الارض . وحذا حذوهم العديد من الاسياد الاقطاعيين ، بحيث تبسط النظام الاجتماعي في الارياف الصينية وبرز التضاد بين من يملكون الارض ومن يزرعونها دون ان يملكوها .

تخلت حكومة ينان مؤقتاً عن برنامج مصادرة الاراضي وعن الصراع الطبقي رغبة منها في ان تسهم الطبقات صاحبة الامتيازات في النضال الوطني. واكتفت بتخفيض قيمة ضمان الارض وفائدة الديون (١٠ ٪ كحد اقصى) ، وجعلت عقد الضمان إلزامياً ، وحددت الضريبة بحيث لا يتجاوز معدلها ١٥ ٪ من الريع . واستغنت عن المجالس بتنظيم انتخابات اكتفت فيها بثلث المقاعد . وشجعت قيام التعاونيات التي يعمل فيها الجنود والفلاحون معاً ، رغبة منها في ان تسد كل منطقة حاجتها من المواد الغذائية ، ومن القطن اذا امكن ذلك . فقامت وحدة مطلقة بين الجيش والسكان الفلاحين . وأدى التعاون بين القرى المتجاورة في مقاومة غارات اليابانيين وفي الاعمال الزراعية الى تنمية روح التضامن وتولد وعي قومي تعزز يوماً بعد يوم . فكانت سياسة الحكومة ، بصورة عامة ، سياسة حريصة على المصالح الشعبية ، وانسانية حتى حيال الاسرى اليابانيين الذين يخلى سبيلهم او يهذبون تهذيباً جديداً على ايدي « عصبة تحرير الشعب الياباني » ، فاستهوت احراراً كثيرين من اعضاء الحزب الشيوعي الصيني . ولم يجتذب التنظيم الشيوعي بفعاليته ونزاهته ونشاطه في محاربة العدو الياباني طبقة الفلاحين فحسب ، بل الطلاب ايضاً الذين تدفقوا كالسيل على جامعة ينان المعادية لليابان وانضموا الى الحزب الشيوعي ، والاحرار الذين ارغمهم نظام تشونغ - كنغ البوليسي على الفرار الى ما وراء البحار ايضاً . وقد ألف هؤلاء في هونغ - كونغ في السنة ١٩٤١ ، « اتحاد الاحزاب الديموقراطية » الذي سيصبح « عصبة الصين الديموقراطية » في السنة ١٩٤٥ والذي تقرب من الحزب الشيوعي الصيني .

يتضح مما تقدم التضاد الكبير بين هذه « الجمهورية السبارتية » التي تحارب اليابانيين بعزم وبين حكومة تشونغ - كنغ المتميزة بضعفها وفسادها وجمودها .

الحرب الاهليـــة (١٩٤٥-١٩٤٩)

أن النزاع بين الحكومتين ، الذي نشب قبل نهاية الحرب بزمن بعيد ، قد شمل البلاد بأجمعها منذ توقيع الهدنة . وقــد توخت كل منهما احتلال ما امكن من الاراضي ومن النقاط الستراتيجية . فتمكن الشيوعيون ، بفضل سيطرتهم على الصين الشمالية ، احتلال أهم منطقــة صناعية ، هي منشوريا غير البعيدة عنهم ، في ربيع السنة ١٩٤٦ . وتلقت حكومة تشونغ ـ كنغ المساعدة العسكرية والاقتصادية من الاميركيين الذين نقلت طائراتهم واسطولهم ثلاثة جيوش وطنيــة الى الشمال والشرق ، ومساعدة القادة والحكام والموظفين الذين كانوا قــد تعاونوا مع اليابانيين وحاربوا الشيوعيين تحت امرتهم . ولكن الجيوش الشيوعية التي لفتت الانظار بحسن قيادتها وتدريبها ، وتسلحت بعتاد الجيش الياباني وعتاد الجيوش الوطنية الذي استولت عليـــه ، اصبحت الآن قادرة على التخلي عن حرب العصابات والشروع بعمليات كبرى حتى ضد جيوش تفوقها عدداً وتسلحاً .

ساء وضع تشانغ اكثر فأكثر . فقد رفض القيام بالاصلاحات العميقة التي اشار عليه بهـا الاميركيون ، وتأثر اكثر فأكثر بنفوذ العناصر الرجعية . ثم تكاثرت الاعمال المغايرة للقانون، وتعرض الاحرار لقمع بوليسي متزايد العنف . ولعل السياسة المنتهجة حيال الولايات المتحدة كانت ، قبل تفاقم الحكم الدكتاتوري والفوضى الاقتصادية والبؤس الناجم عن التضخم المالي ـ كان الدولار الاميركي يعادل ٢٠ دولاراً صينياً في السنة ١٩٤١ ، فبات يعادل ١٢ مليوناً في السنة ١٩٤٨ ـ العامل الحاسم في انفراد القائد العام . فبموجب معاهدة « الصداقــة والتجارة والملاحة » الموقعة في ٩ كانون الاول ١٩٤٦ ، استفادت الولايات المتحـــدة من حق التوقف لجيوشها ، وقواعد بحرية وجوية ، وحق جنودهـــا وموظفيها بالتصرف وكأنهم في بلادهم ، والمساواة مع الصينيين لتجارها وصناعييها، وحق الاشراف على تعريفة الاسعار وتنظيم الجمارك ، وامتيازات هامة جداً كشركة الطاقات الكهربائية في شنغاي ، والسكة الحديدية بين كانتون وهانكيو ، ومنـــاجم الفحم الحجري ، ومصانع السكر والاسمدة ... وعين مستشارون اميركيون في الوزارات المختلفة . لا بل اعطيت اللجنة الصينية الاميركية المختلطة لادارة صندوق التجهيز واعادة البناء ، في السنة ١٩٤٨ ، حق رقابة الصناعة والمناجم والمواصلات . فكان ذلك عودة النظام نصف الاستعماري الذي توحدت في وجهه الامة . ولم تعد الحرب ضد الوطنيين من ثم حرباً اهلية ، بل حرب تحرر وطني ، على غرار الحرب ضد الحكومات الموالية لليابانيين منذ السنة ١٩٣٩ .

ردّت الانتصارات الشيوعية الوطنيين الى الوراء : حملة سريعة ، « تجلية فريدة من نوعها في التاريخ العسكري العالمي » ، بدأت بسقوط « موكدن » (٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) وانتهت بسقوط كانتون في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٩ ، أي بمعـــدل ١٠ كلم في اليوم ، تستحق بعض معاركها ، « التي تعتبر نماذج حقيقية للستراتيجية والفن الحربي ... ان تدرس بعنـاية من قبل

ضباط الدول الغربية » (الجنرال شاسين) . انهـــارت مقاومة جيوش تشانغ في منشوريا ، فهرب الكثيرون من الجندية ، والتحقت فرق كاملة مع اسلحتها بالجيش الشيوعي الذي استولى على كميات كبرى من الذخائر والاعتدة الحربية وعلى مصانع كثيرة للسفن ، واستسلم العديد من الحكام الوطنيين ، كحـاكم منطقة تيانتسين – بكين التي انضم ٢٥ فرقة منهـا الى الجيش الشعبي . ففي اواخر نيسان لم يعد هناك مقاومة وطنيـــة منسقة ، وفي تشرين الاول اعلنت الجمهورية الشعبية الصينية .

٢ – الصين الجديدة

النظام الاقتصادي الجديد

في هذه البلاد التي يبلغ سكانها (تقديرات السنة ١٩٥٨) ٦٥٦ مليون نسمة ، اي ربـــع سكان الكرة الارضية ، بينما لم يبلغوا في الارجح سوى ٤٧٥ مليوناً في السنة ١٩٣١ ، يعيش ٥٠٠ مليون (٧٧ ٪) من الزراعة ، ولا يتجاوز ٤١ ٪ منهم سن الثامنة عشرة . فيغلب من ثم طابع الشباب على السكان الذين يتزايدون تزايداً عظيماً(١٥ مليوناً في السنة). اما مستوى المعيشة فمتدن جداً . وبحسب مبادىء « الديموقراطية الجديدة » ، اعتمدت حكومة مـــاو ، حتى السنة ١٩٤٩ ، برنامجاً لم يكن شيوعياً بكليته في المناطق الواقعة تحت سلطته ؛ فكان نظام الحكم انتقالياً : تحالف بين صغار الفلاحين والمثقفين والعمال وصغار الملاكين والبورجوازية الوطنية (التي لم تتعاون مـــع الكومنتانغ واليابانيين) ، وانتخابات بالاقتراع العـــام لمجالس البلديات والاقضية والاقاليم والمناطق ، واشتراك كافة الاحزاب والطبقات في الحكم ، واصلاح زراعي وتأميم النشاطات الرئيسية ، مع الاحتفاظ بقطاع حر كبير ، يُبقى فيـــه على كل مشروع لا يرتدي طابعاً احتكارياً . فهو في الاصل نظام اقتصاد مختلط يعمل فيه ، في آن واحد ، قطاع حر وقطاع اشتراكي التنظيم ، وقام فيه قطاع ثالث ، هو قطاع التعاونيات .

في المناطق المحررة تحققت الاصلاحات تدريجياً ؛ فقد جرت الانتخابات ، وعمل الحزب الشيوعي الصيني بفطنة : بالمثل والايحاء و « التفسير » . وهكذا فان الاصلاح الزراعي قـــد جرب في البدء على نطاق ضيق في بعض القرى ولم يشمل المناطق كلها الا بعد نجـاح التجربة . وقد اتاح النقد الذاتي ورقابة الصحافة اصلاح الاخطاء وتجنب الخرق . وعين مسؤولون لنشر التعليم في ادنى درجاته بكافة الوسائل ، وقد طلب احياناً الى المرسلين الاوروبيين تعليم الفلاحين الكتابة والقراءة والحساب . وفرض الشيوعيون انفسهم بالمثل اولاً : بساطة الملبس ، والغذاء ، شرف الحياة الخاصة ، التأثير ، النزاهة ، قمع التجاوزات . « اجمع الاجانب المقيمون في الصين على اطراء سلوك الشيوعيين المثالي ... واثرت في نفسهم بساطة الموظفين والجنود ونزاهتهم ... لقد زالت السرقات والمحسوبيات والاختلاسات التي رافقت ممارسة الادارة والقضاء منذ قرون طويلة » (بريو) .

الاصلاح الزراعي

ان اول اصلاح اساسي اجري في هـذه البلاد التي تعتبر ، بفضل سكانها الريفيين ، الدولة الزراعية الاولى في العالم ، هو الاصلاح الزراعي الذي تناول مساحة توازي مساحة فرنسا مرة ونصف المرة . وقد افضى الى « اعظم عملية توزيع زراعي في التاريخ » .

لم تستهدف التدابير المتخذة ابان الحرب سوى زيادة الانتاج وتحسين وضع الفلاحين دون ادخال اي تغيير على نظام الارض القانوني . ومنذ السنة ١٩٤٦ صودرت امـلاك الاسياد والاملاك الفائضة عن حاجـة الارياء الفلاحين ووزعت على الفلاحين ، وفي السنة ١٩٤٧ ، عمل بقانون زراعي في كافة المناطق التي يحتلها الشيوعيون . وبعد قيـام الجمهورية الشعبية ، عمل بقانون ٢٨ حزيران ١٩٥٠ الذي اعطى مزيداً من الحريات لان الوضع الاقتصادي كان حرجاً. وقد ادت الحرب الاهلية ، وقنابل المدفعية ، والمجاعات ، واهمال صيانة السدود الى تخفيض الانتاج تخفيضاً اثار القلق والذعر . وكان لزيادة الدخول القروية اهمية اولية اذ انها الشرط الاساسي لتحقيق التصنيع : فان قدرة الفلاحين المتزايدة على الشراء سوف تفتح الاسواق امام الصناعة ، كما ان ادخاراتهم ، التي يدرها الغاء الكراءات المرتفعة ، سوف توظف اخيراً في الصناعة . وكذلك سوف يصدر فائض الانتاج الزراعي بغية الحصول على النقد النادر الذي يتيح شراء المعدات التجهيزية . فالواجب يقضي من ثم بحماية اقتصاد « الفـلاح الثري » ، الذي ينتج للاسواق التجارية اكثر من سواه . وانطلاقاً من هـذا المبدأ ، لم تصادر منذئذ سوى ممتلكات الملاكين العقاريين في الارياف ، اي ممتلكات اولئك الذين يعيشون من عمل الاجـراء او من فوائد كراءاتهم ، واراضي الجماعات الدينية والاوقاف التقوية التي تحملت الحكومة الاعباء الاجتماعية المطلوبة منها . فاحتفظ الفلاحون الاثرياء (الذين يحققون ٢٥ ٪ من دخولهم من « الاستثمار ») بالاراضي التي يزرعونها ، ولم يفقدوا سوى تلـك التي يؤجرونها . وبقيت الاحراج والبحيرات ومغارس الشاي الكبرى ، والمشاتل ، والمزارع النموذجية ، ملـكاً للدولة . فكانت هـذه التدابير مرحـلة نحو النظام الشيوعي ، يجب ان تدوم طالما لا تستخدم الآلات في الزراعة استخداماً كافياً لاعتماد طرائق الاستثمار الجديدة على نطاق واسع . اما المستفيدون من الاصلاح فكانوا الفلاحين الفقراء ، والاجراء ، والفلاحين المتوسطين احياناً ، ولكن التوزيع لم يكن متساوياً ، اذ ان مصالح الانتاج قد روعيت مراعاة كبرى . فان نصيب من يملـك المواشي والادوات ويحسن الزراعة كان اكبر من نصيب سواه .

التأميمات

ان التصنيع ، شأنه في كافة البلدان المتخلفة ، هو شرط الاستقلال وتحسـين مستوى المعيشة ، وهو حاجة اشد الحاحاً في بلاد مرتكزها الزراعة بفعل تزايد سكانها تزايداً مطرد السرعة . لقد أدى الحرص على تنمية الانتاج تنمية سريعة ، ومراعاة جانب « الرأسماليين الوطنيين » ، والافتقار الى مديري الاعمال والفنيين ، الى قيـام اقتصاد مختلط واعتماد سياسة مصادرة وسائل الانتاج بصورة بطيئة وتدريجية ، وابقي على رأسمالية

خاصة معينة وغض الطرف عن « كسب عادل » . ولم تؤمم سوى المصارف والمشاريع الرئيسية التي كان معظمها ملك بين رجال حكم الكومنتانغ ـ الم تشرف العائلات الاربع الكبرى، تشانغ، وكونغ ، وسونغ ، وشن ، على ٥٠ بالمائة من الصناعة النسجية ، و ٦٥ بالمائة من الكهرباء ، و ٣٥ بالمائة من استخراج الفحم الحجري والرصاص ؟ ولم يمثل القطاع المؤمم في السنة ١٩٥٢ ، سوى ٥١ بالمائة من مجموع الانتاج الصناعي ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، سوى ٦٢٫٣ بالمائة . فما زال هناك من ثم قطاع خاص في الصناعات الغذائية والنسجية ـ ١٣٠ ٠٠٠ مشروع تقريباً ـ مثل ، في السنة ١٩٥٢ ، ٤١ بالمائة من الانتاج ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، ٢١٫٧ بالمائة . وما زال هناك اخيراً ، بالاضافة الى قطاع الصناعة اليدوية ، الذي ابقي عليه استدراكاً لكل بطالة ، والتعاونيات الريفية والقروية ، قطاع مشترك يسهم فيه الرأسمال الخاص والدولة ، بشكل كراء ابنية وثروات وطنية ، كالمناجم والملاحات التي يستثمرها الملتزمون من بين الافراد بصورة عامة . أما التجارة ، فقد بلغ نصيب اجهزة الدولة والاجهزة التعاونية منها ٨٩ بالمائة بالنسبة لمجموع تجارة الجملة في السنة ١٩٥٥ ، وكانت التجارة الخارجية وقفاً على اثنتي عشرة شركة رسمية تشرف على الواردات والصادرات بواسطة الاجازات .

القطاع التعاوني

نما القطاع التعاوني نمواً كبيراً في الصناعة الصغرى والصناعة اليدوية ، وفي الزراعة ايضاً حيث يتوجب على التعاونية ان تؤمن ، دون صعوبات ، انتقال الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية . اما الصيغ المعتمدة فكانت اكثر مرونة منها في ديموقراطيات اوروبا الشرقية : تتألف اولا فرق مساعدة متبادلة موسمية للاعمال المشتركة في مواعيد الحصاد والزرع ، ثم تصبح هذه الفرق دائمة وتتحول الى تعاونيات انتاج . ولكنها « نصف اشتراكية » لان ايراد الارض عرف البقاء والدخل توزع بين كراء الارض المستثمرة والعمل . فهي تختلف عن المزارع التعاونية بهذا الفارق اولاً، وبأبعادها الصغرى ثانياً. فقد شملت التعاونيات الزراعية في اول عهدها ٦٠٠ هكتار من الارض الزراعية، اما هنا فلا تضم التعاونية سوى بعض العائلات ـ قرابة العشرين ـ وقدراً مماثلاً من الهكتارات، وتتيح من ثم اعتماد تقسيم العمل وتطبيق التقنيات العصرية تطبيقاً افضل، والاستفادة من ملايين الهكتارات التي تمثلها الطرائد الضيقة الفاصلة بين قطع الارض الفردية ، وتنشيط اعمال الري ، والسدود ... ، و « تلاشي الفردية في مستوى العمل اليومي وفي اطار محدود » ، وتؤلف مدرسة يتعلم فيها الفلاحون العمل الجماعي . فكانت النتائج المحققة مشجعة جداً ، اذ ارتفعت نسبة العائلات القروية في التعاونيات الى ٩٠ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وتعتبر التعاونية اشتراكية وتصبح مزرعة تعاونية حقيقية حين يزول الايراد العقاري وتوزع الارباح الصافية بنسبة العمل المؤدى فقط . ففي اواخر السنة ١٩٥٥ ، كان هناك ٦٠٠ ٠٠٠ ٢ تعاونية من هذا الطراز ضمت ٥٦ بالمائة من العائلات القروية . وفي منتصف السنة ١٩٥٦ لم يبق سوى ١٠ ملايين عائلة قروية من اصل ١٢٠ مليوناً ، خارج النظام الجماعي . ومن المفروض ، في المستقبل ، ان تنمو

التعاونيات وتلسع بحيث تصبح مساحتها موافقة للعمل الآلي والجرارات . ولكن هذه الاخيرة لن تخرج من المصانع باعداد كبرى الا في المرحلة الاخيرة من الخطة الثانية . وهكذا . فان التعاونية ، على نقيضها في الديموقراطيات الشعبية الاخرى ، قد تقدمت الجرارات في هذه البلاد ، و « تقدم الاصلاح الاجتماعي الاصلاح التقني تقدماً كبيراً » (رنيه ديمون) . وقد ساعدت مزارع الدولة ، والمحطات الاختبارية ، ومراكز الابحاث الزراعية التي تعمم التقنيات العصرية ، وتأسيس مصرف الصين الزراعي (١٩٥٥) ، الذي وزع قروضاً لآجال قصيرة أو طويلة ، وتعاونيات الاقراض ، على تحسين الانتاج ورفع مستوى المعيشة. اضف الى ذلك الاعمال المائية : السدود التي تحمي من الفيضانات ، والتحريج الضروري لبلاد لا تبلغ مساحة احراجها سوى ٥ بالمائة من مساحة اراضيها ، واعمال الري ، واستصلاح ٣٠ مليون هكتار من الاراضي البائرة في الشمال الشرقي والشمال الغربي وجبال الجنوب الغربي .

تمارس الدولة رقابة تنسيقية على هذا الاقتصاد المركب المنطوي على اشكال نشاط مختلفة جداً . فمن حيث هي سيدة التجارة الخارجية ومالكة الصناعات الرئيسية ومصادر الطاقة ، تتوفر لديها وسائل عمل قوية تضاف اليها سياسة مالية تتيح لها التأثير بصورة فعالة على الاستهلاك والانتاج على السواء . وتستفيد اكثر الصناعات نفعاً من القروض وتخفيف الاعباء الجبائية وطلبيات الدولة . وتؤثر هذه الاخيرة بالتخطيط الطويل الأجل ايضاً . فان الخطة الخمسية الاولى قد استهدفت ، على غرارها في الديموقراطيات الشعبية الاخرى ، تحويل هذه البلاد الزراعية ، المتخلفة تقنياً ، الى بلاد صناعية ؛ وقد شددت من ثم على تنمية الصناعة الثقيلة والمواد الانتاجية : فحم حجري ، طاقة ، فولاذ ، آلات . وبالرغم من الحاجة الماسة الى الاختصاصيين على مختلف درجاتهم، ومواجهة بعض الصعوبات (الحاجة الى الفحم الحجري بصورة خاصة) ، وقلة الاناء والريع بسبب سوء الاحوال الجوية والفيضانات في السنة ١٩٥٦ ، فقد تخطيت الاهداف المرسومة لها . وان النجاحات المحققة في الصناعة ، ولا سيما الصناعة الفولاذية والكيميائية ، وسرعة نمو شبكة وسائل النقل (بفضل الجسر العظيم الذي بني فوق الـ « يانغ – تسي » في ووهان واتسع لخط حديدي وطريق واسعة) والشروع في بناء سد « سانمن » الكبير (على الـ « هوانغ هو ») الذي سوف يضع حداً لفيضانات النهر ويزود بالطاقة المراكز الصناعية الكبرى في المنطقة الوسطى ، لتشاهد على هذا التطور الذي جعل من الصين منذ اليوم الدولة الصناعية الثانية في آسيا ، بعد اليابان . واخيرا وزعت الخطة الصناعات توزيعاً اكثر صوابية من ذاك الذي اقامها ، تحت التأثير الاجنبي ، على مقربة من السواحل . فقد شُرع جدّياً في اواخر السنوات الخمس بانشاء مراكز جديدة في جوار مصادر الطاقة والموارد المنجمية في الشمال والشمال الغربي والوسط : باوتوف ، ووهان ، شو – تشيو ، شونغ – ونغ ، لان – تشيو ، في مناطق سنسي ، ومنشوريا وشنيانغ ، و « انشان » بصورة خاصة .

ظروف الحياة الجديدة

أصبحت الصين بلاداً تكثر فيها الأملاك القروية الصغيرة والمتوسطة . فبينا كان ١٠ ٪ من السكان يملكون من قبل ٧٠ – ٨٠ ٪ من الارض ، ارتفعت نسبة الملاكين اليوم الى ٨٠ ٪ من السكان في الشمال الشرقي ، و ٧٠ ٪ في الشمال . وقد استفاد ٧٠ مليون عائلة قروية من تقسيم ١١٠ ملايين هكتار (بمعدل ٣/٢ هكتار للعائلة الواحدة) . وقد ادى زوال الكراء والمرابات ، وتخفيف عبء الضرائب الى زيادة قدرة الفلاحين الشرائية بنسبة ٥٠ ٪ . ولكن كثافة سكان الارياف مرتفعة جداً ، ولا مناص من نقل جزء من هؤلاء السكان الى قطاعات نشاط أخرى ، بعد اخذ استثمار الاراضي الجديدة بعين الاعتبار . من جهة ثانية استتبع تقدم التصنيع منذئذ تأخر الصناعة اليدوية ، وخفضت انطلاقة تعاونيات الاستهلاك ، اكثر فاكثر ، عدد صغار تجار التفصيل . فتوجه فائض السكان هذا نحو الصناعة والمدن . وارتفع سكان المدن بنسبة ٤٠ ٪ بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٣ ، ولكن عددهم لم يبلغ آنذاك سوى ١٤٫٢ ٪ من مجموع السكان . لقد تقدمت المدن القديمة ، وبلغ عدد سكان بعض المراكز الصناعية ، شأن المدن السيبيرية ومدن الاورال ، ثلاثة اضعافه واربعة اضعافه خلال خمس سنوات ، أي بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٣ : قفز في « فو – شون » من ٠٠٠ ٢٢٠ الى ٠٠٠ ٦٩٣ ، وفي انشان من ٠٠٠ ١٢٠ الى ٠٠٠ ٦٢٠ . وفي السنة ١٩٥٦ ، احصي في الصناعة زهاء ٢٤ مليون اجير . وتدخلت النقابات في تنظيم العمل ، فوضع من ثم نظام ادارة مختلطة بفضل لجان المشاريع التي تعاونت مع المديرين على التنظيم ، وبفضل العقود الجماعية . وخفضت ساعات العمل من ١٤ او ١٦ الى ٨ او ١٠ ، ووضعت الجداول بالأجور بالاستناد الى اسعار السلع الضرورية (الذرة البيضاء في الصين الشمالية) . واخيراً اتاحت سياسة مالية حازمة التغلب على الازمة المالية التي خلقها حكم الكومنتانغ وتثبيت الاسعار . « بالنسبة الى الوضع في السنة ١٩٤٩ ، كان الاصلاح المالي نجاحاً كبيراً جداً » (ج. شاردونيه) .

بيد ان مستوى معيشة الفلاحين والعمال بقي متدنياً جداً ، والاجور قليلة الارتفاع ، وتقدم الانتاج الزراعي بالنسبة للسكان بطيئاً ومتواضعاً : اقل من ٢ ٪ في السنة . فنجم عن ذلك ان فلاحين كثيرين لم يجدوا لهم عملاً كافياً في الارياف نزحوا الى المدن المكتظة بالسكان . لقد ارتفع مستوى معيشة مجموع السكان بالنسبة للسنوات التي سبقت ١٩٤٩ : وقد تجلت البساطة بإيالة اللباس القطني الازرق الذي يرتديه الرجال والنساء ، ولكن البطالة توقفت ، وارتدى كافة السكان ثياباً محتشمة ؛ وخلا المجتمع من ملايين المعوزين والمتسولين والبغايا . وفي الوقت الذي اعلنت فيه الحرب على البؤس ، بذلت الجهود لتطوير الاخلاق ، ولا سيا لتحرير المرأة – التي ربما كانت أكبر مستفيد من كافة التطورات التي شاهدناها في العالم كله – : مساواة تامة بين الزوجين ، وحدة زواج إلزامية ، انقلاب عظيم في العائلات بفضل ابطال العرف القاضي بإخضاع الزوجة للحماة ، اعلان مساواة حقوق الجنسين في الدستور ، حق المرأة في التعليم الوسيط والعالي وفي تولي الوظائف ، رقابة النسل (منذ ١٩٥٥) . ولعل أكبر مجهود يلفت الانتباه تنمية

التعليم العام في كافة درجاته (٥٧ مليون تلميذ في المدارس الابتدائية ، اي ، منذ الآن ، ٧٠ بالمائة من عدد الاولاد البالغين سن الدخول الى المدرسة) ، مع انه ما زال ابعد من ان يستجيب لشغف المعرفة النادر المتجلي في كافة انحاء البلاد ؛ وقد اتخذت بالموازاة بعض التدابير لتحسين الحالة الصحية وتخفيض نسبة الوفيات : حملات تلقيح حالت منذ السنة ١٩٥٠ دون انتشار اوبئة الجدري والتيفوس والطاعون ، حملة ناجحة على القذارة ، والذباب ، والبعوض ، والجرذان .

وحدة الصين

تخلصت الصين الشعبية ، بفضل الحرب ، من المعاهدات غير المتساوية ، واصبحت سيّدة على اراضيها البرية - باستثناء اقليم كو - لون البريطاني المواجه لهونغ - كونغ ، واقليم ماكاو البرتغالي - فأزالت النفوذ الاجنبي في الحقل الاقتصادي بتأميم الصناعات ، وفي الحقل الثقافي والروحي بطرد المرسلين الاجانب . وانتهجت سياسة مماثلة لسياسة الاتحاد السوفياتي حيال الاقليات القومية والدينية ، ولا سيما الاقليات الاسلامية ، التركية اللهجات ، المستوطنة سن - كيانغ ، وكان - تشيو ، وجزءاً من يونان : اسهمت في الاصلاح الزراعي واعتمد العديد من البدو الرحل الحياة الحضرية ، وبيعت اصوافها من «المخازن الشعبية» بدلا من التجار السابقين ، وصدرت صحف ومجلات باللغات المغولية والويغورية والقازاخستانية والتيبتية ، ووزعت المدارس التعليم على كافة درجاته باللغات نفسها ؛ وانشئت اخيرا بعض المناطق المستقلة استقلالاً ادارياً : منغوليا الداخلية ، سن-كيانغ (ويغور) ، التيبت . فليست الجمهورية الصينية من ثم دولة احادية ، وبرلمانها يتألف من جمعية واحدة .

من الصعوبات الكبرى التي اصطدم بها النظام نقصان الموظفين المسؤولين والفنيين والمثقفين اللازمين لادارة هذا المشروع التجديدي والتطويري الكبير . وهذا هو سبب الاهمية الكبرى التي أعيرت تنمية التعليم في كافة درجاته ونشر المعارف التقنية والعلمية . وقد افضت الجهود المبذولة لتجديد اللغة ، في السنة ١٩٥٦ ، الى توحيد لغة الكلام ؛ واصبحت لهجة بكين (المندرينية) الواسعة الانتشار لغة التعليم في المدارس ، واستعملت في الاذاعات ، ومهّدت بعض الابحاث لتبسيط الكتابة بحيث ينخفض عدد الاحرف من ٤ - ٥ آلاف الى ٥٠٠ او ٦٠٠ حرف تقريباً ؛ ولحظ كذلك اعتماد الابجدية اللاتينية تدريجياً . فقد يُقضى بذلك على الامية خلال بضع سنوات .

توحيد الكتلة الصينية - السوفياتية

بالرغم من خيبة الآمال التي علقتها الحكومة الاميركية على حكومة تشانغ كاي - شك ، أصرت الولايات المتحدة ، بعد هزيمة محميّتها النكراء ، على مساندته في جزيرة فورموزا حيث يقيه الاسطول الاميركي من كل هجوم ، وفي منظمة الامم المتحدة حيث احتفظ نظام الحكم الساقط بمركز دائم في مجلس الامن . وقد حال رفض الحكومة الشيوعية الاعتراف بشرعية

التعهدات التي التزم بها تشانغ ، والسياسة الرادعة ، والحرب الكورية وما رافقهـا من تدابير حظر تناولت عدة مئات من المواد « الستراتيجية » ، دون قيام علائق اقتصادية طبيعية بين الصين ودول العالم الاخرى . الا ان الولايات المتحدة لم تستطع ان تفرض على حلفائها ضرب حصار شامل ؛ فمنذ السنة ١٩٥٠ ، اعترف الاتحـــاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، ثم بريطانيا العظمى وبورما والهند وباكستان بالنظام الجديد ، وسوف تعترف به فرنسا في السنة ١٩٦٤ . ولكن هذا الحظر قد أعاق اعادة بناء الاقتصاد الصيني اعاقة كبرى ؛ فولت الصين وجهها شطر الاتحاد السوفياتي الذي ربطتها به معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة لمدة ثلاثين سنة ، بغية الحصول منه على القروض ، وخصوصاً على معدات التجهيز والفنيين . وتعززت كذلك العلائق التجارية بالجمهوريات الشعبية الاخرى . فقـد اضطرت الصين والكتلة السوفياتية الى انتـــاج التجهيزات الواجب شراؤهـا مبدئياً من الخارج . ونمت العلائق التجـارية بين الديموقراطيات الشعبية المختلفة بحيث امتصت العلائق التجارية بين دول الكتلة ٤/٣ مبادلاتهـا وهبطت نسبة اسهام هذه البلدان في التجارة الدوليـة الى ٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . الا ان العلائق بالدول الآسيوية والافريقية كانت آخـذة في النمو : فقـد نافست القطنيات الصينية القطنيات الهندية واليابانية منافسة كبرى حتى في الشرق الاوسط . كما ان ارتخاء شدة الحصار والمخالفات المتزايدة للوائح المواد المحظرة قد اتاحت زيادة الكميـــات المشتراة من السويد وسويسرا وبريطانيا العظمى والمانيا الاتحادية وفرنسا .

« الطريقة الصينية »

قبل ان يسلم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي بتعدد الطرق المؤدية الى الاشتراكية ، وقبل ان يلفت القلق الذي اثارته القطيعة بين الحكومة الهنغارية والشعب الهنغاري انتباهه الى ان « الخلافات مع العدو » ، اي مع الرأسمالية، ليست هي الخلافات الوحيدة التي قد تقوم في النظـام الشيوعي ، شعر الحزب الشيوعي الصيني بامكان قيام « خلافات داخل الشعب ايضاً » تجدر معالجتها . وعلى نقيض الطريقة التسلطية التي اعتمدتها الحكومة السوفياتية – اقله حتى وفاة ستالين – ، اراد « المذهب الصيني » التغلب على هذه الخلافات بالاقناع والتفاهم قبل الاقتسار . وقد سبق ورأينـــا في سياق هذا البحث ان الطرائق الجديدة المعتمدة منذ قبل انتصار السنة ١٩٤٩ قد وفقت بين مبادىء ماركس ولينين والظروف الخاصة بالمجتمع الصيني وطبقتها بمنتهى المرونة مجنبة البـلاد ، التي عانت ما عانت خلال نصف قرن من الحروب الاهلية والحروب ضد الاجانب ، الثمن الغالي الذي دفعته روسيا من اجل تطويرها . ففي رأي ماو ، كما اكد ذلك في خطاب ألقـاه في ١٧ شباط ١٩٥٧ ، ان العائدة كل العائدة في استمرار « تفتح المائة زهرة في آن واحد » و « تنافس المائة مدرسة » ، ما دامت المقاييس الاساسية الستة مقبولا بهـــا : وحدة القوميات الصينية ، تطوير المجتمع اشتراكيا ، الدكتاتورية الشعبية الديموقراطية ، المركزية الديموقراطية، قيادة الحزب الشيوعي، التضامن الاشتراكي الدولي .

القفزة الكبرى الى الامام

الا ان فترة الحرية هذه لم تدم طويلاً ، وفي السنة ١٩٥٧ بدأت مرحلة جديدة جذرية من مراحل السير نحو الشيوعية باختيار لا مثيل له في تاريخ العالم. فان « حملة المائة زهرة » قد عقبتها حملة « تقويم » ضد « رجعية » و « اعتقادية » بعض المعارضين . وان العمل الحكومي الذي تميز ابداً حتى الآن باعتدال حقيقي وبمزيد من الفطنة ، قد انتقل فجأة الى التطرف : كان المقصود بلوغ الشيوعية وقطع المرحلة الانتقالية بمنتهى السرعة ، وذلك بتعبئة الجماهير ، اي بالاستفادة ، ما امكنت الاستفادة ، من هذا الرأسمال البشري الكبير الذي يؤلفه الـ ٦٠٠ مليون صيني . وقد توجب « السير على القدمين » اي تأمين خير تناسق بين الانماء الزراعي والانماء الصناعي . فما هو سبب هذا التبدل يا ترى ؟ لا شك في ان سرعة زيادة السكان ، الذين هبطت نسبة الوفيات بينهم ، منذ السنة ١٩٥٢ ، من ١٧ بالألف الى ١٢ بالألف ، قد استلزمت سرعة زيادة الانتاج ، ولكن هذه المقررات تصادف في الزمن بداية فتور العلائق الودية بالاتحاد السوفياتي . ففي هذه الفترة اخذ هذا الاخير يقلل من ارسال المعدات الى الصين ويزيد من ارسالها الى الهند ، ورفض الوفاء بوعد قطعه في السنة ١٩٥٥ بايقاف حليفته على سر القنبلة النووية . ومنذئذ عدلت الصين عن الظهور بظهر التلميذ المنقاد للسوفيات والمقتدي بهم ، وطاب لها التحدث عن طرافة حلولها ، بينما انتقد الاتحاد السوفياتي من جهته حركة التصنيع السريعة وانشاء الدوائر الريفية . وفي ربيع وصيف السنة ١٩٦٠ ادت حدة الخلاف الى نزوح ألوف المهندسين والفنيين السوفيات الذين استدعوا الى الاتحاد السوفياتي ، تاركين الاعمال المشروع فيها ومستصحبين التصاميم التي كانوا قد وضعوها . فهل اعتقدت الصين آنذاك بوجوب اعتمادها على نفسها فقط ، ورغبت في تقدم الاتحاد السوفياتي سرعة يا ترى ؟

ارتكزت « القفزة الكبرى الى الامام » - دونما نظر الى الانتاجية - الى استخدام الثروة الكبرى التي تزخر بها الصين الحالية في اعمال تؤول للمصلحة العامة : اعني بها طاقة اليد العاملة التي لا تستخدم استخداماً كافياً في الارياف . اجل ان الافتقار الى رؤوس الأموال وعدم توفر الفنيين يحولان دون تصنيع سريع الخطى ، وانما يمكن تعبئة ملايين العمال مع ادواتهم المألوفة ، كالمجرفة ووعاء نقل الرمل... من اجل حفر الاقنية والاحواض ، وبناء السدود ، وشق الطرق ، وتنظيف الانهار والمستنقعات للحصول على السماد . وبناء على ذلك تمكن مليون فلاح ، في شتاء ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، من مضاعفة مساحة الاراضي المروية وانتاجوا زيادة الانتاج زيادة كبرى . وفي سبيل استخدام موارد اليد العاملة هذه خير استخدام انشئت الدوائر الريفية الصغرى التي تضم زهاء ثلاثين تعاونية قروية (٢٠٠٠ عائلة تقريباً ، اي حوالي ١٠٠٠٠ شخص) في تجمع لامركزي يتمتع بحرية مبادهة كبرى من اجل استخدام اليد العاملة والخامات جهد المستطاع ، وتحسين الانتاج ، وسد حاجاته الخاصة . فنظمت حياة جماعية وانشئت محلات لبيع المأكولات والمشروبات ، وحدائق وملاجيء نهارية للاطفال ، وحمامات عامة ، ومآو للعجزة ، وذلك

بغية تخليص المرأة من اعبائها المنزلية واستخدامها في الاعمال الآئلة الى الخير الجماعي. ثم امتدت الحركة بسرعة مدهشة الى المدن حيث انشئت « دوائر مدنية صغرى » كان الهدف منها جمع الاشخاص البطالين ، وتنظيم الاستهلاك بواسطة محلات بيع المأكولات والمشروبات ، ومحاربة الاسراف . الا ان المشروع ، الذي ارتجل ارتجالا كما يبدو ، قد انتهى ، بعد ثلاث سنوات ، الى فشل ذريع .

منذ السنة ١٩٦٠ بدأ التراجع التدريجي : نزعت من الدوائر الصلاحيات الواسعة التي اعطيتها في السنة ١٩٥٨ ، وحلت محلها الشراذم (٧٠٠ ٠٠٠) ، وهي دونها عدداً الى حد بعيد ، ثم « فرق الانتاج » (٤ ٢٠٠ ٠٠٠) التي اصبحت الوحدات الانتاجية الحقيقية . الا ان الحياة الخاصة لم تخضع قط لنظام جماعي (كما يشهد بذلك « جلبير اتيان » و « رنيه ديمون ») ، وليست منامات الرجال ومنامات النساء في ابنية مشتركة كبرى ، وتناول ٥٣٠ مليون صيني وجبات طعامهم في محلات بيع المأكولات ، وتربية الاطفال بعيداً عن والديهم في الملاجىء النهارية ، سوى من نسج الخيال ، ولكن سرعة هذا التنظيم الجماعي تطلبت من الجميع جهداً مفرطاً لم يلبث ان لاشى الحماس . وهو من ثم فتور الجهد ما ادى الى الفشل ؛ ويضاف الى ذلك ان الاختبار قد أفسد ببلايا طبيعية تمادت ثلاث سنوات (جفاف وفيضانات تسببت في أزمة غذائية كبرى وأوجبت تقنيناً صارماً) ، والافتقار الى مسؤولين ذوي خبرة ، وعدم أهلية اولئك الذين سلموا زمام ادارة المشروع . وقد أدت كافة هذه العوامل الى ابراز مساوىء الجهاز الاداري وتشويش الانتاج .

في الحقل الصناعي ايضاً اتصفت حركة الانتاج بسرعة محمومة : استمر انشاء الوحدات الصناعية الكبرى ، واكثر في الوقت نفسه ، في المناطق الريفية ، من المشاريع الصغرى المتوسطة التي لا تستلزم عدداً كبيراً من المسؤولين والفنيين ، والتي تستخدم محلياً اليد العاملة المتوفرة وتخفف من عبء وسائل النقل : مصانع احذية واسمدة واسمنت ، وخصوصاً استثمار مناجم الحديد والفحم الحجري الكثيرة غير المستثمرة ، وجمع نفايات الحديد واحداث اكثر من ١٣٠٠٠ فرن يتراوح ارتفاعها بين مترين وثمانية امتار . تلك هي حملة « الفولاذ الشعبي » التي انتجت كثيراً من الحديد المصبوب والفولاذ ، المتدني النوعية في اغلب الاحيان ، اللذين كان ثمنهما تبذيراً كثيراً في المعدن والطاقة . الا ان ميزان الحساب لم يكن سلبيا : فغالباً ما استبدلت هذه المصاهر الريفية بمصاهر عصرية صغرى ايقظت صناعة الآلات الزراعية الريفية ، واوجدت صناعات تستخدم الخامات المحلية دون غيرها ، وتمولها موارد الدائرة الاقليمية ، وبوفر العمل للفلاحين الكثيرين الذين لا عمل لهم . « لم يكن الفشل كلياً ، ولكن الفارق بين الاهداف والنتائج كان كبيراً » .

اذن توجبت العودة الى الاعتدال واعادة ضبط الاقتصاد بالاستفادة من الخبرة المكتسبة . الا ان الاقتصاد الصيني – الذي استعاد عافيته – بعد الاضطراب الناجم عن « القفزة الكبرى الى الامام » – ما زال بالرغم من ذلك اقتصاداً هشاً سريع العطب ، لانه سيبقى ، لمدة طويلة ، رهين الزراعة غير المنتظمة الانتاج تحت تأثير عوامل طبيعية كثيرة : جفاف ، فيضانات ، اعاصير ؛ فالى هذا يرد الاهتمام الذي اعيرته اعمال رقابة تصريف المياه والري ، واعادة التحريج ، واحياء الاراضي البائرة وان نقص الانتاج الزراعي في السنة ١٩٦٠ قد ارغم الصين على استيراد كميات كبرى من الحبوب باسعار مرتفعة ، ولكن كمية المواد الغذائية والمواد الاولية الزراعية المنشأ قد تزايدت منذ حصاد السنة ١٩٦٢ ، فالفي التقنين وتحسن تصدير الارز . وتوجب كذلك ايثار الانماء الزراعي على الصناعة الثقيلة واحلال انتاج المواد الاستهلاكية في المرتبة الاولى . ويرد ذلك الى ان عدد السكان الذي ربما جاوز ، بحسب التقديرات ، ٧٠٠ مليون نسمة منذ السنة ١٩٦٢ ، وقد يبلغ المليار في السنة ١٩٨٠ ، يزداد بسرعة مطردة ، بالرغم من السياسة الهادفة الى تحديد النسل (عدم اعطاء اي تعويض عائلي ، واية فائدة اخرى بعد الولد الثالث ، اظهار مساوىء الزواجات المبكرة ، تشجيع وسائل منع الحمل) .

تقدمت النهضة الصناعية تقدماً مستمراً . فان المصانع الصينية قادرة اليوم على انتاج معظم الآلات والتجهيزات الضرورية ، والمصنوعات الكيميائية الهامة ، وقد نشأت اخيراً صناعة نووية فجرت قنبلتها الاولى في تشرين الاول ١٩٦٤ . وان في ذلك لدليلاً واضحاً على ان الصين قد احتلت مكانها في الصف الاول بين الدول العظمى . فقد كتب « روبير غيلين » في السنة ١٩٦٤ ، بعد انقضاء تسع سنوات على رحلة رجع منها بانطباعات تشاؤمية نسبياً ، ما يلي : « انتصر النظام على كافة الآفات القديمة : فساد ، فوضى ، مرض » ، وارسخ « التغييرات الخارقة » المحققة منذ السنة ١٩٥٥ : وحدة الصين ، تربية ، نزاهة ، اخلاق ، صحة (الاذبة لم تعد) ، والصينيون « يأكلون اليوم حين يجوعون » ؛ وانتصر على المعارضة (او اقنعها) « بخلقه سبعماية مليون مطيع » !

ان طرافة هذه الطريق الصينية نحو الشيوعية ، ومدى تحقيقاتها ، وسرعة تحول هذه الامبراطورية الآسيوية المستضعفة والمذلة الى دولة صناعية عصرية كبرى ، بفضل جهود وتضحيات عسيرة طلبها من شعب نشيط وصبور وحاذق زعماء يتحلون « باخلاق نادرة ، وذكاء ، وواقعية ، وتصلب ومرونة معاً » (ج. ايتان) ، لتضفي على مثلها اهمية ثورية دونها اهمية مثل الاتحاد السوفياتي .

الخلاصة

ان الجال البري والاقتصادي والسياسي العظيم ، الذي قـدّر النشاطات المخططة في الديموقراطيات الشعبية المختلفة ان تتنسق فيه ، والذي يضم ثلث سكان الكرة الارضية ، قد رأى وحدته العقائدية تتصدع بفعل الانشقاق الكبير الذي ما زال يباعد منذ السنة ١٩٦٠ بين الاتحاد السوفياتي والصين . وكانت النتيجة تراخياً في الروابط التي قامت بين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية الاوروبية وتشوشاً في الاحزاب الشيوعية المختلفة المنتشرة في العالم . ولكن ذلك لم يمنع العالم الشيوعي من استهواء شطر كبير من الطبقات العمالية في الغرب، والبلدان الآسيوية والافريقية . فقد اخذ الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية تخرج من عزلتها وتقدم للدول غير النامية مساعدتها التقنية والمالية ؛ وان الشروط التي تضعها لذلك تفضل شروط الدول الاطلسية التي لا تبحث شركاتها ، الحريصة على تحقيق كسب جزيل وفوري ، الا عن استثمار المناجم والبترول ، وشروط « مصرف التصدير والاستيراد » الذي لا يمنح قروضاً لا فائدة منها للصناعة والتجارة الاميركيتين . وكان المثل الصيني بصورة خاصة جليل الفائدة بالنسبة لهذه الدول ؛ فلا الدول الاستعمارية القديمة التي رفضت ان تطبق في ما وراء البحار مبادئها الحرة ، ولا الولايات المتحدة التي لم يأت نظامها الاقتصادي الحر بجديد من اجل رفع مستوى معيشة الجماهير الآسيوية ، والتي تطمع في ان تفرض عليها مرة اخرى حكومات عاجزة وفاسدة في اغلب الاحيان ، ولا الاشتراكية الغربية التي لم تسلك سلوكاً يختلف عن سلوك الاحزاب الاوروبية الاخرى في ماليزيا او الهند الصينية ، اوحت لها بالثقة . وهذا هو ما يفسر عظمة نفوذ الصين في آسيا وفي كافة البلدان التابعة ، بالرغم من الانشقاق الذي شطر العالم الشيوعي شطرين . فالصين قدوة وهداية لشعوب العالم الثالث التي تعاني من التأخر الذي تعيض هي منه. وكل يوم تقصدها وفود آسيوية وافريقية واميركية - جنوبية بغية درس منجزاتها محلياً ، ويختلف الى جامعاتها طلاب افريقيون وآسيون بغية تعلم طرائقها ؛ وتنتشر بعثاتها الدبلوماسية والتجارية في العالم اجمع . ومنذ اليوم تستفيد من مساعدتها الاقتصادية او قروضها او هباتها الجمهوريات الجديدة في افريقيا السوداء ، ومعظم دول جنوبي شرقي آسيا الحيادية ، ودول الشرق الادنى ، وكوبا والبانيا . وتحاول بعض البلدان : غينيا ، ومالي ، وحتى الهند - بالرغم من النزاع الدبلوماسي والعسكري الحاد بينها وبين الصين - التمثل بتعبئة الجماهير المنظمة في الصين من اجل تنفيذ اعمال تقتضيها المصلحة العامة .

الكتاب الرابع

حول البلدان التابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

الفروق الاجتماعية لم تكن بالمساوىء الوحيدة التي عبل صبر الناس بها ، فقد برموا بالأكثر من الفروق العرقية والعنصرية اذ استأثرت قلة من العنصر الابيض ، في اوروبا واميركا بخيرات الارض واختصتها بنفسها . فقد اخذت جماهير الشعوب الملونة ، او المتخلفة التطور التي تؤلف الشطر الاكبر من البشرية – اسوة بالطبقات العمالية والفلاحية – تخرج من سلبيتها وتتذمر لوضعها ، اذ قد هبت على العالم اجمع حركة تحرر تمطت في ثنايا شعوب اميركا وآسيا وافريقيا ، المستعمرة منها او المستقلة مبدئياً ، وأخذت تشرئب بنفوسها الى الحرية والاستقلال .

الفصل الأول

أقطار أميركا اللاتينية

فقد تأثرت بعيداً ، في نصف القرن الاخير ، اقطار اميركا الجنوبية واقطار اميركا الوسطى بهذه الازمة الاقتصادية التي رزحت تحتها وقلبت ظهراً لبطن اوضاعها الاقتصادية والسياسية وهي لا تدري من اسبابها ومسبباتها شيئاً . فقد اتخذت المشكلات الخاصة بالبلدان المتخلفة اقتصادياً طابعاً حاداً في اعقاب حربين عالميتين وضائقة اقتصادية اخذت بخناقها . وقد ازدادت بؤساً وشقاءً من جراء الازدهار الديموغرافي الذي سجل فيها اكبر معدل عرفه العالم من قبل ، والبنيان الاجتماعي البالي الذي قام فيها . وتفاقم الوضع وزاد حرجاً من جراء العراقيل والصعوبات التي لقيتها في استثمار خيراتها لافتقارها لرؤوس الاموال اللازمة واليد العاملة الصالحة مما زادها تبعية وارتباطاً بعجلة الدول المستعمرة الكبرى في نصف الارض الغربي .. فقد حيل بين هذه الاقطار عام ١٩٤٠ كما حيل بينها عام ١٩١٤ ، والى حد ما عام ١٩٣٠ ، كلياً او جزئياً ، بين زبائنها ومموليها من هذه الدول الاوروبية . فقد اضطرت للإتكال على نفسها او التعويل على دول جديدة في ما يساعدها على تأمين حاجاتها او تطوير انتاجها تأميناً لمقتضيات الحرب ومتطلباتها . وهكذا خضع التطور الاجتماعي فيها لتغييرات جذرية ، اذ ظهرت عندها طبقة صناعية جديدة ، كما اخذت طبقة العمال العاملة في الصناعة الكبرى تزداد اهمية وشأناً مما ادى الى المزيد من الضغط الاجتماعي والعرقي واخذت تبرز بصورة اشد وأعنف روح التمرد على السيادة الاجنبية . وبالرغم من هذا كله ، فقد بقيت الاقطار الواقعة الى الجنوب من نهر ريو غرانديه في اميركا اللاتينية ، في وضع نصف استعماري ، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها والنتائج الطيبة التي حققتها .

١ – المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

المشكلات السكانية والتمدينية شهدت القارة الاميركية الجنوبية ، اكثر من اي قارة اخرى في العالم ، اكبر زيادة في السكان تمت في أي بلد آخر ، اذ ارتفع عدد السكان منذ عام ١٩٢٠ من ٩٤ مليون نسمة الى ٠٠٠ ٥٠٠ ١٣٤ عام ١٩٣٧ ،

ليبلغ ، عام ١٩٦٣ ، اكثر من ٢٠٠ مليون . وكانت نسبة الزيادة ٣٨٫٥ ٪ في السنوات الخمس عشر الاخيرة ، وارتفع هذا المعدل الى ٥٢ ٪ في فنزويلا والى ٤٥ ٪ في المكسيك . وهو أكبر من اي معدل سجل في اي بلد آخر في اي من القارات الخمس (مصر ٣٣٫٧ ٪ ؛ كندا ٣١٫٠ ٪ ، البلاد الواطئة ٢٠٫٥ ٪ — وهو أعلى معدل سجلته اوروبا — ، والهند اقل من ٢٠ ٪) . ويأتي البرازيل في الطليعة اذ بلغ عدد سكانه ٠٠٠ ٢٣٥ ٤١ نسمة في احصاء عام ١٩٤٠ ، و ٦٥٫٧ مليون ، في احصاء عام ١٩٦٠ . وبذلك زاد عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة في ٢٠ سنة ، مع الهجرة الى البلاد بين ١٩٤٥ — ١٩٥٠ ، كانت في حكم العدم ، واقتصرت على بضعة آلاف بين ١٩٤٥—١٩٥٠ . وفي الارجنتين ، ارتفع عدد السكان من ٠٠٠ ٥٠٠ ١٣ عام ١٩٣٧ الى ٢٠ مليون ، عام ١٩٢٠ ، كما ان عدد سكان المكسيك بلغ ٣٢ مليون ، بعد ان كان عددهم ٠٠٠ ٦٠٠ ١٩ عام ١٩٣٩ ، وجاء معدل الزيادة في كل من الشيلي وجزر البحر الكريبي على هذه النسبة . ومع ذلك فقد بقيت كثافة السكان في القارة متدنية جداً اذ لا تزيد على ٧ في مجموع القارة ، وهي في حدود ٦ في البرازيل ، و ٨ في الشيلي ، و ١٢ في الاوريغواي ، و ٣٫٢ في بوليفيا ، كما ان الواحات السكانية متفرقة جداً . ففي المكسيك ، نرى ١٤ مليون نسمة اي نصف سكان البلاد يقطنون رقعة من الارض حول العاصمة ، شعاعها اقل من ٣٠٠ كلم ، كما ان اكثر من نصف سكان البرازيل يتمركزون جنوبي خط العرض العشرين ، في ١/٦ مساحة البلاد ، كما ان الولايات المركزية الثلاث في الشيلي تحتفظ بـ ٤٥ ٪ من مجموع السكان الذين يحتلون ٤ ٪ فقط من مساحة البلاد . وفي الارجنتين ، نرى ٧٣ ٪ من مجموع السكان يعيشون في ربع مساحة البلاد ؛ وفي فنزويلا نرى ٦٠ ٪ من مساحة حوض نهر الاورينوك ، لا يتعدى عدد السكان فيها ٧ ٪ من المجموع . وهكذا نرى ان السكان يتوزعون رقعاً محدودة ، في قارة تشكو من قلة وسائل الاتصال ومعظم اراضيها موات لا تزرع . وتيارات الهجرة في الداخل تحفز سكان الريف على النزوح من القرى الى المدن او تجتذبها مقاطعة معينة دون اخرى ، كما ان سكان المناطق شبه الصحراوية الواقعة الى الشمال الشرقي او في وسط البرازيل ينزحون بالأكثر نحو ولاية ساوباولو اي الى الغرب البرازيلي ، والى « المقاطعة الرائدة » حيث تزدهر مزدرعات القطن وقصب السكر وتنشط تربية الماشية . في كل مكان تسجل حركة الاسكان في المدن ازدياداً مطرداً . ففي المكسيك ، هبطت نسبة السكان في الريف من ٩٠ بالمائة في عام ١٩٠٠ ، الى ٥٤٫٧ بالمائة عام ١٩٤٠ ، وقد تضاعف سكان مكسيكو العاصمة في عشرين سنة . وبينما ازداد عدد السكان العام في البرازيل بمعدل ٢٨ بالمائة بين ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، ازدادت نسبة السكان في المدن ٤٩ بالمائة . ان نصف سكان المدن يقطنون ١٤ مدينة ، كما يقوم ثلث سكان هذه المدن في اثنتين منها هما الريو وساوباولو ، فازداد عدد سكان الريو ٣٦ بالمائة في ١٠ سنوات ، كما ازداد سكان ساوباولو ٦٠ بالمائة وبذلك بزّت العاصمة الريو ، اذ بلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ نسمة .

وفي الارجنتين كان ٥٧٫٣ بالمائة من مجموع سكان البـــلاد من سكان المدن عام ١٩١٤ ، فارتفعت النسبة ، عام ١٩٥٩ ، الى ٧٠ بالمائة . وبونس ايرس التي تعد ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ نسمة تقع في قلب منطقة يزيد عدد سكانها على ٠٠٠ ٦٠٠ ٥ نسمة وفيها يحتشد اكثر من ربع سكان هذه الجمهورية . وفي عام ١٩٦٣ ، نرى ٤٦ بالمائة من الاهلين يعيشون في المدن ، بينما ٢٦ بالمائة يعيشون في تحشدات تعد ٠٠٠ ٠٠٠ ١ نسمة ، كما ان ثلثي سكان الشيلي يقطنون المدن .

تتكدس هذه الجماهير في مساكن يخيم عليها البؤس والشقاء ويحتشدون في احياء تفتقر اصلاً الى الشوارع ومصلحة الطرقات والوسائل الصحية ، اذ اعداد كبيرة من الاولاد والنساء والرجال يعتمدون التسول ويعيشون على الصدقات والحرف الصغيرة النقالة والنقص في التغذية هي من الامور العادية والشقاء فيها مع ذلك اخف وطأة مما هم عليه الفلاحون والمزارعون .

الملكيات الكبرى

الملكية العقارية الضخمة هي القاعدة . ففي هذه القارة ، نرى ٥٠ ٪ من الاراضي الزراعية تقع ضمن ملكيات تزيد مساحة الواحدة منها على ٦٠٠٠ هكتار وتعود ملكيتها لـ ١٫٥ ٪ من كبـــار الملاكين . وفي الشيلي ان ٨٩ ٪ من الاراضي يملكها ٩٣٦٦ ملاك لاغير ، كما ان ما لا يقل عن نصف المساحات تتكون من عقارات تزيد مساحة الواحد منها على ٠٠٠ ١٢ هكتار . وفي الارجنتين نرى ١/٦ ولاية بونس ايرس وهي اغنى ولايات الارجنتين على الاطلاق تعود ملكيتها لـ ٢٢١ شخصاً ولـ ٥١ شركة عقارية . و « في « الاراضي الوطنية » يملك ١٨٠٤ شخصاً املاكاً يساوي مجموعها مجموع مساحة بلجيكا وهولندا والداغارك » ، وملكت عشر شركات لوحدها من الاراضي ما يوازي مساحة بلجيكا وسويسرا مجتمعين » . وتمثل المتلكات التي تزيد مساحة الواحدة منها على ٠٠٠ ١٠٠ هكتار في الاورغواي ، ٤٣ ٪ من مساحة البلاد ، وهنالك عقارات يبلغ مساحتها معاً ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ هكتار ، كما ان ٩٨٫٦ بالمائة من المتلكات تمثل ٧ بالمائة من مساحة الارض فيها. وفي فنزويلا ، ان ٨٤ بالمائة من الاراضي في المقاطعة الاتحادية ، تعود ملكيتها لـ ١٩ شخصاً ، وان ١ بالمائة من السكان يملكون ٥٦ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد . وفي كولمبيا ، يملـــك ٨١٢٣ من اصحاب الاملاك العقارية اكثر من ٣٣ بالمائة من الاراضي الزراعية ، بينما تتقاسم ٠٠٠ ٥٠٠ عائلة ٣٫٥ بالمائة من مساحة الارض ، كما ان مليونين من العـــمال الذين يعملون في الزراعة لا يملك الواحـــد منهم اية قطعة ارض . وعلى مثـــل هذا الوضع نرى جمهوريات الاكوادور والبيرو وبوليفيا . وفي غواتيمالا ، يعود ثلث مساحة الارض الزراعيـــة ، لبعض كبار الملاكين . ومزروعات البن وقصب السكر الكبيرة في كوبا تعود ملكيتها لملاكين اجانب عن البلاد ؛ وفي نيكاراغوا وهوندوراس تعود ملكية هـــذه الاراضي الزراعية للشركات الثمانية الكبرى وهي ايضاً غريبة عن البلاد . وفي المكسيك ما قبل الاصلاح الزراعي ، كان ٤٩ بالمائة من الاراضي تتكون من املاك تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠٠ هكتار ، كما ان ٣٠٠٠ اسرة كانت تملك اكثر من نصف مساحة البلاد ، وبضع مئات من الافـــراد كان

يملكون كامل اراضي ولاية تشيواهوا ، وكان الجنرال طرازاز يملك لوحده ستة ملايين هكتار كما ان شركة الخط الحديدي الغربي كانت تملك ٠٠٠ ٩٨٨ هكتار ، ويملك هيرست ٠٠٠ ٥٠٧ هكتار . أما في ولاية سان لويس دي بوتوسي فكان ٩٦ بالمائة من العمال العاملين في الشؤون الزراعية لا املاك لهم . وفي جمهورية الدومنيك كان الدكتاتور تروخولو قبل ان تخلعه الثورة ، عام ١٩٦١ قد تمكن من تحويل ٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية في البلاد ، الى ملكية اسرته . والملكية الصغيرة لا وجود لها الا في بعض المناطق : في جنوبي البرازيل وفي جمهورية كوستاريكا .

وفي نظام عقاري على هذا الشكل ينقسم المجتمع الريفي الى طبقتين تتباينان في كل شيء : اقلية من كبار الملاكين من اصل اوروبي او من الخلاسيين ، وسكان الريف الذين يتألف معظمهم من الهنود الحمر ، ومن مهاجرين وضعهم وضع العبيد يعيشون في وضع زري من العبودية ويرسفون في البؤس والشقاء . ويخضع هذا المجتمع لنظام بطريركي في اطار الملكيات الكبيرة ، صاحبها يكون على الغالب بعيداً عنها ، ويترك امر العناية بها لوكيله . فكل العاملين في الزراعة ، سواءاً في البرازيل او الشيلي هم في وضع ارقاء الارض . فالمزارع يرتبط بالارض ارتباطاً وثيقاً اثناء ثلثي السنة . ويترتب عليه وعلى افراد عائلته ان يعملوا لصاحب الارض لقاء تمتعهم بحديقة صغيرة تقوم امام زريبته او كوخه المصنوع من الدلفان ، ولقاء بعض المحاصيل الزراعية التي تعطى له خلال فصل العمل في الارض . ويقدم صاحب الارض عادة للمزارع سلفة من الدراهم والمواد الغذائية الذي لا يستطيع تغيير عمله قبل ان يسدد دينه . ولما كانت الاجور واطية جداً ، فقد يستحيل عليه وفاء دينه الذي ينتقل عند وفاته ، الى اولاده . ففي ظروف كهذه ، ليس من الغريب قط ان يتردى الوضع الاقتصادي في البلاد ، اذ لا يخطر قط على بال هذا الملاك الامي المهمل ان يدخل اي تحسين فني او تقني على وسائل استثمار ارضه . فهو يمارس زراعة صنف واحد ويبقي جانباً كبيراً من ارضه مهملاً . وهكذا نرى ان ١٠٤٤ بالمائة من الاراضي الزراعية في هذه القارة هي قيد الاستثمار (٥٠٧ بالمائة في البرازيل ، و ٨٠٧ بالمائة في الارجنتين) . والحصاد يتم بالمنجل ، والغلة هي من الفقر بحيث ان بعض هذه الاقطار التي لا يستثمر القسم الاكبر منها ، تضطر لاستيراد موادها الغذائية من الخارج .

مشكلة الهنود الحمر

هذان العالمان العائشان معاً جنباً الى جنب يتفاوتان تفاوتاً عظيماً من جهة العرق والاصل : العالم الاوروبي او المتحضر اوروبياً (المهجناء) ، فالارستوقراطية : ارفع أسر ليما الخمس والعشرون ، وكبار الملاكين العقاريين والأثرياء المحدثون الذين تمت لهم النعمة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أمثال سيموز باتينيو هذا المعدّن الهندي الذي اصبح ملك القصدير واغنى اغنياء اميركا الجنوبية على الاطلاق ، واصحاب الانوار في المكسيك ، وغيرهم الذين تتألف منهم الطبقة العليا وينعمون وحدهم بنعم وخيرات حضارة العصر ، يعتمدون على كنيسة ثرية ، غنية ، بالرغم من قلة عدد رجال

الاكليروس الغريب ، وبالرغم من عدم وجود اكليروس وطني في بعض البلدان ، كما هي الحال مثلاً في البرازيل . فهذه الطبقة تستأثر بالسلطة السياسية وتمارسها لما يؤمن مصالحها .

ويلي هذه الطبقة العالم الهندي الذي اهمل شأنه تماماً ، ومنهما يتألف السواد الاكبر من الشعب ، يزيد عددها كثيراً عن الارقام الرسمية التي توفرها الاحصاءات مصدر معلوماتنا عن العرق او الاصل بالاستناد الى اللغة او اللسان اذ ان عدداً كبيراً من اهل البلاد لم يعودوا يتكلمون لهجتهم الخاصة . فالهنود الخُلّص او الهجناء يؤلفون ، بلا ريب ، اكثرية السكان في المكسيك (٩٠٪ ، وفي فنزويلا ٢٪) ، وفي البيرو وبوليفيا (لا تزيد نسبة البيض في هذين البلدين عن ٨ بالمائة) وفي جمهورية الاكوادور (٥ بالمائة من البيض) وفي كولومبيا والباراغواي حيث ٩٠ بالمائة من الاهالي هم من دم غواراني وحيث الجميع يتكلمون اللغة غواراني ، وفي الغواتيمالا ، والسلفادور ، وغيرها . وهنالك مجتمعات اخرى في البرازيل مثلاً حيث تمثل ٢٠ بالمائة من مجموع السكان .

فحروب الاستقلال والثورات المتعاقبة التي انفجرت تباعاً في القرن التاسع عشر لم تدخل اي تحسين قط على وضعهم . فهم يعيشون في شبه عزلة بعد ان ارغموا على السكن في مناطق غير صالحة للسكن ، كما يبدو ، تقوم فيها الغابات الظليلة ، او الاغوار المرتفعة ، يعيشون من نتاج الارض الزراعية او من العمل في المناجم التي يستغلها البيض او الخلاسيون فيشترون محاصيلهم الزراعية بأبخس الاثمان ويدفعون لهم اجوراً لا تذكر . وقد منعهم ما هم عليه من فقر مدقع من استهلاك المحاصيل المستوردة وحتى تلك التي تؤمنها بعض المصانع المحلية ، فيعتمدون في معايشهم ما يشبع جوعهم من الذرة والفاصوليا ، عرضة لنسبة عالية من الوفيات ، ولذا بقوا ابداً على هامش الحياة القومية وقلما استبدلوا سيداً بآخر . فهنود المكسيك وحدهم توصلوا ليلعبوا دوراً بارزاً في حياة البلاد ، كما ان قسماً منهم يساهم فعلاً بتطوير حضارة البلاد . اما في البيرو وبوليفيا وفي الاكوادور ، وفي الجمهوريات الاخرى الواقعة بين جبال الاندس او في اميركا الوسطى .

« فقد اصبح الهندي في هذه الأقطار منطوياً على نفسه ، سكوتاً خشناً يوحي الرعب ، هو في منتصف الطريق بين الانسان والحيوان ، ينفر من كل اتصال بأي عرق آخر ، يتسكع في جهل مطبق وقد بلد عقله لادمانه الكحول والمشروبات الروحية ، لا يتذكر شيئاً عن هذا التراث المجيد الذي تركه له آباؤه الأقدمون » .

مشكلة الزنوج

هنالك الى جانب الهنود مشكلة الملونين او الزنوج تفرض نفسها في جزر بحر الكرايبي حيث حل الزنوج محل سكان البلاد الاصليين بعد ان تم افناؤهم (فهايتي هي دولة من الزنوج) ، أو في جمهوريات اميركا الوسطى ، لا سيما في نيكاراغوي ١٠٪ ولا سيما في البلدان الواقعة في المناطق المدارية في اميركا الجنوبية : الغويان وفنزويلا ١٠٪ وفي الشمال الشرقي من البرازيل . ومع ان هجرة البيض وعملية التهجين ساعدتا كثيراً على « تبييض » السكان تدريجياً بحيث نرى بينهم كل فوارق اللون الابيض والاسود ،

فهنالك ، مع ذلك ، ما لا يقل عن ١٥ مليون من الزنوج ومن الهجناء يمكن تمييزهم بسهولة . اما مستواهم الحضاري فمتدنٍّ جداً ، على الاجمال . فسمات افريقيا تبرز في امور الدين والفولكلور الشعبي والاقاصيص الشعبية ويتبين العلماء الاجتماعيون، بيسر ، تحت اسماء القديسين الكاثوليك، اسماء قدامى الآلهة والمراسم الدينية المعمول بها عنـــد الداهوميين واليوروبا ، إذ انتقلت من السلف الى الخلف ، عبر الاجيال بصورة غامضة . كذلك اخذت تبدو لدى بعض رجال الفكر من الملونين معالم المذهب الطبيعي للفرد الاميركي .

فالنخبة التي طلعت من بين الهنود الحمر والزنوج هي من القلة والضعف بحيث لا تصلح بعد اساساً لشد الروابط بين العروق والحضارة اسوة بما يجري في البلدان المستعمرة . ومن جهـــة اخرى اخذت الخصومات والمفارقات تخف وتلين بفضل التهجين وبفضل تأثير الثقافة الاسبانية . التي اخذت تؤثر منذ القرن السادس عشر على سكان البلاد الأصليين وعلى الملونين، بحيث تناسى كثيرون لغتهم الام . ومع ذلك هنالك بوادر يقظـــة تلتمع في الافق يخشى معهــا من احتدام التوتر .

الطبقات الاجتماعية الجديدة

هذه اليقظة التي نشاهد ظهورها في اوساط الهنود والزنوج ليست بالاشارة الوحيدة لهذا التغيير الآخذ به المجتمع. فالنمو الديموغرافي هو مظهر آخر من مظاهر هذا التبدل . فالإقبال على التصنيع ، والبؤس المسيطر على الريف اللذان اديا بسرعة الى حركة التحضر هذه، ساعدا كثيراً على تطوير الطبقات الاجتماعية الجديدة التي اخذت تطل على البلاد في السنوات التي سبقت الحرب العالميـــة الأولى مباشرة . ففي كل مكان ، ساعدت حركة التصنيع على بروز نخبة بين البورجوازية ، وزادت من نطاق رجـــال الصناعة ومن التجار ، كما زادت من عدد التقنيين والمهندسين ومن العاملين في المهن الحرة او في الادارة العامة او في مصالح الجيش .

في هذه الاقطار التي تنطبع مدنيتها بالنشاط الزراعي ، نرى ابنـاء الطبقة الوسطى التي تتألف من رجال الفكر من ذراري المهاجرين او من التجار ، يعملون ضباطاً في صفوف الجيش ويؤلفون العناصر التقدمية اذ لا مكان لهم في المجتمـــع التقليدي . فهم يطمحون في تجريد ارستوقراطية كبار الملاكين من استئثارها بالسلطة واحتكارها لها ، تجيش فيهم الروح القومية وينفرون من الرأسمالية الاجنبية ، ولا سيا الرأسمالية الاميركيـة التي تستثمر لحسابها الخـاص ولمنفعتها موارد البلاد الطبيعية وثرواتها ، هذه الرأسمالية التي تعـارض قيام صناعات كبرى في البلاد وتتحالف دوماً مع الطبقات الموجهة فيها . فالمركز الستراتيجي ، الذي يتمتعون به في المدن يوليهم نفوذاً ويعطيهم شأناً لا يتفق قط وعددهم الضئيل . الا انهم يتعذر عليهم استلام السلطة عن طريق الاكثرية بعد ان يتحكم الاشراف بالانتخابات ويغررون الجماهير الشعبية على الاقبال عليها لمصلحتهم ، فطريقهم الوحيد الى السلطة قيام دكتاتورية مصلحة تمهد لهم الوسائل المؤدية الى السلطة هذه الطبقة بعينها تلعب دوراً يبرز أثره يومـاً بعد يوم ، في هذه الانتفاضات

السياسية التي وقعت منذ عام ١٩٤٣ . فهي النواة ونقطـــة الدائرة في الحزب المعروف بحزب *Apriste* في البيرو ، وحزب استنسورو في بوليفيا الذي ساند الانقلاب الذي قـام به بتنكور في فنزويلا ، عام ١٩٤٤ ، والانقلاب الذي قام به فرغاس في البرازيل ... وهذه النخبة تطالب بتشريع خاص ينتظم العمل ، ويطور التربية والتعليم في البلاد ، ويكفل الازدهـــار لحركة التصنيع بحيث يرتفع مستوى الحياة في البلاد ، وينقذ الأمة والشعب من الروابط التي تشدها الى الاستعمار الاقتصادي . فالبرنامج الذي تطالب به هو برنامج اصلاحي ليبرالي، معتدل، مناهض للشيوعية ، وهذا ما يفسر لنا إحجامها عن معالجة الاصلاح الزراعي والتعرض للبنيان الاجتماعي، وكلاهما من مشكلات البلاد الاساسية . وأثرها يبرز جلياً في هذه الدساتير الجديدة التي تطـــل علينا والتي تشهد عالياً ، على اقدار متفاوتة ، على شدة اهتمامهــا بالمشكلات الاجتماعية من خلال هذه التشريعات الجديدة المتعلقة بالعمل .

والعمال الذين يشكلون « في اشق بؤس عرفه العالم» كما يؤكد لمبرت ، أخذوا يؤلفون بالفعل بروليتاريا استفاقت على ذاتها وادركت ما لها من شأن واخذت تطالب بتأليف نقابات لها. فقبل عام ١٩٤٠ ، لم نر اثراً لهذه النقابات الا في بعض البلدان كالمكسيك والارجنتين والشيلي و كوبا وبعض قطاعات خاصة من قطاعات الصناعة : كالبحرية التجارية، والسكك الحديدية وصناعات التبريد ، والصناعات الاستخراجية . اما بعد عام ١٩٤٤ ، فقد ظهرت النقابات في كل مكان بعد ان شجعها على ذلك تطور الصناعة والاتفاق الذي يشدبعضاً الى بعض احزاب اليسار كالشيوعيين والاشتراكيين ، نجاح الحركة النقابية في بلدان اميركا الشمالية . وتمثل تجمع القوى العمالية عندما تألف اتحاد العمال في اميركا اللاتينية (*C.T.A.L.*) بزعامة فيسانته لمبردو تولقدونو ، وهو اتحاد عدّ عام ١٩١٦ ، خمسة ملايين عضو منتسب . والتدابير المضادة للشيوعية التي اتخذت ضـــد الحركة بايعاز من الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٧ ، ادت الى انشقاق الحلف في السنة التالية ؛ فقد انشق عن هذا الاتحاد المعروف بنزعته نحو الشيوعية نقابات عدة تشكل منهـــا منظمة جديدة عرفت « بالمنظمة الاقليمية لعـــمال اميركا اللاتينية *O.R.I.T.*» التي اوحت بتشكيلها وساعدت على قيامها المنظمات *C.I.O.* و *A.F.L.* وانضمت الى اتحاد النقابات الحر الذي كان بعد عام ١٩٥٥ حوالي عشرة ملايين عضو ..

ويؤلف العمال ، مع ذلك ، اقلية محظوظة بالنسبة الى هذه الدهماء التي تتألف منها اكثرية السكان ، ومن هؤلاء الجياع الذين يؤلفون ٢٠ بالمائة من الجماهير الريفية ، الذين يحملهم تـكاثر السكان في الريف على النزوح ، منذ ٢٥ سنة ، الى المدن ليضخموا عدد الزرائب والاكواخ في المخيمات القائمة في ضواحيها . فالشركات الاجنبية العاملة في البلاد تدفـــع لهم عـادة اجوراً اعلى بكثير من المألوف ، الامر الذي يباعد بينهم وبين الفلاحين ويجعلهم يعرضون عن مواجهة المشكلة الاجتماعية الاساسية ، مشكلة الارض . ومن جهة اخرى ، فالبيروقراطية النقابية لا تتورع قط ، كما هو شأنها في الولايات المتحدة الاميركية ، عن اللجـــوء الى الاغراء والافساد

والتواطؤ مع ارباب الاعمال ومنظمي الانقلابات السياسية ، فيبيع زعماؤها « الاضرابات » بما تيسر ويعيشون برخاء على شاكلة ارباب الاعمال ، ويتعاونون مع الحكومات .

الصراع الطبقي والعنصري

ومن الملاحظ ان هوة تأخذ بالظهور بين هذين المجتمعين كما يأخذ التوازن بالاختلال في هذه المناطق والاقاليم التي تعتنق اسباب الحياة الاقتصادية الحديثة ، والمناطق المتخلفة القابعة في ريفيتها ، وبعبارة اخرى ، بين المناطق المنفتحة على اقتصاد اساسه التبادل والمقايضة والمناطق الأخرى التي تشد بنواجذها على اقتصاد حياتي بدائي . وهذا التفاوت يبدو على اشده ويبرز على ابشع صوره في كل انحاء القارة كما يصفه لنا جاك لمبرت : بين البرازيل الاستوائي الاطلسي بمنزله المبني بالحجـارة والاسمنت ، وبين برازيل الامازون او برازيل الشمال الشرقي بمنزله المتخذة مواده مما تيسر منها في المنطقة او من اللبن المجبول على لوح خشب او من الخيزران . في هذه المناطق التي لم تخرج عن عزلتها والتي لا تزال مستمسكة بهذه الاطر التقليدية التي كـانت في عهد الاستعمار ، والتي يقوم فيهـا ، جنباً الى جنب ، مجتمع أبوي على رأسه طبقة من الاشراف يصدرون الاوامر من علّ ويحيون حياة بذخ واسراف ، وفي الحضيض شعب رازح ، مقعد ، من ابناء البلاد المقدمين او من الملونين ، يتسكع في الجهل والجهالة ، بائس ساء غذاؤه واخشوشن ، مستوى العيش عنده اشبه بأحط مستوى للعيش في اكثر البلدان تخلفاً كمصر والهند مثلاً . وعلى ذلك هذه المناطق التي استقبلت وفود النازحين من الاوروبيين حاملين معهم تقنياتهم وطرق معايشهم الجديدة ، التي عرفت ان تنشىء صناعات كبيرة بفضل ما تم لها من رؤوس اموال حاشدة ومن تطوير لوسائل النقل فيها ونجد فيها طبقة وسطى ومزارعين ينعمون باستقلالهم ، وبروليتارية مدنية يعيشون جميعاً بالعداء لحكومة المتسلطين من النبلاء . وهذه الهوة تقوم كذلك بين منطقة بونس ايرس والريف في داخل البلاد حيث تعيش الارستوقراطية ناعمة البال ، قريرة العين بين عمال يتآكلهم البؤس ويقليهم الجوع ، وعلى هذا النحو في البرازيل بين المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشرقية من ساو باولو ؛ وكذلـك قل عن الشيلي ، بين المناطق الصناعية والتعدينية والمدن الكبرى ، والمنطقة التي ترسف في تقاليدها الزراعية البالية مع مزارعيها الخانعين .

حتى في المكسيك الذي بذل جهوداً مشكورة لتحسين اوضاع العمال والفلاحـين وحيث يلعب قسم من الهنود دوراً يزداد شأنه في حياة البلاد الوطنية ، فالجماهير الريفية لا تزال تحيـا حياة نباتية وترسف في بؤس مخيف ، تشكو دوماً من نقص مزمن في اسباب التغذية ، وتعمل في تربة ممسكة تضن بالعطاء ، وتزاول خلفاً عن سلف صناعات عائلية بوسائل واعتدة بدائية .

فالتفاوت الاجتماعي يبدو على اشده . ففي البرازيل ٢,٥ بالمائة من السكان العاملين يصيبهم ٣٠ بالمائة من الدخل العام في البلاد ، كما يروح اكثر من نصف هـذا الدخل الى ٥ بالمائة من السكان . وعمال المدن المسجلة اسماؤهم لدى مختلف صناديق الضمان الاجتماعي ، والذين يمثلون ٢٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة في البلاد ، يتناولون ٢٠ بالمائة من الدخل العام . وما تبقى من

اصحاب الاجور : كصغار المزارعين والمرابعين والعمال الزراعيين ، اي مـــا يوازي ٧١ بالمائة من مجموع السكان ، فلم يكن ليصيبهم ، عام ١٩٤٤، سوى ٣٠ بالمائة من الدخل الوطني العام. كل هـــذا يساعدنا على تفهم الضغط او التوتر الاجتماعي الذي كثيراً ما ارتدى طابعـاً عنصرياً او عرقياً .

وفي كل مكان ينزع عامل العنصر بما له من شأن ، باعتباره دليلاً اجتماعياً، الى تقوية التفرقة العنصرية ، التي لم تكن ، في هذا الوقت بالذات الذي كان فيه الزنوج من طبقة الفقراء ، لتعتـبر من الامور الموجبة ، اخذت تبرز اكثر فاكثر للعيان . اذ « بنسبة مـــا يتمكن معها الزنوج والخلاسيون من تحسين اوضاعهم الاقتصادية وتحسين وسائل التربية والتعليم لديهم ، نرى الطبقـة البيضاء المسيطرة ، الخطر يتهددها اكثر فاكثر » ، كما ان المضي في عملية التمدين من شأنـــه ان يوطد الاواصر بين هذه الطبقات ويساعد على توعية الزنجي والهندي على الوضع الزري الذي يحتله في السلم الاجتماعي . لم تصل البلاد بعد الى التمييز العنصري في المدرسة او في الحياة العامة كما انها لم تصل بعد الى حظر عقود الزواج المختلط . ومسألة اللون ليست بعد من هذه القضايا التي تقيم الولايات المتحدة وتقعدها ، مع العلم ان « اللون الضارب الى السمرة يؤلف عائقاً او حائلاً دون الترقي في السلم الاجتماعي » ، واخذت تظهر في البلاد اجراءات تمييزية الامر الذي حمـــل مجلس الكونغرس في البرازيل على اصدار تشريع خاص يعتبر مثل هـــذا التصرف من الجنح . وهكذا نرى ان فارق او عامل العنصر اخذ يزداد شأناً ويتخذ اهمية في المجـال الاجتماعي ، في الوقت الذي اخذ التوتر بين مختلف الفئات واجراءات التمييز العنصري تهدد بالاشتداد والاحتدام .

الحركة الوطنية

مشكلة الهنود الحمر مشكلة طرحتها على بساط البحث منـــذ اواخر القرن التاسع عشر ، الحركة الهندية التي سجلت نجاحاتهـــا الكبرى الاولى في المكسيك والتي كان روادها الاوائل من البيرو . فقد راح مانويل غونزالس برادا يرفع عقيرته احتجاجاً ، بالشعر تارة والنثر طوراً ، ضد الاضطهادات التي يتعرض لها الهندي الأحمر . ثم آلت حركة الدفاع عن الهنود الى الزعيم هايا دي لاتورّيه ، المؤسس الحقيقي لحزب *Apriste* الذي تختصر حروفه ، الاسم الذي عرف به وهو : الاتحاد الشعبي للثورة الاميركيـة ، والذي وضع نصب عينيه العمل على توحيد الفلاحين ورجال الفكر والعمال حول برنامج سياسي جاء مزيجاً من الاشتراكية الزراعية والروح القومية الهنـــدية الاميركية ، وعمل على نشر الحزب والترويج له : سيرو اليغريا ، والشاعر خوسيه سنتوس كوكانو ، والفيلسوف خوسيـه كارلوس مارياتيغي الذي اسس عام ١٩٢٨ ، الحزب الشيوعي في البيرو ، وفريق من علمـــاء السلالات البشرية والمؤرخين . وتحت تأثير هذا الفريق من الدعاة والانصار ، لم تلبث الحركة الهندية التي اقتصرت في بدء امرها على حركة من سكان البلاد الاصليين، ان تحولت الى حركة اصلاحية كبرى تناضل في سبيل تحسين اوضاع البؤس والشقاء والجهل التي تتسكع فيها جماهير الشعب الهندي . وقد تباينت الحركة اصالة وعقلنة بتباين المناطق والاقاليم المختلفة . فقد برزت حيناً

كحركة حضارية ، واحياناً كحركة سياسية ، مناهضة لاوروبا وللرأسمالية . وقد حققت لها شعبية كبرى في كل من البيرو والمكسيك والاكوادور وبوليفيا . وراحت تلوح بوجه الاستعمار الاسباني الذي جردته من كل قيمة وبوجه الحضارة الاوروبية بالصفات السامية التي تطبع الحضارات الوطنية ، كما افسحت في برنامجها ، مجالاً واسعاً ، لبعث الحضارات الوطنية التي سبقت مجيء كولمبوس ، واقتباس الوسائل التقنية والعلمية التي توفرها الحضارة الغربية ، بعد تجريدها تماماً من روحها . فالحركة حركة سلبية في الكثير من مظاهرها ، وكثيراً ما بدت خيالية ، عندما فكرت ببعث المنظمات المجتمعية القديمة (*L'ayllu*) عن طريق الجمعيات الحرفية او المهنية ، والتي راحت تحاول ، انقاذ العرق الهندي من الفناء والاضمحلال الذي يتهدده ، بتحسين مستوى العيش عنده ، وبنشر التربية الشعبية بين افراده ، وتحقيق الوحدة بين كل دول القارة .

الاندفاع نحو التصنيع

كان من بعض نتائج الحرب العالمية الثانية الحد من استيراد المحاصيل الصناعية ، ولا سيما المصنوعات الاوروبية ، وبالمقابل نشطت حركة التصدير بالرغم من ندورة وسائل الشحن، كما انه جرى التوسع في تصدير بعض المحاصيل الأخرى. وقد طلعت في البلاد مصانع جديدة لابد منها لتأمين المعدات اللازمة للزراعة وللخطوط الحديدية، ومصانع التكرير ، واخرى لصنع القرابة والاسمنت ، ومصانع النسيج والحياكة ، ومصانع الورق والزجاج ، وأطر السيارات والاسمدة لتأمين حاجة البلاد من المواد والاصناف التي توقف استيرادها . وقد انصرف الحلفاء من جهتهم ، ولا سيما الاميركيون ، منذ عام ١٩٤١ ، الى انشاء نظام اقتصادي يؤمن لهم ما كانوا بحاجة اليه . وتأسست عام ١٩٣٩ ، اللجنة الاستشارية المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول الاميركية ، كما انشئت ، في كل جمهورية من الجمهوريات الاميركية، لجان خاصة تعمل على تطوير وتحسين وسائل انتاج الخامات والمواد الاولية :كالمطاط والنحاس ، والفلزات النادرة الوجود مثل : التنغستين والفاناديوم والمولبدين والقصدير، وانشأت معامل جديدة بمؤازرة التسهيلات المالية التي امنها قانون : الايجار والتأجير ومصرف الاستيراد والتصدير والشركة المالية التعمير .

وهذا الدفع الاقتصادي توليه الحرب جاء حاسماً ويختلف اصلاً عن الدفع الذي احدثته الحرب العالمية الاولى ، اذ اقتصرت الحركة ، اذ ذاك ، على تأمين الخامات والمواد الاستهلاكية، بينما استهدف الجهد في هذه المرة ، انشاء صناعات ضخمة ، واعطاء الاقتصاد تركيباً عصرياً ، ونشطت وسائل الانتاج وتنوعت . واستأثر الامر باهتمام الحكومات كما وقع موقع الرضى من الخاصة الذين أثروا وجمعوا ثروات طائلة، بفضل هذا النزاع الدامي، كيف لا يثرون ويكدسون الثروات بعد ان ضاعفوا من صادراتهم وخففوا من استيرادهم ، وتجمع في صناديقهم مقادير هائلة ومبالغ طائلة من القطع والاصفر الرنان ، وظفوا جانباً منها في صناعات جديدة . وبذلك تمكن المكسيك من رفع طاقته الصناعية ٣٠ ٪ لا سيا في الصناعات النسيجية والكيميائية ،

كما ان البرازيل زاد من طاقته على استثار موارده الطائلة من الحرير والبوكسيت ، واستطاعت الشركة الوطنية للصناعات الحديدية ان تشيد المجمّع الصناعي الضخم في فولتا ريدوندا وزادت من طاقتها الانتاجية في الصناعة ثلاثة اضعاف ، كما زادت اربعة اضعاف من انتاجها للخامات الاولية . والانتاج الصناعي الذي لم يكن ليمثل ، عام ١٩٣٠ سوى عشر الدخل القومي، اصبح يمثل نصف هذا الدخل عام ١٩٥٥ ، والصناعة القطنية التي انتقلت الى طور التصدير ، اخذت تستثمر القسم الاكبر من محصول القطن في البلاد . وضاعفت جمهورية الارجنتين بين ١٩٤٠ — ١٩٤٥ ، عدد فبار كها الصناعية واخذت حركة التصنيع بعد عام ١٩٤٣ ، بتأثير من الجنرال بيرون ، تعم جميع اطراف البلاد . وقد ارتفع معدل اليد العاملة في الصناعة من ١٢و٨ ٪ عام ١٩٣٩ ، الى ما يزيد على ٢٠ ٪ منذ عام ١٩٤٥ .وراحت كولمبيا من جهتها تنشىء، هي الاخرى، مجموعة متناسقة من معامل صناعة الحديد ، في باز دل ريو ، بمساعدة رؤوس الاموال والصناعة الفرنسية . ودليل التجارة في الارجنتين ، ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٣٧ الى ١٦٢ ، عام ١٩٤٧ ، وفي الشيلي الى ١٤٨ ، وفي المكسيك الى ١٤٣ .

٢ – الحياة السياسية

عدم الاستقرار السياسي

ان التركيب الاجتماعي المناهض اصلاً للنظام الديموقراطي ، والتفاوت العظيم بين اوضاع البلاد ، وعدم توفر طبقة متوسطة كبيرة العدد ، والبؤس الذي تتسكع فيه الجماهير البدائية التي لا تزال ترسف في دياجير الجهل ، كل ذلك وما اليه يساعد على تكوين حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، كما يساعد على تغلغل النفوذ الاجنبي وتسربه اليها . فبالرغم من اقرار مبدأ الاقتراع العام ، فالنظام المعمول به هو قيام حكومات من الاقلية بين اصحاب الاملاك . وكثيراً ما أدى انقسام هذه الاقلية وانشقاقها على نفسها الى حدوث ازمات سياسية كان يوضع حداً لها قيام دكتاتوريات عابرة . والنزعات الاقليمية حتى وهذه الخصوصيات التي كان يزيد من حدتها قلة طرق المواصلات ، وتفاوت كثافة السكان واختلاف التطور الاقتصادي بين مقاطعات واقاليم الدولة الواحدة ولدت فيها نزعات انفصالية هددت الدولة بالانحلال والزوال . وكثيراً ما كان الدكتاتور يعتمد في بقاء نظامه ، على الجيش والبوليس ، ولذا كانت سلطته دوماً سلطة مزعزعة يتهددها الخطر باستمرار، مصيرها متوقف دوماً على هذه الاقليات وعلى المصالح الاجنبية تؤثر عليها المظاهرات غير المنتظمة التي تقوم بها الجماهير المهتاجة ، التي لم تكن تتحرك دوماً من تلقاء ذاتها وبصورة مستقلة ، بل بدافع وبتحريض من الطبقات الجديدة المتوسطة الناشطة والمغامرة ، هذه الطبقات التي ظهرت للوجود ، مع التطور الذي خضعت له المدن وحركة العصرنة التي أخذت بأسبابها . ولذا تكاثرت الازمات في البلاد وكثيراً ما أخذ بعضها برقاب البعض تعبيراً عن توق الجماهير

الى تحقيق التوازن بين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الجديد وبين الوضع الاقتصادي القائم من قبل . فالمجتمع القديم الذي يشد من ازره المصالح الاجنبية في البلاد يحاول – واحياناً باللجوء ، اذا ما اقتضت الحاجة ، لدكتاتورية من الطراز التقليدي المعروف – ان تحتفظ او ان تعيد الى الوجود ، انظمة ودساتير تختفي وراء ستار مزعوم من الحرية والليبرالية ، كياناً اجتماعياً مناهضاً للديموقراطية وفي وجه حكومة من الاعيان او في وجه نظام ديموقراطي تمثيلي مسختة عمليـة مزدوجة من التزوير والمصانعة وقعت فريسة لها : هذه الجماهير الفقيرة الجاهلة . تحاول الطبقات المتوسطة ، ولو بأساليب غير شرعية ولا قانونية كانقلابات عسكرية او دكتاتوريات شخصية ، أن تقيم في البلاد حكومات تولي المزيد من اهتمامها مصالح الطبقات الشعبية والدفـاع عن استقلال البلاد . والى جانب دكتاتوريات محافظة ترعى مصالح الاميركيين ، كثيراً ما وقعت دكتاتوريات تأخذ على نفسها تأديب العناصر المعادية لواشنطن ، بعد ان تكون هذه الطريقة الاسلوب الوحيد « لتحطيم سلطة النبلاء ولتفادي لعبـة الاكثرية المزورة التي تصانع الماضي وتبسم له » .

وهكذا نرى ان الاوضاع والظروف التي تكتنف النشاط السياسي في هذه البلدان لم تكن لتساعد على توطيد وترسيخ الافكار الاقتصادية فيها . فالحياة السياسية تبقى فيهـا وقفاً على اقلية ناشطة متحركة بينما تبقى جماهير الشعب قابعة في سلبية سادرة . فأينا أجلنا النظر نرى مستوى العيش متدنياً للغاية كما ان مستوى الفكر يتردى في حالة مزرية ، فالمجتمع المديني الجديد يفتقر للكثرة والعدد ، ولا يزال مشلناً ليلعب الدور الرئيسي الذي يلعبه في الغرب . فالأميـة تسيطر في كل مكان باستثناء الارجنتين التي تعرف اقل نسبة من الاميين ، ١٠ بالمائة ، اما النسبة في غير هـذه الدولة فتبقى عالية جداً : ٩٢ بالمائة في هايتي ، و ٧٩ بالمائة في سلفادور ، و ٧٠ بالمائة في نيكاراغوى ، و ٦٧ بالمائة في غواتيالا وفي جمهورية الدومنيك ، وأعلى من ٥٧ بالمائة في البرازيل ، و ٥٠ بالمائة في المكسيك ، و ٤٨ بالمائة في هوندوراس ، و ٤٠ بالمئة في كوبا ، و ٣٥ بالمائة في بناما ... ولذا كانت المساهمة بنشاط البلاد السياسي ضعيفة اما لأن الاميين هم مستثنون من حق الاقتراع واما زهداً وعدم اكـتراث . ففي المكسيك ٥ ملايين ناخب من اصل ٢٨ مليون نسمة ، وفي البرازيل كان عـام ١٩٦٠ عدد الذين يتمتعون بحق الاقتراع ٠٠٠ ٠٠٠ ١٦ من اصل ٣١ مليون هم في سن الاقتراع ، بينما يشترك بعملية الاقتراع فعـلاً منهم ٠٠٠ ٢٥٢ ٨ لا غير ، اي اقل من ١٧ ٪ من مجموع السكان . وفي الشيلي كان عدد من يتمتعون بحق الاقتراع ٠٠٠ ٥٩٢ عام ١٩٤٩ من بين ٠٠٠ ٧٦٥ ٥ نسمة ، وفي عام ١٩٤٧ ، اشترك في عملية الاقتراع ٣٥ بالمائة من الرجال و ٩ بالمائة من النساء . وفي بوليفيا ، جرى انتخاب الرئيس هرزوخ عام ١٩٤٧ بـ ٠٠٠ ٤٠ صوت لا غير ، كما ان عدد البوليفيين الذي كانوا يتمتعون بالمواطنية الكاملة ، لم يزد عام ١٩٥١ ، على ٠٠٠ ١٥٠ .

الازمة وتأثيرها على الحياة السياسية

عندما انفجرت الازمة الاقتصادية ، كان الوضع الاقتصادي في في دول اميركا اللاتينية من التبعية للدول الكبرى والارتباط بها بحيث كان لا بد له من ان يتأثر عميقاً بالأزمة ونتائجها الموهنة الامر الذي جلب عليها انهيار العملة الوطنية. وأدى الى هبوط ذريع في اسعار المواد الزراعية. والمواد الغذائية (كالحبوب والبن والماشية) والمواد المعدنية التي سببت هبوطاً ذريعاً في التجارية الخارجية . كما احدث قلقاً وتشويشاً في موازنة هذه البلدان انخفاض الاستثارات الاستخراجية العائدة للشركات الاجنبية او توقفها . واستتبع هذا الوضع ، اتخاذ اجراءات عدة منها مراقبة النقد ، والتوقف عن دفع فوائد الديون ناهيك عن موجـــة جديدة من البؤس والشقاء وفقدان المنتوجات الصناعية المستوردة من الخارج . واذ ذاك ، اخذت الحكومة تبحث عن وسيـــلة تؤمن التوازن في المجال الزراعي ، وذلك بفرض تنويع طبيعـــة المحاصيل الزراعية ، فعمدت الحكومة في الارجنتين الى الاكثار من زراعة النباتات الزيتية والكرمة والاشجـــار المثمرة كما عمدت البرازيل على تشجيع زراعة القطن بعد ان تعذر على رجال الصناعة تأمين العملات الصعبة لشرائه من الخارج . ولم تلبث هذه البلدان ان تبينت ما هو عليه نظامها من وضع حرج سريع العطب ، وشدة تبعيتها وارتباطها بالخارج . ان تخلف المشترين الاميركيين والاوروبيين لمنتوجاتهم ايقظ فيهم روحاً قومية اقتصادية كما اثار نقمة الشعب ضد الطبقات الموجهـــة التي كثيراً ما تتواطأ مع الرأسمال الاجنبي . ووقع اذ ذاك « جائحة من الثورات والانقلابات » ، جاء بعضها بوحي من الانظمة الفاشية ، في هذه البلدان التي تكثر فيها عناصر الهجرة الايطالية والالمانية ، حيث تلقى قادة الحرب وكبار ضباط الجيش تدريبهم العسكري في المانيا ، وحيث يشتد ويظهر نفوذ اسبانيا الجنرال فرنكو .

ففي كوبا حيث جيراردو ميشادو سيد هذه الجزيرة غير المنازع منذ عام ١٩٢١ ، هوى الى الحضيض ، عام ١٩٣١ ، تعاقب على رئاسة البلادستة رؤساء خلال ٢٢ شهراً ، وتمكن الكولونيل باتيستا من إقامة دكتاتورية على غرار دكتاتورية موسوليني ، وفي البيرو ، سقط حـــكم الرئيس ليغويا عام ١٩٣٠ ، على يد الكولونيل تشيرو. وسيلس الذي سيطر على بوليفيا منذ عام ١٩٢٦، خر صريعاً تحت ضربات الكولونيل تورو الذي لم يلبث ان اخلى محـــله لبوش . وفي فنزويلا غوميز ، وفي هـــايتي الجنرال تراخولو ، وفي غواتيالا أوبيكو ، وفي هوندوراس كارياس ، وفي سلفادور مارتنيز ، انشأوا حكماً دكتاتورياً في بلادهم . وفي الاكوادور تعاقب على اريكـــة الرئاسة ١١ رئيـــاً بين ١٩٣١ و ١٩٣٩ ؛وفي الارجنتين عاد المحافظون الى الحكم بفضل الانقلاب الذي قام به الجنرال اوريبورا ، وفي الاوريغواي قامت دكتاتورية دي ترّا التي زادها احتدادها وعنفا وصول الجنرال بلدومير الى الحكم ، وفي البراغواي ، قامت الدكتاتورية على يد الكولونيل فرنكو الذي لم يلبث ان خلعه عن الحكم الجنرال استيغاريبيا ، عام ١٩٣٩ ، وايبانيز في الشيلي طُرد من الحكم عام ١٩٣١ ، ليتعـــاقب على كرسي الحكم ، من بعده ثمانية رؤساء في عشر

سنوات . وبعد المناداة بجمهورية اشتراكية استمرت ١٢ يوماً ، عاد الى استلام الحكم الرئيس القديم أبسلندرو ، بعد ان تحالف مع حزب المحافظين ، الى ان امنت انتخابات سنة ١٩٣٨ ، فوز الجبهة الشعبية التي وضعت للبلاد تشريعاً اشتراكياً كان من اكثر التشريعات تقدمية في العالم اجمع ، اذ نص على حد ادنى للاجور وعلى معاش تقاعدي لمن هم في سن الشيخوخة ، والبطالة ، والضمان ضد حوادث العمل ، والتعويضات العائلية .

ففي كل اميركا اللاتينية ، كان يوجد عام ١٩٣٩ ، اربع جمهوريات لا غير تتمتع بنظام ديموقراطي ثابت : الشيلي التي تخضع لحكومة إئتلافية برئاسة الجبهة الشعبية ، والمكسيك حيث اوشك الرئيس كرديناس بلوغ نهاية ولايته ، وكوستاريكا وكولمبيا التي تقوم عليها حكومة محافظة بالاشتراك مع الاحرار . أما في ما عدا ذلك ، فدكتاتوريات مستترة .

الحياة السياسية واوضاعها الجديدة

واستفحل عدم الاستقرار في هذه البلدان ، خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلت الحرب مباشرة . فالبنيان الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات ، ارتكز أصلاً على تصدير صنف او صنفين من انتاجها للخارج ، وبذلك ارتبطت حياتها السياسية وتبعيتها بالمشترين في الخارج : فاذا ما تأخروا أو تلكأوا – وهو امر بيد الزبون الرئيسي اي بيد الولايات المتحدة – هبطت الاسعار وكشرت المجاعة عن أنيابها ولاح في الافق شبح التضخم النقدي . وبعبارة اخرى، شبح الفوضى وسقوط الحكومة .

وهكذا يبدو ، كما يلاحظ جاك لمبرت ، ان التخلف الاقتصادي الذي تتسكع فيه دول هذه القارة ، وبروز طبقات اجتماعية جديدة في حياة البلاد السياسية هما وراء عدم استقرار الاوضاع في هذه البلدان . فالنقص العددي وانتفاء التجانس بين الطبقات الوسطى والطبقة العمالية ، جعل واهياً كل تحالف تعقدانه لهذا التناقض بين رغبات كلا الجانبين في مجال التصنيع وعجزهما عن تحقيق شيء من هذا كله دون اللجوء الى رؤوس اموال اجنبية ، التي لا يمكن ان تأتي الا من بلدان اميركا الشمالية ودولها على اساس ضمانات اقتصادية وسياسية لا يمكن ان يرضى بها او يستأنس لها الوطنيون في هذه البلاد . ومن جهة اخرى ، فالنفوذ العظيم الذي حققته الطبقة العاملة وضعف امكاناتها الشرائية زاد من مطالبها كما زاد من صلابتها . فالقطيعة تأتي سريعاً عندما يجري قمع الاضطرابات العمالية وكبح الاضرابات والحد منها ، وبذلك تمهد الطريق امام المناضلين عن البنيان التقليدي ، لاستلام الحكم في البلاد او للوقوف في وجه اي محاولة اصلاحية فيها ، فهياج الطلاب ومشاغباتهم التي لا ينكر احد اهميتها في الحياة السياسية ، تبقى عديمة الاثر ، ولا طائل تحتها . وبالفعل ، فالطلاب الذين ينتمي معظمهم ، هنا او في الشرق الادنى او في اقطار آسيا الشرقية ، الى الطبقة البورجوازية الصغرى ، والذي يفتح التعليم الجامعي امامهم امكانات الرقي والتطور في السلم الاجتماعي ، في مجتمع اساسه التسلسل ،

م التعبير البليغ والعنيف لهـــذه القومية التي لا تصانع ولهذا الصراع ضد النخبـــة التقليدية في البلاد .

دور الجيش

ومن العوامل الاساسية في الحياة السياسية ، في هذه البلدان ، الجيش والجديد هنا ليس في تدخل الجيش في الامور السياسية وهو تدخل حصل باستمرار منذ ان نالت هذه البلدان استقلالها الناجز ، بل الجديد هو في هـذا الطابع الذي اخذ يطبع تدخـــل الجيش منذ مطلع القرن العشرين . فالجيش في هذه الجمهورية هو جيش محترف ، وصغار الضباط فيه اخذ يقل انتسابهم الى الارستوقراطية العقارية (باستثناء البحرية). فهم من ابناء رجال الادارة والصناعة والتجار الذين يرون في البزة العسكرية علامة من علامات التصعيد الاجتماعي. وقد تلقوا في الاكاديميات الحربية التي خرّجتهم تدريباً تقنياً يشعرون عميقاً بندورته في بلدان اميركا اللاتينية . ولما كانوا على شيء محترم من الثقافـــة ، وأعدوا الحياة زاخرة بالنشاط مع انها اقصرت بالفعل على شبه عطالة لخلو اوضاع البـــلاد من مشاكل الدفاع ، أو على القيام بأعمال ، كالمحافظة على النظام ، فهم يتوقون من كل جوارحهم الى تصنيـع الاقتصاد والى تأمين استقلالها والمحافظة عليه ، فيشق عليهم ويشعرون بشيء من الخزي والعار من جراء مساعدة الولايات المتحدة المالية ومن تدخلهـــا في شؤونهم السياسية . فهم يكنّون العداء لهذه الاوليغارشية القديمة ولهذه الدكتاتوريات من الجنس البالي التي طالما ساندها اسلافهم ووقفوا الى جانبها،بعد ان عرف عنها ممالأتها المصالح المالية الاجنبية ولسياسة الاجنبي في البلاد ، ولذا نراهم يحبذون اي اصلاح اجتماعي يعود بالخير واليمن على الطبقـــات الوسطى والسفلى معاً .

وهكذا يتدخل الجيش في الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي تنزل بالبلاد، بصفته عاملاً من عوامل النظام والانضباط ، او عندما تبرهن مؤسسات الدولة عن عجزها التام وقصورها ، فيصبح الجيش الحكم الفصل في الحياة السياسية . ليس من طائل قط في بحث هذه التدخلات والتفصيل المسهب في قضاياها . فبينما كان في القارة عام ١٩٢٨ ، ست جمهوريات تخضع لنظام عسكري من اصل ٢٠ جمهورية، فقد ارتفع هذا العدد الى عشر عام ١٩٣٩ والى١٣ عام ١٩٦٤. وبين ١٩٣٠ – ١٩٥٧ ، تولى ٥٦ عسكرياً رئاسة الدولة في مختلف جمهوريات اميركا اللاتينية، استمر ١١ منهم في الحكم لاكثر من سنة . وهذا التدخل لم يجر دوماً لصالح اتجـــاه معين او نزعة محددة ، فقد استجاب الجيش ، تارة لنداء اتجـــاه من الطبقات الممتازة لتأمين استمرار الوضع القائم (في الارجنتين عام ١٩٣٠ ، وفي البيرو ، عام ١٩٤٨) وطوراً لمساندة ثورة معينة (في فنزويلا ، عام ١٩٤٥) وآونة كحكم للفصل في نزاع لا نهاية له بين حزبين : بين الاحرار والمحافظين في كولمبيا ، (عام ١٩٥٣) .

ومع ذلك فهذا التدخل له طابعان متناقضان . هناك ، ولا شك ، طابع إصلاحي ، يرمي

إلى عصرنة البلاد ، يعطف على تأمين مساواة اجتماعية اكبر ، وتأمين اكبر قدر من التقدم المادي ، وهكذا يمكن ان نجمل في عداد الخدمات التي أدى اليها تدخل الجيش وضع حد لحكم استبدادي ظالم (فرغاس – بيرون) . الا ان هنالك طابعاً آخر يتسم بالسلبية ، عندما تظهر محدودية هذه الرغبات التقدمية حتى في هذه الحالات بالذات التي تمت فيهـا محاولات اصلاح وعصرنة البـلاد ، فالجيش يبقى دوماً فوق القانون ويشكل دولة في الدولة ويولي نفسه حق التدخل لالغاء نتائج الانتخابات مثلاً ، او لفرض اصلاحات مالية او لزيادة الاعتمادات الحربية . والغالب ، بعد كل هذا ولا سيما بعد ١٩٣٠ ، هو ان صغار الضباط الذين يتطلعون الى الشهرة ، ينزعون دوماً ليس للوقوف الى جانب النظم الدكتاتورية والقوى المحبذة للركود الاجتماعي فحسب ، بل ايضاً ، الى جانب الولايات المتحدة الاميركية « المدافعة عن العالم الحر » والتي تجود بمساعدات حربية سخية . فالجيش يكبح التطور الاجتماعي اكثر من ان ينشطه . فهو يعمل عادة في اتجاه الاصلاح ، انما يقف مكتوف اليدين امام تغيير أو مس الاوضاع الزراعيـة التي هي محور كل الاوضاع . ومهما يكن ، لا بد من ان نلاحظ هنا ان البـلدان الثلاثة التي امكن فيها تحقيق اصلاح زراعي (المكسيك منذ عام ١٩١٤ ، وبوليفيا منذ ١٩٥٢ ، وكوبا منذ ١٩٥٩–١٩٦١) ، هي هذه البلدان بالذات التي جاء الجيش بضباطه النابعين من الطبقة الوسطى او الطبقة العليـا ، جرى الغاؤها بصورة جذرية من قبل ثورة شعبية .

الحياة السياسية منذ عام ١٩٤٠

وهكذا فعدم التوازن القائم بين الطبقات ، والسرعة التي يتم فيها التطور الاجتماعي ، هما من القوة والعنف بحيث ان بقاء استمرار القوى الاقطاعية القديمة امام تطور البورجوازية والبروليتاريا يجعل من المستحيل تحقيق « اصلاحات ثورية جذرية مستعجلة » .

ومثل هذا الوضع يتوفر في البلدان الآخذة بالتطور حيث تستدعي الحاجة غالباً الى سلطات استثنائية . غير ان تاريخ اميركا اللاتينية المضطربة يدلنا بصورة نهائية انه بقطع النظر عن بعض الدول الصغيرة فيها ذات التركيب الاجتماعي البالي والتي تعيش باستمرار تحت نظـام دكتاتوري وحيث « تحول الوضع فيهـا الى نظام كيفي ظالم » فالنظام الدكتاتوري ليس سوى أسلوب سياسي لا يلجأ اليه الا في الازمات الاقتصادية الحـادة . فالسواد الاعظم من الدول اللاتينية يحتضن نظاماً رئاسياً تشيل فيه سلطة الرئيس مستوحى من نظام الولايات المتحدة ، انما يختلف معه اختلافاً بيناً في الروح ، إذ تنقصه عادة الهيئات القائمة في هذه الولايات والتي تؤمن التوازن في سلطات الرئيس . فالمجالس والهيئات البرلمانية ، كما يلاحظ جاك لمبرت بحق ، لا تلعب سوى دور مغمور وتبقى سلطات الرئيس عملياً دونما رقيب او حسيب ، لا حدود لمداهـا الا بانتهاء ولايته الذي يضع حداً لسلطاته الكيفية .

ففي السنوات الاولى من الحرب ، نرى الحكومات « تجمد » في سلطاتهـا ، ثم يأخذ الجليد بالذوبان بعد عام ١٩٤٣ ، عندما أخذ يشتد نفوذ الطبقـة المتوسطة : ففي حزيران تنشب في

الارجنتين ثورة الزعماء الموالية النازية ؛ وفي بوليفيا ، يقوم في كانون الأول قدماء المحاربين في حرب تشاكو الى جانب فاشيين يساعدهم مدنيون من « الحركة الوطنية الثورية » بقيادة باز أستنسورو ، باعلان دكتاتورية لم تعمر قط ، من برنامجها تأميم الخطوط الحديدية في البلاد ، والكهرباء ، والدخول في صراع مع فئة كبار الملاكين لمناجم القصدير. وفي ايار ١٩٤٤ ، نشبت في جمهورية الاكوادور ثورة حملت الى كرسي الرئاسة فيلاسكو ايبارا الذي وضع مشروع دستور جديد للبلاد ، وضاعف ٥٠ بالمائة عدد العمال الزراعيين الذين يعملون في المزدرعات الكبيرة ، كما يقوم بمحاولة اصلاح زراعي ، ويقرر الضمان الاجتماعي الالزامي وخطط لاصلاح زراعي مع تمثيل العمال في المجلس النيابي ، وفي عام ١٩٤٥ ، قام البيرو بانقلاب ابيض تسلمت معه الجبهة الديموقراطية التي يرئسها مؤسس الحزب *A. P. R. A.* الذي غير اسمه في السنة التالية وعرف باسم حزب الشعب ، يستلم دفة الحكم ، على شاكلة الاشتراكي رومولو بيتانكور في فنزويلا . وفي عام ١٩٤٦ ، يعهد الرئيس فيدلا بثلاث وزارات الى الشيوعيين بينهم وزارة الزراعة .

واشتد الضغط الاميركي كما اشتدت الحاجة الى رؤوس اموال لا مندوحة عنها وقد أدى انهزام دول المحور الى سقوط عدد من الحكومات في البلدان الاميركية الجنوبية : في غواتيمالا وفنزويلا والبرازيل وبوليفيا . وقد تجاهلت الحكومة في فنزويلا مشروعات التأميم ، كما لم تلبث حكومة التشيلي ان حلت الحزب الشيوعي واعلنته غير شرعي ، وجرى قلب استنسورو في بوليفيا ، كما ان المكسيك تخلت تدريجياً بعد انتخاب كاماكو للرئاسة عام ١٩٤٠ ، عن السياسة الاصلاحية التي تمشى عليها الرئيس كرديناس،أقرت سياسة عدم التأميم اجتذاباً لرؤوس الأموال الاجنبية . وفي عام ١٩٤٦ ، تحول « الحزب الشيوعي المكسيكاني » بعد ان تجرد من كل نزعة ثورية الى « الحزب الدستوري الثوري » ، واستمر الرئيس ألـمَان في سياسة حسن العلاقات مع الولايات المتحدة والتقرب من الكنيسة .

ووقعت انقلابات دبرها كبار الملاكين العقاريين بمساعدة الجنرال اودريا في البيرو والباراغواي وفنزويلا حيث حل الجنرال شلبو محل بيتانكور . وظهرت ردود فعل ومقاومة قوية ، في الاكوادور اعرب الرئيس الذي تم انتخابه عام ١٩٤٨ عن رغبته القيام باصلاحات تكون في صالح الهنود الحمر ، وصمد بنجاح في وجه عدة محاولات للاطاحة به ؛ وفي بناما جرى عام ١٩٥١ قلب الحكومة التي تمثل « الحزب الثوري الاصيل » المعروفة بعدائها الشديد لاميركا، وفي بوليفيا قام فريق بمحاولة الانتخابات التي أمنت اكثرية في المجلس التمثيلي لباز استنسورو، الذي تغلب على المحاولة وقام بثورة فعلية كان من بعض اهدافها : تأميم مناجم القصدير وتوسيع التعليم وتطويره ، والاصلاح الزراعي الذي بوشر به عام ١٩٥٣ وهدف للقضاء على وضع الاراضي الزراعية الواسعة التي لا تستثمر او انها تستثمر بشكل لا يفي بالغرض . وفي غواتيمالا ، قام الكولونيل اربنز ، عام ١٩٥٢ ، باصلاح زراعي من اهدافه توزيع المزارع الضخمة، منها مزرعة تخص شركة الفاكهة الاميركية مساحتها ٣٠٠ ٨ هكتار وهي شركة تملك ٪١ مساحة

البلاد . وتسجل الاحزاب الاصلاحية نجاحات باهرة منها الحزب الزراعي العمالي الذي يرأسه الجنرال ايبانيز في الشيلي عام ١٩٥٢ ، وانتخاب الرئيس فيغيراس رئيساً لكوستاريكا ١٩٥٣ .

وليس بغريب قط ان تصمد المصالح المهددة في وجه هذه المحاولات وتدافع عن نفسها . ففي عام ١٩٥٤ ، قامت بعض عصابات من المهاجرين ، مزودة بالاسلحة اللازمة وبطائرات مقاتلة اميركية بمهاجمة غواتيمالا بينما فرض الاميركيون حصاراً على مرافىء البلاد لمنع وصول الاسلحة التي اوصت عليها الحكومة . وقد ارغم اربنز على التخلي عن الحكم كما ان خلفه ألغى الاصلاح الزراعي الذي كان بوشر به . وفي سنة ١٩٥٥ ، جاء دور الرئيس فيغوراس الذي ضاعف الضريبة المفروضة على الشركة الاميركية للفاكهة . وجرى اسقاطه من الحكم على يد « جيش التحرير » تم تدريبه في نيكاراغوي وزود بقاذفات اميركية ... فأصحاب هذه المصالح القوية ينجحون في قلب الاوضاع القائمة في اكبر دولتين بين دول اميركا اللاتينية : ارجنتين بيرون ، وبرازيل فرغاس .

دور الاحزاب الشيوعية

فالشيوعية المحظورة تقريباً في كل مكان ، باستثناء بعض فترات قصيرة ، هي دوماً عرضة لمطاردة الحكومات ومحاربتها . ومع ذلك فليس من ينكر او يشك بالنفوذ القوي الذي تتمتع به في الخفاء وان كان من الصعب تقييمه على وجهه الصحيح . ففي سنة ١٩٥٥ جرى الغاء الحزب وحظره في ١٣ بلداً ، وسمح له بالبقاء والعمل ضمن تقييدات شديدة في خمس منها ، واطلقت له الحرية التامة في بوليفيا وحدها . فهو يجتذب بعض كبار المفكرين اليه امثال كارلوس برستس رئيس الحزب الشيوعي البرازيلي وهو ضابط كبير وكاتب معروف ، والشاعر الكوبي غوبليان ، والشاعر الشيلي بابلو نرودا ، ويرسخ بشكل قوي في البلدان التي تقوم فيها صناعات حديثة ويعتمد فيها على الطبقة العمالية وينشط للعمل بين النقابات ، وفي البرازيل حيث نال الحزب في انتخابات عام ١٩٤٥ ، اكثر من ٥٧٠٠٠٠ صوت ، يأتي الحزب في المرتبة الرابعة بين الاحزاب ، كما يبدو نشاطه في كل من المكسيك ، والشيلي حيث آزر ايبانيز على انتخابه رئيساً ، وكوبا وغواتيمالا . فليس في مقدوره ان يلعب بعد ، دوراً حاسماً في اي من هذه الاقطار ، ويراعي جانبه في كل مكان لمؤازرته قيام الدكتاتوريات التي يعتمد برنامجاً اصلاحياً وتعمل على مناهضة النفوذ الاميركي. الا ان انتصار الكاسترية في كوبا الذي الهب عداء العناصر المحافظة في هذه الجمهورية بدّل كثيراً من اوضاع نشاطه وظروف عمله .

٣ – الصراع في سبيل الاستقلال

التبعية الاقتصادية والمالية

بالرغم من الازدهار الاقتصادي الذي عرفته خلال الحرب ، ومن دفع قسم من ديونها للدول الاوروبية الدائنة ، بقيت دول اميركا اللاتينية تعاني من تبعيتها وترابطها . فقد بقيت ، مدة طويلة مسرحاً لصراع عنيف

احتدم بين رجال المال البريطانيين وبين المولين الاميركيين ، وهو صراع شالت كفته لصالح الفريق الاخير منذ عام ١٩٢٨ . ففي هذا التاريخ بالذات بلغت رؤوس الاموال البريطانية الموظفة في هذه الاقطار ، ١٢٠٠ مليون ليرة انكليزية ، منها ٣/٤ هـذا المبلغ قدمت قروضاً للدولة ولشبكة الخطوط الحديدية في حين انطلقت حركة الانكماش من بيع بعض المصالح العامة لفرقاء يشرف عليهم ممولون اميركيون . ومنذ ذلك التاريخ ، وبالرغم من محافظة الدول الاوروبية على مراكزها القوية في كل من الارجنتين والبرازيل والمكسيك والشيلي ، فرؤوس الاموال الاميركية ، اخذت تبرز بشدة وتحاول السيطرة جلياً : فهي تمثل ٢٠ ٪ من ديون البرازيل الخارجية . والمال الاميركي يوظف في مشاريع استثمار المناجم والصناعة والمزدرعات الواسعة النطاق ، كما انها توزع سلفات لبعض الزعماء ، وتعمل على توثيق ارتباطها مع بعض الاقليات المسيطرة على السلطة في البلاد . وفي الوقت ذاته ، زادت حصة الولايات المتحدة في تجارة هذه البلدان مع الخارج بصورة محسوسة (فبلغت ٣٨ ٪ من مجموع استيراد الدول اللاتينية لقاء ١٥ ٪ منها لانكلترا) .

والضائقة المالية الكبرى والحرب العالمية الثانية الاثنان عملتا كثيراً على التخفيف من روابط هذه الدول الاقتصادية باوروبا ، لم تخففا قط من تبعيتها وارتباطها بالخارج . وعلى عكس ذلك تماماً ، فقد ادت الحرب الى توثيق قبضة الولايات المتحدة . وهذه القبضة تبرز على الاخص في المجال الاقتصادي : فالمبادلات مع الولايات المتحدة هي اقوى من اي وقت مضى اذ ارتفعت الواردات من ٣٢ ٪ والصادرات من ٣٨ ٪ ، عام ١٩٣٨ ، الى ٥٥ بالمائة و٥٨ بالمائة عام ١٩٥٢ ، وفي المكسيك ٩٠ بالمائة من الواردات و ٧٥ بالمائة من الصادرات ، وفي الشيلي ٤٢ و ٥٣ بالمائة ، وفي البرازيل ٥٨ و ٤٦ بالمائة ، وفي فنزويلا ٥٠ و ٢٥ بالمائة ، وفي كولمبيا ٥٠ و ٦٦ بالمائة وباستثناء الارجنتين والاوريغواي ، تحتل الولايات المتحدة ، المرتبة الاولى في تجارة هذه الدول مع الخارج ، وتمارس نحوها بالفعل « سياسة خنق » (فرنسوا بيرّو)،والوضع الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات سريع العطب كما هو سريع النيل منه ، اذ بدلاً من ان تعمل على تنويع تجارتها الخارجية ، فهي ترتبط ، اكثر فاكثر ، بعدد من اصناف الانتاج آخذ بالتناقص، اسعارها تحدد في الخارج بمعزل عنها في الاسواق العالمية (النترات ، النحاس ، البن ، السكر ، البترول ، القمح ، الصوف) بينما ما يشكو الفائض او التخمة ، بينما يشتد فيها الطلب على المنتوجات الغذائية والمحروقات . ومن جهة اخرى ، فرؤوس الاموال نادرة هي والتوفير ضعيف للغاية والضرائب قليلة المردود اذ ان المواد التي تصيبها الضرائب قليلة ، وفائدة التسليف عالية ٨ بالمائة للقروض التي تعقدها الدولة ، واعلى من ذلك في القروض الخاصة .

ثم ان الولايات المتحدة لا توظف اموالها الا في البلدان التي تسودها « ظروف سياسية مؤاتية وتتمتع باستقرار اقتصادي وتطمع بمعاملة عادلة سوية تتيح لها توزيع ارباح عادلة على اصحاب الاسهم » . فهي لا توظف اموالها في الصناعات « التي تسهم في تطوير البلاد الاقتصادي

والاجتماعي » ، بل في المجالات التي تنعم بأسواق قريبة مربحة ، اي في هذه الاقطار التي حقق قسم من سكانها مستوى رفيعاً من العيش اللائق ، وهذا الشرط لا يتوفر كثيراً في بلدان تتسكع في البؤس والشقاء كهذه الاقطار الواقعة في قلب منطقة جبال الاندس او في اميركا الوسطى حيث تشتد الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات .

وهكذا نرى ان رؤوس الاموال الاميركية حلت محل رؤوس الاموال الاوروبية . فمنذ ١٩٤٣ ، ان نصف استثمارات الولايات المتحدة ، في الخارج ، تتركز على الارجنتين ، وفنزويلا والشيلي والبرازيل . وبعد عام ١٩٤٥ يرتفع هذا الرقم من ٤٣٠١ مليون دولار الى ما يقرب من ٨ مليارات دولار عام ١٩٥٣ ، تنال ست دول منهـــا ، هي فنزويلا والبرازيل ، والشيـــلي والارجنتين ، وكولمبيا والبيرو ثلثي هذا المبلغ الضخم ، ويذهب نصف هـــذا المبلغ للبرازيل وحدها . وهذه الاستثمارات يطلب اليها ، قبل اي شيء آخر ، تأمين المزيد من الخامات والمواد الاولية اللازمة للحرب . وقد حدث بعد الهدنة رأساً هبوط بالاسعار أثار أزمة . وقد وجب ، عام ١٩٥٠ ، العودة الى انتاج المواد الستراتيجية مما ادى الى ارتفاع الاسعار ، وبعـــد انتهاء الاعمال الحربية في كوريا ، أدى المخزون من المواد الاولية غير المبيعة الى اثارة ازمـــة اخرى في البلاد .

وريع هذه الاستثمارات الجسيم الذي يعادل ١١٫٢٪ من قيمة رأس المال الأسمي الموظف عام ١٩٤٥ ، و ٢٠٫٥٪ من المبالغ الموظفة عام ١٩٥١ ، و ٣٠٪ من الاستثمارات البترولية ، يرسل قسم كبير منه خارج البلاد وقلما يعود اليها للاستثمار فيها ، ولذا يبقى مستوى العيش فيها متدنياً جداً ، لا بل ينخفض معدله بالنسبة للضغط الديموغرافي الناجم عن ازدياد عدد السكان .

فمنذ عام ١٩٤٠ ، لم تعد بلدان اميركا الجنوبية سوى دولة واحدة . فهي بحاجـــة ماسة للعون المالي الاميركي ولاميركا بالذات كزبون لا بد منه ولا ندحة عنه ليس لتحسين الاوضاع التي يرسفون فيها بل ايضاً منعاً للتدهور الى ما هو اسوأ ، اذ ان عدد السكان يتزايد باسرع من تزايد الانتاج الوطني فيها . ولذا رأت نفسها دوماً بحاجة ماسة لرؤوس أموال أجنبية .

وهذا التغلغل الاقتصادي يصحبه إنشاء شبكة واسعة من الخطوط الجوية (كالبان اميركان والبان اغرا) ، وخطوط الملاحة البحرية ، وكلها تستدعي وجود فنيين واخصائيين باعـــداد تتزايد يوماً بعد يوم ، وانشاء مؤسسات تعليمية وبعثات دراسية الى الولايات المتحدة يتابعون فيهـــا تحصيلهم الجامعي ، والاكثار من مكاتب الاستعلامات ومن الجرائد التي تتلقى الوحي والالهام من مصادر اميركية ، واستيراد كميات هائلة من الافلام السينمائية (٨٠٪ من مبيعات هذه الافلام في الخارج) التي من اهداف الترويج لنمط العيش الاميركي في طول البلاد وعرضها .

التبعيـــة السياسيـــة — تمتد سيطرة الولايات المتحـــدة الى كل اطراف نصف الارض الغربي . فسياسة العصا العريض الـــتي رسمهـــا الجمهوريون مع تيودور روزفلت منذ منتصف القرن العشرين تجاه « اللاتين المنحطين » و « انغال الكلاب » ،

بقيت جارية المفعول، ومطبقة لاسيا في منطقة البحر الكاريبي حيث اخذت مصالح الولايات المتحدة الستراتيجية والاقتصادية تزداد شأناً وخطورة. فالمصالح الكبرى تحرص حرصاً شديداً على قيام حكومات طيّعة ، سلسة الانقياد تتركها وشأنها لتتصرف كما تريد مع انها تلاقي نفوراً وكرهاً لها لدى الشعوب ، وعرضة للخطر والتهديد . ولذا توجب مساعدة هذه الحكومات عن طريق القروض التي تنفق على تقوية تشكيلات الجيش والأمن العام او مؤازرتها عند الاقتضاء بالسلاح . والطريقة التي تعتمدها الدبلوماسية الاميركية عـادة هي الحصول على تنازلات جمركية او في شبكة الخطوط الحديدية وتنازلات عن منافع اخرى متنوعة تأتي على غرار الاساليب والخطط التي ركنت اليهـا الدول الاوروبية ، في توطيد حمايتهـا على ما تبقى من الدول المستقلة في القارة الافريقية .

ففي منطقة جزر البحر الكاريبي جاء التدخل العسكري في سلسلة متصلة الحلقات . ففي كوبا حيث أرسل عام ١٩٢٠ الجنرال كرودر للفصل في قضايا انتخابية واشترط لتحقيق بعض الاصلاحات المالية قبل عقد اي قرض مالي، وفي نيكاراغواي التي جرى احتلالها من سنة ١٩٠٩ الى ١٩٢٩ ، حيث تتمركز القواعد العسكرية الاميركية في خليج فونسكا ، ولن تلبث مصلحة الجمارك والخطوط الحديدية ان وقعت تحت اشراف الاميركيين ، وفي هوندوراس التي تضطر للتخلي عن مراقبة جماركها ، وفي هايتي ، في سان دومنيك بالذات ، حيث يتسلم ادارة الشؤون المالية خبراء اميركيون . كما ان الحكومة الوطنية في سان دومنيك تستبدل لمدة اربع سنوات بحكومة عسكرية تحت اشراف البحرية الاميركية ، ومنـذ عام ١٩٢٣ ، ما من دولة من دول هذه المنطقة تعقد قرضاً مالياً خارج الولايات المتحدة، وتنهال عليها رؤوس الاموال الاميركية، لا سيما بعد هبوط الاسعار عام ١٩٢٠ وخلال السنوات التي تم فيها الاحتلال العسكري الذي اتاح لهم حيازة عدد كبير من الاراضي . وفي كوبا تملك شركات السكر خمس مساحة الجزيرة و ٦٠ ٪ من معامل تكرير السكر بينما ٨٠ ٪ من المعامل الاخرى تعيش على السلفات المالية التي تقدمها لها المصارف الاميركية ؛ فالمصارف وشركات التأمين الاميركية ، يقيمون بالفعـل احتكاراً كاملاً للجزيرة . اما على القـارة ، فنحن امام « امبراطورية الموز » مملكة الشركة الاميركية للأثمار التي تملك ، في سنة ١٩٣٠ ، مزدرعات شاسعة ، لقصب السكر والكاكاو ، واسطولاً من ١٠٠ سفينة (الاسطول الابيض الكبير) ، وتشرف على ١٦٠٠ ميل من الخطوط الحديدية والخطوط البرقية « التي تكون ، على الغالب ، الوحيدة في هذا البلد الذي تعمل فيـه الشركة. وهذه الشركة بما لها من سفن تعمل في نقل الثمار والركاب ومن ارصفة واسعة في المراسيء، ومن فنادق ومعامل تكرير ، ومصانع ضخمة ومن مدن عمـالية هي اليوم من أهم الشركات الكبرى في العالم ، شبيهة من نواح كثـيرة بستاندرد اويل. فهي تشرف مباشرة او بواسطة فروعها العديدة على مساحة ثلاثة ملايين هكتار من المزدرعات (اي ما يزيد على مسـاحة بلجيكا)، ولها في ولاية كوستاريكا وحدها ١٠٧٠٠ هكتار من الاراضي المزروعـة شجر الكاكاو ،

و ٧٠٠٠ هكتار من حقول الموز ، ويستقل فرعهـــا في غواتيمالا ، المعروف بشركة غواتيمالا الزراعية ٤٠٠٠٠٠ قطعة موز من مزدرعات للموز مساحتها ١٢١٠٠٠ هكتار ، اي مـــا يوازي كل انتاج الجزر الخضراء او كناري . ويعمل في استثمار هـذه المزارع جيش من العمال ، يؤتى بهم من سكان جامايكا ومقاطعة الاندلس في اسبانيا وجزر الكناري ومن الهنود الحمر ، والصين. وهي تتحكم بهؤلاء المزارعين المعزولين الذين يضطرون للتعاقد معها بعقود بيع ويتخلون لها عن جميع الارباح التي تجنيها من اعمال التسويق .

فالسكان يبقون عاجزين تماماً في وجه احتكار هـذا الانتاج الضخم وهذه التجارة الواسعة بحيث تبقى الحكومات حيالها مستكينة ضعيفة ، لا تبدي ولا تعيد امام ما لهـذه الشركات من غنى وثراء وحول وطول ، والتي باستطاعتها ان ترفع الدكتاتوريات وتخفضهـا كما تريد ، وان تفسد ضمائر الموظفين ورجال السياسة ، وتتلاعب بالمنافسة السياسية وتهيىء الانقلابات السياسية والثورات . والترابط الشديد بين مصالح مزارعي الموز والخطوط الحديدية ، وسيلة من وسائل الضغط والاكراه الفعالة ترزح كل من لا يقف الى جانبها . والنشاط الاناني الذي تبـــذله هذه الشركة يتعارض كل المعارضة مع مصالح السكان ، اذ انها تعتمد على الزراعة الاحادية اي زراعة الصنف الواحد الذي يؤلف خطراً حقيقياً على اقتصاد هذه البلدان ، وتهمل جانباً قسماً كبيراً من الاراضي الصالحة لاعطاء المواد الغذائية اللازمة . كذلـك هي ضد كل اصلاح اجتماعي الذي يقوي جانب العامل ويحرره من ربقة هذه الشركة ويجعله اقل طواعية لها .

وهكذا فالولايات المتحدة التي لا تمارس الاستعمار بمدلوله المتعـــارف ، خلقت في اميركا اللاتينية محميات خفية او مستترة كوضع اليد الكامل على جمهورية سان دومنيك او بمراقبتهـــا الحياة الاقتصادية والمالية للبلاد كما يجري الامر تماماً مـــع الشركة الاميركية للاثمار في غواتيمالا .

في سبيل التحرر

وقامت في البلاد حركة تسعى لنزع سيطرة الاجنبي وعبثه بمواردهـــا الوطنية ، حاولت اشراك العمال وابناء الطبقة الوسطى فيها للاسهام معاً في انجاح هذه الحركة . وهذه الجبهة وقفت في وجه الولايات المتحدة والحكومـــات الوطنية الخاضعة لسيطرتها التي لا تستمر في الحكم الا بدعم منها . واتخذت المعارضة اشكالاً مختلفة من المقاومة والصمود وارتدت طابعاً عنيفاً في هذه البلدان التي تم فيهـــا تدخل عسكري : في نيكاراغواي ، اصلى سنديتو الاميركيين سلسلة من المناوشات والحروب دامت اكثر من ست سنوات . وظهر في هايتي وفي سان دومنيك « عصابات » ، منها العصابة التي ألفهـــا الهايتي بيرالت ووجدت تجاوباً في الاوساط الشعبية وشنت سلسلة من الهجمات ضد المحتلين والحكومات المتواطئة معهم ، واضطرت الحكومة لشن حرب فعلية للتغلب عليهـــا استمرت سنتين . وفي كولمبيا قام العاملون في زراعة الموز بأضرار عنيفة أودى بحياة الف واحـــد منهم . ان نفور الشعب من هذه الاستملاكات ، والحقد الذي واجهت به كل اميركا اللاتينية الاساليب التي تلجأ

اليها القارز الاميركية ، اجبر حكومة الرئيسين هاردنغ وكولدج على تصفية هـذه الممتلكات وعلى انتهاج سياسة جديدة من « حسن الجوار » . وهـذا النفور من الاميركيين الذي كان تجلى في مؤتمر الجامعة الاميركية في سنتياغو ، عام ١٩٢٣ ، بلغ من العنف في المؤتمر الخامس لهذه الجامعة الذي عقد في هافانا ، عام ١٩٢٨ ، بحيث اضطر وزير خـارجية اميركا التمييز بين « التداخل » *Interposition* ، و « التدخل » *Intervention* . وعندما أقر مجلس الكونغرس ، عام ١٩٢٩ ، اتفاق كيلوغ الذي ينص على عدم اللجوء للحرب اضطر للتخلي عن الملحق الذي وضعه روزفلت الذي كان ينص على ان للولايات المتحـدة ، في نصف الارض الغربي ، سلطة « بوليس دولي » .

ومنذ ذلك الحين اخذت بعض الحكومات تنهج لها سياسة استقلالية جديدة سواء في مجال سياستها الخارجية كالارجنتين مثلاً التي عقدت علاقات تجارية مع الاتحـاد السوفياتي كما عقدت معاهدات تحالف مع الدول المجاورة لها ، او في مجال سياستها الاقتصادية بانشائها صناعة وطنية ثقيلة ، وبالحد من مكاسب شركات الاستثمار الاجنبية وارباحهـا ، عن طريق مشروعات الاصلاح الزراعي كزيادة التعويضات التي يتوجب عليها دفعها ورسوم جديدة واجبارها على دفع اجور اكبر للعمال الذين تستخدمهم ، او عن طريق سياسة التأميم التي انتهجتها حكومات المكسيك وبوليفيا وفنزويلا وغواتيمالا وكوستاريكا والبرازيل . وقـد اضطرت جميع هذه الدول في نهاية الامـر للتقيد بسياسة الولايات المتحدة . فالمحاولات التي قامت بها لسن تشريعات عمالية او لوضع خطة لتطوير اقتصادياتها ، دونما نظر الى مصالح الاستثمارات الاجنبية هوجمت بعنف . وقد تمكنت « سياسة حسن الجوار » التي سارت عليها اميركا في الثلاثينيات الى تهدئة الخواطر وازالة سوء الظن في السياسة الاميركية بعد ان كانت لوحت « بالعصا الكبيرة » . وساعدت الحرب في اعقاب ١٩٣٩ ، على تقوية النهج الاميركي الجديد الذي قام على التعاون والتشاور ، مما حمل دول اميركا اللاتينية على الاتجاه من الولايات المتحدة للحصول منها على عون اقتصادي ومالي . وقد تغير الوضع بعد وفاة ف. د. روزفلت . وقد امتعضت بعض الجمهوريات في اميركا اللاتينية من المداخلات المكشوفة التي اخذ يقوم بها فريق ممثلي اميركا الدبلوماسيين ، منها مثلاً تدخل السفير الاميركي برادن ضد الجنرال بيرون ، في انتخابات عام ١٩٤٦ ، كما ساءها جداً المطالب الملحفة التي تنهال عليها والضغط الذي تتعرض له من قبل هؤلاء الممثلين وفي مجال العلاقات الدولية بين الاميركتين ، رات ان قضيـة الأمن التي تتذرع بها الولايات المتحدة والتي طالما اثارتهـا في مؤتمر شابولتبيك (١٩٤٥) وفي مؤتمر بوغوتا (١٩٤٨) لا تتعلق بها كثيراً وان تقوية امور الدفـاع عن نصف الكرة الغربي تعود بالنفع على الولايات المتحدة بالأكثر . ولذا فقد أبت التسليم بمبدأ مراقبة أدق للعلاقات الدوليـة التي تنوي وضعه موضع التنفيذ . كما نفرت من الالتزامات الحربية والمالية التي تقع عليها من جراء هذه السياسة ، وأعربت من جهة ثانيـة عن امتعاضها الشديد للاعتمادات القليلة التي

يلاحظها مشروع مارشال ، اذا ما قورنت بما يخصص من هذه الاعتمادات والمساعدات للبلدان العدوة من قبل ، ولكيفية تطبيق النقطة الرابعة . فلم تنل جمهوريات اميركا الوسطى المتخلفة والجمهوريات الاخرى الواقعة في جبال الاندس سوى ١ – ٦ ٪ من مجموع السلفات التي وزّعت على العالم وبلدان الشرق الادنى وافريقيا ولا سيما اوروبا الغربية لأسباب سياسية لا تخفى على احد .

ولذا برزت في جميع المجالات ردة فعل عدائية ، ضد السياسة الاميركية ، ففي هذه الآثار الفكرية والادبية التي اخذت تمجد ماضي الهنود التي جاد بها الكاتب البوليفي شيرو اليغريا ، والكاتب الآخر الشيلي غبريل مسترال ، والشاعر بابلو نيرودا اشهر شعراء اميركا في وقتنا هذا ، مع الشاعر البوليفي فلنسيا فيرغا والشاعر دانيال فلكرسيل البوليفي الذين اخذوا ينادون بثورة عارمة تؤمن الاستقلال التام نحو كل نفوذ اجنبي . والكاتب ميكل انجلو استدرياس الذي تصف لنا مؤلفاته جهاد المواطنين في غواتيمالا وصراعهم الدامي ضد شركات الاحتكار ورجال الاعمال التي يوجهونها الذين يستثمرون دونما شفقة او رحمة سكان هذه البلاد الفقراء (قصة : البابا الاخضر . وعيون سكان القبور) وظهرت هذه المشاعر على الاخص في المؤتمرات الاميركية الدولية ، في واشنطون عام ١٩٥٤ ، وفي كراكاس ، عام ١٩٥٤ ، ولا سيما بعد وصول الحزب الجمهوري الى الحكم اذ اخذ يهدد اصحاب رؤوس الاموال بالرجوع الى سياسة التدخل .

النزعة الاميركية الاسبانية

وتفتح الشخصية الاميركية ووقوفها في وجه اوروبا ولا سيما في وجه الدول الانكلوسكسونية ، هذه الحركة التي انطلقت من المكسيك ، لم تلبث ان عمت كل اقطار اميركا الجنوبية . وقد وجدت تعبيرها في هذه التوعية التي تغلغلت في العنصر القومي الاصيل ، وفي هذه الردة التي تطالب باحياء الحضارة الاميركية الاسبانية الغابرة . وقد عبرت هذه الحركة عن الروح الجياشة التي تملكت فيها ، بهذا الادب الاميركي الاصيل الذي اخذ يعالج المشكلات القومية في بلدان اميركا اللاتينية والف سداً يقف في وجه العملاق المنتصب في الشطر الشمالي من القارة . وهذه الوحدة او الاتحاد السهلة التحقيق في المجال الثقافي او الفكري ، كان من العسير جداً تحقيقها او الوصول اليهما في المجالات السياسية والاقتصادية . فقد اتخذت الحكومات المعنية موقفاً متبايناً بعضها من بعض ، بالنسبة لموقعها الجغرافي ولما هي عليه من يسر وبسطة عيش وبنسبة العلاقات التي تشدها من الولايات المتحدة . فمن منها شدها الى اميركا وشائج وثيقة واواصر متينة ، كالارجنتين مثلاً ، انست من نفسها حرية اكبر وقدرة اشد للحد من النفوذ الاميركي ، بينما بقيت الجمهورية الاميركية الاخرى تحت تأثير الحزب الاميركي ، عاجزة عن كل مقاومة ، ليس من حليف يقف الى جانبها للشد من أزرها . والضغط الاميركي شق طريقه الى هذه الجمهورية ، عن طريق الانقسامات التي مكر جيداً في تغذيتها ، والتّبها بعضاً في وجه البعض الآخر . فقد نحمت

اربع دول منهـــا ، على اقدار متفاوتة ، في توطيـــد استقلالها ، هي المكسيك والارجنتين والبرازيل وكوبا .

ثورة المكسيك

فالمكسيك ، وحدها بين هذه الدول ، قامت بالفعل، بثورة اجتماعية. فالعمل البنّاء فيها بوشر به ، عام ١٩٢٠ ، عندمـــا وضعت الحرب الاهلية اوزارها بعد ان الحقت الخراب والدمار بالبلاد ، وهي حركة تميزت بوضع حد للسلطات الواسعة التي تمتعت بها الكنيسة في تلك البلاد ، مما أدى الى حركات عصيان وتمرد غذتها مرويات عن ظهورات عجائبية للعذراء مريم . والى اضرابات قام بها رجـال الاكليروس فامتنعوا عن ممارسة واجباتهم الدينية لمدة ثلاث سنوات ، وحروب عصابات نظمها « الناصريون » وتطبيق اهم مواد الدستور الاساسي التي تنص على امكان مصادرة امـــلاك الكنيسة ، وبعث الممتلكات الجماعية للمجتمعات القروية بعد ان نُزعت منها في الماضي ، والغاء الديون المترتبة على المزارعين وانشاء نقابات للعمل والاصلاح الزراعي الذي تمهـــل بتطبيقه رؤساء الجمهورية الثلاثة : كارانزا واوبريغون وكالاس ، ادى بالرغم من هذا التباطؤ في وضعه موضع التنفيذ ، الى توزيع ٤ ملايين هكتار من الاراضي على الاهلين ، كما ادى الى انشاء مصارف زراعية في البلاد ؛ الا انه لا يزال في البلاد ، عام ١٩٣٠ اكثر من ١٢٠ مليون هكتار من الاراضي تنتظر من يوزعها على مليون من الاسر المكسيكية لا املاك لها . وتوقف المشروع الاصلاحي ، عند هذا الحد ، كما لم تطبق ، كما يجب ، سياسة تأميم الصناعات الاستخراجية . والمادة ٢٧ من دستور البـلاد التي تعلن باطن الارض ملكية لا يمكن التصرف بها ، اعتبرت لا مفعول رجعي لها . والانجازات المهمة بالفعل والتي كان لها تأثير بعيد ، هي الـتي تمت على يد وزير التربيـة والتعليم خوسيه فاسكونسلّوس الذي انشأ عدداً كبيراً من المدارس في القرى وقام بمجهود ضخم في سبيل تعميم التربية الشعبية . ومع ان الثورة تعـــثرت في سيرها ، فقد سجلت ، مع ذلك ، حدثاً بارزاً في تاريخ القـــارة الاميركية. ولأول مرة في تاريخ هذه القارة قامت ثورة زراعية عضدتها الجماهير الشعبية وهدفت للعمل في ما يؤول لخيرها ، وخرجت عن كونها مجرد تغيير فريق ليحل محـــله فريق آخر . وتمكن الفائزون في هذه الثورة من تقليم اظافر هذه الاقلية الاقطاعية التي طالما عبثت بمقدرات البلاد وعرفوا كيف يصمدون بنجاح في وجه ضغط المصالح الاجنبية .

وهذه الحركة الاصلاحية لقيت دفعاً اكبر ابان اشتداد الازمة المالية عندما انتخب كرديناس رئيساً للبلاد . فبين ادارته والخطة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت اكثر من شبه واحد ، فقد وقف كرديناس الى جانب الفلاحين والمزارعين ، واولى اهتماماً صادقاً حركة بعث البـلاد وتجديدها عن طريق تأمين الاستقلال الاقتصادي للبلاد وتحقيق الاشتراكية العمالية والزراعيـة وهي المطالب التي جاش بها وتبناها الجناح اليساري للحزب الوطني الثوري(P. N. R.) وأخذ تحت رعايته وتوجيه تنظيم الجبهة الوطنية المكسيكانية التي لم تلبث ان اصبحت الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي جمع حوله الجنـاح اليساري لحزب الاحرار وعـدداً كبيراً من المنظمات

الصغيرة ، والاتحاد المكسيكاني للعمال الذي اسسه لمباردو توليدانو ، عام ١٩٣٦ والاتحاد الوطني الريفي (C. N. C.) . واعيد العمل بمشروع توزيع الاراضي وجرى تنفيذه بسرعة لم نعهدها من قبل . فقد جرى توزيع ٢٠ مليون هكتار ، عام ١٩٤٠ على ٧٧٤٠٠٠ اسرة . وقد وُزّعت هذه الاراضي على اصحابها ، كعقارات شخصية او فردية ، بينما حاولت الحكومة - خلافاً لما جرت عليه الحكومات السابقة التي هدفت لجعل هذه الاراضي الموزعة مرحلة يتهيأ معها الهنود ليصبحوا من صغار الملاكين ان تجعل منها مزارع تعاونية مجهزة تجهيزاً حديثاً . وقد تولى كردیناس بنفسه تنفيذ هذه العملية في قضاء لاغونا ، حيث الفت ٣٩٠٠٠ اسرة من ٢٨٠٠٠٠ هكتار اقطعت لها ، مزارع تعاونية ، كان لها من النجاح والازدهار ما شجع على توسيع هذا الاختبار ، الى مقاطعات يوكاتان وسونورا .

وبتأثير من المنظمات العمالية التي اخذت تطالب بأجور أعلى ، ورغبة منه بتأمين موارد جديدة للبلاد ، وعملاً بالسياسة العامة التي اعتمدها والتي رمى من ورائها للاحتفاظ بموارد البلاد للبلاد عملاً بالشعار : « المكسيك للمكسيكيين » راح الرئيس كردیناس يطبق قانون التأميم الذي صدر عام ١٩٣٦ ، لارغام ارباب العمل على القبول بعقود جماعية . وسند بنفوذه حركة الاضرابات وصادر الاستثمارات الاجنبية وحولها الى تعاونيات . فقد أمم ، عام ١٩٣٧ ، الخطوط الحديدية (وهي بريطانية في معظمها) ، كما أمم عام ١٩٣٩ ، شركات البترول التي يعود معظمها للأميركيين بعد أن تأزمت العلاقات بين اصحابها والنقابات العمالية . الا ان خلفاءه تراجعوا عن هذه السياسة من بعدها ، عام ١٩٤٠ امام الشركات التي اخذت تعرقل بيع البترول المكسيكاني وتسببت بنشوب ازمة مالية في البلاد .

وبعد ان غطت الثورة المكسيكانية في نوعها بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ولا سيما بعد ١٩٤٠ ، فقد برهنت عن حيوية زاخرة ونشاط عارم ببعث الفن الوطني الاصيل في البلاد فسجلت بذلك عملاً ندر مثيله في عصرنا هذا ، إذ افرغت هذا الفن في حياة المجتمع المكسيكاني : فالرسامون والنقاشون والحفارون المكسيكيون يعملون وثيقاً مع الجماهير الشعبية ، وبذلك بعثوا من جديد التقاليد الاصيلة التي سارت عليها البلاد من قبل وترسمتها ، فجاءت بذلك دليلاً على المثل العالية التي جاشت بها الثورة ، فعبروا بالآثار الفنية التي وضعوها على الآلام والمصائب التي انهالت على الشعب المكسيكاني . فن قاس ، خشن ، بليغ هذا الفن ، الا انه فن ، النبل والاباء ملء وفاضه ، يزخر بالقوة مع اوروزكو وريفيرا وسيكويروس . الا ان الثورة تخلت ، على ما يبدو عن الصورة التي تمثلتها لديموقراطية عمالية زراعية . وبالرغم من الاسم الذي عرف به الحزب الحاكم وهو : الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي كان الجهاز الممثل للطبقات الوسطى في المدن ، فقد اصدر تشريعات اخذت تمالىء ، اكثر فأكثر ، قيام العقارات الكبرى وتراعي جانب الكنيسة الكاثوليكية . فالبطالة والحاجة الى الارض والتضخم المالي المتصاعد كل ذلك

وجد له صمّام امان في الهجرة الجماهيرية المتسارعة غالباً ، والبائسة دوماً ، باتجاه الولايات المتحدة الاميركية .

ارجنتين بيرون

فالامثولة البليغة التي نستمدها من سلوك الدولتين الكبريين في اميركا اللاتينية تدل بوضوح ، بالرغم من الارتجاجات وحركة النكوص التي ارتسمت عليها ، على عمق التطور الذي وقع منذ نصف قرن في هذه البلدان وسيرها الحثيث نحو تحقيق استقلال اكبر .

ولما كانت الارجنتين مرتبطة الى حد بعيد ببريطانيا العظمى من الوجهة الاقتصادية، فقد تأثرت بعيداً بالازمة الاقتصادية الكبرى واصبحت على حافة كارثة مالية تهددها لا سيما بعد اتفاقات اوتاوا حيث نالت منافستاها الكبيرتان : كندا واوستراليا ، من المنافع والامتيازات ، في الاسواق البريطانية ، ما كانت تتمنى ان تنال منه نزراً نزيراً . ولذا اخذت هذه الاقلية الصغيرة ، الميّالة للانكليز والتي تطالب بتنشيط انتاج الحبوب في البلاد والتوسع في تربية الماشية، والتي استطاعت ان تسقط الراديكاليين وتبعدهم عن الحكم ، تثير معارضة التجار وسكان المدن المعروفين بعدائهم لسياسة تغليب الزراعة في البلاد التي من بعض نتائجها تعزيز استيراد المواد المشغولة واجتذاب رؤوس الاموال البريطانية . وقد راح الحزب الراديكالي المحافظ ينحى باللائمة على كبار الملاكين العقاريين المتولين الحكم في البلاد ، بعرقلة الازدهار الاقتصادي فيها واخذوا يطالبون بسياسة أشد واقوى تأخذ على نفسها تصنيع البلاد وتعمل على تنويع الاقتصاد وتلوينه بحيث تتوفر ليس ظروف الكسب والربح امام الصناعيين وزبائنهم من التجار فحسب، بل ايضاً اجتذاباً للمهاجرين ولليد العاملة . ان سياسة توسيع المزارع وايجاد الالوف من صغار الملاكين ، من شأنه ان يخلق في الداخل سوقاً لا بد منها لتصريف الانتاج الصناعي ، كما انهم يحبّذون من جهة اخرى بأن يساهموا مساهمة اكبر بسياسة الجامعة الاميركية بحيث تتأمن مصالح البلاد العليا ، وتستقيم المنافسة الانكلو الاميركية . وأدت المضاربات ، خلال الحرب والعسر المالي الذي عانت منه البلاد الى ارتفاع الاسعار والى المزيد من الاستياء العام بين الاهلين، وفي الرابع من حزيران، أدت « حركة زعماء الجيش» الى قلب الحكومة. فنحن ليس امام انقلاب عسكري تقليدي من النوع المعروف . فالضباط الذين هيأوها استجابوا بالأكثر لروح التقاليد الارجنتينية كما ظهرت عبر الاجيال وللروح الكاثوليكية المحافظة التي اثارها رجال الدين المعجبون بفرنكو ، كما استجابوا للمشاعر المضادة للديموقراطية وللسامية التي جاش بها الجيش ، واعجابها بالجيش الالماني وبغضها لكل ما هو اجنبي ولكل ما ينسجم مع رسالة الارجنتين المقدسة التي تعمل في سبيل وحدة اميركا الاسبانية ، وللدعاية الفاشية والنازية والفرنكوية . فنحن هنا امام مزيج من نوع خاص تألفت عناصره من رجعة كلاسيكية ومن روح قومية ثورية حديثة شاعت بين الطبقات المفكرة والضباط وشبيبة الطبقة المتوسطة عدوة الرأسمالية والليبرالية والديموقراطية التي ترغب بأن يوضع حد نهائي للفساد في البلاد والى عجز الحكام الذين

اخذوا ينظرون اليهم نظرهم الى عملاء الرأسماليين الاجانب ، ولا سيما عملاء البريطانيين وراح الضباط الشبان ذوو النزعة النازية ينحّون جانباً الجنرالات ذوي الميول الرجعية والمشاعر التقليدية ، ويطبقون برنامجهم : فالوصول الى مركز القيادة في امير كا الجنوبية يقتضي له صناعة قوية تستطيع ان تؤمن للجيش الوسائل التي تساعده على تعادل ما للبرازيل ، الجارة المنافسة الكبرى التي تساندها الولايات المتحدة ، من صناعة قوية ومن قوة حربية . والنظام الجديد ينسج على منوال الفاشية : تقوية قوى الأمن العام (وجعلها من القوة والبطش في بونس آيرس كما هي في نيويورك التي تزيدها اتساعاً ثلاثة اضعاف) ، وانشاء « مصلحة خاصة » تكون نسخة طبق الاصل من الغستابو الالماني ويلجأ الى الاساليب ذاتها ويقوم بعمليات مذابح بالجملة بين احياء اليهود في المدن ، ويضع تحت اشرافه الصحافة والاذاعة ، والمراقبة وحل الكونغرس ، ومراقبة التعليم الديني وينشر المبادىء التي تقول بها الدكتاتورية وتعلم ، والتدريب العسكري لكلا الجنسين من سن ١٢ سنة فصاعداً ، ومضاعفة خمسة اضعاف ميزانية الدفاع والحربية .

ولكي تعترف بها الامم المتحدة ، اضطرت الحكومة للاعتراف بالاحزاب ، حتى بالحزب الشيوعي ، انما تخضعها لمراقبة دقيقة وتخضع الانتخابات التي تقوم بها للإرهاب . وجرى ترسيخ النظام الجديد على يد بيرون الذي دخل الحكومة عام ١٩٤٥ وقد أنيطت به وزارة العمل والضمان الاجتماعي وقام فيها باصلاحات أمنت له شعبية جنونية ، اذ أدت الى زيادة محسوسة في اجور العمل ، وتثبيت اسعار المواد الغذائية ، وتحديد حد أدنى للعمال الزراعيين ، وظهر للجميع بأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الاستثمار الاجنبي البغيض وان يضع حداً للبؤس والشقاء المسيطرين على المدينة والريف معاً . واصحاب القمصان السوداء كلهم يتهالكون في خدمته ويتدخلون لمصلحته بتنظيم مظاهرات ضخمة هادرة تأييداً له كلما كانت سيطرته أو نفوذه في خطر .

« العدلانية » فهو صاحب « النظام العدلاني » ، وهو نظام دكتاتوري يؤلف حلقة ثالثة في سلسلة هذه الانظمة الجماعية ، ينبذ على السواء الرأسمالية والشيوعية . ويعرف هذا النظام بكونه « نظاماً فلسفياً في جوهره ، يتميز عن الفردانية الرأسمالية كما يختلف عن الجماعية من جميع الوجوه » . و « النظام العدلاني » هذا مستوحى في اصوله العامة من انظمة موسوليني وسالازار وكدريانو ، ولذا فهو يمتّ الى الفاشية بسبب وثيق . فهو كمثاله المحتذى ، يشدد على الاستقلال الاقتصادي ، وعلى العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية دون أي رغبة في تحقيق الدولة الحرفية او المهنية وبدون ان يولي النقابات اية وظيفة عامة . واسوة بالنظم الفاشية ، فقد علل النفس بالقضاء على الصراع الطبقي واستبداله بالتعاون المتبادل فيما بين الطبقات . اما القومية عنده فأساسها العِرق دون الفكرة البيولوجية ، « فهي نظرية روحية محض » .

والنقابات التي تعين الحكومة رؤساءها ، تضم طبقة عمالية يغدق عليها النظام عوارفه :

كالعقود الاجماعية ، ومرتب شهر اضافي في آخر السنة والضمان الاجتماعي الإلزامي والمشاركة في الارباح ، وقوانين مضادة للتكتلات الاحتكارية .

وقد صدر في البلاد ، عام ١٩٤٩ ، دستور جديد شدد كثيراً من جانب السلطة التنفيذية ، يضمن حقوق العمال الاجتماعية ، وأشار من طرف خفي على « ان الملكية الاجتماعية » ستأتي بديلاً للملكية الفردية . وإيفا بيرون « سيدة الامل » أخذت على نفسها تأسيس منظمة خيرية تمد يداً مسعفة للشيوخ وللأولاد وللنساء ، وتؤمن للنظام القائم شعبية واسعة . من مفارقات هذا النظام هو انه في الوقت الذي برز فيه نصيراً للطبقات الرازحة والمضطهدة يبعث فيها الشعور الطبقي المبني على البروليتاريا العمالية او الـ *Negada* (طبقة الصعاليك) ، راح يشدد من جانب القوى الرجعية في البلاد : كالجيش والبوليس والاكليروس . وقنع بأن يُحيّد الاسر القديمة ويراعي جانبها بعد ان امتنع من تطبيق القانون بحقها ، هذا القانون الذي يجيز له مصادرة املاكها الواسعة وتوزيعها على الشعب .

والانجازات الاقتصادية لم تأت اقل شأناً وقدراً . ولكي يحرر البلاد من وصاية الاجنبي عليها، كان لا بد من انشاء صناعة وطنية قوية . ولذا سار على سياسة الاقتصاد الموجه والتأميم ، هذه السياسة التي تضع بين ايدي الدولة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني . وعلى هذا الاساس جرى تأميم البنك الاهلي وفرض الرقابة على كل مؤسسات التسليف، وانشأ اسطولاً تجارياً ملكاً للدولة كما عهد الى شركات وطنية باستثمار ثروات البلاد من البترول والفحم الحجري . أما الصناعات الاخرى ، فعملت الدولة على تشجيعها وسهلت لها وسائل النهوض بالخطة الاقتصادية التي وضعتها ، وذلك عن طريق تسهيلات مالية واعفائها من الضرائب ، ومعدل قطع تفضلي . . وتمويل مشروع تصنيع البلاد يجب ان تؤمنه الزراعة . فعلى مكتب تأمين النقد النادر ان يشتري محاصيل البلاد بالعملة الوطنية (البيزوس)من المنتجين لها ، على ان يبيعها للخارج بأعلى سعر ممكن تأمينه بالليرات الانكليزية . وهكذا دخلت الخطة الخماسية الأولى (١٩٤٧ — ١٩٥١) دور التنفيذ ، وجاءت نتائج الانتاج الوطني مرضية متفقة تماماً مع التصميم الموضوع حتى عام ١٩٤٨ ؛ الا انه حدث بعد هذا التاريخ ركود عام في الخطة . والتأميمات الوحيدة التي اجريت انحصرت في شراء شبكة الخطوط الحديدية من الشركات الفرنسية والانكليزية ، وشراء شبكة التلفون من الشركة الاميركية بل محتكرة هذه الشبكة . ومن الواضح ان هذه الخطة الجديدةالواسعة لم يكن من الممكن تطبيقها لعدم توفر رؤوس الاموال اللازمة في البلاد، وللبلبلة القائمة بين التوسع الصناعي وركود الزراعة . وقد حدث بالفعل تأخر ملحوظ في المجال الزراعي ومن جراء نقص في اليد العاملة التي مالت للعمل في المصانع ، وللتفاوت العظيم بين اسعار المواد الزراعية والمنتوجات الصناعية ، وهو سعر متدن جداً تدفعه الحكومة كان من بعض نتائجه تناقص الاراضي المزروعة قمحاً وبالتالي نقص بلحق التصدير . وقبل انجاز الخطة الموضوعة ، عام ١٩٤٩ ، كان لا بد من « قلب البخار» وانتهاج سياسة تعمل على تشجيع الزراعة في البلاد.

وعصر النفقات العامة . وارتفاع حركة التصدير التي نتجت عن التسلح الاميركي واشتباكها بحرب كوريا افسدها ارتفاع الاسعار العالمية فزادت من كلفة الاستيراد بحيث انخفضت جداً القدرة الشرائية في البلاد وعمد كثيرون من رجال الصناعة والتجارة الى التخفيف من نشاطهم وعادت البطالة تكشر عن انيابها ، عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وزاد التضخم المالي في البلاد . ومع ذلك فقد اعطت الانتخابات العامة الجنرال بيرون ، عام ١٩٥١ اكثرية اقوى من التي تمت له عام ١٩٤٠ .

وجاءت الخطة الخمسينية الثانية ١٩٥٣ – ١٩٥٧ تختلف تماماً عن سابقتها . فقد حلت فيها لزراعة وتربية الماشية المرتبة الاولى من العناية ، ووُضع للتصنيع برنامج متواضع جداً كان لا بد للنهوض به ، من الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية . وحاول بيرون ان يستدرج المتمولين الاميركيين ، واضطر في هذا السبيل لتوقيع اتفاقات مع شركة ستاندرد اويل . وقد بعثت هذه المصاعب التي لقيها المعارضة من مكمنها مع انها لم تلق سلاحها . وقام في البلاد حلف ضم كبار الملاكين العقاريين بعد ان كان بيرون راعى جانبهم وابقاهم دوماً تحت التهديد ، والتجار والطبقات المتوسطة ، والطلاب ورجال الفكر الذين استهدفوا للاضطهاد ، والكنيسة التي اقلقها انشاء اتحاد بيروني ضم الطلاب والجيش والبحرية ، واسقط من الحكم في ايلول عام ١٩٥٥ .

ان مقاومته العنيفة للولايات المتحدة الاميركية ، والدور الذي لعبه كالمدافع الاكبر عن اميركا اللاتينية ضد خصم عنيد بطاش ، اكسبه نفوذاً كبيراً . فالنجاحات التي حققتها انجازاته في الحقل الاجتماعي ، بعد عام ١٩٤٥ ،والجهود التي بذلها لبعث ثورة سياسية واقتصادية تعم اميركا اللاتينية بطولها ، ضد الاميركيين ، قوبلت بدوي عظيم تجاوبت ارجاؤه في كل جمهوريات هذه القارة ، وامنت له العديد من الانصار والمريدين ولم تلبث ان استوثقت علاقاته بكثير من الدول في الخارج ولا سيما مع الفئات العسكرية والمدنية التي جاشت مثله بالاماني نفسها ، وراح « الملحقون التجاريون » في سفارات الارجنتين في الخارج ومفوضياتها يبثون تعاليمه ومبادئه العدلانية . وقد قام بعد عام ١٩٤٣ ، في طول البلاد وعرضها زعلاء او رصفاء لبيرون ، اثر الثورة التي اندلعت نيرانها في بوليفيا ، والانقلابات المتتالية التي وقعت تباعاً في باراغواي ، وانتخاب فيلاسكو ايبارا في الاكوادور ، وباز استنسورو في بوليفيا ، والجنرال إيبانيز في الشيلي الذين وقفوا موقفاً استقلالياً شديداً من الاحتكارات الاميركية وقاموا بحركات تأميم في بلادهم . وعقدت معاهدات تجارية رمت كلها الى تأمين التعاون بين النظم الاقتصادية المعمول بها في هذه الدول وراح كل منهم يقف موقفاً استقلالياً باتجاه الولايات المتحدة . ولذا جاء هبوطه انتقاماً ثأرياً اعدته الاحزاب القديمة والطبقات الموجهة التقليدية ، كما ساهمت في احكامه المصالح الاجنبية التي وجدت في وضع الارجنتين المالي الصعب ، فرصة لها سانحة لاستعادة ما خسرته في هذا المجال .

برازيل فرغاس

تأثرت البرازيل التي شدتها الى الولايات المتحدة روابط اقتصادية متينة ، الى حد بعيد من الانهيار المالي الذي اصاب الولايات المتحدة وخلخل اقتصادها ، عام ١٩٢٩ ، اذ انخفضت الاسعار فيها ٢/٣ قيمتها ، وافلس عدد كبير من اصحاب الامـــلاك العقارية فآلت املاكهم فجـأة الى ايدي ممثلي البورجوازية . والثورة العسكرية التي وقعت عام ١٩٣٠، ورفعت فرغاس الى السلطة ، وضعت حداً لسيطرة الأُطر التقليدية وجلبت الى الحكم عناصر جديدة عمادها الطبقات المتوسطة في البلاد ، وخلقت الدولة الجديـــدة : قومية اصلاحية .وتمكن فرغاس من التغلب على العراقيل والصعوبات التي اثارها في وجه الحزب الفاشي، وتحطيم المقاومات المحلية والحركة الانفصالية التي ظهرت في ولاية ساوبالو ، عـــام ١٩٣٢ . ووطد سلطته عام ١٩٣٧ ، بوضعه دستوراً جديداً اعترف له بحق تجديد ولايته : بحيث بقيت دكتاتوريته قـائمة حتى سنة ١٩٤٥ . وقوى من سلطات الحكومة الاتحادية ، وألغى الجيوش المحلية ، وانتهج سياسة اصلاحية انتهازية استهدفت تحسين وضع الفلاح والخلاسي والملونين ، عن طريق تحديد ساعات العمل في اليوم . وقد حاربته النخبة الفكرية المتحررة في البلاد ، كما لقي حرباً عواناً من قبل المجتمـــع القديم ، المؤلف من الأسر القديمة والارستوقراطية العقارية ، والاعيان ، بعد ان خلخل ما كان لهم من شأن ونفوذ ، كما ان استئثار الطبقـــات الوسطى بالسلطة حرمهم من وسائل العمل والتأثير في البلاد .

وقد احتفظ بمقاليد السلطة حتى عام ١٩٤٥ بفضل الشعبية التي تمتع بهـــا والتي اعادته الى مركز السلطة والقيادة عام ١٩٥٠ ، في اعقاب الفترة الدستورية التي شغلها الجـــنرال دوترا ، واحتفظ بها حتى وافاه الأجل المحتوم ، عام ١٩٥٤ . وعلى شاكلة « العدلانية » ، التي اسمهـا بيرون ، فإن « *Gélutisme* » التي اقامها فرغاس ، قامت مع محاربتها الشيوعية ، بجهود طائـلة لتحسين اوضاع الفلاحين والعمال في البلاد . وتولى وضع تشريع اجتماعي لم يعرف مثله الى ذلك الحين اقتصر اثره على المدن الا انه ترك حـــالة من البؤس والشقاء وعـــدم المساواة في المجتمع البرازيلي ، وجمع حوله العناصر الشعبية ، كما ان السياسة التي انتهجها في تصنيع البـلاد اكسبته عطف رجال الاعمال بعد ان غض النظام النظر عن الارباح الطائلة التي كانوا يجنونها. فدكتاتورية من هذه الدكتاتوريات الانتهازية « الاكثر فطنة والاقل وحشية .. لا عنف فيهـا ولا مبادىء لها » . وفرغاس لا يفي بوعوده ، الا انه يتدبر الامر في ارضاء الجميع ، فقد غض النظر عـــن تعدد الاحزاب في البلاد ، وحرية الصحافة لا أثر لها في عهده ، ومع ذلك فحرية الكلام تبقى كاملة غير منقوصة . فالاحزاب الجماعية التي ظهرت قبل عام ١٩٤٠ والشيوعية تكافح وتعتـبر غير شرعية الا انه يحافظ على علاقاته مع زعمائها . فبعد ان عبر عن مشاعرها نحو دول المحور ، عاد وتحالف مع الولايات المتحدة الاميركية وارسل حملة تشترك بالحرب في ايطاليا . ومع انـه يعتمد على الروح الوطنية في البرازيل المعروفة بعدائها للاميركيين ، فقـــد استخدم الاعتمادات الطائلة التي وضعتها الولايات المتحدة تحت تصرفه ، لتشجيع حركة التصنيع في البلاد، من جميع

وجوهها . ووضع عام ١٩٤٥ خطته الاثنائية لتطوير البلاد المعروفة S. A. L. T. E. (الصحة العامة – التغذية – النقل والطاقة) ، وهو برنامج رمى من ورائه الى رفع مستوى العيش بين العمال . وبعبارة اخرى : الانتاج ووسائل النقل ومصادر الطاقة التي تكون الاعمدة الاساسية لكل تطوير في الزراعة والصناعة . وادى انتصار الحلفاء على المانيا، هنا كما في اي مكان آخر من بلدان اميركا اللاتينية الى زوال النظم الدكتاتورية . فقد اجبر الجنرال دوترا ، فرغاس على التخلي عن الحكم وأقر دستور جديد للبلاد عمل بموجبه ابتداء من عام ١٩٤٦ .

وفي خلال خمس سنوات تولى الحكم في البرازيل حكومة منبثقة عن تحالف بين الكاثوليك والمحافظين ، زاد خلالها التضخم المالي من جراء الازمة الاقتصادية التي عقبت الحرب ، وارتفعت الاسعار اكثر مما ارتفعت الاجور . وكشف الاثراء الهائل المتجمع في ايدي قلة من الناس البؤس المدقع والشقاء المسيطر على البلاد . واعادت انتخابات عام ١٩٥٠ فرغاس الى كرسي الرئاسة ومعه برنامج اجتماعي اجرأ من اي وقت سبق . وفي ايار ١٩٥٤ ، رفع الاجور ١٠٠٪ وانشأ الـ Petrobas الذي هو عبارة عن احتكار الدولة للبترول ، كما انشأ l'Electrobas الذي لم يكن حتى ذلك التاريخ سوى بناء مركز ضخم لتوليد الطاقة الكهربائية تابع للدولة الا انه يؤلف بالفعل تهديداً لرؤوس الاموال الاجنبية التي وظفت في البلاد قبل عام ١٩٤٥ ، واذ ذاك حدث انقلاب عسكري دعاه للتنازل والانسحاب . فانتحاره المؤثر ووصيته البليغة قوت شعبيته ، وقام حزبه اي الحزب العمالي بانتخاب الرئيس كوبتشيك لتولي مهام الرئاسة الاولى ، كما انتخب نائباً له ج. غولار ، وزير الاشغال العامة في عهد فرغاس. وانتصار الـ Gétulisme انما يعني انتصار حزب اليسار. وقد نصح الحزب الشيوعي الممنوع في البلاد التصويت الى جانبه ، وهو بالحقيقة فوز العناصر التي تهتم بتطوير الصناعة بين الشعب البرازيلي ، وتقوية السوق الداخلية ، والتجارة مع جميع الاقطار في وجه الطبقات الموجهة القديمة المتحالفة مع الرأسمال الاجنبي . بينما الطبقات الشعبية لم تكن حتى الآن سوى عنصر تكميلي ليس الا .

قام النظامان البيروني والجيتولي على التباس : هو محاولة تحويل انتفاضات الجماهير عن الاجنبي ... فقد احترما الامتيازات التي نعمت بها الاقليات القديمة وحافظا عليها ، لا سيما الارستوقراطية العقارية القديمة وشركات الاستثمار الخاصة في الوقت الذي جهدتا للعمل في سبيل تحسين ظروف العيش بين الجماهير والنهوض بالتصنيع الذي هو أساس كل استقلال اقتصادي . وقد رفضا كلاهما الاخذ باصلاحات جذرية او المس بأرباح رأس المال، مؤثرين اللجوء الى التضخم المالي لمواجهة متطلبات الاستثمارات والنفقات الاجتماعية . وهكذا تسببا في رفع الاسعار وزادا الوضع تشويشاً بزيادة اختلال التوازن في الميزان التجاري . فلم يكن من العسير على هذه الاوليغارشيات ، والحالة هذه ، ان تزيحهما معاً بمؤازرة المصالح الكبرى العائدة لدول اميركا الشمالية .

٤ – وضع القارة بعد ثورة كوبا

اثار الفوز الذي حققه رجال المقاومة (*Maquisards*) على دكتاتورية باتيستا الداميــة ، في كانون الثاني ١٩٥٩ ، في الحياة الدولية ، ازمة حادة في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي عن طريق احتمال المجـابهة المسلحة بين القوتين العملاقتين ؛ كما ساعدت على احداث تغيير جذري في اوضاع القارة من الوجهتين السياسية والاجتماعية .

الثورة الكوبية ونتائجها

فقد كانت كوبا بالفعل مستعمرة الولايات المتحـدة تستثمرها وتمتص خيراتها عن طريق الشركات الضخمة التي كانت تتصرف بممتلكات شاسعة يزيد بعضها على نصف مساحة محافظـة من المحافظات الفرنسية ، وبواسطة مصانع هامة كانت جميعها تتحكم بجميع مرافق النشاط الاقتصادي في الجزيرة . وقـد باشرت كوبا ،منذ سقوط حكومة باتيستا الاخذ بسلسلة من الاصلاحات رمت الى تحسين مستوى العيش بين الجماهير الكادحة : كتخفيض الاجور ، وتحويل المزارع الكبرى الى تعاونيات زراعيـة ، ومكافحة الامية في البلاد ، وتسليح الميليشيا الشعبية . وقد استهدفت هذه التدابير الاصلاحية لمقاومة كبار المالكين ورجال الاعمال ، كما واجهت عقوبات صارمة من قبل الولايات المتحدة ، ونالت اكتمالها بالقانون الزراعي الذي صدر في ١٧ ايار ١٩٥٩ . وعندما قررت اميركا عام ١٩٦٠ ، ادخال تعديلات على الحصص المسموح استيرادها من السكر ، تحول الصراع الى صراع مكشوف . فحاولت اميركا من جهتها ، انشاء جيش لغزو كوبا يتألف من المهاجرين الكوبيين عندهــا ، وفرض الحظر على التصدير لكوبا بجميع اشكاله كما ردت كوبا من جهتها على هـــذه التدابير باتفاق عقدته مع الاتحاد السوفياتي تعهد معه شراء السكر والفاكهة والفزول النباتية ، وتقديم مساعدات مالية ، كما صادرت الشركات الاميركية العاملة في الجزيرة (معامل السكر ومصافي البترول ، ومعامل توليد الكهرباء والتلفون) ، وتأمم المصارف في البلاد ، والوقوف سياسياً الى جانب الاتحاد السوفياتي . وكلها تدابير واجراءات جذرية مضادة لبعضها من كلا الجانبـــين ، وانتهت في كانون الثاني ١٩٦١ الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، والى محـاولة فاشلة بانزال المهاجرين على شواطىء الجزيرة في خليج كوشون ، وهي محـــاولة دبرتها السلطـــات الاميركية .

المشكلة الزراعية

فالنجاح الذي حققته الثورة في كوبا وعجز الولايات المتحدة في الوقوف في وجه الاصلاحات التي قام بهـا فيدل كاسترو ، وهي دندنة عرفت عنهم وعمدوا اليها في كل مكان آخر ، أثارت في البلدان التي تتململ من تابعيتها للولايات المتحدة ، آمالاً عراضاً ، كما أثارت فيها الرغبة بالسير على منوالهـــا . والقضاء على الجيش الذي اوقدته الدكتاتورية كان الفضل فيه للفلاحين والمزارعين . فأثار هـذا الدرس البليغ تعطيه المقاومـــة الكوبية حركة اهتياج في كل مكان : وظهرت في جميع هذه الدول تكتلات زراعية ، واحتلال

للاراضي من قبل الفلاحين في المقاطعات الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل وولاية ريو غراندية في الجنوب ، واضطرابات المزارعين في البيرو ، وفي الاكوادور وكولمبيا وفنزويلا وغيرهـا . ومرد ذلك يعود الى تطور وسائل الاعلام والاتصال ، كما ان تغلغل الصحافة والراديو وضع هذا العالم الريفي على اتصال بالعالم اجمع ، فأخذ يعي نفسه ويعي حاجاته وما فيـه من قوى وامكانات .

ولذا راحت الحكومات تتخذ من التدابير والاجراءات ما يحول دون امتـداد العدوى الثورية وانتشارها . ولذا نرى ان من النتائج الاولى للثورة الكوبية جعل الرأي العـام يشعر بضرورة القيام باصلاحات زراعية هي الاساس لكل تطور جذري يراد ادخاله على هذه البلدان والدفع الديموغرافي المنيف الذي يفجر الانتاج عن متابعته واللحاق به (المعدل السنوي للانتاج بالنسبة للفرد الذي كان يزداد بمعدل ٣،٣٪ عام ١٩٤٥ ، لم يعد ليزداد ، عام ١٩٦٣ ، سوى ١٪) وحركة النزوح بالجملة للجماهير من الريف الى المدينة التي الحقت الخلل بالاقتصاد اكثر فاكثر كل ذلك قضى بزوال السلطة المطلقة التي اعتادت ممارستها السلطات التقليدية على سكان الريف ، اذ ان نظام المزارع الواسعة الذي تعتمده من شأنه ان يؤخر تطور الانتاج الزراعي في البلاد ، كما يعيق ازدهار القطاع الصناعي فيها ، ويبقى خارج الاسواق ، في نظام اقتصادي أساسه الاستهلاك ، جانباً مهماً من السكان ، كما يترك دونمـا استثمار او استغلال مساحات زراعية شاسعة بينما هنالك العديد من العمال الذين لا عمل لهم . في هـذا الوقت بالذات الذي سجل انتاج اميركا الجنوبية للمحاصيل الزراعية نسبة اقل من عام ١٩٣٩ بالنظر للفرد .

وهكذا نرى بين السنوات ١٩٥٩ – ١٩٦٣ ، تطل علينا قوانين زراعية ومشاريع قوانين، عديدة في الاكوادور (العمل عام ١٩٥٩ بمشروع قانون بقي حرفاً جامداً منذ عام ١٩٥٤) ، وفي فنزويلا ، عام ١٩٦٠ ، وسان سلفادور وكوستاريكا ، عام ١٩٦١ ، وبناما والبيرو ، وكولمبيا والشيلي والبرازيل وجمهورية الدومينيك وهايتي وهوندوراس ، عـام ١٩٦٢ . وقد لقيت هذه التشريعات ، في كل مكان مقاومة يائسة انها ناجحة للآن ، من قبل الملاكين . وهذا الوضع أدى الى نشوب ثورة في البرازيل في ربيع ١٩٦٤ أدت الى سقوط الرئيس غولار عندما اراد ان يطبق القانون الذي اصدره عام ١٩٦٢ ، الرئيس كوادروس ، وهذا ما يفسر لنا ايضاً الثورة التي قامت عـام ١٩٦٥ بمساعـدة الجنود الاميركيين في جمهورية دومينيك وقلبت الحكومة الدستورية القائمة فيهـا التي اظهرت استعدادها لتطبيق قانون اعده معهد الاصلاح الزراعي فيها .

وفي اربعة بلدان لا غير ، تحقق اصلاح زراعي له شأنه أو هو في طريقه الى التطبيق الفعلي . فالمكسيك الذي كان رائداً في هذا المجال منذ عام ١٩٢٠ والذي جاء فيه الاصلاح على مراحل، لا سيما في الحقبة الواقعة بين ١٩٢٠ – ١٩٢٨ ، والحقبة الاخرى الواقعـة بين ١٩٣٤ – ١٩٤٠ ، وفي عهد رئاسة الرئيس ادولفو لوبيز متيوس . وعـدت بوليفيا ، تطبيقاً

منها لقانون اقرته عام ١٩٥٣ الحركة الوطنية الثورية (*M. N. R.*) برئاسة فكتور باز استنسورو الى مصادرة الاراضي الزراعية التي كانت في وضع « نصف اقطاعي » ، وذلك عقب احتلال الهنود الفاجيء للاراضي . وبعض الاحيــان الى مصادرة بعض الاطيــان ، اذا ما تجاوزت مساحتها حداً معيناً ، التي يطبق في استثارها الوسائل والاعتدة الحديثــة وبالرغم من قــلة الاشخاص المؤهلين وافتقار البلاد للاعتمادات اللازمة ، فقد خضع عام ١٩٦٣ ، نحــو ٤٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية التي اصابها الاصلاح (٣٠٠٠ ٤٠٠ هكتار) للتوزيع ووزعت بالفعل عــلى ١٤٥٠٠٠ مزارع . وفي فنزويلا حيث العمل الديموقراطي وهو حزب الرئيس رومولو بيتانكوركان وزع الاراضي المصادرة (والتي امر الدكتاتور بيريس خيمنس بإعادتهــا الى اصحابها ، عام ١٩٤٨) ، فقد صدر عام ١٩٦٠ قانون في البلاد وزع الممتلكات الكبرى الواقعة في قلب المنطقة الشمالية ، حيث يشتد الضغط الديموغرافي . وفي عام ١٩٦٤ ، نال اكــثر من ١٠٠٠٠٠ أسرة حصصاً وزعت عليها . وقد جاءت عملية الاصلاح هنا اقل جذرية وشمولاً اذ تعلق الامر على الاخص بتعمير الارض واحيائها . وفي كوبا وحدهــا جاء الاصلاح الزراعي الذي تم عام ١٩٥٩ اكــمل ما يكون . فقد وزعت فيها المزارع التي تزيد مساحتها على ٤٠٠ هكتار بين الفلاحين الذين لا ارض لهم ولا مزارع . وهو اصلاح وضع اسسه : المعهــد الوطني للاصلاح الزراعي ونظمه على اساس تعاونيات استحالت ، عام ١٩٦٢ ، الى مزارع للدولة ، وتحتل ٨٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية .

سياسة الولايات المتحدة الاميركية

ونفور دول اميركا اللاتينية من الولايات المتحدة الاميركية كما تجلت مظاهره الواسعة ، عام ١٩٥٨ ، خلال الرحلة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية السيد نيكسون ، وفشلها في القضاء على نظام كاسترو ، هذه العوامل وما اليها أحدثت فيها ردات فعل متناقضة . فقد قامت من جهة بعرض مساعدات ضخمــة على هذه الدول ، فأنشأت في هذا السبيل مشروعاً مشتركاً للمساعدات لتطوير الاوضاع الاجتماعية فيها وفتحت لها اعتمادات لتحسين الاوضاع الاقتصادية في هذه الجمهوريات. ومنذ انتخاب الرئيس كنيدي ، فقد لوّح بفكرة لم تلبث ان اصبحت مشروعاً عُرف بمشروع بونتا دل استيه أوضحه عام ١٩٦١ ، وأصبح وثيقــة التحالف في سبيل التطور ، رمى من ورائــه الى حل المشكلة الاقتصادية في القارة الاميركية (وأهمها التخلف الاقتصادي ، ونقص الاحتياطي والقطع النادر) . وفرضت الوثيقة على الدولة التي تفيد من هذه الخطة التعهد بالقيام بإصلاح زراعي . ورفع الدخل وزيادة الانتاج الاجمالي وتأمين توزيع الدخل القومي بصورة اقرب للعدالة والانصاف والنهوض بعملية التصنيع . وتتعهد الولايات المتحدة من جهتهــا بتقديم عون مالي ووضع تحت تصرف الدولة المعنية سلفات ومساعدات مالية جسيمة . الا ان بنود هذا الاتفاق بقيت بالفعل حبراً على ورق اذ ان مجلس الكونغرس لم يصادق ، متأخراً جداً ، الا على اعتمادات أقــل بكثير مما كان اقترحه المشروع المذكور ، وهذه التسهيلات لم يقدمها البنك الدولي للتطوير الاقتصادي

الذي يعود ٤٤١٢ بالمائة من رأس ماله للولايات المتحدة التي تهيمن على الجانب الاكبر من ادارته ، الا وفقاً لما تراه . ولم يلبث ان ساء الوضع الاقتصادي في هذه البلدان ، كما ان فشل المشروع زاد الدول الاميركية نقمة وكرهاً كما تجلى ذلك في مؤتمر الدول الاميركية الذي عقد في مدينة ساو باولو في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، الامر الذي زاد في الاضطرابات والقلاقل . ناهيك عن ان ضعف النتائج أوجد خيبة أمل بين الاميركيين أنفسهم .

وقد ردّ الاميركيون على هذه المشاعر خلال رئاسة الرئيس ليندون جونسون وادارته بالرجوع الى سياسة « العصا الكبيرة » ، وأخذوا يتهمون المصلحين الاحرار المعروفين مع ذلك باعتدالهم بالماركسية والشيوعية ، وزادوا من حدة الحصار البحري على كوبا . كما ضغطوا على الدول الاخرى لكي تتقيد بهذا الحصار وتساهم به بصورة فعالة ، وبذلوا مساعدات سخية لهذه الدكتاتوريات التي لا يمكن الدفاع عنها ، كالدكتاتورية التي يقوم بها فرنسوا دوفالييه في هايتي ، وتشجيعهم الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس غولار في البرازيل ، عام ١٩٦٤ . والتدخل العسكري المكشوف في جمهورية الدومنيك لمساندة الانقلاب العسكري ضد الحكومة الشرعية والاشتراك الفعلي بالحرب الاهلية الدامية التي نشبت في البلاد في اعقاب هذا الانقلاب .

فشل الحركة الليبرالية

وحركة الاستقلال الوطني التي قامت في وجه هذه الدكتاتوريات التي تؤيد مصالح اميركا الاقتصادية ، استطاعت ان تؤمن ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، نظاماً ديموقراطياً قام في اعقاب انتخابات قانونية وبمشاركة الاحزاب القائمة . وهكذا تم انتخاب جوسلينو كوبتشيك رئيس حزب العمال ، رئيساً للجمهورية في البرازيل ، اثر وفاة ج. فرغاس (١٩٥٥) ، كما ان النظام العسكري الذي انشأه الجنرال اودريا جرت تصفيته على يد الحزب *A.P.R.A.* الذي اتصف بالشرعية عام ١٩٥٦ ، كما اسقط في كولمبيا النظام الدكتاتوري الذي اعلنه الجنرال روخاس بنيلا ، في ١٩٥٧ ، كما ان الجنرال ايديغوراس فوانتس فاز في الانتخابات التي جرت في غواتيمالا بفضل عدائه المكشوف للشركة التابعة لأميركا الشمالية . وفي فنزويلا ادى اتحاد احزاب المعارضة فيها الى سقوط بيريس خيمنس (كانون الثاني ١٩٥٨) ، وانتخب لمركز الرئاسة رومولو بيتانكور . وفي الارجنتين تم انتخاب الدكتور فروندزي بفوز عظيم ، لموقفه المعروف الى جانب البترول واخيراً في كوبا ، انتصار حركة ٢٦ تموز على الرئيس باتيستا بفضل « اصحاب اللحى » التابعين لفيدل كاسترو .

جاء معظم هذه الانتصارات عابراً ولفترة وجيزة ، اذ يسود هذه البلدان اقتصاد مفكك نجد فيه جنباً الى جنب قطاعات حديثة التنظيم وقطاعات مهلهلة القوام والتركيب ، حيث الانتاج ضعيف ورؤوس الاموال الوطنية لا تتدخل الا في المضاربات العقارية وفي القمار بدلاً من ان يوظفها اصحابها بشكل معقول ، وحيث وجدت الحكومات الليبرالية نفسها عاجزة عند

لحدوث اول ازمة تصيب صادراتها ، نتيجة محتومة لهذه النكسة التي وقعت ، عام ١٩٥٨ ، في البلدان الرأسمالية . وقد وجدت نفسها عاجزة تماماً عن النهوض باصلاحات جذرية : من اصلاح زراعي ، وتخطيط اقتصادي ، وتحديد ارباح الشركات الاجنبية ، والبورجوازية الكبرى المسيطرة على مرافق التصدير و كبار الملاكين العقاريين . وتتطور الامور في مثل هذا الوضع ، وفقاً للأعراف المألوفة التي تتسم عادة بأزمة مالية وتفتت قيمة النقد وارتفاع اسعار الحاجيات والاجور ، والبطالة وتخفيض قيمة النقد . اما علاج هذا كله فقد قام بالرجوع الى الليبرالية الاقتصادية ، وسياسة التقشف ، اي تثبيت الاجور الذي كان يتم عن طريق زيادة محسوسة في الاسعار ، والعدول عن سياسة تأميم مصادر الثروة في البلاد والتسليم بامتيازات جديدة للمتمولين الاجانب استدناء لهم . والاضطرابات الاجتماعية التي كانت تؤدي اليها هذه السياسة ، كثيراً ما سممت علاقات الحكومة مع النقابات والاحرار الذين اوصلوهم الى الحكم ، وعلى التعاون مع الطبقات صاحبة الامتيازات للبحث عن اعتمادات مالية لدى المصارف الاميركية . وهذه هي السياسة التي سار عليها فرونديزي في الارجنتين الذي امر فاعاد الى القطاع الخاص شركتي الكهرباء والتبريد الوطنيتين التي سبق للدولة ان امتها في عهد الرئيس كوبتشيك بعد ان عجز عن مداواة المجاعة الهائلة التي حملت عشرات الالوف من البائسين على مغادرة اراضيهم المنهوكة الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل الذين اخذوا يقضون جوعاً في منطقة واسعة $\frac{3}{4}$ مساحتها تعود الى ٨ بالمائة من كبار الملاكين .

وهذا العجز والشعور القوي بالحرمان الذي جاش في صدر النخبة التي صدمها الفشل بتحقيق امانيها ، يفسر لنا ازدياد تفتح الوعي بين افراد الشعب وادراكهم انه لا سبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي يتخبطون فيها والتي تجعل من المستحيل تحقيق اي اصلاح جذري ، ما لم يتخذوا تدابير حاسمة دون ان تؤدي الى القطيعة مع اصحاب المصالح الخاصة التي تعيش في شبه نظام اقطاعي ، ومع اصحاب رؤوس الاموال الاجانب وفي هذا الاتجاه الصريح ، سارت بوليفيا عندما راحت تؤمم مناجم القصدير التابعة لشركات باتينيو وهوبشيلد وارامايو ، واقرار الاقتراع العام ، والغاء الجيش وتسليح الميليشيا العمالية والفلاحية ، وجاء ذلك مقدمة يمهد بها لاصلاح زراعي يجب ان يؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، وتنويع الانتاج الزراعي،و « تحطيم احتكار التصدير » وهو الوسيلة الوحيدة لفتح السوق الداخلية امام الصناعة الوطنية . وهذا هو السبيل الذي سار عليه رئيس فنزويلا ، بيتانكور ، الذي قام في البلاد باصلاح زراعي ولا سيا باصلاح ضرائبي فحدد كثيراً من ارباح شركات البترول الاجنبية .

وضع القارة عام ١٩٦٦

وقد طرأ على الوضع العام بعض التحسين منذ عام ١٩٦٠ اذ لم يعد قائماً في طول القارة وعرضها سوى اربع دكتاتوريات هي براغواي ونيكاراغواي وجمهورية الدومنيك وهايتي . وقد وقعت منذ عام ١٩٦١ ، عدة انقلابات عسكرية على اقدار متفاوتة من النجاح والفشل ، في جمهوريات البيرو والاكوادور

زغواتيمالا وسان سلفادور والارجنتين ، والبرازيل وبوليفيا وجمهورية الدومنيك . ونرى في كولمبيا والبيرو وفي فنزويلا الجيش يقوم بمناوشات متصلة مع معارضة كبيرة قوية الجانب . وبقيت الارجنتين يسودها الاضطراب من جراء سيطرة العسكريين على الحكومة المتضعفة التي اقامها الرئيس ايليا ، ومن جراء الشعبية القوية التي لا يزال بيرون وانصاره يتمتعون بها في طول البلاد ، اذ كان حزبه لا يزال اقوى حزب من حيث العدد والنفوذ . وبعد ان استقر الامر للعسكريين في البرازيل ، فقد عجزوا عن تأمين الاستقرار لنظام هزيل ضعيف . والديموقراطية المثالية التي كانت تتمثل بالفعل في جمهورية الاوريغواي ، رأت الاستقرار فيها والازدهار الاقتصادي يتعرضان لخطر مداهم من جراء تدهور الوضع الاقتصادي فيها (تخفيض متكرر لسعر البيزو فاصبح يساوي جزءاً من عشرين من الدولار ، وهبطت الصادرات الى ٥٠٪ من قيمتها وزادت تكاليف الحياة فيها ضعفين بين ١٩٥٩ - ١٩٦١) .

فبين الدكتاتوريات شبه المتخفية والديموقراطية الشعبية القائمة في كوبا التي عرفت بأصالتها ، تبرز الحكومات الاصلاحية ممثلة بفنزويلا الاشتراكية المعروفة بموقفها العدائي من كوبا والتي كانت تتربص بحرب اهلية فعلية ضد احزاب اليسار ، وبالشيلي حيث تسلم الحكم لاول مرة في اميركا اللاتينية الحزب الديموقراطي المسيحي الذي تغلب في الانتخابات على اتحاد احزاب اليسار وأسس حكومة باسم جبهة العمل الشعبية . وقد وضع الرئيس ادوارد فراي مشروع قانون حول مساهمة العمال بملكية الاستثمار وادارته ، كما وضع مشروع اصلاح زراعي . وقد حمل الكتلة القوية التي تتألف من الشركات الاميركية المحتكرة للنحاس التي رأت نفسها مهددة بالتأميم ، على تشكيل شركة اقتصادية مختلطة تصيب الدولة ٥١ ٪ من اسهمها وفي المجال السياسي اتخذت الشيلي موقفاً معادياً لكوبا ، وقررت انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما هدفت من جهة اخرى الى انجاح مشروع اقتصادي ضخم يقضي بدمج ٢٠ جمهورية في السوق المشتركة الاميركية اللاتينية ، هذا المشروع الذي وضعت خطوطه الكبرى في معاهدة مونتفيديو ، عام ١٩٦٠ . وهذه الحركة الاصلاحية التي اثارت معارضة قوية من قبل احزاب اليمين الحريصة على امتيازاتها ، ومن احزاب اليسار ، هل يمكن لها ان تنعم طويلاً بالحياد ، بدون معاضة وزارة الشؤون الخارجية الاميركية؟ فاذا جاء الجواب بالايجاب وقدر لهذه المشاريع الاصلاحية النجاح المرتجى ، شكلت هذه المحاولة الجريئة تحدياً للكستربة رادت بالتالي الى احداث تغيير عميق في تطور القارة بأجمعها .

الفصل الثاني

ثورة الشعوب المستعبدة

« ... اعلنت الاكثرية الساحقة للجنس البشري الثورة على هذا النظام الاقتصادي الذي فرضه عليها الغرب ... حتى اليوم » .

تيبور ماند

لم يقتصر النجاح العظيم التي حققته الحركة القومية خلال العقود الاخيرة على اميركا الاسبانية وحدها . فاذا اجلنا النظر ملياً ، في العالم اجمع ، نرى الشعور الوطني واليقظة القومية تجيش في صدور الشعوب الملونة التي راحت تطالب بالاستقلال . فاذا ما القينا نظرة عجلى على خريطة آسيا وافريقيا السياسية ، عام ١٩٤٥ حيث لا نرى غير اليابان وتايلاند تتمتعان بالاستقلال والسيادة – بينا ترسف الصين المشتبكة بالحرب تحت وطأة « المعاهدات غير المتكافئة » – وعلى هذه الخريطة ، عام ١٩٦٥ ، امكننا ان نحكم على قوة دفع هذه المشاعر الاستقلالية وضخامة النجاحات الباهرة التي حققتها . فقد اخذ الاستعمار يعاني من ازمة خانقة ، ولم يلبث ان قام على انقاض هذه الامبراطوريات الاستعمارية التي انشأتها اوروبا الغربية في افريقيا وآسيا مجتمعات مستقلة لم تعتم ان اصبحت دولاً عصرية . وهكذا تقضي تماماً على النظام الاستعماري القديم . وحيث لا يتطور ما بقي منه قائماً بالرضى والوفاق ، فهو في سبيل الزوال ، بينا يطل علينا مظهر جديد من الاستعمار من الصعب تحديده الآن .

تأثير الحرب العالمية الاولى

كان للحرب تأثير بالغ ودوي عميق بين الشعوب المستعمَرة اما بمشاركتها الفعلية بأعمال الحرب عن طريق ارسال المجندين والعمال الى الدول الام للاشتراك بالحرب او بالعمل في مصانعها – وهذا هو بالفعل وضع المستعمرات الفرنسية والانكليزية – واما عن طريق الاقتصاد بعد ان طلب اليها تقديم المؤن والتجهيزات اللازمة لدول الاتفاق : كالتوسع بالاعمال الزراعية ، والاخذ بأسباب التصنيع . وقد اتيح لهذه الشعوب ان تشاهد ، عن كثب ، اوروبا تشتبك « بحرب اهلية دامية » وتتصارع دولها فيما

بينها وتتطاحن ، بعد ان كانت سيادتهـا في نظرهم ، فوق كل شك ونظر . وكثيراً ما لوّحت دول الاتفاق هذه امام انظار هذه الشعوب والبلدان المستعمرة، بمبادىء التحرر والعتق، واخذوا يتوقعون تحقيقها بفارغ صبر . وقد عم العالم بأسره، هنا كما لدى شعوب اوروبا المتحاربة أمـل بسّام بطلوع وضع جديد يتسم بالعدالة والروح الانسانية السمحاء .

ومع ذلك فقد بقيت الحضارة الاوروبية تتمتع بسحر ونفوذ عظيمين . وقد بدا للجميـع احتمال الفوز برضى المستعمرات وشعوبها ، اذا ما راحت دول الاتفاق تطبق مبادىء الحرية والتحرر التي طالما تبجحت عالياً بالدفاع عنها . الا ان الاستعمار في القرن العشرين جاش بمطامع اشعبية ، وحدثته نفسه بتحقيق المزيد من الاستثمارات ومناطق النفوذ وامتيازات وتنازلات جديدة ، كما ازداد تكالباً في استثمار هذه الشعوب والموارد الطائلة التي تخفيها اراضيها . وهكذا أطل علينا في المستعمرات وضع ينذر بالانفجار شبيه من وجوه عدة ، بهذا الوضع الذي احاط بالمجتمعات الصناعية ، في تطورها الصاعد ، خلال القرن التاسع عشر . ان انزال ابنـاء المستعمرات منزلة البروليتاريا في الصناعة الكبرى ، اصبح من الامور العـادية المبتذلة في نظر علماء الاقتصاد والفلاسفة الاجتماعيين « فالعلاقة بين المستعمرة والبلد الام لا تختلف البتة عـن العلاقة بين رأس المال والعمل » كما يؤكد غيتون .

« فالامر لم يخرج ، في كلا الوضعين ، عن اناس ينتجون كل اسباب الثروة والغنى مستثنين من كل حقوق سياسية او اقتصادية ، وضعهم وضع « طبقة مستغلة مرهقة » » .

وراحت الدول المسيطرة تبرر سياستها الرامية الى استغلال المستعمرات واستنزاف مواردها الاولية الطائلة بالاحتجاج بمبادىء ارتضتها لنفسها عديدة ، منهـا : تسامي العرق الأبيض ، وعجز سكان البلاد الاصليين عن حكم انفسهم بانفسهم واستثمار مواردهم الضخمة بما فيه نفعهم ، وضرورة المحافظة على سيادة البيض ونفوذهم ؛ واتخذت منها تُكأة وذريعة لاستثمار خامات المستعمرات على نطاق واسع ، ولتحويل الاغلبية العددية من سكـان البـلاد الاصليين ، الى وضع « اقلية اجتماعية » ، واستعملتها اداة ثراء وإثراء ، لا تعود عليها حتى خيرات بلادها بكبير امر .

وقد خابت آمال المصلحين الاجتماعيين في هذه المستعمرات من هذه السياسية وفقدوا كل ثقة لهم بهذه المبادىء التي طالما نادت بها الدول الغربية ملوحة امام انظـار الجماهـير بالحرية والتقدم ، وتلاشت كل امكانات التعاون مع اوروبا ، ولم يلبثوا ان اصبحوا اعـداء اوروبا وخصومها الالداء ، والعاملين على شجب حضارتها والتنديد بها عالياً . فالخوف مـن اوروبا والحقد على الغرب قربهم اكثر فاكثر ، من دعاة الرجعية والمستمسكين بتقاليدهم القوميـة والوطنية ، وألهبت آسيا وافريقيا . ففي كل مكان هبت تيارات عنيفـة تطالب بالاستقلال وانتصبت في وجه المستعمرين الذين لم يروا بداً من التسليم ببعض التنازلات : وهكذا اجبرت الهند المسيطر البريطاني على التسليم بتنازلات مهمة ، وسارت على الطريق ذاتها مصر والصين ،

بالرغم من الحروب الاهلية التي قامت فيها .

واخذ العالم الاسلامي يشدد من روابطه ويوثق من عرى التضامن التي تشد المسلمين بعضهم الى بعض . واستيقظت في كل مكان ، هذه الحضارات النائمة او المتخلفة محاولة حث الخطى للالتحاق بالركب المتقدم وللاخذ بأسباب الحضارة والرقي للحد من سيطرة الاجنبي القائم . ولتحقيق السيطرة التامة والسيادة الكاملة لبلادها وكثيراً ما اصطبغت هذه الحركات الوطنية بحركات او بمشاعر عرقية تحمل البغض والحقد للابيض ، الذي يستأثر بخيرات البلاد ويأخذ منها حصة الاسد .

صيغة الانتداب

كان الرئيس ويلسون والرأي العام الاميركي مناهضاً لفكرة الاستعمار من الاساس ، ولذا فقد اصطدم بالامبرياليين البريطانيين والفرنسيين الذين تشدهم بعضاً الى بعض مواثيق الحرب ، كما شدت بينهم رغبة جامحة بالمحافظة ليس على مستعمراتهم السابقة فحسب ، بل ايضاً ، بتوسيع رقعة هذه المستعمرات عن طريق ضم المستعمرات الالمانية السابقة والولايات التي اقتطعت من السلطنة العثمانية . وهكذا اطلت علينا صيغة جديدة او مصطلح جديد استنبطه خيالهم الخصب من شأنه ان يؤمن بعض التعديلات في النظام المقترح ، هو الانتداب الذي اقترحه الجنرال سمطس ، ونص على انتداب الدول الكبرى الاعضاء في عصبة الامم على هذه المقاطعات الالمانية والتركية القديمة ، فتديرها باسم المنظمة وتسهر على تأمين التربية والتعليم لابناء البلاد واعدادها تدريجياً للاستقلال الناجز ، على ان تشرف لجنة خاصة تابعة لعصبة الامم على الطريقة التي تحقق بها الدولة المنتدبة ، المهمة الموكولة اليها . هذا الحل المؤقت ، في نظر الولايات المتحدة ، وهذا التوكيل الذي يخلو من كل اهمية في نظر الدول المنتدبة ، هذا الانتداب ، لم يراع جانبه ، ولم تحترم اهدافه كثيراً . فلم يعمل شيء تقريباً في سبيل اعداد البلاد المنتدبة وتهيئتها للاستقلال . فالعراق وحده بين هذه البلدان أعلن استقلاله عام ١٩٣٠ ، دون ان تلقى اي مشكلة من مشكلاته السياسية والاجتماعية الكبرى ، حلها المرتجى . فمنافسة الدول ، خلخلت اعمال لجنة الانتدابات حتى ان اليابان واتحاد جنوبي افريقيا رفضا التسليم او القبول بأي اشراف من قبل المنظمة .

الغرب وتأثيره الثوري

وهكذا نرى كيف ان النظام الاستعماري القديم بقي قائماً غير منقوص . وقد بقيت البلدان الخاضعة او التابعة عرضة كما في السابق ، لتصرفات البلد الام الكيفية . والتطور الذي لحق بمواردها انما جاء لحساب الرأسمال الاجنبي وليس لمصلحة ابناء البلاد بشيء ، واقتصادهم الانتاجي للخامات ارتبط اكثر فاكثر باسواق الدول الاكثر تطوراً وتقدماً . ان اقتصار انتاجهم الوطني على التصدير ، كان من بعض نتائجه المباشرة نقص في الزراعات الغذائية ، وانخفاض بالتالي في مستوى العيش . ومن جهة فقد كان لسيطرة رؤوس الأموال الاجنبية على البلاد ، وللاتصال المباشر بين حضارتين غير متساويتين ومتباينتين ان حطم عادات سكان البلاد الاصليين ، وخلخل نمط العيش عندهم ،

وقضى على الأطر الاجتماعية والمشتركة المتعارفة في البلاد كما قضى على تنظيمهم التقليدي المتوارث عبر الاجيال، وعمل على نشر البؤس المدقع والفوضى فيها .

وقد لقنتهم سيطرة الغرب درساً بليغاً امتد اثره في اعماق نظامهم الاجتماعي فعلمهم ان الفقر ليس امراً متوطاً بمشيئة الله بل هو نتيجة محتومة لعدم الكفاءة الفنية وامدتهم بجامعات ونشرت التعليم الذي ايقظ فيهم الوعي والتحسس بعظمة امجادهم ، بينما بعث فيهم مفهوماً جديداً للحرية والتطور والمساواة. وكل الزعماء الذين تولوا قيادة الحركات الوطنية تخرج معظمهم من معاهد الدول المستعمرة منهم مثلاً : جناح رئيس العصبة الاسلامية ، ونهرو رئيس حزب المؤتمر ، وسوكارنو في اندونيسيا ، وداتو او بن جعفر في ماليزيا ، ونكروما في الشاطيء الذهبي وبورقيبة وفرحات عباس في تونس والجزائر . وقد قوّى عزم معظمهم على الصمود والكفاح الاعتقالات المتكررة التي استهدفوا لها مراراً ، في سجون الدول المستعمرة . وعلى نسبة اقل ، فالزعماء الذين تولوا قيادة الشعوب التي لا بورجوازية عندها ، طلعوا من بين صفوف صغار الضباط وصغار الموظفين والاطباء الوطنيين ، الذين يمكن مقارنتهم ، من هذا القبيل ، بقدامى موظفي الصحية ، عندنا ، من اطلعهم القرن التاسع عشر في اقطار البلقان او في روسيا القيصرية .

وكما ساعد الغرب على تلقيح هذه البلدان بأفكار جديدة ونظرات جديدة ووسائل انتاج جديدة ، فقد تسبب في خلخلة النظام الاقتصادي الذي ساد في هذه البلدان منذ عهد بعيد : إذ سهل استيراد المواد الصناعية ونشط حركة التصنيع مما أدى الى تأخر محسوس في الصناعة اليدوية المحلية ، وساعد على طلوع طبقات جديدة في هذه البلدان : كالبروليتارية العمالية ، وطبقة وسطى من الفنيين ، وبورجوازية رأسمالية رحبت امامها وانفسحت آفاق العمل والنشاط . وقد راحت هذه الهيئات على اختلافها تطالب مجتمعة بحكومات تمثيلية وتحتج بشده على الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية الموظفة في البلاد على حساب الاستثمارات الوطنية .

والفشل الذي منيت به حركة الارساليات والبعثات الدينية من الوجهة النظرية – اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الارتدادات التي حصلت – لم يأت مع ذلك كاملاً ، في المجال العملي . فقد علم المرسلون عالياً واعطوا بتصرفهم المثل ، ان النفوس يمكنها تأمين خلاصها الابدي ليس فقط بالانقطاع عن هذا العالم والاعتصام بالتأمل والتنسك ، بل ايضاً عن طريق محبة القريب وخدمته خدمة نصوحة مجردة عن الهوى . كذلك ان التعليم العلماني ، وروح النقد ، ومثل هؤلاء الاوروبيين المستنيرين الذين يشككون بكل شيء ، كل ذلك كثيراً ما أدى الى اضعاف الشعور الديني في النفوس، كما أحدث هذا كله بين اتباع الاديان الكبرى كالهندوسية والبوذية والاسلامية محاولات جريئة لاعادة النظر في الامور الميتافيزيقية بحيث ينسّبون بين عقائدهم وبين مطلب العلم الغربي الحديث ، ويعمل على صهرها في بوتقة جديدة بعد ان يطهرها مما علق بها من الاساطير

والخرافات ومن الاعتقادات التي أكل الدهر عليها وشرب .

الحرب العالمية الثانية وآثرها في هذا المجال

هذه الحركات الاستقلالية التي اختمرت بها آسيا واقطار الشرق منذ الحرب العالمية الدولية ، ازدادت حدة واشتعالاً من جراء الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الضائقة المالية الكبرى . وقد حققت هذه الحركات في افريقيا حيث تجلت متأخرة عن مثيلاتها في البلدان الاخرى ، نجاحات سريعة . ولم نعد نرى بلداً في العالم كله الا وتجيش فيه مثل هذه الحركات الوطنية التي تحاول التحرر من النير الذي ترسف تحته وتسعى الى تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي .

وجاء تأثير الحرب العالمية الثانية حاسماً في هذا المجال . وضعف النظام الاستعماري تجلى بأجلى مظاهره في الانهيار الذريع الذي آلت اليه الامبراطوريات الاستعمارية في آسيا امام الغزو الياباني . فقد وجد الانكليز انفسهم في سنغافوره بعد احتلال دام ١٢٠ سنة، والهولنديون في اندونيسيا بعد ثلاثة قرون من استعمارهم لها ، وحيدين ومنفردين في الدفاع عن مراكزهم امام الغزو الياباني . والفوز المبين الذي سجلته دولة من الملونين بمثل هذه السهولة على الدول الكبرى، قضى تماماً على الخرافة التي تؤكد تفوق العرق الابيض ، هذه الخرافة التي اصيبت في الصميم منذ عام ١٩٠٥ ؛ فالمعاملة المشينة التي تعرض لها أسرى الحرب واذلالهم من قبل الياباني المحتل، سواء المدنيون منهم والعسكريون ، والاشغال الحقيرة التي فرضوها عليهم علانية ، والمعاملات الفظة التي استهدفوا لها من قبل افراد بسيطين من الجيش الياباني او من رجال الشرطة ، قضى تماماً على كل ما تبقى لهم بعد من منزلة وشأن . عندما كانت تهب في وجه اليابانيين حركة مقاومة ، فقد ارتدت طابع حركة وطنية ضد احتلال اجنبي ، لا تعني بشيء بأمر الدفاع عن مصالح الدولة المستعمرة التي ذاقت طعم الخسف والذل . فانتصارات رومل المدوية ، وهزيمة فرنسا ، احدثا رجة عنيفة تجاوبت ارجاءها كل بلدان الشرق الادنى وشمالي افريقيا . والحرب التي جندت مئات الالوف من الهنود او من الافريقيين للدفاع عن الدول الاوروبية ، اتاحت لهم الفرصة ان يقارنوا بين ما هم عليه من مستوى حياتي متدن ومستوى العيش الذي يرفل به الاوروبيون ، كل ذلك حرك فيهم الهمم وبعث فيهم الرغبة الشديدة لوضع حد لما يستهدفون له هم وخيرات بلادهم ، من استغلال مشين ، وعولوا على المطالبة بحرية بلادهم واستقلالها الناجز .

وقد سبق للحلفاء ان علموهم بمثل هذه الحرية ولوحوا لهم بمثل هذا الاستقلال . ألم يعلن الميثاق الاطلسي « حق الشعوب باختيارهم الحكومة التي يرغبون العيش في ظلها » . وراح الرئيس روزفلت يوضح بعد تفسيرات ضيقة جاءت على لسان ونستون تشرشل ، في ٢٢ شباط ١٩٤٢ : « ان هذا الحق لا يقتصر فقط على البلدان التي تطل على المحيط الاطلسي بل يعم ايضاً جميع اقطار العالم » . وقد اجتمع فيما بعد ممثلو الدول الحليفة الثلاث في مؤتمر موسكو عام ١٩٤٣ ، ووضعوا « الاسس التي ترتكز عليها عملية تدويل المستعمرات القديمة »، كما حاولوا تحديد

المبادىء التي يقوم عليها نظام الوصاية المفروض على البلدان التي لا تتمتع باستقلالها الاداري ». ووضع مؤتمر سان فرنسيسكو بعد ما ظهر من معارضة الانكليز،(في ايار – حزيران ١٩٤٥)، نظام الوصاية الذي ينص على توجيه شعوب البلدان المفروضة عليها الوصاية ، وهي عملية يمهد بها الى دولة موضع ثقة الجميع . ومن جهة ، فقد كان من قوة نفوذ الاتحاد السوفياتي الذي اخذ منذ عام ١٩١٧ يدافع عن البلدان الواقعة تحت الاستعمار ، ومناصرة الممثلين الاميركيين من أي وزن كانوا ، ووقوفهم الى جانب زعماء الحركات القومية وتشجيعهم للسلطات الوطنية ، في كل من بلدان الشرق وافريقيا ، ان شجع شعوب هذه الاقطار على الصمود في وجه الدول المستعمرة عندما راحت تحاول توطيد نفوذها وتأييد سلطتها على تلك البلدان .

اوروبا وعجزها المتعمد منذ ١٩٤٥

وفي نهاية الحرب ، وقبل ان يسدد ماو تسي تونغ دعمه القوي لحركة الثورة و « يغير وجه العالم » بقلبه ميزان القوى في العالم ، دخل الاستعمار في ازمة لم تلبث ان شملت العالم بأسره . فمنذ عام ١٩٤٦ ، تخلت الولايات المتحدة الاميركية للفيليبين عن كل سلطتها في البلاد واعترفت لها بالسيادة المطلقة . وفي عام ١٩٤٧ ، اعلنت انكلترا استقلال الهند والباكستان ، كما اعلنت استقلال بورما ، عام ١٩٤٨ ، التي قطعت كل صلة لها بدول الدومينيون . وفي سنة ١٩٤٩ ، اعترفت هولندا باستقلال اندونيسيا وفقاً لاتفاقات لاهاي . كما نشأت دول مستقلة بالفعل في كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية . وفي الشرق الاوسط الذي يعتبر بحق « محور الامبراطورية البريطانية ونقطة الدائرة فيها » قامت حكومات « مستقلة » كانت مع ذلك خاضعة لنظام الوصاية لما قام فيها من قواعد جوية وعسكرية ، واحياناً لوجود حاميات بريطانية ، ومن ارساليات اقتصادية والمصالح المالية العائدة لرجال اعمال تشدهم الى الشركات البترولية الكبرى اواصر متينة ، مما أدى الى حركات مقاومة عنيفة تجلت بانقلابات (في كل من سوريا والاردن والعراق ومصر وايران) ، وبتأميم موارد البلاد الطبيعية . وتجلى في افريقيا على اتم صوره وأشكاله معارضة عنيفة من قبل الملونين في افريقيا ووقوفهم في وجه سياسة حكومة جنوبي افريقيا القائمة على التمييز العنصري . وقد تجلت هذه الروح ايضاً ، في هذه الحركات الوطنية التي قام بها سكان المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية وافريقيا الشرقية . وقامت في روديسيا ونياسالاند مقاومة عنيفة من قبل سكان البلاد ضد اتحاد افريقيا الوسطى . وظهرت حركات جماهيرية في جميع بلدان افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية ، وبلدان شمالي افريقيا ، تلوح كلها بمطالب قومية استقلالية . وفي قلب اميركا ، راحت جزر الهند الشرقية ومقاطعة غويانا البريطانية تطالب بتحررها ونالت نصيباً كبيراً من الاستقلال خولها التمتع بنظام الدومينيون .

فاذا ما اضطرت الدول الاوروبية للتخلي عن الكثير من امتيازاتها ، فلانها كانت عاجزة عن تدعيم نفوذها بالقوة في هذه البلدان ، بعد الحرب مباشرة . ففي الماضي كان سكان

المستعمرات يقبعون خانعين ، اذ يكفي ان يظهر في عرض البحر عمارة من الاسطول الحربي أو يرد على البلاد نجدة عسكرية مهما كانت صغيرة لتفرض الدولة المستعمرة ارادتها على الحكومة المحلية . فمنذ عام ١٩٤٥ ، بعد أن استيقظ الضمير الوطني في هذه الشعوب وبعد ان عمد الناس لأعمال المناوشات ، لم تعد وسائل التخويف التي كان يركن اليهـا في الماضي ، لتفي بالغرض . فالضرب من البحر أو من الجو لم يكن ليجدي كثيراً ، لخلو البلاد من منشآت عسكرية أو من وحدات حربية لها اهميتها ، وكذلك الحصار البحري لم يكن ليأتي بنتيجة تذكر بعـد ان يتحول اقتصاد البلاد من اقتصاد قائم على تصدير الخامـات للخارج الى اقتصاد يؤمن المواد الاستهلاكية الضرورية ، كما حدث ذلك بالفعل ، خـلال الحرب ، في كل من ماليزيا وبورمـا والفيليبين. وكثيراً ما رأينا الانكليز والفرنسيين والهولنديين يسيطرون في ماليزيا والهند الصينية واندونيسيا على قواعد البـلاد الكبرى ومرافئها الرئيسية ، دون ان يتوصلوا مع ذلك ، الى نتائج حاسمة .

والوسائل التي اعتمدها المستعمرون من قبل لكبح الحركات الاستقلاليـة والانتفاضات الثورية التي تقوم في المستعمرات ، اقتصرت على كبح هذه الحركات بقوة السلاح والعمـل على تفشيلها بكل وسائل الاغراء . كذلك ان اللجوء الى القوة المسلحة التي تتكون من السنغاليين والفرقة الاجنبية والجاكس وغيرهم ، تؤلف عملية غالية الثمن ونجاحها يتوقف ، الى حد بعيد، على حسن ولاء القوى المستخدمة ، وهو ولاء اخذ يضعف شيئاً فشيئاً ، والتمرد الذي اعلنـه الاسطول الهندي ، عام ١٩٤٦ كان حاسماً في ارغام الانكليز على التراجع ، وتكاثرت منذ هذا التاريخ حوادث ، حوادث الانكفاء والانسحاب بين القوى الوطنيـة التي استخدمت لكبح الحركات الاستقلالية في المستعمرات . ومن جهة اخرى ان التفاف الزعماء الاقطاعيين حـول الدولة المستعمِرة ، كما جرت العادة بذلك ، لم يعد له التأثير الذي كان له في الماضي . فهذا الفريق من الناس الذي وقف موقفاً يتعارض وموقف الاكثرية في البلاد يرى نفسه مشلولاً لمجافاة الرأي العام له في البلاد ، وعمل هذا الفريق ، كان في اكثر الاحيان قليل الجدوى ، هذا ان لم يلعب على الحبلين ويتأرجح بين الجانبين . وهذه الشعوب التي كانت من قبل منقسمة على نفسها والتي كثيراً ما اقاموها بعضاً على بعض ، اصبحت الآن اكثر اتحاداً وتعاضداً ، وتشد بعضها بعضاً ، ويظاهر الواحد منها الآخر . فالدول المسيطرة تلاقي في كل مكان روح المقاومة ذاتها ، وتسمع النداءات ذاتها ، هذه النداءات التي تتناقلها الهيئات الطلابيـة ومنظماتهم في كل المدارس والجامعات ، في القاهرة ودمشق والصين والهند ، وبين عمال الارصفة في الموانىء البحرية . فما من شعب مستعمَر يجد نفسه منفرداً في جهاده الوطني . فالشعوب الاخرى تظاهره وتشد من أزره، كما يحظى بالكثير من العطف لدى الرأي العام في الغرب. وهكذا نرى الحركات والمطالب الاستقلالية تعضد بعضها البعض في كل زمان ومكان . فاعادة تنظيم الحبشة مثل تحتذيه نيجيريا ، واستقلال الهند تنهج على منواله بورما وغيرها كثيرون ، فعلى الدول المستعمرة ان

تكون متيقظة في كل القطاعات . والضرورة تقضي بارسال المزيد من القوى والنجدات تباعاً الى كل من مصر وكينيا وماليزيا ، ونقل القوات الفرنسية من شمالي افريقيا الى الهند الصينية .

اوروبا وانقساماتها

وجبهة الدول الغربية ابعد من ان تكون موحدة. فبريطانيا العظمى التي كانت اعجز من ان تصون قواعدها الحربية ومواقعها الحصينة وتدافع عنها ، اضطرت للتخلي لاميركا ، عما يقع من هذه المواقع في الشرق الاقصى وفي المحيط الهادي، وتغض النظر عن الوجود الاميركي في بلدان الشرق الاوسط . الا انها تنهج في هذه المنطقة سياسة تضرب بمصالح اميركا عرض الحائط كا تحاول ابعـــادها عن هذه المنطقة . الا ان المواقف التي اتخذتها اميركا ، في اليابان وفورموزا وفي كوريا ، والمؤازرة التي قدمتهـــا لتشان كاي شيك ولسنجمان ري في كوريا الجنوبية، والحصار البحري الذي فرضته على الصـين الشعبية ، والمنافسة الحادة التي اشتدت بين شركات البترول الضخمة حول بترول ايران والعربية السعودية هي اكبر برهان علىهذه الاختلافات التي تباعد فيا بينها والتي عرفت الشعوبالمستعمرة الافادة منها . وهذا التأثير يلعب دوره ويضغـط على الهولنديين للتساهل مـع اندونيسيا ، وتقف موقفـاً معادياً من السياسة الفرنسية في الهنـد الصينيـة وتشد من أزر الفيتناميـين اعداء فرنسا .

فنفوذ الاتحاد السوفياتي ومثل الصين منذ عام ١٩٤٩ ، لا يمكن الاستهانة بها . فقد وجـد الاتحاد السوفياتي لمشكلة العلاقات بين الشعوب التي تتباين في تطورها الاقتصادي والثقافي ، حلاً اساسه المساواة امام القانون ، بعيداً عن كل نزعة عرقية وعن كل تمـييز عنصري ، وينهض على سياسة تطوير سريع في الامور المتعلقة بالاقتصاد والحركة الفكرية ، هذه السياسة التي تمهـد الى ابناء البلاد الاصليين المؤهلين ، بأعلى المسؤوليات والمهمات ، وتحاول ازالة كل أثر تفضيلي ، بين رئيس ومرؤوس . وكل مرة يثار في الامم المتحدة البحث حول الدول المستعمِرة والبـلدان المستعمَرة ، فهي تقف دوماً الى جانب الشعوب الملـونة بينا تستمين الديموقراطيات الغربية بوسائل الاكراه وتعمد الى القوة المسلحة لتبقي هذه البلدان تحت طاعتها ، وسيطرتها . وهكذا فالشعوب الرازحة تحت الاستعمار ترى في الاتحـــاد السوفياتي وفي الصين رمزاً لاستقلالها ، والديموقراطية توطد هي نفسها مثل هذا الاعتقاد في نفوس الشعوب المستعبدة ، اذ لا تلبث ان تصف الحركات الاستقلالية التي تقوم بها هذه الشعوب ، بأنها حركات شيوعية .

مطالب الحركات القومية وظلاماتها

فالحركة القومية والثورة الاجتماعية امران يأخذ الواحد منها بيدالآخر ، اذ المطلوب توجيه العمل الثوري ضد سيطرة الاجنبي على البـلاد وضد استئثاره لمواردها والاستئثار بها لنفسه . وقد يتجه هـذا العداء احياناً ضد غير الاوروبيين: فقد قامت مثل هذه الحركة ضد اليابان في كوريا ، وضد الهنـــد في بورما وفي بلدان آسيوية اخرى ، وارتدت طابعاً معادياً للصين احياناً الا انها كانت مضاده لأوروبا في أغلب الاحيان . والعداء الذي اتجه الى اليابان وللحروب التوسعية التي قامت بها ، لم يلبث ان

سكن وهدأ . فذكرى كفاحه المديد ضد سيطرة الرجل الابيض والنداء الذي طالما نادى به الهاتف ولوّح : « آسيا للآسيويين » ، والاعتراف بفضل اليابان على تدريب ابن البلد على اساليب الادارة الاستقلالية ، كل هذه الاعتبارات اخذت تشيل على شعور البعض الذي تجلى ضدهـا خلال الاحتلال . والتشكيات التي طالما عبروا عنها والتهم التي طالما وجهوها للاوروبيين تتركز في كونهم حصروا كل نشاطهم في انماء ثرواتهم من موارد البلاد الاقتصادية ، ولم يأبهوا قط لما يؤول لتحسين مصير الشعوب التي طالما تبجحوا بأنهم انما جاؤوا البلاد لتأمين الخير لهم ولتمدينهم. فانصرف جـل همهم الى تحسين وسائل استثمار ثروات البلاد وإعداد ما يصلح منهـا للتصدير للخارج بما يفي بحاجتهم . والخطوط الحديدية التي أنشأوها ، والطرقات التي شقوها ، والجسور والاقنية التي بنوها ، والمرافىء التي انشأوها ، قُصد منهـا تسهيل وصول هذه الخامات من مصادرها في المناجم والمزدرعات التي تجود بها بسخاء الى مرافىء تصديرها وشحنها ، وتمهيد وسائل الاتصال امامهم دونما اكتراث بحاجات ابنـاء البلاد الذين كانوا يعولون في تحركاتهم وتجوالهم على الجمل او الحمار . كذلك وقفوا حائلاً دون انتاج المواد والبضائع المصنوعة محلياً ، ومنعوا تأسيس اي صناعة او انشاء اي مصنع يمكن ان ينافس يوماً مصنوعـات البلد الام . وانتهجوا في كل ذلك سياسة تقوم على الابتزاز والاستغلال وحرصوا شديـداً على ان يؤمنوا لهم اسواقاً شاسعة لتموينهم ، واخرى لتصريف انتاجهم ومصنوعاتهم . وقد كان من بعض نتائج الضغط الشديد الذي مارسوه ان قتلوا في البلاد الزراعات الغذائية او الاستهلاكية ولو عرّض ذلك ابناء البلاد للنقص في المواد الغذائية التي يعولون عليها ، كما افقروا الطاقة الانتاجية للتربة لعدم تقيدهم بأصول الدورات الزراعية المعمول بها، وبتشجيعهم انتاج المحاصيل المعدة للتصدير، فقد جعلوا اقتصاد البلاد عرضة لكل ازمة ولكل تطور في سعر النقد .

ووضع بورما هنا خير مثل نضربه على ذلك . فقد تغيرت البلاد تماماً في اقل من قرن ، اذ تحولت عشرات الالوف من هكتارات البطائح والمستنقعات الى مزارع للارز واستخرجت من بطن الارض معـادن وفلزات دفينـة جرى شحنها للخارج ، وجرى استغلال احراجهـا الظليلة ، كما انشىء في طول البـلاد وعرضها شبكة واسعة من الخطوط الحديدية والطرقات الواسعة والاقنية والترع المائية لتسهيل السقاية . وكان من نتائج هـذه السياسة ان البورمانيين نبذوا جانباً ليس السيطرة الانكليزية فحسب بل رفضوا الانضمام الى نظام الدومنيون ، وعلة ذلك هو ان هذا التطور المادي لم يعد بأي فائدة على الوضع الاجتماعي في البلاد لسببين رئيسيين: تكاثر عدد سكان البلاد من جهة ، ومن جهة اخرى ، لأن الذين أفادوا من هـذا التطور المادي هم التجار الاجانب والموظفون والمرابون . فقد كثر عدد الاغنياء في بورما ، ولكن قـلة منهم كانت من البورمانيين ، بينما ساءت اوضاع السواد الاعظم من سكان البـلاد ، اذ ان التوسع في الزراعات التصديرية زاد من تبعية الفلاح وتعويله على المرابين ، اذ ان الشرائع الاوروبيـة التي طبقت في البلاد قضت تماماً على الاعراف والعادات المتوارثة جيلاً بعد جيل والتي كانت تقضي

ببقاء الاسرة وبنيها في الارض ومنع خروجهـا من بين ايديهم ، فإذا بالقوانين الجـديدة تبيح التصرف بالأرض بيعاً وشراء ورهناً ، بحيث ان نصف عدد المزارعين فقدوا املاكهم واصبحوا عمالاً مياومين اضطروا للبحث عن عمل لهم خلال المواسم . كذلك ان استيراد المواد المصنوعة بكميات ومقادير هائلة وبأسعار رخيصة قضت تباعاً على الصناعات اليدوية في البلاد ، وهـــذا ساعد الاستعمار ، من حيث يدري او لا يـــدري ، على خلخلة التوازن الاجتماعي الذي عرفته البلاد من قبل ، وخلق فيها مجتمعاً لا جذور له ولا اصول ، يفتقر اصلاً لكل ما يوطد اسباب الطمأنينة الاقتصادية والاستقرار في البلاد ، ويتسكع في فقر مدقع .

فالسواد الاعظم من ثروات البلاد الطبيعية كان يجد طريقه الى عواصم البـــلاد المستعمرة فتستأثر بحصة الاسد منها بينما يصيب ابن البلاد قسمة ضيزى منها . فاذا ما انعمنا النظر ملياً في موازنة شركات الاحتكار البريطانية التي تشغل القسم الاكبر من رأسمالهـا في الخارج ، ولا سيما في البلدان الواقعة عبر البحار ، نجد الشركة الانكليزية الايرانية تجني من الارباح مـا يوازي ٥٦ ٪ من رأس المال ، عام ١٩٥١ ، وان شركة اونليفر تربح ٣٨ ٪ ، وان شركة رويال دتش شل تربح ٤٤ ٪ وان شركة التبغ الامبريالية تربح ٣١ ٪ وشركة دنلوب للمطاط تجني ٤٠ ٪ ، وشركة تايت ولايل تربح ٣٩ ٪، وان شركة اوربنتال وبيننانسولار تربح ٢٣ ٪ . كذلك نرى ان هذه الشركات السبع الكبرى التي لا يزيد رأسمالها المستثمر عن ١١١٥ مليون جنيه انكليزي، تؤمن لها في السنة ربحاً صافياً يبلغ ٤٦٨ مليون جنيه ، اي ٤٢ ٪ من رأسمالهـا الموظف ويمكن تحقيق مثل هذه الارباح الباهظة لأن مستوى الاجور متدنٍ جداً ، كما نرى ذلـــك بوضوح في مناجم القصدير في نيجيريا . فقد بلغت قيمة الصادرات من هذا المعدن ، عام ١٩٣٧ ، نحواً من ٥٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه انكليزي نصفها (اي ٢٤٩ ٠٠٠ ١) هي ارباح صافية ، بينما لم يكن العمال الوطنيين العاملين في المناجم وعددهم ٣٦ ٠٠٠ عامل، لا يتقاضون من المرتبات سوى ٣٢٩ ٠٠٠ جنيه ، اي ما يساوي من ٣ – ٦ شلن في الاسبوع ، اي جزء من سبعة من قيمة الانتاج . اما استغلال جماهير الفلاحين الذين يؤلفون السواد الأكبر من السكان ، فيبرز اكثر فأكثر . ولا يكفي قط ان يجبرهم النظام الضرائبي والضغط الذي يتعرضون له من قبـل الادارة للتخلي عن زراعاتهم الغذائية للانصراف الى زراعات تصديرية، فالشركات التجارية تدفع لهم اجوراً واطية جداً ، كما ان هذه الشركات تبيعهم بأسعار عالية جداً المواد المصنوعة التي لها وحدهـــا حق استيرادها وبيعها . ففي افريقيـا الغربية ، ان شركتين فقط من هذه الشركات ، هما : شركة S. C. O. A. وشركة S. F. A. O. كانت تملك ، عام ١٩٣٨ ، اكثر من نصف رأس المال الذي يعود لـ ٣٨ شركة افريقية مسجلة في البورصة ، والارباح التي كانتا تصرحان بها لم تنزل قط عن ٢٥ ٪ من رأس المال وهما لا تتدخلان الا مـــا ندر في الانتاج ، باستثناء مساهمتها في بعض الاستثمارات الزراعية او في بعض الشركات العاملة في شؤون النقل . وهما لا يستثمران ارباحهما في البلاد ، وتقنعان بتوزيع بعض حصص من الارباح لاصحاب الاسهم في انكلترا .

والحركة الوطنية او القومية كثيراً ما اصطبغت بحركة تصدت لمحاربة الفقر وعدم الاطمئنان . فالبون الشاسع بين الوضع الزري البائس الذي تتحكم فيه الجماهير وبين الغنى الفاحش الذي يرفل فيه قلة ضئيلة من الناس فاسدة ومفسدة عميلة للرأسماليين الاجانب ، خلق بين شعوب المستعمرات شعوراً حاداً بالحرمان الذي ضاعف من روح الثورة وزادها ضراماً . وقد بلغ معدل دخل الفرد في الهند ، عام ١٩٠٠ ، (بالدولار الاميركي لعام ١٩٤٦) ٤٣ دولاراً في الهند و ٣٥ دولاراً في اندونيسيا وفي ٢٥ بلداً من بلدان العالم يمثل عدد سكانها نصف عدد سكان العالم جاء دخل الفرد الواحد اقل من ١٠٠ دولار ، بينما هو ١٤٧٦ دولار للفرد الواحد في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٦٦٠ دولاراً في انكلترا . وهذا الفقر المدقع الذي لا يوصف ، يرده سكان البلاد لهذا الظلم ولهذا الاهمال الذي تعرضوا له طويلاً من قبل الدول المستعمرة .

سياسات الدول المستعمرة

استقر رأي بريطانيا العظمى ، عام ١٩٤٦ على القيام بما لا بد منه ، وعدلت عن اتخاذ الوسائل اللازمة لفرض سيطرتها على الهند وعلى بورما التي قررت عدم الانضمام الى الكومنولث البريطاني ، وعلى سيلان حيث احتفظت لها بقواعد حربية ومراكز اقتصادية قوية . وركزت جهودها العسكرية في هذه الاراضي التي تؤمن لها السيطرة عليها ، اكبر ما يكون من المنافع والارباح ، على ماليزيا ، منتجة الدولارات . وسارت الولايات المتحدة من جهتها في الفيليبين على سياسة تحررية ، مع الاحتفاظ بما يؤمن لها السيطرة الاقتصادية على البلاد . وعلى عكس ذلك ، راحت هولندا وفرنسا تحاولان فرض هيبتها على البلدان التي تستعمرها بعد ان تخلتا لها عن بعض الامتيازات الثانوية . وقد تجاهلت الدولتان المذكورتان عمق الحركات الوطنية التي هزت البلاد والمدى الذي بلغته ، والمعارضة العنيفة التي انتصبت في وجههما ، واتبعتا بعين مغمضة ، نصائح شلة من « خبراء » الاستعمار الذي يعللون النفس بالرجوع « الى ذلك الماضي الجميل الذي ولى » ، وراحوا يرشقون بألسنة حداد هؤلاء « الزعماء » الذين يقودون الحركة ، هذه « القبضة من الزعماء المغالين » الذين في تصفيتهم عن طريق الشرطة بالوسائل التقليدية المعروفة التي تنادي بالمبادىء : فرق تسد ، وتوصي بالاعتماد على الزعماء الاقطاعيين الذين نخرهم الفساد ، ضمان لعودة الهدوء الى البلاد ، وبذلك جرى فقدان كل شيء . واضطرت البلاد الواطية للمهادنة منذ ايلول ١٩٤٨ تحت ضغط الدول الاخرى ، كبريطانيا والولايات المتحدة والهند واوستراليا والنزول عند رغبات الامم المتحدة وتوصياتها ، التي همها ان ترى الهدوء والاستقرار يعودان الى تلك الاقطار ، بعد ان وثقت بتطمينات وتصريحات سوكارنو بموقفه المعادي للشيوعية . وقامت فرنسا ، في الهند الصينية بحرب كثيرة التكاليف كلفتها دماء زكية انتهت بفشل ذريع وانكسار مذل ، ولفقدان ليس مركزها السياسي في هذه البلاد ، فحسب ، بل ايضاً مركزها الاقتصادي والثقافي مع ما بدا عليه من قوة ومنعة . وعلى مثل هذا جاء الوضع في افريقيا الشمالية حيث اضطرت للاعتراف تباعاً

باستقلال تونس والمغرب وفي النهاية باستقلال الجزائر .

تأثير حرب كوريا

كان لحرب كوريا تأثير بالغ وعميق الغور على تطوير الحركات القومية في القارة الآسيوية . فالتدخل الاميركي حمل الأمم المتحدة المترددة على التدخل في هذه الحرب في الوقت الذي وقفت في المحيط الهادي ، موقفاً مؤيداً لتشان كاي شيك : أدى الى اعلان حياده فورموزا وحمايتها من قبل الاسطول الاميركي السابع ، والتصريح بربط مستقبل الجزيرة ووضعها باعادة الطمأنينة والهدوء الى المحيط الهادي واقرار السلام مع اليابان ، مع انه كان تقرر في مؤتمر يالطا وبوتسدام ، اعادة فورموزا الى « جمهورية الصين » . وفي الوقت نفسه راح الرئيس ترومان يصرح بمضاعفة مساعدته لفرنسا ولباو داي في الهند الصينية وقد نظر الزعماء الوطنيون في آسيا الى موقف الولايات المتحدة من فورموزا ، نظرتهم الى تدخل هذه الدولة بشؤون الصين الداخلية ، كما نظروا الى مساعدتها لفرنسا ولباو داي كتأييد من الولايات المتحدة للاستعمار في الشرق الاقصى . وفي الوقت ذاته ، استطاع جيش آسيوي يتألف من وحدات كورية وصينية ، من الصمود سنتين في وجه جيش اميركي عصري السلاح والى اجباره على التقهقر احياناً ، بينما برزت حكومة كوريا الجنوبية حكومة مستبدة تزور الانتخابات ، وتبقى في الحكم بفضل نظام بوليسي ، واعلان حالة الطوارىء في البلاد ومساعدة دولة اجنبية ، كما برزت الامم المتحدة كحلف مقدس في الغرب يتحرك في الشرق الأقصى وفي الشرق الأدنى وفقاً لرغائب الولايات المتحدة المعادية للآسيويين ، لتفرض عليهم نظماً مهلهلة ، فاسدة لا شأن لها (سيغمان ري وتشان كاي شك وباو داي ونوري السعيد وماندريس) ، وابقائها خاضعة لنفوذ الدول الغربية . فليس من عجب قط ان يتأثر من هذه السياسة نفوذ الرجل الابيض ، وسلطة الامم المتحدة الادبية ، كما انها حملت الآسيويين على ان لا يعولوا على احد وان لا يعتمدوا الا على انفسهم ليؤمنوا استقلالهم الناجز .

سياسة التدخل لدى الدول الجديدة

وبعد الفوز بالاستقلال كان لا بد للدول الجديدة التي أطلت على الحياة ، ان تنشىء لها – احياناً من الاساس – ما هي بحاجة اليه من الاطر والملاكات الحكومية والادارية ، هذه الملاكات التي لم تعمل الدولة المستعمرة ، شيئاً ، على الاجمال ، لإيجادها ولتدريبها ، كما كان عليها ان تعالج المشكلات السياسية والاقتصادية التي تتيح لها الاستمتاع بالحرية التي حققتها والتي طالما حلمت بتحقيقها . والمهمة الاساسية الاولى ، هو ايجاد ، وان أمكن ، رفع مستوى الحياة في البلاد لدى هذه الجماهير البائسة ، كما بدت الحاجة ملحة ملحقة لاصلاح زراعي جذري ، ولتحسين الاقتصاد الزراعي ، وخلق صناعات جديدة في البلاد ، وتحقيق ردة ضد ضيق السوق ، عن طريق تنويع الانتاج وتوسيع نطاق السوق الوطنية فيها ، والتحرر من الاسواق ورؤوس الاموال الاجنبية عن طريق تأميم مصادر الثروة في البلاد والصناعات الاساسية فيها . والوسائل التي تؤول الى هذا كله تختلف اصلاً عن الذرائع التي ألف الركون اليها رأس المال

الكلاسيكي . فعلى الدولة ان تشرف بنفسها على تطوير اقتصادياتها بحيث تتوازن وتتكافأ مجالاتها المتعددة عن طريق التخطيط الاقتصادي والتنسيق بين القوى المنتجة ، ودرس وجوه الاستثمارات التي يجب الركون اليها دونما التوقف عند اعتبارات الانتاج المباشر القريب ، ودون ان تنتظر من القطاع الخاص ان يسبقها او يتقدمها في حركة الاستثمار هذه ، ووجوب مراقبتها لهذه الاستثمارات وتأمين التنسيق العلمي فيما بينها، مراعاة للمصلحة العامة ولخير المجموع، والحد من استيراد المواد او المصنوعات غير الضرورية لانتظام الحياة في البلاد ، ومراقبة اصدار الاسهم والسندات . فعلى الدولة ان تتولى هي نفسها مباشرة الانشاءات الكبرى : من سدود وأقنية وطرقات وخطوط حديدية ، كما عليها ان تستثمر ثروات الارض الطبيعية كالمناجم والملاحات . فالدولة في الباكستان اخذت تشيد المعامل والفبارك الخاصة بالنسيج والجوت والسكر . وانشئت في الهند وفي اندونيسيا مصانع تؤمن حاجة البلاد من الاسمدة الزراعية والاجهزة التلفونية والادوات الصناعية ، ومصانع للفولاذ والصلب . كذلك على الدولة الناشئة ان تشجع الصناعات الناشئة وتعفيها مثلاً من الضرائب ، وتقدم لها حاجتها من النقد النادر لتأمين استيراد العتاد والاجهزة التي هي بحاجة ماسة اليها . وتنشأ في كل مكان من اطراف البلاد شركات اقتصادية مشتركة بين ابناء البلاد والاجانب . كما ان اجراءات التأميم التي اتخذتها السلطة في كل من الهند واندونيسيا ، امنت لها صنع ما تحتاج اليه من السلاح والعتاد البحري ، ومراقبة الطاقة الذرية ... على كل هذه الدول الجديدة ان تشق طريقها بجرأة واقدام نحو طرق واساليب تختلف كلياً عن الاساليب التي طالما عول عليها واعتمدها الرأسمال الاجنبي دون ان تشتط الى اشتراكية مدروسة مخطط لها ، والتي هي ، شاءت او أبت ، السبيل الوحيد الى الاشتراكية الصحيحة .

الفصل الثالث

آسيا الجنوبية وآسيا الشرق الأقصى

فالحركات القومية التي جاشت بين هذه الشعوب المعتمدة الى حد كبير على الاجنبي، تكللت بالنجاح بسرعة لم تكن لتتوقعها . فهذه الاقطار الشاسعة التي تمتد من حدود ايران غرباً الى غينه الجديدة شرقاً ، هي اكثر بلدان العالم من جهة التغييرات التي طرأت عليها بعد الحرب . ان اعتراف بريطانيا باستقلال الهند ، عام ١٩٤٧ واستقلال الصين هما من هذه الحدثان المميزة لعصرنا هذا ، ويمثيان تغييراً جذرياً في ميزان العلاقات الدولية ، تحولاً عظيماً في نظام العالم القديم . فمنذ الآن خرج الاشراف على آسيا من يد اوروبا والولايات المتحدة. فكل هذه الاقطار الواقعة ضمن هذا المدى الفسيح – باستثناء تايلاند التي كانت مستقلة – نالت أو حققت استقلالها السياسي بعد ان كانت من قبل مستعمرات لانكلترا وللبلاد الواطية ولفرنسا . وراحت تطبع هذا الاستقلال بميسم خاص باكماله باستقلالها الاقتصادي .

١ – الهند

الحركة الوطنية في الهند

حققت الهند استقلالها بعد جهود جبارة وتضحيات عزيزة في ظروف اجتماعية مقنطة . ترأس الحركة الوطنية فيها منذ عام ١٩١٤ ، حزب المؤتمر ، هذا الحزب الذي تألف عام ١٨٨٥ بموافقة الحكومة البريطانية ، فصلاً منها بين « العناصر الموالية » و « العناصر المتطرفة » ، واقتصر برنامج الحزب السياسي ، حتى ذلك التاريخ على امور سياسية كادخال الجماهير الشعبية حلبة السياسة بعد الحرب العالمية الأولى، وهي حركة اخرجت الحزب عن موقفه المتأرجح بين الاجنبي وبين الجماهير الهندية التي اخذت ميولها الثورية طابعاً خطراً . وبعد ان حاول الحزب التمارن مع الحكومة ، مال عنها بعد ان صدمته ونفرته ووقف الى جانب الجماهير الشعبية يستعديها ويثيرها ضد السلطة الغاشمة العابثة باقدار البلاد .

وتأزم الوضع وساء منذ الحرب مع شخصية مهاتما غاندي المتضاربة النزعات الذي دعا

« للاعنف » . فمثاليته مثالية أدبية في الاساس ترمي لتقويم ضمير الشعب وايقاظه ، وانتهاج حياة تتسم بالبساطة والتمسك بالاعراف التقليدية وذلك عن طريق العودة الى حياة الارض في الهند والى احياء حضارة الهند الهندوكية ، والعودة الى المِرْدَن والمغزل بمساعدة الانكليز أو بدونهم ، وهي نقطة ثانوية ، في نظره بعد ان استقر في اعتقاده ان خلاص الهند يتم عن طريق تحول روحي وليس عن طريق السياسة ، إذ لم يكن غاندي ليهتم كثيراً بالاصلاحات الدستورية والاجتماعية . فالحكم الذاتي الذي تطمع به الهند انما يأتي عن طريق *Satyagraha* او المقاومة الفعالة البعيدة عن كل عنف ، واوقف العمل بالـ *Hartal* بعد ان كان اوصى باعتماده منذ عام ١٩١٩ ، على اثر خروج بعض اتباعه عن سياسة اللاعنف ، ورأى نفسه مضطراً ، مراراً كثيرة لوقف الحملات التي يكون باشر بها « بسبب سلوك الجماهير غير الانساني » . فالنفوذ المنقطع النظير الذي تمتع به لقداسته الشخصية وزهده وقنوته ، ومبادىء التواضع ومحبة الفقر التي طالما نادى بها ، كثيراً ما اخفت عن انظار الناس ، الطابع الرجعي والمطلب الخيالي دعوته الحارة للاستمساك بالصناعات اليدوية — التي لو نجحت لاوقعت الهند في ركود اقتصادي مريع — كما اخفت عنهم المغالطات او المفارقات المعتمدة التي جبل بها ، واحتقاره للمشكلات الاقتصادية ، في الوقت الذي كان فيه يطالب باستقلال الهند ، ودفاعه عن الـ *Zamindara* وعداءه للنقابات العمالية ، في الحين الذي كان يحاول ايجاد دواء ناجع للبؤس المدقع الذي رسفت فيه جماهير الفلاحين والعمال .

وحزب المؤتمر الذي كان ينطق بلسان الطبقة البورجوازية العليا والذي ضم بين صفوفه العناصر التقدمية سليلة كبار الملاكين العقاريين ، ومفكرين وأدباء مشهورين ، لم يطلب في بدء الامر سوى تمثيل اكبر للهنود في نظام الحكم والادارة البريطانيين ، تحرراً وطالب بالاستقلال الاداري للمنظمات الوطنية في الهند كما راح يؤيد المطالبة باستقلال البلاد الاقتصادي. ولم يتصل بالجماهير الشعبية في الهند الا عند اشتعال الحرب العالمية الاولى وعند اشتداد شعلة الثورة العالمية ، بحيث أخذت البورجوازية الصغرى في المدن تنتسب الى صفوف الحزب . فالحرب زادت من وطأة الضرائب المالية وتسببت في رفع الاسعار ، وعقّدت الحياة ، كما ان وافدة الانفلونزا قضت على اكثر من ١٤ مليون شخص ذهبوا جميعاً فريسة هذا الداء الوبيل ، وقد قامت في البلاد حركات تمرد وعصيان في مقاطعة البنجاب ، وراح تيلاك ، بمؤازرة آني بيزان ، يؤسس عام ١٩١٦ ، عصبة الوطن القومي توفق حزب المؤتمر في لكنوه ان يجمع معاً « المغالين المتطرفين » و « المعتدلين » بعد ان تفرقوا وتباعدوا منذ عام ١٩٠٧ ، كما عقد تحالفاً مع الرابطة الاسلامية التي تألفت عام ١٩٠٥ . وهذا الاتفاق الذي تم بين الاحزاب الهندية ادى الى وضع خطة عامة للاصلاح رمت الى الاستقلال التام ضمن رابطة الامبراطورية البريطانيّة . وعندما نشبت الثورة الروسية ، سارعت الحكومة البريطانية ، الى قطع الوعود بالعمل على « تطوير مؤسسات الحكم الذاتي تدريجياً في سبيل تأليف حكومة مسؤولة عن الهند تكون قسماً متمماً للامبراطورية

البريطانية» . ونظام السلطة الثنائية الذي اقترحت الاخذ به لجنة مونتاغو شلمسفورد ، لم يباشر بتطبيقه ووضعه موضع التنفيذ الا في سنة ١٩٢٠ .

وزع هذا النظام المسؤوليات بين الحكومة المركزية التي احتفظت لنفسها بـ «الامور الخاصة» كالشؤون العسكرية والجركية وامور الامن العام والقضايا المالية ، وبين الحكومات المحلية العامة التي انيطت بها ادارة الشؤون « المنتقلة اليها » كأمور الصحة العامة والزراعة والتربية والتعلم . واسندت الحكومة المركزية الى نائب الملك ومجلسه التشريعي المعين لمدة ثلاث سنوات ٢٧/٦٠ عضواً في السنة الاولى ، و ٤٠/١٤٦ في السنة الثانية يجري تعيينهم من قبل الحكومة . كما انشىء مجلس الامراء . لكل من الولايات العشرين حكومتها الخاصة ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. فنائب الملك والحكام مسؤولون امام الحكومة البريطانية فقط ، وهم يتمتعون بحق الفيتو للمشاريع التي تقرها المجالس ، ويمكن لهم ان يفرضوا – بالرغم من اقتراع معادٍ في المجلس – الاجراءات التي يرون ان لا بد من اتخاذها .

وفي ظل هذا النظام البعيد جداً عن نظام الحكم الذاتي الذي وعدوها به ، عاشت الهند بين ١٩٢٠ – ١٩٣٥ . وعلى غرار الاصلاح الذي قامت به لجنة مورلي – منتو قبــل ذلك بعشر سنوات ، نال هذا النظام موافقــة المعتدلين الذين اظهروا استعدادهم التام للتعاون مع بريطانيا العظمى ، وبذلك تم شق المعارضة الوطنية . واتخذ حزب المؤتمر ، في نهاية الامر ، قراراً بتبني هذا النظام مع استمراره في المطالبة باصلاحات اكثر جذرية وعمقاً، وتكاثرت حركة الاضرابات في البلاد بالرغم من محاولة الحكومة لكبحها ، واتخذت نطاقـــاً أوسع . واعلنت الاحكام العرفية في مقاطعة البنجاب ، واذ ذاك راح غاندي بعد ان اقلقته الحركة الثورية ، يوقف حركة العصيان المدني التي دعا اليها ، وتبنى بديلاً عنها سياسة « اللاتعاون واللاعنف » ومقاطعة المحاكم في البلاد والشرائم المعمول بها ، والمؤسسات التعليمية ، وعدم دفع الضرائب . وفي سنة ١٩٢٢ ، دخل اكثر من ٣٠٠٠٠ هنــــدي السجن لأسباب سياسية . ودب اليأس الى الحركة وتولاها القنوط وانخفض عدد الاعضاء المنتسبين اليها الى ٢٠٠٠٠٠ . واغتنمت الحكومة هذا الظرف بالذات للتراجع عن التنازلات الاقتصادية الجزئية التي كانت قدمتها، وحددت عام ١٩٢٧ قيمة الروبية بسعر مرتفع الامر الذي عاد بالازعاج الشديد على عدد كبير من ارباب الصناعة في البلاد ، وخفض من الحماية الممنوحة عام ١٩٢٤ ، لصناعة الفولاذ وأدخل على البـــلاد تعريفات تفضيلية لصالح الفولاذ البريطاني.

التطور الجذري

امام هذا الموقف تقفه الحكومة البريطانية رأت البورجوازية المعتدلة ان تقطع تعاونها مع الحكومة ، وفي اواخر عام ١٩٢٧ ، راح جواهر لال نهرو الذي قضى سنة ونصفاً متجولاً في ارجاء اوروبا واتيح له ان يقوم باتصالات عديدة مع اوساط اشتراكية ، يطالب مع صحباس بوز ليس بالحكم الذاتي كما في الماضي ، بل بالاستقلال الناجز التام . وتحت تأثير غاندي شرع بالمفاوضات وراح زعمــاء حزب المؤتمر يقدمون ، عام

١٩٢٩ ، الحكومة لائحة عامة عرفت بمذكرة دلهي التي تقترح سياسة التعاون مقابل انشاء دومنيون الهند . فرفضت الحكومة هذه المذكرة . وراح مؤتمر لاهور يطالب في اواخر عام ١٩٢٩ بالاستقلال التام ، هذا الاستقلال الذي تحتفل الهند بيوم ذكراه لأول مرة منذ ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٠ .

وهكذا فالحركة الوطنية التي كانت تنهض بها قبضة من رجال الطبقة الوسطى المستنيرة والتي كانت ترضى ببعض اصلاحات محدودة في إطار الامبراطورية ، ارتدت بعد نصف قرن من العمل الموصول والجهد المستمر ، طابع مطلب تؤيده جماهير الشعب الهندي التي لم يعد يرضيها سوى الاستقلال التام والانفصال عن الامبراطورية البريطانية .

مساندة انكلترا

وبعد ان عرفت انكلترا كيف تستمر وكيف تحافظ على الوضع مستعينة تارة بالضغط والاكراه وطوراً بالوعود البراقة ، رأت ابقى انواع الامبرياليات وأكثرها ليونة وطواعية واغناها خبرة وحنكة في العالم ، تتحقق بالرغم عنها وحدة الهند . الا انها تستطيع ان تعتمد على تردد العناصر المحافظة في حزب المؤتمر ، وعلى طبقة كبار الملاكين التي كونتها وانشأتها وعلى الامراء الذين حافظت عليهم وابقتهم على رأس الـ ٥٦٣ ولاية التي اوجدتها في الهند منذ عام ١٨٥٧ ، بينهم ١٠٠ يتمتعون بالفعل بأهمية وشأن كبيرين ، اذ كثيراً ما غضت الحكومة البريطانية الطرف عن الابتزازات واعمال العسف التي قاموا بها وضربت صفحاً عنها ، ولها كل الفضل عليهم لانهم مدينون لها بمراكزهم ومراتبهم وسيجت حواليهم من عوادي الدهر ، فحفظوا لها الولاء واسلسوا لها الطاعة . وانشأ البريطانيون عام ١٩٢٥ مجلس الامراء احتفظوا له بدور كبير في نظام الحكم الذي رسموه للهند . الا ان الاستعمار البريطاني اعتمد قبل كل شيء على الاقلية الاسلامية في البلاد التي تعد ٢٥ ٪ من مجموع سكان الهند، الذين كانوا أقل تطوراً فكرياً واقليمياً ، واقل غنىً وثراءً ، واقل تطوراً من الوجهة الاقتصادية من الهندوس ، على الاجمال ، الذين يؤلفون غالبية السكان ويزرعون الخوف في قلوب المسلمين. وقد تحلق المسلمون حول الرابطة الاسلامية وخضعوا لنظام انتخابي خاص بهم ولتمثيل نيابي مختلف له امتيازاته الخاصة . وهكذا أعدت بكل دراية ودهاء وبدت بشكل بارز الاختلافات الدينية والمنافسات السياسية التي اخذت بعين الاعتبار في تقسيم الهند عام ١٩٤٧ .

المجتمع الهندي

يتميز هذا المجتمع على الاجمال بالفقر المدقع الذي يزداد عمقاً وسوءاً يوماً بعد يوم. ولم يأت هذا الوضع نتيجة للحركة الديموغرافية ولازدياد السكان المفرط ، اذ ان هذه الزيادة كانت في بادىء الأمر ادنى منها في انكلترا ، ولم ترتفع لتبز معدل نمو السكان في غربي اوروبا الا بعد عام ١٩٢١ ، اذ سجلت الزيادة اذ ذاك ٢١ بالمائة . وبعد هذا التاريخ ارتفع معدل الزيادة اكثر بكثير ، اذ زاد عدد السكان بين ١٩٢١ – ١٩٣١ ما يفوق ٢٧ ٧٠٠ ٠٠٠ كما ان هذه الزيادة بلغت ٢٧ ٧٠٠ ٠٠٠ بين ١٩٣١ – ١٩٤١ . وهذا النمو العظيم لا ينم عن اي خطر لو جاء في بلاد تنعم بازدهارها الصناعي ، فقد جاء في الهند نذيراً بخطر

مدام في بلد زراعي كالهند حيث الانتاج الزراعي يبقى جامداً وحيث الصناعة لا توفر اي بديل لسد حاجة البلاد من المواد الغذائية المستوردة من الخارج . فالهند هي من هـذه البلدان حيث تنخفض الى الحضيض احتمالات العيش ومعدل الحياة ، اذ بلغ هذا المعدل ٢٣ سنة للرجال ، عام ١٩١١ ، و ٢٧ سنة عام ١٩٣١ ، و ٣٢ سنة في عام ١٩٥٥ .

بؤس الفلاحين وشقاؤهم

يؤلف الفلاحون اغلبية السكان . ويمكن رد بعض هـــذا الشقاء الذي يتردّون فيه الى الاصلاح الذي قام به البريطانيون في اواخر القرن الثامن عشر ، اذ فرض على الهنود نظريات وافكار غريبة تتناقض وتقاليدهم المرعية ، اصابت في الصميم نظام الملكية الشخصية ، وحق بيع الاراضي ورهنها . والضريبة الاميرية القائمة على اساس الغلة والمحصول حلت محلها ضريبة ثابتة تدفع نقداً ، حتى اذا ما تعذر عليهم دفعها امكن للجباة ولمحصلي الضرائب استملاك الارض – التي كانت تعود ملكيتها للمجتمعات القروية – وبذلك يستحيل الفلاحون مرابعين ويتعرض وضعهم للمخاطر من جميع الجهات وبذلك مهد البريطانيون السبيل لطلوع طبقة من كبار الملاكين المقاربين ، يستثمرون المزارعين ويستغلونهم بأبشع الطرق ليس من يحميهم ، يوطدون لسلطة البريطانية على البلاد ، كما ان فرض النظام النقدي على البلاد ساعد المرابين على تكوين ثروات طائلة . وهكذا اذ يرى الفلاح نفسه رازحاً تحت وطأة ثلاث ضرائب مختلفة : دينه للمرابين ، وضريبة الحكومة واتاوته لصاحب الأرض، تستهلك ثلثي ايراده ، لا يرى من سبيل امامه للخلاص الا بيع ارضه او النزوح .

ويزداد بؤساً على بؤس مع بوار الصناعة اليدوية في الريف بعد المنافسة الشديدة التي تعرضت لها من قبل البضائع والحاجيات المستوردة من اوروبا ، ومع مشترى الأغنياء للاملاك . فبين ١٩٠١ – ١٩٢١ ، تضاعف عدد المرابعين في ولاية مدراس وحدها كما ان معدل المزارعين فيها انخفض حد الاجر بمعدل ٢٠ ٪ والديون المترتبة على الفلاحين في الولايات المتحدة التي قُدرت بـ ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢١ ، ارتفعت الى ٦٧٥ مليون عام ١٩٣١ . وهكذا ازدادت الأزمة الزراعية احتداماً في الهند مع تكاثر حوادث نزع الملكية، والتباين المتزايد بين الطبقات وتقهقر الزراعة . فالاحصاء العام الذي جرى عام ١٩٣١ يقدر بـ ٣٨ ٪ عدد الفلاحين الذين لا ارض لهم يحرثونها ، والاحصاءات التي اجريت في المناطق الاكثر ازدهاراً كالغوجارات والبنجاب والولايات المتحدة تشير بوضوح الى ان ما بين ثلثي وثلاث ارباع الامر ترزح تحت دين يفوق قيمة غلة السنة ومواسمها ، بفائدة تبلغ احياناً ٧٥ ٪ من قيمة غلة الموسم . كذلك ظهر في الجنوب ان ٨٧ ٪ من السكان هم ايضاً غارقون في الدين ، وفي ولاية اسام ٨٥ ٪ . ان ثلثي عدد المزارعين هم عاطلون عن العمل جزئياً ، اذ ان افتقارهم للارض يقصرهم على البطالة من ١٠٠ الى ٢٠٠ يوم في السنة ؛ والغلال ضعيفة جداً لحاجة الارض للسماد والعتاد الزراعي ولعدم توفر الاساليب الفنية في استثمار الارض . وهم يتعرضون لنقص في اسلوب التغذية اذ لا يصيب الواحد منهم ١٦٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد للفرد البالغ ، (بينما مصلحة التغذية البريطانية كانت

توفر الفرد الانكليزي ما يعادل ٢٩٩٠ سعر حراري ، عام ١٩٤١) .

العمال

والعاملون في الصناعة من السكان لم يكونوا في وضع افضل . ففي عام ١٩٣١ كان ٤٫٣ ٪ من مجموع السكان لا غير يعولون في معايشهم ، على الصناعة . فلم يكن في تلك البلاد ، بهذا التاريخ اكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ عامل يعملون في الصناعات الكبرى (بينهم ٠٠٠ ٨٠٠ يعملون في مناجم الفحم و ٠٠٠ ٢٦٠ في مناجم التعدين) اي ما يوازي ١٫٥ ٪ من مجموع السكان العاملين . وطبقة العمال هذه يعوزها عنصر التجانس ، اذ انها تتألف بالأكثر من مزارعين مأجورين او من صغار الملاكين هبطوا المدينة طمعاً بعمل اضافي او بأجر اكبر بينما بقي افراد عائلاتهم في الريف ، فهم غير مستقرين ، لم يألفوا قط العمل المنظم السريع ، انتاجهم ضعيف ومردودهم محدود لما هم عليه من سوء الصحة .

حياتهم تنقضي في اسوأ الظروف . ففي عام ١٩١١ ، كان ٦٩ ٪ من مجموع السكان يسكنون بيوتاً تتألف من غرفة واحدة يأوي اليها ٤٫٥ اشخاص . ويشير احصاء عام ١٩٣١ ان ٧٤ ٪ من السكان يعيشون في مثل هذه الظروف . فالنسبة في مدينة احمد آباد هي ٧٣ بالمائة ، وفي كراتشي ، فان ثلث سكان المدينة يتوزعون على غرف تضم الواحدة من ٦ – ٩ اشخاص . فليس بغريب قط والحالة هذه ان تبلغ نسبة الوفيات ٥٧٧ بالألف من المواليد في مساكن تتألف من غرفة واحدة في بومباي ، و ٢٤٦ بالألف في معظم المدن الاخرى ، و ٢٣٩ بالألف في كلكوتا و ٢٢٧ بالألف في مدراس .

والأجور المتدنية : شلن واحد وثماستان هو معدل ما يكسبه ٦٠ ٪ من العمال في بمباي ، في اليوم ، تعطينا فكرة صحيحة عن الوضع الزري الذي يكتنف حياة العامل ، كما تفسر لنا وضع النقابات العمالية والاضطرابات الاجتماعية التي اخذت تبرز وتلفت النظر بعد عام ١٩١٩ . وهذا الاضطراب ابتدأ باضراب ٠٠٠ ١٢٥ من عمال النسيج في بمباي في كانون الاول ١٩١٩ ، ومنها امتد الى جميع اطراف البلاد عام ١٩١٩ – ١٩٢٠ . وفي هذا الوقت بالذات جرت المحاولات الاولى لتشكيل نقابات . والنقابة الاولى تشكلت في مدراس اثر المؤتمر الذي عقده اتحاد عمال الهند برئاسة لاجبات راي . وتعاقب على رئاسة هذا الاتحاد شخصيات هم اعضاء في حزب المؤتمر امثال جواهر لال نهرو وس. ر. داس وصبحاس شندرا بوز . ولما كان عدد العمال قليلاً نسبياً فلم تستفق فيهم بعد روح الطبقية كما انه لم يطلع من بينهم زعماء يتولون امرهم . ومع ذلك فقد اخذت تتسرب الى صفوفهم مبادىء الاشتراكية والشيوعية . وفي سنة ١٩٢٦ ، تكون في البنغال اول حزب تألف من العمال والفلاحين ، كما نشأ بعد ذلك مثل هذا الحزب في البنجاب وبمباي والولايات المتحدة . وقد اندمجوا معاً ليؤلفوا فيما بعد اتحاد عمال وفلاحي الهند ، الذي اخذ ينظم حركة الاضرابات في البلاد ويهيء لمظاهرات واسعة . والحركة العمالية برزت هنا ، كما في الصين وجاءت في طليعة الحركة الوطنية في صمودها امام الاجنبي . وعدد العمال الذي دخلوا النقابات في بمباي كان عام ١٩٢٦ نحواً من ٠٠٠ ٦٠ ،

فارتفع الى ٠٠٠ ٢٠٠ في اذار ١٩٢٩ . والاضرابات التي وقعت عام ١٩٢٨ سجلت لوحدهـا اكثر مما سجلته الاضرابات في السنوات الخمس السابقة مجتمعة من ايام العطالة .

استقلال الهند وانقسامها

انفجرت الحرب والهند تتململ وتتمطى محتجة غالباً على الدستور الاتحادي الجديد الذي اعلن عـام ١٩٣٥ ، كما اتضح من الفوز الذي حققه حزب المؤتمر في انتخابات ١٩٣٧ ، اذ نال فيها ٧٠ ٪ من الاصوات . وعندما راح نائب الملك يعلن سنة ١٩٣٩ ، دون ان يستشير ممثلي الشعب بأن الهند بلد محارب ، ويعطيه قرار الدفاع عن الهند كل السلطات ، قدم جميع الوزراء استقالتهم ، كما امتنع حزب المؤتمر عن تقديم اي معونة للمجهود الحربي . وبالرغم من الهزائم التي توالت على انكلترا فقد رفضت الحكومة البريطانية اعطاء اي تعهد بالاستقلال ، فكبحت كل معارضـة وزادت من الضغط (وجرى توقيف اكثر من ٠٠٠ ٦٠ شخص بينهم ٤٠٠ عضو من مجالس الولايات ، بينهم ٣١ وزيراً سابقاً ، وكل زعماء الحركة امثال نهرو وغاندي وباتيل) . وفي هـذا الوقت راح احد زعماء حزب المؤتمر ، ومنافسه الاكبر ، يؤلف حزب : « الهند الحرة »(*Azad Hind*) ، ويدعو للثورة ضد الانكليز ويجند من بين معسكرات الاعتقال جيشاً وطنياً حارب الى جانب اليابان في بورما .

وفي عام ١٩٤٥ ، رأت الحكومة البريطانية نفسها غارقة الى فوق اذنيهـا في المشكلات والصعوبات التي تواجهها في كل من مصر وفلسطين وماليزيا والهند نفسها حيث تكاثرت حركات الاضراب والانتفاضات الشعبية ، وحركات العصيان والتمرد في الجيش وقوى الطيران والاسطول والمقاومة التي قام بها موظفو الادارة جردت السلطة البريطانية من كل وسيلة لفرض ارادتها . ولم يعد لانكلترا من اسباب اقتصادية قوية كما كان لها في الماضي لتحتفظ بمراقبتهـا السياسية على الهند . ففي عام ١٩٣٩ كانت تجارتها مع الهند انخفضت الى الثلث ، كما ان اموالها الموظفة في شبه القارة الهندية هبطت الى ٧٥ ٪ وعلى هذا الاساس وقع تقارب عام ١٩٤٥ بين حزب المؤتمر والرابطة الاسلامية التي اوجست شراً من الحركات الشعبية ، والى ممثلي هـذين الحزبين كان من المتوقع ان يؤول الحكم في البلاد . وراحت اول حكومة عمالية تألفت في انكلترا تستعجل المفاوضات حول الموضوع ، وفي تموز ١٩٤٧ اعلن استقلال الهند وقسمت الى دولتين مستقلتين ذات سيادة لم تلبثا ان دخلتا في منافسة حادة ، تماماً كما وقع في ايرلندا ، تعمل بريطانيا على ان تلعب دور الحكم بينهما .

جاء انقسام الهند الى دولتين لاسباب دينية محضة ، الا ان تشابك السكان وتخالطهم بين مسلمين وهنود في بعض المناطق لم يسهل كثيراً عمالية الانقسام هـذه اذ ان الاحصاء الذي تم عام ١٩٤١ دل على ان سكان باكستان يضمون ٧٥ بالمائة من المسلمين كما ان اتحاد الهند ضم ٣٥ مليوناً من المسلمين الى جانب الـ ٢٨٠ مليون هندي . والمذابح الداميـة التي وقعت في آب وايلول من عام ١٩٤٧ اودت بحياة ٠٠٠ ١٠٠ قتيل وشردت على الطرقات وفي مهب الارياح

اكثر من ١٣ مليون نسمة من هؤلاء البائسين الذين يفتقرون لكل شيء وكانوا يقضون جوعاً وسغباً ، اذ ان عدداً كبيراً منهم (اكثر من ٥٠٠ ٠٠٠) قضـــوا نحبهم وهم هائمون على وجوههم . وغاندي نفسه ذهب ضحية ، احد المتعصبين الذي غاظه جداً انقسام الهنـــد الى دولتين ، ولاقى حتفه على يد احـد ابناء ملته الذي اخذ عليه موقفـــه المتساهل تجاه المسلمين .

التركيب الاجتماعي والسياسي في الباكستان

يتألف الباكستان من قسمين مختلفين يبعد الواحـــد عن الآخر ١٨٠٠ كيلومتر ، كما ان ٣٢٪ من مساحته غير صالحـة للاعمال الزراعية ، ثلثها مروي ولا يمكن زيادة هذه الاراضي الزراعية الا بعد اقامة سدود وانشاءات تكلف غالياً والدولة الجديدة غنيـــة بالقمح والجوت والقطن والجاود ، وتكفي بخلاف الهند ، نفسها من المواد الغذائية وسجل ميزانهـــا الاقتصادي فائضاً محسوساً . الا ان ٧٠ بالمائة من سكانها البالغ ٨٦ مليون (عـــام ١٩٦٠) يعولون على الزراعة ويعيشون في البؤس والشقاء ، إذ ان معدل الدخل الحقيقي لعائلة تتألف من ٥ أشخاص لا يزيد على ١٥٠ روبية في السنة (١٥٠ فرنكاً) في الباكستان الغربية ، و ١٢٥ روبيـــة (١٢٥ فرنكاً) في الباكستان الشرقية . ويملك بعض كبار الملاكين المقاربين من ٦٠ – ٨٠ بالمائة من مجموع الاراضي في بعض الولايات . والسواد الاعظم من الفلاحـــين هم مزارعون او مرابعون ، يتراوح ما تزرعه العائلة الواحدة بين ٢ – ٤ دونم ، ولا يصيبهم من غلة الارض سوى ٥٠ – ٣٠ بالمائة كما يترتب عليهم ان يقدموا عيناً ونقداً لمالكي الارض اتاواة اخرى من الفضة أو أشغالاً أو من غلة الارض تؤلف في مجموعها من ٣٠ – ١٢٠ بالمائة من المبالغ المدينون بهـا . والاصلاح الزراعي الذي نص عليه مشروع الرابطة الاسلامية عام ١٩٤٦ ، لقي مقاومة عنيفة من قبـل كبار الملاكين المقاربين الذين يؤلفون اركان الرابطـة المذكورة . فالشق الشرقي من الباكستان وحده حيث يشتد البؤس وحيث المجاعة اودت بحياة اكثر من ثلاثة ملايين نسمة عام ١٩٤٣ ، حقق عام ١٩٥٠ ، اصلاحه الزراعي ، وفي غرة عام ١٩٥٥ لم يجر سوى استملاك ٢٣٧ قطعـة ارض من اصل ٢٨٢ ، ١٢٣ قطعة خاضعة للمصادرة والتوزيع ، ولم يستفد الفلاح الا من إلغاء الاتاوات المترتبة عليه . اما في الولايات الاربع الاخرى ولا سيا في البنجاب اغنى هـذه الولايات على الإطلاق ، حيث « تصطبغ الرابطة الاسلامية فيها بصبغة نادٍ يضم كبار الملاكين المقاربين» ، فلم يكن من أثر قط لهذا الاصلاح ، وفي الولاية الواقعة على الحـدود في الغرب ، جرى تخفيض الاعباء عن الفلاح : كالغاء الرهونات ، وتخفيض القسم المتوجب على المرابع تقديمه وجعله ٤٠٪ من مجموع الغلة وبعض تسهيلات أخرى تسمح له باستملاك الارض .

والتصنيع وحده كفيل بتحسين هذا الوضع الزري ، ولكن هيهات ان تتوفر في البـلاد الشروط الاساسية للصناعات الثقيلة ، فالصناعات الوحيدة القائمة هي صناعة النسيج والدباغـة وبعض المعامل الكهربائية ومصانع الترابة وهي كلها تفتقر جذرياً للموظفين الفنيين ، بحيث ان

الحل الوحيد يقتضي اصلاحاً زراعياً من الاساس ، يزيل من الوجود العقارات الضخمة او يؤمن للدولة الوسائل المالية التي تفتقر اليها. فنحن اذن أمام مشكلة سياسية في الاساس اذ ان تركيب البلاد الاصلي الاجتماعي والاقتصادي يحول دون هذا الحل أو ذاك .

وجماعة العلماء الذين وقعوا تحت تأثير الاشتباكات الدينية وقت الانفصال ارتاحوا جداً لقيام دولة دينية في الصميم قامت على « المبادىء التي نص عليها الاسلام » يكون فيها القرآن والسنة أساساً لتشريعات البلاد ، كما يفرض التخلي واخراج الموظفين غير المسلمين من دوائر الحكومة الرئيسية ، كما على المرأة الا تظهر في الحياة العامة . والدستور الذي نشر عام ١٩٥٦ انشأ في البلاد دولة اسلامية مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج » . وقد نال انصار التجدد في البلاد ترضية بان تقوم المؤسسات السياسية في البلاد على غرار المؤسسات البريطانية : مجلس تمثيلي يجري انتخابه بالاقتراع العام ، وحكومة مسؤولة ، ومع ذلك فالاطار العصري المفروض يظهر مع ذلك بوضوح السلطة شبه المطلقة التي يتمتع بها كبار الملاكين. وهذا الاضطراب والقلق الاجتماعي الذي تعاني منه الدولة الجديدة افسح المجال لظهور عدد من الاحزاب المعارضة : كحزب الفلاحين، والرابطة الشعبية ، ورابطة باكستان الحر في الباكستان الغربي يجري انتخاب الزمندار ويتجدد انتخابه في دائرته الريفية بصورة آلية من قبل الفلاح الامي ، الجاهل الذي يعيش في جوار هذا الزعيم وفي تبعيته الضيقة ، أما في الباكستان الشرقي حيث الفلاح البنغالي لا تشده الى صاحب الارض مثل هذه الرابطة الآصرة ، فقد تقوم جبهة المعارضة ممثلة « بالرابطة الشعبية » التي هي العامل الاساسي والمحرك الاكبر في هذه المقاطعة وقد نالت في انتخابات عام ١٩٥٤ العامة ٩٠ بالمائة من الاصوات. ففي اربع من ولايات باكستان الخمس، تبدو الديموقراطية واجهة براقة . تبقى معها العناصر الديموقراطية عاجزة عن تحقيق اي اصلاح ، وحيث لا يستطيعون التنفيس عن مشاعرهم واحاسيسهم الا بواسطة مؤامرات يحسنون حبكها كالمؤامرة التي شهدتها روالبندي عام ١٩٥١ ، او كهذه الفتن التي قامت في كل من لاهور وكراتشي عام ١٩٥٣ .

الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨

ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن الفساد العام الضارب بسرادقه على البلاد، وتجاوزات القانون التي يأتيها كبار المسؤولين الى جانب الفقر المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية شجع — على غرار ما جرى في مصر — المارشال ايوب خان » عام ١٩٥٨ ، على القيام بحركة انقلاب عسكري واستلام الحكم . فعمد في بادىء الامر الى حل الاحزاب السياسية ، واعلان الاحكام العرفية . في البلاد ، والغاء الدستور ، و « كبح » الصحافة ، ونشر قانوناً زراعياً نزع الى تقسيم الاملاك الكبرى والى انشاء طبقة وسطى من الفلاحين ، وهي تدابير واجراءات جاءت بالأكثر في صالح صغار الملاكين ومتوسطيهم بينما يحول الفقر الذي يتسكع فيه المرابعون ومكترو الارض دون امتلاكهم لهذه الاراضي التي يتعهدونها بعرق جبينهم .

ورصيد النظام الجديد الذي سيطر على البلاد لم يكن كله سلبياً . فقد فرض عام ١٩٥٩ على كبار الملاكين العقاريين في الباكستان الغربية اصلاحاً زراعياً قاوموه دوماً من قبـــل بالعنف الشديد (اذ حدد ملكية الاراضي الزراعية بـ ١٢٥ هكتاراً) ، وحاول التخفيف من فســاد الموظفين ، ونشر قانوناً للأسرة حدد فيه حقوق المرأة ، وشجع على الحد من النسل بالرغم من معارضة العلماء. كذلك شجع التطور الاقتصادي في بلاد، اذ زاد عدد سكان المدن فيها ضعفين في خلال عشر سنوات ، مع ان الطابع المسيطر على السكان فيهـــا هو الطابع الريفي ٨٠ ٪ . ومعدل النمو السنوي للزراعة جاء مع ذلك واطياً جداً ، اذ لم يزد على ١،٦ بالمائة بينما بلغت الزيادة في السكان ٢،٥ بالمائة، وهكذا فالدخل الفردي بقي تقريباً على حاله في مستوى متدنٍّ للغاية ، والسواد الاعظم من الناس يستمرون في حالة فقرية مدقعة ، بينما ترتفع الامية الى ٨٥ بالمائة ، و ٦ بالمائة من مجموع السكان تتوفر لهم مياه صالحة للشرب . وعدد الذين يحتاجون الى عمل في الريف ، بلغ عام ١٩٦٥ ، ٨ ملايين نسمة (مقابل ٥ ملايين في عام ١٩٦٠) ومعدل استثمار الارض يتراوح بين هكتار واحد في الاراضي الزراعية في الباكستان الغربية، و ٠،٢٠ من الهكتار في الباكستان الشرقية .

اما اصلاح الدستور ، فعمليته باءت بالفشل التام ، بعد ان استقر في خـــلد الذين قاموا بالانقلاب العسكري ان فشل الديموقراطية البرلمانية سببها عدم وعي الضمير الوطني لدى الفلاحين الذي لا يتجاوز نظر الواحد منهم افق ارضه الضيقة او قريته . ارتضو بديلاً عنها بديموقراطية اساسية ، هدفها تمديهم على ادارة شؤونهم المحلية في نطاق القرية اولاً . وكان من المقرر ان يقوم على شكل هرم مجالس وهيئات تقوم بالاقتراع العام ، في القرية والناحية والمنطقـــة والقضاء والمحافظة بحيث تتم معه تدريبهم السياسي والمدني معاً ، بعزل الفلاحين وجعلهم في مأمن من الاعيب رجال السياسة والملاكين العقاريين . وجاء الاختبار قصير المدى والتجربة قصيرة الاجل ، اذ لم تمر ثلاث سنوات حتى كان الموظفون السابقون عادوا الى مراكزهم من جديد والدستور الجديد سلم بتشكيل احزاب جديدة في البلاد بعد ان منع قيامها من قبل ، وبذلك عاد الى اعيان القوم ووجوههم ما كان لهم من شأن ونفوذ . وبفضل الاقتراع المحـــدود حيث الكلمة الاخيرة لسكان الريف ، انتخب المارشال ايوب خان رئيساً لدولة الباكستان في مطلع عام ١٩٦٥ ، باقل من ٣/٢ اصوات المقترعين .

الاتحاد الهندي ومشكلاته

فالهند المستقلة التي نالت ٨١ بالمائة من الاراضي في شبه القـــارة الهندية ، وكان عدد سكانها ٣٦٩ مليون في عام ١٩٥٠ ، تعد ٤٣٩ مليون من السكان في عام ١٩٦٣ ، يتسم معظمهم بالطابع الريفي هنا ايضاً .

وعلى غرار الباكستان، ان ٨٠ بالمائة من سكان البلاد يعملون في الارض ويجدون في الاعمال الزراعية حرفة ثانية لا بد منها لتأمين أودهم ، وهذه الجماهير الهندية ترسف في الجهل اذ ان ٨٨ بالمائة اميون ، وهم فريسة رخيصة لعصبة من المرابين الجشعين ولعدد من الوسطاء ، عرضـة

دوماً الجوع والمجاعة ، كما ان ٦٨ ٪ من هـذه الدهماء لا زرع لهم ولا ضرع ، يعتاشون من عملهم كمزارعين (٣٥ بالمائة) او كمرابعين تحت تصرف الواحد منهم على الاجمال ، مساحة هكتار من الارض للفرد الواحد ، و ٣٣ بالمائة بينهم عمال لا يخرج وضعهم عن وضع الارقاء المستعبدين . فهم يفتقرون اصلاً الى اي نوع من السماد ، كما ان عتادهم الزراعي من النوع البدائي ، فليس من عجب ان تأتي مواسمهم السنوية حقيرة شحيحة ، و « الغلة تكاد تلامس الحاجـة ولا تفي بالفرض » . والاصلاح الزراعي العام الذي طبق عام ١٩٥١ ، قضى على نظام الزمندار مـع التعويض على صاحبه وتركت للولايات المختلفة مسؤوليات اعداد واصـدار القوانين الخاصة بتطبيق هذا الاصلاح ، فجاءت هذه التدابير تختلف مدى واتساعاً واثراً ، ونصت على جعـل الحد الاكبر للمزارع يتراوح بين ٢٠ – ١٠٠ هكتار ، بينما حاولت معظم هـذه الولايات على التلطيف من وضع الفلاح وجعله اكثر استقراراً من قبل ، بعقود ايجار واستثمار طويلة الامد ، على ان تحدد الحاكم سعراً عادلاً للاستثمار او للاستكراء ، عن طريق جعل حـد ادنى للاجور وغير ذلك . وقد لقي تطبيق هذه القوانين معارضة شديدة من قبل اصحاب الزمندارية وعن طريق فرض مبالغ عالية للتعويض عن الاستملاكات (بلغت ٤ مليارات روبية) ، دفعها يزيد كثير من التضخم المالي في البلاد .

وتطورت الطبقة العمالية في الهند من جراء الحرب ، بعد ان اصبحت الهند ترسانة الجيوش البريطانية العاملة في اقطار جنوبي شرقي آسيا او في بلدان الشرق الاوسط ، مما ادى الى تنشيط الصناعة فيها ، والى صنع الاسلحة الخفيفة والمعدات الخاصة بالمدفعية والعربات المصفحة وبنـاء السفن الصغيرة ، كما تلقت طلبـات ترصية خاصة بتجهيزات الجيش وصيانته . ولاول مرة في تاريخها ، تمكنت الصناعة الهندية من صنع صفائح من الفولاذ لتدريع العربات المصفحة ، ونوعاً من الفولاذ الخاص يستعمل في المدافع المضادة للمدرعات كما تمكنت من صنع ادوات فولاذية تدخل في مهمات الجيش الاساسية كالثاقبات والمخارط وماكنات النحت ، ومواد كيماوية وصيدلية . واقبل على العمل في المدن عدد كبير من العمال ، فارتفع عدد العمال في البلاد من ٠٠٠ ٧٤٥ ١ عامل الى ٠٠٠ ١٤١ ٣ بينهم ، والحق يقال ، عـدد كبير من عمال فصليين او موسميين . فالاوضاع التي تكتنفهم مريعـة . فالقوانين الاجتماعية التي تسيج حولهم ناقصة ويجري تطبيقها بشكل سيء جداً . فهذه المدن التي تغص بسكانها تفتقر للمزيد من المساكن ، والتراكم الفظيـع الذي شهدناه في الفترة السابقة ازداد حدة وشدة . فليس بغريب قط ان نرى عائلتين او ثلاثاً يعيشون في غرفة واحدة ، كباراً وصغاراً جنباً الى جنب وبعضهم فوق بعض . ففي عـام ١٩٤٩ ، نرى في مدينـة بمباي نفسها ٠٠٠ ٥٠٠ ١ لا ملجأ لهم قط او يسكنون زرائب في ظروف واوضاع مخيفة ، واكثر من نصف مليون نسمة يفترشون الشوارع طـولاً وعرضاً وينامون على قارعة الطريق يلتحفون السماء . وقامت حول المدن « مخيمات عمل » هي خليط من الاكشاك والخيام والمضارب والاكواخ تنفر المارة لرؤيتها او لرائحتها . ويذهب ٣/٤ اجر

العامل ليؤمن له ولذويه غذاء يبقى دوماً ناقصاً ، الامر الذي يضطر معه اكثر العمال للاستدانة (ففي عام ١٩٤٦ ان ٩٥ بالمائة من اسر العمال في مدراس ، و٦٣ بالمائة من هذه الاسر في بمباي ترزح تحت الدين لمبالغ تتراوح بين ٨٠ - ٣٣ دولاراً بينما الفائدة تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٥ بالمائة . والطبقات الوسطى ، مع انها قليلة ، تعاني هي الاخرى من الحرمان ، فتضطر ان تخصص نصف ما تربحه على تأمين قوتها وغذائها ، وتسوء وسائل التغذية لديها يوماً بعد يوم .

المشكلات الاقتصادية

بعد التقسيم بقليل سجل النشاط الاقتصادي في الهند هبوطاً محسوساً في كل مرافق الصناعة اذ هبط الانتاج من اعلى نقطة سجلها عام ١٩٤٣ ، وبلغ الدليل العام للانتاج ١٢٦٫٨ في هذا التاريخ بالذات ، و ١٤ في عام ١٩٤٩ ، كما كان من نتائج التضخم المالي حدوث تخفيض في الدخل الحقيقي تراوح بين ١٥-٢٠ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٣٩ ، اذ كانت الاسعار دوماً في الارتفاع .

والسرعة الهائلة التي ميزت نمو السكان فكان ٨ ملايين عام ١٩٥٩ لم تمد بانتاج الحبوب الى معدل عام ١٩٤٦ الا في سنة ١٩٥٨ ولذا اقتضت علاجاً سريعاً لمشكلة المواد الغذائية . فكيف السبيل الى تأمين الغذاء لـ ٢٠ بالمائة من سكان العالم يقيمون في ٣ بالمائة من مساحة الارض ؟ ولذا « يجب ان تكون الارض اكثر خصباً ، والنساء اقل انجاباً ونسلاً » كما يلاحظ العالم الجيوغرافي سبات . فالضغط الديموغرافي شديد الوطأة ، والاراضي التعبة والمحصول المتناقص باستمرار تحتاج السماد . (فالاستهلاك لا يزال حرياً بالسخرية ٢٠٠ ٠٠٠ طن فقط في عام ١٩٥٠ ، مقابل ١٣ مليوناً في الولايات المتحدة الاميركية) . في الهند ٤٠ مليون هكتار من الاراضي الجدباء ، منها ربع هذه الكمية يمكن استثمارها بشكل مفيد . فرؤوس الاموال اللازمة لفتح الترع والاقنية غير متوفرة ، ومراقبة النسل عملية لم يعمل بها بعد .

والخطة الخمسية التي بوشر بها عام ١٩٥١ ، خططت لتحسين وسائل النقل عن طريق شراء الاجهزة والعتاد اللازمين ، ولتطوير الانتاج الزراعي عن طريق زيادة المحصول وتقويته ، وعلى اساس توسيع شبكة الري وعلى بناء السدود الضخمة ، كما نصت على النهوض بالصناعة عن طريق تشييد معامل لتوليد الكهرباء وانتاج الآلات الصناعية اللازمة . وقد جاءت نتائج الخطة مرضية للغاية وتجاوزت الاهداف المرسومة لها ، وارتفع الانتاج الصناعي الى النصف كما زاد الانتاج الزراعي ١٥ بالمائة بحيث تجاوزا خطر هبوط الانتاج الحقيقي والدخل الحقيقي للفرد ، كما امكن تفادي خطر المجاعة .. الا ان القدرة الشرائية بقيت متدنية ، ونجم عن هذا الوضع عجز في التوصية على المواد المصنوعة الامر الذي يزيد من البطالة (اذ كان في البلاد اكثر من ٥ ملايين عاطل عن العمل عام ١٩٥٥ ، بينهم عدد عارم من حملة الشهادات) . والخطة الخمسية الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١) التي جاءت اكثر تطلباً وطموحاً من الاولى ، اعطت الاولية للصناعات الثقيلة وللمناجم ولوسائل النقل ، كما ادت الى انشاء ثلاثة معامل ضخمة لصنع

الفولاذ تولى انشاءها الاتحاد السوفياتي وشركة كروب وعدد من أرباب الصناعة البريطانيين بينما أهمل امر المواد الاستهلاكية وشؤون الزراعة ، اذ المطلوب ايجاد من ١٠ - ١٢ مليون مصلحة أو وظيفة لاستيعاب اكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل الذين تحملهم الأجيال الطالعة ، كما ان أهمية الاستثمارات الضرورية التي يعضدها مشروع كولمبو ، تفرض التطور النموذجي للقطاع العام ولعبه الدور الاول بالنسبة للقطاع الخاص ، وبالتالي لرأس مال الدولة ، شاء أم ابى . ويبقى من العوامل المهمة في الموضوع مساهمة الرساميل الاجنبية من انكليزية واميركية بعد اتفاقها بالطبع ، مع الشركات الهندية ، وتكوين شركات جديدة يشترك فيها رأس مال اميركي انكليزي هندي ، كالاتفاق الذي توصلت الى تحقيقه شركة بيرلا مع مؤسسة نافيلد في موضوع السيارات ، والاتفاق الذي عقدته مؤسسة تاتا مع شركة الصناعات الكيماوية الامبريالية ، وشركة بيرلا مع ستودبيكر ، بشأن تجميع قطع التركيب المرسلة من قبل نافيلد وستودبيكر ثم تباع السيارات الجديدة تحت ماركة مصنوعات هندية . ففي الصناعات الخاصة بالبترول والمطاط وعيدان الكبريت والجوت ، كان نصيب رؤوس الاموال الاجنبية يزيد في سنة ١٩٤٨ على ما يساوي ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات ؛ اما في مجال الاعمال المصرفية والكهرباء والبن والورق وغير ذلك ، فقد بلغت الزيادة ٢٥٪ ومن جهة اخرى فقد سارت الولايات المتحدة ، بعد ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، في الطليعة واحتلت المرتبة الاولى في استيرادها من الهند ، وانشئت في البلاد مصافٍ للبترول ومصانع اخرى برؤوس اموال اميركية . وراحت الحكومة تشجع هذه الاستثمارات بعد ادخال الطمأنينة الى قلوب اصحابها بانه لا يوجد اي مشروع للمصادرة او التأميم ، وبتخلي الحكومة عن كل مراقبة تدخل القلق الى نفوسهم .

عادت الخطتان الاولى والثانية وان لم تتحققا بكاملها ، الى نتائج ملموسة . فقد انتقلت مساحة الاراضي المروية من ٢٠ مليون هكتار الى ٢٨ مليوناً ، والانتاج الصناعي ارتفع هو الآخر ٢٪ ، وزاد انتاج الفولاذ اربعة اضعافه ، والطاقة الكهربائية يجب ضربها بـ ٢٠،٥ . الا ان السكان زاد عددهم في السنوات العشر الاخيرة ٦٠ مليون نسمة . فمعدل النمو الاقتصادي وتطوره بالنسبة للفرد الواحد لم يزد عن ٢٪ فالخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٦) التي تنوي رفع معدل الاستثمارات من ١١ الى ١٥٪ وبتطوير المصانع التي تؤمن التجهيزات الثقيلة والميكانيكية وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ، تخشى ان تصاب بالفشل امام متطلبات الدفاع الوطني والمصروفات الحربية التي تبلغ ثلث الواردات (اشتباكات مع الباكستان ومع الصين) ، وبزيادة ديموغرافية تفوق كل ما يمكن للمرء تصوره . فالمساعدات الخارجية وحدها سهلت استيراد ٣٠٠٠٠٠٠ طن من الحبوب التي اقتضتها محاربة المجاعة والحد من الاضطرابات الخطرة التي سببتها المجاعة في البلاد : كالحرائق ونهب المخازن ، وغير ذلك ، واخيراً قضية البطالة التي لا تزال مرتفعة بين العمال (٥٠٠٠٠٠٠) والشبان المتعلمين مليون شاب مثقف عاطل عن العمل في السنوات الواقعة بين (١٩٥٠ - ١٩٦٠) .

جمود الهند

يتولى الحكم في البلاد حزب المؤتمر الذي يمثل الطبقة البورجوازية الهندية العليا والحكومة التي تخرج معظم اعضائها من المعاهد الاوروبية حافظت على طابع الجهاز الاداري القديم وعلى البيروقراطية ذاتها والمحاكم والشرطة المعمول بها في عهد الاحتلال البريطاني . والسياسة التي تسير عليها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سارت على عمود السياسة التي انتهجها الانكليز من قبل ، ويمكن من هذا القبيل مقارنتها بسياسة الكومانتنغ قبل تفسخه . فالملكية الكبرى والاستثمارات هي في حمى القانون، وتأميم الصناعات الرئيسية التي اوحوا بها في البدء والذي كان من شأنه لو طبق ، القضاء على نفوذ رؤوس الاموال الاجنبية في البلاد ، أجل تطبيقه الى اجل غير مسمى ، كما روعي جانب الامراء ، فوزعت عليهم اعطيات ملموسة وانيطت بهم مراكز هامة في الادارة والسلك الدبلوماسي . ولا تزال الحكومة تعمد الى كبت التذمر الذي تعبر عنه الصحافة والنقابات والمنظمات الزراعية، كما فعلت من قبل عام ١٩٤٧ ، وقانون الامن العام الذي ورثته من الانكليز ، يملأ السجون ، بعدد من المساجين السياسيين لم تشهد البلاد مثله حتى في احلك ايام الاستعمار البريطاني ، وقدّر تيبور ماند عدد هؤلاء الموقوفين ، عام ١٩٥٠ بين شيوعيين واشتراكيين ونقابيين ، جرى اعتقالهم وزجهم في غياهب السجون في ظروف مخيفة دونما تحقيق معهم او محاكمتهم ، لمدة طويلة بين ٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ سجين .

وجمود الهند هذا الذي يؤلف اكبر عقبة في وجه تطورها الاقتصادي والاجتماعي يجب رده اصلا لهذا التضاد القائم بين نظريات العصر الحديث والنظريات الفلسفية والدينية المتوارثة في الهند . وقد شدد احد المراقبين المعروفين ببعد النظر على استمرار الطوائف في هذه البلاد وحضورها في كل مكان والايديولوجيا المسيطرة عليها . فبدلاً من ان تزول او تضمحل نرى هذه الطبقات تقوى وترسخ اكثر فاكثر وتلعب دوراً عظيماً في الانتخابات والشؤون الادارية ، اذ تؤلف من بينها عوامل ضغط لمصلحة ممثليها . ويسترعي النظر على الاخص « الجمود الغريب الذي يتحكم فيه الهندي الفقير ، وعدم شعورية المادي الهندي المخيفة وفساد السياسي الهندي ، وعدم كفاءته وعدم الاهلية المطلقة التي تجلت في المخطط الهندي، فالتقاليد المرعية والجمود الهائل يجعلان من الصعب جداً الأخذ بالشرائع العصرية ووضعها موضع التنفيذ، هذه الشرائع التي تنشيء دولة علمانية . وتعلن عدم المناسبة مستوجبة القصاص ، وتحرر المرأة عن طريق الطلاق ، وتمنع تعدد الزوجات ، هذه الشرائع التي تعترف بشرعية خلافة البنات ، وتسهل مراقبة النسل بايجاد مستوصفات وعيادات خاصة . والامر شبيه بهذا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي : فلم يجدّ فيها لعمري جديد يبدّل بعض الشيء من الوضع العقاري الذي يكاد يكون إقطاعياً في جميع مظاهره، وهو وضع قائم على المزارعة والفدادنة واوضاع العديدين من هؤلاء الفدنيين أوهى من خيط العنكبوت ، وكذلك لم يطلع فيها شيء يذكر في المجال الاجتماعي يخفف من التبعية التي ترسف بها وتتحكم الطبقات السفلى. وقد ظهر في الآونة الاخيرة بعض معالم التطور في الاوساط

المجتمعية التي تحاول ، على غرار ما فعلت الصين ، ان تجد بديلاً لرأس المال ، في تجنيد العمال العاطلين في كل مجتمع محلي او قروي ، وتكليفهم القيام بانشاءات مائية وبأعمال التشجير على أمثل الاساليب التي يوصي بها الفن الحديث . وقد كان نجاح المشروع حتى الآن ضئيلاً ومردوده ضحلاً في هذه « الواحات التطورية » التي قامت بالتجربة المذكورة ، وذلك لافتقار هذه الخلايا الآخذة بأسباب التطور ، لمرشدين أكفاء يكونون دوماً على أتم استعداد للبذل والتضحية ، ولحاجتها بنوع أخص لقمّة يتطوعون للعمل ، ولمناهضة وجوه الناحية لهذه المشروعات وممثلي الطبقات العليا الذين يرفضون بجميع الاساليب المساهمة بهذه الاشغال المجتمعية او مد يد رفيقة اليها .

الاضطراب الاجتماعي ومعالمه

وهذا التباين المخيف في الاوضاع – اذ ان ٢ ٪ من السكان يصيبون ٥٠ ٪ من دخل البلاد – واشتداد البؤس والشقاء ، يخلقان في الهند شعوراً عميقاً بالاضطراب والانزعاج . فالناس يتدبرون امور معايشهم بالتي هي احسن يشكون دوماً النقص في الغذاء ، والتابهم باستمرار الامراض المرافقة للفقر والحاجة ، ويتعرضون لحركة من الوفيات عالية النسبة ، ولذا بدأ التذمر وعدم الرضى يظهر بأجلى صوره يوماً بعد يوم . فالفلاحون يثورون في بيهار وفي الولايات الشرقية، عام ١٩٤٢ وفي عام ١٩٤٦ . والفلاح الذي كان يُضرب المثل بصبره وقوة احتماله ، لم يَعُد يرد الأوصاب والآلام التي يتجرع كأسها الى ربه *Karma* ، بل يرى سبب شقائه وتعاسته في هذا النظام الاجتماعي الظالم الذي ارادوه له والذي اخذ يثور عليه . وبالرغم من كبح البوليس بعنف وقسوة بالغين لهذه الانتفاضات التي تعبر عن تذمره وقلقه ، فالفلاح يقاوم بشدة ما يتعرض له من اعمال العنف والتوقيف . وقد نظم الفلاحون عام ١٩٤٧ – وهو اول حادث من نوعه يقع في الهند – اول ثورة مسلحة ومنظمة لهم في مقاطعات تلنغانا وحيدرآباد، اذ اخذت اكثر من ألفي قرية منتشرة في مساحة تقرب من مساحة الدانمارك ، ينظم فلاحوها نوعاً من حكم جمهوري ويؤلفون لهم لجاناً قروية او محلية وينشئون مطامير مشتركة فيما بينهم لخزن الحبوب ، ويقتسمون المزارع فيما بينهم ، ويلغون ديونهم ، كما حددوا معدل الفائدة المترتبة على الدين ٦ بالمائة ، ولم تقمع الثورة بشكل نهائي الا في سنة ١٩٥١ . وزاد عدد الاضرابات بين العمال : اشترك في بعضها احياناً اكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ ١ عامل عام ١٩٤٨ ، كذلك ارتفع عدد النقابات كما ارتفع عدد المنتسبين اليها بحيث تشكل ١٩٥ اتحاداً عام ١٩٤٠ ضم أكثر من ٠٠٠ ٣٧٤ عضو ، وارتفع هذا العدد الى ٦٠٨ ، عام ١٩٤٧ ، بلغ عدد اعضائها ٠٠٠ ٧٢٦ عضو . واحزاب المعارضة ، كالحزب الاشتراكي مثلاً الذي يطالب بألا تزيد مساحة الممتلكات الخاصة على ٣٠ فداناً ، دعا الفلاحين لأن يقوموا بأنفسهم بتوزيع الاراضي فيما بينهم . والحزب الشيوعي الذي يهيمن عن كثب على اتحاد النقابات الهندية كما يشرف بعض الشيء على تحالف النقابات المتحدة ، كل هذه الاحزاب وسّعت من دعايتها بين الفلاحين والمزارعين في الريف . وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام

١٩٥١ – ١٩٥٢ ، والتي بلغ عدد الناخبين فيها لأول مرة في الهند ١٧٥ مليون ناخب (٨٠ ٪ بينهم من الاميين) تمكن حزب نهرو وغاندي المسيطر على الحكم في البلاد منذ عام ١٩٤٧ ان ينال أكثرية المقاعد (٧٤ ٪) ولكن بفضل ٤٤ بالمائة من اصوات المقترعين ، كما نال الحزب المذكور ٢٧ بالمائة من مجموع اعضـــاء المجالس التمثيلية مع العلم ان ٦٨ مليوناً ممن لهم حق التصويت امتنعوا عن الاقتراع . فان كان ثم ما يستحق ان يسمى فوزاً فقد جاء محدوداً للغاية ، اذ لم ينل الحزب المذكور اكثرية الاصوات الا في ٦ ولايات لا غير من اصل ٢٢ ولاية ، وهي ليست من الولايات الرئيسية في البلاد . فالولايات الاربع التي ذهب معظم اصوات الناخبين منها للمعارضة ، والولايات الأخرى التي نالت فيها المعارضة قسماً ضئيلاً من الاصوات ، تضم ثلث سكان الهند . كل هذا دليل قاطع وبرهان ساطع على القلق الاجتماعي وعلى خيبة امل الجماهير الهندية التي تتوق من الصميم الى الاخذ باصلاحات جذرية ، والى معالجة الشقاء المريع الذي تتحكم فيه معالجة في الصميم .

ودليل آخر على هذا القلق العميق الذي يساور القلوب والنفوس في الهند وعلى التوتر الذي تعيش فيه الجماهير الشعبية فيها ، هو هذا الطابع الثوروي الذي اتخذته الاضطرابات الدامية في هذه المقاطعات الواقعة الى الجنوب من الهند من جراء اللغة . فراح مئات الألوف من المتظاهرين يستولون عنوة على مراكز البحرية ويشعلون فيها النار ، كما اضرموا الحرائق في محطات القطر الحديدية ومراكز عديدة للبوليس ، وينهبون دور السينما التي كانت تعطي افلاماً هندية ويعيثون بها فساداً . ويذهب ضحية اعمال الشغب هذه عشرات القتلى ومئات الجرحى في اشتباكات عنيفة مع قوى الامن والجيش ، وذلك احتجاجاً منها على عزم الحكومة بتطبيق دستور عام ١٩٥٠ الذي نص على ان تكون اللغة الهندية ، هي اللغة القومية في الهند في خلال خمسة عشرة سنة .

الهند احدى دول العالم الكبرى

ان بروز الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة هي ثاني دول العالم بعدد سكانها ، بما لها من موقع جغرافي ممتاز وبما تمثل من قوة اقتصادية في قلب القارة الآسيوية التي لا تزال متخلفة جداً بالنسبة لها ، كل ذلك يوليها مركزاً من الدرجة الاولى ويهيؤها لتلعب دوراً بارزاً في مضمار السياسة العالمية . فقد اجتمع في نيودلهي عام ١٩٤٨ ، المؤتمر الذي كُلّف النظر في مشكلة اندونيسيا وايجاد الحل اللازم لها . ومن جهة ثانية ، فالجهود التي بذلتها الهند لاعلان الهدنة في كوريا ووضع حد للحرب الدامية فيها ووضع تسوية سلمية لمشكلتها ، والدور الذي لعبته في الكتلة العربية الآسيوية النزاعة للحياد الايجابي في اجتماعات الامم المتحدة ، وعملها المتصل في جنيف في وضع حد لحرب فيتنام ، عام ١٩٥٦ ، ولوقف الحملة الفرنسية الانكليزية ضد قناة السويس ، وتعاطفها مع الشعوب الآسيوية والافريقية ومناصرتها، لما هذه الشعوب التي تعاني الامرين من السيطرة الاجنبية ، واصرارها المتكرر على عدم انضمامها لاي كتلة بالرغم من اصطدامها الدامي مع الصين حول مقاطعـــة لاداخ (عام ١٩٥٩) ، وقرارها بالبقاء خارج الحرب الباردة ، ومحاولاتها الصادقة للحؤول دون وقوع

الاصطدام بين اقوى دولتين في العالم ، اي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، كل هذا وما اليه عاد عليها بالذكر الحسن واعلاء الشأن والنفوذ العظيم كما اولاها سلطة محترمة انتقصمنها كثيراً حربها الاخيرة مع الباكستان.

اما الباكستان ، فتحاول من جهتها ان تلعب دورا بارزا بين الشعوب الاسلامية ، بصفتها اكبر الدول الاسلامية طراً واكثرها سكانا . وفي هذا السبيل عقدت في كراتشي ، منذ عام ١٩٤٩ ، عدداً من المؤتمرات الاسلامية العالمية ، توطيدا للعلاقات الثقافية والدينية بين الشعوب الاسلامية ، والعلاقات السياسية ايضا . فقـــد تحالفت مع تركيا والعراق ، ودخلت في فلك الولايات المتحدة بانضمامها الى حلف بغداد ، الا ان اصطدامها الدموي مع الهند بشأن كشمير قربها جدا من الصين كما ابعدها من الولايات المتحدة الاميركية .

ويتولى مقدرات الهند منذ ان حققت استقلالها السياسي ، كما يلاحظ تيبورماند بعمق ، فريق من الناس ، مستغربون في تربيتهم وثقافتهم . فنهرو الذي كان والده محاميا ومتطبعا بطبائع الانكليز ، والذي تخرج هو الاخير في معاهد انكلترا العليا وكرع من معين الثقافة والتقاليد الانكليزية ، وغيره كثيرون من اعضاء حزب المؤتمر ، من ابناء الطبقة الوسطى في الهند التي تكاد لا تؤلف سوى ٥ بالمئة من مجموع سكان الهند ، كل هؤلاء مشبعون بنظريات الغرب التحررية ومنه اقتبسوا المنظمات والمؤسسات التي امدّوا بها البلاد ، ونسجوا على منوالها في ديارهم .

الا ان بنيانهم في الهند بقي عرضة لمهب الرياح . فالجهود التي بذلوهـا للخروج بالخطـــة الخمسية الثالثة الى حيز الوجود ، اصطدمت بصعوبات يتعذر حلهـا والتغلب عليها . وهكذا وجدوا انفسهم امام امرين لا ثالث لهما : اما التخلي عن الخطة واهمالها بالكلية ،وبعبارة اخرى قطع كل امل بادخال اي تحسين على الوضع الزري الذي تتخبط فيه الهند ، او اللجوء الى القوة والبطش والى انتهاج سياسة شديدة عنيفة قوامها المراقبة والتقنين،لا يمكن التفكير بها واعتمادها الا اذا تغير الوضع الاجتماعي في البلاد رأساً على عقب : فاذا ما قارنا معدل الدخل السنوي الذي مكّنت له الخطة الخمسية الثانية وهو بنسبة ٤،٨ بالمئة بالنتـائج التي حصلت عليها الصين وهي تتناوح بين ٧ ـ ٨ بالمائة ، وسياسة العصرنة التي انتهجتهـــا ، وضآلة النتائج التي تحققت وعجز نظام الحكم احياناً وفساده بالاكثر ، كل ذلك يشير الى المعارضة القوية التي واجهوهـا بالرغم من تشدد الخطة الخمسية الثانية على الطابع الاشتراكي ، وبالرغم من النفوذ العظيم الذي يتمتع بـه نهرو في المجال الدولي ، ونجاح سياسته الحيادية التي تعبّر تمامـــاً عن حذر الجـــماهير الهندية من اوروبا والولايات المتحدة الاميركية . فمن جهة اليمين هم عرضـة لهجوم الاحزاب التقليدية التي تمثل الطوائف العليا في الهند والتي ترى الخطر يتهدد مـا تنعم به من امتيازات ، منها مثـــلا المهازبها،هذا الزعيم الوطني ومن اشدهم اخذاً بالعنصرية والمنافح الاكبر عن التقاليد،والخصم العنيد لكل اصلاح زراعي ، ولكل فكرة تأميم لصناعات البـلاد،ومن المطالبين حول بتحرير المرأة

والغاء الوضع الذي يحيق بالمنبوذين بينا يعضد سياسة الحكومة ويؤيدهـــا ارباب الصناعة ".
لمحاربتها الشيوعية بأساليب شديدة وبفرق للهجوم تذكركا بالنظام الهتلري ، والحزب المعروف بـ R. S. S. الذي قتل احد اعضائه غاندي. والى يسار حزب المؤتمر ، الحزب الشيوعي المعروف بنشاطه والذي جاء الثالث بين الاحزاب الهندية في انتخابات عام ١٩٥٢ . اذ نال ٨ بالمـــائة من اصوات الناخبين ، و ٩٫٨ من هذه الاصوات عام ١٩٥٧ . ومع ان القطيعة بين الاتحاد السوفياتي والصين، ادت الى انقسام الحزب الى شقين متميزين احدهما مع الاتحاد السوفياتي والآخر مـــع الصين ، الاول يساير الاتحاد السوفياتي ويناصر بالتالي حزب المؤتمر، بينا يمالىء الثاني الصين ، وتعرض لهذه الاسباب لملاحقة شديدة اذ ان اكثر من ١٠٠٠ من مناضليه ، جرى اعتقالهم في كانون الاول ١٩٦٤ . وليس مـا يدل على انه توقف عن الانتشار . وللحزب نفوذ كبـــير في ولايات اندبراه وولاية كيرالا التي تعد اقل نسبة من الاميين في البلاد كما انها تضم عدداً كبيراً من المسيحيين ـ فقد تمكن الحزب الشيوعي ان يستولي على الحكم في هذه الولايات بعد الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٧ ، وقد طردته من الحكم الحكومة المركزية بعد ان اقر مشروعـاً اصلاحياً في المجال الزراعي ـ كما ان الحزب حقق ايضاً فوزاً كبيراً في الانتخابات العـامة التي جرت في اذار ١٩٦٥ ، وجاء فوزهم يؤيد الصين ويناصرها .

٢ – آسيا الجنوبية الشرقية

حول اندونيسيا

انتهج الهولنديون في اندونيسيا سياسة ابوية محافظة اشبه من وجوه عدة ، السياسة التي انتهجها البلجيكيون في الكونغو . فلم يحاولوا يومـــاً توفير أسباب التعليم لهذه الشعوب التي استعمروها ولا هيأوها للاستقلال – كما جرى احياناً للبريطانيين ولا جربوا تمثيلها ، كما فعل الفرنسيون . فاعتمدوا ، في ادارتهم ، لهذه الشعوب والبلدان الـتي وقعت تحت استعمارهم ، على زعماء البلاد الوطنيين واولوهم مناصب ووظائف جعلوها وراثية في ذراريهم ، كما عهدوا الى ملتزمين ومتعهدين صينيين بجباية الضرائب المفروضـــة . وبالرغم من « السياسة الاخلاقية » الجديدة التي اعتمدوها ، فالعمل بنظام السخرة الذي وضعوه عام ١٨٣٠ بقي معمولاً به في جاوا الى سنة ١٩١٦ ، في كل ما يتعلق بالاشغال العامة ، والى سنة ١٩١٩ في الزراعات الخاصة بالبن . أما في الجزر الأخرى ، فلم يتوقف العمل بهذا النظام قط .

التركيب الاجتماعي

هذه السياسة المحافظة التي تميزت باحـــترام التقاليد والعادات الشعبية المرعية ، كان من نتائجها الحسنة الحفاظ على الملكية الفردية الصغيرة ، بشكل افضل بكثير مما تم في غير قطر من هذه الاقطار الآسيوية ، ولذا جاء فيهـــا التفاوت الاجتماعي أقل بروزاً للعيان منه هنا في اي مكان آخر . ففي عـــام ١٩٢٥ ، كان ٤٩٪ من العائلات في جاوا وفي مادورا من اصحاب الاملاك ، والقرية كونت خلية اجتماعية حية تأخذ

على عهدتها مسؤولية تأمين أود اليتامى والشيوخ والمرضى والأشخاص العاطلين عن العمل ، شأنهم شأن ما الفوه من سالف الأزمان ، حيث يشترك الجميع ويساهمون معاً باعمال بناء المنازل والحصاد . والطمأنينة التي بعثها التضامن بين افراد القرية حالت طويلاً دون قيام مظاهرات عنيفة تنم عن تأفف او عدم رضى الجماعات فاذا ما قلّ في البلاد عدد كبار الملاكين العقاريين ، فقد كان مع ذلك معظم صغار الملاكين يرسفون في تابعية آسرة لدائنيهم ولا سيما للصينيين الذين كانوا يفرضون عليهم بعض الزراعات المحددة ويحددون بانفسهم اسعار المواسم ومحاصيل الارض . وهكذا استحال عدد كبير من صغار الملاكين الى وضع شبيه بوضع المكارين للأرض اذ كانت الغلة تذهب لجيوب المرابين . وهذه الزيادة المحسوسة في مواسم الأرض وغلالها التي طالما تباهى بها الهولنديون ، كانت فائدتها تعود ، على الأخص لجيوب المصدرين من صينيين وأوروبيين ، وليس الى جيوب الفلاحين . ومن جهة ثانية ، ففي الوقت الذي كان عدد سكان البلاد ينمو بسرعة مدهشة ، كانت المهن والحرف الريفية آخذة بالانحطاط والذبول أمام المصنوعات الهندية أو اليابانية التي كانت تدخل البلاد باسعار بخسة ، ناهيك عن ان التجارة كانت بأيدي الاجانب ، اذ ان من أصل ٢١٩٧ه مشروعاً استثمارياً ، يشغل أكثر من ٦ أشخاص ، عام ١٩٢٥ ، كان منها ٨٦٥ مشروعاً تعود ملكيتها للاندونيسيين ، والباقي كان يعود ثلثاه للاوروبيين والثلث الآخر للصينيين . فالطبقة البورجوازية الاندونيسية ، كانت تتألف أصلاً ، في حال وجودها، من اصحاب الاجور (٨٣٪ من اصل المجموع)بينهم عدد كبير من موظفي الادارة الذين كانوا تعلموا اللغة الهولندية وتلقوا تربية اوروبية ابتدائية .

الحركة القومية

بذلت جهود ضعيفة في البلاد لتطوير التعلم ورفع مستواه ، اذ لم يزد عدد الطلاب الاندونيسيين في المعاهد الثانوية ، على بضع مئات لا غير ، والوظائف التي كانت تنتظرهم لدى تخرجهم ، سواءاً في الادارة الحكومية او في الشركات التجارية ، كانت تافهة جداً وتعويضاتها متدنية ، باستثناء الذي يعملون مدرسين في المدارس الخاصة ، بينما مجال العمل في المجتمع الاندونيسي نفسه كان ضيقاً للغاية وهذه المرارة الناجمة عن التمييز العنصري والتي جاشت بها صدور القوم بعد أن رأوا قسمتهم الضئزى من خيرات بلادهم ، هي التي دفعت الطبقة المفكرة والطبقة الوسطى الصغيرة في البلاد وحملتها على ان تقف موقفاً ثورياً ، في الوقت الذي اخذت تطالعهم حوادث التمرد على قوة الغرب العسكرية ، كما تجلت في ثورات الفيلبيين وحركة اتاتورك ضد الاحتلال العسكري لبلاده ، والنشاط الذي قام به حزب المؤتمر في الهند ، والنجاح العظيم الذي بلغته حركة التصنيع في اليابان ، كل ذلك ادخل في روعهم انهم لا ينقصون بشيء ذكاء عن الاوروبيين ، وان في مقدورهم ان يحكموا انفسهم بأنفسهم دون مساعدتهم .

والجمعية التجارية الاسلامية التي قام بتأسيسها ، عام ١٩١١ ، تجار التطبيع الباتيكي في سوراكارتا ، دفاعاً عن مصالحهم ضد الواردات الاوروبية واليابانية ، لم تلبث ان اشتد منها الساعد بعد ان التفت حولها الجماهير ، واخذت تطالب* بالاستقلال . وظهر في البلاد ، عام ١٩٢١ ، الحزب الشيوعي الاندونيسي ، كما راح سوكارنو يؤسس بعد تخرجه مهندساً من معهد

البوليتكنيك العالي في باندونغ ، الحزب الوطني الاندونيسي (P.N.I.) . وعرفت هـــذه الاحزاب ان تجتذب حولها كل هذه العناصر الحاقدة على الاوروبيين والغاضبة لكرامتها ممـــا تعرضت له من قبل الاوروبيين ، من تحقير واذلال ، كما جمعت حولهـا كل هؤلاء الذين ينعون احتكار الاوروبيين لخيرات البلاد ويستبيحون مواردها الطائلة (اذ ان نصف ارباح الاستثمارات ومكاسبها الطائلة كان يرسل خارج البلاد) ، كما انضم اليها كل هؤلاء الذين ذهبوا فريسة التمييز العنصري ، في الادارة والمحاكم والقوانين الجزائية والمحاكم الوطنية التي تعقد جلساتها بحراســة البوليس . واشتد ساعد هذه الاحزاب وتألب حولها الانصار بانضمام هذا الفريق الذي رفـــع عقيرته عالياً محتجاً على فرض التقنين (الكوتا) المحدد ٣٠٪ فقط في المباريات المفتوحة للوظائف الادارية ، وضد رجال القانون والاطبـــاء الاوروبيين الذين أخروا بنفوذهم المريض ، الى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، موعد افتتاح مدرسة الحقوق واخرى للطب في البـــلاد ، كما امتعضوا في صميم نفوسهم من عدم المساواة في المدارس حيث التعليم مجاني لبعض الاوروبيين ، بينما يجـــبر الاندونيسيون على الدفع ، كما ساهم جداً اهمال الاوروبيين، تأمين وسائل التعليم لابناء البلاد. والتنازلات الوحيدة التي رضي الهولنديون القيام بها لا تتعدى بعض اجراءات لتوسيع اللامركزية الادارية ، وذلك بانشائهم عام ١٩١٨ ، مجلساً تمثيلياً محلياً ، فقد صفته الاستشارية عـام ١٩٢٧ ليتمتع بسلطة تشريعية ، تألف من ٦٠ عضواً ، بينهم ٢٥ من الهولنديين يأتي ثلثهم بالتعيين المباشر ، ويجري انتخاب الثلثين الباقيين بواسطة اقتراع غـير مباشر ، ويبقى بعد هـــذا كله للحاكم العام حق الفيتو او الرفض لكل قرارات المجلس المذكور .

صلابة النظام

كان من جراء تدني مستوى العيش بين ابناء البلاد للضرائب النازحة المفروضة عليهم ، ولنمو السكان السريع ، ان قوّي من جانب الحركة القوميـــة في البلاد . فالسلطة الهولندية على البلاد كانت قوية ومتينة : فاذا ما قورنت الاساليب الادارية التي مشوا عليها بهذه الاساليب والطرق الاستعمارية التي سار عليها الفرنسيون والانكليز في هـــذه الاقطار المجاورة ، لاحت لنا اكثر فاعلية وأشد رفقاً من الاخرى ، اذ كان يهمها كثيراً المحافظة على القوانين والتقاليد المتبعة في البلاد ، والحدّ من بيع الاراضي من الاجانب والتصرف بهـا ، وحماية المجتمعات والمنظمات القروية من العوامل والمؤثرات المحلية ، والجهود الفعلية، ولو جاءت غير كافية ، المبذولة لمعالجة مشكلة الديون التي يرزح تحتها الفلاح الاندونيسي ، وتوفير ما يحتاج اليه من مساعدات مالية بشروط ملائمة ، كل ذلك يفسر لنا هـذا التوازن النسبي الذي يتمتع فيه المجتمع الاندونيسي . ومن جهة اخرى ، ان اعتماد الحكومة ، ولو بصورة غـير مباشرة ، سياسة المحافظة على الطبقة الارستوقراطية والدفاع عن مركزها في البلاد ، كل ذلك خفف من حدة المعارضة وخفف من التصادم بين الحاكين والمحكومين . ثم ان التباين المعظم بين الفئـات السكنية من الوجهة العرقية او العنصرية ، والتركيب الاجتماعي الذي ساد البلاد ، كل هذا كان في صالح الدولة المستعمرة . فالزعماء يرون انفسهم مشدودين شداً بالوضع القائم في كل ما يتصل

بمصالحهم الاقتصادية والسياسية ، وأطر الادارة وملاكات البوليس والجيش والادارة ، التي هي بيد الاوروبيين والاوروآسيويين الذين ينفرون جـــداً من المطالب التي ينادي بها الوطنيون ويكرهونها كره الهولنديين لها وأكثر . وهذه القلة التي تتألف منها الطبقة الوسطى في البلاد ترى نفسها مضطرة لحماية الجماهير ، والصحافة مراقبة ، وليس اكثر من ٦٫٤ ٪ من سكان البلاد يحسنون القراءة ، والمادة ١٥٥ من قانون الجزاء تحكم بأربع سنوات حبس ، كل مظاهرة احتقار او ازدراء خطية كانت ام شفهية ، نحو اي فئة من فئات البلاد العنصرية المتعددة ، كما ان الاجتماعات وانشاء الجمعيات خاضع المراقبة الشديدة، فالحركة النقابية وحدها دون سواها، يسمح لها الى حد ما ، بالقيـــام بنشاط وطني مشروع (١٩٢٣ و ١٩٢٦) كما ان يد البوليس السري الطويلة تصل الى كل نشاط او حركة تقوم في الخفاء ، ويحق للحاكم العـــام ان ينفي او ان يبعد من البلاد ، اياً كان ، اذا ما رأى ذلك « ضرورياً لما فيه الحفاظ على السلام والنظام ». فالحركة الوطنية وقف اذاً على سكان المدن حيث تشتد رابطة اللغة الماليزية ، كما تشترك فيها بعض العناصر الهامشية بين طبقة الفلاحين والجيش ، في نهـــاية الامر ، يتألف من عناصر ووحدات مأخوذةمن بين الاقلية المسيحية في امبوان وتيمور ، والحكومة ملء الثقة بولائهم لها والوقوف الى جانبها ضد الاكثرية الاسلامية .

الاستقلال

ومع ذلك ، فقد انهار نظام الدفاع الهولندي عن البلاد وبسرعة هائلة ، اذ ان احتلال اليابان لاندونيسيا مدة ثـلاث سنوات ، اتاح للحركة الوطنية ان تقوى وتتأسد ، بحيث تعذر على الهولنديين ان يعيدوا عام ١٩٤٥ ، الى تلك لبلاد ، السيطرة التامة التي كانت لهم فيها. فالاحتلال الياباني ، حرر من السجون الزعماء الاندونيسيين المعتقلين فيها. ومراكز التوجيه التي شغرت بعد تنحية الاوروبيين وابعـادهم عن البلاد ، تسلمهـا الموظفون الاندونيسيون ، والفت الجمـاهير حكم ابناء البلاد وأنست الى ادارتهم بعد ان غـاب كل اثر للادارة الاوروبية . واخذت الحركـة الوطنية تنظم نفسهـا : فبينما راح شهرير احد زعمائهـا البارزين ينظم المقاومة السرية ، راح سوكارنو وحتّا ، يعملان علانية ، بالاتفـاق مع اليابانيين ويبذلان المزيد من النشاط ، يشد من أزرهما الجمعية الوطنية في جاوا بعد ان علـل اليابانيون النفس باستخدامها يوماً لصالحهم فألفا ما يعرف بالميلشيا الوطنية وامدها اليـابانيون بـالاعتدة اللازمة والسلاح، هذه الميليشيا التي اصبحت فيما بعد نواة الجيش الوطني. وعندما نزلت وحدات ن الجيش الانكليزي تفد على البلاد ، في اثر استـلام اليـابان في ايلول ١٩٤٥ ، وجدت هـذه لوحدات امامها في البلاد حكومة قائمة ، وجيشاً مجهزاً بالعتـاد الذي خلفه اليابانيون وراءهم ورأياً عاماً موطداً العزم على الدفاع عن استقلال البلاد والذود عن حياضها . وجرت بين ١٩٤٥ – ١٩٤٩ تحت ضغط قوي من البريطانيين والاميركيين والاوسترالبين مفاوضات بين الهولنديين والاندونيسيين تخللتها اشتباكات مسلحة ادت في نهاية المطاف الى اتفاقات متتالية لم تلبث ان تخطتها الحوادث بسرعة ، فبعد اتفاقات شريبون (او لنغدجاتي) المعقودة في تشرين الثاني

١٩٤٦ ، التي اوجدت دولة اتحادية او الاتحاد الهولندي الاندونيسي التي تؤلف الولايات المتحدة الاندونيسية شطراً منها ، والدولة الفدرالية نفسها شطرها الثاني ، حاول الهولنديون « بلقنة » الارخبيل ، كما حاولوا ان يستغلوا المسافات الفاصلة بين الجزر ، والعناصر العرقية التي يتألف منها السكان ، للتفريق بين زعماء الحركة والتخفيف من شأن زعماء الحكومة الاندونيسية المنتمين كلهم الى جزيرة جاوا ، وراحوا يشجعون تكوين حكومة مستقلة ، ويقوون من النزعات الانفصالية ضد الامبريالية الجاوية » كالحركة السوندية التي قامت في قلب جاوا نفسها . وقام الهولنديون بهجوم ادى الى إلغاء الهدنة المعقودة بين الطرفين ، والى ابرام اتفاقات رنفيل بالتالي بين الطرفين ، التي وقعت على ظهر السفينة الاميركية المعروفة بهذا الاسم ، وذلك في كانون الأول ١٩٤٧ ، وخلال كانون الاول ١٩٤٨ بينما كانت المفاوضات تجري بين الطرفين لتحديد وسائل تطبيق هذه الاتفاقات ، قام الهولنديون فجأة ، بحملة تأديبية ثانية » ، وضرب جاكرتا العاصمة من الجو ، واعتقال الرئيس ، ورئيس مجلس الوزراء واحتلال النقاط الستراتيجية الرئيسية في البلاد، على يد مظليين هولنديين وقد تدخل مجلس الامن هذه المرة في الوضع وشجب العملية ، وفرض على هولندا الرجوع الى الوضع القائم . وفي أواخر ١٩٤٩ ، تم عقد اتفاق نهائي تشكل بموجبه اتحاد هولندي اندونيسي ، تشترك فيه ولايات اندونيسيا المتحدة المعترف باستقلالها وسيادتها . وهذا « الاتحاد » الذي سار بصورة عرجاء ، نقضته اندونيسيا ، عام ١٩٥٥ ، دون ان يكون تقرر مصير القسم الغربي من غينيا الجديدة المعروف بإريان الذي ألف قسماً متمماً من الهند الهولندية عام ١٩٤٥ ، والذي نالت اندونيسيا عام ١٩٦٢ ضمه اليها .

مصاعب اندونيسيا في عهد الاستقلال

كان على اندونيسيا بعد ان تحررت من استعمار هولندا لها ، ان تواجه المشكلات ذاتها التي تربصت بها الاقطار الاخرى التي تحررت من ربقة الاستعمار ، باستثناء المشكلة الزراعية التي لم تكن مطروحة فيها على بساط البحث ، من تدعيم الوحدة الوطنية ، وتحقيق استقلال البلاد الاقتصادي بإبلائها نظاما اقتصاديا حديثا وتأمين اسباب الغذاء لشعب بائس آخذ بالنمو بسرعة مدهشة .

فالوحدة الوطنية رأت نفسها مهددة في الصميم من جراء تشتت هذه الألوف المؤلفة من الجزائر المتباعدة التي يأخذ بعضها برقاب البعض الآخر على مسافة ٥٠٠٠ كيلومتر ، وبما تمور به من تنوع المعروق بين السكان (١٧ عرقا رئيسيا و ١٥٠ فرعا ثانويا ، وتباين الاديان واللغات ٢٥ لغة و ٢٥٠ لهجة محكية ، وتفاوت توزيع السكان على هذه الجزر) فجزيرتا جاوا ومادورا اللتان تمثلان ٧ ٪ من مجموع مساحة اندونيسيا ، تضمان مما ثلثي مجموع سكان البلاد . ولذا رأينا الدولة الجديدة تتخلى بسرعة عن النظام الاتحادي او الفدرالي الذي فرضته عليها هولندا والدستور الذي وضع لها عام ١٩٥٠ لتنشىء بدلا عنه جمهورية أحادية قسمت اداريا الى عشر ولايات تنعم باستقلالها الاداري .

الا ان العوامل والقوى النافذة التي ترنو شزراً الى خيرات هذا الارخبيل ومواردها الطائلة

كما تتحرق على ما يتمتع به من موضع استراتيجي ممتاز في سنغافورا والفيليبين وبورت داروين في غربي اوستراليا ، راحت تستثمر وتستغل لمصلحتها هذه المنافسات الدينية والعرقية ، والنفرة التي تجيش في صدر الجزر المتباعدة ضد الحكومة المركزية المتهمة باحتكار هذه الموارد والخيرات لمصلحة جاوا وحدها لا غير ، وبعمالأة الشيوعية ومشاغلتها . وهذا ما يفسر لنا الانتفاضات الثورية التي وقعت تباعاً في جزر بورنيو وسيلبيس ، ولا سيا في سومطرة (١٩٥٨) في سبيل تأمين استقلالها ، والحركة الانفصالية التي قام بها حزب دار الاسلام الذي حاول ان ينشىء على انقاض جمهورية الكفار هذه ، دولة اسلامية صرفة .

والسكان الذين قدر عددهم عام ١٩٦١ بنحو ٩٦ مليوناً بعد ان كان ٠٠٠ ٥٠٠ ٦١ في سنة ١٩٣٠ ، تبلغ كثافتهم في جاوا بنسبة ٤١٠ نسمات في الكيلومتر المربع الواحد ، بينما يهبط هذا المعدل الى ادنى من ذلك بكثير ، اذ لا يتجاوز في بورنيو وفي غيرها من الجزر العديدة ٤،٥ ٪ مع العلم ان معظم السكان يعملون في الزراعة بنسبة ٧٥ بالمائة منهم . ويجب تأمين اعاشة هذا العدد الوفير من السكان والحل الوحيد الذي يفرض نفسه هنا كغيرها من البلدان المتخلفة ، اقتصادياً يقوم على عصرنة النظام الاقتصادي والتصنيع الحديث . والحال ، فوضع البلاد الاقتصادي الذي رزح الى الحضيض خلال الاحتلال الياباني وفي سني الحرب ، كان يعاني ، في سنة ١٩٤٩ ، الأمرّين ، من جراء اتلاف وسائل الانتاج وتوقفها ، ومن جراء فقدان البلاد للأطر الاقتصادية ولاصحاب الاختصاص والتقنيين ولرؤوس الأموال . ففي عام ١٩٥٢ فقط ، تمكن الانتاج القوي ان يبلغ المستوى الذي كان عليه عام ١٩٣٨ ، مع العلم ان عدد السكان كان قد زاد في هذه الفترة ، ١٤ مليوناً ، فالانتاج يبقى والحالة هذه ١٥ بالمائة ادنى من مستواه في تلك السنة . ولتأمين الاستقلال الاقتصادي ، كان لا بد من رفع معدل الانتاج في البلاد فحسب ، بل ايضاً تغيير الاوضاع الاقتصادية تغييراً جذرياً ، بعد ان استمرت على ما هي عليه مدة ثلاثة قرون استطال اليها الاستعمار الهولندي الذي حرص على ان يربط اقتصاد هذه المستعمرة بالاسواق العالمية وبأسواق هولندا على الاخص . ولذا وجهت الحكومة جهودها نحو تطوير التعاونيات في الاوساط الريفية لما تؤمنه لصغار المنتجين ولرجال الصناعة من نصح وتوجيه تقني ، ومن مساعدات مالية تكون معها في مأمن من حبائل المرابين . وهكذا عدت البلاد ٨٦٠٠ تعاونية عام ١٩٥٤ ضمت بين ٠٠٠ ٤٣٢ ١ من الاعضاء . أما الانتاج الصناعي ، فقد حدّت منه ، حاجة البلاد الماسة الى القوة الكهربائية المحركة والفنيين من أصحاب الكفاءات بالرغم من الازدياد المتواصل في اليد العاملة ، فليس من عجب الا تتمكن من تحقيق مستوى ١٩٣٨ . والخطة التي وضعها سومترو عام ١٩٥٠ والتي عرفت بخطة سومترو للتصنيع ، كانت مشروعاً متواضعاً لتأمين المزيد من الحاجيات الاستهلاكية : كانشاء المطابع ومصانع الورق والترابة واكياس الخيش ومعامل النسيج ، وفبارك تصنيع المطاط ومصانع للاسمدة الزراعية لتأمين اكبر قدر من حاجات البلاد . والثابت ان مشاريع التصنيع تقوم اصلا على المشروعات

الاستثمارية ولا سيا على رؤوس الاموال الاجنبية التي يقدمها بنك التصدير والواردات ، في نطاق مشروع مساعدة البلدان المتخلفة او النقطة الرابعة. ومحافظة منها على الاستقلال الوطني، تسلحت الحكومة بكل الوسائل واتخذت كل الاحتياطات التي تقتضيها هذه الاستثمارات، وهي وسائل أدّت الى انشاء مصانع جديدة اجازت الدولة انشاءها ، تخدم الاقتصاد الاندونيسي ، يساهم الرأسمال الوطني فيها بنسبة ٥١ بالمائة ويكون الموظفون مناصفة بين ابناء البلاد والاجانب ، وتحتفظ الدولة بحق الاشراف على بعض الصناعات الاساسية : كمصانع توليد الكهرباء ، ومصانع الترابة والمصانع الكيماوية . وقد بقيت على حدتها مستعصية الحل القضايا السياسية ومستوى الحياة في البلاد والانتاج ، كما ان ركود الحركة الاقتصادية والخوف من فشل الخطة الخمسية هما وراء قلق الرأي العام ومن عدم استفادة البلاد بالقدر الذي ترغب فيه من ثرواتها الهائلة التي تشترك في تصديرها للخارج ، الشركات الهولندية والاميركية التي تملك مزدرعات شاسعة وتشرف على اهم المناجم وتهيمن على وسائل النقل ، وتتحكم بالجانب الاكبر من التجارة الخارجية . وهكذا تبرز امامنا بوضوح كلي الهيجان الوطني الشديد وثورة الرأي العام ، عندما اصطدم ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، برفض هولندا التسليم بالطريقة التي حلت بها قضية ايريان . وكان رد الدولة على هذا التعنت ، مصادرة وسائل النقل الهولندية في البلاد والقاءديونها نحو البلاد الواطية. والانتخابات النيابيةالتي جرت عام ١٩٥٥ ،أمنّت للحزب الوطني في المجلس وللحزب الشيوعي ولاتحاد الاحزاب المناهضة للاستعمار ، عدد كبير من المقاعد في المجلس التمثيلي وراحوا يلتفون حول سوكارنو ، كل ذلك جاء تعبيراً صادقاً عن هذه النزعات العنيفة التي تعتمل في قلوب المواطنين الذين لا يفرقون قط بين الاستقلال الوطني وبين التطور الاقتصادي . الا ان عجز الحكومة الذي جاء هنا كما في الباكستان ، نتيجة محتومة لعنف الصراع السياسي ، حمل الرئيس الذي يؤازره الجيش ، على التخلي عن « الطراز السياسي الغربي » اذ استبدل النظام التمثيلي ، بنظام « الديموقراطية الموجهة » ، هذا النظام الذي يمثل فيه الجيش دوراً بارزاً ، وقضى بمنع الاحزاب السياسية من اي نشاط سياسي باستثناء الجبهة الوطنية ، بتعطيل الحياة النيابية التي كادت تغيب عام ١٩٦٠ ، معالمها عن آسيا برمتها ، بما فيها اليابان والهند .

فالحكومة الضالعة بالحكم يشارك بتأليفها اربعة احزاب بينها الحزب الشيوعي ، وحل محل البرلمان مجلس وطني ضم ممثلين عن المؤسسات المهنية والحرفية ، بين عمال وفلاحين وصناعيين ورجال اعمال . الا ان الجناح اليميني في الجيش الذي لم يرقه قط مثل هذا الحل ، قام في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، بانقلاب عسكري احتفظ فيه سوكارنو بالرئاسة، الا ان الحكم تولاه فريق من ضباط الجيش لم يلبث ان قام بعراك عنيف ضد الشيوعيين ، فألغى الحزب ، وقام باعتقالات عديدة في صفوفه واصدر الوف الاحكام بحق اعضائه .

الفيليبين

وانتهجت الولايات المتحدة في الفيليبين إثر احتلالها لها عام ١٨٩٩ سياسة تغاير تماماً السياسة التي سارت عليها البلاد الواطية. فقد قام في تلك البلاد بفضل قانون جونس الصادر عام ١٩١٦ مجلس تشريعي تألف من مجلس للشيوخ (ضم ٢٢ شيخاً منتخبين و ٢ معينين) ومن مجلس تمثيلي جميع اعضائه منتخبون ، على ان يصادق الحاكم العام ومجلس الشيوخ الاميركي ، على كل القوانين التي يقرها المجلس التشريعي الجديد ولم تلبث ان احتل ابناء البلاد الوظائف الرئيسية في البلاد ، ومنذ عام ١٩٢٥، وبدافع من ضغط منتجي السكر ، من اميركيين وكوبيين ، الذين تأثروا ، الى حد بعيد ، بمنافسة محاصيل الفيليبين ، اخذت حكومة الولايات المتحدة تعد البلاد للاستقلال التام .

وبالرغم من هذه الحركة التحررية ، برزت الحركة الوطنية في الفيليبين عارمة ناشطة بعد ان اشتدت تابعية الفيليبين الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية . ان توافد رؤوس الاموال الاميركية على هذه البلاد ، والقانون الاميركي الصادر عام ١٩٠٩ الذي أطلق الحرية المطلقة امام استيراد البضائع والمصنوعات الاميركية ، كان من بعض نتائجه ان خلخل اقتصاديات البلاد . اذ ان ٨٠٪ من صادرات البلاد كانت توجه الى الولايات المتحدة كما ان الفيليبين كانت تستورد منها بمثل هذه النسبة . وزراعات التصدير حلت على نسبة كبيرة ، محل الزراعات الغذائية ، فاضطرت البلاد بعد ان ارتفع عدد السكان فيها ، الى استيراد ٢٠٪ من حاجتها للمواد الغذائية ، كالارز مثلا . وهكذا اصبح اقتصاد البلاد ، ككل بلد يرسف تحت الاستعمار، سريع العطب ، اذ ان ٧٥ بالمائة من سكان البلاد يعيشون من الاعمال الزراعية ، ووجدت الصناعات التحويلية بالتالي نفسها عاجزة عن التطور الذي ترغب فيه ، لمزاحمة المصنوعات الاجنبية لها .

والازدهار التجاري العظيم الذي عرفته تلك البلاد لم يستفد منه سوى قلة من الاغراب ومن سكان البلاد ، دون ان يعود ذلك بفائدة محسوسة ، على جماهير الشعب . ان انتاج سكر القصب والكوبرا المعدني للتصدير للخارج ،يتطلبان مساحات شاسعة من الارض ورؤوس اموال طائلة ، الامر الذي حمل صغار الملاكين على الاستدانة والاستسلاف ولم يلبثوا ان وقعوا تحت وطأة كبار الملاكين ومعظمهم بعيدون عن البلاد .

فالدين من جهة ووطأة الضرائب من جهة اخرى جرت على البلاد المصادرة والاستملاكات كما اخذ بالتناقص عدد المزارع المستثمرة من قبل اصحابها ، وتدنى جداً مستوى العيش في البلاد. نجحت الولايات المتحدة في تحسين الوضع الصحي في البلاد : فتراجعت الملاريا والتيفوس والهيضة كما ضاعفت عدد المدارس ودور التعليم ، الا ان الشعب الذي كان يأمن من الامراض الوافدة ، بقي يعاني نقصاً مريعاً في وسائل التغذية لديه ، ولذلك كان معدل الوفيات عنده عالياً ، ولم تخف وطأة الوفيات بين الاطفال وفتك التدرن الرئوي الا بصورة تدريجية .فالاجانب يملكون اكثر من ثلث ثروات البلاد الطبيعية ويهيمن الاميركيون على ثلاثة ارباع التجارة الخارجية ،

كما ان الصينيين واليابانيين يستأثرون بثلثي التجارة بالمفرادى .

استقلال الفيليبين

مع انه نودي باستقلال الفيليبين عند انتهاء الحرب،عام ١٩٤٦ ،فالدولة الجديدة بقيت مشدودة الى الولايات المتحدة ليس من الوجهة الاقتصادية فحسب بل ايضاً ولا سيما من الوجهة العسكرية. فقانون بيل الذي صدر عام ١٩٤٦ ، اعترف الفيليبين بمنافع وامتيازات فعلية عديدة : فتح السوق الاميركية امامهم لمدة ثماني سنوات ، وتخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الفيليبينية اليها لمدة عشرين سنة ، الا انه نص على عدة تحديدات وقيود انتقصت من سيادة البلاد. فالى جانب ٢٣ قاعدة بحرية وحربية وجوية احتفظت بها اميركا ، فقد فرضت على البلاد تقييدات محسوسة في تصدير اهم منتوجاتها كالسكر وزيت البلح ، وللحكومة الاميركية الحق باضافة مواد اخرى الى قائمة القيود هذه حسبما تراه . فالمحاصيل المستوردة من اميركا يجب ان تبقى معفاة من اي رسم او قيد يفرض عليها لمدة ثماني سنوات ، وقيمة البيزو لا يجوز مسها بشكل من الاشكال ، كما لا يجوز الحد قط من حرية توظيف الاموال الاهلية في الولايات المتحدة الاميركية . وفرضت بنوع خاص التجاوز على نصوص دستور البلاد الذي يحظر انتقال ملكية الاراضي والمناجم والغابات والخدمات العامة الى اياد اجنبية او الى شركات يعود اليها ٦٠ بالمائة من مجموع رأس المال . والحال ، فقانون بيل يلزم التساوي في هذا المجال مع الرعايا الاميركيين وهو امتياز لا تنعم بمثله اية جنسية اجنبية اخرى في البلاد . واخيراً وليس اخراً ، فرؤوس الاموال الاميركية تستثمر بحرية مطلقة في القطاعات الام من قطاعات الاقتصاد الوطني: كالسكر والتعدين ومزدرعات الكوكو،والمنافع العامة .

فالتحالف القائم بين رجال الاعمال الاميركيين والفيليبيين ، وبين المصارف وكبار اصحاب الاملاك العقاريين الذين يغذون بانتاجهم حركة التصدير في البلاد ، يقف حائلاً دون ادخال اي اصلاح جذري على وضع اقتصادي سريع العطب قابل للتجريح ولا سيما ادخال اي تعديل او القيام باي تنويع في زراعات البلاد ومجالات الاقتصاد الكبرى .

هذا الفريق المحدود جداً من رجال الاعمال ومن كبار الملاكين العقاريين ، هو الذي فاز بالاكثر من الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به البلاد في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وتقرير بيل الذي وُضع عام ١٩٤٦ ، يؤكد بان السواد الاعظم من السكان: « يعانون كثيراً من وضع صحي مهدد ، قيامه وبقاؤه يمس الكرامة الانسانية في الصميم» . فالاجر اليومي العادي الذي يتقاضاه العامل في الصناعة يتراوح بين ٢ – ٥ بيزوس ، بينما يهبط في الاعمال الزراعية الى ادنى من ١،٥ بيزوس ،في حين يحتاج العامل لـ ٢،٥ بيزو لتأمين الحد الادنى من معاشه. فالفلاحون الذين يؤلفون ٧٥ بالمائة من مجموع سكان البلاد هم في وضع ادنى بكثير من الوضع الذي يحيق بالعمال في المدن . فالقانون الذي صدر عام ١٩٤٦ والمعروف بقانون ٧٠ – ٣٠ من محصول الغلة الذي ينص على ان يتناول متعهد الارض ٧٠ بالمائة من غلتها ، لا يراعي قط ، والمواسم باتت

دون معدلها قبل ١٩٤٠ . والنظام الضرائبي المبني على الضريبة المباشرة يصيب على الاخص الفقراء والضريبة التي فرضت عام ١٩٤٩ على الدخــل وعلى التركات لا تدر على الخزينة اكثر من ٥٠ مليون بيزوس بينما يبلغ دخل الضريبة المباشرة ٢٦٢ مليون .

واخذ العمال والفلاحون يلاحظون منذ عام ١٩٤٦ ، ان استقلال البلاد السياسي ، لم يعـد عليهم بأي نفع يذكر ، وانه لم ينقذهم مما يتخبطون فيه من بؤس وشقاء ومما يساورهم من شعور بعدم الطمأنينة كما شعروا ان السلطة لا تزال بيد الاجنبي . فالشعور الوطني الذي امتهنـه قانون بيل ، والذي يؤلمه هذا الازدراء والاستخفاف « بالاخوة الصغار السمر » ينتصب متنمراً غاضباً في وجه حكومة مانيلا صنيعة الاميركيين وألعوبتهم . ولذا قامت في البلاد حركة مهمة هي حركة *Hukbalahaps* التي تؤلف جيشاً شعبياً حارب الاحتلال الياباني ، تأسس عام ١٩٤٢ ونظم حركة المقاومة ضدهم في جزيرة لوسون ، وراحت تعمل في المقاطعات التي تسيطر عليها ، على توزيع الاراضي الزراعية التي يعيش اصحابها في الخارج ، على المزارعين . وأخـذت الحركة بعد عام ١٩٥٠ ، تعرف « بقوى التحرر الوطنية » ، بعد ان وضعت لها برنامج عمل وتسلحت بذرائع اقتبستها عن الحزب الشيوعي الصيني ، وأخذت تناهض الاميركيين وكبـار الملاكين العقاريين ، وتعمل على تكوين « ديموقراطيـة جديدة » في البلاد ، يتولى الحكم فيهـا الفلاحون والعمال والبورجوازية الوطنية . ولم يجر قمع هذه الحركة الا في سنة ١٩٥٤ .

ومثل الفيليبين في هذا المحيط والجو الجغرافي الذي يجيش بالثورات والانتفاضات له دلالته الخاصة ومعناه الخاص . لا شك بأن الولايات المتحـدة الاميركية وقفت اكـثر من اية دولة استعمارية اخرى ، موقفاً يتصف بالتحرر ونهجت في هذا المجال ، نهجاً يتسم بالقين لم تنهج مثـله اية دولة اخرى ، فلم يعرف عنهم انهم حاولوا امتصاص مالية البـلاد ودفعوا دوماً تكاليف احتلالهم العسكري ، وعملوا جاهدين على تطوير الخدمات الصحية في البلاد مما أدى الى هبوط محسوس في معدل الوفيات ، وشجعوا التربية والتعليم فيها ، مما جعل الفيليبين تأتي في الطليعة ، في هذا المجال ، من الدول الاخرى في الشرق الاقصى ، بالنسبة لعدد الطلاب الذين يرتادون مناهل العلم في البلاد في أي مستوى كان . وعرفت التجارة الخارجية توسعاً وازدهاراً لم يتم بعضه أو مثله لأي من هذه البلدان . ومع ذلك فقد انتصب في وجوههم بغض حقين وعداء ازرق عمّ جميع طبقات الشعب ، لهذا الاستعلاء العنصري ، ولهـذا التمييز العرقي الذي ينتقص في الصميم ، من شخصية ابناء البلاد ويشعرهم بالذل والمهانة ، ولا سيما ما شهدوا منهم من سياسة خرقاء . فمن جهة اعطوا البلاد استقلالها السياسي ، وراحوا من جهة ثانيـة ينهجون سياسة اقتصادية ابقت الفيليبين مشدودين الى تابعيتهم . فقد حافظوا على النظـام الاسباني القديم للملكيـات العقارية الكبرى ، احدى مخلفات « النظام الاقطاعي » الذي يتعارض اصلا مع التطور الذي يأخـذ به نظام اقتصادي حديث . شجعت حرية التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الزراعات التصديرية التي يستفيدون منها وحدهم دون سواهم من اصحاب الاملاك العقارية ، ولا تعود بأي نفع عـلى

الجماهير التي ساء وضعها وتدهور الى الحضيض . فالخوف الذي يخيم على النفوس من نشوب ثورة يقوم بها الفلاحون ، والامتيازات التي يؤمنها نظـــام الحكم لارستوقراطيـة الدم الاسباني المسيطرة على الثروة العقارية في البلاد هو الضمان الوحيد لاستمرار الولاء لهذه الحماية الفعلية التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية على هذا الارخبيل .

بورما

سبق ونوهنا بالنجاح الذي اصابته بورما في المجال التجاري والفشل الذي بليت به في الحقلين الاجتماعي والسيكولوجي خلال العهد الاستعماري الذي عرفتـــه هذه البلاد . وطلائع الحركة القومية في بورما برزت من صفوف الرهبان البوذيين الذين لعبـوا هنا الدور الذي لعبه الرهبان الكاثوليك في ايرلندا ، بعد ان ساءهم المصير البائس الذي آلت اليه اديارهم ، وعدم مبالاة السلطات الهندية التي انتقصت كثيراً من شأنهم وازدرت بعلمهم ومعارفهم. فقد كانوا وراء الاضطرابات التي اثارتها رابطة الشبيبة البوذية، عام ١٩٠٦ ، وترأسوا عام١٩٢٠، حركة حث القرى على التمرد ضد موظفي الحكومة ، كما كانوا وراء الاضرابات الاولى التي قام بها الطلاب ، وانشأوا في البلاد شبكة من المدارس لا تخضع لمراقبة الدولة .

والحركة تتسم في صميمها ليس بالعداء ضد الانكليز فحسب ، بل ايضاً ضد الهند الا انهـــا قبل كل شيء مضادة لكل ما هو اوروبي . فاخذت الحركة تطالب بالاستقلال وبانتهاج سياسة اجتماعية جذرية . وعندما غزا اليابانيون البلاد ، عـام ١٩٤٢ ، استقبلوا بحماس ظاهر . فاعلن استقلال البـــلاد ، وتألفت في البلاد حكومة بورمية مئة بالمئة . وفي عام ١٩٤٥ ، اخـــذت عصبة تحرير الشعب المناهضة للفاشية تشد من أزر الحلفاء لطرد القوات اليابانية من البـــلاد . وعندما راح البريطانيون يحاولون ارجاء الحكومة البورمية القائمة في سملا ، تحولت العصبـــة المذكورة الى منظمة متطوعي الشعب ، واجبرت البريطانيين ، يشد من ازرهـــا العمال وقوى الشرطة في رانغون على اعلان البلاد جمهورية مستقلة لا تشدها الى بريطانيا اية رابطة أو آصرة .

تتميز بورما اليوم بان الحكم فيها بيـــد حزب اشتراكي سار منذ البدء ، على سياسة تأميم المؤسسات والاقتصاد ، والتي تستوحي في سياستها الخارجية مثال يوغوسلافيا . يحرم الدستور المعلن عام ١٩٤٧ الشركات الاحتكارية ، كما ينص على ان يستثمر الإتحاد ثروات البلاد الطبيعية كالاحراج والمناجم ومصايد الاسماك والبترول ومصادر الطاقة المحركة ، ويعلن ان الدولة هي المالك الحقيقي للارض كما تحرم قيام العقارات الكبيرة . ومنذ عام ١٨٧٨ اصبحت التجـارة بالأرز فيها من الاحتكارات التابعة للدولة التي احتكرت ايضاً التجارة بخشب التيك ، وأممت شركة الملاحة في نهر الايراوادي . والقانون الخاص بتأميم الارض اخذوا يطبقونه منـــذ عام ١٩٣٥ ، فهو يخول الدولة بمصادرة الاملاك الغائب اصحابها عن البـــلاد ، كما يصادر الممتلكات العقارية التي تزيد مساحتها على عشرين هكتاراً ، ويعمل صغـــار المزارعين في مزارع لا تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠ هكتارات . الا ان الاراضي التي يملكها اصحاب لا يعملون في الزراعة ، تصادر وتوزع على الفلاحين الذين لا ارض لهم ، كما ان تعميم التسليف الزراعي بفائدة

منخفضة تتراوح بين ٢ - ٧ بالمائة تؤمنه الدولة او التعاونيات الزراعية وضع حـداً لنشاط المرابين . ففي هذه البلاد التي يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة ، منهم ٦٦ بالمائة يعملون في المجالات الزراعية ، فكثافة السكان لا تتعدى ٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ولا يزال جانب كبير من الاراضي القابلة للزراعة غير مستثمر بعد . وهكذا فالمشكلة الزراعية هي في طريقها الى الحل المنشود . وأنشىء في البلاد ، عام ١٩٥٤ ، شركة اقتصادية مختلطة تعرف باسم شركة بترول بورما ، ساهم في تأليفها كل من الحكومة والشركات ، الخصوصية القديمة التي كانت تعمل في مجال الاستثمارات البترولية ، كما سبق وتألفت عام ١٩٥١، شركة مختلطة لاستثمار مناجم التنغستين . الا ان النظام السياسي يشكو التقلب هنا ايضاً ، اذ ان الجيش استلم الحكم بعد انقلاب عسكري وقع عام ١٩٦٢ .

ماليزيا

ماليزيا والهند الصينية هما القطران الوحيدان في القارة الآسيوية اللذان وقف فيها الاوروبيون بحزم وعزم ضد الحركات القومية التي جاشت بها شعوب هذه الاقطار ، والتي جعل منها تطور الاحداث الدولية حلبة صراع وتصادم بين نظريتين متعاندتين تتقاسمان العالم اليوم .

فماليزيا هي القطر الآسيوي الهام الوحيد حيث استطاعت دولة أوروبية مستعمرة ان تؤمن سيطرتها عليها الى عام ١٩٥٥ ، بالرغم مما تعرضت له من هجوم ومقاومة عنيفة ، بعد حروب شاقة كلفتها غالياً .

كانت ماليزيا ، على غرار بورما وجزر الهند الهولندية نموذجاً مثالياً لهـذه المستعمرات المدارية التي عـاد الازدهار الاقتصادي العظيم الذي عرفتـه الى هـذه المشروعـات الاستثمارية التي حققهـا الاوروبيون ونهضوا بهـا . ان استثمار مناجم القصدير ومزارع شجر المطاط ، وزيت النخل والاناناس ساعد كثيراً على رفع مستوى الدخل القومي في البلاد ، قريب من مستوى اليابان واتاح للبلاد ان تتمتع بوضع اقتصادي احدث جداً مما تم منه لليابان والجاوا . فوضع الضرائب فيها اختلف كلياً عن مثله في الاقطـار الآسيوية الاخرى ، ودخل الحكومة الضخم كان يتألف معظمه من الرسوم المفروضة على البترول والتبغ وضريبة الدخل ؛ ولم تكن البلاد لتعاني كثيراً من تضخم مزمن لعدد السكان، ولذا بقي فائض كبير من الاراضي الصالحة للزراعة .ومن جهة اخرى ، فالحكم غير المباشر ، الخفيف الوطـأة ، أقصر السلاطين على دور الملوك العاطلين ،وهو دور أنسوا له وألفوا الاخذ به ، فقد ساعد نظام الحكم البريطاني ، على إغنائهم وعلى تأمين سلامتهم . وماليزيا التي تؤلف استطالة للامبراطورية الهندية لم يقم فيها حكومة مسؤولة ، ولا انتخابات نيابية ولا احزاب سياسية ولا اتحادات نقابية . والهيئات التمثيلية التي قامت فيها تألفت اصلاً من اعضاء عينهم الحاكم العام ومن موظفين . اما النظام الاقتصادي فيها ، فقد كان في وضع سريع العطب ، على شاكلة الوضع الذي تم للفيليبين ولبورما ،اذ كان يتوقف اساساً على تصدير بعض المحاصيل كالقصدير والمطاط اذ ان ٤/

مساحة البلاد كانت تعطي محاصيل معدة في الاصل للتصدير .

وقد اجتذب حسن استثمار ثروات البلاد الطبيعية سيلاً من المهاجرين قدموا اليها من البلدان المجاورة واستقروا فيها : فجاءها من الهند ٠٠٠ ٢٦٧ عام ١٩١١ و ٠٠٠ ٦٢٤ عام ١٩٣١، ولا سيما من الصين (٩١٦،٠٠٠ عام ١٩١١ و ١،٧٠٠،٠٠٠ عام ١٩٣١) . ولن تلبث هذه الهجرة الكثيفة ان جعلت سكان البلاد الاصليين أقلية في ديارهم ، فألفوا ٤٢ بالمائة من مجموع السكان مقابل ٣٩ بالمائة من الصينيين الامر الذي تسبب عن ضغط وتوتر شديدين بين العناصر العديدة التي يتألف منها المجتمع الماليزي .

فقد ساعد الحكم البريطاني في ماليزيا على اثراء البلاد وإغنائها بسرعة وادخل عليها زراعات جديدة غيرت ملامحها وبدلت من قسماتها ، وزاد من عدد السكان في البلاد بنسبة كبيرة الا انه انشأ فيها نظاما اقتصادياً تراكلياً ، شديد التبعية ، سريع العطب ورصف جنباً الى جنب ، مجتمعات سكانية دون ان يحاول زجها ، ليس بينها شعور عاطفي مشترك ، ولا تتحسس بمصالح مشتركة . والفضل في إيقاظ الضمير القومي وبعث الشعور الوطني الحاد في البلاد انما يعود اصلاً لاحتلال اليابان لها خلال الحرب. إن انهيار الحكم البريطاني بعد حرب صاعقة لم تطل اكثر من ستة اسابيع اثر بليغاً في شعور الرأي العام ، كما ان سقوط سنغافوره الذي يعد اكبر كارثة ألمت ، عبر التاريخ ، بالاستعمار البريطاني ، كان له دوي قاصف في تلك الارجاء. فلم نرى في اي مكان ما ، العناصر الوطنية ، باستثناء العنصر الصيني ، تنهض للدفاع عن البلاد . فالموقف السلبي الذي وقفته يعبر تعبيراً عميقاً عن ضعف الاستعمار البريطاني لهذه البلاد . والدعاوة اليابانية التي نشطت منذ اليوم الاول من احتلال الجيش الياباني للبلاد ، لطمس كل اثر للسيطرة الانكليزية (كتحريم استعمال اللغة الانكليزية واعادة تنظيم الادارة من الاساس) ، غذت الحقد والضغينة ضد البيض ، الا انها عجزت عن استمالة اي عنصر من العناصر الرئيسية الثلاثة اليها وحملها على التعاون مع الغازي المستبيح ، بل ادت ، على عكس ذلك تماماً ، الى وقوفها ضدها والصمود في وجهها ، فالعنف الذي تعرضت له من جراء قبضة اليابان وقسوة شكيمتها والعبث الذي استهدفت له موارد البلاد . كل ذلك حرك شهوة السلاطين في البلاد الى الاستقلال ، كما حمل الشبيبة في البلاد التي تخرجت من المعاهد الاوروبية وتشربت روح الحرية على المطالبة بسيادة البلاد ، واثارت ضدهم العناصر الصينية المتمركزة في البلاد ، والمنقسمة بين الكيومانتنغ وبين الشيوعيين ، الذين اشتدت عليهم يد اليابانيين وتعرضوا لسوء المعاملة، فلعبوا دوراً حاسماً في الجيش الشعبي الذي حارب الاحتلال الياباني ، وساعد كثيراً الجيش البريطاني على استعادة سلطته على البلاد .

فشل المحاولة البريطانية في اعادة حكمهم على البلاد

فقد ساعدت مع ذلك السياسة التي نهجتها اليابان في ماليزيا على تعميق الهوة الفاصلة بين الصينيين والماليزيين وعلى خلق بغض حقيق بين العنصرين الاساسيين اللذين يؤلفان سكان البلاد . فبعد ان عاد البريطانيون الى البلاد عام ١٩٤٥ ، قاموا بعدة تنازلات ، ارضاء للشعور الوطني ، ورغبة منهم في توحيد هذا القطر المنقسم على نفسه الى ما يزيد على عشر سلطنات تباعد بينها حواجز جمركية . فشكلوا بادىء ذي بدء « اتحاداً ماليزياً » فالولايات التي تنعم بالحراسة اصبحت ولايات محمية او تحت الحماية ، خاضعة مباشرة للحكام ، كما انشئت حكومة مركزية بشكل بقي معه واقع الحكم والادارة للموظفين . ومواطنية الجامعة الماليزية أعطيت بسخاء بحيث ينعم بها على السواء الصينيون والهنود . وقامت معارضة قوية في وجه هذا التنظيم الجديد . وبعد ان أنس السلاطين مؤازرة قوية من قبل الطبقات الموجهة المحافظة ، ومن قبل السكان الماليزيين في البلاد الذين شعروا بخطر اغراقهم بالعنصر الصيني الخصب الانسال ، واطمأنوا الى عطف العناصر الليبرالية ، وأخذوا درساً من مسلك اندونيسيا ، راحوا يتحدون ويؤلفون تحالفاً فيما بينهم ، مما اجبر الحكومة البريطانية على العدول عن سياستها .. فالاتحاد حل محله حكم فدرالي ماليزي تمتعت معه الولايات باستقلال اداري اكبر ، كما نال الماليزيون ضمانات بالحصول على الأغلبية في المجالس التمثيلية وفي الحكومة المركزية . وادخلت قيود وتقييدات جديدة ضيقت من عملية التجنيس امام الصينيين ، كما بقيت سنغافوره مستعمرة تابعة للتاج البريطاني ، وهي الوحيدة في كل آسيا . كل هذا حمل العناصر غير الماليزية على المعارضة العنيفة وتنظيم المظاهرات العنيفة ضد البريطانيين . كذلك تحركت الرابطة الصينية الماليزية وغرفة التجارة الصينية ، كما تحرك للعمل الحزب الشيوعي الذي يلعب دوراً بارزاً في نشاط اتحاد نقابات الجامعة الماليزية . وفي عام ١٩٥١ ، راح داتو اون بن جعفر ، ابن رئيس الوزراء في ولاية جوهور ، يؤلف له حزباً يطالب باستقلال ماليزيا وسيادتها التامة وينص البرنامج الذي وضعه على اعطاء الأولوية للغة الماليزية في كل المعاملات الرسمية ، واتخاذ اجراءات فعالة ضد الموجة الديموغرافية الصينية العارمة ، والحد من مغبة تنوع الثقافات والحضارات والانتقال بالبلاد من وضع اقتصادي « استعماري » الى وضع اقتصادي « وطني » ، واتخاذ الوسائل الفعالة لازالة القلق الاجتماعي المسيطر على البلاد من جراء التركيب الاقتصادي الشاذ الذي يحيق بالبلاد ، واخيراً استقلال ماليزيا .

وهكذا تجلت لاسباب ودوافع متضاربة احياناً معارضة السكان العنيفة للسيطرة البريطانية على البلاد ، التي اخذت تعبر عن استيائها وعدم رضاها عن الوضع بتنظيم الاضرابات وبهذه الاشتباكات الدامية التي نظمها الحزب الشيوعي الماليزي ، اقوى الاحزاب طراً في هذا الجزء الجنوبي الشرقي من آسيا واحكمها تنظيماً . وهذه المناوشات الدامية التي نالت رضى جماهير الفلاحين والمزارعين ، اخذت تهاجم المزدرعات ، ومراكز البوليس . ولم يفد في تهدئتها أو

التخفيف من شرها اعلان البلاد لحالة الطوارىء وتشكيل فرق دفاع حبذها اصحاب المزارع ، والكبت العنيف الذي تعرضت له من قبل البوليس والاعمال الحربية التي جرت لقمعها . فقد عجزت كل هذه الوسائل عن القضاء على حركة المقاومة ، التي اخرت كثيراً في انتاج المطاط والتصدير وحدّت من تصديرها ، وبذلك قطعت عن بريطانيا سيلاً من الدولارات . وهذا ما يفسر لنا تماماً العنف الذي اظهرته بريطانيا في المحافظة على مواقعها ومركزها في هـــذه البلاد التي تؤلف قاعدة حربية من الدرجة الاولى لها . وفي هذا السبيل ، استقدمت جيشاً زاد عـــدد أفراده على ٣٠٠٠٠٠ عدا عن الحرس الوطني ومؤازرة الطـــيران الاوسترالي والنيوزيلاندي للوقوف في وجه بضع آلاف من رجال المقاومة ليس من سبيل الى القضاء عليهم . وقـــد اتاحت هذه الحرب للعناصر غير الشيوعية الوقوف موقف المتصلب . وأخذ رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد في ايلول ١٩٥٥ ، يهدد بمقاطعة الادارة مقاطعة تامة اذ لم تنل البـــلاد استقلالها الناجز . وفي آخر المطاف رأت الدولة الجديدة النور في آب ١٩٥٧ ، بعد ان توصلوا الى عقد اتفاق ، كما جرى في الهنـــد ، عُقِد بين الدولة المستعمرة وبين الطبقة الموجهـــة احتفظت بريطانيا معه بقواعدها الحربية .

وتمكنت بريطانيا من ان تشدد من نفوذها في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لها ، عندما أنشأت في ايلول ١٩٦٣ ، « اتحاداً أعلى » تألف من الاتحـــاد الفدرالي الماليزي الذي انضمت اليه سنغافوره عام ١٩٦١ ، ومن مقاطعات سراواك وبروني وصباح (القسم الشمالي من بورنيو) . فاذا ما عدلت الفيليبين عن معارضتها لهذا الحلف الجديد ، فقـــد اعربت اندونيسيا عن عدائها المكشوف له ، اذ شنت عليه حرباً فعلية اضطرت معها انكلترا الى تقوية حاميتها في سنغافوره ، التي تتألف من ٣٥٠٠٠ جندي ، وهي أهم حامية لها في المحيطين الهندي والهادي . الا ان انفصال سنغافوره الحديث عن هذا الاتحاد (١٠ آب ١٩٦٥) اضعف كثيراً من جانب الدولة الجديدة ، وطرح من جديد ، على بساط البحث توازن القوى في هـــذه المنطقة وبالتالي سياسة بريطانيا الستراتيجية في هذا الجزء من العالم .

الهنـــد الصينية الفرنسية قبل ١٩٤٠

كانت السياسة التي سارت عليها فرنسا في الهند الصينية سياسة تمثيل وامتصاص رمت الى جعل هذه البلاد « امتداداً » لفرنسا في آسيا . الا ان الهيئتـــين الاجتماعيتين القائمتين – الفرنسية والوطنية – والنظامين الاقتصاديين المعمول بهما ، عاشا جنباً الى جنب دون أي تداخـــل او تمازج فيما بينهما . فالعناصر الاوروبية ومن لف لفها (من الخلاسيين ، ومن قبضة من اليابانيين والفيليبينيين، وسكان جزر الانتيل ولا سيما هنود بونديشري) لم يؤلفوا ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى إطار ضيق تألف من ٤٠٠٠٠ نسمة بينهم ٣٠٠٠٠ من البيض ، معظمهم من الشبان ، تتراوح اعمارهم بين الـ ٢٠ – ٣٠ سنة ، اكثر من نصفهم عازبون غير متزوجين . من هـــذه الكتلة تشكل « المجتمع الاستعماري » (نصفه من رجـــال الجيش) ومن بعض موظفي الادارة ، ومن

اصحاب الحرف الحرة، ومن موظفي المصارف ومن اصحاب الاستثمارات التجارية والاستخراجية. أما المعمرون فعلاً ، فلم يكن عددهم ليتجاوز بضع مئات معظمهم موظفون في أهم الاستثمارات الحرجية والمنجمية . ولم يطرأ على وضع البلاد السياسي شيء جديد منذ عهد دومر ، فقد اقتصر وضع الكوشنشين على وضع المستعمرات القديمة ، لها نائب يمثلها في البرلمان الفرنسي ومجلس استعماري ، كلاهما منتخبان من قبل الفين أو ثلاثة آلاف ناخب يتمتعون بالجنسية الفرنسية ، معظمهم من صغار الموظفين أو من الهنود. وباستثناء بضع مئات من المتجنسين بالجنسية الفرنسية أقتصر وضع معظم أبناء البلاد على وضع رعايا . أما في مقاطعتي الانام والتونكين فقد حل محل نظام الحماية تدريجياً حكم فرنسي مباشر ، أقرّته المعاهدة التي عقدت في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ والتي جرت المصادقة عليها في أثر وفاة الامبراطور خاي دنه . فقد نصت هذه المعاهدة على انه : « لما تكاثرت نواحي الأعمال الادارية في البلاد وتشعبت » ، بحيث اصبح من المستحيل « على الامبراطور الاطلاع شخصياً على شؤون الادارة اليومية بنفسه » فقد قبل مجلس الوصاية « على ان ينحصر اهتمامه على ترأس الحفلات الطقسية ومراسم العبادة » وينقل جميع السلطات للادارة الفرنسية . فالى جانب صيانة الاملاك والأشخاص بوضع حد لأعمال اللصوصية ، فقد تمكنت السلطات الفرنسية من تطوير الجهاز الاقتصادي في البلاد والاوضاع الصحية فيها، وانشأت شبكة من الخطوط الحديدية ، والطرقات المعبدة ، وبناء السدود ، وفتح الترع والاقنية المائية تسهيلاً للري وبناء المستشفيات ، ومعهد باستور، ومكافحة الملاريا والهيضة ورفعت من مستوى التعليم العام . وهذا التطوير العام لمرافق البلاد ، وتضاعف عدد الموظفين ، بين ١٩١٩ – ١٩٢٥ ، حمل مالية البلاد أعباء ثقيلة ناءت عن النهوض بها لخروجها عن طاقاتها الاقتصادية : ضرائب باهظة اصابت الأملاك ، وضرائب مباشرة وقع عبؤها على ابناء البلاد (الاصليين) مما أدى الى عقد قروض بشروط ثقيلة ترتب عليها فوائد عالية ووضعت لها وسائل لاستهلاكها ارهقت خزينة الدولة .

والاتحاد الجمركي مع فرنسا الذي جرى معه « تمثيل » المستعمرة ، حدث عام ١٨٩٢ واخذ بالطبع جانب المصالح الفرنسية بالحد من تجارة البلاد مع البلدان الآسيوية المجاورة التي أمكن لها تجهيز المستعمرة بمواد ومصنوعات ارخص بكثير من المصنوعات الفرنسية ، كما كان باستطاعتها ان تؤلف سوقاً لفائض انتاجها من الارز والفحم . وقد ازداد الوضع حرجاً ، عام ١٩٢٨ ، بعد فرض تعريفة كيرشيه التي أولت حماية اكبر ايضاً للمؤسسات الفرنسية في الهند الصينية وللمنتوجات الفرنسية مما أدى الى ارتفاع عظيم في أسعار المصنوعات الفرنسية المستوردة ، اذ أنس عدد كبير من رجال المال طمأنينة اكبر في عملة البلاد « القرش » ضد تقلبات الفرنك الفرنسي وتخفيض سعره . وهكذا ظهرت في البلاد انشاءات فرنسية واستثمارات جديدة : كمزارع المطاط والشاي والبن والتنقيب عن المعادن ، وإنشاء معامل القرابة ، ومعامل الورق ومصافي البترول ، ومعامل الجعة . ونعم عدد كبير من هذه الاستثمارات بامتيازات عريضة في

هذه الاراضي ذات التربة الحمراء الواقعة عنـد صعيد دارلاك ، وفرضت احتكاراً على المطاط بحيث لم تترك للمزارعين من أبناء البلاد جزءاً ضئيلاً من الأرباح لا يتعدى ٦٪ بينما كان معدله في ماليزيا البريطانية ٣٩٪ وفي جزر الهند البريطانية ٥٠٪ وهذا النشاط الاقتصادي هيمن عليـه شركتان كبيرتان للاستيراد والتصـدير ، ومصرفان كبيران هما : المصرف الفرنسي الصيني ومصرف الهند الصينية . وكان السواد الاعظم من ارباح هـذه الشركات يذهب هنـا ، كما في المستعمرات الافريقية الى فرنسا دون ان تفيد المستعمرة منها شيئاً لا سيما وهـذه الرساميل واصحابها الاوروبيين هم معفون من الضرائب .

ازدياد البؤس والشقاء

وهذا التحسن الاقتصادي يطرأ على وضع ابن البـلد لم يقترن بتحسن اجتماعي . فالاستعمار ادى ، باستثناء اندونيسيا ، الى قتل العادات والاعراف المحلية . فالقرى التي ساد فيها حتى الآن ، نظام مستقل وشدتها تقاليد متينة العرى من التضامن والتعاضد ، ساعدها النظام النقدي ، على ان تنشىء لها على حساب النواحي المحلية وصغار الملاكين الغارقين في ديونهم مشاعات واسعة تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتـار (كما في الكوشنشين مثلاً) المتمتعة الى حد كبير بالادارة الفرنسيـة الرشيدة ، وبفضل تواطؤ الحكام المحليين واعيان المنطقة والربا الذي كان يتقاضى بين ٣ - ١٠٪ شهرياً على الاقل ، من رفع بعض صغار المستثمرين الى مصف الملتزمين (فلم نشاهد فلاحاً باشر الموسم الزراعي دون ان يستدين بعض الشيء من صاحب الأرض التي يستغلها) ، والمرابعون الذين يستغلون شقة صغيرة استحال وضعهم الى وضع الرق «شدّوا الى الارض» دون ان تتوفر لهم اية فرصة لتحسين وضعهم الفني بحيث ان غلتهم السنوية من الارز هي من ادنى ما سجلته المواسم عندهم . ففي الكوشنشين مثلاً ان ٧١٪ من السكان لا يملكون سوى ١٢،٥٪ من مساحة الارض الزراعية ، بينما ٢،٥٪ يسيطرون على ٤٥ ٪ . وفي دلتا النهر الاحمر ٩٠ ٪ من مجموع السكان (اي مـا يوازي ٨٧٠،٠٠٠ اسرة) ، لا يتصرفون بغير ٣٦ ٪ من مجموع الارض الزراعية .

ففي هذه المقاطعة التي لا يزيد عدد سكان المدن فيها على ١٠ بالمائة لا غير ، يقل فيها عـدد العاملين في دور الصناعة (١ ٪) والاجور فيها متدنية للغاية . ان دخل المدن الاناني هو اقل ، بالنظر لـما هو عليه من ضعف العضلات ، من ٣/٤ ما يكسبه زميـل له فرنسي او ياباني . والبؤس الذي يحيط بالعمال العاملين في مزدرعات المطاط هو من الشدة بحيث بلغ معدل الوفيات بينهم عام ١٩٢٧ ، ما يزيد على ٥٤ بالمائة . فـالنمو السريع للسكان (٦٠،٠٠٠ بالسنـة في الكوشنشين ، و ١٠٠،٠٠٠ في التونكين ، وعدم التساوي في توزيع الاملاك ، وتجزّؤ الاستثمارات والوسائل الزراعية البدائية التي يعولون عليهـا ، كل ذلك عرض سكان الريف لنقص مريع في التغذية وجعلهم يتسكعون في البؤس والشقاء (فاستهلاك الفرد للارز هبط ٣٠ بالمائة بين ١٩٠٠ - ١٩٣٠) . وانشاء بنك التسليف الزراعي ، عام ١٩٢٧ ، على غرار ما حدث في جـاوا ، لمساعدة صغار المزارعين الصمود ضد حبائل المرابين ، لم يحسن الاوضاع كثيراً . وعلى هذا قس

ايضاً وضع النخبة في الهند الصينية . فاوضاعها المادية ليست احسن مما ذكرنا بكثير . ففي عام ١٩٢٠ ، لم يكن حاكم كبير لاحدى الولايات ليزيد مدخوله في الشهر عـلى ٣٠٠ غرش (اي ٣٠٠٠ فرنك) . بينا شرطي اوروبي واحد « كان يتقاضى عند بدء عمله في هانوي ، ٣٥٠ غير التعويضات والمخصصات الاخرى التي كان ينالها » .

وحاصل القول نرى ان الطبقة الممتازة (المؤلفة من اوروبيين وصينيين والطبقة الغنية او الموسرة والطبقـة الوسطى من سكان البلاد) اي ١٠ بالمائة من مجموع سكان البلاد تقريبـاً ، يصيبون ٣٧ بالمائة من دخل البلاد السنوي في كل الهند الصينية ، عام ١٩٣١ ، و ٥٣ بالمـائة في الكوشنشين وحدها . والـ ١٠ بالمائة من مجموع السكان كانوا يستهلكون ٤٩ بالمائة من مجموع واردات البلاد ، بينا مدخول الفرد الواحد من الطبقة الفقيرة في سنة لم يكن يقـدّر باكثر من ٢٧ قرشاً (٢٧٠ فرنكاً) . وهكذا نرى ان بضعة الوف فقط من سكان البلاد الاصليين، كانوا يستفيدون من النظام الجديد .

الحركة القومية

ان هذا الوضع الذي أتينا على وصفه بالتدقيق كان يغـذي في النفوس الشعور العميق بالحرمان ويحمل النـاس على التذمر والشكاية ، وهو شعور بدت معالمه مع الفتح ، وزاده حدة واحتداماً الانتصارات اليابانية عام ١٩٠٥ ، وانفجار الثورة الصينية ، والحرب العالمية الاولى حيث ساهم فيها اكثر من ١٠٠٠٠٠ من ابنـاء البـلاد ، محاربين او عمالاً خدموا في فرنسا . فالتعلم كان من نصيب فريق صغير ممن هم في سن الدراسة . ففي عام ١٩٢٤ ، كان ١/٨ من الاولاد يرتادون المدارس . والمعاهد الخمسة للتعليم الثـانوي الفرنسي الوطني لم تكن تعد اكثر من ٢١٦٧ طالباً موزعين على ٦ ملايين نسمة وجامعة الهنـد الصينية لم تكن تعد خريجيها الا للوظائف الثانوية ، في الخدمات العامة وفي الطب . ومع ذلك، فقد طلعت في البلاد طبقة من أهل الفكر ، ضمت الاساتذة والاطباء ورجال القانون ، وعملوا كتبة سر ليحلوا محـل طبقة المثقفين القديمة التي اخذت بالزوال ، والتي كانت متشبعة بمبـادىء الحرية الفرنسية ، واكتسبت قـدراً كبيراً ، واحيانـاً بشكل ممتاز ، من الثقـافة الفرنسية ، وقد اخذت تتألم من الوضع الحقـير الذي اقصرت عليه ، كما أخذت تعي ، اكثر فأكثر ، الفوارق التي تباعد بينها وبين السلطة المسيطرة . وراحت هذه العناصر الوطنية تطالب بسياسة فيها قدر اكبر من التعاون والمشاركة ، واجراء اصلاحات في البلاد تضع حداً للتجاوزات، لا سيما في ما يتعلق بجباية الضرائب ، ووضع حد نهائي في التمييز بين ابن البلد ، وحاولوا نشر نوع من التعليم لا يبتعد معه الطالب عن تقاليده الوطنية بعـد الاصلاح الذي ادخل على الكتابة . وحوادث التمرد الفردية ، والاعتصابات التي اخذت تتكرر منذ عام ١٩١٨ من قبل اعضاء الجمعيات السرية ، كانت لا تزال تثق بتقاليد فرنسا التحررية التي جاء النصر يزيد من نفوذها وهيبتها . إلا ان فشل المحاولات الاصلاحيـة التي قـام بها الكسندر فارن ، والذي استدعي الى فرنسا إثر فوز أحزاب اليمين بانتخابات عام ١٩٢٨ ، كان له وقع أليم في نفوس هذا الفريق الذي يشعر بالغربة وهو في عقر داره ، والذي لا أمـل له في ثورة

عارمة تأكل الاخضر واليابس . واخذت الجمعيات السرية تتململ وتتحرك ، وظهرت في البلاد احزاب سرية ، منها مثلاً : يقظة الفيتنام ، وبعث فيتنام ، والحزب الثوري لفيتنام الفتاة ، ومنها الحزب الوطني الفيتنامي الذي ترأسه نغوين ثاي هو الذي استمد برنامج عمله من برنامج الكيومنتانغ ، ونظم نفسه على نظام الحزب الشيوعي ورمى الى طرد فرنسا من البلاد عن طريق الثورة . وقد كان انشأ له خلايا عديدة في كل انحاء التونكين ، منذ عام ١٩٢٩ . والى جانب هذه الاحزاب ، تشكل حزب شيوعي تزعمه نغوين اي كوه المولود عام ١٨٩٢ والذي قضى جانباً من حياته في فرنسا ، والذي عمل في كنتون ، عام ١٩٢٥ ، سكرتيراً لبورودين رئيس البعثة الروسية لدى تشان كاي شيك . وشكل في الصين أطر الحزب ، ومنها أخذ يوسع سيلاً من الصحف محرضاً على المقاومة والوقوف في وجه فرنسا .

وجاءت حركة قمع هذه الاحزاب والتشكيلات دامية لما اتصفت به من شدة وعنف أدى الى تفشيل حركة انقلاب عام كانت الاشارة المعلنة انطلاقة عصيان حامية ، ين باي في شباط ١٩٣٠. ولأول مرة في تاريخ الحركة القومية في هذه البلاد، يجري حشد جماهير الفلاحين وتجنيدهم، وانضموا الى الحركة الوطنية التقليدية بقيادة نخبة من المفكرين أمينت في صميم شعورها .

تأثير الفتح الياباني

والانهيار العسكري الذي اصيبت به فرنسا عام ١٩٤٠ تبعه انهيار آخر لحق الجيش الفرنسي في الهند الصينية الذي كان مهيئاً للأعمال البوليسية التي يستدعيها الحفاظ على أمن البلاد وليس للوقوف في وجه اليابان او السيام. واتخذت حكومة فيشي بالنسبة لاحتلال اليابان الهند الصينية موقفاً يتسم بالتعاون « للدفاع المشترك عن الهند الصينية » ، محافظة منها على ماء الوجه أمام سكان البلاد الأصليين ، وصيانة لهيبة فرنسا وكرامتها ، وللتوسط بين اليابانيين وسكان البلاد الوطنيين ، ولاستغلال مصلحة اليابانيين بالابقاء على الفنيين الفرنسيين في مناصبهم والمحافظة على الملاك الاداري الفرنسي ، إذ لم يكن في وسع الغزاة استبداله بغيره» « ولعجزهم عن فرض ارادتهم في الحال، اينما وجدوا». وراح النظام الجديد يلغي في المجال السياسي الهيئات الاستشارية القائمة في البلاد . ولئلا يتركوا لليابانيين وحدهم فضل الدعوة للمطالب الوطنية ، عمد المسؤولون الفرنسيون في البلاد الى تشجيع اللغة والادب الفيتناميين ، والى استعمال اللغة الوطنية في المدرسة والادارة ، وعمدوا الى انشاء حركة شبه عسكرية بين شبيبة البلاد .

ولم يهاجم اليابانيون ، بعكس ما فعلوا في الاقطار الأخرى التي دوخوها واحتلوها ، « الاستعمار الغربي » مواجهة . إلا انهم أخذوا بتشجيع الحركة القومية الفيتنامية ودعموا على الأخص ، بعض الحركات المناهضة للفرنسيين والشيوعيين ، أو المعروفة بروحها المحافظة كالحركة « الكاكودائية » . ان احتلال الجنود اليابانيين من البيض واذلالهم لهم ، خلخل شيئاً فشيئاً النفوذ الفرنسي . وفي نهاية الامر ، وضع اليابانيون حداً لسياسة التريث التي انتهجوها ، فامروا بأسر القوات الفرنسية المرابطة في البلاد، واحلوا ادارتهم محل ادارة الاميرال ديكو ، وأوعزوا الى الامبراطور باو داي والى ملك كمبوديا باعلان استقلال بلادهم .

المقاومة الفيتنامية

وفي ١٩٤١ ، عقدت أحزاب فيتنامية عديدة من نزعات متباينة اجتماعاً لها على الاراضي الصينية وألفت من بينها عصبة المنظمات الثورية في فيتنام ، وجهت نشاطها ضد اليابانيين المحتلين وضد السلطة الفرنسية . وكان أهم هذه الفئات والفئة الوحيدة بينها التي كانت تتمتع بشبكة واسعة تمتد الى جميع اطراف البلاد من الاستعلامات والعناصر الناشطة ممثلة بحزب فيت منه وريث الحزب الشيوعي بزعامة نغوين آي كوك (الذي سيعرف فيما بعد باسم هو شي منه) . وبعد التاسع من آذار ، استمرت هذه الفئات المقاومة كفاحها واخذت توسع من نشاطها في جميع جهات البلاد . وقد اتاح لهم انهيار اليابان وموت الامبراطور باو داي بعد ذلك بقليل ان يؤلفوا حكومة مؤقتة برئاسة هو شي منه أعلنت استقلال البلاد ، في الوقت الذي راحت فيه الحركات القومية في كل من بورما واندونيسيا والفيليبين تهاجم اليابانيين وتلاحقهم بمناوشات دامية ، وقفت في الحين ذاته موقفاً معادياً من السلطات المسيطرة على البلاد .

ولاقت الفرق الفرنسية مقاومة عنيفة عندما راح الاميرال دارجنليو يحاول اعادة السلطة الفرنسية على البلاد . وقد بدا للفيتناميين ان السلطات الفرنسية تحاول العبث بالاتفاقات المعقودة التي تعترف بجمهورية فيتنام كدولة حرة لها حكومتها ومجلسها النيابي وجيشها ونظامها المالي ، وهي عضو في الاتحاد الهندي الصيني وفي الاتحاد الفرنسي . كذلك اتهموا السلطات الفرنسية بانتهاج الاساليب ذاتها التي انتهجها الهولنديون في اندونيسيا ، بالاكثار من الوحدات القومية بقصد بلقنة فيتنام . وكان قصف الاسطول الفرنسي لمدينة هايفون بدء حرب عنيفة قاسية شبيهة بتلك الحرب التي نشبت بين وحدات ماو تسي تونغ وبين الوحدات التابعة للكيو منتانغ واليابانيين ، وحيث طبقت الاساس والمبادىء التي اوصى بها ماو تسي تونغ عام ١٩٣٦ في حرب العصابات وكان التفاوت كبيراً بين الوحدات العسكرية الفرنسية التي يدعمها الاسطول وطيران قومي ، وجيش الفيتنام المؤلف من وحدات نظامية وفي الميليشيا السيئة التسليح . ومع ذلك فقد استطاع الجيش الفيتنامي السيطرة تماماً على الموقف وفرض ستراتيجيتهم العطف الذي يحظى به في الاوساط الشعبية . فالجيش هنا ، كما في الصين ، « موجود في قلب الشعب كالسمك في وسط الماء » ، فهو لا يُرى ومستمر ، الكل في خدمته ومناصرته ، بينما الوحدات الفرنسية تتقيد بالطرقات وبمراكزها والمدن ومهابط الطائرات . وبينما راحت حكومة فيتنام تنظم نفسها في الجبال بعد ان تمثلت فيها كل العناصر المختلفة التي يتألف منها الرأي العام ، اخذت تنشىء لها معامل لصنع الاسلحة اللازمة للنهوض بالحرب ، واقتصرت المناوشات الحربية على اعمال انهاك الجيش الفرنسي .

اتساع نطاق الحرب

تميزت الحرب حتى عام ١٩٤٨ بكونها حرباً استعمارية تأثرت فيها الولايات المتحدة الاميركية ، الى حد بعيد ، بالاعتدال الذي ميّز موقف هوشي منه ، واخذت تظهر عطفها الشديد لهذه الحركة القومية ، الا انه ما كاد الامر يستتب للشيوعيين

في الصين حتى بادرت حكومة الولايات المتحدة الى إرسال بعثة عسكرية وامدادات حربية ضخمة الى هوشي منه ، ساعدت على إذكاء نار الحرب . وفي عام ١٩٤٩ ، اعادت الحكومة الفرنسية الى منصبه الامبراطور باو - داي، وتنازلت له عن امتيازات اوسع بكثير من التنازلات التي اقرتها لهوشي منه عام ١٩٤٦ أملاً منها باجتذاب العناصر الوطنية غير الشيوعية الى جانبها ، دون ان تصل به الى الاستقلال التام . ولم تأت المحاولة بأي نتيجة لدى الرأي العام وفشلت تماماً، اذ رأى فيها الشعب تجسيماً للسلطة الفرنسية ومحاولة منها للحفاظ على الامتيازات المريضة التي كانت لها ، ومنها استثناء الرعايا الفرنسيين من المحاكم الوطنية واجراء محاكمتهم وفقاً للقانون الفرنسي . ولقد اخذ عدد كبير من خصوم الفيات منه ، يقولون باعتماد القتال السياسي ، من بينهم عدد كبير من الكاثوليك الذين آزروها ، والذين بقوا مع ذلك يكنون الكره الشديد والعداء الازرق لكل ما يذكرهم بالحكم الاستعماري البغيض ، وكل هذا الفريق الذي يشجب الحكومة لابقائها على هذا النظام المؤلف من نصف حماية ، وفساد الادارة والموظفين ، وشراء الوظائف والحظوة التي لا يزال ينعم بها كبار المزارعين للارز ورجال الاعمال ، وعدم وجود اي خطة لاصلاح زراعي على الاخص . وبالرغم من الانتصارات الحربية التي سجلها الجنرال دي لاتر عام ١٩٥١ استطاع معها ان يستعيد قسماً من الاراضي التي خسرتها فرنسا منذ عام ١٩٤٩ ، اشتد الصراع عنفاً ومرارة، بعد ان اخذت المساعدات الصينية تعادل في المجال العسكري، المساعدات التي تلقتها فرنسا من الولايات المتحدة . وهكذا اخذت فيات منه تسيطر على ٣/٢ مساحة البلاد وتهيمن على ٥٣٪ من عدد سكان البلاد . والى جانب الاراضي التي تسيطر عليها « فهي موجودة في كل مكان » فالقوات الفرنسية تسيطر في النهار على القرى بينما تنتقل السيطرة عليها، خلال الليل قوات جمهورية فيتنام الديموقراطية » ، ففي داخل كل اسرة وعائلة اعضاء ينتسبون الى فيات منه » . واقتصرت مهمة الوحدات الفرنسية على الدفاع عن المدن الرئيسية وضواحيها ، وشواطىء نهر الميكونغ السفلي ، ومزارع المطاط في الكوشنشين والمنطقة الصناعية في التونكين . في كل مكان في هذه المنطقة تقوم « لجان مقاومة » تعمل في الخفاء كما يوجد ممثلون لفيات منه الذين يمارسون السلطة الفعلية تجاه السلطات العسكرية الفرنسية أو السلطات التابعة لباو داي . فانهارت الحياة الاقتصادية في البلاد بعد اختلال الأمن ، وتخلى الكثيرون عن الاعتناء بزروعاتهم . وأخذ سكان الريف ينزحون الى المدن (فارتفع عدد سكان بنوم بنه من ١٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، الى ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ ، وتجاوز عدد سكان سايغون - شولوم مليوني نسمة لقاء ٣٠٠ ٠٠٠ ، عند البدء بالاعمال الحربية .

والمحاولة الاخيرة التي جرب فيها الجيش الفرنسي تسجيل نصر حاسم ، أدت الى انهزامه الذريع أمام ديان - بيان - فو في ايار ١٩٥٤ ، كما أدت بالتالي الى اتفاق جنيف الذي قسم البلاد الى شطرين : شمالي يحتله الفيات منه والجنوب ، نصت بعض فقراته على وجوب توحيدهما فيما بعد .

وهذه الحرب التي دامت من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ والتي كلفت فرنسا ضعفي قيمة

الاستثمارات الفرنسية الموظفة في هذه البلاد ، ارتدت طابعاً يختلف عن طابع صراع يقوم به شعب آسيوي للتحرر من ربقة السيطرة الاجنبية ، إذ استحالت الى حرب هدفت الحد من انتشار الشيوعية الى جميع أطراف آسيا واتخذت لها مظهراً جديداً من مظاهر الصليبية التي تقوم بها الولايات المتحدة في مجال الحد من انتشار الشيوعية وسيطرتها العالمية .

شطرا فيتنام

تحول الفيتنام الى كوريا ثانية ويقسمه خط العرض ١٧ الى دولتين متميزتين : الشمال الذي كان دوماً بلداً فقيراً مكتظاً بالسكان يحاول القيام باصلاحات جذرية بنّاءة ، والذي اخذ بأسباب التصنيع بالرغم من افتقاره للرساميل التي تنهض بالاستثمارات الضخمة ، والجنوب الذي بعد ان تخلص من دكتاتورية نغو دنه ديم واسرته ، شهد بعد عام ١٩٦٣ ، سلسلة من الانقلابات العسكرية وموجة من الاضطرابات الدينية والاجتماعية ، كما ان الثورة التي اعلنها الفيتكونغ تحولت الى حرب عصابات ، وارتدت بتدخل اميركا فيها ، طابع حرب فعلية .

ودكتاتورية ديم الرهبانية التي « جاءت بديلاً آسيوياً للطريقة الفرنسية » استمرت متحكمة بالبلاد بفضل المساعدات المالية الاميركية التي غطت دوماً ثلثي العجز الذي عانت منه ميزانية البلاد ، وبفضل ركنين آخرين هما : الكاثوليك وعددهم فيها ١٣٥٠٠٠٠ ، نصفهم نازحون من القسم الشمالي ، والبوليس الذي اعتمد عليه . سيطر ديم وحكم البلاد بالرعب وعرف ان يستغل في هذا السبيل الشعور الوطني والتعصب الديني الشديد، ويتفانى ، تحت ستار مكافحة الشيوعية ، في ملاحقة كل اثر للمقاومة المتحررة . والاصلاح الزراعي الذي حاول القيام به عام ١٩٥٥ أصيب معظمه بالشلل للمعارضة العنيفة التي لعبتها من قبل ارستوقراطية النبلاء الفاسدين الكلي القدرة . وفي سنة ١٩٥٨ بلغ عدد من استفاد من عملية الاصلاح هذه ٨٠٠٠٠ مزارع من اصل ١٥٠٠٠٠٠ كان يجب ان يفيدوا منها كما لم تحترم قط المبادىء التي جعلت في حدود ٧٥٪ معدل تخفيض الايجارات . وعملية تصنيع البلاد سارت ببطء كلي ، إذ ان الرساميل الاجنبية يجري تشغيلها في الصناعات الكمالية والاستهلاكية ، على الاخص ، وعدم المساواة في مستوى الحياة هو اقوى من أي وقت مضى ، كما ان ازدياد الاضطراب جعل الامن في الريف بعد سنة ١٩٥٩ ، عندما اشتدت حرب العصابات التي شنتها الفيات منه، أدت في بادىء الامر الى تجميع سكان القرى وحشدهم في « دساكر ستراتيجية » (على غرار ما جرى في الجزائر) ، والى التخلي عن الاراضي الزراعية ، والى النزوح الى المدن التي اخذت تتضخم ويزداد فيها عدد العاطلين عن العمل ، والى مراعاة مصالح الاقارب والانسباء وغير ذلك من المضاربات ووسائل الافساد ، والى المحسوبية التي حملت عدداً من الكاثوليك الى المراكز السياسية والعسكرية الموجهة العليا ، مما أدى الى الاحتجاج الصارخ ضد الظلم السياسي والاجتماعي الذي عبرت عنه مظاهرات ضخمة قام بتنظيمها البوذيون (٨٠٪ من سكان البلاد) . ومعارضة البوذية ، التي ظهرت هنا ، كما بدت في بورما منذ عهد بعيد ، قوة سياسية ودينية يجب ان يحسب لها حساب ، كانت ضربة

قاضية نزلت بنظام الحكم . ان الزعماء البوذيين هم الناطقون باسم جبهة ضمت معاً كل العناصر المناهضة للدكتاتورية والكاثوليك ، وكل انصار السلام في البلاد ، وصغار القوم فيها واصحاب الحرف ، والتجار الذين نزل بهم الفقر ، والفلاحون الذين طردوا من اراضيهم وكل ما كشر لهم الجوع عن انيابه الحادة ، والشبان الذين يتهددهم خطر تجنيدهم في الجيش. وقد وقعت حوادث انتحار علانية قام بها عدد من الرهبان البوذيين ، كما تكاثرت حركات التمرد في البلاد والفتن العسكرية ، وأخذ يتعاقب على الحكم قواد عسكريون بعد ان اشتدت بينهم المنافسة ، عن طريق انقلابات عسكرية ، يؤازرها حيناً ويناهضها اخرى المنظمات والهيئات الاميركية ، المختلفة المتنافسة فيما بينها القائمة في سايغون .

وفي هذه الغضون اخذت الجبهة الوطنية لتحرير البلاد بتنظيم نفسها وعملت عام ١٩٦٠ على توحيد المقاومة السرية، كما أخذت تطالب منذ عام ١٩٦٢ باستقلال فيتنام الجنوبية وحيادها. وتتمثل في لجنتها المركزية ، المقاومة من اي فئة سياسية انتسبت ابرزها جميعاً الفئة ذات النزعة التقدمية الشيوعية . وهكذا وجدت حكومة فيتنام الجنوبيـة نفسها بذات الوضع الذي أحاق بالسلطة الفرنسية عام ١٩٥٤ . تسرب رجال الجبهة الوطنية الى صفوف الجيش والدولة ، واعتماد سياسة الترويع في المدن ، ووقوف سكان الريف موقفاً مماثلاً أو محايداً ، واعتماد قتل بعض الموظفين وبعض السياسيين، وحصر الوحدات العسكرية التابعة للحكومة في بعض مراكز محصنة ضعيفة الرغبة في المقاومة ، مع سيطرة الوحدات التابعـة للفيتكونغ على الريف سيطرة تامة ، اقله خلال الليل . والمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية من عتاد حربي ضخم ومن « مستشارين » لم تتمكن من قلب الاوضاع واستحالت تدريجياً الى تدخل عسكري مكشوف استدعى ارسال قوات اميركية ضخمة يوماً بعد يوم ، برهنت عن عجز تام أمام عدو لا يرام ولا يمكن الاتصال به ، ينعم بعطف الشعب ومناصرته . كل هذا جر الولايات المتحدة الى سياسة تصعيد الحرب بقصف أراضي فيتنام الشمالية قصفاً عنيفاً متصلاً بغية إخافة الخصم الشيوعي الذي يمد الفيتكونغ بالمساعدة الحربية التي تتيح له الاستمرار في مقاومته العنيفة . ومحاكاة الوضع للوضع في كوريا اخذ يبرز اكثر فاكثر ، كما ازداد الخوف من اشتداد التوتر الدولي الذي ظهر عام ١٩٥٢ .

الفصل الخامس

البلدان الاسلامية في الشرق وشمالي افريقيا

ان الـ ٢٤٠ مليوناً من المسلمين عام ١٩٢٠ ، في هذه البلدان التي تمتد من المغرب الاقصى حتى حدود الهند واندونيسيا ، هزتهم هزاً عنيفاً احداث الحرب العالمية الاولى . فقد أسهم مسلمو شمالي افريقيا وغربي افريقيا والهند والجزيرة العربية بالاعمال الحربية ضد المانيا وتركيا . وبرنامج التحرر الذي وضعه الحلفاء ونادوا فيه بحرية كل شعب ان يحكم نفسه كما يريد وروجوا له في جميع اطراف العالم الاسلامي لبث ينتظر تحقيقه في سنة ١٩١٩ . وقد بلغ مسامعه ايضاً انه في الوقت الذي قطعت فيه للعالم الاسلامي مثل هذه الوعود الغرارة، جرى عقد معاهدات سرية نصّت على اقتسام بلدان الشرق الأدنى ، كما رأى موتمر السلام في باريس يرفض الاستماع الى ممثلي ايران – بعد ان ضحي بالصين في سبيل ارضاء اليابان – وحولتها انكلترا الى محمية فعلية كما رفض الاستماع الى مندوبي مصر وممثليها ، وقسّم تركيا وهشمها ، ووضع تحت الوصاية ما يبقى من دول اسلامية مستقلة. وبعد خيبة الامل واليأس الذي انتابه من الحنث بالوعود المقطوعة له ، رأى هذا العالم الاسلامي نفسه محولاً حملاً الى الثورة وقد شجعها عليها ما شهد من منافسة حامية قامت بين الانكليز والفرنسيين زادتها حدة وعنفاً مقاومة ايطاليا والمانيا المكشوفة للمنتصرين في الحرب ، وهذه الصرخات الداوية الصادرة عن الحزب الشيوعي التي تدعو للانتفاض على الاستعمار . وستعمل الشعوب الاسلامية على توسيع وترحيب الحركات التحررية في الاقطار الشرقية، هذه الحركات التي بدت مظاهرها الاولى قبل ١٩١٤ . وهذه الحركة القومية ازدادت اتساعاً وعنفاً وارتدت طابع الشمول بعد عام ١٩٣٠ ، وفي السنوات العشر التي عقبت الحرب العالمية الثانية اخذت معها البلدان الاسلامية بأسباب التطور السريع ، وعقدت كثيراً كما ازدادت معها احتداما العلاقات بين السيد والمسود .

البعث العربي

وقد وجدت القومية العربية الطريق امامها ممهدة اثر البعث العربي الذي تهيأت اسبابه في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في هذه الحركة التحررية التي نادى بها جمال الدين الافغاني (المتوفي عام ١٨٩٧) ، وتلميذه محمد عبده

ومصطفى كامل . وقد تجلت حركة البحث هذه على اتمها في مصر التي لجأ اليها واعتصم فيها فريق من رجال الفكر والقلم تخلصاً من مضايقات بوليس السلطان عبد الحميد وملاحقاته العنيفة ، وحيث راح الانكليز يذكون الشعور القومي ويشجعون احياء اللغة العربية وبعث الثقافة العربية الاسلامية ، اسوة بما جرى في اوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، وارتدت الحركة مظاهر الجدب على لغة الضاد وبعثها من جديد بعد عهود متطاولة من الجمود والقعود المحدوث معها اللغة والادب العربي الى الحضيض . وحرث الادب العربي وبعثه ، والكشف عن امجاد العروبة والاسلام بعد ان عفا عليها الدهر وتناستها الاذهان والتلويح بها في وجه النفوذ الاوروبي والتركي ، والسعي الحثيث لتطويع اللغة العربية بحيث تستجيب لمقتضيات العصر الحديث وذلك عن طريق اغناء مفرداتها بالوضع والبحث وادخال المصطلحات الجديدة ، والمفردات التقنية التي تفتقر اليها التعبير كما يجب عن الافكار والنظريات العلمية المستحدثة وبفضل هذه الجهود الكبيرة التي قام بها فريق من حملة الاقلام والمفكرين بينهم عدد كبير من اللبنانيين النصارى ، اطل علينا ادب حديث واقعي ومسرح شعبي ، كما نقلت الى العربية ، عدد من المؤلفات الاوروبية التقنية ، مما عاد على اللغة بالاثراء عن طريق تعريب عدد كبير من المصطلحات والمسميات ، واقتباس العديد من التراكيب والصور البيانية المستعملة في الغرب . كذلك جرت تنقية اللغة الفصحى مما علق بها من الشوائب وحوشي الكلام ، واصبحت بالتالي اداة ربط واتصال بين المسلمين كما ان الصحافة الكبرى اخذت تنمي الرأي العام وتغذيه بالمستحدثات مما استنبطه الراديو ، هذه الاداة الداهية التي تشد من اواصر الوحدة والاتحاد ولها من الوقع وبعد الاثر ما لا يتوفر بعضه للجريدة والصحيفة .

عصرنة الاسلام

القضية المطروحة على بساط البحث هنا كما في الشرق الأقصى ، هي كيف يمكن استمراء العلوم وتمثل الفنون العصرية التي هي أساس قوة أوروبا وعماد سطوتها ونفوذها، بحيث يمكن مواجهة استعداء الغرب ورد عادياته والتخلص من السيطرة الاجنبية ، والتسييج حول التقاليد الشرقية وصيانة مقدسات الشرق ولا سيما اللغة والدين من الشبهات التي يحاول الغرب إلصاقها بها . كل هذه المطالب اقتضى تحقيقها والاخذ بها جهود شاقة رمت الى ترسيخ اصول البحث العربي وعصرنة الاسلام . وراح عدد من كبار المصلحين في الاسلام امثال الافغاني ومحمد عبده وبعض تلاميذهم يدعون الى تنقية الاسلام من الشوائب التي علقت به مع تمادي الزمن ، مع الفتوحات الاسلامية ومن جراء الاتصال بعادات واعراف الشعوب التي دخلت في حوزة الاسلام . وراحوا يشددون على الاخص على تنقية الاسلام من بعض معالم الصنمية ومما علق به من اعراف التعزيم والسحر مما يتبرأ منه الاسلام في الصميم ، وتكريم الأولياء هذه العادة التي تحكمت بالاعراف الشعبية ، كما راح بعضهم وعلى رأسهم المرحوم رشيد رضا صاحب مجلة المنار يتبرأ من تعاليم بعض فقهاء الاجيال الوسطى والتقيد باقوال السلف وأخذوا يطالبون باصلاح جذري لنظم التعليم العالي الاسلامي ، وتطوير مناهج

العلوم الحديثة والتاريخ وادخال مادة الدين المقارن وكل ما يتعلق بالعقيدة والمذاهب الاسلامية المختلفة . إلا ان هذه الدعوة الصريحة الى التجدد لقيت مقاومة عنيفة ومعارضة قوية من قبل علماء الدين المتزمتين المتمسكين بأهداب الرجعية البغيضة ، الذين راحـوا يقطعون من جماعتهم الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي طالب بفصل امور الدين عن امور الدنيا ، وبفصل الشيخ محمد ابي زيد الذي وضع تفسيراً للقرآن يعتمد فيه على موضوعية العلم الحديث ، كما حاولوا الوقوف في وجه ترجمة دائرة المعارف الاسلامية لما تثيره في زعمهم من شكوك . الا ان حماسة الشبيبة لم تتأثر كثيراً بهذه الحركة الرجعية ، كما ان المطالب والاماني التي اثارتها في نفوس النشء الجديد المدارس الاوروبية والتعليم الجامعي الذي يؤمنه عدد من الجامعات نشأت في المدن الكبرى على غرار الجامعات الاوروبية ، حملت الجامعة الازهرية والمعاهد الدينية الاخرى على اصلاح مناهج التعليم التي تسير عليها وعلى اقتباس العلوم الحديثـة واعتماد مادتها في التدريس ولا سيما العلوم الفيزيائية . هذه الافكار الجديدة لم يتأثر بها سوى قلة من النخبة بين المفكرين باستثناء من يقيمون العقل حكماً . ويلاحظ المستشرق الانكليزي جب ان كل مفكري الاسلام وحملة العلم بينهم وجدوا انفسهم في ذات الوضع الذي احاط بحملة الفكر في الغرب في القرن الثامن عشر بالنسبة للعقيدة المسيحية . وبالرغم من موقف العلماء السنة ومن ان النقد العلمي الحر في امور الدين لم يسلم به في اي قطر من الاقطار الاسلامية بعد ، فالتفكير العلماني اخذ يظهر ويمتد ، وراح الدعاة لعصرنة الاسلام يمضون على بساط البحث والتحليل ويعرضون للتشريح والنقد المتحرر اصول الدين الاسلامي وقواعده ، واخذوا يعتمدون في جدلهم ورد الشبهات عن الاسلام اسلوباً جديداً يتعرض على الاخص لكمال القرآن وصحته مقابل الفساد والتحريف الذي ادخل على الكتب اليهودية والاسلامية ، وحول شخصية الرسول العربي .

وفي الهند حيث التعليم العالي الجامعي على الطراز الاوروبي يجري الاخذ به منذ عهد بعيد ، تأثرت الطبقـات المستنيرة الى حد بعيد بمناهج الانكليز وأفكارهم ولا سيما في كليـة أليغار التي اصبحت جامعة منذ عام ١٩٢٠ حيث تسير جنباً الى جنب تدريس العلوم الدينية وعلوم العصر ، وحيث حركة عصرنة الاسلام ارتدت مع محمد إقبال شدة واقبالاً لم يعرفها الشرق الادنى .

انتشار الاسلام

هذا الاسلام المغلوب على امره ، والمنقسم على نفسه الى اقطار ودول تختلف ارتباطاً وتتباين تبعيـة ، يشمر في الصميم حضارته ويحاول جاهداً تحقيق وحدته وجامعيته . فالجامعة الاسلامية والعروبة هما الصورتان اللتـان تتبلور عنهما هذه النزعة . فبعد عام ١٩١٩ ، تبرز على الاخص حركة الجامعة العربية والحركة العثمانية في تركيا تؤيدهما بريطانيا ، وتصطبغ هذه الحركة بطابع قومي يرافقهـا وعي ديني اسلامي يشتد يوماً بعد يوم . فالاسلام لا يزال ديناً حياً ناشطاً آخـذاً بالانتشار والتوسع . فهو بين الديانات الكبرى الدين الذي كان اوسع انتشاراً من اي ديانة اخرى منذ الحرب العالمية الاولى

وكان له اكبر مد بين الشعوب الموصوفة بالبدائية في هذه المناطق ما بين المدار الاستوائي وخط الاستواء ، وعلى حساب كل الاديان الموجودة فيها تقريباً .. وهذا التوسع الديني يوسع كذلك لانتشار اللغة العربية . وهكذا تتسع باحة الاسلام في الشرق الاسلامي ، باحة رحبة الجنبات في المدى الافريقي . وهكذا راح ا. بارتز ، مؤرخ نيجيريا يلاحظ بعمق يلفت النظر « انه أينما التقى الاسلام والمسيحية وجهاً لوجه سجل الاول عشرة ارتدادات مقابل واحد يعتنق المسيحية ويعتمد ، وخير مثل على ذلك ما يقع كل يوم في ربوع اوغندا وتنغانيكا والكامرون والكونغو. والاسلام يتمتع بافضل مركز ليصبح بالفعل دين القارة الافريقية » .

فهو يحمل الى اتباعه وبنيه المساواة في الحقوق والدم والطبقات ويبعث بين اتباعه شعوراً عميقاً بالوحدة والتضامن ، يلزمهم القول بالله القيوم القدير ويمدهم بحياة ابدية دون ان يفرض عليهم عقائد ومراسم معقدة . فالمسلم الجديد ينزه الاسلام عن كل اتفاق او تواطؤ مع السيطرة الاوروبية ، كما يجد فيه اكبر درع له يقيه من النفوذ الاوروبي . فالاسلام يحمل في نظرهم حضارة وثقافة ساميتين ، دون ان يكون له ما للحضارة الغربية من أثر هدّام للعادات والاعراف المتوارثة ابا عن جد . وهذا الواقع يبدو على أتمه في مصر حيث تجتذب المدارس القرآنية الصغار من ابناء الاقباط ، اذ ان اعتناقهم للاسلام يفتح امامهم ابواب الطبقات العليا وحيث الألوف من اطفال الاقباط المسيحيين يقبلون على الاسلام مع كهنتهم .

وخير دعاة للاسلام هم هؤلاء التجار وهؤلاء الجنود ، وهذه الجمعيات الدينية التبشيرية التي تألفت عام ١٩٠١ في مصر ، وشركة البعوث الاسلامية في الهند ، والنشاطات التي تقوم بها طوائف الاحمدية والمحمدية الذين يقومون بنشاط واسع في سبيل نشر الاسلام في كل من افريقيا والصين ، واليابان واندونيسيا واميركا حتى وفي اوروبا مستعينين على ذلك حتى بالاساليب التي يعمد اليها المبشرون المسيحيون ، شاجبين في المسيحية ديانة الاجانب، ومتبينين في الاستعمار الاوروبي بعثاً للحروب الصليبية . أفلم يشبه الجنرال ألنبي دخول جيشه فاتحاً الى القدس الشريف عام ١٩١٧ ، بدخول الصليبيين اليها ؟

١ – فترة مـا بين الحربين

العالم الاسلامي مجزأ ومسود

وجد الشرق الادنى نفسه بعد الحرب العالمية الاولى ، مجزءاً الى منطقتي نفوذ ، وفقاً لاتفاقات سايكس بيكو . فقد اعطت عصبة الامم فرنسا الانتداب على دول الشرق الادنى ولن تلبث ان قضت سريعاً على دولة سوريا تحت رئاسة الملك فيصل وطردته من البلاد كما اولت انكلترا الانتداب: على فلسطين بعد ان اعلنها بلفور وزير خارجية انكلترا وطناً قومياً لليهود ، وعلى شرقي الاردن وعلى العراق . ومن هذه الوعود التي قطعها البريطانيون للعرب لم تحترم سوى استقلال الجزيرة

العربية النسبي . فالوضع في العالم الاسلامي يبدو على هذا الشكل : خمسة اقطار تتمتع رسمياً بالاستقلال هي تركيا وايران وافغانستان والجزيرة العربية واليمن ، الا انها تخضع عملياً الحماية ولو بصورة غير مباشرة ، او تعجز اصلاً عن ان تحيا حياة مستقلة . أما ما تبقى فيخضع لدولة اوروبية : ففرنسا تهيمن من جهتها على دول الشرق الادنى وشمالي افريقيا وافريقيا السوداء الاسلامية ، كما تهيمن انكلترا من جهتها على مصر وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وعلى مشيخات الخليج العربي ، وعلى الهند وماليزيا ، وتتحكم هولندا باندونيسيا ، وايطاليا بليبيا والاريتريا وبلاد الصومال ، واسبانيا بشمالي المغرب وافني ، والاتحاد السوفياتي بالتركستان . ففي فترة ما بين الحربين بينما تبقى المستعمرات الفرنسية بمنأى عن نشاط المراكز الاسلامية الكبرى وتأخذ لها موقفاً سلبياً ، نرى الاقطار الاخرى تحاول على اقدار متفاوتة من النجاح والفشل ، زحزحة نير السيطرة الأجنبية عليها .

الحركة الاصلاحية في تركيا

كانت تركيا أول دولة تحررت من عقابيل هزيمتها النكراء في الحرب العالمية الاولى . فبعد ثورتها الاصيلة ، تمكنت من تأسيس دولة حديثة على الطراز الغربي .

فقد جردتها معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ من كل ممتلكاتها الواقعة الى الجنوب من آسيا الصغرى ، ومن ازمير وملحقاتها ، ومن تراقيا الشرقية باستثناء الاستانة وضواحيها . وقد وجدت خلاصها في هذه اليقظة الوطنية التي قامت بها على يد المصلح الاكبر مصطفى كمال ، الذي انزوى في آسيا الصغرى وحذر الرأي العام والسلطان من القبول بأي تنازلات جغرافية جديدة واجتمع في انقرة المجلس الوطني وشكل حكومة تولى هو رئاستها .

عمد قبل أي شيء آخر الى إعادة تنظيم الجيش وطرد اليونان بعد ان ألحق بهم عام ١٩٢٢ هزيمة نكراء في معركة أفيون وبذلك حرر كل بلاد الاناضول . وبعد هذا النصر المبين فرض في لوزان عام ١٩٢٣ معاهدة جديدة حررت تركيا الى الابد من الامتيازات الاجنبية واصبحت تركيا دولة ذات سيادة ، قومية ، لا تعرف من الاقليات غير اليونان والارمن المحصورين في استانبول وادرنة والاكراد الذين خضعوا لسياسة تتريك شديدة ، توصلاً لنزع عنصريتهم المميزة والذين استهدفوا للنفي والتشريد بالجملة بعد الثورة التي قاموا بها عام ١٩٢٥ .

انصرف مصطفى كمال الى تنظيم العهد الجديد باصدار عدة مراسيم يؤلف مجموعها ما يدعى بالكمالية التي تقوم على دكتاتورية لها قاعدة شعبية مؤلفة من حزب الشعب وضع له برنامجاً مؤلفاً من ست نقاط انشئت بموجبه جمهورية علمانية تقدمية ، وطنية ثورية وبالاقناع حيناً والضغط أحياناً جرت عصرنة المؤسسات الوطنية : كاختيار انقرة عاصمة جديدة للجمهورية ، وإلغاء الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤ ، وهي تدابير تشير بوضوح الى التحول الكامل عن الماضي. فالدولة القومية اساسها نظرية تاريخية تقول بأن الاتراك ليسوا مغولاً ولا طورانيين ، بل من العرق الآري الاصيل يتصل بالسومريين والحثيين بنسب متين. وعلى هذه الدولة ان تتحرر تماماً

من كل نفوذ اجنبي واعتبارات دينية ترتهن استقلالها وتحد منه . وفي هذا السبيل اتخذت عدة اجراءات حولتها الى دولة علمانية تفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، كالغاء المحاكم الشرعية ، وفرض التعليم العلماني واستبدال الجمعة كيوم عطلة بيوم الاحد . واعتماد التقويم الغريغوري ، وتحريم الطربوش وتحريم النحل الدينية والغاء الدراويش وترجمة القرآن الى اللغة التركية . كذلك اعطى البلاد تشريعاً مدنياً مستوحى في مجموعه من القانون الالماني والايطالي والسويسري . الا انه اضطر ان يحسب حساباً للمقاومة التي تبديها الاوساط الاسلامية المحافظة ففي عام ١٩٢٨ ألغيت من الدستور المادة التي تجعل الاسلام دين الدولة الرسمي . وفي هذه السنة بالذات حل الحرف اللاتيني محل الحرف العربي تسهيلا منه لعصرنة البلاد ولتسهيل تعلم اللغات الاوروبية ، وقطع كل صلة مع ماضي البلاد بنقل الامة التركية الى جو ثقافي جديد . ولعل هذا هو من أهم الاصلاحات التي حققتها البلاد مع القانون الذي ساوى في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة وحرر المرأة وفتح أمامها ابواب المعرفة والتعليم على مصراعيها ، وبذلك احتلت المرأة المقام الذي يجب ان يكون لها في المجتمع ، كما الغى الحجاب . والتعليم الذي يستوي أمام المرأة والرجل يوصي بالتعليم المختلط وهو مجاني وإلزامي في المرحلة الابتدائية كما ضاعف من عدد المدارس والمعاهد التربوية في البلاد لتأمين المزيد من اصحاب الاختصاص والتقنيين الاتراك ليحلوا محل الاجانب .

تغيير الوضع الاقتصادي

أما السياسة التي انتهجتها الكمالية في المجال الاقتصادي فتتسم بالروح القومية والتأميم . فصفى قبل كل شيء العناصر غير التركية التي استأثرت حتى الآن باقتصاديات البلاد: كالدائنين واصحاب الامتيازات ووضع حداً للقروض ، باستثناء بعض منها قصيرة الامد اخذها من الاتحاد السوفياتي واشترى تباعاً الاستثمارات التي يملكها الاجانب ، ولا سيا شبكة الخطوط الحديدية . وحاول ان يجعل تركيا دولة تكتفي نفسها بنفسها ، والاستغناء قدر المستطاع عن الاستيراد بتشجيعه الصناعة لكي تستفيد من خامات البلاد ومواردها الاولية كما رعى بنوع خاص الصناعة الكبيرة . وانتهج سياسة شديدة من الحماية الجمركية كما خفض الضرائب وشجع الطلب كما شجع الصناعات بتسليف الاعتمادات اللازمة عن طريق البنك الاهلي . ولما كان ٤/١ السكان يعولون في معايشهم على الزراعة كان لا بد من توجيه عناية كبيرة لمرافق البلاد الزراعية وتشجيعها ، اذا ما شاء توسيع السوق المحلية وتشجيع الصناعة في البلاد . والحال ان معظم الفلاحين هم من صغار الملاكين تتراوح مساحة الارض التي يستغلها الواحد منهم بين ٤ و ٦ هكتارات نصفهم لا ارض لهم ولا مزارع ، وهنالك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية في الجنوب لا يستغلها اصحابها من كبار الملاكين المقاربين لبعدهم عنها ، كما ان أساليب الزراعة والاعتدة المستعملة هي بدائية جداً ومتأخرة . وضريبة العشر التي كانت جبايتها تؤدي الى تجاوزات كثيرة استبدلت عام ١٩٢٥ بضريبة عقارية على الايراد ، وتأسست في البلاد تعاونيات عديدة للتسليف الزراعي

ولبيع الحاصيل ، والمصرف الزراعي الذي يقوم بمراقبة هذه التعاونيات ويشرف على السوق المحلية يشتري المحصول ويسلف الاعتمادات اللازمة بعد اجراء معاملات الرهن .

لم تكن نتائج هذه الجهود في عام ١٩٢٩ مهمة بعد : فالعمال الموصوفون او المهرة يتوفر وجودهم في البلاد ، واصحاب رؤوس الاموال المحليين يتحفظون جداً ، كما ان عدم توفر الرغبة في الاستثمارات وضعف الوفر ، كل ذلك حدّ كثيراً من قدرة البلاد على التطور . فعدد الاميين في تركيا اوروبا لا يقل عن ٦٦٪ بينما هو ٨٨٪ في تركيا آسيا بين الرجال ، و ٧٩ و ٩٧ بين النساء ، وكان عدد المحاريث الزراعية المستعملة في طول البلاد وعرضها لا يتجاوز ٢١٠٠٠٠ محراث من الحديد لقاء ١٢٠٠٠٠٠ محراث خشب . والعجز في الميزان التجاري لا يزال في حدود ٢٥٪ . وعدم المساواة الاجتماعية يبدو فاضحاً ، إذ ان قلة ضئيلة من السكان عرفت ان تستفيد من الجهود التي بذلتها الحكومة ، وهي جهود اقتصرت على المجال الصناعي وحده دون المجال الزراعي . وتمتع اتاتورك بنفوذ دولي عظيم ، حتى في العالم الاسلامي حيث اثارت اصلاحاته العلمانية ، حفيظة الرجعيين والمتزمتين . فقد كانت تركيا الكمالية لجيرانها مثلاً يجب الاحتذاء به والنسج على منواله بعد الجهود العظيمة التي بذلتها لتحطيم الطوق الذي ضربه حوله الفائزون في الحرب .

مصر

لمصر مظهر خاص ومقام محترم في العالم الاسلامي . فبالرغم من معدل الوفيات العالي فيها فمعدل المواليد يبقى مع ذلك مرتفعاً (٤،٢٥ ٪) الامر الذي اتاح زيادة في السكان تلفت النظر (١١٥٠ شخصاً في اليوم) في رقعة ضيقة من الاراضي الزراعية، تحف بها الصحراء فهي واحة تزخر بالسكان بمعدل لا مثيل له في العالم . فالاجانب فيها وعددهم ٢٢٥٠٠٠ ، عام ١٩٢٠ ، بين ١٦ مليون نسمة من سكان البلاد ، كانوا يملكون ٥٣ ٪ من الثروة العامة في هذه البلاد ، وكان عدد من الفرنسيين والانكليز يشغلون في الادارة مناصب عالية . فليس بغريب قط ان يتبرم ابناء البلاد من سيطرة الاجنبي فيها وهي مركز النهضة العربية الادبية والفكرية وباعثة الروح الاسلامية . أجبرت على دخول الحرب فقد استباح الجيش الانكليزي ارضها وراحت فريسة ألوان من اعمال المصادرة لمحصولها من القمح والقطن ، كما تضررت كثيراً من اعلان الاحكام العرفية . ثم ان اعلان الحماية البريطانية على البلاد في كانون الاول ١٩١٤ ، أريد به تحويل الاحتلال الذي وقع سنة ١٨٨٢ الى نظام موصول من الحماية ، فليس من عجب ان تنتفض المشاعر القومية فيها وتقوم المظاهرات العنيفة عام ١٩١٨ .

فالنشاط السياسي والكفاح ضد الاحتلال البريطاني انحصر على الاخص في حزب صغير من المجتمع المصري . وهذه الدهماء من الجماهير الشعبية التي يرسف معظمها في الجهل المطبق ، لم تكن تأثرت بعد بالافكار الجديدة . فبين كبار الملاكين ، بعض العناصر التي اخذت بأسباب المدنية الحديثة ، وتألفت في القاهرة ، اكبر مدن القارة الافريقية ، طبقة وسطى تعود بأصولها

الى الريف ، تخرج اصحابها من المدارس التقنية ، ومن الجامعة ، وبقيت مع ذلك محافظة على تقاليدها في حياتها اليومية ، تحسن الفرنسية والانكليزية وتأثرت بالافكار الاوروبية . وقد ضمت هذه الطبقة بين صفوفها العديد من الموظفين من صغار ووسط ، وتجاراً ، وألفت مع طلاب المدارس ، القسم النشيط في البلاد . والبروليتاريا الصناعية التي لم تهتم كثيراً بعد للمشكلات الاجتماعية ، كانت تشكو من قلة العدد ومن عدم التنظيم الذي يشل حركاتها : فهي وطنية في الصميم . ومن بين صفوفها طلع معظم زعماء الحركة المضادة للإنكليز كزغلول باشا . واخذت تطالب الانكليز بالخروج من مصر ، وارجاع السودان اليها ، والغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة التي لم يعد الشعب يطيق وجودها وقيامها بعد ان نصت معاهدة لوزان على إلغائها في تركيا كما زال كل اثر لها في دول الشرق الادنى والعراق وايران . ان انشاء صناعات جديدة مختلفة في البلاد كصانع الزيت والمطابع والمطاحن وحلج القطن ... والنجاح الذي صادفه بنك مصر الذي تأسس عام ١٩٢٠ برؤوس اموال مصرية وانشائه شركات مختلفة تابعة له كشركة الملاحة والطيران ، والمصارف ، والشركات التجارية والصناعية والتأمين على الحياة ، وشركة استثمار المسارح والسينما ، كل ذلك شجع الناس على المطالبة بتحرر البلاد واستقلالها في المجالين السياسي والاقتصادي .

من بين الاحزاب السياسية في مصر ومن اهمها على الاطلاق ، كان حزب الوفد برئاسة سعد زغلول الذي تمتع بشعبية كبيرة . فقد تبنى هذا الحزب المطالب الوطنية ونظم نفسه تنظيماً قوياً واقاموا له شبكة من الوكلاء والمراسلين ينشرون في جميع قرى البلاد ودساكرها كلمة السر لاقفال المحلات التجارية وقيام المظاهرات والاضرابات ، ومقاطعة البضائع الانكليزية واضراب طلاب المدارس . وتكاثرت بين ١٩١٨ و ١٩٢٢ ، حوادث الاضرابات ، والمقاطعة ومهاجمة القطر الحديدية المحملة بالجنود البريطانيين ، واستقالة الوزارات احتجاجاً على اعمال القمع الشديدة ، وعلى نفي زغلول وابعاده عن البلاد . ورفضت الامة المصرية رفضاً باتاً مشاريع الانظمة الدستورية التي وضعها كل من اللورد ملنر واللورد كورزون . واصدرت الحكومة البريطانية من جانبها عام ١٩٢٢ تصريحاً بالغاء نظام الحماية واعلنت استقلال مصر وسيادتها . الا ان هذه السيادة بقيت نظرية دون تطبيق فعلي ، اذ انها احتفظت لنفسها بأربع نقاط اساسية الى ان يتم وضع اتفاق نهائي بين الطرفين : ضمان مواصلات الامبراطورية البريطانية (اي قضية القنال) . ووضع السودان ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبي ، والمحافظة على الاقليات والمصالح الاجنبية .

السيطرة البريطانية في الشرق الادنى

والحلم الذي خطر لبريطانيا بفرض سيطرتها التامة على البلدان الآسيوية في الشرق الادنى ، كاد يتحقق بكامله . فبواسطة مندوبيها وممثليها في هذه البلدان امثال لورانس وسانت جون فيلبي ، هيأت اسباب « الثورة في الصحراء » بعد ان قطعت العهود الشريف حسين بتأمين استقلال الحجاز وبانشاء

مملكة عربية . الا ان معارضة فرنسا التي تشبثت باحترام الاتفاقات السرية المعقود عام ١٩١٦ ، ووقوفها في وجه الملك فيصل واجباره على الهرب من دمشق ، اتاح لانكلترا الفرصة لتنصيبه ملكاً على العراق ، وتعيين اخيه عبدالله اميراً على شرقي الاردن ، وبذلك كونت دولتين اصطناعيتين لا موارد مالية لها ولا جيوش تقوم على حراستها ، ولا سيا الثانية منها ، وضعتا تحت الانتداب البريطاني واسندت الوظائف الكبرى فيها لموظفين بريطانيين . فالجيش العربي الاردني بقيادة الضابط البريطاني غلوب باشا ، أمّن لها سلامة المواصلات بين العراق وساحل البحر الابيض المتوسط. وخط انابيب البترول الذي يمتد من الموصل الى البحر . وقد نال فيصل، عام ١٩٣٠ لمسايرته السياسة البريطانية ، استقلال العراق ، بعد ان عقد مع بريطانيا حلفاً عسكرياً يخول بريطانيا استعمال وسائل النقل ومطارات البلاد .

اما في الجزيرة العربية فلم تلاق السياسة البريطانية مثل هذا التوفيق . فالملك ابن السعود ، ملك الوهابيين والعدو اللدود للهاشميين الذين ينعمون بحماية بريطانيا وعطفها ، استطاع ان يؤلف له جيشاً قوياً (الاخوان) تألف معظمه من البدو والحضر . واستطاع عام ١٩٢٦ ان يستولي تباعاً على المدن الاسلامية المقدسة مكة والمدينة وان ينادى به ملكاً على الحجاز ونجد . فحركة التحضر ، هنا كما في اليمن ، انحصرت في مجال التسلح اذ ان الملكية الوراثية التي قامت على اسس دينية كانت تقف في وجه كل فكرة عصرية الى البلاد .

ومن مواقعهـا القوية في العراق وشرقي الاردن ، استطاعت انكلترا ان تفرض السلام على القبائل المتنافسة بفضل بعض الحاميات ، وبفضل الاعطيات السخية التي كانت توزعها ولا سيا بفضل فريق من معتمديها المختصين احسنوا اللغة العربية كأبنائها وتخرجوا بالعادات والتقاليد المرعية لدى القبائل العربية ، كما اجادوا الى حد بعيد بتوجيه المنافسات القبلية والعبث بها . ثم هنالك قوى الطيران الملكي البريطـانية . اذ يكفي ان يحلق بعضها ، كما جرى في عدة مناسبات فوق الوحدات العسكرية السعودية حتى يعود السلام الى نصابه ويركن الجميع الهدوء .

وفي فلسطين يأخذ اليهود بتنظيم وطنهم القومي الجديد بعد التصريح الذي اطلقه اللورد بلفور عام ١٩١٧ . الا ان الغموض والاشكال الذي قام عليه هذا التصريح ، جر على تلك البلاد عواقب وخيمة . فبينا راح البريطـانيون يؤكدون ان هذا التصريح لا يعني سوى انشاء مجتمع حضاري يتمتع باستقلاله الاداري راح زعماء الحركة الصهيونية يتخذون منه قاعدة لانشاء دولة يهودية لهم .

ايران وافغانستان

الى الشرق من هذه القلعة القوية التي تحصن ضمنها البريطانيون والتي تتألف من البلدان المتاخمة للبحر الاحمر ، وقعت اقطار سكانهـا مسلمون نعمت ظاهرياً بالاستقلال . وراحت الدولتان القائمتان في هذه المنطقة وهما ايران وافغانستان، تنهجان على منوال تركيا ، في جهودهما لعصرنة بلادهما ، هذه السياسة التي انتهجهـا عاهلاهما التفت

حولهما العناصر المتطورة فكرياً وثقافياً . الا انهما اصطدما بالتقاليد الدينية التي تمسك بهـا بعناد سكان البلاد الذين يتسكعون في مهاوي الجهل والجهالة .

فالعجم ، التي لم تعرف رسمياً باسم ايران الا في سنة ١٩٣٥ ، تعرضت خلال الحرب للاحتلال من قبل الروس والانكليز لجعلها في مأمن من الدسائس التركية والالمانية التي استهدفت لها ، وما كاد الروس ينسحبون منها بعد ثورتهم الكبرى ١٩١٧ ، حتى فرض عليها الانكليز حمايتهـم الفعلية عليها . وكان من شدة استياء الشعب لهـذه السياسة ان قام احد ضباط الجيش ، يدعى رضا خان ، بانقلاب عسكري عام ١٩٢١ ، حمله في نهـاية الامر الى تبوء العرش في عام ١٩٢٤ تحت اسم رضا خان بهلوي الذي انتهج سياسة ترمي الى عصرنة البلاد على غرار ما تم في تركيا ، محاذراً مع ذلك ان يمس مشاعر الاهلين الدينية . كذلك اخذ بتحضير القبائل الرحّل في البلاد وتوطينهم ، وحد من الملكيات الشاسعة وقلّم بالتالي من اظافر كبار الملاكين العقاريين ، وامد البلاد بادارة حديثة ومحاكم قانونية أدت الى الغاء الامتيازات الاجنبية في البلاد ، عام ١٩٢٨ ، كذلك قام باصلاح في زي السكان ، اذ الغى لبس الطربوش وفرض ارتداء الكاسكيت او القبعة ، واعطى الجيش تنظيماً حديثاً ، واستعان بفنيين اجانب لاصـلاح النظام المالي وانشاء شبكة عصرية من الخطوط الحديدية ، والطرقات المعبدة ، والاقنية المائية للري ، وتأسيس المصانع . وفرض على الشركة الانكليزية الفارسية للبـترول شروطاً افضـل استفادت منهـا ميزانية البلاد .

أما في الافغانستان ، فالمحاولة التي قام بها الملك امان الله الذي تبوأ كرسي الملك عام ١٩١٩ ، باءت بالفشل . فبعد حربه الناجحة ضد الانكليز حرر نفسه من الشرط المفروض عليـه بحصر علاقاته السياسية في الخارج مع حكومة الهند الانكليزية . وأسس علاقات دوليـة مع الدول الاخرى ، وفرض على سكان العاصمة كابول لبس الزي الاوروبي واستعان ببعض الخبراء الفنيين من الاجانب . وحظر عام ١٩٢٨ تعـدد الزوجات للموظفين وسمح للملكة بالسفور وطرح الحجاب ، الا انه تم خلعـه عـام ١٩٢٩ ، عـلى يد نادر خان . وتوقفت بذلك عمليـة عصرنة البلاد .

تأثير الازمة الاقتصادية الكبرى

ساعدت الازمة الاقتصادية التي اطلت عـام ١٩٢٩ والنظم الدكتاتورية التي ظهرت هنـا وهناك على تطوير الحركات القومية في بلدان الشرق الادنى وبين دوله . فالمشكلات الاقتصادية التي نشأت عن الازمة زادت كثيراً في خلخلة مجتمع وراثي مهلهل ، كما ان افتقار البلاد للتقاليد الليبرالية ، اوجد فيها جواً لانتشار النظريات والانظمة الفاشية والعسكرية . فالمثل الذي تركه اتاتورك ، هذا البطل الذي عرف ان يصمد بنجاح ويقف في وجه اوروبا ، والذي خلق امة قوية مهيبة الجناح ، لحجة قاطعة وبرهان ساطع على امكانية دولـة قومية قوية تتمتع بالاستقلال الناجز ، في مدة وجيزة نسبياً . ان التطور العظيم الذي اخذ بأسبابه الوطن القومي اليهودي في فلسطين حيث

توافد المهاجرون اليهود بأعداد ضخمة هددت باغراق العناصر العربية في بحرها ، اثار هياجاً عنيفاً بين سكان البلاد . وراح المؤتمر العربي المعقود عام ١٩٣١ يوصي بوقف الهجرة اليهودية وراح يستنهض الشعور الاسلامي .

ان احتلال ايطاليا للحبشة ، عام ١٩٣٥ شكل خطراً مداهماً على الدول المجاورة ووطد نفوذالدول الدكتاتورية وبعث فيهم الشعور بان في مقدور اي دكتاتورية ان تحقق كل شيء. وقامت الدعاوة الالمانية والفاشية بعد هذا تؤمن كل شيء. ودشن المارشال بالبو في ليبيا منذ عام ١٩٣٣ سياسة تهدئة تجاه ابناء البلاد ، كما ان الدبلوماسية الايطالية وقفت الى جانب العراق ، في عصبة الامم ضد الانكليز، عام ١٩٣٠ ، والى جانب سوريا ضد فرنسا، عام ١٩٣٤ ، وعضدت القضية العربية ضد الصهيونية . وسارع الالمان لمد يد المساعدة للعرب في ثورتهم ضد الانكليز في فلسطين ، واخذوا يجتذبون الى جامعاتهم عدداً كبيراً من الطلاب في الدول الواقعة في الشرق الادنى، كما راح الجنرال فرانكو من جهته يؤازر الحركة القومية التي نهض بها السيد عبد الخالق الطريس بين المغاربة. وتشكلت في جميع بلدان الشرق جمعيات وهيئات نظامية قوامها الشباب، لها شارتها وزيها وتنظيماتها شبه العسكرية الخاصة ، منها مثلاً « مصر الفتاة » بقمصانهم الخضراء تحت اشراف مؤسس الحركة المرشد احمد حسين ، والحزب الوطني السوري ، والكتلة الوطنية والمنتدى العربي في العراق ، وغيرها . وحملت الاضطرابات التي وقعت في مصر عام ١٩٣٦ الحكومة المصرية على تقديم استقالتها، وتمكنت من حمل البريطانيين على بدء مفاوضات ادت بها الى الاعتراف من جديد باستقلال مصر. وفي سوريا، وقعت مظاهرات عنيفة وحوادث اضرابات عامة ادت الى اقفال الاسواق والمحلات التجارية اكثر من خمسين يوماً ، كما ان الاشتباكات الدامية بين قوى الامن والمتظاهرين في دمشق وغيرها من الدول السورية الكبرى ، كل ذلك ادى الى عقد معاهدة مع فرنسا وعدت البلاد بالاستقلال الناجز . وفي فلسطين حمل الانفجار الوطني العنيف ، الانكليز للبحث عن حل سريع للمشكلة الصهيونية ، والى تبديل محسوس في سياستهم في هذه البلاد .

٢ ـ نتائج الحرب العالمية الثانية

كان للحرب العالمية الثانية التأثير الحاسم على النمو الذي اخذ الشرق الادنى بأسبابه. فالروح القومية التي كانت ، حتى ذاك ، وقفاً على قسم من الطبقات الموجهة ، عمت الاوساط الشعبية وكهربت منها المشاعر والاحاسيس في هذا الوقت بالذات الذي اشتد فيه تسلل الغرب واستحكامه . واسوة بما جرى في كل البلدان الرازحة تحت السيطرة الاجنبية فقد وضعت الطبقة المفكرة كل ثقلها ووزنها في الحركة القومية التي جاشت بها البلاد وذلك دفعاً منها للحوادث واستدناء للتقلبات المصيرية بعد ان ضاقت الصدور بهذا الاقتصاد المتخلف الذي كانت

عليه اوضاعهم وهذه الاحوال والاوضاع الاجتماعية البالية التي تعيق سيرهم الى الامام. وفي الوقت ذاته اصيب الاسلام بوصفه نظاما دينياً صدمة عنيفة . مع العلم ان هذا التصادم بين الملتزمين الرجعيين وبين انصار التجدد لم يمس بشيء طاقته على الانتشار والتوسع الذي بدا على اشده في افريقيا خاصة .

ففي الحرب العالمية الاولى ارتدت الاعمال الحربيـــة في بلدان الشرق الادنى طابعاً ثانوياً . والنصر المبين الذي حققه الحلفاء اتاح لهم ان يمدوا الى اقطاره نفوذهم كاملاً غير منقوص وان يوسعوا بالاضافة الى ذلك ، من رقعة سلطانهم على بعض بلدانه . والاهمية الستراتيجية التي تتمتع بها هذه البلدان برزت بأجلى وضوح خلال الصراع الجبار الذي قامت به امبراطورية هتلر ضد القوى البحرية الانكلوسكسونية ، وقد شهد شمالي افريقيا معارك طاحنة للسيطرة على قنـال السويس ، كما ان الحلفاء احتلوا جزءاً من ايران وشهدت سنة ١٩٤٢ مواقع مدوية في الوقت الذي كانت اليابان تسجل في الشرق انتصارات وفتوحات ادخلت تحت سيطرة شعب فتي ينبض بالقوة والنشاط ، اكثر من ٦٠ مليوناً من المسلمين ، كما بلغ رومل في زحفه الخاطف عبر الصحراء ، الى ٦٠ كيلومتراً لا غير عن الاسكندرية ، واذا باسلام شمالي افريقيا يقع فجـــأة تحت سيطرة الانكلوسكسون .

فقد عادت الحرب على الاجمال بالفائدة لمجموع هـــذه البلدان . فباستثناء ليبيا وتونس اللتان ألفتا ساحة حرب ، فلم تتألم هذه البلدان كثيراً من اهوال الحرب . والخسائر التي اصابت المجندين من ابنائها كانت خفيفة جداً بالنسبة لعدد السكان والتطور السريع الذي سجلته . فقد باع بعض هذه الأقطار انتاجها من السكر والقطن بأسعار عالية وربحوا كثيراً من هذه الانشاءات الضخمة التي استدعت القيام بها الأعمال الحربية في اراضيها : كالخط الحديدي ، وانشاء المرافىء وشق الطرقات وبناء المطارات . والمؤسسة الانكليزية التي اصبحت انكليزية اميركية عـــام ١٩٤٢ وعرفت باسم « مركز تموين الشرق الاوسط » تولت تنسيق الحياة الاقتصادية في هـــذه الشعوب ، وساهمت في تطوير بعض الزراعات وبعض الصنـاعات كما نظمت حركة التبـــادل التجاري بين هذه الاقطار الـتي استفاد بعضها من قانون الاعـارة والتأجير . وفي مؤتمرات فرنسيسكو كان لاكثر هذه الدول ممثلون حضروا المؤتمر المذكور بينما لم يحضر أحد منها مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ ، فقد وجدوا انفسهم وجهاً لوجه مع الدول الاستعمارية المنهوكة وأمام منتصرين عملاقين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، اللذين اخذا يؤكدان عداءهما للنظام الاستعماري القديم .

كذلك جاءت الحرب تثبت لابناء هذه البلاد ، من جديد خرافة تفوق الاوروبي كما ادخلت في روعهم ان تبني التقنيات الغربية واقتباسها يعود عليهم بنيل استقلالهم وتأييده .

النفـط واثره

من هذه العوامل المهمة في تطوير دولة الشرق خـلال الحرب وما بعد الحرب النفط والدور العظيم الذي لعبه في توفير ثروات طائلة عاد به عليهم هذا السائل الاسود الذي يفيض به بطن الارض عندهم والذي يمثل ٧٠ بالمائة من المخزون في العالم ، و ٣٨ بالمائة من انتاج العالم له عام ١٩٥٧ ، مقابل ٥٫٧ بالمائة عـام ١٩٣٨ . وتدخـل انكلترا واميركا المستمر بأمور هذه البلدان وشؤون هـــذه الاقطار السياسية والاقتصادية يجب رده اساساً ليس الى ما لها من موقع ستراتيجي يكون محور الامبراطورية البريطانيـة وملتقى نفوذ الاتحاد السوفياتي والغرب فحسب ، بل ايضاً وبالاكثر لوجود هذا الاحتياطي الضخم من النفط في العالم . فقد كان الشرق الاوسط حتى عام ١٩٣٣ ، المجال الذي كان او كاد ان يكون وقفاً على شركة نفط العراق وشركة النفط الانكليزية الايرانية ، ثم اخذت شركات كـــبرى عديدة من انكليزية واميركية تسهم في استثمار هذه الثروة البترولية الضخمة ، واتاحت الحرب لها الظروف المؤاتية لتسجيل تقدم كبير في هذا المجال . ففي أواخر عـــام ١٩٤٤ ، ظهرت الشركة العربية الاميركية للنفط (ارامكو) ، وتوصلت الشركات الاميركية ، عام ١٩٤٦ من الحصول على امتيازات جديدة للتنقيب عن البترول اثر الصعوبات المالية الـتي ألمت بانكلترا . وتشكلت كتلة قوامها السوكوني فاكوم والستاندرد اويل وتالت امتيازاً مدته ٢٢ سنة حصلت بموجبه على قسم من نفط الشركة الانكليزية الايرانيـة . والشركات الانكليزية والاميركيـة المتنافسة فيما بينها تقوم باعمال التنقيب في كل بلدان الشرق الأوسط والبحار المحيطة بها في الوقت الذي اخذت فيه الحكومات تكثر من بناء القواعد الجوية والبحرية . كما تشتد فيها سياســة التدخل لدعم نفوذها وتقوية مواقعها .

والنشاط المتزايد في استثمار الثروة البترولية كان من بعض آثاره قلب نظم الحيـاة في بعض هذه البلدان رأساً على عقب ، وذلك بانشاء منطقة رأسمالية متقدمة في هــــذا الشرق الاوسط المتخلف الذي اقتصرت فائدته على بعض منافع مادية معظمها مالية . صحيح ان عـــدداً من رجال البدو تركوا حياة البداوة وعملوا موظفين لدى بعض شركات النفط او في محطات الضخ او في حراسة خط الانابيب ، الا انهم يمثلون نسبة هزيلة من اليد العـاملة المحلية ٠٫٣٤ بالمائة من مجموع السكان . والانتاج في مجموعه تقريباً لا يخضع لأي تصنيع محلي ، فالفـائدة تنحصر في بعض العائدات تدفعها الشركات لشيوخ هذه الامارات وحكام تلك الاقطار . فالشركات تدفع مبلغاً مسبقاً قبل المباشرة بأي استثمار كما تدفع رسماً معيناً بالنسبة لوحدة الانتاج . وتتمتع هذه الشركات الى جانب هذا بحرية تكاد تكون كاملة ، دون اي مراقبة البتة لا على وسائل الاستثمار ولا على الجهات المستفيدة منه . فنحن امـام « امبراطورية صناعية في قلب دولة محليـــة » لها كل مميزات دولة اجنبية مع حق نزع الملكية واستيراد الاعتدة معفاة من كل رسم جمركي ، واعداد الموانىء وانشاء الطرقات والخطوط الحديدية . والشركة الانكليزية الايرانية للبترول التي لها امتياز استثمار حقول البترول في جنوبي ايران هي مثل على القوة التي تتمتع بهـــا شركة

استثمار من هـــذا الشكل في قطر من اقطار الشرق . فقد كان في خدمتها اكثر من ٧٠٠٠٠ موظف وكانت المعاشات والرواتب التي تدفعها لعمالها وموظفيها تؤلف عنصراً هاماً في حيــاة البلاد المالية . فالضغط الموصول الذي تمارسه على اولي الامر والمسؤولين في ايران ، يشكل مرتكزاً هاماً للسياسة البريطانية في ايران ، ولذا كنّت لها الحركة القومية في هذه البلاد بغضاً عميقاً ، لا سيما اذا ما عرفنا ان الرسوم التي تدفعها الشركة والاجور وثمن الادوات والحاجيات التي تشتريها من البلاد لا يوازي ١٠/. من الدخل القومي ، وهو شيء زهيد جداً بالنسبة لـ ٣٢ مليون طن من البترول الذي تستخرجه وتصدره للخارج ، والذي يجعـــل من ايران الدولة الرابعة بين الدول الكبرى المنتجة للبترول في العالم . وعندما قرر مصدق رئيس وزارة ايران عام ١٩٥١ تأميم الشركة وموجوداتها ، فكل قوة بريطانيا تحركت دفاعاً عن الشركة ومحافظة عليهـــا : وضع الحجر على البترول الايراني الذي استمرت الدولة باستخراجه والضغط على الشركات الاميركية حتى لا تحلّ محل الشركة البريطانية الايرانية . وحدث في آخر لحظـة ، وفي الوقت المناسب ثورة اطاحت بالحكومة الوطنيـــة واعادت الى الحكم حكومة اظهرت استعدادها لاعادة الامور الى مجراها .

والمنافسة الشديدة التي تقوم بها شركات النفط الكبرى ومن ورائهـــا حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا تظهر على اتمها في كل اقطار العالم العربي . فالمشكلة التي اثارهـــا حادث احتلال مفرزة من الجيش البريطاني لواحة البوريمي في قلب الجزيرة العربية ليست سوى مثل بسيط لهذا التنافس بين الارامكو وشركة نفط العراق ولم تلبث ان ارتدت طابعاً دولياً . والحادثة الجديدة التي وقعت عام ١٩٥٧ وراحت تهدد في الصميم المكاسب العظيمة التي تجنيهـا هذه الشركات ، ترتبط بالاتفاق المعروف باتفاق ماتاي بين شركتي دولـة وليس بين شركتين خاصتين ، هما الشركة الوطنية الايرانية للبترول والشركة الوطنية للوقود اللتين اقترحتا عقد اتفاق جديد توزع بموجبه عائدات الشركة ليس ٥٠ ــ ٥٠ كما هو متبع اليوم ، بل ٧٥ ــ ٢٥ ؛ وهي شرط في صالح الدول المنتجة للبترول. فالاغراء كبير والتجربة لا تُدفع امام هذه الدولة بالاخذ بمثل هــذا الاتفاق المغري والدخول في سباق التأميم .

حتى في هذه الحالات التي تستخدم فيها العائدات والمبالغ المسبقة لتحسين اوضاع هـــذه البلاد ، فهذه الثروات الهائلة التي هبطت فجأة على هذه المشيخات والامــارات تتيح لهم المجال بتكوين ثروات اسطورية يبددون معظمها في اللهو والعبث دون ان يكون لهـــا كبير اثر في تحسين اوضاع البلاد الاقتصادية ورفع مستوى العيش بين افراد الشعب . ان استثمار رأس المــال الاجنبي لثروات البلاد الطبيعية يثير الاستياء الشديد بين الزعمــاء الوطنيين ويقوي فيهم العزم على التحرر من السيطرة الاجنبية ، لا سيما وهم يعتبرون ان هذه الموارد التي يعبث بها على هذا الشكل والتي تنفق على تأمين وسائل الاستمتاع واللذة على اختلافها، يجب ان تخصص في سبيل

تصنيع البلاد وبذلك يضعون حداً لهذا البؤس ولهذا الشقاء المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية .

نظام الملكيات الكبيرة والبؤس الاجتماعي في الشرق

فالتغيرات التي طرأت على الاقتصادفي الشرق من جراء اقتباس التقنيات العصرية في فترة ما بين الحربين كان من نتائجها ارتفاع عدد السكان في المدن ، الذين مثلوا ٢٩ ٪من مجموع السكان في سوريا ، و ٣١ ٪ في العراق و ٣٥ ٪ في مصر ، و ٤٠ ٪ في لبنان و٦٩ ٪ في اسرائيل.ففي مصر بلغت الزيادة ٥٣ ٪ بين ١٩٣٧ و١٩٤٧ ، بينما لم يزد ارتفاع عدد السكان الا بنسبة ٢٠ ٪ ، وفي تركيا ٣٧ ٪ على ارتفاع في السكان بلغ ١٧ ٪ فقد تجاوز عدد سكان الاسكندرية والقاهرة المليون في الاولى والمليونين في الثانية وسكان طهران ارتفع عددهم من ٥٣٣،٠٠٠ الى ٩٩٠،٠٠٠ بين ١٩٤٠ و ١٩٥٠ ، وفي عمان ، ارتفع عدد السكان من ٢٥،٠٠٠ الى ١٠٠،٠٠٠ . وفي هذه المدن التي ارتفع عدد سكانها بهذه السرعة ، يحتشد اناس بائسون . فالتفاوت في الدخل اتسع ورحب اكثر فاكثر ، ومستوى العيش بين هذه الجماعات البشرية انخفض وهبط نتيجة محتومة للتفاوت المعظم في توزيع الملكية العقارية والتصاعدالديموغرافي. ففي العراق راح رؤساء القبائل التي جرى تحضرها واسكانها ، والنبلاء وكبار الموظفين في البلاد ، يطالبون بملكية القسم الاكبر من هذه الاراضي التي كانت القبائل الرحل تقيم عليها . وفي خلال ٢٠ سنة ظهرت طبقة جديدة من الاغنياء العقاريين الذين استملكوا هذه الاراضي. والمزارعون الذين لم يصيبوا سوى٢٠ ٪من هذه العقارات اضطروا للعمل فيها بأجر لا يبلغ احياناً ١/٧ غلة الارض واحياناً ١/١٤ حتى ١/٢١. فنحن امام وضع من اسوأ ما نرى من امثاله في كل الشرق . وهذه الاقطاعية العقارية نجدها في كل من سوريا وايران حيث كبار الملاكين العقاريين الغائبين عن اراضيهم يملكون ٦٠ — ٧٠ ٪ من الاراضي الزراعية ويصيبون ٥٥ بالمائة على الاقل من غلال الارض . ففي مصر حيث ٧٢ بالمائة من مجموع السكان يملكون١٣ بالمائة لا غير من الاراضي الزراعية ،نرى ٢٢ بالمائة منهم يملكون ٢٠ بالمائة من الارض و ٠،٤ بالمائة (اي ١١،٠٠٠ عقار) يملكون ٣٧ بالمائة ويزداد عدد السكان هنا بسرعة مذهلة (فعدد المواليد فيها يبلغ ٤٠ بالمائة) كما ان اليد العاملة متوفرة جداً في الوقت الذي بقي اجر العامل اليومي على حاله بين ١٩١٤ – ١٩٣٩ . وفي قلب البلاد العربية ، فالمشايخ الذين يقومون بامور السلطة يستأثرون بالعوائد التي تدفعها لهم شركات الزيت كأمير الكويت مثلاً الذي يصيبه ٦٠ مليون ليرة إنكليزية (بحيث اصبحوا اغنى اغنياء العالم في اكثر اقطار العالم فقراً) . وهم يروون مزارعهم بواسطة طلمبات عصرية . ففي كل مكان نرى اغنياء الملاكين العقاريين يجهزون اراضيهم باعتدة زراعية تكلف غالياً ، ويحصلون من الغلال ضعفي او ثلاثة اضعاف ما يحصل عليه جارهم الملاك الصغير ولن يلبثوا ان يبتاعوا ارضه المجاورة لهم. وهكذا ففي الحين الذي ينهار فيه النظام القبلي القائم على المساواة تبرز اقلية قوية تأخذ بالارتفاع بينما تتسكع الجماهير الريفية في الشقاء وتتكون في المدن بروليتاريا جديدة بائسةهي الاخرى.

والسكان يتزايد عددهم بأسرع مما تزداد موارد الرزق ووسائل العيش في البلاد ، في وقت يحول نظام الملكية دون استثمار مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وتعجز فيه موارد الدولة عن تأمين اعمال الري والسقاية التي هي اساس كل انتاج زراعي . فالتطور الصناعي في المدن ضعيف، والصناعة اليدوية التي تأثرت كثيراً من استيراد المواد الجاهزة اخذت بالانحطاط ، ومجموع الانتاج الصناعي (بما فيه النفط) لا يزيد عن ١ بالمائة من الانتاج العالمي . ففي اي من بلدان الشرق الادنى هذهفالانتاج الصناعي لا يساهم بأكثر من الدخل القومي والقدرة الانتاجية ضعيفة جداً وكان على هذه الصناعات التي بعثتها الحرب في كل من تركيا ومصر ، ان تكيف نفسها ، بعد ان وضعت الحرب اوزارها ، لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الدولية التي اصابتها في الصميم .ولذا رأينا دخل الفرد الواحد منخفضاً جداً، ادنى من ١٠٠ دولار في السنة في معظم هذه الافكار ، فهو ٨٠ في العراق ، ٤٠ في الجزيرة العربية و ١٥٠ في لبنان وفي تركيا ، ومعدل الاستهلاك الذي يمكن مقارنته من هذه الناحية بالمعدل الذي تسجله اميركا اللاتينية ، هو ادنى من مثله حتى في بلدان شرقي آسيا . فالدولة اعجز من ان تواجه نفقات الاستثمارات الضرورية للمعارضة التي تلاقيها من طبقة الاغنياء،كما ان وارداتها مصدرها الضريبة على الاستهلاك والرسوم الجمركية (٦٠ — ٧٠ بالمائة من واردات الخزينة). فالنفقات العامة تروح في معظمها مرتبات لموظفي الادارة وتبدد في وجوه اخرى .

وهذا الفقر المدقع يصحبه دوماً الرزايا المألوفة : قلة التغذية ، وسوء الحالة الصحية والامراض التي يجرها البؤس وراءه ، والامية (يتراوح معدلها بين ٨٠ — ٩٠ بالمائة من مجموع السكان) . ففي كل مكان يعيش الفلاح في ظروف واوضاع لا تحتمل .

فلم نرَ في اي محل كان : الدول المنتدبة في الماضي القريب ولا هذه الاوليغارشيات التي عقبتها ، تحاول اصلاح نظام الملكية العقارية كعلاج موصوف لسد العجز في الانتاج الزراعي . فكبار الملاكين العقاريين ، تشد من ازرهم المصالح الانكلوسكسونية في هذه البلاد ، يقفون بعناد في وجه كل محاولة اصلاح من هذا القبيل . ومن جهة أخرى ، فالتوسع في حركة تصنيع البلاد يقتضي لها العديد من التقنيين الذين تفتقر اليهم البلاد . والدخل القومي المتدني وتوزيعه غير العادل يجعلان الوفر واطياً ومبرم التوزيع، وتبقى القدرة الشرائية متدنية، الامر الذي يحد كثيراً من قدرة السوق المحلية . فالتسليف القصير والطويل الاجل تبقى عملياته ضيقة محدودة ، والاستثمارات عاجزة .

القلق الاجتماعي ونتائجه السياسية

الا ان التوسع في التعليم وانتشاره المتواصل منذ الثلاثينيات حتى الآن ، سواءاً أكان محلياً او تمثل في هذه البعوث التي ترسل الى الجامعات والمعاهد الأجنبية في الخارج ، خلق في البلاد طبقة من المفكرين والمتعلمين جازوا على الاجمال من طبقة ادنى من الطبقة التي اخرجت الطبقة الموجهة في الغرب . وقد تأثرت هذه الطبقة الجديدة ، على اقدار مختلفة بالنظم الفاشية التي استبطر شأنها

حتى عام ١٩٤٣ ، وهي على علاقات وطيدة برؤساء الجيش وقادته الذين كثيراً ما انحدروا هم ايضاً من طبقة متواضعة . وهذه الطبقة الجديدة هي التي تلعب اليوم دوراً بارزاً يزداد اهمية يوماً بعد يوم في اثارة الهيجان وتنظيم الاضطرابات ضد الدول الغربية المسيطرة ، وتهاجم الطبقات الموجهة القديمة بما فيها من المتعصبين والمتزمتين والرجعيين . وهي تطالب باصلاحات اجتماعية وتحسين وسائل الري والاساليب المستعملة في الزراعة ، كما تطالب بالتخطيط الشامل في كل ما يتصل بالتجهيز الصناعي ، وتطوير التعليم . فالصحافة والراديو يبثان الافكار الجديدة بين جماهير الشعب التي وقعت اكثر فاكثر تحت تأثيره المباشر واخذت تعي شيئاً فشيئاً ان في زوال الطبقة القديمة التي تتألف من الباشوات والبكوات المؤيدين للدول الغربية ، على الاجمال ، يكمن الشرط الاول لكل استقلال حقيقي .

ينتج من هذه الاوضاع مجتمعة حالة من عدم الاستقرار السياسي . والطبقة البورجوازية المتخرج معظم بنيها من المدارس الاوروبية تبنت نظاماً برلمانياً ليس فيه من الديموقراطية سوى الاسم . ففي كل مكان ، تحاول الاقطاعية التي لا تزال قائمة في هذه البلاد والطبقات الشعبية الجاهلة المرتبطة الى حد بعيد بكبار الملاكين العقاريين الابقاء على هذه الاوليغارشية الضيقة التي تتألف من محترفي السياسة الذين يعتمدون على الفساد والافساد والغش ويسخرون سياسة الحكومة لتأمين المصالح الشخصية العائدة لنواب الامة وممثليها ولناخبيهم معاً ، كما ان عدم توفر الأطر الفنية المتخصصة في البلاد يساعد على انتشار الفوضى والفساد في الادارة كما يدعو الى الاسراف والاتلاف في الاعتمادات المالية . وفي سبيل تصفية هذه الطبقات الموجهة القديمة ، التي ترسف في العجز والفساد والافساد والتي كثيراً ما تتخذ لها 'تكأة من الاجنبي' تحاول الحركات الثورية والانتفاضات التحررية التي يقوم بها الوطنيون ان تحرر الحكومة ، كما وقع بالفعل في اميركا اللاتينية ، من هذه الهيئة الانتخابية التي لم تتوفر لها اسباب التعليم ولا تزال في مجموعها تتسكع في الجهل ، والتي تتأثر الى حد بعيد بجاذبية المال وتخضع لوجوه البلاد واعيانها والقوى الاقطاعية . فالثورة والدكتاتورية هما الوسيلة الوحيدة لجعل السلطة بمأمن من نفوذ كبار الملاكين العقاريين الذين يتحكمون بموارد البلاد ويسيطرون على السياسة العامة وهذا شرط اساسي لا بد منه لانجاح كل عملية اصلاح زراعي شامل في البلاد . وقد تتسم هذه الروح القومية احياناً بصفات وسمات متناقضة فهي تؤيد بكل قواها المطالب الدينية الرشيدة التي تطالب باصلاح الحياة الروحية وتنقيتها من كل ما علق بها من شوائب والتزام التقاليد القديمة التي كانت موضوع احترام الجميع ، كما انها تعارض تحرير المرأة وعصرنة الحياة الفكرية ؛ الا انها تتبنى مطالب اجتماعية جريئة جداً « تكاد تصل الى الصراع الطبقي » مع انها حرب عوان على الشيوعية ودعاتها .

هذه التيارات والنزعات والعار الذي لحق بالشعور العربي من جراء انكسار الجيوش العربية امام اسرائيل عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، وهي اهانة يجب ردها قبل كل شيء الى خيبات

الحكومات العربية وعجزها ، ادّت الى انتفاضات شعبية وثورات والى عدد من الانقلابات في كثير من الدول العربية . فلم يبق في كل هذه الدول العربية من اثر او ظل لهذه الديموقراطية النيابية . ففي عام ١٩٤٥ ، قُتل احمد ماهر بعد ان اعلن الحرب على المانيا باسم مصر ، وهوى بعده بضربة خنجر كل من النقراشي باشا والامام يحيى امام اليمن . وفي عام ١٩٤٩ يقوم الزعيم حسني الزعيم بانقلاب عسكري لم يلبث ان سقط هو الآخر وقتل بانقلاب عسكري قام به اللواء الشيشكلي . وفي عام ١٩٥١ ، قتل الملك عبد الله ، ملك الاردن ، بعد ما عرف من ولائه لبريطانيا واتهم بخيانته للقضية العربية . وفي عام ١٩٥٢ قام بطل حرب فلسطين اللواء نجيب ، رئيس اركان الجيش المصري، بانقلاب عسكري ادى الى طرد الملك فاروق الذي اعتبر مسؤولاً عن الفساد والفوضى المتفلفلين في مصر ، وعن العجز الذي تكشف عنـــه الجيش المصري .

وفي هذه البلدان العربية المتخلفة حيث اخذ المجتمع القبلي فيها يزول تدريجياً ، اطلت علينا طبقات اجتماعية جديدة تألفت من التجار ورجال الفكر والمتعلمين وعمال النفط اخذت تطالب باعطاء البلاد دساتير ومؤسسات جديدة ووضع حد لعهد الفساد والتبذير الذي وقع فيه امراؤهم ومشايخهم ، والذين راحوا يستلهمون آمالهم من هذه المثالية الوطنيــة التي يلوّح بها « صوت العرب من القاهرة » . وقامت في العربية السعودية اضرابات وحوادث تخريب ادت الى توقيف عـدد ممن كانوا وراء هذه المظاهر وتنفيذ الاعدام بالبعض منهم ، ولم تقض حركة القمع هذه على بعض الجمعيات والمنظمات العمالية التي بقيت تعمل في الخفاء وهي تتلقى المساعدات من بعض النازحين عن البلاد والمقيمين في الخارج، في دمشق حيث تأسست الجمعية السعودية الاصلاحية ، وغيرهم ممن لجأوا الى الحبشة ومصر الاريترية ، وفي عدن او اقاموا بين عمال المرافىء في ليفربول وكرديف ومرسيليــا الذين التفوا حول حزب اليمنيين الاحرار .

تأخذ الدول الغربية ، على الاجمال ، بالتأخر . فقد استطاعت انكلترا خلال الحرب ان تزحزح فرنسا من سوريا ولبنان. وبعد ان سيطرت بريطانيا في اعقاب عام ١٩٤٣ والانتصارات الدولية التي سجلها الجيش الثامن فترة من الدهر على كل بــلدان الشرق الادنى ، وهيمنت بذلك على كل الشرق بواسطة الجامعة العربية التي اشرفت على انشائها والتي تشكلت نهائياً عام ١٩٤٥ ، تخلت عن دولة اسرائيل بعد ان اغدقت عليها من الحماية والرعاية ما اغدقت . الا ان معاضدتها هذه الدولة والمشكلات التي نشبت بينهـا وبين مصر حول مستقبل السودان وحول قناة السويس ، مسّت كثيراً من هيبتها وخلخلت سيطرتها ونفوذها، وساعدت في تصفية النظام القديم الذي اعتمدته والسياسة التي انتهجتها في هذه المنطقة، حتى في المملكة الاردنية صنيعتها التي اقصت من اراضيهـا في غرة ١٩٥٦ بكـل خشونة ، الجنرال غلوب باشا مؤسس الجيش الاردني . واخذت الثورة تهدر في عدن حتى وفي البحرين . وتعددت المظاهرات المدائية

في المشيخات التسع . وفي محميتي حضرموت وعمـــان ، عجز المعتمدون البريطانيون فيهـا عن القضاء على اسباب التذمر والشقاق ، بالرغم مما عرفوا به من مقدرة ودهاء . واضطرت الحكومة البريطانية لجوء الى الطيران الملكي البريطاني للقضاء على حركات التمرد المتكررة .

لا شك قط في ان الولايات المتحدة الاميركية حلت ، الى حد ما ، محل بريطانيا في هذه الارجاء الشرقية ، ووسعت من نفوذها في الحقلين الاقتصادي والثقافي ، في الحين الذي راحت فيه المدارس الفرنسية ، ومعظمها من المدارس الكاثوليكية ، تتأخر وتسير القهقرى ، وذلك لتعويلها على الطوائف المسيحية في المنطقة وللاهمية التي اتخذتها اللغة الانكليزية في هذه البلدان ، وهي الوسيــلة التي تؤمن الاتصالات مع الدوائر العسكرية ولا سيما مع الشركات الصناعيـــة والتجـــارية الاميركية القوية . فاليسوعيون الاميركيون في بغـــداد ، والمرسلون المشيخيون البروتستانت المتفون حول الجامعة الاميركية في بيروت ، اخذوا يكثرون من انشاء المدارس ويجذبون اليها الطلاب وهم على شبه اليقين بانهم سيجدون وظائف لهم في هذه الشركات الاميركية . الا ان الحركة الوطنية لم تخف او تضعف من جراء ذلك ، لا سيما والاعتبارات الستراتيجيـة التي يخضع لها الاميركيون ، تحملهم هنا ، كما حملتهم في اميركا اللاتينية وفي بلدان آسيا الشرقية ، على مؤازرة الحكومات المحلية ، وهم في ذلك انما يعارضون الاهداف الاساسية المرجوة من المساعدات الاقتصادية والفنية التي يدفعونها للدول المتخلفة والتي هي بحاجة ماسة الى اصلاحات سياسية واقتصادية اساسية . فالوقوف الى جانب النظام السياسي القائم انما يعني الامتناع عن كل اصلاح في البلاد . وهذه الجهود التي تبذلها اميركا لتحافظ في وقت واحد على صداقتها لاسرائيل وصداقتها مع الدول الاسلامية ، من شأنها ان تثير الشك وتبعث سوء الظن بها . ومن جهـــة اخرى ، فالتنافس القوي القائم بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الاميركية في المجال الاقتصادي ، يوفر للدول العربية ظروف وامكانيات الافادة من هـــذه المنافسة القائمة بين المعسكرين القائمين ، للحصول من هذا المعسكر او من ذاك على المزيد من العون المالي والتقني ، دون ان يمس ذلك من استقلالها مع بقائها على الحياد التام بين الجانبين .

اهميـة العامل الديـني

تأثر الاسلام ولا يزال بالفكر الغربي ، والازهر نفسه حصن الاسلام الحصين ، اخذ يستجيب شيئاً فشيئاً لهذا التغلغل . ففي عام ١٩٤١ ، قرر مجلس العلماء وضع مجموعة من الاحاديث « الصحيحة » التي جيء على ذكرها في تفسير القرآن المتصلة الينا من القرون الوسطى ، والفصل بينها وبين الاحاديث الفاسدة الموصوفة « باسرائيلية » . وهكذا نرى انصار الجديد يقدمون على النظر في الاسس التي ينهض عليهـا الدين الاسلامي . ويتفق انصار الجديد وانصار القديم على تفسير القرآن تفسيراً يؤيد المطالب القومية . وهذا ما يفسر لنا هذه الحركة الدينية الرجعية ، التي تبدو لنا في كل الاقطار الاسلامية والجهود المبذولة الصادقة التي تهدف الى جمع شمل الاسلام وتوطيد الوحدة بين شعوبه . فالايمان على أشده حيوية ، والحجاج يتوافدون الى الاماكن الاسلامية المقدسة باعداد متزايدة

سنة بعد سنة ، وقامت في المجتمع الاسلامي حركات دينية لقيت تأييداً حاراً من قبل الطبقات الشعبية ، منها مثلاً جمعية الاخوان المسلمين ، ومنها مثلاً حركة مسجومي ودار الاسلام في اندونيسيا التي تطالب بدولة اسلامية تقوم على اصول الشريعة الاسلامية ، وحزب المولى في ايران الذي يطالب بتقوية الدروس الاسلامية في المدارس الرسمية ، والجمعية الاسلامية في الباكستان ، حيث الدستور الجديد الذي وضعته البلاد ، يقوم ، كما رأينا ، على مبادىء الشريعة الاسلامية ، كما نودي بالباكستان عند ظهورها : الجمهورية الاسلامية ، وجمعية العلماء في الجزائر. وفي سوريا ، استطاعت الاقليات المسيحية ، بعد جهود كبيرة بذلتها عام ١٩٥٠ ، اسقاط العبارة التي اقترح دمجها في صلب الدستور ، الاخوان المسلمون . وتأسست في الباكستان ، عام ١٩٤٨ « الجمعية الاسلامية العالمية » التي وضعت برنامجاً واحداً تحت اسم : اسلامستان . وهذه الرغبة الشديدة بتأليف الجامعة الاسلامية هي ذريعة للدفاع عن الاسلام ضد موجة روح العصر والمؤثرات الاجنبية ، كما انها محاولة للتوفيق بين الاسلام والمطالب الفكرية في عصرنا هذا . وهذه الحركة تصطدم ، بنسبة رغبتها في الانفلات من الضواغط الدينية ، بصعوبات كبيرة تتباين حدة ودفعاً بتباين الفوارق الجغرافية والتاريخية ومدى التطور في مختلف البلدان الاسلامية ، والمنافسات القائمة مثلاً بين مصر والعراق ، وبين سوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا التنافس القائم بين عواصم الاسلام الكبرى: بين القاهرة وبغداد وعمان ودمشق والقدس. ونلاحظ ان الدسائس التي تحيكها الدول الكبرى ، يجري احباطها بسهولة ، وقد زال الخوف تماماً من ان تصبح الجامعة العربية العوبة في يد الانكليز ، وبالرغم من هذه المنافسات الشخصية التي نراها قائمة بين بعض رجالات الاسلام وزعمائه ، فالشعور بالتضامن يزداد قوة ومتانة بين الدول الاسلامية كما تزداد المشاعر بالوحدة فيما بينها ، وكلها تنبض بالعداء الازرق لدولة اسرائيل .

تطور المجتمع الاسلامي

مما لا شك فيه قط ان بعض الاقطار العربية اخذت باسباب التصنيع ، كما نرى ذلك مثلاً في تركيا ودلتا النيل في مصر وبعض المناطق النفطية في جنوبي ايران والعراق والعربية السعودية ، كما ان البروليتاريا لا أثر كبير لها في هذه المناطق . ومع ذلك ، فلا تزال تطالعنا في بلدان عديدة من بلدان الشرق الاوسط : في جميع انحاء الافغانستان وايران وفي داخل الجزيرة العربية واليمن والعراق العديد من القبائل الرحل تشتد فيها العصبية القبلية والشعور بشيء من المساواة . ومع ذلك فالمجتمع القديم اخذ بالتفسخ والنظم الاقتصادية التي اطلت على البلاد حديثاً زادت من تحضير البدو (في شمالي سوريا والعراق وايران وشرقي تركيا) كما ان حركة استملاك الفرد للارض شددت من الفروق بين طبقة الاثرياء ، وهم قلة ، والطبقة الفقيرة ، كما امكن تسجيل تطور عميق في العادات والاخلاق ولا سيما العائلية منها . فباستثناء تركيا ، كل ما يتصل بحقوق الاسرة يعود للمحاكم الشرعية كما ان تعدد الزوجات لا يزال معمولاً به . اما في المدن ، فان كثيراً من عادات الاسرة

غلب عليه الطابع الغربي ، نتيجة محتومة لازمة السكن والرغبة بالتمتع بحياة مستقلة في منزل وضمن اطار موازنة مستقلين . والاسر التي لا تزال تسيطر عليها الحياة العائلية التقليدية محصورة على الاخص ضمن المدن الصغيرة والريف حيث الناس لا يزالون مستمسكين بالعادات القديمة ، ويستبد نظام الملكية العقارية وينحصر طرق استثمارها بشكل جماعي يبقيها موحـــدة . امـا النظام القبلي وما اليه من بطون وافخاذ تقيم رئاسة شيخ القبيلة وتعترف له بالولاية ، فقد اقتصر على القبائل الرحل او القبائل الحضر . ومن النادر الآن ان يعقد زواج زوجين بالاتفاق مع اولي الفريقين دون اي تعارف سابق بين الزوجين او اتخاذ رأيهما في الأمر . فالمساواة بين الزوجـــين اصبحت عادة مرعية في المجتمعات الكبرى كما ان مراكز تعليم المرأة آخذة بالازدياد والتوسع ، واخذت المرأة تعمل او ترافق زوجها في ما يشترك فيه من اجتماعات وافراح وحفلات وزيارات. وللمرأة حقوق سياسية متساوية مع الرجل في كل من تركيا وايران وسوريا (١٩٤٩) ولبنان (١٩٥٢) ، وللمرأة حق الاقتراع في مصر منذ ١٩٤٢ . والحجاب الممنوع استعماله في كل من تركيا وايران ، آخذ بالزوال تدريجياً في جميع هذه الاقطار . وازياء اللبس والوان الطعـــام والاثاث والمفروشات تأخذ اكثر فاكثر طابعاً غربياً .

الا ان انصار القديم والرجعيين يستمرون في معارضة هـذه الحركة التجددية ، ويقاومونهـا بكل ما لديهم من حول وطول ، ويهاجمونها على المكشوف كلما سنحت لهم الظروف المسعفة . ودشن الشاه محمد رضا ، في ايران منذ عام ١٩٤١ ، « عهـداً جديداً » بتخليه عن السياســـة الاصلاحية التي سار عليها منذ عام ١٩٢٧ رضا بهلوي ، واعاد العمل بالحجاب ، وفتح الباب على مصراعيه امام نشاط الجمعيات الدينية الاسلامية ، وطبقة المولوية الذين عادوا الى الزي الذي كان لهم من قبل ، كما عاد الاتراك منذ عام ١٩٤٨ ، العمل بفريضة الحج .

الحركة الرجعية ضد الكمالية في تركيـــا

وقامت في تركيا حركة رجعية مناوئة لحزب الشعب الجمهوري الذي شكله مصطفى كمال ، والذي انشأ في البلاد نظاماً جديداً قضى على كل العناصر غير التركية المسيطرة على مرافق البـلاد الاقتصادية ، وانتهج سياسة الاكتفاء الذاتي ، اخذت تشجع الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد. لم تعان البلاد كثيراً من الحرب الاخيرة وعرفت كيف تحافظ على الحياد بعد ان خطب ودّها كل من المعسكرين المتحاربين محاولين جرها للخروج على سياسة الحياد لما فيه مصلحته الخاصة . كذلك رحبت بحرارة بكل الطلبات التي شجعتها على الانتاج كما ان البريطانيين ساعدوها كثيراً على تجهيز موانئها والنهوض بصناعتها . ومع ذلك فقد استولى على البلاد منذ وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨ شعور بالقلق واستعادت العناصر الرجعية الكثير من نفوذها ، واخذت بمنافسة حزب الشعب ومحاربته على المكشوف ، هذا الحزب الذي استأثر بالحكم منذ عشرين سنة وافـــنى نشاطه في ادارة البلاد . كما ان مطالب السوفيات حول الملاحة في المضايق عززت التيار الرجعي ومن جهة ثانية ، فقد اصبحت تركيا ، منذ عام ١٩٤٧ عاملاً قوياً في الخطـــة الستراتيجية

الاميركية في الشرق الأدنى . وكانت مع اليونان من اوائل الدول التي أفادت من مشروع ترومان ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية امدتها بنصف المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة الخمسية لعام ١٩٤٨ – ١٩٥٢ . وبعد ان ارتدت المساعدة الاميركية طابعاً عسكرياً في بادىء الأمر اتخذت لها فيما بعد طابعاً اقتصادياً صرفاً ، وقامت على شروط واضحة جلية استوجبت التخلي عن المبادىء التي سارت عليها السياسة الكمالية ، منها التزام الحكومة التركية اعطاء الأولوية للشركات الاميركية ، للبحث عن النفط في البلاد ، مع ايلاء هذه الشركات حق استثمار موارد البلاد النفطية والتسليم باشراف الحكومة الاميركية على كيفية انفاق هذه الاعتمادات ، وبعبارة اخرى حق مراقبة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها ، والتعهد بعدم فرض رسوم تمييزية على رؤوس الاموال الأجنبية .

وهذا التبدل في سياسة تركيا الاقتصادية ادى بالتالي الى تعديل سياستها العامة . وهذا التعديل اوجبته الانتخابات العامة التي جرت في البلاد عام ١٩٥٠ ، والتي أدت الى فوز حزب المعارضة ، الممثلة في الحزب الديموقراطي ، اقوى الاحزاب التركية الذي نال ٥٣٪ من اصوات الناخبين وفاز بـ ٤١١ مقعداً من أصل ٤٨٧ مقعداً . وعلى اثر هذا النجاح، سمح رئيس الوزارة التركية الجديد مندريس بدخول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد، كما اجاز اخراج ١٠ بالمائة من مجموع الفوائد . واضطر عام ١٩٥٣ للتسليم بسحب رؤوس الاموال المستثمرة مع فوائدها بالحال دونما اي حد او قيد والتلطيف من احكام القانون التجاري التركي في كل ما يتصل بالشركات الأجنبية . وكان من بعض نتائج ه سياسة التدخل هذه من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، زيادة محسوسة في انتاج البلاد الزراعي والمعدني قابلها من جهة ثانية فرض ضرائب ورسوم مرزحة لتقوية الدفاع ، كما ادى الامر الى خلخلة ميزان التجارة الخارجية والى ارتفاع سريع في الاسعار اصاب بالاخص الطبقات الشعبية . ان قسماً طفيفاً من سكان البلاد عرف ان يفيد من ارتفاع الانتاج . فالبلاد ترزح تحت وطأة بطالة قوية (قد تبلغ ٣ ملايين عاطل عن العمل في عام ١٩٦٤) كما ان اكثر من ٨٠٠٠٠ عامل تركي نزحوا عن البلاد بحثاً عن عمل يجدي لهم في الدول الصناعية في غربي اوروبا ، ولا سيما في المانيا .

ومن جهة ثانية راح الحزب الديموقراطي في الوقت الذي يعلن فيه ولاءه لمبادىء الدولة العلمانية ، يعتمد على احزاب اليسار اي على هذه العناصر الاسلامية الرجعية التي لم تُلقِ قط سلاحها . والقانون العقاري الذي صدر عام ١٩٤٥ ، والذي جعل الملكية الخاصة في حدود ١٢٠٠ فدان ، لم يجر تطبيقه ، وهذه الحرية السياسية التي مهدت الطريق امام الاحزاب للظهور في البلاد من جديد ، مكنت الاحزاب الرجعية على اختلافها من دينية وسياسية واقتصادية ، من الافادة من هذه لاسترجاع السلطة التي فقدتها .

وهذا الدفع الرجعي الذي ادى الى فرض دكتاتورية فعلية على البلاد ادت الى مظاهرات بين الطلاب وضباط الجيش ضد حكومة مندريس البوليسية الفاسدة والى استيلاء الجيش على السلطة

في أيار ١٩٦٠ . ومنذ هذا التاريخ ، بقيت السياسة التركيــة كريشة في مهب الريــح واكثر اضطراباً من أي وقت مضى لما انتابها من انقلابات عسكرية ومن مظاهرات صاخبة ضد اكثرية نيابية رجعية . ومن جهة ثانية ان خيبة الامل التي سببتها الازمة القبرصية ، وتعذر الوصول الى حل مرض سبب شيئاً من التراخي في علاقات تركيا مع الولايات المتحــدة الاميركية ، كما احدث في البلاد دفعاً قوياً لالتزام موقف محايد .

اعلان الجمهورية في مصر

اعترفت المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ باستقلال مصر ونصت على قيام تحالف دائم بينها وبين بريطانيا العظمى . الا ان بريطانيــا ابقت لها حاميات عسكرية استقرت في القواعد التي احتفظت بها في منطقة القنال،محافظة عليها كما ان قضية السودان لم تلاقِ الحل الذي نشدته مصر . كل هــذه الامور كان من شأنهـــا ان تهيج الرأي العام المصري بدلاً من تهدئه من روعه.وجاءت الحرب تزيد من نفرة البلاد وتذكي الحفائظ ، وتنكأ الجروح . اضف الى ذلك غطرسة الجنود البريطانيين الذين مــا زالوا ينظرون الى مصر نظرتهم الى بلاد محتلة ، وتجنيد الالوف من المصريين للعمل خدامـــاً في مصــالح الجيش البريطاني ومصادرة جمالهم لتأمين وسائل النقل في الجيش واستياء المدن لارتفاع اسعار الحاجيات فيها ، وعندما سجل القائد الالماني رومل انتصاراته البــاهرة في الصحراء ، قابلها الطـــلاب المصريون بمظاهرات داوية يهتفون فيها بأعلى اصواتهم . « نحن رجالك يا رومــل » ، وكان لا بد من ان توجه قيادة الجيش انذاراً مدعوماً بمناورات عسكرية اضطر معها الملك من استبـــدال رئيس الوزراء.ودارت عام ١٩٤٥ مفاوضات بين الجانبين لتحديد موعد مغادرة الجيش البريطاني مصر ولحل مشكلة السودان ، انتهت الى فشل ذَريع عام ١٩٤٧ ، وزادت من الهياج في البلاد . وفي نهاية الامر ، عمد الوفد وهو الحزب الحاكم ، عام ١٩٥١ ، الى الغاء المعاهدة المعقودة عـــام ١٩٣٦ « ونادى بالملك فاروق ملكاً على مصر والسودان » . واشتــدت اذ ذاك المظـــاهرات وحوادث الاعتداء على الاجانب في البلاد ، كما اشتدت المناوشات مع وحدات الجيش البريطاني وراح الاخوان المسلمون يغذون الاضطراب في البلاد ، وهو حزب ديني عرف برجعيته وبتعصبه جمع معظم انصاره ومؤيديه من الطبقات الشعبية في الريف تجاوز عددهم في مصر الـ ٥٠٠،٠٠٠ من الاعضاء . وهنالك قوة اخرى تألف معظمها من بروليتارية المدن ، والنقابات العـــمالية التي اصبح قيامها شرعياً منذ عام ١٩٤٢ وقعت هدفاً رئيسياً للدعاية الاشتراكية والشيوعية . واخذ نفوذها يتعاظم ويشتد ، ملقية بكل ثقلها في الكفاح الوطني وحركـــة التحرر . وقد زاد من حدة الاضطراب الاجتماعي، مستوى العيش المتدني كثيراً سواءً بين سكان الريف او بين ســكان المدن ، والانكسار العسكري امام اسرائيل من جراء خيانة الحكومة ، والقلق الاجــتماعي المستحوذ على البلاد ، افضيا في تموز ١٩٥٢ الى سقوط الملكية . وتم الوصول الى اتفاق مـــع انكلترا حول تأمين الدفاع عن القنال بعد ان تقرر اخلاؤه من الجيش البريطاني عـــام ١٩٥٥ . والنظام الجديد الذي اطل على البلاد وامن لها الاستقلال الناجز حرص على تحقيق اصلاح زراعي

فيها . وصدر عام ١٩٥٢ قانون صودرت بموجبه الاملاك التي تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان(٨٤ هكتاراً)وهكذا اصبح في الامكان توزيع ٦٥٥٬٠٠٠ فدان ، اي ١١ ٪ من الارض القابلة للزراعة في البلاد انتزعت من عدد من كبار الملاكين يتناوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ لتوزع على صغار الفلاحين. كذلك الغيت الاوقاف الخاصة التي تقطع جانباً كبيراً من مساحة البلاد ووزعت على عدد من المصريين لا اراضي لهم .

واخذت مصر تلعب دوراً بارزاً في هذه المنطقة باعتبارها مركز الجامعة العربية واهم دولة اسلامية في الشرق الادنى من حيث عدد السكان وازدهار الثقافة العربية التي هي مركز من مراكزها الهامة ، وبفضل هذه الحيوية العارمة التي ميزت عهدها الجديد ، وهذه الاصلاحات الاجتماعية التي باشرتها ، والسياسة الخارجية النشيطة التي انتهجتها . فقد لجأ اليها واحتمى في حماها عدد من الزعماء الوطنيين جاءوها من شمالي افريقيا ومن جميع اطراف القارة الافريقية . وهي محور نشيط بين هذه المحاور الداعية الى الجامعة الاسلامية .

الشرق منذ « حادثة السويس »

ورغبة مصر هذه التي يشاركها فيها جميع العالم الاسلامي بأسره بانتهاج سياسة تحضير واستقلال وحياد ايجابي لم تكن بعيدة عن هذه الأزمة الدولية الحادة التي ساعدت كثيراً منذ عام ١٩٥٦ في اضرام الثورة في جميع بلدان الشرق الاوسط . وتوطد مركز مصر على اثر شجب الامم المتحدة لاسرائيل عندما قامت بمساعدة بريطانيا العظمى وفرنسا بمهاجمة ترعة السويس وفشل هذه السياسة العدائية . وقد اجريت تغييرات جذرية في نظام مصر الاقتصادي الذي اصبح بمجموعه تحت مراقبة الدولة ، وبذلك اكملت عملية تأميم السويس ، وعملية تمصير المصارف وشركات التأمين (معظمها بيد الفرنسيين والبريطانيين)، وانشاء الهيئة الاقتصادية العليا التي كانت في الوقت ذاته اشبه ما تكون بشركة مركزية ووكالة استثمار مكلفة بمراقبة كل الانشاءات الاستثمارية العامة في البلاد والاستثمارات الاخرى التي تقوم بها الدولة نفسها . ومن جهة اخرى ، وسعت مصر ، بفضل المساعدة المالية والفنية التي تلقتها من الاتحاد السوفييتي من نطاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول شرقي اوروبا وآسيا لا سيما الاعتمادات المالية التي سلّفها الاتحاد السوفياتي بفائدة ٢٫٥ بالمائة لشراء الاجهزة والاعتدة الصناعية ولبناء سد اسوان الذي من شأنه ان يزيد انتاجية مصر الزراعية اكثر من الثلث ، اي توفير الغذاء لما فيه كفاف العيش لهذه الاجيال التي ستطلع على البلاد في السنوات العشر القادمة . والقوانين الزراعية التي صدرت عام ١٩٥٢ (والتي قضت بتوزيع الاراضي على مليون من الفلاحين) والقوانين الاخرى التي صدرت عام ١٩٦١ التي خفضت الملكية الفردية الى ١٠٠ فدان لا غير (٤٢ هكتاراً)، لم ترفع الانتاج الزراعي الى ما يتفق مع معدل زيادة السكان الذين ارتفع عددهم من ٢٠٬٥٠٠٬٠٠٠ عام ١٩٥٠ الى اكثر من ٢٦ مليوناً عام ١٩٦٠ (وهي زيادة جاءت بنسبة ٢٧ بالمائة) . ولذا كان لا بد من زيادة مساحة الاراضي الزراعية عن طريق ري المناطق الصحراوية ، وتطوير الصناعة في البلاد التي يعمل فيها الآن

اكثر من ٧٠٠،٠٠٠ عامل وتؤمن ٢٠ بالمائة من الدخل القومي(مقابل ١٠ بالمائة في عام١٩٥١).
ومع ذلك فالبؤس لا يزال على اشده في البلاد . وعدد العاطلين عن العمل ، لا سيا في صفوف الشباب ، كبير جداً في المدن ولا سيا في الريف (من ١٥٠ – ٢٢٠ يوم عمل في السنة لا غير) .

وهذه الدولة الاشتراكية المستبدة منذ عام ١٩٦٣ التي تتألف منها مصر يتولى الامر فيها الجيش . فالجيش هو الذي يؤلف ملاكها الرئيسي منذ ان ابعدت الاصلاحات الاقتصادية وعملية التأميم والاستملاكات ، العناصر الاجنبية وهذه البورجوازية العقارية والصناعية التي كانت مسيطرة عليها . وهذا الجيش المستمد عناصره الأولى من صغار البورجوازيين والذي يرتفع افراده فوق مستوى الشعب بما تم لهم من تدريب فني ، والذي يرغب صادقاً في عصرنة هيكل دولة وادارتها ، يحتل المراكز الهامة في الادارة وفي المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام او القطاع المزدوج ، كما يحتل معظم المراكز الدبلوماسية، اذ ان ١٠ اعضاء من اصل ١٢ عضواً الذين يؤلفون مجلس الرئاسة الذي يحيط بالرئيس عبد الناصر هم من الضباط . وقد استحال الجيش الى طبقة موجهة مهمة يعتمد كلياً على البورجوازية الصغرى في المدن وعلى صغار الملاكين، الذين ينعمون بعيش اهنأ من العيش الذي يحياه اصحاب الحظوظ البائسة في الارياف (١٤ مليوناً من اهل الريف لا املاك لهم من اصل ١٩ مليوناً) ومن المدن (٤٠٠٠ ٠٠٠ من اصل ٨٠٠٠ ٠٠٠) الذين يشكون قلة التغذية وبؤس البطالة . وهذه الطبقة الجديدة تنهض عالياً بالتقاليد الوطنية والاسلامية ، وتحاول ان تنشىء دولة علمانية عصرية . ومنذ ان فشلت تجربة وحدتها مع سوريا (التي دامت ٣ سنوات) وحملتها على اليمن وسياسة التقرب من العراق ، فهي تشدد على الجامعة العربية ، اي تنشد التعاون الفعلي بين الدول العربية لما فيه خير التطور الاقتصادي للمجموعة العربية .

فمنذ الثورة التي قامت بها سوريا عام ١٩٥٨ وادت الى الوحدة مع مصر ، وثورة العراق التي اطاحت بنظام الملك وبحكومة نوري السعيد ، تحاول هذه البلاد ، على غرار مصر ، تحقيق اصلاح زراعي شامل. فقد صادرت الحكومة في سوريا ٥٠٠ ٠٠٠ ١ هكتار من ٣٢٠٠ من مالكيها من كبار العقاريين والحد الاعلى للملكية العقارية جعل ٤٠ هكتاراً من الاراضي المروية ومن ٣٠٠ هكتار من الاراضي البعلية . الا ان العملية تجري ببطء كلي . اما في العراق فقد حدد القانون الصادر عام ١٩٥٨ الحد الأعلى للملكية الخاصة بـ ٢٥٠ هكتاراً (من الاراضي المروية) و ٥٠٠ هكتار (من الاراضي البعلية) . وفي ايران ، صدر عام ١٩٦٢ قانون ، كان ايسر تطبيقاً وتحقيقاً ، جعل الحد الاعلى للملكية الخاصة ما يوازي مساحة قرية ، ومن من اصحاب الاملاك يملك اكثر من مزرعة او قرية عليه ان يختار احداها ليتخلى عن الاخرى للحكومة التي تشتريها منه ثم تعمد الى قسمتها بين المزارعين. وعلى الملاكين الجدد ان يؤلفوا من بينهم تعاونيات زراعية . ففي عام ١٩٦٣ ، جرى تقسيم مساحة ٨٠٠٠ قرية او ضيعة على ٢٧١ ٠٠٠ أسرة من الفلاحين ، كما الفوا من بينهم ٢٣٠٠ تعاونية زراعية .

٣ – اسرائيل المعجزة [١]

في هذا العالم الاسلامي الآخذ بالاختمار والتفاعل ، قام عامل جديد سمم العلاقات بين دول هذه المنطقة وعكّرها وساعد في نهاية الامر على اثارة الشعور القومي واذكاء الحقد ضد الدول المسيطرة على المنطقة ، تمثل بانشاء دولة اسرائيل .

من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة

كان هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين الذي أنشأته انكلترا خلال الحرب العالمية الأولى يضم عام ١٩٣٥ نحواً من ٠٠٠ ٣٦٠ ١ نسمة منهم ٢٨٪ من اليهود . الا ان شراء المنظمات الصهيونية لأطيب الاراضي ، والتطور العظيم الذي اخذت باسبابه المدن والصناعات في البلاد ، اثار بين اكثرية سكان البلاد من العرب موجة عارمة من الاستياء والهياج لما استهدفوا له من كبت وضغط وتضييق اقتصادي اضطرت معه الحكومة البريطانية للتخلي عن سياستها التقليدية المشوبة بالعطف على السامية . فقد أبت عليها الاعتراف رسمياً بالقومية الفلسطينية ولم تسلم الا في سنة ١٩٤٤ بتشكيل فرقة يهودية خاصة لها اعلامها وشاراتها الصهيونية . ومراعاة منهـا لجانب عرب فلسطين والبلدان المجاورة الاخرى التي كانت انكلترا ترغب جداً في بقائها على الحياد في الوقت الذي اخذ تقدم الجيوش النازية في شمالي افريقيا يهدد البلاد ، وراحت تطبق بكل دقة القوانين التي وضعتها عام ١٩٣٩ ، للحد من الهجرة ، الامر الذي اغاظ اليهود واثار حفيظتهم بعد ان سُدت ابواب الدخول الى فلسطين في وجه بضعة آلاف من اخوانهم وأبناء جلدتهم ذهبوا فريسة للمظالم النازية واضطهادهم الشديد . ومـا كادت الحرب تضع اوزارها حتى قامت بين بريطانيا واليهود مناوشات دامية كانت اشبه بحرب مكشوفة . واخذ الانكليز يوقفون في طريق سفرهم النازحين سراً من اليهود الى فلسطين ويرسلونهم الى معتقلات اقاموها في قبرص ، واخذ الاسطول البريطاني يطارد كل سفينة من أي نوع كانت تحمـل على ظهرها مهاجرين يهود الى فلسطين ولا سيما من يفر منهم من المعتقلات التي كانوا يرسفون فيها في بلدان اوروبا الوسطى ، او يهربون من اعمال التصفية التي تعرضوا لها في بولونيا حتى ان بعضهم اخذ ينتحر ويضع بيده حداً لحياة بائسة يائسة . ولعل افظع هذه الحوادث وابرزها هو حادث السفينة اكسودوس التي خرجت من همبورغ في ايار ١٩٤٧ حاملة عدداً من اليهود ، اذ ما كادت تطل على ارض فلسطين حتى أجبرت على العودة من حيث أتت وعلى ظهرها هذه القطعان من مهاجري اليهود . وراحت المنظمات الصهيونية شبه العسكرية السرية كمنظمة شترن والارغون تشن سلسلة من الهجمات على الحاميات البريطانية المرابطة في البلاد ، وقامت باعمال تخريبية كنسف الخطوط الحديدية ، ومهاجمة وحدات الجيش ، واعمال ثأرية اخرى مضادة لتنفيـذ الاحكام الصادرة ضد اليهود . وفي تشرين الثاني ١٩٤٧ ، أقرت الجمعية العامة في الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى دولتين : يهودية وعربية ، وفقاً لتوزع السكان ، ونصت عـلى اعطاء النقب ، هـذه المنطقة

---

(١) او « رأس جسر للاستعمار الانكليزي الاميركي في الشرق » كما يقول نهرو . الناشر

الصحراوية للدولة اليهودية . وقد رفض العرب هذا الاقتراع وقامت تحشدات من المتطوعـة المسلمين في سوريا والعراق ولبنان حتى ومن الباكستان ، كما دخلت جيوش ست دول عربيـة مجاورة تهاجم المنـاطق اليهودية في فلسطين وبالرغم من ضعف تسلحهم ومن تفوق الجيوش العربية العددي ، استطاع اليهود الصمود لهذا الهجوم بعد ان اخذت الجاليات اليهودية في جميع انحاء العالم تمدهم بالمتطوعة والاسلحة والمال ، وبرهنوا عن روح حربية وعن كفاءات عسكرية لم تكن المرويات المروجة عنهم لتعترف بها بل تنكرها عليهم . وقد استطاعوا التغلب على هذا الحشد العسكري العربي وتفادي ما كان يتوقعه الجميع .

الحركة السكانية الجديدة

ومنذ ذلك الوقت اخذت وفود اليهود تنزح قادمـة الى الدولة الجديدة التي كانت مساحتها توازي نصف مساحة سويسرا ، مع العلم ان ٧٢ بالمائة من هذه المساحة هي ارض صحراوية تتألف من النقب . وقد قدم هذا السيل من مهاجري اليهود من جميع انحاء العالم ولا سيما من هـذه البلدان الواقعة حول حوض البحر الابيض المتوسط والاقطار الشرقية . ففي عام ١٩٥٤ كانت الدولة اليهودية تعد ٠٠٠ ٧١٧ ١ نسمة ، بينهم ٠٠٠ ٥٢٦ ١ من اليهود، وبعض المسيحيين واقلية من عرب فلسطين(٠٠٠ ١٨٠) ضعف جانبهم بعد نزوح أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ عربي ، غادروا البـلاد خوفاً او بسبب الاعمال الحربية . وقانون العودة الذي صدر عام ١٩٥٠ ينص على ان كل يهودي له الحق بالعودة الى البلاد كمهاجر ، وان بمجرد عودته الى البلاد يصبح تلقائياً من الرعوية الاسرائيليـة . وكان من نتائج هذا التشريع ان من اصل عشرة من سكان البـلاد ، ٩ منهم يهود . الا ان تبـاين الاجناس واختلاف المشارب والعادات ونمط العيش وتباين المستوى الحضاري بين هـذه العناصر المتعايشة جنباً الى جنب جعل من العسير جداً عملية مزج الجوالي اليهودية الغريبة الاصل : من روس‌بيض وبولونيين وبلطيين والمـان ومجر وبلقانيين مع يهود شمالي افريقيا وبلدان الشرق الاوسط الذين دخل نصفهم البلاد بعد عام ١٩٤٨ ، كما قامت صعوبات اعترضت عملية تنظيم هـذه العناصر وصهرها معها . وهؤلاء السكان الجدد يختلفون اختلافاً كبيراً عن السكان القدامى في البـلاد الذين تألف معظمهم من طلائع الصهاينة الذين قدموا الى فلسطين ومن بناة الوطن القومي من اصحاب رؤوس الأموال . فألفوا معاً فئة اشتراكية النزعة متجانسة من اصل اوروبي واحد ، ضعيفة النزعة الدينية ، كانت وضعت منذ عـام ١٩٤٠ ، على النمط الاوروبي او الاميركي ، جميع أطر الدولة ومؤسساتها . فالموجـة الجديدة من المهاجرين اليهود تألف معظمها من يهود نجوا من مخيمات الاعتقال في اوروبا حيث رسفوا في الذل والمهانة عرضـة لصنوف الاضطهاد ولألوان العذاب او من يهود نزحوا من الاقطار العربية المجاورة او جاؤوا من الاقطار الاسلامية الآسيوية من شمالي افريقيا ، من يمنيين وعراقيين وليبيـين ، لا مال عنـدهم ولا حرفة لديهم يعولون عليها في معايشهم ، بعد ان عاشوا في ظروف واوضاع صحيـة سيئة . مستوى العيش عندهم من ادنى المستويات ، معظمهم اميون ، ولا يفقهون شيئاً من ابسط المبادىء التي تقوم

عليها الحضارة الغربية يستهجن الاوروبيون منهم نمط العيش الذي يسيرون عليه » . وقد أدى هذا الوضع الى ايهان روح الريادة والطليعة والى إضعاف المثل العليا التي جاشت في صدور من كانوا طلائع الحركة الصهيونية ، ولا سيما إضعاف روابط التعلق التي تشد الدولة الجديدة بالديموقراطية ، وبالتوجيه الغربي كما اشتد جانب اليهود الشرقيين في البلاد . وهكذا فالمجتمع اليهودي في اسرائيل ينقسم الى شطرين متباينين في المجال الحضاري ولا سيما الاجتماعي منه ، اذ ان العناصر الشرقية في البلاد شأن ادنى من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية من العناصر اليهودية الغربية . والاختلاف بينهما يشتد على الأخص حول فكرة تشكيل المجتمع الجديد ، الذي يقترح القدامى منهم ان يكون مجتمعاً علمانياً بينما يرى القادمون حديثاً الى البلاد ان يكون وفقاً للتقاليد اليهودية المتوارثة. فالهم الاكبر الذي يجول في خاطر الطبقة الموجهة الغربية النزعة والاتجاه هو طبع الدولة الاسرائيلية بطابع « دولة غربية » في قلب المحيط العربي ، وهي فكرة تحاربها العناصر الحديثة العهد في البلاد بشد من ازرها الفرقة المعروفة بالأشكنازيم *Ashkenazim* التي تتألف من ضمنها عدة أحزاب سياسية ناشطة .

التنظيم الاقتصادي في البلاد

هذا التيار العارم من المهاجرين أفقد البلاد توازنها واضطرها الى انتهاج سياسة شديدة، صارمة من التقييدات والتضييقات عرفت عندهم بسياسة شد الحزام (*Tsénâa*) لم يستطع تقبلها والعمل بها عناصر عديدة من الوافدين على البلاد حديثاً ، مما عقد العلاقات بينهم وبين العناصر الاخرى المستقرة في البلاد من عهد بعيد مما ادى ببعضهم الى مغادرة البلاد والنزوح عنها من حيث اتوا . ولتأمين اسباب العيش لهؤلاء السكان الآخذ عددهم بالارتفاع السريع في رقعة من الارض ضيقة وفقيرة ، يحتشد في مدنها الكبيرة نصف السكان ، كان لا بد من تطوير الصناعة ولا سيما الزراعة . فقد كان سبق لادارة البلاد ، قبل عام ١٩٤٠، ان شجعت كثيراً الاهتمام بالزراعة الى جانب القطاع الخاص، وتشجيع التعاونيات المجتمعية « الخيبوز » . وقد استمر الاتحاد العام للعمال (الهستدروت) المرتبط بحزب العمال (الماباي) ، هذا الاتحاد الذي يضم ٧٥ بالمائة من مجموع العمال في البلاد (بين يهود وعرب) في مراقبة حياة البلاد الاقتصادية بما له من تعاونيات تؤلف شبكة تتصل حلقاتها بجميع اطراف البلاد، وبما لها من مصارف وشركات تأمين تسلف الاعتمادات اللازمة النهوض بالمشروعات الاستثمارية على اختلاف انواعها من تجارية وصناعية وزراعية، وبما لها من ضمان اجتماعي ومدارس ومعاهد ومشاريع عمرانية واشغال عامة ، وهي منظمات تعمل الى جانب تعاونيات خيبوتزين التي لا تزال قائمة مع انها فقدت جانباً من اهميتها ، اذ كانت تضم ٣،٧ بالمائة من مجموع السكان في سنة ١٩٥٦ مقابل ٧،٥ بالمائة عام ١٩٤٧ ، وهو دليل واضح على تقهقر القطاع الاشتراكي بالنسبة للقطاع الخاص . ان ازمة تضخم النقد خلال فترة الحرب كان من نتائجها المحتومة قبول بعض التنازلات للقطاع الخاص ، وبذلك مهدت الطريق لطلوع « طبقة جديدة من الأثرياء » . ومن جهة اخرى اعرب المهاجرون الجدد الى البلاد عن رغبتهم في العيش في المدن، او كمزارعين

يعملون في مستعمرات زراعية كملاكين صغار ، يملكون منـــازل سكنهم وحيوانات أليفـــة وحظائر لتربية الدجاج ، يحصلون على رزقهم من خبايا الارض . فالارض تؤجر لمدة ٤٩ سنة ، الا ان ادوات العمل فيها والاجهزة الزراعية الصناعية تستعمل مشاركة وتباع مواسمها وغلالهـا لاحدى التعاونيات الزراعية ، وتشتري منها المواد الاستهلاكية . وهكذا نرى ان الحبيبوتزين المعروفة تجتاز ازمة شديدة من جراء تناقص عقود الايجار ومن جراء اجتـــذاب رواد الحركة وطلائعها الذين ساهموا في الحرب ، العمل كموظفين في الادارة العامة او على رأس التعاونيات والنقابات العمالية .

ان تحسين الانتاج الزراعي وتطوره يتوقف قبل كل شيء على اعمال الري التي اشرف عـلى تنفيذ قسم منها في وادي الغور وفي النقب المهندس المعروف لودرميلك ، والذي يقـــترح فتح قناة تصل بين البحر الابيض المتوسط وبين البحر الميت وهو مشروع يمكن استخدامه لتوليـد طاقة كهربائية هائلة . وقد زادت مساحة الارض المروية في البلاد اكثر من ستة اضعاف .

ان عملية افراغ السكان وصهرهم في بوتقة واحدة وقولبة هذه العناصر المتباينـة في قوالب اجتماعية وثقافية واحدة أمكن تحقيقها بواسطة الشبيبة . فالوسط المدرسي او الجامعي هنــا كما في الولايات المتحدة نجح الى حد بعيد، في اقلمة الطالب او تدجينه ودمجه في المجتمع الاسرائيلي كما ان الجيش والخدمة العسكرية هما من خير الوسائل لتحقيق هذه الوحدة والنجاح عمليـة الصهر الاجتماعي ، اذ الشعار المعمول بـه هو : « خلق احسن جنـــدي من كل مواطن وخلق احسن مواطن من كل جندي » ، وهو شعار امكن تنفيذه وتحقيقه الى الحد الاكمل بواسطة تعلم اللغة الواحدة ، ودروس التاريخ ودروس التربية المدنية ، التي تعطى الجندي كما يعطى دروساً مهنية او حرفية توليه مهنة يعتاش منها عند نهاية خدمته في الجيش . واللغة عامل اساسي في عمليـــة التوحيد والصهر : فجميع من يحسنون اللغـــة العبرية ويجوّدونها يشكلون من بينهم الوفاً من خيرة الاساتذة والمدرسين يتبرعون لتدريس هذه اللغة ولتلقينها لمن يجهلونها في ساعات فراغهم كما يخصصون كل اسبوع ، ساعة او ساعتين من اوقات فراغهم لتعليم العبرية لشخص او اثنين أو لتدريس بعض الفئات المتأخرة . وهذا الترابط والتضامن الوطـــني يشد من ازره ويقوي من لحمته عامل خارجي ، هو عداء الدول العربية لاسرائيل .

ودولة اسرائيل هذه هي الوحيدة بين دول الشرق الاوسط التي تشيل فيهـــا الصناعة على الزراعة : هنالك طبيب واحد لكل ٣٨٠ شخصاً من سكان البلاد . كما ان معدل دخـــل الفرد الواحــــد هو ٤٠٠ دولار في السنة . فهي في غاية الازدهار ، هو ازدهـــار يقوم على قواعد اقتصادية سريعة العطب ، ولا يستمر الا « بفضل ما يتلقاه باستمرار من رؤوس اموال ترد عليه من الخارج » . واسرائيل التي تحيط بها دول معادية تحلم دوماً بأخذ الثأر من الهزائم النكراء التي لحقت بها عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، ترى نفسها دوماً اكثر فأكثر بحاجة ماسة التجهيز والتنظيم والحفاظ على جيش قوي يكلف بقاؤه على خير استعداد ، غاليا ، والدفاع عن حدودها الطويلة

لمنع تسرب عناصر معادية الى داخل البلاد ولرد تعديات المهاجين من الفدائيين ولتقوية وحدة البلاد . ولذا تبدو لنا الروح القومية فيها متشددة وتعتكف باستمرار وراء العنصر الديني . فالتقاليد والمشاعر الدينية قوية جداً، ومؤسساتها راعت دوماً في تشكيلها طابع الديانة الموسوية (كعقود الايجارات المعقودة لاجل ٤٩ سنة كما جرى على ذلك البنك الوطني اليهودي للتسليف الزراعي) . وتلعب الاحزاب الدينية التي يتألف من مجموعها حزب ديني موحد ، دوراً بارزاً في حياة الأمة وتطبعها بطابع ديني بارز وفقاً لمناسك العبادة الموسوية، كاحترام العطلة يوم السبت والتقيد بلحم الكاشير *Kasher* في كل ما يتعلق بأمور التغذية ، والامتثال لكل الاجراءات الدينية التي تفرضها المحاكم الدينية في كل ما يتصل بأمور الزواج بين الاسرائيليين مع غير الاسرائيليين . وهكذا تقف اسرائيل في وجه العالم الاسلامي الذي يحيط بها احاطة السوار بالمعصم ، معتمدة كلياً على العون المالي الاميركي ، وتؤلف كما يقول نهرو « رأس جسر للاستعمار الانكليزي الاميركي في الشرق » . ان مهاجمتها أترعة السويس عام ١٩٥٦ ، والفوز الباهر الذي حققته في سينا ، مع ان التدخل الاميركي حال بينها وبين قطف ثماره اليانعة ، يؤيد كل ما ذهبنا الى تأكيده هنا .

٤ – البلدان الاسلامية ـ افريقيا الشمالية

حققت الاقطار الاسلامية الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية استقلالها بعد ان حققت بلدان الشرق الاوسط الاستقلال ببعض الوقت . فليبيا هذه المستعمرة الايطالية القديمة في هذه المنطقة ، نالت استقلالها منذ عام ١٩٥٠ ، بفضل الانتصارات الباهرة التي حققها الحلفاء ، « وجعلت منها دولة مستقلة ذات سيادة » . فقد قامت العناصر الوطنية فيها بمقاومة عنيفة للاحتلال الايطالي الذي لم يتمنه من فتح البلاد الا في سنة ١٩٣٢ ، بعد ان ارسل الايطاليون الى مخيمات الاعتقال ثلث سكان البلاد ، وبعد ان قتلوا وشردوا عدداً كبيراً من رجالات تلك البلاد وصادروا اطيب اطيانها ، ومع ذلك فقد بقي نفوذ السنوسية فيها قوياً بالرغم من لجوء زعماء الحركة السنوسية الى مصر ، وعرفت ان تؤجج الحقد والبغضاء في قلوب الليبيين ضد الايطاليين ، يشد من ازرهم عدد من اللجان قامت في دمشق والقاهرة ضمت العديد من الليبيين الذين نزحوا عن اوطانهم . وقد خلا الامر في ليبيا للبريطانيين الذين احتلوها في اثر الانتصارات الباهرة التي حققها الجيش الثامن ، فغادرها عدد كبير من المعمرين الايطاليين ومن اليهود وبذلك اصبحت ليبيا محمية بريطانية بالفعل تأتمر فيها الحكومة بأوامر المستشارين الانكليز وتأتم بهديهم بعد ان انشأ البريطانيون والاميركيون فيها قواعد حربية لهم منيعة .

وقامت في بلدان شمالي افريقيا : المغرب الاقصى والجزائر وتونس ، حركات قومية اخذت تطالب باستقلال هذه البلدان وتجاهد بمرارة لاجبار فرنسا وارغامها على اعطاء البلاد تنازلات مهمة .

ان استيطان ٠٠٠ ٦٠٠ ١ اوروبي في بلدن افريقيا الشمالية، و « فرنسة » ونصف مليون يهودي فيها الى جانب عشرين مليوناً من ابناء البلاد الاصليين كان من بعض نتائجه خلق مجتمعين وجهاً لوجه: مجتمع وطني احتفظ بوسائل الانتاج والمقايضات التي توارثها عبر الاجيال أباً عن جد ويعيش في مستوى من العيش متدنٍ جداً، ومجتمع مستعمِر تتوفر له رؤوس اموال وافرة ويتحكم بحياة البلاد الاقتصادية ويسيطر من علٍ على مراكز التوجيه في الادارة وفي الحياة السياسية، ويتمتع بمستوى عيش رفيع. فالوضع القائم صارخ: فهو من جهة يختلف تماماً عن الوضع الذي يحيط ببلدان افريقيا الجنوبية حيث يسمح الجو ويتسع لاستيطان البيض بأعداد كبيرة وبصورة مستمرة، انما اقام فارق اللون فيها حاجزاً وتمييزاً عنصرياً بين مختلف العروق لا يمكن تجاوزه، ومن جهة ثانية فاقطار افريقيا السوداء حيث تقيم جوال اوروبية قليلة العدد، لا يهمها من البلاد سوى استثمار خيراتها الطائلة ولا تتدخل في شيء لتقرير انتاجها، فلا نجد في اي قطر من اقطار العالم، مثل هذا العدد الغفير من الاوروبيين يعيشون منذ اجيال متعاقبة بين الجماهير الاسلامية حيث تشابكت المصالح وتداخلت، وحيث يشتد اثر الغرب الاجتماعي والثقافي ويعرف في الاقطار الاسلامية بشكل لم نرَ له مثيلاً من قبل. وهذا المليون ونصف من الاوروبيين، اكثرهم من الفرنسيين، يؤلفون اقلية ضئيلة حتى في هذه الجزائر التي يمثلون ١١ بالمائة من سكانها، وفي تونس حيث يمثلون ٧,٢ بالمائة، وفي المغرب حيث لا تزيد نسبتهم الى مجموع السكان عن ٤٠ بالمائة وهي اقلية آخذة بالتضاؤل يوماً بعد يوم، امام تزايد عدد السكان في هذه الاقطار، وهو عدد ٨٠ بالمائة منهم من سكان المدن، فمدينة الجزائر وحدها تضم ربع عدد سكان البلاد، كما تضم تونس ١/٣ عدد سكان البلاد، وفي المغرب، ٤٢ بالمائة من السكان يقيمون في الدار البيضاء.

وهذه الاقلية تلعب، مع ذلك، دوراً بارزاً في كل قطر من هذه الاقطار الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية. ففي حيازتها قسم كبير من مساحة البلاد، بالرغم من هذا التقهقر الذي سجله الاستعمار الاوروبي في الريف منذ عام ١٩٤٠ (لا سيما هذا النوع من الاستثمار الذي لم يعد يدر كثيراً على القائمين به)، وهي وحدها تستفيد من تسهيلات التسليف الذي توفرها لهم المصارف ومن الاستثمارات الاستخراجية في البلاد. وبعد ذلك بمدة طويلة، في سنة ١٩٣٩ في تونس، وفي سنة ١٩٤١، في الجزائر، تكونت شركات مختلطة ساهمت الدولة في رأس مالها اسوةً بما تم في المغرب بين ١٩٢٨ – ١٩٢٩، حيث قام مكتب الابحاث العلمية والمساهمة في الاستثمارات الاستخراجية. فالمعمرون هم الذين ينتجون اكبر قسم من المواد التي تصدرها البلاد: كبواكير أثمار الفاكهة والزراعات الخضراوية والنبيذ والفوسفات وفلزات الحديد والزنك والرصاص. فهم ينتجون في الجزائر ١/٣ محاصيل البلاد من القمح الطري، وثلث القمح الصلب ويؤمنون القسم الاكبر من صادرات البلاد الى فرنسا على الاخص حيث تنعم الجزائر بحرية تصدير كل ما ترغب في تصديره بفضل اتحادها الجمركي مع فرنسا وحيث تنعم كل من تونس

والمغرب بفوائد خاصة . ويتباين هؤلاء المعمرون من حيث مساواتهم : ففي الجزائر يسيطر ستة آلاف من المعمرين على ٤/٥ الاملاك التي في حيازة الاوروبيين ، بينهم ٩٠٠ شخص يملك الواحد منهم مزارع تزيد مساحة الواحدة منهـا على ٥٠٠ هكتار ، كما ان ١٢ من كروم الاوروبيين تزيد مساحتها على ٥٠،٠٠٠ هكتار ، و ٢٨ كرماً منها تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٣٠،٠٠٠ و ٥٠،٠٠٠ هكتار ،و ٥٪ من منتجي النبيذ يملكون نصف الحقول المزروعة كروماً . ففي الوقت الذي تستثمر فيه ٢٥،٠٠٠ مؤسسة استثمارية ٢،٧٢٢،٠٠٠ هكتار نرى ٥٣٢،٠٠٠ من الاستثمارية الاسلامية لا تستثمر سوى ٧،٧٠٠،٠٠٠ هكتار . وفي تونس نرى ٧٧٠،٠٠٠ هي ملك ثمانية او تسعة آلاف مزارع فرنسي ،وفي المغرب نرى ٦٥٠،٠٠٠ هكتار خاضعاً للاستثمار (اي ١/٨ مساحة الارض المزروعة) ، تعود ملكيتها لـ ٤٠٠٠ مستعمر تقريباً ولعدد صغير جداً من الملاكين المغاربة ، بينما ٩٠٠ مزرعة تزيد مساحة الواحدة منها على ٣٠٠ هكتار (١٤،٧ ٪ من عدد الاستثمارات وتمثل ٦٠ ٪ من مساحة الارض المزروعة) .

المجتمع الوطني

وعلى عكس ذلك ، فالمجتمع الوطني مجتمع فقير ، معدم ، تنقصه اصلاً الذرائع التقنية ورؤوس الاموال ، مسترسل في استعماله الاجهزة الزراعية البالية والحيوانات البائسة ، تتنكر للاسمدة الصناعية ويغل معها الهكتار من ٤ – ٥ قناطير اي نصف ما تدره الارض على المستعمر . هنالك عدد ضئيل من اغنياء الملاكين ، بين قدامى ومحدثين حاولوا ان يطبقوا الاساليب الفنية التي يستعين بها الاوروبيون ، ولا يتورعون،والحالة هذه عن قضم صغار الملاكين المتاخمين لهم . واذ لم يكن في وسعهم استخدام الوسائل التي يستخدمها الاوروبيون لتمنعهم عن تقديم الضمانات التي يقدمها هؤلاء للمصارف ، ولا تربية فنية لهم ، فهم اعجز من ان يطوّروا اساليبهم الزراعية او ان يدخلوا عليها ما يكفل لهم مردوداً اطيب والاندماج مع النظم الاقتصادية الاوروبية ، ولذا لم يكن في وسع الشركات التعاونية سوى تسليفهم من المبالغ ما يؤمن لهم البزار او « الموسم » ، كما ان اصحاب الحرف منهم استمروا في ممارسة حرفهم المتوارثة وفقاً للاساليب المرعية ولذا لم يستطيعوا تفادي منافسة المنتوجات المستوردة .

تألفت الملكية التابعة لابناء البلاد على الاجمال من قطع زراعية صغيرة الحجم لتستغل وفقاً لشروط الاستثمار المألوفة . هنالك في الجزائر ٣٩١،٠٠٠ ملكية عقارية تخص ابناء البلاد تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات ، ٧٠ بالمائة منها لا يرجى لها الحياة ولا يمكن ان تأتي بفائدة في هذه الظروف المناخية التي تفرضها الزراعة التوسعية حتى الزراعة البطية ، وبعد ان أقصوا عن اطيب الاراضي واجودها ، فقد اضطر الوطنيون ان يزرعوا اراضي فقيرة ، بخيلة المردود ، او اكثر ارتفاعاً عن سطح البحر ، واحياناً تقع على سفح مرتفعات شديدة الانحدار يجر استثمارها إلى خطر تعرية التربة . ان نصف سكان الريف في بلدان افريقيا الشمالية هم عاطلون جزئياً عن العمل لعدم توفر الارض الزراعية لهم ، كما ان مكننة المزارع الكبرى عملية مرزحة لاصحابها.

فقد جرّت الحيازة حتى الآن الى قتل الملكية الصغيرة واقتضى استثمارها يدا عاملة رخيصة . فالاقبال على المكننة الزراعية قتل اليد العاملة وعرضها للزوال بالاستغناء عنها . فالمكننة تؤلف خطراً كبيراً على طبقة الفلاحين وتهدد مصيرها في الصميم ، اذ تقضي عـلى حركة السكان في الريف وتحملهم على النزوح نحو المدينة .

فالجهود التي بذلت عـام ١٩٤٥ لتحسين طرق الانتاج في البلاد بفضل قطاعات النهوض بالزراعة (.S. A. R) في الجزائر ، وبفضل قطاعات تحسين وسائل الانتاج (.S. A. P) في المغرب ،وعلى مشروع الخطة الزراعية في تونس ،نزعت كلها الى مكننة الزراعة وتجهيزها بالعتاد الصناعي الحديث ؛ الا ان مكننة الريف ، هنا كما في الولايات المتحدة الاميركية من قبل ،وفي الاتحاد السوفياتي وفي دول اوروبا الشرقية لا يمكن الاخذ به او مجرد التفكير به الا في ضوء عملية تصنيع سريعة ، والا نشأ عنها ازمة اجتماعية حادّة . فقطاعـات النهوض بالزراعة في الجزائر لم تجني سوى نتائج ضئيلة . فلم تكن تضم عام ١٩٥٣ ، سوى ١٠ بالمائة من فلاحي البلاد ،و ٤٫٢ من مجموع الاراضي ،فليس من عجب ان يأتي مردود الارض غير وافٍ بالغرض، وقطاعات تحسين وسائل الزراعة في المغرب التي تعمل بها منذ عام ١٩٤٥ تضمّنت المنظمات التي تتوفر لديها التقاوى والاعتدة الفنية فوق جمعيات صغار الملاكين القديمة ، مما اثار معارضة بعض المعمرين (الذين اخذوا يشبهونها بالكولخوزات الروسية) وخشوا من فقدان اليد العاملة ، ولذا حدت كثيراً من عملها وغيرت كثيراً من قدرتها .

المشكلة الديموغرافية ونتائجها

بفضل تناقص معدل الوفيات ، اخذ عـدد السكان في النمـو سريعاً بمعدل ٥٠ الف في السنة ، في تونس و بـ ٠٠٠ ١٨٠ في المغرب ومن ١٢٠ الى ٠٠٠ ١٨٠ في الجزائر ، اي ما مجموعـه ٠٠٠ ٣٥٠ في السنة . فالمسلمون زاد عددهم ٣٨ بالمائة بين ١٩٣٦ – ١٩٤٦ في الجزائر وحدها ، و ٢٥ بالمائة في تونس . وهكذا قام في الاقطار الثلاثة الواقعة في شمالي افريقيا ٠٠٠ ٥٠٠ ٢١ نسمة معـدل النمو عندهم هو من اعلى ما عرف العالم من امثاله (المغرب ٢ بالمائة ، وتونس والجزائر ١٫٥ بالمائة) . ان التوسع في زراعة الكرمة ، هذه الزراعة الاوروبية في الصميم التي يكثر حولها القول والنظر ، وزراعـة الخضراوات التي تضاعف حجمها بين ١٩٣٨ و ١٩٤٨ في الجزائر وفي تونس ، والـتي زادت في المغرب عام ١٩٤٨ ، ١٥ ضعفاً عما كانت عليه عام ١٩٢٠ ، قد خفضت كثـيراً من مساحة الاراضي الموقوفة على الزراعات الاستهلاكية لدى المواطنين . ففي الجزائر وحدها اكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ ١ اسرة لا ارض لها ، والمساحة المزروعة لا تزال آخذة في التناقص بالنسبة للفرد . فبينما كان يصيب الجزائري المسلم ، عام ١٨٧٢ ، ثلاثة وثمانين آراً من الاراضي الزراعية ، هبط هذا الرقم عام ١٩٥٢ ، الى ٢٤ آراً . ان اتساع الاراضي الزراعية التي تكلف عمليتها غالياً لم تكن لها اهمية تذكر بالنظر لضعف الطاقة الشرائية لدى الطبقات الشعبية التي لا تشجع قط المزارعين على الاتجاه نحو هذا النشاط . واخيراً وليس آخراً ، الاستثمار الواسع النطاق عندما

تم للزراعة الاجهزة الميكانيكية اللازمة لها وتجري على الاصول المرعية ، واحيـاء الاراضي البور او الموات للزراعة من قبل ابناء البلاد الذين يبحثون لهم عن اراضي زراعية جديدة قد يجر الى تراجع الاراضي الحرجية والى تعرية الارض وتآكلها نتيجة حتمية لهذه الطريقة. فهاهي كل افريقيا الشمالية « تعمل الآن على ارسال تربتها نحو البحر » ، لا سيما المناطق الجبليـة فيها حيث يتكاثف عدد السكان ، كما هي الحال مثلاً في منطقة القبيلي الصغيرة . ويقدر رنيه دومون ان عوامل تعرية الارض في السنة تفقر البلاد ما مجموعه ٣٥٠٠٠ هكتار من الاراضي الطيبة . فكل يوم يمر تخسر الجزائر فيه ما يساوي ١٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية ويزيد عـدد البطون التي يترتب ملؤها ٥٠٠ بطن في اليوم الواحد .

البؤس بين ابناء البلاد

وهذا الاختلال المتزايد كل يوم بين عدد السكان وبين تقصير مواردها الطبيعية عن تأمين أود العيش لهم يزداد عمقاً . ففي منطقـة الساحل وهي اكثر مناطق تونس حظاً ، كما يؤكد ل. شاليه ، ان عشر سكان هذه المنطقة من اهل البلاد الاصليين يعيشون بيسر نسبياً ، بينما ١/٢ السكان هم في وضع وسط ، ونصفهم في حالة فقر وعشرهم يرسف في بؤس مدقع ويعيش على الاحسان والصدقات . ومنذ عام ١٩٣٥ كانت المجاعة من هذه الاوبئة التي تكوّن دوماً خطراً يهدد البلاد . ففي كل سنة يترتب على البلاد ان ان تشتري القمح والشعير والارز لتضمن إعالة السكان المعوزين . ان مستوى العيش متدنٍ جداً . وكان من يتصرف من افراد الشعب عام ١٩٥٣ ، باربعة آلاف فرنك في الشهر ، كان من اصحاب الحظوظ . فبينا كان تحت تصرف كل مواطن ، عـام ١٨٧١ ، خمسة قناطيـر من الحبوب لاستهلاكه السنوي ، لم يعد لديه في سنة ١٩٠٠ ، سوى اربعة ، وهبط هـذا الرقم الى اقل من ٢,٥ بالمائة سنة ١٩٤٠ . وعلى هذه النسبة قس ايضاً تونس حيث الامكانيـة تبقى ضمن هذه الحدود ، وتأتي فوق هذا الحـد بقليل في المغرب . كذلك نقصت ايضاً المواد الغذائيـة الاخرى : كالزيتون والتين والتمر والبقول المجففة والماشية . ان ٣/٤ السكان محرومون عملياً من الحليب واللحوم والبيض والمواد الدهنية الجيدة. وهذا النقص الذريع في المواد الغذائيـة كان القاعدة العامة التي تحيط بالسكان قبل الحرب العالمية الثانية . ولعل خير مثل لهذا البؤس الذي يتسكع فيه السكان هو وضع القبيلي الكبرى حيث تبلغ كثافة السكان ٢٤٠ واحياناً ٤٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

« ان قضية تموين نصف سكان القبيلي بالمواد الغذائية في عام ١٩٤٠ ، لم تكن من الامور الواردة على الاطلاق . ان الغذاء الاساسي يتألف من طحين البلوط الذي كثيراً مـا يجري خلطه بقشر البلوطة بعد قشطها . ففي قرى القبيلي العالية في الجبال ، هذا الطحين الاسود الخشن الممزوج بمادة خشبية هو الذي تضطر ربة المنزل لتقديمه طوال النهار كوجبة رئيسية للاسرة . ان قطعة من الطلية المصنوعة من هذا الطحين وبعض اكواب من التـين المجفف ، يكون اساس الغذاء الذي تقدمه لاسرتها » . (كما يؤكد لويس شاليه) .

فالنقص في التغذية يسبب الضعف العام والهزال كما تثبت ذلك النتائج التي ادت اليها اللجان. ففي مقاطعة قسنطينة عام ١٩٣٦ ، كان ٢٦٪ فقط من الذين تقدموا للكشف الصحي اعتبروا

صالحين للخدمة . واللامساواة بين ابناء البلاد والاوروبيين تبرز في كل المجالات والقطاعات . وقد اظهرت لجنة ماسينيول لدرس توزيع الدخل القومي في الجزائر ، ان دخل الاسرة الاوروبية السنوي يبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ فرنك ، بينما هو في الاسرة الجزائرية ٣٠ ٠٠٠ فرنك ، ويهبط الى ٢١ ٠٠٠ فرنك في السنة عند ٦ ملايين من الفلاحين . وفي المغرب كان ٣٦٠ ٠٠٠ فرنسي يصيبون ٢/٥ الدخل العام ، ويتقاسم ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ مغربي الثلاثة اخماس الباقية ، فيكون دخل الفرد الواحد اقل من ٣٠ ٠٠٠ فرنك في السنة ، أي ١٦ مرة اقل من دخل الفرنسي . وعدم المساواة هذه بين شقي السكان تبدو اكثر بروزاً ووضوحاً في مجال التعليم . فبينما اولاد الاوروبيين الذين هم في سن الدراسة واولاد اليهود كلهم يذهبون الى المدارس ، فأولاد الاسر الاسلامية ممن هم بين ٦ – ١٤ سنة ، يذهب ١٢٪ منهم الى المدرسة في تونس ، و ١٥٪ في الجزائر ، لعدم توفر الابنية المدرسية والمدرسين.ان ولداً من اصل ثلاثة من اولاد الاوروبيين يذهب الى المدرسة الثانوية،بينما نرى طالباً واحداً من ١٢٥ طالباًمن اولاد الاسر الاسلامية يتلقى تعليمه فيها .

والتصنيع يبدو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات الحادة التي يثيرها الدفع الديموغرافي في البلاد. وقد جرت اول محاولة من هذا القبيل عام ١٩٤٠ عندما اصبح من المتعذر جداً استيراد مواد البناء والاقمشة والسكر والمواد الاستهلاكية المصنوعة العادية التي لم يكن احد منها يُصنع محلياً. ففي هذه السوق التي انعدمت فيها كل منافسة غريبة ، تم انشاء عدة صناعات لم تلبث ان ضاقت امامها شروط العمل عندما امكن استئناف العلاقات التجارية مع الخارج . فرؤوس الاموال الوطنية تستثمر بالاحرى في شراء الاراضي والعقارات السكنية . فالاستثمارات الكبرى جاءت من الخارج كما نزحت الى افريقيا الشمالية صناعات فرنسية ، واستثمرت اموال اميركية في مناجم زليجة بحثاً عن النفط . وحركة التصنيع هذه أعاقها فقر البلاد لمصادر الطاقة : فالفحم الموجود الى الجنوب من وهران لا يمكن استخراجه الا عن طريق مساعدات مالية ويبقى اغلى سعراً من الفحم المستورد .

التنظيمات الاجتماعية الجديدة

كان من بعض نتائج الاستثمار في هذه البلاد ان دمج نشاط بعض القطاعات في حياة العصر الاقتصادية ، وبذلك خرج هذا النشاط عن الطوق القبلي البدائي ، ان توطين القبائل في المناطق المحددة لها بكل دقة ، والانتقال بالبلاد من نظام الملكية المشتركة الى الملكية الفردية ، والتحويل الى الاقتصاد النقدي في هذه المناطق بالذات التي عرفت بانطوائها على نفسها ، كل ذلك ساعد على تطوير الروح الفردانية كما زاد في اللامساواة الاجتماعية المتزايدة . فالقبائل الموجودة في الجنوب تتجزأ وتتفتت الى أسر بائسة عجزت عن التحضر والاستيطان لافتقارها لموارد ضخمة من الآبار الارتوازية هي بحاجة ماسة اليها . وسكان الجبال الذين يخضعون لموجبات الظعن والتنقل اضطروا للحد من ظعنهم ولزرع الوديان التي يقيمون فيها ، والبدو الرحل في الفيافي اضطروا هم ايضاً لاستثمار اراضيهم المعرضة دوماً للجفاف ، واصحاب الحرف والمهن الصغيرة في المدن تعرضوا للخراب

من جراء منافسة الحاجيات المصنوعة لهم . هذه التغييرات والتسهيلات التي وفرت اسبابها حالة الحرب ، واعمال الرشوة ، كل هذه العوامل ساعدت الاعيان ووجوهها ان يزيدوا كثيراً من ثرائهم ونفوذهم ، ووسعوا املاكهم على حساب صغار الملاكين بعد ان اضطروهم للتخلي عن اراضيهم . وعلى غرار ما جرى في بلدان الشرق الاوسط نرى رؤساء القبائل الضاربة في القسم الاوسط من جبال الاطلس مثلاً التي كانت آخذة بالاستيطان في هذه المنطقة ، اقتطعوا لأنفسهم مساحات واسعة . وقد استطاع بعض التجار من سكان المدن ان يجمعوا ثروات طائلة وحدث في الوقت ذاته انحطاط اقتصادي شعر بوطأته على الاخص سكان المغرب وسكان تونس وهذه الطبقة البورجوازية التقليدية المعروفة في المدن التي تلقت ثقافتها في المعاهد الثانوية الفرنسية والتي تطبعت بالطباع والعادات الغربية. الا ان ضحالة ثقافتها لم تكن لتساعدها على منافسة الغربيين. ومن هذه الطبقة بالذات ، ظهرت الاطر والملاكات التي انتظمت الحركات الوطنية .

بروليتاريا المدن

في المدن تضخمت البروليتاريا بأعداد ضخمة وذلك بعد ان غادر عشرات الوف العمال الريفيين القبائل التي ينتمون اليها ونزلوا الى المدن .كما كشف عن هذا كله الاحصاء الذي جرى عام ١٩٣٦ وبين الخطر الذي يكمن تحت هذه الظاهرة التي ستشهد وستتطور مع كل اختلال يطرأ على الوضع الاقتصادي في البلاد ، ومع كل مجاعة او جفاف يتهددها .. وهذه الألوف المؤلفة نزحت عن مقاطعات جربا والمزاب والقبيلي ومقاطعات بربر تراراس الى الشمال من تلمسان ومن منطقة الريف الشرقي ومن المنطقة الغربية في جبال الاطلس المغربية ومن سهول صوصة او انتي اطلس ، ليعملوا بضعة اشهر في المدن ليوفروا من اجورهم ما يسمح لهم بتسديد الضرائب المترتبة عليهم ، ولشراء الحاجيات المصنوعة ولا سيما الالبسة والمواد الغذائية لعائلاتهم .وهنالك نحو ٢٠ بالمائة من هؤلاء النازحين يهاجرون كما يهاجر عدد من النساء ايضاً ، فيتجهون في هجرتهم هذه الى فرنسا التي تستقبل ٢٠ الفاً من المغاربة ، و ٣٠٠،٠٠٠ من سكان القبيلي ليعيلوا بما يوفرون، المتخلفين في الديار وعددهم لا يقل عن ١،٥٠٠،٠٠٠ نسمة. وفي سنة ١٩٥٠ ان ٦٧ بالمائة من متوسط الدخل في القبيلي كان يأتي عن طريق الهجرة كما ان ٣٣ ٪ لا غير كانت موارد المنطقة تؤمنها لهم . والذين يبقون في البلاد ، كانوا يحتشدون في المدن او يتكدسون في هذه المخيمات الضخمة او في هذه التخاشيب التي تكاثر مثلاً في بن مسيك التي تعد ٥٠،٠٠٥ نسمة عند مداخل الدار البيضاء او في هذه « القرى السوداء » القائمة في اراض مشاعية بالقرب من تونس وعنابة ومدينة الجزائر او في المدن الساحلية في المغرب التي تضاعف سكانها في خلال عشر سنوات ، او في الدار البيضاء التي زاد عدد سكانها ثلاثة اضعاف هي الاخرى . وهذا النزوح نحو المدن افضى الى تحطيم أطر الحياة التقليدية وارتدت معه الحياة العائلية طابعاً جديداً يختلف عما كان لها من قبل: لا استقرار في الحلة والحياة الداخلية في الاسرة مهددة بالعطب والخطر لاضطرار رب الاسرة للتغيب عن منزله بحثاً له عن اجر طيب كما ان امرأته تعمل هي الاخرى في ما يزيد من دخل الاسرة ، وتصبح بالتالي اكثر استقلالاً مما كانت عليه ، مما ادى الى تكاثر حوادث الطلاق والروابط غير المشروعة .

وبالرغم من هذا التغيير العميق ومن اقبال الناس على ارتداء الملابس الداخلية الغربية الطراز، والتطور الذي طرأ على المسكن والاثاث واسباب اللهو «كلعبة الكرة والاقبال على رياضة العدو وركوب الدراجة ، والاقبال على حضور السينما » ، فتأثير الشرق على الناس بقي قوياً كما بقي مسيطراً، كما ازداد قوة واثراً عن طريق الصحافة والمسرح والراديو، هذه الاختراعات ووسائل الاتصال الحديثة ، التي تغلغلت بين سكان المغرب الاقصى مع التيـــار الثقافي والدعوة للعروبة والجهود التي قام بها علماء الدين لتنقية الاسلام من الشوائب التي لحقت به متجهة لمحاربة الجمعيات والاخويات الدينية لم تخفف من حدة هذا النفوذ ، والتخفف من احكام الدين ومراسمه في المدن ابقى الروابط الدينية والشعور الديني قوياً في النفوس ، اطلقت فجأة على البلاد جمعيات دينيـة جديدة وزوايا كما نشأت كتاتيب قرآنية يأخذ فيها الصغار باستظهار القرآن . فالحضـــارة الاسلامية في المغرب قوية ناشطة ولم يعد هذا المغرب يشعر ان اشقاءه تخلوا عنـه او انه لا يزال معزولاً عن باقي العالم الاسلامي. ويلجأ زعماء الحركة الوطنية الذين يتعرضون لملاحقة السلطات الى القاهرة فيتلقون منها العون المالي والادبي ، ومن القاهرة تنطلق الدعوة للجهاد ضد السلطة المسيطرة على البلاد .

نجاح الحركات الوطنية

وفتح الجزائر وتونس الذي تم منذ عهـــد بعيـــد ، انتهى في المغرب ، عام ١٩٣٤ . فمنذ عام ١٩١٤ ، لم يضطرب الامن في هذه البلاد بصورة خطرة الا خلال الحرب التي شنها زعيم الريف المغربي عبد الكريم ضد اسبانيا اولاً (هزيمة انوال عام ١٩٢١) ، ثم ضـد فرنسا ، عـام ١٩٢٥ . ووقع اول انفجار وطني في هذه البلاد ، عام ١٩٣٠ عند نشر الظهير الشريفي حول قضاء البربر ، الذي رأى فيه الرأي العام الاسلامي محاولة لتجريد المغرب من الاسلام الذي هو عليه ، ومناصرة الحركة التبشيرية التي تقوم الكنيسة الكاثوليكية بها في هذه المنطقة .

وفي هذا الوقت بالذات نشطت للعمل ونشأت الحركات الوطنية الثلاث الـــتي تجاهلت بعضها البعض ولو في الظاهر ، مدة طويلة ، من جراء هذه الحواجز الادارية الـــتي اقامتها السلطات الفرنسية في البلاد ومن جراء هذا التباين في الاوضاع السياسية انتهت باقامة علاقات وطيدة فيما بينها . وبوصفها « فرعاً من الحركة التحررية الشاملة المضادة للغرب هذه الحركة التي اطلقها المسلك الاوروبي نفسه في البلاد » ، كما جاء على لسان هـ. دي مونتيتي ، فهي تنقسم في كل قطر من هذه الاقطار الى نزعتين رئيسيتين : الاولى دينية ، رجعية محافظة في المجال السياسي والاجتماعي ، تتمثل في تونس في حزب الدستور القديم الذي تأسس عام ١٩١٨ ، وفي الجزائر بجمعية العلماء ، وبالرابطة الاسلامية الذي اسسها الشيخ ابن باديس (١٩٣٦)، وفي المغرب، وفي جناح اليمين من الحزب الوطني . واساس هذه النزعة هو الشعور الديني الذي تجيش به الجماهير الشعبية ، وتستجيب الروح الغربية وتوصي باحياء الثقافة العربية وتطالب بالاستقلال الوطني ضمن حلف شامل يضم الدول العربية . اما النزعة الثانية فهي التي عليها هـــذه النخبة التي تلقت

تعليمها في المعاهد الفرنسية الكبرى والتي تطالب بوطن مستقل على النمط الاوروبي ، وتتمثل في حزب الدستور الجديد الذي اسســه بورقيبة عــام ١٩٣٤ ، وبحزب الشعب الجزائري (P. P. A.) ، والحركة التي تطالب بانتصار الحريات الديموقراطية (M. T. L. D.) ، التي اسسها مصالي الحاج عام ١٩٢٥ والتي تطالب باستقلال الجزائر ، وبالجناح اليساري في لجنة العمل المغربي. والفكرة القومية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية والشعور الديني العميق لم تلبث ان تخطت الاوساط الفكرية . وقد وجدت لها العديد من الانصار في اوساط اصحاب الحرف والمهن وفي الاوساط البروليتارية في المدن ، ولم تعتم ان اتصلت بالجماهير الريفيـة . وهذا الشيوع والانتشار السريع انما جاء نتيجة لهذا التوجيه السياسي والمادي الذي وقع في كل من هذه البلدان وهو من صنع الادارة الفرنسيـة والنظرية الاقتصادية الحديثـة ، والتغيـير الجذري الذي طرأ على المجتمع التقليدي الذي اكثر من اتصالاته ووطــد من علاقـاته مع باقي اجزاء البلاد . وعملت الصحافة والراديو والسينما على تنشيط يقظة الرأي العـام ، كما ان سهولة الاتصالات والاسفار ساعدت هي الاخرى على ذلك.

فحركة القمع التي قامت بها السلطات في كل من تونس والمغرب عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ وفشل المشروع الذي تقدم به بلوم وفيوليت عام ١٩٣٦ الذي اقترح الاخذ بسياسة تمثل البلاد سياسياً والتخلي عن التدخل في ما يتعلق باحوال المسلمين الشخصية لابناء البلاد ، والحظر الذي وقع على الحزب الجزائري المعروف .P. P. A عام ١٩٣٩ ، كل هـــذا أدى الى تقوية جانب الزعمـــاء الوطنيين امثال مصالي الحاج وبورقيبة وعلال الفاسي ، ومناهضة نظام الحمـــاية ومقاومتها التي تتمثل في تونس بشخص الباي منصف تستمر بعـد ان جرى خلعه وإسقاطـه عن الحكم عـام ١٩٤٣ ، في هذه السنة بالذات التي نشر فيها فرحات عباس «البيان الجزائري»، ومشروعاً عاماً للاصلاح ينص على قيام دولة جزائرية لها دستورها الاساسي ونظامها الخاص، وعمل في اثر ذلك على انشاء « جمعية اصدقاء البيان والحرية » التي تطورت فيما بعـد واصبحت ، عـام ١٩٤٦ : « الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري » (U. D. M. A.) ، الذي انضم اليه عـدد كبير من اعضاء الحزب الشعبي الجزائري القديم . وفي سنة ١٩٤٣ ، ظهـر في المغرب حزب الاستقلال الذي اخذ يطالب باستقلال المغرب . والفتنة التي قامت في مقاطعة قسنطينة ، عـــام ١٩٤٥ جرى قمعها بقسوة كلية ، وفي عام ١٩٤٧ ، ظهر « النظام الاساسي للجزائر » ، وفيه ابتعدت الحكومة عن سياسة التمثيل والاستمراء ، واعطت الجزائر نظاماً لامركزياً موسعاً مع مجلس تمثيلي جزائري له صلاحيات واسعة ، ينتخب على دورتين يشترك في الاولى ٥٠٠٠٠٠ فرنسي او من لف لفهم ، ويشترك في الثانية مليونان من المسلمين . الا ان هذا النظام لم يعمل بـه قط . وقد عقب ذلك اجراءات زجرية تناولت المقاطعات الثلاث ادت الى توقيف عـــدة الوف من الجزائريين في اثر المظاهرات الوطنية التي وقعت في البلاد .

وراح يناهض المطالب الاستقلالية ومشاريع الاصـــلاح « المواطنون الفرنسيون » في شمالي افريقيا : كالمعمرين والموظفين والتجار وهذه « النخبة » التي لا قاعدة شعبية لهـا ، الذين يهيمنون على المراكز الرئيسية في الادارة والحياة الاقتصادية ، مع تلون مواقفهم : فرجال الصناعـة والتجار هم على الاجمال اقل دعماً من المعمرين لهذه التغييرات ، الذين يستغلون رخص اليد العاملة ، وكبار الموظفين الذين اعتادوا اعمال الادارة التي لا رقيب عليها كا القوا « الروح الابوية الصلبة » التي لا تتحمل المتناقضات ، و « هؤلاء البيض الصغار » المتمثلين بصغار الموظفين والمستخدمين الذين يهمهم جداً الاحتفاظ بوضع قانوني يميز بينهم وبين ابناء البـــلاد الذين لا يثيرهم تفوقهم العددي وذهنيـــة « البيض المساكين » التي عرفتها اميركا الجنوبية من قبل ، تفسر الهجمات التي تعرض لها المقيمون العامون والحكام المتهمون بهالأتهم المشاريع الاصلاحية» ومذكرات لفت النظر الى « المحافظة على النظام » ، اي الاستعانة بالتدابير العسكرية والبوليسية والقتل الذي استهدف له فرحـات حشاد عام ١٩٥٢ ، و لوميغر دوبروي عام ١٩٥٤ . وهذه الشدة هي وراء الفشل الذي اصيب به النظام الاساسي الذي وضع عام ١٩٤٧ للجزائر ، وهو حادث خطير الشأن اوحى للوطنيين الشعور بأن وعود الاصلاح التي قطعت لهم انما هي وعود عرقوبية وان لا أمل لهم في الاعتماد على فرنسـا .

وبين هذا الموقف يقفه الفرنسيون في شمالي افريقيا يشد من ازرهم الفريق المحـافظ من الرأي العام الفرنسي ، وبين الرغبة في الوقوف الى جانب الوعود المقطوعة للوطنيين اخذت الحكومات تتردد وتتمهل ، على ان ضحت في نهاية الأمر بالحكام المصلحين (امثال شاتينو ، لابون) ، وترك الحرية لكبار الموظفين المدنيين والعسكريين والخبراء المختصين بشؤون افريقيـا الذين اوصوا بانتهاج سياسة الشدة ، كالتوقيف وتمشيط المنطقة واعلان حالة الطوارىء ، وفرض المراقبة على الصحف وانشاء مخيات الاعتقال وتزوير الانتخـــابات بالرشوة والضغط الاداري مما أدى الى تكاثر الاضرابات والمظاهرات المعارضة واخيراً محاولات القتل والتخريب والوصول الى توحيد الاقطار الثلاثة وهي فكرة لم تكن لتخطر على بال احد قبل ذلك ببضع سنوات . وقـد بلغت هذه السياسة ذروتها من العنف عام ١٩٥١ – ١٩٥٣ عنـــدما وقف الغلاوي ، باشا مراكش ، موقفاً معادياً على المكشوف ضد السلطان ، وبالتواطؤ مع الادارة ، سارت قبائل البربر باتجـاه مدينة فاس والرباط لفرض خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف .

وراحت الحركة الوطنية في المغرب وتونس تتهم فرنسا بتحويل نظام الحماية المفروض عـلى البلاد الى نظام حكم مباشر ، وذلك « بانشاء ادارة مراقبة مباشرة في جميع المراحـــل وخلق ادارات جديدة اسندت اعمالها الى موظفين فرنسيين » ، كما اتهموها بتدخل المعمرين الفرنسيين بشؤون البلاد الداخلية عن طريق الغرف الاقتصادية والجمعيات وغير ذلك . والمناداة بابن عرفة سلطاناً من قبل الفرنسيين اذكى حركة مناهضة نظام الحماية ، هـــذه الحركة التي امتدت الى

الجنوب من البلاد ، الى هذه المنطقة التي تعتبر « الاقطاع » الخاص بالغلاوي ، وامتدت الثورة الى قلب هذه القبائل التي كان يُظن فيها انه طوع بنان السلطة ، ثم انقلاب الغلاوي باشا الذي انضم للسلطان المخلوع مما أدى الى عودته منتصراً الى البلاد والى اعتراف فرنسا « باستقلال المغرب ضمن ارتباطه بفرنسا » وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٥ .

وفي تونس امكن تطبيق بعض الاصلاحات الموعودة بحيث ابرزت الشخصية التونسية مؤلفة بذلك مرحلة نحو الاستقلال الداخلي مع مجلس نيابي منتخب . الا ان « الجبهة الوطنية التونسية » بقيادة حزب الدستور الجديد ، اعتبرت هذه الاجراءات غير كافية ، وقام الفلاقة بمناوشات دامية في منطقة الكاف ، وقد امتدت الحركة التي عددت بضعة آلاف من الانصار حتى بلغت حدود الجزائر ، الامر الذي اضطر معه منديس فرانس ، رئيس مجلس الوزراء في فرنسا الى اعلان استقلال البلاد الداخلي والدخول بمفاوضات مع الحكومة الجديدة التي تألفت برئاسة بورقيبة بعد ان افرج عنه في فرنسا واطلقت له حريته . وفي آذار ١٩٥٦ ، تم الاعتراف رسمياً بدولة تونس ، فألغيت المحاكم الشرعية ، كما الغي فيها تعدد الزوجات. وفي تموز ١٩٥٧، تم الغاء الملكية ، واعلنت الجمهورية في البلاد .

وفي الجزائر اخذ نشاط الفلاقة يمتد في هذه المنطقة الواقعة بين سوق الاهراس وتبسه لتتصل بجبال الاوارس ومنها الى مقاطعة قسنطينة وكل المنطقة المجاورة لها . وقد كان لاعلان « حالة الطوارىء » ، ولفرض المراقبة ولعمليات التوقيف بالجملة ان عمقت الهوة الفاصلة بين المعمرين الفرنسيين ومسلمي البلاد حتى المعتدلين منهم . والاعضاء الجدد الذين جرى انتخابهم في الدورة الثانية رفضوا رفضاً باتاً كل فكرة بالدمج ، ولقي الثوار ترحيباً حاراً في الاوساط الشعبية التي تواطأت معهم ، واحتلوا مناطق غير مأمونة زادت رقعتها اتساعاً بالرغم من وجود جيش قوي وحركة القمع العنيفة التي قام بها . ولم تلبث ان قامت بين الجبهتين حرب فعلية شاقة ودامية اضطر معها الجيش الفرنسي الذي تألف من ٤٠٠،٠٠٠ جندي ان يواجه وحدات نظامية لها بزتها الرسمية وتجهيزاتها واسلحتها الثقيلة ، مدربة على الهجوم المفاجىء وعلى التسلل والتي بالرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها ، بقيت تنمو وتزداد وتزيد من قوتها . وهكذا طالت الحرب وامتدت ، كما ان رفض المعمرين ومن بعدهم انصار جبهة التحرير الوطني *F. L. N.* مشروع قانون برنامج يرمي الى اعطاء الجزائر نظاماً جديداً ابعد كل امل بالوصول الى اتفاق بين الطرفين . وفي اثر قصف القرية التونسية ساقية سيدي يوسف برزت امكانية تدويل الحرب الجزائرية ، كما ان المؤتمر الذي عقد في طنجة بين ممثلين عن حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية شدّد على توحيد المغرب بضم اقطاره الثلاثة . وقد تمرد ضباط الجيش والعناصر الناشطة في الجزائر في ١٣ ايار ١٩٥٨ ضد سلطة حكومة فلملان التي اتهموها ببدء المفاوضات مع المتمردين .

ان استقلال الجزائر لم يعترف به نهائيـــاً الا في تموز ١٩٦٢ ، وبذلك وضع حداً للمعارك التي غطت البلاد بالدمـاء منذ ثماني سنوات . وقادت القوى الوطنية الحرة الحرب وفقاً للمبـادىء والنظريات الجديدة لحرب المناوشات . وتلقت المساعدات المالية والمادية من قبل الدول العربية والاســلامية كما حظيت بعطف الامم المتحدة ، وبعطف عدد من الدول أخذ يتزايد يوماً بعد يوم ، كما تقوى بالولاء الذي لقيته من قبل سكان البلاد الاصليين . وبذلك استطاعت ان تجمد الجيش الفرنسي الذي يتفوق عليها بكثير من حيث العدد والعُدد والتسليح ، والذي لم تسفر الانتصارات التي حققهـا عن نتائج تذكر . والى هذا الصراع الذي قام بين الجيشين ،قام صراع عنيف لا هوادة فيه ولا رحمة تخللتها اعمال إرهابية جرت الى حوادث انتقامية قامت بها وحدات البوليس والمستوطنون الاوروبيون اتخذت طابعاً وحشياً لا مثيل له جرت وراءه الخراب والدمار واثارت الضغائن والاحقاد . وهكذا شهدت البلاد تطورات عميقة الجذور : ازدياد مدهش لعـدد السكان في المدن بعد ان عمت البلاد موجة من نزوح سكان الريف الذين هجروا مساكنهم بعد ان اضطرب حبل الامن في البلاد . « وانشاء مراكز تجمع » خاضعة لمراقبة الجيش الغرض منهـــا عزل الفدائيين الجزائريين، وذلك بحشد سكان الدوار في قرى اصطناعية . وهكذا رأينا اكثر من ٢،٠٠٠،٠٠٠ من سكان الريف (اي جزائري واحد من كل اربعة جزائريين) وجدوا انفسهم عام ١٩٦٠ محتشدين على هذا الشكل ، بعيدين عن اماكن سكنهم . وهذا الاقتـــلاع الذي لم يسبق له مثيل من حيث الاتساع والشمول ، غير كثيراً من عادات القوم واخلاقهم وقلب رأساً على عقب نمط العيش الذي ساروا عليه اباً عن جد كل يوم . وذلك باحداث تغييرات في العلاقات بين الرجال والنساء والاولاد بعد ان ارغموا على العيش معاً في هذا الاختلاط والبطالة القسرية ، بعد ان تركوا جانباً الاعمال الزراعية واهملوا اراضيهم الامر الذي قتل اقتصاديات البلاد كما قضى على المجتمع الريفي وزاد من تفسخ الاخلاق والشقاء .

والاستفتاء الذي جرى في ٨ كانون الثـــاني ١٩٦١ والذي اعطى بين ابناء البـــلاد وبين المستوطنين الفرنسيين اكثرية تحبذ حل القضية الجزائرية على اساس « حرية تقرير المصير » اوحى للاوروبيين المستوطنين في الجزائر فكرة صحيحة عن العزلة التي تنتظرهم وتبينوا ان كل الآمال التي عقدوها بفرض ارادتهم الاخيرة على البلاد كما تم لهم عام ١٩٥٨ ، قد ذهبت ادراج الرياح . وقد عقب ذلك موجة من العنف الذي لم يسبق له مثيل لا سيما بعد الثورة التي اعلنهـــا القواد الاربعة والتمرد الذي قاموا به ضد الحكومة الفرنسية ، مما ادى الى قتـــل وتعذيب عدد من الجزائريين قام هؤلاء بأعمال مماثلة للثأر من ضحاياهم ، في مجازر بشرية دموية اشترك فيهـا حتى الاولاد . والمفاوضات سرية اولاً ثم علنية بين الحكومة الفرنسية وممثلين الجزائر في ايفيـان ، ادت في ١٨ اذار الى اتفاق وقف اطلاق النار دون ان يضع حداً لاعمال العنف والتنكيل واعلن المتمردون الفرنسيون سياسة الارض المحروقة ، وحاولوا ان يوجدوا مراكز مقاومة في الاحراج

والغابات كما حاولوا القيام بحركة انقلابات نظمها فدائيون . والاستفتاء حول تقرير المصير اتاح الفرصة امام الحكومة الفرنسية لاعلان استقلال الجزائر في ٣ تموز في الوقت بالذات الذي نشبت فيه ازمة حادة في قلب جيش التحرير خرج منها بن بللا منتصراً . فالجزائر تؤلف اذ ذاك بلاداً منهوكة قضت الحرب فيها والاعمال العسكرية على مئات الألوف من سكان البلاد ، كما ان ٤/٥ المستوطنين الاوروبيين كانوا قد غادروها الى فرنسا في بضعة اسابيع ، في هذه الموجة العارمة من اعمال العنف والسلب ولم يبق فيها سوى ٢٠٠،٠٠٠ منهم مع العلم ان كل العناصر التي تكون الاطر الادارية والتقنيين والمدرسين كانوا غادروا البلاد ، وسادت اعمال اللصوصية في جميع اطراف البلاد ، كما ان زعماء جيش التحرير كانوا على وشك حرب اهلية فيما بينهم .

اقرت الحكومة الجديدة دستوراً جديداً وراحت تحاول اعادة تنظيم البلاد على مبادىء الاشتراكية : فأممت الاملاك الشاغرة وعدداً مهماً من المشروعات الرئيسية كما صادرت جميع املاك المزارعين الاوروبيين ، وانشأت لجاناً صغيرة لادارتها وبدأت تفاوض فرنسا التي لم يكن بد من مساعدتها المالية والثقافية ، ولاجل الوصول الى اتفاق حول ترحيل وحدات الجيش الفرنسي الذي غادر البلاد نهائياً في حزيران عام ١٩٦٤ . وهكذا تم الوصول الى اتفاقات تنظم مساعدة فرنسا المالية والفنية واستثمار نفط الصحراء الكبرى .

وقد توصلت كل من الحكومة التونسية والمغربية الى عقد اتفاقات مع فرنسا لاخلاء البلاد من الجيش الفرنسي واستعادة الاملاك التي كان يستثمرها المعمرون . وقد ادت السلطة الاستبدادية التي مارسها رئيس الحكومة في كل من هذه الاقطار الى قيام معارضة في وجهه ، وهي معارضة بقيت عاجزة في وجه ابو رقيبة في تونس الا انها كانت اعنف واشد نشاطاً في وجه الملك حسن الثاني ، تمثلت على الاخص في اتحاد القوى الشعبية وحزب الاستقلال . اما في الجزائر فقد انتصرت المعارضة في الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بومدين وأدى الى قلب بن بللا وإبعاده عن الحكم في (حزيران ١٩٦٥) .

وقد ادى هذا الصراع ككل الحركات الوطنية التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين الى توحيد ممثلي كل الاحزاب وكل طبقات الشعب في هذه المعركة المشتركة لتقرير المصير الذي يؤمن استقلال البلاد وسيادتها . ووراء القضية السياسية تكمن قضايا ومشكلات اخرى اهمها المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها كل البلدان المتخلفة : فكيف السبيل الى تأمين اود العيش لهذه الجماهير البائسة ، وهي نفس القضايا التي اعترضتنا في معرض الحديث عن اقطار جنوبي شرقي آسيا التي نالت استقلالها منذ عهد قريب .

الفصل الخامس

تطوّر افـريقيـا السـوداء

خضع هذا القسم من افريقيا الواقع جنوبي الصحراء ، هو الآخر لتطورات عميقة ارتسمت معالمها في الافق خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة وذلك بتأثير مزدوج من الازمة الاقتصادية التي رزحت بكل ثقلها على البلدان ذات الاقتصـاد السريع العطب ، ومن الحرب العالمية الثانية ، غيرت أوضاعها وبدّلت من ظروفها وصروفها ، واوجدت فيها توتراً عنيفاً اشتد بين الدول المستعمرة والبلدان الخاضعة للاستعمار التي راحت تتطلع الى السيادة والاستقلال. فأثار ذلك امام الاولى منها مشكلات ومصاعب معقدة كان من العسير عليها حلها بعد ان ايقنت ان ليس أمامها من بلدان تستثمرها وتستغل خيراتها سوى القارة الافريقية .

١ – تطور الاقتصاد والمجتمع

والسرعة التي تعاقبت فيها هذه الحوادث يجب ردها في الدرجة الاولى الى حـدة التنافس الاقتصادي بين الدول الاوروبية على استثمار خـيرات امبراطورياتها الاستعمارية ومواردها الطبيعية، والى استبطار الرأسمالية التي أنست الى استثماراتها الناجحة عبر البحار فرأت ان تشغل جانباً من هذه الاموال التي كانت تستثمرها من قبل في آسيا الجنوبيـة الغربيـة ، في افريقيا ، واخيراً الى ازدياد الاتصالات بين الاوروبيين وسكان البلاد الاصليين .

طرق المواصلات واثرها

يَسُرت هذه المواصلات ولانت بعد ان تكاثر عدد الاوروبيين الذين استقروا عبر البحار مع انـه بقي ضعيفاً نسبياً : ففي نياسالاندا ١ و٠٪ وفي افريقيا الشرقيـة الانكليزية ٣و٠٪ ، وفي افريقيا الشرقيـة الفرنسية ٤٦و٠٪ ، وفي الكونغو البلجيكي ٧و٠٪ ، وفي افريقيا الغربيـة الفرنسية وانغولا ١٪ ، وفي روديسيا الجنوبية ٦٪ ، وفي افريقيا الجنوبية ٢٠٪ . كذلك ساهم في هذا اليسر تجنيد عـدد كبير من ابناء هذه البلاد واستخدامهم في الاعمال الحربية التي دارت رحاهـا في اثيوبيا وشمالي افريقيا وفي بورما واوروبا . وهكذا اخذ يزداد عـدد الوطنيين يوماً بعـد يوم الذين تضطرهم

الاعمال والظروف للاتصال الشخصي بالاوروبيين والتغلغل الى قلب المظاهر المميزة لحضارة الاوروبية ، وبذلك تم لهم الاطلاع على ما فيها من عوامل القوة والضعف ، وأنسوا في اوروبا جواً لا تشوبه بشيء مظاهر العرقية والعنصرية خلافاً لما يجري في بلادهم. وقد كان في نهاية الامر لتطور وسائل المواصلات ولا سيما وسائل النقل بالسيارات التي سهلت من اسباب الرحلة والتنقل ان نشطت حركة التبادل بين اجزاء افريقيا النائية بعضها عن بعض . فالطرق المعبدة ، شأنها شأن الخط الحديدي بالذات ، هي خير محلل.، فهي تفضي الى تحرير الاسود ، اذ تحمل اليه المال بشكل اجور ومرتبات ، كما تحمل التاجر الذي ينقل معه وسيلة انفاقه ، وبفضل هذه الطريق يتحرر المرء من العبوديات التقليدية التي كانت تشده اليها تنقلاته بين القرى والمدن . وخير مثال على الدور الثوري الذي يمكن ان يلعبه شق طريق جديدة هو الخط الحديدي المعروف بخط باس – كونغو – كاتنغا (*B. S. K.*) ، الذي يصل بورت فرانكي وبوكاما وتم بناؤه بين ١٩٢١ – ١٩٢٨ .ففي اقل من عشر سنوات حدث سيل من تنقلات السكان بحيث اننا نجد عام ١٩٦٠ ربع سكان الولاية يقيمون على مقربة من الخط المذكور ، في رقعة من الارض مساحتها ١٪ مساحة الولاية . وقد انتقلت قرى برمتها لتستقر بجوار الخط ، وصار تمازج وتخالط بين طبقات السكان ، والوضع الاقتصادي القديم في البلاد الذي جهل اصول الزراعات التجارية انقلب تماماً من جراء التقاوى الجديدة التي مكن لها بناء الخط ونشاط الحركة عليه (اجور العمال ونفقات صيانته) ، والزراعات الجديدة التي نشأت على جانبيه كالفستق والقطن والمانيوك والذرة الصفراء التي حلت محل الزراعات الغذائية القديمة وامكن بالتالي تصديرها الى مقاطعات كاتنغا وروديسيا الشمالية . والغابات التي استعمل خشبها للوقود اخذت تتقهقر وراحت احدى الشركات الفرعية اكسفوركا (استثمار الاحراج) تستثمر الغابات الكثيفة استثماراً نموذجياً، بعد ان نالت امتيازاً باستثمار ارض مساحتها ٣٥٠٠٠ هكتار . كذلك تأسست شركات كبرى لتربية الماشية تربي اكثر من ١٠٠٠٠٠ رأس من البقر ، كما اقطعت الحكومة مساحة ٥٢٠٠٠ هكتار لمعمرين اوروبيين لكي يستغلوها . وهكذا زالت من الوجود قرى وقصبات ظهرت مع دخول الاوروبيين الى تلك البلاد لتحل محلها مجتمعات تجارية قامت على مقربة من الخط المذكور .

فلم يبق في كل افريقيا قرية مهما نأت وبعدت ، لا يستعمل الوطنيون من ابناء البلاد فيها المصنوعات الاوروبية ، كما ان الافكار والامور التي يتكلمون عنها او يبحثونها والاحداث التي يعلقون عليها كلها تمت الى اوروبا . وهذا التجاور بين حضارتين متعارضتين وهذا التواصل بين مدنيتين ، ادى بالطبع الى تطورات عديدة في حياة هذه المجتمعات البدائية قضت تدريجياً على عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة .

الاقتصاد القائم على النقل

نهض هـذا الاقتصاد المغلق القائم على عزلة القرية والمجتمع كما قام على عزلة القارة الافريقية نفسها حيث تنتج القرية كل مـا يحتاج اليه سكانها من صنع العائلة (الكوخ واللباس والمواد الغذائية) واصحاب الحرف في القرية (من خزافين وحدادين) حل اقتصاد السوق المحليـة المرتبطة بالطرقات والخطوط الحديدية ، والتجار والعرض والطلب ومطالب الادارة . وبدافع من هذه العوامل المختلفة ، مال المزارع الافريقي الى الاهتمام بالحاصيل التجارية التي تشتد اليها حاجة الاوروبيين لصناعاتهم المختلفة ، وهي في الاساس خامات ومواد زراعية ومواد استخراجية ثمينة غير حديدية :كالكاكاو والفول السوداني وزيت البلح والسيزال والخيوط القاسية والبن والخشب الثمين المستخرج من غابات البلد والماس والنحاس والمنغنيز والاورانيوم والكوبالت والكروم وغير ذلك . وهذه المحاصيل تدر على الفلاح الافريقي وتؤمن له النقد الذي يحتاج اليه لدفع الضرائب المترتبة عليه ولشراء المحاصيل المشغولة المستوردة من الخـارج التي يحتاج اليهـا : كالاقمشة القطنيـة والخردوات والصابون ، وماكينات الخياطة والدراجات وغير ذلك، لا سيما واستيراد هذه الحاجيات يقضي على الصناعة اليدوية بحيث يتعذر عليه الحصول عليها الا عن طريق الاستيراد . وهكذا قام في البلاد ، على الزراعات الغذائية والصناعة اليدوية اقتصاد خاص قوامه شحن منتوجات البلاد ومحاصيلها نحو المرافىء بقصد تصديرها وتوزيع المحاصيل المصنوعة المستوردة . وهـذا الاقتصاد القليل التنوع وبالتالي السريع العطب (من اصل ٢٧ بلداً رئيسياً من بلدان افريقيا ، عام ١٩٤٩ خمسة عشر بلداً منها نهض ٧٠ بالمائة من صادراتها على ثلاثة اصناف لا غير) ، الخاضع دوماً حيالة قط ، على تقلبات الاسواق الخارجية يسيطر عليه من جهة ثانية بضع شركات تجـارية كبرى متخصصة بأمور النقل . وهذه الشركات هي التي تحدد اسعار المنتوجات والخامات التي تعنى بتصديرها كما تحدد اسعار الحاجيات التي تستوردها وتبيعها لتجار الفرادى، هذه التجارة التي هي بيد بعض الاوروبيين: من يونان وبرتغاليين ولبنانيين وسوريين وهنود وعرب وبيد تجار آخرين من اجناس اخرى كالألوف والهاوساس والديولاس .

بعض هذه الشركات تكاد تحتكر حركة التصدير والاستيراد في هذه الاقطار ، منها مثلاً الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية (F. A. O.) ، والشركة التجـارية لغربي افريقيـا (S. C. O. A.) في افريقيا الفرنسية ، وشركة الكونغو الاعلى والاسفل (C. F. H. B. C.)، وشركة جون هولت ، هاتون وكوكسن احد فروع شركة اونيليفر ، وشركة زيوت الكونغو البلجيكي المعروفة بـ(U. A.C.) او الشركة الافريقية المتحـدة ، والشركة المعروفة باسم (Nosoco) او الشركة التجارية الجديدة وشركة النيجر الفرنسي، وشركة كتنغ في الكرون وشركة كونياري بليو التجارية(S C K N). ويتخذ حشد رؤوس الاموال احياناً نسبة لم تعرف مثلها عواصم البلاد المستعمرة حتى في الولايات المتحدة الاميركية ، كما نرى ذلك مثلاً في الكونغو البلجيكي حيث تملك الشركة العامة وفروعها الـ ٦٥ ، احتكاراً يمتد الى كل تجارة

التصدير في المستعمرات : كالنقل البحري والجوي والبري والنهري ، كما تملك منـاجم المواد غير الحديدية ومولدات الطاقة المحركة . وهي تهيمن بمالها من امتيازات وديون على عشرات الالوف من الهكتارات تمتد لعدة ولايات . وانشأ في بلجيكيا صناعة خاصة تعنى بتحويل المعـادن الكونغوية غير الحديدية : كالنحاس والقصدير والكوبالت وغير ذلك .

ولعل ليبيريا هي خير مثال يضرب لهذا الاقتصاد القائم على النقل . فقد نالت فيها عـام ١٩٢٦ شركة فيرستون للمطاط الموجودة في مدينة اكرون (اوهايو) ، امتيـازاً مدته ٩٩ سنة يخولها استثمار مليون إيكر « تختارها » بسعر ٦ سنتات للايكر الواحد، فاختارتها بالطبع من الاراضي الطيبة في البلاد بحيث ان اصحاب الاراضي المجاورة لاراضي الشركة المذكورة من قبائل تلك البلاد والذين لم تنزع ملكيتهم عنها مباشرة سلموا بطيبة خاطر بلتقيبها حتى ان كل النظام الاقتصادي التقليدي الذي كان سكان القرية يسيرون عليه من قبل ، تبدل ليأتلف مع النظام الجديد الذي وضعته الشركة . فالمطاط هو من هذه الزراعات الأحادية التي تغطي ٩٠ ٪ من صادرات تلك البلاد . وفي المقابل على ليبيريا ان تستورد الجانب الاكبر من الاشيـاء التي تحتاجها. فالشركة تستورد الارز بما يكفي لاعالة عمالها البالغ عددهم ٢٥،٠٠٠ عامـل من ابناء البلاد ، كما تستورد كل شيء « من اللحم الى حبة البندورة بشكل معلبات اميركيـة » . وهي تستورد نصف ما تستورده هذه البلاد بواسطة احد فروع هذه الشركة المعروف باسم الشركة الاميركية للتجارة . والدور الذي يمثله سكان ليبيريا في الحركة التجارية في بـلادهم هو دور ضعيف للغاية : فالتجارة بالفرادى هي بيد الآسيويين ، وما تبقى من النشاط التجاري يقع بيد الاجانب . وهكذا ان مليونين من السكان لم يكن لهم عام ١٩٥١ ، سوى ٣٤٧ مـدرسة ابتدائية تضم معاً ٣١،٠٠٠ طالب وطالبة .

وهكذا نرى كيف يقوم في البلاد نظامان اقتصاديان متجاوران : هنا ، اقتصاد استهلاكي يعتمد السوق المحلية تهيمن عليه شركات كبيرة وتغذيه مزدرعات اوروبية واميركية تستخدم في سبيل تأمينه يد عاملة متوفرة رخيصة ، وهنـاك اقتصاد عائلي لا عدة له ولا عتاد ، ولا عمال مأجورين يؤمنونه ، يتألف اصلاً من مجتمعات تتبادل الخدمات وعمليات التسليف،تبيع بالاسعار التي تعينه الشركة ولا تنتج سوى كمية ضئيلة من المواد الغذائية لا تفي بالحـاجة .

تأزم وضع ابناء البلاد

كان من بعض نتائج الاهتمام بتأمين المواسم الزراعية المعدة للتصدير ، اتساع الاراضي الزراعية ، وبالتالي إنهـاك الاراضي التي تمّت تعريتها من الشوك والعوسج باحراقها . فقد اهملت الطرق والوسائل التي سار عليها ابناء البلاد باعتمادهم الزراعة المتبدلة التي تحافظ على غنى التربة باراحة الارض وتدويرهـا مدة كافية . وهكذا ضاع التوازن الذي قام من قبل بين امكانيات تربة فقيرة على العموم ووسائل وادوات تقنية تستخدم في استثمارها ، مراعية نظام الامطار ومقتضيات فصول السنة والمواسم المزروعة،ولم تلبث ان ظهرت النتائج. فالتوسع في زراعة الفول السوداني في السنغال جرّ الى إنهاك

التربة في مقاطعة لوغا وكايور والتوسع في زراعة شجر المطاط في الشاطىء الذهبي جعل الاراضي الحرجية تتقهقر بشكل مخيف ، كما ان التعويل على المحاريث التي تخرق التربة عميقاً في استثمار الارض عجل في انهاك التربة وفي تعريتها. فالحراثة العميقة وزيادة مساحة الاراضي المزروعة والتقليل من الاراضي المحولة ، وتراجع الغابات والاحراج والمساحات العشبية ، كل ذلك كشف عن تربة حديدية جدباء هي طبقة الصلصال الاحمر الفقير . وها هو اوغست شيفالييه الذي اخذ يتجول عام ١٩٥٠ في المنطقة الصحراوية والسودانية الواقعة في هذا القسم من افريقيا الغربية الفرنسية والتي زارها لاول مرة قبل ذلك بخمسين سنة يعرب عن دهشته امام ما شاهد من موت النباتات واثر الرمل الزاحف . والملاحظة ذاتها تبدو للويس شيفالييه عند زيارته مدغشقر حيث تنهال التربة الى الوديان والى البحر تكشف الطبقة الصخرية وقد تجردت من تربتها وحشيشها .

نظام الاراضي المحفوظة والعمل الاجباري

ويزداد وضع ابناء البلاد سوءاً على سوء من جراء نظام الارض المحفوظة والامتيازات الممنوحة للاوروبيين. فقد وزعت في كينيا ، عام ١٩٥٠ على ٢٣،٠٠٠ معمر اوروبي ، ٤٢،٠٠٠ كيلومتر مربع من اطيب الاراضي واجودها، بينما نرى ٣،٣٠٠،٠٠٠ من ابناء البلاد الاصليين يحشرون في ١٠٨،٠٠٠ كلم مربع من الاراضي المحفوظة بعضها اراض قاحلة جدباء ، وبذلك نـال المعمر الاوروبي ٢٤٠ هكتاراً من الاراضي الطيبة ، سهلت طرق الاتصال بها وتمهدت بينـما ليس تحت تصرف رب عائلة من ابناء البلاد ، سوى ٣ هكتارات من الاراضي المتوسطة الانتـاج . وفي روديسيـا الجنوبية ينال ٦٥،٠٠٠ من الاوروبيين ١٨٥،٠٠٠ كيلو متر مربع بينما لا ينال ١،٥٠٠،٠٠٠ من ابناء البلاد ، سوى ١١٥،٠٠٠ كيلومتر مربع . وفي تنغانيكا يعيش ٣/٢ السكان من ابنـاء البلاد على عشر مساحة البلاد ، وفي الكونغو البلجيكي ، نرى تحت تصرف شركات بلجيكية ضخمة ، مثل شركة زيوت الكونغو البلجيكية وشركة السكر الكونغولية ، عشرات الألوف من الهكتارات من الاراضي الزراعية الطيبة .

والقصد من نظام الاراضي المحفوظة ، توفير اليد العاملة للاستثمارات الخاصة . فالسكان الذين هم بحاجة الى موارد كافية ، او يضطرون الى دفع ما يترتب عليهم من رسوم نقـداً ، عليهم ان يعملوا في المزدرعات الاوروبية كيد عاملة مـأجورة ، وان ينتجوا في الاراضي الواقعة تحت تصرفهم ، محاصيل معدة للتصدير . وهذا بالذات ما عناه حاكم كينيا العام ، سنة ١٩١٣ عندما كان يؤكد :

« الضريبة المفروضة هي السبيل الوحيد لارغام ابن البلاد على مغادرة الاراضي المحفوظة بحثاً عن عمل له ... فهي الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى الحياة لدى ابن البلد ، وبهذه الطريقة وحدها تتوفر اليد العاملة في البلاد وتحـدد الاجور . ان رفع الاجور من شأنه ان يخفض الطلب على اليد العاملة ، اذ ان اجوراً اكبر تمكن لابناء البلاد من دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليهم بأقل قدر من العمل » .

والعمل الاجباري يهدف لمثل هذا الغرض تحت ستار اما زراعات مفروضة « الغرض منهـا

التدريب على العمل الزراعي، كما هي الحال في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، او، برسم التربية، (كما هي الحال في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣٣) ، وأما تحت ستار مصادرة وتسخير من قبل الادارة لتأمين القيام ببعض الانشاءات العامة : من طرق وخطوط حديدية ... فالاشغال الشاقة حرمتها معاهدة جنيف المعقودة عام ١٩٣٠ حتى لو كان الغرض منها تأمين المصلحة العامة ، الا ان العمل بهذه المعاهدة وتطبيقها اقتضى سنين عديدة قبل وضعها موضع التنفيذ. وقد صدرت بين ١٩٣٠ – ١٩٣٢ في كل من مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية وفي مقاطعة افريقيا الاستوائية الفرنسية عدة قوانين الحد من اشغال السخرة الشاقة ، ثم جرى استبدالها بفرض رسم بديل عنها او بافتكاكها نقداً . اما في الكونغو البلجيكي وفي مدغشقر ، فبأشغال فرضت على الجندين. وفي سنة ١٩٤٦ فقط ألغي العمل بالاشغال الشاقة بصورة نهائية في الممتلكات الفرنسية الا ان الاخذ بهذه الطريقة بقي جارياً في المستعمرات البرتغالية ، وباتحاد جنوبي افريقيا ولو بصورة غير مباشرة .

تنقل السكان

هذه الاوضاع الجديدة التي طبعت الحياة الاقتصادية في هذه البلاد هي وراء هذه التغييرات التي لحقت المجتمعات الوطنية ، من ميزاتها البارزة التغيير الجذري الذي طرأ على توزيع السكان . فقد شهدنا حركة توطين او تحضير واسعة النطاق من جراء الانهيار السريع الذي اصاب المجتمعات البدوية القائمة عند تخوم العالم الاسود . ففي الصحراء الكبرى كما في الجزيرة العربية وبادية سوريا ، قامت قبائل مهمتها الغزو سريعة الحركة والتنقل ، تستخدم في غزواتها وهجومها الخاطف ، ضرباً من النوق والجمال النشيطة السريعة العدو تجعلها في مأمن من كل مطاردة او ملاحقة ، يخضع لسيطرتها سكان الواحات حتى سكان مناطق السودان . وهذا بالتمام هو وضع قبائل رغيبة الضاربة على حدود ريو اورو وحدود موريتانيا . ومنذ ان اصبح بالامكان ، منذ عام ١٩١٤ ، تأليف وحدات الهجانة ، مزودة بالاسلحة الحديثة ، اخذت الصحراء تفرغ وتخلو من روادها، واستهوتهم حياة المدر فاستكانوا واستقروا واستأنسوا الى المراكز الآهلة ، وبذلك فقدوا كل سلطة لهم على الزنوج او البربر الذين الفوا السيطرة عليهم .

ومن جهة اخرى ، فالسكان اخذ عددهم بالنمو والارتفاع ولو لم نستطع تحديد النسبة او المعدل بالدقة المطلوبة . ان تطور الطب الاستوائي على يد تلاميذ باستور واتباعه مكن من طرد الحمى البرداء على أشكالها ، والهيضة والدنك والبرص والهواء الاصفر ومرض النوم والزحار الاميبي ، والحمى الصفراء والتدود الخيطي وداء الانكلوستوما .الا ان جانباً كبيرا من هؤلاء السكان يشكون من سوء التغذية ويتعرضون بالتالي لقصر الحياة كما ان هجرة الشبان منهم يعرض جدياً للخطر نسبة المواليد . مع العلم ان معدل الوفيات بقي عالياً من جراء فتك بعض الامراض الرئوية والامراض الزهرية ، ومن اشتداد الادمان على المسكرات ، وسوء التغذية ، ونقص المواد الغذائية. ومع ذلك فحركة المواليد تفوق الوفيات لزيادة في المواد الغذائية، (ففي

مدغشقر مثلاً زادت المواليد على الوفيات من ٠٠٠ ١١ عام ١٩٤٦ ، الى ٠٠٠ ٥٩ عام ١٩٥٣ ، الامر الذي اضطر معه جانب من السكان للانتقال الى حيث يستطيعون تأمين ما يقوم بأودهم . وهكذا نرى كم هي كبيرة حركة التنقل والانتقال بين العمال . فهم يشكون الضيق في هذه المناطق المحفوظة التي اخذت انتاجيتها تضعف وتتناقص ، فهم مضطرون للبحث لهم عن عمل في الاراضي التابعة للمعمرين او يبحثون عن الاماكن الفارغة او يقيمون على مقربة من القرية المجتمعة او يذهبون للعمل في هذه الورشات القائمة في المدن . فالمباشرة بالاشغال الكبرى كبناء الخطوط الحديدية أدى ، في بعض الاحيان ، الى اخلاء مناطق بأكملها . فبناء خط الكونغو - المحيط اقتضى تحقيقه ، بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ من ٠٠٠ ٢٠ - ٠٠٠ ٣٠ عامل ، والتعهدات التي أبرمت اقتضت تشغيل نصف سكان الغابون من ٢٠ - ٤٠ سنة حتى انهم تعاقدوا مع عمال أوتي بهم من نيجيريا .

هنالك مهاجرة وقتية او نهائية نحو البلدان التي تدفع اجوراً اطيب من المستعمرات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية ، في الشاطىء الذهبي وفي نيجيريا ومن الغابون نحو غينيا الاسبانية . ان اكثر من نصف سكان الداهومي قاموا برحلة او اكثر في مقاطعة الشاطىء الذهبي ، وكان الزنوج ينزحون بالالوف من الموزمبيق ومن الكونغو البلجيكي ليعملوا عمالاً في روديسيا او في افريقيا الجنوبية . وكثيرون من الشبان ، فروا تفادياً منهم للخدمة العسكرية التي كان عليهم ان يؤدونها ، من المقاطعات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية حيث لا خدمة عسكرية مفروضة. وحركة التنقل هذه شجعت عليها ودعت اليها رغبة العمل في المدن اذ كانت تتيح للاسرة فرصة الظهور والبروز اجتماعياً ، وهي فرصة رأى فيها الشبان سانحة لهم للتخلص من هذا الوضع الثانوي الذي كثيراً ما أقصر عليه في أسَرهم ، او للتخلص من سيطرة وتابعية رئيس القبيلة المشدودين اليها بحسب تقاليدهم ، او للحصول على بعض النفوذ او بعض الشأن لدى الاقارب المتخلفين في قريتهم . هنالك قرى تنتقل احياناً بكاملها ، فبدلاً من ان يغرقوا في عزلتهم ، كما في السابق ، فهم يقيمون على مقربة من الطرق بحيث يسهل عليهم الامتزاج في الحلقة الاقتصادية المحليـــة .

النزوح من الريف وازدهار المدن

من نتائج هذه الحركة المحتومة ، إقفار الريف تدريجيـاً . هنالك قرى كبيرة عديدة في الغابون او في الكونغو زالت من الوجود او انتهى بها الامر الى بضع زرائب او بضعة اكواخ . فهم يعودون الى الغابة ، بعضهم يبدو وكأنه محارة جوفاء ، لا تقع العين فيها الا على النساء والشيوخ والاولاد ، فاضطرب ميزان الجنس وتغلب عدد النساء على عدد الرجال . وبلغ من حدة حركة النزوح من الريف في السنغال ، حتى اصبح سكان المدن فيها ٠٠٠ ٥٠٠ من اصل ٠٠٠ ١٠٠ ٢ من سكان الريف . وفي مقاطعات الكونغو الاوسط نرى $\frac{1}{8}$ السكان يقيمون في المـدن ، وفي كاتنغا ٢٨٪ منهم يسكنون المدن وفي الشاطىء الذهبي ١٤ بالمائة وانجراد الريف من سكانه في عـدد كبير من

المقاطعات ادى ليس الى خلخلة المجتمع الريفي وبلبلته فحسب بل تسبب ايضاً في تأخير النظام الاقتصادي بين الاهلين وأدى الى فقدان خطير في التوازن بين الريف والمراكز الصناعية . فمن اصل ١٢ مليون نسمة في الكونغو البلجيكي ، هنالك ٢١٫٥ بالمائة (اي ٢ ٦٠٠ ٠٠٠) ، كانوا يعيشون ، عام ١٩٥٤ بعيدين عن نطاقهم القبلي او من وسطهم التقليـدي ، في مخيمات الاشغال والمراكز الخارجة عن التقاليد او في المدن الافريقية مقابل ٨٫٣٣ بالمائة عام ١٩٣٨ و ١٤٫٩ بالمائة عام ١٩٤٦ ، اي ٣٤ بالمائة من الشبان المفتولي العضلات ، مقابل ١٩٫٢١ بالمائة عـام ١٩٤٠ ، و ١٤٫٣٦ بالمائة عام ١٩٣٥ ، فاذا ما وضعنا جانباً الـ ٦٠٠ ٠٠٠ من الكهول الذين لا ينتجون (بين جنود وشرطة وشيوخ ومرضى) ، نجد ان مهمة تأمين الاعمال الزراعية وانتاج المحاصيل الغذائية انما يقع معظمها على عاتق النساء ، وعلى نحو ١ ٧٠٠ ٠٠٠ من الذكور البالغـين ، وهو عدد قليل جداً . ثم ان هذه الهجرة الضخمة بين الذكور القادرين على الانجاب والانسال يهـدد البلاد بأزمة حادة من قلة المواليد .

وقد سجلت المدن في السنوات الخمس عشر الاخيرة تطوراً في حركة السكان والاسكان لا كفاء لها ولا نظير من قبل . « فالمدينة ، بنت الانسان الابيض اصبحت مسكناً للاسود » . وعدد السكان في مدينة برازافيل يرتفع من ... ٣٨ في سنة ١٩١٢ ، الى ... ٧٥ عام ١٩٥١ ، ٩٠ بالمائة من سكانها لم يولدوا فيها ، و ... ٧٠ منهم عمرهم اقـل من ٣٠ سنة . وفي اتحـاد جنوبي افريقيا حيث عدد السكان زاد ٦٤ بالمائة عما كان عليه من ٢٠ سنة ، كانت هذه الزيادة بنسبة ٧٦ بالمائة عند الافريقيين ، وان ٣/٤ الاوروبيين والآسيويين و ٣/٥ الخلاسيين و ٤٠ بالمائة من الزنوج يسكنون المدن . فمدينة جوهنسبرج زادت ٥٢ بالمائة بـين ١٩٣٦ – ١٩٤٦ ، اذ ارتفع عدد سكانها من ... ٥٢٠ الى ... ٧٩٠ ، ومدينة الكاب ، ارتفع عـدد سكانها من ... ٣٤٥ الى ... ٤٥٤ ، والمرافىء الثانية الكبرى في الاتحاد المذكور زاد سكانها اكثر من الضعفين منذ عام ١٩٢١ . فقد زاد عدد سكان بريتوريا ثلاثة اضعاف . وفي روديسيا الشماليـة فالمدن الخمس التي تؤلف منطقة النحاس وبروكهل تعد من ١٤ الى ١٦٠ الف نسمة وفي روديسيا الجنوبية ٢٠٠٫٠٠٠ عامل من الزنوج يعيشون في المدن الصناعية او حولها . وفي الكونغو البلجيكي نرى ليوبولدفيل يرتفع سكانها من ... ٤٠ ، عام ١٩٣٩ ، الى ... ١٩٠ ، عـام ١٩٥٠ ، ثم بلغ ... ٢٨٣ ، عام ١٩٥٤ . وفي افريقيا الغربية البريطانية ، لاغوس تعد ... ٢٦٧ ، زنجي مقابل ... ٢ ، من الاوروبيين ، واكرا تعد ... ١٣٦ ، نسمة وفريتون ... ٦٤ ، وعبيدان ... ٤٥٩ ، وكانو ... ١٣٦ ، وفي افريقيا الشرقية ، نيروبي تعد ... ١٢٠ ، نسمة .

وحركة الهجرة هذه قد لا تتخذ لها حداً نهائياً . فمعظم المهـاجرين يبحثون لهم عن أجر لفترة معينة من الزمن يستطيعون معـه دفع ما يترتب عليهم من ضرائب والاقتصـاد ببعض الدراهم يقدمونه صداقاً لعروسهم عند الزواج ، وهكذا نراهم ينفرون من العقود الطويلة الاجل ويؤثرون عليها العقود القصيرة الاجل . ومع ذلك كثيرون منهم لن يعودوا للقرى فيقطعون كل

صلة لهم مع عاداتهم واعرافهم الموروثة ، وحتى لو عادوا الى اوطانهم الاولى ، فانهم لا يتزجون تماماً مع مجتمعهم . فقد حلوا معهم عادات جديدة واساليب جديدة وانماطاً جديدة في معايشهم وطرق تفكيرهم كثيراً ما حلتهم على النزوح والاغتراب من جديد . ففي الشاطىء الذهبي ، هذا القطر الذي يعد من اكثر اقطار افريقيا الغربية تطوراً ، نجد ان ٥٠ بالمائة من عمال الصناعة هم من المتنقلين . وفي مقاطعة وتووترزسراند ٩٠ بالمائة من اليد العاملة يجب تغييرهم كل سنة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٢١ – ١٩٢٥ ، نرى اتحاد المناجم في كاتنغا العليا يشغل سنوياً ١١٢ ١٠ عاملاً من اصل عدد يبلغ ٥٦٢ ١٠ عاملاً . وهكذا يكون معدل التجديد ٩٦٧ بالألف؛ وبعد سنة ١٩٢٧ ، اتخذت الشركة المذكورة اجراءات فضلت معها التعاقد مع عمال متزوجين لعقد عمل مدته ٣ سنوات . وهكذا يهبط معدل التجديد الى ٣٢ بالمائة . وبذلك يبقى حالياً نسبياً . وقد أدت هذه النتائج الى تثبيت ٩٠ بالمائة من اليد العاملة ، وهو مثل نضربه لك لا مثيل له قط ولا كفاء في تاريخ افريقيا السوداء .

خلخلة التركيب الاجتماعي القديم

وهكذا وهنت الأطر الاجتماعية المعروفة : القبيلة والفخذ والاسرة (التي تؤلف الخلية الاساسية) وتولاها الانحلال والاضمحلال سريعاً وقد أخذوا يشعرون بالدور المخلخل للاستعمار حتى في هذه المناطق حيث يكاد لا يشعر الناس بالوجود الاوروبي ، وحيث الحياة الاقتصادية لا تتعدى اصغر اشكال حركة النقل والانتقال وحيث تغافل المؤسسات والنظم الجديدة هو في ادنى حدوده . فالمجتمع مهما كان صلباً متيناً لا يكاد يقوى امام رفض الشبان القبول بالعمل الاجتماعي ، والتقيد بالنظام القروي وبالتقاليد التي تتحكم بالزواج . والمهم في الأمر هو الدور الذي يلعبه المال . فالى جانب الانتقال الى الاقتصاد النقدي ، فقد حرصت سلطات الاستعمار على تكوين طبقة من الفلاحين وتشجيع الاستثمار والملكية الفردية للارض ، والى تقوية الروح الفردية الزراعية . فالاملاك الخاصة بالقبيلة تبقى مشاعاً بينما الاستثمار يخرج عن ذلك ، فكل واحد يستثمر حقله كما يريد . فالارض اصبحت بذلك مصدراً من مصادر الرزق الفردي ، وبالتالي موضوع تبادل تجاري . وراح بعض زعماء القبيلة يزرعون القطن في مساحات شاسعة والكاكاو والفول السوداني ، وقد تغير هنا كما في بلدان الشرق الادنى وبلدان شمالي افريقيا مستوى الحياة ، فبعد ان كان موحداً يسير على صراط واحد ، أخذ يتلون ويتنوع ، وظهرت طبقات جديدة في المجتمع اساسها الثروة العقارية . ومع زوال الروح المجتمعية زالت كذلك الوحدات السياسية القديمة العهد وضعفت سلطة الزعماء التقليديين ، والعلاقات الادبية والوشائج الخلقية التي كانت تشد افراد العائلة بعضاً الى بعض ، تراخت عراها . وزعيم العائلة لم يعد ، كما في الماضي الوسيط ، في مجتمعه بين مجلس الاختيارية ، فهو مكلف بتأمين الخدمة الدينية . فقد اصبح خادماً لدى الابيض يتقاول منه الاوامر وينفذها ، ولم تعد القبيلة سوى قيادة محلية . وفي المدينة لم يعد شيخ الحارة رئيساً روحياً بل موظفاً مكلفاً على الاخص بامور الاحصاء وبجباية الرسوم المتوجبة ، فسلطته

موضوع اخذ ورد ونفوذه ضعف للغاية . والمؤسسات التلقينية التي كانت تضم كل شبان القرية تحت سلطة رئيس واحد حيث كانوا يتلقون مبادىء المساهمة بالاشغال المشتركة ويقومون بنصيبهم في تحمل الواجبات المفروضة على الهيئة والذين كانوا يلعبون دوراً بارزاً في شد اواصر المجتمع القروي ، ويعدّون الشبان للحياة ، قد اخذت بالانحلال بعد ان تملّص عدد كبير من الشبان من عضوية هذه المؤسسات . والطريقة العشائرية التقليدية التي اصبحت في نظرهم قاسية مرهقة ، جرى رذلها واسقاطها من الاستعمال . وراح الكبار يتأففون ويتذمرون من تراخي الانضباط ، ومن عدم الاحترام الذي يبديه الشباب نحوهم ، بعد ان صاروا يتغيبون عن القرية دون ارادتهم ، كما يرفضون الامتثال لاوامرهم عندما يعودون اليها ويثيرون المشاكل .

والكتلة التقليدية الصلبة التي كانت تتألف منها الاسرة اخذت بالانحلال والتراخي. والاسر الكبيرة اخذت تنقسم على نفسها الى عائلات صغيرة مستقلة والانضباط العائلي قام من يتنكر له وينتقص منه باسم حق الفرد ان تكون له وارداته الخاصة . وتطور الزواج هو من هذه العلائم المميزة للقطيعة الجذرية التي تمت ضمن هذه القيم التقليدية ، كما ان وضع المرأة دخل عليه كثير من الخلخلة والبلبلة. في هذا النظام الاقتصادي القديم القائم على التبادل والتعاوض في الخدمات ، لعبت المرأة دور العامل الرابط بين الأسر المتصاهرة كما ان الزواج كانت تبت بأمره الفئات العائلية المعنية بالامر . اما اليوم ، فالاقتصاد النقدي والمالي جعل من المرأة موضوع منافسة وعملية رابحة لاسرتها ترضى بزواجها طمعاً بالبائنة التي اصبحت ثمن سلعة عادية سجلت احياناً رقماً عالياً جداً (في الكامرون ١٠٠،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٥٢) . ولما كان عدد كبير من الشبان يعجزون عن تقديم مثل هذا المبلغ ، فقد آثروا ان يبقوا خارج حظيرة الزواج ، لما يزيد من حظ الاغنياء ومن حظ الكهول ايضاً . فالمرسلون من جهتهم حاربوا تعدد الزوجات ، والادارة التي لا تحب ان تتعامل في تخصيصاتها وفي التعويضات التي توزعها الا مع الافراد او مع رب المنزل ، تشجع هذه الروح الفردانية . فالمرأة تستفيد من هذا الوضع :فهي ترفض الانصياع لرب الاسرة او الاخذ بنصائح من يكبرها سناً ، فهي ترغب في ان ينظر اليها كرفيقة ، ينبغي معاملتها ومراعاتها بكل لطف وسخاء . فالاختطاف ضمن العشيرة ، والتسري والمعاشرة غير الشرعية وحوادث الطلاق حوادث تتعدد وتتكاثر كما يزداد البغاء بين الجماعة . ففي كل مكان نرى الصعوبات والمشاكل تقوم سواء في النظام الاموي او في النظام الابوي ، كما تشتد النزعة لاحلال سلطة الاب محل سلطة الخال .

ففي داخل الاسرة بمعناها الواسع او بمعناها الحصري الضيق، فالعلاقات بين الاب واولاده وبين الزوج وامرأته، طرأ عليها بعض التغيير .فانتشار التعليم والتوسع فيه اثار مشاكل وصعوبات في الإطار العائلي . فعلى مقاعد التدريس يتلقى الطلاب افكاراً ويتحمسون بأمور لا تخطر على بال ذويهم ، فيكتسبون في المدرسة معلومات لا يتم مثلها او بعضها لوالديهم وكثيراً ما تتناقض والاعراف المعمول بها في الاسرة.وفي المدن ، حلت الالعاب الرياضية والسينما والرقص الاوروبي

وغير ذلك من اسباب اللهو محل الملاهي التقليدية التي شبّوا عليها . ومن جهة ثانية فالمرأة هي اقل تعلماً واقل تطوراً من زوجها ، فهي ألصق بالخرافات والقول بها وبالاعراف والتقاليد المتوارثة من زوجها ، وهو وضع ينشأ عنه طلاق روحي يباعد فكرياً بين الزوجين .

وظهرت في المدن جمعيات جديدة ـ جمعيات تسلية وجمعيات تعاونية ـ ، وقامت على مبادىء جديدة تغاير ان لم تناقض ما عرف منها في الماضي وكلها تدل صراحة على ان الشبان لم يعودوا ليرضون بالتقاليد الماضية ويحاولون استبدالها . وقد زالت شيئاً فشيئاً الديانات والعقائد المتوارثة مع زوال أطر الحياة الدينية القديمة : فالديانة الطبيعية حلت محلها المسيحية او الاسلام هذه الديانة المسيطرة في الشمال ، او اشكال عدة من هذه الكنائس الزنجية المنشقة ذات النزعة التلفيقية ، ومع ذلك فلا يزال عالقاً في اعماق النفوس بقايا راسخة من الصنمية ومن العقائد الطبيعية ، كالاعتقاد مثلاً بتناسخ ارواح السلف ، والاعتقاد بالحرمات الدينية وعبادة الآباء والتعزيم ، والرغبة في مواراة اجسام الموتى حسب تقاليد السلف .

لا شك قط في ان الثورة ضد القيم التقليدية ليست شاملة او عامة ومعظم الشبان يلتهون بالعودة للحياة القروية والاستمساك بأعرافها، التي لم تعد تنهض على التقاليد فقط، وهذا التفكك الذي بدت معالمه يستمر متصاعداً . وهكذا نشهد تناثر المجتمعات والفئات الاجتماعية ، كما يقوم التضاد بين سكان الريف وسكان المدن وبين المحدثين والقدامى والشبان والشيوخ ، بين المجتمع الجديد الذي اتخذ قاعدة الفلوس او الثراء الشخصي والافكار المستوحاة من الاوروبيين .

المجتمع الجديد : المتطورون

افضت حركة عصرنة المدن وتجميلها ، وتنقل السكان وانتقالها وتطوير التربية والتعليم ، وعلى الاجمال الاتصال بالبيض، الى ظهور عنصرين اجتماعيين جديدين ، تألفا من : بورجوازية أشير اليها عادة باسم « المتطورين » وبروليتاريا. فكل الوطنيين بلا استثناء الذين يدخلون في خدمة المؤسسات الاوروبية او تكون لهم علاقات مع البيض ، يقضون على نسبة تكبر او تصغر وبشكل يختلف سرعة ، علاقاتهم مع الفئات التي ينتمون اليها . ان اختلاطهم وتمازجهم بعمال من فئات ومجتمعات عرقية مختلفة ، لهم افكارهم ونظرياتهم الخاصة ونمط معيشي يختلف عما عندهم من افكار ونظريات وانماط عيش اتصلت بهم من اعراف القرية وتقاليدها المتوارثة ، ينمي فيهم الاعتقاد ان هذه الافكار والنظريات والمناهج الحياتية ليست بالافضل . ومن جهة ان اكتسابهم لاساليب وطرق عمل جديدة ، والاقتداء بعادات واخلاق البيض الذين يلازمونهم يجعلهم يشعرون بالقلق والازعاج من هذه الأطر والعادات القديمة التي تلازمهم ، كما ان تحسن مستوى عيشهم واقبالهم على الملابس والازياء والوان الطعام الاوروبية (كالخبز والحليب الخاثر والمعلبات) مما ألف الابيض استعماله، قد يحدوهم الى نزع العادات القبلية التي ورثوها ، والى الاطراح جانباً حياتهم الروتينية .

كل هؤلاء الملونين الذين نزحوا الى المدن بالملايين ، والذين تميزوا عن غيرهم بما تم لهم من تربية وتعليم ويجيدون الفرنسية والانكليزية حسب المناطق التي ينتمون اليها ، تؤهلهم للتعامل مع

البيض ، والذين تؤهلهم عادتهم المكتسبة وتطبعهم بالطباع الاوروبية ، يؤلفون فئة المتطورين بما فيهم من تجار واطباء ومربين ومعلمين وكتاب ومستخدمين وموظفين ، كل هؤلاء يتحسسون عميقاً بجاذبية الحضارة الغربية ويتألمون في صميمهم من هذه المتناقضات والمفارقات القائمة بين نزعاتهم وامانيهم ورغائبهم بالعيش كالاوروبيين ، وهذه الاوضاع الغريبة المستهجنة التي لا تزال قائمة في الأحياء الافريقية . فهم ينهجون نهج الاوروبيين في حياتهم عندما تقودهم الاقدار الى زوجة مستنيرة « متطورة » ، شعار رمز النهوض الاجتماعي الذي يؤذن بالانتقال من العيش في الكوخ الترابي الى بيت سكن مبني بالحجارة او بمادة صلبة قوية ، على النمط الاوروبي . فهم يؤلفون بالفعل الطبقة المفكرة التي بالرغم مما لها من وضاعة النسب والاصل والمحتد والمستوى التربوي الذي لا يزال بدائياً تطمح للقضاء على هذه الفوارق القائمة في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتذكر بما لها من نفوذ ومنزلة في اعين بني جلدتهم واقاربهم ، ببعض فئات برزت في المجتمع الروسي بين ١٨٦٠ ـ ١٩٠٠ .

فتمثل الروح القبلية يتم بحركتين متزامنتين : من جهة إطّراح العادات والأعراف التقليدية ، والاتجاه « نحو العالم الابيض الذي برغم من قربه لا يزال مع ذلك بعيداً ومغلقاً » . ومن هنا الرغبة الجامحة الى العلم والدرس : يجب ان نتعلم كل ما يحسنه الرجل الابيض لنحصل على ما له من كفاءة وجدارة ، وما له من اختصاص تقني ، والتساوي معه في الامور الاقتصادية ، ولبلوغ المراتب والوظائف المفتوحة امامه ، والتمتع على مثاله وغراره بالاحترام والنفوذ والسلطان .

بروليتارية المدن

الى جانب طبقة المتطورين او الطبقة البورجوازية تقوم بروليتارية العمال الصناعيين المأجورين الذين لا يزالون قلة فهي تعد في تقدير البعض مليون وخمسماية الف نسمة من اصل ١٣٠ مليوناً يقطنون افريقيا السوداء . هي نسبة ضئيلة انما آخذة بالنمو بسرعة وتؤلف منذ الآن قوة تقف في وجه النظام الاقتصادي الاستعماري التقليدي . فهي تمثل ٣ بالمائة من مجموع السكان في الشاطىء الذهبي ، و ١ بالمائة في نيجيريا ، و ٧ بالمائة في تنغانيكا ، و ٨ بالمائة في كينيا ، و ١٧ بالمائة في روديسيا الجنوبية ، و ١٨ بالمائة في روديسيا الشمالية . واذا ما قورنت بالبالغين ، فهي تمثل ٤٢ بالمائة في روديسيا الشمالية ، و ٥٨ بالمائة في مقاطعة ليوبولد البلجيكية ، و ٤٧ بالمائة في ولاية كاتنغا .

يختلف وضع هؤلاء العمال باختلاف الاقطار التي يعملون فيها ، سواء أكانوا في المدن حيث لا تنتظم صفوفهم اية جمعية او مؤسسة ، ام كانوا في هذه المناطق التي تقوم فيها مشروعات كبرى انشأت في سبيلهم مراكز يقيمون فيها تؤمن لهم اسباب العيش كما انها جهزت بالانشاءات الصحية ووسائل التعليم ، وعلى هذا الشكل قامت المراكز الصناعية الخمسة الكبرى : في لاذ، والشاطىء الذهبي ، ومناجم القصدير في نيجيريا ، ومناجم النحاس في كاتنغا وروديسيا الشمالية (في بر. كن هل) . وهذا الوضع بالذات توفر في مزدرعات الاونيلفر في الكونغو البلجيكي . والوضع يبدو سيئاً في كل مكان لعدم استقرار اليد العاملة ولعدم توفر المقدرة الفنية

و المهنية فيا بينهم . وحركة تجديد العمال لملء الفراغ الذي يتركه في صفوفهم العمال الذين يغادرون بسرعة عملهم ، تزداد حدة وحرجاً عدم توفر التدريب المهني الفني في بعض الحرف الموضوعة . وقلة انتاج العمل لـ ٢/١ او ٤/١ ما ينتجه الابيض ، يجب ردها اصلاً الى سوء التغذية وظروف الحياة المادية السيئة التي تحيط بهم وعدم توفر التدريب التقني بينهم . ومن نتائج هذا الوضع بالطبع تدني الاجور الذي كثيراً ما يدفع العامل الى ترك عمله ، وهذا التقلب الذي يخضع له يحول حتماً دون اكتسابه قدرة فنية صحيحة . ومن جهة اخرى ، هنالك مشاريع استثمارية اغلبها استخراجية ، تقوم على الهامش . تعنى هذه المشروعات باستخراج فلزات قليلة المردود واستغلال هذه المناجم لا يعود بالربح على اصحابها الا اذا كانت الاجور التي تدفع لليد العاملة هي ادنى ما تكون . وهكذا فالوضع يدور ضمن حلقة مفرغة تتألف من مردود ضعيف وأجور واطية جداً تؤدي الى سوء التغذية والى هذه الاوضاع التي تحف بحياة ملؤها الشقاء .

وهذه الظروف والاحوال هي اسوأ ما تكون في اوساط المدن . من اصل ٥٠،٠٠٠ عامل صناعي في السنغال ، ٦١ ٪ منهم صناع بنائين ، و ٢١،٥ ٪ عمال موصوفون . و ١٧ ٪ مستخدمون . وفي الغابون ٨٣ ٪ من العمال هم صناع بنائين ، و ١٣ ٪ عمال موصوفون . فالاجور واطية في كل مكان : فمعدلها اليومي في الكونغو البلجيكي ٦٠ ، ١٦ فرنكاً بلجيكياً عام ١٩٤٩ ، وفي الكامرون ٤٥ فرنكا ، وفي التوغو ٣٠،٦٠ فرنكاً ، وفي دكار ١٠٧ فرنكات ، وفي النيجر ٤٢ فرنكاً ، وفي مدغشقر ٣٩ فرنكاً ، وفي الشاطيء الذهبي يتناوح اجر العامل بين ٢ - ٣ شيلن ، وفي نيجيريا من ٩ د - ٣ شيلن ، وفي اتحاد جنوبي افريقيا يتراوح الاجر الاسبوعي بين ٢٧ شيلن و ١١ د . لعمال الخط الحديدي والصناعة الميكانيكية في كمبرلي ، و ٣٦ شيلن للعاملين في تجارة المفرق في جوهنسبرغ . اما في المنطقة النحاسية في روديسيا الشمالية ، فالمعدّن الافريقي يتقاضى اجراً وسطاً ٤٦ جنيهاً انكليزيا في السنة كلها بينما يتقاضى المعدّن الابيض ٩٢٠ جنيهاً اي ٢٠ ضعفاً اكثر .

ان السرعة التي يتم فيها الدفع الديموغرافي في المدن ادى الى الفصل بين السكان الاوروبيين والسكان من ابناء البلاد ، وهو تمييز له طابع رسمي في المستعمرات البريطانية واتحاد جنوبي افريقيا وهو يختلف عفوية في مناطق الاستعمار البلجيكي والفرنسي ، حيث مدينة سانت لويس ، هذه المدينة الاستعمارية القديمة ، تشذ وحدها عن القاعدة . وهذا الدفع تسبب في حدوث ازمة سكن مخيفة وأدى الى ظهور احياء من الزرائب والاكواخ الوسخة حيث تتكدس حشود من هذه الاقوام التي فقدت طابعها القبلي . وهذا هو وضع هذه التخاشيب وهذه المدائن التي تطالع الناظر في اكرا ودكار وبوتو بوتو والكونغو الاسفل في برازافيل وأبيدجان ... حيث نجد الظروف الحياتية التي نجدها في الدار البيضاء او في بمباي . والابحاث النادرة التي اجريت بدقة حول هذا الموضوع تعطي الصورة الواحدة في كل مكان : فها هي ، عام ١٩٥٠ المدينة الاستعمارية القديمة مماساً حيث الظروف والاحوال المعاشية هي احسن بكثير من اوضاع

مدن كثيرة غيرها ، نرى ٢٦ ٪ من بيوت السكن تضم الغرفة الواحدة خمسة اشخاص ، و ٤٣٪ من هذه الغرف يحتل الواحدة منها من ٤ ـ ٥ اشخاص ، وفي ٥ ٪ من هذه المنازل يوجد غرفة واحدة او اكثر الشخص الواحد .

هنالك نسبة كبيرة من السكان لا تأتي عملاً : « فالطُفَيلية العائلية » تسودها ، كما تسيطر في جميع انحاء افريقيا وتزيد الوضع بؤساً وشقاءً والناس اختلاطاً . هنالك العديد من القرويين غادروا قراهم وهم غير واثقين ان يجدوا لهم عملاً . ينزلون ضيوفاً ، وهم جادّون في البحث عن عمل ، على قريب لهم او نسيب او نصير يعمل ولا يستطيع التهرب من واجب الضيافة هذا . ففي السنغال ، من اصل ٥٠٠,٠٠٠ من سكان المدن ، ٥٠,٠٠٠ منهم فقط هم عمال في الصناعة . وفي الكونغو الاوسط ٥٪ يعمل بصورة مستمرة .

٢ ـ التوتر الاجتماعي

« المجتمع الاستعماري »

الشعور المتزايد بهذه التبعية التي تشد الشعوب المستعبدة ، ويقظة الروح الاستقلالية فيهم ، اثار فيهم مطالب جديدة وحالة من التوتر تختلف شدة وقدراً باختلاف هذه الاقطار . ففي المستعمرات ذات المناخ المعتدل حيث يقوم استعمار ابيض مستقر تأصل في الارض او في سبيل التأصل والاعراق ، كما هي الحال مثلاً في افريقيا الجنوبية ، في كينيا او في روديسيا ، فالقضية لا تبدو على الوضع الذي تبدو عليه في هذه المستعمرات الاستوائية حيث يؤلف البيض فئات عابرة يتجددون باستمرار . يعمل في هذا النوع من المستعمرات على الاخص شبان معظمهم عزب (معدل السن في دكار ٢٧ سنة ونسبة الرجال البيض الى النساء ١٧٠ رجلاً الى ١٠٠ امرأة من البيض) جاؤوا يبحثون لهم عن ظروف حياتية أفضل وابرك : من عسكريين وموظفين ومستخدمين لدى الشركات الخاصة ، وعمال وحرفيين الذين يرون في العيش في المستعمرة خطوة وتطوراً الى الامام من بقائهم في بلدهم الأم، بشرط ان « يتحلوا بذات الاوصاف وان يكونوا من اصل اجتماعي واحد ، حيث ينعمون بظروف مادية احلى وأرفق ، وحيث يتاح لهم الوصول بسهولة اكبر الى مراكز قيادية او ملاكية ويبلغون مستوى من العيش هو في البلد الأم من حظ ابناء الطبقات الممتازة » . كما يؤكد بول مرسييه . في هذا « المجتمع » الاستعماري ، تَبْهُم معالم الفوارق الطبقية ، وتضيع الحواجز الفاصلة بينما يبرز هذا كله في البلد الام ويشتد التمسك به ، اذ يشد الجميع شعور مشترك بوحدة المصالح الواحدة ، والرغبة في الحفاظ على « هيبة الابيض ونفوذه » هذا النفوذ الذي يتمثل على الاخص في حضور « صغار البيض » موظفين من الدرجات الدنيا وعمالاً غير موصوفين او يرون انفسهم عرضة لمزاحمة الملونين لهم ، والذين يوجسون شراً من تصاعد السود الذين كثيراً ما يفوقونهم علماً وتهذيباً وكفاءة . « فهم يمثلون اضيق أنواع الاستعمار تفهماً واكثره رجعية

وعنصرية » ، كما يصرح ا. فيليب .

فالتوتر يشتد على الاخص في المناطق ذات المناخ المعتدل حيث استقر الاوروبيون بصورة دائمة وحيث يعملون مأجورين . فالعنصر المسيطر هنا يستعيض عن عدم طمأنينته بتشديده على عدم المساواة العنصرية وباعتصامه ضمن حواجز وفواصل حادة . والتوتر العنصري يخف ويضعف حيث لا توجد بين عناصر اوروبية بروليتاريا تنافس ابناء البلاد ، وحيث يعيش الناس ضمن تقاليد تتسم بالحرية . وكلما اشتد ضغط النخبة السوداء على المواقع والمراكز التي يحتلهـــا الاوروبيون ، نرى المجتمع الاوروبي ينكمش على نفسه ، ويزهد في الحضارة والحياة الافريقية . فالمدينة الاوروبية والمدينة البلدية منفصلتان الواحدة عن الأخرى ، كما لا تقوم اي علاقة قط بين الجمعيات والمنظمات الرياضية ، كما ان النوادي لا ينفتح بعضها على اعضاء البعض الآخر ، والتعليم الابتدائي المشترك بين مختلف العروق والعناصر هو موضوع نقد ، وعنـــدما لا يقوم انفصال بين المدارس ينزع الابيض الى ارسال اولاده للمعاهد والمدارس الخاصة . ففي المقاطعات الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي يؤلف المستخدمون والعمال البيض فيما بينهم نقابات خـاصة بهم مع العلم ان ابناء البلاد هم الذين كانت تتألف منهم حتى عـــام ١٩٥٦ ، النقابات المنتسبـة الى الاتحادات العمالية القائمة في البلد الأم . والكشف الذي جرى في دكار يبين ان اقل من ٣ بالمائة من البيض يرتبطون بعلاقات ود وصداقة اي بعلاقات من المساواة مـع الزنوج وان ثلاثة أرباع الاشخاص الذين تناولهم البحث المذكور « لم يتصلوا قط ولم يغذّوا علاقـات مع الزنوج ، حتى ولا بشكل طارىء ، باستثناء ظروف العمل » .

جهل وعدم اكتراث يحملاننا على الاعتقاد ان المساواة امر يستحيل تحقيقه لا بل هو امر يستوجب الشجب والذم . ومن هنا كان الصمود في وجه كل مطلب . حتى عندما تكون الادارة في هذه البلدان الخاضعة للسيطرة البريطانية والتي تتمتع بالحكم الذاتي هو المطلوب المرجو تحقيقه ولا ترضى قط ان يُنتقص من وصايتها على البلاد ، فالموظفون ولا سيما الصغار منهم ، يرفضون التعاون مع المتطورين ، « فالحزب الاداري » الذي شهّر به ليوتيه عام ١٩٢٠ ، سلّم مكرها بالعمل على تطوير ابناء البلاد وفقاً لما يرتأون او ان يتخلوا لهم عن مسؤوليات فعلية ، فهو معنيّ بالحفاظ على نظام ابوي وصيانته من كل عبث بقوة البوليس . وهذا الموقف هو مستلهم اصلاً من هذه الاحكام المتناقلة حول السودان الذين يرمونهم بالعجز وبقصور عُضال . فالزنجي لن يكون قط غير « ولد كبير » كما يوجد « الزنوج الاخيار » الذين سيبقون دوماً تابعين وخاضعين ، وكما يوجد « الاشرار » منهم اي هؤلاء المتطورون الذين « يقلدون البيض » . ان ارتقـــاء الزنوج والخوف من اضطرار قبولهم في مجتمع البيض أوجد حركة عنصرية تختلف شعوراً لم يكونوا يشعرون بها من قبل وهو شعور يشتد عنفاً وحدة في اوساط البيض الأقل حظاً وقسمة وهـــو شعور ظهر منذ اليوم الاول الذي اخذت فيه الشعوب المستعمَرة تستنكر « هـذا الوضع من التبعية التي أقصيرت عليه » .

«العنصرية الافريقية ليست سوى ردة ضد العنصرية الاوروبية»

كما يقول ر. ب. فان دنغ. وهذه الذهنية او الوضع الفكري موقف المستعمرين[1]

اخذت تظهر بين الزنوج منذ عام ١٩٤٠، على الاخص، اي منذ ان اخذ الافريقيون يتلقون العلم في اوروبا واصبحوا في وضع أهلهم للمطالبة بمراكز الادارة والتوجيه التي كان يحتفظ بها حتى الآن للاوروبيين. فقد اصطدموا بمعارضة الدول المسيطرة او المجتمع الحاكم الذي أقصرهم حتى الآن على دور ثانوي في ادارة البلاد وادارة المشروعات الخاصة، وعرضهم لمنافسة العمال والموظفين البيض الثانويين (كالكتاب والضاربين على الآلة الكاتبة وغيرهم)، الذين يرفضون من جهة ان يتلقوا الأوامر والتعليمات من الزنوج، كما طمعوا، من جهة اخرى، للاستئثار بالوظائف الفضلى. هذا هو بالذات وضع النقابات القائمة في اتحاد جنوبي افريقيا التي تسلحت بحاجز اللون، وهو وضع ما لبث ان امتد الى الاقاليم والاقطار الخاضعة للاستعمار البلجيكي والفرنسي، اذ اخذ العمال الاوروبيون الذين يعملون في مشروع استثماري في دكار، يحتجون عام ١٩٥١، لاول مرة، على تشغيل العمال الافريقيين الذين يتحلون بذات القدرة الفنية. وهكذا رأى العمال الافريقيون الحواجز تقام في وجههم، بالفعل أو بحسب القوانين المرعية، للوصول الى بعض الوظائف، وهكذا بقي التفاوت عظيماً في سلم الرواتب والأجور بين الاوروبيين والافريقيين.

ونجم عن ذلك شعور مرير بالحرمان، وحقد ضغين ضد الفئة المسيطرة وضد البطء الذي يتطور معه التعليم، هذه الذريعة الوحيدة للترقي في السلم الاجتماعي، محتجين على التدابير والاجراءات الرسمية او الطوعية التي تتمثل في التمييز العنصري الذي يسيرون عليه، وضد سوء المعاملة التي يتعرضون لها كل يوم والتي تُشعر الزنجي انه لا يتساوى مع الاوروبي: كالفصل بين البيض والسود في وسائل النقل المشتركة، وفي ادارة البريد، وفي المخازن، واللهجة التي يخاطب بها الاوروبي الافريقي، والمؤازرة التي يضن بها الابيض على الاسود في المستعمرات البلجيكية والانكليزية على الاخص. والنخبة الزنجية التي طبعوا فيها الشعور بالنقص، اخذت بردة عكسية هي الاخرى لفكرة مأخوذة عن الابيض، مردها انه ليس هناك من «ابيض خيّر او طيب» باستثناء بعض شواذات: كالمرسلين ورجال الفكر...، وكثيراً ما تقف موقفاً معارضاً للفلسفة او النظرة التمثيلية التي تقول بها الجامعة والكنائس المسيحية. وهذا الافريقي المتفرنج الذي يتلقى العلم على الاوروبيين ويستمنحهم الشهادات التي يحملونها ويستلهم المناهج التي تطبق عليهم بحيث يستحق لقب غير مستَعمَر، يشعر في صميم نفسه بوجود حضارة افريقية مضت وسبقت قدوم البيض الى بلاده. وفي وجه هذا الاوروبي الذي يدّعي القيام بمهمة استعماره والذي يتبجح عالياً انه اعاد الشباب والنظارة الى المجتمع الوطني الضالع في الانحلال والتفسخ، يحاول لابن البلاد ان يتصور الماضي الذي غبر ويستحضر في ذهنه «هذا العصر الذهبي الذي حطمه الاوروبي». ومهما يكن من امره، فلا يستسلم للتمثيل او التحول كما اكد ذلك المرسل

(١) بفتح الميم.

الميثودستي جيمس غراي الذي اصبح وكيلا لجامعة اشيموتا في الشاطىء الذهبي ، عام ١٩٢٤ بعد ان درّس في جامعة لفنفستن بكارولينا الجنوبية : « كل ما ارغب فيه ولقناه ، هو ان يتمدن الزنجي لا ان يتفرنج » او يستغرب .

وهذا العداء يحمله الاسود ضد الابيض قد تغذيه فيه مشاعر دينية . ان عــــدداً كبيراً من زعماء الحركات الوطنية ، تتلمذ على المبشرين ودرس عليهم وشق عليهــم كثيراً ان يضطروا في سبيل تحصيل العلم وضمان تربيتهم ، ان يتظاهروا بجحود دينهم ونبذ معتقداتهم ، وهو وضــع عدد من زعماء الماو ـ ماو بالذات ، كما ان تهجمات المبشرين على الاعراف والعادات القبليـــة القديمة وعلى مناسك الطقوس الدينية التي يتقيدون بها ، تجرح من كبرياء الزنوج وتمس من شعورهم بعد ان تبين لهم ان الارساليات رغبة منها في حملهم عـــلى التنكر لاعتقاداتهم وجحد لعائلتهم ، تحاول تحقيرهم واذلالهم . وهذه الاحتكاكات التي طالما تكررت بين الارساليــات وبين الذين يجري تدريبهم وتعليمهم اصول الدين المسيحي من الافريقيين ، كانت وراء هــذه الشيع المحلية والكنائس المنشقة بين الزنوج ، كالكنيسة الافريقية الارثوذكسية كيكويو في كينيا ، والكنيسة الخلصية في بالوكولا ، والكنائس الاثيوبية او الصهيونية ، والطائفة المعروفة بـ *Kimbanguisme* او كنيسة القلب الاقدس الكاثوليكية التي تأسست في روديسيا عام ١٩٥٨ ، وغيرها .

ومظاهر هذا القلق والتوتر تختلف باختلاف المناطق وتتباين بتباين السياسيات التي ينتهجها ابناء البلاد . الا انه مها كان عليه التنضيد الاجتماعي والخصومات او المنافسات القائمة بين فئة واخرى ، فهي تلتف على بعضها وتتحد عند اول بادرة لازمة حادة تنشب بين الجانبين ، ويشتد التضامن فيما بينها ليس على اساس من الطبقية بل وفقاً للخطوط والروابط العنصرية او العرقية . فالقضية الوطنية ، كما لاحظ لينين ، تبز في البلدان المحكومـــة ، كل صراع او خصام يقوم أو ينشب بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية .

ردة الفعل بين الدول المستعمرة

امام هذا القلق المتباين المعالم ، وهذا الاختمار الفكري الآخـذ بالازدياد في هذا المجتمع الضالع في الانحلال والتفسخ ، راحت الادارات المعنية في هذه المستعمرات تسعى ، وهي تشدد من وسائل الكبت والقمع والضغط الى ان تبعث الحيــاة في السلطات البلدية القديمـــة ضمن الممتلكات البريطانيـــة وان تقوم ببعض الاصلاحات فيها . من ذلك مثلاً اعادة الحق القبلي في الاقطار الواقعة تحت الاستعمار البريطاني ، ومحاولة تشريع العادات والاعراف منذ عام ١٩٣٠ ، والاعتراف بالوضع الشرعي القبيلة ، في كل من افريقيا الغربية الفرنسية (١٩٣٤) وفي التوغو (١٩٣٦) ، والعودة الى العمــل بمجلس القرية او الحي عن طريق بعث القوانين والتوسع في النصوص كما جرى في مدغشقر عام ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، واتخاذ اجراءات عديدة في الكونغو البلجيكي عــام ١٩٣١ و ١٩٣٤ ، اعادة الحياة الى الهيئات والمؤسسات الوطنية التقليدية ، وتقوية سلطة الرئيس او الزعيم على الفئة التابعة له ، وانشاء مؤسسة جديدة جرى انشاء مثلها في روديسيا الشمالية ، عام ١٩٣٦ ،

وذلك بانشاء « مركز اكسترا عرفي » هو مركز استعماري جرى تجريد السكان التابعين له من عاداتهم القبلية الا انهم لم يصبحوا بعض متفرنجين ، يستثنون من الحق العرفي الذي كان ينتظم الفئة من قبل ويخضع لنظام خاص . ويدار المركز من قبل مجلس يتألف من ٥ او ١٢ عضواً يعينهم مفوض القضاء يكون رئيسه مسؤولاً عن حسن سير النظام والامن .

جرى تطوير التعليم ، الا ان التوسع فيه واجه قضية اللغة التي يجب استعمالها في التعليم . ففي المناطق الخاضعة للاستعمار الفرنسي، كانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس في كل درجات التعليم وفقاً للبرامج وللامتحانات المتبعة في البلد الام . اما في المناطق الخاضعة للنفوذ البلجيكي فالتعليم الابتدائي كان يعطى باللغة الدارجة في المنطقة ، وكان التعليم الثانوي من نصيب نخبة مختارة وتتلقنه باللغة الفرنسية . وقد انشئت نواة جامعة في دكار ، عام ١٩٥٠ ، كما تأسس فرع لجامعة لوفين في الكونغو البلجيكي . واسس البريطانيون ، من جهتهم ، جامعـات في آشيموتا ، من اعمال الشاطىء الذهبي . وفي عبادان وكانو ، والفوا في نيجيريا لغة علمية او لغة العلم هي الهاوسا التي كانت تكتب بالاحرف اللاتينية ، وساعدت على تغلغل الثقافة الحديثة عن طريق الاكثار من كتب التدريس والنصوص والكتب التقنية والترجمات . ففي الكونغو البلجيكي كان ٣٠ ٪ من الاولاد الذين هم في الدراسة ، يذهبون الى المدارس ، امـا في المناطق الفرنسية النفوذ فقد قفز معدل التلاميذ الذين يؤمون المدارس ، في افريقيا الفرنسية الغربية من ٤٧ ، ٤ ٪ عام ١٩٤٦ ، الى ٨٫٦ ٪ عام ١٩٥٣ ، والى ١٠٫٩ ٪ عام ١٩٥٥ . اما في افريقيـا الاستوائية الفرنسية ، فقد قفز هذا المعـدل من ٣٣ ، ٥ ٪ الى ٨ ، ١٠ ٪ ثم الى ٢١ ٪ . وفي الكامرون من ١٢ ، ٢٧ بالمائة الى ٧ ، ٣٤ بالمائة ثم الى ٢ ، ٤٣ بالمائة . وفي مدغشقر من ١٦ ٪ عام ١٩٤٣ الى ٤٤ بالمائة عام ١٩٥٥ . اما في افريقيـا الجنوبية والشرقية ، فالنسبة لم تكن مرضية قط .

ولكن كان لا بد من إشراك المجتمعات الريفية التي تتألف من البالغين وحملها على المساهمة بحياة البلاد الاقتصادية والسياسية ، وهي مهمة ترك امر تحقيقها لمشروع التربية الاساسية التي شجعتها الاونسكو وساهم في تنفيذها ، ونشرها في المستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية والبرتغالية . المهمة المطلوب تنفيذها وتحقيقها هي تربية الجماهير ، واثارة روح المبادرة فيهـا وتدريبها على بعض الاساليب الزراعية وتربيـة الماشية . وعلى ضوء الخبرات المكتسبة في المكسيك التي حققتها الارساليات الثقافية واساليب التعلم المتبادل ، تألفت فئات نقـالة تشكلت من اختصاصيين واساتذة واطباء ومهندسين زراعيين واطباء بيطريين ، انقضى بضعة اسابيع او بضعة اشهر في قرية ما او في قضاء معين . وتحاول تعليم الاميين مستعينة على ذلـك بالوسائل السمعية والبصرية، فتوزع على الطلاب كتب النصوص الابتدائية مكتوبة باللغة الدارجة المحكية في المنطقة لتعليم الكبار، وفقاً لحاجاتهم الماسة ولمصالحهم الملحة، وبذلك يتعلمون القراءة والكتابة في اقل من شهر. وفي الوقت ذاته يعطون دروساً اولية في امور الصحة العامة، وتزويدهم

بالمعلومات الاولية لمكافحة تأكل التربة ، والطفيليات المؤذية والحيوانات الضـارة ، ومراقبة المراعي وكيفية استعمال الاسمدة ، وانشاء التعاونيات الزراعية ، وشروط انشاء مستوصفات صحية وادارتها ، وتحسين الطرقـات والآبار . وعلى مستوى اعلى ، أنشئت ، في المقاطعـات البريطانية لجان استشارية في كل قضاء تشارك في تنظيم العمل والسهر على راحـة المجتمع . وفي الكونغو البلجيكي ولا سيا في مقاطعة رواندا أوروندي برز عمل « منظمة رفاهية المواطن » التي اخذت « تدرس وتحقق كل الوسائل الكفيلة بتأمين ما فيه راحة المواطنين في المحيط الريفي المادية والادبية ». وفي المقاطعات الفرنسية قامت « التعاونيات العصرية الريفية المادية من ابناء البلاد » في مدغشقر ، والجمعيات الخيرية وقطاعات عصرنة الزراعة ، وغير ذلـك من هذه المؤسسات التي اخذت تعمل في هذا المجال .

ففي كل نظام استعماري ، جرى تطبيق هذه الاساليب والعمل بهذه التدابير ببطء وبصعوبة كلية ، بالنظر لعجز الاعتمادات الملحوظة او لعدم توفرها بالكلية ، ولا سيا بالنسبة لعداء البيض والادارات لهذه المشروعات او لعدم رضاها عنها او التشكك بفعاليتها .

الخطط والاستثمارات تزيد من حدة التابعية

تزايد على افريقيا ، منذ ١٩٤٥ ، من رؤوس اموال للاستثمار ما لم تشهد له مثيلاً من قبل ، وذلك بعد ان اصبحت الامبراطوريات الاستعمارية محصورة في هذه القارة . بعد ان خرج الاوروبيون من آسيا ، توفر لديهم المزيد من رؤوس الاموال والمزيد من التقنيين للاستثمار والتشغيل وبذلـك يخفضون عجز الدولار الذي يشكون منه في منطقة الفرنك وفي منطقـة السترليني عن طريق تشجيع الانتاج في مستعمراتهم لما كان يستوردونه من المحاصيل من الاقطار الاخرى : كالمعادن غير الحديدية والزيت ، والقطن وغير ذلك من محاصيـل الارض . ولذا ترتب عليهم تجهيز هذه المستعمرات بالموانىء البحرية والخطوط الحديدية ، والطرقات ، وان يوجهوا اهتـمامـاً اكبر للناس اي ان يهتموا بادخال تحسينات على اوضاعهم الصحية والتعليم ، وانشاء اقتصاديات سليمة في هذه المستعمرات بتشجيع وتنويع الانتاج الزراعي والصناعي معاً . كل هذا كان موضوع سياسة خاصة تخطط لوسائل عصرنة العتاد والاجهزة الفنية التي من شأنها ان تساعد على انتاج بعض المحاصيل الزراعية واستخراج بعض الفلزات المعدنية وصيانة الغابات والتربة وتوسيـع شبكة الري ، وتوليد الطاقة الكهربائية وانشاء بعض الصناعات المحلية وطرق المواصلات . فمنذ عام ١٩٤٠ اقر مجلس العموم في بريطانيا قانون اول خطة للتنمية الاقتصادية، تلتها خطط اخرى عام ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ثم اقرت الحكومة البريطانية قانون تحسين الموارد عبر البحـار سنة ١٩٤٨ ، وانشأت في سنة ١٩٥٣ رابطة التطوير المالي التي اخذت تبحث عن مشاريع استثمارية للصناعة في عدة مقاطعات . ومن الجانب الفرنسي ، وُضعت « الخطة العشرين » عام ١٩٤٦ التي نصت على انشاء صندوق الاستثمار للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الاقطار الواقعة عبر البحار تغذيه الدولة الفرنسية بمخصصات ، عُهِد اليه بتمويل المشـاريع غير المستثمرة (كالمرافىء

والطرقات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية) . وفي سنة ١٩٤٧ ، حل محل هذه الخطة ،خطة رباعية راح القسم الاكبر من الاموال المستثمرة لتأمين الانتاج الزراعي والمواد الاستخراجيــة الاخرى . ثم احتلت الخطة العشرية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في الكونغو البلجيكي ، التي نشرت عام ١٩٤٩ . اما الخطة الخمسية البرتغالية للسنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، فــلم تكن سوى برنامج عام للاشغال العامة التي يجب النهوض بها .

وبالرغم من الفشل الذريع الذي آلت اليه بعض المشروعات : كمشروع الفول السوداني في تنغانيكا عام ١٩٤٧ ،ومشروع تربية الدجاج في غمبيا، عام ١٩٤٨ ، فقد قامت مع ذلــك صناعات التحويل واخرى زراعية او متعلقة بصيد الاسماك ، ومشاريع استثمار الغابات وغير ذلك . ومع ذلك فهذه الاستثمارات والتحسينات الاقتصادية التي امكن النهوض بهـــا لم تخفف كثيراً من مساوىء الزراعة الاحادية ولا استطاعت ان تحرر الاقتصاد المحلي من ارتبــاطه وتابعيته للدول المستعمرة . فالبن والفول السوداني شكلا عام ١٩٥٠ ٢/٣ صادرات افريقيـــا الغربية الفرنسية ، كما الف البن والكاكاو ٦٠ بالمائة من صادرات الكاميرون ، والقطن والخشب ٦٥ بالمائة من صادرات افريقيا الاستوائية الفرنسية . وفي عــام ١٩٥١ ، كان محصول الفول السوداني ٩٩ بالمائة من صادرات غمبيا ، والتبغ والشاي ٧٨ بالمائة من صادرات نيـــاسالاند والكاكاو ٦٩ بالمائة من صادرات الشاطىء الذهبي،والسيزال ٥٥ بالمائة من صادرات تنغانيكا ، والمعادن ٩٥ بالمائة من صادرات روديسيا الشمالية .

كانت الاقطار المستعمرة ابعد ما تكون عن استقلالها الاقتصادي ولذا رأت نفسها اكثر فأكثر تابعة لاوروبا ، والسبب هو ان هذه الاستثمارات مصدرها الاساسي من البلد الام صاحبة السلطة،بينما توجه الاعتمادات المستوفاة من الاقطار المستعمرة نحو القطاعات التي تؤمن لها مزيداً من الارباح والفوائد وذلك بدافع من المصلحة الخاصة . والسبب الآخر هو ان افريقيـا اخذت تعتبر اكثر فاكثر كتابع لاوروبا . فيجب ان تكون القاعدة العالمية لاوروبا في وجه الاتحـــاد السوفياتي وآسيا . فهي القارة الاخيرة الباقية تحت الاستعمار حيث تحاول انكلترا من جهة وفرنسا من جهة اخرى ان تنشئا ، كل في ما يختص به ، اقتصاداً إضافيا لاقتصادها.ولما كانت تعجز اية دولة استعمارية من استثمار موارد هذه القارة ، فقد نشأ عن ذلك مشروع اورافريقيا الذي ينص على استثمار مشترك لهذه الموارد من قبل الدول الاوروبية مجتمعة . فنحن والحالة هذه ، امام ميثاق استعماري موسع غايته الاحتفاظ لاوروبا وليس لبعض دولها ، بالسوق الافريقيـة وبالخامات والمواد الأولية التي هي بحاجة ماسة اليها .

ردة فعل ابناء البــلاد

فالمجتمع الافريقي الذي اصيبت مصالحه المادية والادبية في الصميم من جراء سيطرة الاوروبيين عليها ، قام بردة عكسية وذلــك باقتباسه بعض عاداتهم واعرافهم وبتبنيه بعض نظرياتهم ، وبنبذه بعبداً الاخرى منهـا . فقد احدث تفتت التجمع القبلي والضعف الذي نزل بالتقاليد الدينية ازمة فكرية ودينية لدى عــدد

كبير ، خلقت « فراغاً روحياً » يمكن تبينه وتتبعه بشكل يختلف جلاءاً ووضوحاً ، على طول الساحل الافريقي ، هذه المنطقة التي سيطر عليها نفوذ الاوروبي منذ عهد بعيد ، والتي اخذت تتسع الى الداخل ، وهذا الفراغ يبدو بأشكاله السياسية والدينية او السياسي الدينية مكنّ لظهور احزاب سياسية ونقابات واتحادات ضمت بين صفوفها جماهير المتحمسين، منها مثلاً الـ *R. D. A.* في افريقيا الغربية الفرنسية ، والكتلة الديموقراطية السنغالية ، والحزب التوغوي ، والحزب السوداني التقدمي ، والحركة الديموقراطية للبعث الملاغاشي ،واتحاد سكان الكامرون (*U. P. C.*) ، وحزب الاتفاق الشعبي الذي شكله نكروما في الشاطىء الذهبي، والمؤتمر الوطني في نيجيريا والكامرون (*N. C. N.C.*) الذي ألفه أزيكيويه ، وكتلة العمل في نيجيريا الغربية والاتحاد الوطني التنغانيكسي الافريقي الذي شكله يوليوس نيديريه . والنقابية الوطنية اصطدمت طويلاً بصعوبات كبيرة . فقد منعت تماماً في افريقيا الجنوبية وخضعت للمراقبة الشديدة في الكونغو البلجيكي ، ولا سيما لمراقبة البوليس الشديدة . وفي نيجيريا أجيز تشكيل النقابات منذ عام ١٩٣٨ مع الاعتراف بحقها بتنظيم الاضرابات والاعتصابات ، وانشىء في الشاطىء الذهبي، اتحاد النقابات عام ١٩٤٦ ،وفي المقاطعة الفرنسية وروديسيا الشمالية سُمح في السنة ذاتها اي في عام ١٩٤٧ ، بتأليف النقابات العمالية .

واحيانا تظهر بشكل يختلف سرية منظمات للدفاع وتجمع القوى ، منها مثلاً : « جمعيات العمل » في الكامرون وفي الغابون ، ومحاولة التجمع القبلي ، كمؤتمر الباموِن عام ١٩٤٧ الذي جرب ان يشكل بين قبائل الفانغز ، جمعية وفقاً للتقاليد الافريقية المعاصرة تكون بنأى من الوصاية الادارية التي تقوم بها الزعامة التي تقيمها السلطات المستعمرة . وهذه الفئة لا تزال تتقيد بالملاك القبلي، الا ان من ابرز ما يميز يقظة هذه القوميات،هو الشعور بالتضامن الذي أخذ يظهر من خلال هذه المنافسات العرقية والسياسية ، اقله بين رؤوساء هذه القبائل وزعمائها .

بين الاسلام والمسيحية

هذا الفراغ الروحي يفسر لنا النجاح الذي يحققه انتشار الاسلام على اختلاف مظاهره « الزنجية الطابع والسمة » ، كالاخويات التي تمكن الشبان من التحرر والتخفف من الروابط التقليدية والاعراب عن مشاعرها القومية ضد الاحتلال الاجنبي والتي تستعمل من الاساليب والوسائل ما يتفق تماماً وذهنية الزنوج . واعتناق الاسلام قد لا يتعدى احياناً الظواهر السطحية ويخفي وراءه كثيراً من بقايا الديانة الطبيعية انما يكون بذاته حدثاً مهما بما يترتب عليه من النتائج، اذ ان عدداً كبيراً من هذه الجمعيات السرية السودانية لم تلبث ان استحالت تدريجياً الى اخويات اسلامية تعمل في الخفاء وتنتشر بين هذه الاقوام التي تجردت من طابعها القبلي التي تسكن المدن والتي اصبحت مراكز نشيطة للدعوة للاسلام ونشره بين السكان.ولما كان الاسلام يسيطر في هذه المناطق الواقعة شمالي خط العرض العاشر ، فقد اخذ يمتد جنوبي هذا الخط بسرعة ٥٠٠٠٠٠ ، من المعتنقين له في السنة ، حسب تقديرات الاب بوشو . ففي افريقيا الشرقية، تأخذ محطة اذاعة القاهرة ومحطة اذاعة الباكستان

وخريجو المعاهد الدينية في كل من مصر والباكستان ، والتجار ، والدعاة الذين ترسلهم طوائف الاحمدية ينشرون القرآن ويلوحون به في وجه المسيحية فتشيل كفته (غوبي).. والنسبة المئوية للمسلمين ، في عام ١٩٤٦ ، كانت ٩٠ بالمائة في النيجر و ٨٥ في السنغال و ٨٠ بالمائة في الغينة ، ارتفعت الى ٦٠ بالمائة في السودان وفولتا العليا حيث يصطدم بكتلة موسّي ، و ٤٥ بالمائة في نيجيريا و ١٥ بالمائة في شاطيء العاج ، و ٧ بالمائة في الدهوماي وفي الكونغو ، وزهاء ٢٠ بالمائة في مدغشقر وفي الكامرون . وفي الشاطيء الذهبي ازداد عدد المسلمين بين ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥ ، اكثر من الثلث ، وفي غمبيا اكثر من ٢٥ بالمائة وفي الغينة البرتغالية حيث نسبتهم لا تزيد على ٢٠ بالمائة فقد ازدادوا الى النصف ويوجد كتل اسلامية في افريقيا الاستوائية الفرنسية وفي افريقيا الجنوبية . ويزيد عدد المسلمين في كل اقطار افريقيا الغربية من فرنسية وانكليزية وبرتغالية وفي ليبيريا على ١٥ مليون من اصل ٣٦ مليون . فمن اصل ١٣٠ مليون من السود ١٤ مليون هم مسلمون منهم ٢١/١١ موجودون الى الشمال من خط الاستواء . والباقون موزعون على ساحل المحيط الهندي .

ففي الحين الذي يبدو فيه الاسلام وكأنه جاء خصيصاً لافريقيا،يعمل معظم الزعماء الوطنيين على مناهضة المسيحية بعد ان يشجب الروابط التي تشدهـا الى الاستعمار ، كما يرتابون بخضوع الكنائس المحلية لسلطة غريبة عن البلاد : لندن أو روما والتي يتسم تطورها وتقدمهـا بالبطء الكلي وليس فيه ما يكفل او يضمن بقاءه . فالتصادة الرسولية في افريقيا الفرنسية تعد اربعة ملايين من اتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على خمسين مليون من السكان ، كما تعد افريقيا الجنوبية ٨٠٤٠٠٠ ، منهم ، من اصل ٧٠٠ ، ١٤ نسمة ، وافريقيا الشرقية والوسطى ٤٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ٤ على ٦٧ مليون ، والكونغو البلجيكي ورواندا اوروندي ٠٠٠ ، ٦٦٠ ، ٤ على ٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٥ نسمة . والارساليات البروتستانتية التي هي اسبق الى العمـل التبشيري في افريقيا تهتم كثيراً بمطابقة ظروف وشروط الحياة في هذه المجتمعات الزنجية ، كما تحرص على الاكثار من المدارس والعون المادي والاسعاف الطبي ، وعلى تكوين اكليروس محلي باسرع مـا يمكن فهي تنمو بسرعة بدافع من التأثير الاميركي الذي اشتد جداً لا سيما بعد عام ١٩٣٦ في هذه البلدان التي تستعمرها الدول الكاثوليكية :كالكونغو البلجيكي والكامرون وافريقيا الغربية الفرنسية ، والمستعمرات البرتغالية . وقد انشأت خلال الحرب نوعاً من تحالف فدرالي تبشيري وحققوا تقدماً كبيراً في الكونغو بالرغم من الامتيازات المريضـة المحصورة في المـدارس الكاثوليكية وحدها . فهم يعلمون عدداً كبيراً من الاولاد ويعدون اكثر من ٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١ من الاتباع .

الكنائس السوداء

والى هذه الاسباب يجب ان نعزو النجاحات التي سجلتهـا الكنائس المنفصلة التي نشأت عن التبشير الذي قـام به الانبياء البـانتو الذين حاولوا ان يوفقوا بين « عمل الارساليات المسيحية ذات الطابع الافريقي » و « بعث الحياة » ضمن

إطار مسيحي او شبه مسيحي ، العناصر الحية في الديانة التقليدية » .

فمنذ عام ١٨٩٢ ، ظهرت الكنيسة الاثيوبية التي اقامت لها علاقات مع كنائس الزنوج في الولايات المتحدة الاميركية ، والتي قطعت كل صلة لها مع الارساليات لاسباب عنصرية مع الابقاء على تنظيمها وعلى روحها . ثم اطلت علينا كنائس « صهيونية » وكنائس عنصرية (اي تمت الى المنصرة) التي استبدلت الصورة الباهتة لمسيح البيض بمسيح فرنجي ، واخذت بمناهضة الكنائس المسيحية مناهضة ضارية التي تأخذ بمبدأ التمييز العنصري . ومع ان هذه الكنيسة تعد بضع مئات من الاتباع والمريدين ، فهي ترسم طقوس معقدة للتطهير ، كما تفرض تحريمات اكثرها غذائية ، وتنشر تعاليم وتعلم نبؤات لها تأثيرها على الجماهير المحرومة من وسائل التصرف والعمل ، وهو تأثير يشتد بنسبة ما يلوح بحضارة البلاد القديمة في وجه البيض . من هذه الطوائف في افريقيا الجنوبية الكنيسة المسيحية البدائية ، وكنيسة بافاوفو الافريقية والكنيسة الميثودية الافريقية دلفيجا ، والكنيسة الافريقية الاتحادية في نيجيريا ، والكنيسة المعمدانية في دوالا . والحركة الدينية المعروفة بساعة البرج التي تنتظر قدوم مسيح جديد يولد من عذراء زنجية ، وهي حركة لها اتباعها في افريقيا الغربية وافريقيا الوسطى ، « والكنيسة الزنجية لدلتا نهر النيجر » واتباع ابولونيوس في مدينة غران بسّام ،وعبادة ماسّا او القرن التي دخلت عام ١٩٥١ الى شاطىء العاج .وهي المعروفة بكنيسة كيكوير العنصرية المستقلة ،وغيرها كثيرون . وقد نصادف احياناً حركات رمزية الطابع كالحركة التي اسسها وليم هاريس احد المرشدين في الارسالية الميثودية الاميركية سابقاًفي ليبيريا الذي بعد ان ظهر له رئيس الملائكة غبريل ، كما يقول ، راح عام ١٩١٣ يبشر بالانجيل في شاطىء العاج ، ويحارب « الاصنام » وينهي عن السرقة والزنى ، ويعد الاخيار بالسماء ، والاشرار بالجحيم ، ونصّر بيده اكثر من ١٠٠٠٠٠ زنجي واسس كنائس تابعة له في شاطىء العاج والشاطىء الذهبي .

وهذ القلق الروحي ذاته هو وراء النجاح الذي حققته بعض الفئات الجديدة ذات الطابع الديني او الثقافي او السياسي التي تكون مظاهر مختلفة ضد حركة التثاقف التي تعرضت لها الثقافات الافريقية المختلفة ، كما تؤلف حركة مقاومة في وجه الاستعمار . والى هذا يجب ان ترد حركة بويتي *Bwiti* التي انتشرت في الغابون وفي الغينة الاسبانية ، فكانت عبارة عن مجتمع قبلي يحاول بما له من هياكل وطقوس عبادة ، من ان يجمع حوله اقواماً من عقائد متباينة يعملون في هذه الورشات القائمة في الاحراج والغابات . من هذه الحركات ايضاً الحركات المشيخية التي اعطت في الكونغو البلجيكي والكونغو الفرنسي الحركة المعرفة بالكبانجية من اسم داعيها الاكبر كمبانجو ، عام ١٩٢١ ، والحركة الأميكالية التي ظهرت عند اشتداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠ ، و ١٩٤٠ ، و ١٩٤٧ . وبعد وفاة مؤسس الاميكالية في سجنه ، اندريه متسوى الذي عمل في فرقة الرماة في الحرب العالمية الاولى وفي حرب الريف والذي اسس هذه الحركة في باريس عام ١٩٢٦ الذي سعى الى ضم شمل ابناء افريقيا الاستوائية الفرنسية وراح ينادي

بالمقاومة السلبية تجاه الادارة ، رفض اتباعه الاعتراف بموته ، وراحوا يقيمون عبادة : يسوع ماتسوى ، وينتخبون في انتخابات ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ، النبي المتوفي ، كايقترعون له في انتخابات ١٩٥١ . اما الحركة الكمبانجية فقد تناسخت بعد عام ١٩٤١ في الحركة الكاكية ، التي اسسها المبشر القديم والملازم في جيش الخلاص سيمون مبادي جعل نقطة الدائرة فيها سيمون كمبانجو الذي يمثل الـ *Gounza* او « المخلص وملك الزنوج » يخضع اتباع هذه الديانة لنظام مسلسل ، ولها طقوسها كا ان قواعدها الصارمة الشديدة تفرض الزواج بين اتبـــاع هذه الديانة ، وتحرم الزنى وشرب المسكرات ، وتفرض مقاطعة الارساليات الاجنبية مقاطعة تامة ، كا تقاطع ممثلي الحكومة . وملة الكيتاوالا التي انبعثت من كنيسة البرج ، نشأت في روديســـا الجنوبية وفي نياسالاند ، وعم انتشارها ثلاثة ارباع الكونغو البلجيكي في عام ١٩١٦ ، وعلم ان سيمون كمبانجو هو مسيا جديد بعث الى الارض ليخلص الزنوج وينقذهم من ربقة البيض ، الذين امروا بقتل السيد المسيح ولينقذهم من السحر الذي يتعرضون له . وعبادة الـ *Vgol* (المنشقة من كلمة *Vgolo*) التي تعني القوة والسيطرة ، انتشرت بسرعة كلية في مقاطعة الكونغو الاعلى وفي الغابون وكانت ترمي الى توحيد كل النشاطات التي تصدر عن عبادة الديانة الطبيعية ، وتفرض على الاتباع الاخوة ، وتحارب طقوس السحر ، والسرقة والزنى ، وتزيد من قوة الحرمات القديمة . وهي تفرض طقوساً خاصة على المريدين الجدد ومراسم مخيفة وضواغط مقدسة واقتبست مراسم كثيرة من الديانة الكاثوليكية : كالهيكل مع الشموع والاجراس والاعترافات . وهي عبادة الديا التي اسستها النبية ماري لالو التي كانت تعد ، عام ١٩٥٨ ، اكثر من ٩٠٠٠٠ من الاتباع في شاطىء العاج .

ان معظم هذه العبادات المسيانية التي جاءت عند منتصف الطريق بين التعاليم المسيحيـــة والفلسفة الدينية ، المتناقلة عن السلف ، تلتقي حول ميزات مشتركة : محاربة بعض العقائـــد والطقوس القديمة وضد السحر والتماويذ ، وهي الى هذا كله حركـة رجعية ضد سيطرة البيض وسيادتهم . فاذا ما تسببت عن حوادث فهذه الحوادث من نصيب المناطق والاقطار التي يشتد فيها التمييز العنصري ، وحيث تشتد وطأة النظام الاقتصادي الحديث ، لا سيا في هذه المناطق المنجمية الواقعة في الكونغو البلجيكي ونياسالاند وكينيا ، عام ١٩٣١ و ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، وبالرغم مما لها من طابع نصف سري ونصف تستري وطابع زجري ، فلها تأثير عظيم ولهـــا قدرة كبيرة على النمو والانتشار . وهي تجتذب اليها عدداً كبيراً من المارقين عن الارساليات الدينية ويقارن *B* هولاس الحماسة التي تلاقيهـا هذه الطقوس ، « بهذه الجهالة من الامـــل التي احاطت بأوائل المسيحيين في دياميس روما » .

فهذه الاحقاد العنصرية والدينية ، وهذه المطالب الاجتماعية تكون تهديداً مبـــاشراً لهذه الاقلية البيضاء التي طالما تحكمت وعبثت ، وبعثت فيها شعوراً او حركة دفاعية على اساس عنصري تؤلف منها هذه الاقلية كتلة متراصة ، سواءاً في افريقيـــا الجنوبية ام في افريقيـــا

الشمالية . وفي كينيا وروديسيا ايضاً .

فالاضطرابات والقلاقل التي تؤلف خطراً على البيض تثير فيهم الهياج ثم الهلع. فالاستعانة بالسلطة تجر وراءهـا القمع والكبت الذي يولد هو الآخر ، الارهاب ، وهذا يبعث بدوره الهلع الذي يجر بدوره الى تكوين فئات للدفاع عن النفس . فنحن امام حلقة جهنمية تتألف من السلطة ومن القمع (ر . مونتاني) .

وهكذا فالمجتمعان ينزعان الى الانعزال والتقاطع وينظران الواحد الى الآخر نظرة ملؤها العداء .

٣ ـ السياسات الاستعمارية المتباينة الاتجاه

تباينت الحلول التي اتخذتها الدول المستعمرة في المجال السياسي باختلاف تقاليدها والاحوال الخاصة بكل قطر من الاقطار التي تسيطر عليها . فالبريطانيون انتهجوا سياسة يحافظون معها على الزعامات الوطنية القائمة محاولين تسخيرها كأدوات لهم في احكام نظامهم الاستعماري ؛ هذه الطريقة التي رحب بها ليوتي وحبذ انتهاجها موصيا « بوضع الطبقات الموجهة الى جانب مصالحنا» اي تشويق الارستوقراطية الوطنية واشراكها . الا ان التقاليد الادارية التي اعتمدها المستعمرون الفرنسيون خالفت هذا المسلك ونهجت نهجاً آخر ، مفضلة عليه الحكم المباشر وطريقة التمثيل التي تهدف الى إعداد طبقة ادارية جديدة مشبعة بمبادىء الادارة الفرنسية . اما البلجيكيون فقد آثروا سياسة ابوية واعتماد التمييز العنصري تخضع الوطنيين لوصاية ضيقة .

سياستان بريطانيتان

انتهج البريطانيون في مستعمراتهم الحكم غير المباشر وهي سياسة اتبعوها ووضعوها موضع التجربة والاختبار ، رفعها اللورد لوغارد الى مرتبة نظام في مذكرته السياسية التي وضعها عام ١٩١٨ وفي تقريره المعنون الانتداب الثنائي في افريقيا الاستوائية البريطانية (١٩٢٢) . ففي نيجيريا الشمالية احتفظ امراء المقاطعات المحليون بمراكزهم وبسلطاتهم الاستقلالية وامنت لهم الموارد القانونية وشبكة من المحاكم كما قامت في بعض المدن الكبرى مثل كانو وعبادان هيئات بلدية تتمتع بسلطات واسعة .. فالمدن الساحلية وحدها حيث يشتد النفوذ الاوروبي بعد ان اعرق فيها ورسخ ، وحيث يكثر عدد المتطورين ، تقوم فيها بلديات على الطراز الاوروبي. وفي الشاطىء الذهبي ، اعيدت الى الزعماء المحليين ما كان انتزع من سلطتهم ومن نفوذهم ، عندما اعيد عام ١٩٢١ العرش الذهبي الذي كان للشعب اشنتي ، وعندما تم الاعتراف عام ١٩٢٥ بسلطات الـ ٦٣ زعيما من اهم زعماء المستعمرة . ففي هـاتين المقاطعتين كما في مقاطعة السيراليون وفي غمبيا ، فالادارة غير المباشرة نظر اليها ، منذ هذا التاريخ ، كمرحلة من مراحل اعداد البلاد للحكم الذاتي . اما الاقطار التي وجدت فيها اقلية كبيرة من البيض ، فقد انشأوا او نزعوا الى انشاء نظام من التمييز العنصري لمصلحة الجنس الابيض .

افريقيا الجنوبية

ففي اتحاد جنوبي افريقيا تتمثل على ابشع صورهـا سيطرة اقلية من البيض على اكثرية مستعبدة مستذلة من ابناء البلاد. فامام ٢١٪ من الاوروبيين، معدل المواليد عندهم اعلى نسبة سجلتها من المواليد سجلتها جالية اوروبية مقيمة عبر البحار (باستثناء اميركا اللاتينية) و ٢٦ بالمائة عام ١٩٥٢، وحيث معدل الوفيات واطئ جداً (٦، ٨ بالألف) يقوم ٦٩ بالمائة من ابناء البلاد و ٨ بالمائة من الخلاسيين و ٢ بالمـائة من الآسيويين معظمهم من الهنود، عرفوا كلهم بخصب المواليد والانسال يزيد معدلهم معدل الانسـال لدى البيض على ارتفاعه . وهكذا نشهد في هذه البلاد تأخراً او تقهقراً بطيئاً للعرق الابيض ولكنه مطرد، يزداد الشعور به ويبرز بوضوح بالرغم من نمو السكان السريع في المـدن، حيث العرق الابيض اصبح اقلية فيها (٣٩ بالمائة عام ١٩٥١) لقاء ٥٠ بالمائة عام ١٩٢١، مما يبعث فيه الشعور بانه سيغرق عما قريب تحت هذا المد العارم الذي لا سبيل لدفعه او صدّه . والى هذا الخوف الذي يخامرها يجب ان نضيف هنا وهم العرق المستبد بالبوير على الأخص وهمهم المحافظة على الوضع المتميز للانسان الابيض الذي يشتد على الاخص عند الطبقة الفقيرة . فـالهجرة التي تؤلف خير طريقة لرفع نسبة الاوروبيين في البلاد، اصبحت من الامور المستبعدة جداً ان لم نقـل من المستحيلة من جراء المقاومة المزدوجة التي يبديها صغار البيض الذين يتخوفون جـداً من قضيـة البطالة والارستوقراطية العقارية المسيطرة على البلاد بهذه العنصرية العمياء التي يقول بها البوير، الاعداء الالداء لكل ما هو غريب والذين يخشون بان تنقلب اكثرية *Afrikaaner* الضعيفـة الى اقلية من جراء وصول مهاجرين يمقتون الانكليز ويكرهونهم .

فالانفصال الجغرافي او الارضي الذي بوشر به منذ عام ١٩١٣، ترك للسكـان من ابنـاء البلاد ١٢ بالمائة من مساحة البلاد. فلا يجوز لاي اسود ان يشتري ارضاً تقع خارج هذا النطاق. فالاراضي المحفوظة لسكن الوطنيين يعيشون فيهـا وفقاً لتقاليـدهم المتوارثـة اصبحت تغص بالسكان، والاهلون فيها يتكاثرون وينمون بأسرع من نمو المواد الغذائية اذ ان الزراعة لاتزال فيها متأخرة جداً، والتربة فيها عرضة التآكل والتحات كما تنهكها ماشية تزداد وطأتها باستمرار. ولذا يضطر عـدد كبير من هؤلاء الزنوج للنزوح عن مساكنهم انتجـاعاً العيش في خدمة الاوروبيين . وهكذا فهنالك ٥٠٠، ٠٠٠، ٣ عامل زنجي من العمال الزراعيين يعملون خارج نطاق الاراضي المحفوظة، مياومين او مرابعين او متعهدين لاراضٍ تخص البيض، تدفع اجورهم عيناً من محصول الارض اما مواد غذائية او بالترخيص لهم رعي مواشيهم، مستوى العيش لديهم متدنٍ جداً ولا امل لهم ان يصبحوا يوماً من الملاكين . من منهم يعمل في المدن او في المناجم يعيشون في تخاشيب او في مجمعات، هي اقرب ما تكون من مخيمات التجمع التي تغص بساكنيها حيث التدرن الرئوي وسل النحاتين يفتك بهم فتكاً ذريعاً ويجعل معدل الوفيات بينهم ٣ او ٥ اضعافه لدى البيض الذين يقطنون المنطقة ذاتهـا . والانفصال الى احياء متميزة الذي خطط له منذ عام ١٩٢٦ دخل موضع التطبيق بكل قسوة منذ عام ١٩٥٠ ولكن هـذا

الانفصال الارضي او الجغرافي يتعذر تطبيقه اكثر فأكثر كلما اتسع الدمـــج الاقتصادي .
والانتاج الصناعي الذي تطور كثيرا بحيث انتقل دليله من ١٠٠ ، عام ١٩٢٩ الى ١٣٦ عـــام ١٩٣٨ والى ٤٣٥ عام ١٩٥٠ ، وازدهار الصناعات المتنوعة بفضل الحرب ، جعلا من العمل غير الاوروبي جزءاً مقوما وعنصراً اساسياً من الحركة الاقتصادية في البلاد ، اذ يؤلف ٨٠٪ مـــن مجموعة طاقة العمل في الاتحاد . هنالك ٧ عمال زنوج لقاء عامل ابيض في مناجم الذهب الواقعة في ويتواترزند ، و١٧ على عامل واحد ابيض في مناجم الفحم . وبالرغم من قانون اللون الصادر عام ١٩٢٦ الذي يحتفظ بمعظم الاعمال التي تقتضي الاختصاص للعمال البيض والذي يقصر الزنوج على الاعمال المحفوظة لعامل مساعد ، فعدد العمال نصف المدربين او المتخصصين يزداد . حتى العمال المساعدون الذين تتجاذبهم قطاعات الزراعة والصناعة اصبح عددهم لا يفي بالفرض ولا بالطلب ويجب استقدام العمال من خارج الاتحاد . انه لغريب جدا وضـــع هؤلاء البيض تحيط بهم المفارقات من كل جانب،اذ انهم يعيشون في خوف موصول بان يغرقوا فيخضم الزنوج فيضطرون لاستقدام بعضهم من الخارج .

فالازدهار الذي يرتع فيه هذه الاقلية البيضاء التي تستأثر بـ ٧٤٪ من الدخل القومي، ينهض اساساً على الاجور المتدنية التي تدفعاليد العاملةالسوداء وعلى استعبادها .فالبروليتاريا الاوروبية تنعم باجور اكبر . فما من عامل ابيض يربح اقل من ١٥ جنيها في الشهر الواحد ، مهما تواضـــع عمله او ضؤل، بينما العامل المعدن الاسود في مناجم الفحم يحصل ٥جنيهات لا غير . اما في مناجم التعدين،فالاجر الذي يتقاضاه العامل الابيض يزيد عشرة اضعاف عن اجر العامل الاسود،ان ٧٠٪ من العمال الوطنيين هم من الاميين ، والمدارس الوطنية لا يصيبهـــا سوى ١/١٠ الاعتمادات المخصصة لتعليم البيض . ففي عام ١٩٥٢ كان التعليم الذي يعطونه يعدهم للعمل اليدوي وليس لتزويدهم بثقافة ومعلومات عامة . فالنظام والتشكيل الذي يقوم عليه العمل لا يترك للاسود اي اختيار او اي بارقة امل باي عمل غير العمل اليدوي في الارض او في المنجم او في المصنع .

فبعد ان اقصي عن التعليم الذي يفتح امامه ابواب الترقي الاجتماعي ، أبعد الزنجي ايضا من كل نشاط سياسي . فالانتصار الانتخابي الذي حققه الدكتور مالان عام ١٩٤٩ ، مكن من فوز سياسة التفريق الكامل : فحرم زواج الابيض بغير الابيض ، والفصل بين احياء منفصلة بعضها عن بعض في المدن، وسحب الترخيص الذي كان يخول الخلاسي حق الانتخاب في ولاية الكاب. وقد صدرت قوانين تمييزية ،اخضعت الاسود الذي يقطن المدينة لنظام جواز مرور ورخصة كان من الصعب جدا الحصول عليها بحيث ان ٧٠٪ من المخالفات التي يأتيها غير الاوروبيين كانت مخالفات عدم الامتثال لهذه الرخص . ونجم عن ذلك نوع من الاشغال الشاقة . فالمحكوم عليهم بالسجن ، تؤجرهم الادارة للمتعهدين او لارباب الصناعة لتأمين الاعمال الزراعية او للعمل في المناجم .

وهذا الانفصال الذي يشتد يوماً بعد يوم ، ومقاومة الزنوج لها الذين يتمردون عليها اكثر

فاكثر ، فالاجراءات التمييزية لا تؤدي الا الى اذكاء الحقد والبغضاء العنصرية وعدم الطمأنينة والقلق . فكل مظاهرة عدائية او اعتداء من قبـل الزنوج ، حتى ولو لم تكن الا لفظية او شفوية تجر على صاحبها عقوبة قاسية في الحال . وقد يتحول استياؤهم احياناً نحو الخلاسيين او الآسيويين (هيجان دوربان عام ١٩٤٩) ، وقد يتجه احيـاناً ضد البيض كالاضطرابات التي وقعت عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ في بورت اليزابث وجوهنسبرغ وكمبرلي والكاب وايست لندن، او يعبرون عن هذا الاستياء بعمل مشروع قليل او متواضع الاثر: كالمقاومة السلبية او المقاطعة التي نظمها المؤتمر الوطني الافريقي ، والانضمام الى بعض النقابات العمالية التي تقبل في عضويتها العمال غير الاوروبيين . وحركة القمع ترتدي طابعاً بربرياً عام ١٩٥١ ، والتعديل الذي ادخل على قانون عام ١٩٥٠ حول حظر الشيوعية اعطى هذه الكلمة تعريفاً بحيث يُمكن ان يطبق او ان يطلق على كل « شخص يمكن ان يعرب عن آراء او افكار يعتبرونها في انكلترا ليبراليـة او متحررة » ، فقانون عام ١٩٥٣ يفرض عقوبات يمكن ان تتناوح بين ٥ سنوات حبس مع غرامة ٥٠٠ ليرة انكليزية ، نقداً ومهاجمة اي نص شرعي او تطبيق هـذا النص . غير ان الزنوج لا يجهلون قط الحركة العامة نحو الحرية والاستقلال التي تتمخض بها افريقيا السوداء، فهم يشددون من مقاومتهم السلبية . فبالرغم من تدخل البوليس العنيف (اذار ١٩٦٠)، فهم يأبون الرضوخ لهذا النوع من الاسترقاق الذي يتمثل في تذكرة المرور لاقل انتقال يقومون به .

هذا هو البؤس والشقاء ، هذا هو القلق واليأس الذي يجيش في قلب مجتمع مضطهد، متمسك بعناد بتقاليده ، هذا هو دراما الصدام الصارخ بين العناصر والعروق القائم على إذلال الاسود والخوف الذي يسمر الابيض ، موضوع رواية آلان باتون المعنونة :« استفيقي يا بلادي العزيزة» التي ظهرت عام ١٩٤٣ ، وعرفت الناس بهذا الوضع الذي يسود تلك البلاد .

افريقيا الشرقية البريطانية

بين اتحاد افريقيا الجنوبي والسودان تقع مقاطعات بريطـانية حيث تقوم جاليات بيضاء ، استقرت نهائياً على الصعيد الجبـلي معطية الدليل على مقدرة البيض في استثمار المناطق المدارية .

هنا تقع منطقتا روديسيا ونياسالاند وتنغانيكا وكينيا . وفي هذه الاقاليم تحتـدم مشكلة اتصال العناصر والعروق البشرية المختلفة ، غير ان وزارة المستعمرات البريطانية تعرف كيف تمارس نفوذها وتحاول ان تخفف من نتائج عنصرية البيض في هذه المنطقة .

ففي روديسيا الجنوبية حيث البيض لم يكونوا يعدوا، عام ١٩٣٤ سوى ٤٠ ٠٠٠ ، ثم ارتفع عددهم عام ١٩٥٣ الى ٦٥٠٠٠ . وقد اقتطعوا لهم ، كما رأينا ١٨٥٠٠٠ ، كيلومتر مربـع من الاراضي الطيبة بينما لا يوجد تحت تصرف ١،٥٠٠،٠٠٠ زنجي سوى ١١٥،٠٠٠ كلم مربع . وهم لا يقبلون عندهم سوى المهاجرين الذين يملكون رؤوس اموال قوية خوفاً من ان تنشأ عندهم بروليتاريا من « فقراء البيض » كما هي الحال في افريقيا الجنوبية . فالاقطار الثلاثة : روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند التي الفت عام ١٩٥٣ « اتحاد افريقيـا الوسطى » تضم ٦،٥٠٠،٠٠٠ نسمة من

السكان ، بينهم ٢٠٠٠٠٠ من الاوروبيين الذين ينتهجون سياسة لا تختلف كثيراً عن السياسة التي يسير عليها اتحاد جنوبي افريقيا . واليد العاملة التي لا بد منها لاستثمار المناجم لا يمكن توفرها الى عن طريق الالتزامات المالية التي تتقاضى رسوماً لها من الفداحة ما يحمل ١٠٪ من ابناء البلاد الوطنيين مضطرين للبحث لهم عن عمل مأجور خارج الاقاليم المحفوظة المخصصة لهم . وقانون الاقتراع يخضع لشروط ضرائبية ثقيلة ليس في وسع الكثيرين تحملها ، قد ترتفع احياناً (الى ٥٠٠ جنيه في روديسيا الجنوبية) ، فمسائل الدم ليس من الاسباب الشرعية في نظر الحكومة ، ومع ذلك فهو يطبق في كل مكان ، ولهذا السبب فرضت وزارة المستعمرات ،وجود اربعة ممثلين عن الزنوج في المجلس التشريعي القائم في روديسيا الشمالية بالرغم من معارضة المعمرين فيها . ومقاومة السود الذين يمثلون « المؤتمر الافريقي » تتلبس هنا شكلاً سلبياً ،ورفض التسليم بمانع الدم والخضوع له والعمل بمقتضاه في الفنادق ومكاتب البريد ، والاضرابات في مناجم الفحم في ونكي وفي مناجم النحاس في روديسيا الشمالية وعدم التعاون مع سلطات الاتحاد ، واستقالة الزعماء الوطنيين .

واعلى الى الشمال تقوم تنغانيقا وارغندا وكينيا حيث قامت انكلترا بعد ان خسرت جانباً من مواقعها الحصينة الحربية والجوية والبحرية في البحر الابيض المتوسط ، شبكة دفاع قوية صالحة لتكون مركز دفاع مقاومة شديدة ونقطة انطلاق لهجوم محتمل باتجاه آسيا الصغرى او المحيط الهندي او الشرق الاقصى . ولذا فهي حريصة على ان تشجع استيطان العنصر الابيض في هذه المنطقة ، وكرست مبالغ طائلة لتجهيز هذه البلاد وتطوير الزراعة فيها ، ففي كل قطر من هذه الاقطار الثلاثة يتمتع الحاكم العام بسلطة مطلقة ، والمجلس التشريعي المؤلف من الموظفين وممثلين منتخبين عن الاوروبيين والهنود والعرب ، ومن اعضاء معينين بينهم بعض الافريقيين بحيث تؤيد قراراته دوماً أكثرية من البيض يُرفع اليها .

والمقاومة ترتدي هنا طابعاً اشد من الطابع الذي لها في روديسيا . فالمعمرون البيض في تنغانيقا قليلو العدد (٢٧،٧٠٠ من اصل ٨،٥٠٠،٠٠٠ نسمة واحتياجات الارض ليست ملحة بالرغم من الاضطرابات التي وقعت في بعض الاماكن عام ١٩٥٢ ؛ وكذلك قس اوغندا: حيث يقوم رئيس او زعيم وطني تحت الحماية البريطانية ، هو ادورد موتوزا الثاني ، ملك يوغندا ، اغنى الممالك واكثرها ازدهاراً والذي نفاه البريطانيون عام ١٩٥٣ لنزعته الاستقلالية ، واضطرت الى اعادته الى كرسي الملك امام احتجاجات السكان الصارخة .

اما في كينيا فالمعمرون الاوروبيون هم اكثر مما هم في اي من هذه الاقطار والتجارة فيها يسيطر عليها البريطانيون والهنود، والتوتر العنصري بين الشعوب الثلاثة اقوى منه في اي مكان آخر . فالمستعمرون البيض استقروا وازدهرت اعمالهم في السهول المرتفعة . فهم يرغبون في تشكيل دومنيون ابيض كما انهم يخططون لتقوية الاستعمار الاوروبي في البلاد . فالشعور العنصري يجيش عاليا فيهم وحائل اللون لا يقل شدة وعنفاً عنه في افريقيا الجنوبية . فهم

يطالبون بالحكم الذاتي حتى يزيدوه صلابة ولكي يتمكنوا معه من طرد الـ ٠٠٠ ١٥ من الآسيويين ولا سيما الهنود والباكستانيين الذين يسيطرون على النشاط التجاري في البلاد وسجل بعضهم درجة عالية من الثراء . كل ابناء البلاد الوطنيين يذهبون فريسة لهذا الوضع ولا سيما لندرة الاراضي التي تتعرض باستمرار للتآكل السريع . كما يتأففون من الالتزامات التي تفرض على الرجال من ابن ١٥ الى ٤٥ سنة فيرون انفسهم مضطرين للعمل في الخدمات العامة وفي مزارع البيض (اذ عليهم ان يقضوا بين ثلاثة وخمسة اشهر في العمل ليؤدوا ما عليهم من ضرائب) . واكثر الجماعات الحاحاً ومطالبة باسترجاع الاملاك التي نزعت منهم قسرا وعنوة هم قبائل الكيكويد . فهم يلومون السلطات المسؤولة لاعتبارها ارضاً حراما وتركها الحرية للمعمرين باستملاكها ، اراض شاسعة حسبوها غير مملوكة بينما كانت مراعي لمواشيهم ومناطق للصيد ، « استملاك لاشعوري » كما يؤكد غورو ، حز كثيرا في نفوسهم لا سيما والاراضي التي يقيمون عليها كثيفة السكان ١٠٧ واحيانا ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد . « جمعية كيكويد المركزية » التي تأسست عام ١٩٢٢ ، والتي عرفت فيما بعد باسم : « اتحاد كينيا الأفريقي » ، اصبحت جمعية سياسية قوية ونشيطة عام ١٩٤٦ بعد عودة جومو كنياتا من اوروبا . وفي اواخر سنة ١٩٤٨ تظهر حركة الماوماو وهي جمعية سرية يؤدي اعضاؤها القسم ويرافق انضمامهم الى الجمعية مراسم وطقوس خاصة ، وهي معروفة بعدائها المكشوف للبيض والمسيحية . وتهاجم باستمرار البيض والمواطنين الذين يوالونهم ويخلصون لهم العمل ، فردت السلطات المحلية على هذه الاعمال يساندها الطيران ووحدات من الجيش البريطانية باعمال قمع عنيفة استحالت الى حرب ابادة فعلية . وفي عام ١٩٥٤ كان اكثر من ٠٠٠و ١٦٢ وطني جرى توقيفهم واعتقالهم ، وحكم على ٠٠٠و ٦٩ منهم ، بينهم ٠٠٠ ١٣ ثبت انهم اعضاء في جمعية الماوماو واشتركوا باعمالها ، وكان لا يزال في هذا التاريخ اكثر من ٠٠٠و ٣٠ لا يزالون موقوفين. وهذه الارقام العالية ، تكوّن دليلا قاطعا على شعبية هذه الحركة . ولم يوضع حد لاعلان الطوارىء في البلاد بعد ان خفت الاضطرابات التي تثيرها الا في كانون الثاني عام ١٩٦٠ بعد اعلانها عام ١٩٥٣ .

في هذه الاقطار الثلاثة استطاعت السياسة البريطانية ان تزيل تدريجياً العراقيل والمصاعب التي تعترض سياستها التحررية : انشاء مجالس وطنية لابناء البلاد الاصليين كانت لها صفة استشارية في بادىء الامر ، ثم اعطيت سلطات لاتخاذ قررات . ورفع عدد الموظفين الوطنيين ، واخيرا الاجتماع حول طاولة مستديرة لمناقشة الافكار والنظريات المتعارضة ، افضت في نهاية المطاف الى اصلاح جذري في النظام الانتخابي حققت بفضله كل من تنغانيقا وكينيا استقلالها عام ١٩٦٠ ، وانشاء مجلس تشريعي يضم اكثرية افريقية على مثال ما تم ليوغندا .

الكونغو البلجيكي

منذ البدء تم استثمار ثروات الكونغو البلجيكي بشكل منهجي على يد شركات خاصة قوية تحت اشراف فئات مالية قوية : مثل مصرف امبين ، وشركة الكونغو التجارية والمعدنية ، والاونيليفر ، واهمها طراً شركة بلجيكا العامة

التي تألفت من الشركات الفرعية التالية : الاتحاد المنجمي في كاتنغا العليا ، ولجنة كاتنغا الخاصة ، ولجنة كيفو الوطنية ، والخط الحديدي من مجرى الكونغو الاسفل الى كاتنغا ، والشركة الحرجية المنجمية ، وشركة زيوت الكونغو البلجيكي ، وشركة كاساي ، والجيومين وغيرها . وسيطرت هذه الشركات على امتيازات واسعة أقطعت لها ، ووجهت جل نشاطها على الاخص الى تصدير منتوجات المعادن والحاصيل الزراعية برسم الاسواق الخارجية : وقد نهضت باستثمار موارد البلاد خلال الحرب تلبية منها لطلبات الحلفاء ولتلبية حاجاتهم الى المطاط والبن والفولفرام والقصدير والاورانيوم والنحاس والكوبالت وغير ذلك من المحاصيل . وهذا الاستثمار الذي اهمل جانباً المحاصيل اللازمة لغذاء السكان برهن عما يكن تحته من ضعف ووهن خلال الازمة الاقتصادية ولم تبرز هذه المخاطر بشكل واضح الا بعد انهاء الحرب العالمية الثانية . خرج الكونغو من الأزمة بعد ان طرأ تطور عظيم على مراكزه الاقتصادية والمدنية التي تضم ربع سكان البلاد تقريباً ، الا ان اقتصاده اصبح كالوضع الاقتصادي في جمهوريات اميركا اللاتينية سريع العطب في اثر الضعف الذي حل بأسواقه الداخلية والاهمية المتزايدة لصادرات البلاد . ان ثلث ميزانية الكونغو في عام ١٩٥٢ كانت تقوم على الرسوم والضرائب المترتبة على شركة اتحاد كاتنغا العليا المعدنية . ويكفي بهذا اشارة الى الحد الذي ارتبطت به مالية هذه البلاد بتصدير بعض منتوجاتها التي ترتبط هي نفسها ، الى حد بعيد بتقلبات الاسواق العالمية . ان الهبوط الذي سجلته اسعار المواد الزيتية عام ١٩٥١ يبين مرة اخرى ، سرعة عطب الوضع الاقتصادي في الكونغو .

وقد بذلت فيما بعد جهود صادقة لتصحيح الاوضاع وجعلها اقل عطباً وخطراً . وقد وضعت في هذا السبيل خطة عشرية دخلت موضع التنفيذ عام ١٩٥٠ خططت لتطوير وسائل النقل وتشييد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتجهيز المصالح العلمية والدوائر العامة ، ورفع مستوى التعليم والصحة وتطوير الزراعة بين سكان البلاد من الوطنيين ، بتزويد المزارعين بالمناهج والاساليب التي تحافظ على خصب الارض وحسن انتاجيتها ، وتحسين المواسم الزراعية ، ولتنويع المحاصيل الزراعية عن طريق انشاء تعاونيات في البلاد ، والنهوض بالمؤسسات والاعمال الاجتماعية عن طريق تأسيس صندوق خاص يدعى : « صندوق رفاهية المواطن » ، وتطوير طرق المواصلات وتحسين اوضاع المجتمعات الريفية . وقد بقي مستوى عيش الوطنيين متدن جداً كما بقي السكان عرضة للنقص في التغذية لضعف انتاج البلاد للمواد الغذائية ، كما ان افتقار البلاد بشدة لليد العاملة كان من شأنه ان يزيد هذا الوضع حرجاً ما لم تبادر البلاد الى مكننة الزراعة بأسرع ما يمكن .

نظام ابوي

هذا الوضع المادي الهزيل الذي حف بالسكان يشجع كثيراً على إيقاظ الروح الوطنية وبعث الرغبة في نفوس الجميع باجراء اصلاحات سياسية في البلاد . فقد عرفت السلطات البلجيكية ان تحافظ على نظام اداري ابوي حتى الحرب العالمية الاخيرة ، في

المجالين الاقتصادي والاجتماعي : التعليم يعطى باللغة الدارجة تؤمنه الارساليات المستفيدة من المساعدات الرسمية ٨٠ بالمائة منها كاثوليكية، اذ ان الاتفاق التعليمي المعقود عام ١٩٢٦ ، يضع بين ايدي « الارساليات الوطنية » شبه احتكار للتعليم – فالارساليات البروتستانتية لم تستفد من هذه المساعدات الا منذ عام ١٩٤٦ ، وهو في مستوى وسط ، فني وعملي في آن واحد. ويحصر تعلم اللغة الفرنسية بمن سيكونون على اتصال موصول بالاوروبيين ، ويمنعون عنهم كل تعليم ثقافي وعلمي . والتعليم يهدف « الى بث الموضوعات الادبية والنظريات الخاصة بالصحة العامة والرقي،والاحترام والتعاطف مع العمل الاستعماري الذي تقوم به الحكومة البلجيكية». اما فيما يتعلق « بالتربية الادبية او الاخلاقية، فيجب التعويل على التبشير بالانجيل »وهذه التربية تختلف بروحها عن المناهج التربوية التي تسير عليها الحكومات الاستعمارية في افريقيا ، هــذا التعليم الذي يمكن ان ينحصر ، كما يزعم الحاكم العــام في الكونغو ريكمانس « نصيب نخبة مختارة » ولا بد له من ان يبعث في نفوس القوم ادعاءات تفوق عنصرية في قلب مجتمع تسوده الامية ؛ اذ المطلوب من التعليم تهيئة « افريقيين صالحــين » وليس فقط صوراً طبق الاصل للاوروبيين الذين سيبقون ابداً « اناساً من الطبقة الثالثة » .

اما في المجال الاقتصادي ، فقد وُضع الوطني من ابناء البلاد تحت وصاية ضيقة : فعلى رب العمل ان يقدم للعامل ولاسرته ، السكن والاثاث والعناية الصحية ، حتى اذا ما برهن فيما بعد « عن قدرة في العمل وعن حسن سلوك في المجال الاجتماعي » ، أعطي له مرتب شهري ولم يعد رب العمل مسؤولاً عن إعالته انما يكفل له المسكن والعناية الصحية . وهو يخضع لمثــل هذه التبعية ، في المجالين السياسي والاداري : لا حق له بالاقتراع ، والمجالس القائمــة لا تخرج عن كونها مجالس استشارية، مع اعتبار ابن البلاد قاصراً عن الدفاع عن مصالحه التي تتولاه الادارة ؛ ولا مجال بالطبع لنشاط نقابي ، ولا حرية تعبير . وقانون العمــل يعاقب بالسجن كل مخالفــة « لنظام العمل » « بعقوبة ثلاثة اشهر من الاشغال الشاقة » ، وبالغاء عقد العمل ، وجمعيــات العمال الوطنيين التي تهدف للمس من حرية العمل ... ويكلف « مستشارون اوروبيون» بمراقبة نقابات العمال الوطنيين التي يخضع الانتساب اليها لشروط عدة. ليس هنالك من حد او عائق اللون مع ان القانون الذي صدر في نيسان ١٩٥٢ يجعل بحكم المستحيل الزواج بين ابناء البـلاد الوطنيين وغير الوطنيين ، كما يوجد قيد العمل والتطبيق اجراءات تمييزية مهنية ، والهوة بــين البيض والسود عميقة لا يمكن تجاوزها . والفصل المادي والادبي يزداد شدة وضراوة يوماً بعــد يوم حتى بين المرسلين الذين بالرغم من قلة عددهم، يحاولون ان يؤلفوا اكليروس البيض وحدهم. ففي المدن التي تقيم الانفصال بين الوطنيين والاوروبيين ، كمدينة ليوبولدفيل مثلاً ، لن يسمــح للزنوج بالدخول الى المدينة الاوروبية بعد الساعة ٢١ مســاءً والعكس بالعكس . وفي عــام ١٩٥٩ فقط بطل العمل باطفاء الانوار مع منع التجول للافريقيين واخضاع المخالفين لعقوبة الجلد. وكل الوسائل تستخدم لمنع الكونغوليين من الذهاب لاوروبا والاطلاع على اساليب العيش بـين

الناس فيها . ومن جهة اخرى ، فالمعمرون الحقيقيون البلجيكيون المستقرون في الكونغو ، والذين يتراوح عددهم بين ٦ ـ و ٧ آلاف معمر من اصل ٨٠٠٠٠ ابيض يقطنون هذه البلاد ، يخشون كزملائهم البريطانيين في المستعمرات البريطانية ، من ان تتخذ حكومة بروكسل سياسة ملاطفة ومالأة للوطنيين . ولذا فهم يطالبون بحقوق سياسية خاصة ويطمحون باستقلال اداري يؤمن لهم السيطرة والنفوذ في المجالس القائمة في الكونغو . فهم يتمتعون بنفوذ قوي يقلق له المتطورون من ابناء البلاد الاصليين الذين يتسألون من التمييز العنصري الذي يطبق عليهم ويذهبون ضحية له ، فيقارنون بمرارة ولوعة وضعهم بوضع المستعمرات الفرنسية او بوضع نيجيريا او الكامرون حيث تقوم مجالس منتخبة ويوجد اطباء ومهندسون زنوج . فالروح الابوية التي اتصفت بها الادارة البلجيكية في الكونغو قد طغت عليها ليس المطالبات الملحة فحسب، بل ايضاً عجزها المدقع وقصورها عن مواجهة مسؤولياتها ، في الوقت الذي لم يعد كافياً اعطاء الاوامر واصدار التعليمات والتوجيهات ، بل يجب فيه ايجاد العمل امام جمعية من الفلاحين ، او امام تعاونية ، تأمين وسائل العيش لمدينة وتأمين اداراتها . يجب والحالة هذه اسناد مهمة سياسية للوطنيين ، وتأمين مساهمتهم بنشاط في الامور التي تؤمن لهم الرفاهية والراحة ، وان يثيروا فيهم الاهتمام بامورهم ومصالحهم ، وعملية التنظيم هذه تزداد إلحاحاً امام الانحلال الذي بدت اعراضه تظهر على هذه الدوائر الادارية التقليدية التي هبط عددها من ١٢١٢ عام ١٩٣٨ الى ٤٦٧ في عام ١٩٥١ ، وهي في طريقها الى الزوال تماماً في ولايات ليوبولدفيل او في ولاية كاساي حيث استبدلت بدوائر اوسع . فالتطور الذي اخذت بأسبابه المستعمرات الانكليزية والفرنسية المجاورة والتي لا يمكن ان تنعزل عنها ، حتمت على الادارة الاستعمارية في الكونغو ان تتغير بأسرع ما يكون .

الفشل الذريع

وقد بدت حركة وجلة حيية ، حركة رفع الحواجز الاجتماعية وعملية تمثيل الوطنيين لحقوق الغربيين . ان انشأ «قسيمة» الاستحقاق الوطني عام ١٩٤٨ أمّن للوطنيين بعض المنافع ـ لا سيما في حال حدوث جنحة مثلاً ـ واعطائهم حق المحاكمة امام محكمة اوروبية، لا تعرضهم محاكمة يتعرضون معها لعقوبة الفلَق او الجلد امام الناس، وهو حق اعطي لكل مواطن في مكنته ان يبرهن عن حسن سلوكه وعن حسن اخلاق ينبض بالرغبة الصادقة بالوصول الى درجة محترمة من التمدن ، اي ان يكون متزوجاً من امرأة واحدة يحسن الكتابة والقراءة ومبادىء الحساب ويثبت اختصاصه ومهارته في الحرفة التي يمارسها ؛ الا ان عدد الذين اعتبروا حائزين على هذه الشروط كان مدعاة للهزء اذ لم يكن ليتجاوز ١٢٥ ـ ١٥٠ في السنة كلها . وفي سنة ١٩٥٢ فرض تسجيل الخضوع للقانون المدني الاوروبي . على كل مواطن كونغولي « يستطيع ان يزكي بما له من تربية ومن سلوك حسن » بلوغه وضعاً من التمدن يجعله صالحاً للتمتع بهذه الحقوق ، ومستعداً للقيام بالواجبات التي تنص عليها القوانين المرسومة. الا ان عملية التسجيل هذه كانت توجب على صاحبها اتخاذ بعض الاجراءات والتدابير القانونية التي كانت للآن من حق الأوروبيين وحدهم كما تقضي باتمام بعض المعاملات المعقدة

بحيث لم يستفد منها سوى بعض الزنوج . وقد اتخذت اجراءات خفيفة ضد حاجز اللون : فمنذ عام ١٩٥٢ قبول الطلاب النجباء من الوطنيين الذين يبرهنون « عن كفاءات تربوية واخلاقية » في المدارس الخاصة بالأوروبيين واجبار شركات النقل المشترك على قبول الزنوج في الدرجة الاولى الخاصة بالبيض ، وانشاء لجان وطنية للعمال وللتقدم الاجتماعي ثلاثية التركيب (ارباب العمل والعمل وممثلو الادارة) واخيراً تولي جامعة لوفين انشاء جامعة في ليوبولدفيل ، في تشرين الاول ١٩٥٤ ، كما انشأت الدولة جامعة اخرى في اليزا بتفيل ، حالتان معاً دون سفر الطلاب الوطنيين الى اوروبا لتلقي العلم فيها، ولا سيما لدراسة الطب والعلوم الزراعية دون ان يقوم فيها اي معهد لتدريس الحقوق او الفنون الهندسية؛وضم ثمانية اعضاء وطنيين الى مجالس الولاية والى مختلف المجالس الاقليمية وهي هيئات استشارية لا سلطة فعلية لها .

ولما كان الكونغو البلجيكي « منطقة صامتة للاستعمار » في افريقيا حيث الاستثمار المنهجي لموارد البلاد الطبيعية قلب اعمق ما يكون التوازن الاجتماعي الذي كان سائداً في البلاد ، والنظام الأبوي الذي ساروا به الى الكمال والذي جاء بأطيب الاثر، قد جنب البلاد الاعمال الوحشية العنيفة التي ميزت التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية وحسنت كثيراً من اوضاع الزنجي فيه اذ اخضعته لمراقبة دقيقة واحياناً لعملية قمع عنيفة ، بحيث حال مدة طويلة دون تنسيق التذمر وتنظيم اسباب الشكوى . الا ان التطور الاقتصادي لم يلبث ان اظهر بوضوح الفوارق والمفارقات بين سياسة تفسح مجالاً اكبر للعمال الافريقيين يتسع شيئاً فشيئاً في حياة البلاد الاقتصادية ، وبين سياسة اخرى تمنع عليهم كل تنظيم سياسي وتحول دونه . وقد بقيت تعمل في السر ، متخفية مدة طويلة ، بالرغم من تحريمها ومنعها فئات سرية دينية مناهضة للبيض في ولاية كاساي وولاية خط الاستواء كالكيتاوالا والتي ما لبثت ان تجاوزت حدود المقاطعة والكبانجية او النغونزية في منطقة ستانليفيل . وقد ظهرت اذ ذاك حركة نقابية عنيفة بين الزنوج لها مطالبها ونشاطها السياسي ، كما يشهد على ذلك مظاهرتان لا تخلوان من معنى قط ، من ذلك مثلاً البيان الذي نشره في تموز ١٩٥٦ « الضمير الافريقي » وهي فئة قريبة جداً من مرسلي شويت الذي يرفض كل اتحاد او تحالف بلجيكي كونغولي يفرض على البلاد بغير رضى الشعب الكونغولي الحر ، ولا سيما الاكثرية الساحقة التي نالتها الاحزاب المناهضة للبيض في الانتخابات البلدية التي وقعت في كانون الاول ١٩٥٧ ، لاول مرة في احياء ليوبولدفيل الرئيسية الثلاثة وفي اليزابتفيل وجادوتفيل . والعزلة التي احاطت بالسكان وضربت حولهم نطاقاً ضيقاً لم تلبث ان زالت وارتفعت . وبالرغم من « معركة التأخير والتسويف » التي تعرضت لها من قبل الحكومة البلجيكية ، فقد اضطرت هذه الحكومة في نهاية الامر للسير على غرار انكلترا وفرنسا في هذا المجال .

ولكن كان قد فات الاوان ليتم هذا التغيير ولكي يتحقق بهدوء وسلام . فعلى اثر الفتنة التي قامت في ليوبولدفيل وعاثت فيها فساداً والتي جرح او قتل بها عدد كبير من الافريقيين (٤ كانون الثاني ١٩٥٩) اضطرت الحكومة البلجيكية بعد ان عجزت عن ضبط الامور

وقمع الفتنة، لتتعهد باعطاء البلاد نظاماً ديموقراطياً،ثم- بعد ان خفضت المهلة المقترحة ـ دعت الى طاولة مستديرة في شباط ١٩٦٠ للبحث في امر استقلال البلاد . وفي اول تموز اعلــن استقلال الكونغو وتشكلت فيه حكومة مركزية . واذ ذاك حدثت فجأة حركة تمــرد قوى الأمن ضد ضباطهم البلجيكيين واخذت ولاية كاتنغا تنزع الى الانفصال واعــلان استقلالها . والاصطدامات القبلية ادت الى انفجار عام في البلاد وجرت عليها وضعا من الفوضى الشامــة وضعت الكونغو امام خطر تدخل اجنبي من قبل الدول المتنافسة في المنطقة مما حمل تهديــداً للسلام العالمي .

افريقيا البرتغالية منطقة اخرى من « مناطق الصمت الافريقي » ندرت حولهــا المعلومات وضعفت ، تكونت من هذه المناطق الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي والتي لم تكن لتؤلف بحد ذاتها مستعمرات او محميات برتغالية بل ولايات ضمن دولة البرتغال الاتحادية ، وتخضع لمراقبة دقيقة من قبل حكومة لشبونه ، كما نصّ على ذلك القانون الاساسي ، اي انه كانت واقعة كالبلد الام تحت النظام الدكتاتوري . والنظام المعمول به في هذه الممتلكات كان يشبه من وجوه عدة النظام القائم في الكونغو ، يبرز هنا الطابع الابوي أكثر منه هناك وإن كان أكثر فعالية هناك منه هنا ، إذ كانت هذه الممتلكات تخضع لدولة متخلفة ، ترسف في وضع ما قبل عصر الصناعة . مستوى الحياة فيها متدنٍ جداً (فالأجر الوسط في الموزمبيق كان ٩ بلسات عام ١٩٥٠) ، ومعدل الامية فيها هو من أعلى ما نرى في كل اقطار افريقيا ، وقانون الاشغال الشاقة الذي لا تزال البلاد خاضعة له يطال أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من ابناء هذه الممتلكات . والقانون المعمول به محلياً يوجب على كل افريقي ان يأتي بالدليل القاطع على انه أدى ستة اشهر عمل خلال السنة التي سبقت التحقيق او انه يعمل في الوقت الذي يجري فيه ، والا ارسلت به السلطات الى العمل الالزامي ، واصبح منذ ذلك الحين *Contratado* اي عرضة للسخرة يضعه الحكام البرتغاليون تحت تصرف المتعهدين المحليين الذين يقومون بالنيابة عنه عقد عمل . اما الـ *Voluntarios* او المتطوعون فانهم يوضعون تحت تصرف ضغط الزعمــاء ورؤساء الورش الذين ترغمهم الادارة على حشد العدد المطلوب من لدن رؤساء المشروعات ، فارتباطهم وتعهدهم ليس اكثر حرية من « العقد الذي يوقعه الـ *Contratados* » ان عدم وجود حائــل اللون رسمياً او تمييز عنصري مرده الفقر المدقع والجهل المطبق الذي يرسف فيه ابنـــاء البلاد فيجعل من المستحيل كل اتصال او تقارب على اساس المساواة مع البيض . هنـالك مع ذلك ، مؤسسة قريبة جداً من مؤسسة المسجلين الكونغوليين ، تتألف من المتمدينين ، وهم من الوطنيين الذين انزلوهم منزلة البيض والذين ينعمون مثلهم بالحقوق والواجبات ذاتها ، وذلك بقرار تتخذه محكمة عليـــة عندما يثبتون انهم يحسنون البرتغالية ، وهم على الدين الكاثوليكي . ولهم بعض الريع ، وانهم على استعداد للعيش وفقاً لنهج الحياة الاوروبية . وفي الواقع ان عدم القدرة التي تكاد تكون كاملة على التعلم ، اذ ان عدد المدارس محدود جداً وهي كلها كاثوليكية، ومستواها

متدن للغاية ، والفقر المسيطر على البلاد ، كل هذه الاسباب معاً لا تسمح الا لنفر صغير ولقلة محدودة ان ترقى الى درجة المتحضرين او المتمدينين . ففي عام ١٩٥٠ ، كان عددهم في انغولا ٣٠ ٠٠٠ من اصل ٤ ملايين نسمة ، وفي الموزمبيق ٤٣٧٨ من اصل ٠٠٠ ٦٠٠ ٥ نسمة ، و ١٤٧٨ في الغينيه من اصل ٠٠٠ ٥١٠ . ان عدم الاخذ بفارق اللون يعود بالفائدة هنا ، كما في البرازيل ، على عدد كبير من الخلاسيين الذين أنزلوا منزلة البيض بشرط ان يحيوا حيـــاة اوروبية . انما التمييز العنصري اخــذ يبذر قرناه ويظهر بتحظير الزواج المختلط . ان وضع البلاد المتخلف اقتصادياً والامية الغالبة على السكان يفسران لنا سبب عدم ظهور ردات وطنية في هذه البلاد.

فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية ومدغشقر

اذا مـــا قارنا الممتلكات الفرنسية بالبلدان المجاورة لها كالشاطىء الذهبي ونيجيريا والكونغو البلجيكي ، وجدنـــا ان هذه الممتلكـــات هي فقيرة ، على الاجمال ، بمواردها الطبيعية وبمصادر الطاقة وسكانها هم في حدود الوسط. فالاوروبيون فيها قلة ، بين موظفين ، ومستخدمين في بعض الشركات التجارية الكبرى ، او يؤلفون الملاك الاداري لبعض الصناعات ولا سيا الاستخراجية منها ، وعسكريين وبضعة ألوف من المعمرين والتجار . ان معظم المعمرين في مدغشقر هم من الاوروبيين المولودين في المستعمرات يستثمرون بـــأنفسهم الاستثمارات التي أعطوها يساونهم في عملهم هذا عمال ولا سيا مرابعون يتعهدون بعض القطـــع الصغيرة التي استأجروها ، بعضهم يصبح للديون الفارق فيها عبداً مرتبطاً بالأرض. والحياة الاقتصادية فيها ، يسودها – كما رأينا – بعض الشركات التجارية الكبرى وما لها من فروع تابعة لها تعمل في قطاع النقل الذي يدر ارباحاً كثيرة : « اذ ان ربح هذه الشركات في بعض السنين يوازي رأس المـال المشغل » كما يؤكد رنيه دومون . وعلى الموازنات المحلية ان تتحمل اعباء ادارة مكلفة . ففي افريقيا الغربية الفرنسية يمتص موظفو الادارة ومصالح الجيش ٦٢ ٪ من دخـــل الخزانة ، وفي مدغشقر ٧٥ ٪ وتنقل هذه الشركات كغيرها من الشركات الكبرى ، ارباحهـــا كاملة الى البلد الأم . والاقتصاد ينهض على بعض المنتوجات الرئيسية : كالكاكاو والبن والمواد الزيتية والخشب والموز في مقاطعة افريقيـا الغربية الفرنسية ، والارز والبن في مدغشقر . فالاسعار مرتفعة لان المستخدمين الفرنسيين يتقاضون مرتبات عالية واليد العاملة الوطنية لا تتوفر فيهـــا مقتضيات الكم والنوع . اما الصادرات فقيمتها ضعيفة – فهي في كل افريقيا الغربية الفرنسية اقل ممـــا يُصدره الشاطىء الذهبي ، والميزان التجاري هو دوماً في عجز لا سيا في مدغشقر . وخلافـــاً للمستعمرات الانكليزية والبلجيكية فما من مقاطعة واحدة من هذه المقاطعات الفرنسية تدخّل دولارات . والاستيراد الذي ينشط ويزداد سنة بعد سنة يدور حول حاجيات مشغولة ومواد للتجهيز تدفع القسم الاكبر من ثمنهـا البلد الام ، ومشروبات كحولية زاد حجمها بين ١٩٣٨ – ١٩٥٢ أكثر من ٣٨ ضعفاً في مقاطعة افريقيـا الغربية الفرنسية ، و ٢٦ ضعفاً في الكامرون . فأصحاب الاموال الخاصة قلما يتجهون نحو افريقيا في استثمار اموالهم ، فهذه الاستثمارات تتجة

بالاحرى نحو استغلال مناجم الحديد في موريتانيا، ومناجم البوكسيت في الغينيه والمنغانيز في الكونغو الاوسط . اما العجز في الموازنة فتسده البلد الام التي تتحمل القسم الاوفى من هـذه الخسارة (٩٠ ٪ منذ ١٩٥٦) من اشغال البناء وعمليات كهربة الخطوط واصلاح طرق المواصلات ، وهي تتحمل ايضاً نفقات التجهيز الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحي والتعلم بكامله عن طريق شركة *F. I. D. E. S.* .

تركت الحرب العالمية الثانية اثرها عميقاً في هـذه المتلكات . فالقلق الذي اعترى جماهير السكان في المدن التي ارتفع عددها بسرعة وبشكل تجاوز الحد ، كما اعترى سكان الريف ايضاً نظراً لما تعرضوا له من ويلات الحرب : كالأشغال الشاقة والمصادرات على انواعها ، والإفقار ، والضرائب والرسوم التي فرضت عليهم ، كل هـذا وما اليه ساعد على ايقاظ الوعي الوطني في هذه البلدان . ان حكم فيشي حرّك فيهم « عنصرية محدودة » تميزت بالغاء المجالس المحلية وكل الحريات التي كانت تنعم بها ، بعد ان احيا نظام المواطنية الذي اخضع ابنـاء البلاد الاصليين لعدد من عدم الكفاءات الشرعية : كالمحاكم الخاصة ، ومنعهم من مغادرة المستعمرة دونما اذن مسبق ، والعمل الاجباري او التعهد بتوفير هذا العمل لصيانة الطرقات ، والاعتراف للسلطات الادارية بحق فرض بعض غرامات او بعقوبات حبس . ان دخول هـذه المتلكات الحرب من ١٩٤٠ - ١٩٤٢ بانضمام حاكم التشاد فيلكس ايبويه الى فرنسا الحرة ، ثم انضمام الكاميرون وافريقيا الاستوائية الفرنسية ، كان من نتائجه تقديم مجهود حربي لا مثيل له من قبل : نظام الاشغال الشاقة ، والمصادرات التعسفية العنيفة ، واجبارهم على تقديم بعض المحاصيل ولا سيما المطاط ، كان من شأنه إنهاك هذه المقاطعات لقاء نتيجة هزيلة لا يؤبه لها . واحتجاجاً على هذه « النتائج الجنونية » والذكرى المريرة التي تركتها في النفوس والاذهان ، صدر عام ١٩٤٦ كردة فعل لهـا ، القانون المعروف بقانون لامين غييه الذي الغى قانون المواطنية وضمن الحريات العامة : كحق تأليف الجمعيات وتشكيل النقابات والاحزاب السياسية ، والغـاء الاشغال الاجبارية ، وغير ذلك . وصدر قانون آخر عام ١٩٥٠ ، بشأن المساواة في الرواتب والاجور بين الموظفين التابعين للبلد الام والوطنيين من الرتبة ذاتها .

الاتحاد الفرنسي

اخذ مؤتمر برازافيل الذي عقـد في غرة ١٩٤٤ لاعداد مبادىء السياسة الاستعمارية التي تسير عليها فرنسا بعد التحرر ، ينزع الى نظام من شأنه ان يعطي كل مقاطعة مستعمرة نظاماً خاصاً به ، ويستبعد كل فكرة استقلال وكل امكانية تطوير خارج كتلة الامبراطورية الفرنسية » ، او التوقف عند احتمال سن دستور للحكم الذاتي ، ولو من بعيد ، والمجلس التأسيسي لم يتوقف حتى عند الفكرة الفيدرالية . والنص الذي أقر في نهاية الامر في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٤٦ ، أقر الاتحاد الفرنسي . وهذا الاتحـاد ليس بدولة فيدرالية . فهو يتألف ، من جهـة ، من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا الام والمقاطعات والمتلكات الواقعة عبر البحار ، ومن جهة اخرى ، المقاطعـات والدول المشاركة ، بحسب

مقاطعات افريقيا السوداء ضمن « المقاطعات الواقعة عبر البحار » . فهو يحافظ على دولة اتحادية تتمتع مقاطعاتها بنظام اداري اكثر لامركزية من المحافظات في البلد الام . فكل السكان من ابناء البلاد الاصليين هم من الآن فصاعداً مواطنون دون ان يطلب اليهم التخلي عن احوالهم الشخصية المتعارفة ، وبذلك تلغى المحاكم الوطنية في كل ما يتعلق منها بالجزاء وتبقى في عملها ، في كل ما يتصل بالامور المدنية ، مع ملء الحرية لصاحب العلاقة ان يختار اختصاص الحق العام. وكل المقاطعات تمثل في البرلمان .

وهكذا ، فالسياسة الفرنسية اذ تعلن غالباً عن رغبتها في حمل البلدان المستعمَرة « على ادراة نفسها بنفسها » ، لا تقبل بهذا الوضع الا ضمن نطاق المجتمع الفرنسي . فالممتلكات الواقعة عبر البحار هي جزء متمم او مقوم لفرنسا ، ويترتب على ابناء البلاد الوطنيين ان يعتنقوا الثقافة الفرنسية . ففي هذا استمرار لسياسة التمثيل التي تنزع الى فرنسة افريقيا عن طريق المدرسة والخدمة العسكرية . فحق الانتخاب الذي يحصر ، في بادىء الامر ، في الافراد الحائزين على الوضع المدني للحق العام ، وُسّع بسرعة ، فيما بعد ، عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ بحيث يضم هذه الفئات الجديدة من الوطنيين الذين تتوفر فيهم بعض شروط الكفاءة والاهلية او الذين ادوا بعض الخدمات اللامعة ، او الاشخاص الذين يمكن فردنتهم بكل ثقة . فعدد الناخبين ارتفع بين ١٩٤٦ – ١٩٥٢ من ٠٠٠ ، ١٣١ الى ٠٠٠ ، ٤٢٥ في الغينيه ، ومن ٩٥٧١ الى ٠٠٠ ، ٥٠ في التوغو ، ومن ٠٠٠ ، ٣٨ الى ٠٠٠ ، ٥٦٦ في الكامرون ، ومن ٠٠٠ ، ١٩٢ الى ٠٠٠ ، ٦٦٠ في السنغال ، ومن ٠٠٠ ، ١٧٦ الى ٠٠٠ ، ٩٠٦ في السودان ، ومن ٠٠٠ ، ٢٧ الى ٠٠٠ ، ٢٥٠ في التشاد ، دونما تمييز قط بين انتخابات خاصة للاوروبيين وانتخابات خاصة للوطنيين ، باستثناء مدغشقر وافريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون . وفي النطاق المحلي ، لكل قطر مجلسه التمثيلي الخاص اختصاصاته اوسع بكثير مما كان للمجالس العامة المتروبوليتية من اختصاصات . واخيراً ، فافريقيا الاستوائية الفرنسية وافريقيا الغربية الفرنسية لكل منهما « مجلسه الاعلى » منتخب ، حيث للاوروبيين عادة ثلث المقاعد ، صالح للتصويت على الموازنة واقرار الامتيازات الاستثمارية وخطط الاشغال الكبرى والتعليم ، وهو نظام ليبرالي جرى إكماله بوضع قانون عمل في الاقطار الواقعة عبر البحار (١٩٥٢) لاقى تطبيقه بعض المقاومة من قبل الزعماء التقليديين ومن قبل « الحزب الاداري » الذي يسوؤه جداً التنازل عن سلطته السابقة الواسعة . اما النظام الاقتصادي الذي نهض على الميثاق الاستعماري ، فالبلد الام فيه تحدد الاسعار وتحتفظ لنفسها بانتاج المقاطعات بحسب الاولية وهي تتولى توزيع رخص التصدير .

الحركات الوطنية

جاءت الاحزاب الاولى التي تألفت على شاكلة الاحزاب القائمة في البلد الام : كالحزب التقدمي السوداني ، والحزب الديموقراطي في شاطىء العاج الذي اصبح فيما بعد ، التجمع الديموقراطي الافريقي (R. D. A.) الذي لاقى نجاحاً عظيماً وحظي بأكبر تمثيل في المجلس الوطني وفي المجلس الاستشاري للجمهورية عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ . وجاء في

برنامجه الموضوع في تشرين الاول ١٩٤٦ على « تنظيم الجماهير الافريقية بقصد تحرير كل البلدان الافريقية وانقاذها من نير الاستعمار عن طريق إظهار شخصيتهـــا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية » . وكان يرفع عقيرته بالاحتجاج ضد مبادىء التمثيل الذي نص عليها دستور الاتحاد عام ١٩٤٦ . ويطالب « باتحـــاد يجري بحرية تامة قائم على المساواة في الحقوق والواجبات » .

وقد انتشر هذا الحزب في كل الاقطار والمقاطعات التي قطعت فيها عملية قتل الروح القبلية شوطاً بعيداً كالكونغو الاوسط والسودان، مدخلاً في صفوفه المتطورين كالكتاب والمستخدمين والموظفين الذين يؤلفون في صفوفهم بورجوازية صغيرة ويطمحون اساساً الى إلغـاء عدم المساواة في كل ما يتصل بالاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالفعل ، باستثنـــاء مدغشقر والتوغو حيث اخذت الحركة الوطنية إيوبه تطالب باعادة تنظيم الوحدة بعد ان حطمها تقسيم البلاد ، وتنزع الى الاستقلال، نرى كل الاحزاب السياسية الوطنية تطالب قبل كل شيء بالمساواة التامة مع الاوروبيين ، وبنصيب اكبر في ادارة الشؤون العامة ، دون ان تذهب الى المطـــالبة بالانفصال حالاً .

ففي شاطىء الذهب عــام ١٩٤٩ وفي الكامرون ، وفي تشاد عام ١٩٥٢ ، قامت اضطرابات وحوادث تعبر عن القلق الاجتماعي وعن الدفع المادي للبيض، بينما مدغشقر قامت وحدها بثورة لاهبة . فالحركة الوطنية في هذه البلاد بقيادة الحركة الديموقراطية للبعث الملاغاشي التي نالت في انتخابات عام ١٩٤٦ مجموع الاعضاء في المجلس التمثيلي الوطني ، تطالب بإبقاء نظـام الحماية وتحويل مدغشقر الى دولة مشاركة في الاتحاد الفرنسي. والى جانب هذا الحزب ، هنالك لعمري جمعيات سرية تتمتع بنفوذ كبير لا سيا بين قبائل رتسيميارا كا على الساحل الشرقي من الجزيرة ، وهي من أهم المناطق في هذه البلاد تنتج البن بمقادير كبيرة حيث المعمرون من مواليد الاوروبيين يتكالبون على الربح ويتشددون كثيرا على اليد العاملة. هذه المقاطعة التي تؤلف فردوس التجار الصينيين، والتي تألمت كثيراً من مصادرات حكومة فيشي التعسفية وحكومة فرنسا الحرة خلال الحرب . ومن هذه المنطقة انفجرت الثورة وامتدت الفتنة في آذار ١٩٤٧ وتكونت اطرهـــا العسكرية مــن مجندين مالقاشيين بعد تسريحهم من الجيش الفرنسي، ممـــا ادى الى قتل ١٥٠ اوروبياً . وقـــد جاءت حركة القمع عنيفة اتسمت بالوحشية ويقدر عدد الضحايا ، مباشرة او غير مباشرة من ١١٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠ قتيل .

ان مَثل المستعمرات الانكليزية المجاورة وتطورها السريع نحو الاستقلال حمل المتطورين على المطالبة بالمزيد من السلطة والتوسع في صلاحيات المجالس المحليـــة ودوراً اكبر في ادارة البلاد ، وتوسعاً اكبر في التعليم الثانوي والعالي يؤهلهم لاستلام مراكز القيـــادة . فاصطدموا بمطالبهم هذه ، او حاولوا المصانعة مع الزعماء الاشداء في الريف المسنودين من قبـــل الادارة والذين زادوا نفوذاً وبأساً مع الاقـــتراع العام . كما جرى مثل هـــذا في فرنـــا في القرن

التاسع عشر . اذ يمارسون نفوذاً عظيماً على الجماهير ودهماء الفلاحين المتسكعين في الجهل والامية . وبعد ان اتهم التجمع الديموقراطي الافريقي باقامة علاقات مشبوهة مع الشيوعيين ، تبنى سياسة معتدلة طمعاً منه في كسب عطف الادارة كما أخذ يتقارب من البرلمان مع فريق من نواب الوسط . والمؤتمر العام الذي عقده في بوبو ديولاسو ، عام ١٩٥٣ ، اقترح اقامة « جمهورية واحدة قابلة للتجزؤ » اي اقترح حلاً فيدرالياً . وعلى الاجمال ، فالاحزاب الافريقية على اختلافها تعارض كلها سياسة التمثيل التي لم تعد تفي بالغرض، في نظرهم ، كما تعارض فكرة الدولة الشريكة. فهي تطالب « بدولة مستقلة في قلب الجمهورية الفرنسية »وهو مطلب ترجو ان يتحقق دون ان يضطروا الى استعمال العنف .

وفي الحين ذاته ، اخذت الاحزاب تجمع صفوفها وتنصهر بعضها في بعض وترتدي اكثر فأكثر طابعاً افريقيا يختلف عن التشكيلات والهيئات السياسية في البلد الام التي حاكتها في بدء الامر . وهذا الاتجاه الواحد نحو « الأفرقة » برز في مجال الحركة النقابية اذ أن المنضمين الى عضويته *C.G.T.* شكلوا لهم اتحاداً عرف بـ *C.G.T.A.* والاعضاء المنضمين الى الاتحاد العالمي *C. F. T. C.* الفوا الاتحاد الافريقي للعمال المؤمنين المنضم رأساً الى الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

ابلاء الاستقلال

ان قرب حصول المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية على استقلالها، والخوف من استباق الحوادث في افريقيا السوداء كما استبقتهم حوادث الهند الصينية وافريقيا الشمالية، حملت البرلمان الفرنسي على سن قانون ـ ملاك (قانون دوفير في ٢٣ حزيران ١٩٥٦) تتخلى بموجبه عن سياسة التمثيل واولى صلاحيات واسعة للمجالس التشريعية المنتخبة في كل مقاطعة بحيث تتمتع بسلطة تشريعية ، وانشأ ادارات تنفيذية محلية (مجالس الحكام) تنتخب من قبل مجلس المقاطعة برئاسة الحاكم العام، العنصر الوحيد المأخوذ من خارج المنطقة . فكل المصالح الادارية ـ باستثناء القومي منها ـ سلمت لحكام وطنيين من ابناء البلاد جرى انتخابهم . والقانون ـ الملاك او الهيكل اقام نظاماً لامركزياً واسعاً واستقلالاً داخلياً يكاد يكون كاملاً ، الا انه اعتبر في نظر عدد كبير من الافريقيين نقطة بداية او نقطة انطلاق نحو تشكيل اتحاد المقاطعات، بشكل اتحادات فيدرالية افريقية مستقلة ستصبح فيما بعد دولاً تشترك مع الجمهورية الفرنسية في الاتحاد الفرنسي وتتقاسم ادارة المصالح المشتركة مع حكومة باريس . والفوز في الانتخاب الذي حققه التجمع الديموقراطي الافريقي (*R. D. A.*) في معظم المقاطعات الفرنسية والاحزاب الوطنية في مدغشقر والحزب المناهض لها(لجنة الاتحاد التوغولي) في التوغو في انتخابات نيسان ١٩٥٨ ،واستمرار الاضطرابات الدامية في مقاطعة سناغا البحرية في الكامرون ، تحت تأثير اتحاد الشعوب الكامرونية الذي يعمل في الخفاء ، ومعارضة فئة العمل القومي في الكامرون لهذا النظام ، كل ذلك جاء برهاناً على ان هذه الترتيبات لم تكن مرحلة نحو الاستقلال .

الاستقلال

تم قطع هذه المرحلة بأقل من سنتين. فبدلاً عن الاتحاد الفرنسي المعلن عام ١٩٤٦ ، قام عام ١٩٥٨ ، نظام الأسرة الـ *Communauté* الذي عاش أقل من سنة. فقد حدد دستور الجمهورية الخامسة اختصاص وصلاحيات كل المؤسسات والهيئات المشاركة التي ستنشأ عنها : الرئاسة والمجلس التنفيذي ومجلس الشيوخ والمجلس التحكيمي ، واعترف للمقاطعات بحرية الانضمام الى هذه الأسرة او الانفصال عنها ، وحرية الانتخاب بين وضع المحافظات او وضع المقاطعات او الدولة المستقلة ادارياً . وهذه الوحدة ، هل تتطور باتجاه تأليف اتحاد دول ذات سيادة كما يتمنى ذلك « انصار المطالبين بجامعة الدول الفرنسية » (سيدار سنغور) او نحو دولة فيدرالية فرنكو افريقية ، كما يقترح هوفويه بواني ؟ فالحل الاول يفوز عندما اعترف باستقلال مالي وجمهورية مالاغاشي (كانون الاول ١٩٥٩) ثم استقلال المقاطعات الاخرى . أما التوغو والكامرون اللذان بقيا خارج الجامعة ، فقد رفعت عنهما الامم المتحدة الوصاية التي كانا يعملان تحتهـــا ، وذلك بطلب من فرنسا نفسها ، وحققا استقلالهما في كانون الثاني وفي نيسان ١٩٦٠ . وهذا الاتحاد لم يدم اكثر من سنة ، ولم يعد بين مستعمرات فرنسا القديمـــة « سوى علاقات وفقاً لاتفاقات بين دول مستقلة » .

افريقيا الغربية البريطانية

سارت السياسة التي انتهجتها بريطانيا العظمى في افريقيا الغربية على طرفي نقيض مع السياسة التي تبناها واضعو الدستور الفرنسي عام ١٩٤٦ ، عندما خلقوا دولة اتحادية امتصاصية ممثلة بالاتحاد الفرنسي . كذلك تتعارض هذه السياسة مع السياسة التي سارت عليهـا كل من افريقيا الجنوبية وافريقيا الشرقية حيث توجـد فئات من المعمرين البيض استمكنوا في تلك المقاطعات ويغارون جـداً على سيادتهم وسيطرتهم على ابناء البلاد . فالسياسة التي تقوم على مساعدة الوطنيين هنا على التطور وفقاً لروح حضارتهم التقليدية طبقت دونما صعوبة . ففي افريقيا الغربية هذه التي بقيت شبه مغلقة في وجـه المعمرين الاوروبيين تكونت دول وطنية ، شبه مستقلة هي اليـــوم اكثر دول افريقيا السوداء تطوراً سياسياً . فالشاطىء الذهبي هي اكثر هذه الدول تطوراً بملايين سكانها الاربعـــة ، معظمهم من صغار المنتجين الكاكاو وبحياتها الاقتصادية على الطراز العصري الحديث ، هـذا الاقتصاد الذي ينهض على انتاج الذهب والماس والبوكسيت ولا سيما الكوبرا والكاكاو (٧٠/° من قيمة صادراتها). ونيجيريا التي كان تطورها اقل بروزاً وتجلياً ، واقل سرعة هي اكثر اقطار افريقيا الغربية سكاناً اذ تضم ٥٥ مليوناً من الناس ، وهي غنية بما فيها من مناجم القصدير والفحم ومن كبريات البلدان المصدرة الكوبرا وزيت البلح والكاكاو . في كل مكان تعج اقطارها بطبقة كثيفة من الفلاحين المنتشي العيش ، اذ ان مستوى العيش فيها هو اعلى مستوى في افريقيا ، وطبقة متوسطة نشيطة ديناميرية . وقد اتاح الازدهار الاقتصادي الذي تنعم به ظهور طبقة من الاعيان الاثرياء لا سيما في المدن الساحلية ارتفعوا عالياً فوق بروليتاريا ترسف في البؤس والشقاء : تجار اغنياء وكبار الملاكين واطباء ورجال قانون تلقى عـدد كبير من بينهم تحصيـــله الجامعي في انكلترا او في

الولايات المتحدة الاميركية مستكتبين ، وموظفين في الادارات الحكومية او لدى الشركات الخاصة الكبيرة، بينما رُفّع عدد من كبار الموظفين الزنوج الى رتبة الشرف ونالوا لقب « Sir » ، وطبقة كبيرة من رجال الفكر والادب في البلاد ساعد ثراؤهم والبحبوحة التي ينعمون بها على تحرير البلاد بسرعة ،ويطالبون بمشاركتهم الحكومة والادارة وفي المقابل يحاول زعماء القبائل في الداخل الذين ينهجون على التقاليد المتوارثة ، معظمهم على الاسلام ، وبينهم عدد من المسيحيين، الحفاظ على ما لهم من سلطة سياسية اوتوقراطية ، ودينية على الجماهير الريفية . وقد عرفت الحكومة البريطانية كيف تتلاعب ، حفاظاً على مصلحتها ، بهذا التفاوت وكيف تحرك هذه الفوارق العرقية والدينية ، مغذية بينها الشقاق والانقسامات تنشىء تارة النظم الادارية المتباينة ، وتقيم طوراً الزعماء التقليديين في وجه الطبقة المتطورة التي اعتنقت عن الغرب افكارها ونظرياتها التقدمية ، باعثة المناطق الداخلية ذات الحضارة الاسلامية حيث القوى الرجعية لا تزال قوية وتنعم بالنفوذ، على الوقوف في وجه المناطق الساحلية سكانها على الوثنية أو على المسيحية، وحيث يعم التعليم الابتدائي ٢٥٪ من الطلاب الذين هم في سن الدراسة وحيث تطلع القوى الفتية المشبعة بالافكار التحررية .

وأمام مهاجة الطبقة المستنيرة ، جرى التخلي عن نظام الحكم غير المباشر وأقيمت في نيجيريا والشاطىء الذهبي وسيراليون ، بين ١٩٢٢ – ١٩٢٥ نظم ودساتير جديدة نصت على انتخاب مجالس تشريعية استشارية . ولم تلبث هذه المجالس ان شال فيها تدريجياً عدد الاعضاء من غير الموظفين على الموظفين الذين يتمتعون بعضويتها. تحققت هذه المرحلة في الشاطىء الذهبي وفي نيجيريا وغمبيا ، سنة ١٩٤٥ ، وفي السيراليون عام ١٩٤٨ ، غير ان الحكومة فيها ليست بعد مسؤولة وستتحمل كامل مسؤولياتها خلال الحرب . ان عودة الـ ٨٠٠٠٠ عسكري جرى تجنيدهم من ابناء الشاطىء الذهبي ، والـ ١٠٠٠٠٠ مجندين من نيجيريا ، اثار مشكلات سياسية واجتماعية شائكة ان عدم رضى المسرحين من الجيش البريطاني الذين لم يرجع عدد كبير منهم الى قراهم ، وسوء سعر الكاكاو اثار في البلاد حركة هياج واضطراب لم تكن طبقة المتطورين وحدها مسؤولة عنها. ولأول مرة ، تجاوزت الحركة الشعبية صفوف طبقة المستنيرين هؤلاء ، ونشأت في البلاد احزاب سياسية واخذت تضخم صفوفها عن طريق الراديو والصحافة . وفي عام ١٩٤٧ ، ظهرت رابطة الشاطىء الذهبي المتحدة تولى اعمال السكرتيرية فيها الدكتور نكروما ، الذي انفصل عام ١٩٥٠ ، عن رفاقه واسس حزب اتحاد الشعب (C. C. P.) ، كان من ضمن برنامجه انشاء دومنيون جديد باسم غانا ، هذا الاسم الذي يثير فيهم امجاداً وطنية قديمة، وهو عبارة عن حزب شعبي اخذ على نفسه الا يحسب حساباً لاي معارضة ولاي اختلاف عرقي او عنصري ، قبلي او ديني ، هذه الاعراق التي لا تزال حية تنبض على أشدها في الشمال وفي مقاطعة الاشنتي.وفي نيجيريا قام الحزب الوطني في نيجيريا والكامرون (W. C. N. C.) بزعامة ازيكيوه ، الذي قام بحملة هوجاء ضد البريطانيين في الجرائد اليومية او الاسبوعية

الجمة التي يقوم على اصدارها الوطنيون والتي قام بتأسيسها ، وحشد حــوله الانصار حتى من مقاطعة الداهومي . وقامت في البلاد اضرابات وحركة مقاطعة البضائع الانكليزية في المخازن البريطانية ، كما قامت مظاهرات عنيفة ، والدعوة الى العصيان المدني ، ردت عليها الحكومة باعلان حالة الطوارىء في البلاد ومنع التجول وبحركة قمع دموية في اكرا عـــام ١٩٤٨ ، وفي مناجم اينوغو عام ١٩٤٩ ،وفي مدينة كانو عام ١٩٥٣ ، وبتعطيل الجرائد الوطنيـــة وتوقيف الزعماء الوطنيين . ومنذ ذلك الحين ، اخذت تتوالى مشاريع الدساتـــير ، فظهر في الشاطىء الذهبي دستور بُرنز (باسم حاكم المنطقة) عام ١٩٤٦ ، ومشروع دستور وضعته لجنة كوساي رفضه نكروما عام ١٩٥٠ واستبدله بشروع دستور مضاد نص على الاستقلال التـــام . وفي نيجيريا طلع دستور رتشردس ، عام ١٩٤٦ ، ودستور ماك فرسون ، عـام ١٩٥٢ ، الا ان معارضة الولايات الاسلامية في الشمال التي تولتها الهواجس من احتمال وقوعها ضمن تقسيمات ادارية مسيحية ، ادت الى عقد مؤتمر في لندن ، عام ١٩٥٣ ، يضم ممثلين عن المناطق الكبرى الثلاث في البلاد، اتفقوا على اسس دستور فيدرالي عام ١٩٥٤ . وهكذا فمنذ عام ١٩٥٢ ، نال الشاطىء الذهبي برلمانه ، كما قام فيه رئيس وزراء ، تم انتخابه من قبل المجلس النيابي ، على الحاكم ان يستشيره لتسبين الوزراء الاحد عشر ، بينهم ثلاثة (الدفاع والشؤون الخارجية والعدلية والمالية) هم بريطانيون . والوزراء مسؤولون امام البرلمان الذي يمكن ان يطلب من الحاكم العام عزلهم . فالادارة اخذت تتأفرق اكثر فاكثر (١٣٧٧ موظفاً كبيراً من الزنوج عام ١٩٥٦ لقاء ٣٠٠ ، عام ١٩٤٩ ، و٣١ عام ١٩٣٨) والموظفون البريطانيون يجب ان يخضعوا لرؤسائهم من الزنوج. وقد جرى تعديل للدستور، عام ١٩٥٤ ،ووسع من نطاق المجلس التشريعي الذي اصبح ينتخب بالاقتراع العام ، كما نص على ان جميع الوزراء يعينون من داخل المجلس المذكور . كان هـــذا النظام انتقالياً اذ غيّر من طبيعة وضع المستعمرة الانكليزية الى وضع دومنيون. وفي سنة ١٩٥٦ وضع دستور جديد (هو الرابع في خلال عشر سنوات) ، هيأ البلاد للاستقلال واقام فيهـــا نظاماً يقوم على اللامركزية . وقد تم التطور في كل مكان بصورة منهجية ، و « جرت تقنيته على الطريقة الغربية » على يد بريطانيا العظمى ، وبمساهمة لجان عدة اشتركت في عضويتها شخصيات افريقية بارزة وموظفون محليون هيأوا التوصيات والاقتراحات كما اشتركت فيها عناصر وطنية بعد استشارة السكان. وافرج عن نكروما وخرج من السجن رئيساً للوزارة بعد انتخابات عامة جاءت كلها في مصلحته .

ففي السيراليون وفي نيجيريا الاقـــل تطوراً من الشاطىء الذهبي ، تلتف الاحزاب حول شخصيات بارزة او تتألف من مجتمعات عرقية تساعد بما هما عليه من انقسامات قبليـــة ودينية على المعارضة وتنميها ، بينما يفضل بعض الوطنيين البقـــاء تحت السيطرة الاوروبية ولا الوقوع تحت حكم مجتمعات زنجية يحتقرونها او يخشون شرها . الا ان النجاح الذي حققه حزب ازيكيويه في مقاطعة يوروبا في انتخابات ١٩٥٤ ، جاء دليلاً على ان الشعور الوطـني ينتشر في

البلاد على حساب التضامن العنصري وهكذا نالت نيجيريا استقلالها في تشرين الاول ١٩٦٠ . اما السيراليون وغمبيا ، فقد نالت كل منها عام ١٩٥١ و ١٩٥٤ دستوراً سار بها نحو حكومة مسؤولة عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ .

انتهجت بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ سياسة « تخلي خلاق » تقوم على « الرحيل في سبيل تأمين البقاء » . فالمؤسسات السياسية كادت كلها تأتي على الطابع الانكليزي ، فما من زعيم مسؤول يطالب بترحيل الفنيين البريطانيين من البلاد او فصم العلاقات مع بريطانيا العظمى ، بينما تبقى الروابط الاقتصادية اقوى من اي وقت مضى . والاختبار يتجاوز بكثير حدود هذه المقاطعات ، والدرس يطلع من الشاطىء الذهبي . فمنذ ايلول ١٩٥٤ ، لا يزال حكم هذه البلاد في يد اول وزارة تشكلت برمتها من افريقيين ظهرت في افريقيا الغربية . وفي اذار ١٩٥٧ عندما تحولت المسؤولية الى غانا المستقلة ، شقت هذه طريق الاستقلال الناجز امام كل الاقطار الواقعة في هذه الناحية من القارة .

افريقيتان وجهاً لوجه

افريقيا الاستعمارية

منذ عام ١٩٦٠ ، تتمتع كل افريقيا الغربية والوسطى باستقلالها التام ، بعد ان اصبحت دولة نيجيريا الفيدرالية الجمهورية السادسة في الكومونولث البريطاني . كذلك نالت المقاطعات البريطانية ، في افريقيا الشرقية استقلالها هي الاخرى : اوغندا عام ١٩٦٢ ثم كينيا وزنجبار التي اتحدت في نيسان ١٩٦٤ مع تنغانيكا لتؤلفا معاً تنزانيا ، ونياسالاند اصبحت ملاوي في تموز كما استقلت روديسيا الشمالية تحت اسم زامبيا .

ولكن الى الجنوب من خط وهمي يقطع افريقيا، من شمالي انغولا الى الجنوب من روديسيا الشمالية شطرين، تقوم آخر قلعة لسيطرة البيض تؤلف مع كاتنغا المجاورة لها منطقة من اغنى مناطق القارة الافريقية. وتسيطر شركات قوية على مناجم النحاس ومعادن ثمينة اخرى نادرة (الكوبالت والمنغنيز) وتستثمر مزدرعات لها من التبغ والشاي ، وتركزت فيها حركة اسكان من البيض كبيرة نسبياً (٣ ، ٧٠٠ ، ٠٠٠) يعودون باصولهم الى منتصف القرن السابع عشر ، اقوام من اغنياء المزارعين ورجال الصناعة ، واعضاء المهن الحرة ولا سيا من صغار البيض (يشابهون كثيراً البيض في منطقة وهران وباب الواد او سكان الولايات المتحدة الجنوبية النابضة بالتعصب وبالاحتقار للملونين) ، هي المستعمرات البرتغالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبي افريقيا .

وفي القطر الاخير من هذه الاقطار تستفحل سياسة التمييز العنصري وتقسو فيها. ان سيطرة البيض على الزنوج ـ وبين البيض على الاخص، طائفة الافريكندر ـ التي تطبق الى اقصى حد، ما يترتب على سياسة التمييز العنصري من نتائج تقوم على هذه السياسة. هنالك ٢٦٤ ناحية او منطقة محفوظة منذ

عام ۱۹۱۳ ، يؤلف مجموعها ۱۷ ٪ من مساحة هذه البلاد ، يحتشد فيها ويعيش ضمنها ٤٠ ٪ من الزنوج بحيث يؤلفون فيها وحدات يسكنها الزنوج لا غير ويتولون ادارتهـا بانفسهم (على رأس كل واحدة مقيم ابيض) وتتمتع باستقلال اداري في المجالات المالية والعدلية والتربية والصحة العامة والاشغال . واولى هذه الوحدات *Bantoustans* قامت في منطقة ترانسكي التي يأهلها اقوام الخوزاس . وهذا التقسيم على الطريقة الاسرائيلية ليس سوى حل لا يفي بالغرض، لان هذه الوحدات المعزولة لا تشكل في حقيقة الامر ، سوى « ضواح منامـات » لهذه اليـد العامـلة الرخيصة ، وما الاستقلال الاداري الذي تتمتع به سوى تمثيلة او « نظام بوليسي » متـأخر يذكرنا « بأوروبا الجديدة » في عهد النـازية (*G. B. Béki*) وهكذا ، وبالرغـم من قسوة حركة القمع التي يتعرضون لها ، فمقاومة الزنوج لم تضعف ولم تخبت . وهنـا حكيا في الولايات المتحدة الاميركية ، فالاندماج ، وقيـام مجتمع متعدد العروق ، وسياسة عدم المقاومة التي دعا اليها زعماء بانتو اتّصفوا بالاعتدال ، مثل لوثولي ، (جائزة نوبل ١٩٦١) ، كل هذه التدابير والاجراءات لم تعد تعتبر كافية في نظر العديد من الملونين ، اذ تهب عليهـم عنصرية او دعوة عرقية زنجية شبيهة بالروح التي جاش بها الملونون الزنوج . فبعد ان صُدعت الاقلية البيضاء من نيل الاقطار المجاورة لها استقلالها الناجز، وبعد ان وقعت اسيرة الحلم الذي استحوذ عليها ، اخذت تتسلح بقوة وتساند طلاب الانفصال في كاتنغا ، كما راحت تساعد الحكومة البرتغاليـة على النجاح في قمع حركة التمرد التي يقوم بها رعاياها . وهي تحاول ان تضم اليها المحميـات البريطانية الواقعة ضمن اراضيها (والتي تعمل انكلترا على اعدادها للاستقـلال) فالبازوتولاند والبتشوانالاند ، نالا استقلالها الداخلي عام ١٩٦٥ ، وعملا على التحالف مع روديسيا الجنوبيـة التي تتشابه اوضاعها الداخلية مع اوضاعهما .

وهذه المستعمرة المستقلة يسيطر عليها ١٥٧٠٠٠ من البيض يحتكرون فيها السلطة ويملكون نصف مساحة البلاد ، في وجه ٣ ملايين من الزنوج جرى كبتهم في هـذه الاراضي المحفوظة التي تغص بالسكان الذين ذهبوا ضحية الفقر بعد ان دهكت اراضيهم مما دهاها من التعري والانجراد. هنا كما في افريقيا الجنوبية يسود تفاوت عظيم في الاجور (اذ ينال العامل الزنجي ٦ جنيهات في الشهر في المدن الاحدى عشر الرئيسية في البلاد، بينما يُعطى العامل الابيض ٧٠ جنيهاً في الشهر). كذلك ان نظام جواز المرور والتمييز العنصري والفصل بين البيض والملونين خلق جواً من التوتر الشديد حال دون انفجاره واستحالته الى كارثة تدخل الحكومة البريطانية . فقد رفضت الحكومة البريطانية ــ امام صرخة الزنوج ــ ان تعطي هذه البلاد استقلالهـا ما لم تقطع لهم الضمانات التي يطالبون بها . وبالفعل فان الحـاد افريقيا الوسطى الذي تألف ، عام ١٩٥٣ ، من مقاطعتي روديسيا ومن النياسالاند لم يقوَ على الصمود امام الصعوبات الناجمة عن المشكلة العرقية . فقد انحل بعد عشر سنوات من تشكيله ، وروديسيا الجنوبية حيث الجبهة الروديسية ، هذا الحزب الابيض النشيط نال انتصاراً صارخاً في الانتخابات ، يشدد من التمييز العنصري ، وخرج عام ١٩٦٥ ، وهـدد

بالانضمام الى اتحاد جنوبي افريقيا .

خفت في المستعمرات البرتغالية حرب العصابات التي يشنها الوطنيون من جراء المنافسات التي تفرق بين الفئات السياسية التي تغذيها (حيش تحرير انغولا ، حركة تحرير انغولا) ، وتحاول الحكومة البرتغالية قمعها بالشدة التي تسمر الخوف في القلوب : كتهديم القرى من الجو ، وتنفيذ عقوبة الموت بالجملة مما أجبر مئات الالوف من الاهلين على الجلاء والالتجاء الى دولتي الكونغو المجاورتين .

كل افريقيا الجنوبية التي يرغمها الرعب والقسوة الوحشية على بقائها تحت وطأة سيطرة قبضة من البيض الحاكمين ، وهي اساليب احسن البوليس والجيش استعمالها ، تشهد طلوع كتلتين سيحملها الاهتياج والخوف على الالتحام في حروب عنصرية دامية لم يشهد لها العالم مثيلاً حتى الآن .

الحياة السياسية لدى هذه الدول المستقلة

تميزت الحياة السياسية لدى دول افريقيا المستقلة بصراع عنيف بين الاحزاب التي جاء تنظيمها كما جاءت افكارها ونظرياتها مستوحاة الى حد بعيد من الاحزاب القائمة في الغرب ، مع انها ليست في الواقع سوى احزاب زعماء ألفوا ان يروا أنصارهم يطيعونهم طاعة عمياء ، سواء أكانوا عبيداً مشدودين الى الارض ، أو أتباعاً او احزاباً عنصرية أو اقليمية او دينية .

اعتادت هذه الاحزاب ان تنقسم الى ثورية والى محافظة مقيمة المتطورين وصغار الموظفين والبروليتاريا الناشئة في وجه الزعماء التقليديين وفي وجه بورجوازية الاعمال الجديدة . الا أن روابط التضامن العائلي ، وتقاليد الالتزامات تجاه الفئة وتجاه الذرية هي من المتانة بحيث لم يقم بعد بالمعنى الصحيح صراع طبقي في قلب الجماهير الافريقية ، باستثناء بعض حوادث محلية .

هذا الصراع صحبه احياناً حروب أهلية بالفعل ، منها مثلاً : ثورة اتحاد الجماهير الكامرونية (U. P. C.) تألفت نواتها الكبرى على الغالب من اقوام الباميليكية فذهب زعيماها أم نيوبيه وفيلكس موميه قتلاً ؛ وتبرز في السودان فتنة السكان غير المسلمين في الجنوب ، وفي رواندا — اورندي حيث قامت ثورة الهوتو (٨٥ ٪ من السكان) ضد اسيادهم التوتسي (١٥ ٪) وأدت الى مذابح تقشعر لهولها الابدان ، وفي موريتانيا وفي النيجر . وقامت ثورات بيضاء لم تسفك فيها الدماء ، طردت من الحكم الاب فولبرت يولو في كونغو — برازافيل . وحاولوا القيام بواحدة منها في الغابون (حيث تدخل المظليون الفرنسيون واعادوا النظام باعادة الرئيس مبا) ، وفي تنغانيقا ، وفي كينيا وفي اوغندا حيث أدى تدخل وحدات من الجيش البريطاني الى قمع الفتنة التي قامت بها وحدات وطنية . ووقعت محاولات قتل ضد الدكتور نكروما في غانا ، وقتل الرئيس سلفانوس اولمبو في التوغو ، واخيراً « مؤامرة » فعلية أو وهمية أدت الى دعاوٍ كان من بعض نتائجها تصفية بعض المعارضين في السنغال (مامادو ضيا الذي حكم عليه) ، وفي النيجر وفي كونغو — برازافيل وغانا . وفي كانون الاول ١٩٦٥ ومطلع عام ١٩٦٦ ،حدث ثلاثة

انقلابات عسكرية – على غرار ما وقع في كونغو – ليوبولدفيل ـ انتقلت معها السلطة الى ايدي الجيش في جهورية افريقيا الوسطى ، وفي الداهوماي وفيفولتا العليا. واخيراً وليس آخراً التوتر الذي وقع مؤخراً بين الرئيس ازيكيويه ورئيس وزرائه، أي بين الشمال المسلم والساحل المسيحي الذي هدد الاتحاد الفيدرالي في نيجيريا بالانفجار : فأدت في كانون الثاني ١٩٦٦ ، الى استيلاء الجيش على الحكم بعد اضطرابات وحوادث دامية ومقتل رئيس الوزراء الاتحادي .

في سنة ١٩٦٥ ، كانت البلدان ذات اللغة الفرنسية حيث تبرز شخصيات سيدار سنغور وهوفويه – بوانيي ، وزمبيا مع كينيث كاوندا ، وتنزانيا مع يوليوس نيبري وكينيا مع جوموكينياتا ، وملاوي مع الدكتور بندا، يمارسون سلطة استبدادية ذات نزعة معتدلة ومحافظة مع ميل ظاهر نحو الغرب. وقام في وجههم غانا والغينيه ومالي وكونغو – برازافيل التي انتهجت سياسة اشتراكية النزعة بالفعل وتنمي ـ مع فترات من الانقطاع او التحفظ ، علاقات وثيقة مع البلدان الشرقية ومع الصين . فغانا تأفرقت تماماً ، ونشأت فيها جميات مختلطة تتولى تنفيذ المشروعات الرئيسية او مصانع النسيج ، والكاكاو والخشب والالومنيوم . ان تأميم النقل والرادير ومخازن البيع بالفرادى وصناعة صقل الماس ، والشركات الاستخراجية الخمس من اصل السبع الموجودة فيها، اضعفت من نشاط القطاع الخاص، وتولت تعاونية خاصة بيع عدد من محاصيل البلاد ، تحت اشراف الدولة ، كالكاكاو ، كما انشيء عدد من التعاونيات الزراعية . الا ان دكتاتورية نكروما اصطدمت بمقاومات عدة جاءت من جهات مختلفة، كما ان الازمة الاقتصادية التي انفجرت في غانا ، في تموز ١٩٦١ ، تسببت بقيام اضراب عام اعقبته حملة من الارهاب ، ومن الارهاب المضاد استمرت سنتين .

اما جهورية الغينيه التي نالت استقلالها عام ١٩٥٩ بتصويتها السلبي في الاستفتاء الشعبي ، فقد تلقت مساعدات مالية وتقنية من الولايات المتحدة الاميركية ، ولا سيا من الاتحاد السوفياتي ، في اثر انسحاب الفنيين الفرنسيين المفاجيء . ولما كان الرئيس سيكوتوريه يعتمد قبل كل شيء على نفوذه القوي وعلى مساندة النقابات له ، قد ازال من الوجود التقسيات الادارية القديمة النزاعة الى الفيدرالية ، فقد أمم وسائل النقل في البلاد والانتاج وتوزيع الطاقة والمصارف ومعامل النسيج باستثناء بعض شركات التعدين والشركات الصناعية المختلطة (كامتكا فريا وشركة بركسيت بواكيه) .

كونغو ـ ليوبولدفيل

هو البلد الوحيد في افريقيا الذي لم يحقق استقلاله الا بعد حروب اهلية دامية . فالصراع الذي قام بين المتطورين المنضمين الى الحركة الكونغولية الوطنية (M.N.C.) التي يتزعمها باتريس لومومبا الذي كان يدعو الى انشاء دولة اتحادية ذات حكومة مركزية قوية ، وبين تحالف الجميات القبلية في كاتنغا بقيادة موييز تشومبي المعروف بنزعته الفيدرالية ، ادى الى انفصال كاتنغا وهو انفصال دام سنتين ونصف، وبمساعدة الاتحاد المنجمي ، استطاع تشومبي ان يجند فرقة من المرتزقة من افريقيا الجنوبية وروديسيا ومن

أوروبا، وان يشتري معدات حربية وان يؤمن له في كل من اوروبا واميركا مؤازرة بعض العناصر المحافظة الانفصالية ، كما ان مكتب كاتنغا قام بتنظيم حملة دعائية واسعة النطاق في الولايات المتحدة جاعلة من تشومبي « اكبر زعيم مناهض للشيوعية ومن انصار الغرب في كل الكونغو » . الا ان تدخل « الخوذ الزرقا » التابعين للأمم المتحدة وضع في نهاية الامر حداً لهذا الانفصال . غير ان الدسائس التي حاكتها الدول الغربية المتنافسة على المنطقة والنزعات الانفصالية ، سببت حالة من الفوضى والبلبلة زال معها لمدة سنة كل اثر او فعالية للحكومة المركزية (من ايلول ١٩٦٠ الى آب ١٩٦١) . وقد اعلنت ولاية كاساي كاسي نفسها دولة مستقلة كما اعلنت انفصالها كل من ولاية كيفا وكاتنغا الشمالية وكويو ، كما ان انصار لومومبا تجمهروا في ستانليفيل بعد موت زعيمهم وانشأوا فيها جيشاً حاول عبثاً استعادة السلطة . ان تفاقم البطالة والبؤس ، وانحلال اقتصاديات البلاد ، والفساد الفاضح الذي تفشى بين الموظفين السياسيين والاداريين ، زاد كثيراً من تدهور الحالة في البلاد ، ومن اشتداد الفوضى والبلبلة فيها . وعملت الشركات الكبرى التي تعرضت للخطر من جراء هذا الوضع ، رفعت الى الحكم مويز تشومبي بموافقة الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا العظمى . وقد حاول ان يجمع حوله جانباً من الوطنيين وان يعيد الى الوحدة الولايات التي اعلنت انفصالها عنها ، الا ان استمرار الاضطراب مكن الرئيس كاسافوبو من ابعاده عن السلطة ، واخيراً تمكن الجنرال موبوتو من فرض دكتاتورية عسكرية على البلاد (تشرين الثاني ١٩٥٦) .

افريقيا المستقلة مبلقنة

تجاه فريق افريقيا الجنوبية القوية التسلح والتي يهيجها الخوف تنتصب افريقيا المستقلة والمجزأة الى ٢٥ دولة تم تحريرها على اشكال مختلفة بينما جاء تطورها الداخلي على وتيرة واحدة تقريباً (انظر الفصل السابق) .

ولم تلبث ان برزت اخطار هذه البلقنة : كتعارض المصالح بين البلدان الغنية التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية (كالأوكومه والمنغنيز في الغابون ، والبن والكاكاو في شاطىء العاج) ، وبين البلدان الفقيرة (النيجر) ، والمنافسات بين رؤساء الدول والمطالب الجغرافية بين الواحدة والاخرى نتيجة لهذا الاقتطاع العشري الذي قامت به الدول المستعمرة نفسها ، وصعوبة تأمين التوازن ووسائل العيش لبلدان صغيرة المساحة او قليلة السكان المتخلفين جداً مما يعرضها باستمرار للتخلف الاقتصادي ، او يشجع على دس الدسائس وحبك الاحابيل من الخارج والمحاولات المعيدة باعادة الاستعمار ولو بصورة غير مباشرة . شعر الافريقيون بهذه الاخطار وتحسسوا ما تحمله من تهديد . وحاولوا ان يتفادوها وان يتغلبوا على هذه النزعات والمطالب الخاصة ولو بشكل او بطريقة تفتقر الى الانسجام احياناً ، اما بالتأكيد على شخصية زنجية افريقية تميد الى عزها لغة البلاد وحضارتها حتى والعادات التقليدية ، واما عن طريق افراغ الدول الجديدة في وحدات اوسع رقعة .

الزنجية

واخذوا يلوحون بوجه المستعمرين « بالزنجية » اي بالحضارة الافريقية الاساسية من إصالة . واول من قال بالزنجية هو ايميه سيزير ، الذي يعود اصله الى جزيرة المرتنيك ، وسار في اثره فريق من المفكرين ردد صدى مقالتهم « الحضور الافريقي » الناطق بلسانهم . فالمطلوب هو رذل وعدم الاخذ بالتمثل الفكري الذي خنق الشخصية الزنجية ، واعادة المباهاة الى افريقيا ، بماضيها الاثيل ، في اثر الدروس والابحاث التي قام بها الاب بلاسيد تمبلز (فلسفة البانتو) ، ومرسيل غريول والاب الكسي كيغان الذين ابرزوا للعيان إصالة الفكر الزنجي وما له من قيمة عالية ، وشرح العادات والاعراف والمؤسسات القبلية وتركيبتها ، وتمجيد الابطال الافريقيين والامبراطوريات الافريقية الغابرة (غانا ومالي وامبراطورية سنهراي ، ومملكة الكونغو وموتوموتابا) ، واحياء هذه الحضارة الافريقية الاصيلة وذلك بتقييم التقاليد والفولكلور الشعبي والاساطير والقصص الشعبية .

الا ان تعدد اللهجات حد للاسف من انتشار الآثار الفكرية في لغة من هذه اللغات . ومن جهة اخرى فالافريقيون المثقفون والذين باستطاعتهم ان يكتبوا ويؤلفوا تلقوا تعليمهم كاملاً او القسم الرئيسي منه باللغة الفرنسية او باللغة الانكليزية بحيث – وهذا من المفارقات المضحكة – ان هذا الادب الذي يشيد بالزنجية في وجه الاستعمار الغربي ، يستعمل لغة المستعمرين ، باستثناء بعض الابحاث التي ظهرت باللسان البازوتي او البانتو او الخونسا ، ومع ذلك بقي اثر من وحي افريقي حقيقي صميم ، كما يشهد على ذلك الادب الشعري لليوبولدسيدر سنغور الداعية الى ادماج الزنجية ضمن القيم الحضارية الكبرى ، عن طريق تقييم الثقافة الغربية تقييماً زنجياً » ، وعن طريق « مختارات جديدة الشعر الزنجي والملاغاشي » ، التي كان لها وقع الوحي عندما صدرت عام ١٩٤٨ .

محاولات التجميع والافراغ

فشلت حتى الان كل المحاولات التي بذلت في سبيل تجميع اقليمي ، وهي محاولات تتصل بالحلم الذي راود الافريقيين بقيام جامعة افريقية تضم الزنوج ، ولا سيما الدكتور دوبوا وماركوس غارفي اللذين اخذا يعملان على تحقيقه ويسعيان الى الدعاوة له ونشره في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان راح جورج بادمور الذي يعود باصله الى جزيرة الثالوث (ترينتي) احد جزر البحر الكارايبي ، يركّز على مبادئها فكان اكبر داعية لها ومن انشطهم نفوذاً وحماسة . الا ان القانون – الملاك المعروف بقانون دي فير (١٩٥٦) والذي توسع نطاقه عند صدور دستور ١٩٥٨ ، حطم بالفعل هذه التشكيلات الكبرى التي قامت في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية بتجاهلها واحلّ محلها حكومات مستقلة في هذه المستعمرات ، وبذلك قوّى المطالب الانفصالية ومحاولات التوحيد المحلية التي بذلت فيما بعد كانت بمثابة محاولات رمزية قامت بنت ساعتها : كالاتحاد الغينيه وغانا (١٩٥٨) ، وتحالف مالي (١٩٥٩) الذي اقتصر على السودان وعلى السنغال وصار امره الى الانحلال عام ١٩٦٠ ، والاتحاد ساحل – بنين الذي اصبح مجلس الاتفاق (الشاطىء الذهبي

داهومي ـ نيجر وفولتا العليا) وهو عبارة عن مجلس استشاري وتعاوني تسيطر عليه شخصية هوفوله ـ بوانيي البارزة، واتحاد جمهوريات افريقيا الوسطى (التي رفض الغابون الانضمام اليها)، الذي لم يكن سوى اتحاد «جمركي» ، له هيئات او مصالح مشتركة للنقل ومعهد علمي للابحاث الخاصة بالمعادن ، وهي مشروعات ولدت ميتة كمشروع الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية الذي وضعه الاب يوغاندا ، ومشروع الولايات المتحدة لافريقيا الوسطى الذي وضعه هو الآخر ، الاب يولو ، واتحاد بنين دابيني ، ومشروع صوماليا الكبرى (التي بعد ان تألفت من المقاطعات البريطانية والايطالية السابقتين ، اخذت تطالب بساحل الصومال الفرنسي وبجزء من اراضي اثيوبيا) .

وفي عام ١٩٦١ ، ألفت المستعمرات الفرنسية القديمة الاتحاد الافريقي وملاغاشي الذي لم يلعب سوى دور محدود، وتحول عام ١٩٦٣ الى الاتحاد الافريقي الملاغاشي للتعاون الاقتصادي (U. M. O. E.) مقصراً نشاطه على هذا المجال . وفي شباط ١٩٦٥ انضم اليه كونغو ليو بولدفيل وروواندا وبذلك بلغ عدد الدول التي تألف منها الاتحاد ١٤ دولة فرنسية اللغة تشكل منها جميعاً المنظمة المشتركة الافريقية والملاغاشية .

أما بشأن المقاطعات البريطانية في افريقيا الشرقية ، فاتحاد افريقيا الوسطى الذي تألف عام ١٩٥٣ من اتحاد مقاطعتي روديسيا ومن نياسا ، فقد انحل عام ١٩٦٣ ، ليحل محله دولة مالاوي (نياسا سابقاً) وجمهورية زمبيا (روديسيا الشمالية سابقاً) بينما بقيت روديسيا الجنوبية مقاطعة بريطانية تنعم باستقلالها الداخلي . فمع تنزانيا التي تشكلت من انضمام تنغانيكا ومن زنجيبار ، نجد ، ما بين اثيوبيا وبين روديسيا الجنوبية ، مجموعة من البلدان التي اتحدت عام ١٩٦٣ تحت اسم PAFMECA (اي حركة تجمع جميع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى) الذي اصبح ، عام ١٩٦٣ PAFMECSA اي حركة لجمع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية) التي اندمجت بدورها في منظمة الوحدة الافريقية التي انشئت في ايار من عام ١٩٦٣ في اديس أبابا بقصد تحرير افريقيا الجنوبية .

وفي خط مواز لهذا التجمع الاقليمي الذي قامت ضمنه هذه الدول، قامت مجار اخرى هدفت الى توحيدها جميعاً في اتحاد واحد . وهكذا طلعت علينا فئة الدار البيضاء التي ضمت عام ١٩٦١ : غانا زمالي والغينيه والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة وممثلي اتحاد (M. P. R. A.) اي اتحاد الدول ذات النزعة التقدمية المسايرة للجامعة العربية وللومومبا ، والفئة المضادة التي تكونت في مونروفيا وضمت ٢١ دولة من دول افريقيا السوداء المعروفة بنزعتها المعتدلة المحافظة . كلا الفئتين كانت متفقتين، من حيث المبدأ ، بحيث تتجاوز « الحركة المناهضة للاستعمار الواقعي الاستعماري» وتحافظ على ما حققته من تحرير الدول الافريقية، لتوجيهها وفقاً للتقاليد السالفة . وفي كانون الثاني، تشكلت فئة اخرى اجتمعت في لاغوس وضمت كل فئة مونروفيا ، وتنغانيقا والكونغو ليو بولدفيل . الا ان نشاط الحركة الوطنية الصغيرة بقي قوياً (حدوث عدة فتن

ادت الى طرد الرعايا التوغوبيين والداهوميين من الشاطىء الذهبي) والى الاشتباكات الدامية بين الرعايا الغابونيين والكونغوبين، كما ان بعض الدول الافريقية لم تخف نواياها التوسعية وخططها بضم بعض مقاطعات الدول المجاورة لها ، ومحاولة للوقوف في وجه هذه المحاولات نادت معاهدة اديس ابابا بمبدأ المحافظة على استقلال الدول واحترام اراضيها، قد يكون هذا ضمانة للسلام وقد يكون تكريساً لواقع بلقنة الدول الافريقية الذي اصارها الى العجز تماماً كما حدث في مؤتمر بناما ، عام ١٨٢٦ ، مع دول اميركا اللاتينية . وقد يكون هذا ايضاً نقطة انطلاق ليقظة افريقية صميمة : اذ ان ظهور منظمة الاتحاد الافريقي ، في هذا الوقت بالذات لتتولى فض المنازعات التي تنشب بين الدول الافريقية ، انما يكون الى حد بعيد « تصريح مونرو افريقي » من شأنه ان يبعد عن القارة كل نفوذ اجنبي .

الفصل السادس

إلغاء الاستعمار والاستعمار الجديد

« ادركت الدول الاكثر وعياً لتصنيع انه من الافضل لها ان تتخلى للدول التي « تدعي الاستقلال » عن مسؤولية مصيرها ، على ان تحتفظ بالنفوذ والسيطرة بالوسائل التي تضمن لها ذلك »

ر. هارون

(من كتابه : التاريخ وتفسيراته ، ص ١٥٣)

يحصل الغاء الاستعمار عندما تأخذ البلدان المتخلفة صناعياً تسهم بحماسة ونشاط ، بالحركة الصناعية في العالم ، وذلك باستعمالها التقنيات لحسابها الخاص وبوسائلها الخاصة »

فرنسوا بيرو

(اقتصاد الدول الفتية)

إلغاء الاستعمار

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توالت التنازلات السياسية والتدابير المتخذة لتحسين اوضاع الشعوب المستعمرة ، بتوالي الخسف والفشل الذي حل بالدول المستعمرة ، وكلما شعرت هذه الدول بعدم قدرتها ، بعد الآن ، على تحمل الاعباء الثقيلة ، حربية كانت ام مالية ، التي تسببها لها سيطرتها المباشرة بالطرق التقليدية التي سارت عليها ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، كلما شعرت بطغيان الافكار والنظريات التحررية التي جاشت بها الدول التي ترسف تحت نير الاستعمار . فاذا اجلنا النظر طالعتنا « معركة انسحاب » تظهر بوضوح مع تغيير الالفاظ والمصطلحات بعد ان سقط شيئاً فشيئاً من الاستعمال: كلمة « امبراطورية » وكلمة « مستعمرة» لتحل محلها كلمة « مقاطعة » ، وكلمة « كومونولث » وكلمة « رابطة » . فالامبراطورية البرتغالية الاستعمارية اصبحت بعد الآن : « الولايات الواقعة عبر البحار » في دستور البرتغال

الذي صدر عام ١٩٥١ . ومن وسائل التعمية التي استخدموها فيما بعد ، الاستعانة بكلمة : « الترابط » الى ان الغيت نهائياً ما اصطلحوا عليه من اوضاع استعمارية ، وحل محلها دساتير تكرس الاستقلال الناجز ، بينما تصبح كلمة « عون » و « مساعدة » مرادفاً لكلمة « تعاون ».

السياسة الاستعمارية الجديدة

وهكذا فالدول الكبرى التي قامت سيطرتها منذ عام ١٩٤٥ ، على استثمارها المقاطعات التابعة لها وراء البحار ، كما كانت تستثمر ، كشبه مستعمرات لها ، دول اوروبا الوسطى ودول اوروبا الشرقية ، اضطرت للتخلي نهائياً عن الاساليب والوسائل العملية التي مارست بها وصايتها. وقد حاولت ، في هذا كله ، ان تتخذ لها يداً من الوطنيين المحافظين وان كانوا تعاونوا مع اليابانيين ، امثال او اونغ سان في بورما ، وروكساس وكيرينو في الفيليبين ، وباو داي في فييتنام ، وداتو اون في ماليزيا ، حتى في حال ممارستهم لنظام دكتاتوري يتنافى اصلاً مع القيم التي يدعي الغرب الدفاع عنها : امثال سنغمان ري في كوريا الجنوبية ، وتشان كاي شيك في فورموزا ، ونغو دن ديم في فييتنام الجنوبية ، والمارشال ايوب خان في الباكستان . وبريطانيا العظمى على الاخص ، عندما قامت بانسحابها السلمي و « وقتئه في اللحظة الاخيرة » نجحت في نقل السلطة لحكومات ضمت شخصيات شتى من تجار او ارباب اعمال وطنيين . وعرفت فرنسا متأخرة ان تعدل من سياستها تحت تأثير الدرس البليغ الذي لقنته اياه الحوادث الدامية في الهند الصينية وفي الجزائر ، وان تعرض بصورة طوعية الاستقلال الكامل على افريقيا السوداء ، مع العلم ان البلاد الواطية ، وربما بلجيكا اخفقتا ، على ما يظهر في سياسة اقالتها الاستعمار .

فتحالف هذه الدول المستعمرة مع البورجوازية الوطنية اينما قامت ، ومع كبار الملاكين العقاريين او مع زعماء القبائل او الزعماء الدينيين في اماكن اخرى ، وبالتخلي لهم عن السلطة السياسية وعن جانب من ارباحها في المجال الاقتصادي ، استطاعت الحد من نتائج اقالتها الاستعمار . فوسائل العون والمساعدة التي قدمتها للدول الجديدة قبل ان تصل الى الاستقلال الناجز ، تثبت الى حد بعيد كيف حاول النظام الاستعماري ان يواصل عمله متستراً باشكال اسلم. « فالروح الاستعمارية » لم تعد تجسر على الظهور بوجهها السافر . فهي تواصل البقاء والاستمرار تحت ستار شفاف من التعاون والتحرر التدريجي » (فرنسوا بيرو) . فقبل عام ١٩٦٠ وهي السنة التي توالت فيها حوادث الاستقلال ، راحت النقطة الرابعة ، ومشروع كولمبو ، والمعاهدات الثنائية تمهد السبيل لما اصطلحوا على تسميته « بالاستعمار الجديد » الذي تؤلف الفيليبين ، خير مثال له .

النقطة الرابعة ومساعدة الدول المتخلفة

كان من البؤس الشديد الذي تتسكع فيه الجماهير السادرة في الجهل والجهالة والمعرضة لسوء التغذية والمرض واليأس القتال ان يجعل هذه الجماهير هدفاً للدعاوة الشيوعية . وفي سبيل درأ هذا الخطر عن الجماهير وفي سبيل مساعدتها على تأمين وضع اقتصادي سليم ومعادلة تعادل مدفوعاتها،

وتأمين الاسواق اللازمة للولايات المتحدة وما تحتاج اليه صناعتها الآخذة بالتوسع ، من الخامات ، ولاستثار رؤوس اموالها في الخارج ، تم عام ١٩٤٩ وضع اول برنامج شامل لمساعدة الدول المتخلفة في عهد الرئيس ترومان .صحيح ان المساعدة الفنية التي تمتعت بها دول اخرى ، لم تكن حادثاً جديداً : فقد سبق للرئيس ف. د. روزفلت ان قرر مثل هذه المساعدة لدول اميركا اللاتينية على نطاق واسع ، لا سيا خلال الحرب العالمية الثانية . اما الرئيس ترومان فقد اراد التوسع في هذه الخطة بحيث تصبح خطة شاملة تتسع الى جميع اطراف العالم.فطالما لا يتوفر للدول المتخلفة العدد الكافي من الاختصاصيين في بلادها فيصير تزويدها بالتقنيين تقدمه البلدان المتقدمة تقنياً . فعلى الدول المعنية ان تطلب هؤلاء الاختصاصيين من الامم المتحدة او من الولايات المتحدة الاميركية .

وفي هذا السبيل انشأت الامم المتحدة ، منذ عام ١٩٥٩ ، مكتباً خاصاً يعرف بمكتب المساعدة الفنية (وانتدبت ١٧٥٧ خبيراً من خبرائها وزعتهم على ٦٣ بلداً) ، كما وزعت بمعرفة الحكومات المعنية ، منحاً دراسية للتخصص على مستحقيها بحيث يتاح لهم اكتساب المهارات التقنية اللازمة . الا ان نشاطهم لم يكن ليتعدى هذا الحد لافتقارها إلى الاعتمادات المالية اذ لم تكن لتمول الا على مساهمة الدول الاعضاء في المنظمة . اما مجلس الكونغرس الاميركي الذي لم يكن متحمساً جداً للمشروع ، فقد أدمج الاعتمادات المخصصة للنقطة الرابعة كمساعدات للدول المتخلفة، ضمن برنامج الامن المتبادل الذي جعل من ضمن نشاط وكالة الامن المتبادل الذي يختلف في روحه ومجال العمل المخصص له كثيراً عن الهدف الاول الموضوع له . وهكذا فالاعتبارات الستراتيجية تغلبت في نهاية الامر على الاعتبارات التي كانت دعت الرئيس ترومان، عام ١٩٤٩ ، الى وضع هذا المشروع . والعون الاقتصادي والتقني الاميركي « الذي قام على تفهم صحيح للمصلحة الاميركية وللمثالية الاميركية » (كما يقول فرنسوا بيرو) والذي اقتصر في نهاية الامر على مبالغ ضعيفة نسبياً ، لم يكن امامه حظ بالنجاح وبالموافقة عليه الا بقدر ما يستجيب لاعتبارات الأمن ، و « لما يسمح به من تطور اقتصادي يرتبط الى حد بعيد بالموجبات التي تقتضيها محاربة الشيوعية » . (جاك ماليه) . وبعد حرب كوريا ، عام ١٩٥١ ، فالاتفاقات الثنائية حول المساعدة الفنية لم تعقد الا مع الدول التي كانت ترضى بالتعهد بمساعدة عسكرية في حال نشوب حرب. فالاعتمادات التي قدمها، عام ١٩٥٢، بنك التصدير والاستيراد، اشترط في تقديمها للدول المعنية، على ان تطور الخامات التي تتطلبها الستراتيجية الاميركية والدفاع عن سلامتها . اما القسم الخاص بافريقيا من مشروعات العون المالي ، فالاعتمادات الاميركية ذهبت ليس الى الاقطار التي يشكو سكانها من العوز ، بل الى هذه الاقطار الغنية بالمعادن الستراتيجية ، كالنحاس في روديسيا والكونغو البلجيكي ، والمنغنيز في الشاطىء الذهبي ، والماس والكوبالت في افريقيا الوسطى .

مشروع كولمبو

لم تكن افريقيا بالبلد المتخلف الوحيد في العالم . فقد ضمت آسيا جماهير لا تحصى من السكان الذين يشكون النقص في التغذية ، وسوء الكساء ويعيشون في البؤس والشقاء في اراض عماكة جدباء ، لا صناعات ثقيلة فيها ولا فنيين ولا اموال . هذا هو الوضع الذي رسف فيه ٨٠ ٪ من سكان العالم المتخلفين . وهكذا فما كادت تهل سنة ١٩٤٧ ، حتى عمدت منظمة الامم المتحدة الى تأليف لجنة اقتصادية تعنى بشؤون آسيا والشرق الاقصى الاقتصادية ، نوعاً من وزارة اقتصادية تعنى بشؤون المنطقة تأخذ على نفسها درس وضعها الاقتصادي ، وتتقدم بالاقتراحات التي تؤول الى تحسين اوضاع تلك البلدان الغذائية عن طريق تطوير الانتاج الزراعي واخذ تدريجياً بأسباب التصنيع ، ويقوم في قلب هذه الرقعة التي تمتد من الهند الى كوريا منطقة تنتج المطاط والقصدير والتنغستين والنفط والكوبرا حيث تؤلف ماليزيا دعامة من دعائم النظام الدفاعي لانكلترا في هذه الناحية ، والدفاع عن الليرة السترلينية ولها اهمية عظيمة من الوجهتين الستراتيجية والسياسية .

وفي هذه المنطقة بالذات يتم الاتصال بين الشرق الادنى واوستراليا وافريقيا ، من جهة ، وبين الشرق الاقصى من جهة أخرى . ومن هذه النقطة ينطلق الطريق الكبير الذي يؤدي من بورما الى الصين الجنوبية الغربية . فقد كانت المنطقة ، فيما مضى ، منطقة نفوذ بريطاني حيث احتفظت المملكة المتحدة لها بدومنيونات ومستعملات في ماليزيا لم تكن قط على استعداد للتخلي عنها . وبعد سنة تماماً من وضع اميركا لمشروع النقطة الرابعة ، قامت بريطانيا تضع من جهتها ، رداً عليه مشروعاً ، تعاونياً يرمي الى تطوير بلدان آسيا الجنوبية من الوجهة الاقتصادية ، وهو الذي عرف فيما بعد بمشروع كولمبو . في هذا الوقت كان الصينيون بزعامة ماو تسي ـ تونغ قد بسطوا سيطرتهم على جميع اطراف الصين فتجاوبت اقطار آسيا الجنوبية الشرقية دوي هذا النصر المبين الذي ارتجت له الجماهير الآسيوية . ولكي تحول بريطانيا دون اتجاه الشعوب الآسيوية الى الشيوعية بعد هذا الانتصار الكاسح الذي حققته ، كان لا بد من رفع مستوى العيش لدى ٥٧٠ مليون من السكان يعمرون هذه المنطقة الواسعة . والخطة التي وضعت لست سنوات كانت بمثابة برنامج مفصل لتطوير اقتصاديات كل من هذه البلدان التي تفيد مبدئياً من هذا المشروع ، وهي في الاساس من البلدان الداخلة في مجموعة الدول البريطانية . ولكن لما كانت مساهمة الولايات المتحدة في هذا المشروع ضرورية ، جرى توسيع المشروع ، منذ عام ١٩٥٢ ، وتمثلت كل من الولايات المتحدة وبورما والنيبال والفيتنام وكمبوديا وسيام في اللجنة الاستشارية ، كما دخلها مراقبون من اندونيسيا وتايلاند والفيليبين . واللجنة التي تألفت اصلاً من سبعة اعضاء يمثلون دول الكومونولث البريطاني جرى توسيعها بحيث ضمت ممثلين عن تسع بلدان اخرى وهكذا اصبحت لجنة دولية تحت اشراف اميركا ، فالمشروع الاول استبدل بخطط عامة وضعتها الولايات المتحدة الاميركية ، تشمل جميع بلدان جنوبي آسيا التي يجب العمل على تطويرها ، لا سيما تشجيع انتاج الخامات والمواد الاولية التي هي بحاجة اليها .

مؤتمر باندونغ

وهذا الضغط الذي تعرضت له هذه البلدان مباشرة او غير مباشرة يفسّر لنا التحفظ الذي استقبلت معه الدول المتخلفة هذه المساعدة المعروضة عليها، واثارت فيها الشكوك حول الاهداف السياسية والعسكرية الكامنة وراء امدها الطويل ، وتبدت لها من خلالها محاولة التدخل بشؤونها الداخلية واستثار سكانها ، كما رأوا في هذا المشروع محاولة الحد من مسعاها للاخذ باسباب التصنيع الضخم .

وكلما اتضحت السكان اكثر فاكثر الظروف الوضعية التي تحيط باستقلالها ، فقد رفض الاهلون ان يكونوا دوماً مسخرين للدول الكبرى البيضاء . وهذا الوعي الكامل لما فيهم من قوى وطاقات وامكانات هو الميزة البارزة والاهمية البالغة التي اتصف بها المؤتمر الافرواسيوي الذي عقد في باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، اولى المؤتمرات الدولية في تاريخ الحضارة البشرية التي عقدتها الشعوب الملونة .

وهذا المؤتمر الدولي الذي لم توجه لاي دولة بيضاء دعوة لحضوره اشترك باعماله مندوبون عن ٢٩ دولة اسيوية وافريقية سكانها يبلغون نصف سكان الكرة الارضية والتي لم يكن معظمها ، من نحو عشر سنوات سوى مقاطعات مستعمرة او شبه مستعمرة من قبل الدول الاوروبية ، حضر هذا المؤتمر ممثلو ست دول افريقية مستقلة هي مصر والسودان واثيوبيا والشاطىء الذهبي وليبيريا وليبيا ، وقد شدد المؤتمرون بنوع خاص على التضامن وعلى ضرورة الاتحاد بين آسيا الجديدة وافريقيا الجديدة ، كما عبر سوكارنو عالياً عن امانيهم الصادقة لشعوب المغرب وتونس والجزائر عندما هتف قائلاً : « كيف لنا ان ندّعي ان الاستعمار لفظ انفاسه طالما ان اقطاراً واسعة في آسيا وافريقيا لم يتم تحريرها بعد ولم تنل استقلالها » ؟ وعندما راح نهرو يؤكد « ان آسيا تؤكد رغبتها بمد يد المساعدة لافريقيا » .

مع ان هذا المؤتمر ضم ممثلين عن دول ترتبط بعضها بروابط وثيقة مع الاتحاد السوفياتي كما تشد البعض الاخر وشائج وثيقة مع الاتحاد السوفياتي ، فقد شجب اعضاء المؤتمر بالاجماع الاستعمار والعنصرية والسياسات الداعية الى التفرقة والتمييز العنصري .

« ذقنا ولا نزال بعضنا يذوق المهانة والذل والضعة التي اقصرونا عليها في عقر ديارنا، وكيف أذلونا بصورة منهجية ووضعونا في ظروف محطة ليس سياسية واقتصادية وعسكرية فحسب بل ايضاً عنصرية . واشركوا في هذه الوصمة دونما تمييز او تفريق : الغني والفقير ، والامير والصعلوك والسيد والمسود ، والرئيس والمرؤوس والعامل ورب العمل ، والفلاح والبروليتاري ، والعالم والجاهل . ولتعزيز سيطرته وشد شكيمته والتشديد من قبضته اصبح من الامور المسلم بها لدى الابيض في الغرب ان تفوقه يكمن في نبوغه وعبقرياته وفي لون بشرته . وهذه الأولية ، جعلت في المجتمعات المستعمرة ، اكثر الناس حمقاً وأخسهم فكراً اسمى واعلى من اي نابغة او من اي عبقري لدى الشعوب المستذلة في مجالات العلم والثقافة والصناعة» (كارلو . ب . رومولو)

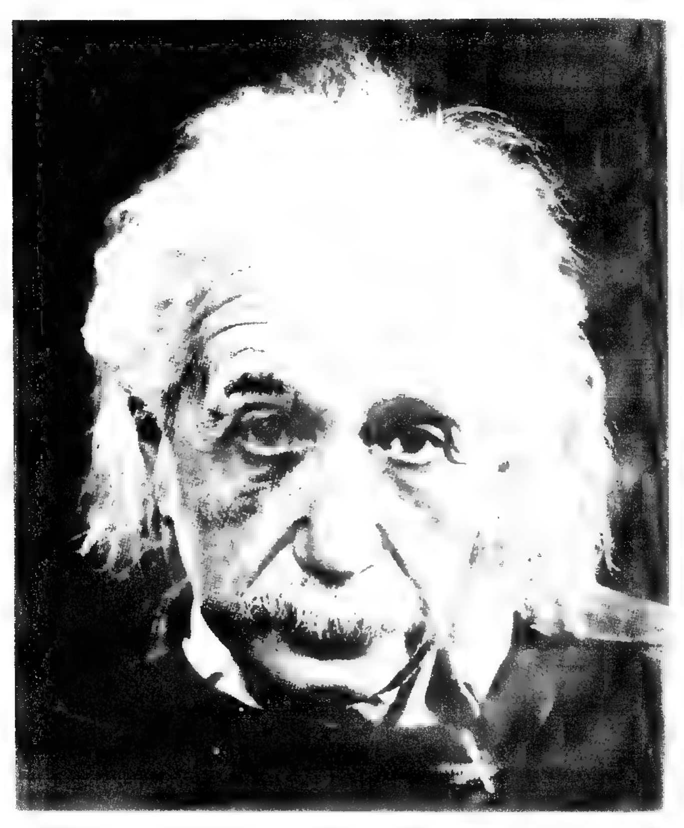
فقد اكد المؤتمر المساواة بين العناصر الانسانية والعروق البشرية ، وان الناس الى اي



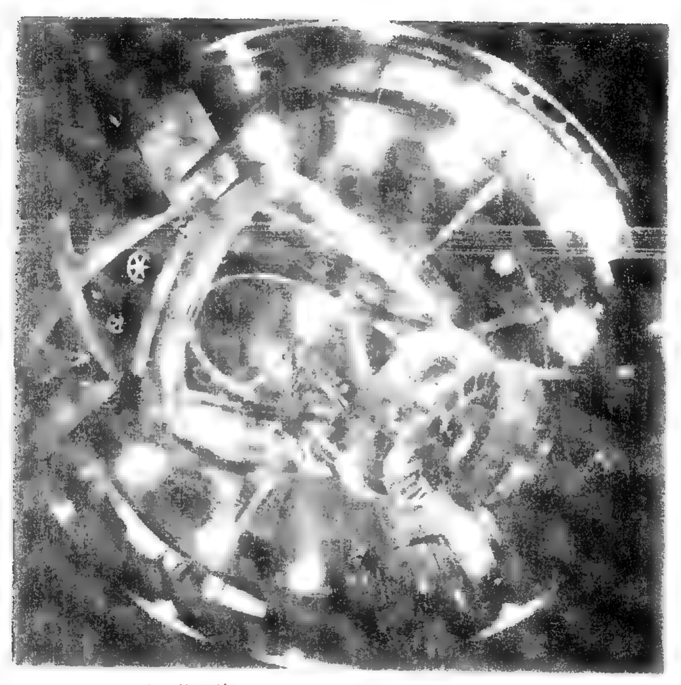
٣٣ - برازيليا : المجلس الأعلى .



٣٤ – جون ريو وشاطئه كوبا كبانا .



٣٥ – اينشتاين في مكتبه في جامعة برنستون ، قبيل وفاته .



٣٦ - قبة مرصد جبل بالومار في الولايات المتحدة .

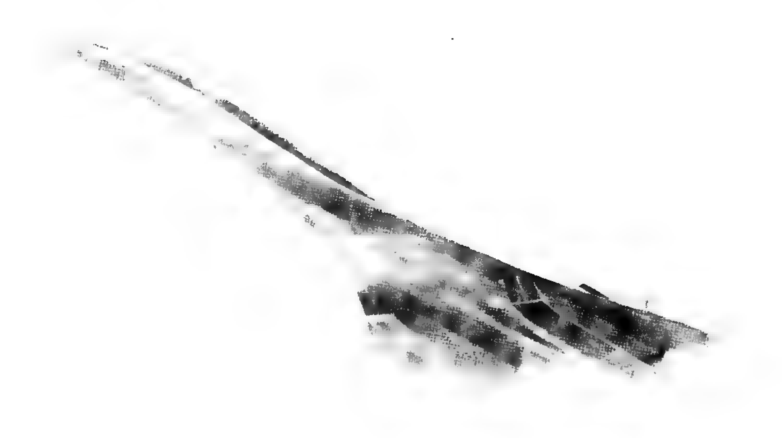


٣٧ ـ قاطرة كهربائية فرنسية تضرب رقماً قياسياً عالمياً في سرعة السير على الخط الحديدي .



٣٨ – طيران ولبور رايت في معسكر اوفور في ١٩٠٨ .

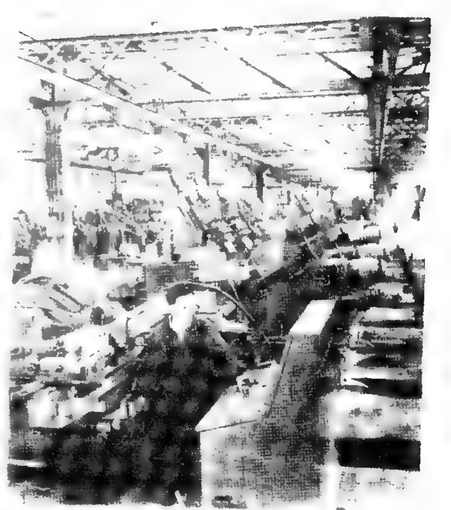
٣٩ - مطار سان فرنسيسكو



٤٠ – تصميم طائرة الـ « كونكورد » .



٤١ – جسر جورج واشنطن في نيويورك .

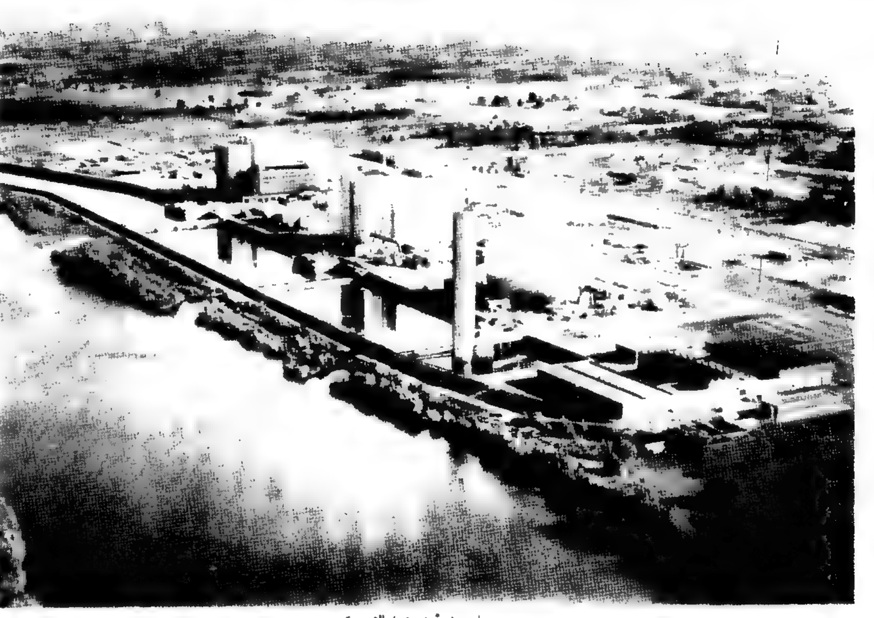




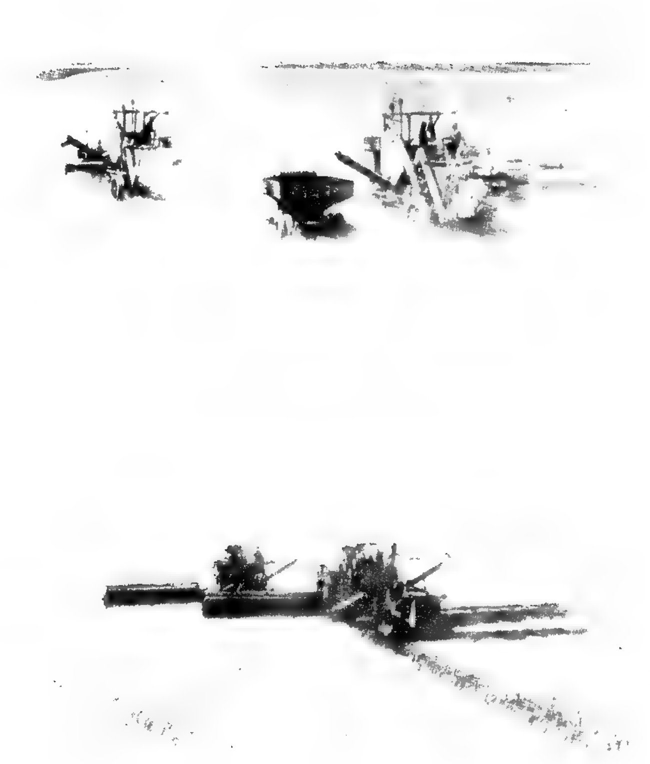
٤٢ – التقدم الصناعي : الآلة تحل محل الانسان .



٤٣ — مصنع الـ « رانس » لاستثمار طاقة المد والجزر .



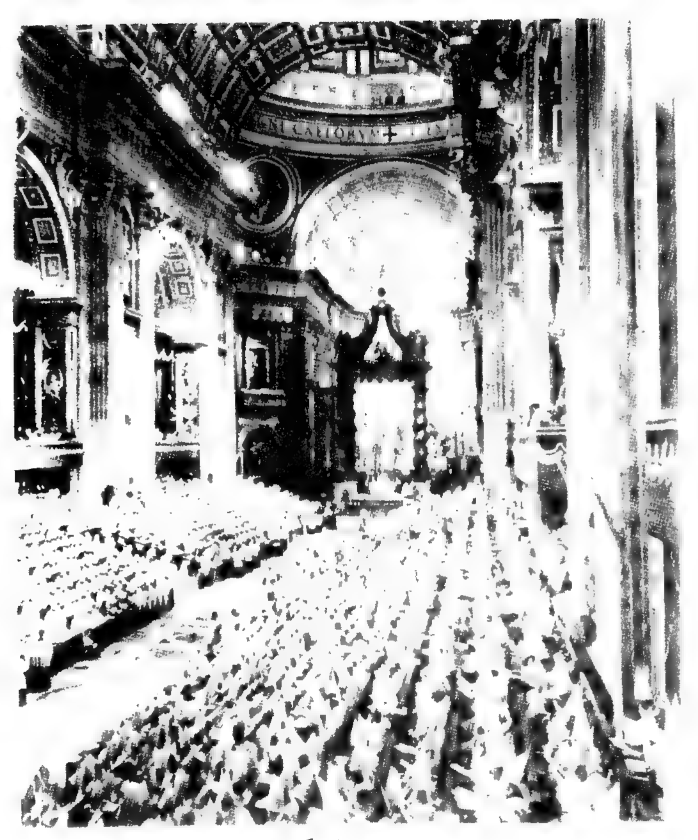
٤٤ – مصانع (شينون) النووية .



٥٤ – حصاد الحنطة في احدى مزارع الغرب الاميركي الاوسط واحدى المزارع التعاونية السوفياتية .



٤٦ — حصاد الارز في كمبوديا .



٤٧ – مجمع الفاتيكان الثاني .



٤٨ – اختبار جيميني ٤ : الاميركي ادوارد هوايت يمشي في الفضاء .

عرق انتسبوا ، ومن اي لون كانوا ، عليهم الواجبات الاساسية والاحتياجات المماثلة ، لا سيا في كل ما يتصل بالطمأنينة الاقتصادية والاجتماعية . وقد عبر كذلك عن المبادىء الاساسية التي تقتضيها كل سياسة استقلالية في المجال الاقتصادي لتضع حداً لسيطرة الجنس الابيض : كالتعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية والافريقية في كل ما يتصل بالمساعدة الفنية والمالية والتشجيع على انشاء صناعات وطنية ، وتحويل الخامات والمواد الاولية التي كانت تصدر حتى الآن الى الخارج بأسعار تحددها الاسواق الغربية ، وانشاء مصارف وطنية ووضع حد لاحتكار النقل الذي تتحكم به الدول البحرية في الغرب .

جاء التئام المؤتمر ، في المجال الدولي ، عقب اتفاقات جنيف والتهديد بتوسيع الحرب في الوقت الذي راح فيه مؤتمر مانيلا يضع مشروع ميثاق دول الشرق الاقصى الذي جاء رجع صدى للميثاق الاطلسي، وهو المعروف بالسيتو ، وانشاء منظمة الدفاع التي يشار اليها بالاحرف O T H S E . واكد المؤتمرون رفض الدول الآسيوية والافريقية وعدم التسليم بجرها الى الحرب من قبل احد المعسكرين المتنافسين الكبيرين في العالم ، وهو موقف حياد ايجابي هام جداً في هذا الوضع السياسي العام ، واهم من ذلك تأكيده على انتهاج سياسة مستقلة من الآن فصاعداً ، لدى الدول الآسيوية والافريقية التي حز في نفسها كثيراً تصرف الدول بها في هذه المؤتمرات الدولية التي لم تكن ممثلة فيها او لا يحق لها التعبير فيها عن رغباتها .

كانت شعوبنا خلال اجيال متطاولة لا يسمع لها صوت في العالم... كنا كمية مهملة ليس من يكترث لها او يؤبه بها ، وكانت مصائرنا تبت بها دول غريبة عنا وتقرر امورنا وفقاً لمقتضيات مصالحها التي هي فوق كل مصلحة ، وتطرح بنا الى الفقر والمهانة والذل (سوكارنو).

كل هذه المبادىء جرى توضيحها وابرازهـا بشكل اقوى وأروع ايضاً في المؤتمرات التالية التي عُقدت في القاهرة في كانون الاول ١٩٥٧ - وكانون الثاني ١٩٥٨ ، او في كوناكري في نيسان ١٩٦٠ (هذا المؤتمر الذي تمثل فيه ليس فقط مندوبو الدول الافرو - آسيوية بل ايضاً ممثلون عن الاحزاب السياسية او التيارات الفكرية البارزة في هذه الاقطار ، كما أكدت عليها المؤتمرات الافريقية الصرفة المعقودة تباعاً في تونس واكرا واديس ابابا ، عام ١٩٦٠) الا ان المصاعب ، ولا سيما الاقتصادية منها ، التي قامت في وجه هـذه الدول ، ابرزت مشكلات اخرى مهمة ، فخلقت معارضات واثارت منافسات لم تكن مؤاتية لروح باندونغ ، كما سنرى فيما بعد .

التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة

في كل مكان ، سواءاً في آسيا ام في افريقيا، جاء التطور الذي اخذت به هذه الحكومات الجديدة واحداً تقريباً، فالسير وحده ومدى خطاه اختلف سرعة او حدة باختلاف تقاليد هذه

البلاد والظروف التي أحاقت بها . فقد تألفت الدول الجديدة ، على العموم حتى التي تم استقلالها عن الدولة المسيطرة بالعنف ، ضمن الحدود التي كانت لها ، وهي حدود مفتعلة حيناً ومصطنعة احياناً ، وفي نطاق القطر المستعمر فقد احتفظت الدولة الجديدة بما كان لها من أطر وملاكات ادارية ومؤسسات قضائية قائمة في عهد الاستعمار ، وقد اختارت لها على العموم نظاماً ديموقراطياً يشبه من قريب نظام البلد الأم . ثم ان الهيئة الادارية التي تسلمت مقاليد الحكم والادارة كانت على الاجمال من قدامى الموظفين في العهد الاستعماري او منتخبين ، بين اطباء واساتذة ورجال قانون وصحفيين كلهم تلقوا العلم في معاهد اوروبا ، وكلهم نُشئوا تنشئة غربية لبعضها مسحة نصرانية وتأثروا الى حد بعيد بالافكار والنظريات ونمط الحياة لدى الاوروبيين . الا انه بعد مضي عدد قليل من السنين واحياناً من الاشهر ، رأينا هذه الأطر والآراء والمؤسسات تزول او يدخل عليها تعديلات جذرية ، فحل محل بعضها احيانا نظم جديدة مغايرة لها بالكلية كدكتاتورية عسكرية او نظام رئاسي استبدادي ، « ونظام ديموقراطي موجه » ذو حزب واحد بعد تصفية كل معارضة .

فقد اتضح بسرعة ان المؤسسات الليبرالية الغربية التي احتفظوا بها او قلدوها بعد ان خضعت لتطور طويل في القرن التاسع عشر ، بالنسبة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة اصلاً عما ساد في آسيا وافريقيا ، كانت اعجز من ان تحمل معها للدول الجديدة حلاً لما تعاني من مشكلات تعترض سيرها .

مشكلة الدمج والانصهار

وهذه النخبة المختارة من هؤلاء المفكرين المستغربين التي استأثرت بالسلطة وجدت نفسها فجأة امام جماهير ريفية كان من السهل إثارتها في وجه السيطرة الاجنبية وجدت نفسها مع ذلك عائشة في وسط عالم مادي وادبي ليس فيه ما يربطها بالدولة الحديثة . ولما كانت تجهل كل شيء عن ضرورة التماسك الوطني ، وترتبط بنظام اجتماعي تقليدي ولا تزال بعد اقطاعية قريبة من اوضاع اوروبا في الاجيال الوسطى: علاقة رب العمل بالزبون والشيء الذي له اهميته عندها هو الوضع وليس العقد ، والعرف وليس القانون » ، هذه الجماهير شدتها روابط وثيقة ضمن إطار القرية المحدود او القبيلة او العرق ، انما تجهل جهلاً مطبقاً كل ما لا يتصل بالفئة ، او تنظر الى الجار نظرتها الى العدو . هذه الجماعات غير المندمجة ، التي تتألف من مجتمعات محلية متجاورة ، ينقصها الحد الادنى من وحدة لا بد منها لتأليف أمة وعليها ان تؤلف مواطنين لتبلغ هذا الحد . وهذا النقص الجذري في الوحدة الداخلية الذي لا يظهر بوضوح في هذه الدول الآسيوية ذات الماضي المحترم ، يبرز بشكل اوضح في افريقيا . ومع ذلك هنالك بلدان مثل الهند وبورما والهند الصينية كانت تعاني من هذه العلل وكان عليها ان تتغلب ، هي الاخرى ، على صعاب من هذا اللون .

فعلى الدول الجديدة ان تحارب ، الى هذا ، القوى التي تهدد هذه الوحدة السريعة العطب : كالاقليات العنصرية والفئات القبلية ؛ وكان عليها ان تخوض غمار حروب قاسية لقمع ثورات

وحركات تمرد قامت بها اقوام الكارنز والشان والاركانيز في بورما ، وتكبت المحاولات التي قامت لتأسيس جمهوريات مستقلة في جزر المولوسك وفي جزيرة امبوان . ومثل هذا الصراع يقوم في افريقيا حيث وحدة نيجيريا مهددة بمعارضة يوروبا (في الغرب)، والايبو (في الشرق) والهاوسا في الشمال ، وفي كاساي في العراك القائم بين اللوبا واللولوا ، وفي رواندا بين الهوتو واسيادهم التوتسي حيث ذهب الوف القتلى . وتعدد اللهجات واللغات هو عامل من عوامل التفرقة : هنالك اكثر من ٦٠٠ لهجة زنجية في افريقيا تتقاسم سكان هذه القارة ، و ٧٠ لهجة في الفيليبين و٣٠ لغة في اندونيسيا ، و ٦٠ لغة في الهند ، و ٢٥ لهجة صغرى دارجة بين ٥٠٠ ٠٠٠ من السكان ، والكل يعرف جيداً العنف الذي تميزت به مقاومة التامول في غرة ١٩٦٥ ، في جنوب الهند ، ضد سيطرة و اللغة الهندية » .

كذلك علينا ان نحسب حساب الديانات المتنافسة المفرّقة : بين السوسو المسيحيين والاقوام الاسلامية في الفوطا دجالون في الغينيه ، والدوغون في الشمال والفولبيس في مالي والمسلمين والهندستانيين في شبه القارة الهندية ، والكاثوليك والبوذيين في جنوبي الفيتنام والبوذيين البورميين والكارنز المسيحيين،وغيرهم. وبعض الشعوب تعاني القسمة الى عدة اجزاء وفروع عبر الحدود والتخوم المصطنعة : فالاشانتي موزعون بين غانا وشاطىء العاج، والنانغز بين الكامرون والغينيه الاسبانية والغابون ، والايوبه بين غانا والتوغو . ومعارضة الائمة والرهبان البوذيين والبراهما الذين كثيراً ما وقفوا ضد الاصلاحات،وقد اتخذت منها الارستوقراطية المحلية في آسيا اداة لتوطيد نفوذها وكذلك الزعماء التقليديون في افريقيا السوداء ، ولا سيما في هذه المقاطعات التي استخدمت كل الوسائل لديها للاحتفاظ بسلطتها ونفوذها .

عجز الاعتمادات التي قدمها الغرب

ان عدم تكافؤ المؤسسات والظروف وعدم مطابقتها للاوضاع، زاده حرجاً عدم كفاءة موظفي الادارة . فباستثناء بعض الممتلكات البريطانية ، حيث كانت السلطات المستعمرة قد اخذت تختار من ابناء البلاد ، ليس صغار الموظفين فحسب ، بل ايضاً ملاك موظفي الطبقة الوسطى والعليا ايضاً ، كما جرى في الهند وسيلان وباكستان ، فقد جرى استبدال موظفي الاستعمار فجأة بموظفين جدد لم تتوفر لهم الكفاءة والمقدرة والقدرة على تحمل التبعات والمسؤوليات ، وبسياسيين تم اختيارهم من قبل جماهير جاهلة أمية لا تفقه احياناً معنى للاقتراع وللأصوات التي يعطونها . ولم يلبث ان قامت في البلاد طبقة من محترفي السياسة، يهمهم في الدرجة الاولى ان يفيدوا الى أقصى حد من الوظائف الموكولة اليهم ، ويقومون بالابتزاز والاعتصار والإفساد . وتعدد الموظفين يجب رده اساساً الى المركز والهيبة التي توليها الوظيفة الحكومية لصاحبها وفقاً لما خبروه في عهد الاستعمار . كما ان بعض القطاعات كالقطاع الاقتصادي مثلاً يقوم بنشاطاته ويحتكر الوظائف فيها موظفون من الاقليات الاجنبية : من عرب وصينيين وماليزيين ولبنانيين واوروبيين من اصحاب الاختصاص او من اصحاب رؤوس الاموال . فالوظيفة والسياسة هما المسلكان الوحيدان

المفتوحة ابوابها النخبة في هذه البلدان الآخذة بالنمو والرقي. فالوظيفة هي «صناعتهم الكبرى».
ويشير ر. دومون الى ان في البلدان التي تتكلم الفرنسية في افريقيا الغربية اكثر من ١٥٠ وزيراً ، وبضع مئات من وكلاء الوزارات ، وبضعة آلاف من الاعضاء البرلمانية يتقاضون مرتبات اعلى من المرتبات المقطوعة لاعضاء البرلمان البريطاني . فالغابون الذي لا يتجاوز عدد سكانه الـ ٤٥٠ ٠٠٠ ، يعد ٦٥ نائباً ، اي نائب لكل ٦ ٠٠٠ . فليس بغريب قط والحالة هذه ، ان تستهلك مرتبات الموظفين ، القسم الاكبر من واردات الخزينة (٦٠٪ مثلا) و ٥٦٪ (في السنغال) . ان بلداً سكانه ٧٥٠ ٠٠٠ نسمة كالكونغو برازافيل وميزانيته العامة هي اقل بكثير من موازنة مخزن كبير من المخازن الكبرى في باريس ، فيه محكمة استئناف ، ومجلس شورى الدولة ، ووزارات وله سفراؤه ومندوبوه في الامم المتحدة . والتكاليف العسكرية فيه عالية جداً بحيث تهدد بتغذية روح الفتح . ومهما يكن فهي تحول الاعتمادات والموظفين عن النشاطات المنتجة .

بين هذه « النفقات التمثيلية » تأتي النفقات الخاصة بقصر الرئاسة في ابيدجان الذي دخل في بنائه ٢٥٠٠ طن من المرمر المستورد من ايطاليا بالطائرة (٩ مليارات فرنك) مقطوعته الكهربائية (بين تنوير وتبريد وتهوية ونقل) تزيد على استهلاك مدينة فرنسية سكانها ٢٥ ٠٠٠ من الطاقة الكهربائية .

وجدت هذه الدول نفسها تنعم بجهاز اداري يتجاوز كثيراً طاقة دخلها القومي وبسبب تبذيراً يدعو للشك والريبة في النفقات العامة . ثم ان هذه البورجوازية الادارية تؤلف من اعضائها طبقة ممتازة ، او ارستوقراطية جديدة غنية تقتطع من القطاع المنتج ، منافع بشرية ومالية كبيرة . فهي تتناول مرتبات عالية شبيهة بهذه التعويضات التي كان يتناولها كبار الموظفين في العهد الاستعماري ، ويعمل فيها عدد من الخبراء الاميركيين والاوروبيين لهم داراتهم وحشمهم وسياراتهم وسائقوها وكلها على حساب ميزانية الدولة . وهي ادارة كثيراً ما تكون فاسدة مختلسة يسمي الكثيرون بين افرادها للوظيفة ذات المرتبات العالية : في البوليس والجمرك والاشغال العامة او الدفاع الوطني . ويستشهد شيفرني بالجيش في لاوس الذي تدفع له الولايات المتحدة مرتباته ، واكتشفوا ان المبلغ النهائي كان يضاف اليه « سهوا » ٤٠٪ من قيمته . ثم ان سرعة تقلبات الوزارات وعدم استقرار الوظائف كثيراً ما حدا بأفراد هذه الطبقة الموجهة على السلوك مسلك « مهاجرين محتملين» فينهكون التوازن المالي السريع العطب في بلادهم وذلك بتحويلهم مدخراتهم الى المصارف الاجنبية بحيث يكونون بمأمن اذا ما قلب لهم القدر ظهر المجن .

الروح القومية

يقوم صراع عنيف بين الاحزاب القائمة في البلاد التي لا مناهج لها على الغالب تسير عليها وليست في الحقيقة سوى سوق للمنافسة بين زعمائها . فالنشاطات التي تنفقها هباء منثوراً ، والفساد الذي يحول دون اي اصلاح يحاولون القيام به ،

وعجز السلطة عن تنظيم الانتاج او على انتهاج سياسة لا تأخذ بالوجوه ، كل هـذه الامور أدت الى نبذ المؤسسات الليبرالية وحرية تشكيل معارضة وتعدد الاحزاب ، باعتبارها اموراً كالية زائدة لا طائل تحتها وكابحاً خطراً. ففي سبيل تكوين طبقات شعبية وبعث روح القومية بينها، وفي سبيل تطويعها وبعث روح النظام والانتظام فيها وتعويدها على البذل وروح التضحية التي يقتضيها تطبيق المشروعات العامة ، وفي سبيل تأمين التوازن بين المصالح والفصل في المشكلات القائمة ، وفي سبيل تحويل هذا التركيب الاجتماعي الذي لا يساعد كثيراً على التطوير الاقتصادي وعلى تأمين النظام السياسي في البلاد ، لا بد من قيام سلطة قوية لا تستطيع ان تحظى بتأييد الجماهير الشعبية الا باعتمادها مثالية عليا تهدف الى تحقيقها ، قد تكون الروح القومية في آسيا او المثالية الزنجية او الافريقانية في افريقيا ، التي تساعد على ايجاد السبيل الذي يؤدي الى « الاشتراكية الافريقية » والى « الديموقراطية الآسيوية » الحقة . كل هذا مزيج من الايمان بالتقاليد التي سادت العصر الذهبي السابق للاستعمار ، ومن المطالبة بحق السير حالاً في طريق التطور ، وبالشعور بالحرمان والتحدي الذي يبعثه مظهر الدول المتطورة والارادة الصريحة بالتمييز بين العصرنة التي تهضم الاقتباسات التي وقع عليها الاختيار، والاستغراب الذي يكوّن اساساً ، شكلاً جديداً من اشكال التغير .

الانظمة الجديدة

وهكذا نرى كيف ان البلدان التي استقلت جديداً عام ١٩٥٠ نبذت جانباً مبادىء الحرية والنظام البرلماني : اما فجأة بعد انقلاب عسكري مفاجىء ، واما مداورة بعد ان ادخلت على نظامها الاصلي تعديلات حاولت معها التوفيق بين مؤسساتها وبين الواقع ، كما حدث مثلاً في الكونغو برازافيل حيث توالى على البلاد ١١ دستوراً جديداً بين تشرين الثاني ١٩٥٨ وكانون الاول ١٩٥٩ . ومن مميزات هذا التغيير هو عدم الالماع بشيء ما الى الديموقراطية في هذا التصريح الطويل المؤلف من ٣٣٠٠ كلمة الذي انتهت به مداولات مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ! واخذت تبرز اكثر فاكثر ، طبقة جديدة من القادة الوطنيين تتمثل بالاحسن في هؤلاء العسكريين الذين يأخذون على انفسهم محاربة الفساد وتدريب الامة ضد التفتت والانحلال ، وهم على الغالب خصوم الاقطاع واعداء الارستوقراطية ، كما نرى في اميركا اللاتينية مثلاً ، وفي بلدان الشرق الادنى ، ويحاولون النهوض بالشؤون الاقتصادية وتطويرها ، الا انهم مناهضون للديموقراطية في الصميم ، وقلما يكونون بنائيين حقيقيين . واهتمامهم في « الدفاع عن النظام » كثيراً ما حملهم على كبح حركة النمو في الوقت الذي يحمّلون ميزانية الدولة مطالب ترزح الدولة تحت ثقلها . فقد كانت آسيا ودول الشرق الاوسط حتى الآن خير مثال على الانقلابات العسكرية . ففي عام ١٩٥٨ وحده حدث انقلاب عسكري وحّد بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، واوصل الى السيطرة اللواء قاسم في العراق ، والمارشال ايوب خان في الباكستان ، واللواء عبود في السودان ، والجنرال نه وين في بورما ، والغاء النظام التمثيلي في تايلاند على يد المارشال ساريت . ففي عام ١٩٦٥ كانت الوزارة التي

شكلها الرئيس عبد الناصر تضم بين اعضائها عشرة عسكريين من اصل ١٢ عضواً ، كما ان وزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية الثمانية في حكومة بورما التي اكتمل تأليفها في اواخر سنة ١٩٦٤ ، كانوا كلهم عسكريين .

وعندما لا تتحول هذه الثورات او الانقلابات العسكرية الى حكم دكتاتوري، فهي تؤول على الغالب ، الى نظام جديد لا يتميز كثيراً ولا يختلف عن هذه النظم التي قامت في بلدان اخرى بصورة شرعية ، قد يكون نظاماً رئاسياً على شاكلة الكمالية في تركيا او على غرار الديغولية التي عرفت بمهارة كلية ، ان تمازج بين انفصال السلطات وتعاونهما « للترغم مجلس النواب على الوقوف موقف القبول والتصح »(كما يقول بوشمان) يعهد معهما الى السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية (وتمطى على الاخص سلطة مطلقة لحل المجلس) كما تلغى مسؤولية الوزارة امام المجلس النيابي . وهذه الشخصانية التي تعطي للسلطة والتي تعيد الى الظهور الصورة الغربية المألوفة لرئيس الحزب ، هي ظاهرة عامة تستكمل وجودها بالحزب الواحد. وهذا الحزب الذي يصدر عن ايديولوجيا وطنية يحتكر لنفسه ، تمثيل الجماهير ، ومهمته الاولى الكبرى هي تحقيق افراغ عناصر الامة في بوتقة واحدة . فهي تراقب معاً السلطة التنفيذية ومجموع السكان ، بفضل انشاء خلايا او مربعات يعهد اليها ايصال كلمة السر والتأكد من الامتثال لها ، ومد الناخبين بملاكات على كل المستويات ، وتأمين مراقبة الرأي العام . ورئيس الحزب الواحد الذي يمثل السلطة، قد يطلع احياناً من بين الأطر التقليدية : كزعماء قبليين على شاكلة هوفويه بوانيي ، وبوغندا ، وآوولوه ، او من سلالة ملكية ، على شاكلة سيكو توريه او الامير سيهانوك ، والامير سوفانا فوما في اللاووس .

ان تركيز السلطة كلها بيد الحزب الواحد يُفضي الى التضييق ان لم نقل الى الغاء الحريات العامة كما يفضي الى الغاء الضمانات الدستورية : فالصحافة تُراقَب او يجري كمها ، تتكاثر حوادث التوقيف الاحترازي والسجن الكيفي ، و « الكشف عن المؤامرات » . وبفضل قانون الطوارىء الذي يعطي البوليس سلطات واسعة تجري تصفية المعارضة بصورة عنيفة ، بالغاء زعمائها او بامتصاصها ، او بوضعها في حالة ترى نفسها معها عاجزة تماماً عن العمل بالطرق الشرعية بفضل التلاعب بالنظام الانتخابي ، لا سيما عن طريق العمل بنظام الأكثرية ، على اساس لائحة وطنية موحدة او عن طريق الضغط الاداري .

مشكلة الاستقلال الاقتصادي

روابط التبعية

استطاعت الدول الاستعمارية ان تؤمن حضورها في البلاد ، ليس فقط سياسياً واداريا ، بل ايضا ولا سيما ، اقتصادياً . فمن جهة وسائل النقل : كالخطوط الحديدية والطرقات والمرافىء ، وتوجيه التيارات والتبارات التجارية التي تمّ

تنظيمها في الماضي وفقاً للاعتبارات التي تمليها السياسة الستراتيجية والاقتصادية التي يضعهـا المستعمر لم يكن من الممكن تغييرها بالسرعة المطلوبة ، كما ان البلدان الواقعة تحت الاستعمار تقوم في وجهها صعوبات وعراقيل كثيرة تقف حجر عثرة في سبيل تطورها نحو نظام اقتصادي مستقل ، بعد ان تكون عدة « مصارف اختناق » تشل نموهـا : كندرة رؤوس الاموال البلدية، وعدم توفر الاخصائيين واليد العاملة الموصوفة وبالتالي اضطرارها الى الاستدانة بشروط ثقيلة والتزامات سياسية خطيرة ، والتعاقد مع موظفين اجانب لا يمكن استدناؤهم او اجتذابهم الا بأجور مغرية وبتعويضات ضخمة الأمر الذي يبعث الرغبة في الموظفين والاختصـاصيين الوطنيين على المطالبة برفع مرتباتهم لتعتدل وتستقيم كما يزيد في كلفة إعداد الأطر والملاكات اللازمة لادارة البلاد في المستقبل : والتعليم الثانوي في نيجيريا يكلف ثلاثين مرة دخل الفرد في جميـع البلاد (مرتين في الولايات المتحدة الاميركية) والتعليم الجامعي من ثلاثـة الى خمسة اضعـاف كلفته في اوروبا .

ومن جهة اخرى ان التقسيم الدولي للعمل (من مخلفات العهد الاستعماري) وارتبـاط المستعمرات القديمة بالظروف المتحكمة يجعلها في وضع غير ملائم : فهي تنتـج محصولاً او بعض المحاصيل الخام اسعارها عرضة للتقلب تميل باستمرار الى الهبوط . والحال ان معظم هذه الغلال والمحاصيل تنافس بعضها البعض واسعارها ترتبط الى حد كبير بالدول الصناعية الكبرى التي تختار من بينها ما يتفق ومصلحتها بينها تزودها هذه الدول بالعتاد والاجهزة التي لا غنى لهـذه الدول الجديدة عنها. وفهي ترى نفسها مشدودة واكثر ارتباطاً بأسواقها من ارتباط هذه الاسواق بمناطق تموينها » . فالكامرون الذي صدر عام ١٩٥٩ ، نحو ٥٣٠٠٠ طن من الكاكاو بقيمة ٨٠١٠٠ مليون فرنك بفرنك المستعمرات ، لم يصدر من هذا الصنف ، عام ١٩٦٠ سوى ١٠٪ زيادة عن تلك القيمة ، اي ٥٩٠٠٠ طن لم تعد تعطي سوى ٧٠١٠٠ مليون فرنك . والحال ان هبوطاً يلحق احد المحاصيل المعدة للتصدير ، يكفي لالغاء المساعـدة الممنوحة ، سنة او عدة سنوات .

ويحدث بصورة عامة شيء من الهبوط او النزول في شروط المبادلة على حساب البلدان المصدّرة للانتاج الزراعي والمستوردة للمواد الصناعية . وسبب ذلك هو ان هـذه المحاصيـل الاساسية تخضع لمراقبة شركات الاحتكار والتكتلات الدولية التي تشبه الى حد بعيد ، كما يقول فرنسوا بيرو « دولاً استعمارية فعلية » (كالاونيلفر في افريقيا وشركة الاثمار المتحدة في اميركا الوسطى ، وألوكام في الكامرون ، والشركات البترولية في الشرق الاوسط مثلاً) . وهـذه الوحدات الكبرى التي تشترك فيها دول عديدة مركزها الرئيسي في احدى الدول الصناعية الكبرى ، باستطاعتها ان تسيطر على استثمارات مهمة جداً في البلدان التي كانت من قبـل مستعمرات لها ، انما ترفض رفضاً باتاً ادماجها في الاقتصاد القومي ، فهي تربط كل ما لها من نشاط بالسياسة العامة التي تتبعها في هذه البلدان ، دون ان يكون لها اي علاقة او ارتبـاط

بالاقتصاد المحلي ، فهي تراقب الانتاج وتتحكم به ، وتدخل مع الدول الاخرى في منافسات دون اي اكتراث منها لنمو هذه الاقطار او لمصالحها الخاصة ، كما انها قلما تعود تستثمر الريع الذي تربحه في البلد الذي يقع فيه الاستثمار .

فليس من عجب ، بعد هذا ، ان تبقى هذه البلدان ، باستثناء البعض بينها مما حالفها الحظ ، كغانا مثلاً والغينيه ومالي وبورما التي استطاعت ان تتخطى مراحل التخلف الاقتصادي ، تتسكع في ذات الاوضاع التي كانت لها في عهد الاستعمار وان يتولى مقاليد الادارة فيها الاشخاص ذاتهم في العهد الاستعماري ، « فالاستقلال الشرعي قد لا يكون سوى تعمية تختفي وراءه قبضة المستعمر الاقتصادية » ، كما يؤكد رنيه جاندرام، « فالدولة المستعمرة القديمة لا تزال ماثلة حاضرة بشكل محسوس » ، كما يرى زيغلر . فالتيارات التجارية تبقى على اتجاهها نحو البلد الام ، سواء في تونس والمغرب او مالي والغينيه نفسها التي نشزت ، اذ ان ٧٤ بالمائة من صادراتها عام ١٩٦٠ تقع في منطقة الفرنك . فما عسى ان تكون موريتانيا مثلاً وما عسى ان يكون مصيرها لولا استثمار شركة ميفورما لمناجم الحديد الواقعة في حصن غورو ؟ الم يثبت رنيه جاندرام ان « الاقتصاد القائم على النقل ، لا يزال قائماً دونما تغيير تقريباً » في جمهورية مالاغاش حيث الشركات نفسها تؤمن تصدير المحاصيل الاستوائية وتستورد الحاجيات المصنوعة وحيث الشركات الثلاث الكبرى : الماجيري مارتيم والهافرز والسكندينافيان ايست افريقان لاين عقدت فيما بينها اتفاقاً احتكرت بموجبه العلاقات التجارية بين هذه الجزيرة الكبيرة وبين فرنسا ، وحيث الشركات الكهربائية الخصة ، تفرض « ليس تعرفة منفّرة فحسب ، بل انها توصلت الى فرض تعرفة تصاعدية » ، معرّضة بذلك للفشل الذريع ، كل محاولة للتصنيع .

ينجم عن ذلك اخضاع البلاد لعبودية او لتابعية لا خلاص منها الا بواسطة التصنيع . فإلى عدم توفر رؤوس الاموال ورجال الاختصاص والتقنين يجب ان نضيف منافسة البضائع الاوروبية او الاميركية ، وضيق السوق الداخلية الناجم عن تجزّؤ البلاد الامر الذي يجعل بحكم المستحيل استثمار أي مشروع رابح .

الى هذه الشوائب او النواقص ، يجب ان نضيف كذلك قطاعاً ثالثاً آخذاً بالازدياد والاستفحال يتعذر معه كل انتاج ، شبكة من الاجور والمرتبات التي تصدع الخاطر بما فيها من تفاوت ، ونفقات السيادة والادارة الباهظة والتي لا تحل فيها الاعتمادات المخصصة للتجهيز الا محلاً زهيداً مع انها باستطاعتها وحدها تأمين رفع الدخل القومي .

الاستعمار الجديد

هذه الروابط التي تشد هذه البلدان الى الدول الصناعية تخلق علاقات تبعية وروابط تنتج عن هذا التفاوت العظيم بين التشكيلات الاقتصادية في هذه الدول والبلدان التي نالت استقلالها حديثاً . فهي تجعل غير ذي جدوى التدخل المسلح كما كان يجري في الماضي ، الا عند الضرورة القصوى ، كالحالات التي وقعت في الغابون وافريقيا الشرقية وكونغو ليوبولدفيل ، عام ١٩٦٤ ، و ١٩٦٥ . ومهما تكن وسائل التعمية المستعملة

لتنظيمها ، او الاحتياطات المتخذة لتجنبهـــا فهي تتيح للدول الصناعية الكبرى ، ان تحافظ اقله جزئياً ، على مواقعها الممتازة وان تقويها حتى انها تحقق امتيازات جديدة .

فالاستثمارات الخاصة غير كافية وتبقى فائدتها محدودة ، إذ ان همها الاول تأمين الارباح بأسرع ما يمكن وإخراج هذه الارباح خارج البلاد ، ولذا سيطرت على الاستثمارات التي تقوم بها الدولة . وهـــذه الاستثمارات ترزح ، على الغالب ، تحت شروط صعبة مستترة . فالاتفاقات الاقتصادية الثنائية، سواء أكانت لتثبيت سعر النقد او امتيازات جمركية، او اعتمادات التصدير او تعاوناً مالياً تخفي وراءها دوماً مقابلاً ما . وكذلك قل عن الهبات والسلفات التي تعطاها الدول الجديدة ، اذ يترتب عليها ان تقابل هذه الهبات بتنازلات تمكنهــا من تشديد مراقبتها لاقتصاديات البلاد والتحكم بها : كامتيازات جمركية وضرائبية ، والتعهد بتخصيص هذه الهبات والقروض لشراء حاجياتها من البلد الدائن والتعهد بعدم اللجوء الى التأميم او المصادرة، واطلاق الحرية امام تصدير رؤوس الاموال والارباح الى الخارج (وهي وسيلة اخرى من وسائل الضغط الدائم على النقد) ، وفرض نظام اولوية على الاستثمارات (وبذلك تستطيع الحد او الحؤول دون إنشاء صناعة متوازنة في البلاد) . وهـــذا « الاستعمار الجديد للدولار » تستعمله اليوم وتلجأ اليه كل الدول الصناعية التي أسست في هذا السبيل مؤسسات مصرفية خاصة . وكثـــيراً ما يفرضون مع هـــذا كله شروطاً سياسية ترمي في اكثر الاحيان ، الى منع الدولة الجديدة من « الانتقال الى المعسكر الثاني » (هـــذا هو الغرض الاكبر من العون العسكري او المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة الاميركية) وهو تأمين معاضدة البلاد المستعمرة القديمة في المجال الدولي، لا سيما تأمين صوتها في الامم المتحدة ، كما هي الغاية الاساسية من المساعدة التي تقدمها الحكومة الفرنسية . واكثر من ذلك فقد اكدوا انه في حال عدم تحديد الشروط السياسية بشكل واضح، فالدول التي تطلب المعونة المالية ، تدرك جيداً « اي تصرف يجب ان تسلكه بحيث لا يقابل طلبها بالرفض » . ان لائحة البلدان التي استفادت من العون الاميركي المالي هي هذه الدول التي تتمتع بمركز ستراتيجي على طول حدودهـــا مع الاتحـــاد السوفياتي ، والعكس بالعكس ، والامثلة كثيرة عن هذه الدول التي رُفض طلبها المساعدة لحرصها على استقلالها كمصر عـــام ١٩٥٦ ، والغينيه عام ١٩٥٨ ، اذ رفض طلبها فجأة . والصين رأت كل الفنيين الروس يغادرون اراضيها عام ١٩٦٠ كما ان اميركا أنقصت مساعداتها للباكستان ولسيلان . كما ان ان انضمام الدولة الى مجلس نقد قوي (كالدولار والجنيه والفرنك) من شأنه ان يسهل انتقـــال الارباح وخروج رؤوس الاموال الخاصة التي يرغبون في استثمارها في الخارج .

اما التعاون الفني فيتم بارسال خـــبراء وفنيين كالمهندسين والاطبـــاء والاساتذة والضباط (لتنظيم الجيش ومده بالملاكات التقنية) او عن طريق تخصيص منح دراسية لجذب الطلاب الى جامعات البلاد . فالغاية البارزة هي العمل على نشر لغة الدولة الصناعية ، ونشر منتوجاتهـــا (فالتصدير يولد التصدير) كما يقول المثل الانكليزي وبذلك يشتد نفوذها على الملاكات الوطنية

لتي تلتت تحصيلها في هذه الدول . ففي عـام ١٩٦٤ ارسلت فرنسا اكـثر من ٠٠٠ ٢٠ من خبرائها الى هذه البلدان الجديدة على اساس التعاون الفني ، منهم ٠٠٠ ١٠ الى المغرب وحده .

فاذا ما ساهم عدد من الدول المتطورة في هـذه المساعدة على تنوع مظاهرها ، فالدول التي تلعب الدور الأهمّ في هذا المجال هي الولايات المتحدة ، من جهة ، والاتحاد السوفياتي والصين ، من جهة اخرى . فالاعتمادات التي تخصصها الولايات المتحدة هي الاضخم والأهمّ ، الا انها أقل تأثيراً ، على ما يبدو : فهي تتوزع على عدد كبير من البلدان تراعى فيها بالدرجة الاولى الأهمية الستراتيجية . وقد تهدر احياناً ، او انها تصرف ليس في استثمارات منتجة ، بل على الغالب، في استيراد مواد ترفيهية بذخية يفيد منها على الاخص ، اصحاب الطبقة الموجهة في البـلاد ، الامر الذي يزيد من الفروق الاجتماعية بين السكان فالمعونة « الشرقية » ، هي على عكس ذلك، اكثر تنظيماً وتنسيقاً : فقلما ترتدي طابع الهبـة ، بل هي قروض طويلة الاجل (من ١٢ الى ٢٥ سنة احيـاناً) ، بفائدة بسيطة (من ٢ - ٢،٥ ٪) مع شرط تسديدها بالعملات المحلية (دون مشاكل للتحويل او النقل) او انها تسدد بمنتوجات محلية لا سيما الزراعية منها تحدد اسعارها لأمد طويل . تستعمل هذه القروض دون ان يكون لها أغراض تجارية وتخصص لانشاء استثمارات صناعية ، تتولى ادارتها ، عند الفراغ من انشائها ، الدولة المستفيدة من القرض، دون اي تدخل من قبـل الاتحاد السوفياتي . وهذه القروض التي تكلف أقـل بكثير مما تكلفه القروض الاميركية ، تبدو أكثر تجرداً في الظاهر ، وينظر اليها الناس بارتياح ، على العموم . اما العون الذي تقدمه الصين ، فهو الذي يحقق نجاحات أهم واكبر بالرغم من ضآلة الاعتمادات المخصصة حالياً : فالفنيون الصينيون ملزمون بالتقيد بعيش مقتصد كسكان البلاد الوطنيين. فهم اكثر التصاقاً بهم وأقل تطلباً ، ويستوحون وجه الشبـه في الظروف التي أحاقت بالصين عام ١٩٤٩ ، والظروف التي تعـاني منها الدول الجديدة . فهم مثال حي للنجـاح وللتوفيق الذي لاقته « الطريقة الصينية » .

اتفاقات متعددة الاطراف افرو - اوروبية

ومهما يكن من الامر ، فالدول التي حققت استقلالها حديثاً ، تفضل عقد مواثيق متعددة الأطراف ، على اتفاقات ثنائيـة الاطراف ، حتى منها هذه الدول التي تنعم بموقـع ستراتيجي مهم يتيح لهـا ان تلعب بين الشرق والغرب سياسة مزايـدة او تأرجح . ان توسيع حلقة الزبائن والمجهزين تجعلهم في مأمن من ضغط الدولة المسيطرة التي يتعرضون لهـا . فالمسـاعي التي يقومون بهـا تسير كلها في هذا الاتجاه ، ولذا يتنـا نتوقع بعض التراخي في العلاقات التجارية وانخفاضاً في الاستثمارات التي كانت تشد – في أعقاب استقلال البلاد – الدولة المستعمرة الى مستعمرتها القديمة . الا ان هذه الحركة لا تزال بعد بطيئة ، ونتائجها محدودة . ويبدو ان الاتفاقات التي تعقد مع منظمة دولية هي التي يرجى منهـا ان تخفف من « وطأة السيطرة » التي تمكن لها الاتفاقات الثنائية . من المؤسف جداً ان تكون *B. I. R. D.* المؤسسة الرئيسية

الوحيدة في هذه المجال ولا تتوفر لها مبالغ طائلة ، كما ان الشروط التي يفرضها هذا البنك للتسليف دقيقة جداً وتقصر المنتفعين منه على عدد قليل ، بحيث يمكن وصفه بأنه لو كان مصرفاً عادياً « فهو لا يسلف سوى الاغنياء » . وقد انشأت المؤسسة C. E. E. من جهة اخرى ، عام ١٩٦٠ ، صندوقاً خاصاً للتطوير الاقتصادي في اوروبا (Fedom) الذي يفتح الطريق امام التعاون الافرو - اوروبي ، اي امام دمج شؤون افريقيا الاقتصادية بالشبكة الاقتصادية الدولية .C E E ، فتفتح لها اسواقها لتنفيق محاصيلها ولشراء انتاج البلدان الافريقية بأسعار مربحة . الا ان هذا الدمج قد يعرض الاقتصاد الاميركي - بالنظر للتفاوت الكبير القائم بين الاوضاع الاقتصادية من كلا الجانبين - للبقاء ، مدة طويلة ، في وضع البلدان المنتجة للخامات والمواد الغذائية ؛ وبالتالي يؤخر ، الى ما لا حد له ، عملية تصنيع الدول الافريقية . ومن شأن هذا الوضع ان يفضي ، الى تكوين كتلة دولية ثالثة تخضع لسيطرة اوروبا اشبه ما تكون « بشراكة الحصان والفارس » كما يقول سيكو توريه ، و « الشكل الابرز والصورة الأوضح للاستعمار الجديد » .

النتيجة

من هذه الحلول الكلاسيكية الثلاثة المعارضة التي من شأنها ان تؤمن سرعة النمو ، وبالتالي ، الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول الجديدة ، حل هو الاكتفاء الذاتي ، يجب ابعاده وطرحه جانباً باعتباره لا يمكن تطبيقه ولا احد يرغب فيه ، وحل آخر هو التخطيط من النوع الاجباري ، سوفياتياً كان او صينياً ، وهو حل تعارضه كل الحكومات تقريباً ، وسيبقى الحل الثالث او الأخير ، وهو التوحيد الذي يبدو ملحاً في افريقيا ، في مجموعات اقليمية كبرى . وفي هذا الاتجاه تسير كما رأينا - ولو ببطء - الدول الافريقية المتخلفة . وقد لوحظ انه بعد عام ١٩٥٥ ، « لا يزال روح مؤتمر باندونغ حياً نشيطاً » بالرغم من الاختلافات العديدة التي باعدت بين مصر والاردن ، وسوريا وتركيا ، والعراق وايران ، والباكستان والهند ، وافغانستان والباكستان ، والمغرب وجمهورية الجزائر الشعبية ، واثيوبيا والصومال ، وتونس والجامعة العربية ، واندونيسيا وماليزيا ، الخ ... هذا الروح الذي تجلى بكل وضوح خلال ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبدا للجميع ان سيطرة الغرب على آسيا وافريقيا ، لا يمكن لها ، من الآن فصاعداً ، ان تستمر او ان تدوم طويلاً حيث لا تزال قائمة .

فالفوارق الدينية والعنصرية ، والاطماع التي يغذيها زعيم هذه الدولة او ذاك ، والاتجاهات الموالية للغرب او للشرق او للصين وبالرغم من هذا الحياد الايجابي الذي يعلنون عنه عالياً في كل مكان ، قد اضعفت كثيراً الروابط التي شدت العلاقات الافرو - آسيوية ، هذه العلاقات التي تربط

هذه الدول والتي من شأنها ان تلعب دوراً حاسماً في الامم المتحدة ، لو عرفت ان تؤلف منها كتلة متماسكة . فالحروب بين الباكستان والاتحاد الهندي ، والاختلافات النظرية بين الصين والاتحاد السوفياتي من شأنها ان تسمم ، اكثر فاكثر ، هذه الاختلافات الناشبة بين هذه الدول. ومن جهة اخرى ، بينما راح مؤتمر باندونغ يشدد على الحياد الايجابي وعلى التضامن المتبادل فيما بينها تجاه اوروبا وتجاه الاستعمار الذي لا يزال ناشطاً ، فجهود الدول الافرو - آسيوية تتجه نحو الوقوف في وجه الاستعمار الاقتصادي الجديد . فبعد ان وضع حد تقريباً للاستعمار السياسي ، أخذ الناهضون للاستعمار ، يعون ، اكثر فاكثر ، المشكلات الجديدة المشتركة بين الدول المتخلفة اقتصادياً في العالم الثالث : مقاومة الاستعمار الاقتصادي الجديد عن طريق تشجيع التصنيع ، والاصلاح الزراعي ، ونزع السلاح . ولذا تسعى كتلة الدول الافرو - آسيوية الى التوسع والامتداد بحيث تبلغ دول اميركا اللاتينية التي كانت بعض دولها تنوي ايفاد ممثلين عنها الى « مؤتمر باندونغ الثاني » المقرر عقده في حزيران ١٩٦٥ ، في الجزائر . وبالفعل ، ان الدول المتخلفة اقتصادياً ، تتأرجح اليوم وتتعرج ، ليس بين كتلتين بل بين خمس دول كبرى : الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الاميركية ، وبريطانيا وفرنسا ، فهي اكثر تشبثاً بصالحها القومية الخاصة التي تتعارض فيما بينها - من ذكريات صراعها وجهادها الماضية ، ومن رغبتها في تحرير شقيقاتها التي لا تزال ترسف تحت نير الاستعمار . الا ان مؤتمر القارات الثلاث الذي انعقد في هافانا ، في مطلع ١٩٦٦ ، والذي حضره اكثر من خمسمائة مندوب يمثلون الحكومات او الحركات الثورية والذي كان من المتوقع ان يكون احمد بن بركة روحه النابض ، كان ولا شك ، تشجيعاً قوياً لحركات المقاومة ، حتى المسلحة منها ، تقوم بها الدول المحكومة ، في وجه الاستعمار الجديد .

القسم الرابع

انطلاقة العلوم والتقنيات

«تعاظمت قدرة (الانسان) على تنظيم معارفه والاستفادة منها تعاظماً مفرطاً، وتعاظمت معها سيطرته على الطبيعة وعلى نفسه ... ذلك هو التبدل الكبير في موقف الانسان العام الذي توصل تدريجيا الى احلال المسألة محل السر والتحليل الفيزيائي الكيميائي ومعالجة نتائجه حسابياً على الخرافة؛ والعمل المدروس والمخطط على ردة-الفعل الفطرية».

(ا. ماير)

«المجلة الفلسفية: تشرين الاول - كانون الاول ١٩٥٢»

في هذا العالم المنقسم الذي تتجابه فيه الايديولوجيات المتنافسة والاجناس المتعادية، ليست المجتمعات والدول وحدها ما تطورت تطوراً عجيباً منذ أقل من نصف قرن، بل الحياة الفكرية ايضاً، التي تميز قوتها الخارقة عصرنا الحاضر، وعن طريقها، قوة الانسان.

لقد حدثت ثورة علمية ثانية منذ مستهل القرن لا تقل شأناً عن ثورة اوائل العهد المعاصر؛ ففي خمسين سنة، حقق العلم نجاحات اعظم من كل ما عرفه تاريخ البشرية حتى اليوم. وهو قد وضع منذ اليوم بتصرف الانسان وسائل طرح عبء المرض والبؤس والموت الذي ثقل عليه منذ آلاف السنين.

يبدو هذا العصر من ثم وكأنه عصر العلوم والتقنيات بالذات؛ وقد اصبحت هذه الاخيرة في نظر بشرية القرن العشرين التي وعت شأنها وتطورها السريع جداً، رمز حضارتها بالذات ايضاً. لا بل انها تشعر في هذا المضمار افضل شعور بـ «استعجال التاريخ»، فان الاختراعات والنجاحات التقنية تتوالى توالياً مطرد السرعة، ولا تنضم نتائجها الواحدة الى الاخرى بل تؤلف كرة ثلجية يزداد حجمها وقوتها ومفعولها ازدياداً مطرداً اثنـاء انتقالها. ومن جهة

ثانية ، افلا ترتسم منذ الآن في أفق السنوات المقبلة ثورة علمية وتقنية جديـــدة بفضل نمو الطاقة النووية ؟

ازدياد اتصال العلم وثوقاً بحياة الانسان

ان هذا السير المنتظم الذي سارته المعـــارف البشرية والنجاحات التقنية قد رافق في الزمان الانقلابات العالمية الكبرى التي تشكلهـــا الحروب والازمات الاقتصادية في هذه العقود الاخيرة ؛ وهي قـــد اسهمت فيها لا بتقنيات التدمير فحسب ، بـــل بالنظرة الجديدة الى العالم التي فرضتها نظرياً وعلمياً . فحين يتنكر المتشائم لعصره ، فانما هو يرفض العلم قبل الحرب لانه يحمـــله مسؤولية كافة المصائب الراهنة . اما نظرة المتفائل الى المستقبل فتستند الى الدفـــاع عن العلم والتقدم التقني : ان العلم سوف يتغلب على كافة مصائب الانسانية . وعلى غرار ما حدث ابان الازمة الكبرى رافق العداءَ للآلية عداء للعقلية ونظرة تشاؤمية الى مصير الانسان ، بينا ترتبط العقلية المناضلة بصوفية انسانية و امامها المقبلة تقني ، وينتفي فيها كل قلق ميتافيزيقي بفضل سير العلم الطليق الذي يعزز فاعلية العمل البشري وقدرة الانسان ، ويضع في حوزته وسائـــل تحسين ظروف حياته ، وحتى مداها ، تحسيناً فعلياً ، والتخلص من خطر البؤس ، ويتيح لكل فرد تنمية شخصيته حتى اقصى حدود التنمية . ولكن البشر يشعرون بالقلق وعـدم الاطمئنان ، لا بالثقة التامة ؛ فان اختبار الحربين العالميتين والازمة الكبرى قد جعل الحيـاة البشرية تظهر كأنها مهددة ابداً بنجاحات العلوم بالذات ؛ لا بل ان العلوم المكرسة للمحافظة على الحيـــاة تبدو هي نفسها مخيبة للآمـــال ومثبطة للعزائم . وفي مضمار آخر ، ترتسم اليوم في عالم العمال ، ردة فعل غير منسقة ، متزايدة الوضوح يوماً بعد يوم ، ضد التحسينات التقنية الاخيرة واخطار البطالة الجديدة المحدقة بجماهير العمال الممكن الاستغناء عنهم بعد اليوم بسبب احـــلال الآلات محلهم . ومن هذه الزاوية ، يجب ان يُنظر الى مسؤولية العلم والحضارة ومصائب العقود الاخيرة في الضمير البشري . والنظرتان مترابطتان ترابطاً لا يقبل الانحلال . فان موضوع قيمة العـــلم النظرية والعملية لا ينفصل بعد اليوم عن موضوع مصير الانسان ومعناه .

الفصل الأول

ثورة العـلوم الطبيعيـة

١ – الظروف الطبيعية للبحث العلمي والنظري

المركز الجديد للعلم والتقنيات في حياة المجتمع

ان الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الاول من القرن العشرين لنتيجة مباشرة لنمو العلوم والتقنيات ، ولا سيما في الحقل الفيزيائي والكيميائي ، فليس من مصنع يستطيع العيش بعد اليوم بدون اجهزة مختبرية وموظفين فنيين يكرسون كافة اوقاتهم للبحث .وسواء في البلدان الاشتراكية ، حيث يسعى استثمار الاكتشافات العلمية وراء الفاعلية الفورية القصوى ، اما في البلدان الرأسمالية ، حيث تدفع المنافسة الوطنية ، ولا سيا المنافسة الدولية ، بصورة عامة ، الى تحسين المصنوعات وطرائق الانتاج تحسينا مستمرا ، نرى ان العالم الصناعي الجديد عـالم متحرك في جوهره يخضع النجاح فيه لتقدم دائم ، ويخضع هو نفسه بدوره للتقدم العلمي بحصر المعنى .

والحال ان الاجهزة التقنية وتمهد المختبر يجمدان رؤوس اموال كبرى لا تستطيـع سوى المشاريع العظمى توظيفها ، بحيث ان تأثير العلم ، اقله على بعض فروع الصناعة ، يعزز تأثير التقنيات التي تشرف على انتاج كبير : فهو ايضا يحمل على تأليف اتحادات كبرى تضمن لنفسها احتكار احدى الاسواق . وليس من باب الاتفاق ان توسع بعض الشركات الكبرى ابحاثها العلمية على نطاق واسع .

يتصل التوتر الدولي المتزايد اتصالا مباشرا ومتبادلا كذلك بالتقـدم العلمي بسبب البحث عن تقدم تقنيات التدمير تقدماً مستمرا . فتحت تأثير هذا البحث تتدخل الحكومات اكـثر فاكثر ، ولا سيا بعد السنة ١٩٤٠ ، في تنظيم ورقابة العمل العلمي ، ويستبقى بالمقابلة للحاجات العسكرية شطر هام من الاموال المكرسة للبحث .

اخيرا ، ولا سيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، انتصب في وجه العـالم الغربي ، الذي

ينعم بمستوى معيشة مرتفع نسبيا ، جزء كبير من الكرة الارضية يفتقر الى المزيد من التغذية استطاع الغرب من قبل ابقاءه تحت سيطرته . وقد فرض تزايد السكان في مختلف مناطق العالم والوعي القومي او الاجتماعي الذي برز عند هذه الشعوب « غير النامية المجتذبة نحو الشيوعية » ، انتباه شطر الانسانية الممتاز الذي طلب من العلم حل المسائل الخطيرة التي اثارها هذا التمرد .

ولكن العلم والتقنيات التي اتاح تقدمها قد فرضت نفسها على انتباه الجميع بصورة مستعجلة جلية . فهي لم تعد ، بفضل انتاجها الوفير ، لتختص بطبقة ممتازة محدودة من المجتمع فحسب ، بل بمجموع المجتمعات المصنعة . لقد غزت الاكتشافات التقنية الحياة اليومية اكثر فاكثر (كهرباء اذاعة ، سينما ، تجهيزات منزلية ...) ، وبدلت تطوراتها السريعة ، في كل حين ، اطار الحياة المادي ؛ لذلك فان الابتكارات العلمية والتقنية الاخيرة تختص بالعالم كله بفعل الانعكاسات التي تنبىء بحدوثها في مستقبل ليس ببعيد . وهذا ما يفسر لنا النجاح العظيم الذي تصادفه صحافة ومنشورات تتوخى تعميم المعرفة العلمية ، ونمو لون ادبي قلما طرق حتى اليوم هو « العلم – الخيال » الذي يشدد فيه على الناحية المخيفة تارة ، والناحية الجميلة تارة اخرى ، في مستقبل الحضارة العلمية .

امتهان العلم

لقد زال مثال العالم المنفرد العامل بدافع محبة العلم الصحيح . فان تطورات العمل العلمي الداخلية ، وتعدد فروع البحث ، وتزايد عدد الباحثين اللازمين لادارة الابحاث في حقول مختلفة مترابطة ، قد اعطت هذه المهام طابعاً جماعيا . وقد قدر الباحثون في اواخر القرن التاسع عشر بـ ١٥٠٠٠ في العالم اجمع ، بينما بلغ عددهم ، في السنة ١٩٥٤ ، ٤٠٠٠٠٠ باحث على الاقل يجدر ان يضاف اليهم كل من يقوم بأعمال علمية خارج البحث الصرف . ويكرس كل من هؤلاء نفسه لمهمة محصورة تستلزم تخطيطاً وتنسيقاً مع مهام الآخرين حتى يكون لها معناها وفاعليتها . وقد ادت الحرب العالمية الثانية الى زيادة كبرى في عدد الباحثين والى تقسيم العمل في داخل هذا العالم ، واضيف اخيرا قانون السرية الى قانون التخصص .

ومن جهة ثانية ، لم يلبث هؤلاء الباحثون ان ارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، اوجبته اعتبارات مالية في الدرجة الأولى . فان العالم ، الذي تمتع زمناً طويلاً بحرية مطلقة قد انتهى ، شاء ام أبى ، الى الارتباط بمن يوفر له الاموال اللازمة لمواصلة اعماله . وهي الدولة على العموم ما تمد بالمال الجامعات ومراكز الابحاث العلمية ، ولكن المشروع الرأسمالي ، خصوصاً في الولايات المتحدة ، يقدم كذلك المساعدات للجامعات او للمعاهد والمختبرات الخاصة المرتبطة مباشرة بالمصانع . وبعد السنة ١٩٤٠ ، تدخلت الحكومات لا من اجل التمويل فحسب ، بل من اجل رقابة الابحاث حتى تلك الجارية في اطار الجامعات . وكانت رقابتها اكثر شدة اذا تعلق البحث بالدفاع العسكري ؛ يضاف الى ذلك ان كل شيء استرعى في النهاية اهتمام الحكومات في جو الحرب الباردة بعد السنة ١٩٤٧ والقلق الذي عاشت

فيه الدول . ففي الولايات المتحدة مثلاً اصبحت العلوم الاجتماعيـة نفسها ، بمعظمها ، في ايدي الحكومة . ولذلك فمن اجل بحرية الولايات المتحدة الاميركية اجري التحقيق ، « جماعات وقيادة ، ورجال » ، ومن اجـل دوائر استعلامات الجيش الاميركي اجري هـذا التحقيق الاخير ، « الجندي الاميركي » . اما الغاية من هذه التحقيقات فهي اتاحة معرفة الرجال بغية اختيار المهمة الواجب اسنادها اليهم ، وقد ابقيت سرية في بعض الحالات .

يُعدم العالم شيئاً فشيئاً وسيلة التخلص من ظروف النشاط هـذه ومن كافـة العبوديات التي تستلزمها : فهو يعمل في الاطار المفروض عليه ، ويجيب عن الاسئلة التي يطرحها عليه موزع الاعتمادات والتي تمين بحد ذاتها اتجاهاً خاصاً للابحاث يسيء الى الموضوعية العلمية ، في العـلوم الانسانية بصورة خاصة . وان امتحان « الولاء » الذي يخضع له العالم في بعض البلدان يضطره الى اختيار صلاته ، والاعراض عن بعض فضوله العلمي ، والامتناع عن التعبير عن آرائه .

ومن جهة ثانية استتبع تدخل الدولة والمشاريع الخاصة في تنظيم البحث العلمي ، منذ نصف قرن ، تبدلاً هاماً في مراكز الابحاث . فهي قامت ، في السنة ١٩٠٠ ، في البلدان الاوروبيـة القديمة التصنيع : انكلترا ، فرنسا ، المانيا ، ولم تنمُ فيها بعد ذلك سوى نمو بطيء ، في حـين انها نمت نمواً عظيماً في الولايات المتحـدة الاميركية من جهـة منذ اوائل القرن ، وفي الاتحـاد السوفياتي من جهة ثانية بعد ثورة السنة ١٩١٧ . ثم زاد الفرق بين هذه الدول المختلفة بالنسبة للتجهيز العلمي منذ السنة ١٩٤٠ وظهور الطاقة النووية .

يضاف الى ذلك ان الاعمال العلمية قد خضعت خلال نصف القرن الاخير ، بسبب ارتباطها بالحاجات الاقتصادية والعسكرية ، لتنظيم بات اكثر تنسيقاً يوماً بعد يوم . فبينما حرص الاتحاد السوفياتي منذ البدء على انجاز واستثمار اكتشافاته العلمية انجازاً واستثماراً صوابيين ، توجب ان يواجه الغرب صدمة المحنة ١٩٢٩ وصدمة السنة ١٩٤٠ حتى يسلك طريق تخطيط مطرد النمو، ومطرد السرعة بعد السنة ١٩٤٠ ؛ وقد تعددت آنذاك اجهزة التنسيق والتوحيد على مستوى الدول ، واستفيد آنذاك دون تأخر من المعارف الجديدة المكتسبة . وبينما كانت الاكتشافات تتحقق اتفاقاً من ذي قبل ، ولا تستثمر الا بعد سنوات طويلة ، وحتى بعد قرون احياناً ، بات اليوم « الفارق الزمني بين الاكتشاف وتطبيقه الصوابي المنظم على الحياة الاقتصادية .. اقصر مدى يوماً بعد يوم » . ولنا في الطاقة النووية خير مثل على ذلك ، اذ ان فصل النواة عن الذرة تحقق للمرة الاولى في السنة ١٩٣٨ ، والقنابل النووية القيت على هيروشيما وناغازاكي في السنة ١٩٤٥ . وقد انشئت بعد الحرب منظمات دولية ، كالاونسكو ، معدة لتيسير استفادة العالم كله من المعارف الجديدة وتطبيقاتها الممكنة .

لا يسع العالم من ثم جهل ارتباطه بالعالم بعد اليوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان بعض الاحداث ، كاستلام هتلر زمام السلطة ، وارتحال العلماء والمفكرين الالمان الذي كان نتيجة له ، ثم الحرب العالمية الثانية ، قد جعلته يسهم في التاريخ اسهاماً قوياً . ولا يمكن ان يكون للمسائل

الادبية التي يطرحها على نفسه قيمة نظرية فحسب بالنسبة اليه . « انها مسائل حيوية ترتهن مستقبله كانسان » . وتحتل المسائل الادبية التي يتوجب عليه طرحها على نفسه مكاناً اكبر يوماً بعد يوم في تفكيره ، لانه لا يستطيع بعد اليوم الوقوف موقف لامبالاة من الانعكاسات العملية التي تتركها اكتشافاته النظرية . انه لوضع مفجع احياناً يبرزه مثل البير أينشتاين الذي اوصى المسؤولين الاميركيين بالعمل بنشاط على صنع القنبلة الذرية خوفاً من ان يصنعها النازيون قبلهم ، ولكنه شذب استخدامها . وكذلك فان مطاردة العلماء الالمان ممن اسهموا في الابحاث الذرية او الابحاث المتعلقة بتوجيه القذائف ، التي نظمها الاميركيون من جهة والسوفيات من جهة ثانية ، والقاء القبض عليهم وارغامهم على مواصلة ابحاثهم لحساب المنتصرين ، لخير مثال كذلك على الاستعباد الذي يهدد البحث والفكر ، كاستثمار الملاحظات المجموعة خلال الرحلات الفضائية التي قام بها كوبر وكونراد واقرانها لاهداف عسكرية او اقله لاهداف « استعلامية » .

٢ – ثورة العلوم الطبيعية

بينما كان علم الحياة مركز المناقشات الفكرية الكبرى في القرن التاسع عشر ومشاراً لأهم النظريات طابعاً ثورياً ، تحققت أهم التجددات، خلال القرن العشرين ، في حقل العلوم الطبيعية . ففي سنوات قليلة ، برزت ، تحت تأثير اكتشافات اواخر القرن السابق ، نظرية قلبت قواعد المعرفة رأساً على عقب . وبفعل ثورة الفيزياء هذه ، تبدلت العلائق بين العلوم المنفصلة والمتميزة بشكل واضح حتى ذاك التاريخ، وزال التقسيم القديم الى فيزياء وكيمياء وعلم فلك، او بالاحرى لم يُبق عليه الا لاعتبارات عملية ؛ وتوطدت وحدة العلم التي كان التخصص يهددها بالانفصام ؛ فكل هذه العلوم تتناول في الواقع المادة نفسها ، في آن واحد ؛ وفي الوقت نفسه باتت وحدة العلم والتقنية اكثر وثوقاً يوماً بعد يوم .

النظريات الفيزيائية الجديدة

برزت الى الوجود نظريات جديدة انبثقت من الاكتشافات او بنيت على الحساب ، ثم تأيدت بالاختبار ، فقلبت المفاهيم التقليدية للفيزياء القديمة . تلك هي النظرية النسبية لاينشتاين ونظرية « الجزئيات » لماكس بلانك والنظرية التموجية للويس دي بروبل . فان اختبارات ميكلسون ومورلي (١٨٨٧) التي افضت الى التخلي عن النظرية القائلة بوجود اثير مادي يملأ الفضاء ، قد حملت اينشتاين على ان يسلم في « نظرية النسبية المحصورة » (١٩٠٥) بأن الوقت لا يرتدي طابع المطلق – اذ انه لا يجري بالسرعة نفسها سواء كان المراقب متوقفاً او سائراً بسرعة كبرى – وبأن الفضاء هو ايضاً قيمة نسبية . وفي « نظرية النسبية الشاملة » (١٩١٥) ، التي درس فيها الحركات المتزايدة السرعة ، خلص الى القول بتعادل الحجم (m) والطاقة (E) ($E = mc2$) ؛ فان جسماً يشع طاقة يفقد من حجمه ، وقد تزول المادة من ثم باعطائها الطاقة ؛ اما الذرة فليست سوى طاقة متكاثفة في نطاق ضيق جداً ، وهي قابلة التحول الى ضوء او حرارة . وأعاد النظر

كذلك في سنة نيوتون بتقديمه الدليل على ان الفضاء مقوّس في جوار الاجرام الوازنـة ، وبرر بذلك النظريات الهندسية غير الاوقليدية ، وفسر بعض الظواهر الفلكية ، كشذوذ مركور ، وطريقة وصول الضوء الينا من نجوم قائمة وراء الشمس ، حين تنكسف الشمس .

ناقضت نظرية « الجزئيات » ، في السنة ١٩٠٠ ، المبدأ المقبول حتى ذاك التاريـخ ، الذي يسلم باستمرار الطاقة ، كاستمرار المادة والكهرباء : الطاقة تشع اشعاعاً غير متواصل بشكل حبيبات او « جزئيات » تختلف قيمتها باختلاف تواتر الاشعاع ؛ وهكذا فان الطاقة مركبة من حبيبات على غرار المـادة (المركبة من ذرات) والكهرباء (المركبة من كهيربات) . فناقضت هذه النظرية نظرية الضوء التموجية المرتكزة على الاستمرار، ولكن لويس دي برويل طلع منذ السنة ١٩٢٤ بالآلية التموجية ؛ فوفق بين المفهومين المتناقضين بتمثيل الموجـة بالجسم الشديد الصغر . وفي السنة ١٩٢٦ ، اثبت « شرودنجر » تعادل الآلية التموجية التي قال بهـا دي برويل والآلية الجزئية التي قال بها هايزنبرغ . وكان هذا الاخير قد اثبت مبدأ « لاحتمية » الظواهر ورفض الحتمية في حقل حركات الذرات التي كانت مبدأ اساسياً ، لا جدال فيه ، من مبادىء الفيزياء القديمة . فكانت النتيجة ان كافة هذه النظريات الثورية – التي تناولها الجدل على كل حال ، كما سبق ورأينا – قد ارغمت الفيزيائيين على اعادة النظر في مفـاهيم الوقت والفضاء والمادة ، وقد برز اخصابها عظيماً في كافة الحقول ، ولا سيما في الحقول الجديدة المتصلة بالظواهر التموجية والجزئية .

انطلاقة الفيزياء الذري

ان مدلول الذرة ، الذي رفضته الفيزياء في القرن التاسع عشر ، قد استرعى انتباه الفيزيائيين منذ اكتشاف الكهيربات وطلوع ج . طومسون بالنظرية القائلة بان الكهيرب هو مادة الكهرباء بالذات . ثم جـاء اكتشاف وجود اجسام مشعّة يزعزع نظرية ثبات العناصر ونظريات ديمومة الطاقة . فيبدو ان الطاقة المتولدة من الاجسام المشعة لا يمكن ان تصدر الا عن الذرة نفسها ، وان الذرة تحتوي على كمية كبيرة منها؛ ثم اكتشف « كوري » ومعاونوه بعد ذلك ، بفضل البولونيوم والراديوم ، مصادر طاقة دونها مصادر الاورانيوم . ولاحظ « روذرفورد » و « سودي » بدورهما ان كل عنصر مشع يطلق اشعة (الفا وبيتا وغاما) وان العناصر ليست من ثم لا بسيطة ولا متجانسة ، وان كلا منهـا يحتوي على عدد معين من الذرات المتماثلة كيميائيا ، ولكنها قادرة على ان تنقسم باشكال مختلفة : تلك هي « متشابهات الخواص » .

بات ممكناً درس الذرة مباشرة وتوضيح تركيبها بعد ان اكتشف « فون لو » ان الاشعة (X) يمكن كسرها بمحاذاة جسم صفيق ، وحين اثبت « براغ » الاب و « براغ » الابن امكان حساب طول موجتها القصيرة جداً . وكان سبق لروذرفورد ان اكد ان في الذرة نواة مشحونة بكهرباء ايجابية تحيط بها كهيربات مشحونة بكهرباء سلبية ، ولكن احـد العاملين في مختبره ، الدانماركي الشاب ، « نيلز بوهر » ، « كبلر الجديد » ، هو من اعطى صورة الذرة ، التي قارنها

بنظام شمسي يسير فيه كل كهيرب في مدار خاص به ، ولا تتكون الاشعة X الا حين ينتقل من مدار قوي الطاقة الى مدار أقل قوة . فامكن من ثم معرفة عدد الكهيربات التي تحتوي عليها؛ فكل تركيب ذري يمكن ان يوجد في حالات كثيرة ويتميز بصفات توجية مختلفة ، وقد امكن معرفة اختلافات الطاقة بين الحالات بقياس تواتر الضوء المنبعث او المتلاشي . فاتاحت ذرة روذرفورد – بوهر منذئذ تفسير اختلافات خاصيات الاجسام الكيميائية ؛ اذا كان بعض هذه الاجسام يؤلف المعادن والبعض الآخر الغازات العادمة الحركة ، فان ذلـــك يرد الى عدد كهيرباتها ؛ وهكذا اصبح جدول الاجسام الذي وضعه « منداليف » قريب المأخذ : هو عدد الشحنات الايجابية في كل نواة ما يميز الاجسام الطبيعية الـ ٩٢ الواردة فيه ، ابتداء من الهيدروجين وانتهاء بالاورانيوم .

لما كان روذرفورد قد اكتشف في السنة ١٩١٩ امكان تحطيم نواة ازوتية بصدم جزء صغير (الفا) صدماً مباشرا بواسطة تفريغ كهربائي يقذف بذرات هيدروجينية عبر انابيب مخضعة لتوتر عال (بين مليون ومليوني فولت) ، اصبح درس النواة مركز اهتمام الفيزيائيين الكبير ، وسوف تقود سلسلة من الاكتشافات متصلة الحلقات الى رقـــابة التحولات النووية . وكان الاكتشاف الاول الكبير اكتشاف جزئيات النواة الخالية من الشحن الكهربائي (وقد لاحظها « بيت » منذ السنة ١٩٣٠) على يد « شادويك » الذي حصل عليها في السنة ١٩٣٢ بقذف الـ « بيريليوم » بواسطة جسيات « الفا » ، ثم اكتشف اندرسون الكهيرب الايجابي (بوزيترون) واثبت ، مع « نيدر ماير » ، في السنة ١٩٣٦ ، نظرية الياباني « يوكاوا » الذي كان قد افترض وجود الـ « ميزون » ، كرابطة بين الاجزاء الايجابية والاجزاء الخاليةمن الشحن لتكوين الذرة. ويبدو ان الـ « ميزونات » التي اهتدى اليها في الاشعة الكونية والتي لا تزال شبه مجهولة تلعب دوراً اساسيا في تركيب المادة .

اثبتت كافة الاكتشافات المحققة بين السنة ١٩٣٢ والسنة ١٩٤٠ اهمية دور اجزاء الذرة الخالية من الشحن ؛ واظهر اهمها شأناً ، حين اكتشف جوليو – كوري الاشعاع الصنعي ، ان كافة الذرات تصبح مشعة حين تقذف بهذه الاجزاء . فاستنتج بعضهم من ذلك ان الاشعـــاع الطبيعي انما يمثل رواسب نشاط ذرات لم يمر عليها الوقت اللازم لبلوغ حالات ثابتـة ، وهكذا امكن قياس عمر الارض (المقدر بملياري سنة) او اي شيء آخر بقياس اشعاع الكربون ١٤ ، لا بل تفسير كيفية تولد العناصر ، وتفسير حرارة الشمس ، والاعتقاد بان كل انتاج طاقـــة في الكون انما يرتبط بالتحولات النووية . وقد استطاع « فرمي » ، في السنـة ١٩٣٦ ، بقـــذف اجسام ثقيلة باجزاء خالية من الشحن ، توليد عدد من اجسام جديدة اثقل من تلك التي نجدهـا في الطبيعة ؛ فولدت كيمياء جديدة هي الكيمياء النووية. وفي السنة ١٩٣٨ ، اكتشف « هان » و « ستراسمن » قدرة بعض النوويات الثقيلة، كنوويات الاورانيوم، على تحرير عدة اجزاء خالية من الشحن مقابل جزء ايجابي واحد ، مما خلق امكانية احداث سلسلة لامتناهية من التفاعلات

اذ ان الاجزاء الخالية من الشحن تصطدم بنويات جديدة فتفجرها بدورها ، مما يؤدي الى قذف اجزاء جديدة خالية من الشحن ؛ وهكذا يمكن ان تنبعث كمية عظيمة من الطاقة ، اذ ان من شأن غرام واحد من الاورانيوم انتاج طاقة تعادل طاقة ٢٥٠٠ كيلوغرام من الفحم الحجري .

منذ السنة ١٩٣٤ ، بنى لورانس مفاعلاً نووياً في بركلي ، ولكن اعمال فرمي وفردريك جوليو - كوري هي ما اتاحت الانتقال من الصعيد المختبري الى الصعيد الصناعي ، واجازت النظر الى المادة نفسها - عملياً ، لا نظرياً بعد اليوم - كما الى خزان دائم الطاقة . وفي السنة ١٩٣٩ ، تحقق تقسيم الذرة الذي من شأنه احداث تفاعلات متصلة على نطاق واسع ؛ فاسترعت هذه الآفاق انتباه كافة الحكومات ؛ ففي المانيا كلف هايزنبرغ ادارة الابحاث ، ولكن النازية حرمت البلاد من خيرة باحثيها الذين هربوا الى انكلترا او فرنسا او الولايات المتحدة . وفي هذه البلاد الاخيرة ، الغنية بالموارد الطبيعية والمتقدمة تقنية صناعية اسهم العلماء اللاجئون من كافة البلدان ، « بيت » ، وليزميتر ، وفرمي ، مع الاميركيين من امثال « لورانس » و « اوري » و « اندرسون » ، وابرزوا اهمية اكتشاف جوليو ، وميزوا في الاورانيوم ثلاثة « متشابهات خواص » متباينة الفعالية ؛ وهو متشابه الخواص رقم ٢٣٥ ما سيستخدم فوق هيروشيما وناغازاكي في ٦ و ٩ آب ١٩٤٥ ، كأسهل عنصر يساعد على التفاعل المتصل في القنبلة الذرية . وقد بني مبدأ هذه القنبلة على تقريب كتلتين من الاورانيوم تزن كل منها ٧٠٠ غرام ؛ اذا عزلتا ، بقيتا على حالها ؛ ولكنها اذا اجتمعتا ، باسقاط الاولى على الثانية ، يحصل الانفجار ، ويفسح التفاعل المتصل عدداً كبيراً من الذرات ويطلق من ثم طاقة تحدث نتائج رهيبة خيالية . اما القنبلة الهيدروجينية التي سوف تنتج في عهد لاحق ، فتستخدم الهيليوم الذي من شأنه اطلاق طاقة تفوق الى حد بعيد الطاقة التي يطلقها الاورانيوم .

الموجات والعلم الالكتروني

في هذا المضمار ايضاً حققت الفيزياء ثورة حقيقية ، موازية لتقدم التقنيات الصناعية التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً على كل حال ، منذ ان حولت نجاحات الاتصال اللاسلكي غرابة مختبرية الى مادة تجارية . فان اكتشافات وليم كروكس للاشعاع المهبطي ، الذي اوضح « ج. برن » طبيعته ، واكتشافات « ج. ج. طومسون » المتعلقة بالكهيرب ، قد اتاحت تفسير عدد كبير من الظواهر المعروفة غير المفسرة : طبيعة التيار الكهربائي ، الفرق بين الاجسام العازلة والاجسام الناقلة ، التحليل بالمجرى الكهربائي ، الخ. لقد اتجهت الابحاث نحو درس تقنيات الفراغ والصمامات القادرة على احداث موجات مطردة القصر . وفي السنة ١٩٢٤ اظهر اكتشاف الجو الدالفي المؤلف من ثلاث طبقات عاكسة تقع على بعد ٧٠ و ١٢٠ و ٢٥٠ كلم في الجو ، ناتجة عن تفكك جسيمات الهواء باشعة ما وراء البنفسجي الشمسية ، ان الموجات القصيرة وحدها تعكسها الطبقتان الاوليان ، وانها هي ما يفضل استعماله في الاتصال اللاسلكي الى مسافة بعيدة ؛ اما الموجات البالغة القصر ، فتستخدمها « الاسلاك المرئية » في الاتصالات اللاسلكية . وتنتج هذه الموجات

مصابيح « فلمنغ » ذات القطبين ، ومصابيح « لي دي فورست » (١٩٠٧) ذات الاقطاب الثلاثة او انواع اخرى من الصمامات التي يحصل عليها بملء الانابيب بغازات نادرة كالجهاز المغير التواتر المستخدم في رقابة الآلات الناقلة ، او بواسطة الترانزستور الذي يكبر الذبذبات الكهربائيـــة والذي تحقق في السنة ١٩٤٩ على يد « شوكلي » . واتاح تطبيق التواتر السريع تطبيقـــاً تقنياً انشاء شبكة عالمية للاتصالات البعيدة بواسطة الاقمار الاصطناعية ، كانت اولى مراحلها اختبار نقل اذاعة تلفزيونية اميركية بين « اندوفر » في الولايات المتحدة من جهة و « بلومور ـ بودو » في فرنسا وغوفهيلي في انكلترا من جهة ثانيـــة ، في وقت واحـــد ، بواسطة القمر الاصطناعي « تلستار » ، الذي يؤلف محطة ـ مرحلة للاشعة الهرتزية .

في السنة ١٩٣٢ ولد عـــلم البصريات الالكتروني الذي اتاح في السنة ١٩٤٠ صنع اول مجهر الكتروني تبلغ طاقته الفاصلة العملية ...١٠٠/١ من المليمتر (وتفوق قوته قوة المجهر مـــا وراء البنفسجي عشر مرات) ، وفي السنـــة ١٩٥٥ تحقق انشاء اول مرقب الكتروني على مقربة من « فوركالكييه » صورت بواسطته مجموعات النجوم البعيـــدة المكفهرة في اربع دقائق بدلاً من ثماني ساعات . وانشىء كذلك منظار الاجسام الطيفي الذي اتاح فصل متشابهـــات الخواص واكتشاف متشابهات خواص جديدة ، واستخدم في الصناعة التركيبية من اجل تحليل المركبات الكيميائية تحليلاً نوعياً وكمياً . وفي السنة ١٩٢٣ ، اتاحت الكهرباء الضوئية ، التي حققتها اعمال بلانك ، صنع الخلية الضوئية الكهربائية او « العين الكهربائية » التي تحول الظواهر الضوئية الى ظواهر كهربائية ، والتي اثبتت انها افضل بكثير من العين البشرية لمراقبة الآلات ولمعالجـــة الاجهزة في المؤسسات الصناعية العصرية . واستخدمت في السينما الصوتية (تقابل « العين » كل فارق تدريجي في الضوء او الظل بتغيرات كهربائية تتحول الى تغيرات صوتية تصل الى مكبرات الصوت الموضوعة وراء الشاشة) . وهذه التموجات المتصلة هي كذلك مبدأ الساعة الناطقة ، والتلفزة التي تنقل صوراً ضوئية تتحول الى تموجات كهربائية ، والتصوير عن مسافة بعيـــدة (بلينوغرام) ، وتسيير الطائرات ، والرادار الذي احكم غداة الحرب العالمية الثانيـــة . وفي السنة ١٩٦٠ حقق « ميمان » اول « لازر » (جهاز يقوي الضوء بزيادة الاشعاع) بواسطة بلور الياقوت الاحمر ؛ فهو يبعث كتلة من الموجات الضوئية المتلاحمة المتجانسة اللون توازي قوتها الف مرة قوة الضوء ؛ وقد استخدم اللازر منذ اليوم استخداماً واسعاً جداً في الجراحة لنزع شبكية العين وازالة بعض التورمات السرطانية .

اتاح العلم الالكتروني تحقيق آلات حاسبة ضرورية لحل مسائل رياضيات عالية حلا سريعاً ، « وآلات مفكرة » حقيقيـــة . وان الآلة الالكترونيـــة الاولى ، « مارك ١ » ، التي صممها « هوارد آيكن » في السنة ١٩٣٨ ووضعت قيد الاستعمال في السنة ١٩٤٤ ، قد تلتهـــا آلات جديدة اخرى (مـــارك ٢ ومـــارك ٣ ومـــارك ٤ ...) تكاملت تكاملا مطرداً ؛ وتتمثـــل العمليات والارقام فيها بثقوب تمر فيها دفعات كهربائية ، تسيّر ، بحسب الثقوب ، هذه الآلة

او تلك لهذه العملية او تلك . وتعطى النتائج الجزئية كذلك بواسطة الثقوب ؛ واخيراً تتحول النتيجة الى ارقام . وقد استخدمت « مارك ١ » في ضبط اطلاق النار وحساب انسياب الاجسام ، ولكنها اعتبرت بطيئة جداً بسبب ظواهر توقف الحركة الناجمة عن حركات الدواليب؛ فأحلت الآلات الجديدة كتلا من الكهيربات محل اللفائف المثقوبة والدواليب المرقمة؛ وهكذا ولد اول دماغ الكتروني حمل اسم « انياك » استخدم في الحسابات التي افضت الى القنبلة الذرية ؛ اما النتائج الجزئية للحسابات التي ستستخدم في مرحلة لاحقة من العمليات فتحفظ في احدى الحلقات الزئبقية الـ ٣٢ المصممة لهذه الغاية ، وتحول الى تموجات آلية ثم الى دفعات كهربائية حين تواصل العملية . وبينما تطلبت « مارك ١ » ١/٣ ثانية لجمع ٢٣ رقماً ، لم تتطلب الآلة الجديدة سوى ... ١,٠/٢ من الثانية ؛ وهي قادرة على ان تحل بسرعة فائقة اكثر المعادلات تعقيداً . وتوفرت للجهاز « داتافيل » ، الذي ابتكر في اوائل السنة ١٩٥٧ ، « ذاكرة » تستوعب ٢٢ مليون علامة يمكن قراءتها في بعض اجزاء من الف من الثانية . أما هذه التقنية فضرورية جداً لابحاث الفيزياء النووية ، ولحسابات القذف والانسياب ، ولا سيما لنيران المدافع المضادة للطائرات؛ وقد شرع في استخدامها(١٩٥٤)لنقل نص من لغة الى اخرى. اضف الى ذلك ان العلم الالكتروني يتجه اكثر فاكثر نحو استعمال الاجهزة الصغيرة جداً : فبعد ان حقق الترانزستورات ، ابدلها بعناصر نصف ناقلة متزايدة القوة وسريعة جداً تسمح بصنع اجهزة خفيفة جداً اقل ازعاجاً ، ومن ثم اسهل استعمالاً .

ومن المشابهة ، التي اكتشفها الاميركي نوربرت واينر في السنة ١٩٤٨ ، بين الدماغ الالكتروني والدماغ البشري (بخلاياه العصبية — التي تتناقل الاشارات التي تتلقاها من اعضاء الحواس — التي يمكن مقارنتها بالانابيب الالكترونية) ولد العلم الذي يدرس طرائق انتقال الحركة والرقابة في الكائنات الحية والآلات ، ويبدو وكأنه « علم جديد مشترك بين الفيزياء وعلم الحياة » . فقد حقق هذا العلم حيوانات صنعية ذاتية الحركة ، ليست مجرد اجهزة متحركة ، بل « ترى » و « تحس » ، و « تتجه » نحو المكان الذي يجتذبه « حسها » ، لا بل إنها متجملة بذاكرة بدائية ، كتلك السلحفاة الالكترونية التي ابتكرها « غراي وولتر » في السنة ١٩٥١ ، فكانت قادرة على التوجه نحو الضوء ، والدوران حول العقبة التي تعترض طريقها ، والرجوع الى الوراء اذا كان الضوء ساطعاً جداً ، والاختباء تحت احدى قطع الاثاث ، او الفأرة الالكترونية التي ابتكرها «شانون» ، فكانت تهتدي الى طريقها نحو اشارة كهربائية عبر تيه من الحواجز والابواب .

تجدد الكيمياء

على غرار الفيزياء عرفت الكيمياء انقلاباً كبيراً بفعل الاكتشافات الاخيرة والنظريات الجديدة . لقد اصبحت علماً كمياً وتفسيرياً بعد ان كانت علماً نوعياً ووصفياً في الدرجة الاولى . فان النظريات الفيزيائية وطرائق الفيزيائيين الاختبارية قد حملت الكيميائيين على تقويم مفاهيمهم النوعية القديمة وطريقتهم الاختبارية ؛

واخيراً باتت الكيمياء اكثر تعقيداً بدرسها اجساماً مركبة متزايدة التقلقل . وقـد اضفت الى الاشعة X التي استخدمت في درس تركيب الجسيمات البالغـة الصغر والاجسام البلورية ، مراقبة انكسار الكهيربات ، والمجهر المتباين الاوجه ، والمجهر الالكتروني ، التي اتاحت كلها درس حركات الجسيمات والتموجات، وحساب تواترها (وهكذا فسر الفيزيائي الهندي رامان، في السنة ١٩٢٨ ، لون السماء الازرق) . واتاحت معرفة الذرة الجديدة تفسير الكيمياء العضوية تفسيراً جديداً ، وتفسير خاصيات الاجسام المركبة واسباب تكونها . وهي نظرية الكميات الصغرى ما افضت الى تقدم آخر في النظرية الكيميائية باتاحتها تقسيم العناصر تقسيماً جـديداً الى غازات نادرة (تبقى الكهيربات فيها مرتبطة بالذرة) ، ومعادن (تكثر فيها الكهيربات)، وغير معادن (تنقص فيها الكهيربات) ، واملاح (حدثت فيها مبادلات بين دوالف المعدن وغير المعدن) .

افضى تحليل الخوالد بواسطة اشعة X الى ولادة الكيمياء الارضية التي اتاحت ادراك توزيع عناصر الخوالد، وايجاد بعض النظام من ثم في الخواء البادي في العالم المعدني ؛ واتيح كذلك تفسير خاصيات المعادن الطبيعية ، ومن ثم معرفة طريقة معالجتها معرفـة فضلى ؛ وهكذا اصبحت الصناعة اقل اختبارية ، واكثر مطابقة للعقل .

فـيزياء الفلك وفـيزياء الارض

دُفع بعلم الفلك الى الامام بفضل نظريات اينشتاين حين كان باستطاعته الاستفادة من تحسـين الآلات البصرية وطرائق التصـوير الشمسي والتنافس الذي قام بين مختلف البلدان من اجل انشاء مراقب متزايدة القوة يوماً بعد يوم (كالمرقب ذي المرآة المعدسية الشكل البالغ قطره ٢،٥ م الذي اقيم في السنة ١٩١٨ على جبل « ولسون » ، ومرقب جبل بالومار (كاليفورنيا) البالغ قطره خمسة امتـار الذي ثبت في مكانه في السنة ١٩٤٧ ، ومرقب فوركالكيه الالكتروني الذي انشىء في السنة ١٩٥٥ . وتكاملت المراقبة المرقبية بما سجلته ونقلته الاجهزة الفضائية ، من صواريخ واقمار صناعيـة ، وبتحليل اشعـة مـا وراء البنفسجي الصـادرة عن الكواكب . فعرفت الكواكب والفضاءات الفاصلة بينها والاشعـة الحرترية واشعـة « غاما » والكواكب السيارة (المريخ ، الزهرة ، وحتى المشتري) والقمر والعالم الشمسي معرفة فضلى . وهكذا ولدت فيزياء الفلك التي لم تكتف بالجرد والوصف ، بل انتقلت الى مرحلة التفسير .

منـذ السنة ١٩١٨ ، اكتشف ان للمجرّة شكل اسطوانة تحتوي على زهـاء اربعـين مليار كوكب ، وفي السنة ١٩٢٥ ، اكتشف ان هذه الاسطوانة تتحرك على نفسها حركة تجعلها تدور دورة كامـلة كل ٢٠٠ مليون سنة . وبصورة خاصة اتاحت دقـة وقوة المراقب الجديدة درس السحب النجوم اللولبية الموجودة خارج المجرة ، وتحقيق كون هـذه السحب نفسها مجرات اخرى مسافة اقربها الى الارض٨٠٠٠٠٠ سنة ضوئية ؛ واخيراً امكن التحقيق في السنة ١٩٢٩ ان كل هذه السحب تتباعد تباعداً مطرداً . وهكذا فان الكون المؤلف من ملايين السحب هذه

ليس نظاماً ساكناً ، بل يمتد شيئاً فشيئاً . فقادت هذه الاكتشافات الفلكيين وفيزيائيي الفلك الى الطلوع بنظريات حول تكون العالم ، كنظرية اينشتاين في السنة ١٩١٧ الذي يرى ان الكون حجماً متناهياً وحدوداً غير متناهيــة ، ونظريات ميلين وادنغتون والسوفياتي لاندو الذين ارتأوا ان جزءاً كبيراً جداً من حجم الكون مادة غير مرئية ولا سيا في الفضاءات الفاصلة بين الكواكب ، وخصوصاً نظرية البلجيكي « لوماتر » الذي ارتأى ان العالم كله انبثق من ذرّة اصلية بعد انفجار رهيب . فهو قد لاحظ ان سحب النجوم البعيدة تبتعد عنــا وان « كل شيء يجري كما لو كانت السحب الكثيرة التي تؤلف كوننا قد تشلتت بعد ان كانت مجتمعة في البداية في ما هو اشبه بذرة كبرى » ، وان الكون من ثم يمتد امتداداً دائماً : هذه هي نظرية الكون الآخذ في الامتداد التي يتبناها اليوم عدد من العلماء . اما اكتشاف الاشعة الكونية المتكونة من انطلاق جسيمات مختلفة من الشمس تفوق قوة نفوذها قوة اشعة « غاما » الى حــد بعيد ، فان درسها الذي ما زال في منطلقه ينبىء باكتشافات لن تقل اهمية عن اكتشافات اواخر القرن السابق . وان معرفة الاجواء العليا والفضاءات الفاصلة بين السيارات مدعوة اخيراً لان تزداد بسرعة بفضل الاقار الاصطناعية المقذوفة بواسطــة الصواريخ . فان سبوتنيك ٢ الذي يزن ٥٠٠ كيلوغرام ، والذي قذف بسرعة ٢٩٠٠٠ كيلومتر في الساعة قد اتاح بصورة خاصــة درس سلوك كائن حي حيث تنعدم الجاذبية ظاهرياً ، واتاح سبوتنيك ٣ درس الاشعة الكونية ، واستطاع « ماس » تصوير وجه القمر غير المرئي من الارض ، وبلغت عدة صواريخ سوفياتية واميركية القمر منذ ١٤ ايلول ١٩٥٩ .

اما علم طبقات الارض (جيولوجيا) فان مبادئه لم تخضع لثورة ولم تتجدد كلياً ، ولكنه وسع نطاقه بسبب الحاجة المتزايدة الى المعادن والبترول والمحروقات ؛ فقــد تأسست فيزياء الارض التي تدرس – بواسطة الاشعاع بنوع خاص – طبيعة طبقات الارض على عمق كبــير جداً ، وتساعد اعمال البحث عن الموارد الباطنية مساعدة مجدية جلى . ومنذ التخلي عن نظرية لابلاس القديمة التي فسرت تكون الجبال بتقلص قشرة الارض ، ظهرت نظرية توازن اقسام قشرة الارض توازناً نسبياً بفعل اختلافات الثقل النوعي في مواد تركيبها ، ونظرية جنوح القارات لـ « فجنر » التي كانت موضوع نقاش حاد وانكرت بقوة ؛ وفي السنة ١٩٣٥ ، نظرية « برّين » الذي رأى في العوامل الطبيعية السبب الرئيسي لتغضنات القشرة الارضية ، وفي السنة ١٩٣٩ ، نظرية « غريغز » الذي عزا اصل النواتىء الى توازن اقسام قشرة الارض وتيارات حــارة في وسط شبه لزج .

الفصل الثاني

توسع علم الحياة وثورة الطب

ان المواضيع التي يتناولها علم الحياة اكثر تعقيداً الى حد بعيد من المواضيع التي تتناولها الفيزياء ؛ فالعمل المختبري هنا يرتدي طابعاً جماعياً اكثر من الاعمال المختبرية الاخرى ، وبالتالي طابعاً شبه غفل، ويرتدي بالنسبة لكل باحث طابعاً اكثر تخصصاً . لذلك فاننا نرى في النصف الاول من القرن العشرين تكاثر فروعه وتكاثر المؤتمرات الدولية التي تجمع ممثليها دورياً : الكيمياء الاحيائية ، الفيزياء الاحيائية ، علم تركيب الخلايا ووظائفها ، الخ. اجل لقد احدثت اكتشافات الآونة المعاصرة ، في مجموعها ، انقلاباً في العلم الاحيائي والتطبيقات المتفرعة عنه (طب، علم حفظ الصحة ، زراعة) ولكن كلا منها جزئي ولم يؤد الى تلك الانقلابات النظرية التي عرفتها الفيزياء في الآونة نفسها . فقد احرزت تقدمات كبرى، ولكن استمرارها لا يسمح قط بتحديد معالمها الاساسية . يضاف الى ذلك ان الاكتشاف هو في معظم الاحيان ثمرة ملاحظات طويلة ، واختبارات كثيرة تجري طيلة سنوات عديدة ، مما يستحيل معه عملياً تعيين تاريخ لمعظم المعارف الاحيائية .

الا ان علم الحياة ما زال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتوسع العلوم الأخرى ولا سيما الفيزياء والكيمياء ، والسيكولوجيا وعلم الاجتماع ايضاً ، من جهة ، وباحداث التاريخ العام الكبرى من جهة ثانية . فهي الازمة الكبرى ما انهضت الابحاث المتعلقة بالتغذية والفيتامينات ؛ وهي الحرب العالمية الثانية ما دفعت الى انتاج البنسلين ومادة الد. د. ت. بكميات كبرى وساعدت على نجاحات الجراحة المدهشة .

تقانة

ادوات العالم الاحيائي

اتقن العالم الاحيائي ادواته وطرائق معالجة مواضيع دراسته بمساعدة الفيزيائي والكيميائي ، اما باقتباسه تقنياتها نفسها ، واما باستخدامه اكتشافاتها من اجل تطوير ادواته : وهكذا فان المجهر الالكتروني الذي احكمه « كنول » و « روزكا » في السنة ١٩٣٢ قد جعل من اجزاء

الجسم الصغرى ، التي افترض افتراضاً من قبل انها عناصر تركيب الكائن الحي ، واقعاً ملموساً؛ كما جعل من الحمات و « اكتالات الجراثيم » واقعاً ملموساً ايضاً . وتكامل المجهر العادي نفسه ، وابرز المجهر المضاء بعض عناصر تركيب الخلايا التي لم تكن معروفة من قبل . وفي الوقت الذي تزايدت فيه طاقة حاسة النظر ، اصبحت ادوات العمل والقياس اكثر دقة . فقد اتاحت بعض الاجهزة الصغرى للفيزيولوجي اجراء ملاحظات دقيقة على الخليـة ، فاستطاع منذئذ اكتشاف ظواهر كهربائية لا تتجاوز طاقتها الميكروفولت واجراء حساباته بـ ١/١٠٠٠ من الثانية او من الميلليغرام . ووفرت طرائق التحليل الكيميائي الجديدة كذلك دقة بالغـة في معرفة تركيب العناصر الكيميائي. وأتاح استخدام العناصر المشعة ومتشابهات الخواص « المحددة » ، للمرة الاولى ، درس الحيـاة في ذاتها خلال تجلياتها المختلفة ، فأظهرت متشابهات الخواص هذه حركة جزئيات الذرات داخل الجسم وأتاحت درس التركيب والتلف اللذين يتعاقبان في الانسجة درساً دقيقاً. ومن جهة ثانية استفاد علم الحياة ، عند حده الآخر الذي يتاخم السيكولوجيا وعلم الاجتماع ، من تقانة الجراحة ، ولا سيما من امكانات اجراء العمليات في المراكز العصبية العليا . وهو مدين كذلك لمختبرات السيكولوجيا، وتقنيات تسجيل وملاحظة وقياس السلوك الحيواني والبشري ، التي تجعل الحد بين علم الحياة والسيكولوجيا غير واضح تماماً .

وهكذا تمين اتجاهان كبيران للبحث بالنسبة لعـلم الحياة في القرن العشرين ، اتجاهان متقابلان ، ولكنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، ويختصان بالنظرية الاحيائيـة والعمل الطبي والجراحي على السواء : كلما توغلنا في تركيب عناصر الكائن الحي ، نرانا مجرورين الى ان نأخذ بعين الاعتبار تركيب المجموع الذي ينتمي اليه ، اي تركيب الجسم الذي هو جزء منـه ؛ ويتكشف هذا التركيب الاخير بدوره عن انه ملازم لتركيب جديد تشترك فيه نماذج اجسام مختلفة والمادة غير العضوية .

ظواهر عناصر الحياة

ان الكيمياء الاحيائيـة التي ولدت في القرن العشرين تتميز عن الكيمياء العضوية التي ملكت سعيدة في القرن السابق ودرست منتجات الحياة : انها درس العناصر الكيميائية الاساسية اللازمة للنشاط الحيوي نفسه، وطرائق عملها ، وكانت نتيجة هذا الاكتشاف : يستلزم حدوث معظم المبادلات الحيوية مواد كيميائية غير حية يعدها الكائن الحي إعداداً فقط .

جاء اكتشاف الدياستاز اولاً يضع حداً لمجـادلة حصلت في القرن التاسع عشر بين باستور وليبيغ ، حين اراد الاول ان يجعل من الاختمار ظاهرة حيوية ، وزعم الثـاني ان الاختمار مرده الى جسم كيميائي : ان الاختمار يرد في الواقـع الى جسم كيميائي ، هو الدياستاز ، ولكن الدياستاز جسم كيميائي خاص بالكائن الحي . ففي السنة ١٨٩٧ لاحظ « ا. بوشنر » اختمار السكر تحت تأثير الخمير المسحوق ، ولكن طريقـة تأثير الدياستازات في التطورات الحيوية الاساسية (اختمار ، تأكسد ، تأليف) لم تدرك الا في الآونة الاخيرة . لقد جرت ابحاث غاية في

التعقيد والتنوع لاتؤدي فقط الى ادراك حقيقة دور الدياستازات التي تبين ان عددها كبير جداً، بل الى تمييز عدة فئات اخرى من الاجسام الكيميائية الضرورية للتطورات الحيوية. والدياستازات بروتينات في أغلبيتها او تحتوي على بعض البروتينات على الاقل ، ولكل منها عمله الخاص : في كل تطور تتدخل عدة دياستازات ، ويعمل كل منها في مرحلة خاصة مسبباً تفاعلاً جزئياً معيناً. وبالإضافة الى البروتينات تحتوي الدياستازات على نسبة ضئيلة من مادة غير بروتينية ، تدعى كوانزيم ، معدّة لاشراك الجزئيات الصغرى (البروتينات جزئيات كبرى) في سلسلة التفاعلات التي تشكل التطور العام . اما المعادن الضرورية للحيـــاة فتوجد في الجزئيات بحالة « آثار » اعتبرت مهملة (« العناصر القليلة ») من ذي قبل ، ولكنها ضرورية جداً : فان فقـــدان الكوبالت في تربة المراعي مثلاً قد يتسبب في سقم الماشية . فلاكتشاف « العناصر القليلة » من ثم أهمية اولية في معالجـــة بعض الامراض ، وفي ايجاد نظام متوازن وكامل توازنه وكماله في الزراعة .

هناك مواد غير حية ضرورية للحياة ، اكتشفت في القرن العشرين ، سوف يكون لها شأن عملي كبير : الفيتامينات . ويبدو انها تعمل على غرار الكوانزيم ، اذ ان بعضها معقد التركيب جداً ، كالفيتامين ب التي تحتوي على ١٥ مادة على الاقل . وبينما مال العلمـــاء في القرن التاسع عشر الى الاعتقاد بأن كل مرض جرثومي المنشأ ، فقـــد برزت اليوم مرة اخرى فكرة المرض المتسبب عن النقص والحـــاجة (داء الحفر ، داء الذرة ، الخراعة) ، فركبت في المختبرات الفيتامينات الضرورية لمعالجة هذه الامراض. وفي الوقت نفسه، اتاحت معرفة الفيتامينات تعيين نظام غذائي معقول . وقد تولت حكومات الدول المتحاربة ، اثنـاء الحرب العالمية الثانية ، تأمين الفيتامينات الضرورية للسكان ، فوفر انتظام توزيع العناصر الفيتامينية اللازمة، لسكان بريطانيا ، حالة صحية دونها حالتهم الصحية في فترة ما قبل الحرب .

ولكن الجسم الحي يحتاج كذلك ، بالاضافة الى المواد التي يجدها في الغـذاء (اي تلك التي اعدتها اجسام اخرى) الى مواد اخرى ينتجها هو نفسه بواسطة الغـــدد الصماء التي لم تعرف وظيفتها حتى القرن العشرين ، اعني بها الافراز (الهورمونات) . فان الاهمية التي أعيرتهـــا الافراز هي احد مميزات علم الحيـــاة المعاصر ، لأن دورها يبرز في معظم الحالات الفيزيولوجية كنمو الحيوانات والنباتات ، او في عمل الاعضاء ؛ يفرزها احد هذه الاخيـرة فتبعث النشاط في عضو آخر ، كما هي حال التور الذي يفرزه المفج (فيتسبب بـدوره بالافراز البنكرياسي) ، والادرينالين ، والانسولين البنكرياسي ، والافراز الدرقية ... ويتضح يوماً بعـــد يوم الدور الكبير الذي تقوم به الافراز الجنسية في تحديد المميزات الجنسية الثانوية عند الحيوانات والتفريق بين الاجهزة التناسلية . والى جـانب الافراز الحيوانيـة ، دُرست الافراز التي تؤثر في نمو النباتات . واذا لم يتوصل العلماء بعد الى تركيب الافراز ، النباتية او الحيوانية ، فقـــد بات بالامكان منذ اليوم انتاج مواد صنعية تحدث مفاعيل كيميائية مماثلة وتجد لها تطبيقات عديدة

في الزراعة . وبلغ اليوم من معرفتنا لتحول المواد الغذائية في جسم الانسان انه بات بمقدورنا التعبير عنه بصيغ كيميائية .

تبرز كافة هذه الاكتشافات اختصاص ونشاط الجزئيات البروتينية في الجسم الحي . ويتقدم درس تركيب هذه الجزئيات الكبرى بصورة خاصة بفضل امكانية بلورتها وتحليلها بعد ذلك بالأشعة X .

تواصل درس الحياة في الخلايا من ثم في نطاق الجزئيات والنطاق الذري . وكان للنجاحات المحرزة في هذا المضمار ، بالاضافة الى التطبيقات الطبية الكثيرة التي أتاحتها ، أهمية نظرية كبرى بالنسبة لمعرفة الحياة نفسها ولالقاء النور على منشأها في الارض . فتبدو الحياة اليوم وكأنها مجموع تطورات كيميائية في ظل حرارة منخفضة ؛ اجل لقد تحققت معرفة عشرات الالوف من الجزئيات المختلفة ، ولكن ثبات تركيب المادة الحية يلفت الانتباه ، اذ ان جزئيات بعض الاجناس تضم عدداً من الذرات يكاد يكون ثابتاً ، وتبقى على حالها دون تغير بعد سلسلة من المبادلات الكيميائية ؛ وليس تركيبها ما يبقى واحداً فحسب، بل ان حرارة الخلايا تتبدل في حدود ضيقة جداً ايضاً . ومن جهة ثانية يرافق ديمومة التركيب هذه تبدل دائم في المادة، اذ ان استمرار التطورات الكيميائية يستلزم تحول الكهربات (الذي يمكن ملاحظته بواسطة مواد ملونة) في الخلية وفي الجسم الذي هي جزء منه .

الجهاز الحي والاجهزة الحية

كلما وقفنا على اسرار حياة الخلية – التي انحصرت فيها مادة علم الخلايا في القرن العشرين – اضطررنا في الوقت نفسه لأن ننظر اليها ، اكثر فأكثر ، كجزء ملازم للجهاز العضوي . فمنذ اوائل القرن (١٩١٠) تحقق زرع بعض الانسجة المفصولة عن جهازها الحي ، كما ان طبيب العيون السوفياتي « فيلاتوف » الذي اشتهر بزرع القرنية قد استعمل منذ السنة ١٩٣٣ انسجة مبردة اما لتسكين بعض الاضطرابات الوظيفية ، واما لاستعجال اندمال بعض القروح المستعصية ، وخلص من ذلك الى وضع قاعدة تطبق على كافة الاجهزة الحية ، يستمر بموجبها النسيج – النباتي او الحيواني – المفصول عن الجهاز الحي ، في الحياة في ظل حرارة منخفضة ، ويتكيف وفقاً لعزلته بتغيير تركيبه وباعداد عناصر حية . فاحكمت من ثم زراعة الانسجة وشملت كافة الانسجة المختلفة ، وفي السنة ١٩٣٧ شملت الانسجة النباتية نفسها . لا بل امكن حفظ بعض الاعضاء : في السنة ١٩٣٦ توفق كاريل ولندبرغ الى حفظ الحياة والحركة ، طيلة اسابيع عدة، في اعضاء بعض الضرعيات (مبيض الهررة وغددها الدرقية) . وامكن كذلك حفظ اعضاء غير متكاملة واجراء اختبارات عليها تهدف الى تغيير تطورها صنعياً .

تستمر هذه الانسجة في الحياة ، لا بل غالباً ما تحدث فيها مبادلات اكثر نشاطاً منها في داخل الجهاز الحي ، وقد تدوم حياتها اكثر من حياة الجهاز الحي كله . الا ان الخلايا المفصولة هذه تخضع في اغلب الاحيان لتطور يميزها عن سواها دون ان تتوصل الى تكوين جهاز حي

جديد يتمتع بحياة مستقلة . فالخلية من ثم مقيدة بنظام عضوي لا يمكن تغييره بمجرد رغبة في تغييره .

قادعلم الاجنّة الى استنتاجات،اثلة،لا بل انه بعث في اواخر القرن التاسع عشر المجادلة القديمة بين الحيويين والآليين (« دريش » و « لوب ») . فحوالي السنة ١٩٣٠ ، اثبت علماء الحياة « سبيمن » و « هولتفرتر » و « مانغولو » و « دالك » ان بعض المنبّهات الكيميائية او الآليات، اذا ما سلّطت على بيضة غير مكتملة ، قد تجعلها تكوّن جهازا حيا كاملا ، بينما قد تؤدي منبهات اخرى ، تسلط على البيضة في مرحلة لاحقة من مراحل نموها ، الى انماء بعض اجزاء الجهاز الحي ، لا بل الى انماء اجزاء اضافية ايضا (عين ثالثة ، الخ .) . ولما كان ذالك قد فسر الاختبارات السابقة تفسيراً آليا ، اي فيزيائيا وكيميائيا ، فانه قد افترض وجود مادة كيميائية غير معروفة قد تكون سبب تحول البيضة الى جهاز حي .

قد تكون في الجهاز الحي من ثم طاقة ذاتية تتيح لنا ان نميّز،بالاضافة الى الامراض المتسببة عن الاجهزة الحية الصغرى (الجراثيم) والامراض المتسببة عن الحاجة الى بعض الضروريات ، امراضا قد تنجم عن زوال هذا النظام في جزء معين من اجزاء الجهاز الحي ؛ وقد تكون هذه حال السرطان الذي يبدو اليوم وكأنه نمو غير طبيعي في نسيج معين . ويبدو ان نموه تساعده بعض المواد ، ولكن العلماء لما يتوصلوا الى اكتشاف تطور هذا النمو او اكتشاف علاج ناجع ، غير العملية الجراحية ، قبل فوات الاوان .

الاجهزة الحية الصغرى

افاد درسها افادة كبرى، خلال القرن العشرين، من قوة المجاهر الجديدة التي نحن مدينون لها باكتشاف الفيروسات الآكلة الجراثيم (على يد هيريل في السنة ١٩١٨) والفيروسات الواكفة (على يد ستانلي في السنة ١٩٣٧) . وان هذه الكائنات لكائنات حية (بالرغم من تحقيق بلورة فيروس « فسيفساء التبغ » في السنة ١٩٣٥ ، ومن نجاح « ج. بوشيان » في زرع الفيروسات الواكفة في اوساط صنعية) ، لانها تتوالد وتعيش على حساب الوسط الذي توجد فيه . وتبدو الفيروسات ، المفتقرة الى تعضية داخلية ، وكأنها مجرد جزئيات بروتينية لا تتغذى بمواد اقل منها اعداداً وتعيش عيشة الطفيليات . فطابعها العضوي اصبح اليوم موضوع اخذ ورد ، بينما مال العلماء في البداية الى ان يروا فيها مرحلة وسيطة بين المادة العادمة الحياة والكائن الحي . اما الجراثيم ، البسيطة التركيب في الظاهر ، فقد اثبت المجهر الالكتروني ان تركيبها ليس على شيء من البساطة . ولعل الجراثيم ذات التغذية الذاتية قريبة جداً من الاشكال الاولى التي ظهرت فيها الحياة على وجه الكرة الارضية (لا بل ان بعضها لا يحتاج الى الاوكسجين) ، اذ ان بوسعها العيش في اوساط غير عضوية ، فهي قادرة من ثم على تحقيق الاعمال التأليفية الاساسية التي تضمن الانتقال من مرحلة غير عضوية الى مرحلة عضوية . وباستطاعتنا الحدس في ان الارض تزخر بمثل هذه الجراثيم وان الحياة كلها ، في النتيجة ، ترتكز اليها على وجه الكرة الارضية فالاجهزة الحية

العليا مرتبطة بالفعل بأجهزة حية دنيا توفر لها غذاء معداً بعض الاعداد بقيامها بالعمليات التأليفية الاولى التي ما عادت هي لتستطيع القيام بها .

ان درس هذه الاجهزة الحية الدنيا والتطورات الكيميائية الخاصة بها ، وعلم تكون الصخور والمعادن ، قد اتاحا تحديد بعض شروط ظهور الحياة (كضرورة وجود بعض المركبات الكبريتية مثلا) واخراج نظريات تتعلق بتاريخ وطريقة تكون الاجهزة الحية الاولى ... كنظريتي الانكليزي « ج. ب س. هالداين » في السنة ١٩٢٩؛ والاميركي « ا. اوبارين » في السنة ١٩٣٨ .

بالاضافة الى الاهمية التي قد ينطوي عليها – اقله للمستقبل – درس هذه التأليفات الحيوية الاولى بالنسبة لتكوين بعضها ضمنياً ، وربما بالنسبة لحل جزئي لمسألة غذاء البشرية ، تركت معرفة الاجهزة الحية الصغرى ، منذ اليوم ، انعكاسات هامة على علم معالجة الامراض الجرثومية بفضل اكتشاف ادوية محاربة الجراثيم الذي اتاحته . اجل لقد اتاح التلقيح من قبل اتقاء بعض الامراض ، ولكن العلماء بحثوا عن وسيلة لبلوغ الجراثيم في داخل الجسم المريض والقضاء عليها بواسطة مادة كيميائية غير مضرة بالجسم : فتحقق اولاً ، في السنة ١٩٣٢ ، على يد « دوماك »، اكتشاف المركبات العضوية الآزوتية والكبريتية التي لا تقتل الجراثيم بل تحول دون تكاثرها، ثم اكتشاف البنسلين المستخرج من نوع من الفطر ، الذي لاحظه العالم الانكليزي « فلمنغ » منذ السنة ١٩٢٨ ، ولم يستفد منه طيلة عشر سنوات . فحين رأى « فلوري » و « تشاين » وعلماء الابحاث في معهد اوكسفورد نجاح المركبات العضوية الآزوتية والكبريتية ، قاموا في السنة ١٩٣٨ بأبحاث منظمة تناولت ادوية محاربة الجراثيم المشتقة من انواع الفطر وعادوا الى ملاحظة « فلمنغ » ؛ وفي السنة ١٩٤٢ ، احكموا العلاج وشفوا به احد المصابين بالتهاب السحايا . ثم انتج البنسلين صناعياً منذ ذاك التاريخ . واكتشفت بعد ذلك ، على يد « واكسمن » بصورة خاصة ، اعداد كبرى من ادوية محاربة الجراثيم استخرجت كلها من عفونات مختلفة : ستربتوميسين (١٩٤٤) ، اوريوميسين ، كلوروميسين .

الاعضاء المنظمة في الجهاز الحي الاعلى

اسهمت اكتشافات الكيمياء الاحيائية خلال القرن العشرين في تقدم المعارف في هذا الحقل بفضل المواد الكيميائية الجديدة التي توصلت اليها وعملية المبادلات بين الخلايا التي اوضحتها . ولكن اكتشاف اعضاء تنظم حركة الدم ، والضغط الشرياني ، والحرارة ... قد حمل على القول ان كل ما في الجهاز الحي مترابط ، وان تغييراً محلياً يستتبع تغييراً في المجموع . فانطلاقاً من ذلك ، وخصوصاً منذ الحرب العالمية الاولى ، اوجبت التقنيات الجديدة (الطائرات ، الغواصات ...) وظروف الحياة غير العادية التي اوجدتها بالنسبة لبعض الافراد ، تحديد طاقة الانسان على مقاومة الضغوط والسرعة والارتفاع في الجو ، الخ. وهكذا اظهرت ابحاث « هالداين » الاب و « هالداين » الابن في انكلترا – التي استخدم فيها احدهما الآخر كأرنب هندي لدرس حدود

مقاومة الانسان في ظروف مختلفـــة – ان تغيرات تركيز بعض الغازات تستتبع تغيرات في الجسم كله : رئتين ، قلب ، اعصاب ، دماغ ... واننا لنجد هنا مظهراً نموذجياً للمنازعة بين الحيوية والآلية اذ ان ج. ب. س. هالداين الاب الذي توفي في السنة ١٩٣٦ ، قد اعتقد بوجوب الاستعانة بما يشبه قوة فائقة الطبيعة لتفسير التناسق العجيب بـين اجزاء الجسم العضوي في مطابقة هذا الاخير لظروف الحياة غير المادية بينما تمسك ابنه الماركسي ، مراعاة منه لطبيعة هذه المطابقة الكيميائية ، بنظرته الآلية والمادية .

بيد ان الدرس تناول كذلك الاعضاء نفسها التي تؤمن هذا الترابط بين اكثر الاجزاء بعداً في الجسم الحي ، وفي هذا الحقل بالذات اسهم علم الحياة في القرن العشرين اسهاماً مميزاً بواسطة درس نمو الغدد الصماء ووظائفها وامراضها ، وهو علم جديد يتطور تطوراً مطرداً (فالغـــدة النخامية مثلا ، وما تفرزه من اتوار معقدة التركيب ، لما تدرس درساً كافياً) . وتخضع الغدد الصماء نفسها ، التي تؤمن بافرازاتها تنظيم الجسم كيميائياً ، لتأثير بعض المواد الكيميائية وتأثير الأعصاب . فليست هي من ثم – مهما كان من شأن دورهـــا – منطلق عمـــل رقابة الجسم وتنظيمه ، لانها تدخل في حلقة تخضع هي لتأثيرها . ويبدو من جهة ثانية انها تؤلف فيما بينها « نظاماً » كاملا تشرف عليه الغدة النخامية ويكون فيه لكل غدة ، بالاضافة الى عملها النوعي ، تأثير على عمل الغدد الاخرى . اما خـير ما عرف منها حتى اليوم فهو الغـدد القطرية والغـدد التناسلية والغدة الدرقية . وقد امكن كذلك ابراز الارتباط بين الغدد الصماء والجهاز الكبير الآخر المنظم للجسم اعني به الجهـاز العصبي ؛ وقد عرف بصورة خاصـة دور الاتوار في الاضطرابات والتأثرات .

بيد ان معرفة الجهاز العصبي اقدم عهداً . ففي القرن التـــاسع عشر ، وتحت تأثير مذهب الارتقاء بصورة خاصة ، توسعت هذه المعرفة توسعاً كبيراً ، ولكن معرفة طبيعة « السائـــل العصبي » قد احرزت تقدماً حاسماً في القرن العشرين . لقد اثبت « اوبان » بشكل نهائي ، منذ السنة ١٩٢٦ ، انه كهربائي الطبيعة ، يتميز بطاقة معينة تواترها نسبي للمنبه الاصلي الداخلي او الخارجي . ومن الناحية الكمية ، اتاح استعمال الاجهزة المجسّمة الالكترونية قياس الموجات الكهربائية قياساً دقيقاً جدّاً في المراكز العصبية ، واستخدم تصوير الرأس بصورة خـــاصة لتشخيص الامراض ، كمرض الصرع مثلا . ومن جهة ثانية اتاحت ابحاث بافلوف ومدرسته حول الحركات الانعكاسية الظرفية معرفة العلائق بين النشاط الواعي والحركات العصبية التي لا تبلغ الوعي قط او لم تعد تبلغ الوعي . فالارتباط بين هذا الاخير والنشاط العصبي غير الواعي هو لعمري ارتباط دائم ووثيق . وانما وسع بعض العلماء السوفيات تقنية التوليـد بدون الم بالاستناد الى استثباتات اختبارية من هذا النوع .

اسهمت سيكولوجيا القرن العشرين هنا مع علم الوظائف في معرفة النشاط العصبي . فقدمت له نتيجة الاختبارات الجراة على سلوك الكائنات الحية (« واطسون » في الولايات المتحدة ،

وكوهلر في المانيا) ولا سيا تلك المتعلقة بقابلية الحيوانات لتعوّد حركة انعكاسية معينة في وضع اختباري معين ؛ ولكن علم الوظائف هو ما يقدم مساعدته للسيكولوجيا في الحقـل العملي باتاحته المعالجة الكهربائية بـ « الصدمة الكهربائية » او العملية الجراحية باستئصال بعض فلقات الدماغ او الرئة من اجل شفاء بعض الاضطرابات العقلية .

علم الوراثة

في اواخر القرن التاسع عشر كانت المجادلة حـول مذهب الارتقاء آخذة في الهدوء . ولا يعني ذلك ان صعوبات النظرية قـد ذللت ، او ان العلماء ادركوا كيفية انتقال العملية التطورية التي افضت الى الانواع الحاليـة من حلقـة الى اخرى . ولكن التطـور توطد منذئذ لا كنظرية عمل فحسب ، بل كواقع ايضـاً ، بالرغم من فقدان بعض الحلقات في تسلسل الحيوانات المتحجرة التي تعين مراحل الحياة الكبرى . قام الفيلسوف برغسون ، الذي قلـا يهتم بالمادية ، قد جعل منـه ، في « التطور الخلاق » احـدى ركائز فلسفته العامة . ولذلك لم يعـد مثار الاهتمام فكرة التطور بالذات ، بل طريقة — او طرائق — حدوث هذا التطور . فان الوراثة ، اي انتقال المميزات النوعية للنوع والسلالة ، بالاضافة الى انتقال المميزات الثانوية كلون الشعر او العينين ، قد اصبحت منذئذ مسألة العالم الاحيائي الرئيسية ، وسوف يتقدم علم الوراثة ويتسع لمحـاولة تفسير استمرار الانواع وتحول بعضها الى البعض الآخر . وكان ان العالم الاحيائي الاميركي « ت. هـ. مورغان » قد تعمق في درس وتفسير ملاحظات « مندل » حول استمرار المميزات المنقولة ، وانتهى الى نظرية عناصر النواة الملونة في الوراثة ، التي تربط كافة المميزات الموروثة بعناصر نويات الخلايا هـذه القابلة الانقسام الى اجزاء ، او « مولدات » ، ينقل كل منها احدى المميزات .

ولكن سبق لـ « دي فري » ان لاحظ في السنة ١٩٠٠ وجود تحولات فجائية قابلة الانتقال بدا وكأنها تشير الى بعض عدم القرار في « المولدات » . وقد تظهر التحولات — بصورة لا تخضع للمراقبة — تحت تأثير عوامل خارجية ، هي اشعة X ، كما ابان « مولر » ذلك في السنة ١٩٢٧ ، وبعض الاجسام الكيميائية . فتوجب من ثم تلطيف صفة الجمود المفترضة في « المولدات » (وهي مفترضة لانها لم تشاهد قط في العناصر الملوّنة) ؛ لذلك فان مقابلة النظرية القائلة بوجود هـذه العناصر ونظرية التحولات الفجائية قد قادت علم الوراثة الغربي الى مفهوم تطوري شبيـه بذاك الذي انطوى عليه تعليم « فيشر » و « هالداين » في انكلترا : قد يكون سبب التطور تحولات تحدث اتفاقاً (وتكون مناسبة او غير مناسبة) ؛ وقد تكون المطابقـة الطبيعية مـا ضمن لبعضها الاستمرار والاعقاب . الا ان هذه النظرية مستحيلة التحقيق اطلاقاً بالنظر الى المـدة التي يتطلبها استتبابها ، ناهيك عن ان سلسلة هذه الاتفاقات الناجحة ، تجعل تطورا على مثل اتساع التطور الذي حدث فعلاً امراً قليل الاحتمال جداً . وفي مثل هذه الظروف يبقى عمل الانتقاء خاضعاً لاختبارية معينة ، وسوف يمكن احداث تحولات بواسطة هذا المنبه الخارجي او ذاك ، وانما لن يمكن قط اجراء رقابة حقيقية على النتيجة .

الا ان علم الوراثة في الاتحاد السوفياتي قد سلك في تقدمه طرقاً اخرى ، اكثر طابعاً عملياً ، ان لم تكن اختبارية بحتة ، افضت الى نتائج مضادة وأثارت في فترة الحرب الباردة مجادلة عالمية عنيفة بين علماء الوراثة . اضف الى ذلك ان علم الوراثة الروسي لا يرتبط بثورة تشرين الأول ، اذ ان « متشورين » قد تجرد منذ السنة ١٨٨٨ لاختبارات دقيقة على النباتات ، ولا سيا على الاشجار المثمرة ، التي حسنها ونوّع اصنافها بالتهجين والإبار . ولكنه لاحظ ان نجاح طرائقه مرتبط بقابلية النباتات المتفاوتة للتأثيرات الخارجية وان الفسيلة اسرع تأثيراً بمثل هذه العوامل من الغرس الكبير . ثم تبنى العالم الاحيائي السوفياتي « ليسنكو » آراء « متشورين » وواصل تجاربه واجراها على الحبوب بغية الحصول على حصائد ربيعية عوضاً عن الحصائد الشتوية ، والعكس بالعكس . فخلص من النتائج المحققة الى نظرية وراثية جديدة مآلها ان ليس هناك من براهين لوجود « المولدات » ؛ وسلم « ليسنكو » بوجود علاقات بين الوراثة والعناصر الملونة ولكنه ابان ان الوراثة لا تتحقق في اي عضو خاص ، لا في المولدات ولا في العناصر الملونة ، وانها انما تتحقق في الجسم بكليته . فالبيئة بالنسبة للنباتات لا تقل شأناً عن الغذاء بالنسبة للحيوانات ؛ انها تؤثر على « سيتو بلازما » الخلايا الذي يلعب كذلك دوره في الوراثة ، مما يستتبع انتقال بعض الصفات المكتسبة .

انطلاقاً من هذه النظرية الوراثية ، انكرت النظرية التطورية السوفياتية دور الاتفاق الذي قال به الغربيون (الداروينيون – الجدد) في التحولات ونجاحها ، وعزت للبيئة دوراً حاسماً . وفي رأي العلماء السوفيات ان التحولات الناجمة عنها تكون مناسبة دفعة واحدة . ولكن هذه النظرية تنطوي كذلك على صعوبات نظرية كثيرة .

ويبدو اخيراً ان ابحاث « جاك بنوا » وتلامذته ، باحداثها تحولات في مميزات البط العنصرية ، سوف تعير نظريتي « مندل » و « مورغان » اهمية جديدة ، وربما كان من شأنها الدفع بعلم الوراثة الى الامام دفعاً حاسماً .

ثورة الطب

حدثت بسرعة متزايدة ، وارتفع عدد الاكتشافات ارتفاعاً كبيراً مطرداً ، مما جعل بعضهم يقول ان « تقدم الطب منذ السنة ١٩٢٥ يفوق تقدمه منذ بدء العالم » . فقد أتاحت المعالجة بالمواد الكيميائية استنباط مواد لم تكن موجودة في الطبيعة ، ولكنها قادرة على التأثير على بعض الامراض تأثيراً نوعياً ؛ وانبثقت عن علم الحياة آراء جديدة حول طبيعة الامراض ، مما جعل الطبيب « لوريش » يقول : « لن يبقى شيء من الاساليب الابقراطية بعد تواري أجيال ما فوق الستين سنة » .

ان تقنيات جديدة كثيرة وتكامل اساليب البحث والادوات قد وضعت في خدمة الطبيب وسائل فحص المريض فحصاً دقيقاً كان متعذراً من ذي قبل ؛ وفي الوقت نفسه ، أتاح الاختبار على الحيوانات ، الذي اصبح شاملاً ، درس سلوك الجراثيم في هذا المرض او ذاك والاستفادة من ذلك في معالجة الانسان ، ومراقبة نتائج هذه العملية او ذاك النظام الغذائي

او تلك المعالجة . وأتاح تصوير القلب منذ السنة ١٩٠٣ وإدخال المجس فيه منذ السنة ١٩٤١ ، معرفة حركة العضل القلبي معرفة فضلى ، كما اتاح تلوين الدم الشرياني وتكثيف الدم الوريدي ، درس الدورة الدموية الشريانية والوريدية درساً دقيقاً . وسهل استكشاف شعب الرئتين بجهاز خاص رؤية هذه الشعب رؤية مباشرة ، كما سهل جهاز خاص آخر فحص المسالك البولية ؛ وأتاح تصوير الرأس ، الذي ابتكره « هانس برجر » في السنة ١٩٢٤ ، والذي يسجل الجاري الكهربائية الصادرة عن الخلايا الدماغية تحديد مركز المرض بدقة ، ومعالجة داء الصرع وداء التهاب السحايا ، كما اتاح تصوير الرأس درس الدماغ بواسطة الاشعة بإيجاد اماكن شفافة بحقن الغاز في الجمجمة . وساعدت الاختبارات المجراة بواسطة السائل المستخرج من انبوبيات كوخ على كشف الاصابة الاولى بالجرثومة المعدية ، الخ .

المفاهيم والتقنيات الطبية الجديدة

ظهرت مفاهيم طبية جديدة اثبتت إخصابها وإثمارها . فان الابحاث الاختبارية التي تولاها « ريلي » بين السنة ١٩٣٣ والسنة ١٩٤٢ قد أبرزت أهمية العامل الوظيفي بالنسبة للعامل التشريحي في المرض ؛ فهو تهيج الاعصاب الاشتراكية ما يسبق التقرح وينتهي الى احداثه . وان هذا الدور الرئيسي للأعصاب الاشتراكية كسبب لكافة امراض الانسجة قد دفع الى اعتماد الطريقة القاضية بشل جهاز العقد العصبية الاشتراكية شلاً موضعياً بحيث يتبدل سلوك الانسجة الوظائفي اثناء المعالجة .

ويصح القول نفسه في الدور الهام المعزو في الامراض النفسانية للاضطرابات التأثرية القادرة على التسبب في امراض عضوية ، « فان عدداً كبيراً من الامراض ربما يرد الى تفاعلات ناجمة عن القلق ومنازعات نفسانية بين الفرد ونفسه » (الطبيب لوريش) .

كلما درست الامراض درساً يتصف بمزيد من التنظيم والدقة ، تكوّن الرأي بأنها ناجمة عن سلوك الخلايا سلوكاً كيميائياً وحيوياً بشوش تحول الجزئيات الذي تقوم فيه الحياة كما سبق ورأينا ؛ فيعتبر الجسم او العضو من ثم مريضين حين ينقصهما مادة كيميائية ما يحتاجان اليها ، او اذا دخلتهما مادة تشوش سيرهما . فقد عرفت بعض الامراض القديمة معرفة فضلى وعرفت حديثاً هوية امراض اخرى بفضل الفحوص المختبرية واتقان طرائق الفحص الطبي . وعولجت كلها بحسب الاصول الطبية وبمزيد من النجاح بفضل المواد التي وضعتها الكيمياء الاحيائية تحت تصرف الاطباء : المصول ، المركبات الكبريتية ، ادوية مكافحة الجراثيم ، الاتوار ، وبفضل استخدام متشابهات الخواص المشعة (في حالة سرطان الدم) ومادة الهيبارين (وقد عزلت بين ١٩٣٣ و ١٩٣٧) التي تفرزها الكبد وتمنع تخثر الدم وتستعمل في معالجة الامراض الوريدية ، والذبحة القلبية ، الخ . ودرس « لندستاينر » و « وينر » الفئات الدموية المكتشفة في السنة ١٩٠١ ، فاكتشفا في السنة ١٩٤١ « عامل ريزوس » وبيّنا ان الحوادث الناجمة عن عمليات نقل الدم او عن بعض امراض الولدة ترد الى ان بروتينات بعض فئات الدم تفضي الى رسوب خلايا بعض الفئات الاخرى . ولما كانت بروتينات الدم كلية النوعية ، فقد امكن توزيع

الافراد على فئات مختلفة (ريزوس سلبي ، ريزوس ايجابي) ، مما اتاح مراقبة عمليـة نقل الدم وتلافي حوادث الحبل الناتجة عن عدم موافقة الدم بين الزوجين . اما الكهرباء فقـد استخدمت بصورة خاصة في معالجة الامراض العقلية ، وقد شفت الصدمة الكهربائية التي اعتمدها سرلتي من الانهيارات السوداوية والامراض العقلية العاطفية ، كما استخدمت الاهتزازات الآلية لتسكين بعض الآلام (لانها تشل الجهاز العصبي الاشتراكي) ولمعالجة بعض الامراض التشنجية الطابع ولازالة الانسجة الليفية غير الطبيعية . وهنالك طريقة علاجية اخرى ولدت في السنة ١٨٩٠ ، واعيد لها اعتبارها منذ السنة ١٩٤٣ بفضل تلامذة بافلوف، هي « المعالجة بالنوم »، التي بموجبها يفتعل النوم ويُطال كيميائياً ، فيوقف التطورات الاهتياجية التي تحـدث او تطيل عوارض الالم المثيرة للقلق .

واتاح علم الغدد شفاء عدد من الامراض الخطيرة الناتجة عن تقصير غـدد الجسم البشري المختلفة في القيام بوظيفتها . ففي السنة ١٩٢٢ اكتشف « بانتنغ » و « بست » دواء الانسولين الناجع في معالجة الداء السكري ، وفي السنة ١٩٣٩ عـالج « ديفسلي » و « باركس » مرض اديسون بحقن الجسم بخلاصة الغدد الكظرية التي حل اليوم محلها الحقن بالاتوار؛ وفي السنة ١٩٤٢ اكتشف « ايفانس » دواء يساعد الغدد الكظرية على الافراز (*A. C. T. H.*) . والحال ان الكورتيزون (١٩٤٦) احـد اهم الاتوار التي تفرزها ، وان دوره رئيسي في توزيع السكر والزلال في الجسم . وهو يركب تركيباً ويستعمل مع الـ *A. C. T. H.* لمعالجـة داء المفاصل والحروق الخطيرة والربو والقوباء (اكزما) . اما الامراض التي تنتج عن نقص الفيتامينات في التغذية والتي تتجـلى بتوقف النمو ، والخراعة وضعف النظر ، الخ. ، والتي استرعت الانتباه خلال الازمة الكبرى بنوع خاص ، فقد استفادت من الابحـاث التي افضت الى اكتشاف الفيتامينات : فشفي داء الذرة بالفيتامين *P.P.* ، وداء الحفر بالفيتامين *C* ، والخراعة بالفيتامين *D* ، وفقر الدم بالفيتامين B^{12} ، ...

مكافحة الامراض المعدية

كوفحت معظم الامراض المعدية بنجاح في البلدان المتطورة ، وهي تكافح في البلدان غير النامية حيث تتراجع شيئاً فشيئاً . وهذه المكافحة هي نتيجة علم التحصّن ضد الامراض الذي يدرس كيفية مقاومة اجزاء الجسم الصغرى لبعض الجراثيم ؛ وقد أتاحت هذه النجاحات تعمم التلقيح الوقائي الذي اصبح إلزامياً في بعض البلدان ، والمـعالجة بواسطة المصول الحيوانية او البشرية ؛ اما المركبات الكبريتية وأدوية مكافحة الجراثيم ، فان استخدامها قد بدل تطور هـذه الامراض تبديلاً جذرياً وخفض نسبة الوفيات الناتجة عنها . فخلال الحرب العالمية الاولى صينت الجيوش المتحاربة على الجبهة الغربية من الاوبئة . اما السكان المدنيون فقد تمرضوا تمرضاً قاسياً لوباء النزلة الوافـدة ؛ وخلال الحرب العالمية الثانية صينت الجيوش الهامة المدعوة للمحاربة والاقامة في المناطق الحارة بفعل تدابير فعّالة ضد الاوبئة .

منذ اكتشاف اللقاح ضد الذباح على يد « ج. رامون » وإتقانه على يد الطبيب « رو » في السنة ١٩٢٤ ، زال وباء الذباح عملياً من البلدان المتطورة ؛ اما الاوبئة الاخرى كالحمى الصفراء (منذ السنة ١٩٢٧) ، والتقرح الجلدي ، والطاعون ، والتدرن الرئوي ، والكزاز (لقاح رامون) الذي لم يؤذ الجيش الاميركي البتة بينا هو أنزل خسائر كبرى في الجيش الالماني ، والسعال الديكي ، فقد كوفحت كلها بنجاح بواسطة التلقيح ، واذا لم يكتشف حتى الآن لقاح فعال ضد الحصبة ، فقد أمكن تأمين وقاية مؤقتة على الاقل او تخفيف الداء في حال انتشاره . وشُفي من التهاب السحايا التدرني بنسبة ٨٠ الى ٩٠ بالمائة بفضل حمض (*P. A. S.*) الطبيب لهمان (١٩٤٦) والـ *I. N. H.* اللذين استعملا مع الستربتوميسين ؛ وشفي من الملاريا بواسطة الكلوروكينين ، والبنتاغوين الذي اكتشف في السنة ١٩٤١ ، والبالودرين الذي استعمل في السنة ١٩٤٥ . وفي السنة ١٩٦٣ ، أدت ابحاث ثلاثة اطباء سويسريين ، بفضل احد مشتقات الـ « نيتروتيازول » الى إحكام وسيلة الشفاء من داء البلهارسيا المتفشي في كافة المناطق الحارة .

كوفحت الامراض المتسببة عن جراثيم لا تفعل فيها المصول بواسطة المركبات الكبريتية وادوية مكافحة الجراثيم : فشفت الاولى من الحمرة ، والتهاب الرئة ، والتهاب السحايا ، والامراض المتسببة عن جرثومة السيلان ، والبرص . واثبتت الثانية انها قادرة على التغلب على اخطر الالتهابات : السل ، السفلس ، تعفن الدم ، التيفوس ، الحمى التيفية ، الخ. الا ان مقاومة الجراثيم الناجمة عن « تبلدها » ، لا سيما بالنسبة للستربتوميسين الذي ضعف مفعوله الشفائي ، قد ارغمت على استعمال هذا الاخير مع الـ *P A S* .

استخدمت مع اللقاحات والادوية الجديدة اسلحة قوية اتاحت القضاء على ناقلات الجراثيم نفسها في مساحات كبرى : ويأتي في طليعتها ، منذ السنة ١٩٣٣ ، مادة الـ د. د. ت. التي اكتشفها الطبيب السويسري « بول مولر » .

« معجزات » الجراحة

افادت الجراحة ، على غرار الطب ، من تقانة الادوات ومن الاهتمام الذي اعير المرض بعد اجراء العملية ، لا سيما بعد السنة ١٩٣٣ . فان كون كل عملية جراحية تحدث في الجسم — بفعل فظاظتها بالذات — اختلالاً وردود فعل غير مرتقبة غالباً ما تكون نتيجتها وفاة المريض قد حمل الجراحين على اكمال العملية بسلسلة من الاحتياطات التي تسبقها او تليها : تسند ازالة الاحساس (التبنيج) الى اختصاصي يراقب ردود فعل المريض ويحرص على ان لا تتخطى حدود احتمال جسمه : استعمال مسكنات بواسطة جهاز يتيح اعطاءها مع الاوكسيجين ، حقن الاوردة بمواد تزيل كل تقلص عضلي ، منع حركة شعب الرئتين والحجاب الحاجز ، وحتى توقيف التنفس مؤقتاً وحجر الجهاز العصبي — الغذائي ، قبل وبعد العملية ، انماش بواسطة نقل الدم . وقد انتشرت هذه الطريقة الاخيرة انتشاراً عظيماً ، وباتت تستعمل على نطاق واسع ، فيؤخذ الدم من « واهبين » اختياريين احياء ، او

حتى من جثث الموتى في بعض البلدان ، بعد ان اكتشف « جوديشه » ان دم الجثث يبقى حياً زهاء اثنتي عشرة ساعة بعد الوفاة وانه يمكن حقنه في اوردة الاحياء . كما ان اكتشاف فيلاتوف المتعلق بحفظ اعضاء وانسجة الجثث في مكان بارد ، قد سهل شق انواع الابارات مع استخدام الاعضاء والانسجـــة المأخوذة من الكائنات الحيـــة ؛ فانضافت من ثم الى « مصارف الدم » « مصارف اعين » ، وعظام ، وانسجة ، وشرايين ، الخ.

واخيراً وسعت الجراحة نطاقها الذي شمل كافة الاعضاء ونجحت في اجراء عمليات غاية في الجسارة : في الرئتين ، والدماغ ، والقلب ، والشرايين ، والعروق، والجهاز الهضمي ، والمسالك البولية ، والعظم . . .

ان هذه الاكتشافات ، وتحسينات التقنيات العلاجيــة والجراحيــة ، وتقدم وسائل النقــل الذي اتاح المعالجة بسرعة ، وتنظيم اتقاء وكشف الامراض، لم تخفف آلام المرض وتحسن مصير ملايين البشر فحسب ، بل اتاحت اطالة معدل عمر الانسان ويسرت من ثم ارتفاع سكان الكرة الارضية ارتفاعاً كثيفاً .

الفصل الثالث

انطلاقة التقنيات

ان كلمة « التقنية » ، المرتبطة تقليدياً بالآلة، قد رأت معناها ، منذ القرن العشرين ، يتسع حتى يشمل تنظيم العلائق البشرية ، السياسية والثقافية والاقتصادية نفسها ؛ والمقصود بذلك ، إن لم يكن مكننة العالم ، تنظيم المشاريع الاجتماعية على الأقل : فهناك تقنية الاعلان والدعاوة، كما ان هنــــاك تقنيات تتعلق بالنظام الاجتماعي للمشاريع الاقتصادية ، وتقنيــــين اختصاصيين بالشؤون الالمانية او الروسية . وما ذلك سوى نتيجة تزايد التخصص الصارم وتعاظم شأن التعليم المهني اللذين قسما النشـــاط البشري الى حقول لا يتعدى حدودها اختصاصيو الحقول المجاورة ، ونتيجة اتساع المنجزات التقنية في الحقل الصناعي اتساعاً غريباً ايضاً .

١ - التقنيات الصناعية

التقى العلم والتقنية في المصنع حيث اصبحا اشد ارتباطاً وثيقـــاً وحيث كرّست الصناعة اعتمادات متزايدة الاهمية لتمهد مختبرات الابحاث ومستخدميها الكثيرين . وقد نما ترابطهما نمواً مطرداً ، فتقدم العلم التقنية تارة وتأخر عنها تارة اخرى ، ولكن نجاحات احد الحقلين كانت شرطاً لنجاحات الحقـــل الآخر . وبصورة عامة تأثرت التقنيات الصناعية بالاكتشافات التي قلبت المعـــارف المتسلطة على الفيزياء المعاصرة ، وبمتطلبات الاقتصاد ايضاً . وغالباً ما كانت ظروف السوق والمزاحمة والكسب باعثاً للاستحداثات الهامة في الحقل التقني ولتقدمه : وهكذا فان « اماهة » المواد الدهنية التي حلّت حلاً صحيحاً على الصعيد التقني لم تعرف بعــد معرفة جيدة على الصعيد العلمي .

عمل العلم والتقنية معاً على اتقان انتاج المصنوعات بالجملة، وخفض اسعار كلفتها بانقاص حجم النفايات واستخدام مشتقات المادة المصنوعة ، وزيادة انتاج العمال بالمكننة والحركة الذاتيـة . وتسترعي الانتباه هنا الصناعات التي لم تحدث فيها الاكتشافات الهامة تحولاً كبيراً . فالمرجل

البخاري مثلاً يخضع ابداً للمبادىء القديمة نفسها ولكنه اصبح اكبر قياساً وأوفر انتاجاً ؛ وارتفع الضغط من ١٢ – ١٥ كيلوغراماً في السنتيمتر المربع الى ١٢٠ وحتى ١٧٥ ، وارتفعت الحرارة القصوى من ٢٥٠° – ٣٠٠° الى ٥٠٠° – ٥٢٥° . وقامت من جهة ثانية صلة وثقى بين الصناعات المستقلة نسبياً حتى ذاك التاريخ ، لا على الصعيد التجاري كما في السابق ، وفي العلائق بين الميّار والزبائن ، بل على صعيد الانتاج نفسه ، اذ ان الوقود قد اصبح مادة اولية لعدد كبير من الصناعات ومصدر طاقة على السواء ؛ او ليست مصافي البترول بعد اليوم مراكز صناعة كبرى تتركب فيها ، بفضل جمع الغازات الناجمة عن الحرارة ، الجزئيات المختلفة ، ابتداء من الحوامض العضوية حتى انواع المطاط التركيبي ؟

وفي المناجم زيدت طاقة العامل الاستخراجية والانتاجية باستخدام الطرائق الآلية ، وتنظيم وسائل التنقية في المنجم نفسه ، وشبكة خطوط مواصلات مع اجهزة للسحب الكهربائي او بالهواء المضغوط ، وتوسيع الاروقة وقطر الآبار ، وبناء التجهيزات بالفولاذ والاسمنت المسلح فوق البئر ، وتحسين الانارة ، واستخدام مراوح ومضاغط هوائية قوية ... كما ان الفحم الحجري حوّل الى غاز في مصانع كبرى تتيح توفير نقل الغاز الباهظ الأكلاف والاستفادة من المواد الناجمة عن التحويل . فمنذ السنة ١٩٣٠ وزّع الغاز في ريتانيا ، فوفرته منطقة الرور لعشرة ملايين مستهلك ، وحدث الشيء نفسه في بلجيكا حيث وفرته ثلاثة مصانع بين « مون » وتورنيه لمنطقة كبرى من البلاد ، وفي فرنسا حيث سدّت محطتا « دوبل – ماليزون » مسدّ مصانع صغرى كثيرة في المنطقة الباريسية .

عرفت بعض الصناعات نمواً كبيراً جداً ، كصناعة التبريد التي جددت منذ السنة ١٩٢٠ تجارة المواد الغذائية ، والتي لم تقتصر بعد اليوم على الشؤون الغذائية وعلى انطلاقة البرادات المنزلية ؛ فقد شملت تبريد قاعات السينما وغرف العمليات ، وأجهزة تكييف الهواء ، ومصانع الافلام الفوتوغرافية ، والصناعات التي تحتاج الى استخدام الآزوت ، وحفر الآبار بتجليد التربة بغية الاستغناء عن الهياكل الخشبية الباهظة الاكلاف ... وباتت صناعة الكهرباء أهم مصدر للطاقة ، فحققت تقدماً مشهوداً نادراً ، وتقدمت معها الصناعات الكيميائية التي يبدو انها ستصبح اولى صناعات الحضارة المعاصرة بضمها اليها نشاطات اساسيّة أقدم عهداً : المناجم ، الانسجة ، المطاط ، الصهر ، وحتى الزراعة ، بواسطة الأسمدة ، لانها تشرف أكثر فأكثر على الخامات التي تستخدمها كافة هذه النشاطات . وهي قد وسّعت نطاقها توسيعاً كبيراً في حقل التركيب والمنتجات البديلة بصورة خاصة ، فحققت في بعض الاحيان ثورات حقيقية كانت انعكاساتها عميقة جداً على حياة الانسان اليومية .

الصناعة التركيبية

نشأت في القرن العشرين مع انتاج المواد التلوينية والعطور والمواد الصيدلية انطلاقاً من الهيدروكربير ، ثم جرت في انطلاقتها الصناعة الكيميائية المعدنية القديمة . وبعد السنة ١٩٢٠ ، عززت الابحاث والصناعات التركيبية ،

ولا سيما على ايدي الالمان الذين حققوا تقدماً كبيراً في هذا المضمار منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وعلى ايدي انكلترا والولايات المتحدة اللتين انتقلت فيها طرائق اوروبية كثيرة الى الصعيد الصناعي : كصناعة المطاط التركيبي ، وانواع الصابون المختلفة ... وقد تحققت المواد التلوينية المختلفة منذ السنة ١٩٠٠ بفضل المواد التلوينية الناهزة المئة عداً التي كانت تنتج في ذلك التاريخ . واتجهت الابحاث الى ضمان ثبات الالوان ومطابقتها للمنسوجات التركيبية الجديدة : نيلون ، برلون ، روفيل ، اورلون ، التي استلزمت الواناً جديدة .

تحققت العطور التركيبية في المختبر في اوائل القرن ، ثم بلغت مرحلة الانتاج الصناعي ، وحلت محل مواد التجميل القديمة الدهنية المنشأ مواد اخرى عضوية المنشأ (ارز) ، كالمورفولين ، وحلت محل الذرائر النشوية ذرائر كيميائية المنشأ (ستيارات الزنك واوكسيد التيتان) .

الا ان اهم تطور هو ذلك الذي طرأ على الصناعة الصيدلية (في ١٩٥٠ : ١٨٠٢ طلب تأشير في فرنسا وحدها) . فقد ظهرت كميات كبرى من العلاجات الجديدة التركيبية : مزيلات الاحساس (اثير ، بنج) ، مزيلات الشعور بالالم ، مخدرات (مورفين) ، منومات، مسكنات الاعصاب، مزيلات الحرارة(اسبيرين)، مطهرات ومزيلات العفونة(فينول، مركوروكروم). ادوية تركيبية لمكافحة الجراثيم (اكثر من ١٢٠ في السنة ١٩٥٠) ، واخيراً مبيدات حشرات تركيبية كثيرة كالـ د. د. ت.. وظهرت كذلك منتجات تركيبية على جانب كبير من الأهمية: النشادر الذي انتج بحسب طريقة هابر – بوش منذ السنة ١٩١٣ ، البولة التركيبية (التي تستخدم في « الزجاج الممتنع الكسر » ايضاً) ، والميتانول (انتج في السنة ١٩٢٣ مركباً من اوكسيد الكربون والهيدروجين) الكثير الاستعمال في الصناعة ، والبنزين التركيبي الذي انتج بتكرير الفحم الحجري والخشب المتفحم والقار .

المواد العجينية

هذه هي الصناعة التي تميز القرن العشرين بسبب نموها الحديث المدهش وارتباطها الوثيق بالبحث العلمي النظري . فنحن هنا امام مواد تركيبية تحل محل المواد الاولية الطبيعية وقد تفضلها نوعية . ومنذ تحقيق السلولوييد في السنة ١٩٦٣ ، ثم الغالاليت المصنوعة من الفورمول وكازيين الحليب ، والباكليت (وقد حملت اسم مبتكرها، « باكلند » في السنة ١٩٣٦) ، ارتفع عددها ارتفاعاً كبيراً حتى ناهز الالف . وهي قابلة الافراغ في القوالب والتلوين وتقبل الاشكال المرغوبة، وقد صنعت بصورة خاصة في البلدان الغنية بالفحم الحجري والكهرباء (التي توفر الطاقة) ، اي في الولايات المتحدة وانكلترا والمانيا وفرنسا وايطاليا والاتحاد السوفياتي ، وحيث توجد شركات قوية باستطاعتها توظيف اموال طائلة في الابحاث المختبرية (« ا. ج. فاربن » التي تنتج الـ « بونا »، « ديبون دي نمور » التي تنتج النيلون ، و « رون ـ بولنك » التي تنتج اسيتات السلولوز ...) . وسواء كانت المواد حيوانية المنشأ (كازيين الحليب) ، ام نباتية المنشأ (القطن والخشب اللذان تصنع منهما السلولوز) ، ام معدنية المنشأ (باخضاع الفحم الحجري للحرارة ، وتكرير القار او البترول لانتاج الاتيلين

الذي تستخرج منه المواد العجينية الفينيلية) ، فان كافة هذه المواد العجينية تصبح مواد اولية يمكن استخدامها في صناعات اخرى . بيد ان ثلاثة ارباعها تستخدم في التطبيقات التقنية الكهرباء : فمصنوعات الفينول تسد مسد المصنوعات الصينية في صناعة الاسناد العازلة ، والبوليستيرين يعزل الاسلاك البحرية ويعطي اسلاك التلفزة والاسطوانات الممتنعة الكسر ، والصموغ الفينيلية انزلت المطاط عن عرشه ، بينا حلت الصموغ الميتاكريلية محل الزجاج في الادوات البصرية، وسد اسيتات السلولوز مسد النيتروسلولوز القابل الالتهاب في الصناعة السينمائية ، وسد البلكسيغلاس مسد الزجاج في السيارة والطائرة .

وحلت محل المنسوجات الاصطناعية التي تحققت منذ اواخر القرن التاسع عشر بتحويل مادة اولية طبيعية : الحرائر الفيسكوزية ، واللانيتال الكازييني (١٩٣٥) وكافة المصنوعات المماثلة المصنوعة في مختلف البلدان(اللاكتوفيل الهولندي ، والبولان البولوني، والتيولان الالماني...) ، منسوجات عجينية تحققت باستخدام بعض عناصر قار البترول والغازات الناتجة عن احماء البترول : الفينيون المصنوع من المشتقات الفينيلية ، والنيلون المتين الذي تحقق في المختبر ايضاً ، في السنة ١٩٣٥ واصبح مادة تجارية منذ السنة ١٩٣٨ ، والروفيل الذي صنعه « روذياسيتا » في السنة ١٩٤٥ ، والترغال (١٩٥٠) والريلسان (١٩٥٢) .

يشكل المطاط التركيبي اليوم منافساً عنيفاً لمطاط المغارس . فقد انتج بسعر مرتفع جداً (ثلاثة او اربعة اضعاف سعر المطاط الطبيعي) خلال الحرب العالمية الاولى في المانيا المحاصرة من قبل الحلفاء ، ثم تقدم انتاجه الى ان بلغ سعر كلفة رابحاً ، كما يثبت ذلك في الآونة الاخيرة انتقال المصانع التي انشأتها الحكومة الاميركية الى الصناعة الخاصة ؛ وفي السنة ١٩٥٥ بلغ انتاجه ثلث الانتاج العالمي ، في حين ان مغارس جنوبي شرقي آسيا قد تقهقرت تقهقراً بعيداً . وهو يصنع من البوتان والاسيتلين والكحول ، ويوجد منه انواع مختلفة : الـ « بونا » ٨٥ ، والـ « بونا » ١١٥ ، والبربونام ، وهي المانية ، والدوبرين والتيوبرين وهما اميركيان ، والـ *S. K. A.* والـ *S. K. B.* السوفياتيان ... وخصوصاً الـ « بونا *S* » الذي اصبح المطاط الاميركي النموذجي خلال الحرب العالمية .

لم يحدث القرن العشرون ثورة في تقنيات الصناعة الكهربائية الكيميائية ــ كانت معظم مبادىء طرائق تحليل المواد واعداد المعادن وتنقيتها بالجرى الكهربائي مكتشفة من ذي قبل ــ ولكنه وسعها توسيعاً كبيراً . فان الحاجة الى الهيدروجين الخالص اللازم لتركيب النشادر ، والاسمدة ، ولتخشين الزيوت ... ،قد اوجب زيادة انتاج الهيدروجين المعروف بالتحليلي،وانتاج الاوكسيجين التحليلي ايضاً المستخدم في اكسدة المركبات العضوية وتحليلها . وهكذا تم تحويل انواع السكر بالتيار الكهربائي الى حالة اجسام كحولية الوظائف من اجل الحصول على الـ « سوربيت » وخصوصاً الـ «المانيت» الذي يدخل في صناعة المتفجرات، واعداد اليودوفورم والحمض الكبريتي ، الخ. وحين اكتشف « اوري» ومعاونوه الهيدروجين الثقيل في السنة ١٩٣٢

بتكرير الهيدروجين السائل على مراحل ، حصل بطريقة التحليل بالمجرى الكهربائي على الماء الثقيل الضروري لمولد الطاقة الذري . واتاحت الطريقة نفسها انتاج الكلور والهيبوكلوريت وخصوصاً الكلورات والبركلورات المستخدمة في المتفجرات .

الصناعات التعدينية

تطورت هذه الصناعات نحو انتاج معادن اكثر نقاوة يوماً بعد يوم ، وتوصلت مثلاً – بواسطة مصعدات من رصاص ومهابط من الومينيوم ممحص – الى تحقيق زنك تحليلي تجاوز نقاوته ٩٩،٩٩٣٪ . فقد توجب اكتشاف تقنيات جديدة بغية تحقيق معادن مزجية تتصف بخصائص آلية وفيزيائية – كيميائية معينة : معادن مزجية خفيفة جداً (مغنيزيوم وزنك وزركونيوم) معدة لمحركات الطائرة تتصف بمقاومة آلية كبرى ؛ انواع فولاذ خاصة تنتج بمزج الحديد بالنيكل ، او الكروم ، او الكوبالت ، او التونغستين ، او المولبدين ، او الفاناديوم ، لا تصدأ ، وتقاوم التآكل ؛ اعداد معادن نادرة خالصة اعداداً صناعياً .

اما التقنيات المكتسبة سابقاً كالصهر ، والتحويل ، والمعادن غير الحديدية ، فقد قام تحسينها باستخدام المزيد من الآلات ورفع الانتاج : زيدت قياسات المصاهر والافران الكهربائية زيادة كبرى ، كما زيدت قياسات المحوّلات والمراجل . حُسن انتاج الوقود المعدني . لم ينقل المعدن السائل بعد اليوم الا بالانابيب او بالهواء المضغوط ، وزيدت قياسات اجهزة التحويل ، وبرز اتجاه عام نحو الحركة الذاتية الميكانيكية .

تناولت التقنيات صناعة الفولاذ ايضاً : إسالة غير منقطعة للفولاذ ، تصفيح غير منقطع للطائل ، مكابس للتطريق تبلغ ٢٠٠٠٠ طن وتحل محل المطارق العالقة . وكانت التفاعلات الكيميائية في المعادن السائلة ، اي المرتفعة الحرارة ، وتوازنها حين تكون جامدة ، موضوع دروس مختبرية اتاحت معرفة تركيب المعادن معرفة فضلى . وقد استخدم علم المعادن لهذه الغاية كسر اشعة X الذي اكتشفه « فون لو » والكسر الالكتروني الذي اكتشفه دافيسون وجرمر في السنة ١٩٢٧ . وتحسنت النتائج بعد ذلك بفضل كسر جزئيات الذرة الخالية من الشحنة الكهربائية . وبفضل المحول الذري والمولد الذري اخيراً ، اتاح الاشعاع الاصطناعي كشف الاجسام الغريبة في المعادن ، التي لم تتوصل الطرائق الكيميائية او المطيافية الى تعيين كميتها .

زيادة سرعة وسائل النقل

من مميزات التقنية العصرية كذلك استمرار زيادة سرعة وسائل النقل . وقد تحققت هذه النتيجة ، هنا ايضاً ، بفضل تعاون وثيق بين العلم والتقنية الصناعية ، وادخلت على الحياة اليومية تغييرات عميقة . فان علماً جديداً ، هو علم درس الظواهر التي ترافق حركة الاجسام في الهواء ، يبحث ، من اجل خدمة كافة وسائل النقل ، عن اجدى الاحتياطات والاشكال للحد من مقاومة الهواء للحركة . وقد استفاد من تقدم طاقة المحركات وانتاجها ، فاتاح تحقيق سرعة ما كانت لتدخل ببال احد منذ نصف قرن . فان سرعة السيارة القصوى التي بلغت ٢١٢ كلم في السنة ١٩١١ و ٢٢٩ في

السنة ١٩٢٣ ، قد بلغت ٦٣٥ كلم في الساعة في السنة ١٩٤٧ . وهي تقانة الآلة البخارية ولا سيا تقانة القاطرة الكهربائية ما اتاحتا للقطار بلوغ سرعة ١٠٣ كلم في الساعـــة في السنة ١٩٣٢ وسرعة ٣٣١ كلم في الساعة في السنة ١٩٥٥ ، في حين ان وزن المقطورات قـــد ارتفع ارتفاعاً كبيراً .

الا ان الطيران هو ما عرف اعظم تقدم : ٢٤٧ كلم في السنة ١٩١٩ ، و ٣٣٠ منـذ السنة ١٩٢١ ، و ٤٠٠ كلم في السنة ١٩٢٣ ، و ٤٤٨ كلم في السنة ١٩٢٤ ، و ٥٤٨ كلم في السنـــة ١٩٣١ ، و ٧٠٩ بطائرة مائية في السنة ١٩٣٤ ، و ٧٥٥ بطائرة من طراز مسر شميدت فيالسنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتائج بزيادة قوة المحركات : من ٣٠٠ حصان بخاري في السنة ١٩١٩ الى ٤٦٣ في السنة ١٩٢٣ ، و ٦٠٠ في السنة ١٩٢٤ ، ثم ١٠٠٠ . وفي الوقت نفسه اطيل مدى الطيران بفضل ازدياد طاقة المحركات على تحمل الحرارة والتزود بالوقود في الجو (منـــذ السنة ١٩٣٠) ، وارتفعت ارقام الارتفـــاع القياسية من ٣٠٠٠ متر في السنة ١٩١٩ الى ١١ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٠ ، و ١٧ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٠ .

وهكذا امكن تحقيق رحلات جوية بين القارات المختلفة : بين الارض الجديدة والآسور ، ثم بين الارض الجديدة وبريطانيا العظمى ، منذ شهر ايار ١٩١٩ ؛ بين لشبونه وريو دي جانيرو في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، اجتاز لندبرغ الاطلسي الشمالي بين نيويورك وباريس في ٣٥ ساعة على طائرة قوة محركها ٢٢٠ حصاناً. وفي السنة ١٩٢٨ ، اجتازت الاطلسي الشمالي من الشرق الى الغرب ، في ٣٦ ساعة، طائرة من طراز جونكر . وتكررت بعد ذلك الرحلات الجوية عبر الاطلسي : في السنة ١٩٣٨ اجتازت طائرة المانية المسافة بين برلين ونيويورك ذهاباً واياباً . وفي السنة ١٩٣٤ ، قطعت المسافة بين سان فرنسيسكو وهونولولو . وفي السنة ١٩٣١ تحققت الجولة حول العالم في أربعة ايام . وارتفعت ارقـــام الطيران القياسية فوق البحار والقارات من ٢٠٠٠ كلم في السنة ١٩٢٠ الى ٥٣٩٦ في السنة ١٩٢٦ ، و٧٩٠٠ في السنة ١٩٣٠ ، و ١٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ .

حين تقدمت الراحة والسلامة متوازيتين ، أتاح تعاظم حجم الطائرات واستخدام معادن أقل وزناً وأكثر مقاومة يوماً بعد يوم ، استعمال الطائرة للغـــايات التجارية استعمالاً متزايداً . فبعد ان استعملت لنقل البريد، استعملت لنقل السلع والمسافرين . وأنشئت خطوط منتظمة بين المدن الكبرى . ١٩١٩ : لندن – باريس . ١٩٢٠ : تولوز – كازابلانكا . ومنـذ السنة ١٩٣١ ، نقل ٤٧٠ ٠٠٠ مسافر و ٤ ٠٠٠ طن من البريد عن طريق الجو الى الولايات المتحده .

ان البحث عن مزيد من السرعة حـــل صانعي الطائرات على التفكير بالدفع العكسي الى الامام الذي يغني عن مروحة لم يعد من مجال لتحسين انتاجها . ومنذ السنة ١٩٢٦ أحكم محرك ينفث غازاً خارق السرعة ويدفع بالطائرة عكسياً الى الامام بواسطة عنفـــة غازية ومروحة ، ولكن الطائرة النفاثة الاولى التي استخدمت محركاً يدفع بالطائرة عكسياً الى الامام بواسطـة

عنفة غازية دون مروحة ، قد صنعت في السنة ١٩٣٩ ، وكانت من طراز هنكل . وفي السنة ١٩٤٠ استخدم الانكليز محرك الدفع المكسي « هوتيل » . ومنذ السنة ١٩٤٣ توفرت لأسلحة الطيران المتجابهة كلها طائرات نفاثة . ثم ظهرت محركات الدفع المكسي (١٩٤٩) المرتكزة الى نظرية الانبوب التي وضعها رنيه لوبس منذ السنة ١٩١٣ ومُنح « رنيه له دوك » شهادة باستثمارها في السنة ١٩٣٦ . فانه بفضل بساطته وخفته يتيح بلوغ سرعة تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ كلم في الساعة ، اي سرعة تقارب السرعة الصوتية (بين ٩٠٠ و ١٤٠٠ كلم في الساعة) وتجاوزها (اكثر من ١٤٠٠ كلم في الساعة) . وقد تحققت بالفعل سرعة تتيح اختراق « جدار الصوت » (١٢٢٧ كلم في الساعة في السنة ١٩٥٢) ، وفي السنة ١٩٥٣ حققت طائرة اختبارية اميركية ارخيت على ارتفاع كبير جداً سرعة ٢١٣٥ كلم في الساعة . وبلغ «شارل جاجر» سرعة ٢٦٠٠ كلم في الساعة على طائرة من طراز « بل ١ . X » ، بينما جاوزت طائرة اخرى من طراز بل ٢ . X ارتفاع ٣٨٠٠٠ متر . وأتاحت سرعة الـ ٧٠٠ كلم التجارية ، بواسطة الكومت ١ التي تنقل زهاء ٤٠ مسافراً ، قطع المسافة بين لندن وطوكيو في ٣٦ ساعة ، وبين نيويورك ولندن في أقل من ٨ ساعات في السنة ١٩٥١ ، وبين لندن وكندا في ١١ ساعة ، وبين لندن والرأس في ١٢ ساعة و ٣١ دقيقة ، بمعدل ٧٨٢ كلم ، في السنة ١٩٥٣ ، وقطعت الـ T. U. ١٠٤ السوفياتية في ٣ ساعات ونصف الساعة المسافة بين موسكو وباريس بمعدل ٨٠٠ كلم في الساعة وحطت على مسافة ٧٠٠ متر (١٩٥٦) ، وفي السنة ١٩٥٨ اخيراً ، قطعت الكومت ٤ المسافة بين لندن والقاهرة (٣٥٢٠ كلم) في ٤ ساعات ونصف الساعة . وفي السنة ١٩٥٣ انشىء عبر القطب خط جوي بين اوسلو وطوكيو على مسافة ١٢٠٠٠ كلم افضى الى توفير ٥٠٠٠ كلم بالنسبة للخطوط العادية . فقد ابرز الطيران الذي تجاوزت سرعته سرعة الصوت الاهمية القصوى للمناطق القطبية . ففيها تمر الخطوط الدائرية المباشرة التي تؤمن مواصلات سريعة بين أهم مراكز الحضارة المعاصرة ، الموجودة في اميركا الشمالية واوراسيا الشمالية الى الشمال من خط العرض الاربعين . وقد استتبع تحقيق هذه السرعة الكبرى تحويلاً هاماً في شكل الطائرة التي بات جسمها اصغر حجماً يوماً بعد يوم ، ونقل جناحاها اكثر فأكثر باتجاه المؤخرة وأعطيت شكل السهم وحتى شكل المثلث (اجنحة بشكل الدلتا) . وهكذا مهّدت الطريق لولادة علم الطيران عبر الفضاء بواسطة الصواريخ كالـ «سبوتنيك» السوفياتي (٣) والـ « اكسبلورر » الاميركي ؛ فقد بلغ السبوتنيك الاول ارتفاع ٩٤٧ كلم ولم يهبط الا بعد ٩٢ يوماً ، اما الثالث الذي كان وزنه ١٣٢٧ كيلوغراماً ، فقد بلغ ارتفاع ١٨٨٠ كلم ، كما ان « السفينة القمر » (٤٥٤٠ كيلوغراماً) التي اطلقت في ايار ١٩٦٠ ، وارسال صاروخ ، بعد ذلك بقليل ، يزن ٢١٠٠ كيلوغرام ، ويحمل حيوانات يمكنه اعادتها الى نقطة معينة ، قد حلا مسألة العودة الى الارض ومهدا الطريق لرحلات بشر الى الفضاء قام بأولاها السوفياتي غاغارين في شهر نيسان ١٩٦١ ، فكانت رحلته فاتحة سلسلة من الرحلات (١٧ بتاريخ كانون الاول

١٩٦٥) المتزايدة الطول مرة بعد اخرى التي قام بهـا رجلان وحتى ثلاثة رجال في اجهزة مرتفعة الوزن ارتفاعاً مطرداً (حتى ١٤ طناً) قادرون على تغيير مدارها وعلى الخروج منهـا في الفضاء . وكان آخر طيران اثار المزيد من الاهتمام طيران الاميركيين وولتر شيرا وطوماس ستافورد اللذين اقتربا ، في « جيمني ٤ » حتى مترين او ثلاثة امتار من الكبسولة «جيمني ٧» التي كان فرانك بورمن وجومز لوول يدوران فيها حول الارض منذ اثني عشر يوماً .

هندسة العمارة المعاصرة

لعل الحرص على الافادة من التقنيات والمواد الجديدة، واستحداث اطار حيـاة للبشر مناسباً للظروف التي أرغمتهم الحضـارة المعاصرة على العيش فيها ، تجلى تجلياً عظيماً في حقل هندسة العمارة . فالمطلوب من التنظيم المدني المعاصر إعادة الانسـان الى الطبيعة ، والسماح لابن المدينـة بالتملص من المدنيـة العادمة الانسـانيـة والحصول في « المدينة المشعة » على خـير اتزان وظروف مريحة . لذلك يجب ان تضم عدداً من الاحياء يتألف كل منها من عدد معين من « الكتل» المبنيـة بشكل صليب و Y ، بغية توفير المزيد من الهواء والنور للسكان ، يلغى فيها طبعاً كل فناء داخلي . وبفضل ارتفاع البناء ، يمكن الاحتفاظ بمساحات كبرى غير مبنية – ٣/٤ المساحة العامة – تنشأ فيها الساحات والملاعب الرياضية ، الخ. وتنشأ ، في كل مجموعة « كتـل » ، المدارس والمنتديات وقاعات الاجتماع الكبرى والمحلات التجارية ، الخ. اما موحي هذه الآراء فهو « له كوربوزييه» الذي نشط للامذته ، اثنـاء الحرب ، في اميركا الجنوبية (او سكار نيماير بنى جامعة ريو ، خصوصاً العاصمة الجديدة برازيليا) ، ومنذ السنة ١٩٤٥ في اوروبا (قصر اوليفتي في ميلانو ، ١٩٥٤) . وارن خير تحقيق مميز لافكاره هو ، بالاضافة الى قصر العدل في شنديغـار ، في البنجاب (١٩٥٦) ، كنيسة « نوتردام – له – هو » في « رونشان » ، وبناء يضم ١٦ دوراً في مرسيليا ، معد لايواء ١٦٠٠ نسمة بحسب مبدأ « الوحدة السكنية » ، حيث تطـل المساكن المصونة من اصداء الاصوات والضجة على البحر والجبل وتتوفر فيها الشرفـات الداخلية الواقية من الشمس ، والزجاج المزدوج ، والهواء المكيف ... والخدمات المشتركة المعدة لتسهيل معيشة السكان : مخازن التموين ، والملاجيء النهارية للاطفال ، والملاعب ، والمغسلة الجماعية ، ومركز البرق والبريد والهاتف ، وغرف الاصدقاء التي تؤالف الفندق ، الخ .

ساعدت حاجات الانهاض الكبرى على تصنيع البناء ، وتقدم انتـاج اجزاء البناء الجاهزة : فبات المصنع ينتج الجدران والسقوف والجبهات والسلالم ، وأدخلت قساطل المـاء والتدفئة المركزية في الاجزاء الجاهزة عند صنعها . ولم يتناف هذا الانتاج المسبق وتنوع الابنية وجمالهـا كما يتضح ذلك من مجموعة الابنية المدرسية في هرتفور شاير حيث يتفق تنسيق الابنية اتفاقـاً مدهشاً والمنظر العام وطبيعة الارض . والى جانب المواد الجديدة التي تحققت في اوائل القرن : الفولاذ ، والاسمنت المسلح (نذكر هنا نجاحات « ترفي » و « حيو بونتي » : ملعب فلامينيو في روما ، قاعة المؤتمرات في الاونسكو في باريس) ، والزجاج ، تقدمت المصنوعـات العجينية

والالومينيوم (بناء شركة مونتيكاتيني في ميلانو ، ١٩٥١) والاخشاب المعدة لوحات من الالياف او لوحات مضغوطة او مفرغة في قوالب تحل محل الاخشاب المنشورة .

مكننة وحركة ذاتية

اذن دخلت الآلة كافة فروع النشاط الانساني ؛ فالمناجم استثمرت آلياً اكثر فأكثر سنة بعد سنة ، والارض استصلحت بواسطة الجرافات ، وصناعة البناء استخدمت الرفوش الآلية لحفر الاساس ، والسفن والشاحنات حملت بواسطة الرافعات الآلية ، واجريت عمليات الحساب المعقدة واعمال حفظ الاوراق في الادارات بواسطة الآلات الالكترونية . لقد باتت قليلة العدد جداً الحرف التي تستلزم عملاً فردياً لا يحتاج الى مكننة .

نجم عن كل ذلك تطور عميق في ظروف عمل العمال وحتى في ظروف حياتهم . فان تقسيم العمل داخل المشغل ، ومكننته بعد ذلك ، كانا قد افضيا ، اقله في الانتاج بالجملة ، الى تفكيك العمل وتجزئته ، واسناده على هذا الشكل الى آلات بسيطة ، دقيقة ، تقوم طيلة ايام السنة بالعملية نفسها ، ويديرها عمال يكلفون ضبط سيرها ويتحكمون من ثم تحكماً متفاوتاً بنسقها . ومن جهة ثانية كانت « الادارة العلمية » التي ادخلها المذهب التايلوري ، قد نظمت العمل الفردي وفرضت بعض الحركات الخاصة ، بعض الايقاعات المحددة « علميا » بعد دروس منظمة وقياسات زمنية مدققة ، فأتاح بذلك زيادة انتاج الادوات واليد العاملة . وفي المرحلة التالية ، جمعت هذه الآلات المخصصة بعمل معين جمعاً متسلسلاً ، بحيث يقوم العامل ابداً بالعملية نفسها ، وانما وفاقاً للنسق الذي تفرضة الآلة . فأفضى العمل المجزأ هنا ايضاً الى « هباء من العمليات الاولية » بحيث ان عاملا يضع المسمار اللولبي في مكانه وآخر يدخل فيه الحلزونة وآخر يثبته . اما في المرحلة الحالية فتجمع هذه العمليات كلها بواسطة آلات ذاتية الحركة تعمل فيها عدة ادوات في آن واحد دون تدخل العامل ، كالمخرطة ذات اللوحة الاسطوانية ، وخصوصاً « الآلة — الناقلة » التي تتيح اجراء عمليات مختلفة في القطعة نفسها ، بفضل انتقال القطعة انتقالا ذاتياً من مركز عمل الى آخر . ففي مصنع « ناش » مثلا ١٤ وحدة متسلسلة تقوم بـ ١٧٩ عملية (وتوفر ٨٠ ٪ من اليد العاملة) ؛ وفي مصانع فورد في « كليفلند » ، استطاع المدير ان يقول : « مسابكنا هي الوحيدة في العالم التي لا تمس فيها يد انسان الرمل المعد لصنع القوالب ، ما لم يكن مسه من قبيل الفضول » . لا بل ان الرقابة الالكترونية تصبح اكثر شمولا يوماً بعد يوم : اجهزة تراقب ، ذاتيا ، دخول السوائل في المنفات ، وسماكة الصفائح المعدنية الخارجة من آلة التصفيح ؛ واجهزة تصحيح ذاتي توقف الآلة في حال الخطأ ، لا بل تصحيح الخطأ ، وتغني عن العامل الذي كان يراقب الآلة الذاتية الحركة . وفي ولاية اوهايو اقليم تبلغ مساحته ٩٠٠٠ ميل مربع تزوده بالتيار الكهربائي تسعة معامل يؤمن انتاجها وتوزيع التيار تأميناً آلياً جهاز واحد من طراز « جيدا » .

ويصح القول نفسه في صناعة المنسوجات حيث نرى الانوال العاملة ذاتياً ، التي حلت محل

الانوال البسيطة الاولى التناوبية ، تتخلى عن مكانها ، بدورها ، للانوال المتصلة الذاتية الحركـة كلياً ، التي يتم فيها الافتتال والالتفاف في آن واحد ، والتي تتوقف آلياً حين تنقطـــع اللحمة او السدى . كما ان الآلات ، في اعمال التوضيب ، تتولى الحساب ، والوزن ، وابـــداع السلع الصناديق ، والتحزيم ، الخ . ، دون أية حاجة لعمل الانسان .

٢ - التقنيات الزراعية

ان ظروف الانتاج الزراعي ، على غرار ظروف الانتاج الصناعي ، آخـــذة بالتبدل تحت تأثير العلم العميق .

آلات ومحركات

احدثت الآلات والمحركات ، بموازاة تقدم الصناعات الكيميائية وعلم الحياة، ثورة حقيقية في هذا الحقل كما في الحقول الاخرى . فقد ابتدأت هذه الثورة في القرن الثامن عشر ، وأخذت تمتد بخطى واسعة منذ ثلاثين سنة بفضل محرك الانفجار الذي انقص أهمية الجر الحيواني ، والمحرك الكهربائي الذي وفرت مرونته واستخداماته المختلفة تعباً مضنياً ويداً عاملة كثيرة في اعمال المزرعة (قاطمات جذور، ممالف ومناهل آلية ، مقطـّعات قش ، رافعات أثقال ، أجهزة لدق الحبوب واختيارها ، وتجفيف الاعلاف ، والحلب بواسطة الكهرباء ، الخ.) . وأضيفت الى الحاريث والآلات الحاصدة ، وأمشاط تجفيف الاعشـاب ، والآلات المطردة الاتقـــان التي تجمع السنابل وتدقها حيث تجمعها ، آلات تجمع « عرانيس الذرة » وتفرّكها ، وتزرع البطاطا وتقلبها وتقتلعها وتضعها في اكياس . وآلات اخرى تقتلع الشمندر وتنظفه . واكتملت هذه المكننة بظهور الجرارة التي اختلفت نماذجها باختلاف طبيعة الارض والتربة ومساحات الاستثمارات . وهي الآلة - والطائرة احياناً - ما وزعت الاسمدة وذرّت مواد ابادة الحشرات ومكافحة الامراض الفطرية في الكروم والحـــدائق والحقول . واتاحت الطائرة كذلك بـــذر الحبوب في مساحات واسعة وفي وقت قصير جداً واسقـاط الامطار الاصطناعية (شيفر ، في السنة ١٩٤٦) . ولكن الآلة لم توفر كسبـــاً في الوقت واقتصاداً في العمل المضني فحسب ، بل انتظاماً وسرعة في العمل ايضاً . كما مكنت من توسيع حقول المزروعات في البلدان الجديدة . فبين السنة ١٩٣٠ والسنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الجرارات الى ثلاثة اضعافه في العالم : في الولايات المتحدة ، ٥ ملايين مقابل مليون بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ . وفي بريطانيا العظمى ٤٠٠٠٠٠ مقابل ٢٠٠٠٠ في ١٩٣٠ و ٦٠٠٠٠ في ١٩٣٩ . وفي المانيـا الاتحادية ، ٣٠٠٠٠٠ مقابل ٢٠٠٠٠ في ١٩٣٩ . وفي تركيا ٤٠٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ في ١٩٣٩ . وارتفع عدد الآلات الأخرى ، ولا سيا الآلات الحاصدة - الدارسة ، ارتفاعـــاً كبيراً جداً ايضاً . وهكذا فان معظم الاعمال الزراعية في البلدان التي اعتمدت المكننة ، قد نفذت بواسطة الآلات : ٩٥ ٪ من الحبوب في الولايات المتحدة تجمع بواسطة الآلات الحاصدة - الداقة، و ٣/

الذرة الصفراء بواسطة القاطفات الآلية ، و ٩٠/٪ القطن في بعض المناطق . وفي الولايات المتحدة كما في الاتحاد السوفياتي تنفذ اليوم اعمال الحراثة بالجرارات . وفي زيلندا الجديدة تحلب بالآلة كافة الابقار تقريباً .

الكيمياء الزراعية وعلم الحياة

اصبح استخدام الاسمدة الكيميائية عاماً – نيترات الكلس ، سوبر فوسفات البوتاس ، الاسمدة « المركبة » بمزيج البوتاس والفوسفور والآزوت بحسب حاجة التربة والمناخ . واصبح عاماً كذلك استخدام بعض المواد كالمنغنيز والبور اللذين يزيدان من مقاومة الاشجار المثمرة للبرد، والزنك وارسنيات الرصاص اللذين يستعجلان ينوع الاثمار ، ومبيدات الحشرات الفعالة ، كال د. د. ت. ، التي تقي المزروعات وتيسر نمو تربية المواشي بقضائها على البعوض في مناطق واسعة من بورات المناطق الحارة . وهو علم الوراثة العصري ما اتاح الحصول على انواع مختلفة من نباتات بسيطة جداً قادرة على الحياة بحد أدنى من الحرارة ونور الشمس ، وعلى تحمل فصول امطار قاسية جداً ، وعلى الإثمار في فصل صيف قصير جداً ، فسمحت بذلك زراعة مناطق شاسعة من الاراضي الشمالية البـاردة في كندا وروسيا وسيبيريا ، وبفضل التهجين ، خلقت نباتات جديدة حقيقية ، وبفضل الاخصاب الاصطناعي امكن الاكثار من أنسال الفحل الواحد والحصول على انسال اوفر صحة .

النتائج الاقتصادية

لم تعتمد هذه الطرائق الحسنة على نطاق واسع الا في الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفياتي وبعض مناطق اوروبا واميركا واوستراليا، ولا يزال اكثر من مليار فلاح يستخدمون الطرائق التقليدية . ولكن هذه التحسينات ، حيثما دخلت ، زدت الانتاجية وخفضت اليد العاملة الريفية ودفعت الى التخلي عن تنويع الاصناف المزروعة والاكتفاء بزراعة صنف واحد .

اذن ارتفعت الانتاجية ، فبلغت انتاجية العامل الاميركي اكثر من ثلاثة اضعافها منذ السنة ١٩٣٠ ، وبلغت ضعفيها في اوستراليا وزيلندا الجديدة خلال ٣٠ سنة ، وبلغت نسبة ارتفاعها ٥٠ بالمائة في انكلترا منذ السنة ١٩٣٩ واتاحت اقتصاد يد عاملة وفيرة . وهو العامل البدوي ، بصورة عامة ، ما اغنت عنه الآلة في بعض مناطق الامـلاك الكبرى : جنوبي الولايات المتحدة ، الهند ، تركيا ، وهم المزارعون والشركاء من تضرروا ، لان استخدام العمال المأجورين استخداما مباشرا اقل كلفة . وتحول العامل الزراعي ، حيثما استبقي ، الى مسيّر آلات لا يحتاج الى خبرة زراعية كبرى كما في السابق ، وكاد لا يتميز عن عامل المصنع . وفي بلدان الاقتصاد الرأسمالي ، اصبحت الاستثمارات الصغرى اقل ايراداً او دون ايراد ، كلما سيطرت الآلة ، وغالبا ما تجمعت الاستثمارات والاملاك لان « الاملاك الكبرى وحدها تكون في وضع مؤات بالنسبة للآلة » (د. فوشيه) ، فارتفع معدل مساحة المزرعة الاميركية من ٥٠ هكتاراً في السنة ١٨٩٠ الى ١٠٠ هكتار في السنة ١٩٥٥ . واذا بات الفلاح اخيراً اقل

تأثرا بالظروف الجوية واقل عياء بعمل مضن، وحتى اذا حدث ان لا يقيم بالقرب من استثماره، فانه بات اكثر تأثرا بالسوق ، الوطنية والدولية ، وذاق الامرين من عواقب كافة الازمات . وهو قد امسى ، بفضل مشاغله ، متعهداً او تاجراً مضطرا لان يخضع للتخطيط ، وان يتخلى من ثم عن فرديته التقليدية .

زادت المكننة من ارتباط الزراعة بالصناعة والقطاعات الاخرى غير الصناعية في الاقتصاد التي توفر لها الجرارات والوقود . واكسبت القطاع الزراعي مساحات واسعة خصصت من قبل للزراعات العلفية الضرورية لحيوانات الجر ، وخصصت منذئذ للزراعات التجارية ، فارتفع من ثم الانتاج الزراعي ، وانجزت الاعمال بمزيد من المرونة ، فاتاح ذلك ، طيلة ايام السنة ، استخدام الآلات ويداً عاملة غير هامة نسبيا. وفي مناطق الحدود الاميركية الجنوبية الشرقية ، اتاحت المكننة للمزارع « المتنقل » ان يأتي بآلاته ويزاول عمل الحراثة والبذر في الخريف ولا يعود الا في الصيف التالي مع آلته الحاصدة — الدافقة لجمع الحصاد . وحسنت ظروف العمل الزراعي الذي بات اقل اعياءً واملالاً . فان استخدام الطاقة الآلية، وكهربة الارياف، والهاتف، والسيارة ، قد قلبت الحياة الريفية راساً على عقب واسهمت في تقريب ظروف حياة الفلاح من ظروف حياة ابن المدينة .

على نقيض ذلك زادت المكننة من خطورة البؤس في البلدان غير النامية التي تنتشر فيها البطالة ولا يتوفر فيها العمل الزراعي طيلة ايام السنة لكافة الاهالي ، اذ ان العمال المحرومين بسببها من سبل العيش لم يجدوا عملا لهم في المناطق الاخرى . فلم يستفد منها سوى كبار الملاكين وكبار المزارعين ، القادرين وحدهم على اقتناء المعدات الجديدة ، وكانت النتيجة اتساع الهوة بين الاثرياء والفقراء . وسوف نرى ذلك جيداً في الشرق الاوسط .

٣ — النتائج الاجتماعية

تطور ظروف العمل

ان زيادة الايرادات ، التي باتت ممكنة بتطور تقنيات الانتاج ، قد بدّلت ظروف معيشة الانسان المعاصر تبديلاً عميقاً في عمله وحياته اليومية على السواء .

حدّت الآلة من الجهد العضلي بتنفيذها الاعمال اليدوية الكبرى. و « حررت» من جهة ثانية، كما سبق ورأينا ، شطراً كبيراً من اليد العاملة ، اي انها خلقت ظروفاً مؤاتية لتخفيض عدد العمال (اتاحت الآلات الذاتية الحركة في مصانع فورد تخفيض اليد العاملة العمالية بنسبة ٩٠ ٪ ومضاعفة الانتاج) وعدد ساعات العمل في اليوم . ومن البديهي ان النقابات العمالية سعت وراء فرض هذا الحل الاخير ، بالتفضيل على تخفيض عدد العمال تخفيضاً كبيراً ، اي على البطالة : فان اسبوع الستين ساعة ، الذي اعتمد اعتماداً شبه شامل في الصناعة الاوروبية حوالي السنة ١٩٠٠،

مع بعض الاختلافات بحسب المهن ، قد هبط الى ٤٨ ساعة في ١٩٢١ ، و ٤٠ ساعة في ١٩٣٧ . كما هبط يوم عمل القاصر من ٤٥,٧ ساعة في ١٩١٣ الى ٦,٢٠ ساعة في ١٩٣٧ . الا ان هـذا الاتجاه توقف منذ السنة ١٩٤٥ وتميز بحركة صاعدة بطيئة : ٤٤ ساعـة في ١٩٤٤ ، و ٤٧ في ١٩٥٣ ، و ٤٦ في ١٩٥٧ ، و ٤٧ ، مرة أخرى في اواخر ١٩٦٣ . اما في الزراعة فيُقدر ان ساعات عمل المستثمر قد انخفضت بنسبة ١٠ ٪ وساعات عمل الاجراء بنسبة ٢٥٪ . وان اخطار التسريح بالجملة ، التي انطوت عليها المكننة ، حملت النقابات العمالية على ان تدّون في برامجهـا المطالبة بأسبوع الثلاثين ساعة .

في الوقت الذي ارتدت فيه الآلة هذه الأهمية المتعاظمة ، انقلبت الكفاءات ايضاً . فلم يعد هناك ما يبرر العمل التخصصي اذ ان نسق العمل بات منوطاً بالآلة لا بالعامل . وطرأ من جهة ثانية تدن حقيقي على المهارة المهنية . فلا حاجة بعد اليوم لحرفي خبير قـادر على ان يصنع أداة كاملة او يصلحها ، او واقف على حيل صناعية اكتسبها بمزاولته المهنة واختباره المواد ، او على « اسرار تقنية » انتقلت اليه من والده . فمن شأن بعض العمال اليدويين والعمـال الاختصاصيين (دون اعداد مهني حقيقي) ان يقوموا بالعمل دون سواهم . ومنذ السنة ١٩٢٦ امكن اطلاع ٨٥ ٪ من عمال مصانع فورد ، في اقل من اسبوعين ، على العمل الواجب تأديته ، و ٧٩ بالمائـة منهم في اقل من ثمانية ايام . وفي مصانع الزجاج يُدرّب ٦٠ بالمائة من العمال خـلال اسبوعين . وقد تدنى دور العمال بفعل بعض الآلات التي تقوم بأعمال كثيرة ، بصورة خاصة . لقد حدث ما يشبه تقطيع اوصال العمل تقطيعا حقيقيا . فقد وضع العامل امام « اجهزة تتجه نحو الحلول محل نشاطه الشخصي ، وحدّت مبادهة المهندس من مبادهته حداً مطردا » ، ومكاتب الدروس فرضت عليه حركات ونسق عمله الذي لم يعد ليدرك معناه ، لا بل بات يجهل المـادة التي يطلب اليه تحويلها .

كانت النتيجة الطبيعية المقابلة لهذا التدني النسبي في الاعمال اليدوية ، التي يقوم بهـا اليوم عمال يدويون يختلفون تخصصا ، ظهور « طبقة جديدة من الصناعيين اليدويين » تألفت من العمال المكلفين صيانة واصلاح المعدات والادوات ، ومن اولئك الذين يسيرون الآلات الجديدة ويحكمون انتاج الامثلة الاولى والذين فرض فيهم تحصيل تقني اكثر اتساعا من ذي قبل . وكانت كذلـك تعددّ المكاتب التي استلزمت عمل « الفنيين » : مكاتب الشؤون القضائية ، والمالية ، والتجارية ، ومكاتب الدروس حيث يصمّم المهندسون المعـدات ، ويعينون الطرائق الصوابيـة التي تتيح الانتاج في افضل الظروف ، ويتمخضون بالمصنوعات الجديدة في عقولهم . ففي الزراعـة كما في الصناعة افضى استخدام الآلات من ثم الى رفع عدد الميكانيكيين والمصلحين ، كما افضى الطابع العلمي الذي ارتدته الطرائق الى رفع عدد المختبرات والمحطات الاختبارية ، ولكن عددها ابعد من ان يعيض من انخفاض اليد العاملة السابقة . اضف الى ذلك ان التحسينات التقنية الجديـدة قد زادت في تقسيم العمل وفي القطيعة بين منفذي العمل والمسؤولين ، اللذين اكتشفـا منذ زمن

بعيـــد واصبحا اليوم كاملين . وهكذا فان العامل قـــد وضع في بيئة جديـدة ، متحسنة من بعض الأوجه ، اذ ان المصنع الداوي الذي تتشابك فيه سيور نقـــل الحركة ، وتكاثر فيـــه حركة العمال حول آلات ضاجة ، يفسح المكان شيـئاً فشيئاً للمصنع الذي زالت منه الاعمال القذرة والـذي لا يظهر فيه سوى بعض فنيين يراقبون سير الآلات المخفاة في شبه خزائن معدنية .

ليس العامل وحده من عمل في الظروف الجديدة التي فرضت عليه الآلة فيها نظامـاً صارماً جداً . فمستخدم المكتب كذلك قد « قيّد بدوام ملزم » ، وانجرف في « سباق غير منتظم في وسط جمهور يتسلط عليه الخوف من التأخر » (ج . فريدمان) وعمل في بيئة حولتـها الآلة . ففي المكتب كما في المصنع حلت الآلة محل الكائن البشري: لقد قامت مقام دائرة استلام البريد وارساله الات تفضّ الغلافات وتوزعها ، وآلات تدخل الاوراق في الغلافات ، وتلصق الغلافات والطوابع . وباتت دائرة امانة السر ، وامين السر الخاص ، والمختزلون الضـاربون على الآلة الكاتبة ، دونها فائدة بفعل جهاز تسجيل الصوت لاملاء البريد والجهـاز التلغرافي لتسجيـــل الاحرف مباشرة ، « والحاد »الضاربين على الآلة الكاتبة الذين لم يعودوا يتصلون اتصالا مباشرا بواضع النص الواجب استكتابه . اضف الى ذلك ان الآلات الالكترونية التي تحول الى ثقوب المعلومات التي توفرها اسئلة مطروحة ، والحافظ الالكتروني الذي يصنف البطاقـات المثقوبة على هذا الشكل في الترتيب المطلوب (١٥٦٠ في الدقيقة ، بواسطة المصنفة « بورروز ») ، بينما تتولى آلات اخرى ، « تشعر » بهذه الثقوب ، اعادة نقلها الى احرف وارقام بواسطـة جهـاز تلغرافي يطبع الاحرف ذاتيا ، والآلات الحاسبة ، والآلات الاحصائية ذات البطاقـات المثقوبة والآلات الالكترونية القادرة على الحساب والتوفيق بسرعة يعجز عنها دماغ بشري ، قد بدلت ظروف عمل المكاتب والادارات كليا . واستخدمت شركة « ميشيغن بـل التلفون » آلات ذاتية الحركة لحساب المخابرات تسجل اشرطتها المثقوبة الجهاز الطالب والجهـــاز المطلوب وأوان بدء المخابرة وأوان انتهائها وتجمع هذه المعلومات لكـــل مشترك . وان الاشرطة المغنطيسية التي كانت تسجـل ، اي « تقرأ » او « تكتب » بين ١٢٠٠٠ و ١٥٠٠٠ حرف في الثانية في السنة ١٩٥٢ ، باتت تسجل اليوم ٠٠٠ ، ٢٠٠ حرف او رقم .

النتائج الاجتماعية للتنسيق الآلي

ان التنسيق الآلي اخذ في ترك نتائجه الاجتماعيـة وفي تطوير ظروف الحياة المهنية نفسها تطوراً عظيماً . فهو قـــد قرب ، بدون اي شك ، بين ظروف عمل العمال والمستخدمين ، ولكنه تسبب في إلغاء اشغال كثيرة. وقد انخفض عدد العمال الاختصاصيين والعمال اليدويين في التنظيم التقليدي ، في حـال ان عدد الاشغال الجديدة التي استلزمتها الآلات اقل شأناً الى حد بعيد من الاشغال الملغاة . زد على ذلك ان تحول العامل اليدوي الى مستخدم فني مستحيل عمليا . وكان نقص المستخدمين في المكاتب اقل ظهوراً بسبب استخدام العديد من افراد الجنس اللطيف الذين كثيراً ما يتركون العمـــل

بسبب الزواج والتقاعد المبكر والامومة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان استلام عمل جديد في بعض النشاطات الاخرى اسهل منالاً . اما الموظفون المتوسطون المكلفون اجراء الاحصاءات واعطاء المعلومات ، فقد بدا الدماغ الالكتروني منافساً رهيباً بالنسبة لهم لانه قادر ، في وقت قصير جداً ، على اعطاء معلومات اوفر عدداً الى حد بعيد مما يستطيع اعطاءه الدماغ البشري . وهي المصارف وشركات الضمان بصورة خاصة ، والمشاريع الصناعية الكبرى ، كما هو طبيعي ، ما استخدمت الاجهزة الالكترونية استخداماً واسعاً .

يجدر بنا ان نضيف الى خطر البطالة هذا ، الذي يهدد الولايات المتحدة منذ اليوم تهديداً دائماً ، زوال تسلسل الاجور الذي كان معمولاً به من ذي قبل : فان موظفي رقابة وصيانة الاجهزة الالكترونية الذين يتحلون ، بالاضافة الى الخبرة ، بثقافة تقنية واسعة وشاملة ، يتقاضون اجوراً مرتفعة . ولكن ارتفاع كلفة الآلات يستلزم استخدامها دون انقطاع(بتناوب ٣ أو ٤ فرقاء في الـ ٢٤ ساعة) وتخطيط عمل دقيقاً (مما احدث تبدلا هاماً بالنسبة لموظفي المكاتب الذين لم يألفوا العمل التسلسلي) ، وامام تدني اهمية العمل الفردي ، اخذت مكافأة المسؤولية تحل شيئاً فشيئاً محل مكافأة الانتاج .

اوجبت نتائج انتشار التنسيق الآلي هذه – كما أبان ذلك جورج فريدمان – رقابة الانتاج واحداث اجهزة منظّمة ومكيفة ، اي « أن التنسيق الآلي والتخطيط باتا مترابطين » . اذ ان تقنيات التخطيط لا يمكن ان تكون « ذات فاعلية الا باللجوء الى الاقتصاد الرياضي والآلات الالكترونية من أجل التقدير الاقتصادي المتنوع الاشكال » (ب . منديس – فرانس) .

تطور الحياة اليومية

ليس من شك في ان تزايد انتاج المواد الزهيدة الكلفة والمدروسة درساً صوابياً قد أتاح في بعض البلدان رفع مستوى الحياة المادية بنسبة كبرى : ففي الولايات المتحدة ، حيث قدّر معدل أجر ساعة العامل بـ ٨٫٥ كيلو حنطة في السنة ١٩١٠ ، و ٢٢ في ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ، اصبح هذا المعدل ٢٠ في السنة ١٩٤٦ . وكان هذا الارتفاع أقل بروزاً الى حد بعيد في فرنسا، حيث يبدو، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأجر غير المباشر (التعويضات العائلية ، الضمان الاجتماعي ...) ، ان الاجور الحقيقية التي يتقاضاها ارباب العائلات هي وحدها ما زادت منذ السنة ١٩١٨ ، بينما تدنت بعض الشيء أجور العمال العزّاب . يضاف الى ذلك أن انتشار العمل النسائي قد اسهم في رفع مستوى المعيشة بينما خففت تحسينات الفنون المنزلية ومكننة العديد من الاعمال البيتية من عبء عمل الامهات وأتاحت تحقق رفاهية لم تكن معروفة منذ سنوات قليلة، ولا سيما وقد زالت الخدمات الشخصية الا بالنسبة للميسورين .

اذا كان العمل لا يستلزم اليوم الجهد الجسماني الذي استلزمه من ذي قبل، فان توتر الاعصاب قد اصبح بالمقابل اشد منه في أي وقت مضى ، فان الآلة تفرض على من يخدمونها جهداً ثابتاً قد

يتعذر احتماله يبدل على كل حال التعب الجسماني الموضعي السابق بنهكة عامة ممتية وربما كانت اسرع حدوثاً منها في السابق . ولذلك فـان « النسق الجهنمي » ليس تعبيراً للمطالبة فحسب ، بل هو حقيقة راهنة في اغلب الاحيان ؛ وربما خفت وطأة « العبودية » الجسمانية ، ولكنهـا ابدلت بـ « عبودية عقلية » مخبلة : فالضعف العقلي ، والانهيار العصبي ، وسرعة التأثر ، امراض غالباً ما يشخصها اطباء العمل في العمال . وغالباً ما أدى العمل المبالغ فيه اخيراً الى تزايد عظيم في عدد الحوادث الخطيرة والاضطرابات العقلية (من ۳ر۰ ٪ في ۱۹۳۵ الى ۳ ٪ في ۱۹۵۵ في فرنسا) .

ان هذا العمل ، الذي يتسبب في تعب الاعصاب قد اصبح في الوقت نفسه مملا لأنه خلو من أية فائدة عقلية أو تقنية ومقتصر على بعض العمليات البسيطة المتكررة ابداً . وكما لاحظ ذلك ج . فريدمان ، شعر العـامل بامتهان كرامته بفعل نظام بطاقات التعليمات وتقييده بالوقت ووجود المفتشين والمراقبين ، فقام بعمله مرغما ، لا سيما وان التحصيل التقني العـالي المطلوب لتولي مراكز القيادة او التصميم يحول أكثر من أي وقت مضى دون ارتقائه الاجتماعي ؛ ونجم عن ذلك شعور « بحرمـان حتى مهني يستتبع نشاطات بديلة » : يحاول الانسان الهرب لأن « حياته » ليست بعد اليوم في عمله؛ وهو يقوم بمحاولته هذه بتكريس اوقات فراغه لنشاطات مختلفة ، كالعمل في الحديقـة والنشاط الفني والرياضة ـ الضرورية لاستعادة التوازن الجسماني المختل في المصنع ، والمرتبطة ارتباطا وثيقـا بحياة المدينة والمصنع على الرغم من انتشارها بين سكان الأرياف ـ والسياحة والتلهي بالراديو والتلفزة او السينما .

وفي الوقت نفسه يقاوم العامل نظاما « يحوّل الكائنات البشرية الى مجرد آلات » . ومن أجل مقاومة هذا «التنظيم الارهابي » ، والأخطار التي تهدده بها المكننة، والبطالة، وانخفاض الاجور النسبي ، يلجأ الى الاضراب ، ولا سيما الى انقاص انتاجه انقاصا مقصوداً .

لا شك في ان طبقة اجراء الشركات الصناعية قد فقدت التجانس الذي تميزت به في اوائـل القرن؛ فان التمييز الذي نجم عن تطور التقنيات قد افضى الى تعدد فئات الاجور: أجور ذكور وأجور أناث ، أجور زراعية وأجور صناعية، قطاع عام وقطاع خاص، أجور وطنيين وأجور اجانب ؛ واستتبعت الاختلافات بين المستخدمين والعمال اختلافـات في السلوك ومستوى المعيشة ، ووعيا طبقيا متفاوتا للتباينات الاجتماعية التي تقسم العمـل النقابي وتشله احيانا . واذا كانت نظرية افقار الطبقة العمالية « افقاراً مطلقا لا يمكن اثباتها او نفيها بصورية علمية » ، كما يعتقد « ف. سلبيه » و « ا. تيانو » ، اللذان يميلان الى اثباتها ، فان « الافقـار النسبي » واقع راهن .

الخلاصة

كانت « الآلة العديمـة الشعور » موضوعا مفضلا طرقه العديد من كتاب وعلماء الاخلاق . فقد جعلت التقنيات الصناعية مسؤولة عن اطراد الحيـاة العصرية وقبحها وزوال كل هوى وذوق ، وفقدان « حرية » الفرد . ولكن هذه الانتقادات

يجب ان توجه لاستعمال الآلات لا للآلات نفسها ، كما كتب كارل ماركس ، ولنظـام انتاج فوضوي ، لا الى التقنية كما كتب ج . فريدمان . فبالتقدم التقني وحـده يمكن ارجاء « تكبير الطبيعة بالنسبة للانسان » وتغذية الجماهير السريعة التناسل ، وايجـاد اوقات الفراغ والاموال التي تسمح ماديا بالتمتع بها ، واذا لم يستطع الجميع الاستفادة منها ، فليس هو سبب عدم الاستطاعة هذا ، بل نظام التوزيع .

الفصل الرابع

مسألة القرن العشرين الكبرى
تغذية سكان يتزايدون تزايداً سريعاً

ان التقدم المدهش الذي أحرزته العلوم والتقنيات والذي أوجزناه في الفصول السابقة قد يسّر ، منذ القرن التاسع عشر ، تزايداً عظيماً في حجم الثروات المنتجة في العالم وفي عدد السكان . وكانت احدى نتائجه الاخرى تفاقم داء عدم المساواة : عدم مساواة بين الطبقات الاجتماعية وعدم مساواة بين الشعوب ، أقلية من الناس في كل امة وأقلية من الشعوب في العالم تستفيدان من معظم هذه التحسينات ، بينما يعاني العدد الاكبر من البؤس وحتى من المجاعة ، وغالباً ما يرافق هذا التمييز بين شعوب «غنية» وشعوب «فقيرة» تمييز عنصري ايضاً .

الثورة الديموغرافية في القرن العشرين

يتصف نسق ارتفاع سكان الكرة الارضية بمزيد من السرعة . لقد قدروا بـ ٥٠٠ مليون تقريباً في منتصف القرن السابع عشر وبـ ٧٠٠ مليون في منتصف القرن التالي ، فكاد عددهم يتضاعف بين ١٨٥٠ و ١٩٥١ ، منتقلاً من ١٢٠٠ مليون الى ٢٣٦٠ . اي ان هذا العدد قد ارتفع الى اكثر من اربعة اضعافه خلال ثلاثة قرون ، وزاد ٦٣ مليوناً في ١٩٦٢ ، وسوف يبلغ ٣٣٠٠ مليون حوالي السنة ٢٠٠٠ . ونسق الزيادة هذا هو نسق الزيادة في آسيا التي يقدر ان عدد سكانها ربما ارتفع من ٣٠٠ مليون الى ١٢٨٣ مليوناً ، بينما يقدر ان عدد سكان اوروبا قد ارتفع الى خمسة اضعافه ، وسجلت القارة الاميركية ، كما هو طبيعي ، أعظم زيادة اذ ان عدد سكان اميركا الشمالية ارتفع من ٦ ملايين تقريباً قبل قرنين الى ٢٠٥ ملايين ، وارتفع عدد سكان اميركا الجنوبية الى ٢٠٠ مليون . وقد اختلف معدل الزيادة اختلافاً كبيراً في الزمان والمكان ، وهو هذا الاختلاف وهذه السرعة في الزيادة في بعض اجزاء الكرة الارضية ما خلخلا التوازن السياسي والاقتصادي في العالم وجعلا الأطر التقليدية تتفسخ وتتداعى .

ان اوروبا هي القارة التي بلغ عدد سكانها اعظم ارتفاع خلال القرن التاسع عشر ، ولكن

هذه الانطلاقة الديموغرافية قد حدثت تدريجياً ، كلما تحسنت ظروف المعيشـــة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان انخفاض نسبة الوفيات قد سبق انخفاض نسبة الولادات وحدث ببطء ، فأدى هذا البطء وامتداد تدرج الزيادة على فترة طويلة الى الحد نسبياً من اختلال التوازن . اما اليوم فان جدوى مكافحة الموت قد خفضت نسبة الوفيات تخفيضاً بيناً وأفضت الى ارتفـــاع ملحوظ في عدد السكان القليلي التوالد وارتفاع كبير جداً في عدد السكان الكثيري التناسل. وهو هذا التدني في نسبة الوفيات ما يشكل الحدث الاساسي في أيامنا هذه وما تزيد سرعته من نتائجه . «ان الثورة الديموغرافية ، التي امتدت على قرن كامل بالنسبة لتدني الوفيات ، قد انحصرت هنا في عقود محدودة» (ل. شفاليه). وبينما كان الاتجاه من جهة ثانية ، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، نحو تخفيض نسبة الوفيات ونسبة الولادات معاً ، فمنذ السنة ١٩٤٠ ، وتحت تأثير التدابير الهادفة الى تشجيع العائلات والامل المعلق على استخدام ثابت وعلى بعض التغيير في الذهنية ، ارتفع معدل الولادات في بعض البلدان الاوروبية ولا يزال آخذاً في الارتفاع ، بينما لا يزال معدل الوفيات آخذاً في التدني . الا ان الفارق في الحضارات القديمة الغربية الطراز ما زال قليلاً على الرغم من الارتفـــاع ، بينما هو يصبح اكبر فأكبر يوماً بعد يوم في البـــلدان ذات الحضارة البدائية التي انخفضت فيها نسبة الوفيات فجأة وبقيت فيها نسبة الولادات مرتفعة جداً . وهـــذه هي حال معظم البـــلدان الحارة في الشرق الاقصى . وحدث في بعض بلدان اميركا اللاتينية ومنطقـــة الكرابيب وافريقيا كذلك ، خلال سنوات قليلة ، تدن ملموس في معدل الوفيات بفضل اعتماد الطرائق العصرية في مكافحة الامراض (تطهير المياه ، ادوية مكافحة الجراثيم ، د.د.ت) . فان استعمال الـ « د.د.ت » في ضواحي جورجتون في غويانا الانكليزية مثلاً قـــد خفض نسبة الوفيات بين الاطفال من ٣٥٠ الى ٦٧ ٪ خلال سنتين ، اي بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ . وهبط معدل الوفيات من ٢١،٥ ٪ في ١٩٣٢ الى ٩ ٪ في ١٩٦١ في سيلان ؛ ومن ١٧،٨ ٪ الى ٧،٤ ٪ في اليـــابان ؛ ومن ٢٥،٢ ٪ الى ١١،٩ ٪ في التشيـــلي ؛ ومن ٢٥،٢ ٪ الى ١٦،٧ ٪ في المكسيك ؛ ومن ١١،٤ ٪ الى ٦،٧ ٪ في بورتوريكو ، الخ.

ارتفع عدد السكان من ثم ، في كافة بلدان اوروبا ، ارتفاعاً متبايناً ، وضئيلاً على كل حال. فان اوروبا الحرة الغربية تسجل زيادة مليونين في السنة . وقـــد ارتفع عدد سكان بريطانيا العظمى ، بين ١٩٣٢ و ١٩٤٩ ، من ٠٠٠ ٣٠٠ ٤٦ الى ٠٠٠ ٤٠٠ ٥٠ . وعدد سكان بلجيكا من ٠٠٠ ١٠٠ ٨ الى ٠٠٠ ٦٠٠ ٨ . وارتفع عدد سكان هولندا وحدها ، حيث نجد أدنى نسبة وفيات وأعلى نسبة ولادات في اوروبا ، من ٠٠٠ ١٠٠ ٨ الى ١٠ ملايين . اما ايطاليا فقد ارتفع عدد سكانهـــا بنسبة ١٢ ٪ ، ولكن سكانها « يطعنون في السن » : في السنة ١٩٥٠ ، بلغ اليافعون والمعاصير ٥٤ ٪ . ويرتفع عدد سكان اوروبا الشرقية ارتفاعاً اكثر سرعة ، ويتميز السكان بنسبة كبرى من الشباب . اما سكان بعض البـــلدان كافريقيا الجنوبية واوستراليا وكندا والولايات المتحدة فقد ارتفع عددهم ارتفاعـــاً كبيراً ايضاً . فانتقلت الولايات المتحدة

من ٠٠٠ ٨٠٠ ١٢٤ في ١٩٣٢ الى ١٩٠ مليوناً في ١٩٦٣ . وتحتفظ الدول الجديدة غير النامية الآخذة في التصنيع في اميركا اللاتينية ، واليـــابان ، بنسبة ولادات مرتفعة بينا تقترب نسبة الوفيات فيها منهـــا في البلدان الاوروبية . الا ان اليابان قد توفقت (« برقابة الولادة ») الى تخفيض معدل الولادات من ٣٠،٩ ٪ في ١٩٥٠ الى ١٦،٨ ٪ في ١٩٦٤ . اما البلدان التي يحدث فيها أعلى ارتفاع فهي البلدان الحارة في الشرق والشرق الاقصى : فقد ارتفع عدد سكان الهند (وباكستان) من ٣٤٥ الى ٤٢١ مليوناً ، وسكان مصر من ١٥ الى ١٩ مليوناً وبلـغ معدل الزيادة السنوية ٢،٣ ٪ . وبلغ معدل الزيادة السنوية ٢،٧ ٪ في سيلان بعـــد القضاء على الملاريا بواسطة الـ « د.د.ت » . ويتميز سكان كافة البلدان غير النامية بالشباب ، اذ ان نسبة من هم دون الـ ١٥ سنة تبلغ ٤٠ بالمائة في مدغشقر واندونيسيا وماليزيا وروديزيا الجنوبية والجزائر ، الخ. ، بالرغم من نسبة الوفيات المرتفعة بين الاطفال .

اطالة امد الحياة

عدم المساواة امام الموت

كان من نتائج الطب الوقائي واكتشاف الامراض والتجهيزات الصحية اطالة معدل امد الحياة في البلـــدان المتطورة ، ومن ثم اطالة امد الحياة « المنتجة » اطـالة ذات قيمة . فان امـل الحياة عند الولادة الذي كان ٦١ سنة في كندا في ١٩٣٠ انتقل الى ٦٧ سنة في ١٩٤٩ . وانتقل هـذا الامل في الولايات المتحدة من ٦ ، ٦٢ الى ٧ ، ٦٨ بين البيض ومـن ٨ ، ٥٠ الى ٨ ، ٦٠ بين الملونين ، وفي اليابان من ٣ ، ٤٨ الى ٩ ، ٥٧ . وفي فرنســا من ٩ ، ٥٨ الى ٧ ، ٦٤ . وفي ايطاليا من ٩ ، ٥٤ الى ٧ ، ٦٣ . وفي هولندا من ٤ ، ٦٦ الى ٥ ، ٧٠ . وفي المملكـة المتحدة من ٨ ، ٦٠ الى ٩ ، ٦٨ . ولكنه ما زال ٤٤ في مصر ، و ٣٢ في الهند ، ودون هذه المعدلات الى حد بعيد في الصين واندونيسيا كما نرجح . ولكل ثلاثة اولاد من اصل اربعة يرون النور في هولندا الحظ في العيش حتى ٦٠ سنة ، بينما لا يتوفر هذا الحظ لواحد من اصل اثنين في الهند . وهناك ٤٧ شخصا من اصل ٠٠٠ ، ١٠٠ يموتون بالتدرن الرئوي في الولايات المتحدة ، و ٦٢ في بريطانيا العظمى ، و ٣٠٠ في الهنـد ، و ٤٥٠ في الصين واندونيسيـا . وهكذا فـلا امل البلدان المأهولة بسكان « متقدمين في السن » بانخفاض نسبة الوفيات فيها ، بينما يزداد سكان المناطق الاخرى المخصابة تزايداً مطردا ، ويزداد في الوقت نفسه اختلال التوازن بين البلدان المتميزة بطاقة ديموغرافية كبرى ، وهي البلدان المتدنية الدخول جدا ، وبين « الاقلية المنعـم عليها » التي يزداد سكانها ببطء او لا يتزايدون البتة ، بين آسيا مثلا التي لا تحصّل سوى ١١٪ من الدخل العالمي مع ان سكانها يجاوزون ٥٠ بالمائة من سكان الكرة الارضية ، وبين اميركا الشمالية التي يبلغ سكانهـا ٧ بالمائة من سكان الكرة الارضية وتقتطع ٣٥ بالمـائة من الدخل العالمي .

يلاحظ عدم المساواة امام الموت بين الطبقات الاجتماعية وبين الشعوب على الـسواء . وان الفارق في نسبة الوفيات بين الاحياء الميسورة والاحياء الفقيرة في باريس يبلغ ٢٦ بالمائة ، ويبلغ

النسبة نفسها بين الحرف . ففي بريطانيا العظمى يبلغ معدل الوفيات ١ ، ١١ بالألف بين العمال غير الاختصاصيين بينما هو لا يبلغ سوى ٢ ، ٨ بالألف بين الموظفين المسؤولين عن هؤلاء العمال . ويبلغ ٥ ، ١٤ بالألف في الولايات المتحدة بين العمال غير الاختصاصيين و ٦،٧ بالألف فقط بين مزاولي المهن الحرة . واذا ما نظرنا في فرنسا الى نسبة وفيات الاطفـــال بين شهر واثني عشر شهرا لرأينا انها تبلغ ١٧ ، ١ بالألف في عائلات الحاسبين ، و ٦٢ ، ٣ في عائلات عمال الطرقات و ٩٦ ، ٤ في عائلات عمال المناجم . وتبلغ في انكلترا ٨ ، ٢ بالألف بين اولاد اصحـــاب المهن الحرة و ٧٥ ، ٤ بالألف بين اولاد العمال .

نتائج هذا الوضع في حقل التغذية

اظهرت ابحاث الـ « فاو » (منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة) ان ثلث البشر فقط كانوا يتصرفون في ٢٧٥٠ وحـــدة حرارية في اليوم وان نصفهم كانوا يتصرفون في أقل من ٢٢٥٠ وحدة ، وهو الحـــد الأدنى الذي يعتبره الفيزيولوجيون ضرورياً للمحافظة على الصحة . وكان استهـــلاك البروتينات الحيوانية في اليوم يتراوح بين ١٢ غراماً في اليابان و ٦١ غراماً في زيلندا الجديدة . وهي الدول المأهولة بالسكان البيض في اميركا الشمالية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والدول الـسكندينافية ، والمانيا ، ما توفرت لها ، غداة الحرب ، تغذية معقولة وكافية ، وإنما لوحظ ، حتى في بريطانيا العظمى ، ان استهلاك اللحوم والاسماك قد تراوح بين ١ و ٢ بحسب الفئـــات الاجتماعية ، وان ٣٠٪ من الـسكان كانوا مفتقرين الى الفيتامينات والامـــلاح المعدنية . ثم جاءت الحرب تزيد من خطورة الوضع . ففي البلدان الخاضعة للاستثمار الالماني ، تسببت في ظهور المجـــاعة مرة أخرى والامراض الناجمة عن الحـــاجة ، التي كانت قد آلت الى الزوال ، ثم تحسن الوضع تحسناً بطيئاً متبايناً ؛ ولكن هذا الوضع قد ازداد خطورة في كل مكان آخر ، لأن انتاج المواد الغذائية لم يواز قط ارتفاع عدد الـسكان . ولم يكن تفاقم خطورة الحاجة هذا سوى مناسبة لوعي آفـة كانت قديمة في الواقع ، فلم تتمكن قط سوى أقلية ضئيلة من البشر من اشباع حاجاتها الغذائية ، بينما عاش سكان الكرة الارضية الآخرون حياة غير ثابتة « على هامش سوء التغذية » .

سوء تغذية ثلثي البشرية

« يعيش ثلثا البشرية في حالة جوع دائمة » : ونادراً ما يقصد بذلك المجاعة بحصر معناها ، اي فقدان الغذاء او الحاجة الكلية اليه ، اللذين يتسببان بالخور والموت العاجل ، بل « الجوع الخفي » بصورة خاصة ، اي الامراض النـــاجمة عن نقص بعض العناصر الضرورية للتوازن الفيزيولوجي في الـكائن البشري : اعني بـــه نقص الفيتامين D الذي يتسبب بالخراعة عند الطفل ولين العظام عند اليافع ، ونقص الاملاح المعدنية ، والحديد والفوسفور والكالسيوم ، التي تلعب دوراً كبيراً في تركيب الهيكل العظمي ، ونقص البروتينات الذي يؤخر النمو ويضعف الجسم ، الخ . ، ويفضي الى ظهور الأمراض التي ترافق الفاقة والشقاء : سوء شفوف قرنية العين ، داء الذرة ، داء الحفر .

وقد وضع « جوزويه دي كاسترو » بعد ابحاث دقيقة قام بها ، جدولاً مفصلاً بـ « مناطق

سوء التغذية ، هذه التي يمكن حصرها في المناطق غير النامية حيث نرى ان نظام الملكية والاستثمار في سبيل المزروعات التجارية ، وتبذير الموارد الطبيعية « قد خرّبا البيئة الطبيعية دونما شفقة على طريقة فيلق البانزر » .

بيد ان الطبقات الفقيرة في البلدان النامية لا تنجو دائماً من هذه الامراض الناجمة عن سوء التغذية . ففي السنة ١٩٤٠ ، شكا ٢٥٪ من سكان الولايات المتحدة و ١٥٪ من سكان بريطانيا العظمى من سوء التغذية ؛ وفي نيويورك ، بدت ظواهر الخراعة على ٢/٣ الطوائف السوداء والايطالية . وينتشر داء الذرة اليوم انتشاراً دائماً في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة . ومنذ السنة ١٩٣٦ كان هذا الداء موضعياً في اوروبا (غاليسيا واستوريا) ثم انتشر انتشاراً يدعو الى القلق في كافة انحاء اسبانيا بعد الحرب الاهلية (٣٠ ٠٠٠ حادث في مدريد) . وفي ايطاليا الجنوبية ، وبولونيا ، ورومانيا ، حيث تكثر الاملاك الكبرى والبروليتاريا الريفية البائسة ، لم تكن الخراعة ، وسوء شفوف القرنية ، والوذمة المتسببة عن الجوع ، وحاجة الجسم الى الكالسيوم ، امراضاً نادرة .

في اميركا اللاتينية ، قدّر في السنة ١٩٤٦ بأكثر من ٩٠ مليوناً ، اي ٢/٣ السكان ، عدد الاشخاص المفتقرين الى التغذية الكافية . وقدّر معدل نظام الاغتذاء اليومي للفرد في بوليفيا بـ ١٢٠٠ وحدة حرارية . وفي الشيلي يتوفر لـ ٥٠ بالمائة من السكان أقل من ٢٤٠٠ وحدة حرارية في اليوم ولـ ١٠ بالمائة أقل من ١٥٠٠ . وفي شمالي شرقي البرازيل وفي أمازونيا يتوفر للفرد بين ١٧٠٠ و ١٨٠٠ وحدة . وهنالك النقص النوعي الذي هو أشد خطراً من النقص الكمي . فان تغذية تعتمد قبل اي شيء آخر على الذرة الصفراء واللوبياء وبعض انواع البطاطا والجذامير وحساء الذرة الصفراء ، والمفتقرة كلها الى البروتينات والاملاح المعدنية والفيتامينات ، تولّد « غفلة المناطق الحارة الشهيرة » وفقدان القابلية عند الجياع (التي يجب تحريكها بالفلافل او المشروبات الروحية) ، والبلادة التي يعزون اليها ضعف الانتاج بينما ليس هناك سوى ضعف ناتج عن الجوع . اما نصيب الفرد من الخضار ، والأثمار ، واللحوم (معدل ١٤ كيلوغراماً في السنة في البيرو ، و ١٨ في الاكوادور ، مقابل ٦٠ في كندا) ، والحليب (١١ ليتراً في السنة في البيرو ، و ١٤ في الشيلي ، مقابل ١١٠ في الولايات المتحدة ، وهناك ٥٠ ٪ من المناطق الريفية في اواسط فنزويلا لا تستهلك حليباً البتة) ، فغير كاف إطلاقاً . واما في آسيا ، « ارض الجوع بالذات » ، فقوام نظام الاغتذاء نباتي ، بحيث ان ٢ او ٣ بالمائة فقط من مجموع الوحدات الحرارية تنتجها أغذية من اصل حيواني (في الولايات المتحدة ، ٣٩ بالمائة) . وفي الصين يستند نظام الاغتذاء الى الارز ، والحنطة ، والذرة البيضاء ، ولا يربّى للتغذية سوى حيوان واحد هو الخنزير ؛ ولذلك ، ففي كافة مناطق الجنوب (حيث الارز هو قوام التغذية) ، ينتشر الجوع الزّمن الكمي — كما يتضح ذلك من ضعف الاشخاص وبطء الانتاج وضآلته (١٤ مرة اقل من انتاج الفلاح الاميركي) — والنوعي ، الذي يزيد من خطورته المرض الدودي وفقر

الدم المتولد عن الديدان الطفيلية ، اللذان يصاب بهما ٩٠ بالمـــائة من سكان الارياف وينتشران بسبب استعمال الدمال البشري ، ويضيفان اضرارهما الى اضرار الامراض الناجمة عن الحاجة واضرار المجاعات المتسببة عن الفيضانات والجفاف . وهو سوء التغذية في الهند كذلك ما يسبب الوفيـــات الرهيبة الكثيرة بين السكان قبل سن العشرين ، بحيث ان ٥٠ بالمـــائة من الهنود « يولدون ليتناولوا طعاماً غير كاف ويموتوا قبل بلوغ سن الانتاج » ، وما يترك السكان دون مقاومة امام الاوبئة : تسببت النزلة الوافـــدة ، في السنة ١٩١٨ ، بوفاة ١٥ – ٢٠ مليون شخص ، والمجاعة ، في ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، بوفاة ملايين الضحايا ، وبين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون هندي يصابون بالحمى الاجمية ، وعشرات الملايين بالزحار والتدرن الرئوي والكوليرا والمرض الدودي. وحتى في اليابان ، حيث نجحت الزراعة الحديثة في زيادة الانتاج ، أفضى استخدام الأسمدة بكميات كبرى الى ملاشاة المجاعات ، ولكن نظام الاغتذاء ما زال دونياً . وتعاني افريقيا من النقص نفسه : فإن الفلاح المصري وفلاح بلدان افريقيـــا الشمالية ضحيتان للنقص الغذائي نفسه الذي يعاني منه الافريقي الاسود . وقد بلغ من تنهي عدد السكان ، بعد الحرب العالمية الاولى (٢٥ بالمائة في الكونغو البلجيكي) بسبب المغارس والاقتصاد الجديد ان الحاكم العـــام « كارد » نادى في افريقيا الاستوائية الفرنسية بـ « سياسة البطن الملآن » من اجل « الإكثار من الزنوج » .

والحال كان من الواجب ان يرتفع الانتاج الغـذائي بنسبة ٢ بالمـــائة في السنة كي لا يبقى ارتفاع الانتاج دون الحاجات التي يخلقها النمو الديموغرافي، والا فهي سوف تتفاقم اكثر فاكثر. وقد كتب احدهم في السنة ١٩٤٩ : « يجب ان يزداد الانتاج الزراعي منـذ اليوم حتى ١٩٦٠ بنسبة ٩٠ بالمائة في كافة انحاء العالم كي لا تسوء تغذية الشعب عن حالها الحاضرة » .

يرتبط بسوء التغذية وجود الامراض الجماهيرية المعدية لان « جغرافيـــة الصحة السيئة هي جغرافية الجوع والجهل ايضا » . فهو المرض الجلدي في المناطق الحارة ما يولد الضعف والسقم، وهي الحمى الاجمية مـا تصيب ٣٠٠ مليون شخص في العالم كـــله ، يموت منهم ٣ ملايين في السنة ، وهنـاك خصوصاً البلهرسية المنتشرة في افريقيا والشرق الاوسط واميركا الجنوبيـــة والصين ، وفقر الدم المتسبب عن دودة طفيلية ، والتـدرن الرئوي الذي تفوق ضحاياه ضحايا الحمى الاجمية والذي هو اوسع انتشاراً منها في العالم ، والتهاب الملتحمة (تراخوما) المتكاثر في الهند والهند الصينية وافريقيا الشماليـة ، والسفلس ، وامراض المعـــدة والامعاء كالزحار والكوليرا والحمى التيفية ، والامراض الناجمة عن الحاجة الى الغـذاء كالـ « بريبري » ، وداء الذرة ، وداء الحفر ، والحراعة والـ « كواشيوركور » ...

تفاوت مستويات المعيشة

لقد لاحظنا تكراراً في الصفحات السابقة ان الجهـــل والبؤس والجوع والامراض موزعة توزيعاً متفاوتاً جـــداً بين مختلف سكان العالم – وبين مختلف الطبقات الاجتماعية ايضاً .

فعلى صعيد العلم ، لا تتراجع آفة الجهل الا ببطء . اجل لقـــد نجحت بعض البـلدان في تخفيض عدد الاميين من ابنائها تخفيضاً كبـيراً ، ولا سيا في المـــدن : ولكن اذا اختلف الى المدرسة الابتدائية ٨٠ – ١٠٠٪ من الاولاد في المملكة المتحدة والولايات المتحـدة وهولنـدا وايرلندا وبلجيكا وزيلنـدا الجديدة ، فان النسبة تهبط الى ٦٠ – ٨٠ بالمائة في معظم بلدان اوروبا الوسطى والغربيـــة واليابان ، والى ٤٠ – ٦٠ بالمائة في البرتغـــال والمكسيك ، والى ٢٥ – ٣٠ بالمائة في بلدان امـــيركا الجنوبية ، والى اقل من ٢٠ بالمائة في افريقيا والشرقين الاقصى والأوسط . وبالرغم من ان ارتفاع عدد التلامذة في كافة مستويات العلم هو احد مميزات العالم المعاصر ، فلا يزال هنالك مناطق شاسعة وجماهير غفيرة يخيم عليها الجهل .

اما بالنسبة لمستوى المعيشة على الصعيد المادي ، فهو دخـل الفرد ما يوفر افضل قاعـــدة للتقدير . فان الدراسة التي قامت بها منظمة الامم المتحدة في ١٩٤٩ قد اظهرت آنذاك ان معدل الدخل السنوي الفردي هو اقل من ٥٠ دولاراً بالنسبـــة لـ ٦٥٠ مليون نسمة من سكان الكرة الارضيـــة ، وبين ٥٠ و ١٠٠ دولار بالنسبة لـ ٤٧٥ مليوناً ، وبين ١٠٠ و ٢٠٠ دولار بالنسبة لـ ٢٥٠ مليوناً ، وبين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار بالنسبة لـ ٣٩٥ مليوناً (المانيا ، الاتحـــاد السوفياتي ، ايطاليا ...) ، وبين ٤٠٠ و ٦٠٠ دولار بالنسبة لـ ٦٥ مليوناً (ايرلندا ، فرنسا ، بنلوكس ، النروج) ، وبين ٦٠٠ و ٩٠٠ دولار بالنسبة لـ ١١٠ ملايـين (الدانمارك ، المملكة المتحدة ، كندا ، زيلندا الجديدة ، السويد ، سويسرا) ؛ وكان هذا الدخل ١٤٧٦ دولاراً في الولايات المتحدة ، و ٨٧٠ دولاراً في كندا . وجـلي ان هـــذه المعدلات لا تعطي سوى صورة ناقصة جداً عن مستويات المعيشة التي يجدر ايضاحها بدرس توزع الدخول في داخل كل بلاد على حـــدة . ولكنها ، على كل حال ، معدلات تجاوز معدلات دخول الطبقـــات الفقيرة مجاوزة كبيرة جداً .

التباين كبير كذلك في مكافحة الامراض الجماهيرية لأن فاعلية هـذه المكافحة تابعة التجهيز الطبي والصحي ؛ والحال يختلف هذا التجهيز اختلافاً كبيراً جداً . فان عـــدد الاطباء بالنسبة للسكان متفاوت جـداً : ١ مقابل ١٠٠٠ في الولايات المتحدة في ١٩٣٨ ، و ١ مقابل ٧٧٥ في ١٩٤٦ ، و ١ مقابل ٧٠٠ في ١٩٥٥ . في سويسرا ١ مقابل ١١٣٥ في ١٩٤٩ . في المانيا وفرنسا، ١ مقابل ١٤٥٣ و ١١٨٠ في ١٩٣٩ ، أما في بولونيا فـ ١ مقابـل ٣٠٢٠ في ١٩٤٧ . في مصر ١ مقابل ٤٥٠٠ . وهنـــاك طبيب مقابل ٥ – ١٠ آلاف نسمة في افريقيا الشمالية وسيلان والعراق ... ، وطبيب مقابل ١٠ – ٥٠ ألفاً في الكونغو البلجيكي وافريقيـــا الاستوائية الفرنسية واثيوبيا ونيجيريا وغينيا الجديدة والهند الصينية واندونيسيا ... وان نسبة الممرضات والممرضين لأدنى من نسبة الاطباء ايضاً . ومن الطبيعي أن كثافة الاطباء ترتفع في المناطق الغنية (تتراوح في الولايات المتحدة بين ٤ ، اذا كان معـدل الدخول في المنطقة ٦٠٠ دولار ، و ١ اذا كان هذا المعدل ادنى من ١٠٠ دولار) . اما عدد الأسرّة في المستشفيات فهو ١ مقابل ٧٥ – ١٠٠

نسمة في البلدان المتطورة (بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الدانمارك ، المانيا)، ويهبط الى ١ مقابل ٨٧٥ نسمة في مصر ، ومقابل ١٥٠٠ في تركيا ، ومقابل ٥٠٠٠ في الهند .

هنالك من ثم بشريّتان ، او مجتمعان يتقاسمان سكان الكرة الارضية على غير تساو . ففي السنة ١٩٥٧ ، عاش ثلثا البشرية في بلدان لم يبلغ الدخل القومي فيها ، على اساس عدد السكان، ٣٠٠ دولار في السنة للشخص الواحد . وبالنسبة لـ ٦٨٪ من بينهم كان هذا الدخل أقل من ١٠٠ دولار . ولذلك كانت مستويات المعيشة متباينة جداً بين الدول الغنية (١/٦ سكان العالم غير السوفياتي) التي تتوفر لها ثروات طائلة من المواد الاولية ، وصناعة قوية متقدمة تحولها الى مواد استهلاكية ، وفنيون كثيرون ، وبين البلدان الفقيرة، المكتظة بالسكان في أغلب الاحيان، المفتقرة الى رؤوس الاموال والفنيين . وتطابق خريطة هذه البلدان ، بالضبط ، خريطة مناطق التخلف ، والامية ، والتوسع الديموغرافي السريع . ولا ينتج ثلثا السكان المتخلفين سوى ثلث الانتاج الزراعي العالمي . اجل ليس وجود السكان الفقراء بالشيء الجديد، ولكن الفقر الحالي، كما يوضح ذلك « ايف لاكوست » ليس « متمادلاً » على غرار الفقر في الايام الغابرة، حين كان عدد البؤساء ثابتاً . أما الشيء الجديد فهو ان فقر التخلف « يوافق اختلالاً تجميعياً في التعادل » : ان ارتفاع عدد السكان الكبير والسريع لا يعادله ارتفاع الانتاج الزراعي العالمي . فمنذ السنة ١٩٥٩ ، اذ كان معدل النمو الديموغرافي ١،٦٪ ومعدل الانتاج ١ بالمائة فقط ، برز اختلال التعادل اكثر فاكثر ، وبرز الفارق بين البلدان المصنعة والبلدان غير النامية ، وارتفع عدد الجياع ارتفاعاً لم يعرف قط من ذي قبل . ولذلك فان اختلال التوازن الداخلي الذي ينجم عن ذلك ، والمقارنات التي يجريها ، في داخل كل دولة ، سكان البلدان غير النامية بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة الأقلية الممتازة ، تجعلهم يعون ان « السلطات المفرطة » التي يتمتع بها هؤلاء الممتازون ، من وطنيين وأجانب ، هي « العقبة الكبرى التي تحول دون انطلاقة انمائية حقيقية والعائق الذي يمكن ازالته بأسرع وقت » (ا. لاكوست). فالمسألة من ثم مسألة سياسية اولاً، لأن وسائل ايجاد حل لها متوفرة على الصعيد التقني .

مكافحة الجوع

لقد اثبتت نجاحات العلوم والتقنيات امكانية زيادة انتاج الاغذية والطاقة زيادة تكاد تكون لامحدودة . فان تقنيات التخطيط ، التي اعتمدت في روسيا اولا ، ثم بات العمل بها شاملاً ، قد قدمت الدليل على امكانية تنظيم البحث العلمي تنظيما فعالا جدا — وقد اعطت الولايات المتحدة خير مثل على ذلك خلال الحرب الاخيرة وبعدها — وتحقيق الاكتشافات المختبرية تحقيقا عمليا في وقت قصير جداً. فبات ممكنا من ثم، من الناحية التقنية ،تحسين مصير الانسانية وتحقيز المثال السانسيموني لاستثمار الارض استثماراً منظما وصوابيا، وازالة بؤس البشر ،في ظروف لم يحلم بها احد من قبل . ووضع حد للاخطار التي المح اليها ف. د. روزفلت في برنامجه الحربي : القضاء على الخوف ، والبؤس ، والمرض .

امام سرعة تزايد السكان وقفت الامم المسيطرة بحزم الى جانب تحديد النسل ؛ فكما ان

الطبقات الحاكمة رأت مع « مالتوس » في اوائل القرن السابق ان تحديد النسل هو العلاج الوحيد لبؤس الطبقات الفقيرة ، كذلك نصحت هذه الامم بـ « رقابة الولادة » الى الشعوب الآسيوية غير النامية المتكاثرة بسرعة ؛ فأقرتها اليابان ، والهند ، والصين (ربما مؤقتاً) اقراراً رسمياً . اما الموقف التفاؤلي المناهض لتحديد النسل فقد دافعت عنه الاديان الوفية لموقفها التقليدي ، وكافة المقتنعين بأن الجوع مرده الى عوامل اقتصادية اكثر منها جغرافية وبأنه « يمكن مواجهة كل ارتفاع في عددالسكان بتنظيم اجتماعي مناسب »؛ والقائلين مع« جوزويه دي كاسترو » ان « الجوع الجماعي ظاهرة اجتماعية الطابع ترد بصورة عامة الى سوء استخدام الامكانات والموارد الطبيعية ولتوزيع المواد الاستهلاكية توزيعاً يرثى له » . فمن اصل الـ ٥٠٪ من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة، لا يستثمر اليوم سوى ١٠ بالمائة فقط ، وهنالك مساحات كبرى يمكن من ثم استثمارها زراعياً . ولا تتيح التقنيات الزراعية المحكمة زيادة انتاج الاراضي المستثمرة حاليا في المنطقة المعتدلة فحسب ، بل استثمار اراض جديدة اهملت حتى هذا التاريخ لانها مجدبة نسبياً ، كأراضي المناطق القريبة من القطب الشمالي وبورات آسيا الوسطى والاراضي الحمراء في المناطق الحارة والاراضي التي محلت بفعل زراعة واحدة متكررة وغير صوابية . ومن شأن ادجان الانواع النباتية الجديدة الغنية جداً بالكالسيوم والفيتامينات ، التي درست مؤخراً في اميركا الوسطى والبرازيل ، وانماء صيد الاسماك (المحصور اليوم بنسبة ٩٨ بالمائة في نصف الكرة الشمالي) وتربيتها ، ان يزيدا كذلك كمية الاغذية المتوفرة ، كما ان من حقنا ارتقاب نتائج جلى من اكتشافات علم الحياة وتطبيقات الطاقة الذرية . وقد تحقق منذ اليوم في المختبرات اعداد مواد حية بفضل الطاقة الضوئية ، وتعد منذ اليوم كذلك زراعة بعض انواع الاشنة البحرية الغنية بالبروتينيات والسكر القابل التمثل ، التي من شأنها انتاج طاقة مرتفعة . وهذه حال الـ « كلوريلا » ، اشنة المياه العذبة ، التي قد توفر زراعتها في احواض كبرى ٢٠ طناً في الهكتار سنوياً ، وقد لا تستلزم المياه التي تستلزمها المزروعات المروية الكلاسيكية في البلدان القريبة من المناطق الحارة حيث تتعرض النباتات لاشعة الشمس المحرقة . ويوجد علم الوراثة انواعاً نباتية اشد تحملاً واسرع نضوجاً ، وربما انواعاً جديدة ايضاً ، وتستعمل الاشعاعات الذرية تطورها وتقضي على الجراثيم والحشرات ؛ وهكذا يصبح بالامكان تجنب كل خوف من المجاعة تجنباً نهائياً .

الثورة الصناعية الجديدة

يقال القول نفسه عن انتاج المواد الاستهلاكية الصناعية ، وفي الدرجة الاولى عن الطاقة التي هي شرط كل انتاج ضخم وكل مكننة . فان بعض مصادر الطاقة لا تتجدد وينتظر استنزافها في مواعيد قريبة ، كالفحم الحجري الذي يتراجع امام تقدم البترول والكهرباء ، والبترول نفسه ، والغاز الطبيعي . ولكن الكهرباء ، التي تنتجها مصانع حرارية ومصانع مائية - كهربائية ، هي منذ اليوم المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة بسبب مرونتها وحقل تطبيقاتها الواسع ؛ فان استهلاكها

يتضاعف كل عشر سنوات في البلدان الصناعية . ويواجه انتاجها بواسطة مصادر لا ينضب معينها : المصانع التي تستخدم طاقة المد والجزر المحركة (حيث ترتفع المياه وتنخفض كثيراً فقط : مصب الـ « رانس » ، جون « مون - سان - ميشال ») ، وطاقة الريح الذي يسير محركات ذات قطر كبير (كمحطة « بالاكلافا » في القرم) ، وطاقة البراكين (كالمنفات التي يسيرها في توسكانا بخار يتصاعد من جوف الارض وتبلغ حرارته ٢٠٠ درجة مئوية) ، واستخدام الطاقة الشمسية القادرة على تحويل صحاري المناطق الحارة الى مصادر عالمية غنية بالطاقة (مصنع وادي ارارات في ارمينيا مع مراياه الـ ١٢٩٣) ، وخصوصاً بانشاء المصانع الكهربائية الذرية . ولا يزال هنالك لعمري مصادر اخرى تطرح جانباً كل خوف من الحاجة الى الطاقة : ان كميات الاورانيوم والتوريوم المعروفة في العالم تسمح بالاعتقاد بأنها تمثل مصدر طاقة اعظم شأناً الى حد بعيد من احتياط البترول والفحم الحجري ، وبأنها لا محدودة عملياً . فبعد ثورة الآلة البخارية وثورة الكهرباء ، يشكل استخدام الطاقة الذرية والرقابات الآلية التي توفرها الاجهزة الالكترونية ثورة ثالثة نشاهد انطلاقتها امام أعيننا . وقد اصبح استخدام هذه الطاقة منذ الآن منوعاً وواسعاً ؛ فان تحويلها الى كهرباء واستخدامها في دفع السفن والطائرات والقاطرات قد اصبحا قابلي التحقيق تقنياً ، واستخدامها للتدفئة كذلك . فان مولداً ذرياً ينتج ١٠٠٠٠٠ كيلوات في الساعة ، اي ما يكفي لاستهلاك مدينة تضم ١٠٠٠٠٠ نسمة ، لن يستخدم سوى ١٥٠ كيلوغراماً من مركب الاورانيوم - ٢٣٥ الغني بالاورانيوم ؛ وان الغواصة « نوتيلوس » قد قطعت مسافة ٣٥٠٠٠ ميل ولم يستهلك محركها الذري سوى ٦٠٠ غرام من الاورانيوم !

منذ اليوم اخذت بعض الآلات الجديدة الفائقة القوة تحدث ثورة في توزيع المراكز الصناعية جغرافياً : آلات تسوية الارض التي تقوم كل يوم بعمل الوف العمال كرافعات الانقاض التي تستخرج ١٥٠٠ متر مكعب في الساعة ، والرفوش الآلية التي تنزع ٦٠٠ متر مكعب في الوقت عينه ، والمثاقب الفولاذية الآلية القادرة على حفر اروقة يبلغ قطعها اربعين متراً مربعاً ، والرافعات الآلية القادرة على رفع كتل صخرية تزن ٦٠ طناً ، والمهدات الرافعة القادرة على رفع ٣٠ متراً مكعباً في الدقيقة ، والرفوش الكهربائية المزودة بالقواديس التي تستخرج ٣٥٠٠ طن من المعدن غير الخالص في ثماني ساعات ، والناقلات الآلية ذات السيور التي جعلت الاستثمار المنجمي من على وجه الارض أوفر انتاجاً من الاستثمار داخل الارض وسهلت بناء الخطوط الحديدية والطرقات ؛ وأتاح الجر الكهربائي والجر بواسطة محركات ديزل اجتياز الصحاري بسهولة ، كما ان الطوافات ، والطائرات الشاحنة ، وأنابيب نقل البترول قد طورت ظروف النقل . وقد اتاحت كل هذه التحسينات امكانية استثمار موارد البلدان القاحلة كالصحاري القطبية مثلاً : مناجم الحديد في « لابرادور » ، مناجم الرصاص في « غرينلند » ، موارد المناطق الباردة السوفياتية ، بينما استخدمت تجهيزات الانهر الافريقية (مصنع آديا على

الـ « ساناغا » ، وقريبا سدّ « كونكوريه » في غينيا ، وسدّ سكوبلو في الغابون) لتنقيـــة البوكسيت المحلي والاوروبي . وهكذا اخذت تتوفر كافة الظروف التي سوف تتيح وضع كافة موارد الكرة الارضيـة في خدمة البشرية . وهكذا سوف يزول النمو الاقتصادي المتفـاوت في مناطق العـــالم المختلفة ويزول معه عدم التساوي في علائق القوة الذي افضى الى وجود سائد ومسود .

الخلاصة

« لا (في حضارات الماضي الجماعية) ولا في عهد النظام الحر ، لم يكن البشر احراراً حقاً ... فان فترة النظام الحر القصيرة جداً ، التي بلغت اليوم اجلها ، لم تكرس يوماً ، حتى لاقلية من سكان العالم ، سوى حرية قضائية ، نظرية في اغلب الاحيان ، زادت في كثير من الحالات من خطورة الانتشارات الاقتصادية » .

(ب . لاروك)

ان نصف القرن هذا قد قلب نظام المراتب بين القارات والدول بوضعه حداً لهيمنة اوروبا السياسية والاقتصادية . إلا ان هذه الاخيرة ، ما زالت ، على الصعيد العقلي ، « معلمة العالم » والمركز الرئيسي لانضاج الأفكار وأشكال الفن ، كما ان العلم الاوروبي مـا زال يلعب دورا أولياً في حقلي البحث والاكتشاف . فعملها الخلاق لم يستنزف قط ، وليست المراكز الجديدة التي تجاريها في البقاع الاخرى من الكرة الأرضية ، سوى ابنائها ومواصلات نشاطها . ومـا زالت هذه المراكز تستوحيها وتقتبس من طرائقها وتستعين ببعض علمائها . يضاف الى ذلك ان الـ « اوروبتين » ، الحرة والماركسية، تنشران كلتاهما مثلاً اوروبية المنشأ . وبدل نصف القرن هذا كذلك نظام الاقتصاد والمجتمعات نفسه ، وجدد مبادىء العلم والفن وطرح كافة المسائل تقريباً بعبارات جديدة ، وولّد بذلك في الاجيـال التي بلغت سن الرشد بعد السنة ١٩٠٠ شعورا ناصباً بعدم الاطمئنان وبقرب نهاية العالم عبر عنه العديد من الادباء ورجال الدولة المعاصرين في تصريحاتهم التشاؤمية .

لقد نزلت بالنظام الاقتصادي القديم اضرار جسيمة . وفقدت الرأسمالية من جهة ثانية جزءاً كبيراً من الكرة الارضية ، واكثر من ثلث سكانها الذين انضموا الى الكتلة الشيوعية حيث لم يعد الانتاج خاضعاً لسنة الكسب بل خطط تخطيطاً كلياً . يضاف الى ذلك انها شوهت تشويهاً خطيراً حيث لم تزل هي النظام السائد في الاجزاء الاخرى من العالم . فان عجزها عن التوفيق بين الانتاج والاستهلاك ، وايجاد الاسواق لتصريف انتاج عادم النظام واشباع حاجات الجماهير الحقيقية في وقت واحد، والتوقفات الفجائية التي تنجم عنه في نمو الاقتصاد، قد اوجبت تدخل

الدولة تدخلا متزايد النشاط . فقام من ثم اقتصاد موجه اصبحت فيه الدولة الرأسمالية العامل الرئيسي في الحياة الاقتصادية . وان الضرائب التي تقتطعها السلطة من الدخول ، وطبيعة نفقاتها (ولا سيا نفقات التسلح التي اصبحت « المميزة الثابتة لنظامنا الاقتصادي ») ، ونداءاتها من اجل التوفير ، وتدخلها في حقل التسليف ، قد اتاحت لها رقابة التوزيع ، وتنظيم توظيف الاموال ، وتحديد الاسعار ، وتوجيه الانتاج ، وتشجيع هذا النشاط او ذاك او عدم تشجيعها وتعديل توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، واستلام زمام الاقتصاد ككل . فكان ان هذا التدخل شبه الدائم اعطى الرأسمالية وجهاً جديداً ما كان احد ليحلم به في السنة ١٩٠٠ . وهو قد استتبع ، لا الغاء حق الملكية الخاصة وحرية العمل ، بل تحديدهما على كل حال . ومنذ عشرين سنة تقريباً ، نرى ان الولايات المتحدة – بلاد الرأسمالية الكبرى بالذات – قد سلكت هذه الطريق .

ان ازمة الرأسمالية هذه ، واعني بها « شمورها بوقتيتها » منذ الازمة الكبرى ، والصفة التي تبدو ملازمة للتدابير التي تحولها تحويلا عميقاً جداً ، قد طرحت بصورة حتمية مسألة مدى حياتها وموتها ، و « افلاسها » ، و « فسادها » . فحول هذه المسألة تتجابه الايديولوجيتان المتزاحمتان اللتان تتقاسمان العالم : هل الرأسمالية قادرة على التحسن وحتى على البقاء ؟ ان الجواب الماركسي معروف تمام المعرفة : ان الرأسمالية صائرة حتماً الى الزوال بسبب حركة التاريخ الديالكتيكية التي يتوجب على البروليتاريا بموجبها القضاء على النظام الذي كان سبب نشأتها . وكل ما هنالك، كما يرد في الجواب ، يثبت هذا التطور: تمادي واتساع الازمة الكبرى ، النجاحات التقنية العظيمة المتحققة ، كون جزء كبير من اوروبا وآسيا قد انتزع منها ، منذ الحرب العالمية الثانية ، اسواقاً هامة ودورها القيادي في حياة البلدان الجديدة . ولن تتغلب الرأسمالية على الصعوبات التي تتخبط فيها الا باللجوء الى حيل مؤقتة ، ولكن لا مناص من ازمات كبرى متزايدة الاهمية ، ترافقها حروب من اجل فتح الاسواق ، سوف تستعجل القضاء عليها .

سلم عدد من الاقتصاديين والكتاب الاحرار مع ماركس، دون التسليم بهذه الآراء الجذرية، بأن الرأسمالية ليست « جزءاً من اطار الطبيعة الأزلي » . نذكر منهم « ج. شومبتر » الذي تكلم في كتابه « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » (١٩٤٢) عن تيبّس الرأسمالية وانحطاطها التاريخي . وقد ارتقب ، آسفاً ، انتصار الاشتراكية الحتمي . ونذكر « جايمس بورنهام » الذي ارتقب في كتابه : « عهد المنظّمين » ، الصادر في السنة نفسها ، زوال النظام الحالي الذي لن تخلفه الاشتراكية بل رأسمالية دولة في ايدي بعض الفنيين. وهنالك عدد آخر ممن لم يبدوا رأياً جازماً ، بل وقفوا موقفاً متحفظاً من مستقبل النظام . فرأى بعضهم كالامير كيين « هانسن » و « هيجنز » ان الاقتصاد الغربي قد بلغ نقطة « نضج » تستتبع ركوداً نسبياً ، اي تمهلا في نسق نموّه بشكل ظاهرة تثير القلق . وهذا كان كذلك رأي كولن كلارك الذي ذاع صيته في العالم بفضل كتابه « شروط التقدم الاقتصادي » (١٩٤٠) : ان

التقدم الاقتصادي الذي يقوم بنمو القطاع الثالث ، صائر حتما الى التمهل لأن معدل زيادة الانتاجية في هذا القطاع ادنى معدل ممكن . اضف الى ذلك اخيراً ان ظواهر التضخم في كافة البلدان تؤلف خطراً مميتاً بالنسبة للمجتمع الرأسمالي لانها سوف تنتهي الى زعزعة اطره وخلق وضع يكون من شأنه حمل الرأي العام ، كما يؤكد ذلك شومبتر ، على اعتبار «التخطيط الكامل اخف الشرور الممكنة». ويخلص الكاتب الى القول : «لقد اخطأ ماركس في تقديره لكيفيات انهيار المجتمع الرأسمالي ، ولكنه لم يخطىء في ارتقاب انهياره نهائياً» .

والحال عاش الاقتصاد الراسمالي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في جو حرب حامية او باردة ، ومنافسة قوية بين كتلتين من الدول ، وفي الوقت نفسه في جو تحسينات تقنية عظيمة حدت به الى شحذ عزيمته وتجديد معداته الصناعية ، وسحب من سوق العمل ملايين الشباب المدعوين لخدمة العلم ، ولكنه انتهى كذلك ، كما هو طبيعي ، الى تنفيذ الاتجاه الشامل الى التضخم افليست « المثبتات الآلية » ، التي احكمها علماء الاقتصاد منذ السنة ١٩٢٩ ، سوى مجرد حيل من شأنها تأخير ازمة آخذة بالنضج ليس تأخر اقتصاد اميركا في السنة ١٩٥٧ ـ بعد تأخرين اقل خطورة في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وفي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ـ سوى احدى ظواهرها المثيرة القلق ؟ فاذا كان التقدم الذي تحقق لم يتحقق الا بفضل سلوك « طريق التضخم الخطرة » ، هل يتوجب علينا ان نقول مع « ألفرد سوفي » ان « الرأسمالية لم تحلّ تناقضها الاساسي . لقد نجحت في تخفيف شدة الهزات دون ان تنجح مع ذلك في استئصال نسغها » ؟

الا ان عدم حدوث ازمة عالمية جديدة كبرى منذ السنة ١٩٢٩ ، ونهضة التوسع الاقتصادي الهامة التي برزت في العالم الرأسمالي منذ السنة ١٩٥٣ ، قد اعاد له الثقة في المستقبل . وان في ذلك لدليلا ـ كما يعتقد البعض ـ على ان الوسائل التقنية المستوحاة من « كينز » مجدية لتوقي الازمات اذا جرى التدخل في الوقت المناسب . وان مرونة النظام التي تتيح له التكيف بحسب الظروف الجديدة لدليل على قوته . او لم يؤكد اندريه مارشال ـ في سياق درسه « اشكال نظام الرأسمالية » ـ انها تتفق وعدة امثلة من النظم السياسية والقضائية والاجتماعية ، وانها تنطوي على اشكال كثيرة تبتدىء بالمثال « الحر » وتنتهي بمثال مشوه جدا هو مثال الاقتصاد المخطط تخطيطا جزئيا .

« ان الراسمالية تتفق والمساواة بين الدخول ، ولكنها تتفق كذلك واختلافها البالغ » .

مهما يكن من الامر ، فان تراجع التفاضي الكلاسيكي اصبح هباماً ، وهو يقاس بتقدم سياسة التدخل وبشبه شمول اقتصاد متباين التوجيه والتخطيط ، غالبا ما يطالب به المتعهدون انفسهم ، رغبة منهم في ان تقيهم الدولة شر التقلبات الفجائية في النشاط الاقتصادي .

■

بموازاة تطور الرأسمالية هذا ، وعلى علاقة وثيقة معه ، لوحظ تقهقر سريع في مذهب « الدولية » . وليس المقصود هنا « الدولية الاشتراكية » التي كانت لا تزال ناشطة جداً بعد

الحرب العالمية الاولى والتي نرى في ضعف الحركة العالمية الاشتراكية الراهن اوضح ظواهرها فحسب . بل المقصود ، كما اثبت ذلك « ميردال » ، رفض احترام مجموع القواعد القانونيـــة الموضوعة تدريجياً والمقبولة عموما التي كانت تنظم العلائق بين الدول : رفض مواجهة المسائــل من وجهة نظر مصالح البشرية العامة لا من وجهة نظر قومية ضيقة . فلا قيمة الا للدفـــاع عن المصالح القومية المستعجلة ، وتحذو الدول الجديدة غير النامية ، في هذا المضمار ، حذو الدول الكبرى في علائقها المتبادلة وفي علائقها بالاقاليم التي كانت خاضعة لها من ذي قبل . والمقصود كذلك الانتهاكات الخطيرة لحرمة الحق الدولي الذي كان يضمن ، في ايام الحرب ، حدا ادنى من الرفق واحترام الشخص البشري ، اذ ان « الحرب الشاملة » قد ادت الى قاعدة مخالفـــة الحقوق التي اعترفت بها اتفاقتـا جنيف ولاهاي لمدنيي الدول المتحاربة واسرى الحرب وسكان البلدان المحتلة من قبل جيش عدو . وبصورة خاصة انقسم العالم الى عـدد متزايـــد من الاطر السياسية المستقلة التي تسيطر عليها قومية اقتصادية ذات اتجاه استكفائي يكـثر من الحواجز ويحول دون انتقال المواد والاشخاص ورؤوس الاموال . ومن التناقض ان يصطدم التوفيق بين التبعية الاقتصادية والاستقلال السياسي بصعوبات يتعذر تذليلها في الظاهر ، في الوقت الذي نشاهد فيه « تطوراً نحو توحيد الكرة الارضية تقنيا وصناعيا » (ر . آرون) ، ويبرز فيه بوضوح عجز الفرد عن ان يكتفي نفسه بنفسه ، وتتأيد فيه ضرورة قيام تعاون دولي . فان الامم المتطورة لم تقم بشيء عمليا من اجل تثبيت سعر المواد الاولية والمنتجـات الزراعية التي هي المورد الوحيد للبلدان غير النامية ، ومن اجل مساعدتها على تنويع انتاجاتها وانشـــاء صناعات تحويلية فيها ، وهي الوسيلة الوحيدة لوضع حد لفقدان التوازن الذي تعـاني منه ، ومن اجل معالجة البؤس الفظيع الذي تزيد انطلاقتها الديموغرافية من خطورته يوماً بعد يوم. واذا ما استثنينا بعض الحالات النادرة ، فان البلدان المصنّعة تصنيعا متقدماً هي وحدها تقريبا ما افادت من ازدياد الطاقة الصناعية ازدياداً عظيماً خلال السنوات العشرين الاخيرة .

●

من المميزات البارزة التي تستخلص من انعام النظر في مجتمعات القرن العشرين التفاوت الكبير السائد بين البشر . فان القسم الاكبر من الممتلكات العقارية في ايدي عدد ضئيل من كبار الملاكين. وفي البلدان التي تكثر فيها الممتلكات الصغرى ، ييسر التطور الاقتصادي وتقدم المكننة جمع الاملاك الصغرى والاستثمارات في وحدات اكثر اتساعاً وفي الصناعة كذلك تتغلب ظاهرة التجميع نفسها . وحتى اذا كان الرؤساء والمديرون فنيين يتقاضون مرتبات لا ملاكين ، فانهم يتنعمون بدخول كبرى وبنفوذ عظيم . وان هذا التفاوت السائد بين طبقات الامة الواحـدة ، يسود كذلك على مستوى الشعوب . وهي اقلية هنا ايضاً ما تستفيد من كافـــة منافع الاقتصاد المعاصر – ١٥ بالمائة من سكان العالم غير السوفياتي يستأثرون بـ ٦٢ بالمائة من الدخل العالمي – بينما تفتقر الاكثرية الساحقة الى ضروريات الحياة . وان هذا التفاوت يزداد خطورة ، وليس ما

يشير الى ان وطأته ستخف في وقت قريب . فان الازدهار الاقتصادي الكبير الذي استفادت منه الدول المتطورة قد اتاح لها انماء ثروتها وتحقيق بداية وحـــدة قومية بتوزيع الاخطـار الاقتصادية بين مواطنيها توزيعاً اكثر انصافاً . اما الدول غير النامية المكتظة بالسكان فقـد بقيت في حالة ركود يرثى لهـا ، او تأخرت احيـاناً . « بالنسبة للبشرية كمجموع ، ليس في الواقع من تقدم » ... « فالدخل القومي الحقيقي ومستوى الحيـاة المتوسط ادنى اليـوم منهما منذ عشرين سنة في الارجح ، وربما كانا ادنى منهما في السنة ١٩٠٠ » (ج. ميردال) .

هو هذا التفاوت المزدوج ما قاومه وحاربه نصف القرن الاخير . فمن المميزات الجـديدة للعهد المعـاصر ظهور حالة نفسية جديدة بين الجماهير التي كانت حتى هـذا التاريخ خاضعة لرؤسائها التقليديين . اجل لقد تخللت تاريخ البشرية ثورات دفع اليها البؤس ، او وضع محلي لا يطاق ، او الاستبداد ، او شدة الآلام ، ولكن الخضوع للتفاوت الاجتماعي، وعدم الاطمئنان، والفقر ، والبؤس ، والآفات الطبيعية لم يعارض عليه قط اعتراضاً جدياً . فسواء بشرت به الاديان السائدة أم إيديولوجية الطبقات الحاكمة ، فان مبدأ التسليم بنظـام معترف بديمومته قد عرف انتشاراً شاملاً حتى بين العناصر المطالبة بالاصلاح . وكل ما بدا ممكناً في هذا الصدد هو تخفيف وطأة نتائجه بالتعاون الذي تحقق على الصعيد الوطني والصعيد الدولي ، وممـارسة المحبة ، والمساعدة الاخوية ، والعـدالة الاجتماعية ، والادخار الذي يتيح لكل فرد – كما علّم بعضهم – الارتقاء في السلم الاجتماعي بالخروج من الحالة « البروليتارية » .

قبل الحرب العالمية الاولى ، اخذت الاشتراكية تعلّم في أوساط العناصر المتطورة في الطبقة العمالية – وهي أقلية ضئيلة ، كما سبق ورأينا – ان مصير المحرومين لا يمكن ان يتحسن تحسناً حاسماً على الصعيد الفردي ، بل بتبديل الحالة العمالية . وقـد يسّرت حوادث نصف القرن الاخير : الحربان العالميتان ، وعدم استقرار النقد ، والازمة الكبرى ، انتشار هـذه الآراء انتشاراً واسعاً ، ولم يزل موقف الاستسلام والخضوع القـديم بين الافراد وفي وسط الطبقات الشعبيـة فحسب ، بل بين الشعوب المسودة ايضاً ، وحل محله توق شامل لحيـاة فضلى . « لن ترضى اية طبقـة بعد اليوم بأن تنعت بالدنيا . ولن تعترف أيـة طبقة بتفوق طبقة اخرى » . وساد الاعتقاد من جهة ثانية بأن الحريات السياسية المدرجة في الدساتير الغربيـة ليست في نظر أكثرية البشر سوى حريات شكلية ونظرية ، ولن تصبح فعلية الا اذا نعمت الجماهير بمستوى معيشة كاف ، الا اذا تحققت الديموقراطية الاقتصادية . فمن هذا التضاد بين المساواة السياسية والقضائية من جهة ، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية ، نشأ الشعور بأن النظـام الاجتماعي ينطوي على ظلم لا يطاق .

اما ما استعجل هذا الوعي فهو مثل الثورة الروسية التي قـدمت ، بتحقيقها مجتمعاً بدون طبقات ، مرتكزاً الى إلغاء الملكية الخاصة .

« الدليل على ان نظاما اقتصاديا غير الرأسمالية يمكن ان يسير بصورة دائمة، بينما كانت البلدان الرأسماليـة فريسة بطالة بدت وكأنها انتشرت انتشاراً دائما » . (اندريه مارشال)

ان المثل الروسي علم الطبقات والشعوب المسودة - « البروليتاريا الداخلية » و« البروليتاريا الخارجية» بحسب تعبير « ج. بالنديبه » - ان تبديل ظروف الاقتصاد امر ممكن، وان ليس من حتميات اقتصادية وتفاوتات لا دواء لها ، وان السلطة العامة قادرة على تبديل النظـام القديم ، ويكفيها ، لبلوغ هذه الغاية ، استخدام الموارد التي وضعها العلم والتقنية بتصرفها .

على غرار دول اوروبا الوسطى والشرقية التي فازت باستقلالها في القرن التـاسع عشر ، طالبت شعوب المستعمرات بحق حكم ذاتها ، وبانشاء دولتها القومية بدالة تقاليدهـا لا باقتباس مؤسسات الغرب اقتباسا اعمى ، وباعتماد اقتصاد مستقل لن يخضع بعد اليوم لموافقـات الدول الصناعية الكبرى . ومن يريد منها بلوغ هذه النتيجة لا يتوجه الى « النظام الحر » الا عنــد الحاجة ، خشية من الاضطرار الى القبول بشروط قد تحد من استقلالها الحديث العهد . بل يلجأ الى تخطيط متفاوت الشدة يشدد على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية يستطيع وحده ان يوفر لها القاعدة التي تفتقر هي اليها والتي لا تعطي دخولا فورية .

أما في البلدان الرأسمالية ، فخوفا من الاعداء الثوري ، انتهجت الحكومات - منذ أزمة السنة ١٩٢٩ ، بصورة خاصة - في الحقل الصناعي سياسة التدخل نفسها التي انتهجتها في الحقل الاقتصادي . فأمام الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، حيث شمل الضمان الاجتماعي، كما سبق ورأينا ، كافة حاجات العمال ، وحيث اتجه الاجر الاجتماعي المتزايد الى ابتـلاع كافة الاجر ، عممت هذه البلدان بعد السنة ١٩٤٥ التدابير التي سبق اعتمادهـا في البلدان الانكلو - ساكسونية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها . لقد امست « دولة الازدهار » احـد العناصر الاساسية للتوازن الاقتصادي والسياسي في كافة الدول تقريبا ، فهي في حقــل الصحة العامة والاستخدام الشامل من جهة ، تعوض من الاخطار الاجتماعية وتقي منها الى حد مـا ، ومن جهة ثانية تصبح وسيلة ، لا تزال محدودة جداً ، لاعادة توزيع الدخول ، اذ انها تخصص الرسوم المستوفاة على اكثرها ارتفاعا للنفقات الاجتماعية التي تهم الجماعة كلها . لقد نجم عن ذلــك ان الفارق بين الحالات المتوسطة والحالات الدنيـــا قد تضاءل في بعض البلدان كالولايات المتحدة والسويد وبريطانيا العظمى . وانما ما زال هنالك ، في هذا الحقل، تفاوت كبير جداً هو الدليل على افتقار الاجراء افتقارا نسبيا . فهنا ، كما بين الدول الفتية والدول غير النـــامية ، يتعاظم التفاوت بين الاغنياء والاجراء ، حتى المتوسطين ، بدلا من ان يتضاءل، وترتفع الاجور أقل من الارباح الى حد بعيد، بينما يعوز التطور التقني الطبقة الممتازة بتصيير الارتقاء الاجتماعي ووصول وضعاء الاصل الى الوظائف القيادية . ويمتلك المشاريع الكبرى ابدا ، حتى المغفلة منها والمدارة من قبل« مديري ادارة»، عدد محدود من الارباب الذين يستمرون في التمتع بنفوذ، لم يعد حصريا ، ولكنه ما زال مسيطراً على السلطة . ولذلك فان سيطرة الرأسماليين على غير الرأسماليين وما زالت

تشكل المرتكز الاساسي للدول الغربية. وما زال الصراع الطبقي قائما ، ولكنه يرتدي اشكالاً أقل جفافا » (موريس دوفرجيه) .

●

اصبح تدخل السلطة العامة من ثم عاماً – حتى في البلدان التي تسيطر عليها تقاليد الادرة الفردية – ؛ وقد فرضته اعتبارات اقتصادية واعتبارات اجتماعية الطابع من اجل تأمين توازن افضل بين قوى الانتاج والتوزيع وضمان السلّم الداخلي . ولكن النظام الحر ليس آخذاً في التراجع من هذا القبيل فحسب . فبينما وقفت الدول ، التي لم تشعر بأن البناء الاجتماعي مهدد بخطر جسيم ، موقفاً متساهلا من الجرم السياسي ، خلال مرحلة النظام الحر ، فان التأزم الاجتماعي الذي حركته ثورة تشرين الأول في كافة البلدان ، قد افضى منذ السنة ١٩١٧ الى تصلب الحكام: دكتاتورية في البلدان المنتقلة الى الشيوعية بغية محاربة محاولات مناهضة الثورة، فاشستية او اقله نظام بوليسي ، وحد من الشرعية وتجاوزها في « العالم الحر » . ففي كافة بلدان العالمين دون استثناء يمكن وضع قائمة طويلة بأعمال العنف ، والتوقيفات التعسفية ، ومعاملة السجناء والمتهمين بفظاظة ، والاستجوابات تحت تأثير التعذيب ، والرقابات الاستنصائية التي تضرب عرض الحائط بسر المراسلة والمخابرات الهاتفية ، التي تؤيد كلها ان المثل الانساني الأعلى لفلاسفة القرن الثامن عشر وخلفائهم في القرن التاسع عشر آخذ في التراجع. وزادت من خطورة هذا التراجع قوة وسائل اقناع الجماهير الشعبية : الاذاعة ، التلفزة ، الصحافة الكبرى في ايدي المصالح الكبرى ، التي تنشر كلها ايديولوجية « مذهب محافظ جديد مستنير » (ج. مينو) [1] يهدف الى ابعاد السياسة عن الرأي العام واخفاء هذه الحقيقة عنه : من شأن النضال السياسي وحده الانتهاء الى اعادة توزيع السلطة لمصلحة المحرومين والمظلومين . اذن نحن امام تراجع النظام الحر ، الذي قابل المخطاط الرأسمالية الكلاسيكية ، او اقله تطورها ، ذاك النظام الحر ، الذي كان عهده الحلو – والحق يقال – قصير الامد ، والذي لم يستفد منه استفادة كاملة سوى شطر زهيد من البشرية ، هو ذاك الذي استفاد من امتياز الثروة .

■

يختلف الوضع ، كما يتضح ذلك ، اختلافاً كلياً عنه في السنة ١٩١٤ . وان العالم ، كما كان في هذا التاريخ ، قد زال معظمه منذ اليوم ، وانقلب توزيع القوى انقلاباً تاماً . فقد حل محل الوحدة الفكرية والمادية التي فرضتها هيمنة اوروبا انقسام الى ثلاث مجموعات . فهناك العالم الرأسمالي والحر والعالم الشيوعي. تسيطر على الاول، ثروة وقوة، الولايات المتحدة التي يقتبس هو عنها المؤسسات والاخلاق السياسية ويخضع لتوجيهها في الحقل السياسي والاقتصادي. وهو يتألف من دول كانت مسيطرة من ذي قبل ، فأضعفتها حركات استقلال الشعوب في المستعمرات وشبه

---

١ ـ اقرأ له في منشورات عويدات : مدخل الى علم السياسة . الناشر

تنعم به طبقاتها المتوسطة والعمال الميسورون في صناعاتها ، وعلى بذخ طبقاتها الحاكمة، وتوجب عليها اعادة التوفيق بين جهاز انتاجها والظروف الجديدة الناشئة عن تحرر رعاياهـا السابقين ومنافسة الولايات المتحدة الساحقة في آن واحد . اما الثاني الذي يمتـد من الإلب الى المستعمرات، وباتت تبحث عن اسواق جديدة بغية المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع نسبياً الذي الباسيفيكي فينعم بظروف شبيهة بتلك التي عرفتها الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر: سوق كبرى تبدو امكانات توسعها وكأنها لامحدودة ، ويمكن ان تعتمد فيهـا ، على نطاق واسع ، تقنيات توحيد المنتجات والانتاج بالجملة ، وأزال اصلاح النظام الاجتماعي فيها العقبات التقليدية التي حالت دون النهضة الاقتصادية ، وتتحسن فيها تدريجيا ظروف معيشة سكانها .

بين هذين المثالين لحضارات متناقضة ، بنظرتها الى العالم وبنظامها الاقتصادي والاجتماعي على السواء ، ظهرت منذ السنة ١٩٤٥ مجموعة ثالثة تضم البلدان غير النامية التي فازت باستقلالها السياسي حديثاً او تسعى الى الفوز به . فأمام مجموعة البلدان الاطلسية المتقدمة تقنياً – التي يجاوز معدل الدخل الفردي فيها ٥٠٠ دولار – والمجموعة الشيوعية التي ما زال معدل الدخل يتراوح فيها بين ١٠٠ و ٤٠٠ دولار ، اللتين تمثلان معاً أقل من نصف البشرية، توجد كتلة قوية بعدد السكان ، والثروة ، والموارد ، وأهميـة الدور الذي يقوم به بعض شعوبها في السياسة الدولية – الهند في عهد نهرو ، وكتلة الدول العربية ولا سيا مصر – ولكن القسم الاكبر منها يعيش في البؤس وعلى حدود المجاعة . وتتنازعها الكتلتان الكبريان على الصعيد الايديولوجي ، ومنذ السنة ١٩٥٤ ، على الصعيد الاقتصادي ايضـاً . فبينما كانت الدول الغربية وحدهـا – والولايات المتحدة في الدرجة الاولى – قادرة حتى هـذا التاريخ على تقديم الفنيين ورؤوس الاموال لها ، يعرض الاتحاد السوفياتي والصين اليوم عليها مساعدتها التقنية . وهكذا فان افغانستان تتلقى من الاتحاد السوفياتي القسم الاكبر من الاعتمادات التي يستلزمها تنفيذ الخطة الخمسية للانماء الاقتصادي ، والاتحاد السوفياتي يساعد الهند على بنـاء مصانع فولاذية ضخمة تنتج مليون طن من الفولاذ غير المصنوع ، ويعقد اتفاقات اقتصادية مع بورمـا ومصر وسوريا وباكستان . وعقدت عدة ديموقراطيات شعبية اتفاقات مماثلة مـع الهند واندونيسيا وبورما . وفي المؤتمر الافريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة (١٩٥٧) ، وعد ممثل الاتحاد السوفياتي كافة الدول غير النامية، دون شروط سياسية ودون تمييز، بمساعدة بلاده المالية والصناعية والتقنية. ولا ريب في ان الدول غير النامية هي ما يستفيد من هذه المنافسة – لا بل من هذه المزايدة .

ابرز مؤتمر باندونغ شأن هذه الكتلة ورغبتها في الوقوف على الحياد . ولكن هذا الحيـاد لا يمكن ان يدوم الى ما لا نهاية له . لذلك فان كل كتلة تسعى جاهدة لاجتذاب هذه الدول الى مدارها . وهي قدرة كل من شكلي الحضارة على سد حاجات الشعوب غير النامية ماديـا وفكريا ، ومحاربة الجوع والبؤس محاربة أجدى ، ما سوف يملي عليهـا الموقف الذي يجب ان تقفه ، وما سوف يرجح كفة الميزان لمصلحة هذا المعسكر او ذاك .

التوجيه البيليوغرافي

مؤلفات عامة

DAVID THOMSON, The era of violence, 1898 - 1945, Cambridge University Press, 1960 (t. XII de la «New Cambridge Modern history»)
JACQUES PIRENNE, Les grands courants de l'histoire universelle : t. VI, De 1904 à 1939 et VII : De 1939 à nos jours, Neuchâtel, Ed. de la Baconnière, et Paris, Albin Michel, 1955 - 1956.
R. GROUSSET et E. - G. LEONARD, Histoire universelle; t. III : De la Réforme à nos jours, Gallimard, 1958 (Encyclopédie de la Pléiade). ....
MAXIME MOURIN, Histoire des nations européennes (1918 - 1962), Payot, 3 vol., 1962. ... .
LUIGI SALVATORELLI; Storia del Novecento, 3e. éd. revue et mise à jour, Milan, Mondadori, 1964. ...
G. BARRACLOUGH, An introduction to contemporary history, Londres, Watts, 1964. ... ...
PIERRE GEORGE, Panorama du monde actuel, P. U. F., 1965
FELIX PONTEIL, Histoire générale contemporaine du milieu du XVIIIe siècle à la deuxième guerre mondiale, 3e éd., Dalloz, 1963.
JEAN-BAPTISTE DUROSELLE, l'Europe de 1815 à nos jours.
BERNARD ISSELIN, Histoire du monde contemporain, F. Nathan, 1965 (depuis 1929). ....
ALFRED VAGTS, A history of militarism civilian and military, New York, Mèmidian books, 1959. ....
A. SIEGFRIED, La crise de l'Europe, Calmann - Lévy, 1935.
HAROLD LASKI, Réflexions sur la révolution de notre temps, trad. fr., Ed. du Seuil, 1946. ....
TIBOR MENDE, Regards sur l'histoire de demain, les nouveaux centres de gravité du monde, trad. fr., ibid., 1954.
JOHN STRACHEY, La fin de l'impérialisme, trad., Laffont, 1961.
FR. PERROUX, l'Europe sans rivages, Paris, P.U.F., 1954. P
W. S. et E. S. WOYTINSKY, World population and productions, New York, The Twentieth century fund, 1953.

المسائل الديموغرافية

MARCEL-R. REINHARD et ANDRE ARMENGAUD, Histoire générale de la population mondiale, Ed. Montchrestien, 1961
ALFRED SAUVY, Théorie générale de la population, 2 vol., P.U.F., 3e éd., 1963. ... ...—....... ... ...
LOUIS CHEVALIER, Démographie générale, Paris Dalloz, 1954, coll. «Etudes politiques, économiques et sociales».
P. GEORGE, Questions de géographie de la population, P.U.F., 1959.
MAX SORRE, Les migrations des peuples, Flammarion, 1955.
EUGENE M. KULISCHER, Europe on the move, war and population changes (1917) - 1947), New York, Columbia U.P., 1948.

JOSUE DE CASTRO, Géopolitique de la faim, Les Ed. ouvrières, nouv. éd. 1965.

ANDRE ARMENGAUD, La population française au XXe siècle P. U. F., 1965.

الحياة الاقتصادية

H. J. HABAKKUK et M. POSTAN, The industrial revolutions and after : incomes, population and technological change, 2 vol., Cambridge economic history of Europe).

J. A. LESOURD et C. GERARD, Histoire économique (XIXe - XXe siècle), 2 vol., Colin, 1963 (coll. «U»)

COLIN CLARK, Les conditions du progrès économique, trad. fr., P. U. F., 1960

JEAN WEILER, La croissance de l'industrie mondiale (1938 - 1961), New York, Nations Unies, 1963.

FR. PERROUX, Le capitalisme, P. U. F., 1962.

G. PIROU, Néolibéralisme, néocorporatisme, néosocialisme, Gallimard, 1939.

FRITZ STERNBERG, Le destin du monde, trad. fr., Ed. du Seuil, 1958.

ROGER ORSINGHER, Les banques dans le monde, Payot, 1964.

DANIEL DURAND, La politique pétrolière internationale, P. U. F., 1962.

J. LESCURE, Les crises générale et périodiques de surproduction, Domat, 1938.

R. LEWINSOHN, Histoire de la crise économique (1929 - 1934), Payot, 1938.

LUCIEN DE SAINTE - LORETTE, Le Marché Commun, 3e éd., A. Colin, 1963.

MICHEL CROZIER, Rapport préliminaire sur la situation sociale dans le monde, Genève, Nations Unies, 1952.

RIVERO et JEAN SAVATIER, Droit du Travail, 3e éd., P. U. F., 1964 (coll. «Thémis»).

ALEC MELLOR. La torture. son histoire, son abolition, sa réapparition au XXe siècle, Ed. Domat - Montchrestien, 1949.

الحركة العلمية

L. LEPRINCE - RINGUET, La science contemporaine, les sciences physiques et leurs applications, 2 vol., Larousse, 1963.

MAURICE DAUMAS, Histoire de la science. Des Origines au XXe siècle, Encyclopédie de la Pléiade, t. V., N. R. F., 1957.

PIERRE AUGER, Tendances actuelles de la recherche scientifique, Paris, Unesco, 1961.

G. CANGUILHEM, La connaissance de la vie, Hachette, 1954.

ROBERT BROCA, Cinquante ans de conquêtes médicales, Hachette, 1955.

RENE LERICHE, Cahiers d'actualité et de synthèse de l'Encyclopédie française, Larousse, 1954.

JEAN AUVERT, La chirurgie d'aujourd'hui, Seghers, 1965.

التقنيات

P. ROUSSEAU, Histoire des techniques, Fayard, 1956.

RICHTIE CALDER, **L'homme et ses technique de la préhistoire à nos jours**, trad. de l'anglais par H. Delgove, Payot, 1963.
CHAMBE' **Histoire de l'aviation**, Flammarion, 1949.
DANIEL FAUCHER, **Le paysan et la machine**, Ed. de Minuit, 1954.
ROBERT JUNGK, **Le futur a déjà commencé**, trad. fr., Arthaud,
G. FRIEDMANN, Où va le travail humain ?, Ibid., nouv. éd., 1962.

الحركة الفلسفية والادبية

GAETAN PICON et coll., **Panorama des idées contemporaines**, Gallimard, 1957. ... ...
G. GURVITCH, **La sociologie au XXe siècle**, 2 vol., ibid., 1947
JEAN TOUCHARD et collab., **Histoire des idées politiques**, t. II du **XVIIIe siècle à nos jours**, P.U.F., 1965 (coll. «Thémis»).

الادب

RENE LALOU, **Histoire de la littérature française contemporaine**, 2 vol., P.U.F., 2e éd., 1953. ....
PIERRE DE BOISDEFFRE, **Dictionnaire de littérature française contemporaine**, Ed. Universitaires, 1962. ......
MAURICE NADEAU, **Histoire du surréalisme**, 2 vol., ibid., 1945 - 1948
FREDERIC TOWARNICKI et GILLES QUEANT, **Encyclopédie du théâtre contemporain**, vol. II : 1914 -1950, Perrin, 1959.
ARAGON, **Littératures soviétiques**, Denoël, 1955.
MARCELLE EHRHARD, **La littérature russe**, 4e éd., P.U.F., 1962.
FERNAND MOSSE et collab., **Histoiré de la littérature allemande**, Aubier, 1959. ... .
DONALD HAYMAN, **Situation de la littérature anglaise d'après - guerre**, Cahier des Lettres modernes, 1955.
ALFRED CAZIN, **Panorama littéraire des Etats - Unis de 1890 à nos jours**, trad. fr., Robert Martin, édit., 1952.
P. ARRIGHI, **La littérature italienne**, P.U.F., 1961.
K. AMIS, **L'univers de la science - fiction**, trad. par E. Gille, Payot, 1962. ... .

الحركة الفنية

BERNARD DORIVAL, **Les peintres du XXe siècle, t. II : Du cubisme à l'abstraction 1915 - 1957**, Ed. Tisné, 1957.
PIERRE FRANCASTEL, **Peinture et société**, Lyon, Audin, 1951.
HENRI PERRUCHOT, **L'art moderne à travers le monde**, Hachette, 1963. ... .
GEORGES SADOUL, **Le cinéma, son art, sa technique, son économie**, Edit. fr, réunis 1984.
R. DUMESNIL, **Histoire de la musique, t. V. : La première moitié du XXe siècle**, A. colin, 1960 ....
KENNETH SCOTT LATOURETTE, **Christianity in a revolutionary age, vol. IV et V**, Londres, Eyre and Spottisworode, 1962 et 1963.
ADRIEN DANSETTE, **L'église catholique dans la mêlée politique et sociale**, nouv. éd., Flammarion, 1965.
GEORGES GUY-GRAND et collab., **La Renaissance religieuse**, Alcan 1928. ....
H. MARC-BONNET, **La Papauté contemporaine**, P.U.F., 1953.

A. LATREILLE et A. SIEGFRIED, **Les forces religieuses et la vie politique**, colin, 1951.

FR. BOULARD, **Essor ou déclin du clergé français**, ibid., 1950.

YVON DANIEL et HENRI GODIN, **Sociologie religieuse et sciences sociales. Actes du IVe Congrès international**. ibid., 1955.

P. SCHMITT-EGLIN, **Le mécanisme de la déchristianisation**, Ed. Alsatia. 1952.

ABBE DESPONT, **Nouvel atlas des missions**, Paris et Lyon, Oeuvres de la Propagation de la foi. 1951.

ANTOINE FREITAG, S.V.D. **Atlas du monde chrétien**, Ed. Elsevier, 1959.

E. - G. LEONARD, **Histoire générale du protestantisme, t. III : Déclin et renouveau (XVIII - XXe siècle)**, P.U F., 1964.

PIERRE GEYRAUD, **Sectes et rites, petites églises, religions nouvelles**, sociétés secrètes de Paris, Emile Paul, 1954.

الاعلام

FRANCIS WILLIAMS, **La transmissions des informations**, Genève Unesco. 1953.

B. VOYENNE, **La presse dans la société contemporaine**, colin, 1963 (coll. «U»).

ALFRED GROSSER, **Hitler, La presse et la naissance d'une dictature**, ibid., 1959.

الحروب

J. F. C. FULLER, **La conduite de la guerre de 1789 à nos jours**, Payot, 1963.

B.H. LIDDELL HART, **Histoire mondiale de la stratégie, trad. par** Lucien Poirier, Plon. 1962.

JEAN PIERRE, **Les mutations de la guerre moderne (1892 - 1962)**, 2 vol., Payot, 1962.

R. DE BELOT et A. REUSSNER, **La puissance navale dans l'histoire, t. III : De 1914 à 1959** Ed. maritimes et d'outre-mer. 1960.

AMIRAL BARJOT, **Histoire de la guerre aéronavale**, Flammarion, 1961.

الحرب العالمية الاولى

F. DEBYSER. **Chronologie de la guerre mondiale. De Sarajevo à Versailles** (28 juin 1914-28 juin 1919). Payot, 1938.

Général YOURI DANILOV, **La Russie dans la guerre mondiale**, ibid., 1927.

Amiral M. W. W. P. CONSETT. **Le triomphe des forces économiques**, Société d'Editions géographiques. maritimes et coloniales. 1924.

K. L. NOWAK, **Les dessous de la défaite**, trad. fr., Payot; 1925.

E. DELAGE. **La guerre sous les mers**. Grasset, 1934.

JACQUES MEYER et GABRIEL PERREUX, **Vie et mort du Français 1914 - 1918**. Hachette, 1959.

الحرب العالمية الثانية

MARC BLOCH, **L'étrange défaite, Témoignage écrit en 1940**, nouv. éd., A. MICHEL, 1957.

Général BEAUFFRE. **Le drame de 1940**, Plon, 1965.

Général L. - M. CHASSIN, **La seconde guerre mondiale**, Larousse, 1951.

ROBERT JARS, **La campagne de Pologne (Septembre 1939)**, Payot 1949.

Commandant P. LYET, **La bataille de France (mai-juin 1940)**, Payot, 1947.

ROBERT JARS, **La campagne d'Italie (1943-1945)**, ibid., 1954.

CHESTER WILMOT, **La lutte pour l'Europe**, trad. fr., Fayard, 1953.

KENNETH EDWARDS, **L'opération Neptune**, trad. fr., La Jeune Parque, 1947.

HANS SPEIDEL, **Invasion 1944**, trad. fr., Berger-Levrault, 1950.

HAROLD BUSCH, **Meutes sous-marines**, trad. fr., Ed. France-Empire, 1952.

Capitaine de vaisseau ANDRIEU D'ALBAS, **Marine impériale (1941-1945)**.

Lieutenant-colonel F. O. MIKSCHE, **Les erreurs stratégiques de Hitler**, Payot, 1945.

GERT BUCHEIT, **Hitler chef de guerre. L'armée allemande sous le III Reich**, trad. par J. Mordal, Arthaud, 1961.

TREVOR ROPER, **Les derniers Jours de Hitler**, trad. fr., Calmann-Lévy, 1964.

GEORGE KIRK, **The middle east in war**, Londres, Oxford University Press, 1951.

F. C. JONES, HUGH BOSTON, et B. P. PEARN, **Survey of International affairs 1939 - 1946. The Far East 1942 - 1946**, ibid., 1955.

احتلال، تعاون، مقاومة، نفي

JEAN VIDALENC, **L'exode de mai-juin 1940**, P. U. F., 1957.

H. MICHEL et collab., **La France sous l'occupation**, ibid, 1959.

PIERRE ARNOLD, **Les finances de la France et l'occupation allemande (1940 - 1944)**, P. U. F., 1951.

HENRI MICHEL, **Les mouvements clandestins en Europe (1930 - 1945)**, P. U. F., 1965 (coll. «Que sais-je?»).

EUGENE KOGON, **Tragédie de la déportation (1940-1945), témoignages de survivants choisis et présentés par Olga Wurmser et Henri Michel**, Hachette, 1954.

الاسلحة منذ ١٩٤٥

F. M. BLACKETT, **Les conséquences militaires et politiques de l'énergie atomique**, trad. fr. A. Michel, 1949.

Lt. Col. F. O. MIKSCHE, **Tactique de la guerre atomique**, Payot, 1955.

CLAUDE DELMAS, **La stratégie nucléaire**, P. U. F., 1963.

CAMILLE ROUGERON, **La guerre nucléaire, armes et parades**, Calmann-Lévy, 1962.

العلائق الدولية

RAYMOND ARON, **Paix et guerre entre les nations**, Calmann - Lévy, 1962.

PIERRE RENOUVIN, **Histoire des relations internationales. T. VII : Les crises du XXe siècle. I : De 1915 à 1929; II : De 1929 à 1945**, Hachette, 1963 et 1965.

V. POTIEMKINE (sous la direction de), **Histoire de la diplomatie, t. II (1872 - 1919) et III (1919 - 1939)**, Lib. de Médicis; 1946-1947.
WILLIAM E. SCOTT, **Le pacte franco - soviétique. Alliance contre Hitler**, trad. par J. Métodier, Payot, 1965.
F. W. DEAKIN, **L'Axe brisé, L'amitié brutale d'Hitler et Mussolini**; trad. fr.; Stock, 1964. ... ...
MAXIME MOURIN, **Les tentatives de paix dans la seconde guerre mondiale (1939 - 1945)**, Payot, 1949.
JACQUES FREMONT, **De Roosevelt à Eisenhouwer. La politique étrangère américaine (1945 - 1952)**, Genève. Droz, 1953.
HENRI AZEAU, **Le piège de Suez (5 novembre 1956)**, R. Laffont, 1964.
JEAN KLEIN, **L'entreprise du désarmement (1945 - 1964)**, Ed. Cujas, 1964.
FRANCOIS NOURRISSIER, **L'homme humilié, sort des réfugiés et «personnes déplacées» (1912 - 1950)**.
JEAN DE LA ROBRIE, **Exodes, transferts, esclavage**; **Gallimard**; 1950.

المسائل الدستورية والحياة السياسية

GEORGES BURDEAU, **Traité de science politique**, 7 Vol., Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1949 - 1957.
MAURICE DUVERGER, **Droit constitutionnel et institutions politiques**. P. U. F., 8e Ed., 1965 (coll. «Thémis»).
S. M. LIPSET. **L'homme et la politique**, trad. fr., Ed. du Seuil, 1963.
BOYD C. SHAFER. **Le nationalisme, Mythe et réalité**, Payot, 1964.
MICHEL DRANCOURT, **Les clés du pouvoir**, Fayard, 1964.
A. DELEMER, **Le bilan de l'étatisme**, Payot, 1922.
S. STELLING - MICHAUD, **La gauche, numéro spécial des temps modernes, nos. 112 - 113, 1955.**
VIDAL - NAQUET. **La raison d'Etat. La répression de 1954 à 1962.** Ed. de Minuit. 1962. ... ...
LOUIS DE VILLEFOSSE, **Géographie de la liberté. Les droits de l'homme dans le monde (1953-1964)**. Laffont. 1965.
LEO VALIANI. **Histoire du socialisme au XXe siècle, Nagel, 1945.**
GEORGES LEFRANC, **Le syndicalisme dans le monde**, nouv. éd., P.U.F., 1963. ....
JOSEPH SCHUMPETER, **Capitalisme, socialisme et démocratie**, trad. fr., Payot, 1951.
JEAN SALOMON, **La laïcité**, P. U. F.. 1960.

الولايات المتحدة

CHARLES et MARY BEARD, **Histoire des Etats-Unis**, trad. fr., Hachette, 1952. ....
CLAUDE JULIEN **Le nouveau Nouveau Monde**, Julliard, 1960.
CHARLES MELCHIOR DE MOLENES. **La carrière du Président Kennedy et la vie politique américaine**. Ed. Cujas, 1964
F. ROZ, **Roosevelt**. Dunod, 1948.
MAX LERNER, **La civilisation américaine**, trad. par Magdeleine Paz, Seuil, 1961.
FRANCOISE BOURIEZ-GREGG, **Les classes sociales aux Etats-Unis**, Colin. 1954.
C. WRIGHT MILLS, **The power elite**, New York; Oxford Univ. Press; 1957. ......

JEAN DARIDAN, **De Lincoln à Johnson, Noirs et Blancs**, Calmann - Lévy, 1965.

بريطانيا العظمى

CHARLES LOCH MOWAT, **Britain between the wars 1918-1940**, Londres, Methuen, 1955.

G. P. H. COLE et RAYMOND POSTGATE, **The common people 1746-1946**, Londres, Methuen, 1946.

JACQUES CADRAT, **Régime électoral et régime parlementaire en Grande-Bretagne**, Colin, 1948.

YVES HERISSET, **La monarchie britannique au XXe siècle**, Ed. Celse, 1961.

JEAN BLONDEL, **La société politique britannique**, A. Colin, 1964.

KEITH HUTCHINSON, **The decline and fall british capitalism**, Londres, Cape, 1951.

ارلندا ، كندا ، اوستراليا

A. RIVOALLAN, **L'Irlande**. Colin, 1934.

ANDRE SIEGFRIED, **Le Canada, puissance mondiale**, Colin, 1937.

ARTHUR W. JOSE, **Histoire de l'Australie**, trad. fr., Payot, 1930.

فرنسا

MARCEL REINHARD, **Histoire de France, 2 vol.**, Larousse, 1954.

DAVID THOMSON, **La démocratie en France. La IIIe République**, trad. fr.. sur la 1ère éd. anglaise, Nizet, 1955.

JACQUES CHASTENET, **Histoire du peuple français**, publ. sous la dir. de L. - H. PARIAS, **vol. V : Cent ans d'esprit républicain**, par J. - M. Mayeur, François Bedarida, Antoine Prost, Jean-Louis Monneron, Nouv. Lib. de France, 1964.

FRANCOIS GOGUEL et ALFRED GROSSER, **La politique en France**, A. Colin, 1964 (coll. «U»).

M. DUVERGER, **Partis politiques et classes sociales en France**, Colin, 1955.

FRANCOIS GOGUEL, **Le régime politique français. Les mécanismes de la démocratie parlementaire**. Ed. du Seuil, 1955.

JACQUES FAUET, **La France déchirée**, A. Fayard, 1957.

J. - M. JEANNENEY, **Forces et faiblesses de l'économie française (1945 - 1959)**. 2e éd., Colin, 1959.

GEORGES DUPEUX, **La société française (1789 - 1960)**. A. Colin, 1964 (coll. «U»).

FRANCOIS JACQUIN, **Les cadres de l'industrie et du commerce en France**, A. Colin, 1595

DANIEL LIGOU, **Histoire du socialisme en France (1871 - 1961)**, P.U.F. 1962.

JACQUES FAUVET, **Histoire du parti communiste français**, 2 vol., A. Fayard, 1964 - 1965.

GEORGES LEFRANC, **Le syndicalisme en France**, nouv. éd., P.U.F., 1964.

JEAN MEYNAUD **La révolte paysanne**. Payot, 1963.

ALFRED ROSMER, **Le mouvement ouvrier pendant la première guerre mondiale. t. I : De l'Union sacrée à Zimmerwald**, Lib. de Travail, 1936; **t. II : De Zimmerwald à la Révolution russe**, La Haye, Mouton, 1959.

PAUL - MARIE DE LA GORGE, **De Gauble entre deux mondes. Une vie et une époque**, ibid., 1964.

المانيا

E. VERMEIL, L'allemagne, **essai d'explication, 9e éd.** Gallimard, 1945.

ROBERT MINDER, **Allemagne et Allemands**, t. I., Ed. du Seuil, 1948.

Colonel E. CARRIAS, **La pensée militaire allemande**, P.U.F., 1948.

CLAUDE DAVID, **L'Allemagne de Hitler**, P.U.F. nouv. éd. 1963.

JOSEPH ROVAN, **Histoire de la démocratie chrétienne: II. Le catholicisme politique en Allemagne**, Ed. du Seuil, 1965.

JOHN W. WHEELER - BENNETT, **Le drame de l'armée allemande**, trad. fr., Gallimard. 1955. ...

MAXIME MOURIN, **Les complots contre Hitler (1938 - 1945)**, Paoyt 1948.

GEORGES CASTELLAN D. D. R. **Allemagne de l'Est, Ed.** du Seuil, 1955.

G. - N. GILBERT, **Le problème allemand**, cahier 1 de la Nef, décembre, 1952.

ايطاليا

MAURICE VAUSSARD. **Histoire de l'Italie contemporaine (1870-1946)**, Hachette, 1950.

MAX GALLO. **L'Italie de Mussolini**, Lib. Acad. Perrin, 1964.

MURIEL GRINDROD, **The rebuilding of Italy. Politics and economics 1945 - 1955**, Londres. Oxford U. P., 1955 (Royal Instit. of Intern. affairs).

GAETANO SALVEMINI. **Mussolini diplomate**, Grasset, 1932.

JEAN MEYNAUD, **Les partis politiques en Italie**, P.U.F., 1965.

الدول الاخرى

RAYMOND FUSILIER, **Les monarchies parlementaires. Etude sur les systèmes de gouvernement (Suède) Norvège, Luxembourg, Belgique, Pays-Bas, Danemark)**, Les Editions ouvrières, 1960.

FRANS VAN KALKEN, **Entre deux guerres. Esquise de la vie politique en Belgique de 1918 à 1940**, 2e éd , Bruxelles. Office de Publicité, 1945. ... ...

PIERRE VILAR, **Histoire de l'Espagne**, P.U.F., 6e éd. 1965.

PIERRE BROUE et EMILE TEMIME, **La révolution et la guerre d'Espagne**. Ed. de Minuit, 1961.

P. JEANNIN, **Histoire des pays scandinaves**, P. U. F., 2e éd. 1965.

JEAN MEUVRET, **Histoire des pays baltiques : Lithuanie, Lettonie. Estonie, Finlande**, Colin. 1934.

CLAUDE-JOSEPH GIGNOUX, **La Suisse**, Lib. Générael de Droit et de Jurisprudence. 1960 (Comment ils sont gouvernés) .

الاتحاد السوفياتي

EDWARD HALLET - CARR, **A history of Soviet Russia, 5 vol.** (jusqu'en 1962). Londres, Macmillan, 1951 - 1958.

FERNAND GRENARD, **La Révolution russe**, Colin, 1933.

FRANK LORIMER, **The population of the Soviet Union.** Genève, S.D. N., 1946.

ALEC NOVE, **L'économie soviétique**, trad. fr., Plon, 1963.

PIERRE GEORGE, **L'économie de l'U.R.S.S., 10e éd.**, P.U.F., 1966.
WALTER KOLARZ, **La Russie et ses colonies**, trad. fr., Fasquelle, 1954.
JEAN BRUHAT, **Histoire de l'U.R.S.S.**, P.U.F., 5e éd., 1958.
MOUSKHELY (dir.), **L'U.R.S.S.; droit, économie, sociologie, politique; culture**, t. I, Sirey, 1962.
L. VOLPICELLI, **L'évolution de la pédagogie soviétique**, trad. fr., Neuchâtel, Delachaux & Niestlé, 1954.
PIERRE SORLIN, **La société soviétique (1917-1964)**, A. Colin, 1964. (coll. «U»).
CONSTANTIN DE GRUNWALD. **La vie religieuse en U.R.S.S.**, Plon, 1961.

اوروبا الوسطى والشرقية

HUGH SETON - WATSON, **Eastern Europe between the wars 1881 - 1941**, Cambridge University Press, 1945.
JACQUES DROZ, **L'Europe centrale. Evolution de l'idée de «Mitteleurope»**, Payot, 1960.
A. TIBAL, **La Roumanie**. Rieder, 1930.
L. EISENMANN, **La Tchécoslovaquie**, ibid., 1921
HUGH SETON - WATSON. **The East european revolution**, Londres, Methuen, 1950.
P. GEORGE, **Les démocraties populaires**, Ed. sociales, 1952.
C. BOBROWSKI, **La Yougoslavie socialiste**, Colin. 1956.
ISTVAN AGOSTON, **Le Marché Commun communiste. Principes et pratiques du Conecon**, Genève, Droz, 1964.

اميركا اللاتينية

JACQUES LAMBERT, **Amérique latine**, P. U F., 1963 (coll. «Thémis»)
EUGENE PEPIN, **Le panaméricanisme**, Colin. 1938.
CHARLES V. AUBRUN, **l'Amérique centrale**, nouv. éd., P. U F., 1962.
JACQUES LAMBERT, **Le Brésil, structure sociale et institutions politiques** Colin 1953
RAYMOND AVALOS, **Le Chili**. 2e éd., P.U.F . 1963.
TOUCHARD, **La République argentine**, P.U.F., 1966.
CLAUDE JULIEN, **La révolution cubaine**, Julliard, 1961.

مسائل الاستعمار وازالة الاستعمار

RENE SEDILLOT, **Histoire des colonisations**, A. Fayard, 1958.
P. GOUROU, **Les pays tropicaux**, P.U.F., 3e éd., 1953.
HUBERT DESCHAMPS, **Peuples et nations d'outre-mer : Afrique, Islam, Asie du Sud**, Dalloz 1954 (études politiques; économiques et sociales)
PAUL MUS, **Le destin de l'Union française. De l'Indochine à l'Afrique**, Ed. du Seuil, 1954
TIBOR MENDES, **La révolte de l'Asie**, P.U.F., 1951.
RENE VIARD, **La fin de l'Empire colonial français**, G. - P. Maisonneuve et Larose, 1963
J MEYRIAT (sous la dir. de), **La Communauté internationale face aux jeunes Etats**, Colin 1964.
RENE GENDARME, **La pauvreté des nations**, Ed. Cujas, 1963.
YVES LACOSTE, **Les pays sous-développés**, P.U.F., nouv. éd.; 1963.

مسائل البلدان لاسلامية

LOTHROP STODDARD, **Le nouveau monde de l'Islam**, Payot, 1923. 1949.

JACQUES BERQUE, **Les Arabes d'hier et de demain**, Ed. du Seuil,

GIBB, **Les tendances modernes de l'Islam**, trad., fr.; Maisonneuve; 1960.

WILFRED CANTWELL SMITH, **L'Islam dans le monde moderne**, trad. par A. Guimbretière, Payot, 1962.

الشرق الادنى

SIR READER BULLARD, **The Middle East, a political and economical survey**; 3e éd., Londres, Oxford University Press; 1958.

P. KELLER, **La question arabe**, P.U.F.; 1948.

P. MONTAGNE, **La civilisation du désert**, Hachette, 1947.

M. CLERGET, **La Turquie, passé et présent**, Colin; 1947.

MARCEL COLOMBE, **L'évolution de l'Egypte (1924-1950)**, Maisonneuve, 1951. ...

FREDY BEMONT, **L'Iran devant le progrès**, P.U.F., 1964 (coll. «Tiers Monde»).

اسرائيل

ANDRE FALK, **Israël, terre deux fois promise**, Ed. du Seuil; 1954.

ARTHUR KOESTLER, **Analyse d'un miracle**, trad. fr., Calmann - Lévy; 1949.

افريقيا الشمالية

DESPOIS, **L'Afrique du Nord**, 3e éd., P.U.F.; 1964.

CH. - A. JULIEN, **Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat**, cahier no. 2 de la Nef, mars, 1953.

ROBERT MONTAGNE, **Révolution au Maroc**, Ed. France - Empire; 1953.

CHARLES - HENRI FAVROD, **Le F.L.N. et l'Algérie**, Plon, 1962.

ANDRE NOUSCHI, **La naissance du nationalisme algérien (1914 - 1954)**, Ed. de Minuit, 1962.

THOMAS OPPERMANN, Le problème algérien; Maspero, 1961.

YVES-MAXIME DANAN, **La vie politique à Alger de 1940 à 1944**. Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1963.

افريقيا السوداء

ROBERT et M. CORNEVIN, **Histoire de l'Afrique**, Petite Bibliotéque Payot, 1964.

JEAN SURET - CANALE, **Afrique Noire, t. II : l'ère coloniale (1900 - 1945)**, Ed. Sociales, 1964.

JACQUES WEULERSSE, **Noirs et blancs**, Colin; 1931.

HUBERT DESCHAMPS, **Les institutions politiques de l'Afrique noire**, nouv. éd. P.U.F., 1965.

B. HOLAS, **Le séparatisme religieux en Afrique Noire**, P.U.F., 1965.

GEORGE PADMORE, **Panafricanisme ou communisme**, trad. de l'anglais, Présence africaine, 1961.

MAMADOU DIA, **L'économie africaine. Etudes et problèmes nouveaux**, ibid., 1957.
J. BOYON, Naissance d'un Etat africain : Le Ghana, A. Colin, 1958.
HUBERT DESCHAMPS, **Histoire de Madagascar**, Berger - Levrault, 1960.
LEO MARQUAND, **The people and politics of South Africa**, 3e éd., Londres, Oxford Univ. Press, 1962.

الشرق الاقصى

P. RENOUVIN, **La question d'Extrême - Orient**, Hachette, 3e éd. 1953.
PIERRE FISTIE, **Le reveil de l'Extrême - Orient. Guerres et révolutions (1834 - 1954)**, Les Presses universelilles, 1956.
W. MACMAHON BALL, **Nationalism and communism in East Asia**, Melbourne, University Press, 1952.
HELENE CARRERE D'ENCAUSSE et STUART SCRAM, **Le marxisme et l'Asie (1853-1964)**, A. Colin, 1965.

الصين

GEORGES MASPERO, **La chine, t. II**, Delagrave, 1925.
J. - J. BRIEUX, **La Chine du nationalisme au communisme**, Ed. du Seuil, 1950.
E. - R. HUGHES, **L'invasion de la Chine par l'Occident**, trad. fr., ibid., 1938.
JACQUES GUILLERMAZ, **La Chine populaire**, nouv. éd. Paris, P. U. F., 1964.
RENE DUMONT, **Révolution dans les campagnes chinoises**, Ed. du Seuil, 1957.
TIBOR MENDE, **La Chine et son ombre**, trad. fr., Ed. du Seuil;1960.

اليابان

AYANORI OKASAKI, **Histoire de japon : l'économie et la population**, Cahier 32 de l'Institut national d'Etudes démographiques, P. U. F., 1958.
ROBERT GUILLAIN, **Le peuple japonais et la guerre. Choses vues (1939) - 1946)**, Julliard, 1949.
J. - F. BARRET, **L'évolution du capitalisme japonais**, 3 vol., Ed. sociales, 1945 - 1947.
JOHN M. MAKI, **Government and politics in Japan. The road to democracy**, New York, Praeger, 1962.

الفيتنام

LE THANH KHOI, **Le Viet-Nam. Histoire et civilisation**, I, Ed. de Minuit, 1955.
JULES ROY, **La bataille de Dien-Bien-Phu**, Julliard, 1963.
JEAN LACOUTURE, **Le Viet-Nam entre deux paix**, Ed. du Seuil, 1965.

الهند

MARIE - SIMONE RENOU, **L'économie de l'Inde**, P. U. F., nouv. éd., 1964.

ETIENNE GILBERT, L'Inde, **Genève, Droz, 1956.**
CHARLES BETTELHEM, L'inde indépendante, Colin, **1962.**

أسيا الجنوبية الشرقية

TIBOR MENDE, L'Asie du Sud - Est entre deux mondes, Ed. du Seuil, 1954.
PIERRE FISTIE, Singapour et la Malaisie, P. U. F., 1960.
GEORGE MCTURNAN KAHIN, Governments and politics of South-East Asia, Cornell «U.P.», 1965. ... ...
CLAUDE - ALBERT COLLIARD, La question d'Indonésie, Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1950.
W. F. WERTHEIM, Indonesian society in transition, La Haye, W. Van Hœve, 1956.

مراجع عربية

استكمالاً لهذه المراجع البيليوغرافية ، رأت « دار منشورات عويدات » ، في بيروت ان تكلف الاستاذ يوسف اسعد داغر الاختصاصي بفن المكتبات والخبير العالمي بالببليوغرافيا الشرقية والتوثيق العلمي، وأحد المترجين لهذه الموسوعة التاريخية إعداد قائمة بالمراجع والمصادر التاريخية العربية التي تتعلق بأهم مواد هذا الجزء ، وقد نزل الاستاذ داغر عند رغبتنا هذه فأعد هذه القائمة خدمة منه للبحث العلمي وتيسيراً لاسبابه والباحثين في الدراسات التاريخية العائدة لهذه الحقبة من التاريخ العام .

فعسى ان يجد الباحثون في هذه القوائم المختارة ما يغني بعض الشيء عن جهد التقصي ومشقة التفتيش .

الناشر

الحرب العالمية

الحرب الاوروبية ١٩١٤ - ١٩١٨

توماس لوبل - لورانس في بلاد العرب . تعريب كامل صموئيل مسيحية - الشويفات ومطبعة الكلية الوطنية ١٩٣٣ ، ص ٢٦٧ - صور - خرائط .

الديراوي ، عمر محمد - الحرب العالمية الأولى - بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٤ ، ص ٥٧٦ - خرائط - مصور

لوبون ، غوستاف - الحرب الاوروبية ، ترجمة اميل زيدان - القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩١٦ ، ص ١٨٢ .

المقدسي ، جرجس الخوري - اعظم حرب في التاريخ وكيف مرت ايامها - بيروت ، المطبعة العلمية ، ١٩٢٧ ، ص ١٢٨ .

بيشون ، جان - بواعث الحرب العالمية في الشرق الادنى وموجز لتاريخ حلول اميركا في هذا الشرق . ترجمة محمد عزة دروزة - بيروت ، مطبعة الكشاف ، ١٩٤٦ ، ص ١٤٩ .

روفائيل ، الخوري بطرس - اعمال المرأة في الحرب الكبرى - بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٣ ، ص ١٧٠ .

مجلة العالم الفرنسي ـ المسلمون الفرنسيون في الحرب ـ باريس ، ليرو ، ١٩١٤ ، ص ٣٨٩ .

حسين ، فاضل ـ محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ـ القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ٧٠٧ .

ميور ، رامزي ـ النتائج السياسية للحرب العظمى ، ترجمة محمد بدران ـ القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٦ ، ص ٣٧٥ .

الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا والكتاب الابيض الانكليزي . وهو يتضمن المراسلات الانكليزية الرسمية البريطانية والعثمانية قبل وقوع الحرب بين الحلفاء وتركيا ـ القاهرة ، دار المقطم ، ١٩١٤ .

تاريخ الحرب العظمى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، ج ١ ـ ٢ ـ بيروت ، المكتبة الاهلية ١٩٣٨ ، مجلدان ـ صور ـ خرائط .

رؤوف ، احمد ـ كيف دخلت تركيا الحرب العالمية . تعريب فؤاد ميداني ، بيروت ١٩٣٣ ، ص ٨٤ .

عزيز بك ـ سوريا ولبنان في الحرب العالمية. ترجمة فؤاد ميداني، بيروت ١٩٣٣، ص٣٨٤.

الغصين ، فايز ـ مذكراتي عن الثورة العربية . دمشق ، مطبعة ابن زيدون ١٩٣٩ ، ص ٢٧٢ .

السعيد ، نوري ـ محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦ ـ ١٩١٨ . بغداد ، مطبعة الجيش ، ١٩٤٧ ، ٤٨ ورقة ـ خرائط .

الفاضل البصري ـ الكتاب الاسود . يحتوي على مداخلة ابن السعود مع الانكليز ومحاربة ابن الرشيد ابن السعود من اجل ذلك ، ١٩١٥ ، ص ٣١ .

موسى ، سليمان ـ الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى . عمان ، دار النشر والتوزيع ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦٣ . صور ـ خرائط .

العمري ، محمد امين ـ تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ ـ ١٩١٨ . بغداد ، المطبعة العربية ، ١٩٣٥ ، ٣ اجزاء ـ خرائط .

نديم ، شكري محمود ـ الجيش الروسي في حرب العراق ١٩١٤ ـ ١٩١٧ . بغداد ، ١٩٦٧، ص ٤٩ ـ خرائط .

البواري ، بشارة ـ اربع سني الحرب . نيويورك ، مطبعة جريدة الهدى ١٩٢٦ ، ص ٤٨٣ .

داغر ، اسعد خليل ـ تاريخ الحرب الكبرى شعراً ـ القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩١٩ ، ص ١١٧ .

انطونيوس ، جورج ـ يقظة العرب . ترجمة كال حيدر و الركابي . دمشق ، مطبعة الترقي ، ١٩٤٦ ، ص ٤٦٣ .

سعيد ، امين محمد ـ اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين ـ بيروت ، دار الكاتب العربي ، ص ٣٩٩ .

تشرشل ، ونستون ـ تشرشل يتكلم عن الشرق . اقتباس باسيل دقاق ـ بيروت ، مكتبة بيروت ، ١٩٥١ ، ص ٩٥ .

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

فرج ، السيد ـ بعد الهدنة ـ القاهرة ، مطبعة التوكل ، ١٩٤٥ ، ص ١١٨ .

كار ، ادوارد هاليت ـ دعائم السلام ، تعريب محمد فريد أبوحديد ـ القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ص ٢١٢ .

فرج ، السيد ـ حرب الصحراء المصرية . قصة الحرب في صحراء مصر وشمالي افريقيا ، يونيو ١٩٤٠ ـ ديسمبر ١٩٤٢ ـ القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ١٢٦ ـ خرائط .

كارتييه ، ريمون ـ الحرب العالمية الثانية . ترجمة سهيل سماحة وانطون مسعود ـ بيروت مؤسسة نوفل للطباعة ، ١٩٦١ .

لاوند ، رمضان ـ الحرب العالمية الثانية ـ بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ، ص ٥٩٢ ـ صور .

عمر ، حسين ـ الاقتصاد القومي في الحرب والسلم ـ القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ ، ٢٣٠ ص .

نصر ، صلاح ـ الحرب النفسية : معركة الكلمة والمعتقد ـ القاهرة ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .

الحرب الاسرائيلية العربية

حرب ١٩٤٨

الخطيب ، محمد نمر ـ احداث النكبة أو نكبة فلسطين ـ بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٧ ، ٣٦٨ ص ـ صور .

ابوفاضل ، منير ـ حرب فلسطين لم تنته ـ بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٥٣ ، ص ٤٤ ، صور

مونتغومري ، فيكونت ـ مذكرات المارشال مونتغومري ، فيكونت العلمين ، ترجمة فريد جبر ، بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٢ ، ٢٧٨ ص .

القصري ، محمد فايز ـ الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ ج ١ – ٢٢٢ ص . خريطتان .

عبد المنعم ، محمد فيصل ـ اسرار ١٩٤٨ . تقديم انيس منصور ـ القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨ ، ص ٨٠٢ ، صور . خرائط .

الجمالي ، محمد فاضل – ذكريات وعِبَر : كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي . بيروت ، طبعة اولى ١٩٦٤ ، ص ٢٤٢ ، طبعة جديدة ١٩٦٥ ، ص ٢٧٢ .

التل ، عبدالله – كارثة فلسطين : مذكرات عبدالله التل ، قائد معركة القدس . القاهرة ، دار القلم ١٩٥٦ ، ج ١ – خرائط ـ وثائق مصورة .

الافريقي ، محمد طارق – المجاهدون في معـــارك فلسطين ، ١٩٤٨ . دمشق ، دار اليقظة العربية ١٩٥١ ، ١٨١ ص . صور .

إتفاقيات الهـــدنة العربية الاسرائيلية ، شباط – تموز ١٩٤٩ ، نصوص الامم المتحدة وملحقاتها . بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٦٩ ، ٩١ ص . خرائط .

ابو النصر ، عمر – معركة العرب خلال الاستعمار والصهيونية ١٩٤٨ – ١٩٦٧ . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩٦ . صور ، خريطة .

البيطار ، نديم ـ من النكسة الى الثورة . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠٣ .

حاماتي ، هنري ـ جامير وكوارث . بيروت ، قدموس ، ١٩٦٨ ، ص ٣١٠ .

حسون ، فيصل ـ خسرناها معركة فلنربحها حرباً . بغداد ، دار الجمهورية ، ١٩٦٧ ، ص ٨٠ . صور – خريطة .

حسين ، الملك ـ حربنا مع اسرائيل . بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٦٨ ص ١٢٨ .

الحلو ، ابراهيم ـ حرب ٥ حزيران كما نراها وكما يراها العالم . بيروت ، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨ ، ص ٢٠٨ .

خطاب ، محمد شيت ـ الايام الحاسمة قبل معركة المصير . بغداد ، وزارة الثقافة والارشاد ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٧ . خريطة .

سجل الآراء . حول الوقائــــع السياسية في البلاد العربية . الحرب العربية الاسرائيلية ٥ حزيران . بيروت ، دار الابحاث ، ١٩٦٧ ، ج ١ .

شامية ، جبران ـ مراحل الهزيمة وتطوراتها . بيروت ، دار الابحاث والنشر ١٩٦٨ ، ص ١٧٢ .

العظم ، صادق جلال ـ النقد الذاتي بعد الهزيمة . بيروت، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ص ١٧٣ .

قباني ، نزار ـ هوامش على دفتر النكسة : قصيدة طويلة . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣١ .

القصاص ، فؤاد – اسرار حرب حزيران، معارك سيناء ، معارك الاردن ، معارك سوريا ، مع عشرات الصور والوثائق للأسلحة والقوات والمعارك . بيروت، لا.ت. ، ١٩٦٧ ، ص١٦٢.

المنجد ، صلاح الدين ـ أعمدة النكبة . بحث علمي في أسباب هزيمة ٥ حزيران . بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٩ .

نصور ، اديب ـ النكسة والخطأ . الاخطاء الفكرية والعقائدية التي أدت الى الكارثة . بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٥ .

العالم العربي

تونس

دار الكتب المصرية ـ قائمة بالكتب والمراجع عن تونس . القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٦١ ، ٢٥ + ٤٢ ص .

البنيلي ، عمر بن عمر ـ هذه هي تونس المجاهدة . القدس ، مكتب المغرب العربي ، ١٩٥٥، ص ١٢٤ .

البيضاوي ، خيرات ـ وميض النار في المغرب العربي . بيروت ، مطبعة دار الكتب ، لا. ت. ، ٤٠٤ ص . صور ، خريطة .

حقي ، إحسان ـ تونس العربية . بيروت ، دار الثقافة . لا. ت. ، ٣٠٠ صفحة ،صور .

درمونة ، يونس ـ تونس بين الاتجاهات . القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٣، ص٢١٩.

درمونة ، يونس ـ تونس بين الحماية والاحتلال . القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ص ١٥١ .

الركباني ، عمر ـ كتاب نبراس الحرية في تاريخ الحركة القوميـــة التونسية . تونس ، مطبعة العمل . لا. ت.، ٥٧ ص .

زيادة ، نقولا عبدو ـ تونس في عهد الحماية ١٨٨١ ـ ١٩٣٤ . محاضرات ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ .

الجمهورية التونسية ـ تونس اليوم ـ تونس ، ٢٠٤ ص ، خرائط ـ صور .

الجزائر

الشقيري ، احمد ـ دفاعاً عن فلسطين والجزائر ـ تعريب خيري حماد ـ بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٦٢ ، ٢١٠ ص ـ صور .

البجاوي ، محمد ـ الثورة الجزائرية والقانون . ترجمة علي الخش ـ دمشق ، دار اليقظة ١٩٦٥ ، ٤١٤ ص .

بوعزيز ، يحيى ـ بطل الكفاح الامير عبد القادر الجزائري ، عام ١٩٥٧ ـ تونس ، المكتبة الشرقية ، ١٣٧٦ هـ ، ٢٦٧ ص ـ صور .

بوعزيز ، يحيى ـ الموجز في تاريخ الجزائر ـ وهران ، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، ١٩٦٥ ، ج ١

البيضاوي ، خيرات ـ وميض النار في المغرب العربي ـ بيروت ، مطبعة دار الكتب . لا . ت . ، ١٠٤ ص ، صور ـ خريطة .

الجزائري ، مسعود مجاهد ـ تاريخ الجزائر ـ القدس ، مطابع دار الايتام الاسلامية ، ١٩٦٥ ٢٨٣ ص ، صور ـ خريطة .

جلال ، عبد العاطي ـ فرنسا في الجزائر ـ القاهرة ، المطبعة العلمية للطبع والنشر ، ١٩٥٦ ١٤٤ ص ، صور .

جلسبي ، جوان ـ الجزائر الثائرة ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٦١ ، ٢٣٩ ص .

الجيلاني ، عبد الرحمن بن محمد ـ تاريخ الجزائر العام ، الجزائر ، المطبعة العربية ، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ ، جزآن ، خرائط ـ لوحات .

حافظ ، حمدي ـ الجزائر بين الامس والغد ، القاهرة المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر ، ١٤٤ ص .

الحص ، عبد الرحمن محمود ـ الجزائر في معركة البناء ، بيروت ، دار نشر الآداب ، ١٩٦٣ ١١٢ ص .

حقي ، إحسان ـ الجزائر العربية ، ارض الكفاح المجيد ، بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٦١ ، ٣١١ ص .

الشلقاني ، علي ـ ثورة الجزائر ، القاهرة ، دار النديم ، ١٩٥٦ ، ٢٤٨ ص .

العقاد ، صلاح ـ محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ ، ١١٣ ص .

عودة ، محمد ورفاقه ـ الجزائر : ارض اللهب والدم ، القاهرة ، المكتب الدولي للترجمة والنشر ، لا . ت . ، ١٢٣ ص .

فؤاد ، سعد زغلول ـ عشت مع ثوار الجزائر ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ ، ٣٢٠ ص .

المدني ، احمد توفيق ـ هذه هي الجزائر ، القاهرة ، مكتبة النهضـــة المصرية ، ١٩٥٦ ، ٢٤٧ ص ، خريطة .

مرتضى ، محمد عبد المنعم ـ الجزائر المنتصرة، القاهرة ، دار القومية ، لا . ت. ، ١١٩ ص.

النقاش ، رجاء ــ ثورة الفقراء ، بيروت ، دار الآداب ، ١٩٦٤ ، ٢٣٩ ص .

الورتلاني ، الفضيل ــ الجزائر الثائرة ، بيروت ، عباد الرحمن ، ٥٢٦ ص .

يحيى ، جلال ــ السياســـة الفرنسية في الجزائر من سنة ١٩٣٠ ــ ١٩٥٩ ، القـــاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ ، ٣٨٣ ص .

السودان

داغر ، يوسف اسعد ــ الاصول العربية للدراسات السودانيـــة . بيروت ، دار النجوى ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٥ صفحة. كشاف خاص بالمصادر والمراجع العربية الخاصة بالسودان والسودانيين ووادي النيل ، ضمّ نحواً من ٢٠٠٠ مصدر بين كتب خاصة وابحاث صدرت عن السودان او حول السودان بين ١٨٧٤ ــ ١٩٦٨ .

دار الكتب المصرية ، قسم الإرشاد ــ قائمة بالكتب والمراجع عن السودان ، القاهره ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦١ ، ٤١ ص بالعربية و ٦٧ باللغات الاجنبية ، ضمت ١٧٥ مصـــدراً باللغة العربية ، و ٣٨٩ باللغات الاجنبية .

ليبيا

دار الكتب المصرية . قسم الارشاد ــ قائمة بالكتب والمراجع عن ليبيا ــ القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦١ ، ص ٢١ + ٣٠ .

طرابلس الغرب وبرقة في براثن الاستعمار الايطالي . صحـــائف سود . دار المستقبـــل ، لا . ت . ص ١٦٠ .

الاشهب ، محمد الطيب ــ برقة العربية امس واليوم . القاهرة ، مطبعة الهواري ، ١٩٤٧ ، ص ٧٢٠ ، صور ، خريطة .

ــ ــ عمر المختار ــ القاهرة ، مكتب القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢١٢ .

ــ ــ ابراهيم احمد الشلحي ـ القاهرة ، مطبعة الخانجي ، ١٩٥٦ ، ص ١٤٣ .

الباروني ، زعيمة سليمان ـ صفحات خالدة من الجهاد . القاهرة ، مطابع الاستقلال الكبرى مجلدان .

البراوي ، راشد ـ ليبيا والمؤامرة البريطانية . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣ ، ص ٧٧ .

رشدي ، راسم . طرابلس الغرب في الماضي والحاضر . طرابلس ١٩٥٣ ، ص ٢٧٣ ـ صور ـ لوحات

الزاوي ، الطاهر احمد - تاريخ الفتح العربي في ليبيا . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ٢٩٦ .

شكري ، محمد فؤاد ، السنوسية دين ودولة ـ مصر ، دار الفكر العربي، ١٩٤٨ ، ص٤٢٣

شلبي ، محمود ـ عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي ، القاهرة ، المكتبة العلمية ١٩٥٨ ، ص ١٣٢ .

الشنيطي ، محمود ـ قضية ليبيا. القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ، ص ٣٥٦ ـ صور .

عباس ، احسان رشيد . تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري . بنغازي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٩ .

قبعين ، سليم . تاريخ الحرب العثمانية الايطالية . القاهرة ، مطبعة التقدم .

محمود ، حسن سليمان . ليبيا بين الماضي والحاضر . القاهرة مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢ ، ص ٤٣٧ .

شكري ، محمود فؤاد . ميلاد دولة ليبيا الحديثة . وثائق تحريرها واستقلالها - القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٥٧ .

زيادة ، نقولا عبده . ليبيا في العصور الحديثة . محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والقانونية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧٣ .

— — محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي الى الاستقلال ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ٢٧٣ .

خدوري ، مجيد . ليبيا الحديثة : دراسة في تطورها السياسي ، ترجمة نقولا زيادة - بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٦ ، ص ٥٥٠ .

ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية قدّم لها واعدها للنشر نقولا زيادة) بيروت ، الجامعة الاميركية ، ١٦٦٩ ، ص ٢٠٥ .

المغرب

البيليوغرافيا المغربية لسنة ١٩٥٦ - تطوان ، دار الطباعة المغربية ١٩٥٦ ، ٥٨ ورقة .

دار الكتب المصرية – قسم الارشاد ، قائمة بالكتب والمراجع عن المغرب ، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٦١ ، ص ٣٦ + ٦٦ .

ابن جلول، عبد الحميد – هـــذه مراكش ـ القاهرة ، مكتبة المغرب العربي، ١٩٤٩، ص ٧٢٦ .

ابن عبود ، محمد بن عبد السلام – تاريخ المغرب ، تطوان ، المطبعة المهدية ، ١٩٥١ .

جلال ، محمد عبد الباطي – الاستعمار الفرنسي في مراكش (المغرب الاقصى) ، القاهرة مكتبة النهضة ، ١٩٥٤ ص ١٨١ .

الفاسي ، علال – الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، القـــاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٤٨ ص ٥٦٠ .

فروخ ، عمر – وثيقة المغرب ، بيروت ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ، ١٩٦١ ، ص ٣٣٩ .

الفيلالي ، عبد الكريم – المغرب ملكاً وشعباً ، القاهرة ، دار الطبـــاعة الحديثة ١٩٥٧ ، ص ٢٤٦ .

— — — دروس تاريخ المغرب – الدار البيضاء ، ١٩٦١ ، ص ٣٠٤ .

كرّو ، ابو القاسم محمد – مآسي شهر الدمـاء والدموع في المغرب العربي ، تونس ، مطبعة الترقي ، ١٩٥٦ ، ص ٩٥ .

لاندوم ، روم ، ترجمة نقولا زيادة – تاريخ المغرب في القرن العشرين ، بيروت دار الثقافة ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٨ .

— — — مراكش بعد الاستعمار ، تعريب خيري حماد – بيروت ، دار الطليعة ١٩٦١ ص ٣٥٠ .

ابو النصر ، عمر – بطل الريف الامير عبد الكريم ، بيروت ، المكتبة الاهلية ، ١٩٣٤ ، ص ٢٣٦ .

محمد الخامس ، ملك المغرب – إنبعـاث أمة : اقوال وأفعال . الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٩٥٦ – ١٩٦٤ .

افريقيا

ابو المجد ، صبري – ثورة افريقيا . القاهرة ، الشركة العربية ، ١٩٦٠ ص ٢٩٨ .

رياض ، زاهر – استعمار افريقيا . القاهرة ، الدار القومية للطبـــاعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٢٦١ صور ، خرائط .

– – – استعمار القارة الافريقية واستقلالها . القــاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣٣ ، خرائط .

عودة ، عبد الملك – السياسة والحكم في افريقيا . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩ ص ٥٧٧ .

حشيمة ، عبدالله – في افريقيا السوداء . بيروت ، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢ ،ص ١٥٠ .

حقي ، احسان – افريقيا الحرة . بلاد الأمل والرجاء ، بيروت ، المكتب التجـــاري ، ١٩٦٢ ، ص ٢٠٠ ، خريطة.

خلف الله ، عبد الغني عبدالله – مستقبل افريقيا السياسي . تاريخ شعوب القارة الحديث واوجه التطور المحتمة فيه ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥٧ ، ص ٥٠١ ، خريطة .

صبري ، صلاح – افريقيا وراء الصحراء . القــاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ، ٣ اجزاء في واحد .

طاهر ، احمد – افريقيا في مفارق الطرق. القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥ ، ص ٤٩٩ .

غرايبه ، عبد الكريم محمود – دراسات في تاريخ افريقيا العربية ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، دمشق، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠ ص ٢٩٦ .

قلعجي ، قدري – لومومبـــا . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦١ ص ١٧٩ ، صور خرائط .

الجمل ، شوقي عطاالله – الوحدة الافريقية ومراحل تطورهـــا من مؤتمر اكرا ١٩٥٨ حتى مؤتمر تنمية الصناعة الافريقي الاول بالقاهرة ١٩٦٥ ، القاهرة ، دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ١٧٠ .

بدوي ، عبده – شخصيات افريقية . القاهرة ، وزارة الثقافة والارشاد القومي . لا . ت ١٦٧ ص .

زناتي ، محمود سلام – النُظم القانونية الافريقية وتطورها . القـــاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٦ ، ص ٤٩١ .

عنبر ، محمد عبد الرحيم – التمييز العنصري في افريقيا . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢٢ ، خرائط .

نكروما ، كوامي – الوجدانية : فلسفة وعقيدة التحرر والتطور خصوصاً بالنسبة للثورة الافريقية . ترجمة كريم عزقول ، بيروت ، دار الثقافة ١٩٦٤ ، ص ٢١٩ .

الامم المتحدة – ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . دراسة الحالة الاقتصادية في افريقيا منذ عام ١٩٥٠ ، نيويورك ، الامم المتحدة ، ١٩٦١ ص ٥٦٥ ، خريطتان .

فبريال ، وهبي – افريقيا والتكتلات الرأسمالية الاوروبية . القـــاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، لا. ت ص ٨١ .

نفش ، محمد – السوق الافريقية المشتركة . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٢، ص ٥٦ ، خريطة .

رفلة ، فيليب – الجغرافيا السياسية لافريقيا مـــع دراسة شاملة للدول الافريقية سياسياً واقتصادياً وطبيعياً . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٦ ، ص ٦٧٣ ، خرائط .

البراوي ، راشد – التطور الاقتصادي الحديث في افريقيا . القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦١ ، ص ٢١٠ ، خرائط .

تونس . كتابة الدولة للثقافة والاخبار – افريقيا الجديدة. تونس ١٩٦٢، ص ٢٣١، مصور

مؤتمر الدار البيضاء ٣ – ٧ كانون الثاني ١٩٦١ . بيروت ، المكتب التجـــاري ١٩٦١ ، ص ٦٨ .

الاستعمار

بن نبي ، ملك – الصراع الفكري في البلاد المستعمَرة . القاهرة ، دار العروبة ، ١٩٦٠ ص ١٨٢ .

بيهم ، محمد جميل – عالم حر جديد في آسيا وافريقيـــا والوطن العربي . بيروت ، مؤسسة المعارف ١٩٦٤ ، ص ٣٩٠ ، خرائط .

الجسي ، محمد عبد الغني – افريقيا للافريقيين . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، لا. ت ص ٩٠ .

حمدان ، محمد صباح – الاستعمار والصهيونية العـــالمية . صيدا ، المكتبة العصرية ، ١٩٦٧ ص ٢٩٦ ، صور ، خرائط .

خالد ، خالد محمد – مواطنون ورعايا . القاهرة ، الخانجي ، ١٩٥٨ ، ص ٢١٣ .

خالدي ، الدكتور مصطفى وعمر فروخ – التبشير والاستعمار في البلاد العربية. عرض لجهود المبشرين التي ترمي الى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي بيروت ، ١٩٥٣ ،ص ٢٢٦ .

زنيبر ، محمد – فرانز فانون او معركة الشعوب المتخلفة. المغرب ، دار الكتاب ص ١٣١ .

الشهابي ، الامير مصطفى – محاضرات في الاستعمار . القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالي ، ١٩٥٦ جزآن .

صبري ، محمد – تاريخ العصر الحديث . نصر الولايات المتحدة . الاستعمار الجديد، القاهرة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٦ من ٣١٣ ، صور ، خرائط .

عبده ، علي ابراهيم – المنافسة الدولية في اعالي النيل ١٨٨٠ – ١٩٠٦ . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٨ ، ص ٢٩٨ .

العريان ، محمد سعيد – قصة الكفاح بين العرب والاستعمار . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ ، ص ٣٥٢ .

الغنيت ، محمد علي – الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب السويس . ثورات العرب في سنة ١٩١٩ . القاهرة ، الدار القومية ، جزآن .

الغزالي ، محمد – الاستعمار : احقاد واطماع . القاهرة ، الخانجي ١٩٥٧ ، ص ٢١٠ .

فهمي ، عبد العزيز – الاستعمار عدو الشعوب . القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٨٩٢ .

لينين – الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية . ترجمة راشد براني . مصر ، مكتبة النهضة المصر، ١٩٤٥ ، ص ٢٠٨ .

نكروما ، كوامي – الاستعمار الجديد: آخر مراحل الامبريالية. ترجمة عبد الحميد حمدي، القاهرة ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ٣١١ .

الشمي ، قحطان محمد – الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن عدن والامارات . القاهرة ، دار النشر للطباعة والنشر والاعلان . ١٩٦٢ ، ص٢٦٠ ، خارطة.

الدكتاتورية – الفاشية

داغر ، يوسف اسعد – الديموقراطية في المكتبة العربية : مصادر ومراجع . بيروت ، ١٩٥٩ ، ٧٥ ص ، (ضم اكثر من ٧٥٠ مرجعاً عربياً حول الديموقراطية والنظم السياسية) .

دوفرجيه ، موريس – في الدكتاتورية ، ترجمة هشام متولي . بيروت ، عويدات ١٩٦٥ ، ص ١٨٣ .

بياجي ، برونو – دولة التعاون باندماج الجمعيات ، ترجمة سعيد الشرتوني . بكفيا مطبعة مجلة العرائس ١٩٣٠ ، ص ٨٩ .

خياطة ، سليم – حميات في الغرب . بيروت ، لا. ت. ج .

ديمتروف ، جورج – الفاشستية عدوة الشعب او وحدة الطبقة العاملة في النضال ضد الفاشية، ترجمة نقولا لاشاوي ، مع مقدمة لخالد بكداش . دمشق ١٩٣٧ ، ص ١٢٤ .

عنان ، محمد عبدالله ـ المذاهب الاجتماعية الحديثة . القاهرة ، ١٩٤٥ ، لجنة التـــأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٤ ، ص ١٨٧ .

الميلي ، محمد مبارك ـ الفاشية العالمية الحديثة . بيروت ، دار الآداب ، ١٩٦٣ ص ١١٢ .

رشاد ، علي ـ الفاشيزم او النهضة الايطالية الحديثة ، تعريب محمد محفوظ الكردي، حلب، مطبعة النهضة العربية ، ١٩٢٦ ، ص ١٤٣ .

مخلوف ، فريد ـ ايطاليا والقضية العربية . بيروت ، ١٩٣٢ ، ص ٧٩ .

الصهيونية

ابو صادق ـ الماسونية بلا قناع . بغداد ، دار البصري ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٤ ، صور .

البارودي ، فخري ـ كارثة فلسطين العظمى. دمشق، مطابع ابن زيدون ١٩٥٠، ص ٦١ .

بروتوكولات حكماء صهيون وتعاليم ، ترجمة شوقي عبد الناصر . القاهرة ، مطابـــع دار التعاون للطبع والنشر . لا . ت. ص ٢٢٣ .

برّي ، عبدالله ـ القومية العربية والقومية اليهودية . بيروت ، دار مكتبة الحياة ١٩٦٠ ، ص ٦٣ .

بسيسو ، سعدي ـ الصهيونية : نقد وتحليل . القدس ، المطبعة التجارية ، ١٩٤٥، ص٢٢٧.

بيهم ، محمد جميل ـ فلسطين اندلس الشرق . بيروت ، مطابع صادر ريحاني ، ١٩٤٦ ، ص ٢٨٢ .

تارو ، جيروم وجان ـ اذا ملك اسرائيل ، تعريب انطون بين . بيروت ، ١٩٣٢ ، ص ١٥٥ .

تلحوق ، وديع ـ الصليبية الجديدة في فلسطين . دمشق ، مكتبة النوري ، ١٩٤٨ ، ص ١٦٣ .

التونسي ، محمد خليفة ـ الخطر اليهودي . بروتوكولات حكماء صهيون . القاهرة ، مطبعة الكتاب العربي ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٠ .

الحاج ، يوسف ـ في سبيل الحق . هيكل سليمان او الوطن القومي لليهود . بيروت ، ١٩٣٤ ص ٢٣٩ .

حرب ، اميل الخوري ـ مؤامرة اليهود على المسيحية . بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٤٧ ، ص ٨٤ .

نويهض ، عجاج ـ برتوكولات حكماء صهيون . جزآن، بيروت ١٩٦٧ . الجزء الاول يبحث في ظهورها واسباب غفلة العرب عنها مع تراجم رؤسائها ، الخ ، ٣٢٢ ص. الجزء الثـــاني: في

التوراة واسفارها ورب العالقة ، ص ٣٢٠ .

حسن ، قاسم ـ لمحات في تاريخ التطورات الاجتماعية في الغرب ، وظهور المشكلة اليهودية ، وقيام اسرائيل . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٨ .

الحسيني ، محمد امين ـ حقائق عن قضية فلسطين: تصريحات واحاديث السيدمحمـــد امين الحسيني كشف بها الستار عن اسباب كارثة فلسطين وعلاقاتها بالمؤامرات اليهودية . القاهرة ، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين ١٩٥٧ ، ص ٢٥٠ .

حمدان ، محمد مصباح – الاستعمار والصهيونية العالمية . صيدا ، المكتبـــة العصرية ، ١٩٦٧ – ص ٢٩٦ . صور . خرائط .

خطاب ، محمود شيت – حقيقة اسرائيل محاضرات . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربيهالعالية ١٩٧٦ ، ص١٠٨.

رزوق ، اسعد – اسرائيل كبر . دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني . بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٨ ، ص ٩٦٣ . خرائط .

رشدي ، عمر – الصهيونية وربيبتها اسرائيل . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥، ص ٤٣٧ ، خرائط .

الرشيدات ، شفيق ـ فلسطين : تاريخاً وعبرة ومصيرا . القاهرة ، دار الكتـاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٤٧٨ .

الرملي ، محمود فتحي ـ الصهيونية اعلى مراحل الاستعمار .القاهرة، وكالة الصحافة العربية، ١٩٥٦ ، ص ٢٥٥ .

زعيتر ، أكرم ـ القضية الفلسطينية ـ القاهرة ، دار المعارف، ١٩٥٥ ، ص٣١٩ خرائط.

شميس ، عبد المنعم ـ اسرار الصهيونية ـ القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ١٩٤٩ ،ص٥١٠.

صايغ ، فايز ـ الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، تعريب عبد الوهـاب كيالي ـ بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٧ + ٧٠ .

– – الديبلوماسية الصهيونية ـ بيروت . منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٧ ص ٢٢٤ .

صفوة ، نجدة فتحي – اليهود والصهيونية في علاقات الدول الكبرى . بغـــداد ، مطبعة الحكومة ١٩٦٧، ص ٥٨ .

القصري ، محمد فايز ـ الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب. القاهرة، ١٩٦١ ص٢٢٣ ، خريطتان .

كيالي ، عبد الوهاب ـ المطامع الصهيونية التوسعية . بيروت ، مطبعة التحرير الفلسطينية ١٩٦٦ ، ص ١٣٦ .

موجز الحوليات العالمية

(من الحرب العالمية الاولى حتى ٣١ كانون الاول ١٩٦٥)

١٩١٤

حزيران : مقتل الارشيدوق فرنسوا ـ فردينان في سراجيفو (٢٨) . تموز : انذار نمساوي الى صربيا (٢٣) ـ اعلان الحرب (٢٨) ـ تعبئة روسية عامة (٣١) ـ انذار الماني الى روسيا وفرنسا (٣١) . آب : تعبئة عامة في فرنسا (١) ـ اعلان المانيا الحرب على روسيا (١) ـ انذار الماني الى بلجيكا (٢) ـ عقد تحالف الماني ـ تركي (٢) ـ اعلان المانيا الحرب على فرنسا واعلان انكلترا الحرب على المانيا (٤) ـ فتح قناة باناما (١٥) ـ معارك الحدود (٢٢ ـ ٢٥) ، ومورانسيع (٢٦) وتاننبرغ (٢٧ ـ ٣٠) ، ولمبرغ (٢٩ ـ ٣ أيلول) . ايلول : معارك المارن (٥ ـ ١٠) وبحيرات مازوريا (٩ ـ ١٤) ، تشرين الاول : معركة الايزير (١٩ ـ ١٧ تشرين الثاني) ـ انكلترا وفرنسا تقرران محاصرة المانيا اقتصاديا . تشرين الثاني : استيلاء اليابانيين على كياو تشيو (٧) ـ اعلان تركيا الحرب على الحلفاء (١٢) . م. بروست : البحث عن الحلفاء وايطاليا (٢٦) . ايار : هجوم حليف في ارتوا الفاتيكان .

١٩١٥

كانون الثاني : معركة دوغر بانك (٢٤) . شباط : هجوم حليف على الدردنيل (١٩) ـ هجوم فرنسي في شمبانيا (٢٦) . نيسان : الالمان يستخدمون الغازات السامة للمرة الاولى (٢٢) ـ نزول الحلفاء في غاليبولي (٢٥) ـ معاهدة لندن بين الحلفاء وايطاليا (٢٦) . ايار : هجوم حليف في ارتوا ـ هجوم نمساوي الماني في غاليسيا ينتهي الى استرداد برزميسل في حزيران ـ اعلان ايطاليا الحرب على النمسا (٢٣) . تموز : هجوم ايطالي في كارسو . آب : استيلاء الالمان على فارصوفيا وكوفنو وبرست ـ ليتوفسك ـ اضطرار الصين الى القبول بطلبات اليابانيين الواحد والعشرين (٧) . ايلول : هجوم حليف في شمبانيا ـ بلغاريا تحالف المانيا والنمسا (٦) ـ مؤتمر اشتراكي في زيمروولد ـ استيلاء الالمان على فيلنا . تشرين الاول : نزول الحلفاء في سالونيك (٥) ـ هجوم بلغاريا والنمسا على صربيا واستيلاؤهما على بلغراد ونيش ـ هجوم ايطالي في غوريسيا . تشرين الثاني : انسحاب الجيش الصربي الى البانيا.

ابحاث انشتاين حول النسبية الشاملة ـ رومان رولان : فوق المعركة ـ بيكاسو : ارلكين ـ دي فالا : الحب الساحر .

١٩١٦

كانون الثاني : جلاء الحلفاء عن غاليبولي (٦ ـ ٨) . شباط : فرض الخدمة العسكرية الالزامية في بريطانيا العظمى (٣) ـ بدء معركة فردون (٢١) ـ استيلاء الالمان على دوامون (٢٥) . اذار : انشاء « عصبة سبارتاكوس » (٢٤) . نيسان : ثورة الفصح في ايرلندا (٢٣) ـ استسلام البريطانيين في شط العماره (٢٩) . ايار : بيان كينتال الاشتراكي (١) ـ هجوم النمساويين على ايطاليا في أسياغو (١٥) ـ معركة جتلند البحرية (٣١) . حزيران : هجوم بروسيلوف (٤ ـ ١٥ آب) ـ ثورة الحجاز ـ الالمان يوقفون معركة فردون (٢٤) . تموز : هجوم حليف على السوم (حتى ٢٣ تشرين الاول) . آب : هجوم ايطالي على الايسونزو (٦) ـ دخول رومانيا الحرب الى جانب الحلفاء (٢٨) . ايلول : استخدام الدبابات للمرة الاولى (١٥) ـ هجوم الماني بلغاري ونمساوي الماني على رومانيا . تشرين الاول : الفرنسيون يستردون حصن دوامون (٢٤) . تشرين الثاني :

استرداد حصن فو (١) . كانون الاول : قانون الخدمة الوطنية في المانيا (٢) ــ استيلاء دول اوروبا الوسطى على بوخارست (٦) ــ مقتل راسبوتين (٢٩) .

هـ. باربوس : النار ــ اكتشاف الهيباريـن ــ فرويد : مدخل الى التحليل النفسي .

١٩١٧

كانون الثاني : المانيـا تعلن حرب غواصـات لا هـوادة فيهـا (٩) . شباط : قطـع العلاقـات الدبلوماسية الالمانية الاميركية (٣) . اذار : اوائـل الثورة الروسية في بتروغراد (٨) ــ استقالة نقـولا الثاني (١٥) . نيسـان : اعلان الولايات المتحدة الحرب على المانيـا (٢) ــ هجوم انكليزي في ارتـوا (٩) ، وفرنسـي في شمبانيا (١٦ ــ ١٩) لينين في روسيا (١٦) . أيار : حركـات تمرد عسـكري في فرنسـا واضرابات في باريس ــ هجوم ايطالي في كارسو . حزيران : هجوم نمساوي معاكس على ايطاليا وهجوم روسي في غاليسيا . ايلول : استيلاء الالمـان على ريغا (١ ــ ٥)ــ محاولة انقلاب على يد كورنيلوف . تشرين الاول : تراجع ايطالـي في كابوريتو (٢٤) . تشرين الثاني : اعلان بلفـور حول الصهيونية (٢) ــ اسـتيلاء السوفيـات على السـلطة (١٤) ــ وزارة كليمنصو (١٧) ــ السوفيات يطلبون الهدنة من المانيا (٢٦) . كانون الاول : استيلاء الانكليز على القدس (٩) ــ مفاوضـات برسـت ــ ليتوفسـك (٢٠) . بـول فاليري : الباركية الفتية ــ ج. كونراد : خط الظل ــ بيرندلو : لكل حقيقته ــ ج. دوهامل : حيـاة الشهداء ــ موندريان : الواقع الطبيعي والواقـع المجـرد .

١٩١٨

كانون الثاني : نقاط ولسـون الـ ١٤ (٨) ــ منح النسـاء حق التصويت في انكلترا ــ اضراب عام في فينا (١٦) . شباط : معاهدة صلح نمسـاوية المانية مع اوكرانيا (٩) ــ توقف مفاوضات برسـت ــ ليتوفسك (١٠) ــ هدنة جديدة بين الروس والالمان (٢٦) ــ اضراب عام في المانيا (٢٨) ــ تأميم ينابيـع البترول في المكسيك . اذار : استيلاء الالمان علـى كييف (١) ــ معاهدة برست ــ ليتوفسك (٣) ــ انهيار الجبهة الانكليزية (٢١) ــ مؤتمر فرنسي بريطاني في دولنس : فوش قائد أعلى (٢٦) . نيسان : الالمـان يغزون فنلنـدا (٤) ــ اليابـانيون يستولون على فلاديفوستوك (٥) ــ هجوم الماني في الفلاندر (٩) ــ لتونيا (٩) واستونيا (١٠) تعلنان استقلالهما ــ انشاء جيش دنيكين ــ استيلاء الالمان على جبل « كمـل » (٢٥) . ايار : معاهدة بوخارسـت (٧) ــ هجوم الماني على « طريق السيدات » (٢٧) ــ احتلال سواسون (٢٩) ودورمـان وشاتو ــ تييري (٣١) . حزيران : القطيعة بين الحلفاء والسوفيـات (٢٠) . تموز : هجوم الماني على المارن (١٥) ــ هجوم فرنسي معاكس في فيليه ــ كوتريه (١٨) ــ تخلي الالمان عن خـط المارن (٢١) ــ آب : هجوم فرنسـي انكليزي على السوم (٨) وهجوم فرنسي على الاين (٢٠) وهجـوم انكليزي على كمبريه (٢١) . ايلول انسحاب الماني عام الى خط هندنبورغ (٤) ــ النمسا تلتمس الصلح (١٤) ــ هجوم اميركي على سان ــ ميشال (١٥) وهجـوم فرانسيه‌دسبري في مقدونيا (١٥) واللنبي فيفلسطين (١٩) وهجوم فرنسي اميركي في الارغون ، وهجـوم انكليزي على السوم وفي الفلاندر ــ بلغاريا تطلـب الهدنة (٢٦) التي وقعت فـي ٢٩ ــ دخول طبريـا ودمشق (٣٠) . تشرين الاول : ماكس دي باد يصبح مستشارا (١) ــ مفاوضات غليوم الثاني مع ولسـون (١٤) ــ اعلان استقلال التشيك (١٤) والمنغاريـين (٢٤) والكرواتيـين والسلوفينيـين (٢٩) ــ تعديـل الدستور الالماني (٢٢) ــ المانيا تسلم بنقاط ولسـون الـ ١٤ (٢٧) ــ هدنة مودروس (٣٠) ــ انتصار ايطاليا في فيتوريو فينيتو (٣٠) . تشريـن الثاني : هدنـة فيلاجيوستي (٣) حركات تمرد في كييل (٣) ــ انسـحاب الالمان الى خط انفرس ــ الوز (٤) ــ المانيـا تطلب الهدنة (٦) ــ فتنة في هانوفر (٧) وميونيخ (٨) ــ اعلان استقلال بولونيا (٧) ــ اعلان الجمهورية في برلين ــ هدنة روتند (١١) ــ شارل الاول يتخلى عن السلطة (١٣) ــ انقـلاب على يد الاميرال كولتشاك (١٨) . كانون الاول : انزال جيوش فرنسية في اوديسـا والقرم ــ استيلاء البولشفيك على استونيا وليتوانيا ولتونيا ــ اعلان الجمهورية في هنغاريا ــ القطيعـة بين الاشتراكيين والسبارتاكيين في برلـين (٢٨) ــ انتخابات « كاكي » في بريطانيا العظمى .

ب. كلوديـل : الخبـز المـر ــ تريستان تزارا : بيان دادا ــ اوسوالد سبنغلر : تقهقر الغرب، المجلـد الاول (المجلـد الثانـي في ١٩٢٠) ــ ج. دوهامل : حضارة .

١٩١٩

كانون الثاني : « اسـبوع أحمـر » في برلين (٦ ــ ١١) ــ افتتاح مؤتمر الصلح (١٨) ــ اندلاع الثورة الاهلية في ايرلندا ــ كولتشاك يستولي علـى برم . شباط : حملة « فون در غولتز في البلطيق »

(١) ـ التئام مجلس فيمار (٦) ـ انتخاب ايبرت رئيسا (١١) ـ مقتل كورت ايسنر (٢١) . اذار : تأسيس الدولية الثالثة (٤) ـ جلاء الجيوش الفرنسية من اوديسا ـ اعلان الجمهورية السوفياتية في هنغاريا (٢١) ـ كولتشاك يستولي على اوفا واورنبورغ ـ توقف التضامن النقدي بين الحلفاء . نيسان : البولونيون يستردون فيلنا ـ فتنة في امريتسار (١٣) . أيار : الايطاليون يحتلون اضاليا ، واليونان ازمير ـ بولونيا تحتل غاليسيا ـ هزيمة دنيكين في روسيا الوسطى ـ هجوم يودنيتش باتجاه بتروغراد . حزيران : توقيع معاهدة فرساي (٢٨) ـ البولشفيك يستردون أوفا . تموز : الرومانيون يسحقون بيلاكون . آب : هزيمة كولتشاك نهائيا ـ استيلاء الرومانيين على بودابست (٣) والبولونيين على منسك ـ ثورة مصطفى كمال على السلطان (٥) . ايلول : استيلاء ج . دانونزيو على فيومه (١٢) ـ معاهدة سان ـ جرمان (١٩) . تشرين الاول : هزيمة يودنيتش امام بتروغراد (٢١) ـ قانون التحريم في الولايات المتحدة (٢٨) . تشرين الثاني : مجلس الشيوخ الاميركي يرفض معاهدة فرساي ـ معاهدة نويي (٢٧) ـ البولشفيك يستردون اومسك . كانون الاول : المراحل الاخيرة لجلاء الالمان من الدول البلطيقية .

روزو فورد يحتل الذرة ـ هـ . باربوس : ضياء ـ ا . جيد : السمفونية الراعوية ـ ا . جونجر : عواصف فولاذية ـ تأسيس الـ « بوهوس » (في فيمار ، ثم في دسو) .

١٩٢٠

كانون الثاني : رفض مجلس الشيوخ الاميركي السماح للولايات المتحدة بالانضمام الى جمعية الامم (١٦) . شباط : البولشفيك يستردون اركوتسك واوديسا . اذار : فيصل ملكا على سوريا ، وعبدالله ملكا على العراق ، والاميرال هورتي وصيا في هنغاريا . نيسان : فرنسا تحتل دارمشتات وفرنكفورت ـ مؤتمر سان ريمو ـ حركات شيوعية في الرور ـ البولشفيك يستردون اذربيجان ـ اتفاق البولونيين وتبليورا وغزوهم اوكرانيا واستيلاؤهم على كييف (٦ ايار) . حزيران : معاهدة تريانون (٤) ـ هزيمة البولونيين واقصاؤهم عن اوكرانيا . تموز : فرنسا تحتل دمشق . آب : معاهدة سيفر (١٠) ـ معركة فارصوفيا (١٥) ـ اليونانيون يستولون على اندرينوبل . ايلول : اضراب عام في لومبارديا والبييمون . تشرين الاول : مقدمات الصلح بين روسيا وبولونيا (١٢) . كانون الاول : معاهدة الصلح بين الروس والفنلنديين (١٤) ـ مؤتمر تور (٢٥ ـ ٣٠) .

كاينز : نتائج الصلح الاقتصادية ـ هـ . برغسون : الطاقة الروحية ـ كوليت : عزيز ـ ب . كلوديل : أوالد الظل ـ هـ . دي مونترلان : مناوبة الصباح ـ ستكلرلويس : الشارع الرئيسي .

١٩٢١

كانون الثاني : انتصار مصطفى كمال على اليونانيين في اينونو (٧) ـ مؤتمر التعويضات في باريس (٢٤ ـ ٢٩) ولندن (٢٧ شباط ـ ٣ اذار) . اذار : ثورة بحارة كرونستات (١٧٠٧) ـ معاهدة ريغا (١٢) ـ اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة (١٢) ـ المعاهدة الروسية التركية (١٦) ـ الاستفتاء في سيليزيا العليا (٢٠) ـ الفرنسيون يحتلون دوسلدورف ودورورت ودويسبورغ ـ رضا خان يستولي على السلطة في ايران . نيسان : اضراب عمال المناجم البريطانيين (حتى حزيران) . ايار : ثورة بولونية في سيليزيا العليا (٢) . تموز : كارثة اسبانية في مراكش في انوال (٢١) ـ اتفاق ويسبادن بين الفرنسيين والالمان (٢٧) . آب : صلح منفرد بين الالمان والاميركيين (٢٥) ـ مقتل ارزبرجر (٢٦) . تشرين الاول : جمعية الامم تقسم سيليزيا العليا (٢٠) .

اندريه بريتون وفيليب سوبو : الحقول المغنطيسية ـ ب . فالري : محاسن ـ ج . جيرودو : سوسان والباسيفيكي ـ ميترلنك : اريان وبارب ـ بلو ـ ج . رومان : السيد له تروهاديك الداعر ـ س . جورج : ثلاث اناشيد ـ م . بيرندلو : ستة اشخاص يبحثون عن مؤلف ـ ا . سفيفو : ضمير زينون ـ جون دوس باسوس : ثلاثة جنود ـ اوبرا البان برغ : فوسزيك .

١٩٢٢

شباط : انكلترا تطلب ايقاف العمل بمعاهدة التحالف مع اليابان (٦) ـ اتفاق واشنطن البحري (٦) ـ معاهدة الدول التسع مع الصين (٦) ـ معاهدة انكليزية مصرية : نهاية الحماية (٢٨) . اذار : اتفاق صيني ياباني . سحب الطلبات الـ ٢١ (٢٨) . نيسان : مؤتمر جنوى (١٠ حتى ١٩ أيار) ـ اتفاق الاشتراكيين والشيوعيين في الاتحاد الفرنسي العام للعمل . آب : اضراب عام في ايطاليا يقمعه موسوليني (١) ـ انتصار الاتراك على اليونانيين في عافيون قره حصار (٢٦) . ايلول :

الاتراك يستولون على ازمير (٨) . تشرين الاول : مدنة يونانية تركية في مودانيا (١١) ـ انتخابات بريطانية محافظة (١٥) ـ استدعاء موسوليني لتولي السلطة (٢٩) ـ اليابانيون يجلون عن فلاديفوستوك . تشرين الثاني : مصطفى كمال يستولي على السلطة في تركيا (٢) . كانون الاول : روسيا تصبح «الاتحاد السوفياتي » (٣٠) .

هانس برجر يكتشف الموجات الدماغية ـ بانتنغ وبست يكتشفان الانسولين ـ هـ. برغسون : ديمومة وآنية ـ ف. مورياك : تقبيل الابرص ـ ج. جيرودو : سيغفريد والليموزين ـ ج. جويس : اوليس ـ ت.س. اليوت : الارض الخراب ـ فالسوودلي : فورسايت ساغا ـ س. لويس : بابيت ـ ج. ميترال : الخراب الكامل ـ ج.و. جيمنز : قصائد (١٩٢٢ ـ ١٩٤٠) ـ بومبون : الدب الابيض ـ اول تحقيق هندسي لـ « لـه كوربوزيه » .

١٩٢٣

كانون الثاني : الليتوانيون يستولون على ممل (١٠) ـ الفرنسيون والبلجيكيون يحتلون الرور (١١) ـ مقاومة سلبية . اذار : لينين يعتزل الحكم . حزيران : نزاع ايطالي يوناني : الايطاليون في كورفو (١٣ ـ ٢٧) . تموز : معاهدة لوزان بين اليونانيين والاتراك (٢٤) . آب : ستريسمن وزير الشؤون الخارجية (٦) . ايلول : قيام بريمو دي ريفيرا بانقلاب في اسبانيا (١٣) ـ انتهاء المقاومة السلبية في الرور (٢٠) . تشرين الثاني : اجتماع لجنة داوز (٣٠) .

لويس دي برويل يضع مبادىء الالية التموجية ـ استخدام الـ   للمرة الاولى في معالجة التدرن الرئوي .. ب. شو : القديسة جنه ـ ج. كونراد : القرصان ـ ر.س. ريلك : مراثي دوئينو ـ ف. مورياك : نهر النار ، جنيتريكس ـ فورمانوف : تشاپايف .

١٩٢٤

كانون الثاني : وفاة لينين (٢١) ـ وزارة ماك دونالد العمالية (٢٣) ـ تحالف فرنسي تشيكوسلوفاكي (٢٥) ـ اتفاق ايطالي يوغوسلافي : ايطاليا تستعيد فيومه (٢٧) . شباط : انكلترا تعترف بالاتحاد السوفياتي (١) . اذار : الغاء الخلافة في تركيا (٤) . نيسان : انتخاب لكتل احزاب اليسار في فرنسا (٤) . ايار : اعلان الجمهورية اليونانية بعد استفتاء (٢٤) . حزيران : مقتل ماتيوتي (١٠) ـ وزارة هريو في فرنسا (١٥) . تموز : مؤتمر لندن . بدء العمل بخطة داوز (١٦) . تشرين الاول : انتصار المحافظين البريطانيين في الانتخابات (٢٦) ـ فرنسا تعترف بالاتحاد السوفياتي (٢٩) ـ ابن سعود يستولي على مكة .

واصون يحكم القصباح الوقائي ضد الذباح والتيتانوس ـ مبدأ هايزنبرغ حول عدم الحتمية ـ ب. فالبري : النفس والرقص ـ اوبالهنوس ـ ج. جيرودو : جوليت في بلاد البشر ـ ج. رومان : نوك ـ اونيل : ابتغاء تحت شجر البق ـ ت. مان : الجبل المسحور ـ بريتون : بيان السريالية ـ فلادكوف : الاسمنت ـ ميكيل دي اونامونو : احتضار المسيحية ـ ا.م. فورستر : ممر الى الهند ـ م. موس : محاولة في العطاء ـ فيلم ايزنستاين : المدرعة بوتمكين .

١٩٢٥

كانون الثاني : الفاشستية تصبح حزبا وحيدا (٣) ـ تروتسكي يعفى من مهامه كمفوض للشعب ـ احمد زوغو رئيسا للجمهورية الالبانية (٣) . شباط : وفاة ايبرت (٢٨) . اذار : وفاة سن يات سن (١٢) ـ اقتراع عام في اليابان . نيسان : سقوط وزارة هريو (١٠) ـ عبد الكريم يغزو مراكش الفرنسية (٢٢) ـ انتخاب هندنبورغ (٢٦) . آب : مؤتمر مسكوني بروتستنتي في ستوكهولم (١٩ ـ ٢٩) . تشرين الاول : مؤتمر ومعاهدة لوكارنو (٥ ـ ١٦) ـ رضا خان يصبح شاه ايران (٣١) .

ميليكان يكتشف الاشعة الكونية ـ ا. جيد : مزيفو النقد ـ اورتيغا اي غاسيه : تجريد الفن من الانسانية ـ معرض الفنون التزيينية في باريس ـ م. رافيل : الولد واضرار السحر ـ ش. شابلن : الاندفاع وراء الذهب .

١٩٢٦

كانون الثاني : ابن سعود ملك الحجاز (٨) ـ الجلاء من منطقة كولونيا (٣١) ـ دكتاتورية بانغالوس في اليونان (٣١ حتى آب) . نيسان : تجديد معاهدة رابالو بين الالمان والروس (٢٤) . ايار : بلسودسكي يقوم بانقلاب (١٢ ـ ١٤) تسليم

عبدالكريم (٢٦) ـ غوميز دا كوستا يقوم بانقلاب في البرتغال (٢٨) .

تموز : اقصى هبوط للفرنك الفرنسي (٢٠) ـ كارمون يحل محل غوميز دا كوستا (٩) ـ وزارة بوانكاريه (٢٣) . ايلول : دخول المانيا جمعية الامم (٨) ـ لقاء تواري ـ تشانغ كاي شك يستولي على هانكيو . كانون الاول : فولدماراس يقوم بانقلاب في ليتوانيا (١٧) .

براءة « ادارة شؤون الكنيسة » (القاضية بانشاء اكليروس بلدي) ب. ايلوار : عاصمة الالم ـ ميترلنك : حياة الارضة ـ ج. جيرودو : بيلا ـ ج. برنانوس : تحت شمس الشيطان ـ ف. مورياك : تيريز ديكيرو ـ ا. جيد : لو ان الحبة لا تموت ـ آلين : المواطن ضد السلطة ـ فيلم رنوار : نانا » وفيلم فريتز لانغ : متروبوليس .

١٩٢٧

كانون الثاني : نهاية الرقابة العسكرية في المانيا (٣١) . اذار : تشانغ كاي شك يستولي على شنغاي ونانكين . نيسان : قانون العمل الايطالي (٢١) . ايار : المؤتمر الاقتصادي الدولي في جنيف (٤ ـ ٢٣) ـ لندبرغ يجتاز الاطلسي الشمالي . تموز : القطيعة بين تشانغ كاي شك والشيوعيين الصينيين . كانون الاول : قطع العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفياتي (١٤) .

الاب لومتر يوجز نظرية توسع الكون ـ م. هايدجر : الوجود والزمن ـ ج. دوهامل : يوميات سالافين ـ ج. كوكتو : اورفيه . ا. ستكلبير : البترول : بوح النساء ـ فاديف : الهزيمة ـ روزامون لهمن : غبار ـ « مغني الجاز » ، اول فيلم ناطق .

١٩٢٨

كانون الثاني : اقصاء تروتسكي الى آسيا . نيسان : سالازار وزير المال في البرتغال . حزيران : تثبيت الفرنك والانتخاب رسميا . اب : ميثاق بريان ـ كلوغ (٢٧) . ايلول : احمد زوغو يصبح زوغ الاول ملك البانيا (١) . تشرين الاول : البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى في الاتحاد السوفياتي . كانون الاول : اجتماع خبراء لجنة يانغ للتعويضات (٢٢) .

ا. برتون : نجا ـ ا. مالرو : الفاتحون ـ ا. م. رمارك : لا جديد في الغرب ـ ستفان جورج : الامبراطورية الجديدة ـ ارنست غلاسر : مجدو السنة ٢٢ ـ مارسيل بانيول : زيرجد ـ اراغون : بحث في الانشاء ـ ا. هوكسلي : طباق ـ د.ه. لورنس : خليل السيدة شاترلي ـ م. رافيل : بولرو ـ اول فيلم بالرسوم المتحركة : ميكي ماوس لـ « وولت ديسني » ـ فيلم بونويل : الكلب الاندلسي .

١٩٢٩

كانون الثاني : نفي تروتسكي (٣١) ـ دكتاتورية اسكندر في يوغوسلافيا (٥) . شباط : اتفاق لاتران : انشاء دولة الفاتيكان (١١). ايار : انتخابات عمالية في انكلترا (٢٠) . حزيران : خطة يانغ ـ وزارة ماك دونالد الثانية في انكلترا (٥) . ايلول : سقوط فولدماراس في ليتوانيا . تشرين الاول : كارثة مالية في مصفق نيويورك (٢٤) . تشرين الثاني : تأسيس مصرف التسويات الدولية (١٣) .

اكتشاف البنسلين على يد الكسندر فلمنغ ـ م. هايدجر : ما هو علم ما وراء الطبيعة ؟ ـ ج. جيرودو : امفيتريون ٣٨ ـ ب. كلوديل : الحذاء الاطلسي ـ ا. دوبلن : ساحة الكسندر في برلين ـ اورتيغا اي غاسيه : ثورة الجماهير ـ ا. مورافيا : اللامبالون ـ بيان السريالية الثاني ـ همنغواي : وداعا ايتها الاسلحة ـ ج. كوكتو : الاولاد المخيفون ـ تأسيس متحف الفن العصري في نيويورك ـ فيلم كنغ فيدور : الوجه .

١٩٣٠

كانون الثاني : نشر مذكرة كلارك بالتخلي عن سياسة « القضيب الكبير » ـ الفونس الثالث عشر يطرد بريمو دي ريفيرا (٢٨) . شباط : هجوم على الحامية الفرنسية في « ين باي » اذار : استقالة شبخت (٧) . نيسان : وزارة برونينغ (١) ـ اتفاق لندن البحري بين انكلترا والولايات المتحدة واليابان (٢٢) ـ فتنة في بشاور (٢٣) . حزيران : كارول الثاني يستعيد عرش رومانيا (٦) ـ الجلاء نهائيا عن المانيا (٣٠) ـ انكلترا تعترف باستقلال العراق (٣٠) . ايلول : انتخابات عامة في المانيا : فوز نازي (١٤) . تشرين الاول : مؤتمر امبراطوري بريطاني : نظام وستمنستر (١ حتى ١٤ تشرين الثاني) ـ الصين تحصل على استقلالها الجمركي ـ انكلترا تجلو عن واي هاي واي (١) . كانون الاول : انتهاء المؤتمر التمهيدي

لنزع الاسلحة (٩) .

تحقيق اول مفكك لذري ــ اختبار ج. كلود وبوشرو على طاقة البحار الحرارية ــ مالرو : الطريق الملكية ــ ا. فون صلمون : الهلكى ــ هـ. هس : نارسيس وغولدموند ــ موزيل : الانسان الخالي من الصفات ــ جون دوس باسوس : خط العرض الـ ٤٢ ــ اوجين دابيت : فندق الشمال ــ جان جيونو : كسب بعد خسارة ــ ج. دوهامل : مشاهد من حياة المستقبل ــ ر. لند : مدلتون ــ م. رافيل : موسيقى لليد اليسرى .

١٩٣١

اذار : مشروع وحدة جمركية نمساوية المانية (٢١) . نيسان : انتخابات جمهورية في اسبانيا (١٢) ــ اعلان الجمهورية في برشلونة وذهاب الملك (١٤) . ايار : افلاس الـ « كريديتا نشتالت » في فينا (١١) ــ بسراءة « السنة الاربعون » (١٥) حزيران : هوفر يؤجل الدفع (٢٠) ــ انتخابات مجلس الكورتيس التأسيسي (٢٨) ــ تموز : اقفال المصارف في المانيا (١٣) ــ الالمان يوقفون مدفوعاتهم الدولية . اب : تشكيل حكومة اتحاد وطني برئاسة ماك دونالد في انكلترا (٢٤) . ايلول : الدستور اليوغوسلافي الجديد ــ اليابانيون يحتلون منشوريا (١٩) ــ انكلترا تتخلى عن قاعدة الذهب (٢١) تشرين الاول : تحالف هارزبورغ بين هتلر والمحافظين (١١) ــ انتخابات محافظة في انكلترا (٢٧) . كانون الاول : اعلان الدستور الجمهوري الاسباني رسميا (٩) .

اندرسون يكتشف الكهيرب السلبي ــ ب. فاليري : نظرات الى العالم الحالي ــ ج. رومان : دونوغو ــ ا. دي سانت ــ اكسوبري : طيران ليلي ــ هرمان بروش : الروبصون .

١٩٣٢

كانون الثاني : اليابانيون يؤسسون الـ «منشوكو» (٢) ــ حل جمعية اليسوعيين في اسبانيا . شباط : افتتاح مؤتمر نزع السلاح (٢) . اذار : تخلي انكلترا عن نظام المقايضة الحرة (١) . نيسان : اعادة انتخاب هندنبورغ (١٠) . ايار : وزارة هريو في فرنسا (٤) . حزيران : وزارة فون بابن (١) ــ مؤتمر اقتصادي في لوزان : التخلي عن التعويضات (١٦ حتى ٩ تموز) . تموز : سالازار رئيس مجلس الوزراء في البرتغال ــ مؤتمر اوتاوا الامبراطوري (٢١ حتى ٢٠ اب) ــ اندلاع حرب شاكو بين الباراغواي وبوليفيا (٣١) . اب : ثورة سان جورجو في اشبيليه (١٠ ــ ١٣) ــ لقاء هندنبورغ وهتلر (١٣) . ايلول : مؤتمر ستريزا (٥ ــ ٢٠) . تشرين الثاني : انتخاب ف.د. روزفلت رئيسا (٨) ــ ميثاق عدم اعتداء بين فرنسا وروسيا (٢٩) ــ بك وزير الشؤون الخارجية في بولونيا . كانون الاول : وزارة فون شليخر (٤) ــ اليابانيون يحتلون جيهول (٩) ــ الاعتراف لالمانيا بمساواة الحقوق (١١) هـ. برغسون : مصدرا الاخلاق والدين ــ ف. مورياك : عقدة الثعابين ــ ل. ف. سيلين : رحلة الى اخر الليل ــ ألدوس هوكسلي : العالم الجديد الشجاع ــ اوستروفسكي : وسقي الفولاذ ــ شولوكوف : الدون الهادىء .

١٩٣٣

كانون الثاني : روزفلت ينادي بسياسة « حسن الجوار » ــ هتلر مستشار (٣٠) . شباط : انشاء المجلس الدائم للتحالف الصغير (١٦) ــ حريق الريخستاغ (٢٧) ــ غزو هو ــ باي وسير اليابانيين على بكين . اذار : تأجيل المدفوعات للمصارف في الولايات المتحدة (٩) ــ دكتاتورية دولفوس في النمسا (١٥) ــ هتلر يحصل على سلطات مطلقة (٢٤) ــ اليابان تنسحب من جمعية الامم (٢٧) ــ تعديل الدستور في الهند . نيسان : تخفيض سعر الدولار (١٩) ــ الولايات المتحدة تتخلى عن قاعدة الذهب . ايار : وثيقة الاصلاح الزراعي (١٢) . حزيران : « الميثاق الرباعي » (٧) ــ مؤتمر اقتصادي ونقدي في لندن (١٢ حتى ٢٧ اب) . تموز : الاشتراكية الوطنية حزب وحيد (١٤) ــ معاهدة بين الفاتيكان والمانيا (٢٠) . تشرين الاول : المانيا تنسحب من مؤتمر نزع السلاح ومن جمعية الامم (١٤) . تشرين الثاني : انتخابات معتدلة في اسبانيا (١٩) . كانون الاول : مؤتمر الدول الاميركية في مونتفيديو .

جوليو ــ كوري يحقق الاشعاع الاصطناعي ــ ا. مالرو : الوضع البشري ــ ج. جيرودو : استراحة ــ ا. سيلون : فونتامارا ــ غارسيا لوركا : عرس الدم .

١٩٣٤

كانون الثاني : قانون تنظيم العمل في المانيا (٢٠) ــ اتفاق عدم اعتداء بين المانيا وبولونيا (٢٦)

ـ بوادر فضيحة ستافيسكي في فرنسا ، وزارة دالاديه (٣٠) . شباط : مقتل كيروف (١) ـ قمع الفتنة الاشتراكية في فينا ، وحل الحزب الاشتراكي (١ ـ ١٦) ـ الغاء النقابات في المانيا ـ تنظيم التعاونيات في ايطاليا (٥) ـ فتنة ساحة الكونكورد (٦) ـ وزارة دومرغ (٩) . اذار : دكتاتورية لادونر في استونيا (١٢) ـ الولايات المتحدة تعترف باستقلال الفيلبين (ابتداء من ١٩٤٦) (٢٤) . ايار : دكتاتورية اولمانيس في لتونيا (١٥) ـ انقلاب عسكري في بلغاريا (١٩) . حزيران : لقاء هتلر وموسوليني في البندقية (١٤ ـ ١٥) ـ مقتل روهم (٣٠) . تموز : شاخت وزير الاقتصاد الوطني (٢) ـ مقتل المستشار دولفوس وحلول شوشنيغ محله (٢٥) . اب : هتلر فوهرر الرايخ ـ وفاة هندنبورغ (١) . ايلول : قبول الاتحاد السوفياتي في جمعية الامم (١٨) . تشرين الاول : مقتل الكسندر ملك يوغوسلافيا و ل. بارتو (٩) ـ ثورة في كاتالونيا واستوريا تقمع بصرامة (٦ ـ ١٣) ـ انشاء جبهة العمل في المانيا (٢٤) . كانون الاول : حادث بين ايطاليا واثيوبيا في وال ـ وال (٥) .

شادويك يكتشف الـ « نوترون » ـ فحص المواد العضوية بالمجهر الكهربائي للمرة الاولى ـ هـ. برغسون : الفكر والحركة ـ اراغون : نواقيس بال ـ ج. دوس باسوس : ١٩١٩ ـ هـ. ملر : خط السرطان .

١٩٣٥

كانون الثاني : اتفاق روما بين فرنسا وايطاليا (٦) ـ بوادر الخلاف بين روزفلت والمحكمة العليا حول « النهج الجديد » (٧) ـ استفتاء في السار (١٣) . اذار : اعادة الخدمة العسكرية الالزامية في المانيا (١٦) . نيسان : اتفاق ستريزا بين فرنسا وانكلترا وايطاليا (١٤) . ايار : معاهدتا المساعدة المتبادلة بين فرنسا والاتحاد السوفياتي (٢) وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي (١٦) ـ وفاة بلسودسكي (١٢) . حزيران : بلدوين يخلف ماك دونالد (٧) ـ نهاية حرب شاكو (١٢) ـ اتفاق بحري انكليزي الماني (١٨). اب : بدء الحركة الستاخانوفية في الاتحاد السوفياتي ـ «وثيقة الحياد» الاميركية. ايلول : قوانين نورمبرغ . تشرين الاول : ايطاليا تهاجم اثيوبيا (٢) ـ استعادة جورج الثاني الى اليونان (١٠) . تشرين الثاني : انتخابات عامة محافظة في انكلترا (١٤) ـ جمعية الامم تفرض عقوبات على ايطاليا (١٨) . كانون الاول : تشانغ كاي شك رئيس الجمهورية الصينية (١) ـ استقالة مازاريك وحلول بنيس محله (١٨) ـ ايدن وزير الشؤون الخارجية (٢٢) .

فرمي يفكك الذرة ـ اختبارات الرادار الاولى ـ اكتشاف الـ « ميزون » على يد يوكاوا ـ اكتشاف المستحضرات الكبريتية ـ ظهور النيلون الاول ـ ج. جيرودو : حرب طروادة لن تحدث ـ ك. جاسبرز : نيتشه ـ البرتو مورافيا : الاطماع الخائبة ـ ت.س. اليوت : جريمة قتل في الكاتدرائية ـ ا. سالاكرو : مجهولة اراس .

١٩٣٦

كانون الثاني : وفاة جورج الخامس (٢٠) ـ معاهدة صلح بين بوليفيا والباراغواي (٢١) . شباط : انتخاب الجبهة الشعبية في اسبانيا (١٦) ـ انتخابات حرة واشتراكية في اليابان (٢٠) ـ محاولة انقلاب عسكري في اليابان (٢٦) . اذار : هتلر يرفض اتفاقات لوكارنو ويحتل رينانيا (٧) . ايار : سقوط اديس ابابا في ايدي الايطاليين (٥) ازانا ، رئيس الجمهورية الاسبانية (١٠) ـ انتخاب الجبهة الشعبية في فرنسا . حزيران : وزارة بلوم (٤) ـ اتفاقات ماتينيون (٦) . تموز : الغاء فرض العقوبات على ايطاليا (١٥) ـ ثورة فرنكو في مراكش الاسبانية (١٧) ـ مؤتمر مونترو حول المضائق (٢٠) . اب : ميتاكساس يستولي على السلطة في اليونان (٤) ـ تمركز الايطاليين في ماجورك ـ اعدام كامنيف وزينوفييف (٢٥) ـ اتفاق لندن بين انكلترا ومصر (٢٦) . أيلول تخفيض سعر الفرنك الفرنسي ـ اجتماع لجنة عدم التدخل في اسبانيا (٩) . تشرين الاول : ليبولد الثالث يعلن عودة بلجيكا الى الحياد . تشرين الثاني : ميثاق الماني ياباني ضد الشيوعية (٢٥) ـ اخفاق فرنكو امام مدريد . كانون الاول : دستور سوفياتي جديد (٥) ـ حادث سيان ووقوع تشانغ كاي شك اسيرا في ايدي تشانغ ـ سو ـ ليانغ . ا. جيد : عودة الاتحاد السوفياتي ـ ج. برنانوس : يوميات كاهن ريفي ـ اراغون : الاحياء الجميلة ـ ا. سالاكرو : رجل كفيره من الرجال ـ و. هـ. اودن : اسبانيا ـ ج. دوس باسوس : الظلمة الكبرى ـ ف. غ. لوركا : بيت برناردا ـ شولوكوف : اراض مستصلحة ـ ج. م. كينز : نظرية عامة في الاستخدام والفائدة والنقد .

١٩٣٧

كانون الثاني : اتفاق فرنسي تركي حول

الاسكندرون (٢٤) ــ أدانة بياتاكوف وسوكولنيكوف ورادك في الاتحاد السوفياتي (٣٠) . اذار : ميثاق ايطالي يوغوسلافي (٢٥) ــ توجيه براءة الى الالمان . نيسان : العمل بالدستور الهندي الجديد (١) ــ ادخال تعديل « أدفع وانقل » على قانون الحياد ــ هزيمة الحزب العسكري في الانتخابات اليابانية (٣٠) . ايار : هزيمة فرنكو في غوادالاجارا (١٨) . حزيران : اعدام توخاتشفسكي (١٢) ــ استيلاء الوطنيين على بلباوو (١٩) ــ ألمانيا وايطاليا تنسحبان من لجنة عدم التدخل (٢٣) ــ تخفيض سعر الفرنك الفرنسي مرة اخرى (٣٠) . تموز : ميثاق سعد اباد بين دول الشرق الادنـى (٨) . اب : اليابانيون يحتلون بكين (٨) ــ ميثاق عدم اعتداء بين الصين والاتحاد السوفياتي (٢١) . تشرين الاول : اليابانيون يحتلون شانتونغ ــ الوطنيون يستولون على جيجون (٢٠) . تشرين الثاني : ايطاليا تنضم الى ميثاق مكافحة الشيوعية (٦) ــ اليابانيون يحتلون شنغاي (٩) . كانون الاول : ايطاليا تنسحب من جمعية الامم ــ اليابانيون يحتلون نانكين (١٣) . ظهور أول محرك نفاث (محرك ويتل) ــ ستانلي يتوفق الى بلورة فيروس فسيفساء التبغ ــ معرض الفنون والتقنيات في الحياة المصرية في باريس ــ بناء قصر شايو ــ ج. ستاينبك : الفئران والبشر بيكاسو : غرنيكا .

١٩٣٨

كانون الثاني : هتلر يستلم قيادة الجيش (٤) . شباط : اللورد هاليفاكس يحل محل ايدن في وزارة الشؤون الخارجية (٢٥) . اذار : هتلر يحتل النمسا (١١) ــ اعدام بوخارين وريكوف وجاغودا . نيسان : برنامج حزب السوديت : نقاط كارلسباد الـ ٨ (٢٤) . ايار : تخفيض سعر الفرنك الفرنسي للمرة الثالثة . اب : بعثة رانسيمان الى تشيكوسلوفاكيا (٣) . ايلول : القطيعة بين حزب السوديت والحكومة التشيكوسلوفاكية (١٣) ــ لقاء برستسغادن (١٥) وغودسبرغ (٢٧) ــ تحكيم موسوليني (٢٨) ــ اتفاق مونيخ (٣٠) . تشرين الاول : اليابانيون يستولون على كانتون . تشرين الثاني : تحكيم فينا : بلغاريا تحصل على اراض سلوفاكية (٢) ــ قوانين مناهضة السامية في ايطاليا (١٠) ــ وفاة كمال اتاتورك (١٥) الذي خلفه عصمت اينونو . كانون الاول : بيان فرنسي الماني (٦) ــ ايطاليا تعلن ابطال اتفاقات روما بين فرنسا وايطاليا (٢٢) .

هوارد آكن يبني اول آلة الكترونية حاسبة (استخدمت في ١٩٤٤) ــ ا. مالرو : الامل ــ ج. ب. سارتر : الغثيان ــ ج. برنانوس : المقابر الكبرى تحت القمر ــ ليجيه : نقل القوى ــ مايول : الحوريات الثلاث .

١٩٣٩

كانون الثاني : فرنكو يستولي على برشلونة (٢٦) . اذار : انتخاب بيوس الثاني عشر (٢) ــ المطران تيسو يعلن استقلال سلوفاكيا (١٤) ــ هتلر يحتل تشيكوسلوفاكيا (١٥) ــ ضمانة انكليزية لرومانيا (١٩) ــ ليتوانيا ترغم على التخلي عن ممل لالمانيا (٢٢) ــ فرنكو يستولي على مدريد (٢٨) ضمانة انكليزية لبولونيا (٣١) . نيسان : انتخابات بلجيكية عامة : هزيمة الملكية (٢) ــ ضمانة انكليزية لليونان (١٣) ــ هتلر يعلن ابطال الاتفاق البحري الانكليزي الالماني والاتفاق الالماني البولوني (٢٨) . ايار : اتفاق انكليزي تركي (١٢) ــ تحالف عسكري ايطالي الماني (٢٢) . تموز : الولايات المتحدة تعلن ابطال المعاهدة التجارية اليابانية الاميركية ــ بعثة عسكرية فرنسية انكليزية الى موسكو . اب : تشكيل حكومة موالية لليابان في نانكين برئاسة وانغ تسنغ واي ــ ميثاق عدم اعتداء الماني سوفياتي (٢٢) . ايلول : هتلر يغزو بولونيا (١) ــ ايطاليا لا تدخل الحرب (١) ــ انكلترا وفرنسا تعلنان الحرب على المانيا (٣) ــ دخول الروس الى بولونيا (١٧) ــ استسلام بولونيا (٢٧) ــ قسمة بولونيا بين المانيا والاتحاد السوفياتي (٢٨) . تشرين الاول : معاهدة فرنسية انكليزية تركية (١٩) ــ مفاوضات روسية فنلندية (٢١) . تشرين الثاني : قانون الحياد الاميركي (٤) ــ دخول الروس الى فنلندا (٣٠) .

طيران الطائرة النفاثة الاولى ، من طراز هنكل ــ التطبيقات العملية الاولى لـ د.د.ت. على يد بول مولر ــ ا. تجيد : يوميات ــ ب. ايلوار : اغنية كاملة ــ جون ستاينبك : عناقيد الغضب ــ فيليب هيريا : الاولاد المدللون ــ ا. دي سانت اكسوبري : ارض الرجال ــ ج. ــ ب. سارتر : الجدار .

١٩٤٠

معاهدة صلح روسية فنلندية (١٢) ــ حكومة بول رينو (٢٠) . نيسان : المانيا تغزو الدانمارك والنرويج (٩) ــ هزيمة الحلفاء في ليلهامر (٢٤) . ايار : غزو بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (١٠) ــ حكومة برئاسة

ونستون تشرشل في انكلترا (١٠) ـ انهيار الجبهة الفرنسية في سيدان (١٤) ـ استسلام الجيش الهولندي (١٥) ـ احتلال بروكسل وانفرس وسان وكانتين (١٨) واميان واراس (٢١) ـ استسلام بلجيكا (٢٨) ـ معركة دنكرك (٢٨ حتى ٣ حزيران) . حزيران : انهيار جبهة السوم (٦) ـ احتلال روان (٩) ـ انتهاء المقاومة النروجية (٩) ـ ايطاليا تهاجم فرنسا (١٠) ـ احتلال باريس (١٤) ـ استقالة بول رينو ، بيتان يطلب الهدنة (١٦) ـ نداء الجنرال ديغول الى الفرنسيين (١٨) ـ احتلال ليون وفينا (٢١) ـ هدنة فرنسية المانية (٢٢) وهدنة فرنسية ايطالية (٢٣) ـ اعتراف الحكومة البريطانية بالجنرال ديغول قائدا للقوات الفرنسية الحرة (٢٨) . تموز : الاتحاد السوفياتي يحتل بسارابيا وبوكوفينا (٢) ـ حادث مرسى الكبير (٣) ـ هجوم انكليزي على دكار (٨) ـ الجمعية العمومية تعطي بيتان حق التشريع (١٠) . استونيا ولتونيا وليتوانيا تصبح جمهوريات سوفياتية (٣-٦) ـ افريقيا الاستوائية الفرنسية تنضم الى ديغول (٢٨) ـ تحكيم فينا (٢٩) ـ بدء معركة انكلترا (٨ حتى ٥ تشرين الاول) . ايلول : انطونسكو يستولي على السلطة في رومانيا ، كارول الثاني يستقيل ، ويحل ميشال محله (٦) ـ هجوم ايطالي في ليبيا (٤) ـ فرض الخدمة العسكرية الالزامية في الولايات المتحدة (١٦) ـ هجوم ياباني (٢٣) وهجوم تايلندي (٢٨) على الهند الصينية ـ هجوم انكليزي آخر على دكار (٢٣ ـ ٢٥) ـ لقاء مونتوار (٢٤) ـ الميثاق الثلاثي (٢٧) ـ هجوم ايطالي على اليونان (٢٨) . تشرين الاول : صدور قانون ينظم حياة اليهود في فرنسا (٣) . تشرين الثاني : اعادة انتخاب روزفلت (٥) . كانون الاول : تعبئة النساء في انكلترا (٤) ـ انتصارات يونانية في سانتي كوارانتا (٦) وارجيرو كاسترو (٩) ـ انتصار انكليزي في سيدي براني في ليبيا (١٢) .

اكتشاف عامل ريزوس على يد لند ستاليز وونير . استخدام المستحضرات الكبريتية في معالجة الجذام ـ ريتشارد رايت : الابن الطبيعي ـ همنغواي : لمن تقرع النواقيس .

١٩٤١

كانون الثاني : معركة مضيق صقليا (١٠) ـ الاستيلاء على طبرق (٢٢) ـ وفاة ميتاكساس (٢٩) . شباط : دارلان ، نائب رئيس مجلس الوزراء الفرنسي (٩) ـ احتلال الانكليز لبنغازي وموقاديشيو (٢٦) . اذار : الالمان يدخلون بلغاريا (٢) ـ نشر قانون الاعارة والتأجير (٩) ـ بطرس الثاني يقوم بانقلاب في يوغوسلافيا (٢٧) ـ معركة راس ماتابان (٢٨) . نيسان : رومل يسترد بنغازي وبارديا (٢ و ١٢) ـ ميثاق روسي يوغوسلافي (٥) ـ المانيا تغزو يوغوسلافيا واليونان (٦) ـ احتلال سالونيك (٨) ـ استقلال كرواتيا (١٠) ـ نهاية المقاومة اليوغوسلافية (١٨) ـ معاهدة روسية يابانية (١٣) ـ احتلال اثينا (٢٧) . ايار : احتلال البلوبونيز (٢) وكريت (٢٠ ـ ٢١) ـ الانكليز يحتلون اديس ـ ابابا (٥) ـ لقاء هتلر ـ دارلان في برشتسغادن (١١ ـ ١٢) ـ هرب رودولف هس (١١) ـ معركة سيتيير الجوية البحرية (٢٢) ـ حادث الـ « بسمارك » (٢٤ ـ ٢٧) ـ ثورة (٢) وهزيمة رشيد عالي في العراق (٣١) . حزيران : الانكليز يحتلون سوريا (٨) ـ انشاء محاكم خاصة ضد الشيوعيين في فرنسا (١٤) ـ هدنة عكا (١٤) ـ هتلر يهاجم روسيا (٢٢) . تموز : معركة خط خط ستالين (١٥ حتى ٧ آب). آب : توقيع ميثاق الاطلسي (١٤) ـ الانكليز والروس يدخلون ايران (٢٥) . ايلول : بدء حصار لينينغراد (٩) ـ استقالة رضا بهلوي ، شاهبور محمد يصبح شاه ايران (١٦) ـ احتلال كييف (١٩) ـ نهاية المقاومة الايطالية في اثيوبيا (٢٧) . تشرين الاول : قانون العمل في فرنسا (٤) ـ وزارة طوجو في اليابان (١٨) ـ ستالين قائد (٢٢) ـ اعدام رهائن شاتوبريان ونانت وبوردو (٢٢) . تشرين الثاني : معركة موسكو (١٦ حتى ٥ كانون الاول) ـ هجوم بريطاني في ليبيا (١٨) ـ استيلاء الالمان على روستوف (٢٢) وجلاؤهم عنها في ٢٩ . كانون الاول : لقاء بيتان ـ غورنغ في سان فلورنتين (١) ـ بيرل هاربور ، نزول الجيوش اليابانية في ماليزيا وبورنيو (٧) ـ اعلان اليابان الحرب على انكلترا والولايات المتحدة (١١) ـ نزول الجيوش اليابانية في هونغ-كونغ (١٩) والفيلبين (٢٢) ـ الروس يستردون كاليتين وموجايسك وكالوغا (٢٠) ـ استيلاء الانكليز على بنغازي (٢٤) .

استخدام الكورتيزون للمرة الاولى ـ جايمس بورنهام : عهد المنظمين ـ برخت : الام الباسلة .

١٩٤٢

كانون الثاني : استيلاء اليابانيين على مانيلا (٢) . شباط الاستيلاء على سنغافوره (١٥) . اذار : تعبئة المدنيين في ايطاليا (١) ـ استسلام جاوا (٨). نيسان : فشل بعثة ستافورد كريبس في الهند (١٢) ـ لافال يعود الى الحكم في فيشي (١٨) . ايار : اليابانيون يحتلون طريق بورما (١) ـ الاميرال ليهي يغادر فيشي (١) ـ البريطانيون يحتلون مدغشقر (٥) ـ معركة بحر المرجان (٧ ـ ٩) ـ قانون الاعارة

والتأجير يشمل الاتحاد السوفياتي (١١) ـ هجوم روسي في قطاع خاركوف (١٢) ـ تحالف انكليزي روسي (٢٦) ـ مقتل هايدريخ في براغ (٢٧) . حزيران : هجوم الماني على سيباستوبول (٤) ـ معركة مدواي (٤) ـ نهاية معركة بير حكيم (١١) ـ سقوط طبرق (٢١) . تموز : هجوم الماني على فورونيج (١٢) . آب : المؤتمر الهندي يطالب بالاستقلال التام (٨) ـ المانيا تضم لوكسمبورغ الى اراضيها (٣٠) . ايلول : بدء معركة ستالينغراد والقفقاس (٤) . تشرين الاول : هجوم مونتغومري في مصر (٢٣) . تشرين الثاني : اتفاق جيرو ـ مورفي (٢) ـ نزول الجيوش الحليفة في افريقيا الشمالية (٨) ـ لقاء هتلر ـ لافال في برختسغادن (٦ ـ ١١) ـ نزول الجيوش الالمانية في تونس (١٤) ـ نشر مشروع بفردج(٢٠) ـ اتفاق كلارك ـ دارلان (٢٢). كانون الاول : الروس يفكون الحصار عن لينينغراد ـ مقتل دارلان (٢٤) ـ ابطال الاسبوع الانكليزي ويوم ويوم الساعات الثماني في الولايات المتحدة (٢٥) . البير كامو : الغريب ، اسطورة سيزيف ـ فركور : صمت البحر ـ برخت : غاليليو غاليلي .

١٩٤٣

كانون الثاني : مؤتمر كازابلانكا (١٤ ـ ٢٧) ـ استيلاء الانكليز على طرابلس (٢٣) ـ تعبئة المدنيين رجالاً ونساء في المانيا (٢٨) . شباط : استسلام الالمان في ستالينغراد (٢) ـ جلاء اليابانيين عن غوادلكنال ـ تدمير الـ « شارنهورست » (١٤) ـ تحرير القفقاس (٢ ـ ٢٨) قانون العمل الالزامي في فرنسا (١٦) . اذار : الروس يستردون خاركوف ـ معركة خط ماريت (١٦ ـ ٢٩) ـ لقاء ديغول ـ جيرو في كازابلانكا (٢٤) . نيسان : ثورة يهود فرصوفيا (١٩) . ايار : تحرير بنزرت وتونس (٧) ـ نهاية معركة تونس (١٣) ـ انشاء المجلس الوطني للمقاومة في فرنسا (١٥) ـ ديغول في الجزائر (٣) ـ مؤتمر هوت سبرنغز . انشاء وكالة غوث اللاجئين (١٨ حتى ١ حزيران) . حزيران : انشاء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنية (٣) ـ رامبريز يقوم بانقلاب في الارجنتين (٤) ـ حل الكومنترن (١٠) . تموز : هجوم الماني على كورسك (٥ ـ ١٩) ـ نزول الحلفاء في صقليا ، والاستيلاء على سيراكوزا (١٠) واغا (٢١) وبالرمو (٢٣) ـ تشكيل لجنة المانيا الحرة في موسكو (١٤) ـ الاكثرية ضد موسوليني في المجلس الفاشستي الاعلى (٢٤ ـ ٢٥) ، توقيفه (٢٥) ـ حل الحزب الفاشستي (٢٨) . آب : اليابانيون يعلنون استقلال بورما (١) ـ الاستيلاء على قطنيا (٥) ؛ ومسينا (١٧) ـ الروس في أوريل (٥) والاميركيون في كيسكا (١٥) ـ مؤتمر كيبك (١١ ـ ٢٤) ـ مفاوضات مع ايطاليا (١٥) . ايلول : نزول الحلفاء في ايطاليا (٤) ـ الاستيلاء على ستالينو وحوض الدونتز (٥) ـ نشر الهدنة الايطالية (٨) ـ نزول الحلفاء في سالرنو (٩) ـ تحرير كورسكا (١٠ حتى ٥ تشرين الاول) ـ احتلال الالمان لايطاليا الشمالية وروما (١٠) ـ فرار موسوليني (١٢) ـ انشاء الجمعية الاستشارية المؤقتة في الجزائر (١٧) ـ اقامة الجمهورية الاجتماعية الايطالية (٢٣) ـ استرداد دريانسك (١٤) وسمولنسك (٢٥) . تشرين الاول : الاستيلاء على نابولي (١) ـ مؤتمر موسكو (١٩ ـ ٣٠) ـ استرداد دنيبرو بتروفسك (٢٥) . تشرين الثاني : استرداد كييف (٦) ـ اعلان ايطاليا الحرب على المانيا (١٣) ـ مؤتمر القاهرة (٢٢ ـ ٢٦) ـ اعادة الحقوق الدستورية الى ايطاليا (٢٧) ـ نزول الاميركيين في تاراوا (٢٠) . كانون الاول : مؤتمر طهران (١ ـ ٢٤) ـ تشكيل حكومة تيتو (٤) ـ نزول الاميركيين في بريطانيا الجديدة (١٦) ـ فرنسا تنقل سلطاتها الى سوريا ولبنان (٢٢) ـ تيتو يقضي على السلطة الملكية (٢٣) ـ تأسيس «الاستقلال» (٢٣).

ماهوس يستخدم البنسلين في معالجة السفلس ايلزا تريوليه : الحصان الابيض ـ ج.ب. سارتر : الذباب ، الوجود والعدم ـ هـ. هس : لعبة اللآلىء الزجاجية .

١٩٤٤

كانون الثاني : اعدام شيانو ودي بونو (١٢) ـ افتتاح مؤتمر برازافيل الاستعماري (٣٠) ـ نزول الاميركيين في جزر مارشال (٣١) . شباط : بدء العمليات ضد قوات المقاومة في السافوا (١) ـ تحرير حوض الدون . اذار : الالمان يحتلون هنغاريا (١٩) ـ الاستيلاء على سرنوفتز (٢٧) ـ اضرابات في ايطاليا الشمالية (٣ ـ ٩) ـ حادث هضبة الـ « قليير » (٢٥) . نيسان : مجزرة اسك (١) ـ الاستيلاء على تارنوبول (١) ـ تحرير القرم ـ استقالة فكتور امانويل (١٢) ـ استقالة جيرو (٢١) ـ تمرد الاسطول اليوناني (٢٨ ـ ٣٠) . ايار : هجوم حليف في ايطاليا ـ اسبانيا تتعهد بالتقيد تقيداً تاماً بسياسة الحياد (٢) ـ ايسلندا تعلن استقلالها (١٨) ـ نزول الجيوش في غينيا الجديدة (٢٧) . حزيران : الاستيلاء على روما (٤) ـ نزول الحلفاء في نورمنديا (٦) ـ بونومي يحل محل بادوليو (١٠) ـ بدء استعمال الصواريخ ٦ (١٢) ـ نزول الجيوش في سايبان (١٤) ـ استيلاء الروس على فيبورغ

(٢٠) — تحرير شربورغ (٢٧) — الاستيلاء على فيتبسك (٣٠) . تموز : مؤتمر بريتون وودز (١ — ٢٢) — الاستيلاء على مينا (٣) ومنسك (٥) وكان (٩) وغرودنو (١٧) ولوبلين (٢٧) وبيالستوك وبرست ليتوفسك ولفوف (٢٩) — محاولة اغتيال هتلر (٢٠) — احتلال غوام (٢١) — انهيار خط الدفاع الالماني في افرانش (٣٠) . آب : نزول الحلفاء في بروفنسا (١٥) — معركة فاليز (١٧) — الاستيلاء على فلورنسا (٢٢) — تحرير مرسيليا وغرنوبل (٢٣) وباريس (٢٥) — الروس يحتلون ضفة الفستول اليمنى ويدخلون بوخارست (٣١) . ايلول : تحرير بروكسل (٥) وانفرس وبريدا (٥) — هدنة روسية بلغارية — تحرير ليون (١١) — اتصال جيوش الحلفاء في فرنسا (١٣) — الاستيلاء على صوفيا (١٨) — انزال جيوش في لايت (٢٠) — معركة ارنهايم ، وقف الهجوم البريطاني (١٩—٢٨) . تشرين الاول : فنلندا تقاطع المانيا (٢) — تصويت النساء في فرنسا (٥) اختبار غوت النقدي في بلجيكا (٧) — الاستيلاء على سجد وكلوج (١٢) واثينا (١٣) وبتسامو (١٧) وبلغراد (٢١) — طلب هنغاريا الهدنة (١٥) — استسلام اكس — لا — شابيل (٢١) — معركة الفيلبين (٢٢—٢٥) . تشرين الثاني : الاستيلاء على موناستير (٦) ولبرانا (١٨) وبلفور (٢٠) وميلوز (٢١) وستراسبورغ (٢٣) وسالونيك (٣٠) — اعادة انتخاب روزفلت (٧) — تدمير الـ « تربتيز » (١١) — سزالاسي يقوم بانقلاب (١٦) — تشكيل الحكومة الهنغارية المؤقتة دبركزت (٢٤) . كانون الاول : الاستيلاء على رافنا (٥) — ميثاق فرنسي سوفياتي (١٠) — نزول الاميركيين في مندورو (١٥) — هجوم الماني في اللوكسمبورغ (١٧ — ٢٨) — تطويق بودابست (٢٤) — لجنة لوبلين تعلن نفسها حكومة بولونية مؤقتة (٣١) . واكسمان يكتشف الستربتوميسين — اراغون : اورليانوس — ج. ب. سارتر : الابواب مغلقة ، سبل الحرية .

١٩٤٥

كانون الثاني : هجوم الماني في اللورين (١) — مؤتمر يالطا (٢ — ١٢) — نزول الاميركيين في لوسون (٩) — هجوم الشتاء الروسي (١٢) — الاستيلاء على كيلس (١٥) وفرصوفيا (١٧) وكراكوفيا ولودز (١٩) — انكفاء الالمان في الاردين (٢٠) هدنة هنغارية (٢٠) — اعادة فتح طريق بورما (٢٣) — الاستيلاء على برسلو (٣٠) . شباط : الاستيلاء على كولمار (٢) والبنغ (٦) وكليف (١٢) وبوزنان (٢٤) — نزول الاميركيين في كوريجيدور (١٦) — معركة ايوو—جيما (١٨ حتى ١٤ اذار) ، الاستيلاء على مانيلا (٢٤) — اتفاق فاوزيكا بين الحكومة اليونانية ومنظمة « أيام » (١٢) . اذار : استسلام كوريجيدور (١) — فنلندا تعلن الحرب على المانيا (٣) — وثيقة شابولتبيك (٤) — الحلفاء على الرين (٤) — الاستيلاء على كولونيا (٧) وجسر رماجن (٩) — هجوم اليابانيين على الجيوش الفرنسية في الهند الصينية (٩) ، الروس في كسترين (١٢) ، الحلفاء في ماينس ، وسبير (٢٢) ، وفرنكفورت (٢٦) — تأسيس الجامعة العربية في القاهرة (٢٢) الروس في دانتزيغ (٣٠) وفيينر نوستادت (٣١) — تطويق الرور (٣١) — موت هتلر (٣٠) . نيسان : الاستيلاء على كاسل وكارلسروه (٤) وكونغزبرغ (١٠) ومغدبورغ (١١) وابانا (١٢) وفيينا (١٣) وكهل (١٥) وليبزيغ (١٩) وشتوتغارت (٢٢) واولم (٢٤) — الاتصال بين الاميركيين والروس (٢٥) — وفاة ف. د. روزفلت (١٢) — مؤتمر سان فرنسيسكو (٢٥ حتى ٢٦ حزيران) — توقيف موسوليني وموته (٢٨) . ايار : تيتو يحتل تريستا (١) — استسلام القوات الالمانية في ايطاليا (٢) — استيلاء الروس على برلين (٢) — استسلام القوات الالمانية استسلاما عاما (٨) — الاميركيون في رانغون (٣) والصينيون في نانتغ (٢٧) — خلاف فرنسي بريطاني في سوريا ولبنان اللذين ارغم الفرنسيون على الانسحاب منهما — انتخابات فرنسية ذات اتجاه يساري (٢٩ نيسان و ١٣ ايار) (١٣) . حزيران : مؤتمر سميلا (٢٥ حتى ١٤ تموز) . تموز : فوز عمالي في الانتخابات البريطانية (٧) — قصف اليابان من البحر للمرة الاولى (١٤) — ليوبولد الثالث يرفض التخلي عن العرش (١٦) — مؤتمر بوتسدام (١٧ حتى اول آب) — محاكمة بيتان (٢٣ حتى ٤ آب) — تاسيس دولة فيتنام (٢٦) — تشكيل وزارة اتلي (٢٧) . آب : تحرير بورما باكملها (٢) — القاء قنبلة ذرية على هيروشيما (٦) — الاتحاد السوفياتي يعلن الحرب على اليابان (٨) — اليابان تعرض الاستسلام (١٢) — احتلال خربين وموكدن (١٩) ودارن وبورت ارثور (٢٢) وساكالين (٢٨) — نهاية العمل بقانون الاعارة والتأجير (٢١) . أيلول : استسلام اليابان (٢) — تاليف حكومة هو — شي — منه في فيتنام (١٥) . تشرين الاول : ثورة عسكرية في الارجنتين (٨) — توقيف الكولونيل بيروس وتخليصه (١٢—١٧) — فتح دعوى نورمبرغ (١٨) — انتخابات عامة في فرنسا (٢١) . تشرين الثاني : مؤتمر باريس حول التعويضات (٩ حتى ٢١ كانون الاول) — رفض الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكندا تسليم سر القنبلة الذرية (١٥) — اعلان الجمهورية اليوغوسلافية (٢٩) . كانون الاول : مؤتمر سنغافوره حول أحداث الهند الصينية واندونيسيا (٥) .

بول أيلوار : الموعد الالماني — ج.ب. سارتر :

سن الرشد ـ ارنست ويشرت : اولاد جيرونيم ـ ا. كامو : سوء التفاهم ـ كارلو ليفي : المسيح توقف في ايبولي .

١٩٤٦

كانون الثاني : استقالة الجنرال ديغول (٢٠) . شباط : تمرد الاسطول الهندي (٢١) . اذار : نزول الجيوش الفرنسية في تونكين (٨) ـ اعتراف انكلترا باستقلال شرقي الاردن . نيسان : التصويت على دستور فرنسي اول (١٩) . ايار : استفتاء عدائي (٥) ـ استقالة فكتور امانويل الثاني وحلول همبرتو الثاني محله (٩) ـ انتخابات بسترية الاتجاه في تشيكوسلوفاكيا (٢٦) . حزيران : انتخابات جديدة في فرنسا (٢) ـانتخاب بيرون رئيسا للجمهورية الارجنتينية (٤) ـ اعلان الجمهورية الايطالية (١٨) ـ وزارة ج. بيدو في فرنسا (٢٣) . تموز : أول تجربة ذرية في بيكيني (١) ـ اعلان استقلال الفيليبين (٢) ـ مؤتمر الصلح في باريس (٢٩ حتى ١٥ تشرين الاول) . آب : فشل المفاوضات الفرنسية الفيتنامية في فونتينبلو (١) ـ الاتحاد السوفياتي يطالب باعادة النظر في اتفاقات مونترو حول المضائق (١٢) . ايلول : اتفاق تعايش فرنسي فيتنامي (١٤) ـ بدء الحرب الاهلية في اليونان . تشرين الاول : صدور حكم محكمة نورمبرغ (١) .تشرين الثاني : انتخابات ذات اتجاه جمهوري في الولايات المتحدة (٥) ـ أتفاق هولندي اندونيسي (١٥) . كانون الاول : وزارة اشتراكية متجانسة في فرنسا برئاسة ليون بلوم (١٦) ـ ثورة عامة في تونكين (٢٠) .

جاك بريفو : كلمات ـ ا . مونييه : ما هو مذهب الشخصية ؟! ج ـ ب. سارتر : موتى دون دفن ، البغية الوصية الاحترام ، هل الوجودية مذهب انساني !

١٩٤٧

كانون الثاني : انشقاق الحزب الاشتراكي الايطالي (١٠) ـ وزارة راماديه في فرنسا (٢٢) . شباط : معاهدات الصلح في باريس مع ايطاليا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وفنلندا (١٠) . اذار : القانون العرفي في فلسطين (١) بداية الثورة في مدغشقر (٣٠) ـ معاهدة تحالف فرنسي بريطاني في دنكرك (٤) ـ الشيوعيون لا يدخلون الحكومة البلجيكية (١٢) . نيسان : انشاء التجمع الشعبي الفرنسي (١٤) ـ منع الحزب الشيوعي في ولاية نيويورك (٧) . ايار : تأميم الصناعات الثقيلة في بريطانيا العظمى (١) ـ الشيوعيون يقصون عن الحكومة الفرنسية (٥) ـ منع الحزب الشيوعي في البرازيل (٧) ـ الكونغرس يقر قانون مساعدة اليونان وتركيا (١٥) حزيران : اقتراح مشروع مارشال (٥) ـ قانون تافت ـ هارتلي حول الاضرابات (٢٣) . تموز : رفض الاتحاد السوفياتي (٢) وتشيكوسلوفاكيا (١٠) الاشتراك في مشروع مارشال ـ هجوم الهولنديين الذين يستولون على بالانغيا (٢٠) ـ حل حزب الفلاحين وتوقيف مانيو في رومانيا (٢٥ ـ ٢٩) . آب : نهاية العمليات العسكرية في جاوا (٤) ـ برنامج تقشفي في بريطانيا العظمى (٦) ـ استقلال الهند وباكستان (١٥) ـ منع حزب المزارعين في بلغاريا (٢٥) ـ التصويت على نظام الجزائر الاساسي (٢٧) أيلول : ميثاق الدفاع بين الدول الاميركية في ريو (٢) . تشرين الاول : انتخابات في السار تعرب عن الرغبة في الارتباط بفرنسا اقتصاديا (٥) ـ تأسيس الكومنفورم (٥) ـ هجوم فرنسي في تونكين (٩) . تشرين الثاني : نزاع مسلح في كشمير بين الهند وباكستان ـ الشيوعيون يقصون عن الحكومة النمساوية (١٩) ـ مقاومة مشروع التقسيم ، الذي وافقت عليه منظمة الامم ، في فلسطين (٣٠) . كانون الاول : بريطانيا العظمى تعترف باستقلال بورما (١٠) ـ نهاية التقنين في الاتحاد السوفياتي (١٤) ـ انشقاق اتحاد العمل العام والجبهة العمالية في فرنسا (١٩) ـ منع الحزب الشيوعي في اليونان (٢٧) ـ تخلي ميشال ملك رومانيا عن العرش (٣٠) .

فيليب هيريا : عائلة « بوسارديل » ـ ا . كامو : الطاعون ـ كارلو كوشيولي : الامل العسير ـ فاسكو براتوليني : يوميات العشاق الماكين ـ ناتالي ساروت : وصف مجهول ـ ب.ا. سوروكين : المجتمع والثقافة والشخصية .

١٩٤٨

كانون الثاني : تأميم السكك الحديدية البريطانية (١) ـ هدنة هولندية اندونيسية ـ تحالف نيني والحزب الشيوعي الايطالي (٢٣) ـ تخفيض سعر الفرنك الفرنسي (٢٤) ـ مقتل غاندي (٣٠) . شباط : سيلان تمنح نام المتلكات (٤) ـ أستقالة الوزراء التشيكوسلوفاكيين غير الشيوعيين (٢٠)ـ تشكيل وزارة شيوعية (٢٥) . اذار : هجوم شوعي على نانكين (٢١) ـ بدء حصار السوفيات لبرلين (٣١) . نيسان : تأميم الكهرباء في بريطانيا العظمى

(١) ـ اكثرية مطلقة للحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي (١٨) ـ ايار : دخول الجيوش العربية والمصرية الى اسرائيل (١٤) ـ نهاية الانتداب البريطاني في فلسطين (١٥) . حزيران : وزارة مالان في افريقيا الجنوبية (٣) ـ اتفاقات جون الوبغ (٥) ـ اصلاح نقدي في المانيا الغربية (٢٠) ـ خلاف بين تيتو والكومنفورم (٢٨) . تموز : اقصاء يوغوسلافيا عن الكومنفورم (٤) ـ انشقاق اتحاد العمل العام الايطالي (٢٦) . اب : هزيمة العصابات اليونانية في جبل غراموس (٢٠) ـ مؤتمر مسكوني بروتستنتي في امستردام (٢٢) . ايلول : تخلي الملكة ولهلمينا عن العرش (٤) ـ فتنة في برلين الشرقية (٩) ـ استيلاء الشيوعيين الصينيين على تسي ـ نان (٢٦) . تشرين الاول : سقوط موكدن في ايدي الشيوعيين (٣١) . تشرين الثاني : اعادة انتخاب ترومان رئيسا للولايات المتحدة الاميركية (٢) . كانون الاول : سقوط سو ـ تشو في ايدي الشيوعيين (٢) ـ « عملية بوليسية » هولندية ثانية ضد جاكرتا ، القبض على اعضاء الحكومة الاندونيسية (١٩) ـ توقيف الكردينال منلزنتي في هنغاريا (٢٧) ـ وقف العمليات العسكرية في جاوا (٢٩) .

اراغون : الكرب الشديد الحديد ـ ج. ـ ب. سارتر : الايدي القذرة ـ أ. كامو : الحكم العرفي ـ فاسكو برتوليني : بطل معاصر .

١٩٤٩

كانون الثاني : استقالة تشانغ كاي شك (٢١) ـ ـ الشيوعيون في بكين (٢٢) . شباط : توحيد جمركي بين قطاعات الاحتلال في المانيا الغربية (١٦) ـ اتفاق رودس على وقف اطلاق النار بين اسرائيل ومصر (٢٤) . نيسان : توقيع معاهدة الاطلسي الشمالي في واشنطن (٤) ـ دخول الشيوعيين الى نانكين (٢٣) . ايار : دستور المانيا الغربية (٨) ـ نهاية حصار برلين (١٢) ـ سقوط هانكيو (١٦) وشنغاي (٢٥) في ايدي الشيوعيين . حزيران : الغاء المحاكم المختلطة في مصر (٢٥) ـ الهولنديون يجلون عن جاكرتا (٢٩) . تموز : حرم الشيوعيين والشيوعيي الميول (١٣) ـ مشروع تقشفي جديد للسر ستافورد كريبس (١٤) . آب : مجلس اوروبا يعقد جلسته الاولى (٨) . ايلول : اديناور مستشار (١٥) ـ تخفيض سعر الليرة (١٨) ـ تخفيض سعر الفرنك الفرنسي مرة اخرى (١٩) ـ انفجار ذري في الاتحاد السوفياتي (٢٣) ـ اعلان الجمهورية الشعبية في الصين (٢١) . تشرين الاول : سقوط كانتون في ايدي الشيوعيين (١٤) . تشرين الثاني : تأميم الصناعة الفولاذية الانكليزية (٢٤) . كانون الاول : استقرار الوطنيين الصينيين في فورموزا (٨) ـ منظمة الامم المتحدة تقر تدويل القدس (٩) .

تحقيق الترانزستور على يد وليم شوكلي ـ اراغون : الشيوعيون ـ سيمون دي بوفوار : الجنس الثاني ـ ج باشلار : مذهب العقليين التطبيقي .

١٩٥٠

كانون الثاني : هيجان المزارعين في سهل البو (٤) ـ اعتراف بريطانيا العظمى بالحكومة الشيوعية الصينية (٦) ـ الرئيس ترومان يصدر امرا بصنع القنبلة الهيدروجينية (٣١) . اذار : استفتاء حول المسألة الملكية في بلجيكا (١٢) ـ اضطرابات ثورية في البوي (٢٣) . نيسان : الاردن تضم فلسطين العربية اليها (٢٤) . ايار : ر. شومان يقترح قيام وحدة اوروبية للفحم الحجري والفولاذ (٩) ـ فوز المعارضة في الانتخابات التركية (١٤) . حزيران : فوز المسيحيين الاشتراكيين البلجيكيين في الانتخابات (٤) ـ رفض بريطانيا العظمى الانضمام الى وحدة الفحم الحجري والفولاذ (٣) ـ اتفاق الجمهورية الديمقراطية الالمانية وبولونيا على حدود الاودر ـ نيس (٧) ـ مجلس الامن يقر عقوبات ضد كوريا الشمالية ، تدخل الولايات المتحدة (٢٧) . تموز : الكوريون الشماليون يبلغون اقصى جنوبي كوريا وانفرس (٢٩) ـ وعد ليوبولد الثالث بالتخلي عن اضراب عام في لياج وشارلروا (٢٦) وبروكسل (٢٨) وانفرس (٢٩) ـ وعد ليوبولد الثالث بالتخلي عن العرش بعد بلوغ ابنه سن الرشد (٣١) . اب : انشاء الوحدة الاوروبية للمدفوعات (١٩) . ايلول : نزول الاميركيين في انشون (١٥) والاستيلاء على سيول (٢٦) ـ اقرار القانون حول النشاطات المعادية الاميركيين (٢٢) . تشرين الاول : انتخاب ج. فارغاس رئيسا للبرازيل (٣) ـ منظمة الامم المتحدة تسمح باجتياز خط العرض الـ ٣٨ (٧) ـ ابادة الجيوش الفرنسية التي جلت عن كاوبانغ (١٠) ـ الجلاء عن لنغ ـ سون (١٨) ـ الاستيلاء على بيونغ ـ يانغ (١٨) ـ بلوغ اليالو (٢٦) تشرين الثاني : الجلاء عن لاو ـ كاي (٢) وهوا ـ بنه (٤) ـ تدخل صيني في كوريا (٣) . كانون الاول : جلاء الاميركيين عن بيونغ ـ يانغ (٤) ـ الجنرال دي لاتر مفوض سام في الهند الصينية (٦) ـ الصينيون يجتازون خط العرض الـ ٣٨ (٢٤) .

١٩٥١

كانون الثاني : بدء الهجوم الاميركي المعاكس في كوريا (١٥) ـ منظمة الامم المتحدة تدين الصين كمعتدية (٣٠) . شباط : انخفاض جديد في الاسعار في الاتحاد السوفياتي (٢٨) . اذار : الكوريون الجنوبيون يستردون سيول (١٤) تأميم البترول في ايران (١٥) . نيسان : ماك آرثر يعفى من قيادته (١١) ـ وزارة مصدق في ايران (٢٧) . ايار : هجوم اميركي ظافر شمالي خط العرض الـ ٣٨ (٢٧ حتى ١٤ حزيران) . حزيران : انتخابات عامة في فرنسا : تراجع الشيوعيين والحركة الجمهورية الشعبية (١٧) ـ ايران تضع يدها على منشآت عبادان (٢٠) . تموز : بدء مفاوضات الهدنة في كيسونغ (٨) ـ مقتل عبد الله ملك الاردن (٢٠) . ايلول : ميثاق الـ « انزوس » يوقع عليه في سان فرنسيسكو (١) ـ معاهدة الصلح في سان فرنسيسكو مع اليابان ، تحالف ياباني اميركي (٨) ـ دعوة الى اليونان وتركيا للانضمام الى الحلف الاطلسي (٢٠) ـ قانون بارنجيه بتقديم المساعدات المالية للتعليم الخاص (٢١) . تشرين الاول : مصر تعلن ابطال المعاهدة الانكليزية المصرية الموقع عليها في ١٩٣٦ ، فاروق ملك السودان (٨) ـ تجدد المفاوضات في بانمونجوم (١٠) ـ نجاح المحافظين في الانتخابات العامة البريطانية (٢٥) ـ وزارة شرشل (٢٧) . تشرين الثاني : فتنة في كازابلانكا (١) ـ فوز بيرون في الانتخابات الارجنتينية (١١) ـ الشيشكلي يقوم بانقلاب في سوريا (٢٨) ـ فتنة مناوئة للانكليز في منطقة القناة . كانون الاول : استقلال ليبيا (٢٤) .

ج. ـ ب. سارتر : الشيطان والله ـ ا. كامو : الانسان المتمرد .

١٩٥٢

كانون الثاني : قمع بريطاني صارم في منطقة القناة (٤ ـ ١٦) ـ فتنة دامية في بنزرت (١٧) ـ اضراب عام في تونس (١٨) ـ اعمال شغب في سوسا وقيروان (٢٢ ـ ٢٤) ـ اضطرابات دامية في القاهرة (٢٦) . شباط : وفاة جورج السادس ، اليزابت الثانية (٦) ـ الجلاء عن هوا ـ بنه (٢٤) . اذار : وزارة بيناي (١١) ـ توقيف الوزراء التونسيين وزعماء الدستور الجديد والشيوعيين ، وزارة بكوش (٢٨) . ايار : اتفاق بون بين الحلفاء والمانيا العربية (٢٦) ـ حزيران : قانون ماك كاران (٢٧) . تموز الجنرال نجيب يستولي على السلطة في مصر (٢٣) ـ تخلي الملك فاروق عن العرش (٢٦) ـ مصدق يحد من سلطات الشاه (٣١) . ايلول : ازمة سياسية في لبنان (١٨) . تشرين الاول : فوز الاحرار في الانتخابات اليابانية (١) ـ تفجير اول قنبلة ذرية بريطانية (٣) ـ حالة تأهب ضد الماوماو في كينيا (٢٠) ـ قطع العلاقات الدبلوماسية بين ايران وبريطانيا العظمى (٢٢) . تشرين الثاني : انتخاب ايزنهور رئيسا (٤) ـ فوز المارشال باباغوس في الانتخابات اليونانية (١٦) ـ الجلاء عن سون لا (٢٢) . كانون الاول : فتنة في كازابلانكا (٨) .

روبير موسيل : الانسان العادم الصفات ـ لويس دي بروبل : هل سيبقى علم الطبيعة الكمي غير حتمي ؟

١٩٥٣

كانون الثاني : حل الاحزاب السياسية في مصر (١٦) ـ هجوم الفيتمنة في انام (١٩) . شباط : معاهدة صداقة بين اليونان وتركيا ويوغوسلافيا (٢٨) ـ نزاع بين الشاه ومصدق (٢٨) . اذار : وفاة ستالين (٥) ـ ابطال تأميم الصناعات التعدينية في انكلترا (١٧) ـ انخفاض جديد في الاسعار في الاتحاد السوفياتي (٣١) . نيسان : هجوم الفيتمنه في لاوس (١٣) . ايار : عريضة القادة ضد السلطان في مراكش (٢١) ـ تفجير اول قذيفة ذرية اميركية (٢٥) . حزيران : وزارة لانييل (٢٦) ـ تراجع الديمقراطيين المسيحيين الايطاليين في الانتخابات (٧) ـ اعلان الجمهورية في مصر (١٨) ـ اعدام روزنبرغ (١٩) . تموز : وقف اطلاق النار في كوريا (٢٧) ـ ناجي يحل محل راكوزي في هنغاريا (٤) ـ عزل بيريا في الاتحاد السوفياتي (٩) ـ اضطرابات في برلين (١٦ ـ ١٩) . اب : مالنكوف يعلن ان الاتحاد السوفياتي يمتلك القنبلة الهيدروجينية (٥) ـ الجلاء عن ناساي (١١) ـ ثورة الغلاوي على السلطان (١٥) ـ الشاه يلجأ الى بغداد (١٦) ـ اضطرابات في المدن المراكشية (١٦) ـ اسقاط سلطان مراكش (٢٠) . ايلول : مساعدة مالية اميركية لايران (٢) ـ فوز المسيحيين الديمقراطيين في الانتخابات في المانيا الغربية (٦) ـ رفض منظمة الامم المتحدة عضوية الصين الشيوعية (١٥) . تشرين الثاني : وفاة ابن سعود ملك المملكة العربية (٩) . كانون الاول : مؤتمر برمودا (٤ ـ ٨) ـ استئناف العلاقات الانكليزية الايرانية (٥) ـ جلاء الفرنسيين عن لاي شو (١١) ـ اعدام بيريا .

البزا تريوليه : الحصان الاشقر ـ صموئيل

نكت : غير قابل التسمية ـ الين روبغرييه : الصموغ ـ ج باشلاز : المادية العقلية .

١٩٥٤

كانون الثاني : رفض اعيان المغرب الاسباني الاعتراف بالسلطان بن عرفه (٢١) ـ مؤتمر الاربعة في برلين (٢١ حتى ١٨ شباط) . شباط : معركة ديان بيان فو (٣ حتى ٧ أيار) ـ نهاية دكتاتورية الشيشكلي العسكرية في سورية (٢٥) ـ نيسان : وزارة اشتراكيين واحرار برئاسة فان آكر في بلجيكا (٢٢) في اعقاب انتخابات خسر فيهما المسيحيون الاشتراكيون ـ ناصر رئيس مجلس الوزراء في مصر (١٨) ـ مؤتمر كولومبو (٢٨ حتى ٢ ايار) . ايار : مؤتمر جنيف حول الهند الصينية (٨ حتى ٢١ تموز) . حزيران : حرب اهلية في غواتمالا ، فوز الثوار على الرئيس اربنز (١٨ حتى ٢ تمز) ـ حكومة منديس فرانس (١٩) . تموز : اتفاقات جنيف (٢٠) ـ اتفاق انكليزي مصري حول قناة السويس (٢٧) ـ العمل باتفاق وقف أطلاق النار في تونكين (٢٧) ـ الاعتراف بمبدأ الاستقلال التونسي الذاتي الداخلي (٣١) . آب : الغاء الاتحاد الهولندي الاندونيسي (١٠) مؤتمر بروكسل (١٩ ـ ٢٢) ـ استقالة فارغاس وانتحاره (٢٤) . ايلول : بدء المفاوضات الفرنسية التونسية (٤) ـ مؤتمر مانيلا حول جنوب شرقي آسيا (٦ ـ ٨) تشرين الاول . اتفاق لندن بين ايطاليا ويوغوسلافيا حول تريستا (٥) ـ الجلاء عن هانوي (٩) ـ اتفاق فرنسي الماني في باريس حول السار ، ايطاليا والمانيا تنضمان الى ميثاق بروكسل (٢٣) . تشرين الثاني : بدء ثورة الاوريس (١) ـ عزل نجيب في مصر (١٤) بدء حملة بيرون على الاكليروس (٢٥) . كانون الاول : ميثاق الامن بين الولايات المتحدة وفورموزا (٢) ـ استقلال دول الهند الصينية استقلالا تاما (٢٩) ـ فرنسا تبرم اتفاقات باريس (٣٠) . س . بت : بانتظار « غودو » .

١٩٥٥

شباط : سقوط وزارة منديس فرانس (٦) وحلول ادغار فور محله (٢٤) ـ مالنكوف يستبدل بالمارشال بولغانين في رئاسة الوزراء في الاتحاد السوفياتي ـ معاهدة تحالف بين تركيا وايران تعقد في بغداد (٢٥) ـ نيسان : تشرشل يقدم استقالته من رئاسة الوزارة (٥) ـ مؤتمر الدول الافرو آسيوية في باندونغ (١٨ ـ ٢٤) ـ ايار : انضمام انكلترا الى ميثاق بغداد (٢) ـ اعادة السيادة الى المانيا (٥) ـ المانيا الاتحادية تنضم الى الحلف الاطلسي (٩) . ـ انتخابات عامة في انكلترا جاءت مؤيدة لحزب المحافظين (٢٦) ـ رحلة بولغانين وخروتشيف الى بلغراد (٢٦ ـ ٣ حزيران) ـ انكلترا تتخلى عن مواقعها على قناة السويس (١٨) . ـ انضمام الباكستان الى ميثاق بغداد (١) . ـ اعادة السيادة الى النمسا (٢٧) . اب : قطع العلاقات الدبلوماسية بين الهند والبرتغال حول غوا (٢٠). ايلول : سقوط الرئيس بيرون في الارجنتين (١٩) واستبداله بحكومة يرئسها الجنرال ليوناردي (٢١) ـ ارجاع الاتحاد السوفياتي مدينة بوركالا لفنلندا (٢٠) تشرين الاول : اعلان استقلال جمهورية فيتنام الجنوبية (٢٦) ـ اضطرابات عنيفة في قبرص (٢٨) . تشرين الثاني : اعادة محمد الخامس الى عرشه في المغرب (٥) ـ اعلان استقلال المغرب (٦) ـ حل الجمعية الوطنية الفرنسية (٣٠) . كانون الاول : رحلة بولغانين وخروتشيف الى بورما (١ ـ ٧) انصهار نقابة العمال الاميركيين ومنظمة العمل في اتحاد واحد (٢) ـ تشكيل الجبهة الجمهورية في فرنسا استعدادا للانتخابات النيابية (٦) ـ اعلان استقلال جمهورية السودان (١٩) .

ف. براتوليني : ميتللو ـ : افلام باردن : موت راكب الدراجة ، وفيلم س . راي : الاب بنشالي .

١٩٥٦

كانون الثاني : استقلال السودان (١) ـ تدشين خط بكين موسكو (٤) ـ تأليف غي موليه للوزارة في فرنسا (٢٩) . شباط : مظاهرات في مدينة الجزائر ضد زيارة رئيس مجلس الوزراء . واستقالة المقيم العام الجنرال كاترو (٦) ـ تأسيس المنظمة الاوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم) من قبل الدول الست (١١) ـ افتتاح المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي (١٤) وخطاب خروتشوف وميكويان ضد عبادة الشخصية . اذار غلوب باشا قائد الجيش العربي يطرد من الاردن (١) ـ اقرار القانون ـ الجلاء للاقطار الواقعة عبر البحار (٢٣) ـ اعادة الاعتبار الى لازلو راجيك في هنغاريا (٢٩) . نيسان : بورقيبة يؤلف اول وزارة في تونس (١٤) ـ حل منظمة الكومنفورم (١٧) ـ زيارة بولغانين وخروتشيف لبريطانيا العظمى (١٨ ـ ٢٧) . ايار : معاهدة بين فرنسا والهند تتخلى فرنسا عن مستعمراتها في الهند

لاتحاد الهند (٢٨) . حزيران : المارشال تيتو يقوم برحلة الى الاتحاد السوفياتي (٢ ـ ٢٠) ـ اضراب عام واضطرابات دامية في بوزنان (٢٨) . تموز : لقاء ناصر نهرو-تيتو في بريوني لوضع اسس الحياد الايجابي (١٧ ـ ٢٩) ـ الولايات المتحدة الاميركية تسحب عرضها بتمويل السد العالي (٢٦) . اب : اعادة الاعتبار الى غومولكا (٤) واعادة عضويته في اللجنة المركزية للحزب العمالي البولوني الموحد (١٩) . تشرين الاول : احلال « ميثاق تشاور » محل ميثاق وحدة العمل المعقود عام ١٩٤٦ بين الحزب الشيوعي الايطالي والحزب الاشتراكي الايطالي (٤) ـ معاهدة سلم تعقد بين اليابان والاتحاد السوفياتي (١٩) ـ ايمري ناجي براس حكومة هنغاريا (٢٤) ـ الثورة في هنغاريا (٢٥ ـ ٢٨) ـ اسرائيل تهاجم مصر (٢٩) ـ فرنسا وانكلترا تنذران مصر لوقف القتال مع اسرائيل (٣٠) . تشرين الثاني : تاليف حكومة اتحاد وطني في هنغاريا (٣) ـ تدخل القوات السوفياتية (٤) ـ هبوط المظليين الفرنسيين والانكليز في مصر وانزال جيوش في بورسعيد ـ اعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور (٦) ـ انطوني ايدن يتخلى عن وزارة الشؤون الخارجية لبطلر (٢٠) كانون الثاني : فرنسا وانكلترا تسحبان قواتهما من مصر (٢٤) ـ مبدا ايزنهاور (٣١) .

افلام اوتان ـ لارا : اجتياز باريس ، وكوستو ومال عالم الصمت ، لاموريس المنطاد الاحمر ،

١٩٥٧

كانون الثاني : هارولد مكميلان يؤلف الوزارة البريطانية (١٠) ـ مصر تؤمم المصارف وشركات التاميم والشركات التجارية الكبرى (١٥) ـ انتخابات عامة في بولونيا موالية للرئيس غومولكا (٢٠) ـ مارس ـ الشاطىء الذهبي ينال استقلاله باسم «غانا» (٥) ـ فوز الشيوعيين في ولاية كيرا في الهند (١١) ـ انضمام الولايات المتحدة الاميركية لعضوية اللجنة العسكرية في حلف بغداد (٢٣) ـ فوز الحزب ر.د.ا. في الانتخابات العامة في افريقيا الفرنسية وفي مقاطعة افريقيا الشرقية الفرنسية وفوز الوطنيين في مدغشكر (٣١) . نيسان : اعادة فتح ترعة السويس للملاحة الدولية (٨) ـ البابا بيوس الثاني عشر يعلن معارضته للتعذيب (١٢) ـ انقلاب في الاردن موال للغرب ، والملك حسين يفرض دكتاتوريته (٢٢ـ٢٨) . ايار : سقوط حكومة غي موليه (٣١) . حزيران : اخراج مولوتوف ،ومالنكوف وكراغانوفتش وشبيليف من عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي (٢٢ـ٢٩) . تموز : اميركا تقدم للاردن مساعدات اقتصادية وعسكرية (١) ـ اعلان استقلال تونس وانتخابات بو رقيبة رئيسا للبلاد (٢٥) . آب : تخفيض قيمة الفرنك ٢٠٪ (١٢) ـ اعلان استقلال ماليزيا (٢٦) . ايلول : اضطرابات عنصرية ضد الزنوج في ليتل روك (اركنصو) (٤) ـ المارشال تيتو يعترف بحدود الاودير ـ النايس (١١) ـ فوز الحزب الديمقراطي المسيحي باكثرية المقاعد في الانتخابات العامة في المانيا الغربية (١٦) . تشرين الاول : اطلاق القمر السوفياتي سبوتنيك (٤) ـ تشرين الثاني : اطلاق القمر سبوتنيك الثاني ـ الاشتراكيون الديمقراطيون يفوزون بالاكثرية المطلقة في مجلس همبورج (١٠) ـ محمد الخامس وبورقيبة يعرضان خدماتهما لحل قضية الجزائر (٢٢) ـ اقرار القانون ـ الاطار للجزائر في الجمعية الوطنية (٢٩) ـ فوز جزب العمال في انتخابات نيوزيلاندا (٣٠) . كانون الاول : مشروع راباتشي يرمي لانشاء منطقة عزلاء من الطاقة الذرية في اوروبا الوسطى (٩) ـ مؤتمر القاهرة الرسمي للتضامن الافرو اسيوي (٢٦ ـ ١ ك٢) .

فيلم رينه كلير : باب الليلكي ، وفيلم فجدا : كنال . وفيلم انجمار برغمان : الفراولة البرية ، وفيلم كالاتوزوف : عندما تمر اللقالق .

١٩٥٨

كانون الثاني : انشاء حلف الهند الغربية (٣) ـ السير ادموند هيلاري يبلغ القطب الجنوبي (٣) ـ حادث ساقية سيدي يوسف : دخول دورية فرنسية الاراضي التونسية فتفقد ١٤ قتيلا و٤ مفقودين (١١) ـ عريضة مرفوعة الى الامم المتحدة ضد التجارب الذرية يوقعها ٩٩٢٥ عالما (١٣) ـ ثورة في فنزويلا تخلع بيريس خيمنيس (١٤) . شباط : اعلان الوحدة بين سوريا ومصر لتنضم اليها اليمن في ٨ (١) ـ الطيران الفرنسي يقصف من الجو ساقية سيدي يوسف (٨) ـ تشكل الحلف العربي من العراق والاردن (١٤) . اذار : اطلاق الصاروخ الاميركي فنغارد الاول (١٧) ـ ثورة فيدل كاسترو في كوبا ضد دكتاتورية الرئيس باتستا (١٧) ـ الملك ابن السعود يتنازل عن الملك لاخيه الامير فيصل الموالي لمصر (٢٢) ـ توقف الاتحاد السوفياتي عن تجاربه الذرية وانتاج الاسلحة الذرية المدمرة (٣١) . نيسان : قبول الحكومة الفرنسية بنتائج مهمة موري ـ بيلي وخدماتها (١٢) ـ مؤتمر اكرا للدول افريقيا (١٥ ـ ٢٢) ـ مؤتمر المغرب في طنجة (٢٧ ـ ٣٠) . ايار : بدء الاضطرابات الدامية في

لسان (١٠) ـ ثورة قواد الجيش والمعمرين في مدينة الجزائر ضد حكومة فلملن (١٣) ـ الروس يطلقون ثالث قمر اصطناعي وزنه ١٣٢٧ كيلو غراما في مدار الارض (١٥) ـ وزارة فلملن تقدم استقالتها (٢٨) ـ تأليف لجنة السلامة العامة في الجزائر للحفاظ على الجزائر والصحراء (٢٣) . حزيران : الجنرال ديغول يتولى الحكم في فرنسا (١) ـ اقرار المجلس الوطني للسلطات المطلقة وللقانون الدستوري (٢) ـ العداء الاتحاد السوفياتي لفرض تسليم الكولخوزات للدولة (١٧ـ١٨) ـ الاسكا تصبح الولاية التاسعة والاربعين في الولايات المتحدة الاميركية (٣٠) . تموز : نشوب الثورة في العراق واعلان الجمهورية (١٤) . آب : الغواصة الذرية الاميركية تقوم برحلة تحت الجليد عبر المتجمد الشمالي من المحيط الهادي الى المحيط الاطلسي (٧) ـ بدء الهجوم الكبير الذي قام به فيدل كاسترو في كوبا (١٢) . ايلول : تشكيل الحزب الاشتراكي المستقل في باريس (١٥) ـ تشكيل حكومة الجزائر الحرة في القاهرة (١٩) ـ استفتاء في فرنسا حول تعديل الدستور (نعم ٧٩،٢٥٪ لا ٢٠،٧٥٪) ـ الغينة تقترع « لا » (٢٨) . تشرين الاول : اعلان جمهورية ملغاش (١٤) ـ الكويت تنضم الى عضوية الجامعة العربية (٢٩) . تشرين الثاني : الانتخابات النيابية في فرنسا (٢٣ ـ ٣٠) ـ اعلان جمهوريات : السودان والكونغو والسنغال والتشاد والغابون وموريتانيا اعضاء في الوحدة الفرنسية (٢٤ـ٢٦) ـ انقلاب عسكري يقوم به اللواء عبود في السودان (١٧) . كانون الاول : اعلان استقلال جمهورية افريقيا الوسطى (اوبنغي ـ تشاري) ، وجمهوريات الشاطىء الذهبي والداهومي وفولطا العليا اعضاء في الوحدة الفرنسية (١ ، ٤ و ١١) .

سيمون دي بوفوار تنشر كتابها : مذكرات فتاة منتظمة ـ وتوماسي دي لمدوسا : الفهد ، ومرغريت دوراس : موديراتو كنتابيله ، ولورانس دوريل : بلطازار ، وبسترناك : الدكتور زيفاكو ـ افلام بوندارتشوك : عندما تمر اللقالق ، وميشال كرتيه : الغشاشون ، ولويس مال : العشاق .

١٩٥٩

كانون الثاني : انتصار الثورة التي اعلنها فيدل كاسترو في كوبا ـ اطلاق اول صاروخ روسي باتجاه القمر ـ اضطرابات دامية في ليوبولدفيل (٣) ـ تسلم الجنرال ديغول سلطاته الدستورية رئيسا للجمهورية وتسلم ميشال دوبريه رئاسة الوزارة (٨) ـ تأليف الداهومي وفولطا العليا (التي انسحبت فيما بعد في اذار) والسنغال والسودان لاتحاد مالي (١٧) ـ الاتحاد الجمركي بين الدول الاربع التي الفت من قبل افريقيا الاستوائية الفرنسية ـ الاتفاق الانكليزي التركي اليوناني حول استقلال قبرص (١٩) ـ اضطرابات وقلاقل في روديسيا الجنوبية (٢٦) . اذار : جزر هاواي تؤلف الولاية الاميركية الخمسين (١٢) ـ تدخل الصين في التيبت ولجوء الدالاي لاما الى الهند (١٩ ـ ٢٣) . ايار : اجتماع لجنة دول الاتفاق المؤلفة من الشاطىء الذهبي والنيجر وفولطا العليا والداهومي (٦ ـ ٧) . حزيران : نجاح العناصر اليسارية للديمقراطية المسيحية في صقليا (٧) ـ جمهورية الارجنتين تدشن سياسة تقشف اقتصادي (٢٤) . تموز : اطلاق صاروخ سوفياتي جديد يحمل كلبين وارنب واعادته (٢) ـ تشكيل جمعية اوروبية للتبادل التجاري الحر (٧ دول ستوكهولم) تتألف من بريطانيا العظمى وسويسرا والنمسا والدنمارك والسويد والنرويج والبرتغال (٢١) . آب : مؤتمر تسع دول افريقية مستقلة في مونروفيا (٢ـ٨) . ايلول : صاروخ سوفياتي يهبط على سطح القمر (١٣) ـ رحلة خروتشيف الى الولايات المتحدة (١٥ـ٢٨) ـ اعتراف الجنرال ديغول بحق الجزائريين بتقرير مصيرهم (١٦) . تشرين الاو ل: اطلاق لونيك الثالث في ٣ منه الذي يدور حول القمر ويأخذ صورا للجانب المظلم منه (٧) ـ انتصار حزب المحافظين في الانتخابات النيابية البريطانية (٨) ـ اطلاق الصاروخ الاميركي اكسبلورد ٧ (١٣) ـ الحكومة البلجيكية تعد باقامة حكومة مستقلة في الكونغو عام ١٩٦٠ (١٦) ـ حادث الحدود بين الهند والصين في لاداخ (٢١) . تشرين الثاني : المؤتمر الاشتراكي الالماني يعدل عن الاصلاحات الدستورية وفصل الكنيسة عن الدولة (١٣) . كانون الاول : اقرار المجلس الوطني للقانون الذي ينص على مساعدة المدارس الخاصة في فرنسا (٣٠) .

جان ب. سارتر ينشر كتابه : محجوزو التونا ـ والين روب غرييه : التيه ـ ول. دوريل : جبل الزيتون ـ وناتالي ساروت : البلانيتاريوم ـ و اوه جونسون : الحدود ـ ومارسل كامو يعطي فيلمه العشون : اورفي نيغرو ـ وجان روش : انا زنجي .

١٩٦٠

كانون الثاني : استقلال الكامرون ، وبدء العمل بالفرنك الفرنسي الجديد (١) ـ الجيش يستلم الحكم في اللاوس (٢) ـ بدء الاشغال بسد اسوان (٩) ـ الغاء وزارة الداخلية في الاتحاد السوفياتي وتحويل صلاحياتها لوزارات الداخلية في الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد (١٣) ـ محاولة

ثورة يقوم بها الضباط في مدينة الجزائر (٢٤) — طاولة مستديرة في بروكسل حول الكونغو (١/٢٥ — ٢/٢٠) — مؤتمر الدول الافريقية الثاني يعقد في تونس (٢٥) . شباط : استسلام المتمردين في الجزائر (١) — المجلس الوطني يقر السلطات المطلقة لحكومة دوبريه (٣) . اذار : القمع بعنف لمظاهرات الزنوج في اتحاد جنوبي افريقيا (٢١) — فشل حكومة فرونديزي في الانتخابات العامة في الارجنتين (٢٧). نيسان : اطلاق الصاروخ تيروس الاول الذي يقوم بتصوير الارض من الجو (١) — المؤتمر الافرو اسيوي في كوناكري (١ — ١٥) — اضطرابات في كوريا الجنوبية ترغم سينغمان ري على الاستقالة (١١—١٧) — استقلال الطوغو (٢٧) — ازمة سياسية في تركيا وانقلاب عسكري (٢٧ — ٣٠) . ايار : السوفييت يسقطون طائرة تجسس امبركية يو ٢ فوق اراضي الاتحاد السوفياتي (١) — ملك المغرب يستلم الحكم ويؤلف وزارة برئاسته (٢٦) — اطلاق سبوتنيك الرابع (١٥) — فشل مؤتمر الذروة (١٧) . حزيران : مظاهرات معادية للاميركيين في اليابان ، والغاء رحلة الرئيس ايزنهاور اليها (٦ — ١٦) — مؤتمر الدول الافريقية المستقلة في اديس ابابا (١٤ — ٢٢) — الاتفاق التجاري الطويل الامد المعقود بين كوبا والاتحاد السوفياتي (١٨) — استقلال مالي (٢) — مفاوضات ميلون مع ممثلي ثوار الجزائر وفشلها (٢٥ — ٢٨) — استقلال مدغشكر والصومال (٢٦) والكونغو البلجكي (٣٠) . تموز : اطلاق واعادة صاروخ روسي حجمه ٢١٠٠كيلوغرام يحمل حيوانات (٤) — بدء الاضطرابات الدامية في الكونغو البلجيكي القديم (٦) — وتدخل القوات البلجيكية (٩) — انفصال كاتنغا (١١) — تدخل الامم المتحدة (١٤) اضطرابات في روديسيا الشمالية (٣) وفولطا العليا (٥) — وشاطىء العاج (٧) والتشاد باجكا الى سحب قواتها في الحال من الكونغو (٩) — الاتحاد السوفياتي يطلق صاروخا جديدا لريادة الفضاء (١٩) — انفصال مالي (١٩ — ٢٠) — حكومة الجزائر المؤقتة تقترح القيام باستفتاء شعبي تحت اشراف الامم المتحدة (٢٢) — اتفاق تعاون اقتصادي وتقني وعقد اتفاق تجاري بين غانا والاتحاد السوفياتي (٢٨) . تشرين الاول : استقلال اتحاد نيجيريا (١) — نشوب ازمات سياسية في كل من نيكاراغواي وكولمبيا وفنزويلا وكوستا ريكا والسلفادور وغواتيمالا — اضرابات في البرازيل وفي الارجنتين والشيلي تستمر حتى تشرين الثاني . تشرين الثاني : الجنرال ديغول يتكلم عن « الجمهورية الجزائرية » (٤) — فوز كندي مرشح الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية (١١) — محاولة القيام بثورة عسكرية في فيتنام الجنوبية (١١—١٣) . كانون الاول : فشل الثورة في اثيوبيا (١٤ — ١٦)

لورانس دوريل ينشر كتابه : كلايا ، وارنست فون سالمون : مصير ذ.ا. — فيلم جان لوك غودار : على آخر نفس ، وفيلم فريدريكو فاليني : الحياة الهنيئة ، وفيلم انطونيوني : المغامرة ، وفيلم ج. تشوكراي : انشودة الجندي .

١٩٦١

كانون الثاني : استفتاء فرنسي يؤيد سياسة ديغول تجاه الجزائر (٨) — جانيو كوادروس ينتخب رئيسا للبرازيل (٣١) . شباط : اطلاق صاروخ سبوتنيك روسي وزنه ٦٤٥ اطنان وقمر اصطناعي روسي (١١) — ثبوت مقتل لومومبا (١٣) . نيسان : بدء قضية ادولف ايخمان (١١) — يوري غاغارين يسبح في الجو لاول مرة لمدة ٨٩دقيقة (١٢) — محاولة نزول فاشلة في خليج كوشون في كوريا (١٧) . حركة انقلاب عسكري في مدينة الجزائر تعرف بحركة القواد الاربعة (٢٢ — ٢٥) واعلان حالة الطوارىء والاضراب العام (٢٤) واستسلام الجنرال شال — اتحاد جنوبي افريقيا يخرج من رابطة الشعوب البريطانية (٣٠) . ايار : رائد الفضاء الاميركي الن شيبرت يقوم باول محاولة طيران عبر الفضاء (٥) — — بدء المفاوضات في ايفيان (٢٠) بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية وتأجيلها الى ١٣ حزيران — قتل رافايل تروخولو (٣٠) . حزيران : استقلال الكويت (١٩) . تموز : اشتباكات دامية مع تونس بشأن بنزرت (٤ — ٢٢) — استئناف المفاوضات بين فرنسا ومندوبي حكومة الجزائر في لوغرين (٢٠ — ٢٨) . آب : الطيار الروسي تيتوف يرسم ١٧ دورة حول القمر في مركبته الفضائية فوستوك ٢ (٧) — المباشرة باقامة « جدار » برلين (١٣) — استقالة جانيو كوادروس (٢٥) واستبداله ب جو غولار (٨ أيلول) . ايلول : محاولة اعتداء فاشلة ضد الجنرال ديغول (٨) — الغاء الوحدة بين سوريا ومصر (٢٨) . تشرين الاول : فوز حزب العدالة في تركيا (١٥) . تشرين الثاني : انقلاب عسكري في جمهورية الاكوادور (٧) — الحكومة التركية الجديدة برئاسة عصمت اينونو (٢٠) . كانون الاول : استيلاء القوات الهندية على الممتلكات البرتغالية : غوا وداماو وديو في الهند (١٧) .

افلام ا. رسنه : السنة الماضية في مارينباد ، وفيلم ر. وايز وروبنز : قصة وست سايد ، و ل. بونويل : فيريديانا .

١٩٦٢

كانون الثاني : مؤتمر المنظمة الاميركية الاقتصادية في بونتادل ايست (٢٢ ـ ٣١) . اذار : اطلاق الصاروخ الاميركي تيتان الثاني الذي يبلغ مداه ٨٠٠٠ كلم (١٥) ـ عقد اتفاقات ايفيان مع حكومة الجزائر (١٨) ـ والتوقف عن القتال يصبح نهائيا (١٩) ـ انقلاب عسكري يجبر الرئيس فرندنديزي في الارجنتين وحكومته على الاستقالة (٢٠ ـ ٢٨) . نيسان : استفتاء حول سياسة الحكومة في الجزائر وتأييد الشعب الفرنسي لها بنسبة ٩٠،٠٧٪ من اصوات المقترعين (٨) ـ تعيين السيد بومبيدو رئيسا للوزارة (١٤) ـ الصاروخ الاميركي راينجر الرابع يصطدم بوجه القمر المظلم (٢٦) . تموز : استفتاء الشعب في الجزائر حول الاستقلال يؤيده ٥،٩٩٤٤٠٠٠ من اصل ٦،٠٣٤٤٠٠٠ (١) ـ اطلاق القمر الصناعي الاميركي تلستار من كاب كانا فيرال ينيح لاوروبا التقاط الاشارات المرسلة من الولايات المتحدة (١٠) ـ الطيارة الصاروخية ١٥ ـ × ترتفع في الجو الى علو ٩٢،٠٠٠ متر (١٧) ـ انقلاب عسكري في البيرو (١٨) . آب : استقلال جامايكا (٦) ـ اطلاق فوستوك ٣ وفوستوك ٤ (١١) ـ فشل محاولة قتل ضد الجنرال ديغول في بتي كلامار (٢٢) ـ استقلال الترينتي وطوبوغو (٣١) . ايلول : رحلة الجنرال ديغول الى المانيا (٤ ـ ٩) . تشرين الاول : افتتاح المجمع الفاتيكان الثاني (١١) ـ هجوم الصينيين على المواقع الهندية ، الواقعة على حدود القطاع الشرقي (٢٠) ـ حصار بحري حول كوبا حيث ركزت قواعد لاطلاق الصواريخ السوفياتية (٢٢) ـ خروتشيف يأمر بسحب كل الاسلحة الهجومية من كوبا (٢٧) ـ اعلان الجمهورية في اليمن وانتخاب الجنرال سلال رئيسا لها . تشرين الثاني : فوز الاتحاد الوطني الجمهوري في الانتخابات النيابية ، وامتناع عدد كبير عن التصويت (١٨ و ٢٥) ـ رفع الحصار الاميركي عن كوبا (٢٠) .

فيلم الفنس فاردا : كليوس ٥ ـ ٧ .

١٩٦٣

كانون الثاني : مؤتمر صحفي للجنرال ديغول : على انكلترا ان تنضم الى معاهدة روما بدون اي تحفظ (١٤) ـ تأجيل الى اجل غير مسمى المفاوضات بين بريطانيا ودول السوق المشتركة (٢٨) . شباط : انقلاب عسكري في العراق وقتل اللواء قاسم (٨) . اذار : اضراب عام لعمال المناجم في الشمال وفي اللورين بالرغم من امر المصادرة (١) ـ البابا يوحنا الثالث والعشرون يستقبل ادجوبساي ، صهر خروتشيف في مقابلة خاصة (٧) . نيسان : محاولة قيام ثورة عسكرية في الارجنتين (٢) ـ نشر البراءة البابوية : « السلام على الارض » (١٠) . ايار : ضم ايريان الشرقية وسميا الى جمهورية اندونيسيا (١) ـ مظاهرات البوذيين في فيتنام الجنوبية ضد حكومة ديم (٦) ـ نجاح عملية طيران غوردون كوبر بعد ان قام بـ ٢٢ دورة حول الارض (١٥ ـ ٢٧) . حزيران : فوستوك ٥ وفوستوك ٦ وعلى هذا الاخير رائدة الفضاء فالنتينا تروشكوف يعودان للارض بعد فضاء ١١٩ ساعة في الفضاء (١٤) ـ انتخاب بولس السادس بابا (٢١) . آب : محاولة انقلاب ضد فولبرت يولو رئيس جمهورية الكونغو (١٤) . ايلول : استقلال ماليزيا (١٦) . الجيش يستلم الحكم في الجمهورية الدومنيكية (٢٥) ـ بدء الدورة الثانية للمجمع الفاتيكاني الثاني (٢٩) . تشرين الاول : انقلاب عسكري في جمهورية هوندوراس (٣) ـ الحرب بين القوات الجزائرية والقوات المغربية بشأن الحدود (من ٨ ـ ٢٠ ت٢) ـ انفصال القبيلة عن حكومة بن بيلا (١٠ ـ ٣٠) . تشرين الثاني : انقلاب عسكري في سايغون يفضي الى مقتل الرئيس ديم واخيه (١) ـ جورج بابندريو يشكل حكومته في اثينا (٧) ـ مقتل الرئيس كندي في دالاس (٢٢) . كانون الاول : تشكيل حكومة من القلب واليسار يدخل فيها مورو ونني ، في ايطاليا ـ استقلال زنجبار (١٠) وكينيا (١٢) ـ سيمون دي بوفوار تنشر : قوة الاشياء .

١٩٦٤

كانون الثاني : حوادث دامية في بناما تؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية (٩) ـ حركات تمرد في تنغانيكا وكينيا تضطر معها القوات البريطانية للتدخل (٢٤) . شباط : انقلاب عسكري في الغابون يضطر القوات الفرنسية للتدخل في الامر (١٨) . نيسان : الرئيس غولار واضطراره الى اعتزال الحكم امام معارضة اليمين في البرازيل . تموز : استقلال مسلاوي (قديما نياسلاند) (٦) ـ اطلاق الصاروخ الاميركي راينجر ٣ الذي اخذ ٤٣١٦ صورة قبل ان يتحطم على سطح القمر (٣١) . ايلول : انتخاب ادورد فراي من حزب الديمقراطيين المسيحيين رئيسا لجمهورية الشيلي (٤) ـ الدورة الثالثة للمجمع الفاتيكاني الثاني (١٤) ـ استقلال مالطا (٢١) ـ اطلاق الروس للمركبة الفضائية فوسكود حامله ثلاثة رواد (١٢) ـ عزل خروتشيف واستبداله ببريجنيف وكوسيغين (١٥) ـ

انتصار ضعيف يحققه حزب العمال في انكلترا يؤدي الى حكومة ولسن ـ انشاء جمهورية تنزانيا من دمج تنغانيكا وزنجبار (٢٩) . تشرين الثاني : انتخاب ليندون جونسون رئيسا للولايات المتحدة الاميركية (٣) ـ ثورة عسكرية في بوليفيا (٣) ـ اطلاق الولايات المتحدة الصاروخ زوند ٢ نحو المريخ (٣٠) .

١٩٦٥

كانون الثاني : تأجيل المؤتمر الافرو اسيوي المقرر عقده في مدينة الجزائر مرتين (الاولى في ١٢ والثانية في ٥ ت٢ لاجل غير مسمى) ـ انسحاب اندونيسيا من عضوية الامم المتحدة (٢١) ـ وفاة السير ونستن تشرشل (٢٤) ـ انقلاب عسكري في فيتنام الجنوبية (٢٧) . شباط : خروج فرنسا وحدها من قاعدة الذهب (١١) ـ اطلاق رايتجر ٨ الذي يتحطم على القمر في ٢٠ (١٧) ـ استقلال غمبيا (١٨) ـ انقلابات عسكرية متوالية في سايغون (١٩ ـ ٢٢) ـ مظاهرات عدد كبير من الطلاب في مدريد (٢٤) . اذار : فوز الحزب الديمقراطي المسيحي في الانتخابات العامة في التشيلي (٧) ـ فوز انصار بيرون والحزب النصر بالانتخابات العامة في الارجنتين ـ مقتل الجنرال دلغادو رئيس المعارضة في البرتغال (١٤) ـ رائد الفضاء الروسي ليونيف يخرج من عربته فوسكود ٢ ، وهو طائر في الفضاء (١٨ ـ ١٩) ـ الاميركيون يأخذون بقصف فيتنام الشمالية يوميا (١٩) ـ فوز المعارضة في الانتخابات البلدية في فرنسا (١٤ و ٢٢) . هياج في الدار البيضاء والرباط وفاس (٢٢ ـ ٢٣) ـ اطلاق العربة جميني الثانية وعلى متنها رائدان فضائيان (٢٣) . نيسان : زيارة بيترو نيني للبابا (١٢) ـ ثورة عسكرية في سان دومنيك تساندها القوات الاميركية (٢٤) . ايار : فوز الجبهة الروديسية في الانتخابات العامة (٧) ـ غاستون ديفير يقترح انشاء تحالف يشمل الاشتراكيين والمسيحيين الديمقراطيين (٨) ـ اطلاق الروس للعربة الفضائية لونا ٤ التي تتحطم على سطح القمر في بحر الغيوم (٩) ـ تفجير القنبلة الذرية الصينية الثانية (١٤) ـ بريطانيا العظمى تأخذ بالنظام المتري (٢٤) ـ تضحية لسمة فراد في سايغون (٢٥) ـ مجلس الشيوخ الاميركي يقر قانون حق الاقتراع للزنوج (٢٦) . حزيران : رائدا فضاء اميركيان يخرجون في الهواء من كبسولة جيميني ٤ (٣ ـ ٧) ـ انقلاب عسكري جديد في فيتنام الجنوبية : الجنرال كي يؤلف الحكومة (١٢) ـ حول « تمويل اوروبا الخضراء » (٣٠) . تموز : عربة الفضاء الاميركية مارينر ٤ ترسل صورا عن المريخ الى الارض ـ ملك اليونان يجبر باباندريو على تقديم استقالته (١٥) ـ العربة الفضائية زوند ٣ هواري بومدين يقلب بن بيلا ويستولي على الحكم (١٩) ـ فشل المفاوضات التي دارت في بروكسيل تأخذ صورا لوجه القمر المظلم (١٨) . آب : دولة سنغافورا تنسحب من اتحاد ماليزيا ـ نشوب الحرب بين الهند والباكستان حول قضية كشمير (٩) ـ اضطرابات عنصرية في لوس انجلس (١١ ـ ١٨) ـ الرائدان الفضائيان غوردون كوبر وتشارلز كونراد يضربان رقما قياسيا في مدى الطيران على متن العربة جيميني ٥ (٢١ـ٢٩) . ايلول : دخول القوات الهندية باكستان (٦) ـ فرنسوا ميتران يرشح نفسه للاليزيه (٩) ـ الحزب الاشتراكي النروجي يتخلى عن الحكم في البلاد بعد ان احتفظ به ٣٠ سنة (١٣) ـ اعلان وقف اطلاق النار في باكستان (٢٢) . تشرين الاول : مؤامرة في اندونيسيا ضد الرئيس سوكارنو (١) ـ تشومبي يترك رئاسة الوزارة في الكونغو لكمبا (١٣) ـ السماح للكهنة العمل في المصانع في شروط معينة (٢٣) ـ دكتاتورية الماريشال كستلو برنكو في البرازيل (٢٧) ـ خطف مهدي بن بركة في باريس (٢٩) ـ تشرين الثاني : روديسيا تعلن استقلالها من جانب واحد على يد ايان سميث وانكلترا تفرض ضدها عقوبات اداريةواقتصادية (١١) ـ الجنرال موبوتو يستولي على الحكم في كونغو ليوبولدفيل (١٤) . كانون الاول : القمر الصناعي لونا ٨ تتحطم على سطح القمر ـ نجاح تجربة الطيران المزدوج لجيميني ٦ وجيميني ٧ (١٥) ـ تعادل الاصوات في انتخابات الرئاسة : لم ينل الجنرال ديغول سوى ٦٤،٤٤٪ من اصوات الناخبين (٥) ـ اعادة انتخاب الجنرال ديغول بمعدل ١٩،٥٥٪ من الاصوات مقابل ٤٤،٨٠٪ لفرنسوا متيران (١٩) ـ انقلاب عسكري في الداهومي (٢٢) وفي جمهورية افريقيا الوسطى (٣١) وآخر في فولطا العليا في ٣ ك٢ ١٩٦٦ ـ اراغون ينشر رواية تنفيذ الاعدام .

جدول الاعلام

ب

ث

ج

ح

ز

س

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ل

م

و

لا

ي

فهرست الصــــور

٢٣ – مجاعة ١٩٥٣ في الهند .

٢٤ – المهاتما غاندي يحيط به تلاميذه .

٢٥ – ماوتسي – تونغ يخطب في جيوشه .

٢٦ – شنغاي : مدرسة في الهواء الطلق . الحزب والشبيبة .

٢٧ – عرض الجماهير امام امبراطور اليابان بمناسبة رأس السنة .

٢٨ – عيد الحصاد في مزرعة جماعية .

٢٩ – مرفأ بترولي في العراق .

٣٠ – رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .

٣١ – ارلكين وكولومبين ، بريشة بابلو بيكاسو . متحف لينينغراد .

٣٢ – تلامذة في « طوغو » . التعليم مفتاح التقدم .

٣٣ – برازيليا : المجلس الأعلى .

٣٤ – جون ريو وشاطيء كوبا كبانا .

٣٥ – اينشتاين في مكتبه في جامعة برنستون ، قبيل وفاته .

٣٦ – قبة مرصد جبل بالومار في الولايات المتحدة .

٣٧ – قاطرة كهربائية فرنسية تضرب رقماً قياسياً عالمياً في سرعة السير على الخط الحديدي .

٣٨ – طيران ولبور رايت في معسكر اوفور في ١٩٠٨ .

٣٩ – مطار سان فرنسيسكو .

٤٠ – تصميم طائرة الـ « كونكورد » .

٤١ – جسر جورج واشنطن في نيويورك .

٤٢ – التقدم الصناعي : الآلة تحل محل الانسان .

٤٣ – مصنع الـ « رانس » لاستثمار طاقة المد والجزر .

٤٤ – مصانع (شينون) النووية .

٤٥ – حصاد الحنطة في احدى مزارع الغرب الاميركي الاوسط واحدى المزارع التعاونية السوفياتية .

٤٦ – حصاد الارز في كمبوديا .

٤٧ – مجمع الفاتيكان الثاني .

٤٨ – اختبار جيميني ٤ : الاميركي ادوارد هوايت يمشي في الفضاء .

فهرست الخرائط والتصاميم

١٩٨٥ ــ ١٩٩٢

من التوازن الأميركي ــ السوڤياتي إلى الفوضى العالمية

سيتبيّن لمؤرّخي العقود المقبلة أنّ ثمانينات هذا القرن قد شهدت نهاية حقبة بدأت في آب/أغسطس ١٩١٤.

فقد دمّرت حربان القارة القديمة التي كانت تحكم العالم. وابتداءً من ١٩٤٧ فرض نظام ذو قطبين، انبثق من التعارض السياسي والعقائدي بين الغرب والشرق، نفسه لخمسين سنة تقريباً.

من الحرب الباردة الى «الاسترخاء» مروراً «بالتعايش» السلمي، ففي واشنطن وموسكو كان يتقرر مصير عالم «جمّده» توازن الرعب النووي. ووجدت الأمم الجديدة التي رأت النور على أثر التحرر من الإستعمار، نفسها مرغمة على التحيّز لهذا المعسكر أو ذاك من دون أن تتمتع بحرية تحرّك خاصة.

ومنذ بضع سنوات أعيد النظر في تلك الهيمنة المزدوجة على أثر بروز قوى جديدة: فالصين تحوّلت إلى اقتصاد السوق وبدا أن العالم الإسلامي شريك في اللعبة العالمية الكبرى؛ وأصبحت ألمانيا واليابان وهما المغلوبتان سنة ١٩٤٥ عملاقين إقتصاديين قادرين على التساوي مع الولايات المتحدة.

وأخيراً انهارت كتلة أوروبا الشرقية، التي بناها ستالين، في بضعة اشهر ولحق بها الإتحاد السوڤياتي.

فقد زال إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤياتية وقد كان قوة عظمى لا تُقهر قبل عشر سنوات، تحت وطأة فشل اقتصادي ذريع واحتجاجات انفصالية أيقظها الانفتاح الليبرالي الذي باشره ميخائيل غورباتشوف.

ومع أنّ هذا الأخير نال جائزة نوبل للسلام لأنّه وضع حدّاً للحرب الباردة فإنه لم يتمكن من ضبط عملية الإصلاح التي كان قد باشرها منذ ١٩٨٧.

وهكذا تنفتح التسعينات على شكوك كبيرة: يبدو أنّ البناء الأوروبي يلهث وأنّ القوة الأميركية على الرغم من النجاح الباهر الذي حقّقته حملتها على العراق سنة ١٩٩١ تنجرف في دوّامة انهيار وتكثر بؤر التوتر؛ وقد يشكل تزايد عدد الفقراء على المستوى العالميّ قنبلة مؤقتة مخيفة.

الإتحاد السوڤياتي
مجد قوة عظمى وانحطاطها

إنّ تطوّر الإتحاد السوڤياتي ومن ثم زواله هما في أساس «الإنقلاب» الذي يشهده العالم منذ ١٩٨٥.

لكنّ السبعينات شهدت تزايد نفوذ الإمبراطورية السوڤياتية. وكانت اتفاقيات هلسنكي سنة ١٩٧٥ قد جمّدت، لصالح هذه الامبراطورية، الوضع الناشيء عن الحرب العالمية الثانية؛ فلم تكن

إدارة بريجنيف تحترم توقيعها في مجال التبادل الحرّ للأفكار أو للأشخاص.

ومن جهة ثانية كان تطّور القوة العسكرية التقليدية والنووية مستمراً مع نشر صواريخ الـ SS 20 سنة ١٩٧٧.

وكانت هذه الصواريخ قادرة على هزّ أوروبا الغربية كلّها فتشلّ للحال كلّ دفاع أوروبي من دون أن تهدد الأراضي الأميركية فتبرّر على الصعيد الاستراتيجي ردّاً انتحارياً متبادلاً.

واعترف بعض القياديين في واشنطن، لا سيّما السيد هنري كيسنجر، بأنّهم لن يجازفوا بنيويورك في سبيل هامبورغ.

فكان الكرملن إذا قادراً على «حلّ» التحالف الأوروبي ـ الأميركي وعلى فرض هيمنته على جيرانه الغربيين.

وقد كان للإتحاد السوفياتي على عهد بريجنيف قوة بحرية لا مثيل لها: فكانت سفن الأميرال غورشكوف تجوب المسافة بين شمالي الأطلسي ومرفأ اللاذقية (في سوريا).

وبين بيتروبافلوفك وقاعدة كام ران الفيتنامية. ولذلك الحين كان الوجود السوفياتي معدوماً «تقريباً» في أفريقيا؛ لكن ما لبث أن فرض نفسه في أنغولا والموزامبيك والقرن الأفريقي بواسطة نزع الاستعمار عن أراضي البرتغال وكذلك بواسطة الثورة الإثيوبية.

وكان التوجّه الماركسي الذي طبع دولاً كالكونغو والبنين ومدغشقر يهدّد بأن تصبح القارة السوداء مسرحاً جديداً للنزاع غير المباشر بين الجبّارين.

كذلك فإنّ سقوط سايغون في آسيا لصالح فيتنام الشمالية سنة ١٩٧٥ ومن ثمّ تدخل جيش هانوي في كامبوديا بدعم سوفياتي في سنة ١٩٧٨. قد أتاحا لزعماء موسكو أن يسجّلوا نقاطاً هامة في نزاعهم مع الصين في المرحلة التي تلت ماو.

وفيما كانت الولايات المتحدة في عهد جيمي كارتر، وقد أضعفتها فضيحة ووترغيت وهزيمتها في الفيتنام، على وشك أن تخسر إيران في عهد الشاه، ورقتها الرابحة الفضلى في الشرق الأوسط، كان الاتحاد السوفياتي في أوج قوته.

لكن بعد بضع سنوات شهد العالم، مدهوشاً، إنهيار الامبراطورية التي رأت النور على أثر ثورة أكتوبر ومعها انهيار الأوهام الأخيرة التي كان البعض يغذيها عن العقيدة الشيوعية.

الإمبراطورية تتصدّع

بدا وكأن النفوذ السوفياتي لا يقاوم عندما حضرت إلى كابول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بعثة عسكريّة لتفصل بين الحزبين الشيوعيين اللذين كانا قد استوليا على السلطة في ربيع السنة السابقة.

ولم تكن مجموعة صغيرة من المجاهدين قادرة على تخويف جيش أحمر يتحكم بالوضع تحكماً تاماً ويملك وسائل ممكننة ومصفّحة.

فضلاً عن ذلك فإنّ الأفغانستان كانت تعتبر «منطقة رمادية» بين الشرق والغرب.

لكن هذا التدخل سيوقظ الولايات المتحدة التي أرهقها فشلها في الفيتنام وخدّرتها أوهام الاسترخاء.

كما أنه سيثير استنكاراً شاملاً في مجمل العالم الإسلامي من الباكستان مروراً بإيران التي أصبحت تحت سلطة آية الله الخميني وأتباعه.

وهذا التدخّل سيضايق أيضاً الصين المستاءة من الدعم السوڤياتي الذي حصل عليه الفيتناميون عندما تواجهوا في السنة السابقة مع الجيش الصيني في كمبوديا.

وتخوّف الغرب من نشر صواريخ الـ SS 20 ومن أن يطال الطيران السوڤياتي مضيق هرمز انطلاقاً من القواعد الأفغانية؛ وكانت الفوضى الإيرانية تعطي موسكو ذرائع عديدة للتدخل في هذه المنطقة الحسّاسة من العالم.

لكنّ الحظر على الحبوب الذي أعلنته واشنطن لم يقلق موسكو. وفي السنة الثالثة برزت ثورة توتر ثانية: فقد هزّ النظام الشيوعي البولوني، ظهور حزب التضامن غير المتوقع.

ولم يعد تجديد التدخل الذي جرى في بودابست سنة ١٩٥٦ وفي براغ سنة ١٩٦٨، في وارسو في متناول إتحاد سوڤياتي كانت صورته تتراجع بسرعة في نظر الرأي العالمي.

ولم تعد «دولة العمّال» سوى دولة كغيرها تمارس سياسة مصالحها ولذلك لم يتردّد الإتحاد السوڤياتي في التزوّد بالحبوب من الأرجنتين الخاضعة لديكتاتورية عسكرية أو جنوب افريقيا المنعزلة بسبب التمييز العنصري.

لكن الأهمية السياسية والاستراتيجية التي ميّزت الرهان البولوني بلغت مستوى حدا بموسكو إلى الإمساك بالوضع.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ أعلن الجنرال ياروزلسكي حالة الطوارىء وأمر بقمع الحركة الشعبية.

وأمام عوارض الإضطرابات الأولى هذه أبدى الإتحاد السوڤياتي رغبته في الهيمنة وفي الحؤول دون إعادة النظر في حدود الإمبراطورية.

إقتصادٌ متأرجح

في الواقع، منذ تلك الحقبة بدأ يظهر ضعف في الجهاز الإقتصادي السوڤياتي وبرز عجز النظام عن معالجته.

استطاع الاتحاد السوڤياتي وبفضل وفرة موارده الطبيعية ودينامية ديموغرافيته الاستفادة من عملية إعادة الإعمار التي تلت الحرب فبذل جهداً كبيراً في التجهيز.

وتمكّن بهذه الطريقة من منافسة الغرب، على الأقل، في مجال الصناعة الثقيلة والبحث العلمي

والإنتاج الحربي.

لكن بعد ثلاثة عقود من النمو المذهل تأثرت الكتلة الشرقية، وقد سبقها الغرب في مجال الإنتاجية والاكتشاف التقني، بالأزمتين النفطيتين.

«ومن شأن تلك الحقبة التي وصفها الإصلاحيّون المحيطون بمخائيل غورباتشوف بسنوات الجمود» أن تؤثر سلباً على الصعوبات التي سيواجهها النظام.

فعلى الرغم من الموارد الوفيرة تبقى النتائج الإقتصادية رديئة: وأصبح الاتحاد السوفياتي مرتبطاً أكثر فأكثر بالتقنيات الغربية .ويعاني المشاكل في مجال الزراعة. بالإضافة الى ذلك وجد نفسه مرغماً على تصدير المزيد من النفط والغاز فبدا في بداية الثمانينات دولة «في طور التخلّف». زد على ذلك أن تأثير القوة المتنامية جر على الخزينة مصاريف باهظة أرهقتها فأصبح الإتحاد السوفياتي في وضع لا يحتمل، قوة مسلّحة فقدت الوسائل التي تخوّلها تحقيق طموحها.

وكانت وفاة ليونيد بريجنيف في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ نهاية حقبة ركود.

فخلال السنوات الثماني عشرة التي حكم فيها، تعزّز نظام حكم المسنين الذي لا يهتمّ بسوى المحافظة على مكاسب الطبقة الحاكمة المنبثقة من السلطة السياسية العسكرية ومن الاقتصاد التابع للدولة.

وخلف يوري أندروبوف بريجنيف. فقدّر رئيس جهاز الاستخبارات الروسية السابقة هذا والمنفتح على الحقائق الخارجية طبيعة الأزمة وفداحتها. واجتاحته رغبة حقيقية في التغيير فحارب الفساد المستشري في النظام، لكنّ المرض الذي أودى بحياته في شباط/ فبراير ١٩٨٤ منعه من إنجاز مهمّته.

واختار الحزب قسطنطين تشيرنينكو خلفاً له وقد كان رجلاً مسنّاً ومريضاً!

وبدا تشيرنينكو للجميع حلاً وسطاً بين متطلّبات الطبقة الحاكمة المتعلّقة بالوضع الراهن وطموح الجيل الجديد إلى التجديد.

وهذا الجيل يرغب في تطبيق الإصلاحات التي تصوّرها أندروبوف بهدف السماح للإتحاد السوفياتي بالتنافس إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً مع الكتلة الغربية.

مُصلح على رأس السلطة

كانت وفاة تشيرنينكو المنتظرة في آذار/ مارس ١٩٨٥: وأصبح ميخائيل غورباتشوف الرجل القوي في السلطة السوفياتية.

فهو ينتمي إلى جيل من التقنوقراطيين الذين لم يضطلعوا بأي مسؤولية في عهد ستالين فأراد تطبيق طريقة جديدة في معالجة شؤون البلاد.

في الواقع، فإن ضعف السلطات الإنتقالية التي كانت خلال السنتين السابقتين سمح للغرب باستئناف المبادرة وبعزل الإتحاد السوفياتي أكثر فأكثر.

فقد تورّط الجيش الأحمر في أفغانستان. ولم يتمكن سوى من إدارة المراكز المدنية الكبرى والطرقات الأساسية فيما بقي الجزء الآخر من البلاد في يد المقاومة الإسلامية.

وفي الغرب تعرّض يوري أندروبوف لضربة قاضية سنة ١٩٨٣ عندما نشرت منظمة حلف شمال الأطلسي الصواريخ الأوروبية التي من شأنها أن تقابل صواريخ الـ SS 20 لكنّها خلافاً لهذه الأخيرة قادرة على إصابة أهداف استراتيجية على الأراضي السوفياتية.

وفي السنة نفسها، ساهم تدمير طائرة بوينغ تابعة لكوريا الجنوبية على مقربة من شواطىء جزيرة سخالين السوفياتية، في تشويه صُورة الإتحاد السوفياتي أكثر فأكثر.

وعن الإتحاد السوفياتي قال رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان الذي فاز على جيمي كارتر سنة ١٩٨٠ إنه «امبراطورية الشر».

وأطلق في أوائل سنة ١٩٨٣ «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» التي عرفها الجميع باسم «حرب النجوم».

وتقوم هذه المبادرة على استعمال موارد التكنولوجيا الأكثر تطوّراً في مجال الصواريخ واللايزر والمعلوماتية فتشكّل فوق أميركا الشمالية «درعاً فضائية» تُبطل ترسانة الصواريخ الاستراتيجية السوفياتية.

وبدا أن أميركا عازمة على المضي في سياسة عسكرية من شأنها أن تمنحها تفوقاً حاسماً على الإتحاد السوفياتي (فتصبح قادرة على ضرب العدو من دون أن يردّ عليها على المستوى نفسه).

لا يستطيع زعماء الكرملن مواجهة هذا التحدّي الأخير. فمنذ سنوات عديدة يهتمّون بالصناعة الحربية على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية. وعرف غورباتشوف والزعماء الجدد أنّ الشعب السوفياتي ولو اعتز بدور القوة العظمى الذي يضطلع به الاتحاد السوفياتي فهو يأمل في أن يتحسّن مصيره ويتمتّع بمستوى معيشة الغربيين. ومن شأن سباق جديد إلى التسلّح، بهدف التنافس مع الولايات المتحدة في المجال الجديد «لحرب النجوم»، أن يثير الاستياء العام.

ولهذا السبب كان على خليفة تشيرنينكو أن يسعى إلى حلّ وسط مع المحافظة على مكانة الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وهذا الحلّ سيسمح له بالاستفادة من التقنيات ورؤوس الأموال الغربية لإجراء التغيرات التي أصبحت ضرورية.

وستكون بضع سنوات كافية لغورباتشوف ليفرض على السياسة السوفياتية مجرى جديداً.

بالاستناد إلى الثورة «الشفافية» (Glasnost) وإلى حرّية الإعلام الذي كان لغاية تلك الفترة مكموم الفم سيطبّق تدريجيّاً عملية إعادة هيكلية سياسية واقتصادية وهي البيريسترويكا.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ سُمِحَ لأندريي ساخاروف، وهو إحدى الشخصيات الرمزية في المعارضة وقد وضع منذ بضع سنوات في الإقامة الجبرية في غوركي، أن يعود إلى موسكو.

ونظر الغرب وجهاز الاستخبارات الروسية إيجاباً إلى هذا الإجراء لكنّه لم يعنِ الشعب.

وأكّد إطلاق الأسرى السياسيّين وإدانة «سنوات الجمود» التي شهدها عهد بريجنيف إستهلال

عهد جديد لم يكن لصالح «المحافظين» الشيوعيين الذين خافوا على امتيازاتهم ودخلهم.

وفي الوقت الذي برزت فيه الرغبة في التحرّر هذه، عمل غورباتشوف على إيجاد تسوية في أفغانستان. وبعد ثماني سنوات من تدخّل الجيش الأحمر أخلت القوات السوفياتية البلاد تاركة في كابول سلطة شيوعية يهدّدها تحالف جماعات المقاومة الإسلامية.

وبعد أن تحرّر الإتحاد السوفياتي من «الحرب القذرة» التي تورّط فيها على حدوده في آسيا الوسطى أعطى الغربيين برهاناً عن نيّته السليمة: ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وقع غورباتشوف وريغان اللذان كانا قد التقيا قبل ذلك في قمتي جنيف وريكيافيك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ وفي تشرين الأول/ أوكتوبر ١٩٨٦، في واشنطن على معاهدة تفكيك القوى النووية المتوسطة المدى.

وأتاحت هذه الخطوة الحاسمة، على طريق نزع السلاح، للإتحاد السوفياتي، فرصة إظهار حسن نيّته وجنّبته ضرورة السير في سباق جديد الى التسلّح.

ومن شأن هذه الخطوة أن تلغي من الأراضي الأوروبية القوى النووية غير الوطنية بصورة شبه تامة.

وقد سُحبت الصواريخ الأخيرة نهاية ١٩٩١. وبعد التوقيع على معاهدة تفكيك بفترة قصيرة، ظهرت قوانين جديدة تتعلّق هذه المرّة بتخفيض الأسلحة التقليدية (غير النووية وغير الكيميائية).

وفي هذه المناسبة قدّم الإتحاد السوفياتي تنازلات هامة. فأعلن في تموز/ يوليو ١٩٨٨ تخفيضاً من طرف واحد للقوى (الطائرات والدبابات) وللموازنة الحربية.

ورأى كثيرون في هذا التدبير رغبة السوفيات في إعادة هيكلة وحداتهم الكبرى في تحديث معدّاتهم.

أمّا غورباتشوف الذي تصوّر بناء «بيت أوروبي مشترك» فأمل من خلال هذه التدابير الحفاظ على الزعامة السوفياتية في أوروبا.

وسنة ١٩٨٩ أدّى الإنهيار السريع وغير المتوقّع للنموذج السوفياتي في أوروبا الشرقية إلى تسريع عملية التفاوض بين «المعسكرين» وقد كان أحدهما في طور الانحلال.

مثل خطر الأسلحة الكيميائية الذي تقرّر في باريس، افتتاح مؤتمر في ڤيينا خُصّص لنزع الأسلحة التقليدية.

وفي أيلول/ سبتمبر رفض الاتحاد السوفياتي استئناف المفاوضات بشأن اتفاقية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المتعلّقة بنزع السلاح الاستراتيجي وتخلت الولايات المتّحدة عن برنامج «حرب النجوم».

وفي الشهر نفسه، فتح رسميا الستار الحديدي» على الحدود النمساوية ـ المجرية.

وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر زال الرمز الأخير للحرب الباردة مع سقوط جدار برلين.

وختاماً لتلك السنة «الرائعة» أكّد اللقاء الذي جمع في مالطة بين ميخائيل غورباتشوف وجورج بوش في ٢و ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، رغبة الجبارين في نزع السلاح وشهد دخول الاتحاد السوفياتي مجموعة القوى الغربية الكبرى حيث دُعي ميخائيل غورباتشوف الى المشاركة كمراقب في أعمال مجموعة الـ ٧ وهي مجموعة تضم الدول الصناعية السبع الأغنى في العالم.

عندما يصبح الإصلاح ثورة

خلّدت سنة ١٩٩٠ ميخائيل غورباتشوف على الصعيد الدولي بمنحه جائزة نوبل للسلام.

وشارك الاتحاد السوفياتي في أحداث الساعة التي شهدها العالم فأرهف حسّ الغرب. وفي تمّوز/ يوليو منح أعضاء مجموعة السبعة المجتمعون في هيوستون الاتحاد السوفياتي المساعدة الاقتصادية التي طالب بها غورباتشوف.

وفي الشهر نفسه نتجت عن زيارة المستشار كول للإتحاد السوفياتي «إتفاقية القوقاز» التي سمحت لألمانيا الموحّدة بالبقاء عضواً في حلف شمالي الأطلسي.

وبعد شهرين، أي في أيلول/ سبتمبر سوّت الاتفاقات التي أُبرمت في موسكو بين المنتصرين الأربعة في الحرب العالمية الثانية والألمانيتين مسألة إعادة التوحيد.

مع ذلك كان غورباتشوف قد توقع في السنة السابقة أنّه في حال «توحّدت الألمانيتان يحلّ محلّه مارشال سوفياتي...».

وتمّت إعادة دمج الاتحاد السوفياتي في صفّ القوى العظمى في حرب الخليج عندما تركت موسكو حليفها العراقي وانحازت لصف مجلس الأمن في الأمم المتحدة. في المقابل لم يتمكّن غورباتشوف على الصعيد الداخلي من ضبط سير الأحداث التي ولدتها رغبته في الاصلاح وكذلك لم يتمكن من ضبط القوى المركزيّة التي كانت تهدّد بانهيار الإتحاد.

وفي شهر تموز/ يوليو وخلال مؤتمر الحزب الثامن والعشرين استقال بوريس يلتسين وعدّة أعضاء إصلاحيين.

وأُخِذَ على غورباتشوف وقف عملية الإصلاح لمراعاة جانب المحافظين الشيوعيين. فيما اتهمه هؤلاء وعلى رأسهم «إيغور ليغاتشيف» «بالاستسلام للغرب».

فضلاً عن ذلك فإنّ تدهور الحالة الإقتصادية وبروز المطالب الاجتماعيّة زادا في صعوبة مهمّته.

وبدا منذ ذلك الحين عجزه عن التحكّم بوضع البلاد السائر نحو الهاوية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، طرح مشروع اتحاد محدّد تمت تسميته «اتحاد الجمهوريات السوفياتية المستقلة» وهي تسمية ألغيت فيها للمرّة الأولى كلمة «إشتراكية».

لكن بعد شهر من ذلك أوقف غورباتشوف الاصلاحات ليبعد خطر الفوضى. فاستقال إدوارد تشيفارنادزه وزير الخارجية وأدان المحاولة الفاشلة لمتابعة العملية الديمقراطية.

وخفّضت جمهورية روسيا مساهمتها في موازنة الاتحاد بنسبة ٨٠٪.

سنة النهاية

في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ تفاقم الوضع بسرعة في دول البلطيق ففي ريغا (ليتونيا) وفيلنيوس (ليتوانيا) أدّى التدخل الوحشي الذي مارسته قوّات وزارة الداخلية السوفياتية إلى موت الكثير من المناضلين القوميين.

وفي شباط/ فبراير وآذار/ مارس نُظّمت في دول البلطيق الثلاث استفتاءات بشأن الاستقلال.

وأيّدت غالبية السكّان الاستقلال. الاّ أنّ السلطات المحليّة، لا سيّما الرئيس الليتواني لاند سبيرجيس، أملت في أن تتوصّل إلى الاستقلال عن طريق التفاوض.

وفي نهاية شهر شباط/ فبراير، اتّفق الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية السابقة على حلّ البناءين، الاقتصادي والعسكري، اللذين كانا يضمنان وحدة الكتلة الشرقية وهما: مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة وحلف وارسو.

وفي ١٧ آذار/مارس حقّق الاستفتاء الذي نظّمه ميخائيل غورباتشوف حول بقاء الإتحاد نجاحاً ساحقاً: فقد أيّد السوفيات بنسبة ٧٦٪ قيام اتحاد مجدّد.

لكنّ خمس جمهوريات هي أرمينيا وجورجيا ودول البلطيق الثلاث رفضت المشاركة في هذا الاستفتاء.

وبعد انتخاب القومي غامساخورديا رئيساً لجورجيا، أُنتخب بوريس يلتسين في ١٥ حزيران/ يونيو رئيساً لاتحاد روسيا بنسبة ٦٠٪ من الأصوات، وضدّ خمسة مرشحين.

وفي موسكو تعدّت الأصوات نسبة الـ ٧٠٪.

وفي اليوم نفسه استعادت لينينغراد اسم سان بطرسبورغ بفضل تصويت سكّانها.

وقُضي على مناصري النظام الشيوعي في كل مكان. وحصل أناتولي سوبتشاك وغرافيل بوبوف على التوالي، وهما ينتميان إلى التيار نفسه الذي ينتمي إليه يلتسين، على عمديّة سان بطرسبورغ وموسكو.

وأقلقت هذه النتائج غورباتشوف الذي أمل في إمكانية تطوير النظام الإشتراكي وتحسينه.

أمّا يلتسين وأصدقاؤه فجسّدوا الأمل في انفصال جذري عن ماضٍ كرهه الجميع. وتمتع يلتسين بالشرعية التي منحها إيّاه الاقتراع العام وبدا الملاذ الوحيد خلال محاولة الإطاحة بميخائيل غورباتشوف.

فمنّفذو هذه المحاولة قاموا في ١٩ آب/ أغسطس بانقلاب فشل بعد ٣٦ ساعة. وتسارعت الأحداث بصورة مدهشة.

وعلى اثر النداء الذي أطلقه يلتسين أفشل متظاهرون مؤيدون للديمقراطية محاولة الانقلاب هذه.

فأُلغي الحزب الشيوعي.وقضي على رموز النظام الحق كتمثال دجيرزينسكي مؤسس «التشيكا» (الاسم السابق للشرطة السياسية).

وفي غضون بضعة أيام قطعت روسيا علاقتها بثورة أكتوبر. وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر تشكلت في مينسك مجموعة دول مستقلة ضمت جمهوريات روسيا السلافية الثلاث وكذلك جمهوريات اوكرانيا وروسيا البيضاء.

ودعا يلتسين وكرافشوك وشوشكيفتش جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الاخرى الى الانضمام الى هذه المجموعة.

وعن ذلك قال ميخائيل غورباتشوف: إنه انقلاب جديد، فهو لم يعد يدير سوء بناء شبح.

وفي ٢٥ كانون الاول/ ديسمبر استقال ورفرف العلم الاحمر للمرة الاخيرة فوق الكرملين. وانتهت اربع وسبعون سنة من النظام الشيوعي.

في ذلك الوقت خلال مؤتمر ألما ـ أتا انضمت الجمهوريات الثماني الأخرى الى مجموعة الدول المستقلة: لكن الصعوبات ظهرت، فرفضت الجمهورية «النووية» القيادة العسكرية الموحدة التي اقترحها بوريس يلتسين. فإذا كان هذا الاخير قد طمأن الغربيين واكتسب مكانة دولية فإن المشاكل الداخلية التي تواجهها روسيا، هددت امكانيات نجاح النظام الجديد.

الاقتصاد «الاشتراكي»: ميراث مزعج

لقد فشل غورباتشوف لأنه وجد نفسه عاجزا عن إصلاح البنى الاقتصادية الموروثة عن ستين سنة من التخطيط المتسلط.

وعندما كان لا بد من اعادة البناء ومن توليد الطاقة وتجهيز البلاد بالمعدات الضخمة كان الاقتصاد السوفياتي في حالة جيدة تأقلم وحاجات السلطة العسكرية.

لكن هذا الاقتصاد فضح مدى ضعفه البنيوي في ما يتعلق بتأمين سلع الاستهلاك للمواطن السوفياتي.

وجاء عبء البيروقراطية والمركزية المفرطة وكذلك فشل الاصلاحات اللامركزية التي بوشرت في عهد خروتشيف لتقضي على النموذج الاقتصادي الموروث عن ستالين.

ولم يكن زعماء عهد بريجنيف المتعلقون بعقيدة شيوعية أمنت لهم ما يشبه الشرعية ينوون اعادة النظر في ذلك النظام.

وكان من شأن دخول المنافسة والربح وبعض أشكال الملكية الخاصة أن تؤدي الى رفض العقيدة الرسمية رفضا شاملا.

وكانت النتيجة انطلاق السوق السوداء التي تسمح بها الاجهزة المحلية وتشجع عليها كما هي الحال في اوزبكستان منذ السبعينات.

وكان تغيير النظام تحديا عجز ميخائيل غورباتشوف عن رفعه.

البيريسترويكا: الرهان

اذا كانت التعاونيات قد استفادت بعض الشيء من الاصلاحات الاقتصادية فإن القطاعات الاخرى قد نكبت في عهد غورباتشوف.

وساهمت في تلك النكبة المقاومة التي أبدتها البيروقراطية القائمة. لكنّ هذا غير كاف لتفسير عجز النظام عن إصلاح الادارات.

مما لا شك فيه ان العمال السوفيات لم يتمتعوا من قبل بمستوى معيشي متواضع، لكن حدا ادنى من الضمان تأمن لهم ولم يطلب منهم سوى انتاجية ضئيلة.

وكان اصلاح الاقتصاد السوفياتي يتم بصرف عدد كبير من العمال والموظفين في القطاعات كافة وبفرض مجهود انتاجي اضافي.

وكان على الآلة الاقتصادية ان تحرز نتائج مرضية خلافا لما انتجته سنوات الجمود.

وهذا ما حتم تضحيات جديدة ويقدمها شعب عانى الكثير، وللأسف سيعم الشقاء والحرمان الاجتماعي السنوات التالية.

وحدها معالجة الاقتصاد والمجتمع السوفياتي كان بإمكانها ان تعيد الاتحاد السوفياتي الى مستوى الدول الغربية.

لكنّ غورباتشوف لم يمنح نفسه قطّ الوسائل السياسية للقيام بهذه المعالجة. فبرز عجز النظام في مجال البنى الزراعية الجديدة.

فالجميع يعرفون النتيجة الفاجعة لنظام الاستغلال الجماعي: فقد كان الاتحاد السوفياتي يحصل على نتائج لا علاقة بها بالمقدرات الهائلة التي كان يملكها.

على كل حال فإنّ تجربة «المزارعين الملاّكين الصغار» التي كانت سائدة قبل ١٩١٤ وخلال «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي اعتمدها لينين ومن ثمّ تجربة «قطعة الأرض الفردية» التي منحت للكولخوزيين قد برهنت أنّ السياسة الزراعية المستقلة والملاّكة وحدها قادرة على منح الإتحاد السوفياتي إنتاجاً زراعياً مناسباً.

لكنّ عندما أدخل مؤيدو الإصلاح شروطاً قانونية جديدة تهدف إلى القضاء على النظام الجماعي، واجهوا جمود المعنيين.

فالمزارعون المتأثرون بتجارب أسلافهم التعيسة أبدوا رفضاً للتخلي عن ضمان الكولخوز للانطلاق في مغامرة المبادرة الفردية.

إذاً لم يسوَّ أي شيء في هذا المجال في ظل إدارة غورباتشوف، ووحدها المجموعة العسكرية ـ الصناعية كانت قد توصلت حتى ذلك الحين إلى نتائج شبه مرضية وبقي القسم الأكبر من العمل لسنة ١٩٩٢: فالتحرير الذي أراده بوريس يلتسين وفقا للنموذج البولوني كان سبب شقاء ثلاثة أرباع الروس.

وفيما كان الاقتصاد الموازي يزدهر أصبحت سوق السلع القديمة الرخيصة وكذلك الدعارة موارد دخل منتشرة.

إنّه وضع لا يطاق ويحمل أخطاراً جسيمة؛ فمجرى الأحداث الجديد جرّد الروس من العزة التي كان يؤمّنها لهم وضعهم كقوة عظمى في الاتحاد فزاد حدّة مشاكلهم المعيشية المادية.

يقظة القوميات

لقد سهّلت حرية الكلام التي عادت مع البيريسترويكا والغلاسنوست بروز حركات قومية أو إنفصالية عديدة.

وهذه الحركات أكثرت من استغلال وسائل التعبير التي حظرها منذ زمن طويل النظام القيصري وذلك المنبثق من ثورة ١٩١٧ على حدّ سواء. ما لا شك فيه أنّ غورباتشوف لم يقدّر حق التقدير قوّة حلّ هذه الحركات كلّها.

وقد توقّعت هيلين كارير دانكوس في كتابها (L' Empire éclaté) الصادر سنة ١٩٧٨ ظهور المطالب القومية في الإتحاد السوفياتي.

لكنها رأت أنّ هذه المشاكل ستبرز أوّلاً لدى شعوب آسيا الوسطى الإسلاميّة، هذه الشعوب التي توصلت إلى المحافظة على هوية قومية وثقافية ودينية قوية. لكنّ المشاكل برزت في القسم الأوروبي من الإتحاد.

وكان التجدّد الديني قد سهّل المطالب القومية لدول البلطيق.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ أعلنت اللغات الإستونية واللينونية والليتوانية لغات رسميّة.

وفي آب/ أغسطس كان الاحتفال بذكرى المعاهدة الألمانية ـ السوفياتية ذريعة لتظاهرات عديدة تدعو إلى قيام الحكم الذاتي.

وفي ١١ آذار/ مارس ١٩٩٠ أعلنت ليتوانيا إستقلالها وتبعتها ليتونيا وإستونيا.

ولكنّ غورباتشوف أعلن أنّ هذا الاستقلال غير شرعي. وفي ليل ١٢ ـ ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، اقتحمت قوات وزارة الداخلية السوفياتية فيلنوس مودية بحياة أربعة عشر شخصاً.

وتكرّر السيناريو نفسه بعد أسبوع من ذلك في ريغا وأوشكت استونيا على الوقوع في المشكلة نفسها.

لكن الصدامات الدامية قوّت رغبة الجمهوريات الثلاث في الاستقلال. وخلال الاستفتاءات التي نظّمت في شباط/ فبراير (في ليتوانيا) وفي آذار/ مارس (في إستونيا ولتونيا) صوّت السكّان بغالبيتهم لصالح الاستقلال الشامل الذي أصبح فعلياً بعد فشل انقلاب آب/ أغسطس ١٩٩١.

فهذه الجمهوريات رفضت الانضمام الى مجموعة الدول المستقلّة واختارت التوجه نحو الغرب لا سيّما نحو المانيا والدول السكندينافية.

ونالت روسيا البيضاء استقلالها في ٢٥ آب/ اغسطس ١٩٩١.

وعلى الرغم من وجود أقلية روسية في شرقي أوكرانيا بدت هذه الأخيرة بسكانها البالغ عددهم خمسين مليوناً وبمساحتها البالغة ٦٠٠,٠٠٠ كلم^{2} قوة تتمتع بمؤهلات إقتصادية كبيرة.

فقد تخلّت عن القوة النووية بسبب انفجار محطة تشيرنوبيل سنة ١٩٨٦.

وكان من مسألة وضع الأسطول السوفياتي في البحر الأسود، هذا الأسطول الذي أراد مجلس القيادة الروسي إبقاءه تحت سيطرته.

وكذلك من مصير جزيرة القرم التي ضمّها خروتشوف إلى أوكرانيا فيما تسكنها غالبية روسية، أن وتّرا علاقة أوكرانيا بروسيا.

فحالة القرم معقّدة لا سيّما وأنّ الذين هجّروا إلى آسيا الوسطى خلال الحرب العالمية الثانية، يرغبون في استرجاع أرض أجدادهم، وهذا ما لا تقبل به روسيا وأوكرانيا.

وفي مولداڤيا الوضع أسوأ. فتحت ضغط الجبهة الشعبية المولداڤية الراغبة في ضمّ البلاد إلى «رومانيا الكبرى»، أعلن البرلمان سيادة الجمهورية في تموز/ يوليو ١٩٩٠.

لكنّ السكان الناطقين باللغة الرومانية لا يشكلون سوى ثلثي المولداڤيين وعارضت الأقليات الناطقة باللغتين الروسية والتركية ضمّ البلاد إلى رومانيا.

ومنذ ذلك الحين، زادت حدّة التوتر واندلعت حرب أهلية على ضفاف الدنيستر خلال شتاء ١٩٩١ - ١٩٩٢.

مأزق القوقاز

يشكّل القوقاز الحالة المثالية عن منطقة اتّخذت فيها المواجهات الانفصالية بعداً مخيفاً.

فيقظة القومية الأرمنية وقد تلت الزلزال العنيف الذي ضرب هذه المنطقة، قد أدّت للحال إلى اندلاع نزاع ملّح في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ بين الأرمن وَالأذريين، على التحكم بمنطقة الكاراباخ الأرمنية الواقعة داخل الأراضي الأذريّة.

وتضاف هذه المواجهة القومية إلى نزاع ديني قديم بين المسيحيين والمسلمين. وكان وضع الكاراباخ نسخة مطابقة لمنطقة ناكيتشيڤان الإسلامية الواقعة في جنوبي أرمينيا.

أمّا جورجيا المجاورة فلم تخلُ من النزاعات إذ عاشت أزمة داخلية خطيرة سبّبها رحيل الرئيس المنتخب غامساخورديا وكان عليها مواجهة رغبة الأبخازيين في الإنفصال.

أمّا أوسيتيّو الجنوب المتعلقون إدارياً بجورجيا منذ عهد ستالين فطالبوا بحقهم في الانضمام إلى أوسيتييّ الشمال المتعلّقين بروسيا.

إنّه وضع معقّد لا سيّما وأنّ الروس بعد أن ذاقوا الأمرّين من تجربتهم في أفغانستان رفضوا القيام بدور الحكم والتورّط في المسألة.

ومن شأن انفصال الشعب الإتحادي هذا أن يحمل عواقب جسيمة. فبدأت إيران وتركيا

المجاورتان لأرمينيا وأذربيجان معركة نفوذ قوية.

أمّا تركمانستان وأوزبكستان فبقيتا هادئتين باستثناء بعض النزاعات الإثنية المحلية.

في المقابل قام بين كيرغيزستان وطاجيكيستان معركة شرسة في سبيل السلطة بين مؤيدي النظام الشيوعي والحركات الإسلامية.

وبدا أنّ كازاخستان الممتدّة على مساحة مليونين ونصف المليون كلم٢ والتي تتألف غالبية سكّانها من الروس، تريد البقاء في كنف مجموعة الدول المستقلة.

أمّا جمهورية روسيا الاتحادية فقد شهدت الرفض الأكبر للاتحاد. فبالنسبة للكثير من الروس، إنّ النظام الإتحادي السوفياتي المنبثق من إمبراطورية القياصرة السابقة، كان لصالح الجمهوريات البعيدة عن المركز وقد فرض على جمهورية روسيا تضحيات هائلة.

وتبدو روسيا بسكّانها البالغ عددهم مئة وخمسين مليوناً وبموارد المساحة السيبيرية الضخمة، وقد ورثت عن الاتحاد السوفياتي السابق صلاحياته الدولية وترسانته النووية، القوة الكبرى الكامنة وهذا ما سيثير مخاوف شركائها السابقين القلقين على استقلالهم الجديد...

ومن الصعب اليوم التنبؤ بمستقبل السلطة السوفياتية السابقة. فعلى هذه السلطة التي زعزعتها بؤر التوتر من المتوسط الشرقي إلى آسيا الوسطى، مواجهة شكوك التطوّر السياسي لجمهورية روسيا التي تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية.

الاضطرابات الأولى في أوروبا الشرقية: بروز حزب التضامن

لقد شهدت سنوات البيريسترويكا أيضاً تفكّك الكتلة التي شكّلتها في الشرق الديمقراطيات الشعبية.

وكان ستالين يرى أنّ هذه الكتلة ستشكّل تقدّماً نحو ألمانيا وأوروبا الغربية، أمّا خلفاؤه فرأوا أنّها ستساهم في أمن الملاذ السوفياتي.

فإنّ ثورة برلين سنة ١٩٥٣ والقضاء على الثورة الشعبية البولونية في بوزنان وكذلك الثورة المجرية سنة ١٩٥٦ وبناء جدار برلين سنة ١٩٦١ و«التسوية» التي برزت في براغ سنة ١٩٦٨ بعد «الربيع التشيكي» وكذلك قمع التظاهرات العمّالية سنة ١٩٧٠ في البلطيق، كلّها برهنت على أنّ الاتحاد السوفياتي وشركاءه المحليين لا ينوون إعادة النظر في الحالة الراهنة التي سادت بعيد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة.

فبالنسبة لهذه الدول كافة ستكون الثمانينات فترة مسيرة شاقة، لا تقاوم، نحو الحرية.

بدأ كل شيء في بولونيا في صيف ١٩٨٠، وقبل سنتين من ذلك، أنتخب كورال وجتيلا Koral Wojtyla بابا تحت إسم يوحنا بولس الثاني.

وسيكون هذا الانتخاب الذي تلته زيارة الحبر الأعظم لوطنه الأم، بداية طلاق بين الجهاز الحاكم والمجتمع المدني الذي أمّنت له الكنيسة الكاثوليكية لمدة جيلين الإطار الطبيعي لمقاومة

النظام الشيوعي مقاومة سلبية.

وخلال صيف ١٩٨٠ اكتشف العالم بذهول أنّ عاملاً بسيطاً يدعى ليش ڤاليسا وقد أصبح رئيس حزب التضامن، قادر على قلب نظامٍ ظنّ الجميع أنّه لا يُقهر.

ووجدت السلطة نفسها مجبرة على الاعتراف بوجود حزب غير رسمي. وتحطم حلم التحرّر التدريجي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ عندما تحكّم الجيش البولوني نفسه بالوضع وفرض حالة الطوارىء.

فهل دل ذلك على رغبة الجهاز الحاكم في البقاء أو على تفادي تدخّل الجيش الأحمر الدامي؟ على أيّ حال فإنّ ضربة الجنرال ياروزلسكي هذه لم تكن لتعطي پولونيا الردّ السياسي الذي تنتظره.

ولا يمكن للقمع إسكات القوى المعارضة التي يؤيدها الرأي الغربي الذي كان لا يزال متأثراً باستشهاد الأب پوپيلوسكو Popiel'uszko.

حزب التضامن ومنافسوه

كان العفو العام سنة ١٩٨٦ صورة عن علاقات القوى بين السلطة العسكرية المجرّدة من قاعدة اجتماعيّة كافية لجعلها شرعية، والكنيسة الكاثوليكية الناطقة باسم تطلّعات البلاد.

وأدرك ياروزلسكي أنّ الأسقفيّة مستعدّة للتسوية لتجنب الأسوأ وعرض على البولونيين أن يعبّروا عن رأيهم باستفتاء حول خطّة الإصلاح الاقتصادي التي أعدّها.

لم يصوّت حزب التضامن؛ لكن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ تنصّل الناخبون من السلطة وأقرّوا بفشل «التسوية» التي سعت اليها حكومة ياروزلسكي.

ورفضت تشيكوسلوڤاكيا التي خضعت للتسوية منذ القضاء على ربيع براغ سنة ١٩٦٨ رأسها أوّلاً باسم الحرية الدينية بمناسبة الاحتفال الألفي بعيد القديسين كيرلّوس وميثود مبشري السلافيين ثم باسم الحرية، وتكتّل المفكّرون وغالبيّة أفراد المجتمع المدني تحت لواء معارضة النظام السلميّة.

أمّا المجر التي يحكمها جانوس كادار منذ القضاء على ثورة ١٩٥٦، فقد كانت تتميّز عن الديمقراطيات الشعبية الأخرى بتحرّر اقتصادي نسبي وبحرية تعبير أكبر من تلك التي تتمتع بها الدول المجاورة.

لكن في أيار/ مايو في سنة ١٩٨٨ أُطيح جانوس كادار. وأُبعد مناصروه أيضاً عن أجهزة الحزب الحاكم وتوجهت البلاد أخيراً نحو تحرّر سياسي سبق تحرّر «الدول الشقيقة» الذي سيتم في السنة التالية.

وبرز الحسّ الوطني الذي خُنق لمدة ثلاثين سنة من خلال تكريم شهداء ١٩٥٦ أو من خلال التضامن مع الأقليّة المجرية في رومانيا.

ومع البيريسترويكا السوفياتية، تسارعت الأحداث.

١٩٨٩ أو الحريّة المُستعادة

في آذار/ مارس ١٩٨٩، في ڤيينا، أكّد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنبثق من اتفاقات هلسنكي سنة ١٩٧٥ الاتجاهات التحررية الجديدة لأنظمة الشرق في مجال حقوق الإنسان وتنقّل الأشخاص الحرّ.

وبعد بضعة أسابيع نُظِّمت في بولونيا انتخابات على أثر «اتفاق المائدة المستديرة» الذي أبرم في شباط/ فبراير بين السلطة وممثلي المعارضة.

وشهدت هذه الانتخابات هزيمة المرشحين الشيوعيين وفوز مؤيدي حزب التضامن.

وشكّلت حكومة وضعت تحت مراقبة غالبية غير شيوعية.

خلال صيف ١٩٨٩، تسارعت عملية زوال الدول الشيوعية المرتبطة بموسكو. وفي ٢ حزيران/ يونيو فتح المجر حدوده مع النمسا.

واستغلّ آلاف الألمانيين الشرقيين الذين ذهبوا لقضاء العطلة في المجر وجود هذه الثغرة في «الستار الحديدي». فدخلوا المانيا الغربية.

وكان لهذا الحدث عواقب وخيمة. قامت التظاهرات في تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية للمطالبة باصلاحات اقتصادية.

ووجدت الأنظمة القائمة نفسها ضعيفة في وجه اتّساع المعارضة لا سيّما وأنّها لم تعد تعتمد على الأخ «السوفياتي الكبير».

وتخلّى هونيكر (في ألمانيا الشرقية) وجيفكوف (في بلغاريا) عن السلطة لصالح هانس مودرو وپيتمار ملادينوڤا.

وفي تشيكوسلوفاكيا حملت «الثورة المخملية» الكاتب والمعارض ڤاكلاف هاڤل إلى رئاسة البلاد.

ويلخّص سقوط جدار برلين في تشرين الثاني/ نوڤمبر أحداث الشهور السابقة. وأعلنت الانتخابات العامة في كل مكان في الربيع التالي.

وفي العملية الديمقراطية هذه برزت رومانيا حالة خاصة. فقد أطاحت جبهة الإنقاذ الوطني نيكولار تشاوتشيسكو.

وفي نهاية السنة لم يبق في أوروبا الشيوعية السابقة سوى يوغوسلاڤيا التي تعاني الأزمات وألبانيا التي سيختفي فيها خلفاء أنور خوجا في نهاية «الإشتراكية العلمية».

وإذا كانت سنة ١٩٨٩ قد شهدت على مدى بضعة أشهر نهاية حقبة قديمة تعود إلى حوالى نصف قرن، فإنّ السنتين التاليتين حفلتا أيضاً بالأحداث.

فقد بدأت پولونيا التي انتخبت ليش ڤاليسا رئيساً لها سنة ١٩٩١، عمليّة إصلاح إقتصادي من شأنه أن يسمح لها بالتخلّص من ديونها.

أمّا تشيكوسلوڤاكيا فاتجهت نحو الغرب. وخلال سنة ١٩٩٢ توصل التشكيك والسلوڤاك إلى مشروع طلاق وديّ يضمن لسلوڤاكيا ولبوهيميا سيادة كلّ منهما.

وسنة ١٩٩٠ أيضاً توحّدت ألمانيا بمباركة الغربيين والسوڤيات. وخرج المسيحيون - الديمقراطيون التابعون للمستشار كول منتصرين في الانتخابات التشريعية الأولى التي نُظمت على أراضي الدولة الجديدة كافة.

ولم تتمّ إعادة إنعاش ألمانيا الديمقراطية السابقة بسهولة لا سيّما بوجود معدّل تضخّم غير عادي.

وكانت تصفية الميراث الشيوعي سريعة وأعيد شراء غالبية المؤسسات، لكنّ إعادة البناء وأرباح الإنتاج خلفت بطالة واسعة تبقى شغل الزعماء ما وراء الراين الشاغل.

وفقد المستشار كول منصبه في الانتخابات التالية.

أخيراً في المجر وبوهيميا وپولونيا وفي ألمانيا الديمقراطية السابقة، فاز اليمين المعتدل في الانتخابات: وهو يسعى إلى الانفتاح على الغرب فيما يُخلي جنود الجيش الأحمر «الدول الشقيقة السابقة».

وأصبحت مسألة الأقليات المجرية في سلوڤاكيا والڤويڤودين الصرب رهاناً سياسياً هاماً، وفي هذا السياق برز الحذر الناتج عن تقسيم الأراضي تقسيماً عشوائياً على أثر الحربين العالميتين.

برميل البارود اليوغوسلافي

لم تتمتع يوغوسلافيا التي برزت بعيد الحرب العالمية الأولى قط، بقاعدة وطنية متجانسة، ووحدها ديكتاتورية تيتو حافظت لغاية الثمانينات على وحدة معينة.

فقد توصل تيتو وهو كرواتي إلى إعادة السلطة إلى الكرواتيين مراعياً الحساسية الصربية.

وبعد وفاته سنة ١٩٨٠، تزعزع هذا التوازن من جديد. وزادت حدة التوتر تدريجياً وأدّت رغبة الجمهوريتين الأقوى في الاتحاد، إلى إشعال حرب الانفصال.

ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ في سلوڤينيا وفي أيار/ مايو ١٩٩١ في كرواتيا أقرّت الاستفتاءات بفوز القوميات.

ومنذ نهاية شهر شباط/ فبراير من سنة ١٩٩١، أعلن البرلمان السلوڤيني والبرلمان الكرواتي استقلال جمهوريتيهما.

وتدهور الوضع عند انتهاء عهد الصربي جوفيك. وحسب التناوب، فإن الرئيس الجديد سيكون كرواتياً.

لكنّ الصرب الذين تخوّفوا من أنّ يشجّع رئيس كرواتي رغبة الكرواتيين في الانفصال، رفضوا ذلك.

وفي ٢٥ حزيران/ يونيو يوم إعلان استقلال سلوڤينيا وكرواتيا، أمر رئيس وزراء الاتحاد ماركوڤيك الجيش اليوغوسلاڤي بفرض احترام قوانين الاتحاد.

وتوصلت سلوڤينيا إلى استقلالها من دون أي صدامات. في المقابل، بدأ النزاع في كرواتيا، فرفضت الأقليات الصربية في سلاڤونيا (شرقي كرواتيا) وفي كرآجينا (جنوبي غربي كرواتيا) العيش تحت السلطة الكرواتية وأعلنت رغبتها في الإنضمام إلى صربيا.

وفي هذا الوقت انجزت صربيا توحيدها بإصدار دستور يلغي استقلال مقاطعتي الكوسوڤو والڤويڤودين.

أمّا البوسنة ـ الهرسك التي تسكنها ثلاث قوميات مختلفة، المسلمون والصرب والكرواتيون فتخوّفت من تشكيك صربيا الكبرى ومن التورّط في حرب صربية ـ كرواتية. وأعلنت استقلالها في الأول من آذار/ مارس ١٩٩٢ على أثر استفتاء قاطعه ثلث السكان الصربيين.

وشجّع رفض المسلمين تصوّر نظام كونفدرالي واسع، الطرفين الآخرين على تملّك الأراضي التي ستُضم إلى صربيا الكبرى وإلى كرواتيا الكبرى.

وأعلنت ماسيدونيا من جهتها استقلالها في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

وهكذا ففي أواسط ١٩٩٢ برزت خمس دول على أنقاض يوغوسلاڤيا السابقة: كرواتيا، سلوڤينيا، البوسنة والهرسك، ماسيدونيا وجمهورية يوغوسلاڤيا الاتحادية المؤلفة من صربيا والمونتينيغرو (الجبل الأسود).

ولم تعترف الأُسرة الدولية بسوى الدول الثلاث الأولى. فمنذ الحرب العالمية الثانية لم ينتج عن أي نزاع موجة لاجئين مماثلة. أكثر من ثلثي هؤلاء اللاجئين من البوسنة والهرسك.

وفي حزيران/ يونيو ١٩٩٢، أحصي في البوسنة والهرسك ٣٠,٠٠٠ قتيل ومفقود.

وقد انتهكت اتفاقات وقف إطلاق النار كلّها التي تمّت برعاية المجموعة الأوروبية أو الأمم المتحدة، وبدا عجز أوروبا عن تصّور سياسة مشتركة أمام اليقظة غير المتوقعة في البلقان.

أمّا تضامن اليونان مع صربيا ومساعدات الأمم المتحدة الإنسانية وكذلك الأطماع التركية واهتمام الدول الاسلامية بالضحايا المسلمين، حوّل هذا النزاع إلى صاعق مخيف.

الصين: نحو تحررية من دون حرية

خلافاً للاتحاد السوڤياتي السائر في عملية تحرّر سياسي ولكنّه غير قادر على إتمام إصلاح إقتصادي واسع يسمح له بمواجهة التنافس العالمي، حقّقت الصين الشيوعية تغيّرات هامة وشهدت نتائج اقتصادية مشجّعة.

في المقابل، قمع النظام السياسي المتطلّب المعارضة السياسية في حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

وبالنسبة للصين فان النقطة الحاسمة كانت سنة ١٩٧٨ بعد سنتين من وفاة ماو وقيام السلطة الانتقالية.

وتوصّل دينغ هسياو بينغ إلى فرض نفسه رئيساً على البلاد. ومن دون محو «سياسة ماو» محواً رسمياً، تمت تصفية عواقب سياسة ماو و «الثورة الثقافية» ومحاكمة عصبة الأربعة».

ومنذ ذلك الحين استطاعت الصين سلوك طريق «التحديثات الأربعة» التي يطالب بها دينغ هسياو بينغ.

وقد خرجت من عزلتها وتقربت من الغرب. وتخلّت عن التفكير الثوري الذي ساد عهد ماو لتنكبّ على التحوّل إلى قوة إقليمية عظمى.

وستؤكّد الثمانينات هذا الميل إلى الانفتاح والتحديث. ويشهد جنوب البلاد قيام مناطق اقتصادية خاصّة منفتحة على رؤوس الأموال الأجنبية.

وحُلّت المجالس الشعبية، وهي وحدات إنتاجية أساسية في الصين في عهد ماو.

وتمّ أيضاً تجريد الزراعة من طابعها المشترك على مراحل ومنحت عدة مؤسسات حرفية بعض الحرية.

وتبدّل المجتمع الصيني مبتعداً عن المساواة وهي عزيزة على قلب مؤيدي «الثورة الثقافية».

ومع أن الصين لا تزال تعاني البؤس فهي قد حقّقت تقدماً ثابتاً ومنتظماً يرافقه نمو مدهش بنسبة ١٠٪ سنوياً.

وعلى غرار دول آسيوية أخرى بقيت متخلّفة لمدة طويلة، انضمّت الصين الى تيارات التبادل العالمي.

لكنّ هذا التطور الاقتصادي يؤدي إلى شقّ الشعب الصيني من جديد.

وكان التنوّع الذي أصاب المجتمع وتطّور «الحس العام» الذي سهّله الاتصال بهونغ كونغ وتايوان، يؤديان إلى تحرر سياسي.

لكنّ ذلك لمّا يحدث لأنّ الإدارة الصينية تخشى القوى التي من شأنها أن تعيد النظر في وحدة البلاد.

وإذا ما تمت الموافقة على ضرورة النمو والتحوّل إلى بعض مبادىء التحرر الإقتصادي فإنّ إقامة نظام سياسي ديمقراطي ليس على جدول الأعمال. وتشهد على ذلك الأحداث المأساوية التي طبعت «ربيع بيكين» سنة ١٩٨٩.

فقد تجمع الطلاب في ١٥ أيار/ مايو في ساحة تيان آن مين وشجبوا الفساد والدكتاتورية مطالبين بإصلاحات وبحرية التعبير.

وفي ٢٠ أيار/ مايو أعلن الحكم، بعد أن تأكد من أن الشعب لن يساند المعارضة الطلابية، القانون العرفي في بيكين.

وفي ٤ حزيران/ يونيو استعاد الجيش ساحة تيان آن مين بعد أن رواها بدماء الطلاب.

وعلى أثر سياسة القمع هذه، عُزلت الصين عن الساحة الدولية لكنها ما لبثت أن استعادت مكانتها.

وقد غطّت سياسة الامتناع عن التصويت التي اعتمدتها في مجلس الأمن خلال حرب الخليج عدم احترامها حقوق الإنسان.

فإذا كان مصير الصين السياسي غير مؤكّد فإنّ متابعة الإنفتاح على اقتصاد السوق يتحمل علامات نموّ لا بأس به في دولة استطاعت التحكّم بتزايد سكّاني بدا لا يقاوم.

وتستمرّ المعجزة اليابانية

تابع عملاق آسيا الشرقية الآخر، اليابان، تطوّره المذهل، وقد دلّ معرض تسوكوابا التقني سنة ١٩٨٥ وكذلك تزايد صادراته على نوعية النتائج التي حقّقها.

أمّا أسباب نجاح «النموذج الياباني» فمعروفة: طاقة عمل منتظمة، دمج اجتماعي متطور، المكانة العظيمة التي تميّز البحث والتجديد التقني. نضيف إلى هذه الأسباب استراتيجية عالمية فعلية تطبّقها وزارة التجارة الخارجية والصناعة لغزو الأسواق أو لشراء المؤسسات التي تعاني مشاكل في الولايات المتحدة أو في أوروبا وذلك لتحسين أدائها.

وهكذا تملك اليابان احتياطات إدّخار هائلة ويحتفظ الين بمكانة حسنة أمام الدولار.

وأصبحت اليابان بعد بقائها شريكاً فعّالاً في مجموعة الدول الصناعية الكبرى القوة الاقتصادية العالمية الثانية بعد الولايات المتحدة. اليابان عملاق اقتصادي لكنّها قزم سياسي لذلك فهي عازمة على إبراز آرائها على الساحة الدولية.

فهي تطالب بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن ذاكرة أهمية المساهمة التي تمنحها للمنظمة.

وقد انتقدت على اكتفائها بالمشاركة في تمويل حرب الخليج من دون أن ترسل جنوداً الى العربية السعودية فقرّرت للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إرسال وحدة عسكرية إلى كمبوديا.

وأقلق تدخّل القوة اليابانية للدفاع الذاتي بعض الدول الآسيوية التي عانت في الماضي الإمبريالية اليابانية.

وطبعت وفاة الإمبراطور هيروهيتو الذي خلفه ابنه اكيهيتو نهاية حقبة. فاليابان أكيدة من قدراتها وفخورة بما حققته من نتائج لذلك فهي تستعد للاضطلاع بدور القوة الأقليمية التي تدلّ عليه النتائج الاقتصادية.

آسيا الشرقية في تبدّل

شهدت دول آسيوية أخرى تغيرات هامة في تلك الحقبة. فقد انضمت تايلندا وماليزيا وأندونيسيا

إلى كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة.

وممّا لا شك فيه أن كمبوديا والفيتنام لن تلبثا أن تلحقا بهذه الدول.

فمع الصين التي تشهد نمواً مذهلاً ستحوّل هذه الدول في هذه المنطقة إلى أكثر مناطق العالم نشاطاً على مشارف القرن الحادي والعشرين.

لكنّ ذلك يبدو صعباً بالنسبة للفيليبين حيث أتاح رحيل فرديناند ماركوس سنة ١٩٨٦ وانتخاب كورازون اكينو التي حلّ محلّها فيدل راموس في حزيران/ يونيو ١٩٩٢ قيام ديموقراطية برلمانية هشة لا تفتح الطريق أمام التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

وفي برمانيا يبدو الحكم العسكري عازماً على البقاء في السلطة بواسطة القمع، الا أنّ منح عضو المعارضة أونغ سان سوو Aung San Suu جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٩١ أعادها إلى الواجهة وأضعف ضغط الدول الغربية دور الديكتاتورية.

أمّا الهند الصينية فتستعيد السلام ولو بوجود بعض الشكوك في كمبوديا حول موقف الخمير الحمر في المستقبل.

أعمال العنف في الهند

منذ عودة أنديرا غاندي الى السلطة سنة ١٩٨٠ تشهد الهند قيام حركات انفصالية لا تتورّع عن اللجوء إلى العنف والاغتيالات. وقد كانت دول الأسّام والبنجاب وكشمير ساحة اضطرابات دامية. وقد ضربت الأزمة في البنجاب قلب السلطة المركزية. وسنة ١٩٨٤ قضى الجيش على الوطنيين السيخ بمهاجمة المعبد الذهبي.

وبعد بضعة أشهر اغتيلت رئيسة الوزراء على يد حرّاسها السيخ. وخلفها ابنها راجيف.

وكان عليه مواجهة الأصوليين المسلمين والهندوس. لكن تحالفاً ضمّ متطرّفين هندوس أبعده عن السلطة سنة ١٩٨٩ واغتيل سنة ١٩٩١ أثناء الحملة الانتخابية فيما كان يحمل آمال حزب المؤتمر.

ونسب الاغتيال إلى «نمور» التامول الذين واجههم الهند في سريلنكا.

لكنّ هذه الاضطرابات لم تخف التقدم الاقتصادي الذي أحرزته البلاد العازمة على الاضطلاع بدور بحري هام في المحيط الهندي وعلى الصعيد الدولي ساندت الهند التي كانت لمدة طويلة مقربة من الاتحاد السوفياتي، تدخل موسكو في أفغانستان وهي معزولة منذ انهيار الكتلة السوفياتية.

أطماع الباكستان

إذا كانت بنغلادش لا تزال تتخبط في مشاكل التنمية التي لا حلّ لها فإنّ الباكستان مستمرّة في التطوّر إلى أن تصبح الدولة الإسلامية الأولى التي تملك سلاحاً نووياً.

وقد قاتل رؤساء إسلام أباد جارهم الهندي ثلاث مرّات بسبب منطقة كشمير.

وتنوي الباكستان البروز كحكم في المنطقة وهي تتابع عن قرب تطوّر الوضع في أفغانستان وكذلك في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي تسلّمت مصيرها بيدها بعد تفكّك الإمبراطورية السوفياتية.

على الصعيد الداخلي شهدت نهاية الثمانيات انتخاب بنازير بوتو. وقد أتاح موت الجنرال ضياء الحق الذي أطاح علي بوتو وأعدمه، لابنة هذا الأخير فرصة الانتقام لكنّ هذه الفرصة كانت، قصيرة.

فتمكّن الحزب الوطني الإسلامي مستنداً إلى الجهاز العسكري من التحكّم بوضع البلاد.

وبعد أن كانت الباكستان حليفةً الولايات المتحدة خلال مواجهتها الإقليمية مع الهند، أقامت علاقات باردة مع إدارة بوش التي تخوّفت من أطماعه النووية. وقد انضمت الباكستان إلى التحالف المعادي للعراق سنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ .

أفغانستان في حربها الأهلية

لم تخرج أفغانستان من الحرب بانتهاء الاحتلال السوفياتي. فمنذ رحيل الدبابة السوفياتية الأخيرة في شباط/ فبراير ١٩٨٩ يقاتل المجاهدون الحكم الشيوعي الذي أقامه الإتحاد السوفياتي.

وبعد أن استولوا على موقع خوست في نيسان/ إبريل سنة ١٩٩١، سيطروا في السنة التالية على مزار شريف في الشمال وقندهار في الجنوب.

وفي نيسان/ أبريل سقطت كابول ومعها النظام الشيوعي الذي كان يترأسه نجيب اللّه.

ولم تتمكّن أي حكومة ثابتة من الحلول محل نجيب اللّه على رئاسة البلاد المنقسمة إلى فئات اثنية ودينية.

في الواقع فإن جيش المجاهدين الذي يقوده الشاه مسعود لا يمثل المقاومة الأفغانية كلّها.

فهو تحالف خليط يضمّ الطاجيك والشيعة والميليشيات الأوزبكية التي كان يعتمد عليها النظام الشيوعي البائد.

بعد ذلك واجه مسعود معارضة الحزب الإسلامي الراديكالي يترأسه حكمتيار وتسانده الباكستان.

وأزكى التنوع القبلي والمنافسة بين الرؤساء نار الحرب الأهلية. وأصبحت أفغانستان بؤرة توتر وعدم استقرار.

وقد كشفت الأزمة الأفغانية التي ظهرت على أثر التدخل السوفياتي سنة ١٩٧٩، عن المقاومة التي قد تبديها الأصولية الإسلامية في وجه قوة عظمى.

وباسم التضامن الإسلامي ساندت كل من الباكستان وإيران والعربية السعودية ومصر المقاومة الأفغانية وانضم عدة متطوعين، لا سيّما من الجزائريين، إلى صفوف المجاهدين.

وهذه ردّة فعل لم تكن واردة قبل خمس عشرة سنة: عندما كان معظم الدول الإسلامية منغمسة

في تجارب مستوحاة من القومية العلمانية كالمثال التركي أيام مصطفى كمال والبعث العراقي والسوري أيام ميشال عفلق وكذلك الناصرية في مصر.

النهضة الإسلامية

في نهاية السبعينات عاد التيار الاسلامي الى ايران والدليل على ذلك انتصار الثورة الإيرانية التي قادها آية الله الخميني وقيام جمهورية إسلامية . وفي الفترة نفسها أعادت الپاكستان في عهد ضياء الحق والسودان العمل بالشريعة الإسلامية.

وبعد ذلك بقليل، اغتيل الرئيس المصري أنور السادات على أيدي «الإخوان المسلمين» وفي السنوات التالية دلّ دور حزب الله في لبنان وتطوّر الأصولية الإسلامية في قلب المقاومة الفلسطينية وكذلك النجاح الإنتخابي الذي حققته الجبهات الإسلامية في المشرق والمغرب، على أنّ العالم العربي المسلم متأثر بأكمله بعودة النزعة الدينية.

وهذه النزعة سهّلت قيامها خيبات الأمل التي بدت بعد الفرح بالتخلص من الإستعمار.

ولم تتم التنمية الإقتصادية المُنتظرة.

ويجد الإسلام للصعوبات الناتجة عن تنمية مستحيلة، أجوبة بسيطة فيعرض على الشعب إيماناً محرّكاً وشروطاً أخلاقية تلقى صدىً قوياً في المجتمعات التي تعاني الفساد أو تتسم بالطابع الغربي.

وتشكل النهضة الإسلامية اليوم عامل عدم استقرار قوي وغير متوقّع إذ إنّها تعارض الماركسية السوڤياتية والغرب الذي يمارس سياسة لصالح إسرائيل.

وكان العالم منقسماً بين الديمقراطية الليبرالية للدول الرأسمالية العظمى والأنظمة الشيوعية وهما صيغتان مستوحاتان من العقيدة الغربية السائدة منذ نهاية القرن الماضي.

وتنحو هذه النهضة الدينية والسياسية باللائمة على ادّعاءات الغربيين حول المحافظة على حقوق الإنسان وكذلك رغبتهم في تجميد الوضع العالمي لصالحهم (بالابقاء على الوضع الراهن في الشرق الأوسط).

لقد أبعدت الجمهورية الإيرانية الإسلامية التي انبثقت من سقوط النظام الإمبراطوري حلفاءها الشيوعيين أو «المجاهدين» عن الحكم.

وبإدارة آية الله الخميني قبلت إيران اختبار القوة الذي نجم عن الهجوم العراقي في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

وقد استمرّت الحرب بين البلدين ثماني سنوات. وسرعان ما تم الإتفاق على هدنة. وأتاح موت الخميني لرفسنجاني فرصة الوصول إلى الرئاسة في صيف ١٩٨٩.

وخلال حرب الخليج الثانية اتّخذت طهران موقفاً محايداً وتمكنت من العودة الى الساحة الدولية.

ففضلاً عن سياسة الانفتاح على الغرب التي بدأت تتبعها اهتمت طهران بتطّور الوضع في أفغانستان وفي أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية لا سيّما في طاجيكيستان.

وأمّا علاقة العراق بالدول الغربية فهي جيدة إذ يستفيد منها سواء في المجال الزراعي أو في مجال المعدّات المدنية والحربية.

وبضغط أميركي قبلت إسرائيل البدء بمفاوضات شاملة مع الفلسطينيين أثناء مؤتمر مدريد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١.

وسنة ١٩٩٢ فتح فوز حزب العمّال بزعامة إسحق رابين في الانتخابات العامة أبعاداً جديدة.

فقد ولّى زمن التصلّب الذي جسّده إسحق شامير والغالبية اليمينية في حزب الليكود الذي كان يرفض أي تسوية تتعلق بالتخلّي عن الأراضي المحتلة.

أمّا منظمة التحرير الفلسطينية التي ساندت العراق أثناء النزاع فقد فقدت اعتبارها مؤقتاً على الساحة الدولية.

لكنّ منظمة التحرير التي شاركت في مفاوضات السلام في مدريد توصلت إلى استعادة دورها كمحاور.

أمّا هامش تحركها فضيق لا سيّما وأن حركة المقاومة الإسلامية حماس قد أحكمت قبضتها على سكان الأراضي المحتلة فأضعفت شرعيتها.



هل أفريقيا محكوم عليها بالفوضى؟

موجات جفاف متلفة، جمود زراعي، سكان في تزايد، تراجع صناعي، ديون خارجية ضخمة، مشاكل صحيّة خطيرة، مرض السيدا يصيب ثلث السكان في بعض الدول: مآسٍ بلا حلول ضربت أفريقيا.

فقد بدأت الأزمة التي تتخبط فيها القارة السوداء في أواسط السبعينات لتبلغ ذروتها في نهاية الثمانينات.

وتُنسب هذه الأزمة إلى الحكومات الأفريقية التي تعيش في الفساد وكذلك إلى المحيط الدولي.

في الواقع فإنّ أفريقيا كانت رهاناً حاسماً بالنظر إلى مواردها المنجمية ومسرح مواجهة بين المعسكرين خلال الحرب الباردة وهي اليوم موضوعة على الهامش في ما يتعلّق بالمقايضات العالمية.

فدولها الاثنتان والخمسون لم تعد تمثّل سوى ٤٪ من التجارة الخارجية للمجموعة الأوروبية.

واضافة إلى تراجع حجم الصادرات كان تراجع أسعار المواد الأولية (القطن والكاكاو والبن).

ومع تفكك المعسكر الشيوعي تحوّلت الاعتمادات المصرفية للتصدير وكذلك الاستثمارات الأجنبية الخاصة من أفريقيا لصالح دول أوروبا الشرقية، وبسبب هذا الإفلاس الاقتصادي والمالي، عصفت رياح التحرّر السياسي في القارة.

فاضطرت دول عديدة كانت خاضعة منذ ثلاثين سنة لنظام الحزب المنفرد إلى المباشرة بتجربة التعدّدية.

وفي بادىء الأمر مارست القوى الغربية بعض الضغوط، فأعلنت فرنسا في قمة بول في حزيران/ يونيو أنّ مساعدتها مرتبطة بالمضي بمسيرة الديمقراطية في دول افريقيا.

كما أنّ خطط التصحيح البنيوي التي أعلنها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ارتبطت باعتماد تدابير التحرّر.

وبهدف إعادة التوازنات الكبرى فرضت هذه الخطط تدابير تقشّف لم تعتد عليها الأنظمة الأفريقية.

وتعرّض الرؤساء الأفريقيون لضغط المنظمات الدولية فعزلوا وأضعفوا فلم يتمكنوا من مقاومة المعارضة الشعبية التي زاد من حدّتها تراجع الأحوال المعيشية، لذلك اضطروا إلى تقديم الضمانات للمعارضة.

وكان لانهيار الاتحاد السوڤياتي والدول التابعة له مضاعفات على أفريقيا مع تخلي الاتحاد السوڤياتي عن تقديم المساعدة المالية للأنظمة الماركسية كأنظمة أنغولا أو إثيوبيا.

فنظّمت البينين سنة ١٩٨٩ «مؤتمراً» يضمّ أصحاب الميول الاجتماعية والسياسية القائمة في البلاد وسارت على خطاها غينيا وزامبيا والغابون.

لكنّ هذا «التناوب» الهادىء كان فريداً. ففي دول أخرى كانت مسيرة الديمقراطية مليئة بالعنف.

أوقف الانتقال الذي باشره الكونغو، وغرقت توغو وزائير في الفوضى والقمع. وكان من سقوط منغيستو في الصومال وسياد بري في إثيوبيا أن أغرق البلدين في الحرب الأهلية.

وغالباً ما أدّى الانفتاح الديمقراطي إلى اضطراب شديد مع ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية.

تفتقر أفريقيا الى الثقافة الديمقراطية فمفاهيم المسؤولية والشرعية معدومة في هذه المجتمعات التي تسودها سيطرة القائد.

فتجربة الديمراطية هي إذاً خطيرة لا سيّما وأنّ الأحوال الاقتصادية في تراجع.

وقد أكد فرانسوا ميتران في القمة التي عقدت في بون: «لا ديمقراطية من دون تنمية، ولا تنمية من دون ديمقراطية».

إنّها في الواقع استحالةٌ تواجهها اليوم القارة الأفريقية.

المصير الغامض لأفريقيا السوداء

في هذا الجوّ القاتم رأى الكثيرون بصيص أمل في التحرّر الذي حصل في جنوب أفريقيا. فبعد أربعين سنة من التمييز العنصري قرّر حكم البيض الذي جسّده فريديريك دو كلير إرساء أسس دولة تخلّت عن التمييّز العنصري، دولة تمنح الغالبية السوداء الحقوق السياسية نفسها التي تتمتّع بها الفئات الأخرى. وكان إطلاق نيلسون مانديلا سنة ١٩٩٠ وبدء المفاوضات مع المؤتمر الوطني الأفريقي المراحل الأساسية لهذه العملية.

لكنّ هذه العملية واجهت خطر المواجهات العرقية التي تعود إلى تنوّع السكان السود في جنوب أفريقيا:

فالزولو لا يقبلون بأن يحكم المؤتمر الوطني الإفريقي وهو يضم عرق Xhosa الذي ينتمي إليه كما أنّ اليمين الأبيض يفرض إقامة نظام كونفدرالي يضمن سيادة الفئات المختلفة.

وبعد فترة من التفاؤل، نلاحظ أنّ مسألة جنوب أفريقيا لمّا تسوّ بعد. وهذا أمر مؤسف لا سيّما وأنّ القوة الاقتصادية الأولى في القارة قد تضطلع بدور لا يستهان به لصالح التنمية.

في الواقع فإنّ جنوب أفريقيا قد يشكل قطباً حافزاً لجيرانه، لناميبيا، للموزامبيك أو لأنغولا. فبعد أكثر من خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية توصّلت هذه الدولة الى تسوية هشة بين حكومة لواندا التي كانت تحصل على دعم الاتحاد السوفياتي وكوبا والمقاومة التي يترأسها جوناس سافيمبي والتي كانت تستفيد من مساعدة الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا.

هل أوروبا هي الأمل؟

من عالم زعزعه زوال النظام الثنائي القطب يبدو البناء الأوروبي عنصر توازن ضروري.

وإذا كانت المجموعة الأوروبية تفرض نفسها اليوم كقوة اقتصادية كبرى فهي لمّا يتوصّل إلى تثبيت نفسها ككيان سياسي قادر على ممارسة دور فعّال على الساحة الدولية.

فمنذ معاهدة روما سنة ١٩٥٧ لم تكفّ المجموعة الأوروبية عن التوسّع والتوطّد.

وبعد دخول البرتغال وإسبانيا سنة ١٩٨٦ ودمج ألمانيا الديمقراطية السابقة أصبحت الوحدة الأوروبية القوّة التجارية الأولى في العالم.

لكنّها كانت عاجزة عن تقديم ردّ مشترك على النزاع اليوغوسلافي وذلك قبل سنة من وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج.

ولن يحرّك الأميركيون ساكناً لتسهيل بروز دبلوماسية وسياسة دفاع أوروبيتين ترتبطان بمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وانقسمت أوروبا بين الأطلسيين التقليديين وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا التي تخلّت عن قيادة الحلف العسكرية في عهد ديغول وهي لا تملك اليوم جيشاً ومجلس قيادة. وهي اليوم تواجه تحدياً جغرافياً سياسياً خطراً فبعد سقوط جدار برلين سنة ١٩٨٩ ودمج ألمانيا الموحدة في المجموعة الأوروبية، على الاثني عشر أن يردّوا اليوم على طلبات الانضمام التي تتكاثر منذ تفكك الكتلة الشرقية.

ففضلاً عن دول المجموعة الأوروبية للتبادل الحرّ كالسويد وفنلندا والنمسا وهي دول مرشحة رسميا لدخول الوحدة سنة ١٩٩٥ فإنّ بولونيا والمجر تتمتعان باتفاقات انضمام تفتح لها السوق.

وبالنسبة لدول الكتلة الأخرى ولجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق ستكون طريق الإنضمام بالنسبة إليها أطول.

فمشروع «الكونفدرالية الأوروبية» الممتدة من دبلن إلى ڤلاديڤوستوك والذي ذكره فرانسوا ميتران في براغ ليس قريب التحقيق.

وتعني المضاعفة المرتقبة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية على مشارف سنة ٢٠٠٠ أن يعيد الأثنا عشر النظر في هيكلية المجموعة بتصوّر فدرالي، ولذلك وقّعت في ماستريخت في ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٢ معاهدة الوحدة الأوروبية التي تتضمّن جانبين سياسياً واقتصادياً. فبعد تحرير رؤوس الأموال سنة ١٩٩٠ وفتح السوق الداخلية سنة ١٩٩٣ ستؤدي مراحل وسيطة الى اعتماد نقدٍ واحد يديره مصرف مركزي أوروبي.

ولتسهل هذا الانتقال، على الاثني عشر تحويل سياساتهم الاقتصادية. لكنّ النمو الذي كان يدعو الى التفاؤل في بداية العقد حلّ محلّه الكساد؛ فيكبر التباين ويبرز الشك.

وقد استفادت بريطانيا من بند استثنائي وتمّت الموافقة على مبدأ أوروبا النقدية بسرعة.

وهكذا فإن معاهدة ماستريخت التي وقّعت ردّاً على انهيار الكتلة الشرقية وتأكيداً على الوحدة الأوروبية كشفت عن مخاوف الرأي العام بشأن الوحدة الأوروبية كما تم تصوّرها في بروكسل فقد خضع المشروع للموافقة الشعبية عن طريق الاستفتاء فرفضه الدانماركيون ووافق عليه الايرلنديون.

وفي ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ صوّتت نسبة ضئيلة من الفرنسيين للمشروع.

وأمّا الدول الأخرى فتصدّق على المعاهدة بالطريقة البرلمانية.

وقد مهّدت المفاوضات مع الدانمارك التي قررت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ أثناء المجلس الأوروبي في أدنبره لاستفتاء جديد سنة ١٩٩٣.

وإزاء الطلبات الملحة لدول الشرق ومخاوف الرأي العام، على مؤيدي الدمج الأوروبي مواجهة

تحدٍ مزدوج، خارجي وداخلي لجعل أوروبا قوّة لإعادة التوازن، الذي يفتقر إليها العالم.

مشاكل قومية مستمرة

فضلاً عن المشاكل التي يواجهها البناء الأوروبي فإنّ معظم دول المجموعة الأوروبية يعاني مشاكل داخلية خطيرة.

فبعد فشل «المشروع الإشتراكي» الذي تم تصوّره سنة ١٩٨١ تحوّل اليسار الفرنسي إلى الصعوبات الإدارية لسياسة التحرّر.

فمع نسبة ضئيلة من التضخم وعملة قوية، تدلّ ميزانية فرنسا على جوانب مشجعة لكنّ تزايد البطالة والجمود الإقتصادي وكذلك التراجع الصناعي، عوامل تهدّد البلاد.

فالإشتراكيون لا يتمتّعون باعتبار قوي لا سيّما بعد انكشاف فضائحهم، منها مسألة الدم الملوّث.

وخلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية سنة ١٩٨٨ ارتفع حزب الخضر والجبهة الوطنية الى صفّ القوى السياسية التي تضمّ التيارات الأربعة التي تشغل الساحة السياسية منذ بداية الجمهورية الخامسة.

وقد تأكد هذا الأمر أثناء الانتخابات الأوروبية والإقليمية. فقد برزت في هذه الانتخابات أصوات لصالح دعاة الحفاظ على البيئة واليمين المتطرّف.

وقد دلّت نسب الامتناع عن التصويت على كره الفرنسيين للأحزاب التقليدية. وفي هذا الجو القاتم الذي سيطر على التمثيل السياسي، تزايدت التطلعات إلى التغيير وكثرت المعارضة في الشارع أكثر منها في مكاتب الاقتراع.

وفي هذا المجال نذكر تظاهرات الممرّضات والمزارعين.

وأمّا في بريطانيا فقد توصل المحافظون إلى الاحتفاظ بالأغلبية الغالبة في مجلس العموم، وخلّف جون مايجور مارغريت تاتشر لكنّ أزمة اجتماعية ضربت البلاد لا سيّما المناطق الصناعية في الوسط والشمال.

وفي بلجيكا لا نستبعد إحتمال نشوب نزاع (على النموذج التشيكوسلوفاكي) إذ إنّ نجاح الكتلة الفلمنكية ساهم في زيادة التطرف لدى الأحزاب الفلمنكية في وجه الدولة البلجيكية التي تهزّها فضائح كبيرة.

أما ألمانيا التي عليها دفع ثمن إعادة توحيدها فتبقى معدّلات الفائدة مرتفعة لكنّها تضايق شركاءها الذين يحتاجون إلى نموّ قوي.

كما أنّ انهيار الشيوعية حمل إلى ألمانيا الكثير من اللاجئين السياسيين الذين يشجّعون الشعب على أعمال العنف.

وإذا كانت اليونان تتخبط هي أيضاً في مشاكل اجتماعية صعبة، فإنّ إيطاليا هي التي تبدو «رجل

أوروبا المريض».

فهي عاجزة عن مواجهة المافيا والفساد، لذلك فإنّ الدولة تبتعد عن الشعب. وقد يؤدي نجاح الأحزاب الداعية إلى الاستقلال في شمالي البلاد إلى إعادة النظر في وحدتها.

الشكوك الأميركية

في هذا العالم الذي زعزعه انهيار الكتلة السوفياتية، هل تبقى الولايات المتحدة «القوة العظمى» التي وصفت أثناء حرب الخليج؟

ليس من أمر مؤكد. فقد خسر الاتحاد السوفياتي والشيوعية الحرب الباردة لكن من الصعب القول من ربحها.

من المؤكد أنّ التطوّر السياسي للنصف الغربي في الكرة الأرضية وتحوّل عدد كبير من دول أميركا اللاتينية الى الديمقراطية قد حققا أمنيات البيت الأبيض.

فنهاية الديكتاتورية العسكرية في التشيلي وسقوط الجنرال ستروسنر في الباراغواي وعودة البرازيل والأرجنتين إلى معسكر الديمقراطيات البرلمانية وكذلك توقف الحرب الأهلية في نيكاراغوا، كانت مشجعة.

فقد انضمت الأرجنتين الى الحزب الأميركي بعد أن جسّدت لمدة طويلة المقاومة الوطنية اللاتينية.

ويبدو النظام الكوبي معزولاً.

لكن يجب التنويه بأنّ التجربة الديمقراطية التي قادها الأب أريستيد في هايتي كانت قصيرة وبانّ الحالة في بعض الدول كالبيرو التي تعيش حرباً أهلية وكولومبيا الغارقة في المخدّرات، تدعو الى القلق.

وتحاول الولايات المتحدة تشكيل سوق واسعة من شأنها التصدّي للوحدة الأوروبية التي هي في طريق التكوّن.

وفي ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢ أبرمت مع كندا والمكسيك اتفاقية التبادل الحر في أميركا الشمالية التي انبثقت عنها منطقة تجارية.

لكن على الرغم من زعامة الولايات المتحدة الإقليمية فهي لا تملك وسائل الاضطلاع بدور القوة العظمى وقد تُنحته على أثر الحرب الباردة.

فقد اضعفتها ديون هائلة وهي تشهد مشاكل اجتماعية نتجت عن ازدياد الفقر.

وما لا شك فيه أنّ هذه الكارثة الإقتصادية والاجتماعية أخرجت الجمهوريين من البيت الأبيض أثناء الإنتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

فقد أفل نجم جورج بوش بعدها.... إذ يئس المواطن الأميركي من استمرار الأزمة التي يتخبط فيها منذ سنوات عديدة.

فقد أراد «المنتصر في الحرب الباردة» أن يكون مبشّراً بـ «النظام العالمي الجديد» الذي تخلّص من شبح المواجهة النووية لكنّه لم يعِ مشاعر الأجيال الجديدة وتطلّعاتها.

فقد كان يجسّد أميركا الواثقة من نفسها ومن قيمها لكنها أهملت مواطن الحساسية التي تركتها الحرب الڤيتنامية.

وفي الجانب الآخر كان بات بوتشانان وروس بيروت، لقد حصل هذا الأخير على ١٨٪ من الأصوات، وكان يدين النظام السياسي الإعلامي منادياً بعودة أميركا الخمسينات.

لكن بعد أن حصل لعدة أسابيع على نسبة عالية من الأصوات، أخطأ في الإنسحاب من المنافسة الانتخابية.

ولم يتمكن بوش من التغلب على خصمه الديمقراطي بيل كلينتون. فقد استطاع حاكم أركنساس جمع المستائين من النظام في ائتلاف خليط.

وهو اليوم على رأس دولة تضم ٤٠ مليون نسمة تعيش تحت عتبة الفقر. إن نجاح سياسة جورج بوش الخارجية وفّر له شعبية لبعض الوقت.

لكن في سنة ١٩٩٢ اكتشفت أميركا، على أثر الاضطرابات العنصرية والاجتماعية في لوس انجلوس، حقائق البؤس واليأس اللذين تعانيهما بعض الأقليات.

لكن هل سيكون لنجاح بيل كلينتون في الانتخابات وفوز الديمقراطيين في انتخابات الكونغرس حلاً للمشاكل التي تعانيها أميركا؟

لقد ولّت الأيام التي كان نمو الاقتصاد الأميركي يتيح لها مضاعفة الدخل الفردي كل عشرين سنة.

فبعيد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تؤمن وحدها ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي.

أمّا اليوم فهي تتنافس واليابان وكذلك والمجموعة الأوروبية. هذه المجموعة تضم قدرات هامة خاصة إذا توسعت نحو الشرق باتجاه العالم السوڤياتي السابق الغني بالموارد.

إذاً المهمة شاقة بالنسبة لبيل كلينتون الذي أطلق وعوداً كثيرة وينتظر منه الأميركيون تحسناً سريعاً.

فهل سيكون روزفلت الذي أراده البعض أو كارتر الذي أعلنه خصومه؟ نترك الحكم للسنوات التالية. لكن يتضح لنا أن الولايات المتحدة لن تستطيع المحافظة على زعامتها العالمية.

فالحلم الأميركي بـ «النظام العالمي الجديد» لن يتحقق غداً فأميركا الغنية بالموارد وبالمشاكل أيضاً لا تملك وسائل فرض سلطاتها.

فمفتاح مصيرها هو اليوم بين يدي ممثل أكثر ولاياتها حرماناً

ملحـــق

رأينا من المناسب أن ندرج في نهاية هذا السفر النفيس، النصّ الحرفي «لاتفاق الحكم الذاتي» بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية، لاعتقادنا أن هذه الوثيقة تشكّل فاصلاً تاريخياً خطيراً، وقد تم التوصل إليها بعد صراع طويل دامٍ ومحادثات مثيرة ومضنية. وقد تقرّر مصير الشعبين الفلسطيني واليهودي بل ومصير منطقة الشرق الأوسط برمتها، إلى مدى بعيد.

الناشـر

إتفاق الحكم الذاتي
الترجمة الرسمية للمسودة النهائية

هنا الترجمة الرسمية التي وزعتها وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» للمسودة النهائية لاتفاق الحكم الذاتي الذي وقّعته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن كما أوردتها وكالة «رويتر»:

«المسودة النهائية المتفق عليها في تاريخ ١٩ أغسطس/آب ١٩٩٣.

إعلان مبادىء
حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

ان حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني/ في الوفد الأردني الفلسطيني الى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط/... /الوفد الفلسطيني/ ممثلاً الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في /ظل/ تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فان الطرفين يتفقان على المبادىء التالية:

المادة ١

هدف المفاوضات

ان هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية... المجلس المنتخب /المجلس/... للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي الى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

من المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وان المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

المادة ٢

إطار الفترة الانتقالية

ان الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في اعلان المبادىء هذا.

المادة ٣

الانتخابات

١ ـ من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادىء ديمقراطية ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس في إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢ ـ سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق ١ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

٣ ـ هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة ٤

الولايــة

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة ٥

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١ ـ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ ـ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣ ـ من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ ـ يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة ٦

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

١ ـ فور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ و/فور/ الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢ ـ مباشرة بعد دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا

وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن الطرفين ان يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة ٧

الاتفاق الانتقالي

١ ـ سوف يتفاوض الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية/ الاتفاق الانتقالي/.

٢ ـ سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي ايضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة ٩ المذكورة ادناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ ـ سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها اليه سابقا وفقاً للمادة ٦ المذكورة أعلاه.

٤ ـ من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بانشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ ـ بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة ٨

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشىء المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة ٩

القوانين والأوامر العسكرية

١ ـ سيخول المجلس سلطة التشريع وفقا للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

٢ ـ سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات

المتبقية.

المادة ١٠

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية.

من أجل تأمين تطبيق هادىء لاعلان المبادىء هذا ولاية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة اسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة ١١

التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية.

اقرار بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل سيتم انشاء لجنة اقتصادية اسرائيلية فلسطينية من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول اعلان المبادىء حيز التنفيذ.

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الاردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الاردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات انشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الاشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام. وستعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة ١٣

اعادة تموضع القوات الاسرائيلية

١ ـ بعد دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم اعادة تموضع القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب القوات الاسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة ١٤ .

٢ ـ عند اعادة موضعة قواتها العسكرية ستسترشد اسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣ ـ وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه.

المادة ١٤

الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا.

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة ١٥

تسوية المنازعات

١ ـ ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادىء هذا أو أي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقا للمادة العاشرة أعلاه.

٢ ـ ان المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن ان تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

٣ ـ للطرفين ان يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين سينشىء الطرفان لجنة تحكيم.

المادة ١٦

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الاقليمية.

يرى الطرفان ان مجموعات العمل في المتعددة اداة ملائمة للنهوض «بخطة مارشال» وببرامج اقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

المادة ١٧

بنود متفرقة

١ . يدخل اتفاق المبادىء هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ . جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن يوم... ١٩٩٣.

عن حكومة اسرائيل	**عن الوفد الفلسطيني**

الشاهدان

الولايات المتحدة	**الفيدرالية الروسية**

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١ ـ فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقا لاتفاق بين الطرفين.

٢ ـ وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى.

أ ـ النظام الانتخابي.

ب ـ صيغة الاشراف والمرافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية.

ج ـ الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الاعلام وإمكان الترخيص لمحطة بث اذاعي وتلفزي.

٣ ـ لن يتم الاجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين «النازحين» الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لاسباب عملية.

المرحلون/ النازحون/ تعني كل من اضطر أو أجبر على المغادرة نتيجة حرب أو نزاع يقصد بها في السياق الفلسطيني/ النازحون/ بالإضافة إلى كل من أبعد أو رحل أو منع من العودة إلى الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وكان اسمه مسجلا في قيود سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٧/ المترجم.

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١ ـ سيعقد الطرفان اتفاقا ويوقعانه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا على أثر الانسحاب الاسرائيلي.

٢ ـ ستنفذ اسرائيل انسحابا مجدولاً وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ فورا مع توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة اريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الاربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق.

٣ ـ سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه من جملة أمور أخرى:

أ ـ ترتيبات لنقل هادىء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب ـ بنية السلطة الفلسطينية وصلاحياتها ومسؤولياتها في هذه المجالات في ما عدا الأمن الخارجي والمستوطنات والاسرائيليين والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.

ج ـ ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محليا ومن الخارج/ حاملي جوازات السفر الاردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر/ ان الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د ـ حضور دولي أو أجنبي موقت وفقا لما يتفق عليه.

هـ ـ اقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية اسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.

و ـ برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي يشمل إقامة صندوق طوارىء لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي.

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليميين والدوليين لدعم هذه الأهداف.

ز ـ ترتيبات لممر آمن للافراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ ـ الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين في ما يتعلق بمعابر:

أ ـ غزة ـ مصر.

ب ـ أريحا ـ الأردن.

٥ ـ المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها حسب هذا الملحق الرقم ٢ والمادة ٦ من اعلان المبادىء سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة اريحا في انتظار تنصيب المجلس.

٦ ـ باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة اريحا جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية.

يتفق الجانبان على اقامة لجنة مستمرة اسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز بين أمور أخرى على التالي:

١ ـ التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتضمن مقترحات لدراسات وخططا حول حقوق المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

٢ ـ التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد

كذلك شكل التعاون لانتاج الموارد الكهربائية وصيانتها وشرائها وبيعها.

٣ ـ التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة يأخذ في الاعتبار استغلال النفط والغاز لاغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى. وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار كذلك بناء مركّب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك تمديد انابيب لنقل النفط والغاز.

٤ ـ التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥ ـ التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لانشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ في الاعتبار انشاء خطوط نقل واتصالات من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل والى بلدان أخرى وإليهما. بالإضافة سيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة والسكك الحديد وخطوط الاتصالات... الخ.

٦ ـ التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة بما يشجع التجارة الداخلية والاقليمية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جدوى انشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

٧ ـ التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي الذي سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي الفلسطيني المشترك والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والالكترونيات والألماس والصناعات القائمة الى الكومبيوتر والعلوم.

٨ ـ برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية.

٩ ـ خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها تأخذ في الاعتبار ورش عمل وندوات اسرائيلية فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

١٠ ـ خطة لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار اجراءات مشتركة و/أو منسقة في هذا المجال.

١١ ـ برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

١٢ ـ أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الاقليمية

(١) سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الطرف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبرى. سيطلب الطرفان من السبعة الكبار السعي إلى إشراك دول اخرى مهتمة بهذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

(٢) سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب ـ برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي.

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالية:

١ ـ برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢ ـ خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣ ـ برنامج لتنمية البنية التحتية/ المياه والكهرباء والنقل والاتصالات... الخ/.

٤ ـ خطة للموارد البشرية.

٥ ـ برامج أخرى.

ب ـ ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الإقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

١ ـ إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢ ـ تطوير خطة اسرائيلية فلسطينية اردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣ ـ قناة البحر المتوسط/ غزة/ البحر الميت.

٤ ـ تحلية المياه إقليميا ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥ ـ خطة اقليمية للتنمية الزراعية تتضمن مسعى اقليميا للوقاية من التصحر.

٦ ـ ربط الشبكات الكهربائية في ما بينها.

٧ ـ التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيا.

٨ ـ خطة تنمية اقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩ ـ التعاون الاقليمي في مجالات أخرى.

(٣) سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الطرف وسينسقات بهدف انجاحها. كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين /اجتماعات، مجموعات العمل/ وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ضمن مجموعات العمل المتعددة الطرف المختلفة.

المحضر المتفق عليه

إعلان المبادىء حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية

(أ) ـ تفاهمات واتفاقات عامة.

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادىء قبل تنصيب المجلس ستخضع للمبادىء نفسها المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه.

(ب) ـ تفاهمات واتفاقات محددة.

المادة الرابعة

من المفهوم ان:

١ ـ ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم: القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والاسرائيليين.

٢ ـ ستسري ولاية المجلس في ما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة اليه المتفق عليها.

المادة السادسة

من المتفق عليه ان يكون نقل السلطة كما يلي:

١ ـ يقوم الجانب الفلسطيني بابلاغ الجانب الاسرائيلي اسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادىء في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة واية سلطات أخرى متفق عليها.

٢ ـ من المفهوم ان حقوق هذه المناصب والتزاماتها لن تتأثر.

٣ ـ ستستمر كل من المجالات الموصوفة اعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الموازنة وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين. وستأخذ هذة الترتيبات في الاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.

٤ ـ فور تنفيذ إعلان المبادىء سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهمات المذكورة أعلاه.

المادة السابعة

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة الثامنة

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة اسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة الى المجلس.

المادة التاسعة

من المفهوم ان الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق في هذا الخصوص. كما إنه من المتفق عليه ان يتم انجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات الى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

المادة العاشرة

من المتفق عليه انه فور دخول اعلان المبادىء حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني

بتبادل اسماء الأفراد المعينين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق عليه ان يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ويمكن اللجنة المشتركة ان تضيف تقنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة اجتماعاتها ومكان أو أماكن عقدها.

الملحق الثاني

من المفهوم انه لاحقا للانسحاب الإسرائيلي ستستمر اسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين.

ويمكن القوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين ان يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أبرم في واشنطن العاصمة في تاريخ... ١٩٩٣.

عن حكومة اسرائيل	عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان

الولايات المتحدة الأميركية	الفيديرالية الروسية*

* نفت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته وجود أي ملاحق سرية للاتفاق ·

فهرست

القسم الأول

افول اوروبا

الكتاب الأول

اوروبا تفقد وضعها الممتاز

الكتاب الثاني

الانهيار الاقتصادي ونتائجه

القسم الثاني

العالم السوفياتي

القسم الثالث

العالم المنقسم

تناثر الامبراطوريات الاستعمارية

الكتاب الاول

الكتاب الثاني

العالم الحر الجديد

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

الكتاب الرابع

حول البلدان التابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

القسم الرابع

انطلاقة العلوم والتقنيات

انتهى المجلد السابع والاخير

منشورات عويدات ٩٢٤ / ١٩٨٧

HISTOIRE GÉNÉRALE DES CIVILISATIONS
publiée sous la direction de
MAURICE CROUZET
Inspecteur général de l'Instruction publique

TOME VII

L'ÉPOQUE CONTEMPORAINE

A LA RECHERCHE D'UNE CIVILISATION NOUVELLE

(CINQUIÈME ÉDITION REVUE ET AUGMENTÉE)

par

MAURICE CROUZET
Inspecteur général de l'Instruction publique

Texte traduit en arabe

Par

Youssef A. DAGHER & Farid M. DAGHER

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth — Paris



تاريخ الحضارات العام


ISBN 9953-28-050-9
9789953280509

عويدات للنشر والطباعة بيروت - لبنان